

كتاب الفتاوى
الشيخ أبيه
في الفقه
مولانا محمد
نور الله

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله

فهرس الكتاب المسمي بالذبح البيضاء

كتاب الطهارة ١	باب المني ٢	فصل في المبيرة ٣	باب الاستنجا ٤
باب الوضوء ٤	باب المسح على الخفين ٥	في ثواب الوضوء ٦	في نوافض الوضوء ٧
فصل في التيمم ٧	باب التيمم ٨	باب الحض ٩	باب في الاعيان النجسة وادوية ١٠
كتاب الصلاة ١١	باب الاداء ١١	باب الواجبات ١٢	باب صفة الصلاة ١٣
باب في الصلاة ١٣	باب في الامانة ١٤	باب في القراءة ١٥	باب في الصلاة ١٦
باب ما يكره في الصلاة ١٧	باب في الحج ١٧	باب في الحج ١٨	باب في الحج ١٩
باب سجود الاستسكان ٢٠	فصل في التراويح ٢١	فصل في التراويح ٢٢	باب في القراءة ٢٣
باب الجمعة ٢٣	باب العيد ٢٤	باب الحج ٢٥	باب الشعيرة ٢٦
كتاب الزكاة ٢٧	باب المصرف ٢٩	فصل في ما يوضع في بيت المال ٣٠	باب الوظائف ٣٢

باب العترة واخراج ٣٢	باب في العترة ٣٥	فصل فيها يتفق ٣٦	كتاب الصوم ٣٦
باب رؤية الحلال ٣٦	فصل في النسبة ٣٨	باب فيها يتفق ٣٨	باب فيها يتفق ٣٩
فصل في المجاورة وما في معناها ٣٩	فصل في يوجب على نفسه ٤٢	كتاب الحج ٤٢	فصل في اجناب ٤٤
باب الحج عن الغيرة ٤٤	كتاب النكاح ٤٧	فصل في النكاح الفاسد والعدة ٥٠	فصل ٥١
فصل في نكاح العبد والفرض ٥٢	باب النكاح الرفيق ٥٥	باب نكاح الكافر ٥٥	باب الحرام ٥٦
باب الاولياء والاكتفاء ٥٨	فصل في خيار المثلوث ٦٤	باب المحصر ٦٥	باب الاختلاف في ٦٦
فصل في للزواج والزوجة ٦٦	فصل في نوع ٧٨	باب المزناج ٧٩	كتاب الطلاق ٨٤
فصل في طلاق ٨٩	باب في طلاق ٨٩	باب الزوجة ٩٠	باب الطلاق ٩١
باب التفويض ٩٤	فصل في في الامر ٩٦	فصل في المبيرة ٩٧	باب الاستنجا ٩٨
فصل في في التوكيد ٩٩	فصل في الطلاق ١٠١	فصل في الكتاب ١٠١	باب الطلاق ١٠١

باب الحلف بأنطلاق ١٠٣	باب الخلع ١٠٣	نوع في خلع القصور ١١٠	في الطلاق البائن والبعينه المغلظة والتحليل ١٠١
باب العدة ١١١	باب ثبوت النسب ١١٦	فصل في اللعان ١٢١	فصل في العنين والزرق ١١١
باب النفقة ١٢٥	باب لفعه الزوجا ١٢٥	فصل وابا بينا بالسقطها بعد وجوبها ١٢١	أحضنتها ١٢١
نوع آخر ١٣٢	في نفقة الممدوك ١٣٦	فصل أما شرط وجوبها ١٣٢	نوع آخر ١٣٠
فصل وابا كسبته وجوبها ١٣٧	في نفقة المطلقة ١٣٢	فصل في نفقة زور الحرام ١٣٢	فصل وابا مقدار الواجب ١٣٧
كتاب العتاق ١٣٧	فصل في عتق المريض ١٤٠	فصل في عتق العتق والشهادة ١٤١	نوع آخر ١٣٦
نوع في الاستينار ١٤٤	فصل في عتق ممن عتق ١٤٦	نوع في عتق البعض ١٤٨	فصل وابا بيان ما يظهر به ١٤٤
فصل في صفة الاعتاق ١٤٩	فصل في العتق المبرم ١٥٣	باب الاستبدال ١٦١	فصل في صفة الاعتاق ١٤٩
فصل وابا بيان ما يظهر به الاستبدال ١٦١	باب التبذير ١٦٨	فصل في المكاتب ١٧٢	فصل باب تزوجت بغير إذن مولاه ١٦٦
كتاب الولاية ١٧٦	فصل أدعى رجلا ١٧٩	فصل وابا صفة ١٨٤	فصل وابا الذي ١٧٢

فصل وابا صفة العقد ١٨٣	نوع آخر ١٨٣	كتاب الايان ١٨٤	فصل وابا كلف ١٨٦
باب فول في حنيفة عليه خلاف في أبي يوسف ١٩٠	فصل واما أحلف على الدخول ١٩٤	نوع آخر ١٩٧	فصل في كتاب الهجر وأحنت المهر ١٩٨
باب النهي بالصدقة والصوم والرجوع ٢٠١	باب النهي عن الطلاق والزنا والعتاق ٢٠١	نوع في الهجر في الطلاق ٢٠١	نوع وحلف لأنطلق وغيره ٢٠٢
باب البيان في الكلام ٢٠٦	باب البيان في الأكل والشرب ٢٠٨	باب البيان في البيع والشراء والقصر ٢٠٩	باب البيان في الذبح والخراج والأبواب والكنز ٢١٠
نوع في الاستينار ٢١٤	باب البيان في الخصومة وأخذ أحد أو الغضب والسنة ٢١٥	باب الايان ٢١٥	باب أحد فلو ٢١٦
نوع في اللوامة ٢١٦	فصل كسبه أحد واما ٢١٧	باب الوصل الذي يوجب أحد والذي لا يوجب ٢١٧	باب الشرح على الرضا ٢١٨
باب حد الشرب ٢١٨	فصل وابا حد الخمر ٢١٨	نوع آخر ولا أحد ذي لؤم ٢١٩	باب حد القذف ٢١٩
فصل وابا شرط وجوبه وتلغ ٢١٩	فصل واما الذي يرجع إلى المسقط ٢١٩	فصل في التوسيع ٢٢٤	باب في تغير المكاتب ٢٢٥
كتاب السفر ٢٢٥	فصل واما ما يظهر به المسقط عند الرجوع ٢٢٩	باب قطع الطريق ٢٣٤	فصل وابا صفات هذه الأحكام ٢٣٥
فصل وابا بيان من يقسم هذا الحكم ٢٣٥	فصل وابا بيان للسقط هذا الحكم ٢٣٦	كتاب السيرة ٢٣٨	فصل وابا ما يندب أنه ٢٣٩

نوع في الغنيمة والنفل ٢٤٣	باب الاستبدال ٢٤٤	نوع في المواد الامان ٢٤٤	فصل في الكسار ٢٤٦
باب الجزية ٢٤٦	نوع في جزية الرد ٢٤٦	فصل في سائر احكام الذمة ٢٤٦	نوع في ملب الحال والوظا ٢٤٧
فصل فيما يكون كفرا من المسلم ومالا ٢٤٧	نوع اخر في الرد ٢٤٩	فصل فيما يكون اسلام من الكافر ومالا ٢٥٠	باب المرد وما يناسبه ٢٥٦
نوع في الارتداد عن الاسلام ٢٦١	نوع اخر ٢٦٢	فصل في الامان ٢٦٢	فصل في الارتداد في وقت واحد ٢٦٣
باب البغاة ٢٦٤	كتاب اللقطة ٢٦٨	كتاب اللقطة ٢٦٩	كتاب المنقوع ٢٧٢
فصل وما حال المنقوع ٢٧٢	فصل واما بيان ما يصنع به ٢٧٢	كتاب المشرك ٢٧٤	فصل في شركة الاعمال ٢٧٤
باب في الشركة والفاسد والباطلة ٢٧٧	فصل فيما للشرك وفيما لا ٢٧٧	نوع اخر ٢٨٠	نوع في عمار المشرك ٢٨١
كتاب الوقف ٢٨٥	باب في لزوم الوقف وعده ٢٨٦	نوع في وقف الوقف والشركة عليه ٢٨٦	فصل في وقف المرضى ٢٨٩
فصل في وقف الذمة ٢٨٩	باب فيما يتعلق بالشروط ٢٨٩	باب في الوقف على الاولاد وغيره ٢٩٢	فصل في نصيب الميت ٢٩٦
نوع في تصرف المشوك ٢٩٨	في ضمان المشوك وعدم ضمانه ٢٩٩	فصل فيما يصدق فيه المشوك والجانبي ٣٠١	باب فيما يتعلق بشجار الوقف ٣٠١

فصل في الوظائف ٣٠٤	فصل في الترفقة والاستبدال ٣٠٥	مسائل ٣٠٦	كتاب البيع ٣١١
فصل فيما يدر في البيع ومالا ٣٢٤	فصل في الاخذ من البيع ٣٢٦	فصل في المقبول على سبيل الشراء ٣٢٨	فصل فيما يتعلق بقبول البيع ٣٢٩
فصل فيما يتعلق بالثمن ٣٢٤	فصل في تأجيل الثمن ٣٢٤	نوع في الربا ٣٢١	فصل في بيع الرطل ٣٢٢
فصل في بيع المجنون والمتوهم والأحمق ٣٢٤	باب في بيع القاذ والباطل ٣٢٤	فصل بطل بيع بالسر بما ٣٢٨	نوع اخر ٣٢٨
نوع في احكام البيع القاذ ٣٢٩	فصل في الشروط المفسدة في البيع ٣٣٣	المناصب في أولها البيع ٣٥٧	باب في خيار الشرط ٣٥٨
باب اخذار ٣٥٨	باب خيار الرد ٣٦٠	باب في خيار العيب ٣٦١	باب فيما يمنع الرد بالعيب ومالا ٣٦٥
باب في خيار العيب والقود ٣٦٦	فصل في احكام الرد ٣٦٦	باب في بيع الاب وشرائه ٣٦٦	باب في بيع الوصي والقود ٣٦٧
باب في البيع القصور ٣٦٧	فصل واما ضفة المالك الثابت للقاصد ٣٦٧	نوع في الاجاز ٣٧١	فصل في مسائل بيع الوقف ٣٧٤
فصل في البيع بالثمن ٣٧٤	باب اللقاة ٣٧٧	باب الاستحقاق ٣٧٩	باب انسلم ٣٨٢
فصل في التصناع ٣٨٧	مسائل في البيع ٣٨٧	كتاب الصف ٣٩٢	كتاب الهدايا ٣٩٤

كتاب الكفالة
٣٩٩

نوع في القصر	٣٩٦	نوع الكساد	٣٩٧	نوع في التار	٣٩٨
فصل واما من حكم الكفالة	٤٠٠	باب فيما يصح من الكفالة وما لا يصح	٤٠٣	باب في غلب المضمون بالشك	٤٠٤
باب فيما يصح به الكفالة وما لا	٤٠٥	نوع في الكفالة بالنفس	٤٠٦	نوع في السلم بالدرك	٤٠٨
باب فيمن يصح منه ومن لا	٤٠٨	نوع اخر في كفالة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر	٤١٢	باب في كفالة ما يناسبه	٤١٣
نوع فيما يقع به البراءة وما لا	٤١٤	نوع في صالح الكفالة	٤١٤	باب في كفالة الرجلين	٤١٦
باب في الرجوع عن الكفالة	٤١٧	كتاب أحواله	٤١٧	نوع في احواله الفاسد الباطل	٤٢٢
كتاب ادب الله	٤٢٣	نوع اخر	٤٢٣	باب في كفالة الحاكم على الفاعل	٤٢٨
الفصل الثالث في مسائل الجبر	٤٤٢	نوع في احواله المشغل والموكل والقاضي	٤٤٥	نوع في كفالة مكشوف	٤٤٦

باب في شهادة الوصي والوكيل	٤٥٣	نوع في الشهادة على النسي	٤٥٣	كتاب الشهادات	٤٤٩
نوع في تعديل الشهود	٤٥٩	فصل في من يقبل شهادته ومن لا يقبل	٤٥٧	باب في كيفية الشهادة التي تقبل والتي لا تقبل	٤٥٤
فصل في الشهادة بالتسامع	٤٦٥	نوع في جلب المضمون وتسليمه ودفعه المقدم وتسليمه	٤٦٤	نوع في من لا يقبل شهادته للشبهة	٤٦٢
باب في الشهادة على الشهادة	٤٧١	باب في الاختلاف	٤٦٨	نوع في شهادة الذي	٤٦٧
كتاب الوكالة	٤٧٨	باب في الرجوع عن الوكالة	٤٧٤	باب في الرجوع عن الشهادة	٤٧٢
فصل في الاختلاف	٤٩٠	فصل في الوكيل بقضاء الدين	٤٨٩	الوكيل بقضاء الدين	٤٨٤
نوع اخر	٤٩٧	فصل في الوكالة بالتسليم	٤٩٢	نوع اخر	٤٩٠
نوع في الوكالة بالتسليم	٥٠٣	نوع في التوكيل	٥٠٢	فصل في الوكالة بالتسليم	٤٩٩
باب في عزل الوكيل	٥٠٥	نوع في الوكيل بالفسق والسوء والقرائن لا يقبل والوكالة العامة	٥٠٤	فصل في ما يتعلق بالصحة وما لا	٥٠٣
باب في ما يشترط في الوكيل وما لا يشترط	٥١٢	كتاب الدعوى	٥٠٧	نوع في الرسول	٥٠٧

باب في دعوى الاقرار	باب في الدفع	باب في الدفع بالاقرار
٥١٥	٥١٦	٥٢٠
فصل في دفع الدفع بالاقرار	نوع في دعوى النسب	نوع اخر
٥٢١	٥٢١	٥٢١
فصل في مسائل المخسة	فصل في من يكون حصاوين لا يكون	نوع في دعوى الرجلي
٥٢٢	٥٢٣	٥٢٩
نوع	فصل واما حكم قمار الدعواتين	فصل في التعليل
٥٣٣	٥٣٣	٥٣٩
نوع في القولين	باب وما يسمع من الدعوى وما لا يسمع	نوع في الاقرار عن الدعوى
٥٤٩	٥٥١	٥٥٢
كتاب الاقرار	فصل	فصل
٥٦٠	٥٦١	٥٦١
باب في اقرار الصغير والجنون والاذن والجور	فصل في اقرار المريض	فصل
٥٧٤	٥٧٥	٥٧٧
فصل	نوع في الاقرار بالنسب	نوع في نفي الملك
٥٧٧	٥٧٨	٥٧٩
كتاب العصا والاقرار	نوع في الصلح عن الجناية والاقرار عنها	نوع في الصلح
٥٧٩	٥٨٥	٥٨٥
فصل	فصل	فصل في الصلح عن الامانات
٥٨٦	٥٨٧	٥٨٨

باب في الصلح الثالث	نوع في صلح المصالح والكفر والسكن والعبد	فصل في صلح الوصفي والاب والام
٥٨٩	٥٩١	٥٩٢
في صلح المضري	فصل في التماسح	باب الامرا
٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥
نوع في الفاظ الامرا	كتاب المصارعة	باب في ما يضمن له المصارعة وما لا يضمن
٦٠١	٦٠١	٦٠٣
فصل في ما يتعلق بالربح	نوع اخر	نوع في الاختلاف
٦٠٤	٦٠٤	٦٠٤
كتاب الوديعة	باب في ما يضمن به الوديعة وما لا يضمن	في التفورات
٦٠٦	٦٠٧	٦١٣
نوع في الاختلاف	كتاب العارية	فصل
٦١٣	٦١٤	٦١٤
فصل	كتاب المسألة وفي الفاصل	فصل في ما يتعلق بتمام المسألة
٦١٥	٦١٩	٦٢٢
نوع في حصة الموهبة وباشا سبة	نوع في من يبيع ماله ومن لا يبيع	نوع في حصة الشاع
٦٢٢	٦٢٢	٦٢٣
نوع في حصة القوس والبنار وما بينهما	نوع في حصة للمنفق والملوك	فصل في حصة بالشرط
٦٢٤	٦٢٥	٦٢٧
باب في الرجوع عن العبد	نوع في التمويين	كتاب الاجارة
٦٢٩	٦٣١	٦٣٣

باب في ما يجب الاجر على المسافر والملا	نوع في اجابته الوقف	باب في اجارة الناقة والباطلة
٦٣٨	٦٤٢	٦٤٤
نوع في اجارة الاجرة بغير نعمية وعدم جوبها	نوع في الاختلاف بين الاجر والمسافر	باب في بيع الاجارة وبالاول
٦٤٦	٦٤٨	٦٥١
في ضمان النفقة وعدمه	نوع في مال الصغير وايجار الصغير	في ضمان الاجر المشترک وعدمه
٦٥٣	٦٥٢	٦٥٤
نوع في الضمان في الضمان	في ضمان المسافر والملا	سائل شقي
٦٥٦	٦٥٦	٦٥٧
كتاب الاحكام	في ما يجب الضمان على المالك والمالك	باب الامراء في الوكالة
٦٥٩	٦٦٣	٦٦٦
كتاب المعجز	مسل	مسل
٦٦٨	٦٧٠	٦٧١
باب المأذون	فصل	كتاب الغصب
٦٧٢	٦٧٣	٦٧٦
نوع في التسبب في الاختلاف	في غاصب الناصب وعاصبه المودع وما اشبههما	في ضمان النصب وعدمه
٦٨١	٦٨٣	٦٨٦
نوع في ضمان النصب المفصوب	نوع في ضمان النصب	نوع في ضمان النصب
٦٩١	٦٩٢	٦٩٣
سائل شقي من الغصب	كتاب الشفقة	نوع
٦٩٥	٦٩٧	٦٩٩

نوع في طلب الشفعة وعدمها	نوع في ابطال الشفعة واستقاطها	سائل شقي
٦٩٩	٦٩٩	٧٠١
كتاب القسم	في نقض القسم وابطاله	نوع في الهاينة
٧٠٢	٧٠٣	٧٠٤
فصل	سائل شقي	كتاب الصيعة
٧٠٥	٧٠٦	٧٠٦
كتاب الاصحاح	كتاب الكرامة والاحسان	نوع منه في ما يكون فعله وما لا
٧٠٧	٧٠٨	٧١٢
نوع اخر في ما يحرم فعله وما لا يحرم	في ما يستحب فعله	في ما يجب فعله وما لا
٧١٣	٧١٥	٧١٧
في الاستبراء	كتاب الرهن	رهن الاب وما يناسبه
٧١٧	٧١٧	٧٢٠
في التصرف في الرهن والانتفاع به	في بيع الرهن	في هلاك الرهن
٧٢١	٧٢١	٧٢٣
في فلك الرهن	في الاختلاف	سائل شقي في الرهن
٧٢٤	٧٢٦	٧٢٧
كتاب الجنايات	في ما يجب فيه القصاص في النفس وما لا	في ما يجب فيه القصاص في ما دون النفس وما لا
٧٢٧	٧٢٨	٧٣١
في من يستوفي القصاص ويستحق الدية	فصل	فصل
٧٣٥	٧٣٦	٧٣٧

دخل في ملك الفقيه السجاني
 مير محمد صادق المدرس محمد وم
 كتبه اي حضرت والده سلطان
 عيسى الشان
 عفي عنها
 عه والى

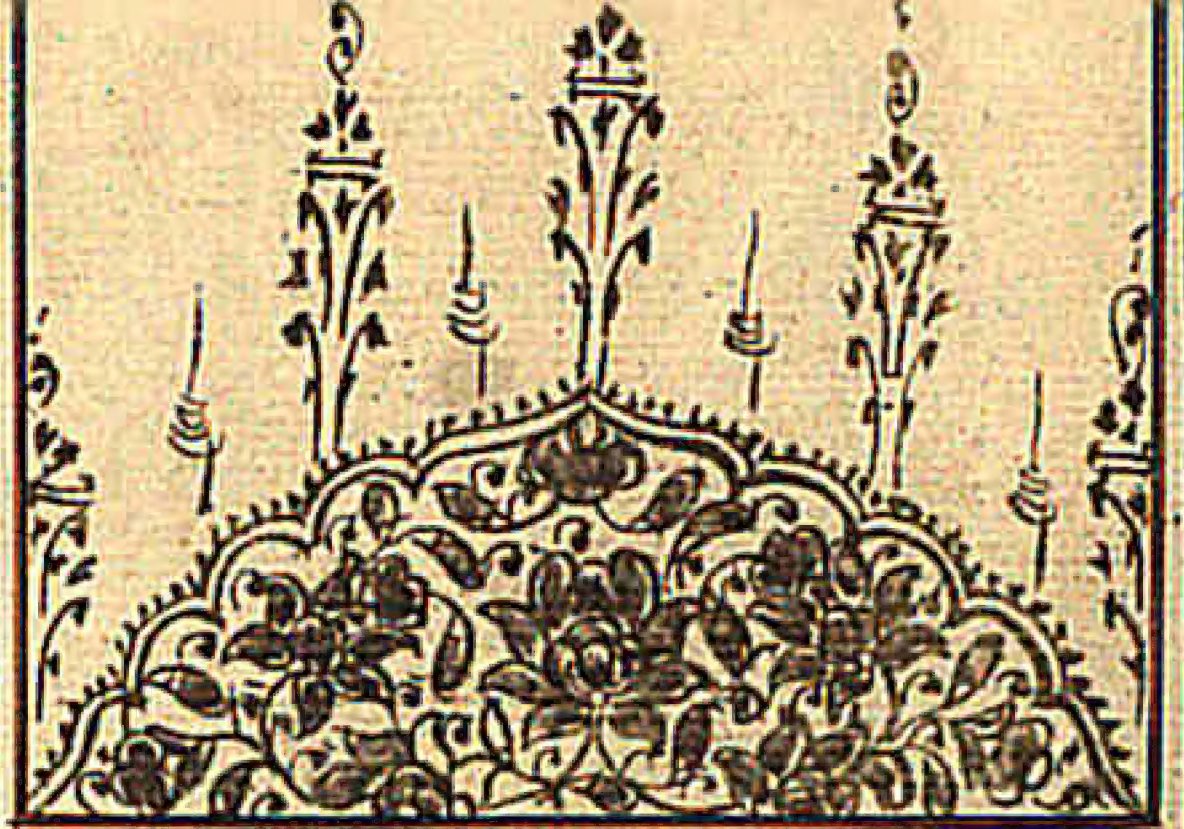


اعطى في سنة ١٢٠٠
 بعثه السيد محمد القدير



١٨٥

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	Trat 4.
Yeni kayıt No	
Eski Kayıt No	685



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل السريعة الغزا كشجرة اصلها ثابت وفرعها في السماء
وجعل بذرة الامة مع علمائهم كسبي اسرائيل مع انبيائهم
والصلاة والسلام على محمد الذي ارسل الى كافة الورا ليذهب
عنهم الرجس يطهرهم لظهيره وعلى اله واصحابه الذين نهجوا نهج
الرواية وعرجوا في معارج الدراية وعلى المجتهدين الذين سلكوا
سبيلا وما بدوا بتبدلها وعلى المشايخ الذين اخذوا سنتهم وما حولوا
نحوها وبعد فيقول الفقير الى ربه القبي القدير مصطفى
الشهيد بدرى زاده عانده الله بالجمالة والسعادة ان يكمل
النفوس الانانية بالعلوم الشرعية النبوية والفنون السمعية
المصطفوية هو المطلب الاسنى والمقصود الاسمى وعلم
الفقه من بينها اعظم شائنا وارفعها مكانا اذ به نظام المعائر
المعتاد والنجاة في المعاد فهو وسيلة للدولتين وذريعة
للسعادتين ومن ثم اكتب على تحصيله والدي واستاذي قدوة
النحو احسن الانام شيخ مشايخ الاسلام المشتهر بحمد الله
عالمه الله سبحانه بلطفه اجلي واخفى وبذل ايان امره وعنفوان عمره
بمغترفا من ذلك البحر واصوله ومتفحصا عن ابوابه واصوله
مستفيضا عن جبابرة العلماء ومفوضا للطلبة الاذكياء ثم اتلى
بالقضا وبعد برهة من الزمان جلس منقصة الافتاء فلتقاء الامة
بالاستفتا فاقمتني الغرض في ذلك البحر الذي لا يوصف على فرائده كل
غواص ولا يقتصر قنينة كل قاص وتنبع الكتب المؤلفة في هذا
الشان وصرف عنان العناية تلقا المسائل المروية على مذبح
النعمان فالتقط في سطر من عمره العزيز من كل بسيط وجيز
واخذ بمنتهى ما من جبل مزيد ومفيد ومنتهى فيه مرآة ومرقاة الى كل قول

سديد وكج محيط بدرر الفوائد وخلاصة من يتابع العلوم ويدافع
الخرائد ومجلة فيها تبين المشكلات وتبين المعضلات مختارا
للعدة للفتوى محصيا بالهداية الاولى في مكتفيا بالكفاية الوافية
مستعينا بالعناية للوقاية في البداية والنهاية فها يكمل الله
زلالا بل سحرا حلالات لكن لما لم يتيسر له تبسيط ذلك للعوايون
الصارفة عما هناك بقي غير مرتب الفصول والابواب الى ان
سألني الاصحاب من اولى الابواب ان ارتبه ترتيبا على وفق
ترتيب الهداية من البداية الى النهاية وصار ذلك محتاجا
في خلدي ومضطرا في صدرى لعلمي ان التجايز على هذا الامر الشريف
يصدني عن الانتصاب في ذلك المقام المنيف وبعد الاستحاضة
والماون انشر قلبى فايقنت ان تلك الصنيعة من افضل الاعمال
الحسنة واجل ثمرات الامال السنية فتمرت على ساعد الحمد والاقدام
على اتمام ذلك المرام فلما حصل الارتاد من الترتيب واستحسنت
كل اريب ولبيب سميت بالذخيرة البديعة في بيان احكام الشريعة
الغزا وانا اسأل الله الحكيم الوهاب ان يجعله في ليل الذي ذكره
يوم الحساب اذ على ذلك قدر وبه الاجابة جدير نعم المولى ونعم النصير

كتاب الطهارة

الكتاب في اللغة هو الجمع يقال كتبت الشئ اى جمعتة ومنه الكتاب وهو
جمع الحروف بعضها الى بعض نقوله كتاب الطهارة اى جمع مسائل
الطهارة وفي الشرح عبارة عن الشمل والاحاطة وهل الشمل الاحاطة
شئ واحد او شيان قيل شئ واحد فاما لفظا فامرا فان قيل
شيان وهو الصحيح فالاحاطة اعم من الشمل لان الشمل هو جمع
المتفرق يقال جمع الله شمله اى ما تفرق من امره والاحاطة ما احاط
بالشئ بعد جمعه ففى جامعة للشمل محذوقه فكمال الشمل ما قال الصحا
في كلمة الجميع انها توجب الاجتماع دون الانفراد كما اذا قال الامير
لجميع من دخل هذا الحصن فله عشرة من الابل فدخل منهم عشرة
فان لهم عشرة من الابل لا غير بينهم جميعا ومثال الاحاطة اذا قال
الامير كل من دخل هذا الحصن فله عشرة من الابل فدخل منهم عشرة
كان لكل واحد منهم على الانفراد عشرة من الابل كما ليس معه غيره
فيكون لهم مائة من الابل فبان لك ان كلمة الجميع للشمل دون الاحاطة
وكلمة كل للشمل والاحاطة جميعا شرح الوهاب من اول

كتاب الطهارة

الطهارة في اللغة عبارة عن النظافة وفي الشريعة عبارة عن غسل عضو

مخصوصة بصفة مخصوصة وهي انواع طهارة الصغرى وطهارة الكبرى
وهي طهارة عن الحدث وطهارة الثوب والبدن وهي طهارة عن الخبث
مختارة التوارى في اوائل الطهارة

الطهارة لغة وسرعة النظافة والتطهير والتنظيف وهو انبات
الطهارة في المحل وانما صفة حدث ساعة فاعية وانما يمنع حدوثها
بوجود صدقها وهو القدر فان زال القدر اى امتنع حدوثها
العين القدرية تحدث النظافة فكان زوال القدر من باب زوال
المانع من حدوث الطهارة لان يكون طهارة وانما سمي طهارة
لوتساقا لحدث الطهارة عند زواله بدائع من اول الطهارة

باب المياه

الماء الذي يتوصأ به ثلثة الماء الجارى والماء الراكد والماء البئر
واقواها الماء الجارى ان كان قوى الجرى يجوز الاغتسال فيه و
الوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة ما لم يظهر اثر النجاسة فيه
بلون او ريح او طعم

وفي الفتاوى احوض الكبر مقدار عشرة اذرع في عشرة اوصوره
ان يكون من كل جانب من جوانب احوض عشرة اذرع وحول الماء
اربعون ذراعاً ووجه الماء اذرع هذا مقدار الطول والارتفاع
والماء العميق ان كان بحيث لا يخسر الا عشرة اذرع هذا القدر يكفي
وعليه الفتوى هذا اذا كان احوض مربعاً فان كان مدوراً
يعتبر ثمانية واربعون ذراعاً بزرع الكروان من خلاصة في

فصل الاول من الطهارة

الماء اذا جرى على الجيفة او فيها ان كان الماء كثيراً لا تتبين فيه
الجيفة فالماء طاهر وان كانت تتبين لقلة الماء فالماء نجس و
عن ابى يوسف اذا طهر ساقية صغيرة وقع فيها كلب فجرى
الماء على ظهر الكلب فتوصأ انسان عن اسفله لا بأس به ما لم يتغير
لون الماء او ريحه او طعم قال الفقيه ابو جعفر معناه عندنا
اذا جرى الماء على الكلب وعمره في النهر فيكون الماء طاهراً عليه بحيث
لا يرى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه
ولا يجري في جانبيه فالماء قوة الجريان فتوصأ انسان من اسفله
ينبغي ان لا يجوز ويكون نجس قاصيخان في الطهارة قريباً
من اولها

سقط عليه نجاسة جرى عليه المطر ان كان اكثر الماء يجري على النجاسة
فالماء نجس وما اصاب الثوب من تقاطر فيسك قال محمد رحمه الله

ان كانت النجاسة في جانب واحد من السطح او جانبين فالماء الذي
يجرى على السطح طاهر وان كانت النجاسة في ثلثة جوانب فالماء
نجس هذا اذا كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزان
او فيه فالماء نجس ما دامت النجاسة فيه وان زالت النجاسة
بجريان الماء عليها فما بعدها من الماء طاهر قاصيخان

من المحل الملبس

في الماء المستعمل عن ابى حنيفة ثلث روايات روى محمد عنه انه
قال هو غير طهور والفتوى عليه لعموم البسوى الا في الجنب على
ما في بيانه ولو اوجبته فتبيل الفصل الثاني في النجاسة

النجاسة

ومنها ان يكون طهوراً لقوله عليه السلام لا يقبل الله صلاة امرئ
حتى يضرع الطهور مواضعه فيغتسل وجهه ثم يديه ثم يمسح برأسه
ثم يغسل رجله والطهور اسم للطاهر في ذاته المظهر لغيره فلا
يجوز الوضوء بالماء المستعمل لانه نجس عند بعض اصحابنا وعند
بعضهم طاهر غير طهور ويجوز بالماء المكروه لانه ليس بنجس الا
ان الاولى ان لا يتوصأ به اذا وجد غيره ولا يجوز لبس النجس الا
وحد لانه مكوك في طهورته عند الاكثر وعند بعضهم في طهارته
وسنفسه ونستوفي الكلام فيه عند الانتهاء الى بيان حكمه الاشارة
عند بيان انواع النجاسات من طهارة البسوة قبيل

فصل واما سنن الوضوء

فصل في البسوة

واما القسم الذي يستحب فيه نزع بعض الماء اذا وقع في البسوة فانه
او مصفور او دجاجة او سنور او شاة واخرجت منها حية
لا يتنجس الماء ولا يجب نزع شيء منه وهذا استحسن لان هذه
الحيوانات ما دامت حية فهي طاهرة والقياس ان يتنجس البسوة
بوقوع واحد من هذه الحيوانات فيه وان اخرج حياً لان سبيل ذلك
الحيوانات نجس فتحل النجاسة في الماء فيوجب تنجس الماء لكن تركنا
القياس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واثار الصحابة
لانهم لم يعتبروا نجاسة السبيل حتى امروا بنزع بعض ماء البئر
بعد موت الفأر فيه ولو اعتبروا نجاسة السبيل لأمروا بنزع
جميع الماء ولكن مع هذا ان كان الواقع فانه يستحب لهم ان
ينزحوا عشرة دلو وان كان سنوراً او دجاجة مخلاة يستحب
لهم ان ينزحوا اربعين دلو لان سنور هذه الحيوانات مكروه

على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى والغالب ان الماء يصيب ثم الواقع
حتى لو تيقنا ان الماء لم يصيب ثم هذه الحيوانات لا ينزح شيء منها
من حلقها المحيط بالبرهان في نوع اخر في الابار
اذا انغمس الجنب فيها لطلب الدلو لا بنية الاغتسال وليس عليه بدنة نجاسة
حقيقية واجبة فيه ان الرجل المنغمس لا يتلو ان يكون طاهرا او لم يكن
فان كان على بدنة نجاسة حقيقية او حكمية كالجناية او الحدث وكل شيء
على وجهين اما ان يغسل لطلب الدلو او للتبرؤ او للاغتسال وفي المسئلة
حكم ان حكم الماء الذي في البئر وحكم الداخل فيها فان كان طاهرا او
انغمس لطلب الدلو او للتبرؤ لا يصير مستعلا بالاجماع لعدم ازالة الحدث
واقامة القرية او انغمس في الاغتسال صار الماء مستعلا عند اصحابنا
الثلاثة لوجود اقامة القرية وعند زفر والشافعي لا يصير مستعلا لعدم
ازالة الحدث والرجل طاهر في الوجهين جميعا وان لم يكن طاهرا
فان كان على بدنة نجاسة حقيقية وهو جنب او لا فانغمس في ثلثة
ابار او اكثر من ذلك لا يخرج من الاولى والثانية طاهرا بالاجماع
ويخرج من الثالثة طاهرا عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما والمياه
الثلاث نجسة لكن نجاستها على التقاوت على ما ذكرناه وعند ابي يوسف
الرجل نجس والمياه كاسها نجسة سواء انغمس لطلب الدلو او للتبرؤ
او للاغتسال وعندهما ان انغمس لطلب الدلو او للتبرؤ فالمياه
باقية على حالها وان كان الانغراس للاغتسال فالأمر الرابع فصار
مستعلا لوجود اقامة القرية وان كان على بدنة نجاسة حكمية فقط
فان دخلها لطلب الدلو او للتبرؤ يخرج من الاولى طاهرا عند ابي حنيفة
ومحمد وهو الصحيح لزوال الجناية بالانغراس مرة واحدة وعند ابي يوسف
هو جنب ولا يخرج طاهرا ابدا واما حكم المياه فالأمر الاول مستعمل
عند ابي حنيفة لوجود ازالة الحدث والبواقي على حالها لانعدام ما يوجب
الاستعمال اصلا وعند ابي يوسف ومحمد المياه كلها على حالها اما عند
محمد طاهرا لانه لم يوجد اقامة القرية شيء منها واما ابو يوسف فقد
ترك اصله عند الضرورة على ما ذكره وروى بشر عنه ان المياه كلها
نجسة وهو قياس مذهبنا واحاصل ان عند ابي حنيفة ومحمد يطهر النجس
بوروده على الماء القليل كما يطهر بورود الماء عليه بالصبي سواء كان
حقيقيا او حكميا على بدن او على غيره غير ان النجاسة الحقيقية لا تزول
الا بالملاقاة ثلاث مرات والحكمية تزول بالمرة الواحدة وعند ابي
يوسف لا يطهر النجس عن البدن بوروده على الماء القليل المراكدة قولنا
واحد وله في الثوب قولان من طهارة البسمل في فصل

واما الطهارة الحقيقية فترتيب من اخره
جعل شرابا لوعة بئر ما ان حفر تحت وجوانبه ما يزدل به اثر النجاسة
المتشرب فيه فهو طاهر والآلا وينبغي ان يكون بعد احدهما من الآخر
سنة اذرع وفي بعض الكتب عشرة اذرع حكاه عن صاحب الشريعة
عليه السلام وكذا بين بئر الماء والمغتسل والتحويل على نفوذ الآلة
بزازية من كتاب الطهارة وترتيب من اوله
وينبغي ان يكون بين بئر البالوعة وبئر الماء مقدارا لا اتصل النجاسة
الى بئر الماء وقد روي الكتاب بحجة اذرع او سبعة وذلك غير لازم
انما المعية عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة الارض و
رخاوتها فاقرب بيان في فصل البئر

باب الاستنجاء

وصفة الاستنجاء ان ينهجي بيده اليسرى بعد ما استرخى كل الاسترخاء
اذا لم يكن صائما ويصعد الرجل صبيحة الوسط على سائر الاصابع صعودا
قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعه ثم يصعد بنصره اذا غسل مرة
ثم يصعد بنصره ثم سبابة ويغسل موضعه حتى يطهر من قلبه انه قد طهره
والمرأة تصعد بنصرها واسطفا جميعا معا ثم تفعل بعد ذلك كما
يفعل الرجل على ما وصفنا لانها لو بدأت باصبع واحدة كالرجل غسي
يقع اصبعها قلقة فيجب عليها الغسل وهي لا تستغفر قال الفقهاء ابو جعفر
كيفية تنجي بالاحجار والامداد قال هذا على وجهين الرجل اذا كان
في الثلثة يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان خصيتيه
في الثلثة منسجتان وان كان في الصبيف يدبر بالاول ويقبل بالثاني
ويدبر بالثالث لان خصيتيه في الصبيف منسجتان والمرأة تفعل
كما يفعل الرجل في الثلثة في الاوقات كلها فخصية من كتاب
الطهارة قريب من اوله

من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم يجد موضعا خاليا يتركه لان كشف العورة
منه والاستنجاء بالماء والنهي مقدم وراجع على الامر

باب الوضوء

واما ابنن الذي هو في ابتداء الوضوء فمنها النية عنها وعند الشافعي
هي فريضة والكلام في النية راجع الى الصل وهو ان معنى القرية و
العبادة غير لازم في الوضوء عندنا وعند الامام والمحدثا صحت من الكافر
عندنا خلافا له واحتج بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
الوضوء شرط الايمان والايمان عبادة فكذا شرطه وكذا كان التيمم
عبادة حتى لا يصح بدون النية وانه خلف عن الوضوء وانما خلف

الاصل ولما قولنا يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
 الآية امر بالغسل والمسح مطلقا عن شرط النية فلا يجوز تقييده لمطلوع
 اليد بل لان الامر بالوضوء يحصل الطهارة لقوله تعالى في اخراية
 الوضوء ولكن يريد ليظهركم وحصول الطهارة لا يقف على النية بل
 على استعمال المظهر في محل قابل للطهارة والمأمور به تبين ان الطهارة
 عمل بالاضافة وفعل الغسل فصل في الباب حتى لو سال المظهر عليه جزاء
 عن الوضوء والغسل فلا يشترط لها النية اذا شترطها لا اعتبار الفعل
 الاحتياط وبه تبين ان اللازم للوضوء معنى الطهارة ومعنى العبادة
 فيه من الزوائد فان اتصلت به النية يقع عبادة وان لم يتصل لم يقع
 عبادة لكنه يقع وسيلة الى اقامة الصلاة واما الحديث فمما روي في شرط
 الصلاة لاجتماعه عليه انه ليس شرط الايمان لصحة الايمان بدونه و
 لا بشرط لان الايمان هو التصديق والوضوء ليس من التصديقات
 في شيء فكان المراد منه انه شرط الصلوة لان الايمان يذكر على اراء
 الصلاة لان قبولها من لوازم الايمان قال الله تعالى وما كان الله
 ليضيع ايمانكم ارضواكم الى بيت المقدس **بداية** في فصل
 واما سنن الوضوء فمختصة

المرفقان والكعبان يدخلان في الغسل هذا قول صحابنا الثلاثة
 وقال زفر لا يدخلان وهو يقول الغاية لا تدخل تحت المغني كالليل في
 الصوم قلنا نعم لكن المرافق والكعبان غاية لا سقط بدكرهما
 فينا غاية للسواقط فلا يدخلان في مغنيهما لان احد لا يدخل في الحد
 ولان هذه الغاية اسقاط لان قوله تعالى وايدكم يتناول كل اليد
 الى المنكب فلما قال الى المرافق خرج من ان يكون المرفق داخل تحت
 احكام وهو السقوط ولحق احكام وهو الغسل ثابتا في اليد مع المرفق
 وقراب الصوم ليست الغاية غاية اسقاط وانما هي غاية لحد احكام اليها
 لان اسم الصوم ينطلق على الامساك ساعة ونظير غاية الاسقاط في
 باب الصوم اذا قال الله تعالى صوم رجب الى عشرين منه يدخل يوم عشرين
 لان هذه الغاية لا اسقاطا وما راي اذ لولاها لوجب صوم الشهر كله ولان
 الغاية قد تذكر لحد الحكم اليها وقد يكون لقصر الحكم عما راي والعرف ذلك
 بالنظر في صدر الكلام فان كان صدر الكلام لا يتناول الغاية لوانقصر
 على ذلك الصدر علمهم ان الغاية لا يثبت احكامهم وندم اليها ويجعل
 غاية الاثبات فلا يدخل الغاية تحت الاثبات كقوله تعالى ثم انمو الصيام
 الى الليل لان الصوم يتناول الامساك ساعة لغة وشراحي لوجلف
 لا يصوم فصام ساعة حيث كذا في النهاية وكذا في المحذور

في الارض اذ اسم الارض يتناول اول اوفي ما ينطق عليه اسم الارض وان كان
 صدر الكلام يتناول الغاية وما راي لوانقصر عليه علم ان الغاية لقصر
 احكام عليها فيجعل غاية الاسقاط ويصير في معنى الاستثناء ويبقى حكم
 الاول ثابتا في الغاية بصدرك الكلام وهذا مثل مسئلتنا التي نحن فيها
 لان قوله وايدكم يتناول كل اليد الى المنكب فتكون ذكر المرافق لا يخرج
 ما راي ويبقى حكم الغسل ثابتا في المرافق بصدرك الكلام **سراج**
 الوضوء من كتاب الطهارة قريب من اوله

وانما لا يدخلان في الغسل ولم يقل بوضوء غسلهما لانها يدخلان في الغسل
 عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحد فرضيتهما **سراج** الوضوء
 من المحل المزبور

وذكر الجلال في كتاب الصلاة انه ان من به وجع في راسه لا يستطيع سجدة
 يسقط فرض المسح في حقه وهي مائة وقد اختلفوا في بيتها لغيرها
 وعدم وجودها في غالب الكتب **فقلت** ٤ ويسقط مسح الرأس عن غيره
 من الرأس ما ان يضره ٥ وكان يقع في الغسل قبل وقوف على هذا النقل
 انه يتم لعجزه عن استعمال الماء ليس بعد النقل الا الرجوع اليه ولعل
 الوجد فيه ان يجعل عادما لانه كالتعضو على فتسقط وطيفته كما
 في المعلوم حقيقة **شرح منظومة** لابن السحنة من كتاب الطهارة

سئل عن المتوضي اذا تضرع بمسح الرأس **اجاب** اذا غلب على ظنه
 انه يضره مسح راسه سقط عنه المسح ولا يجزئ عليه شبر **فأجروا**
 والرايع غسل الرجلين مرة واحدة لقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين **سئل**
 التام من الارجل معطوف على قوله فاغسلوا وجوهكم وايدكم الى المرافق
 كانه قال فاغسلوا وجوهكم وايدكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين و
 امسحوا برؤوسكم والامر بالمطويع لا يقتضي التكرار وقالت الرافضة
 الفرض هو المسح لا غيره وقال الحسن البصري بالتحية بين الغسل والمسح و
 قال بعض المتأخرين بالجمع بينهما واصل هذا الاختلاف ان الآية قرئت
 بقراءتين بالانصب وانخفض فمن قال بالمسح اخذ بقراءة انخفض و
 انها تقتضي كون الارجل ممسوحة لا مغسولة لانها معطوفة على الزوا
 والمعطوف يشترك المعطوف عليه في حكمه ثم وظيفة الرأس المسح كذا
 وظيفة الرجل ومصدر هذه القراءة انه اجتمع في الكلام على طمان
 احدهما قوله فاغسلوا والثاني حرف اجر وهو الباء في قوله برؤوسكم
 والباء اقرب فكان انخفض اولي ومن قال بالتحية فيقول ان القراءتين
 قد ثبتت كل واحد منهما قرأنا وقد تعذر الجمع بين موجبهما وهو
 وجوب الغسل والمسح اذ لا قائل به في السلف فيجوز المكلف ان شاء

على بقراءة النصيب وان شاء بقراءة الخفض فمسح واما فعل يكون آتيا
 بالمفروض كما في الامر باحد الاسماء الثلاثة ومن قال يجمع يقولون ان
 في آية واحدة بمنزلة اثنتين فيجب العمل بهما جميعا ما امكن واكن هنا
 لعدم التناهي اذ لا تنافي بين الغسل والمسح في محل واحد فيجب الجمع
 بينهما من طهارة البدن فربما من اولها
 وفي مجموع النوازل تحريك الحائض سنة ان كان واسعا وفرض ان كان
 ضيقا بحيث لم يصل الماء تحتة والثقب الذي فيه القوط على هذا
 خلاصته في الثالث من الطهارة
 من توضأ ثم جرد شعره او قلم ظفره او قص شاربه او نتف الخ لم يجب
 عليه اتصال الماء الى ذلك الموضع عند غسالة العلى وعند ابراهيم
 النخعي يجب عليه في قلم الظفر وجرد الشعر وقص الشارب بدائع
 في فضل واما بيان ما ينقض الوضوء من كتاب الطهارة
 تحليل الاصابع بعد اتصال الماء اليها سنة وان كانت الاصابع مضمومة
 تحلل الاصابع لا محالة بماز متقاطر وان كانت مفتوحة جاز اذا لم يخل
 وان توضأ في الماء الجاري او في الكون الكبير ونحوه جلي في الماء يجوز وان
 لم يخل الاصابع ظهيره قبل الفصل الثاني من كتاب الطهارة
 وكيفية في الدين ان يشبك يدها وفي الرجلين ان يخلن بخنصره
 اليسرى في يمينه من خنصره رجلا يميني ويختم بخنصره رجلا اليسرى من الاظفار
 درر عمر في سنن الوضوء من كتاب الطهارة
 ذكر التيمم والغسل معقدين باكدوث وفي الوضوء لم يذكر شيئا يعلم انه
 الوضوء قد يكون وضوءا وقد يكون سنة فيكون اكدوث شرط لكونه وضوءا
 لا لكونه سنة اذا الوضوء منه وعلى الوضوء اليه قال صلى الله عليه وسلم
 الوضوء على الوضوء نور على نور سراج الوضوء من كتاب
 الطهارة قريب من اوله ما يخصنا
 ومن قضائ الوضوء ان يتوضأ لكل صلاة وانما سنة فضيلة لان
 النبي عليه السلام قد ترك ذلك مرة ظهيره قبل الفصل الثاني
 من كتاب الطهارة والسواك سنة فان كان معه سواك
 استاك به وان لم يكن استعمل الاسبع من يمينه ظهيره من محل الملبس
 وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكره خلاصته في الفصل
 الثالث من كتاب الطهارة
 من شك في بعض وضوءه وهو اول ما شك في الموضع الذي شك فيه
 هذا اذا كان في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت
 الى ذلك خلاصته في نوع اخر في الشك من الفصل الثالث

في كتاب الطهارة

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جاز عند عامة علمائنا بانما مشهوره قريبة من التواتر
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انكسرت عصى الله عز وجل من السنة واجماعه
 فقال السنة ان تحت الشخين ولا تطعن في الخفين والمسح على
 الخفين وعن ابي حنيفة انه قال من السنة ان يفضل الشخين تحت
 الخفين وترى المسح على الخفين فافيد ان في فصل المسح
 ومن انكر المسح على الخفين فليكن عليه الكفر المشهور ولو اثر الاخبار فيه
 ظهيره في الفصل الثاني في المسح على الخفين من الباب الرابع
 هل يثبت له الا رجل واحدة يجوز له المسح على الخفين ظهيره
 في الفصل الثاني في المسح واذا انقضت مدة المسح وهو
 في الصلاة ولم يجد ماء لم يمسح على صلاته خلاصته قبل
 الفصل الخامس من الطهارة
 واذا انقضت مدة المسح الا انه يخافه وهاب رجله من البرد ولو
 نزع الخف جاز له ان يمسح وان طال خلاصته قبل
 الفصل الخامس من الطهارة
 ولو مسح على الجرمون ثم نزع احدهما مسح على الخف الباقي وكبره
 الباقي وفي بعض روايات الاصل يزرع الجرمون الباقي ويمسح
 على الخفين وفي التجريد انتقض المسح فيهما خلاصته
 في باب المسح على الخفين
 من قال ان المسح على الجبار ليس واجب عند ابي حنيفة عني به
 انه ليس بفرض عنده لان الفرض اسم لما ثبت وجوبه بدليل قطعي
 به وجوب المسح على الجبار ثبت بحديث على وانه من الاحاد
 فيوجب العمل دون العلم ومن قال ان المسح على الجبار واجب
 عندهما فانما عني به وجوب العمل لا الفرضية بل بوجوبه من
 حيث العمل لان مطلق الامر يخل على الوجوب في حق العمل وانما
 الفرضية تثبت بدليل زائد والوجيفية يقول بوجوبه في حق العمل
 والجواز وعدم الجوار يكون مبنيا على الوجوب وعدم الوجوب
 في حق العمل من طهارة البدن فربما من اولها
 واما سنة الطهارة كان الوضوء
 ولو ترك المسح على الجبار ومسح على بعضهما لم يترك هذا في ظاهر
 الرواية وعن الحسن بن زياد انه قال ان مسح على الاكثر جاز وانما
 بخلاف مسح الرأس والمسح على الخفين انه لا يشترط فيها الاكثر
 لان هناك ورد السبع بالتقدير فلا يشترط الزيادة على المقدار

وهنا لا تقدر من الشئ بل ورد بالمسح على الجوارح وهو يقتضي الاستيعاب لان ذلك لا يخلو عن ضرب خرج فاقبم الاكبر مقام الجميع من طهارة البدن قبل فصل واما شرط اركان الوضوء

باب في اداب الوضوء

واداب الوضوء ان يتمضمض باليمين وبشئ شق باليسار ولا يتبعز بغير لقول النبي صلى الله عليه وسلم (انما لا تتعبد في وضوءك وتبشبه عند غسل كل عضو لانه سببه الصلاة ولا يسرف ولا يفتقر في الماء لان الاسراف تضيق الماء بالمائدة وفي التقدير احلال بالوضوء ولا يتكلم في حال الوضوء لانه سببه الصلاة ^{ظهيرية} قبل الفصل الثاني من كتاب الطهارة

ومن اداب ان لا يتكلم بكلام الناس في الوضوء ويؤتي امر وضوءه نفسه ولا يترك عورة مكشوفة ولا يمسح ساائر اعضائه بالخرقة التي مسح بها موضع الاستنجاء ويتعبد للصلاة قبل الوقت ومن اداب ان لا يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء ^{خلاصة قبل الفصل الرابع من كتاب الطهارة} والدعاء بالاثورات من الادعية عنده اى عند غسل كل عضو بان يقول عند المضمضة اللهم اغفر لي ذنوبي والقرآن وذكر كرك وشكر وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم اغفر لي رايحة الجنة وارزقني من نعمها وعند غسل الوجه اللهم تيمم وجهي يوم تبصر وجهي وتسد وجودي وعند غسل يدي اليمنى واليسرى اعطني كتابي بيمينه وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل بدني اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من وراء ظمري وعند مسح راسي واذنه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول ويقيمون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اغفر لي عنق من النار وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام ^{درر في} سنن الوضوء من كتاب الطهارة

رجل توفيا وفي اخفاره عجيب او طين يمسح جوار الوضوء والدرن لا يمسح والقوى وغيره سواء وكذا الطعام الباقي بين اسنانه لا يمسح به الا المضمضة ويسمي عند غسل كل عضو او يدعوه بالدعاء المأثور فيه او يدكر كلمة الشهادة او يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وبشر بقبلة وضوءه ^{فانما} مختارات النواتل في اخر فصل الوضوء

لا يشرب الماء الا في موضعين احدهما هذا والثاني عند زعم ^{ظهيرية} قبل الفصل الثالث من كتاب الطهارة ويشهد انما مستقبل القبلة ويقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله عقيدته الفاعل من وضوء

ثم يصلي ركعتين ^{ظهيرية} من المحل المزبور

باب في نواقض الوضوء

والنواقض عامة اكان او ناسيا ينقض الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل وان كان في الصلاة وبطل التيمم كما تبطل الوضوء ^{ظهيرية} في فصل ما ينقض الوضوء

الصبية البالغ في نواقض الوضوء الا القهقهة ^{استباه} في احكام الصبيان من الفن الثالث

واما تمضمض الميت وغسل وجهه وحمل الجنازة وكل ما منته النار والكلام الفاحش ^{ظهيرية} من ذلك جذا عند عامة العلماء وقال بعضهم كل ذلك حد ورووا في ذلك حد شاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من غمض ميتا فليتبوضا ومن غسل ميتا فليقتل ومن حمل جنازة فليتبوضا ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما علينا الوضوء مما يخرج قال ابن عباس رضي الله عنه الوضوء مما خرج يعني الخارج النجس ولم يوجد ^{بداية} في فصل واما بيان ما ينقض الوضوء من كتاب الطهارة

وروى عن جرير بن عبد الله انه كان عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسمع صوت حدث فقال عمر رضي الله عنه من فعل هذا فليعد الوضوء فلم يبق احد فقال جرير بل كنت نتوضا فقال له عمر رضي الله عنه يا جرير كنت سيدا في الجاهلية فقيما في الاسلام قال الفقيه ابو الليث هذا على وجه الاستحباب فاما على طريق احكام اذا تبين كل واحد منهم ان احده لم يكن منه لا وضوء على كل واحد منهم وهذا كما لو اتي كتاب التحريم في عشرة رجل لكل واحد منهم جارية ثم نسوا جميعا المعتق والمعتقة فلكل واحد منهم ان يطأ جارية كذا هذا ^{مجموع النواتل} من فتاى الشيخ الامام الزاهد ابي الليث السهمي قندي

ولو توضا لصلاة الظهر وصلى ثم توضا وضوء اخر في وقت الظهر العصر ودخل وقت العصر هل يجوز له ان يصلي العصر تلك الطهارة على توأما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز لان طهارته قد صحت بجميع وقت الظهر فيبقى باقية الوقت ولا يقع الطهارة الثانية مع قيام الاولى بل كانت تكرارا الاولى فالتحقت الثانية بالعدم فيلتنقض الاولى بخروج الوقت وقال بعضهم يجوز لانه يحتاج الى تقديم الطهارة على وقت العصر حتى يسفل جميع الوقت بالاداء والطهارة الواقعة لصلاة الظهر عدم في حق صلاة العصر وانما يمتنع بخروج وقت الطهارة الطهارة لا طهارة العصر ^{بداية} في فصل واما بيان ما ينقض الوضوء

فصل في التيمم

ثم اعلم ان اصحابنا الثلثة تركوا اصولهم المذكورة هنا وعكسوها
 في باب الرجعة فحججه جعل طهارة التيمم هنا ضرورة فلذلك لم يجوز
 امامته للمتوضئين وجعل طهارة مطلقه في باب الرجعة حتى ان
 المعتد في الحصة الثالثة اذا انقطع دمها واما صا دون العشرة
 فتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير ان يصلي كما اذا اغتسل
 واما جعلها مطلقة هنا من حيث جواز امامته للمتوضئين وضروبه
 هناك من حيث عدم انقطاع الرجعة بمجرد التيمم فيكون في هذا التيمم
 فاما وجه ذلك قلنا الاصل المذكور في موضع اذا ترك في موضع اخر
 باعتبار اقتضا ذلك للموضع اياه لا يكون منافية بل على الدليل
 في كل موضع على ما يقتضيه فيقول طهارة التيمم مقتضية للاطلاق
 وللضرورة اما كونها مطلقة فلا يخفى ليست بحجج بخلاف طهارة
 استحاضة ويثبت بها ما يثبت بالطهارة بالامتنان استحاضة الصلاة
 والمصحف وسجدة التلاوة واما كونها ضرورة فلا يخفى في الحقيقة
 لمطبخة ولو ثبت ولا يرفع احد من حقيقة حتى لو وجد ما كان محتملا
 السابق فاذا صح هذا فقد اختار كل واحد منهما مالا لا من الدليل
 فاذا رجع في الموضوعين جانب الاحتياط لانه مما يخاف في مثل الاحتمال
 حتى انما لو اغتسلت وتركت المضمضة والاستنشاق تنقطع
 الرجعة عند محمد فلا لا في يوسف احتياط شبهة اختلاف العلماء
 فان منهم من يقول المضمضة والاستنشاق في الاغتسال سنة فاما
 الاحتياط في قطع الرجعة فلما كان الاحتياط اصلا عنده كان الاحتياط
 في مثلنا القول بعدم جواز اقتداء المتوضي بالتيمم والاحتياط فيه
 اما ان يقتدي بمتوضي او يصلي منه واحتي يكون صلاة بالوضوء من كل
 وجه يخرج عن محضة الصلاة اجماعا وكذا في فصل الرجعة لما تيممت
 ليس ان يرجع لان الحكم بالرجعة مما يؤخذ بالاحتياط اجماعا حتى انما
 لو اغتسلت وبقيت لمعة من بدنها تنقطع الرجعة احتياطيا ولم يجل لها
 اذا الصلاة وهذا يجل لها الصلاة بالتيمم فاولي ان تنقطع الرجعة
 كما لو اغتسلت لسوء الحظ تنقطع الرجعة اجماعا احتياطيا ولم يجل لها
 اذا الصلاة فلما كان العمل بالاحتياط اصلا عنده وهو ممتنع في الموضوعين
 لكن اختلف سبب الاحتياط في الموضوعين فلا يتناقض مذهبنا لان اصله
 واحد غير منقوض وهو العمل بالاحتياط وانما جازت صورة التناقض
 باختلاف طريق الاحتياط في الموضوعين واما الاحتياط فشيء واحد فيهما
 فلا يتناقض واما ابو حنيفة وابو يوسف فاذا راجعنا الجانب الاطلاق في حق

الصلاة وما يلحقها فكانت الحقيقة فيما سواه فان الشارع انما اعطى له
 حكم الطهارة المطلقة في حق الصلاة بقوله تعالى ولكن يرد اليك طهارة
 اجمع اصحابنا الثلثة فيمن تيمم في حالة الاسلم ثم ارتد العباد بالتيمم
 اسلم فهو على تيممه كما لو توضأ ثم ارتد والعباد بالاسلم اسلم لان التيمم
 في حق الطهارة مثل طهارة الوضوء غير موقت فعلا باطلا في الصلاة و
 لو ردد طهارة في حق الصلاة خصوصا وقدما بد ما لا به حديث عمر وابن
 العاص في حق الصلاة على ما ذكرناه ولكن هو في الحقيقة يلوين وليس
 بطهارة حقيقة فعلم بحقيقة فيما سوى الصلاة على ما ذكرنا حتى لم يكن طهارة
 في حق انقطاع الرجعة ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلاة به وهذا لان كان
 مشروعا المقصود به ضعف في نفسه بل انضمام المقصود اليه يوجب
 على ضعفه فلا يزول به الملك كسبادة الشاهدين على الإطلاق لما كانت
 بمقصودة وهو قضا الفاضل بها فلم ينضم اليها القضا لا يكون غير
 للملك من السراج الواحل عند شريح قوله ويجوز ان يؤتم التيمم المتوضي
 في باب حصة الصلاة

باب الغسل

اجابة ثبت بسببين احدهما انفصال المني عن شهوة والثاني الايلاج
 في الادمى واختلف علماء السلف في الايلاج الذي يتعلق به اجابة عن
 محمد رحمه الله اذا التقى اثنان وتوارت الخشفة يحجب الغسل وعن ابي
 يوسف اذا توارت الخشفة في قبل او دبر من الادمى يحجب الغسل على
 الفاعل والمفعول به هو الصحيح فان الايلاج في الدبر يوجب الغسل
 على الفاعل والمفعول به وان لم يوجد فيه التقاء اثنان والايلاج في
 البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لانه ناقص في اقتضاء الشهوة
 بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا يوجب الغسل بدون الانزال والايلاج
 في الميتة بمنزلة الايلاج في البهائم لمكان النقصان في قضا الشهوة
 وكذا الايلاج في الصغيرة لا يجامع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد بدو
 الانزال **قاضي خان** في فصل فيما يوجب الغسل من الطهارة
 وجامع الخصة يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به لموارد الخشفة
قاضي خان في فصل فيما يوجب الغسل
علام ابن عشرين جامع امراتها بالافه عليها الغسل لوجوب السبب هو
 موارد الخشفة بعد توجه الخطأ ولا غسل على الغلام لا لعدم الخشفة
 الا انه يؤمر بالغسل احتياذا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلاة
قاضي خان من المحل المزبور
 اذا اتى الرجل امراته وهي عذراء او جامعها فيما دون الفرج لا غسل عليه ما لم
 لان قيام العذرة يمنع موارد الخشفة وبها لا يجب الغسل ما لم ينزل

ولا غسل على المرأة ايضا ما لم تنزل لانعدام السبب في حقها وهو موارة
الخشفة وكذا اذا كان ثيبا ولم تنوار الخشفة وان خرج منه مذى او ودى
عليه الوضوء **فأجاب** خالف من المحل المزبور

الاصل اضافة احداث الى اقرب اوقاته منها بعدتها فيها لورا
في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابته بعيدتها من احدث
احدته والمنى من اخر قدته ويلزمه الغسل في الثانية عند اية حشفة ومحمد
رحمهما الله وان لم يمتد كراحتا **اشبه** في فاعلة الاصل
اضافة احداث الى اقرب اوقاته من الفاعلة الثالثة

المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها المنى حكى عن الفقيه ابي جعفر انه قال
ما لم يخرج المنى من الفرج الداخر لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبإخذ
شمس الأئمة اختلفوا في اية اشارة احكام السبيد في المختصة فان قال والمرأة
في الاصل كالمرجل وفي اقسام الرجل لا بد من خروج المنى فكذا في اقسام
المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الألتئين فيعتبر خروج من الفرج
الداخر الى الفرج الخارج وقال بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال
كان عليها الغسل ذكر في صلاة ابن عبدك امرأة قالت معي جني
يا تيتني في النوم مرارا واجد في نفسي ما اجد اذا جاع معني زوجي قال
لا غسل عليها **فأجاب** خالف في فصل فيما يوجب الغسل

اجنب اذا اغتسل قبل ان يقول وصل جازت صلاته فان خرج منه المنى
بعد ذلك كان عليه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بخلاف
لا في يوسف ولا يعيد ما صلى وعلى هذا الخلاف اذا استمنى بالكف فلما
انفصل المنى اخذ باجلبه حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المنى وكذا
اذا جامع امرأته فيادون الفرج او احتلم فاستيقظ قبل خروج المنى جذا
بذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المنى يجلب في قول ابي حنيفة ومحمد
وكذا لو اغتسل قبل البول ثم خرج من ذكره مذى كان عليه الغسل عندئذ
ولو اغتسل بعد بآل ثم خرج منه منى او نذر لا غسل عليه في قولهم

فأجاب خالف من المحل المزبور

جل اغتسل من اجابة وبين اسنانه طعام فلم يصل الى الحكة جاز لان بايز
الاسنان رطب الماشي لطيف يصل الى كل موضع غالبا اذا عجنبت
المرأة وبق العجين بين اطرافها جاز لان الدرر تولد من هناك
فلا تكلف الصيال المأخذه ويستوي فيه المذني والقروي هو الصحيح
ولوا اجبته في احكام اجنبية من الفصل الثالث

اجنب اذا تمضمض فشربه ولم يجبه برديه ان لم يبره وقد اصاب جميعه
من ذلك جاز لان اجنبية تحولت الى اعا فظهر الفم الاقلت او اتل

الاختلاف
نحو

من اجنبية ولم يدخل الماء داخل الجفلة جاز لانها خلقتة وقد ذكرنا على خلاف
هذا كذا اوردوا اصل المسئلة في ثبوت الرواية مضطربة **واجنب** اذا
كان عليه خاتم ضيق فاغتسل او توضأ ولم ينزعها فالاغتسل ان يجزى
ليصل الى اليه يفتين وان لم يكن صبيقا لا يجب عليه تحريكه
والوا اجبته من المحل المزبور

اجنب لا يكتب القرآن وان وضع الصحيفة على الارض والوجع على
الارض ولا يوضع يده على ذلك وان كان يادون الآية لان كتابته بمنزلة
القراءة ويستحب في قراءة الآية وما دونها هو الصحيح كذا في النجاسة وكبره
للجنب قراءة الامم ناسعيناك هكذا روي عن محمد لاحتمال ان هذا من
القرآن وكان الطحاوي لا يسمع هذه الرواية وبه يعني ولو عاد وجنب
او نام قبل ان يتوضأ لم يكن لما روى الشافعي رحمه الله عنه ان النبي
عليه السلام كان يدور على الناس بغسل واحد **ولوا** اجبته في احكام اجنبية
من الفصل الثالث

باب الحيض

وما ذكر في غير كتاب من تعليق الوجوب باخر الوقت بمقدار النجاسة في حق
الانثى اذا كانت الياسمين عشرة فاما اذا كانت ايامها دون العشرة فاما
عليها الصلاة اذا طهرت وعليها من الوقت مقدار ما تغتسل فيه فان كان
عليها من الوقت ما لا تستطيع ان تغتسل فيه ولا تستطيع ان تحرم للصلاة
فليس عليها تلك الصلاة حتى لا يجب عليها القضاء **بدايع** في فصل
واما بيان ما يصير المقيم من صلاة المسافر فيها من اخر

امراة عادت في الحيض عشرة وفي الطهر عشرة طهرت مرة خمر عشرة
ثم رأت عشرة وما في هذه العشرة حيض عنده وينتقل عاداتها ونجس
الموضع الروية وفي الطهر الى طهر وعشرين وعندها لا يكون العشرة
حيضا ويتوقف امرها فان رأت في ايام عاداتها تبين ان ما سبق لم يكن
حيضا فان لم تر بان طهرت خمسة وعشرين من بعد طهر العشرة ثم رأت عشرة
وما تبين ان العشرة الاولى كانت حيضا فانقلت عاداتها الى موضع
الرؤية **والاصل** فيه ان العادة على نوعين اصلية وجعلية فصور
العادة الاصلية ان تزد بين متفقين وظهر من متفقين على الولا او اكثر
وصورة العادة الجعلية ان تزد اطرار مختلفة واما مختلفة بان رأت
في الابد احقة وما وسبعة عشرة طهر ثم اربعة وما وستة عشرة طهر
ثم ثمانية وما وخمسة عشرة طهر ثم استمرها الدم فعلى قول محمد بن ابراهيم
يبني على اوسط الاعداد وعلى قول ابي عثمان بن سعيد من مزاجهم يبنى
على اقل المرئيين الاخيرين فعلى قول من يقول باوسط الاعداد تدع من
اول الاستمرار اربعة وتصل على ستة عشرة وذلك اياها وعلى قول من

يقول باقل المزينين لاخيرين تدع من اول الاستمرارية وتصل خمسين و
ذلك دأبها فبذه عادة جعلية لها في زمان الاستمرارية سميت جعلية لانها
جعلت عادة للضرورة ولم يوجد فيها دليل يثبت العادة حقيقة فان
طرت العادة الجعلية على العادة الاصلية فقد قال انه يلحق انفسا
لا يمتنع بها العادة الاصلية لانها دونها والشئ لا يمتنع بها
دونها وانما يمتنع بها هو منزه او فوقه ومنهج بخاري يقولون
بتمنع العادة الاصلية بالعادة الجعلية لانه لا بد ان يتكرر في
العادة الجعلية خلاف ما كان في العادة الاصلية كما ان يتكرر في
ثم العادة الجعلية تمتنع برؤسها الخ لافته بالاتفاق لانها اضعف
من العادة الاصلية وثبوتها ما كان بسبب التكرار فذلك انتفاضها
لا يتوقف على وجود التكرار فيها بخلاف العادة الاصلية على
قول ابي حنيفة ومحمد لان ثبوتها كان بسبب تكرار مصفى
قبيل كتاب الزكوة من باب الذي اختص يعقوب
فكان امرأة جاءت الى علي رضي الله عنه فقالت خضعت في شهر
ثلاث مرات فقال علي رضي الله عنه لستخرج ما ذا تقول في ذلك فقال
ان اقامت على ذلك بيمينه من لبطانتها ممن ترعى بدينته وامانة قبل
منها فقال علي رضي الله عنه قالون وهي بالزومية حسن انما اراد يخرج
بذلك تخفيف النفي انما لا تجد ذلك وبذا لا يكون كما قال الله تعالى ولا بد
اجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط اي لا يدخلونها رأيت بدائع
في فصل ثم الكلام يقع في نفس الحيض
وهل يباح للزوج وطئها قبل الاغتسال اذا كانت ايامها عشرة
عند اصحابنا التمسك يباح وعند زفر لا يباح ما لم تغتسل واذا كانت
ايامها دون العشرة لا يباح للزوج قربانها قبل الاغتسال بالاجماع
واذا مضى عليها وقت صلاة فلا زوج ان يقر بها قبل الاغتسال عندنا
صالحا زفر بدائع في اصل واما بيان ما يصير لها في وقتها
الطاهرة اذا حاضت في اخر الوقت او نفست والعقل اذا جن او
اغشى عليه والمسلم اذا ارتد والغير اذا باله وقيل في وقت ما يسع للزوج
لا يلزمهم الفرض عند اصحابنا لان الوجوب يتعين في اخر الوقت عندنا
اذا لم يوجد الا اذا قبله في سنة الاصلية فيه لاسيما لا يوجب على غيره الا
ولم يوجد وتمام الكلام في المقام بدائع في فصل واما بيان ما يصير
ولا خلاف بين اهل اللغة في ان القراء من الاسماء المشتركة يذكر ويراد به
الحيض ويذكر ويراد به الطهر على طريق الاشتراك فيكون حقيقة لكل واحد
منها واذا كان الاسم خصة لكل واحد منها على سبيل الاشتراك فيقع

الكلام في المبرج احسب ان في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقد فسره من
الله عده سلم العدة في الطهر في ذلك كحديث حيث قال فتلك العدة التي امر
الله بها ان يطلقن لحياتهن فدل ان العدة بالطهر لا بحيض ولانه اذا
الحا في الشبهة بقوله ثلثة قروا وانما دخل الحي في جميع المذكرة لا في جميع الموثق
يقال ثلثة رجال ثلث نسوة واحيض مؤنث والظهر كذا فدل ان المداومة
الاظهار ولا تكلم لوجاهتهم القراء المذكرة على احيض لئلا تكلم المناقضة لانكم
قالتهم في المطلقة اذا كانت ايامها دون العشرة فانقطع دمها ان لا ينفذ
عدتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فقد جعلتم العدة بالطهر وهذه اشارة
ولنا الكتاب والسنة والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلثة قروا فقد امر الله بالاعتد بثلثة قروا و
لو حمل القراء على الظاهر لكان الاعتد بالطهرين وبعضهم يفتي بقوله تعالى
والا يبين من الحيض من ثلثة ايام ان اربعين فعدة من ثلثة اشهر جعل
الاشهر بدلا عن الايام عند اليأس من الحيض والمبطل هو الذي
يشير بعده كجواز اقامة البدل مقامه فدل ان المبطل هو الحيض واما
السنة فقوله صدر الله عليه وسلم طلاق الامة ثلثان وعدتها حينئذ
ومعلوم انه لا تفاوت بين اكره والامة في العدة فيما يقع به الاقتصار
واما المعقول فنحن ان هذه العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم
والعلم ببرائة الرحم يحصل بالحيض لا بالطهر لكان الاعتد بالحيض لا
بالطهر واما الامة فالمراد من العدة المذكورة فيها عدة الطلاق والنجس
صدر الله عليه وسلم جعل الطهر علة الطلاق والكلام في العدة عن الطهرات
انها ما هي وليس في الامة بيانها واما قوله ادخلوها في السنة فبمعنى
به الايدل على ان المراد من القراء الظاهر لان اللغة لا يمنع من استسمية الشيء
الواحد باسم التذكير والتأنيث وهو في التنافض ممنوعة فان في ذلك
الصنوع احيض باق وان كان الدم منقطعا لان القطع الدم لا ينافي
احيض بالاجماع لان الدم لا يدري في جميع الاوقات بل في وقت دون وقت
واحتال الضرور في وقت احيض قائم فاذا لم يجعل في ذلك الطهر عدة لا يلزمنا
التناقض بدائع في فصل مرقا وبر العدة من كتاب الطلاق ونها

باب في الاعيان النجسة واحكامها

واختلف المتأخر في بول الهرة والفاقة اذا اصاب الثوب بالعضم يفسد اذا
زاد على قدر الدرهم فهو النجس وقال بعضهم لا يفسد اصلا وقال بعضهم
يفسده اذا فحش في الطهر اثر الضرورة في التحصيف لاني السلب النجاسة
لا يصححان في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب
فوت الفاقة من الهرة وموت عدلها افسده لانها ترمي بالبول في ذلك الحالة

قال الامام الهندي وان يولج بعض في الثياب لدخولها تحت طبعه لا في الماء
لعدم الضرورة ومشد الرقرة بعنفها في الماء للضرورة لا في العضو وعلم
بهذا جعل العوام فانهم يمكنونهم من كس العضو ثم يصلون قبل عند
قيل بول الهرة لا بعض في الماء والثياب وفصل البعض بين الذكر والأنثى
لان الذكر يبرص فيحفظه لا الانثى **بزارية** من كتاب الطهارة
ويكره ان يدع الهرة تلمس منه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل والا صح
انها كراهية تنزيه على ما اختار الكرخي وقيل تحريم على ما اختاره
الطحاوي **صغية** في فصل الاستسار
قول اخفاش كبول الحمار **بزارية** قبيل نوع في المستعمل والمقيد
انما الا بوال فلا خلاف في ان بول بالايوكل كحمار نجس واختلف في بول
ايوكل كحمار قال ابو الجوز والابو يوسف نجس وقال محمد طاهر حتى لو وقع في الماء
الفصل لا يفسده ويتوضأ به ما لم يغلب عليه واحتج بانه عليه السلام
للعربيين شرب ابوال ابل والبا سوا مع قوله عليه السلام لم يجعل شفاكم
فيما حرم عليكم وقوله ليس في الرجل شفا فتبت انه طاهر ولها حدة
عما راينا بعض الثوب من نجس وذكر من حملتها البول مطلقا من غير
فصل وماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استنزهوا عن البول
فان عاتق عذاب القبر منه من غير فصل وقوله لا ويجزى عليهم الحيات
ومعلوم ان الطباع السليمة تتنجس وتنجس الشئ لا احترامه وكرامته
تجلى في شرفه ولان معنى النجاسة موجود وهو الاستفاد الطبعي كذا
الى ان نرى راحة وفانفسا كزونية وكبول بالايوكل كحمار واما الحديث
فقد ذكرناه ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف بطرح الوحي شفاهم فيه و
الاستشفا بالحرام جاز عند التيقن بحصول الشفا به كشفاول المبيسة
غند المخصصة والحمر عند العطش واساغه للقره وانما لا يباح ما لم يتيقن
بحصول الشفا به ثم عند ابى يوسف يباح شربه للتداوي بالحديث
وعند ابى حنيفة لا يباح لان الاستشفا بالحرام الذي لا يتيقن حصول الشفا
به حرام وكذا انما لا يعقل فيه الشفا ولا شفا فيه عند الاطباء واكديث
يحمل على انه عليه السلام عرف شفا او كذا فيه على الخصوص **من جملته**
البدايع في واما طهارة الحقبه
واما سور ما يوكلكه من الطيور والدواب فطاهر سوى الدجاجة الخفا
والبط وفي شرح الطحاوي والبق والغنم الخفا لان بعاب ينشأ من كرم
وكرم طاهر فكله العابه **تأخر** في بيان حكم الاستسار
من آخر الفصل الرابع من الطهارة
والسقط اذا استعمل فحكمه كغيره ان وقع في الماء بعد غسل لا يفسد

وان لم يستعمل بعده الماء وان غير مرة **قاصية** في قبيل فصل
في ما اذا احكام من الطهارة
محس الحلب ما ترشح من ماء احب فاما ترشح نجس لا ماء الدق **بزارية**
البعد اذا وقع في الحلب فري من ساعة لا بأس به وان نقت البعوض اللبن
يصير نجس ولا يطهر بعد ذلك **قاصية** في فصل في النجاسات
التي تصيب الثوب
البعد نجس كنجس لا احب وعن الامام التستوي في بقا الطهارة **بزارية**
بعضة وقعت من الدجاجة في مرقه او ماء لا يفسد ذلك وكذا السخا اذا
سقطت من امها ووقعت في الماء مبتلة لا يفسد وكذا النجاسة اذا خرجت
من الشاة بعد موتها **خاتمة** قبيل فصل في ما احكام من الطهارة
نافية المك اذا يبرص فطهر اذا كان بحال لو اصابها ماء لا يفسد والمك طلال
فيوكل في فصل جلوه محت رات النوازل من كتاب الطهارة
الحكم اذا اتى بجرم الكد والسمن واللبن والزيت والدهن اذا اتى بجرم
قضية في باب الاعيان النجسة واحكامها من الطهارة
رجل امسح في ثوبه فوجد في ذلك ثوب الدم فان لم يسل الدم عن رأسه كرج
لا يفسد لان ما ليس بجسد لا يكون نجسا **ولو** النجاسة في الفصل
الثاني في النجاسة التي تصيب الثوب من كتاب الصلاة
كتاب الصلاة
افتتح الكتاب بكتاب الصلاة دون النكاح والصوم والحي لانها اهم
العبادات بعد الايمان بالله تعالى **وبدا** ما بالطهارة لانها شرط لا يسقط
بعذرنا وسائر الشروط مثل استقبال القبلة وشتر العورة تسقط بالاغدا
مختصرة من اول كتاب الطهارة
الصلاة هي لغة الدعاء وشرا الافعال المحصورة من القيام والقراءة و
الركوع والسجود وكان فرض صلاة الخمس لسياسة المعراج وهي ليلة السبت
سبع عشرة خلت من رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهرا من مكة الى
المنى فكانت الصلاة قبل الاسراء صلاتين صلاة قبل طلوع الشمس
وصلاة قبل غروبها **قال** لقاً **وسيج** بالفتحة والابكار **بكر**
من اول كتاب الصلاة فالحق كذا في المنع
باب الاذان
قوله الله اكبر معناه اكبر من كل ما اشتغلتم به وطاعته اوجب فاستغفروا
بطاعته وانكروا اعمال الدنيا وكان السلف في السجود الاذان تركوا
كل شئ كانوا فيه **قوله** الله اكبر ان لا اله الا الله اعلموا اني خير خلق
لكم فبادعوا عنكم اليه ومنه قوله **الله** الله لا اله الا هو اي بين

الحق كذا في المنع
الحق كذا في المنع
الحق كذا في المنع
الحق كذا في المنع

وقالوا في قول الفرزدق
الذي هو قوله
فقد علمت من قول الفرزدق
في قوله
فقد علمت من قول الفرزدق

واعلم وقضى ومن ذلك شهيدان اخرجنا احكام اى بين الحكم واعلم ان
واختلف اهل اللغة واهل النحو في معنى الله اكبر فقال اهل اللغة بمعنى
كبير ومنه قوله تعالى وهو اهلون عليه اى هين اذ ليس شيء اهلون على الله
فمن شئ قال الفرزدق 4 ان الذي سمى السما بى لنا بيتا عايمه اعز وجلول
اى عزة طويلة وقال اخر 4 تمتى حال ان الموت ان امت فكل سبل فيها باعد
وقال النخولون معناه اكبر من كل شئ اى وقالوا فى قوله تعالى وهو اهلون عليه
اى عندكم ايها المخاطبون لان الاعادة عندكم اسم سهل من الابد لان الابد
يكون نقطة ثم عطف ثم مضى ثم وتم والاعادة يقولون كن فيكون
حد ادى في باب الاذان لمختصا

وحكى عن الامام الرضا عفى الله عنه قال رأت امام الهداية ابا منصور
رحمه الله في المنام فقال يا ابا الحسن الم تر ان الله تبارك وتعالى عظم الامم
لم تصل قط قال نعم فقلت وماذا قال يا سمع الاذان واجابة المودع
فخبره في كتاب الصلاة قريب من اوله

باب المواقيت

الفجر ان الاول وهو المشرق بحد وفي ناحية من السماء وهو المستقيم
الشحان عند العرب ثم يمتد ولقد ايسر في كاذبا لانه يبد ونور ثم
يخلف بعقبه الظلام وهذا الفجر لا يحرم به الطعام والشراب على الصائمين
ولا يخرج به وقت العشا ولا يدخل به وقت صلوة الفجر الثاني وهو المنطير
المعروف في الافق لا يزال يزداد نور حتى تطلع الشمس في هذا الفجر اصادق
لانه اذا بدا نور يمتد في الافق ولا يخلف في هذا الفجر يحرم به الطعام
والشراب على الصائمين ويخرج به وقت العشا ويدخل به وقت الفجر
من صلاة البدائع في فصل وامر الطالار كان

اصح ما قيل في معرفة الزوال قول محمد بن شعاع البجلي انه يغزو عودا يوتا
في ارض متوية ويجعل على مبلغ الظل منه علامة فمادام الظل ينقص
انحط فهو قبل الزوال واذا وقف لا يزداد ولا ينقص فهو ساعة
الزوال واذا اخذ الظل في الزيادة فالشمس قد زالت واذا اردت
معرفة في الزوال فخط على رأس موضع الزيادة خطا فيكون من رأس
انحط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود مثلية من رأس انحط
لا من العود خرج وقت الظهور ودخل وقت العصر عند ابي حنيفة رحمه الله
واذا صار ظل العود مثلية من رأس انحط خرج وقت الظهور ودخل وقت العصر
عندهما بدائع في فصل الطالار كان من كتاب الصلاة

وفاق وقتها اى العشا والوتر بان كان ببلد يطلع الفجر فيه كما قرب
الشمس وهي بلاد بلغار مكلف بها كما افق في بعضهم واختار المحقق

الذين
يكونون

الكامل في شرح الصلاة لثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه يجعل
الذي جعل علامة على الوجوب اخفى الثابت في نفس الامر وجوار تعدد
المعرفات للشئ فانقضا والوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على
لا يستلزم انتفاءه بجوار دليل اخر وهو ما لو اطلت عليه اخبار الاسراء
من فرض الله الصلاة خمس الى اخره انتهى وفي الاخبار الاشرفية كسنا
استاذي شيخ الاسلام عبد البر بن السخنة رحمه الله ان الصحيح خلاف ما
اخبره صاحب الكنز في هذه المسئلة فبان هو المذهب وقيل لا يكلف
بهما وبه جزم في الكفر وتبعه من حاشرو وبافق الامام البقالى كما يسقط
اليد من الاصول على مقتضى من المرفقين وفي المجتبى ورد فتوى
في زمن الصدر برهان الاية ان لا نجد وقت العشا في بلدنا هل علينا
صلاة فكتب لي عليكم صلاة العشا وبافق ظهير الدين المرغيناني
قال مولانا شوبلنا انه ورد في الفتوى من بلاد بلغار فان الفجر يطلع
فيما قبل غيبوبة الشفق في اقصى بلاد الى الله على شمس لا تاكلو اسف
فافق بقضا العشا ثم وردت بجوارزهم على الشيخ الكبير شيخنا البقالى
فافق بعدم الوجوب فبلغ جوابه اكلوا في فاسل اليتيم ليلته في عامه كايح
خوارزم ما تقول فيمن قطع يده من المرفق او رجلاه من الكعبين كم فرض
ة ثلاث لقوات محل الرابع قال فكذا الصلاة انما ست فبلغ اكلوا في
جوابه فاستحسنه ووافقه فيه انتهى والصحيح كما في تبين الكفر انه لا
القضا لفقد وقت الادا ومن افق بوجوب العشا يجب على قوله الوقت
ايضا انتهى من منخ العفار في كتاب الصلاة

فاقد وقتها كبلغار لان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق في اربعين
الشئ مكلف بها فيقدر لهما ولا ينور القضا لفقد وقت الادا وبافق
برهان الكبير واختار الكمال وتبعه ابن الشحنة في العشا ففصحى وعلم
المصنف انه المذهب وقيل لا يكلف بها لعدم سببها وبه جزم في
الكنز والدرر والملتقى وبافق البقالى ووافقه اكلوا في المرغيناني
ورحمة الشريفة واكلمى وادسعا المقال ومنه ما ذكره الكمال
در المختار شرح تنوير الابصار من كتاب الصلاة

باب صفة الصلوة

وهذا الباب في بيان اضافة الجوار الى الكمال لان كل صفة من هذه الصفا
جاء الصلاة اذهله الاوصاف اوصاف ذاتية لما ان عند تمام هذه الاوصاف
تم الصلاة ويقال ان هذا الباب منه باب اضافة الشئ الى نفسه هذه
الصفا المذكورة هي الصلاة بعينها ثم الوصف بكونها الوصف
الصفة هي المعنى القام بذات الموصوف فيقول القائل زيد عالم وصف

الكامل

لزيد لا صفته والعلم القائم به صفته لا وصفه وحاصل ان قيام الوصف
بالوصف وقيام الصفه بالموصوف والوصف والصفه مصدران كالقول
والعلم ثم اعلم انه يشترط لسبوت الشئ ستة اشياء العين وهي
ماهية الشئ والركن وهو جزء اياهية واحكام وهو الاثران بتأثيره
ومحل ذلك الشئ وشرطه وسببه فلا يكون الشئ ثابتا الا بوجود هذه
الاشياء الستة فالعين هي الصلاة والركن القيام والقراءة والركوع
والسجود والمحل الشئ هو الاداء المختلف والشرط هو ما تقدم من الطهارة
وغيرها واحكام جواز الشئ وفادته ولواجه والسبب الاوقات و
مخفى صفة الصلاة اي ماهية الصلاة من اول باب صفة

الصلاة من سراج الوهاج

فرائض الصلاة ستة اي فرائض نفس الصلاة والقياس ست
بدون الهماء لان الفرائض جمع فريضة لكنه قال على تأويل الفروض
والالف واللام في قوله الصلوة المعهودة اي الصلاة المفروضة
لان القيام في النافلة ليس بفرض **سراج الوهاج** من اول باب صفة
وانما التحريم فليست بركن عند المحققين من اصحابنا بل هي شرط وعند
اشافى هي ركن وهو قول مشايخنا واليه مال عظام بن يوسف وعلى هذا
اختلف في باب الاحكام باجبه انه شرط عندنا وعند ركن ومثله بخلاف
ان عندنا يجوز بناء النفل على الفرض بان يحرم للفرض وبلغ منه فيشرع
في النفل قبل تسليم من غير تحريم جديدة وعنده لا يجوز وجه البناء
على هذا الاصل ان التحريم لما كانت شرطا جاز ان ينادى النفل بتحريم
الفرض كما ينادى بطهارة وقت الفرض وعنده لما كانت ركنًا وقد
انقضى الفرض بركانه فينقض التحريم ايضا **بدائع** قبيل
فصل واما شرط الاركان من كتاب الصلاة

ولو لم يفرض الوقت او صلاة الوقت يجوز الا في الجمعة ولو لم يفسد
الجمعة في الجمعة لا فرضا ولا واجبا يجوز وكذا لو تضرعت صلاة العيد
ولو لم يفسد الجمعة ولم يفسد الاقضاء الاصح انه يجوز وكذا في صلاة العيد
واجبانه **مختار** است التوازل في شروط الصلاة

الاصل في كل مركب من معان متغايرة ينطلق اسم المركب عليها عند
اجتماعها كان كل معنى منها ركن للمركب كما كان البيت والمجلس
والايحاب والقبول في باب البيع في المشروبات وكلها يعبر الشئ به
ولا ينطلق عليه اسم ذلك الشئ كان شرطا كما شهرو في باب النكاح
فهذا تعريف الركن والشرط بالتحديد واما تعريفهما بالعلامة فهو
ان كل ما يدوم من ابداء الصلاة الى انتهائها كان شرطا وما ينقض في ثم يوجب

غيره فهو ركن وقد وجد الركن وعلم امته في القيام لانه اذا وجد مع
المعاني الاخر من القراءة والركوع والسجود يطلق عليها اسم
الصلاة وكذا لا يدوم من اول الصلاة الى اخرها بل ينقض في ثم يوجب
غيره فكان ركنًا وقال الله تعالى وقوموا لله ثلثين والمراثة
القيام في الصلاة **بدائع** في فصل بيان اركان الصلاة من كتاب الصلاة
ومنه القعدة الاخيرة مقدمه التمهيد عند عامة العلماء و
قال مالك رحمه الله انها ستة وجه قوله ان اسم الصلاة لا يوقف
عليها الاثران من حلف لا يصلي فقام وقرا وركع وسجدت
وان لم يقعد ولما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان قال لا اعراجي الذي علم الصلاة اذا رفعت رأسك من اخر
السجدة وقعدت قدر التمهيد فقد تمت صلاتك علق تمام
الصلاة بالقعدة الاخيرة واراوه تمام الفرائض اذ لم يتم اصل
العبادة بعد فدل انه لا تمام قبلها اذ المعكوف بالشرط عدم قبل
وجود الشرط وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قام الى الخامسة فسجد به
فخرج ولو لم تكن فرضا لما رجع كما في القعدة الاولى ولان حد الركن
موجود فيها وهو ما ذكرنا وانما لم يوقف عليها اسم الصلاة لانها
ليست من الاركان الاصلية التي تتركب منها الصلاة على ما ذكرنا
في اول الكتاب لالا انها ليست من الفرائض والصلاة ثم القعدة
المفروضة من القعدة الاخيرة هو قدر التمهيد حتى لو انقضت قبل
الركعة بغير القعدة فستصلاته لما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رفع الامام رأسه من السجدة الاخيرة وقعد
قدر التمهيد فدل على انه مقدم به ومنها الانتقال من ركن الى ركن
لانه وسيلة الى الركن فكان في معنى الركن الا ان الاربعة الاولى من
الاركان الاصلية ايضا واليه مال عظام بن يوسف ووجهه
انها ومن تقدم الصلاة بعد ما كان الركان والصحيح انها ليست
بركن اصل لان اسم الصلاة ينطلق على المركب من الاركان الاربعة
دون القعدة ولهذا يتوجه النهي عن الصلاة اليها دون القعدة كما نهى
عن الصلاة وقت طلوع الشمس وقت الزوال ولهذا اختلف
لا يصلي فقيد الركعة بالسجدة كجنت وان لم توجد القعدة ولو ان
بما دون الركعة لا يجنت ولان القعدة بنفسها غير صالحة للجمعة لانها
من باب الاستراحة بخلاف الركان فيمكن اخلل وكونها ركنًا أصليًا
فلم تكن هي من الاركان الاصلية للصلاة وان كانت من فرضها حتى لا
يجوز الصلاة بدونها ويشترط لها ما يشترط الركان **بدائع**

قبيل فصل واما شرائط الاركان من قبل الصلاة

باب الصلاة في الكعبة

ويخرج على ما ذكرناه الصلاة بكنة خارج الكعبة انه ان كان في حال واحدة
الكعبة بالنقص ويجوز الى اى اجزاء من الكعبة بعد ان يكون مستقبلاً
بجزء منها لوجوه تولية الوجه بشرط الكعبة فان صلى من غير الكعبة غير
مواجه لشيء منها لم يجز لانه ترك التوجه الى قبلته مع القدرة عليه بشرط
الصلاة لا تسقط من غير عذر نعم ان صلوا بجماعة لا يخلو اما ان صلوا
متخلفين حول الكعبة صفين بعد صف واما ان صلوا الى جهة واحدة
مصطفين فان صلوا الى جهة واحدة جازت صلاتهم اذ كان كل واحد
منهم مستقبلاً جزءاً من الكعبة ولا يجوز لهم ان يصطفوا زيادة على حلق
الكعبة ولو فعلوا ذلك لا تجوز صلاة من جاوره اكلط لان الواجب
حالة المباداة استقبال غيرنا وان صلوا حول الكعبة متخلفين جاز
لان الصلاة بكنة توردى هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى يومنا هذا والافضل للامام ان يقف في مقام ابراهيم عليه السلام
ثم صلاة الكل جازة سواء كانوا اقرب من الامام الى الكعبة او البعد
صلاة من كان اقرب الى الكعبة من الامام في الجهة التي يصلي الامام اليها
بان كان متقدماً على الامام بخدائه فيكون ظهره الى وجه الامام او كان على
يمين الامام او يساره متقدماً عليه من تلك الجهة ويكون ظهره الى الصف
الذي مرجع الامام ووجهه الى الكعبة لانه اذا كان متقدماً على امامه لا يكون
تأخلفه فلا يصح اقتدافه بخلاف ما اذا كان اقرب الى الكعبة من الامام من
غير الجهة التي يصلي اليها الامام لانه في حكم المقابل للامام والمقابل لغيره
يصالح ان يكون تأخلفه بخلاف المتقدم عليه وعلى هذا اذا قامت امرأة
مخاضية الامام في الجهة التي يصلي اليها ونوى الامام امتثالاً صلاة
الامام لوجود المحاذاة في صلاة مطلقة مشتملة وفدت صلاة القوم في
صلاة الامام ولو قامت في الصف من غير جهة الامام لاتف صلاة الامام
لانها في حكم مخالفة الامام وفدت صلاة من على يمينها ويسارها
ومن كان خلفها على ما ذكر في موضعه ولو كانت الكعبة منهدة فتحل للناس
حول ارض الكعبة وصلوا هكذا او صلى منفرداً متوجهاً الى جزء منها
جاز وقال الشافعي لا يجوز الا اذا كان بين يديه ستره وجه قوله ان
الواجب استقبال البيت والبيت اسم للبقعة والبناء جميعاً الا اذا كان
بين يديه ستره لانها من توابع البيت فيكون مستقبلاً بجزء من البيت مع
ولنا اجماع الامة فان الناس كانوا يصلون الى البقعة حين رفع البناء
في عهد ابن ابي ربيعة بنى البيت عرقوا اعدا الخليل عليه السلام وفي عهد الحجاج

حين اعاده الى ما كان عليه في ايجالية وكانت صلاتهم مقضية بجواز وبه
تبين ان الكعبة اسم للبقعة سواء كان ثمة بناء او لم يكن وقد وجد التوجه
اليها الا انه تكرر تركها في السيرة لما فيه من استقبال الصدوق وقد يخفى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الصلاة وروى انه لما رفع البناء
في عهد ابن ابي ربيعة امر عبد الله بن عباس بتعلو الانطاع في تلك البقعة
ليكون ذلك بمنزلة السيرة لهم وعلى هذا اذا صلى على سطح الكعبة جاز
صلاة عندنا وان لم يكن بين يديه ستره وعند الشافعي لا يجوز بدون
الستر والصحيح قولنا ما ذكرناه ان الكعبة اسم للعرضة ولان البناء
له نفس بلبيل انه لو نقل الى عرضة اخرى وصلى اليه لا يجوز بل كانت سيرة
لا تقاله بالعرضة المحترمة والمديس عليه ان من صلى على جبل الى قبيل
جارت صلاة بالاجماع ومعلوم انه لا يصل الى البناء بل الى الرموا ذلك
العبادة للعرضة والرموا دون البناء بدائع في فصل شرائط الاركان

من كتاب الصلاة

المصل لا يخلو اما اذا كان قادراً على الاستقبال او كان عاجزاً عنه فان كان
قادراً يجب عليه التوجه الى القبلة وان كان في حال مباداة الكعبة فالى عينا
اى جهة كانت من جهات الكعبة حتى لو كان من غيرا غير متوجه الى شيء منها
لم يجز لقوله تعالى فوال وجهك بشرط المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم
شطره وفي وسعة تولية الوجه الى جهة فيجب ذلك وان كان نائباً عن
الكعبة فائتباعها يجب عليه التوجه الى جهةها وهي المخراب المنصوب يجب
عليه التوجه اليها ولا يجوز التحري لا الى عينا ولا لغيره ولغيره دون العين
كما ذكره الكرخي والرازي وهو قول عامة من يخبر بما رواه النضر وقال
بعضهم المفروض اصابت عين الكعبة بالاجتهاد والتحري وهو قول ابي عبد الله
البكر ووجوه الاقوال مذكورة في شرائط الاركان بدائع

في فصل واما شرائط الاركان من كتاب الصلاة

اذا صلى الى غير القبلة منهة فوافق القبلة قال ابو حنيفة هو كافر وكذا
اذا صلى بغير طهارة او صلى مع الثوب النجس وقال القاضي الامام ركن
الاسلام على السعة لو صلى الى غير القبلة منهة او مع الثوب النجس
منهة لا يكفر ولو صلى بغير وضوء منهة لا يكفر قال الصدر السعيد
وبناءخذ وفي انجانبه وفي ظاهر الرواية قال رضي الله عنه وانما اختلفوا
فيما اذا لم يكن على وجه الاستحسان بالدين فان كان على وجه الاستحسان
بالدين يبيح ان يكون كفراً عند الكل وفي كتاب التحري اذا تحرى ووقع
تحريه على جهة وترك الجهة وصلى الى جهة اخرى روى عن ابي حنيفة
انه قال اخشى عليه الكفر لا عراضه عن القبلة واختلف المشايخ في كفه

قال ثم لا تملأوا أكفوا في الاظهر انه اذا صلى الى غير القبلة على وجه الاستهزاء او
 الاستخفاف يصير كافرا **باب في الامامة**
 فيما يتعلق بالصلاة
 استوى الامامان في السن فاصبحهم وجها والسبب اوله اذا كانا في الصلح
 والقبض سواء وان احدهما اوقأ فقدم اهل المسجد اخرسا واولا ثم وكذا
 في القضاء والوالي من يصلي بها اذا لم يلزم في محلة وام في محلة اخرى
 في رمضان خرج من محلة قبل وقت العشاء ولو بعد كره كمن اراد السفر
 بعد دخول وقت الجمعة **برازية في النجاسة من كتاب الصلاة**
 واقفة او يصيب بصبية يجوز لان الصلاة متحدة والاقفة بالاعلى انما يكبره
 اذا كان غير افضل منه وان كان هو افضل من غيره فهو اوله اما التور
 عن النجاسة فهو وهم لا يعتبر به وعندنا في الامامة اوله كينما كان لانه
 اختص الامامة بالتبعية لغيره اختلفوا فيه وكذا التتميم ولكن لا اقفة او بطل
 البديع **مختار النوازل في باب الامامة**
 ويكره ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره ذكره في النوا
 وعليه عامة المشايخ والارتفاع المكون مقدرا بقااة الوسط ذكره المكون
 خاتمة فيما يصح الاقفة اياه وفيمن لا يصح
 ولا يجوز ان يقتدر الظاهر بصاحب العذر والقارى خلف الامام ولا من يصلح
 فضا خلف من يصلي فضا اخر عندنا واختلاف الصلواتين يمنع صحة
 الاقفة اياه عندنا كالظهر والعصر والقضاء والاداء وكذا لو كانا قضايا
 مختلفين ولا يصلي الناذر خلف الناذر ولا يصلي المفترض خلف المتفطر
 لان وصف المفترضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم
 بخلاف اقفة المتفطر المفترض لان النقل عبارة عن اصل الصلاة
 وهو موجود في حق الامام فيصح وعندنا ان لا يصح في جميع ذلك وعندنا
 ما لا يصح في جميع ذلك وعندنا في الاقفة اياه موافقة غير متصلة
 صلاة لصلاة الامام بل هو منفرد ولهذا لا يلوب قراءة الامام وقراءة غيره
 ولو ظهر الامام انه كان جنباً لا يفسد صلاة المفترض عنده ولا يجوز اقفة
 الامام بالآخر لعدم القراءة وهو الركن **مختار النوازل في باب الامامة**
 وكذا اقفة الناذر بالناذر لا يجوز وعن هذا كره الاقفة اياه صلاة الرغبة
 وصلاة البراءة والبراءة قدر ولو بعد التذرع الا اذا نذر كذا ركعة بعد
 الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن الجماعة بالاجماع ولا ينبغي ان يتكلم
 لا لزوم ما لم يكن في الصدر الاول كل هذا التكلف لا يافيه امر مكره وهو اداء
 النقل بالجماعة على سبيل التبرع ولو تركت امثال هذه الصلوات تارك
 ليعلم الناس انه ليس من الجماعة فحسن والدليل عليه ما قاله الامامة ان يوم

والصلاة والجمعة والجمعة والجمعة
 او لا يصح الاقفة اياه في كل الاوقات
 وهو مختار في بعض النوازل
 كما مر

الاربعة بكرة مع ان صوم مطلق الاربعين مذكور في القرآن في امامة
 البرازية من كتاب الصلاة
 ومفترض مبتدئ ومفترض اخر اى وفداقة او المفترض باهام منتقل
 او باهام يصلي فضا غير فرض المفترض واثربم منع اقفة المفترض المتفطر
 الى منع اقفة الناذر بالناذر لان صلاة الامام لفل بالنسبة المفترض لانه
 الزمان انما يظهر عليه لفظ الا اذا نذر احدهما عين فانه لا خلاف في
 احدهما بالآخر فانه يجوز للاتحاد والى انه لو افسد كل منهما التطوع ثم اقفة
 احدهما بالآخر في قضاء فانه لا يجوز لما ذكرناه **بحر رايون في الامامة**
 من كتاب الصلاة
 شرعا في نقل وافداه واقفة احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز باختلاف
 السبب **برازية في الامامة والاقفة**
 والحاصل ان اتحاد الصلواتين شرط لصحة الاقفة من اداء العزم والنية
 وكل من يصح صلاة في نفسه يصح الاقفة اياه اما المرأة والامام اما المرأة
 فلان تأخيرها ما موربه واما الامام فيضعف صلاة لعدم القراءة
مختار النوازل في باب الامامة
 اقفة اداءه خلفه مندجا في اتفاق وكذا الاقفة او بالاخر او من بعده
 عرج وان كان غيره اوله **بحر رايون في الامامة**
 ولو كان بعده عرج يقوم ببعض قدره يجوز وغيره اوله ويكره اياه العبد
 وولد الزنا معناه غيره اوله في كل اوس من النكاح خاتمة لمخضا
 ولواقفة بالامام في الصحا وبينهما طريق عام او غير عظيم لم يحرم صلاته بخلاف
 فالوكان النذر او الطريق صغيرا ومقدار الطريق العام قيل ما يجر فيه العام
 وما يجر فيه الواحد والاشان يكون طريقا خاصا وقيل ما يجر فيه العبد وحمل
 البعير ومقدار النذر العظيم ما يجرى فيه السفن وهو الاصح ولو كان
 على النهر جسر وعليها صنف وعمر الطريق صنف متصل بالعقود صح
 لان الصل الصلوات صنف واحدة ولو كان على الطريق واحدة
 لا يثبت الاتصال وان كان ثانيا يثبت وان كان اشان قال محمد حكمها
 حكم الواحد وقال ابو يوسف حكمها حكم الثلاث لما قد منها
محيط رمضون قبيل باب حكم الاحوج والمسيون من كتاب الصلاة
 ولو كان بين الامام وبين المفترض نهر يجرى فيه الزورق يمنع الاقفة القول
 على السلم ليس مع الامام من كان بين الامام وبينه نهر او طريق او صنف من
 الناء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبيرا وهذا الكبير ما قلنا
 وان كان بينهما حائط ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقفة لا روراه عليه لم
 كان يصلي في حجر عاتقته من الدرعها والناس في المسجد يصليون بصلاة

وروي الحسن بن علي بن حنيفة رحمه الله ان ابا طه يمنع الاقعدة لما روي عن عمر
 رضي الله عنه انه قال من كان بينه وبين امامه نظر او حائط او طريق فليس معه
 قالوا ما ذكر في الاصل محمول على ما اذا كان الحائط قصيرا انه مقدار الفرجة
 بين الصفيين ذراع او ذراعان كما يكون بين المسجد الصغير والكنيسة
 وما ذكر في النوادر محمول على ما اذا كان الحائط من الحجر او المدر ويكون اوسع
 من الفرجة بين الصفيين فان كان الحائط كبير او عليه باب مفتوح او ثقب
 لو اراد الوصول الى الامام يكتنه ولا يشبه عليه حال الامام بسمع او رؤية
 صح الاقعدة في قولهم وان كان عليه باب مسدود او عليه ثقب صغير
 مثل البنية لو اراد الوصول الى الامام لا يكتنه لكن لا يشبه عليه حال
 حال الامام اختلفوا فيه وذكرهم في الامم اكلوا في العبرة في هذه الاشياء
 حال الامام وعدم اشتباهه لا يمكن من الوصول الى الامام لان الاقعدة
 متابعة ومع الاشتباه لا يكون المتابعة والذريع هذا الاختيار
 ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي
 الله عنها والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون من
 الوصول اليه عليه السلام في حجرة عائشة رضي الله عنها **فصل في**
في صحيح الاقعدة وفي صحيح الاقعدة
 وذكرهم في الامم السرخسي في النوادر الصلاة في مسجد ليس على الاقعدة
 اقعدة الناس بالامام خارج المسجد **فصل في الفصل**
الرابع من كتاب الصلاة
 امام لا تبلغ غير مجزئة اليه مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لان
 هذا صار لغة وقيل لا يجوز **فصل في**
 امام لا تبلغ غير لا تبلغ ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انها تصح لان
 ما يقول صارت لغة وقال غيره لا يصح وصلاة الامام في هذه المسائل
 جائزة الا اذا كان الامام اميا واقعدة به الفاس فان صلاة الامي لا تجوز
 وكذا الاخرس اذا اقعدة به الامي فانه لا تجوز صلاة الاخرس ايضا
 في كل موضع لا يجوز الاقعدة اهل يكون المقتدر سارعا في صلاة نفسه
 في رواية بارك الله في صير سارعا وكذا في رواية الزبادات حتى لو
 فقهه لا ينتقض طهارته وفي رواية باب الاذان بصير سارعا قبل
 ما ذكر في باب احدث قول محمد وما ذكر في باب الاذان قول ابي حنيفة
 وابي يوسف بناء على ان في واجبة بوجوب التسمية في قول محمد وعلى
 قولهما لا يوجب من صلاة فاني في من فضل في صحيح الاقعدة به
 ولا يصح اقعدة الامي بالاخرس ويصح اقعدة الاخرس بالامي خاتمة
 فيمن يصح به الاقعدة من الصلاة

هذا هو الوجه في
 ما ذكره في الاقعدة
 من ان الامام لا
 يقعدة الا بالامي
 او بالاخرس

ولو اقعدة بالامام ولم يعلم انه زيد ام عمر يصح اقعدة او ولو اقعدة
 ثم علم انه عمر ولا يصح اقعدة او لانه ما صلى بالذراقة به **فصل في**
النوازل في باب الامام
 ولو رفع الامام رأسه من الركوع والسجود قبل ان يسبح المقتدى ثانيا
 فالصحيح انه يتابع الامام ويسيرك التسبيح **فصل في**
في باب الامام
من المقتدى في التشهد من القعدة الاولى فذكر بعد ما قام الامام فعليه
 ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد يؤيد جواب **فصل في**
 فيمن ادرك الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المبدون
 في التشهد فانه يتشهد تبعا لتشهد امامه كذا هذا **فصل في**
في باب القعدة والذكر فيها من الصلاة
 الامام اذا قام سائيا فانه يعود ويقعد لان القعود فرض عليه
 بحكم المتابعة اليه اشار في السراج الوهاج فانه قال فليأخذ من هذا
 النهاية ذكر ذلك عند قوله وهو الامام موجب على الموقوف السجود
 اذا تشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فنسي بعض من
 خلفه التشهد حتى قاموا جميعا فعلى من لم يتشهد ان يعود ويتشهد
 ثم يتبع امامه وان خاف الزيادة الركعة الثالثة لانه يتبع الامام فيلزم
 ان يتشهد بطريق المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان التشهد الاول
 في حقه سنة وبعد ما شغل القوم القيام لا يعود الى السنة وهذا
 التشهد فرض عليه بحكم المتابعة انتهى وكذا في القسبة ففي القعود
 اولى وظاهرة انه لو لم يعد تبطل صلته لتركه **فصل في**
عند شيخ قوله وان سهر على القعود الاول فليأخذ من هذا
 الما قرأه المقيم فاذا اتم الامام صلاته وعليه سهو يتابع المقيم
 في السلام فان ستم وهوذا كرا عليه من الانعام فله والالا
 برأيه في السدس عشر من كتاب الصلاة
 ولو اختلف الامام والقوم فزعم الامام التمام والقوم ضحك ان كان
 الامام على يقين انه اتم لا يعيد بقولهم والا يعيد وان كان بعض القوم
 مع الامام لا يلتفت الى قول من خالف الامام وان كان معه واحد و
 ان اخذ الامام بقول المخالف واعاد واقعدة به او لم يبق القوم بجوز
 لان المخالف انما صدق في واقعة منفرد بمقتضى وان صدق الامام
 فاقد متطوع بمسك **فصل في** السدس عشر من كتاب الصلاة
فصل في القراءة
 وفي الركعة الاولى قل اعوذ بربنا من السوء في الركعة الثانية هذه السورة

خلاصة في الحادي عشر من كتاب الصلاة

ولو قرأ سورة في الركعتين قيل كبره والا صوب ان لا يكبره لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه كان يقرأ في الفجر سورة بنى اسرائيل في الركعتين

محيط رهنوي في باب القراءة من الصلاة

المصلي اذا اراد ان يقرأ السورة فقرأ على سبيل سورة اخرى لا يتركها ولو ترك الفاتحة في الركعة الاولى لم يفتل في الاخرى لانه لو قضى بؤذرا الى تكرار الفاتحة وذلك غير مشروع

في فصل القراءة

اذا ترك القراءة في الاوليين قضاهما في الاخيرين وذكر القدر من اصحابنا ان هذه عندى اذا وليس بقضاء لان الفرض هو القراءة الركعتين غير عين فاذا قرأ في الاخيرين كان مؤديا لا قاضيا وقال غيره من اصحابنا انه يكون قاضيا ومما ابل الاصل يدل عليه فانه قال في المسافر اذا اتم في الشفع الثاني بعد خروج الوقت انه لا يجوز وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو كانت القراءة في الاخيرين اداء بجاز لانه يكون افتد افترض بمقتضى في حق القراءة اكن لما كانت القراءة في الاخيرين قضاء عن الاوليين التحق بالاوليين فقلت الاخيرين عن القراءة المفروضة فتعريف في حق القراءة افتد افترض بمقتضى في حق القراءة والله فاسد وذكر في باب السهو من الاصل ان الامام اذا كان لم يقرأ في الاوليين فاقدر به ان في الاخيرين فقرأ الامام فيها ثم قام المسبوق الى قضاء ما فات فعليه القراءة وان ترك ذلك لم تجز صلاته ولو كان فرض القراءة في الركعتين غير عين لكان الامام مؤديا فرض القراءة في الاخيرين وقد ادر كها المسبوق فحصل فرض القراءة عينها بقراءة الامام فينبغي ان لا تجب عليه القراءة ومع هذا وجب علم ان الاوليين محل اذ فرض القراءة عينها والقراءة في الاخيرين قضاء عن الاوليين فاذا قرأ الامام في الاخيرين فقد قضى ما فات من القراءة في الاوليين والهائت اذا قضى بالتحق بجدة فقلت لاخوان عن القراءة المفروضة فقد فات علم المسبوق القراءة فلا بد من تحصيلها لان الصلاة بلا قراءة غير جائزة وكذا لو كان قرأ الامام في الاوليين لان القراءة وان وجدت في الاخيرين لكنها غير فرض فيها لانها فرض ركعتين فوجب فقد فات الفرض من المسبوق فيجب عليه تحصيلها فيما بقضى ولو تركها في الاوليين والمغرب او في صلاة الفجر فسدت صلاته ولا يتصور القضاء هنا بدائع في فصل واما بيان المدة وكساحيا

قريب من اخره من كتاب الصلاة

باب ما يفند الصلاة وما لا

صلى ركعة في الفجر ثم طلعت الشمس طغيت خلافا لما في كنية بقى اصل الصلاة عند ابن حنيفة وابي يوسف حتى لو قطعته ينقص وضوءه ولكن لا يتمها حتى تبطل وعند محمد تبطل اصلها حتى لو قطعته لا ينقص وضوءه وعن ابي يوسف لا يفسد الفجر بطوعها ولكن لا يتمها حتى تبطل ركعتين

قريبه في مواقيت الصلاة

المصلي اذا سجد رأسه او كعبته فسدت صلاته لانه يقوم باليدين وكذا كل من راه بحسبه خارج الصلاة وهو الصحيح في هذا العمل الكثير ولو اجمعه في التاسع من كتاب الصلاة

اذا اخذ قوتا ورعى بها فسدت صلاته لان اخذ القوس وتقييف السهم عليه ومن صلى رعى عمل كثير الا انه يحتاج فيه الى استعمال اليدين وكذا انظر من بعيد لا يشك انه في غير الصلاة وبعض اصل الادب عابوا هذا اللفظ على محمد وهو قوله رعى بها ففألوا الرعى بالقوس القاذوا من يده وانما يقال في الرعى بالسهم رعى عنها لا رعى بها واجواب عن هذا ان غرض محمد كان تعليم العامة وقد وجه هذا اللفظ معروفا في سائرهم فاستعمله ليكون اقرب الى فهمهم فذلك ذكره بدائع في فصل واما بيان حكم

الاستحالات قريب من اخره

تذكر ان ترك ركنا قوليا فسدت صلاته لانه قراءة فيجوز ان ترك في ثلاث ركعات وقراء في ركعة وان فعلها بجمل ان ترك ركوعا فيسجد سجدة ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة بين وليسجد للسهم

برأيه في النوع الاول من السجدة عشر من كتاب الصلاة

وفي السراج الوهاج الامام اذا جهر فوجاهة الناس فقد اساء بحرايخ عند شرح قوله وجهر بقراءة الفجر الى اخره في الصلاة وكذا اساء المؤذن لو جهر فوجاهة كما في كشف الاصول وحكم ابن عيسى بفاد صلاة مؤذن جهر فوجاهة بحرايات النغم وليس بينهما مناعة كما لا يخفى

عبد المحليم على الدرر

قال لا تخش في قولها والناس يصلون بصلاة ابي بكر رضي الله عنه يعني انه كان يسمع الناس تكبير صلاة الله عليه وسلم وفي الدراية وبه يعرف جواز رفع المؤذنين اصواتهم في صلاة الجمعة والعيدين وغيرها انتهى اقول ليس معصوده خصوص الرفع الكائن في زمان بل اصل الرفع لا بلاغ الانتقالات اما خصوص هذا الذي تعارف في هذه البسلا فلا يبعد انه مفيد فانه غالبا يشغل على مدحمة

الله او اكبر او بانه وذلك مفيد ان لم يشتمل ثانياً بالحق في الصباح زائداً
على صلاة البلاغ والاشتغال بتجربات النعم اظهاراً للصناعة النعمية لا تأنيلاً
للعباد والصباح ملحق بالحكم الذي باطله ذلك الصباح
التقدير في الامام من كتاب الصلاة

ثم احوال الركوع الزائد او السجود الزائد لا يوجب كلاً والفرق لانه
من افعال الصلاة والصلاة لا تقبل لوجود افعال بل لوجود ما يضادها
بخلاف ما اذا زاد ركعة واحدة لانه فعل صلاة كما عايناه في صلاة الفجر
منعقلاً اليه فلا يبق في الفرض ضرورة فكان في الفرض بهذا الطريق
لا يطعن المضادة بخلاف زيادة ما دون الركعة لانه ليست بمنفصل
كامل يصير منفصلاً اليه وهذا لان فساد الصلوة باحد امرين اما لوجود
ما يضادها او بالانتقال الى غيرهما وقد عدم الامر ان جميعاً بدائع

في فصل واما بيان المتروك ساهياً من كتاب الصلوة
او حال الزيادة في الصلاة نقص فيها ولا تقبل صلاة الا في رواية
عن محمد بن يعقوب زيادة السجدة الواحدة كزيادة الركعة بناء على اصل
ان السجدة الواحدة ليست بالسجدة المتساوية بدائع
في فصل واما بيان المتروك ساهياً في كتاب الصلاة

والصلوة على العجدة ان كانت على البقر لا يجوز وان كانت على الارض يجوز
وقد مر في فصل المقدمة خلاصة قبيل الحادرو العشرة من كتاب الصلاة

باب ما يكره في الصلاة وما لا
يكره ان يصل الى وجه غيره خلاصة الفصل الثاني من كتاب الصلاة
ولا بأس بان يصل على باطنه تصادير لكن لا يسجد عليها
خلاصة في الثاني من الصلاة

ولو ركع او سجد قبل امامه ان ادركه الامام فيه يجوز التحقق المشاركة ويكره
له ولو رفع رأسه فيها قبل امامه يكره لو ردد الوعيد فيه فحاشاً
النوازل في باب الامام من الصلاة

ولا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيماً له من كراهية
قنينة في باب السلام والمصافحة

باب في المسبوق
المسبوق اذا ادرك الامام في القراءة في الركعة التي يجزئها لا ياتي
بالثناء واذا قام الى قضا ما سبق به يأتي بالثناء ويتعوف للقراءة
وعنده ان يوسف يتعوف عند الدخول في الصلاة وعند القراءة ايضاً
وهذا استحباب خلاصة قبيل واما حكم القراءة في الفصل
الخامس عشر من كتاب الصلاة

تقدم

اولاً وركعت مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى القضاء يقضي ركعتين
ويقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة ولو ترك القراءة في احديهما
فدت صلاة اما عندهما فلا يقضي اول صلاة وكذا عند محمد في حق
القراءة والقراءة في الاوليين فرض فتركها يوجب الفساد واما على قول
المخالفين فلعله اجزى علم ما ذكرناه وكذا اذا ادرك مع الامام ركعتين
منها قضى ركعة بقراءة ولو ادرك ركعة مع الامام في ذوات الاربع
وقام الى القضاء قضى ركعة يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة ويتشهد
ثم يقوم فيقضي ركعة اخرى يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة ولو ترك
القراءة في احديهما فقد صدقنا في الثالثة فهو بالخيار والقراءة
افضل على ما عرفت ولو ادرك ركعتين منها قضى ركعتين يقرأ فيهما
بفاتحة الكتاب وسورة ولو ترك القراءة في احديهما فدت صلاة لما ذكرنا
وليس في الجواب بينهما اذا قرأ امامه في الاوليين وبينهما اذا ترك القراءة
فيهما وقراءة الاخرين قضا عن الاوليين وادركه المسبوق فيهما لما ذكرنا
فيما يقضي ان قراءة الامام في الاخرين ملحق بالاوليين فيجوز ان يحرك
عن القراءة فكان لم يقرأ فيهما والله اعلم واما اذا فاتت سنة عن محابة
ثم تذكره في اخر صلاة بان تذكر سجدة من سجرات صلاة ساهياً ثم
تذكر بعد ما قعد قد التشرع قضاة يسوا كان المتروك سجدة واحدة
او اكثر وسواء علم انه من آية ركعة تركها او لم يحكم لكن الكلام في كيفية
القضاء وما يتعلق به وهو من المسائل الموقوفة بالسجرات بدائع
قبيل فصل والكلام في مسائل السجرات من كتاب الصلاة

باب المسافر
والناس سجد السفر صنفان احدهما مسافر يسافر في الارض او
بسفر غيبة وكذا المقيم فالذي هو مسافر يسافر غيبة على حدة او مع
الجمعة مع الامة والثاني العبيد مع السيد والثالث النسوان مع
الازواج والرابع الاجير مع الاستاد والخاص من المعلمون مع المعلم
او الكائنات مع بلدين اياهم بالادام فذلك مسافرون بسفرهم
مقيمون باقامتهم
نصف في كتاب الصلاة
السلطان اذا سافر قصر الا اذا طاف في ولاية من غير ان يقصد بالصلوة

في لغة السفر فانه لا يكون مسافرا او طلب العدو ولم يعلم ابن بديركه
 فانه ايضا لا يكون مسافرا وكذا صاحب خان وفي الرجوع بقصر
 ان كان بينه وبين منزله مسير يسير در باب المسافر من مكان الى مكان
 الاقامة تثبت بأربعة اشياء احدها صحيح نية الاقامة خمسة عشر يوما
 في مكان واحد صالح للاقامة والثاني وجود الاقامة من طريق التبعية
 وهو ان يصير الاصل مقيما فيصير التابع ايضا مقيما باقامة الاصل
 كالعبد يصير مقيما باقامة مولاه والمرأة باقامة زوجها واكبر من ثمانية
 الامير وكذا ذلك والثالث الدخول في الوطن والرابع العزم على العود
 الى الوطن وهو ان الرجل اذا خرج من مصر بنية السفر ثم عزم على الرجوع
 الى وطنه وليس بين هذا الموضع الذي بلغ وبين مصر مسير يسير يصير
 مقيما حين عزم عليه بدرج في فصل اما بيان ما يصير المأوى مقيما
 والثاني وجود الاقامة من طريق التبعية وهو ان يصير الاصل مقيما فيصير
 التابع ايضا مقيما باقامة الاصل كالعبد يصير مقيما باقامة مولاه والمرأة
 باقامة زوجها واكبر من ثمانية الامير وكذا ذلك لان الحكم في التبعية مبني على
 الاصل ولا يراعى له علة فله حصة لانه من جعل التبعية اصلا وانه قلب
 الحقيقة واما العزم مع صاحب الدين فهو غير التفصيل الذي ذكرناه في
 السفر انه ان كان المدين ماليا فالمعبر بنية ولا يصير تبعا لصاحب الدين
 لانه يمكنه تخليص نفسه بقبض الدين وان كان مقلدا فالمعبر بنية صاحب
 الدين لان له حق ملازمة فلا يمكنه ان يفارق صاحب الدين فيكونت
 بنية لغوا لعدم الفائدة ثم في هذه الفصول انما يصير التابع مقيما باقامة
 الاصل وتقلب صلته اربعة اوقات العلم بالتبعية اقامة الاصل فاما اذا لم يعلم
 فلا حتى لوصله التبعية صلته المسافر من قبل العلم بنية اقامة الاصل فان
 صلته جائرة ولا يجب عليه اعادتها وقال بعض مشايخنا ان عليه الاعادة
 والله غير سديد لان في الزوم بدون العلم به ضرر في حقه ووجاه لهذا
 لم يصح تحول الوكيل بدون العلم به كذا هذا وعلى هذا ايضا يهي
 اقامة المسافر بالمقيم في الوقت انه يصح وينقلب فضله اربعة اوقات
 العلم بدرج في فصل واما بيان ما يصير المسافر مقيما
 من كتاب الصلاة

ثم انما يتغير وطن المسافر ويصير فيه مقيما بدخوله مصره واذا دخله
 في الوقت فاما اذا دخله بعد خروج الوقت فلا يتغير لانه تقرر عليه وقت
 السفر بخروج الوقت فلا يتغير بالدخول في المصر الا ان لم يتغير بغير
 نية الاقامة وبالاتامة بطريق التبعية واسد اعلم ثم الاوطان ثلثة
 وطن اصلي وهو وطن الانسان في بلدة او بلدة اخرى اتخذها دارا

او توطن بها مع اهله ولده وليس من قصده الارتحال عنها بل التغير بها
 ووطن الاقامة وهو ان يقصد الانسان ان يكثر في موضع صالح للاقامة
 خمسة عشر يوما او اكثر ووطن السكنى وهو ان يقصد الانسان ان يقيم في غير
 بلده اقل من خمسة عشر يوما والفقيه ايجل ابل الا احمد العيني قسم الوطن
 الى قسمين وسمى احدهما وطن قرار والاخر مستقار فالوطن الاصلي
 بمنقضى بمثل لا غير وهو ان يتوطن الانسان في بلدة اخرى وينقل
 الاصل اليها من بلدة فيخرج الاول من ان يكون وطنه اصليا حتى
 لو دخل فيه مسافرا لا يصير صلته اربعة اوقات بدرج في فصل واما بيان ما يصير
 المسافر مقيما

ثم الوطن الاصلي حار ان يكون واحدا او اكثر من ذلك بان كان له دار
 ودار في بلدتين واكثر ولم يكن من نية اهله الخروج منها وان كان يتنقل
 من اهل الى اهل في السنة حتى انه لو خرج مسافرا من بلدة فيها ودخل
 في بلدة من البلاد التي فيها اهله يصير مقيما بخير نية الاقامة ولا ينتقل
 الوطن الاصل الى بطن الاقامة ولا بطن السكنى لانها دونه واليه
 لا ينسحب بما هو دونه وكذا لا ينتقل بنية السفر واخراج من وطنه حتى
 يصير مقيما بالعود اليه من غير نية الاقامة لما ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يخرج من المدينة مسافرا وكان وطنه بها باقيا حتى يعود مقيما فيها
 من غير تجديد النية ووطن الاقامة ينتقل بالوطن الاصلي لانه
 فوقه ووطن الاقامة ايضا لانه مثله والشيء يجوز ان ينسحب مثله
 وينتقل بالسفر ايضا لان توطنه في هذا المقام ليس للتوار ولكن
 لخاصة فاذا سافر منه يستدل به على قصدا حاجته فصار موضوعا للتوطن
 به فصار مقيما له دالة ولا ينتقل بطن الاقامة بطن السكنى
 لانه دونه فلا ينسحب ووطن السكنى ينتقل بالوطن الاصلي وبوطن الاقامة
 لانها فوقه وبوطن السكنى لانه مثله وفي السفر لا يثبت ثم ما ذكرنا من نصير
 وطن الاقامة جوار طاهر الرواية وذكرنا كراهية في جامعنا عن محمد بن ابي
 في رواية انما نصير الوطن وطن اقامة بشرطين احدهما ان يتقدم
 سفر والثاني ان يكون بين وطنه الاصلي وبين هذا الموضع الذي
 توطن فيه بنية الاقامة مسير ثلثة ايام فصاعدا فاما بدون هذين الشرطين
 لا يصير وطن اقامة وان نور الاقامة خمسة عشر يوما في مكان صالح للاقامة
 حتى ان الرجل المقيم اذا خرج من مصر الى قرية من قرىها لا يقصد السفر
 ونور ان يتوطن بها خمسة عشر يوما لا يصير تلك القرية وطن اقامة وان كان
 فيها مسيرة يسيرة لم تقدم السفر وكذا اذا قصد مسيرة يسيرة وخرج
 حتى وصل الى قرية بينها وبين وطنه الاصلي مسيرة يسيرة دون السفر

ولو ان يقيم بها خمس ليوم لا يجزئ فيها ولا تصير بكسرية وطريق اقامة له
وفي رواية ابن سنان عنه يصير مقبلا من غير هذين الشرطين كما هو
ظاهر الرواية **باب في فصل واياها ان ما يصير المسافر**
مقبلا من صلاة المسافر

لما اقر ان يترك السن عند البعض خلافا للفضل خلاصة
قبيل الثالث والعشرين من الصلاة

باب سجدة السهو

وسجدة السهو واجبة على الامم والمنفرد بترك الواجب في جميع الصدور
من القسم الاول العام السبعة فالسهو بترك لفظ التكبير في التحمية
والفقد الاول والتشديد بين او الطائفة في احد الركعتين او
ما وخير الفضل او الواجب او السلام وقد بينا الاختلاف في بعض
من القسمين فالصدور جميع صورة وهي لغة النور كما والقاسم
ثم ان حكم باب الطائفة لان فيه خلافا مستورا وجعله من باب
التكليف لا من باب التخيير لانه في حكم وجوبها فقال الماني صورة
الطائفة فانها لا يجب السهو بتركها ان امكن ولكن لما يمكن فيسهل
بتركها فانها واجبة للخير والاحسن لغيرها فان الام لم يدخل عليها ذكر
الرضي وغيره والمعنى لان الطائفة واجبة لاجل تحصيل الغير وهو
وليصة الركوعين لا لغيرها كما في الواجبات وكل ما هو واجب لغيره
فيجب السهو بتركها كما حصل انما شرحت لا كمال غير عجز واجب ان
كان سنة كما قال ابن حبان وواجب ان كان واجبا كما قال الكرخي في
الطائفة وهو الاصح كما في القبول فتأمل في هذا المقام فان
من هذا ان الاقدم واعلم ان لا كراهية في طلبات الفقهاء استعمال
قيايس الدليل لذكره من صفاته نحو الاصدقا فانهم حذروا
عن الاطناب دون قيايس الضمير الذي خذت كبراه لوضوحها
في محي طلبات الناس والله اعلم **فصل في الصغير**
شرح الفقه الكيداني قبيل الثالث في السن
رجل ينسى القنوت ولم يذكر حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا
يقبض لان القوة الترابية الركوع والسجدة ليس بها حكم القيام
وبسبب سجدة في اخر الصلاة **فصل في سجدة السهو**
من يصح الاقتصار به
والفقد بعد سجدة السهو ليس بغيره حتى لو سجد للسهو فقام
وذهب ولم يقعد لم تقعد صلاة **خلاصة في السادر**
عشر من الصلاة

اذا ترك القعدة الاولى من ذوات الاربعة او الثلاث يلزم السهو
ولو ترك والتطوع لا تقعد صلاة ويلزم السهو عند اربع حنيفه واليه لو
خلاصة والسادس عشر من كتاب الصلاة

اذا ترك سجدة ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم وقبل ان ينكس سجدة
سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها كانت عن سجدة واحدة
ولم تقعد الصلاة بقواتها عنه لوجوب المحل في اجماله لقيام التحمية فلا بد
من قضاها لانها ركن لو لم يقض حتى خرج عن الصلاة فقد وتشهد
عقب السجدة لان العود الى السجدة الاصحلية برفع التشهد لانه
يبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو ترك لم تجز صلاة لان
القعدة الاخيرة فرض في تشهد وليست في سجدة السهو ثم تشهد ثم
يسلم كذا في البدائع **در في صفة الصلاة**

مصلية الاربعة اذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الثالثة فتذكر
انه لم يسجد في الثانية الا بسجدة واحدة فانه يسجد بركعة السجدة
ثم يتشهد الثانية ثم يسجد للثالثة سجدة ثم يسلم ثم يتشهد الثالثة لان
عوده الى السجدة المتروكة لا يرفض الركوع ويلزم سجدة السهو
فصل في فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب الصلاة

واذا اشغ في الصلاة عن النبي عليه السلام بعد الفراغ من التشهد في
القعدة الاولى ناسيا ثم تذكر فقام الى الثالثة قال سيد الامام ابو
سبحان والشيخ الامام الحاتمي عليه سجود السهو كما هو قول من شايخنا
غير ان السيد الامام قال اذا قال اللهم صل على محمد وجب وقال القائل انما
لا يجب فلم يقل وعلى محمد انما المعية مقدار ما يدور فيه ركنا
الخطية في نوع اخر في السهو من الفصل الثاني من الباب
الاربعة من كتاب الصلاة

القراءة في الاوليين على النعيقين واجبة عند بعض شايخنا وانما
الفضل في ركعتين منها غير عيين وترك الواجب فيها يوجب السهو
وعند بعضهم هي فرض في الاوليين فاذا تركها في الاوليين فقد غي
الفرض عن محل اداء السهو فيلزم سجدة السهو **باب في الصلاة**

سؤال اليس لما ظهر النبي صلى الله عليه وسلم منعت الشياطين
من السماء فويل لمنع ابليس عن النبي عليه السلام ما منع به **فصل**
ان الله جعل اكثر الاشياء كذا يمنع بها ولا يمنع عنها الا ترى
ان بالليل يمنع النهار والنهار يمنع الليل ولا يمنع عنها النور
والظلمة وكذا كساجي الموت ولا يمنع عنها الموت وايضا ما منعوا

المسؤول في عاتق كذا صيحا كما لم يرد اية واكثره وان لم يرد
اذا وقع مصل الظهر مثلا انه انما فسر ثم علم انه صلى
ركعتين او ثلثا وسجد للسهو لانه علمه انما فعل ذلك
حديث في الدين ولا ان السلام ساجدا لا يطل
الصلاة كذا في رواية واحدة فانه لا يوجب الصلاة
سافر او على كل حال انها اجبة او كان في سبب العذر
فقط ان وضو الظهر ركعتان او كان في صلاة العشاء
فقط انما الركعة او في السجدة او في الركعة او في الصلاة
تجب لانها ركعة واحدة **فصل في سجدة السهو**
تصحيح من كتاب الصلاة

الشياطين من السما طغوا انهم لا يهتدون على محمد صلى الله عليه وسلم
 ثم عصمهم منهم ليعلموا ان ليس بايديهم شيء حتى اسلم شيطانهم على يده
 واخذته مرة وجعل رداه في عنقه حتى استغاث منه وقال النبي بوب
 وايضا اراد ان يظهر خلقه ان غيره معيوب وغير معصوم ولا
 طاهر الا الله . ووقع لرسول الله عليه السلام البسه خمس مرات
 الاولى السهوى عدد الركعات حين صلى الظهر ركعتين ثم سلم
 فقال له ابو بكر صليت ركعتين فقام واحصاها لهما ركعتين
 والثاني سهي في الوقت الذي قال فيه لبال احسن فافوا كلامهم
 وما يقظهم الا حر الشمس والثالث سهي في النظرة حيث قال يا بق
 القلوب والابصار . والرابع في التساوق حيث قال تلكم الغائبون
 الخلا . والخامس في صلاة العصر يوم اخذوا حتى قال شغلونا
 عن صلاة العصر طاء الله فقبرهم نارا . ويقال سهي ايضا في
 الاستئذان في سؤال اليهود عن الروح فانزل الله تعالى ولا تقولن
 شيء مني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله . كشف الاسرار
 عما خفي عن الافكار قريبا من اول **باب في سجدة التلاوة**
 الذي ثبت وجوبه في الصلاة لعرض نوعان احدهما سجود السهو
 والاخر سجود التلاوة . **بدايع** في فصل اما الواجبات الاصلية الصلاة
 وآثارها من السجود فمنها ان يكبر عند السجود وعند رفع الرأس من السجود
 وردى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكبر عند الاخطا ولا يكبر عند الرفع
 والصحيح ظاهر الرواية ومنها ان يقول في هذه السجدة ما يقول في
 سجدة الصلاة فيقول سبحان ربنا الاعلى ثلثا وذلك اذناه وبعض
 المتأخرين استحسنوا ان يقول فيها سبحان ربنا ان كان وعذرنا
 لمفعولا ويجزى ان لا اذان سجدا ويقولون سبحان ربنا الآية . **استحسنوا**
 ايضا ان يقوم فيسجد لان الخوض يسقط من القيام والقراءة ورد به
 وان لم يفعل لم يضر ومنها ان الرجل اذا قرأ آية السجدة ومعه قوم
 فسموهم بالسنة ان يسجدوا معه لا يسبقونه بالوضع ولا بالرفع
 لان التالي امام الساجدين ولا تشبه في هذه السجدة وكذا لا تسلم
 فيها لان التسليم تحصيل ولا تحية لها عندنا . ويكره للرجل ترك آية السجدة
 من سورة يقرأها لانه قطع النظم القران وتغيير التاليف . **اتباع النظم**
 والتأليف ما يورثه ولو قرأ آية السجدة وعنده ناس فان كانوا
 متوضئين متجهين للسجدة قرأها وان كانوا غير متجهين
 ينبغي ان يخفف قراءتها ويكره للامام ان يتلو آية السجدة في صلاة
 يخاف فيها بالقراءة وعند الشافعي لا يكره . **بدايع** في فصل آيات

قد جاء في بعض الروايات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سبى في صلاة سورة النجم بلغ قوله تعالى
 الثالث الاحوي وسورة البقرة صلى الله عليه وسلم
 الشيطان حتى سبى سبوا وقال تلكم الغائبون
 العلى وان سبى عن سبى سبوا في الرواية
 عند المحققين في صحيح النسخة والرواية
 في قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك
 الا رسولنا فكيف تظنون ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يقرأ في الصلاة

السجود من كتاب الصلاة مختصا

وانما بيان وقت ادائها في وجب ادائها خارج الصلاة فوقتها
 جميع الاوقات لان وجوبها على التراخي على ما مر وانما وجب ادائها
 الصلاة فوقتها فور التلاق لما مران وجوبها في الصلاة على الفور وهو
 ان لا يطول المدة بين التلاوة وبين السجدة فاما اذا طالت فقد دخلت
 في حيز القضا وصار انما بالنفوت عن الوقت ثم الامر في مقدار الطول
 على ما ذكرنا من اختلاف المشايخ . **في فصل** وانما بيان وقت
 ادائها من فصول سجدة التلاوة من كتاب الصلاة

فصل في التراويح والوتر

هل يحتاج لكل شفيع من التراويح ان ينوي التراويح قال بعضهم
 يحتاج لان كل شفيع صلاة على حدة والاصح انه لا يحتاج لان الكل
 بمنزلة صلاة واحدة . **قاضي** يحتاج في فصل فيه التراويح

من كتاب الصوم

سئل عن الامام اذا فسخ من التشهد في التراويح ايزيد عليه ام يقتصر
 قال ان علم انه لا ينقل على القوم يزيده من الصلوات والاستغفار
 وان علم انه ينقل على القوم لا يزيده . وعن بعض المشايخ من لم يكن عارفا
 باهل زمانه فهو جاهل ويأتي بالثبوت في كل شفيع . **قاضي**
 في فصل مقدار القراءة في التراويح من كتاب الصوم

سئل عن الامام اذا فسخ من التشهد في التراويح وحده ثم انتهى الى الامام
 وهو في الوتر هل يدخل في صلاة الامام او يوتر وحده قال لا يصلح للوتر
 مع الامام قيل له ولو كان صلاة الفريضة مع الامام دون التراويح فقام
 لا ايضا قيل له ولو كان صلاة التراويح وحده ثم انتهى الى الامام في
 الوتر هل يصلح معه الوتر قال لا . **تأنا** رخصته والفصل

الثالث عشر وتبانه اخره من كتاب الصلاة

صلى العت وحده فله ان يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة
 في الفض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة لانها تبع للجماعة ولو
 لم يصل التراويح مع الامام فله ان يصلي الوتر معه عك اذا لم يصل
 الفض معه لا يتبع في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يتبعه في بعض
 التراويح لا يتبعه في الوتر . **بدايع** في فصل فيه التراويح مع غيره
 الوتر وكذا اذا لم يدرك شيئا منها وكذا اذا صلى التراويح مع غيره
 لان يصلي الوتر معه وهو الصحيح . **قاضي** الفتاوى والوتر
 ولا يوتر الى لا يصلح الوتر بجماعة خارج شهر رمضان . وفيه إشارة
 الى انه يجوز الجماعة فيه وغير رمضان الا انها مكرهه والى انه يجوز

والمختار ان يؤتى في بيته كما في الراهدى والصحيح ان الجماعة افضل
 كما في قاضي خان والى انه يجوز ان يصلى اوترا بجماعة وان لم يصلى شيئا
 من التراويح مع الامام او صلوا مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصلى
 الفرض معه لا يتبعه في الترتيب كما في المنية **قوله** في الترتيب في الصلاة
 وسئل محمد بن الفضل عن القنوت في سجدة او يجازى قال ليس عن اصحابنا
 رواية انه يخفى او يجهر ام يتحمل الامام عن القوم ام لا يتحمل الا ان ابانكوف
 ذكر ان الامام يجهر والمؤمن خير ان شأ جهر وان شاء خافت وان شأ
 من وكان يحكى عن الامام ابي بكر بن ترخان انه كان يجعل سبيل القنوت
 وكان يقول ان الامام يتحمل ذلك عن القوم ويجهر كما ان القراءة تترجم الامام و
 لا تترجم المؤمن وكان يحكى ذلك عن شيخنا رحمهم الله ولحق المذهب وجه
 لان ابي بن كعب رضى الله عنه جعل القنوت من القرآن على ما ذكرنا
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل المختار عنه ان الامام يخفى ويجهر
 وكذلك المؤمن يخفى ايضا لانه ذكر كسائر الافكار وكان سائر الافكار
 لا يجهر بها الامام عن المؤمن ويجب عليهم المخافة في ذلك كذلك القنوت قال
 رضى الله عنه وانما وقع الاضطراب في هذا لانه لم يرو عن ابي حنيفة
 رحمه الله فيه قول وكلام يرو عن ابي حنيفة رضى الله عنه فيه قول يلقى ذلك
 مضطربا الى يوم القيمة كما حكى عن ابن يوسف انه كان يضطرب في بعض
 المسائل وكان يقول لكل سئلة ليس شيخنا فيها قول فنحن فيها هكذا **قوله**
 في الفصل الثالث من النوع الثاني من كتاب الصلاة

فصل في النوافل

دخل المسجد بنية الفرض الا لاقتة ايتوب عن تحية المسجد وانما يوم
 بنية المسجد اذا دخله غير الصلاة **من نوافل القنية**
 لا يأتى بالتحية حال ما يقرأ القرآن في المسجد اذا سمع لانه لا تحية في حق
 من دخل بنية الفرض فلم يكن التحية سنة والاستماع فرض للتأخير في الفرض
 لا يستثنى **برازية** في النوع في السجود في النوافل عشر من
 كتاب الصلاة

ثم اشرع في التطوع في الوقت المكروه وغيره سواء في كونه سببا للزوم
 في قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر الشروع في التطوع في الاوقات
 المكروهة غير ملزم حتى لو قطعها لاشئ عليه حذره وعندنا لا فضل ان يقطع
 وان اتم ففدا ساء ولا فضا عليه لانه اذا احاطا وجبت واذا قطعها ففدا
 القضا واما الشروع في الصوم في الوقت المكروه فغير ملزم عند ابي حنيفة
 رضى الله عنه وزفر وعندنا ملزم فيها سواء بين الصلاة والصوم وجعلنا
 الشروع فيها ملزما كما لنذكر كون المؤثر عبادة وزفر سور بينهما بعلة

ارتجابه انتهى وجعل الشروع غير ملزم والوجه حنفى رضى الله عنه في
 والفوق له من وجوب احدها لانه من تقديم مقدرة وهي ان ما تركب
 من اجزاء متفقة ينطبق اسم الكل فيه على البعض كما فان ما والبحر
 يسمى ما وكذا الكل والذات لكل مائع وما تركب من اجزاء مختلفة لا يكون
 للبعض منه اسم لكل كاس كنجبين لا يسمى لكل واحد ولا العظم جزء
 يسمى ادبيا ثم الصوم يتركب من اجزاء متفقة فيكون لكل جزء اسم
 الصوم والصلاة يتركب من اجزاء مختلفة وهي القيام والقراءة و
 الركوع والسجود فلا يكون للبعض اسم الكل وعن هذا قال
 اصحابنا ان من حلف لا يصوم ثم شفع في الصوم كما شفع حنث
 ولو حلف ان لا يصلى فالحلف بقية الركعة بالسجدة لا بكنث واذا اقر
 هذا الاصل فنقول انه يخفى عن الصوم كلما شفع باشر الفعل المنهى
 ويخفى عن الصلاة فالحلف بقية الركعة بالسجدة لم يباشر منبها في العقد
 العقد قربة خالصة غير منهي عنها فبعد هذا القول لبعض شيخنا ان
 الشروع بسبب الوجوب وهو في الصوم منهي ففقد في نفسه فلم يصح
 بسبب الوجوب ففي الصلاة ليس بممنوع فصار سببا للوجوب و
 تحقيق هذا فنقول وجوب المعنى في التطوع لصيانة ما انعقد
 قربة والى باب الصوم ما انعقد معصية من وجه والمضى ايضا معصية
 والمضى لو وجب لوجب لصيانة ما انعقد وما العقد عبادة وهو
 منهي عنه وتقرير العبادة وصيانتها واجب وتقرير المعصية و
 صيانتها معصية والصيانة واجبة من وجه محصورة من وجه
 فلم تحجب الصيانة عند الشك في جهة جهة الخطر فاما في الصلاة
 فما انعقد انعقد عبادة خالصة لا حظ فيها فوجب تقريرها وصيانتها
 وان كانت بالمضى وبالمضى يقع في المحذور لكن لو قضى بقدرت العادة
 وتقرير العبادة واجب وما يأتى به عبادة ومحذور ايضا فكان محصلا
 للعبادة من وجهين ومرتكبا للمنى من وجهين تحت جرمة العبادة
 ولو امتنع عن المضى امتنع عن تحقيق ما هو منهي ولكن امتنع عن
 تحقيق ما هو عبادة وابطل العبادة المتفرقة وابطل لها محذور
 محض فكان المضى للصيانة اولى من الامتناع فيلزم المضى فاذا
 افسد يلزم القضا ومنهم من فرق بينهما فقال ان المنهى عن الصلاة
 في هذه الاوقات ثبت بدليل فيه شبهة العدم وهو خبر الواحد وقد
 اختلف العلماء في صحته ووروده فكان في ثبوته شك وشبهة وما كان
 هذا سبيله كان قوله بطريق الاحتياط والاحتياط في حق ايجاب
 القضا علم من افسد بالشروع ان يجعل كانه ما ورد بخلاف النهى عن الصوم

لأنه ثبت بالحديث المشهور وثلاثة أئمة الفتوى بالقبول فكان المنهي باب
 من جميع الوجوه فلم يصح الشرع فلم يجب القضاء بالافاد والفقهاء
 ابو احمد العياشي السمرقندي ذكر هذه الفروق وأشار الى فروق اخرى
 وهو ان الصوم وجوبه بالمباشرة وهو فعل من الصوم المنهي عنه
 فاما الصلاة وجوبها بالتحرية وهي قول ولبيت من الصلاة فكانت بمنزلة
 النذر والله اعلم غير انه لو افسد مع هذا وقضى في وقت اخر كان
 اصله ان الافاد يؤدي المحل لا بعد افادها وهما كذلك لا يؤدي
 فالبا من اقران المنهي به ولكن لو صلى مع هذا جاز لا ما لم يزل
 الصلاة وقد اسألت حيث ادعى مفروضا بالمنهي ولو افسد التمتع وقت
 طلوع الشمس ففعلها ثم قضاه وقت غير الشمس جاز لانها جازية
 ناقصة وادائها وجبت فيجوز كما لو اتمها في ذلك الوقت ثم شرع
 انما يكون بسبب الوجوب اذا صح فاذ لم يصح فلا حتى لو شرع في التطوع
 على غير وضوء او في نوب لا يلزمه القضاء وكذا القاري اذا شرع
 في صلاة الامامية التطوع او في صلاة امرأة اجنب او محدثا فسد
 على نفسه قضاء عليه لانه شرعه في الصلاة لم يصح حيث افسد
 لا يصح اما كماله وكذا الشرع في الصلاة المخطونة غير موجب
 لو شرع في الصلاة على ظن انها عليه ثم تبين انها ليست عليه لا يلزم
 المضي ولو افسد لا يلزمه القضاء عند اصحاب الثلاثة خلافا لزمه
 وفي باب الحج يلزمه التطوع بالشرع معلوما كان او مظنونا والفوق
 يذكر في كتاب الصوم من صلاة البدائع في فصله اما صلاة التطوع
 وفي التجنب للنوازل والمحيط رجل ترك سنن الصلاة الخمس لم يرد
 السنن حقا فقد كفر لانه استخفاف وان راحقا منهم من قال لا اثم
 والصحيح انه يا اثم لانه جاز الوعيد بالترك انتهى وقصبة في القدر
 بان الاثم منوط بترك الواجب وقال عليه السلام لكذبة قال والله
 بعنك يا كذبة لا يزيد على ذلك شيئا ^{في التطوع} الا ان صدق انتس ويجاب عنه بان
 السنة المؤكدة بمنزلة الواجب في الاثم بالترك كما صرحوا به كثيرا وصرح
 به في المحيط معنا وانه لا يجوز ترك السنن المؤكدة ولو صلى وحده
 وهو احوط انتهى وبان حديث الاعرابي كان متقدما وقد شرع بعد
 اشياء كما لو تركه في ان يكون السنن المؤكدة كذلك لما قدمنا انه لم يذكر
 له صدقة القطر وقد اتفقوا على انه يا اثم بتركها بحرايوا

في باب البيرة والنوافل
 وفي الخاصة لو صلى سنة الفجر او الاربع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع و
 او الشراء او الاكل او الكلام فانه يعيده لسنة واما باكل لقمة او لبس ثوبا

فلا يبطل السنة وقيل الظاهر انه لا يعيدها ترك سنن الصلوات
 اتم ان لم يرتعها حقا كفر والا اثم كما في الحاشية
 في باب ادراك الفريضة من كتاب الصلاة

باب قضاء الفوائت

واما شر الطلوع جواز القضاء فجميع ما ذكرنا انه شرط جواز الاداء بشرط
 جواز القضاء الا الوقت فانه ليس للقضاء وقت معين بل جميع الاوقات
 وقت الاثنية وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب
 فانه لا يجوز الصلاة في هذه الاوقات كما مر ان من شأن القضاء
 ان يكون مثل الفائت والصلاة في هذه الاوقات تقع ناقصة والواجب
 في ذمته كامل فلا يوجب التاخير عنه وهذا عندنا واما عند الشافعي
 فقضاء الفوائت في هذه الاوقات جائز كما قال بجواز ادائها الفجر
 مع طلوع الشمس وكما يجوز ادائها عصر يومه عند مغيب الشمس ^{في طالع}
 وحسب ما روي عن النبي عليه السلام انه قال من تأم عن صلاة
 او سبها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك في وقتها لا وقت لها غير ذلك
 من غير فصل بين وقت ووقت والدليل عليه جواز عصر يوم
 ادائها وكذا قضاء ولما عزم النبي عن الصلاة في هذه الاوقات
 بصيغته ومعناه على ما ذكره في صلاة التطوع ان شأنا الله
 وما رواد عام في الاوقات كلها وما روي خاص في الاوقات الثلاثة
 فيخصها عن عموم الاوقات مع ما ان عند التعارض ترجح
 للحجة على اكل احتياط لامر العباد بجلال عصر يومه فان الاستئذان
 بعصر يومه ثبت في البر واليات كلها فحوزناها ولانا لو لم تجوز لزمنا
 بالتفويت وتفويت الصلاة عن وقتها كبيرة وهي معصية من جميع
 الوجوه ولو جوزنا الاداء لكان طاعة من وجب من حيث تحصيل صل
 الصلاة وان كان معصية من حيث التثنية بعبد الشمس لا شك
 الا هذا اولى ولان الصلاة بتضييق وجوبها باخر الوقت وفي
 عصر يومه بتضييق الوجوب في هذا الوقت الا ترى ان كذا
 لو اسلم في هذا الوقت او صليا احتلما لم يزل هذه الصلاة والصلاة
 منهي عنها في هذا الوقت وقد وجبت عليه ناقصة وادائها كما
 وجبت بخلاف الفجر افاضت فيها الشمس لان الوجوب بتضييق
 باخر وقتها ولا يخفى في اخر وقت الفجر واما بتوجيه النبي بعد خروج وقتها
 فقد وجبت عليه الصلاة كما لم فلا تؤدي بالناقص في الوقت والله اعلم
 واما بيان كيفية قضاء هذه الصلوات فلا يصل ان كل صلاة
 ثبتت وجوبها في الوقت وفاتت عن وقتها لم يعيده في كيفية قضاءها

وقت الوجوب ويقضي على صفة التي كانت عن وقتها لان قضاءها بعد وقتها
 الوجوب والفوت يكون تسليم مثل الواجب الفات فلا بد وان يكون
 على صفة الفات ليكون مثلاً لا يعذر وضرورة لان اصل الاداء
 يعذر فلان يسقط وصفه بعد اوانه ولان كل صلاة فاتت عن وقتها
 من غير تقدير وجوب الاداء يعذر ما لم ينع من الوجوب ثم زوال العذر
 يعتبر في قضاها اكمال وقتها حال القضاء لا وقت الوجوب لان الوجوب
 لم يثبت فمقتضى على الصفة التي هو عليها في الحال لا في الفات ليس باصل
 بل اقيم مقام الاصل خلفاً عنه للضرورة وقد قدر على الاصل قبل
 حصول المقصر بالبدل في ارضى صفة الاصل لا صفة الفات كمن فاتته
 صلوات بالتبسم انه يقضيها بطريقها اذا كان قادراً على اكمالها وعينه
 يخرج المافر اذا كان عليه فوات الاقامة انها يقضيها اربعاً لا بها وجبت
 في الوقت كذلك وفاته كذلك في ارضى وقت الوجوب لا وقت القضاء
 وكذا المقصر اذا كان عليه فوات السفر يقضيها ركعتين لا بها فاته
 بعد وجوبها كذلك فاما المريض اذا قضى فوات الصحة قضاهما
 على حسب بقدره عليه تعجز عن القضاء على حسب الفوات واصل الاداء
 يسقط عنه بالبحر فكان يسقط وصفه بطريق الاول والصحيح اذا كان
 عليه فوات المرض يقضيها على اعتبار حال الصحة لا على اعتبار حال المرض
 حتى لو قضاهما كما كانت لا يجوز فان فاتته صلاة بالايام فقضاءها
 بالايام لا يحجز لان الايام ليس بصلاة لعدم اركان الصلاة فيه وانما
 اقيم مقام الصلاة خلفاً عنها للضرورة العجز على تقدير الاداء بالايام
 فاذا لم يؤد بالايام لم يقم مقامها فيبقى الاصل واجبا عليه فيؤديه كما وجب
 والله اعلم من صلاة البدائع في فضل وانما حكم هذه الصلاة
 اذا فدت او فادت عن اوقات

باب الجمعة

ومما اجماعه واختلفوا في مقدار العذر قال ابو حنيفة ومحمد بن نضر
 سور الامام وعن ابن يوسف اثنان سور الامام ثم الشرح ثلثة
 يصحون للامامة حتى لا يتم لصاب الجماعة بالنسبة والصبهان ونعم
 النصاب بالجمعة والمافر في خلاصة في الثالث والغيرين
 من كتاب الصلاة
 وفي المجمع الاستماع الى خطبة النجاشي واختم وسائر الخطب واجاب
 الاستماع الى الخطبة من اولها الى اخرها وان كان فيه ذكر الولاة
 انتهت بحرايق قبيل قوله ويجب السعي وترك السبع من
 باب صلاة الجمعة

ولا يخطى السرة للذين من الامام ان كان يؤذي بان يطار ثوبا او جسدا
 وان كان لا يؤذي يخطى ودفي من الامام وقال الامام الفقيه ابو جعفر
 اذا كان في حال الخطبة لا يخطى وان لم يؤذ قبيل الرابع
 العشر من صلوات المبرزين
 ثم هؤلاء الذين لا الجمعة عليهم اذا حضروا اجمع وادوا الجمعة فمن لم
 يكن من اهل الوجوب كالصبي والمجنون فصلاة الصبي كمن يطوعها
 ولا صلاة للمجنون رأس ومن هو من اهل الوجوب كالمرضى والمساكين
 المساكين والعبد والمرأة بحرية يوم ويسقط عنهم الظاهر لان امتناع الوفا
 عليهم لما ذكرنا من الاعذار وقد رالت وصار الاذن من المولا
 موجودا دلالة وقد روي عن الحسن البصري انه قال كن المثل يجتمع
 مع الرسول عليه السلام ويقال لمن لا يخرج من الابقات اي غير تطيبات
 فوات بين هذا وبين الحج في العبد انه لو ادى الحج مع مولاة لا يحكم
 بجوان حتى يؤخذ بحجة الاسلام بعد حريته والفرق ان المانع من الجمعة
 كان نظرا للمولى والنظر ههنا في الحكم باجواز لانا لو لم يجوز وقد لقطت
 منافع على المولى لوجب عليه النظر فتعطل منافعنا فينبذ قلب
 النظر ضرورة وذا البس حكمه فبين في الاخرة ان النظر في الحكم باجواز
 نصار ما دون دلالة كالعبد المحجور عليه اذا اختلف انه لا يجوز ولو
 سلم من العمل يجوز ويجب كمال الاجرة لما ذكرنا كذا هذا بخلاف الحج
 فان هناك لا يبين ان النظر للمولى في الحكم باجواز لانه لا يؤخذ بالحال
 بل في اخره اذ لم يحكم بجوان بل في طلب حجة الاسلام بعد حريته فلا
 يتعطل على المولى منافع وهو الفرق من جملة البدائع

في فضل واداء بيان شرائط الجمعة

وفي الاجناس وكذا اصل المصير اذا فادتهم الجمعة يصلون فرادى
 كالمافر في المصير خلاصة في الفصل الثالث و
 العشر من كتاب الصلاة
 ولما جاز ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة وهذا قول الامام ابي حنيفة
 وقال ابو علي الدقاق ليس له ان يمنع ولكن يسقط منه الاجر بقدر
 اشتغاله بذلك انه كان بعيدا وان كان قريبا لا يخط عنه شيء
 وان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار خط ربع الاجر فان قال
 الاجير خط عن الربع بمقدار اشتغاله بالصلاة لم يكن له ذلك
 خلاصة من المحل المذكور
 ومن مات يوم الجمعة يرجى له فضل وكذا من مات بكرة خلا
 قبيل الرابع والعشرين من كتاب الصلاة

باب العبد

وقد صلا العبد بعد ما ارتفعت الشمس قد رجع او رجع الى ان
تزدول والافضل ان يجعل الاضحية ويؤخر الفطر ولو زالت الشمس يوم
الفطر قبل ان يصلي صلاة العبد سقطت صلاة العبد ولا يصلي من
العبد الا اذا تركوا بعد فحصل من العبد قبل الزوال وان زالت الشمس
من العبد سقطت صلاة العبد سواء تركها بعد او بغير عذر وفي
عيد الاضحية اذا لم يصلي من العبد حتى زالت الشمس يصلي بعد العبد
قبل الزوال فاذا زالت الشمس في اخر ايام النحر ولم يصلي سقطت
سواء كان بعد او بغير عذر غير ان التأخير ان كان بعد ولا يحقهم
الاساءة وان كان بغير عذر فقد اساءا والافضل ان يصلي في
اول يوم النحر واما النحر ثلثة ايام التشريق ثلثة ويمضيه ذلك كله
في اربعة ايام العاشرة من ذي الحجة للحج خاصة والثلث عشرة للغير
خاصة واليومان فيما بينهما للنحر والتشريق جميعا في الرابع
والعشرين من صلاة الاخلاص

جعل ادرك الام في الركوع من صلاة العبد ياتي تكبيرات العبد فاما
ان كان يعلم انه يدرك الام في الركوع وان طاف رفع الام رأسه
لو اشتغل بها فانه يكبر للافتتاح وهو فرض ثم يكبر للركوع وهو واجب
ثم يكبر تكبيرات العبد في الركوع من غير ان يرفع يديه وعن ابي يوسف
انه لا ياتي بها في الركوع لانها فأتت عن موضعها وهو القيام وهو غير
قادر على مثلها فربما في الركوع فلا يصح ادائها في الركوع لا بطريق القضاء
ولا بطريق الاداء وفي ظاهر الرواية ياتي بها في الركوع لان الركوع
يشبه القيام حصه وحكي اما حقيقة فلاستواء النصف الاسفل فيه
وهو الفارق بين القيام والقعود وما تكن فيه من النقصان بالانحناء
غير ما بلغ مشاهدته لان قيام بعض الناس قد يكون بهذه الصفة واما
حكما فلان مدرك الام في الركوع تدرك تلك الركعة فقلنا ياتي بها
لبقاء المحل من وجه احتياط لا بطريق القضاء بل الشبهة الاداء والاحتياط
في العبادات ان تجب بالشبهة ولا تستقطب بها الا يرى ان تكبير
الركوع بحسب تكبيرات العبد مع انه يؤاخر في حاله الانتقال
من جامع الاسرار شرح المنار محمد شريح قوله وقضاء

تكبيرات العبد قريب من اول الكتاب

ومن اتي ركوع عيدا ادرك الام في الركوع في صلاة العبد كبر في
ركوعه ولا يرفع يديه لان فيه ترك سنة اخذ اليد واتي بتكبيرات العبد
في الركوع على رأي نفسه كذا في جامع البكير العلماء والمعنى

وعند ابي يوسف سقطت تكبيرات الركوع ولا ياتي بتكبيرات العبد و
يعلم انه اذا امكنه ان ياتي بالتكبيرات والتبديعات فذلك حسن وان
اتى بالتكبيرات دون التبديعات حار ولو رفع الام رأسه بعد ما ادى
بعض التكبيرات فانه يتابع الام ويرفع رأسه ويسقط عنه التكبيرات
الباقية كذا في الجامع البكير لفخر الاسلام وشرح الطحاوي وبعبس صرحا
اي وبعبس ما ذكر ابو يوسف فاسقط المضافات اليه لعدم الاستبنا
وانما ذكر هذا كيلا يظن انه لا ياتي بالاجزاء ولا بهذا لانه من وجه هذا
محل التكبير ومن وجه محل التبديع فيلزم كل واحد منهما الاخر وانما
ثبت العكس لان الغالب ان لا يمكن الجمع بين التكبيرات والتبديعات
وبجواز الاختصاص على التكبيرات مع ان كان الجمع من المصنف
في باب الذي اختص به يعقوب وبنو ابي ابي

ثم المقتضى يتابع الام في التكبيرات على رأيه وان كبر اكثر من تسع
فالم يكبر تكبيرات الم يقل به احد من الصحابة لانه تبع لاما به فيجب عليه تباعده
وترك رأيه برار الام بقوله عليه السلام اما جعل الام ليؤتم به فلا يفتقر
عليه وقوله عليه السلام تابع اماك على اى حال وجدته فالم يظن خطا
ببقين كان اتباعه واجبا ولا يظن ذلك والمجتهدات فاما اذا خرج
عن ما قيل الصحابة رضوان الله عليهم فقد ظهر خطأ من يفتين قائلين
اتباعه اذا لم يتابع في الخطا ولهذا لو اقتد برجل يرفع يديه عند الركوع
ويرفع الرأس عنه او بمن يقنت في الفجر او بمن يرى خشية تكبيرات في صلاة
الجماعة لا يتابع لظهور خطأ من يفتين لان ذلك كله منسحق ثم الى كم يتبع
اختلفت من يخافه قال عامة من انه يتبع الى ثلثة عشر تكبيرة ثم يكبت
بعد ذلك وقال بعضهم يتابع الى ستة عشر تكبيرة لان فعلة هذا الموضع
محملة للتأويل فلعن هذا القائل ذهب الى ان ابن عباس رضي الله عنه
اراد بقوله ثلثة عشر تكبيرة الزوائد فاذا ضمنت اليها تكبيرة الافتتاح
وتكبيرات الركوع صارت ستة عشر تكبيرة لكن هذا اذا كان بقرب من
الامام ليسمع التكبيرات منه فاما اذا كان بعد منه فيسمع من المكبرين
يأتي جميع ما يسمع فان خرج عن احوال الصحابة بجواز ان يغلط المكبرين
فلو ترك شيئا منها ربما كان المتروك بما اتى به الامام والماضي به ما اخطأ
فيه المكبرون فيمتنعون بمتابعة الامام ببقين ولهذا قيل اذا
كان المقتدر بعد من الامام يسمع من المكبرين ينبغي ان ينوب بكل تكبيرة
الافتتاح بجواز ان يسمع قبل هذه كان غلطا من المندائي وانما كبر
الامام للافتتاح لان ولو شرع الامام في صلاة العبد فجا رجل
واقتهى به فان كان قبل التكبيرات الزوائد يتابع الامام على مذهبه وترك

رأيي لما قلنا وان ادرك بعد ما كبر الامام الزوائد وشيخ في القراءة فانه يكبر
 تكبيرة الافتتاح ويأتي بالركعة والركعة لا يركب الا الامام لانه مسبوق
 وان ادرك الامام في الركوع وان كان الاشتغال بقضاء ما سبق به المصلي
 قبل الفراغ بما ادركه منسوخا لان النسخ انما يثبت فيما يتمكن من
 قضائه بعد فراغ الامام فاما لا يتمكن من قضائه بعد فراغ الامام فلم
 يثبت فيه النسخ ولانه لو تابع الامام لا يخلو اما ان يأتي بحذف التكبير
 او لا يأتي بها فان كان لا يأتي بها فهذا تفويت الواجب وان كان يأتي
 بها فهذا ادى الواجب فيها هو محل له من وجه دون وجه فكان فيه تفويت
 عن محل من وجه ولا يمكن ان ادى الواجب فيها هو محل له من وجه اولي من
 لقوته رائف فان خاف ان يكبر برفع الامام رأسه من الركوع كبر الافتتاح
 وكبر للركوع وركع لانه لو لم يركع لقوته الركوع فتفوت الركعة بقوته
 وتبين ان التكبيرات ايضا فاته فتصير تحصيل التكبيرات مفقوتا لها
 وغيرها من اركان الركعة وهذا لا يجوز ثم اذا ركع بكبر تكبيرات العبد
 في الركوع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكبر لانه فاته
 محلها وهو القيام فسقط كالقنوت ولهما ان للركوع حكم القيام
 الاثر ان مدركه يكون مدركا للركعة فكان محلها فاما في الباقي لا يرفع
 يديه بخلاف القنوت لانه بمعنى القراءة فكان محلها القيام المحض وقد فاته
 ثم ان امكن الجمع بين التكبيرات والتسبيحات جمع بينهما وان لم يمكن
 الجمع بينهما يأتي بالتكبيرات دون التسبيحات لان التكبيرات واجبة
 والتسبيحات سنة والاشتغال بالواجب اولي فان رفع الامام رأسه
 من الركوع قبل ان يتمها رفع رأسه لان ما بعد الامام واجبة وسقط
 عنه ما بقى من التكبيرات لانه فاته محلها والركوع الامام بعد فراغه من القراءة
 في الركعة الاولى فانه لم يكبر فانه يعود ويكبر وقد انتقص ركوعه و
 لا يعيد القراءة فرق بين الامام والمقتدي حيث امر الامام بالعود
 الى القيام ولم يأمره باداء التكبيرات في حالة الركوع وفي المسئلة
 المقتدته امر المقتدرا بالتكبيرات في حالة الركوع والفرق ان محل
 التكبيرات في الاصل القيام المحض وانما يحسن حالة الركوع بالقيام
 في حق المقتد ضرورية وجوب المتابعة وهذه الضرورة لم يتحقق في حق
 الامام فثبت محلها القيام المحض فامر بالعود اليه ثم من ضرورة العود الى
 القيام ارتفع الركوع كما لو تذكر الفاتحة في الركوع انه يعود والقراءة
 ويرتفع ركوعه كذا هو هنا ولا يعيد القراءة لانها تمت بالفراغ عنها
 والركن بعد تمامه والانتقال عنه غير قابل للمقضى والابطال فيثبت
 على ما تمت هذا اذا تذكر بعد الفراغ من القراءة فاما اذا تذكر قبل الفراغ

عنها بان قراءة الفاتحة دون السورة يترك القراءة ويأتي بالتكبيرات لانه
 اشتغل بالقراءة قبل اوانها فيتركها ويأتي بما هو الاهم ليكون المحل محلها
 ثم يعيد القراءة لان الركن متى ترك قبل تمامه ينتقض من الاصل لانه
 لا يتجزى في نفسه وما لا يتجزى في الحكم فوجوبه معتبر بوجوده كركعة التكبير
 به تمامه في الحكم ونظيره من تذكر سجدة في الركوع حرها ويعيد الركعة
 لتمامه هذا اذا ادرك الامام في الركعة الاولى فان ادرك في الركعة
 الثانية كبر الافتتاح وتابع امامه في الركعة الثانية يتبع فيها رأيا له
 لما قلنا واذا فرغ الامام من صلاة يقوم الى قضائه سابقا ثم ان
 كان رأيي بخلاف رأي الامام يتبع رأي نفسه لانه منفرد فيما يقضي
 بخلاف الحق لانه في الحكم كانه خلف الامام وان كان رأيي موافقا
 لمراماه بان كان امامه يردد رأي ابن مسعود وهو كذلك بهذا القراءة ثم
 بالتكبيرات كذا ذكر في الاصل والجامع والزبادات وفي نوادر ابي
 سليمان في احد الموضوعين وقال في موضع الاخر يبدأ بالتكبير ثم بالقراءة
 من حيث نحن من قال ما ذكر في الاصل قول محمد لان عهده ما يقضي بالسبوق
 اخر صلوات وعندنا في الركعة الثانية يقرأ ثم يكبر وما ذكر في النوادر
 قول ابي حنيفة وابي يوسف لان خدمها ما يقضي بالسبوق او اوصلا
 وعندنا في الركعة الاولى يكبر ثم يقرأ ومنهم من قال لا خلاف في المسئلة
 بين اصحابنا بل فيها اختلاف الروايتين وجه رواية النوادر ما ذكرنا
 ان ما يقضي بالسبوق اول صلوات لانه يقضي ما فاته فيقضيه ثم فاته
 وقد فاته عروجه تقدم التكبير في القراءة فيقضيه كذلك وجه
 رواية الاصل ان المقضي وان كان اول الصلاة حصة ولكنه
 الركعة الثانية صوت وفيها اذا ادرك مع الامام قرا ثم كبر لانها ثانية
 الامام فلو قدم هو هنا فيما يقضي ادى ذلك الى الموالاة بين التكبير و
 لم يقل به احد من الصحابة فلا يفعل كذلك احرازا عن مخالفة الاجماع
 لصورة هذا الفعل ولابد بالقراءة لكان فيه تقديم القراءة والركعتين
 لكن هذا مذهب علي رضي الله عنه ولا شك ان العمل بما قاله احد من الصحابة
 اولي من العمل بما لم يقل به احد وهو باطل بيقين بدائع في فضل
 واما بيان قدر صلاة العبد من وكيفية ادائها
 اذا نسي القنوت حتى ركع ثم تذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع لا يعود
 ويسقط عنه القنوت وان كان في الركوع فذلك في ظاهر الرواية
 ولا يقنن في الركوع ايضا بخلاف تكبيرات العبد اذا تذكرها في حال
 الركوع حيث كبر فيه والفرق ان تكبيرات العبد لم تختص بالقيام
 المحض الاثر ان تكبيرة الركوع يوقع بها في حال الخطا وهو محسوبة

من تجبراته العيد باجماع الصحابة رضي الله عنهم فاذا جاز اداء واحده منها
في غير محصل القيام من غير عذر جاز اداء الباقي مع قيام العذر بطريق الاكبر
فاما القنوت فلم يشع الا في محصل القيام غير معقول المعنى فلا يعذر اليه
الركوع الذي هو قيام من وجه فلو انه عاد الى القيام وقنت بغيره ان
لا ينتقص ركوعه على قياس ظاهر الرواية بدائع في فصل
اما القنوت فالكلام فيه في كتاب الصلاة ما يخصها
الصلوات الفاتية في ايام التشريق اذا قضاه في غير ايام التشريق
ان يقضيها بالتكبير بدائع في فصل واما حكم هذه الصلاة
اذ اذنت او فانت من كتاب الصلاة

وان اجتمع العيد والكسوف قدم العيد لان العيد واجب كما قدم
على صلاة الجنازة لانه واجب عينيا والجنائز كفائية ولا يسجد الاجتماع
لان سيرة النبي صلى الله عليه وسلم لا يقال لا يقع الا في اخر الشهر لانه لا يكون
ممنوعا لقلنا فقد خرج في الصحيح انه انكشف يوم مات ابنه لمسه
وهو ابراهيم قال الواقدي والزبير بن بكار كان مائة في العاشر من
ربيع الاول وحكي بان شهيدا على نقصان رجب وسبعان ورمضان
وكذا لو اكل في لواقع فيومان من رمضان يكونان من شعبان في
الحقيقة فيقع اخر رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العيد
في الثامن والعشرين برزازية في الرابع والعشرين من ذي الحجة

باب الجنائز

ومن قتل حدا او قصاصا غسل وضوء عليه ومن قتل بغيره او قطع صليب
غسل ولا يصلى عليه وقيل لا يغسل الجناء ولا يصلى على قاتل نفسه
ملحق قبيل باب الصلاة في الكعبة

وسئل عن اهل محلة قاتلوا اهل محلة اخرى فقتلوا قال يغسلون ولا يصلى
عليهم قيل له اليس قال عليه السلام سيف محمدا للذئب قال هذا
اذا كان السيف ظلم لا سيف الحق كما قطع الطريق وهذا لان الغسل
حق والصلاة حق السدق فما كان في حق السدق لا يؤخر به حقوته له وقرا
ونكالا وهو انما وما كان من حق يؤخر به كالكا فريخل ولا يصلى عليه
مجموع التوازل في فتاوى الشيخ الامام ابي الحسن المصنف

قريب من اخره

الاروق الذي يصلب بامر الله ان في الصلاة عليه اختلاف الروايات
قريب من باب الجنائز
وان اجتمع موتى المسلمين وموتى الكفار يعتبر في الصلاة فمن كان فيه
علامة الاسلام كاختان يفعل ما يفعل بالمسلمين وان لم يكن علامة

يعتبر الغلبة وان استويا ولم يعلم لا يصلى عليهم ويجعل لهم مقبرة على حد
ان تعذرت ففي مقابر المشركين فان كان المسلمون اكثر يصلى عليهم ويؤمر
بالمسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين ولا باس بان يدفن المسلم في مقابر
المشركين اذا لم يبق من علاماتهم في اواخر الصلاة من العتابة
واذا اجتمع موتى المسلمين وموتى الكفار فان امكن التمييز بالعلامة تميزوا
تعذر التمييز بالعلامة ان كانت الغلبة للمسلمين يغسلون ويكفنون ويؤمر
في مقابر المسلمين وان كانت الغلبة للكفار لم يصلى عليهم ويغسلون ويؤمر
ويدفنون في مقابر المشركين وان كانا سويا فذلك الجواب لا يصلى عليهم
ويدفنون في مقابر المشركين وقال الفقيه ابو جعفر بن محمد لهم مقبرة على حد
من المحيط البرهاني في اخر كتاب النجوى

اذا قتل المرتد بغير حرفة وبلغ فيه كالحلب من جنائزنا اذ
نفسا من الخانية في القسم الثالث
وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة الا بعذر والعذر
ما قلنا يعني اذا كانت الارض مخصصة او اخذت بالشفعة
بجميع الفتاوى في اخراجه

باب الشهيد

الشهيد من قتل المشرك او وجه في المعركة وبه اثر او قتل المشركون
ظلم ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل لانه في معرشة
احد وقال النبي صلى الله عليه وسلم تملوهم بكمومهم ودمائهم ولا تغسلوهم لكل من
قتل ظمما باحد يده وضو طاهر بالغ ولم يجب عوض مالي فموت في معرشة
بهم والمعاد بالاثرا بحراحة لانه دلالة القتل وكذا خروج الدم من موضع
غير معصية وكالعين وكخوة ولا يغسل عن الشهيد دية ولا ينزع عنه ثيابه
لاروبا وينزع عنه الفرو والحشو والقطنية والكف والسلاح لانه
ليس من جنس الكفن حداية في باب الشهيد ما يخص

واذا قتل شاربا الخمر حال السكر فهو شهيد لان شرابه معصية لا تمنع حكمه شهيد
موتيه اذ لا نقلا عن المحيط في فصل ولا يسع اخراجه

كتاب الزكوة

يجب في ثلثي درهم وعشرين مثقالا ربع العشر ولو تبرأ او حلت او اية
وفي البس بالبحر في الذهب والفضة مضروبا او تبرأ او حلت
مصوغا او حلي سبيغ او منقطة او كجام او سرج او الكواكب المعصية
والاواني وغيرها اذا كانت تخلص عن الازالة سواء كان يملكها
للتجارة او للنفقة او للتجمل او لم ينوشها انتهى بحر راي
في باب زكوة المال من كتاب الزكوة ما يخص

قال القائلون على سنة مراتب قوى كالقرض وبذل مال التجارة وفيها الزكاة
ويخاطب بالاداء اذا قبض منها اربعين درهما ووسط كبدل مال لم يكن
للتجارة وغلة مال هو كذلك ويخاطب بالاداء اذا قبض منها مائتين فتعفى
كبدل ما ليس بمالك كالمحرور وبذل الخلع والقصاص والكتابة والسعاية
ولا زكاة فيها ما لم يقبض منها مائتين فيحول عليها اكل وقيل هي عند
على اربع مراتب والدرجات الميراث والوصية فاذا صار له ذلك فقبض
بعد حول ففي رواية في باب الزكاة هو كالمدين الاوسط وفي نوادر الزكاة
هو كالمدين الضعيف وقالوا المدين كالمساكين ويخاطب بالاداء
فقد قبض على او كسر الا الكتابة والدية قبل القضاء بها ففي ذلك
وجوب القضاء اذ حال عليها الحول بعد قبض تمام النصاب
والكسر في الحق الوسط بالضعيف على قول به حنيفة رضا الله عند
فصار على مرتبتين هما ان الدين مال الزكاة كالعين ولهذا
يجوز الشراؤه وغير ذلك من احكام الاموال الا انه ليس في يد
فاذا صار له منه في يد خوطب بالاداء زكاة كمال العاقل
ان الدين ليس بالحققة وانما جعل مالا حكى الحاجة الناس اليه
في المعاملات فيعتبر به له انه مال او ليس بمالك وهو للتجارة او ليس
للتجارة واما التقدير بأربعين فهو في الزيادة على النصاب
وفي سنة جواب عما قاله مختلف الرواية في اوائل
كتاب الزكاة

وشروط فرائض عن الحاجة الاصلية لان المال المستعمل بها كالمعدوم
وفسرها في شرح الجمع لابن ملك بما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا
او تقديرا فالثاني كالمدين والاول كالنفقة ودور السكنى والاث
الحرب والنياب المحتاج اليها لدفع اكر والبرد وكالات الحرفة
وانما المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لا يملكها واذا كان له
درهم مستحقه يصرفها الى ملك كواجب صارت كالمعدومة كما ان المال
المستحق يصرفها الى العطش كان كالمعدوم وجاز عند التيمم ان يثر
فقد صرح بان من معه درهم امسكها بيته صرفها الى حاجتها الاصلية
لا يجب الزكاة اذا حال الحول وهو عند ويجالفة ما في معراج الدراية
في فصل زكاة العوض ان الزكاة يجب في النقطة كيف امسك للنساء
او للنفقة انهن وكذا في البدائع في بحث النادر التقدير
بحر زابن عند شرح قوله وملك نصاب حوله
من كتاب الزكاة
اذا ارسله ارض العشرة للتجارة يجب الزكاة مع العشرة والدين المطالب

من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة كدين العباد وموجلا كان او حال لا لان الله
اباح الزكاة للمدين بقوله تعالى والغارمين وبين ما يجب الزكاة عليه
بين ما يباح له تضاد وتناف والمال المستحق بالدين كمال المستحق بالحاجة
الاصلية ككتاب الفقه والتمحيصين والعشرة والاخراج ونفقة الزوج
والاقارب من ديون العباد وكذا المحرم وقيل ان كان موجلا كبيع
الزكاة ولكن هذه الديون كلها لا يمنع وجوب العشرة والاخراج لان الخراج
مؤنة الارض والعشرة فيه معز المؤنة لانه لان العشرة في الخراج والزكاة
في الذمة على ما قالوا والدين الذي لا مطالب له من جهة العباد لا يمنع وجوب
الزكاة كدين الذنور والكفارات وكتب الزكاة عذر رب الدين
من كتاب الزكاة ومختار رات النوازل
وفي زمان درهم ستة عشر قيراطا والدينار المضروب ثمانية عشر قيراطا
فيكون العشرة درهم مائة وستين قيراطا وسبعة دنانير مائة وستة و
عشرون قيراطا فلا توافق الا ان يعزله دينار المثلث في زمانا
وهو ثلثة وعشرون قيراطا الا يبرأ فيكون سبعة مثاقيل بمائة و
ستين قيراطا فيوافقا والحمد اعلم نوع القيراط خمسة عشر
مستوية مقطوعة الاطراف وهو نصف الدنانير فالدين قيراطا
والدين بالفتح والكسر هو سدس درهم ويقال فيه ايضا دنانير
والدرهم اسم للمضروب المدور من الفضة كالدينار من الذهب و
النفقة القطعة المذابة من الذهب او الفضة واول من احدث
الدنانير الحجاج وقوله درهم المعبر في الدنانير وزن المئاقيل او الدرهم
وزن سبعة قال الكرخ في مختصره هو ان يكون الدرهم اربعة عشر
قيراطا ويكون العشرة وزن سبعة مثاقيل والمانان وزن مائة و
اربعين مثقالا وكانت الدراهم ثقلا مئاقيل وخفان طبرية فلما
ضربت بالاسلام جمعوا الثقل الخفيف فجعلوها درهمين فكانت العشرة
وزن سبعة وذكر ابو عبيد في كتاب الاموال ان هذا الجمع والضرب
كان في بنو امية قبض الكركي في نوع في ك والشمس في
ق والاصل فيه ما ذكره شهر الائمة السرخسي ان كل عشرة منها وزن
سبعة مثاقيل وكل درهم اربعة عشر قيراطا تسمى عليه احكام الزكاة
ونصاب السرف خزانة المفتين في مال التجارة

من كتاب الزكاة
وقيل يعتبر في كل بلد وزنها قبض الكركي من اول
كتاب الزكاة
معنى قول الناس في صكوكهم وزن سبعة يعنى من الدرهم التي تكون

وزن عشرة منها مثل وزن سبعة مثاقيل غير سبعة دنائير واصلة
 ان النقود الدراهم على عهد عمر رضي الله عنه كانت عدلت مراتب بعضها
 كل درهم اثني عشر قيراطا وبعضها عشرون وبعضها عشرة وكانت الدنانير
 على نوع واحد وكان يقع بين الناس خصومة واختلاف في مبالغاتهم
 فتأمر رضي الله عنه بذلك فقال بعضهم خذ من كل نوع ثلثه فاخذ
 عمر رضي الله عنه ثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فنذلك
 اربعة عشر قيراطا وبقي وزن الدنانير عشرون قيراطا على حاله فيكون
 وزن عشرة دراهم مثل وزن سبعة دنائير لان عشرة دراهم كل درهم
 اربعة عشر قيراطا يكون مائة واربعين وسبعة دنائير كل دينار عشرون
 قيراطا يكون مائة واربعين قيراطا الا ان اهل الحساب يأخذون
 الدراهم اثني عشر قيراطا لانه اقل كسرا من مبيع اللاتية
 ومعرفة الزبوت والشبهة

وجملة الكلام في الديون انها على ثلثة مراتب في قول ابي حنيفة رحمه الله
 وبين قوى ودين ضعيف ودين وسط كذا قال عامة مشايخنا
 اما القوي فهو الذي يجب بدلا عن مال التجارة كتمن بحوزة التجارة
 من ثياب التجارة وعبيد التجارة او غلة مال التجارة ولا خلاف في
 وجوب الزكاة فيه الا انه لا يخاطب باذنيه من زكاتها لما مضى من الزمان
 اربعين درهما فكلما قبض اربعين درهما او درهما واحدا وعنه
 ابي يوسف ومحمد كلما قبض شيئا يؤدى زكاة قل المقبوض او كثر
 واما الدين الضعيف فهو الذي يجب له بدلا عن شيء سواء وجب
 له بغير صنعة كالمرأث او بصنعة كالوصية ووجب بدلا عما ليس كالمرأث
 كالنهر وبدل الخلع والصالح عن القصاص وبدل الكتابة ولا زكاة فيه
 ما لم يقبض كله ويجوز عليه اكل بقية القبض واما الدين الوسط
 فما وجب له بدلا عما ليس للتجارة كتمن عبد الخدمه ومن الثياب البذرة
 والمهنة وفيه روايتان عنه ذكر في الاصل انه تجب الزكاة فيه
 قبل القبض لكن لا يخاطب بالاداء ما لم يقبض ما سدرهم فاذا قبض
 ما سدرهم زكاة ما مضى وروى ابن سماعه عن ابي يوسف عن
 ابن حنيفة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين ويجوز عليه اكل من قبض
 القبض وهو اصح الروايتين عنه وقال ابو يوسف ومحمد الديون
 كلها سواء وكلها قوتية تجب الزكاة فيها قبل القبض الا الدية على العاقلة
 وما لا الكتابة فانه لا تجب الزكاة فيها اصلا ما لم يقبض ويجوز عليه اكل
 ووجه قولهما ان ما سوى بدل الكتابة والدية على العاقلة ملك صاحب
 الدين على مطلق رقبته وبدا التمكن من القبض لقبض بدله وهو العين

فتجب فيه الزكاة كسائر الاعيان المملوكة ملكا مطلقا الا انه لا يخاطب
 بالاداء في الحال لانه ليس في يده حصصة فاذا حصل في يده يخاطب بالاداء
 قدر زكوة المقبوض كما هو مذهبنا في العين فيما زاد على النصاب
 بخلاف الدية وبدل الكتابة لان ذلك ليس بملك مطلق بل هو ناقص
 على ما بينت من زكاة البدائع في فصل واما

الشرايط التي ترجع الى الحال
 وما يأخذ ظلمة زمانا من الصدقات والعشر والخراج والجزية والمصالح
 فالاصح انه يسقط جميع ذلك من ارباب الاموال اذا لم يؤخذ الدفع
 بالتصدق عليهم جامع الغنا ورم من كتاب الزكاة
 السلطان الجائر اذا اخذ صدقة الاموال الظاهرة الصالح التي تسقط
 عن اربابها ولا يؤمر بالاداء ثانيا وان اخذ الجبايات او مالا بطريق
 المصادرة فهو صاحب المال عند الرفع الزكاة اخذت في الصحيح
 انه تسقط عنه الزكاة كذا قال الامام الشافعي من زكاة

اخلاصه من الثامن
 الباغي اذا اخذ الخراج لا يثني خلاصه في العاشر من كتاب الزكاة
 لان زكوة في الدلالة والجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزمرد والمثاقيل كذا
 في الكافي الا ان يكون للتجارة كذا في التمار خانية من زكاة
 درر فتبيل باب صدقة السوائم
 ولا شيء فيما يخرج من البحر كالغبر والسك واللولؤ

في فصل العشر من كتاب الزكاة
 رجل اقر دين لرجل ودفع اليه وحال اكل عليه ثم تصادف انه لم يكن
 عليه دين لم يكن على كل واحد منهما زكاة من زكاة اخلاصه
 في السادس باب المصروف وما لا

المصروف هو الفقير والمسكين وهو سواء حاله من الفقير والغافل و
 المكاتب والبدلون كذا قال ابو حنيفة في باب المصروف
 الفقير عند ابي حنيفة من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يملك
 الناس والمسكين هو الذي لا يملك ولا يجد قوتا من زكاة
 اخلاصه في الثامن
 قوله فبذره جهات الزكاة اي مصارفها قوله ولما لكسانه يدفع الى
 كل واحد منهم وله ان يقتصر على مصنف واحد وقال الشافعي لا يجوز
 الا ان يصرف الى ثلثة من كل صنعة لان الاضافة بحركة اللام
 لا تستحق ولما ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا اثبات
 الاستحقاق عندنا حداد في باب من يجوز دفع الصدقة

قال رحمه الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والامهات
في هذا البيان جهة المستحق لا التوزيع القسمة بل كل صنف مما ذكرهم
الله تعالى يجوز للثلاث دفع صدقة كلها اليه دون بقية الاصناف
يجوز الى واحد من الصنف لان كل صنف منهم لا يحصى والاضافة الى من
لا يحصى لا تكون تكميلا وانما هو لبيان الجبرية فيتناول اقل الجنس
وهو الواحد ولان الامر بالفعل يقع على الاقل وقد يتناول الاكثر اذا امكن
وان لم يكن فيتناول الاقل قطعا لان من صنف لا يشرب ماء فشراب
منه جرعة واحدة حنت لانه لا يقدر على شربه كله فعلم ان هذه الاصناف
الثمانية يجلسهم للزكاة مثل الكعبة للصلاة وكل صنف منهم مثل جرد
من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة كما لا يستحق الفرض كاستقبال كلها
سراج الواجب من اول باب من يجوز دفع صدقة اليه فملا

بقسمهم على ثلثة اقسامى والمساكين وابن السبيل والصدقات على ثلثة
الان المؤلفة قلوبهم قد ذهبوا وهذا على طريق الندب واما على طريق
الحكم فيجوز صرفها الى صنف واحد لان الامر بالبصر اليهم كان على انهم
مصارف لانهم مستحقون فصاروا صنف واحد في التحقيق
جامع الصغير حكم الدين في كتاب الزكاة

ما كتبه الخال على اربعة انواع الصدقات وما في مضاهيها كالعشر و
اخراج فتصرف في المصارف المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين والامهات والفقراء من بني تغلب وتجار اهل الذمة
فجوز رباطات والجسور والقناطر والائمة والقضاة القامون بالحق
والثالث الغنم والاعوان فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما
غنمتم من شئ الاية والرابع ما اخذ من تركه لا وارث لها فيصرف
الى كفن الاموات ونفقة المرضى واللقيط وادوية المرضى وعللهم
ومن هو عا جرح عن الكسب ا برار و اخرج و اخرج من كذا الزكاة
واما الثاني فهو بيان من يجوز صرف الخمس اليه ومن له ولاية اخذ
الخمس بيان مصارف الخمس موضع كتاب السير ويجوز صرفها
الى الوالدين والمولودين اذا كانوا فقرا بخلاف الزكاة والعشر ويجوز
ان يصرف الى نفسه اذا كان محتاجا لا يغنيه اربعة الاخماس بان كان
دون الثمانين فاما اذا بلغ ثمانين ويجوز له تناول الخمس وما روى عن
علي رضي الله عنه انه ترك الخمس للواجد محمود عليه ما اذا كان محتاجا و
لو تصدق بالخمس بنفسه على الفقراء ولم يدفعها الى السلطان جاز ولا
يؤخذ منه ثانيا بخلاف زكاة السواك والعشر والله اعلم

فصل واما بيان ما يوضع في بيت المال من الاموال في الزكاة

احدها زكاة السواك والعشر واما اخذ العشار من تجار اهل
اذا مروا عليهم والثاني خمس الغنم والمعادن والركاز و
الثالث خراج الاراضي وجزية الرؤس وما صولح عليه بنو نجران
من اكلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة واما اخذ العشار
من تجار اهل الذمة والمستأمنين من اهل الحرب والرابع ما اخذ
من تركه الميت الذي لم يترك وارثا اصلا او ترك زوجا او زوجة
واما مصارف هذه الانواع فاما مصارف النوع الاول فقدرها
واما الخراج واخواته فعمارة الدين ومصالح المسلمين وهو زكاة
الولاية والقضاة واهل الفتوى من العلماء والمفتين واهل القضاة
وعامة المسجد والرباطات والقناطر والجسور وسد الشقوق و
اصلاح الانهار التي لا ملك لاحد فيها واما النوع الثالث
وهو خمس الغنائم والمعادن والركاز فمصرفه في كتاب السير
واما النوع الرابع فيصرف الى ذوي الفقر الزمنا وعللهم
والى الكفان المولحة الذين لا مال لهم والى نفقة اللقيط وعقل جنائبة
والى نفقة من هو عا جرح عن الكسب وليس له من يجيب عليه نفقته
وكذلك وعلى الامام صرف هذه الحقوق الى مستحقها

بدائع في فصل واما بيان ما يوضع في بيت المال في الزكاة

وفي المجمع دفع الزكاة الى فقير يدون ليقضي دينه افضل من الدفع
الى فقير اخر حزانة الفتاوى في فصل فيمن يجوز

اليه اداء الزكاة

قوله والمدينون اطلقه كالقديري وقيل في الحائفي بان لا يملك
نصابا فضلا عن دينه لانه المراد بالغارم في الآية وهو في اللغة
من عليه دين لا يجده ما قصناه كما ذكره الجعفي واما لم يقبده
المصنف لان الفقير شرط في الاصناف كلها الا العاقل والبر
السبيل اذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير وفي الفتاوى والظهير
والدفع الى من عليه الدين اولى من الدفع الى الفقير بخلاف

في باب المصارف من كتاب الزكاة

رجل له مائة درهم على ان ان كان المدين موعرا المحمرا انه يحل
الاخذ وان كان موعرا ومقرا بالبار لا يحل وان كان منكرا
وله دينه عا دة لا يحل وان لم يكن لا يحل ايضا ما لم يرفع الى القاضي
ويحلف فاذا حلف يحل ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا
من اي مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان

صححها كمنسبا من زكاة مؤيد زاده نقلا عن ضبيحي
الاول ل مالى صدقة على فقراء مكة فتصدق على فقراء بلدة اجرة
جاء لان الصدقات الى الفقيه صرف الى الله تعالى فلم يختلف المستحق
فيكون كما لو نذر بصوم او صلاة بمكة فصام وصلى ببلدة اخرى جاز
عندهنا من زكاة قاضيخان في فصل النذور

فوج او صبي ثلث ماله للفقراء والوصية في بلد ووطنه في بلد آخر
ان ماله لم يصرف الى فقراء هذا البلد ثلث هذا المال وما كان في
وطنه يصرف ثلثه الى فقراء وطنه **برازيه** في الثاني

من كتاب الوصايا

ولا يجوز دفع الزكاة الى اولاده واولاد اولاده من قبل الذكور
والإناث وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم وجداتهم وان علوا
من قبل الاباء والامهات ويجوز الى سائر قرابة كخوا لا حق و
الاخوات والاعمام والعلم والاحوال والحيالات ولودفع الى اخوة
ولها على زوجها ماله ان كان الزوج ملبيا مقرا لو طلت
لا يمنع عن الاداء لا يجوز وان كان فقيرا او غنيا الا انه لا يعطى قطبة
جاء الصرف اليها ويجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها مواسرة عند
الى حنيفه ومحمد فرض لها النفقة او لم تفرض من زكاة

اختصاصه في الثالث من

ولا يجوز دفع الزكاة الى صغيرة والده غني وان كان الابن كبيرا جاز
خلاصته من المحل المنزور

ولا تحل العالة للمساكين ذكره الجصاص والطحاوي والكرخي لان شبهة
في حقهم مثل الحقيقة في حقنا وتحل لغني لانه لا تحرم عليها الشبهات
جامع الصغير للمحمم الشريفة

قال لا يجوز صرف صدقة الفطر والكفارة والنذر الى فقراء اهل الذمة
وهو قول الثاني وكذا لا يجوز له ان هذه صدقة واجبة فلا يجوز صرفها الى
الذمي كالزكاة لان محل الصدقة مطلق الفقير لقوله تعالى لا تصدقوا
للفقراء وقوله تعالى وان تحقوها او توفوها الفقراء فهو خير لكم الا ان الزكاة
قد خصت بنصف خاص وهو قوله عليه السلام لما ذكرني الله عنه خذها
من اغنياءهم وردّها الى فقراءهم فبقية الباقي على قضية الدليل
مختلف الرواية في ارباب قول الى يوسف على خلاصته

لان صرف الصدقة الواجبة الى من لا يجوز اعطائه الزكاة اليه لا يجوز
من تجنيس مزيد في كتاب الوقف وما لم يشأ
ويوجب الاعادة على ظان قبول المحل كحان البقعة يعني اذا دفع زكاة الى رجل

الغني بالضم
زكاة الغافل
جوز

على ظن ان صاحب لا عطاء الزكاة فظن ان غني او حاشي او ذمي او ابوه او ابنه
يوجب ابو يوسف عليه الاعادة يعني اداء الزكاة لاني وليس معنى انه يوجب
استرداده اذ لا يرد لانه لا يرد اتفاقا وهل يطيب للقبض فيه
فعله قول من لا يطيب يرد على المعطى ليعيد الايمان على وجه التكميل او
ينصه في كذا في النهاية واما لا يسقط عنه الزكاة لانه ان خطاه فظهر بيقين
نصار كما اذا توضحا بما وصيتم ثم تبين انه كان يجب ليعيد الصلاة ولها
ان اداهما باجتهاده فيصح وان اخطا كما ان الصلاة بالحرى جائزة عند
الاستتباب وان وقعت الى غير القبلة قيد بالظن الدال على اجتهاده لانه
لو دفعها بلا اجتهاد في انه مصرف فظن خلافه ليعيد اتفاقا وقيد الظن
بقبول المحل لانه لو وقع ظنه على انه ليس مصرف فدفع لا يجزيه عند
الا اذا ظهر انه مصرف **من شرح المجمع** لابن فرشته في فصل
المصارف من كتاب الزكاة

لو شك انه هل ادى الزكاة ام لا ليعيد بخلاف الصلاة بعد خروج الوقت
وقدم خلاصته في الفصل الثامن من كتاب الزكاة

م ولو وجب لغني ما عليه او ابراه غرم الزكاة في الاصح للقبض ضمن
بالاتلاف كعقوب المبيع سر يعني اذا كان له على غني دين يبلغ نصابا
فوصف الدين لمدينه او ابراه منه ضمن قبل الزكاة في الاصح وذكر في النوادر
انه لا يضمن لان وجوب اداء الزكاة عليه تبني على القبض فاذا تلفه
قبل القبض كان هذا في حكم الاداء امتناعا عن سببه وهو القبض
وهذا الواجب بدون وجوب الاداء لا يضمن في ان بمنزلة الامتناع
عن الواجب كنية اخذته قبل احوال في عهد التجارة وجعل السائمة علقه
قبيلها وانما قلنا انه يضمن لانه صار مستهلكا حتى الفقراء لانه كحق
في حقه وجوب الاداء عند الصبة او البراء لانه يصير ايضا في ضمن
التملك او الاستقاط فصار كما ان قبض الدين ثم اتلفه فيخرج كعقوب
المبيع فان المشتري اذا اعمتق العبد المبيع قبل القبض يلزم تسليم
الثلث لانه صار قابضا له في ضمن الاعتاق ويجوز ان يجيب عليه الضمان
وان لم يقبض حثا كالوكيل بالبيع اذا ابراه عن الثمن يضمنه عند اخذ
ومحمد رحمه الله وكذا لو شهدا على البراء ثم رجعا ضمنا م في الفقير
يجزئ عما فيه وان لم ينوا او لوى النقل لانه صدقة مفعلة ونفسها قربة
بخلاف الامساك **ش** اي وفي هبة الدين للفقير بان كان له علم فقير دين
يبلغ نصابا فوصفه بتمامه للفقير المدين يجوز له في المقدار الموصوب
من الزكاة وان لم ينوا الزكاة او لوى النقل لان هبة الدين للفقير صدقة
معنى لان الصدقة ما يراوده وجه الله تعالى ولا يراود بحدثة الهبة الا هذا

ولهذا يقع لازما ونفس الصدقة كيفما كانت قريبة فقصده يكون قصدا للعبادة وانما يحتاج في الزكاة الى النية ليمتاز بها عن العادة وقد حصل بنفس القصد اليها الامتياز وليس هذا كما اذا ادى النية عن بآنية حيث لا يجوز الا بالنية لانها بدل عن الواجب في المائتين فلا ينوب هذه النية عن المائتين الا بالنية كذا قال الامام السبكي رحمه الله وهذا بخلاف الامساك في باب الصوم فانه يجوز والقصد الى الامساك لا يصح صانعا لان الامساك كيفما كان ليس بقربة فيحتاج فيه الى نية الصوم ليمتاز العبادة عن العادة **م** والواجب شائع فتعينت كالصوم **س** الى الواجب من الزكاة جوا شائع في تمام النصاب فاذا تصدق بالكل فقد حصل بالتصدق بذلك اجزاء فقيمت الزكاة في النصاب فلا يحتاج الى نية الفرض لان نية الفرض انما ينظر ليحصل به التعيين والواجب هنا متعين فاصيب بمطلق النية ومع الخط في الوصف كما في صوم رمضان فحينئذ امران احدهما صحة الاداء بدون النية والثاني الاصابة مع ذكر النفل فاستدل على الاول بقوله ونفسها وعلى الثاني بقوله والواجب شائع **م** دون الغير من عين او دين لنقص في التملك او المالك جالا او مالا **س** اي يخرج عن الزكاة التي في الدين الموهوب دون غيرهما كان ذلك الغير حيا او ميتا **من** زكاة التذوق بشرح

تأخير النية في الكسب

رجل امر رجلا ان يؤد عنه الزكاة من مال نفسه فادى المأمور فانه لا يرجع على الامر لم يشترط الرجوع وكذلك لا قال لغيره بغيره لفلان درهم او قال الموهوب له لرجل عوض الواهب عن هبته من ماله ففعل المأمور لا يرجع على الامر ولو قال لغيره انفق على عيالي او انفق في بناء داري وليس بينهما خلطة ولم يدكر الرجوع فانفق قال شمس الاثمة بالسرخسيه يرجع على الامر وقال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاد لا يرجع بغير شرط والمديون اذا امر رجلا بقضاء دينه ففرض المأمور يرجع على الامر بغير شرط وفي الجبايات والمؤون المالية اذا امر غيره بادائها فادى المأمور قال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد الميزدور يرجع المأمور على الامر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالبا من جهة العباد حشا قال رحمه الله ومن قسم الجبايات والمؤون بين الناز على المستوية يكون مأجورا والرجل اذا اخذ السلطان لبيصادره فقال لرجل خلصني او اكسبر في يد الكافر اذا امر غيره بذلك فدفع المأمور مالا وخلص الامر اختلفوا فيه والبعض لا يرجع المأمور

في المستثنين الا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الكسب يرجع وقال في اخذ السلطان لا يرجع الا بشرط الرجوع وقال شمس الاثمة السرخسيه يرجع في المستثنين وان لم يشترط الرجوع قال في بيان في فصل اداء الزكاة من ثياب الزكوة

باب الوطء

جمع وطيفة وهي ما يقدر الانسان في كل يوم من طعام او رزق والمزاد ههنا العشر واخراج فيكون مجازا من قبيل التسمية باسمه ببول اليه **در** في باب الوطء نصف من ثياب الجهاد ولعطى العامل يسعه واخوانه وان كان اقل من الثمن او اكثر لان ما يستحقه صدقة من وجه واحدة من وجه **من** ثياب الزكاة

شرح اجماع الصغير لمحمد الشامي

ومن مات منهم في النصف اكل من حرم عن العطاء اي منعه يعني لا يعطى له شيء وجوبا واستحب بالانه نوع صلت وليس بينه وبين غيره عطاء فلا يملك قبيل القبض ولا ينقطع بالموت واهل العطاء في ثياب القاصي والمغني كما في البحر وزاد المدرس في المحببة والسراج وفي الفتاوى بصرف ما يعطى للعكر من المال الى القضاء العاديين والمدرسين والعلماء النافعين لان الاسلام عز وجل الله فاستغنى عن معونة العكر **جامع الفتاوى** هكذا رأيت بخط مولانا

كأن لم اقف عليه في محله والله اعلم

ولومات في اخر السنة بغير شرط الى قريبه لانه قد اوفى تعبه فيستحب الوفاء له ثم قال ورزق القاصي ومن في معناه يعطى في اخر السنة واختلفوا فيما اذا اخذ اولها ثم مات او احوال قبل مصيها قبل كسبها بقى وقيل لا يجب عندهما كالنفقة المعجلة الا عند محمد كذا في تبين

الكسب والجر وفي الكواشي الاخرى زيادة

اما لومات في اخر السنة بصرف الى قريبه لانه قد اوفى مشقة فيصرف اليه ليكون اقرب الى الوفاك اما اذا مات بعد تمام السنة قبل ان يخرج عطاؤه فالصحيح من اجواب فيه انه لا يصير ميراثا ايضا لان استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلة لا تتم الا بالقبض ولا ان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يكلف وارثه كذا في الغنابة ولو عجل على احد منهم كفاية سنة ثم عدل قبل تمامها قبل يجب رد ما بقى وقيل لا كذا في التذوق **من** ثياب الفقار

فصل جزية قبيل باب الميراث

باب العشر واخراج

في كل شيء اخرجته الارض عشرة الا كطبخ القصب والخبث و قال
ابو يوسف محمد بن ابراهيم في ارض عشرة حتى يبلغ خمسة اوسق لانه
في معنى الزكوة من زكاة الجاهل الصغير في باب خراج

رؤس اهل الذمة

كل شيء اخرجته الارض مما فيه العشرة لا يجزى فيه العمل ونفقة البقر
اعتباراً بنصاب الزكوة من زكاة الجاهل الصغير في باب
خراج رؤس اهل الذمة

ويخرج من ثمار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الجبال بحسب
العشرة في باب العشرة والعاشرة من ثمار الزكوة

ثم الاصل عندنا في حنيفة ان كل باب تنبت في احنان ويقصد
بالزراعة في البساتين والاراضي ففي العشرة اجبوب والبقول
والرطاب والرياحين والوسمة والزعفران والورس في ذلك
سواء ولا يجب في كطبخ القصب والخبث عشرة لانه لا يستغل بها
البساتين والاراضي بل ينفعها عادة حتى لو اتخذها مقصداً او شجرة
او ثمرتها للخبث ففيها العشرة والمراد بالذكور القطب الفارسي
والقصب السكر وقصب الزينة ففيها العشرة لانه يقصد بها استغلال
الارض بخلاف السعف واعصان الشجر والنبين فانه لا يقصد بها
ذلك حتى يجب العشرة في قوائم احنان لانه يقصد به الاستئناس قلت
ويمكن ان يلحق احنان التوت عندنا واوراقها لانه يقصد بها
استغلالها بجوارهم وخوابان وقد نص علي في درر الفقه
فقال يجب العشرة في ورق التوت وواحنان احنان التوت تقطع
في كل او ان كفوا ثم الكروم وغير ذلك زاهد شرح

الصدوق في باب زكاة المزروع والثمار من الزكوة
وفي قصب كبر عشرة وفي احنان واختلاف وفي البصل والنوم
روايتان عن محمد وفي صبيغ الصباغ زكوة وفي اثنان القضا
والصباغون لا زكاة فيه وزكوة احنان من حيث المال وصحة النظر
من حيث الملك وهو قول ابو يوسف وعلمية الفتوى المستقر
لأبي سبيل خير من قبول الصدقة والذر لا يعطى ولا يأخذ خير من البذر
يعطى واخذ ويبدا بالصدقات من الاقارب ثم الموالي ثم الجيران
ثم الاجانب دفع القيمة في الزكوة والعشرة والكفارة والنذر يجوز عندنا
خلاف ذلك في لان المقصود بالامراء الزكوة وهو وصول البرزخ للمو
والقيمة تشارك في هذا المعنى من زكاة مختارات النوازل
رطوبة في ارض العشرة لقطع في كل اربعين يوماً يؤخذ العشرة كل قطعت

من زكاة خزانة الاكل في العشرة قريباً من اوله

القصيل قطع الشيء ومنه القصيل وكل ذرع قبل الادراك و
اعلم انه اذا قصيل القصيل في احوال يجب العشرة على البائع اجماعاً
واختلاف فيما اذا ترك باذنه حتى اذا اذرك فعندهما يجب على المشتري
كل العشرة وعنده عشرة قدر القصيل على البائع وما بقى على المشتري
ان كان قيمة القصيل عشرة دراهم وقيمة كجب ثلاثين فيقدر العشرة
على البائع ويقدر العشرة على المشتري عنده من زكاة

المصنف في باب الذر اختص به يعقوب

والمعنى فيه ان الخيل يأكل من الثوار المشجر ومن ثمارها كما قال السدي
ثم كل من كل الثمرات والعسل يتولد من الثمار وفي الثمار اذا كانت
في الارض العشرة العشرة كذا ما يتولد منها ولهذا لو كانت في الارض
اخراجية لم يجب فيها شيء لان ثمار الارض اخرجية لم يجب فيها شيء
وبهذا فارق دود القز فانه يأكل الورق دون الثمار وليس في
الاوراق شيء فكذا ما يتولد منها كذا في النهاية ثم عندنا في حنيفة
يجب العشرة في العسل قل او كثر لانه يجري مجرى الثمار والعشرة عنده في
قلبيها وكثيرها لانه لا يعتبر فيها النصاب من زكاة اكداد

في باب زكاة المزروع والثمار

ولا يحل الاكل من الغلة قبل اداء الخراج وكذا قبل اداء العشرة الا
اذا كان المالك عازماً على اداء العشرة وان اكل قبله ضمن عشرة
وفي العتباتي عن الامام الثاني انه لا يضمن كمن يعتد ما اكل من
النصاب من زكاة البزاز في الثالث

الدين في عتبات اهل الشريعة وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء اخر فاخرج
دين فانه بدل من منافع الحفظ بخلاف الزكوة لابن كمال

في شرح القرائن

ولو باع العنب او الزبيب او العصية لؤخذ عشرة ثمنه او لوباع بعد
ما جعله طافاً يؤخذ عشرة ثمنه العنب من زكاة خزانة

الاكل قريباً من اوله

وان اجر ارضه اخرجية او اعار كان اخرج على رب الارض كما
لو دفعها لمزارعة الا اذا كان كرها او رطاباً او شجر ملتفاً فان
اجارة ذلك و اعارة باطلة لان هذه اجارة وقعت على
استهلاك العين ولو اجر ارضه العشرة كان العشرة على رب
الارض في قول المجتهد وقال صاحباه على المستاجر و
ان اعار ارضه العشرة فزرعها المستعير عن ابي حنيفة في رواية

وان استاجر او استعار ارضا بصلح للزراعة فزمن المستاجر او المستعير
كرما او جعل فيها ربا ط كان اخراج على المستاجر والمستعير في قول الجنيبة
ومحمد لانها مزارعة كرمها وكان خراج الكرم على من جعلها كرمها وان نصب
ارضاً عشرة فزرعها ان لم ينقصها الزراعة فلا عشر على رب الارض
وان نقصها الزراعة كان العشر على رب الارض كانها اجرة عاباً بالنقصان
فانما يخاف في فصل العشر واخراج

وان اجر الارض اخراجية او اعمار كان اخراج على رب الارض كما
لو دفعها مزارعة الا اذا كان كرمها او ربا ط او شجراً مطلقاً فان اجار
ذلك و اعارته باطلة ولو اجار منه العشرة كان العشر على رب الارض
عند ابي حنيفة وعندهما على المستاجر وان اعار ارضه العشرية
فزرعها المستعير فعن ابي حنيفة فيه روايان في عاشر
زكوة الخلاصة

والعشر على المستعير ان سلم وان كافراً فعلى رب الارض عند
الامام وعندهما هو كالاجارة في عشرة البرزازية من
كتاب الزكاة في الثالث

رجل في دار شجرة مثمرة لا عشرة فيه وان كانت البلدة عشرة بخلاف
اذا كانت في الارض فافضل العشر

ويجب في النخيل وبزرة لان كل واحد منهما مقصود. ويجب في البطيخ
دون بزرة لان الاول مقصود دون الثاني وفي المحيط لو كان في
دار رجل شجرة مثمرة لا عشرة فيها لان بقعة دار ليست بعشيرة
من زكاة شجر الجمع لابن مكي في اول العشر

ولا يجب العشر في التبن ولا في الحطب ولا خشب القنب والصنوبر
والقصير الفارسجي ولا في سعف النخل ولا في البطيخ ولا في الدلب
وشجرة القطن والبادنجان ويجب في بذر القنب وبزر الصنوبر
فاصل يخاف في فصل العشر

العشر لا يجب في التبن لان العشر قبل ادراك الزرع كان واجبا في
حتى لو فصله وجب العشر في القصير فاذا ادرك تحول العشر الى حبوب
ولا يبق في الساق ولو كان في دار الرجل شجرة مثمرة لا يجب في ذلك عشر
وان كانت تلك البلدة عشرة ففرق بين هذا وبين النخل التي يكون في
اجبل والفرق ان بقعة دار ليست بعشيرة واجبل عشري وقد اجمعت
لاقط في الثامن من كتاب الزكاة

السلطان اذا جعل اخراج لصاحب الارض وتركه عليه جاز في قول
ابي يوسف خلافاً لمحمد والفتور على قول ابي يوسف اذا كان حراً

الارض من اهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء ولو جعل
العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم من زكاة الخايب
في العشر واخراج

من عليه اخراج اذا امتنع اخراج سنين لا يؤخذ لامضى في قول ابي ح
رحم الله من زكاة الخايب والعشر
وقيل لا تدخل فيه اي في خراج الارض بالاتفاق هداية

في باب الجنية من كتاب
من عليه اخراج او العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته وعن
ابي حنيفة وفي رواية يسقط ذلك لموت من زكاة
فاصل يخاف في فصل العشر واخراج

ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه اخراج على حاله لان فيه معنى الموت
فيكون مؤنة في حالة البقاء فامكن الاتفاق على السلم ويجوز ان يشتر
المسلم ارض الخراج من الذمي ويؤخذ منه اخراج لما قلنا وقد صح
ان الصحابة رضي الله عنهم اشتروا اراضي الخراج وكانوا يؤدونها خراجاً
فدل على جواز الشراء واخذ الخراج واداره للمسلم من غير كراهة

من سيرة الهداية في العشر واخراج
ولا يتكرر اخراج بكثر الخراج في سنة بخلاف العشر
المحل المزبور ملخص

طاحونة او ارض جعلت طاحونة لاسي من خراج او عشر لانه ان كان
اعدها للثمن فلا يستحق كسب المال ولا شئ يخرج منها فصار
كالملك كمين الخايب كسب الاكتاب فيها فلا يبعد من ثمن الملك ان يخل
ما اذا اتحد فيها نخلا لان النخل باخذ من ارضه الارض فيكون العشر
كالاخراج منها وفي الطاحونة لا يخرج من الارض ولا من الطاحونة
لاحقيقة ولا تقدير فلا يمكن اي شئ فيها من زكاة جواهر
الفتاوى في الثاني

واما بيان يسقط العشر بعد الوجوب فمنها هلاك الخراج من غير منفعة
لان الواجب في الخراج اذا هلك هلك كافي هلاك نصيب الزكاة
بعد الحول وهذا عندنا وان هلك البعض يسقط الواجب بقدره
ويؤدى عشر الباقي قل الباقي او كثر في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
يعتبر قدر الحالك مع الباقي في اكتميل النصاب فان بلغ نصاباً يؤدى و
الا فلا بد ايج في فصل واما بيان ما يسقط بعد الوجوب
من كتاب الزكاة

وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقط اذا

كان باذنه لا تدفع كالحرق والغرق والكل الجراد والحر والبرد وأما إذا أكلته
الدابة فلا لأنه يمكن حفظه عن الدابة غالباً لا عن غيرها **برأيه**
في العشرة والخراج في الثالث

لا يؤخذ العشر من الجوز الذي غرسه الرعايا أو ربها في أطراف مزرعة و
بريقني **من السيف المسلول** في كتاب الزكوة
صدقة بالمقاطعة فزرعوا في خلال أشجارها ليس لصاحب الأرض العشر
السيف المسلول من كتاب الزكوة قريباً من آخره

والمتخرج من الجبال إن كان ينطبع كالبحرين والصفوف والنحاس ففيه
الخمس وإن لا ينطبع كاليفوت والزبرجد والفيروز والزرنيخ
لا وفي الأسرار والطيور يجب العشر والخراج في أرض الوقف و
العبي والمجنون لعدم اشتراط المالك وصدقة وفي بعض الفتاوى
لا يجب عليهم العشر لأنه قربة كالزكوة ويجب الخراج لأنه مونة فاشبه
صدقة الفطر **برأيه** في العشرة والخراج من كتاب الزكوة

الأراضي العشرية أرض العرب وهي ما بين العذيب إلى أقصى بحر
باليمن بمهرة طولاً وأما العوض فما بين يمين ورمل عالج إلى حدان
وما أسلم أهل صومعاً كان المسلم لا يبدأ بالخراج صيانة له عن الظلمة
من مئة الجزية وفي العشرة مئة القرية أو فتح عنوة وقسم بين الغزاة
ولو قسم بينهم ووضع الخراج عليها يجوز إذا كانت لتسقي ماء الخراج
كأن في إجماع الصغى للعتبة والبصرة لإجماع الصحابة على أنها
عشرية والقياس أن تكون خراجية لأنها فتحت عنوة وأقر أهلها
عليها وهي من جملة أراضي العراق ولكن ترك ذلك بإجماعهم و
استأن مسلم أو كرم له كان دونه لأن الحاجة إلى ابتدئ التوظيف
على المسلم والعشر ليس به لأن فيه معنى الجبارة ولأنه اخفت إذا
أو يتعلق بنفس الخراج **درر** كتاب الوفاة في الخراج

والأراضي الخراجية سواد العراق أي عراق العرب وهو ما بين القبة
إلى عقبة صوان عرضاً ومن الثعلبية ويقال من العلت إلى عبادة إن
طولاً وفتح عنوة وأقر أهلها عليه أو صلحهم الإمام لأن الحاجة إلى ابتدئ
التوظيف على الكفار والخراج الباقى أو أجلاهم الإمام من أرضهم
ونقل إليها قوماً آخرين يعني كفاراً وموات عطف على ما فتح عنوة
أحياء الذي بالاذن أي اذن الإمام فإنه أيضاً خراجي أو وضع
له من الغنمة إذا قاتل مع المسلمين أهل الحرب فإنه أيضاً خراجي لما له
وما أحياء مسلم بعينه لقبة فإن قرب من أرض الخراج فخراته
أو أرض العشر فحشره **درر** والوفاء

من كتاب الجهاد مخصصاً

وتعتبر أراضي المملكة بغير يقين أما أن يكون أراضي لأمالك لها
فيعطى بها الإمام لرجل ليقوم عليها كالمالك ويعطى الخراج والسنة
إن المالك إذا عجز عن أداء الخراج يعطى بها الإمام لرجل ويقوم
مقام المالك في إعطاء الخراج والزراعة ولا يملك هو البيع
لأن الإمام يملكها وإنما أقره من مقام المالك في أمر خاص لكن يأخذ
الخراج من نصيب الدهقانية وكذا الإمام لو أجرة وباءاً خذ
الخراج من الأجرة ولو باع وأعطى الثمن للمالك وأخذ الخراج
من المشتري فإنه قيل جواز البيع قولها وقيل قول الكل **برأيه**
في الخراج والجزية من كتاب الزكوة

باب العشر ما أسلم السبا والعيون والأبار والبحار العظام التي لا يقع
عليها الآية وما أخرج ما هذه الأنهار التي حفرتها الأماجم أما
التي يحون والجيحون والفوات والدجلة خراجية عنده
يوسف وعشيرة عند محمد **شرح إجماع الصغى**
لما صيحتان في باب خراج أهل الذمة من كتاب
الزكوة مخصصاً

باب في العاشم وفيمن يجب عليه العاشم

قال في الأيضاح للإمام أن يأخذ حصة أشيا زكوة الماشية
والعشر والخراج وما يجب فيه الخمس والجزية وليس له أن يأخذ
حصة أشيا زكوة الأموال الباطنة والفطرة والاضحية و
النذور والكفارات وإنما ثبت له حق الأخذ في الخمسة الأولى
لأحدى عشرين أحدهما أنه يجب عليه حماية هذه الأموال
ونصرة أهلها لظهورها لأن الموائمة ترضى في البراري والفلوات
وكذا الزرع ما ظهره في الفلوات وما يجب فيه الخمس ما خوذ بقوة
الإمام ونصرة فعلى هذا لا ولاية له في الأخذ من الأموال الباطنة
لأنها لا تدخل تحت حمايته والعدة الثانية أن أراضي الأموال
ربما يقصرون في اتصال الكفوف المستحقين أشيا منهم ويوصله
إلى مستحقه فإذا ثبت للإمام أخذ الزكوة وهو يعجز عن الأخذ من
الجميع بنفسه فجاءه الاستئابة ونصبت المال ليس على العامل على الصدقة
العاشم والساعي والعامل ثم على العدة الثانية ولاية الأخذ
لإمام قائم في الأموال الباطنة لأن عثمان رضي الله عنه
وكل أربابها باخراجها تخفاتها فصار ذلك حكماً منه فلم يجز لمن بعده
نقصه حتى لو علم من أهل موضع عدم الخراج من الأموال الباطنة

جاء له الاخذ منهم فاذا ثبت ولاية الامام فيها ذكرنا في الاموال ودفع
 رب المال الواجب بنفسه الى الفقراء فلا امام ان يأخذ منه ثانيا ونزل
 يكون الزكوة الاولى او الثانية في جملتها في البيع قال بعضهم هو
 الاول والثاني نفل وقال بعضهم هو الثاني فيبطل الاول نفلا
 وعلى هذا القول اكثرهم كما اذا صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ثم
 سعى الى الجمعة فاداه ينقلب ظهر نفلا وقال الترمذي يجوز لصاحب
 المال اداء زكوة ماله الظاهر والعشر الى المساكين فيما بينه وبين الله
 تعالى وان كان الامام ان يأخذها ثانيا ولو علم الامام ان صاحب
 المال قد دفع الى الفقراء قبل الاخذ منه ثانيا وهل عدم الاخذ
 ام مستحب الاظهر انه مستحب وانما لم يلام الاخذ في الحجة الثانية
 اما في الاموال الباطنة فلا يحتاج الى الحجة او المشقة في تتبعها
 بحفائها واما الفطرة والاضحية والنذور والكفارات فلا تحتاج الى
 في عين المال وانما ثبت في الذمة وما ثبت في الذمة لم يكن للام
 اخذ **سراج الوهاج في الفصل العاشر من**
كتاب الزكوة

جدة عشرة الكمان هل يصير تحم بعد اجاب مولانا ان كان
 البذر مع الكتمان الذي اخذ منه العشر فليس له اخذ العشر منه
 وان لم يكن معه فله اخذ العشر منه وبه يعني **المرسل**
المسلول من كتاب الزكوة

ولو لم يرضى على العاشر تحم للتجارة او خنازير بأخذ عشر ثمن الخمر و
 لا بعشر الخنازير في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه يفرها
 وهو قول زفر وعندنا ان نفي لا بعشرها **بدائع** في
باب العاشر من كتاب الزكوة

سبب الفطرة رأس مؤنة ويلى عليه وصفتها وهي واجبة على ما ذكرنا
 بشرطها وهو في الان كحرية والاسلام والغنى وفي الوقت
 طلوع الفجر من يوم الفطر وفي الواجب ان لا ينقص من نصف صاع
 وحكمها وهو الخروج عن محدة الواجب في الدنيا ونيل الثواب
 في الاخرى ومن تجب عليه وهو الحر المسلم الغني ولا تسقط بهلاك
 من وجبت لاجلهم بخلاف الزكوة فانها تسقط بهلاك المال
سراج الوهاج في صدقة الفطر لمحض

واما بيان من يجب عليه فيشتمل على بيان سبب وجوب الفطرة
 على الان عن غيره وبيان شرط الوجوب واما شرط فهو ان
 يكون من عليه الواجب عن غيره من اهل الوجوب على نفسه واما

السبب فأن رأس مؤنة ويلى عليه ولاية كماله لان الراس الذي يتوكل
 وتلى عليه ولاية كماله يكون في معنى رأسه في الذب النصرة فكما يجب عليه
 زكوة رأسه يجب عليه زكاة ما هو في معز رأسه فوجب عليه يخرج الفطرة
 عن مالكه الذين هم لغير التجارة لوجود السبب وهو لزوم المؤنة و
 كمال الولاية مع وجود شرطه وهو ما ذكرنا وقال الترمذي على السلم
 ادوا عن كل حر وعبد وسواك لئلا يمسك او كفارا عذنا و
 قال في لا يؤدى الا عن مسلم في اداء زكوة البائع

فصل

اما الزكوة واجبة وهي زكوة الرأس وفي صدقة الفطر فقد اختلف
 اصحابنا في كيفية وجوبها قال بعضهم غايب وجوبا مضيقا في
 يوم الفطر حينما وقال بعضهم يجب وجوبا موسعا في العمركا لزكوة
 والنذور والكفارات وكونها وهذا هو الصحيح لان الامر اذا
 مطبق عن الوقت فلا يتصديق الا في اخر العمركا لامر الزكوة وسائر
 الاوامر المطلقة عن الوقت **من زكوة البائع** ما يخفى
 وان اشتراه شرا فاسدا في يوم الفطر كان مرو وهو عند البائع
 فعلى البائع لان البيع الفاسد لا يفيد الملك للمشتري قبل القبض
 عليه يوم الفطر وهو على ملك البائع فكان صدقة فطر عليه وان كان
 في يد المشتري وقت طلوع الفجر فصدقة فطر موقوفة لاحتمال الرد
 فان رده فعلى البائع لان الرد في العقد الفاسد فسخ من الاصل
 وان تصرف فيه المشتري حتى وجبت عليه فتمت ففعل المشتري لانه لو
 ملكه عليه **بدائع من كتاب الزكوة** في باب آخر

كتاب الصوم باب روية الهلال

ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الشهادات الواخذ اذا شهد على هلال
 رمضان عند القاضي والسما متغيرة وقيل الامام شهدا دته وامر
 الناس بالصوم فلما اتموا الثلثين يؤمنهم عليهم هلال شوال قال
 ابو حنيفة وابو يوسف يصومون من الغد وان كان وان
 كان اليوم الحادي والثلاثين ولا يفطرون وقال محمد ليفطرون و
 قال شمس لائم اكلوا في هذا الاختلاف فيما لم يروا هلال شوال
 والسما مصحبة واما اذا كانت متغيرة فانهم يفترون بلا خلاف وان
 اذا شهد على هلال رمضان واحد **من ذخيرة البرهان**

في الفصل الثاني من كتاب الصوم

فان تم هلال شوال فان صاموا رمضان بشهادة شاهدين
 افطروا بتمام العدد ثلثين يوما بلا خلاف لان قولها في الفطر يقبل

وان صاموا بشهادة شاهد واحد لا يفطرون في رواية الحسن عن
ابي حنيفة وان وجب عليهم الصوم بشهادة واحدة لانه لا شهادة له
في الفطر شرعا ولكل هذين شهادة في الصوم والفطر شرعا ووجوب
الصوم على الناس بشهادة واحد من طرول الاحتياط والاحتياط
هنا في ان لا يفطروا واما اذا صاموا بشهادة شاهدين ثبت
الوجوب بدليل مطلق وروى ابن سماعة عن محمد انهم يفطرون
واوردنا مثلي لا واجاب محمد كل ذلك مذكور في صوم
البدائع مع ما قيل فيه من جواب اخر في فصل واما

شرائط فتوعان من كتاب الصوم

قال في البدائع ان جواز الفطر عند حال العدد ما ثبت بشهادة
مقصودا بل مقتضى الشهادة وقد ثبت بمقتضى الشيء ما لا يثبت
به مقصودا كما لبراث بحكم البتة ان لا يظهر بشهادة القابلة
بالولادة وان كان لا يظهر بشهادتها مقصودا والاستشهاد
على ما ذهبنا لا على ما ذهبنا حنفية رضى الله عنه لان شهادة
القابلة بالولادة لا تقبل في حق الميراث عند ائمتنا
بدائع في فصل واما شرائط فتوعان

من كتاب الصوم

وذا شهد شاهدان على هلال رمضان والسما متعينة وقبل الام
شهادتهما وصاموا ثلثين يوما فلم يروا الهلال ان كانت السما متعينة
يفطرون بالاتفاق وان كانت مصححة فكذلك على ما ذكرنا من
الاطلاع في علامة العين واليه اشار في القدوري والمنتقى
هكذا حكى عن فتور شيخ الاسلام ابي الحسن ووجهه وهو ان ههنا
الشاهدين اذا قبلت بمنزلة العيان ولو عاينوا هلال رمضان
يفطرون بعد الحال ثلثين يوما وان لم يروا الهلال فكذلك ههنا
وفي فوائد القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي انهم لا يفطرون
وافنى بحكم الدين التمسك في مثل هذه الواقعة حين وقعت بسهمته
سنة احدى وثلاثين وخمسمائة انهم لا يفطرون ذكره في مجموع النوازل
وصح هذا القول وكذا لك السيد الامام الاجل ناصر الدين صحيح
هذا الجواب في جامع الفتاوى ووجهه ان السما لو كانت مصححة
وقت هلال رمضان كان عدم رؤية غيره دليلا على غلط ما جئنا
لاقبل شهادتهما فكذلك عدم الرؤية بعد الحال ثلثين يوما من وقت
رويتهما اذا كانت السما مصححة دليل على الغلط فتبطل بذلك
شهادتهما

تجنب مزيد في باب رؤية الهلال

من كتاب الصوم

قوله ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا ثلثين يوما لا يفطرون
يعنى اذا لم يروا هلال شوال وقد جعل القدوري هذه الرواية
رواية الحسن عن ابي حنيفة وعن محمد انهم يفطرون رواه ابن سماعة
وجوه رواية الحسن انهم لو افطروا يلزم الا افطار بشهادة الواحد
وهو لا يجوز ووجه قول محمد هو الاصح ان الفطر ما ثبت بقول
الواحد ابتداء بل بنسبة وتبعكم من سعة يثبت ضمنا ولا يثبت
قصدا ببيان ان قول الواحد لما قبل في هلال رمضان قبل ايضا
في الفطر بنسبة على ذلك وان كان لا يقبل قوله في الفطر ابتداء
كالارث لا يثبت بشهادة الواحد ابتداء ويثبت بها بناء على ثبوت
النسبة بشهادة القابلة وسئل محمد عن ثبوت الفطر بقول
الواحد قال يثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعنى لما حكم
في هلال رمضان بقول الواحد يثبت الفطر بناء على ذلك بعد
تمام الثلثين قال شمس المنة في شرح الكافي وهو نظير شهادة
القابلة على النسبة فانها تكون مقبولة ثم يقضى ذلك الى
استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء
غاية البيان في كتاب الصوم مرتباً من اوله

اذا شهد واحد على هلال رمضان فصاموا ثلثين يوما فلم يروا هلال
شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوما اخر لان الرضائية في حق ثبوت
الفطر عند الحال العدة لم تثبت بهذا الشهادة ولو صاموا بشهادة
الشاهدين افطروا عند الحال العدة لانها تثبت ولو صام اهل بلدة
للروية ثلثين يوما واهل بلدة اخرى صاموا تسعة وعشرين يوما
للروية فحكم من صام تسعة وعشرين فعليه قضاء يوم لان الدين
صاموا ثلثين يوما راوا هلال رمضان قبلهم بليلة والعل بقول
من راوا لا بقول من لم يره هذا اذا كان بين البلدين تقارب بحيث
لا يختلف المطالع فان كان يختلف لا يلزم اهل احد من البلدين
حكم الاخرين اذا راوا هلال الفطر في النهار اتقوا صوم هذا اليوم
روا قبل الزوال او بعده لان الهلال انما يجعل من الليلة المستقبلية
هو المختار من صاموا في رمضان فاذا مضى ثمانية وعشرين يوما
ينظر ان راوا هلال شعبان وعدو ثلثين يوما صاموا رمضان
قضوا يوما واحدا لانه علم ان رمضان انتقض بيومين وهذا
قد يكون وان كانوا عدوا شعبان ثلثين يوما من غير رؤية الهلال
قضوا يومين لانه لم يعلم يقينا ان رمضان انتقض بيوم كجواز انهم

يقيم

[illegible]

واما في الطب النعمان

وكانت هذه نسخة من نسخة
الخط المسمى بالخط العثماني
والذي كان يسمى بالخط العثماني
والذي كان يسمى بالخط العثماني

الفصل الاول

باب قول الی یوسف علی حدیث قول محمد ولا قول فیه

لعلاء الدين السمرقندي

10

فصل في النية

قالوا ومع معرفته بقلبه ان يصوم ولا يجزئ بالمتقدمة على الغروب والاحتياط
للمتأخر من الغروب لليوم الذي يصوم في غده ولو نوى في اليوم الذي يصوم
اليوم ثم عزم فيه ان لا يصوم اليوم ثم أصبح من الغد وصام اليوم لا
يجزئ لان تقاض العزيمة بالرجوع ونية الفطر في أول النهار ولا يقطر
عندها خلاف الثاني من صوم البرازية في الثاني
ولو قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله يجوز النية استحيانا لان
في مثل هذا يذكر لطلب التوفيق كذا نقل عن الامام اكلوا في
القياس ان لا يصوم صائغا لم يطلها بالاستثناء كالتصريفات القولية
فعلى هذا من جعل الايمان مجردا للتصديق لا يبطل بالحاق الاستثناء
فيصير احاد الاستثناء ولا يكفر من استثنى وعند العامة الاقرار
ايضا ركن او شرط لكنه لا يكفر بالاستثناء لان التأويل القاسد يمنع
الكفيرة كالصحيح برزازية في الثاني من كتاب الصوم

باب ما يوجب الفساد وما لا

والقطر والشاي يفسد وهو الاصح مختار رات التوازن في فصل
فيما يفسد الصوم وما لا
الدم اذا خرج من اللسان ودخل الحلق ان كانت الغلبة للبراز لا يفسد
صومه لان الغالب حكم الكل وان كان الغلبة للدم يفسد صومه ما
ذكرنا وان كان على السواء يلزمه القضاء استحيانا ترجيحاً للف
احتياطاً ولو اوجب في الفصل الاول من كتاب الصوم
ولا بأس بالحجامة للصائم وجيزة في باب ما يكره ان
يفسد من كتاب الصوم

شاب صائم عالج سبباً فامنى قال محمد بن سلمة والفقهاء ابو الليث يفسد
صومه ويلزمه القضاء وقيل لا قضاء عليه ولكنه يكره هذا الفعل
ويأثم به هذا اذا داوم عليه وسئل عن ابى حنيفة عن هذا فقال
رأس برأس وقيل بوجها اذا خاف من الشبهة وعن الشعبي انه
غير مكره مختار رات التوازن فيما يفسد الصوم
الصائم اذا داوم شأباً لم يفسد حلقه لم يفسد لانه لم يجاوز
حد فاسد المضمضة ولو اوجب في الفصل الاول
من كتاب الصوم

اذا فتح فاه فدخل الغبار حلقه لا يفسد صومه لانه لا يمكنه الاخر اذ عنده
في الجملة كالحرم واذا شتم طيباً لا شيء عليه لانه لا يمكنه التحرز عن وصول
الرائحة اليه في الجملة كذا هذا ولودخل الذباب حلقه لم يفسد

ولو اوجب في الفصل الاول من الصوم

رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم فالتفت راءه لا يجب الغسل والقضاء
لان الاصبع ليس بالاجزاء رجل ادخل خشيته في دبره وهو صائم
ان كان طرفه خارجاً لا يفسد صومه وكذا لو ابتلع خيطاً وطرفه في دبر
ثم اخرجه لا يفسد صومه ولو ابتلع كله يفسد صومه ولو اوجب
في الفصل الاول من كتاب الصوم ما يخصه

باب ما يوجب القضاء والكفارة وما لا

اكل في رمضان بشهوة عياناً متعمداً يومه بقصد لان صناعه دليل
الاستحلال في ثالث صوم برزازية فيما يفسد وما لا يفسد
الصائم اذا اكل الطين الارمني عليه القضاء والكفارة لانه اقطاع
كامل حيث يוכל للدواء من الواقعات احكامه في الصوم
فيما يوجب الكفارة وما لا يوجب

وفي القنية افطر في رمضان مرة بعد اخرى برزاب او مد راجل المعصية
فعلية الكفارة رجاء له وكتب غيره نعم والفتوى على ذلك وبه افتى ائمة
الامصار بحر ابوح في باب ما يفسد الصوم من كتاب الصوم
ومن له حمى غيب فلما كان اليوم المعتاد افطر على توهم ان الحمى تعاوده و
تخففه فأكلف الحمى يلزمه الكفارة خلاصه في الفصل
الثالث من كتاب الصوم

فصل في المجامعة وما في معناه

الصائم اذا جامع امرأته متعمداً في نهار رمضان فعليه القضاء والكفارة
اذا توارت الخشفة انزل او لم ينزل وعلى المرأة مثل ما عذر الرجل
ان كانت مطاوعة وان كانت المرأة مكرهة فعليهما القضاء دون
الكفارة وكذا ان كانت مكرهة في الابد او كم طاعة بعد ذلك لا يفسد
طاعة بعد ذلك الصوم ولو كان الرجل مكرهاً على الجماع فعليه الكفارة
في قول ابى حنيفة الاول ثم رجع وقال عليه القضاء دون الكفارة وهو
قولهما وعليه الفتوى ولو قبل امرأة بشهوة فامنى او متبهاً بشهوة
فامنى فعليه القضاء دون الكفارة ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة فانزل
فصومه تام ولو جامع امرأة او امته في دبرها متعمداً فعليه القضاء والكفارة
الكفارة انزل او لم ينزل عندها وكذا اذا عمل عمل قوم لوط وعن
ابى حنيفة رحمه الله روايان في رواية كما قالوا به اخذ المشايخ وفي
رواية لا تحب الكفارة ولو عملت المرأة ان عمل الرجل من الجماع
في رمضان ان انزلت فعليهما القضاء والغسل وان لم تنزل فلا غسل
عليهما ولا قضاء ولو جامع امرأة قبل طلوع الفجر فلما خشي الصبح افطر

فان من بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاحتكام في نهار رمضان فان بدا و
 بالجوع ناسيا او قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر او تذكر النسيان ان نزع من سبته
 قد ذكرنا وان دام على ذلك حتى نزل ما وقع واختلف المشايخ فيه قال
 بعضهم عليه القضاء ولا كفارة وقال بعضهم هه اذ لم تحرك لفظه فان
 حرك نفسه بعد التذكر وبعد الفجر فعليه القضاء والكفارة نظيره ما
 لو اوجع في امرأته ثم قال لها ان جامعتك فانت طالق ان نزع او لم
 ينزع ولم تحرك حتى انزل لا يقع الطلاق فان حرك لفظه الطلاق
 وقصير مراحجا بالحركة الثانية وكذا لو قال لامته بعد ما اوجع ان جامعتك
 فانت حرة ان حرك نفسه عتقت ابكارية ووجبت لها العقة ولا
 حد عليها وان لم تحرك او نزع من سبته لا يعتق ولو نزع حين
 تذكر ثم عاد نحو الكفارة وكذا في مسألة الصلح ومن اجنب ليل
 في رمضان فلم يغتسل حتى اصبح فصومه تام الصائم اذا عالج
 ذكره حتى امنى يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه ولا يجل هذا الفعل
 خارج رمضان ان قصد قضاء الشهر وان قصد تسكين الشهوة
 فارجو ان لا يكون عليه وبال الصائم اذا انا بحية او ميتة في
 نهار رمضان فان انزل عليه القضاء دون الكفارة وان لم ينزل
 لا يفد صومه ويقبل الصائم ويباشرة اذا كان يامن على نفسه
 الواقعة الصائم اذا دخل اصبغ في دبره لا يفد صومه ولا
 عليه ولو ادخل الخشبة ان كان طرفها خارجا لا يفد صومه ايضا
 وان لم يكن طرفها خارجا لا يفد وكذا لو ابتلع خبيطة وطرفها في دبره
 ثم اخرجها لا يفد صومه ولو ابتلع كلها فند صومه وعلى هذا لو ابتلع
 عناءه بوط بخرط ثم اخرج الصائم اذا استقصى في استنجاء
 حتى بلغ الى موضع الحقنة فهذا قلما يكون ولو كان فطره وانقصا
 في الاستنجاء لا يفعل لانه يورث داء عظيما المرأة اذا جعلت القطة
 في قبلها ان انتهت الى الفرج الدا خل انتقص صومها لانه ثم الدخول
 اراد به انها دخلت بالكلية فان كان طرفها في الفرج اخرج لا يفد
 صومها كما في الخبيطة من صوم اخلاصة في الفصل الثالث
 فان شهد ورثة الامام شهادة ثم افطر يقضي لانه افد صوم رمضان
 في زعمه فيقابل بما عنده وهل يلزمه الكفارة قال اصحابنا لا يلزمه
 وقال الثاني يلزمه اذا افطر بالاجماع وان افطر قبل ان يرد الامام شهادة
 فلا رواية عن اصحابنا في وجوب الكفارة واختلف المشايخ فيه يجب
 عند البعض الاخر لا يجب من صوم البدائع في فصل
 واما شرائط فتوعا

ولورث الامام شهادة واحدة لثبوت الفسق فانه يصوم ذلك اليوم لان حجة
 ان ذلك اليوم من رمضان فيؤخذ بما عنده ولو انظر بالاجماع هل
 يلزمه الكفارة فهو على الاختلاف لا يلزمه في قول اصحابنا وقال الشيخ
 يلزمه من صوم البدائع في فصل واما
 شرائط فتوعا ملخصا
 اذا استحر على يقين ان الفجر لم يطلع او افطر على يقين ان الشمس قد غربت
 فاذا افطر طالع والشمس لم تغرب فعليه القضاء لا كفارة فيه
 وان استحوذ به شك في طلوع الفجر فالتحجب له ان يدع الاكل وان
 اكل وهو شك يلزمه القضاء واختلفوا في وجوب الكفارة ولو استحوذ
 واكبر رايه ان الفجر طالع قال مشايخنا عليه ان يقضي ذلك اليوم
 ولو افطر واكبر رايه ان الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة
 لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رايه فصار بمنزلة اليقين
 هذا في نسخ الاحتكام وفي التجربة ان اكل واكبر رايه ان الفجر طالع
 عليه قضاء والصحيح ان لا قضاء عليه وان كان اكبر رايه انه اكل
 قبل غروب الشمس يقضي ولو شهد اثنان ان الشمس قد غابت
 وشهد اخر ان انها لم تغرب فافطر ثم ظهر انها لم تغرب فعليه القضاء
 دون الكفارة بالاتفاق ولو شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد
 اخر ان انه لم يطلع فافطر ثم ظهر انه كان قد طلع فعليه القضاء و
 الكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا تعارضها
 الشهادة على النفي ولو شهد واحد على طلوع الفجر وشهد اخر ان
 انه لم يطلع فاكل ثم ظهر انه كان قد طلع لا يجب الكفارة ولو دخل عليه
 جماعة وهو يتسحر وبألوا الفجر طالع فقال الرجل اذن لم اصرم صائما
 وصرت مفطرا فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان اكله الاول كان قبل طلوع
 الفجر واكله الثاني بعد طلوع الفجر قال الحكم ابو محمد الكوفي ان كانوا
 جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وان كان واحدا فعليه الكفارة عدلا
 كان او غير عدل لان شهادة الواحد في مثل هذا لا تقبل ولو كان
 لامرأة انظر ان الفجر طالع او غير طالع فنظرت ورجعت فقالت
 غير طالع فجامعها زوجها ثم ظهر ان الفجر كان طالعا اختلف المشايخ
 في وجوب الكفارة عليه والصحيح انه لا يجب عليه مطلقا وعلى المرأة
 الكفارة خلاصة في الفصل الثالث من
 كتاب الصوم
 المسألة اذا قدم مصره وهو صائم فافطر ان صومه لا يجزيه فافطر بعد
 ذلك مستعدا لا كفارة عليه وان لم يغتسل كذلك عند الجحيفة والجحيفة

وكذا لو أصبح المقيم صائما ثم سافر فافطر لا كفارة عليه وكذا المرأة إذا
 افطرت ثم حاضت والصحيح إذا افطرت ثم مرضت مرضا لا يستطيع معه
 الصوم تسقط الكفارة عنه الثلثة والأصل عندنا إذا صار في آخر
 النهار على صفة لو كان عليها في أول النهار يباح له الفطر يسقط عنه
 الكفارة ولو افطرت في رمضان متعمدا ثم اغشى عليه سعة لا كفارة عليه
 ولو افطرت في أول النهار متعمدا ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه
 الكفارة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تسقط
 وعندنا لا تسقط ولو سافر باختيار لا تسقط عنه الكفارة
 باتفاق الرواية وكذا لو خرج بنفسه بعد الإكراه ومن أصبح مريضا
 أو سافرا في أول النهار من رمضان ولو الصوم ثم برئ من مرضه
 أو صار مقيما ثم افطر لا كفارة عليه والمقيم إذا سافر تسقط عنه
 يجب الكفارة ولو سافر في نهار رمضان ولم يفطر حتى تدرسيا
 في منزله قد نسيه فرجع إلى منزله وأكل شيئا ثم خرج من المنزل فعليه
 القضاء والكفارة معا كالمقيم إذا أكل ثم سافر ومن كان به حرج
 غلب فليكن اليوم المعتاد افطر على توهم أن الحرج تعاوده وتضعفه
 كالحج بلزومه الكفارة وكذا المرأة إذا كانت لها في الحيض
 عادة معروفة فلما كان اليوم الذي هو أول حيضها افطرت ثم لم تحض
 بلزومها الكفارة الامة إذا افطرت في شهر رمضان لضعف
 أصابها من عمل السيد من خبز أو طبخ أو غسل الثياب كان فحشا
 على نفسها لو لم تفطر عليها القضاء لا غير وكذا المنكوحه إذا
 افطرت لهذا أو اتخذت أكره أو الرجل الذي ذهب كره النهر أو كبري
 النهر أو لعارة المريض بموكل السلطان فاشته أكره ففطر وجبا
 على نفسه الهلاك ينبغي أن لا تجب الكفارة لو افطر خلاصه

في الفصل الثالث من كتاب الصوم
 ولو افطر وهو مقيم فوجب عليه الكفارة ثم سافر في يومه ذلك لم تقط
 عنه الكفارة ولو مرض في يومه ذلك مرضا يرخص الافطار أو
 يبيحه تسقط عنه الكفارة ووجه الفرق أن المرض يوجب تغيير
 الطبيعة عن الصحة إلى العادة وذلك المعنى يحدث في الباطن
 يظهر أثره في الظاهر فلما مرض في ذلك وعلم أنه كان موجودا وقت
 الافطار لكنه لم يظلم أثر الظاهر فليكن المرخص أو المبيح موجودا
 وقت الافطار وهذا المعنى لا يتحقق في السفر لانه اسم للخروج
 والانتقال من مكان إلى مكان وأنه يوجد مقصورا على حاله
 فلم يكن المرخص أو المبيح موجودا وقت الافطار فلا يؤثر في وجوبها

ومن أصبح في رمضان لا ينوي الصوم فأكمل أو شرب أو جامع فلا كفارة
 عليه في قول أصحابنا الثلثة وعند زفر عليه الكفارة بناء على أن الصوم
 رمضان يتأدى بدون النية عندنا بدائع في فصل

حكم كتاب الصوم من كتاب الصوم بالتحفة

رجل لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه قضاء في الحج
 الصغير في باب اغشى عليه أو جن في رمضان ثم لم يبرأ

وتأويله أن يكون مريضا أو مسافرا أو متعمدا اعتادا لا أكمل في رمضان
 كل صح لا يصالح حاله دليل على النية وقال زفر يصير صائما بغير نية
 لأن المستحق هو الامساك وقد وجد وأنا نقول بلى ولكن الامساك
 تدل على ولا يصير إلا بالنية شرح الجامع الصغير

حكم الدين في باب اغشى عليه من كتاب الصوم

أصبح فيه نائما أو نائما أو غير نائما والصوم ثم أكل متعمدا لا كفارة عليه عند
 الامام وقال الامام الثاني أن افطر قبل النية فكذلك وإن افطر بعد
 كفو قال محمد أن افطر قبل الزوال كفر وإن شارب في الهداية إلى أن لا
 مع محمد لا يمكن الصوم وإن بعده لا بدارية في الثالث

من كتاب الصوم

وإن افطر خطأ وهو أن يكون ذاكرة للصوم فافطر من غير قصد كما
 إذا تضرعت فدخل الماء في حلقه قضى فقط صدر الشريعة

في باب موجب الافاد من كتاب الصوم بالتحفة

وفي شرح الطحاوي ومن أراه حال رمضان وحده صام ومن أراه حال شوال
 وحده لا يفطر ولو افطر فعليه القضاء خلاصه في الفصل

الاول من كتاب الصوم

سمع أهل الرشدين اصوات الطبل يوم الثلاثاء فظنوا يوم عيد
 فافطروا ثم تبين أن الطبل كان لغيره لا كفارة عليهم من صوم فيه
 قال في باب قول زفر خلاف لقول عثمان الثلثة إذا طلع الفجر وهو
 مخالط أهله أو كان يفعل نائما نهارا فتذكر فترج من غير نية
 في صومه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما لا يفد أبو يوسف معها
 في النسيان دون الطلوع وقد مر في باب قول أبي يوسف مع
 قول محمد مختلف الرواية لعلاء الدين

وجه قول زفر أن جماعة حصل بعد طلوع الفجر والتذكر وأنه
 يكفى لفاد الصوم دون المضادة ولنا أن الموجود بعد الطلوع
 والتذكر هو النزاع والنزاع ترك الجماعة وترك الشيء لا يكون تحصيله
 بل يكون اشتغالا بضده فلم يوجد منه إجماع بعد الطلوع والتذكر

فلا يفسد صومه ولهذا لم يفسد في الاكل والشرب كذا في اجماع هذا
اذا نزع بعد ما تذكر او بعد ما طلع الفجر واما ان لم ينزع وبقية فعلية
القضا ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف
انه فرق بين الطلوع والتذكر فقال في الطلوع عليه الكفارة و
في التذكر لا كفارة عليه وقال الشافعي عليه القضا والكفارة فيهما
جميعا وجه قوله انه وجد اجماع في نهار رمضان معتد بوجوده
بعد طلوع الفجر والتذكر ان في الطلوع ابتداء اجماع كان محمدا و
اجماع جماع واحد بابتدائه وانتهائه واجماع العهد لوجب الكفارة
واما في التذكر فابتداء اجماع كان ناسيا وجماع الناس لا يوجب
في الصوم فضلا عن وجوب الكفارة وجه ظاهر الرواية
ان الكفارة انما تجب بانفس الصوم وانفس الصوم يكون بعد
وجوده وبما وقع في اجماع يمنع وجود الصوم فاذا امتنع وجوده
استحال الافاد فلا تجب الكفارة وجوب القضا لا لعدم صوم
اليوم لا لافاده بعد وجوده ولان هذا اجماع لم يتفق بابتدائه
وجوب الكفارة فلا يتفق بالبقاء عليه لان الكل فعل واحد
له شبهة الاتحاد وهذه الكفارة لا تجب مع الشبهة لما ذكرنا

بدائع في فصل واما ذكرنا من كتاب الصوم
فان في باب قول ابي يوسف خلاف قول محمد ولا قول حنيفة
اذا طلع الفجر وهو مخالط اهل كائنا من صومه وهو قول من
وقال محمد لا يفسد صومه له ان هذا امر بسبب لا يمكن التميز
عنه فصار كائنا من الناس بعد ما تذكر لابي يوسف ان الاشراج
احراج وهو بعض الوطى الا انه اخبر الوطى فيحسب ما دله وفي الفجر لو
عد وهو مفقود وفي النسيان اوله مع النسيان وهو غير مفقود
مختلف الرواية لعلاء الدين السمرقندي

ولو بدأ باجماع ناسيا فتذكر ان نزع من ساعته لم يفسد وان دم
عليه ذلك حتى انزل فعلية القضا ثم قيل لا كفارة عليه وقيل
هذا اذا لم يحرك نفسه بعد التذكر حتى انزل فان حرك نفسه بعد
فعلية كما لو نزع ثم ادخل ولو جامع عامدا قبل طلوع الفجر فطلع
وجب النزع في الحال وان حرك نفسه فهو عليه هذا نظيره فلو اوج
ثم قال لهما ان جامعك فانت طلق او حرة ان نزع او لم ينزع ولم
يتحرك حتى انزل لا تطلق ولا تعتق وان حرك نفسه طلق وتعتق
ويصير مراجعا بالحكمة الثانية ويجب لامة العقد واحد عليهما
ففي القدير لابن الهمام في باب ما يوجب القضا والكفارة

من كتاب الصوم

ومن افطر في رمضان لعذر كالمرض والسفر او كحيض اذا كان
قادر على القضا يلزمه القضا لا غيره ولا يجزئ به الاطعام اذا كان
يرجى له القدرة على الصيام في المستقبل وان عجز عن الصوم و
ليس عن قدرته في المستقبل يجزئ به ان يطعم في كل يوم نصف
صاع من حنطة وذلك مثل الشيخ الفاني والعجوة الكبيرة اللذين
لا يرجي قدرتهما على الصوم خزانة مفتحة فيما يفسد

وما لا من كتاب الصوم

اما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء ولا يعتبر وقت
وجوبها فان كان وقت الاداء معصرا يجزئ به الصيام وان كان
موسرا وقت الوجوب خلاصة قبيل الفصل

الرابع من كتاب الصوم

صام الخطا هو شهرين بالاهلة وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين
يوما وان صام بالايام وافطر تمام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال
لانه لم يكمل اثنين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين
يوما بالاحلال وثلاثين بالايام جاز كما في النظم ولا اى متتابعة
ليس فيها شهر رمضان ولا الايام الخمسة المنهية مجاز حكمه اى المنهي
الصوم فيها وليس من قبيل الكذب ولا الايصال في سنة الحافظ
لانه سماه وان افطر فيها يوما او اكثر بعذر او غير استثناء نفسه
ابتداء بصوم الكفارة ولم يجب بالصيام الا اذا حاضت فانه لا يلزمها
الاستيناف لكنها تصل صومها بالايام حيضها من طهر

القسم الثاني

وان حاضت في خلال صوم كفارة اليمين استأنفت بخلاف كفارة
الصوم بزازية من كتاب الايمان في او اسطر نوع

اخر في الكفارة

واحيصل لا يقطع الشايع في صوم كفارة الصوم بخلاف النفاس

استباه في الجمع والفرق من اواخر القرن الثالث

فصل فيما يوجب عليه نفسه

اذا قل ان فعلت كذا فقلت على صوم كذا او صدقة كذا او صلاة
او حج او شئ من القريب مما يصح نذره ففعل ما قال لزمه ما سمي و
لم يجزه الكفارة عن ذلك في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وقال محمد
اذا علم النذر بشرط يريد وجوده كقوله ان يبيت التمر يضي او
ردة غائبى فعلى كذا وجب عليه الوفاء بنذره ولا يخرج عنه بالكفارة

فإذا كان الشرط لا يريد وجوده كقوله ان دخلت الدار او كلمت زيدا فهو
 مخير بين الوفاء بنذره وبين الكفان وروى عبد العزيز بن خالد قال
 قرأت على ابي حنيفة رحمه الله كتاب الكفارات والنذور فلما بلغت
 هذه المسئلة قال لي قف فان من غرضي ان ارجع عن هذا الجواب فخرجت
 مكة ثم رجعت فوجدت ابا حنيفة قد مات رحمه الله عليه فاخبرني
 الوليد بن ابان انه رجع الي قول محمد بن موية بسبعة ايام والفتور عليه
 ولو قال الله على صوم شهرين متتابعين اذا قدم فلان فقدم فلان
 في اول شعبان صام شعبان واحقه بسؤال متصلا بعد يوم الفطر
 ولو قال ان عوفيت صمت يوما فالقياس ان لا يجب عليه شيء حتى
 يقول صمت لله يوما وان استحسن يلزمه صوم يوم لانه لما علق الصوم
 بشرط يريد وجوده من الله فقد جعل جعل الصوم سكر للعطى وكان
 تلفظ بذكر الله من صوم سراج الوهاج قبيل الاغتسال
 من رجل قال بالفارسية اكر با فلان سخن كويم خدايرا بر من يكسال
 روزه ثم كلم بحسب صوم سنة على ما عليه جواب الكتاب وان كانت
 الفتوى على ان يجب عليه كفارة يمين وان قال خدايرا بر من يكسال
 روزه لا يجب عليه الصوم لانه لما دخل الغاية في سال صار عبارة عن
 سنة ماضية ولو قال الله على صوم امس لا يلزمه شيء كذلك هذا
 رجل اراد ان يقول لله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر كان
 عليه صوم شهر وكذا اذا اراد شيئا فخرى على لسانه الطلاق او العتاق
 او النذر لزمه ذلك لقوله عليه السلام ثلاث حديثن جد حديث والنذر
 في معنى التلث لانه لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه من صوم اللاقط
 في الفصل السابع

اذا قال لله على ان اصوم شهرا متتابعا ولا ينور شهر البعينة فسخ في
 صوم شهر وا فطر يوما لزمه الاستقبال ولو قال لله على ان اصوم
 هذا الشهر متتابعا فافطر يوما منه لا يلزمه الاستقبال لانه لو لزمه الاستقبال
 في الفصل الثاني وقع جميع الصوم او اكثر في غير الوقت المضاف اليه
 النذر ولا كذلك اذا كان الشهر بغير يقينه قال محمد بن نوادر الصوم
 قال جل لله على صوم يوم فاصبح من الغد لا ينوي صوما فلم يزل الشهر
 حتى نور ان يصوم اليوم الذي اوجب عليه فانه ذلك لا يخبره ذلك
 اليوم فروع بين هذا وبينه اذا قال لله على ان اصوم غدا فاصبح من
 الغد لا ينور صومه ثم نور صومه عما عليه قبل الزوال اجزاه وانما
 كذلك اعتبارا للواجب بايجاب العبد لله تعالى في كل فصل محيط
 البرهان في الفصل الحادي عشر في النذر ومنه في الصوم

كتاب الحج

ولو حلف لا يحج حجة او قال لا ا حج ولم يقل حجة لم يحث حتى يطلوف اكثر
 طواف الزيارت لان الحجة اسم لعبادة ركبت من اجناس افعال
 كالصلاة من الوقت بعرفة وطواف الزيارت ما لم يوجد كل الطواف
 او اكثر لا يوجد الحج من ايمان البدائع في فصل
 واما النوع الثاني وهو الحلف على امور شرعية

ومن شرائط سلامة البدن عن الامراض والعقل في قول ابي حنيفة
 فلا يجب على المفقود والمفلوج والنمى وان ملك الزاد والراحلة
 وقال صاحباه سلامة البدن ليس بشرط فعندما يجب الاحجاج على هؤلاء
 وان حجروا بانفسهم وعند لا يجب الاحجاج فلا يصح نكاحه
 في الفصل الاول من كتاب الحج

ومنها احرية فلا حج على المملوك لما روى عن النبي عليه السلام انه قال انما
 حج عتق ففعله حجة الاسلام اذا عتق ولان الله تعالى شرط الاستطاعة
 لوجوب الحج بقوله سبحانه والله على الناس حج ببیت من استطاع اليه
 سبيلا ولا استطاعة بدون ملك الزاد والراحلة لما ذكره ولا ملك
 للعبد لانه مملوك فلا يكون مالكي فلم يوجد شرط الوجوب وسواء اذن
 له ولطوله بالحج او لا لانه لا يصير مالكا بالاذن فلا يجب الحج عليه فيكون ما حج
 في حال الرق تطوعا ولان ما روي من الحديث لا يفصل بين الاذن
 وعدم الاذن فلا يقع حجة عن حجة الاسلام كحال خلاف الفقهاء اذا لم يجب
 عليه الحج في الابداء ثم اذا حج في السؤال عن الناس يجوز ذلك عن حجة
 الاسلام حتى لو ايسر لا يلزمه حجة اخرى لان الاستطاعة بملك الزاد و
 الراحلة ومنافع البدن شرط الوجوب لان الحج بتمامه بالبدن
 جميعا والعبد لا يملك شيئا من ذلك فلم يجب عليه ابتداء وانتهاء و
 الفقهاء يملك منافع نفسه اذ لا ملك لاحد فيها الا انه ليس له ملك الزاد
 والراحلة وانه شرط ابتداء الوجوب فامتنع الوجوب في الابداء
 فاذا بلغ مكة وهو يملك منافع بدنه فقد قدر على الحج بالمعنى وقبيل زاد فوجب
 عليه الحج فاذا ادى وقع عن حجة الاسلام فاما العبد فمنافع بدنه ملك مولاه
 ابتداء وانتهاء مادام عبدا فلا يكون قادرا على الحج ابتداء وانتهاء فلم يجب
 عليه ولهذا قلنا ان الفقهاء اذا حضروا القتال يضرب له بسهم كامل كسائر
 من فرض على القتال وان كان لا يجب عليه الجهاد ابتداء والعبد
 اذا شهد الواقعة لا يضرب له سهم اكبر بل يرضح له وما اضره قال لا يذكر
 وهذا بخلاف العبد اذا شهد الجمعة وصلى الله عليه وسلم وان كان لا
 عليه الجمعة في الابداء لان منافع العبد مملوكة للمولى والعبد محجور عن التصرف

في ملك مولاه نظر المولى الآتدرا ما استثنى عن ملكه من الصلوات الخمس فانه
 مبقى فيها على اصل الحرية بحكمة الله تعالى في ذلك وليس في ذلك كسر ضرر بالمولى
 لانها تتأدى بمنافع البدن في ساعات قليلة فيكون فيه نفع العبد من غير
 ضرر بالمولى فاذا حضر الجمعة وفانت المنافع بسبب السبع فبعد ذلك
 الجمعة والظلمة سواء فنظر المالك في جواز الجمعة اذ لو لم يجز له ذلك يجب
 عليه اداء الظلمة ثانيا فيزيد الضرر في حق المولى بخلاف ما يجب واجبا فانها
 لا يؤدى بان الا بالمال والنفس في مدة طويلة وفيه ضرر بالمولى بعقوباته
 وتعطيل كثير من منافع العبد فلم يجعل مبقى على اصل الحرية في حق بائنين
 العبادتين ولو قلنا بالجواز عن الفرض اذا وجد من العبد يتبادر
 العبيد الى الاداء لكون الحج عبادة مرغوبة فكذا اجبوا فيؤدى الى الاضرار
 بالمولى فالسبع حجر عليهم وبهذا الباب نظر المولى حتى لا يجب الا
 بملك الزاد والراحلة وملك منافع البدن **من حج البديع**
 في فصل واما شرائط فضيلة فتوابع

وعند وجوب المحرم كان عليها ان تخرج بحجة الاسلام وان لم يأذن زوجها
 وفي النافلة لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها
 ان تسرع في الحج بها كما لا يجب على الفقير ان يترك المال لاجل الحج
باب بيان في الفصل الاول من كتاب الحج

واختلفوا في ان الزوج والمحرم شرط الوجوب ام شرط الاداء على
 حسب اختلافهم في الطلوع ويظهر ثمة اختلاف في وجوب الوصية
 على ما ذكرناه في وجوب نفقة المحرم وراحلة اذا ابى ان يحج معها
 الا بالزاد منها والراحلة وفي وجوب التزويج عليها ان لم يجد محرما
 فمن قال هو شرط الوجوب قال لا يجب عليها شيء من ذلك لان شرط
 الوجوب لا يجب تحصيله ولهذا لو ملك المال كان له الامتناع
 من القبول حتى لا يجب عليه الحج ومن قال شرط الاداء اوجب
 عليها جميع ذلك **ربطى في الحج** كذا في الهندية والبحر
 وفي الجوهرة معزيا الى النسيان ان الصحيح انه شرط الاداء
 حتى يجب الايصاء **من حج الغفار** من كتاب الحج
 والمرة اذا لم تجد محرما لا تخرج الى الحج الى ان يبلغ الوقت الذي تخرج عن
 الحج في تبعث عن الحج عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجوب المحرم
 فان بلغت رجلا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فذلك جائز
 كما لم يرض اذا حج عنه رجلا ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان
 الآمر عاجزا محجرا يرضى زواله كالمريض والكسبي وكذا ذلك فان كان
 لا يرضى زواله كالزمانة والعلمى حار ان ياد مرغبه بالحج **فالميت**

في باب الحج عن الميت في الفصل الثاني عشر

والآعي اذا ملك الزاد والراحلة ان لم يجد قارئا لا يلزم الحج بنفسه
 في قولهم وحل يجب الاجحاج بالمال عند ابى حنيفة لا يجب وعند ما يجب
 وان وجد قارئا عند ابى حنيفة لا يلزم الحج بنفسه كما يلزمه اجمعه وعن صاحب
 فيه روايتان بها فرة على احد الروايتين بين الحج والجمعة فقالا وجود
 القارء الى الجمعة ليس بدار بل هو غالب فتدبره الجمعة ولا كذلك القارء
 الى الحج **باب في الفصل الاول من كتاب الحج**

ثم الحج كما هو واجب بايجاب التمتع ابتداء على من استجمع شرائط الوجوب
 وهو حجة الاسلام فقد يجب بايجاب التمتع بناء على وجوب سبب الوجوب
 من العبد وهو النذر بان يقول لله على حجة لان النذر من اسباب
 الوجوب في العبادات والقرب المقصودة قال النبي عليه السلام
 من نذر ان يطيع الله فليطعه **باب في فصل ثم**

الحج كما هو واجب من كتاب الحج

واما الامة من يمين الحج لا من ياره فلمس من شرائط الجواز بلاطلا
 بين اصحابنا حتى يجوز الطواف فمكوث بان افتتاح الطواف من ياره
 الحج ويحدث به وعند الشافعي هو من شرائط الجواز لا يجوز بدونه **باب في**
 الشافعي ياروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح الطواف
 من يمين الحج لا من ياره وذلك تعليم منه مناسك الحج وقد قال النبي
 عليه السلام خذوا عني مناسككم فحجب البديع بما به ائمه رسول الله
 عليه السلام ولما قوله لعل وليطوفوا بالبيت العتيق مطلقا عن
 شرط البديع باليمين او اليسار وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 الوجوب وبه نقول انه واجب كذا ذكر القاض في شرحه مختصر الطحاوي
 انه يجب عليه الاعادة مادام بمكة وان رجع الى اهله يجب عليه الدم وكذا
 ذكر في الاصل ووجهه انه ترك الواجب وهو في داره استدارا
 بيمينه فيجب عليه ذلك تلافيا للتقصير ببلغ الوجود واذ رجع الى اهله
 فقد حج عن استدارك الفات كمينه فينتدرك بخلاف جهة جبر الفات
 بالقدر الممكن عدوا هو الاصل في ضمان الفوات في السعي وذكر القدر
 في شرحه مختصر الكرخ ما يدل على انه سنة فانه قال اجزاه الطواف ويكره
 وهذا امارة السنة ويكره الشا والشعر والتحدث في الطواف لما رو
 عن النبي عليه السلام انه قال الطواف بالبيت صلاة فاقول فيه الكلام
 وروى انه قال فمن نطق فيه فلا ينطق الا بخير ولان ذلك يشغله وغيره
 عن الدعاء ويكره ان يرفع صوته لانه يتأذره غير لما يشغله ذلك عن
 الدعاء ولا بد من بان يقرأ القرآن في نفسه وقال مالك يكره وان غير

لان قراة القرآن مندوب اليها في جميع الاحوال الا في حال الكفاية والكيف
ولم يوجد من المتأخرين من قال التبيح اولى لان محمد اذكر لفظة لا بأس وهذه
اللفظة انما تستعمل في الرخص ولا بأس ان يطوف وعليه فقاء اوله
اذ كان طاهر من المار وعن النبي عليه السلام ان طواف مع ثعلبية ولا
يجوز الصلاة مع الخفاس او الثعلبين مع ان حكم الصلاة اضيق
فلان يجوز الطواف اولى ولا يرمل في هذا الطواف اذا كان طاف
طواف اللقا وسبع عقبيه وان كان لم يطوف طواف اللقا او كان
قد طاف لكنه لم يسبع عقبيه فانه يرمل في طواف الزبارة والاصل فيه
ان الرملة سنة طواف عقبيه سبع فكل طواف يكون بعد سبع يكون فيه
رمل والا فلا لا يذكر عند بيان سنن الحج والتميم في الفقه

من حج البدر في فصل واما شرطه وواجباته

ولو اشتبه على الناس هلال ذي الحجة فوقعوا بعرفة بعد ان اكملوا
عقد ذرا القعدة ثلثين يوما ثم شهدوا الشهر او اواله
يوم كذا وتبين ان ذلك اليوم كان يوم النحر فوقوفهم صحيح وحجته تمام
استحقاق القياس ان لا يصح وجه القياس انهم وقفوا في غير وقت
الوقوف فلا يجوز كما لو تبين انهم وقفوا يوم التروية واما فرق بين التخيير
والقديم والاستحقاق ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
صومكم يوم تصومون واضحاكم يوم تضجون وعرفكم يوم تعرفون وركبكم
وحجكم يوم يحجون فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم وقت الوقوف اوج وقت
يقف اوج فيه الناس والمعنى فيه من وجهين احدهما ما قال بعض
متأخري ان هذه شهادة قامت على النية وهو لفظ جواز الحج والتميم
على النية باطنه والثاني ان شهادتهم جائز مقبولة لكن وقوفهم جائز
ايضا لان هذا النوع من الاشتباه مما يغلب ولا يمكن التحرز عنه
فلو لم يحكم بالجواز لوقع الناس في اخرج بخلاف ما اذا تبين ان ذلك
اليوم كان يوم التروية لان ذلك نادر غاية الندرة فكل من لم يحفظ
بالعدم ولا بهم بنوا التأخير على دليل ظاهر واجب العمل به وهو
وجوب اكمال العدة اذا كان بالسماعة فعدروا في الخطا بخلاف
التقديم لانه خطأ غير مبن على دليل رأسا فلم يعدروا فيه نظيره
اذا اشتبهت القبلة فتحرروا وصلى الى جهة ثم تبين انه اخطا جهة
القبلة جازت صلاته ولو لم يتحرر وصلى ثم تبين انه اخطا لم يجز
كذا هذا وهل يجوز وقوف التمتع رورهم عن محمد انه يجوز وقوفهم
وحجهم ايضا وقد قال محمد اذا شهد عند الامام شاهدان غشبة عرفة
برؤية الهلال فان كان الامام لم يكن الوقوف فليقبله الليل مع الناس

او اكثرهم لم يعمل بذلك الشهادة ووقف من الغد بعد الزوال لانهم وان شهدوا
غشبة عرفة لكن لما تعذر على الجماعة الوقوف في الوقت وصحوا بالبقاء من الليل
صار كما نهم شهدوا بعد الوقت وان كان الامام يكتنه الوقوف قبل طلوع
الفجر مع الناس واكثرهم بان كان يترك الوقوف عادة الناس الا
انه لا يترك ضيقة الناس خارج وقوفه وان لم يقف كانت حجة لانه ترك
الوقوف في وقت مع علم به والقدرة عليه قال محمد فان اشتبهت على الناس
موقف الامام والناس يوم النحر وقد كان من رآه الهلال وقف يوم عرفة
لم يجز وقوفه وكان عليه ان يعيد الوقوف مع الامام لان يوم النحر صار
يوم الحج في حق الجماعة ووقت الوقوف لا يجوز ان يتخلف فلا يعتد بما
فعل به افراده وكذا اذا اخطا الامام الوقوف لمعنى يسبح فيه الاجتهاد
لم يجز وقوف من وقف قبله فان شهد شاهدان عند الامام بهلال
ذرا الحجة فردت شهادتهما لانه لا علة بالسما فوقف ليشهدا رتبا قوم
قبل الامام لم يجز وقوفهم لان الامام اخر الوقوف بسبب كونه العبد
عليه في الشئ فصارت كما لو اخطا بالاشتباه بدائع في فصل

واما ركن الحج فثلاثان من حجب الحج

ان رجل حج مرة فاراد ان يحج مرة اخرى فالحج افضل ام الصدقة
والمنحة ران الصدقة افضل لان الصدقة اذا كان تطوعا يعود نفعها
الى الغيبة والحج لا يعود نفعها الى الغيبة من حج تجنب من فيه

فان ما هو الا فضل هكذا في حاشية المصنف

وعن ابي حنيفة ربح الحج تطوعا افضل اجرا من الصدقة ثم الصدقة
ثم العتق من حج فاصحابه وفصل المقلات

وذكر في كتاب المناسك ان الحج اذا دخل مكة في ايام العشرة والنوى
الا ايام خمسة عشر يوما او دخل قبل ايام العشرة لكن بقاء يوم التروية
اقبل من خمسة عشر يوما ونور الايام لا يصح لانه لا بد له من الخروج
الى عكاك فلا يتحقق نية الايام خمسة عشر يوما فلا يصح وقيل
كان سبب نفقة عيسى بن ابيان هذه المسئلة وذلك انه كان مشغولا
بطلب الحديث قال دخلت مكة في اول العشر من ذرا الحجة مع صاحب
تي وعومت على ان اصاحبه فجعلت اقص الصلاة فقال لي صاحب
ابن حنيفة رحمه الله اخطأت فانك مقم بمكة فما لم تخرج منها لا تصير
فقلت اخطأت فمسئلة واحدة فموضعين فدخلت بمكة فخرجت
بالفقه وانما اوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ علم الفقه فيصير معينا
للطائفة على طلبه بدائع في فصل بعينه

المسافر مضيا من كتاب الصلاة

فصل فی الجنایات

وحجة الحكم فيه ان الدواء النوعان نوع يجوز لصاحب الدم بان يأكل منه وهو دم المتعة والقران والاضحية وهذا التطوع اذا بلغ محله ونوع لا يجوز له ان يأكله وهو دم النذور والكفارات وهذا الاحصار اذا لم يبلغ محله لان الدم في النوع الاول دم شكر فيكون له ان يأكل منه ودم النذور دم صدقة وكذا دم الكفارة في معناه لانه وجب تكفيره للذنب وكذا دم الاحصار لوجود التحلل والخروج من الاحرام قبل اوانه وهذا التطوع اذا لم يبلغ محله بمعنى القرية في التصديق به فيكون دم صدقة وكل دم يجوز له ان يأكل منه لا يجب عليه التصديق به بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصديق به لما جاز له اكله لانه من ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له ان يأكل منه يجب عليه التصديق به بعد الذبح لانه اذا لم يجز له اكله ولا يتصدق به يؤدر الى اضاعة الحال ولو هلك المذبح بعد الذبح لاضمان عليه في النوعين لانه لا موضع له في الهلاك وان استهلكه بعد الذبح فان كان مما يجب عليه التصديق به يصنف قيمته في تصديق بها لانه تعلق به حق الفقراء وبالكس هلاك تعد على حقه ثم فيض من قيمته ويتصدق بها لانه بدل اصله والواجب التصديق به وان كان مما لا يجب التصديق به لا يضمن شيئاً لانه لم يوجد منه تعد بالاتلاف حق الفقراء لعدم تعلق حقه به ولو باع اللحم يجوز بيعه في النوعين جميعاً لان ملكه قائم الا ان ما لا يجوز له اكله ويجب عليه التصديق به يتصدق به بثمنه لانه ثمن مبيع والواجب التصديق بتعلق حق الفقراء به فيمكن في ثمنه خبز فكان له التصديق بدل الخبز

فصل واما القصة من كتاب الحج باب الحج عن الفجر

وفيها روى ابى الليث رجل امر رجلا بان يحج عن الميت في كل سنة
واعطاه النفقة فاحراج عن وقت حتى مضت السنة وحج من قابل
جاء عن الميت ولا يضمن النفقة لان ذكر السنة للاستعجال لا لتقييد
الامر وصار هذا كما ذكر في الوكالة في رجل وكل رجلا بعتق
عبد او ببيع غدا فاعتقه بعد غدا جاز اخيرا في الفصل

الثاني من الحج

وله اجماع من لم ينج عن نفسه لانه ان الحج عبادة معلومة بافعالها او فرضه
في الوقت لا يثنى في فرضه اخر كالصلاة فلا يكون الوقت متعينا لاداء الحج
عن نفسه بدليل انه لو اخر الحج الى السنة الثانية يكون مؤديا لا فاضيا
فلا يمنع صرفه الى الحج عن غيره ولو ارجئه في الفصل

المسألة من كتاب الحج

ولوا أجوا عن الميت من يؤدرا حج ويعتبر مكبة جاز لان الغرض اذا الحج دون
العفو والافضل ان يحجوا من يذهب ويرجع لان ثواب النفقة اكثر
ولوا اوجب في الفصل الثالث من كتاب الحج

وَلَوْ أَجَبَهُ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ مِنْ كِتَابِي

وسيقف المأمور من مال الميت وأحبنا وجاينا إلى بلد الميت ويرد
بقية النفقة إلى الوصي وهذا إذا لم يوسع الميت عليه أما إذا وسع
بأن جعل الباقي صدقة له بعد رجوعه لأبأس تلك هكذا ذكر المسئلة
في الجامع الصغير وختمه في الفصل الثاني من

کتاب الحج

وان اوصى ان يحج عنه من موضع كذا من غير بلد حج عنه من تلك البلد
من ذلك الموضع الذي بين قريكة او بعد عنها لان الاحجاج لا يجوز
الا ما مره فيتقد برقد راحته وما فضل عن يد الاحجاج عن الميت بعد
النفقة في ذهابه ورجوعه فانه يرد على الورثة لا يبعث ان ياخذ شيئا
ما فضل لان النفقة لا تصير ملكا للحي بالاحجاج وانما ينفق قدر
ما يحتاج اليه في ذهابه وايابه على حكم ملك الميت لانه لو ملك انما يملك
بالاستيجار والاستيجار على الطاعات لا يجوز عنه نافق ان الفضل
ملك الورثة فيجب رده اليهم من حج البدائع في فضل

واما بيان حكم فوات الحج عن العمرة

فان كان على احدهما حج الفرض فاما ان اوصى به او لا فان اوصى فتمتع
الوارث عنه بما للفرض لا يسقط عن المورث وان لم يوص فتمتع عنه
بالحج او بالحج بنفسه قال ابو حنيفة يجب ان يشاء الله تعالى لقوله عليه
السلام للخنعمية ارايت لو كان علي ابيك دين اكدت شبهه بدين العباد
وفيه لوقضى الوارث من غير وصية يجب به كذا هذا وغير ذلك من الاما
الله على ان تبرع الوارث مثل ذلك مع تبرعا من حج

ابن الرهام عند شرح قوله ومن اجل كعبه ابو به

وان احب الوارث ان يحج عنه حج وارجو ان يجوز ذلك ان شئت الله تعالى
كذا ذكر ابو حنيفة رحمه الله انا اجد انه قلنا روى ان رجلا جاء الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امي ماتت ولم تحج فافج
عنها فقال نعم فقد احب الله النبي عليه السلام حج الرجل عن امه ولم يستفسر
انها ماتت عن وصية او لا عن وصية ولو كان الحكم يختلف لا يتغير
واما قران الاستئذان بالاجراء فلان الحج كان واجبا على الميت قطعا
والواجب على الانسان قطعا لا يسقط الا بدليل موجب للسقوط
قطعا والموجب لسقوط الحج عن الميت يفعل الوارث بغير امره من اجبا
الا حاد وخبر الواحد يوجب علم العمل لا علم الشهادة لاحتمال عدم اليقوت

وكونوا على وجه الصبر والحرية
والعبد والحر والحر والحر
في باب الحج عن النبي
قالوا انما هذا كذا كذا
حج منتهى كذا كذا
في الحج عن النبي

وان كان احتمالا مرجوحا لكن الاحتمال المرجوح يعتبر في علم الشهادة
 ان كان لا يعتبر في علم العمل فعلى الاجزاء والسقوط بمسئلة الله تعالى
 احذر اذا عن الشهادة على الله تعالى من غير علم قطعي وهذا الية كمال البرع
 والاحتياط في دين الله تعالى ولان الظاهر من حال من عليه الحج اذا
 يحج عن الاداء بنفسه حتى ادرك الموت وله مال انه يأمر وارثه بالحج عنه
 تفريغا لدمته عن عهده الواجب فلما كنت الوصية موجودة دلالة
 والثابت دلالة كالتأثير لثابت لثابت لكن الاستثناء به لاحتمال العدم
 فان قيل لو كان الامر هكذا ذكرتم هذا الحق الاستثناء بكل ما ثبت بحج
 الواحد فاجواب انما بعدت في القياس اذا خبر برؤس هذا الحكم
 وهو سقوط الفرض ومحل الاستثناء هذا فان ثبت الاطلاق منه فلما
 شهد في موضع من غير التبعيح بالاستثناء فذلك لوجوه التنبية عليه
 في الحج فتقع الغيبة عن الافصاح في كل موضع وان مات عن وصية
 لا يسقط الحج عنه ويجب ان يحج عنه لان الوصية بالحج قد صحت واذا
 حج عنه يجوز عند استجتماع شرائط الجوار وهو نية الحج عنه وان يكون
 الحج بمال الموصي او باكره لا تطوعا وان يكون رابعا لا ماشيا لما ذكرنا
 فيما تقدم وحج عنه من ثلث ماله اما اذا قيد بظاهر وكذا اذا اطلق
 لان الوصية تنفذ من الثلث وحج عنه من بلده الذي يركنه لان الحج لله
 عليه من بلده فمطلق الوصية ينصرف اليه ولهذا قال محمد بن
 ابن ستم عنه في خراسان ادرك الموت بمكة فوصى ان يحج عنه
 يحج عنه من خراسان وروى عن ابن يوسف في مكة فوصى ان يحج عنه
 فحضر الموت فوصى بحج عنه من مكة فان اوصى ان يفرق عن عنه
 من الرل لانه لا قران لاهل مكة فتحمل الوصية على ما يصح وهو القران
 من حيث مات هذا اذا كان ثلث المال يبلغ ان يحج عنه من بلده فان
 كان لا يبلغ حج عنه من حيث يبلغ استحسانا

البدائع وفصل واما بيان حكم فوات الحج عن المرأة
 الى امور بالحج اذا قال حجبت عن الميت وانكر الورثة فالقول قولك
 يمينه لانهم ارادوا الرجوع عليه بالنفقة وهو ينكر فلان القول
 الا ان يكون للميت عن الاخر دين فقال حج عنه بهذا المال حج عنه بعد
 موته فعليه البينة انه قد حج بها لانه يدعي الخروج عن عهده ما عليه
 فالورثة ينكرون واذا اوصى الميت ان يحج عنه بعض ورثته فاجاز
 سائر ورثته وهم لها رجاز وان كانوا صنعا راويي را لم يحج لان هذا
 يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا يجوز الا باجازه الورثة
 من التجنب في باب الحج عن الغير

ولو دفع رجل الى اخو درهم ليحج بها عن ميت فادعى الدافع انه لم يحج
 وادعى البينة انه كان يوم النحر بكوفة وقال المدفع اليه حجج بالقول
 وكنت الشهادة ليست بشي الا ترى انه لو كان له عند رجل ودعة
 فقال المدفع دفعتها اليك بركة وادعى رب الودعة البينة انه كان
 المدفع في اليوم الذي يدعي فيه الدفع بركة كان بكوفة لم يحج هذه الشهادة
 ولو ادعى جميعا البينة في البابين على اقرار المدفع اليه والمدفع
 ان كان بالكوفة وان لم يحج ولم يدفع الودعة قبلت قبض
 الكركي في باب الحج عن الغير

كتاب النكاح

اما صفة الايجاب والقبول فهي ان لا يكون احدهما لازما قبل وجود
 الاخر حتى لو وجد الايجاب من احد العاقلين كان له ان يرجع قبل قبول
 الاخر كما في البيع لانهما جميعا ركن واحد فلو ان احدهما بعض الركن
 والمكسب عن شئين لا وجود لهما باحدهما بدائع
 في فصل ركن النكاح من كتاب النكاح
 الاتفاقيات عبارة عن ارتباط احد الشطرين بالآخر فكلما القياس
 وجودهما في زمان واحد الا ان اعتبار ذلك يؤدرا الى ستر باليعقود
 فجعل المجلس باعنا للشطرين حكم مع نفوذها حصصا للضرورة والضرورة
 تنفذ عند النكاح والمجلس فاذا اختلف نفوذ الشطرين حصصا وحكم
 فلا ينظم الركن من كتاب النكاح البدائع في فصل
 شرائط الركن

لا خلاف في ان النكاح ينفذ بلفظ النكاح والتزويج وصل ينفذ
 بلفظ البيع والهبة والصدقة والتملك قال اصحابنا ينفذ وقال
 السافق لا ينفذ الا بلفظ النكاح والتزويج واحتج بما روي عن النبي
 عليه السلام انه قال اتقوا الله في النساء فانهن عندكم عوان اتخذن حوز
 بامانة الله واستحلن فروجهن بكلمة الله وكلمته التي اهل الفروج بها
 في كتابه لفظ النكاح والتزويج فقط قال الله تعالى وانكحوا الاياتيكم
 وقال تزوجنكم

ركن النكاح

واما الحديث فنقول بموجبه لكن لم قلتم ان استحلال الفج بلفظ البيع و
 الهبة والصدقة والتملك استحلالا لغير كلمة الله فيرجع الكلام الى التفسير
 الكلمة المذكورة فنقول كلمة الله يحتمل حكم الله كقوله تعالى ولولا كلمة
 سبقت من ربك فلما قلتم ان جواز النكاح بهذه الالفاظ ليس حكم
 الله تعالى الدليل على ان حكم الله تعالى ما ذكرنا من الدلائل مع ما ان كل لفظ

وله في آخره خورش مراد في هذا
 والله لا ينعقد النكاح ما لم يقبل
 النكاح بل ينعقد الا اذا ارادوا
 ما ارادوا فيكون في نفسه
 ينعقد النكاح وان لم يقبل
 بل ينعقد في نفسه
 في نفسه
 والله لا ينعقد النكاح ما لم يقبل
 النكاح بل ينعقد الا اذا ارادوا
 ما ارادوا فيكون في نفسه
 ينعقد النكاح وان لم يقبل
 بل ينعقد في نفسه

جعل على حكم شرعي فهو كالمكره الله واصنافه النكحة الى الله تعالى باعتبار ان
 ان يقع هو الله تعالى وهو جاعل اللفظ سببا لتبوت هذا الحكم شرعا فكان كالمكره
 الله من هذا الوجه **بدائع من المحل المبرور**
 هل ينعقد النكاح بلفظ لا يحل اذا قال اعطينها فقال اعطيت فان كان
 المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد فنكاح من نكاح قبيح وكذا

في فتح القدير

مب الاصل ان النكاح يصح مع الفزل باجماع الفقهاء والحال لا يجيب مع الفزل
 والفزل كلام لا يقصد به ما يصلح له بطريق الكفاءة ولا يقصد به ايضا ما يصلح
 الكلام بطريق الاستعارة واجد اصل الفزل ما رضى وكل من تكسب بالاصل
 فالقول قوله ولو توأما في السر على ان يظهر النكاح رياء وسمعة ولا يكون بينهما
 نكاحا حقيقيا فظهر النكاح بشرطه فانه يصح النكاح بطلت المواضعة
 من نكاح خزانة المفتين في التصرفات الفاسدة

واما صفات الشاهد فينعقد به النكاح وهو شرط التحمل الشهادة للزوج
 فيها العقل ومنها البلوغ ومنها الحرية فلا ينعقد النكاح بكسرة الخيبر
 والصبيان والمماليك قنا كان المملوك او مدبرا او مملوكا من مملوك
 من اصل في هذا اصلا فقال كل من صلح ان يكون وليا في النكاح ولاية
 نفسه يصلح شاهدا فيه وما لا فلا وهذا الاعتبار صحيح لان الشهادة لمن
 اية الولاية لانها تنفيذ القول على الخير والولاية هي نفاد المسبة وهو لا
 ليس لهم ولاية الا نكاح لانه لا ولاية لهم على انفسهم فكيف يكون لهم ولاية
 على غيرهم الا المكاتب فانه يزوج امته لا بولاية نفسه بل بولاية مولاه ليوطئه
 على ذلك لعقد النكاح فيكون الزوج من المولى من حيث المعنى فلا يصلح
 الشاهد من نكاح البدائع في فصل

واما صفات الشاهد

ومنهم من قال كل من يكاد قبول عقبة بنفسه ينعقد ذلك العقد بحضور
 ومن لا فلا وهذا الاعتبار صحيح ايضا لان الشهادة من شرط
 ركن العقد وركنه هو الايجاب والقبول ولا وجود للركن بدون
 القبول وكما لا وجود للركن بدون القبول حصة لا وجود له شرعا
 بدون الشهادة وهو لا يكتفون بقول العقد بانفسهم فلا ينعقد النكاح
 بحضورهم وعن ابي يوسف انه اصل فيه اصلا وقال كل من جازاكم
 بشهادة في قول بعض الفقهاء ينعقد النكاح بحضورهم ومن لا يجوز احكام
 بشهادة شرعا اخذوا لا ينعقد بحضورهم وهذا الاعتبار صحيح ايضا
 لان المحضور لغيره احكام بها عند الاداء فاذا جاز احكامها في الجملة كان
 المحضور مقبدا ولا يجوز احكام بشهادة هؤلاء عند احد من الفقهاء

الاتزان في قضيا لوقضي لبسها وهم يفتنون على قضاء **بدائع**
 في فصل واما صفات الشاهد الذي ينعقد به النكاح

واما ما بين وقت هذه الشهادة وهي حضور الشهود فوقيتها وقت وجود
 ركن العقد وهو الايجاب والقبول لا وقت وجوب الاجابة حتى لو كان
 العقد موقوتا على الاجابة فحضر واخذ الاجابة ولم يحضر واخذ العقد
 لم يجز لان الشهادة بشرط ركن العقد فيشترط وجودها عند الركن و
 الاجابة ليست بركن بل هو شرط المتأخر في العقد الموقوف وعند وجود
 الاجابة يثبت الحكم بالعقد من حين وجوده فيعتبر الشهادة في ذلك
 الوقت والله الموفق ومنها كون المرأة محلة وهي ان لا يكون محرمة على
 المتأبى فان كانت محرمة على المتأبى فلا يجوز نكاحها لان النكاح احكام
 واحكام المحرم على المتأبى محال والمحرمات على المتأبى ثلثة انواع محرمة
 بالقرابة وبالمصاهرة وبالمضامعة **من نكاح البدائع**

واما عداوات الشاهد فليست بشرط لان عقد النكاح عندنا فينعقد
 النكاح بحضور الشاهدين وعداوات في شرط ولا ينعقد الا بحضور
 من ظاهر العدالة واحتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ولان الشهادة خبر ترجح جانب
 الصدق على جانب الكذب والرجحان انما يثبت بالعدل ولما ان
 عداوات النكاح مطلقه عن شرط ثم اشترط اصل الشهادة بصفتها
 المجمع عليها بثبت بالبدليل فمن ادعى شرط العدالة فعليه البيان ولان
 الفسوق لا يقدح في ولاية النكاح بنفسه لا ذكرنا في شرائط الولاية وكذا
 يجوز للاحكام احكام بشهادة في الجملة ولو حكم ولا ينقض حكمه لانه محل الاجتهاد
 فكان من اهل تحمل الشهادة والفسوق لا يقدح في اهلية التحمل وانما
 يقدح في الاداء فيظهر اشرع في الاداء لا في الاوفق وقد ظهر حتى لا يجب
 عدالتها في القضاء بشهادة ولا يجوز ايضا الا اذا تحضر الشاهدان
 في شهادة **من نكاح البدائع في فصل ومنها العدد**

ولو انكرت النكاح فشهدوا وقالوا ما بيننا من شئ وان شئنا
 تقبل خلاصة في الاول من كتاب النكاح
 واذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فقامت المرأة البينة بقضيتها
 ولا ينعقد النكاح بحضوره **قاصدنا في دعوى النكاح**
من كتاب الدعوى

وفي السراجية اذا ادعى على منكوته الخيبر نكاحا فانه يشترط حضور الزوج
 وكذا عند اقامة البينة **القصة في دعوى النكاح**
من كتاب الدعوى عن عاصم بن عاصم عن عاصم بن عاصم

رجل تزوج امرأة بشهادة ابنيه من غير ما اوبسها وادبها من غير
يجوز وان تزوج بشهادة ابنيه منها يجوز في ظاهر الرواية المرأة اذا
متنقبة فقال الرجل تزوجت هذه فقالت المرأة زوجت نفسي منه فسمع
الشهود جاز لانها معلومة بالاشارة ويجوز للشهود ان يكشفوا وجها
وينظروا اليها احتياطاً لا اذا ادا المشاهدة عند الكاح من الكاح
مختارات النوازل

قال في المحيط لو قال زوجت بنتي منك ولم ير ذلك هذا اول بنته
جان من الكاح اخلاصه في الفصل الاول
وفي المحيط اب الصغيرة اذا قال زوجت فلانة من ابن فلان بكذا فقال
فلان قبلت لابني ولم يسم الابن ان كان له ابان او اكثر لا يجوز
وان كان له ابن واحد صح ولو ذكر ابن البنت اسم الابن وقال
زوجت بنتي من ابك فقلت اب الابن قبلت صح وان لم يقل
قبلت لابن ولو قال قبلت لاجل ابني ان سماه جاز ايضا وان
لم يسم ان كان له ابن واحد جاز وان اكثر لا يجوز هذا في مجموع
النوازل خلاصه من الاول من كتاب الكاح

اب الصغيرة قال لا خرو زوجت بنتي من ابك فقال ابو الصغيرة قبلت
ولم يقل لابني يقع الكاح لابنه لان المزوج اضاف الكاح الى
من الكاح مختارات النوازل واذا فصل الاول
رجل قال لا خرو زوجت بنتي عاتة منك واسمها فاطمة لا ينفق
الكاح اذا لم يشهدها من الكاح اخلاصه

في الفصل الاول
رجل اراد ان يزوج امرأة لابنه الصغيرة وهي صغيرة وقال اب الصغيرة
زوجت ابني من ابك فقال اب الصغيرة قبلت ولم يقل قبلت لابني
يجوز الكاح لابن لان اب الصغيرة اضاف الايجاب الى الابن بغير
وقول المزوج قبلت جواب واجواب يتقيد بالاول فصارت لوقال
قبلت لابني ولو اوجب في تزوج الولي من الكاح

ورب في فتاوى الفضل القاضي اذا تزوج بنته صغيرة من ابنه ان جعل
الى القاضي تزوج الصغار ينظر ان كان الابن صغيرا لا يجوز بل خلاف
بين علمائنا وان كان الابن كبيرا جاز عند ابي حنيفة ولم يحرم عندهما وفي
واقعات الناطق القاضي اذا تزوج ابنته عن نفسه لا يجوز الكاح
من احكام الصغار في مسائل الكاح

القاضي اذا تزوج الصغيرة من نفسه كان هذا الكاح باطلا لان القاضي
رعية في حقها وانما اكن للذرة وهو الوالي والوالي في حق نفسه

ايضا رعية وكذلك الخليفة في حق نفسه رعية ايضا في بعض الفتاوى
من كاح احكام الصغار

القاضي اذا تزوج الصغيرة من ابنه كان باطلا من الكاح
تأخر خاتبة في الكاح في الحاشية

رجل وامرأة ليس بينهما كاح اتفاقا ان يقرأ بالكاح فقرأ لم يلزمها
قال لان الاقرار اخبار عن امر متقدم ولم يتقدم وكذلك في البيع اذا
اقرا ببيع لم يكن ثم اقرار لم يجز وذكر في صحيح الاصل رجل ادعى على
امرأة انها حلفت فصاها على مائة درهم على ان تفرق بالكاح فاقولت
بالكاح جاز الاقرار قال لانها تزعم انها زوجت نفسها منه ابتداء
بما تدره وهذا بخلاف ما اذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فحججه ثم
صاها المزوج على مائة درهم على ان تنبأ من الدعوى فانه لا يجوز
ذكر في النوازل رجل وامرأة اقرا بين يدي الشهود بالفارسية ما
وسويهم لا ينعقد الكاح بينهما وكذا لو قال لامرأة هن امرأتى فقالن
هنا زوجتي لا يكون الكاح فان قال لهما الشهود رضيتم او اجرتما فقالا
رضينا او اجرتما لم يكن الكاح لان الاجازة تنفد للعقد وليس انشا
ولو قال الشهود جعلت هذا الكاح فقالا نعم كان الكاح لان يجعل
عبارة عن الاثبات قال مولانا رضي الله عنه ومنع ان يكون اجوا
على التفصيل من الكاح فان شئنا من اول

امرأة الغائب اذا اخطبها رجل بموت ورجلان بكياة فان كان الداعي
اخطب بموت شهدانه عاين موته او جنازته وكان عدلاً وسعياً ان ينفق
وتتزوج هذا اذا لم يدرها فان ارضا وتزوج شهودا بكياة من اخرة
فتشها ونها اولي فاشيخ في انتقال العدة

ولو ان امرأة اخطبها فنفق ان زوجها الغائب مات عنها وطلقها
فكان او كان غير نفق وانما يكتب من زوجها بالطلاق ولا بد ان يكتب
ام لا الا ان اكبر رأيها انه حق بعد التحري فلا بأس بان نفق ثم تنفخ
لان القاطع طار فلا منازع وكذا لو قالت لرجل طلقني زوجي والنفقة
عدتي فلا بأس بان يزوجها وكذا لو قالت المطلقة الثلثة انقضت
عدتي وتزوجت بزوج اخر ودخل به ثم طلقني وانقضت عدتي
فلا بأس بان يزوجها المزوج الاول وكذا لو قالت الجارية كنت ام لفلان
فاعتقني لان القاطع طار ولو اخطبها محجبة ان اصل الكاح كان
فاسدا او كان المزوج حين تزوجها مرتدا او احاطا من الرضاة لم يفسد
قوله من يشهد بذلك رجلان او رجل وامرأتان وكذا اذا اخطب
ابك تزوجتها وهي مرتدة او اخطب من الرضاة لم يفسد الكاح

سواها حتى يشهد بذلك عدلان لانه اخبر بفساد مقارن والاقدام على
 على العقد يدل على صحته وانما رفساده فيثبت المنازع بالظاهر بخلاف
 ما اذا كانت المنكوسة صغيرة فاجبر الزوج انما ارتضعت من امداد
 اخية حيث يقبل قول الواحد فيه لان القاطع طار والاقدام الاول
 يدل على الغدانه فلم يثبت المنازع فافترقا وعلى هذا اكره في دور
 الفروج ولو كانت جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعى
 انها له فلما كبرت لقبها رجل في بلد اخر وقالت انا حرة الاصل
 لم يسعه ان يتزوجها لتحقيق المنازع وهو ذو اليد بخلاف ما تقدم
 هداية في كتاب الكراهية في فصل البيع
 ولو ان امرأة اخبرها ثقة الى قوله فلا بأس ان تعتد ثم تزوج وهذا
 في الاخبار وانما في الشهادة فلا يصح وان كان الشاهد اثنين حيث
 لا يقضي القاضي بالفرقة لانه قضى على الغائب وذكر في الفصل
 الرابع من فصول الامم الاكستروتنسي اذا شهد ا على الطلاق و
 الزوج غائب لا يقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج
 حاضرا يقبل وان لم يوجد دعور المرأة بطريق الحسنة وهذا في
 الشهادة عند القهر اما اذا قالوا الزوج الغائب ان زوجك
 طلقك او اخبرها بذلك واحد عدل فاذا انقضت عدتها
 حل لها ان تزوج بزوج اخر
 كتاب في فصل
 البيع من كتاب الكراهية
 قال له ثراوانة قال كبر وكلني زيدا بيعها معناه ان جارية
 لان فرار اخبر بيعي فقال البياع وكلني مولاهما حل له ان يشترها
 ويطلقها لانه اخبر بخبر صحيح لا منازع له فيه وقول الواحد في المعاطات
 مقبول بشرط ان يكون ممية ا على ما بيننا من قبل وكذا اذا قال
 اشترتها منه او وثقنيها او تصدق بها على ما ذكرنا ولا فرق
 بين ما اذا كان يعلم انها له او لم يعلم لان خبره هو المعتمد عليه لان
 اخبره ليس بشرع الا ترى انه يقبل فيما هو اعظم منه وهو الفروج
 بان زفت اليه امرأة وقالت النسا هي امرأتك حل له وطهرها
 ولو كان المخبر غير ثقة فيما اذا ادعى الملك او غيره فان كان اكبر
 رايه انه صادق وسعه لان عدالة المخبر في المعاطات لا يشترط
 للحاجة على ما مر من قبل وان كان اكبر رايه انه كاذب لا يتعرض
 لشئ من ذلك لان اكبر الراي يقوم مقام اليقين وان لم يخبره
 صاحب اليد بشئ من الوكالة او انتقال الملك اليه فان كان
 عرفها انها لغيره لا يشترطها حتى يعلم ان الملك انتقل اليه او وكله

لان يد الاول دليل الملك وان كان لا يعرف انها الاول وسواء في
 وان كان ذو اليد فاسف لان اليد دليل الملك ولا معتبر اكبر الراي
 عند وجود دليل ظاهري الا ان يكون مثله لا يملك مثل ذلك فيجب له
 ان يتنزه ولو اشترها مع ذلك صح لاجتماعه الدليل الشرعي وان
 كان الذرائع بها عدا او امة لم يقبلها ولم يشترها حتى يبال
 لان المملوك لا يملك له فيعلم ان الملك فيها لغيره وان اخبره ان مولاه
 اذن له وهو ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة يعبر فيه اكبر الراي وان
 لم يكن له رأي لم يشترها لقيام الخلف فلا بد من دليل ولو ان امرأة
 اخبرها رجل ثقة ان زوجها الغائب مات عنها او طلقها ثلثا او
 كان غير ثقة وانما بكتاب من عند زوجها بطلاق ولا تدبر ان كتابه
 ام لا الا انه في اكبر رايا انه صحيح بعد ما تحرت فلا بأس ان تعتد ثم تزوج
 لان القاطع طار فلما منازع لان صحى المكاح لا تمنع ما يطرأ وكذا
 لو قال لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي فلا بأس ان يتزوجها
 وكذا المطلقة الثلاث اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزوج
 اخر ودخل به ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس ان يتزوجها الزوج
 الاول وكذا لو قالت ايجارية كنت امة لفلان فاعتقني حل له
 ان يتزوجها لان القاطع طار على ما بيننا ولو اخبرها مخبر ان
 اصل النكاح كان فاسدا او كان الزوج حين تزوجها مرتدا او
 احدهما من الرضا لم يقبل قوله حتى يشهد بذلك رجلان او رجل
 وامرأتان وكذا اذا اخبره مخبر انك تزوجها وهي مرتدة او اخطأك
 من الرضا لم تزوج باختها ولا اربع سواها حتى يشهد بذلك
 عدلان لانه اخبر بفساد مقارن والاقدام على العقد يدل على صحته
 وانما رفساده فيثبت المنازع بالظاهر بخلاف ما اذا كانت المنكوسة
 صغيرة فاجبر الزوج انما ارتضعت من امة او اخية بعد النكاح حيث
 يقبل قول الواحد فيه لان القاطع طار والاقدام الاول لا يدل
 على الغدانه فلم يثبت المنازع فافترقا فعلى هذا الاصل يدور الفروج
 ولو كانت جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعى انها له فلما
 كبرت لقبها رجل في بلد اخر فلما حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها
 لتحقيق المنازع بخلاف ما تقدم وهو ما اذا كان الماني طاريا
 من كراهية الزيلعي في فصل البيع
 من تزوج امرأة بنية ان يطلقها اذا مضى سنة لا يكون متعة
 برازية في نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد من الرابع
 من كتاب البيوع

طلقها ومضى عليها نصف عام ولم تر الدم فاعتدت بعده بثلاثة أشهر
وتزوجت باخر ولم تبلغ المرأة مدة الاياس حتى وجب من سنة وحكم
بصحته النكاح كما هو مذهب مالك يصح ومن المسئلة يجب حفظها
لكثرة وقوعها في الرابع من قصص البرازية

والفرق بين الحمل والحامل ظاهر لان الحمل يمنع للنكاح من احتمال
الحمل الا ترى ان ام المولود زوجها مؤلاها اذا كانت حائلا ولا يزوجها
اذا كانت حاملا كذا في الفوائد الظهيرية والاول اصح وهو ان
لا يجوز نكاح المهاجرة اذا كانت حاملا من اهل الحرب بخلاف الحمل
من الزنى لان الحمل من الزنا لا نسب وهذا النسب ثابت
من الحرب وباعتبار بلوت النسب المحل المشغول بحسن الغير فلهذا
لا يصح النكاح ما لم يفرغ المحل عن حق الغير كذا في المبسوط
نهاية في العدة من كتاب الطلاق

فصل في النكاح الفاسد ونكاح المعتدة

المراد بالنكاح الفاسد النكاح الذي لم يجتمع شرائطه كزوج الاختيار
معا والنكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة
والخامسة في عدة الرابعة والامة على اكره ويجب على الفاضل التفريق
بينهما كيلا يلزم ارباب الكتاب المخطوطة اغترار بصحة العقد وحكم الدخول
في النكاح الموقوف على خول في الفاسد فيسقط احد ويثبت النسب
ويجب الاقل من المسعى ومن مهر المثل وما وقع في الاختيار من كتاب
العدة انه لا يجب العدة في النكاح الموقوف قبل الاجازة لان النسب
لا يثبت فيه غير صحيح لما ذكرناه من مهر من العقار
عند شرح قوله ويجب مهر المثل في النكاح فاسد بالوطى لا بغيره

فصل

واما النكاح الفاسد فلا حكم له قبل الدخول واما بعد الدخول فيتعلم
به احكام منها ثبوت النسب ومنها وجوب العدة وهو حكم
الدخول في الحقيقة ومنها وجوب المهر والاصل فيه ان النكاح
الفاسد ليس بنكاح حقيقة لانه اعدام محله اعني محل حكمه وهو الملك لان
الملك يثبت في المنافع ومنافع البضع بالحق بالاجزاء واكثر بجميع اجزاء
ليس محل للملك لان الحرية خصوص والملك ينافي الخصوص ولان الملك
في الادنى لا يثبت الا بالبرق والحرية ينافي الرق الا ان الشيخ اسقط
اعتبار المنافي في النكاح الصحيح كحاجة الناس الى ذلك وفي
النكاح الفاسد بعد الدخول كحاجة النكاح الى ذلك وصيانة ماله
عن الضياع بنبات النسب وجوب العدة وصيانة البضع

المحرم عن الاستعمال من غير غرامة ولا عقوبة بوجوب المهر فمحل منعقة
في حق المنافع المستوفاة لهذه الضرورات ولا ضرورة قبل استيفائها
وهو ما قبل الدخول ولا يجعل منعقة قبله ثم الدليل على وجوب مهر
المثل بعد الدخول ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال اي امرأة نكحت نفسها بغير اذن مواليها فكنى حراما باطل
فان دخل بها فلها مهر مثلها جعل لها مهر المثل فيما له حكم النكاح
الفاسد وعلة بالدخول فدل ان وجوبه متعلق به ثم اختلف
في تقدير هذا المهر وهو المسعى بالعقد قال اصحابنا الثلثة يجب الاقل
من مهر مثلها ومن المسعى وقال فرج يجب مهر المثل بالغ ما بلغ وكذلك
هذا الخلاف في الاجازة الفاسدة ووجه قول زفران المنافع
تتقوم بالعقد الصحيح والفاسد جميعا كالاختلاف فلزم اطلاق التقوم
وذلك باليجاب مهر المثل بالغ ما بلغ لانه فيه منافع البضع واما العقد
الى المسعى عند صحة التسمية ولم يصح لهذه المعنى او جهنا كمال النقة
في البيع الفاسد كذا هنا ولنا ان العاقدين ما قوما المنافع
بكثر من المسعى فلا يتقوم بكثر من المسعى فجعلت الزيادة مستوفاة من
غير عقد فام يكن لها قيمة الا ان مهر المثل اذا كان اقل من المسعى لا يبلغ
به المسعى لانها رضيت بذلك القدر لرضاها بمهر مثلها اختلف
ايضا في وقت وجوب العدة انها من اي وقت لقبة قال اصحابنا
الثلثة انها تجب من حين يفرق بينهما وقال فرج من اخر وطئ وطئها
حتى لو كانت قد حاضت ملك حبض بعد اخر وطئ وطئها قبل التفريق
فقد انقضت عدتها عنده ووجه قوله ان العدة تجب بالوطى لانها
تجب لاستبراء الرحم وذلك حكم الوطى الا ترى انها لا تجب قبل الوطى و
اذا كان وجوبها بالوطى تجب عقوب الوطى بلا فصل كحكم سائر العلل
ولنا ان النكاح الفاسد بعد الوطى منعقة في حق الفرائض لا ينفك
والفرائض لا يزول قبل التفريق بدليل انه لو وطئها قبل التفريق لاحد
ولا يجب عليه بكرار الوطى الا مهر واحد ولو وطئها بعد التفريق يلزمه احد
ولو دخلتة شربة حتى امتنع وجوب احد يلزمه مهر اخر فكلان التفريق في
النكاح الفاسد بمنزلة الطلاق في النكاح الصحيح فيعتبر ابتداء العدة منه
كما يعتبر من وقت الطلاق في النكاح الصحيح وانخلت في النكاح الفاسد
لا يوجب العدة لانه ليس بنكاح حقيقة الا انه اكل بالنكاح في حق المنافع
المستوفاة حقيقة مع قيام المنافي كحاجة النكاح الى ذلك فيستوفى في حق
غير المستوفى على اصل عدم ولم يوجد استيفاء المنافع حقيقة في اكلت
ولان الموجب للعدة في الحقيقة هو الوطى لانها تجب لغيره براءة الرحم

ولم يوجد حقيقة الا انا اقننا التمكن وهو انك لا تملك المطلق ولم يوجد ههنا بطلان
 المخلوق الفاسد في النكاح الصحيح انها توجب العدة اذ كان متمكنا من الوطى
 حقيقة وان كان ممنوعا عنه شرعا بسبب الحيض او الاحرام او الصوم
 او نحو ذلك لان هناك دليل الاطلاق شرعا موجود وهو انك لا تملك المطلق الا
 انه منيع منه لغيره كان التمكن ثابتا او دليلا موجودا في مقام المدلول
 في موضع الاحتياط وهو بخلافه ولا يوجب المهر ايضا لانه كما لا يجب بها العدة
 فان لم يوطى لان العدة تحتاط في وجوبها ولا تحتاط في وجوب المهر
 بدائع في فصل واما النكاح الفاسد من حيث النكاح
 الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن هو المثل ان كان هناك
 شبهة وان لم يكن هناك يجب مهر المثل بالغ ما بلغ وانما يجب ذلك الجماع
 في القبل ولا يجب المخلوق والمسمى عن شتمه والتقبيل والوطى في الدبر
 في شتم الطحى ولو جاءت بالولد الى ستة اشهر من النكاح الفاسد ثبت
 النسبة ستة اشهر من وقت النكاح ومحمد بن محمد وقت الوطى وعليه الفتوى
 وكذا اختيار الفقهاء بالوليد انا بخلق الصحيحة والفاسدة في النكاح
 الفاسد فلا يجب العدة وحال المهر والنكاح الفاسد لاحكم له قبل المهر
 حتى لو تزوج امرأة ملكا فاسدا بان من معها بشهوة فزوجها ثم
 تركها له ان يترزوج الام والمشاركة في النكاح الفاسد بعد الدخول
 لا يكون الا بالقول تركتك او خلت بك فلو انكرت لهما وقال لهما
 اذهبى فترجى يكون مناركة ولو لم يقل لهما اذهبى وترجى فبطلت لانها
 لا يكون مشاركة وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون
 مشاركة ولا ينتقص من عدا الطلاق وفي فتاوى المحيط لكل واحد
 فسخ هذا العقد بغير محضر من صاحبه قبل الدخول وبعد الدخول ليس لكل
 واحد منهما حق الفسخ بعد الدخول وقوله قال والتصرفات الفاسدة
 جمعها هنا ليكون السهل لحفظ فتقوله التصرفات الفاسدة عشرة
 منها النكاح الفاسد وقد ذكرناه الثاني البيع الفاسد وهو يضمن
 بالقيمة او بالمثل ان كان مثليا وهذا عند الملاك والاستهلاك اما
 لو كان قايما فلكل واحد منهما حق النقص الثالث الاجارة الفاسدة
 والواجب فيها الاقل من المسمى ومن اجر المثل فان لم يكن هناك تسليم يجب
 كمال اجر المثل في التجريد المستأجر امانة في يد المستأجر الرابع الرهن
 الفاسد وهو رهن المتاع والراهن ان ينقصه كبيع ثياب ولو هلك في
 يد المرهن هلك امانه عند الكسر وفي الجماع الكسبة بديل عدا لانه كما رهن
 اجازة في شتم الطحى الخامس المصلح الفاسد ولكل واحد منهما النقص
 ان دس القرض الفاسد وهو قرض الجوان واما كان متقارنا ومع هذا

لو استقرض وبيع صح البيع في صرف الاصل في باب البيع الفاسد
 السابع الرهبة الفاسدة فانها مضمونة بالقيمة يوم القبض وفي الفتاوى
 الرهبة الفاسدة لا تغني للمالك الثاني من المضاربة الفاسدة واما ان كانت في
 يد المضارب في مضاربة الاصل الثالث بيع النكاح الفاسد والواجب
 فيها الاكثر من المسمى ومن القيمة في الجماع الصغيرة في كتاب المكاتب
 العاشر المزارعة الفاسدة وانما يرجع فيها لصاحب البذر فان كان البذر
 من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل ويطلب له وان كان البذر من
 العامل فعليه اجر مثل الارض وانما يرجع له **والفصل الثالث عشر**

من نكاح الخلاصة

ح واذ اصاب عن النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز واذ اوقع الفاسدين
 الزوجين بحكم من النكاح فكان ذلك بعد الدخول بها صح وجبت عليها
 العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل الدخول بها فلها
 المهر الثاني كما طلاقا عليها عدة مستقبلة والنكاح الفاسد اذا لم يكن فيه مهر
 او لم يوطى لا تحرم امها ولا بنتها ولا يمنع من تزوج احد بهما وان لم يكن فربطها
 وكذلك كسرة المرأة ان تزوج باخر قبل التفرق وهذا كله قبل المس والعدة
 في النكاح الفاسد تغيب من حين تقرب القسمة بينهما ولكل واحد منهما فسخ النكاح
 الفاسد بغير محضر من صاحبه ان لم يدخل بها فان دخل فبفسخ منها ودرج
 فاسد امر زن بدست زن زنا وكذا كسر اريم باي خودك ولكن فسخها
 وطلقت نفسها بحكم الامر يكون مناركة وهو الظاهر **من نكاح**
خزانة المفتين في التصرفات الفاسدة

ولا يجوز نكاح منكوسة الغيرة معتدة الغيرة عنه الكل ولو تزوج بمنكوسة الغيرة
 وهو لا يعلم انها منكوسة الغيرة فوطئها تجب العدة ولو كان يعلم انها منكوسة
 الغيرة فوطئها لا تجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها **من نكاح**

تأخر خاتمة في الفصل الثامن

فصل في نكاح الوكيل والفضولي

الوكيل النكاح من قبل المرأة كالوكيل بالبيع ومن قبل الرجل كالوكيل بالشراء
 حتى يظهر في حق نقصان المهر وكالالة **خزانة المفتين**

في الوكيل بالنكاح

الوكيل بالنكاح زوجة امرأة بالغة بلا اذنها ولم يبلغها الخبر حتى نفق الوكيل
 النكاح جازا بالنقص وهو على كماله وكذا الوطى ينقصه الوكيل لكن الزوج
 تزوج اختا انتقص والفضولي لا يملك النقص وفي البيع يملك النقص و
 في قول الامام الثاني اذا ان النكاح كالبيع **من نكاح**
 البزازية في كتاب در عشر

رجل وكل رجل لغير وجه فلانة فزوجها الوكيل صحيح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشرأ
شئ بعينه اذا اشترى لنفسه صحيح ولا يكون شرا لنفسه لان الوكيل بالشرايع
الموكل بمنزلة الاباليج مع المشترى كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لان
ملك اليدين مما يقبل لا انتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه
في الوكيل بالنكاح ولانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه
فلو ان الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدها
فزوجها من الموكل جاز ثم ويجوز اياه من نكاح

قضية نكاح في فصل الوكالة

رجل وكل رجل بان يزوجه فلانة بالثمن درهم فزوجها بالدين فلم يعلم حتى
دخل بها ان اجاز يجب المسمى وان رد وجب الاقل من المسمى و
من مهر المثل

في النكاح اكلالة

ان امرأة وكلت رجلا ان يزوجه من رجل بغير اربعة فزوجها الوكيل
فاقامت المرأة مع الزوج سنة ثم رجع الزوج ان الوكيل تزوجه من
بدنار فصدقه الوكيل بذلك فهذا على وجهين اما ان اقر الزوج
ان المرأة لم توكله بدنار او انكر او اختلف ففي الوجه الاول المرأة بالخيار
ان شئت اختارت النكاح بدنار وليس لها غير ذلك وان شئت ردت
ولها مهر مثلها بالغا ما بلغ ولا نفقة لها في العدة لانها طردت تبين ان
الدخول حصل بمكتم نكاح موقوف فيوجب مهر المثل ولا يوجب نفقة العدة
وفي الوجه الثاني فكذلك اجواب ان القول قولها مع يمينها فيجب
الاختياط في مثل هذا الامر لانه ربما يقع مثل هذا وحصل له منها اولاً
ثم تنكر المرأة قدر ما زوجها الوكيل ويكون القول قولها فترد النكاح
وكذا هذا في سائر الاولياء اذا كانت المرأة بالغة

في باب الوكالة بالنكاح

وكلت بالتزويج بالثمن فاقامت معه مدة ثم قال الزوج المهر
بدنار وصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم توكله بدنار فلها
الخيار فان ردت فلها مهر مثلها بالغا ما بلغ وليس لها نفقة العدة لان
النكاح من الاصل وان انكر الزوج فالقول قولها هذا اذا ذكر المهر
وان لم يذكر فزوجها باكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس او باقل
من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس صحيح عنده خاتماً لها كسب الاولياء
صح الاخر اقل في جانب المرأة دفعاً للعار منهم

من نكاح البزارية في الحادي عشر

امرأة وكلت رجلاً بان يزوجه باربعه درهم فزوجها الوكيل وانا

سنة ثم قال الزوج بتم وجتها بدنار فصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة
لم توكله بدنار فالمرأة بالخيار ان شئت اجازت النكاح بدنار وان شئت
ردت ولها مهر المثل بالغا ما بلغ وليس لها نفقة العدة وان كان الزوج
منكر ذلك فالقول قولها هذا اذا كان المهر مذكوراً فانها اذا لم يكن مذكوراً
بان وكل رجل رجلاً بان يزوجه امرأة فزوجها امرأة باكثر من مهر مثلها
بما لا يتغابن الناس فيه او وكلت امرأة رجلاً بان يزوجه من رجل فزوجها
باقل من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه جاز كما في جانب الرجل وهذا
عند ابي حنيفة خلافها لكن للاولياء صح الاخر اقل في جانب المرأة لدفع
العار كما لو فعلت بنفسها كذا ذكر الامام خواهر زاده في وكالته الاصل

من نكاح اكلالة في الفصل الحادي عشر

وكذا ان يزوجه امرأة على الف شاهية فزاد يوقف العقد لان النكاح
بالثمن غير النكاح بالثمن فصار انما يوقف العقد اخل لم يدخل تحت الوكالة
فيتوقف على اجازة الزوج فان دخل بها قبل العلم بالزيادة فهو على خياره
وان اعطى الوكيل الزيادة لانه لم يوجد منه الرضا صريحاً ولا دلالة لانه
لم يعلم بما صنع الوكيل حتى يكون دخوله مع العلم بصنعه دليل الرضا بما
صنعه الوكيل وان فارقه او قد دخل بها فانها الاقل من مهر المثل والمهر
لان الدخول حصل في شبهة العقد وان وطئها على حسب انها امرأة
فصار كما زفت اليه غير امرأته يجب لها الاقل كما في النكاح الفاسد
فكذلك هذا محيط السرخسي في باب الوكالة

في النكاح من كتاب النكاح

وفي الحاشية في كتاب الوكالة لو وكلت المرأة رجلاً ان يزوجه فزوجها من
غيره كفؤ الصحيح انه لا يجوز في قولهم في كتاب النكاح الحاشية

امرأة وكلت رجلاً بالتصريف في امورها فزوجها من نفسه لا يجوز لانها

لو وكلت بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فمهرها اولي

من نكاح الحاشية في فصل الوكالة

ولو وكلت رجلاً بتزويجها فزوجها لم يجز لانها نصبت تزويجها لا متزوجاً
ورر في اجواب الولي والكفو من كتاب النكاح

رجل زوج ابنته بالغة فحيات بعد موت الزوج تطيب الميراث ان قالت
زوجتي والد زعمي كان لها الميراث ان قالت لم اكن امراً بالتزويج
وكون جين بلغني انه زوجني منه اجرت ان اقامت البينة على ما قالت كانت
لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها لانها اقرت
ان النكاح الاب العقد موقوف فلا يقبل قولها في التنفيد الا ببينة

من كتاب هجرى فسيخا في فصل فيما يتعلق

بالنكاح من المهر والولد

قال كل امرأة تزوجها كذا فزوجها فمضت واجازة فعلا ثم ابانها
فزوجها بنفسه قبل تعلق وقيل اذا البين تخلى بنكاح
الفضولة لانه صار به مته وجاه في الحكم جامع الفضول
في الرابع والعشرين

قال ان تزوجت امرأة فمضت طالق ثلاثا فاحسب في ذلك ان يحقد
مضت عقد النكاح بينهما فيجب بالفعل فلا يحكمت ولو اجاز
بالقول يحكمت وعليه الاعمد والاجازة بالفعل في نكاح الفضول
ان يبعث اليها شيئا من المهر وان تكرر المراد بالبعث الوصول
اليها خزانة المفتين في التعليق من كتاب الطلاق
ولو كان حلف قبل نكاح الفضول ان لا يزوج امرأة فزوجها فمضت
امراة واجازة كالحلف لانه يحكم في يمينه وان اجازة بالفعل
من سوء مهر او نحوه اختلفوا فيه واكثر المشايخ على انه لا يحكمت
فاحسب في ذلك ان يقول من ثبوت به من اجابته واصله فانه قد حلفت

اني كلما تزوجت امرأة او كلما تزوجت فلانة فمضت طالق فالا ان
تزوجتها طلقت وان وكلت رجلا بان يزوجه ما منى طلقت ايضا
فاذا عرف المحاط بان له رغبة في تزويجها فانه يزوجه ما منى وهو فضول
في ذلك فاذا علم كالحلف فيجب بالفعل وذلك مثل ان يبعث اليها مهر
او يطهرها ويحيا معها ولو اجازة بالقول طلقت وقال بعضهم لا تطلق
والاول اصح والثاني اورد واحوط وجماعة من مشايخنا لم يجيزوا
نكاح الفضول منهم الا على السعة وتكرار ثمة اكلوا في الاول
اصح لان الفعل ليس من جنس العقد بخلاف القول وعلى هذا اكبر من
المشايخ وهل يكون اكلوه اجازة قال في الفضول ذكر تيسر لائمة السعة
انه يكون اجازة وقال بعضهم نفس اكلوه لا تكون اجازة ولو اجازة في
نكاح الفضول بالثبوت هل يكون اجازة بالقول او بالفعل ذكر في
ايمان اجماع في الفتاوى اذا حلفت لا يكتم فلانا او قال والله اقول
فلان شيئا فكتب السب لئلا لا يحكمت وذكر ابن سماعه في نوادر عن
محمد انه يحكمت وهل للفضول فسخ العقد قبل الاجازة فنقل في الفضول
عن شرح الطحاوي وغيره انه لا يملك الفسخ بالقول اتفاقا وفي الاجازة
بالفعل بان يزوجه اختها خلاف قال الا امام في الدين يتوقف الثبوت
ولا يكون فسخا وقيل يكون فسخا فيصير المكر

في نكاح في الفضول من كتاب ايمان

ولو قال كل امرأة تزوجت فمضت طالق ثلاثا فاحسب في ذلك ان يحقد
يزوجه امرأة ثم يجيز بالفعل فحينئذ لا يحكمت وان دخلت في نكاح
لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه
المختص فيصير في التقدير كانه قال ان تزوجتها فمضت طالق
لا يصير مته وجاه بخلاف ما لو قال كل عمة دخل في ملكي فانه يحكمت بعد
الفضول ههنا لان ملك البين لا يختص بالسرا بل له اسباب سوء
ثم الاجازة بالفعل ان يبعث اليها شيئا من المهر ودفع اليها فان لم يدفع
المأمورا اليها يكون اجازة ولو دفع اليها وقال هذا مهر ك يكون هذا
اجازة بالقول لا بالفعل ولو قبلها او لمسها لم يفسخ يكون اجازة بالفعل
لكن يكسر ذلك ولو خلا بها يكون اجازة وله حيلة اخرى وهي
فسخ البين وصورته ان هذا الكالف يزوج امرأة ويرفع الالم
الى القاضي ان فسخ يذبح الزوج انها منكوسة وقد تدرت عليه وكتب
اني حلفت كل امرأة تزوجها فمضت طالق وقد تزوجني وصرت مطلقة
بحكم هذا البين فيبطل من الزوج من القاضي الفسخ فيقول فسخت هذا
البين وحكمت بكوا هذا النكاح الذي جرى بينهما فبفسخ البين
ويجوز النكاح فان تقرر رفع الالم الى قاض فمضت طالق فبفسخ البين
فيبطل البين عنده على الصفة التي ذكرنا وحكم الحكم بين المتي كين
بمنزلة حكم القاضي المولى فيما بين العامة وحيلة اوسع من هذا
وهو ان اذا سأل فقيها عفيفا فاجابه باكل كان في سعة من ان يأخذ بقوله
واذا عقد البين على جميع المت فوق الفسخ في امرأة هل يجناج الى الفسخ
في امرأة اخرى الاصح انه لا يجناج وقيل يجناج واذا عقد ابانا على امرأة
واحدة فاذا قضى بفسخ نكاح هذه ارقت الايمان كلها واذا عقد
على كل امرأة يمسها على عدة لا تسكنه اذا فسخ على امرأة لا يفسخ على
الاخرى واذا فسخ بعد المته و لا يجناج الى عديده العقد على الاصح
واذا عقد بيمينه بكلمة كلها فانه يجناج الى تكرار الفسخ في كل بمين
من تعليق خزانة المفتين من الطلاق

واما طلق فسخ البين لو ان حنفي المذهب قال اذا تزوجت امرأة فمضت طالق
ثلاثا ثم جاء الى القاضي وطالب بفسخ البين فان كان القاضي حنفي
لا يفسخ له ان يفسخ بيمينه لانه يفتي بخلاف رايه حتى لو قضى لا يصح الا
اذا اعتقد القاضي في المسئلة قول الثاني وادى اجتهاده الى ذلك
قال فخر الدين لكن ينبغي للقاضي ان كان مأذونا له في الاستخلاف ان يبعث
الكالف الى شافعي المذهب ولا يادى المبعوث اليه لفسخ البين لانه

كما لا يجوز للقاضي ان يقضي بخلاف ما لا ينبغي له ان يأمر بخلافه لكن
 يأمر المبعوث اليه ان يسمع خصومتها ويقضي بينهما قال في الهادي
 فلو نصب القاضي كنفه شفعوا بالحكم بصحة هذا النكاح لا يصح
 الا ان نصب للحكم بما هو المذهب عند من يجوز وقيل لو نصبه
 لهذه الحادثة خاصة لا يجوز ولو نصبه ثانيا في محلة او قرية جاز
 ثم ان كان القاضي الاول او الثاني اخذ ذلك لا يصح فسخه
 عند الكل ولا ينفذ قضائهم وان اخذ زيادة على اجر المثل فذلك
 وكذا لو اخذ القاضي بالرشوة قاله الامام حافظ الدين النسفي
 الله وان اخذ بمقدار اجر المثل فذاك لا يمنع صحة الفسخ والا
 ان يأخذ ثم اذا تداعيا بين يديه وسمع كلامهما اى الزوجين يقول
 حكمت بطلان اليمين التزكروها وبقا النكاح بينهما فينفذ قطعا
 وتحل المرأة للمخالفة ولا يحتاج فسخه الى امضاء القاضي وان امضى
 كان احوط ولو حكم احكام بالغاء اليمين ان يوق قبل ان يتزوج
 امرأة او اطلق للمخالفة ان يتزوج من ثالثة فانه لا يصح لان حكم
 احكام بما يجوز بعد النكاح ويحوى المرأة بالبقاء الطلاق قال القاضى
 الامام في الدين فان كان هذا المخالف عقد هذه المرأة ايمان بان
 قال لها اذ اذ اتزواجك فانت طالق او كلما تزوجك فانت طالق
 او قال اذ اذ اتزواجك فانت طالق قال ذلك مرارا فاداهم الحكم
 نكاح هذه تنفسح الايمان كلها في قولهم لو كان حنفيا وتزوج
 امرأة ولم يرفع الامر الى القاضي لكن كسب الشفعوا فافاء بعدم
 الوقوع لا ينبغي للمخالفة ان يأخذ بفتواه ويترك مذهبه لان عليه
 الاخذ بقول علماء وفتوى الشافعي لا يكون حجة في حقه ولو ان
 الرجل والمرأة حكما رجلا في هذه الحادثة ان كان احكم حنفيا لا
 ينفذ حكمه وان كان شافعي اختلفوا فيه قال بعضهم لا ينفذ حكمه
 لان حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح انه ينفذ حكمه عليهما هكذا ذكر
 شمس الائمة اكلوا في ان حكم احكم في المجتهدات نحو الكليات
 والطلاق المضاف ونحو ذلك لا ينفذ ليس لاحدهما ان يرجع عنه
 وهذا مما يعرف ولا يفتى به كسلا يتجاسر به العامة ولاجل ذلك
 امتنع المساج في جواز حكم احكم وان حكم رجلا ولم يعلمها انها حكما
 في هذه الحادثة الا انها اختصما اليه فحكم احكام بينهما فعلى قول من يجوز
 حكم احكام يجوز لان التحكيم مثبت بدون العلم من ايمان
 فنفس الحكم في نوع الفصول
 وفي النكاح تسليم المهر اجازة دون بعث الهدية وتسلم النفس

خلاصة في الرابع من البيوع
 وفي غاية البيان اذا دخل بها في النكاح الموقوف يكون اجازة لان
 اكلوه بالجنبية حرام وقال بعضهم نفس اكلوه لا تكون اجازة
 البحر الرائق قبيل قوله ولو مجبوا او حينا
باب نكاح الرقيق وام الولد
 رجل اراد ان يتزوج جارية بعد الوطى فلا فضل له ان يستبرأ بها
 بحضنة ثم يزوج وكذا اذا اراد ان يبيع جارية فان زوج ابقارية
 قبل الاستبراء اجازة النكاح ويستحب للمزوج ان لا يطهرها حتى تحيض
 بحضنة وقال محمد لا يكل للمزوج ان يطهرها قبل الاستبراء وكذا اذا
 زوج المدبرة او ام الولد من يتزوج النجاسة فاجازة الاستبراء
 ولو ادق للعبد في النكاح لا يملك النكاح امرأة واحدة لان ولاية
 النكاح للسيد ومنطوق الامر لا يقتضي العموم ولو قال تزوج ما
 شئت من نسائي جاز ان يتزوج ثنتين لانه عم الامر
 ولو اوجب في الفصل الاول من كتاب النكاح
 اذ تزوج امرأته من عبده لا مهر لها عليه واختلف المساج في تخرج
 المسئلة بعضهم قالوا لا يجب مهر اصلا وقال بعضهم يجب ثم يسقط
 من المحيط من نكاح مجمع الفتاوى في فصل
 فيما يسقط المهر وما لا
 اذا اراد الرجل ان يتزوج ام ولد وينبغي له ان يستبرأ بها بحضنة
 ثم يزوجها فان زوجها قبل ان يستبرأ بها جاز النكاح ولو اختلفا
 ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حيض فان
 زوجها قبل الاعتنان فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة
 الامم لعن بمنزلة المولى من جميع المال من استبراد
كتاب العتاق
 تزوج العبد باذن نطقه فلان اذن له السيد فحده عليها جاز بل اكره
 عند ابي حنيفة ومحمد ومع الكراهة عند ابي يوسف فتح القدير
باب نكاح الكافر
 زينة اسلمت في دار الاسلام او من الاسلام عدل زوجها فانه اسلم و
 الا فزوج القاضي بينهما ويكون طلاقا في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو
 لا يكون طلاقا من طلاق قاضى بخلاف في فصل
 في الفرقة بين الزوجين
 واذا طلق الذمي امرأة الذمية فلان ثم اقام عليها كقيامه عليها قبل
 الطلاق قبل ان يتزوج بها احز و قبل ان يحدث عقد النكاح عليها

المعبر ان كان بين رجلين
 لا يزوج احداهما
 في الفصل الاول

ولو كانت النكاحية في عقد
 ولا يزوج احداهما
 من كتاب النكاح

اوخلع امرأة ثم قام عليها قبل تحديق النكاح فانه يفرق بينهما وان لم يترافا
الى القاضي ولو طلقا ثلثا ثم جد وعقد النكاح عليها غير انها لم تخرج
بزوج اخر فانه لا يفرق بينهما ولو ان الذمي تزوج محاربه كاه او ابنته
او اخته او جمع بين محسن نسوة فان النكاح فاسد ومع فده لا يفرق
القاضي بينهما في ظاهر الرواية وعن ابن يوسف ان للقاضي
ان يفرق بينهما اذا علم به وان لم يترافا فان ترافا فرق بينهما
بالاجماع ولو رفع احدهما قال ابو حنيفة لا يفرق بينهما وقال
ابو يوسف ومحمد يفرق بينهما كترافعهما من النكاح

سراج الوهاج محمد بن سراج قوله اذا تزوج الكافر
وان ارتد امها واسلامها فنها على نكاحها استحيانا وقال زفر
يبطل لان ردة احدهما منافية وفي ردتهما ردة احدهما ولما
ماروى ان بنى حنيفة ارتد وانتم اسلموا ولم يأمرهم الصحابة بتجديده
النكحة والارتداد بينهما واقع معا لجماله التاريخ ولو اسلم احدهما
بعد الارتداد فسد النكاح بينهما لاصرار الاخر على الردة لانه
مناف كابتدائها هذه في اخر النكاح اهل الشرك

من كتاب النكاح

فان قيل الارتداد لم يقع منهم دفعة اجاب بقوله والارتداد واقع
منهم حكما لجماله التاريخ فان التاريخ اذا جهل لم يحكم بمقدم شيء على شيء
وانما يجعل في الحكم كانه وجد جملة واحدة عناية قبيل

باب القسم من كتاب النكاح

قوله فان التاريخ اذا جهل لم يحكم بمقدم شيء على شيء اقول كافي الحرف
والحرف سعدى على العناية قبيل باب القسم
من النكاح

صبي نصراني زوج ابوه نصرانية فاسلمت المرأة لا يفرق القاضي
بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام فاذا عقل يعرض عليه الاسلام فاذا اذ
يفرق بينهما كما لو كان بالغا وقد ذكرناه في مسائل النكاح هذه
الجملة في طلاق فتاوى قاضينا قبيل فصل اللعان
احكام الصغار في مسائل الطلاق

ولو تزوج حربي حربية على ان لا يهرلها ففاسد النكاح ولو دخل بها ولم يدخل
طلقها او مات عنها اسما او اسلم احدهما ولو ان الذمي تزوج ممتدة
على ان لا يهرلها قال ابو حنيفة لا تحب عليه كما كره في واكرهية وقال
مالك اسلم والمسلمة ومن تزوج من اهل الذمة امرأة في عقد من ذمي اخر
وذلك في دينهم جائز جاز ولو تزوج محاربه يخل بينهما طحا فاكمل

ان كل نكاح بين المسلمين جائز جاز بين اهل الذمة وكل نكاح حرام بين
المسلمين فهو منفسخ وكل نكاح فسد بين المسلمين لفقد شرطه كالنكاح
بغير شهود والنكاح في العدة من الكافر يجوز في حقهم اذا اذوا جوارا
وكل نكاح حرم بجملة المحل كمنكاح المحارم والجمع بين محسن نسوة والجمع
بين الاخوين لا يجوز ولا يتوارثان به واذا اطلب احدهما التفرق قبل
الاسلام لم يفرق ولو ترافعا الامر الى القاضي فالقاضي يفرق بينهما
ولو كانت امرأة الذمي مطلقة ثلثا فطلبت التفرق ففرق بينهما و
ان لم يطلب التفرق لا يفرق الا اذا طلقها ثم يقيم معها من غير عقد
او طلقا ثلثا ثم تزوجها قبل التزوج بزواج اخر هذه المقنن
في نكاح الكفر

ومنها ابارا الزوج الاسلام بعد ما اسلمت زوجته في دار الاسلام ومنها
ابارا الزوجة الاسلام بعد ما اسلم زوجها المشرك او المجوسي في دار
الاسلام وجملة الكلام فيه ان الزوجين الكافرين اذا اسلم احدهما
في دار الاسلام فان كانتا مسلمتين فاسلم الزوج فالنكاح بحاله لان
الكتابية محل لنكاح المسلم ابتداء فكذا ابقاء وان اسلمت المرأة لا تقع
الفرقة بنفس الاسلام عندها ولكن يعرض الاسلام على زوجها فان اسلم
بقيا على النكاح وان ارجى الاسلام فرق القاضي بينهما لانه لا يجوز ان
يكون المسلم تحت نكاح الكافر ولهذا لم يحز نكاح الكافر المسلم ابتداء
وكذا ابقاء عليه وان كانا مشركين او مجوسيين

فاسلم احدهما ايها كان يعرض الاسلام على الاخر ولا تقع الفرقة بنفس
الاسلام عندها فان اسلم فنها على النكاح وان ارجى الاسلام فرق القاضي
بينهما لان المشركة لا تصح لنكاح المسلم غير ان الابا ان كان من المأ
يكون فرقة بغير طلاق لان الفرقة جاءت من قبلها وهو اباؤها الاسلام
والفرقة من قبل المرأة لا تصح طلاقا لانها لا تملك الطلاق فيجعل فسخا
وان كان الابا من الزوج يكون فرقة بطلاق في قول ابي حنيفة ومحمد
وعنده ابي يوسف يكون فرقة بغير طلاق وهذا كله مذهب اصحابنا
وقال ابن فتي اذا اسلم احد الزوجين وقعت الفرقة بنفس الاسلام
غير انه ان كان ذلك قبل الدخول يقع الفرقة للمالك ما بعد الدخول
فلا تقع الفرقة حتى يمضي ثلاث حيض فان اسلم الاخر قبل مضيتها كان
بحاله وان لم يسلم بانت بمضيتها بدايع في كتاب النكاح

الذمية اذا تزوجت نفسها رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ الا ان
يكون امرها ظاهرا بان زوجت بنت ملكهم او خيرهم نفسها كناسا
او دباغا منهم او نقصت عن مهرها نقصانا فاحشا كان

لا وليها ان يطالبوا بالتبليغ الى تمام مهر المثل او بالتفخيخ
من كفارة فاضحيجان

باب المحرمات

ونكاح المحرم فاسد باطل وسقوط اكد بشبهة الاشتباه
وقبل فاسد وسقوط اكد بشبهة العقد الدخول في النكاح بلا
شهوة يوجب العقد لانه مختلف في صحته فان ما كان شرط الاعلان
لا لا شهوة وكل نكاح هذا وصفه فالدخول فيه يوجب العلة وعقد
الوفات لا تجب في النكاح الفاسد من نكاح البرارة

في الثالث عشر

حرم على الزوج تزوج اصله وان علت وفرعه وان سفلت
واخته وبناتها وان سفلت وبنات اخيه وان سفلت وعمته و
خالته باي جهة كانت وامانات العم والعم والخال والخاله فحلال
لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وهن غير مذكورة في المحرمات و
بناته زوجة وطئت وام زوجته وان لم توطأ لا تقربان وطئ
الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات وزوجة
اصله وان علأ وفرعه وان سفلت والكل رضاعا اي حرم
تزوج كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرهما من جهة الرضاع
وهذا يشمل ما كبرت الاخت مثلا تشمل بنت الرضاعية
الاخت النسبية والبنت النسبية للاخت الرضاعية

درر في اوائل النكاح

وذكر في النظم اصلا مضبوطا فقال يحرم الموطوءة على اصول
الواطي وفروعه ويحرم على الواطي اصولها وفروعها وكذلك
النظر الى داخل الفرج بشهوة والتمشيق من نكاح
تأخر غائبه في الفصل السابع

واراد بكرة المصاهرة المحرمات الاربع حرمة المهرأة على اصول
الزاني وفروعه نسبا ورضاعا وحرمة اصولها وفروعها على الزاني
نسبا ورضاعا كما في الواطي اكلال وتحلل اصول الزاني و
فروعه اصول المزنيها وفروعها من نكاح البحر
الرابع في فصل المحرمات عند شرح قوله والزني والمسر
وكما تحرم حليمة الابن من النيب تحرم حليمة الابن من
الرضاع فتح القدير لابن الهمام في المحرمات
عند شرح قوله لقوله تعالى وحلال بينكم
امراة الابن حرام على ابيه وجدته من قبل الرجال والنساء دخل بها

اولم يدخل ما تلونا وكذلك حرام على ابنة دخل بها الاب اولم يلد
وكما تحرم على ابنة تحرم على نوافله من قبل الرجال والنساء كابن الابن
وابن البنت لان اسم الاب يشمل الكل ولو اكلجه
في المحرمات من كتاب النكاح

وعن عمر رضي الله عنه انه جرد جارية ونظر اليها ثم استوهبها منه
بعض بيته فقال اما انها لا تحل لك وهذا ان تم كان دليل الابه
يوسف في كون النظر الى منابت الشعر كافيا وعن ابن عمر قال
اذا جامع الرجل المرأة او قبلها او لمسه بالشهوة او نظر الى فرجها بشهوة
حرمت على ابيه وابنه وحرمت عليه امها وبناتها وعن مسروق
انه قال سيجوا جارية هذه اما اني لم اصيب منها الا باكرها على
ولدي مع المسس والقبلة من نكاح ابن الهمام

في فصل في المحرمات عند شرح قوله النظر من وراء
الزجاج الى الفرج

قيل للرجل ما فعلت بامرأتك قال جامعها تنبت اكرمة ولا يصد
ان كذب وان كانوا هازلين والاصرار ليس بشرط في الاو
بكرة المصاهرة خلاصة قبيل فصل الرضاع

وفي المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت
في غيبه ملكه فقال قد وطئتها يحل لابنه ان يكذب ويطلقها لان الظاهر
يشهد له ولو اشترى جارية من ميراث ابيه لبيعه ان يطأها حتى
يعلم ان الاب وطأها تزوج امرأة على انها بكر في اراد مجامعتها
وجدتها مسفقتة قال لها من اقتضاك فقالت ابوك ان صدق
الزوج بانته منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأة محرمة
عند شرح قوله وامراة ابيه في فصل المحرمات

رجل له امتان اختان فقبلها بشهوة لا يجوز له ان يجامع
واحدة منهما ولا بمسها حتى يحرم احدهما على نفسه بتزويج او تملك
لاخو ودواعي الوطئ بمنزلة الوطئ فيه ووطئ الصغيرة الى الشبهة
لا يوجب اكرمة وهي التي بلغت سنين والمشتهاة هي التي
بلغت تسع سنين وما بينهما مشكل من محرمات مختار
النوازل ولو اعتنق ام ولد له لا يجوز له

ان يتزوج اخنها حتى تنقض عدها عند ابيه حنيفه رحمه
الله وقالا يجوز من محرمات زيلعي عند شرح
قوله وحرم تزوج اخنت معتدة

وفي التجريد والجمع بين الاختين لا يجوز واذا تزوج اختين معا

فدخلى حيا فان تزوج احديهما بعد الاخرى فنكاح الثانية فاسد
ولا مهر لها ولا عتق عليها ان لم يكن دخل بها فان كان دخل بها فعليها
العتق ولها الاقل مما سعى لها ومن مهر المثل وكذلك الدخول في كل نكاح
فاسد تأخر خاتمه في الفصل الثاني من النكاح

رجل وطئ اخت امراة لا تحرم عليه امراة خلاصة في
الفصل الثاني من النكاح

وفي الخاتمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم على الفاعل اثم المفعول
وابنته تأخر خاتمه في الفصل السابع

من كتاب النكاح

رجل نظر الى فرج بنته من غير شهوة فتمتع ان يكون له جارية مثلها
فوقعت له الشهوة ان كانت الشهوة على البنت ثبتت حرمة
المصاهرة وان وقعت الشهوة على ما منهاها لا يثبت

خلاصة في الفصل الثالث من كتاب النكاح

ثم انظر الى الفرج انما يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به الاثر
اما اذا اتصل لا يثبت خلاصة في الفصل الثالث

من كتاب النكاح

ولو نظر الى غير الفرج من الاعضاء عن شهوة او نظر الى الفرج
لا عن شهوة لا يثبت اكره من محرمات قاضيه
وفي النظر لوقاك كان عن غير شهوة القول قوله خلاصة
في الفصل الثالث من كتاب النكاح

ولو مثل امراة بشهوة فامني او نظر الى فرجها فامني لا يثبت حرمة
المصاهرة من محرمات قاضيه

وفي البتية سئل الله على السعد عن سكران باسرايته وقبلها
وقصد ان يجامعها فقالت انا ابنتك فزكها هل يحرم امها
قال نعم تأخر خاتمه في الفصل السابع من

كتاب النكاح

وفي المغة الشهوة من احد الجانبين يكفي في فصل المنيثوث
حرمة المصاهرة مجمع الفتاوى قبيل نكاح

الزواج الثاني في المحال

والمتأخر في حد المشتهة ان تكون بنت تسع قال صاحب المحيط
ولا يفتي في بنت سبع او ثمان باكره برازيه قبيل

الرابع من كتاب النكاح

وفي الخاتمة وقال الفقيه ابوالليث ما دون تسع سنين لا تكون

مشتهة وعبد الفتوى فتح العطار في فصل المحرمات
من كتاب النكاح

وفي جامع الجوامع صغيرة زوجته الامم من رجل فطلقها وتزوج
امها جاز من نكاح تأخر خاتمه في الفصل الثاني من

المراهق كالبالغ في حرمة المصاهرة حتى لو مثل امراة واقراة
بشهوة يثبت حرمة المصاهرة بخلاف العقد خلاصة
في الفصل الثالث من النكاح

المراهق كالبالغ حتى اذا جامع امراة او مثل شهوة يثبت له
بخلاف عقد برازيه في الثاني من النكاح

ويختلفون فيما اذا وطئ صغيرة لا يجامع مثلها فغلى قول الى حنبطه و
محمد محمد لا يثبت حرمة المصاهرة وعند اليه يوسف يثبت
لوجود فعل الوطئ حقيقة وهو كامل في نفسه يتعلق به الاغتسال
بالابلاج من غير انزال ويثبت به سائر احكام الوطئ ايضا واخبر
الوطئ بالعقد فكما ان العقد عند الصغيرة كالعقد على البالغة في
اجاب اكره فكذا كات الوطئ والوصف ومحمد محمد قال لا يثبت
حرمة المصاهرة ليس لعين الوطئ الا اثره لا يثبت بالوطئ في غير
المائة ولكن تبوء باعتبار معنى البعضية ولا تصور كذا
اذا كانت لا يجامع منها مبسوط السر حسي

في الاحصان من كتاب النكاح

وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس شهوة وعلى الاقرار بالتقبيل
بشهوة وهل تقبل على نفس الممس والتقبيل عن شهوة اختلف
المساج في قبيل بعضهم لا تقبل والبعض الآخر لا تقبل
وقال بعضهم تقبل والبعض الآخر لا تقبل على البرذوى وهكذا
ذكر محمد في نكاح النكاح تأخر خاتمه في السابع من
كتاب النكاح

ويثبت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى
لا تملك المرأة الزوج بزواج اخر الا بعد المصارعة وان مضى عليها
سنون والوطئ فيه لا يكون زنى استتبه عليه اولا وفي النكاح
الفاسد يجوز لها الزوج بزواج اخر قبل التفريق وكذا لا يثبت
به حرمة المصاهرة برازيه في الثالث من

كتاب النكاح

وفي اقرار الاصل في باب الاقرار بالنكاح بطريق الاثبات اذا كانت
امراة الرجل فتزوج باختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له اربع نساء

والتي هي في الأصل
منه من الولاية
بفتح النون والهمزة
وكذا

مات احد من فزوج باثامته بعد يوم وفي فثا والامام المنسج رجل وعلى
اخذ امرأته لا تحرم عليه امرأته من تكاح الخلاصة في
الفصل الثاني **باب الاولياء والاكف**

الولي شرط صحة النكاح في الصغيرة والمجنون والرفيق فينعقد
نكاح حرة مكنته بلا ولي وله الاعتراض في غير كفو ما لم تقدم منه وروى
عدم جوازها وبه يفتي لفاد الزمان **درر** في اول
باب الولي والاكفو

الاولياء في النكاح عشرة الاب ثم اجد اب الاب وان علا ثم
الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب
ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لابون ثم العم لاء
ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب والاقرب منهم بحسب الاجد
فان لم يكن لها عصبة من جهة القرابة فولها مولها العتاقة الذي عتق
اباها فان لم يكن لها واحد منهم ولها ام او جد او اخ او اخلة
او عم او امة ذات رحم محرم منها فمن اولياؤها ان زوجها اقربهن اليها
جاء النكاح في قول ابني حنيفة وابي يوسف ثمانية نفر لا ولاية لهم
العبيد والصبيان والمجانين والوصي والمكنت والذرية بينهما
في حرة والغائب غيبة منقطعة والحي فزله **خرارة الفقه**

لاني لبيت في كتاب النكاح
وليها ابوها ثم اجد وان علا ثم الاخ لابون ثم لاب ثم بنوهم على
هذا الترتيب وان لم يكن عصبة فمولى العتاقة ثم ذوو الارحام
الرجل والمرأة سواء وقال محمد ليس لذو الارحام ولاية الاعتراض في
التزويج من غير كفو لا يثبت لذو الارحام وانما يثبت ذل للعصبة
بلا خلاف والاخذ بمقدمه عدم الالام حال عدم العصبة قال الامام الشافعي
النكاح الاخت والعمة وبنات الاخ وبنات العم والى من قبل الاب
يجوزها ما عدا انما اختلف في الام والخاله ونحوهما ودعواه الاجماع يصح
في الاخت لاني العمة وبنات العم لان ثبوت الولاية لذو الارحام مختلف
فيه وفي شرح الطحاوي ذكر اختلاف في الكل وفي شرح الشافعي الاقرب
الام ثم البنات ثم بنات الابن ثم بنات العم ثم بنات ابن الابن ثم اب
لاب وام ثم الاخت لاب ثم لام ثم اولادهم ثم العتات ثم الاخوات
ثم اخالات ثم بنات الاعمام واجداد الفاسد اولي من الاخت عند الامام
ويفتى بما ذكر في ان في ان الام مقدمة على الاخت **من تكاح**
البرازية في المشا من

ولغير العصبات من الاقارب ولاية تزويج الصغيرة والصغيرة ايضا عند
عدم العصبات كالام والاخت والخال عند ابي حنيفة وهذا استثنى
والقياس ليس لهم ذلك وهو قول محمد وقول ابني يوسف فيه من شرط
من تكاح مختارات النوازل في او اخر فصل الاول

احمد قوله عليه السلام النكاح الى العصبة فالاولياء في النكاح الصغار
والصغار والمجنون والمجنونة العصبة ويعتبر الترتيب فيهم الاقرب
كالاقرب ثم في الميراث الا من الفصلين احدهما اذا كان لها اب او
جد وابن فالولاية لابن عذما وعند محمد لاب والى في الجدة مع الاخ
فما سوا عذما وعند ابي حنيفة اجد اولي **من تكاح** الاجرة
في معرفة الاولياء

الولاية في الاصل نوعان نوع يثبت بتولية المالك ونوع يثبت
لا بتولية المالك اما الاول فهو ولاية الوكيل فينفذ تصرف الوكيل
وان لم يكن المحل مملوكا له لوجوه الولاية الاستفادة من الموكل واما الثاني
فهو ولاية الاب واجداد الاب والوصي والقاضي وهو نوعان
ايضا ولاية النكاح وولاية غيره من المعاملات **من يزوج**

البرايح في فصل واما الذي يرجع الى المحقق عليه قريبا
واما ولاية الام فبنيها الامة ولها سلطان احدهما ان لا يكون
هناك ولي اصلا والثاني الفصل من الولي لان احرة العاقلة البالغة
اذا طلبت النكاح من كفو وجب عليه التزويج فاذا امتنع اضربها
والامام لا يصح دفع الضرر فينتقل الولاية اليه **بدر**

في فصل الامامه من كتاب النكاح ملخصا
سئل شيخ الاسلام الا وزجته في صغيرة لها اخ لا يزوجهما فزوجها
اقتضا بغيره الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ غائبا او
عاصلا فحجبته بغيره **تأثير** جانب في احاد وعشر
من كتاب النكاح

ولا ولاية للقاضي الا اذا كان قريبا وليا الولي من كان اهلا للميراث
وهو عاقل بالغ **ببرازية** في نكاح الصغار
في المشا من ملخصا

وفي الحجة يجوز للقاضي ان يزويج الصغيرة مع وجوه ابن العم وغيره من
الاولياء قاله نصير بن يحيى وقال شاذان بن حكيم لا ينبغي للقاضي
ان يزويج الصغيرة حتى يصير اهله وهي تقرب عن نفسها وتطلب من
القاضي التزويج وفي احاد وكما سئل عن صغيرة زوجها القاضي وكما
ان عم حاضر قال لا يصح **تأثير** في احاد وعشر من كتاب النكاح

اذا اجتمع للصغيرة والصغيرة وليان كالأخوين والهيمن فأيتهما
زوج جاز عندنا وان زوجها على العاقبة جاز الاول دون الثاني
وان زوجها كل واحد منهما رجلا اخر فوقهما معا ولا يعلم أيهما اول
بطل العقد ان

من كتاب النكاح

وما دام له زوج فالقاضي ليس يولي في قول أبي حنيفة وعندنا
ما دام له عصبة فالقاضي ليس يولي

في الأولياء

وبعد العصباء من الأقارب الولاية عندنا لمولاه العتاقة لانه
عصبة ثم عصبة لمولاه العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب يرث
الصغيرة والصغيرة من ذور الارحام بملك تزوج الصغيرة والصغيرة
في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقال محمد لا ولاية لذور الارحام
وقول أبي يوسف مضطرب

في الأولياء

واما قوله انك ثبتت مشتركة بينهما فنقول على الوجه الاول ممنوع بل
ثبت لكل واحد منهما على الكمال كان ليس مع غيره لان ما لا يتجزأ
لا يتصور فيه الشراكة كحق القصاص والامان بخلاف الدين فانه يتجزأ
فليتصور فيه الشراكة بخلاف ما اذا زوجت نفسها من غير كفو بغير
الاولياء لان هناك انك متعده وحقا خلافاً من حقهم لان حقها
في نفسها وفي نفس العقد ولا حق لهم في نفسها ولا في نفس العقد
وانما حقهم في دفع الدين عن أنفسهم واذا اختلفت جهات من فسقط
احدهما لا يوجب سقوط الآخر واما على الوجه الثاني فنسلك لكونه
انك ما ثبتت لعين بل لدفع الضرر وفي البقاء لزوم اعلاء الضرر
فسقط ضرره وكذلك الاولياء لوزوجها من غير كفو برضاها بلزم
النكاح لما قلنا ولوزوجها احد الاولياء من غير كفو برضاها من غير
الباقين يجوز عند عامة العلماء ما لمالك بناء على ان ولاية النكاح
ولاية مستقلة لكل واحد منهما عندنا وعندنا ولاية مشتركة وقد ذكرنا
المسئلة في شرائط الجواز وهل يلزم قال ابو حنيفة ومحمد يلزم وقال
ابو يوسف وزفر والشافعي لا يلزم

واما شرائط اللزوم

الحكم متى تعلق بسبب لا يتجزأ والحكم ايضا لا يتجزأ يثبت لكل واحد على
سبيل الكمال كاحد الاولياء في النكاح لان السبب هو القربة وانما
لا يتجزأ والنكاح لا يتجزأ وكذلك الامان اذا وجد من الجماعة ايضا

الى كل واحد منهم كمالا كالعشرة واذا قتلوا رجلا يقتلون لهذا المعنى ان
القتل لا يتجزأ والقصاص لا يتجزأ فاضيف الى كل واحد منهما كمالا
واظهر من هذا اذا قتلوا واحد اخطأ فقتلهم دية واحدة اعتبارا للمحل
لان الدية بدل المحل وانه واحد وعلى كل واحد كفارة على صفة لان الولا
الكفارة لا يتجزأ فان بعض الكفارة ليس بكفارة والسبب لا يتجزأ
وهو القتل فاضيف الى كل واحد منهم كمالا في حق الكفارة وكذا
الامة المشتركة اذا ولدت ولدا فاعياه معا ثبتت نسبتهما ولا ينفرد
احدهما بالتصرف في المال وان السبب لا يتجزأ وهو الاتحاق
في المال لكن التصرف في المال يتجزأ وينفذ لكل واحد منهما بالنكاح
لانه لا يتجزأ فثبتت لكل واحد منهما على سبيل الانفراد

من كتاب النكاح

بسم زوجت نفسها من غير كفو ولها وليان فرضه احداهما لم يبق الاخر
صح الاعتراض كالا بندا
فنبه من الكفاءة
وذكر في الاصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم انه حرام عيب
ثم ظهر انه عيب اذن له في النكاح لا خيار لها فيكون انجارا للاولياء
وان زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا انه حرام عيب ثم علموا انه عيب
لا خيار لاحدهم وبمشية لو ذكر الزوج انه حرة وجوها منه ثم ظهر انه
عيب كان لهم انجبار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها
رجلا ولم يشترط لها الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كفو او ليس بكفو ثم ظهر
انه غير كفو لا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجوها برضاها ولم يعلموا
بعدم الكفاءة ثم علموا وان شرط الكفاءة او اخبرهم بالكفاءة
فزوجوها ثم ظهر انه غير كفو كان لها انجبار

من كتاب النكاح في الفصل الرابع

واذا زوجها الولي من غير كفو ثم فارقته ثم زوجت نفسها منه بغير
كان للولي حق التفرع ولا يكون رضاه بالنكاح الاول رضاه
بالنكاح الثاني محيط البرهان في الفصل
السادس من كتاب النكاح

وإذا تزوجت المرأة لنفسها من غير كفوف فلا يبرأ من غيرها ولا يكون
ذلك إلا عند النكاح لأن الفسخ للعقد بسبب نقصان كونه فيه فصار شبهة الرد
بالعيب بعد القبض وحكم تلك النكاح من الطلاق والظهار والتوار
وغير ذلك فأنهم بينهما ما لم يفز القاضى بينهما لأن النكاح قائم فأن
فوز بينهما كانت فرقة بغير طلاق لأنه يفز وفقاً للنظر من غير ولا
مهر لها عليه أن لم يدخل بها وإن كان دخل بها فلها ما سعى لها من المهر
وعليها العدة ما قلنا في التبرؤن بخيار البلوغ ولو أجبته
في الكفارة

سمى رجل لا امرأة بغير اسمه وانتسب لها إلى غير نسبه فلما تزوجت
نفسها إياه علمت بذلك فهو على وجهين الأول أن يكون النسب
المكتوم أفضل مما أظهرها بأن أخبرها أنه عربي فإذا هو قرشي فلا خيراً
لها ولا لأوليائها وعن أبي يوسف أن لها اختيار وكذا في المجرى
الثاني أن يكون النسب المكتوم أدون مما أظهره وأنه على اثنين
أن كان مع هذا النسب المكتوم كفواً لها بأن تزوج عربية على أنه
قرشي فإذا هو عربي فلا خيار للأولياء ولها اختيار عند علمائنا
الثلاثة وذكر الكرخي أنه لا خيار لها . القسم الثاني إذا لم يكن
مع هذا النسب المكتوم كفواً لها بأن تزوج قرشية على أنه من
قريش فتبين أنه عربي أو من الموالي فلها اختيار ولو ضمت به
كان للأولياء حق المختار صفة مجمع الفتاوى

في الكفارة من النكاح
نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي ولا أمة أص في غير الكفو وروى
عن الإمام أحمد جواز وعليه فتوى قاضي خان وعند محمد ينفذ
موقوفاً ولو من كفوف ولا يجبر ولي بالعدة ولو بكر من نكاح
ملته في الأجر في الأولياء والاكفان
ولو تزوج أحكام جارية الوقف يجوز وعبد لا يجوز لأنه يملك عليه
المهر والنفقة ولو تزوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز
في الثالث من كتاب الوقف

الوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وإن أوصى به إليه
وعن الإمام أنه يملك أن أوصى به إليه . برار في
الثامن من كتاب النكاح
وذكر في فتاوى الشيخ ظهير الدين أن الوصي لا يملك النكاح الصغير
والصغيرة وإن أوصى الأب إليه بذلك لأن بالموت ينقطع ولا
الأب عن الصغير والوصاية تنهت بعد الموت فلا يفيد الصفا

إليه ثم قال وروى عنهم عن الإمام أنه لو أوصى إليه الأب به جاز
النكاح في أول نكاح الأب الوصي
والوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة أوصى إليه الأب في ذلك
أو لم يوصى وروى عنهم عن أبي حنيفة وهو قول مالك أن الوصي
إليه الأب جاز له تزويج الصغيرة والصغيرة وقال ابن أبي ليلى
وهو دلي في الوجهين في صبيخه في فصل
في الأولياء من كتاب النكاح

غير الأب وأجد إذا زوج الصغيرة من رجل كان جده معتق قوم
والصغيرة أبا أحوار فأدرت الصغيرة وأجازت النكاح لا يجوز
وكذلك لو كان جده كافراً ثم أسلم خلاصه

الفصل الثامن من النكاح
وفي الملتقط ولي غير الأب وأجد زوج الصغيرة من غير كفوف وأدرت
الصغيرة فأجازت لا يجوز وكذا غير الأب وأجد إذا نقص عن مهر
متلها نقصاً فاحش لا يجوز حتى لو أجازت بعد البلوغ لا ينفذ
أحكام الصغير في مسائل النكاح

قال غير الأب وأجد من الأولياء لم زوج الصغيرة من عيين موقوف
لم يجز لأن القدرة على إجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة
بل أولى فاعديه في النكاح قريب من أول

مجمع غير الأب وأجد إذا زوج الصغيرة مما لا يقدر على المهر
والنفقة لا يصح نقد الفتاوى في الكفاءة
بهم رجل زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حراً الأصل وكان معتقاً
فمنه باطل قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون بالافتقار
قنينة في نكاح الصغير

العصبة إذا زوج الصغيرة أو الصغيرة جازاً سواء كانت الصغيرة بكراً أو
ثيباً وعند مالك غير الأب لا يملك التزويج وعند الشافعي لا يملك غير
الأب وأجد إمام في العاقلة البالغة بكراً كانت أو ثيباً إذا كان زوجها
وليها يجوز بالاجماع واختلفوا فيها إذا تزوجت نفسها بغير ولي يجوز في
ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وفي رواية عن أبي يوسف أيضاً سواء
كان زوجها كفواً أو غير كفوف وروى الحسن عن أبي حنيفة يجوز إذا كان
كفواً والألفا وهو المختار للفتور لأنه أقرب إلى الاحتياط لأنه لم من
وافع لا يدفع ولا يكل قاض بعدل وروى عن محمد أن النكاح بدون الولي
باطل كما في قول ابن عمر وعنه في رواية ينفذ موقوفاً إلى أمانة الولي
لا يجوز له وطئها قبل الأمانة ولا يقع الطلاق فيه ولا يتوارث أحدهما

من الاخر قبل الا جازة وعنه مثل قولها قال ابو حفص ان لم يكن
لها ولي يجوز وان كان لها ولي يوقوف من النكاح

مختارات النوازل في فصل الاول

وفيها وزعمه فليحذر وان كان الاقرب جوالا سباحا لا يوقف على اثر
او كان مفقودا لا يعرف مكانه او كان مستخفيا في بلد لا يوقف عليه
قال الشيخ الامام السعدي ابو الحسن يكون بمنزلة الغائب غيبة منقطعة
مجمع الفتا ور قبل فصل سلسل شيخ الاسلام من النكاح

اختلف مشايخنا في ولاية الاقرب انما تزول بالغيبة او تبقى قال
بعضهم انها باقية الا انه حدثت للابعد ولاية بغيبة الاقرب فيصير
كان لهما وليين مستويين في الدرجة كالأخوين والعين وقال
بعضهم تزول ولايته وتنتقل الى الابعده وهو الاصح من النكاح

البداية في فصل واما شرط التقدم

عن ابى يوسف رواه في رواية قال ما بين بغداد والري
وهو في رواية مسير شهر فصاعدا وما دونه ليس بغيبة منقطعة
وعنه محمد رواه ابن الصنا ورو عنه ما بين الكوفة والري ورو
عنه من الرقة الى البصرة وذكر ابن شجاع اذا كان غائبا في موضع
لا يصل اليه القوافل والرسل في السنة الآمرة واحدة فهو غيبة منقطعة
وان كانت القوافل تصل اليه في السنة غير مرة فليست بمنقطعة
وعنه الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري ان كان الاقرب
في موضع ينفوت الكفو انما طب بسطاع رأيه فهو الغيبة المنقطعة
وان كان لا ينفوت فليست بمنقطعة وهذا اقرب الى الفقه لان
التحويل في الولاية على تحصيل النظر للمولى عليه ودفع الضرر
عنه وذلك فيما قاله بداية من المحل المزبور

وان تزوج الصغيرة او الصغيرة بعد الاولياء فان كان الاقرب
حاضرا وهو من اهل الولاية يوقف النكاح الابعده على اجازته وان
لم يكن من اهل الولاية بان كان صغيرا او كبيرا مجنونا جاز وان
كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز من النكاح

تأخر خاتمه واكد عشر من كتاب النكاح

واذا غاب المولى الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن هو الابعده منه ان يزوج
وحده الغيبة المنقطعة قبل موته سفر وهو اختيار المناهجين
وقيل اذا كان كمالا لم ينتظر جواب الاقرب ينفوت الكفو انما طب
وهو اقرب الى الفقه مختارات النوازل

في الاولياء من النكاح

ثم تكلموا في الغيبة المنقطعة واكثروا الكلام فيه وكذلك اختلفت
الروايات فيه الاكثرون على ان الاقرب اذا كان في موضع لا ينتقل

الكفو انما طب مجير انما منه فريضة منقطعة وأشار في الكتاب
الى ان ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع ومن المشايخ من تجاوز و
قال لا ينتظر الكفو ابدا كثيرة وينتظر قليلا فلا بد من حد فاصلا
فقد رنا ذلك بثلثة ايام ولباليها وهذا قول محمد بن مقاتل الرازي
وابى عصمة سعد بن معاذ المروزي وعليه فتو جماعة المتأخرين

منهم الشيخ الامام ركن الاسلام ابو علي النسفي والقاضي الامام علي السعدي
وقال من نكح امة لسف غيبة منقطعة وان كان الاقرب جوالا
سباحا لا يوقف على اثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه او كان
مستخفيا في بلد لا يعرف محله فهو بمنزلة الغيبة المنقطعة ولو

زوجها الاقرب حيث هو تكملوا فيه والظاهر هو الجواز

احكام الصغار في الاولياء مسائل النكاح

لا تثبت الولاية للصغير والمجنون ولا تثبت للرجل في المهر والمسلم
على الكافر ولا تثبت الولاية للعبد تأخر خاتمه في النكاح

عشر من كتاب النكاح

شريف زوجه بنته من عبده وهي كبيرة برضاها جاز ولو كانت
صغيرة لا تأخر خاتمه في الفصل الثاني

من كتاب النكاح

ومن زوج ابنته وهي صغيرة عبدا او زوج ابنته وهو صغيرة فهو باطل
عنه ابن حنيفة خلافا لهما من كتاب النكاح

الاحكام في الكفارة

واذا اكتم الرجل على ان يزوجه ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفوها او باقا
من مهر مثلها ففعل وان كان النكاح باطلا في مهر المثل لا ينفقه النكاح
الا ان يبلغ مهر مثلها او ان لم يكن كفوا لا يصح النكاح وان كانت المرأة
بالغة فاكتمت ووليها على النكاح ففعل ان لم يكن الزوج كفوا كان المرأة
ان ترد وان رضيت المرأة كان للولي ان يرد وان كان النكاح
بمهر قاصر فللمرأة ان ترد فان رضيت فللولي ان يرد في قول ابن حنيفة
خاصة وعنه ما جئ به للولي من الرد لعدم الكفاية وليس له ان يرد
بنقصان المهر في اوائل كتاب الاكراه من قاضي

وان زوجها المولى غير كفو ودخل بها ثم بان من زوجها بالطلاق ثم زوجت
نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفسخ وان كان الطلاق رجعا
لم يكن له ان يفسخ في فصل الكفاية

في فصل الكفاية

زوجت نفسها من رجل على ان الزوج حر ثم ادعى رجل ان هذا
عبدى وصدة الزوج يثبت لها حق الفسخ من النكاح
خواتم المفتين في الكفاءة

والكفاءة انما تعتبر في حق النساء خاصة حتى ان الرجل الشريف
اذا تزوج بالاولاد من النساء ليس له الا اعتراض و
ان لم يكن هو كفواله تأثير خاتمه في النكاح

خاتمه من كتاب النكاح
البكر اذا زوجت نفسها من صبي ورضي ولها والصبى له طاعة
المهر لكن قبل ابوة النكاح وهو غني حاز النكاح والزوج كفوالها
خلاصة الخامس من كتاب النكاح

ف العلوي كفوال العلوي وان كان فاسقا والمرأة صالحة امرأة
زوجت نفسها من رجل على ان العلوي فظهر انه لم يكن ان كانت المرأة
علوية فلها ان تفسخ النكاح ان لم يكن عالما ولو لم تكن علوية للفسخ
لان كفواله ولا يكون الفسخ لعدم الكفاءة الا عند القاضي في الفسخ
جوار البلوغ والرد بالعيب بعد القبض لا يكون هذا الفسخ
طلاقة وان كان ذلك قبل الدخول فيخلو يسقط كل مهر ولا علق بها
وان كان بعد اخلو الصحيح كان عليه كل مهر ونفقة العدة الى ان
يفسخ القاضي العقد بينهما ولما كان النكاح قائما في جميع الاحكام من تلك
الطلاق والظهار والايلاء والتوارث **•** الذميمة اذا زوجت نفسها
رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ الا ان يكون ابنة ملكهم او خيرة زوجت
كتاب او بائنا منهم او نقصت عن مهرها نقضا فاحشا فلها ان يطل
المهر والفسخ واذا زوجت نفسها غير كفواله لا وليا حق الفسخ
ما لم تقدمه ولا يبطل حق الولي بكونه بعد ما علم وان طال وان قبض
مهر وجهه بطل حقه وان خاصم زوجها في بقية المهر والنفقة بطل
حقه ايضا اذا زوجت نفسها غير كفواله ورضي احد الاولياء لم يكن هذا
الولي ولا لغيره او دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمرفوعة
ف ولو رضى الاب بعدم الكفاءة لان لاخ ان يطالب الفسخ لان
برضا الاب لا يبطل حق الاخ لان لولاية الاخ في النكاح في الجملة ولو جاء
كفو والولي لا يزوج فللقاضي ان يزوج لانه لا يجني كفواله
من كتاب خواتم المفتين في الكفاءة

ولو زوجها الاولياء ولم يعلموا انه حر او عبد ثم علموا لا خيار
لأحدهم وبطلت لؤا خبر الزوج انه حر والمسئلة بحالها فان لم يعلموا
فبذلك على ان المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم ينظر الكفاءة

ولم تعلم انه كفوام لا ثم علمت انه غير كفو لا خيار لها ولكن لا وليا لخيار
ولو زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا لا خيار لواحد
منهم انا اذا شرطوا او اخبرهم بالكفاءة فزوجها على ذلك ثم ظهر انه غير
كفو كان لهم الخيار خلاصة في الفصل الخامس

من كتاب النكاح
زوجها الولي من غير كفواله ثم فارقته ثم تزوجت بغيره لم يملك الزوج كما
للولي ان يفرض بينهما لان الرضا يسقط حقه في عقد لا بدل عدا برضا
بسقوط حقه في عقد آخر من كتاب الظهير

في الفصل الرابع من كتاب النكاح
سئل سئل الاسلام عن مجهول النسب هل يكون كفوالا امرأة موهوبة
النسب قال لا تأثير خاتمه في النكاح

من كتاب النكاح
رجل زوج ابنة الصغيرة من رجل على ظن انه مصباح وقد قالوا ان الزوج
لا يشرب الخمر فوجده الان شربا بدمنا فكبرت البنت فقالت لا
ارضى بالنكاح ان لم يعرف ابوها بشرب الخمر وغلبه اهل بيت
الصالحون فان النكاح باطل خلاصة في النكاح

من النكاح
واما التقدير روي عن ابى حنيفة انها معتبرة حتى لا يكون الفاسق
كفوالا للعدالة سواء كان معلنا بالفسق او لم يكن يستخف ام لا
وعن محمد رحمه الله انه غير معتبرة الا اذا كان يستخف وعن
ابن يوسف روايتان احدهما قال ان كان معلنا فكذلك وان
لم يكن معلنا وكان مستترا كان كفوالا والثاني قال اذا كان ذامرا
فهو كفو يريد به اعوان السلطان اذا كان بحيث لهم مهابة عند الناس
ولو اجهل في الكفاءة من كتاب النكاح

قال شمس المنة السرخسي لم ينقل عن ابى حنيفة فظاهروا رواية في هذا
سنة والصحيح ان عنده الفسق لا يمنع الكفاءة وقال بعض مشايخ
بانح الفاسق لا يكون كفوالا لبنت الصالح معلنا كان الفاسق او
لم يكن وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
من كفاءة الكتاب

الكفاءة بالعقل لم تذكر في الكتاب واخذت المشايخ فيه
خلاصة في الفصل الخامس من كتاب النكاح

وفي المحيط الكفاءة بين الذميين لا تعتبر وليس للولي ان يطالبها
بالفراق الا اذا كانت بنت ملك خدعها حاكم او كذا من يفرق

لا تعد ام الكفاية لتكثير الفتنة خلاصه والفصل
 الخامس من كتاب النكاح
 سبعة نفر لا يكون سكوتهم رضا الولي اذا اراد الصغرى والصغرة
 يتزوجان **خاتمة الفقه من كتاب النكاح**
 السكوت رضا في ثلاث عشرة مسألة احدها البكر الثانية
 اذا قبض الولي هو البكر فكتبت برز الزوج ان كان الفاضل
 ابا او جذا استحقا **الثالثة** الشفعة وسببها **الرابعة**
 اذا تواضعا في السر ان يظهر في العلانية ببيع تامة ثم قال
 احدهما علانية وصاحبه حاضر انا قلنا كذا وكذا في السر وقد
 بد الى ان اجعله بيعا صحيحا وصاحبه حاضر يبيع ذلك فكتبت
 ثم بياضا ببيع جائز وسكوت رضا **الخامسة** عبدة السر
 المشترون فوق بعد ذلك في خمسة المدين فوق في خمسة واحد
 من الفاضل فباعه ومولاه الاول حاضر عند البيع فكتبت
 ولم يطرك سبيل له على اخذ العبد **السادسة** البائع اذا ثبت
 له حرج فذا كان له وقيل لا يكون اذا نأحت ان له ان يأخذه
السابعة مجهول النسب اذا بيع وهو ساكت وهذا اقرار منه
 بالبرق صحيح لو ادعى اكرية بعد ذلك لا يبيع وزاد الطحاوي قم مع
 مولاه بالزوج **الثامنة** اذا ارادى عبده ببيع ورثته فكتبت
 يصبر فاذا وناكح لا يجوز ما باع وكذا اذا ارادى الصبي المحجور ببيع و
 يشتر فكتبت جعل فكا للحر **التاسعة** وهب خارية من رجل و
 هي حاضرة فقبل وقبض كحضرة الواهب ولم ياذن له الواهب
 بالقبض ولم ينهه ثبت الاذن استحقا وكذا في الصدقة
 ولو قام الواهب قبل قبضه لم يبيع قبضه حتى يأمر بذلك
الخاشعة اذا باع بياضا سدا او المبيع حاضر عند العقد فقبضه
 المشتري بحضرة البائع ولم يمنعه من قبضه وسكت كان اذا له
 بالقبض حتى يملكه المشتري دفع الثمن ام لا **الحادية عشر** رجل
 حلف وقال والله لا اسكن فلانا دارى او قال لا اتركه في دارى
 وفلان في دارى فكتبت احالف بعد اليمين ولم يقل اخرج منها
 حنت ولو قال اخرج ولم يخرج لم يحنث **الثانية عشر** اخيار اذا
 كان للمشتري فخر عبده الذي اشتراه ببيع ويشتر فكتبت فهو اخيار
 للبيع وابطال اخياره ولو كان اخيارا للبائع لا يكون ابطالا لاختياره
الثالثة عشر اذا ولد للثلاث ناوله ولقاه حين ولد يصح تنفي
 وكذا بعد الولادة بيوم او يومين عند الجحشفة رحمه الله اذا

هتفه فكتبت لزوم الولد قال في المحيط وزاد شمس الائمة انكحوا ان اذا
 قال لغيري بعبدي فلم يقبل ولم يرد بل سكت ثم باع جعل بياضا في التوكيل
 والسكوت قبول وكذا من ارغبه شوق رقة فكتبت حتى تسأل ما فيه
 لم يضمن بشا في ما سأل منه واحتج على صاحب الزوج بسكوت واذا
 مات زوج البكر بعد ما خلا بها قبل ان يدخل بها تزوج كما تزوج الابن
 وكذا لو زالت بجريتها بحرق الاستنجا او طول الزمان او الوتيرة
 والظفيرة واكبيضة وعند الجحشفة لو زالت بكارتها بالزنا فكذا
 وعندهما تزوج كما تزوج النيب ولو وقعت الفوة بين العتبن
 وامراته البكر تزوج كما تزوج الابكار ولو زالت بجريتها بنكاح
 فاسدا وجومت بشبهة تزوج كالنيت ولو اخذتها عند الاستنجا
 فلما تركت قالت لا ارضى صح الرد وكذا لو اخذها السعال او العا
 فاذا ذهبت عنها قالت لا ارضى صح الرد واذا استأذن النيت
 فلا بد من رضاها بالقول **من نكاح قبض الكرم**
 في نوع في نكاح البكر

فصل في خيار البلوغ

ومنها اختيار الصغرى والمصغرة بعد البلوغ في اختيار البلوغ وهذه
 الفقرة لا تقع الا بتفريق الفرض بخلاف الفقرة باختيار المرأة لنفسها
 في خيار العتق انها تثبت بنفس الاختيار وقد بينا وجه الفقرة
 فيما تقدم والفرقة في اختيار بين جميعا يكون فرقة بغير طلاق بل يكون
 فسخا صحيح لو كان الزوج لم يدخل بها فلا موهبا اما في خيار العتق فلا
 شك فيه لان الفقرة وقعت بسبب وجودها وهو اختيارها لنفسها
 واختيارها لنفسها لا يجوز ان يكون طلاقا لانها لا تملك الطلاق الا اذا
 ملكت كالمختمه فكذا في فسخ العقد رفعه من الاصل وجعله كان لم
 يكن حقيقة لم يكن لها مهر فكذا اذا اكون بالعدم من الاصل وكذا في
 خيار البليغ اذا كان من له الخيار هو المرأة فاختارت لنفسها قبل
 الدخول بها لما قلنا واما اذا كان من له الخيار هو الغلام فاختارته
 قبل الدخول بها فلا موهبا لهما **الثاني** وهذا فيه نوع اشكال لان الفقرة
 جاءت من قبل الزوج ويجب ان يكون في طلاق ويتعلق بها نصف
 المهر والا ففصلان **الشيخ** اذا اثبت له الخيار فلا بد ان يكون مفيدا
 ولو كان ذلك طلاقا وجب عليه المهر لم يكن لاثبات الخيار معنى لانه يملك
 الطلاق فاذا لا فائدة في الخيار الا سقوط المهر وان كان قد دخل بها
 لا يسقط المهر لان المهر قد تأكد بالدخول فلا يحتمل السقوط بالفرقة كما لا
 يحتمل السقوط بالموته لان الدخول استينفا منافع البضع والله اعلم

حقيقى فلا يحتمل الارتفاع عن الاصل بالفسخ بخلاف العقد فان امره شرع
فكان محتاجا للفسخ ولانه لو فسخ النكاح بعد الدخول لوجب عليه رد
المناخ المستوفاة لانه عاد البذل اليه فوجب ان يعود المبدل اليها
وهو لا يقدر على ردّها فلما فسخ واذا لم يقدر على ردّها يلزم قيمتها
وقيمتها هو المهر المسمي فلا يفيد لانه لما استوفى المنافع فقد استوفى
الحقوق عليه وهو المبدل فلا يسقط البذل في كتاب

النكاح من البدر الى

ولو بلغت واختارت نفسها وزوجها غائب اشار في الجاهل الى
لا يفوق بينهما ما لم يحضر الغائب لانه قضى على الغائب احكام

الصغار في مسائل النكاح

وفي خيار البلوغ لا يقع الفقة ما لم يفوق الثمن بينهما وعند تفريق
الثمن يسقط كل المهر ان كانت الفقة قبل الدخول وان كانت بعد
الدخول كان لها المهر المسمي فاختار في فصل الخيار

من كتاب النكاح

في خيار البلوغ والاعتاق	فرقة حكمي بغير طلاق
فقد كفوا كذا ونقصان مهر	ونكاح فساد بالطلاق
ملك احد الزوجين او بعضه	وارتداد كذا على الطلاق
تم حبس عتة ولعان	واباء الزوج فرقة بطلاق
وقضاء القاضي في الكل شرط	غير ملك وردة وحق

من كتاب اس الهمم في باب الاوليا

وانما يبطل خيار الرضا والنكاح نصا او دلالة خلاصة

قبيل التاسع من كتاب النكاح

والجمل يثبت خيار البلوغ ليس بغير خلاصة قبيل

الفصل التاسع من النكاح

رجل زوج ابنته البالغة قبلها انخرتم ثم اختصما الى القاضي وادعى
الزوج انها سكنت حين علمت فقالت لا بل ردوت ان قال ردوت
حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا
فردت وقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول الزوج وهو
نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه
ان قال الشفيع طهبت الشفعة حين علمت كان القول قوله وان قال
علمت بالبشر اليوم كذا فطهبت لا يقبل قوله فاصبح

في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والدول من
كتاب الدعوى

وفي فناء اي قاضي ظهير الدين قلت ونظير هذا ما ذكره القاضي ابو جعفر
الاشعري في كتاب الجاهل مع غير الاب واجد اذا زوج صبيته من صبي
فاوركت قبل ادراك زوجها فاخارت الفقة ورفعت امرها الى القاضي
لا ينتظر كبر الزوج وكان الثمن ان يفوق بينهما غير انه ان كان له والد
او وصي احضره وامره ان ياتي بالحي للصغير ان كان له حجة والا
فريق بينهما بحضرة وليه هذا اذا كان زوجها صبيثا كان او ركت الصغيرة
وزوجها كبر غائب وقد زوجها غير الاب واجد واختارت نفسها
مهل يفوق القاضي بينهما حال غيبة الزوج اشار في الجاهل الى انه
لا يفوق بينهما ما لم يكن عند خصم او وكيل لانه قضى على الغائب
بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة زوجها ابوها ووجدت زوجها
مجبوبا لا يفوق القاضي بينهما بخصوصه الاب حتى يبلغ لاصحاحها
ترضى بعد البلوغ احكام الصغار قبيل

باب نكاح اهل الذمة

في الصبي والصبيبة اذا تزوجا بلا اذن ثم اجاز الولي جاز ولهما
خيار البلوغ لو اجاز غير الاب الجحد جامع الفصل

في الرابع والثمانين في احكام الصبيبة

اذا ادعى رجل على امرأة ان وليها زوجها منه في حال صغرها واقام
على ذلك بيينة واقامت المرأة بيينة ان الولي زوجها منه بعد البلوغ
بغير رضاها فالبيينة بيينة الرجل وان لم يكن لها بيينة فالقول قول
المرأة وقيل القول قول الزوج والا والاصح والبيع على هذا
القياس حتى لو باع مال ولده ووقع الاختلاف بين الابن وبين
المشتري فقال المشتري كان البيع قبيل البلوغ وقال الابن لا بل كان
بعد البلوغ فالقول قول الابن على اصح القولين والبيينة بيينة
احكام الصغار قبيل الطلاق

وفي المحيط قالت تزوجتني انا صغيرة فقال كنت بالغة القول قولها
لاختلافهما في وجوه العقد وان اقاما البيينة فبينتها اولي لانه اقم
في الرابع عشر من كتاب البرازية

البلوغ ثمان سنين واثنتان بالعلماء فعلامه اكارية جصن واحتمل جمل
ادنى المدة تسع سنين وهو المختار وعلامه الغلام احتلام واحبال
ادنى المدة اثنتي عشرة سنة واثنتان ففي الغلام اذا دخل في النكاح
عشرة وفي اكارية اذا دخلت في السبع عشرة وعن ابي يوسف
انه اعتبر نبات الشعر وهو قول مالك وفي شرح الاصل قال الا حنفية
بلوغه بالسن ثمانية عشر سنة وبلوغها سبع عشرة سنة وقال ابو غرنا

بالسن عشرة سنة يظهر بها علامة البلوغ فقد راهبه والوجه حفا
 زيادة وانما قدر فيها بقل او بتسارع اليمن القوة عادة ولفتي بقولها
 لقصور اعمار اهل زماننا وفي فناء ورا اهل سمرقند مثل محمد عن غلام
 وجارية ستمائة اقل من سن عشرة سنة وهو قد اخضر شاربه وبمنت
 عانة وهو في خلق تمام فقالا قد احتمنا قال لا اصدقه فيه وفي العيون
 يقبل قولها فيه وفي المنتقى بصدق الجارية لا الغلام **جامع**
الفصولين في الرابع والثلاثين في احكام الصبي
 بلوغ الغلام بالسنة ثمان وبالا جبال او الاختلام احدى والجارية بالسنة
 واكحظ والاحتلام واكحل وادنى المدق فيها تسع سنين في المختار
 والغلام اثني عشرة سنة واكلم فيه بالسنة للغلام اذا دخل في النكاح
 والجارية في السابع عشرة وقيل يعتبر بنات ثمان العانة وهو قول
 مالك وهو رواية عن ابني يوسف **منسبة المصنف في**
مسائل العدة

وفي الهداية رافق هو اوصى واستكمل الامر فقال بلغت بصدق
 وحكم حكم البالغين لانه معنى لا يوفى الا من جهتها فلو اجبر او
 لم يكن بها الظاهر صفة كما بصدق المرأة في اكحظ وفي الفتاوى
 لصدر الاسلام طاهر بن محمود صبي اقرانه بالغ فقام سيم الوصي
 فلم يراهها حاز قسمته ولم يقبل قوله بعد ان كان غير بالغ ولو لم يكن
 مراهقا وبعلم ان مثله لا يكتلم لم يحز قسمته ولم يصدق في انه بالغ
فصولين في الرابع والثلاثين في احكام الصبي

باب المهر

ومنها ان لا يكون مجهولا جهالة تزيد على جهالة مهر المثل وجملة الكلام
 فيه ان المهر في الاصل لا يخلو اما ان يكون معيناً مثلاً اليه واما
 ان يكون مسمى غير معين مثلاً اليه فان كان معيناً مثلاً اليه
 صحت تسميته سواء كان مما يتعين بالتعيين في عقود المعاوضات
 من العوض والعقار والحيوان وسائر المكيلات والموزونات
 سوا ذلك او كان مما يتعين بالتعيين ليس للزوج
 ان يجبل العين ويدفع غيرها من غير رضی المرأة لان المثل اليه قد
 تعين للعقد وتعلق حقها بالتعين فوجب عليه تسليم عينه وان
 كان مما لا يتعين له ان يجبه ويدفع مثله حيث ولو قد اوصفت
 لان التعيين اذا لم يصح صار محاراً عن بيان الجنس والنوع والقد
 والصفة وان كان ثيراً او نفقة ذهباً او فضة يجبر على تسليم عينه
 لانه يتعين بالتعيين كما لو وضف فان كان مسمى غير معين فالمسمى

لا يخلو اما ان يكون مجهول الجنس واما ان يكون معلوم الجنس و
 النوع معلوم الصفة واما ان يكون معلوم الجنس والنوع والقد
 والصفة فان كان مجهول الجنس كالحیوان والدابة والثوب والدا
 بانه تزويج امرأة على حيوان او دابة او ثوب او دار ولم يعين لم يصح
 التسمية وللمرأة مهر مثلها بالغاً بالغ لان جهالة الجنس جهالة متناهية
 لان الحيوان اسم جنس تحت انواع مختلفة وتحت كل نوع اشياء مختلفة
 وكذا الدابة وكذا الثوب لان اسم الثوب يقع على ثوب القطن والكتان
 والحرير والخز والبرز وتحت كل واحد من ذلك انواع كثيرة مختلفة وكذا
 الدار لانها تختلف في الصغر والكبر والهيئة والتقطيع وتختلف قيمتها
 باختلاف البلاد والمحال والشكل اختلافاً فاحشاً فتفاضت اجهالة
 في التحقت بجهالة الجنس ولا اصل ان جهالة العوض تمنع صحة تسميته
 كما في البسج والاجارة كونهما مفضية الى المنازعة الا انه يحل ضرب
 من اجهالة في المهر بالاجماع فان مهر المثل قد يجب والنكاح الصحيح
 ومعلوم ان مهر المثل مجهول ضرباً من اجهالة وكل جهالة في المسمى
 مهر مثل جهالة مهر المثل او اقل من ذلك يتحل ولا يمنع صحة التسمية
 استدلالاً بمهر المثل وكل جهالة تزيد على جهالة مهر المثل يقع الامر فيها
 على الاصل فيمنع صحة التسمية كما في سائر الاعراض **بالج**
في فصل ومنها ان لا يكون مجهولاً من جهة النكاح
 اقل المهر عشرة دراهم غداً وهو حق الشرع والتبليغ الى مهر المثل
 حق الاولياء والاستيفاء والاستقاط بعد ما تبنت زوج المرأة فان لم
 عشرة وما زاد فعليه المسمى ان دخل بها او مات عنها وان طلقها
 قبل الدخول بها وانخلوق فلها نصف المسمى بالنظر **مختاراً**
النوازل في المهر

تزوجها بمهر سر او علانية باكثر ان لو اضعفا وتفاقد في العلانية
 باكثر العلانية الا ان يكون اشهد عليها او على الولي ان المهر مهر
 السر والعلانية سمعة وعن الفقيه ابي الليث جدد العقد يجب
 كلا المهرين وذكر القائل انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على
 الاول والزيادة جائز عندنا حال قيام العقد تزويجها بالفسخ ثم
 جدد بالفسخ ذكر بكران على قولها لا يلزم الثاني وعمر قول الامام
 الثاني يلزم وذكر خصام انه يلزم الثاني ولم يذكر خلافه **براه**
في الثاني عشرة من كتاب النكاح

ولو تزوجها على عبد او ثوب هو ورثا لتسمية صحاحه فلها الوسط
 والزواج بالخيار بين الوسط وقيمته لان العوض في حق اعالية

يجب ابتداء لان ما يقابل له ليس كالما يقصد به اكتب انما لم تفتح
في جملة الوصف واوجبنا الوسيط نظر المصنفين كما في الدية
ثم الوسيط لا يعرف بدون التقويم فصار القيمة اصلا كما لم يفتح
الزوج بينهما ولو اوجب في الكفاية وثبنا واضحه

وروي عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لا مهر لثلاثة عشر دراهم وعن عمر وعلى وعبد الله بن عمر
رضوان الله عليهم قالوا لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم والفظ
انهم قالوا ذلك توقيف لانه باب لا يوصل اليه بالاجتهاد والقبول
ولانه لا وقع للاختلاف في المقدار يجب الاخذ بالمتيقن وهو عشرة
بدل العنى المقدار الذي يصلح مهر

او ذهب بجارتها بغير او غير كجارتها وفي العيون جارية دفعت
جارية اخرى فذهبت عذرتها عليها صدق ان مثلها كذا حكم به
الفاروق رضي الله عنه برأيه في الثاني

من كتاب احد فو ما يخص

ولو وطئ جارية ان بشبهة وانزال بجارتها على قول ابو يوسف
ومحمد بنظر الى مهر مثلها غير كبر والى نقصان البهائم ان كان اكثر
يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر

في اخر فصل من القتل الذي يوجب الدية من

كتاب الجنايات

والاصل في الضرر انه لا يكون فكل ان اقدام المولى على تقويت
المبدل عن ملك الزوج والحالة هذه اسقاط للمبدل لانه فصار
كما لو اسقط نصيبا لابرار بخلاف اكره اذا قتلت نفسها لانها
وقت فوات المبدل لم يكن مستحقا للمبدل لان قتاله الى الورثة
على ما بينت والآن ان لا يملك اسقاط حق غيره وهو بخلافه
لانه المهر وقت فوات المبدل على الزوج ملك المولى وحقه والآن
بملك التصرف في ملك نفسه ستيقا واسقاطا فكل ان محتملا للسقوط
تقويت المبدل لانه كما كان محتملا للسقوط بالاستسقاط نصيبا
لا براد وهو اكواب عما اذا قتلتها زوجها او اجنبية لانه لا حق للزوج
ولا للزوج في مهرها فلا يحتمل السقوط باستسقاطها فكل ان محتمل للسقوط
استسقاطا فكيف يحتمل السقوط من طريق الدلالة والدليل على
التفريق بين هذه الفصول ان قتل اكره لنفسها لا يتعلق به حكم
من احكام الدنيا فصار كموتها حتف الفها حتى قال ابو حنيفة ومحمد
هرثا تغفل ويصل على غيرها كما لو ماتت حتف الفها وقتل المولى امته

لا يتعلق به وجوب الكفارة وقتل الاجنبية ابا يتعلق به وجوب الفصال
ان كان عمدا والدية والكفارة ان كان خطأ فلم يكن قتلا بمنزلة الموت
هكذا اذا قتلت المولى فاما اذا قتلت نفسها فكل ان حنيفة روي
روى ابو يوسف عنه انه لا مهر لها وروى محمد عنه ان لها المهر وهو
قولهما بدائع في فصل بيان ما يتأكد به

المهر من كتاب النكاح

لا خلاف في ان احد الزوجين اذا مات حتف الفة قبل الدخول
في نكاح فيه تسمية انه يتأكد المهر سواء كانت المرأة حرة او امراة
المهر كان واجبا بالعقد والعقد لم يفسخ بالموت بل انتهى نهائية
لانه عقد لعقد للمهر فينتهي بها عند انتهاء المهر واذا انتزعا كذا فيما
مضى وتقر بكنزلة الصوم بتفريقه الليل وكذلك اذا قتل احدهما
سواء اقره اجنبية او قتل احدهما صاحبه او قتل الزوج نفسه فاما
ان قتلت المرأة لنفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شي
من المهر بل يتأكد الكل عليه عندنا وعند زفر والى في سقوط المهر
وجه قولهما انها بالقتل فوتت على الزوج حقه في المبدل فيسقط حقها
عن المبدل ولما ان القتل انما يصير تقويتا عند زوج الزوج
لانه انما يتم قتلها عند ذلك والمهر في تلك الحالة ملك للورثة فلا يحتمل
السقوط بقتلها كما اذا قتلتها زوجها او اجنبية بخلاف الردة والتقبل
لان المهر وقت الفصل والردة كان ملكها فاحتمل السقوط بقتلها
واذا كانت امته فقتلها مولاها اسقط مهرها في قول ابو حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد لا يسقط بل يتأكد بدائع في فصل

واما بيان ما يتأكد به كل المهر من كتاب النكاح فخصا

واما قوله ان المهر حق العبد فكل ان التقدير فيه الى العبد فتقول نعم هو
في حالة البقاء وحققا على اخلوص فاما في حالة التبرع فحق المهر
متعلق به اباية الخط البضع صيانة له عن شبهة الانداز لا يجب
كل الخط في المهر كما في لصاب السرة بدائع

في ادرى مقدار المهر

المهر شرط جواز نكاح المسلم حتى ان من تزوج امرأة ولم يسلم لها
مهر بان سكت عن ذكر المهر او تزوجها على ان لا مهر لها ورضيت
المرأة بذلك يجب مهر المثل بنفس العقد عندنا حتى ثبت لها ولاية
المطالبة بالتبليغ ولو ماتت المرأة قبل الدخول يؤخذ مهر المثل من
الزوج ولو مات الزوج قبل الدخول حتى مهر المثل من تركته وعند
الشافعية لا يجب المهر بنفس العقد وانما يجب بالفصل على الزوج او بالدخول

حتى لو دخل بها قبل الفرض يجب مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول بها وقبل
 الفرض لا يجب مهر المثل ولا خلاف في ان النكاح يصح من غير ذكر المهر
 ومع نفيه بدائع في فصل ومنها المهر عند
 والد قبل المهر وجوب المهر قبل الفرض اذا طلبت الفرض من الزوج
 لو امتنع اجبره القاضي ولو لم يفعل ناب عنه ومن المبالى وجوب تقدير
 ما ليس واجب لان الفرض تقدير واما المولى اذا تزوج امته من
 عبده فقد قيل ان المهر يجب ثم يسقط وفائدة الوجوب جواز النكاح
 واما الذي اذا تزوج ذمية بغير مهر فعليه قولها يجب المهر واما على قول
 ان حنفية يجب ايضا الا ان لا تعرض لهم لانهم يدينون ذلك
 ونحن امرنا بان نتركهم وما يدينون حتى انما لو تراعى الى الفرض لها
 المهر وكذا اذا مات الزوجان يقضى بمهر المثل لورثة المرأة عندهما
 وعندنا بغير حنفية انما لا يقضى به لوجوه الاستيفاء دلالة ان موتهما
 معا في زمان واحد بدائع في فصل ومنها المهر عند
 وجبة الكلام فيه ان الام لا تخلو اما ان سمي ما يصلح مهر او اشار الى ما
 لا يصلح مهر واما ان سمي ما يصلح مهر او اشار الى ما يصلح مهر
 فان سمي ما يصلح مهر او اشار الى ما لا يصلح مهر بان قال تزوجك
 على هذا العبد فاذا هو مهر او على هذه الشاة الزكية فاذا هي مبيعة
 او على هذا الدن اخل فاذا هو مهر فالتسمية فاسدة في جميع ذلك
 ولما مهر مثله في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف يصلح التسمية
 في الكل وعليه في اكر قيمة اكر لو كان عبدا وفي الشاة قيمة الشاة لو كانت
 زكية وفي اكر مثل ذلك الدن من خل وسط ومحمد فوفى فقال مثل
 قول ابي حنيفة في اكر والمبينة ومثل قول ابي يوسف في اكر
 وجب قول ابي يوسف ان المسمى مال لان المسمى هو العبد والشاة
 الزكية واخل وكل ذلك ما فصحت التسمية الا انما اذا ظهر ان المأ
 اليه خلافت من المسمى في صلاحية المهر فقد رتب التسليم فتحب القيمة في
 اكر والشاة لانها ليس من المثلثات وفي اكر يجب مثلها خلا لاها
 مثله كما لو طلق المسمى او استحق وجه قول محمد في الفرض ان الاشارة
 مع التسمية اذا اجتمع في العفو فان كان المشار اليه من جنس المسمى
 يتعلق العقد بالمشار اليه وان كان من خلاف جنسه يتعلق العقد
 بالمسمى وهذا اصل مجمع عليه في البيع على ما ذكره في البيوع واكر
 من جنس العبد لا يجرى جنس المنفعة وكذا الشاة المبينة من جنس الشاة
 الزكية فليست العبرة للاشارة والتحقت التسمية بالعدم والمشار
 اليه لا يصلح مهر افسار لانه اقتصر على الاشارة ولم يسم بان قال تزوجك

على هذا الركن واما اخل مع اكر فحينئذ لا اختلاف في مثل المنفعة
 فتعلق العقد بالمسمى كمن تعذر تسليمه وهو مثله فيجب مثله خلا ولا يفرق
 ان الاشارة والتسمية كل واحد منهما وضعت للتعليل الا ان الاشارة
 ابلغ في التعليل لانهما كحصر العين وتقطع الشك والتسمية لا تجب
 احصاء العين ولا قطع الشك فسقط اعتبار التسمية عند الاشارة
 فبقيت الاشارة والمشار اليه لا يصلح مهر الا ان ليس في اكر يجب مهر المثل
 كما لو اشار الى المبينة والدم واكر واكر غير ولم يسم وحده الفقه
 لا بغير حنفية رحمه الله ان هذا امر سمي عبدا وتسمية اكر عبدا باطل
 لانه كذب فالتحقت التسمية بالعدم وبقيت الاشارة والمشار اليه
 لا يصلح مهر الا ان ليس في اكر التحقت الاشارة بالعدم ايضا وصار كما
 تزوجها ولم يسم لها مهر وهذا افسد واضع بحمد الله تعالى هذا اذا سمي
 ما يصلح مهر او اشار الى ما لا يصلح مهر اما اذا سمي ما لا يصلح مهر او اشار
 الى ما يصلح مهر بان قال تزوجتك على هذا اكر فاذا هو عبدا او على هذه
 المبينة فاذا هي زكية او على هذا الدن اكر فاذا هو خل فقد روى ابو يوسف
 عن ابي حنيفة ان التسمية فاسدة ولها المشار اليه وروى محمد عنه
 ان لها مهر المثل ورواية ابي يوسف اصح الروايتين لان الاصل
 عند ابي حنيفة ان التسمية لا حكم لها مع الاشارة في باب النكاح فكانت
 العبرة للاشارة والمشار اليه يصلح مهر الا ان مال في ان لها المشار اليه
 ووجه ما روى محمد عنه انه طاسي ما لا يصلح مهر او اشار الى ما يصلح مهر
 فقد هزل بالتسمية والمازل لا يتعلق بتسمية حكم فبطل كلامه رائي
من مهر البدائع في فصل واما بيان ما يقع لتسميتها
 ولو بد العبد الصداق حرا بان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حرا
 فاخل حرا بان تزوجها على هذا الدن من اخل فاذا هو حرا فهو لافا لافا
 اي التسمية يجب بمهر المثل فيها وفيه اشارة الى التعليل على ما بين
 واعتبه الثاني اي التسمية وفي اكر قضا بقيمة اي بقيمة اكر
 لو كان عبدا واخرى اكر راي اي مثل هذا الدن من اخل وفي
 ابن الحسن الثاني اي ابا يوسف في الثاني اي في اخل ومن
 هو البدي اي ابا حنيفة ارواف ابن الحسن من هو البدر ومن
 في محل النصب في البدر اي العبد وهذا الاختلاف بينهم يرجع الى
 اصل مجمع عليه وهو انه اذا اجتمعت الاشارة والتسمية والمسمى ليس في
 جنس المشار اليه فالعبرة للتسمية لانها لقوا لاهية والاشارة لقوا لاهية
 فكان اعتبار التسمية وهي معرفة المعنى اولى من اعتبار الاشارة وهي
 معرفة للصوت واذا كان المسمى من جنس المشار اليه ويختلفان وصفا

بالعبودية لانه لا يملك المسمى من جهة المثل رايه ذاتا والوصف يتبعه الا
 ان من اشترى فصاعدا على ان ياقوته فاذا هو زوج لا ينفقه العقد لا يملك
 الجسد ولو اشترى على ان ياقوته احمر فاذا هو اخضر ينفقه العقد لا يملك الجسد
 وان كان في الترخيص على هذا الاصل فابو يوسف يقول ان الخل مع الحمر واخر
 مع العبد جنسان مختلفان في حق الصداق لان احدهما مال يصلح
 صداقا والاخر لا يتخلو احكام بالتسمية والمسمى مال فصارت الاشارة
 لبيان وصف المسمى كانه قال عبده مثل هذا في الوصف وكذا في الخل ومعه
 يقول بان اختلاف الجنس باختلاف معنى الذات ومعنى الذات لا يقع
 في حق اكره العبد فان منفعتيها تصلح على منط واحد فاذا لم يتبدل معنى الذات
 اعتبر جنبا واحدا وكانت العبرة بالاشارة والمشار اليه لا يصلح مهورا
 فاما الخل والخرجنان مختلفان لان المطلوب من الخل معلوم والمطلوب
 من الخمر معنى الاطراب واذا كانا جنسين صار احكامهما كانه ابو يوسف
 وابو حنيفة يقول بان المعايير في الكسبة لا يتحقق الا بتبدل المعنى و
 الصدرة لان قيم الشيء بصورته ومعناه فلا يأخذ الذان حكم الجنين
 المختلفين الا اذا اختلفا صورة ومعنى وصدرة الخمر والخل واحد
 وكذا صدرة اكره العبد واذا لم يتبدل اختلاف المعاني لوجود
 الاتحاد في الصدرة كان المشار اليه من جنس المسمى وكانت العبرة بالاشارة
 في الفصلين فاما تزوجها على خمر او حرق فوجب مهر المثل واما اراد هذه
 المسئلة عقيب قوله ولو اصر العبد من لطيف جدا اذ تلك المسئلة
 مبنيّة على هذا الاصل وجوبه ان عند ابي حنيفة تسمية العبد عند
 الاشارة الى اكره لغو حتى اوجب لها مثل المثل كما لم يتسم شيئا فربما
 ايضا لتسمية العبد عند الاشارة الى اكره يكون لغوا فاذا لم يسم
 العبد الثاني يصير كانه تزوجها على عبده فليكن له اذ ذلك وعند
 ابي يوسف لتسمية العبد معتبرة وان اشار الى حرقا اعتبر تسمية العبد
 هذا كونه عجز عن تسليم احدهما فيجب قيمته ومحمد يقول لا امر كما قاله ابو حنيفة
 ان تسمية العبد عند الاشارة لغو لكنها ما رخصت بان يتمك عليها
 البضع بعبد واحد فيجب النظر الى مهر مثلها لرفع الضرر عنها
 كذا في الفا الفاشح حملا للمهر اي يجب مهر المثل عندك في الفصلين
 ووجب الاطرفة الاكل اي المشار وهو الزكية وهو يخرج
 مما ذكرنا عنه الاصل الا ابا يوسف خالف اصله ظاهره لانه اخرج
 التسمية هنا كونه ليعول هذا جمع بين الاشارة والتسمية وصحت
 احدهما وبطلت الاخرى باعتبار الصيغة وصارت الاخرى
 كالن لم يكن واستمر على اصله ومحمد قر على اصله وهو ظاهره والابو حنيفة

كذا في الفا الفاشح حملا للمهر اي يجب مهر المثل عندك في الفصلين
 ووجب الاطرفة الاكل اي المشار وهو الزكية وهو يخرج
 مما ذكرنا عنه الاصل الا ابا يوسف خالف اصله ظاهره لانه اخرج
 التسمية هنا كونه ليعول هذا جمع بين الاشارة والتسمية وصحت
 احدهما وبطلت الاخرى باعتبار الصيغة وصارت الاخرى
 كالن لم يكن واستمر على اصله ومحمد قر على اصله وهو ظاهره والابو حنيفة

يقول الموجب الاصل هو المثل وانما اعتبرنا الاشارة هناك حتى يجب
 مهر المثل ولو اعتبرنا هذا لا يجب مهر المثل في اعتبارها ليجب المثل لانه
 هو الاصل فالقطعة اي فانقطعت المرأة عن هذا الزوج باقية
 وذلك لمصلحة العدة او المعنى انقطعت العدة فنكحت اي بزواج
 اخر فجلدت اي منه فنزل لها لبن فارضعت اي صبيها فهو
 اي الرضاغ من الاول اي الزوج الاول عنه الاول اي عنه
 الامام الاول الى ان تلمد من الثاني فاذا ولد له بعد ذلك يكون
 من الثاني كذا في المشكل ان يكون من الاول وعلم به انه اذا
 علم انه من الاول لان في المشكل كما كان من الاول ففي المعلوم او
 ان يكون من الاول اذا منته نزل اي من الثاني وطريق موفقة
 ان اللبن اذا كان غليظ فهو من الاول وان كان رقيقا فهو من الثاني
 لان اللبن القديم يكون غليظا والحديث يكون رقيقا كذا في القصار
 الطهيرة والمشكل ان لا يعرف الرقة والغلظة ما احتمل اي كذا
 احتمل وفيه اشارة الى التعليل لانه لا احتمل من هذا وذا يثبت كونه
 منها احتياطا كما هو اصله في الطفل ليمتد لغيره فليكن حلقا وكذا في تفاوت
 والاصل ان البقيين لا يزولان كس وكونه من الاول يفيين ووقع الشك
 في كونه من الثاني كل اي كل واحد ما يصلح له اي ما يصلح للرجال
 كالعمامة والقطنسقي ونحوه مع يمينه وما يصلح للنساء كالحمار والغزل
 ونحوها مع يمينها وانما المشكل اي ما يصلح لهما كالهبة والفضة
 للزوج مع يمينه او عاتقا اي اذا كانا صبيين كان مات ارا الزوج
 ذا اي المشكل ما فيه شك اي ما يصلح لهما وصيرنا في جرد لهما
 كما اشارنا في صيغته الى ان قول ابي يوسف في المشكل واثار
 قول الاسلم في مبسوطه الى ان قوله فيما يصلح للنساء وانما اخر قوله في مبسوطه
 عن محمد لان قول محمد لا يراد الا في حالة الموت فيلحق ايراد عقيب قوله
 فان مات فللمراة دا وقول ابي يوسف لا يختص بحال الحياة بل هو في
 حال الحياة والموت فلو ذكر قول ابي يوسف عقيب قوله ابي حنيفة
 لمهم ان قوله مخصوص بشك الحالة واعلم انه لا فرق بين ما اذا كان
 الاختلاف في حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفقرة والاصل ان
 القول في الدعوى لصاحب اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج
 فكان الظاهر ان هذا الاختلاف يختص بها لانهما لما رضى ظاهرا وقوى منه
 وهو يد الانتفاع والاستعمال من النكاح
 المصنف في باب ما تفرق كل واحد من اصحابنا الشك
 فيسبل كتاب الطلاق

وهو من ذلك اذا نزل منها فلا يضر اصل
 كل من زوجين ما يصلح ما يقع في ذلك
 وانما المشكل الذي هو اذا كانت المرأة
 وصيرنا في جرد لهما
 كما اشارنا في صيغته الى ان قوله فيما يصلح للنساء وانما اخر قوله في مبسوطه
 عن محمد لان قول محمد لا يراد الا في حالة الموت فيلحق ايراد عقيب قوله
 فان مات فللمراة دا وقول ابي يوسف لا يختص بحال الحياة بل هو في
 حال الحياة والموت فلو ذكر قول ابي يوسف عقيب قوله ابي حنيفة
 لمهم ان قوله مخصوص بشك الحالة واعلم انه لا فرق بين ما اذا كان
 الاختلاف في حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفقرة والاصل ان
 القول في الدعوى لصاحب اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج
 فكان الظاهر ان هذا الاختلاف يختص بها لانهما لما رضى ظاهرا وقوى منه
 وهو يد الانتفاع والاستعمال من النكاح
 المصنف في باب ما تفرق كل واحد من اصحابنا الشك
 فيسبل كتاب الطلاق

قال رحمه الله رجل تزوج امرأة على ثوب قيمته عشرة فلم يقبض حقه
رجعت قيمته الى ثمانية بنقصان السعر فليس لها غيره لان قيمة المهر
عشرة دراهم انما يعتبر يوم العقد وقد وجد ولا خيار لها لان حقها
لم ينقص حقيقة انما هذه فترة احدتها الله تعالى في قلوب الناس
ولهذا لا يكون مضمونا على الغاصب ولا على المرتفعين ولا يثبت
الخيار للمالك ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية قبلت قيمته
عشرة فانما هذا الثوب ودرهمين لان ذكر العشرة مفعلا لا يتجزأ
فصار كما قال تعالى وجناك على هذا الثوب ودرهمين وكذا لو سعى
بكيل او موزونا وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان
في الثوب يعتبر قيمته يوم القبض وفي المكيل والموزون يوم
العقد لان المكيل والموزون يثبت في الذمة ثبوتا صحيحا بخلاف
العقد والثوب لا يثبت ثبوتا صحيحا بل يتردد بينه وبين القيد فيجوز
قيمه يوم القبض لانه يصير مهورا حينئذ ولو تزوجها على ثوب
قيمة مائة فنقص بعضه في يده من غير فعل احد ورجعت قيمته
الى خمسة فان شاءت اخذته وان شاءت اخذت قيمته يوم تزوجها
لانه عيب فاحش مما وى فثبت بخلاف المسئلة الاولى لان النقص
ثم لم يكن في عين الثوب وانما يكون في قلوب الناس فلم يكن نقصان
السعر عيبا ولهذا لا يخير المشتري اذا تغير السعر في يد البائع فانما
العقود تغير يمكن في عين الثوب فوجب نقصانه فكأن عيبا
وجب اختيار الاثر لانه يثبت الخيار للمشتري ويكون مضمونا على
الغاصب والمرتين فان اخذت عين الثوب لاشئ لها غير ذلك
لان انما صار مضمونا على الزوج بالعقد لانه لم يوجد سبب لوجب
النقصان سوى العقد والا وضا لا تفرد بالعقد فلا تفرد بضمانه سوى
بين العيب والبيع والاشترى في البيع ووفاء بينهما في النكاح لان بين
البيع على المماكة والاستقصاء والمقصود منه الرخ والعيب
اليسير تخلل ولهذا اشترط الرواية للزوم ويثبت خيار الرواية
بخلاف النكاح لان مبناه على المساهلة وموافقة الاخلاق وحصول
المصالح العرية والكن والازدواج والرد بالعيب اليسير تخلل
المقاصد عرفا ولهذا لا يثبت خيار الرواية ولا ان الرد في البيع
لان ينفسخ العقد فيعود اليه ملكه وهنا بالرد لا ينفسخ النكاح فيخرج
بقيته ولا فرق بين عين الشئ وبين عيبه وبين قيمته فلا يترك
به فائدة فانه يرجع بقيته صحيحا وهذا هو الفرق بين العيب اليسير
والفاش فكل عيب يقتصر من اثاره مقدارا لا يدخل تحت تقويم

المقويين فهو عيب فاحش فاذا كان ينقص مقدارا لا يدخل تحت تقويم
المقويين فهو عيب يسير فاذا لم يستدرك به فائدة وعين الشئ اعدل
من قيمته لا يرد المهر بخيار الرواية لان فائدة اعادة العوض الذي خرج
من ملكه اليه وذلك لا يحصل بالرد لعدم الفسخ النكاح ولكن بخيار قيمته
والقيمة غير مرسية ايضا فلهذا لا يرد المسلم فيه بخيار الرواية لانه لا يفيد
بخلاف البيع وكذا هذا في كل ما هو مضمون بنفس كبذل الخلع
والصلح عن دم العبد وبذل العتق وكونها اما البيع وكل عقد هو
مبادلة مال بمال فانه يكون مضمونا بما يقابل فيه بخيار الرواية وبغير
من العيب والفاش وكذا الاكحاف والرهلاك لان المهر في يد
مضمون بنفسه لان ما يقابل به لصنع وذلك ليس كالقالب يمكن الرجوع
فوجب عليه قيمته بخلاف البيع فانه مضمون بغيره فان المبيع اذا ملك
في يد البائع يرجع بما يقابل من الثمن لانه مال وهذا عندنا وعند الشيخ
كل عيب يرد به المبيع يرد به الصداق بناء على اصل بيننا وبينه ان
هذه بالرد تبطل التسمية فيجوز المثل وعندنا لا تبطل التسمية
لكن يجب فيه المسمى له ان الصداق مال مملوك بعقد المعاوضة وهو
ما يفصل عن اصل العقد فتبطل التسمية بالرد كما بيع كلبا كان
التسمية لا تبطل النكاح كالفداء لانه فوجب مهور المثل ككت
نقول السبب الموجب للمسمى هو العقد فلا يجوز احكام بطلان المسمى
مع بقا السبب الموجب لكن بالرد يتقدر تسليم العين كما التزم فوجب
قيمه كالغصوب اذا اوج وعنده اذا هلك الصداق قبل التسليم
عنده لا تبطل التسمية كمن يجب على الزوج مثله او قيمته وعندنا
تبطل التسمية كما تبطل البيع فيجوز المثل وبعض اصحاب يقولون
بالهلاك لا تبطل التسمية ويجب قيمة المسمى لتقدر تسليم العين بخلاف
الرد والعيب لا يرفع التسمية وعلى هذا الخلاف اذا استحق المهر
وعنده زفرا اذا لعيب الصداق في يد الزوج لعيبه فلها الخيار فيمنع
على قوله في العيب الموقوف قبل العقد ان يثبت لها الخيار ايضا
من بيع اجماع البكر للمحصنة في باب النكاح

ايضا ما يزيد من الصداق

ولا يثبت خيار الرواية في المهر حتى لو تزوج امرأة على عيبه لعينه او جارية
لعينها ولم تدره ثم رأت له ليس لها ان ترده بخيار الرواية لان النكاح
لا ينفسخ برده فلوردت لرجعت عليه لعيبا اخر ويثبت لها فيه خيار
الرواية فترده ثم ترجع عليه باخر الى ما يتنازع فلم يكن الرد مفيدا لخلوع عن
العاقبة المحمدين فكان سفرها فلا يثبت لها حق الرد وكذا في الخلع

والاعتناء على مال والصلاح عن دم العمد لما قلناه بخلاف البيع انه
ثبت فيه خيار الرؤية لان البيع ينفسخ بمر والمبيع ويرجع بالتمن
فكان الرد مفيداً لذلك اذ قد وصل ثبت خيار العيب في
المهر ينظر في ذلك ان كان العيب يسيراً لا يثبت وان كان قاصداً
ثبت وكذلك في بدل الخلع والاعتناء على مال والصلاح عن
دم العمد بخلاف البيع والاجارة وبدل الصلح عن مال الميرد
بالعيب اليسير والفاش لان هذا كمنفسخ العقد برده
وهو لا ينفسخ واذا لم ينفسخ فتقبض مثل فز بما جرت فيه
عيباً يسيراً ايضا فان الايمان لا تخلو عن قبيل عيب عادة فتر
ثم تقبض مثل فيؤدرا الى ما لا يتناهي فلا يفيد الرد وهذا المخرج
لا يوجد في البيع والاجارة لانه ينفسخ العقد ما برده فكان الرد
مفيداً ولان حق الرد بالعيب انما يثبت استدرالك للفائت
وهو صفة السادة المستحقة بالعقد والعيب اذا كان يسيراً
لا يعرف القوات بيقين لان العيب اليسير يدخل تحت لقوة يتم
المقومين لا يخلو عنه فمن مقوم لقوته بدون العيب بالثبوت ومن مقوم
لقوته مع العيب بالثبوت ايضا فالقوات صفة السادة بيقين
فما حاجة الى الاستدراك بالرد بخلاف العيب الفاضل لانه لا
يختلف فيه المقومون فكان القوات حاصلاً بيقين فتقع الحاجة
الى الاستدراك الفائت بالرد الا ان هذا المعنى الاخير ليس بكل
بالبيع واخواته فان العيب اليسير فيها يلزم حق الرد وان كان
هذا المعنى موجوداً فيها والاصح هو الوجه الاول ولا شفعة في المهر
لان من شرائط ثبوت حق الشفعة معاوضة المال بما لا يذكر
في كتاب الشفعة ان سار التردد والنكاح معاوضة البضع
بالمال فلا يثبت فيه حق الشفعة

بالحجب به المهر

ولو تزوج امرأة بالثمن ثم جدد النكاح بالثمن درهمين خلتوا فيه
ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر رده في كتاب النكاح ان يقول
ابي حنيفة ومحمد لا يلزمه الالف الثانية ومعهما الف درهم وعلى
قول ابي يوسف لا يلزمه الالف الثانية وبعضهم ذكروا ان الخلق
على عكس هذا ان على قولهما يلزمه الالف الثانية وعلى قول ابي يوسف
لا يلزمه وذكر عصام ان عليه الشين ولم يذكر فيه خلافاً وذكر سفيان
ان الخلو في شرح ابي حنيفة اذا جدد النكاح في المتكوسة روى عن ابي حنيفة
انه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليه يشير في التمهيد

في شرح النكاح قال في ينفى ان لا يلزمه الالف الثانية لانها ليست بزيادة
لفظاً لو ثبتت الزيادة انما ثبتت في ضمن النكاح فاذا لم يصح
النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولهذا لو باع شيئاً بالثمن ثم باعه
بالثمن وحنسهما كان البيع الثاني منسوخاً للبيع الاول والزيادة
في الثمن والزيادة في المهر سواء ولو امكن ان يجعل العقد
الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل منسوخاً ولهذا
لو كان النكاح الاول بالثمن والثاني بالثمن لا يجعل المال الثاني
زيادة في المهر

من محرقه صنيعة

تزوجها على انها بكر فاذا هي ليست كذلك يحجب كل المهر حلاً
لامررها على الصلح بان زالت بوثبة وان تزوجها بزيادة
من مهرها على انها بكر فاذا هي غير بكر لا تحجب الزيادة والتوفيق
واضح للتأمل من نكاح برأيه في الثاني عشر
وفي كل موضع صحت اخلوق لوطقها لا يكون له حق الرجعة وبعد
ما صحت اخلوق كان لها كل المهر وان اقرت المرأة انه لم يجز معها
في خلاص الرواية في فصل اخلوق من نكاح الخاتنة

واجمعت الامة على انه لا يكون محصناً في العقد الصحيح الا بالدفن
ثم لو تكررت الجماع في النكاح الفاسد لم يلزمه سوا واحد وهو
ما ذكرنا بخلاف ما اذا تكررت وطئ الابن لجارية الاب واذ على شبهة
فانه يلزمه بكل وطئ مهره والاصل ان الوطئ في غير المكس ان كان
بشبهة اشتباه يتعد المهر بتكرره وان كان بشبهة ملك لا يتعد
بتعدده ففي جارية الاب وجارية الزوجة اذا وطئها الزوج
الثابت في حقها شبهة الاشتباه بتكرره وتكرره الابن اذا
وطئها الاب والمكاتبه اذا وطئها السيد والزوجة في النكاح الفاسد
او في النكاح الصحيح اذا ظهر بعد عقد الوطئ انه كان حلفت بطبقها
الثابت في حقهم شبهة الملك وتكرره الوطئ في الملك لا يتعد به المهر كذلك
في شبهة داما اذا وطئ احد الشريكتين اجارية المشتركة هرا را
قال الشيخ حاتم الدين لم يذكر في المختار وكان الشيخ برهان الدين
والذي يقول بتعدد المهر لانه في النصف الاخر ليس بشبهة ملك
فصار بمنزلة جارية الاب في حق الابن

ابن القيم

في النكاح من باب المهر عند شرح قوله واذا تزوج القاصي
ثم اذا وقعت الفرية بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت
الفرية باختيار الزوج او باختيار المرأة وان دخل بها فلا مهر كالا
وقعت الفرية باختيار الزوج او باختيار المرأة

من كتاب احكام الصفا

رجل تزوج امرأة على بيت وخادم قال ابو حنيفة لما نزلت ديار فقيه
انخدع واربعون فية البيت وقال ابو يوسف ومحمد لا يقدر الا بربعين و
بغير فية الخلا والرخص والفتوى على قولها **فأضيق**
في مثل المهر

فلم زوج لا بد البائع بغير اذن وضمن المهر فاجاز النكاح لا يكون اجازة للفقهاء
قب هو اجازة للضمان **قسيه** في النكاح الفضولي

الام اذا زوجت الصغيرة وقبضت الصداق ثم ادركت لم يكن وصية
لها طلب الصداق من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تملك قبض الصداق
وكذا ما زاد الاوليا غير الاب واجد من الاوليا **برازة**

في الثالث عشر من كتاب النكاح

لو زوجت نفسها غير كفو ودخل بها ثم فسخ العقد العقد بينهما بخصومة
الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير اذن ثم فسخ العقد بينهما
قبل الدخول كان على الزوج كل المهر الثاني وكان عليها عدة متعبد
في قول ابو حنيفة والي يوسف وقال محمد وزفر لا مهر على الزوج و

عليها بقية العدة الاولى عند محمد وقال زفر لا عدة عليها وهذه من
جملة ما نزل على هذا الخلاف ومنها هذه المسئلة ومنها اذا طلق الرجل
امراة المدخولة بها تطليقة باينة ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
في النكاح الثاني عندها عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر عليه نصف
المهر والنكاح الثاني ومنها اذا طلق الرجل امراة باينة بعد الدخول

ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت العياذ بالله ثم اسلمت على قول
ابن حنيفة والي يوسف عليه كل المهر وعلى قولهما لا يجب عليه المهر
الثاني ومنها ان المنكوحة اذا كانت امة فطلقا بعد الدخول
لتطليقة باينة ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت فاختارت نفسها

قبل الدخول ومنها اذا طلق امراة بعد الدخول تطليقة باينة
ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان او بخيار بلوغ
بعدها حنيفة والي يوسف الدخول في النكاح الاول يجعل
دخولا في النكاح الثاني في حوج تأكد المهر وجوب العدة وعلى قول

محمد وزفر الدخول في النكاح الاول لا يكون دخولا في النكاح الثاني
لا في حوج المهر ولا في حوج العدة الا ان عند زفر يسقط عنها بقية
بقية تلك العدة وعلى قول محمد لا يسقط وكذا لو كان النكاح
الاول فاسدا ودخل بها او كان وطئها بشبهة ووجب عليها

العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا جازا ثم فارقتا قبل الدخول
ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها ووقعت الفرقة بينهما

ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول
لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقض العدة
ثم فسخ بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وزفر
في الفصول المتقدمة **فأضيق** في فصل

الكفاة من كتاب النكاح

ولو تزوج امرأة ولم يسلم لها مهر انكفل رجل بمهر مثل جائز الكفاة
كما يجوز المسمى **فأضيق** في باب المهر

بمهر مريضة زوجت نفسها باقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس لاوليها
ان يبلغوا الى مهر مثلها **قسيه** من المهر

يخ جهد الخلال نكاحا بمهر ينزح ان جهده لاجل الزيادة لا احتيا
من النكاح القسيه في الزناجر في المهر

تفسير الخلق الصحيح هي ان لا يكون هناك مانع من الوطى لا
حقيق ولا شرعي ولا طبعي اما المانع الحقيقي فنحو ان يكون احد
مريضا مريضا يمنع الجماع او صغيرا لا يجامع مثله او صغيرة لا يجامع

مثلا او كانت المرأة رتقا او قننا لان الرتق او القرن يمنعان
الوطى ويصح ان كان الزوج غنيما او خصيتا لان العنة والخصا
لا يمنعان الوطى وان كانت خلوتا كخلوة خيها وتصح خلوة المحبوب
في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح **دوجع**
الا قوال مذكورة في البدائع في فصل واما بيان ما

يتأكد به المهر من كتاب النكاح

ثم في كل موضع صحت الخلق وتأكد المهر وجبت العدة لان الخلق الصحيح
كما وجبت كمال المهر فكانت وجب العدة اولى لان المهر خالص حوج
العبد وفي العدة حوج الله تعالى فبجئ طبعها وفي كل موضع فست
الخلوة لا يجب كمال المهر وهل يجب العدة ينظر في ذلك انه كان الف

المانع حقيق لا يجب لانه لا يتصور الوطى مع وجود المانع الحقيقي منه
وان كان المانع شرعا او طبعيا يجب لان الوطى مع وجود هذا النوع
من المانع ممكن فبئها ان في الوطى فتجب العدة عند الطلاق احتياطا
واما ان كانت يموت احد الزوجين فنقول لا خلا وفي ان احد الزوجين

اذا مات حتمت الفة قبل الدخول في النكاح فيه نسبية انه يتأكد المسمى
سواء كانت المرأة حرة او امة لان المهر كان واجبا بالعقد والعقد
لم يفسخ بالموت بل انتهى به لانه عقد بعقد للمهر فتمت به نهايته
بعده انتهاء المهر واذا انتهت كدفها مصنى ونقرر بمنزلة الصوم يتقرر
بجبه البطل فيتقرر الواجب ولان كل المهر واجب بنفس العقد صا

دينا عليه والموت لم يعرف مسقطا للدين في اصول الشرع فلا يسقط
شيء منه بالموت كالأديون وكذلك إذا قتل أحدهما سواء قتل
أجنبيا أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه فاما إذا قتل
المرأة لنفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر
بل يثبت له الكل عليه عندنا وعند زفر واث في يسقط المهر
ووجه الاقوال المذكورة في النكاح البدلي في فصل واما بيان
ما يثبت له كل المهر

إذا وقع النكاح فاسدا ومزوا القاصي بينهما فان لم يكن دخل بها
فلا مهر لها ولا عدل فان دخل بها فلها اقل مما سمي لها ومن مهر المثل
وخبره في الفصل العشرين من النكاح

الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ان كان
هناك تسمية والآخر المثل بالغ ما بلغ وانما يجب ذلك بالجماع
في القبل

وقال النكاح الفاسد لا يجب الا مهر المثل ولا يجب الا بال دخول حقيقة
من النكاح خزانة المفتين في باب تكرار المهر
ومهر المثل لا يرد قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها

مجمع الفتاوى نقل عن ملتقط صدر الامام
فوق القاصي بينهما في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر ولا عدل
وان دخل فلاقل من المسمى ومهر المثل وان لم يكن مسمى فمهر
المثل بالغ ما بلغ وتجب العدة ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في عده

بزازية في الثالث عشر من كتاب النكاح
وفي النكاح الفاسد ان دخل بها فلها مهر من لها ولا يزاد على المسمى غدا
خلال الزفر وهو يعتبر بالبيع الفاسد ولما ان المستوفى ليرتد
وانما يتقوم بالتسمية فان زادت على مهر المثل لم تحب الزيادة

لعدم صحة التسمية وان نقصت لم تحب الزيادة على المسمى
لانعدام التسمية بخلاف البيع لانه مال متقوم في نفسه فينتقد
بذلك بقيته وعليها العدة احوال الشبهة بالحقيقة في مواضع الاحكام

وتحرر اعراس شتبه النسب ويعتبر ابته اوها من وقت التفريق لا
من احوال الطلقات وهو الصحيح لانها تحب باعتبار شبهة النكاح
ورفعها بالتفريق ويثبت نسبها لان النسب يحل في ابناء

احياء وللولة فيثبت على الثابت من وجه
في باب المهر ما يخصه
فاما بيان ما يسقط به كل المهر في المهر يسقط كله باسباب اربعة

فاما بيان ما يسقط به كل المهر في المهر يسقط كله باسباب اربعة

1

منها الفرقه بغير طلاق قبل الدخول بالمرأة وقبل اكلوت بها فكل فرقة
حصلت بغير طلاق قبل الدخول وقبل اكلوت تسقط جميع المهر سواء
كانت من قبل المرأة او من قبل الرجل وانما كان كذلك لان الفرقه
بغير طلاق تكون منسوخة للعقد ونسخ العقد قبل الدخول يوجب
سقوط كل المهر لان نسخ العقد رفعه من الاصل وجعله كانه لم يكن
وسببين الفرقه التي تكون بغير طلاق والتي تكون بطلاق في خروجها
ان شاء الله تعالى ومنها الابراء عن كل المهر قبل الدخول وبعده
اذا كان المهر دينيا لان الابراء اسقط والاسقاط ممن هو اهل
الاسقاط في محل بل لا يسقط بوجوب السقوط ومنها اكلت على المهر
قبل الدخول وبعده ثم ان كان المهر غير مقبوض يسقط عن الزوج
وان كان مقبوضا ردت على الزوج وان فاعلها على ما سوي المهر
يلزمها ذلك المالك ويسر الزوج عن كل حق وجب لها عليه بالنكاح
كالمرء والنفقة المأضيه في قول الجعفي لا يخلع وان كان طلاقا
بعوض عندنا لكن في معنى البراءة لما ذكره في مسئلة الخلاء والمباراة
في كتاب الطلاق في بيان حكم الخلع ومحمد ان شاء الله تعالى ومنها
هبة كل المهر قبل القبض عينا وحده الكلام في هبة المهر ان المهر
لا يخلو اما ان يكون عينا وهو ان يكون معيناً مثلاً ابيه ما يصح
تعيينه واما ان يكون ديناً وهو ان يكون في الذمة كما لذراهم والدائره
معينه كانت او غير معينه والمكبلات والموزونات في الذمة
واحيوان في الذمة كالعبد والفرس والعوض في الذمة كالشجر والحيوان
واحوال لا يخلو اما ان يكون قبل القبض واما ان يكون بعد القبض
وهبت كل المهر او بعضه فان وهبت كل المهر قبل القبض ثم طلقها
قبل الدخول بها فلا شيء له عليها سواء كان المهر عينا او ديناً
في قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر يرجع عليها بنصف المهر ان كان
ديناً وبه اخذ الشافعي بدائع في فصل واما بيان

ما يسقط به كل المهر من كتاب النكاح
فاما اذا كان عينا بان كان معيناً مثلاً ابيه ما يحتمل تعيينه كالعبد
والمجارية وسائر الاحيان فلا يخلو اما ان كان على حاله لم تزود ولم تنقل

فان كان غير مقبوض فطلقها قبل الدخول بها عاد الملك في النصف
اليه بنفس الطلاق ولا يحتاج للعود اليه الفسخ او التسليم منها حتى لو كان
المهر امة فاعتقها الزوج قبل الفسخ والتسليم ينفذ اعيانه في نفسها

بلا خلاف وان كان مقبوضا لا يعود الملك في النصف اليه بنفس الطلاق
ولا يفسخ ملكها في النصف حتى يفسخها الحاكم او تسلم المرأة وروى

منها الاب اذا مات مجهول مال ابنته وقد كثرنا في الاستنباط والنظر
 نأقلا عن جامع الفصولين وذكرنا حاشية المحققين شيخ الاسلام مؤلف
 الشيخ محمد بن عبد الله الميرزا في الغرضي نأقلا عن الفصول الكفاية وانه ذكر
 فيها قولين ففروق بينهما وبين الوصي فقال في الفصول الكفاية والوصي
 اذا مات مجهول لا يضمن واذا خلطه باليضمن والاب اذا مات مجهول
 يضمن وقيل لا يضمن انتهى فتحرر ان في المسئلة قولين والذي يظهر
 ارجحية عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن
 الوصي فان لا يضمن الاب اولى وقد نقل في الوصي ايضا قول لا ضمان
 واقتصر على عدم الضمان في الاب كغير من العلم فاذا قدر ذلك فاعلم
 انه ليس بها الرجوع على هذا المراج في مختلفات ايها عالم يثبت
 بالبرهان الشرعي انه استمر بكم غنيا وصار دينا مترتبا في ذمته بسبب
 الاستملاك واذا لم يكن برهان فالقول قول المورثة يمينهم على نفق
 العلم باستملاكه ولا يظلمون بدفعه من تركته واما حال هذه
 من وديعة الخيرية وثبات من اولى

وفي ملقط صدر الاسلام امرأة زوجت بنتها وهي صغيرة وقبضت
 صدها ثم ادركت فان كانت الام وصيتها وللبنات ان تطالب
 امها بصدها دون الزوج وان تكن وصيا لها ان تطالب زوجها
 والزوج يرجع على الام وفي فتاوى رفاضي خبير ان كان قائما لا تقبضت
 وليس لها حق القبض وكذلك هذا الجواب في سائر الاوليا سوى
 الاب واجد
 من كتاب مجمع الفتاوى في فصول فضل المهر
 ما وقع الى ولية المرأة من مال يقال له يغزل وخفتا نوح فله ان يرجع عليهم
 ولو دفع الى اجنبية فلا يجوز له الرجوع لانه كان اجزا له بمقابلته تسعيه المراد
 من الاجنبية هو الذي لا يقدر المنع اما اذا قدر كان حكمه الاوليا
 جامع الفتاوى في مسائل المهر من الكتاب

استمر لها بعد البناء ما عاود دفع اليها ايضا ما لا حتى اشترت مائة
 ثم قال كان الحد نوع كله من المهر والتمسدية فالقول لانه المملوك لا يملك
 يوكل به انما الامام اكلوا في اخيار الفقه الاوليين ان كان قائما
 واجبا على الزوج كالتحار والدرع لا يكون من المهر وان كان غير واجبه
 فالقول له في المختار والمراد بالطعام المهر بالاكل اما الدقيق والعسل فالقول
 فيه قول الزوج وعلى قنايس ما اخبر الفقه انه من صلب النفقة الواجبة
 عليه ليس له ان يجعله من المهر
 برارته في المهر في عشرة في كتابه
 خطب بنت خيمه فقال ان نفقته المهر في شهر زوجتها وجعل مهرها
 صدها فقبضت المهر ولم ينفق ولم يزوجها لم يسرد ما دفعه على وجه المهر

قائما او مائلا وبالقائم من الصدية يرجع لابلها كالمستملك مثليا او
 قيميا لانه هبة الاخ اجه ان يزوج الاخت الا ان يدفع اليه كذا فذوقه
 ان يأخذ منه قائما او مائلا لانه رشوق وعد قنايس هذا يرجع بالهدية
 ايضا في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه لا يزوجه الا بالهدية
 والا لا
 برارته في المهر في عشرة من كتاب النكاح

اذا تزوجت المرأة ولها مهر معلوم كان لها ان تجلس نفسها لاستيفاء المهر
 فان كان في موضع يجعل البعض ويركبا الباقي في الذمة الى وقت الطلاق
 او الموت كما هو عرف ديارنا كان لها ان تجلس نفسها لاستيفاء المهر
 وهو الذي يقال له بالفارسية حركت بمان ليس لان تطالب بكل المهر فان
 يمينوا قدر المهر يجعل ذلك وان لم يمينوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر
 المذكور والعقد ان لم يكون المهر لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل
 ذلك معجلا ولا يقدر ذلك بالربع ولا بالخمس وانما ينظر الى المتعارف لان
 الثابت عرفا كما ثبت شرطا وان شرطوا في العقد تعجيل كل مهر يجعل الكل
 معجلا ويركبا الحرف فان كان البعض معجلا واداه كان له ان يدخل بها
 لان الدخول بعد اداء المهر بشرط عرفا فيعتبر بالوفاة من شرطها فانها
 ولو كان كل المهر مؤجلا وشرطوا الدخول قبل ادايته كان له ان يدخل
 بها كما قال ابو حنيفة ومحمد فان لم يدخل بها حتى الاجل كان له ان يدخل
 بها قبل اتمام المهر
 فاحسب بخان في فصل

حبس المرأة نفسها من كتاب النكاح
 وفي ملقط قوله ينتصف منه النصف بعينها الى ملك الزوج واطلقه فيه
 تفصيل فان كان المهر لم يسلم اليها عاود الى ملك الزوج لنصفه بمجرد
 الطلاق وان كان متبوضا لها كان لا يبطل ملك المرأة في النصف
 الا بقضاء او رضاء لان الطلاق قبل الدخول او جففا بسبب
 ملكها في النصف وقت السبب الاستدلال لا يمنع ثبوت ملكها بالقبض
 فاولى ان لا يمنع بقاءه فلو اعتق الزوج العبد المهر المقبوض بعد الطلاق
 قبل ان ينفق في سنة ولو قضى القدر بعد ذلك لعوض نصفه الى ملكه لانه
 عتق سبقت ملكه فلم ينفذ ولقد عتق المرأة في الكل وكذا بيعها ونفقتها
 ملكها في الكل قبل القبض او الرضا واذا انفذ تصرفا فقد نفق عليها ولو
 بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت
 بحرارة

في باب المهر
 وفي مختصر القدوري اذا ضمن الولي المهر صح ضمانه والمرأة مخيرة في مطالبة
 المهر من زوجها او وليها وفي باب الولية من كتاب شرط الطلاق والاب اذا تزوج
 الصغيرة امرأة فللمرأة ان تطالب المهر من اب الزوج فيؤدى له الاب من مال ابنة

الصغيرة ان لم يضمن الاب باللفظ صرحا بخلاف الوكيل اذا زوج فانه
ليس للمرأة ان تطالب الوكيل بالجهو ما لم يضمن وان اراد الاب من مال
نفسه ان يشهد وقت الاداء انه دفع ليرجع على ابنة الصغيرة كان له
ان يرجع ولو لم يشهد القياس ان يرجع لانه ادعى دينا مطالبها في احوال
فصار كسائر الديون وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس
احكام الصغيرة في مسائل النكاح

فان اختلف في حال احياء فقدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق او بعده
حكم مهر المثل من مهر ابن الرهام عند شرح قوله
ومن تزوج امرأة

مات فادعت امرأة على ورثته مهرها تصدق الى مهر مثله
فصل في العتق

رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان المركة
ان المورث وصية منه في صحته وبقية الورثة قالوا كان
ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الرتبة في المرض وانه
اقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي الرتبة في الصحة كذا ذكر في
اجماع الصغيرة وادكر النسب في الفتاوى امرأة ماتت و
اختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه وادعى الزوج
انها وصية منه في صحته وادعى الورثة ان الرتبة كانت في مرض
موتها فان القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقة ورثة المرأة
المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله
الا ان هذا يخالف رواية اجماع الصغيرة والاعمة وعلى تلك الرواية
لانهم تصدقوا على المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط
فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الرتبة امر حادث والاحكام
في احوال ان يقال الى اقرب الاوقات من دعوى

فصل في ما يتعلق بالنكاح

وان ما جمعا واختلف ورثتهما في قدر المسمى قال ابو حنيفة القول قول
ورثة الزوج قل او كسر وقال ابو يوسف القول قول ورثة الزوج الا
ان يأتوا بشيء مستنكر وقال محمد بن الحكم بمهر المثل وان وقع الاختلاف
بين ورثتهما في اصل النسبة كان القول قول منكر النسبة ولا يخفى
لما ثبت في قول ابو حنيفة ولا يلحق في مهر المثل بعد موت الزوجين
فصل في ما يتعلق بالنكاح من المهر

ولو ابرأت الزوج من المهر وصية ثم ماتت فبالت الورثة هو في مرض
موتها وانكر الزوج فالقول له وقيل يبرأ ان يكون القول للورثة كذا

الزوج يدعى سقوط ما كان ثابتا معهم ينكرون وجه الظاهر ان الورثة
لهم حرج وانما كان لهما وهم يدعون لا أنفسهم والزوج ينكر فالقول

من مهر ابن الرهام عند شرح قوله جهر بنية باب الاختلاف في احياء ونحوه
رجل تزوج ابنة سلمى الى زوجها وجهر بها بجهاز ثم قال كان احياء
عارية واختلفوا فيه قال بعضهم القول للاب لان التملك يستفاد
من حصة الاب فاذا انكر التملك كان القول قوله وقال بعضهم لا يقبل
قوله الا ببينة لان احياء غالبا يكون ملك المرأة فاذا انكر ذلك كان مكذبا
ظاهرا قال مولانا وينبغي ان يكون اجواب على التفصيل ان كان الاب
من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الاب من الخلفاء
ابناء بمثل ذلك احياء قبل قوله فان اراد الاب ان يكون له ولاية
الاستدراء يشهد عنه بعث احياء انها عارية او يجعل الجهاز نسخة
ويكتب اقرار البنت في ذلك انه عارية في يدها ويشهد على ذلك قولا
وتام الاحتياط في ذلك انه يشهد بالاب جميع ما في النسخة من البنت
بشئ معلوم ثم انها تبت بالاب عن البنت ان كانت بالغه لاحتمال ان
الاب كان استر لها بعد ذلك في صغيرها وكان الاحوط ما قلنا

من مهر فاضل بن حبان في حبس نفسها بالمهر

قوله جهر بنية وزوجها ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت تملكها او
قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب عارية فيقول القول للزوج
ولها لان الظاهر حدها اذ العادة دفع ذلك اليها هبة واذا
الستة واختار الامام الحسن كون القول للاب لان ذلك يستفاد
من حصة والده والفتوى القول الاول ان كان الزوج ظاهريه ذلك
لما في ديارهم كما ذكر في الواقات وفي قبا وراخا صبي وغيرهما
ان كان الزوج منكر كذا القول للاب وقيل ان كان الرجل من غير
مثلة البنت تملكها فالقول للزوج والا فله ابن الرهام

في احوال المهر

قال مولانا وينبغي ان يكون اجواب على التفصيل انه كان الاب من
الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله ما يفتعن الاعا
وان كان من اوساط الناس يكون القول قول الاب لانه هو الذي دفع
وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر

في تفصيل هبة الولد للولد

فصل في مهر فاضل بن حبان في احوال المهر فاضل بن حبان
الذي ثبت بيمان الى ابنتها ثم ابوها لم يجهر بها لاروايه فيه وافتوا
بان الزوج يطالب المرأة بالمهر فابن حبان لا يبرأ والا يبرأ ما زاد

على صحت بيمان مثلها وقد رجع بعضهم الجواز بالدستب شيئا لكل دينار
من الدستب شيئا لكنه فنانير من الجواز او اربعة دنانير والزوج
يطالب به هذا القدر والابستر وما زاد على صحت بيمان مثلها **فقط**
الصحيح انه لا يرجع بشيء على اب المرأة اذا كان في باب النكاح لغير
بعض اصلي **جامع الفصولين** في الفصل العشر
اذا جهرت بيمين ثم ماتت وبقيت الورثة يطالبون منها فان كان الاب
اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في
صحة فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة واقفا
حسامية في كتاب الموارث بعلة النون
واذا غفلت المرأة قطن زوجها ثم اخفها في الغزل قبل الفرقة او
بعدها فالمسئدة على وجوب اذن لها بالغزل او نخها
عن الغزل او لم ياذن لها ولم ينفذ فان اذن لها بالغزل ان قال
اغز لي لى كان الغزل للزوج والا جرها عليه لانه لما امر بالغزل
ولم يذكر لها اجرا كان ذلك استعانة منها وان ذكر لها اجرا ان
لها اجرا معلوما كان لها ذلك وان نكحها عن الغزل فغزلت كان
الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها وان حمل قطن الريبة
ولم يقل شيئا فغزلت ان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل لها
وعليها مثل ذلك القطن وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج
يدعي الاذن كان القول قوله اذا غزلت المرأة قطن زوجها باذنه
وكافا ببيعان من ذلك الكرايس وبشر بان باليمن امتعة كاجرة ما
واخذ اي حصل الكرايس ثياب البيت فجميع ذلك من الكرايس وما يشترط
للرجل لان المرأة تعقل للرجل فيكون ذلك للرجل الا ان يشترط لها
سعي عند الله او علمها انه اشترى لها او دفع اليها فيكون لها
من كتاب في بستان في اختلاف الزوجين المتخاصمين **فصل في**
الزوجه **ولا يسع** على الام ان ترضع يعني في الحكم اذا امتنعت وامتنعت
وان كان الزوجية قائمة وهو مقيد بالقيده الذي سنده **قوله** وهذه
الذي ذكره بيان الحكم اي عدم الجبر بان الحكم قضائي بمعنى انه اذا امتنعت
لا يجبرها القاض عليه وهو واجب عليها وانما وكذا غسل الثياب
والطبخ واخبز وكس البيت واجب عليها ديانة ولا يجبرها القاضي
عليها اذا امتنعت لان المنع على النكاح تسليم نفسها للاستمتاع
من الفتنة ابن الهمام عند شرح قوله وهذه الذكر
ولا يجبر الاب على دفع الصغرة الى الزوج وكفى بجبر الزوج على ايفاء المعجل
عظم الزوج انها تتحمل الرجال والكبر الاب فاقاضي بربها النكاح ولا يعجز

من صغر الزوجه في الثاني عشر من الكتاب
صغيرة بنت سبع سنين تزوجها رجل كبير ويحتمل الوطى لصغرها وامها
تحت وليها لقصد بها لهما ان تظنها الى نفسها وتربيتها الى ان تصير
متقنة للوطى دفعا للضرر عن الصغيرة **تجنيس** مزيد في
تزوج الصغار
والمتن ان الصغيرة لم تبلغ تسع سنين لم تبلغ مبلغ الجماع هكذا قال الفقهاء
اللبث في النوازل وعليه الفتوى **من لوقات الفتاوى**
الصغيرة للمخاصي
وفي الفتاوى والصغار اذا اراد الدخول بالصغيرة ان كانت بنت خمس
سنين لا بدخل وان كانت بنت تسع سنين يدخل بها وفي البتة و
السبع والثمان ان كانت صغيرة سبعة سنين لا يدخل بها وان كانت
مخطوبة لا واكثر المشايخ على انه لا يحرم للسنن واما العينة للبطانة
وكذلك في ضمان الصبي **خلاصة** في الفصل الثامن
من كتاب النكاح
وبقربها لعدة اداؤه وقيل لا وبه يفتي وينظر فيها دون مدة
ورق في باب المهر من كتاب النكاح
وقوله لا أسكنوهن من حيث سكنتم فتعبد به كذا الاضرار ليل
سباق الابه وهو قوله لا ولا يتنصرون وهن عوفى المقل الى بلد
اخر مضائق ولهذا جاز الاخراج برضاها لو ارادها كذا اذا كانت
القوية قريبة يمكنه ان يرجع قبل البذل الى وطنه وفيها اذا اراد التزوج
ان يذهب بامرأة الى بلد اخرى فان كانت تزوجها في تلك البلد فله
ذلك لا يجرها الى الاجتماع في الاستمتاع في تلك البلد
من كتاب التنازل فتنه في البيع عشر
شم تزوج في البلد ثم خرج الى ارض شتان فابى ذلك فله ان يتركها
حيث نفسها بالصدق والا فلا كسوف والبه والطاهر تزوج ببلدية
في بلد فولدت منه ثم اراد اخراجها الى ارض شتان فله الابه ولا يخرجها
تم ايت لها ذلك يخرجها الى ارض شتان ان كان المهر شتان قريبا
قريب له بالقرية قال ما دون السفر قال وهو الصواب وما قبله اجاب
شم كسوف اليد والظاهر ان اذا كانت المسافة سيرا فان اباها تسلم الصفا
هو الذي يجزى بقوله الى حين في مبلغ نفسها من السفر على ابل المهر ومعها
قال للزوج ان يخرجها الى ما دون السفر وان لم يوف بمهرها بعد ففوت
بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم يكن المسافة سيرا
بين ابي حنيفة ومعاوية بن وهب وان لم يوفها بمهرها خرج امرأه لا ينفق عليها

ولا يكسوها وقد اوفاتها مهرها ولم يوف كتمها لا تطالبه بغيرها ان منع
نفسها منه من النكاح فتنه فيما يجوز للزوج والزوج
وللزوج ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعيادتهما
وتحريضهما او احدهما وزيارة المحارم فان كانت قابلة او غفلة او لها
على احد حوص او عليها لاصد حوص خرجت بلا اذن وكذا الحج وفيما عداه
من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية لا وآن ياذن فان اذن
الزوج كانا عاصبين وفي ادب الفتى له ان يغلح عليها الباب
من غير الابوين من نكاح البزازية في الحظر والاحكام
وله المنع من الحمام بزازية في الحظر والاحكام من

كتاب النكاح

سئل في رجل تزوج بكرا في منزل ابها ومثلها بخدم فهل يجب عليه
ان يسكنها منزلا يليق بها ويخدمها خادما ومن يولتها ام لا اجاب
حيث لم يغلح لها سكنها من منزل ابها فلا ان يسكنها منزلا يليق
صالحين ولا يلزمه مولاة لها وعليه ان يشترى لها ما يحتاج اليه و
لا يخدمها فان كان لها خادم يلزم نفقتها ونفقة خادم واحد
نفقة الفتاوى من كتاب النكاح نفقته

كتاب النفقة

امراة سبكت نفسها الى زوجها قبل استيفاء المهر ثم منعت نفسها
لاستيفاء المهر كان لها ذلك في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
فهي ليس لها ان تمنعه من الوطى وتستبدت الروايات عنها في الامتناع
عن المرفق وعلى قول ابى القاسم الصغار لها ان تمنع عن المسافرة
وان استوفت مهرها كما ذكرنا في نكاح منسوخان

في فصل حبس المرأة

وفي عرفت ديارنا ليس للمرأة ان تمنع نفسها من زوجها حتى يستوفى
جميع المهر فان في عرفنا البعض معجل والبعض مؤجل والمعجل
صحيحان والمؤجل ليس كالبين كروى والمعروف كالمشروط

خبره في الفصل الرابع عشر من كتاب النكاح

قوله تعالى واللاتي تحلفون بنسوزهن فغظوهن واحجرهن في
المضامير واضربوهن فقطعهن الالية وان كان جوف الوادى
فالحج المطلق لكن المراد منه اجمع على سبيل الترتيب والوادى تحتل
ذلك فان تقع الضرب والا رفع الامر الى القاضي ليوجه البين
حكمي من اهل وصلي من اهلها ان يريد اصلاحا لوفوق البين
سبيل هذا سبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في حق من

الناس ان الامر بيد الموعظة على الرفق واللين دون التغليب
في القول فان قيل والاعظ القول به فان قيل والاعظ به
وكذا كانت اذا ارتكبت محظورا غير النسوز ليس فيه حد مقدر فلزوم
ان يؤد بها تعزيرها لان للزوج ان يعزر زوجته كما للمولى ان يعزر
مملوكه بدائع في فصل ولاية الشايب

اذا لم تطو بها يلزم طاقته من كتاب النكاح

للرجل احرام المملوك امكان حران فانه يكون عند كل واحد يونا و
ليد اولئكة ايام ويستوى فيه البكر والشيب والمسلم والمكاتب
والرافقة والبالغة والمجنونة ويجديده لا يجوز ان يقيم لاصد يهن
اكثر الا باذن الاخرى فان النبي عليه السلام استأذن نساءه
ليكون في بيت عائشة رضي الله عنها في مرضه والصحيح و
المريض في النفسه سوا وكذا الذقي في نساءه من نكاح
حرانه الاكمل في النفسه

امراة ابت ان تسكن مع ضربها او مع اقربا زوجها من امة وغيرها فان
كان في الدار بيوت وفتح لها بيتا فيها وجعل لبيتهما غائما على
لم يكن لها ان تطلب من الزوج بيتا اخر لصدقه وان لم يكن في الدار
الا بيت واحد كان لها المطالبة ببيت اخر لانه بكره ان يجامعها
ومعها احد في البيت ولهذا قالوا لو اجمعا وهذا كمنع وصيه
او محزون يكرم في خامس نكاح الوالو احسن

وفي التجهيز رجل زوج ابنته وسلمها ثم ذهبت ولا يدري ان ذهبت
ليس للاب ان يأخذ الزوج ليطلبها وفي اخر الفصل الثاني من نكاح
النصاب الالب ذهب بعض مبرئته كما هو المعروف بعد المحقق
ثم قال ان لم تجز البنت الرتبة صمنت في مالي ان ادى قدر الرتبة
لا يصح هذه الصيغ لان ما ضمن للزوج ما لا عليها بل ضمن لبيده
لها شيئا فيكون وعدا من نفقة مجمع الفوائد قبيل

فصل في نفقة الزوج

نوع في حوى النكاح

ان تزوج امرأة بشهادة شاهدين ثم انكرت المرأة النكاح وتزويج
بأخر وقد كانت شهوة الاول ليس للزوج الاول ان يجامعها لان الحاشية
للتحليف والمقصود من التحليف النكاح ولو اوتت صريحا بعد تزويجها
بالثاني لم تجز اقارها فان لم يزل الاول يجامع الثاني اولا ويحلف فان
حلفت بمرار وان بكل فحينئذ لم ان يجامع المرأة ويحلفها فان كلت بفضة
بها المدعى وهذا الجواب على ان ابى يوسف ومحمد والفتاوى على قولها

هكذا اختار الفقيه ابو الليث **ع** امرأة قالت تزوجت زيدا بعد
تزوجت عمرا وادعى الزوجان النكاح فبني امرأة زيد في قول الجعفي
وبيعني لان قولها تزوجت زيدا اقرار له بالنكاح ويصح تزويد بقولها
بعد ما تزوجت عمرا ابطال الاقرار الاول فلما تم ذلك

من نكاح الاقطة في خصوص ما تزوجين

قال تزوج امرأة ثم اقران فلما كان زوجها وطلقها وانقضت عنتها
ثم تزوجتها ثم قالت المرأة لم يطلقني فلان قال قولك لانه لم يطره كذب
الخبيرة عنة اياه فيصنف في خبره لم يكذب به الخبيرة ولا يصح تكذيب
المرأة اياه لان اقرارها على العقد اعتراف منها بصحة العقد
في الظاهر ولا صحة الا ونكاح الاول مرتفع فان حضر الغالب كذب
في دعوى الطلاق وصحت قضى له بها وفوق بيها وبين الاخر
لانه ثبت نكاح الغائب بنص ادواتهم والزوج ينكر الطلاق فالقول
قول الزوج في الطلاق ولا يقربها فالتقصير المدة التي وجبت
الدخول بشبهة وان صدق الاول وكذبت المرأة الا في النكاح
فالطلاق واقع الان لا قبل نكاح الثاني لانه لا يصدق في ابطال
نفقة العدة وعليها المدة منه الان وعلى الاول نفقة العدة منه
لان الحال ان تنقضي العدة ويفترق بينهما وبين الاخر لان نكاح
الاول ثبت بنص ادواتهم والفرقة ظهرت في الحال لان المرأة
تكذب في التقديم وفي خصم في التكذيب والالتزام لانه لو صدق
في التقديم لزم القول بالانقضاء عدتها او بعضها وفي ذلك البطلان
نفقة عدتها فلا يصدق في اقرار تقديم الطلاق ويحكم بالطلاق مذ
يوم اقر من نكاح فالحديث

ط قالت تزوجها تزوجتني بخير ثم هو وقال لم يشرعوا بالقول للزوج
ولو قالت تزوجتني وانا صبيته وقال الزوج لا بل كنت بالغة فالقول
لها والاصل في جبر هذه المسائل ان الزوجين متى اختلفا في صحة
العقد وقت دونهما كاشهروا بقول من يدعي الصحة لشهادة الظاهر
له واذا اختلفا في وجود اصل النكاح كما في المسئلة الثانية فالقول لمن
ينكر الوجود **فتبينه** في باب الاختلاف

في صحة النكاح وفيه من كتاب النكاح

الولي اذا تزوج وليته فودت واختلف قال الولي هي صغيرة والرد طل
وقالت لانا بالغة ان كانت هي مراة فقول قولها قال ردتم
بنتك لتزوج سنين مراة فلو اقام الزوج البينة ان وليها زوجها
وهي صغيرة واقامت هي البينة انه زوجها وهي بالغة بخير رضاعها

فبينتها الولي وكذا في البيوع لو باع مال وله فقال انا بالغ وقت البيع
والبيع عليه جائز وقال الاب والمشتري لابل انت صغيرة والبيع جائز
القول قول الولد خلاصة في الفصل الرابع

عشر من كتاب النكاح

بلغت بكرا فقلت ردت كما بلغت والزواج بقول سكنت فالقول للزوج
وكذا لو قال طليت الشفعة كما سمعت وقال المشتري سكنت فالقول
للمشتري هذا الاختلاف بعد البلوغ وسماح البيوع اما لو اختلفا
حالة البلوغ فقلت ردت وقال سكنت فالقول قولها ولو قالت
البكر لم ارض بالنكاح وقال الزوج رضيت فالقول قولها

فصلين في الخامس والعشرين

رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك
وانا كبيرة لم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج

فصل ثمان في دعوى النكاح

واذا راعى العلم والحرية وانسكل امرها في البلوغ فقا لا قد بلغت
فالقول قولها واحكامها احكام البالغين المراهقة مقاربة الاحكام
وانما كان القول قولها اذ لا يعرف الا من جردتها فاذا ائتمرت به
لم يكذبها الظاهر قبل قولها فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض وقبل
اذا ادعى البلوغ بجمعة من الاحكام في وقت ايمانه صدق وان ادعى
بالسن طوبا بالبينة لا ملك لها الا ان يكونا بين وبينها لا يوطأ لبيان
بالبينة لعدم القوارخ من اصل ابو ادوي **مسئلة** صبي باع واشترى
وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك انا غير بالغ فان كان قوله الاول في وقت
يكون ابلوغ فيه فالتسليم اليه محمود بعد ذلك وقت ايمانه ثقة
سنة ولو اقر الرجل انه التفت مالا في صباه لزمه الان
كما لو قامت به بينة من حجر السراج البوهاج

باب الرضا

المحرمات تنكح ما عدا التابيد الواع ثلثة محرمات بالقرابة ومحمرة بالغير
ومحرمات بالرضاع وقد بينا المحرمات بالقرابة والصحة في كتاب
النكاح وهذا الكتاب وضع لبيان المحرمات بالرضاع والكلام
في هذا الكتاب في ثلثة مواضع اخدها في بيان المحرمات بالرضاع
والثاني في بيان صفة الرضا المحرم والثالث في بيان ما يثبت به
الرضاع اما الاول فالاصل ان كل من يحرم بسبب القرابة من الزوج
البيع الذين ذكرهم الله في كتابه نصا او دلالته على ما ذكرنا في كتاب
النكاح يحرم بسبب الرضا الا ان يكون في جانب الموضع متعلقا

وفي جانب من الموضع مختلف فيها **أما** تفسير الحرة في جانب الموضع فهو
 ان الموضع تحرم على الموضع لانها صارت امة بالاضاع فتحرم عليه لقوله
 تعالى واحصوا لكم الا في ارضعتكم معطوفا على قوله في حرمت عليكم انتم
 سمي الموضع أم الموضع وحرمت عليه وكذا ابناؤها كحرمت عليه سواء كان
 من صلب اللبن او من غير صاحب اللبن من تقدم منه من ومن تأخر
 لانهم اخوة من الرضاعة وقد قال الله تعالى واخوانكم من الرضاعة
 اثبتت الاخوة بين بنات الموضع وبين الموضع والحرة بينهما مطلق
 من غير فصل بين اخت واخت وكذا بنات بناتها وبنات ابناؤها
 وان سفلن لانهم بنات اخ الموضع واخته من الرضاعة وهو كحرمت
 من النسب كذا من الرضاعة **ولو** ارضعت امرأة صغيرين من اولاد
 الا جانب صاروا اخوين ككونها من اولاد الموضع فلا يجوز المناكحة
 بينهما اذا كان احدهما انثى والاصل في ذلك ان كل اثنين اجتمعا
 على ثدي واحد صاروا اخوين او اخنتين او اخا واختا من الرضاعة
 فلا يجوز لاحدهما ان يتزوج بالآخر ولا يولد له كما في النسب واقهات الموضع
 يحرم من على الموضع لانهم جداته من قبل ام من الرضاعة واما
 الموضع اجداد الموضع من الرضاعة فتحرم عليهم كما في النسب
 اخوات الموضع يحرم من على الموضع لانهم خالات من الرضاعة و
 اخواتها اخوال الموضع فتحرم عليهم كما في النسب فاما بنات اخوة
 الموضع واخواتها فلا يحرم من على الموضع لانهم بنات اخوال وخالات
 من الرضاعة وانهم لا يحرم من النسب فكذا من الرضاعة وتحرم
 الموضع على ابناء الموضع وابناء ابناؤه وان سفلوا كما في النسب
 هذا تفسير الحرة في جانب الموضع **والاصل في هذه الجملة**
 قول النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب فيجوز العمل
 بحكمه الا ما خص به ليل **واما** الحرة في جانب زوج الموضع الذي نزل
 لها منه لبن فتثبت عند عامة العلما **وقاية الصحابة** **وروي** عن ابي
 ابن خزيمة رضى الله عنه انها لا تثبت وهو قول سعيد بن المسيب و
 عطاء بن ريار ولبنة المريسيع **والك** **وهي** المسئلة الملقبة بلبن الفحل
 عنه الفقهاء **دانه** هل يحرم ام لا **وتفسير** تحريم لبن الفحل ان الموضع تحرم
 على زوج الموضع لانها بنته من الرضاعة وكذا ابناؤها الذين من
 غير الموضع لانهم ابناؤها اخوة الموضع واخواتها لا تثبت من الرضاعة
 وعلى هذا اذا كان لرجل امرأتان فحمايت **وارضعت** كل واحدة منهما
 صغيرا اجنبيا فقد صاروا اخوين لاب من الرضاعة فان كان احدهما
 انثى لا يجوز النكاح بينهما لان الزوج اخوها لا لبنا من الرضاعة وان كانا

بينهما
نظم

انثيين لا يجوز لرجل ان يجمع بينهما لانها اختان لاب من الرضاعة وتحرم
 على ابائهن زوج الموضع لانهم اجدادها من قبل الاب من الرضاعة
 وكذا على اخوة لانهم اعمامها من الرضاعة واخواتها عجات الموضع فيجوز
 عليه واما اولاد اخوة واخواته فلا تحرم المناكحة بينهم لانهم اولاد الام
 والعمات ويجوز النكاح بينهم في النسب فيجوز في الرضاعة هذا
 تفسير لبن الفحل رضاع البداية من اولاد
وحدة الحرة كما تثبت في جانب الام تثبت في جانب الاب وهو الفحل الذي
 ينزل اللبن بوطئه **وقال** الشافعي الحرة لا تثبت في جانب الاب
 والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل اب الرضيع
 وام الفحل جدته واخواتها عجاته واولاد الفحل اخوة لا يحل للرضيع ان
 يتزوج واحدة منهم ولا النكاح موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل
 نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته ولو كان للفحل امرأتان جبلت
 وارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لاب
 وان كان احدهما انثى لا يكونا نكاح بينهما ولو كانا اثنتين لا يكون
 اجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاختين من النسب
 من اول رضاع فاضيجاح
 الرضاعة في اثبات حرة المناكحة بمنزلة النسب والصحوة كما ان الحرة
 بالثبوت تثبت في الامهات والبنات يتعدى الى الجدات و
 النوافل فكذا اذا ثبت الرضاعة يتعدى الى اصول الموضع وفروعها
 واخواتها واخواتها **في اول رضاع فاضيجاح**
 والرضاع واجب احياء للولد وحكم الرضاعة يثبت بقليل وكثيره في
 هذه المدّة وهي ثلاثون شهرا فطم او لم يقطع واذا انتقضت مدّة
 لا اعتبار بالرضاع بعد فطم او لم يقطع **اح** والرضاعة والرضع
 والمصّة والمصّاة والاملاحة والاملاحة ان يكون رضاعا بعد ان
 علم انه وصل الى جوفه **ط** وكما يحصل رضاع بالبعث من الثدي
 يحصل بالصبّ والسحوط والوجور ولا يحصل بالاقطاع
 في الاصلين والاذن والجليلة والامة ولا بالحقنة على الاظهر والرضاع
 في اثبات امة كمنزلة النسب والصحوة كما ان الحرة بالنسب
 تثبت في الامهات والبنات يتعدى الى الجدات والنوافل وكذا
 اذا ثبتت في الرضاعة يتعدى الى اصول الموضع وفروعها واخواتها
 واخواتها فثبتت الحرة كما تثبت في جانب الام تثبت في جانب الفحل
 الذي ينزل لبنه بوطئه وهو الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن
 الفحل فعندنا الفحل اب الموضع وام الفحل جدته واخواتها عجاته ولو كانا

الفحل خونه لا يحل الرضيع ان يتزوج واحدة منهن ولا يحل موطوءة الفحل
 ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته ولا للفحل نكاح
 موطوءة الرضيع ولا منكوحته ولو كان للفحل امرأتان حبستا منه و
 ارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لآب
 وان كانت احدهما انثى لا يجوز النكاح بينهما ولو كانتا اثنتين لا يجوز
 الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاختين من النسب والمحميات
 تنقسم من الرضاع كما تنقسم من النسب على ما بينا في النكاح فكل صل
 ان المرأة اذا ارضعت صبيا ولها زوج نزل لها لبن منه فالمرأة تكون
 اما للصبى وزوجها اياه ومن كان لزوجها من الاخوة والاخوات
 كما لو ارضعت الصبي اهما ما وعطت ولو كان للمرأة ابا وامهات كما لو
 للصبى اجداد وجدات ومن لهذه المرأة اولاد من غير هذا الزوج
 كما لو للصبى اخوة واخوات من قبل الالب والام ثم لا يجوز للصبى
 ان يتزوج المرضعة ولا اخواتها ولا امهاتهن وبناتهن ولا اخوات زوجا
 ولا امهاتهن ولا بناتهن **ف** وقد الرضاع في استحبابه الرضاع على الالب
 مقدار كولين **ص** ان المسطرة اذا طالبت بعد اكلين باجرة الرضاع
 واني الالب ان يعطى لا يجبر ويجبر في اكلين فاذا فطم الصبي في
 اكلين فيعوض الصبي واكتفى بالطعام فارضع لا تثبت حرمة الرضاع
 في ظاهر الرواية **ف** اقول وفيه نظر لان هذه اجواب خلاف ظاهر
 الرواية فان المذهب عند ان مدة الرضاع سنتان ونصف و
 الرضاع في مدة الرضاع محرم سواء فطم او لم يفظم اذا مضى الرجل
 ثدي امراته وشرب لبنها لم تحرم عليه امراته لانه لا رضاع بعد الفطام
 بكم لم يتزوج نزل لها لبن ارضعت صبيا صارت اما للصبى و
 يثبت جميع احكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت انكح رجلا ثم طلقها
 قبل الدخول بها كان لهذا الزوج ان يتزوج للصبية وان طلقها بعد
 الدخول لا يكون له ان يتزوجها لانهما ربيبة التي دخل بامرها **ف**
 المرأة اذا جعلت ثديها في فم الصبي ولا يعرف مص اللبن ففي القضاء
 لا يثبت اكره بالشك في الاحتياط تثبت دخل في فم الصبي من الثدي
 بالغ لونه اصفر يثبت حرمة الرضاع لانه لبن تغير لونه **ف** يثبت الرضاع
 بلبن المية سواء حلب اللبن قبل الموت او بعده واذا انزل للرجل
 لبن لا تثبت به حرمة الرضاع ولا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولده
 واخت ولده من الرضاع لان نكاح اخت ولده من النسب جائز اذا
 لم يكن ولد موطوءة فان اكارية اذا كانت بين رجلين فحيات ولد
 وادعياء وكل واحد من الشريكين ابنه من امرأة اخرى كما كان لكل واحد

من المولدين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولده من النسب و
 اذا ارتضع الصبيان من لبن بجهة لا يثبت به حرمة الرضاع بينهما و
 اذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم صبيين ان طعم الطعام بان طعم لبنها
 ارتضا لا يثبت اكره بينهما كان اللبن غالبا او مغلوبا وان لم يطعم
 الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا يثبت به اكره وان كان الطعام
 مغلوبا باللبن تثبت به اكره **من رضاع خزانة**
المفتين وتفصيله في كتاب الرضاع
 قول النبي عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب يحرم على عمومة
 الا في مسلتين احديهما انه لا يجوز للرجل ان يتزوج باخت ابنة من
 النسب من زوج اخر كان لها ويجوز ان يتزوج اخت ابنة من الرضاع
 وهو ان يكون لابنه من الرضاع اخت من النسب لم يرضعها امراته
 لان المالغ في النسب كونه ام الاخت موطوءة المتزوج لان امها اذا
 كانت موطوءة كانت هي بنت ام الموطوءة وانها حرام وهذا لم يوجد
 في الرضاع ولو وجد لا يجوز كما لا يجوز في النسب **والثانية** انه لا يجوز
 للرجل ان يتزوج ام اخته من النسب لانه وهو ان يكون له اخت
 من ابية من النسب لانه لا يجوز له ان يتزوج ام فطمة الاخت و
 يجوز ان يتزوج ام اخته من الرضاع وهو ان يكون له اخت من
 الرضاعة فيزوج امها من النسب لان المالغ في النسب كون
 المتزوجة موطوءة ابية وهذا لم يوجد في الرضاع حتى لو وجد
 لا يجوز كما في النسب ويجوز للرجل ان يتزوج اخت اخيه لانه من
 النسب **وصورته** منكوحه ابية اذا ولدت ابنا ولها بنت من زوج
 اخر فهي اخت اخيه لانه فيجوز له ان يتزوجها **وكذا** يجوز للرجل
 ان يتزوج اخت اخيه من الرضاع وهذا ظاهر **وجوز** الزوج المرضعة
 ان يتزوج ام المرضعة من النسب لان المرضع ابنه **وجوز** للاب
 ان يتزوج ام ابنة من النسب **وكذا** اب المرضع من النسب ويجوز له
 ان يتزوج المرضعة لانها ام ابنة من الرضاع فهي كام ابنة من النسب **وكذا** يجوز
 ان يتزوج بمحارم اب الصبي من الرضاعة او بالنسب كما يجوز
 ان يتزوج بانه **وانتد** الموقوف **من رضاع البديع**
فنبيل فصل وانما صنفه الرضاع
 وفي نكاح الحسن بن زياد ولدت من الزوج وجفت لبنها ثم ردت و
 ارضعت ولدا لهذا الولد ان ينكح ابنة هذا الرجل من غير المرضعة
 ولبن هذا اللبن الفحل لا يقطع النسبة عن الاول ولو تزوج امرأة و
 لم يلد منها ولد قط ونزل لها اللبن وارضعت ولدا لا يكون

الزوج اباً للولد وليس هذا ايضا لبن الفحل السعوط والوجور محرم لا الرضا
في لادن والاحليل والجالفة وكذا الحقة في ظاهر الرواية
من رضاع البرازية في الرابع
وفي الحجة تزوج امرأة رضيفة فحاربت ام الزوج اوجدة او اخته فارتفعت
هذه الصغرة حرمت على الزوج لانها صارت اخته او بنت اخته
تأثيرا فيه قريب من اول كتاب الرضا
ولو نزل البكر لبن وهو لم يتزوج فارضعت ولدا فهو رضاع محرم
فلو تزوجت البكر لا يثبت اكره من الزوج قال في المحيط وكذا اذا تزوج
امراة ولم تلد منه قط ثم نزل بها لبن فان اللبن من هذه المرأة اذا
زوجها

خلاصة في الفصل الرابع من
كتاب النكاح
بكر لم يتزوج قط نزل بها لبن فارضعت صبيا صارت اما للصبى و

ويثبت جميع احكام الرضا بينهما
في باب الرضا من كتاب النكاح
ثم ما يثبت اكره في جانب الزوج اذا كان لها زوج فاما اذا لم يكن لها
زوج بان ولدت من الزنا فنزل بها لبن فارضعت به صبيا فالرضا
يكون منها لا من الزنا لان لبن يثبت منها لا من الزنا والاصل
ان كل من يثبت منه النسب يثبت منه الرضا ومن لا يثبت
منه النسب لا يثبت منه الرضا وكذا البكر اذا نزل بها لبن وهو
لم يتزوج قط فالرضا يكون منها خاصة

من رضاع البكر
قريب من اوله
ولو ولد للبن بعد موت المرأة فاجر صبيا ثبت حرمة الرضا
خلاصة في الفصل الرابع من كتاب النكاح

ولو ارضعت امرأة صبيا حرم عليه من تقدم من اولادها ومن
تأخر
خزانة المفتين من احكام الرضا
اذا تزوج بغيره وصغيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة اما حكم النكاح ففقه
حرمت عليه لان الصغيرة صارت بنتا لها واجمع بين الام والبنت
من الرضا نكاحا حرم كما يحرم من النسب لا ما حكم المحرم فاما الكبيرة فان
كان قد دخل بها فلها جميع مهرها سواء تقدمت الفاء او لم تتقدم
وان كان لم يدخل بها سقط مهرها فلا مهر لها ولا نفقة
سواء تقدمت الفاء او لم تتقدم واما الصغيرة فلها نصف المهر
على الزوج ويرجع الزوج بما ادى على الكبيرة ان كانت تقدمت الفاء
وان كانت لم تتقدم لا يرجع وهذا قول ابي حنيفة والي يوسف

وقد قال محمد لا يرجع عليها بشئ سواء تقدمت الفاء او لم تتقدم كذا
ذكرنا بانها قول محمد وروى عن محمد ان له ان يرجع عليها سواء تقدمت
الفاء او لم تتقدم وهو قول زفر وبشر المرسى والثالث في
بدائع في فصل واما صفة الرضا المحرم من كتاب

الرضا ملخصا
ثم تقدم الفاء ويثبت بكنه شيئا يعلمها بنكاح الصغير وعلمها بالف
النكاح باصا عنها وعدم الضرورة وهي ضرورة خوف الحرام على
الصغيرة لو لم ترضعها والقول قولها في انها لم تتقدم الفاء ومع
ييسرها لان الزوج يدعى لغة الفاء يدعى عليها الضمان وهي تنكر
فكان القول قولها

بدائع في فصل واما صفة
الرضا المحرم من كتاب الرضا

السبب اذا اقرض عليه فعل اختياري يكون سببا محضا والسبب
المحض لا حكم له وان كان صاحب سبب متعذرا في مباشره السبب
كفتح باب الاصطبل والقفص حتى خرجت الدابة وضلت او طار
الطير وضاع ولان الضمان لو وجب عليها اما ان يجب بالثبوت تلك
النكاح او بالتلف الضمان او بالتلف نصفه على الزوج ولا وجه للاول
لان تلك النكاح غير مضمون بالتلف على اصلا ولا وجه للثاني لانها
ما تلفت الضمان بل سقطت نصفه والنصف المتبقي يقع واجبا
بالنكاح السابق ولا وجه للثالث لان التاكيد لا يثبت بالتقويت فلا يكون
اعنة او بالمثل ولا في حنفية والي يوسف ان الكبيرة وان كانت محض
شرط الفرقه وعدة الفرقه من الصغيرة كما ذكر محمد كذا الاصل ان الشرط
مع العلة اذا اشترى كافي بحظره والاباحة الى في سبب المواخلة وعدمه
فاضافه احكام الى العلة او الى من صانعة الى الشرط فاما اذا كان الشرط
محظورا والعدة غير موصوفة بالحظر فاطافه احكام الى الشرط او الى من صانعة
الى العلة كما في حذر البئر على قارعة الطريق فالكبيرة اذا لم تكن تقدمت الفاء
فقد استوى الشرط والعلة في عدم الحظر وكانت الفرقه مضافة الى العلة
وهي ارتضا عنها وان كانت تقدمت الفاء كان الشرط محظورا وهو
ارضاع الكبيرة والعلة غير موصوفة بالحظر وهو ارتضا عن الصغيرة
فكانت مضافة احكام الى الشرط او الى من صانعة الى الكبيرة وعنده
تقدمت الفاء او وجب نصف المهر للصغيرة على الزوج ابدا ما زالا للفرقة
صانعة الفرقه كخاتمة منها كما ناهية لوجوبه لانه يقع النصف بعد
الفرقة واجبا بالنكاح السابق لان ذلك قول يخص العلة لانه قول
بقا والنصف المهر مع وجود العلة المسقطه لكان باطل فصارت الكبيرة

مكفة هذا القدر من المال على الزوج اذا لاداء منه على الزوج فيثبت
له جوع الرجوع عليها ولهذا المعنى وجب الضمان على شهود الطلاق
قبل الدخول اذ ارجعوا بالاجماع بخلاف ما اذا لم تنعقد الفدا لان
مخدة عدم التعمد لا تكون الفرقه مضافه الى فعل الكبرية فلم توجد منه علة
وجوب نصف المهر على الزوج فلا يرجع عليها من رضاء

البس الخ في فصل واما نصف الرضاء المحرم

امراة رضاء صبيبة تكبرت في معها زوج المرفقة يحرم عليها امرأته
سواء كان هذه اللبن من هذا الزوج او لم يكن خلاصة
في الفصل الثالث من كتاب الرضاء

الاصل الحكم في الرضاء ان كل امرأه انتسبت اليك او انتسبت اليها
بالرضاء او انتسبتا الى شخص واحد بلا واسطة ولا أحد كما بلا واسطة
والاخر بلا واسطة في حرام او انتسبتا الى واحد بلا واسطة لا يحرم
في الرضاء ويتزوج بام ابنه الى الرضعة وكذا بنتها وهي اخت ابنه
بخلاف النسب لانها بريئة وكذا بام من ارضعت ولده بخلاف النسب
لانها ام المنكوسة وكذا ام اخته من الرضاء بخلاف النسب لانها
موطورة الاب من الرضاء في الرابع من الزارة

والاصل ان اقرباء الرضعة واقرباء زوجها اقرباء للرضيع واقرباء
الرضيع ليس باقرباء للرضعة من رضاء في حق الكركي
ولا رضاء بعد الفصال مدة الرضاء عندهما سنتان وعند
ابن حنيفة سنتان ونصف فالرضاء في هذه المدة يحرم
فظم الصبي ام لا ولا تثبت اكرمة بعد سنتين ونصف وان
لم يقطم وببعض النصارى الامم واجمعوا ان مدة الرضاء في حق
استحقاق الاجر على الاب سنتان خلاصة

في الفصل الرابع من الكتاب

اذا حصل للرجل ثدي امرأته وشرب لبنها لم يحرم عليه امرأته لما قلنا
انه لا رضاء بعد الفصال قاضي خان في باب
من كتاب النكاح

ولا بأس بان يتزوج الرجل ام ابنه التي ارضعته وكذا ابنتها
وهي اخت ابنه ولا يحل هذا من النسب لانها بريئة وقد ذكرنا هذا
في الفصل الثاني ولان تزوج اخت اخيه من الرضاء ومن النسب
ايضا يحل ولا بأس بان يتزوج ام من ارضعت ولده ومن النسب
لا يجوز لانها ام المنكوسة من رضاء في حق الكركي

في الرابع من الكتاب

فلو كان في اكرمة شك لم يعتمده ولذا قالوا لو ادخلت امرأة حليمة نديها
في حم رضيفة ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها لم يحرم
لان في المانع شك اشباه في القاطعة الثالثة

اما المرأة اذا ادخلت حليمة نديها في صبي ولا تدرى ادخل اللبن
صلح الصبي ام لا لا تثبت حرمه الرضاء خلاصة

في الفصل الرابع من الكتاب

صغيرة وصغيرة بينهما شبهة الرضاء ولا يعلم ذلك حقيقة لا بال
بالنكاح بينهما اذا لم يجز به واحد فان اخبره واحد عدل لقة يؤخذ
بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان اخبر بعد النكاح فلا حوط ان
يفارقها لان الشك وقع في الاول في الجواز وفي الثاني في البطلان
والدفع اسهل من الرفع فقبل ذلك ان حقا وان كذبا من
رضاء البرازية في الرابع من الكتاب

رجل تزوج امرأة فشهدت امرأة انها ارضعتها لا تثبت اكرمة
بقولها وان كانت عدلة وان تزوجها كان افضل وقال مالك يثبت
اكرمة بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الديانة فيثبت بقول
الواحد كما لو اشترى رجلا فاخبر عدل انه ذبيحة مجوس يحرم عليه و
انما نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا يثبت اكرمة
كما لو قامت على الطلاق وان شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فكذلك
وكذلك لو شهدت اربع نسوة وقال الشك في يوف بينهما بشهادة
الاربعة وكما لا يوف بينهما بعد النكاح ولا يثبت اكرمة بشهادتهن
فكذلك قبل النكاح واذا اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت
امرأة قبل النكاح انها ارضعتها كانت في سعة من تكذيبها كما لو شهد
بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد
النكاح عندهما لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت
عند القاضي يثبت الرضاء فكذا اذا قامت عندهما اذا اقر الرجل
بامرأة انها اخته من الرضاء ولم يصح على اقاربه كان له ان يتزوجها
وان اصرا لا يحل له ان يتزوجها ولو اقر بعد النكاح بذلك ولم يصح
على اقاربه لا يوف بينهما وان اصرف يوف بينهما وكذا لو اقرت بذلك
ولم تصح ولم تكذب نفسها لكن زوجت نفسها منه جاز لي حرم
لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع عن الاقرار بمنزلة الرجوع
عن اقاربه وقد مررت هذه الجملة في فصل المحرمات ولو قامت
المرأة بعد النكاح كفت اقررت قبل النكاح انه اخي من الرضاء و
قد قلت ان ما اقررت برحمي حين اقررت بذلك فلم يصح النكاح

لا يفرق بينهما وبمسند لواقعة الزوج بعد النكاح قال كنت اوتيت قبل النكاح
انها اخي من الرضاع وقلت اني حق فان انفكروا بينهما لان المرأة
لواقعة بعد النكاح ان الزوج اخوها من الرضاع واصرت على ذلك
لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذا اذا اسندت ذلك الى ما
قبل النكاح اما الزوج لواقعة بعد النكاح واصرت على اقراره فرج
بينهما وكذا لو اسند اقراره الى ما قبل النكاح من آخر
رضاع فاضحان

واما بيان ما يثبت به الرضاع اى يظهر به فالرضاع يظهر بحد
امرين احدهما الاقرار وثانيهما البينة اما الاقرار فهو ان يقول
لامرأة تزوجها اخي من الرضاع او اى من الرضاع او بنتي
من الرضاع ويثبت على ذلك وليس عليه فيفوق بينهما لانه اقرار
ببطلان ما يملك البطالة للحال فيصدق فيه على نفسه واذا صدق لا يجل
له وطئها ولا ستمناع بها فلما يكون في بطلان النكاح فائدة فيفوق
بينهما سواء صدقته او كذبت لان الحجة ثابتة في زعمه ثم ان كان قبل
الدخول فلها نصف الصداق وان كذبت لان الزوج مصدق على
نفسه لا عليها باطل احقها في المهر وان صدقته فلا مهر لها لتصادقها
على ما لا حرج لها في المهر وان كان بعد الدخول بها فلها المهر والمهر و
النفقة والسكنى لا زعم مصدق في حقها باطل احقها فان اقر بذلك
ثم قل او هميت او اخطأت او غلطت او نسيت او كذبت فيها على
النكاح فلا يفرق بينهما عندها واما البينة فهي ان يشهد كل الرضا
رجلان او رجل وامرأتان ولا يقبل على الرضاع اقل من ذلك و
لا شهادة النساء بافرادهن كالمال وهذا عندها وانما كنت ذلك
لان الرضاع مما يطعم عليه الرجال اما ندى الامة فلا يجوز لكما في
النظر اليه واما ندى الحرة فيجوز لمخارجها المنظر اليه فثبت ان من
شهادة على ما يطعم عليه الرجال فلا يقبل فيه شهادتهم على الافراد
وان قبول شهادتهم بالافراد هن في اصول الشريعة للضرورة وهي ضرورة
عدم اطلاع الرجال على المشهود به فاذا حاز الاطلاع عليه في الجملة
لم يتحقق الضرورة بخلاف الولادة لانه لا يجوز لاحد من الرجال الاطلاع
عليها فذهبت الضرورة الى القبول من رضاع البائع

في فصل واما بيان ما يثبت به الرضاع فخصه
ولا يقبل في الرضاع الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يجوز
شهادة امرأة واحدة على الرضاع اجنبية كانت او ام لاهل الزوجان
ووسعه المصالح ليشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان

عدول ولا يقبل شهادة النساء وحدهن في اقرارهن بالرضاع
واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجان
زوج بينهما وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول
فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى
من رضاع المضمرا

قوله ولا تجزئة لانه ضاع اطلقه فشمع ما اذا كان الاب لا يجزئ من ضعه
او كان الولد لا يأخذ تدرى غيرها ونقل الزيلعي والاتفاني انه ظاهر
الرواية لانه يتخذ بالدهن وغيره من المايعات فلا يؤدر الى ضياعه
ونقل عدم الاجبار في هذه الحالة في المجتبه عن البعض ثم قال والاصح
انها تجزئ عند الكل انتزاع وجزم به في الهداية وفي الخانية وعليه الفتوى
وذكر في فتح القدر انه الا صواب لان قصر الرضاع الذي لا يأثر
الطعام على الدهن والمشاركة بغير رضنه وموته انتزاع وفي الخانية
وان لم يكن للاب واللوله الصغير مال تجزئ الام على الارضاع عنده
الكل انتهى فمخالف عند قدة الاب بالمال وفي غاية البيان
مخزيا الى التتمه عن اجارة العيون عن محمد فبينتنا جوفه الصبي
شهادتها انقضت الشرائع ان ترصعه والصبي لا يقبل ندى غيره
قال اجبرها ان ترضع من نفقات البحر

الرايت قريباً من اواخره
كتاب الطلاق

واما الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنسبة بل لابد من التلفظ
اشباه في البحث التاسع في اقسام عتق الاول
من الفن الاول

قوله ذكر الطلاق وذكر الطلاق لغة قلت ولكن طلاق هو جارية
عن الانطلاق الذي هو وصفة المحل كذكر العالم وليس كذكر الفعل
المتكلمين وذلك غير مستوفى ولا نقول بان قوله قلت لغة بقوله
ان طلاق بل هو لغت لمصدر محذوف معناه انت طلاق طلاق
ثلاث النسبة الخالية عن اللفظ الدال عليها لا يفيد لان النسبة تعين
بعض مجلات اللفظ مستصفا في ادائه

كتاب الطلاق
وت ولم يظفر بها فقال سه طلاق ان قال ردت امرأتى
يقع والا لا برأيه في ادائه في الطلاق
وفي المبسوط ايضا لو قال لامرأتين انتما طلاقا ثلاثا يؤول الى التمسك

بينهما وهو يدبر بينهما وبين الله تعالى فتطلق كل منهما ثلثين لانه
من محتملات لفظه كمنه خلاف الظاهر فلا يدبر في القضاء فتطلق
كل ثلثين وكذا لا قال لا ربع انتم طلاقا فكلما يدور الثلاث بينهما
فيودين فيما بينهما وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة و
وفي القضاء تطلق كل ثلثين من طلاق
ابن الهمام عند شرح قوله ولو قال انت طالق

الثلاثة انصاف

المراد من قوله يدبر فيما بينهما وبين الله تعالى ولا يدبر في القضاء
انه اذا استغنى بحسب المصلحة على وفاء ما نوى وكفى القاضى
يحكم عليه بموجب قوله ولا يلتفت الى ما نوى
كشفاً عن ربه في باب احكام الحقيقة والمجاز
ولو قال لم يكن بيننا بئس او قال لم اتزوجك ونور الطلاق لا
يقع بالاجماع ولو قال لك يا امرأة او يا انا بزوجك ونور
الطلاق فهو طلاق عند ابي حنيفة خلافاً لهما
المحيط بالبرهان في الخامس

ولو قال لك طلاقاً على ذكر في الاصل على وجه الاستسها فقال
الا ترى انه لو قال لك طلاقاً امرأته لا يلزم شيء وهذه مائة
اختلفوا فيها رجل قال لامرأته طلاقاً على واجب او لازم لى او ثابت
او فرض قال بعضهم يقع في الكل تطليقة رجعية ان كان دخل بها
نورا ولم ينفذ وقال بعضهم لا يقع وان نوى وبعضهم ذكر وانه
خلافاً لهما عند ابي حنيفة يقع في الكل وعند محمد في قوله لازم يقع
وعند ابي يوسف في الكل وذكر الصدر الشهيد في كتاب
الايان من شرح المختصر الصحيح انه لا يقع في الكل في قول ابي حنيفة
وذكره في واقعة الصحيح انه يقع الطلاق في الكل وقال الفقيه
ابو جعفر في قوله واجب يقع لتعارض الناس وفي قوله ثابت او
لازم او فرض لا يقع لعدم التعارض
في اوائل كتاب الطلاق ومثله في الخلاصة في

الفصل الاول من كتاب الطلاق

وعن ابن سلام فبين قال ان فعلت كذا فتلا تطليقاً على اوكا
واجب على يعتبر عرف البلد هل غلب ذلك من ايمانهم
من طلاق ما اثار ضائبة في الفصل الرابع

وفي الجامع الاصغر قال الفقيه ابو جعفر قال ان اذ اذلت المرأة لزوجها
شيئاً من سب نحو قذفها وسفله فقال الزوج ان كنت طالقاً

كانت طالق طلقت سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج
في الغالب لا يريد الا ان يوزيها بالطلاق كما اذنت وقال لا سكاك
فيما قلت يا فطيمة فقال له وجها ان انا قذفها فانت طالق تطلق
وان قال اردت الشرط يصح فيما بينهما وبين الله تعالى ونقض بعضهم
على ان فتور اهل بخارا على المجازاة دون الشرط ابن الهمام

في الايمان بالطلاق من كتاب الطلاق

ولو قال انت طالق انت طالق يقع طلقان رجعيان لان الصريح
ياحق الصريح ولو قال نوبت لتكرار او الاخبار صدق ديانة لا قضاء
من طلاق مخبرات النوازل في البيات
رجل قال لامرأته المداخل بها انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقان
لا يصدق قضاء ان قال نوبت بالثانية اخبر وكذا لو قال قد طلقتك
قد طلقتك او قال انت طالق قد طلقتك يقع طلاقان

في اول كتاب الطلاق

رجل قال لامرأته انت طالق انت طالق يقع طلاقان وقال حنيفة لا يقع
الطلاق وبالثانية والثالثة افرها منها صدق ديانة وفي القضاء نظر
نأت من اوائل طلاق قاضى خان
ولو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار يقع واحدة
عند ابي حنيفة رجماً في اكمال وتبطل الثنات وعندهم يتعلق
الكل بالشرط فاذا دخلت طلقت ثلثا عندها وان قدم الشرط و
المسئلة بحالها فتصدق بعلق الاول بالدخول ووقعت الثانية ولغت
الثالثة وان كانت مدخولة تعلقت الاولى ووقعت الثانية و
الثالثة وعندها يتعلق الكل بالدخول فاذا دخلت وقعت واحدة في غير
الدخول بها وفي المدخول بها وقع الثلاث من طلاقات
الطهارة في القسم الثاني

ومنى كمر لفظ الطلاق بحرف الواو او بغير حرف الواو يتعدد الطلاق
وان عني بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله يا مطلقه انت طالق
او طلقك انت طالق ولو ذكر الثاني في حرف التعقيب وهو العا لا يقع آخر
الا بالنية كقوله طلقك فانت طالق او قال لها انت طالق فقبل له
فاذا قلت قال طلقها او طلق طالق او قلت انت طالق لا يقع آخر
من طلاق الطهارة في الثاني

قال اذا وقع النكاح في وقوع الطلاق لم يقع احباً طاجاب هذا
احباط عن شبهة حرة يلزمه الوقوع في حقيقة حرة اخرى بانه ان الحكم
بالحرة مع الشبهة قول على الله لا يعلم وانه حرام لقوله في وان تقولوا على الاكبر

ة عديبه من فخر الطلاق

ومنها عدم الشك من الزوج في الطلاق وهو شرط الحكم بوقوع الطلاق
حتى لو شك فيه لا يحكم بوقوعه حتى لا يجب عليه ان يغتزل امرأته لان النبي
كان ثابتاً بيقين ووقع الشك في رآيه بالطلاق فلا يحكم به والشك
كحيادة المفقود انما لما كانت ثابتة ووقع الشك في رآيه لا يحكم
به والها بالشك حتى لا يورث ماله ولا يرث له الوصايا من آثاره
والاصل ان في نفى التبايح الشك قوله نعم ولا تقف بالسر كانه علم
وقوله صدر المدعيه وسلم لما سئل عن الرجل يخيل اليه انه يجدها في
في الصلاة لا ينصرف حتى يسمع صوتاً او يجدر بها العترة البقير وفي
والشك ثم شك الزوج لا يخلو ان وقع في اصل التطليق اطلاقاً
اهم لا وان وقع في عدد الطلاق وقدره انه طلقها واحدة او اثنتين
او ثلاثاً او في صفة الطلاق انه طلقها رجعية او بآينة فان وقع في
اصل الطلاق لا يحكم بوقوعه لما قلنا وان وقع في القدر يحكم بالافق
لانه متيقن وفي الزيادة شك وان وقع في وصفه في القدر يحكم
بالاقل بالرجعية لانها اضعف الطلاقين فكانت متممة بها

من كتاب طلاق البدائع في فصل ما إذا الراسية
اعتدى في حقيقة الامر بحجاب ويحتمل ان يكون مراده اعتدى في نعم
الله تعالى او اعتدى في نعمي عليك الاعتدى من النكاح فاذا انور الاقراء
وزال الابهام وجب بها الطلاق بعد الدخول اقصفا وقبل الدخول
جعل مستعاضا على الطلاق لانه استغفر الحكم لجهه واستغفره الحكم ليه
جائز اذا كان مخصوصا به فلهذا كان رجعي مستصفي

فصل الثانی فی کتاب الطلاق
قال لا حظ طقت امر انک وانقضت عہدک فقال الزوج او المولى
سهل بود لا يقع منصوص من محمد السرخس مدی مدیر اکفت
من زن ترا سه طلاق دارم فقال الزوج نیک اور دی يقع الثانی
قسیة الفیاضی فی باب إقاع الطلاق

من كتاب الطلاق
رجل قال لامرأة طالق ولم يسم ولها امرأة معروفة طلقت امرأته رجلاً
فان قال لي امرأته اخرى واياها غنيت لا يقبل لولاه الا ان يقيم
البينة ولو قال امرأتها طالق وله امرأتان كلتاهما معروفة كان له
ان يصرّف الطلاق الى ايتهما شاء فان خالف

وفي الكتاب والوفاء لا مراه طلاق علي واجب او لازم او فرض او ثابت

منهم من قال يقع واحدة رجعية تؤكى اولم يؤذى وياخذ الصداق المشبهه
 قال محمد انه قال الا قام ضال لا يقع في الكل خلاصة
 في الفصل الاول من كتاب الطلاق

لو قال لا مراه طلاقا علي واجب فالصحيح انه يقع ولو قال لعبد
عتقه علي واجب لا يعتق من طلاق محرم الا في
في باب ما يقع به الطلاق وما لا يقع

لو قال انت طالق عند ما في هذا الكوض من السمك وليس في الكوض
سمك تقع واحدة من طلاق محيط السمك حتمى
في باب تشبيه الطلاق

امراة قالت لزوجها طلقني فاستأجر اليها بئسنة اصابع ونوى
بها ثلاث تطقيقات لا تطلو حاكم تليفظ به
في كتاب الطلاق

ولفعل في طلائك اود هبت طلائك اود صبت طلائك اود
يقع تطليقة واحدة وان لم ينو لانه صح الطلاق مختاراً
مختاراً النوازل في فصل رجل قال لامرأة انت طالق

من باب الطلاق
ولو قال وصفت لك طلاقك وقال اردت به ان يكون الطلاق في يدك
لا يصح في القضاء ويقع الطلاق لان المهمة تقتضي زوال الملك

وحصة الطلاق منها تقتضي نوال ملكة عن الطلاق وذلك لو وقع طلاق
وجعل الطلاق في بدعها تمليك الطلاق منها فلا يحتمل اللفظ الموضوع
للازالة وروى عن أبي حنيفة رواية أخرى انه لا يقع به شيء لان الهبة

تعلیمک و تعلیمک الطلاق ایما هو ان یجعل الیهما ایقاعه و یجعل لک و لک
کک طلاق ای اعرضت عن ایقاعه فلا یقع بکسے ولو اراد ان یطریق
فقال لا ھب لک طلاق ترید اعرض عنہ فقال قد وھبت لک طلاق

يَصْدُقُ فِي الْقَضَاءِ لَأَنَّ الطَّاهِرَ إِذَا رَأَى دَبْرَ تَرْكٍ لَا يَفْعَلُ لَأَنَّ تَرْكَهُ
مَوْجِبٌ عَنْهُ فَيَنْصَرِفُ إِلَى جَوَابِ الْيَمِّ وَلَوْ قَالَ تَرْكُكَ طَلَاكَ وَخَلْيَتُكَ سَبِيلَ
طَلَاكَ وَهُوَ بِبَيْدِ الطَّلَاقِ وَفَعَلَ لَأَنَّ تَرْكَ الطَّلَاقِ وَخَلْيَتُكَ سَبِيلَ

قد يكون بالاعراض عنه وقد يكون باجرائه عن طلق ودلالة جليها
فكان اللفظ محتملا للطلاق وغيره فتصح نيته ولو قال اعرضت عن
طلاقك او صفحت عن طلاقك ولو را الطلاق لم تطلق لان الاعراض

عن الطلاق يقتضي ترك التصرف فيه والصحيح انكحوا لا انحسروا
يحتل انطلاق لا يقع به الطلاق وان نور مثل قوله بارك الله عليك
او قال لها طعميني واسقيني ونحو ذلك ولو جمع بين ما يصلح للطلاق

وبين ما لا يصح له بان قال اذهبي وكلي اوقالك ذهبي وبعي الثوب
ولوى الطلاق بقوله اذهبي وكلي في اختلاف زفر وليقرب ان في
قول ابي يوسف لا يكون طلاقا وفي قول من يكون طلاقا بدائع

بدائع في فصل واما الخيانة فنوعان من طلاق
واما الذي يخص الطلاق المبهمة وهو ان يكون لفظ الطلاق مضافا
الى مجهول فحجة الكلام فيه ان الجملة اما ان كانت اصلية واما ان كانت
طارئة اما الجملة الاصلية وهي ان يكون لفظ الطلاق من الابد
مضافا الى المجهول وجملة المضاف اليه يكون مجزأة غير اياه
في الاسم والمزاحمة اياه في الاسم لا يخلو اما ان يكون محتملا للطلاق
واما ان يكون محتملا والمحمول للطلاق لا يخلو اما ان يكون ممن يملك
النزوح طلاقا او لا يملك طلاقا فان كان ممن يملك طلاقا صححت
الاضافة بالاجماع نحو ان يقول لزوجتي اذ اربع احديكن طالق ثلثا
او يقول لامرأتين له احديكما طالق ثلثا والكلام فيه يقع في موضعين
احدهما في بيان كيفية هذا التصرف اعني قوله لامرأتي احديكما
طالق والثاني في بيان الاحكام المتعلقة به اما الاول فمعد مختلف
ما يحن في كيفية هذا التصرف قال بعضهم هو يقع الطلاق في
غير العين على معنى انه يقع الطلاق للحال في واحدة منها غير هين
واختصاص الطلاق في احدهما وبيان الطلاق فيها تعيين لمن وقع
عليها الطلاق ويقال ان هذا قول محمد وقال بعضهم ان هذا
اللفظ الطلاق معكفا بشرط البيان معنى ومعناه ان قوله احديكما
طالق بمقتضى سببها للحال لو وقع الطلاق عند البيان والاختيار لا
للحال بمقتضى تعليل الطلاق بسائر الشروط من دخول الدار وغيره
غير ان هناك الشرط يدخل على السبب واكتم جميعا وهو ما يدخل على
اكتم على السبب كما في البيع بشرط اختيار فاذا اختار طلاق احدهما
فقد وجد شرط وقوع الطلاق في حقه فيقع الطلاق عليها باكتم السبب
عند وجود شرط الوقوع وهو الاختيار كما علقه بعضا فقال ان اقر
طلاق احديكما فهي طالق فيقال ان هذا قول ابي يوسف في المسألة
في الظاهر جصنا يؤيد القول الاول وبعضها ينصر القول الثاني

من كتاب طلاق النہایع فی فصل واما احكام
العدق قریباً الى الوسط

ومن علق الطلاق المبهمة ثم اراد تأخير التعليل قبل وجود الشرط لا
على ذلك كما اذا قال لامرأتي اذا جاءتك احديكما طالق ثم اراد ان يعين
احدهما قبل مجيء الآخر لا يملك ذلك كذا هذا فاذا مضت المدقة

وبانت احدهما بغير عینہا فلا خيار في تعيين ابنتها شاء للطلاق لان
اذا وقع في المجهول يتخير الزوج في التعيين فلا ان يقع الطلاق على ابنتها
فلو لم يقع الطلاق على واحدة منهما حتى مضت اربعة اشهر احر
وقعت لتطبيقه اخرى وبانت كل واحدة منهما بتطبيقه في ظاهر الرواية
وروي عن ابي يوسف انه لا يقع الطلاق على الاخرى بدائع

في فصل واما الذي يرجع الى الوقت من كتاب الطلاق
ولو قالت طلقني فضاها فقال لها ابنك طلاق لا يقع وكذا لو قال راد
طلاق ولو قال ابنك طلاق يقع ولو سأل الطلاق فوكرها فقال
ابنك بطلاق ثم وكرها فقال ابنك طلاق ثم وكرها فقال ابنك
سطلاق برضا ست رقت لا يقع شيء من طلاق

خزانة الفتاوى في الالفاظ بالفارسية
ادعت عليه انه كفل بحرها ثم زوجها لوطقها ثلاثا وانه طلقها ثلاثا
فاقر له على عليه بالكفالة وانكر العلم بوقوع الثلاث على الغائب
جامع القصولين في الفصل الخامس

رجل له امرأتان حمرة وزينب فقال لزينب فاجابت حمرة فقال
انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت من طلاق
فان يحال قریباً من اوله

قال اذا اضاف الطلاق الى النكاح يقع عقيب النكاح مثل ان يقول
ان تزوجتك فانت طالق او يقول كل امرأة اترزوها فهي طالق وقال
ان في لا يقع لقوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح وقال مولانا وقد
ظفرت برواية عن محمد انه لا يقع مبه كما ان يقع كثير من كونه خوارزم
مجتبى شيخ القدروري للزاهد في كتاب
الطلاق منحصراً

ولو كان له اربع نسوة فقال ينيكن تطلقك كل واحدة واحدة
لان الطلقة الواحدة اذا قسمت على اربعة اصاب كل واحدة منها
اربعا واربع تطلقك تطلقك كماله وكذلك اذا قال ينيكن تطلقن
او ثلاث او اربع لان التطبيقين اذا قسمت بين اربع بصيب
كل واحدة نصف تطلقك ونصف تطلقك كماله
فان قيل لم لا ينقسم كل تطلقك بحالها على الاربع فيلزم تطبيقها
فاجوب انه ما فعل هكذا بل جعل التطبيقين جميعا بين الاربع لان كل
واحدة لا يتفاوت والقسم في اجتناب الواحد الذي لا يتفاوت يقع على
جملة واما تقسيم الاحاد اذا كان الى قسمين متساويين فان فرق الزوج ان
يكون كل طلقة على حالها بين من يكون على ما نوى ويقع على كل واحدة

منهم تطليقتان لانه نور ما يحتمل كلامه وهو غير متم فيه لانه شدد
على نفسه فيصدق **من طلاق البسديع في فصل**

واما بيان ركن الطلاق

ولو كان لرجل ثلاث نسوة فقال طلقته امرأتى ثلاث تطليقات لكل
واحدة منهم عندها وعند ابن حنيفة لكل واحدة منهم طلاقان بآين
وهو الاصح **جامع الفتاوى في مسائل التطبيق**

من الطلاقات

ولو قال لاربعة نسوة انتن طاولن ثلاثا طلقته كل واحدة منهم
ثلاثا **من طلاق تارة واحدة في الفصل الرابع**
وفي المبسوط لو قال لامرأتين انما طلقتان ثلاثا ينوي ان الثلاث
بينهما فهو مدين فيما بينه وبين الله فيطلق كل منهما ثنتين لانه
من محتملات كلامه **ابن المهام في اضراب البقاع**

الطلاق

رجل قال لامرأة المدخول بها طلقها فوقع عليها طلاقا ولا يصدق
قضا ان قال نويت بالثانية اكبر ولذا لو قال قد طلقته قد طلقته
او قال انت طالق قد طلقته يقع طلاقان **من اول**

طلاق قاضين

ولو قال انت طالق ان دخلت لدار ثلاثا ينصرف الثلاث الاطلاق
الا ان ينوي المدخول ولو قال انت طالق ان دخلت لدار عشرة
فهذه اعلى المدخول عشرات لا على الطلاق **في المحام**

في التعلق من كتاب الطلاق

قال بامطقة طلقته ودين في القضا بنية طلاق زوج كان وفي
نية الشتم دين لا في القضا **منسبة المضي في مسائل**

النسبة من كتاب الطلاق

اسنع قال لها انت بآين ثم قال في العدة انت طالق ثلاثا لا يقع ثلاث
عند ابن حنيفة رحمه الله ككون الثلاث بينونة غليظة في المعنى
والبيان لا يابى بآين وعند ابن حنيفة ككونها في اللفظ صريحا والاصح
قوله لان الاعتبار للمعنى دون اللفظ وفي شرح العيون مثله

حاوى النية في فصل في ايقاع الطلاق من

كتاب الطلاق

وعلى هذا فما وقع في حلب من الخلاف في واقعة وهو ان رجلا ابان امرأته ثم
طلقها ثلاثا في العدة احدى فيه انه يحرقها لما سمعت من ان الصحيح وان كان
باينا يابى بآين ومن ان المراد بالبيان الذي لا يابى هو ما كان كناية

على ما يوجب الوجه **من كتاب طلاق ابن المهام**

قبيل لقول بعض الطقات

اما كون البآين الصريح فظاهر لان القية الحكمي باق ببقا العدة واما
عدم كون البآين فاما كان جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه
فلا حاجة الى جعله اثبا لانه اقتضا ضروري حتى لو قال غيبته به
البيونة الغليظة او اكرهه الغليظة ينبغي ان يعتبر ويثبت به اكرهه
الغليظة لانها ليست بثابتة في المحل فلا يمكن جعله اخبارا عن ثابت
فيجعل اثبا ضروريا ولهذا يقع المعلن كما ذكر اذا لا يمكن جعله خبرا
لصحة التعليق قبله وعند وجود الشرط هو محل الطلاق فيقع كذا
في الكافي وغيره **اقول** قولهم حتى لو غيبته البسديونة الغليظة الى
اخره يدل قطعا على انه اذا ابانها ثم قل في العدة انت طالق ثلاثا يقع
الثلاث لان اكرهه الغليظة اذا ثبتت بحجج والنية بلا ذكر الثلاث يعلم
ثبوتها في المحل فلان ثبتت اذا صرح بالثلاث او لم يصرح عليه ايضا
ان الصريح يابى بآين لان قوله انت طالق ثلاثا صريح بلا ريب ومعنى
قولهم انت طالق ثلاثا يفيد البيونة الغليظة انه يفيد اكرهه الغليظة
والفرقة الحاملة لا البيونة المستفادة من الكنايات **در**

قبيل باب التوقيض من كتاب الطلاق

ولو قال للمبانة انت طالق بآين يقع اخرى ولو قال انت بآين لا لانه
اخبار بخلاف الاول **برازي في الاول من كتاب الطلاق**

ولو قال لها انت طالق طالق او قال انت طالق انت طالق او قال
قد طلقته قد طلقته او قال انت طالق قد طلقته يقع ثنتان

اذا كان المرأة مدخولا بها لانه ذكر جملتين كل واحدة منهما يقع تمام
لكونه مبتدأ وخبرا والمحل باق للوقوع ولو قال غيبته بالثانية

الاخبار عن الاول لم يصدق في القضا لان هذه الاطلاق في حق
اللعنة والشرع يستعمل في اثبات الطلاق وصرح الى الاخبار بكون

عدولا عن الظاهر فلا يصدق في الحكم المعصوم ويصدق فيما بينه
وبين الله لان صيغة صيغة الاخبار ولو قال لامرأة انت

طالق فقال لرجل ما قلت فقال طلقته او قال قلت هي طالق وفي
واحدة في القضا لان كلامه انصرف الى الاخبار بغير الاستحباب

من طلاق البسديع في فصل ومما النية
في احد نوعي الطلاق

ولو قال انت طالق في حلالك لم تطلق حتى ترك واستجد سجدة لان الصلوات
تعمل ايضا فلا يصح خلافها لصوم الا انها اسم لافعال مختلفة من القيام

والقراءة والركوع والسجود والمركب من اشياء مختلفة لا يطلق عليه اسم
 بوجود بعضها كالابلح عن السواد والبياض والسكر والنخل ونحو ذلك فاعلم ان هذه الالفاظ التي وصفنا لا يطلق عليها
 اسم فعل الصلاة فلا يثبت بالشروع بخلاف الصوم فانها لا تطلق متفقة
 الاجزاء وهي الالفاظ كقوله يركب من اجزاء متفقة متجانسة تطلق عليه
 اسم كمال على بعضه لونه كما يسمى الى كمال يطلق على ما والي البحر يطلق على نظريته
 فكان الالفاظ في اول اجزاء اسمها حقيقة فيقع الطلاق بمجرد الشروع
 فهو الفرق بينهما ولو قال انت طالق في حبضتك او في حطرك فان
 كان موجودا وقع والا فلا ويتوقف على وجوده لان المراد منه
 وقت الحبض والظهور في الوقت الذي تكون حايضا او طاهرة فيه
 ونظير هذه المسائل ما ذكره محمد في اجماع اذ قال انت طالق
 في ثلثة ايام حلفت حين تكلم ولو قال انت طالق في اكلك هذا
 الرقيق لا يقع الطلاق ما لم يفرغ من اكل جميعه والفرق ان في
 المسئلة الاولى دخلت كلمة الظرف على الزمان وهو يصح ظرفا
 فيجعل جميع الوقت ظرفا لكونها طالفا ولا يكون كذلك اذا وقع
 الطلاق في اوله وفي الثانية علق الطلاق بفعل الاكل لان الفعل
 لا يصح ظرفا ولا يصح شرط فصار معلقا الطلاق بفعل الاكل والمعلق
 بالشرط لا ينزل ما لم ينزل كمال شرطه وما لقوله ما ينح ان الطلاق
 متى اضيف الى وقت ممتد يقع عند اوله ومتى علق على فعل ممتد
 يقع عند اخره وهذا صورة وعلمته **بداية**
 في فصل واما ان يطلق لغير الله تعالى من الحيوان والنبات
 ولو قال انت طالق في ذكرك الدار او في قباك او في قفوك فيعتلونه
 الا فعلا لان الفعل لا يصح ظرفا ولا يصح شرط فيحمل الحكم على الشرط مجازا
 وكذلك لو قال انت طالق في ذهابك الى مكة لان الذهاب فعل
 وكذا اذا قال يذهبك لان الباء حرف الصاغة فيقتضي ان الطلاق
 بالطلاق بالذهاب وذلك بتعليقه بفتعلق به **نحوها**
اما في البداية في فصل واما ان يطلق لغير الله تعالى
 فكما قال الله عز وجل وان نور الطلاق في القول فيه كالقول فيمن قال لامرأة
 انت على حرام بيننا الطلاق وروى ابن سماعه عن محمد فيمن قال لامرأة
 ان فعلت كذا فانت احمى بريد الحرم قال هو باطل لانه لم يجعلها مثل
 ايه ليكون تحريما وانما جعلها ايه فيكون كذا قال محمد ولو ثبت التحريم
 بهذا الثبوت اذ قال انت حرمي وهذا لا يصح وقال ابن سماعه عن محمد
 فيمن قال لامرأة انت حرمي فموشل قول الله عز وجل لان هذه الحروف

يتم بعضها مقام بعض والله اعلم **من باب البداية**
 قبل فصل واما في النظر ركن الاطلاق **بداية**
 ولو طلقها في النكاح الفاسد هل يكون متاركة وذكرنا ان الالفاظ الطلاق
 في النكاح الفاسد متاركة وبطلان النكاح ولا يقع موقع الطلاق
 وفي فوائد صدر الاسلام الطلاق في النكاح الفاسد متاركة صحيح
 لا يتحقق عد الطلاق **عامة في التاسع والعشرين**
 قالت الورثة للمرأة انه قد طلقك ثلاثا في صحبة فليس لك الميراث وان
 لا بل انما طلقني في مرضه وللميراث ورثت فان قيل انهم قالوا
 على قيام الطلاق واختلفوا في كونه قبل الموت وقد عرف ان ظاهر
 احوال حجة في الدفع استحقاق المرأة الا يري انه لو مات لصراته
 فختلف امراته مسلمة وتطلب الميراث وقالت اسلمت بعد موته وقالت الورثة
 اسلمت قبل موته ولا يثبت لك ان القول قول الورثة ولو جازت امرأة
 المسلمة النصرانية تطلب الميراث وقالت اسلمت قبل موته وقالت
 الورثة اسلمت بعد موته ان القول قول الورثة لانها تدعى حدوث
 سبب الاستحقاق وظاهر احوال لا يصح حجة في حدوث سبب الاستحقاق
 وانما يصح حجة لدفع سبب الاستحقاق فلو قال الطلاق حادث و
 الاصل في الاحداث ان يقال الى اقرب الباءات ووقت الموت اقرب
 من وقت الصحة فيلزم مسلمة الاسلام واجواب عن اصل الاسكال
 ان المرأة وان اوتت بالثلاث ولكن بثلاث لا يحرم من الميراث
 وهم ادعوا عليها ثلثا من الميراث فصار كل منها منكرة اصلا فلم يوجب
 هربا ظاهرا حال تقفوا عليها وفي مسئلتها امرأة النصرانية وامرأة
 المسلمتين مرثا المرأة تريد اثبات الاستحقاق بعد ان لم يكن
 ثابا والورثة تريدون دفع الاستحقاق فلهذا كان اسماها الطلاق
 احوال حجة لهم في المسئلتين **من طلاق القاعده**
 وادعيات الرجل فقالت امراته قد كان طلقني ثلاثا في مرض موته ومات
 وانما في العدة وللميراث وقالت الورثة طلقك في حته ولا ميراث لك
 في القول فدلها **محيط البرهاني في الفصل العشرين**
من كتاب الطلاق
 الزوجان ان كانا حربي فاحر يطلق امرأة احرى ثلاث تطليقات بطلا
 وان كانا رقيقين فالعبد لا يطلق امرأة الا لا تطبقين بلاطلا
 ايضا واختلف فيها اذا كان احدهما حرا والاخر رقيقا ان عدد
 الطلاق يوجب بحال الرجل صحيح ان العبد ان كان حرة حرة يملك عليها
 في الحرة والرق ام بحال المرأة قال اصحابنا رحمهم الله لعبد بحال المرأة

وقال الامام اث في عتبة بحال الرجل حتى ان العبد ان كان تحت حرة
يملك عليها ثلاث تطليقات عندنا وعندك لا يملك عليها الا تطليقتين
واكثر اذا كان تحت امه لا يملك عليها الا تطليقتين عندنا وعندك
يملك عليها ثلاث تطليقات والمسئلة مختلفة بين الصحابة ففوا
الله عليهم
بدائع في فصل واما بيان قدر
الطلاق من كتاب الطلاق

وفي اختلاف تطليقات حرة تحت عبده وامه تحت حر قوله والاصل
بلا طلاق اي هذا الاصل مطلق وهو ان رقها منصف عندنا
سواء كان الزوج حراً او عبداً وعندك رقة منصف سواء كانت
المرأة حرة او امه او معتقه الاصل ان الزوج منصف للاحكام
اجماعت لكن الخلاف في ان رقة منصف ام رقها فهو اعني الرجل
لان المالك للطلاق والملك يتبع المالك وينتقل تحت
الملك المملوك نحن نعتبرها لان حل المحلية لغيره في حقها فينتقل برقها
لابد من غيرها
من طلاق المصطفى فيما افتى

اث في بخلاف قول الصحابة

فصل في طلاق الجبى والمجنون والسكران

يقع الطلاق من كل مكلف فقط فلا يقع طلاق الصبي مراهقاً كان او لا
فستانى في اوائل كتاب الطلاق ملخصاً
وفي الالفج والصبي المراهق في التحليل كالبالغ يعني اذا جازعها
قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ لا يقع
تأخر خاتمه في الثالث والعشرين
من كتاب الطلاق

قال في المحيط وذكر عبد العزيز الترمذى قال سالت ابا حنيفة و
وسفيان عن رجل شرب الخمر وارفع الى رأسه فطلق امرأته قال
ان كان حين شرب يعلم انه ما هو فني طلاق وان لم يعلم لم تطلق
ولو ذهب عقله من دواء لا تطلق
من اوائل

طلاق اخلاصه

في طلاق من لا يفعل

لا شرعاً لغير ضرورة وسكر وطلق الصحيح انه كما لا يلزمه احد لا يقع
طلاقه ولا ينقد تصرفه واذا شرب الخمر ولم يوافق فارتفع و
صدوح وزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع ولو زال
عقله بالضرع او ضره فبطل على رأسه حتى زال عقله فطلق لا يقع و
ان شرب من الاشربة المتخذة من اجبوب والفواكه والعسل اذا طلق

والصحيح ان لا يقع
طلاقه ولا ينقد تصرفه
واذا شرب الخمر ولم يوافق
فارتفع وصدوح وزال
عقله بالصداع لا بالشرب
فطلق لا يقع ولو زال
عقله بالضرع او ضره
فبطل على رأسه حتى
زال عقله فطلق لا يقع

او احتسب لا يلزمه احد ولا ينقد تصرفه وطلاق العاجز واقع و
زال عقله بالسنج ولبس الرماك لا ينقد طلاقه وعقاقه حرة المقتدر

في طلاق من لا يقع من كتاب الطلاق

طلاق السكران واقع وكذا اعتاقه وخلعه وهو ممن لا يعرف الرجل من
المرأة ولا السهم من الارض ولو كان مع من العقل ما يقوم به التكليف
فهو كالصالحى
من طلاق فتح القدير في فصل

ويقع طلاق كل زوج

وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وجميع تصرفاته صحيحة
ويجوز اذا قدت وليقتصر منه الا اذا شرب رجلاً على شهادة السكران
هذا في اشربة الاصل وفي طلاق الاصل في باب الخلع من شرح
الطحاوي السكران اذا طلق امرأته يقع عنه عامة العلم بخلاف ارتداده
اذ لا يكون ارتداً وقاله اثنان رضى الله عنه طلاق السكران يقع
وبه اخذ الكرخي والطحاوي ومحمد بن مسلم من اصحابنا وهو واحد قوله

اث في من اوائل طلاق اخلاصه

ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من اجبوب والعسل ففكر فطلق امرأته
لا يقع عندها خلافاً لمحمد من طلاق اخلاصه في الفصل الاول
وحاصل ان شرب النبيذ اجبوب واكلاً واست بشرط صلا هذه الاشربة
فلا يجد السكران منه ولا يقع طلاقه وحرام عنه محمد فيجد ويقع
كما في الحاشي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره
من كتاب الاشربة

ويجوز لقول محمد لان السكر من كل اشربة محرم من طلاق

ابن السهام في الفصل الاول

سئل ابو بكر عن رجل دعا امرأته الى الفرائس وهو سكران فابت
عنه فقال الزوج للمرأة ان انتمت بامرئ فتكوني مساعداً معي والا
فانت طالوح ثلاثاً قال هذا الكلام يقع في الزوج على المستقبل فان
كان في المستقبل يكون كما طلب منها فلا يجنب في يمينه وان كان
بخلاف ما التمس منها خاف ان يظن ثلاثاً
لوازل

اجب البيت من كتاب الطلاق

الوكيل بطلاق لوسكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا عدم
وقوع خلاف قول من يخفى ان التوكيل بطلاق تعليق طلاق بلفظ
الوكيل ومن قال لاخر لو قلت لامرأة انت طالوح فني طلاق ثم
سكر ذلك لاخر فقال لها انت طالوح يقع كذا هنا قلت ينبغي
ان يكون على التفصيل لو وكله بان يطلقها مطلقاً يقع ولو قال

لوراية مصدرة او كونه فطرقا وكالا والا فلا يثبت ان لا يقع لو سكر
لما مر به لا يقع على المصاح وغيره من موكله ذلك وكله بطاوع فطرقها
وهو سكران فلو وكله وهو سكران يقع اذ رضى بعبارته ولو وكله
وهو صاحي لا يقع اذ رضى بعبارته الصاحي لا السكران هذا الجائز
ما قلت فتدبر في احكام السكارى من
الرابع والثلاثين

باب الرجعة

رجل طلق امرأته رجعا ثم مات وصى في العدة وورثت كان الطلاق
في الصحة او في المرض ولذا الوارثات المرأة في العدة ورثها زوجها
ما سيجيء في المعتدة التي تترت من طلاق

وكالا تقع الرجعة بعد انقضاء العدة لا يقع حال انقضاء العدة لان
العدة حال انقضاءها منقضية فكان ذلك رجعة لمنقضية العدة
فانصح بان قبل يجهل انما انقضت حال اخبارها عن الانقضاء
واخبارها متأخر عن قوله راجعتك فكان انقضاء العدة متأخرا
عنه ضرورة فتصح الرجعة والجواب اذا احتمل ما قلنا
احتمل ما قلتم وقع الشك في صحة الرجعة والاصل ان ما لم يكن
ثابتا اذا وقع الشك في بطلان الرجعة لا يثبت مع الشك والاحتمال خصوصا
فيما يتعلق بغيره لاسبابها اذا كانت جهة الفاء اكثر وهو ما جرت
الفاء اكثر لانها تصح من وجه ونفس من وجهين فالاولى ان يقع
والله الموفق ثم عند الرجعة تحلف اذا انكثت بقصة
الرجعة وهذا يشكل على اصلي لان الاستحلاف للنكول والنكول يذل
عنده والرجعة لا يحتمل البذل لان الاستحلاف قد يكون للنكول البقصة
وقد يكون للنكول بل لنفي التهمة بالحلف الا تراه يستحلف عنده
فيما لا يقضي بالنكول اصلا كما في دعوى القصاص في النفس فليس
للتهمة والمرأة وان كانت امينة لكن الامين قد يتحلف لنفي
التهمة بالحلف فاذا انكثت فقد تحققت التهمة فلم يبق قولها حجة
فثبتت الرجعة على حالها حكمها كاستصحاب كمال لعدم دليل الزوال
لان لا جعل كقولها بكذا مع انه يمكن تحقيق معنى البذل وهو ما ذكرنا
انها بالنكول صارت متممة فخرج قولها من ان يكون حجة بالتهمة
فتبقى العدة واثرتها في المنع من الارواح والكون في منزل الزوج
فقط ثم يقضي بالرجعة حكما لا نصحا كما لا يخفى باخبارها بانقضاء
عدتها حكمت للارواح فاذا انكثت فقد بدلت الامتناع من الارواح
والكون في منزل الزوج وهذا المعنى يحتمل البذل بدال

في فصل واما شرط جواز الرجعة من طلاق
حكمه العنين صحاحه وكذا خلقه المجبوب في قول ابن حنبل والمرتضى يمنع
الخلق لانه يمنع اجماع وذكر في طلاق الاصل ان العدة تجب على المرتقا
ولها نصف المهر ولا يصح خلقه الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلق
بصفته لا يجامع مثله وفي كل موضع صحت الخلق لو طلقها لا يكون
لرجوع الرجعة وبعد ما صحت الخلق كان لها كل المهر وان اقرت المرأة
انه لم يجامعها في ظاهر الرواية من كماله فاضح في الخلق
قال بالخلق هل يسيطر حق مطالبة المرأة زوجها بالجماع اجيب لا
الا يرى ان العنين يخلو بها خلوات صحاحات ولا يستعطف مطالبتها
بالجماع قال لو طلقها بعد الخلق الصالحة هل يكون رجعا اجيب لا
فلان طلاق قبل المسيس رجعة من طلاق القاعد

باب التحليل

رجل قال لامرأته ان فعلت كذا فنفرت طلاق ففعلت وقع الطلاق
عليها وعلى غيرها لان المخلوع بالشرط عنه وجوه الشرط كالمسل
فان كان في التحليل من كتاب الطلاق
والمخلوع بالشرط كالمفوض لدر الشرط

باب الامان من كتاب الطلاق

وكل ما انعقدت في حق الامين اذا وجد الشرط فيه يترتب عليه
اجراء عناية في باب الامين في العتق والطلاق
من كتاب الامان

فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فادان تدخل الدار
ولا يقع الثلاث فحيث ان يطلقها واحدة وتنقض عدتها
فقد دخل الدار حتى تبطل الامين ولا يقع الثلاث ثم تزوجها فان
دخلت الدار لا يقع شيء لبطان الامين وانما قلنا وتنقض العدة
لانها ان دخلت في العدة يقع الثلاث من طلاق در

باب التحليل

رجل عليه دين لرجل فطالبه صاحب الدين وقال له يكون ان لم اقف
ما لك اليوم فامرأة طلق او عبده حر ثم يغيب عنه الطالب فحلف
بالحلف ان يحنث في بيمته في المطلوب الى القاضي وقض عليه القصة
فنصب القاضي الغائب وكبلا في قبضه فرفع اليه المال وحكم له
بذلك ثم رفع ذلك الى قاض اخر قال ابو يوسف قضا الاول باطل
ولا يضمن الثاني وذكرنا طلق في الواقعات عن الحسن بن زياد ان
الله ينصب في كيد الغائب ويدفع اليه المال ولا يحنث الحالف

وقال الناطق وعلمه لفتوى
منه شيخان قبيل في الشهاد
وقال الرجل ان فعلت كذا فامراة طالق ثم فعل ذلك ولم امر ان تطلق
احديهما وله ولاية التعيين وفي رواية لطفان جامع

الفتاوى في مسائل التعيين من الطلاق

ذكر في المحيط رجل ادعى على اخراة درهم فقال المدعى عليه امرأة طالق
ان كان لك على اخراة درهم وقال المدعى امرأة طالق ان لم يكن لك درهم
المدعى فاما مائة دينية في حقه لا يحسن المدعى عليه عند محمد لانه
لغيره اكون والشهادة تمت اكون في الظاهر فاذا اصر على الالحاد
فلعله صادق وانما اشتبه على الشهود فلا يحسن بالشك خلافا لابي
يوسف جامع الفتاوى في الشهادة

رجل ادعى على اخراة درهم فقال المدعى عليه امرأة طالق ان كان
لك على الف درهم فقال المدعى امرأة طالق ان لم يكن لك الف درهم
فاما مائة دينية عليه بالبينة وقضى القاضي عليه بالف درهم
القاضي بين المدعى عليه وبين امرأة كذا نص محمد وفي العيون
هذا قول ابي يوسف وعند محمد لا يفرض فصار عن محمد رواية
فينص بالتفريق من ايمان الاخلاص في اول

الفصل السابع عشر

رجل قال لامرأة ان دخلت دارا خي فانت طالق فكن في الحالف
دارا اخرى ودخلت المرأة الدار احدى قال بعضهم ان كانت بينه
لاخل الا حنت في يمينه وان لم يكن له نية يحسن في قول ان خفيه
ومحمد وان دخلت المرأة الدار التي كانت لاخيه وقت اليمين ان كان
الدار في ملك الاخ الا انه لا يكون فيها حنت في يمينه وان خرجت
ملك الدار عن ملك الاخ بعد اليمين ببيع او هبة او غيره ذلك لا يحسن
من طلاق فاضحان في التعليق

ان دخلت الدار كانت طالق طالق طالق وهي غير مملوكة فالاول
معلق بالشرط والثاني ينزل في الحال ويلغو الثالث وان تزوجها
ودخل الدار نزل المعلق ولو دخل بعد البيئونة قبل المزوج نخل
اليمين لا الى جزأ ولو موطوءة تعلق الاول ونزل الثاني والثالث
في الحال برأيه من متفرقات كتاب الامانة

ولو قال كل امرأة اتزوجها مني طالق ان تزوجت عليك فزوج
عليها لا تطلق التي تزوج الا اذا تزوج عليها اخرى فحينئذ تطلق الثانية
في احوال ايمان القنية في باب ذكر شرطين

قالت لزوجها ما يسهله او يا قطين او يا كشيحان او يا ثعلب ان لم

فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق قلت طالق قلت طلق المرأة كما قال ان كان
الزوج كما قالت فان قال فليت به التعليق دين ديانة لا قضاء والسفلة
هو الكافر والمسلم لا يكون سفلة وبه اخذ المشايخ والقول بان اذا
راى اجنبيا مع امراته او اهلكه او محاربه يدعه ولا يتعرض والقول بان
والثغالي سوا والكشيح من اذا سمع رجلا يمد يده اليك بسوا ولا يمسك
فمن كشيحان والحاجن هو الذي لا يبالى بما يسمع ويقال بالفارسية
من طلاق خزانة المفتين

سبب

قالت لياكشيحان فقال الزوج ان انا كشيحان فانت طالق ثلثا
ولغيره التعليق قال ابو عاصم الكشيح من يبيع ان احدا من
الرجال يدبر الى امرأة بسوا ولا يبالى الا لو ضربها فليس بكشيحان
ان قالت لزوجها يا ثعلب او قالت يا قطين فانت طالق الزوج ان ايا
قطين او قال لزوجها يا ثعلب فانت طالق بغير الزوج ان اراد به المولى
لما قالت ويقال بالفارسية خشم راندن وقع الطلاق كما قال هذه
المقالة سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن وان اراد به التعليق لا يقع
ما لم يكن الرجل كذلك والفتيان كل واحد منهما ان يكون
الرجل عالما بفجور امرأة راضيا بذلك وقيل ان يكون عالما بفجور امرأته
راضيا بذلك وان لم يكن له نية فمنهم من حمله على المكافاة ومنهم
من حمله على التعليق ومنهم من قال وهو المختار ان كان في حالة الغضب
يحمل على المكافاة وان كان في غير حالة الغضب يحمل على التعليق لانه هو
الظاهر وقد كتبت تمام هذا في فتاوى الصغرى قالت لولدها
اي ثمانية زاده فقال الزوج ان كان هذا ثمانية زاده فانت طالق
فان اراد التعليق دون المجازاة لم تطلق في الحكم لعدم الشرط فان
علمت انه من رضى طلق ثلثا لانه وجد الشرط في حقه ولا يسعها
المقام معه لانها مطلقة ثلثا هذا اذا اراد التعليق فان تزوجها
اولم ينفك ذكرنا في المسئلة التي تلي قبيل هذه ولله الحمد والله

لاقط في تعلق الطلاق من الفصل التاسع

قال في المستصفى الى اخره اقول وقد ذكر مشايخنا صاحب المقتصر
والمستند بان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتضا وما لا يصح تعليقه
يقع مستندا كما في البحر المصنف عن تخيص الجامع ذكره المصنف
في باب التعليق وقد ذكر مشايخنا من الفروع ما يدل على ذلك فقالوا
ان الطلاق المنجز من الاجنبية موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازة
وقع مقتضا على وقت الاجازة ولا يستند بخلاف البيع الموقوف فاذا
بالاجازة يستند الى وقت البيع حتى يكمل الشتر الزوال المتصلة

والمنفصلة **اقول** وقد سئل عن معتقل ذلك اذا طلق بالاشارة
او اعتق او باع او اشترى ودامت عقلته الى الموت هل يقع ذلك
مستندا او مقتصرا فاجبت بقولي قال الشيخ الامام الوالد في
منع الغفار شرح تنوير الابصار بعد ما ذكر ما يتعلق بمعتقل ذلك
وظاهر كلامهم في هذا الموضع انه اذا اقر بالاشارة او طلق بها او باع
او اشترى يجعل ذلك موقفا فان مات على عقلته جاز ذلك كالمستندا
والا فلا قال ولم ار من صرح بذلك من مشايخنا كقولهم كلامهم بعيد
انتهى **اقول** لكن ما نقلته لك عن مشايخنا من الضابط يقتضي وقوع
الطلاق والعناق وكومها مما يصح تعليقه بالشرط مقتصر المحال كقوله
وهو محال لما نقلته لك عن شرح تنوير الابصار والندسبحا في
اعلم وفي تلخيص الخلاص طرأ ثبوت الاحكام اربعة الاقتصار
والاستناد والانقلاب والتبيين اما الاقتصار فهو ثبوت
الحكم في الحال كما كانت البيع والطلاق والعتق وغيرها واما الانقلاب
فهو صيرورة ما ليس بعلة علة كالنكاحات واما الاستناد فهو ثبوت
الحكم في الحال مستندا الى ما قبله كوجوب الزكوة فانه متحقق عند حلول
مستندا الى وقت وجوبه انتصاب واما التبيين فهو ان يظهر
في الحال حكم كان ثابتا من قبل كما اذا قال ان كان زيد في الدار
فانت طالق وتبين في العدة وجوده فيها فان الطلاق يقع من الوقت
الذي صدر فيه القول حتى يعتبر ابتداء العدة منه لا يقال على ما ذكره
فوق بين الاستناد والظهور لظهور الفرق بينهما باختلاف الشرط
فان شرط الاستناد تيمم المحل حال ثبوت الحكم وعدم الانقطاع من وقت
ثبوت الحكم الى الوقت الذي استند اليه كما في النكاح والزكاة وليس ذلك
شرطا للتبيين حتى لو قال ان كان زيد في الدار فانت طالق فثبت
ثلاث هيض ثم طلقها ثلثا ثم طلقها ثلثا في الدار في ذلك الوقت يقع
الثلاث لانه تبين ولو ع الاول وان ابقاها الثلاث كان بعد انقضاء
العدن **رواه** اجواه البصار على الاستنباه والظاهر

في الاحكام الاربعة من الفتن الثالث
ثم اعلم انه ذكر في بعض الجوامع انه لو قال اخرا امرأة اتزوجها فهي طالق
فزوج امرأة ثم امرأة ثم مات فاطلاق يقع على الاخرة من حين التزوج
على وجه التبيين والفرق بين التبيين والاستناد ان ما يضاف
الى وقت على وجه التبيين يحكم بوقوعه من ذلك الوقت عن كل وجه
لا يشترط له تيمم المحل في الحال وما يضاف اليه على وجه الاستناد يكون
مترددا بين الظهور والاقتصار حتى يشترط له تيمم المحل في الحال

وما يكون موقفا محضا ثبتت احكامه بطريق التبيين حتى قالوا فيمن قال ان
ما في بطنك غلام فانت طالق فولدت غلاما انها تطلق من حين التكلم و
لهذا قال الرازي فيمن قال انت طالق قبل موت فلان بشهر ان عذابه
ضئيف اذا مات فلان بعد شهر تطلق من اول الشهر على وجه التبيين لانه
عنده جانب الموقفة راجع على جانب الشرعية وقد سبق هذا من باب
ما يقع بالوقت فوجه ما ذكره بعض الجوامع ان الطلاق يقع في هذه المسئلة
على وجه التبيين وهو ان الموت معروف لانه لا يبين انها اخرا امرأة الا
بالموت فيكون وقوعه على وجه التبيين كما لو قال ان حصنت فانت
طالق فماتت الدم لا يحكم بالطلاق حتى يترتب ايم ثم بعد ذلك
يحكم بوقوعه من وقت رؤية الدم بطريق التبيين والمصنف
لما اختار بطريق الاستناد عند ابي حنيفة لا بطريق التبيين قال
وتستند عنده لانه مقرر يعني ان صفة الاخرة لغيره كانت على ثبوت
الزوال قبل موته فمن حيث انها كانت ثابتة قبل موته يعتبر ذلك ظهورا
محضا ومن حيث انها لم يكن معتبرة في وقوع اجزاء لعدم ثبوتها
اقتصارا فخلنا بامر بين الظهور والاقتصار وهو الاستناد الا
ان الموت يكون موقفا كالثاني في قوله ان حصنت حتى يكون على وجه
التبيين والفرق بين كونه موقفا او موقفا ان الصفة ان كانت
معلومة الثبوت قبل موته لكنها لا يكون متفرقة بالموته كما ان الموت
موقفا والفا في قوله فلا يرتب بطلان بقوله مستندا اي واذا كان
طلاق عمر مستندا الى وقت ثبوتها لا ترتب عمره عند وقوع طلاقها
قبل موته ولو دخل بها يجب عليه مهر اخر بالدخول لانها طلقت عليه بمهر
النكاح فتكون والملك للمخلقة فيجب عليه مهر اخر للوطى بالشرع و
عندها تترك ويجب المهر فقط لان طلاقها يقتصر على وقت الموت
عندها فتكون طلاقا الفار فلا يمنع الارث ووقت الدخول بها كان
النكاح قائما فلا يجب بالدخول الا المهر في النكاح من كفا
ايمان التنوير شرح تلخيص الجوامع الكبير في باب
اخرا امرأة اتزوجها فهي طالق

ثبوت صفة الاولية للذات يكون بعينها لا باعتبار اخرية كقوله اخرا فان
الاول اول وان لم يكن له اخر فاذا لم يكن ثبوت الاولية لترتيب اثر اخر
وراء ذاتها موجودة في النكاح الثاني كان الصفا بالاولية باقية
في النكاح الثاني لوجود سبب ثبوت الاولية لها اذا الذات لا تختلف
باختلاف الانكحة فلا يجوز ان يتصرف في هذه الحالة بالاخيرة للثاني
وهذا بخلاف الكل والحكمة لان سبب الحرمة التحريم وسبب كل التحليل والتجريم

بالتجليل والتجليل بالتجريم فحازت لهما في عيني في وقتين وهذا مما ذكر
 فيه قبيل نقل منه انما ^{من التنوير من المحل المبرور}
 رجل قال لامرأته ان لم يكن فرج احسن من فرجك فانت طالق وقالت
 المرأة ان لم يكن فرج احسن من فرجك فارجي حرة قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانا فاعين عند المقالة بترت
 المرأة وحنت الزوج وان كانا فاعين بر الزوج وحنت المرأة
 لان فرجها حالة القيام احسن من فرج الزوج وفي حالة القعود
 الا فطر العكر وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدا قال الفقيه
 ابو جعفر لا اعلم هذا ويمنع ان يحنث كل واحد منهما لان شرطه
 في كل يمين ان يكون فرج احدهما احسن فعند التعارض لا يكون
 احدهما احسن فيحنث كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان
 لم يكن فلان اوسع دبراً منك فانت طالق قال ابو بكر لا يحنث
 هذا في غير معلوم ولا مقدور فلا يحنث رجلاً قال كل واحد منهما
 لصاحبه ان لم يكن رأسه ثقيل من رأسك فامرأة طالق قالوا طلاق
 معرفة ذلك انهما اذا ناما دعي فابهما كان اسع جواباً فأسوا
 يكون ثقيل منه رجل صلف النفلان ثقيل وهو عند الناس
 غير ثقيل وعند الكالف ثقيل لا يحنث في يمينه الا ان ينور ما عند الكالف
 لان يمينه يقع على ما عند ^{فان شئ من باب التعلو}
 من كتب الطلاق

قال لامرأته ان خرجت الى منزل والدك فانت طالق ثلاثا او قال
 ان ذهبت الى منزل والدك فمروا على الخروج عن قصد وصلت او
 لم تصل ولو قال ان اتيت ومنعني الوصول قصدت الخروج الى
 المنزل فان لم تقصد لان الخروج والمذهب الى المنزل لان لا يكون
 الا بالقصد والوصول الى منزل فلان يتحقق بدون القصد
 لا قط في الطلاق في الفصل السادس

من الباب الخامس
 قال عمر بن الخطاب عن رجل قال لامرأته ان خرجت من غير حجب
 طالق فخرجت في جنازة والديها قال لا تطوق وكذا كل ذرهم محرم
 وكذا خروجها الى العرس وخروجها فيما يجب عليها لان الحجب المذكور
 في هذه المواضع لا يراد به الواجب عادة وانما يراد به المباح والذي
 لا يائس منه ^{بدايع في فصل واما احلف}
 على الخروج من كتاب الايمان
 ان رجلاً وامرأة كانا يقفان في ابي حنيفة فوقع بينهما مشاجرة

ذات ليلة فقال الزوج ان سالتني الليلة طلاقك فلم اطلقك فان طلاقاً
 ثلاثاً وقال للمرأة ان لم اسئلك الليلة الطلاق فمالي صدقة فلما
 سكت عنها الغضب ذهب الى سفيان النوري وابن ابي ليلى
 وابن شبره فلم يجد احدهم مخرباً فتوجهوا الى ابي حنيفة مرغبين
 في لاه فقال للمرأة سببه الطلاق فالتت فقال للزوج قل انت
 طالق ان شئت فقال ذلك فقال للمرأة قوله لا استأففت ذلك
 فقال ابو حنيفة اذهبها فقد بررتما واتفقت كل واحد الاصحاح
 اصولهم ان المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً قبل وجوب الشرط
 فان كان الزوج قد بر في يمينه فكيف لم ينعقد المعلق سبباً و
 ان كان المعلق لم ينعقد سبباً فكيف بر واجواب ان قوله انت
 طالق ان شئت يملك لا تعليق بدلالة الاقتصار على المجلس
 فيصير الكفر في نوع فبمن حلف لا يطلق من
 من كتاب الايمان ملخصاً

قال لها ان سالتني الليلة طلاقك فلم اطلقك فانت طالق
 ثلاثاً فقالت المرأة ان لم اسئلك الليلة الطلاق فجميع ما املك صدقة
 في المسكين فالت المرأة الطلاق في الليلة فقال لها الزوج انت طالق
 ان شئت فقالت ثلاثاً فمضت الليلة لا تطوق ولو قال لها انت
 طالق ان دخلت الدار فمضت الليلة لا تطوق ثلاثاً والفرق ان
 قوله انت طالق ان شئت يقع لانه تعذر جعله ثلثاً لا لاقصداً
 على المجلس وقوله ان دخلت تعليق فلم يكن اياً بشرط البر
 قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت
 طالق ان شئت لانه الاستثناء البطلان اذا بطل بعين الاثر
 ان لو قال ان اقررت فلان بعشرة دراهم فامرأة طالق ثم قال لها ان
 عدت عشرة دراهم لا درهما لم يحنث لانه لم يقع الا بتسعة هكذا ذكرها
 من طلاق الاقط في الفصل الثالث من كتاب النكاح

وبينا ان قال في الذخيرة تعليق الزوج طلاق المرأة بصدقة من
 صنعت فله غنمته تفويض وتعليك معنى فبصدقة على المحاسر وعلى
 هذا التقويم كلمة الاصحاح ووجه البر ان الكالف انما عقد يمينه على
 على الاتباع لا الوقوع وقد اوقع وان وصل به شيء اخر
 الكلام في فصل الخلع بان لا يطلق فيصير الكفر في نوع
 فبمن حلف لا يطلق من كتاب الايمان ملخصاً
 وفي حاضرجان له امرأة ففطم منها اربع عشرة سنة فقال لها اذا
 حضنت فانت طالق وقال لها اذا حضنت فانت حر فقالت حضنت

وقال احتملت تصدق المرأة لا الفلام
 في احكام الصبيان من الرابع والثلاثين
 الطلاق المصنف الى وقتين تنزل عند اولها والمعلق بفعلين
 ينزل عند اخرهما والمصنف الى اخر الوقتين لقوله غدا او بعد غدا
 طلقت بعد غدا ولو علق باحد الفعلين ينزل عند اولهما و
 المعلق بفعل ووقت يقع بايهما سبق وفي الزيارات ان وجد الفعل
 او لا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وان وجد الوقت او لا يقع
 عالم بوجود الفعل او لا يقع ولا ينتظر وجود الوقت وان وجد الوقت
 او لا يقع وعنى الامام الثاني اذا وجد الفعل او لا يقع حتى يوجد
 الوقت ايضا **من اجماع النازية في الثالث من غير الطلاق**

باب التفويض

تفويض طلاقها اليها اي تفويض الزوج تطبيق زوجته الى زوجته
 في الكرمات التفويض كاربكسيراكة اثنان مثل ان يقول لزوجتي
 طلقك ام اخطاري او امرك بيدك او غير ذلك بتقيده
 ذلك التفويض بمجلسها اي بمجلس ظننت التفويض فيه لسمع
 او خبر او ان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلق
 نفسي وفيه اشعار بان التفويض تملك يقتضي الجواب في المجلس
 كما قال بعضهم لا توكل بقتضي ان يكون بجميع العروقة كما قال الاخر
 وكلام الفصولين ماثل الى الاول واخره الى الاخر الا ان يقول
 الزوج متصلا بصيغة التفويض كلما شئت فانه لا يقتضي الجواب
 ولها تفويض الثلاث قبل التخييل كما سبأني او يقول متى شئت
 او اذا شئت فان لها ان تطلق نفسها واحدة في مجلس اخر لانها
 تعميم الاوقات بخلاف ان شئت فانه بتقيده لانه ليس للتعميم
 ولا يرجع المفوض عنه اي التفويض وان قيد بالمشية وهكذا
 الفائدة اخر عن الاستئذان وهذا مشور ايضا بان التفويض تملك
 لا توكل بقتضي ان يرجع عنه وتقول طلاقها الى غيرها اي غير
 زوجته من رجل او صبي او مجنون او زوجة اخرى لا بتقيده
 بالمجلس ويرجع عنه ان شاء فيكون التفويض الى غيرها لو كيدا الا اذا
 علق بالمشية فانه تملك بتقيده بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحيط
 وغيره لكن في الهادي لو قال لا جنبه امر امرائي بيدك كان ملكا
 حتى يتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه **فمنه في تفويض**
 الطلاق من ملك الطلاق
 وكذا لو خير امرأته وهي متمسكة بالارض او تبيع دابة لا تصلي عليها

فمنه في تفويض خيارها لتبدل المجلس وان اختارت لنفسها
 متصلا بتخيير الزوج صح اختيار لان المجلس لم يتبدل فكذا هو هنا
 ولو تباعها وصار واقفان انعقد لاحتاد المجلس ولو اوجب احدها
 وصار واقفان فصار الاخر قبل القبول او سارا جميعا ثم قبل لا
 ينعقد لانه لما سارا او سارا فقبل المجلس قبل القبول فلم يمتنع
 الشطران في مجلس واحد ولو قفا فخير امرأته ثم سارا الزوج وهي
 واقفة فاختار في يدها فلو سارت هي والزوج واقف بطل خيارها
 فالعبرة بمجلسها لا بمجلس الزوج وفي باب البيع بعينه مجلسها جميعا
 لان التخيير من قبل الزوج لازم الا ترى انه لا يملك الرجوع عنه ولا بطل
 بالاعراض واحد الشطرين في البيع لا يلزم قبل قبول الاخر فقبل
 البطلان بالاعراض ولو تباعا وصار في سفينة ينعقد سواء كانت واقفة
 او جارية خرج الشطران منفصلين ومنصلين بخلاف المبيع على الاخر
 والبيع على الدابة لان جريان السفينة بجريان الماء لا باجرانه الا ان
 ان تراكب السفينة لا يملك وقفها فلم يكن جريانها مضافا اليه فلم يختلف
 المجلس في شبه البيت بخلاف المشي والسير اما المتسقط فظاهر لانه فعله
 وكذا سير الدابة مصداق اليه الا ترى انه لو سيرها سارت ولو وقفها
 وقفت فاختلف المحاليسر والحد الكورية السجدة في السفينة
 وهي جارية لا يلزم الاسجدة واحدة كما لو كرهها في بيت واحد وكذا اذا
 خير امرأته في السفينة وهي جارية لا يلزم الاسجدة واحدة فهي على
 خيارها عالم بوجودها دليل للاعراض **من يبيع البه الى**

في فصل واذا رد رجع الى متى العقد

رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا على الف درهم على اني باختيار او على
 انك باختيار ثلثة ايام فقبلت فاختار باطل اذا كان للزوج وهو جاري
 اذا كان للمرأة فان ردت الطلاق في الايام الثلاث بطل الطلاق وان
 اجازت الطلاق او لم تره حتى مضت مدت اختيار فاطلاق واقع
 ويلزمها الالف وقال ابو يوسف رحمه الله اختيار باطل في الوجهين
 والطلاق واقع والاحمال لازم لان الطلاق باكمال تعليل الطلاق بقول
 المرأة فليكن كمينها معنى فلا يصح شرط اختيار فيها كما لا يصح في غيرها
 من الايمان ولا في حنفية ان الخلع في جانبها بيع معنى لانه تملك
 بعوض ولهذا لو كانت لهداية من جانبها فوجعت قبل قبول الزوج
 صح رجوعها وكذا لو قامت عن مجلسها قبل قبول الزوج او قامت بطل
 ذلك فصح شرط اختيار في جانبها ولا يصح في جانب الزوج لما قال وهذا
 بخلاف ما اذا شرط اختيار في النكاح حيث يصح النكاح ولا يصح اختيار

لان فائدة اختيار ثبوت حق الفسخ وامتناع الحكم بعد تمام الايجاب
لعدم الرضا بالحكم فلا يصح في عقد ثبت فيه الحكم بدون الرضا واما
الفسخ وحكم النكاح يثبت بدون الرضا بالحكم ولهذا يصح نكاح
المهازل ولا يحتمل الفسخ بعد التمام ولهذا لو قاسنا سحا لا يفسخ
فلا يصح شرط اختيار فيه والعقد ثلثة اقسم لازم لا يحتمل
الفسخ وهو النكاح وغير لازم فلا يلزم بها اختيار كالوكالة و
لازم يحتمل الفسخ وهو البيع والخيار وما اشبه ذلك واختيار
ما شئ الا في هذا القسم امرأة قالت لزوجي طلقني ثلاثا باللف
فطلقها واحدة يقع واحدة باينة بثلاث اللف لان حرف الباء يعمل
في المعاوضة واحدة بلف واحد البين بالآخر فيقسم جزءا بالبدل
على الطلاق كما لو قال لغيري زوجي حولا العبيد الثلاث باللف درهم
فباع الواحد بثلاث اللف يجوز ان يكون بمقابلته كل تطبيق
ثلاث اللف وان طلقها ثلثة متفوقات في مجلس واحد وفي العقد
في القياس يقع الاول بثلاث اللف والباقي بغيره في النكاح
يقع الثلاث ويلزمه اللف لان سماعات المحل جعلت كساعة
واحدة بخلاف ما لو قال انت طلاق لما ان شئت فقلت شئت
واحدة وواحدة حيث يقع الثلاث ولو قالت شئت واحدة و
سكتت ثم قالت واحدة حيث لا يقع لان ثمة على ببيتها
الثلاث ومثية الواحدة لا يكون مثية الثلاث بل تكون اعراضا
بخلاف ما اذا كانت على وجه المتتابع لان الجملة بحكم الوصل صار
بمنزلة كلام واحد اما ههنا كلام المرأة معاوضة وكلام الرجل خرج
جوابا للمعاوضة وفي المعاوضات جعل الكلام المقطوعا في مجلس
واحد بمنزلة كلام واحد ولو قالت طلقني ثلاثا على اللف فطلقها واحدة
يقع واحدة رجعية بغيره وقال ابو يوسف ومحمد يقع باينة بثلاث
اللف لانه ان كلمة على وان كانت تستعمل في الشرط فقد نفذ حكمها
على الشرط لانها دخلت على ملكك الحال لا قبل التعيين فجعلت مجازا
من حرف الباء كما لو قال ههنا على لواجرتك على كذا ولهذا لو خاطب
امرأتان الرجل فقلت طلقنا على اللف فطلق واحدة منهما يقع بمحض
اللف ولا يوجب حنيفة ان كلمة على الشرط لا ينافي التعيين والتعقيب
في الشرط لاني المعاوضة لان اجزاء تعقب الشرط اما العوض يقارب
المعوض ولهذا يقال زرتك على ان تزرنى اي بشرط ان تزورني
ويقال ههنا على ان ياتي باني ولا يقال ههنا على ان ياتي باني
في الخلع ممكن لان الفسخ بدل الطلاق بالشرط جازي تبعا للطلاق

اذا لم يدل تبعا للمبدل كما لم يكن تبعا للمتمن ولهذا يحتمل الجرمالة
في بدل الخلع ولا يحتمل الجرمالة في بدل البيع والدليل عليه مسئلة
في السيرة الكبية الامام اذا امن قوما من الكفار ثلاث سنين باللف
ثم بدا الامام ان ينيذ الامام لعبدته رد عليهم ثلثة الدنانير ولو ان
على الف دينار رد الكل واما مسئلة الطلاق في الضرتين فلتايم
تعد العمل بشرط لان ما لا يفيد من الشرط لا يعتبر ولا فائدة له في طلاق
وطلاق ضرتهما بل فانتهتا في ان لا يطلقها ويطلق ضرتهما كذا العذر
العمل بالشرط جعل مجازا عن الباء

الحاكم الصغير لقا صبيحا

شهدا ان فلانا امرنا ان نبلغ امرأته انه فوض اليها فبلغناها وقد
طلقت نفسها بعده جازت شهادتها ولو شهدا ان فلانا قال ان
فوضنا اليها ففعلنا لم تجز

فصل في الامر بالية

والغيرين

التفويض كقول الرجل لامرأته امرك بيدك وقوله اختاري
وقوله انت طلاق ان شئت وما جزم مجازا وقوله طلق نفسك

فصل

اما قوله امرك بيدك كالكلام فيه يقع في مواضع في بيان صفة
هذا التفويض وهو جعل الامر بالية وفي بيان حكمه وفي بيان شرط
ثبوت الحكم اما بيان صفة فهو انه لازم من جانب الزوج حتى
لا يملك الرجوع عنه ولا ينفخ المرأة عما جعل اليها ولا يفسخ ذلك
لانه ملكها الطلاق ومن ملك شيئا غيره فقد ازال ولا يملك
فلا يملك ابطال الرجوع والذي والفسخ بخلاف البيع فان اليك
من البيع ليس يملك بطلان امره كني البيع فاحتمل الرجوع عنه و
اما من جانب المرأة فانه غير لازم لانه لما جعل الامر بيدها فقد خيره
بين اختيارها لنفسها في التطليق وبين اختيارها زوجها والتخير
يبقى للزوج واما حكمه وهو صيرورة الامر بيدها في الطلاق لانه
جعل الامر بيدها في الطلاق وهو من اهل الجعل والمحل بل للجعل
في صيرورة الامر بيدها واما شرط صيرورة الامر بيدها فثبوت
احدهما ثمة الزوج الطلاق لانه من الخيارات والثاني علم المرأة
بجعل الامر بيدها حتى لو جعل الامر بيدها وهي غائبة او حاضرة
لم يسمع لا يصير الامر ما لم يسمع او يبلغها الخبر لان معنى صيرورة
بيدها في الطلاق هو ثبوت اختيارها وهو اختيارها لنفسها بالطلاق
او زوجها بترك الطلاق اختيارا لا ايجابا وهذا لا يتحقق الا بعلم
العالم بالتخير فاذا علمت صارا الامر بيدها في اي وقت علمت ان

التفويض طلقا عن الوقت وان كان موقتا بوقت وعلمت بزوجه
من الوقت صار الامر بيدها فاما اذا علمت بعد مضي الوقت كذا
لا يصير الامر بيدها بهذا التفويض ابدا لان ذلك علم لا ينفع له
التفويض الوقت بوقت ينتهي عند انتهاء الوقت فلو صار الامر
بيدها بعد ذلك لصار من غير تفويض وهذا لا يجوز واما بان
شرط بقا وهذا الحكم وما يبطل به وما لا يبطل فلن يكون معرفة
الا بعد معرفة اتمام الامر باليد فنقول وبابتد التوفيق
جعل الامر باليد لا يخلو اما ان يكون منجزا واما ان يكون معتقدا
بشرط واما ان يكون مصفا فالوقت والمنجز لا يخلو اما ان يكون
مطلقا واما ان يكون موقتا فان كان مطلقا بان قال امرك بيدك
فشرط بقا احكامه بقا والمجلس هو مجلس علمها بالتفويض فاما امت
في مجلسها فالامر بيدها لان جعل الامر بيدها تملك الطلاق منها
لانه جعل الامر في الطلاق بيدها فتصرف فيه برأيها وتديرها
كيفية ثابتة لا يثار وهذا معنى التامكية وهو التصرف
عن مشيئة الا يثار والنزوح بملك التطبيق بنفسه فملكك من غيره
فصار تملكه للطلاق بملكك الزوج وجواب التملك بيقيد بالمجلس
فان قامت عن مجلسها بطل لان الزوج يملك جواب التملك في المجلس
والقيام عن المجلس ليل الاعراض عن جواب التملك فكان رد
للتملك دلالة فان كانت قائمة فقطعت لم يبطل خيارها بخلاف
ما اذا كانت قاعدة فقامت لان القبول بجميع الرأى والقيام بقوة
فكان القبول دليل ارادة التأمل والقيام دليل ارادة الاعراض
من طلاق البدائع في فصل واما قوله

امرك بيدك ملخصا

واما التفويض المعلق بشرط فلا يخلو من احد وجهين اما ان يكون
مطلقا عن الوقت واما ان يكون موقتا فان كان مطلقا بان قال
اذا قدم فلان فامرك بيدك فقدم فلان فالامر بيدها اذا علمت
في مجلسها الذي تقدم فيه لان المعلق بالشرط كالمنجز عند الشرط فيصير
قالا عند القدوم امرك بيدك فاذا علمت بالقدم كان لها الخيار
في مجلسها علمها وان كان موقتا بان قال اذا قدم فلان فامرك بيدك
يوما او قال اليوم الذي تقدم فيه فلان فاذا قدم فلان اخبرني ذلك
الوقت كله اذا علمت بالقدم غير انه ان ذكر اليوم منكرا يقع عليه يوم
ثم وان عرّفه يقع عليه بقية اليوم الذي تقدم فيه ولا يبطل بالقيام عن
المجلس وهل يبطل باختيار زوجها فهو على ما ذكرنا من الاختلاف

وليس لها ان تختار لنفسها في الوقت كذا الامر واحد لما بينا ولو لم
يقدمه حتى مضى الوقت ثم علمت فلا خيار لها بهذا التفويض ابدا
لانه واما المضاف الى الوقت بان قال امرك بيدك غدا او
رأس شهر كذا ففي الوقت صار الامر بيدها لان الطلاق يحتمل الاضافة
الى الوقت فكذا تخليكه ولما كان على مجلسها من اول الغد ورأس شهر
واول الغد من حين تطلع الفجر الثاني ورأس الشهر ليلة الكهال في
يومها وان قال امرك بيدك اذا اهل الشهر يصير الامر بيدها
ساعة يهل السهل ولو قال امرك بيدك اليوم وغدا او قال امرك
بيدك هذين اليومين فلها الامر في اليومين تختار لنفسها ايها
ثبات ولا يبطل بالقيام عن المجلس بالقياس من الوقتين و
هل يبطل باختيار زوجها فهو على ما من اختلاف ولو قال لها
امرك يدك اليوم وبعد غد فاختارت زوجها اليوم فلها ان تختار
لنفسها بعد غد وكذلك اذا ردت الامر في يومها بطل امر ذلك
اليوم ولما كان الامر بيدها بعد غد صح لها ان تختار لنفسها بعد
ذكر الوقت دورى هذه المسئلة ونسب القول الى ابي يوسف وحجبه
وذكرها في الجامع الصغير ولم يذكر الاختلاف ووجوه
الاقوال - ان يكون في طلاق البدائع ففضل قوله امرك بيدك

فصل في المنية

واما قوله طلق نفك فهو تملك عندنا سواء قيد بالمنية اولا وبقتصر
على المجلس كقوله انت طالق ان شئت وعندنا ان في هو توكيل
فلا يقتصر على المجلس بقية بالمنية او لم يقيد وجميعوا على ان قوله
لا جنبه طلق امرأتي توكيل ولا يقيده بالمجلس وهو فصل التوكيل
وان قيد بالمنية بان قال له طلق امرأتي ان شئت فهذا تملك
عند اصحابنا وعند زفر توكيل فوقع اختلاف في موضعين اما
الكلام مع الامم التي في فوجه قوله انه لو اضاف الامر بالتطليق
الجنبه ولم يقيد بالمنية كان توكيلا بالاجماع فكذا اذا اضاف
الى المرأة ولم يقيد بالمنية لانه لم يختلف الاثر ان الشخص
والصفة لا تختلف باختلاف الشخص وكذا اذا قيد بالمنية لان
التقييد بالمنية والى الكوت عنه بمنزلة واحد لانها تطلق نفسها
بمنية واختيارها اذ هي غير مضطرة في ذلك ولما كان ذكر المنية
لغوا فلما كان ما كان بالعدم فيبقى قوله طلق نفك وانه توكيل
كما ذكرنا فلا يقيده بالمجلس كما في الاجنبية ولما بين ان قوله
لامرأة طلق نفك تملك بوجوه ثلثة احدها ان المتصرف

عن ملك هو الذي يتصرف برأيه وتدبيره واختياره وامرأة برهن
الصفة وفي متصرفه عن ملك وكان تفويض التطبيق اليها توكيلا
بمختلف الاجنبية لان ثمة ابرار والتدبير للزوج والاختيار له فكان
اضافة الامر اليه توكيلا لا تملكيا **والثاني** ان المتصرف عن ملك
هو الذي يتصرف لنفسه والمتصرف عن توكيل يتصرف لغيره والمرأة
عاملة لنفسها لانها بالتطبيق ترفع قيدا لغيره عن نفسها فكانت
متصرفه عن ملك فاما الاجنبية فانه عامل لغيره لا لنفسه لان منفعة
عمله عائدة لغيره وفي متصرفه عن توكيل وامر لا عن ملك **والثالث**
ان قوله لامرأة طلقه نفك لا يمكن ان يجعل توكيلا لان الان ان
لا يصلح ان يكون وكيل في حق نفسه فلم يكن ان تجعل وكيلة وتطليق
نفسها ويمكن ان يجعل وكيلة لطلاق بملك لزوج فتعين حمل
على تملك بمختلف الاجنبية لانه بالتطبيق يتصرف في حق الغير
والان ان يصلح وكيل في حق غيره **والله الموفق للصواب**
واما الكلام مع زفر فوجه قوله انه لو اطلق الكلام لكان توكيلا فكذا
اذا قيل بالمشية لانه ان التقيد فيه والاطلاق على السواء لانه
اذا طلق طلق عن مشية لا محالة لكونه مختارا في التطبيق غير مضطر
فيه **ولنا الفرق** بين المطلق والمقيد وهو ان الاجنبية في
المطلق يتصرف برأيه والغير وتدبيره مشية فليكن توكيلا لا تملكيا
واما في المقيد فاما يتصرف عن رأي نفسه وتدبيره لغيره ومشية و
هذا معنى المالكية وهو المتصرف عن مشية وهذا فرق واضح
بحمد الله تعالى **واما قوله** التقيد بالمشية وعدمه سواء لانه متى
طلق طلق عن مشية فممنوع انهما سواء وانما متى طلق طلق عن
فان المشية تذكر ويراد بها اختيار الفعل وتركه وهو المعنى الذي
ينفي الخشية والاضطرار وهو المعنى لقولنا المعاصي مشية الله تعالى
فان الله تعالى هو الذي يتحقق افعال العباد والله تعالى غير مغلوب
ولا مضطر في فعله وهو الخلق بل هو مختار وتذكر ويراد بها
اختيار الاشارة يقال ان شئت فعلت كذا وان شئت لم افعل
اي ان شئت اثرت الفعل على الترك وان شئت اثرت الترك
على الفعل وهو المعنى من قولنا الحكم ليس بمختار المراد من
المشية المذكرة هو هنا هو اختيار الاشارة لا اختيار الفعل وتركه
لانا لو حملناه عليه للعلامة ولو حملنا على اختيار الاشارة
لم يبلغ وصية الحكم العاقل عن اللغو واجب عند الامكان
واختيار الاشارة في التملك لاني التوكيل لما ذكرنا ان التوكيل

يعمل على رأي الموكل وتدبيره واما يستعير منه العبد فقط فليكن
الاشارة من الموكل لا من التوكيل واما المملك فاما يعمل برأيه و
تدبيره وارشاده لا بالمملك فليكن التقيد بالمشية مفيدا والاصل
ان التوكيل لغة وهو الامة والتفويض تسليم المالكية لذلك سمى
رحمهم الله الاول توكيلا والثاني تفويضا واذا ثبت ان المقيد بالمشية
تملك والمطلق توكيل فالتملك يقتصر على المحاسن لا ذكرنا
ان المملك انما يملك بشرط اجواب في المحاسن لانه انما يملك بالمحسنة
وكل مخلوق خاطب غير يطلب جواب خطابه في المحاسن ولا يملك بها
عنه لانه نعم التوكيل لا يقتصر على المحاسن لان التوكيل لا يمكن القيام
بما وكل بتحصيده في المحاسن هو وغالبا لان التوكيل في الغالب يكون
بشيء لا يحضر الموكل ويفعل في حال غيبته لانه اذا كان حاضرا يستغنى
بعارة نفسه عن استعارة عبارة غيره فلو قيد التوكيل بالمحاسن خلا
عن العاقبة الحميدة فتكون سفها ويملك به عنه لانه وكيلة فيملك
بذلك **بدائع في فصل** واما قوله طلع

نفك من كتاب الطلاق

ولو قال لها انت طالق ان شئت فقلت شئت ان كان كذا فان علقته
بشيء موجود نحو ما اذا قالت ان كان هذا بيلا او زهرا وان كان هذا
اي او ابي او زوجي ونحو ذلك يقع الطلاق لان هذا تعاليق بشرط
كائن والتعليق بشرط كائن تنجيز وان علقته بشيء غير موجود
فقلت شئت ان شاء فلان يخرج الامر من يد صاحبه لا يقع شيء وان
شأن فلان لانه فوض اليها التنجيز وهي انت بالتعليق والتنجيز على التعليل
لان التنجيز تعلق والتعليق يمين فليكن تأت بما فوض اليها ولو قال
لها انت طالق ان شاء فلان بتقيد بحسن علم فلان كان شأنه في مجلس
علم وقع الطلاق وكذلك ان كان غائبا وبلغه الخبر يقتصر على مجلس
علم لان هذا تملك الطلاق فتقيد بالمجلس خلاف اذا قال لها انت
طالق ان دخل فلان لانه ان يقع الطلاق اذا وجد الشرط في اي وقت
وجد ولا يتقيد بالمجلس لان ذلك تعلق الطلاق بالشرط و
التعلق لا يتقيد بالمجلس لان معناه ايقاع الطلاق في زمان
ما بعد الشرط فيقف الوقوع على وقت وجوه الشرط ففي اي وقت وجد
يقع **بدائع في فصل** انت طالق ان شئت

من كتاب الطلاق

باب الاستثناء
فروع طلق او ضلع ثم ادعى الاستثناء او الشرط ولا منازع لاشك
في ان القول قوله وكذا اذا كذبت المرأة فيه ذكره في الحادي لانا

محمداً صلى الله عليه وآله وسلم عليه بانه طلقها او طلقها بغير الاستئذان او قال لا
 لم يستثن قبلت وانه من المائل الى السج قبل فيها الشهادة على نفسه
 وان لم يشهد عليه النفي بل قال لا لم يسمع منه غير لفظة الطلاق واخرج
 وازوج يدعي الاستئذان ففي المحيط القول قوله وفي فوائد شمس
 الاسلام الا وزجته يدعي لا يسمع دعوى الاستئذان اذ عرف الطلاق
 بالبينة بل اذ عرف باقراره ومثله اذا قال لعبدك احققك
 وقلت ان شاء الله لا يعتد به وفي فتاوى النسف لو ادعى الاستئذان
 وقلت بل طلقته فالقول لا يصدق الزوج الا ببينة بخلاف لو قال
 لخالتي كذا انت طلاق ان دخلت الدار فقلت طلقته مني خيرا
 القول قوله وفي الفتاوى والصغرى اذكر ان يجعل لا يسمع دعوى الاستئذان
 في الطلاق على مال فتح القدير لا يسن الهمام في
 فصل الاستئذان في طلاق
 ونقل بحم الدين النسف عن شيخ الاسلام ابي الحسن بن باجنا اجابوا في
 هوى الاستئذان في الطلاق ان لا يصدق الزوج الا ببينة لانه خلاف
 الظاهر وقد فسد حال الناس في ذلك عند ان ينظر فان كان الرجل
 معروفاً بالصلاح والشهود لا يشهدون عليه النفي يفتي ان يؤخذ بما
 في المحيط من عدم الوقوع تصديقاً له وان عرف بالفسق او جهل
 حاله ينبغي ان يؤخذ بقول الخالف لغلبة الفاد في هذه الزمان
 فتح القدير من المحل المذكور
 وفي التمهيد لو حررك لسانه بالاستئذان اصح اذا تكلم بحروف المسموعة
 وهو اختيار الفقيه ابي جعفر وفي مجموع النوازل سئل ابو نصر عمر
 حلقه واستثنى ولم يسمع اذناه قال اذا جرى لسانه بحروف الاستئذان
 جاز الاستئذان هكذا روي عن ابي يوسف وابي مطيع والرهيم
 النخعي وكذا القراءة في الصلاة اذا حررك لسانه وان سمعت نفسه
 فهو اوثق خلاصة في السادس من كتاب الطلاق
 ومن قال لفلان على ما نأه وديهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الاستئذان
 بمشئة الله تعالى ابطال كما هو مذهب ابي يوسف او يعلق كما
 هو مذهب محمد رحمهما الله وتتمه الخلاف يظهر فيما اذا قدم المشئة فقال
 ان شاء الله انت طلاق عند ابي يوسف لا يقع الطلاق لانه ابطال في
 حقه محمد يقع لانه تعاقب ما اذا قدم الشرط فلم يذكر حرف اجماع لم يعلق
 وفي الطلاق عن غير شرط فوقع المحل شرح المهذاه
 في باب الاستئذان من كتاب الاقرار
 ولو قال طلقك امرأتك ان شاء الله ذكر في اقرار الاصل انه لا يقع الطلاق

وذكر في المنتقى ان على قول ابي يوسف لا يقع وعلى قول محمد يقع وعليه
 الفتوى ولو قال طلقك امرأتك ان شاء الله لا يقع ولو قال كنت قلت
 لها انت طلاق لئلا ان شاء الله وكذبت المرأة في الاستئذان كان القول
 قوله كما لو قال طلقك حال ما كنت صبيها او مبرسها او ما نما او جنونا و
 تدعوى برسا و جنونا قبل قوله وكذا لو قال لها قلت لك انك طلقك
 فلما كانت طلاق و قالت لا بل قلت انت طلاق من غير شرط كان القول
 قوله وان اقامت البينة ان شهد الشهود بخلع او طلاق ولم يذكر الاستئذان
 او شهدوا انه طلقها ولم يستثن فون القاضي بينهما ولا يقبل قول الزوج
 في هوى الاستئذان وان قال الشهود لم يسمع الا كلمة الخلع والطلاق في
 القول قول الزوج في دعوى الاستئذان ولا يفوز القاضي بينهما هكذا ذكر
 في السيرة الكبرية وهي من المسائل التي تقبل الشهادة فيها على النفي
 شرح اجماع الصغرى لعاصم بن حبان في باب الخلع
 ولو قال ان شاء الله لفلان طلاق لا تطلق في قولهم ولو قال ان شاء الله
 انت طلاق لا تطلق في قول ابي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى
 على قول ابي يوسف من يعلقون فاصح
 في كتاب الطلاق
 ولو قال الزوج طلقك امرأتك ان شاء الله لولا في ظاهر الرواية
 يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافاً بين ابي يوسف ومحمد
 فقال على قول ابي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى
 قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه لا عماد والفتوى راجحة
 لاهل الفرق في زمان غلب على الناس الفاد من يعلقون
 في كتاب الطلاق
 من ولو ادعى الزوج استئذان او شرط كذبتة فالقول للزوج فلو
 شهد الخلع او طلاق بلا استئذان فان قال الشهود انه خلع او طلق
 بلا استئذان يقبل قول الزوج وان قال لم يسمع منه الا كلمة الخلع او الطلاق
 فالقول للزوج الا ان يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض المهر او نحوه
 فحينئذ يقبل قوله وفيه ما يقبل فيه الشهادة على النفي **فتح** فما قال
 لم يسمع منه الا كلمة الخلع الصحيح ان الزوج لا يصدق الا ببينة لانه
 خلاف الظاهر وقد فسد احوال الناس **ط** طلق وقال الاستئذان لا يقع
 قضاء ولو قال طلقك واستثنيت صدق ويصح بان دعوى الاستئذان
 يصح الا ان ظهر منه ما يثبتها **ف** فصول بين في اواخرها في الخبرين
ف طلق ثم استثنى بان شاء الله غير انه تكلم في نفسه بحيث يسمع
 وهو لا يصدق قضاء فوجب ان يجوز له البينة ببينة **ج** جامع فتاوى

منها ذكره

فصل في التوكيد بالطَّاء

وفي الخاتمة رجل قال لغيره طلع امرأتي فطلقها الوكيل ثلاثا فان كان الزبيح
نورا الثلاث يقع الثلاث واللام يقع في قول ابي حنيفة شيء وفي قول
صاحبه يقع واحدة من وكلامه تارخانية

في ايامهم والعشرين

رجل وكل غيرة بطلاح فطلقها التوكيد ثلثا ان كان الزوج نور بالقبول
التوكيد بالثلاث طلقت ثلثا وان لم يثبت ثلثا لا يقع شيء في قول الجعفي
رحم الله الله

امتحان في فصل في الطهات

الذی یکون من التوکل

رجل وول جدا ان يطلق امراته واحدة فطلقها الوكيل ثنتين لا يقع
سنة في قول ابى حنيفة رقة لا تقع واحدة فانسخنا
في التوكيل بالطلاق من كتاب الوكالة

رجل وكل غيره بالطلاق او العناق فكل الوكيل جدا اخر فطلق الثمن
والاول حاضر او غايب لا يجوز وكذا الوكيل رجلا مطلقا او العناق
فطلقها اجنبية فاجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والنكاح اذا
وكل الوكيل غير ففعل الشا في تجزية الاول او فعل اجنبية فاجاز الوكيل
جاز من طلاق فاضحان فبطل الخلع

ولو وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بايضا او رجعيها ثم
طلق الوكيل يقع ما دامت في الحدة ولو قال وكنتك وفي جميع امور
فطلق الوكيل امرأته احتسفا وفيه الصحيح انه لا يقع من
طلاق خزانة الفتاوى في التوكيل

اللاضر طلق امرأتى فطلقها بغير مهر ونفقة عدتها فالحق قول
ان بكر لا يسكن انهما ان كانت مدخولا بها لا يجوز لانه خلاف
الى سنة لانه يقطع النكاح لانه امر ان يطلقها رجعا فطلقها بابنا والا
يجوز لانه خلاف السنة خيرة من طلاق فاعده

قال له قل لامرأتى امرتك بغيرك لا يصير الامر بيدها عالم يقدر المأمور لانه امر
بالتفويض وبمثله لو قال قل لامرأتى ان امرها بيدها قبل الاخبار
فصواب ليس والله اعلم بالصواب

رجل قال لغيره طلق امرأتى على شرط ان لا يخرج من المنزل شيئاً فقط طلقها
ثم اختلف فقال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً وقالت المرأة لم
اخرج ذكرته النوازل انما القول قول الزوج ولم يقع الطلاق لولا
هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأموه قل لها انت طالق ان
لم يخرج من المنزل شيئاً فقال المأموه ذلك ثم ادعى الزوج انها قد

اخرجت من المنزل شيئا فيكون القول قوله لانه ينكر شرط الطلاق فاما
اذا كان الزوج قال ليها مور قل لامرأة انت طالع علي ان لا تخرجي
من المنزل شيئا فقال ليها اي مور ذاك فقبضت ثم قال الزوج اخا
قه اخرجت من المنزل شيئا فقال ليها اي مور ذاك لا يقبل قوله لان
في هذا الوجه يتعلق الطلاق بقبول المرأة فاذا قبلت يقع الطلاق
لليها اخرجت من المنزل شيئا او لم تخرج كما لو قال لامرأة انت طالع
علي ان تعطيني الف درهم فقالت قبلت تطوع لليها وان لم تدخل
لان كلمة علي لتعطيني الاجابة بالقبول لا للمعلق بوجود القبول
فان كان في فصل الخلع من كتاب الطلاق

فضل فی الطلاق بالکتابہ

الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ولغني بالمرسومة ان يكون
مصدرا معنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون
مصدرا معنونا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة المستبينة
ما يكتب على الصحيفة والخالط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءة
وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والما لم يمكن فهمه وقراءة
ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة
كمنها غير مرسومة ان نور الطلاق يقع والافلا وان كان مرسومة
يقع الطلاق نور او لم ينو ثم المرسومة لا تخلو اما ان ارسل الطلاق
يقع والافلا بان يكتب اما بعد فانت طالق فلا كتب هذا وقع
الطلاق وبزمنها العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بغير
الكتاب لا يكتب اذا جاءك كتابي فانت طالق ما لم يحج اليها الكتاب
لا يقع وان كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق وكتب بعد ذلك
حواشي في هذا الكتاب فيقارن الكتاب او لم تقرا يقع الطلاق وان بدله
بعد ما كتب محي الحواشي وترك اذا جاءك كتابي فانت طالق محيها
الكتاب وقع الطلاق لان قوله كتابي في هذا اشارة الى ما كتب قبل
الطلاق فاذا وصل اليها ذلك وقع الطلاق وان بدله بعد ما كتب
فمحى اذا جاءك كتابي فانت طالق وترك الحواشي فوصل اليها ذلك
لا يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ان يصل اليها ما كتب قبل قوله
هذا فاحي ذلك لم يصل اليها ما تعلق به الطلاق هذا اذا كتب
الحواشي بعد الطلاق فان كتب الحواشي اولا ثم كتب بعدها اذا جاءك كتابي
فانت طالق ثم محي الحواشي وترك اذا جاءك كتابي فانت طالق
لم يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق هنا وصول ما كتب من الحواشي
قبل قوله اذا جاءك كتابي فانت طالق ولم يصل اليها ذلك وان محي قوله اذا جاء

كتب في هذا وترك ما قبله ووصل اليها ذلك وقع الطلاق فالحاصل ان ما كتب قبل قوله كتاب في هذا اصل وما بعد تبع والعبرة بالاصل دون التبع ولان الكتاب ينسب الى المسمى والمسمى يدركه ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعد حوايج ثم محي الطلاق وبعث بالكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق اقل او اكثر وقال ابو يوسف كذلك ان كان ما قبل الطلاق اكثر وان كان الاقل ما بعد الطلاق لا تطلق وان كان فصل الطلاق في اخر الكتاب ففيه ما قبل الطلاق او محي اكثر ما قبل الطلاق من الكتاب وترك فصل الطلاق لا تطلق وجعل كتاب في امراته اما بعد انت طالق ثلاثا ان شاء الله طلق امراته لان الكتاب من الغائب كخطاب من الغائب وفي الخطب يعتبر الاستئنا موصولا ولا يعتبر مفصولا ولو كتب الى امراته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب اليها فاضد الكتاب وفوق الكتاب ولم يدفع اليها ان كان الاب متصفا في جميع امورها فوصل الكتاب اليها في بلدها وقع الطلاق لان وصول الكتاب الى الاب وهو متصرف في امورها كوصول الكتاب اليها فان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان اخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو متصرف ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والا فلا

فما سيجان في فصل الطلاق بالكتابة من قبل الطلاق وعن الاصل الكتابية من الاخرس والصحيح على الملة اوجه ان يكتب على وجه الرسالة وهو ان يكتب على صحيفة معنونا مصدرا كما يكتب الى الغائب ونبت ذلك باقراره او بيينة فهو كخطاب ولو قال الصحيح او الاخرس لم انوبه الطلاق لم يصدر في القضا وان كتب عرشه لستبين عليه امراته طالق او عده حر ان نوى صح والافلا ولو كتب على الهواء او على الحائط لم يقع به شيء وان نوى من طلاق في غير الكربة في نوع اخر فله التوكيل بالحي

فقط قال في المصداك اكتب طلاق امرأتك تطلق كتب اولم يكتب **فقط** امرؤي باذن خلع كردند وبيدكان صككوييس آمدند زن گفت هر سه طلاق بنوييس صكاك شوهر گفت همچنين هست شوهر گفت هر سه بنوييس يقع النكاح بحكم الاقرار فصولين في الرابع عشر

وجعل اكره بالحيس والضرب على ان يكتب طلاق امراته فلانة بنت فلان ابن فلان فكتب امراته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق

امرأة لان الكتابية اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا فاصححان في الطلاق بالكتابة به

فصل في الكتابات

روى عن ابي يوسف انه قال اذا قال لعبد ان ترح او قال لزوجتي ان تطلق ففصح ذلك هي ان نوى العتق او الطلاق وقع لا يفهم من هذه الحروف عند افرادها ما يفهم منها عند التركيب واللفظ ليلفها ليلسب بصرحة في الدلالة على المعنى لا يخفى عند الافراد ولم يوضع للمعنى فصارت بمنزلة الكناية فتقف على النية من كتاب البديع قبل فصل وانما شرطه ان

وفي الولو ابجية ولوا دعت المرأة نية الطلاق او انه كان في غضب او مذاكرة الطلاق فالقول قول مع بيينة وتقبل بيينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا تقبل بيئتها في نية الطلاق الا ان تقيم البيينة على اقرار الزوج بذلك

نوع اخر في تفويض الطلاق عن الفصل الخامس ولو قال لا حاجة لي فيك ونوى الطلاق لا يقع

في فصل الجنات من كتاب الطلاق ولو قال لا حاجة لي فيك او ما اريدك لا يقع وان نوى من طلاق البرانية في المتفرقات من الكتابات

ولو قال او جيتي الى جحيم ونواه يقع ولو قال لها ابعدي ونوى يقع من طلاق فصل الكربة في الكتابات

ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل لم تطلق الا ان ينوي به النكاح وبنوي به البقاع الطلاق فحينئذ يقع فاصب بظهير ولو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى لا يقع من كتابات مجمع الفتاوى من كتاب الطلاق

باب طلاق المريض

وذكر في المنة اذا قالت زوجها المريض طلقني فطلقها ثلثا او باين وقال في نوادر ابن رستم لا ترث وفي اجماع الصغير اذا قالت طلقني فطلقها ثلثا او باين ترث وفي الهداية وان طلقها ثلثا بامرها او قال لها اختاري فاختارت نفسها او اختلعت منه ثم رجع في العدة لم ترث لانها رضيت بابطال صحتها وان قالت طلقني رجعا فطلقها ثلثا ورثته لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح فكم تكرر بسواها راضية بطلاق حقا

نفسا من شرح الواسع

اذا طلق الرجل امرأته في مرض موده طلاقاً بائناً فمات وهي في العدة وثبت
منه ولا يرث الزوج منها في عدها من البائين اتفاقاً بخلاف الرجعي
فانه لا يحرم الوفاة فيرث كل منهما فان مات الزوج بعد انقضاء العدة
فلا ميراث لها **مؤيد زاده**

المعلق بالشرط بصير منجزاً عنده وجوب الشرط بتنجيزه منه الكانه
قال بعد وجود اجنبية انت حر ونظيره اذا قال لامرأة وهو
صحيح اذا مرضت فانت طالق ثلاثاً فمرض حتى وقع الطلاق
عليها بصيرة فراعن الميراث حتى ترمي المرأة وان كان التعليق
في حالة البقعة **من كتاب جنائيات البدائع**

في فصل واما بيان ما يستقط الفصاح
اذا قال في صحته لامرأة ان لم ات البصرة فانت طالق ثلاثاً
فلم يات بها حتى ماتت ورثته لانه علق طلاقها بعدم اتيانه البصرة
فلما بلغ الى حال الالاس له عن اتيانه البصرة فقد تحقق العدم
وهو مريض في ذلك الوقت فقد باشر شرط بطلان حقها في الميراث
فصار كالأفترش وان ماتت وهو بقاء الزوج ورثها لانها ماتت في
زوجته لان الطلاق لم يقع فماتت وهي زوجة فيرثها ولو قال
ان لم تأت البصرة فانت طالق فلم تأت بها حتى مات الزوج ورثته لان
مات وهو زوج لعدم وقوع الطلاق لا لعدم شرط وقوعه لانها ما
دامت حية يرثي منها الا تان وان ماتت وهي بقاء الزوج لم يرثها
لان لم يوجد منها سبب الفقة في مرضها فلم تصرفها فلا يرثها
لو قال لها ان لم اطلقك فانت طالق ثلاثاً فلم يطلقها حتى ماتت ورثته
لانه علق طلاقها بشرط عدم التطبيق منه وقد تحقق العدم اذا
صار الى حال لا يأتى منه التطبيق وهو مريض في تلك الحالة فصير
فانما بعبارته شرط بطلان حقها فترثه ولو ماتت وهي بقاء الزوج
لم يرثها لانها لم تصرفها لا لعدم سبب الفقة منها في مرضها فلا يرثها
وكذلك اذا قال لها ان لم اتزوج عليك فانت طالق ثلاثاً فلم يفعل
حتى ماتت ورثته وان ماتت وهي بقاء الزوج لم يرثها لما ذكرنا في
فصل بالطلاق **بدائع في الطلاق في فصل**

واما احكام العدة **في الطلاق البائين والبيّنونة المخلطة والتحليل**
ولا تحل لزوجة حرة على زوجها بعد ثلاث من الطلقات ولا امة
بعد اثنتين حتى يطهرها اى الحرة والامة بالغ او صبي ولو غير حر
مراهم اى مفارب للحام **فصل في فصل**
يصح الرجعة من كتاب الطلاق ما خلا

واما الطلاق الثلاث فحكمها الاصل هو زوال الملك وزوال حل المحل
ايضا صح لا يحل له نكاحها قبل التزوج بزواج اخر لقوله فان طلقها
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره سواء طلقها ثلاثاً جملة واحدة او
متفرقة لان اهل التأويل اختلفوا في موضع الطلقة الثالثة من
كتاب الله تعالى قال بعضهم هو قوله في الطلاق مرتان فاما ك
بموقوف او تبيح بائن وقالوا الامساك بالمعروف هو الرجعة و
التبيح بالاحسان هو ان يتركها حتى تنقضي عدها وقال بعضهم
هو قوله او تبيح بائن والتبيح هو الطلقة الثالثة وعلى ذلك
جاء الخبر وكل ذلك جائز يحتمل غير انه ان كان التبيح هو تركها حتى
تنقضي عدها كان تقدير قوله فان طلقها اى طلقها بطلقة ثالثة
وان كان المراد من التبيح التطليقة الثالثة كان تقدير قوله فان
طلقها اى طلقها ثلث فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره واما خبر
احدة وتحل للزوج الاول منها النكاح وهو ان تنكح زوجاً غيره واما
تحتى الحرية وتحل للزوج الاول منها لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره
لغيره اكل وبعد النفي الى غاية التزوج بزواج اخر واحكم المذهب هو الى غاية
لا يثبتى قبل وجوب الغاية فلا تنتهى الحرية قبل التزوج فلا تحل للزوج الاول
قبل صدوق وعلى هذا يخرج ما اذا وطئها ان بالزنا او بشبهة انها
لا تحل لزوجها الاول لعدم النكاح وكذا اذا وطئها المولى بمكالمه
بان حرمت الامة المنكوسة على زوجها حرة غليظة وانقضت عدها
فوطئها المولى لا تحل لزوجها لان الله تعالى في غاية النكاح فلا يقع
انقضاء قبل وجوب النكاح ولم يوجد

في فصل واما حكم الطلاق البائين
وفي المحیط مطلقه الثلاث اذا زوجت نفسها من غير كفوفت الاول عندها
حنيفة وزفر وهذا الجواب يقيم عند اى حنفية في ظاهر الرواية
خلاصة في التامع من كتاب الطلاق

احكام الاصل كما دون الثلاث من الواحدة البائنة والتمثيين البائنين
هو نقصان عدد الطلاق وزوال الملك ايضا صح لا يحل له وطئها الا
بنكاح جديد ولا يصح ظهار ولا ايلان ولا يكرى اللعان بينهما ولا يكرى
التوارث ولا تحرم حرة غليظة حتى يجوز له نكاحها من غير ان يتزوج بزواج
اخر لان ما دون الثلاث وان كان بائناً فاما بوجوب زوال الملك لا بزوال
حل المحل

قال طلق امرأته الامة ثنتين ثم اشتراها من المولى لا تحل له ولولا انقضت
عدها فوطئها المولى ثم نكحها الزوج او اشتراها لا تحل له ايضاً **من كتاب**

ولي باب لا حصان من نكاح المبسوط اقرت ان زوجها قد جاء معها
وانكر الزوج ثم فارقتا والفقضت عدتها هل لزوجها الاول الذي كان
طلقها ثلثا او يصدرها ويتزوجها لانها اخبرت عن امر بينهما وبين غيرها
وهو حلال للزوج الاول ولا حول للزوج الثاني في ذلك فان كان في حق
هذا الحكم وجودا وعدما بمنزلة وكذا كان خبره بكسفة ولو انكرت
الدخول بعد اقرارها وقد تزوجها الاول لم تصدق في ذلك لانها
مناقضته ولو كان زوجها الذي فارقتا هو الذي اقر بها جامع ولم تقره
لم يحل للزوج الاول ان يتزوجها ولا يصدق الثاني عليها لانها حق
له في حلتها وحرمتها للزوج الاول ولا قول له في ذلك ذكرنا صحة
الامام في فتاواه

في نكاح الزوج الثاني في المحلل

للمطلقة الثلاث اذا انت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج اخر
ودخل به وطلقني والفقضت عدتي ان كانت ثقة او وقع عند
الاول انما صادقة وان كان ذلك في مدة تنقضي فيها العدة كان
فذلك اربعة اشهر فصاعدا يحل للزوج الاول ان يتزوجها وان
كان بعد مدة لا تنقضي العدة كان فيها لا يحل وكذا لو اقرت المرأة بذلك
وانكر الزوج الثاني حل نكاحها الاول ولو اقر الزوج الثاني بذلك و
انكرت المرأة دخول الثاني لا يحل الاول وان كان الاول تزوجها
بعد مدة ولم تقل المرأة شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت في عدة النكاح
او قالت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل به قالوا ان كانت عالمة بشرط
اكل الاول لا تقبل قولها ولا الاول ان يمسكها وان كانت جاهلة
قبل قولها

اقرار احدهما الزوجين بالحرية

امراة طلقها زوجها ثلثا فخرت بعد مدة فاخبرت انها تزوجت فلانا
فجاء معها فانكر الزوج الثاني اجماعا ذكرنا لاطفي ان القول قولها ويجوز
للاول نكاحها ولو اقر الزوج الثاني بجماعها وهو نكاحها كان القول قولها
ولا تحل الاول

من كتاب الدعوى

ان المطلقة ثلثا اذا طلقها الزوج الثاني واعتدت منه وعادت الى
الاول بنكاح جديد ثم ادعت ان الثاني لم يكن دخل بها فان كانت
عالمة بشرط اكل الاول لا تصدق وله ان يمسكها لان اقرارها
على النكاح اقرار منها بشرط اكل وان كانت جاهلة بشرط اكل
صدقت لان اقرارها على النكاح لا يكون اقرارا منها بهذه الشرط

ثم حال الى الباب الرابع مسئلة اخرى وهي ما اذا انكرت الزوج تزوج
اطرافا ولم يكتب تلك المسئلة في ذلك الباب وقد كتبتها في نكاح
الغنا والصغير

اخبرت ان الثاني جاء معها وانكر اجماعا حل الاول ولو على القلب لا
ادعت وطى الثاني وقال الاول بعد نكاحها ما كان الثاني وطى لغيره
بينهما ويجب على الاول نصف المهر برأيه في التسع في نوع
المحلل من كتاب الطلاق

ولو قالت المطلقة ثلثا بعد عادت الى الاول من بعد زوج اخر قد كان
دخل في الزوج الثاني فان انكر الزوج ذلك فانه يورث بينهما ولها كالالمهر
انه كان دخل بها ونصف مهره ان لم يكن دخل بها ولو قالت دخلت في
الزوج الثاني فانكر الثاني ذلك جاز الاول ان يصدرها ويتزوجها
ولو ادعى الثاني الدخول بها فانكرت المرأة لا تحل له بالنكاح ولا ينفقه

بنيابيع في اقرار الزوج

سمعت بطلاق زوجها ابنا ثلثا ولا تقدر على ملعة الا بقصد ان علمت
ان يفرها تقتله بالدار ولا تقتل نفسها وذكر الاول وزجته انهما
ترفع الامر الى القاضي قال لم يكن لها بينة يحلف فان حلف فلا ثم عليه
وان قتله لاشي عليه والباين في ثلاث برأيه

في الحظر والا باجبه من كتاب الطلاق

قال امراة علمت ان زوجها طلقها ثلثا وهو ينكر ولا تقدر المرأة
على منع نفسها وسعها ان تقتله لانها عجزت عن دفع الشر عن نفسها
فيسباح لها ان تقتله ولكن ينبغي ان تقتله بالدار لا باله القتل لانها
لو قتلت بانه جارية تقتل قصاصا

فصل الحلف بالطلاق

حلف بالطلاق ان لا يدون طلقا ولا شرابا فذا ان احدهما طلقها
لو حلف لا يلزم فلانا ولا فلانا ولو قال لا اذن طلقا ولا شرابا فذا ان احدهما
لا يحث قال امراة طلق ان شرابا مثلث وقامر ولعب بالحمام
حكى عن الشيخ الى بكر محمد بن الفضل ان كل واحد من هذه الاشياء شرط
على حدة وغيره من المسايخ جعل الكل شرطا واحدا او لو حلف على ان لا
يشرب المشئت ولا يقامر ولا يلعب بالحمام فكل واحد شرط على حدة
بلا خلاف برأيه في النوع الثاني في الامر

بالغيبة من كتاب الطلاق

لو اراد ان يحلف بالطلقات الثلاث ولم يطلق امرأته تطلق امرأته
ايضا ثم يحلف ويقول كل امرأة لي طلق ثلثا ان فعلت كذا ولا يشترط

امراته وان قالوا تخلف بطلاق هذه واستروا ايها يقول احلف بطلاق
كل امرأة فنفذ عن احلف بطلاق هذه ثم يقول كل امرأة لي طالع لا
ينويها هذا في مجموع النوازل خلاصة في الفصل الثالث
من كتاب الايمان

ولو قال المستحلف وهو غير مظلوم ان يكون ما قلت او هل يكون
ما قلت فقال المستحلف عليه نعم ثم قال اردت بطلاق امرأتك ثلاثا
يقع سواء سكنت احلف او قال اردت به خطا بك فقط لان المعتر
نية المستحلف لانية احلف هذا اذا كان ذلك البيان منها
في مجلس احلف واما اذا كان بعد فنية احلف معتبرة لانية
لان احلف على الطلاق غير مشروع لانه منهي عنه فنية احلف
امتناع عنه ونية المستحلف ان يتكلم به فيغيب نية احلف لانية
المستحلف فلا يقع وكذا لا يقع لو قال احلف عنه ذلك لا قبل
سواء كان البيان منه في المجلس او بعد وكذا لا يقع لو قال
المستحلف اردت به غير الطلاق او اردت به شيئا ولو نوى
المستحلف عليه الطلاق لجوابه به يقع لان قوله هذا لانية فيعتبر
نية احلف اذا لم ينو المستحلف شيئا ولو قال المستحلف هل يكون
امرأتك طلاقا ثلاثا او بآية فقال المستحلف عليه لكن او نعم يقع لان
اجواب يتضمن في السؤال وان لم يكن صريحا فعنده لصريحه في الطلاق
الاولى

ايام الطلاق من كتاب الطلاق
وعنه جماعة ان شرب الخمر فقال له صلف بالطلاق ان لا اشرب الخمر
وكان كاذبا فيه ثم شرب بعد ذلك طلق امرأته
في الاقرار بالطلاق من كتاب الطلاق

باب اخلع
اخلع بغيره بلفظين يعبر بهما عن المستقل وهو الامر والاستفهام
فان كان بلفظ اخلع على صيغة الامر يتم اذا كان البديل مذكورا معلوما
بلاضاف وان كان بصيغة الاستفهام اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
يتم العقد وبعض فصل وقال ان نوري التحقيق يتم وان نوري السوم
لا يتم **بدائع** في فصل ومنها قبول المرأة

من كتاب الطلاق ما يخص
ركن اخلع الايجاب والقبول لانه عقد على الطلاق بعوض فلا يقع
الفرقة ولا تنحق العوض به وان القبول سواء كان القبول منها
او من اجنبه بعد ان كان من اهل القبول واذا حصل ان الاجنبى

او قال للزوج اخلع امرأتك عدا في صا من لك الفا وقال على الف
على او قال على الف هذه او عبيد هذا او على هذا العبد ففعل صح
اخلع واستحق الحال ولو قال على الف ولم يرد عليه وتوقف على قبول
المرأة **بدائع** في فصل ومنها قبول المرأة

من كتاب الطلاق ما يخص
واما حكم اخلع فنقول وبالله التوفيق يتعلق باخلع احكام بعضها
يعم طلاق باين وبعضها يخص اخلع اما الذي يعم كل طلاق باين
فانه كره في بيان حكم الطلاق ان شاء الله تعالى واما الذي يخص
اخلع فانه لا يجوز ان كان بغير بدل واما ان كان بدل فان
كان بغير بدل بان قال احلفك ونور الطلاق فحكمه انه يقع الطلاق
ولا يسقط شيء من المهر وان كان ببدل فان كان البديل هو المهر
بان خلعه على المهر فحكمه ان المهر ان كان غير مقبوض ان لم يقض المهر
عن الزوج ويسقط عنه النفقة الماضية وان كان مقبوضا فعليا
ان ترده على الزوج وان كان البديل مالا اخر سوى المهر فحكمه ينسقط
كل حق وجب بالنكاح قبل اخلع من المهر والنفقة الماضية ووجوب
البديل صح لو خلعه على عبيد او على مائة درهم ولم يذكر شيئا اخر فلا ذلك
ثم ان كان لم يطوع المهر برء ولم يكن لها عليه شيء سواء كان بدخل بها
او كان قد دخل بها وان كان قد اعطاها المهر لم يرجع عليها شيء
سواء كان بعد الدخول بها او قبل الدخول بها وكذلك اذا بارأها
عليه عبيد او على مائة درهم فهو مثل اخلع في جميع ما وصفنا وهذا
القول في حنفية وقال ابو يوسف في المبراة مثل قول ابي حنيفة
وقال في اخلع انه لا يسقط به الا اسمها وقال محمد لا يسقط به اخلع
والمبراة جميعا الا اسمها صح انه لو خلعه على مائة درهم ومهرها
الف درهم وكان المهر غير مقبوض فافترقا لا ترجع عليه شيء سواء كان
الزوج لم يدخل بها او كان قد دخل بها في قول ابي حنيفة ولا عليها
مائة درهم وعندهما ان كان قبل الدخول بها فافترقا ان ترجع عليه نصف
المهر وذلك حسناته ولا عليها مائة درهم فيصير قدره مائة قصاصا
فيخرج عليها باربعائة وان كان بعد الدخول بها فافترقا ان ترجع عليه
بكل المهر الا قدر المائة فتخرج عليه بتسعين وان كان المهر مقبوضا
فانه عليها المائة لا غير وليس له ان يرجع عليها شيء من المهر سواء كان قبل
الدخول بها او بعد في قول ابي حنيفة وعندهما ان كان قبل الدخول
يرجع الزوج عليها بنصف المهر وان كان بعد لا يرجع عليها شيء
وهكذا الجواب في المبراة عند محمد واذا حصل ان ههنا لم يسأل

انخلع والمباراة والطلاق على مال ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال
 انه لا يبرأ به من سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح ولا خلاف
 ايضا في سائر الديون التي وجبت لاسباب النكاح انها لا تسقط
 بهذه التصرفات وانما اختلاف بينهم في انخلع والمباراة والطلاق
 جواب الحنفية واليه يوسف في المباراة واختلف جوابهما في
 انخلع والطلاق جواب ابن يوسف ومحمد في انخلع واختلف في المباراة
 فابو يوسف مع الحنفية في المباراة ومع محمد في انخلع وجه قول محمد
 ان انخلع طلاق بعوض فان شبه الطلاق على مال واجماع بينهما ان
 حق الان لا يسقط من غير اسقاط ولم يوجد في الموضوعين
 الا اسقاط ما سمي فلا يسقط ما لم تجز به التسمية ولهذا لم تسقط
 سائر الديون التي لم تجب بسبب النكاح وكذا لا تسقط نفقة العدة
 الا بالتسمية وان كانت من احكام النكاح كذا هذا وجه قول
 ابن يوسف في هذا الفرق بين انخلع والمباراة ان المباراة صريح
 في ايجاب البراءة لانها اثبات البراءة نصا فيقتضي براءة المرأة مطلقا
 فيظفر في جميع الحقوق الثابتة بينهما بسبب النكاح فاما انخلع فليس نصا
 في ايجاب البراءة لانه ليس لفظه يثبت عن البراءة وانما ثبت البراءة
 بعد ما وقعت التسمية لا غير ولان حنفية ان انخلع في معنى المباراة
 لان المباراة مبالغة من البراءة والبراء اسقاطا فليكن اسقاطا
 من كل واحد من الزوجين للحقوق المتعلقة بالعقد المتنازع فيه
 كالمتنازعين في الديون اذا اصدحا على مال سقط بالصلح جميع
 ما تنازعا فيه كذا في المباراة وانخلع مأخوذ من انخلع والشرع و
 المخرج اخرج السعة من السعة فمعنى قولنا انخلعها اي اخرجها
 من النكاح وذلك باخراجها من سائر الاحكام المتعلقة بالنكاح
 وذلك انما يكون بسقوط الاحكام الثابتة بالنكاح وهو معنى البراءة
 فليكن انخلع في معنى البراءة والعبرة في العقود للمعاني لا للالفاظ
 وقد خرج الجواب عما ذكره ابو يوسف واما قول محمد انه لم يوجد منها
 اسقاطا غير المنسج فنقول ان لم يوجد نصا ففقد دلالة ما ذكرنا
 ان لفظ انخلع دليل عليه ولان قصد منها من انخلع دفع المنازعة وازال
 اختلاف بينهما والمنازعة واختلف انما وقع في حقوق النكاح فالتدفع
 المنازعة واختلفت الا باسقاط حقوقه فليكن ذلك تسمية منها سائر
 الحقوق المتعلقة بالنكاح دلالة بخلاف سائر الديون لانه لا تعلقيها
 بالنكاح ولم تقع المنازعة فيها ولا في سببها فلا ينصرف الاسقاط
 اليها بخلاف الطلاق على مال لانه لا يدل على اسقاط الحقوق الواجبة

بالنكاح لانها ولا دلالة واما نفقة العدة فلانها لم تكن واجبة قبل
 انخلع بوضوح او بالبراهين في ان انخلع اسقاطا بعد الوجوب فصح
 ولو خلعت على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة ولو ابرأت الزوج عنه
 النفقة في حال قيام النكاح لا يصح الا براء وتجب النفقة لان النفقة في
 النكاح تجب شيئا فشيئا على حسب حدوث الزمان يوما فيوما فليكن الا براء
 عنها ابراء قبل الوجوب فلم يصح واما نفقة العدة فانها تجب عند
 انخلع فليكن انخلع على النفقة بالعام من وجوبها ولا يصح انخلع على الكف
 والابراء عنه ولا يصح انخلع والابراء عن الكف وكذا تبرأ عن مؤنة الكف
 لان الكف يجب حقا لتدفع مال الله تعالى ولا يخرجوهن من بيوتهن
 لا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة فلا يحل للعبد اسقاط

من خلع السيد الع في فصل ما حكم انخلع

فقد اختلفت في ماهية انخلع قال اصحاب رحمهم الله هو طلاق
 ولان في قولان في قول مثل قولنا وفي قول ليس بطلاق بل مخرج
 وفادع الاختلاف انه اذا خلع امرأته ثم زوجها لقوليه بطلاقا قبل
 عندنا وعند ثلاث تعلقات حتى لو طلقها بعد ذلك لم يلقح
 حرمت عليه حرة غليظة عندنا وعندده لا يحرم الا بثلاث
 اصحاب في بقوله لعل الطلاق مران الا انه ولان الفرق في
 النكاح قد يكون بالطلاق وقد يكون بالفسخ كالفرقة لعدم الكفاءة
 وخيار العتقة والردة والاباء الاسلام ولفظ انخلع دليل الفسخ
 ولنا ان هذه فرقة بعوض حصلت من جهة الزوج ليكون طلاقا
 كما لو قال لعل طلقك على الف درهم فقبلت وقوله الفرقة في النكاح
 قد يكون من طريق الفسخ بل كمن ضرره لا مقصودا اذ النكاح
 لا يحتمل الفسخ مقصودا عندنا لان وجوده ثبت مع قيام المنافي للجواز
 وهو اكره في اكرهه وقيام ملك البين في الالة الا ان الشئ اسقط
 اعتبار المنافي واكرهه بعدم كفاية الناس اليه وحاجتهم تدفع بالطلاق
 بعوض وغير عوض وبالفسخ ضرره فلا حاجة الى الفسخ مقصودا
 فلا يسقط اعتبار المنافي في فسخ الفسخ مقصودا والافسخ فيما
 ذكر من المواضع ما ثبت مقصودا بل ضروري ولا كلام فيه ولان لفظ
 انخلع يدل على الطلاق لا على الفسخ لانه مأخوذ من المخرج والمخرج اخرج السعة
 في اللغة وقال تعالى وشرع يد اي اخرجها من حبيبه فليكن بمعنى خلعها
 اي اخرجها عن ملك النكاح وهذا معنى الطلاق البائن وفسخ
 النكاح رفعه من الاصل وجعله لم يكن راثا
 في فصل ومنها قول المرأة من ثبات الطلاق بالخط

قال لامرأة خالعتك لم يذكر العوض فان نوب الطلاق كان طلاقاً وانما
 لانه من ثبات الطلاق عندها وان نوب ثباتاً كان ثباتاً وان نوب
 ثباتاً كان ثباتاً واحدة عند اصحابنا النكته خلافاً لزم بمنزله قوله
 انت باين ونحو ذلك عليه ما روي اما الثاني فهو ان يكون مقروناً
 بالعوض ذكرنا بان قال خالعتك على كذا وذكر عوضاً واسم الخلع
 يقع عليها الا انه عند الاطلاق ينصرف الى النوع الثاني في غير
 اللغة والشرع فيكون حصصاً عرفية وشرعية حتى لو قال لا حجب
 اخلع امرأتى فخلعها بغير عوض لم يصح ولذا لو خالعتها على الف
 درهم فقبلت ثم قال الزوج لم انوب الطلاق لم يصدق في القضا
 لان ذكر العوض دلالة ارادة الطلاق ظاهراً فلا يصدق في
 العدول عن الظاهر بخلاف ما اذا قال لها خالعتك ولم يذكر
 العوض ثم قال عادت به الطلاق انه يصدق اذا لم يكن هناك
 دلالة حالته على ارادة الطلاق من غضب او ذكر الطلاق على
 ما ذكرنا في الكتاب لان هذا اللفظ عند عدم ذكر العوض يستعمل
 في الطلاق وفي غيره فلا بد من التنبه لينصرف الى الطلاق بخلاف
 اذا ذكر العوض لانه مع ذكر العوض لا يستعمل في الوفاء والبيع
 لا الطلاق

بقول المرأة من نفي الطلاق

امرأة قالت لزوجها طلقني على ما في يدي من الدراهم او قالت
 اخلعني على ما في يدي من الدراهم ففعل وليس في يدها شيء
 كان عليها ثلثة دراهم لان الاشارة بطلت لعدم اشارة اليه
 وبيع ذكر الدرهم فيتناول الثلثة لانه ادنى الجمع كما في الاقرار و
 الوصية بخلاف النكاح وما كان تملكها بآراء تملك فانه ثمة سراً
 المنظر من اجابتهن ولا ينصرف الى الادنى رجل قال لامرأة
 طلقني على الف درهم فلم تقبل فقالت قبلت فاقول
 قول الزوج وان قال لعنتك هذا العبد امرت بالف درهم فلم تقبل
 وقال المشتري قبلت كان القول قول المشتري والزوج وهو الطلاق
 بما لا يتعلق بقبول المرأة ولهذا لا يملك الرجوع قبل قبول المرأة و
 الاقرار بالتعليق لا يكون اقراً بالشرط فاذا انكر الشرط كان القول
 قوله اما البيع معاوضة لا يتم الا بايجاب وقبول ولهذا يملك
 الرجوع قبل قبول المشتري فحان الاقرار بالبيع اقراً بالايجاب
 والقبول جميعاً فاذا انكر القبول بعد ذلك كالا الرجوع رجوعاً
 عما اقر به فلا يصح حتى لو قال لها لعنتك طلاقك بالف درهم امرت فقبلت

فعلت قبلت كان القول قولها كما في بيع العوض وكذا لو قال
 لعبدك لعنتك نفسك بالف درهم فلم تقبل وقال العبد قبلت فاقول
 قول العبد ولو قال لعنتك امرت بالف درهم فلم تقبل وقال العبد
 قبلت كان القول قول المولى وهذا هو الطلاق سواء

شرح اجماع الصغير لقمان في الخلع

وله ان يعلق بشرط ويضيف الى وقت كقول يقول اذا قدم زيد
 فخلع خالعتك على الف درهم او يقول خالعتك على الف درهم فخلع
 راساً شريكاً والقبول ايها بعد قدم زيد وبعد مجيء الوقت حتى
 لو قبلت قبل ذلك لا يصح لان التعليق بالشرط والاضافة الى
 الوقت تعليق عند وجوب الشرط والوقت حتى ان قبولها قبل ذلك
 هو رد ولو شرط اخبار نفسها بان قال خالعتك على الف درهم على
 اني باخبار ثلثة ايام لم تصح الشرط وصح الخلع اذا قبلت وان كان
 الاية من المرأة بان قالت اخلعت نفسي منك بالف درهم
 فلها ان ترجع عنه قبل قبول الزوج وببطل بقيا معا عن المجلس وبقيا
 ايضاً ولا يقف على ما روي المجلس بان كان الزوج قائماً حتى لو بلغه
 وقبل لم يصح ولا يتعلق بشرط ولا يضاف الى وقت ولو شرط
 اخبار لها بان قال خالعتك على الف درهم على انك باخبار ثلثة ايام
 فقبلت جاز الشرط عند اجه حنفية وبثبت لها اخبار حتى انها لو
 اجازت في المدق وقع الطلاق ووجب المال وان اردت لا يقع
 الطلاق ولا يجب المال وعند ابي يوسف ومحمد بشرط اخبار باطل و
 الطلاق واقع والمال لازم وانما اختلف الجاهلون في كيفية هذه النوع
 لانه طلاق عندها ومعلوم ان المرأة لا تملك الطلاق بل هو ملك الزوج
 لا ملك المرأة كما يقع بقول الزوج وهو قوله خالعتك فكان ذلك منه
 تعلقاً الا انه علق بالشرط والطلاق يحتمل التعليق بالشرط والاضافة
 الى الوقت ولا يحتمل الرجوع والفسخ ولا يتقيد بالمجلس ويقف على الف
 عن المجلس ولا يحتمل شرط اخبار بل يبطل الشرط ويصح الطلاق وانما
 في جانبها فانه معاوضة المال لانه تملك المال احوصل وهذا معنى معاوضة
 المال فيما عدا فيه احكام معاوضة المال كما يبيع وكذا ما ذكرنا من احكامها
 الا ان ابا يوسف ومحمد يقولان في مسئلة اخبار ان اخباراً انما يقع
 للفسخ والخلع لا يحتمل الفسخ لانه طلاق عندها وجوابه حنفية
 عن هذا ان عمل اخبار في منع الفسخ والعقد في حق الحكم على اصل صحته
 فلم يكن العقد منعاً في حق الحكم للمال بل موقوف في علمنا الى وقت
 سقوط اخبار فينبذ بعلم ما عرف في مسائل البيوع من خلع

البدائع في فصل ومنها قبول المرأة
 وتعليق الخلع بالشروط من جانب الزوج ليصح ومن جانبها لا يصح
 من خلع خزانة المفتين
 اما الزيادة على قدر المهر ففيها روايتان ذكر في كتاب الطلاق انها
 مكرهة وهكذا روي عن علي رضي الله عنه انه كره للزوج ان يأخذ
 منها اكثر مما اعطاها وهو قول الحسن البصري وسعيد بن المسيب
 وسعيد بن جبير وطائفة وذكر في اجماع الصنفين انها غير مكرهة
 وهو قول عثمان البتي وبإخذ الشافعي **من خلع البدائع**
في فصل ومنها قبول المرأة
 الزيادة جائز في الحكم والقضاء لان الخلع من جانبها معاوضة بال
 من الطلاق والسفط ما عليها من الملك ودفع المال عوضا عما ليس
 بها جائز في الحكم اذا كان ذلك مما يرغب فيه الاثر لانه حاز العتق
 على قبيل المال وكثيرا فاختار المال بدلا عن سفط الملك والرى وكذلك
 الصلح عن دم العبد وكذا النكاح لما حاز عن اكثر من مهر مثلها وهو
 بدل البضع في الحالين جميعا الا انه يخرج عن الزيادة على قدر المهر لا
 لمعنى في نفس العقد بل المعنى في غيره وهو شبهة الربا والاضرار بها فلا
 ذلك وقد رآه المهر فخل له اخذ قدر المهر **من خلع البدائع في فصل**
ومنها قبول المرأة وتب من اخوه
 اذا قبلت المرأة الخلع كان عليها ان تسلم الى الزوج باسمه في عقد الخلع
 ان قدرت على تسليمه لانها هي العاقلة وان عجزت عن تسليم ذلك بالاسم
 او بسبب اخر فعليه تسليم المثل في المثل وتسلم القيمة في غير المثل
محيط البرهاني في الفصل الثالث عشر من الخلع
 قال اذا خلع امرأة او بارأها على مال مسي عين او دين سقط المهر عن
 الزوج فان كان المهر مقبوضا ولم يدخل بها الزوج سلم لها ذلك
 وقال ابو يوسف كذلك في المبراة وفي الخلع لا يسقط وقال
 محمد لها المهر على الزوج وللزوج الرجوع عليها بالنصف اذا
 كان مقبوضا قبل الدخول له ان هذا اطلاق لعوض مسي
 فلا يدخل غير المسى ولهذا لم يسقط نفقة العدة وسائر الديون
 وصار كقوله طلقك على كذا ولا يبيح يوسف ان المبراة لا يفتق
 البراءة المطلقة من ايجابين والخلع لا يقتضي ذلك لفظا ولا معنى
 ان المبراة كما يقتضي براءة كل منهما عن حقوق العقد والخلع
 يقتضي الاختلاع والافصال الصيا ذلك لا يقطع جميع الحقوق
 ولا يبيح لاحد على الاخر سبيل **من خلع مختلفة الرواية في باب**

ما تفرق به كل واحد من اصحابنا الله
 ولو خالعت على نفقة ولد شرعا وهي معسرة وطالبة بالنفقة بحسب
 على المذهب وعليه الاعتماد لا على ما افق به بعضهم من سقوط النفقة
 كذا في فتح القدير والبقية **من خلع من خلع الفخار**
 ولو خالعت على نفقة ولد عشر وهو معسرة فطالبة بنفقة
 بحسب عليها وما شرط حق عليه وعليه الاعتماد لا على ما افق به بعضهم
 من سقوط النفقة عنه ولو خالعت بالمالا عليه من المهر ثم تذكر ان لم يرد
 عليه شيء من المهر وقع ووجب عليها رد المهر ومثله لو خالعت على
 عبد ما الذي لها عنده او متاعا ثم ظهر ان ليس في يد شيء وقع على
 مهرها فان لم يكن قبضته سقط وان قبضته ردت او مثله او قيمته
 ولو خالعت بمهرها او طلقها عليه وهو يعلم ان ليس عليه لها مهر وقع
 بآنها مجازا ولو كان طلقها بمهر فقبلت والزوج يعلم انه لا مهر لها
يقع رجعا **من خلع ابن الهام**
 امرأة اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عدها وعاران تمسك
 الولد بنفقة سنين معلومة فامسكت الولد سنة او سنتين ثم ردت
 الولد على الزوج فاختار تحريمه على ان تمسك الولد بنفقة ما بقيت المدة
 فلو اختار هرب ودارت نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت رجوع الزوج
 عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل
 امرأة على ان تمسك المدة الولد بنفقة الى بلوغ الولد وعلى ان
 تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انها ابت ان تمسك الولد فانها
 تحريمه على ذلك فان لم تفعل كان عليها اجر امساك الولد الى بلوغه
من خلع فاضل بنحات
 امرأة اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عدها وعاران تمسك
 الولد بنفقة سنين معلومة فامسكت ان ترضع ما في بطنها سنين
 حتى تقطم وعلى نفقة الولد بعد الرضاع عشر سنين على انها ان ولد
 ميتا فلا شيء للزوج عليها وان ولدت حيا فارضعة سنة ثم مات
 فلا شيء عليها قال ابو يوسف الشروط كلها جائز وهي برية عما بقى
 من الرضاع والنفقة ان مات الصبر او ولد ميتا وقال زفر
 الشروط كلها فاسدة وعليها ان رد المهر على زوجها **من خلع**
فاضي بن قبييل فصل الخلع بلفظ ابيع والشر
 وفي المحيط ذكر ابن سماع عن محمد في امرأة اختلعت من زوجها بالمالا عليه من
 المهر ورضاع ولد الذي هو حامل به اذا ولدت الى سنتين حاز فان مات
 او لم يكن في بطنها ولد ترد قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة ترد قيمته

سنة وكذا اذا ماتت به عليها قيمته انتهى من خلع ابن الصم
 فان تركته على زوجها وهبت فللزوجة ان يأخذ بقية النفقة منها ولها
 ان تطالبه بكسوة الصبي الا ان اخلعت على كسوة ونفقة فليس لها
 وان كانت الكسوة مجهولة وللسواء كان الولد رضيعا او فطيا
من خلع ابن الصم
قب خالها بشرط ان تمسك به هذين الولدين عشر سنين بنفقة
 وكسوتها فتزوجت وذهبت الى قرية اخرى فانفق البواقي عليها
 يرجع عليها بقية ما انفق في تلك المدة لا بما انفق ط مشد
من خلع قنينة
 اما يصح الخلع على امك الولد اذا بين المدق وان لم تبين لا يصح سواء
 كان الولد رضيعا او فطيا خ زانية الفتاوى
في الخلع الفضولي من كتاب الطلاق
 وفي المسئلة ان كان الولد رضيعا صح وان لم تبين المدة وترجع حولي
من اواخر خلع الخلاصة
 اخلعت عمران ترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه
 لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه الولد عند الام من الولد فلما تمكك الام
 ابطاله اخلعت بمهرها ونفقة عذنها وعمران تمسك الولد سنين
 بنفقة فامسكت الولد اياما ثم وارت نفسها بقية المدة للزوج ان
 يرجع عليها بقية نفقة الولد في المدة التي لم تمسك لانه امتنعت
 عن اي ابدل الخلع فتجب قيمته كما لو اخلعت عليه عهد ووارثه
 برأيه في الثالث في الخلع من كتاب الطلاق
سل ما قولكم في شخص خلع زوجته على مالها عليه في ذمته من حقوق الزوجة
 وعلى ان تنفق على نفسها في زمن العدة الى حين الفصائها ما لم تكن
 حاملا وما لم يحجر عليها ثم بعد ذلك ذكرت انها حامل وطبعت ان يفرض
 لها نفقة بسبب حملها قبل قبول قولها في ذلك وتسمع دعواها و
 يفرض لها انضام لابد من بينة شرعية واذا قلتم يقبل قولها و
 مضت مدة الحمل ولم تلد هل يرجع عليها الزوج بما دفعه لها ام لا ج
 نعم يقبل قولها في ذلك وتسمع دعواها ولا يحتاج الى بينة ويفرض لها القاضى
 النفقة قال في المحيط فان ادعت انها حامل فانفق عليها الى سنتين منذ
 طلقها لان عذرها انما تنقضي بوضع الحمل لانها صدقت في كونها حاملا والولد
 يبق في البطن سنتين انتهى واذا ظن انها ليست بحامل يرجع عليها بما انفق
 لانه ظن انها اخذت بغير حق ويشهد للرجوع عليها ما قل ذكرها فاصح
 من الفصل المرأة التي لا تدري رايها منكوسة او مطلقة من باب النفقة

نفقة المسائل في كتاب الطلاق قريبا في اخره في باب
 الدعوى في الطلاق
 رجل خلع امرأته بمهرها ونفقة عذرها وكل حوج صولها عليه فاقرت المرأة
 وقت الخلع انها حامل من رجل اخر غير حامل من زوجها ثم ادعت بعد
 ذلك في الشهرين من عند الاقرار بانقضاء العدة انها حامل من زوجها
 وانكر الزوج لا يصح دعواها لانها متناقضة من كتاب الطلاق
الولوا بحية في الفصل السابع
 رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عذرها ثم ظهر انها حامل ليس لها ان
 تطالب الزوج بمؤنه الحمل من كتاب حوجها الفتاوى
 اخلع بالمرء ونفقة العدة صح وان لم يجز النفقة بعد تبعا كما في بيع الشرب
 تبعا للارض من خلع منسية المفتي
 قال لامرأة اخلعت نفك على البحر ونفقة العدة بالعربية ثم لقنها بالعربية
 حتى قالت اخلعت منك بالمرء ونفقة العدة والبرائك من المهر ونفقة
 العدة وهو لا تعلم بذلك ههنا اقوال والمختار ما ذهب اليه بعض
 المشايخ انه لا يصح الخلع ولا يقع براءة الزوج ما لم تعلم المرأة بذلك لان
 الخلع معاوضة فصار كالبيع والعيون لو قالوا بغنا واشترينا وهم
 لا يعلمون ذلك لا يصح فكذلك بخلاف الطلاق والعناق والتدبير
 لان ذلك ليس في معنى المعاوضة بل اسقاط والبراءة عن المهر والنفقة
 اسقاط لكن الاسقاط يجعل الاقالة والفسخ فصار سببية لبيع كسبية
 الطلاق والعناق والتدبير فلا يصح عن غير علم من خلع
الولوا بحية في الفصل السابع
 اخلعت بمهرها ونفقة عذرها صح وان لم تجز النفقة بعد ونحو مجهولة
 لدخولها تبعا كبيع الشرب جاز تبعا للارض وان كان مجهولا وفي
 شرح الطحاوي قالوا على نفقة العدة صح ولا تجز نفقة بخلاف ما لو ابرأ
 الزوج عن النفقة في المستقبل حتى لا يصح وفي الظاهر ان ابرأته عن
 نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو
 الاشبه برأيه في الثالث من كتاب الطلاق
 فان قلت اذا قالوا على نفقة العدة ثم تزوجها بعد طهر ايام مثلا فهل
 يرجع عليها بقية النفقة قلت نعم لان القينة اخلعت
 نفسها بالمرء ونفقة العدة ونفقة ولد سنة ثم مات الولد بعد طهر
 ايام وتزوجها يرجع بقية نفقة العدة وبقية نفقة ولد سنة انتهى
 ولو اخلعت عمران تمسك الى وقت البلوغ صح في الاثر لا في الغلام
 فاذا تزوجت فللزوجة ان يأخذ الولد ولا يترك عذرها وان انفقا على ذلك

لان هذا حق الولد وينظر الى مثل امساك الولد في تلك المدة فيرجع
عليها كما في فتح القدير من خلع النكاح عند نزع
قوله وليسقط الخلع والمهرارة كل حق مخصوص
والزيادة واخط في بدل الخلع وبدل الصلح عن الدم لا تجوز
لعدم المصفاة عليه تحفة الخريص

للبيها في باب ما يمنع الزيادة
مرتبعة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر الى ثلثة اشياء
الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث مالها فيجب
اقلها لا الزيادة فصولين في احكام المهر
من كتاب الطلاق

خلع المريضة تقبيل من التلث لكونه تبرعا لان البضع غير متقوم
حاله الخروج درر في باب الخلع
فلما اختلعت صحاحته والزواج مريض فخلع جائز بالمسح على او
كثر ولا ارث بينهما مات في العدة او بعدها فصولين
في احكام المريضة من كتاب الطلاق

كل خلع بطل فيه اجعل وطلقت فهو باين لان لفظه بلا جعل باين
كبر الكنابات فكذا حكمه عند سقوط اجعل فكل طلاق بطل فيه
الاجعل وطلقت فهو رجعي او الطلاق بلا مال رجعي فكذا حكمه عند سقوط
فت في كل موضع وقع الطلاق او الخلع ببدل فهو باين وفي كل موضع
لم يجز ببدل ينظر الى اللفظ فلو خرج مخرج الاضاح فهو رجعي وان
وان خرج مخرج النكاح فهو باين حتى لو ضلها ثم طلقها علم ان الطلاق
بلا مال كل طلاق وقع بشرط ليس كالمنور رجعي فصولين
في الثمان والعشرين

سئل التمسع عن خلعها ثم تزوجها ثم تلث تو بر من حرامى بدان
خلع قال نعم لان اخبرها ان حرام عليه ذلك الخلع واذا حرمت
عليه باقراره يجب المسح في هذا النكاح بالثان ما بلغ لانه لا يصدق
في حقه جامع الفصولين والثاني والعشرين
لو اختلعت بمالك ثم برهنت على انه طلقها ثلثا قبل الخلع تقبل وكذا النكاح
والعبد جامع الفصولين في العاشر

المراة اذا اختلعت مع زوجها على مال ثم اقامت البينة على زوجها انه
خلقها ثلثا او باينا قبل الخلع تقبل وتسرد بدل الخلع والتمنا قص
لا يمنع قبول البينة خلاصة في الجنس
اب دس في بدل الخلع

رجل قال امرأته خلعت نفسك مني بكذا فقالت فعلت اختلفوا فيه
والختم للفتوى انه لا يصح الا اذا اراد به التحقق لانه سؤوم
لا تحقيق ظاهر فلا يصح الا اذا اراد به التحقق لانه حينئذ يكون
امرا وهو المختار خلاصة في الفصل

السابع من كتاب الطلاق
ولو قال بائن خلع كرم او خريد وفروخت كرم والمرأة منكرف
يقع الطلاق باقرار الزوج وهذا اذا لم يكن سبق خلع فاسد
فقال هو بناء على ان الخلع صحيح قال الشيخ الامام الاستاذ لا يقع
وقال الامام بخم الدس المنسحق يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع فقال
ان خلع لا يصح عند الكل ولو قال جداني كرم بان خلع لا يقع
بشيء من خلع الخلاصة في الفصل

الثالث من كتاب الطلاق
رجل قال لامرأته اخلعني او قالت خوليتن خريدم از تو بعد
وكاين فقال له رجل انت طالق او قال طلقتك يقع تطبيقا بانه
مجموع النوازل عن شيخ الاسلام ابي الحسن انه يقع تطبيقا
رجعية والصحيح هو الاول وهكذا كان يفتي شمس الدائم
الاورجند الذي فيه وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم براء
وقال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح بابا رخانبة
في نوع اخر فيما يصلح جوابا وما لا يصلح من
الادعوى من كتاب الطلاق

ولو خالوها بكل حق لها عليه لها نفقة العدة من خلع
البرازة كذا في ما ضحك
ولو خالوها بمهر عليه فلما منه ان عليه بقية المهر فظهر عدم براء
رد المهر جامع الفصولين في الثاني
والعشرين

اذا خالها الاب عمرا بنة الصغرة لا يصح لانه تعلق للطلاق بالفتوى
فلا يصح كما لا يصح من الصغرة ولا يتوقف خلع الصغرة على
اجازة الاب من خلع ما ضحك ان
ذكر صدر الاسلام ايضا اذا ضلع ابنة الكعبة على صداقتها وضمن
فان كان باذن المرأة او لم يكن باذنها لكن بلغها اخيرا واجازت
فخلع جائز وببرأ الزوج من المهر سواء كان قبل الدخول او بعد
وان لم تأذن بذلك ولا اجازت بعد ما بلغها فخلع جائز والطلاق
واقع لانه معلق بقبوله وترجع المرأة على الزوج بنصف المهر ان كان

قبل الدخول والكل ان كان بعدد والزواج يرجع بذكره على الاب بحكم الضمان
وكذا الجواب لو كان مكان الاب اجنبي لانه ليس الاب ولاية الخلع و
كان كالا جنسية وكذلك لو خالع الاب او الاجنبي مع الزوج على
تفقيها وهي صغيرة او كبيرة ولكن لم تأذن بذلك ولا اجازت بعد
الخلع فاخلع جائز والطلاق واقع ويجب تنفيقه على الزوج ثم يرجع
هو على الاب او على الاجنبي لو كان المخالع هو بسبب الضمان
عمادية في الثاني والعشرين
ولو اختلفت الصغيرة التي لعقل ولعبر من زوجها على صداق يقع
طلاق باين ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع
ففعّل الوكيل فيه رواية في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع للوكيل
الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمّن الوكيل البذل
لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي من خلع قضيني
صح قبول الصغيرة العاقلة الخلع في حق الطلاق لا البراءة من المحرم
موجع منسية المفتي
ولو خلع ابنته وهي صغيرة على ما لها ذكر في الجامع الصغيرة لا يجوز
ولم يبين انه لا يجوز الخلع رأيا ولا يجزى البذل على الصغيرة و
اختلفت ائمتنا منهم من قال معناه اي لا يجب عليها البذل فاما
الطلاق فواقع ومنهم من قال معناه انه لا يقع الطلاق ولا يجب
المال عليها وذكر الطحاوي في اختلاف العلما انه غير واقع في اختلاف
ابن ابي ابي لا يقع الطلاق عند اصحابنا وقيل في المسئلة روايتا
واحدان اصله لا خلاف في انه لا يجب المال عليها لان الخلع في جانبها
معاوضة المال كاليس في حقها والصغيرة تضر بها وتصرف
الاضرار لا يدخل تحت ولاية الولي كالهبة والصدقة وكذا ذلك وانما
الاختلاف في وقوع الطلاق من خلع البذل
في فصل واما قبول المرأة
الاب اذا خالع الصغيرة على صداقها وراى الخلع خيرا لها بان كانت كثر
العشرة مع زوجها فان قضى بذلك فاصل نفقة قضائه والمرأة اذا طلقها
زوجها وصفي عليها ستة اشهر ولم تر الدم بحكم بابا سها حتى تنقضي
عدها بعد ذلك بثلاثة اشهر فعلى هذا في ممتدة الطهر قبل ان تبلغ
حد الايس وهو خمس سنون سنة واذا انقطع الدم قبل ذلك سنة
او سنتين اذا طلقها زوجها وصفت عليها ستة اشهر واعتدت
بثلاثة اشهر بعد ستة اشهر وقضى بذلك فاصل ينبغي ان ينقذ وبه
المسئلة يحفظها فانها كثيرة الوقوع ولو طلق امرأة قبل الدخول

ودة قبضت المحرم وتجهزت فقضى القاضي للزوج بنصف الجهاد ولا
قضاؤه ولو قضى بالشهادة على الشهادة فيما دون مسيرة سفر نفقة
قضاؤه لانه مجتهد فيه والبولوسف لا يشترط مسيرة السفر
حرارة المفتين في ادب القاضي والقضا في المجتهد
الامة اذا اختلفت من زوجها بغيرها او بالآخر او طلقها على ذلك
فالطلاق باين في ذلك كله وعليها المال فاذا اختلفت ياخذها بذلك
كل ذلك اذا اختلفت بغير اذن سيدها فاذا اختلفت باذن سيدها
لزوجها ذلك بيعت فيه المدبرة وام الولد حكمها في ذلك حكم الامة
الا انها اذا اختلفت باذن المولى فانها تسعيان في ذلك
في خلع منت من كتاب الطلاق ما خلا
قال واذا تزوج المريض امرأة مريضة على الف درهم ودفعها اليها ولا ما
غيرها ومهر مثلها مائة درهم فاختلفت بها منه قبل ان يدخل بها ثم ماتت من
ذلك المرض ولا مال لها غيرها ثم مات الزوج بعدها من المرض فلورثة
المرأة من هذه الف مائة درهم وخمس سبعون درهما فلورثة الزوج
سبعائة وخمسة وعشرون درهما وهذه المسئلة تفتي على اصول
احدها ان المريض اذا تزوج امرأة على اكثر من صدق مثلهما فالزيادة
على صداق المثل بمنزلة الوصية في الاختبار من الثلث ومقدار
صداق مثلهما لا يعتبر من الثلث والثاني ان المريض اذا اختلف
من زوجها باليكون مقبلا من ثلث مالها والثالث ان الطلاق
قبل الدخول يسقط نصف الصداق عن الزوج شرعا ثم وجه
تخرج المسئلة ان في مقدار مهر مثلها وهو المائة لا وصية من الزوج
لها وقد عا بالطلاق قبل الدخول نصف الف لقي لها خمسون وقد اوصت
بذلك للزوج حين اختلفت منه به وانما يترك للزوج ثلث ذلك وهو
سنة عشرة وثمانون فيكون حاصل مال الزوج تسعائة وستة وستون
وثلثين وقد جاءها باربعائة وخمسين في اصل النكاح لان الحجابة
كانت تسعائة ولكن بالطلاق قبل الدخول عا دالة الزوج نصفها
فبقيت الحجابة باربعائة وخمسين وذلك اكثر من ثلث مالها فيعطي حجابا
من الثلث فيكون ينبغي ان يعلم لها ثلث هذا المقدار الا انه قال
انها تنفذ وصيته في ثلثة اشان هذا المقدار لانا لو نفقنا في ثلثها
رجع ثلث ذلك الى ورثة الزوج بالخلع فيزدادوا مالهم وتكسر الزيادة في
تنفيذ الوصية لهما بحسبه فلا يزال له به هكذا فلنقطع الدور قال تنفذ
وصيته في ثلثة اشان وطريق موفقة ذلك لهما انك تحتاج الى مال
بنفسهم ثلثة اثمانا واقل ذلك تسعة فيكون ينبغي ان يجعل مال الزوج على

اسهم وينفذ وصيته في ثلثه الا ان سهما من هذه الثلثة يعود الى الورثة
بالخلع وصية منها لا نصية في بدورته الزوج سبعة اسهم وحاجتهم الى
سنة وهذا السهم الزائد هو الذي يفتنى الى الفاء فاسبيل
طرح هذا السهم من قبل من خرج له ومن قبله وهو معنى قول ابي حنيفة
رحمه الله تعالى سهم للورثة ساقط وانما سقط هذا الدور من جانب
الورثة من قبله بزيادة حقهم فيطرح من اصل حقهم سهما فيبقى حقهم
في حصة وحق المرأة في ثلثه ويعود سهم من هذه الثلثة الى
ورثة بالخلع فيحصل للورثة ستة وقد نقضنا الوصية في ثلثه فيقيم
الثالث والثلاثان سهم وجه التخرج من حيث الدراهم ان مال الزوج
تسعة دسنة وستون وثلاثان فاذا قسمت ذلك اثنا فكل من
من ذلك مائة وعشرون وخمسة اسداس فكل مائة يكون ثلثا
واثنين وستين ونصف تنفيذ الوصية في الابداء وهذا المقدار
يبقى للورثة ستمائة واربعه سدس ثم يعود اليهم من جهتها مائة و
عشرون وخمسة اسداس فيكون جملة ذلك سبعمائة وخمسة وعشرين
وقد نقضنا الوصية في ثلثا مائة واثنين وستين ونصف فيقيم
الثالث والثلاثان وحصل لورثة المرأة في الابداء ثلثة وثلثون
ولم يبق الوصية مائتان واحد واربعون وثلثان فيكون جملة ذلك
مائتين وخمسة وسبعين فيستفهم التخرج وهذه المسئلة باقوا
يعودون كالتسعون في الموضع فيخرج سائر الطول الى ذلك
وانتد سبعمائة وثمانين

باب الخلع نوع في خلع الفضولي

خلع ان لا يطلق امرأة فخلعها فخلعها فخلعها فخلعها فخلعها فخلعها
بالسنة حنت في يمينه وعلى الاختار وهذا واجازة تكاح الفضولي
سواء في المختار في طلع الفضولي في الطلاق المضاعف انه اذا اجاز
الكلف بالفعل لا يحنث والقول يحنث

في التعلق من كتاب الطلقات

وكذلك يطلقها في غيرها على مال او طلقها على مال فالصحيح انه لم يجز لو دخل
لانه وكله بطلاق لا يرفع النكاح وقد انى بطلاق برنفة ولو لم تكن بدخول
جاز قال فعلى هذا وكيل الخلع لو طلق مطلقا ينبغي ان يجوز له الخلع في
وكيل الخلع لو طلقها بغير عوض لم يجز وقيل لا يصح انه يجوز اذا خلع بغير
وبدونه متعارف فيصير وكيلها بهما جميعا

في الثاني والعشرين

قوم جاؤا الى رجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاع فجاءها لهما

على اني ورعهم ثم انها انكرت التوكيل فان كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع
الطلاق ويبرمهم البذل لانها لما انكرت التوكيل بقي هذا خلع الفضولي
والفضولي اذا طاب الزوج في الخلع وضمن البذل يكون اصيلاً فيتم
الخلع لقبوله وان كان القوم لم يضمنوا بديل الخلع كان الخلع موقوفاً
على اجازة المرأة وقبولها ولم توجد فان كان الزوج ادعى انها وكلتهم
كان الطلاق واقفاً باقرار ولا يجب المال هذه اذا لعوا وان باع الزوج
منهم تطبيقاً بالفي ورعهم اختلفوا فيه قال ابو القاسم الصغار يقع الطلاق
ويبرمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشر اللفظ ضمن لانه مبادلة
وقال ابو بكر البجلي هذا واخلع سواء وهو الصحيح

مرجع قاضي

هم عن محمد اذا وكل رجل رجلاً ان يخلع امرأته ان تركت مهرها فركت
مهرها فقال الوكيل طلقك ثلاثاً لا يقع شيء في قيسر قال في حنفية
ويحسن من رايه يقع واحد في جميع المهر من خلع تارة واحدة
في اواخر الفصل السادس عشر من كتاب الطلاق

الوكيل بالطلاق لو طلقها على مهرها او طلقها على مال فالصحيح انه ان
كان مدخولاً بها لا يجوز وان لم يكن جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع لو
طلق مطلقاً يجوز لان الخلع بعوض كما هو متعارف وبغير عوض ايضا
متعارف فيصير وكيلها بهما وان باع منها طلاقاً فالصحيح ان هذا
واخلع سواء

وذكر القه وران الوكيل بالخلع اذا طلقها بغير عوض لا يجوز وقيل
الاصح انه يجوز لان الخلع بعوض وبغير عوض متعارف فيصير وكيلها
بهما جميعاً

فصل في العنين والترقا

ومنها اختيار المرأة لنفسها بحب والغيرة والخصا والخنوة
ولناخذ بتقرير القاض ان نفس الاختيار على بينا وانه فوق بطلاق
لان سبب حد وثما حصل من الزوج وهو المنع من ايها حقها المتزوج
بالنكاح وانه ظلم وضرر في حقها الا ان القاض قام مقامه في دفع الظلم
والاصل ان الفرقه اذا حصلت بسبب من جهة الزوج مختص بالنكاح
تكون فرقاً بطلاق حتى لو كان ذلك قبل لدخول بها وقبل الخلع
فها نصف المسمى ان كان في النكاح تسمية وان لم يكن فيه تسمية فلا
المنع ومنها التفريق لعدم الكفاة او لنقصان المهر والفرقة
وقد بغير طلاق لانها فرقاً حصلت من جهة الزوج فلا يمكن ان يجعل
ذلك طلاقاً لانه ليس بغير الزوج ولا به الطلاق فيجعل نسخاً فلا يكون له

الفرقة الاخذ القاضى كما ذكرنا في الفرقة بخيار البلوغ

باب النكاح

وفي صحيح النكاح بسبب العنة يشترط حضرة الزوج بعد طلب المرأة وقت القضا لان الفسخ بسبب العنة قضاء ولهذا لا ينقد في غير المهر
حضرة العنة من قبل النكاح في العنان

الفرقة ثمانية عشرة فرقة سبعة منها ما يحتاج الى القضاء وستة لا يحتاج
فالاول الفرقة بالجيب والعنة وبخيار البلوغ وبعد الكفاة وفي قضاء
المهر وبابا في الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة
ببخيار العتق وبالايلاء وبالردة وببناين الدارين وبكحد
الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد من نكاح الكسبي
قال دخترا سيد رايدر بشوى بالغ واده است وبشور عني رايدر
يد رايدر احمى طلب تأجيل وتفرق بود ياني اجاب في عمل محمد
وقال لا في لا ادري لعلها شرع تزوجها اذا بلغت وليس في ابقاء
النكاح عليها الى وقت بلوغها ضرر لانها لا تحتاج الى الوطى ولا تحتاج
فوت حقها في هذه المدة من نكاح قاعدية

قال الزوج لم يصل الى المرأة فترت قول وجدة عنيما وتطلب غمها
التأجيل وهو قول وجدة تارتقا وانا صحيح قال يريها انت او امرأ
عده فان قلن ليس برتقا اجده وان قلن رتقا رتقا

من نكاح قاعدية
قال مردى زن حفور ابها حتى آورد ودعوى كمر ذكره رتقا رت
وزن منكوبت قاضى اورا بر زمان نمايد ياني قال كمر دعوى رتقا رت
يمكنه واز قاضى طلب حكم غنت يمكنه نمايد واكرنى في لانه حكم
للرتق المجرود حتى يسبح لاثباته بل لقول له القاضى فاما كمر دعوى او
يسبح احسان من نكاح قاعدية

باب العدة

العدة تربع وتوقف تلزم المرأة مدة معلومة سيأتي بيانها بزوا
متعلق بتلزم ملك نكاح متأكد صفة ملك بالموت او الدخول او الحيا
اراد به اخلوق الصحاحه او زوال فرامش معتبر احراز عن فرامش
امه موطوءة غير مستولدة او لا علة لها بخلاف ام ولد بات مولاه
او اعتقها كاسياني ولا بد من هذا القيد والقوم لم يذكروا
در رتق العدة

عدة اخرى للطلاق او الفسخ ثلثة قرواى حيفى وكذا من وطئت بشبهة
او نكاح فاسد وفوت اومات عنها وام ولد عنتت اومات سبدها

ولا يجزى طلفت فيه من عدة ملقحة لا بحر

وقمين لم تحض لصغرا وكبر او بلغت بسن ولم تحض ثلثة اشهر بالا يام
ان وطئت من عدة تنوير الابصار

المعدة اثلاث المطلقه والموطوءة عن شهره والمتوفى عنها زوجها
والاعنة او قد يكون بالحيفى وقد يكون بالاشهر وقد يكون بوضع
الولد او باسقاط سقط استبان خلقه او بعض خلقه

باب العدة

واكمل مطلقا اى لقعد اكمال سوا كانت حرة او امه او متوفى عنها زوجها
او مطلقه بالوضع او بوضع حملها لغوم قوله لق واولات الاحمال
اجلس ان يضع حملها من هذه الاية ناسخة لقوله ه والذين يزوجون
منكم الاية في حق اكمال كذا روى عن ابن مسعود فيبقى في اكمال
على عمومها شرح مجمع البحرين

باب الملك في العدة

وذكر في الاصل انما لو ولدت والميت على سيره انقضت العدة
على ما جازت به السنة هكذا ذكر والسنة المذكورة هي ما روى عن عمر
العدة عنه انه قال المتوفى عنها زوجها اذا ولدت وزوجها على السير
صار لها ان تزوج بشرط القضا هذه العدة ان يكون ما ولدت قد
استبان خلقه او بعض خلقه فان لم يستبين رأسا بان اسقطت خلقه
او مضغ لم تنقض العدة لانه اذا استبان خلقه او بعض خلقه فهو
ولد فقد وجد وضع الحمل فنقضت به العدة واذا لم يستبين لم يلزم
كونه ولدا بل يحتمل ان يكون ويحتمل ان لا يكون فيبقى الشك في وضع
الحمل فلا تنقض العدة بالنكاح من عدة البسار

باب فضل وانما بيان مقادير العدة

ثم انقضا عدة الحمل بوضع الحمل اذا كانت معتدة من طلاق او غيره
من سباب الفرقة بخلاف لغوم قوله لق واولات الاحمال اجلس
ان يضع حملها من وكذا كانت متوفى عنها زوجها عدة
العلماء وجماعة الصحابة رضي الله عنهم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابنه هريق رضي الله عنهم
قالوا عدتها بوضع ما في بطنها وان كان زوجها على السير وقال
عليه رضي الله عنه وهو واحد الروايتين عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان اكمال او التوفى عنها زوجها فعدها بعد الاجلين وضع الحمل
او مضى اربعة اشهر وعشرة ايها كان اخير تنقض العدة به لان
في الاعتداد بالعدة الاجلين جميعا بين الابتيان بالعدة الممكن لان فيه

محل بآية عدت اجل ان كان اجل تلك العدة بعد وحمل بآية علق
 الوفاة ان كان اجلها بعد فكان محلا بآية جميعا بقدر الامكان
 وفيما قلتم محل جديهما وترك الحمل لاخرى اصلا فليكن ما قلتم او
 ولعامة الصحابة وعامة العلماء رضوان الله عليهم اجمعين قوله
 واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن من غير فصل بين
 المطلقة والمتوفى عنها زوجها وقوله الاعتداد بابعد الاجلين
 محلا لا يثبت فقال انما العمل بها اذا لم يثبت نسخ احدهما بالتمتع
 او لم يكن احدهما اولي بالعمل بها وقد قيل ان اية وصنع الحمل اخرها
 نزولا لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال من
 شأ بأهلته ان قوله واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن
 نزلت بعد قوله بقرعة اربعة اشهر وعشرا فاما ان النسخ الاخير
 بوضع الحمل اذا كان بين الايتين زمان يصلح للنسخ فينسخ بحال
 المتقدم بالعام المتأخر كما هو مذهب مشايخنا بالبراء ولا يبي
 العام على الخاص على ما عرفت في اصول الفقه من علة

البداية في فصل واما بيان مقايير العدة
من كتاب الطلاق المختار

واقل المدة التي تصدق المرأة في القضاة العدة فيها شهران
 عند ابي حنيفة وعندنا تسعة وثلاثون يوما وفي الامة عندها
 في احد وعشرين تصدق وعلى قول ابي حنيفة على الاصل انه
 خوجه الحسن بن زياد خمسة وثلاثون يوما ختم عشرة طهرات وعشرة
 حيضتان من طهرات خلاصه والفصل

الثامن في العدة

الحكمة المطلقة اذا اقرت بالقضاء العدة بالحجض لا تصدق في
اقل من شهرين هو المختار

في فصل انتقال العدة من باب العدة

المطلقة اذا اقرت بالقضاء العدة بالحجض فعند ابي حنيفة
 لا تصدق في اقل من ستين يوما يعني من وقت الحيض الاول
 لا من وقت الطلاق فان وقت الطلاق قد قرب وقد بعد فكلما
 ان ثلث حيض لا تنقضي في اقل من ستين يوما كما عنده قال معتد
 وفات ازليس جهار ما ه وده روز بجه اورده نسبت بابت
 ستود ومبرات بايد ان ولدت في اقل من ستة اشهر الى ستين
 فان كانت اعترفت بالقضاء العدة لا يثبت نسب بالاجماع واذا
 لم تعترف بالقضاء فكذلك عند زفر وعندنا الثلثة يثبتن

منذ مات الزوج لانها متى لم تقدر اشهر ذلك بمحرفتها بالولد في بطنها وهذا
 لانها لو قالت انقضت عدتي كان ذلك كتمان لما حلق الله في رحمها
 فحمل يكونها عن الاقرار على توقيها عن الكتمان المنهي اولى منه على العفلة
 واكثر ما حصل انهما كانا حاملين لم يزلوا على الصلاح في اجنب
 اقل المتدينين اعتبر اقل المتدينين ومما كان كذلك في اعتبار اكثرهما
 وكل عدوت في حال قيام الفرائض فهو مضان الى الزوج وان لم يمتها
 الزوج فادارها حديه في كتاب

الطلاق قريب من اخره

امراة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد انا حامل
 كان القول قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست
 بحامل ثم قالت انا حامل لا يقبل قولها الا ان تأخر بولده لا اقل
 من ستة اشهر من موت زوجها فيقبل قولها واقرارها بانقضاء
 العدة باطل في التصرفات الفاسدة

من كتاب خزانة المفتين

ثم المنكوسة في حافسها كالمنكوسة بغير شهوة فانه فاسد بانقضاء
 بين علمائنا واما النكاح المحرم مع العلم بانها حرام فنكاح فاسد
 عند ابي حنيفة خلافا لهما وفي الذخيرة رجل تزوج منكوسة غير
 لا يجب بالدخول حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبه يفتي واما الموطوءة
 بالثبته فهي التي زفت الى غير زوجها فوطئها فوجب عليها العدة
 وعلى الواطئ المهر على ما يجزي في كتابي واحد وهو نهايه في العدة
 للمنكوسة اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فوق بينهما لا يجب
 على الزوج الاول نفقتها مادامت في العدة لانها لما وجبت العدة
 عليها صارت ناشئة انتزعت عنها الخانبة وقيد بالوصف بنبوة
 لانه لو تزوج امرأة الغير علما بذلك ودخل بها لا يجب عليها العدة
 حتى لا تحرم على الزوج وطئها وبه يفتي لانه زنى والمزني بها لا تحرم على
 الزوج وفي شرح المنظومة اذا زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى يخل
 لاحتمال عدوقها من الزنى فلا يسق ما في زرع غيره انتزعت وجب حفظه
 لغاية بخلان اذا لم يعلم كما في الذخيرة والخانبة

في باب العدة

تزوج بامرأة غير خالصة ودخل بها فوجب العدة لا لو حالها بنكاح الغير
 حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبه يفتي في تزوج امرأة غير ووطئها
 لا يجب عند ابي حنيفة ولو لم يدع احك
 في الفصل العشرين

رجل تزوج بمكسوة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم انها منكوسة الغير كان عليها
العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم انها منكوسة الغير لعدة عليها و
في النكاح بغير شهود اذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال **فصل في نفقة العدة من باب النفقة**

وخلق المجهول صحيحه عندنا في حنفية وكذا خلق الرقعا وقال في الاصل
ان الرقوع والرقن يمنع صحة الخلق لان هذا عذر من جنة من عليها
التكليم فاعتبرنا في النكاح كجب واما العنة لا يمنع صحة الخلق بالانكاح
وذكر القدر ان المانع اذا كان شرعيا كالصوم والحيض تجب العدة
لثبوت التمكن حقيقة وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا يجب
العدة لانعدام التمكن حقيقة قال ابن ابي ليلى لا تجب العدة كيفما
كان وهو القياس لانه طلاق قبل الدخول **من النكاح مختارا**
النوازل في المحرم

وخلق الرقعا لم تصح ووجبت العدة لو طلقها **من نكاح**
منسبة المقتنة قريبا من اخره

فالعدة في الشروع اسم لاجل ضرر لا نقضه باليقين من اثار النكاح و
هذا عندنا وعند ان في اسم لفعل الترتيب وعلى هذا
تبنى العدتان اذا وجبت انما يتبدلان سواء كانت من جنس
واحد او من جنسين وصورة الجنس الواحد المطلقة اذا تزوجت
في عدتها فوطئها الزوج ثم تنكح كاحص وجبت عليها عدة اخرى
فان العدتين تتبدلان عندنا وصورة الجنسين المختلفين
المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة وتداخلت ايضا وتعد بها
رأته من الحيض في الاثني عشر من عدة الوطئ عندنا وقال الشافعي في تحفة
في العدة الاولى فاذا انقضت استأنفت الاخر ارجح لقوله به
والمطلقات يترتب من بالفسخ ثلثه قراء وقوله والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يترتب من بالفسخ من اربعة اشهر وعشرة ا
قوله ويجوز لمن اوج بردهن في ذلك اي في الترتيب ومعلوم
ان الزوج اما يملك الرجعة في العدة دل ان العدة ترتب سمي
اسم العدة ترتبنا وهو اسم للفعل وهو فعل الكف والفعل
وان لما من جنس واحد لا يتبدلان باحدهما كما كلف في باب الصوم
وغير ذلك ولنا قوله تعالى ولا تؤموا عقيقة النكاح حتى يبلغ النكاح
اجله سمي العدة اجلا والاجل اسم لزمان مقدر مضروب لا نقضا
اخر كاجال الديون وغيرها سميت لعدة اجلا لكونه وقتا مضروبا
لانقضا باليقين من اثار النكاح والاحبال اذا اجتمعت تنقض بطلان عدة

كالاجال في باب الديون والديون على النكاح اسم لاجل لا للفعل انما تنقض
من غير فعل بان لم تجتنب عن محظورات العدة حتى انقضت المدة و
لو كانت فعلا لما تصور انقضا وصاحبه مع ضدها وهو الشرك واما الاباء
فالترتيب هو الترتيب والانتظار قال الله تعالى فترتضوا به حتى حين
وقال يترتب بكم له واسر وقال فترتضوا اما معكم فترتضون
والانتظار يكون في الاجال فالمعدة تنتظر انقضا المدة المضروبة
وبتعيين ان الترتيب ليس هو فعل الكف بل ان لمنا ان كف كنه
ليس كنه في الباب بل هو تابع بدليل انه تنقضي العدة بدونه على ما
بيننا وكذا تنقضي بدون العلم به ولو كان ركنا لما تصور انقضا
بدونه وبدون العلم به **من عدة البسطة**

في فصل واما بيان معادير العدد

فصل واما احكام العدد فمنها انه لا يجوز الاجتناب في المعتمد لوقوع
لها ولا تؤموا عقيقة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله قبل الاقرار مواعيد عقد
النكاح وقيل لا تعدد والعدة النكاح حتى ينقضي ما كتب عليها من
العدة ولان النكاح بعد الطلاق الرجعي قائم من كل وجه وبعد
اليقين والثلث قائم من وجه حال قيام العدة لقيام بعض اثاره والاثار
من وجه كالثابت من كل وجه في باب الحريات احتياطا ويجوز لصاحب
العدة ان يتزوج بها لان النكاح عن التزوج للاجانب لا لزواج لا عدة
الطلاق اما لزمتها عدة الزوج لكونها باقية على حكم نكاح من وجه فانما
يظهر في حق التحريم على الاجنبى لانه الزوج اذ لا يجوز ان يمنع حقه حقه
ومنها انه لا يجوز للاجنبي خطبة المعتدة صريحا سواء كانت مطلقة
او متوفى عنها زوجها اما المطلقة طلاقا رجعيا فلانها زوجة المطلق
اقيم ملك النكاح من كل وجه فلما يجوز خطبتها كما لا يجوز قبل الطلاق و
اما المطلقة ثلثا او باينا او المتوفى عنها زوجها فلان النكاح حال قيام
العدة قائم من وجه لقيام بعض اثاره فيكون كالثابت من كل وجه في باب
الحرية ولان التمتع بالخطبة حال قيام النكاح من وجه وقف موقف
التمتع وترجع حول الحق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فلا يفت بمواقف التمتع فالحق وترجع حول الحق لولا مكان يقع فيه
فلا يجوز التمتع بالخطبة اصلا واما الترتيب بها فلا يجوز ايضا في عدة
الطلاق ولا باسرها في عدة الوفاة والوفاء بينهما من وجهين
احدهما انه لا يجوز للمعتدة من طلاق الخروج من منزلها اصلا لا بالليل
ولا بالنهار فلا يمكن الترتيب على وجه لا يفت عليه الناس والا فلا يربط
اليبيت زوجها فبمع واما المتوفى عنها زوجها فيباح الخروج مختارا

فيمكن التعرض على وجه لا يقف عليه سواهما والثاني ان في تعريف
 المطلقة الكتاب عدالة وبغض بينهما وبين زوجها اذا العدة من جهة
 بدليل انه اذا لم يدخل بها لا تحجب العدة ومعنى العدة لا تقدر بينهما
 وبين الميت ولا بينهما وبين ورثته ايضا لان العدة في المتوفى
 عنها زوجها ليست نحو الزوج بدليل انها تحجب قبل الدخول بها فلا يكون
 التعريض في هذه العدة سببا الى العداوة والبغض بينهما وبين
 ورثته المتوفى فلم يكن به بأس من طلاق البتة
في فصل واما احكام العدة
 وما يتصل بحال قيام العدة عن طلاق من الاحكام منها الارث عند
 الموت وجملة الكلام فيه ان العدة لا تخلو اما ان كانت من طلاق
 رجعي واما ان كانت من طلاق باين او نكاح واما ان كانت من طلاق
 كانت حال الصحة واما ان كانت حال المرض فان كانت العدة
 من طلاق رجعي فمات احد الزوجين قبل انقضاء العدة فائمة من كل
 وجه والنكاح القائم من كل وجه سبب لاستحقاق الارث من جهة
 كما لو مات احد ما قبل الطلاق وسواء كان الطلاق برضاها
 او بغير رضاها لان ما رضيت به ليس سبب لبطان النكاح حتى
 رضا بطلان حقها في الميراث وسواء كانت المرأة حرة مسلمة وقت
 الطلاق او مملوكة او ثيبية ثم اعتقت او اسلمت في العدة لان النكاح
 بعد الطلاق قائم من كل وجه فادامت العدة فائمة وانه سبب لاستحقاق
 الارث وان كانت من طلاق باين او نكاح فان كان ذلك في
 حال الصحة فمات احد ما لم يرثه صاحبه سواء كان الطلاق برضاها
 او بغير رضاها وان كان في حال المرض فان كان برضاها لارث
 بالاجماع وان كان بغير رضاها فانها ترث من زوجها عندنا وعند
 الشافعي لارث ومعرفة هذه المسئلة مبنيّة على معرفة سبب
 استحقاق الارث وشرط الاستحقاق ووقته اما السبب فنقول
 لاختلاف في ان سبب استحقاق الارث في حقها النكاح فان ارث
 لها اذ ارثت فيما بين الزوجين على الزوجية لقوله ولكم نصف
 ما ترك ازواجكم الى احزابكم من ميراث الزوجين ولان ابا
 الارث في الشريعة لاربع الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 واختلف في الوقت الذي يصير النكاح سببا لاستحقاق الارث فعند
 الشافعي هو وقت الموت فان كان النكاح قائما عند الموت يثبت
 الارث والا فلا واختلف ما بيننا قال بعضهم هو وقت مرض الموت
 والنكاح كان قائما من كل وجه في اول مرض الموت ولا يحتاج الى البقاء

كما هو في اول الموت

حقه

من كل وجه الى وقت الموت ليصير سببا ولغيره الاستحقاق عندهم
 هو ثبوت الملك من كل وجه للوارث من اول المرض عند وجود
 شرائط بطريق الظهور وقال بعضهم لعينه قيام النكاح من وجه الى
 وقت الموت ليصير سببا ولغيره الاستحقاق عندهم هو ثبوت الملك
 من وجه للوارث من وقت المرض بطريق الظهور ومن وجه وقت
 الموت مقصورا عليه وهو طريق الاستثناء وهو طهرت ام يحن
 المتقدمين وقال بعضهم وهو طريق المشايخ المتأخرين منهم ان النكاح
 القائم وقت مرض الموت سبب لاستحقاق الارث وهو ثبوت حق الارث
 من غير ثبوت الملك للوارث للحال اصلا لا من كل وجه ولا من وجه
 وجه قول الشافعي ان الارث لا يثبت الا عند الموت لان المال
 قبل الموت ملك للموت بدليل نقاد تصرفاته فلا بد من وجود سبب
 عند الموت ولا سبب هو هذا الا النكاح وقد زال بالابانة والملك
 فلا يثبت الارث ولهذا لا يثبت بعد انقضاء العدة ولا يرث الزوج
 منها بلا خلاف ولو كان النكاح قائما في حق الارث لورث لان
 الزوجية لا تقوت باحد الطرفين فدل انها زائلة ولو اجماع
 الصحابة رضي الله عنهم والمعقول اما الاجماع فانه روي عن ابن
 سيرين انه قال كانوا يقولون ولا يختلفون من فتر من فتر ما بعد
 زواله اى من طلوع امرأته في مرضه ثلثا فانها ترثه مادامت في
 العدة وهذا منه حتى به عن اجماع الصحابة ومثله لا يكذب وهكذا
 روي ثوريث امرأة الفار عن جماعة من الصحابة من غير مثل عمر
 عثمان وعلي وعائشة وابي بن كعب فانه روي عن ابراهيم النخعي
 انه قال جاء عروق الباري الى شيخ بجن خصال من عنده عن الخطاب
 رضي الله عنه من ان الرجل اذا طلع امرأته وهو مريض ثلثا ورث
 منه مادامت في عدها وروي عن الشعبي انه قال ان ام البنين
 بنت عبيدة بن حصين كانت تحت عثمان رضي الله عنه فلما حضر
 طلقها وقد كان ارسل اليها ليرث ثمنها فلما قتل انت عليها رضي الله
 فذكرت لذلك فقال علي رضي الله عنه تركها حتى اذا اشرف على الموت
 طلقها وورثها وروي عن عبد الرحمن بن عوف طلع امرأته فحضر
 الكعبة في مرضه اخر طلقها ثلثا وكانت تحتهم كل يوم بنت
 عبيدة اخت عثمان رضي الله عنه فورثها عثمان رضي الله عنه وروي
 انه قال قال الله ولكن اريد ان يكون سنة وروي عن عروق
 عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ان المطلقة ثلثا وهو مريض
 ترثه مادامت في العدة وعن ابي بن كعب رضي الله عنه انه قال ترث

ما لم يتزوج فان قيل ان ابن الزبير مخالف فانه يورثه قال في قصة
 حاضر ورثها عن ابن الزبير عدله ولو كنت انا ما ورثتها فكيف يتحقق
 الاجماع مع مخالفة فابواب ان الخلاف لا يثبت بقوله هذا لانه
 محتمل بحتم ان يكون معني قوله لو كنت انا ما ورثتها ارغبت لثباتها
 ويحتمل ان يكون معناه اى يظهر له من الاجتهاد الصواب ما لو كنت
 معني لكان لا يظهر لي فكيان ذلك تصويبا له في اجتهاده وان
 اكون في اجتهاده فلا يثبت الخلاف مع الاحتمال بل حمله على الوجه
 الذي فيه تحقيق الموافقة اولى ويحتمل انها كانت سالت الطلاق
 فاعرضنا ان يورثها مع سؤاها الطلاق فيجوز قوله لو كنت انا ما ورثتها
 الى سؤاها الطلاق فلما ورثها عن ابن الزبير مع مسئلتها الطلاق فعند
 عدم السؤال اولى على انه روي ان ابن الزبير رضى عنه
 انما قال ذلك في دليته وقد كان العقد اجماع منهم على التوريث
 قبل فخذ بعد وقوع الاتفاق منهم لا يصدق في الاجماع لان القوام
 العصر ليس شرط صحة الاجماع على ما عرفت في اصول الفقه
 واما المعقول فهو ان سبب استحقاق الارث وجد مع شرائط
 الاستحقة في حق كما اذا طلقها طلاقا رجعيا ولا كلام في سبب
 الاستحقة وشرائطه وانما الحكم في وقت الاستحقة فنقول وقت
 الاستحقة هو مرض الموت اما على التفسير الاول والثاني وهو
 نبوت الملك من كل وجه او من وجه فانه يدل عليه النص واجماع الفقهاء
 ودلالة الاجماع والمعقول **من البديع**

في فصل واما احكام العدة من كتاب الطلاق

المرأة اذا طلق زوجها المأثرب او مودة بعقبه عدتها من وقت
 الموت والطلاق عندنا لا من وقت الحجب **فانصبي**

في فصل في انتقال العدة من باب العدة

في انتقال العدة المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في ذلك
 العدة فانها تنقبض العدة بثلاث حيض مبسوطة كانت او رجعية
 وكذا الايسة اذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت او حبلت
 تنقبض العدة في الحيضين ثلاث حيض وفي الحمل لم ينعكس الحمل ولو
 اعتدت المطلقة بحبضة او حبضتين ثم ارتفع حبضها لا يخرج من العدة
 ما لم تناسا فاذا ايسر تنقبض العدة بالاشهر ولو اعتدت الايسة
 بالاشهر ففوتت من العدة وتزوجت بزواج اخر ثم حبلت او ولدت
 فعلى القول المذكور لا يحد مقدار وما تر من الدم لا يكون حبضا لا يحد
 بها مع الثاني وعلا القول الذي ليس الايسة حد مقدرة وما تر

الايسة من الدم يكون حبضا يحد بها مع الثاني طلق منكوبة
 الامة ثم عتقت في العدة فان كان الطلاق رجعيا تنكح كل عتق
 احدا وان مات زوج الامة وعتقت في عدة الوفاة فعدها
 شهران وحمت ايام لا يتخير كما لا يتخير بالعتق في الطلاق الباسين
 واكثر المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيا
 تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت مبسوطة فان كان لا ترث
 زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت ترث تجمع بين الاخير
 والحيض والمستوفى زوجها عنها اذا ولدت لكثر من سنين من وقت
 الموت يحكم بانقضاء عدتها قبل الولادة بستة اشهر وزيادة فتجعل
 كما تنكح وتزوجت بزواج اخر بعد انقضاء العدة وحبلت من الثاني

خرارة المعتنق في فصل العدة

رجل اقرا انه طلق امرأته منذ خمس سنين ان كذبته في الاسناد او
 قالت لا ادرى كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة
 والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان عليها العدة
 من وقت الطلاق وفي الفتاوى عليها العدة من وقت الاقرار
 ولا يظهر اثر تصديقها الا في ابطال النفقة **فانصبي**

في انتقال العدة من كتاب الطلاق

والثانية اذا كانت لامرأة فطلقها لا يكلل ان يتزوج اخنها ما دامت
 باقية مؤيد زليج نقلا عن خزانة الفقهاء

وفي فوائد شمس الاسلام رجل تزوج امرأة وعدة الوفاة وجبها
 فلما انقضت عدتها تزوجها ثانيا يجوز وكذا لو حبلت بالجماع ثم طلق
 العدة سمعته المدعي **من الحكم** **فانصبي**

قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها اثنان في فراق بينهما
 فعليها بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشرة وعليها
 ثلث حيض للاخر ويجوز بحاضنة بعد التفريق من عدة الوفاة
 تحققا للداخل بقدر الامكان وهذا الشئ من العدة غير مذكور
 في الوفاة واكثر **درر في باب العدة**

وفي كل صورة لا يمكن من الوطى اصلا كما لم ينعكس النكاح والصغير
 او الصغيرة فلا عدل عليها **من المقتضى في العدة**
 ولا عدة في الطلاق قبل الدخول لقوله تعالى فما حكم عليهن من عدة نفقة
 قال ولا على الذمينة في طلاق الذمي وقدم في النكاح ولا عدة في النكاح
 الفضولي قبل الاجاز لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينعقد
 في حوج حكم فلا يورث شبهة الملك واكدوا العدة وحبت صيانة المرأة

المحرم عن الخط واختارنا عن اشتباه الالان

في باب العدة
ولو كانت الحجابية في عدة المسلم لا يجوز لمسلم ولا لغيره ان يزوجهما
حتى تنقضي عدتها

من كتاب النكاح
او اطلق الله في الذميمة فلا عدة عليها عند ابن حنيفة قال حال الله
في شجره وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح
قوله واحتمل المحبوس والنسفي وغيرهما
في اواخر كتاب العدة

العدة بوجه والامة اذا اعتقت او مات سبدها لا عدة عليها
بالاجماع

باب نبوت النسب
نسب الولد من الرجل لا يثبت الا بالفراش وهو ان تصير المرأة فراشا
لقوله عليه السلام فيه الولد للفراش وللعاهر الحجر وقوله الولد للفراش
اي لصاحب الفراش الا انه اصغر الصاحب فيه اختصارا كما في قوله
لما واستل القبر والمراد من الفراش هو المرأة فانها تسير فراش
الرجل وازاره وكافه وفي التفسير في قوله فراش وفراش مرفوعة انها
نسب اهل الجنة فسميت المرأة فراشا لما انها تقترن وتبسط بالوطء
عادة

واما حكم لقارص الدعوتين
نسب الولد من المرأة يثبت بالولادة سواء كانت بالحيض او بالسفاح
لان اعتبار الفراش انما عرفناه بالشرع وهو قوله عليه السلام الولد
للفراش اي لما كان الفراش ولا فرائس للمرأة لانها مملوكة وليست بمالكه
ففي الحكم في جانبها متعلق بالولادة واذا عرفت ان النسب لا يثبت الا بالولادة
لا يثبت الا اذا صارت المرأة فراشا فلا بد من معرفة حال تصير المرأة
به فراش وكيفيته عمله في ذلك
من محوى البدائع

في المحلل المزبور
لو ادعت امرأة على رجل انه ابنها واقامت بينة تقبل وهذا ادا لم تقبل
رجلا لا بوجه بان لم تقبل هو ابني من فلان فانها حينئذ لا تقبل وهذا
لان ثبوت النسب لا يتوقف على ثبوت من الغيرة فانها قد يكون اصلها
النسب كولد الملاعنة والزنا كان نسبا من الام دون الاب فلم
يعم ببنيتها على الغيرة بخلاف ما اذا عينت فانها تكون كامة على الغيرة
فردقوا واقامت على ابن ابنها ان ادعت حقا في ميراث والنفقة قبل

والا لا كما في مسئلة الجدة والنافلة وفي مسئلة الاخ

تأخير عن اجماع الكعبة في باب محو النسب كما في الدعوى
ولو ادعى انه ابنه وهو خصم وتقبل بينته ادعى مية ان اولم يدع لاشرها
قامت على خصم لانه يدعى فعلا عليه وهو الاول فكل من الابن خصما فيه
ولقد اوافق به يثبت وكذا لو ادعى انه ابوه لانه يدعى فعلا عليه وهو
انه ولد منه ولانه يتعلق بنفس الدعوى حكم وهو عدم وجوب القصاص
عليه بقتله ولذا لو اقر به يصح الا ان الصبر اذا كان ممن لم يجرى نفسه
او بالغا يثبت النسب الا بتصدقه الا ان الاقرار يتوقف على
تصدقه المقر اذا كان التصديق متبنا منه ولانه من وجبه يدعى
عليه وجوب الانتساب اليه قال عليه السلام من انتسب الي غير ابيه
او انتسب الي غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا فلا يثبت المدعى به الا بتصدقه او
البينة ولو ادعى الاب النسب على الابن او الابن على الاب والكر
المدعى عليه ولا بينة للمدعى عليه فلا يمين على احد من عند ابن حنيفة
الا ان يدعى مية انما او لنفقة قبل صاحب خيضة يستخلف على الميراث
بعد النسب لانه المال لا يعمل فيه لئلا يجر فيه القضاة لئلا يكون بخلاف
النسب واذا استخلف فكل قضى بالمال في نسبه لانه احد الحكمين
ينفصل عن الاخر فعند النكول انما يقضى بما جبر فيه الاستحلاف
كما لو ادعى سرقة على ان فاستخلف فكل قضى بالمال لان القطع
وكذا لو ادعى مية ان اولاه فهو ودعوى الميراث بالنسب سواء

شرح اجماع الكعبة للمختصين في كون الرجل خصما من
النسب والولاء من كتاب الدعوى
والمنعني اليها زوجها يعني المرأة التي اخرجت بموت زوجها اذا اعتدت
وتزوجت وانت بولد فلان الاول الزوج الاول حيا فمؤله في
الولد لا الاول عند ابن حنيفة مطلقا اي سواء اتت به اقل من ستة اشهر
اولا لان النكاح الاول صحيح والثاني فاسد واعتبار الصحيح او
ولان في رواية وعليها الفتوى لانه هو المستقر حقيقة فالولد
للفراش حقيقة وان كان فاسدا

لا يثبت النسب من كتاب الدعوى
لا تزوجت المنعني اليها زوجها ثم ولدت اولاد ثم جاء الزوج حيا كان
الامام يقول الاولاد للاول ثم رجع عنه وقال لئن لم يولد له
بحر عنه شرح قوله ولما لم يولد له
رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وجازت بولده الى ستة اشهر يثبت النسب

والنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح و
 لقبة المدية وذلك ستة اشهر من وقت النكاح عند الجحش منه والى يوسف
 وعنه محمد من وقت الدخول في حق النسب بالالفقه ابو الميثاق والفتور على قول
 محمد وفي الجبر وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لا يثبت النسب
 ولا يرث منه الا ان يقول هذا الولد مني ولم يقل هذه امر الزنى
 من النكاح آثاره في الفصل التاسع
 منكوسة انت بولده فقال الزوج تزوجتك منذ اقل من ستة اشهر
 وقالت منذ ستة اشهر في القول قولها ويثبت النسب وفي الاستحسان
 خلاف
 فيفضل الكفر في اثبات النسب
 ومن تزوج امرأة فولدت لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها لم يثبت
 نسبه لتيقننا بالعلو قبل النكاح وان ولدت لستة اشهر
 فصاعدا يثبت نسبه احراف به الزوج او سكنت لان الفرائض
 قائم وقد ولدت عذرا شبه كدح جيل تام من وقت النكاح فيثبت
 النسب وان مجد الزوج والولادة في حال قيام النكاح قبلت شهادته
 امرأة على الولادة ويثبت النسب لولفي الزوج بعين لان النسب
 يثبت بالنكاح القائم واللعان انما يجب بالقذف اى بقوله
 ليس مني ولا اتصال له بالولد فانه يصح بلا ولد بان قد ف منكوسة
 بالزنا فان ولدت واختلف فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة اشهر
 وقالت لا بل تزوجتني منذ ستة اشهر في القول قولها وهو ابنه لان
 الظاهر انها تملك من النكاح لا من سفاح وهي تدعى ذلك فكان القول
 قول من يشهد له الظاهر فان قيل الظاهر شهادته لان اكواد
 تصاف الى اقرب الزمان وجودا والنكاح حادث قلنا النسب
 مما يحاط فيه فمتى تعارض الظاهر ان وجبا بانه الا ترى ان النسب
 يثبت بالايام وسائر المتعارفات لا يثبت به اى كان الايام من الطلاق
 ويجب ان يستخلف عندهما خلافا لابي حنيفة لان الاختلاف
 واقع في النسب والنكاح
 في ثبوت النسب من كمال الطلاق
 الاصل فيه ان الولادة اذا كانت معاينة او اقرب الورثة يثبت
 النسب بخبر بيده واقل مدة الحمل ستة اشهر واكثر سنتان المقتدة
 عن طلاق رجعي جاءت بولده يثبت النسب وان طالت المدة اذا
 لم يقر بالقضاء العلق ثم ان زادت على سنتين فقد يثقنا بالقبول
 بعد الطلاق فيكون رجعة وان كانت اقل لم يكن رجعة هذا اذا
 لم يقر بالقضاء العلق وان اقرت في مدة الحمل لا يثقنا لا يثبت

النسب الا ان كان من وقت الاقرار الى الولادة اقل من ستة اشهر وان جاءت
 بولده لاقل من سنتين ليوم والا حولا اكثر من سنتين بيومها لولد الثاني يكون
 رجعة وفي الميسرة المتوفى عنها زوجها يثبت الى سنتين وان لم يقر
 بالا نقضا بعد مدة تحمل الا نقضا ولا يثبت اكثر من سنتين وان كان
 احدهما لاكثر والاخر لاقل لزماه وان لم تكن الولادة معاينة ولم يقرها
 الورثة لا يثبت النسب الا بحجة تامة وهي شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 وعندهما يثبت بشهادة القابلة انها ولدت ولو كان احبها ظاهرا
 او اقرب الزوج باحبيل يثبت لعين الولد بشهادة القابلة وكذا حال قيام
 الفرائض **م** ولدت بعد موت زوجها ما بينها وبين سنتين ان صدق
 الورثة في الولادة يثبت نسب الولد من الميسرة في حق من صدقها وهما
 يثبت النسب في حق غيرهم وان كان يتم كضاب الشهادة بهم يثبت
 لا يثبت لفظ الشهادة لثبوت النسب في حق غيرهم الميسرة المطلقة
 طلاقا رجعيما اذا ادعت الولادة لا يثبت الولادة بشهادة القابلة وبلاغ
 بينهما واذا امتنع اللعان من قبل الزوج كان عليه جلد القذف هذا اذا لم يقر
 المرأة بالقضاء العلق فان اقرت بالقضاء العلق بعد زمان تنقضي فيه العلق ثم
 ولدت لستة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسب من الزوج وان ولدت لاقل
 من ذلك يثبت النسب ويحل اقرارها والابنة التي ترفع بالاشهر اذا ولدت
 يثبت نسب لها والطلاق الى سنتين اقرت بالقضاء العلق او لم يقر
 الصغيرة اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت ان اقرت بالقضاء عدها
 بعد ثلثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر يثبت نسب ولدها منه وان
 ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب والطلاق الرجعي والباير فيه
 سواء ولو لم يقر بالقضاء العلق وادعت انها حامل فانه كان الطلاق باينا
 يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعا يثبت النسب
 الى سبعة وخمسة اشهر وان لم تدع احبيل ولم يقر بالقضاء العلق هذا و
 ما لو اقرت بالقضاء العلق بثلثة اشهر سواء والمعتدة عن طلاق باين
 اذا تزوجت برزوخ اخر في العدة ولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من
 سنتين من وقت الطلاق الاول لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح
 اثبت في كان الولد الاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت الطلاق
 الاول لا يريم الاول ثم ينظر ان ولدت لستة اشهر من وقت النكاح الثاني
 فالولد الثاني والا فلا رجل تزوج امرأة فجات بولده فقال الزوج تزوجتك
 منذ اربعة اشهر وقالت منذ ستة اشهر كان القول قولها وهو ان الزوج
 تزوج امرأه فطلقها ثم اشترىها فجات بولده لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء
 بلمنه وان جاءت لستة اشهر من وقت الشراء لا يريمه هذا اذا كان الطلاق

واحد فان كان مطلقا فثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق
 وثبوت النسب مرات ثلث احديهما النكاح وما هو فمعه
 من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير حق ولا ينقض بمجرد النفي
 وانما ينقض باللعان في النكاح الصحيح دون الفاسد او اللعان في
 النكاح الفاسد الثانية ام الولد والحكم فيها ان يثبت النسب من غير
 دعوى وينقض بمجرد النفي ولو اوانما يثبت نسب له ام الولد بدون
 الدعوى اذا كانت يحل للمولى وطها اذا كان لا يحل فلا يثبت النسب
 بدون الدعوى كما هو ولد كاتبها مولاه او امه مشتركة بين اثنين
 استولداها ثم جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت النسب له في الدعوى
 ام الولد اذا نكحت النكاحا فاسدا ورجل بها الزوج وجاز له ولولدها
 يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى لان النكاح الفاسد اقوى
 في استلحاق النسب على ما ذكرنا الثالثة الامه اذا جازت
 بولد لا يثبت النسب بدون الدعوى رجل له امرأة تزوجت برجل
 اخر وهو حاضر فجات بولد فان الولد الاول في هذا الموضع رجل
 تحت امرأة وفي يدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة
 تزوجت بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبلك وقال الزوج لا
 ولد لي في ملكي فزواج الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة
 فقال هو ابني من غيرك وقالت هو ابني منك فالقول قول الزوج
 ولا تصدق المرأة ولا يثبت النسب الصحيح ويثبت من المجبوب
 ولو قال انه تزوجتك فانت طالق فترد جها فجات بولد ستة اشهر
 من وقت النكاح يثبت النسب لغيره من مقام العلون في موضع
 التصور وان جازت به لاقل او اكثر من ذلك ساعة لا يثبت النسب
 ولو اسقطت سقط استبان بعض خلقه من ظفروا شعره فان كان
 تمام اربعة اشهر بالايام من وقت النكاح كان النكاح صحيحا
 وان كان لاقل من ذلك كان فاسدا فاما الولد المأم يعتبر فيه ستة
 اشهر من وقت النكاح كما بينا حرم لو كان اقل من ذلك كان النكاح
 فاسدا فان كان النكاح في وسط الشهر اعتبر منه شهر بالاهل
 وشهر واحد بالايام ويثبت نسب ولد مراهقة وهو التي تجامع
 مثلها انت به لاقل من ستة اشهر ولستعة لا يثبت ولو علقت طها
 بولادتها فشهدت امرأة بها لم يقع وان اقر الزوج بالجنين لم يقع
 يقع بانها دة ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني
 فشهدت عند الولادة امرأة مني ام ولده ولو قال الطفل هو ابني
 وقالت فقال ام الطفل هو ابني وانما زوجته برثانه ولو قال وارثات

ام ولده وجهت حريتها لا يرث ولو كان زوج الامه رضيعا فجات
 بولد فادعاه المولى يثبت النسب من طلاق
 خزانة المفتين في النسب قبيل الحضانة

المرأة اذا ادعت انها ولدت هذا الولد ستة اشهر فان صدقها
 الزوج فقد يثبت ولادتها سواء كانت منكوبة او معتقة و
 ان كذبها ثبتت ولادتها بشهادة امرأة واحدة ثقة عند اصحابنا
 ويثبت نسبها حرم لو نفاها بلا عن وقال الشك فلا يثبت الا
 بشهادة اربع نسوة ثقة وجه قوله ان هذا النوع شهادة فلا
 من اعتبار العدد فيه كبراء نواع الشهادات في مقام كل اعتبار
 منهم مقام رجل فاذا كان اربع لثمن مقام رجلين فيكمل العدد
 ولما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احب بشهادة
 القابلة في الولادة فدل على جواز شهادتها في الولادة من غير اعتبار
 العدد ولان الاصل في قبيل فيه قول النساء بانفرادهن ان لا يشرط
 فيه العدد منهن على هذا اصول الشيخ كما في رواية الاخبار والاجاب
 عن طماننة اما ونجاسته وعن لو كالتة وغير ذلك من البيانات و
 المعاملات وقد خرج الجواب عما ذكره الخالف ان العدد شرط لا
 العدد انما يشترط فيها لا يقبل فيه شهادة النساء بانفرادهن وهن
 يقبل فلا يشترط العدد منهن ولو نفي الولد بلا عن لانه يثبت نسب
 الولد بالنكاح لا بشهادة القابلة وانما المثبت بشهادتها الولادة
 فقط ولان المولود له هذا الجواز انها ولدت ميتا او حيا ثم مات فاذا
 نفى الولد فقد صار قاذفا لا بد بالفرقا وقد في الزوجة يوجب اللعان
 وكذلك اذا قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على
 الولادة ثبتت الولادة وتفسير الجارية ام ولده لان النسب يثبت
 بغير اسر الملك عند الدعوى وقوله ان كان في بطنك ولد فهو مني دعوى
 النسب واجتبه ذلك الى الولادة وتعيين الولد وذلك يثبت
 بشهادة القابلة واذا ثبت النسب صارت الجارية ام ولده لضرور
 لان امومية الولد من ضرورات ثبوت النسب بدائع

من احكام العسل

وان حجد الورثة ان تكون ولده لم يقبل على الولادة شهادة واحدة
 اذا لم يكن الحبل ظاهرا ولم يكن الزوج اقرب الحبل في قول حنيفة ههنا
 ثمة كل احديهما ان تدعى الزوجة بثبات النسب او تدعى الميراث
 او تدعى الطلاق اما دعوى النسب فيضان الرجل اذا طلق امرأة ثلثا او
 بايتا فجات امرأة بولد فيها بينه وبين سنتين وانكر الزوج ولا وثقا

وشهدت القابلة الثالثة اذا قال اذا ولدت فانك طالق فادعت
 المرأة الولادة وانكر الزوج في هذه المسائل الثلاث لا يثبت النسب
 ولا يرث الولد ولا يقع الطلاق بشهادة القابلة ما لم يشهد رجلا
 او رجل وامرأتان في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف تقبل شهادة
 القابلة وحدها واجمعوا ان الزوج اقر باكمل او كان الفراقا
 او كان اكمل ظاهرا ان تقبل شهادة القابلة وحدها ويثبت النسب
 ويرث الولد ويقع الطلاق الا ان في طلاق الزوج مقر في اكمل
 مبسوطا اجلوا في العدة من كل طلاق
 ولو جازت المعتدة بالولد وشهدت القابلة بولادتها ان كان اكمل
 ظاهرا او اقر الزوج به يقبل ويقضى بنسب الولد منه حتى يرث منه
 بالاجماع وان لم يكن اكمل ظاهرا ولا اقر الزوج لا يقبل عند ابي
 حنيفة حتى لا يثبت النسب ولا يرث وعندهما يقبل
 محيط السرخسي وتامه فيه صحيح من الاقوال
 ولما اوصى ابن عم الميت وذكر النسب واقام بينة ثم اقام الخصم
 بينة ان النسب بخلاف هذا وبين ان لم يقض بالاول لا يقضى بشئ
 وان قضى بالاول لا يقضى بالشئ للتناقض
 في الشهادة قريب لمن اقرها
 مجمل النسب يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة
 التي هو فيها ومختار المحققين من سراج الهداية وغيرهم انه الذي
 لا يعرف نسبه في مولده ومحقق راسه دليل الوقوف على ان حامل
 المسببة ولد لها ثابت النسب من اوائل
 تحت ودرر
 وفي الكفاية وفي اكمل انما يثبت نسبه لوجبه في مولده والا فلا
 وفي فتاوى خاتن انما يثبت لو اتحد النواحا لا لو اختلف
 لكون المولى تركيا والعبد هنديا جامع
 الفصولين في العاشر
 ولما زعموا في انه مجمل النسب لم اجد فيه رواية فاقول ينبغي ان
 يكون القول للفرقة لانه ينكر ان يكون له اب غير المقتول ويقتل ان يكون
 القول للمقتول ينكر نسبه من المولى لان الظاهر ان للعبد نسبا معوقا في
 مولده كما اشير اليه في كتاب العتاق من الكفاية وغيره جامع
 الفصولين في العاشر
 ومنها ان يكون المدعى مما يحمل الثبوت لان محوى بالاستحسان وجوده
 حقيقة او عادة يكون دعوى كاذبة حتى لو قال لمن لا يولد مثله مثله

هذا ابن لا سمع دعواه لاستحالة ان يكون الاكبر سنا ابنا لمن هو
 اصغر منه وكذا اذا قال لمعروف النسب من الخير هذا ابني
 من دعوى البديع في فصل ما يثبت به النسب لا يغير حاله
 رجل قال لعبد هذا ابن او كجارية هذه بنتي ان كان المملوك يصلي ولدا
 له وهو محمول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان
 العبد اعجمي جليبا او مولدا لان كان العبد يصلي ولدا له لكنه معوق
 النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا
 يصلي ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول ابي حنيفة وقول
 صاحبه لا يعتق
 في الفتوى بدعوى النسب من كتاب العتاق
 عبده في يد فقيل له اعتقت هذا العبد فادعى برأيه بنعم لا يعتق
 لانه قد رعى العتاق ولو كان في يد صبي فقيل له هذا ابنك فادعى
 برأيه بنعم يثبت نسبه منه لان ابنا النسب لا يخلو بالعبد
 فجاز ان يثبت بالاشارة من عتاق
 خزانة المفتين
 اذا زعم رجل امرأة فجات بولد فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه
 لانعدام الفرائس وانما المرأة ثبتت نسبه لئلا ان الحكم في جانبها
 يتبع الولادة على ما ذكر وقد وجد وكذلك لو ادعى رجل عبدا
 صديقا في يد رجل انه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذبه المولى
 فيه او صدقه لما ذكرنا ولو ملك الولد لوجه من الوجوه اعتق عليه
 لانه اقراة مخلوق من مائه ولو ملك امه لم تصر ام ولد له لان اموية
 الولد تتبع ثبات النسب ولم يثبت من دعوى البديع
 في فصل ما حكم به رض الدعوتين
 رجل زعم امرأة فجلت منه فلما استبان حملها تزوجها الزاني و
 يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير حارس النكاح وعليها التوبة
 وقال الفقهاء ابواللبث ان جاءت بولد ستة اشهر فصاعدا من
 وقت النكاح حارس النكاح ويثبت النسب وان جاءت بولد
 لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه
 الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزني
 فاصحى في فصل في النسب من كتاب النكاح
 رجل زعم امرأة فجلت منه فلما استبان تزوجها الزاني ولم يطأها
 حتى ولدت ان لم تكن في عدة الغير حارس النكاح وعليها التوبة و
 يثبت النسب ان جاءت بولد ستة اشهر فصاعدا من وقت

النكاح، وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنى رجل اتهم بامرأة فظهر بها قبل فزوجها ابوها منه والزواج منكرا ان يكون اكمل منه جازا النكاح ولا يجل للزوج وطئها حتى تضع حملها رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط استبان بعين خلقه فقالوا ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح وان جاءت لاربعة اشهر الا يوما لا يجوز لان الخلق لا يستبين في اقل من ثمانية وعشرين يوما فاذا سقطت سقط استبان خلقه كان السقط من زوج قبله فلا يجوز النكاح وان ولدت ولدا ما ستة اشهر من وقت النكاح يثبت النسب منه ويجوز نكاحه وان ولدته لاقل من ذلك لا يجوز نكاحه وفي الولد التام تعتبر المرأة بالامعة رجل تزوج امرأة فولدت تحنة اشهر فقال الزوج الولد ولدي وقالت المرأة لابل من الزنا ففقد قولان الاصح ان القول قول الرجل وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت النكاح والمسئلة بجاليها كان القول قول الزوج محبوب تزوج امرأة فكنيت عنده زمانا ثم جاءت بولد الولد ولده وتحمل تلك المرأة للزوج طلقها ثلاثا قبل ذلك امرأة بلعها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج اخر فولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول الولد للزوج الثاني على الاصح من نكاح خزانة

المفتين في التصرفات الفاسدة ولوراء امرأة تزني ثم تزوجها ان حبلى من الزنا لا يطأها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب ان لا يطأها حتى تحيض قاضيا قبيل كتاب الاجازة وفي الفتاوى رجل غاب عن امراته وهي بكر عشرين سنين فتزوجت باخر وولدت المرأة بعد كل سنة ولدا قالوا لا للزوج الاول عند ائتمنه ويجوز للاب الثاني دفع الزكوة الى هؤلاء الاولاد ويجوز شهادتهم له ولو ولد منه ولد على وجه الزنا لا يجوز وروى عبد الكريم بن جازي عن ابن حنبل ان الاولاد الثاني والفتور على القول الاول قال المصنف هذا اختيار الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني والصدقه السميذ اخبر قول ابن جازي وهو قول ابن ابي اسلم وكان ابو الوفاء يقول ان جاءت بالولد اقل من ستة اشهر منه تزوجها فالولد للزوج الاول وان جاءت به ستة اشهر فصاعدا فالولد للزوج الثاني وقال محمد بن جازي بالولد لاقل من سنتين منه دخل بها فالولد للزوج وان جاءت به لاكثر من سنتين منه دخل فالولد للثاني ولو ادعت الطلاق

فاعتدت وتزوجت والزواج الاول جاز على هذه الخلفاء وفي المنتقى لو كان الزوج الاول حاضرا والمسئلة بجاليها فالولد للزوج الاول في هذه الخلفاء رجل تزوج امرأة فاسقطت سقمها قد استبان خلقه لاربعة اشهر من وقت النكاح جاز ولو كان لاربعة اشهر الا يوما لا يجوز المطلقة اذا تزوجت ثم ماتت كنت معتدة ينظر ان كان بين طلاق الاول وبين تزوج الثاني اقل من شهرين صدقت وفي النكاح وان كان شهرين فصاعدا لا تصدق وصح النكاح في الفتاوى الصغرى ونماه ياتي في فصل الدعوى خلاصة في الفصل الثالث من كتاب النكاح

فصل في اللعان

اللعان لا يجري الا بين زوجين حريين مسلمين عاقلين بالغين غير محمدين في قدوت لان اللعان عندنا شهادتان مؤكدة باليمان فلا يجري اذا لم يكونا من اهل الشهادة او لم يكن احدهما من اهل الشهادة ومع اهلية الشهادة يراعى العفة والاحصان في جاز المرأة فلا يصححان في اول فصل اللعان ولو نفى ولد زوجته وبها من اللعان بينهما لا ينفق سواها وجب اكله او لم يجب وكذا اذا كانا من اهل اللعان ولم يتلعا فانه لا ينفق من لعان البحر الراين عند شرح قوله وان قد نزل

لا لعان بالقذف ينفي الولد في النكاح الفاسد والوطى بشبهة ولا ينفق النسب من لعان البحر الراين في الطلاق امرأة اكراد اجابت بولد فنفاه لا عن القاضى بل عنها ثم ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدق قربة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه في مدق بعيد لا ينقطع والابو يوسف ومحمد رحمهما قدرا البعيدة باربعين يوما وقالا بعد الاربعين لا ينقطع نسب الولد وقبله ينقطع والابو حنبل رحمه الله عنه فوقف ذلك الى رأى القاضى ولم يقدر في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

باب الحضانة

واما وقت الحضانة التي من قبل النكاح قالام واجد بان اصح بالصغير حتى يستغنى عنهن فياكل وحده ويلبس وحده وذكر داود بن رشيد عن محمد بن يوسف وحده يريد به الاستنجاء اي ولبسه وحده ولم يقدر في ذلك تقديرا وذكر المصنف سبع سنين او ثمان سنين او كذا في ذلك واما تجارته فاني اصح بها حتى تحيض كذا ذكر في ظاهر الرواية وحكى عنهم عن محمد حتى يتبلغ او تشتهى واما اختلاف حكم الغلام والكبيرة لان القياس في قبة الحضانة بالبلوغ في الغلام والكبيرة جميعا لانهما ضريان

ثبتت الام فلا تمنى الا بالبلوغ كولاية الاب في المال الا ان ترقى القدر
في الغلام باجماع الصحابة لما روينا ان ابا بكر رضي الله عنه قضى بتمام
لانه ما لم يشب عا حرم او تزوج انه وكان يحضر من الصحابة ولم ينكر عليه
احد فتركن القياس في الغلام باجماع الصحابة فبقى الحكم في الجارية على اصل
القياس ولان الغلام اذا استغنى يحتاج الى التاديب والتخلق باخلاق
الرجال وتخصيل انواع الفضائل والكتاب سبب العلوم والادب
على ذلك اقترروا قوم مع ما انه لو بقي في يدها لتخلق باخلاق النساء
ولتفعل لثما لمن وفيه ضرر به وهذا المعنى لا يوجد في الجارية فتترك
في يد الام بل تترك الحاجة الى الترك في يدها الى وقت البلوغ لحاجتها
الى تعلم ادب النساء والتخلق باخلاقهن وخدمة البيت ولا يحكم
ذلك الا ان تكون عنده الام ثم بعد ان حاضت او بلغت عند الام
هذه الشهوة تقع الحاجة الى حايثها وصيانتها وحفظها من طبع فيها
لكونها لحي على وضيم فلا بد ممن يربى عنها والرجال على ذلك اقدر
واما غير هؤلاء من ذوات الرحم المحرم من الاخوات والخالات والعمات
اذا كان الصبي عندهن فحكم في الجارية كحكم في الغلام وهو ان تترك
في ايديهن الى ان تأكل وحدها وتشرب وحدها وتلبس وحدها ثم
تسلم الى الاب وانما كان كذلك لانه وان كانت تحتاج بعد الاستغنى
الى تعلم ادب النساء كمن في تاديبها استخداها وولاية الاستخدام
غير ثابتة لغيرة الامهات من الاخوات والخالات والعمات فتسلمها
الى الاب احرازاً عن الوقوع في المعصية واما ابى الرجال
فاما وقتها فما بعد الاستغنى في الغلام الى وقت البلوغ وبعضه يحضر
في الجارية اذا كانت عنده الام او ابكتين واذا كانت عنده غير هذين
فما بعد الاستغنى فيها جميعاً الى وقت البلوغ كما ذكرناه من المعنى
واما بوقت هذه الاحوال الى وقت بلوغ الصغرة والصغيرة لان ولاية
الرجال على الصغار والصغار يزول بالبلوغ كولاية اهل عمن ان الغلام
اذا كان غير مأمون عليه فلا بد ان يخطه الى نفسه لا يخطه سبيلها
يكتسب شيئاً عليه وليس عليه نفقة الا ان ينطوع فاما اذا بلغ
عاقلاً واجتمع رايه واستغنى عن الاب وهو مأمون عليه فلا حرج
لاب في امساكه كما ليس له ان يمنع من ماله فيخطه سبيلها فيجب
والجارية وان كانت ثيباً وغير مأمونة على نفسها لا يخطه سبيلها ويخطها
الى نفسه وان كانت مأمونة على نفسها فلا حرج له فيها ويخطه سبيلها
وتترك حيث احببت وان كانت بكراً لا يخطه سبيلها وان كانت مأمونة
على نفسها لانهما مطع كل طامع ولم تختبر الرجال فلا يأمون عليها الا اذا

واما شرطها فمشرطها العصبية فلا تثبت الا للعصبية من الرجال فيقدم
الاقترب فلا قرب الاب ثم اجد اب الاب وان علما ثم الاب وام
ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب ثم
ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب ان كان الصبي
غلاماً وان كان جارية فلا تسلم اليه لانه ليس بحريم لها لانه يجوز له
لحاجتها فلا يأمون عليها فاما الغلام فانه عصبية واحص به ممن هو بعده
منه ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم عم اجد لاب وام
ثم عم اجد لاب ولو كان ثلثة اخوة كلهم على درجة واحدة بان كانوا
لاب وام اولاب او ثلثة اعمام كلهم على درجة واحدة فافضلهم صلاحاً
وورعاً اولي فان كانوا سواء في ذلك فأكبرهم سناً اولي بالحيض فان
لم يكن للجارية من عصبها ثمة غير ابى العم اختار لها القاصي افضل الموضع
لان الولاية في هذه الحالة اليه فيرعى الاصلاح فان رآه اصلاحاً ضمنها
اليه والا فبعضها عند امرأة مسلمة امينة وكل ذكر من قبل النساء
فلا حرج له في الولد مثل الاخ لام والخال اب لام لان عدم العصبية
وقال محمد وان كان للجارية ابن عم وفال وكلامها لا بأس به في ذبيحتها
القاصي عنده الخال لانه محرم وابن العم ليس بحريم فكان المحرم اولي
والاخ من الاب احق من الخال لانه عصبية وهو ايضا اقرب لانه
من اولاد الاب والخال من اولاد اجد وذكر الحسن بن زياد الصبي
اذا لم يكن له قرابة من قبل النساء فالعم اولي به من الخال اب لام لانه
عصبية والاخ لاب اولي من العم وكذلك ابن الاخ لانه اقرب
قال لم يكن له قرابة من جهة ابيه من الرجال والبنت كاب الام اولي
من الخال والاخ لام لان له ولاد او هو الشقيق ممن لا ولاد له
من ذور الارحام ومنه اذا كان الصغرة جارية ان يكون عصبية
فمن يوثق عليها فان كان لا يوثق لنفسه ولحياته لم يكن له
فيها حرج لان في كفالة لها ضرر عليها وهذه ولاية نظر فلا تثبت
مع الضرر حتى لو كانت الاخوة والاعم غير مأمونين على نفسها او
مالها لا تسلم اليهم وينظر من المسلمين امرأة ثقة عدل امينة
فيسلمها اليها الى ان تبلغ فتترك حيث احببت وان كانت بكراً
ومنه احوال الدين فلا حرج للعصبية في الصبي الا ان تكون على
دينه كذا ذكر محمد وقال هذا قول ابي حنيفة وقايسه لان هذه احوال
لا تثبت الا للعصبية واختلاف الدين يمنع التعصيب وقد قالوا
في الاخوين اذا كان احدهما مسلماً والاخر يهودياً والصبي يهودي
الا يمسكوا اولي به لانه عصبية لا المسلم واليه الموقوف والاخي

للغلام والكارية اذا اختلف الابوان فيها قيل البلوغ عندنا وقال
 ان فني كنية الغلام اذا عقل التخيير ^{من حضانه ابيه}
 في فصل واما وقت الحضانه
 الام احق الناس بحضانه الصغير حال قيام النكاح اوبعد فان تزوجت
 الام لغير ذي رحم من الولد يسقط حقها انا لو تزوجت بغير رحم
 كابن العم لا يسقط حقها ولو ماتت فام الام احق فان تزوجت
 غير اجد او ماتت فام الاب ولو كان زوجها اجد فمضى احق وتقدم
 عليه غيرهما وان كانت متزوجه فان تزوجت غير اجد او ماتت فالاخت
 لاب وام فان تزوجت او ماتت فبنت الاخت لاب وام فان
 تزوجت او ماتت فبنت الاخت لام ولم تختلف الرواية في ترتيب
 هذه الجملة انما اختلفت بعد هذا في احواله والاخت لاب فني
 رواية الاخت لاب اولي من احواله وفي رواية احواله اولي وبنت
 الاخوات اولي من بنات الاخوة وبنت الاخت لاب وام اولي
 من احوالات في قولهم واختلفت الروايات في بنت الاخت لاب
 مع احواله والصحيح ان احواله اولي واوالة احوالات من تكون لآ
 وام ثم لام ثم لاب وبنت الاخوة اولي من العجات وان يرب
 في العجات كهو في احوالات ولا حق للامه وام الولد في الحضانه
 واصل الذمه في الحضانه كما يصل للاسلام ولا حق للمترده وهن احق
 بالحضانه ما لم يستغن الصغير فان استغنى بان كان ياكل وحده و
 يشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية القدرى ويستغنى وحده
 بالاب بالغلام اولي والام بالكارية اولي حتى تحيض وعن محمد حتى
 تبلغ حد الشهوة ومن لا ولد لها من النسب لا يرب لها
 حق الحضانه بعد الاستغناء في الغلام والكارية وبعد ما استغنى الغلام
 وبلغت الكارية بالعصمة اولي يقدم الاقرب فالاقرب ولا حق لابن
 العم في حضانه الكارية واذا اختلف الزوجان فادعى الاب
 ان الام تزوجت باخر وانكرت المرأة كان القول قولها واذا ادعى
 انها تزوجت بزوج اخر لكن ادعت انه طلقها وعاد حقها في الحضانه
 فان لم تعين الزوج فالقول قولها وان عينته لا يقبل قولها في
 الطلاق ولو اختلفا في سن الولد فقاكت الام هو ابس سن
 واما احق بابس كذا وقال الاب هو ابس سبع سنين واما احق به لا يختلف
 الله واحد منهما لكن ينظر الى الصبي ان راه يستغنى عن الام بان
 ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده يدفعه الى الاب والافلا
 لان الله لا يعجز عن الوقوف على ما يبطل حق الام وهو الاستغناء

في حضانه الام

من نفقة قبض المكره تبطل الطلاق

واحق الناس بحضانه الصغير حال قيام النكاح اوبعد الفقه الام
 فان ماتت الام او تزوجت فام الام فان ماتت او تزوجت فام
 الاب فان ماتت او تزوجت فالاخت لاب وام فان ماتت او
 تزوجت فالاخت لام فان ماتت او تزوجت فابنت الاخت لاب
 وام فان ماتت او تزوجت فابنت الاخت لام لم تختلف الرواية
 في ترتيب هذه الجملة انما اختلفت الرواية بعد هذا في احواله
 الاخت لاب لان في رواية كتاب النكاح الاخت لاب اولي
 من احواله وفي رواية كتاب الطلاق احواله اولي من الاخت لاب
 وبنت الاخوات اولي من بنات الاخوة وبنت الاخت لاب
 وام اولي من احوالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الاخت
 لاب مع احواله والصحيح ان احواله اولي واوالة احوالات احواله
 لام وام ثم احواله لام ثم احواله لاب وبنت الاخوة اولي من
 العجات والترتيب في العجات على نحو ما قلنا في احوالات ولا
 حق للامه وام الولد في الحضانه واصل الذمه في الحضانه بمنزلة
 اصل الاسلام ولا حق للمترده ^{احكام الصغى}
 في الحضانه للاسترواح
 والام واجدة احق بحضانه الصغير عن غيره وقدر الاستغناء للشيخين
 وبني فني واحق بها حتى تحيض وروى عن محمد حتى تشبه وهو احوط
 نحر في الحضانه
 يخ الام احق بالصغيرة وان كانت سنية السيرة معروفة بالفجر
 او كانت مطربة ما لم تقبل ذلك واذا افسد وتزوج كل واحد منها
 فحضانه الصغيره لاب اذا لم يكن لها من يكون لها الحضانه ولو
 تزوجت الام بزوج اخر وتمسك الصغيره بعينها ام الام في بيت
 الاب فلا باب ان يأخذها منها ^{من حضانه}
 قسمة العت وك
 الحضانه للام بلا جبر اى بلا اكراه للام على اخذها اذا ابت مطلقا
 كما ذكره البقال وفي الكرماني انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذورحم
 محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انها اولي من المحرم وان طلبت
 اجاء المحرم لا يطالبه والاصح ان يقال لها انسكية او اذفعية في
 المحرم كما في الام والى ان يدفع اليها بلا طلبها لكن في الاختيار خلافه و
 كذا سائر المستحقين للحضانه ^{من حضانه}
 فستأني

إذا طلبت حق الحضنة أما إذا لم تطالبها لم تخير عليها ويجوز الأب إذا
 امتنع من أخذ ولده بعد الاستغناء من نفقات
المحضرات شرح القدوري
 ماتت الأم ولم ينسب من النساء ذات رحم محرم منه فالحق للعصبة من
 الرجال فإن لم يكن عصبة فالقوى الأم على الترتيب
من حضنة منسبة المفني موجها للحكم
 إذا اجتمع النساء وليس من أزواج وضعت القاضي حيث لا راحة للاحق
 بمنزلة من لا قرابة له والطلاق إذا بلغ له أن يفرد بالسكنى إلا إذا كان
 مبهذا راجح عليه الفلأرضية وكذا الجارية إذا بلغت وهي ثيب
 وتخاف عليها فزوجها ولا يجبر الأم أن ابنت وهذا إذا كان للولد
 ذورحم محرم آخر ولا فيجبر على الحضنة كيد الصبيغ الولد فالهبة المأمونة
 لها حق التفرد بالكنى فإن لم تكن مأمونة فلا يصحبها إليه والأم
 الحق بالارضاع إذا كانت ترضع بميل يارضع غيرها فإن كانت تطيب
 الأكثر فالغير ولو كن لا يزرع الولد من الأم لأن الحرج لها ولا يجب على
 النظر المكلت في بيت الأم أو الدخول فيه إن لم يشترط عليها ذلك
 لكن ترضع عند فناء الدار ثم ترجع ن وإن كانت ثيب مخوفا
 عليها وليس لها أب ولا جد لكن لها أخ أو عم وليس له ولاية الضم
 في البداية فحاجة أن يعيدها إلى حجرها إذا لم تكن مأمونة أما غير
 الأب وأجد فلم يكن له ولاية الضم في البداية فلا يكون له ولاية الاعادة
 أيضا ولو أن امرأة جاءت بالصبي تطالب النفقة من أبيه وقالت هذا
 ابن ابني منك وقد مات أمه فأعطى نفقته فقال الأب صدقت هذا
 ابني من ابنتك فبما أمه فلم تمت وهي في منزله وأراد أخذ الصبي منها
 لم يكن له ذلك حتى يعلم أنها أمه وتحضره فتأخذه لانه لا أقرها جدة
 الصبي فقدا وإن لها حق الحضنة ثم يدعي قيام من هو أولي منها وذو محمل
 فإن احضر الأب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها قالت الجدة
 ما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي أم هذا الصغير فاقول في هذا قول الرجل
 والمرأة التي معه ويدفع الصبي إليه لأن الفرائس لهما ويكون الولد
 لهما وصار هذا كالزوجين إذا كان بينهما ولد فقالت المرأة هو ابني
 من زوج آخر وقال الرجل هو ابني من امرأة أخرى فأنكم يكونه ابنا لهما
 لأن الفرائس لهما فيكون الولد لهما وكذلك الجدة لو حضرت وقالت
 هذا ابن ابنتي من هذا الرجل قد مات أمه وقال الرجل هذا ابني من
 غير ابنتك من امرأة لي فالقول قوله وأخذ الصبي منها ولو احضر
 الأب امرأة وقال هذا ابني من هذه لا من ابنتك فقالت الجدة ما

في نفقة الجارية التي لا
 لها أب ولا جد ولا
 لها من غيرها

هذا أمه بل أم ابنتي وقالت التي احضرها الرجل صدقت ما أنا بانه وقد
 كذب بهذا الرجل ولكني امرأة فإن الأب أولي به من حضنة
خزانة المفتين
 ولا حق لغير المحرم في حضنة الجارية ولا الأم التي لم ينسب بمأمونة
 من طلاق تارة خانية في الفصل الثنين
 وقال محمد لا حق لذكر من قبل البنت والتمهيرة التي يرفع إلى نفقة
 من طلاق تارة خانية في الفصل الثنين
 وإذا طلع الرجل امرأة وله منها بنت سنها أحد وعشرون سنة فضمها
 الأم إلى نفسها وأنها تخرج من بيتها في كل وقت وتترك البنت منابعة
 كان للأب أن يأخذ البنت لأن للأب ولاية أخذ الجارية إذا بلغت
 حد الشروع في قولهم وبه يعني نفق والزمان من حضنة
فيض الكركي قبيل الطلاق
 وإذا بلغت الجارية مبلغ النسا إن كانت بكرا كان للأب أن يضمها
 إلى نفسه وإن كانت ثيبا ليس ذلك إلا إذا لم تكن مأمونة على نفسها
 والطلاق إذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس للأب أن يضم
 إلى نفسه إلا إذا لم يكن مأمونا على نفسه كان له أن يضم وليس عليه
 نفقته إلا أن يتطوع من حضنة اخلاص
قبيل الطلاق
 وفي الظهيرية متى كانت الجارية حديثة السن بكرا يضمها إلى نفسه وإن
 كان لا يخاف عليها الفدا إذا دخلت في السن واجتمع لها رأي و
 عقلت فليس للأولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت لا تخوف
 عليها وإن كانت ثيبا مخوفا عليها وليس لها أب ولا جد لكن لها أخ
 أو عم ليس له ولاية الضم إلى نفسه بخلاف الأب وأجد أن الأب
 وأجد كان لهما ولاية الضم في البداية فحاجة أن يعيدها إلى حجرها
 إذا لم تكن مأمونة وأما غير الأب وأجد فلم يكن له ولاية الضم في البداية
 ولا يكون له ولاية الاعادة أيضا انتهى وإن لم يكن لها أب ولا
 ولا عصبة أو كان لها عصبة مفد فللقاضي أن ينظر في حالها
 فإن كانت مأمونة ضلها تفرد بالسكنى سواء كانت بكرا أو ثيبا ولا
 وضعها عند امرأة أمينة ثقة تقدر على الحفاظ لانه جعل ناظر المسلم
 كذا في التبيين وذكر السببي أن للأب أن يؤدب ولده البالغ
 إذا وقع منه شيء وفي الولو الجدية الابن إذا بلغ يخير بين الأبوين
 فإن كان فاسقا يخير عنه شيء فالأب أولي من الأم من حضنة
البحر من كتاب الطلاق بالخص

ولو اختلف الزوجان في سر الولد فقال لام هو ابن سنين وانا
احق بابنك وقال الوالد هو ابن سبع سنين وانا احق به فان اختلف
لا يحلف احدهما لكن ينظر الى الصبي ان راو يستغنى عن الوالد بان
كان يأكل ويشرب ويلبس وحده يدفعه الى الاب والافدا لان الفقه
لم يعجز عن الوقوف على ما يبطل حق الام وهو الاستغناء
من حضنة الاخلاص

وان قال ابن سبت وقال الزوج ابن سبع لا يحلف الفاضل
كفى ينظر ان كان الولد استغنى دفعه الى الاب والا فعند الام
من حضنة البزازية قبيل الطلاق
جامع الجوامع الصبي اليهودي لا اخوان مسلم ويهودي لا يهودي
اولى وفي النكح واذا كان الصبي مسلما فالخ المسلم اولى
فانما خاصة في التمسك من قبل الطلاق
لا ترفع حصة الى عصبية غير محرم كولي العتاقة وابن العم فان كان
يؤتى الى الفتنه ولعل ذلك اذا بلغت حد التمسك
مختصة الوفاية لليزدوي

صغيرة لها اب محسر وعمه موسرة ارادت العمة ان ترث الولد بما لها
مجانا ولا يمنع الولد عن الام والام تأج ذلك لطلب الاب بالاجر
ونفقة الولد اختلاف فيه والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك الولد
بغيره واما ان تدفع الى العمة فاذا امتنعت الام عن امساك الولد
وليس لها زوج اختلاف فيه قال الفقهاء ابو جعفر والفقيه ابو الليث
تجبر الام على امساك الولد وقال شيخنا لا تجبر
الصغار من الحضنة

اذا ارادت المطلقة ان تخرج بولد من المهر فليس لها ذلك الا ان
تخرج به الى وطنها وقد كان تزوجها فيه من حضنة
سراج الوهاج من باب النفقات

واذا اراد الزوج ان يخرج بولد الصغير من المهر ليس له ذلك حتى
يبلغ حدا مما ذكرنا واذا ارادت المرأة ان تخرج بولدها منه ليس لها
ذلك ايضا لما فيه من الاضرار بالاب الا ان تخرج الى وطنها وقد
كان الزوج تزوجها فيه لانه المترجم المقام فيه عرفا واذا ارادت ان تخرج
الى غير مصرها وقد كان الزوج فيه فقه اختلاف الرواية فيه والاصح
انها لا تخرج هذا اذا كان بين المهرين تفاوت اما اذا تفاوتت بحيث
يمكن للاب ان يطالع ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذا الجواب
بين القريتين ولو انتفكت من قرية المهر الى المهر فلا بأس به لان

فيه نظر الى الصغير حيث يتخلف باطلاق اصل المهر وفي ذلك يجوز
لان فيه ضررا للصغير
من حضنة من تحت رات
النوازل قبيل باب النفقات

طلقت وهي ام ولد او امه او مكاتبه ولدت قبل الكتابة لاحضنتها لها
ومولاها من بولدها المرفق اولى لا اخر ولو ولدت بعد الكتابة فهي لا
من حضنة منية المفتي من النكاح

باب النفقة فصل في نفقة الزوجات
قال شيخنا محمد بن محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى
وذلك في اول باب النفقة

قال اصحاب النفقة غير مقدرة بنفسها بل بكفايتها وقال الشافعي
مقدرة بنفسها على الموسر وان وعلى المتوسط مد ونصف
وعلى المسكين نصف واحتج بظاهر قوله لا ينفق ذو سعة من سعته
اي قد رسعته فدل انها مقدرة ولانه اطعم واجب فوجب ان يكون
مقدرا كما لا طعام في الكفارات ولا لها وجبت بدلا من المكاتب عند
وبقائه اكبر من عندكم فليكن مقدرة كالتمن في البيع والمهر في النكاح
ولنا قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف مطلقا من
التقدير فمن قدر فقد خالف النص ولانه اوجبه باسم الرزق وورث
الان كفايته في العرف والعادة كرزق القطار والمضارب وروي
ان هذه امرأة ابى سفيان فالت يا رسول الله ان اباسفيان رجل
وانه لا يعطيني ما يكفيني وولده فقال صلى الله عليه وسلم خذ من مال ابى سفيان
ما يكفيك وولد بالمعروف نص على الكفاية فدل انه النفقة الزوجية
مقدرة بالكفاية ولانها محبوسة بحق الزوج ممنوعة عن الكسوة فليكن
وجوبها بطريق الكفاية كنفقة القطار والمضارب واما الاية فهي النكح عليه
لان فيها امر الذي السعة بالاتفاق على قدر سعته مطلقا غير التقدير
بالوزن فليكن التقدير به بقية المطلق وان لا يجوز الا بدليل وقوله
اطعام واجب يبطل بنفقة الاقارب فانه اطعام واجب وهي غير مقدرة
بنفسها بل بالكفاية والتقدير بالوزن في الكفارات ليس كونها نفقة واجبة
بل كونها عبادة لوجوبها على وجه الصدقة كالزكاة فليكن مقدرة بها
كالزكاة وجوب هذه النفقة ليس على وجه الصدقة بل على وجه الكفاية
فيقدر بكفايتها كنفقة الاقارب

بما في في فصل
وابا بيان مقدار الواجب من نفقات
النفقة تجزئ مجزئ الصلة وان كان شبه الاعراض لكنها ليست بعوض
حققة لانها لو كانت عوضا حقيقة فاما ان كانت عوضا عن نفقة

وهي الاستمتاع واما ان كانت عوضا عن ملك المتعة وهو خلعها
بها لا يسيل الى الاول لان الزوج ملك منفعها بالعقد وكان هو
بالاستمتاع متصرفا في ملك نفسه باستيفاء منافع مملوكة له ومن
تصرف في ملك نفسه لا يلزمه عوض لغيره ولا وجه للثاني لان ملك
المتعة قد قوبل بعوض مرة فلا يقابل بعوض اخر فخلت النفقة عن
المعوض فلا تكون عوضا حقيقة بل كانت صلة ولذلك سماها
اسد لق رزقا بقوله وعلى المولود له رزق من وكسوتهما بالمعروف
والرزق اسم للمصلحة كرزق القاصي والصلوات لا تملك بنفسها
بل بقرينة تنضم اليها وهو القبض كما في الامة او قضى النفقة لانها
ولاية الزام في الجملة او المراضى لان ولاية الزمان على نفسه
اولى من ولاية القاصي عليه بخلاف المهر لانه وجب بمقابله ملك
المتعة وكان عوضا مطلقا فلا يسقط بمضي الزمان كالأدوية
المطلقة ولا حجة له في الابين لان فيها وجوب النفقة لا بقاها
واجبة لانها لا ينقضان للوقت فلو ثبت البقاء لما يثبت
بمنصبها حال وانه لا يصلح للزام الخصم واما قوله ان
الاصل فيما وجب على ان لا يسقط الا بالحق او بالبراء
فنقول هذا الحكم الواجب مطلقا لاحكام الواجب على طرح القدر
بل حكمه ليسقط بمضي الزمان كنفقة الاقارب واجرة المسكن وقد
خرج اجواب عن قوله انها وجبت عوضا واما الجبر والحبس
فالصلوة كحتم ذلك في الجملة فانه يجبر على نفقة الاقارب ويحبس بها
وان كانت صلة وكذا من اوصى بان يوهب عبده من فلان فلان
الموصى فامتنع الوارث من تنفيذ الامة في العبد يجبر عليه ويحبس
وان كان الامة صلة فذل ان الجبر والحبس لا ينفيان معنى الصلة
وعلى هذا يخرج ما اذا استدان على الزوج قبل الفرض والمراضى فان
انها لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون مستطوعة في الانفاق سواء
كان الزوج غائبا او حاضرا لانها لم تصرف دينا في ذمة الزوج لعدم
شرط صيرورتها دينا في ذمته فثبت الاستدانة الزام الزوج
الدين بغير اصره وامر من ليس له ولاية المار فم تصح وكذا اذا اخفت
من مالها لما قلنا وكذا الوابرات زوجها عن النفقة قبل الفرض القاصي
والمراضى لا يصح الا براءة الامة ابراء عما ليس بواجب والابراء استفا
واستفاط ما ليس بواجب ممتنع وكذا لو صاحت زوجها على نفقة
وذلك لا يكفيها ثم طلبت من القاصي ما يكفيها فان القاصي يفرض لها
ما يكفيها لانها حطت ما ليس بواجب واكتفت قبل الوجوب باطل كالأدوية

والله اعلم واما الثاني فلو وجوب الفرض على القاصي وجوان منه شرط
احدهما طلب المرأة الفرض منه لانه انما يفرض النفقة على الزوج حقا
لها فلا بد من الطلب من صاحب الحق والثاني حضرة الزوج صحيح لو كان
الزوج غائبا فطلبت المرأة من القاصي ان يفرض لها على نفقة لم يفرض
وان كان القاصي غائبا بالزوجيه وهذا قول في حنفية الاخر وهو
قول شريح وقد كان ابو حنيفة او لا يقول وهو قول ابراهيم النخعي ان
هذا ليس بشرط ويفرض القاصي النفقة على الغائب من نفقة

البدائع في فصل ابا بيان كيفية وجوب النفقة
ويقضي القاصي بالكسوة والنفقة على قدر ريس الرجل وقدرته و
لوقال الرجل اما معسر فعلى نفقة المعسر كان القول بوله الا ان القيم
المراة البينة على اليسار
المتنازعان لو طلبا من القاصي ان يامرهما بالنفقة ليرجعا بها على
الغائب لا يجيبها اليه ذلك لاحتمال انها غاصبان يحتملان بذلك
للمرجوع على المالك بالنفقة فلا يأمرهما الا ان يقيد الامر بصحة
فيقول انفق لرجعا بالنفقة ان كنتما صادقين او يقيد بينة على
ما اذعيان فتقبل تلك البينة في حق كشف الحال وهو كون الدابة
امانة في ايديهما فاذا وجد شرط الامر فامرهما على سبيل الفتور دون
الجبر في رأى يعزى الى شمس الامة السرخسي اذ لا يملك لب في غير الادوية
وعلى سبيل الجبر في رأى وهو رواية انحصاف لان الجبر هو هنا كحق
الغائب وهو من اصل المطالبة كالعبد بل اولى وهذا الخلاف لتفريع
على ما اذا غاب احد الشريكين فطلب احضا من القاصي بالنفقة على
الدابة المشتركة او على الزوج المشترك او على شريكي الدار الممثلة
المشركة فعند السرخسي يا امر بطريق الفتوى وعلى رواية انحصاف
يا منه بطريق الجبر والله اعلم فقول المصور رحمه الله مفتيا بنحو
على انه حال من القاصي وكذا قوله مجبرا واما قوله مفتيا فهو حال
من امر المالك كور بعد والتقدير ولم ينزعها القاصي منها ولم يأمرها
بالانفاق الا ان يقيد الامر بصحة او يقيد بينة لكشف الحال
في امرها حال كونه مفتيا في رأى مجبرا في رأى وحال كونه مفتيا امره
عن شرط الرجوع نفقا وعن شرط السلامة الى اخره قوله مفتيا امره
ان رة الى ان القاصي اذا امرها بالنفقة ولم يقيد امره بشرط الرجوع
على المالك نفقا ولا بشرط سلامة الدابة وتسليمها الى المالك وانفق
وهلكت الدابة كان لهما ان يرجعا على مالك الدابة في رار بعوض المشايخ
الحاقا لادنية القاضى ان المالك واجبا مع بينهما ثبوت الولاية بالامر

بالنفقة ولو انفقا باؤس المالك رجعا عليه فكذا اذا انفقا باهر القاضى
قال في التحرير وهكذا رور الطحاوي عن ابي ابي لکن ذکره عقيب
اذن ان النفقة للقيط واذن الوصى بنفقة اليتيم وذكره ايضا
عن ابي يوسف في نفقة الضالة وراى بعضهم وهو اختيار شيخ
اسلم خواجه زاده لابد من التقيد بشرط الرجوع كما اذا قال
اذ ركنه مالى ونحو ذلك وذكر في التحرير وعن زفران الرجوع
على المالك بالنفقة انما يكون عند سلامة الدابة وتسلمها اليه الا ان
ان العبد الابن اذ مات في يد المولى تبطل اجبره كذا هذا وذكر
في النفقات بان كل نفقة يجزى اجبر عليها كنفقة العبد الصغير
اذا امتنع احد الشريكين من الانفاق والنفق الاخر باهر القاضى
او باهر الشريك الممتنع فالمنفق يرجع بنصف النفقة على الممتنع
بالغالب سواء بقى نصيب الممتنع من ماله ام صلك بخلاف
لا يجزى اجبر عليها كنفقة الدابة اذا انفق احد من القاضى
حيث لا يرجع فيما زاد على قيمته نصيب شريكه ولا بعد هلاك الدابة
قوله ويبيع ان خيف لاحاطة الاخره اروي بيع القاضى الدابة
ان خاف ان تحيط النفقة بقيمتها لان البيع حاصلا فيمبيل
اليحققا كفى العاقب في معنى الدابة وهو ما لبستها لانه احسن
يلبى في باب الاختلاف من في سلاجان
وانما الثالث فربما ان صيرورة هذه النفقة دينيا في ذمة الزوج
نفقوا اذا قرض لها القاضى نفقة كل شهر او تراصيا على ذلك ثم
منعها الزوج ذلك شهر غائبا كان او حاضرا فلها ان تطالبه
بنفقة ما مضى لانها لما صارت دينيا بالقرض او بالمرضى صارت
في سبب استحقاق المطالبة بها كثر الديون بخلاف نفقة الاقارب
اذا مضت المدة ولم تؤخذ انما تستقط لانها لا تصير دينيا راسا
لان وجوبها للكفاية وقد حصلت الكفاية فيها مضى فلا يبقى الواجب
لما لو استغنى بماله فاما وجوب هذه النفقة فليس للكفاية والى كذا
مقدرة بالكفاية الا تراها تحجب مع الاستغناء بان كانت مؤسرة
وليس في مضى الزمان الا الاستغناء ولو انفقت من مالها بعد
القرض او الترضع لها ان ترجع على الزوج لان النفقة صارت دينيا
عليه وكذا اذا استدان على الزوج يسوا كانت استدانها على
الزوج باذن القاضى او بغير اذنه غير انها ان كانت بغير اذن القاضى
كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للزوج ان يطالب الزوج بها
وان كانت باذن القاضى ان يحبل للزوج على الزوج فيبطل له بالدين

هو فائدة اذن القاضى بالاستدانة ولو فرض انما كالم النفقة على الزوج في
وقتها وهو موسر فطلبت المرأة حبه له ان يجيبه لان النفقة لا صارت
دينا عليه بالقضاء صارت كثر الديون الا انه لا ينبغي ان يجيبه
اقل منه يقدم عليه بل يؤخر اجبره الى مجلبين اوله يعطه في كل مجلس
يقدم اليه فان لم يدفع حبه حشمته كذا في الديون كما ذكر في كتاب
الحبس من نفقة البهائم في فضل
واما بيان كيفية اجوب هذه النفقة
سئل في رجل يمينه مملوكا بطعام الكثير ويمكن له زوجته تناول ولا يجبر عليها
في تناول ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض القاضى عليه لها نفقة
من الدارهم ام لا وفي الكسوف ما هو وما قدرها وما اعتبارها اهل
هو بحال ام بحالها ام باعتبار حالها معا اجاب النفقة لولا
تمكين وتمليك فالتامين متعين في صاحب الطعام الكثير او الذي له
مادة فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها ان تطالبه
بفرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز
فرض نفقة عليه لانها واحال هذه متعنتة في طلب القرض وان لم يكن
بهذا الوصف فان رضيت ان تأكل معه فيها ولعنت وان خاصته
يقض لها بالمعروف على قدر حالها اسوة امثالها حيث ظهر ثلثها ان يفر
ولا ينفق عليها واما الكسوف فذكر في الظهيرية ان محمد اذكر در عين
وظاهرين والمحنة في كل سنة اريد بها صيفيا وشتويا انتر والدرع
القيصر يعني قتيصا وخارا للصيف وشمصا وخارا للشتا وفي
المجتبة ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضى
اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان انتر ولا شك انها
باعتبار حالها بالنفقة من نفقات الخيرة
وان فرض لها القاضى الكسوة لستة اشهر فاعطاها فضا عتا لكسوة او
سرت لا يقضى لها بكسوة اخرى مالم تمت ستة اشهر وكذا لو بعت
الكسوة لبث غير معناه فتخرجت قبل مضى المدة بخوف لبسها ولو بعت
الكسوة لبث معناه فتخرجت قبل مضى الوقت فقضى القاضى لها
بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعه ثوب اخر فقضى
القاضى بكسوة اخرى وان لم تلبس معها ثوبا اخر فنصت المدة والكسوة
قائمة لا يقضى لها بكسوة اخرى مالم تتخون تلك الكسوة وكذا النفقة
على هذه التفصيل ان هلكت او سرت او اكلت او اسرفت فلم يبق
قبل مضى المدة لا يقضى بنفقة اخرى وان لم تسرف ولم يبق يقضى
لها بنفقة اخرى من نفقات ما ينبغي

المراة اذا فرضت لها النفقة فكلت من مال نفسها او من مسئلة الناس
كان لها ان ترجع بالمهر وحق على زوجها من نفقة
ما ضلحان في فصل النفقة الاولاد

والنفقة هي الملاءة والحنف لا يجب على الزوج ان يخطب الصابون
والاشنان عليه ومن ماء الوضوء عليها ان كانت غنية فان كانت
فقيرة اما ان ينقل الزوج او يدعها تنقل بنفسها وان كانت غنية
تتاجر من ينقل ولا تنقل بنفسها ومن ماء الاغتسال على الزوج
غنية كانت او فقيرة لانه مؤنة ابجاء هكذا قال في فتاوى وفي كتاب
ذرين جعل عليها ان طهرت من الحيض واما ما عشرين فان كان
اقل من عشرة فحق على الزوج وكذا لو كان الغسل عن الجنابة واما
اجرة القابلة ان استأجرت هو فعلها وان استأجرها الزوج
فعلية وان حضرت القابلة من غير استيجار واحد فللقابل ان يكون
على الزوج لانه مؤنة ابجاء وللقابل ان يقول على المرأة بمنزلة
اجرة الطبيب من نفقة اكله في الفاسخ

وان فرض القاضي لها النفقة او صاكت زوجها من النفقة
على شيء معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من نفسها او
استدانت رجعت بذلك على الزوج امرها القصر بالاستدانة
اولم يأمر ظهير في القسم الثالث من الفصل
العاشر من النكاح

اذا قامت المرأة البينة على المودع والمديون ابجاء من فان كان
المودع والمديون مقرا بما كان الزوجية امره القاضي باءان نفقتها
من ذلك بخلاف دين اخر هذا اذا كانت الوديلة دراهم او دينار
او مكيلا او موزونا اما في العروص والقاضي لا يأمر ببيعها عند الكل
فوالنفق المودع او المديون بما ليس المال لغير اذن القصر يضمن
ولا يبرأ لكن لا يرجع على من النفق عليه قال الشيخ الامام السرخسي
في نسخة وينفق عليها من فلة الدار والعبد من نفقات
اخلاصه في الفصل التاسع عشر من كتاب النكاح

استدانت قبل الفرض لا ترجع عليه
التاسع عشر من كتاب النكاح

اذا فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر فنقضت اشهر ولم يوف حتى مات
احد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المرأة استدانت بعد
الفرض بامر القاضي ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا تسقط
المستدانة ولو فرض لها النفقة ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانت

من نفقة
المدة بغير
الحاق
بغير
نفقة

او صاكت زوجها من النفقة كل شيء على شهر معلوم فاستدانت او لم
تستدن كان لها ان ترجع على الزوج بما فرض لها القصر مادام حيتين
واذا مات احداهما لم يكن لها ان ترجع من تركه المبيت فالمنفقة
في باب النفقة

صاكت على اكثر من النفقة والكسوق ان كان قد ما يتقارب الناس فيه
يفسخ وان زادها كالزيادة مردودة ويلزم نفقة المثل والقاضي اذا
فرض النفقة ثم رخص بسقط الزيادة ولا يبطل القصر وكذا لو فرض
لها النفقة لرخص بالاقل من الدراهم فحق لها ان يطالب بالزيادة
من نفقات البزارية في التاسع عشر من كتاب النكاح

ولو فرض القاضي لها نفقة شهر وهو معسر ثم ايسر قبل تمام الشهر يزيد
في الفرض لان النفقة تختلف باختلاف اليسار والعار وكذا لك
لو فرض لها فريضة للوقت والسعر رخيص ثم غلا فلم يكفها ما فرض لها فانه
يزيد في الفرض لان الواجب كفاية الوقت وذلك يختلف باختلاف
السعر ولو فرض لها نفقة شهر فدفقها الزوج اليها ثم صاكت قبل
تمام الشهر فليس عليها نفقة اخر حتى يمضي الشهر وكذا اذا كسب الزوج
نصاكت الكسوق قبل تمام المدة فلا كسوق لها عليه حتى تمضي المدة التي
اخذت لها الكسوق بخلاف نفقة الاقارب فان هناك يجرى على نفقة اخر
وكسوق اخر لتمام المدة اذا صلحت انها صاكت ودفع الفرق ان تلك
النفقة بحسب الحاجة الا ترى انها لا تحجب الا للحاجة وقد تحققت الحاجة
بدليل الناحية للموسرة الا ان لها شبهة بالاحواز وقد جعلت عودا
عن الاحتباس في جميع الشرف فلا يلزم عودا في ذلك ولو فرض لها
القاضي نفقة او كسوق فمضي الوقت فاذت له وقد بقيت تلك
النفقة والكسوق بانه اكلت من مال اخر او ليست من مال اخر فلها
عليه نفقة اخرى وكسوق اخرى بخلاف نفقة الاقارب والوقت ما
ذكرنا ان نفقة الاقارب تحجب بعلة الحاجة مدة محضه ولا حاجة عند
بقاء النفقة والكسوق ونفقة الزوجات لا تحجب لمكان الحاجة وانما تحجب
جزءا عن الاحتباس لكن لها شبهة العوضية عن الاحتباس وقد جعلت
عودا عن الاحتباس في ذلك المدة وهي محببة قبل مضي المدة التي لها
اخذت او تحوز الثوب فلا نفقة لها على الزوج ولا كسوق حتى تمضي المدة
بخلاف نفقة الاقارب وكسوقهم والفرق على نحو ما ذكرنا من نفقة

السداع في فصل ما بيان مقدار الواجب
فمنه كل نفقة يعتبر فيها ايجار من يجب له الا الزوجة من نفقة
الفتشية في الاقارب

واما بالنزوح فليس شرط لوجوب الفرض حتى لو كان معسرا او طلت
 المرأة الفرض من القاضى فرض عليها اذا كان حاضرا وتدين عليه
 فتتفق على نفسها لان الاعار لا يمنع وجوب هذه النفقة فلا يمنع
 الفرض واذا طلقت المرأة من الفرض على زوجها الحاضر فان
 كان قبل النفقة وهي كبيت لا تمنع من التمسك لوطا لهما بالتكليم
 او كان امتناعا بها بحج فرض الفرض اعانة لها على الوصول اليها
 الواجب لوجوب سبب الوجوب وشرطه ان كان بعد ما حولها الى منزله
 فزعمت انه ليس ينفق عليها او كانت التضييق الى الفرض في النفقة فلا
 يمنع لانه يحل بالفرض ولكنه باء مره بالنفقة والتوسيع عليها لان ذلك
 من باب الامساك بالمعروف فانه ما موربه وبتاني في الفرض و
 يتولى الزوج الاتفاق بمقتضى ان يظهر ظمرا بالترك والتضييق في
 في النفقة في فرض على نفقة كل شهر واما مره ان يدفع النفقة اليها
 فتتفق هي بنفسها على نفسها ولو قالت ايها القاضى انه يريد
 ان يغيب فخذ له منه الكفيل بالنفقة لا يجبره القاضى على اعطائه
 الكفيل لان نفقة المستفيل غير واجبة له كمال فلا يجبر على الكفيل
 ليس له واجب كنفقة انه لا يجبر على الكفيل بدين واجب فكيف
 بغير واجب والى هذا اشار ابو حنيفة فقال لا اوجب عليه كفيلة
 بنفقة لم تجب لها بعد وقال ابو يوسف استحسن ان اخذ لها منه
 كفيلة بنفقة شهر لانا نعلم ما بعاده ان هذا القدر يجب في السفر
 لان السفر يمتد الى شهر واكواب بنفقة الشهر لا تجب قبل الشهر
 فكان تكفيله بما ليس بواجب فلا يجبر عليه ولكن لو اعطى بكفيلة جاز
 لان الكفالة بما يذوب عن فلات جائز من نفقة البدائع
 في فصل وامان كيفية وجوب النفقة
 وليستوى في استحقاق هذه النفقة المعسرة والموسرة فتستحق المرأة
 على زوجها النفقة وان كانت موسرة لا ستوانها في سبب الاستحقاق
 وشرطه ولان هذه النفقة لها شبه بالاعوان فيستوفينا الغنى والفقير
 كنفقة القاضى والمضارب بخلاف نفقة المحرم انها لا تجب للغير لانها
 تجب صلة محضه لمكان الحاجة فلا يجب عندهم الحاجة ويجب هذه
 النفقة من غير قضاء القاضى لكنها لا يصير شيئا في الذمة الا بقضاء او
 رضاه على ما يذكر بخلاف نفقة ذور المحرم فانها لا تجب من غير قضاء القاضى
 ونفقة الوالدين والمولودين يجب من غير قضاء القاضى من نفقة
البدائع وفصل داما وجوب هذه النفقة
 قريب من اخر

ولو قالت المرأة انه يريد السفر فخذ له كفيلة بالنفقة قال ابو حنيفة
 لا يجبر القاضى على اعطائه الكفيل كما لا يجبر على اعطائه الكفيل في الدين
 المؤجل اذا حاض الطالب ان يغيب المديون قبل حلول الاجل
 وعن ابى يوسف انه يأخذ من الزوج كفيلة بالنفقة وهكذا عن محمد
 في بعض الروايات ثم عند ابى يوسف ومحمد يأخذ منه كفيلة بنفقة
 شهر واحد وعن ابى يوسف في رواية الضرب لزوج كم تغيب
 فان قال شهر يأخذ منه كفيلة بنفقة شهر واحد وان قال اعيب شهرين
 يأخذ منه كفيلة بنفقة شهرين وكذا السنة وامان الدين المؤجل
 قالوا على قياس ما روى عن ابى يوسف والنفقة لا اخذ كفيلة كان
 حيا وذكر في المنتقى انه يأخذ كفيلة بالدين المؤجل اذا اراد
 المطلوب ان يوفى قبل حلول الاجل من نفقة
 المرأة محبوسة بحج النكاح حقا للزوج ممنوعة عن الاكتساب كنفقة
 فمات نفق جسدتها عاندا اليه فماتت كفيلتها عليه لقوله عليه السلام
 اخرجوا البغايا ولهم ما جعلن لهن من رزق في بيت مال المسلمين لا من
 حقه ممنوع عن اكتسابه فماتت نفقته في مالهم وهو مال بيت مالهم
بدائع من كفاية النفقة وقريب من اوله
 والنفقة المفروضة تسقط بالموت ولو اعطى نفقة مدة ثم مات
 احداهما قبل مضي لايسة وباقى عند ابى يوسف وعند محمد يسرد
 بعده وفي نفقة المحرم لايسة وبالاجماع وجيز
 في النفقات
 لايسة ومعه مدة مات احداهما قبلها عند ابو حنيفة وابى يوسف وقال محمد
 يحتمل لها نفقة مدة ما مضى وما بقى للزوج فزوجه وكذا ترد قيمة نفقة
 ولا ترد قيمة المالك بالاتفاق وقال في التحفة وشيخ الابيسي
 الصحيح قولهما من نفقة شرح النكاح
 لقط لو بغا
 ولو اعطى لها الزوج من النفقة ثم طلقها لم يكن له ان لايسة وما اعطى
 عند ابى حنيفة وعليه الفتوى من نفقة تارة جانبية
 وكذا في الوالدين
 ولو طلق امرأتين ثلثا ثلثا او بياتا فامتنعت عدها الى سنتين ثم ولدت
 لأكبر من سنتين وولدت فان اعطى لها النفقة الى وقت الولادة فانه
 يحكم بالنفقة وعدها قبل الولادة سنة اشهر عند ابو حنيفة ومحمد
 ولايسة بنفقة سنة اشهر قبل الولادة وعند ابى يوسف لايسة
 سنة من النفقة وكذلك اذا طلق امرأتين في حالة المرض فامتنعت

الحسنيين وامتدت عدتها الى سنتين ثم ولدت المرأة بعد الموت
 بشهروقة كان اعطاهما النفقة الى وقت الوفاة كما لا ترت
 وليست منها نفقة ستة اشهر عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف
 ترت ولا يترد شيئا من النفقة وقد مرت المسئلة في كتاب الطلاق
 ولا نفقة في الفرة قبل الدخول باي سبب كانت لا ارتفاع النكاح
 من كل وجه فينعدم السبب وهو الجسار الثابت بالنكاح وام الولد
 اذا اعتقها مولودها ووجبت عليها العدة لان نفقة بها وان كانت
 محبوسة ممنوعة من الخروج لان هذا الجسار لم يثبت بسبب النكاح
 وانما يثبت لتحصيل المال فاشبهت العدة من نكاح فاسد ولان
 نفقتها قبل العتق انما وجبت بمكة الميسر لا بالاحتباس وقد زال
 بالاعتاق ونفقة الزوجة انما وجبت بالاحتباس وانما فاسد
 من نفقة البدائع في اخر فصل واما سبب وجوبه
 النفقة فقد اختلف العلماء فيه
 الصلة بسبب الموت قبل القبط كالحصة كان كان الزوج اسفلها
 نفقتها وكسرتها ثم مات قبل مضي ذلك الوقت لم ترجع ورثة
 عليها اي في قول ابى حنيفة وابى يوسف سواء كان قائما او
 مستهلكا وكذا لو ماتت هي لم يرجع الزوج في تركتها عندهما و
 قال محمد لها حصة ما مضى من النفقة والكسوة ويجب رد الباقي ان
 كان قائما وان كان مالا فلا شيء بالاجماع بدائع
 في فصل واما بيان ما يسقطها من نفقات
فصل واما بيان ما يسقطها بعد وجوبها وصيرورتها دينا
 في ذمة الزوج فاما يسقطها بعد وجوبها قبل صيرورتها دينا
 في الذمة واحد وهو مضي الزمان من مضي القاضى والراضى
 واما المسقط لها بعد صيرورتها دينا في ذمة الزوج فامور منها
 الابرار عن النفقة الماضية لانها لما صارت في ذمة كان الابرار
 اسقاطا لدين واجب فيصير في سائر الديون ولو ابرارها عما
 يستقبل من النفقة المفروضة لم يصح الابرار وكذا يصح هبة
 النفقة الماضية ولا يصح هبة ما يستقبل ومنها موت احد
 الزوجين صحى لو مات الرجل قبل اعطاء النفقة لم يكن للمرأة
 ان تأخذها من ماله ولو ماتت المرأة لم يكن لزوجها ان يأخذها
 بدائع في فصل واما بيان ما يسقطها من
 كتاب النفقات
 والناشرة لا نفقة لها وهي التي خرجت من منزل الزوج بغير اذنه

بغير حق فان كانت لم تسلم نفسها ومنعت نفسها لاستيفائها المهران
 المهر موقفا او وهبت مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشرة فان
 كانت سلمت نفسها ثم منعت لاستيفائها المهر لم تكن ناشرة ولم
 كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمنعت زوجها عن الدخول
 عليها كانت ناشرة الا اذا منعت ليحولها الى منزله او يكرى لها
 منزلا في لا يكون ناشرة ولو كانت مقبضة في منزله ولم تمكنه من الدخول
 لا يكون ناشرة **فصل** في باب النفقة
 ولا نفقة للناشرة لفوات التسليم بمعنى من جنتها وهو النشوز
 والنشوز ان تمنع نفسها من الزوج بغير حق خارجا من منزله
 بان خرجت بغير اذنه وعابت او ساوت فاما اذا كانت في منزله
 ومنعت نفسها في زاوية فلها النفقة لانها محبوسة في حقه منقطع
 بها ظاهرا وغائبا وكان معنى التسليم حاصل والنشوز في
 العدة ان تخرج من بيت العدة مريضة لزوجها او تخرج لمعنى تز
 قبلها وقد روى ان فاطمة بنت قيس كانت تبدأ على احماتها
 فنقلها النبي صلى الله عليه وسلم الى بيت ام مكتوم ولم يجعل لها النفقة
 ولا السكنى لان الاخراج اذا كان لعنى من قبلها صار كما بها بنفسها
 مراغمة لزوجها واما الثاني وهو الذي يخص نفقة العدة فهو ان
 لا تكون وجوب العدة بفرقة حاصلة من قبلها بسبب محظور استحسان
 من نفقة البدائع في فصل واما وجوب هذه النفقة
 قريب من اخره
 ولا نفقة في النكاح الفاسد وفي النكاح بلا شهوة تلزم
 من نفقة البزازية والناشرة عشرة من نفقاتها
 ولم يزوج احدها امرأتا او عمتها او خالتها ولم يعلم بذلك حتى دخل
 بها وخرجت بيدها ووجب عليه ان يعزل عنها من عدم اختها فلان
 النفقة لوجوب سبب الوجوب وشرطه وهو التسليم الا انه امتنع
 الانتفاع بها بغير حق من يزوج فاسد كحيف والنفس وصوم رمضان
 ولا نفقة لاختها وانما وجبت عليها العدة لانها معتدة من نكاح
 فاسد من نفقات البدائع في فصل واما وجوب
 هذه النفقة
 القاضي اذا جسد الزوج في سجن السلطان ظمرا اختلفوا فيه والصحيح
 انها لا تنحى النفقة لصاحب القدر
 في كتاب النفقات
 رجل غاب عن امراته فزوجت امراته بنوح اخر ودخل بها الثاني فلما

الزوج الاول ووزق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني كان عليها
العدة ولا نفقة لها في عدتها لا على الاول ولا على الثاني اما الثاني
فان كان نكاحا فاسدا او النكاح الفاسد لا يوجب النفقة
لا قبل الفقة ولا بعدها في العدة واما الزوج الاول لانها صحت
ما شئنا من نفقة قاضين

والاصل في هذا ان كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في
العدة لعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل
من بطلت نفقتها بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وان
زال سبب الفرقة بخلافه اذا انشئت ثم عادت النكاحات تحق
النفقة لان النشوز لم يوجب بطلان حق الحبس بل بالنكاح
وانما فوت التسليم المستحق بالعقد واذا عادت فقد سلمت نفسها
فاستحققت النفقة من اوائل نفقة البديع في فصل وان

سبب وجوب النفقة **نوع اخر**
واما السكنى فحقها في بيت على حدة تامن على متاعها ولا تنجس عن غير
من محاشة الزوج فان كان للرجل والمدة او اخت او ولد من غيرا
في منزلها فقالت صبرته في منزل على حدة كان لها ذلك لانها لا تملك
على متاعها وتنجس عن المعاشرة اذا كان البيت واحدا فان كانت
دارا فيها بيوت واعطى لها بيتا يغلق ويفتح لم يكن لها ان تطلب
بيتا اخر اذا لم يكن ثم احد من احواء الزوج يوذنها فان لم يكن ههنا
احد فكت الى القاضي ان الزوج يوذنها ويضربها وسكن مسكن
بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساءته ان علم ان الله
كما قالت زوجة النبي عن ذلك ومنعه من التعذر وان لم يعلم القاضي
ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوما صالحين اقرها القاضي
هناك وسئل عن جيرانها فان اخبروا ان الامر كما قالت المرأة فجوه
القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان ذكر الجيران ان لا يوذنها
بيترها القاضي في تلك الدار وان لم يكن في جيرانه من يشق به امره
القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين

قاضي خان
في باب النفقة
رجل له امرأة وامة فقالت المرأة لا اسكن مع امك وارادت بيتا
اخر ليس لها ذلك الا ان لا بمنزلة متاع البيت وكذلك لو قالت
لا اسكن مع ام ولدك هكذا ذكر في فاء وصدرا القاضي برهان
الائمة رحمهم الله ولو اوجب في الفصل
الخامس من كتاب النكاح

شكت عند القاضي انه يضربها فطلبت الاسكان عند قوم صالحين
ان علم به زوجه والا فان لم كان الجيران صالحا اقرها عندهم والا فليس
بالاسكان عند الصالحين بزازية في التبع عشر

من النفقات
اذا تزوج حرا وعبد امة قنة او مدبرة او ام ولد ان بواها المولى
وجبت النفقة والا فلا لان سبب الوجوب بشرط وهو التسليم
يتحقق بدون التبنوة لان التبنوة هي ان يتخلى بينها وبين زوجها
في مثل زوجها لا يتخذ منها فاذا كانت مشغولة بخدمة المولى لم تكن
محبوبة عند الزوج ولا مسلمة اليه فلا يجبر المولى على التبنوة لان خدمتها
حق المولى ولا يجبر الا ان على ايقاع حق نفسه لغيره فان بواها المولى
ثم بدله ان يتخذ منها فله ذلك طالما ذكرنا ان خدمتها حق المولى لان
منافع سائر الاعضاء ثبتت على ملكه وانما اعراضها الزوج بالتبنوة
وللمعبر ان يسرد عارية ولا نفقة على الزوج ملك الاستخدام لقوات
التسليم فيها من حصة المولى ولو بواها بيت الزوج وكانت تجلس في
اوقات المولاها فيخدمه من غير ان يستخدمها قالوا لا تستطع نفقتها
لان الاسترداد انما يحصل بالاستخدام ولم يوجد ولان هذا القدر من
الخدمة لا يقدح في التسليم كالكسرة اذا خرجت الى منزل ابها وان كانت
امحبة تزوجت باذن المولى حتى جاز النفقة فلها النفقة ولا تشرط
التبنوة لان خدمتها ليست حق المولى اذ لا حق للمولى في منافعها
الا تراه ليس للمولى ان يستخدمها فكانت في منافعها كالكسرة فيجوز للمولى
على التسليم وتجب على الزوج النفقة والعبد اذا تزوج باذن المولى
خبره او ائنه فهو في وجوب النفقة كالحرة استواءهما في سبب الوجوب
وهو حق الحبس بشرط ولحق الاستواء في وجوب المهر الا ان الفرق
بينهما ان النفقة اذا صارت مفروضة على العبد متعلق برقبته وكسره
يباع فيها الا ان يذبح المولى فيسقط حق الخيم كسائر الديون
ويبدأ بها قبل الغلة لمولاه فان كان للمولى ضرب عليه ضريبة فان
نفقة امرأته تتقدم على ضريبة مولاه لانها بالفضل صارت دينها
في رقبته حتى يباع بها فاشبهت بالديون بخلاف الغلة فانه لا يجبر المولى
على عبده دين في الحقيقة فان مات العبد قبل البيع بطلت النفقة
ولا يواخذ المولى بسنة لقوات محل المتعلق فبطل المتعلق كالعبد لرحم
اذا هلك يبطل الدين الذي تعلق به وكذلك يرضى العبد في ظاهره
الرواية وذكر الكسرة انه اذا قتل كانت النفقة في قيمته وجهه ما ذكره
ذكره ان القيمة مات مقام العبد لانه لا يبدل فقوم مقامه كانه حي

كان في سائر الديون **وجه** هذا هو الرواية ان القبة انما تقام مقام القبة
 في الديون المطلقة فيما يجري مجرى الصلوات والنفقة تجري مجرى
 الصلوة على اصل اصحابنا لانه كذا سقط بالموت قبل القبة كذا
 الصلوة ولهذا لو كان الزوج حرا فقتل خطا سقطت عنه عندنا ولا
 تقام الدية مقامه قلنا اذا كان عبدا وكذا كذلك المدة بر او ام الولد
 لما قلنا غير ان هؤلاء لا يبايعون لان ديونهم تتعلق بابك بهم لا
 برقة بهم لقدر استيفائهم من رقة بهم لان الاستيفاء بالبيع و
 رقة بهم لا تحتمل البيع **واما** المتب تب فغدا يغفل الدين برقة
 وكسبه كالقوة بتصور الاستيفاء من رقبته لا جهل العجز لانه اذا
 عجز يعود قنا فيسعى فيها ما دام متبنا **فاد** فغدا يغفل عا دقنا يباع
 فيها الا ان يغديه المولى كما قبل الكتاب **واما** المعتق بعينه فهو
 عنه اليه حنيفة بمنزلة المتب الا انه لا يتصور فيه العجز والبيع
 في الدين فيسعى في نفقتها وعندها هو حر عليه دين ولا يجب على العبد
 نفقة ولده سواء كان من امرأة حرة او امه لانه ان كان
 من حرة يكون حرا فلا يجب على العبد نفقة اكر ويكون نفقة على
 الام ان كانت غنية وان كانت محتاجة فعلى من يرث الولد
 من القارة وان كان من امه فتكون عبدا لمولاه فلا يلزم غيره
 نفقة وكذلك اكر اذا تزوج امه فولدت له اولادا فنفقة
 الاولاد على مولد الام لانهم محال اليه والعبد اكر في ذلك سواء
 وكذلك المدة برقة وام الولد في هذه الامور القنة لما قلنا وان كان
 مولى الام في هذه المسائل فقيرا والزواج ابو الولد غنيا لا يورث الاب
 بالنفقة على ولده بل انما يبيعه مولاه او ينفق عليه ان كان من امه
 قنة وان كان من مديرة او ام ولد ينفق الاب عليه ثم يرجع
 على المولى لتعذر اكره على البيع هو لا لعدم قبول المولى ما اذا كانت
 مقيمة فنفقة اولادها لا يجب على زوجها وانما يجب على الام
 المتبنة سواء كان الاسحب او عبدا لان ولد المتبنة ملك المولى
 رقة وهو حق المتبنة كسب الا انه لا يراعى ما يتعلق بابك في رقبته
 وعندها فاذا كانت اكر به حرة لها كانت نفقة عليها لان نفقة
 لان تتبع كسبه قال عليه السلام ان اطيب ما اكل المرء من كسبه ولو
 زوج ابنته من عبده فلها النفقة على العبد لان البنت يجب لها على
 ابيها دين فيجوز ان يجب على عبده ابيها وان زوج امه من عبده فنفقة
 جميعا على مولاهما لانها جميعا ملك المولى **من نفقة**
البدائع وفصل في ما شرط وجوب هذه النفقة

تزوج عبده فنفقة الاولاد على الام ان كان لهما مال وان لم يكن
 لهما مال فنفقة من على من يرثهم من الاقارب **مجمع**
 الفتاوى من نفقة الاقارب ما يخصها

نوع احمر

ثم ان كان الزوج هو المدة فلها كل المهر ان دخل بها ونفقة العدة ايضا
 ونفقة ان لم يدخل بها وان كانت هي المدة فلها كل المهر ان دخل
 بها لا نفقة العدة لان الفقة من جهتها وان لم يكن دخل بها فلا
 مهر ولا نفقة **ابن الرهام** في باب النكاح اصل

الشك عند شرح قوله واذا ارتد احد الزوجين

والدمي في وجوب النفقة عليه على زوجها الترتيب من محاربه
 كما لم يستوانها في سبب الرجوع بشرطه **واما** اذا كان من محاربه
 فقه قال ابو حنيفة انه اذا طلبت النفقة فان القاضي يقضي
 بالنفقة لها وعندها الى يوسف ومحمد وزفر والشافعي لا يقضي
 بناء على ان النكاح فاسد عندهم **واما** عند ابو حنيفة فقد ذكر بعض
 مني كذا انه صحيح عنده حتى قال انها يقران عليه ولا يعرض عليه
 قبل ان يترافعا او يسلم احدهما وذكر الكرخي ان هذه النكاح كما
 بالاجماع **واما** اوجب ابو حنيفة النفقة مع فساد النكاح لانها
 يقران عليه مع فساد عنده فان اباح حنيفة قال انه افرض عليه
 النفقة لكل امرأة اقر على نكاحها جازا كان النكاح عنده او
 باطلا ووجهه انه ما اقر على نكاحها فقد اقر هذا النكاح بالنكاح
 الصحيح في صوح وجوب النفقة وقد باجى النكاح بالصحيح في بعض
 الاحكام من النسب والعدة وغير ذلك **من نفقة**

البدائع وفصل في وجوب هذه النفقة

ولو اسلمت المرأة الى الزوج ان يسلم فلها النفقة لان الفقة بال
 وهو منه بخلاف ما لو اسلم الزوج وانتهى لا يجب لها النفقة
 لان الامتناع جاء من قبلها ولهذا يسقط به مهرها كله اذا كان
 قبل الدخول **من نفقة** يطلى عند شرح قوله

فصل في نفقة المعتقة

ويستوفى نفقة المعتقة على الاقرار واحدة الاشهر وحق الحمل انما
 الكل في سبب الاستحقاق فينفق عليها مادامت في العدة وان طلق
 بعد الحمل او بعد زواجه يكون القول في ذلك قولنا لان ذلك
 يعرف من قبلها حتى لو ادعت انها حامل فنق عليها الى سنتين
 طلقها لان الولد ينفق في البطن الى سنتين فان مضت سنتان

ولم تضع فقال كنت توهم اني حامل لم احض الى هذا العام وطلبت
 النفقة بعد امتداد الطهر وقال الزوج انك ادعيت الحمل فانما
 تجب على النفقة لعدتك الحمل واكثر مدة الحمل سنتان وقد مضى ذلك
 فلا نفقة لك على فان القاضي لا بد من نفقة له قوله ويلزمه النفقة الى
 ان تنقضي عدتها بالاقراء او تدخل في حد الاياس لان احد العذر
 ان اجل وهو عذر الحمل وقد يقع الاخر وهو عذر امتداد الطهر
 او امتداد طهرها من دوات الاقراء وهي مصدرة في ذلك فان
 لم تحض حتى دخل في حد الاياس الفوق عليها ثلثة اشهر فان حاضت
 في الاشهر الثلثة فاستقبلت لعدتك بالحض فلها النفقة لانها
 تعد به وكذلك لو كانت صغيرة يجامع مثلها فطلقها بعد ما دخل
 بها الفوق عليها ثلثة اشهر فان حاضت فيها واستقبلت بقدر
 الاقراء الفوق عليها حتى تنقضي عدتها لا قلنا وان طالت لبعث لمرأته
 بالنفقة وقدمته الى القاضي فقال الرجل لكها قد كنت طلقها
 منذ سنة وقد انقضت عدتها في هذه المدة وحجرت المرأة الطلاق
 فان القاضي لا يقبل قول الزوج انها طلقها منذ سنة ولكن يقع
 الطلاق عليها منذ اقترعه عند القاضي لانه مصدق في حق نفسه لا
 في ابطال غيره الحق فان اقام شاهدان على انها طلقها منذ سنة فالحق
 لا يعرفها امره القاضي بالنفقة عليها وفرض لها عليه النفقة لان
 الفوق منذ سنة لم يظهر بعد فان عدلت البينة واقرت هي انها حاضت
 ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة لها على الزوج وان كانت اخذت
 منه شيئا تزول عليه لظهور ثبوت الفوق منذ سنة والقضاء العدة فان
 قالت لم احض في هذه السنة فالقول قولها ولها النفقة لاني القول
 في انقضائها العدة قولها فان قال الزوج قد اخبرته ان عدتها انقضت
 لم يقبل قوله في ابطال نفقتها لانه غير مصدق عليها في ابطالها
 من نفقة البديع في اخر فصل وانما سبب وجوب
 له النفقة فقد اختلف العلماء فيه

وان طالت العدة بارتقاء الحيض كان لها النفقة الى ان تقصر
 آية وتنقضي عدتها بالاشهر وان انكرت المرأة القضاء و
 العدة بالحض كان القول قولها مع البينة وان اقام الزوج
 البينة على اقرارها بالقضاء العدة سقطت نفقتها ولو ادعت
 العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت
 الطلاق الى سنتين فان مرضت سنتان ولم تلد وقالت كنت اظن
 اني حامل لم احض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة

وتعذر في ذلك لان هذا مما يشبهه فان لها النفقة الى ان تنقضي
 بالحض او تقصر آية فتنقضي عدتها بالاشهر
 من طلاق

فصل في نفقة المعتدة في ما سلف
 الفوق اذا كانت من قبل الزوج بطلاق طهرها النفقة والسكنى سواء
 كان الطلاق رجعيًا او باينًا وسواء كانت حاملًا او حاملًا بعد
 ان كانت مدخولًا بها عندنا لقيام حق حبس النكاح وكذلك الفوق
 بغير طلاق اذا كانت من قبل طهرها النفقة والسكنى سواء كانت بسبب
 مباح كخيار البلوغ او بسبب محظور كإردة فوطي امها وابنتها
 وتقبلها بشهوة بعد ان يكون بعد الدخول للقيم السبب هو
 حق الحبس للزوج عليها بسبب النكاح واذا كانت من قبل المرأة
 فان كانت بسبب مباح كخيار الادراك وخيار العنين وعدم الكفارة
 فذلك لها النفقة والسكنى وان كانت بسبب محظور بان ارتدت
 او طوطعت ابن زوجها او اباه او لمسته بشهوة فلا نفقة لها استحي
 ولها السكنى وان كانت مستكرهة فلها النفقة والسكنى

البديع في فصل وانما سبب وجوب نفقة المنفقة
 الفوق اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور تنحى النفقة
 والسكنى وكذا اذا اقر الزوج ان نكاح امرأة كان فاسدا وكذبته
 المرأة وفرن بينهما بعد الدخول اما اذا وقعت الفوق من قبل المرأة
 فان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفارة
 كان لها النفقة والسكنى

من الفصل الخامس من كتاب النكاح
 والمعتدة اذا لم تنضم في النفقة ولم يفرض لها شيئا فطلبت
 العدة فلا نفقة لها فلو كان غائبا فاستدانت عليه ثم قدم بعد
 انقضائها العدة يقضى عليه بنفقة مثلها على قول ابي حنيفة الاول
 ثم يرجع وقال لا يقضى كما في نفقة النكاح

في مسئلة المستوتة لها النفقة والسكنى
 المعتدة اذا لم تنضم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تنحى
 النفقة لانها ناشئة
 وذكر عن الصنعاك انه قال اذا خرجت المطلقة في عدتها فلا سكنى
 لها ولا نفقة لان العدة ما دامت باقية كان النكاح باقيا من وجه
 ولو نشئت في حال قيام النكاح من كل وجه لم يكن لها النفقة والسكنى
 فكذا اذا نشئت حال قيام النكاح من وجه
 ادب القضاة في التباعد في نفقة المرأة

امراة اختلعت على انها بريئة من النفقة والسكنى ثم اخلع وتبرأ عن
النفقة ولا يبطل سكنى وان اخلعت على ان مؤنة السكنى عليها
كان عليها ان يكثر ربيتا من زوجها او من غيره فتعقد فيه
فهي حرة فبطل اخلع بلفظ البيع والشراء
وان ادعت حملا الفق عليها ما بين سنتين منذ يوم طلقها
فان قالت كنت اظن اني حامل ولم اخص وانا ممتدة الطهر الى هذه
الغاية واظن ان هذا الذي في ربيح وانا اريد النفقة حتى تنقضي الحمل
فقال الزوج قد ادعيت اكل واكثر سنين فانك لا تفتني قوله
ويلزمه النفقة لم تنقض العدة اما بثلاث حيض او بدخولها
في حد الاياس ومضى ثلثة اشهر بعده فان حاضت في هذه الاشهر
الثلثة استقبلت العدة بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك
ما لم يحكم بانقضاء العدة وهكذا في الخلاصة وقد وقع حادث في زماننا
هي انها ادعت اكل ولم يصدها فقررها نفقة على انها لم
تكن حارة وما اخذته ولا يخفى انه شرط باطل من نفقة بحر
عند سرح قوله وللمعدة والطلاق

ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها
النفقة لان الاصل لها زوجها الا اذا ادعت اكل فان لها النفقة
الاستنبين فان مضت ثم تبين ان لا حبل فلا رجوع عليها كما
في فتح القدير **اسباه في القاعدة الثالثة**
التيقن لا يزول بالشك
رجل طلق امراته ثم صاحته من نفقة عدتها ان كانت عدتها
بالشهر حيازا الصالح وان كانت عدتها بالحيض لم يجز تخليها
في القسم من نفقة المطلقة

فصل في نفقة ذرة الارحام

واما بيان صفة من يجب له هذه النفقة فهو من كان ذارحم محرم
وهو الصابط عندنا واحراز الارث ليس بشرط حي وجبت
على احوال وانحالة والعمة دون ابن العم والميراث له وان يكون
فقير معسرا ثم لا يخلو اما ان يكون صغيرا او كبيرا بالغ فان كان
صغيرا فبشرط فيه الفقر خاصة سواء كان ذكرا او انثى وان كان
كبيرا بالغ فلا يخلو اما ان كان ذكرا او انثى فان كان ذكرا فبشرط
فيه مع الفقر اما زهنا او اعمى او مقعدا او مفلوجا او اشل الدين
او مقطوع اليد او الرجلين او مفقود العينين او معتوها
او مجنونا او كان به علة من العوارض مما يمنع من الاكتساب

لو كان صحيحا كتبها ليقضى له بالنفقة على غير من يجب له النفقة
وان كان انثى فيشرط فيها ان لا يكون في الصغيرة والصغيرة وهو الفقير
خاصة ثم اختلف في حدة المعسر الذي يثبت هذه النفقة قيل
هو الذي لا يملك الصدقة ولا يجب عليه الزكوة وقيل هو المحتاج و
الذي له منزل وقاوم هل يثبت النفقة على قريبه الموسر فيه اختلف
الروايات في رواية لا يثبت حتى لو كانت اخا لا يومر الا بالاف
عليها وكذا لو كانت بنتا او اما وفي رواية لا يثبت وهو الصواب
النفق الوسائل في مسند النفقة ما تحققت

الفقير لا يجبر على النفقة الا الاربعة الولد الصغيرة والبنات البالغات
ابكارا كن او ثيبات والزوجة والمملوك
في نفقة الوالدين وذو الارحام

ف الفقير لئلا يوارع فقير لا مال له وهو عاجز عن الكسب
ولا يجبر عليه نفقة غيره الثاني لا مال له وهو عاجز عن الكسب المحتاج
انه يدخل الابوين في نفقته الثالث انه يفضل كسبه عن قوته وان
يجبر على نفقة البنات الكبيته والابوين والاحداد وغير هؤلاء ان كان
رحما عليه محرم كابن العم لا يجب نفقة عليه ووالد المحرم كالعم لا يثبت
النصاب وهو المحرم للصدقة فلو انقص منه درهم لا يجب دفعه الا
لها زوج ولها ابن من غيره وهو موسر والزوجة ان معسران لا نفقة
على الابن وقيل عليه ويكون دينا على الزوج والبنات اذا تزوجت
سقطت نفقتها عن الاب فان طلقت عادت عدا لاب
من نفقة حرارة المعتس في نفقة الوالدين وذو الارحام

والمرأة تجبر على نفقة ابها الفقير
من باب النفقات
ونفقة البنات واجبة مطلقا عدا الابا ما لم يتزوجن اذا لم يكن لهن
مال وعلا روية المحتسب تجب على الاب والام الا ان كانا
في التاسع عشر في النفقات

وان كان الغائب في هذه الوالدين او الولد او الزوج وهو من جنس
حقوقهم فانفقوا على انفسهم جاز ولم يضمنوا لانهم طفر واوجب حشرهم
فكان لهم ولاية الاخذ بقدر حقهم وان كان عند غيرهم واعطى هم بامر
القاضي حتى انفقوا على انفسهم لم يضمن حصارا لانه امر القاضي
كامر الحاكم لعموم ولايته وان اعطاهم بغير امر القاضي انفقوا ضمن
من نفقاتها في شرح الوافي
امراة طلقها زوجها ولها اولاد وصغار فارقت انها قبضت نفقتهم

تحت اشهر سنة قالت بعد ذلك كانت قبضت عشرين ونفقة منهن
 في مثل تلك الحقة مائة درهم لا تصدق انها قبضت عشرين وان
 قالت بعد اقرارها بقبض النفقة ضاعحت النفقة فانها ترجع على
 ايهم نفقة منهن امرأة اختلعت من زوجها على ان ابراة
 من نفقتها ونفقة ولدها رضيعا كان الولد ام لا وعلى ما في
 بطنها من الولد عليها ان ترد المهر الذي اخذت ولا نفقة عليها
 للولد وكيت بها نفقتها مادامت في العقد ادعت امرأة
 على زوجها انه لم ينفق على ولدها الصغير ان كان القاض فرض
 عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفقة وادعت المرأة ذلك
 بعد مضى مدة وانكر الزوج حلف والافلا رجل معسر وله ولد
 ان كان الرجل لقدر عدل كحبيب عليه ان يكتب وينفق على ولده
 وان كان لا يقدر على الكسب يفرض عليه النفقة وبامر الام
 حتى يستدين على ابنها ثم ترجع بذلك على الاب اذا اليسر وكذا
 لو كان الاب يجد نفقة الولد ويمتنع عن الانفاق يفرض القاض
 عليه النفقة ثم ترجع عليه الام بذلك وكذا لو فرض القاضى
 على الاب نفقة الولد فنكر الولد بلا نفقة فاستدانت الام
 فان نفقت بامر القاضى كان لها ان ترجع بذلك على الاب ولم تستد
 الام واكل الولد بمسئلة الناس لا يرجع على الاب شي وان حصل
 لمسئلة الناس نصف الكفاية مثالا يسقط نصف النفقة
 عن الاب وتصح الاستدانة بالنفقة ^{الباقى} وكذا اذا فرضت عليه
 نفقة الاقارب فاكلوا من مسئلة الناس لا ترجع على الزوج نفقة عليه
 النفقة بينه والامراة اذا فرضت لها النفقة فاكلت منه مال
 نفسها ومن مسئلة الناس كان لها ان ترجع بالمفروض على زوجها
 رجل عايب ولم يترك لاولاده الصغير نفقة ولا لاهل بيته مال كحبيب
 الام صرا لا نفق ثم ترجع بذلك على الاب صغيرة بلغ حد الكسب
 كان لاب ان يسله من عمل او يوجه له عمل او ضمة وينفق عليه
 من ذلك وان كان الولد بنت لا يملك دفعها الى غير المحرم للخدمة
 لان انحلو مع الاجنحة حرام فان فضل شيء من كسبه الولد من
 نفقة يملكه الاب الى ان يبلغ الصغيرة فان كان الاب مبدرا
 اخذ منه ويضعه على يد رجل يحفظه الى ان يبلغ الصغيرة وكذا
 في كل اموال الصغيرة فان كان للصغيرة ام بابت زوجها واحتاجت
 الى النفقة كان لها ان تاكل من كسب ولدها صغيرا كان او كبيرا
 ونفقة البنت البالغة على الاب خاصة وكذا الغلام اذا بلغ الى

او به زمانة او علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى النفقة كانت
 نفقة على الاب خاصة ولا تجب على العبد نفقة ولده الصغير
 ولا على اكل نفقة ولده المملوك واب الاب عند عدم الاب في
 النفقة بمنزلة الاب رجل به زمانة او علة لا يقدر على الكسب وله
 بنت كهيبة فقيمة لا يجبر على نفقتها ويجبر على نفقة اولاد الصفا
 للصغيرة عايب يؤمر الاب ان ينفق عليه ثم يرجع من مال
 ولده كان النفق الاب بغير امر القاضى لا يرجع الا اذا تولى
 عند الانفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فحينئذ يرجع بذلك
 وبائة واذا استمد عند الانفاق انه ينفق يرجع كان له ان يرجع
 صغيرة اب معسر واب الاب موسر وللصغيرة مال غائب يجبر الام
 بالانفاق عليه ويكون ذلك ديناً لها على الاب وان كان الاب زنيا
 وليس للصغيرة مال يقضى بالنفقة على اجد ولا يرجع اجد بذلك على احد
 وكذا لو كان للصغيرة ام موسرة او جد موسرة واب معسر امرت
 بان ينفق على الصغيرة ويكون ذلك ديناً على الاب ويجبر اليه فرض على
 نفقة ولده المسلم وكذا المسلم يجبر على نفقة ولده الكافر زني رجلان
 بينهما حارية فولدت فادعيها كانت نفقة الولد عليها ويجبر على نفقة
 اولاده الصفا والابن البالغ اذا كان كان به زمانة او كان
 اعشى او مقعدا او اشل اليدين او ذاهب العقل او مفلوج و
 الشرط هو العجز

المفتين في نفقة الاولاد

ويجبر الاب على نفقة امرأة ابنة الغائب وولدها وكذا الام على نفقة
 الولد لا ترجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام يرجع بها على
 امه وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه يرجع بها على الاب وكذا الابعد
 اذا غاب الاقرب

فنبه في نفقة الاقارب
 ولو كان لامراة ابنان فقضى القاضى عليها بالنفقة فغاب
 احدهما او امتنع والفق الاخر يرجع على الاخر بالنصف
 مختارات التوازل قبيل كتاب العتاق

لو لو ترك طعاما او ثوبا فاطم الكبيرة الصغيرة والبس النوب وليس
 بوصى لم يضمن الكبيرة سحيا بخلاف النفاق النقد

فصول في النفاق

قوله النفاق على ولد او على اهله او في بناء دار سر وقوله النفاق على سوا
 من قضاء البزار في الثالث

وفي كتاب القبط للامام السرخسي اذا قال لغيره انفق على فانفق رجوع

على الامرو ان لم يشترط الصغار والرجوع وهكذا اختار الصغير
وفي فتاواه الصغير في الكفاية وقال مجرد الامر بالنفاق لوجوب الرجوع

من ثالث قضاء الخالص

فصل في نفقة الصغار

ان نفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشترط احد ونفقة البنت بالغة والاب
زمنيا على الاب خاصة وعلى الولد الموسر لرب الفطرة وقيل الغنى
المعتمد للصدقة هو المختار من نفقة خزانة المفتين
في نفقة الوالد من وذو الارحام

ونفقة الطفل الكافر فقير على ابيه الكافر والاب اعلم من الموسر والمعسر
لانها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم في
المحيط من نفقة فتسا في ما يخصها

ولو امتنع الاب من النفاق على الصغير بحبس اذا كان مؤثرا
من نفقة فتصل الكربة في نوع في نفقة ذو الارحام

وذكر في الحواشي في الفتاوى هذه المسئلة وفوق بين نفقة الصغير
ونفقة سائر المحارم فقال نفقة الصغير بغير دين على الاب بقضاء القضاة
ونفقة سائر الاقارب لا تصير دينيا لنفقة القضاة وخبره

في الفصل الثالث من النفقات

رجل مات ترك ولدا صغيرا وابا كانت نفقة الصغير على جده فان
كان للصغير ام موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد و
الام اثنان في ظلها الرواية اعتبارا بالميزاث وفي رواية اخرى
عن ابي حنيفة كانت نفقة الصغير على اجد كما لو كان ميا ن اجد
كان كانت لام فقيرة كانت نفقة الصغير على اجد وتجعل الام كالنقعة

فاضي ان في نفقة الوالد من وذو الارحام

صغيرة ام موسرة وله اخوان موسران اخ لاب ام واخ لاب كانت
نفقة الصغير على الام والاخ لاب وام اسد السا اسد على الام و
نحت الاسد اس على الاخ لاب وام اعتبارا بالميراث

في نفقة الوالد من وذو الارحام

صغيرة له اب محسر وجد اب لاب موسر وللصغير مال عايب يوم اجد
بالنفاق عليه ويكون ذلك دينيا له على الاب ثم يرجع الاب به لك في مال
الصغير فان لم يكن للصغير مال كان ذلك دينيا على الاب وان كان
الاب زمنيا وليس للصغير مال يفيضي بالنفقة على اجد ولا يرجع اجد لك

على احد من نفقة جهات

ولو كان للفقير اولاد صغار وجد موسر لم يفرض على اجد ولكن يؤجر

بالنفاق صيانة لولد الولد ويكون ذلك دينيا له والاب الصغار هكذا
ذكر القدر ولم يجعل النفقة على اجد حال عسرة الا وقد ذكرنا في اول هذا
الفصل ان الاب الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على اجد
وهذا هو الصحيح من المذهب وما ذكره القدر في قول الحسن بن صالح
هكذا ذكر الصدر الشريد في الاب القضاة للخصا

من نفقات البحر عند شرح قوله ولا يترك الاب

الام وسائر المحارم لا يملكون النفاق على الصغير الا بامر القضاة
فان النفاق بامر القضاة ضمنوا برأيه في التاسع عشر

من كتاب النكاح

ولو قالت الام للقاضي افرض النفقة لهذا الصبي على ابيه ومري
ان استدين على الاب فان القاضي يفعل ذلك فاذا اليسر رجعت عليه
بما استدانت فان لم ترجع حتى مات ليس لها ان تأخذ من تركته فهو
الصحيح وان انفقت من مالها او من المسئلة من الناس لا ترجع على الا
من نفقة الخلاصة في التاسع عشر من النكاح

ولو قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على ابيه ومري حتى استدين
عليه نفقة القضاة فاذا استدانت عليه فليس رجعت عليه وان لم ترجع
عليه حتى مات لا تؤخذ من تركته في الصحيح وان انفقت عليه من مالها
او من مال المسئلة من الناس لا ترجع على الاب برأيه

في التاسع عشر من كتاب النكاح

ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستد الام والكل الولد بمسئلة
الناس لا ترجع على الاب وان حصل له بمسئلة الناس نصف الكفاية
يسقط نصف النفقة عن الاب ويصح الاستدانة بالنفقة الباقية
وكذا اذا فرضت عليه نفقة الاقارب فكلوا من مسئلة الناس لا يرجعون
على الذرفضت عليه النفقة بئس من نفقة قاضي

في فصل في نفقة الاولاد

ان فان كان القاضي بعد ما فرض لها نفقة الاولاد امرها بالاستدانة
فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فالت الاب قبل ان
يؤدرا اليها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا ذكر ان خصا
في نفقاته ان ليس لها ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح
لان استدانته المرأة ما جه القضاة ولا يملكها بمنزلة استدانته الزوج
بنفسه ولا استدانته الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين
كذا هذا اذا استدانت بامر القضاة فاما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد
لكن لا يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات لم يرجع قبل ان يؤدى ذلك

اليها ليس لها ان تأخذ من مال ان ترك مالا بالانفاق من الخيرة
البرهانية في الفصل الثالث من نفقة ذوالارحام
ولما اختلفت نفسها من زوجها بالجهل ونفقة ولدها عشر سنين و
هي معسرة لا تقدر على نفقة ولدها فلما ان طالب الزوج بمقتضى الولد
لان بدل الخلع دين عليها فلا يسقط نفقة الولد بدلين له عليها كما
اذا كان دين اخر وهي لا تقدر على قضائه لا يسقط نفقة الولد قال
رحم الله وعليه الاعتماد لا ما اجاب به سائر المفتين انه يسقط
من خلع القسمية

اذا لم يكن للصغير ولا لام مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير
حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع من نفقات البراءة
في التاسع عشر ترتيب من اخره
ونفقة الولد وهي مؤنة الارض لا تقع البراءة عنها بلا شرط في الخلع
بالاجماع وان سيطر ان وقت في الخلع جاز وان لم يوقت لا ولا
تقع البراءة عنها من خلع البراءة في الثالث عشر

نوع اخر

وفي القدور نفقة الصغيرة واجبة على ابيه وان خالفه في دينه كما تجب
نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه احكام الصفا
لاستروتن في مسائل النفقات
ويجب اهل الذمة على نفقة سبعة نفر من المسلمين نفقة الام والاب و
ابن وابنة والولد وولد الولد والزوجة خزانة النفقة

من باب النفقات

حرمان دخل دار الاسلام بامان ولها ولد مسلم لا تجب نفقتها على ولدها
وتجب على المسلم نفقة ابويه الذميين وكذا نفقة الولد المسلم على الاب
الكافر فاصححان في نفقة الوالدين

نوع في نفقة المملوك

فصل واما سبب وجوبها فاما ملك لا يوجب لاصنفا من المملوك انفاقا
وتصرفا اذ هو نفس الملك فاذا كانت منفعة للمالك كانت مؤنة عليه
اذا اخرج بالضممان وعلى هذا يبنى انه لا يجب على العبد نفقة ولده لعدم
الملك لان انه ان كانت حرة ونحوه وان كانت امه فهو ملك مولاه
فكانت نفقته على المولى ولان العبد لا مال له بل هو ماني يد مولاه
فالمولى اجنب عن هذا الولد فكيف تجب النفقة في مال الغير لملك الغير
وكذا لا تجب على اح نفقة ولده المملوك بان تزوج حرة امه غيره فولد
ولده لانه ملك غيره فلا تجب عليه نفقة مملوك غيره ولو اعتق بعد ذلك

بطلت نفقته بطلان سبب الوجوب وهو الملك ثم ان كان بالغاً صحيحاً
فنفقته في كسبه وان كان صغيراً او مريضاً او ابلوا ان نفقته في بيت المال
لان واحد من المسلمين حرماً جزاً ليوث له غنا قريب وبيت المال مال
المسلمين فكانت نفقته فيه وكذا المقيط اذا لم يكن معه مال فنفقته
في بيت المال لما قلنا وقالوا في صغير وجد في يد رجل مال رجل هذا العبد
او عتنيه فجي مال محمد الله استخلفه بامه ما اودعته فان حلفت
بنفقة على الذر هو في يده لانه اقرب رقة ثم اقرب لغيره وقد رد الغير اقراره
فبقية في يده واليد دليل الملك فنفقته نفقته مال محمد رحمه الله وان كان كبيراً
لم استخلف المدعي عليه لانه اذا كان كبيراً كان في يده نفقة في كل يوم
هذه رافق نفقة الام على رعود الكبير فكل من ادعى عليه انه عبده وصدق
فعلية نفقته ولو كان المملوك بين يديك فنفقته عليها على قدر ملكها
وكذلك لو كان في ايديها كل واحد منهما يدعي انه له ولا بينة لهما فنفقته
عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين اتت بولد فادعاه
المولى ان نفقة هذا الولد عليها وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد
منها لان كل واحد منهما اب كما قل في حقه واتد اعلم فصل
واما شرط وجوبها فهو ان يكون الرقيق مملوك المانق والمالك سبب للمولى
فان لم يكن فلا يجب عليه نفقة فتجب على الاب نفقة عبده القن والمهر
وام الولد لان اك بهم ملك المولى ولا تجب عليه نفقة المالك لانه غير
مملوك المالك سبب لمولاه الا تتران احدى بك به مولاه في كل سنة
كما كره في نفقته في كسبه وكذا معتق البعض لا بمنزلة المملوك
فيه اية حنفية وعندنا حر عليه دين والعبد الموصى به رقبته لان
ويجده من اخر نفقته على صاحب الحرة لا على صاحب الرقبة لان منفقته
لصاحب الحرة ونفقة الرهن على الراهن لان ملك الدار والمنفعة
له ونفقة عبده الغصب قبل الرد على الغاصب لان منافعة كحدث على
ملك الغاصب على بعض طرف اصحابا حتى لم تكن مضمونة على الغاصب
فكانت نفقته عليه ولان رد المخصوص على الغاصب وهو مؤنة الرد
عليه لكونها من ضرورات الرد والنفقة من ضرورات الرد لانه
لا يمكن الترد الا باستيفاله ولا يبقى عادة الا بالنفقة فكانت النفقة
من مؤنات الرد لكونها من ضروراته فكانت النفقة على الغاصب
فصل واما مقدار الواجب منها فمقدار الكفاية لانه وجوبها للكفاية
فتكون الكفاية كنفقة الاقارب فصل واما كيفية وجوبها فانها
تجب على وجه لا يجبر عليها في ظاهر الرواية ولكن يفتى ببله وبين الله
ان ينفق عليه وروى عن ابي يوسف انه يجبر عليها لان في تركه جالفاً

فقد ثبت ان يكون بلا فائقة وتضمين المال ونحو رسول الله عليه السلام
عن ذلك كله ولا بد من سفسه مخلوق عن العاقبة المحيطة والسفسه حرام
عقلا وجه ظاهر البر واية ان اكبر على الحق يكون عند الطلب و
الخصومة من صاحب الحق ولا خصم فلا يجبر ولكن يجب فيما بينه
وبين الله تعالى لما قاله ابو يوسف واما لفظة الجحادات كالدور و
العقار فلا يجبر عليها لما قلنا ولا يفتى ايضا بالوجوب الا انه لتضمين
بالمال فيكره ذلك
وفي كافي الحاكم لو اعتق ام ولد له لانفقة لها في عدة من عدة
البحر في الطلاق عند شرح قوله والمثكوتة لما كان
اعتق عبدا صغيرا او امه صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكانت على
بيت المال
برازية في التاسع عشر في النكاح

كتاب العتق

الاختلاف في ابيات العتق والعتق في اللغة عبارة عن القوق يقال
عتق الطير اذا قور وطار عن ذكره ولهذا كان مقابله وهو الترقى
عن الضيق في اللغة يقال لرب قنن الضيق وفي مقارن شرح
برازية الضيق الحكمي الذي يصير الامم محلا للتدليك وعبر عنه التجر
الحكم الاصل للتحرير وهو ثبوت الحرية لان التحرير اثبات الحرية وهو التخلو
عن الملك في الروح وهذا الحكم يعم جميع انواع الاعناق غير انه ان كان
ان كان تجزئة ثبت هذا الحكم للحاكم وان كان تعيقا بشرط او اضافة
الى وقت يثبت بعد وجوب الشرط والوقت ويكون المحل قبل ذلك
على حكم ملك المالك في جميع الاحكام الا في التعليق بشرط الموت
المطلق وهو التبرير عندنا وكذا الاستيلاء
من عتق

البدايع وفصل في احكام الاعتاق

لوقال في سنة من هذه الالفاظ من قوله اعتقتك ونحو عتيت به اكبر
كذا لا يصدر في القضاء لعدم له عن الظاهر لانه يستعمل في ان
العتق في عرف اللغة والشرع كما يستعمل في الاخبار كان العرب
قبل ورود الشرع كانوا يعتقون عبدا بغير هذه الصيغة وفي المحل
على الاخبار حمل على الكذب وظاهر حال العاقل بخلافه فلا يصدر
في القضاء كما لو قال لامرأة طقتك ونحوه الاخبار كذا ولا يصدر
فيما بينه وبين الله لانه لا يراكم كماله
بدائع في اوائل

كتاب العتق

ومن هذه القبيل الفاظ النسب وذكرها لا يخلو اما ان يكون
على وجه الصفة واما ان يكون على وجه السند فان ذكرها على

على طريق الصفة بان قال لملوك هذا ابني فلا يخلو اما ان كان يصلح
ابن له بان كان مثله يولد مثله واما ان كان لا يصلح فلا يخلو اما ان
كان مجهول النسب او معروف النسب من الغير فان كان يصلح ابنا له
كان مجهول النسب يثبت النسب لاعتق بالاجماع وان
كان معروف النسب من الغير لا يثبت النسب لما شك ولكن
يثبت العتق عندنا وعندنا في لا يثبت العتق والاصل
عندنا ان العتق بناء على النسب فان ثبت النسب يثبت العتق
والا فلا وان كان لا يصلح ابنا له لا يثبت النسب فثبت العتق
قال ابو حنيفة رحمه الله يعتق سواء كان مجهول النسب او معروف
النسب وقال ابو يوسف ونحوه لا يعتق والاصل عندنا ان
العتق يثبت على تصور النسب واحتمال بنوة فان تصور بنوة
ثبت العتق والا فلا والاصل عندنا في حنيفة ان ثبوت العتق
لا يقف على ثبوت النسب ولا على تصور بنوة ولذلك لو قال
للمملوك هذه بنيت فهو على هذا التفصيل والافتقار والاختلاف
الذي ذكرنا في الابن وجه قولهم ان العتق لو ثبت لا يخلو اما ان
يثبت ابتداء او بنا او على ثبوت النسب لا وجه للاول لانه لم يوجد
الاعتناق ابتداء ولا سبيل الى الثاني اما عندنا في فلان النسب
لا يثبت في المستدين جميعا ولا يثبت العتق بناء عليه واما
عندنا فلان في المسئلة الثانية لا يتصور ثبوت النسب فلا يثبت
العتق وفي المسئلة الاولى يتصور ثبوت النسب منه حقيقة بالرأى
والاشتداد من غيره بناء على النسب الظاهر فيعتق ولا في حنيفة
رحم الله ان كلام العاقل المستدين يحل على الصحة والساد ما امكن
لا اعتبار عقده ودينه دلالة واما في الصحيح هذا الكلام من وجهين
الكنائية والمجاز اما الكنائية فلو جوه طريق الكناية في اللغة وهي
اللازمة بين السيد والمجاور بينهما غالبا على وجه يكون بينهما
تعلق الوجودية او غيرهما او تعلق البقاء ويكون الكناية كالبايع
للمكنى والمكنى هو المقصود فيترك اسم الاصل صريحا ويكنى عنه
اللازم اباه البايع له كقوله لقي او حبا احد منكم من الغائط والغائط
اسم للمكان احواله المظلمين من الارض كني به عن ما حدث الملازمة
بين المكنى وبين ما حدث عادة اذ العادة ان احدث يوجد في مثل
هذه المكان تستر عن الناس وكذا الاستنجاء والاستنجاء كناية عن
تطهير موضع الحدث اذ الاستنجاء طلب النجوة والاستنجاء طلب النجوة
وكذا العتق يقول بار لنا نطأ السما حتى اتيانكم ارنطاه المطر اذ

اذا لم ينزل في السماء وكذا ذلك من مواضع الاستعمال والبنوة في الكلام
 تأريخا محبة فجاز ان يكنى بقوله هذا ابني عن قوله هذا معتق
 وذكر الصريح والخبرة في الكلام سواء ولو صح فقال هذا معتق
 فكذلك اذا كنيت به واما المجاز فلان من طرفة المسابقة بين الاثنين
في المعنى اللازم المشهور في محل الحقيقة فيطويع اسم المستعار عنه
على المستعار له لاطهار المعنى الذي هو الظاهر في المستعار عنه
خفي في المستعار له كما في الاسد مع الشجاع والحمار مع البليد
وقد وجد هذا الطول ههنا من وجهين احدهما ان الابن في اللغة
اسم للمخلوق من ماء الذكر والانثى وفيه معنى ظاهر لازم وهو
كونه منتهجا عليه من جهة الاب بالاجتناب لكتساب سبب وجود
والقاء بالترسية والمعتق منعم عليه من جهة العتق اذا الاعتاق
انعم على المعتق قال السدي واذ تقول للذين انعم الله عليهم و
انعمت عليه قبل في التفسير انعم الله عليهم بالاسلام والنعمة عليه
بالعتق فكان بينهما ما يبرهن في هذا المعنى وانه معنى لازم
فيجوز اطلاق اسم الابن على المعتق مجازا لاطهار لفظ العتق
كالطواف اسم الاسد على الشجاع والحمار على البليد والثاني
ان بين معتق الرجل وبين ابنه الدخول في ملكه مشبهة في معنى كبره
وهو معنى لازم لابن الدخول في ملكه بحيث لا ينفك عنه والله هو
فوجد طريق الاستعارة فصحت الاستعارة فخرج اجواب عن
قولهم ان العتق انما ثبت ابتداء وبناء على النسب لاننا نقول
ابتداء لكن باحد الطرفين وهو الخلية او المجاز على ما بيننا
بدائع في فصل واما ركن الاعتاق من كتاب القام
واما ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على العتق فانك تارة المستينة
لانها في الدلالة على المراد بمنزلة اللفظ الا ان فيها ضرب استثناء
وايهام لان الان لا قد يكتب ذلك لارادة العتق وقد كتب
لنجويد الخط فالتحق بالمراد المكتوبات فافتقر الى التنية والكلام
في هذا الكلام في الطواف وقد مر ذكره في الطواف وكذلك الاشارة
من الاخرى اذا كانت معلومة مفهومة المراد لانها في الدلالة على المراد في
حقة كالعبرة كما في الطواف والاصل في قيام الاشارة مقام العبارة
لولا ان خط بالمعنى رضى الله عنها فقوله اني نذرت للرحمة صوما
ارصمتا واما كما ذكر على الاشارة لا على القول فيها وقد ستمها
قولا فدل على انها تعمل عمل القول من عتاق البدائع
في فصل واما ركن الاعتاق

رجل قال لغيره اليس هذا حر واشار الى عبد نفسه محتق في القضا
 رجل قال عبيد احرار وهم عشرة محتق عبيد وان كانوا مائة
 فاصحى من فساد العتاق في الفصل الاول
وفي شرح الطي وي قال لا خرا انا مولا ابيك اعتق ابوك ابني وانه
لم يكن القائل عبدا للمقر له وكذلك لو قال انا مولى ابيك ولم يقل
اعتقني ابوك ولو قال انا مولى ابيك اعتقني وانه مملوك للواثر
اذا جحد اعتق في الاب الا ان ياتي بالمقرينة رجل اعتق
عبد له قال فماله لمولاه الا ان ياتي بواحدة او اثنتين او ثلثا المولى
من خزانة المفتين في التعليل والاضافة من
كتاب العتاق
سمع العتق من مولاة وهو يجحد بحضرة الجمع به ولا يترك خدمته
واما الامة فانها تقال له سلاح كالحرة اذا جحد زوجها البيان
تسمية بتبيل كتاب الاما
قال لغيره جاريته كعتقك على ان تعتق عبيدك فلان قبل
فلان ذلك وقبض الحاربية لم يملك الحاربية حتى يعتق العبد عن
الامر رجل اعتق عبدا له عن ابيه الميتم جارا ويكون الاولاد
لانه هو المعتق وللأب ثواب الاعتاق من غير ان ينقصر من
اجد الابن خزانة المفتين من العتق عن الغير
من كتاب العتاق
ولو قال لعبد او امته هذا ابني او ابنتي يعتق ولا يشترط الثبات
على اقراره فاصحى في كتاب النكاح في فصل
اقرار احد الزوجين
ولو قال لعبد انت حر على ان تشرب الخمر فهو شر الخمر او
اولم تشرب محيطا لبرهانه في الفصل الثالث
من كتاب العتاق
رجل قال لعبد يا بني لا يعتق ولو قال لعبد هذا ابني او ابنتي يعتق
ولو قال هذا اخي لا يعتق وروى الحسن عن ابي حنيفة انه
يعتق من ادخل عتاق الظهير
ولو قال لعبد يا بني او لامته يا بنية لا يعتق وان توركا لو قال
يا ابن او قال يا ابنة ولم يصنف الى نفسه كانه لا يعتق وان تولى
من عتاق فاصحى في فصل في العتق بدعوى النسب
اذا قال لعبد يا بني ذكر في النوادر انه يعتق وروى الحسن عن ابي
حنيفة انه لا يعتق وهو الصحيح من عتاق محيطا لبرهانه

في الفصل الثاني
 ذكر في المتن قال هذا عني او قال يعتق وهذا اخي ادا ضحى لا و
 الصحيح انه يعتق في الكل رواه الحسن عن الامام برازيه
 من اوائل كتاب العتاق
 ولو قال هذا عني ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح
 انه لا يعتق فأصحاح في فصل العتق بدعوى
 النسب من كتاب العتاق
 وفي كتاب الطلاق قال العبد او لامته قد اعتقك الله يعتق و
 ان لم ينو وذكر في الباب منه وشرط النية وقال المختار وهو الاول
 ولو قال العبد العتاق عليك يعتق ذكر في الطلاق على سبيل
 الاستشهاد كنبته في الفصل الاول من الطلاق ولو قال اعتقك
 على واجب بأن اخو الفصل الثاني عبد في يد رجل قيل له
 اعتقت هذا العبد فادعى برأيه لا يعتق والصبي اذا كان
 في يد رجل قيل له هذا ابنك فادعى برأيه اي نعم ثبت نسبه من
 الفرق ان العتق تعلق بثبوت بالعبارة والاشارة لا تقوم مقام
 العبارة عند القدر فاما النسب فلا يتعلق بثبوت بالعبارة فجاز
 ان يثبت بالايحاء وكتبنا كونه الفرق في باب الايمان بالطلاق
 في مسائل الخلف بلير غزل فلانة في الفصل الاول
 من عتاق اللاقطي
 وفي مجموع النوازل قال لعبد انت حر بعد موته ان لم تشرب الخمر
 فاقام شهرا ثم شرب الخمر قيل ان يموت بطل عتقه وان رفع الام
 الى القاضي بعد موت المولى قيل ان يشرب الخمر وامضى فيه العتق
 ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد في الفرق ولو قال لعبد انت حر على
 ان تشرب الخمر فهو حر شرب الخمر او لم يشرب من عتاق
 التنازع فيه في الثالث
 رجل يتيمة امراته في جارية له فقال لامرأته امرها في يدك فاعتقتها
 المرأة فان نزل المولى العتق عتقت والا فان هذا يكون على البيع
 ولو قال لها امرك فيها جائز فخذ على العتق وغيره فأصحاح
 في فصل في صريح العربية من كتاب العتاق
 عبد قال لمولاه ان اعتقني والا لاقتلك فاعتقه مناهة القتل عتق
 وسعى في تيممه من عتاق منية المفتي
 عتاق عبد الغير لغيره اذنه انه لا ينفذ لعدم الملك ولكن يوقف
 على اجازة المالك عندنا وعندنا ان لا يوقفه وفي تصرفات الخلق

به البيع في فصل واما بشرط الركن من كتاب العتاق
 ويجوز عتاق العبد الصغير في كفارة اليدين والظهار ولا يجوز عتاق العبد
 المجنون احكام الصغار في الابان
 ولو قال لعبد عتقتك على واجب لا يعتق من عتاق محيط
 البرهان في الفصل الثاني
 رجل قال لعبد ان ابتك فانت حر فباعه بيضا صحيا لا يعتق لانه لما
 باعه زال ملكه اليه المشتري ولم يبيع محلا لا حرة وكذا اذا باعه بيضا
 فاسدا والعبد في يد المشتري يعصب وان لم يكن في يد المشتري حتى
 باعه بيضا فاسدا يعتق لان البيع الفاسد لا ينزل الملك بدون القبض
 ولو باعه بطريق التغار لا يثبت كذا اضاوه ابو منصور اما تيردي
من عتاق الظهيرية قبيل الفصل الثالث
 مملوك صغير يقول لمولاه بابا ويقول المولى بيك لا يعتق
من عتاق البرازيه
 قال كل عبد في الدنيا حر وله عبد او قال كل عبيد اهل العتق احرار
 وهو من اهل العتق ولم ينع عبده قال محمد يعتق عبده وقال الكوفي
 لا يعتق وعلمه الفتوى من عتاق تصحيح القدوري
 رجل قال كل مال حر وله عبد فقال لم المولى لا يعتق عبده
من عتاق فاصحاح في فصل الاثني
 رجل قال تزوجت هذه وهي امه لم يعرفه قال محمد لا يكون ذلك اقرارا
 بالعتق والنجاح باطل من عتاق سنخا
 الوارث اذا اعتق عبدا من التركة وهي على الميت دين مستوف
 فانه لا ينفذ عتقه ثم اذا سقط حوج الوفاة بوجه من الوجوه نفذ
 واذا كان له دين غير مستوف نفذ عتقه فيضمنه قيمته للفرع وكان
 ابو حنيفة يقول اولا انه لا ينفذ عتقه شرح الطحاوي
 في كتاب ما اذن له بالتجارة
 واكمل يتبع امه لرجل ما بها يستقران في موضع في الملك والحق فان نش
 الام ملكي فاعلم ملكك انما رفا بلام ملك فرق بلام ملك كالكفارة دار الحرب
 فان كلام ارفاء غير مملوكين لا حد كما في استيلاء المستصفي فما ذكره
 المصنف وغيره ان الترق لم يوجد بلام ملك فلا يخلو عن شيء فالترق
 محجبه بشرط لا اثر الكفر والملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك
 مبيع لتصرفه فيه بالغ عن تصرف غيره وسبأ في زيادة تفصيل
من عتاق القسطنطيني
 احصا حصل ان الولد يتبع الام في الترق واكرهية والاس في النسب

وجبر الابوين في الدين
 الروح ينفصل عن الملك لان الروح يختص بئس ادم والملك لا يختص
 ان غير العبد والا ما يتحقق الملك فيهما دون الروح والكفار
 ارجاء في دار الحرب ولا ملك لاحد عليهم
 في باب الاستيلاء من كتاب العتاق

فصل في حق الميراث

ان العتاق لا يخلو اما ان يكون في الصحة او في المرض فان كان
 في الصحة عتق كله سواء كان له مال اخر او لم يكن وسواء كان
 عبيد رين او لم يكن وان كان في المرض فان كان له مال اخر
 سوا العبد والعبد كله يخرج من ثلث المال يقتضيه وان كان لا يخرج
 كله من ثلث المال اجازت الورثة الزيادة فذلك وان لم يخرجوا
 الزيادة يعتق منه بقدر ثلث ماله ويسعى في الباقي للورثة وان لم يخرجوا
 مال سوا العبد فان اجازت الورثة عتق كله وان لم يجيزوا يعتق
 ثلثه ويسعى في الثلثين للورثة هذا اذا لم يكن عليه دين فان كان
 عليه دين فان كان مستغفرا لقيمه ولا مال له سوا العبد او له مال
 اخر لكن الدين مستغفرا لاله فاعتق يسعى في جميع القيمة للغيرم وان
 كان الدين غير مستغفرا لقيمة العبد بان كان الدين الف درهم
 وقيمة العبد الفان يسعى في نصف قيمته للغيرم ثم نصف الباقي
 عتق بطريق الوصية فان اجازت الورثة عتق جميع نصف الثاني
 فان لم يجز عتق ثلث النصف الثاني مجبأ بغيره وهو سدر الكل
 يسعى في ثلث النصف
 من كتاب عتاق ابدان
 في فصل واما بيان حكم العتاق وبيان وقت ثبوت
 حكمه بالخصاص

ولو اعتق اميرضا منه وقيمتها الف مثله ثم تزوجها بمائة وذلك
 مهر مثلها ودخل بها ثم مات وقيمتها اكثر من الثلث يعني ان كان
 قيمتها لا يخرج من الثلث بعد رفع مهر المثل من جميع المال لانه دين
 قيمتها وصية والدين مقدم على الوصية فبقي مهرها فاسد عند
 ابي حنيفة وقيل بقوله وقيمتها اكثر من الثلث لانها لو خرجت من
 الثلث يصح النكاح ولا يجز السعاية لانه قيمتها ان لم يخرج من الثلث
 ماله لم يمتها السعاية وصارت كالملك تبة عنده فلا يجوز نكاحها لمولا
 ولها المهر بالدخول في العقد الفاسد ويرفع لها مهر مثلها ثم يرفع
 الثلث مما بقى بعد المهر وسعت فيما بقى من قيمتها لانه وصية وهي
 من الثلث ولا ميراث لها الف اذا النكاح واما لا النكاح جائز بكل حال

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

فله مهر مثلها والزيادة عليه باطله لانها وارثة وتسعى في جميع قيمتها
 لانه لا وصية للوارث ويرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها نصف
 وتسعى في الباقي
 شرح مجمع البحرين لابن الملك
 في الايصاء بالثلث وغيره من كتاب الوصايا

فصل في دعوى العتق والشها

ادعى العبد حرية الاصل ثم العتق العارض ليهب والتناقص
 لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا يشترط الدعوى او في الاعتاق
 المبتدأ بشرط الدعوى عند ابي حنيفة خلافا لهما واجمعوا انه لا يختلف
 بدونه الدعوى واجمعوا علان دعوى الالة ليس بشرط وفي الجامع
 الصغير عتق قال رجل اشترى فاني عتق فاشتراه فاذا هو حر ان كان
 البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لا يرجع على العبد بشئ وان كان
 غائبا لا يرجع عليه العبد بالنسب والعبد على البائع وعن
 ابي يوسف انه لا يرجع على العبد كما لو قال اشترى فاني عتق وقوله
 فاذا هو حر كمثل حرية الاصل ويحمل الحرية بالاعتاق المبتدأ فان
 كان المراد به الحرية الاصلية فالدعوى فيها ليس بشرط والتناقص
 لا يكون مانعا فان كان المراد الاعتاق المبتدأ فالدعوى وان كانت
 شرطا عند ابي حنيفة كما ذكرنا الا ان التناقص لا يمنع صحة الدكوى
 في العتق المبتدأ لان المولى ينفرد به هذا في اخلاصه عتق اقام
 البينة على مولاه انه قال اشترى فاني عتق فاني عتق فاني عتق
 فان عتق لا تقبل هذه البينة ولو كان الشرط دخول الدار تقبل
 بالاجماع وكذا في اثبات كل شرط يقضيه الغير رجل ادعى رقي عتق
 بشرط حضرة وكذا لو ادعى وكيل العبد حرية بشرط حضرة ولو قضى
 القضاة بالحرية الاصلية لا يشترط حضرة عند الرجوع بالثبوت على البائع
 في نوع في دعوى العتق والحرية من هو الكوكبي

وفي الدار اعلم ان الاصل في دار الاسلام هي الحرية فمدعى انه
 حر الاصل واما شاهدان لا تقبل بيئته لان القول قوله فلا حاجة
 الى البينة لكن اذا ادعى ان ارق عليه واما البينة فان
 تقبل بيئته على حرية الاصل وقا البينة الروح فاذا عرفت هذا فنقول
 الناس احرار بغير بيعة الا في اربعة احوال القذف بان يدعى انه قد
 انه حر وطلب القذف وقال القاذف هو عبدي وليس له عليه حد القذف
 فانه لا يكيد القاذف حتى يقيم المقذوف بيعة على حرية لانه حر في الظاهر
 وهو دار الاسلام والظاهر يصح له دفع الاستحقاق اما لا يصح
 الاستحقاق حتى لو ادعى عليه الرق وادعى انه حر الاصل صدق في الحرية

لانه تمتك بالظاهر وانما يصالح للدفع وعن هذا قلنا ان من في يد ابد
بصدة وانما دار في ربح الاستحقاق كما لو طلب به الشفعة فجاء
المشتري ملكية الدار لا تقبل حتى يقيم البينة انما له وكذلك لو سقط
حائط دار الى اهل بعد الاشهاد عليه والتفريط وانفسا او ما لا يقال
صاحب الدار انما ساكن غير مالك صدق ولا بصدة ولا مدعى الضمان
عالم بقم البينة انه ملكه وكذلك لو ادعى القاذن اني عبد بعد ظهور حرة
المقذوف وعنه حدة العبيد فيحد اربعين الا ان يقيم المقذوف بينة
على حرة القاذن فيحد ثمانين ففي هذه المسئلة وفي الاولى لا يصح
مدعى الحرية الابدية الثانية ادعى القاطع ان المقطوع طرف
عبد ولا تقصا على عليه وادعى الاخر انه حر لا يصدق الابدية او علم
الحاكم بحرية ولو اقام البينة على عتق قبلت ولو غاب المولى لقبها
على خصم حاضر فينفذ على الغائب صح لو حضر لا تقاد البينة الثالثة
اذا قال المشتري هو عليه الشهود وعبيد وادعوا انهم احرار فانهم
لا يصدقون عليه الا بالبينة الرابعة اذا ادعى ابا له حر
والارض على عاقلة ولو قال العاقلة هو عبد لا يصدق ابا في الابدية
العبد اذا ائتمار للبيع لا يقبل قوله انه حر الاصل به وبما البينة و
تقية لا نقيا للبيع انه ينفذ للتسليم الى المشتري يعني اذا سلم
لا يابى ويكت اما السكوت عند البيع لا يكون انقيا وان البيع
لا يقوم به بل يوجب بالعاقلة وقد ذكرنا في احكام السكوت ان العبد اذا
بيع وهو حاضر فكذلك ثم قال بعد العلم بالبيع انما هو تقبل ولو قال العبد
للمشتري اشتري فانا عبد ثم ظهر حرة لا يرجع المشتري عليه وادعى
العبد حرة الاصل فالقول قوله مع اليمين كفى لا يمكن المشتري الرجوع
بأنتم عالم بصرف مفضيا عليه وطريقة ان يدعى المولى انه عبد واقتر
الى بالرق ويقيم البينة على رقه واقراره ثم العبد يقيم البينة على انه
حر الاصل والله اعلم بالصواب خاتمة المفاتيح

في العتق عن الغير من جهة العتاق
سكوت العبد حاله البيع لا يكون اقرارا منه بالرق وسكوت حاله قبض
المشتري يكون اقرارا منه ان اقرار عتاق
مختار ساعات النوازل
ان بلغه بجهول النسب اذا بيع وهو ساكت فهذا اقرار منه
بالرق حتى لو ادعى الحرية بعد ذلك لا يسمع وقيل السكوت للغير
عند التسليم خاتمة المفاتيح في مسائل
السكوت من النكاح

فصل

واما بيان ما يظهر به حكم المظهر شيان احدهما الاقرار والثاني البينة
اما الاقرار فلا شك ان اقرار المولى باعنا وعبد يظهر به العتق
لان الظاهر ان الانسان لا يقر على نفسه كاذبا فيصده في اقراره
على نفسه ولو اقر بحرية عبده غيبه ثم اشتراه عتق عليه لان اقراره على
نفسه مقبول ولا يقبل في حق غيره كونه شهادة على الغير وشهادة
الفرد غير مقبولة فاذا اشتراه فقد زال المانع من تنقيده في حقه
فيعتق عليه واما البينة ففي هذه المسئلة الثانية ادعى المولى ان
عنه عتق المملوك اذا ادعى المملوك العتق وانكر المولى سواء كان المملوك
عبد او جارية فاما اذا لم يدع وانكر العتق وانكر المولى ايضا فزمل
تقبل الشهادة على عتقه من غير دعواه فان كان المملوك جارية تقبل
بالاجماع وان كان عبدا لا تقبل في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف
ومحمد تقبل من اصحابها من بنى المسئلة على ان عتق العبد حق العبد
عنه ابي حنيفة والشهادة على حقوق العباد لا تقبل من غير دعواهم
كالاموال وسائر حقوق العباد وعندهما هو حق الله تعالى والشهادة
على حقوق الله تعالى مقبولة من غير دعواه كالشهادة على عتاق المملوك
امته وتطبيق امراته والشهادة على اسباب اكد وهو انخالصة لصدقا
من الزنا والسرقة والشرب الا السرقة فانه شرط فيها الدعوى لتحقيق
السبب لا يظهر كون الفعل سرقة بدون الدعوى لما ذكر في كتاب السرقة
ان ما رواه في فتنكم في المسئلة هنا وابنه اما البينة فوجه
قولهما ان في الاعناق تحريم الاسترقاق وحرمة الاسترقاق حق الله
تعالى قال النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة انا خصمهم ومن كنت خصمهم
يوم القيمة وذكر من جملتها ومن باع حرا او اكل ثمنه وكذا يتعلق به اهلية
وجوب حقوق الله تعالى من الكفارات والزكاة واجمع واجماعا
فيثبت ان العتق حق الله تعالى فلا يشترط فيه الدعوى لقبول الشهادة
القائمة عليه كما في عتق الالة وظان المرأة وكما في اكد وهو انخالصة و
كذا الاحكام نزل على ان الدعوى ليست شرطا فان الشهادة على حرية
الاصل للعبد تقبل من غير دعواه وكذا الشهادة على المولى باستيلاء جارية وبها
منكران وكذا التناقض في العتق لا يمنع في صحة الدعوى بان قال عب
لان ان اشتري فاني عبد فاشتراه ثم ادعى العبد حرة الاصل يسمع
دعواه ولو كانت الدعوى فيه شرطا لكان التناقض باطلا من صحة
الدعوى كما في سائر الدعوى ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الاعناق

أثبت العتق والعنف في اللغة والشرع اسم لقوة حكيمه وثبت
للعبدة ونهذ فمع بجائز الاستنباط والملك عن القوة حقة أو فلو انتفع
بها مقصودا لا تترأه هو أنه يتضرر بانتفائها مقصودا لا تترأه
وكذا التحريم أثبات الحرية والحرية في متعارف الشرع واللغة
تنبه عن خلوص نفس العبد له عن الرق والملك وذلك حقة لأنه هو
المنتفع به دون غيره مقصودا وحق الان كان ينتفع به دون غيره
مقصودا أما إذا ثبت العتق حق العبد فالشهادة القائمة على حق
العبد لا تقبل من غير دعواه كإثبات الشهادة ذات القائمة على حق
العباد واجامع بينهما من وجهين أحدهما أن المشهور هو
إذا كان حقا للعبدة كان العبد مشهورا له فإذا انكر فقد كذب
شهوده والمشهور له حقة مع حاجته إلى استيفاء حقه لينتفع به
يوجب تامة في الشهادة لأن المشهور به لو كان ثابتا لبادر إلى الدعي
ولا شهادة للمتهم وأما قوله في الاعتناق تحريم الاسترقاق فنقول
الاعتناق لا ينبغي عن ذلك وإنما ينبى عن أثبات القوة والخلوص
على ما بيننا وذلك حقة ثم إذا ثبت حقة الاعتناق حرم الاسترقاق
لما فيه من إبطال حقة وهذا لا يرد على أن حرمة الاسترقاق حق الله
لأن الأثر إن سائر الحقوق الثابتة للعباد يحرم البطالة ولا يدل
على أن حرمة إبطالها حق الله تعالى تقبل الشهادة عليه من غير
دعوى العبد من حيث هو حق العبد لا تقبل الشهادة فدارت
الشهادة بين القبول وعدم القبول فلا تقبل مع الشك لهذا
لم تقبل الشهادة على القذف من غير دعوى المقدون وإن كان جده
القذف حق الله تعالى من وجه وحق العبد من وجه وهكذا هو هنا
وأما الأحكام ما عتق الأمة ففيه هكذا القول إنه تلك الشهادة
لا تقبل على العتق من حيث ذات العتق لما قلنا في العبد وإنما
تقبل من حيث أن عتق الأمة حق الله تعالى على أخلص من حيث أنه
سبب لتحرير الفرج وسبب إليه والشروع حيث التبريت و
التوسل غير ومن حيث الذات غير كما قلنا في كفر المحارب أنه
يوجب القتل من حيث أنه سبب لأحباب لا من حيث ذاته بل لأن
الكفر غير موجب لانهما غير أن كذا هو هنا الأثر إنهما بنفسه فصل
عن الآخر أن العتق قد لا يكون وسيلة إلى تحرير الفرج ثم ثبت
على العتق من أنه سبب حرمة الفرج قبلت من حيث ذات العتق
وكذا في طلاق المرأة من غير دعواها وليس للعتق في محل النزاع كسبية
تحتم الفرج لم قبلت قبلت من حيث ذات العتق ولا وجه ليردنا

فإن قيل ما ذكرتم من العذر في فصل الأمة والطلاق لا يصح لأن الشهادة
على عتق الأمة المجوسية والاخت من الرضا مع مقبولة من غير
دعوى وهذا الشهادة لا تتضمن حرمة الفرج لأن الحرمة كما ثبتت
قبل ذلك وكذا الشهادة على الطلاق الرجعي والطلاق المصنف
إلى الملك تقبل من غير دعوى وهذا الشهادة لا تتضمن حرمة
الفرج فأجواب أن من أصحابنا من منع المسلمتين الأولين
فقالوا لا تقبل هذه الشهادة من غير دعوى لأنها لا تتضمن تحرير
الفرج ومنهم من سلم مسئلة المجوسية ومنع مسئلة الاخت من
الرضا وروى بينهما من حيث أن وعلى الأمة المجوسية ملك للمولى
وأما منع من الاستيفاء فثبتها كما يمنع من الوطء حال الحيض ولهذا
لو وطئها لا يسقط أحصانه وبعد العتق لو وطئها يسقط أحصانه
فالشهادة على حقة تضمنت تحريم الفرج فتقبل من غير دعوى
فأما الاخت من الرضا فحرام الوطء حقة حتى لو وطئها يسقط
أحصانه مع قيام ملك أصل البهين والمعتبر في الباب تحريم الفرج
الألوة والشهادة على حرمة الأصل وعلى هذه الاختلاف والشهادة
على النسب قط لا تقبل من غير دعوى فبقية ما ذكرناه المسئلة وهي ما
إذا كان صغيرا فلا تقبل عنه أبي حنيفة ما لم ينصب القاضى خصما
على الصغير لم يدعى النسب بطلان النيابة شرعا نظرا للصغير العجز
عن احيا حقة بنفسه والقاضى نصب ظاهرا للمسلمين فكان ذلك
شهادة على خصم وأما الاستنباط فهو سبب لتحرير الفرج والدواعي
في الجملة لأنه يوجب حقة الحرية عند الموت والحرمة لارثة للمحبة
حتى لا يباح لها من المولى وغلبة بسبب الحرية فكان الاستنباط في
أحوال سببا لثبوت الحرية فكان سببا لحق الله تعالى في أحوال فقام
السبب مقام الحقيقة في حق التحريم احتياطا وهو أجواب
عن الطلاق الرجعي والطلاق المضاف إلى الحرمة ثم ثبت في الجملة
الصحة عند وجود زوال المحل فيعتبر السبب قائما مقام السبب في حق
الحرية احتياطا والله الموفق وأما الاستنباط فوجه قولهما أن
عدالة الشاهد دلالة صدقة في شهادته من حيث الظاهر فيثبت
المشهور بظاهرها والقاهر مكلف بالقضاء بالظاهر كما أن بينوا أن
الدعوى لقبول الشهادة أصلا ولهذا لم تشترط في عتق الأمة وطئ
المرأة وأسباب الحكم ودالالة أن عتقها استراطها فيما وراء العتق
من حقوق العباد بالاجماع فنقتصر على مورد الاجماع وجه قول
أبي حنيفة أن خبر من ليس بمعصوم عن الكذب محتمل للكذب والابنية

العلم بقضائهم المشهوره والاصل ان لا يجوز القضا بما لا علم له
 به وبما ليس ثابت قطعي لقوله لا تقف على ما ليس بك علم
 وان اسم الثابت قطعي وقوله لا ياداد انا جعلناك خلفه
 في الارض فاحكم بين الناس بالحق واكن اسم للحاكم والثابت
 ولا يثبت مع احتمال العدم فليكن بمنزلة ان لا يجوز القضا به اصلا
 الا ان السمع جاز لا يجوز ان كاحية العباد الى رفع الفاد وهو
 المنازعة القائمة بينهما بالدعوى والمنازعة بسبب الفساد او
 اول دفع فساد الزنا كما في حد الزنا وحقن الامة وطلاق المرأة
 اول دفع فساد الكفر فيبقى الحكم فيها ورا ذلك على الاصل وعلى
 شاهدان شهدا على رجل انه اعتق احد عبديه والعبدان ينجيا
 او يدعى احدهما فان شهدا في حال حياة المولى وصحة لا تقبل
 شهدا في قول اليمين حنيفة وعندهما تقبل لانه دعوى شرط
 قبول الشهادة على دعوى العبد والمدعى مجهول فحالة المدعى صحة
 صحة الدعوى كما يمنع قبول الشهادة وعندهما الدعوى ليست
 بشرط فجالة المدعى لا تكون اقل من عدم الدعوى فلا تمنع قبول الشهادة
 فتقبل الشهادة فيجوز على البيان وان شهدا بعد وفاة المدعى
 احدهما فحال صحته فهو على هذا الخلاف وان شهدا على ذلك
 وهو مريض فمات او شهدا بعد موته على انه قال ذلك في المرض لا تقبل
 في قبيل قول اليمين حنيفة وفي الاستحسان تقبل ولا خلاف في انها
 اذا شهدا على انه طلق احد امراتيه تقبل ويجوز على البيان وبجواز
 طلاق احدهما وجه قبيل قول اليمين حنيفة ما ذكرنا من ان الدعوى
 شرط والمدعى مجهول وجه الاستحسان ان المدعى هو ما معلوم
 لان الاعتراف في مرض الموت وصية وانضم في تنفيذ الوصية
 هو الوصي فليكن الميت مشهودا له ولو توخى الشهادة لم يكن في
 المدعى معلوما فجازت الشهادة بخلاف حال الصحة فان الشهادة
 وقعت لاحد العبدين فليكن المدعى مجهولا فلم تجز الشهادة ولا في
 المولى كما مات فقد شاع العتق فيها جميعا فصار كل واحد منهما
 خصما في حوز نفسه فتقبل الشهادة بخلاف حال الحياة والصحة
 وكذا جواب ابى حنيفة في هذه المسئلة في الامتين بان شهدا
 على انه اعتق احد امراتيه انما لا تقبل لان الغم اشراط الدعوى
 لقبول الشهادة على عتق الامة لكونه سببا كونه الفرج وهو حق العتق
 ولا يثبت حرمة الفرج بالعتق المبرم عند اليمين حنيفة فليكن الجواب
 في العبدين والامتين هو ما عندنا على السواء بخلاف ما اذا

شهدا على انه طلق احد امراتيه انما لا تقبل لانها قامت على سبب صحة
 الفرج والدعوى فيها ليست بشبهة ولو شهدا ان احد هذين الرجلين
 اعتق عبده فلانا لم تجز شهدا فيهما لان المدعى عليه مجهول ولو شهدا
 انه اعتق عبده وسماه فسيباه فاشهادا باطلة لان الشاهد
 اذا اتى بالشهادة لا تقبل شهادته ولو شهدا انه اعتق عبده سالما
 ولا يعرف سالما وله عبدا اسمه سالم وليس له غير لقبيل شهدا فيهما
 ولو شهدا في البيع لا تقبل ووجه القبول ان البيع لا يحتمل الجهالة
 اصلا والعتق يحتمل ضربين اجهالة الاثر انه لا يجوز بيع احد العبدين
 ويجوز اعتاق احد العبدين ولو اختلف الشاهدان في السطر
 الذي علو به العتق لم تجز شهدا فيهما لانهما شهدا بالعتق من كل عقد
 لا يثبت الا بشهادة شاهدين ولم يوجد والاصل فيه اذا اختلف
 شهدا في الشاهدين فان ذلك في دعوى العقد لا تقبل اصلا وان
 كان ذلك في دعوى المال فغنية تفصيل ووثاق وضمان تذكر ذلك
 كله في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى

واما بيان حكم الاعتراف من كتاب العتاق

اذا شهد احد الشريكين على الاخر بالاعتاق فان كان العبد بين يدي
 فشهدا احدهما على صاحبه انه اعتقه وانكر صاحبه لا تقبل شهادته على
 صاحبه ويجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب
 الشاهد ولا يضمن لصاحبه وليس العبد في قيمته بينهما مومن كانا
 او محسرين في قول اليمين حنيفة وعندهما ان كان المشهود عليه مومن فلا
 سعاية للشاهد على العبد وان كان محسرا فله السعاية عليه اما عدم
 شهادته فلان شهادة الفرد في هذه الابواب غير مقبولة ولو كانا اجهلا
 لا تقبل شهدا فيهما ايضا لان شهدا فيهما يحيران المغنم الى نفسهما
 لانهما يثبتان بهما حق التعظيم لانفسهما ولا شهدا بهما كجار المغنم على ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الا انه بشهادته على نفسه صار مقول
 نصيب نفسه فقراره على صاحبه باعتراف نصيبه فشهدا انه على صاحبه
 واقراره عليه لم يجز واقراره بنفسه نصيبه فشهدا ان الشاهد
 يصدق في اقراره على نفسه فخصموصا فيها يتضرر به ولا يعتق نصيب
 الشريك ان هذا لم يوجد منه الا اقرار يعتق نصيبه بل بنفسه نصيبه
 وانما اقراره باعتق في نصيبه شريكه في حق شريكه لم ينفذ فينفذ اقراره
 باعتق في نصيبه شريكه في حقه ولا يضمن الشاهد لشريكه لانه لم يعتق
 نصيب نفسه واما السعاية فلا نصيب شريكه لوجب التخرج الى العتق
 والسعاية فيسعى العبد لهما في قيمته بينهما فيسعى الشاهد في نصيبه

وليس للمتكرف في نصيبه سواء كان المتكرف مؤمرا او معسرا في قول ابن حنيفة
 لان السقاية تثبت مع الياسر والاعمار على اصد
 البدائع في فصل واما صفة الاعناق
 وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وانكر الاخر جلف الاول لكل واحد
 على دعوى صاحبه لان كل واحد منهما يدعى العتق على صاحبه وهذا
 لان فائدة الاستحلاف النكول ليقضي به والنكول انما يذل او اوار
 والاوار مما يصح بذهاب الضمان واذ انما الفاسخ العبد لكل واحد
 منهما في نصف قيمته في قول ابن حنيفة في نصف قيمته في قول
 ابن حنيفة لان في زعم كل واحد منهما ان شريكه قد اعتق وانما الضمان
 او السقاية وتقدر التفتيح حيث لم يصدقه الاخر في الاستسقاء
 ولا فرق عند ابن حنيفة بين حال الياسر والاعمار واما على
 قولهما فان كانا مؤسرين فلا سقاية لكل واحد منهما لان كل واحد منهما
 يدعى الضمان على شريكه ويترجم ان لا سقاية له مع الياسر فلا تثبت له
 ما ابراه العبد عنه

فصل واما صفة الاعناق

نوع في الاستئناس

واما الذي يرجع الى نفس الركن فهو ما ذكرنا في الطلاق وهو ان يكون
 الركن عارا ياعبه الاستئناس رأيت كيف كان الاستئناس وضعها
 كان او عرفيا عند عامة العلماء والكلام في الاستئناس في العتاق
 وبيان انواعه وما فيه كل نوع وشرايط صحته على نحو الكلام
 في كتاب الطلاق وقد ذكرنا ذلك كله في كتاب الطلاق لا يختلف
 الا في شيء واحد وهو ان يتصور استئناس بعض العبد في الطلاق
 ولا يتصور في العتاق لان الطلاق ذو عدد فيتصور فيه استئناس
 بعض العبد والعتق لا عدد فلا يتصور فيه استئناس بعض العبد
 واما يتصور استئناس بعض الجملة المملوطة كقول العبد
 انتم احرار الاساقا لان نص الاستئناس مع نص المستثنى منه
 تكلم بالبائى ولو استثنى عتق بعض العبد يصح عند ابن حنيفة
 وعندهما لا يصح بناء على ان العتق يتجزى عنده فيكون استئناس
 البعض من الكل فيصح وعندهما لا يتجزى فيكون استئناس الكل
 من الكل فلا يصح وذكر ابن سماعه في نوادر عن محمد فيما قال
 غلاما رحران سالم وبربع الآبر بعا ان استئناسه جائز لانه ذكر
 جملة ثم فصلها بقوله سالم وبربع فان نص الاستئناس الى الجملة المملوطة
 ففي ان استئناس البعض من الجملة المملوطة فيصح وليس كذلك اذا

لا يثبت عند ابن حنيفة انما العتاق

قال سالم وبربع الاساقا لانه لا ذكر كل واحد منهما بالفرد ولا
 هذا استئناس عن كل واحد منهما في ان استئناس الكل من الكل فلا يصح
 ولو قال انت حر وحران شأ الله بطل الاستئناس في قول ابن حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد الاستئناس جائز وجه قولهما ان هذا الكلام واحد
 بعينه معطوف على بعض بحرف العطف فلا يقع به الفصل بين
 المستثنى وبين المستثنى منه كما لو قال انت حر لله ان شاء الله
 ولا في حنيفة رحمه الله ان قوله حر وحر لغو وثبوت اكره باللفظ
 الاول ففي ان فاصلا بمنزلة السكوت بخلاف قوله انت حر لله
 ان شاء الله لان قوله ليس لغو فلا يكون فاسدا وروى
 ابن سماعه في نوادر عن محمد في رجل له حنة من الرقيق فقال
 عشرة من ماليك الا واحدا احرار يعقون الحنة جميعا لانه لما
 قال عشرة من ماليك احرار وله حنة ولو قال ذلك عتقوا جميعا كذا
 هذا ولو قال ماليك العشرة احرار الا واحدا عتق منهم اربعة
 لان هذا ذكر ماليك وغلط في عدد ثم يقول العشرة فبلغوا هذا
 القول ويبقى قوله ماليك احرار الا واحدا ولو قال ذلك وله
 حنة يعقون اربعة منهم كذا هذا

فصل واما صفة العتاق

العتاق احرار عتق احرار في دار الحرب بدون التخليه لا يفيد معنى
 العتق لان العتق عتاق عن قوة حكيمه تثبت للمملوك يدفع بها يد
 الاستبداد والملك عن نفسه وهذا لا يحصل بهذا الاعناق بدون
 التخليه لان يد عليه تكون قائمه حقيقة وملك اهل الحرب في دار
 الحرب في ديارهم بناء على القهر الحسى والغلبة الحقيقية حتى ان
 العبد اذا قهر مولاه واستولى عليه ملكه وادام له جده التخليه كان
 تحت يده وقهر حقيقة فلا يظهر معنى العتق هذا معنى قول المشايخ
 معتنق بلسه مستورا بيد بخلاف ما اذا عتق في دار الاسلام
 لانه لا يستبداد والملك ينقطع بثبوت العتق في دار الاسلام
 فيظهر معنى العتق وهو القوق الدافعة بالاستبداد وبخلاف المسلم
 اذا عتق عبدا في دار الحرب كان المسلم في دار الحرب لا بد من الملك بالاستبداد
 والغلبة الحقيقية ولو كان عبدا حريا فاعتقه المسلم في دار الحرب عتق
 من غير تخليته استخانا والعتاق ان لا يعق عندها كحرجه اذا عتق عبدا
 احرار في دار الحرب ومنهم من جعل المسلم على الاضداد وعلى هذا الخلاف
 اذا ملك احرار في دار الحرب دارهم محرم منه انه لا يعق عنده ابن حنيفة
 وابن يوسف وعند محمد يعقون لان ملك القريب موجب العتق فكان

الاختلاف فيه كالاختلاف في الاختصاص
في فصل واما شرائط الركن

ولو اعتق اكره العبد المأسور في دار الحرب او دبره او كاتبه او كاتب
امه فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليها اعتقت هي واولادها وكذا
المدر والحيات اما اذا اعتقه فلان بر زالت عنه وهو مسلم فحصل
في بدنه فعتق عليه كالعبد اكره اذا خرج مسلما اليها واستبلا
فخرج النسب والنسب يثبت في دار الحرب وقهر اكره كونه و
ان مات عتقت ام ولد وكذا اذا غلب عليه وعتق المدر لهذا المعنى
والحيات في بدنه لزواله المولى عنه وهو مسلم فيعتق ولانه اذا
قهر المولى سقط عنه بدل الكتابة فعتق لزواله **بدر**
في فصل واما بيان حكم استبلا الكفار منه في الحرب

اكره اذا اعتق عتقه اكره في دار الحرب لا ينفذ عتقه حنيفه ومحمد
وعنه اكره يوسف نفذ وقيل لا خلاف في العتق انه ينفذ اما اختلاف
في الولاء انه يثبت منه عند ما لا يثبت وعند يثبت وجه قوله ان ركن
الاعتناق صدر منه اهل الاعنات في محل مملوك للعتق فيصح كما لو
اعتق في دار الاسلام وجه قولهما ان الاعتناق في دار الحرب لا ينفذ
زوال الملك لان الملك في دار الحرب بالقهر والغلبة حقيقة فكل مملوك
مملوك وكل قاهر مالك هذا ديانته وانهم لا يعرفون سوا القدر
الحقيقة حتى ان العبد منهم اذا قهر مولاه بصيرعه مالك ومولا مملوك
وهذا لا ينفذ الاعتناق في دار الحرب فلا يوجب زوال ملك المالك
هذا معني قولنا لا ينفذ حنيفه رحمه الله انه لا يعتق بصريح
الاعتناق فكيف يعتق بالشراء وكذا لو دبره او كاتبه في دار الحرب
لو دخل دار الاسلام ومعه مدر او مكي تب دبره او كاتبه في دار الحرب
حاز به لان التدبير اعتناق مصنفاته لا بعد الموت والكتابة
لعلهم العتق بشرط اذا بدل الكتابة ثم لم ينفذ اعتناقه المنجز وكذا
المعتق والمصنف ولو استولده امته في دار الحرب صح استبلاده
ايما حتى لو خرج بها الى دار الاسلام لا يجوز بيعها لان الاستبلا والكن
ثبت النسب للولد واكره من اهل ذلك الاثر ان الساب
اهل الحرب ثابتة فاذا ثبت النسب بصرات ام ولده فحجت غير محكية
البيع لكونها حرة من وجه قال النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها
ولو دخل اكره فينا بايمان ففعل شيئا من ذلك نفذ كله لانه لما دخل
بايمان فقد لزمه احكام الاسلام ما دام في دار الاسلام ومن احكام الاسلام
ان لا يملك المعتق ان يترن بين ما اعتقه بلسانه ولو دبره عبده في

دار الحرب ثم رجع الى دار الحرب وخلف المديونية او خلف ام ولد التي
استولدها في دار الاسلام او في دار الحرب ثم مات على كفره او قتل او اسر
بحكم ينفذها اما اذا مات او قتل فظا هو لان ام الولد والمدر يعتقان بموت
سيدهما والمقتول ميت باجله وان رخم انفسا معتزلة واما اذا اسر
ظا صار مملوكا فلم يبق ماله في ضرره واما مكي تب اكره في دار الاسلام
ودخل هو الى دار الحرب فهو مكي تب على حاله وبذلك المكي تب عليه لورثته
اذا مات وكذا كسارهمون والودائع والديون التي لا على الناس وما كان
للناس عليه فخر كما على حالها اذا مات لانه دخل دار الاسلام بايمان ومعه
هذه الاموال فيكون حكم الامان فيها باقيا وكذلك لو ظهر على الدار ففرب اكره
او قتل ولم يظهر على الدار فلكه على حاله يعود فياخذ او تجيء ورثته فياخذ
اما اذا هرب ولم يقتل ولم يوسر فظا هو واما اذا قتل ولم يظهر فلان له
صاير انا لورثته فيجيبون فياخذونه والمكي تب على حاله لو دبر الى ورثته
فيعتق فاما اذا ظهر اسر او اسر ولم يظهر فظا هو لانه ملك الاسر وكذا
اذا ظهر وقتل لان القتل بعد الظهور يقتل بعد الاسر ويبطل ما كان له من
الدين كما ذكرنا انه بالاسر صار مملوكا فلم يبق ماله فسقطت ديونه
ضرره ولا يكون ماله لاسر لان الدين في الذمة وما في الذمة لا يعمل
عليه الاسر وكذلك ما عليه من الديون تسقط ايضا لانه لو بقى لعتق برقة
والخلص المسبي للسان واما ودايعه فخر في جماعة المسلمين وروى
عن ابي يوسف انها تكون فينا للمودع ووجهه ان يده من يد الغائب
اسبق والمباح مباح من سبق غلب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجه ظاهر الرواية ان يد المودع يد القدر اقر ان الاستبلا عليه بالاسر
استبلا على يد القدر ولا يختص به العاقل لانه مال لم يؤخذ على سبيل
القدر والغاية فليكن فينا حقيقة لا خفية فيوضع موضع القيد واما الرهن
فخذ ابي يوسف يكون للرهن بدينه والزيادة له وعند محمد يباع فيستوفى
قدر دينه والزيادة في جماعة المسلمين

من سيره اليه

في فصل واما الاحكام التي تختلف باختلاف الارز

فصل في ملك دار حرم محرم منه حق عليه

ولو ملك ركنه دار حرم محرم منه احد ما حتى عتق عليه فله الايجلو اما ان ملكا
يسيرها في صنع واما ان ملكا بسبب لا صنع لها فيه فان ملكا
بسببها في صنع بان ملكا بالشراء او لقبول الهبة او الصدقة
او الوصية لا يضمنه عتق عليه لشركه شيئا مونسه كان او معسرا كان
ان حنيفه ولكن يسير العبد في نصيبه وعند ابي يوسف والحنيفة
الذي عتق عليه نصيبه ان كان موسرا وعنده هذا الخلاف اذا باع جمل

نصف عبده من ذى رحم محرم من عبده او وصيه له حتى عتق عليه لا يضمن
 المشتري نصيب البائع عند ابي حنيفة موسراى ان القريب موعرا
 ولكن ليس العبد في نصف نصيبه للبائع وعندهما يضمنان كما في موسرا
 وان كان موعرا ليس العبد ولد والى الرجل لعبد ليس لقريب له
 ان ملكته فهو حر ثم اشتراه كالحلف وغيره صنفه واحد ذكر
 باختصاصه ان هذه الخلافات انه لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة
 وعندهما يضمنه وذكر الكرخى اني لا اعرف الرواية في هذه المسئلة
 واجمعوا ان العبد اذا كان بين اثنين فباع احدهما نصيبه من قريب
 العبد حتى عتق عليه ان المشتري يضمن نصيب الشريك كالت
 ان كان موسرا ولا يضمن البائع شيئا والى الحكم في هذه المسائل
 على ان الاعتاق يتجزر عند ابي حنيفة وعندهما لا يتجزى ووجه
 البناء على هذا الاصل ان الاعتاق لما لم يكن متجزيا عندهما وشرا
 القريب باعتاق فلما كان شرا نصيبه اعتاقا نصيبه واعتاق
 نصيبه اعتاق نصيب صاحبه كالعبد المشترك بين اثنين
 اعتقه احدهما وهو موسر ولما كان متجزيا عندهما كان شرا نصيبه
 اعتاقا نصيبه خاصة فلم يكن اف او النصيب شريك ولا تملك
 نصيبه لان ذلك ثبت لفروق التكميل الاعتاق لفروق عدم
 التجزى فاذا كان متجزيا عنده فلا ضرورة الى التكميل فلا حاجة الى
 التكميل والى دليل عليه انه لا يجب الضمان اذا كان موعرا وفيما
 الاتفاق في تملكه لا يسقط الا ان كان يضمن ان لا يجب الضمان
 على الشريك المعتق الا ان اعرفنا وجوب الضمان ثم حتى لا يصل
 بالنظر نظرا للشريك الساكت وهو مستحق للنظر اذا لم يوجد
 منه الرضا بمباشرة الاعتاق من الشريك ولا بمباشرة شرط
 وهما وجد لان كل واحد من المشتريين راضى بشرا صاحبه
 كيف لا يكون راضيا به وان شرا كل واحد منهما شرط الصحة شرا
 صاحبه حتى لو اوجب البائع لهما ففعل احدهما دون الاخر لم يبيع
 وكذا البائع لنصف عبده من ذى رحم محرم منه راضى بشرا ومن رضى
 بالضرر لا ينظر له فلم يكن هذه المواضع نظير المنصوص عليه في الحكم
 فيها على الاصل بخلاف العبد المشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه
 من ذى رحم محرم منه لان هناك لم يوجد دليل الرضى من الشريك
 ان كى بشرا القريب صلاحه يوجب سقوط حقه في الضمان فكان
 فلما في معنى المنصوص عليه قياح به ثم وجه الكلام لابي حنيفة على
 طريق الابداء انه وان سلم له ان شرا نصيبه اعتاق نصيب

وان نصيبه شريكه كفى هذا اف او مرضى به من جرمة الشريك
 لانه رضى بشرا نفسه وانما الملك في نصيبه ولا يمكن ذلك
 بدون شرا صاحبه لان الخلاف فيها اذا اوجب البائع البائع
 لهما صنفه واحد فلا بد وان يكون القبول موافقا للايجاب اذا
 البائع ما رضى الابه الا ان رضى له لو قال بعثت منكما ففعل احدهما ولم
 يقبل الاخر لم يبيع البائع فلما ان الرضا بشرا نفسه رضى بشرا
 صاحبه فلما كان شرا القريب اف او النصيب شريك الرضا شريك
 فلا يجب الضمان كما اذا كان العبد مشتركا بين اثنين فقال احدهما
 لصاحبه اعتق نصيبك او رضيت باعتاق نصيبك فاعتق
 كما يضمنه كذا هذا فان قيل هذه النكته لا تمتنع في الهبة فان احدهما
 اذا قبل الهبة دون الاخر ثبت له الملك فلم يكن الرضى بقبول الهبة
 في نصيبه رضى بقبول صاحبه فلم يكن هذا اف او مرضيا به من جرمة
 الشريك وكذا لا يمتنع فيما اذا لم يعلم به لم يعلم كونه بشرا القريب
 اعتاقا نصيبه فلا يعلم كونه اف او النصيب شريك فلا يثبت رضا
 بالاف ولان الرضى بالشئ بدون العلم به محال فاجواب ان
 هذا من باب عكس العلة لانه ارادة الحكم مع عدم العلة وهذا
 نقية العكس والعكس ليس بشرط في العمل الشرعية يجوز ان يكون
 حكم واحد شرعي على فسخ القيد وجوب الضمان في بعض الصور كما ذكر
 ونفيه في غير علة اخرى ثم نقول ان فصل الهبة فنقول كل واحد
 منهما وان لم يكن قبوله شرط صحة قبول الاخر حتى ينفرد كل واحد
 بالقبول كنهما اذا قبل جميعا كما ان قبولهما بمنزلة شئ واحد لانه
 جواب ايجاب واحد مثاله المصلي اذا قرأ اية واحدة قصبة
 او طويته على الاختلاف بتعلق بها الجوار ولو قرأ عشرة ايات
 او اكثر يعلق الجوار بالكل ويجعل الكل كاية واحدة كذا هذا واما
 فصل العلم فتخرج على جواب فلا رواية وهو ان عند ابي حنيفة
 لا يجب الضمان سواء علم او لم يعلم وعندهما يجب علم او لم يعلم
 نظر عليه في اجماع الصنف اما على اصلها فقط هو لان الضمان
 عندهما يجب مع العلم مع الجهل اولى واما على اصل ابي حنيفة فلان
 سقوط ضمان الاتفاق عند الاثر والرضا به لا يفتى على العلم به من قبل
 رجل كل هذا الطعام والاثر لا يعلم انه طعام نفسه فأكله الرجل لا
 يستحق الضمان عليه وان لم يعلم به وهذا لان حقيقة العلم ليس
 بشرط في بناء الاحكام عليها بل المعية هو حصول العلم والاطلاع
 الموصول اليه ويقام ذلك مقام حقيقة العلم كما يقام سبب القدر

مقام حقيقة القدرة وطريق الحصول العلم ههنا في يد وهو
السؤال والتفحص عن حقيقة الحال في الم فعل فقد قصرنا على
العلم وهو بشرى الى يوسف في فصل من العلم واجمل فقال
ان كان الابن يوفى ذلك فان العبد يعتق ويسعى لا ينجي في قول
ابن حنيفة وابي يوسف وان كان لا يعلم فهو باختيار ان لا يظفر
البيع وان شاء يرضيه وهذا قول الجنيته وابي يوسف و
وجه هذه الرواية ان الشراء مع شركة الاب عيب فلو ان بمزلة
سائر العيوب وان علم ان علم به المشتري لم يضر البيع ولو لم يعلم به
لم يضره مع العيب واذا لم يضره العقد في حق احد الشريكين لم يضر
في حق الآخر فلا يعتق ويثبت للمشتري حق الفسخ بدائع
وفصل في اركان الاعتان في كتاب الاعتان
والاصل ان كل من ملك ذارحم محرم منه بالشراء او الصدقة او
الوصية او بالارث يعتق عليه وقال مالك لا يعتق ما لم يعتق و
قال الشافعي لا يعتق بالملك الا من له ولاد فاما من لا ولاد له
فلا يعتق الا باعتان مثبتة اما مالك فانه اوجب بما روى ابو داود
في سننه ما سنده عن ابن هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لا ينجى من ولد والدم الا ان يجرى مملوكا في شربة فيعتقه
حق الاعتان عقبة الشراء ولو كان الشراء فسخا لم يتحقق
الاعتان عقبة لان الاعتان المعتق لا يتصور فذلك ان الشراء
ليس باعتان وان الشراء اثبات الملك والاعتان ازالة الملك
وبينهما منافاة فكيف يمكن اللفظ الواحد اثباتا وازالة ولما تكرر
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ملك ذارحم محرم منه
فمحر وعن ابن عباس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله ان دخلت السوء فوجدت اخي يباع
فاشترته وانا اريد ان اعتقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان
السرقة الحقة واكد بين ان حجة على مالك والشافعي ومعنى
قول النبي صلى الله عليه وسلم فيعتقه ارفعته بالشراء فجعل على هذا
علما بالاحاديث كلها صيانة لها عن التناقض واما قوله الشراء
اثبات الملك والاعتان ازالة الملك فنعم لكن المستنع اثبات حكم
واحد في زمان واحد بلفظ واحد اما في زمانين فلا لان على
الشرع في الحكمه دلائل واعداد على المحكومات الشرعية فيجوز
ان يكون لفظ الشراء الباع على اثبات الملك في الزمان
الاول وذلك اللفظ بعينه على ما عليه ثبوت العتق في الزمان الثاني

اولا تنا في عند اختلاف الزمان
في فصل واما ركن الاعتان
من ملك ولد من الزمان فانه يعتق عليه ومن ملك اخته لابي من الزمان
لم يعتق ولو كانت اخته لأمه من الزمان اعتقت والزوج في غاية
البيان من باب الاستيلاء من هاهنا الاستباه
من الفن الثاني
زنى بجارية غيبه فولدت منه ثم ملك لولده يعتق عليه وان لم يثبت
نسبه من هاهنا البرازيه قبيل
كتاب البيوع
رجل في بائة فولدت ثم اشتراها لا يضره ام ولد له استحسان وان
اشترى الولد يعتق الولد بل كان الجارية والبعض من هاهنا
الظهير في الفصل الثالث
زنى بجارية ابيه او امه او جدته فولدت ولدا فهو حر
من هاهنا منية المفتين
وطي جارية ابيه فولدت منه لا يجوز بيع صدره لولده ادعى الواصي له
اولا لانه ولد ولد فاعتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب
مكن زنى بجارية غيبه فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان
لم يثبت نسبه منه ولو ملك اخاه من الزمان لا يعتق عليه
من هاهنا القينة في مسائل متفرقة
نوع في عتق البعض
ملك اي رجلان ولدا احدهما بشرا او هبة او وصية او اشترا
اراحدهما نصفه من مولاه اي مولاه ابيه او علق فقد
ارعتق عبده بشرا نصفه بان قال زيد لعبدي بكراية اشتريت
نصفك فنصفك حر ثم اشتراه اي ذلك العبد هو اي ابيه
ورجل اخر باكثر من عتق حصته اي حصته الاب في القبول
الاولين لانه ملك شقص قريبه وشراوه اعتان لحامه وحصته
احالف في ان لا يملك لوجوه الشرط ولم يضمن عنه ابني حنيفة
لانعدام التقة علم الشريك حاله اولا اي سواء علم انه ابن شريك
اولا لكانوا ورثاه اولا يضمن الاب نصيب الشريك في الصورة
المذكورة لكان يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه ابنة صورة امرأة
مات ولها عجة هو ابن زوجها فزكت الزوج والاخ فورث الاب
نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصته اخيه اتفاقا لان الارث
ضرور الاختيار لاثبات ثبوت فلا يرفع عنه او يستعس اي اذا

لم يكن للشرك ولاية التضمين بقوله احد الامر من اما الاعتاق او الاستسقاء
 ورر في باب عتق البعض
 ومن جملة على ذلك اذ مات العبد قبل ان يجازى بالكتبة شيئا والعتق
 مؤسرا او اذ تضمين المعتق فله ذلك في المشهور وغيره اية منه
 وروى عنه في غير رواية الاصول انه ليس له ذلك وجه تلك
 الرواية ان التضمين ان يصير نصيب الراكث مملوكا للمعتق
 والضمان والميت لا يحتمل التملك والتحكم وجه المشهور ان
 وجوب الضمان بالاعتاق لان الفاد به يتحقق ووقت الاعتاق
 كان محلا للتملك فلا يمنع الضمان بسبب الموت كما في القبة المستوية
 وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذ مات العبد وترك كسبا اكتسبه بعد
 العتق فلك كسبه تضمين المعتق بلا خلاف وهل ان يأخذ
 السعاية من كسبه العبد اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك
 واية ما لا يحاكم ابو نصر وعامة المشايخ على انه ليس له ذلك والبرهان
 محمد في الاصل هذا اذ مات العبد قبل ان يجازى بالكتبة شيئا والمعتق
 مؤسرا ما اذا كان به المعتق معسرا وباقى المسئلة بكالحا فلك كسبه
 ان يأخذ السعاية من كسبه العبد ان ترك العبد كسبا اكتسبه بعد
 العتق بلا خلاف وان لم يترك العبد كسبا اكتسبه بعد العتق بقية
 السعاية دينا على العبد الى ان يظهر له او يبرئه الساكت و
 ان كان العبد قد ترك ما لا اكتسبه بعضه قبل العتق وبعضه بعد
 العتق فما اكتسبه قبل العتق فهو بين المولدين وما اكتسبه بعد
 العتق فهو للعبد وان كان لا يعلم متى اكتسبه فهو بمنزلة ما لو اكتسبه
 العتق لان الكسب حادث في الحال كدونه على اقرب ما ظهر من
 عتاق المحيط اليه هاتفي في الفصل الخامس
 والروى فيه عن محمد انه اذا كان المعتق مالكا مقدرا بقية نصيبه كسبه
 من المال سوى ما يلبسه وقوت يومه فهو مؤسرا وعليه عامة المشايخ
 وهو الصحيح ويعتبر بقية العبد يوم الاعتاق من عتاق
 آثاره خاتمة في الفصل الخامس
 وفي الاصل انه اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية ولو
 اختار السعاية لم يكن له اختيار التضمين من عتاق
 آثاره خاتمة في العتاق
 اذا اختلف المعتق والراكث في قية العبد ان كان العبد قائما
 يقوم العبد وان حاله في القول قول المعتق قال شيخ الاسلام في
 قول المعتق سواء كان العبد قائما او حالكا من عتاق

فأما خاتمة في الفصل الخامس

ولومات الراكث قبل ان يجازى شيئا فلو رثته من الخبار ما كان له ان يكتسب
 قائمون مقامه بعد موته وليس له التوريث الخبار بل المعنى الذي جازى
 الخبار للمورث ثابت في الورثة من عتاق ابن الامام
 في باب العبد الذي يعتق بعضه

فصل

واما صفة الاعتاق فهو ان الاعتاق محل تجزئام لا وقد اختلف
 فيه فلك ابو حنيفة يجزئ سوا ان كان المعتق مؤسرا او معسرا وقال
 ابو يوسف ومحمد لا تجزئ كيف ما كان المعتق فلك نفي ان معسرا
 يجزئ وان كان مؤسرا لا تجزئ والمسئلة مختلفة بين الصحابة قال
 بعضهم فبينة اعتق نصف عبده بينه وبين غيره انه يعتق نصفه وبقية
 الباقي رقبته يجب تجزئ الى العتاق وهو ذهب عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه وقال بعضهم يعتق كله وليس للشرك الا التضمين
 وقال علي وابن عباس رضي الله عنهما يعتق ما اعتق ورق ما راق
 وهو احتج بالنصر والعقول والاحكام اما النص فما روى عن
 صدره عليه وسلم انه قال من اعتق شقفا له منه عبده عتق كله
 فيه شركب هذا نص على عدم التجزئ واما العقول فهو ان العتق
 في عرف الشيخ اسم لقول حكيمه دافعة للاستيلاء والرق اسم لصنع
 حكمه بصيرة الادنى محلا للتملك فيقتب الحكمه بالحقيقة وثبوت القوق
 الحفصة والضعف الحقيق في النصف شيئا مستحيل فلك
 الحكمه ولان للعتق آثارا من المالكية والولاية والشهادة والارث
 ونحوها وكسبه هذه الآثار لا يحتمل التجزئ ولهذا لم يجزئ في حالة الشبهة
 حتى لا يضرب الامام الرق في انصاف السبايا ويمن عليهم في الانصاف
 كذا في حالة البقا واما الاحكام فان اعتاق النصف قد تعد الى
 النصف الباقي في الاحكام حتى امتنع جوارا التصرفات الناقلة
 للمالك فيه من البيع والهبة والصدقة والوصية عند اصحابنا وكذلك
 تجزئ الى عتق الكل بالضميمة او السعاية حتى يجبر الله على ذلك وهذا
 من آثار عدم التجزئ وكذا الاستيلاء لا تجزئ حتى لو استولد جارية بينه و
 بين شركيه وادعى ولدها نصيبا كلها ام ولده له بالضممان ومعلوم ان
 الاستيلاء يوجب حق الحرة لا حصصه الحرة فالحق اذا لم يحتمل التجزئ فالحق
 اولى وكذا لو اعتق نصف ام ولده او ام ولده بينه وبين شركه عتق
 كلها واذا لم يكن الاعتاق متجزئا لم يكن المحل في حق العتق متجزئا واضحا
 التصرف في بعض ما لا تجزئ في حقه يكون انصافه الى الكل كالطلاق والعفو

عن القصاص والله اعلم **ولا** في حنيفه المخصوص والمعتق والحكم
 ١٠ المخصوص فما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اعتق نصيبا له من مملوك كلف
 عتق بقية وان لم يكن عنده ما يعتقه فيه جاز ما صنع وروى كلف
 عتق بالقي وروى وجب عليه ان يعتق بالقي وكل ذلك نستعمله في
 لان تكلف عتق الباقي لا يتصور بعد ثبوت العتق في كله وقوله جاز ما
 صنع اشارة الى عتق البعض اذ هو الذي صنعه لا غير وروى
 عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه الصانع عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال من اعتق شركا له من عبده وكان له مال ببلغ ثمن
 العبد قوم عليه قيمة عدل واعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد
 ولا عتق ما عتق واكتفى على عتق الباقي بالقيمة ان كان العتق
 موسرا وعلى عتق البعض ان كان معسرا فبدل على حالة اليسار و
 الاخبار وروى عن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قال من كان له من مملوك ما عتق فعليه عتق
 من ماله ان كان له مال وان لم يكن له مال استسعى العبد في رقيقته
 غير شقوق عليه وفي رواية من عتق شقوقا له من عبده فعليه
 ان يعتقه كله ان كان له مال وان لم يكن له مال استسعى العبد غير
 شقوق عليه **واما** الموقوف في اموال الاعيان وان كان تصرفا
 في الملك المالكية بالاشارة فالملك يتجزأ وكذا المالية بلا شريك في
 سهام الورثة ويكون مشتركا بين جماعة كثيرة من الغايبين وغيرهم
 وان كان تصرفا في الرق فالرقيق متجزا ايضا لان محله متجزا وهو
 العبد واذا كان محله متجزا كان هو متجزا بضرورة **واما** الحكم فلا
 الاثنين اذا اعتقا عبدا مشتركا بينهما كان الولاء بينهما نصفين
 والولاء من احكام العتق فدل تجزئته على تجزئ العتق **واما** الحديث
 فقد قيل انه غير مرفوع بل هو موقوف على ابن عمر رضي الله عنه وقد
 روى عنه خلافه فقد روى انه قال في عبد بين صبي وبالغ اعتق البالغ
 نصيبه قال ينتظر الى بلوغ الصبي فان بلغ فان شارك عتق وان شا
 استسعى ولئن ثبت رفعه فاء ويله من وجهين احدهما ان معنى
 قوله عتق كله اراسخ عتقه كله لانه يجب تخرج الباقي الى العتق
 لا محالة فيعتق الباقي لا محالة بالاستسعاء او بالضم او بالحق
 الوجود يستحق باسم الكون والوجود قال الله تعالى انهم يبيحون
 والناس ان يحلوا ان المراد منه عتق كله لانه لا يحل ان المراد منه عتق
 كله عند الاستسعاء والضم فخرج على هذا المأخذ حديثا **واما** قوله

ان العتق قوة حكمية فيعتق القوي كحقيقة وثبوتها في البعض شيئا ممتنع
 فكذا الحكمية فنقول لم تكن ان اعتبار الحكم بالحقيقة لازم اليس ان الملك
 عباد عن القدرة الحكمية والقدرة والقوة سواء ثم الملك ثبتت في النصف
 شيئا وهذا لان الامر الشرعي يوجب لسل الشئ وهو النصيب لا
 لا بالحقوق وما ذكر من الانا رقيب است من لوازم العتق الا ان يقولوا
 ثبوت العتق بدو محال في الصبر والمجون بل هي من الثمرات وفوات الثمرة
 لا تخل بالذات ثم انها من ثمرات حرية كل الشخص من ثمرات حرية البعض
 فان اللابات والشهادات شرعت قضاء حق العاجر سكر النعمة القدرة
 وذلك عند كمال النعمة وهو ان ينقطع عنه حق المولى ليصل الى اقامة
 حقوق الغير وقولها لا يتجزأ ثبوتها كذا زواله من شيئا من منع
 وقال ان الامام اذا ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصام
 ومن على الانصا جاز ويكون حكمهم حكم عتق البعض في حاله البقاء
 ثم ان سلمنا ما ترون متجزا في نفس حالة الثبوت لكنه تكامل لتكامل
 سببه وهو الاستتار اذ لا يتصور وروده على بعض المحل دون البعض
 وفي حالة البقاء يتصور وجود سببه له كما ما وادعاه فثبتت كمالا
 وقام على حسب السبب **واما** التخرج الى الاعيان وامتناع
 جواز التصرفات فليس يعلم التجزئ بل المعنى اخر نذكر ان شاء الله
واما الاستتار فممنوع انه لا يتجزأ بل هو متجزا فان الالة المتكثرة بين
 اثنين فاذا جازت بولده فادعياه جميعا صارت ام ولد لها الا انه
 اذا ادعى احداهما صارت كلها ام ولد له لوجود سبب التكامل وهو سببه
 كل ام الولد اليه على ما نذكر في كتاب الاستتار **واما** من متجزا الاول
 حاله الحال اذا وجد السبب بكماله يتكامل وكذا اعيان ام الولد
 متجزا والثابت بعتق النصف **واما** ثبتت العتق في النصف الباقي
 لا باعتاد بل احرم الفائق في البقاء نصيب الشريك كما في الطلاق والعتق
 عن القصاص على ما عرفت في مسائل الخلاف والله اعلم **واما** عرفت
 الاصل بين عبيد ام ولد عبيد بين رجلين اعتق احدهما نصيبه لعتق نصيبه
 لا غير عند الحنفية لان الاعيان عند متجزا فاعتق البعض لا يوجب
 اعيان الكل بل العتق بقدر ما اعتق ويبقى الباقي رقيقا **والله** اعلم
 خبر خبايا **ان** شاء اعتق نصيبه **وان** شاء رده **وان** شاء
 كاتبه **وان** شاء استسعا معسرا كان المعتق او موسرا ويسعه وهو
 رقيق **وان** شاء ضمنه المعتق قيمة نصيبه ان كان موسرا وليس له خيار
 الترك على حاله لانه لا سبيل الى الانتفاع به مع ثبوت الحرية في جوار منه
 وترك المال غير انتفاع احد به بسببه **وان** شاء حرره فلا بد من تخرج العتق

وله الخيار في ذلك بين الوجه الذي وصفنا ما أما خيار الاعتراف
والتيير والكتابة فان نصيبه باق على ملكه وان يحمل هذه النصرة
لها في حالة الابداء واما خيار السعاية فلان نصيبه صار محبوسا
عند العبد بحقه لنبوت الحق له في نصفه فيصير مضمونا عليه
لما اذا الصبيغ ثوب ان يصيغ غيره من غير صنع احد فاخترنا
الثوب الثوب يجب عليه ضمان الصبيغ لصيرة الصبيغ محتبا
عنده لقيامه بثوب مملوك له لا يمكن التميز كذا هذا ولان في الرقبة
سلامة نفسه ورقبته له وان لم يصير رقبة مملوك له ويجوز ان يحبس
الضمان بمقتضى سلامة الرقبة من غير تملك ملكا ثوب وشراء العبد
نفسه من مولاه ولان منفعة الاعتراف حصلت له فله ان عليه
ضمانه لقوله عليه السلام اخراج بالضمان ثم خيار السعاية فذهبنا
وقال الشافعي لا يعرف السعاية في الشريعة والوجه لقوله ان ضمان
السعاية اما ان يكون ضمان التلاف واما ان يكون ضمان تملك
ولا التلاف من العبد بوجه اذا صنع له في الاعتراف راسا ولا ملك
يحصل للعبد في نفسه بالضمان ولان المولى لا يجب له على عبده بذل
طافيه من الاستحالة وهو كون الشيء اواحدا واجبا عليه ولان
العبد معسر والضمان في هذا الباب لا يجب على المعسر الاثر الله لا
على المعسر الاثر الله لا يجب على المعترق اذا كان معسرا مع وجود
الاعتراف منه فالعبد اولى وليس ما روينا من حديث ابي هريرة
رضي الله عنه وروى محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
ارطاة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من اعترف عبدا بدينه وبين شريكه بغير نصيب
شريكه وان كان معسرا سعى العبد غير مستفوق عليه فله ان يقول
بالسعاية لازم في اجماله عرفا انما يقع او لم يعرفها وكذا ما ذكرنا من
المعاني وبه تبين ان ضمان السقاء ليس ضمان التلاف ولا ضمان
تملك بل هو ضمان احتباس وضمان سلامة النفس والرقبة
وحصول المنفعة لان كل ذلك من اسباب الضمان على ما بينا
وقوله لا يجب للمولى على عبده دين طافيا وقد يجب للمالك
والمستسعى للمالك عند ان يودع السعاية الى الشريك
لانه يسعه لتخليص رقبة عن المرق كالمالك وبذلك فيه جميع الحكم
الملي تبين الارث والشهادة والنكاح فلا يرت ولا يورث و
لا يشهد ولا يتزوج الا انها لا يفرقان الا في وجه واحد وهو ان المالك
لا يورث في الرق والمستسعى لا يورث في الرق اذا عجز لان الموجب

للسعاية موجود قبل العجز وبعد وهو نبوت محترق في جوارحه ولان ردة
في الرق هذا لا يفيد لنا لورودنا الى الرق لا ختمنا الى ان يجبر على السقاء
عليه ثانيا فلا يفيد الرد فان قيل بدل الكتابة لا يلزم العبد الا برضاه
والسعاية تلزمه من غير رضاه فاني استويان فاجواب انه انما كان كذلك
لان بدل الكتابة يجب كصفة العقد اذ المالك به معاوضة من وجه فاقتر
الى الراضي والسعاية لا تجب بعقد المالك به حقيقة بل بجهة حكمية
ثابتة يقتضيه اختيار السقاء فلا يقف وجوبها على الرضا لان الرضا
اسم شرط في المالك به المستدانة لانه يجوز ان يرضى بها العبد
ويجوز ان لا يرضى بها فيختار المالك على الرق فوقع على الرضا
وهنا لا سبيل الى استبقائه على الرق شرعا اذ لا يجوز ذلك فلم يشر
رضاه للردوم السعاية ثم اختلفت اصحابنا فقال ابو حنيفة هذا
اختيار يثبت للشريك الذي لم يعتق سواء كان المعتق معسرا او
موسرا وقال ابو يوسف ومحمد لا يثبت الا اذا كان معسرا
الا عتاق لم يملك يجرى عندهما كان المعتق متلفا نصيبا شريك
فوجب عليه الضمان وجوب الضمان يمنع وجوب السعاية ولو كان ينبغي
ان لا يجب حال الاعتراف ايضا وان لا يكون الواجب الا الضمان
في الحالين جميعا وهو قول الشافعي والمريسي وهو القياس
لان ضمان التلاف لا يختلف بالبار والاعتراف الا اذا عرفنا وجوبها
شرعا بخلاف القياس بالنقل التوروثا والنسب ودعنا في حالة
الاعتراف حال البار بغيره على اصل القياس وما كان متجرا باعتراف
لم يكن الاعتراف التلاف نصيبا شريكه بوجه ضمان التلاف
لكن بقية نصيبه محتبا عند العبد بحقه بحيث لا يمكن استخلاصه منه
وهذا الوجوب الضمان على ما بينا وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين حال
البار والاعتراف فيثبت خيار السعاية في الحالين واذا اعتق
بالاعتراف او بالسعاية او ببدل المالك به فالولا بينهما لان الولا
للمعتق والاعتراف حصل منهما واما خيار التضمين حال المعتق
فامرئيت شرعا غير معقول المعنى بالا حادث اذ روينا لان الاعتراف
اذا كان متجرا عنده كان المعتق متصرفا في ملك نفسه على طريق الاقتصار
ومن تصرف في ملك نفسه لا يؤخذ بما حدث في ملكه غير عند تصرفه
لا يتصرف كمن اخرج دار نفسه فاحترقت دار جاره او سرق ارض
نفسه فنزلت ارض جاره او حفر بئر في دار نفسه فوقع فيها انسان
وتحو ذلك لا ان وجوب الضمان حال البار يثبت بالنصوص
لعبد غير معقول فيتبع حالة الاعتراف على اصل القياس او يثبت

محقولا بمعنى النظر للشريك لان لا يتلف ماله بمقابلة مال في ذمة المفلس
 من غير صنع من المعتق في نصيب شريكه فصالح ان يكون موجبا
 للضميمة ومن غير ان يكون في مقابلة عوض فيكون ضمان صله وتبرع
 كنفقة الحارم وضمان الصلة والتبرع انما يجب حال البسار كما في
 نفقة الاقارب او وجب نظرا للعبد لانه تبرع عليه باعتنا ونفسه
 ولم يتم غرضه في اصال ثمرات المعتق الى العبد فوجب عليه ضمان
 تيمنا لغرضه فيختص وجوبه بحالة البسار ومن شائخنا من سلك
 طريقة اخرى لا يوجب ضمان المعتق فقال هذا زمان انفساد
 هذه لان المعتق باعتا نصيبه ان نصيب شريكه حيث اخرج
 من ان يكون منتفعا به في حقه حتى لا يملك فيه سائر التصرفات المصلحة
 للمالك بحيث يجب فعله وانما يملك الاعتنا والسعاية والحكم متى ثبت
 عقيب وصفت مؤثره مضان اليه الا انه لا يجب على المعسر نصيبا بخلاف
 القياس ومنهم من قال هو ضمانه تملك لانه موجب الضمان على المعتق
 نصيب نصيب شريكه على ما كان له ان يعتق نفسه مجانا بغير عوض
 وان شئت استثنى العبد وهذه القضية ضمانه التملك بان يكون
 بمقابلة الضمان تملك العوض وهذا كذلك ولهذا كان ضمان النقيب
 ضمان تملك وضمان التملك لا يستدعي وجوه الاكلاف كضمان النقيب
 فان قبل كونه ضمانا التملك والمضمون وهو نصيب الشريك
 لا يحتمل النقل من ملك الى ملك قبل كونه النقل الى ملك المعتق
 الضمان وان كان لا يحتمل النقل الى ملك غير ويجوز بيعه منه البض
 في القياس كما ذكر في الاصل وقال انه باع الذي لم يعتق نصيبه
 من المعتق او وصبه له على عوض خذ منه فهذا واختيار و
 الضمان سواء في القياس غير ان هذا المضمون لا يبقى جواز
 النقل لا على وجه البيع فان الشئ قد يحتمل النقل الى ان بالقبض
 وان كان لا يحتمل بجهة البيع فان انحرقت نقل الى المسلم بالقبض بان ائلف
 على ذمة خيره وان كان لا ينقل اليه بالبيع على ان قبول الحمل لا انتقال
 الملك في شرط حال انعقاد السبب لاجل اداء الضمان لانه يملكه
 من ذلك الوقت فيراعى قبول الحمل في ذلك الوقت لا اثر ان
 من غصب من اخر عبدا فملكه في يد ثم ادى الضمان ان يملكه
 ومعلوم ان المالك لا يقبل الملك لكان قابلا وقت انعقاد
 السبب والملك يثبت من ذلك الوقت بقبول الحمل فيه كذا ذهبنا
 ثم اذا ضمن الذراععتق والمعتق بالخيار ان شئت اعتق ما بقي وان
 شئت تبر وان شئت اكتب وتبرع استسعى كما ذكرنا في تركه

يسير
 ختم

الذي لم يعتق لان نصيبه انقل اليه فقام مقامه وباني وجدهعتق في الاعتنا
 او السعاية فولا العبد كله لا يعتق كله على ملكه هذا اذا كان المعتق
 موسرا فانما اذا كان معسرا فليس برك اربع خبارات ان شئت اعتق
 وان شئت تبر وان شئت اكتب وان شئت استسعى كما ذكرنا
 من وجوب البدل في فصل واما صفة الاعتنا
 فان اذا مات احد الشريكين فخر مات المصون فلان يكون ان يكون
 الاعتنا في حال صحة واما ان يكون في حال مرضه فان كان في حال
 صحته يؤخذ لنصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه
 لم يصح شئ حتى لا يؤخذ من تركته وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد يستوي الشريكان في نصيبه وهذا مذهبنا على الاصل الذي
 ذكرنا ان الاعتنا لا يتجرع عندهما وعنده يتجرع ووجه البسار على
 هذا الاصل ان الاعتنا لما لم يكن متجرعا عندهما كان ضمانا المعتق ضمان
 اكلاف وضمان الاكلاف لا يختلف بالصحة والمرض ولما كان متجرعا
 كان المعتق متصرفا في ملك نفسه على طريق الاقتضاء ومثل هذا لا يجب
 الضمان في اصول الشريعة ولهذا لو كان معسرا لا يجب الضمان ولو كان
 اعتنا اثنان اذ افاد النصيبين كما مضى لوجب الضمان لان ضمان
 الاكلاف لا يختلف بالبسار والعار الا انما عرفنا وجوب الضمان
 بالنقص انه ورد في حال البسار المطلق وذلك في حال الصحة وبقي الامر
 في حالة المرض على القياس ولا ضمان المعتق زكان صله وتبرع لوجوب
 من غير صنع من جهة المعتق في نصيب الشريك الاثر لانه لا يجب
 على المعسر والصلوات اذا لم تكن مقبوضة لسقط الموت كنفقة
 الاقارب والزكاة وكذا ذلك والرياسة محمد رحمه الله وهكذا القول
 في حال الصحة انه يجب صله ثم ينقلب معاوضة في حالة البسار فانه
 يثبت به الملك في المضمون في حوز الاعتنا والاكلاف كما لمصلحة
 بشرط العوض انما تنفذ صله ثم ينقلب معاوضة وكذا الكفالة تنفذ
 تبرعا حتى لا تصلح الا امره هو في اهل التبرع ثم ينقلب معاوضة وانما يجب
 معاوضة لانه لوجب الملك في رقة العبد مجازاة لصلته او كفاية العبد
 لان الضمان عليه في كفاية حصول الترفع ثم له حق الرجوع في ما ليد العبد
 في السعاية كما في الكفالة كما ان كفاية يكون متبرعا في التملك على المكفول عنه
 ثم اذا صح تحمله ملك ما في ذمته بالاداء الى المكفول له القلب معاوضة
 الاثر ان من قال في حال الصحة ما ذاب ككسر فلان له ما ذاب له
 على كفاية مرضه فاخذ ذلك من المريض فانه يعتبر في جميع المال لا من الثلث
 فله على نفقة بين الفصلين بدائع في فصل واما

صفة الاعتاق من كسر العتاق للمختص

والاعتاق اذا كان متجربا عنده كان المعتق متمصرا في ملك نفسه على طريق الاقتصار ومن تصرف في ملك نفسه لا يؤاخذ بما حدث في ملك غيره عنه تصرفه لا يتصرفه كمن اخرج دار لنفسه فخرقة واجاب هذه المسئلة من البدء وبه مرت قبيل هذه الورقة - نفتا عنه

ثم يار المعتق واعاير يعتبر وقت الاعتاق حتى لا كان معصرا وقت الاعتاق لا يضمن ان السير بعد ذلك لان ذلك وقت وجوب الضمان فيعتبر ذلك الوقت كضمان الاتلاف والغصب ولو اختلفا في اليسار والاعسار وان كان اختلفا فاما حالة الاوتار والقول قول المعتق لان الاصل هو الفقر والغنى عارض فكلما كان شاهد المعتق والبيينة بينة الاخر لا انها تدبت زيادة وان كان الاعتاق منقذ واختلغا فقال المعتق اعتقت عام اولي انا معصرت ايسر فيعتبر ذلك الوقت وقال الاخر بل اعتقت عام الاول وانت مؤسرة والقول قول المعتق وعلى الشريك اقامة البيينة لان حال اعتبار اليسار والاعسار يشهد للمعتق فيحكم احوال كما اذا اختلف صاحب الرجا والطمان في القطاع الماء وجريانه ان يحكم احوال كذا هوذا وقد قال ابو يوسف في عديد بين رجلين قال احدهما احد كآخر وهو فقير ثم استغنى ثم اراد ان يختار ان يوقع العتق على احدهما ضمن نصف قيمته يوم العتق وكذلك لو كان مات قبل ان يختار وقد استغنى قبل موته ضمن ربع قيمته كل واحد منهما انما النظر الى حاله يوم اوقع بمنزلة من كاتب نصيبه من العبد ثم ادر العتق انما النظر الى حاله مع لاه يوم عتق الحجاب ولا النظر الى حاله يوم كاتب وهذا على اصله صحيح لان اخافة العتق الى المجهول يقلق العتق هذه بشرط الاختيار كما ان عتقه به نصا فيعتبر حاله يوم الاختيار لا يوم العتق كما لو قال لعبد مشترك بينه وبين غيره ان دخلت الدار فانت حر فدخل انه يضمن نصف قيمته يوم دخل الدار لا يوم اليقين لان يوم الدخول هو يوم العتق واما على اصل محمد فاضافة العتق الى المجهول لا يختار انما الاختيار تعيين لمن وقع عليه العتق فيعتبر صفة المعتق من يار واعاير يوم التكلم بالعتق وكذا يعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم اعتقه ثم اردت او انتقصت او كانت امة فولدت لم يلتفت الى ذلك ويضمنه

قيمة يوم اعتقه لانه يوم وجوب الضمان فيعتبر قيمة يومه كما ان الغصب والاتلاف وان لم يعلم ذلك واختلف الى اخر ما قاله بدائع في فصل واما صفة الاعتاق فلهما العتاق

ولو كان المعتق جارية حاملة لا يضمن المعتق من قبله الولد شيئا لان الحمل بمنزلة طرف من اطرافها والاطراف بمنزلة الاوصاف فلا نفوذ لها في الابعد وجوب سبب وجوب الضمان فيها مقتضوا ولان الحمل في لادية نقصان فكيف يضمنه بنقصان المتلفين من ضمان وكذلك كل حمل يقتبى امة اذا كان المعتق مالكا لهما كما في الرهن في الجارية الموصية بربها لرجل ومكبلها لاخر فاعتق صاحب الرقبة الام ليعتق الحمل ويضمن قيمته لصاحبه لان الولد انفرد عن الام في الملك فجاز ان يفرد بالضمان من عتق بدائع في فصل واما صفة الاعتاق

معتق البعض كما ان كتاب الا في ثلاث الاول اذا عجز لا يرد الى الرقبة والثانية اذا جمع بينه وبين قتل في البيع بعد البطمان الى القتل بخلاف المكي تب اذا جمع الثلثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكي تب اذا قتل من غيره وفاء فان القصاص لا ذكره الزيلعي في الجنايات اسباب في كتاب العتاق

من الفن الثاني

ودكر على الرازي اصلا فقال المستسعى على ضربين كل من سعى لتخليص رقبته فهو في حكم المكي تب عند ابي حنيفة رحمه الله وكل من سعى في بدل رقبته الذي يلزمه بالعتق او في قيمة رقبته لاجل بدل شرط عليه او ليدل بت في رقبته فهو بمنزلة احر في احدى مثل ان يعتق الراهن عبده المهرق وهو محسر وكذا العبد المأذون اذا عتق وعليه دين وكذلك امة اعتق باسبها على ان تترجى فقبلت ثم ابت فانها تسع في قيمتها وهي بمنزلة احرية وكذلك اذا قال لعبد انت حر على قيمة رقبتي فقبل ذلك فهو بمنزلة احر وانما كان كذلك لان السعاية في هذه الفصول لم تمت بعد ثبوت احرية وفي الفصل الاول قبل ثبوتها وانما يسع ليرتول بالسعاية الى احرية عند ابي حنيفة وعليه هذا الوابرا المولى المكي تب من بدل الكتابة فلم يقبل فهو حر وعليه ان يودر المكي تب لان الا بر او يصح من غير قبول الا انه يرتد بالرد كمن فيما يحتمل الرد العتق لا يحتمل الرد فلم يرتد بالرد وانما يحتمل الرد فيرد فيعتق ويلزمه الوفاق لامة انت حره على الف درهم فقبلت ثم ولدت ثم مات لم يكن على الولد ان يسع في شيء مما اعتقت عليه لانها اعتقت بالقبول ودين احرية لا يلزم ولدها وسواء اعتق عبده على عوض فقبل الوفاء

عبد على عوض الله ليصح غير انه اذا اعتق نصفه على عوض فقبل يعتق
بالعوض ويسمى العبد في نصف قيمته على النصف الاخر فاذا ادى
السعاية عتق باقية وهو قبل الاداء بمنزلة المكاتبة في جميع احواله الا
انه لا يرد في الرق وهذا قول ابي حنيفة وعليه قول ابي يوسف ومحمد
يعتق كله ولا سعاية عليه بناء على ان العتق يتجزأ عنده فعتق البعض
لا يوجب عتق الباقى فيجب تخرجه الى العتاق فتدبر السعاية وعنده
لا يخرج فاعتق البعض بعوض عتقا لكل ذلك العوض بدائع
في فصول واما شرائط الرق من كتاب العتاق

واذا احتق بعض النكاح العبد وفي يد العبد مال اكتسبه لا يدرى متى
اكتسبه واختلف فيه الشراة والعبد قال الشراة اكتسبه قبل العتق
وقال العبد اكتسبه بعد العتق فالقول قوله لان اكتسب حادث
في حال النكاح وانه على اقرب ظاهر وانما ظهر اكتسبه في حال فاجعل القول قوله
يدعى صدقته في احوال وهو العبد ولان العبد يعتق البعض صار
مكاتباً حتى عند ابي حنيفة فيعتبر بالوكان مكاتباً حصة والمكاتب
اكتسبه فان يد بمنزلة احر والقول قول احر فان يد له عند منة
غنيه اياه كذا هفت محيط البرهان في الفصول

باب من كتاب العتاق

المولى لا يجب له على عبده دين فهذا على الاطلاق ممنوع وانما سلم
ذلك في العبد القن لان المكاتب والمستع لانه كسب القن ملك
المولى وكسب المكاتب والمستع ملكهما لاجل المولى فيه فله ان يمول
كالاخر عن الكسب فاما ما كان ايجاب الدين للمولى عليه والله اعلم بدائع

في اوائل كتاب المكاتب

فصل في العتق المبهم

البيان انواع ثلثة نص ودلالة وصورة اما النص فمخواري
المولى لاحد ما عينا اياك عتيت او لوبت او اردت بذلك اللفظ
ذكرت او اخذت ان يكون حراً باللفظ الذي قلت وانت حرة ذلك
اللفظ او بذلك لا عتاق او اعتقتك بالعتق اباؤ او غير ذلك
من الالفاظ فلو اراد به عتقا مستأنفا عتقا جميعاً بهذا لا عتاق
المستأنف وذاك باللفظ اباؤ لان انشاء العتق في احدهما قبل
الاختيار اختيار العتق في الاخر دلالة وان قال عتيت به الذي
لزمه بقولي احرك حرة بصدوح في القضاة ويجوز قوله اعتقتك على اختيار
العتق راخذت عتقتك واما الدلالة فهي ان يخرج المولى احدهما
عن ملكه بالبيع او بالهبة او بالصدقة او بانشاء العتق او بغير هذا

اولواجر احدهما او ليجيب اويدهر او يستولد ان كان امه لان الاصل
ان من خير بين امرين ففعل ما يستدل على اختيار احدهما يجعل ذلك
اختياراً منه دلالة ويقوم ذلك مقام النص كما انه قال اخذت واما الصورة
فتكون بموت احدهما قبل الاختيار فيعتق الاخر لا بد بالموت خرج
من ان يكون محلاً للاختيار العتق المبهم فيعتق الاخر ضرورة من غير تعيين
المولى لا نصاً ولا دلالة وهذا يدل على ان العتق غير نازل اذ لو كان
ناراً لما تعين الاخر للعتق لان المتعين للضرورة وهو ضرورة عدم المحل
ولا ضرورة لان الميت يصلح محلاً للبيان اذا لبيان تعين لمن وقع عليه
العتق بالاجاب السابق وقت وجوده ولما كان حياً في ذلك الوقت وهذا بخلاف
فاذا باع احد عبديه على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام مات احدهما ان مكاتب
يتعين في الميت منهما ولا يتعين في احر لان هناك وجه المسقط للحيات
في الميت قبل الموت وهو حدوث الغيب اذ الموت لا يخلو عن مقدرة
مرض عادة محدوث الغيب فيه يبطل خيار المشتري فيه فيتعين احر
للرد وهو هنا حدوث الغيب في احدهما لا يوجب تعيينه للمكاتب قبل الموت
فيتعين بالموت فيتعين الاخر للعتق ضرورة وبخلاف ما اذا قال احد
هذين ابني او احدهما تين ام ولد فمات احدهما لم يتعين الاخر للموت و
الاختيار كذا روي عن سماعة عن محمد بن احمد لان قوله احد هذين ابني
او احدهما تين ام ولد ليس بان اختيار عن امر باؤ والاخبار
يصح في احر والميت فيقف على بيانه وقوله احدا حراً او احدهما
حران احرية في احدهما والثالث لا يصح الا في احر فاذا مات احدهما
تعين الاخر من عتاق البسدايع في فصول واما بيان

حكم الاعتاق بالوصية

واما ايجابة الطرية بان اضافة صيغة الاعتاق الى احدهما بعينه
ثم نسبة فالكلام في هذا الفصل ايضا في موضعين احدهما في كسفية
هذا التصريح والثاني في الاحكام المتعلقة به اما الاول فانه في
ان احدهما حر قبل البيان لان الصيغة الضيعة الى معين والمعين
محلول للعتق فيه فكل ان البيان في هذا النوع اظهارا وتعيينا
لمن نزل فيه العتق واما الثاني فالاحكام المتعلقة به ضربا الى الصفا
ضربا يتعلق به في حال حياة المولى وضربا يتعلق به بعد موته اما الاول
ففقول اذا عتق احد جاريته بعينها ثم نسبها او عتق احد جوار
العشر بعينها ثم نسب المعتقة فانه يمنع عن وطئ من واستخذامه لان
واحدة منهن حرة ينفين وكل واحدة تحتمل ان يكون هي احر ووطئ احر
من غير نكاح حرام فلو قرب واحدة منهن بما يورث احر فيمنع من ذلك صيانة

لعن الحرام والاصل في هذا الباب ما روي عن حديث وابصة
 ابن معبد رضى الله عنه وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا وان كل ملك حجة الا وان حجة الله حجة الله حجة الله حجة الله
 ان يقع فيه ولا يجوز ان يطاء واحدة منهن بالتجزي لما ذكرنا في كتاب
 الطلاق فلو وطئ احداهما فحكمه نكاح فحكمه نكاح فحكمه نكاح
 له وطئهن ان يعقد عليهن عقد النكاح فتحل له اكرهية منهن بالنكاح
 والرقبة بملك اليقين ولو خاصم العبد ان المولى الى الفاضلي
 وطلب منه البيان امر الله بالبيان ولو امتنع حبت لبيبتين كذا
 ذكره الكوفي لان احدهما حريقتين واكرهية حقيقتها اوله فيها حجة
 وكل صاحب حرج ان يطلب حصة فاذا امتنع من الابطال بجبر عليه
 ولو ادعى كل واحد منهما انه هو المولى ولا يثبت له وجه المولى فطلبها
 بمينة استخلف الله كل واحد منهما لان الاستخلاف لفائدة النكول
 والنكول بذل او اقرار والعنف بكتل كل ذلك فان لكل لهما اعتق
 لانه بذل لهما اكرهية او اقرار لهما وان حلف لهما بالبيان لانه
 حريقتين وحريقت لا ترتفع باليمين وما ذكرنا من رواية ابن سريج
 عن محمد في الطلاق يكون ذلك رواية في العتاق وهو انهما اذا
 استخلفا فحلف المولى الاول لعن الذم يحلف له لانه لما حلف
 الاول والله ما اعتقته فقد اقر برقبته فتعين الاخر للمجزة
 اذا قال ابتدا للاحد منهما عينا هذا عيب وان لم يحلف له عتق لانه
 بذل لهما اكرهية او اقرار وان تشاحا في اليمين حلف لهما جميعا بالبد
 ما اعتنق واحد منهما فاحلف لهما ولما اتممتين بحجب عنهما
 حتى يتبين لما ذكرنا ان حرمة احدهما لا ترتفع بالحلف وذكرنا
 في شرح مختصر الطحاوي ان المولى لا يجبر على البيان في الجحالة
 الطرية اذا لم يتذكر لما فيه من استرقاق اكره لان احدهما حريقت
 بخلاف الجحالة الاصلية لان ثمة اكرهية بخير ناله في المحل في اصح القولين
 فلم يكن في البيان استرقاق اكره بسم البيان في هذه الجحالة لانه
 نص ودلالة او ضرورة اما النص فهو ان يقول المولى لاحدهما
 عينا هذا الذي كنت اعتقته ونسيت واما الدلالة او الضرورة
 فهو ان يقول او يفعل ما يدل على البيان كوان ينصرف في احدهما
 لقصة لا صحة له بدون الملك من البيع والهبة والصدقة والوصية
 والاعتاق والاجارة والرهن والمثابة والتبشير والاستيلاء اذا
 كانا جابزين لان هذه التصرفات لا تحتملها الا في الملك فلو
 جوابه واقدامه ليل اختيار الملك في المنفعة منه ولعن الاخر للعنف

وكذا اذا كانا امتين فوطئ احدهما اعتقت الاخر بلا خلاف لان احدهما
 حرة يتعين فليكن وطئ احدهما تعينا للزوج والاخر للعنف او تعين
 الاخر للعنف ضرورة انتفاء المزايم بخلاف الجحالة الاصلية على اصل
 الجحالة لان العتق غير نازل في احدهما في نكاح واحد منهما حلا
 الوطئ وان كن عشرة فوطئ احدهما تعينت الموطوءة للزوج وتعينت
 الباقيات للبيان لكون المعتقة فيه دلالة او ضرورة فتعين للبيان
 نصا او دلالة وكذا لو وطئ الثانية والثالثة الى التاسعة فتعين الباقيات
 وهي العشرة للعنف لان فعله يحل على اكوار ولا جواز له الا في الملك
 فليكن الاقدام على وطئهن تعينا لمن للرقبة والباقيات للعنف او
 تعين الباقيات ضرورة والاحسن ان لا يطاء واحدة منهن لاحتمال
 ان تكون الموطوءة هي اكره فلو انه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة
 منهن قبل البيان فاحسن ان لا يطاء الباقيات قبل البيان
 لاحتمال ان تكون المعتقة فيمن فلو انه وطئهن قبل البيان جاز
 لان فعل المسلم العدل محمول على اكوار ما امكن وامكن هنا بان يحل على
 قد ذكرنا ان المعتقة منهن هي المينة لان البيان في هذا النوع من
 الجحالة اظهر وتعين لمن نزلت فيه اكرهية من الاصل فلم تكن اكرهية
 شرط للمحنة البيان فليكن اقدامه على وطئهن تعينا للمينة للعنف
 والباقيات للزوج دلالة او تعين الباقيات للزوج ضرورة بخلاف
 الجحالة الاصلية اذا ماتت واحدة منهن ان المينة لا تعين للمجزة
 لان المجزة تضاعف غير نازلة في احدهما وانما تنزل عند وجود الشرط
 وهو الاختيار مقصورا عليه والمحل ليس يقابل للمجزة وقت الاختيار
 فهو الفوت ولو كانت اثنتين ماتت واحدة منها لا تعين الباقيات
 للعنف لان المينة لم تعين للزوج لا لعدم دليل لاوجب التعيين
 تعين الاخر للعنف ضرورة فيوقف تعينها للعنف على البيان
 نصا او دلالة او المينة لا تخرج عن كونها محلا للبيان اذا البينات
 في هذه النوع اظهر وتعين بخلاف النوع الاول في اصح القولين
 ولو قال المولى هذا مملوك وامشاه الى احدهما تعين الاخر للعنف
 دلالة او ضرورة ولو باعها جميعا صفقة واحدة كان البيع فاسدا
 لازبا ع حرا وعبد اصفقة واحدة ولم يبين حصة كل واحد منهما
 من الثمن وكذا لو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة ولم يفسخ البيع
 في الكل ولو باعهم على الافراد جازا البيع في التسع ويتعين العاشر
 للعنف كذا ذكر الكوفي لان بيع كل واحد منهم اختيار اياه للزوج
 وتعين الباقيات للعنف دلالة او يتعين ضرورة عدم المزايم كما في وطئ

الحشرة - فكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم جارية ولا يعرف
 المعتق فكل واحد منهم ان يطأ جارية وان ينصرف فيها تصرف
 الملاك بخلاف اذا كانت ابقار او احمق فاعتق واحد فاعتق واحد ثم نسبها
 انه يمنع عن وطئ الكل لان الجاهل هناك لم يقع من احد الجانيين
 فالبقيع انك لا من احد الجانيين اذا المعتق على تعيين من جهة
 احدهم وكل واحد فاعتق ان يكون هو الحرة فيمنع من وطئ من ولو
 دخل الكل في ملك واحد صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق واحد
 منهم ثم جعلها واما الثاني فهو ان المولى اذا مات قبل البيان
 يعتق من كل واحد منهما نصفه مجازا بغير شيء ونصفه بالقيمة فصح
 كل واحد منهما في نصف قيمته للمورث لما ذكرنا في الجاهل الاصله
 من عتق اليه في فصل واما بيان حكم الامعان

فصل في التعلق والاضافة

واما التعلق بالملك او بسببه صورة ومعنى فهو ان يقول لبيد ملكي
 ان ملكك فانت حر وان اشتريتك فانت حرة فانه صحيح عندنا حتى
 لو ملكه او اشتراه يعتق وان لم يكن الملك موجودا وقت التعلق
 وقال الشافعي لا يصح ولا يعتق وقال البيهقي لم يصح التعلق
 بالملك ولا يصح بغير الملك وهو الشراء بدائع في فصل
 واما بشرائط الركن من ثلث العتاق
 واما التعلق بالملك او بسببه معنى لا صورة فهو ان يقول لبيد ملكي
 الملك فيما استقبل فهو حر ويتعلق المعتق بملكه بغيره لانه يفتقر
 على الاستقبال وروى ابن جماعة عن محمد في النواذر اذا قال كل
 جارية اشتريتها الي سنة فحرى حرة فكل جارية يشتريها الي سنة فحرى
 حرة ساعة تشتريها قال واخر قال كل جارية اشتريتها فحرى حرة الي سنة
 فاشتري جارية لم تعتق الي سنة لان في الفصل الاول عقبة بمبينة
 على الشراء في السنة فتعتق كل جارية يشتريها في السنة ساعة
 الشراء كما قال عند الشراء انت حرة فتعتق وفي الفصل الثاني
 جعل الشراء بشرط اعتق موقت سنة فحرى قال بعد الشراء انت حرة
 الي سنة قال ولو قال كل مملوك اشتريته فهو حر فذا عند على
 كل مملوك يشتريه قبل الغد فان اشتري مملوكا غدا لا يعتق لانه جعل
 الشراء بشرط لزول حرة موقته بوجهه الغد فلا بد من تقدم الملك
 على الغد لينزل العتق الموقت به ولو قال كل مملوك ملكه الي
 ثمانين سنة فهذا على ما يستقبل ملكه في الثمانين سنة او كما هو
 حلفه سكوت في قولهم جميعا ولا يكون على ملكه قبل ذلك

لانه اذا اضاف العتق الى الاستقبال تعين اللفظ للمستقبل واذا انصرف
 الى الاستقبال لا يحل على احوال لانه اللفظ الواحد لا ينقسم معنيين مختلفين
 بخلاف قوله غدا عند محمد لان ذاك ليس اضافة الى الاستقبال بل هو اضافة
 عتق على موصوف بصفة فينبذ كل من كان على تلك الصفة وكذلك
 اذا قال كل مملوك امك ثمانين سنة او في ثمانين سنة او قال امك الي سنة
 او سنة في سنة او قال امك ابد او الى ان اموت فهذا كل باب واحد
 يخل فيه ما يستقبل دون ما كان في ملكه لانه اضافة احرى الى المستقبل
 فان قال اردت ليعول كل مملوك امك سنة ان يكون ما في ملكه يوم حلف
 سنة اما سنة رين فيما بينه وبين الله ولم يدبر في العتق لانه
 الظاهر انه وقت سنة لاستغادة الملك لا استمرار الملك العام
 فلا يصدق في العدد غير الظاهر ولو قال اذا دخلت الدار فكل مملوك
 امك يومئذ فهو حر او قال اذا قدم فلانة مملوك امك لومئذ فهو حر
 فلا يثبت له عتق ما في ملكه يوم دخل الدار لانه على عتق كل عبده يكون
 مملوكا له يوم الدخول بالذخول لانه معناه قوله لومئذ الي يوم الدخول
 هذا هو مقتضى اللفظ لان بعد من يوم او دخل الدار الا انه حذف الفعل
 وحذف عنه بالنون فتعتق كل ما كان مملوكا له يوم الدخول فيكون قال
 عند الدخول كل مملوك له فهو حر وسواء دخل الدار ليلا او نهارا لان
 اليوم يذكر ويراد به الوقت المطلق قال ابو حنيفة ومن يولهم لومئذ
 دبره الا منحرفا لقول او منحرفا الي فنه فقد باء بغضب من الله و
 ما واد جهم وبش المصير وهذا الوعيد يابى المولى دبره ليس له
 نهارا ولان غرض العتق لا يمنع من تحصيل الشرط فلا يختص بوقت
 دون وقت ولو قال كل مملوك اشتريته فهو حر ان كلمت فلانا او اذا جا
 غدا ولا يثبت له فنه يقع ما يشتريه قبل الكلام وكل مملوك اشتراه قبل الكلام
 ثم كلم عتق واما اشتراه بعد الكلام لا يعتق ولو قدم الشرط فقال
 ان كلمت فلانا او اذا كلمت فلانا او اذا جاء غدا فكل مملوك اشتريته فهو
 حر فنه اعلم ما يشتريه بعد الكلام لا قبله حر لو كان اشتريه ما لم يكن قبل
 الكلام ثم كلم لا يعتق واحد منهم واما اشتريه بعد يعتق بدائع

فصل في احوال الركن من ثلث العتاق

ولو قال كل مملوك امك فيما استقبل فهو حر او قال كل مملوك اشتريته فهو
 حر فتعتق ملك بعد ذلك عبدا او اشتريه عبدا لا يعتق عند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف ومحمد يعتق وجه قولها ان قوله امك فيما استقبل فذا
 ما يملكه الي اخره فيعمل بعموم اللفظ كما في اخره لان في كل على الاستقبال
 تصح تصرفه وفي كل على احوال ابطاله فكان لكل على الاستقبال اولى

ولا في حقيقته ان للملكية نوع ملكية خصوصية لا ينسب اليها في حادثة الرق
في حال الكتابة بمنزلة المجاز بمقابلة الملك المطلق لا الترتال في قول النجاشي
صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال اصابه اصابه ملكه
ولا في النوع ملكية وهو مراد بهذا الايجاب بالاجماع بدليل انه لو قال
ان ملكك هذا العبد بعينه في المستقبل فهو حرم فملكه في حال الكتابة
فما بعد ثم اشتراه بعد ما صار حرا لا يعتق ويحل بيعه بالبشر الا
لانه الملك المحل مراد فخصت اخصه من ان تكون مرادة بمحل لا يولد
الى الجمع بين اخصه والمجاز في لفظ واحد من عتق
ابسه اليه في التعلق بالملك في فصله في فصوله في سائر المط

ركن الاختصاص

واما الثالث وهو بيان من يدخل تحت مطلق اسم المملوك في الاختصاص
المضاف اليه عند الرهن والوديعة والابح والمغصوب والمسلم والكافر والذكور والانثى لا الغدوم اختلف في الملك والاصناف
ولو قال غنيتت المذكور دون الاناث لم يدين في القضاء لانه
ادخل في الاضافة على المملوك فاذا انوى به البعض فقد نور تخصيص
العموم وانه خلاف الظاهر فلا يصح في القضاء ويصدق فيما بينه
وبين الله لانه نور ما يحتمله كلامه ويدخل فيه المدبر والمدبرة وام
الولد وولداتها لما قلت الا تتران للمولى ان يطأ المدبر وامه والولد
مع ان حل الوطى منفي شرعا الا باحد نوعي الملك مطلقا بقوله في والويل
هم لفر وجهم حافظون الا على ان واجهم او ملكك ايمانهم فانهم غير
مطهرين ولا يدخل فيه المكاتب الا ان يعينه لانه خرج عن بيعه بعد
البيع به وصار حرا ابدا فاحتل الملك في الاضافة فلا يدخل تحت
الطلاق اسم المملوك ولهذا لا يحل له وطئها ولو وطئها يلزمه العقة
وان عتق المكاتبين عتقوا لان الاسم يحتمل ما فيه به وفيه تشديد على
نفسه فيصعد وكذا لا يدخل فيه عبده الذي يعتق بعضه لانه
حرم له بها وعنده بمنزلة المكاتب ويدخل عبده المأذون سواء
كان عليه دين او لم يكن لما قلت واما عبيد عبده المأذون اذا
لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يدخلون
الا ان ينوبهم وقال محمد يدخلون من غيرية وجه قول محمد انه اذا
لم يكن على العبد دين فعبد عبده ملكه بخلاف يعتق ولهما ان
في الاضافة اليه قصورا الا تتران ليقال هذا عبدي فلان وهذا عبدي
فلا يدخل تحت مطلق الاضافة الا بالنية لانه لما نور فقد اعتبر الملك
دون الاضافة والحاصل ان محمد يعتبر نفس الملك ولا خلاف في

وصحاح اعتبر ان محله الاضافة وفي الاضافة خلل واعتبارها اولي
لان اختلف اعتبرها جميعا بقوله كل مملوك له فاعلم بوجوده على الاطلاق
لا يعتق وان كان على عبده دين محيط برقبته وبما في دينه لم يعتق
عبيده وان نواهم عند ابيه حنيفة بناء على اصله ان المولى لا يملك
عبد عبده المأذون المدبول ديناً مستقفا لرقبته وكسبه وقال
ابو يوسف ان نواهم عتقوا لانهم ماله لا لانهم لا يضافون اليه
عند الاطلاق فاذا نور وفيه تشديد على نفس عتقوا وعنده محمد لا يضافون
وان لم ينوبهم بناء على ما ذكرنا ان محمد لا ينظر الا الى الملك و
ما ينظر ان الى الملك والاصناف جميعا ولا يدخل فيه مملوك يملكه
اجنبي كذا قال ابو يوسف رحمه الله لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا
صنفه وان نواهم عتق استحق لانه نور ما يحتمله لفظه في الجملة وفيه
تشديد على نفس فيصعد ويحل يدخل فيه اكل ان كانت امه في ملكه
يدخل ويعتق بعقبها وان كان في ملكه اكل دون الام بائنه لان
له باكمل لم يعتق لانه لا يسمى مملوكا على الاطلاق لان وجوده خط
ولهذا لا يجب على المولى صدقة الفطر عنه والدليل عليه انه لو قال
ان اشتريت مملوكين منها حرا فاشترى جارية حاطا لم يعتق لانه
شرط اكنث شرا مملوكين واكمل لا يسمى مملوكا على الاطلاق وكذا
لو قال لامته كل مملوك غيرك فهو حرم يعتق حملها فثبت ان
اطلاق اسم المملوك لا يتناول اكل فلا يعتق الا اذا كان امه
في ملكه فيعتق بعقبها لانه في حكم اجرائها من عتق

البدايع في فصل واما سائر الركن

ولو قال ان تسري جارية فاني حرة فاشترى جارية فتسرى بها لا تعتق
عنده اصحابنا الثلاثة وعند فرقتين ولو تسرى جارية كانت
في ملكه يوم حلف عتقت بالاجماع وجه قول من قرانه وجدت للاختصاص
الى الملك لان التسري لا يصح بدون الملك فثبت الاضافة الى
التسري اضافة الى الملك فيصح التعليق ولما لم يوجد الملك
وقت التعليق ولا الاضافة الى الملك والحكم فيه ولا الى الملك
لان التسري ليس سببا للملك الا تتران في تحقق في غير الملك كاجارة
المغصوبة واليمين بالعاق والطلاق لا يصح الا في الملك او مضافا
الى الملك او سببه ولم يوجد شيء من ذلك واما قوله ان التسري لا يصح
بدون الملك فريذا مسلم ان الملك شرط صحة التسري وجوانه لكن
اختلف جعل نفس التسري وجوده شرطا والتسري نفس يوجد في
غير الملك فلم يكن التعليق به فلهذا سبب الملك فلا يصح ثم اختلف

في تفسير التسمية قال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن بن علي بن ابي حمزة
 ومينعها من الخروج والبروز سواء طلب منها الولد او لم يطلب وقال
 ابو يوسف طلب الولد مع التحصيل شرط وجهه قوله ان الانسان
 ان يطلبها رتبة ويحصى منها ولا يقال لها سرية وانما يقال ذلك اذا كان
 يطلب منها الولد او تكون ام ولد وهذا هو العرف والعادة ولها
 انه ليس في لفظ التسمية ما يدل عليه طلب الولد لانه اما ان يكون مأخوذاً
 من السرور وهو السرور في تسمية الجارية سرية بمعنى انها اسرا بجوارك
 اي الشرفين وانما ان يكون مأخوذاً من السرور وهو الجارية قال ابو حنيفة
 ولكن لا يولد اعدوهن سراً قيل جازعاً وليس في احد من ما ينبغي عن طلب
 الولد ولو وطئ جارية كانت في ملكه يوم اكلف فعلقته من لم تعتق
 لعدم التسمية لانه لم يوجد منه الا الوطئ والوطئ وحده لا يكون تسمية
 بلا ضابط فلم يوجد شرط العتق فلا يعتق بدائع في الفصل

واما شرط الركن من طلب العتق

قالوا في حرقها لامرأة حرة اذا ملكك كانت حرة او اذا اشتريتك كانت حرة
 فارتدت وكففت بدار الحرب ثم سببت فاشترى اي الفاتنة لا تعتق
 في قياس قول ابو حنيفة وعندنا تعتق بنا، اعلم ان من اصل الجنب
 انه يحل للملك او الشرع عليه ما يقبله الحل وهو ملك التكلح هرباً والشرع
 ايضا يصالح عبداً عن سبب هذا الملك وهو النكاح والحرية ايضا يصالح
 ايضا عبداً عما يبطله وهو الطلاق وكلام ابو حنيفة في هذا الفصل
 اظهر لنا انما يحل عليه ما يثبت له الا وهام ولا تنصرف الادعاء الى رد
 وكفرها بدار الحرب وسببها لان هذا غير مطلق بالمسألة في كل كلام
 الى ما ذكرنا اولى منصرفه الى ما لا يسبق اليه الادعاء ومن اصلهما ان مطلق
 الملك يحل عليه الملك كعبته الصالح للاعتاق وهو الذي يوجد بعد السبي
 من عتق البدائع في التعليل بالملك وفصل واما

شرائط ركن الاعتاق

قال ابو حنيفة انت حر قبل موتك بشرتم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق في ذلك
 ماله وقال بعضهم يعتق من جميع المال هذا الصحيح لان على قول ابو حنيفة
 يستند العتق الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت
 من عتاق في بيان في فصل التحليل والاضافة

ولو قال بعد انت حر قبل موتك فمات قبل شهر او قبل قدم فلان
 فلان بشرتم مات احد من او قدم قبل مضي شهر لا يعتق ابداً لانه
 اضاف العتق الى شهر موصوف بالتقدم على موتها ولم يوجد ولا يصح
 وجوده بعد ذلك لانه لو تم الشهر بعد احد من او قدم احد من او قدم

العتق الى هذا الشهر بل الى شهر موصوف بالتقدم على موتها او قدم ومهما جازعاً
 وهذا غير ذلك وان مضى شهر ثم مات احد من العتق العبد وان لم يمض
 الاخر بعد بخلاف ما اذا قال انت حر قبل قدم فلان فلان بشرتم
 احد من تمام شهره لا يعتق ما لم يقدم الاخر ووجه الفرق على نحو ما
 بينا فيما تقدم وهو انه اذا مات احد من موصوف كون الشهر سابقاً على موتها
 واذا قدم احد من لم يتحقق كونه الاو اسبقاً على قدمها وانما يتحقق بعد
 وجود قدم ومهما جميعاً فلان القياس ان لا يعتق ما لم يموتاً جميعاً في لحظة
 واحدة بعد مضي شهر وكذا في القدم وهو قول علي الرازي لانه اضاف
 العتق الى شهر موصوف بالتقدم على موتها او قدم ومهما متصل بهما لانه اذا
 العتق الى شهر متقدم على موتها او قدم ومهما جميعاً ومن ضرورة ذلك
 وجود موتها وقد ومهما جميعاً وعندنا يثبت الرأى فيما بين الموتين و
 القدرين يكون العتق واقعاً قبل موت احد من او قدم احد من بشر
 وقبل موت الاخر او قدم الاخر بشر وان خلاص ما اضاف فلا يقع بكلاً
 ما اذا قال انت حر قبل يوم الفطر والاضحى بشرت يعتق كما اهل هذا
 رمضان لان وجود وقت متقدم عليها بشرت بحيل والعاقل لا يقصد
 بكلاً التحصيل فاعلم انه اراد به اضافة العتق الى وقت يتصف بالعدم
 على احد اليومين بشر والاضحى غير معتق وبها نحن فيه لا استحال
 فيراعي حين ما اضاف اليه وجواب الاحتجاج عن هذا ان الاصل
 في احكام الشرع ان المستحيل عادة ما يحق بالتحصيل حقيقة وقد وثق خصيصاً
 على هذا الوجه والجواب في التحصيل حقيقة وهو سنة الفطر والاضحى
 هكذا في التحصيل عادة ولو قال انت حر قبل قدم فلان وموت فلان
 بشرتم مات احد من او قدم احد من قبل مضي الشهر لا يعتق ابداً ما قلنا
 وان مات احد من تمام الشهر لا يعتق حتى يقدم الاخر وان قدم احد من
 بعد مضي الشهر عتق ولا ينتظر موت الاخر لانه لا يستند ما ذكرنا
 ان الموت كائن لا محالة والقدم هو موهوم الوجود ولو قال انت حر
 الساعة ان كان في علم الله تعالى ان فلان يقدم الى شهر فخذاً وقولاً قبل
 قدم فلان بشرتم سواء لانه لا يربط بعلم الله تعالى الا انه لا يتم بذاته وانما
 براد بظهور هذا المعلوم لنا وقد يظهر لنا وقد لا يظهر في كل شرط
 فيقتصر العتق على حال وجود الشرط كما في سائر التعلقات بشرطها
 والله اعلم ولو قال انت حر بعد موت فلان بشرتم في نصف الشهر ثم مات
 تمام الشهر فمات العتق بدل النجاسة ثم مات تمام الشهر كان العتق أصلاً
 بجهة النجاسة وان كان لم يمتوت بعد بدل النجاسة حتى بالاحتجاج بالحق
 وسقط اعتبار النجاسة عند ابو حنيفة رضي الله عنه وهذا يدل على ان

العتق يثبت بطريق الاستناد عند وقال ابو القاسم الصغار
 انه تبطل الكفاية من الاصل سواء كان استوفى ذلك الكتابة او لم يستوف
 وهي قايمة قول من يقول بثبوت العتق من طريق الظهور المحض لانه ثبت
 ان العتق يثبت من اول الشهر فتبين ان الكفاية لم تصح وقد ذكرنا
 تصحيح ما ذكر في الكتاب وهو العتق بطريق الاستناد فيها تقدم
 فلا نعيده وعندنا ان استوفى بدل الكتاب كالاصل لا العتق
 عندنا يثبت مقتضاه على حال الموت وهو حرف هذه احوال لوصف
 الى احوال بغير الكتابة عند اداء البدل وان كان لم يستوف بعد
 بدل الكتابة فان كان العبد يخرج من التملك عتق من جميع احوال
 ان لم يكن له مال غير عتق لكنه بالتدبير لانه مدبر مقيد لان عتقه
 عتق بموت موصوف بصفة قد توجد على تلك الصفة وقد لا
 ويسعى في الاقل من ثلثي قيمته ومن جميع بدل الكتابة عند ابي يوسف
 وعند محمد يسع في الاقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكتابة
 واصلا المسئلة ان من تدبر عبده ثم كاتبه ثم مات المولى ولا
 له غير عتق لكنه كجائنا بالتدبير ثم يسع في الاقل من ثلثي قيمته ومن
 جميع بدل الكتابة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد في
 الاقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكتابة فهذا على ذلك الا عند
 ابي حنيفة بخبر العبد بين ان يسع في هذا وبين ان يسع في ذلك
 وعندنا يسع في الاقل منها بدونه التخيير عند ابي حنيفة
 في مسئلة الكتاب بغير صحة اياك ورضته في اول الشهر هكذا
 ذكر في النوادر لانه يصير معتقا من ذلك الوقت وقيل هذا
 هو احواله لمن اراد ان يدبر عبده ويعتق من جميع احوال وان
 كان لا يخرج من التملك بان يقول انت حر بعد موته بشهر او شهرين
 او ثلاثة اشهر او ما شئت من المدة ليعتق من ذلك الوقت وهو فيه
 صحيح فيعتق من جميع احوال عندنا كيف كان يعتبر عتقه من
 التملك لانه يصير عنده معتقا بعد الموت والله المستعان
 واما الاضافة الى وقتين فالاصل فيه ان المضاف الى وقتين
 ينزل عند اولها والمعلوق بشرط ينزل عند اخرها والمضاف الى
 احد الوقتين غير عين ينزل عند احداهما والمعلوق باحد شرطين
 غير عين ينزل عند اولها ولو جمع بين فعل ووقت يعتبر فيه الفعل
 وينزل عند وجوده في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه
 ينزل عند اولها ايها كان وبها هذه الجملة اذا قال العبد انت
 حر اليوم وغدا ليعتق في اليوم لانه جعل الوقتين جميعا ظاهرا للعتق

فلو توقف وقوعه على اخرها كان الطرفين احد الوقتين لالحاقهما
 وانه ايقاع تصرف العاقل لا على وجه الذراوقه ولو قال انت حر
 اليوم غدا ليعتق في اليوم لانه اضاف العتق الى اليوم ولو قال انت
 حر غدا ليعتق في الغد لانه اضاف العتق الى الغد وصفت
 الغد باليوم وانه محال فلم يصح وصفه وبقيت اضافة العتق الى
 الغد فيعتق في الغد ولو قال انت حر ان قدم فلان وفلان لم يعتق
 حتى ينفذ ما جميعا لانه علوق عتقه بشرطين فلا ينزل الا عند احدهما
 او لو نزل عند اولهما تبطل التعليق بهما والى ان ذلك تعليق باحد
 وهو علوق بهما جميعا لا باحدهما ولو قال انت حر اليوم او غدا يعتق
 في الغد لانه جعل الوقتين فليس فلو عتق في اليوم لكان الوقتين
 جميعا ظرفا واحدا وهذا خلاف نصه ولو قال انت حر ان قدم
 فلان او غدا كان قدم فلان قبل مجيء الغد عتق وان جاء الغد
 قبل قدم فلان لا يصح ما لم يقدم في جواب ظاهر الرواية وروى
 عن ابي يوسف ان ايهما سبق مجيئه عتق عند مجيئه والاصل
 فيه انه ذكر شرط ووقت في تصرف واحد ولا يمكن الجمع بينهما لما بين
 التعليق بشرط وليس الاضافة الى وقت من التنا في كلا بد من اعتبار
 احدهما وترجيحه على الاخر فالابو يوسف رجع جانب الشرط لانه
 الشرط لا يصلح ظرفا والظرف قد يصلح شرط في ان البرهان كجانب
 الشرط فاعتبه تعليقا باحد شرطين فينزل عند وجود اولهما ايها
 كان كما اذا انقض على ذلك ونحن رجحنا ان يوح منهما في اعتبار التعليق
 والاضافة فانه كانه الفعل هو ان يوح ليعتق تصرفا واعتبارا
 تعليقا يعتقني نزول العتق عند اول الشرطين كما اذا علق باحد
 شرطين ايضا وان كان الوقت هو ان يوح بغير اضافة واعتبار
 يقتضيه نزول العتق عند اخر الوقتين كما اذا اضاف الى اخر الوقتين

نصنا والله اعلم بالصواب
 في اخر فصل واما شرائط الركن من كتاب العتق
 ومن علوق حكم بشرطين وعلقه بشرط فالحكم بتعلوق بكل واحد من
 التعليقين وينزل عند ايها وجه كنهه قال العبد انت حر اذا جاء يوم
 الخميس قال انت حر اذا جاء يوم الخميس فيوم الجمعة لا يبطل
 واحد منهما بل اذا جاء يوم الخميس عتق ولو باع في يوم الخميس
 ولم يكن في ملكه ثم اشتراه في يوم الجمعة وهو في ملكه عتق بالتعليق
 الاخر
 بدائع في فصل واما بيان ما يغير
 المقيم به ما في من كتاب الصلواة

ولما رواه المصنف الى الوقتين ينزل عندها ولها والمعلق
بالفعلين ينزل عندها خروجا والمصنف الى احد الوقتين كقولها غدا
او بعد غدا حلفت بعد غدا ولعلون ما جدد الفعلين ينزل عنده
اولها وقال بعضهم ولو علون بفعل ووقت قال ابو يوسف يقع
بأيهما سمع كان في الفعلين وفي الروايات اوجدها الفعل او
لا يقع فلا ينتظر وجوب الوقت وانما وجد الوقت او لا لا يقع
ما لم يوجد الفعل وعن ابي يوسف اذا وجد الفعل ولا لا يقع
حتى يوجد الوقت ايضا ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فقلت
طالع ان كلمت فلانا لانه من اعتبار الملك عند الشرط الاول
كانه طلقا بعد الدخول باكم دخلت الدار وهي في العدة ثم كلمت
ومعني العدة طلقك من ايمان قبض الكرك في

اليمين في الطلاق

الاغتياق المضاف الى المجهول عند بعض من يخاف ان يعلق معنى
لا صورة ولا يثبت العتق في احد ما قبل الاختيار فانما يثبت
عند الاختيار في احد ما عينا وهو الذي يختار مقصودا على احوال
كانه علون عتق احد ما بشرط اختيار العتق فيه كالتعليق في سائر
الشروط من دخول الدار وغير ذلك الا ان ثمة الشرط يدخل
على السبب والحكم جميعا وهما يدخل على الحكم لا على السبب كما في
والبيع بشرط اختيار كذا قال بعض من يخاف في كيفية الاغتياق المضاف
الى المجهول فتعصم من هذا القول الى ابي يوسف ويقال انه
قول ابي حنيفة ايضا وقال بعضهم هو تنجيز العتق في غير المعين
للحال واختيار العتق بيان وتعيين لمن وقع عليه العتق الكلام
الابح من حين وجوده وبعضهم نسب هذا القول الى محمد والي
ان الخلاف في كيفية هذا التصرف على الوجه الذي وصفنا في خصوص
عليه من اصحابنا لكنه قد لول عليه ومثاله اما لانه فانه ظهر
الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد في الطلاق فيمن قال لامرأته
اصدكي طلاق ان العدة معتبرة من وقت الاختيار في قول ابي يوسف
والعدة انما تقبض من وقت وقوع الطلاق فيدل على ان الطلاق لم يكن
واقعا وانما يقع عند الاختيار مقصودا عليه وفي قول محمد لعنه من وقت
الكلام السابق وهذا يدل على ان الطلاق قد وقع من حين وجوده
وانما الاختيار بيان وتعيين لمن وقع عليها الطلاق وانما الاشارة
بانه روى عن ابي يوسف انه قال ان العتق احد عبده به تعلق العتق
بذمة ويقال له اعتق وهذا اشارة الى ان العتق غير نازل في

في المحل اذ لو كان نازلا لما كان معلقا بالذمة ومعنى قوله يقال له اعتق
اي اختر العتق لاصحابنا على انه لا يكلف بان العتق وذكر
محمدا في الروايات يقال له بين وهذا اشارة الى الوقوع في غير المعين
البيان للموجود لا للمعدوم والى هذا ذهب الكرخي والقدروري وحققا
الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد الا ان القدروري حكى عن الكرخي انه
كان يفرق بين العتاق والطلاق ويجعل الاختيار وبيان في الطلاق
بالاجماع من قبل ان العتاق يكتمل النبوت في الذمة والطلاق يكتمل
فان كان غير من اصحابنا يسوي بينهما لان الطلاق ايضا يكتمل النبوت
في الذمة في الجملة الا تميزان الفرق واجبة على المعين وانما يقوم
القاضي مقامه في التفريق وهو الصحيح لانها يستويان لان تعلق
العتق بالذمة ليس معناه الا اتفاقا بسبب الوقوع من غير وقوع
وهو معنى حق الحرية دون الكيفية وهما في هذا المعنى يستويان وجه
القول الاول انه قوله اصدكي كما هو تنجيز الحرية في احدهما وليس بتعلق
لان عدم حرم التعليق الا انه تنجيز في غير المعين فتعين الاختيار وجوب
القول الثاني ان العتق اما ان يثبت باختيار العتق واما ان يثبت
بالكلام السابق والاول لا يسبيل اليه لان اختيار العتق لم يصرف
اعتنا في الشرح الا تميزا له لوقال لعبدك اخترت عتقا لا يعتق فلا بد
وان يثبت بالكلام السابق فلا يخلو اما ان يثبت حال وجوده في احد
غير معين واما ان يثبت عند وجوب الاختيار في احد ما عينا وهو
تفريق العتق بشرط الاختيار لاجب الاول لانه ربما يختار غير فيلزم
القول بانتقال الحرية من الرقيق وانتقال الرق من الرقيق الى
الحرة واسترقاق الحرة والاول محال والثاني غير مشروع فتعين الثاني ضرورة
وهو ان يثبت العتق عند وجوب الاختيار بالكلام السابق وهو مقصودا
على حال الاختيار وهو لقبه التعليق ثم القائلون بالبيان اختلافوا
في كيفية البيان منهم من قال البيان اظهار محض ومنهم من قال انه
انه اظهار من وجه وان شاء من وجه واستدلوا بما ذكره محمد في الروايات
في موضع يقال له اعتق وزعموا ان المسائل تخرج عليه وهذا غير سديد
لان القول الواحد لا يكون اظهارا وانما اذا انشأ اثبات امر
لم يكن والاظهار ابداء امر كائن بينهما ثنائ فتمت هذه الخلافات
تظهر في الاحكام وانما في الظاهر متعارضة بعضها يدل على صحة القول
الثاني ونحن نسبه الى كل ذلك اذا انتهينا الى بيان حكم الاغتياق وبيان
وقت نبوت حكمه وآما نرجع احده القولين على الاخر ونخرج المسائل
عليها فذكر ان في اختلافات

بدر ايج في فصل

واما سر الخط الركن من كتاب العتق

ولو قال لعبد انت حر على الف او باع نفس العبد منه فقبل العبد منه
عنت بقوله كما في البيع والمال دين في ذمته حتى يصح الكفالة به بخل
بدل الكتابة لانه ثبتت مع العتق وهو باع الروح على ما عرفت
مختار ات التوارك في فصل الكتاب من كتاب العتق
رجل قال لعبد اذا ديت الى الفاء او متي ادبت الى الفاء فانت حر
لا يعتق قبل الاداء ولا يكون مقتصر على المحبس ولو قال ان انت
الى لا يعتق قبل الاداء او يقتصر على المحبس وله ان يبيعه قبل الاداء
وان جاء العبد بالف او ببعض الف بغيره على القبول فان وضعها
في موضع يقدر المولى على قبضها كان ذلك قبضا ويعتق العبد
قال الحنابلة ان كنت عبدا فانت حر لا يعتق لانه ليس بعبده مطلقا
في صبحان في فصل التعليم و

الاضافة ما يخص

انما قال المولى لعبده ان ادبت الى الفاء فانت حر في العبد بالمال
وخله بينه وبين المولى بغير المولى على القبول وليس معناه الاكراه بالبيع
واما معناه ان العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه
وخله بينه وبين المال بغير المولى فابدا ويحكم باعتق العبد وهذا
استحقاق اخذ به على ثلثا السنة يجب ان يعلم ان هذا التصرف
بين ابتداء وينقلب في بقية الاداء او ما يبيع ابتداء فان صورة
صورة اليقين لانه اليقين ذكر شرط وجرا وهذا التصرف به
الكتابة واما كتابة بمعنى عند الاداء لان معنى الكتابة ان يعتق
العبد باليؤديه الى المولى وقد وجد هذا عند الاداء فوفرنا على
السبعين حفظها فجلنا يميننا ابتداء عملا بالصورة فقلت انه يتم
بالمولى وصح ولا يكمل الفسخ ولا يمنع جواز البيع ولا يصير العبد
احق باك به لئلا يمتنع ان كان للمولى ان يخذ منه بغير رضاه وجعلنا
كتابة بمعنى عند الاداء فقلت اذا ادب العبد المالك بغير المولى على
القبول كما في فصل الكتابة وهذا لان المولى رضي بالعتق عند
وصول العوض اليه والعبد ما يبيع في كتاب المال لا يصل الى
العتق فلو لم يجبر المولى على القبول على التفسير المذكور فقلت ينضم به
العبد ولو اجبر المولى على القبول لا يتضرر وهو بهذا الطريق اجبر
المولى على القبول في الكتابة واذا اجبر المولى على القبول صار القبول
موجبا لتقديره واعتبارا فيتحقق الشرط وهو الاداء الى المولى
محيط البرهان في الفصل الثالث

من كتاب العتق

ودكر محمد في الزيارات فبم قال لعبد انت حر على الف درهم انت حر على
مائة دينار فقال لعبد قد قبلت عتق وكان عليه المالان جميعا وكذلك
لو قال لامرأة انت طالق ثلاثا على الف درهم انت طالق ثلاثا على مائة
دينار فقلت قد قبلت طلق ثلاثا بالمالين جميعا وهذا قول محمد
قال ابو يوسف في مسألة الطلاق القبول عند الكلام الاخير وهو طالق
ثلاثا بمائة دينار قال الكرخي وكذلك قياسه في العتق ووجهه انه
لما اوجب العتق بعوض ثم اوجبه بعوض اخر فقد الفسخ الايجاب
الاول فيعتق القبول بالثاني كما في البيع والمحمد ان الاعتاق والطلاق
على مال تعليم من جانب المولى والزواج وانه لا يكمل الفسخ فلم يفتقر
الايجاب الثاني الفسخ الاول فيصح الايجابان وينصرف القبول
اليهما جميعا او يوجب جوبا لهما جميعا فيلزم المالان جميعا بخلاف
البيع لان ايجاب البيع محتمل للفسخ فيضمن الثاني في الفسخ الاول
ولو باع المولى العبد من نفسه او وهب له نفسه على عوض فله ان يبيع
العوض قبل القبض لانه مملوك بسبب لا يفسخ به كما في التصرف
فيه قبل قبضه كالميراث وله ان يعتق على مال موهب ويكون ذلك
دينا عليه موقدا وله ان يشتر به منه شيئا يدا بيد ولا خير فيه لثمة
لان من اصل صحابته ان الذين جميعا يجوز التصرف فيه قبل القبض
كالثمان البياعات والعروض المصنوعة لا بدل الصرف والسلام
فانه لا بد من القبض في المجلس لئلا يكون اقرارا عن دين يدين ولو
اعطاه كقبلا بالمال المذكور اعتقه عليه فهو جائز لانه صار حرا بالقبول
والكفالة يدين على حرة كالكفالة برب الدليون ولو لا ذلك يكون للمولى
لانه عتق على ملكه والمالك دين على العبد لانه من جانبه معاوضة والمولى
ايضا لم يرض بجزءه عن ملكه الا ببدل وقد قبل العبد

البدايع في فصل واما سر الخط الركن

ومن قال لعبد انت حر على ان تخدمني اربع سنين فقبل عتق وعليه
ان يخدمه اربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة للمولى
وقد مات المولى فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف على العبد قيمة نفسه
وعلى قول محمد قيمة خدمته اربع سنين ولو كان خدم سنة ثم مات المولى
فعلى قولهما عليه ثلثه اربع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه ثمة خدمته
لثلاث سنين وكذلك كانت العبد وترك مالا يقضي لمولاه عن ماله بقيمة
نفسه لمولاه في قولهما وفي قول محمد يقضي بقيمة اخذه
في اوائل كتاب العتق

وفي احوال القديس وبقول محمد فاخذ ولم ارحم ما اذا مرض العبد
مرضا لا يمكن معه اخذته وينبغي ان يكون كالموت بحر القوت
في باب العتق على جعل عند شرح قوله ولما مات تجب قيمته
من كتاب العتاق
وقيل اذا مات في نصف السنة مثلاً باخذ بما يقع من خذته سنة
في قولهم كما لو اعتقه على الف واستوفى بعضها ثم مات فانه كان
للورثة ان يأخذونه بما يقع منه الالف كما في النهاية فتمت
في فصل العتق وان دخلت الدار من قبل العتق
رجل قال لامته عند الوصية اذا خدمت ابني هذا وابني هذه حتى
يستغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين تخدما
حتى تزوج البنت وليصيب الابن ثمن ايجارية وان كانا صغيرين
تخدمهما حتى يدركا لان استغناء الكبيرين والصغيرين يكون عند
ما قلنا وان كانا كبيرين فتمت وجبت الامة ولحق الابن تخدما جميعا
لان شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا يعتق عند استغناء
احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما تخدما جميعا حتى
يدرك الاخر فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت
معلقة بخدمتهما وقد وقع اليأس عن ذلك فتمت
في فصل العتق والاضافة من ذلك العتاق باب الاستيلاء
ولو قال المولى ان كانت هذه ايجارية جيلة فهو مني فاسقطت سقطا
قد استبان خلقه او بعض خلقه فقد صارت ام ولد له لما يتنا
وان ولدت ولدا لاقل من سنة اشهر صارت ام ولد له لان الطريق
الي ثبوت نسب الحمل منه هذا لان معنى قوله ان كانت جيلة فهو مني
اي بمعنى اني وطلتها فان حبست من وطئي فهو مني فاذا انتهت بعد
هذه المدة لم يولد لاقل من سنة اشهر يتقينا انها كانت حاملا
حينئذ فيثبت النسب والاستيلاء فان اكر المولى الولادة
فشهدت عليها امراة لزمه النسب لان الزوج اذا كان اقر
بالحمل تقبل شهادة امراة على الولادة على ما ذكرنا في كتاب
الطلاق فان جاءت بسنة اشهر فصاعدا لم يلزمه ولم تصر
ايجارية ام ولد له لانا لا نعلم وجوب هذا الحمل في ذلك الوقت يجوز
انها حملت بعد ذلك فلا يثبت النسب والاستيلاء بذلك
بدائع في اول كتاب الاستيلاء
وفي الاصل رجل له امه حامل فقال ابن كان حملها غلاما فهو مني
وان كان جارية فهي من فلان او قال فليس مني فولدت غلاما وجا

لاقل من سنة اشهر ثبتت نسبها منه وفي لو ادرك لبس من الوليد
عن ابي يوسف في امه حامل اقر سبها انها حامل منه في ام
يولد لاكثر من سنة اشهر او سنة اشهر فنفاه قال لا يكون ابنه
وتكون ام ولد له باقراره وكذلك ان لم تلد ولكن اسقطت
سقطا فتبين خلقه تأثير حانية في الفصل
المنع والعسر من نسب بالدم
ولو اقر المولى فقال جارية حمل هذه ايجارية مني صارت ام ولد له
لان الاقرار بالحمل اقرار بالولد اذا حمل عبا يقع عنه الولد وروى
عن ابي يوسف انه اذا قال حمل هذه ايجارية مني او قال هي جيلة
مني او قال في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك لم تكن
حاملا وانما كان رجلا وصدقته الامة فانها لا يصح فان وصي ام
ولد لانه اقر بحملها وحمل عبا يقع عنه الولد وذلك يثبت لها حرية
الاستيلاء فاذا رجع لم يصح رجوعه ولا يثبت الية نصدها
لان في احرية حتى انه لم يقع فلا يحتمل السقوط باستقاط العبد
بدائع في كتاب الاستيلاء
ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سنتين فولدت لاقل
من سنة اشهر يثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من سنة
اشهر لا يثبت النسب والتوقيت باطل من استيلاء
قاصد
ولو قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على ولادته
امراة فهي ام ولده ذكر في الكافي ومن قال لامته ان كان في
بطنك ولد فهو مني فقالت ولدت فشهدت القابلة على ولادتها
يثبت النسب منه وصارت ام ولد له هذا اذا ولدت لاقل من سنة
اشهر من وقت الاقرار وان ولدت لسنة اشهر فصاعدا لا يثبت
لاحتمال انها حملت بعد قول المولى فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد
وذكر في الاختيار ولو اقر ان امه جيلة مني ثم جاءت بولد لسنة اشهر
او اقل منها يثبت نسب منه وصارت ام ولد ولاكثر من سنة اشهر
لا يثبت له من اقراره حينئذ فلو اقر به فمات ثم ولدت لاكثر من سنة
اشهر من وقت الاقرار جارية حينئذ فلو اقر بها فمات ثم ولدت
لاكثر من سنة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسب منه
في حال شرح صدر الشريعة من باب النسب
واحصانه من نسب الطلاق
فان زوجها قبل الاعتراف فولدت ولدا من الزوج قال لو لم يكن منزهة

عن التارخانية
خالف لما قلناه به ولما افاده ما تقدمه من التبيين
نفاه ومن صرح بها ام ولد مع النفي لا نفاه اذا صار
ام ولد ثبت النسب من غير اقرار

الام يعترف بموت المولى من جميع المال

فصل الاستيلاء من كتاب العتاق

ينبغي لك ان تعرف ان فيما اذا قال امر كان في بطنك ولد او قال ان كان بها جيل مني مني بلفظ التعليل اما اذا قال هذه حامل مني يولد الولد وان جارت به لأكثر من سنة اشهر الى سنتين حتى ينفية وبه صح في الاجناس من كتاب العتاق

فأية البيان في ثبوت النسب من كتاب الطلاق

ولو قال رجل جارية هذه مني او قال فاني بطني من ولد فهو مني فاسقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه تصيرام ولد له وان لم يستبين لا تصيرام ولد له عندنا

في فصل الاستيلاء من العتاق

اذا اقر في صحة ان امته قد ولدت منه فانها تصيرام ولد له و يكون عتقا من جميع المال سواء كان موعا ولد او لم يكن و ان اقر بذلك في مرضه فان كان موعا ولد فذلك الجواب تصير اجارية ام ولد له وتعترف من جميع المال وان لم يكن موعا ولد لم يصح الاقرار بالاستيلاء بل يصير وصية حتى يعترف من ثلث المال

باب العتاق

قال وان ادعى ولد جارية امرأته او احد البوي لم يثبت النسب بحال لان ثبوت النسب بمقتضى الشبهة في المحل وقد اعدم الا انه اذا قال ظننت انها تحل لي يدرا عنه احد وان قال علمت باجرة يدر احد لان الشبهة حيث الاشتباه وهو انه ظن بالظن مثله كانه قال كنت امرأه خلا لا فذلك جارية لها وكما كانت جارية الاب خلا لا فذلك له لانه جاز منه وشبهة الاشتباه معتبرة في اسقاط العقوبة في حق من يشبه عليه ولكن لم يعتبر في حق اثبات النسب فاذا ملكه لويما عتق ولم يثبت نسبه منه وان ملك امه لم تصيرام ولد له بمزلة ما لو استوله جارية الخبز بالزنا الا انه يدعى شبهة النكاح فحينئذ اذا ملكها مع الولد يثبت النسب منه ويصير هو ام ولد له قال وانما وطئ الرجل جارية رجل فقال اصلها لي والولد ولد وصدقة المولى في الاحوال وكذب في الولد لا يثبت النسب منه لان الاحوال ليس بنكاح ولا يملك يمين فلا يثبت بيشبهة النكاح في المحل في حق مولاها ويكون تكذيبه اياه في الدعوة معارضنا فاعلم من صحة دعوة فلا يثبت نسبه منه

وان ملكه لويما يثبت نسبه منه بسقوط المعارض بالدعوة وهو بناء على الاستحسان الذي بيناه في كتاب الدعوى لان المولى اذا صدق في الاحوال والدعوة جميعا يثبت النسب منه استحقاق لان الزوج ليس بموجب الزوج الا ملكا وكل الثمانين من الوطئ شرعا والاحوال ثمانين من ذلك حشا وفي غيره هذا المحل من الطعام وغيره الاحوال يكون مثبتا حل التناول فيكون ذلك شبهة في اثبات النسب لكنها شبهة ضعيفة جدا فلا بد من ان يضمن اليه التصديق من المولى بان الولد ولده او يخص خلوص الملك في الولد للمدعى فان ذلك اقر من تصديق المولى فلهذا يثبت نسبه منه وان ملكا ما كانت ام ولد له وكذلك عند تصديق المولى يثبت النسب منه وهو عبد لمولا وكذلك الجواب في جارية الزوجة والا بوبن اذا ادعى ان مولاها جارية في الا ان هنا من ثبوت النسب بالتصديق عتق لقرابة من المولى ايا كان او اما

باب المدبر من كتاب العتاق

واما ملك اليمين فوام الله له لوجب الفرائض بنفسه ايضا لانه ملك يقصد به حصول الولد عادة ملكا للنكاح وكان مفضيا الى حصول الولد ملكا للنكاح الا انه اضعف منه لانه لا يقصد به ذلك مثل ما يقصد بملك النكاح وكذا يحتمل النقل الى غيره بالزوج ويقتضي مجوز النسخ من غير لسان بخلاف ملك النكاح واما في الامة فلا يوجب الفرائض بنفسه بالاجماع حتى لا تصير الامة فرائض بنفس الملك بخلاف اصل تصير فرائض بالوطئ اختلف فيه قال صاحبنا لا تصير فرائض الا بقرينة الدعوة وقال الشافعي تصير فرائض بنفس الوطئ من غير دعوة

واما حكم بقا رض الدعوتين

فلا فرائض الا بملك اليمين او شبهة او ما وبيل الملك او ملك النكاح او شبهة ولا تصير الامة فرائض في ملك اليمين بنفس الوطئ بل بالوطئ مع قرينة الدعوة عندنا وصح من سأل كتاب الدعوى فلا يثبت الاستيلاء به وان الدعوة وليست في الاستيلاء وملك القنة والمدة بركة لا ستواها في اثبات النسب الا ان المدبر اذا صار ام ولد بطل التدبير لان امية الولد الفاعل لها لا تدبر ان ام الولد لا تسع لغريم ولا لوارث والمدة بركة تسع وليست في اثبات النسب ملك كل اجارية وبعضها فكذا في الاستيلاء وصح لو ان جارية بين اثنين علقتهما في ملكها فثبت بولد فادعاه احداهما يثبت نسبه منه وصار

اجارية كلها أم ولد له بالضمان وهو نصف قيمته اجارية يتصور في هذا
العار واليسار ويغرم نصف العقر لشريكه ولا يضمن من قيم الولد
شيئا من استيلا والبدائع في فصل ما يتعلق
بما هو شرط ثبوت النسب

ويستوفى في فراش الملك ملك كل المحل وبعضه وملك الذات وملك اليد
في ثبوت النسب وبيان ذلك في مسائل اذا حملت اجارية في ملك
رجلين فادعاه احد هما ثبت نسب الولد منه لان ماله من الملك
وجب النسب بقدره الا ان النسب لا يجري فمضى ثبت في البعض
يتعلق الكل وتصية اجارية ام ولد له وعليه نصف قيمتها لشريكه
ونصف العقر ولا يضمن قيمة الولد وهو من مسائل كتاب العتاق
ولو ادعيها جميعا معا فهو ابوها واجارية ام ولد لهما وهذا اخذنا
من محوى البدائع في فصل ما حكم لقاض المدعيون

وهو العبد اما دون ولد جارية من اصابة انها تصح ويثبت نسب
الولد منه لان ملكا ليد ثابت له وان كان ثبات النسب رجل
ادعى على اخوانه اخوة لابي له وان ادعى بسببها الميراث او النفقة
تسمع الدعوى ويقضى بانه اخوة وكان ذلك قضا على جميع الاخوة
والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكنه اثبات الاخوة لان هذا
في اخصه اثبات البتة من الاب والام فكأن هذا دعوى
على اب المدعى عليه لا على المدعى عليه ولواقر المدعى عليه انه اخوة
لا يصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنة والابن غائب او ميت فان اثر
نسبه مالا من النفقة وغيرها فحينئذ ينتصب خضعا عن الغائب
لانه لا يتوصل اليه الا باثبات اخوة على الغائب حتى لو حضر الاب
انكر لا ينفذ الى ان يرضى واما لو ادعى على رجل انه ابوه او ابنتي
على رجل انه ابن ابنة او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت
امرأة على رجل انها زوجته او ادعى العبد على عربه انه اعتقه وهو
مولا او ادعى العبد ان هذا كان عبده له وانه اعتقه او
المرأة ادعت على رجل انها امه او ادعى ولا المولاة وانكر
ادعى قبله منكروا قام المدعى بالبينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه
الاشياء مالا او لم يدع بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى على الغير
ولهذا الواقر انه ابوه او ابنة او زوجته او زوجها صح ولو اقر
انه اخوة لا يصح وفي دعوى المرأة على اخوانه ابنتها عن ابي يوسف
انه لا يصح من الدعوى وهكذا روى عن محمد وهذا قياس وما
ذكر في الاقضية انه يسمع استحقاق وفي الاقضية نص في

اقام بينة من النصارى ان فلانا ثوفي وهو ابنه ووارثه ولا وارث
له غيره ولم يحضر احد الابنة قبله صح فانه لا يمكنه اثبات نسبه وموته
لان شرط سماع البينة والقضا بها خصم جاحد واخصم في اب
النسب الوارث والوصي او من المبيت عليه دين او عذره ودفعه او دفع
له عذر المبيت دين او الموصى له وليتصور ان كان مقرا بالحق او منكرا له
وفي مختصر القدر ورر رجل له عبد في صحته فافر في مرض موته انه ابنه ليس له
نسبه وموت ومثله يولد لمثله فانه ابنه ويرثه ولا يبيع في شيء سواء
كان اصل العلوق في ملكه او لم يكن ومحقق من جميع المال وكذا لو كان
عليه دين يحبط بجميع ماله وليس فيه ابطال صح الغناء والورثة
وكذا اجارية ولدت في صحته فافرت في مرضه انه ابنها وسواء كان
اصل العلوق في ملكه او لم يكن وفي اجماع الصغیر رجل له غلام
ولد في ملكه فباعه من رجل وباعه المشتري من غيره ثم ادعى البائع
في الغلام يصح الدعوى ويثبت النسب ويبطل البيع استحقاق
والقياس ان لا تسمع الدعوى للثبوت قض والجواب ان الثبوت قض
متحقق في مثل هذا الموضع لان النسب يجري فيه اخفا وصار
كالمنفعة اذا اقام البينة ان الزوج طلقها ملكا قبل الخلع لسمع
وكما كتب اذا اقام البينة ان المولى اعتقه قبل الخلع به تقبل
من دعوى فضل المكرمة في النسب في الارث من

من كتاب الدعوى

ولو ادعى المضارب ولد جارية المضاربة لم تصح اذ لم يكن
في المضاربة ربح لانه لا بد لثبات النسب من ملك ولا ملك للمضارب
اصلا لا ملكا لذات ولا ملكا ليد اذ لم يكن في المضاربة ربح
من دعوى البدائع في فصل ما حكم لقاض المدعيون

واذا وطئ الاب جارية ابنة فجات بولد فادعاه ثبت نسبه وصار
ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها الا قيمته ولدها من
استيلا وفضل المكرمة من ملك العتاق

رجل استوله جارية ولده تصية ام ولد له ويغرم قيمتها ولا يغرم
عقرها فاصح في فصل الاستيلا

من كتاب العتاق

واذا اراد الرجل ان يطأ جارية ولا تصير ام ولد له ولو ولدت فانه
يبيعها من ولد الصغیر ثم تزوجها واذا ولدت جارية الرجل فادعاه
المولى والابن كان لولد من المولى ولو وطئ جارية امرأة او والد
او جد فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويدرا عنه احد بالثبته

فان قال احدهما الى المولى لا يثبت النسب الا ان يصدق المولى في ذلك
وفي ان الولد منه فان صدق في الامرين جميعا ثبت النسب لا خلاف
وان كذب المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر ثبت النسب رجل
في يد غلام صغير لا يعتبر فقال هو عبد له ان القول قوله فان ادرك
الغلام وقال انا حر لا يقبل قوله وان اقام البينة قبلت بينته وان
الغلام كجبر فقال الذي هو في يده فهو عبد روق قال الغلام انا عبد فلان
كان القول الذي في يده ولو قال انا حر الاصل كانه القول
قول الغلام رجل في يده صبي يقول هو عبدي فاعترف ثم جاز
اخر و اقام البينة انه عبد قبلت بينته ويقضي له بالعبد ويحل
اغتاف الاول باع غلاما ثم ادعى انه كان عتقه او دبره
لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق من ماله يثبت النسب
يحل البيع رجل فخر بامه ثم اشتراها لا تصير ام ولد له وان
اشترى الولد عتق رجل اشتراة لها ثلثة اولاد ولدتهم في
بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولده ثبت نسبه والباقي
اربع جارية بين رجلين ولدت ولدا فادعاه احد الشريكين
واعترف الاخر وخرج الكلام منهما فمالت الدعوة اولي من الاعيان
خزانة المفتين في الاستبصار من كتاب العتاق

ولو ادعى جارية امرأته او جارية والدع فوكت وادعاه
لا يثبت النسب ويدرا عنه احد النسبتين فان قال احدهما الى المولى
لا يثبت النسب الا ان يصدق المولى في الاحوال وفي ان الولد
منه فان صدق في الامرين جميعا يثبت النسب لا خلاف وان
كذب المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر ثبت النسب
فان صح في الاستبصار من كتاب العتاق

فان روجها فماتت بولده فهو في حكم امه لان حق الجارية
ليس الى الولد كما لتبيرة الاثر ان ولد الجارية هو وولد القنة
فن والنسب يثبت من الزوج لان الفرائس له وان كان النكاح
فاسدا اذا فاسد ملحق بالصحيح في صوح الاحكام ولو ادعاه المولى
لا يثبت نسبه لانه ثابت بالنسب من غير يفتق الولد وتصيره
ام ولده لا قرار واذا مات المولى عتقت من جميع المال

فان روجها فماتت بولده فهو في حكم امه لان الاوصاف القارة

لان الفاسد ملحق بالصحيح في صوح الاحكام ومن الاحكام ثبوت
النسب وعدم جواز البيع والوصية عتاقه
في الاستبصار من كتاب العتاق

لو استولد بها بالزنا وقال زنيته بها او فحيت بها او قال هو ابني
من زنا او فحور وصدقة وصدقة المولى فولدت ثم ملكها لم تصير
ام ولده عنده نكاحا لفرق القياس مع لانه ولد حقيقته حتى لو
ملكه لعنق عليه فلهذا احكام كون ام ولده وجه الاستحسان ان
الموجب كون العتق لها صيرورتها منسوبة اليه ولو اسقط الولد
ولم يوجد هذا لان نسب الولد بالزنا لا يثبت ولا تصير هي منسوبة
اليه بدونه هذه الواسطة وانما عتق عليه لولده لانه جازع حصة
من بيع سريح الجمع في الاستبصار من كتاب العتاق

قوله ولو ادعاه لا يثبت نسبه لانه ثابت بالنسب من الزوج
هذا اذا جازت به ستة اشهر من وقت النكاح فان جازت به
لا قل فهو ابن للسبب والنكاح فاسد من ابن النكاح
في الاستبصار من كتاب العتاق

وان مات عزام ولده او اعترف فماتت بولده ما بيننا وبين سنين
لنه وان جازت به اكثر من سنين لم يلزم له الولد لا يبرح في النظر
اكثر من سنين الا اذا ادعاه فحينئذ يثبت لانه لما ادعاه تبين
انه اعترف في حال قيام العدة وهي في تلك الحالة باقية على حكم فرائس
فكان متناولا فيه في باب العدة من كتاب
طلاق المبسوط للحلواني

فصل انه تزوجت بغير ان له مولاها ودخل بها الزوج فولدت لسته
اشهر منه تزوجها فادعاه المولى والزوج فهو ابن الزوج من
نكاح خزانة المفتين في التصرفات الفاسدة

اذا فرغ عبد بحرية امه فتروجها على انها حرة فولدت فلولده عنده
حسنة والى يوسف عبد وعنده محمد حرة بالقية كالمغور وراكر
فتح القدير في نكاح المرفوع

وروى المعلى عن ابني يوسف في عبد بين رجلين قال احدهما
لاخر هذا ابني وابنيك او ابنيك فمات لا طر صدقت فهو
ابن المقوضة دون المصدة وكذلك قال محمد في الزيادة
في صبي لا يحقل في يد رجلين قال احدهما لاخر هو ابني وابنيك
فصدقه صاحبه وانما في ذلك لانه قال له هو ابني فمات قال
هذه المقالة يثبت نسبه منه لوجوه الاقرار منه بالنسب في ملكه

فلا يحتمل الثبوت من غيره بعد ذلك قال محمد لو قال هذا ابنك وسكت
فلم يصحده صاحبه حتى قال هو ابني معك فهو موقوف فان قال صاحبه
هو ابني دونك فهو كما قال لانه لا اقره بالنسب ابدا وسكت فقد
استقر اقراره ووقف على التصديق فقول بعد ذلك ابني بمنزلة ابطال
الاقرار فلا يسمع فاذا وجد التصديق من المقر ثبت نسبه منه قال
فان قال المقر ليس ابني وكذا بك او قال ليس ابني ولا ابنك او قال
ليس ابني وسكت فليس ابني واحد منهما في قياس قول ابي حنيفة وقال
محمد ان صدق فهو ابن المقر وان كذب فهو ابن المقر وهذا فرع اختلاف
قيمة اقراره ان ابن فلان وكذب المقر له ادعاء المولى انه لم يصح
دعوى في قول ابي حنيفة وفي قولهما تصح وجه قولهما انه لما كذب
المقر له فقد بطل اقراره كما في الاقرار بالمال واذا بطل اقراره الحق
بالعدم فحاز ان يدعي لنفسه ولا يثبت نسبه له لما اقر بالنسب لغيره
فقد زعم انه ثابت النسب فكذب ينفي ثبوت النسب منه في حقه
لا في حق المقر به بل يبقى ثابت النسب في حقه فاذا ادعاء فقد
ادعى ولده وهو ثابت النسب من الغير في حقه فلا يسمع ودعواه و
لو قال هو ابني وابنيك فهو ابن الثاني لانه لما قال هو ابني فقد صدق
فثبت نسبه منه فاقراره بعد ذلك بقوله ابنك لم يصح قال محمد فان
هذه الغلام يعقل فالمرجع الى تصديقه لانه اذا كان عاقل كان في يد
نفسه فلا تقبل دعوى النسب عليه من غير تصديقه قال وان كان الولد
ابن امه ولدت في ملكها فابوابها لا اولى في النسب ان على قول ابي
حنيفة لا يثبت من المقر بعد اعترافه بشريكه وعلى قولهما يثبت
قال في الامه ولد لمن ثبت النسب منه لان الاستيلاء يدفع النسب
من كتاب استيلاء ابدا في فصله وانظر

انه بين رجلين اقرارهما انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك صاحبه
قال ابو حنيفة يبطل من اثنائه في رقبته موسرا كان المشهور عليه
او معسرا وتقدم المشهور عليه يوما ويرفع عنها يوما فان مات
المشهور عليه سعت لورثته وكانت في حال السعاية كما لم تنسبه
فان ادت عتقت وكان نصف ولها المشهور عليه والنصف
لبيت المال وهو قول ابي يوسف الاخر وقال محمد تسع الساعه في نصف
قيمته للمشهور عليه فاذا ادت فهي حرة لاسبيل لاحد عليها وجوبه
ان المقر قد افسد على شريكه ملكه باقراره لانه لما لم يصدق الشريك القلب
اقراره على نفسه كمن شتر عبدا ثم اقر ان البايع كان قد اعتقه وانكر
البايع انه ينقلب اقراره عليه ويجعل معتقا كذا هو هنا واذا انقلب اقراره

على نفسه صار مقرا بالاستيلاء في نصيبه ومضى ثبت في نصيبه ثبت في نصيب
شريكه لانه لا يجوز فقد افسد نصيب صاحبه كمن لاسبيل الى نصيبه
لان شريكه قد كذب في اقراره فكان لشريكه السعاية كما لو اعتنق المقر
نصيبه وهو معسر واذا استعتق نصيبه وعتق نصيبه يعتق الكل
لعدم تجزئ العتق عنده من كتاب الاستيلاء

المسألة في فصله وابدا شرطه

وهل ينفذ قضاء القاضى بجواز بيعها ام لا قال في النجاشية لم ينفذ في الظاهر
الروايات وفي الظهيرية واذا قضى القاضى بجواز ام المولى نفذ قضاء
في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي قول محمد لا يجوز بناء على المسئلة
الاصلية ان الاجماع المتأخر هل يرفع الاختلاف المستقيم عندهما
لا يرفع لما فيه من تضليل بعض الصحابة وعند محمد يرفع والفتوى
على قول محمد في هذه المسئلة انه لا ينفذ قضاءه انتهى وفي الذخيرة
لو قضى قاض بجواز بيعها لم ينفذ قضاءه بل يتوقف على قضاء
قاضي اخر امضا وابطالا انتهى

الاستيلاء من كتاب العتق

ولقب المسئلة ان ام الولد هل هي متقونة من حيث انها مال او
غير متقونة عنده غير متقونة من هذه الجهة وعندهما متقونة
واجبوا على انها متقونة من حيث انها نفس ولا خلاف في ان
المدر متقوم من حيث انه مال وربما تلقب المسئلة بان رق ام
الولد هل له قيمة ام لا ذكر محمد في الاما انما تضمن في الغصب عند
الى حنيفة كما تضمن الصبي الحر اذا غصب يعني اذا مات من سبب
حادث بان عقره بيع او نهته حية او نحو ذلك وجه قولهما ان
ام الولد مملوكة للمولى بلا شك ولهذا يحل له وطئها واجارته واتخاذها
وكاتبها وملكه فيها معصوم لان الاستيلاء لم يلزم لزوال العتق
فكانت مضمونة بالغصب والاعتاق والقبض في البيع القابل
كالمدبر والدليل على ان رقها متقوم ان ام الولد المصرا في اذا
اسلمت يخرج الى العتاق بالسعاية فلو لا ان ماليتها متقونة
لعتقت مجانا ولم يكن للمولى اخذ السعاية بدلا عن ماليتها
وكذا يجوز للمولى ان يكتسبها والاغتيا حل لما يجوز عن مال متقوم
والدليل عليه انها تضمن بالقتل بالاجماع ولا يثبت حنيفة قول النبي
صدرا لله عليه وسلم لما ربه لما ولدت ابراهيم اعتقها ولدها
قطعا هو احد ثبت يقتضى ثبوت العتق في احوال جميع الاحكام الا انه
خص منه الاستمتاع والاستخدام بالاجماع ولا اجماع في التقوم

فكانت حصة في حق التقوم نظراً هو احدث وكذا سبب العتق في احوال
 موجود وهو ثبوت نسب الولد لان ذلك لوجب ان يتحد بين الولد
 وبين الموطوءة ويجعلها نفياً واحدة ففرضية ثبوت العتق في
 احوال في جميع الاحكام الا انه لم يظهر في صرح سائر الاحكام بالاحكام
 فيظهر في صرح سقوط التقوم بخلاف المدبر كنه هناك سبب وهو
 التبرير اضيف اليها بعد الموت لان التبرير اثبات العتق عن
 وبر الا انه جعل سبباً للحال لضرورة ذكرنا ما في بيع المدبر والثابت
 بالضرورة يتقدر بغير الضرورة والضرورة في حصة البيع لا في سقوط
 التقوم وهو هنا الامر على القلب من ذلك لان السبب يقتضي الحكم
 للحال والتأخير على خلاف الاصل والليل على انها غير متفوقة من
 حيث انها مال لا زينة لا تتبع لغيره ولا لوارث ولو كانت متفوقة
 من حيث انها مال ثبتت للغير فيها وللوارث في ثلثها فيجب ان يبيع
 في ذلك كما في المدبر والسعاية مبينة على هذا الاصل لان استغناء
 العبد يكون بقيمته ولا قيمة لام الولد فلا سعاية عليها
استبدال البتة الباع في فصل واما حكم الاستبدال
 التقوم غرة المالية وصفة المالية لم تبين في ام الولد لان احراز
 ملك المتعة لا قصد التمول فلا يتعلق به حق الغرأ والورثة
 فلا تتبع لهم والمدبر في الماحوزات المالية لا للمتعة تقوم في
 حقهم فتعلق حقهم فلذا تتبع لهم لافتراقها فاعتنوا والتوفيق
 من الله العزيز العليم وهذا مما استفدته
 من كشف الاسرار شرح المنار للنسفي
قبيل عوارض الاصلية المكتبة
 ومن باع ام الولد ثم هككت عند المشتري لا تكون مضمونة عليه
 عند الباع حنفية وعند من يكون مضمونة عليه ولقب المسئلة
 ان ام العلة غير متفوقة من حيث انها ليست بالعتق وعند من
 متفوقة وهو من بائع العتاق وعلى هذا اذا باعها واكبل غير
 ظاهراً فولدت في يد المشتري لا قل في ستة اشهر فادعى الباع
 على هذا اذا حملت اكارية في ملكه فباعها وهو حامل فولدت في ستة اشهر
 لا قل في ستة اشهر فادعاه الباع
 واما حكم تقارض الدعوتين في كتاب الدعوى
 ولا قيمة لام الولد عند الباع حنفية فلا يضمنه عن اعتقها مشتركة بينه اذا
 كانت ام ولد مشتركة بين شريكين فاعتق احدهما وهو موصى لغيره
 عند ولا تتبع اذا بات احد موليتيه ويضمن عندهما وتبيع اذا بات

احدهما وقيمتها ثلث قيمتها قنة لفوت منفعة التملك ومنفعة قضائياً بين المولى
 بالاستسقاء وبيع منفعة الاستخدام وكذا الخلاف في المكاتب ابن الملك
 شرح الوفاة في باب عتق البعض
 اختلف المتأخر في قيمة ام الولد مال بعضهم نصف قيمتها قنة وهكذا في
 فمأواه الديت وبه يفتي وقال بعضهم قيمة واحدة والصحيح ما قاله
 خواجه زاده وهو ثلث قيمة القنة وعليه الفتوى من تدبر
المضرات بالخصا
 وتكلموا في قيمة ام الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت
 قنة من استبدال الثانية في كتاب العتق
 لو باع ام ولده او مدبرته فانت في يد المشتري فلا ضمان عليه عند
 وفاة لا يضمن القيمة من يبيع فيضمن الكربة
 فالبيع في كد الزمة وتغيره وتبناه اخره
 قيمة الشيء هي التي تقادله الا ان عند صحة التسمية بعد لهيئتها الى
 المسعى فاذا فرت وجب العوض الاصل وهو قيمة نفس العبد
 من عتاق البتة الباع في التعليل فيه معنى المعاوضة
 في فصل واما شرط الزكن
 واما قوله ان ملك المولى قائم فيها بعد الاستبدال والعصمة قائم فحكم كمن
 قيم الملك والعصمة لا يقتضي التقوم كذلك القصاص وملك الكحل وملك
 النحر وجلة الميتة واما ام ولد النصارى اذا اسلمت فاجواب من وجبت
 احدهما انها متفوقة في زعمهم واعتقادهم ونحن امرنا بتركهم وما يدعون
 فاذا وافقوا فقومها بكونه ولذلك جعلت ضمومهم متفوقة كذا هذا و
 الثاني ان ام ولد النصارى اذا اسلمت تجعل مكانة للضرورة او لا يمكن
 القول بعقوبتها لان ملك المولى ملك محترم فلا يجوز ابطاله عليه ولا يسيل الى
 ابقائها على ملكه بستمع بها وليتخذها طافية منه الا ذل لا يبلد ولا وجه
 الى دفع المذلة عنها بالبيع للسلم كزوجها بالاستبدال عن محمية البيع
 فتجعل مكية تبة وضمانها في ضمانة شرط وان لا يفت على كونه ما يقابل
 بالمتفوقة كما في الكحل والخلع ثم اذا سعت تتبع وهو رقيقة عند اصحابنا
 بقية وقال فرستع وهو حرة وجه قوله في الاستسقاء استدلالاً بها
 وهذا لا يجوز ولما ذكرنا ان في احكام بعثها ابطال ملك المولى عليه
 ويتعلق ربه بذكره المفلس ملكه موصوم والاستدلال في الاستمتاع
 والاستخدام لا في نفس الملك الا ترى ان ام النصارى اذا اسلمت فقامتها
 المولى لا يجبر على البيع وقد خرج اجواب عن الكتابة وانما تضمنت بالقتل
 لان ضمانه القتل ضمان الدم والنفس وانما متفوقة من هذه الجهة وما ذكره

محمد بن الحسن بن الامام عن ابي حنيفة رضي الله عنه قد كنت اظن ان نقل
 لانه اذا لم يحفظها حتى تهلكت بسبب جلات فقدت ببقائها وتجز
 كتابها كما يجوز عتقها لما فيها من تعجيل العتق اليها ولا تسهل الحجة
 على اصل في حنيفة انها معاوضة وروح ام الولد لا قيمة له فلا يجوز
 ان يستحق المولى عليه عوضا لان صحة المعاوضة لا تقف على كون
 المعوض بالاصل فضلا عن كونه متقوما كما في النكاح والتخلع فان
 مات المولى قبل ان تؤدى رد الكتابة عتقت ولا شيء عليها انما العتق
 فلانها كانت ام ولد وقد مات مولاهما واما العتق بغير شيء فلان
 الكتابة قد بطلت لان الحرية توجهت اليها من جهتين الاستيلاء و
 الكتابة فاذا ثبت العتق باحدهما بطل حكم الآخر وكذا يجوز اعتقها
 على مال ويبيع نفسها حتى اذا قبلت عتقت والمال دين عيها لانه
 الاعتاق على مال من باب تعجيل الحرية واما الذي يتعلق بما بعد موت
المولى فمنها عتقها لان عتقها كان معلقا شرعا بموت المولى
 لما روى عن عكرمة بن عمار بن عباس رضي الله عنهما انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ايما رجل ولدت منه امته فزني معتقة
عن دبر منه وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين ولدت ام ابراهيم عتقها
 ولدها ومعلوم انه لا يثبت حقيقة العتق في حال الحياة فلو لم تثبت
 بعد الموت لتعطل الحديث ولان سبب ثبوت العتق قد وجد و
 هو ثبوت نسب الولد ولم يعمل في حاله الحياة فلو لم يعمل بعد الموت
 لتعطل السبب ويستوفى فيه الحقيقة والكم بالردة والحق بدراة
 لما ذكرنا في كتاب التبرير وكذا الحجة المستأنة اذا اشترجارية في دار
 الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحرة عتقت
 اجارية لما ذكرنا في الخبر وكذا يعتق ولدها الذي ليس من مولاها
 اذا سرت امية الولد اليها على ما بيننا لان الولد يتبع الام في الرق
 والحرية ومنها انها تعتق من جميع احوال ولا تسر للوارث ولا للغير
 بخلاف المدبر لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 ام الولد لا تباع ولا توهب وهي حرة من جميع احوال وروى ايضا
 عن سعد بن المسيب انه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعتق امهات الاولاد وان لا يبعن في الدين ولا يجعلن في الثلث
 وفي بعض الروايات ولا يجعلن في الثلث ولا يستعين في دين
 وفي بعضها امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتق امهات الاولاد
 من غير الثلث ولا يبعن في دين ولان سبب ثبوت حرية ام الولد

هو ثبوت نسب الولد وحرية النسب لا تجتمعها السعاية كذا حرة
 الاستيلاء ومنها ان ولاها للمولى لان اعتاقها منه طابعت
 من استيلاء والبدايع في فصل ما حكم به

فصل

واما بيان ما يظهر الاستيلاء فظهر بقرارة المولى ثم ان اقرب في
 حال الصحة ان هذه الجارية قد ولدت منه فقد صارت ام ولد له ولو
 كان معها ولد او لم يكن لان الاقرار في حال الصحة لا ينافي فيه فصيح
 وبهذا المواتعق في الصحة تعبر من جميع احوال وان كان الاقرار
 في مرض موته فان كان معها ولد صارت ام ولد ايضا وعتقت
 من جميع احوال اذ مات المولى لان كون الولد معها دليل الاستيلاء
 فكان الظاهر في هذا فصيح اقرار ولان النسب من احوال الجارية
 وتصرف الميراث من الموت فيما يحتاج اليه خاصة اصلية ناقصة
 النطق والكسوف وكذا ذلك وان لم يكن معها ولد عتقت من الثلث
 لانه متهم في اقراره في حق سائر الورثة ولم يوجد ما ينفي النعمة وهو
 الولد وكذا اذا لم يكن معها ولد لا يحتاج الى التبرير قوله هذه ام
 ولده كقوله هذه حرة بعد موته فعتق بعد موته من الثلث

بدايع من الاستيلاء

واستشكل على عدم جواز بيع المملوك عتقة بمطلق موت المولى
 بما اذا مال كل مملوك الملك فهو حرة بعد موته وله ما لملكه واشترجارية
 ثم مات فانهم يعتقدون كون محقق معلقا بمطلق موت السيد ثم انه
 لو باع الذين اشترهم صح ولم يدرخلوا تحت الوصية بالعتق الا عند
 الموت اجيب بان الوصية بالنسبة الى المدة ثم يعتق يوم الموت
 وبالنسبة الى الموجود عند الاحتياج حتى لو اوصى لولد فلان وله ثلثة
 اولاد فمات واحد منهم بطل ثلث الوصية لانها تنازلت لغيرهم فبطل
 بموت احد هم حصته ولو لم يكن له ولد فولد له ثلثة اولاد فمات احدهم
 ثم مات الموصي كان الكل للثلاث لان الثلث لم يدخل في الوصية
 لكونه معدوبين عند الاحتياج فتنازلت من يكون موجودا عند الموت
 ابن الهيثم في باب التبرير عند شرح قوله ثم لا يجوز
 بيعه من كتاب العتاق

باب التبرير

واما شرائط الركن كالواع بعضها يعلم نوعي التبرير اعني المطلق والمقيد
 وبعضها يخص احوالها وهو المطلق اما الذي يعلم النوعين فاذا ذكرنا في
 كتاب العتاق فباصح التبرير لا بعد صدور مطلقا عن الاستئذان

فمنه سبعا بلفظة اصل المدينة وهكذا روى محمد بن الحسن بإسناده
 ان النبي عليه السلام باع خذمة مدربر ولم يبع رقبته ويجعل ذلك
 كان في امة او الاسلام حين كان بيع الكرشيروعا على ما روى
 ان النبي عليه السلام باع رجلا يقال له سروع ثم صار منسوخا
 بنسخ بيع الكرشيروعا في الكرية في المدبر كالحاقه بالحق بكشفه في باب
 الجارات من تدبير المبداء في فضلها اما حكم التدبير
 حرية العبد اذا علقها المولى بموت مطلقا بصيرة مدبرا لا يجوز بيعه
 وان كان مقيدا بالشرط كان له بيعه لانه لم يتمحض حق الكرية
 وان كان مطلقا تمحض اجناس الناطق
 في جنس من كتاب العتق
 رجل قال لعبد او صيدت برقبته لك فقال لا قبل فهو مدربر
 وليس له شيء ولو مال لعبد انت حر اذ انة بعد موته يعق
 بعد الموت وعق المدبر يعتبر من ثلث المال مطلقا كان او
 مقيدا وهو مذنب على وسعيد بن المسيب ويخرج واكن وابن
 سيرين فقد صحت برواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 جعل عتق المدبر من الثلث وقوله عتق المدبر يعتبر من الثلث
 اراد به اذا لم يكن على الميت دين صحيح لو كان على الميت دين
 مستغرق ماله وقيمة المدبر فامدبر يسعي في جميع قيمته للوفاء لان
 عتقه بطريق الوصية والوصية مؤخره عن الدين فيجب رد حقه
 ورد العتق به ومعناه وذلك بايجاب السعاية عليه واذا دبر
 الرجل ماني بطن جارية فهو جاز فان ولدت بعد ذلك لا قل
 من ستة اشهر فهو مدربر وان ولدت لكثر من ذلك لا يكون مدربرا
 وان صح تدبيره ماني بطن اجارية فليس له ان يبيع اجارية بعد ذلك
 ولا ان يرهنها ولا ان يهبها ولا ان يحكمها ذلك مسألة الهبة في
 بعض وايات كتاب العتق وتسمى بينهما وبين البيع ولم يذكر
 مسألة الهبة في بعض وايات كتاب العتق وانما ذكر البيع
 والامحار والرهن وذكر في كتاب الهبة اذا اعتق ماني بطن اجارية
 ثم باع اجارية لا يجوز ولو وهبها يجوز وفوق في الاعناق بين
 الهبة والبيع من المخرج من قال في المسئلة روايان والاصح
 هو الفرق بين الاعناق والتدبير فنقول بعد ما دبر ماني بطن
 اجارية فكما لا يجوز البيع لا يجوز الهبة وبعد ما اعتق ماني بطن
 اجارية تجوز الهبة ولا يجوز البيع والفرق بطول ذكره ولو قال
 لعبد انت حر قبل موته بشهر كان مدربرا مقيدا فان مضى

صار مدربرا مطلقا عند بعض المشايخ لتعلق العتق بمجر الموت وعند
 البعض بقي مدربرا مقيدا لتعلق العتق بموت ومبعضي شهر متصل بموت
 الله اعلم
 التدبير والاستعداد
 فاذا مات عتق المدبر من ثلث ماله ان خرج من الثلث وهو قول سعيد بن
 جبيرة ويخرج واكن وابن سيرين وعن ابن مسعود والتخج وجماد
 ان من جميع المال لتأخذ ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال المدبر حر من الثلث ولانه عتق معلقه بموت وما تعلق
 بالموت من التبرعات وهو من الثلث كسائر الوصايا قال وان لم يكن له
 مال غنيمة سعي في ثلث قيمته وذلك لا يتبين انه يعق من الثلث فاذا لم يخر
 له مال الارقبته استحق ثلثها الزمة السعاية في ثلثها ليجلصها من
 الترت مال فان كان على المولى دين سعي في جميع قيمته لوفاء له وذلك
 لان التدبير وصية والوصية لا يصح مع الدين المستغرق الا ان
 قد عتق بالموت والعق لا يمكن فسخه فله قيمة رقة الذر سلم له
 اقطع على القدر في باب التدبير
 وسعي في كذا اي كل قيمته لو كان المولى يدري ان ينفق ماله اذا
 لا يمكن فقتل العتق فيجب رد قيمته وهو في ثلث من سعاية كالمحاب
 عند الامام وعندهما حر مدبرون وعليه يفتي الاحكام فلا يقبل منها ودية
 ولا تزوج نفسه عند وفي الجمع من الكتابات ولو تركه مدربرا فقتل
 خطا وهو يسعي للوارث فعليه قيمته لوليه وقال لا دية على قاتله انتهى
 وهكذا في الكافي وعنده بما ذكرناه وفي المحتج ان القدر في اجل القيمة
 ولم يبين انه يسعي في قيمته قنا او مدربرا وذكر لبط انه يسعي في قيمته مدربرا
 وذكر محمد في كتاب الحجر اذا دبر السفينة ثم مات يسعي الغلام في قيمته مدربرا
 وليس عليه نقصان التدبير كالصالح اذا دبر ومات وعليه ديون التمر
 والمفني به ان قيمة المدبر ثلثا قيمته قنا واختار صدر الشريعة انها النصف
 في الولو الاجبية وهو المختار لان الانتفاع بالملوك لو كان انتفاع
 بعينه وانتفاع ببدله وهو الثمن والانتفاع بالعين قائم وبالبدل
 فانت انتس وفي النخبة وعق المدبر يعتبر من ثلث المال مطلقا كان
 او مقيدا انتهى
 من في باب التدبير من
 كتاب العتق
 التدبير ايات العتق عن دبر منه والله عتق معلق بمطلق الموت
 ولو علق عتقه بموت لصفه كذا ان يقول ان مت من مرض كذا او
 سقاة او ضم اليه معنى كتمل ان يوجد ويكمل ان لا يوجد فليس مدربرا

ومعناه انه يجوز بيعه ولا يثبت احكام التدبير فيه وكذا ان مات كما
 قال عتق من التجريد للكرامة في باب التدبير
 قال الفقيه ابو الليث قبة المدين نصف قيمته ولو كان قنا وهكذا
 ذكر الشيخ الامام المحدث بن جواهر زاده لان للفقهاء منعتين منفعة
 البيع ومات اكلها من التملك بالدين والامحار وغير ذلك
 والثانية منفعة الاجارة والاستخدام والتدبير فيفوت الاولى
 وتبقى الثانية فكانت قيمته نصف قيمته قنا ولو كان التدبير
 مقيداً ليقوم قنا في صيغته في فصل
الاعتاق من كتاب العتاق
 واختلفوا ان كيفية قيمته مدبراً والصحيح هو نصف قيمته
 قنا محيط السرخس من كتاب التدبير
 ولو قال انت حر قبل موته لغيره اجرنا ببيعة شرح
 مجمع البحرين لابن الملك في اواخر فصل التدبير
 من كتاب العتاق
 وبرامته ومات ويخرج من الثلث ثم هلك الشريك قبل ان
 يصل الى الورثة فلم يبق السواية قسيمة لقاروي
في العتاق
 من هذه القليل التدبير والاستبدال لان كل واحد منهما يعلق
 للعتق بشرط الموت الا ان التدبير يعلق بالشرط قولاً واستيلاء
 يعلق بالشرط فعلاً لكن الشرط فيها يدخل على الحكم لا على السبب
 وكل واحد في مظهر بداهة في فصل
واما شرط الزكوة من العتاق
 ولما عده مدبر فعن مخرج سيدة او المراءد له المدبر
 المظنون اما ولد المدبر تدبيراً مقيداً فلا يكون مدبراً
 ابن الدمام في باب التدبير من كتاب العتاق
 قال واذا كان عبده بين رجلين فمدبر احدهما وهو مؤسر فلا
 اختيار من غنمه شيئاً احدهما انه يصنعه ان شاء او يدبره كما دبر
 صاحبه او يتركه كما هو يتخذه نه جميعاً وان شاء استسعاها
 في قيمة نصيبه منه وان شاء اعتقه فان ضمنه كان العبد للذي
 دبره نصفه مدبر ونصفه غيره مدبر فان مات عتق نصفه من
 الثلث وسبغ في نصفه للورثة والولاء نصفه للمدبر ونصفه للورثة
 فما كان للمدبر فللمدبر من غنمته وما كان للورثة فالزكوة والالا
 فيه سواء وان دبر فليكون مدبراً بينهما فاذا مات عتق منه ثلثهما

وان كان كما هو يتخذه فاذ مات المدبر عتق نصيبه من ثلثه وسبغ
 لآخر نصيبه والولاء بينهما وان اعتق نصيبه كان لشريكه المدبر
 ان يصنعه قيمة نصيبه وان استسعى العبد في قيمة نصيبه فاذ مات
 فعتق فان لشريكه المدبر ان يستسعى العبد في قيمة نصيبه من العبد
 وهذا كله قول ابن حنيفة واما قول ابن يوسف ومحمد اذا دبره
 الاول صار كله مدبراً بتدبيره وعمل الذرير بشريكه ضمنه قيمة
 نصيبه منه مؤسراً ان او معسر لانه قد افاد عليه عبده والعتق
 والتدبير عند ما سوا لا يجتمعان في نفس واحد نكتة
في اخرجت العتاق
 وان دبر احدهما واعتقه الاخر فهذا في الاصل لا يخلو من احد
 وجهين اما ان خرج الكل امان على العتاق واما من اخرجها معاً
 فان اخرجها على العتاق فاما ان علم السابق منها واما ان لم يعلم
 فان علم فان كان الاعتاق سابقاً بان اعتقه احدهما سابقاً
 ثم دبره الاخر فاما على قول ابن يوسف ومحمد فكل اعتقه احدهما فقد
 عتق كله لان الاعتاق عند ما لا يتجزأ وتدبير الشريك باطل
 لانه صادف احر والولاء كله للمعتق لانه كل عتق باعقافه وعليه
 الضمان انه كان مؤسراً وعلى العبد السعاية ان كان معسراً
 واما على قول ابن حنيفة اذا اعتقه احدهما فلم يعتق الا نصيبه
 لتجزأ الاعتاق عند قنا دبره الاخر فقد صح تدبيره لانه دبره ملك
 ملك نفسه فصح ولما كان مبراً للمعتق عن الضمان لانه قد ثبت له
 باعقاف الشريك خيارات منها التصديق ومنها التدبير
 فاذا دبر فقد استوفى حقه فإلى المعتق عن الضمان والمدبر بائناً
 ان شاء اعتق نصيبه الذرير صار مدبراً وان شاء كاتبه وان
 شاء استسعى العبد وليس له ان يتركه على حاله واذا مات المدبر
 عتق نصيبه الذرير صار مدبراً من الثلث والولاء بينهما لان كله
 عتق باعقافهما النصف بالاعتاق والباقي والنصف بالتدبير
 فيعتق نصيب كل واحد منهما على ملكه وان كان التدبير سابقاً
 بان دبر احدهما اولاً ثم اعتقه الاخر ففي قولهما كما دبر احدهما صار
 مدبراً لان التدبير عند ما لا يتجزأ كاعتاق البات ويضمن المدبر
 نصيب شريكه سواء كان مؤسراً او معسراً لانيه واما على قول
 ابن حنيفة فلم يصح كله مدبراً بل نصيبه خاصة لتجزأ التدبير عند
 فصح اعتاق الشريك فعتق نصفه والمدبر ان يرجع على المعتق
 بنصف قيمة العبد مدبراً ان كان المعتق مؤسراً وان شاء عتق

فصيلة الذي هو مدبر وان شاء استسبح العبد لم يترك
 على حاله وان خرج الكلامان معا كان كل واحد منهما مستقرا في مكان
 نفسه لا متلفا ملك غيره فلا يجب عليه الضمان ومنهم من قال هذا على
 قياس قول الجني حنيفه ان الاعتاق والتدبير كل واحد منهما متجوز في
 فسخ التدبير في النصف والاعتاق في النصف وانما على قياس
 قولهما ينفذ الاعتاق ويبطل التدبير لان الاعتاق والتدبير لا يتجزأ
 والاعتاق اقوى فيدفع الادنى وان كان احدهما سابقا لآخر لا يعلم
 السابق منهما من الاخر ذكر في الاصل ان المعتق يضمن ربع
 قيمة العبد للمدبر ويسبح العبد له في الربع الاخر وهذا استحقاق
 ولم يذكر اختلاف ومنهم من قال هذا القول الجني حنيفه وانما عندهما
 فاجواب فيه وما اذا خرج الكلامان معا سواء وجه قولهما ان كل امرين
 حادثين لا يعلم تاريخهما بحكم بوقوعهما معا في اصول الشريعة كالخوف والحرقة
 والهدى ولهذا قال بعض اهل الاصول في النضر العام وانما اصل اذا
 تعارضوا وجعل التاريخ ان يجعل كأنهما وردا معا ويهيى العام على
 الخاص على طريق البيان ويكون المراد من النضر العام ما وراء القدر
 المخصوص وجه قول الجني حنيفه انه وقع الشك في وجوب الضمان على
 المعتق لا وقوع الشك في سبب وجوبه لان التدبير ان كان لاحقا
 كان المدبر بالتدبير مبرئا للمعتق عن الضمان لما مر وان كان سابقا
 يجب الضمان على المعتق فوقع الشك على الوجوب لم يكن ثابتا فلا
 يثبت مع انك بدائع في فصل واما صنف التدبير

من كتاب التدبير بالخصاص
 ولو مدبر عبدا جازا لانه لو جبر هو المعتق فبعبه كحقه لانه لا يجب
 السعاية مادام المولى حيا لانه باق على ملكه واذا مات ولم يولد
 منه ارشد سعى في قيمته مدبرا لانه يعتق بموته وهو مدبر فصار كما
 اذا اعتقه لغير التدبير هذا في الكحل

الف د من كتاب الكحل
قوله ومن المقيد اي ومن التدبير المقيد انه يقول ان تمت السنة
 او الى عشرة سنين كانت حرمان مات قبل السنة يعتق مدبرا او عشر
 وان مات المولى بعد السنة او العشر لا يعتق ومقتضى الوجه كونه
 لو مات في رأس السنة يعتق لان الغاية لولاها تامل الحكم ما بعدها
 لانه تنجيز عتقه فيصير حرا بعد السنة او العشر فيكون للاستقلا
 فتح التدبير لابن المهام في التدبير
 من كتاب العتاق

فصل في الميثاق

فصل واما الذي يرجع الى لغز الركن من شرائط الصحة فتعلق بشرط
 فاسد وهو الشرط الميثاق لمقتضى العقد الداخل في صلب العتق
 من المبدل فان لم يخالف مقتضى العقد جازا الشرط والعقد و
 ان خالف مقتضى العقد كونه لم يدخل في صلبه يبطل الشرط ويصح
 العقد صححا وانما كان كذلك لان مقتضى الميثاق تبة في جانب الموقوف عليه
 وهو العبد بمنزلة الاعتاق كما فيه من فاسد كجواز استقاطه والاعتاق
 مما لا يبطله الشروط الفاسدة وينبغي الرجوع الى التبدل في جانب المولى
 بمنزلة البيع لان المولى عقد عقدا يؤول الى زوال ملكه عنه فحينئذ لا يبيع
 والبيع مما يقدر الشروط الفاسدة لتبطل الميثاق على السلام عن بيع و
 شرط فتجعل في الشروط الداخلة في صلب العقد بمنزلة البيع فتعطل
 فيه الشروط الفاسدة وفيما لا تدخل في صلب العقد من الشروط
 الفاسدة تجعل في الاعتاق فلا تؤثر في الشروط الفاسدة على المقتضى
 جميعا بقدر الامكان وعلى هذا ما سأل اذا كانت جارية على الف درهم
 على ان يطيها ما دامت مري تبة او على ان يطيها مائة فالمري تبة فاسدة
 لانه شرط فاسد لكونه مخالفا لمقتضى العقد لان عقد المري تبة يجب
 حرمة الوطى وان دخل في صلب العقد لدخوله في البدل حيث جعل البدل
 الف درهم ووطاها فسد المري تبة ولو كانت عبدا على الف درهم
 على ان لا يخرج من المصر او على ان لا يفر فاشترط فاسدة لانه مخالفا
 لمقتضى العقد لان مقتضى العقد يفضي الى كماله وانفاد طريق الاطلاق
 له الى اى بلدة وممن شاف في شرط كفى لا يفسد عقد الميثاق به
 لانه شرط لا يرجع الى صلب العقد ومثل من الشرط لا يوجب فساد
 العقد كما بينا من الفقه فلوانها ادت الالف في المسئلة الاولى عتقت
 في قول عامة العلماء وقال الشرح الغياث المري تبة لا يعتق وجه قوله
 ان المولى جعل للعتق سببين الالف ووطاها والمعتق بشرطين لا يترك
 عند وجوب احدهما اذا كانتا على الف ووطاها فادت الالف
 دون الآخر ولما ان الوطى لا يصلح عوضا في المري تبة فلا يتعلق العتق
 به كالعتق وتحرر بالعدم بخلاف الكحل لانه يصلح عوضا في الكحل لكونها ما
 لا مقدور التسليم فلم يلحق بالعدم وتعلق العتق با دائها ثم اذا ادت
 فعتقت ينظر الى قيمتها وان كانت قيمتها الف درهم فلا تسبى للمولى
 عليها ولا لها على المولى لانها مضمونة بالقيمة لكونها مقبوضة بحكم عقد فاسد
 والمقبوض بحكم عقد فاسد مضمون لانه يجب عليه رده وهو عاجز
 عن ردها فيستوفى فيه القيمة لقيامها مقام العين كذا هو هنا وجب عليها

رد لنفسها وقد عجزت لتنفق العتق فيها فترد القيمة وهي الف درهم
 وقد وصل بتمامه الى المولى فلا يكون لاحد من بعده ذلك على صاحبه سبيل
 كما لو باع رجل من اخر عبدا بالف درهم ورطل من خمر وقبض البائع
 الالف وسلم العبد الى المشتري وهلك في يده لا يرجع احد من علي
 صاحبه لو صول بالحققة البائع على المشتري لانه كذا هو هنا وان كانت
 قيمة الجارية اكثر من الف رجوع المولى عليها بما زاد على الالف لانها
 مضمونة بكامل قيمتها وبما ادت اليه كما لقيتها فيرجع عليها وصار
 هذا كما اذا باع عبدا من اخر بالف درهم ورطل من خمر وقبض الالف
 وسلم العبد وهلك في يد المشتري وقيمتها اكثر من الالف ان يرجع
 بما زاد لما قلنا كذا هذا وان كانت قيمة الجارية اليه تبة اقل
 من الالف وادت الالف وعقدت هل ترجع على المولى بما اخذ
 من الزيادة على قيمتها قال اصحابنا الشك ليس لها ان ترجع
 وقال فرجها ان ترجع بالزيادة على المولى وجه قوله ان المولى
 اخذ منها زيادة على ما يستحقه عليها فينت الزيادة مأخوذة بغير
 حق فيجب عليه ردها كما في البيع الفاسد اذا استهلك المشتري
 المبيع انه ان كان قيمته اكثر من الثمن رجوع البائع على المشتري
 بالزيادة وان كانت قيمته اقل رجوع المشتري على الفضل الثمن كذا
 هو هنا ولما اخذنا لورجعت عليه لادى الى ابطال العتق لانها
 عتقت باوالمالك تبة فلم يسلم المودر للمولى لا يسلم العتق للملكة
 والعتق سالم كما في سلم المودر للمولى ولان عقد المالك تبة مشتمل على
 المعاوضة وعلى التمسك واعتبار جانب المعاوضة لوجب لها
 حق الرجوع كما لو قال لها ان اذيت الى الف فانت حرة فادت الف
 وخصمها وقيمتها الف عتقت ولا ترجع عليه لانه فيقع الشك
 في ثبوت حق الرجوع فلا يثبت مع انك وكذا لو كانتا وهما حال
 على الظاهر مع على ان كل ولد تده فملا سيد فالح تبة فاسدة لا
 شرط شرط منى لها لموجب العقد لان موجبه ان يكون كل ولد
 تده يكون منى تبا تبا لها فليكن هذا شرط فاسدا وان داخل
 في صلب العقد لانه يرجع الى البدل فيجب اداء العقد ولو اذ
 الالف عتقت لما قلنا ثم اذا عتقت بنظر الى قيمتها والى المودر
 على ما قلنا وكذا لو كانت تبة عبدا على الف درهم وعلى ان يتخذه و
 لم يبين مقدرا لاختاره فادرا الالف عتق لما قلنا ثم ينظر الى قيمة
 والى الالف على ما وصفنا ولو كانت تبة على الف منهجه على انه ان عجز
 عن تحم منها فالح تبة الف درهم لم تحجز هذه المالك تبة فتمكن العذر

لا يقيد

بالبدل فانه لا يدري انه بجزء او لا بجزء ويمكن ان يجعل فيه جهالة فاحتم
 فيفسد العقد ولينى النبي عليه السلام عن صفقتين في صفقة
 وهذا كذلك ولو كانت تبة على الف يودر الى غريم فهو جائز وكذا
 اذا كانت تبة على الف يودر بها الى غريم فهو جائز وكذا اذا كانت تبة على
 الف بضمها لرجل غريم سبيل فالح تبة والضمها جائز ان
 بخلاف البيع اذا باع عبدا بالف درهم يودر بها الى فلان او على
 ان يضمنها المشتري على البائع لفلان ان البيع فاسد لان البائع
 يقيد بالشرط الفاسد وهو الشرط المخالف لمقتضى العقد
 والحيث لا تبطل بالشرط الفاسد اذا لم يكن داخل في
 صلب العقد كما اذا كانت تبة على الف على ان لا يخرج من المصبر او
 لا يفر الا ان هناك شرط الضمان باطل وهو هنا جائز لان
 ضمان المالك تبة عن سيد وكفالة بما عليه مفيد جائز لان
 ذلك واجب عليه فلا يكون مستوعا في الضمان وضمان المالك تبة
 على لا جنبه انما لا يصح لكونه تبرعا ولم يوجد وان كانت تبة على الف
 درهم منهجه على ان يودر الى غريم مع كل تحم ثوبا وسعى نوعه جائز
 لان كانت تبة على بدل معلوم حيث سعى نوع الثوب فصار الثوب
 مع الالف بدلا لكل واحد منهما معلوم الا ان كان كل واحد
 منهما لو انفرد في العقد جائز فكذا اذا جمع بينهما وقد قال اصحابنا
 انه لو ذكر مثل ذلك في البيع جائز بان يقول بعثك هذه البعده
 بالفسد درهم على ان تقبضه معه مائة دينار وتقبض الالف امانة
 وبنار ثمنها لما قلنا كذا هو هنا وكذا كذا قال على ان تقبضه مع كل
 تحم عشرة دراهم وكذا كذا لو قال على ان تودر مع كذا بكم
 الف درهم لان الكل صار بدلا في العقد ولو كانت تبة على الف
 درهم وهي قيمته على انه اذا اداء عتق وعليه الف اخر جائز
 وكان الامر على ما قلنا اذا ادى الالف عتق وعليه الف اخر
 بعد العتق لانه لو جعل الالفين جميعا بدلا للمالك تبة جائز ولو جعلها
 جميعا بعد العتق كما ذكرنا اذا جعل البعض قبل العتق والبعض
 بعد اعتبار بجزء بالكل وان كانت تبة على الف درهم على نفسه
 وماله يجز على ان يكون المالك تبة اهو بيف وباله فهو جائز
 وان كان للعبه الف او اكثر ولا يدخل بينه وبين عبده بها
 كذا ذكر في الاصل وفوق بينه وبين عبده اذا باع عبده مع
 بالف درهم ومال عبده الف درهم انه لا يجوز البيع لان الالف
 يقابل الالف فيبقى العبد زيادة في عقد المعاوضة لا يقابلها

عوض فتكون ربا ولا يتحقق الربا ههنا لان الربا لا يجري بين العبد وبين سيده هذا معنى ما اشار اليه في الاصل ثم مال العبد ما كان حاصله بعد العقد بتجارته او لقبول الهبة والصدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه ما كان من مال المولى في يد العبد وقت العقد لان ذلك لا ينسب الى العبد ولا يدخل فيه الارش والعقود وان حصل بعد العقد ويكون للمولى لانه ذلك لا ينسب الى العبد بخلاف بيع الدراهم بالدرهم انه لا يجوز ولا يكون ربا لان مراد محمد من قوله انه لا يجري الربا بين العبد وبين سيده فيما ليس بجا وضة مطلقة والكتابة ان كانت فيها معنى المقايضة فليست بجا وضة مطلقة وجريان الربا يختص بالمعا والضة المطلقة بخلاف بيع الدراهم بالدراهم لان ذلك معا وضة مطلقة لان المولى لا لا يجتمع عن كسب المالك بتفريق الفروع وان اختلفت اقسام المولى كان هذا قبل عقد الكتابة وذلك المالك كان بعد العقد فالقول قول المالك لان الشيء في يده كنان الظاهر من هذا انه في القول قوله ولو قال العبد كما تبني على الفاسد رغم على ان اعطيت من فلان في ثبته على ذلك جازت المالك به لان هذا شرط فاسد والمالك لا تبطل بالشرط الفاسد اذا لم يكن رادعة في صلب العقد بدائع في المالكات في فصل واما الذر

يرجع الى نفس الركن ولا يجوز للمالك ثبته من غير نسبية لبدل فلان يصح نسبية القيمة هناك فلان لا يصح ههنا اولى ولان القيمة موجب العقد الفاسد فيكون ذكرها نصا على الفاسد بخلاف ما اذا كانت على عهده لان جهل العبد جهالة الوصف انه جيد او وسرط او ردي ففقد الاطلاق يقع على الوسط والوسط معلوم عندهم الا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله جعل قيمة الوسط اربعين دنارا فاما المالك ثبته على القيمة فليست ملكية على بدل معلوم عند الناس عند اطلاق الاسم فصارت كما لو كانت على الفاسد او على الفاسد غير ان ادعى القيمة عوضا لان العتق الفاسد له حكم في الجملة عندنا كما لبيع الفاسد اذا اتصل به القبض وانما في الفاسد اذا اتصل به الدخول حتى يثبت الملك والبيع ويجب العقد والعدو ويثبت النسيب في النكاح كذا المالك ثبته الفاسد ولو كانت ثبته على ان تجده شهروا جائز استحقاقه والقياس ان لا يجوز وجه القياس ان لا تجده بمحمولة لانها مختلفة ولا يدري في اي شيء يتخذ

وانه يتخذ في الكفر او السفور جهالة البدل يمنع صحة المالك به وجه الاستحسان ان اخذته المطلقة تنصرف الى اخذته المعهودة فتصير معلومة بالعادة وبحال المولى انه في اي شيء يتخذ وبحال العبد انه لا في شيء يصالح فصارت كما لو عينت الفاسد ولهذا جازت الاجازة على هذا الوجه من كتابه البديع

في فصل واما الذر يرجع الى بدل التهمة المالك بملك من خصال يافر ويبيع ويشترى بالنقد والمنة ويرفع المال مضاربة ويشارك ويبيعت عبده ولا يملك من خصال لا يعتق بجعل وعي جعل ولا يزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يجازي محاباة فاحشة كما لعبد فاق

فصل في فصل المالك من جهة العتق ومن هذا القبيل قول الرجل لعبد اذا اديت الى الفانك لانه لا يعتق بغيره ومعنى لاجبوا الشرط والجزاء فيصح في الملك ويعلق العتق بوجوب الشرط وهو الاداء اليه واذا جاز باللف وهو في ملكه وخطبه يمينه وبين الالف عتق شاك المولى او اجه وهو تفسير اكبر على القبول لان القادر كجبه على القبول بجعل هكذا فسمي محمد ان العبد اذا احضر المالك حيث يتمكن المولى من قبضته فحق وهذا استحقاق والقياس ان لا يعتق ما لم يقبض او يقبل وهو قول زر وجه القياس انه على العتق بالاداء اليه ولا يتحقق الاداء اليه الا بالقبض ولم يوجد وجه الاستحسان ان اداء المال الى الالف عبارة عن تسليمه اليه قال السيد في ان اليه يأمركم ان تؤدوا الامارات الى اهلهما اي تسلموها وقال في خبرا عن نبيه موسى عليه السلام ان ادوا الى عباد الله اي اسلموا وتسليم الشيء اليه عبارة عن جعله لما خالصا له لا يشارك فيه احد وهذا يحصل بالتولية ولهذا كانت التولية تسليمها في النكاح وكذا في المعاوضات المطلقة فلا يحتاج فيها الى القبض لانها تفسر بالتكليف من التصرف وهو تفسير القبض لا يجعل في البراجم كما في سائر الموضع بدائع في فصل واما شرط الركن

منه العتق بالخصا ولو ادعى كفاية فاسدة والاطراف فانه القول قول من يدعي ايا ثمة والبينة بيينة مدعى الفاسدة كما في البيع ما تارة خاتمة في الثاني عشر من المالك تب رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مملوكا لا غيره فاذا اراد العبد

ان يخرج من المصير فليس لمر ان يمنعه من ذلك وان اراد ان يستخذه
ويجلبه عنه يوما فلا ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في
سنة حتى يؤدرا ولا يعجز من عتاق خزانه المفتقر

في فضل الكتاب

مما بينه بين رجلين حرهما احدهما غنيا فخرجت ضمن النقصا قيمتها
شركة عند ابي حنيفة لان الاعتاق عند تجزير فيبقى نصيب الاخر
مكتبا ولا ضمان ولا سعاية ان مضت على الكتابة لان نصيب
الكتاب لم يتغير عما كان عليه وبقية مكاتبها كما كان فلم يملك المعتق
شيئا عليه فلا يضمن وعند ما يضمن لان الاعتاق لا يخرج فيعتق
الكل فله ان يضمنه ان كان موسرا وليس له ان كان معسرا لان
ضمان الاعتاق يختلف باليسار والاعسار لكن عند ابي
يوسف يضمن نصف قيمتها وعند محمد يضمن الاقل من نصف القيمة
ومن نصف بدل الكتابة ثم اختلفوا على قول ابي يوسف
فقال بعضهم نصف قيمتها فله وقال بعضهم يضمن نصف
قيمتها مع بستانه وهو الصحيح من كتابه العبد

المشرك من شرح الوقاية لابن الملك

وفي الاصل اذ اقامت الكتاب بكن وفاقا وعليه يكون الاجنب المولى
سور بدل الكتابة وله وصايا من تديره وغير ذلك ببدل من تركته
بدل الاجنب لان دين الاجنب اقوى حتى يبقى عليه بعد العجز ثم
بدل المولى ثم بدل الكتابة ولا يبدل بالدين لو جبن احدهما
ان في البداية بالدين ابدا ابطاله انتفاء لانه اذا بدر بالدين
واباقي لا يفي بدل الكتابة بموت عبدا ويصل دين المولى اذا المولى
لا يستوجب على عبده دينه وليس في البداية بدل الكتابة ببدل
ابطالها انتفاء فلي نت البداية بدل الكتابة اولى والباقي في
انه اذا جفن بجهة الدين لا يصل العبد الى شرف الحرية واذا جفن
بجهة الكتابة يصل الى شرف الحرية محيط البرهان

في الفصل السابع من الملبى تب

لو اعتق عبده على عبده بعينه لرجل وقبل العبد جاز كما هذا وجهه بار
عن محمد من التوقف على الاجارة ان هذا اعتقه له مجيز حال وقوعه
في وقت قبل الاجارة كالبيع وكذلك كل ما عينه من مال غيره من عرق او
موزون او مكيل من هذه الاشياء كلها تعين في العقود بالتعيين
فكانت كالعبد ولو قال كالتعيين على الف فلان هذه جازت
المعينة لان الدراهم لا تعين بالتعيين في عقود المعاوضات

فيقع الحق على من يملك في الذمة لا على غيره فيجوز
البداية في فضل واما بشر الخط الركن فانواع

ولو اشترى الملبى تب دار حم محرم منه لا يعتق لانه اشترى القريب احتاق و
هو لا يملك الاحتاق ولو اشترى دار حم محرم من مولا لا يعتق على
مولا لان هذا كسب الملبى تب والمولى لو اعتق عبدا من كتابه
صرح لا يعتق فبالشر الاول والكتاب ان يملك تب عبدا من كسبه
استحسانا والقياس ان لا يجوز لانه عقد يقضي بالعتق فلا يجوز
كما لو اعتقه على مال وجه الاستحسان ان الملبى تب يبيع من اكتب بالاموال
والكتاب يملك اكتب المال ولهذا يملك البائع فله الملبى تب بخلاف
الاحتاق على مال فان ذلك ليس من باب الكتاب المال لا تترات
الكسب بعد الاحتاق لا يكون له بل يكون للعبد وانما الثابت دين
متعلق بذمة المفسد في ان اعتاقا بغير بدل فاقترقا فان ادى الى
اولا عتق وثبت ولا وقع من المولى لان العتق حصل منه فاذا ادى
الاسفل بعد ذلك يثبت ولا وقع من الاعلى لانه بالعتق صار من اهل بيت
الاولا منه فان اعتق بعد ذلك لا يرجع اليه الاول لان ولا العتاق منه
ثبت لا يحتمل الانتقال كحال وان اديا جميعا معا يثبت ولاؤها جميعا
من المولى وليس للملبى تب ان يملك ولد ولا ولد له ولا اصل
ان كل من لا يجوز له ان يبيعه لا يجوز له ان يملكه الا ام ولد
لان هو لا يعتقون بعته فلا يجوز ان يبيع عتقه محقة ولا كسبه
قد دخلوا في ثمة الملبى تب فلا يجوز ان يبيعه ثمة الملبى تب
ولا يملك التصديق الا بشئ ليس له لا يجوز له ان يعطى فقر اديها
ولا ان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له ان يهدى الاشياء فليسا
من الاكول وله ان يدعو الى الطعام لان ذلك من محل التجار
قد روى ان سلمان رضى الله عنه اهدى الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكان ملكا وقيل ذلك منه وكذا روى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يحب دعوة المملوك ولان ذلك
وسيلة الى اداء بدل الكتابة لانه يجذب قلوب الناس فيجدهم
ذلك على الاصداء اليه فيتمكن من اداء بدل الكتابة ويملك الاجارة
والاعارة والايدي لان الاجارة من التجار والاعارة والايدي
من محل التجار ومن زورات التجار ولا يجوز ان يوصى لانه القرض
بابتداءه وقيل معنى قوله لا يجوز اي لا يطيب لست من اكله الا انه يملك
المستقر من جهة انه لو تصرف فيه لقتل تصرفه لانه تصرف في ملكه ويكون
المستقر من مضمونا عليه وهكذا كما قلنا في قرض الاعيان انه لا يجوز

مخافه انه لا يطيب له اكله ويكون مضمونا عليه حتى لو كان عبدا فثمة
نقد اعانة لانه اعتق ملك نفسه كذا وقرن المكاتب ولا يجوز وصيته
لانه يبرع باب في فصل ما يملكه

المكاتب من المتصرفات من كتاب المكاتب
قال المعنى بقول المتأخر بضمير قبمتها مع بنة لخصف قبمتها فنت
قنينة قبيل كتاب الايمان **كتاب الاول**
ومن تزوج من العجم بمحنة العرب فولدت له اولاد فولا ولدها لمولاه
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف حكمه في هذا حكم ابيه لان النسب
الى الاب كما اذا كان الاب عربيا بخلاف ما اذا كان الاب عبدا فان
العبد اذا تزوج بمحنة فولدت له اولاد فولاؤه لمولاه الام ولها
ان الاب مجهول النسب لانه ليس له نسب معروف ولا ولاؤه عتاقه
وليس له عاقلة فله ان ولده لمولاه امه كما لو كان الاب عبدا
والام معتقة لقوم ولا يشبه هذا اذا كان الاب عربيا او مولاه
عتاقه ان ولده لمولاه ابيه وصورة المسئلة رجل حر الاصل
يخفى من غير العرب ليس يعتق لاحد ولا موال لاحد تزوج بمحنة
العرب فولدت اولاد فخذها ولا اولاد لمولاه الام لان غير
العرب لا يقتصره ان بالقبائل فصارت كعتقة تزوجت عبدا و
قال ابو يوسف ولا هم لمولاه ابيهم قال في شأنه ان الوضع في عتقة
العرب يقع اتفاقا حتى لو كان التزوج بمحنة غير العرب يكون حكم
فيه كذلك فان كانت الام حرة لا ولاه عليها لاحد والاب مولاه
فالولد حر ولاه عليه لان الولد يتبع الام في حكمها سراج الاول
من كتاب الولاء

اعتق كافر في دار الاسلام فولاه له لكن لا يرثه لكفره متنية
المفتي في مسائل الكتب
رجل اعتق عبدا وله مال فحاله لمولاه الا ثوبا يواريه اثر ثوبه
المولى خزانة المفتين في التعلق

من كتاب العتاق
فتى بولت الولاء شرائط بعضها يعم ولا العتاقه وولاء ولد القفا
وبعضها يخص ولا ولد العتاقه اما الذي يعم جميعا فهو ان يكون
للعبد المعتق اول ولد عصبة من جربة النسب فان لم يكن لا يرثه
المعتق لانه يرث من طريق التعصيب وفي العصبية اعتبر الاقوى
فالاقوى ولا شك ان العصبية من جربة النسب اقوى من اولي واما الذي
يخص ولا اولد العتاقه فمنها ان يكون الام معتقة فان كانت مملوكة

فلا ولا لاحد على الولد ومنها ان لا يكون الام حرة اصلية فان كانت
حرة اصلية فلا ولا لاحد على ولدها وان كان الاب معتقا لما ذكرنا
ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولاه لاحد على امه فلا ولا
على ولدها فان كانت الام معتقة والاب معتقا فالولد يتبع الاب
في الولاء ويكون ولاؤه لمولاه الاب ومنها ان لا يكون عربيا فان
كان عربيا والام مولاة لقوم فالولد تابع للاب ولا ولاه عليه لانه
المولاء اثر منه آثار الرق ولا روق على عربي ولو كان الاب ثبطينا
وهو حر مسلم لم يعتق وله ولاه مولاة او لم يكن فالولد يتبع الام
في ولاه العتاقه عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف ويكون تبعاً
للاب كما في العوي وجه قول ابي يوسف ان السبي يشبه النسب
والنسب الى الابا وان كان اضعف الاثر ان الام لو كانت
من العرب والاب من المواله فالولد يكون تبعاً لقوم الاب ومنها
ان لا يكون الاب مولاه عربي فانه كان لاولاده لاحد عليه لان حكمه
حكم العربي باب في فصل ما يملكه واما شرط ثبوته

من كتاب الولاء المتخلف
واذا كانت الام معتقة ان كان والاب حر مسلم لم يعتق
احد فالولد مولاه لمولاه الام في قول ابي حنيفة ومحمد
وكذلك ان كان الاب والام حرة فلهما ولولدهما يوسف في الفصلين
لا يكون الولد مولاه لمولاه الام ولكنه منسوب الى قوم ابيه
قال في كنفية نسب الى قوم امه وابوه حرة غيبية ومواله بخلاف
اذا كان الاب عبدا وجه قول ابي حنيفة ومحمد ان ولده العتاقه
ولا نوع وهو قور معتبر في الاحكام والحرية والنسب في حق العجم
ضعيف الا برهان جودهم يحيل الا بطلان بالاشارة فانه خلاف
حرية العرب ولا العجم ضيقوا ان بهم الاثر ان تفاخروهم ليس
بالنسب ولكن تفاخروهم قبل الاسلام كان بجان الدنيا وبعد الاسلام
بالدين فان ثبت هذا الضعف في جانب الاب كان هذا و
فالولد الاب عبدا سواء وكذلك ان كان الاب مولاه لمولاه
لان ولده المولاة ضعيف لا يظفر في مقابلة ولا العتاقه فوجوده
كعدمه واستدل ابو يوسف بعربية تزوجها رجل من المواله فولدت
لها ابن كان الولد ينسب الى قوم ابيه دون قوم امه فلذلك اذا كانت
معتقة لان كونها عربية وكونها معتقة سواء كما سويني بدينها في جانب
الاب ولكن ابو حنيفة ومحمد فهم تفاخروهم واما في القول
لانه العربي لم يخرج عليها لغيره عتاق ومعنى هذا ان الام اذا كانت عربية

فلو نسب الولد الى امها انما ينسب بالنسب والانتساب بالنسب الى الام ضعيف جدا وكذلك لو اسقط الام الى ابيها حتى لا تنسب الى العصبية بمثل هذا النسب فلهذا ارجحنا جانب الاب لان النسبة اليه بالنسب فاذا كان نسب ضعيفا لا ينسب الى العصبية ^{مبسوطا}

في كتاب جبر الولااء ملخصا

وفي الظهير وولاء العتقة للمعتق والعصبة ولا يكون لعصبة عصبة بيانه امرأة اعتقت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت العتقة فولد العبد لابن لانه عصبتها فان مات الابن لا يتحول وللا العبد الى ابيه لانه عصبة لا عصبتها ^{من وللاء النازلة}

في اخر الثالث

واذا مات المعتق ولم يترك الابنت المعتق فله في ظاهر الرواية عتق اصحابها ويكون الميراث لميت المال وحكي عن بعض مشايخنا انهم كانوا يفتون في هذه المسئلة بدفع المال اليها لا بطريق الارث ولكن لانها اقرب الى الميت من بيت المال وهكذا كان يفتي الامام الزكي وصدور الاسلام ^{فرد محال}

في اخر كتاب الولااء

واذا مات العبد المعتق عن صاحب فرض وعلم مولد معتق او عصبة المعتق فيعطى لصاحب الفرض منه والباقي لمن ينسب بالولاء واذا تزوج عبدا رجلا له لا حظ في عتق مولد الامة ^{فرد محال} وفي حاله العبد اعتقت وعتق حملها وولاء الحمل لمولد الام ^{فرد محال} فاعتق العبد جردا لا ابنه في مولد الام الى مولد الاب ومن تزوج من العجم بمعتقة العرب فولد ولدها لمولاه عنده ابنة فولد العتقة فله نصيب فان كان للمعتق عصبة من النسب فهو اولى منه وان لم يكن له عصبة من النسب فميراثه للمعتق فان مات المولى ثم مات المعتق فميراثه لمولده دون بناء ^{فرد محال} فيصير

الكركي من اول كتاب الولااء

امرأة زوجت عبدا بمولاة قوم فولدت ولدا فولد الولد لمولده امه ولا يكون للمرأة منه شيء وهذا لا شك فيه لان ابنا الولد ليس بمعتق بل هو عبده مملوك ولا يتصور ولدا العتقة بدونه المعتق فلهذا اعتقت المرأة عبدا جردا العبد المعتق لا الولد الى مولاه حتى لو مات الولد ولا وارث له كان ماله لابيه فانه لم يكن له اب وان كان مات فولد للمرأة التي اعتقت هذا تغيب جرم موالى النسب الولااء اليهن ^{والله اعلم} امرأة اعتقت

عبدا لها ثم ماتت ثم مات العبد المعتق فولد معتقها لولدها المذكور الذين هم من عصبته وعقلهم عليهم ايضا بلا خلاف وان كانوا من غير عصبته فولد معتقها لولدها المذكور الذين هم من غير عصبته وعقله على من عصبته وولدها فان القرض ولدها وخلفوا عصبة ليسوا من قوم المرأة المعتقة ولها عصبة كان الولد لعصبتها ^{فرد محال} وولدها من عصبته ابنا لولا لولدها الكبير وان لا يورث ولذلك روي عن علي رضي الله عنه انه قال حج الولااء الى عصبته اذا انقطع ولدها المذكور وهو قول عامة العلماء واذا لم يكن لها عصبة من نسبها لمولاهم ماله فولد لمولاهم وكان شريح يجعل الولااء بعد بينها لعصبة البنين دون عصبته لانه يجعل الولااء ميراثا كما وببان هذا في قوله امرأة اعتقت عبدا لها ثم ماتت وتركها ولها واذا مات العبد المعتق فله لولدها لا لغيره بلا خلاف فان مات ابنا وترك خاله واباه فان الولد للخال دون الاب لان الخال اخص المعتقة وهو عصبتها والاب اقرب بينه وبين المعتقة على قول شريح الولااء للاب لان الاب عصبة الاب وكذلك ان مات الابن وترك ابا لاب او عمتا او جدا من قبل ابيه او ترك من عمت او ترك موالى ابيه فهذا كله سواء والولااء يرجع الى عصبة الام الا قرب منهم فالقرب ان كان لها بنونهم يرجع اليهم فان لم يكن لغيرها موالى يعتقها يرجع الولااء اليهم وفي قول شريح لا يرجع الولااء ويحصى على جرمته وعن الشعبي وابن ابي ليلى ان الولااء للذكر من ولدها والعقل عليهم ايضا ^{فرد محال} وولدها من عصبته المعتقة وقالا لا يرثونه كذلك يعقلون عنه كذا في الحراج بالضم والصحاح قول العامة ^{فرد محال} من وللاء البدائع في فصل

والا صفته فله صفات

الولااء يظهر بالبينة مسرة وبالاقرار اخرى اما بالبينة فخوان بدعي جمل انه وارث للولااء العتقة فله شاهدان ان هذا الحق هذا الميراث وهو ملكه وهو وارث لا يعلمون له وارثا غير جازت الشهادة لانهم شهدوا بشهادة مفصلة لاجلها فينا قبلت ولو شهدوا ان الميراث مولاة وارثه لا وارث له غيرهم لم يجر الشهادته لغير الولااء لان الولااء مختلف قد يكون ولدا عتقة وقد يكون ولدا مولاة واحكامها مختلفة فلم يقبل ان كان مجهولا فلا تقبل الشهادة عليه وكذلك لو شهدوا ان الميراث مولاه مولى العتقة لم يجر ايضا لان مولى العتقة نوعان اعلى واسفل فلا تقبل الشهادة عليه

بالبيان والتفسير ولو ادعى رجلان ولأيهما بالعتق واقام كل واحد منهما
 البينة جعل ميراثه بينهما لانهما استويا في سبب الاستحقاق وهو العتق
 وكجه فيستويان في الاستحقاق ولو وقتا وقتا فالباق وقتا اولي لانه
 ثبت العتق في وقت لا ينافي عتقه صاحبه فيكون الثاني مستحقا
 عليه ولو كان هذا في ولاد الموالاة كان صاحب الوقت الاخير اولي
 لان ولاد الموالاة يحتمل النقص والفسخ فيكون عقد الثاني نقضا
 للاول لان يشهد شهودا صاحب الوقت الاول لانه كان قد
 يحفل عنه لانه لا يحتمل النقص في شبه ولأعتاقه وان اقام رجل
 البينة انه اعتقه وهو يملكه لا يكون له وارثا غير فقضي له القاضي
 بميراثه وولائه ثم اقام احد البينة على مثل ذلك لم يقبل الا ان
 يشهد وان اشترى من الاول قبل ان يعتقه ثم اعتقه وهو يملكه
 فيبطل قضاء الاول لانه الاصل انه القاضي اذا قضى بعتقه فانه
 لا يسمع ما ينافيها الا اذا تبين ان القضاء الاول كان باطلا فاما
 لم يشهد وان اشترى من الاول قبل ان يعتقه لم يثبت بطلان
 القضاء الاول فلا تقبل البينة من الثاني الا اذا قامت على الشراء
 من الاول قبل ان يعتقه فتقبل للقضي الثاني ويبطل قضاءه لانه
 انه تبين بهذا الشهادة ان الاول اعتق ما لا يملك فتبين انه
 وقع باطلا وصح الثاني

من ولاد البندائع
 في فصل واما بيان ما يظهر به الولاء
 واما الاقرار فخوان لغير رجل انه مولى عتاقه من فوق او من تحت
 وصدقة الاخر فهو مولاه بمرته ويعقل عنه قوم لان الولاء سبب
 ينود به فيصح الاقرار به كالنسب والنكاح وان كان الاول
 جبر فأكبر واذك ففأولوا ابونا مولاه عتاقه فلان اخر فالاب
 يصدر على نفسه والاولاد يصدر قون على أنفسهم لانه لا ولاية
 للاب على الاولاد الجبر فلا ينفذ اوراق عليهم ويصح اقرارهم على
 أنفسهم لان لهم ولاية على أنفسهم وان كان الاولاد صغارا
 كان الاب مصدقا عليهم لانه ولاية على اولاده الصغار
 الا انه لانه لو عقد مع ان عقد الولاء يتبعه اولاده الصغار
 وان كذبته الام ولقت ولله لم يلتفت الى قولها ولو أخذ
 بقول الاب لان الاب اذا كان حيا كان الولاية له والولاء يشبه
 النسب والنسب الى الاباء وكذا كذا نسبه فالتهم ولد من غيرك
 لم تصدق التهم في يد الاب دون الام فلا تصدق الام التهم
 لغيره فان قالت ولده بعد عتقه بحجة شهر فهو مولى المولى قال

الزوج ولده بعد عتقه ستة اشهر فالقول قول الزوج لان الولد
 ظهر في حال يكون ولأيه الموالاة اب والمرأة تدعى انها ولدت
 في حال يكون ولأيه لمول الام فيكون امك هذا الزوج فلا يقبل
 قولها الا ببينة وتظهر هذا الزوج والمرأة اذا اختلفا فقال احد
 كان النكاح قبل ستة اشهر والولد من الزوج وقال الاخر كان
 النكاح منذ اربعة اشهر فالقول قول الذي يدعى ان النكاح قبل
 ستة اشهر لانه لا ولد ظهر في حال ثبات النسب من الزوج وهو
 قيا النكاح ويصح الاقرار بولاد العتاقه في الصحة والمريض لانه
 سبب التوارث فيستوفى فيه الصحة والمريض كالنسب والنكاح ولو قال
 اعتقني فلان وفلان وادعى كل واحد منهما على صاحبه فهذا الاقرار
 باطل لانه اقرار مجهول فان اقر بعبه ذلك لاحد من او لغيرها انه
 مولاه جانه لان اقرار الاول يقع باطلا بجهالة المقتله والاولا
 يثبت من المجهول كالتبطل والنكاح بالعدم بعد ذلك لانه ان يقر
 لم يشاء واما الموقوف

من ولاد البندائع
 في فصل واما بيان ما يظهر به الولاء
 ادعى رجلان ولأيهما بالعتق واما ما البينة جعل ميراثه بينهما شيئا
 في الحجة ولم يتيقن القاضى بكذب احد الفريقين بجواز ان كل واحد
 منهما عاين تصرف المدعى في هذا العبد وعتاقه فهذا مما يطبق له
 اداء الشهادته والمقضي به مما يحتمل الاشتراك وهو الولاء والحق
 الميراث كما لو ادعى لسبب واحد فان وقتا فاحدهما سبب فهو
 اولي وفي ولاد الموالاة الاخر اولي لان ولأعتاقه لا يحتمل
 الانتقاض ولا نفاذ فثبت للاب ولا يتصور ثبوتة للآخر
 فاما ولاد الموالاة يحتمل الانتقاض والتحول الى غيره فيبطل
 الاول ويحول الى الثاني ولو قضى القاضى لاحدهما بالولاء والآخر
 ثم شهد اخر ان لا خرمثله لا يقبل الا ان يشهد وان اشترى
 من الاول قبل ان يعتقه فيبطل القضاء الاول لانه ظهر ان القضاء
 وقع بعتق غير نافذ وبولاء باطل فتكون باطلا بخلاف الاول
 لان القضاء بالعتق نفذ من حيث الظاهر والعتق لا يحتمل
 الفسخ فكذلك القضاء بالعتق لا يحتمل الفسخ فصار كما لو
 ادعى اثبات نسب الى احد واما ما البينة يقضي بينهما ولو قضى
 لاحدهما به ثم اقام الاخر البينة لا يقضي له لان النسب بعد ثبوت
 لا يحتمل الفسخ فكذا هذا اقام احدهما البينة على ولاد العتق

والاخر على انه حر الاصل سلم على يديه ووالاه والغلام يدعي
فهذا اوله لانه يثبت حريته سابقا وفيه احواله الثابتة باصل
الفقطة من ولادته محط السر حسيه في باب

الشهادة بالولاء

ولو مات رجل واختصم رجلان في ميراثه فقام كل واحد بينة
انه اعترف الميراث وهو ملكه وانه وارثه لا وارث له غيره ولم يثبت
البينتان وقتا قضى بالميراث بينهما لانها استويا في الدعوى
والحجة ولم يتيقن القاضي بكذب احدهما البينتين يجوز ان
كل واحد من الفريقين عاين شيئا بطوع لا اذ اراد الشهادة
وهو المتصرف في العبد واعتاق العبد بعد ذلك والمشهد
به مما يحتمل الاشتراك فقضى بينهما نصفان كما في الاملاك
هذا اذا لم يوقت البينتان فان وقتا واحدا منهما استوفى
لا سبقهما وقتا اعتبارا الثابت بالبينة بالثابت عيانا ولو كان
جاء احدهما المدعين اولا واقام البينة انه اعتق الميراث وهو
ملكه وقضى القاضي ببينته ثم جاء والاخر وادعى واقام البينة
انه اعتق الميراث فالقاضي لا يقضي للثاني ولو جاء معا وادعى
واقام ببينته على دعواهما قضى بالولاء بينهما من ولادته

محيط البرهان في الفصل الاول

ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه بالولاء فشهد له شاهدان ان
الميراث مولاه لا وارث له غيره ولم يقسم بغير الشهادة وكذلك
لو قال ان الميراث مولاه عتاقه هذا ما لم يشهد ان هذا المحي
هذا البينة وقد ملكه وهو وارثه لا تعلم ان له وارثا غيره لان
مولاه العتاق قد يكون اعلى وقد يكون اسفل فلم يصح المشهود
معلوما لو شهد ان اب هذا اعتق اب هذا وانما لم يدعي
ذلك لكنها قد علمنا ذلك لم تجز شهادتهما ولقب المسئلة ان
الشهادة على الولاء بالمتامع هل يجوز لان الولاء حكم العتق
والعتق مما لا يشهد وقوعا ان كان يشترط بقاء وولي مثل
المسئلة لا تجوز الشهادة بالمتامع ولو ادعى ميراث رجل ميت
رجل بولاه موالاة ووقتا احدهما البينتين قبل الاخرى
كان للثاني وذلك لقول الاول لان الثاني اثبت فسبح العقدة الاولى
بالعقد الثاني فليكن الميراث له ولو كان ذلك ولاعتاقه كان
للاول لان ولادته العتاق لا تنكسر ولا يحتمل الفسخ فاذا ثبت
من الاول لا يثبت من الثاني ولو اقام احدهما بينة انه حر اصل

وقد والاه واقام الاخر بينة ان اباه اعنقه يقضي للذر ادعى
انه حر الاصل لانه اثبت لنفسه حريته سابقا وان كان حياته
فقد وق الميراث واقام ولادته العتاقه وقضى بالعتاقه وهذا
لنقض منه لانه لا اقرانه معتقه كان هذا منه نقضا لولاه
الموالاة فيبقى الاخر مدعي عتاقه غير ان يستحق به حقا كثر
هذا اذا لم يعقل عنه مولاه الموالاة فان عقل لم ينتقض فليكن
مولاه الموالاة اوله ولو كان حبه واخ لاب وام اولاب ورا
ولا وكان للميراث في قول له حنيفه وقال بينهما نصفان بناء
على ان العتقة عند اليمين حنيفه هو اكبر ومحمد هما عصبة
ولو اسلم ذي على يد رجل على ان يكون مولاه لابنه وهو صغير
حاز وكان مولاه للصغير وكذلك الوصي لابن الاب والوصي بملك
الكتاب ولادته العتاقه للصبي بالكتابة فيملك ان الكتاب ولادته
الموالاة فان كان الابن في البطن لم يجز لانه لا يلد عليه ولهذا
لا يملك عتقه البيع عليه ولو اقر رجل انه مولاه لامرأة اعنقه فقالت
لم اعنقه وكنت اسلمت على يد رجل وادعى البينة ان مولاهها
لم يكن له ان يتحول لولاه في قول حنيفه وقال له ان يتحول له
وهذا الاختلاف بناء على ان الولاء كالنكاح ولو اقر بالنياب
لرجل وكذب المقر له فاقول لا ضرر لم يصح عند حنيفه وصح عند
فكذلك الولاء ولو قال سلمت على يدك وواليتك فقالت بل اعنقتك
كان له ان يحول ولادته في قولهم ما لم يعقل عنه لانه اقر بولاه الموالاة
وانها يحتمل الفسخ قبل العقل ولو اقر وقال ان مولاه اعنقتني
فقالت لا اعنقتك وما اعنقتك فاقول لا ضرر بعد ما كذب الاول لم يصح
ان قول حنيفه وقال ان كذب الاول له ان يدعي على اخيه
صدقه الثاني يثبت ولادته منه وهذا الاختلاف بناء على ان
الذر وكذا النفس ولو اوجب قبيل الفصل

الحاشية من كتاب العتاق

وان مات رجل وترك مالا ولا وارث له وادعى رجل انه وارثه
بالولاء وشهد شاهدان ان الميراث كان مولاه وهو وارثه
فالقاضي لا يقضي لبينتهما حتى تعيين المولى كذا الولاء قد يكون
بالعتق وقد يكون بالموالاة فلا بد من البيان حتى يكون المقضى
به معلوما للقاضي وكذا اذا شهد ان هذا مولاه بالعتق
لان اسم مولاه العتاق كما يتبين ولا على بيتنا ولا اسفل
الشهادة على الولاء بالمتامع لا يقبل واذا مات الرجل فاخذ

رجل ماله وادعى انه وارث لا وارث له فغيره لا ياد خذ المال من يده
ولا يصنع في بيت المال فان جاء رجل اخر وادعى انه المعتق المبيت
وهو يملكه وانه لا وارث له فغيره وادعى على ذلك بينة وادعى الذي
في يد المال بينة فعنى بالمالك بينهما لخصمان لان كل واحد منهما
ببينته يثبت الولاء اذ هو المقصود في هذه الدعوى وصاحب اليد
لا يترجح باليد لان سبب الولاء هو المعتق لا يتأكد باليقين
من خزانة المفتين في فصل الولاء

واما بيان حكم الولاء فله احكام منها الميراث وهو ان يرث
المعتق مال المعتق لما ذكرنا من الاول و يرث مال ولاده عند
وجود شرط الارث وهو ما ذكرنا **ومنها** تحمل العقل للتقصير
في نصرة والحفظ **ومنها** ولاية الانحاح لانه اخر العصب
ثم اذا ورث المعتق مال المعتق فان كان المعتق معلوما
يدفع اليه وان لم يعلم يوقف الولاء كما اذا ارث رجل عبدا ثم
ان المشتري اقر ان البايع كان قد اعتقه قبل ان يبعه فهو
وولاؤه موقوف اذا وجد البايع ذلك فان صدق بعد ذلك
ورثته بعد موته **واما** حرية العبد فان اعتاق البايع ان لم
يثبت في حق البايع باقرار المشتري فكذلك البايع اياه فقد
ثبت في حقه لانه في اقراره على نفسه مصدق وان لم يصدر
على غيره فيثبت اعتاق البايع في حقه وتثبت حرية العبد في حقه
لكن ليس له ان يرجع بالتمتع على البايع لان اقراره بالاغتياق
لم ينفذ في حقه فكذلك بزيادة فلم يثبت اعتاق العبد في حقه **واما**
كونه الولاء موقوفا فلاز لا يمكن اثباته للمشتري لانه لم يوجد منه
الاقرار باعتاق العبد من نفسه ولا يمكن اثباته للبايع لان اقرار
المشتري لم ينفذ عليه فلم يكن المعتق معلوما فبقى ولاد العبد
موقوفا على قصد بايع البايع له او ورثته فان صدق البايع لزم
الولاء لوجوه الاعتاق منه باقراره ولزمه رد الثمن الى المشتري
لانه تبين انه بايع حر او كذا اذا مات البايع نصده ورثته
لان ورثته قاموا مقام المبيت فصا نصده لقيم كصدوق المبيت
هذا اذا ارث المشتري باعتاق البايع فان اقر بدينه وانكر البايع
فان البايع عتق العبد لان اقرار المشتري بدينه البايع اقراره
باعتاق العبد بعد موته فاذا مات نقد اقراره في حقه وان لم ينفذ
في حق البايع لما بينا في حكم براءة العبد على المشتري وولاؤه
يكون موقوفا لما قلنا الا اذا صدقه ورثته البايع بعد موته فيلزم

امولا البايع استحقاقا والقياس ان لا يلزم في هذا وفي الوجه الاول
ايضا وجه القياس ان الولاية للمبيت لم يثبت فالورثة بالنصه لئن
يريدون اثبات ولاد لم يثبت له فلا يكون ذلك كما لا يكون اثبات
النسب عليه وجه الاستحسان ان نصه لقيم اقرار منهم بما يملكون
سببه في احوال لانهم يملكون اعتاق العبد للمالك فلو ان اقراره على
النفسهم يثبت الولاء لهم في الحقيقة فيصح اقرارهم في حق أنفسهم
بثبوت الولاء وكذلك انه بين رجلين بشره كل واحد منهما ابنا
ام ولد من صاحبه وصاحبه ينكره فاذا مات احدهما عتقت وولاد
موقوف **اما** المعتق فلان كل واحد منهما اقر على صاحبه بعتق
بعد موت صاحبه فيصح اقرار كل واحد منهما في حق نفسه ويكون
ولاؤه موقوفا لان كل واحد منهما نفى الولاء عن نفسه والحقة
بصاحبه فانتفى عن نفسه ولم يلحق بصاحبه فبقى موقوفا **و**
كذلك عبدين رجلين مال كل واحد منهما لصاحبه الك قد عتقت
هذا العبد ومجد الاخر للعبد حر وولاؤه موقوف حتى لو مات
ترك مالا لم يرثه واحد منهما ويوقف في بيت المال الى ان يصدر
احدهما صاحبه لما قلنا وعلى هذا مسائل ثم كل ولاد موقوف
فميراثه يوقف في بيت المال وجناية العبد من نفسه لا يعقل عنه
بيت المال وانما يوقف ميراثه لبيت المال لانه ولاد موقوف لا
يعرف له هو فلو كان ميراثه موقوفا ايضا لانه يثبت به فوقف في بيت
المال لفظه **واما** جناية فاما لا تحمل عنه بيت المال لانه عاقلة غير بيت
المال وهو نفسه فلا يجوز حمل عقده على بيت المال لصية على عاقلة
في هذه الحالة كجاء له مولاه بخلات الميراث لانه لا يمكن اثباته لغيره
ولا يستحق الا احدهما وهو غير معلوم فيوضع في بيت المال ضروري
وهذا بخلات للقياس ان ميراث بيت المال ولا يعقل عنه ايضا لان
ههنا كان ولاؤه ثابتا من ان الاله لا يعرف وانما يجعل العقل
على بيت المال اذا لم يكن له ولا ثابت الا ان ميراثه يوضع
في بيت المال لانه مال ضائع ولم يثبت ولا للقياس من احد فلو ان
حقه على بيت المال كما ان ميراثه لبيت مال **من ولاد**
البدايع في فصل **واما** بيان حكم الولاء
من كتاب الولاء
عبد تزوج امه لقوم فولدت منه ولدا فاعترفوا مولاه وولدها
او كانت حبله به حين اعترفوا او اعترفوا فولدت بعد العتق لقل
من ستة اشهر او كانت معتقة من طلاق او موت فولدت

تمام سنتين من يوم الموت او الطلاق وقد عتق الاب رجل اخر
 كان ولا الولد لذلك عتقه مع امه ولا يقول الى مولد ابية وان عتق
 ابوه بعد ذلك لانه لما عتقها فقد ثبت ولاد الولد بايقاع العتق
 فيه فلا يحتمل التحول وكذا اذا عتقها وهي حرة لانه اذا عتقها
 ثم جاء بولد سنة اشهر من وقت الاعناق لانه يتحقق بكونه في البطن
 وقت الاعناق في كل الولد لا يولد لاقبل من سنة اشهر فيثبت ولا في
 بالاعناق فلا يحتمل التحول ولو جاءت بولد سنة اشهر فصاعدا يتحول
 ولا في الى مولد الاب لان لم تعلم يقيناً انه كان في البطن وقت
 اعتناق الام فيجعل كانه جلت بعد العتق فيكون حراً تبعاً
 لانه وثبت له الولاء من موال الى امه على جيرة التبعية وولاد الولد
 اذا ثبت لموال الى الام على جيرة التبعية يتحول الى مولد الاب اذا
 عتق الاب ما ذكره واذا كانت الام معتقة من طلاق او موت
 فان نسب الولد يثبت الى سنتين لان الوطى كان حراماً فجعل
 مدة الحمل سنتين ويحكم بكونه الولد في البطن يوم الاعناق واذا
 حكمنا بوجوده يوم الاعناق يثبت الولاء بالاعناق فلا يتحول
 الى غيره واذا كانت المعتقة تحت مملوك فولدت عتقاً لولدها
 لان الولد يتبع الام في الرق والحرية فان عتق ابوه جراً وولاد
 الولد الى مولاه كذا روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال
 اذا كانت احرة تحت مملوك فولدت عتقاً لولدها بعثتها فاذا عتق
 ابوه جراً وولاد وعن زبير بن العوام رضي الله عنه انه البصر
 فتية لعبا المحبة طروهم وامهم مولاة لرافع بن خديج رضي الله
 عنهم وابوهم عبد لبعض اكرمة من جبهة او لبعض اشرع
 فاشترى الزبير اباهم فاعتقه ثم قال انتبهوا الى وقال رافع بن خديج
 موال فاختصنا الى عثمان بن عفان رضي الله عنه في ولاد الولد
 فقصي بولائهم للزبير لغيره الاب جراً وولاد الى مولاه وهو
 الزبير حين عتقه الزبير وكان ذلك بحضرة من الصحابة رضي
 الله عنهم ولم ينقل انه انكر عليه احد فيكون اجاعاً ولان
 الاصل في الولاء هو الاب لان الولد لا يحتمل التحول ولا يثبت
 الى الام الا عند تعذر النسبة الى الاب فكذا في اعتبار الولاء
 فانما يعتبر جانب الام عند تعذر الاعتبار من جانب الاب
 لانه لم يكن من اهل الولاء ولا تعذر ههنا فيعتبر جانبها ولان الارث
 بالولاء من طريق العصوبة والتعصيب من قبل الاب

اقترنهم ان اولي ولوات الاب عبدا ولم يعق كانه ولاد ولد لموال
 الام اي التعذر اعتبار جانب الاب واما آجد فهل يجزى ولا يحاذ
 بان كان للاب لذر هو عبد اب عبد وهو جده الصبي فاعتق آجد
 والاب عبد حله حاله قال عامة العلماء لا يجوز ولا يكون مسلماً باسم
 آجد وولاد اولاد ابنة العبد لموال الى الام لا لموال آجد وقال
 الشيعة يجب ويكون مسلماً باسم آجد وجه قوله ان آجد يقوم
 مقام الاب في الولاية فان الاب اذا كان عبداً يتحول الولاية
 الى آجد فكذا يقوم مقامه في جرد الولاء والاسلام ولما ان الاب
 فاصل بين الابن وآجد فلا يكون الابن تابعاً له في الولاء والاسلام
 ولان آجد لو جرد الولاء الى ان لا يثبت الولاء لموال الام رأساً اذ
 لا شك ان اصله يكون جراً واما آجد اب الاب او من قبله من آجد
 الى امه صلوات الله عليه وسلامه فلا يثبت الولاء لموال الام في
 الجملة لان آجد لا يجزى وكذا لا يصير مسلماً باسم آجد لانه لو صار مسلماً
 باسمه لصار مسلماً باسم جد آجد ولما كان الناس كلهم مسلمين باسم
 ام عليه السلام ويبرأ ان لا يجوز استرقاق احد والمعلوم بخلافه
 فثبت ان القول بجعل الولد تابعاً للجد في الولاء باطل من
 ولاد البديع في فصل واما صفته

فصل واما صفته

فله صفات منها ان الارث به عند وجود سبب ثبوت وسبب من طريق
 ومعه هذه الكلمات ان المعتق انما يرث بالولاء من المعتق بطريق العصوبة
 ويكون له المعتق اخر عصبته المعتق مفقداً على ذوالارحام وعلى
 اصحاب الفرائض واستحقاق ما فضل عن سبها مهم حتى انه لو لم يكن
 للمعتق وارث اصلاً وكان له ذوالرحم كان الولد للمعتق وان كان له
 اصحاب الفرائض فانه يعطى فرايضهم اولاً فان فضل شيء اعطى للمعتق
 والا فكل شيء له ولا يرث على اصحاب الفرائض وانما كانوا ممن يحتمل
 الرد وهذا قول عامة العلماء وهو قول علي وزيد وابن عباس رضي الله
 عنهم وروى عن عمر ومحمد بن مسعود رضي الله عنهما انه لا يرث
 بطريق التعصيب وهو موقوف على اصحاب الفرائض في استحقاق الفرائض
 وهو ذوالارحام ايضاً بظاهريه قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
 في كتاب الله فظاهريه يقتضي انه يكون ذوالرحم اولي من المعتق

من ولاد البديع في فصل واما صفته

ولما اشترى رجل من بني نهم عبداً فاعتقه واشترى رجل من بني اسد ابن
 فذلك العبد فاعتقه ثم اشترى كل واحد من الاب والابن عبداً واشترى

فان الارث يكون لهما حتى لو مات الابن مثلاً ثم مات عتقاً أو بعد ذلك
 كان ميراثهم للاب والموالي التيمم وان كان ولا وهم لبي اسد حتى
 كان عقل جنابهم على بنه اسد وكذا الوات الا اولاً ثم مات
 عتقاً أو كان ارثهم لابن واسد ان الارث انما هو كالمعتصبة
 لا يكتم يقال الولاء اذا كثر الوات لا يورث هذا كله هو الكلام على ما اذا مات
 الموصي عن المولى الاسفل دون الاعلى واما اذا مات عن المولى الاعلى
 دون الاسفل وهو العكس المشار اليه بقول المصنف رحمه الله
 ولم يذكر العكس ولم يذكر محمد بن محمد بن اسد في الكتاب ما اذا مات الموصي
 عن المولى الاعلى دون الاسفل ولا يخفى على المتأمل طرد القياس الذي
 ذكرناه في المولى الاسفل بالنسبة الى المولى الاعلى وببساطة القول
 يكون الوصية لمعتقبة لتعيين المولى المنسوب هو اليه مراداً عند
 عدم مولى الاسفل دون اولادهم لما اشترنا اليه قبل هذا في مثل التيمم
 والاسد من ان ولد المعتق ليس مولى حصية ولا مجازاً فان لم يوجد
 احد من المعتقين كان الثلث لمعتقهم فان لم يوجد احد من المصنفين
 كان لموالي الموالة وان وجد واحد من الاولين وهم المعتقون مثلاً
 فالنصف والنصف لو ارث الموصي دون الباقيين على ما ذكرنا
 تحفة الخريص في شرح التاجيد في ما لا يوصى

للموالي من كتاب الوصايا

معتق تزوج بمعتقة فولدت فولد الولد لمعتق الاب ولو تزوج
 المعتق بامه ان فولدت فاعتق مولى الامة الولد فولد الولد له
 منية المهر في مسائل وللاعتاق

رجل اعتق عبداً ثم مات المعتق وترك ابنين ثم مات احد ابني
 وترك ابناً ثم مات العبد المعتق فولد لابن المعتق لصلبه
 لا لابن ابنه لانه اذا هو اقرب مصبات المعتق بنفسها والاصل
 انه يعتب كون المسجون عصية يوم موت المعتق لا يوم موت العتق
 ويعتبر الخبر من حيث العرب الا من حيث السن الا ترى ان ابن الابا
 قد يكون اكبر سنًا من عمه الذي هو ابن المعتق وهذه على قول عامة العلما
 بدائع في فصل واما صفته من كتاب الولاء

الولاء يورث من المعتق بعد موته فلا يكون سبيله سبيل الميراث وانما
 يستحقه عصية المعتق بنفسها وهم الذكور من مصبته لا الاناث
 ولا الذكور من اصحاب الوفاء والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه
 وسلم الولاء كالميراث بالنسبة لا يباع ولا يوهب ولا يورث الا يورث
 من المعتق لاجل عتقه على انه يورث من المعتق ولان الولاء كالميراث

يشبه النسب ثم النسب لا يورث لنفسه وان كان يورث بغيره
 الولاء وروينا عن النجاشي السبق رضى الله عنهم انهم قالوا بلفظ
 الولاء للكبر فالظاهر هو السماع فان لم يكن فقد ظهرت هذه الفتوى
 منهم ولم يظفر لهم فيها مخالفة فيكون اجماعاً ومعنى قولهم الولاء للكبر
 اي لا اقرب وهو اقرب العصبة الى المعتق يقل عنه كبر قومه اذا كان منهم
 الى الاب الاعلى الذين يسبون اليه

بدائع

في فصل واما صفته من كتاب الولاء

وعن ابي بصير النخعي وشيخنا ان الولاء يجزئ محرمي المال فيورث من المعتق
 كما يورث منه سائر امواله الا انه اذا يرث منه الرجال لا النساء
 بالنسبة وهو قوله عليه السلام ليس لثمة الولاء الا ما اعتق او اعتق
 من اعتق الخبر وكان شيخنا يقول في اخر شيئاً في حياته فهو لورثته
 بعد موته واجتبا جاز وعمل الصواب انهم قالوا من احرز المال احرز الولاء
 ففقد الزلوع منزلة المال فدل انه حكم حكم المال واجواب انه معنى قولهم
 من احرز المال احرز الولاء اي من احرز المال من عصية المعتق يوم موت
 المعتق احرز الولاء اي بما يدل ان المرأة تحوز المال ولا تحوز الولاء
 بالاجماع وبما خبرت بفهم ان المراد منه العصبات وبه نقول ولان
 في الحمل على ما قلنا عملاً بالبدل لا بل بقدره لا معنى في ان اولي

بدائع

في فصل واما صفته من كتاب الولاء

والولاء لازم حتى لا يقدر المعتق على البطالة حتى لو اعتق عبداً سائبة
 بانه اعتق بشرط ان يكون سائبة ولا ولا اعلى كان شرطه باطلاً ولا وقع له
 عند عامة العلما وقال مالك يكون ولاؤه كجاعة المسلمين والصحيح قول
 عامة العلما والولاء ان يثبت باقاع المعتق لا يتحول ابد القول عليه السلام
 الولاء لمن اعتق الرض الولاء المعتق وان يثبت بحصول المعتق لغيره تعالى
 يتحول اذا لم يسل التحول

بدائع في فصل واما

صفته من كتاب الولاء

الومات رجل فخذ رجل ماله وادعى انه وارثه ليس له ميراثه من اذ
 لم ينج صم احد لا يراه انظر لا يراه لبيت المال او لغيره وهو يدعى ارثه
 ولا مانع عنه فلا يتوض له فاذا صم احد سأل القدر البعثة لانه لا بد له
 فليكن مدعيه فعليه البينة والله اعلم

البداية فصل

واما صفته العقد فهو انه عقد جاز غير لازم حتى لو دنا رجلان في
 ان يتحول لولاءه الى غير لانه عقد لا يملك به شيئاً فكم يمكن لازماً كالوكالة
 والشركة ولانه بمنزلة الوصية بالمال والوصية غير لازمة فكذا العقد

الولاء اذا عطل عنه لانه اذا عطل عنه فقد تأكد العقد بقضائه الفاسخ
 وفي التحول الى غير نسخ القضا به ولا يملك نسخ القضا وكذا لا ان ينسخه
 صريحا قبل ان يعقل عنه ولان كل عقد غير لازم لكل واحد من العاقدين
 فنسخه كسائر العقود التي هي غير لازمة ولان كل عقد يجوز لاحد
 العاقدين نسخه بجور لا حرك سائر العقود القابلة للنسخ وهو منسأ
 يجوز لاحد العاقدين نسخه وهو القائل فكذا الاخر الا ان ليس له
 ان ينسخه البخرية الاخر اى بجله لانه يعلق به جرح الاخر فلا يملك
 انتفاضة مقصودا من غير علمه كقول الوكيل مقصودا من غير علمه
 الا ان يوالى الا من يكون ذلك نقضا لدالة وان لم يحضر
 صاحبه او انتفاضا ضروريا لانه لا يملك مولاة غيره الا بالنساح
 الا ان ينسخ الاول دالة او ضرورية وقد ثبت الشرع ضرورة
 وان كان لا يثبت قصد الكمن وكل رجلا يبيع عبده ثم عزله والوكيل
 غائب لم يعلم به لم يصح عزله ولو باع العبد او اعتقه الغائب الوكيل
 علم او لم يعلم فكذا هذا

من البديع
 واما المعقول فهو ان بيت المال انما يرث بولاء الايمان فقط
 لانه بيت مال المؤمنين قال الله تعالى والمؤمنون والمؤمنات
 بعضهم اولياء بعض والمولى هذا الولاء وولاء اخر بالمعاقلة فكل
 اولى منه عامة المؤمنين الا ان يرثان مولى العتاقة اولى منه بيت المال
 للثبوت ورثه ولولا الايمان والتمسح بولاء المعتنق كذا هذا الا ان
 مولى الموالاة يتاخر عن سائر الارب ومولى العتاقة يتقدم على
 ذور الارحام لان الولاء بالرحم فوق الولاء بالعقد فتختلف
 عنه ذور الارحام وولاء العتاقة بما تقدم من النعمة بالايمان الذي
 هو احياء واولاد معنى الحق بالتعصب حيث المعنى ولذلك
 قال صلى الله عليه وسلم الولاء كلمة السب واما قولها ان جماعة
 المسلمين ورثة فلا يقدر على ابطال حقهم بالعقد قبل المعاقلة فاما بعد
 المعاقلة فلا والله ليل على مكان هذا الكلام انه لصح وصية بالثلث
 ولو كان كذلك لاصح لانه وصية للمواريث

من ولاد

البديع في فصل واما ولاد الموالاة
نوع آخر
 مسلم اعتنق كافرا في دار الاسلام فولاؤه له كمن لا يبرئه كلفه جرحه اعتنق
 عبدا في دارنا فولاؤه له مسلم كان او ذميا
 من عتاق
 منية المفتى وسامه اخره
 مسلم اشترى في دار الحرب عبدا فاعتقه وخلص سبيلا لا يكون له ولاد

من تحت منية المقرق بامره اخره

وقال عليه السلام ليس للثا ان يولوا الا ما اعتنق احد بيت
 والمستثنى من المنية مثبت ظاهرا وسواء كان المعتنق والمعتنق
 مسلما او كافرا او كان احدهما مسلما والاخر كافرا لوجوب السبب
 وعموم الحديث حتى لو اعتنق مسلم ذميا او ذميا مسلما فولاؤه العتق
 منها للمعتنق كما قلنا الا انه لا يبرئه لانعدام شرط الارث وهو
 ايجاد الملة قال عليه السلام لا يورث اهل بيتي شيئا وقال صلى
 الله عليه وسلم لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن ويجوز
 ان يكون الولاء ثانيا لان لا يرث به لانعدام شرط الارث
 به على ما ذكره حتى لو اسلم الذمى منها قبل موته المعتنق ثم مات
 المعتنق يرث به لتحقيق الشرط وكذا لو كان للذمى الذي هو معتنق
 العبد المسلم حصبة من المسلمين بان كان له عم مسلم او ابن عم
 مسلم فانه يرث الولاء لان الذمى يجعل بمنزلة الميت وان لم يكن
 له حصبة من المسلمين يرد الى بيت المال ولو كان عبدا مسلم بن
 مسلم وذمى فاعتقه ثم مات العبد فنصف ولادته للمسلم كانه
 المسلم يرث المسلم والنصف الاخر لا يرث حصبة الذمى من المسلمين
 ان كان له حصبة مسلم وان لم يكن يرد الى بيت المال ولو
 اعتنق حره عبده احرقه في دار الحرب لم يصير بذلك مولاة حتى لو
 خرج الى دار الاسلام مسلما لا ولاد له وهذا قول ابي حنيفة
 ومحمد لانه لا يعتنق بكلام الايمان وانما يعتنق بالتخلية والعتق
 الثابت بالتخلية لا يوجب الولاء وعند ابي يوسف يصير مولاة
 ويكون له ولاد لان العتاقة بالقول قد صح في دار الحرب و
 كذلك ان دبره في دار الحرب فهو على هذا الخلاف ولا خلاف
 في استبداده ان جازر ونصير كجارية ام ولد له لا يجوز بيعها لما
 ذكرنا فيها تقدم ان مائة الاستبداد دار الحرب فولاؤه له لان اعتنقه
 جازر بالاجماع وان اعتنق عبدا حريا في دار الحرب لا يصير مولاة
 عند ابي حنيفة ولانه لا يعتنق بالقول وانما يعتنق بالتخلية و
 عند ابي يوسف يصير مولاة لثبوت العتق بالقول وقول محمد
 فيه مضطرب حتى لو اسلم العبد في دار الحرب وحرر مسلما الى
 دار الاسلام فلا ولاد للمعتنق على المعتنق وللمعتنق ان يوالى
 من سواه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يرث المعتنق من المعتنق
 وله ولاد اذا خرجا مسلمين وان سبه العبد المعتنق كان مملوكا
 للذمى سباه في قولهم جميعا لانه لا يخلو اما ان يكون مملوكا او حرا

فان كان محمولا كان محلا للاستيلاء والتملك وكذا ان كان حرا لان
اخره محل للاستيلاء والتملك فما واصل كتاب
ولله البدر الباع

كتاب الايمان

واما يمين المؤمن فتحكمها وجوب الكفارة لكن بالتوبة والاستغفار
لانها جرم عظيم حتى قال ابو منصور انما تردى رحمه الله القيل
عنه ان المتعد اجلف على الكذب يكفر بالله تعالى لان اليمين بالله
جعلت للتعظيم له واجلف بالغموس يجزي على الله تعالى مستحفا
به ولهذا يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجلف بالاباء و
الطواغيت لان في ذلك تعظيما لهم وتجيلا فالوزير لا يجزى
على الله تعالى اعظم وهذا لان التعد اجلف كما ذابا على المعرفة بان
الله تعالى يسمع استشهاده بالله تعالى ذابا على الله مستخف
به وان كان يترحم انه ذكر على طرول التعظيم فبيل هذا سبيل
اهل النفاق ان اظهروا الايمان بالله تعالى استخفافا بالله تعالى
لما كان اعتقادهم بخلافه وان كان ذلك القول تعظيما وصدقا
في الحقيقة فلم يمتهم العقوبة لما فيه من الاستخفاف فكذا هذا ولكن
نقول لا يكفر بذلك قوله وان خرج مخرج الجراءة على الله تعالى
والاستخفاف به من حيث الظاهر لكن غرضه الوصول الى منه
وسموت لا القصد الى ذلك وعنه هذا يخرج قول ابي حنيفة في سوال
السائل ان العاصي مطيع الشيطان ومطاع الشيطان فقد كفر
كيف لا يكفر العاصي لانه فعله وان خرج مخرج الطاعة للشيطان
لكن ما فعله بقصد الاطاعة وانما يكفر بالقصد اذا كفر بعمل القلب
لان ما يخرج فعله فعل محصية فكذلك الاول والله اعلم

من ايمان البدر الباع في فصل واما حكم

اليمين بالله تعالى

واما يمين اللغو فلا كفارة فيها بالتوبة ولا بما كان طائفا بيننا
وبين الشافعي لقوله تعالى لا الاخذكم الله باللغو في ايمانكم او دخل
لكم النكاح على يواخذ فيدل على انتفاء الموازنة فيها بالائم والكفا
جميعا وانما اختلف في تفسيرها واختلف قول من فسرها باليمين
على الاماني على الاماني في وجوب الكفارة فيها على ما بينا ثم اختلف
بالغو انما يواخذ اليمين بالله تعالى واما في اليمين بغير الله تعالى
من الطلاق والعنان كما يواخذ به حتى يقع الطلاق والعنان
بدر الباع في فصل واما حكم اليمين بالله تعالى

من كتاب الايمان

واما يمين اللغو اختلف في تفسيرها قال صاحبنا هو اليمين التي ذبحها
او غلط في الاماني او اكال وهو ان يجبر عن الاماني او اكال على ظن
ان المجبر بها اجبر وهو بخلافه في النية والاثبات وقال الشافعي يمين
اللغو هي اليمين التي لا يقصد بها اكال وهو ما يجزى على السن النبوي
في كلامهم لا على قصد اليمين من قولهم لا والله وبلى والله سواء كان
في الاماني او في اكال او في المستقبل وعندنا لا الخوف المستقبل
بل اليمين على امر في المستقبل عين معقودة وفيها الكفارة اذا حلفت
قصد اليمين اولا واما اللغو في الاماني او اكال فقط وما ذكر محمد على اثر
حتى يتبين عن ابي حنيفة ان اللغو ما يجزى بالناس من قولهم لا والله
بل والله فذلك محمول عندنا على الاماني او اكال وعندنا ذلك لغو
بدر الباع في فصل واما حكم اليمين بالله تعالى

واما بيان اليمين بالله تعالى على نية اكال أو المستخلف فقد روي
ابو يوسف عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم رحمه الله انه قال اليمين
على نية اكال اذا كان منظوما واذا كان ظاهرا فاعلى نية المستخلف
وذكر الكرخي ان هذا قول صاحبنا جميعا وذكر القدروري انه
ان اراد به اليمين على الاماني وهو صحيح لان الموازنة باليمين على
حذائهم فمضى ان اكال ظاهرا كان اثما في يمينه وان نذره غيرا
صلى عليه لانه يتوصل باليمين الى حكم غيره وقد روي ابو امامة عن
النبي عليه السلام انه قال من اقطع حق امر مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة
واوجب له النار قالوا وان كان شيئا يشترط قال وان كان قضيبا
من اركبه قال ثلاث لا روي عن ابن عبد الله بن مسعود ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين وهو ذهاب جريد فليقطع بها
مالك امر مسلم لقاه وهو عليه غضبان واما اذا كان منظوما وهو
لا يقطع بيمينه فلا يأتى بيمينه وان نذره غيرا الظاهر قال ابو اليمين
على المستقبل اذا قصد بها اكال معز وضمنه فهو على نية دون نية
المستخلف لانه حقه وهو الخاف قد فتنه على ما عقده والله اعلم

من كتاب البدر الباع في فصل واما بين اليمين بالله تعالى

من كتاب الايمان

عن ابي يوسف رحمه الله انه قال قال الله لا اكلم فلانا اخر يوم من يوم
الشهر واول يوم من اخر الشهر يتناولان من عشرة واثني عشر يوما
لا اكلمه الى بيعة فهو على اكثر من شهر وسريعا فهو على شهر غير يوم
لوقال لا قضيب حتى فلكا عاجلا يحل على اقل من الشهر واجلا اكثر منه

حلف لا يكلم فلانا الى الموسم له ان يكلمه اذا أصبح يوم النحر عند محمد وقال
 ابو يوسف يكلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة وغرة الشهر على الليل
 الاول واليوم الاول من الشهر في العرف وفي اللغة عمار عن الامام
 الثقليني والسج عمار عن اليوم التاسع والعشرين في العرف
 وفي اللغة عمار عن الامام الثقليني من اخر الشهر اولها الثامن
 والعشرون والعدة من طلوع الفجر الثاني الى ما قبل الزوال
 والسر بعد ذهاب ثلث الليل صلاة الظهر وقت الظهر كله طلوع
 الشمس او حين تطلع الشمس من حيث تطلع الى ان تبيض وقت
 الضحوة من حين تبيض الى ان تزول والمساويث ثلاثة ايام
 احدها بعد الزوال والاخر بعد غروب الشمس واما الببيض
 اثنا عشر والاربع عشر والخمسة عشر والستة في غير رواية
 الاصول عند محمد ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف
 فهم على حسابهم وان لم يكن فالشتاء اشتد فيه البرد على الدوام
 والصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام فعلى قائل هذا الربيع
 ما ينكسر فيه البرد على الدوام واخلف ما ينكسر فيه الحر على الدوام
 ومن مشايخنا من قال الشتاء ما يحتاج الناس فيه الى شئتين
 الوفود وليس المحن والصف ما يستغنى فيه عنهما والربيع
 والخريف ما يستغنى عن احدهما والسير والبر على نيروز المسلمين
 لا المجوس والمراد به نيروز الخليفة لا نيروز المزارعين ولو حلف
 لا يكلم فلانا الى قدوم احراج فينقضي واحد ينتهي اليهم وكذا
 احصاء بخصا او احد واما العيد على اسبوع العيد وليله القدر
 ان كان الحلف عاميا لا يعرف اختلاف العلما وهو غير البتة الساج
 والعشرين من شهر رمضان وان كان عاما بالا اختلاف فعند
 ابو حنيفة رضى الله عنه خمسة يتقدم وعسى يتأخر وعندهما لا يتقدم
 ولا يتأخر وتظهر خمسة اختلاف فيما اذا حلف في نصف رمضان
 ان لا يكلم فلانا الى ليلة القدر فعنده ابو حنيفة رضى الله عنه لا
 يكلمه الى اخر رمضان من السنة الثانية وعندهما الى الليلة
 التي حلف فيها بناء على ان ليلة القدر في رمضان تكون عسى تتقدم
 وعسى تتأخر فيما يتقدم في السنة الاولى في رمضان وفي هذه
 السنة تتأخر في النصف الثاني وذكرنا البرزخ وسنرى في رخصته
 انها تكون عند ابو حنيفة في جميع السنة وعندهما تكون في رمضان
 لا غير وعندهما لا تتقدم ولا تتأخر بل ليلة العيدها لكن لا تعرف فلانا
 جاء من رمضان القابل وكذا الوقت الذي حلف فيه بحيث

في الفتاوى الصغرى وفي المبسوط لالام المستخرى في كتاب الصوم
 في اخر الامتناع عن الفقهية ابو جعفر ان المذهب عنده الى حنيفة انها
 تكون في رمضان كنها يتقدم وتأخر وعندهما لا تتقدم ولا تتأخر في
 المنتقى لو قال لا يكلم فلانا من سنة لا يكلم سنة الشهر ويوما
 الله اعلم من بيان ليضل الكرك

في بيان الوقت **فصل**

واما الحلف على ما يضاف الى غير الحلف بملك او غيره وجله الكلام في
 ان الحلف لا يجلو اما ان اقتصر على الاضافة واما ان يجمع بين الاضافة
 والاثبات والاضافة لا يجلو اما ان تكون اضافة ملك او اضافة
 نسبة من غير الملك فانه يقتصر في يمينه على الاضافة والاضافة اضافة
 ملك في يمينه على ما في ملك فلا يوم فالحلف على كذا كان
 الاضافة الى ملك فلان في ملكه يوم حلف او لم يكن فان حلف
 لا يكلم فلانا او لا يشرب شرب فلان او لا يدخل دار فلان
 او لا يركب دابة فلان او لا يلبس ثوب فلان او لا يكلم عبد فلان
 وان لم يكن كس في ملكه ثم سجدت الملك فيها هذا جواب ظاهر
 الرواية في الاصل وهو احد الراويين عن ابو يوسف وعنه
 ابو يوسف رواية اخرى ان الاضافة اذا كانت مما يستحق ملكا
 فيها حالها في العادة كالماء الباقى يقع على ما في ملكه يوم فالحلف على طعام
 والمشراب وانما كانت الاضافة فيما يستد ام فيه الملك ولا يستحق
 ساعة فانه فاليوم على ما كان في ملكه يوم حلف ولا خلاف
 انه اذا حلف لا يكلم زوج فلان او صديق فلان او ابن فلان او اخ
 فلان ولا نية له ان ذلك على ما كان يوم حلف ولا يقع على ما يحدث
 من الزوجية وكونها ففروا في ظاهر الرواية بين الاضافتين و
 سور بينهما في النواذر ووجهها ان الاضافة تقتصر الوجوه
 حقيقة اذا الموجه بصاف لا المعدوم فلا يقع يمينه الا على الموجود
 يوم الحلف لهذا وقعت على الموجود في احد الاضافتين وفي اضافة
 الملك كذا في الاخر ووجه ذلك هو الرواية وهو الفرق بين الاضافتين
 ان في اضافة الملك محقق يمينه على كذا رمضان الى ملكه مطلقا
 على الجهة وهو لم تكن مضافا اليه بملك كان وقت الحلف او بملك
 يستحدث ولا يجوز التقييد المطلق الا بدليل وقد وجد في الاضافة عند الفاعل
 فيحدث وفي اضافة النسبة فام دليل التقيد وهو ان اعيانهم مقصود
 باليمين عرفا وعادة لا بنسب فالتقيد على الموجود فصار كما لو ذكرهم
 ابا ميمون او ابا رايهم فاما الملك فلا يقصد باليمين لذاته

بل لما كلف فيه قول زوال الملك والى يوسف على ما روي عن محمد بن
التقييد المطلق بالعرف وقال يستحدث الملك في الدار ونحوها
غير متعارف بل هو من حكم القدر حتى يقال انه اراد ان يكثر واخر
ما يباع ونفسه المطلق بالعرف جائز فينعقد اليقين فيها بالوجود
وقت اكله للوف بخلاف الطعام والشراب وكثيرهما لان استحداث
الملك فيها متعارف فلم يوجد دليل التقييد والجواب دعوى الموف
على الوجه المذكور ممنوعة بل العرف مشترك فلا يجوز تقييد المطلق
بعادة مشتركة

من ايمان الله اليه في فصل

فاما اكله على ما يضاف
واما اليقين بغير القرب فهو اكله بالطلاق والعناق فلا بد من بيان
ركنه وبها ينشأ شرط الركن وبها حكمه وبها ما يبطل به اما الركن
فهو ذكر شرط وجوبه مر بوط بالشرط يتعلق به فلا بد من معرفة
المسعى بالشرط واجزاءه ومعرفة معانيها اما الشرط فما دخل
فيه حرف من حروف الشرط وحروفه ان واذا واما و متى
ومثليهما ومهما واشياء اخرى ذكرها اهل النحو واللغة واصول
حروفه ان اختلفة وغيره داخل عليها لانها لا تستعمل الا في الشرط
وما سواها من الحروف لا تستعمل فيه وفي غيره وهو الوقت وهذا اما
الاصالة والتبعية وذكر الحرف مع هذه الحروف كلها وعددها من
حروف الشرط وانها ليست بشرط في احقيته واهل اللغة لم يجدوا
من حروف الشرط كمن فيها معنى الشرط وهو ان وقف الحكم على وجوبه
ما اخلت عليه لذلك سماه شرطا وفي قوله كل امرأة اتر زوجها فمضى
وقوله كل عبيد اشترى فهو حرا انما يوقف الطلاق والعناق قبل التزوج
والاشتراء لا على حلوق التعليق بالشرط بل لانه اوقع الطلاق و
العناق على امرأة متصفه بان تزوجها او على عبيد متصف بان
اشترىه ويجعل الا تصاف بذلك عند التزوج والاشتراء واما
معنى الشرط فهو العلامة ومنه اشراط الساعة الى علاماتها و
منه الشرط والشرائط والشروط ومنه ما جعله كالف على كثره
شرطا حتى لو ذكره لمقصود اخر لا يكون شرطا على ما ذكر واما المسعى
باجزاء فما دخل فيه حرف التعليق وهو حرف الف اذا كان متاخرا
في الذكر غير الشرط كقول ان دخلت الدار كانت طلوع فاما اذا
كان اجزاء مقدما فلا حاجة الى حرف الف بل يتعلق بالشرط بدونه
حرف التعليق لانه قد يعقب قوله انت طلوع بالبين انه يمين فخرج
به من ان يكون تطبيقا الى كونه يميناً وتعليقا فلا حاجة في مثل هذا

الى حروف التعليق بخلاف حروف الشرط فانها لازمة للشرط سواء
تقدم ذكرها على اجزاء او تأخر واما اقتصت الف بالاجزاء لانها
حرف يقتضيه التعقيب من غير تراخ كقول انا طلوع في زيد فخرج
واجزاء ينقلب الشرط بلا تراخ واما معنى اجزاء فاجزاء الشرط
ما علق بالشرط ثم قد يكون ما لغا في تحصيل الشرط اذا كان الشرط
مردفا فيه لوصفة عاقبة وقد يكون ما علق على تحصيله كمن عاقبته
كمن اكل والمنع من الاغراض المطلوبة من اليقين ومن عاقبتها بمنزلة
الخرج بالبيع والولد بالنكاح فالغرض من الاجزاء التصفية عن كونه
يميناً كمنعه ام التخرج في البيع والولد في النكاح وغيرهما وركن اليقين
هو الشرط واجزاءه فاذا وجد المكان التصفية يميناً ولان المرجع في موقة
الاسم الى اهل اللغة وانهم يسمونه الشرط واجزاءه يميناً من غير مراعاة
معنى المنع واكملوا على ان ذلك ليس بشرط لوقوع التصفية يميناً وفيما
هذه الجملة في مثل اذ انا لا ادر ان دخلت الدار كانت طلوع
فان اكله ان دخلت الدار كانت حرا او قال اذا او اذا او متى
او متى او ماما كان يميناً لوجوب الشرط واجزاءه حتى لو حلف باليمين
فقال فكم كجنت ولو قال انت طلوع فدا او رأس شهر كذا لا يكون
يميناً لان عدم حرف الشرط بل هو اضافة الطلاق الى الغد والشهر
لان جعل الغد والشهر ظرفا لوقوع الطلاق لان معناه في غدا وفي
شهر ولا يكون ذلك خلافا لوقوع الطلاق الا بوقوع الطلاق ولو
قال اني اجاء غدا كانت طلوع او قال اني امضي غدا او اذا جاء غدا كانت
طلوع او قال اني امضي غدا او اذا جاء رمضان او اذا ذهب رمضان
او اذا خرج رمضان او اذا طلعت الشمس او غربت كان يميناً عند
اصحابنا وعند الشافعي رحمه الله لا يكون يميناً لان عدم معنى اليقين
وهو المنع او اكل او لا يقدر اكاله على الامتناع في مجيء الغد و
لا على الاثبات به فلم يكن يميناً بخلاف دخول الدار وكلام زيد ولا
الشرط بانه وجوده في المستقبل وحظه وهو ان يكون مما يجوز ان
يوجد وعكسه والغدا في الاحالة فلا يصلح بشرط فلم يكن يميناً ولا
انه وجد ذكر شرط وجوبه معلق بالشرط فليكن يميناً ومعنى المنع او
اكل منها عا من اليقين وعقوباتها وحقق الاسمي تتبع حصول المسعى
بذواتها وذلك باركانها لا بجماع صدها المطلوبة منها على ما بينا واما قوله
ان الشرط باجبه وجوده الى اخره يميناً ان هذا من شرط كونه شرطا بل
من شرط ان يكون جائزا لوجوده في المستقبل ونحوه ان لا يكون محلا
لوجوده وقد وجدها هنا فليكن التصفية يميناً جواب ثان ان جواز

الغد ان كان شرطاً فهو موجود هنا لان مجيء الغد وكونه ليس تحيل
 العلم حقيقة فجوهر قيام الـ عـ في كل لحظة كما قال السيد في وما امر
 الـ عـ الا كالمشي البصر او هو اقرب وهذا لان الـ عـ وان كان
 لها شرط لا تقوم الا بعد وجودها ولم يوجد شيء منها في يومنا
 هذا فيقع الامر على تمام الـ عـ قبل مجيء الغد وكونه لكن هذا
 يوجب الامر عن القيام اما لا يمنع تصور القيام في نفسه لان خبر
 الصادق عـ امره ان لا يوجد يقتضي ان لا يوجد اما لا يقتضي
 ان لا يتصور وجوده في نفسه حقيقة ولهذا قلنا ان ضلالت المعلوم
 مقدور العبد حتى يتعلو به التكليف وان كان لا يوجد فكما
 مجيء الغد جازم لعدم في نفسه لا يستحيل العلم في ان شرط كونه
 شرطاً وهو جوهر الـ عدم حقيقة موجوداً في ان يميناً ولو قال انما
 انت طالع ان شئت او اردت او اجبت او رضيت او هويت
 لم يكن يميناً حتى لو صحت لا يكلف لا يجنب بهذه المقالة لما ذكرنا
 ان الشرط معناه العلة وهو ما جعله كالحالف على النزول اجزاء
 وكالحالف هنا ما جعل قوله ان شئت على ان يقع الطلاق بل جعلها
 تملكك الطلاق منها كانه قال ملكتك طلاقك او قال لها اختاري
 او امرك بيدك الا ان ترا انه يقتصر على المحاسن وما جعل على وقوع
 الطلاق لا يقتصر على المحاسن كقوله ان دخلت الدار وان كلمت
 فلانا وهذا لان العلم المحض ما يدل على حصول الطلاق فحسب واما
 ما يتعلق به وجوده فانه لا يكون على بل يكون على حصوله والمنية
 مما يحصل به الطلاق بدليل ان الزوج لو قال لامرأة شئت طلاقك
 تطلق واذا لم يوجد معنى الشرط لم يكن المنية المذكورة طلاقاً فلم يوجد
 احد ركن اليمين وهو الشرط فلم يوجد اليمين فلا يجنب وكذلك
 لو قال لها انت طالع ان شئت انا لم يكن يميناً حتى لا يجنب اذا
 حلف لا يكلف ولو قال لها اذا حضت وحملت فانت طالع لم يكن
 يميناً لان الحالف ما جعل هذا الشرط على النزول اجزاء بل جعله
 ايقاع الطلاق على وجه السنة لان مثل هذا الكلام لم يذكر عادة
 كانه قال انت طالع للسنة وكذا اذا قل اذا حضت حيضت فانت
 طالع لان الحبيضة اسم لكامل وصار بمنزلة قوله اذا حضت وطهرت
 فانت طالع وما زاد على هذا يعرف في اجماع ولو صحت لا يكلف
 فقال كل امرأة في تدخل في الدار حتى طالع او قال لامرأة كلما دخلت
 في الدار فانت طالع يجنب لا يوجد فليس الطلاق بال دخول
 لتعذر التعليق لا لغة امر حرفة بل ضرورة وجود الاتصاف على ما بينا

والتعلق بال دخول طرف في وجود الاتصاف فصارت حيث انه
 متعلق بواحدة الاتصاف بشبه الشرط لا ان يكون شرطاً ثم
 في كلمة كل اذا دخلت الدار هذا وطلقت ثم دخلت ثانياً لم تطلق
 وفي كلمة كلما تطلق كل مرة تدخل وانما كان كذلك لان كلمة كل كلمة
 عموم واجاطة لما دخلت عليه وفي المسئلة الاولى دخلت في العاين وفي
 المرة لا في الفعل وهو الدخول فانما دخلت به مرة فقد انحلت اليمين
 فلا يجنب بدخولها ثانياً واما في المسئلة الثانية فانما دخلت الكلمة على
 فعل الدخول لانه ما ترجع مع ما بعد ما من الفعل بمصدر اللغة يقال
 بلغني ما قلت واعجبني ما صنعت اى قولك وصنيعك فصارت
 الكلمة واحدة على المصدر لا على من وقع عليه المصدر فبقيت تسمى به
 المصدر وقال السيد في كلما انضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرهما فتقيد
 البدل غير تبدل النضج وان كان المحل متحداً فصار الطلاق
 متعلقاً بكل دخول وقد وجد الدخول في المرة الثانية والثالثة
 فطلقت ثلاثاً فلو انها تزوجت بزواج اخر بعد ذلك فترجعا الى
 فدخلت الدار يقع الطلاق عند اصحابنا الثلاثة خلافاً للزفر
 وقد ذكرنا المسئلة في باب الطلاق ولو عقد الباعين على التمتع
 بكلمة كلما فطلقت ثلاثاً فكل زوج تزوجها بعد زوج اخر طلقت لانه
 اضاف الطلاق الى الملك والطلاق المضاف الى الملك يتعلق
 بوجود الملك بخلاف الدخول من ايمان السيد الى
 فجملة الكلام فيمن حلف على فعل كاذب ففعل ان الفعل المحلوف عليه
 لا يتحقق اما ان كان الحقوق اولا فان كان له حقوقاً كما ان يرجع
 حقوقه الى الفاعل او الى الامر او لا فان كانت ترجع الى الفاعل
 كالبيع والشراء والاجارة والقسمة لا يجنب لانه حقوق العاقبة اذا
 كانت راجعة الى الفاعل لا الى الامر كانت الحقوق مضافة الى الفاعل
 لا الى الامر على ان الفاعل هو العاقبة في الحقيقة لان العقد فعله
 وانما هو من حكم العقد شرعاً لا بفعله وعنده بعض من اخذنا يقع الحكم
 له ثم ينتقل الى الامر فلم يوجد منه فعل المحلوف عليه فلا يجنب الا
 اذا كان الحالف مزمع لا يتولى العقد بنفسه فجنب لانه انما يمنع عما يؤدى
 منه عادة وهو الامر به لك لا الفعل نفسه ولو كان الوكيل هو الحالف
 فالواجب ان يذكرنا ان الحقوق راجعة اليه والله هو العاقبة حقيقة
 لا الامر وان كانت حقوق راجعة الى الامر وان كان محالاً لحقوق
 له كالتجارة والطلاق والعقار والحيبة والصدقة والكسوة
 والاقتضا والقضاء والخصومة والشركة بان حلف لا يتركها

فان غير فقه الشك والذبح والقتل والضرب والبناء والخيطة و
النفقة ونحو ذلك فاذا حلف لا يفعل شيئا من هذه الاشياء ففعله
بنفسه او امر غيره حنث لان ما لا حقوق له ترجع حقوقه الى الامر
الى الفاعل لان الفعل يضاف الى الامر لا الى الفاعل الا ان كان
الوكيل بالبيع لا يقول تزوجت وانما يقول زوجت فلان والوكيل
بالطلاق يقول حلفت امرأه فلان لكيان فعل المأمور مضافا الى
الامر فاختلف الرواية عن ابي يوسف في الصلح وروى عن
الوليد عنه ان من حلف لا يبيع فوكل بالبيع لم يحنث لان
الصلح عقد معاوضة كالبيع وروى ابن سماعة عنه انه يحنث
لان الصلح اسقاط حق كالبراءة فان قال كالف فيما يرجع حقوقه
الى الفاعل بل الى الامر كالبيع وغيره نويت ان آله ذلك ففعله
يدن فيما بينه وبين امرئ ولا يدن في القضا لان هذه
الافعال جعلت مضافة الى الامر لرجوعه حقوقها اليه لا الى
الفاعل فقد نوى خلاف الظاهر فلا يصدق في القضا ولا في
فيما بينه وبين امرئ لانه نور المحتمل وان كان خلاف الظاهر
ولو قال لا حقوق له من الضرب والذبح وغيره عيبت ان آله
ذلك بنفسه يصدق فيما بينه وبين امرئ وفي القضا ايضا لان
الضرب والذبح من افعال الخصم وان اخصمه وجد في المباشرة
وليس ينصرف حكمه فيه لبعده فيه وقوع حكمه لغير المباشرة في العبرة
فيه للمباشرة فاذا نوى ان يبيع بنفسه ففعله نور اخصمه فصدق
مضافا ورواية ولو حلف لا يبيع فوكل بالبيع لم يحنث لان
ما لم يقبل المباشرة ولو حلف لا يبيع لفلان شيئا او لا يتصدق
عليه او لا يعير او لا يخلع او لا يعطيه ثم ذهب له او تصدق عليه
او اعان او خلعه او اعطاه فلم يقبل المحلوف عليه حنث عند
اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يحنث والمسئلة والفروق بين اليمين
واخواتها وبين البيع يعرف في كتاب اليمين ان شاء الله تعالى
من ايمان البسدايع في فصول اما النوع
الثاني وهو الحلف على امور شرعية

رجل حلف ان لا يطلق امرأته او لا يعتق عبده او لا يزوج
امرأة غير يذ لك ففعل كان حائثا وكذا لو جعل امرأته يذ صا ففعله
نفسا حنث وكذا لك الصلح عن دم العمد والابدايع و
الاستبدايع والاعارة والاستعارة والقبول والاشتقاق
والهبة والصدقة وضرب العبد ورجع الشاة وحباطة الرب

الحكم

والبناء كما يحنث فيها بفعل نفسه يحنث بفعل المأمور وفي المعاقبة
كالبيع والشراء والاعارة والاستبجار والصلح على المال لا يحنث
بفعل المأمور وكذلك القسمة من المشايخ رحمهم الله من قال
اكون الخدمية بهذا القسم اما في الفصل الاول فله شرط
اكتن في العقود كالطلاق والعاقبة واليمين والصدقة و
الابدايع والاعارة والاقراض ونحو ذلك لعقد الموجب للحكم
لا صورة العقد الا بمرأته لوجوبه بعد اليقين فطلق او اعتق
لا يحنث في يمينه وعقد الوكيل من حيث انه تثبت الحكم مضافا
الى الامر والوكيل فيه بمنزلة السفير والرسول حتى لا ترجع حقوق
اليه ولا تنفخ عن اضافة العقد الى الموكل فيكون الموكل
متكاثرا بل الوكيل يحنث وفي الافعال الحسية كالضرب و
الذبح والبناء والخيطة ففعل المباشرة ينتقل الى الامر في حق الحكم
حتى لا يجب عليه الضمان فيحنث فيه كالف ومن المتيح من
ذكر هذا اصلا فقال كل ما لا يجوز ان يثبت الحكم للمباشرة بنفسه
ثم ينتقل منه الى الامر كالطلاق والتمكك وغيره يحنث كالف
في بفعل المأمور وكل ما يجوز ان يثبت الحكم للعاقبة ثم ينتقل
من جهة الى الامر كالبيع والشراء والاعارة والاستبجار
والصلح عن المال والقسمة لا يحنث كالف فيها بفعل المأمور
لان العاقبة اصل في هذه العقود كانه اشتراه لنفسه ثم ينتقل
من جهة اخر الى الامر ولهذا ترجع اليه الحقوق ويستخرج عن
اضافة العقد الى الموكل فاذا اقتصر العقد على الوكيل لا يحنث
الامر الا اذا كان كالف مضافا لا يباشرة العقود بنفسه بل يفوض
الي غير يحنث بفعل الوكيل كانه يمين مثله ينصرف الى ذلك كان
كان يباشرة بنفسه تارة ويفوض الى غير اخي يعبر فيه الغالب ولو
حلف لا يطلو او لا يعتق وقال غيبت ان لا اتلف ظبه صدق
فيما بينه وبين الله ولا يصدق في القضا وفي الضرب والذبح
وغيرها من الافعال الحسية اذا قال غيبت ان لا اباشر بنفسه دين
في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى في قول ابي يوسف ومحمد
والفوق وهو ان وجوه التصرفات الشرعية في القضا كالطلاق
والعاقبة ونحوها بكلام يوجد في المرافعة ثبت به الطلاق والعاقبة
والامر يذ لك مثل التكليم فاذا نور التكليم بنفسه فقد نوى
الحصول فلا يصدق في القضا اما الذبح والضرب ونحو ذلك ففعله
حتى يعرف بشارع وانما جعل الامر متاربا بحكم النسب فاذا نوى

الخصفة صدق وقضا وديانة ذكر قولهما في هذه المسئلة ولم يذكر
 قول ابن حنبل لانه لا يحفظ فيها قوله ولو حلف لا يضرب ولده
 فامر غيره بضربه لم يثبت بخلاف العبد لانه في العبد منفعة الضرب
 لقوله المولى لانه انما يضرب ليعتق لانه العبد فيما عدا امره
 فاذا كانت المنفعة لقوله اليه كان ضرب غير بضربه اما في ضرب
 الولد منفعة الضرب لقوله الولد لان الولد انما يضرب ليعتق
 ويتعلم وينزجر عن القبائح فان كان فيه منفعة الوالد ايضا
 فذلك ليس بمقصود وفعل لان انما ينتقل اليه غير يحكم بحقوقه
 فاذا لم تعد اليه المنفعة لا ينتقل لان الاسراف لا يضربون
 العبد بانفسه ثم يضربون الاولاد بانفسهم صيانة لهم
 عن الهوان ولو حلف لا يضرب فلانا فامر غيره بضربه لا يكون
 بار احب بضربه بنفسه فروع بين هذا وبين ما اذا حلف اليحيى
 على ضرب عبيد فامر غيره بضربه كان بارا والفرق ان الامر
 بضرب احر لا يصح لانه لا يملك ذلك بنفسه فلا يملك التفويض
 الي غيره ولهذا الاجل الامور ان يضربه واذا لم يصح الامر لم ينتقل
 فعل الامور اليه وان كان اكل الف سلطانا او قاضيا فامر غيره
 بضربه برقي يمينه لان القاضي والسلطان يملكان ضرب الاحرار
 حدا ولغيره ابراهيمك التفويض الي غيره فصار احر في حق السلطان
 والقاضي بمنزلة العبد ولو حلف القاضي ان لا يضرب فلانا
 فامر غيره بضربه وقال غنيت ان لا ابا شربته دين في القضاء
 فيما يمينه ومن الله لانه لو حلفه كلام رجل حلف ان
 يرب عبيد لقان فوجهه فلم يقبل برقي يمينه عندنا وقال زفر
 لا يبر لان اليمين عقد عليك فلا يتم بدون القبول كالبيع و
 لما ان اليمين عليك من قبل الواهب لانها تملك بغير عوض
 وقد تم ما كان من جهة الواهب وانما شرط القبول كيبس الحنف
 المنة بدون التزام بخلاف البيع لانه عليك بازار عليك فلا يتم
 باحد الطرفين فليكن كلام كل واحد منهما شرط العقد والصلة
 والاعانة والاقراض على الجلاء لذكر ما في اليمين

شرح جامع الصغية لقاضيه في باب
 اليمين في الضرب والقتل
 ايم الله من صلاة اليمين عند البصريين وعن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال في زيد بن حارثة حين امره في حرب مرة وقد بلغه طعن
 وايم الله انه يخلص بالامانة ويحذر الكوفيين وهو جمع اليمين

كقدرة الله وايمه الله لان النون سقطت عنه كثرة الاستعمال
 لتخفيفه كما في قوله تعالى حنيفا ولم يكن من المشركين واليمين
 جمع يمين فليكن قال ويمين الله وانه حلف بالله تعالى لان الواو
 تعارفت بيميننا من ايمان البديع في فصل
 واما ركن اليمين بالله تعالى

واما الصفة فصفت الله تعالى مع انها كلها انزلية على ثلاثة اقسام
 منها ما لا يستعمل في عرف الناس وعادتهم الا في الصفة لنفسها
 واخلف بها يكون يميننا ومنها ما يستعمل في الصفة وفي غيرها
 استعمالا لا على السواء واخلف بها يكون يميننا ايضا ومنها
 ما يستعمل في الصفة وفي غيرها كمن استعملها في غير الصفة هو الغالب
 واخلف بها لا يكون يميننا ومنها ما يستعمل في غير الصفة هو الغالب
 يميننا يكون يميننا الا ما ورد بالشرع بالشرع ولم يتعارفوه
 يميننا لا يكون يميننا ومن ما استعمل بالواجب من قال في تحريم القسم
 بالصفة انها على ضربين صفة للذات وصفة للفعل وتفضل
 بيميننا بالنفي والاثبات وهو ان ما يثبت ولا ينفي فهو صفة للذات
 كالعلم والقدرة ونحوها وما يثبت وينفي فهو صفة للفعل كالتيكوث
 والاحياء والوراق ونحو ذلك وجعل الرحمة والغضب من صفات
 الفعل فجعل صفة الذات قد يمد وصفة الفعل حادثة فقال اخلف
 بصفة الذات يكون حلفا بالله تعالى فكون يميننا واخلف بصفة
 الفعل يكون حلفا بغير الله تعالى فلا يكون يميننا والقول كحدث
 صفات الفعل بذهب المعتزلة والاشعرية الا انهم اختلفوا
 في احد الفاصل بين الصفتين فصفت المعتزلة بما ذكره هذا
 القائل من النفي والاثبات والاشعرية فصلت بلزوم النفي
 بنفيها وعدم اللزوم وهو ان ما يلزم بنفيه لقيصته فهو صفة
 الذات وما لا يلزم من نفيه لقيصته فهو من صفات الفعل مع
 اتفاق الفريقين على حدوث صفات الفعل وانما اختلفوا
 بحجراتهم في تحديد لاجل الكلام وكلام الله تعالى محدث عند المعتزلة
 لانه ينفي ويثبت فليكن من صفات الفعل في كل حادثا وعند
 الاشعرية انزل لانه يلزم بنفيه لقيصته فليكن من صفات الذات
 فليكن قدما وتدهينا وهو بذهب السنة والجماعة ان صفات
 الله تعالى انزلية والله تعالى موصوف بها في الازل سواء كانت
 راجعة الى الذات او الى الفعل فهذا التخييج وقع معذولاه
 عن مذهب السنة والجماعة وانما الطريقة الصالحة والكمينة

المستقيمة في تحريك هذا النوع من المسائل ما سلكناه
 في فصل واما ركن اليمين بالله ما يخص
 من كتاب الايمان
 ولو قال على عهد الله او ذمة الله او ميثاقه فهو يمين لان اليمين
 بالله هي عهد الله على خصم فعمل او فقيه الاثر ان قوله تعالى
 واوفوا بالعهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها
 جعل العهد يميناً والله في العهد ومنه اهل الذمة اي اهل العهد
 والميثاق والعهد من الاسماء المترادفة
 من ايمان
 البند الرابع في فصل واما ركن اليمين بالله
 قول ابي حنيفة على خلاف قول ابي يوسف ولا قول لمحمد بن حنبل
 قال ابو حنيفة اذا قال وجه الله لا يكون يميناً وقال ابو يوسف
 يكون يميناً ان وجه الله عبارة عن ذات الله تعالى كقوله تعالى
 وبيعه وجه ربك وقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه فصار
 يميناً بالله تعالى لانه حنيفة رضي الله عنه انه قد يرا وجهه
 ذات الله تعالى وصفته فيقال فعل ذلك لا يتقيا وجه الله تعالى
 الى ثوابه فلا يكون يميناً بالربك لانه لا يتقيا رب اليمين به
 مختلف الرواية من كتاب الايمان
 رجل قال والله والرحمة والرحيم لا افعل كذا في الروايات
 الظاهرة بوزنه ثلاث كفارات ويقتد باليمين بتعد الاسم
 اذا لم يجعل الاسم الثاني لغتاً لا اول وروى الحسن بن ابي
 ان عليه كفارة واحدة وبه اخذ ما خرج سمرقند لان الواو بين
 الاسم الاول والثاني وبين الثاني والثالث واول القسم
 لا واول العطف فلم يفتل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا
 ذكر الحجة عقب الثالث اقتصر خبر على الثالث فكانت يميناً واحدة
 واكثر المتأخر على ظاهر الرواية ولو قال والله والرحمن لا افعل
 كذا ففعله بوزنه كفارتان في قولهم ولو قال والله لا افعل
 كذا يتعد اليمين في ظاهر الرواية وروى ابن سماعه عن محمد
 ان في الاسم الواحد لا يتعد اليمين ويحمل الثاني على التوكيد
 والتكرار ولو قال والله لا ادخل هذه الدار ثم قال والله
 لا ادخل هذه الدار فدخلها مرة بوزنه كفارتان وكذا لو قال
 لامرأة والله لا اقربك ثم قال في حبل والله لا اقربك فقر بها
 مرة بوزنه كفارتان وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل

الله قال اذا قال الرجل والله لا اكلم فلاناً ثم قال حنة اخرى والله اكلم
 فلاناً فله مرة فان لوى بالثاني التكرار والتوكيد بوزنه كفارة واحدة
 وان لوى بالثاني لم يوزن بوزنه كفارة وان رجل قال والله لا افعل
 كذا ففعله بوزنه كفارة واحدة لا يجعل الاثم الثاني لغتاً لا اول
 يميناً واحدة كما لو قال والله العزلة لا افعل كذا ولو قال بالله لا افعل
 كذا وسكن القاء او لضمها او رفعها يكون يميناً وذكر اسم الله
 بحرف القسم والخطا في الاعراب لا يمنع صحة اليمين ولو قال
 الله لا افعل كذا او سكن القاء او لضمها لا يكون يميناً لان عدم
 حرف القسم الا ان يوزنها بالكسرة فتكون يميناً لان الكسرة تعني يميناً
 حرف الحذف هو حرف القسم وقيل يكون يميناً بدون الكسرة
 لو قال بكة لا افعل كذا قالوا لا يكون يميناً لانه لم يذكر اسم الله تعالى
 الا اذا وزنها بالكسرة وقصد اليمين ولو قال والرحمن لا افعل كذا
 واراد به سورة الرحمن روى البصرة انه لا يكون يميناً ولو قال الحق
 لا افعل كذا او قال الحق لا افعل كذا لا يكون يميناً لان الحق من اسماء
 الله تعالى ولو قال حق لا افعل كذا اخذوا فيه قال بعضهم لا يكون
 يميناً والصحيح انه ان اراد به اسم الله يكون يميناً ولو قال بسم
 الله لا افعل كذا لا يكون يميناً فاضح من
 كتاب الايمان
 وفي القناري لو قال ان فعلت كذا فانا براء من القرآن او
 القبلة او الصلاة او صوم رمضان فالحل يمين هو المختار
 من نوع الفاظ اليمين من ايمان فضل الحركه
 رجل شيعي رجلاً فقال المشيع له بالله ان لا تشيعني وانصرف فلم يشيع
 يقع اليمين على المشيع له ان لم يذو واطلق اطلاقاً وان اراد به
 تحليف المشيع فان قال المشيع نعم يقع عليه حتى لو لم ينصرف هو كحلف
 في يمينه وان سكت يقع المشيع له حتى لو لم ينصرف هو كحلف المشيع
 ولو المجبة في اخر كتاب المسائل المنفردة
 مر على رجل فاراد ان يقوم فقال والله لا تقوم فقال لا يلزمه ان يقوم
 عليه تعظيم اسم الله بزازية في الثاني من كتاب اليمين
 رجل قال لاخر الله لتفعلن كذا او قال والله لتفعلن كذا وقال الاخر نعم
 ان اراد المجتهد ان يحلف واراد المجتهد ان يحلف بكونه كل واحد
 منهما جاحلاً لان قوله نعم جواب واكجواب ينضمه احدى في السؤال
 فيصير كانه قال نعم والله لا تفعلن وان اراد المجتهد الاستحلف
 واراد المجتهد الوعد ليس على كل واحد منهما شيء لان كل واحد منهما

منها نور ما يحتمل وان لم ينو واحد منها شيئا ففي قوله الله اكملوه
 المحيى وفي قوله والله اكملوه هو المبتدأ ولو اجمعه

من كتاب الايمان في الفصل الاول
 ولولا ان الحق الرسول او الحق الايمان او الحق القرآن او الحق المساجد او
 بحق الصوم او الصلاة او دين او طاعة او حدود او شرعية او
 بالقرآن او بالمصحف او بملأكته او بانبيائه او بالجميع او بالصدق
 لا يكون يمينا الا اذا نور
 طرية في الفصل
 الاول من كتاب الايمان
 ولولا ان يحتمل الله لا فعل كذا لا يكون يمينا لعدم العرف
 مختارات النوازل في فصل اذا قال في الله
 والرحمن من كتاب الايمان
 امرأة او عت على رجل ان زوجهما فانكر يحلف بالله ما هي بزوجه
 له وان هي زوجه له فهي طالق بيان لان الاستحلاف يجري في النجاس
 عنه هو هو المختار ويجوز ان يكون هو كذا في الحلف فلو لم ينم
 اليها احلف بالطلاق ويجوز ان يكون طلاقا لبقية مطلقة
 لا قطع في خصوصيات الزوجين من كتاب النجاس
 ولما قلنا يا ايها النبي لم تحرم ما اصل الله لك قبل نزلت الآية
 في تحريم العمل وقد سماه الله تعالى يمينا بقوله قد فرض الله لكم تحمة
 ايمانكم فدل ان تحريم غير الزوجة والكجارية عين موجب للكفارة
 لا تحلف اليه في الكفارة فان قيل قد روي انها نزلت في تحريم جارية
 مارية فاجواب انه لا يمنع ان يكون الآية نزلت فيها لعدم
 التباين ولانه لو اضاف التحريم الى الزوجة والكجارية لكانت يمينا
 واذا اضيفت الى غيرها ايضا كان يمينا فكذا اذا اضيفت الى غيرها
 كلفظ القسم اذا اضيف الى الزوجة والكجارية يكون يمينا فاذا
 اضيف الى غيرها ايضا كان يمينا كذا هذا فان فعل مما حرم
 قليل او كثير احنث واخلفت اليه لان التحريم المضاف الى العين
 يوجب تحريم كل شيء من اجزاء العين كتحريم الحمار والخنزير والدم و
 المسية فاذا تناول شيئا منه فقد فعل المحلوط عليه فيحنث ويحل
 اليه من مجلات ما اذا حلف لا يأكل هذا الطعام فكل بعينه لا يحنث
 لان احنث بصل ما يعلق بالشرط وهو اكل كل الطعام والمعلق بالشرط
 لا يميز عنده وجوب بعض الشرط ولو قال لا يأكل على حرام ولم ينو الشرط
 فحرم احد من كف وسقطت اليه من جميعه لانه اضاف التحريم
 الى جميعه فوجب تحريم كل فرد من افراد الجمع فصار كل فرد من افراد الجمع

محرم على الافراد فاذا قرب واحد منهم فقد فعل ما حرمه على الجميع
 وتكره الكفار وتحل اليه وان لم يقرب واحد منهم فقد فعل ما حرمه
 على نفسه فيحنث وتكره الكفار حتى مضت اربعة اشهر من لان حكم
 الايام ثبت في حق كل واحد منهم على الافراد والايمان يوجب
 اليمنونة بمضت المدية من غير في هذا اذا اضاف التحريم الى نوع خاص
 فاما اذا اضاف الى الانواع كلها بان قال كل صلات على حرام فان لم
 يكن له نية ونوع على الطعام والشراب خاصة استحلتها والقياس ان
 يحنث بحقيب كلامه وهو قول زفر وجه قول زفر ان اللفظ خرج
 من العموم فيتناول كل صلات وكما فرغ عن يمينا لا يخلو عن نوع حلال
 يوجد منه فيحنث وجه الاستحسان ان هذا العام لا يمكن العمل العموم لانه لا
 حمله على كل مباح من فتح عينه وغض بصره وتنف وغيره من حرمة و
 سكتة المباحة لانه لا يمكن الامتناع عنها والعاقلة لا يقصد بهيمينه
 منع نفسه عما لا يمكن الامتناع عنه فلم يمكن العمل العموم هذا اللفظ فيحل
 على الخصوص وهو الطعام والشراب باعتبار العرف والعادة لان هذا
 اللفظ يستعمل فيما في العرف ونظيره قوله تعالى لا يستورا صواب النار
 واصحاب الجنة لما لم يمكن العمل العموم لثبوت المساواة بين المسلم و
 الكافر في اشياء كثيرة حل على الخصوص وهو نفق المساواة بينهما في العمل
 في الدنيا وفي الاجرة كذا هذا فاذا نور مع ذلك الدليل او امر
 بالتحريم واقع على ذلك جميع واي شيء من ذلك فعل لم يمتد الكفارة لان اللفظ
 صريح لثبوت كل المباحات واما حملناه على الصوم والشراب بل لعل
 العرف فاذا نور شيئا رائدا على المتعارف فقد نور ما يحتمل لفظ وفيه
 على نفق فيقبل قوله فاذا نور شيئا بعينه دون غيره بان نور نوع الطعام
 خاصة او الشراب خاصة او اللبا خاصة او امراته خاصة فزعم
 على ما نور فيها بين وبين الله وفي القضا كما ذكرنا ان هذا اللفظ
 متروك العمل لظن هو عموم ومثله يحل على الخصوص فاذا قال اردت
 واحد بعينه دون غيره فقد ترك ظاهرا لفظ هو متروك لظن هو فلم يمتد
 منه العدد لظن هو فصدق وان قال كل حل حل حرام ونور امر
 كان عليها وعلى الطعام وعلى الشراب لان الطعام والشراب دخلا
 تحت ظاهر اللفظ ولم ينفق بينهما فبقيا داخلين تحت اللفظ بخلاف
 الفصل الاول لان هناك نور امراته خاصة ونور الطعام والشراب
 بعينه فلم يدخل في يمينه وهو لم ينفق الطعام والشراب بعينه وقد دخل
 تحت اللفظ فبقيا كذلك ما لم ينفق بالنية وان نور في امراته الطلاق لانه
 الطلاق فيها فان اكل او شرب لم تكره الكفارة لان اللفظ الواحد لا يجوز

حمله على الطلاق واليمين لا خلاف معنائها واللفظ الواحد لا يحمل
معنيين مختلفين فإذا اراد به في الزوجة الطلاق الذي هو أشد الأثر
 واغلتظها لا يثبت الا حراما إذا وكذا روي عن أبي يوسف ومحمد في رجل
 قال لامرأته أنت علي حرام يعني في أحد بينا الطلاق وفي الأخرى
 الألباء فمما طلقان جميعا ما ذكرنا ان اللفظ الواحد لا ينتظم
 معنيين مختلفين فإذا اراد بها بلفظ واحد يحمل على اغلتظها و
 يقع الطلاق عليها ولو كان قال هذه علي حرام ينوز الطلاق ومن
 على حرام ينوز الألباء كان كما نوز لانها لفظان فيجوز ان يراد
 بأحد منهما خلاف ما يراد بالأخر وعنه أبي يوسف فيمن قال لامرأته
 أنت علي حرام ينوز في أحد ما كانا وفي الأخر واحدة انهما جميعا طلقا
 لأننا لان حكم الواحدة البينة بخلاف حكم الثلاث لان الثلاث توجب
 حرمة الغليظة واللفظ الواحد لا يثبتا ولمعنيين مختلفين في
حالة واحدة فإذا نويها يحمل على اغلتظها ^و أشدها وقال ابن سينا
 في نوادر سمعت أبا يوسف قال في رجل قال ما اهل الله علي حرام
 من مال واهل ونور الطلاق في اهله ولأنه في الطعام فان أكل
 لم يجز لما قلنا وكذلك لو قال هذا الطعام علي حرام وهذه ينوز الطلاق
 لان اللفظة واحدة وقد تناول الطلاق فلا يثبتا ولتحريم الطعام
وقالوا فيمن قال لامرأته أنت علي كالدّم والميتة وكلم أخزير او كما
يسئل غيرة فان نوز كذبا فهو كذب لان هذا اللفظ ليس صريحا
 في التحريم ليجعل يميننا فيصدق انه اراد به الكذب بخلاف قوله
 أنت علي حرام فانه صريح في التحريم فلو كان يمينيا ولو نوز التحريم فهو
 ايلاء لانه لا شبهة بها بما هو محرم فكانه قال أنت علي حرام ولو نوز الطلاق
 فالقول فيه كالقول فيمن قال لامرأته أنت علي حرام ينوز الطلاق
 وروى ابن سينا عن محمد بن حماد عن أبيه قال فيمن قال لامرأته أنت علي حرام
 فانت امي يريد التحريم قال هو باطل لانه لم يجعلها مثل امه لكونه
 تحريما وانما جعلها امه فيكون كذبا قال محمد ولو ثبت التحريم بهذا ثبت
 اذا قال أنت حرام وهذا لا يصح وقال ابن سينا عن محمد بن حماد فيمن قال لامرأته
 أنت معي حرام فهو مثل قوله أنت علي حرام لان هذه الحروف تقام
 بعضها مقام بعض والله اعلم

فصل واما الذي يرجع الى الوقت في ايلاء

كتاب الطلاق

تحريم اكل مال يمين عندنا وعند الشافعي ليس يمين وجه قوله التحريم
 اكل مال غير الشئ والعبد لا يملك تغيب الشئ ولهذا اخرج قوله في

يا ايها النبي لم تحرم ما اهل الله لك مخرج العتاب لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم فدل انه ليس لاحد ان يحرم ما اهل الله له وبه تبين
 ان اليمين لا يحرم المحذوف عليه على الكلف وانما يمنع مع كونه حلالا
 ولما الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها
 النبي لم تحرم ما اهل الله لك اليه قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم و
 السنة فما روي عن ابن عباس عن محمد بن الخطاب رضي الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل اكرام يميننا واما الاجماع
 فما روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انهم جعلوا اكرام
 يميننا وبعضهم نص على وجوب كفارة اليمين فيه ولان المحلف
 يوجب فيه كفارة اليمين وكفارة اليمين يستدعي وجوب اليمين فدل
 ان هذا اللفظ يمين في الشئ واما قوله ان تحريم اكل مال غير الشئ
 فاجواب عنه من وجهين أحدهما ان هذا اليمين تحريم اكل مال من
 اكل كلف حقيقة بل من الله تعالى لانه التحريم اثبات اكرامه كالتمثيل انما
 اكل والعبد لا يملك ذلك بل اكرامه واكل وسائر المحكومات الشرعية
 ثبتت باثبات الله تعالى لاصنع للعبد فيها اصلا انما من العبد مباحة
 سبب ثبوت اكرامه او يمنع النفوس عن الانتفاع باكل مال غير التحريم في
 اللغة عبارة عن المنع وقد يمنع العبد من تناول اكل مال لقوله في ذلك
 وليس في ذلك تحريما قال الله تعالى وحرمت عليكم المراضع من قبل و
 المراد منه امتناع مونس عليه السلام عن الارضاع من غير ذل له لا
 التحريم الشرعي وعلى أحدهما ان الوجهين يحمل التحريم المضاف
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل لو كان الامر على ما
 ذكرتم لم يكن ذلك من تحريم اكل مال حقيقة فاما معنى اكل العتاب
 به فاجواب عنه من وجهين أحدهما ان ظاهر الكلام ان كان
 يؤهم العتاب فليس يعتاب في الحقيقة بل هو تخفيف المؤنة عليه
 في حسن العشرة والصحة مع الزوجة لانه كان مندوبا الى حسن العشرة
 معهن والشفقة عليهن والرحمة بهن فبلغ في حسن العشرة مبلغا
 امتنع عنه الامتناع بما اهل الله له ينبوع حسن عشرته من فخر ذلك
 فخرج تخفيف المؤنة في حسن العشرة معهن لا التحريم النهي والعتاب
 وهو كونه له فلا تذهب نفسك عليهم حسرات والثاني ان كان ذلك
 الخطاب عتابا فيجوز انما عوب لانه فعل بلا اذ يربح من الله تعالى
 وان كان ما فعل مباحا في نفسه وهو منع نفسه عن تناول اكل مال
 والا يلبس عليهم الصلاة والسلام يعاقبون على اذنيهم يوجد منهم
 ما لو كان ذلك من غيرهم بعد من افضل شئ الله كما قال الله تعالى

الله عنك لم ادنت لهم وقال عيسى وتولى ان جاءه الامي وتوكل ذلك
والثاني ان كان هذا التحريم اكلال ولكن لم قلت ان كل تحريم اكلال من العبد
تغيبه المشرع بل ذلك نوعان تحريم ما اهل الله مطلقا وذلك تغيبه
بل اعتقاده كغيره وتحريم ما احل الله له موقفا الى غاية وهذا لا يكون
تغيبا بل يكون بيان نهايه اكل الاثر ان الطلاق مشروط وان
كان تحريم اكلال لكن لما كان اكل موقفا الى غاية وجوب الطلاق لم
يكن التطبيق من المشرع تغيبه المشرع بل كان بيان انها اكل وعلى
هذا سائر الاحكام التي تحتل الارثاق والسقوط وعلى هذا قيل
الفسخ فيما يحتمل الانساح كذا قوله لامرأة انت على حرام و
ان نوري قوله انت على حرام الظاهر كان ظهرا عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد لا يكون ظهرا وجه قوله ان الظاهر ان
اكلال بالحرام والتشبيه لانه من حروف التشبيه ولم يوجد فلا يكون
ظهرا ولها انه وصفها بكونها محرمة والمرأة تارة تكون محرمة
بالطلاق وتارة تكون محرمة بالظهار فاي ذلك نور فقد نوري ما يحتمل
كلامه فيصدق فيه هذا اذا اضاف التحريم الى المرأة فاما اذا اضاف
الى الطعام والشراب واللباس ان قال هذا الطعام على حرام و
الشراب وهذا اللباس فربما بين عندنا وعليه الكفارة اذا فعل
وقال شي في ذلك ان ذلك في غير الزوجة والكافرية لا يجب به
وهو مسئلة تحريم اكلال
واما الذي يرجع الى الوقت فهو من عرق الادلالة
من في الطلاق بالخصا

رجل دفع ثوبه الى القصار وحجبه القصار فحلف رب الثوب
بهذه الصورة ان لم اكن دفعت ثوب اليك فكذا ثم ظهر انه
كان دفعه الى تلميذه او ابنه قال ان كان الابن او التلميذ في
عيال القصار لا يحنث في يمينه اذا دفع الى من في عيال الاستاد
بمنزلة الدفع اليه قال لا اذا غنى الدفع الى القصار عينا
محيطا به فانه في الفصل السابع والعشرين
في المتفرقات من كتاب الامان

باب فصلان فصل في اضافة الملك كالدار والعبد
وغیره ذلك وفصل في اضافة النسبة كالزوجة والاخ والصغير
وغیره ذلك وكل فصل على وجهين اما ان يجمع بين الاضافة و
الاشارة او افراد الاضافة عن الاشارة والاصل فيه انه متى
جمع بين الاضافة والاشارة في اضافة النسبة ليعتبر الاشارة

دون الاضافة فيحنث وان القطعت الاضافة وفي اضافة الملك
كذلك عند محمد وعندهما كما يعتبر الاشارة ليعتبر الاضافة فلا يحنث
ان القطعت الاضافة وان افراد الاضافة عن الاشارة اجمعوا
على ان في اضافة الملك اذا وجد الفعل بعد زوال الاضافة
لا يحنث واختلفوا في فصل النسبة قال ابو حنيفة رحمه الله
ابو يوسف رحمه الله اذا وجد الفعل بعد زوال الاضافة
لا يحنث وقال محمد يحنث وهل يدخل في اليمين ما حدث بلغة العبد
في اضافة النسبة لا يدخل الحادث في ظاهرواياه وفي
ابي حنيفة وابي يوسف انه يدخل وفي فصل الملك في دخل
الحادث كما يدخل القديم

لما في من الايمان
وفي ايمان ب اذا قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم
قال لها انت طالق ان شاء الله على قول ابي يوسف رحمه الله
تطلق وعلى قول محمد لا تطلق بناء على ان قوله انت طالق ان شاء
الله عن محمد ابي يوسف لكن لا يوقف على مشيئة الله فلا يحنث
ومحمد ليس بين والقول على قول ابي يوسف قال لها اذا
طلقتك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلقها حتى
ماتت تطلق بثنتين لانه تحقق العدم فوفيت عليها بطلاقها
باليمين الثانية فصارت مطلقا فيقع عليها اخرها ليمين الاولى
وقد مر في الفصل الاخير من الباب الثالث وقال
لا خول اليك حاجة فاقضها وقال نعم فحلف بالطلاق والعنان
انه يقضيها له فقال حاجتي ان تطلق امرأتك فلما لم يبعث
لانه يحتمل الكذب وسيا في نحو هذا في متفرقات الايمان وهو
اذا حلف رجلا بان يطيعه في كل ما امره وبها وعنه ثم نهاه
من جامع امراته فجامع اكلال لم يحنث ان لم يكن هناك سبب
يدل عليه لان اكلال لا يرد بهد اليمين عادة على ما ياتي

من طلاق اللاقط في الفصل الثالث
من الباب الخامس

الاستثناء في سائر التصرفات صحيح ولا يصح الا اذا كان
متصلا بالتصرف حتى لو تنفس بين الطلاق والاستثناء و
وجد منه النفس به او لم يجد اذا وصله فهو استثناء قال ابو
يوسف وقيل لو سكت سكتة قدر النفس ثم قال ان شاء
الله لا يصح الاستثناء الا ان يكون سكتة النفس فطر

تصور الكركي في نوع الاستثناء من كبر الشيطان
ثمن حلف ان لم يخرج بيت فلان غذا فلذا فقيده ومنع و
 لم يخرج به حجة مضى الغد اختلف فيه والمخار للفتور **الحث**
بسم قال لهما وفيه في بيت امها ان لم اذهب بك الى دارك
 فانت طلق ثلثا ثم اخرجها من دار امها ففرت منه فلم يقدر
 على اخذها وقع الثلث والله اعلم بالصواب
هاور للزاهد في فصل في العمن على فعل
 فيمنع منه او يعجز عنه **موجب** الايمان
 حلف ان لا يعمل مع فلان شأ فعل مع شريكه **حث** كما لو عمل
 مع وكيله بخلاف ما اذا عمل مع عبده المالك دون لا **حث** وحلف
 لا يشرك فلانا في شرك مع شريكه لا **حث** **وجيز**
 السهم حث في باب الحلف على الشراء
منها ب الايمان
 رجل حلف رجلا فحلف ونور غير ما يريد المستحلف ان كان
 اليقين بالطواف والعنق وكذا ذلك لقبره **نية** اكله اذا
 لم ينو اكله خلاف الظاهر ظاهرا كان اكله او مظلوما
 وان كان العمن بالمدح فان كان اكله مظلوما كانت
 النية **نية** اكله وان كان اكله ظاهرا لا يريد يمينه البطال
 حق على الغير لقبره **نية** المستحلف وهو قول في حنيفة ومحمد
 فاصح ما كان في تحلف الظاهر **فيها** الايمان
 والاصل في هذه الشروط ان سماعي منها لفظ اكله في الله
 على المعنى لغة وما يقتضيه من الاطلاق والتفصيل والتعظيم
 والتخصيص **لما** ان يكون معاني كلام الناس كانه فيحمل اللفظ
 عليه ويكون ذلك حصة عرفية وانما يقتضي على الحقيقة **لغة**
 والاصل فيه ما روي ان رجلا جاء الى ابن عباس وقال ان صابا
 لنا مات واوصى ببدنة افتخر برحمة البقرة فقال ابن عباس مم
 صابكسم فقال ابن عباس رباح فقال ابن عباس متى اقتنت
 بنور رباح البقرة انما البقرة للارد وذهب وهم صابككم الى الابل
 وهذه الحديث اصل في حمل مطلق الكلام على ما يذهب اليه اوهام
 الناس لانه العرف وصنع طر على الوضوح الاصل في اصطلاح
 من اهل اللغة **فصل** **واما** الحلف على الدخول
 في الدخول اسم لالتصال من العود الى المحل فان حلف
 لا يدخل هذه الدار فمقربها فمكث بعد يمينه لا **حث** استحق

والقياس ان يحث ذكرها في الاصل وجه القياس ان لا يأت
 على الفعل حكم ان كان في الركوب واللبس **حلف** لا يركب و
 لا يلبس وهو ركب او لا يلبس فمكث ساعة حث لما قلنا كذا هذا
 وجه الاستثناء الفرق بين الفصلين وهو ان الدوام على
 الفعل لا يتصور حصة لان الدوام هو البقاء والفعل المجرى
 محض والعرف مستحيل البقاء فيستحيل دوامه وانما يراد بالدوام
 حثه او مثاله وهذا يوجد في الركوب واللبس ولا يوجد في الدخول
 لان اسم الانتقال من العود الى المحل والحث في الدخول
 ان يكون انتقالا حصة والانتقال حركة والحث سكون وهذا
 ضد ان والدليل على التفرقة بينهما فانما يقال ركبت امس واليوم
 لا الدخول مبتدا وكذا من دخل دار اليوم الخميس ومكث فيها
 الى يوم الجمعة فقال والله ما دخلت هذه الدار اليوم الجمعة
 في يمينه لذلك افترا ولو حلف لا يركب او لا يلبس وهو ركب
 او لا يلبس فمكث ساعة ونزع من ساعة لا **حث** فلاقا لفر
 لانه شرط حثه الركوب واللبس وقد وجد منه بعد يمينه وان
 قل ولنا ان ما لا يقدر اكله على الامتناع في يمينه مستثنى
 دلالة لان قصد اكله من اكله البر ولا يحصل الا باستثناء
 ذلك لقدر وسواء دخل تلك الدار ماشيا او راكبا لان اسم
 الدخول ينطلق على الكل الا ان يقال دخلت الدار ماشيا
 ودخلتها راكبا **بدائع** في فصل **واما** الحلف
 على الدخول من كتاب الايمان
واما الذي يرجع الى المحلوف عليه وهو ان يكون متصورا لوجود
 حقيقة عند الحلف وهو شرط العقد واليمين على امر في المستقبل
واما كونه متصورا لوجود عادة فهو شرط العقد واليمين
مال اصحابنا الثلثة ليس بشرط فينفعه على ما هو مستحيل وجوه
 عادة بعد ان كان لا يتجمل وجوده حصة وقال في شرط
 لا ينفعه اليمين بدونه وبيان هذه الجملة اذا قال والله لا شرب
 الخا الذي في هذا الكوز فاذا لا ما وفيه لم ينفعه في قول الجعفي
 ومحمد ومنه فرادهم بشرط الالفقار وهو تصور شرب الخا
 الذي حلف عليه وعند الجعفي لو سفت ينفعه لوجود الشرط وهو
 الاضافة الى امر في المستقبل وان كان يعلم انه لا ما فيه ينفعه
 عنه اصحابنا الثلثة وعند زفر لا ينفعه وهو رواية عن الجعفي انه
 لا ينفعه علم او لا يعلم وعلى هذا اختلف اذا وقت فقال والله لا شرب الخا

البير في هذا الكوز اليوم ولا ما في الكوز لا ينفقه عند النبالة
 وعند ابي يوسف ينفقه وعلى هذا الخلاف اذا قال والله
 لا تقتل فلانا وقلنا ميت وهو لم يعلم بموته لا ينفقه عندهم
 خلافا لابي يوسف وان كان عالما بموته ينفقه عندهم خلافا لابي
 ولو قال والله لا يصعدك السماء او لا حولن هذا الحجر ذهبنا ينفقه
 وعند زفر لا ينفقه اما الكلام مع ابي يوسف وجه قوله ان الحكم
 جعل شرط حشده عدم القتل وعدم الشرب في المطلق وفي الموت
 عدم الشرب في المدة وقد تأكد عدم الضيق كشرط اكنث فيجوز
 كما في قوله والله لا من السماء او لا حولن هذا الحجر ذهبنا ولا
 ان النمان تعقد للبر لانه البر هو موجب اليقين وهو المقصر
 من اليقين ايضا لان كل حال لا ينفقه بقصد يمينه يخفى
 البر والوفاء بما عهدوا وانما ما وعد ثم الكفران يجب له دفع
 الذنب كما حصل بتقويت البر وهو اكنث فاذ لم يكن البر
 متصورا لوجود حصة لا يتصور اكنث فلم يكن في الوفاء واليمين
 فائدة فلا تنفقه والدليل على ان البر غير متصور الوجود من
 اليقين حصة انه اذا كان عنده ان في الكوز ماء وان الشئ
 حتى في يمينه يقع على الماء الذي كان فيه وقت ايمان وعلى الزاد
 فانه وقت ايمان والله تعالى وان كان قد راى على خلق الماء
 في الكوز لكن هذا المخلوق لا يكون ذلك الماء الذي وقت يمينه
 عليه وفي مسألة القتل ان تلك الحياة على وجه لا يتصور غوها
 بخلاف ما اذا كان عالما بما تنفقه يمينه على ماء اخر بخلاف
 الله تعالى وعلى حياة اخرى بخلاف الله تعالى لان ذلك على نقص
 العادة فلما كان العجز عن تحقيق البر ثابتا عادة فيجوز بخلاف الله
 والله لا من السماء وكفى لان البر هناك متصور الوجود في
 نفس حصة بان بقدره الله تعالى على ذلك كما اقدر الله انك ونعيم
 من الانبياء عليهم السلام الا انه عاجز عن ذلك عادة فمتصور وجود
 حصة انعقدت اليقين والعجز عن تحقيق عادة حث وجبت
 الكفارة واما الكلام مع زفر في ايمان على من السماء وكفى
 المستحيل عادة ما يكون المستحيل حصة وفي المستحيل حصة تنفقه
 كذا في المستحيل عادة ونحن نقول اعتبار الحصة واجب ما
 امكن وبما قلنا اعتبار الحصة والعادة جميعا بما قاله
 العادة واحدة الحصة فلما كان ما قلنا اولي ولو قال والله
 لا من السماء اليوم كينث في اخر اليوم عند ابي حنيفة ومحمد

وفي ما سئل قول ابي يوسف كينث في احوال وقد روي عنه
 ما به عليه فانه قال في رجل حلف ليس برب ما وجدته كله اليوم
 قال ابو حنيفة لا كينث حتى يمضي اليوم وقال ابو يوسف
 كينث باعته فان كان قال في يمينه عند اكنث حتى يمضي
 اليوم في قول ابي حنيفة لان الانفاق لا يتعلق باخر اليوم عند
 قاضي ابو يوسف فقال كينث اول جزء منه اجزاء الغد لان شرط
 البر غير منتظر في ما قال كينث انت طالع في غده اذا كانت
 المخلوقات عليه متصورا لوجود حصة او عادة وقت ايمان
 حين انعقدت اليقين بخلاف ثم ان اكنث لا يخلو اما ان
 يكون في الاثبات او في النفي من اراد تفصيلا فليراجع

البديع من ايمان البديع في فصل واما

شرائط اركان اليقين بالله

المخلوق عليه وهو الشرط ومن شرائطه ان يكون امر في
 المستحيل فلا يكون المخلوق باهرا كان يمينيا بل يكون تخيرا حتى
 لو قال لامرأة انت طالع ان كانت السماء فوقنا يقع الطلاق في
 من كتاب بيوع البديع في فصل

واما شرائط الركن

اذا حلف على ان لا يعرف وهو يعرف بوجهه لكنه لا يعرف اسمه فقد
 في يمينه ولا يكنث لانه اذا لم يعرف اسمه فلم يعرفه بدليل ما روي ان
 الله صدر الله عليه وسلم قال رجل قال له هل تعرف فقال
 الرجل نعم فقال له هل تراه ما اسمه فقال لا فقال انك لم تعرفه باسمه ولا
 اذا لم يعرفه باسمه فان عرفه بوجهه لم يكن عارفا له على الاطلاق بل
 من وجه دون وجه ومن شرط حشده المعرفة على الاطلاق وقد
 لم توجد فلا يكنث وقال حلف بن اليوب عن محمد في رجل تزوج امرأة
 ودخل بها ولا يدري ما اسمها فحلف ان لا يعرفها لم يكنث لما بيننا ولو
 ولد له مولود فاخرجه الى جواره ولم يكن سماه بعد فحلف عليه اذا
 لا يعرفه لا يكنث لانه لم يعرفه باسمه بعد اذا حلف لياخذ من فلان
 حقه او ليقبض من حقه فاخذ منه بنفسه او بوكيله او اخذها من غيره
 عنه او محتمل عليه بالمر المطلوب لا يكنث لان حقوق القضاة
 لا ترجع الى الفاعل فترجع الى الامر في ان قبض وكيل الطالب قبضه
 مفعي وكذا القبض من وكيل المطلوب او قبضه او المحتمل عليه بامر
 قبضه من حيث المعنى ولو قبض من رجل بغير امر المطلوب او كانت
 الكفالة او الكوالة بغير امر حث في يمينه ولم يبرأ لانه لم يقبض من المظ

حقه صبيحة في الوجهين جميعا الا انه جعل بالقبض منه معنى في موضع آخر
 وجعل القبض من الخبز كالقبض منه فاذا لم يكن ذلك لم يكن القبض
 اليه لهذا يرجع الدافع اليه بما عطاه فلم يوجد منه قبض حقه فلم يبرر
 له ان لو كان كالحالف هذا الذي عليه الحال فحلف ليقضين فلما حلف
 او يعطينا فاعطاه بنفسه او برسوله او باجالة او امره ضمنه له
 فاضح الطالب برالحالف في يمينه لان حقوق القضا لا تتعلق بالقبض
 فتعلق بالامر فيكون هو القاض والمعطى من حيث المعنى ولو كان
 ذلك بخلاف امر حلف كالحالف لم يقض حقه ولا اعطاه اصلا ورأى
 الامر انه لا يرجع الدافع عليه ولو قال كالحالف في هذين الوجهين
 ان يكون ذلك بنفسه كان كما قال فان لم يقض ذلك فحلف حلفا لا يبرر
 عليه لغيره فان كان المطلوب حلف الله لا يعطيه فاعطاه على احد ذلك
 الوجوه حلف فان قال انما نوبت ان لا يعطيه فاعطاه على يدين في
 القضا ويدين فيما يمينه وبين الله لان العطاء بفعله او بغيره
 سواء في القضا فيستعلق بهما اليقين فاذا تور ان لا يعطيه بنفسه
 فقد تور حلفا وظاهرا وادراكا فحلف على نفسه فلا يصدق في
 القضا ولو اخذ به لولا او عرضا فقبض الوضوء فمبني له قبضه
 لانه يصير مستوفيا باخذ الوضوء كما يصير مستوفيا باخذ الفرج
 لو حلف ان يلبس ثوبا فاخذ ثوبا من ثوبه او قبض ثوبا من ثوبه او
 لم يوقت فابطل من احواله او حلف في يمينه لان الابرار ليس
 بقبض ولا استيفاء فقات شرط البر فحلف ولو كان وقت وقتا
 فقال اليوم او الى كذا وكذا فابطل قبل ذلك او حلف لم يحث اذا جاز
 ذلك الوقت وعند ابي يوسف حثت بناء على اليقين الموقوت يتعلق
 اتفاقا بها باجز الوقت عند ما فمما في اخر الوقت لا قبضه يمين
 ولا دين عليه فلا ينفذ اليقين وينفذ عند فحلف اصل المسئلة
 اذا حلف ليس من احواله الذي في هذا الكور اليوم فافترق اما قبل القضا
 اليوم لما تقدم فان قبض الدين فوجد زيوفا او بمرجة فهو قبض به
 في يمينه سواء كان كالحالف على القبض او على الدفع لانه من جنس
 حقه من حيث الاصل الا انرا انه يجوز اخذها في ثمن الصرف فوقع
 بها الاقتصا وان كانت مستوفاة فليس هذا قبضا لانها ليست
 من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز التجوز بها في الصرف وكذا الورق
 الثوب الذي اخذ عن الدين بعيب او استحق كان قدره في يمينه
 وهذا قبض لانه العيب لا يمنع صحة القبض وكذا المسحق يصح
 قبضه ثم يبطل لعدم الاجازة فاحلف اليقين فلا يقصور الحث بعد

وكذا قال اذا اشترى

وكذا قال اذا اشترى رديه عبدا فاشترى فاسدا وقبضه فان كان في قيمته
 وفاء باحق فهو له يمينه ولا يحث وان لم يكن فيه وفاء حثت لانه
 المضمون في البيع الفاسد القبر لا المسمى ولو غصب كالحالف مالا
 بمثل يمينه بر لانه وقع الاقتصا به وكذا لو استملك له دنانير او
 عروضه لان القبر يجب له ذمته فبصير بالقبض وقال محمد اذا قال
 ان لم اترز فلان ماله عليه او لم اقبض ماله عليه في كبري اقال
 ان لم اقبض ماله عليك دراهم او بالميزان اوقال ان لم اقبض
 دراهم قضاه عن الدراهم التي لك عليك فاخذ بذلك عرضا او شيئا
 مما يوزن من الزعفران وغيره فهو حاث لانه ما ذكر الوزن
 والكيس والدراهم فقد وقعت يمينه على جنس حقه فاذا اخذ عرضا
 بيمينه حثت

على المعرفة من كتاب الایمان

فلو قال كلما تزوجت فاني كذا فوقع على اقتضاها عموم الالفعال
 حثت بكل مرة ولو كان المزوج بعد زوج اخر لان الشرط ملكه وجوبه
 في المستقبل وهو محصور وكلما وجد هذا الشرط تبعه ملك فبنيته
 جزاءه ومن وزع كلما الطيفه بالوقوع كالحالف فحلف
 فانت طلق فطلقها واحدة وقت ثنتان ولو قال كلما وقع عليك
 طلاق فطلقها واحدة وقع الثلاث والفرق ان الشرط في الثانية
 اقتضى تكرره بتكررها ولا يقال طلقها اذا اطلقت بوجود الشرط
 فيقع تطبيقان احدهما بحكم الایقاع والاخرى بحكم التعيين
 من قال في باب التعلق من كتاب الطلاق

قال لا امرأه كلما تزوجتك فانت طلق فزوجها مرة بعد مرة حتى يقع
 عليها ثلاث تطليقات ولو تزوجت بزوجة اخرى ثم تزوجها الاول
 تطلق ايضا

عشر من كتاب الطلاق

ففي غير كلام ان وجد الشرط مرة في غير الملك بطل التعلق وبطل كونه
 لا ينهر الى جوار ولم تطلق المرأة ففيه في القدر لو طلق ثم دخلت الى
 الدار بعد العدة بلا تزوج لم تطلق فخلل اليقين في غير الملك وفي اشياء
 الى حيلة مشهورة لم تعلق بالثلاث ثم يردم واراد ان لا يقع وقد
 اشترى الى ما هو سهل فانه لو وجد الشرط في عدة ايمان فحل بالاجرة
 فثبت في التعلق من كتاب الطلاق

الثانية كل من نحو كلما رزقوا منها فمكة رزقا قالوا منصوصة على الظرفية
 بالطلاق وتا صيها الفعل انه هو جواب في المعنى مثل قالوا في الآية بقاء

الطرفية من جهة ما فانها محتملة لوجهين احدهما ان تكون حرفة مصيدة
 وبجملته بعد ما حمله له فلا يحمل لها والاصل كل وقت رزق ثم عتبه
 عن معنى المصدر بها والفعل ثم انبأ عن الزمان اى كل وقت
 رزق كما انبأ عن المصدر الصريح في جملتك خفوق النجم و
 الثاني ان تكون اسما تكرر بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا التقدير
 وقت وبجملته بعد في موضع خفض على الصفة فيحتاج الى تقدير
 عائد منها اى كل وقت رزقا فيه ولهذا الوجه مبعده وهو
 ادعا حذفت عائد الصفة وجوبا حيث لم يرد مصدرا فيه في شئ
 من امثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف قول الجاهل في
 نحو اعجبت ما فت ان ما اسم في الاصل فاقسمه الى القيام الذي
 فيه وقوله في يا ايها الرجل اسم ايا موصول والمعنى يا ايها الرجل
 فان هذين العايدين لم يلفظ بهما قط وهو مبعده عن ايضا لقول
 سيبويه في نحو سرت طويلا وضربت ريد اكبر ان هو لا وكبر
 حالان منه ضمير المصدر محذوف الى سرتة وضربت اى التبريد
 الضرب

نوع آخر

لومات رجل وحلف ابنا فادعى اخرا انه ابنه وانكر الاول لا يحلف على
 الاخوة لانه لا يصح اقرار بها في حق النسب بل يحلف على احوال ابنته
 ما له قبلك احوال الذي يرعيه ^{عبد وانه شرع}
 تأخيه مع اكبر في باب ما يكون المولى خصوصا في
 في العبد والداية وغيرهما من قبيل الدعوى
 الاستحلاف يجري في حقوق العباد سواء كان عقوبة او مالا
 فان حلف لا شئ عليه وان نكل لزمه التعزير لان التعزير يثبت
 مع الشبهات فجاز ان يقضى فيه بالنكول وصفة الاحتمال
 انه يحلف على احوال ما له عليه هذه الحق الزادها و
 لا يحلف على السبب ما سدا فقلت لما قلنا وهو ان رجلا ادعى على
 رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب الى القاضي معه واراد استخلافه
 فان القاضي لا يحلف على السبب ما سدا خرق ثوبه لانه يجوز ان خرق
 ثوبه ولا شئ عليه بان ابراه عن ضمان النقصان ^{مرفضا}
 فنقل انكر في نوعين يجري فيه الاستحلاف
 الصبي المأذون يحلف كالسبب كذا في الاصل ورادى الاقضية
 فقال الصبي التاجر يحلف وكذا المكاتب وكذا العبد التاجر ولو
 ادعى على صبي محجور مالا وله بينة بحضرة الصبي محجور يدعى على ابيه

بحضرة ويشترط فيه بيقين البينة ولو ادعى الوصي لاجل الصبي شيئا بشرط
 حضرة الصبي ايضا كذا قال الامام طهيري الدين ولو لم يكن له بينة
 لا يشترط حضرة الصبي وفي الصغرى رجل ادعى على صغرى شيئا
 وله وصي حاضر لا يشترط حضرة الصبي وان لم يكن له وصي وطلب
 نصب القاضي يرضى ويشترط حضرة الصبي وسياق تمامه
 ولو ادعى على عبد محجور لرجل مالا بسبب ان يملك او العبد يشترط
 حضرة المولى لسماح البينة بخلاف العبد المأذون حيث لا يشترط حضرة
 المولى والعبد المأذون كالمحجور في انه يحلف لعبد ذلك من كان الدين
 واجبا عليه بسبب استهلاك بياح فيه وان ادعى عليه دينا لا يؤاخذ
 الا بعد العتق كدين الكفالة او النكاح بغير اذن المولى يستحلف الصبي
 ان حلف برئ وان نكل او اقر بدين وصبر حتى يعقوب واختلف المتأخر
 في الدين الموطأ والاصح انه لا يحلف قبل طول الاجل وفي العيون
 رجل ادعى على رجل شيئا واراد استخلافه فقال المدعى عليه هذا الشئ
 لابنة الصغرى فله لا يحلف وهو كالتقاضي عن ابنة الصغرى وفي فوائد
 الفضل عليه البين في قولهم فاذا استخلف فنكل المدعى ايضا لم يقض
 بها المدعى ثم ينتظر بلوغ الصبي ان صدق كان كما قال وانما كذبه
 ضمنه الوالد المدعى قيمة الارض عنه محمد رحمه الله فيؤخذ الارض من
 المدعى ويقضى للصبي وهو بمنزلة ما لو اقر الغائب لم يظهر وجوده و
 لا يقبل له لا يسقط عنه البين بهذا كذا كذا هو هنا كذا في اختلافه
 وفي الاقضية رجل ادعى على اخرا مالا فله السكوت فلم يجب اصلا
 يؤخذ منه كفيل ثم بان صبره عليه به اذ في لانه او سمعه فان
 اخبره انه لا اذ به بحضرة مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ببدله منكرا
 قال الامام السرخسي هذا قولهما اما عند الجاهل لو سكت بحضرة يجب
 وان ظهر انه اخبر بحضرة بالاشارة فان اشار بالانكر لم يرض عليه
 البين فان اشار بالاجابة كان يمينا رجل ادعى منزلا في يد رجل انه
 ملكه غصب منه وان ذلك له وملكه وهو بمنزلة ذلك فقال المدعى عليه
 انه وقف عليه جربة معلومة صار وقفا وعليه البين للمدعى ان حلف
 برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعى
 عليه البينة على انه وقف على جربة معلومة ولم يذكر واقعة لا يدفع
 عنه البين وصار وقفا باقراره والبينة فصل لا يحتاج اليها هذا
 اذا قال هو وقف اما اذا قال وقفنا على جربة معلومة واراد المدعى
 ان يحلف يحلف عند محمد خلافا لما بناء على مسئلة غصب العقار
 لا يتحقق عند محمد فيفيل التحليف وعندهما لا يتحقق فلا يقيد

ولا اراد ان يخلف لياخذ الدار لا يخلف بالانفاق والفقير على كونه
مجرد كذا في فناء والفضل من فناء وفناء

الكره في نزع اليقين وغيره
والحاصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده فالقول
في الدفع مع اليقين وكذا البيئته بينة وان كان المال مضمونا
عليه فالبيئته بينة على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليقين
من القول بالستر ونحوه من دعوى

جمع الفناء في فصل القضاء والاختلاف
كل من قبل قوله فعليه اليقين الا في عشرة مسائل مذكورة في الفنية
الوصية في دعوى الانفاق على البتيم او رقيقه وفي بيع النكاح
على البتيم وادعى اشتراط البرائة منه كل عيب واذا ادعى
على النكاح اشارة مال الوقت او البتيم وفيما اذا ادعى
الموهوب فهاك العيس او اختلفا في اشتراط الموضع وفي
قول العبد البائع انا ما ذون وفيما اذا ادعى عيب من عبده شيئا
فقال احدكما انما محجور وقال الاخر انا وانت ما ذون وللاب
في مقدار الثمن اذا اشترى لابل الصغير واختلف في الشفع
وفيما اذا انكر الاب شراء والنفقة وادعاه لابلته وفيما
يدعيه الممتدح من التصرف

اشباه
في كتاب القضاء والشهادات من الفرائد
ولو قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر فالقاضي لا يتخلف عند ايج
بل يحبس حتى يقر او ينكر وقال لا يتخلف لان قوله لا اقر
انكار معني وقوله ولا انكر اقرار معني فتعارضا فاقطعا وكما
في حكم ان كنت والمسكوت كقول حكيم في لب منزلة النكول
الحقيقة والاقول عليه السلام واليهين على ما انكر ولا يتخلف
مع قوله ولا انكر صريحا
لا يترك في اواخر كتاب الدعوى

فصل في كفارة اليقين والاحتساب
ثم وقت وجوب كفارة المعهودة في اليقين على المستقبل هو
وقت وجوب الاحتساب ولا يجب الا بعد احتساب عند عامة العلماء و
قال الشافعي هو وقت وجوب اليقين فيجب الكفارة بعقد اليقين
من غير حنث لقوله نعم ولكن لو اخذكم بما عقدتم الايمان وقوله
ذلك كفارة ايما كنتم اذا اختلفتم ولكن ان الواجب كفارة والكفارة
تكون للبيئات اذ من البيعة تكفير الحنثات بل الحنثات

تكفير البيئات للنصر وعقد اليقين مشروع وقد اشتهر رسول الله
صلى الله عليه وسلم في غير موضع وكذا الرسل المنتهدة صلوا
الله عليهم فدل ان اليقين ليس بدين فلا يجب التكفير بها وانما يجب
لالحنث لانه هو الاثم في الحقيقة ومعنى الذنب فيه انه كان
عاهدا فانه ان يفعل كذا فاحتث بخروج مخرج نقض العقد
فيه فياثم بالنقض لا بالعقد وتبين بطلان قولهم ان اختلف
بعبية عاصيا بترك الاستثناء لان الانبياء عليهم السلام تركوا
الاستثناء في اليقين ولم يخرجوا صفهم بالمعصية فدل ان ترك
الاستثناء في اليقين ليس بحرام وان كان تركه في مطلق الوعد
منها محرم كراهة وذلك لان الوعد اضافة الفعل الى نفسان يقول
أفعل كذا وكذا وكل في عمل ففعل تحت مشيئة الله تعالى فذنب الى قران
الاستثناء بالوعد فيكون غير ذلك ويعصم عن الترك في اليقين
بذكر الاستثناء باسم الله تعالى على طريق التعظيم فانه استغفار
بالله تعالى فتحقق التعظيم الذي يحصل بالاستثناء او زيادة ذلك
للاستثناء ولان اليقين شرعت لتأكيد المحلوف عليه خصوصا
في البيعة وقران الاستثناء في مثل ذلك يطل المعنى الذي وضع له
العقد بخلاف الوعد المطلق واختلف في جوازها قبل الحنث
قال اصحابنا لا يجوز وقال الشافعي يجوز التكفير بالمال قبل الحنث
فاما التكفير بالصوم فلا يجوز قبل الحنث اجماعا وجه قوله انه لو كفر
بعد وجوبه سبب الوجوب فيجوز كما لو كفر اجماعا بعد اخرج قبل الموت
ولنا ان السبب يكون مفضيا الى السبب اذ هو في اللغة
اسم لما يتوسل به الى الشيء واليهين لغة من الحنث ككونه احتسابا
في الوعد ونقضا للعهد فثبت اليقين ما فاقه من احتساب فثبت
عاقبة من الوجوب كيف يكون سببا للوجوب بخلاف التكفير بعد
اخرج قبل الموت لان اخرج يكون سببا مفضيا الى فوات
الحياة عادة فثبت ان التكفير بعد وجود السبب محذور واما اضافة
الكفارة الى اليقين فغاية اضرار الحنث فتكون العاقبة بعد احتساب سببا
لا قبله اذ الحنث يكون سببا

واما حكم اليقين فمن كتاب الايمان بالحق
وفي الفتاوى رجل صلف لا يبيع داره فاعطى امرأته في صداقها
ان تزوجها بالدرهم واخطى الدار عوضا عنها اما لو تزوجها بال
الدار فلا يحنث ولو صلف لا يبيع داره فباع نصفها
ورهب نصفها لا يحنث والبولوسف اخذ الجارية بهذه الكثرة

على من ذ

وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال للمسيح يا دهن بر يد ان يتعلم
انما كان عن كسبه فان اجتمع عنه ثمانون فقد راعى تعليم الفقه ثم قال غفر
ولدت ولدين لاجيبين ولا ميتين ولا عاقبتين ولا عتودين
ولا اسودين ولا ابيضين فخرج الحسن عنه ثم غدا اليه وقال ان
الولدين احدهما ذكر والاخر انثى واحدهما حي والاخر ميت و
احدهما ابيض والاخر اسود وسئل ابو بكر رضي الله عنه عن رجل
ان يبيع عبدا فسرعه منه قال لا يجنب ما لم يستيقن بموته و
في المحيط قال لا منه ان لم ابعك فانت حرة فدرها او استولها
عقبتك قال لا في بيعه لانه لا يحقق عدم البيع وفي قول ابي يوسف
الاول لا يعتق لانه يتصور بيعها بعد الارادة والبيع فلم يحقق
عدم البيع وفي القدرى لو حلف ببيع ام ولد او هذه
المرة اكتمت او هذا التحريم بها برعند ابي حنيفة رحمه الله
فمن اكره في نوع في اليقين في البيع
قال همام بن محمد فيمن قال لا خزان مت ولم اضربك فكل مملوك له حرمة
اكاله لم يضرب قال محمد لا يعتقون لان من شرط اكنة ان يكون بعد
الموت ولا ملك في ذلك الوقت فلا يعتقون ولو قال ان لم اضربك
فكل مملوك له حر لا يجنب حتى يخرج الف فيجنب قبل خروج الف يخرج
اخر جزء من اجزاء حياته فيعتقون لان شرط اكنة ترك الضرب
وانه يحقق في اكله ولو قال ان لم ادخل في الدار حتى اموت ففعله
حر فام يرضها حتى مات لم يعتق وكذا قال محمد فيمن قال ان لم اضربك
فيما بيني وبين اموت فعبدا حر فام يرضها حتى مات قال لا يعتق عبدا
ولو قال ان لم اضربك فعبدا حر فام يرضها حتى مات اعتق العبد قبل
ان يموت قال لا في الاول حيث بعد الموت وقال محمد في الزيادة
في مال رجل لم اضرب فلان بجمعة حتى يضرب فعبدا حر فام يرضها
برضى يمينه لانه جعل شرط البر الاخبار لانه سبب صريح للضرب جواز
صنيعه والاخبار مما لا يثبت ولا تضرب له المدخ فتعذر جعله للقاية فجعل
للجاء وقول حتى يضرب ببيان الغرض بمعنى يضرب فيصير مملوكا ان
لم اتبب لضربك فاذا اضر بصنيعه فقد تبب لضربه فبر في يمينه
وكذلك اذا قال ان لم اكن حتى تغذي او ان لم اضربك حتى تضربني فعبدا
حر فانه لم يضر او يضرب ولم يضرب بر في يمينه لان التغذية لا تضرب
غاية لا تمان لكونها داعية الى زيادة الاتيان وكذا الضرب يدعوا الى
زيادة الضرب لا الى تركه وانها لا تجعل غاية له فيجعل جوارا للوجود
شرطه ولو قال ان لم اكن حتى تقضي حتى او ان لم اضربك حتى

الليل او حتى تشكك يدي او حتى تصبح او حتى يشفع لك فلان او حتى
ينها في مكان كلمة حتى هي لغاية اذا انحلت عليه فعل بمقداره
الملازمة والضرب وقضا الديون موثر في اكله والملازمة اذ هو المقصود
من الملازمة والشفاعة والصباح والمضي وخيرها موثر في ترك
الضرب وانها في نصارت لغاية لوجود شرطها ولو لم يرضه الجوار
يصدر في يمينه وبين يمينه لانه لو لم يرضه لكان لا يصدر في
القضاء لانه اراد به التحقق على نفسه فليان ثمانا ولو قال ان
لم اكن اليوم حتى التقدي عندك او ان لم اكن حتى اضربك فعبدا
حر فانه ولم يتعذر عنده او لم يضرب حتى مضى اليوم حيث لان كلمة حتى
هنا للعلطف لانه الفعلين جميعا من جانب واحد وهو اكله فيصير
كانه قال ان لم اكن اليوم فاضربك او فالتقدي عندك في لم يوجد
جميعا لا يبرح خلاف قوله حتى تغذي لان هناك احد الفعلين من
غيبه فليان غرض فعله فلا يجنب لعدمه وان لم يوقت باليوم فانه
لم يتعذر لم يجنب لان البر مرجو بان يأتيه ويتغذي او يتغذي من غير
اتيان وقت البر متسع فلا يجنب كما لو صرح به وقال ان لم اكن فالتقدي
عندك ولو قال ذلك لا يجنب فاذا لم يجنب اذ اهرق وحكي همام
عن ابي يوسف انه قال لا منه ان لم يجنب في الليلة حتى اجامك مرتين
كانت حرة في اية في موعدها حرة واصبح حيث في يمينه هكذا في قوله
ان لم يجنب في الليلة فاجامك مرتين سواء فيصير الجوع والجماع مؤثرا
شرط للبر فاذا انقضى حيث فام لم يوقت بالليلة لا يجنب وله ان يجامعها
في اية وقت شاء لان وقت البر متسع عنه عدم التوقيت وقال ابن
سماعة عن محمد اذا قال ان لم يضربك فاعطاك فام يرضه حر
قال هذا على القول بوارك وبانه في يمينه انه يعطيه دابة لنفسه واعتق
وكذلك في مال غيره دخلت وارك فام يرضه لان الفاء والتعقيب
فقتضي وجوب ما دخلت عليه يعقب بالشرط قال ولو قال ان لم يرضك فانا
فام اكن به فانه اكله كانت الامة لان يمينه وقعت على اول رواية
ولي تجل لانه يأتيه بمن هو معه قال القدرى وقد كان لا يجنب
عنده ابي حنيفة ومحمد كما قالوا فيمن قال ان لم يرضك فاعطاك فام يرضه
حر فانه اول ما راه مع الرجل الذي قال ذلك لم يجنب عندهما كذا العلم بغيره
علم محال وكذلك الاتيان بمن هو في يمينه كمن قال لا تضربني الماء الذي في هذا
الكوز ولا ما فيه بدائع في فصل بشرائط اليقين
من كتاب الايمان
اكاله على عقد لا يجنب الا بالايجاب والقبول الا في تسع فانه يجنب

فيها لا لا يجاب وحده. المحبة والوصية والافقاره والبراءه والاباضه
والصدق والاعارة والقرض والكفارة. فمن ايمان الاربعة

قبيل كتاب الحادود

رجل قال انما يرى مما في المصحف فحنت فعليه الكفارة لانها يمين
لان القرآن مكتوب في المصحف ولولا قال انما يرى من كل اية في المصحف
فحنت فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة. رجل قال لاخر والله
لا فعلن كذا او قال والله لا تفعلن كذا فقال الاخر نعم فالمسئلة على
اربعة اوجه. اما ان اراد المبتدئ ان يحلف واراد المجيب ان يحلف
او اراد المبتدئ الاستحلف والى او المجيب الوعد او اراد المبتدئ
الاستحلف او اراد المجيب الحلف او لم يميز واحد منهما شيئا ففي الوجه
الاول وهو ان اراد المبتدئ ان يحلف واراد المجيب الحلف
كل واحد منهما حالف لان قوله نعم جواب واجواب يتضمن افادة
عاني السؤال فصار كما قال والله لا تفعلن كذا. وفي الوجه
الثاني وهو ان اراد المبتدئ الاستحلف واراد المجيب الوعد
ليس على كل واحد منهما شيء لان كل واحد منهما نور ما يجمله المبتدئ
الاستحلف والمجيب الوعد. وفي الوجه الثالث وهو ان اراد
المبتدئ الاستحلف والمجيب الحلف يكون المجيب حالف دون المبتدئ
لان المبتدئ نوى الاستحلف وهو كجمله والمجيب نوى الحلف وهو
يحملة. وفي الوجه الرابع وهو ان اراد المبتدئ الحلف والمجيب الحلف
قوله الله اكلف هو المجيب في قوله والله اكلف فهو المبتدئ

تجنيب مزيد في باب ما يكون يميننا ونالنا

من كتاب الايمان

وقاصلا الحنث بالامر في ثلاث وعشرين. النكاح والطلاق
والجمع والعنق بما لا يعير مال والكتابة والوصية والصدقة
وضرب العبد واكراد ان كان سلطانا او قاضيا والكسوة في
الحلف على ان لا يكسوه ولا يجده على دابة واجبا طه ورجع الف
وبناء الدار وقبض الدين وقضاء والصلاة عن دم العبد والفرق
والاستقراض والايداع وقوله والافارة وقبولها. وما لا يحنث به الا
سنة البتة. الشراء والافارة والاسْتِجَاب والقسمة والبتة
على مال والقنود على ان اخصدوا بحقة بحد سنة

في الرابع قبيل الثالث من كتاب الايمان

واما اضافة الكفارة الى اليمين فليست الوجوب بها بل على ارادة الحنث
كما اضافة كفارة الفطر الى الصيام واطافة الدم الى الحج والسيح

وان لم يكن ما اضيفت اليه سببا كذا هذا واما الحديث فقد يروى
بروايات يروى فليأت الذر هو خير وليكفر بيمينه وروى فليكفر بيمينه
وليأت الذر هو خير وروى فليأت الذر هو خير ثم ليكفر بيمينه وهو
على الروايات كلها حجة عليكم لا لكم لان الكفار لو كانت واجبة يفسر
اليمن فقال من حلف على يمين فليكفر من غير تعرض لما وقع عليه اليمين
انه ما اذا واما امرنا بحنث اذا كان خيرا ثم بالتكفير لما نقص اليمين على
ما كان احنث خيرا من البر بالنقص والكفارة علم انما تختص بالحنث
دون اليمين لنفسها وانما لا تجب بعقد اليمين دون الحنث

في فصل في حكم اليمين بالله من قبل الامانة

باب اليمين بالصلوة والصوم والحج

واما اليمين بغيرة نقض في الاصل نوعان احدهما ما ذكرنا وهو
اليمين بالاباء والاصنام واعلامك والصور وسائر الشرايع
والكعبة احرام ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشيء من ذلك كما ذكرنا
فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا حلفتم فاحلفوا
بالله ولو حلف بذكر لا يعتد به ولا حكم له اصلا والثاني اليمين
بالشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم الى قسمين يمين بالقرب ويمين
بعية القرب اما اليمين بالقرب فمما ان يقول ان فعلت كذا فعلى صلاتي
او صوم او حج او عمة او نذرة او هدي او عتق رقبة او صدقة او
نحو ذلك وقد اختلف في حكم هذه اليمين انه وجوب الوفاء باليمين
بحيث لا يخرج عن عهدة الاله او يخرج عنها بالكفارة مع الاتفاق على اليمين
حققة حتى انه لو حلف لا يحلف فقال ذلك يحنث بما خلافت ولو جوزه
اليمين وهو ما ذكره وجوبه مع اليمين ايضا وهو القوة على الامتناع
مكتسبة للشرط فلو لم يرض المذكور وبذلك حكم هذا النوع في كتاب
النذر ان شاء الله لان هذه التصرف ليس اليمين تدرأ معلقا بالشرط
لوجوبه مع النذر وهو التزام القربة عند وجوب الشرط

من ايمان البسطة البع

ولو حلف لا يصلي فليكن في الصلاة لا يحنث حتى يركع ويسجد حتى
والقياس ان يحنث بنقض الشرع لانه لما شرع فيه يقع عليه اسم المصلي
فيحتمل كما لو حلف لا يصوم فنور الصوم وشرع فيه وجه الاستحلف
وهو الفرق بين الصلاة وبين الصوم ان الحالف جعل شرط حنثه فعل
الصلاة وهو في عرف الشرع اسم لعبادة مرتبة من افعال مختلفة من
القيام والقراءة والركوع والسجود والمركبة اجزاء مختلفة لا يقع
اسم كل على بعضها كالسجود والركوع فلو حلف على افعال لا يوجد

فعل الصلاة بخلاف الصوم لا يصوم ساعة يحصل بعد صوم كامل
 لانه اسم لعبادة مركبة من اجزاء مستفقة وهي الامساكات وما هذا
 حاله فاسم كل ينطلق على بعضه حصته كما سمى الماء ينطلق على ما والبحر
 ينطلق على قطرة منه وكقطة من خل من حلة ون من خل انه ليس بخل
 حصته فاذا صام ساعة فقد وجد منه فعل الصوم الذي يمنع نفسه
 فيجوز بخلاف ما لو خلف لا يصلي صلاة لا يجزئ حتى يصلي ركعتين لانه
 لما ذكر الصلاة فقد جعل شرط اكلته ما هو صلاة شرعا واقل ما اعتبره
 الشرع من الصلاة ركعتين بخلاف الفصل الاول لانه شرط اكلته
 هناك فعل الصلاة وفعل الصلاة يوجد بوجوده لا فاعال
 بدائع في فصل واما النوع الثاني وهو اكلته

امور شرعية من كتاب الامام
 وفيه بينه لامرأة ان لم تفعل هذا صلاة الفجر فانت طالوع لا يجزئ
 بحضنها بكنة في الاصح في باب الايمان

باب البين في الطلاق والتزوج والعنان

نوع في البين في الطلاق في شرع الطلاق رجل علق طلاق امرأته بالشر
 او بغيره اما ان كان مقعدا او موقرا او خليا بينهما ذكره بكلمة الفاء
 او الواو او عزم او ذكر بغير هذه الصلاة اما اذا كان الشرط مقعدا
 فقال لحي ان دخلت الدار فانت طالوع وطلوع وطلوع او قال بالفاء
 وفي غير مدخولة فدخلت الدار بانت بتطبيق واحدة عند ابي حنيفة
 ولو كانت مدخولة يقع الثبات بالاجماع الا ان عند ابي حنيفة رحمه الله
 يتبع بعضها بعضا في الوقوع ولو اخر الشرط فقال انت طالوع وطلوع
 طالوع ان دخلت الدار او بالفاء استواء كانت المرأة مدخولة او غير مدخولة
 ما لم تدخل الدار لا يقع شيء فاذا دخلت بانت بثلاث تطبيقات بالاجماع
 ولو ذكر بغير هذه الصلاة وكان الشرط مقعدا فقال انه دخلت الدار فانت
 طالوع طالوع طالوع ان كانت غير مدخولة فاللفظ الاول معك بالشرط
 والثاني في حاله والثالث لغو فاذا تزوجها ودخلت الدار بغير
 المعلوم ولو دخلت بعد البينونة قبل التزوج حلت ولا يقع الطلاق
 ولو كانت مدخولة فلا ولا يتعلق بالشرط والثاني والثالث ينزلان
 في الحال ولو اخر الشرط فقال انت طالوع طالوع طالوع ان دخلت الدار
 ان كانت غير مدخولة فالاول ينزل في الحال والثاني والثالث
 وينزلان في حاله ينزل الاول والثاني في الحال ويعلق الثالث بالشرط
 ولو ذكر بكلمة ثم فهذا بمنزلة ما لو لم يذكر الواو والفاء ولو دخل الشرط

قال ابو حنيفة

فقال انت طالوع ان دخلت الدار انت طالوع ان دخلت الدار انت
 طالوع ان دخلت الدار وتدم الشرط ما لم تدخل لا يقع الطلاق فان قلت
 وقع ثلاث تطبيقات بالاتفاق وفي الزيارات المضاف الى الوقتين
 ينزل عند اولهما والمعلق بالفعليين ينزل عند اخرهما والمضاف الى احد
 الوقتين كقولنا هذا اوله غدا طلق بعد غدا ولو علق باحد الفعلين
 ينزل عند اولهما وقال بعضهم ولو علق بالفعل وقت قال ابو يوسف رحمه الله
 يقع بايهما سبق لكان الفعلين وفي الزيارات ان وجد الفعل او لا يقع
 فلا ينظر وجوه الوقت وان وجد الوقت او لا لا يقع ما لم يوجد الفعل
 وعن ابى يوسف اذا وجد الفعل او لا لا يقع حتى يوجد الوقت ايضا
 ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالوع ان كلمت فلانا فلا بد من اجتماع
 المكنى عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بهائم دخلت الدار
 هي في الحرة ثم كلمت وهو في الحرة طلق وفي الجامع الكبير رجل قال لامرأة
 ان دخلت فانت طالوع طلق في الحال فخرج به القليوبين دين فيما بينه
 وبين الله لانه تور الاضمار وكذا لو قال شر دخلت الدار وانت طالوع وكذا
 لو قال لحي دخلت الدار انت طالوع وكذا لو قال انت طالوع وكذا دخلت الدار
 بخلاف ما اذا قدم الجواب وقال انت طالوع ان دخلت الدار بغير الواو
 وفي المنتقى لا قال ان دخلت الدار انت طالوع لا تطلق حتى تدخل الدار
 قال ابو الفضل هذه اختلاف ما في الجامع الكبير ثم شروط الايمان التي
 يتعلق بها الافعال سبعة ان وادا واداما وسمى وسمى وكل وكل
 وكلها يتعلق بالافعال المستقبلية دون الماضي والاسمى وادا وجد
 الشرط انحلت البين الا في كلما فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع
 ثلاث تطبيقات ولو بمعنى الشرط ولو كان على فاعل غير وادا
 كان البين بكلمة كل فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امرأة مرارا لم يطلو
 الا مرة **واسم** ر ابو يوسف رحمه الله الى ان كلما اذا دخلت على
 المعين او الخاطب يتكرر كقولنا كلما اشترت هذا الثوب فهو صدقة
 يلزم في كل دفعة ولو قال فويا لا يلزم الا مرة ولو قال كلما تزوجت امرأة
 فزني طالوع فزني وجبا وطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق بمسرة كل خلاف
 ما اذا خطبها وقال كلما تزوجتك حيث يتكرر وكذا لو قال كلما تزوجت
 فلانة فان عادت المرأة اليه بعد زوج اخر لم يجزئ عند الثمالة فلو خطبها
 الطلاق الى ملك الثاني او الى كل ملك حيث ابدى الوجوه الفعلية ان يقول
 كلما تزوجتك فدخلت الدار فانت طالوع فلو قال انت طالوع اذا جاء
 غدي ببيت ولو قال انت طالوع غدا اضارني وليس بيمين وفي المجردة
 من قال لامرأة اذا دخلت الدار صرت مطلقة فدخلت ثم قال ان تزوج

اردت تخويلها لا يصدق وفي الفتا ور رجل قال لامرأة انك اكلت
 كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة واراد بذلك تخويلها ففعلت قبل
 انقضائها المدة هذه لئلا الزوج هل كان حلف بطاقتها ان اخبره
 كان حلفا باطلا يعمل بحسبه وان اخبره لم يحلف فالقول مع يمينه
 وفي الصغير لو قال لا جنبية ان طلقك فغدير رجع صح وتصير كانه قال
 ان تزوجتك وطلقك فغدير رجع ولو قال كذا ان طلقك فانت طالق
 ثلثا لم يصح هذه اليمين **نوع ثلث حلف لا يطلق وغيره**
 وفي الفتا ور رجل قال لامرأة ان ساكني البيعة طلاقك فلم يطلقك
 فانت طالق ثلاثا فقالت المرأة ان لم اسكنك الطلاق البيعة فجميع
 الملك صدقة على الساكنين قالت المرأة الطلاق في البيعة فقال الزوج
 انت طالق ان شئت فقالت المرأة لم اسكنك ومضت البيعة لا تطلق
 ولا يحنث الزوج والمرأة ولو قال كذا ان دخلت الدار فانت طالق فحنثت
 البيعة تطلق ثلثا لان قوله انت طالق ان شئت تعذر جعله تعليقا
 بدلالة الاقتصار على المجلس وقوله انه دخلت الدار تعليق فلم يكن
 ايا بشرط البتة اقول وتكون المسئلة حكاية او ردها كذا فقط البتة
 في ما قبل ابى حنيفة في الفصل العاشر ان رجلا وامرأة كانا يقعان
 في ابى حنيفة فوقع بينهما ما جرت به عادة ففعل الزوج ان سألته
 البيعة طلاقك فلم يطلقك فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان لم
 اسكنك البيعة الطلاق فانه صدقة فلما سكنت عنهما الغضب ذهبا
 الى سفبان الثوري فابى ابى ليس وان شبره فلم يجد عندهم محررا فوجها
 الى ابى حنيفة رجع رجع عندهم فابى ففعل لاه فقال للمرأة سلبه
 الطلاق فالت فقال للزوج هل انت طالق ان شئت فقال كك فقال
 للمرأة قوله لا اسكنك فقالت ذلك فقال ابو حنيفة اذها ففقه بررتما
 واتفقت كلمة الاصحاب في اصولهم لان المعلق بالشرط لا يقع
 سببا قبل وجوه الشرط فان كان الزوج قد برت يمينه فكيف ولم يقع
 المعلق سببا وان كان المعلق لم يقع سببا فكيف فكذلك ان
 قوله انت طالق ان شئت تملكك لا تعلق بدلالة ما قال في الفتا ور
 فيما نقلناه انما من قوله في وجه الزوج بين هذه المسئلة وبين قوله ان
 دخلت الدار لان قوله انت طالق ان شئت تعذر جعله تعليقا بدلالة
 الاقتصار على المجلس وقوله ان دخلت الدار تعلق وبسببها
 قال في الخيرة تعلق الزوج طلاق المرأة بصدقة من صفات قلح
 تفوت وتلك معنى فيقتصر على المجلس وعندها اتفقت لكما لا
 والوجه للبر ان كالحالف انما عهده بيمينه على الايقاع لا الوقوع

وقد اوقع وان وصل به شيئا اخر الا ان قال ابو يوسف غير ما
 حنيفة رجعهم قال كنت ارايت رجلا طلق امرأته ثلثا او واحدة
 يقول لها انت طالق هل في ذلك جيلة حتى لا يقع عليها الطلاق ويرجع
 اليه فيكون على حالها قال نعم قلت فما الجيلة في ذلك قال ان
 طلق ثلثا او واحدة فقال ان شاء الله فوصل يمينه بالاستئذان بر قلت
 وكذلك ان قال بعد ان حران شاء الله قال نعم قلت ولقول هذا
 حنيفة قال نعم قد جازت به الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ابو يوسف حدثنا ابو حنيفة عن الحكم عن عبيدة عن عبد الله
 وعلى بن ابي طالب انها قال من حلف بطلاق او عتاق فاستثنى
 فله استثناء قال ابو يوسف وحدثنا محمد بن عبد الله العذري
 عن عطاء بن رباح عن عبد الله بن عباس رجع امرأته عنهما انه قال من
 حلف بطلاق او عتاق فقال ان شاء الله لم يقع طلاق ولا عتاق قال
 وحدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال من حلف بطلاق او عتاق
 فقال ان شاء الله لم يقع طلاق ولا عتاق فحنث بيمينه من يمين
 الايمان فقال ان شاء الله ففقه بر ولم يحنث ولا يقع عليه شيء
 ومن حلف بنذر او غير ذلك من الايمان المخلطة فقال ان شاء
 الله ففقه بر وخرج عن يمينه قال وحدثنا عبد الله بن عمرو الجعفي عن
 ليث بن ابي سليم عن ابي اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من حلف على يمين فقال ان شاء الله ففقه بر من يمينه قال ليث
 فقلت لطفوس في الطلاق والعتاق قال نعم وفي الطلاق والعتاق
 الى غير ذلك من الآثار في هذا الباب وفيما اوردها كفاية والله اعلم
 قال في الخلاصة ولو قال انت طالق ان شاء الله والمسئلة كالحال
 يحنث عند ابى يوسف وعند محمد لا يحنث قال والفتوى على قول ابى يوسف
 انتم لكن الظاهر عدم احنث لما ذكرنا في وجه البير فليتأمل

الكر كمن كتاب الايمان

ولو قال كذا مرة وجنب فانت طالق باين فترجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة
 بانت منه ثلاثا وعليه خمس مهرور ونصف في قايير قول ابى حنيفة
 وابي يوسف رجعهم نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بال دخول
 الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها
 عن شبره ومهر بالنكاح الثالث كذا بالنكاح الثالث جدا وفيها شبهة
 فاعتبر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه ودخل عن شبهة
 فنجي جمع عليه خمس مهرور ونصف وعلى قول محمد رجعهم البير عليه اربع
 مهرور ونصف مهر بالانكحة الثالثة قبل الدخول وثلاث مهرور بالوطئ

ثم انما عن شبرته **فصل في نكاح**
 تكرار المهر

ولو قال كلما تزوجت طالق باين بثلاث تطليقات وعليه
 ختم مهرور ونصف مهر ختمها وعند محمد هو كالاول ولو حلف
 لا يتزوج على امرأة فراجع امرأته طلقا فارجعها لا يحنث ولو قال
 ان تزوجت الى خمسين فزني طالق فزوج في السنة الخامسة
 تطلق ولو قال لا يجزيه ما دمت في النكاحي فكل امرأة اتر وجمها فطالق
 فتر وجمها ثم تزوج غيرها لا تطلق اما اذا قال لها ان تزوجت فكل
 ما دمت في النكاحي فكل امرأة اتر وجمها فزني طالق فتر وجمها ثم تزوج
 غيرها تطلق وفي المحيط يجب ان يعلم بان كلمة ما زال وما دام
 وما كان غاية ينتهي اليه بها فاذا حلف لا يفعل كذا ما دام بها
 فاذا خرج ينتهي عنه فاذا عاد وفعل فذلك الفعل لا يحنث وكذا اذا
 حلف لا يشرب النعيلة ما دام ههنا فخرج وعاد وشرب لا يحنث
 والبولييث رحمه الله شرط الخروج مع اهله ومتاعه كما في قوله والله
 لا اكلمك ما دمت في هذه الدار والقصبة لم يشترط الخروج مع اهل
 وفي الجامع الكبير رجل قال للمرأة التي اتر وجمها فزني طالق فلما اخرج
 امرأة طلقته فلما ولوا قال هذه المرأة التي اتر وجمها طالق ثم تزوجها
 لا تطلق وعلى هذا القول امرأته التي تدخل الدار طالق لم تطلق
 حتى تدخل الدار ولو قال امرأته فلانة التي تدخل الدار طالق طلقته
 في حال بدونه الدخول ولو قال فلانة طلق طالق ان دخلت الدار
 لا تطلق حتى تدخل الدار وان كانت معتبة لانه شرط حقيقة كلمة
 الشرط وصح كونه ان كذا في اختصاصه **من يجازي**
 الكركي في النكاح

ولو قال لامرأته انت طالق لو دخلت الدار كان بينكما كما لو قال ان
 دخلت الدار او اذا دخلت لان كلمة لو تذكر لتوقف المذكر على وجود
 دخلت عليه بالبدن لقولك ولو كنت فظا غليظ القلب الاية قال لقالي
 ولوردوا العادوا لما نهوا عنه فحيات فيك في معنى الشرط فوقف
 اجرا على وجود الشرط وان لم يكن شرطا ولو قال انت طالق
 لو حسن خلقك سوف ارجعك لم يكن يمينيا وبقية الطلاق ارجع
 لان لو ما دخلت على الطلاق وانما دخلت على توقف الرجعة فيقع
 الطلاق في الحال كما لو قال انت طالق ان حسن خلقك ارجعك
 وكذا لو قال انت طالق لو قدم ابوك ارجعك كما لو قال انت طالق
 ان دخلت الدار ارجعك وهذا كله ليس يمين بل هو عذر وروى

ابن سبعة عن ابى يوسف اذا قال لامرأته انت طالق لو دخلت الدار طلقك
 لم تطلق الساعة وان دخلت الدار لم تطلق حتى يطلقها فان لم يطلقها
 طلقته قبل مائة او مائة بل لا فصل الى اخر ما روى عنه وروى
 المعلى عن محمد اذا قال لامرأته انت طالق لو لا فوكك الدار وانت
 طالق لو لا فوكك على اذنت طالق لو لا فوكك فهذا كله استثناء
 ولا يقع عليها الطلاق ومعناه انه في معنى الاستثناء من حيث انه يمنع
 وقوع الطلاق كالا استثناء يمنع نبوت الحكم في المستثنى والاصح
 ان هذا الحكم يستعمل في امتناع الشيء لوجود غيره قال ابن سبعة
 روى عنك لرجلناك ولو لا ان يكون امرأه واحدة الاية ويقال
 في العرف لو لا المظرك بكنك فصا معنى هذا الكلام لو لا فوكك
 الدار لطلقك فلا يقع عليها الطلاق وكذلك لو قال طلقك لو لا
 فوكك الدار وكذلك لو قال فوكك الدار قد طلقك امسا
 وكذلك لو قال مكن قد لقت في هذه الوجوه كلها وكذا لو قال انت
 طالق امس لولا فوكك الدار اي لولا فوكك الدار امس
 لطلقك **بدائع في فصل**

واما اليمين بغير البدن من غير اليمين
 ولو قال ارجاء الغد فانت طالق كان يمينيا عذرا وان كان الغد
 في ليلة واحدة ومن شرط الشرط ان يكون جائزا لوجوده في المستقبل
 ونعني به ان لا يكون مستحيل الوجود وقد وجد ههنا او نقول
 ان مجيء الغد ليس مستحيل العدم حقيقة كجواز قيام الساعة في كل
 لحظة كما قال ابن سبعة وما امرنا الا بالصدق البصر وهو اقرب وهذا
 لان الساعة وان كان لها شرائط لا تقوم الا بعد وجودها ولم يرد
 شيء منها في يومنا هذا فيقع الا من عن قيام الساعة قبل مجيئ
 الغد وكفى لكن هذا يجب الا من عن القيام اما لا يمنع تصو
 القيام في نفسه لان خبر الصادق عن اميرته لا يوجد يقتضي
 ان لا يوجد واما لا يقتضي ان لا يتصور وجوده في حقيقة
 ولهذا قلنا ان خلاف العلم مفقود والعبد حتى يتعلم به التكليف
 وان كان لا يوجد فكان يميني الغد جائزا لعدم في نفسه لا مستحيل
 لعدم فكان شرط كونه شرطا وهو جواز العدم حقيقة موجودا
 فكان يمينيا **بدائع في فصل**

بغير بدنه من غير اليمان لمحض
 ولو قال لها ان لم تعطيني هذا الثوب ودخلت هذا الدار فانت
 طالق ولا شبه له فان الطلاق لا يقع عليها حتى يجمع الامر جميعا

وسوان لا يعطيه الثوب الى ان يموت احدهما او يملك الثوب وتدخل الدار
 كما اذا جتمع هذا ان وقع الطلاق لانه جعل ترك العطية والدخول جميعا
 شرطا لوقوع الطلاق لان قوله ودخلت الدار شرط معطوف على ترك
 العطية وليس بوصف فيستلزم وقوع الطلاق بوجودهما ثم لا يخفى
 الترك الا بموت احدهما او بهلاك الثوب فاذا مات احدهما وهلك
 الثوب ودخلت الدار فقد وجد الشرطان فحنث ولو قال والله
 لانه خلين بين الدار لا يعطيني هذا الثوب فانها فعلت حنث
 لان كلمة النفي دخلت على كل واحد منهما على الافراد فيقتضي انتفاء
 كل واحد منهما على الافراد كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق الآية
 بدائع في فصل واما احلفت على الدخول فربما

من اخصه من كتاب الايمان

ولو حلفت لا يحلف فقال كل امرأة في تدخل من الدار فني طالق او قال
 لامرأة كلما دخلت من الدار فاني يحنث لا لوجود تعلقي الطلاق
 بالدخول لتعذر التعليق لانعدام حرمة بل لضرورة وجوب الاتصاف
 على ما بيننا والتعليق بالدخول ظرف في وجوب الاتصاف فصار من
 حيث انه معلق بواسطة الاتصاف بسببه شرط لان يكون شرطا
 ثم في كلمة اذا دخلت هذه وظفت ثم دخلت ثانيا لم تطلق وفي كلمة
 كلما تطلق كل مرة تدخل واما كان كذلك لان كلمة كل كلمة عموم واجبة
 لا دخلت عليه وفي المسئلة الاولى دخلت في العين وهي المرة الاولى للفعل
 وهو الدخول فاذا دخلت به مرة فقد انحلت البعث فلا يحنث بدخولها
 ثانيا واما في المسئلة الثانية فاما دخلت الكلمة على فعل الدخول لان
 ما ترجع مع ما بعدها من الفعل مصدر لغة يقال بلغني ما قلت واخبرني
 ما صنعت اى قولك وصنيعك فصارت الكلمة داخلة على المصدر
 وعلى من وقع عليه المصدر فتقتضي تعميم المصدر قال الله تعالى فليفتحن
 جلودهم بدل انهم يجلودوا غيرها فتجد البدل غير تبدل النفع وان كان
 المحل متحدا فصار الطلاق مستلحا بكل دخول وقد وجد الدخول في المرة
 الثانية والثالثة فطلقت ثلاثا فلوانها تزوجت بزوج اخر بعد ذلك
 فزوجها الاول فدخلت الدار لا يقع الطلاق عند احيائها المشاهدة
 خلاف الزفر وقد ذكرنا المسئلة في كتاب الطلاق

من اعمار البدائع في فصل واما ايمان بغير الله

قال الله اكرها كسى حرام كنى فكذا فاباها ثم جاء معها في العدة طلقت
 عندها لانها بعثت في عموم اللفظ والامام الثاني في تعب الغرض
 وعمر هذا لا تطلق عنده وعليه الفتوى
 برأيه

في الثالث عشر من كتاب الايمان

سئل محمد بن سباع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا ادركت
 مدركا حاله اليقين او غيره مدركا قال لا حنث عليه ما لم يعلم انه مدرك
 وفي رواية ما وراء النهر سئل ابو نصر له بوسه عن حلفت ونسي انه
 حلف بالبت او بالصيام او بالطلاق قال حلفه باطل الا ان يذكره
 محيط البرهان في السبع والعشرين من
 كتاب الامان

رجل يعلم انه كان حلف بالطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري انه كان
 بالغا وقت العين او لم يكن فترجع امرأة لم يحنث لانه شك في صحه البهر
 فلا يحنث بالبت

البايع عشر من كتاب الطلاق

ان فعلت كذا فامرأة طالق وليس له امرأة فزوج ثم فعل لا تطلق
 برأيه في الثالث من المتفقات في كتاب الايمان

ولو اشهدت شاهدين فيما اذا حلف على ان يتزوجها سرا لا يحنث
 وان اشهدت ثلاثا يحنث ٤ كل تزوجا والاثنين شاع كل علم ليس بوطا
 من اعمار البرزخ في الرابع من الكتاب

وفي اجماع الكبراء رجل قال اني دخلت الدار ان كلمت فلانا فبعد رجلا
 فدخل الدار ثم كلم فلانا لم يحنث وعلى القلب يحنث وهذه المسئلة
 المتقدمة يقدم المؤخر ولذا تقدم قال رحمه الله ونقل عن اسامة
 استاذي الشيخ الامام علي السبكي انه ان هذا في العربية اما لو كان
 بالعارسية يقدم المقدم يؤخر المؤخر وعليه الاصح ورجل قال
 كل امرأة اترجها فني طالق ان كلمت فلانا فزوج قبل الكلام وبعد
 الكلام يقع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام ولا تطلق التي تزوج
 بعد الكلام وعن ابى يوسف انه يقع على التي تزوج بعد الكلام وتزوج
 قبل الكلام واحدة او اثنتين او ثلاثا ثم كلم فلانا طلق لان الكلام جعل
 خاتمة ولو قال ان كلمت فلانا فكل امرأة اترجها فني طالق فخذ اعلى
 التي تزوج بعد الكلام ولو قال كل امرأة اترجها ابد او الى فلان سنة
 فني طالق ان كلمت فلانا فهذا بعد ما يكون قبل الكلام وبعده الى الملك
 المدة المذكورة ولو قال كل امرأة اترجها فني طالق ان كلمت فلانا فكل
 فلانا ثم تزوج امرأة لا تطلق فلو كلمه ثانيا بعد الزوج تطلق هذا
 في شرح القدروري وفي التجريد ايضا

في الفصل التاسع من كتاب الامار

رجل قال اني كان الله يعذب المشركين فامرأة طالق قالوا لا تطلق

امراء لان من المشركين من لا يعذب فلا يجنب
باب التعليل

ووافي جمهور الاشاعرة في كون الحسن والقبح شرعين مطلقا
وسبوت المعصية بلا بلوغ الدعوة طائفة من امتنا البخاريين كما
في الكشف الكبير والخبر منهم شمس الائمة الحسنه وقول الدين
فاضل خان البخاريان واخاره ابن الهمام وقالوا الاحكام قبل البعثة
وبلوغ الدعوة فلا يحرم كفر ولا يجيب ايمان قبلها كما في التجرير في
الناس في ان الحق الذي لم يبلغ الدعوة عندهم كما في الكشف الكبير
والاشاعرة فاضل خان في فتاواه يقول لو حلف ان لا يكون المشركين
المشركين فامرائه طالع قالوا لا تطلق لان من المشركين من لا يعذب
حينئذ يخرج منه الاولاد المستغفرة فلم يبلغ الدعوة عند البخاريين
اشادات المرام للبيضا في زاده في العاشر

الادراك والمعرفة بمطوع العقل

قول الرجل كل مملوك لي حرق على ما ملكه للحال حتى لو لم يملك شيئا لم يحلف
لان اليمين اخو اوصى لملك في المستقبل لا يعتق لان هذا الكلام لا يقبل
الا للحال فلا يعتق به عتق ما ليس بمملوك له في الحال وكذا اذا علق
بشرط قدم الشرط او اخر به فانه ان دخلت هذه الدار فكل مملوك
لي حر او قال اذا دخلت الدار او متى او متى ما او قال كل مملوك لي
حر ان دخلت الدار فملاكه على ما في ملكه يوم حلف وكذا اذا قال
كل مملوك املك ولا يتيه له لانه صيغة افعال وان كانت لتعمل للحال
لاستقبال كمن عند الاطباء يراد به احوال عرفا وشرعا واخر
اما العرف فانه من قال فلان ياكل ويفعل كذا يريد به احوال ويقول
ان فلانا يملك القصر وهم يريد به احوال واما الشرع فان من قال
الشهادة ان لا اله الا الله يكون موثقا ولو قال اشهد ان فلانا
على فلان كذا يكون شاهدا ولو قال اقر ان فلانا على كذا صح اقراره
واما اللغته فان هذه الصيغة موصوفة للحال على طريق الاصل
لان ليس للحال صيغة اخرى ولا استقبال من وسوف في حال
اصلا فيها والاستقبال وخيل فعند الاطلاق تصرف في احوال
ولو قال عنيبت به ما استقبل ملكه عتق ما في ملكه في الحال وما استحدث
الملك لما ذكرنا ان ظاهر هذه الصيغة للحال فاذا قال اردت بشفار
فقد اردت صرف الكلام عن ظاهر فلا يصدق فيه ويصدق في قوله
اردت ما يحدث ملكي فيه في المستقبل فيعتق عليه باقراره كما اذا قال
زيتب طلوع وله امرأة موصوفة بهذا الاسم ثم قال له امرأة اخرى بخدا

الاسم عتقها طلعت الموصوفة بها هو اللفظ والمجسولة باعتراف كذا هو
وكذا لو قال كل مملوك املك الساعة فهو حر ان هذا يقع على ما في ملكه وقت
الحلف ولا يعتق ما يستفيد بعد ذلك الا ان يكون نور ذلك فيلزمه بان
لان المراد من الساعة الموصوفة عند الناس وفي احوال لا الساعة الزمانية
التي ذكرها المنجوت فيتناول هذا الكلام في مكان في ملكه وقت التكلم
لان ما يستفيد من بعد ان قال اردت به من استفيد في هذه الساعة
يصدق فيه لان اللفظ يحتمل وفيه تشديد على نفسه ولكن لا يصدق
في صرف اللفظ عن يكون في ملكه للحال وسواء اطلق او علق العتق بشرط
باليق في فصل واما شرائط الركن من في كتاب القان

معنى اليمين بالطاق والعتاق هو تعليقها بالشرط ومعنى تعليقها بشرط
مهم القاع بها في زمان ما بعد الشرط لا يعقل له معنى اخر فاذا وجد ركن الايقاع
مع شرائطه لا بد من الوقوع عند الشرط فاما عدم الوقوع عند عدم
الشرط فليس حكم التعليق بالشرط عندنا بل هو حكم العدم الاصل لا
الوقوع لم يكن ثابتا في الاصل والتمسك بحسب الالبيات و
الحالف لم يثبت الا بعد الشرط فيبقى حكمه باقيا على اصل العدم لا
ان يكون العدم موجب التعليق بالشرط بل موجب الوقوع عند وجود
الشرط فقط ثم الشرط ان كان شيئا واحدا يقع الطلاق عند وجود
بان قال لا امرأة انه دخلت هذه الدار فانت طالق او انت طالق
ان دخلت هذه الدار يسكن في تقديم الشرط في الذكر وتأخيرها وسواء
كان شرط مغييا او مبهما بان قال ان دخلت هذه الدار او
هذه الدار وكذا اذا وسط الجزا بان قال انه دخلت هذه الدار
فانت طالق او دخلت هذه الدار لان كلمة او هو هنا يقتضي التخيير
فصار كل فعل على خياله شرطا فايها وجد وقع الطلاق وكذا لو اعا
الفعل مع اخر به فانه ان دخلت هذه الدار او دخلت هذه الدار
سواء اخر الشرط او قدمه او وسطه ورواين سماعة عن محمد بن عمار
ان دخلت هذه الدار او هذه الدار وان دخلت هذه فعتقها حر
ان اليمين على ان يدخل احد الاوليين ويدخل الثانية فاني الاوليين
دخل ودخل الثانية حنت لانه جعل بشرط حنت ودخل الاوليين
ودخل الثانية لانه ذكر احد الاوليين بالجملة او فيتناول واحدا منها
ثم جمع دخول الثانية الى دخول احدهما لوجوه حروف الجمع وهو الواو في قوله
واحدة دخلت هذه فصار دخول الثانية مع دخول الاوليين شرطا واحدا
فاذا وجد حنت هذا اذا دخل كلمة او بين شرطين في يمين واحدة
من ايات البدائع في فصل

واما حكم هذه البيعت
 حلفت لا تاذن في تزويجها او بيعها بغير وجهها ابوها فكنت تم
 النكاح ولا تحت
 برأيه في الرابع
 من كتاب الايمان
 لا يتزوج فزوج فضولي واجاز بالقول حنت ولو بالفعل لا
 برأيه في الرابع من الايمان
 وفي مجموع النوازل لو قال كل امرأة تزوجها او تزوجها غير لاجل
 فاجبه بالفعل في طالق ثلاثا لا وجه كونه فهو شدة على نفسه ولو
 زوجه فضولي وهو اجاز بالفعل ثم تزوجها بنفسه لا يحنث ولو
 حرمت عليه ثم تزوجها بنفسه فهذا على قياس مسألة اجماع الصغير
 اذا حلف لا يدخل هذه الدار فادخل ثم دخل هو بنفسه هل يحنث وفيه
 اختلاف المشايخ
 من اجماع الخلاصة في ايجاز
 الثاني من الفصل الرابع
 حلف لا يتزوج فوكل غيره يحنث بخلاف السبع هذا اذا كان ممنهوتة
 بنفسه ولو كان ممنهوتة لغيره كالسلطان يحنث وان كان ممنهوتة
 لغيره مئة وبيات اخرى فالحكم للغالب وفي النوازل والله لا يزوج
 ثلاثة فامر اخر فزوجها لا يحنث بخلاف التزوج لان التزوج باجرة لا يحنث
 حكم والتزوج باجرة باجته حكم وهو اكل
 في الفصل
 الرابع من البرأيه من كتاب الايمان
 حلفت لا يتزوج من اهل البصرة فزوج جارية قد ولدت بالبصرة
 وثبات بالكون ولو طينت بها يحنث عند الجرح هو المختار لان
 الاعتبار في ذلك الولادة
 من اجماع الاولوا بحية
 في الفصل الثاني
 حلفت لا يطعن فخالج احصيه ان اجاز بالسان حنت
 في اول من الفصل الثالث من الباب الخامس
 من كتاب الطلاق بالخص
 باب البيعت في الكلام
 عن محمد بن الحسن انه سأل ابا بصير عن حنث من قال لا خير والله
 لا اكلمك وكرر ثلاثا فقال ابو حنيفة نعم ما ذا فبسم محمد بن حنيفة
 وقال انظر حنثا يا شيخ فكلم ابو حنيفة رأسه ثم رفع رأسه فقال حنت
 مرتين فقال لمحمد احنت فقال ابو حنيفة لا ادري اي قوله ارجو
 اقوله انظر حنثا او احنت
 من اجماع فضل الكوفة
 في نوع البيعت على الكلام

وفي اجماع اذا قلت والله لا اكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان فكلمته
 في اول يوم وقدم فلان في اخر ذلك اليوم حنت في بيعة ولو قدم فلان
 في اول يوم وكلمته في اخر ذلك اليوم وقع في بعض النسخ للزعماء في
 انه يحنث وعامة المشايخ على انه لا يحنث ولا ذكر لحد المسئلة في النكاح
 عن محمد والوجه في ذلك انه القدر وان كان في معنى الشرط حيث
 انه ملغوظ على شرط الوجود الا انه ليس بشرط حقيقة وصدق كانه كالحلف
 ما جدد بشرط لانه ما فرق بين الشرط وما عطفه على الشرط بل جعله موقفا
 بشرط احنث وهو الكلام وانما يكون موقفا للشرط اذا وجد الشرط قبله
 فان شرط الموقوف للشرط ان يكون ذلك الشرط سابقا عليه حتى يحكم
 التعريف بوجوده نفس الموقوف ولم يوجد ذلك هو هنا فعلمنا بالموقوف
 وقتنا اذا وجد القدر قبل الكلام لا يحنث في بيعة وعلمنا بالشرطية
 فقلنا اذا وجد القدر بعد الكلام يقع احنث مقصورا عليه فلا يحنث
 بقدر الايمان
 محيط البرهان في الفصل
 العاشر من كتاب الايمان
 لا يكلم اوليكم ابدا فهو على الابد ومنه نور لوليا اوليكم او ثلثة او
 بلدا او منزلا يدين ولا يحنث حتى يتكلم بكلم مستأنف بعد البيعت
 منقطع عنها حتى لو وصل وقال انه كلمتك كانت طالوع فاذهب
 لا يحنث ولو قال انه يحنث او وادى به يحنث
 برأيه
 في الثاني من كتاب الايمان
 ولو قال انه كلمت فلانا فزوجت فكل لا يكفر انه هذا ايمان ولو قال انها مجوس
 يكفر انه الاول القليل وتعلق الكفر بالشرط يمين والثاني تجيز
 فاما ان الاولوا بحية في الفصل التاسع
 اذا حلف لا اظهر سر كذا او لا افشي او حلف ليكنتم سره وليستر
 او ليخفيه فكلم فلانا سر او كتب اليه وبلغه الكتاب او رسل اليه رسولا
 فبلغ الرسالة او سأل فلان عن ذلك وقال الحان من الامر كذا فاشار
 الى الحان برأيه اي نعم فهو حانت لوجوب شرط احنث وهو اظهار السر
 او الاظهار اثبات الظهور وذلك لا يقف على العبارة بل يحصل بالبدل
 والاشارة وان نذر به الكلام او الكتاب دون الايمان دين لانه لو خصص
 ما في لفظه فيدين بيمينه وبين الله وكذا لو حلف لا تعلم فلانا بحان
 فلان لم يحنث عليه اذ ان في موضع كذا فافهم برأيه ان نعم
 يحنث لوجوب شرط احنث وهو الاظهار وهو اثبات العلم الذي يجد بانه
 صفة يتجلى بها الله كورطه فمتى صبح وان نذر الاخبار بالكلام او بالكتاب
 يدين فيها بيمينه وبين الله ولا يحنث في القضا المحالفة الظاهر ولو كان

بمكان ولا علام اخبار الا بحدث الا بالكلام او الكذب او اليمين ولو
 اوصى برأيه او ذهب به حتى اوقفه على رأس فلان لا يثبت ولو نوى
 بالاعذار الاظهار او الا علام بحدث اذا اوصى برأيه لانه جعل مجازا
 عن الاظهار لمناسبة بيده وفيه تشديد على نفسه فيصدق **و**
 البتة حكم حكم الخبر في النكاح لا يتناول الا الكلام او الكذب لا النكاح
 خبر موصوف بصفة وهو الخبر الذي يؤثر في بشرية الوجه باظهاره
 السرور **والفروق بين البتة والاعلام وبين الاخبار حيث**
ان الاعلام والبتة سواء وجد ذلك كتحريف البتة او الكتمه
ان حتى لو قال لغيره اني علمت ان فلانا قد مات او قال اني علمت ان فلانا
فلان فاعلم ان لا يثبت واما الخبر فان وجد تحريف البتة بان قال
ان خبرني بقدوم فلان فاجوابه وفي الاعلام والبتة سواء
وان وجد بكمه بان بان قال اني خبرتني ان فلانا قد مات فاعلم ان لا يثبت
او خبره بعد ما كان علم المخاطب بقدومه لم يثبت والفروق المذكورة
في اجماع الكبار من ايمان البتة البتة في

فصل واما الحلف على الاظهار والافاء

واليمينان ماخصا

وفي الزيادة رجل حلف ليكتن سره ولا يظهره او لا يفشي به
 او ليخفيه فان اخبر به برأيه او كذب او قيل له ان كان كذا
 لي بعينه فاش برأيه ان نعم حث لوجود الاظهار وكذا الوصف
 لا يعلم احد ايمانه فلانه فاش برأيه ان نعم حث وان عني به في
 ذلك الوجوه الاخبار بالكلام او اليمين **ذكر الحاكم ابو نصر محمد**
ابن مهران انه يصدق بخصه وعامة المشايخ على انه لا يصدق بخصه
ويصدق بديانة والاستخدام بالامانة او الاشارة استخدام واخذ
كل شيء من عمل البيت من الطبخ والخبز والكسب وسوا ذلك فان
اولم يخبره ولو حلف لا يكذب لا يثبت بالاشارة وفي الاجناس
رجل حلف لا يفشي سره فان خرج الى رجل واحد وذكره ففقد الشبهة
وان خلفه هذا السر بين الناس او علم رجل واحد وذكره عند رجل
اخر لا يثبت لانه لم يبق سرا وفي النوازل رجل قال دخل علي جماعة
وذهبوا بكل شيء لي وحلفوني ان لا اخبر باسائهم وهم معي في السكة
اراهم لو كتب يثبت واكمله اني كذب سائهم جيرانه وتوفض عليه
وقال لي رجل هل هذا فيقول لا فاذا انتم الى اسائهم بكت
او يقول لا اقول فيظهر ولا يثبت لان هذا ليس بخبر او سئل
الحفص الكبير عن حلف المصوم ان لا يخبر احد بخبرهم فاستقبل

القائلة فقال على الطلوع ذباب فان اراد بالذباب المصوم حث
 وان اراد بالذباب بالحفصه واراد بالخبر بالكذب لا يثبت وفي
 مجموع النوازل سئل نجم عن قال لا خير **ابن سحن** مر باليسه جرا
 كفتي فقال اكره ان ياذن لي لو كفتي ام فكذا باذنه وي كفتي بود
 ان كفتي شذوده بود قال لا يثبت وفي المحمط وسئل هو عن
 كمران فقال اين بيت كفتي منست واكره جرفه كفتي
 فامرأة طالع لا تظن الا اذا علم انه من التاخير او يقره هو انه
 من التاخير

المخلصه في الفصل التاسع

ح قال واسد لا اكلمك ما دمت في هذه الدار فمضى على ما دام ساكن
 فيها الى ان ينتقل ولو قال واسد لا اكلمك ما دمت ببغداد فخرج
 بنفسه لا يبرأ اليمن ولو قال واسد لا اكلمك تا برت بر زمين بايد
 فوقع الشيع في بلدة اخرى فاليمن باقية الى ان يقع الشيع في البلدة
 التي حلف فيها وان كانت اليمن ببغداد وهذا اذا عني به الحالف
 عين الشيع لا وقت وتوع الشيع قال واسد لا اكلمك ما دام ابواك
 حينئذ فالحكم ما بعد ما مات احدكما لم يثبت **من ايمان**

خزانة المفتين في الكلام

رجل اراد ان يكلم اجنبيا فحلف ان لا يكلمه فقال له ان كلمت بعد
 هذا رجلا اجنبيا فانت طالع فالحكم بعد هذا التمسيد الزوجي
 ليس محارمها او رجلا يكتن في دارهما بينهما معرفة الا انه لا محرمية
 بينهما او كلمت رجلا مؤذرا رجلا محارمها وليس محارمها تطول
من ايمان خزانة المفتين في الكلام

حلف ان لا يكلم امرأة فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا
 حث ولو كان معها غيرها لا يثبت ولو قال ليت شور من وضع هذا لا يثبت
 جماعة كما لو اتحدون في مجلس فقال رجل منهم من يكلم بعد هذا امرأة طالع
 ثم كلم احالف طلق امرأته كما لو قال لي دخل هذه الدار احد فامرأة
 طالع ثم دخل احالف حث بخلاف ما لو قال لي دخل دار احد فامرأة
 طالع فدخل احالف لا يثبت **من ايمان**

خزانة المفتين في الكلام

رجل قال ان دخلت الدار اني كلمت فلانا فبعد من دخل الدار ثم كلم
 لم يثبت وعلى العكس يثبت في مسئلة المعترضة يقدم المخوخر ويؤخر
 المقدم وهذا في الغيبة اما لو كان اليمن بالفارسية يقدم المقدم
 ويؤخر المخوخر وعليه الاعتماد **والا قال** طاعة المرأة الزوجية في طالع

ان كلمت فلان فتزوج قبل الكلام وبعد الكلام يقع الطلاق على الترتيب
قبل الكلام ولا تطلق التي تزوج بعد ولو تزوج قبل الكلام واحدة او
ثنتين او ثلاثا سمى كلهم فلانا طلقين ولو قال انه كلمت فلانا فكل امرأة
اتزوجها فطلاق فكذا على التي تزوج بعد الكلام ^{خواتم}
المقتنين في المساكنه والسكنى مائة بالاجارة
باب البيعت في الاكل والشرب
وفي التجريد قال ابو يوسف ومحمد لو حلف لا يأكل من طبع فلان
كل ما طبخ هو وغيره حنت ولو حلف لا يأكل من قدر طبخها فلان كل
يحتن ولو قال لا اكل من رمان اشتراه فلانة فاشترى رمانا مع غيره في كل
حنت ولو قال من رمان لم يحن ولو قال لا البس من ثياب فلان
فبس فلان مع غيره حنت ولو قال ثيابي لثياب فلان لم يحن ولو قال
لا البس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل اخر حنت
ولو حلف لا يأكل من مال فلان فاشترى ثوبا من رمان مشترك بينهما لم يحن
من ايمان الخلاصة في الفصل الثاني عشر
ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة او لا يأكل هذه الحنطة فانه عتبه به انه
لا يأكلها جبا جبا كما هي فاكل من خبزها او من سويقها لا يحن وانما يحن
اذا قضى بها وان لم يكن له نية فكذا عند الحنفية وقالوا يحن لهما
ان المتعارف في اطلاق اكل الحنطة اكل المتخذ منها وهو الخبز لا اكل
عنه يقال فلان يأكل من حنطة كذا اي من خبزها والمطلوع يحمل على
المتعارف خصوصا في باب الايمان ولا يحن حنيفة رحمه الله ان اسلم
الحنطة لا يقع على الخبز حنيفة لانها اسم لذات مخصوصة مركبة فيزول
الاسم به والتركيب حنيفة فاحمل على الخبز يكون حلالا على المجاز فبان
صحة الكلام الى حنيفة اولى واما قولها مطلق الكلام يحمل على المتعارف
لعمري على المتعارف عند اهل البيت وهو المتعارف في الاستعمال لا في
الحال بل في اللفظ لا في المعنى فاحمل على كل شيء لا يحن ولو حلف لا يأكل
من الخبز لم يحن لانه لو حلف لا يأكل من الخبز لم يحن ولو حلف لا يأكل من
اسم الحنطة في مسماها متعارف عند اهل البيت الا انه يقال استعماله
فيه لكن في الاستعمال فيه لقوله يحمل الحنطة وهذا لا يوجب الحمل على المجاز
كما في حكم الآدمي وحكم الخنزير على ان المتعارف فعل ثبت في الجملة لان
الحنطة تطلق وتقبل وتؤكل مطبوخة ومقلية وان لم يكن في الكثرة مثل
اكل خبزها
من اجابة السدائع
في فصل الحلف على الاكل والشرب

لا يأكل هذه اللبن فشر لا يحن
عشر من كتاب الايمان
رجل حلف ان لا يشرب الشراب ولم يشره لكانت البيعت على الخمر
فان شربها فمعه وفي عرفنا يقع البيعت على كل مسكر من اجابة
فان شرب الخمر في فصل في البيعت على الشراب
وقال القاضي الامام ابو علي النسفي في عرفنا اسم النبيذ يطلق على كل مسكر
من الغنبي نباتي او مطبوخا واسم في يقع على الخمر خاصة ومسكر
يقع على كل مسكر من الغنبي ايضا وعليه الفتوى من اجابة
فاصل خان في فصل البيعت على الشراب
اكل حنطة امنا او اشترى حنطة او كان له عشرة اوثاب فحلف ان لا اكل
حنطة او اشترى حنطة او عذ حنطة ثياب لا يكون له كاذبا ولا حانثا
لوجوده مع الزيادة وعدم دلالة العدد على نفي الحكم عن الزائد في امثالها
برازة في احكام من كتاب الكراهية
باب البيعت في البيع والشراء والقرض
ولا قال كل مملوك شتره فهو حر ان كلمت فلانا او اذاجا غدا لاني له وهذا
يقع على ما يشترى قبل الكلام وكل مملوك شتره قبل الكلام ثم كلم عتق وما
اشتراه بعد الكلام لا يعتق ولو قدم الشرط فقال انه كلمت فلانا او اذا
كلمت فلانا او اذاجا الغد فكل مملوك شتره فهو حر فهذا على ما يشترى
بعد الكلام لا قبله حتى لو كان اشترى مائتيك قبل الكلام ثم كلم لا يعتق وحل
منهم وما اشترى بعد يعتق ووجه الفرق ان في الفصل الاول
جعل الكلام شرط اطلاق البيعت لانه لو لم يملك مملوك شتره فهو حر بيمين يمين
لو جوف الشرط واجزا فاذ قال انه كلمت فلانا فقد جاز الكلام فانه غاية الكلام
فذا كانه اخلت فلا يدخل ما بعد الكلام كقوله كل مملوك لى حر ان دخلت الدار
وفي الفصل الثاني جعل كلام فلان شرط النفاذ واليمين فذا كلفه الان انفق
اليمين فيدخل فيه فبعده لا قبله فيصير كانه قال عند الكلام كل مملوك
اشترى فهو حر وذلك يتناول المستقبل ولو قال كل مملوك شتره اذا
دخلت الدار فهو حر او قال انه قدم فلان فهذا على ما يشترى بعد الفعل
الذي حلف عليه ولا يعتق ما اشترى قبل ذلك الا ان بعضهم جعل دخول
الدار شرط لانفاذ البيعت فيصير عند دخول الدار كانه قال كل مملوك
اشترى فهو حر والادليل على انه جعل دخول الدار شرط النفاذ واليمين
ان قوله كل مملوك اشترى شرط وقوله اذا دخلت الدار شرط اخر ولا يمكن
ان يجعل شرط واحد لعدم حرف العطف ولا سبيل الى انفاد الشرط
الثاني لان النفاذ شرط العاقل مع امكان لقبحه خارج عن العقل ونحوه

وجهاً ان احدهما ان يجعل الشرط الثاني مع جزائه بمبينا وجزاء الشرط
 الاول وح لا بد من ادراج حرف الفاء لان الجراء المتعقب للشرط
 لا يكون بدون حرف الفاء وفيه تغيير والثاني ان يجعل شرط الاعطاء
 وفيه تغيير ايضا بجعل المقدم من الشرطين مؤخراً الا ان التغيير اقل
 لان فيه تبدل محل الحكم لا غير وفي الاول اثبات ما ليس بثابت
 فكان الثاني اقل تغييرا لان التصحيح به اولى وتسمى هذه البيات
 المعترضة لاعتراض شرط بين الشرط والجزاء ولو لوى الوجه الاول
 صحت بيته لان اللفظ يحتمل ولهذا قال محمد الا ان يعني غير ذلك فيكون
 على ما عني ولو قال المالك او العبد المأذون كل عبدة المالك فهو حر
 فعتق ثم ملك عبدا لا يعتق لان قوله المالك للمالك لا يتناول له المالك
 فكذلك الا انه غير صالح للاعتاق فيدخل ضمنه لا الى جوار ولو قال كل مملوك
 المالك اذا عتقت فهو حر فعتق فملك عبدا اعتق لانه علق العتق بالملك
 احصاه لانه عتقه لانه ملك صالح للاعتاق فصحت الاضافة بخلاف
 الصبي اذا قال كل مملوك المالك بعد البلوغ فهو حر ثم بلغ فملك عبدا
 انه لا يعتق لان الصبي ليس من اهل الاعتاق تنجية او تعلقا لكونه من
 التصرفات الضارة المحضة فاما العبد فهو من اهل العتق عتقا بالغا الا انه
 لا ينفذ تنجية العتق منه لعدم شرطه وهو الملك الصالح فاذا علق بملك صالح
 شرط له صحته بدائع في فصل واما شرط

الركن من كتاب العتاق

قالوا قد لا يشتري بهذا الدرهم غيره ثم فاشترى بنصفه كما وينصفه خيرا
 بجنث استحقاقا ولا يثبت قيات لانه جعل شرط خله ان يشتري
 بجميع الدرهم غيره اللهم وما اشترى بجميعه بل بفضله فلم يوجد شرط اكنث فلا
 يثبت وجه الاستحقاق ان مبني الايمان على العادة وعادة الناس
 انهم يريدون بمثل هذا الكلام ان يشتري اياك بجميع الدرهم اللهم لا يشتري
 بجميع الدرهم اللهم فجنث فان كان لوى ان لا يشتري به كل غير المالك لم يثبت
 ودين في القضا لانه لو شرط اهر كلامه فيصدق ولو قال والله لا اشتري به
 الدرهم الا كما فلا يثبت حتى يشتري الدرهم كله غيركم وهذا يؤيد القياس
 في المسئلة الاولى لان الاو غير كلامي من الفاظ الاستثناء وانا نقول
 قضية القياس في المسئلة الاولى لا ترى انه لو لوى ان يشتري به
 كل غير المالك صدق في القضا الا ان تركي هذا القياس ثم للعرف والحق
 ولا عرف هو بنا بخلاف القياس فعلمنا بالقياس منه ولو قال واشترى
 لا اشتري بهذا الدرهم الا الله ارطال ثم فاشترى ببعض الدرهم اقل منه
 لانه ارطال بيقينه غيركم جنث لان قوله والله لا اشتري بهذا الدرهم

يقع على كل شراء بهذا الدرهم ثم استثنى من هذه الجملة شرأ بصفة وهو
 ان يشتري به الله ارطال ولم يوجد فام يوجد المستثنى فبقية ما شرأ واطلا
 في البين فيجنث به من اجزاء البند الرابع

في فصل واما الحلف لدخول قريبا من اخره

واما القرض فله روي محمد لا يثبت ما لم يقبل وعنه ان يوصف في اتيان
 في رواية كما قال محمد وفي رواية يثبت من غير قبول وجه اول الروايات
 ان القرض لا يقف صحته على تسمية عوض فاشبه الرهبة وجه الروايات
 الاخر ان القرض ليس بالبيع لانه يملك بعوض وقد قال ابو يوسف
 على هذه الرواية لو حلف لا يستقرض من فلان شيئا فاستقرضه
 فلم يقرضه انه حانث ووفق بين القرض والاستقرار لان استقرار
 ليس بقرض بل هو طلب القرض كالسوم في باب البيع ولو حلف لا يبيع فباع
 بغير فاسد او قبل المشتري وقبض يثبت لان اسم البيع يتناول الصحيح
 والفساد وهو مباداة من مغبوب فيه بشئ مرغوب ولان المقصود من
 البيع الوصول الى العوض وهذا يحصل بالبيع الفاسد اذا اتصل بالقبض
 لانه ينفذ الملك بعد القبض ولو باع بالبيته والدم لا يثبت لانه لا يبيع
 لا لعدم معناه وهو ما ذكرنا ولا لعدم حصول المقصود منه وهو الملك
 لانه لا ينفذ الملك ولو باع بغير فيه خيار البائع او المشتري لا يثبت في
 قوله ابو يوسف وجنث في قوله محمد لانه اسم البيع كما يقع على البيع الفاسد
 يقع على البيع الذي فيه خيار فان كل بيع منه يسمى بغير في العرف الا ان الملك
 فيه يقف على امرنا وهو سقوط الخيار فاشبه البيع الفاسد ولا يبي يوسف
 ان شرط الخيار يمنع انعقاد البيع في صح احكامه فاشبهه بالبيع في قبول
 فقال محمد سمعت ابا يوسف قال فمن قال اني اشتريت هذا العبد فهو
 حر فاشتراه على ان البائع بالخيار ثلثا يام فمضت المدة ووجب البيع
 يعتق وانه على اصلا صحيح لانه اسم البيع عتق لا يتناول البيع المشروط فيه
 الخيار فلا يصح شرطه بنفس القبول بل عند سقوط الخيار والعبد في ملكه
 عند ذلك فاعتق وذكر القاضي في شرحه مختصرا الطحاوي في البيع بشرط
 خيار البائع او المشتري ان يثبت واصل فيه اصلا وهو ان كل بيع يوجب
 الملك او كونه الاجازة يثبت به وما لا فلا هذا اذا حلف على البيع
 والشراء بطاقت او عتاق اما اذا حلف على ذلك ليعتق العبد فاشترى
 او البيع فام كان الحلف على الشراء بان قال اني اشتريت هذا العبد
 فهو حر فاشترى فينظر ان اشتراه شراء لازما عتق بلا شك وكذا لو كان لغيره
 فيه الخيار اما على قوله ما فلا يثبت لان خيار المشتري لا يمنع وقوع الملك
 واما على قوله لا يبيعه فلا المعلق بالشرط ليس به كالمشكك بل هو الشرط فيه

كانه اعتقه بغيره اشتراه بشرط الخيار ولو اعتقه ليعتق لان اقتداره
على الاعتاق يكون منسجاً للخيار ولو اشتراه على ان البائع فيه
بأختيار لا يعتق لانه لم يملكه لان خيار البائع يمنع زوال المبيع
عن ملكه بلا خلاف وسواء اجاز البائع المبيع او لم يجز لان ملكه الاجازة
لا بالعقد وذكر الطحاوي اذا اجاز البائع المبيع ليعتق لان ملكه
يثبت عنده الاجازة مستنداً الى وقت العقد بدليل ان الزيادة
اكثر من بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد هذا كله اذا اشتراه
شراء صحيحاً فان اشتراه بشراً او كافراً فان كان في يده البائع
لا يعتق لانه على ملك البائع بعد وان كان في يده المشتري وكان
حاضراً عند وقت العقد لانه صار له نصيباً في العقد فملكه
وانه كان غائباً في بيته او كوخ فان كان مضموناً بنفسه كما لو غصب
يعتق وانه يصير له نصيباً في العقد هذا اذا كان اكلت على المشتري
فان كان على البائع فقال ان يفتك فانت حر فباعه بيمين جائزاً او
كان المشتري بالخيار لا يعتق لانه زال ملكه عنه بنفس العقد والعتق
لا يصح بدون الملك وان كان الخيار للبائع ليعتق لانه كان في ملكه
وقد وجد شرطه فيعتق ولو باعه بيمين فاسداً فان كان في يده البائع
او في يده المشتري غائباً عنه بائناً او برهن ليعتق لانه لم يزل ملكه عنه و
ان كان في يده المشتري حاضراً او غائباً مضموناً بنفسه لا يعتق لانه بالعقد
زال ملكه عنه

بدايع في فصل واما
النوع الثاني من كتاب الايمان
باب الايمان في الدخول والخروج والالتزام والكنة الميمنة
ولو صلت ان لا يدخل الدار فاذا دخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يكون
حائثاً وكذا لو ادخل يده في الدار واخذ من متاع الدار ولو ادخل
رأسه واحده قدميه كان حائثاً وان احتمل ان لا يوطئ فيها فأن
كان احاط لا يقدر على الامتناع لا يحنث في قولهم وان كان يقدر
ولم يمتنع وهو راض عليه بقلبه اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنث
مروى ذلك عن ابي حنيفة ولو صلت ان لا يدخل في يده الى بابها
وهو قائم في البيت فغسر رجله او زلق رجله ووقع في الدار اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يحنث وان دفعته الرج ووقع في الدار اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يحنث اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان
عليه دابة فاذا دخلت في الدار ان كان يقدر على منعها وامساكها حنث
والأفلا وان ادخله ان لم يكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك
مختاراً اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنث

في فصل الدخول من كسب الامانة
او اكل والله لا يدخل حنث الدار فانه اولا لا يدخل حنث فان دخل احد بها
حنث لان كسبه او اذا دخلت بهن نصيبين تناولت كل واحد على الآخر
ملك الله لهما ولا تطع منهم اثماً او كفوراً
بدايع

في فصل الدخول من كسب الامانة
قال محمد رحمه الله في رجل حلف لا يدخل الدار رجل بعينه مثل امرئ وصرحت
وبخيتها من الدور المشهورة باربائها فدخلها الرجل وقد كان بها
عمر من خربت او غير ممتزجة نسب قبل الياس اليه ثم دخلها اختلف
بعد ذلك حنث لانه الدور المشهورة انما تصان الى اربابها على
طريق النسبة لا على طريق الملك وزوال الملك لا يوجب بطلان الايمان
فانه كانت الياس على دار من هذه الدار التي ليست لها نسبة لقوت بها
لم يحنث في يمينه لانه اراد بحدوث الاضافة الملك لا النسبة فاذا زال
الملك فقد زالت الاضافة

بدايع في فصل واما
اختلف على الدخول من كسب الامانة
ليث تيمنه غدا ويريه وجهه فانه فلم يجده لا يحنث
في اخر الثمان عشرة من كتاب الايمان
حلف الدار الى رجل ان يجيء اليه بامرأة او بغيرها ثم يقدر عليه غدا ففاته
المراة ولم يجدها حتى مضى الغد قبل كحنث وقيل لا يحنث والقول
الثاني اصح هذا اذا لم يكن حبيبته بالحق زوجها ولا يحنث اجماعاً
حاور للزاهد في فصل في الايمان على فعل فممنوع
منه او العجز من كسب الايمان
لو قال اني لم اخرج من هذه الدار اليوم فامرته طالب فقيد ومنع عن الخروج
حنث وكذا لو قال الرجل لامرأته وهي في منزل والدعا ان لم تحضر
اليه بمنزله فانت طالب فمنعها الوالد عن الخروج قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل كحنث في يمينه وقال الفقهاء ابو الليث لا يحنث
لما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام بالخروج فاذا الباب مغلق فلم
يقدر على الخروج اوقيد ولم يقدر على الخروج ولم تكلموا فيه قال
بعضهم كحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح انه لا يحنث
فيهما قال الفقهاء ابو الليث سوريين ما اذا حلف ان لا يسكن هذه الدار
وبين ما اذا قال اني لم اخرج من هذه الدار وقال اذا منع ما منع لا يحنث
في المستثنين والشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل فروع وقال في قوله
ان لم اخرج اذا منع ما منع حنث وفي قوله لا اسكن اذا منع ما منع يخرج
لا يحنث والفتوى على قوله لان في قوله لا اسكن شرط الحنث السكنى

والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم اخرج شرط اكنث
عدم الخروج والعدم يتحقق بدون الاختيار من ايمان

في فصل الخروج

رجل قال لا اخرج من مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه فلان وزا البيوت
ووجب عليه قصر الصلاة فقد برء وان بدله ان يرجع رجع

في فصل الخروج من كتاب الايمان

ثم الاصل انه الموعود لا يدخل تحت النكاح والاضافة والاشارة
معرفة فلو حلف لا يدخل داره احد والدار له او غيره فدخل احد
لم يحنث ولو قال دارك لم يدخل الخاطب كنت البين ودخل الخالف
ولو قال ان لم امس يدك اليه احدا وهذا الرأس لم يدخل صاحب
اليه والرأس ولو قال اني البست هذا القميص احدا قال به نفسه
لم يحنث في الفصل

الثالث من الباب الثالث من كتاب الايمان

عن ابي يوسف لو قال الرجل لامرأة اني سكت هذه الدار فانت طالق و
باب الدار مغلق والباب عاقل فمعه زوج حتى يفتح الباب وليس
لها ان تتصور الخاطف قال القاضي رحمه الله وبناخذ قال القصة الشهيرة
رحم الله في الفتاوى وفروع بين هذا وبين ما لو قال ان لم اخرج من هذه الدار
اليوم فامرات طالق به فقيده ومنع من الخروج فانه يحنث ولو قال لامرأة
وهي في بيت والد لها ان لم تحضر بي الليلة فانت طالق فمنعها الوالد
من الخروج منها حيا حثت قال القصة الشهيرة رحمه الله هذا
في الفتاوى للفضيلة وذكر بعد هذا انه لا يحنث قال والاضح انه يحنث ولا
من الفروع قال رحمه الله وهكذا رايته في المنتقى والفروع من الفعل
وعدم الفعل وذلك كذا الشيخ قد يجعل الموجه معدوما بالعدول كالاكرام
وغيره اما لا يجعل المعدوم من الفعل موقفا وان وجد العذر وفي فتاوى
فاصله ولو قال اني لم اخرج من هذه الدار اليوم فامرات طالق فقيده
اكاله ومنع من الخروج اياها قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يحنث اكله
وهو الصحيح وهذا انجلت ما لو حلف انه لا يكره هذه الدار فقيده
ومنع من الخروج فانه لا يحنث والفروع ما ذكرنا قبل هذا ان في قوله ان
لم اخرج شرط اكنث عدم الخروج وقد تحقق واما مسند السكت فشرط
اكنث السكتي وان فعل الفاعل اذا كان مكرها في الفعل لا يضاف
الفعل اليه فلا يحنث في يمينه رجل قال لامرأة ان سكت هذه الدار
الليلة فانت طالق وكانت البين في الليلة وفي معذرة حتى تصبح
ولو قال رجل لم يكن معذورا هو المختار وذكر الصدر الشهيد ولو

ولو تحقق العذر بالصدوق وغيره فهو معذور رجل قال يا فارس اكرمك الرب
وشره بائنه فكذا افاضاته حتى نصار بحال لا يمكنه الخروج حتى اصبح حثت
والله اعلم بالصواب خلاصة في الفصل

باب عشرة من كتاب الايمان

لو حلف انه لا يدخل دار فلان ولم يمتثلها فدخل اربابا سكنها فكلها باجاره
او عاقه ذكرنا لطيف انه يحنث في يمينه وان دخل اربابا مملوكه لفلان
وفلان لا يحنث حثت ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل
بيتا وفلان فليس يكن باعاقه او اجاقه كما ان حثت ولو حلف لا يدخل
دار فلان فدخل اربابا مملوكه وغيره يحنث فلا يكره فيها حثت وان
لم يكن فلان يكرهها لا يحنث من ايمان الخائبة

في فصل الدخول

حلف رجل ان لا يدخل من باب دار فلان ولم يمتثلها فنقب الدار بابا
ودخل حثت ولو نورا الباب المذكور كان صدق اياته لا قصدا ولو حلف
ان لا يدخل من هذه الباب لا يحنث في الوجه كلها اذا لم يدخل من ذلك
الباب من ايمان الخائبة

في فصل الدخول

ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها
فدخل اكله كان حثا وان تحول فلان من الدار لا يحنث في قول
ابي حنيفة وابي يوسف ويحنث في قولهما وكذا لو حلف ان لا
يدخل دار فلان فباع فلان دارا وتحول عنها لا يحنث في قول ابي حنيفة
وابي يوسف من ايمان الخائبة

في فصل الدخول

رجل حلف ان لا يدخل دار ابنته وابنته تسكن في بيت زوجها او
حلف ان لا يدخل داره وهي تسكن في بيت زوجها فدخل اكله
حنث وهو نظيره ما ذكرنا فاصل الخائبات

في فصل الدخول من كتاب الايمان

رجل حلف لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها راكب او ماشيا حثا او مشيا
حنث فان نزل راكب حثا فاذا دخلها راكبا لا يحنث ولو ادخل مكرها
لا يحنث فان ادخل وهو كالمكره عذر المنع ورخصه بقلبه اختلف المشايخ
فيه والاضح انه لا يحنث وهذا اذا حمل فادخل فان دخل بغيره يحنث فولا
واحد خلاصة في التابع

عشرة من كتاب الايمان

وفي الفتاوى في كتاب الطلاق رجل قال لامرأة ان دخلت دار فلان

فانت طالق فانت فلان فصار الدار ميرة فلان فدخلت ان لم يكن على البيت
ومن سئف لا يحنث وان كان قال العقبه الوا لبيت لا يحنث ايضا
وعليه الفتوى لان الشركة ان لم يكن لها الورثة لقيام الدين لا ينفق ملكا
للميت حصه لان الميت ليس من اهل الملك حصه وانما بقيت
على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه طائفة

في الفصل السابع عشر في العيّن في الدخول في الدار
رجل قال ان لم ادخل الدار لله فيه ولم الق فلان فامارة طالق فدخل
المدنية ولم يصداق فلان في منزله ولم يلقه الى ان اصبح قالوا فان
كان على وقت العيّن ان غاب عنه منزله حث والافلا وهو كالموت
ان لم اكل هذا الرغيف اليوم فأكله غير قبل غروب الشمس لا يحنث في قول
ابن حنيفة

من ايمان الخانية في فصل
فيما يكون على الفور او على الابد
او اختلف لا يدخل دار فلان بل في باعها ثم دخلها فهذا على الاختلاف
لحد ان الاشياء يبلغ من التعريف فلفت الاضافة وصار كالصدق
والمرأة ولها ان الداعي الى العيّن معنى في المصنف اليكلاف اضافة
النسبة كالصدق والمرأة لانه يعادى لداره فحيث الاضافة للتعريف
هداية وذكر في فناء ورشيع الاسلام قال من يحنث في الاختلاف
فيما اذا لم يكن له نية فاما اذا التور العين فدخلها او ركبها بعد ما باعها
يحنث بالاتفاق وان لم يوفركها او دخلها بعد ما باعها لا يحنث
بالاتفاق جميع الفتاوى فيما يكون عيّن

وما لا يكون
ولو اختلف ان لا يدخل دار فلان فحفره دابا تحت دار فلان
او حفره بئر او طريقا لا يحنث من ايمان الخانية

في فصل الدخول
رجل اختلف ان لا يدخل هذا البيت فادخل فيه وهو باع لا يكون
حائثا من ايمان الخانية

في فصل الدخول
رجل اختلف ان لا يدخل دار اخته فباعها فادخل الدار منقذ
اختلف لا يحنث من ايمان الخانية
في فصل الدخول
لا يدخل هذه الدار فدخل بيتا منه قد اشع في الكهنة وله باب في
الدار ايضا يحنث وكذا لو دخل علوها الذي على الطريق او
الكنيف وبابها في الدار
بزازية في السائر

الى الصبي
في

عشر من الايمان

ان اجد داره من رجل سنة ثم قال والله لا اتركك في دارى فاذا قال لا اخرج
عن داره بر في يمينه لانه لم يترك حيث امره بالخروج سورة حلف لا يبيع فلانا
يدخل هذه الدار فان كان لا يملك هذه الدار فممنوع بالقول في فعل لا يحنث
وان كان يملك يحنث لانه اذا لم يملكه فممنوع بالقول واذا كان يملكه فممنوع
بالقول والفعل جميعا من ايمان اللا قطي

في اواخر الفصل الخامس
رجل قال لاجنبية ما دمت في كحاجي كحل امرأة اتر وجهها فني طالق فترجها
ثم تزوج غيرها لا تطلق اما اذا قال كحل ان تزوجك ما دمت في كحاجي
كحل امرأة اتر وجهها فني طالق فترجها ثم تزوج غيرها تطلق وفي
المحيط يجب ان يعلم ان كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنهني
العيّن اللالوع بها فاذا اختلف لا يفعل كذا ما دام بخارجي فاذا خرج
تنهني عيّن كذا ما عاد وفعل ذلك الفعل لا يحنث في القدر
كذا اذا اختلف لا يشرب النبيذ ما دام بجاري فخرج وعاد وشرب
لا يحنث وفي فتاوى القضاة وابي البيت شرط الخروج مع اهله وماله
كما قوله والله لا املك ما دمت في هذه الدار والفصل لم يشترط
الخروج مع الاهل وفي طلاق الفتاوى رجل قال لاجنبية بالفارسية اكر
جزاز تو زن كنم او قال اكر جزاز تو زن باش فني طالق فترج
امرأة ثم تزوج امرأة طلقت الاولى دون الثانية وفي اجماع الكهنة
رجل قال للمرأة التي اتر وجهها فني طالق ثانيا فترج امرأة طلقت
ثلاثا اولها قال هذه المرأة التي اتر وجهها طالق ثم تزوجها لا تطلق
وعلى هذا لو قال امرأة التي تدخل الدار طالق لم تطلق حتى تدخل
الدار ولو قال امرأة فلانة التي تدخل الدار طالق طلقت في حال
بدون الدخول ولو قال فلانة طالق اتر دخلت الدار او هذه طالق
ان دخلت الدار لا تطلق حتى تدخل الدار وان كانت عيّن لانه
شرط حصه بكلمة الشرط وهو كقوله ان من ايمان الخانية

في الفصل الرابع
وقال ابن سامة عن ابني يوسف في رجل قال لامرأة اتر وجهك من هذه
الدار الا في المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدلتها
فذهبت الى غير المسجد لم تطلق لانه جعل الخروج الى المسجد مستثنى
من العيّن فاما خرجت تريد المسجد فخرجت فخرجت الى المسجد فوجد
الخروج المستثنى بعد ذلك ولم يقصدت غير المسجد لكن لا يوجد الخروج
بل الكف في الخارج وانه ليس بخروج لعدم قصد فلا يحنث وقال عمر بن اسد

سمعت محمدًا رحمه الله قال عن رجل خلف ليخرج من بلد ما يخرج قال
إذا جعل البيت خلفه لأن من مضى في هذا الموضع جازله
القصر ولا يجوز له القصر إلا بالخروج من البلد فعلم أنه خرج من البلد
قال عن سالم بن محمد عن رجل قال لامرأة ان خرجت من غير حق
طالع فخرجت في جنازة والده قال لا تطعن وكذا كل ذي رحم محرم
وكذا آخر وجهها إلى الحرس أو خروجها فيها يجب عليه بالان الحن المذكور
في هذا الموضع لا يراو به الواجب عادة وإنما يراو به المباح و
الذ لا يأثم فيه
من أجماع البدائع

في فصل في الخروج

ان شاء الله تعالى وهذا يمنع صحة الاقرار اصلاً لان تعلق مشيئة الله تعالى يكون الالف في اللفظ امر لا يعرف فان شاء كان وان شاء لم يكن فلا يصح الاقرار مع الاحتمال ولان الاقرار اخبار كالأخبار والكان لا يحتمل حصول كونه بالمشيئة فان الله عز وجل قال انما قاعد ان شاء الله تعالى يصح لهذا البطلان القول بالاستثناء في الايمان في اوائل كتاب اقرار البسالة

ولما قال ايت طالع ان خرجت من هذه الدار الا باذن او بامر او برضا او بعلي او قال ان خرجت من هذه الدار بغير اذني او امرى او رضا او بعلي فهو على كل مرة عندهم جميعاً هنا ثلاث مسائل احدها هذه والثانية ان يقول انت طالع ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك او امر او ارضى او اعلم الثالثة ان يقول انت طالع ان خرجت من هذه الدار الا الله لك او امر او ارضى او اعلم اما المسئلة الاولى فاجواب ما ذكرنا ان ذلك يقع على الاذن في كل مرة حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن حنت واما المسئلة الثانية فاجواب ان ذلك على الاذن مرة واحدة حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحنث واما المسئلة الثالثة فاجواب فيها كاجواب في قول صح اذن في قول العامة وقال الفقهاء اجواب فيها كاجواب في قول الا باذن وجه قوله ان الالكلمة استثناء فلا بد من تقديم المستثنى منها عليها وتأخر المستثنى عنها وان مع الفعل المستقبل بمنزلة المصدر فصار تقدير الكلام ان خرجت من الدار الا بغير اذني وهذه الالف بكلام مستقيم فلا بد من ارجاع صحى يصح الكلام فيخرج الياء ويجعل معنى الاخر واجاباً اذني واستقاطا ثانياً في اللفظ مع نبوتها في التقدير جائز في الكلام ولما ان هذا الكلام لما لم يكن بنفسه صحيحاً كما قاله الفراء ولا بد من القول بتصحى ولم يكن تصحى على التقدير الذي قاله الفراء ولكن تصحى ايضاً بجعله لا بمعنى حتى والى لان كلمة الالكلمة استثناء وما وراء كلمة الاستثناء وهو المستثنى منه ينتهي عند كلمة الاستثناء وعند جود المستثنى فصار تامة الاستثناء على هذا التقدير للغاية فاقيم مقام الغاية فصار كأنه قال اني خرجت من هذه الدار الى دار حتى اذن وهذا اولى مما قاله الفراء لان تصحى الكلام يجعل كلمة تامة مقام الاخر اولى من تصحى بطول الاضمار لان جعل الكلمة تامة مقام اخرى ان كان فيه ضرب تغيير لكن التغيير تصرف في الوصف

الاضمار اثبات اصل الكلام والمتصرف في الوصف بالتغيير والتبدل اهلون من اثبات الاصل بل يشك في ان هذا اولى على ان فيما راضاه شقين احدهما الباء والاخر الجالب للباء وهو قول الاخر وجاوب ليس فيما ذهبنا اليه اذ راجح منى بل اقامة ما فيه معنى الغاية مقام الغاية ولا شك في هذا اولى فيكون النصح به اولى وهذا معنى قوله تبارك وتعالى لا يزال نبينا نهم الاله اى الى اى وقت تقطع قلوبهم وهو حال الموت وفي قوله الا ان يؤذن لكم حين يخرج الى الاذن في كل مرة لا يفتتح اللفظ بل به دليل اخر وهو ان دخول ارا تغيير اذن حرام الا ان شاء الله تعالى ان ذكرنا ان يؤذن للنبي و معنى الاذن موجود في كل ساعة فسطر الاذن في كل مرة بدائع في فصل واما اكلف على الخروج منها لانا

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اني احلفتم جلفوا بالله فقال لا تكلفوا بايمانكم ولا بالطواغيت فمن كان حالفاً فليحلف بالله او ليذر امره باليهين بقدره فدل على ان نفس اليهين ليس بذنب فلا يجب التكفير بها وانما يجب للمحنث لانه هو الاثم في الكهنة ومعنى الذنب فيه انه كان عاصداً لله ان يفعل كذا فاجاب كذا يخرج من حقن العهد فيه فيأثم بالنقض لا بالعقد وكذا قال الله تعالى واوفوا بالعقود الله اذا عاهدتم ولا تقصوا الايمان بعد توكيدها ولا في عقد اليهين يخرج من حقن التعظيم والتبجيل لله تعالى وجعله مفراً اليه وما منعه فممنوع ان تجب به الكفار محوارة وسراً وتبين بطلان قولهم انه اكلف لصية عاصياً بترك الاستثناء في الايمان لله الانبياء عليهم السلام تركوا الاستثناء في اليقين ولم يجز وصفهم بالمعصية فدل ان ترك الاستثناء في اليقين ليس كحرام ومنه كان تركه في مطلق الوعيد منهي عنه كراهية وذلك والله اعلم لوجهين احدهما ان الوعد اضافة الفعل الى نفسه يقول افعل غداً كذا وكذا فيقول يفعل تحت مشيئة الله تعالى فان فعله لا يحقق منه الا بعد تحقق الله تعالى منه ولا يحقق منه الاكتساب كذلك الا باقداً ان قدرب وان الاستثناء الوعد فيوفى على ذلك ويحسم عزمه في اليقين بذكر الاستثناء باسم الله تعالى على طريق التعظيم فانه استغاث بالله تعالى واليه فرغ فتحقق التعظيم الذي يحصل بالاستثناء وزيادة فاما معنى الاستثناء الثاني في الايمان شرعت لتأكيد المحلوف عليه خصوصاً في السعة وفراغ الاستثناء في مثل ذلك يبطل المعنى الذي وضع له العقد بخلاف الوعد المطلق بدائع في فصل

واما حكم المهرين بالله في المهرين

باب المهرين في الخصومة واخذ الحق والغصب والمهر

سلطان اذن من رجل بالاطلاق خلفه ان لا يخاصمه في المال الذي اخذ منه قالوا احيانه في ذلك انه يخاصمه غيره بغير امره وصاحب المال يذهب معها حتى يصل الى القاضى ثم يقول المظلم لكفى قد حلفنى بكذا وكذا حتى يعلم القاضى ان غيره لما ذابها صدم وهو لا يخاصمه بنفسه فبأمره القاضى برد المال عليه

في فصل في تخليف الظلم

حلف ان ياخذ اول ثوبه منه وراهم فاخذوا ثوبها ورواها او عبدا او نحو ذلك لم يحنث **من ايمان منبئة المفتحة**

في مسائل المهرين على العقود

حلف لا يقبضن فله من المهر ان يقبض منه وكيله حنث ومن كيله لا يحنث

من ايمان منبئة المفتحة في مسائل المهرين على العقود
رجل ادعى قبل رجل بالاطلاق المدعى عليه بطلاق امرته قال له ادعى عليك وشهد شاهدان ان للمدعى عليه الف درهم وقضى القاضى عليه الف درهم للمدعى والمدعى يقول فله عليه شيء حنث اكاله في قوله لا يحنث ولا يحنث في قول محمد ولو شهد شهود المدعى انه اقرضه الف وقضى القاضى عليه بالف لا يحنث في قولها **قاضي**

في باب العليق من كتاب الطلاق

الشهر فافترق اجل وفادونه عاجل اصله مسئلة المهر اذا حلف بقبضين دين فلان عاجلا ففصله فيما دون الشهر برفق يمينه شرح الحجا مع الصغرة في اوائل احوالها فافترق

ولو حلف ان لا يغصب لانا شيئا ثم دخل اكاله على المحلوف عليه يلما فرفق مناعه ولم يعلم المحلوف عليه او حلف اكاله في الصحراء وسرق رداءه من تحت ثوبه ولم يعلم المحلوف عليه او طرصرة دراهم في كفه او دخل عليه ليلا وكابره وضربه واخرج مناعه ذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع فيه ولو قطع عليه بطريق فاخذت ما كره يكون حائشا في يمين الغصب ولو كان حلف ايضا ان لا يقطع عليه الطريق يكون حائشا في يمين الغصب والقطع لان قطع الطريق قاطع وفاسد **خاتمة المفتحين**

في السرقة والغصب من كتاب الايمان

باب الايلاء

او قال لامرأتين له والله لا اقركما صار موليا منهما للحال حتى لو مضت

اربعة اشهر ولم يقربها فيها بانت جميعا وكذا اذا قال لثلاثة اشهر والله لا اقركن صار موليا لثلاث حتى لو لم يقربهن حتى مضت اربعة اشهر بنت جميعا **من ايلاء البديع**

في فصل في امان الذي يرجع الى الوقت من كتاب الطلاق

او قال لا بد لا اقر احدكمي بصير موليا من احديهما حتى يوقر احديهما لمزومة الكفارة ويبطل الايلاء لوجوه شرط احنث وهو قران احديهما ولو مات احديهما او طلق احديهما ثلثا او بانت بلا علة تعينت الباقية لا ايلاء لزال المزاومة ولو لم يقرب احديهما حتى مضت المدة بانت احديهما بغير عينة ولا اختيار ان يوقع الطلاق في ايها شاء او قال والله لا اقر احدك منكما فانه بصير موليا منهما جميعا حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقربها فيها بانت جميعا **من ايلاء**

البديع في فصل واما الذي يرجع الى الوقت من كتاب الطلاق

الفوق بين المستثنين ان قوله احدكمي معرفة لانه مضاف الى الكناية والخبايات معارف بل اعرف المعارف والمضاف الى المعروفة معرفة والمعروفة تحق في النفي كما تحق في الاثبات وقوله واحدة منكمي نكرة لانه نكرة بنفسها ولم يوجد ما يوجب صيرورتها معرفة وهو اللام او الاضافة فبقيت نكرة وانها في محل النفي فتم والدليل على النفي فيها انه بتقيد احوال كلمة الاحاطة والاستعمال وهو ككل على واحدة منكمي ولا يتقيد احوالها على احدكمي حتى يصح ان يقال والله لا اقر احدك منكمي كمنكمي ولا يصح ان يقال والله لا اقر احدك منكمي فدل ان قوله واحدة منكمي تصحح لها وقوله احدكمي لا تصحح لها **من ايلاء البديع من اجل المذكر**

حلف بطلاق امراته ان لا يطلق امراته قال مني مضت المدة حنث ووقع عليها طلاق طلاق بالايلاء وطلاق بالكلية على ان لا يطلق لانه وجد شرط احنث وهو التطليق ولو حلف وهو عتيق ففوق القاضى بينهما لا يقع هو المختار لان في الايلاء امانا وقع الطلاق بفعله حقيقة وهو الايلاء او معنى الايلاء ان لم اقر بك اربعة اشهر فانت طالق بآين وان العتيق الطلاق لم يقع بفعله حقيقة وان اترك مطلقا شرعا فلم يتحقق الشرط والمسئلة مع اختلاف فيها في احوال ايمان التوازل

من الباب الخامس من طلاق الاقطة

باب احواد

وفعل الزنا يتحقق من العاقل البالغ فكذلك الصبيبة ومن المجنونة
مفتريا بها الا ان اكد لم يجب عليها لعدم الاهلية والاهلية ثابتة
في جانب الرجل فيجب

واما بيان اسباب وجوبها فمر كتاب الحدود
والاختلاف بينهما بمرودة القاصي كلما اقر فيذهب حيث لا يراه ثم يحكي
فيقر هو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم طرد ما عاين كل مرة
حتى توارى رحيطان المدة

من كتاب الحدود
والملوك لا يقيم اكد على مملوك ومملوكة غداة
فانما كان قبيل حد القذف

نوع في الواط
الاول في الدبر في الانثى او الذكر لا يوجب اكد عند ابي حنيفة رحمه الله
وان كان حراما لعدم الوطى في القبل فلم يكن زنا وعند ابي يوسف
ومحمد وانما يقع رحمهم الله لوجب اكد وهو الرجم ان كان محصنا
واكد ان كان غير محصن لانه زنا بل لانه في معنى الزنا لما ذكرنا في
في معنى المستدعي لوجب اكد وهو الوطى الحرام على وجه التحقق
في معنى الزنا نورود النص في باب اكد هناك يكون ورودها
دلالة ولا في حنيفة ما ذكرنا ان الواط ليس بمتحقق لما ذكرنا ان الزنا
اسم للوطى من قبل المرأة الا ترى انه يستقيم ان يقال لا ط وما زنى
وزنى وما لا ط ويقال لفلان لوطى وفلان زانية وكذا يختلف اسماء
واختلاف الاسامي وليل اختلاف المعاني في الاصل وهذا اختلاف
الاصحاب رضي الله عنهم في هذه الفعلة ولا كان زنا لم يكن لا اختلاف
معنى لان موجب الزنا كان معلوما لهم بالنص فثبت له ليس بمتحقق
في معنى الزنا ايضا لما في الزنا من شبهة الا ان تصديق الولد ولم يوجب
ذلك في هذا الفعل وانما فيه تصديق انما الحسين الذي يباح منه بالوطى
وكذا ليس في معناه في ما شرع له اكد وهو الزجر لان الحاجة الى تسريع
الزجر فيما يغلب وجوده ولا يغلب وجوده الفعل لان وجوده يتعلق
باختيار شخصين ولا اختيارا لا يدع يدعو اليه ولا داعي في جانب المحل
اصلا وفي الزنا وجد انه اعم من ايجابين جميعا وهو الشبهة المركبة
فيها جميعا فلم يكن في معنى الزنا نورود النص هناك لا يكون ورودها
وكذا اختلاف اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم جميعا دليل على
الموجب بهذا الفعل حد التنزيه لوجهين احدهما ان التنزيه هو اكد
يحتل الاختلاف في القدر والصفة لا اكد والآخر انه لا مجال لاجتهاد

في اكد بل يعرف الا بالتوقف ولا جتهاد مجال في التنزيه
في فصل اوامير اسباب وجوبها مر كتاب الحدود
فصل كيفية اكد واقامة

واذا ارادوا الرجم لا يجوز للاب والام واكد والولد وولد الولد وكل في
رجم محرم منه ان يرجموه فان فعلوا ذلك لم يحرموا عن الميراث
في الفصل الرابع من حدود النار خاتمة
وهو للعبد فنان ان او يدبر او مولى ثبث او يستعصم نفسه وهو خسران
جلدة وقتلا بجلل حد المستعصم لا حر يد يون والقنه والمديون وام الولد
كالعبد وان كان الزاني حرا

من كتاب الحدود
تمام القضا بالاستيفاء من المقصود من الزنا عن المقصود ذلك لا يتحقق
الا بالاستيفاء والقضا هو الاحكام البالغ وذلك بالامضاء في الحدود
لانه من تمت القضا فيها لا في غيرها فلم يصل القضا بالامضاء فيها
لا يحصل الاحكام البالغ وهذا لان القضا اما ان يكون لاعلام من له
اكد حقيقة او لتكليفه من الاستيفاء وذلك لا يتصور في حق من لا يملك
لان الله تعالى لا يخفى عليه خافية فلا حاجة الى الاظهار في حقه والقاضي
يستفيد العلم بالشهادة قبل احكام فلا حاجة الى التلطف بلفظ القضا
فكلمة ان المعبر في اكد وحقيقة الاستيفاء

سبع نافع في اوائل كتاب الحدود
قال ولا يجتمع اثنيان وعشرون خصلة مع اثني وعشرين خصلة
اجلد مع النفي واثنيان اجلد مع الرجم والثلث اجلد مع اللعان و
الرابع احيض مع اكليل واثنيان النفس مع اكليل والسادس
احيض مع النفس والسابع العشرة مع الخراج والثامن العشرة مع
الزكوة والتاسع الزكوة مع الخراج والعاشر الزكوة مع صدقة الفطر
والحادي عشر قضا صيام واطعام والثاني عشر اكد مع المحرم والثالث
عشر المحرم مع المتعة والرابع عشر الكاح مع ملك البهائم والخامس
عشر القطع مع الضمان والسادس عشر الوصية مع الميراث والسابع
عشر القصاص مع الدية والثامن عشر الحرة والرقية والتاسع
عشر الاجرة مع الضمان والعاشر الاجرة مع الشفعة والحادي عشر
الامانة مع الضمان والثاني والعشرون البينة والبعين نصف

من كتاب الحدود
باب الوطى الذي يوجب اكد والذ لا يوجب
وكذا الوطى عن اكره لا يوجب اكد وكذا الوطى في دار الحرب او دار البغي

ثم خرج اليها لا يقيم عليه احد لان الزنا لم ينعقد سببا لوجوب اكله عند
وجوده لعدم الولاية وكذا كساحر في الميثاق من اذ ارز في بحسب او ذميمة
او ذمي رز في بحسب مستأمنة لاحد على اكرهية عند ابي حنيفة
ومحمد وعند ابي يوسف بحدان ثم تحم المسلمة والذمية عند ابي حنيفة
وعند محمد لا تحم ويحد الذمي بلا خلاف وكذا وطى اكل الفلح والنفث
والصائمة والمخوة والموطوءة بسببه والتي ظاهرها او الى منها
لا يوجب اكله وان كان حراما لقيام الملك والنكاح فلم يكن رز
وكذا وطى اكرهية المستركة والمجوسية والمترنق والمكاتب والمخربة
برضايع او صهرية او جمع لقيام الملك وان كان حراما وعلم باكرهية
وكذا وطى الاب جارية الابن لا يوجب اكله وان علم باكرهية وكذا
وطى جارية المالك وكذا وطى اكرهية الاب وان علم عند عدم
الاب بمنزلة وطى الاب وكذا كساحر الرجل من الغائبين اذا وطى جارية
من المغنم قبل القسمة بعد الاحراز بدلالة السلام اذ قبله لاحد وان علم
ان وطى عليها حرام لوجاءت هذه اكرهية بولدها وغاه لا يثبت
نسبه وكذا وطى امرأة تزوجها بغير شهود او بغير ولي عند من
لا يثبت له اكله وكذا لك اذا تزوج معتدة الغيرة او مجوسية او مدبر
او امة على حرة او امة بغير اذن مولاه او العبد تزوج امرأة بغير اذن
مولاه فوطئها لاحد عليه وكذا لك اذا نكح حرامه او اناسته او اخت
امرات فوطئها لاحد عليه عند ابي حنيفة وان علم باكرهية عليه الغيرة
وعند ابي يوسف ومحمد وان افق عليه احد

البيع في فصل واما بيان اسباب وجوبها فمختص

فاذا تزوج امرأة لا يحل له نكاحها بغير تزوج اياه او ذات رحم محرم منه او
معتدة الغيرة او منكوبة الغيرة او مطلقته ثلاثا اجمعا على انه اذا قال
ظننت انها تحل لي فانه لا يحد ولكن العذر واختلفوا فيما اذا قال علمت
انها حرام على قال ابو حنيفة لاحد عليه ولكنه يعزر وقال ابو يوسف
ومحمد وان افق بانها يحدان اذا علم باكرهية في رابع فصول

حدود المحيط البرهاني

ونكاح المحارم قبل باطل ويستقط احد شبهة الاشتباه وقيل فاسد
يستقط احد شبهة العقد في التسلين

من جامع الفصولين

واذا وطى جارية بكر لان لم يجب المهر ينظر الى العقر ونقصان
البكار فيجب الاكثر منها من حدود البرازية

في نوع مشترك بين اكله ووجوبها

ولو تزوج امة على حرة او تزوج مجوسية او مخت في عقد او جمع بين احبين
او تزوج بجارية فوطئها وقال علي بن ابي طالب حرام لاحد عليه عند ابي حنيفة
وعند محمد بحد

الرجل يطارد امرأة من احد

رجل تزوج بجارية ودخل بها فغلبه قولها لا يجب اكله ولا مهر عليه وعند ابي
حنيفة عليه المهر دون اكله والفتوى على قولها ولو رز في باكرهية
يحد بالانفاق في الثاني من حدود

اخلاصة مختص

زنى صبي بصبيته لاحد وعليه المهر لانه مواخذ بافعاله واذا لم يصح
وان اقر الصبي بذلك لا مهر عليه وان بالذمة مستكرهه كذا لك
وان مطاوعة لا مهر لها لوجهين اما لا ذنبا واسقاطا حقها او
لانه لو ضمن رجوع وليه عليها به كمن امر صبيها بشئ وكفه عزم يرجع
وليها على الامر فلا يفيد الظمان دعت امة صبيها فزنى بها يضاهي المهر
لان امرها لم يصح في حق المولى في الثاني

من حدود البرازية

والبالغة العاقلة اذا دعت صبيها فوطئها لاحد عليها علمت باكرهية
او لم تعلم وعليها العدة ولا مهر لها والبالغ الصبي اذا زنى بصبيته
او مجنونة او نائمة فعليه اكله ولا مهر عليها ولو اكرهت المرأة على
الزنى لاحد عليها عند الكل والرجل اذا اكره على الزنا قال ابو حنيفة
اخر وهو قول صاحبيه لاحد عليه وكان يقول اولاً وهو قول فرعية

اكد من حدود فاصبيان

اقر الزنا بامرأة وهي تنكر عند لا يحد وعند محمد وكذا لك لو كانت
المرأة هي المفترقة والرجل غائب فحكم الرجل حكم المرأة تناجيا
في الفصل الثاني من اكله ومختص

ولا حد عليه من وطى اكرهية ولده وولد ولده وان قال علمت انها على
حرام لان شبهة حكمية لانها ثلث على دليل وهو قوله عليه السلام
انت وما لك لا ييك والابوة فائمة في حق اكله قال ويثبت
النسب منه وعليه فدية اكرهية

الذمي يوجب اكله

الذمي العاقل البالغ اكرهية انيب اذا زنى لا يرحم في ظاهر الرواية بل
يحد وعليه ما روي عن ابي يوسف يصير المسلم مختصا بنكاح الكتابية و
يرحم الذمي وبه اخذ الشافعي واحتج بما روي ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم رجم يهوديين ولو كان الاسلام شرا لما رجم ولان شرط

الاسلام للرجوع عن الزنى والدين المطلق ليصلح للرجوع عن الزنى لانه
 الزنى حرام في الاديان كلها ولست في زنى الله قوله تعالى الزنا
والزنا فاجله واكل واحد منهما مائة جلده اوجب اكله على كل زان
 وزانية او على مطلق الزنا والزانية من غير فصل بين المومن و
 الكافر ومضى وجب اكله انتف وجوب الرجم قوله ان الرجم يحصل
 يحصل باصل الدين قلت نعم لكنه لا يتكامل الا بدين الاسلام
 لانه لغة فيكون الزنا من المسلم وضع الكفران في موضع السكر و
 دين الكفر ليس بنوع فلا يكون في كونه زاجرا منه واما حديث رجم
اليهوديين فيجوز ان كان قبل الزنا اكله فانسخ بها ويكتمل
 ان كان بعد الزنا ولها ولينسخ خبر الواحد اهدون من نسخ الكتاب
 من حدود البديع في فصل واما الاصلان

الزنا في الاسلام وان كان زنا في غير الاسلام
 يشبه الزنا في الاسلام

باب الشهادة على الزنا

الزنا لا يثبت الا بشهادة اربعة من الرجال او باقرار اربعة مرات في اربع
 مجال مختلفة من المقر عند الامام تحفظا للستر لان الشهاد يجب
 الستر على عباده وذب اليه ودم من يبيع الفاحشة والزنا
 الرجل من قبل المرأة في غير ملك ولا شبهة ملك وشبهة الملك
 بمنزلة الملك واحد كما يسقط بالملك فكذا يسقط بالشبهة بانفس
 والمجالس المختلفة وهو ان يذهب المقر حتى يتوارى عن اجراء القاضي ثم
 يجيء فيقف تحت رات النوازل

من كتاب الحدود

ولو شهدوا اربعة متقدم لم يقبل وهذا التقادم مفوض الى رأي الامام
 فيقول الكركي من كتاب الحدود

شهد اربعة من اهل الذمة على ذمي ان الزنى بمسكة لا يجد وهذا الشرط
 لان الشهادة قامت على فعل مشترك بينهما وهو الاطاع والتمكين منها
 ولا تقبل هذه الشهادة في حق المرأة لاسلامها فلا يقبل على الرجل
 لشركته بينهما من المحيط الشرعي

في باب اكله على الذمي

باب حد الشرب

فصل واما حد الشرب فبب وجوب الشرب وهو شرب الخمر
 حتى يجيب اكله بشرب قليلها وكثيرها ولا يتوقف الوجوب على حصول
 السكر منها وحد السكر سبب وجوبه كما حصل الشرب ما سوا الخمر
 من الاشربة المعروفة المسكرة كالسكر ونقيع الزبيب والمطبوخ
 او في طليخة من عصير العنب او التمر والزبيب والمثلث وكذا ذلك

فصل واما شرائط وجوبها فمنها العقل ومنها البلوغ فلا حد على
 المجنون والصبي الذي لا يعقل ومنها الاسلام فلا حد على الذمي واكره
 المستامن بالشرب ولا بالسكر في ظاهر الرواية ومنها عدم الضرورة
 في شرب الخمر فلا حد على من اكره على الشرب ولا على من اصابته حمصة
 وانما كان كذلك لان اكله عقوبة محصنة فيستدعي جنابة محصنة وفعل
 العبيد والمجنون لا يوصف بالجنابة وكذا الشرب لضرورته المحصنة
 والاكره حلال فلم يكن جنابة وشرب الخمر مباح لاهل الذمة عند اكثر
 مشايخنا فلا يكون جنابة وعند بعضهم وان كان حراما لكن نهينا
 عن التعرض لهم وبابدينون وفي اقامه اكله عليهم تعرض لهم من حيث المعصية
 لانهم منعهم من الشرب وعن الحسن بن زياد انهم اذا شربوا وكروا
 يحدون لاجل السكر لا لاجل الشرب لان السكر حرام في الاديان كلها
 واما الاكره حسن ومنها بقا اسم الخمر المشروب وقت الشرب
 في حد الشرب لان وجوب اكله بالشرب تعلق حتى لو خلط الخمر بالماء
 ثم شرب نظرية ان كانت الغلبة للماء لا حد عليه لان اسم الخمر يزول عند
 غلبة الماء وان كانت الغلبة في الخمر او لماسوا يحد لان اسم الخمر باق وهي
 عادة بعض الشيعة انهم يشربونها ممزوجة بالماء وكذلك من شرب الخمر
 الخمر لاصد عليه لانه در ذرا خمر لا يسيخ خمر وان كان لا يخلو عن اجراء الخمر
 واما الذكور فليست بشرط حتى يجب اكله على الذكر والانثى و
 اما الخمر فلكذلك الا ان حد الرقعة يكون على النصف من حد اكره
 لاصد على من يوجه منه رايكة الخمر لانه وجود رايكة الخمر لا يدل على شرب الخمر
 بخلاف ان يمتص منقلا ولم يشربها او شربها عن الكراه او محصنة و
 كذلك من قبحا الخمر لاصد عليه لما قلنا والله اعلم واما الاشربة التي
 تحت من الاطعمة كالحلوة والسحيرة والرضن والذرق والعسل واللين و
 السكر ونحوها فلا يجب اكله لشربها لان شربها حلال عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وعند محمد وان كان حراما كوجوب منه محل الاجتهاد
 فلم يكن شربها جنابة محصنة فلا يتعلق بها عقوبة محصنة ولا بالسكر منها
 هو الصحيح لان الشرب اذا لم يكن حراما اصلا فلا محبة بفكر السكر
 كشراب البنج وكحه من حدود البديع

شرب الخمر في دار الاسلام وتلاع علمت حرمتها حد متبعة
 المنفعة في ما لم يشترك بين الجنابات واكره
 من كتاب الجنابات
نوع اخر
 ولا يجد ذمي لو شرب الخمر لان الشرب مباح له ولو سكر به لان السكر حرام

في الايمان كلها وهذا في بعض الرواية ذكر الصدر الشهيد انه
يجب وذكر في بعض المواضع انه لا يجب وان سكر ولو ايجابية
في كتاب الاستسنة في الفصل الثاني

ولا حد على الذي في شرب الخمر في ظاهر الرواية فان اظهر اب وعين
الحسن انه يجب اذا سكر كما سلم اذا سكر مما يحل شرب قليله من
حد وحاوي القديسي في حد الشرب

سكر الذي من احرام حد في الاصح منسية المقت في مسائل
مشتركة بين ابحاثات واحد ود من كتاب ابحاثات

باب حد القذف

فصل واما شرط وجوبه في انواع بعضها يرجع الى القاذف
وبعضها يرجع الى المقذوف فيه وبعضها يرجع الى نفس القذف
اما الذي يرجع الى القاذف فالانواع ثلثة احدها العقل والثاني
البلوغ حتى لو كان القاذف صبيا او مجنونا لاحد عليه لان احده
عقوبة فيستدعي كون القذف جنائية وفعل الصبي والمجنون لا يوجب
بكونه جنائية والثالث عدم اثباته باربعة شهيد الا ان اتى بهم
لاحد عليه لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة
شهادة فاجلدوهن ثمانين جلدة علن وحب اقامة اكد بعدم اثباته
باربعة شهود وليس المراد منه عدم الاثبات في جميع المحرمات عند القذف
واختصاصه اذ لو حمل على لايه لما اقيم حدا اصلا اذ لا يقيم بعد الموت و
لان احدها واجب لدفع عار الزنا عن المقذوف واذا اظهرناه
بشهادة الاربع كتحليل الاندفاع بالحد ولا هذا حد يجر عن قذف
المحصنات واما حرية القاذف واسلامه وعفته عن فعل الزنا
فليس شرط فيحد الرقيق والكافر ومن لا عفة له عن الزنا والشرط احصان
والبلوغ فلان الزنا لا يتصور من الصبي والمجنون كما ان قذفهما
المقذوف لا احصان القاذف **فصل** واما الذي يرجع الى المقذوف

فثلاثان احدهما ان يكون محصنا رجلا كان او امرأة ونسب
احصان القاذف ثمة العقل والبلوغ والحرية والاسلام
والعفة عن الزنا فلا يجب اكد بقذف الصبي والمجنون و
الرقيق والكافر ومن لا عفة له عن الزنا واما العقل والبلوغ
فلان الزنا لا يتصور من الصبي والمجنون فكان قذفهما بالزنا كذا
محضا فيوجب التعزير لا اكد واما الحرية فلان الله تعالى شرط
الاحصان في اية القذف وهي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات
والمراد من المحصنات هو النكاح لا العفائف عن الزنا فدل

ان الحرية شرط ولذا لو اوجبنا على قاذف المحرمات الجدة لا وجبنا
ثمانين وهو لو اتي بحقيقة الزنا لا يجزئ الا حدين وهذه الاية تجوز
لان القذف نسبة الى الزنا وانه دون حقيقة الزنا واما الاسلام
والعفة عن الزنا فلقوله تعالى والذين يرمون المحصنات العفائفات
المؤمنات والمحصنات امراة والعفائفات العفائفات عن الزنا
والمؤمنات معلومة فدل ان الايمان والعفة عن الزنا والحرية شرط
ودلت هذه الآية على ان المراد من المحصنات في هذه الآية امراة لا عقلاء
لان صحيح في هذه الآية بين المحصنات والعفائفات في الذكر والعفائفات
العفائفات ولو اريد بالمحصنات العفائفات لكان تكرارا ولان
اكد انما يجب لدفع العار عن المقذوف ومن لا عفة له عن الزنا لا يلحقه
العار بالقذف بالزنا وكذا قول النبي صلى الله عليه وسلم من سكر
بابه فليس يحصى يدل على ان الاسلام شرط ولان اكد انما وجب
بالقذف دفعا لعار الزنا عن المقذوف وما في الكافر من عار الكفر
يعظم ثم تفسير العفة عن الزنا هو ان لم يكن المقذوف وطئ في عمره
وطئا حراما في غيره ملك ولا نكاح اصلا ولا في نكاح فاسد او اجمعا
عليه في السلف فان كان فعل سقطت عفته سواء كان الوطئ زنا
موجب الحد او لم يكن بعد ان يكون على الوصف الذي ذكرنا
وان كان وطئ وطئا حراما كفي في الملك او النكاح حقيقة او
في نكاح فاسد لكن فاذ هو محل الاجتهاد ولا تسقط عفته و
بيان هذه الجملة في مسائل اذا وطئ امرأة بشبهة فان زفت
اليه غير امراته فوطئها سقطت عفته لوجود الوطئ المحرم في غير ملك
ولا نكاح اصلا الا انه لم يجب اكد لقيام الدليل المبيح من حيث
الظاهر على ما ذكرنا فيما تقدم وكذلك اذا وطئ جارية مشبهة بينه و
بين غيره لان الوطئ بصادف كل تجارية وكلها ليس ملكه فبصادف
ملك الغير لا محالة فكان الفعل زنا من وجه لكن دري اكد للشبهة
وكذلك اذا وطئ جارية ابوية او زوجة او جارية اشتراها وهو
يعلم انها غير الباطل ثم استحققت لما قلنا وكذلك لو وطئ جارية ابنه
فعلقها او لم يعلقها لوجود الوطئ المحرم في غير ملك حقيقة ولو وطئ
احاطض النفس او الصائمة او المحرمة او الحرة التي طهر منها او الامة
المزوجة لم تسقط عفته لقيام الملك او النكاح حقيقة وانه محل
الا انه منع من الوطئ لنفسه وكذا اذا وطئ مكاتبته في قول ابى حنيفة
محمد واحدا الروايتين عن ابى يوسف وفي رواية اخرى عنه وهو
قول فرست سقطت عفته وجه قولهما ان هذا الوطئ حصل في غير الملك

عندنا حتى الله تعالى فيدفعه لو قذف رجلا مراه او جماعة كل واحد منهم
لا يجب الاخذ واحد

درر في حد القذف

من كتاب الحدود

اذا قال الرجل ابن مزيقيا او ابن ما السبا ان يكون قذف في حال الغضب
لا في حالة الرضا لانه كتمان ان اراد في النسب ويجعل ان اراد به المخرج
بالتشبيه برجلين من سادات العرب فقام من حاربه كان يسمى السبا
لصفاته وسماه وعمر من عامر كان يسمى المزيقيا لانه يقيم الثياب اذ
اذا كان ذا شرف ونحوه كان يلبس كل يوم ثوبا جديدا اذا امسى
خلعه وفرقه ليلا يلبسه غيره فساويه في حكم الحالى في ذلك فانه كان في حال
الغضب فالظاهر ان اراد به نفس النسب فيكون قذفا

البدايع في فصل واما الذي يرجع اليهما جميعا

ولو قال زنيته فوجدت بعد لان الزنا بالغرض يتحقق كما قال زنيته بفركك
ولو قال لامرأة زنيته بفرس او حمار او بعير او ثور لاحد عليه لانه يحتمل
انه اراد به تمكينها من هذه الحيوانات فله ذلك متصور حقيقه وكتمان
اراد به جعل هذه الحيوانات عوضا واجرة في الزنى فان اراد به الاول
لا يكون قذفا لانها بالتكليم منها لا يصير زنيا بها لعدم تصور الزنا من البهيمه
وان اراد به الثاني يكون قذفا كما اذا قال زنيته بالدرهم او بالدينار
او بغيره من الامتناع فلا يجعل قذفا مع الاحتمال ولو قال زنيته بنات
او بقره او امان او ركة فعليه احدى لانه تعذر حمل على التمكن فيجعل على
العوض لان حرف الباء تستعمل في الاعراض

من البدائع

في فصل واما الذي يرجع اليهما جميعا من كتاب الحدود

ولو شهد شاهدان على القذف واختلفا في المكان القذف او زمانه
بان شهد احدهما انه قذف في مكان كذا وشهد الاخر انه قذف في مكان
اخر او شهد احدهما انه قذف يوم الخميس وشهد الاخر انه قذف في
يوم الجمعة ثبتت شهادتهما ووجب احدى عند الحنفية وعند ابو يوسف
ومحمد لا تقبل وان اختلفا في المكان والزمان واختلفا في الاثبات والافرار
بان شهد احدهما انه قذف في هذا المكان يوم الجمعة وشهد الاخر انه قذف
بقذف في هذا المكان يوم الجمعة لا تقبل ولا حد عليه في قولهم جميعا استحسانا
والقياس ان تقبل ويحد وجه الاستحسان ان الاثبات مع الافرار امران
مختلفان حقيقه لان الاثبات امر لم يكن والافرار اخبار عن امر
كائن فكيفما اختلفت بين جمعة فكان المستحب في مختلف وليس على احد
شهادة شاهدين فلا تقبل المقذوف لا يهلك امان يكون حيا او ميتا
وقت القذف فان كان حيا فلا خصوصية لاحد سواء وان كان ولده

او والده وسواء كان حاضرا او غائبا وهل يجوز الابانة في هذه الخصومة
وهو التوكيد بالاثبات باليمين اختلف اصحابنا فيه قال ابو حنيفة رحمه
يجوز وقال ابو يوسف لا يجوز والمصلحة مرت في كتاب الوكلاء ويجوز
التوكيد فيه باليمين عندنا خلافا لما في في المراد به ذلك ان
حضرة المقذوف بنفسه شرط جواز الاستيفاء عندنا وعندنا ليس بشرط
ولقدوم حضرة الوكيل مقام حضرة ولا كان المقذوف حيا وقت القذف
ثم مات قبل الخصومة او بعد ما سقط احدى عندها خلافا لما في في
بناء على ان حد القذف لا يورث عندنا وعند يورث واما اذا كان
ميتا فلا خلاف في ان لولده ذكر اياها انما ولا ابن ابنة وبنت ابنة
وان سفلوا ولوالده وان علما ان يحسم القاذف في القذف
من حد ووالده البع في فصل واما بيان ما يظهر

به احدى ما يخص

رجلان شهدا على رجل انه قذف فلان واختلفا في الوقت او المكان
جازت شهادتهما في قولنا في حنيفة ويجوز القاذف وقال اصحابنا لا تقبل
شهادتهما ولا يجب احدى ولو شهد احدهما انه قذف يوم الخميس
وشهد الاخر انه قذف يوم الخميس لا يجب احدى على القاذف في قولهم
ولو شهد احدهما انه قذف بالعربية وشهد الاخر انه قذف بالفارسية او
بلغة اخرى لا تقبل شهادتهما

فاصحابنا

في فصل في الالفاظ التي يرجع اليها احدى

واما اية القذف فقد قيل ان موجب القذف في الابانة اكان هو احدى
في الاجنبيات والزوجات جميعا ثم نسخ في الزوجات وجعل موجب
قذفهن اللعان بآية اللعان والدليل عليه ما روى عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه انه قال كنت جليسا في المسجد ليلة الجمعة فاجل من الانصاف
فقال لي رسول الله ارايت الرجل يحد مع امرأة رجلا فان قذفت فلتقوم وان تكلم
جده تقوم وان امسك امسك على غيظ ثم جعل يقول اللهم افتح فمك
آية اللعان دل قوله وان تكلم به جده تقوم على موجب قذف الزوجة
كان احدى قبل نزول آية اللعان ثم نسخ في الزوجات بآية اللعان في نسخ
انما من المتأخر العام المنقذ به وهو مذهب عامة من اخنا و
عند ذلك فني يبنى العام على انما هو سواء كان انما هو لاحقا او سابقا
وسواء علم التاريخ وبينهما زمان يصالح للنسخ ام لا يصالح او جعل
التاريخ بينهما فامكن الزوجات داخلة تحت آية القذف في قوله
كذلك يصح احتسابها

بدايع في فصل

واما صفة اللعان من كتاب اللعان

فان شهد احدهما انه قال له يا زاني يوم الجمعة وشهد الاخر انه قال له
يا زاني يوم الخميس قال ابو حنيفة تقبل هذه الشهادة ويحكم القذف
وقالا لا تقبل وكذلك لو شهد احدهما بالاقرار والاخر بالاثبات
خطيبه في الفصل الرابع في القذف والتوقيف
من الحدود

قال ابو حنيفة رضي الله عنه شاهد القذف اذا اختلفا في مكان القذف
او في زمانه يقبل شهادتهما وقال لا تقبل والاصل في جنس هذه
المسئلة ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع والابراء والاقرار
والاجارة والطلاق والعقاق او فعلاً مطلقاً بالقول كالقرض فاقبلت
الشهادتين فيه في المكان والزمان لا يضر ولا يمنع قبول الشهادة
بالاجماع وان كان المشهود به فعلاً كالغصب والبيع او قولاً مطلقاً
بالفعل كالنكاح فاختلافهما فيه في المكان او الزمان يمنع قبول الشهادة
بالاجماع واختلفوا فيها عند ذلك لهما انها شهدا بقذفين مختلفين
لان القذف في هذا الزمان غير القذف في ذلك الزمان وكذلك
في هذا المكان غير القذف في ذلك المكان ولم يتم اجماع على واحد منهما
فلا يكاد كما لو شهد احدهما على القذف والاخر على الاقرار بالقذف او
شهد احدهما على انه قذف بالعربية وشهد الاخر على انه قذف بالفارسية
فلو كان هذا الفعل مطلقاً بالقول لما كان الاختلاف في الاقرار والاثبات
او الاختلاف في اللغة قادحاً في الشهادة به كما في البيع والاجارة ولم
ان هذه شهادتان قامت على القول فلا يضرها اختلافهما في الوقت و
المكان فيها فان فعل النكاح قول ايضاً واختلفا فيها في المكان او
الزمان يمنع صحة الشهادة عليه قلت النكاح لا بد فيه من احضار
الشهود او حضورهم وانه فعل فالحسن بالفعل في حق هذه الحكم لتوقف
وجوده على الفعل اما القذف فوجوده لا يتوقف على الفعل وانه قول
صحة فلا يمكن اكاؤه بالفعل وهذا لانما شهدا على هذا الشخص
بما يوجب احدهما وهو اثبات بكلمة القذف صريحاً والتفقا في اللفظ و
الصيغة والمعنى فالاختلاف فيما عداها لا يمنع قبول الشهادة كما لو
شهد احدهما انه قال له زنيت بفلانة وشهد الاخر انه قال له زنيت
بفلانة لامرأة اخرى وشهد احدهما انه قال لها زني بك فلان وشهد
الاخر انه قال لها زني بك فلان لرجل آخر يقبل شهادتهما بالاجماع بخلاف
اذا اختلفا في الاثبات والاقرار لان الموجب بكلمة القذف صريحاً ولفظ
القذف بصريح الزمان والقذف لا يكون لفظ عباره عنه بل لانه لو
قبل الزيد ان خاله اقال لك انك زنيت ولما كان بمحض خاله فقال خاله

ثم لا يجب عليه احد وكذا لو قذفه غيره خاله فقال خاله صدقت ولفظ القذف
غير لفظ الاثبات صيغة ومعنى ولم يتم اجماع على واحد منهما بخلاف البيع
واخوانه لان المقصود اثبات الموجب للملك والموجب للملك هو ما يدل
عليه لفظ العاقبة وهو ما دلت احوال المال بالبراضى لان نفس لفظ العاقبة
ولفظ الاقرار بالبيع يدل على تحقق مبادلة احوال المال بالبراضى كما ان لفظ
انك البيع يدل عليه فقد اتفقوا ان هذا ان بينهما هو المقصود وبما لفظ
العربية والفارسية لان المقصود اثبات الموجب للملك والموجب له هو
اللفظ لا ما يدل عليه اللفظ واللفظ بصيغة العربية غير اللفظ بصيغة
الفارسية فلم يتم اجماع على واحد منهما الصيغتين فلا يكاد بخلاف البيع و
اخوانه كما ذكرنا ان المقصود في البيع هو الموجب للملك والموجب هو
مبادلة احوال المال بالبراضى لان نفس الصيغة الموجودة من العاقبة فقد
اتفقا فيها هو المقصود يقبل شهادتهما ولما اقلنا جميعاً لو شهد احدهما
ان النكاح بالصيغة العربية جري بينهما بمحض خاله وشهد الاخر
على ان النكاح بالصيغة الفارسية جري بينهما بمحض خاله تقبل شهادتهما
لافاقتهما على ما هو المقصود وهو الموجب للملك المنفعة

منظومه في اواخر كتاب الحدود من باب الاول
الافضل للمقدرة ان يترك الخصومة لان فيها اشاعة الفاحشة وهو
مندوب الى تركها وكذا العفو عن الخصومة والمطالبة التي هي حقها من
باب الفضل والكرامة وقد قال الله تعالى وان تعفوا اقر بتمنوا
الفضل بينكم واذا رفع الى القاضي يستحسن للقاضي ان يقول قبل
الاثبات باليمين اعرض عن هذا لانه ندب الى الستر والعفو وكل ذلك
حسن وان لم يترك الخصومة وادعى القذف على القاذف فأكبر ولا يمين
للدعي فاراد استخلافه بيمينه ما قذفه هل يكلف كراكرضيه لا يكلف عند
اصحابنا خلافاً للشافعي وذكر في ادب القاضي انه يكلف عند اصحابنا
في خطا هو الرواية عنهم واذا نكل للقتلي عليه بالتغير لا بالكفر وهذا
الاقاويل ترجع الى اصل وهو ان عندنا في حد القذف خالص حتى
العبد فيجوز فيه الاستحلال كما في سائر حقوق العباد واما على اصل اصحابنا
ففيه حق الله تعالى وحق العبد فمرفق منهم انه يكلف يقضي احد غيبه التكرار
اعنه ما فيه من حق العبد فالحكمة بالتعريف في التفسير ومن قال منهم
انه لا يكلف اصلاً اعنه حق الله تعالى فيه لانه الغلب فالحكمة بترجوه
الله تعالى انما الصلة والجماع ان المقصود من الاستحلال هو النكاح وانه
على اصل الجحفة رحمه الله بذلك واحده لا يكمل البذل وعلى اصلها
اقرار فيه شبهة العدم لانه ليس بصريح اقرار بل هو اقرار بطريق السكوت

فكان في شبهة لعدم واحد لا يثبت بدليل فيه شبهة لعدم ومن قال منهم
انه يكلف ويقضي بالتغير عند النكول دون اكد اعتبر حق العبد فيه
للاختلاف كالتغير واختبر حق الله للمنع من اقامة احد عند النكول
كما اكد ود ومثل هذا جائز كحد السرقه انه يجري فيه الاستحسان
ولا يقضي عند النكول باحد ولكن يقضي بافالك وكما قال ابو يوسف
ومحمد في القصاص في الطرف والنفس انه يكلف وعند النكول
لا يقضي بالقصاص بل بالدية على ما عرفت وان قال المدعي له بينة
حاضرة في المصر على قذف بحبس المدعي عليه القذف الى قيام الحاكم
من محله والمراد من محبس الملازمة اي يقال للمدعي لازمه الى هذا
الوقت فان احضر البينة فيه والاخيه سبيله ولا يؤخذ منه كفيلا في نفسه
بما على قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ منه الكفيل
ولا يحبس وهذا بناء على ان الكفالة في احد وغير جائز عند
ابن حنيفة حيث قال في الكتاب ولا كفالة في حد الاقصاص وقال
ابو يوسف ومحمد يكفل لثمة ايام ودكر اخصاف في تفسير قول ابن
حنيفة ان معناه لا يؤخذ الكفيل في احد ودو القصاص جبرا فاما
اذا بذل من نفسه واعطى الكفيل فهو جائز لا لاجماع فظاهر اطلاق الكتاب
يدل على عدم اجواز هذه لان كلمة النفي اذا دخلت على الافعال الشرعية
يراد بها نفي اجواز من الاصل كما في قوله عليه السلام لا صلابة الا بطور
ولا يخرج الا بشهود وكذا ذلك وجه قولهما ان يحبس حائرا في احد
فاكفالة اولي لان معنى الوثيقة في احبس ابلغ منه في الكفالة فلا جاز
احبس فاكفالة اصح باجواز ولا ابن حنيفة ان الكفالة شرعت
للتبنيان واكد ودينها على الدر والاسقاط قال النبي عليه
السلام ادروا اكد ودما استطعتم فلا ياسبها الاستنباط في الكفالة
بخلاف يحبس فان احبس لثمة مشروع روى ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم حبس رجلا بالثمة وقد ثبتت الثمة في هذه المسئلة فله
في بينة حاضرة في المصر في احبس فاذا اقام المدعي شاهدين
لا يعرفهما القاضي اي لم تظهر عدتهما لهما بعد احبس فلا خلاف ولا يؤخذ
منه كفيلا وان اقام شاهدا واحدا بعد لا يحبس عند ابن حنيفة
وعندهما لا يحبس يؤخذ منه كفيلا وجه قولهما ان الحق لا يظهر بقول
الواحد وان كان عدلا فاحبس من اثنى بخلاف الشاهدين فان كذب
ظهور الحق قد وجه وهو كما لعدد الحق الا انه لو وقف الظهور لتوقف
ظهور العدالة فثبتت الشبهة فيحبس وجه قول ابن حنيفة ان قول
الشاهد الواحد وان كان لا يوجب الحق فانه يوجب لثمة حبس الحاكم

وتوفاك المدعي لا يثبت في اوبى غائبة او خارج المصر لا يحبس ولا لاجماع لعدم
الثمة فان قامت البينة للمقذوف على القذف او اقرار القاذف به
فان القاضي يقول له اقم البينة على صحة قذفك فان اقام اربعة من
الشهود على معاينة الزنا من المقذوف او على اقراره بالزنا سقط
اكد على القاذف ويقام حد الزنا على المقذوف واما عجز عن اقامة البينة
يقام حد القذف على القاذف لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجله وهم ثمانين جلدهم وان طلب التأجيل
من القاضي وقال شهود غيب او خارج المصر لم يؤجله وتوفاك شهود
في المصر اجل الى اخر المجلس ولا زنا المقذوف ويقال له البعث احدا الى
شهودك فاحضرهم ولا يؤخذ منه كفيلا بنفسه في قول ابن حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد يؤجل يومين او ثلثة ويؤخذ منه الكفيل وجه قولهما
انه يحتمل ان يكون في اخباره ان له بينة في المصر وربما لا يمكنه الا حضا
في ذلك المجلس فيحتاج الى التأخير الى المجلس الثاني واخذ الكفيل
للايقوت حقه عسى ولا ابن حنيفة ان في التأجيل الى المجلس الثاني
منع من استيفاء احد بعد ظهوره وهذا لا يجوز بخلاف التأخير الى اخر المجلس
لان ذلك القدر لا بعد تأجيلا ولا منع من استيفاء احد بعد ظهوره
وروي عن محمد انه اذا ادعى ان له بينة حاضرة في المصر ولم يجد احدا
يبيعه الى الشهود فان القاضي يبعث موثقا من الشرط من يحفظه ولا يترك
حصى فان لم يجد ضرب احد ولو ضرب بعض احد ثم اقام القاذف
البينة على صدق مقالته قبلت بيمينته وسقطت بيمينه اكلهات ولا يظل
شهادته ويقام حد الزنا على المقذوف كما لو اقامه قبل ان يضرب احد
اصلا ولو ضرب احد بتمام ثم اقام البينة على زنا المقذوف قبلت
بيمينته ويظهر اثر القبول في جواز شهادته القاذف وان لا يصير مردود
الشهادة لانه تبين انه لم يكن محذورا في القذف حقيقة حيث تبين
ان المقذوف لم يكن محصنا لان من شرائط الاحصان العفة عن الزنا
وقد يظهر زناه بشهادته الشهود فلم يصير القاذف مردودا الشهادة
ولا يظهر اثر قبول هذه الشهادة في اقامة حد الزنا على المقذوف لان
معنى القذف قد تقرر اقامة احد على القاذف ولو قذف رجلا فقال
يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف ان ام المقذوف امه او نصرانية وتوفاك
يقول هو حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقذوف البينة على الحرية
والاسلام وكذا لو قذف النان في نفسه ثم ادعى القاذف ان المقذوف
عبد فالقول قول القاذف وكذا لو قال القاذف الماهجد وعلى حده الجيد
وتوفاك المقذوف انت حرة فالقول قول القاذف لان الظاهر وان كان هو

أخوته والاسلام لان دار الاسلام دار الاحرار لكن الظاهر لا يصلح للزنا
على الغيرة فلا بد من الأبحاث بالبينه

واما بيان ما نظهر به احد وهو عند القاضي من كتابه
قدف رجل ام ابنه وهي ميتة فليس المولد ان يخاصم اباه لان الاب لو قد
ولده وهو حي محض ليس للمولد ان يخاصم اباه تعظيما له ففي قدف الام ميتة
اولى وكذلك المولى اذا قدف ام عبده وهي حرة ميتة فليس للعبد
ان يخاصم مولاه في القذف لانه عبده مملوك لا يقدر على شيء

بدائع في اخر فصل واما بيان ما نظهر به احد وهو عند القاضي
من كتابه احد وهو

واذا قال لامرأة الغيرة اولام ولد الغير اولد ميتة بازانية يجب عليه قصه
غايات التعزير لان اكد لا يجب هذا لعدم احصان المقذوف
تأخر خاتمة في الفصل الثاني من كتابه احد وهو

رجل قال لغيره يا زانية فقال له المعبود لا بل انت حد العبد لانه قدف
المحصن ولا يحكم اكر لانه قدف غير محصن

في فصل في الالفاظ التي يلزم بها اكد
رجل حاد الى امرأة رجل وابنته وهي صغيرة فخذعها واخرجها من منزل
ابنها وزوجها كان للاب او الزوج ان يخاصمه في ذلك ويجلس في
أخيه بها او يعلم انها قد ماتت

في فصل دعوى المنقول من كتاب الدعوى
فصل في التعزير

أقسط مسلم مقبض في رمضان متعمدا يغور ويجلس بعد ذلك
تأخر خاتمة في الفصل الثاني من كتابه احد وهو

في القنية ان الاب يغور اذا شتم ولده مع كونه لا يكد له
كتاب احد وهو التعزير من الاشباه

رجل شتم الناس اثنان مرة لوعظ وان شتما ضرب وجلس في
بئر

من كتاب ادب القاضي
قيل لرجل اعط درهما لمصالح المسجد او احضر المسجد فقال لا احضر
المسجد ولا اعطي المدرهم وقال امر في المسجد لا يكفر ولكن يغور

واعلم ان اللفظ اذا لم يكن كفرا لكن فيه ترك ادب بالشع يغور
بزازية في السبع من كتاب الفاظ الكفر

ضرب خبيرة بغير حق وضربه المضروب ايضا انها يغوران ويبدأ
بأمانة التعزير بالبادي منها لانه اظلم والوجوب عليه اسبق

في احزاب التعزير من حدود القنية

رجل قبل حرة اجنبية او امه او عاتقها او مسر بها بشهوة يغور وكذا
لو جامعها فيما دون الفرج فانه يغور

من تعزير
فأضرب خاتمة في احد وهو

اعتاد الفسق في نواح الفساد يهدم عليه بيته
المفتي في مسائل مشتمكة بين الجنائيات واحد وهو

من كتاب الجنائيات
ولو اظهر الفسق في داره ينبغي ان يتقدم اليه ايلاء للعذر ان كفت

لم يتعذر له وان لم يكف فالام بالخيار ان يشاء حبه وان شاء رجمه
وان شاء ادب السواط وان شاء ارجمه عن داره عن عمر رضي الله عنه

احرق بيت الخمار وعن الامام الصغار امر بتحويل دار الفاسق بسبب
الفسق خزانة الفتاوى في فصل

في امر الموقوف وكذا في فيض الكركي
رجل اظهر الفسق في داره فينبغي ان يتقدم اليه ايلاء للعذر فان كفت

لم يتعذر له لانه ترك فلم يكف فالام بالخيار ان يشاء حبه وان
شاء ادب بالسواط وان شاء ارجمه من داره لان الكل يصلح

للتعزير تجنيس المزد في كتاب الكراهة
فتبيل باب الرؤيا

مسلم يبيع الخمر وياكل الربا ولا يرجع عنه فانه يغور ويجلس المفتي
والختمت والناسيحة يغور ويجلس حتى يحدث توبة

هدية المهدبين في المقصد الثاني لاجل حله
يغور من وجد في بيته الخمر وكذا من جلس مجلس الشرب وان لم يشرب

ويضرب المسلم يبيع الخمر ضربا جديعا بخلاف الذم
في الثاني من كتاب احد وهو

في لو ادرك ابن سباعه عن ابي يوسف في وال غير مائة مسوط فمات
الرجل قال لا اضمنه وفي الذخيرة ان زاده على الحانة في التعزير فاش

فصنف الذي في بيت المال لانه خطا من الوالي لان جاء من ذلك
ويعلم انه تعد وليس بخطا ومنه على عاقبته

من حدوه
تأخر خاتمة في التعزير

من عن شخص حر مسلم محصن ظاهره الصلاح غير مصر على صغيرة
ولم يرتكب كبيرة لقيب الفقهاء طالب متولى وقف بدین يصرفه على الفقراء

فوقع بيدها للام في خصوص ذلك فقال المتولى يصح لفظه يا واجب
القتل يا مهمل يا يثقي وتبت ذلك عند حاكم شرعي حنفية المذهب عليه

فإذا سرتب على ذلك القائل **اجاب** يترتب على القائل المذكور التخيير
بالضرب الشديد واكبح اليد وقد نقل العلامة فاسم عن جواهر الفقه
ان من قال قتل فلان حلال او مباح قبل ان يعرف منه ردة او قتل
نفس بالبراءة بعد ابعثه او يعرف منه بعد احصان كفر
من قاتل الشيخ محمد عبده الله الغزي من هذه المسائل
في كتاب **احدود**

اقلتم اذا شتم الذي يعز
من قاتل النضر وى

وفي شرح الطحاوي وطى بجبهة يعز فان كانت له نذخ ولا يוכל
عن الفاروق رصا سرقة انما تحرق وفي الصغرى انها تוכל
عنده الامم ولا تحرق وعنده الثاني لا يוכל وتحرق كما لو كانت صما
لا تוכל والله لا يוכל بحرق ولا يحرق قبل الذبح ويضمن الفاعل
ان يعز قيمتها فالك الصبر ولا يحرق على رواية شرح الطحاوي وذكر
في الامم انه المختار والاحراق لقطع التحدث
في الثاني من كتاب **احدود**

في تخيير المملوك

والمولى ان يضرب مملوك او مملوكة ضربا لغوي
قبيل حد القذف
وعنده المولى لا يقسم احد على مملوك ولا ان يعز وكذا الزوج بغير
المراة
فان ضربه
فبما يوجب الغيرة
وما لا من **احدود**

وفي المتن في رجل يبيع في حق عبده ورفعه الى القاضي وشهد جبراته
قال المحقق رحمه الله لا يحرق القاضي المولى على بيعه لكن ينهي المولى عن ذلك
فان عاد اذ به بالضرب وكبس وفي الفتاوى لو كان العبد
يطالب ببيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحته يعز
بيع المحرك قبيل ما يملكه

كتاب السرقة

فان اقر المكلف بها اى بالسرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر مكرها
كان باطلا ومن المتأخرين من افق بصحة وكل ضربه ليقر كما في
خرائفة المفتين ضربه عندهما او مرتين عندهما بوسف وعنه
الرجوع اليهما كما في الكافي او شهده بها رجلان عدلان فلم تقبل
شهادة الشا وتقبل شهادة رجل وامرأتين في حق المال كالتسليم
على الشهادة كما في المحيط وغيره وبما هما في واهن وكما في

ومن سرق وبيعا قطع
كتاب السرقة لمختصا
جامع الرموز من

اذا قال الرجل يا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصيبا
لا يقطع فلو قال يا سارق هذا الثوب بالاضافة لقطع والفقير بينهما
ان متى نون فكلامه دل على سرقة مستقبلة كما قال انا سرقة وبي
لم ينون فكلامه دل على سرقة ماضية كما قال سرقة هذا الثوب
نظير هذا اذا قال قائل هذا قاتل زيد معناه انه قد قتله ومضى قاتل
قاتل زيدا معناه انه يقتل

الرابع من كتاب السرقة

السرقة التي يتعلو بها القطع شرائط منها الخفية والاعتسار ابتداء
والنها او ابتداء بان ينقب البيت خفية ثم يأخذ المال مخبيا
مكسرا بان استيقظ صاحبه ومنها ان لا يكون للسارق في
المسروق ملك ولا شبهة ملك ومنها ان لا يكون السارق ماذوا
له في المكان الذي سرق منه فلو اذن له بالدخول في بيت من الدار
فسرق في بيت اخر اختلف الروايات واختلف المشايخ ومنها
ان يكون للمسروق منه يد صحيحة على المال حتى ان السارق من السارق
لا يقطع ومنها ان لا يكون بين السارق وبين المسروق من جهة
ولا رحم كامل ومنها ان يكون المسروق متقوما وان لا يوجد له
مباح في الاصل ولا يكون تافها ولا يبيع الباطل ولا يعتبر
قيمتها عشرة دراهم وقت السرقة ووقت القطع وذكر الطحاوي ان
المعبر بتمتة وقت الاخراج لان كمال النصاب وقت القبض بشرط
فوانتقص من حيث العين لا يسقط القطع ولو انتقص من حيث البتة
يسقط ومنها ان يكون المأخوذ محرزا او ما يصير المكان حرزا بانه
اميرن اما ان يكون معه اى يحفظ الاموال كالدور والكاكس و
الحانات والاحبية والفاطيط او يحفظ حتى لو سرق شيئا من الصفا
وله حافظ بان سرقة شيئا من تحت راسه وهو نائم في الصفا او
في المسجد يقطع فيفضل المحرك من السرقة

اول مسئلة منها

والمصنوع حاله السرقة خرج من ان يكون معصوما حقا للمالك
بدل وجو القسط ولو بقى معصوما حقا للمالك لما وجب اذا ثبت
حقا للعبد بتمت لدفع حاجته وحاجة السارق كحاجة المسروق منه
فيتمكن فيه شبهة الالاحة وانها يمنع وجوب القطع واجب
فينتفي الضمان ضرورتا لانه وجب رد المسروق حال قيامه لان وجوب

الرد يقف على الملك على العصمة الاثر من من غصب خمر لم يؤمر بالرد
اليه لقيام ملكه فيها ولو ملك في يد الغاصب لاضمان عليه لعدم العصمة
فلم يكن من ضرورية سقوط العصمة الثابتة حقا للعبد زوال ملكه عن المحل وهما
الملك قائم فيؤمر بالرد اليه والعصمة زالت فلا يكون مضموما بالملك
ويخرج عن هذا الاصل مسائل اذا استهلك السارق المسروق بعد
القطع لا يضمن في ظاهر الرواية ورواكن عن ابي حنيفة
انه يضمن **بدايع في فصل في احوال السرق**

وفي الذخيرة قال ابو العباس سوى في الليل بينهما اذا كان باب الدار
مفتوحا مردودا وبينهما اذا لم يكن مردودا في وجوب القطع فقال
بوجوب القطع في احوالين وفروع في النهار فقال اذا كان مفتوحا غير
مردود لا يجب القطع واذا كان مردودا يجب اذا كان صاحب الدار
يعلم بدخول اللص والحق لا يعلم ان فيها صاحب الدار او يعلم بالحق
وصاحب الدار لا يعلم القطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم يقطع ولو كان
سارقا كابر اننا ليسا حتى سرق متاعه قطع معني قوله كابر انه
دخل عليه بسلاح وقاله حتى اضداله ولو كابر نهرا فنقب بيته
سرا واخذ متاعه مغالبة لا يقطع والفاصل ان لا يقطع في التفصيل
تأخر رخصه في الفصل الثاني من كتاب السرق

فصل

وابا بيان ما يظهر به السرق عنه القاضى فنقول وابتدأ التوفيق
السرق الموجبة للقطع عنه القاضى تظهر باحد امرين احدهما البيينة
والثاني الاقرار اما البيينة فتظهر بها السرق اذا استجمعت شروطها
لانها خبر سري في حصة الصدق على جهة الكذب فيظهر المخبر به وشروط
قبول البيينة في باب السرق بعضها يعلم البيينات كلها وقد ذكرنا ذلك
في كتاب الشهادات وبعضها يخص ابواب اكد وقو القصاص
هو الذكور والعدالة والاصالة فلا يقبل فيها شهادة النساء ولا
شهادة الفان ولا الشهادة على الشهادة لان في شهادته حولا
زيادة شبهة لا ضرورة اليه تخالفا فيما يخالف دفعه وكما طهره وكذا اخذ
تمام العهد الا في حصة القذف والقصاص حجة لو شهدوا بالسرق بعين
لم تقبل ولا يقطع ويضمن المال والاصل ان التقادم يبطل الشهادة
على اكد وهو الخالص ولا يبطلها على حد القذف ولا يبطل الاقرار ايضا
والفرق بين كبر في كتاب اكد وروايت اكد في مال لان
التقادم انما يمنع من الشهادة على اكد وهو الخالص للشبهة والشبهة

تمنع وجوب اكد ولا تمنع وجوب المال وبعضها يخص ابواب الاموال في
الحقوق وهو اخصه والدعوى ممن له يدعي حجة حجة لو شهدوا ان شرف
من فلان الغائب لم تقبل شهادتهم ما لم يحضر المسروق منه وكما حكم
لما ذكرنا ان كون المسروق ملكا لغير السارق شرط لكون الفعل
سرقا ولا يظهر ذلك الا بالخصوص واذا لم توجد اخصوية لا تقبل
شهادتهم ولكن كجائس السارق لان اخبارهم اورثتهم ويجوز ان يحبس
بالثقة لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس رجلا بالثقة و
هل بشرط حضور المولى لقبول البيينة القائمة على سرقه عليه مالان
والعبد يحجب اختلاف فيه قال ابو حنيفة بشرط حتى لو كان مولا غائبا
لم تقبل البيينة وهو اكد من الروايتين في يوسف وروى عن
ابن يوسف رواية اخرى انه لا بشرط ويلقضى عليه بالقطع وان كان
مولا غائبا وجه هذه الرواية ان القطع انما يجب على العبد بالسرق
من حيث انه ادعى ملكا من حيث انه مال مملوك للمولى ومنه هذه الرواية
المولى اجنب عنه فلا معنى لاشتراط حضرته كما لا يشترط حضرته سائر
الاجانب ولهذا اقر بالسرق نقذا قراره ولا يشترط حضرته المولى
كذا هذا وجه قول ابي حنيفة ان هذه البيينة تتضمن اقرار ملك
المولى فلا يقضى بها مع غيبة المولى كالبينة القائمة على ملك شيء
من رقة العبد ولان من اجاز ان لو كان حاضرا لا ادعى شبهة مانعة
من قبول الشهادته واكد وانه امكن بخلاف الاقرار لانه لغيره ما وقع
موجباً للحج لا يملك المولى رده بوجه فلم يمكن فيه شبهة فلا تظهر السرق
بالتكول حتى لو ادعى على رجل سرق فأنكر فاستحلف فكل لا يقضى
عليه بالقطع ويلقضى بالمال لانه التكول اما ان يحرم مجرى البذل والقطع
حما لا يحتمل البذل والاباحة والمال يحتمل البذل والاباحة واما ان يحرم
مجرد اقراره في شبهة عدم كونه اقرارا من طريق السكوت لاصحها والاشبه
تمنع وجوب اكد ولا تمنع وجوب المال واما الاقرار فتظهر به السرق
الموجبة للقطع ايضا لان الانسان غير متمم في الاقرار على نفسه بالاضرار
بنفسه فتظهر به السرق كما تظهر بالبيينة ويل اولي لان المراكمة بينهم
في حق غيبة ولا يتم في حق نفسه وسواء كان الذراقة بالسرق عبدا
ماذونا او محجورا بعد ان كان من اهل وجوب القطع عليه وعند
لا يقطع باقرار العبد من غير تصديق المولى وحمله الكلام ان العبد
اذا اقر بسرق عشرة دراهم لا يخلو اما ان كان ماذونا او محجورا
والمال قائم او هالك فليكن ماذونا يقطع بتم ان كان المال هالك
او شتره مكاله ان عليه سواء صدقة مولا في اقراره او كذب فيه

لان القطع مع الضمان لا يجتمعان فخذنا وان كان قائما فهو المسروق
منه وهذا قول اصحاب الثلثة وقال في لا يقطع من غير قصد للمولى
واما للمسروق منه وجه قوله ان اقرار العبد يتضمن اقرارا بال
المولى لان ما في يد العبد مال مولاه فلا يقبل من غير قصد ليقه
لنا ان العبد غير متميز في هذا الاقرار لان المولى ان كان يتصرف
به فصرفه العبد اعظم فكم يمكن متميزا في اقراره فيقبل ولانه لا ملك للمولى
في يد العبد في حق القطع كما لا ملك له في نفسه في حق القتل فيكون
العبد فيه يبيع على اصل اقراره فيقبل اقراره كالحرة تبين ان اقرار
لم يتضمنه ابطال حق المولى في حق القطع لعدم اكون له في حقه وان
كان محجورا لقطع يده ثم ان كان امواله هالك او مستهلكا لاضمانه
عليه كذبه مولاه او صدقه وان كان قائما فان صدقه مولاه
تقطع يده واماله للمسروق منه ونكره بان قال هذا ماله اختلف
فيه اصحاب الثلثة قال ابو حنيفة تقطع يده واماله للمسروق منه
وقال ابو يوسف تقطع يده واماله للمولى ولا ضمان على العبد في اكل
ولا بعد العتق وقال محمد لا تقطع يده واماله للمولى ويضمن مثله
للمولى بعد العتق وجه قول محمد ظاهره لان اقرار المحجور باعماله لا يصح
لان ما في يده ملك مولاه ظاهرا وغائبا واذا لم ينقذ اقراره باعماله
بقا امواله على حكم ملك المولى ولا يقطع في مال المولى بخلاف ما اذون لان
اقراره باعماله جائز واذا جاز اقراره باعماله لغيره ثبتت السرقة منه
فيقطع وجه قول ابو يوسف ان اقراره باجلد جائز ان كان يكون
بالمال اذ ليس من ضرورات جواز اقراره في حق احد جواز في امواله
انه لو قال سرق هذا المال الذي في يدي زيد من غير يقبل اقراره في
القطع ولا يقبل في امواله كذا هذا وجه قول ابو حنيفة ان اقرار
العبد باجلد جائز لما ذكرنا في العبد المأذون فلزمه القطع فبعد ذلك
لا يخلو اذ ان يقطع في امواله المقربة بعينه ويرد المسروق الى المولى
واما ان يقطع في مال غيره عينه لا يقطع في مال المولى في مال المحكم
بمولاه لا يجوز ولا يجوز ان يقطع في مال غيره عينه لان الاقرار ضار
ملا معينا فحينئذ يقطع في امواله المقربة بعينه ويرد امواله الى المسروق
منه هذا اذا كان العبد بالغ عاقلا وقت الاقرار فاما اذا كان صبيا
عاقلا فلا يقطع عليه لانه ليس من اهل الخطاب بالشرايع ثم ينظر ان كان
ما ذونا يصح اقراره به مال فان كان قائما يرده عليه وان كان هالك
يضمن وان كان محجورا لا يصح اقراره الا بتصديق المولى
فان كذبه فامال المولى ان كان قائما وان كان هالك لاضمانه عليه

لا في احوال ولا بعد العتق ولو اقر العبد بغير ما دون العتق لا
يقطع لان النصاب شرط ثم ينظر ان كان ما ذونا يصح اقراره
ويرد امواله الى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالك لاضمانه
سواء كان العبد محاطبا او لم يكن ان كان محجورا فان صدقة المولى
فذلك وان كذبه فامال المولى ويضمن العبد بعد العتق ان كان
محاطبا وقت الاقرار وان كان صبيا لاضمانه عليه والاصل
في جنس هذه المسائل ان كل ما لا يصح اقراره المولى على عبد
يصح اقرار العبد فيه ثم المولى اذا اقر على عبد بالقصاص او حد
الزنا او حد القذف او السرقة او القطع في السرقة لا يصح فاذا اقر
العبد بهذه الاشياء يصح واذا اقر المولى على عبه باجناية فيما
دون النفس فيما يجب فيه الدفع او الفداء كانه ينظر ان لم يكن
عليه دين صح لان اجباية فيما دون النفس يسكت فيها مسكت الا
فكان المولى اقر عليه بالدين ولو اقر عليه بالدين يصح كذا هذا
وان كان عليه دين لا يصح لانه لو اقر عليه بالدين وعليه دين لا يصح
كذا اذا اقر عليه باجناية والسداد علم وعدم التقادم في الاقرار ليس
بشرط كجوان فيحد سدادا فادم غطت السرقة لولا بخلاف البينة
والفرق يذكر في كتاب احوال وان شاء الله تعالى واختلف في الف
في هذا الاقرار انه هل هو شرط قال ابو حنيفة ومحمد ليس بشرط بل هو
باقارسة واحدة وقال ابو يوسف بشرط فلا يقطع ما لم يقر مرة
في محامين والدلائل يذكرها في كتاب احوال وان شاء الله تعالى
وكذا اختلف في دعوى مسروق منه انها هل هي شرط لكون الاقرار
مظنة للسرقة كما هي شرط لكون البينة مظنة لها قال ابو حنيفة
ومحمد شرط صحى لو اقر السارق انه سرق قال فلان الغائب لم يقطع
ما لم يسرق المسروق منه وبخاصة عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز
في الاقرار ليس بشرط ولا يقطع حال غيبة المسروق منه وجه قول
ابو يوسف ان اقراره بالسرقة اقرار على نفسه ولان ان يصح
في الاقرار على نفسه لعدم التهمة ولهذا لو اقر ابننا بامرأة وهي غائبة
قبل اقراره وحد كذا هذا ولها ما روى ان سمرة قال للنبي
صلى الله عليه وسلم اني سرق لال فلان فالفقة النبي عليه السلام اليهم
فاليهم فقالوا انا نقدرنا بعير لنا في ليلة كذا افقطعه فلولا ان المطالبة
بشرط ظهور السرقة بالاقرار لم يكن لبنا لهم بل كان يقطع السارق
ولان كل من في يده شيء فالظاهر انه كذا فاذا اقره لغيره لم يحكم به والم
ملك عنده صحى بصدقة الموقر والغائب يجوز ان يصدق فيه ويجوز

ان يذبح فيق عليه حكم ملك السارق فلا يقطع ولان في ظهور السرقة بهذه الاقوال
شبهة العدم لاحتمال التذنب من المسروق منه فانه يحتمل ان يحضر فليكن في
اقراره بخلاف الاقرار بالزنا باهراة غائبة ان يجد المقر وان كان يحتمل ان
تخضع له اية حجة شبهة لان هناك لو كانت حاضرة وادعت شبهة
يسقط احد لاجل شبهة فلو سقطت عنه غيبته بالسقوط شبهة شبهة و
انها غير معتبرة في اقراره وهو بخلافه لان المسروق منه لو كان حاضرا
وكذب بالسارق في اقراره بالسرقة لم يقطع لان الشبهة بل لا تقوم
فعل السرقة فلم يكن في السقوط في حال الغيبة اعتبار شبهة شبهة
وانه اعلم قال محمد لان السرقة هذه الدراهم ولا ادري لمن هي او قال
سرقتها ولا اخبرك من صاحبها لا يقطع لان جهالة المسروق منه فوق غيبة
ثم الغيبة لا تمنع القطع على اصله فاجبه الى اولى ولان الخصومة لما
كانت شرطا كان كان المسروق منه مجهولا لم يتحقق الخصومة فلا يقطع
واذا عرفت انه الخصومة شرط من ظهور السرقة الموجبة للقطع
بالبيينة على الاتفاق او بالاقرار على الاختلاف فلا بد من بيان من يملك
الخصومة ومن لا يملكها فنقول بان بعد التوفيق الاصل ان كل من كان
له يد صحيحة يملك الخصومة ومن لا فلا فلذلك ان يخاصم السارق اذا
سرق منه لا شك فيه لان يد المالك يد صحيحة واما المورع والمستعير
والمضارب والمبضع والغاصب والقابض على سوم الشراء والمشتري
فلا خلاف بين اصحابنا في ان لهم ان يخاصموا السارق ولقبه خصومهم
في حق ثبوت ولاية الاسترداد والافادة الى ايديهم واما في حق القطع فلكل
عند اصحابنا الثلثة ولقطع السارق بخصومتهم وعند زفر لا تقبض خصومتهم
في القطع ولا يقطع السارق بخصومة هؤلاء من سرقة
البداية

وعند الشافعي لا يعتبر خصومة غيره المالك اصلا لاني حق القطع ولاني حق
ولاية الاسترداد من سرقة **البداية**

ومنها ان يكون معصوما ليس للسارق فيه حق الاخذ ولان اوبل الاخذ
لا شبهة التاويل لان القطع عقوبة محضه فبسته جناية محضه واخذ
غير المعصوم لا يكون جناية اصلا وافية تاويل الاخذ او شبهة التاويل
لا يكون جناية محضه فلا تناسبه العقوبة المحضه ولان ماليس معصوم
يؤخذ مجازة لا مخافة فيمكن ان يخل في ركن السرقة وادعوا في
فنقول وبالله التوفيق لا يقطع في سائر المباحات التي لا يملكها احد
ولان المباح المملوك وهو مال الحر في دار الحرب واما مال الحر في
المستامن في دار الاسلام فلا يقطع فيه استحيانا والقياس ان يقطع

وجده القياس انه سرق ما لا يخصصه بالحق في استنفاد العصمة بالامان
بمنزلة الذمي ولقد كان مضمونا بالاتلاف بحال الذمي وجده **الاستحيان**
ان هذا مال فيه شبهة الاباحة لان الحر في المستامن من اهل ارا حرب
والتاويل دار الاسلام بغير حجة ثم هو ذمي فلو كان اهل دار الحرب
يؤثر في شبهة الاباحة في ماله وهذا اؤثر في شبهة الاباحة في ذمته
لا يقتل به المؤمن وقصاصا ولا ذكرا مباحا وانما ثبتت العصمة بغير اية
هو على شرط الزوال فعند الزوال يظهر ان العصمة لم تكن على الاصل
المعصوم وان كل عارض على اصله اذا زال يلحق بالعلم من الاصل كان
لم يكن فيجعل كان العصمة لم تكن ثابتة بخلاف الذمي لانه من اهل دار الاسلام
وقد استنفاد العصمة بان مؤبده في معصوم الدم والمالك عصمة مطلقة
ليس فيها شبهة الاباحة بخلاف ضامن المالك لان شبهة لا تمنع وجوب
ضمان المالك لانه حق العبد وحق العباد لا يسقط بالشبهات وكذا
لا يقطع على الحر في المستامن في سرقة مال المسلم او الذمي عند اية حصة
ومحمد لانه اخذه على اعتقاد الاباحة وكذا لم يلزم احكام الاسلام وعند
ابن يوسف يقطع والخلاف فيه كاختلاف في هذا الزنا ولا يقطع العاقل
في سرقة مال البائعي لان ماله ليس بمعصوم في حقه كنفه ولا البائعي في سرقة
مال العاقل لانه اخذه عن تاويل واما اوبل وان كان فاسدا لكون التاويل
الفاصل عند الضمان المنفعة اليه ما هو بالتاويل الصحيح في منع وجوب
القطع ولهذا اوجب به في حق منع وجوب القصاص واكد والاعلم
وعلى هذا يخرج السرقة من الغريم من سرقة **البداية**

في فصل وانا ما يرجع الى المسروق
والسرقة حكمان احدهما يتعلق بالنفس والاخر يتعلق بالمال اما الذي
يتعلق بالنفس فيقطع له ولحق والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
ولما روينا من الاخبار وعليه اجماع الامة واما صفات هذا الحكم فالاول
منها ان ينفذ وجوب ضمان المسروق عند ما فلا يجب الضمان والقطع في سرقة
واحدة عندنا لا يجتمعان حتى لو هلك المسروق في يد السارق بعد القطع
او قبله لا ضمان عليه وعند الشافعي يجتمعان فيقطع ويضمن ما استملكه
وجه قوله انه وجد من السارق سبب وجوب القطع والضمان فيجب ان
والتاويل ذلك لانه وجد منه السرقة وانما سبب وجوب القطع والضمان
لانها جناية على حق الله تعالى وحق المسروق لغيره اما الجناية
على حق الله تعالى فتمسك بحفظ حرمة الله تعالى لان المالك حال غيبته المالك
محفوظ بحفظ الله تعالى واما الجناية على حق العبد فبالتاويل ماله ولنا
الكتاب والسنة والمعقول اما الكتاب فعلى حق والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما جازما كسبا والاستدلال بالاية من وجهين احدهما

ان الله تعالى سمي القطع جزاء واجزاوي يني عن الكفاية فلو قسم اليه الضمان
لم يكن القطع كافيا والثاني انه جعل القطع كل اجزاء لانه ذكره ولم يذكر
غيره فلو اوجبنا الضمان لصار القطع بعض الجزاء فيكون نسخا لتصر
الكتاب واما السنة فاروي عن عبد الرحمن بن عوف عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قطع السارق فاعزم عليه والعزم في اللغة
ما ينرم ادفع وهذا نص في الباب واما المعقول فهو ان المضمونا
عند ما تملك عند اداء الضمان او اختياره من وقت الاخذ فلو ضمن
السارق قيمة المسروق او مثله ملك المسروق من وقت الاخذ فيقبل
انه قطع في ملكه وذلك لا يكون فينتفي الضمان ضرورة الا ان وجب
رد المسروق حال قسيه الا ان من غصب حرم مسلم يؤمر بالرد اليه
لقيام ملكه فيها ولو هلك في يد الغاصب لا ضمان عليه لعدم العصة
ويخرج عن هذا الاصل المثل اذا استملك السارق المسروق بعد
القطع لا يضمن في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة انه
يضمن وجه هذه الرواية ان المسروق بعد القطع يقع على الملك
المسروق منه وقبض السارق ليقبض مضمون فكان المسروق
في يده بمنزلة الامانة فاذا استملكه ضمن وجه ظاهر الرواية ان
عصمة المحل الثانية حقا للمالك قد سقطت في حق السارق لضرورة
امتنان ايجاب القطع فلا يعود الا بالرد الى المالك فلم يكن معصوما
قبله فلما يكون مضمونا ولو استملكه رجل اخر يضمنه ولو اغتصبه
ان من السارق فملك في يده بعد القطع فلا ضمان للسارق و
للمسروق منه من سرقة البس ايع في فصل

واما حكم السرقة بالخصا

ولبيع السارق المسروق من ان او ملكه منه بوجه من الوجوه
فان كان قاتما فلصاحبه ان يأخذه لانه عين ملكه ولما خوذ منه البيع
على ان يضمن الذي دفعه لان الرجوع بالثمن لا يوجب ضمانا على
السارق في عين المسروق لانه يرجع عليه بضمن المسروق لا بقيمة
ليوجب ذلك ملك المسروق للسارق وان كان هلك في يده فلا ضمان
على السارق ولا على القابض هكذا روي عن ابي يوسف اما ان
فلان القطع ينفي الضمان واما المشتري فلانه لو ضمنه المالك لكان له
ان يرجع بالضمان على السارق فيصير كان المالك صرحا بالسارق وقطعه
ينفي الضمان عنه وان كان قد استملكه القابض كان للمالك ان يضمنه القيمة
لانه قبض ما لا يخفى اذنه وهلك في يده وللمشتري ان يرجع على السارق بالثمن
كأن الرجوع بالثمن ليس بضمين من سرقة البس ايع في فصل

في فصل ما حكم السرقة

وقت اداء في السكوت رجوعه • كتمان من والكسوف يذكرون
استعمل البيت على مسئلتين الاولى قال في المحيط ولو قامت الشهادة
على اقاربه بالسرقة وهو يحذر لا يقطع لان الثابت بالبيعة العادلة كما ثبتت
بالمعينة ولو ثبتت اقاربه بالمعينة ثم رجع عنه قبل رجوعه فكذا اذا ثبتت
بالبينة وكذا اذا سكبت لم يكد بهم ولم يصدر قهر لان السكوت عند الشهادة
جعل الخيرا كما انتشر الثانية قال في المبسوط انكر في المشتان اذا
سرق في دار الاسلام لم يقطع وهو ضامن الا على قول ابي يوسف وابن
ابن ليلى فانما يقولان بقطع ولا ضمان عليه وهذا هو المشار اليه
البيت قلت البيت غير موافق لمقصود مع ما فيه من التعقيد الظاهر
في الشطر الاول فان المقصود ان السكوت عند الشهادة على اقاربه
بالسرقة يمنع القطع والنظم قد اطلق فيه الاداء فتشمل الاداء بالمعينة
السرقة وبالاقرار والحكم فيها مختلف وقد يجاب بتقديم ذكر الاقرار
في البيت السابق وادعائه كالتشبيه على المشتان انه لا يقطع اذا
سرق سواء ثبت سرقة باقرار او بشهادة عليه او على المعينة وقوله
والعكس يعقوب يذكر بحتم ان يعود على المسئلة الا على الثانية
او عليها واما المدا انه يعكس الحكم في المشتان فيقطع ولا يضمنه و
اختلف بينه على اشتراط الاسلام وعدمه • فلو جعل المشتكين في بيتين
نقل • ولو شهد ان قد اقر سرقة • ويجوز ان يكت فلا يقطع بوتر
ومستامن لم يقطعوا وهو ضامن • ويعقوب عنه العكس في مبسوط
فان اوله ووضح في المراد • من سرقة سرقة

ابن وهبان لابن شحنة

ركن السرقة وهو الاخذ على سبيل الاستخفاف قال الله تعالى الا من استرق
السمع سمى اخذ المسموع على وجه الاستخفاف استرقا وللهذا
يسمى الاخذ على سبيل المجاهرة مغالبة او نهبة او خلسة غصبا او
انتهابا واختلاسا لاسرقة بد البيع في اول

كتاب السرقة

واما السارق فلا يملك الخصومة لان يده ليس بمضمونة لا بما ليست
بيده ملك ولا بد ضمان ولا بد امانة فصار الاخذ من يده كالاخذ من
الطريق فلم يكن له ان يجامع الثاني بالقطع ولا للمالك ايضا ولاية الخلع
لان اخذ المال من اليد الصحيحة شرط وجوب القطع ولم يوجد فلا
يجب القطع فلا يثبت ولاية المطالبة وههنا السارق الاول ان يطالب
الثاني برد المسروق اليه • قالوا في رواية في ذلك

وفي رواية ليس ذلك وجه الرواية الاولى على نحو ما بينا لان المسروق منه لما لم يكن له يد صحيحه صار الاخذ منه كالأخذ من الطالق سواء وجه الرواية الثانية ان من ايجاز ان يختار المالك الضمان وترك القطع فيحتاج الى ان يسرده من يده فيدفع اليه فينتج تصريعه الضمان كما في الفصحة فيكون على ما مر وذكر القدر في انه يجوز ان يقال ما لم يقطع فذلك واما بعد القطع فليس ذلك لان قبل القطع يحتمل اختيار الضمان ولعله لا قال ويجوز ان يقال انك بعد القطع ايضا لان الضمان ان لم يجب عليه في القضاء فهو واجب عليه فيما بينه وبين الله تعالى فيحتاج الى الاسترداد ليستخلص على الضمان الواجب عليه فيما بينه وبين الله ولا تظهر السرقة الموجبة للقطع بعلم القاضي سواء استفادته قبل زمان القضاء او في زمان القضاء كما ذكرنا في ادب القاضي من البديع في اخر

فصل في بيان ما يظهر به السرقة عند الضمان
 سرقة شيئا ورده قبل الخصومة الى ماله او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه او نقصت قيمته عن النصاب لم يقطع في المسائل الاربع

مع في باب كيفية السرقة
 والخصومة شرط الوجوب للقطع فاذا رد المالك قبل الخصومة سقطت خصومته ولا يقطع السارق بعد ذلك وكذلك لو ملك السارق شيئا المسروق بهمة او بشرا او بميرة اسقط القطع قال ومن قطع في شيء مما ذكرنا وهو ما تم رده على المسروق منه وان كان هالكيا او استهلك فلا ضمان عليه من سرقة تسع الطلح ولا يسجد بالحق

اذا قال سرقة من فلان مائة درهم لابل عشرة دنانير يقطع في العشرة دنانير ويضمن مائة بر يديه او ادعى المقر المالكين وهذا قول الجعفة لا يرجع عن الاقرار بسبعة مائة واقر بسبعة عشرة دنانير نفع الرجوع من الاقرار بالسبعة الاولى في حق القطع ولم يصح في حق الضمان وصح الاقرار بالسبعة الثانية في حق القطع ومجيء وجب القطع انفع الضمان في فصل

اظهار السرقة بالدعوى والسبادة فيها من اللط
 وجه الحكم فيه ان الامر لا يخلو اما ان كان سرقة منه جنس حقه واما ان كان خلاف الجنس فان سرقة جنس حقه بان سرقة منه عشرة ولا عليه عشرة فان كان دينه عليه جالا لا يقطع لان الاخذ مباح له لانه لا يقطع بجنس حقه ومن لا يحق اذا ظفر بجنس حقه مباح له اخذه فاذا اخذه لم يصير توفيقا حقه وكذلك اذا سرقة منه اكثر من مقدار حقه لان بعض المأخوذ حقه على الشيوع ولا يقطع فيه فكذا في الباني كما اذا سرقة مالا مشتركا وان

وان كان دينه موقفا لقياسه ليقطع وفي الاستحسان لا يقطع وجه القياس ان الدين اذا كان موقفا فليس له حق الاخذ قبل حلول الاجل الاستحسان للغير ان يسرده منه فصار كما اذا سرقة اجنس وجه الاستحسان ان حق الاخذ ان لم يثبت قبل حل الاجل فان سبب ثبوت حق الاخذ قائم وهو الدين لان تأثير التأجيل في تأخير المطالبة لا في سقوط الدين فقياسا بسبب ثبوت يورث الشبهة وان سرقة خلاف جنس حقه بان كان عليه درهم وسرق منه دنانير او عروضا يقطع هكذا اطلق الكرخي وذكر في كتاب السرقة انه اذا سرقة العروضا ثم قال اخذت لاجل حقه لا يقطع فجعل مطلق قول الكرخي على المقيده وهو ما اذا سرقة ولم يقل اخذت لاجل حقه لانه اذا لم يقل فقد اخذ مالا ليس له حق اخذه الاستحسان ان لا يصير قضايا الا بالاستبدال والراضى ولم يتأول الاخذ ايضا في اخذه بغير حق ولا شبهة الحق وهذا يدل على انه لا يقطع بخلاف قول من يقول من الفقهاء ان لصاحب الحق اذا ظفر بخلاف جنس حقه ان يأخذه لانه قول لم يقل به احد من السلف فلا يصح جلالا موزنا للشبهة واذا قل اخذت لاجل حقه فقد اخذه مائلا لانه اعتبر المعنى وهو المالية لا الصورة والاولا كلها في معد المالية متجانسة في اخذ الحقين تأويل لا يقطع ولو اخذت من الدراهم وجود من حقه او ادعى لم يقطع لان المأخوذ من جنس حقه من حيث الاصل انما خالف من حيث الوصف الاتزان لا رضى بل يصير مستوفيا حقه ولا يكون مستبدا حقه يجوز في الصرف والسلم مع ان الاستبدال الصرف والسلم لا يجوز واذا كان المأخوذ من جنس حقه من حيث الاجل تثبت شبهة حق الاخذ فيأصح بالحقيقة في باب احد كما في الدين المؤجل بديع في فصل واما ما يرجع الى المسروق من كتب السرقة

كل عشرة درهم منها اي من الفضة ترك سبعة مثاقيل وكل درهم اربعة عشر مثاقيل اطلاقا يثبت عليه احكام الزكوة ونصاب السرقة من زكوة خزانة المفتين في مال التجار

وفيه اختلاف ان الدراهم متى صارت مدونة المشهور انها على عهد عمر رضي الله عنه وقبل ذلك كان شبه النواة خزانة المفتين

من المحل المزبور
 اذا دخل الى الرجل فسرقة من بيت فيها درهما فخرجه الى صحنها ثم عاد فآخذ درهما من البيت فخرجه ثم عاد فآخذ درهما من البيت فخرجه فلم يزل يفعل ذلك حتى اخذ عشرة دراهم ثم اخرج العشرة من الدار فقطع لان هذه سرقة واحدة لانه الدار مع صحنها وبيوتها حوز واحد فادام

في الدار لم يوجد الاخراج من اكرز فاذا اخرج من الدار حمله فقد وجد
 اخراج نصاب من اكرز فيجب القطع ولو كان خرج في كل مرة من الدار ثم
 عاد حتى فعل ذلك عشرة مرات لم يقطع لان هذه سرقات اذ كل فعل من اخرج
 من اكرز فكل فعل منه معتبر بنفسه وان سرقة ما دون النصاب
 فلا يوجب القطع وكذلك جماعة دخلوا دارا واخرجوا من بيت من بيوتها
 المتاع مرة بعد اخرى الى صحن الدار ثم اخرجوا من الصحن دفعة واحدة
 يقطعون اذا كان ما اخرجوا ويخص كل واحد منهم عشرة دراهم وان لقوا
 الاخراج يعتبر كل واحد بنفسه لان الاخراج اذا وقع حمله واحدة فهو سرقة
 واحدة واذا لقوا سرقات فكل واحد معتبر بنفسه ولو سرق
 رجل واحد عشرة دراهم من منزلين مختلفين بان سرق منه تسعة دراهم
 من منزل ثم اتى منزلا اخر وسرق منه درهما او تسعة لم يقطع لانهما سرقتان
 مختلفتان لان كل واحد من المنزلين حوز بالفردة فكل واحد منهما بما دون
 النصاب لا يعتبر في هتك الاخر فيبقى كل واحد معتبرا بنفسه ولو سرق
 رجل عشرة دراهم عشرة الفس في موضع واحد قطع وان لقوا ملاكها
 يعتبر في ذلك حال السارق والسارق واحد في النصاب كما لا ريب
 حال السارق دون المسروق منه لان حال النصاب شرط وجوب
 القطع والقطع عليه فيعتبر جانب من عليه ولا يعتبر جانب المسروق
 منه لان الحكم لم يجب له بل للدار وان كان عشرة الفس في دار كل واحد
 في بيت على حدة فسرق من كل واحد منهم درهما يقطع اذ اخرج بالجميع من
 الدار ما ذكرنا ان الدار حوز واحد وقد اخرج منها نصابا كما لا يخفى
 السرقة واحدة وان اختلف المسروق منه ولو كانت الدار عظيمة
 فيها حجر لكل واحد حجة فسرق من كل حجة اقل من عشرة دراهم لم يقطع لانه
 ذلك سرقات اذ كل حجة حوز بالفردة والسرقات اذا اختلفت اعتبر
 في كل واحد منها حال النصاب ولم يوجد ولو سرق عشرة الفس
 من رجل واحد عشرة دراهم لم يقطعوا بخلاف الواحد اذا سرق عشرة
 دراهم من عشرة الفس ان يقطع اذا كانت الدار في حوز واحد لما
 بينا ان الاعتبار جانب السارق لا جانب المسروق منه فكل سرقة
 واحدة فعتبر حال النصاب في حق السارق لا في حق المسروق منه و
 سواء كانت الدار اعم مجتمعة او متفرقة بعد ان كان اكرز واحد حتى لو سرق
 عشرة دراهم متفرقة من كل كيس درهما من عشرة الفس من منزل واحد يقطع
 لانه اكرز واحد فاذا اخرجها منه فقد خرج بنصاب كامل منها سرقة فيقطع
 ولو سرق ثوبا قيمته تسعة دراهم فوضعه على باب الدار ثم دخل فاخذ ثوبا
 اخر قيمته تسعة دراهم فاخرجه لم يقطع لانه لم يبلغ المأخوذ في كل واحد منها

نصابا فلا يقطع بدائع في فصل ما يرجع
 الى المسروق فالخراج قريب من او اخرج من السرقة
 والقص اذا دخل اكرز ان واخذ المتاع واخرجه فلا يقطع مادام
 المتاع في يده فاذا رمى به اليه لم يقاتله بطل استقبل اللص ومعه
 مال لا يدي عشرة دراهم حمله ان يقاتله لص معروف وجده رجل
 يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة ولان يتأخر به الى الامام بحسبه
 الى ان يتوب لان الجبس للرجل قوم اصد السارق اموالهم مستغاثوا
 بقوم فخرجوا في طلب السارق فان كان ارباب الاموال معهم او غابوا وكنتهم
 يعرفون متاعهم ويقدررون على رد المتاع عليهم جاز لهؤلاء القوم المتاع
 بهم ان يقاتلوا السارق لاسترد اموالهم وان كانوا لا يعرفون المتاع
 ولا يقدررون على الرد لم يجز لهم ان يقاتلوا السارق قبض كركي
قبيل في المفقود من السرقة
 ولو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يقو على اخذه
 ان ثبت الا انه يخاف منه ياخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه و
 قتله برازيه في نوع اخر من السرقة
 ولا يقطع سارق القنم لانه ردي عن رضاه عنه اتي برجل سرق
 من القنم قدر اعنه احد وقال ان لا نصيب لما في
فصل ومن سرق من ذر رحم يخرج من السرقة
 وان المتسرق لا يقطع وان كان معارفا وعين الامام ان كان معارفا
 بسور الراعي من يحفظها بقطع وهو المختار لان الراعي يقصد الاعلى
 والاسان لا يحفظ برازيه
 من كتاب السرقة
 ولو سرق المستاجر من المواجه وكل واحد منهما في منزل على حدة يقطع
 بخلاف لانه لا شبهة في اكرز واما المواجه اذا سرق من المستاجر فكل
 يقطع في قول الجعفيين وعندهما لا يقطع وجه قولهما ان اكرز لكان السارق
 فيورث شبهة في ذر احد لا يورث شبهة في اباحة الدخول فيختل اكرز
 فلا يقطع وجه قول ابي حنيفة ان معنى اكرز لا يتعلق له بالملك اذ هو
 اسم المكان معه لا حوز يمنع الدخول فيه الا بالاذن وقد وجد لان المواجه
 ممنوع عن الدخول في المنزل المستاجر من غير اذن فاسببه الاجنبى
 من سرقة البدائع في فصل واما السرقة فانواع
 ثم حال النصاب في قبة المسروق يعتبر وقت السرقة فان نقصت نقصان
 العين بان دخل المسروق عيب او ذهب بعضه يقطع السارق ولا يعتبر
 حال النصاب وقت القطع وان كان النقصان نقصان السرقة فمخفى

انه لا يقطع في ظاهر الرواية ويعتبر قيمته في وقتين جميعا وروي محمد
انه يقطع وهكذا ذكر الطحاوي انه يعتبر قيمته وقت الاخراج من الكوز و
هو قول الشافعي من سرقة البديع في فصل

واما السرقة كالنوع المخصوص

وتغير السعر ليس بمشروط على ارباق اصلا فيجعل النقصان الطاري
كالوجود وعن السرقة بخلاف نقصان العين لانه يوجب تغير العين
او هو مضاف لبعض العين وهو مضمون عليه في الجملة فلا يمكن تقدير جوده
وقت السرقة وكذا اذا سرقت في بلد فاصد في بلد اخر والفترة في الفصل
قبيل فصل واما الذي يرجع الى المسرور منه

من كتاب السرقة من البديع

ولا يجب القطع على ارباق من ارباق لان بدل ارباق ليس
بديع صحاحه او ليست بيد الملك ولا يد امانه ولا يد ضمان فصار الاخذ
منه كالاخذ من الطريق وان كان القطع در عن الاول قطع الثاني لانه
اذا در عن القطع صارت يده يد ضمان ويد الضمان يد صحاحه
كيد الفاصب من سرقة البديع

في فصل واما الذي يرجع الى المسرور منه

والارباق من المودع والمستعير والفاصل والمزمن بقطع كقصه
هو لا من سرقة مفضل كركه

ولو لقب رجلان ودخل احدهما فاستخرج المتاع فلما خرج به الى السكة
حمله جميعا ينظر ان عرف الداخل منها بعينه قطع لانه هو ارباق
لوجوه الاخذ والاخراج منه ولور اخرج لانه اعانة على المعصية
وهذه معصية ليس فيها حد مقدر فيفسر وان لم يعرف الداخل
منها لم يقطع واحد منهما لان من عليه القطع مجهول ويعز ان
اما اخرج فلما ذكرنا واما الداخل فلما ركب به جنابه لم يستوف احد فيها
لغيره فقتل التعزير ولو لقب بيت رجل ودخل عليه مكانه بغير
حتى سرقة منه متاعه يقطع لانه وان لم يوجد الاخذ عليه سبيل الاستحقاق
من المالك فقد وجد من الناس لان العوث لا يجرى بالليل لكونه وقت نوم
وغفلة فحققت السرقة واما التبيد فهو ان يدخل جماعة في
الصدور من ذلك رجل وباضوا متاعا ويحلقون على ظهر واحد ويخرجون
من المنزل فليقباس انه لا يقطع الا اكل خاصه وهو قول زفر وفي
الاستحقاق يقطعون جميعا من سرقة البديع

قريب من اول كتاب السرقة

وعلى هذا يخرج ما اذا سرقت عشرة دراهم من فريم له عليه عشرة اذ يقطع

لانه ملك لما خوذ بنفسه الاخذ فصار قصاصا بحقه فلم يجر في حق هذا المال
سارقا فلا يقطع ولو كان المسرور من خلا فحسره يقطع لانه لا يملك
بنفسه الاخذ بل بالاستبدال والبيع فكان سارقا ملكه فليقطع كالاجنب
الا اذا قال اخذته لاجل حقه على مائة كرهه ومنه جنس من المسائل يمكن
تخيلا على اصل اخر هو اوله بالتخييل عليه وسند كرهه ان ما راسد
من سرقة البديع في فصل واما ما يرجع الى المسرور

ولو شهدوا على العبد المحجور بسبعة عشر دراهم وهو كجده لا يقضي حتى
يكفّر مولاه فيقضي بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضي
بالضمان لان المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا يقبل الشهادة عنه غيبة
المولى ولو شهدوا على اقراره لا يقبل اصلا وان كان مولاه حاضرا لا
لا يقضي بالقطع بهذه البينة فكذا المال والشهادة على الاقرار بالسرقة
مع مجموع ارباق لا يسمع

في اواخر الاما دون

العبد اذا سرق لا يقطع يده الا بكفارة المولى عند الامام ومحمد وكذا القصاص
واختلف في سماع البينة على العبد عنه غيبة المولى وكفارة غيبته عليه لا يقبل
عليه اجماعا برأيه من كتاب السرقة

الامضاء من القضاء في هذا الباب اي ان استيفاء الكفارة وامضاءه
من تمامات قضاء القاضي لقوله حكمت او قضيت بان هذا كذا
في باب الكفارة ولو وقع الاستيفاء عنه اي عن القضاء بالاستيفاء وهو قطع
البديع هو يعني انما يخرج الامام عن عبدة القضاء هو باقاة الكفارة
الجلد والرجم او قطع اليد لا يجرى القضاء من غير اقراره كذا علمت ان اقرار
احد هو غير القضاء كونه اخر غير موضع الكفارة فان الامام يخرج عن عبدة
القضاء بمجرد قوله قضيت لرئيسه عليه وبكذا من المال فليست عليه الاستيفاء
حقه من غيره فكذا في قول الاستيفاء الكفارة والامام دون سائر الكفو

وقد استنبطنا هذا في مسائل هذا الرتبة

النهاية على الهداية في فصل كيفية القطع

قضاء القاضي اما ان يكون باعذار من لا يكون كحقه او لم يمكنه من الاستيفاء
وذلك لا يفسد في حقوق المدين في حق المدين في النيابة وذلك
لا يتم القضاء بل بحقيقة الاستيفاء كذا في المبسوط ولما كان كذلك
لم يكن قضاء القاضي في احد هو اكمال الصلة له لانه لا يظهر اكون كالاخذ والجلد
لان ذلك ظاهر عند الله تعالى لان الله تعالى هو عالم الغيب والشهادة
وكان المقصود من القضاء استيفاءه واستيفاءه مفوض الى الامام كقوله
القضاء في غير موضع احد ودفع ذلك لغيره فقام الخصومة عند الاستيفاء

كما شرط وقت ابداء القضاء وهذا لان ما يكون شرطا لوجوب القضاء عليه تراعى قيامه الى وقت الاستيفاء لان التعرض لاجد القضاء قبل الاستيفاء كالمقرن باصله السبب بدليل العمى والخرس والردة والفسق في الشهود فان اكدوا لا يستوي اذا كانت الشهود على هذه الاوصاف وقت الاستيفاء بالاجماع ذكره في الاسرار من مرقاة المفاتيح على الخلاف في فصل في كيفية القطع عند شرح قوله لانه لا لاحق له في المطالبه

لصحة وقت وجده رجل يذهب مشغولا بالسرقة ليس له ان يقاتله وله ان ياتي به الى الامام لم يجبه منية المصنف

قبيل الغصب والضمان

وللامام ان يقتل السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد تانار خاتمه في الفصل الثاني من السرقة

وعدم التقادم شرط في حد الزنا والسرقة ونسب النحر وليس بشرط في حد القذف من حدود البدائع

في وصل والامان ما يظهر به اكدود

واذا بطلت الشهادة على السرقة بالتقادم قبلت في حق المال لان بطلانها في حق اكد لا يمكن الشهادة بها واكد لا يثبت مع الشهادة واما المال فيثبت معها ثم التقادم اما يمنع قبول الشهادة في اكدود الثالث اذا كان التقادم في التأخير من غير عذر ظاهر فاما اذا كان بعذر ظاهر بان كان المشهود عليه في موضع ليس فيه حاكم فحل اليه بلده فيه حاكم وشهد واعلى جازت شهادتهم وان تأخرت لان هذا من وجوب الغصب فلا يكون التقادم فيه مائلا ثم لم يقدر ابو حنيفة رحمه الله للتقادم تقديرا ونقض ذلك الى اجنبنا وكل حاكم في زمانه فانه رور عن ان يوسف انه قال اذا كان اللو حنيفة لا يوقت في التقادم شيئا وجهه انه ان يوقت فاني وابو يوسف ومحمد قد راه بشرا ان كان شهرا او اكثر فهو متقادم وان كان دون شهر فليس متقادم لان الشهر اذني الاجل في ان ياد في حكم العقل فلا يفي حنيفة رحمه الله تعالى ان التأخير قد يكون لعذر والا عذر في اقتضا التأخير مختلف فتعذر الوقت في دفعه الى اجنبنا القاضي فيما بعده البطا وما لا يجد واذا لم يقبل شهادة الشهود بنوا متقادم هل يجدون حد القذف حكى الحسن بن زياد انهم يجدون وتأخيرهم على اختيار جهة السرقة يخرج كما مرهم عن كون شهادة فقي في قذف فيوجب اكد وقال الكرخي الظاهر انه لا يجب عليهم اكد وكذا ذكرنا في شرحه انه لا حد عليهم لان تأخيرهم وان اوردت نهم وشبهته في الشهادة فاضل

الشهادة باق فلا اعتبرت الشهادة في اسقاط حد الزنا عن المشهود عليه فلا يغير حنيفة الشهادة لاسقاط حد القذف عن المشهود او لم يرد في البدائع في فصل والامان ما يظهر به اكدود

باب مطلق الطلاق

ثم شرع في السرقة الكبرى فقال معصوم بالعصمة المؤبدية وهو مسلم او ذمي حر او عبد قطع الطلاق على معصوم اي زاحم المارة من مسلم او ذمي في صحرا او دارنا على مساند السفر فصاعدا دون القرى والامصار ولا يثبت وبهذا الظاهر رواية وعن ابني يوسف ان من قطع الطلاق من زاحم على اقل من مسيرة السفر او في المصر يسلا وعلمه الفتوى دفعا لشر المتغلبة المتعدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زناهم واما في زناها فيحقق قطع الطلاق في القرى والامصار وعن ابني يوسف من زاحم في المصر او بين القرى فان كان بالسلاح يجد وان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل واما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا لوقع لم يمكن للمارة معا ومته حد ولو امرأة واما قال معصوم لانه لو قطع على متا اختلف في وجوب حده والمثبات وانه لو قطع بعض المارة على بعض لم يجد اذا الطلاق في حقه كذا في الاختيار وغيره فاحذر هذا المعصوم انما قطع قبل هذا قال المعصوم منه وقبل قتل لعز وجل في يوت وظهر سببا الصالحين عليه او يموت لانه خوف معصوما وفي قاضيه في عذر وظلم سبيله وقيل انه لا مال لابرار الطلبة حتى يخرج من دار الاسلام كما في الاختيار وان اخذ فاقطع الطريق المالك نصيب كل من القاطع نصيب من عشرة واهم في ظاهر الرواية وعشرين درهمين في رواية الحسن كما في الظهيرية قطع بدن ورجل من خلاف اي يد اليمن ورجل اليسرى بلا قتل ثم رد المال لغيره والالم يضمن وفي الاكف اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة ولو تاب قبل اخذ لم يسقط عليه اكد لكن يفي حق العبد من المال والقصاص كما في الاختيار وفي الاخذ رمز الى انهم لو لم يأخذوا اياهم ولو لم يلزم ان يتبعوا ولا اخذوا مال احد كان لهم ان يتبعوا وان غاب الا اذا استملكوا وان قتلوا احدا لم يتبعوا الا اذا حضر ولية كما في المحيطة وغيره وان قتل القاطع معصوما بلا اخذ مال منه قتل جدا اي سياسة لا قصاصا ولذا لم يثبتت له عفو ولا وليا لانه حق المدعي وان قتل معه اي مع اخذ المال قتل بلا قطع وعنه انه يقطع وبعد القتل في فعله حتى يدفون او صلب او قطع اليد والرجل من خلاف ثم قتل او صلب عنده واما عندهم فيقتل او يصاب ولا يقطع جامع الرموز في السرقة ملخصا

وعن أبي يوسف إذا كان بينهم وبين المصراقل من مسيرة سفر وقطعوا
الطريق في المصراقل اجزى عليهم حكم قطع الطريق وعلمه الفتوى
بأنه حاس في قطع الطريق

وقطع الطريق متنوع في نفسه وإن كان متحدا من حيث الذات
فقد يكون باخذ المال وحده وقد يكون بالقتل لا غير وقد يكون بالجمع
بين الأمرين وقد يكون بالتخويل لا غير ففي كل وجه من أنواع قطع الطريق كان
ولا يحل على التخيير بل على بيان الحكم لكل نوع من أنواع قطع الطريق كما
قال إنا جزاء الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا
أن يقتلوا أو يصلبوا أو أخذوا المال وقتلوا أو قطعوا أيديهم وأرجلهم
من خلاف أن أخذوا المال لا غير أو ينفوا من الأرض أن أخفوا
هكذا ذكر جبرائيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما قطع البصرة باصحا
الطريق على الناس جارا يريدون السلام أن من قتل قتل ومن أخذ المال
ولم يقتل قطعت يده ولجله من خلاف ومن قتل وأخذ المال صلب
ومن جاز مسلما هدم الإسلام ما كان قبله من الشرك والله التاويل
ذهب عبد الله بن عباس وأبراهيم النخعي وأما إن يعمل بظاهر التخيير
بين الجزية الثلاثة كمن في محارب خاص وهو الذي أخذ المال وقتل
فإن العمل بظاهر التخيير على الوجه أقرب ظاهره الآية لأن الله تعالى
جمع بين القتل وقطع الطريق في الذكر بقوله إنا جزاء الذين يجارون
الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا فالمحاربة هي القتل والفساد
في الأرض هو قطع الطريق فوجب أخذ الجزية بما ذكر من الفعلين
وفيه عمل حقيقة حرف التخيير وعمل حقيقة ما اضيف إليه الجواز وهو ما
ذكر من المحاربة والسعي في الأرض فالفساد في أرضه ظاهر الآية وإلى
هذا التاويل ذهب الحسن وسعيد بن المسيب ومجاهد وغيرهم ثم
أبو يوسف ومحمد أخذوا بالتاويل الأول وهو أن يدرج في المحاربة
إذا أخذ المال وقيل أنه يقتل لا غير لأن جبرائيل ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
على ما مر وحد قطع الطريق لم يعرف إلا بهذا النص ولأن
أخذ المال والقتل ضاية واحدة وهي جناية قطع الطريق فلا يقابل إلا بقوة
واحدة والقتل والقطع عقوبتان عليهما أن كانتا جائزتين يجب
بكل واحدة منهما جزاء عند الأفراد فعند الله كنهما إذا اجتمعا بدخل
مادون النفس في النفس كالأرواح إذا رزق وهو محصن وممن رزق
وهو غير محصن ثم أحصى في أن يرجع لا غير كذا هو هنا ولأنه لا فائدة
في إجماع القطع لأن ما هو المقصود من أحد وهو الضرر وما هو غير مقصود
وهو التكفير يحصل بالقتل وحده فلا يفيد القطع فلا يشترط وأوجب

أخذ المال وويل الثانی وهو التخيير بين الجزية الثلاثة في المحارب الذي رجع
بين أخذ المال والقتل وهو الحق الثانی وبين الآية لما ذكرنا أن فيه عملا
بحقيقة حرف التخيير وحقيقة ما اضيف إليه الجواز وهو المحاربة و
السعي في الأرض بالفساد فيكون أقرب إلى ظاهر الآية وأما عرفنا حكم
أخذ المال وحده وحكم القتل وحده لا بهذه الآية ولكن بحديث جبرائيل
عند السلم أو غيره أو بالاستدلال بحالة الاجتماع وهو أنه لما جوب الجمع بين
الموجبين عند وجود القطعين يجب القول بأفراد كل واحد منهما عند الأفراد
ويمكن أن يقال أنه يقول في تأويل الآية بالترتيب فيوجب الصلب بظاهر
الآية والقطع بالاستدلال بحالة الأفراد أنه يجب على كل واحد منهما فعند
الاجتماع يجب في جميع إلا أن في بعض المواضع فأم دليل الاستعانة بالأخف
ولم يبق ههنا بل فأم دليل الوجوب كما مبني هذا الباب على التخليط الآخر
أنه يجمع بين قطع اليد والرجل في أخذ المال ولا يجمع بينهما في أخذ المال في المحر
وكذلك بصلب في القطع وحده ههنا ولم يجب أن يصلب في غيره من القتل
في المحر فكذا جاز أن يجمع بين الموجبين عند مباشرة النوعين ههنا أو
سائر المواضع وأما كيفية الصلب فقد روي عن أبي يوسف أنه يصلب
حيًا ثم يطعن برمح حتى يموت وكذا ذكر الكرخي وعن أبي عبيد الله يقتل ثم
يصلب وكذا ذكر الطحاوي لأن الصلب حيًا من باب المشقة ويحرم رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن المشقة والصحيح هو الأول لأن الصلب يذرا
الباب سعي لزيادة في العقوبة لتخليط والميت ليس من أهل العقوبة ولأن
لو جاز أن يقال يصلب بعد الموت كما أن يقال يقطع يد ورجل من خلاف
بعد الموت وذلك بعيد فكذا هذا والمراد من المشقة في الحديث قطع
بعض الجوارح كذا قال محمد وقيل إذا صلبه الإمام يتركه ثلاثة أيام عجزه للقتل
ثم يخلع فيه وبين أهل هذه الثلاثة ينفخ فينضرب به الناس وأما أنه
في قوله أو ينفوا من الأرض فقد اختلف أهل التأويل فيه قال بعضهم
المراد منه وينفوا من الأرض بخلاف الف ومعاذ وينفوا من الأرض
بالقتل والصلب أو هو النفي من وجه الأرض حقيقة وهذا على قول من
تأول الآية في المحارب الذي أخذ المال وقتل له الأمان يكون مخير بين الجزية
الثلاثة والنفي من الأرض ليس غير واحد من هذه الثلاثة أن بالقتل والصلب
يحصل النفي فكذا لا يجوز أنه يجعل النفي من ركا للجزية الثلاثة في التخيير لأنه
لا يراحم القتل لأنه دونه بكثير وقيل لفيه أن يطرد عنه يخرج من دار الإسلام
وهو قول الحسن وعن إبراهيم النخعي في رواية أن لفيه طلبه وبه أخذ
الشافعي أنه يطلب في كل بلد والقولان لا يصحان لأنه إن طلب في البلد
قطع الطريق ونفي عنه فقد نفي عن البلد الآخر وإن طلب في كل بلد من بلاد الإسلام

ونفى عنه بدخل دار الحرب وفيه تعرض له على الكفر وجعله حربيا لنا
 وهذا لا يجوز وعن ابراهيم في رواية اخرى انه يجزئ حتى يحدث
 توبته وفيه نفى عن وجه الارض مع قيام الحياة الا عن الموضع الذي
 حبس فيه ومثل هذا في حرف الناس ليس نفيا عن وجه الارض
 وخروجها عن الدنيا كما انك لبعض المحبوسين **٩**
 خرجنا من الدنيا ونحن من اجلها **١٠** فلتنا من الاحياء فيها ولا الموتى
 اذا جازنا السجاني يوما كاجبة **١١** عجبنا وقلنا جاء هذا من الدنيا
فصل واما صفات هذا الحكم فالنواع منها ان ينفي وجوب ضمان
 المال في الجراحات عمد اكانت اوجعا او خطا اما حال فلتنا لا يجمع بين
 احد الضمان عندنا واما الجراحات اذا كانت خطا فلتنا
 بها يوجب الضمان وان كانت عمدا فلتنا ان الجناية فيما دون النفس
 يسلك بها مملوك الاموال ولا يجب ضمان المال فكذا ضمان الجراحات
 وقد ذكرنا ما يتعلق من المسائل بهذا الاصل في كتاب السرقة ومنها
 ان يجزئ فيه الله اخل حية لو قطع قطعات فرفع في بعضها فقطعت
 يد ورجل فيها رفع فيه كان ذلك للقطعات كلها كما في السرقة الا ان
 ثمة التداخل لاحتمال عدم الفاعل مع بقا محل القطع وهو الرجل اليسرى
 وهرب التداخل لعدم المحل **١٢** والحكم في الضمان فيما لم يجزم فيه
 وهو الكلام في السرقة انه ان كان المال قاتما برده وان كان هالكا
 ففي الاختلافات الذي ذكرنا في كتاب السرقة ومنها انه لا يجزئ
 العفو والاستقاط والابرار والصلح عنه فكلها وجب عرقا طبع الطلوع
 من قتل او قطع او صلب خوف من سوء العاقبة الاولى وارباب الاموال
 عن ذلك اولم يعف وسواء ابرؤا منه او صاحووا عليه وليس
 للامام ايضا اذا ثبت ذلك عنه تركه واستقاطه والعفو عنه لان
 الواجب حده واكد وجقون **١٣** فلا يعمل فيها عفو العبد ولا صلح ولا
 الابرار عنها **فصل** واما محل اقامة هذا الحكم فمختلف باختلاف
 الحكم فان كان الحكم هو القتل بان قتل او اخذ المال لقتل او حبس
 بان لم يأخذ المال ولم يقتل ولكنه خوف لاغية فمحل اقامة النفس وان
 كان الحكم هو القطع بان يأخذ المال لاغية فمحل اقامة اليد اليمنى والرجل
 اليسرى لقوله تعالى او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ويجزئ في ذلك
 سلامة اليد اليسرى والرجل اليمنى على ما ذكرنا في كتاب السرقة وكذلك
 حكم فعل احد اذا قطع اليد اليسرى مكان اليمنى متعمدا او مخطئا
 وحكم فعل الاخرى اذا قطع اليد اليسرى خطا او عمدا فمحل الحكم
 في السرقة وقد استوفينا الكلام فيه في كتاب السرقة وكذا محل القطع

هو اليد اليمنى هو المفصل كما في السرقة **فصل** واما بيان من يقيم
 به الحكم فالذي يقيم الامام او من ولاه الامام الاقامة ليس الى الاولياء
 ولا الى ارباب الاموال من يقيم الامام طالب الاولى وارباب الاموال
 بالاقامة اولم يطالبوا ولم اعندنا وعندنا ان المولى يملك اقامة
 احد على مملوك من غير تولية الامام والحكم في هذا الفصل على الاستقصا
 نه كره في كتاب الحدود **فصل** واما بيان ما يسقط هذا الحكم
 بعد وجوبه فالسقوط بعد الوجوب شيئا ذكرنا في كتاب السرقة منها
 كذب المقطوع عليه القاطع في اقراره بقطع الطريق انه لم يقطع عليه الطريق
 ومنها رجوع القاطع عن اقراره بقطع الطريق ومنها كذب المقطوع
 عليه البينة ومنها ملك القاطع المقطوع له وهو الحال قبل التراجع او
 بعد على تفصيل على الاختلاف الذي ذكرنا في كتاب السرقة ومنها
 تولية القاطع قبل ان يقدر عليه لعله لا الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا
 عليه فاعلموا ان الله غفور رحيم اي رجعوا عما فعلوا فندموا على ذلك
 وعزموا على ان لا يفعلوا مثله في المستقبل فذلك هذه الاية على ان يقطع
 الطريق اذا تاب قبل ان يظفره يسقط عنه احد وتوبته برده المال على
 صاحبه ان كان اخذ المال لاخبر مع العزم على ان لا يفعل مثله في المستقبل
 ويسقط عنه القطع اصلا ويسقط عنه القتل حدا وكذا ان اخذ المال
 وقتل حية لم يكن للامام ان يقتله ولكن يرد فيه الى اولياء القتل ليقتلوه
 قصدا ان كان القتل بسلام على ما ذكرنا وان لم يأخذ المال ولم يقتل
 فتوبته الندم على ما فعل والعزم على ترك مثله في المستقبل وهو ان ياتى
 الامام عن طلوع واختيار ويظهر التوبة عنه ويسقط عنه حبس لان
 الحبس للتوبة وقد تاب فلا معنى للحبس وكذلك السرقة الصغرى اذا تاب
 ان كان قبل ان يظفر به ورد المال الى صاحبه يسقط عنه القطع بخلاف
 ما راى احد فلو ان اخذ حية ليست فيها بسطة فعد بها لا يمنع من اقامة احد
 وفي حد القذف وان كان شرطا كنه لا تبطل بالتوبة لان بطلانها برده
 المال الى صاحبه ولم يوجد وقد روى عن علي رضي الله عنه انه كتب الى عمار
 بالبصرة ان حارثة بن بدر حارب الله ورسوله وسعى في الارض فاد
 فكتب اليه رضي الله عنه ان حارثة قد تاب قبل ان تقدر عليه فلا تعرض
 له الا بخير هذا اذا تاب فاطع الطريق قبل القدر عليه **١٤** كما اذا تاب
 بعد ما قدر عليه بان اخذ ثم تاب لا يسقط عنه احد لان التوبة عن السرقة
 اذا اخذ المال برده الى صاحبه وبعد الاخذ لا يكون رد المال بلى
 يكون السرقة اذا امنه جبر فلا يسقط عنه احد واذا لم يأخذ مال فهو بعد
 الاصل منهم في اظهار التوبة فلا يحق توبته **فصل**

واما حكم سقوط احد بعد الوجوب وحكم عدم الوجوب لما نفع فنقول
 وبالله التوفيق اذا سقط احد عنهم بعد التوبة قبل ان تقدر عليهم
 فان كانوا اخذوا المال لا غير ردوه على صاحبه ان كان قائما وان كان
 هالكا او متبركا فعليه ضمان وان كانوا قتلوا لا غير بدفع
 من قتل منهم سلاح الى الاوليا ليعقلوه او يعفونه ومن قتل بعضا
 او حرقه فعليه عاقلة الدية لورثة المقتول وان كانوا اخذوا المال و
 قتلوا فحكم اخذ المال والقتل عند الاجتماع ما هو حكمه ما في غير قطع
 الطريق ما قلنا وان كانوا اخذوا المال وجرحوا او اخذوا المال و
 قتلوا وجرحوا قوما او جرحوا قوما ولم يكن منهم احد اخذ ولا قتل فحكم
 القتل والمال فاذا كثرنا واجراحت فيها القصاص فيما يقدر فيه على
 الاقتصاص والارش فيما لا يقدر عليه لان عند سقوط احد
 صار كان اجراحة حصلت من غير قطع الطريق ولا كان كذا
 كان حكمه ما ذكرنا فكذا هذا وكذلك ان قدر عليهم قبل التوبة ولم يكن
 منهم قتل ولا اخذ مال وقد اخذوا قوما بجرافات كجاء القصاص فيما
 استطاع فيه الاقتصاص والدية فيما لا استطاع فيودعون السجن
 لان اجسوس عليهم تعزيرا لاحدا والتعزير لا يدخل فيه اجراحة
 بخلاف ما اذا قدر عليهم قبل التوبة وقد قتلوا او اخذوا المال او
 جمعوا بينهما لان الواجب فيه احد فيدخل فيه اجراحة وكذلك اذا
 سقط احد بالرجوع عن الاقرار لان الرجوع عن الاقرار يصح في حق
 سقوط احد اما لا يصح في حق ضمان المال والقصاص في حق اقراره
 معتبرا في حقهما واما اذا كان السقوط بتكذيب الكثرة من الاقرار واليمين
 لا شيء عليهم لان سبب الوجوب لم يثبت لان ثبوته بالكثرة وقد بطلت اصلا
 وبطلت بخلاف الرجوع عن الاقرار لان الاصل ان اقرار الموقر حجة
 الا انه تعذر اعتباره بعد الرجوع في حق احد ودرا الحجة بالشبهة فيبقى
 معتبرا في حق ضمان المال والقصاص وهو الفرق وعلى هذا حكم عدم
 الوجوب لما نفع بان فات شرط من شرائط وجوب احد كحصول القصاص
 النصاب بل كان المأخوذ من المال لا يصيب كل واحد منهم عشرة دراهم
 انهم لو دونه ان كان قائما ويضمنون ان كان هالكا او متبركا
 ومن قتل منهم فان كان بسلاح فعليه القصاص وان كان بعصا
 او حجر فعليه عاقلة الدية ومن جرح يقتصر فيما يمكن القصاص وفيما
 لا يمكن يجب الارش ما ذكرنا ان احد اذا امتنع وجوبه فقد حصل
 الاخذ والقتل واجراحة من غير قطع الطريق وحكمه ما في غير قطع
 الطريق ما قلنا وكذلك اذا كان في المحاربين صبي او مجنون حتى امتنع

وهو احد من كل واحد

وجوب احد يدفع كل عاقل بالغ قتل منهم بسلاح الى الاوليا فيقتلونه
 او يعفون وان كان الذي ولي القتل منهم صبي او مجنون فعليه عاقلة
 الدية وان كان قتل بسلاح لان الصبي والمجنون ليس من اهل
 وجوب القصاص وعليهما فدية ن عهدهما خطأ وان كانا اخذا المال
 ضمننا لانهما من اهل وجوب ضمان المال وكذلك في الامتناع وجوب
 احد على القطع لمصلحة من المعاني رجوعوا في ذلك حكمه غير القطع
فصل واما الحكم الذي يتعلق بالمال فمقتضى وجوب الرد ان كان قائما

بعينه ولصاحبه ان يادخذه ايما وجده سواء وجد في يد الحار
 او في يد من ملكه المحارب ببيع او هبة او غيره ذلك ولو غير المال
 الى الزيادة او النقصان فقد ذكرنا حكمه في كتاب السرقة
 بدائع من قطع الطريق
 لقطع الطريق حكمان احدهما يتعلق بالنفس وهو وجوب احد
 فنقول وبالله التوفيق قطع الطريق اربعة انواع اما ان يكون
 باخذ المال لا غير واما ان يكون بالقتل لا غير واما ان يكون
 بهما جميعا واما ان يكون بهما بالتخويف من غير اخذ ولا قتل
 فمن اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن قتل
 ولم يخذ المال قتل ومن قتل واخذ المال قال الشيخ الامام البخاري
 ان من قطع يده ورجله ثم قتل او صلبه وان شاء لم يقطع
 وقته او صلبه وقيل ان يقطع يده ورجله بين القطع والقتل عند ارجاع
 هو ان يقطع الامام ولم يحسم موضع القطع بل يترك حتى يموت
 وقال ابو يوسف محمد يقتل ولا يقطع ومن اخاف ولم يخذ
 مالا ولا قتل نفى عنه وقال مالك في قاطع الطريق يتخير بين
 الاجزئية المذكورة

في فصل واما حكم قطع الطريق
 وفي الوسيط عشرة قطعوا الطريق فمقتضى امرأة فتولت المرأة القتل
 فقتلت واخذت المال يقتل الرجل دون المرأة عند ابو يوسف
 وقال لا يدرا عنهم كذا لانه لم يوجد من الرجال القتل واخذ المال
 كما امتنع وجوب احد عليهم وقتل المرأة واخذت المال سبعة دراهم
 الرجال وقوتهم فاو رت ذلك شبهته في درا احد عندها كما في
 شرح الذهبية

معين المفتي
 ولو اشترك الرجال والنساء في قطع الطريق لا قطع عليهم في ظاهر
 الرواية واذا عرض له في المفارقة رجلان فشرع عليه السلام فقتلوا

واخذوا ماله ثبت فيهم حكم القطع **حم** قطع قوم من الرجال وفيهم امرأة باشرت المرأة القتل واخذ المال دون الرجال قيل
 يقيم عليها ولا يقيم عليهم ووجهها خزانة المفتن
 في قطع الطريق من ثمانية احوال
 وان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان يقطع ايديهم ورجلهم من يمين
 وقدمهم وصلبهم وان شاء وصلبهم احياء جبا ويبيع بطنه بالبرج الى ان يكون
 ويترك على خشبة ثلثة ايام ثم يخل بنيه وبين اهل بيته فويل
 الكفر في قطع الطريق
 عشرة بسوق قطع الطريق وقتلوا واخذوا المال قتلوا ولغيره المال
 منية المفتن في مسائل السرقة وقطع الطريق
 من ثمانية احوال
 المعين الحق بالمباشر في قطع الطريق وفي الغيبة وفي السرقة اذا كانوا
 جماعة استحق
 بدائع في فصل
 السرقة من ثمانية احوال
 وان اشترى الفحل واحد منهم اجر واحد على جماعة ولو كان فيهم امرأة
 فقتلت واخذت المال ودون الرجال لم يقتل المرأة وقتل الرجل وهو
 المفتن في قطع الطريق
 فان كانوا في الدين قطعوا عليهم الطريق صبي او مجنون او ذرهم محرم من دين
 لم يقيم عليهم احد لان الجناية واحدة فاذا لم يكن موجبة في حق احد لم تكن
 لا يكون موجبة في حق الباقيين واذا لم يقيم احد فان كان القتل موجبا
 للقصاص يجب القصاص ولو توفية الولي فان كان المال هلك في يده يضمن
 ولو كان (القتل بعضا) او جرحا او بليفا فهو سواء وان هذا القتل لم يوف
 قصاصا بشرط التناهي
 الجاهل الصغير
 يحكم الدين قبيل كتاب السير
 ولو لم يقتل ولم يأخذ المال حقه اخذ وقد جرح اقتصر منه فيما فيه القصاص
 واخذ منه الارش فيما فيه الارش وذلك الى الاول
 الجاهل الصغير من الحمل المزبور
 وفي الخنوع بكسر النون مصدر خنوع يعني اذا خضع رجلا حتى يقتله
 دية وسياق وجبه في الجنايات ومن اعاده في المعصية فقتل لانه صار
 ساعيا في الارض بالفساد في دفع شره بالقتل
 درر
 في اواخر قطع الطريق
قال والقطع في ثلثة اصناف احدهم الذين قتلوا والاخر الذين
 اخذوا المال والثالث الذين هم وقوف رد الهم فاخذوا كلهم

قال في حرج

قال ان في حرج كل امرئ منهم في نفسه مائة ماله كان وحده ففعل ذلك
 فيواخذ بذلك فيجوز عليه ولا يؤخذ بها فعل غيره ولا قول الجاهل حنيفه
 واصحابه وذلك انكم فيهم سواء فان تابوا وردوا الاموال ثم اقمهم
 الامم دفع الى الاولين ويبطل حكم المجرم ورجع الاموال الى استيفاء
 الحقوق ولتقصص عليه كان ذلك عليه منهم من النفس وجراحة ولو خذ الاثر
 فيما لا قصاص فيه من ذلك والقيم من اخذ منهم بالافسوخ كل واحد منهم
 بما كان منه بغيره ولا ينظر الى غيره قال وقطع الطريق على اربعة اوجه
 في اثنين منها يقيم احد وثاني اثنين لا يقيم احد واما اللذان يقيم فيهما
 احد احدهما ان يقطعوا الطريق في مفارقة والاخر ان يقطعوا على قرية
 ثابتة عن المصر ولا يقدرون ان يمنعوا القطع عن الغنيم ولا يكتسبون
 الاستغناء واما اللذان لا يقيم فيهما احد احدهما ان يقطعوا الطريق
 في مصر او مدينة والاخر ان يقطعوا الطريق خارجا من المصر من حيث
 يمكنهم الاستغناء فانهم لا يقطعون في قول الجاهل حنيفه واصحابه ولا يقيم
 عليهم احد ولكن يدفعون الى اولي الدم فيكون الامر اليهم فيما قتلوا
 او فيما جرحوا او فيما اخذوا من الاموال وفي قول مالك والشافعي و
 ابن الجليل وصالح يقيم عليهم احد **قال** وجنبه القطع الى الامم
 على ثلثة اوجه احدها ان ياتوا بهم غير ثابتين فانه يقيم عليهم احد
 والثاني ان ياتوا بهم الى الامم وقد تقادم ذلك فانه لا يقيم عليهم احد
 ولكن يدفعهم الى من قطعوا عليهم فيقتضون منهم والثالث ان ياتوا
 بهم ثابتين فحكم فيهم كحكم قتلهم فاقام امره قال ولا يقطع قطع الطريق
 فيما اخذوا حتى يكون لصيب كل واحد منهم مائة مائة وعشرة دراهم
 فصاعدا وسواء قتلوا او جرحوا او بليفا او سبوا ونحوها
 للفقهاء قبيل كتاب القصاص
كتاب السير
 وعن الحسن البصري قال سنة اذا اقام قوم كانت موضوعه عن العامة
 واذا اجتمعت العامة على تركه كانوا اثنين اربعة او سبعا او ثمانية
 الميت وكفنيته والصلاة عليه ودفنه وفنوى الناس وحضور
 الخطبة يوم الجمعة والعديد وعامة المسجد
 من كتاب السير
 الجهاد في الشهادتهم مباح وهو المحرم والمهرج وذل القدر والرجة
 فضل الكفر في كتاب السير قريبا من اوله
 قوم غزاة من الصالحين يريدون الخروج الى الغزو ومعهم قوم اخرون من اهل
 الفاء يخرجون ومعهم من امير فان امكن للصالح ان يخرجوا من غير صحتهم

الجمعة التي فيها نزلت الآية
 وهو يوم الجمعة الواحدة الا انه
 وضع موضع المصدر مثل الجمعة
 والجمعة والاسم الجنبه على فعله
 بكسر الجيم

لا يخرجون معهم. وعلى المفكرين الامم. وللمصالحين الاجرة. لان الحق لا يترك
بجوارحه الباطل كما لا يترك صلاة الجنازة لاجل النوحه ^{من سير}
اللاقط في الفصل الاول في الخروج

اذا اخرجوا الى الخروج وعليه دين يخرج ما لم يقض دينه فان لم يكن دينه
وقد لا يخرج الا باذن الخيم لانه يعلق به حق الخيم فان كان بائنا كغيبيل
فان كان كغيبيل باذنه لا يخرج الا باذنه وان كغيبيل باذنه لا يخرج الا بالخروج الا بال
الطالب خاصة لان الكفالة اذا كانت بامر فقد يعلق به حق الخيم
والكغيبيل واذا كانت بخير امر فقد يعلق به حق الطالب ^{من سير}

اللاقط قبل كتاب الوقف
امرأة حبست في بيت يملكه اهل المغرب ان يستنقذوها ما لم
يكن تدخل ولا اكره ^{فيلض الكرك قبل}

باب الامان وعينه
ولا ينبغي للمسلمين ان يستعينوا بالكفار على قتال الكفار لانه لا يؤمنهم
اذ العداوة الدينية تجامع عليه الا اذا اضطرروا اليهم ^{بالج}
في فصل ما يجب على العداوة

وروي ان عمر رضي الله عنه كتب الى بعض عماله بالعراق لا تقول البراءة ان
الملك حيث امنه المسلمين فانه هلكه من المالك يقدم بهم وينبغي ان
ان يكون ممن يعيد بينهم في القسمة قال محمد بن الوليد الرضوي بالمسلمين العالم
بامر الحرب العادل في القسمة فاذا كان هكذا في موضع الامانة غريباً كان
او مولى لقوله عليه السلام اطيعوا ولو لم يكن عليكم عبد حبست ما حكم بكم
بني ابيهم ^{فكلمهم} اذا امرهم امير حبست في امر الحرب بامر لا يدرون
ايستفدون بذلك او لا يستفدون فينبغي لهم ان يطيعوا وان كانوا يرون
خلاف ذلك ما لم يأمرهم بما يحلون فيه الهلكة. وعلى ذلك رآهم لا يكون

فيخرج لاطاعة له عليهم وان اختلف الناس فمنهم من يقول فيه الهلكة
ومنهم من يقول فيه النجاة فليطيعوه فيما امرهم به. واما اذا امرهم بامر فيه
معصية الله تعالى فلا يحل لهم اتباعه لانه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق
وقد روي ان النبي عليه السلام بعث خالد بن الوليد بعد فتح مكة الى بني
حذيفة ومعه بنو سليم وطائفة من المهاجرين والانصار فامر بقتلهم
فامتنع المهاجرون والانصار واطاعوا بنو سليم فقتلهم فذكر النبي عليه السلام

عليه من قتلهم ولم ينكره على الممتنعين من المهاجرين والانصار. واما
امرهم بامر لا يؤمن فيه من الهلاك لا محالة وذلك ظاهر فانه لا يجوز لهم ان
يطيعوا لما روي ان النبي عليه السلام انقذ سرية فحقوا اميرهم فغضب
واوقد لهم ناراً وامرهم ان يلقوا الفتنهم فيها فمنهم من قال لعلنا

نلقى الفتن فان الطاعة واجبة. ومنهم من قال لا تطيعوا فلكم قد موافق
الشع على ذلك وانه ذلك فقالوا القيتكم الفتنم فيها لم يخرجوا منها يعني
ان الله يخذلهم بالنار ^{من سير}
عنه شرح قوله. ولبسهم الامم الغنيم

فصل
واما ما يندب اليه عند بحث الجيش او السرية الى الجهاد فتقول وبالله التوفيق
ان يندب الى الشيا. منها ان يؤمر عليهم امير لان النبي عليه السلام
ما بعث جيش الا وامر عليهم امير او لان الحاجة الى الامير ماسة لانه لا بد
من تنفيذ الاحكام وسياسة الرعيمة ولا يقوم ذلك الا بالامير لتفقد الرجوع
في كل حادثة الى الامام. ومنها ان يكون الذير الامر عليهم عالماً بالكمال والحكم
عارفاً بوجوه السياسات بصيراً بتهديد احوالهم واسبابها لانه لو لم يكن
بهذه الصفة لا يحصل ما ينصبه الامير. ومنها ان يؤصيه بتقوى الله
في خاصة نفسه ومن معه من المؤمنين خيراً اذ روي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث جيش او صاه بتقوى الله في خاصة نفسه
ومن معه من المؤمنين خيراً او لان الامانة عظمية فلا يقوم بها الا بمقتضى
واذا امر عليهم يكلفهم طاعة الله تعالى والامير فيما يؤمرهم به وينهاهم عنه
لقوله تعالى ما احل الله من امور اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر
منكم وقال عليه السلام اسمعوا واطعوا ولو امر عليكم عبد حبست اجمع
ما حكم فيكم بكتاب الله تعالى ولا نأبى الامام وطاعة الامام لازمة كذا
لانه طاعة الامام الا ان يأمرهم بمعصية فلا يجوز طاعتهم اياه فيها لقوله
عليه السلام لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ولو امرتهم بشيء لا يدرون
ايستفدون به ام لا فينبغي لهم ان يطيعوه فيه اذا لم يعلموا كونه معصية
لان اتباع الامام في محل الاجتهاد واجب كاتباع الفضاة في مواضع الاجتهاد

^{من سير} المبدأ اربع
وينبغي ان يكون امير الجيش اجيراً بامور الحرب حسب التدبير لذلك وينبغي
ان يكون في الامام المبارز عشر خصال البهايم شجاعة كشجاعة الدبك
وشفقة كشفقة الدجاجة في رعيته. وقلب كقلب الاسد. وعانة كفانة
الذئب. وحيلة كحيلة الاسد. وصبر كصبر الكلب. وحسن كحسن الكوكبي
وحيلة كحيلة الثعلب. وحذر كحذر الخراب. وسمن كسمن البرزخ
وهو دابة ^{من سير} خزانة المفتين

وفي كتاب الوقف اذا اودع الامام بعض الغنائم قبل القسمة عند بعض
فئات ولم يبين لا يضمن وسياتى نحوه في كتاب الوديعة في فصل
الدعوى ^ع اذا كتب الوالي الى امير العسكر انا قد ولينا فلاناً فامير

امير على حاله ما لم يولد او يلحق به الثاني وحارب فعليه قبل حضور الثاني فري
 بين هذا وبين ما اذا كتب اليه ان يقاتل في كسب حيث يصير معزولا
 حين وصل اليه الكتاب **والفروع** ان في المسئلة الاولى لو انزل
 الاول انما ينزل من دون صيرورة الثاني امير او لمن يصير الثاني امير
 حتى يلحق العسكر فكذلك لا ينزل الاول ما لم يلحق الثاني العسكر ولا كذلك
 في المسئلة الثانية **ولهذا** لو كتب الخليفة الى امير مصر ان يقاتل في كسب
 فلان حارب الاول ان يصلي بهم ما لم يحضر الثاني ولو كتب اليه ان يقاتل
 فليس له ان يصلي بالناس اذا وصل اليه الكتاب **الفصل الرابع**
 في النزول على حكم **ان** قوم حاصروا اهل الكوفة فخرجوا على حكم رجل من
 اهل الذمة لا يجوز ولو حكم حكمه باطل لا يفسد من اهل الكفار ولو نزلوا
 علم حكم مسلم فكذلك لا يجوز لانها ليست من اهل الحكم مطلقا فان
 حكمت بالقتل لم يحز لانها ليست من اهل الحكم في باب القتل لانها
 ليست من اهل الشهادة في باب القتل وان حكمت بانهم ذمة جاز
 لانها من اهل الحكم في ذلك ولو نزلوا على حكم عبد او محدود او اعلى
 لا يجوز لانهم ليسوا من اهل القضاء لانهم ليسوا من اهل الشهادة
 ولو نزلوا على حكم رجل سحره ولا يفسد لانهم من اهل الحكم قبل ذلك
 منهم فبعد ذلك ينظر انما اختاروا رجلا من اهل الكوفة فذلك قبل ذلك
 منهم وان اختاروا البعض ما وصفنا لم يحز اعتبارا لانها بالابتداء
 وان سألوا ان ينزلوا على حكم اسير في ايديهم فالامام لا يجيبهم لان
 الامير مقرور كالمملوك **الفصل الخامس** في الامان والمستامن
 منهم ومن المسلمين يدخل دار غيره **ع** اذا حاصروا المسلمون بلدة فطلب
 رجل من اهل الكفر الامان فامنه الامام على قرابته بان قال انتك
 وقرابتك فالتقياس ان لا يدخل الدار وابنه وفي الاستحسان يدخل
 فري بين هذا وبين الوصية فانه اذا وصى لقربته لا يدخل الوالدان
 والولد وكذلك لو امنه على مواليه دخل في الامان مواليه وموالي مواليه
 ولو وصى لمواليه لا يدخل موالى مواليه وموضع الفرق في السير الكبير
ش اكره في اذا دخل دارنا بامان مع الولد لا يجوز لان الولد داخل
 تحت الامان وفي اجازة البسيع نقض الامان وسبب في شر اولد الكوفي و
 قرابة من اكره في بعد هذا **ع** اذا امنه الامام على متاعه ثم ادعى بعد ذلك
 ان هذا متاعه وانكر المسلمون فان كان المتاع في يديه فالقول له
 لان البعد دليل الملك وان كان في يده وفي يد المسلمين فكذلك
 لان يده كانت اسبق وان كان في يد المسلمين لا يصدق لانه القديم
 دليل الملك **ولهذا** خرج اهل الكوفة بامان فقتل بعضهم بعضا يقتض

في رواية السير الكبير وفي رواية الحسن بن محبوب فيهم قصص وهذه اليتيم
 بقوا بعدنا **ش** حربي دخل دارنا بامان ومعه برذون ذكر فباعه ثم
 اشترى مائة مثله واراد ان يدخل دارا كره لا يمنع لانه لا يدخل
 الزبادة وان اشترى النسي يمنع لانه يدخل الزبادة في دارا كره ولو
 دخل اكره في دارنا بامان فاستاجر ارضا عشرين سنين لا يصير ذميا في قو
 ابني حنيفة لان اخراجه يجب على رب الارض عنده ولو اشترى ارضا
 فخصبها فحاصب وهو له خاصة قضى له بها فتركتها فان زرعتها الفاصب
 وادى حراجها ما لم يضر ذميا وان لم يزرعها فحراجها على المشتري من
 ويصير ذميا لانه يقدر على اخذها منه هكذا ذكره **ع** وقد نص في نوادر
 هتم ان الفاصب اذا كان مقرا او للمالك بينة عادلة فاختار حجب
 على رب الارض فيصير المشتري ذميا في الوحيين ولو دخل مسلم
 دارا كره بامان فوجد لقطعة ينفعه ان يعرفها كما يعرفها في دار الاسلام
 لانها لقطعة لان لعقد الامان التزم ان لا يكون فملك هذه خيانة فاذا
 عرف احب الي ان يتصدق بها على فقراء المسلمين الذين في دارا كره
 فان لم يجد فعلى فقراء اهل الكفر مسلم تزوج في دارا كره امرأة كارة
 تركية واعطى الاب صداقها واضم في قلبه انه يبيعها فخرج بها الى دار
 الاسلام فاراد بيعها فالبسيع باطل وهي حرة يريده اذا خرجت معه
 طوعا لان اهل الكفر انما يملكون بالقهر في دارا كره فاذا لم يلقه في دار
 كره واخرجت الى دار الاسلام بغير قيم لا يصير ملكا **لا قطي**

في كتاب السير

وحل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكره الا اذا كان فيه كبت وغبط
 للمسلمين وتنسب للمسلمين القاعد من عن الغزو او كان المشرك يقتل
 ملكا او شيئا او كبيرا بين يديه **في فضل الكوفة**

في كتاب السير قريب من ذلك

دخل دارا كره بامان فاشترى عبدا منهم فابى هناك ثم دخل الناجر
 دار الاسلام فوجد في يده ان ياحضر باليمن ان كان ملكه ذلك
 الا انك باشرى وبالبقية ان ملكه بالهبة **تم الفتية**

في كتاب السير

اذا اسلم عبد اكره في ولم يجرى اليه دار الاسلام حتى اشتراه مسلم او ذمي
 او حربي في دارا كره يعتق عنده خلافا لها **ابن ابراهيم**

في باب سبيل الكفار عند شرح قوله واذا دخل كوفي

قوله ومن اسلم الى اخره هنا اربع مسائل احدها اسلم اكره في
 في دارا كره ولم يخرج اليها حتى ظهرنا على الدار والحكم فيها ما ذكره

من انه احد الفقه واولاده الصغار وما كان في يده من المنقولات الخ
 ما تذكر تأنيها سلم في دار الحرب ثم خرج اليها ثم ظهرنا على الدار فجميع
 ماله حقه هناك في الا اولاده الصغار لانه حين سلم كان مستتبعا
 لهم فصاروا مسلمين طاهرين والبرق عليهم ابدا بخلاف غيرهم لا تقطع
 يد عنه بالتبائن فيغنم وما اودع مسلما او ذميا ليفسدا لان يد ما يد
 صحاحه على ذلك المال فبدرج احراز المسلمين فيه وعليه وما اودع حوثيا
 ففي طاهره روي في وعن ابن حنبله انه لان يده بخلف يده وجه
 انظر اننا ليست يدا صحاحه حقه لا يندفع اخذنا من المسلمين عن اموال
 التمسنا مستان سلم في دار الاسلام ثم ظهرنا على داره فجميع ما خلف فيها
 من الا اولاده الصغار والمالك في لان تبائن الدار كلع العصمة بها لظهور
 الاستيلاء على مال غير معصوم اما في غير الا اولاد فطاهر واما فليس فلا هم لم يجر
 مسلمين بسلامه لا تقطع التبعية بتبائن الدارين فكلوا من جملة
 الاموال وراعي دخل المسلم والذرة دار الحرب بانهما شر
 منهم اموالا واولادهم ثم ظهرنا على الدار فكل لالا الدور والارضين
 فانها في

عند شرح قوله ومن سلم منهم

خرج دخل دارنا بمان وله في دار الحرب امرأة حامل من اولاده صغار
 وبها ر و اموال ودية عند حربي وذمي وسلم فسلم اكره في دارنا فظهر
 المسلمون على تلك الدار فمؤ على ثمة اوجه ان خرج اليها وسلم في دار
 الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك في المسلمين وان سلم
 هذا اكره في دار الحرب ثم خرج اليها وخلف هذه الاشياء في دار الحرب
 فاولاده الصغار احراز مسلمون وما كان من ماله ودية عند مسلم او ذمي
 فمؤله واولاده الكبار يكون في المسلمين والدلون والفصول و
 الودايع عند اكره يكون فينا

في فصل ما يبطله

الار تداد من سيرة ضمني خا
 او باع اكره ولده من مسلم في دار الحرب عن الامام لا يجوز ولا يجبر على الرد
 وعن ابى يوسف انه يجبر اذا قسم اكره اذا دخل دارنا بمان مع ولده
 فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها **س** مسلم دخل دار الحرب فاشترى
 من احد هم ابنه او اخاه فالصحيح انه لا يجوز البيع لكنهم اذا ادوا جوارا
 هذا البيع ملكه بالقبول لا بالشراء وان لم يذموه ان خرج معه طائفا لا ملكه
 وان اخرج مكرها ملكه بالقبول مسلم دخل دار الحرب فباعه فوجد لقطه فباعه
 ان يوفى بها ولو عقد الرلوا مع اسير او مسلم دخل معه للتبائن لا يجوز
 منبذ المفتة في كتاب السير

والصحيح ان اخرج مكرها ملكه وان جاز به وهو طالع لا يملكه سواء كان البائع
 يري جوارا هذا البيع او لا يري

في فصل ما يملكه المسلم المستامن

ومن وجه مناه في يد الغائبين بعد الاستيلاء اخذ بمانه ان لم يقسم
 بين الغائبين وبالقيد اي فبما يوم اخذ الغائبين ان قسم ان شاء وهذا
 اذا لم يتصرف الغائب فيه فلو باع اخذ بمانه في رواية الاصول وعن محمد
 له نقض البيع واخذ القيمة كافي النظم واصافة المال للعبد اي المال الذي يملك
 الكفار فلو دخل في دارنا حربي بمانا وسرق من مسلم طائفا او متاعا واخرجه
 الى دارهم ثم اشتراه مسلم واخرجه الى دارنا اخذ بمانه وكذا لو اباح عبد
 اليهم ثم اشتراه مسلم كافي المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بانه لو كان
 المال مثلبا لم يأخذ به بعد القسمة لانه غير مفيد وقامه في الهداية
 من جهاد جامع الرموز في فضل بكم بعض الكفا

ولو مات المستامن في دار الاسلام على مال وورثته في دار الحرب وقفت ماله
 لورثته فاذا قدموا اطلوا به اليه فيجوز البيعة على ذلك فياخذوا فان اقاموا
 بيعة من اهل الذمة قبلت استى ثا لانهم لا يمكنهم ان متبا من المسلمين
 لان ان بهم في دار الحرب لا يوفى المسلمون فصار كسادة النساء فيها
 لا يطلع عليها لرجال فاذا قاتلوا لا تعلم له دارنا غيرهم دفع اليهم المال واخذ
 منهم كقبلا لا يظهر في المال منه ذلك قيل هو قولها لا قول ابن حنبله
 كافي المسلمين وقيل بل قولهم جميعا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كفا
 من سيرة الامام في باب المستامن في اللوق الثالث

الفصل السادس في بيع اكره قرابة من المسلم والتمك بالقبول مسلم دخل
 دار الحرب بمان فباع رجل من اهل الحرب بمانه او غنمه او حالته او امه ولده
 فذمهم بيوعها من المسلم المستامن لا يشترها منه لانه اكره ان ملكها بالقبول
 فقد صارت حرة فان تم حربي بعض جوارهم ثم جاء الى المسلم المستامن
 يريد بيعهم منه فهذا على وجهين ان كان الحكم عندهم ان من يملك صاحبه
 ملكه جوارا شرى لانه باع المملوك وان كان الحكم عندهم ان من يملك
 لا يملك لا يجوز الشرى لانه باع اكره ولو باع اكره ولده من مسلم دخل دار الحرب
 بمانا فابيع باطل لانه باع ما لا يملك **ش** مسلم دخل دار الحرب بمانا فباع
 من احد هم ابنه او ابنته بطوع تكلموا قال اكثر مشايخنا البيع باطل مطلقا وقال
 ابو الحسن الكرخي ان كانوا يرون جوارا البيع فابيع جائز والا فابيع باطل
 لانهم يبيعون بطريق القدر والغلبة وقد ذكرنا ان ذلك يختلف باختلاف
 الحكم فيها بينهم والمختار انه لا يجوز البيع في الوجهين لما مر انه ان ملك بالقبول
 عتق فاذ باع فقد باع ما لا يملك لكن رويهم جوارا البيع معتبر في سيرة اخر

فان ابطال البيع فمضى اخذه الى دار الاسلام قال بعضهم بملكه فلا يبيع بطل
 فاذا ذهب المشتري فذلك منه فهو بملكه بالفهر وقال اكثرهم يكون حلاله
 لا يملك المتصرف فيه بيعا ووطيا فلا يملك المشتري والصحيح ان البائع
 ان كان يبرح جواز البيع بملكه مطلقا لان المشتري اخذه فهو لما يبيع البائع
 قهر فملكه بالقهر وان كان البائع لا يرى جواز فربما على التفصيل ان
 اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه ابتداء قهره على احراره في دار الحرب
 فتملكه وان ذهب وهو طالع لم يملكه لانه لم يوجد القهر في دار الحرب
 اهدر بملكه من ملك اصل الحرب الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او
 من بعض اهلها فان لم يكن بين المهدى وبين المهدى قرابة كانا مما يملك
 للمهدى اليه وان كان المهدى ذارحم محمد من المهدى اليه او امرأة له قد
 ولدت منه لم يصير ملكا للمهدى اليه لان في الوجد الاول لو استولى المهدى
 على المهدى ملكه فكذا المهدى ملكه فكذا المهدى اليه وفي الوجه الثاني لا تغلب
 في بلاد الشرك قهرهم ثم اسلموا يكون مما يملك ان قهرهم واستسلم على وجه
 السخرية ويستعجلهم فزواجر لانه لا يملكهم وان استرقهم واستعبدتهم
 فهم عبيده من سيرة اللات

في الفصل السادس

ولا يفاد احراره بملك ولا يملك في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ينادى
 بالمسلم اذا كان خيرا للمسلمين ولا يفادى بالمال في قولهم

في بيان في كتابه

الامام اذا اراد ان يقتل لا يبر قبل القسمة له ذلك

الكرخي قبيل باب الامان

وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلة الولد ان فلو كنت تعلم ما في الولد
 ما كان يعلم عالم مولود فافقاهم وكان نجيحة الخواري ياب النبي عباس
 رضي الله عنه سوا الينفوخ في الدين حتى ساء يوما لما ذا طلب سليمان الجهد
 فاليخبر بالما فانه يبصر لما تحت الارض وان كان اليما ذراع فقال انه
 لا يبصر الفخ تحت المزاب فكيف يبصر لما تحت الارض فقال ابن عباس
 رضي الله عنه اما سمعت اذا جاء القدر عني البصر

الظبية في الفصل الرابع

واما اسرار بدر فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما غفل ذلك باجتهاده لم ينتظر
 الوحي فووت عليه لقوله لو لا كتاب من الله سبحانه لم يكن في اقدار
 عذاب عظيم حتى قال صلى الله عليه وسلم لا انزل الله من السماء نارا ما نجا الا عمر
 يدك عليه قوله ما كان نبي ان يكون له امرى حتى ينجى في الارض على
 احد وجهي التاويل اي ما كان لنبي ان يأخذ الفداء في الارض حتى ينجى

في الارض اي حتى يغلب في الارض منه عن اخذ الفداء بها واثار الى
 ان ذلك ليغلب في الارض اذ لو اطلقهم لم رجوا الى المنفعة وصاروا حروبا
 على المسلمين فلما تحقق الغلبة الغلبة ويكفل ان الفداوة كانت جائزة ثم
 نسخت بقوله فاصبروا فوق الاعناق وقوله فاقبلوا المشركين حيث
 وجدتموهم وانما عوتب عليه السلام لو لا كتاب من الله سبحانه لا يحظر الفداوة
 بل لانه لم ينتظر بلوغ الوحي وعمل جهاده اي لولا من حكم الله ان لا يجزى
 احد على العمل والاجتهاد وترككم لا ينتظر الوحي

البداية في فصل وانما بيان حكم الغنائم

نوع في الغنيمة والنفل

الغنيمة اسم للمال المصائب بالقتال على وجه يكون فيه اعلال كلمة اسد
 وحكمها ان ينجس وسائرها للغنائم من سيرة

السراج الاصلح عند شريح فله وقسم الامام الغنيمة

المنفل في الشريعة عبارة عما اختصه الامام لبعض الخوذة تحريضا لهم على
 القتال سمي نफلا لكونه زيادة على ما يسام له من الغنيمة والتفصيل هو
 بعض الخوذة بالزيادة نحو ان يقول الامام من اصاب شيئا فله ربعة او ثلثة
 او قال من اصاب شيئا فله ربعة او قال من اخذ شيئا او قال من قتل
 فله ربعة او قال لسيرة ما اصابتم فله ربعة او ثلثة او قال فلو كنتم
 وذلك جائز لان التخصيص بدك تحريض على القتال انه امر مشرع
 ومنه دواب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي فرض المومنين على القتال
 الا انه لا ينبغي لامام ان ينفل كل المأخوذ لان التفصيل لكل المأخوذ قطع
 حق الغنائم عن المنفل اصلا لكن مع هذا لو رأى الامام المصالح في
 ذلك ففعله مع تيرة حاز لان المصلحة قد تكون عليه في الجملة

البداية في فصل بيان حكم الغنائم

وعمل هذا اذا دخل حربي الى دار الاسلام بغير امان فاخذه واحد من المسلمين
 يكون فينا الجماعة المسلمين ولا يختص به الاخذ عند ابي حنيفة وعند ابي
 يوسف ومحمد يكون للاخذ خاصة وجه قوله ان سبب الملك وجد من
 الاخذ خاصة فيختص بملكه كما اذا دخلت طائفة من اهل الحرب دار الاسلام
 فاستقبلتها سيرة من اهل الاسلام فاختصها انهم يكتفون بملكها والدليل
 على ان سبب الملك وجد من الاخذ خاصة ان سبب هو الاخذ والقبول
 وهو اثبات اليد وقد وجد ذلك حصصه من الاخذ خاصة واهل الدار
 ان كانت لهم يد كمن يد حكمية ويد احرار حصصه لانه حروا في يد نفسه
 واليد الحكمية لا تصالح مبطلة لليد الحقيقية لانه دونها ونقض الشيء باو
 مثله او بما هو فوقه لا بما هو دونه فاما يد الاخذ في حصصه وهي حقيقة ويد

اخرجه مبطلة فجاز ابطالها وجه قول الجنيته انه وجد سبب للملكية
المسلمين في محل بل للملك وهو المباح فيصير ملكا لكل كما اذا استولى
جماعة على صيد وانما قلنا ذلك لانه كما دخل دار الاسلام فقد ثبتت يد
اهل الدار عليه لان الدار في ايديهم كما في الدار يكون في ايديهم ولهذا قلنا
انه لا يثبت الملك للغائب في الغائم ما داموا في دار الحرب كذا ههنا
قوله يد اهل الدار يد حكمية ويد اخرى حقيقة فلا يبطرها قلت ويد اهل الدار
يد حقيقة ايضا لان المعنى عن اليد في هذه الابواب القدرة من حيث سيطرة
الايدي والالات واهل الدار الات سيطرة لو استعملوها في التصرف على
محدث لهم بحري العادة قدرة حقيقة على وجه لا يمكنهم مقاديرهم
ومعارضتهم مع ما انه اذا ثبت يد الاخذ عليه حقيقة فقد ثبتت يد اهل
الدار لان يد اهل الدار لان اهل دار الاسلام كلهم منفعة واحدة
فانهم يذوبون عن دين واحد في يد يد الكل معنى كما اذا دخل الغارة
دار الحرب واخذ واحد منهم شيئا من اموال الكفرة فان المأخوذ يكون
غنية مقسومة بين الكل كذا هذا

فصل واما ببيان حكم الغنائم

حق الغنائم يثبت في الغنية بالآخذ ويستقر باجتماع اهل دار الاسلام ويملك
بالقسمة وانما لم يستقر قبل اجتماع لان المدلول بحكم شارحكم وهذا
يمنع من استقر حكمه فاذا خرجوا الى دار الاسلام انقطع حق المد والنفقة
حقهم ولم يملكوا وذلك لان الامام لا يدير في الغنية يجوز ان يقتل القاتل
ويجوز ان يفرقهم على الكفر بالجيرة وان يسترقهم بحسب ما يريد من المصالح
وجواز النظر فيمنع من ملكهم ولهذا قال اصحابنا ان من مات قبل احيائه
لم ينتقل حصته من الغنية الى ورثته لانه حق لم يستقر فلم يورث فاذا خرجوا
الى دارنا استقر احوالهم وان لم يملك فمات منهم انتقل حصته الى ورثته و
انما حصلت القسمة زال تدبير الامام ولم يجز له التصرف في شيء من الغنائم
فلكل واحد منهم ما اصاب واما النفل فحكمه في دار الحرب حكم الغنية
في دار الاسلام فقد استقر حكم المستنفدين فيه بدلالة المدلول بحكمهم
لم يشتر كما في النفل فنصار حكم النفل في دار الحرب حكم الغنية في دار الاسلام
فثبتت من المنفذين في دار الحرب انتقل حصته الى ورثته وليس يمنع ان يملك
الغنية ولو رث لان الحقوق الثابتة تنتقل الى الورث فان لم يكن ملكا
كاجنابة المتعلقة برقبة العبد احكامه ينتقل الى ورثته المجنحة عليه وان لم يملك
رقبة العبد فاذا ثبت هذا قلنا ان افراد المنفذين بمقدار النفل من
الغنية كاستحقاق العكر للغنية بعد احيائه واذا كان الامام في احد الطرفين
ان يقتل الاسارى وجاز ان يسترقهم وجاز ان يفرقهم بالجيرة كذا قلنا

ان ينفذ في النفل كما يجوز ان يبيع الغنية في دار الاسلام ويقتسم منها وان استقر
حق الغائبين فيها كذا انه ان يبيع النفل يبيع لمن بين المنفذين ومن غنوا
من السيرة عدا ما جاز ولم يعتق بعينه وكذلك ان كان له في دار الحرب
محم فبهم لم يعتق وكذا انه اعتق من الغائبين بعد خروج الغنية الى دار
الاسلام لم يعتق وكذلك ان كان له ذرهم محرم فبهم لم يعتق عليه وذلك لما
بيننا ان الحق مستقر في النفل في دار الحرب وفي الغنية بعد الاحراز لانها
لا يملك والعقود يقع في الملك فانما في الحقوق فلا يقع بدلالة ان من المجنحة
عليه ثابت في رقبة العبد احكامه ولو اعتقه لم ينفذ عتقه

شرح الوصلان محمد بن قنبر قوله او يقول للسيرة قد جعلت

ولا يجوز بيع الغنائم الى لا يجوز للغائبين بيعها لان الامام ولاية البيع
كذا ذكره في المبسوط **قوله** لانه لم يملك الا بالاحراز ذكر في الهداية
الملك انما يتم بالاحراز او بقسمة الامام في دار الحرب او ببيع الغنائم فيها وذكر
في المبسوط وشرح الى نصر احوال ثبت بنفس الاخذ وتأكيد بالاحراز ويملك
بالقسمة وهذا اللفظ يشير الى ان الملك غير ثابت قبل القسمة وطبقه
بين الروايات ان لقول الملك يثبت بالاحراز لكنه انما يتأكد بالقسمة و
الدليل عليه ما ذكره في المبسوط اذا اعتق رجل من اجند جارية من الغنية
في القياس فقد عتقه لان حكمه تأكد بالاحراز الا يبرر انه بالقسمة يتعين
لكل واحد منهم والقسمة تميز الملك كان ثابتا من قبل وانه اعتق
جارية مشتركة بينه وبين غيره

شرح النافع

واما حكم التنفيل فنوعان احدهما اختصاص المنفل بالمنفل في
لا يشترط فيه غيبه وهل يثبت الملك فيه قبل الاحراز بدار الاسلام ففيه كلام
نذكره في موضعه ان شاركت والتمس في النفل لان احسن
الما يجب في غنية مشتركة بين الغائبين والنفل اخلصه الامام لصاحبه
قطع شريكه الا غير المحنة فلا يجب فيه احسن واثرك المنفل الغزاة في اربعة
احاسن ما اصابوا لان الاصابة او احياء وحصل لفق الكل الا ان الامام
خصه البعض بعضها وقطع حق الباقيين عنه فيبقى حق الكل متعلق بما وراءه
فيستكره فيه والله اعلم واما التي فلو قسم مال لم يوجد عليه المسلمون
يخيل ولا ركاب نحو الاموال المبعوث بالرسالة الى امام المسلمين والاموال
المأخوذة على موادعة اهل الحرب ولا حسم فيه لارلس غنية اذ هي اسم للمأخوذ
من اللقمة على سبيل القدر والغلبة ولم يوجد وقد كان الفخر لرسول الله صلى
الله عليه وسلم خاصة يتصرف فيه كيف يشاء بحقيقة نفسه او لغيره فيمنع
قال الله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب

ولكن الله يسطررسله على من يشاء والله على كل شيء قدير وروى عن
رضي الله عنه انه قال كانت اموال بني النضير مما افاد الله على رسول
وكانت خاصة له وكان ينفق منها على اهله نفقة سنة وما بقي له
في السلاح والكرامع ولهذا كانت فداك خاصة لرسول الله صلى الله
عليه وسلم اذ كانت لم توجف عليها الصلابة عن خيل ولا ركاب
فانه روي ان اهل فداك لما بلغهم خبر اهل خيبر انهم سألوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يجلبهم ويحقق دعائهم ويخلو بينه وبين اموالهم
بعثوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه على النصف
عن فداك فصاح بهم على ذلك ثم الفوت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبين الائمة في المال المبعوث من اهل الحرب انه يكون لعادة المسلمين
وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ان الامام انما يشركهم
في المال المبعوث اليه من اهل الحرب لان هيبته الائمة بسبب قوتهم في
مشاركة بينهم فاما هيبته رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت محمية
بل ما نصر العرب كما قال عليه السلام نصرت بالرعب مسيرة شهر لذلك كان
له ان يخصه لنفسه

في فصل واما بيان حكم الغنائم
اذا وصل جماعة لهم منة ارا حرب فاخذوا اموالهم فانها تقسم
قسم الغنائم بالاجماع سواء دخلوا باذن الامام او بغير اذنه لوجود
الاخذ على سبيل القهر والغلبة لوجود المنفعة القائمة مقام المقاتلة
حصة واقل المنفعة اربعة في ظاهر الرواية لقوله عليه السلام خير الاربعة
اربعة وروى عن ابي يوسف انها تسعة ولو دخل من لا منة
له باذن الامام فان المأخوذ غنيمة في ظاهر الروايات عن اصحابنا
لوجود المنفعة على ما ذكره ولو دخل بغير اذن الامام لم يكن غنيمة
عندنا لانعدام المنفعة اصلا وعندنا ان يكون غنيمة و
الصحيح قولنا لان الغنيمة والغنم والمغنم في اللغة اسم لما يرب
من اموال اهل الحرب واوجفه عليه بالخيل والركاب وكذا اشار
النص دليل عليه وهو قوله تعالى وما افاد الله على رسوله منهم فاما
اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب اشار الى ان ما لم يوجف عليه
المسلمون بالخيل والركاب لا يكون غنيمة واصابة المال الحرب
باجاب الخيل والركاب لا يكون الا بالمنفعة اما حقيقة او دلاية
لان من لا منة له لا يمكنه الاخذ على طريق القهر والغلبة فلم يكن المأخوذ
غنيمة بل كان مالمباها مختصا به الاخذ كالصيد الا ان يأخذ
جميعا فيكون المأخوذ بينهما كما لو اخذ صيدا اما عند وجود المنفعة

فيحقق الاخذ على سبيل القهر والغلبة اما حقيقة المنفعة فظاهر وكذا
دلالة المنفعة وهي اذن الامام لانه لما اذن له الامام بالدخول فقد ضمن
له المؤنة بالمدد والنصرة عند الحاجة فلو ان دخوله باذن الامام انما
بجيش كثير معني فكان المأخوذ مأخوذا على سبيل القهر والغلبة
فكان غنيمة فزوال الفرق ولو اجتمع فريقان احدهما دخل باذن الامام
والاخر بغير اذنه ولا منة لهم فالحكم في كل فريق عند الاجتماع ما هو
الحكم عند الانفراد لانه ان نفوذ كل فريق يأخذ شيئا فلكل فريق ما
اخذ كما لو انفذ كل فريق بالدخول فخذ شيئا وان اشترك الفريقان
فاما خوف بينهم على عدد الاخذين ثم ما اصاب المأخوذون لهم خمس
ويكون اربعة اخماس بينهم يشرك فيه الاخذ وغير الاخذ لا غنيمة
وهذا سبيل الغنائم وما اصاب الذين لم يؤذن لهم لا شيء
ويكون بين الاخذين ولا يشركهم الذين لم يأخذوا لانه مال مباح
وهذا حكم اخذ المال المباح على ما بينا به اذا اجتمع فريقان
ولا منة لهم فاما اذا اجتمعا وكان لهم باجتماعهم منة فاما اصاب
كل واحد منهم او جماعة خمس او اربعة اخماس بينهم لان المأخوذ
غنيمة لوجود المنفعة فكان وجود الاذن وعدمه بمنزلة واحد
ولو كان الذين دخلوا باذن الامام لهم منة ثم كفهم لص او
لصان لا منة لهما بغير اذن الامام ثم لقوا قتالا واصابوا مالا
واصابوا غنائم فاما اصاب العسكر قبل ان يحقهم اللص فان هذا
اللص لا يشاركهم فيه وما اصابوا بعد ان يحق هذا المصالح فانه
يشاركهم لان الاصابة قبل اللحاق حصلت بقتال العسكر حقيقة
كذلك الاحراز بعد الاسلام لان لهم غنيمة عن مؤنة التقصير في
دخول الاستيلاء على المصالح قبل اللحاق وعدمه بمنزلة واحد
ولا يشبه هذا الخمس اذا كفهم المكد انه لا يشاركهم فيها اصلا
لان الخمس يستعين بالمدد لقوتهم فكان الاحراز حاصل بالكل و
كذلك الاصابة بعد اللحاق حصلت باستيلاء الكل لذلك شاركهم
بخلاف اللص ولو اخذ واحد من الجيش شيئا من المتاع الذي رقيقه
وليس في يد ان منهم كالمعاذ والكنوز والخشب والسمك فذلك
كله غنيمة وفيه الخمس وذلك لان كل الواحد انما اخذ لمنفعة الجماعة
وقوتهم فكان مالا مأخوذا على سبيل القهر والغلبة فكان غنيمة و
ان لم يكن لذلك شيء في دار الحرب ولا في دار الاسلام فية فهو له
خاصة لانه اذا لم يكن له فية لم يقع فيه تملق وتدافع فلما وقع اخذه
على سبيل القهر والغلبة فلم يكن غنيمة ولو اخذ شيئا له فية في دار الحرب

نحو الخشب فعله انية وغيره رده الى الغلبة لانه اذا كان له قيمة انه لا يحمل فيه فضل فان لم يكن ذلك الشر متقوما فهو له خاصة لما قلنا ولا نسر فيها يؤخذ على موادة اهل الحرب لانه ليس بما خوف على سبيل القهر والغلبة فلم يكن غنيمة وكذا ما بعث رساله الى امام المسلمين لاحسن فيه ما قلنا من سيرة البديع في فصل ما بين حكم الغنائم

باب الاستيلاء

واما اماره الاستيلاء التي تعقد عن اضطرار فهو ان يستولي الامير القوي على بلاد يملكه الخليفة امارتها ويفوض اليه تدبيرها وبمسارها استدارها ليطاعه ودفعها لمتقاته ومخالفته فصار بالاذن له ان يخذل المتصدين في حقوق الملوك واحكام الامة وان لم يتحمل في المستولي شروط الاختيار جاز له ان يظلم في تقييده وان لم ينفذ تصرفه في الحقوق والاحكام موقفا على ان يستغيب الخليفة فيها من قد يتجملت فيها شروطها فيبطل في المستولي والتفقد من المستتب وجاز مثل هذا واثبت من الاصول **من احكام**

باب الثالث في موافقة

فروع في الموادعة والامانة

الموادعة وهي المعاهدة والصالح على ترك القتال وركبتها فهو لفظة الموادعة او المسالمة او المصالحة او المعاهدة او ما يورد في معنى هذه العبارات يقال للراعي الفريقان اي نقاضه اعلم ان لا يجوز لكل واحد منهما صاحبه **وتشرطها الضرورة** وهي ضرورة استعداد القتال بان كان بالمسلمين ضعف وبالكفرة قوة او بالمجاورة الى قوم اخرين فلا يجوز عند عدم الضرورة والمحول عليه كونه عقد الموادعة مصالحة للمسلمين حال ائذ لا يجرى وان جنى المسلم فاجتنب لها اباح لها الصلح مطلقا فيجوز بديل وبغير بديل ويجوز موادعة المرتدين اذا غلبوا على دار من دار المسلمين وحنفت عليهم ولم يامن عليهم لافيه من مصالحة دفع الشر ليعمل ورجاء رجوعهم الى الاسلام وتوبتهم ولا يؤخذ منهم على ذلك لان ذلك في معنى الجزية ولا يؤخذ الجزية من المرتدين فان اخذ منهم على لا يرد لانه مال غير موصوف بالانحراف ان اموالهم محل الاستيلاء كما موال اهل الحرب وكذلك البغاة ويجوز موادعتهم لانه لما جازت موادعة الكفرة ثلاثا يجوز موادعة المسلمين اولا ولكن لا يؤخذ منهم على ذلك لان اموالها خوف على ترك القتال فيكون في معنى الجزية ولا تؤخذ الجزية الا من كافر **من سيرة**

البديع في فصل ما بين ما يعترض

من الاسباب ما يعترض

ولو وادعوا على انه يؤدرك سنة شيئا معلوما وعلى ان لا تجز عديهم في بلادهم احكام المسلمين لا يفعل ذلك الا ان يكون خيرا للمسلمين بانهم بهذه الموادعة لا يلبس موادة احكام الاسلام ولا يخرجون من ان يكونوا اهل حرب وترك القتال مع اهل الحرب لا يجوز الا ان يكون خيرا للمسلمين ثم اذا فعل ذلك ان كان بعد ما احاط بهم الجيش او قبله برسول تقدم حكم هذه الاماكن ولو صاكوهم على ان يؤدوا اليهم كل سنة مائة راس من الفسهم او لادعهم لم يصح لان هذا الصلح وقع على جاعتهم فكانوا اكلم مستأمنين واسترقا المستأمنين لا يجوز الا ان يرضوا واحد منهم لو باع ابنه بعد هذا الصلح لم يجز فلهذا لا يجوز تملكهم من نفوسهم واولادهم بحكم تلك الموادعة لان جرتهم تملكته بخلاف ما لو صاكوهم على مائة راس باعيا منهم اول السنة وقالوا امنوا على ان هؤلاء لكم ونصاكم ثلاث سنين مستقبلة على ان يعطيكم كل سنة مائة راس من رقيقنا فانه جائز لان المعنيين في السنة الاولى لا يتنا ولهم الموادعة **من سيرة**

ابن الهمام نقلنا عن الميسوط عنده شيء قوله ولا

ولا ينبغي ان يباع السلاح

واما حكم الموادعة فما هو حكم الامان المعروف وهو ان يامن الموادعون على أنفسهم واموالهم ونفوسهم ووزارهم لانها عقد امان ايضا ولو ضيع قوم من الموادعين الى بلدة اخرى لبث بينهم وبين المسلمين موادة فخرى المسلمون كات البلدة فهو لا امنون لا سبيل لاحد عليهم لان عقد الموادعة امان الا ان لا يمتنع من الخروج الى موضع اخر كما في الامان المؤقت وهو عقد المدة انه لا يبطل بدخول الذمي دار الحرب كذا اذا وكذا لو دخل في دار الموادعة رجل من غير دارهم بامان ثم خرج الى دار الاسلام بغيرة امان فهو امن لانه لما دخل دار المؤمنين بامانهم صار كواحد من جملةهم فلو عاد الى داره ثم دخل دار الاسلام بغيرة امان كان لنا ان نقا له وناسره لانه يرجع الى داره فقد خرج من ان يكون مؤا اهل دار الموادعة فبطل حكم الموادعة في حقه فاذا دخل دار الاسلام فهو حرة دخل دار الاسلام بغيرة امان ولو ايسر واحد امن الموادعين اهل دار اخرى فخرى المسلمون على قتال دار كان فينا وقد ذكرنا انه لو دخل اليهم تاجرا فهو امن **وجه الفرق** انه لما اسر فقد انقطع حكم دار الموادعة في حقه واذا دخل تاجرا لم ينقطع **من سيرة**

البديع في فصل ما بين ما يعترض

من الاسباب

او اوجه اخرى في دار الاسلام فقال النبي رسول الملك واخرج لنا الملك

ان عوفى انه في به كان آمننا وان لم يعلم انه في به فهو وما معفى وكذا
 ان ارجى انه فضل با مان لم يصدق **ح** حرجه دخل دار الاسلام
 اما ان فخر اخذه فهو في عند اليمين خيفة وعندهما فهو عبد لمن اخذ
 وان اخذه بعد ما اسلم فهو في الجميع ايضا وعندهما فهو حر لا سبيل
 عليه وان دخل الحرم قبل ان يوزن لم يتعرض له غيره انه لا يطعم ولا يسقى
 ولا يرد حتى يخرج **من سيرة خزانة الاكل**
يقول فان كان لهم اخوة ليس معهن واحد من المذكور لم يدخل في
 الايمان لان الايمان المفردات لا يتناولها من صيغة المذكور فان قيل
 اليس الله تعالى قال فان كان له اخوة فانه السدس ثم الاخوات
 المنفردات يحجبن الام عن الثلث الى السدس قلنا لا بله والى
 بل ما اتفاق الصحابة واعتبار معنى الحجب وقد بينا ذلك في الوافي
 ولكن اعتبار المعنى في النصوص الشرعية جائز فاما في الفاظ
 العباد يراعى عين المفظوظة من غير ان يشتغل بتعليق الاسم اخوة
 لا يتناول الاثلاث المفردات حصصة ولا استعمالا
من سيرة الكعبة للامام محمد في باب ما يصدق
فيه المستامن
 الامان في الاصل لو كان امان موقت واما مؤبد اما الموقت
 فتوكان ايضا احدهما الامان الموقوف وهو ان يجاهد الفرواق بدة
 او حصنة من حصون الكفرة فينتا منهم الكفار فيؤمنونهم و
 ركن الامان اللفظ الذي ازال على الامان كقول القائل انتكم اوان
 آمنون او اعطيتكم الامان وما جرى هذا الجري وشرايط ركنه
 فانواع منها ان يكون في حال يكون المسلمين يتوقف وبالكفرة قوت
 ومنها العقل فلا يصح امان المجنون والصبي الذي لا يعقل ومنها
 البؤس وسلامة العقل عن الافة عند عامة العلى وعند محمد ليس شرط
 حتى ان الصبي المراهق الذي يعقل الاسلام او البالغ المختلط العقل
 اذا امن لا يصح عند العامة وعند محمد يصح ومنها الاسلام و
 اما احية فليست بشرط فيصح امان العبد الماذون في القتال وفي امان
 العبد المحجور عن القتال اختلاف واما حكم الامان فهو ثبوت الات
 للكفرة لان لفظه يدل عليه وهو قوله امنتم فيثبت الامن لهم على القتال
 والسلم والاستغناء فيجوز على المسلمين قتل رجالهم وسبي نساءهم و
 ذراريهم واستغناء اموالهم واما صفة فهو عقد غير لازم حتى لو ا
 الامام المصطفى في المنقضى ينقض **من سيرة البديع**
 في فصل واما بيان ما يعرض من الاسباب للخصا

صفة الامام المؤبد هي انه لازم في حقه حتى لا يملك المسلمون نقضه بحال من
 من الاحوال واما في حقهم فخير لازم بل يحتمل الانتفاض في اجماله لكنه لا ينقض
 الا باحد الامور الثلاثة احدها ان يملك الذمي والثاني ان يملك بدرا كونه
 لانه اذا كثر بدرا كثر صار بمنزلة المرتد الا ان الذمي اذا كثر بدرا كثر
 يسترق والمرتد اذا كثر بدرا كثر لا يسترق والثالث ان يغلبوا
 على موضع فيجربوا لانهم اذا فعلوا ذلك فقد صاروا اصل الكفرة فيفضل
 العهد ضرورة ولولا المنع الذي من اعطى الجزية لا ينقض عهده
 لان الاحتمال ان يكون لغزرا لعدم فلا ينقض العهد بالكد والاحتمال
 وكذلك لو سب النبي صلى الله عليه وسلم لا ينقض عهده لان هذا زيادة
 كفر على كفر والعقد يقع مع اصل الكفر فيبقى مع الزيادة **من سيرة**
البديع في فصل واما بيان ما يعرض من الاسباب المحركة

فصل في الكتاب

كل ارض تحت جنح لا يترك في بيعة ولا كنية ولا بيت نار واعترض
 على الامام اكلوا في الامام السحرى بان تجازى وسرقه فجا عتوق فكيف
 ترك البيع فقالا اهلهما كانوا مجوس واليهود والنصارى كانوا مجوس
 تحت ايديهم بالامان والقهر لا يرد على المقهور فكذا ترك البيع واما بيت
 النار للمجوس لا يترك البتة لان القدر ورد عليهم فلهذا ترك البيع
 بجوارزهم لانها تحت صلاح **برازية**
 في العشر والحاج من كتاب الزكوة

باب الجب

نوع في جزية الرؤس يؤخذ من الفقير المعتمد في كل سنة اثنا عشر درهما
 ومن متوسط الحال ضعف ذلك ومن الفاق في الفئ ضعف ضعف
 وهو ثمانية واربعون درهما وتفسير الفاق ان يملك اكثر من عشرة الاف
 درهم الى ما لا يتناهى وتفسير الفقير من لا يملك مائة درهم وتفسير المتوسط
 من يملك مائة درهم الى عشرة الاف درهم وتفسير المتعمل ان يقدر على العمل
 وان كان لا يجسن الحرفة **في فضل الكرم**
 في باب المعادن من كتاب الزكوة
 والشارع شرع في حق الكافر انواع الذل والاهانة من اخذ الجزية
 على وجه الصغار والزمامم الخبار واضطرارهم الى اضيق الطر
 والمنع عن لبس ثياب يختص به اهل الاسلام وعن الركوب في الاسوار
 ومجامع المسلمين واتخاذ السروج على هيئة الاكف فلا يكون اهلا
 لا عزاز **من شرح الجامع الكبير**
 في باب من الشهادة على النصرانية في الشهاد

ولو امتنع اهل الذمة عن اداء الجزية فالتكليف لا امام
في الفصل العاشر من كتاب الزكاة

وان اجتمع حولك تداخلت الجزية قال السبيعي في هذا قول الحسن
وابن يوسف في ذلك لا بد اخلاص وهو قول الشافعي والصحيح
قول ابن جهم في ذلك لا بد اخلاص وعليه من المجتهد والنسفي
وعنه في الكفاية وقت وجوب الجزية اخرا كقولنا في الزكاة
في حق المسلمين وهو الاصح لا اول اكل من المبسوط

تصحيح الفتاوى

واذا قبلوا الجزية صاروا اهل الذمة فلم يملكنا عليهم ما علينا هذا هو
الحكم في اهل الكتاب والمجوس والمشرقيين سور مشركي العرب والمجوس
اما مشركي العرب والمجوس فلا يقبل منهم الا الاسلام فان اسلموا
والا فالتكليف وكسبه فدرارهم وان لم يدرارهم ولا يجبرون مشركي العرب و
صبيانهم على الاسلام والمقاتلة الباقون يقتلون ولا يسترقون
لان الاصل من كل من يتبعين بسيرة والافلا هذا كلامنا في تلغيم
الدعوة فهو باختيار ان شاء الله تعالى وان شاء لم يدعهم
من سيرة خزائن المفتين

الا ان لو استعان باهل الذمة فماتوا معه لا يسقط عنهم جزية تلك السنة
من العنابة في الجزية

فصل في سائر احكام الذمة

اهل الحرب اذا اسروا اهل الذمة من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار
قوم من اهل الحرب اخذوا في دار الاسلام فماتوا اسلمنا في دار الحرب
كالوفاء للمسلمين في قول ابن حنيفة
كتاب سيرة قاضيات

مسلم له ام ذميمة او اب ذمي ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان
يقوده الى البيعة الى منزله وهذا كما لا يخل للمسلم حل الخمر الى الخمر للتحليل
ولكن يخل الخمر الى الخمر ولا يخل الجيفة الى المحرمة وله ان يخل المحرمة الى الجيفة
من سيرة قاضيات في فصل اهل الذمة

الذمي اذا انتقل من دين الى دين لا يتوضأ له وقال الشافعي لو مر ان
يسلم او يعود الى دينه الاول فان لم يفعل حتم مضت له حيف
بين امرائه

في الفرق بين الزوجين من باب الاطباء

ويمسكون من ضرب النفوس وشرب الخمر واخذوا خنازير بالاجماع انهر
وقوله يمسكون من شرب الخمر الى التجاهل واظهاره وفي المحيط

يوضأوا النفوس في خوف كمالهم لا يمنع انهر وقال محمد كل قرية من قرى
اهل الذمة او مصر او مدينة لهم اظهر واظهر فيها شرب الخمر من الزنا
والفواحش التي يكونونها في دينهم يمسكون عنه وكذا عن المذاهب والطائفة
والفتاوى ومن كسر شيئا من ذلك لا يضمن

اصداق بقاء وكنيسة من سيرة ابن الرهام

قول الشافعي في عصاة الذمي شبهة الدم ممنوع بل ذمه حرام لا يكمل الا بال
بحال مع قيام الذمة وقوله الكفر مبني على الاطلاق ممنوع بل المبني
هو الكفر بالباحث على الحرب وكفره ليس بباحث على الحرب

من جنائات البدائع في باب ما اوجها لخصا

حربية دخلت دارنا بايمان فزوجت ذميا صار ذميا وان دخل في
فزوج ذميا لم يصرف ذميا

الجامع الصغير

قبيل كتاب البيعة

نصرانية ماتت وفي بطنها ولد مسلم قبل تدفن في مقابر المسلمين وقيل
في مقابرهم وقيل في مقبرة على حد
اجازة من منية المفتي

نوع في بيت المال والوظائف

وما كان من باب الكفاية فموت من لا حق له يسقط اكن يكره له العطاء اذا مات
قبل ان يأخذه وكالفاضي اذا مات قبل ان يستوفي الرزق لا يكون له منها
حق المطالبة في بيت المال

في فصل من يصالح خصما

وبيوت المال اربعة بيت مال الخاتم والكهنة والبركان ومصرف ذلك
ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الاية وبيت مال الصدقات
ومصرف ذلك ما قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية وبيت
مال الخراج والجزية والعشر ومصرف ذلك المقاتلة لانه مال حصل لقتولهم
فيمسكون اليهم وبيت الاموال الضاربة نحو التركة التي لا وارث لها
يصرف ذلك الى طاعة القناطر والظرف والرباطات التي لا وقف لها
قاضي بخاري في فصل اهل الذمة من كتاب البيعة

ولو مات اجنبا في اثناء السنة قبل خروج العطاء لم يسحق ورثته منها شيئا
وكذلك يسحق العطاء قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط من باب الصلح
القصاص

من وقف معين المفتي

فصل فيما يكون كفرا من المسلم وما لا

اسلام السكران ليعلم لا ردة ولا تبين امرأة بها وكبير على العود الى
الاسلام

رجل قال للمؤذن حين اذن كذبت يصير كافرا رجل قال اني احتاج الى كثره
 المال احرام واكحلال عند رسوا لا يحكم بكفره سكران ضرب امراته
 فقال لو سلمنا في نيرت كمر اجنين مبرنة قال لا ثم طلقا ثلثا قالوا
 يقع الثلث لانه ان لم يكن سكران فالثلث واقع وان كان سكران
 فردة السكران لا تصح استحيانا فيقع الثلث على كل حال امرأة
 قالت لزوجها ان لم تطلقني تجسست تصير مرتدة هذا اذا ارادت اكل
 لانها لما ارادت اكل فقد باشرت الكفر وعين الى نصرت الى سلام
 امرأة قالت لزوجها طلقني والاكفوت قال يحسد النكاح نصرت
 سلم فمات ابوه بعد ذلك فقال ليستني لم اسلم الى هذا الوقت حتى
 ارث منه فانه يصير مرتدا لانه تمني الكفر وذلك ككفر رجل قال لغيره
 صلي المكتوبة فقال لا اصليها اليوم اختلفوا فيه ذكر الماطفي عن محمد
 انه قال قول الرجل لا اصلي بجملي وجوبها اربعة احكام لا اصلي فقط
 صليتها والثاني لا اصلي بهوك فقد امر في من هو خير منك والثالث
 لا اصلي فسقا ومجانة ففي هذه الوجوه الثلثة لا يكفر والرابع لا يصلي
 فليس كيب على الصلاة ولم اوامر بها يعني جحد الها فيصير كافرا قال
 الماطفي يقال على هذا اذا اطلق ولم يقيد بوجوب وقال لا اصلي لا يكفر
 لان اللفظ محتمل
 ما يكون كافرا من المسلم وما لا يكون من كتاب السير
 وفي مجموع النوازل قبل رجل شرب الخمر فقال خوش اوردم لا يكفر
 وكذا في جميع المعاصي في فصل كلام الفسقة
 من كتاب احكام المرتدين من ثمار خانية
 ولو تمني ان الاكل فوق السبع لا يكون حراما كان كافرا لان ابا حنيفة يفتي
 بالكفر ولو تمني ان لا يحرم الزنا او الظلم او القتل لغير حق او اللواط قال
 الشيخ الامام ابو بكر البجلي هو كافر لان اطلاق هذه الافعال في حق من حكمه
 والعدل
 قاصد خان في باب ما يكون
 كافر وما لا من كتاب السير
 فصل قال لاخر من الظن انك تصبح كل يوم تؤذ رسولا وتؤذي خلق الله وتظلمهم
 قال خوش ارمي بكفر لانه رضا بايداء الله تعالى ولولا قال انه احب الخمر ولا اصبر
 عنها يكفر ويجب اكل الكفرية في نفهم كونه الشرك بنقد راسد في دعوتهم
 ان فاعل امر فعل نفسه كان منظاره بين اب بكر وعمر رضي الله عنهما في سؤ
 القدر ان ابا بكر كان يقول احسنات من الله والسيئات من العباد وكان عمر
 يضيف الكل الى الله تعالى فذكر ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال عليه السلام ان من تكلم الله من جميع الخلق كلهم جبريل وميكائيل وكان

جبريل يقول مثل مقالك يا عمر وكان ميكائيل يقول مثل مقالك اياك فتم
 اسر اميل فقتني بينهما ان القدر كله خيرة ومشر من الله تعالى ومن قال تخليه
 اصحاب الجبار في النار او اكر عذاب القبر او قال ان الله جسم وكما جسم
 فموجب بدع ومن اكر الميزان يوم القدر او اكر شفا عذات فموجب بدع
 فهو كافرا ومن قال ان الميزان عبارة عن العدل فقط ولا يكون ميزان
 بوزن الاموال فهو مبتدع وفي الكفار المجبر قولان ويجب الكفار عمر
 في قوله ان الانسان غير اجسد والذبح قادر مختار والله ليس بمحرك ولا
 ساكن ويجب الكفار قوم من المعتزلة يقولون ان الله تعالى لا ير شيئا
 ويجب الكفار من يقول ان السدبر لا ير ويجب الكفار شيطان الطاق
 في قوله ان الله لا يعلم شيئا الا اذا اراد و قدس ويجب الكفار الكرامة
 المحسنة بحسب خواصان وان حرق قتل اذا علم انه ساحر ولا يستتاب
 ولا يقبل مولد في ترك السحر بل اذا قرأه ساحر فقد حل دمه وكذا ان
 تشبه المشرك بغيره **صل** ولا اقرانه كان ملق ساحرا وقد ترك ملة زمان
 قبل منه ولا يقتل وكذا لو ثبت ذلك بالبيينة **خزانة المفتي**
 في الفاظ الكفر بالخصص
 ومن اعتقد احكام حلالا او العكس ككفر اما لو قال حرام هذا حلال لم يخرج
 السعة او حكمه اجمل لا يكون كافرا وفي الاعتقاد ان كان حراما لم يجر
 وحرمة ثابتة بدليل مقطوع به يكفر اما اذا كان حراما لغيره ولو كان
 احكامه باخبار الآحاد لا يكفر فيكفر باخبار كثر المأثرة والكتب واليوم
 الاخر لانها باخبار قطعية بخلاف ما لم يقطع كالأخبار باحاد لم يقع
 اجماع عليه فقطع الثبوت والدلالة بان لا يكون سكوتيا من
 مبطل الكفر في الفاظ الكفر من كتاب الكراهية
 مسلم تزوج صغيرة مسلمة قبلت ولم تصف الاسلام ولم تعرف لانه لم يتوكلها
 وبين الابوين وليس لها دين لنفسها فكانت مرتدة قال القصة بالبيت
 قد شرط شرطين من شروط الاسلام وان يصفه وكثير من الناس لو طلب
 منه وصف الاسلام لا يمكنه ان يصفه لكن اذا وصف الاسلام بين
 بينها وهي تعرف ذلك فالنكاح بينهما على حاله ولو كانت بحال لم يصف
 بين يديها يقول لم اعرفه تبين من زوجها لانه لا دين لها قالوا والسنة
 في الاستبصار في تزوج بصبيته قبل البلوغ ان يستوصف عن سبيل
 الاستفهام فيقال الله واحد قديم عالم قادر اهو كذا حتى يسئل عليها
 ارجواب فتقول نعم فيصير مبررة وصفتها نفسها ولا حاجة الى تكفيرها وهذا
 اذا لم يصف الاسلام قبل البلوغ اما اذا وصفته لا يفتد النكاح لانه
 حكمنا اسلامها بطريق الاصله نعم محمد رحمه الله هذه المرأة مرتدة في الكتاب

ومن الناس من قال بان هذه زنديقة لا هترة لان المرتدة من الكفر الصانع
بعد المعرفة بان عقلت ووقرت وبن لم تعرف الصانع ولم تصفه والصحة
ما ذكره محمد لان المرتدة من كفت بعد الاسلام وهذه كفت بعد ما سلمت
فانها كانت مسلمة قبل البلوغ باسلام الابوين فلم بلغت ولم تصف
صارت كافرية وبه تبين ان المعرفة حصلت من حيث الحكم لانها صارت
مسلمة باسلام الابوين حكما واسلامها كان محن معرفة فتكون المعرفة
ثابتة في حقاها كما لان حكم التبع حكم الاصل وان كان رجلا بلغ و
لم تصف الاسلام لم يقتل لان ردة ناقصة لان اسلامه كان باسلام غيره
فكان ثابتا حكما لا حصفا فكان بمنزلة المكره على الاسلام اذا سلم ثم
ارتد لا يقتل لقصان دينه فان قالت انا اعقل الاسلام واقدر على الكفر
ولا اصف لم يذكر محمد هذا قال بعض شيوخنا لانها تركت ما هو ركن الاسلام
من غير عذر وهو الاقرار بالاث فيكون مرتدة كما اذا بلغت عقلة ولم تقام
الاسلام ولم تصف ودلت هذه المسئلة على ان الاسلام اقرا باللسان
ولتدليق بالقلب خلانا لما يقوله بعض الناس انه تصدق بالقلب لا خيرة
فان قالت اعقل الاسلام ولا اقدر على الوصف لم يذكر محمد هذا ايضا و
اضحك المشايخ فيه منهم من قال تبين لان الجمل في دار الاسلام ليس بعذر
ومهم من قال بعذر بذلك لان السكر لا اعتبر عذرا في اجراء كلمة الكفر وان كان
بمعصية فالعجز عن الوصف وان كان في دار الاسلام يجوز ان يعتبر عذرا ثم
قال محمد لا يجوز واحدة منهما ان لم يكن دخل بها لان القوة جاءت من قبلها
قبل الدخول وان دخل بها في صغرها فلا بأس بها لان الدخول حصل في
نكاح صحيح فانها كانت تابعة في صغرها وصا مسلمان او نصرانيا فتكون
مسلمة او نصرانية وقت النكاح والدخول في نكاح صحيح يوجب المسمى
فان وصفت الجوسية ودانت بها وهي تعقل ذلك ولم تبلغ بانت في قول
ابن حنيفة ومحمد ولم تبين في قول ابن يوسف بناء على ان ردة الصغيرة
العاقل صحيح عندنا خلافا لـ

للصغيرة قبل بلوغها ما يقوم عليه البسيسة من المرأة و

الزوج من كتاب النكاح

الصغيرة اذا عقلت الاسلام ووصفت ثم صارت معتوهه لانه صحيح اسلامها
في حالة الصغر بطريق الاصلية وصارت كالبالغة في حق هذا الحكم مسلم
تزوج نصرانية صغيرة فبلغت وهي لا تعرف النصرانية ولا دينها من الاولاد
ولا تصفه بانث من زوجها لانه لم يبين لها دين الابوين لزوال التبعية و
ليس لها دين نفسها فزده كافرية ليست لها ملة والملة شرط جواز النكاح
شعنا مع الكبير من الممل المزبور

وقوله في ضمة الاعتذار كنت كافرا فاسلمت لا يكفر لانه البالغة ودر التحقيق
من كبر النفس في باب ما يكفر بالان من واما

مخضب على فقه او ولده فجعل يضرب ضربا شديدا فقبل له انت لمسلم
فقال لا افنى عبدا الكريم انه لو فقهه كفر لا لو غلط وذكر الفضل ان
من اجاب امرأته بقوله هب اني استلمك من لا يكفر وقال بعض المشايخ
لو قبل له المسلم فقال لا لا يكفر اذ معناه عند الناس ان افعله ليست
افعال المسلمين فقوله هب اني استسلم بعد من هذا قالت لزوجهها ليس
لك حمية ولا دين الاسلام ترضين بكوفة مع الاجانب فقال الزوج ليس لي
حمية ولا دين الاسلام قبل كفر وهذا اشد من المسئلة الاولى

جامع الفصولين في الفصل الثامن والستين

طلب بين خصمه فقتل خصمه اخطأ باسمه فقال الطالب اريد ابيهم بطا
ارحمت لا باسمه قبل كفر لا عند العامة

من جامع الفصولين

الاختصاص قد لقي فقال لا قيل ان في معصية مخذرة وهذا قد قال
ذلك كفر وان كان في امر لا يخاف من الله تعالى فيه لا

في نوع اخر فيما يتعلق باسمه له من كتاب الفاظ الكفر

وفي الواقعات حكى عن ابي حفص الكبير لو ان رجلا عبدا اسمه مخمس سنة
ثم جاء يوم البيروز فاهدر الى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك
اليوم فقد كفر باسمه واحبط عمله وهذا بخلاف ما اذا اتخذ مجوسا ودعوه
كحلق شعرا أو صببيه ودعى الناس الى ذلك فحضر بعض المسلمين ودعوه
واهدى اليه شيئا حيث لا يكفر وفي آتانية والاولة ان لا يفعل ولا يؤتم
على مثل ذلك وفي حكاية حكى ان واحدا من مجوسيين كان كتبة
الملك حسن التعداد للفقراء من المسلمين وكان ينفق على ما جده المملان
وبعث البها دهن يسير به فدعى الناس مسرة الى دعوه اتخذها كحلج
راس ولد وجزنا صبيته فشهده دعوه كثير من اهل الاسلام واهدى
اليه بعضهم فعرض ذلك الى مفتيهم فكتب اليه استاذ شيخ الاسلام على السعد
ان ادرك اهل بلدك فقد ارتدوا وشهدوا بشعار اهل المجوس وقهر
عليه القصة فكتب شيخ الاسلام ان اجابة دعوه اهل الذمة مطلق في
الشع وجماعة المحسن الا ان من المروق والكفر وصلح الله ان ليس
من شعار اهل الضلالة واحكم بردة اهل الاسلام بذلك التقدير غير ممكن و
الاولة لاهل الاسلام ان لا يوافقهم على مثل هذه الاحوال
من كتاب احكام المرتدين في فصل الذهاب الى ضيافة
المجوس من تمار فانية

موافقة الكفار في افعالهم واحوالهم في ايامهم المعتبة عندهم وغيرها و
اسحق حكم من احكام دينهم كفر

الفصل العاشر من الكتاب

الثاني من هدية المهديين
وضع قلنسوة الجوس على راسه قال بعض المشايخ كفو وقال بعضهم لا وبعض
المتأخرين قالوا لو ضرورة كدفع البر او غيره بان كانت البقرة لا تعطيه
اللبن بدونها لا بأس به والصحيح انه يكفر وما ذكر من الضرورة ليس
بشيء اذ يمكن ان يمزقها ويخرجها عن تلك الهيئة حتى يصير شبه قطعة لبد
في دفع ضرر البر عن نفسه

جامع الفصولين

في الثامن والتاسعين
ولو قال فردا اكل ده جون توبازم ان كان مراده ضعف المطلب
وكونه دليلا لا يكفر خلاصه في الجنب الثاني

من الفصل الثاني من كتاب الفاظ الكفر

واختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للولي
في باب الردة من كتاب سير السالكين

قال سكران لعنت خدای برهم دشمن داران من باد لا يكفر ومع هذا
لوجود الاسلام والكتاب احتياطا فهو اولي

المهديين لاجل جلي في اخر الفصل الرابع من النوع الثالث

وما يكون كقربا لا تفارق بوجوب احباط العمل ويلزم اعادة الحج ان كان
قد حج ويكون وطئه مع امراته زنا والولد الممتولد في هذه الحالة ولد زنا
وما كان في كفر اختلاف فان قاله يؤمر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع
عن ذلك احتياطا وما كان خطا ومن الالفاظ لا يوجب الكفر فقال له
لا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك
خرانة المفتين في الفاظ الكفر من كتاب السير

نوع اخر في الروافض

في خلاصة الروافض ان كان يسب الشيعين ويلعنهما فهو كافرا وان كان
يفضل عليا عليها فهو مبتدع

اخر فيما ينصل بها من كتاب الفاظ الكفر

الروافض ان كان يسب الشيعين ويلعنهما يكون كافرا وان كان يفضل
عليها عليها يكون مبتدعا والمعتزلي ان قال يستحالة الرؤية فهو كافر
والاشعري ان اراد اجماعه فهو كافر والاشعري والاشعري
صاحب الكبيسة والبدعة الكبيسة وفي المنتقى سئل ابو حنيفة رحمه الله
عن مذهب اهل السنة واجماعه فقال انه بفضل الشيعين وان تحب اختيار
وان تترك المسح على الخفين وان تصلي خلف كل بر وفاجر كذا في خلاصة

فيمن الكفر في احوال ما يصير به الكفر من الكفر

فصل من انكر امامة ابي بكر الصديق او خلافة عمر رضي الله عنه فالاصح
انه كافر ويجب الكفار الروافض في قولهم جميعا برجة الاموات الى الدنيا
وبتناسخ الارواح وانتقال روح الاله الى الاله والائمة الهة وقولهم
في خروج امام باطن وتعطيلهم الامر والنهي الى النبي والخليفة الامام الباطن و
بقولهم ان جبريل غلط في الوحي الى محمد عليه السلام دون علي بن ابي طالب
رضي الله عنه وهو لا يقوم خارجون عن ملة الاسلام واحكامهم جميع
المرتدين ويجب الكفار الخوارج في الكفارهم جميع الامة سواهم وفي الكفارهم
علي بن ابي طالب وعثمان بن عفان وطه والربيع وعائشة رضي الله عنهم
يجب الكفار الزيدية منهم في انتظار نبي من العجم ينسخ ملة محمد عليه السلام
يجب الكفار التجارية في انهم صنف الله في قولهم ان القرآن جسم
اذا كتب وعرض اذا قرئ ويجب الكفار الكبائية في اجازتهم البه على
الله في خزانة المفتين في الفاظ الكفر

اهل ملة يدعون الاسلام فيصلون ويصومون ويقرون القرآن ومع ذلك
يعبدون الاوثان فاغار عليهم المسلمون وسبهم فاراد ان الشيع
من تلك السبايا ان كانوا يقرون بالعبودية ملكهم جاز السرا وان لم يكونوا
مقرين بالعبودية ملكهم جاز سراء الصبيان والبن دون الكفار
فصل الكفر في باب الامان كذا في اكانية والاطي

فصل فيما يكون اسلاما من الكافر وما لا

الايمان عبارة عن التصديق لغة وشرا وهو تصديق الله تعالى في جميع
ما انزل على رسله وتصديق رسله عليهم السلام في جميع ما جاءوا به عن الله تعالى
الصحة من فروع العلم في الفروع الشرعية با ما الاصول العقلية فمنشوع
ووجوب الايمان من الاحكام العقلية يجب على كل عاقل وحكم الايمان
من سيرة السدابع في فصل

وايضا ما يعرف من الاسباب المحرم

الطرق التي يحكم بها كون الشخص مؤمنا مسلم نص وولادة وتبعية
النص وان ياتي بالشهادة او بالشهادتين او ياتي بهما مع التبر
ما هو عليه صريحا وبينا ان الحكمة ان الكفرة اصناف اربعة صنف
منهم ينكرون الصانع اصلا وهم الدهرية المعطلة وصنف منهم
يقرون بالصانع وينكرون توحيدهم وهم الوثنية والمجوس وصنف
منهم يقرون بالصانع وتوحيدهم وينكرون الرسالة رأت وهم قوم من القذاة
وصنف منهم يقرون بالصانع وتوحيدهم والرسالة في الحكمة لكنهم ينكرون رسالة
رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وهم اليهود والنصارى فان كان من الصنف

الاول او اثباتي فقال لا اله الا الله يحكم باسلامه لانهم يمتنعون عن
 الشهادة اصلا فاذا افروا بها كان ذلك دليلا على ايمانهم وكذا اذا قال
 والشهادة ان محمدا رسول الله لانهم يمتنعون عن كل واحد من كلمتي
 الشهادة فليكن الاثبات بواحدة منهما ايتيها كانت دلالة الايمان و
 ان كان من الصنف الثالث فقال لا اله الا الله لا يحكم باسلامه لان منكر
 الرسالة لا يمتنع عن هذه الشهادة ولو قال الشهيد ان محمدا رسول
 الله يحكم باسلامه لا يمتنع عن هذه الشهادة وكان الاقرار بها
 دليل الايمان وان كان من الصنف الرابع فاق بالمشاهدة
 فقال لا اله الا الله محمدا رسول الله لا يحكم باسلامه حتى يتبين من الذي
 الذي هو عليه من اليهودية والنصرانية لان هؤلاء من قبله برسالة محمد
 عليه السلام ولكنه يقول ان بحث الالوهية دون غيره فلا يكون اتيان
 بالشهادتين بدونه التبري دليلا على ايمانه وكذا لو قال يهودي
 او نصراني انا مؤمن او مسلم او قال امنت او اسلمت لا يحكم باسلامه
 لانه يدعون انهم مؤمنون وان الايمان والاسلام هو انك هم عليه
 وورواحن عن اية حنيفة ان اذا قال اليهودي او النصراني انا مسلم
 او قال اسلمت يقال عن ذلك اتي شئ اردت به ان قال اردت به
 ترك اليهودية او النصرانية والدخول في دين الاسلام يحكم باسلامه حتى
 لو رجع عن ذلك يكون مرتدا وان قال اردت بقولي اسلمت اني على
 الحق ولم ارد بذلك الرجوع عن ديني لم يحكم باسلامه ولو قال يهودي
 او نصراني الشهادة ان لا اله الا الله واعتبر عن اليهودية او النصرانية
 لا يحكم باسلامه لانهم لا يمتنعون عن التوحيد والتبري عن اليهودية او
 النصرانية فلا يكون دليل الدخول في دين الاسلام لاحتمال ان يتبرأ عن
 ذلك ودخل في دين اخر سوا الاسلام فلا يصلح التبري دليل الايمان
 مع الاحتمال ولو اقر مع ذلك فقال دخلت في دين الاسلام ادني ذكر
 محمد عليه السلام حكم باسلامه لزوال الاحتمال بهذه القرينة

في فصل فيما يعترض من الاسباب المحركة للقتال
 من كتاب السير
 اذا اسلم احدي في دار الحرب ولم يعرف ان عليه صلاة ولا صياما ثم خرج
 الى دار الاسلام فليس عليه قضاء ما مضى وقال ابو يوسف استحسن
 ان يجيب عليه القضاء وجه قوله ان الصلاة قد وجبت عليه لوجود
 سبب الوجوب وهو الوقت وشروطه هو الاسلام والصلاة الواجبة
 اذا فاتت عن وقتها قضت كالذي اذا اسلم في دار الاسلام ولم يعرف
 ان عليه ذلك حتى مضى عليه اوقات صلاة ثم علم وجه قول ابى حنيفة

ان وجوب الشرائع يعتمد على كونها في العلم بالوجوب لان وجوبها لا يترتب
 الا بالشع بالاجماع ان اختلف في الايمان الا ان حصة العلم ليست
 بشرط بل معنى الوصول اليه كاف وقد وجد ذلك في دار الاسلام لانها
 دار العلم بالشرائع ولم يوجد في دار الحرب لانها دار الجهل بها بخلاف وجوب
 الايمان وشكر النعم وحرمة الكفر والخوان ونحو ذلك لان هذه الاحكام لا يقف
 وجوبها على السمع بل يحكيها العقل عند فان ابا يوسف روى عن
 ابى حنيفة انه يقول لا عذر لاحد من اهل دار الحرب في جهلهم بموافقة خالفه لانه الواجب
 على جميع اهل دار الحرب معرفة الرب جل جلاله وتوحيد لما سطر من خلق السموات
 والارض وخلق نفسه وسائر ما خلق الله تعالى فاما الفرض فانه لم يعلمها
 ولم يبلغ فان هذا لم يقع عليه حجة حكمية بلفظ

البديع في فصل واما الاحكام التي تحتكف
 او اختلفوا في موت الميت على الاسلام او على الكفر فالقول لمن يدعي انه
 مات على الاسلام من قضاة الجرائد

في مسائل شتى عند شيع قوله وان مات ذمى
مسألة اذا قال الذمى انا مسلم ان فعلت كذا او ان فعلت كذا فاما مسلم
 ثم فله او تلفظ بالشهادتين لا غير هل يصير مسلما **اجاب** لا يحكم
 باسلامه فرش من ذلك كذا افعى علمنا وما والذي افعى به اذا تلفظ به
 بالشهادتين يحكم باسلامه وان لم يتبرأ عن دينه الذي كان عليه لان المعنى
 بهما صار علما على الاسلام فيحكم باسلامه واذا رجع الى ما كان عليه يقتل

الا ان يعود الى الاسلام فيترك
مسألة عن نصراني حصل له خيل في عقله بسبب عشق او غيره لكنه
 يستخفي بجوابيها بسبل عنه ويلبث في الخطب فاسلم وحصل له سرور
 بذلك وكل وقت يمدح دين الاسلام ويذم دين النصرانية هل يصح له
اجاب هذا ممة يصح اسلامه ولا يقبل جوعه ان يرجع ويجبر على العودة

الى الاسلام فآرى الهداية
 فان الدليل على وجوده فانما يجعل موجها في حق الاحكام لان اقامة الدليل
 تمام الدليل اصل في الشريعة والعقل الاثر ان الخطاب يدور مع دليل
 القدرة وسببها دون حصة القدرة ومع دليل العلم وسببه دون حصة
 العلم حتى لا يذم الجاهل بالله تعالى لقيام الايات الدالة على وجوب الصالح
 والابا للشرائع عند ان الوصول الى معرفتها بدليلا ثم الدليل وان
 بحيث يندر الوصول اليه بكتفه اذا كان ممكن الوصول في الجملة او الدلائل
 تنفوت في الجمل والكف والمستهلون يتفوتون في الغباقة والذكاء
 فالشع اسقط اعتبار هذا التفات في ثلث العبرة لاصل الامكان

في هذا الباب وانما كان الدليل في حقه منع ما فهو في حق الحكم بالحق
من عنان البدايع قبل فصل وانما حقه الاعيان
ثلاثة اوراق تحميمنا

وان حكم اوج اداي الزكوة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية
من سيرة قاضي خاني فيما يكون اسلامه من الكافر

صبي يقع من الغيرة في سهم رجل في دار الحرب او بيع منه فوات يصلي عليه
لانه يصير مسلما كما تبطل مولاه وان بيعه الجعية او الصبية فوات في دار
الحرب فهو على دين ابويه وان ادخل دار الاسلام فانه كان معه ابواه
او احدهما فهو على دينهما وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان
وان لم يكن معه واحد منهما حين ادخل دار الاسلام يصير مسلما تبعنا
لدار اولي

فان كان في باب

ما يكون اسلامه من الكافر من باب

ولو بيع الجعية ومعه ابواه او احدهما فلم يخرج من دار الحرب حتى مات
ابواه ثم اخرج الى دار الاسلام فهو مسلم ولو اخرج الى دار الاسلام او قسم
او بيع في دار الحرب ومعه ابواه او احدهما ثم مات ابواه لم يحكم باسلامه
حتى يكبر ويصنف الاسلام من سيرة التواريخ

في الفصل الرابع

ولو اسلم ذمي ولد ابن ابن صغير في عياله مات ابواه لم يصير مسلما
باسلام الجدة ولا ابائهم ذمي تحت امة فولدت واسلمت الامة فالولد
مسلم باسلامها وكذا ولد ام مسلم باسلام الامة
حرارة الاحل لفتا من الزيارات

حربي دخل دارنا بايمان ومعه عبد صغير ثم اسلم حربي فالصغير كافر
لما كان حربي عقال واسلم او اسلم احد ابويه حربي دخل دارنا بايمان في
ولده الصغير وادخل دارنا لا يصير مسلما كما دخل دارنا مع الاب
بخلاف ما اذا لم يكن له اب في دارنا

حرارة الاحل لفتا عن العبدون

اعلم ان اصول البدعة ستة الرافضية والناصبية والقرية
والجبرية والمشيبة والمعتقة وكل صنف ينسب الى احدى هذه
فئة فيكون اثني سبعين فتذكر اصولهم واعتقادهم وما يوجب الكفر
من كلامهم وما لا يوجب اياها الرافضة فكل ما هم مختلف بعضه كفره
بعضه بدعة وفسوق فنبين ذلك قال بعضهم بان عليا كان الها
نزل من السماء وخرج عن صوت الالهية الى صور الناسوتية ففعل
افعالا تدل على الربوبية ثم خرج الى الدنيا وهذا القوم قالوا ان الله

فأمرهم بالنار واعتقد من الله منهم بانه لو لم يكن الها لا عذبهم بالنار وهم
كفار باختلاف وقال بعضهم بان عليا كان شريكا لمحمد صلا الله عليه وسلم
في النبوة وهذا كفر لان من كفر بنبي فانه يكفر وقال بعضهم بان النبوة
كانت لعل وجبريل اخطأ وغلط بنزول الوحي الى محمد وقال السبب
الصدقة وهذا كفر وقال بعضهم بان النبوة متصلة من لدن ادم
الي يوم القيمة وهذا كفر وقال بعضهم بان من علم انه من اهل البيت
فهو نبي سوا طهرت دعوته او لم تظهر وهذا كفر ومنهم من قال بان الله
لا يخلق من امام والامام من اولاد اكنس واكسين وهو يعلم العلم من الله
او من جبريل فمن لا يعرف ولا يؤمن به فهو من اهل البيت هذا كفر لان الله
النبوة ومنهم من قال بان عليا واولاده واصحابه يرجعون الى
الدنيا وينتقلون من اعدائهم وهذا كفر لانهم ينكرون النص والقيمة
ومنهم من قال بان روح علي واولاده يرجعون الى الدنيا في احوالهم
وينتقلون من اعدائهم فيكون اماما ومنهم من يؤولون كتاب الله
على غير ما انزل وغير ما يوجب وهذا كفر ومنهم من قال بان عليا ليس
بميت وهو بر وجه جده في السماء وما من سحاب الا وعليه معه والرضا
من صوته وهذا كفر ومنهم من قال انكاح بغير شهوة جائز لان عليا
واولاده يحضرون وهذا كفر ومنهم من قال بان الكهنة يحكم
والمنفعة واللاوطة ليست بحرام ومنطوق امراته في حالة الكيف لا يقع
ومن طلق امراته ثلاثا بدعة واحدة فانه لا يقع وهذا كفر ومنهم من قال
بان عليا كان افضل العلم من محمد صلا الله عليه وسلم وكان افضل
واشجع وهذا كفر ومنهم من قال بان ابا بكر وعمر وعثمان رضوان
الله تعالى عليهم اجمعين كفروا حين قبلوا اخلافة قتل علي ومن تابعهم فهو
كافر وهذا كفر ومنهم من قال ان عليا صار كافرا حين ترك اخلافة
والامام واكبح كان له وترك ذلك واخفى احوي وهذا كفر ومنهم من
قال بان الامة لم يعرفوا الامام وهم انا عشر ثم ابدت دعوتهم و
ثلاثة بواطن وواحد بقي وهو مهدى فانه يجب البيعة لهؤلاء
من خلفهم فهو كافر وهذا كفر ومنهم من قال بان عليا كان في
العهد والوحي القائم ومن بالغ غير فهو كافر وهذا كفر ومنهم
المائل وما يشبهها يكون كفرا ومنهم من قال بان عليا كان
افضل من ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم الا ان خلافتهم
يجوز بالاجماع ومنهم من قال بان لا يجوز الصلاة خلف الفاجر
ومنهم من قال بان يجب الاذن على من خرج على علي رضي الله عنه من الصحابة
مثل معاوية وطلحة والزبير وعائشة رضي الله تعالى عنهم ومنهم

من قال بان الوصية واجبة ومنه من قال بان بعض الناس ولدوا
من باب ادم وبعضهم ولدوا من حور العين لان النبي صلى الله
عليه نبينا وعليه ترويح الجور العين واصل العرب منه ومنه من قال
بان نوح الاخت ما كان مباحا في زمن ادم وكانت منا كحتم مع
حور العين ومنه من قال بان النطفة اذا هاجت من صدق
النبي فان الولد يكون من الناس واذا هاجت من وسوسة
الشیطان فان الولد يكون من الشيطان ويكون مشركا كقولهم
وشركهم في الاموال والاولاد وهذا كله غير صحيح لان الله تعالى
خلقكم من نفس واحدة وقوله قل انا بشر مثلكم واما قوله
وشركهم في الاموال والاولاد قال ابن عباس ارادوا انهم لم يرد
بالشركة لان الزنا قصد بوسوسة الشيطان ومنه من قال
بان عليا كان اعلم من ابي بكر وعمر وعثمان رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين ومنه من قال بان حبيلى واهل البيت اولى واحق
وهذا كله بدعة وضيق وليس بكفر والاصل في هذا ان من تكلم بكلمة
او اعتقد بشيء يكون النكر والنصر او ما يقوم مقام النصر كالسنة
الظاهرية الثابتة او اجماع الامة بانه يوجب الكفر ومن تكلم بكلمة او
اعتقد بشيء خلافا عليه التماس وبخلاف اكبر الواحد ويكون شبهة
في ذلك فانه يكون بدعة ولا يكون كفرا واما الناصبية فهم الخارجة
لانهم خرجوا على علي في موضع ليس حرورا ومن ذلك ليهون حوربا
وكلامهم مختلف كذلك ومنه من قال بان عليا كافر وهو كفر
ومنهم من قال بانا لانوف المومن من الكافر غير ابي بكر وعمر رضي الله
تعالى عنهما ولا تشهد على احد منهما لاحاد بالايان ولا بالكفر بل الكل
منافقون وهذا كفر ومنه من قال بان الايمان بمجربول والناسل
لا يعلمون الايمان وتماه وهم ليسوا بمؤمنين وهذا كفر ومنهم من
قال بانه لا يجوز ترك الجهاد لاحد من المسلمين والمؤمنين ذكر اكان
او انشئ فقيرا كان او غنيا ومن ترك الجهاد فهو كافر وهذا كفر
ومنهم من قال بانه لا يجوز دفع الزكوة لاحد لانه ظلم الفسق والمناكر
ولا يعرف الكافر من المؤمنين وهذا كفر ومنه من قال بان الناس
كالرياحين فانه يجوز لكل واحد ان يشتم ويجوز وطئ من غير
نكاح ولا ملك وهذا كفر ومنه من قال بانه لا يجوز الحاكم لان
الحاكم لله تعالى ومن تخاكم الى احد فانه يكفر قالوا بان عليا تخاكم الى
موسى الاشعر وكفر بالعتيق وهذا كفر ومنه من قال بان الامام
وبخليفة ليس كمن ولا يجوز نصب الامير والقضاة ولا يجوز احكام

والجمل والجماعة لانهم لا يعرف الحق من المومن ولا يعرف اهل الامامة
وله الكفر ومنه من قال بان الصحابة اختلفوا فيما بينهم وخرج بعضهم
على بعض بالقتال واشتبه الامر علينا لانوف الحق من المبطل فتوقف
فيهم ولا تنبأ من احد ولا تنو له وهذا كفر لانهم يخرجون الاجماع
ولم يروا الامام على انفسهم وكذلك جوزوا الخروج على اهل الامامة
وكذلك قالوا بان المومن اذا اذنب ذنبا صغيرا او كبيرا يصبر كما فرأ
وهذا كفر في هذه الكلمات منهم كفر ومنه من قال بان دعا الا حيا
وصدقاتهم لا ينفع الموتى وكذلك لا يجوز البول على الارض ثم الارض
مسجد لنا ويجب ان يبول في الكوز ويطلع في الماء ومنهم من قال
بانه لا يجوز المواكلة والمخاطبة مع احد لانه لا خوف الطاهر من النجس
ومنهم من قال يجب الوصية بخير يد يمكن الجهاد ومن لم يوص في وفاء
ومنهم من قال بان العرض بيعة وهذا لم يجوزوا الصلاة مع التباين
لا يجوز ان يبقى الضبط وهذا كله بدعة لوجب الاستغفار والتوبة
ولا يوجب التكفير واما القدرية وهم الذين انكروا القدر بالشئ
من الله تعالى فان كلامهم مختلف كذلك ومنه من قال بان اخير من الله
تعالى وبفضله والشريعة او من ابليس وهذا كفر لانهم لقوا الربوبية
عن الله تعالى ومنهم من انكروا صفات الله تعالى ومنهم من قال بان
القادر مخلوق ومنهم من قال بان الجنة والنار غير مخلوقتين وغير
باقيتين ومنهم من انكروا الصراط والميزان والحساب وهذا كله
كفر لانهم انكروا النص والربوبية ومنهم من قال بان اخير من الله
تعالى والاهوت والشئ من الروح الشيطاني وهذا كفر ومنهم من قال
بان الاعمال كلها لا تدرك من قبل الله تعالى او من العباد ولا يدرك
ايهم ثابون او معاقبون وهذا كفر لانهم انكروا النص ولا يرون
الثواب والعقاب على الاعمال ومنهم من قال بان الله تعالى لم يخلق
الشيطان لانه يكون في تخليقه تخليص الكفر وارادة الكفر والشئ
وهذا كفر لانهم انكروا النص واتهموا القديسين ومنهم من قال
من ارتكب كبيرة لم يقبل توبته ابدا وهذا كفر لانهم ائتموا خالف
غير الله تعالى ومنهم من قال بان المنع غير جائز وكل كتاب نزل
من السماء فاعلى واجب وهذا كفر لانه انكار للنص ومنهم من
قال بان العهد والبيعة من كل الناس غير صحيح وقال بعضهم
بان الكسب واجب على كل حال وهذا بدعة وليس يكون ظهور التاويل
منه ورأى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا رايتهم القدرية
فاقتلهم فانهم محبسون في الامة واما الجبرية وهم المرجعية الملعونة

الذين يقولون بان المعصية لا تضر لان الافعال كلها من الله تعالى
والعبد مجبور في ذلك فان كلامهم مختلف كذا ومنه من قال
بان ليس للعباد افعال على الحقيقة لاني اخبر ولا في الشر وما يفعل
العبد فالفاعل هو الله تعالى كذلك وهذا كفر لانهم وصفوا الله تعالى
بالقباح والشر ما ولا لو ابا نه لو غلبهم على ذلك يكون ظاهرا وهذا كفر
ومنه من قال بان الفعل من العبد ظاهرا ومجازا اما في الحقيقة
الاستطاعة لئلا والعبد كالشجر اذا حركتها الريح كركت وكذلك
العبد مجبور كالشجر وهذا كفر لان هذا كفر لتسليط وكراهة على الكفر
والمعاصي والقباح فواجب العقوبة على ذلك ومن اعتقد هذا
يصبى كافرا ومنه من قال بان الله تعالى خلق الاشياء وفرغ و
استراح عن التحريك وجفف النعم وكل شيء يظهر من غير امر الله تعالى
وهذا كفر لانهم وصفوا الله تعالى بالشغل والفراغ واعتقدوا
زوال الامر ونهاية واعتقدوا زوال الربوبية والفعل منهم
من قال بان الله تعالى يخرج الكافر في النار ويميتهم ويحييهم
فيديهم موتا حيا وهذا كفر لانه انكر النص ومنه من قال
بان الله تعالى يعذب عباده على افعالهم وعلمهم بهم لا على افعالهم وهذا
كفر ومنه من قال بان كل ما يخطر في القلب من خير او شر فانه يجوز
اتباعه ويكون ذلك من الله تعالى وهذا كفر لانه اثبت الوحي والامر
بالقلب وجوز الامر بالشئ من الله تعالى ومنه من قال بان العبد
اذا بلغ غاية المحبة وصفه قلبه شرب كاس محبة سقط عنه
الكلفة وارتفعت عنه العبادة بالتكليف وهذا كفر ومنه من قال
بان الفكرة افضل من اداء الفريضة وهذا كفر ومنه من قال
بان اموال الدنيا مشتركة بين بني ادم بسبب الورثة من ادم وحواء
فمن اخذ شيئا فذلك حقه ولا يجوز لاحد ان يمنع وهذا كفر ومنه
من قال من تعلم العلم صار شريكا في اموال الناس ومن منعهم يصبى
كافرا وهذا كفر ومنه من قال بان لا فرض من الله تعالى على الناس
شيئا ان شاؤوا فعلوا وان شاؤوا تركوا وهذا كفر ومنه من قال
بان العبد ليس يكلف بدون الايمان والكفر وهذا كفر ومنه
من قال بان الامر بالعبادات لا يوجب التكرار وهذا كفر ومنه
من قال بان المؤمن ليس بمؤمن على الحقيقة والكافر ليس بكافر على الحقيقة
يجوز تغيبهم عن الاخرة وهذا كفر ومنه من شك في ايمانه وقال
بان الايمان والاشهادة هل يكون ايمانا وهل يزيل الكفر وان اعتقد
ام لا وهذا كفر ومنه من قال بان الايمان يحمل لا عبادة لا قرار

والصدقين وهو كفر ومنه من قال بان الثواب والعقاب
قد قسم ولا يزيد ولا ينقص سواء فعل او لم يفعل وهذا بدعة سيئة
لان الافعال تباينها كما قال عليه السلام كل ميسر ما خلق له ومنه من قال
بان القضا قد سبق لتسعد السعادة ولتشتق الشقاوة
ومنه من قال بان الايمان ان يعلم الاشياء من كونه وباطل ويكون
عائيا ومنه من قال بان الايمان يزيد وينقص ومنه من قال
بان الاستثنائي الايمان جائز ومنه من قال بان القياس ليس
بحجة وكذلك الروافض الكروا القياس وهذه حجة ان ارادوا بذكر
كل القياس فانه يصبى كافرا لان كون القياس حجة يثبت بالنص
وان ارادوا بذلك بعض القياس فانه لا يكفر ويكون بدعة
واما المشبهة فآلهم الله تعالى فانهم ائمتنا صفاتنا وجوزوا احد شيئين
ما برار من غير علم وبالسبع من غير معنى وكلامها فاسد لا يجوز في الحكمة
والعلم قال بعضهم بان الصانع جوهري وهذا كفر وقال بعضهم بان
الله تعالى على صوت الان وهذا كفر وقال بعضهم بان جسم وكذا
كفر وقال بعضهم بان له كحا واما ويدا وكن واصابع وهذا كفر
وقال بعضهم بان نور يتلأئو وهذا كفر وقال بعضهم بان الله تعالى مجيئ
ونزول فان عني بها الانتقال يكون كافرا وان قال شيء وله مجيئ
من غير كيف ولا انتقال لا يكون كافرا وقال بعضهم بان الله تعالى
فوق العرش موجود واستوى وانما وهذا كفر فان اثبات الجبهة
الى الله تعالى كفر وان قال بان الله تعالى فوق العرش كما كيف ولا اذا
فانه لا يكون كافرا بل يكون خطاء وقال بعضهم بان الله تعالى قد
وهذا كفر والاصل في هذا ان من وصف الله تعالى بما يوجب التعجب
والتشبيه بصفات المخلوقين سواء ورد النص فيه او لا فانه يصبى
كافرا بلا خلاف واما المعطلة فمنهم من قال بان لا حقايق
للشياء والاسماء فالتا تشبه تارا والما ليس بما فربما يكون على العكس
وهذا كفر لان فيه انكار للنص وتؤدي الى تعطيل الاحكام والربوبية
والعبودية بجوار ان يكون الرب عبدا وعلى العكس ومنه من
قال بان الصانع لا يعرف بالحقيقة ولا يدرك وهذا كفر لان اوصاف
المعرفة تثبت بالنص ومنه من يقول بان لا نقول بان الله تعالى
شيء ليس شيء بل يتوقف فيه وهذا كفر لانه انكار للنص قال الله تعالى
قل انما شيء اكرم شهادة قل الله شريد ومنه من قال بان الله تعالى
ملتزم بكل مكان ولا يباين منه شيء وهذا كفر ومنه من يقول
بان لا يجوز لاحد ان يثبت لنفسه ربا ولا ان يذكره وهذا كفر

ومنهم من يقول بان اربع صفات التدين غير مخلوقة العلم والقدرة
 والخلق والمنية والبقية مخلوقة وهذا كفر للزوم الزيادة
 في ذات التدين قال ومنهم من قال لا نقول القرآن مخلوق او غيره
 مخلوق وهذا كفر ومنهم من قال الكعبة والنار تقنيان وهذا كفر
 ومنهم من قال ان المؤمن لا يدخل النار ومعنى الورود ان حضوره
 ليس بدخول وهذا كفر ومنهم من انكر عذاب القبر قال بعض
 الفقهاء بان يكفر وقال البعض لا يكفر لانه ثبت بخبر الاحاد و
 الاصح انه يكفر ومنهم من قال بان اكوض والصراط والميزان
 ليس بحقيقة وقال اكوض هو الماء والصراط هو الدين والميزان هو
 العدل وهذا خطأ في التاويل وليس بكفر فانهم اتفقوا
 في رسالته لا لفظ الكفر فافقنا عن التمهيد
 ولا يجبر ولده ولده على الاسلام لان ولد الولد لا يتبع اجد في الاسلام
 اذ لو كان كذلك لكان الكفار كلهم مرتدين كونه من اولاد نوح وادم
 عليهما السلام فثبت ان يجبر احكام الردة عليهم وليس كذلك بالاجماع
 بدائع في الفاظ الكفر من كتاب السير
 الولد يتبع خيرة الابوين دينا لانه انظره وهذا اذا لم يختلف الدار بان كان
 في دار الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسلم
 الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد
 في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم ولا يتبع ولده ولا يكون
 مسلما لانه لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس
 زيلعي من كتاب الكافر
 ثم انما يعتب بتبعية الابوين والدار اذا لم يسلم بنفسه وهو يعقل الاسلام
 فاما اذا اسلم وهو يعقل الاسلام لا يعتب بتبعية ولده صح اسلامه عند
 وعند الثاني لا يصح حتى يقول عليه السلام ربح القوم ثلاث عن الصبي
 حتى يجتلم وعن المجنون حتى يقبض وعن النائم حتى يستيقظ خبر
 ان يصح مرفوع القلم والفقهاء مستنبط منه وهو ان يصح لو صح اسلامه
 اما ان يصح فرضا واما ان يصح نفيا ومعلوم ان التنفل بالاسلام محال
 والفرضية بكتاب الشريعة والقلم مرفوع ولا يصح الاسلام من الاحكام
 الصادرة فانه سبب بحكم الميراث والنفقة لوقوع الفقة بين الزوجين
 والصبي من اهل المنزلات الصغار ولهذا لم يصح طلاقه وعتاقه ويجب
 عليه الصوم والصلاة طاهرا اسلامه ولنا انه امن بالله تعالى عن غيب
 فيصح اسلامه كالبائع وهذا لان الايمان عبارة عن التصديق لغير شرا
 وهو تصديق الله تعالى في جميع ما انزل على رسوله وتصديق رسوله عليهم السلام

في جميع ما جاء به عن الله تعالى وقد وجد ذلك من وجوده ليدل وهو اقرار
 العقل وخصوصا عن طوع فترب عليه الاحكام لانها بمنية على وجود
 الايمان حقيقة قال الله تعالى ولا تكونوا المشركين حتى يؤمنوا وقال عليه السلام
 لا يرت المؤمن الحافر ولا الكافر المؤمن قوله انه مرفوع القلم قلنا نعم
 في الفروع الشرعية فاما الاصول العقلية فمنوع وجوب الايمان
 من الاحكام العقلية فيجب على كل عاقل واجبة بحكم الاحكام الشرعية
 لتوفيق بين الدلائل وبذلك نقول واما حكم الايمان فنقول وبالله العصمة و
 النجاة للايمان حكما ان احدهما يرجع الى الاخرة والثاني يرجع الى الدنيا
 انا الذي يرجع الى الاخرة فكيف يكون المؤمن من اهل الجنة اذا ختم عليه قال الله
 تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها واما الذي يرجع الى الدنيا فعصمة النفس
 المال لقوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 فاذ قالوا لا اله الا الله فاما نفوسهم واموالهم الا بحقها الا ان عصمة النفس
 تثبت بمقصودة وعصمة المال تثبت بتبعا لعصمة النفس اذ النفس اصل
 في الخلق والمال خلق بذله للنفس تتبعها فانما تثبت عصمة النفس
 تثبت عصمة المال تبعا الا اذا وجد القاطع للتبعية على ما ذكر فاعلم هذا
 اذ اسلم اهل بلدة من اهل الحرب قبل ان يظهر عليهم المسلمون حرم قتلهم و
 لا سبيل لاحد على اموالهم على ما قلنا وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم انه قال من اسلم على ما قلنا ولو اسلم حربي في دار الحرب
 ولم يهاجروا ليسنا فقتله مسلم عدا او خطا فقاتل عليه الا الكفارة وخذه
 الى يوسف عليه السلام في الخطا وخذه الى علي عليه السلام مع الكفارة
 في الخطا والقصاص في العمد واحتج بالعمومات الواردة في باب القصاص
 والدية من غير فصل بين مومن قتل في دار الاسلام او في دار الحرب
 ولنا قولنا وان كان من قوم عدوكم وهو مومن فخر بربقة مومنة
 اوجب الكفارة وجعلها كل موجب قتل المومن الذر هو من قوم عدو لنا
 لانه جعله جزاء واجرا ايهي على الكفارة بها عما سواها من القصاص والدية
 جميعا ولان القصاص لم يشع الا كرامة الحياة قال الله تعالى وكنتم في القصاص
 حياة واكابة الى الاحياء وخذه قصص القتل لعداوة حاكمة عليه ولا يكون
 ذلك الا عند المحالطة ولم توجد ههنا وعلى هذا اذا اسلم ولم يهاجروا لنا
 حتى ظهر المسلمون على الدار فما كان في يده من المنقول في يده ولا يكون
 فينا الا عبيد ايقال فانه يكون فينا لان نفس استفا والعصمة
 بالاسلام وماله الذر في يده تبع له من كل وجه فكل من عصى ما تبعا
 لعصمة النفس لا عبيد ايقال لانه اذا قاتل فقد خرج من يد المولى
 فلم يرجع تبعا له فانقطعت العصمة لا لفظاع التبعية فيكون محلا للملك

باعتقاده لا يستعمله وكذلك ما كان في يد مسلم او ذمى ودعيه له فهو له ولا يكون
فيستلزم ان يدعى المودع يد من وجه من حيث ان يحفظ المودعة له و
يدفعه من حيث ان يحفظه وكل واحد منهما معصوم فكل من كان في يد
معصوما فلا يكون محلا للتملك واما ما كان في يد حربي ودعيه يكون
فيستلزم عند ابي حنيفة وعندهما يكون له من جهاد

البدايع في فصل ما يعرض من الاسباب
اذا سبب الصبي واخرج الى دار الاسلام فهذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما
ان سبب مع ابويه واما ان سبب مع احدهما واما ان سبب وحده
فان سبب مع ابويه فما دام في دار الحرب فهو على دين ابويه حتى لو مات
لا يصلى عليه وهذا هو وكذا اذا سبب مع احدهما وكذلك اذا
خرج الى دار الاسلام ومعه ابواه او احدهما لما بيننا فان مات الابوان
بعد ذلك فهو على دينهما حتى يسلم بنفسه ولا ينقطع تبعيته الابوين
بموتهما لان بقاء الاصل ليس شرط لبقاء الحكم في التبع وان اخرج
الى دار الاسلام وليس معه احدهما فهو مسلم لان التبع ينتقل الى
الدار لما بيننا ولو اسلم احد الابوين في دار الحرب فهو مسلم تبعا
له لان الولد يتبع خيرة الابوين دينا لما بيننا وكذا لو اسلم احد الابوين
في دار الاسلام ثم سبب الصبي بعد ذلك والرجل في دار الاسلام فهو مسلم
يتبع له لانه جمعهما دار واحدة لان تبعيته الدار لا تعتبر مع احد الابوين
لما ذكرنا في ما قبل الادخال في دار الاسلام فلا يكون مسلم لانها في
دارين مختلفين واختلاف الدار يمنع التبعية في الاحكام الاخر
بدايع في فصل ما يعرض من الاسباب

السير
وما احكم بالاسلام من طريق التبعية فان الصبي يحكم باسلام تبعا لابويه
عقل او لم يعقل ما لم يسلم بنفسه اذا عقل وحكم باسلام تبعا للدار
ايضا وبجملته فيه ان الصبي يتبع ابويه في الاسلام والكفر ولا عبرة
بالدار مع وجود الابوين او احدهما لانه لا بد له من دين تجر عليه
احكامه والصبي لا يهتم كذلك اما لعدم عقله واما لقصوره فلا بد
وان يجعل تبعا لغيره وجعله تبعا لابوين اولي لانه يولد منهما واما الدار
منها وهه وحده اعداها في الدار التي فيها الصبي تنتقل التبعية
الى الدار لانه الدار تتبع الصبي في الاسلام في الجملة كاللقيط
فاذا اسلم احد الابوين فالولد يتبع المسلم لانها استويا في جرته
التبعية وهو المولود والتفريع فيخرج المسلم بالاسلام لانه يعلو
ولا يعلو ولو كان احدهما كفايا والاخر مجوسيا فالولد كفايا لان

الكتاب الى احكام الاسلام اقرب فكل من الاسلام منه ارجى
البدايع في فصل ما يعرض من الاسباب

باب المرتد وما ينسب
ويشتهر في جوار قتل المرتد ان لا يكون اسلامه بطريق التبعية ولذا
في البداية صبي ابواه مسلمان حتى يحكم باسلامه تبعا لابويه فيبلغ كافرا او
لم يسمع منه اقرار بالدين بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الردة منه
اذهبه اسم التكنيب بعد سبب بقية تصديق ولم يوجد منه التصديق بعد
البلوغ حتى لو اقر بالاسلام ثم اراد يقتل ولكنه في الاول يجب ان لا
كان له حكم الاسلام قبل البلوغ تبعا وان حكم في الكتابه كالحكم في الكتاب
المرتد لانه مرتد حكمه انتهى وان لا يكون في اسلامه شبهة لان السكران
لو اسلم صح اسلامه فان رجع مرتدا لا يقتل كالصبي العاقل اذا اراد
كذا في التاثير خاتمة البحر الرائق

شع قوله ويجعل المسلم ايم من باب المرتدين
اعلم ان الامة اد فيها قتل عن الامام ابي حنيفة رحمه الله ان يقول
برئت من الاسلام او دخلت في دين النصرانية او يقول تركت
دين الاسلام ودخلت في دين اليهودية والمجوسية او قال برئت
من دين الاسلام او انا بمرتد عن محمد صلى الله عليه وسلم او كذب باحد
من الانبياء وينتقص احد من الانبياء او جحد باسمه او خالفه
او ربه وكذب بالجنة او بالنار او بالحجاب كان مرتدا وبانت ايمته
منه فان لم يمت قتل فان قال بعت بقال انه يقول الشهادة لا اله الا الله
واسم محمد رسول الله ويقربا جارية من عند الله ويترأى من
الذين يتحل فاذا قال ذلك فقد تاب ويؤجل ثلثة ايام فان عاد الى
الردة ثانيا فطكب التاجيل اجل فكذا في الثالثة وفي الرابعة يقتل
من غير تأجيل فاذا اسلم قبل اسلامه وقرضه تابا وجيها ويجلس ولا يخرج
حتى يأتي عليه خمسون الفقة وجود المرتد الردة رجوع الى الاسلام
المرتدون اذ غلبوا على مدينة ثم ظهروا عليهم يقتلون وتجبرن ايمهم
وصيبتهم على الاسلام ولو كبح المرتد بدار الحرب وحكم القاتل
بجاجة فكسب الاسلام لغيره بين ورثة المسلمين وكسب الردة في موضع
في بيت المال ودواؤه الموجهة لغيره حالة وما لزمه من دين حار
اسلامه يقتضي من كسب الاسلام وفي الردة للناطقة في الرابعة
اذا اسلم لا يضرب ولا يجلس ولو اذن الكافر يكون مسلم قال محمد
لا يكون مسلم حتى يؤذن في اجماع او يشهدوا بذلك وفي مجموع
النوازل لو اذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام اكلوا القربان

او قتلهم لا يكون اسلامًا ولو شهدوا انه صلى الصلاة الخمس مع المسلمين
 في الجماعة كان ذلك اسلامًا وفي الروضة الكافر لو صلى وحده
 فهو منه اسلام ايضا ولو شهدوا انهم راق حج او تحييا للاحرام
 ولبي وشهد المناسك كلها مع المسلمين كان اسلامًا ولو لبى ولم يشهد
 المناسك او شهد مناسك لم يلزم ذكره في التجريد ان لا يكون
 مسلمًا ولو شهد واحد فقال انه يصلي في المسجد الاعظم وشهد
 اخر فقال اني يصلي في مسجد اخر لم يقتل اذا ارتد ولكن يجير على
 الاسلام مسلم تزوج امرأة يعرفها بالاسلام لا بالها اما
 اذا لم يعرف يبين لها صفة الاسلام ويقول كما هل تعرفين بهذا
 ان قالت نعم كانت مسلمة وانما فلا وفي اجماع الكبار
 لو قيل ليهودي هل تعرف صفة اليهودية قال لا ولو سئل يهودي
 وكذا المسلم على هذا اذا اكره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على
 لانه يكون اسلامًا فان رجع عن الاسلام قال محمد لا يجير على الاسلام
 وانكر ان اذا اسلم يكون اسلامًا فان رجع عن الاسلام قال محمد
 لا يجير على الاسلام وفي لو ادرا ابن ستم يجير على العود ولا يقتل
 شهيد مسلم واحد على نصراني ان اسلم قبل موته يجعل مسلمًا ولو شهد
 على ميت مسلم انه ارتد ومات على ردة لم يقتل وفي السير يصلي
 المسلمون على ميت يقول واحد بعد ان يكون عدلا شهيد نصراني
 على نصراني ان قد اسلم وهو يحكي لم يجز شهادتها عليه وكذا لو شهد
 رجل وامرأتان من المسلمين ويترك على دينه وجميع اهل الكوفة في ذلك
 سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها قد اسلمت حابة وكبير
 على الاسلام ولا يقتل وهذا كله قول ابي حنيفة وفي لو ادرا
 ابن ستم تقبل شهادة رجل وامرأتين في اسلام رجل نصراني وكبير
 على الاسلام ولا يقتل في قول ابي يوسف وبقي وكذا لك شهادة
 النصرانيين على نصراني ان اسلم ومحمد مع ابي حنيفة في عدم القول
 واجبه ولو دخل الذي دار احرب وسرق صبيًا واخذ له
 الاسلام يحكم باسلامه ولو اشتراه لا يحكم باسلامه لانه ملكه
 الكركي في اعراب ما يصير به الكافر مسلمًا من
 كتاب الكراهية كذا في الخلاصة
 رجل ارتد مرات او جدد الاسلام في كل مرة وجد النكاح على تو
 ابى حنيفة تحل له امراته من غير اصابة الزوج الثاني لان عنده
 الردة لا يكون طلاقا
 في بيان احكام الردة والاحكام

وجحد الكفر توبة
 وما من كتاب الفاظ الكفر
 توبة المرتد ان ياتي بالشهادتين ويبتعد عن الدين الذي ارتحل اليه
 وان تاب ثم ارتد ثانياً تحكيم في المرة الثانية تحكيم في المرة الاولى
 انه ان تاب في المرة الثانية قبلت توبته وكذلك في الثالثة والرابعة
 لوجوه الايمان ظاهرا في كل مرة لوجوه دليله وهو اقرار العاقل وقال
 الله تعالى ان الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا ثم كفروا فقد اثبت الايمان
 له بعد وجوه الردة منه والايان بعد وجوده لا يحتمل الردة الا انه
 اذا تاب في المرة الرابعة يضرب الامم ويحلى سبيله وروى الحسن ابي حنيفة
 انه اذا تاب في المرة الثالثة حسب الامم ولم يخرج من السجن جنى يرى
 عليه خشوع التوبة والاخلاص
 في بيان احكام المرتدين من قبل الله
 واما الذي يرجع اليه فثلاثة انواع حكم الملك وحكم الميراث وحكم الدين
 اما الاول فنقول لاصناف في انه اذا اسلم يكون امواله على حكم ملكه واختلف
 في انه يزول هذه الاسباب مقصورا على حال او بالردة من حين وجودها
 على التوقف فعند ابي يوسف ومحمد ملك المرتد لا يرزول عن مال البرق
 واما يرزول بالموت او القتل او بالحق بدار احرب وعنده ابي حنيفة
 الملك في امواله موقوف على ما يظهر من حاله وعلى هذا لا يصلح
 حكم تصرفات المرتد انها جائز عند ما لم تجوز من المسلم حتى لو اذن
 او تبر او كاتب او باع او اشترى او وهب نفذ ذلك كله وعنده
 نصرانيه موقوفه لوقوف الملك فان اسلم جاز كل وان مات او قتل او
 كحق بطل كله وجه قولهما ان الملك كان ثابتا له حاله الاسلام لا بحسب
 الملك واهليته وهي الحرية والردة لا تؤثر في شيء من ذلك ثم اختلفا
 فيما بينهما في كيفية الجواز فقال ابو يوسف جوازها تصرف الصحيح
 وقال محمد جواز تصرف المريض مرض الموت وجه قول محمد ان المرتد
 على شرف التوقف لانه يقتل في شبه المريض مرض الموت وجه قول
 ابي يوسف ان اختيار الاسلام بيد فيمكن الرجوع الى الاسلام فليعلم
 عن القتل والمريض لا يمكن دفع المرض عن نفسه فاني يشاهدان
 وجه قول ابي حنيفة انه وجه سبب الملك وهو الردة لانه سبب
 لوجود القتل والقتل سبب حصول الموت فليكن زوال الملك عند
 الموت مضافا الى السبب السابق وهو الردة ولا يمكن للحاق بدار
 احرب بامواله لانه لا يمكن من ذلك بل يقتل فيبقى ماله فاضل عن حاجة
 فليكن ينبغي ان يحكم بزوال ملكه للحال الا ان توقفنا فيه لاحتمال القول بالاسلام

لانه اذا عا د تر نفخ الردة من الاصل ويجعل كان لم يكن فكلما ان الردة
في الزوال للمالك لا شتبه العاقبة فان اسلم تبين ان الردة لم يكن
سببا لزوال الملك لا تنفعا من الاصل فيقتبين ان تصرفه صادر
محل وان قتل او مات او كثر تبين انها وقعت سببا للزوال من
حين وجودها فيقتبين ان الملك كان زائلا من حين وجوب الردة
لان الحكم لا يتخلف عن سببه فلم تصادف التصرف محله فبطل فاما
قتل ذلك كان ملكه موقوف فينت تصرفه المبنية عليه موقوفة ضرورة
واجبوا على ان يصح استبداده حتى لو استولده امته فادعى ولدها
انها يثبت النسب وتصير الحارثية ام ولد له اما عند هذا فلان
المحل مملوك له على ثانيا واما عند ابي حنيفة فلان الملك الموقوف
لا يكون ادنى حالا من حق الملك ثم حق الملك يكفي لصحة الاستبداد
فبذا اولى واجبوا على انه يصح طلاق وتولية الشفعة لان الردة
لا تؤثر في ملك النكاح والثابت للشفيع حق لا يحتمل الارث
ومعاوضة موقوفة بالاجماع لانها مبنية على المساواة واما المرتدة
فلا يزول ملكها عن اموالها بخلاف فيجوز تصرفها في مالها بالاجماع
لانها لا تقتل فلم يكن روثها سببا لزوال ملكها واذا عرفت حكم ملك
المرتدة وحال تصرفاته المبنية عليه في حال المرتدة لا يخلو من ان يسلم او يموت
او يقتل او يلحق به اكره فان اسلم فقد عاد على حكم ملكه القديم لان
الردة انما ترفع من الاصل كما جعلت كان لم تكن اصلا وان
مات او قتل صار ماله لورثته وعقته امهات اولاده ومدربروه و
من تبه اذا ادى الى ورثته وتحل الديون التي عليه ويقضى عنه لان
بذبح احكام الموت وكذلك اذا كثر اكره وقضى القاضي
بالحاقه لان اللحاق بدار اكره بمنزلة الموت في حق زوال ملكه عن امواله
المرتدة في دار الاسلام لان زوال الملك عن المال بالموت حقيقة كونه
مالا مضافا عن حاجته لانتها حاجته بالموت وتجرع الانتفاع
به وقد وجد هذا المعنى في اللحاق لان المال الذي في دار الاسلام
خرج من ان يكون مستفعا به في حق العجز عن الانتفاع به فكان له حكم
المال المضاف عن حاجته لعجزه عن قضاء حاجته به فكان للحاق بمنزلة
الموت في كونه مضافا للملك واذا قضى القاضي باللحاق يحكم باعتنا
امهات اولاده ومدربريه ويقسم ماله بين ورثته وتحل ديونه الموقوفة
لان هذه احكام متعلقة بالموت وقد وجد معنى واما المالك تاب فلو
الى ورثته ويعتق فاذا عتق فله لاؤه للمرتدة لانه المعتق ولو كثر بدار
اكره ثم عاد الى دار الاسلام مسمى فهذا لا يخلو من احد وجهين احدهما

ان يرد

ان يعود قبل قضاء الفسخ بالحاقه بدار اكره والثاني ان يعود بعد ذلك
فان عاد قبل ان يقضى الفسخ بالحاقه عاد على حكم اطلاق في المدة بين اذ
الاولاد وخير ذلك ما ذكرنا ان هذه الاحكام متعلقة بالموت و
الموت بدار اكره ليس بموت حقيقة لكن يلحق بالموت اذا اتصل
به قضاء الفسخ بالحاقه فاذا لم يتصل به لم يلحق فاذا عاد يعود على حكم
ملكه وان عاد بعد ما قضى الفسخ بالحاقه فما وجد من ماله في يد ورثته
بحاله فهو الحق به لان ولده جعل ضيفا له في ماله فكان تصرفه بطريق الخلف
له فكله وكله فدان ياخذ وجده قائما على حاله وما زال ملك لوارث
عنه بالبيع او بالعقود فارجوع فيه لان تصرف الخلف كنصرف المصل
بمنزلة تصرف الوكيل واما ما عتق احكام من امهات اولاده و
مدربريه فلا سبيل عليهم لان الاعتناق مما لا يحتمل الفسخ وكذا المالك
اذا ادى الى الورثة ان كان قائما اخذ وان زال ملكهم عنهم لا يجب
عليهم ضمانه كسر امواله لما بينا وان كان لم يؤد بدل الكتابة
بعد ياخذ بدل الكتابة وان عجز عا د رقيقا له ولو رجع كما فر الى دار الاسلام
واخذ طرفة من ماله وادخلها دار اكره ثم ظهر المسلمون عليه فان رجع
بعد ما قضى بالحاقه فالورثة احق به ان وجدته قبل القسمة اخذته مجانا
بما عوف وان وجدته بعد القسمة اخذته بالقيمة في ذوات القيم
لان اذا كثر وقضى بالحاقه فقد زال ملكه الى الورثة فهذا مال مسلم
استولى عليه الكافر او احزن بدار اكره ثم ظهر المسلمون على الدار
فوجدوا المالك القديم فاحكم فيه ما ذكرنا وان رجع قبل احكامهم
باللحاق ففيه رواية في رواية هذا ورجوعه بعد احكامهم بالحق
سواء وفي رواية يكون فيما لا حق للورثة فيه اصلا واما اعلم
ولو جنى المرتد جناية ثم كثر بدار اكره ثم عاد اليها ثانيا
فما كان من حقوق العباد كالقتل والعصب والقذف يؤخذ به وما
كان من حقوق الله كالزنا والسرقة وشرب الخمر يسقط لان اللحاق
يلحق بالموت فيورث شبهة في سقوط ما يسقط بالشبهات ولو
فعل شيئا من ذلك بعد اللحاق بدار اكره ثم مات لم يؤخذ منه
لان فعله لم يقع موقفا لصيرورته في حكم اهل الحرب هذا الذي ذكرنا
حكم ماله الذي خلفه في دار الاسلام واما المال الذي كثر به دار اكره
فهو ملكه حتى لو ظهر المسلمون عليه يكون فيئ لان ملكا للورثة لم يثبت
في المال المحمول الى دار اكره فيبقى على ملك المرتد وهو غير معصوم فكان
محل التملك بالاستيلاء كسر اموال اهل الحرب واما حكم الميراث
فمقول لا خلاف بين اصحابنا في ان المال الذي اكتسبه في حال الاسلام

يكون ميراثا لورثة المسلمين اذا مات او قتل او كثر وقضى بالمحاج
 وقال الشافعي هو في وجوبه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا يرث الحج في الاسلام ولا المسلم الحج في الاسلام يرث المسلم
 الحج في الاسلام فيجب ان لا يرثه ولما روى ان عليا
رضي الله عنه قتل المستور والعجل بالردة وقسم ما بينهما ورثه علي
 ولما في ذلك بحضرة من الصحابة رضوا ان الله عليهم ولم ينقل ذلك
 عليه منكرو فيكون اجماعا من الصحابة ولان الردة في كونها سببا
لرذال الملك كالموت على اصله في حنفية رحمه الله على ما قرناه
 فاذا ارتد فهذا مسلم مات فبرئ المسلم فاذا هذا ارث المسلم من
 المسلم لا من الحج في نفسه بل هو بوجوبه بحديث محمد بن عبد الله انا على
اصلهما فالردة ان كان لا توجب رذال الملك يمكن احتمال الرد
 الى الاسلام الاتر انه يجبر على الاسلام فيبقى على حكم الاسلام في حق الارث
 وذلك جائز الا تقرر انه ببقائه على حكم الاسلام في حق المنع التصرف في الكفر
 واكثر من في زمان يبقو عليه في حق حكم الارث ايضا فلا يكون ارث
 المسلم من الحج فيكون عملا بالحديث ايضا والله اعلم واختلفوا
 في احوال الذر اكسبه في حال الردة قال ابو حنيفة هو في وقال
 ابو يوسف ومحمد هو ميراث وجه قولهما ان كسب الردة ملكه
 لوجوبه للملك من اهل الملك في محل قابل ولا شك انه الميراث
 للملك لان اهلوية الملك بكسبه والردة لا تنافيها بل تنافي ما بينا فيها
 وهو الرد اذا الميراث لا يحتمل الاستيفاء واذا ثبت ملكه فيه احتمل انتقاله
 الى ورثته بالموت او ما هو في معنى الموت على ما بينا وجه قول
 ابو حنيفة ما ذكرنا ان الردة سبب لرذال الملك من حين وجودها
 بطريق الظهور على ما بينا ولا وجود للشيء مع وجود سبب رذالها
 كسب الردة مالا لا ملك له فلا يحتمل الارث في موضع في بيت المال
 كالقطة ثم اختلفوا فيها بورث من مال الميراث ان يعتبر حال الوارث
 وهي اهلوية الورثة وقت الردة ام وقت الموت ام من وقت
 الردة الى وقت الموت فعند ابو يوسف ومحمد تعتبر اهلوية
 الورثة وقت الموت لان ملك الميراث انما يرد عند موتها بالموت
 فيعتبر اهلوية في ذلك الوقت لا غير وهن الى حنيفة روايتان
في رواية تعتبر وقت الردة لا غير حتى لو كان اهل وقت الردة ورث
وان زالت اهلوية بعد ذلك وفي رواية تعتبر يوم اهلوية من
 وقت الردة الى وقت الموت وجه هذه الرواية ان الارث
 ثبت بطريق الاستدلال بطريق الظهور كالموت امر لا بد منه

للارث والقول بالارث بطريق الظهور ايجاب الارث قبل الموت و
 كسبيل اليه فاذا وجد الموت ثبتت الارث ثم يستند الى وقت
 وجوب الردة ورواها لاهلية فيها بين الوقتين يمنع من الاستدلال
 فيستند طردواهم الاهلوية من وقت الردة الى وقت الموت حتى لو كان
 بعض الورثة مسلما وقت الردة ثم ارتد عن الاسلام قبل موت الميراث
 لا يرث وكذا اذا مات قبل موته او المرأة القضيت عدتها قبل موتها
 وجه الرواية الاولى ان الارث يبيع رذال الملك والملك في ذلك
 بالردة من وقت وجودها فيثبت الارث في ذلك الوقت بطريق
 الظهور وقوله هذا ايجاب الارث قبل الموت قلنا هذا ممنوع بهذا
 ايجاب الارث بعد الموت لان الردة في معنى الموت لانها تعمل عمل الموت
 في رذال الملك على ما بينا في نية الردة مؤثرا معني وكذا اختلفت
 ابو يوسف ومحمد فيما اذا كثر بدار الحرب وقضى الظاهر بالمحاج فانه
 يعتبر اهلوية الورثة وقت القضاء بالمحاج ام وقت المحاج فعند
 ابو يوسف يعتبر وقت القضاء ومحمد يعتبر وقت المحاج
 وجه قول محمد ان وقت الارث وقت رذال الملك وملك الميراثا
 يرذل بالمحاج لان به العجز عن الانتفاع بماله المتروك في دار الاسلام
 الا ان العجز قبل القضاء غير متصور لاحتمال العود فاذا قضى بقر العجز
 وصار العود بعد كالمستبعد عادة فيكون العاقل في رذال الملك
 هو المحاج فتعتبر اهلوية وقت وجه قول ابو يوسف ان الملك
 لا يرذل الا بالقضاء فيكون المؤثر في الرذال هو القضاء وعلى هذا لا يحتمل
 الميراث اذا كسفت بدار الحرب لان المعنى لا يوجب الفصل ولو
 ارتد الزوجان معا ثم جاءت بولده ثم قتل الاب على ردة فان جاء
 به لاقل من ستة اشهر من وقت الردة يرثه لانه علم ان العلوي حصل
 في حالة الاسلام قطعا وان جاءت به ستة اشهر فصاعدا من وقت
 الردة لم يرثه لانه يحتمل انه علوي في حالة الردة فلا يرث مع ان شك
 ولو ارتد الزوج دون المرأة او كانت له ام ولد مسلمة ورثته مع ورثة
 المسلمين وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لان الام مسلمة فليست
 الولد على حكم الاسلام تبعا لاهل بيته اباه ولو مات مسلم عن امرأة
 وهي حامل فارتدت وكسفت بدار الحرب فولدت هناك ثم ظهر على الداء
 فانه لا يرث ويرث اباه لانه مسلم تبعا لاهله ولو لم يكن ولده حتى سببت
 ثم ولده في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لاهله حقوق تبعا لاهله ولا يرث
 اباه لان الرد من اسباب احرمان ولو تزوج الميراث مسلمة فولدت
 لفلان او وطى امه مسلمة فولدت لفلان او مسلم تبعا لامه ويرث اباه بشروط

الغيب وان كانت الام كافر لا يحكم اسلامه لانه لم يوجد اسلام احد الابوين
 والله اعلم . **واما حكم الدين فعند ابي يوسف ومحمد** ديون المرتد في كسب
 الاسلام والردة جميعا لان كل ذلك عندهما ميراث . **واما عند ابي حنيفة**
 فقد ذكر ابو يوسف عنه انه في كسب الاسلام الا انه لا يفي بيقضه
 ابنته من كسب الردة وهو قول زفر **والصحيح** رواية الحسن لان دين
 الانسان يقضي ماله لامن ماله غيره وكذا دين الميت يقضي من ماله
 لامن ماله وارثه لان قيم الدين يمنع زوال ملكه الى وارثه بقدر الدين
 لكون الدين مقدما على الارث فكان قضا دين كل ميت من ماله
 لامن ماله وارثه وماله كسب الاسلام **واما كسب الردة** قال جماعة المسلمين
 فلا يقضي منه الدين الا بضرورة فاذا لم يفت به كسب الاسلام مست
 الضرورة فيقضي الباقي منه **والله اعلم** **من ارتداد**
البدائع في فصل بيان احكام المرتدين
 لا تقع ردة السكران الا بالردة بسبب النسي عليه السلام فانه
 يقتل ولا يخط عنه **كذا في البرازية** **من سير**
الاشباه في احواله
سئل عن ذمي صبي مميته اسم وهو سكران هل يصح اسلامه
اجاب يصح كالبايع السكران لكن اذا زال سكره فغاد الى
 دينه ما يجبر على العود الى الاسلام ما يجبر والضرب ولا يقتل
فأرى الهداية
وارتداد الصبي العاقل ارتداد او يجبر على الاسلام ولا يقتل واسلامه
 ولا يبرئ ابواه ان كانا كافرين وكذلك اذا بلغ يجبر ولا يقتل و
 ومن لا يعقل من الصبيان لا يصح ارتداده واذا ثبت ردة يترتب
 عليها احكام الردة لا يبرئ ولا يورث وتبين امراته ولا يصح عليه
 نومات مرتدا ويجبر على الاسلام ولا يصح ارتداد المجنون وكذلك
 من غلب عليه عقله بوجه من الوجوه كالمبرسم والمعنوم ومن سبق شيئا
 فزال محقه ومن يحسن ويقين ففي حال جنونه احكام المجانين وفي حال
 افاقته احكام العقلاء **وردة السكران** ليس في اسلامه صحيح
 واذا ارتداد احد الزوجين ثم اسلم يترجى في العدة واذا ارتدت
 امراته ويكون فضحا ولو كانت المرأة المرتدة كانت فرقة بغير طلاق
 واذا تاب واسلم لا ترفع تلك البيضة **والمرتدة** تجبر وتضرب في
 كل يوم حتى تسلم ومعناه يعرض عليها الاسلام فان اسلمت والآجست
 وتخرج في كل يوم يعرض عليها الاسلام فان ابته حبسها وضربها ولو قتلها
 ان لا شيء عليه لكن يؤذّب ويعزر **خزانة المفتين في الظاهر الكفر**

نصراني اسلم ابواه وهو غلام فقد عقل ولم يدرك فابى الاسلام ثم كسب
 مالا فان مات ورثه ابواه وان مات ابواه لا يورث وهو منهما لانه صار
 مسلما باسلامهما ثم لما ابى صار مرتدا فويرث وهذا قول ابي حنيفة ومحمد
 فانها يصح ان ردة الغلام كاسلامه واما على قول ابي يوسف فلا يصح ردة
 فبرئ رجل ارتد ثم اسلم فمات وهو امرأته في العدة لا يورث وان ارتد
 ثانيا فقتل وهو في العدة لم يورث بمنزلة مرتد صحيح ثم مرض
لاقط في الفصل الرابع من كتاب المواريث
اسلام الصبي العاقل صحيح وردت صحيحة عندهما ولا يقتل خلافا لابي
 يوسف ويجبر على الاسلام **وردة السكران** غير صحيح واسلامه صحيح
مشتمل الاحكام نقل عن الوجيز من كتاب سير
 اسلام الكافر اسلامه عندنا ان كان حوبا وان كان ذميا لا يكون اسلاما
 فانه ضمني في باب ما يكون كفرا من المسلم ولا فقهائهم
وصح ارتداد صبي عاقل كاسلامه فانه صحيح اذا كان عاقلًا والمرداد بابي
 العاقل المميز هو من بلغ سبع سنين فما فوقها **من سير**
منع الغفار شرح تنوير الانصار
صحة الايمان والردة مبنية على وجوب الايمان والردة حصقة لان الايمان
 والكفر من الافعال المحصنة وهما افعال جارية القلب بمنزلة افعال سائر
 الجوارح والاقرار الصادر من عقل دليل وجوبها **من احكام**
المرتدين في البدائع
والمسلم اذا شرب الخمر او سكر من غير الخمر ثم ارتد الحياذ باسدهم اسلم فانه
 يقيم عليه حد مرتدا وحد السرقة وجميع انواع الكفر الا حد الشرب لان الكفر
 لو كان مقارنا للشرب يمنع حد الشرب فاذا اعتزل اوله بخلاف سائر الكفر
 وان باشر سباب احد في ردة لا يقيم عليه حد الشرب والسكر لما قلنا
 وما سوره حد الشرب والسكر ان باشر سبها في ردة قبل ان يأخذ الام
 لا يقيم عليه حد ما الا حد الفذف وان باشر سباب احد في ردة بعد
 ما اخذه الام وصار بحال لا يحكم الذهاب الى دار احب فبان بمنزلة الذي
 ويقام على الذمي سائر احكام الاصل الشرب والسكر في قول ابي يوسف
 وقال ابو حنيفة ومحمد لا يقيم عليه حد ما الا حد الفذف **في**
في فصل حد الشرب في الاشربة
المرتد اذا قتل على ردة لا يدفع اليه من اهل بيته كالتصديق واليه
 يدفع في مقابرهم لكن يحفر له حفرة فيلقى فيها كالكلب **تجنيص**
المرتد في فصل الدفن من
كتاب الصلاة

قد قتلوا المشركين من غير قتيل الاممالي وقوله عليه السلام من بدل دينه
فانقلوه ولانه كافر صرحي بلغته الدعوة فيقتل للحال من غير استمهال
ولا يجوز تأخير الواجب لا مرموهم ولا فروع بين اكره والعبد لا طلاق
الدلائل وكيفية توبته ان تبرأ عن الايمان كلها سور الاسلام لانه لا يترك
له ولو تبرأ عما انتقل اليه كفاه كحصول المقصود **هذه اية**

في احكام المرتدين

كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا
والصبي اذا اسلم ولم يكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادته رجل
وامرأتين ومن ثبت اسلامه لبشهادة رجلين ثم رجعا كما في شهادة
البينة **استنباه في السير**

الامة اذا ارتدت لا تقتل عندها وتخير على الاسلام ولكن يجب مولاها
ان احتاج الى خدمتها ويجلسها في بيته لان ملك المولى فيها بعد الردة
فانهم وجه مجبورة على الاسلام سرعا فكان الدفع الى المولى رعاية الحق
ولا يبطها لان المرتدة لا تحل لاحد وكذلك الصبي العاقل لا يقتل ولا
صحت ردة عنه ان حنطه ومحمد لان قتل البالغ بعد الاستتابة
والدعوة الى الاسلام بالذل واظهار حجة وايضا لان المظهور العنا
وقد عاين الياس عن فلاحه وهذا لا يتحقق من الصبي فكان الاسلام
منه مرجوا والرجوع الى الدين امكن منه فامولا قتل لا يقتل ولكن يجب
على الاسلام بالحبس لان الحبس كفيه وسيله الى الاسلام وعلى هذا يصح
ابواه ملكان حتى حكم باسلامه تبعا لا بوبه فبلغ كافرا ولم يسمع منه
او اراد بالذل بعد البلوغ لا يقتل لان عدم الردة منه اذ هي اسم للتكذيب
بعد سابق التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ اصلا لان عدم
البلوغ وهو الاقرار حتى لو اقر بالاسلام ثم ارتد لا يقتل لوجود الردة منه
لوجود دليلها وهو الاقرار فلم يكن المتوجب منه ردة حقة فلا يقتل
ولكنه يجب لانه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ الاثر من حكمه بالاسلام
بطريق التبعية والحكم في اكسابه كالحكم في اكساب المرتدة لانه مرتد حكما
وسند كلام في اكساب المرتد في موضعنا ان شاء الله تعالى

من سير البديع في فصل احكام المرتدين

وجناية العبد والمكاتب والامة في الردة كجنايتهم في غير الردة لان الملك
فيه باق بعد الردة والمكاتب اصح بكسبه بعد الردة يد او تصرفا كما
كان قبل الردة فتكون موجب جنائته وكسبه كما كان قبل الردة و
اجنابية عليهم فيها صدر اما المذكور منهم فلا يستحق قتلهم بالردة
واما الاثلاث منهم فلا تملكها كقتل احبة المرتدة ومن قتل حرة مرتدة

لم يضمن شيئا وان ارتكب ما لا يحل ويؤذي على ذلك وكذا الامة وانما
لا يجب بقتل احبة المرتدة سمي لان قيمة الدم بالاسلام وقد زال
من سير الدولوا كجبه في المرتد

ولا يقتل المملوك على الردة لانه محارب ككفر وكسبه كمولاه لانه يملك رقبته
ولا يقتل المملوك وتحتسب كاحدة وان كان اهلها محتاجين اليها تدفع
اليهم ويؤمرون بخيرها على الاسلام لان اجمع بين الحقيقين ممكن فان حوج
المرتد في جبهتها على الاسلام ومولاها ينوب في ذلك عن الامام

من سير الدولوا كجبه في المرتد

ينزع الولد منها اذا ارتدت فاذا اسلمت يرد اليها **منية المعنى**
في اول كضائه من كتاب الطلاق

ان حرة يقتل او تقبل توبته ولا يقتل فاسا حرة على كسبه انتم
س حرة في ان خالوا ما يفعل فمضى باب عن ذلك وقال الله خالوا كل شيء
وتبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل لانه كافر اسلم وان لم يتب يقتل
لانه كافر **وسا حرة بالامتنان والتجربة غير معتقة لذلك فلهذا ليس بكفر**
فلا يقتل **وسا حرة جاحدة لا يدري كيف يفعل ولا يقرب فدية ٧٠**
لا يستتاب ولا يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه هكذا ذكر هذا في غير هذا
الموضع والاستتابة احوط واكتفى في اس حرة يقتل لانهما يسعيان
في الارض بالفساد وان تابا لم يقبل ذلك منهما ويقتلان لان توبتهما
لا توف **قال القصة ابو الليث ان تابا قبل ان يأخذا قبلت توبتهما**
وان اخذا ثم تابا لم يقبل وكذا الزنديق المعروف الداعي وبه يفتي كذا في
حدود **وفي سير** موضع في الفصل الثاني من كتاب اكرامه
ع الزنديق هل يستتاب ان كان مشركا من الاصل يترك على شركه و
ان كان من العجم لانه كافرا صلي وان كان مسلما فتردق يعرض عليه
الاسلام فانه اسلم ولا يقتل لانه مرتد وان كان ذميا فتردق يترك على
حالته لان الكفر كله واحدة والله اعلم

اللاقط في تعلم النجوم والسحر

اسا حرة اذا ادعى انه يخلق ما يفعل يقتل وان لم يتب وكذا اس حرة ان يفتق
ذلك بالاثار وان كانت المرتدة لا تقتل تحت لعة للناس ويفرق بين المرأة
وزوجه بتلك اللعبة فهذا سحر فيحكم بارتداده ويقتل فكره في الفتاوى
مطابقة وهذا المحمول على ما اذا اعتقد ان له اثرنا **من حدود**

البرارية في الفصل الاول

اكتفى وارت حرة يقتل ان اخذ السعيها في الارض بالفساد وان كان تابا
قبل الظفر قبلت التوبة وبعده الاخذ لا ويقتلان **من جنائنه**

البرارية قبل الثاني

ولو قال لمسلم اجنبية ياكافر او لاجنبية ياكافرة ولم يقل الخ طبع شيئا
او قال لامرأة ياكافرة ولم يقل المرأة شيئا او قال للمرأة لزوجها
ياكافر ولم يقل الزوج شيئا كان العقصه ابو بكر الاحمسي يقول
يكفر هذا القائل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر فالتفت اليه المسلمون
بخارا فاجاب بعض ائمة بخارا انه يكفر فرجع اجواب الى بلخ فمضى
بخلاف العقصه ان كمر رجوع الى قوله وعرفنا من المسلم الذي تقدم ذكرها
يلغي ان لا يكفر بهذا القائل على قول الفقهاء الى البيت وبعض ائمة
بخارا انه يكفر فرجع اجواب الى بلخ فمن افعى بخارا الفقهاء الى البيت
وبعض ائمة بخارا والمختار المفتوى في جنس هذه المسائل ان القائل
بمثل هذه المقالات ان كان اراد الشتم ولا يعتقد كافر الا لا يكفر
وان كان يعتقد كافر افعى طبعه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر
لان لما اعتقده المسلم كافرا فقد اعتقده دين الاسلام كفرا ومن اعتقده
دين الاسلام كفرا يكفر في مسائل المرتد

من المحيط البرقاني في الفصل الثاني والاربعين

نوع في الارادة اذ بسبب النبي صلى الله عليه وسلم

قال وايا رجل سلم سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او كذبه او عابه
او ففقه فقه كفر بالله تعالى وبات منه امرأة فان تاب والا قتل وكذلك
المرأة الا ان ابا حنيفة قال لا يقتل المرأة وتجر على الاسلام
من خارج ابي يوسف فراد اخر فصل اهل
الدعارة والتلفع

كل من ابغض رسول الله صلى الله عليه وسلم بقلبه كان مرتدا فالباب
بطريق الاولى ثم يقتل حد اعتدنا فلا تقبل توبته في اسقاط القتل قالوا
بما ذهب اهل الكوفة وماكث ونقل من ابي بكر الصديق رضي الله عنه
ولا فرق بين ان يجيء تائب من نفسه او شهد عليه بذلك بخلاف غيره
من الكفريات فان الاثارة فيها توبة فالتعلل الشهادة معه حتى قالوا يقتل
وان سبكران ولا يعفى عنه ولا بد من تعذيبه بما اذا كان سكره
مختلوا بشبهة مختارا بلا اكرامه والافلا فهو كالجنون قال الخطابي
لا اعلم احدا خالف في وجوب قتله ولا تقبل توبته اسحووا من زيد
في ظاهرا ذهب وهو من لا يتدين بدين واما المنافق وهو الذي يظن
الكفر ويظهر الاسلام فيقتل ولا تقبل توبته من فتح القدر

في باب احكام المرتدين بالخصاص

وروى عن عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن ابيه عن جده

عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسن بن علي عن ابيه انه صدر الله عليه وسلم
قال من سب نبيا فقتل ومن سب اصحابي فاضربوه برأيه
فيما يكون كفرا من المسلمين ومالا في كتاب الله الكفر

نوع اخر

قوله ومن امتنع عن اداء الجزية او قتل من اورد في جملة او سب النبي
عليه السلام لم ينتقض عمله الى اخره والذي عند ان سبه عليه السلام
او سبه مالا ينبغي الى الله ان كان ما يعتقده ونكسبه الولد الى الله
لحقا ولقد مر عن ذلك اذا اظهر يقتل وينتقض عمله وان لم يظهر
عنه عليه وهو بكنه فلا في فصل لا يجوز احداث بيعة و

كثيرة من سير ابن الهمام

واما المرأة والشخ الكهبة فلا بأس بقتلها بعد ما اخذ لانها مخاطبات
الامر انهما يقتلان حدا على فعلها واستدل محمد رحمه الله في سير الكهبة
لبيان ان المرأة اذا كانت تعلم بستم رسول الله صلى الله عليه وسلم تقتل
كما روى ابن عمر بن عدي سمع عصما وبنت مروان تودى النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فقتلها ليلا وندحه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك
من سير الذخيرة في الفصل الخامس فيمن يجوز قتله

من المشركين ومن لا يجوز ما يخص

روى ابو يوسف عن جعفر بن عبد الله عن ابن عمر ان رجلا قال لسمعته
راعيها سب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو سمعته لقتلته انما لم تقطع
العصا على هذا فتح القدير لابن الهمام

في باب الجنية

الالفاظ التي تصدر من الذمي اذا كانت كفرا غير سب لا تنقض عمله ولا توبة
قتله لانا اقرناه عليها وان كانت سب تنقض عمله وتوجب قتله لانا لم نقر
عليها الصام المسلول للسبكي في الفصل الثاني
فيما هو سب من الكفار

ولو سب النبي عليه السلام لا ينتقض عمله لان هذا زيادة كفر على كفره
والعقد يبق مع اصل الكفر فبق مع الزيادة وكذلك لو قتل مسلما او سب
بمسلة لان هذه معاصي ارتكبوها او هو دون الكفر في القبح واكرمهم ومحمد
بقية الذمة مع الكفر فبق المعصية الاولى من سير

البدائع في فصل واما بيان ما يعزى

فصل في الامامة

فتقول الذي عليه اصحاب الحديث والسنة ان نصب الامام فرض خلافا لفرقة
من الكوارج وهم اصحاب نجد اكروري زعموا ان الامام ليست بفرقة

وانما على الناس ان يسموا ب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يجتاجون الى امام ولقرعة من الالاباضية زعمت انه ذلك تطوع و
استناد فرضية نصب الامام لا شرع لا للعقل خلاف للرافضة اذا
وجبت ذلك عقلا ويكون الامام من مسمي قريش خلاف لقرعة من القرعة
اذ لا لولا اذا وجد من يصالح لها قريش ونبط وجب نصب النبط على
دون القرشي وسواء في ذلك بطون قريش كلها خلافا لمن خص ذلك
بنسل علي والعباس اما منصوصا عليه واما بالاجتهاد ويكون
افضل القوم فلا يتعقد للمفضل مع وجود الفاضل خلافا لابي حنيفة
القلاني فان قيل يتعقد للمفضل اذا كان بصيغة الامة مع وجود
الفاضل وشروطه ان يكون عدلا مجتهدا في احكام الشريعة
شجاعا والشجاعة في القلب بحيث يمكنه ضبط الامر وحفظه
والاسلم ولا يجوز نصب ساقط العدالة ابتداء فان عقد لمحق
كامل الشروط ثم طرأ منه فسوق فقال ابو الحسن كجزء يخرج عليه اذا
امن الناس اليه فذا ذهب كثير من اهل العلم وقال ابو الحسن ايضا
والفاضل ابو بكر بن الطيب لا يجوز اخراجه عليه وان امن الناس
فذلك الا ان يكفر او يدعوا الى ضلالة وبدعة والمخرج في نصبه الى ائمة
اهل الاجتهاد في الدين والامة في ذلك تبع لهم ولا اعتبار بهم في
ذلك وليس من شرطه اجتماع كل المجتهدين ولا اعتبار في ذلك بعد
بل اذا عقد واحد من اهل الكل والعقد وجبت المبايعة على كلهم
خلافا لمن خص اهل البيعة بربعة وقال لا يتعقد باقل من ذلك
او لمن قال لا يتعقد الا بسبعين ثم من خالف رجحا ان باغي
او ناظرا او عالما وكل واحد منهم حكم يدكر في علم الفقه ولا يتعقد
لاما من في عصر واحد خلافا للكرامية اذا جازوا ذلك وزعموا ان
عليها ومعاوية كانا امامين في وقت واحد والقول بالبقية باطل
خلافا للامامية ومعناها انه لو كان الشخص اجماعا لشرط الامة اما
مستورا كمن يخفي نفسه مخافة من غلب على اهلكت منه لا يصالح الامام
وليس من شروط الامة العصمة خلافا للرافضة فانهم يقولون
بوجوب العصمة للامام سرا وعلانية وليس من شرطه الاطاعة بالمعصية
كلها خلافا للامامية والامام مفترظ الطاعة فيما يؤدي اليه اجتهاده
وليس لاحد اخراجه عليه باليف وكذا لا يجوز اخراجه على السلطان
الغالب خلافا لمن رآه ذلك من المعتزلة والخوارج والروافض
وغيرهم وقد تكلم بعض الناس هناك في الامة الصغرى والامة في
الصلاة وموضعها علم الفقه

في سورة البقرة في قوله تعالى واذا بينت لهم
ولا يجوز نصب امامين في عصر واحد خلافا للروافض فانهم يقولون
يثبتون امامين في وقت واحد احدهما ناطق والاخر صامت و
قال الكرامية ان عليا رضي الله عنه ومعاوية كانا امامين وكان
يجب على كل واحد منهما طاعة صاحبه ولما ان انصار رضي
الله عنهم قالوا امنا امير ومنكم امير فقال ابو بكر رضي الله عنه لا يصح
سيفان في عهد واحد اتفاقا ولا ولم ينكروا عليه في ذلك
اجماعا منهم اعتماد شرح التمهيد كلامها
الوجه البركات المتسقة في فصل الامام

فصل

ولا ينبغي ان يتعقد الامة في وقت واحد لاما من لما ان الامور
التي تناظر بالامام يكفها الواحد ولهذا لم تستغل الصحابة رضوانهم
الله عليهم نصب امامين ولو جازت الزيادة على ذلك لجاز لا لغير
والعشرة والامة في ادر الى ان ينصب في كل قرية ومحلة وسكة امام
على حدة واما باطل لما فيه من مخالفة اجماع الصحابة والسعي في تفرقة
كلمة المسلمين وتخصيل القبل واجبين والتفاد عن مقادير اهل
الحرب لان البعض من الامة لا يطيع البعض ولا يتقارروا امره ولا
يصغي الى رأيه بل كل يستبد بما موره ويتبع رائفته وفي التفرقة
والتنازع انحلال القوي والفساخ العوايم وفي الاجتماع والتفاضل
والتناحر القوة والشك وشدة الكائب وخسونة المسو اللهم الا
ان يكون بين البلدين بحر حاجر لا يمكن للبعض القيام بنصرة البعض
بل انقطع بسبب كحاجز التناحر والتعاون فحينئذ لا بأس بانك
تم لو كان عقد لواحد صالح للامر ثم عقد لآخر بعده فالثاني باغ غير مفضل
الطاعة يجب فله وان ابى الا التماز في الحاج فيقتل كما هو الحكم
في اهل البغي ولو عقد من هو اهل لعقد الامة لرجل صالح لها و
قوم اخر لرجل اخر ووقع العقدان معا تقارضا وحسب لاستيناف
عقد لاحدهما او لعقد لغيرهما ممن يصالح لاما كولييين زوجا صغيرا او
صغيرة ووقع العقدان معا وحكي عن ابي العباس القلانسي انه كان
يقول يخرج بينهما فمخرجت قرعة فهو امام واليه ذهب ابو القاسم
الكعبري ذكره في عيون المسائل وهذا ما سدا وهو حكيم من ظهر حيله
وهو ما سدا وكذا القرعة عنه مرسوعة لتطبيب القلوب دون
اثبات احقون والله الموفق وبالوقوف على هذه الجهة عرف اطلان
قول الروافض بيثبت امامين في وقت واحد احدهما ناطق والاخر صامت

وبطلان قول الكرامية ان محليا ومعاوية رضي الله عنهما كانا اماما على خلافة
السنة وكان يجب على اتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه والقول
بوجوب الطاعة على خلاف السنة لا يجوز بحجالات الكرامية
تبصرة الامام ابي المعين النسفي في الكلام في الامامة
فان قيل فعلى ما ذكر من ان تلك الخلافة لما تولى سنة يكون الزمان بعد
اختلاف الراشدين خاليا عن الامام فيعصى الالة كلهم ويكون مبدعهم
مبدعة جاهلية سعد الدين علي الرسالة

لعمد النسفي في الامامة

قوله فيعصى الالة كلهم يكون مبدعهم مبدعة جاهلية لان ترك الاله
معصية والمعصية ضلالة والاله لا يجتمع على الضلالة وقد يجاز
عنه بانما يلزم المعصية لا تركه عن قدر واختيار لا عن عجز
واضطراب فلا اشكال اصلا خيا

على سعد الدين في الامامة

قوله وقد يجاب الى اخره وهذا الجواب بان نصب الامام واجب
على كل امة من حيث هو كل ولا شك ان لكل واحد تسلط اجمالية
لا يتدخل في الكل من حيث هو كل ويمكن ان يقال ان اجمالية واعوام
وان كانوا اقل عددا لكنهم اقوى واقدرون سائر احوال الامم الاية
ان المنتصر في بلاد اهل الاسلام بهم الملوك المتغلبة فيلزم ترك
الواجب المقدر لهم بخلاف سائر احوال الاله اذ لم يلزم ترك
الواجب ولا الاجتماع على الضلالة اذ لا فرق لهم على دفع المتغلبة
ونصب الامام الحق قوله

على اخیالی فی الامامة

وعن ابی الدرداء رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله يقول اي في القديس انا الله قال الطيبي على اسلوب
انا ابو النجم اي انا المعروف المشهور بالوحدانية او المعبود وقوله
لا اله الا انا حال موكله لمضمون ذلك اجملة وقوله مالك الملوك
وملك الملوك من باب التذكير لا فائدة التعميم او الثاني من باب
التكميل والتعميم وقال الطيبي وملك الملوك بعد قوله مالك الملوك
من باب الترتيب فان الملك اعظم من المالك وقوله مالك الملوك لان
المالك هو المنتصر في الاعيان المملوكة والملك هو المنتصر
بالامر والنهي في الامورين وقيل المالك اجمع واوسع لانه يقال
مالك الطيور والدواب والوحوش وكل شيء ولا يقال الا ملك النمل
انتهى وفيه ان هذا الفرق انما ينفق في حد ذاته كما حقق

في مالك يوم الدين اعتبار قوله انه والا فلا عاقل ان مالك الملوك
ابلى من ملك الملوك ولهذا قد يطلق الثاني على الخوف ولا يصح
اطلاق الاول الا على الله سبحانه وحاصل المعنى انه تعالى يملك
جنس الملوك ويتصرف فيهم تصرف المالك فيما يملكون وهو متفكر
من قوله تعالى قل اللهم مالك الملك الاية وقوله قلوب الملوك
في يدي استنباط على سبيل البيان يدل على تصرف الله
فيه وقوله وان العباد الوافيه بمنزلة الوفا التفصيلية
وقد روي فان العباد اذا اطاعوني اي اكثرهم حولت قلوب

ملوكهم اي اقلبت قلوب ظلمتهم عليهم اي على عبادي
بالرحمة والبرائة اي شق الرافة ففي النهاية الروفة ارق
من الرحمة ولا يكاد يقع في الكراهة والرحمة قد تقع فيها لمصلحة
وان العباد اذا عصوني حولت قلوبهم اي قلوب ملوكهم بالبرائة

عليهم ولعل حذف عليهم للاشارة الى انهم اذا صبروا لا يضرهم
بالسخطه بفتح اوله ارا الكراهة وعدم الرضا بالشيء والنقمة
بكسر اوله ارا الكراهة والعقوبة ففي الصحاح نقمة اذا كرهته
وانقم الله منه العقوبة والاسم منه النقمة انتهى ومن الاول قوله
وما نقموا منهم فاموهم بضم الميم المحفظة من السوم بمعنى الكيل
على ما في النهاية اي كلفوهم وعذبوهم واذا قوهم سوء العذاب
اي اشد ومنه قوله تعالى ليعمواكم سوء العذاب فلا تشغلوا البقي
العين قال يجوز شغلت فلانا فاننا شغلنا ولا تغفل شغلت
لانها لغة ردية وفي القاموس شغلته كمنعه شغلا وبضمه واشغله
لغة جيدة او قبلة او ردية والمعنى لا تشغلوا انفسكم بالادعاء
على الملوك ارضوهم كوت وعول فانهم قد يأتى احسن منه ولكن
اشغلو انفسكم بالذكر اي بذكره ونسيان غيره والتضرع الى الله
والتوكل على الله كالكفاية بالنصب اي كالكفاية بملوككم اي شرهم اذ من
تضرع اليه انجاه ومن توكل عليه كفاه في امر دينة ودينه رواه ابو نعيم
في احكامه شرح المشكاة لعلي القاري

في الامارة والفضيلة

باب البغاة

وعن ابی بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كانت ثلثة
شئوسهم اي يترك الامور الانبياء كما يفعل الامراء والولاة
بالرحمة والسياسة (القيام على الشئ بالعدل وهو خير كان كلما حاك
اي مات نبي خلفه ارجا خلفه نبي قال الطيبي اجملة حال من

الفاعل الا لاني تسمى بالاعاضهم بعضنا وولده وانه بكسر الهمزة و
الضمة لان لاني بعدى معطوف على كانت وانما خولف بين
 المعطوف والمعطوف عليه لارادة الثبات والتوكيد في الثاني
 يعني قصة بزر اسراكل كبت وكبت وفقتنا كبت وكبت وسيكون
 خلفا اي امه فيكونون بضم الميم وفي مسلم فتكسر ففي القوم
 كسر ككرم وكثرة تشبه والكثرة وكثرة وهم فكثرة وهم اي غالبهم في الكثرة
 فغلبهم وانما في بعض النسخ من كسر الشا مع فتح الياء فليس اصل
 قالوا فينا امرنا حوا شرط محذوف اي اذا كثر بعدك اخلفا فوقع
 التثنية والتثنية بينهم فاما امرنا نفعل قال قوا امر من وفي يفي
 اي او فوا بيعة الاول منصوب بيزرع كما فصر اي ببيعة الاول
 كما في نسخة مسلم وفي بعض نسخ المصاحف قوا بالقاف امر من وفي
 يفي ارا حفظوا ورا عوا بيعة الاول فالاول قول الطبري الفا
 للتعقيب والتكرير للاستمرار ولم يرد في زمان واحد بل احكم هذا
 عند سجد بيعة وقوله اعطوهم حقهم كالبذل من قولهم فوا بيعة الاول
 وقوله فان الله قد جعل الامم باعطا وحقهم وفيه اختصار اي
 فاعطوهم حقهم وان لم يعطوكم حقكم فان الله قد جعل الامم باعطا وحقهم
 ومثليكم بالكم عليهم من الحق كقوله في الحديث السابح اذوا اليهم
 وسوا الله حقكم ولله استعاضهم اي طلب منهم ان يكون راعيهم و
 اميرهم وقال الطبري من استرجية الشئ فوعاه وفي المثل من استرجى
 الذئب فقد ظلم والراعي الوالي والرعية العامة متفق عليه
 وعن ابن سعد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا ابولع تحلب غنيتين اي واحد بعد واحد فاقبلوا الاخر بكسر
 ما قبل الاخر منهم والقتل مجاز عن نقص العهد وفيه اشار الى انه
 لو لم يدفع الا بالقتل فانه يجوز قتله قل القاضى قيل اراد بالقتل
 المعقولة لانها تؤذي اليها مرجح انها غابها وقل اراد ابطال البيعة
 وتوحيين امره من قولهم قتلت المشرب اذا مزجته وكسرت سورة
 بالاء قال الطبري الاول من الوجهين يستدعي الثاني لان الاخر
 منهم خارج على الاول باغ عليه فوجب المعاقلة معه حتى يفي الى امر الله
 والاقول فهو مجاز باعتبار ما يؤل للبحث على دفعه وابطال البيعة وتوحيين
 امره قال النووي قاتل اهل البغية غير اقصاء لهم ان عهد لانهم جازوا
 من يلزم الامام محاربة واقفوا على انه لا يجوز ان يعقد شخص في
 عصر واحد سواء التبعث دار الاسلام ام لا قال الشيخ الحسين في كتاب
 الارشاد قال اصحابنا لا يجوز عقد شخصين وعندي انه لا يجوز

في قوله
 فاقبلوا

عقد ما لا اثنين في صيفين واحد وان بعد بينهما شئ فاجتمعا
 فيه مجال وهو خارج من القواطع وحكي المازي هذا قال النووي
 وهو قول غير سديد مخالف لما عليه السلف واختلف والظاهر
 اطلاق الحديث رواه مسلم وعن عرفة قال المولى هو ابن سعد
 رور عنه ابنه حرفة وهو الذي رآه النبي عليه السلام ان يتخذ الثامن وروى
 ثم ذهب وكان ذهب الفديوم الكتاب بضم الكاف قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انه اي ان سيكون هنات
 بفتح اوله وهنات اي شرور وفادات متتابعة خارجة عن
 السنة والجماعة والمراد بها الفتن المتوالية والمعنى ان سيطر في
 الارض انواع الفساد والفتنة لطب لا مانع من كل جهة وانما الامم
 من العقد اوله البيعة فمن اراد ان يفرق بشدة المرأ الفصل
 ويقطع امر هذه الامة وهي جميع اي واحال ان الامة مجمعة وكلهم
 واحدة فاضربوه بالسيف اي فاذبحوا بالتفريق والتقطيع كما كان
 من كان اي سواء كان من اذبح او من غيرهم بشرط ان يكون الاول
 اهلا لامة وهي اهلا للخلافة وفي نسخة كما كان وما شئ عليه الطبري
 حيث قال انه حال في معنى الشرط اراد فوا من خرج على الامام بالسيف
 وان كان اشرف واعلم وتزود اذ احسن واولي وهذا المعنى اظهر في
 لفظه كما في المتن لا يجرى حينئذ على صفة ذوى العلم كما في قوله تعالى
 ونفس وما سواها اي عظيم القدر على ان رواه مسلم وروى
 السار وابن حبان عن عرفة بلفظ ستكون بعد هنات هنات
 فمن رايتهم فاروح الجماعة او يريد ان يفرق امرامة محمد كائنا من كان
 فاقبلوا فان يد الله على الجماعة وان السطان مع من فاروق الجماعة
 وروى الحاكم عن خاله بن عرفة ستكون احداث وقتة ووقرة واحدا
 فان استطعت ان تكون المقتول القاتل فافعل وروى الطبري عن ابي
 سلاله ستكون عليكم امة يكونون اركانكم يحذونكم فيكم بؤنكم ويعلمون
 فيسيئون العمل لا يرضون منكم حتى تخنوا قبضهم وتصدقوا كذبهم وعظم
 الحق فارضوا به فاذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد وجاز في حد
 رواد البيهقي عن ابن مسعود ولفظه سيديكم امر ايفدون في الارض
 وما يصلح الله بهم اكثر فمن عمل منهم بطاعة الله فليهم الاجر وعليكم السكرو
 من عمل منهم بمعصية الله فليهم الوزر وعليكم العسر وعنه اي
 عرفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ااكم وامركم جميع
 ارواحكم ان امركم جميع على رجل واحد اي الامة اهلية اخلافة اوله التسلط
 والغلبة يريد ان يشق عصاكم في النهاية يقال شق العصا اذا فارقت

اجماعه فقولهم اوفون جماعتكم لشك من الراوى او للتنبؤ ليج
 فان التفرق عند المفارقة وان كان بينهما الملازمة وقال الطيبي
 شق العصا تمثيل شبه اجتماع الناس واتفاقهم على امر واحد
 واذا لم يشق افتراقهم من ذلك الامر يشق العصا ثم كنهه
 ففرض مثالا للتفرق يدل على هذا التاويل قوله امركم جمع على
 رجل حيث اسند الجمع الى الامر اسنادا اجماعيا لانه سبب اجتماع
 الناس فاقولهم رواه مسلم

لعلى القارى من كتاب الامارة والقضا

والبعثة جمع الباعى من البغى وهو التجاور عن احد وانما جمع في مقام
 احد لانه فلما يوجد واحد يكون له قوم اخر وج قوم مسلمون غير
 فاسقين هو المتبادر وجوابا دعاء الامارة كما في التمهيد على
 الامام اى اخلفه العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم و
 اما في زماننا فالحكم بالغلبة لان الكل يطيعون الدنيا فلا يدرك العاد
 عن الباعى كما في العمادى وغيره وفيه رخصة الى انهم يكونون اهل
 البغى وان كان منعة الامام اقل عن منعهم لان المنعة لا تظهر
 في صوح الشرايع كما في الكشف والى انه يشترط ان يكونوا ظاهرين
 انهم على الحق والامام على الباطل من كبريتية وان كانت فاسدة
 منهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن شبهة فهم في حكم المصوح
 والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم لا يكونون
 لكسبية كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض والى ان
 الامام لا يطاع في معصية بالنص والاجماع كما في المحيط والى انهم
 لا يخرجون لظلم الامام بقية الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج
 عليه اذا كانوا اشرع من القاطنين واحدة ليتحقق غلبتهم حينئذ
 بوجه على السلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم
 تحقق الغلبة كما في المضمرات في دعوتهم استحقاقا الى العود الى
 الجماعة او كسبية منهم لانه اهون الامر من فان تحيروا اى مالوا
 الى حيز ومكان مجتمعين من افراد شتى طلبة عند علمائنا قتالهم
 بداء اى قبل ان يبدوا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح
 التاويلات وجب كسر منعهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس
 بالقتال بلا سلاح وفى الكشف فالم يجوز مواصلة الخروج لا يتعرض
 لهم بالقتل والحبس والا يجب على من له قوة القتال ان يقاتلهم
 مع الامام وفى القدورى ان بدوا بالقتال قتالهم والا فلا
 جامع الرموز قبيل اجتنابا

البغى في اللغة الطلب ثم اشتق بالبعث في طلب ما لا يحل من الجور و
 الظلم والباغى في عرف الفقهاء الخارج على الامام الحق والخارجون
 اربعة اصناف احدى الخارجون بلا تأويل بمنعة بلا منعة
 ياخذون اموال المسلمين ويقتلونهم وهم قطاع الطرق والثاني
 قوم كذلك الا انهم لا منعة لهم كمن لهم تأويل فحكمهم حكم قطاع الطرق
 ان قتلوا قتلوا او صلبوا وان اخذوا اموال المسلمين قطعت
 ايديهم وارجلهم على ما عرفت والثالث قوم لهم منعة وحماية خرجوا
 عليه تأويل برون انه على باطل كفر او معصية لوجب قتاله وتأويلهم
 وهو لاء بسيمون بالخوارج يستحلون دماء المسلمين و اموالهم و
 يشتمون نبيهم ويكفرون اصحاب رسول الله صدامه عليه وسلم
 وحكمهم عند جمهور الفقهاء وجمهور اهل الحديث حكم البغاة وعند
 مالك يستتابون فان تابوا والاقتلوا دفعا لفسادهم لا كفرهم و
 ذهب بعض اهل الحديث الى انهم مردون لهم حكم المرتدين لقوله الله
 السلام يخرج قوم في ارض الزمان اعداء للايمان سفهاء الا حلام يقولون
 من قول خير البرية يقولون القرآن لا يجاوزنا جرحهم يميزون من الذين
 كما يميزون السهم من الرمية فابنما لقبتم فقتلهم فان قتلهم ابطال
 قتلهم يوم القيمة رواه البخارى والرابع قوم مسلمون خرجوا على
 الامام العدل ولم يتبعوا استباحة اموالهم من دماء المسلمين
 بغير ذراريتهم وهم البغاة

في باب البغاة ما خلاص

واذا اجتمع اهل مصر على ترك ائمتهم الامام كما يقال لهم في ترك
 سائر السنن قاضى حان في باب ما يكره
 من النظر من كتاب الحظر والاباحة

ثم لابد من معرفة اهل البغى فاهل البغى هم الخارجون على الامام الحق
 بغير حق ببسائه وهو ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا
 امنين فخرج عليهم طائفة من المؤمنين فان كان خروجهم بظلم ظلمهم
 فليسوا من اهل البغى وعليه ان يترك الظلم ويصفى فليسوا من اهل
 ان يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا ان يعينوا
 ملك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعانة لهم على الخروج على الامام
 وان لم يكن خروجهم عليه ظلم ظلمهم عليهم ولكن ادعوا الحق والولاية
 فقالوا الحق معاه فاهل البغى على كل من يقوى على القتال ان ينصر
 الامام على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على ان صاحب الشرع
 فانه قال عليه السلام الفتنة ثمانية لعن الله من ايقظها فان كانوا انكروا

في الخروج لكن بعزموا على الخروج بعد فليس الامام ان يتعرض لهم لان
الوعيم على اجباية لم يوجد بعد كذا اذكر في الواقيات للمشي

فصول العباد في الفصل الاول

الخ اذا ظهر قوم من المسلمين على بلدة وخرجوا عن طاعة الامام وصار
لهم منعة وشوكة سئلوا عن ذلك فان فعلوا نظم ظلمهم السلطان
فانه ينبغي للسلطان ان ينصفهم ولا ينظروهم ويمتنع عن الظلم فان كان
السلطان لا يمتنع من الظلم وكان للقوم الذين خرجوا منعة وشوكة
فقاتلوا السلطان فلا ينبغي للناس ان يعينوه ولا ينبغي لهم ان يعينوا
السلطان حتى لا يكون فيه اعانة على الظلم وخرجوا على السلطان
في الاول فان لم يكن ذلك لاجل الظلم ولكن لاجل الحق معادوا
الولاية فصار هو لاهل البغي فلكل سلطان ان يقاتلهم اذا كان
شوكة وقوة بداء ولما سئل ان يعينوا السلطان وبقاتلهم

خاتمة المفتين في البغاة من كتاب السير

ان كان ذلك بظلم السلطان في حقهم فينبغي ان لا ينظروهم فان كان
لا يمتنع عن الظلم وقد كانت تلك لظلمة السلطان فلا ينبغي للناس
ان يعينوه ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن لاجل الظلم
ولكنهم ادعوا الولاية لانفسهم وقالوا الحق معنا فله ان يقاتلهم و
لناس ان يعينوه **فصل الحركة في اول**

البغاة من اجساد

واهل البغي هم اخرجون على الامام الحق بغية اخرى ببيان وهو ان المسلمين
اذا اجتمعوا على احد وصاروا امنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين
فان كان خروجهم نظم انظلم ظلمهم فليسوا من اهل البغي وعليه ان
يترك الظلم وينصفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم لان
فيه اعانة على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان
فيه اعانة لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن خروجهم على الظلم
ظلمهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقالوا الحق معنا فاهل البغي
فعل كل من يقدر على القتال ان يضر الامام المسلمين على هؤلاء الخبايا
لانهم يلحون على ان صاحب الشيع فانه قال عليه السلام الفتنة
ثأمة لعن الله من ايقظها فان كانوا تكلموا بالخروج لكن لم يخرجوا
على الخروج فليس الامام ان يتعرض لهم في زماننا احكام للفتنة ولا ذكر
العادلة والباغية لان كلهم يطهرون الدين **خاتمة**

المفتين في ادب القاضي

فاذا غلب اهل البغي على مدينة ونصبوا فيها قاضيا فقصه باشيئا

ثم ظهر اهل العدل على تلك المدينة فرفعت قضايها الى قاضي العدل
فانه ينقد منها ما كان عدلا وكذلك لو قضى مما راه الفقهاء وبمضيته
اذا كان مختلفا فيه كما في سائر القضايا وهو بمنزلة حكم المحكم

خاتمة المفتين في ادب القاضي

وفي القضاة والتقليد من اهل البغي يصح احوارهم واهل البغي
اذا قلدوا رجلا من اهل البغي قضاة بله غلبوا عليها لا ينقد قضاة
وان قلدوا رجلا من اهل العدل يصح تقليدهم ونقد قضاة **ق**
ويجوز استبدال الباغى لا يتولى قضاة العدل ويصح عزل الباغى لهم
حتى لو اتهم الباغى بعد ذلك لا ينقد قضايها بعد ذلك فاهل يقدّم
سلطان العدل بنا لان الباغى صار سلطانا بالقدر والغلبة

خاتمة المفتين في ادب القضاة

اخرجوا البغاة مسلون لقول علي رضي الله عنه اخواننا بغوا علينا
وكل بدعة تخالف دليلا يوجب العلم والعمل بقطعها فهو كفر وكل
بدعة لا تخالف ذلك وانما يخالف دليلا يوجب العمل بها فهو
بدعة وضلال وليس بكفر واتفقت الامة على تضليل اهل البغي
اجمع وتخطئتهم وسب احد من الصحابة وبغضه لا يكون كفر الا ان
يقتل فان غلبه رضي الله عنه لم يكفر شائما ولم يقتله واهل البغي
كل فرقة لهم منعة تغلبون ويحتجون ويقاوتون اهل العدل لا يوايل
ويقولون الحق معنا ويدعون الولاية فان تغلب قوم من المصوحين
على مدينة وقتلوا واخذوا المال فليسوا ببغاة **خاتمة المفتين**

في البغاة من كتاب السير

اهل البغي اذا قاتل اهل العدل وجب على اهل العدل ان يقاتلوا
البغاة ليرجعوا الى امر الله بالولاية واما احدث الذين يروون في هذا
الباب القاتل والمقتول في النار محمول على ما اذا كانا باغيين لقتلتان
لاجل الدنيا من المملكة وكذا اذا اقتتل اهل المحلة الحميمة والعصاة
ولا ينبغي لاحد ان يعاون اهل احدىهما وبه ختم الباب

من سيرة الاقط في فصل الغزو

ولا شيء يقتل باغ من عند ان ظهر عليهم لا لقطاع ولاية الامام عندهم

ورر في البغاة

ويقتل جرحهم وفي خلاف ان في ايضا وينتبع مولاهم ارمع منهم
لو كان لهم فئة اى جمعية وفي خلاف ان في ايضا وان لم يكن لم يفتوا
ما ذكرنا لان جواز القتل كان لاجل الخوف واذا اخذت لعن الفتنة
فلا تقتل كونه مسلما ولا شيعي ذريتهم وجلس بهم حتى يتوبوا لان الامام

يعصم النفس والمال والكبرياء من لدفع شرهم

باب البغاة

قال العادل اذا قتل مورثه الباغى في الحرب يريته بالجماع ولو قتل الباغى مورثه العادل لا يريته عبد الله بن يوسف وهو قول الشيخ ولة لا يريته

مختلف الرواية في قول

ابن يوسف على خلاف صاحبه في كتاب السير ويكره اخذ روستهم فيطاف بها في الاثاق لانه مشقة وجوز بعض المتأخرين اذا كان فيه طائفة من اهل العدل او كسر شوكتهم ويكره للعادل قتل اخيه وابيه من اهل البغي بخلاف اخيه الكافر فانه لا يكره لانه اجتمع في الباغى حرمة الاسلام وحرمة القرابة وفي الكافر حرمة القرابة فقط واذا كان رجل من اهل العدل في صف اهل البغي فقتله رجل من اهل العدل لم يكن عليه فيه دية كما لو كان في صف اهل الحرب لانه اهدر دمه حين وقف في صفهم ولو دخل باغيا ما كان فقتله عادل عليه الدية كما لو قتل المسلم مستأجرا في دارنا وهذا يوجب شبهة الا باجته في دمه واذا اهل العادل على الباغى فقال تبيت والحق السلاح كف عنه وكذا لو قال كف عنى حتى انظر على القوب والحق السلاح وما لم يلق السلاح في صورة من الصور كان له قتله ومضى القاه كف عنه بخلاف الحرب لا يلزمه الكف عنه بالقاء السلاح ولو غلب اهل البغي على بلد فقاتلهم اخرون من اهل البغي فقاتلوا وان يشبوا فقاتلوا اهل المدينة وجب على اهل البلدة ان يقتلوا دون الذراري لانهم لا يسبون فوجب قتالهم واذا وادع اهل البغي قوما من اهل الحرب لا يجل اهل العدل في وهم لانهم مسلمون وانما ان السلم اذا كان في منعة نافذة على جميع المسلمين فان غدر بهم البغاة فببوا لا يجل لاحد من اهل العدل ان يشرى منهم ولو غلب اهل البغي على اهل العدل فاجلهم الى دار الشرك لا يجل لهم ان يقتلوا البغاة مع اهل الشرك لان حكم اهل الشرك ظاهر عليهم ولا يجل لهم ان يستعينوا باهل الشرك على اهل البغي اذا كان حكم اهل الشرك هو الظاهر ولا باس ان يستعين اهل العدل بالبغاة والذين يمين على اخوارج اذا كان حكم اهل العدل هو الظاهر لانهم يقاتلون لانهم ان الدين والاستعانة عليهم يقوم منهم او من اهل الذمة كما لا يستعانة عليهم بالكتاب واذا ولى البغاة قاضيا في مكان غلبوا عليه فقتله ما شئت ثم ظفر اهل العدل فرفع قضية الى قاضي العدل نفذ منها ما هو عدل وكذا ما قضاه برار بعض

المجتهد من لان وقتنا القاضى في المجتهدات نافذ وان كان مخالفا لراى قاضى العدل ولو استعان البغاة باهل الحرب فظهر عليهم سبينا اهل الحرب ولا يكون استعانة البغاة بهم اما نأ منهم لهم حتى يلزمنا تأمينهم على ما قدمنا لان المتأمن من يذل دار الاسلام تارك الحرب وهو لا ما دخلوا الا ليلها تلو المسلمين من سير ابن السمام

باب البغاة ويجوز رموا دية اهل الحرب ليتدبروا في امرهم ويرجعوا على ذلك ولا ياءخذ الا امام على الموادة شيئا فان اخذ رده عليهم الباغى اذا كان ذارحم محرم من العادل لا يباشر العادل قتله الا دفعا عن نفسه ويجل له ان يقتل دابة ليستقط الباغى عنها فيقتله بحسبه فضل الكركي

في البغاة كتاب اللقيط لقية اللقيط لغة وعرفا اما تفسره في اللغة فهو الر اللقيط فعيل من اللقط وهو الالف المجع المفعول وهو الملقوط وهو الملقى او الاخذ والرفع بمعنى المفعول وهو كما خفف والمرفوع والى في العرف فهو اسم للطفل المنسوب وهو الملقى او الطفل كما في المرفوع عادة لما انه لوخذ ويرفع عادة فليكن تسميته لقيط باسم العاقبة وتسمية التسمي باسم عاقبة امر شائع في اللغة قال الله تعالى في ارا في اعصر حمرا وقال تعالى انك ميت وانهم ميتون سميت العنب حمرا والحى الذي يحتمل الموت ميتا باسم العاقبة كذا هذا والسند اعلم بدائع

كتاب اللقيط رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لو لم يلتقطه لا يهلك يستحب له ان يلتقطه وان كان يعلم انه لو لم يلتقطه يهلك لا يحل له يقتله عليه ان يلتقطه واذا التقطه يكون مائة في يده ويكون اللقيط حرا مسلما وينبغي للملتقط اذا كان لا يريد الاتفاق من مال نفسه ان يرفع الامر الى القاضي فيعطى الامام نفقة من ثلث المال وان انفج الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا واذا ان الملتقط انفق على اللقيط وسأل القاضي ان يأخذ منه اللقيط فان القاضي لا يقبل منه اللقيط الا ببينة فان اقام البينة انه لقيط كان له ان يباخر ان شاء وقبل منه اللقيط وان شاء لم يقبل لانه لما التقط فقد التزم حفظه وتربيته فلا يمكن له ان يوزل نفسه ولا يصير معزولا

الاجزاء القاضية والاولى للقاضي ان يقبل منه اذا علم انه عاجز
عن الاحتفاظ بنفسه وان قبل القاضي ووضع في يد اخر ثم ان التقط
شال من القاضي ان يردده عليه كما ان القاضي باختيار ان يردده
عليه وان شال لم يردده ولو كان الملتقط دفع الدقيط الى غيره
اختاره لا يكون له ان يأخذه من الثاني لانه البطلان في نفسه
عن اختيار قاضي خالف من

كتاب اللقط ما يخصها

اللقط اذا لم يكن معه مال فنفقته في بيت المال ولا لو اني غيره
وجد في يد رجل مال لرجل هذا مجدك او دعتني فجي قال
رحم الله استخلفه باسمه ما او دعتني فان حلف قضيت
بنفقته على الذر هو في يده لانه اقرب برقة ثم اقرب لغيره وقد رد
الغير او ان بقي في يده واليد دليل الملك فتركه نفقته

من لقط البديع في اخرها

اذا الفوق الملتقط على اللقط من مال نفقته ان الفوق لغيره امر
ان يرد في ذلك متطوع وان الفوق بامر القاض ان كان القاض
امره بالاتفاق على ان يكون دينا عليه فان ظهر له اب فله الرجوع
على الرجوع على ابيه وان لم يظهر له اب فله الرجوع
عليه اذ اكبر وان كان القاضي امرا بالاتفاق عليه ولم يقل على ان
يكون دينا عليه ذكر شيخ الاسلام ان في المسئلة روي
وذكره في الامم السيرة انه لا يكون له الرجوع والاصح
ما ذكر في طاهر الرواية اذا بلغ اللقط وصدق الملتقط فيما
اذا ادعى من الاتفاق عليه رجع بذلك كذا في القول الاول
اللقط وعلى الملقط البينة من لقط

ما رآه في الفصل الثالث

امر القاضي الملتقط ان ينفق على اللقط على ان يرجع به على اللقط
جاء ويرجع عليه بما الفوق اذ اكبر وان امرا بالاتفاق ولم يقل له
على ان يرجع عليه فيقبل يرجع كما لو الفوق بامر بعد البلوغ وفي الاصح
لا لانه ليس بامر بقبض الدن فلا بد من شرط الرجوع كما اذا قال
او تركه مالي منسبة الشقة في الاول

واللقط من كتاب الكراه

واما الاتفاق فانه على ثلثة اوجه احدها ان ينفق على ما اخذ
بغير امر الحاكم قال مالك وابن شبره يرجع بالنفقة ولان لا يراد بها
حتى ياخذ النفقة وكذلك اذا اخذ المتاع ليعرف بالكراه فليصحبها

الكراه وسواء الفوق بامر القاضي والسلطان او بغير امره وقال
الوحنفية واصحابه والثاني ولست بن سعد وابو عبد الله لا يرجع
الا ان ينفق بامر القاضي فخرج حينئذ والثاني اذا اخذ خذالة
ثم اتفق عليها ثم ماتت الخذالة قبل ان يردوها ايرجع بالنفقة ام لا
قال الوحنفية والولوسف ومالك لا يرجع وقال زفر والوعبد
يرجع عليه بما الفوق عليها والثالث ان ينفق عليها بامر القاضي
ثم ردها على صاحبها فلا مال الفوق عليها نصف

في اللقطه والنسالة

وليس للملتقط ولاية على اللقط لانه لا يملكها وهو القاربة و
السلطنة الا انه يجوز له ان يقبض له الخبة ويسلمه في صناعة ولو لم
لان ذلك ليس من باب الولاية بل هو من باب اصلاح حاله والاصح
المنفعة المحضة اليه من غير ضرر فاشبهه اطلق وغسل ثيابه
من لقط البديع ما يخصها

من كان الصبي في عياله يؤدبه ويسلمه في الصنائع عنا
في قول الهادي ولو ذهب ذهب في حنطة
مرجعي الهبة ما يخصها

امراة ادعت على رجل لقط في يده ان اخوها وهو يدعي انه عبده
تقبل بينة المرأة ويقضي به لها لانها تزدحم على الاحتضان

من يحوي الخلاصة في الفصل العاشر

ولو ادعى الملتقط او غيره انه ابنه فتسمع عواذ من غير بينة ويثبت
نسبه منه وهذا استحقاق والقياس ان لا تسمع الالبينة
وجه الاستحقاق ووجه القياس مذکور في محله من البديع
من اراد فليراجع من لقط البديع

في فصل ما يبان حاله ملصقا

واذا ادعى اللقط رجلا ن كل واحد منهما يدعي انه ابنه ووصف
احدهما علامة في جده واصاب ولم يصف الاخر قضى للذروصف
وان وصف ولم يصب واحد منهما فهو بينهما فلو وصف احدهما
اصاب في بعض ما وصف واخطا في البعض فهو بينهما ولو وصف
فاصاب احدهما دون الاخر قضى للذراصاب ولو فز رجل بالدعوة
وقال هو غلام فاذا هو جارية او قال هو جارية فاذا هو غلام لا يقضي له
اصلا ولو ادعى رجل انه ابنه من هذه المرأة ثم ادعى انه ابنه من امرأة
اخر وعينه قضى بالولد بينهما وهل يثبت نسب الولد من المراتين
فعل قول الحنفية يثبت وعلى قولها وقد قدمنا ذكره في كتاب الطلاق

رجلان او عينا نسب اللقطه واما ما البينة وارت بينة كل واحد منهما
ويقتضى ليشهد له سبب الصبي كان كان سن الصبي مشتبهه بحيث ان
يكون كل واحد من التارخين فقل قولها بسقط اعتبار التاريخ و
يقتضى بينهما باتفاق الروايات واما على قول ان حنفية فقد
ذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام المعروف بكواهر زاده انه يقتضى بينهما
في رواية ابي حفص وفي رواية ابي سلمة يقتضى لانهما تارخيا
واللفظ اذا اقر بالبرق لغير بعد البلوغ وصحة ذلك الخيرة
وذلك كان عبدا قالوا وهذا لم يتأكد حرية بقتضا القضي بما لا يقتضى
به الا على الاحوال كالحكم الكمال والقصاص في الطرف وقبول
شهادته وضرب احد لقاذه اما اذا تأكدت حرية بقتضا القضي
فلم يقبل اقراره بالبرق وكذا اللفظ اذا والى الملتقط او رجلا
اخر بعد ما ادرك جاز وهذا اذا لم يتأكد ولا في بيت المال فاما
اذا تأكد بان جنسي جنسية ومحق عنه بيت المال فلا يجوز موالاته و
اذا تزوج امرأة بعد ما ادرك او استدان دين او بايع انسانا
او كفل او وهب وسلم او تصدق وسلم او كاتب عبدا او دين او
اعتقه ثم اقرانه عبدا لفلان لم يصح على الباطل شيء مما احصينا
وكذلك هذا في سائر التصرفات كمن هذا في النكاح مشكك لانه لما اقر
بالبرق فقد زعم ان النكاح لم يصح لعدم الاذن ممن يزعم مولاه له
فيجب ان لو اخذ بزمعه ولو كان اللقطه امرأة وتزوجت ثم اقرت
بالبرق لانتان وصحة قولها المقر في ذمتها والنكاح بينهما
على حاله بخلاف ما لو اقرت انها ابنه في زوجها وصحة قولها الاب في ذلك
حيث يبطل النكاح ولو اعتقه المقر له لا خيار لها والاصل في هذا
ان كل حكم يلزم الزوج فيه ضرر لا يمكنه دفعه عن نفسه لا يصح اقرارها
في حق ذلك احكم

من كتاب اللقيط واللفظ

الملتقط اذا امر بختان الصبي فملك الصبي ضمن له ليس له هذه
الولاية من لقيط خزانة المقتن

كتاب اللقطه

ولو وجد لقطه وصغر دراهم او دينار في حجر رجل وادعى انها له وسمي
وزنها وعددها ووعاها وولجها اياها باطنا فلم يصح للقطه
لا اختيار ان شاء رفع وان شاء ابقى حتى يقيم البينة فان دفعها
اليه في هذه الصوره في الاخر واما البينة انها ان كانت قائمه
في يد القابض يقتضى بها المدعى وان كانت صاكنه كان للمدعى خيار

في تضييق ابهاش فان ضمن القابض كالتا بعل لا يرجع على الدافع
وان ضمن الدافع يرجع هو على القابض على الاصح خزانة

المقتن قبيل كتاب الابواب

قال ابو القاسم اذا اخذ اللقطه لنفسه ليس له ان يتصدق بها على نفسه
وان كان فقيرا لانه في حكم القاصب ولكنه يتصدق بها على الفقراء
مجمع الفتاوى في اللفظ

سقطت في يد رجل جورة فدخلت بستان رجل مع الخافيت منها شجرة
جوز فادعى صاحب البستان انها له وادعى صاحب الجوز انها له بغير
ان كان صاحب الجوز يقدر على اخذها حيث سقطت منه ولم يأخذها
فهو صاحب البستان وان كان لا يقدر على اخذها فهي له رجل
نزل به ضيفان معهما اتانان فجارا احدهما بجحش الاخر ببغل
فيه في كل واحد منهما البغل البغل بينهما لاستوائهما في الدعوى ويجوز
ليست الحال ولو شهدوا بانه مغيب عن مجلس القضاة قبل وان امكن
احضاره في المجلس بخلاف ما قد لبعض احوال انه لا يقبل كذا ذكر
في اللفظ ظهير الدين في جامعه خزانة الفتاوى

قبيل كتاب الشهادة

حكم برادخل دار رجل ففرغ فيها في اخر واخذ فان كان صاحب الدار
روايات وسدا كونه فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار
ذلك فهو لمن اخذ ولو كان له حمام في حمام اخر لفرغ فله صاحب
الانثى فرضا لان الولد يتبع الام بكرة امساك الحكماء ان كان
يضر الناس ومن اتهم ببيع الحكم في قرية يثبت له ان يحفظها ويعلمها
ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر بها الناس فان اختلط بها حمام اطلق
لغيره لا يثبت له ان يأخذها وان اخذها يطالب صاحبها فان لم يأخذها فرغ
عنده فان كان الام غريبة لا يتعرض لفرضا لانه لغيره وان كان الام
لصاحب البرج والغريب ذكره فالفرغ له لان الفرغ والبعض لصاحب
الام فان لم يعلم ان في برجه غريب لاشي عليه خزانة المفتن

من كتاب اللقيط

اللتقط لقطه وصنعت منه ثم وجد في يد رجل اخر فلا خصوصية بينهما
قال وليس للملتقط في هذه الاستودع والفرو وهو ان المستودع مأمور
بالحفظ من جهة المالك لصنا ولا يثبت له الحفظ الا بالاسرة واذن ان
مأمورا من جهة المالك بالاسرة وادوا والخصوصية ولا كذلك الملتقط
محيط البرهان في الفصل الرابع

من كتاب اللقطه

اما الدفع فهو على اربعة اوجه اولها ان الذي اخذ الابن اذا جابه
لا يدفعه الى صاحبه حتى يأخذ يجعل والثاني ان لا يدفعه الى صاحبه
حتى يقيم البينة انه له والثالث ان يقر العبد انه له فعليه ان يدفع
اليه والاوتى ان لا يدفعه اليه الا بامر القاضي والرابع اذا
دفعه بغير امر القاضي فله ان يرجع عليه بغير حق جاء رجل فحلف
فله ان يضمن الدافع ان شاء وان شاء ضمن المدفع اليه
فان ضمن الدافع نظر فان كان الدافع حين دفعه اليه صدقة
انه عبده فليس له ان يرجع عليه بما ضمن وان كان حين دفعه
اليه كذبه او لم يكذبه ولم يصدقه او صدقه او ضمنه فله ان يرجع
عليه ثمن في كتاب جعل الابن
واذا اخذ الابن لصاحبه فان شاء اخذ امه على صاحبه حتى يحل
فيأخذه وان شاء ذهب الى صاحبه فده عليه كان امه في
ان ان وادعى انه عبده فان اقام البينة دفعه اليه واخذ منه كفيلا
ان شاء يجوز ان يجبي اخر فيدعيه ويقيم البينة فله ان يستوثق
بكفيل ولو لم يكن له بينة ولكن اقر العبد بذلك دفعه اليه ايضا
لانه ادعى شيئا لا يثبت فيه احد فيكون له وياخذ منه كفيلا ان
ما قلنا وما الفوق عليه فان كان باهر القاضي يرجع به على صاحبه والا
فلا لانه يكون متطوعا وان طالت المدة ولم يحل له صاحب باعه فله
واخذ ثمنه يحفظه على صاحبه لان ذلك حفظ له معنى فان باعه
واخذ ثمنه ثم جاء ان اقام البينة انه عبده دفع الثمن اليه وليس
ان ينقض البيع لان البيع من القاضي صدر عن ولاية شرعية
وله من باب الحفظ اذ لو لم يبع لانت النفقة على جميع ثمنه فيضيع
المالك فله ان يبيع حفظا له من حيث المعنى والقاضي يملك حفظ مال
الغائب ولهذا يبيع ما يتاخر اليه الفداء ولو زعم المدعي انه كان
قد وبع او كاتبه لم يتصدق في نقض البيع لما قلنا ولو كان الابن
في حبس القضاة نفق عليه من بيت المال ثم جاء صاحبه اخذ
من صاحبه او من ثمنه ان باعه لان الانفاق عليه احياء ما له فيكون
عليه واذا جاء بالابن له ان يملكه يجعل لانه اذا جاء به فقد استحق
اجل على ما كره على ما ذكر في حق حبه باجمل كما يجب من البيع
لاستيفاء الثمن ولو هلك في حال الحبس لاضمان عليه لكن ليس يقط
الثمن عن المشتري ولا يقبل في كتاب القهار الى القهار في الرق عند
اجه حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف يقبل في العبد ولا يقبل في الجارية

وموضع المستند في كتاب ادب القاضي في بيان شرائط قبول كتاب القاضي الى
الله بداية في فصل ما يبيح ما يصنع
من كتاب الابن
راد الابن اذا استعمل في الطلوع كحاجة نفسه ثم اباح منه يضمن ولاجل
لاخذ على المولى لانه في معنى البائع من المولى ولهذا كان لاخذ ان يجبر
الابن من المولى لاستيفاء اجعل فصلا كما لم يبيع المالك في يد البائع
شرح الجمع لابن الملك في كتاب الابن
ابن من المشتري الى بيت البائع في البائع ليخبر به المشتري فابن من منزله
ايضا ان كان لم يستخبر ولم ينفقه عن موضعه لا يضمن برازة
من كتاب جعل الابن
جاء بالابن له حبه لاستيفاء اجعل فان هلك بعد ما حكم له بالامساك
للجعل او قبل المدة اليه لاضمان ولاجل برازة
من كتاب جعل الابن
وفي الميسر لاجل للسلطان او للشيخة او الفقير في رد الابن والمالك
من قطاع الطلوع لوجوب الفعل عليهم ابن الرهام
من كتاب الابن قبيل كتاب العقود
السلطان اذا اظفر بعبده ابنا فهو باختيار ان شاء امه والفقير عليه من
بيت المال فكم ان دينا على صاحبه او في ثمنه وان شاء باعه والا وله ان
لا يجعل بغيره فان قال امه في بيعه فصول
في الفصل الخامس
راد المالك لا يثنى اجعل بخلاف راد المدة بروام الولد برازة
في جعل الابن
راد الابن من مسيرة سفر او اكثر لا يثنى الا اربعين درهما وان
انفق في الاعطيا اضغاث ذك من غير امر الحاكم وان اخذه في المضر
او خارج المضر ما دون السفر يرضح له والبر الى الامام برازة
من كتاب جعل الابن
وعنه ان الابن يقن بخارج من ابراهيم ياخذ المالك بلائيه الا ان يقسم
فان الامام يحل على القيمة من بيت المال وهذا عبده واما عند ما فيكون
والصحيح هو الاول كما في المضرات وفيه اشعار بان ان اخذ من
وارثه فله وذا باخلاص التحقيق الاستيفاء وحكم الالة كذلك الا انه
لم يذكره الا شراكا جامع الرموز
في فصل يملك بعض الكفار
من كتاب الجهاد

بيع الابن وصبيته لا يجوز الا ان يهبه لانه الصغير ولو اعتقه عن كفا
ميسرته يجوز وانما اعلم بمن اراد

كتاب جعل الابن

وعبد قريب وهو في عياله او ردا احد الزوجين عبد الاخر او الوصي
عبد اليقيم او عبد ابيه لا يجبا جعل وان لم يكن في عياله اما الاب
اذا رده عبد ابنه يجب اذا لم يكن الاب في عياله ولو رده عبد اخيه لا
هو في عياله يجب بمن اراد

كتاب جعل الابن

ذكر الكرخي انه ينفق ببيع الابن حتى لو ظهر وسلم يجوز ولا يحتاج الى جبر
البيع الا اذا كان القاضى منتهيا بان رافعه المنعزل الى القاضى وطالب
التسليم وعجز عن التسليم ففسخ البيع بينهما ثم ظهر العبد وجه
قول الكرخي ان الابن لا يوجب زوال الملك الا ترضاه لو اعتقه
او دبره ينفذ ولو وصيه من مولده الصغير يجوز في ان ملكه وقد باع
مالا مملوكا الا انه لم ينفذ للمال للعجز عن التسليم فاذا سلم زال الملك
فينفذ وصار كبيع المصوب الذي في يد الغاصب اذا باعه المالك
لغيره انه ينفق موقوف على التسليم لا قلنا كذا هذا وجه ظاهر الروايات
ان القدرة على التسليم للرد للعقد شرط العقد لا لا ينفذ
الا في ذلك ولا يفيد اذا لم يكن قادرا على التسليم والعجز عن التسليم
حال العقد وفي حصول القدرة بعد ذلك شك واحتمال يحصل وقد
لا يحصل وما لم يكن منعقد بيقين لا ينفذ لفائدة احتمال الوجود والعدم
على الاصل المعروف ان ما لم يكن ثابا بيقين لا يثبت بالشك والاحتمال
بخلاف ما اذا ابان بعد البيع قبل القبض اذا لا يفسخ لانه القدرة على
التسليم كانت ثابتة له للعقد فالعقد ثم زالت على وجه يحتمل عودا فيقع
الشك في زوال المنفعة بيقين والثابت بيقين لا يزول بالشك فمضى القول
بخلاف بيع المصوب من غير الغاصب انه ينفذ لوقوفه على التسليم حتى لو
سلم ينفذ لان هناك المالك قادر على التسليم بقدرة السكان والقاضى
وجاهة المسلمين الا انه لم ينفذ للمال لقيام يد الغاصب صورية فاذا سلم زال
الملك فنفذ بخلاف الابن لا ينفذ التسليم على الاطلاق اذ لا تصل اليه
يد احد لا يعرف ملكه فيكون العجز مستيقنا والقدرة محتملة موهومة
فلا ينفذ مع الاحتمال فاشبه ببيع الابن ببيع الطير الذي لم يؤخذ في الرما
وبيع السمك الذي لم يؤخذ في الماء وذلك باطل كذا هذا
بدائع في فصل واما الذي يرجع الى العقود
عليه من كتاب البيوع

فان طال المدة باعده القاضى وان علم ملكه وحفظ ثمنه لصاحبه و
امسك من ثمنه ما القى عليه منه فان جاء بعده وبرهن دفع باقي الثمن
اليه ولا يملك نقصه والله اعلم بمن اراد

كتاب جعل الابن

وقدر في التنازل خاتمة مدة حبه سنة الشهر يدفع الثمن الى صاحبه
اذا وصفت حليته وعلامته وليس له ان ينقص البيع بمن اراد
في الفصل الاول من كتاب الابان

ومنها ان يكون في الدين والعين التي لا حاجة الى الاشارة اليها عند
الدخول والشهادة كالمدة والعقار واما في الاعيان التي تقع
الحاجة الى الاشارة اليها كالمنقول من الحيوان والعروض لا يقبل عنه
الى حنيفة ومحمد وهو قول الى يوسف الاول ثم رجوع وقال يقبل في
العبد خاصة اذا ابان اخذ في بلدة فاقام صاحبه البينة عند قاضى بلده
انه عبده اخذ فذكر في بلدة كذا فشهد الشهود على المالك وعرضه العبد
وحليته فانه يكتب الى قاضى البلدة الذي العبد فيه انه قد شهد الشهود
عند ران عبدا صفة وحليته كذا وكذا فلكم بن فلان بمن
كل واحد منها الى ابيه والى جده على رسم كتاب القاضى الى القاضى و
اذا وصل الى القاضى المکتوب اليه وعلم انه ثمانية بشهادة الشهود لم
العبد اليه ويحتمل في عنقه ثم ياخذ منه كفيلا ثم يبعث به الى القاضى
المكتوب حتى يشهد الشهود عليه عنده بعينه على الاشارة اليه ثم يكتب
القاضى المكتوب له ثمانية اخر على ذلك الى القاضى المکتوب اليه اول مرة
فاذا علم انه ثمانية قبلة ومضى به وسلم العبد الى الذراري بالكتاب وابتدأ
كتبه ولا يقبل في اجارية بالاجماع بدائع في

فصل واما شرط القضا من ادب القضا

كتاب المفقود

المفقود اسم لشخص غاب عن بلده ولا يعرف خبره انما هو او ميت
فصل واما حال المفقود وعبارته مشايخنا عن حاله انما هي في حقه
ميت في حق غيره والشخص الواحد لا يكون حيا وميتا طافية من الاشياء
ومضى من العيان انه يجبر عليه الحكم الاحيا فيها كان له فلا يورث ماله
ولا تبين امراته كانه حي حصته ويجبر عليه الحكم الاموات فيما لم يكن له فلا
يرث احد كانه ميت حصته لان الثابت باستصحاب احوال يصلح لابقا
ما كان عليه ما كان ولا يصلح لاثبات ما لم يكن ولكنه في امواله ذلك امر
قد كان فاستصحابنا حال الحياة لابقائه واما ملكه في مال غيره فامر لم يكن
نقع الحاجة الى الاثبات واستصحاب احوال يصلح حجة لاثبات ما لم يكن

وخصص العبار عن حاله انه غير معلوم بحتم ان يحتمل ان يمت
 وهذا يمنع التوارث والبسبوت لانه ان كان حيا يرث اقاربه ولا يرث
 ولا تبين امراته وان كان ميبا لا يرث اقاربه ولا يرث اولاده
 من ابناء تبين امره لم يكن ثابا بيقين ووقع الشك في بئوته فلا يثبت
 بالشك والاحتمال وكذلك البسبوت على الاصل المعروف في الثابت
 بيقين انه لا يرث اولاد الشك وغير الثابت بيقين لا يثبت بالشك
 واذا مات واحد من اقاربه بوقف نصيبه الى ان يظهر حاله ان يحتمل
 لاحتمال الحياة والموت للحال حتى ان من هلك وترك ابنا مفقودا او
 ابنتين وابن ابن فطابت الابنتان الميراث فان القاضى يقضى لهما
 بالنصف ولو وقف نصيب الاخر الا ان يظهر حاله لانه ان كان
 حيا كان له النصف والنصف لابنتين ولا شيء لابن الابن
 وان كان ميتا كان لابنتين الثلثان والباقي لابن الابن فكان
 استحقاق النصف لابنتين ثابتا بيقين فيدفع ذلك اليهما
 ويوقف النصف الاخر الى ان يظهر حاله فان لم يظهر صح مضت
 المدة التي بها يعرف موته فيدفع الثلثان اليهما والباقي لابن والده
 اعلم وكذا اذا وصى له بشيئ يوقف وكذا اذا فقد الميراث ولا يدرك
 ان يكون به ارثا لم لا يوقف ميراثه كالمسلم بدائع

فصل

واما بيان ما يصنع بحاله فالذي يصنع بحاله انواع منها ان القاضى يحفظ له
 بقية نصيبه للمحفظ لانه مال لا يملك له لغير صاحبه عن المحفظ فيحفظ عليه
 القاضى نظرا له كما يحفظ مال الصبي والمجنون الذي لا ولي له ومنها
 ان يبيع من ماله ما يبارع اليه الفاسد ويحفظ ثمنه لان ذلك يحفظ
 له معني ولا يأخذ ماله الذي في يده مودعه ومضاربه ليحفظه لان يدها
 يدنيته عنه في المحفظ فيكون محفظا يحفظه معني فاحاجة الى حفظه

بدائع في فصل واما بيان ما يصنع بحاله

في المفقود

واذا كان للمفقود ودية او دين انفق القاضى من ذلك على زوجته وولده
 ووالديه ولو كان المودع مقرا بالوديعة والمدين مقرا بالدين كان
 اعطى الورثة شيئا بغير امر القاضى فالمودع يصمم والمدين لا يرث
 وان اعطاهم بامر القاضى فالمودع لا يصمم والمدين يرث ولله نصيب
 ولكلما في جميع جهات المفقود طلب الورثة او لم يطلبوا ولهذا الوكيل
 ان يتقاضى ويقبض ويخاصم من يحق حقا وجب بعقده جريته وبين هذا

الوكيل ولا يخاصم ما سوره ذلك الا ان يكون القاضى ولاء ذلك
 في الفصل الثاني من كتاب المفقود
 للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرفق والعقار او خيف
 عليها الفاد وليس له بيعها للنفقة عيالهما ومضى باعها بخوف الضباع
 فصارت دراهم او دنانير يعطى النفقة منها بطريقه لا يبيعها للنفقة
 وان فعل نفقة ولو باعها لقتلها وبنه حار وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع
 منه شيئا جامع المفقود

في الفصل الخامس

وليس للقاضى ان يبيع الخوص والعقار على الغائب بالاجماع لان
 البيع على الغائب في معنى الكفر عليه والكفر على الكفر لا يجوز عند
 ابن حنيفة وعندهما جاز على الكافر لكن لا يجوز على الغائب لان الجواز
 على الكافر له في الظلم بالامتناع عن قضاء الدين مع القدرة على القضاء
 فانه لم يتحقق الظلم منه حال الغيبة لانه لم يعرف منه الامتناع من الاطلاق
 فافترق الكفران وانما ملك بيع ما يبارع اليه الفاسد لان ذلك وان كان
 بيضا صورة فهو حفظ وامساك لمعني والقاضى يملك حفظ مال
 المفقود واما الاب فليس له ان يبيع العقار في نفقة الغائب بالاجماع
 واما المنقول فله ان يبيعه عند ابيه حنيفة من غير ان القاضى وعندهما
 لا يبيع المنقول كما لا يبيع العقار والمسئلة قد مر في كتاب النفقات
 بدائع في اواخر المفقود

وللقاضى ان ينصب عن المفقود وصيا لطلب دونه عن الزم او ينصب
 فيها عن الغائب بخلاف المفقود ومع هذا الوصية فيها او وصيا هل ينقد
 فعمل ما مر في فصل القضاء في المجتهدات مجمع الفتاوى

في كتاب ادب القاضى في فصل فيما يجوز

للقاضى ان يفعل في مال الغائب

والقاضى ان ينصب وكيلا في جميع غلات المفقود طلب الورثة ذلك انما يجوز
 ولهذا الوكيل ان يتقاضى ويقبض ويخاصم من يحق حقا وجب بعقده جريته و
 بين هذا الوكيل اما كل ابن كان للمفقود وليه بنفسه او بنصب كما في
 فقهاء راوي عرض في يد رجل او حرم من الحقوق فالوكيل بالقبض من
 جهة الله لا يملك الخصومة الا ان يكون القاضى ولاء ذلك وهذا ايضا
 على ان ليس للقاضى ان ينصب للقائب وعلى الغائب الا اذا كان عنه
 خصم حاضر او قاضى ينفذ قضاءه ككوز مجتهدا فيه خزانة

الفتاوى في كتاب المفقود

في السراجية وليست في حقه ارا القاضى من جنس النفقة كالدراهم

والدنا نيرد الفلوس الراحية والكسوة والاكل والشراب واللباس
في بيته او كان ديناً على الناس او دليلاً عندهم وهم مقررون
في الفصل الثاني من كتاب المفقود

والعبرة في موت المفقود موت اقرانه وقيل يستعود سنة وبه يضي
منسية المضي من كتاب المفقود

يوقف لستطه من مال مورثه في يد عدل امكان حياته الى تسعين سنة
من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى
وعمر الثلثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وحينما الى مائة
سنة وعن المتقدمين الى مائة وعشرين سنة الكل في المضمرات
وهذا ظاهر الاصول كما في النظم وعن محمد الى مائة وعشرين وعن ابي
لؤيس الى مائة وخمس كما في صنف السراجيه وعن ابي مطيع
الى مائة وسبع كما في المتابع وفي ظاهر المذهب الى موت الاقران
كما في الهداية وهذا مروى عن محمد فقبل موت جميع الاقران
في جميع البلاد وقيل في بلد واحد وهذا ارفع وقال شيخ الاسلام
انه احوط واقيس كما في ايد خيره جامع الرموز

في المفقود ما يخص

وعن ابي حنيفة ان هذه الفقد مفقود الى راسي القضي فيحكم بما
ادعى اليه اجتهاده ينقسم ماله حينئذ بين الاجراء من ورثته
وهذا النص على انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل فلم ينضم
اليه القضاء لا يكون حجة

وقال بعضهم يفوض الى رأي القاض كما في اليباع بيع وقال مالك
والاوزاعي الى اربع سنين فتسلك عرسه بعد ما كان النظم فلو اقيت
في موضع الضرر ينزع ان لا بأس به على ما ظن ويثبت موته باقام
البينة على قبضه او من في يد ماله كما في المحيط جامع

الرموز المشهورة في المفقود

وذكر الامام الشافعي رحمه الله ان زوجة المفقود وولده اذا طلبا من
القاضي ان ينصب وكذا يتقاضى دينه ويجمع غلاته ويواجر رفقته ففعل
القاضي وهذا بناء على ان القاضي هل يقضي على الغائب وهل ينصب
وكذا على الغائب وعن الغائب فعندنا لا وهو معروفه اما لو فعل ففعل
على الغائب نفذ بالاجماع فان قيل المجتهدين نفس القضاء فينبغي ان يرفع
على امضاء من اخر قلنا لا بل المجتهدين سبب القضاء وهو ان البينة
هل يكون حجة من غير خصم حاضراً للقضاء ام لا فاذا راعى القاضي حجة
وقضى بها نفذ كما لو قضى بشهادة المحدث وفي القذف والفتور على هذا

كذا في المحرر

في كتاب المفقود

كتاب الشركة

فصل في شركة الاعمال صورتها ان يشرك خياطان او
قصاران او خياط وقصار على ان يتقبلا الاعمال خارجة عنهما ولا يشتر
لهذه الشركة بيان المدة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما
وكيلاً عن صاحبه بتقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الاعمال جائز لان الوكيل
يحسن مباشرة ذلك العمل ولا يحسن وهذا النوع من الشركة قد يكون
عناناً وقد يكون مفادضة عند استحياء طرفيهم فيكون كل واحد منهما
مطالباً بحكم الكفالة ما وجب على صاحبه وممنوعاً عما فاما يطالب به
من يباشر السبب دون صاحبه بقضية الوكيل فانه اطلقت هذه الشركة
كانت عناناً وان شرط المفادضة كانت مفادضة فاذ اعمل احدهما
فدونه الاخر والشركة عنان او مفادضة كان الاجر بينهما على ما شرط ولو
شرط لا حد لهما فصلا فيما يحصل من الاجرة جاز اذا كانا شرطاً التفاضل
في ضمن ما يتقابلان به وعن ابي حنيفة ما جنت يد احدهما كان الضمان
عليهما يأخذ ايتهما وعن ابي لؤيس اذا مر على احد الشركين او سافر
او بطل فعمل الاخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان يأخذ الاجر والى
ايرها يدفع الاجر لمرور وان لم يتفادضا وهذا الصحيح لان تقبل احدهما
العمل جعل كقبول الاخر فصار في معنى المفادضة في باب ضمان العمل ولو
ادعى رجل احداهما انه دفع اليه ثوباً للخياطة واقرب الاخر صح اقاربه
يدفع الثوب وما اخذ الاخر لانها كانت مفادضة فاقرار احدهما يصح في
صح الاخر وعن محمد انه لا يصدق المقر في حق الشرك فافضل هو القياس
ولو اقر احدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لا يلزم الاخر فصار له اوان
القصارين ولا خروبت الشركة على ان يعلا باوثر هذا في بيت هذا
عنه ان يكون الكسب بينهما نصفين كما ان جازاً وكذا كل خرفة لان
الكسب في العمل والعمل وجب عليهما في هذه الشركة وهذه الشركة جائز
لم يخصنا صنف لان هذا توكيل يجوز فافضل كما ان او عا

شركة قاضين

او اهل القضاة شرك في هذا العبد له نصفه قال محمد ان يبين ما ش
لان الشركة يذكر للنصيب قال لؤيس وبالهم فيها من شرك اي نصيب
والنصيب محيل والاصل ان يبين المحل على المحل الا ان ابا لؤيس يقول
الشرك والشركة واحدة لقطة قال الشاعر
وفي انسابها شرك العنان اي شركة العنان والشركة تنبئ عن التوبة

من اقرار المصطفى في باب قول ابي يوسف على خلاف

قول محمد ولا قول فيه لابي حنيفة

الوكالة التي تتضمنها الشركة لا تصح في العوض ولتصح في الدرهم والدنانير فان من قال لغيره لي عرضك على ان يكون ثمنه بيننا لا يجوز واذا لم تجز الوكالة التي هي من ضرورات الشركة لم تجز الشركة ولو قال له اشتر من مالك الف درهم على ان يكون ما اشترته بيننا جائز ولان الشركة في العوض تؤدي الى جهالة الربح عند القسمة لان رأس المال يكون قيمة العوض لا عينها والقيمة مجهولة لانها تعرف باكرز والظن فيصير الربح مجهولا فيؤدي الى المنازعة عند القسمة وهذا المعنى لا يوجد في الدرهم والدنانير لان رأس المال من الدراهم والدنانير عند القسمة عينها فلا يؤدي الى جهالة الربح ولان الشيء على السلام يبيع عن ربحه عالم بضمنه والشركة في العوض تؤدي الى ربح عالم بضمنه لان العوض فيه مضمونة بالهلاك فان من اشترى شيئا يوفى بعينه فملك العوض قبل التسليم لا يضمن شيئا اخر لان العوض يتعين بالتعيين فيبطل البيع اذا لم تكن مضمونة فالشركة فيها تؤدي الى ربح عالم بضمنه وان منتهى بخلاف الدراهم والدنانير فانها مضمونة بالهلاك لانها لا تتعين بالتعيين والشركة فيها لا تؤدي الى ربح عالم بضمنه بل تكون ربح مضمن من شركة

البدائع في فصل واما بيان شرائط

جواز هذه الانواع

رجل اشترى متاعا فقال للاخر لبعه بالشركة فايكون ربحا فهو بيننا نصفين فالشركة غير صحيحة والربح لصاحب المال ولا خراج مثل عمله

من شركة هو اهل الصداق
شريكان شركة عنان اشترى بامتنعة ثم مال احدهما لصاحبه لا عمل معك الشركة وغاب فعمل اكله بالامتنعة فما اجتمع كان للعامل وهو صانع من لفته نصيب شريكه لان قوله لا عمل معك بالشركة بمنزلة قوله فاستخفك الشركة واحدا الشريكين اذا فسخ الشركة ومال الشركة امتنع فالوا يصح فسخه وفي المضاربة بعد ما صار المال في وصفا لا يصح فسخه

في شركة العنان من كسب الشركة

ولو اشترى كالا حدهما الف درهم ولا خزانة دينار وقيمتها الف وحمسها على ان الربح والوصيفة بقدر رأس المال صحيح لوجود

شرائط الجواز وعدم اشتراط المساواة والتخلط ولو شرط لاحدهما درهم مسماة من الربح لا يصح لانه شرط يوجب قطع الشركة قريبا لا يحصل الا ما سميها لاحدهما فتكون تغيبا للمشروع فيلغو وهو كما لو سمي في المضاربة وقفوا ان مسماة لاحدهما فانه لا يجوز لان الارض ربما لا يخرج الا هذا القدر واذا هلك مال الشركة او احد المالين قبل ان يشترى شيئا بطلت الشركة لانها من العقود الجارية فشرط له واه ما شرط لا بد منه ولان النفقة وتتبع فيها كافي الحصة والغصب والصدقة والوصية فكانت محقوقة عليها وبهلاك المعقوق عليه يبطل العقد كما في البيع اذا العقد لا يبقى بدون محله كما لا يثبت بلا محله بخلاف المضاربة والوكالة المفردة فان النفقة لا تتعين فيها بالتعيين واما تتبعين بالقبض وهذا ظاهر فيها اذا هلك المالان وكذا اذا هلك احدهما لان المعقوق بالشركة التصرف لا عينها **و** الاصل ان ما يمنع صحة العقد اذا اقرن به ما يبطله اذا اقرن من بعد العقد قبل حصول المقصود كالتيح في العصبية للشركة قبل القبض وعدم رأس مال لاحدهما لو اقرن بالعقد بمنعه فاذا اقرن من بعده هلك هلك مناله صاحبه اما اذا هلك في يده فقط هو وكذا اذا هلك في يد الاخر لا يبقى على ملكه بعد عقد الشركة فكل واحد منهما ايمن في رأس مال صاحبه وان هلك بعد التخلط بهلك على الشركة لانه لا يتميز فجل الحاكم من مالهما وان اشترى احدهما بماله وهلك مال الاخر قبل الشراء بهلك على ربه لبقائه على ملكه بعد الشراء باحدهما والمشتري مشترك بينهما على ما شرطت له الشركة كما نت فائمة بينهما حال الشري فوقع الملك مشترك بينهما فلا يتغير بهلاك مال الاخر بعد ثم الشركة لشركة ملك عند احسن من ياد حتى لا ينفذ بيع احدهما الا في حصته لان شركة العقد بطلت بهلاك احدهما لاني الشركة عقد عند محمد حتى اذا باعه احدهما نفذ بيعه في الكل لان هلاك احدهما بعد حصول المقصود باجدا المالين وهو الشرية فلا يبطل شركة العقد بينهما في ذلك كما لو كان الهلاك بعد الشراء بالمالين رجع على شركة بخصته من ثمنه لانه اشترى ذلك القدر ولو كان له ونقد الثمن من مال نفسه وانما رضى بذلك على ان يشترى الاخر بماله وينقد الثمن من مال نفسه فاذا مات ذلك رجع بما نقد من ثمن حصته عليه وهذا اذا اشترى احدهما باجدا المالين او لا ثم هلك مال الاخر فان هلك احدهما ثم اشترى الاخر بماله ان صرح بالوكالة في عقد الشركة فالشركة مشتركة بينهما كما شرط لان الشركة اطلبت

بهذا كاحد المالين فالوكل له المنصوصة عليهما باقية فيكون المشرع
 بينهما مشتركا بحكم الوكالة وفي تلك شركة تلك حتى لا يملك احدهما
 ان يتصرف في نصيب الاخر ويرجع المشتري على صاحبه بحصة
 من الثمن لانه اشتري بعينه بحكم الوكالة ولقد الثمن من مال نفسه
 فيرجع به عليه وان ذكرنا عجز الشركة لم يصح بالوكله فيها فالمشتري
 للمشتري خاصة لان الوقوع على الشركة حكم وكالته ثبتت في ضمن
 الشركة وقد بطلت الشركة بهذا مال احدهما فيبطل ما في ضمنهما
 اذ لا بقاء لما ثبت ضمنهما مع فوات المتضمن بخلاف ما اذا صار
 بالوكله لكونها مقصودة فلا تبطل بطلان الشركة ولو اشترى
 احدهما بماله عبدا واشترى الاخر بماله امه ولقد كل واحد منهما
 الثمن كان بينهما اخماس فان هلكا فهو عليهما ورجع رب الدنانير
 على رب الدراهم باربعين ديناراً خمساً الدنانير ورجع رب
 الدراهم بستائة مثله اخماس الدراهم على الاخر لان كل واحد منهما
 صار مشتركا لصاحبه بقدر رأس مال الوكل له ولقد الثمن في مال
 نفسه فاستوجب الرجوع به على صاحبه والمشتري وقع مشتركا
 بينهما على هذا ولا يبطل حقه في الرجوع بهلاك المشتري في يد اوفى
 به صاحبه ولم يتقاصا الا اذا تراخيا لاختلاف الجمل وهذا
 اذ افرقت الصفقة فان اشترى بالمالين غلاما صفقة واحدة
 فملك الغلام في ايديهما لم يرجع واحد منهما على صاحبه لان الصفقة
 اذا اتحدت امكن ان يجعل المالك لكل واحد منهما حصلا بتصرف
 نفسه فلا يجعل حصلا بتصرف شريكه بلا ضرورة فيجعل كل واحد منهما
 مشتركا بنفسه كان رب الدنانير اشترى مثله اخماسه بدنانيره ورب
 الدراهم اشترى خمسينه لنفسه بدراهم فلا تراجع بخلاف ما اذا افرقت
 الصفقة لانه لا بد من ان يجعل كل واحد منهما وكلاهما عن صاحبه في
 بعض ما اشترى فاذا الثمن عنه حتى يقع المشتري مشتركا فيرجع
 من شركة المال في شرع الوافي

لفقدان الوكالة
 فلا ولا ولا

وفي المال في اذا هلك مال الشركة او احد المالين قبل ان يشترى شيئا
 بطلت الشركة فان هلك بعد اخلط بهلك على الشركة ولو اشترى
 واحدهما الف درهم والاخر مائة ديناراً ولا احدهما الف ديناراً
 والاخر مائة ديناراً قيمتهما الف وخمسمائة على ان الرجوع والبيعة
 بقدر رأس المال صح ما اراد خالسه
 في الفصل الرابع من كتاب الشركة
 باب في الشركة الفاسدة والباطلة

وقع بقره على ان يكون ما حصل من الولد واللبن والسمن بينهما
 فكل ذلك لصاحب البقرة وعليه ثمن العلف واجرم مثل الحفظ
 من او اخر شركة منسبة المضي
 واما بيان ما يبطل به عقد الشركة فما يبطل به نوعا واحدا يعلم الا اذا
 كلها والثاني يخص البعض دون البعض اما الاول فنوعا ان البطلان
 احدهما الفسخ من احد الشريكين لانه عقد جائز غير لازم فادخل
 عنه وجوه شرط الفسخ وهو ما ذكرنا بنفسه والثاني في موت احد
 الشريكين ايها مات الفسخت الشركة لبطلان الملك واعلمية
 التصرف بالموت سواء علم صاحبه بموته او لم يعلم لان كل واحد
 منهما كان وكيل صاحبه وموت الموكل يكون عذرا للوكيل علم به او
 لم يعلم لان هذا عذر حكى فلا يقف عند العلم واما الذي يخص البعض
 دون البعض فلاك المالين او هلاك احدهما قبل الشراء في الشركة
 بالاموال من جنسين او جنس واحد قبل الخلطة لان الدراهم والدنانير
 يتعينا في الشركات فقد هلك ما تعلق العقد بعينه قبل ان يرام
 العقد وحصول المعصوبه فيبطل العقد بخلاف ما اذا اشترى
 بدراهم معينة شيئا ثم هلك الدراهم ان العقد لا يبطل لان الثمن
 والدنانير لا يتعينا في المعاوضات وتتعين في الشركات لانها جعلت
 ثمنين فلو تعينا في المعاوضات لا تقبل ما ثمنين لانه الثمن اسم
 لمعين يقابل عوضا فلو تعين الدراهم والدنانير في المعاوضة
 فليكن عينها بطله العوض فليكن ثمنها فلا يكون ثمن وفي تغيير حكم
 الشرع فلم يتعين في تعينها في باب تغيير حكم الشرع لانه لا يقابلها
 عنه العقد والشركة عليها عوض ولهذا يتعينان في الهبة والوصية
 بخلاف المضاربة والوكالة المفوضة عن الشركة انهما لا يتعينان
 في هذين العقدين وان لم يكن التعيين فيها تغيير حكم الشرع
 وهو جعلها ثمنين لالا عوضا لهما لانه لا يقابلها لان كل واحد من
 العقدين وقع وسيلة الى الشراء والوسيلة الى الشيء حكمه حكم ذلك
 الشيء فجعل حكمهما في حوز المنع من تعين الدراهم والدنانير حكم
 الشيء فلم يتعين بالعقد والاشارة بل يتعينان بالقبض كما في
 الشراء بخلاف الشركة فانها وان وقعت وسيلة الى الشراء
 لكن لا بد مع هذا من سبب لوجب تعين رأس المال عام ولا يمكن
 جعل القبض معينا لرأس المال لانه لا وجه الى اجاب القبض فيها
 لتعين رأس المال لانه العمل فيها مشروط من الشريكين وكون العمل
 مشروطا من رب المال لوجب ان يكون رأس المال في يده ليتمكن العمل

وكون عمل لا خرم شرطه بوجوب التسليم اليه يمكن من العلفا يجب التسليم
 للتعارض ولا بد من سبب يوجب تعيين ما تعلق به العقد وليس ورا
 القبض الا العقد فاذا لم يكن ايجاب القبض جعل العقد موجبا لتعيينها
 وان كان وسيلة الى الشراء لكن هذه الضرورة اوجبت استبداده
 بحكم غير حكم ما جعل هو وسيلة له فاما في الوكالة المفردة والمضاربة
 فنحو رب المال ليس بشروط بل لو شرط ذلك لا وجب فادعاه يمكن
 جعل القبض سببا للتعيين فلا حاجة الى جعل العقد سببا فلم يوجب
 العقد التعيين اذ قاله بالشراء ثم اذا هلك احد المالكين قبل
 الشراء يملك من مال صاحبه لان المالك مال احدى المالكين
 وان امانته في يد صاحبه فملكه على صاحبه بخلاف ما اذا كان راس
 المالكين من جنس واحد وظلها ثم هلكا ان يملك مشتركا لا
 لا يتبين ان المالك ملك احدى المالكين
 في فصل واما بيان ما يبطل عقد الشركة
 من كتاب الشركة

فصل فيما للشريك وفيما لا

وذكر شيخ الاسلام جلال الدين في ابواب كتابها ولم يكن لها
 مال يجمع لهما بالكتاب لئلا يكل للاب لان الابن اذا كان
 في عياله فهو معين له في كل ما يكتسب واحد اعلم برأيه
 في الفصل الثالث عشر من كتاب الدعوى

احد شريك حوث ابي السقي مجبر وان قد بترك السقي قبل المرافعة
 الى السلطان لا ضمان **و** الاصل في هذا النوع ان كل من اجبر
 على الفعل مع صاحبه فاذا فعل احدى فهو متطوع وكل من اجبر
 فليس بمطوع وعلى هذا خبر بين رجلين كراه احدى او سغينة
 يتخوف فيها الغزو او حرام خرب منه شيء فكيف او عبيد بين اثنين
 خشي فقده احدى فهو متطوع لانه يجبر شريكه
 في الاطاعة المشتركة من كتاب القسمة

واحد الشريكين اذا قال لصاحبه انا اريد ان اشترى هذه البعير فبقي
 فكت الشريك فاشترىها لا يكون له ما لم يقبل شريكه نعم ولو قال
 الوكيل لشرا بعير بعينها للموكل انا اريد ان اشترى هذه البعير
 لنفسه فكت فاشترىها يكون له والفوق ان الوكيل يملك عمل
 نفسه اذا علم الموكل رضاه ام سخط بخلاف احد الشريكين فانه
 لا يملك فسخ الشركة الا برضا صاحبه
 من شركة فيض

نحو

الكبر في قبيل كتاب المضاربة
و في الاصل ولا حد شريك العنان الذي دفع مضاربة لا المشاركة
 مع غيبة في مال الشركة ولشريك العنان والمضاربة والمودع المقتضى
 بالمال في الصحاح من مذهب الامام ومحمد والمؤنة والكرا من المال وقال
 محمد في المضاربة النفقة من الربح وان لم يكن ضمن رأس المال
 لو باع احدى المالكين لا خرم قبض الثمن وكذا دين ولا اذ احدى المالكين
 ان يمنع من دفع اليه وان دفع الى الشريك برأى من نصيبه و
 لم يبرأ من حصة الدين استحقاقا والقبض ان لا يبرأ من حصة
 القبض ايضا ولا يملك احدى المالكين فيها باع الاخر واخصه
 الى الذرولة ذلك واستباحا احدى المالكين في الشركة عليها
 ملكة الاعين
 برأيه في الفصل

الثاني من كتاب الشركة

فتح قبض احد الشريكين نصيبه من السلم والدين المشترك وفي
 الاخر قبضه لنفسه ان يرجع عليه بحصة بعد ذلك **فتح** ولا حد لغير
 اولا حد البورنة ان يطلب نصيبه من الدين المشترك بينهم بسبب واحد
 حال غيبة الباقيين نص عليه في ودعوى **جصل** وفي اجماع الكرخي لو كان
 بينهما ثمن عبيد دين باعاه من رجل او قتل لهما عبدا وخصبوا
 استملك او ورثا ورثا على رجل فقبض احدى نصيبه فهو حصة
 ملكه ولم يقبض من حصة شريكه لكن لشريكه ان يشرك فيها قبض سواء
 كان المقبوض مثل الدين او اجود او ارضي فان اخرج الباقيين
 من ملكه لم يكن لشريكه على الخربيل وضمن شريكه نصف ما قبض
 فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فيما قبض ويكون مستوفيا و
 ما بقى على الغرم لشريكه **فتح** الشريك مات ومال الشركة ديون على التمسك
 ولم يبين ذلك بل مات مجرولا يضمن كما لو مات مجرولا للعين
 في باب الديون المشتركة من الشركة

ولو عبيد بينهما طلب احدى المصاياة في الخدمة والى الاخر جبر الابن
 برأيه من كتاب الحيطة في نوع في الانتفاع بالشركة
 احد شريك العنان اذا اقر ان دينها موجه الى شريكه اقره بالاجل
 في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو ابرأ احدى المصاياة عن نصيبه
 فليس بخير في شركة عنان من كتاب الشركة
 ولو عمل احدى المالكين دون الاخر لعذر او بغير عذر كان الربح بينهما
 من شركة منية المفتحة
 وفي الدار المشتركة اذا عاب احدى المالكين خسران لم تكن خسارة

عن محمد بن الحسن ان يكن في الكل لان فيه صيانة مال الغائب
 قال مع لانا رضى الله عنه وعنه ان كان يكن كل الدار و
 ان كان يحا فخراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى
 لا تنقصها لان في السكنى تخصيص منفعة الغائب والحاضر
 اما منفعة الحاضر فقط هو وكذلك منفعة الغائب لان الحاضر
 فاذا حضر الغائب كان له ان يكن معه ارماسكن الحاضر
 كما روى عن ابن حنيفة في الثمر اذا كان بين اثنين للحاضر ان
 يأكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر
 الغائب واخذ الثمن جاز وان لم يجز ليعين الحاضر قيمة
 نصيب الغائب ان كان من ذوات القيمة والمثل ان كان
 مثليا

فصل في راحة الارض من كل المزارع

غاب احد شركى الدار فراد الحاضر ان يكنها رجلا اولوجها
 لا يمنع ان يفعل ذلك وبانية اذا التصرف في ملك الغير حرام
 حق الله تعالى وللمالك ولا يمنع منه قضاء اذا لان لا يمنع عنه
 التصرف فيما في يده لو لم يزارعه احد فلو اجر واخذ الاجر يرد
 على شركى نصيبه لو قدر والا تصدق به لتمسك الخبث فيه
 حتى شركى فليكن كفاصبا اجر يتصدق بالاجر او يرد على اكاك
 جامع الفصولين في الخامس والثلثين

بسم دار بين اثنين غاب احدهما واجرهما الاجر واخذ الاجرة
 فلغائب ان يشارك في الاجرة قال رحمه الله فهذا اشارة الى ان
 العاقد لم يملك الاجرة **ص** اشارة الى انه يملكها ويصدق
 بحصته شركى للخبث كالفاصب
 فنسبه في باب
 الاختلاف من الشراكة

وفي الدابة المشتركة لا يركبها احدهما لان الناس يتفاوتون في الركوب
 فلم يكن الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخاتم والدار لا يتفاوتون
 في السكنى واخذة فيكون الغائب راضيا بفعل الشريك
 فاصححان في شركى غان من كل الشراكة

فصل في راحة الارض

واذا كان الدين بين شركيين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب
 فشركى بالخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء
 اخذ نصف الثوب الا ان يضمين لشركى ربع الدين وجل
 هذا ان الدين المشترك بين الاثنين اذا قبض احدهما شيئا منه

فصل في راحة الارض لان في المقبوض لانه اذا قبض او مالحة
 الدين باعتبار عاقبة القبض وهذا الزيادة راجعة الى اصل
 الحق فنصيبه كزيادة الدولة والتمسك وله حق المشاركة ولكنه قبل
 المشاركة باق على ملكه ليقابل لان العين غير الدين حقيقة و
 قد قبضه بدلا عن حقه فملكه حتى ينقذ تصرفه فيه وليضمن لشركى
 حصته والدين المشترك ان يكون واجبا لسبب متحد كتمسك
 البسيع اذا كان صفقة واحدة وتمسك المال المشترك والموروث
 بينهما وفيه المستهلك المشترك اذا عرفت هذا نقول في مسئلة
 لان يتبع الذي عليه الاصل لان نصيبه باق في ذمته لان الغائب
 قبض نصيبه كحق المشاركة وان شاء اخذ نصف الثوب
 لان له حق المشاركة الا ان يضمين لشركى ربع الدين لان حقه
 في ذلك من العداية في الدين

المشترك من كتاب الصالح

ولو كان الدين بين الشركيين على اخذ او فتر وجها احدهما على
 نصيبه من الدين فقد روى بشر عن ابي يوسف ان لشركى ان
 يرجع عليه بنصف حقه من ذلك وروى بشر عنه ايضا انه لا
 يرجع وهو رواية محمد بن ابي يوسف وهو قول محمد وجهه
 الرواية ان النكاح اوجب المهر في ذمته ولا في ذمته مثل قضاء
 قضا صا بدية فصار كما في قبض نصف الدين فليكن ان يرجع
 بنصف حقه كما لو اشترى منها ثوبا بنصيبه من الدين وجه الرواية
 الاخرى ان من شرط وجوب الضمان عليه لشركى ان يعلم له ما
 يحتل المشاركة ولم يوجد فلا يضمين لشركى كما لو اشترى ثوبا بنصيبه
 ولو اشترى احد الشركيين الفخيم بنصيبه فان شركى يرجع عليه
 في قوله جميعا لان الاجرة في مقابلتها بدل مضمون بالعقد
 فاشبه البسيع وكذا الذي سلم وهو المنفعة قابل للشركة فليكن له
 ان يضمينه وذكر بشر في رواية عن ابي يوسف ان احد الشريكين
 اذا اشج المطلوب موضحة بمعدا فصاحه على حصته لا يلزم لشركى
 شيء لانه لم يعلم له ما يمكن المشاركة فيه لان الصالح عن جنابة
 عدم اليقين في مقابلتها بدل مضمون فلم يعلم بالتصريح المشاركة فيه
 فلا يلزم شيء واما اذا اشترى احد الشريكين على المطلوب
 مالا فصارت قيمته قضا صا بدية او اقرضه من شيء بقدر
 نصيبه من الدين فشركى ان يرجع عليه لان قدر الفضل وقيمة
 المستهلك صار قضا صا بدية والاقتصاص استيفاء الدين

من حيث المعنى فصار كما استوفى حصته ولو كان وجب للمطوق
على احد الطرفين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه الدين فصا
ما عليه قصاصا بما لا احد الطرفين فلا ضمان على الذي سقط عنه
الدين لشركه لانه استوفى الدين بل قضى دينه كما كان عليه اذا
الاصل في دينين التقيا قصاصا ان يصير الاول مقتضيا
بالثاني لانه كان واجب القضا قبل الثاني واذا لم يكن مستوفيا
لدين لم تكن له المشاركة اذ المشاركة تثبت في القدر المستوفى
وذكر ابن سماعه في نوادر عن محمد لو ان احد الغريمين اللذين هما
الحال قتل عبد المطلوب فوجب عليه القصاص فصا للمطوق
على خمسائه درهم كان ذلك جائزا وبرز من حصته القاتل
من الدين وكان الشريك القاتل ان يشركه في اخذ منه نصف
الخمسائه وكذلك لو تزوج المرأة الغريمية على خمسائه مرسلة
او استاجر الغريم خمسائه مرسلة فروج بين هذا وذاك اذا
صالح على نفس الدين او تزوج به **•** ووجه الفرق ان العقد
ههنا وهو الصالح والنكاح وقع على ما في الذمة فانه يوجب المتعة
فكان استيفاء الدين معنى بمنزلة الاستيفاء حصته بخلاف الصالح
عن نفس الدين والتزوج به فان العقد هناك ما وقع على ما
في الذمة مطلقا الا ترى ان الحق هنا كاضيف الى نفس
الدين فلم تقع المتعاقبة ولم يسلم له ايضا ما يحتمل الشراك فيه
فلا يرجع وذكره عن من جحد عن ابي يوسف انه لو مات المطوق
واحد الشركيين وارثه وترك ما لا يسد له وفاء اشركا بحصص
لان الدين يمنع انتقال الملك الى الورثة **•** لقوله تعالى من بعد
وصيته يوصي بها او دين رتب الميراث على الدين فلم ينتقل
الملك الى الوارث فلا يسقط دينه ولو كان دين الوارث والا
سواء ولو اعطى المطلوب لاحد من رهن بخصته فملك الرهن
عنده فكشركه ان يضمه لان قبض الرهن قبض استيفاء و
بذلك الرهن يصير تنفيا للدين حكما فكل من كالا استيفاء حقيقة
ولو غصب احد الشركيين من المطلوب عبدا فمات عنده
فكشركه ان يضمه لانه اذا هلك صار ضامنا لقيمة العبد من وقت
الغصب فملك المصوب من ذلك الوقت بطريق الظهور او
الاستناد ولو ذهب احد غريمي العبد باقة سحاوية في ضمان
الغاصب فرده لم يرجع شركه عليه بشيء لانه لم يسلم له ما يمكن
المشاركة فيه لانه لم يملك المضمون فلا يضم شركه بخلاف نقل العبد

لانه ملكها بالقبضان فلم له ما يمكن المشاركة فيه فيضم شركه و
كذلك العبد الموهون اذا ذهبت احد غريميه باقة سحاوية وكذا
لو اشترى احد الشركيين من النعيم عبدا بباقة سحاوية وقبضه
فمات في يده او باعه او احتقه انه يضم شركه كما يضم في الغصب
ولو ذهبت عيته باقة سحاوية فرده لم يضم شركه شيئا
ويجب ذلك عليه من حصته من الدين خاصة كذا هذا
بدائع في فصل واما حكم الشريك من ملك الشريك
ولو كان بين رجلين دين على رجل من غن عبد باقة اياه بالف
درهم او الف بينهما او ضياء اياه او استملك الرجل عليهما
شيئا قيمته الف درهم او ورثا دينا لرجل واحد عليه فقبض
احدهما لضيقه فلا حرج ان يشركه في اخذ منه نصف ما قبضه و
الاصل في هذا ان الدين المشترك الثابت للشركيين بسبب
واحد اذا قبض احدهما شيئا منه فلا حرج ان يشركه في المقبوض
لان المقبوض مقبوض من النصيبين او لو جعل من نصيب
احدهما لكان ذلك قسمة الدين قبل القبض وانما غيرة جائز لانه
معنى القسمة وهو التمييز لا يتحقق فيما في الذمة فلا يتصور فيه
القسمة ولهذا لم يصح قسمة العين من غير تميز كصبرة من طعام
بين شركيين قال احد من اصحابه خذ منها لك هذا الكتاب والى
هذا الجانب لا يجوز لا لعدم التمييز فاذا لم يصح في العين من غير
تميز ففي الدين اولى ولان القسمة فيها معنى التملك لانه
ما من جركين الا واحد من ملكه والاخر ملك صاحبه فكل نصيب
كل واحد منهما بعد القسمة بعضه ملكه وبعضه عوضا عن ملكه
فكان قسمة الدين تملك الدين من غير من عليه الدين وانه غير
جائز فجعل المقبوض من النصيبين جميعا مثلا لودر الى ما
قد كان له ان يأخذ نصف ما قبضه صاحبه بعينه ليس
للقابض ان يمتعه عنه بانه يقول انا اعطيتك مثل نصف الدر
لان نصف المقبوض مقبوض عن نفسه فكل من عين حقه فلا يملك
القابض منه وسواء كان المقبوض مثل حقة او احدى من حقة
فلان الجودة لا حجة بها في الجسر الواحد الا ترى ان من عليه الدر
اذا اعطى الجيد يجبر صاحب الدين على القبول فكل من قبضه فضا
لعين الحق وان كان اردي فقبض الدر عن الجيد جائز لانه من
جنس حقة وما قبض الشريك من شركه يكون قدر ذلك للقابض
وينا على النعيم ويكون ما على النعيم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى

لو كان الدين الف درهم بينهما فقبض احداهما خمسمائة فما الشريك
 فخذ نصفها كان القابلين باقية له على الغريم وذلك ما كان وحسب
 وتكون الشراكة باقية في الدين كما كانت لانه لما اخذ شريكه نصف
 المقبوض انتقض قبضه في نصف قبضه بقي الباقي من دينه بحاله
 وان اخرج القابلين عن يده بان وهبه او باعه او قضى دينه عليه او
 استملكه بوجه من الوجوه فليس له ان يضمه نصف ما قبض لانه انما
 عليه نصف ما قبضه من نصيبه فلو ان له ان يضمه فان لم يقبض
 احد الشريكين شيئا وكان ابراء الغريم من حصته جازت البراءة
 ولا يضم من شريكه شيئا لانه لم يقبض شيئا من الدين بل انما حصته
 لا غير فلا يضم فان ابراء احداهما عن مائة درهم ثم خرج من الدين
 في اقتسامه بينهما على قدر ما كل واحد منهما على الغريم فيكون
 المقبوض بينهما على تسعة اسهم لان احدهما لما ابراء الغريم
 من مائة درهم بقى له من الدين اربع مائة ولشريكه خمسمائة فيضرب
 في قدر المقبوض تسعة اسهم وكذلك ان كانت البراءة بعد
 القبض قبل ان يقتسما لان القسمة تقع على قدر حقه فان
 اقتسما المقبوض نصفين ثم ابراء احدهما الغريم من مائة درهم
 فالقسمة باقية ولا ينقض ابراءه بعد القسمة شيئا مما اقتسما
 لانهما اقتسما وملكهما سواء فالبراءة بعد ذلك لا يقدح
 في القسمة ولو لم يقبض احدهما شيئا ولكن اشترى بنصيبه لوبا
 من الغريم فليس له ان يضمه نصف ثمن الثوب ولا سبيل له
 على الثوب لانه انما اشترى الثوب بثمن في ذمته لا بحاله في ذمة
 الغريم لانه كما اشترى وجب ثمن الثوب في ذمته وله في ذمة الغريم
 منه فصار ما في ذمته قصاصا بدينه فصار كانه قبض نصف الدين
 فلا يكون له على الثوب سبيل فان اجتمع على الشراكة في الثوب
 فهو جائز لانه قد وجب عليه نصف ثمنه فاذا سلم له نصفه بذلك
 ورضي شريكه به صار كانه باع نصف الثوب منه فان لم يشتره
 شيئا ولكن صاكره من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شريكه بما قبض
 فان القابلين باختيار ان شاء سلم اليه نصف الثوب وان شاء
 اعطاه مثل نصف حقه من الدين واختار في ذلك الى القابلين
 لان الصالح لم يوجب شيئا على المصالح لانه عقد تبرع بمنزلة الهبة
 والبراءة بخلاف الشراء لانه قبض لوبا عن الدين المشترك فيكون
 له ان يسلم نصفه الى الشريك وله ان يقول انا اعطيتك نصف
 حقتك من الدين لانه لا حق لك فيما زاد على ذلك وللشريك

في هذه الوجوه كلها ان يسلم للشريك ما قبض ويرجع بدينه على الغريم
 لان من جهة ان يقول ان ديني قد ثبت عليك بعقد المداينة
 فتسليمك الى غيري لا يسقط مالي في ذمتك فان سلم للشريك ما قبض
 ثم نوى الدين على الغريم فله ان يرجع على الشريك ويكون الحكم في هذه
 الوجوه كلها كما حكم فيها اذا لم يسلم الا وجه واحد وهو انه اذا
 اراد ان يأخذ من يد صاحبه بعد ما قبض من الدراهم بعينه لم يكن
 له ذلك ولصاحبه ان يمنعه عنها ويعطيه مثله لان المقبوض في
 في الاصل كان عن صوح مشترك وانما سلم الشريك المقبوض
 للقابلين يسلم له ما في ذمة الغريم فاذا لم يسلم بقية حقه في المقبوض
 كما كان الا انه ليس له في هذا الوجه ان يرجع الى عين تلك الدراهم
 لانه السقط حقه عن عينها بالتسليم حيث اجازتملك القابلين لها
 فسقط حقه عن عينها وانما تجدد له ضمان اخر بنوى ماله فثبتت
 ذلك في ذمة القابلين كثر الدايون فان اخذ احدهما نصيبه ثم
 ما وظيفه في قول ابن حنيفة ويجوز عند ابن يوسف ومحمد والشافعي
 في انه لا يجوز تمام خبره نصيب شريكه لانه لا يملكه ولا قوله هذا العقد
 فيه وانما في نصيب شريكه فهو على الاختلاف وجه قولهما ان نصيبه
 ملكه فملك التصرف فيه ولهذا ملك التصرف فيه السقاط بالبراءة
 فانما خير اولي لانه دون البراءة ولا في حنيفة ان تأخير نصيبه
 الدين قبل القبض وانما غير جائز والدليل على ان التأخير قسمة
 الدين انه وحد اثر القسمة وهو انفراد كل واحد من الشريكين
 بنصيبه على وجه لا يكون للاخر فيه حصة وفسد الدين قبل القبض
 لا يجوز لعدم تصور معنى القسمة وهو التمييز اذ هو اسم للفعل او
 لما حل في الذمة بخلاف البراءة لانه ليس له اثر القسمة ومعناها
 بل هو اطلاق النصيبه فان قيل فسمه الدين تصرف في الدين
 والتأخير ليس تصرف في الدين بل في المطالبة بالاستقاط فاجوب
 ان التأخير تصرف في الدين والمطالبة جميعا لانه يوجب تغير الدين
 عما كان عليه لان الدين قبله كان على صفة لو قبض احدهما نصيبه
 كان للاخر ان يشاركه فيه وبعد التأخير لا يبقى له حق المشاركة
 ما دام الاجل قائما ثم فرغ على قولهما فقال اذا قبض الشريك الذي
 لم يؤخر نصيبه لم يكن للذي اخر ان يشاركه فيما قبض حتى يجل دينه
 فاذا حل دينه فله ان يشاركه ان كان قائما وان كان مستهلكا يضمه
 صاحبه لان الاجل يمنع ثوب المطالبة فلا يكون له حق في المقبوض
 فاذا حل صار كانه لم يزل حيا لا فثبتت الشراكة فان لم يقبض الاخر

شئاً حتى حل الدين الذي اخرها والاخر الى ما كان فيها قبض احد منهما
شئاً بشركة الاخر فيه لان الدين لا حل فقد سقط الاجل فصار كما
كان قبل التاجيل من شركة البديع

في فصل واما حكم الشركة
وان وجب له ولرجل اخر دين على ان فخر الماذون نصيب
فالتأخير باطل عند ابي حنيفة وعندهما جائز وجه قولهما ان
التأخير منه تصرف في ملك نفسه فيصح كما لو كان كل الدين له
فاخره وجه قول ابي حنيفة ان التأخير لا يصح لا يخلو اما ان يصح
في نصيب شريكه واما ان يصح في نصيب نفسه لا سبيل الى الاول
لانعدام الملك والولاية وتصرفه لا يملك لا يصح من غير ملك
ولا ولاية ولا سبيل الى الثاني لانه قسم الدين قبل القبض لا يترتب
ان شريكه لو قبض شيئاً من نصيبه قبل حلول الاجل يختص بمقتضى
ولا يشارك فيه ومعنى القسمة هو الاختصاص بالمقسوم وقد وجد
فثبت ان هذا قسم الدين قبل القبض وانها غير جائزة لان الدين
اسم لفعل واجب وهو فعل تسليم المال او مال حكم في الذمة وكل ذلك
عدم حقيقة الا انه اعطى له حكم الوجود كحاجة الناس الى كل واحد
لا يملك ما يدفع به حاجته من الاعيان القائمة فيحتاج الى استيفاء
والشرأب ممن دين واعطى له حكم الوجود كحاجة الحاجة الى شئ
فيحق في حق القسمة على اصل عدم والعدم لا يحتمل القسمة
في ما دون البديع في فصل واما بيان ما يمكنه
المأذون من التصرف

نوع في عارية المشتركة
الحكم او الطحونة التي بين شريكين القدم وصار صرحاً لا يجير على العارية
وان اتخذه البعض بجبر الآبي على العارية وان كان الشريك معسراً يقال
لشريك الفوق حتى يكون ديناً على الآخر

في الثاني من كتاب المحبطات
طحونة او حمام مشترك انهدم واتي الشريك العارية بجبر هذا اذا بقى شئ
او اذا اتخذه الكل وصار صرحاً لا يجير فان كان الشريك معسراً يقال
لشريك الفوق حتى يكون ديناً على الشريك خلاصة

في الفصل الثاني من كتاب المحبطات
الفوق احدهما في عارية طحونة مشتركة بينهما لم يكن متطوعاً
شركة منسية المفتوح
طحونة مشتركة مال احدهما لصاحبه اخرها فقال هذه العارية كيفني

لا ارضى بحاركة فخرها لا يرجع على شريكه
من جهة الشركة

كتاب الوقف
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون
في الصحة او في حالة المرض او وقف بعد الموت كما كان في الصحة فالقبض
والا فانه يكون شرط لصحة كالصحة وما كان بعد الموت فالقبض و
الا فانه ليس بشرط لصحة لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث وما كان
في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث
وكا لصحة في المرض يعتبر من الثلث بشرط فيها ما يشترط في الامة
من القبض والا فانه كذلك الوقف في المرض

في وقف المريض من كتاب الوقف
وويخرج الكعبة اذا صار خلقاً لا يجوز اخذه لكن ببيعة السلطان
ويستعين به على امر الكعبة رجل وقف بقعة على رباط على ان يخرج
من لبنها وسمها يعطى لاهل السبيل انما كان في موضع قعار فوا ذلك
جائز ولو وقف داراً فيها حمامات يخرج من ويرجع يدخل في وقفه
الحمامات والاكسية وستة المولى اذا وقف ذلك صدقة ابد الله
جائز في دفع الاكسية الى الفقراء فيمنفقون فيها في اوقات لبسها
وستة المولى يكون موقوفاً في تلك السبل وقف الغل في واجوز
على مصالح الرباط يجوز اذ ازوج القاضي او السلطان جائز الوقف
يجوز ولو زوج عبد الوقف لا يجوز ولو زوج امة الوقف من عبد
الوقف لا يجوز وفي الحواشي سئل ابو القاسم عن غرس في الوقف
قال وما مات فلان غرس من غلة الوقف فهو للوقف وان لم يذكر
شئاً فهو عنه ميراث وسئل ابو بكر عن وقف شجرة باصلها والشجرة
ما ينقطع باوراقها وغرها قال الوقف جائز وينتفع بثمرها ولا يقطع
اصلها الا ان نفد اخضرارها فان لم ينتفع باوراقها وثمرها فانها
تقطع ويصرف ثمنها على سبيل فان ثبت ثانياً والا غرس في ثانياً
وسئل ابو القاسم عن شجرة وقف بثمرها وبقا لجزءها قال
ما يرب منها فسبيل سبيل غلتها وما بقى متروك على حالها واما بيع
الاشجار الموقوفة مع الارض فلا يجوز قبل القلع كبيع الارض وبعد
القلع يجوز ولو كانت الاشجار الموقوفة غير مشجرة يجوز بيعها قبل القلع
لانها هي الغلة والمنفعة لم يجز بيعها الا بعد القلع كبناء الوقف والبناء
لا يجوز بيعه قبل القلع وذكره هلال في وقفه لو قصد في ارض صدقة
موقوفة بثمرها لا يدخل الثمرة في الوقف فيبطل ويدخل استحقاقها

ولو لم يصدق بها كمن قال لقد قف ارضي ببقائها وبشرها على ما كان
 كما لم يستمر ثمرتها فالارض موقوفه والتم للواقف في قول ابي يوسف
 رحمه الله ولم يحكم عن غير خلافه والبشر بالطريق وسبل المايدخل
 في الصدقة الموقوفة وان لم يستمرها وفي مجموع التوازل اشجار
 في مقبرة يجوز صرفها الى المسجد ان لم يكن وقفاً على جهة اخرى
 فان تداعت حوائط المقبرة الى الخراب يصير وقف الوقف ما وقف
 عليه ان عرفت واما وقف البناء من غير وقف الاصل قال
 في الذخيرة لا يجوز هو الصحيح لانه منقول ووقف غير متعارف واما
 كان اصل البقعة موقوفة على جهة قرية فبني عليها بناء ووقف
 بناء على جهة قرية اخرى اختلف المشايخ رحمه الله قال بعضهم يجوز
 وقال بعضهم يجوز لان جهات القرية وان اختلفت فاصل القرية
 تجمعها واختلاف الجهة لا يلزم اختلاف الحكم بعد اتفاق اصل
 القرية فكما قلت في سبعة نفر نحو البقرة او بدنة ونور بعضهم
 الاصححة وبعضهم صدر المتعة والقران وبعضهم جواز الصيد
 وبعضهم التطوع جاز وبمثل له لو نور بعضهم الحكم لا يجوز كذا
 من وقف فضلكم في نوع في وقف المنقول
 واذا صار ديباج الكعبة خلق ببيعة السلطان وبتعريف علماء
 لان الولاية عليه له لا الخيرة

باب بناء المسجد

وفي الفتاوى وامرأة لا تحسن العربية قيل لها اجعل هذه الدار وقفا
 على المسجد على انك متى احتجت اليها تبنيها فاجابت كتبت
 الصك بغير هذا الشرط وقيل لها فعلنا واشهد عليها ان قف
 عليها الصك بالفارسية وهي تشيع وليشهد على ذلك صاير وقفا
 وان لم يقرأ بالفارسية فلا وكذا اذا كتبت الصك بالعربية والوقف
 فضاح بحسن العربية وقررا الصك عليه وكتب في الصك وقف صحيح
 وقره جميعا فيه لا يقبل قوله ولو قال وقفت على ان يكون بيعي
 جائزا فيه ولم اعلم ان المكتوب لم يكتب في الصك هذا الشرط
 لانه اقره وقف صحيح والوقف مع هذا الشرط لا يكون صحيحا
 وعلى هذا الصك البيع والاجارة اذا قال البائع والاجر ما علمت
 اكتب في الصك رجل وقف ضيعة واشهد على ذلك
 جماعة وكتب صكاً واخطأ في كتابة احد ودكتب حديثا كما
 وحديث بخلاف ما كان ان كان احد ان اللذان غلط في ذكرهما
 من ذلك اجاب كمن يثنى تلك الحدود وبين تلك الضيعة

ارض غير او كرم او دار لغية الواقف فالوقف جائز ولا يدخل
 ملك غير في الوقف وان كان احد الذي سماه ليس يوجد
 في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون
 ضيعة مشهورة مستغنية عن التحديد فيجوز الوقف
 من وقف اكلالة في الثالث

وقد اشرنا ان الوقف على ما تكلم به لاعلى ما كتبه الكتاب
 فيه دخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصك اعني كل ما
 تكلم به من وقف البرازية

في فصل في صحته وفنده

ثم قال الواقف اني وقفت على ان يكون بيعي فيه جائزا ولم اعلم
 ان المكتوب لم يكتب فيه هذا الشرط فذا على وجهين اما
 ان كان الواقف رجلا نصيبا بحسن العربية وقرره على الصك
 وكتب في الصك وقف صحيح وقره جميعا فيه او كان الواقف
 عجميا لا يفهم العربية ففي الوجه الاول لا يقبل قوله لانه اقره وقف
 صحيح والوقف مع هذا الشرط لا يكون صحيحا وفي الوجه
 الثاني المسئلة على وجهين اما ان يشهد الشهود او بالافتاء
 وقره جميعا فيه او لم يشهدوا ففي القسم الاول لا يقبل قوله ايضا
 وفي القسم الثاني يقبل واذا عرفت هذا في صك الوقف وكذا
 في صك البيع والاجارة اذا قال البائع والاجر ما علمت
 في الصك رجل اراد ان يوقف ماله من الضياع في قرية فامر
 بكتابة الصك في مرضه فنسب المكتوب ان يكتب لغير اقره الارض
 فقررا الصك عليه وكان المكتوب ان كان من تلكان وقف
 جميع ماله من الضياع في هذه القرية وهي كذا وكذا اقره على وجه
 كذا وتبين صدقها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسب المكتوب لم يضر
 ذلك وقفا الا اذا علم انه اراد بذلك جميع ماله المذكور وغيره فكذا
 في ذلك معلوم فحينئذ يصح اكل الوقف

باب الوثائق في الوقف

ولا يدخل في ملك غير في الوقف وان كان احد الذي سماه
 ليس يدخل في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل
 الا ان يكون ضيعة مشهورة مستغنية عن التحديد فيجوز الوقف
 رجل اراد ان يوقف جميع نصيبه من قرية من القرى واهر
 بكتابة الصك في مرضه فنسب المكتوب ان يكتب لغير اقره
 من الارضين والكروم ثم قرره الصك على الواقف فكان

الكتاب ان فلان من فلان وقف جميع نصيبه في هذه القرية وهو
كذا وكذا فرائحا على فلان من فلان وبين حدوده ولم يقرأ عليه
القراخ الذي نسيه اليك كافر الوافد بجميع ذلك لم يصدق
وقفا الا اذا علم انه اراد بذلك جميع ماله المذكور وغيره المذكور
وذلك معلوم حينئذ يصير الكل وقفا رجل في يده صبيغة
حار رجل فادعى انها وقف وحاب بصك فيه خطوط عدول
وحكام قد اقرضوا وتقالوا وطالب من الحاكم القضاء به فقام
على الخطوط ولا ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذا لو كان لوح مصور
على دار ينطق بالوقف لا يقضي به عالم يشهد السهود على الوقف
من وقف في الكوفة في نوع في كتابه الصك

واما الصك والوصية فالاشياء انما يكون على البيع او الخي الذي
في الكتاب في لم يوجد الاثبات على ذلك لا يجوز والاشياء على
ذلك باحد الامور الثلاثة اما ان يقرأه الكاتب حتى يكون ذلك
اقرارا منه او يقرأ عليه بين يدي الشهود وهو يقول لهم اشهدوا
على بما فيه او يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول لهم اشهدوا
على بما فيه وتمام هذا الكلام فيه وينظر في الباب الثاني
والثالث منه

لاقط في الفصل السابع من كتاب القضا

لا خلاف بين العلماء في جواز الوقف في حق وجوب التصديق
بالبيع ما دام الواقف حيا حتى ان من وقف دار او ارضه
بقرعة التصديق بخله الدار والارض ويكون ذلك بمنزلة التذرع
بالتصديق بالخله ولا خلاف الصالح جوازه في حق زوال ملك
الترقية اذا اتصلت بغيره او اضافة الى ما بعد الموت با
قال اذا مت فقد جعلت داري او ارضي وقف على كذا
او قال هو وقف في حياتي صدقة لجد وفاني واحملها في جوار
من لا ملك لقرعة اذا لم توجد الاضافة الى ما بعد الموت ولا اتصل
به حكم حاكم قال الوضعية لا يجوز حتى كان الواقف بيع الموقوف
وصيته واذا مات يصير ميراثا لورثته وقال ابو يوسف ومحمد
وعامة العلماء يجوز حتى لا يباع ولا يوهب ولا يورث نعم في
نحو هو رواية عن ابي حنيفة لا فرق بين اداء وقف في حال
الصحة وبينه اذا وقف في حال المرض اذا لم توجد الاضافة
ولا حكم احكامهم وروى الطحاوي عنه اذا وقف في حالة المرض جاز
عنده ويجوز له الثلث ويكون بمنزلة الوصية لجد وفاني حتى

لا يجوز عنده في اكله بين جميعا ولا يجوز عنده ما فهو جاز في الصبي
والمرض بدائع في اوائلي الاقطار صدقة

ان وقف البناء والغراس يجوز ان كانت الارض موقوفة
على الصالح لانه جاز على وجه الاستحسان كما ذكرنا والاصل
لان ما ثبتت على وجه الاستحسان يكون العمل عليه الا في مسائل
معدودة ليست هاتين المسئلتين منها من وقف

مقرر الكركي في نوع في وقف المنقول

وفي ما رواه القاضي وقف بنينا به وبنات الارض قال هذا لا يجوز
انما ترك في اختصاصنا في ان الارض اذا كانت متفرقة
لا يصح جاز فانه قال في رجل وقف بدار له دون الارض
لا يجوز قبل له فيقول في جواز وقف السور ان وقف رجل حاله
منها قال ان كانت الارض اجارة في ابد القوم الذين بنوها لا يحرم
السلطان عنها ولو وقف جاز لانها رايها في ابدى اصحاب البناء
بتوارثونها وتقسيم بينهم لا يتوقف لهم السلطان ولا يبرمجهم عنها
وانما غلة يأخذها ويتداولها خلفا ومضى عليها الدهور
وهو في ابدتهم يتداولونها ويوارثونها ويجوز فيها وصاياهم و
بهم دون بناتها ويبنون غيرها فافاد ان ما كان مثل ذلك جاز
وقف البنين فيه والا فلا وذكر في موضع اخر من فوائده في
اوائلي قنطرة المسلمين جاز ولا يكون بناتها ميراث ثم ذكر انه انما
خص البناء بذلك لان العادة ان تتخذ على حسب سبب البناء العام
يعني وذلك غير ملوك ثم قال وهذه المسئلة دليل على جواز
وقف البناء بدونه الاصل ثم نقل عن الاصل ان وقف البناء
بدون اصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية
او اجارة وان كانت ملكا لواقف البناء جاز عند البعض وغيره
اذا كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي يكون الارض
وقف عليها ذكر الكل في الفضا وروايات الاجازة في ارض قول
اختصاص في ارضي الكهنة اللهم الا ان يجعل تخصيصها بسبب
انها صارت كالا ملك على ما ذكره وسمعت

عنه شرح قوله ولا يجوز وقف ما ينقل من
من كتاب الوقف

ولا يجوز البناء في ارض عارية او اجارة
وقف لان الحكم لابن شحاته في

الفصل العاشر

وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز وهو الصحيح لانه منقول ووقفه
غير متعارف واذا كان اصل البقعة موقوف على جهة فبني عليها
بناء ووقف بناءها على جهة فبني على جهة اخرى اختلاف المتابع قال بعضهم
لا يجوز وما لبعضهم يجوز لان جهات القرية وان اختلفت فاصل
القرية تحجبها واختلاف الجهة لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق
اصل القرية واما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها في ارض
موقوفة فلا يخلو اما ان وقفها بموضعها من الارض فيصح تبعا للارض
بحكم الاتصال وان وقفها دون اصلها لم يصح وان كانت في
ارض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز وان وقفها على
جهة اخرى فعلى الاختلاف الذي مر في البناء وقال لا يجزى في
مختص الطحاوي والوقف كما يجوز في غير المنقول من العقار والارض
وغيره كما في المنقول فلا يجوز وقفه الا اذا كان تبعا لغيره من غير
المنقول وهو ان يوقف ارضها بقوم عبيد لمصالحهم في شطر
ذلك في الوقف فيكون وقفا موعودا اذا جرت العادة به كما اذا
وقف المروا بقوم كحف القبور او وقف الخزان او ثياب الخزان
ولو وقف لا تسجل القائمة لا يجوز ثياب ويجوز استحيانا قلت
فتمررت من هذه ان وقف البناء والغراس يجوز ان كانت الارض
موقوفة على الصحيح لانه جاز على وجه الاستحسان فيكون العمل عليه الا
في مسائل محدودة وهذه المسئلة ليست منها هذا ما استقر عليه
المقال والسند في اعلم بخصصة الحال ولا حول ولا قوة الا
بالله المتعال

الفصل في المسائل

في مسئلة وقف البناء والغراس

وقف الكردار بدون وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء
بدون الارض والمكردار تراب تكبر في الارض ثم يغرس فيه الاشجار
وبني عليه الابنية وذلك التراب يسمى كبت بكسر الكاف وسكون الباء
جعل في المسجد لوارث او غلوم باب او حصص لم يكن له ان يرجع
وكذلك لو غلوم فيه سلكه او حبلا القنديل لان هذا يترك في المسجد
واما عادة فيكون للمسجد غرس شجرة في الشارع فبات المفاصل
وترك البنين فعمل احد بها حصص المسجد لا يكون للمسجد والله
اعلم بالصواب

في كسائر الوقف في المنقول

ذكر في الوقفات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء
من غير بناء الاصل لم يجز وهو الصحيح وكذلك اذا وقف الكردار

بدون الاصل لا يجوز وهو المختار لان الكردار والبناء منقول و
وقفها غير متعارف واذا كان اصل البقعة موقوفة على جهة فبني
فبني عليها بناء ووقف بناءها على جهة فبني على جهة اخرى اختلاف المتابع
فيه قال بعضهم لا يجوز لان جهة القرية اذا اختلفت لا يصح البناء
تبعا للبقعة فاشبه ما اذا كانت البقعة واستثنى ما لنفسه وقال
بعضهم يجوز لان جهات القرية وان اختلفت فاصل القرية يحجبها
واختلاف الجهة لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق اصل القرية هذا
كما قلنا في سبعة فقرات والبقعة او بدنة ولو لبعضهم الاضحية وبعضهم
هذا المسئلة او الفدان وبعضهم جزاء الصيد وبعضهم المتطوع
جاز اصل القربات وبشئ لو نور لبعضهم الخ لا يجوز كذا هو البناء واما
اذا وقف البناء على الجهة التي كانت البقعة وقفا عليها يجوز
بالاتفاق ولصحة تبعا للبقعة كما لو وقف البناء والوصية جميعا
على جهة واحدة واما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها في ارض غير
موقوفة فلا يخلو ان وقفها بموضعها في الارض صح تبعا للارض
بحكم الاتصال وان وقفها دون اصلها لم يصح وان كانت في
ارض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز وان وقفها على جهة اخرى
فعلى الاختلاف الذي مر وهذا لان الشجرة نظير البناء من حيث
ان قيامها بالارض وهي تتبع حكم الاتصال بالبناء

الاضحية في الثالث

ولو وقف دان بجميع ما فيها وفيها حمامات يطرد اوبينا وفيه
كوارات عمل يدخل الحمام والتحل تبعا للدار والعمل

اسقاط في باب ما يجوز وقفه وما لا

اقول المتعارف في ديارنا وقف البناء بدون الارض وكذلك وقف
الاشجار بدونها فتعين الاقامة بصحة لانه منقول في تعامل
لا سيما وان الحكم به من القضية العلمية كثيرة مشهور وجموع شيخ الاسلام
سراج الدين في قضاياه

في الخفائر

رجل اجر ارضا او رهن ثم وقف قبل المضيء المدة فان عند
ان حنيفة لا يصح لما عرفت من مذهبه انه لا يجوز الوقف وان لم
يكن في اجارة غيره او في رهن غيره وعند محمد لا يصح لعدم صحة التليم
اما على اصله لوسف فالقياس ان يصح لانه يكون كالحق
العبد المرهون او المستاجر فينفذ

في الباب الثاني من باب الوقف

طلب مال ارضي هذه صدقة او مال جعلت ارضي هذه صدقة كان
هذا انذارا بالتصدق هذا لو تصدق بعينها على الفقراء او بغيرها
جائز ولو لم يذكر الصدقة وذكر الوقف بان مال ارضي هذه موقوف
او مال ارضي هذه وقف فان هذا يكون وقفا على الفقراء
في قول ابي يوسف حاصه وكان مشايخ بلخ يفتون بقول ابي
يوسف ونحن ايضا نفتي بقوله لمكان الوقف هذا اذا لم يذكر
الفقراء واما اذا ذكر بان قال ارضي هذه موقوف على الفقراء وكذلك
في الالفاظ الثلاثة كان وقفا عند ابي يوسف وعند هلال
لاقط في النوع الاول من القسم الاول

من كتاب الوقف

ولو قال ارضي هذه صدقة ولم يزد على ذلك فانه ينبغي ان تصدق
باصولها على الفقراء ولو باعها وتصدق بتمتها جاز ايضا لما لو
باع مال الزكوة واذا في الزكاة من الثمن
المفتين في مال الوقف وثباده اول

ارضى في يد ورثة اقرروا ان اباهم وقفنا وذكر كل منهم حصة اخوي
يقبل قولهم ويصرف حصته كل الى الوجه الذي اقر به ولا يهذه الا
لحكم يولييه من شاء ولو في الورثة صفار وغائب لا يحكم بحصته حتى
يدرك الصغير وتخصر الغائب

في السابح

سئل اذا وقف الراعي العين المهدنة هل يصح هذا الوقف
ام لا **جواب** نعم اذا افترق فهو وقف صحيح وان لم يفترق فهو
باطل على الرضائية وليس له ان يبيع
فأرى الله له

وفي اجماع الصغرة ان الوقف على اهل بيت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم لا يجوز وفي الظهيرية لا يصير وقفاً

تأمل حاشية في الفصل الثالث من كتاب الوقف

رجل قال ارضي صدقة موقوفة على ابي او على قرابي او على قولي
قال هذا يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه وله
الوقف ولا جبر ولا ولد في المجرى عن ابي حنيفة رضي الله عنه
وفي التبادات يدخل فيه اجد واجدة وولد الولد الا عند ابي حنيفة
يكون استحقاق الوقف لذو الرحم المحرم من الواقف ويجوز ايضا
الاقرب فالاقرب وعلى قول صاحبيه لا يعبر بالرحم المحرم من الواقف
ويدخل اجد واجدة من قبل الاباء والامهات اقصى ابائهما في

الاسلام

الوقف على القرايات

باب في لزوم الوقف وعدمه

قال ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة وحده حتى يجعل اخراجه لا ينقطع
ابدا وقال ابو يوسف اذا سمي فيه جهة ينقطع جاز وصار بعد
للغنى وان لم يسمهم لهما ان موجب الوقف زال الملك بغير
التملك وانما يتأبد كالعتق واذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها لا يثبت
عليه مقتضاه فلذلك كان التوقيت مبطلا له كالتوقيت في البيع
ولا في يوسف ان المقصود هو التقرب الى الله تعالى وهو موفر
عليه لان التقرب تارة يكون في الصرف الى جهة ينقطع وصرة
بالصرف الى جهة يتأبد فيصح في الوجهين وقيل ان التأييد شرط
بالاجماع الا عند ابي يوسف لا يشترط ذكر التأييد لان لفظ
الوقف والصدقة منبهة عنه ما ذكرنا انه اذا ملك بدون
التملك كالعتق ولهذا قال في النكاح في بيان قوله وصار بعد
للغنى وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأييد
شرط لان هذا صدقة بالمنفعة او بالعتق وذلك قد يكون موقفا
وقد يكون موقفا فطلق لا ينصرف الى التأييد فلا بد من التنصيص

من وقف الطهارة

وفي ما وراء البيت سئل القصة ابو جعفر عمن قال جعلت حجرة
لدهن سراج المسجد ولم يزد على هذا صارت الحجرة وقفا على المسجد
بما قال وليس له الرجوع ولانه ان يجعل لغيره وهذا اذا سلم الى
المتولي عند محمد وليس للمتولي ان يصرف ثمنها الى غير الدهن
تأمل حاشية في الفصل الثالث من كتاب الوقف

من كتاب الوقف

وفي احواله ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على امرأة مسجد كذا
ومن بواريه او زيت قماريه وما يحتاج اليه ذكر ان خصافه
باطل فان زاده على ذلك وقال وانما يستغنى عنه المسجد كانت
العتبة للمساكين جاز

من وقف

تأمل حاشية في احواله في احواله والعقيرين
قلت ارأيت رجلا اشترا ارضا بعاكسا وقبضها ووقفها
وقفاً صحيحاً وجعل اخوها المساكين كل الوقف فيها جائز وعليه
فيمتدح للبايع من قبل الله استملكها حين وقفها واخرجها عن ملكه
قلت وكذلك ان وهبت له ارض او ارضية كاسنة وقبضها

فوقفها وقفاً صحيحاً وجعل آخرها للمساكين قال الوقف فيها جائز و
عليه قيمتها للواهب

خصاص في باب

وقف الرجل الارض من اراضي الخراج

قلت فان اشترى ارضاً سترها صحيحاً شرعياً وقبضها فوقفها وقفاً
صحيحاً وجعل آخرها للمساكين فاستحقها مستحق فآخذها ورجع
الواقف بالتمسك على البائع فآخذها هل عليه ان يبتاع بمثلها ارضاً
فبقبضها قال ليس له ذلك من قبل انه وقف ما لا يملك قلت فان
استحق نصفها مثلاً او معلوماً فآخذ المستحق ما استحق فيها
قال فالباقى منها وهو وقف ولا يبطل على مذهب ابي يوسف

خصاص من المحل المزبور

قال رجل اشترى ارضاً فوقفها ثم جاز مستحق واستحقها واخبرني
بطل الوقف في قول محمد ولو ضمن البائع جاز الوقف في قول محمد

فأعدي من كتاب الوقف

باع داره من رجل ببيعاً صحيحاً في السيرة كحضرة ثقاته وسلم اليه
ثم وقفها في العلانية بحضرة من الشهود فوقفه صحيحاً في الظاهر
ولو ان المشتري ادعى عليه الشراء بعد ايام واقام البينة على ذلك
صحته ودعواه وبطل الوقف لانه تبين انه وقف ملك غيره فان
ذهب المشتري الدار من الواقف او باعها منه جاز ويكون له وانما
يجتاز بهذه الحكمة وفقاً لظلم توجه من ظالم نباع ارضاً ثم ادعى
ان كانت وقفها او قال هو وقف على فان لم يقر البينة واراد تكليف
المدعى عليه ليرد ذلك لان التحليل بيننا على الدعوى والدعوى
لم تصح لمكان التمسك قض وان اقام البينة تكلفوا والمختار
انه ليسمع البينة لان اكثرها في الباب ان الدعوى لم تصح لمكان
التمسك بقض البينة كاشهاده والسبب فيه انه وقف قبله في
غير دعوى كاشهاده على عتق الامة ومن قبله ينقض البيع
لا يقطع في الدعوى من الوقف

وقف المشاع صحيح عند ابي يوسف غير صحيح عند محمد
ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابي يوسف ومشايخ بخارى اخذوا بقول
محمد وبليغ في

باب الوقف

والاصح ان وقف المشاع جائز عند مشايخ خراسان ويجوز
عند محمد وبليغ اخذوا بقول ابي يوسف والمشايخ اخذوا بقول
ابي يوسف انه يجوز وهو المختار

والشيوخ فيها لا يكتمل القسمة لا يمنع الوقف بلا خلاف
فصول في احوال الشك في

في مسائل الشيوخ

واعلم بان الشيوخ فيها لا يكتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف
الاثر لانه لو وقف نصف الحكم يجوز وان كان مشاعاً
فظهر في الفصل الثاني من كتاب الوقف

ولو حال وقفته على كل مؤذن فقبه لا يجوز لانه مجهول مجمع
القضايا قبيل فصل في وقف المتولى

الحكمة في ذلك ان يكتب في ملك الوقف وقفت هذا المثل
على كل مؤذن فقصر يكون في هذه المسحاة والمحللة فاذا خرب
المسجد وحوى عن هذه لصرحت الغلة بعد ذلك الى فقهاء المسلمين

فيجوز مجمع القضايا ورجع المحل المزبور

رجل اقر بوقف صحيح واقربانه اخرج من يد ووارثه يعلم انه
لم يكن اخرج من يد قالوا اقران على نفسه جائز وليس للورثة
ان ياخذوه ولا يسمع دعواهم في القضاء من احواله

قبيل باب الرجل يوقف ارضه

الواقف اذا افتقر واحتاج الى الوقف يرضخ الى القاضي
حتى يفسخ الوقف ان لم يكن مسجداً خلاصته

في الفصل الثاني من كتاب الوقف

نوع في دعوى الوقف والتمسك به عليه

رجل باع الى بلد من بلدان قاصباً فوجد في الديوان الذي كان قاصباً
قبلاً ذكره وقوف وهو في ايدي الامناء او وجه لها رسوماً في ديوان
فكان الخصاص هذا القاضي يحل الامر على ما كان في ديوان من
قبلاً فان تنازع في ذلك يوم فقال في لوق هولنا وقفه فان من قال
عليه وقال في لوق هولنا وقفه فلان ذلك عليه وليس له عليه
قال الخصاص ان كان للواقف ورثة فاقرروا ان صا حبهام
وقف ذلك على هو لأجازه والا فالامر موقوف فان اصطحووا
وارادوا اخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان ان يفسقهم بغيرهم
فما ينبغي في فصل ودعوى الوقف والتمسك به

رجل باع دار من رجل ببيعاً صحيحاً وسلم اليه في السيرة كحضرة ثقاته
ثم وقفها في العلانية بحضرة الشهود فان وقفه صحيحاً في الظاهر
ولو ان المشتري ادعى عليه الشراء بعد ايام واقام البينة على
ذلك صح دعواه وبطل الوقف لانه تبين انه وقف ملك غيره

فان وهب المشر الدار من الواقف او باعها منه جاز
والله اعلم
فيما يسمع الدعوى من كتاب الدعوى

وفي قنا ورأى البت صبيحة في يد رجل وصبيحة اخرى في يد رجل
احد اعي رجل ان هاتين الصبيحتين وقف عليه وقفه
على اولاده واولاد اولاده ابدان تسلكوا واحد الرجل
غائب فقام المدعي البينة على اكا حضر ان شهد الشهود انهما
ملك الواقف وقفهما جميعا وقفا واحدا وذكر شرط الو
قفي اكا على اكا حضر يكونا الصبيحتين وقفا لان اكا حضر ههنا
ينتصب خصما عن الغائب فصار كاحد الورثة وان شهد
انه وقف وقفين متوفقين يقضي لوقفية الصبيحة التي في يد
اكا حضر فحسب لان اكا حضر ههنا لا ينتصب خصما عن الغائب
وفي المسئلة نوع اشكال ينبغي ان يقضي بوقفية الصبيحة
التي في يد اكا حضر في الوجهين جميعا لانه اكا حضر هذا باحد الورثة
وذكر في اجماع ان اكا حضر ههنا ينتصب خصما عن الباقي
للمدعي في عين في يد ذلك الوارث حتى ان من ادعى عينا من
تركة الميت واحضر وارثا واحدا ليس المدعي في يده و
اكام بينة على دعواه لا يسمع بينة وفي مسئلتنا هذه احد الصبيحتين
في يد الغائب فكيف يقضي بوقفية هاتين اكا حضر وعلى قول
من يقول يجوز القضاء بوقفية الصبيحة لا بد وان تذكر حدود
الصبيحة التي في يد الغائب

العشرين في دعوى الوقف من كتاب الوقف

سئل في وقف حكم حاكم حنفى او غيره بلزوم اجد استيفاء شرط
الحكم من وجوه المدعي الشرع والمدعي عليه كذلك هل حكم اخر حنفى
او غيره بحكم بنقضه وجواز بيعه للواقف او غير ايم لا وهل اذا
كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره اكم بنقضه وكان الواقع
في نفس الامر ما لا يصح معه النقص كما شرع ولم يكتب ذلك فيه وما
بينة شرعية عليه من بيع وكوم **جواب** بعد ان حكم بالزوم على
وجه حاكم شرعى لا سبيل الى ابطاله ونقضه لان ملك الواقف
زال عنه بالقضاء لا الى ملك وهو لغيره لازم نافذ ماض لا يراد عليه
انتقاض فلو نقضه حاكم بناء على انه لم يقع فيه حكم حاكم بالزوم
تم تبين انه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان لفي الحكم فيه
بالبطالان وعاد الواقف على ما كان كما كان وانتقض جميع ما شرط

عليه من بيع وكوم بالاجماع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشرط ما
هو واقع لا كما كتب في مکتوب الوقف فلو اقيمت بينة بما لم يوجد
في كتاب الوقف يحمل بها بالبرهان وذلك لان المکتوب خط مجرد
ولا حجة بحجته ولا حجة ولا حمل بل هو خارج عن شرع الشرع الشريف
والاعتبار لما تمت به البينة ومن المصحح به عندنا ان الدفع
يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المفنى به ودعوى الواقف
والناظر للزوم بحكم حاكم شرعى على وجهه بعد الحكم بالبطالان دفع
وهو مقبول كما شرعنا وهذا ما لا شبهة فيه والله اعلم
سئل في وقف لم يحكم بلزومه حاكم اذا بيع وحكم ببيعة ببيعة
يصح ويكون الباطل لادام **جواب** نعم يصح ويبطل الوقف
في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في اكانية ان يعلم
الواقف ما وقف للمتولى ثم يريد الرجوع فينتزع المتولى لعدم
اللزوم ويختصم الى القاضى فيقضى بلزومه فاذا فعل كذلك فليس
للآخر ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذ الحكم بلزوم الوقف
بلامتناع لا يوجب لزومه فالجواب نقلنا عن البرازية اما اذا
بيع الوقف وحكم ببيعه ولزومه بدليل قوله في اختصاصه ان لم يكن
مسجلا اى محكوما به وتام فيه

من كتاب الوقف

وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى
انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فالتحقا رانه يجوز الشهاد
اذا الشهاده على اصل الوقف بالشهادة تجوز في المختار ولو كان الوقف
على قوم باعيانهم واما على الشرط فلا هو المختار كذا في مس
في فصل فيما يتعلق بكتاب الوقف من مشتمل

الاحكام لقامه جامع العصور

وفي الوقف الصحيح انها تقبل التامع على اصله لا على شرطه بان
يقولوا انه وقف على المسجد هذا او المقبرة من افاضوا لم يذكر ذلك
لا تقبل والمراد من الشرط ان يشهدوا ان قدرا من الخلاء لكذا
ثم يصرف الفائض الى كذا بعد بيان اكمية فلو ذكر هذه لا تقبل الشر
وفي الفصول العادية من العاشر المختار ان لا تقبل الشهادة
بالشهادة على شرط الوقف انتم وفي المجتبى المختار ان لا تقبل
على شرط الوقف انتم واعتمد في المعراج وقواه في فتح
القدر بقوله وانت اذا عرفت قولهم في الاوقاف التي انقطع
ثبوتها ولم يعرف لها شرط ومصارف انه ليسك بها ما كانت عليه

وقد اودى القضاة لم تقف عن بحثين ما في المحقق لان ذلك هو معنى
النبوت بالتامع انتهى قلت وجوابه انه انما عمل بالكان في دواوين
القضاة عند الصراوة والمدعى اعم كذا في شيخنا وظاهر التقييد
بما ذكر من الاشياء الستة كما وقع في عامة المتنون يدل على عدم قبولها
بما في غيرهما من الاول والعين

قبيل باب من يقبل شهادة من لا يقبل
منها الشهادة ما يخص

في ذلك صنفه صاحب رجل اجتمع فيها خطوط الائمة والقضاة لم يجمع
بانها وقف على هذا او وجد لوح بخط قديم مصر وعلم بالاجل
او على باب المدرسة بان كذا على كذا وقف لا يقبل لان الشرح
قصه كحجة على البينة او الاقرار او النكول ولا احتج في الوقف
ان يكون باقيا على حاله اخصار جواز الشهادة بالتامع واخط
ليس من هذه الحجج قد يزور ويفعل ما يريد بالكلية ثم يرد له
غير ذلك او يجعل وقفا ويكتب عليه ثم يفتنح او يستحق واليد
للميد من جنس الحجج فلا يستحق عليه فلهما ليس بحجة
من وقف لغيره في الثالث قبيل نوع
فيما يصلح الوقف عليه وما لا يصلح

صاحب الا واقف له ان يسمع الدعوى في امور الوقف
يقضى بالبينة والنكول ان ولاية السلطان ذلك نصا او دلاله
منسية المعنى في كتاب الوقف
صاحب الا واقف اذا اراد ان يسمع الدعوى في امر الاوقاف
ويقضى بالبينة والنكول بنظره ان ولاية السلطان ذلك نصا
او عرف دلاله خارجا لا صار كالقاضي المولى والا فلا
من التجنيس والمزيد في كتاب الوقف

في باب الدعوى والشهادة
والوقوف في الحج فقامت الوقف ومات وارثها
ومات الشهود الذين يشهدون عليها فريدها على وجهين اما
ان كان لها رسوم في دواوين القضاة لعل عليها او لم يكن
ففي الوجه الاول اذا تنازع اهلهما اجريت فيها على الرسوم
الموجودة في دواوينهم لان ذلك دليل ظاهري وليس هذا دليل
قوة وفي الوجه الثاني تجعل موقوفة فمن ثبت في ذلك حقا
قضى له به لانه لا دليل على اطلاق القضاة اصلا هذا
كل اذا لم يزوج ورثة الواقف كان ليق وتنازع قوم يرجع الى

ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا اقروا بشيء لوخذ باقرارهم
لانهم فيكون مقام الواقف في الرجوع الى ورثة الواقف
اولي فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفة الى
قيام اليد

في باب الدعوى والبيئات والوقف

قبيل تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة
الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو صحابه اذا شاهد
ربما يكون عمر عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي
انه يشهد بسماع فاذا اقر بين سكوت واقتضاه بخلافه
ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانما لو صحا انها تشهد بسماع لا تقبل
ولو شهد بوقف على نفسه او على احد من اولاده وان سفلوا او
على ابائه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى اخيه
لا تقبل لاني حقه ولا في حق الاخيه ولو شهد احداهما انه وقف على
زيد والاخر على انه وقف على عمرو تقبل ويصرف غلته على فقرا
جيرانه وهما من جيرانه الفقرا تقبل اذا جوار ليس بالمرام وكذا
لو شهدا انه وقف على فقرا مسجدا وهما من فقرا تقبل وكذا
لو شهد اهل مدرسته بوقف مدرسته تقبل ولو وقف رجل
كراسة على مسجد لقراءة القرآن او على اهل المسجد وشهد
اهل ذلك المسجد على وقف الكراية فذلك المسئلة نظير شهادة
اهل المدرسته على وقف تلك المدرسه وشهادة اهل المحلة على
وقف تلك المحلة وكذا الشهادة على وقف مكتب ولشاهد
صبي فله لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهذا الصحيح لا
كون الصغير في المدرسته وكونه الرجل في المحلة ليس يلزم بل
ينقل وشهادة اهل المسجد تقبل لانهم لم يحرموا لانفسهم
بهذه الشهادة لفقرا

في الثالث عشر
ولا اراد ان يثبت قضاة القضاة لشرط القضاة القاضي بالاسم و
النسب ولم يكتب بقوله وان قاضيا من القضاة قضى بلزوم
الوقف لا يكفي

الفاظ الوقف من كتاب الوقف
واما الشهادة على شرائط الوقف وجبانه ذكر الشهود لائمة
الشخص لا يجوز الشهادة على شرائط او اجابات بالتامع
وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ خيرة الدين وان ادعى وقفا

او شهدوا على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصائص في باب
قبل المحاضر من ديوان القاضي المعزول على ان دعوى الواقف بالشهاد
على الوقف تصح من غير بيان الواقف **قاضي**

في فصل دعوى الوقف والشهاد
اذا شهدوا ان هذه الضيعة وقف ولم يذكرها الاجرة
لا يجوز ولا تقبل بل شرط ان يقولوا وقف على كذا **ابن**
قبيل باب من تقبل بشهادة ومن لا تقبل
قبل قوله ومن كان في يده شيء

بائع ارضا ثم ادعى اني كنت وقفها او قال هي وقف على
فان لم يقر البينة واراد تخليف المدعى عليه ليس ذلك لانه
التخليف بناء على الدعوى والدعوى لم تصح لمكان التناقض
وان اقام البينة تكفوا واختار انه لا تصح البينة لان اكثر ما في
الباب ان الدعوى لم تصح لمكان التناقض لقبيل الشهاد
والشهاد على الوقف لا تقبل من غير دعوى كاشهاد على عتق
الامة فصح قبل بنقض البيع **لا يخط في آخر**

كتاب الوقف في فصل الدعوى والشهاد
ولو زوج احكام جارية الوقف يجوز وعبد له لا يجوز لانه يلزم عليه
المهر والنفقة ولو زوج عبدا الوقف من امة الوقف لا يجوز
نرايه في المالك في وقف المنقول على الوقف

فصل في وقف المريض
وذكر الطحاوي ان الوقف المنفذ في المرحوم كالمصايف الى ما بعد
الموت لان تصرف المريض من الموت في احكام بمنزلة المصايف
الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر يونس المأثور في
الصحيح ان وقف المريض من الموت بمنزلة المباشرة في
الصحة حتى لا يمنع الارث في قول في حنيفة ولا يتعلق بالزوم
كالغاربة الا ان يقول في حياته وبعد وفاته فيكون لازما
اذا كان مؤبدا ويصير الابدانية كغير الموصية له بالخدمة في لزوم
الوصية بعد الموت **قاضي**

في وقف المريض من كمال الوقف
مريض وقف دار عليه دين محيط بما له ينقص الوقف
وبائع كما لو اشترى دارا ووقفها ثم جاز الشفعة فله اخذها
بشفعة وابطال الوقف **نصوبين**
في كتاب الوقف من احكام المريض في ٣٤

مريض وقف وعليه ديون محيط بما له يباع وينقص الوقف
كما لو وقف دارا ثم جاز الشفعة كان له ان يأخذها بالشفعة
وينقص الوقف انما من غير تقييد يكون ذلك قبل احكام وهذا
بخلاف ما لو وقف المديون الصحيح وعليه ديون محيط بما له
فان وقفه لازم لا ينقصه ارباب المديون اذا كان قبل ايجاز
بالاتفاق لانه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته **فتح**
القدير محمد شريح قوله ولو وقف في مرض الموت
منه بوقف

ولو قال في مرضه اشترى دارا من غدة وارر هذه كل شهر بعشرة درهم
خبرا وفرقوا على المساكين قالوا التصير له اوقفها كما لو قال
وقف دارا بعد موته على المساكين **قاضي**
في باب جعل دار مسجد وكذا في
خزانة الامم

وقفها في مرضه على بعض ورثته فلو اجيز جاز كوصية لبعض الورثة
ولو لم يجز فلو خرجت من الثلث فهي وقف والا فقدر ما يخرج منه
وقف ثم يقسم جميع غلة الارض على ما جاز فيه الوقف وما
لم يجز على فرائض الميراث فدام الموقوف عليهم او واحد منهم في
الحياة فلو مات كلهم يصرف حصته الوقف من الغلة الى الورثة
لو لم يوصوا لاحد بعد ورثته فلو مات احد ممن وقف عليهم من الورثة
وبقي الاخرون فالميت في حقه شقة الغلة فدام بقية من وقف
عليهم في الحياة يجعل كانه فيهم ثم يجعل ميراثا لورثته الذين
لا حصه لهم من الوقف وقفا في مرضه واوصى بوصايا قسم
ثلث ما له بين الوقف وسائر الوصايا بالقيمة فلا اهل الوصايا حصتهم
واما ما اصاب قيمة الارض اخرج من الارض ذلك القدر فيصير بقا
على من وقف عليهم قال ولا يكون الوقف المنفذ اولى بنحو العتق
المنفذ فانه يقدم على عامة الوصايا **جامع القصور**

في احكام المريض من كتاب الوقف في ٣٤
فصل في وقف المريض
نصرا في وقف ضيعة له على اولاده او اولاد اولاده فاذا تقضوا
فعله فقراء المسلمين جاز الوقف على هذا الشرط لان هذا وقف
على فقراء المسلمين وكذلك لو قال فاذا تقضوا فقراء المسلمين جاز
فاذا تقضوا صرف الى فقراء المسلمين لان حوق فقراء المسلمين
اقوى لسوء الاسماء فيمتنعون عند الاطلاح ولو قال فاذا
تقضوا فقراء المسلمين لا يجوز اما عند امة حنيفة فلا لعدم

الى ما بعد الموت واما عند ما كان هذا معصية في حق
وقف كرامته في وقف الصبي والكافر

قبيل الباب الثاني عشر

سئل اذا وقف الذي وقفا على الكنية او البنية هل يجوز
اجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف
على الرهبان او القسيسين وان وقف على فقراء انصارى
جائز **قارن** الهداية

باب فيما يتعلق بالشرط

ثم اعلم ان الاعتبار في الشرط ما تكلم به الواقف لا ما كتب في كتبه
الواقف فلو اقيمت بنية بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في الكتبه
عمل به كما في البرازيه

فله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه

شرط ان يقصد بفاضل الغلة على من يثا في مسجد كذا اقليم
لم يرع شرط فللقائم المقصد على سائل غير ذلك المسجد او
خارج المسجد او على من لا يثا **من وقف لا يثا**

قريب الى اولى

شرط ان القاضي لا يجوز الناظر فله عزل غيره الا هل من وقف

الاستباه **قريب** الى اولى

ولو شرط ان يقرا على قبره فلتعين باطل **من وقف**

الاستباه **من المحل المردود**

فما حصل ان على قول هلال اذا شرط في الوقف شرطا يمنع البناء
لا يصح الوقف **من وقف الحائبة**

في سائل الشرط في الوقف

واما شرط ابي يوسف فقال هلال الرازي تلميذ ابي يوسف في كذا
وقف في باب الرجل يوقف الارض على ان يبيعها فثابت راي لو قال
صدقة موقوفة لله ابدًا ولم يشترط ان يبيعها واستبدلها ما هو
خير منها قال لا يكون له ذلك الا ان يكون شرط البيع والآفلير
ان يبيع فكت ولم لا يجوز له ذلك وهو خير للوقف قال الوقف
لا يطلب به التجاق ولا يطلب به الارباح وانما سمي وقف
لانها لا تباع وانما جوزت ذلك اذا شرط في عقد الوقف لان الوقف
انما وقف على مثل ذلك ولو جاز له بيع الوقف بغير شرط كما في
اصله كان له ان يبيع ما استبدل بالوقف فيكون الوقف يباع
في كل يوم وليس هكذا الوقف فكت ارايت لو كانت الارض موقوفة

سجدة لا ينتفع بها قال وان كانت سجدة لا ينتفع بها ليس له ان يبيعها
الا ان يشترط ذلك وفي الخلاصة ثم ليس له ان يستبدل الثانية
بارض ثالثة لان هذا الحكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون
الثانية **ومر** به في وقف الخصاف وذكر انه اذا اراد ذلك

يكون مزارا كان له ذلك بان يجعله شرطا في اصل الوقف وهكذا
نقد الامام ابو بكر الخصاف في كتاب وقفه وكذا الامام ابو عبد الله
محمد بن عبد الله الانصاري البصري صاحب زفر في كذا وقفه
وكذا الامام رشيد الدين سعيه في مختصره وقال في خزانة النجاشي

ولم يشترط البيع في الوقف لا يصح بيعه ولا استبداله وان كان
الثاني خيرا من الاول وقال في الذخيرة والخلاصة وفي مختار
غيرهم هذا قول ابي يوسف وعليه الفتوى واما اذا لم يشترط

الوقف ذلك ففي ادب القاضي لابي بكر الرازي وان لم يشترط
ذلك قبيل للقاضي ولاية الاستبدال اذا رآه مصلحة في رواية
عن ابي يوسف وليس لغيره ذلك وقيل ليس للقاضي وقال

في القضا والتا رضائه اما بدون شرط اثار في السير الى انه لا يمكن
الاستبدال الا للقاضي اذا رآه المصلحة في ذلك واما شرط محمد

فقال في الذخيرة عن محمد رحمه الله اذا ضعفت الارض الموقوفة

عن الاستغلال والقيم يجدر بثمنها ارضا اخرى اكثر ريعا ان يبيع

هذه الارض ويشتر بثمنها ما هو اكثر ريعا **وقال** في مختار

عن محمد اذا ضعفت الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجدر بثمنها

ارضا اخرى هي افقر للفقراء واكثر ريعا كان له ان يبيع هذه الارض

ويشتر بثمنها ارضا اخرى وعلى هذا التواردت عبارات

المصنفين **من رآه قاسم ابن قنلو بيا**

في تحرير الاقوال في الاستبدال

وقد وقعت حوادث الفتوى في مسألة الادخال والاخراج الى ارضه

منها لو قال من له ذلك بعد ما ادخل انما سقطت حقه من ارضه

ثم اخرجها من كذا ومنها لو قال من له ذلك سقطت حقه من ارضه

يسقط وليس له فعل شيء ومنها لو شرط الواقف لنفسه الادخال

والاخراج الى ارضه كما به في الشرط ان يشترط لم يشترط بغير

شرط له ما شرط لنفسه بشرط الشرط له لا اخرج ارضا من شرط

الواقف له ان يخرج من جعل هذا الشرط له واراد المجهول ان يخرج

انما على قول الاول والثاني بناء على ان الشرط له ذلك اذا جعله
لغيره بطل ما كان له او يبيع له ولمن جعله له ومنها انه لو شرط

ولا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخط لانه لا يخلف به
 فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه لا يخلف به
 ويحتمل التعليق انتهى
البحر الرائق في احوال الوقف
 ولا يصح تعليق الوقف بالشرط بان قال ائتمت من مرضي هذا
 فقد وقفت ارضي هذه لا يصح الوقف برئي او مات
 في باب الفاظ التي يقع بها الوقف من الوجيز
 ويصح التعليق بالموت بان قال اذا مت فقد وقفت وارر على كذا
 مؤيد راوده فبطل الوقف لقفاحت
الوقفات الحسامية
 اذا علق الوقف بموت صح بان قال اذا مت فقد وقفت وارر
 على كذا من وقف الحلاصة في الثالث
 الوقف جائز ولا يزم في صحته ومرضه بدون هذه التكاليفات
 والنا من اخذوا بقوله لما شأ صدرا وقف اكليل صلوات الله
 عليه وسلامه من اول وقف البرازية
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على ان لي ان يغنيها
 واشترى بتمتها ارضا اخرى فتكون وقفا على شروط الاول في جاز
 الوقف والشرط عند ابي يوسف رحمه الله المستحب واخراجه
 الخصاف وطال وقال محمد والوسيف من خالف السمتي الوقف
 صحيح والشرط باطل وهو القياس وقال بعضهم صح فاسدان
 والصحيح قول ابي يوسف لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان
 الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى اخرى فان ارض الوقف
 اذا غصبها ان كان واجر عليها المأضي صارت بحر الاصل للزرا
 وضمن قيمتها واشترى بقيمتها ارضا اخرى فتكون وقفا على الشرط
 الاول وكذلك ارض الوقف اذا قل لزمها الافة وصارت بحث
 لا تصالح للزراعة ولا افضل غلتها عن مؤنها يكون صلاح الوقف
 في استبداله بارض اخرى فيصح ان بشرط لنفسه ولاية الاستبداد
 وان لم تكن الضرورة داعية اليه في احوال
في فصل شرط استبدال الوقف
 قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة على ان ولايتها الى وكذا
 وفيهم الصغير والكبير قال يدخل القاضى من ان الصغير رجلا وان شأ
 اقام الكبير مقامه قلت ارايت اذا اوصى في وقفه الى صبي
 قال القياس ان يكون وصيه باطلة ولكن استحس ان يبطلها مادام

وان يكون منجرا غير معلون فانه مما لا يصح تعليقه بالشرط فلو قال
 ان قدم ولد فداري صدقة موقوفة على الساكنين فجاء ولد ولا يصح
 وقفا وذكر في جامع الفضولين الوقف فيما لا يصح تعليقه بالشرط
 في رواية فاشارة ان فيه روايتين وحرم بصحة اضافته وفي البرازية
 وتعليق الوقف بالشرط باطل وفي الخانية ولو قال اذا جاء غدا
 فارضي صدقة موقوفة او قال اني املك هذه الارض فمصدق موقوفة

ولا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخط لانه لا يخلف به
 فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه لا يخلف به
 ويحتمل التعليق انتهى
البحر الرائق في احوال الوقف
 ولا يصح تعليق الوقف بالشرط بان قال ائتمت من مرضي هذا
 فقد وقفت ارضي هذه لا يصح الوقف برئي او مات
 في باب الفاظ التي يقع بها الوقف من الوجيز
 ويصح التعليق بالموت بان قال اذا مت فقد وقفت وارر على كذا
 مؤيد راوده فبطل الوقف لقفاحت
الوقفات الحسامية
 اذا علق الوقف بموت صح بان قال اذا مت فقد وقفت وارر
 على كذا من وقف الحلاصة في الثالث
 الوقف جائز ولا يزم في صحته ومرضه بدون هذه التكاليفات
 والنا من اخذوا بقوله لما شأ صدرا وقف اكليل صلوات الله
 عليه وسلامه من اول وقف البرازية
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على ان لي ان يغنيها
 واشترى بتمتها ارضا اخرى فتكون وقفا على شروط الاول في جاز
 الوقف والشرط عند ابي يوسف رحمه الله المستحب واخراجه
 الخصاف وطال وقال محمد والوسيف من خالف السمتي الوقف
 صحيح والشرط باطل وهو القياس وقال بعضهم صح فاسدان
 والصحيح قول ابي يوسف لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان
 الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى اخرى فان ارض الوقف
 اذا غصبها ان كان واجر عليها المأضي صارت بحر الاصل للزرا
 وضمن قيمتها واشترى بقيمتها ارضا اخرى فتكون وقفا على الشرط
 الاول وكذلك ارض الوقف اذا قل لزمها الافة وصارت بحث
 لا تصالح للزراعة ولا افضل غلتها عن مؤنها يكون صلاح الوقف
 في استبداله بارض اخرى فيصح ان بشرط لنفسه ولاية الاستبداد
 وان لم تكن الضرورة داعية اليه في احوال
في فصل شرط استبدال الوقف
 قلت ارايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة على ان ولايتها الى وكذا
 وفيهم الصغير والكبير قال يدخل القاضى من ان الصغير رجلا وان شأ
 اقام الكبير مقامه قلت ارايت اذا اوصى في وقفه الى صبي
 قال القياس ان يكون وصيه باطلة ولكن استحس ان يبطلها مادام

وان يكون منجرا غير معلون فانه مما لا يصح تعليقه بالشرط فلو قال
 ان قدم ولد فداري صدقة موقوفة على الساكنين فجاء ولد ولا يصح
 وقفا وذكر في جامع الفضولين الوقف فيما لا يصح تعليقه بالشرط
 في رواية فاشارة ان فيه روايتين وحرم بصحة اضافته وفي البرازية
 وتعليق الوقف بالشرط باطل وفي الخانية ولو قال اذا جاء غدا
 فارضي صدقة موقوفة او قال اني املك هذه الارض فمصدق موقوفة

صغير فاذا كبرت كانت الولاية اليه
انفع الوسايل في مسئلة ان الواقف اذا شرط
النظر في وقفه

واذا شرط الولاية الى الافضل فالافضل من اولاده وكذا لو
كلمهم في الفضل سواء يكون الولاية الى اكبرهم سنا
من انفع الوسايل من المحل المذكور

وقر في الذخيرة الافضل فقال هو الاورع والا صلاح والاهل
في امور الوقف واذا استوفى الثمن في الصلاح فالاعلم بالامر
الوقف

ولو اوصى الى صبي تبطل في القياس مطلقا وفي الاستحسان
هي باطلة مادام صغيرا فاذا كبرت تكون الولاية له وحكم من لم يخلو
من ولده وولده في الولاية حكم الصغير قياسا واستحسانا ولا كما
ولده عبدا يجوز قياسا واستحسانا لاهلية في ذاته بدليل
ان تصرف الموقوف كحق المولى ينفذ عليه بعد العتق لزوال
المانع بخلاف الصبي والذي في الحكم كالعبد فلو اخرجها القضاة
ثم احتق العبد او اسلم الذمي لا تعود الولاية اليهما ولو جعل
الولاية للغالب اقام القاضي مقام رجلا الى ان يقدم فاذا قدم
ترد اليه

في باب الولاية
وظاهر كلام المصنف وغيره ان من له الاستغفار لا يكون العاقبة
عليه بناء على ان من له الاستغفار لا يملك السكنى ومن له السكنى
لا يملك الاستغفار كما صرح به في البرازية وفقه القدير بقوله ويسر
للموقوف عليهم الدار سكنيا بابل الاستغفار كما ليس للموقوف
عليهم السكنى الاستغفار انتهى

رايون عنه شرح قوله ولو دارا فخرتها
على من له السكنى
وقف قد يحتمل لا يدري بشرائط ومصادره بفعل ما فعل من قبل
في رواوين القضاة والايضاح الى الفقهاء
من وقف

محتمل رات النوازل
ولا رخصة لان الرهن والارتمان من باب ايفاء الدين واستيفاء
عندنا فليكن من باب تحريك العين وتملكها كذا في البدع و
من هذا يعلم ان شرط الواقف في كتبهم انها لا تخرج الا برض من شرط
اذا الوقف امانة في يد مستعبر فلا يثبت في الايفاء والاستيفاء بالرض

بكونه في ان شاء الله تعالى
قوله ولا يباع ولا يوهب

سئل صاحب المنح عن كتاب وقف شرط فيه النظر للذكور دون الاناث
وقد ابرز الان شخص من ورثة الواقف كتابا اخر للوقف متقدم الترخي
وشرط فيه ان النظر للذكور والاناث فهل يعمل بكتاب الوقف المتقدم
التاريخ ام بكتاب الوقف المتأخر التاريخ واجاب بان الواقف
لو شرط لنفسه في اصل الوقف استبداله او الزيادة او النقصان
ولم يرد عليه فيعمل بكتاب الوقف المتأخر التاريخ وهو الذي شرط فيه
ان النظر للذكور فقط ولم يشترط بالنفس في اصل الوقف فيعمل
بكتاب الوقف المتقدم التاريخ وهو الذي شرط فيه ان النظر للذكور
والاناث قال في الاسعاف ولو شرط لنفسه في اصل الوقف
استبداله او الزيادة او النقصان ولم يرد عليه فله ان يجعل ذلك
ولا يجوز له الا ما شرط وقت العقد انتهى كقولنا في فوائده
نقلنا عن اخصاص الاصل في هذا ان الواقف اذا ذكر شرطين
متغايرين يعمل المتأخر منهما لان شرطه الاول كنهى الثاني
واستدل عليه بان الامام اخصاص قال لا يكتب في اول المكتوب بعد
الوقف لا يباع ولا يوهب وكتب في اخره على ان لفلان بيع ذلك واشهد
بتمنه كما ان الاستبدال وان الثاني ما سمع الاول والمقول عليه هو الاول
كما اخبرناه في مستندنا لا يوالى الا ائمة فاذا رتبنا ائمة الولاية
مقبدة بشرط النظر وليس من النظر تولية اخي بن لا يخل بالمقصود وكذا
تولية العاجز لان المقصود لا يحصل الا به ويستوي فيه الذكر والانثى
وكذا الامي والبعير وكذا المحرور في قذف اذا تاب لانه ائمة رجل طلق
التولية على الوقف لا يحط له كمن طلب القضاة لا يفلد من سلك

باب الولاية على الوقف
لا يجوز الرجوع عن الوقف كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف
عليه المستروط كالمؤذنة والامام والمعلم اذا لم يكونوا اصلي او في امرهم
تجاوز فيجوز للواقف الرجوع من هذا الشرط من وقف
صورة الفتاوى

باب في الوقف على الاولاد وغيرهم
والوقف ضبيعة على ولديه وقال في صدقة موقوف عليها فاذا انقرضت
فهي على اولادها ابدانا سلبا قال الامام الفضلي او انقرض احد الاولاد
ونصف ولد الا يصر نصف الغلة الى الولد الباقى والنصف للفقراء فاذا
مات الولد الاخر يصر جميع الغلة الى اولاد الاولاد الواقف لان

الواقف انما جعل اولاد الاولاد بعد ما انقضى بطن الاول
فاذا مات احدهما يصرف النصف الى الفقراء خلاصة

كتاب الوقف

قاضي خاني وقف ضبعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده
ابدا ما كانت سلواتهم ابو القاسم تقسم الغلة بينهم على من
ولد ابنه على عدد الرؤوس في سنة الذكر والآن في قبيل له
يدخل اولاد البنات فالي يدخلون لانهم اولاد اولاده
جميع الغلة في قبيل الفصل السابع
في الوقف على فقراء قرابة

نج وقف رضا اولاده وهم فلان وفلان وفلان ثم بعدهم اولادهم
واولاد اولادهم ما تولدوا بطن بعد بطن فلو مات واحد منهم
عن اولاد فلان لم يكن لهم ما دام من البطن الاول حي ولو جعل التولية
الى هؤلاء الموقوف عليهم ثم بعدهم الى من يصل اليه توبة الا ان
ثم مات واحد منهم لا يبقى التولية للباقيين بالكلية حتى يجعل
القاضي التولية اليهم بالكلية او يضم اليهم مقام الميت غيره
فان رجلا من اقيمت فيهما كذلك فنية

في باب ما يتعلق بالوقف على اولاده
او وقف على اولاده واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات
قبيل رويتهان والفتوى على انهم لا يدخلون من
جامع الفصولين وكذا في الاستروتن
رجل وقف ارضا على اولاده واولاد اولاده ابدا ما كانت سلواتهم
ولا اولادهم ولا اولاد اولادهم تقسم بينهم على السوية ولا يفضل
الذكر على الاناث من وقف

كرمان في احاديث والعشرين
وقف على اولاده واولاد اولاده لا يفضل الذكر على الاناث
ولا يدخل اولاد البنات فيه وبه يفتي
من كتاب الوقف

ن وقف ارضه على ولده وجعل اخر الفقراء مات ولده
لا يصرف الى ولده ولده لا لم يجعل لولد ولده شيئا وان وقف
على ولده وولد ولده وجعل اخر الفقراء انصرف الى ولده وولد
ولده فاذا ماتوا لا يصرف الى ولد ولده ولده لكن يصرف الى
الفقراء فان قال عليه ولدي وولد ولدي وولد ولدي
فهل يدخل من اسفل منهم كانت هذا الوقف لم يذكره رضا

ذكر هلال هذه المسئلة وقد ذكرنا في وقف الهلال وان قال
على ولد واولاد اولادي يصرف الى اولاد اولاده ابدا ما كانت سلواتهم
ولا يصرف الى الفقراء ما دام واحد من اولاده باقيا وان كان
اسفل لان اسم الاولاد يتناول الكل وقف رضا على اولاده
واخر الفقراء مات بعضهم يصرف الوقف الباقي وان ماتوا
يصرف الوقف الى الفقراء لا الى ولد الولد ورجل بين هذا
وبين اذا وقف على اولاده وسماهم فقال وقفت على فلان
وفلان وفلان وجعل اخر الفقراء مات واحد منهم حيث يصرف
الى الفقراء والوقف ان في المسئلة الاولى وقف على اولاده
وقد بقي بعد موت واحد منهم اولاده وهو باق وقف على كل واحد
منهم وجعل اخر الفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء
وقف لا يقطع في الوقف على الاولاد

ب وقف ضبعة بلفظة الصدقة على ولديه فاذا انقضا فعلى
اولادهم واولاد اولادهم ابدا ما كانت سلواتهم اقل من احد الولدين
وظلت ولدا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف
للفقراء فان مات الولد الباقي من ولدي الواقف مراعا وانما جعل
الوقف الغلة لا اولاد الاولاد بشرط ان يرضى الولدين ولم يرضى
فكان حصته الذي انقضت للفقراء المكيان لفظة الصدقة وشيئا
اول الجبل الذي لم يجر هذا ما يقرب من هذا لافطة
في الوقف على الاولاد من باب الوقف

ن وقف ضبعة على امرأة واولاده فماتت المرأة لم تكن نصيبها
لا يملكها خاصة اذا لم يكن في الوقف شرط ان مات منهم رد نصيبه
الى اولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع **ش** وقف ضبعة
نصفها على امرأة ونصفها على ولد بعينه على ان ماتت امرأة
صرفت نصيبها الى اولاده واخر الفقراء ثم ماتت المرأة يكون الباقي
الموقوف عليه من نصيبها نصيب لان الواقف بشرط نصيبها
لاولاده والابن الموقوف عليه من اولاده **ب** قال في صحة
جعلت ارضي صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده
الا محتاج واحد فلا نصيب من فكة ارضه والفقراء انصرف لانه
لا اقتصر على ولد صدقة كان ذلك كله للفقراء فاذا قال موقوفة
على المحتاجين من ولدي وليس في ولد المحتاج واحد استخرج
ذلك الولد نصيب الغلة وفي النصف للفقراء العموم لفظة الصدقة
كما كان وهذا قريب من الذي تقدم ذكره في هذا الفصل بمسئلتين

لاقط في الوقف على الاولاد

وقف صبغة على اولاده واولاد اولاده ابداناً تسلسوا واولاد
اولاده قسم بينهم على النسبة لا يفضل الذكر على الاناث
لان اوجب الحق لهم على السواء واولاد البنات هل يدخلون
وتكرهنا انهم يدخلون وهو رواية اخصاف اما في ظاهر الرواية
فما يدخلون وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى
على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد
لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام من وقف

اللاقط في القسم الثالث

بخ قضى القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد
الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون
مضيه قبله اليسر سنة هذا الحكم الى وقت الوقف فقال
لكن في حق الموقوف وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة
كالحكم بفساد النكاح بغيره لا يظهر في الاطوانات الماضية
والعقود قبله اليسر ان القضاء يظهر في عدم وقوع الثلث وان
كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لابقائها وهي بطلان محليتها
وانما امر باجتماع الغلة المستملكة حتى لو كانت غلة السنين
الماضية فائتم يستحق اولاد البنات حصتهم منها **ج** وخبر
ان الحكم يظهر في الغلة القائمة دون المأكلية قضية

في باب مسائل متفرقة قبيل كتاب الميراث

ولو قال وقف على اولادي ولد واحد وقت وجود الغلة
كان نصف الغلة له والنصف الآخر للفقراء ويدخل فيه الذكر و
الانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان
ولد الابن بمنزلة والده قضية
في الوقف على الاولاد من ثلث الوقف

ولو وقف ايضا على اولاده وجعل آخر الفقراء فمات بعضهم قال
هذا يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء
والى ولد الولد ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان
وفلان وجعل آخر الفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف لاصيب
هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان في المسئلة
الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقى اولاده وهذا
وقف على كل واحد منهم وجعل آخر الفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيب
الفقراء قضية فان كان في الوقف على الاولاد

من كتاب الوقف

امرأة وقفت منزلا على بناتها في مرضها ثم بعد حين على اولادها
وعلى اولاد اولادها ابداناً تسلسوا فاذا انقضوا فعلى صاحب
المسجد ثم ماتت في مرضها ذلك وخلفت بنتين واختا واخت
لا ترضى بهذه الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام الزاهد
حازن الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد
على الثلث يصير ملكا للورثة على سبيل ما هم وقدر الثلث يصير وقفا
فما خرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعا على انظر اشدنا
فما شئت الابنتان فاذا ماتت صرف الغلة كلها الى اولادها و
اولاد اولادها وكذا في الاخوت من ذلك قضية

في الوقف على الاولاد

رجل وقف صبغة على ابن له واولاده واولاد اولاده ابداناً
تسلسوا قال ابو القاسم يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد
على عدد الرؤوس سوى تولى فيه الذكر والانثى فقبل له اولاد الانثى
قال يدخلون لانهم اولاد اولاده قال مولانا رضي الله عنه هذا
يوافق ما مر من ان ولد الولد يدخل اولاد البنات كما يدخل
اولاد البنين قضية

الوقف على الاولاد

ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولده وكذا
ولديهم قال وقف على ولدي لصلبه لا يجوز لان الوصية للوارث
لا يجوز وعلى ولده لا يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب
حي فمقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤوسهم فاذا صار ولد الولد
فمقسم الوقف وما اصاب ولد الصلب وهو ميراث بين جميع الورثة
حتى يثركم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب
فالغلة تقسم على عدد رؤوس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب
فاذا صار الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الا حياء
والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف هذا في الفتاوى
في باب الاولاد خلاصة في الفصل

الخامس من كتاب الوقف

ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بني وولد ابناان فمات احد استحق
فان لم يكن له الابن واحد فنصف الغلة موقوف للابن والنصف
الآخر للفقراء وليس سهم الابن كسهم الولد فانه اذا وقف على والده
ولده ولد واحد كان جميع الغلة له ولو كان له اولاد ونسبت الغلة بينهم

قضية
قضية

ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بني ولد بهون وبنات قال صلال اسم
البنين في الوقف سواء وعن ابن حنيفة ان ذلك للبنين دون البنات
وعند من يدخلون وهو قوله الاول قال بعض المشايخ ويقول ما يضي
فصل المكر في الوقف على الاولاد

ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بنين وله ابنا او اكثر كانت الغلة
لهم وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف
الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بهون وبنات قال صلال
كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين و
البنات وعن ابن حنيفة رضي الله عنه في رواية الغلة للبنين
خاصة والصالحين هو الاول

في فصل وقف الاولاد من جهة الوقف
قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد على ولد
فاذا انقرضوا ارضي على المساكين قال الوقف جائز قلت قل من
يكون غلة هذه الصدقة قال لولد الصبي من الذكور والاناث
من كان له من الولد يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يولد له بعد
ذلك وانما ينظر الى الغلة يوم تأتى فكل ولد له ولو مت قبل
فان كان ولده مولود بعد ما طلعت الغلة قال ان كان ولده
المولود لاقل من ستة اشهر منذ طلعت الغلة ودخل في هذه الغلة
وحيث تأتى من الغلات بعدها وان كان هذا المولود ولده لاكثر
من ستة اشهر منذ طلعت هذه الغلة فانه لا يدخل في هذه الغلة
ولا يكون له فيها شيء ويدخل في كل غلة تأتى بعد هذه قلت فمن مات
من ولده قبل ان تأتى الغلة قال لا حق له فيها ومن مات منهم بعد
ان جاءت الغلة فخصته منها لورثته بقضي منها دينه وينفذ منها
وصاياه ويكون الباقي منها لورثته

خصائص في باب الرجل يقف الارض على ولده
ولو قال ارضي زيد وعمرو وولد لزيد من الغلة لزيد وعمرو
زيد وعمرو وولد عمرو لاضافا لولد لزيد

في باب الوقف على قوم يتقدم
رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ابي ابي او على قرايبي او على ذريتي
قال صلال تصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل
فيه والده والواقف ولا جده ولا ولده في المجرى عن ابي حنيفة
وفي النكاحات يدخل فيه الجد والجدة وولد الولد الا ان عند
ابن حنيفة يكون استحقاق الوقف لذكر الرجم المحرم من الواقف

ويعتبر ايضا الاقرب وعلى قوله لا يعتبر الرجم المحرم من الواقف
ويدخل الجد والجدة من قبل الاباء والامهات ارضي ابايها في
الاسلام

فصل المكر في الوقف على الاولاد
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولد وولد لولد الذكور يدخل فيه
الذكور من ولد البنين والبنات وهم سواء واذا وقف على ولد
وولد يدخل فيه الذكور والاناث من ولده فاذا انقرضوا
فمولى من كان من ولد ابن الواقف دون ولد بنت الواقف ولو قال
على اولاد واولادهم كان ذلك حكما يدخل فيه ولد الابن وولد
البنت لان اسم الولد يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات
من وقف خزانة المفتين فيمن يقف
على نفسه واولاده

قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد على
ولد زيد ومن بعدهم على المساكين قال الوقف جائز والغلة لولد
زيد من كان منهم يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يولد له بعد
فيمنظر الى الغلة يوم يجيء فيترك فيها ولد زيد جميعا فمن مات منهم
سقط سهمه وكانت الغلة كلها لمن بقى ولو بقى منهم واحد كانت الغلة
كلها واذا مات صارت الغلة كلها للمساكين قلت فان قال
لاولاد زيد مات بعضهم قال اذا بقى منهم اثنتان كانت الغلة لهما
جميعا وليسقط سهم من مات منهم فان بقى واحد منهم فله نصف
الغلة والنصف للمساكين لان اقل يقع عليه اسم الاولاد اثنتان
مضاعفا ولو قال على ولد زيد وهم فلان وقلته وقلته فعد حصته
انفس ومن بعدهم على المساكين كانت الغلة لهم ولا اخية الذين
سماهم ولا يدخل فيهم بئر ولد زيد ولا من يحدث بئر من الولد
فمن مات من هؤلاء اخية كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين
وكذلك الحال في كل من يموت منهم كان سهمه من الغلة للمساكين

خصائص في باب الوقف على ورثة فلان
ولو قال على موالى وموالى موالى وله مولىات فقط كانت الغلة
لهم لا ذكر محمد حمزة الله في السير حربي طلب الامان لمواليه
له مولىات ليس معهن رجل دخلن جميعا في الامان
محيط البرهان في قبيل باب الوقف

على امهات الاولاد

قلت ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على موالى وهو
رجل من العرب قال لا يوقف جائز والغلة لكل من اعتقه هذا الوقف

وكل من يدرك العتق من قبل بعد هذا الوقت ومن كان على دين
المولى ومن كان على غيره دينه قلت فهل يدخل في هذا الوقف أم لا
اولاده فمدبروه اذا اعتقوا بعد موته قال نعم قلت فان كان
اوصى ان يعتق عنه رقيقا من رقيقه بعد موته او اوصى ان يعتق
رقيقا بعد موته فيعتقوا عنه قال نعم يدخل هؤلاء جميعا في الوقف
قلت فبذلك يدخل الذكور والاناث جميعا قال نعم لان قوله موالى
اسم لجميع الذكور والاناث فجميعا في الوقف سواء قلت
بقسم الغلة اذا كان على جماعة على عددهم يوم تقع القسمة
قال نعم قلت فمن مات منهم قال اما من مات بعد ان جازت
الغلة فنصيبه منها لو رثته ومن مات قبل مجئ الغلة فلا حق له
من الغلة

باب الرجل يعقب الارض على مواليه
ولو كان رجل حر الاصل ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
على موالى ثم من بعدهم على الساكنين صح ويكون الغلة لكل من اعتق
الواقف وكل من ادرك العتق بعد الوقت صح يدخل فيه المعتق
بعد موته من مدبريه وامهات اولاده والموصى بشراهم وعتقهم
والقسمة على الذكور والاناث سواء والمخالف لمن الواقف
كالواقف لصدوق الموالى على الكل ويدخل فيه اولاد مواليه لانهم
مواليه اذ ليس لهم مولى غيره الا من كان من اولاد مولات له
واباؤهم موالى لغيره

باب الوقف على الموالى
قلت فمن مات منهم قال اما من مات منهم بعد ان جاء الغلة فنصيبه
منها لو رثته ومن مات منهم قبل مجئ الغلة فلا حق له في الغلة
من وقف انحصاف في باب ما يقف

الارض على مواليه
لو قال وقفت على اولادى ثم على اولاد اولادى لم يصرف
الى البطن الا في ما بقى من البطن الاول احد
مؤيد زاده نقل عن شرح الطحاوي
ش وقف ضيعة واحدة ان يعطى اقرباؤه كفايتهم وهم قوم
غني محصورين فان لم يذكر الاولاد تدخل اولاد الاقرباء واولاد
اولادهم لانهم من اقربائه وان ذكر فقال ثم من بعدهم لاولادهم
لا يدخلون حال حياة الاباء لانه لما قال من بعدهم لاولادهم تبين
انه اراد باسم الاقرباء الاولاد ثم حد الكفاية قدر الحاجة لنفسه

ولمن يكون من اهله وولده وخادم واحد
باب الوقف في القسم الثالث
ولو كان للواقف قرابة فقيصة وزوجها غني لا يقدر لها شيء من غلة
الوقف لغناها لغنا زوجها ولو بالعكس لغيره لعدم غنا
بغناها

اسعاف في فصل الوقف
على الصالحين من فقراء قرابته
وحلف مع اثبات قرب وحاجة
مسئلة البيت من التمة والمحيط وغيرهما قال في المحيط وقف على فقراء
قرابته في رجل يدعى الغلة ويدعى ان كان قريبا للواقف وانه فقير
لكف اقامة البينة على القرابة وانه فقير محتاج الى هذا الوقف و
ليس له احد يلزمه نفقته والقياس ان يكلف اقامة البينة على الفقر
الا اصل في الاصل لانه خلق وهو عديم المال وانما كلفناه
لان الاستحقاق بالفقر الاصل بالظاهر والاستصحاب وانه
لا يصلح حجة للاستحقاق بشرط مع ذلك اقامتها على انه ليس له
احد يلزمه نفقته لانه حينئذ يجتبه غنيا في حق الوقف فاذا اقام
البينة على جميع ذلك ادخله القاضي في الوقف واستحق حصة
ان لا يدخله حتى يبال عنه في السر واستحقه ما نحن ايضا فقال
ايضا ان وافق السر البينة لا يدخل حتى يستخلفه بالسر ما كثر
وانك فقير وليس لك احد يلزمه نفقته وقال مشايخنا انه جاز
شرح المنظومة لابن سحنة مرجع الوقف

وكيفية اثبات الفقر ان يشهدوا وانه فقير لا يعلمون له مال ولا
عوضا يخرج بملكه اياه عن حال الفقر فاذا شهدوا له هكذا دخل
في الوقف واحتمل ان له مالا ولا يعلمون به لا يصرف في شراؤهم
لانه ليس عليهم ان يعلموا الغيب وانما عليهم ان يشهدوا بما يظهر
لهم من امته كاثبات القاضي لفرامه يكون

في الوقف على فقراء قرابته
رجل وقف في صحته وقفا على الفقراء فالصرف الى ابي فقير
افضل ذكر الناظر ان الصرف الى ولد الواقف افضل ثم
الى قرابة الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى
اهل المنصر من كان اقرب الى الواقف منزلا
في الوقف على القرابات
فصل في نصب المولى وعزله ومحاسبته
فان مات الواقف ولم يجعل ولاية لاحد جعل الله له قيا و

ولا يجعل من الاجانب مادام يجد من اهل بيت الوقت من يصلح
لذلك اما لا يشق اولان من قصد الواقفة نسبة الوقت
اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من يصلح من الاجانب فان اقام
اجنبيا ثم صار من يصلح من ولده صرفة اليه كما في حقيقة الملك
من وقف الاستغفار في كتاب الولاية

كذا في البرازية
سئل في وقف له ناظر ومتول هل يجوز لاحدهما ان يتصرف في الوقف
بغير علم الاخرام لا **اجاب** لا يجوز لاحدهما ان يتصرف بغير علم الاخر
ولا يجوز له ان يتصرف بالتصرف كما هو صحيح كلام علماءنا في غير
مصنف والقيم والمتول والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما شهد
به فروعه المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يوم ذلك من كان من اهل
الفقه وعرف اصطلاحهم وشمل اسم الفقهاء **سئل** فيما هو الواقع
في الديار ان من من الاوقات المعروفة بالاداءات المصرية
من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاداءات التي بالقدر
منها ناظر خاص منصوب من قبل السلطان ايضا هل للناظر العام
رفع يد الناظر الخاص المنصوب من التصرف فيما يسوغ له شرعا
ام لا واذا عزل السلطان المتول العام ونصب غيره بغير ذلك
المتول الخاص بيت المقدس ام لا **اجاب** ليس للناظر العام
رفع يد الناظر الخاص من التصرف استفاد من نصب السلطان
وكيف ذلك والولاية الخاصة اقرب كما هو المقرر عند اهل العلم
واصحاب الفقه والفتور ولا يغير الناظر الخاص بغير الناظر
العام وكيف ذلك وكل ولاية منها مستقلة بنفسها على الوجه التام
ولا تلائم بينهما بوجه من الوجوه مسئلة لا يغير الناظر المستنبد
بغيره كمنشئ الفناء عن هذه بل هذه بالاولوية او بالاتفاق اهل
الاستحسان والوجوه والامر فيها يخفى عن زيادة التبيين والله
سبح الموفق والمعين

من وقف
فتاوى الحسنية
قال ابو يوسف الواقفي بن وليه ثم داره ثم عثا سره
تأخر خاتمه في الفصل السادس
من كتاب الوقف
وفي الاصل الحكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من اهل بيت المقدس
من يصلح لذلك فاذا لم يوجد من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجده
منهم من يصلح صرفة عند اهل بيت الوقت

من الفصل الثاني من وقف البرازية كما
في الخلاصة

سئل في رجل عزل عن التولية على مسجد بخيعة وولي رجل غيره شبهه
اهل المسجد بعد التولية وخفته ثم ولي الاول بها ما هو غير الواقع و
عزل المستعول بغير خيعة هل يخل ام لا وللقاضى اتفاق على التولية
اجاب قد صرح العلماء بان لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة
ما بغير خيعة ولو عزل الحاكم لا يخل بغير خيعة وللقاضى اتفاق على وظيفة
خير من كتاب الوقف

لوقال متول الوقف من جهة الواقف عزلت نفسي لا يخل لان يقول
له الواقف او القاضي فيوجه وحاصل الامر ان الواقف يملك عزل
ناظر الوقف والاستبدال سواء حكم به حاكم حاله الوقف وان ثبت
اولا او لا ولو ان شخصا وقف وقفا وجعل النظر فيه لانا وجعل
له ان يسند ذلك ويقوضه الى من شاء فاسند هذا لان لا ضرر وفرض
اليه النظر حسب ما هو مفوض اليه ومنه ثم اراد المفوض ان يرجع
عن ذلك التقويض الى غيره او يتول بنفسه فان كان الواقف قال وجعل
له ان يسند ذلك يسند النظر في هذا الوقف الى من شاء ولا يخل اذا
اراد ويعيد اذا اختار فانه في هذه الصورة يملك الناظر ان يرجع
في التقويض اليه ويقوض الى غيره او يتول بنفسه وان كان الواقف
ثم ينص على عزل الاخر اذا اراد المفوض بل يملك الرجوع
بعد التقويض والعزل هو كما لو كمل المأذون له كما لو كمل حيث لم يملك
العزل ولو وقف الثلث صنيعة واخرجها من يد الى قيم ثم اراد ان
يأخذها منه ان شرط في الوقف ان اليه العزل والاخراج فذلك قد
كذا في الخلاصة وعند ابو يوسف له ذلك كما تقدم والله اعلم

فصل الكركي قبل نوع استبدال الوقف
من كتاب الوقف
قلت فلو طعن في امانة فرار الحاكم ان يدخل مع اخر في هذا الوقف
او اراد اخراج الوقف من يده ويصير لغيره ذلك ما اخرج هذا الرجل
فليتبعي ان يكون ذلك لا خيانة ظاهرة منه واذا احب من ذلك ما يصح
واستحق اخراج الوقف من يده فطعن عنه ما جرى له الواقف وما اذا
ادخل معه رجلا في القيام به ذلك فلا جرم فان رآه الحاكم ان يجعل لرجل
الذي اراد حله مع شئ من هذا المال فلا بأس بذلك وان كان المال الذي سمي له
قليلا ضيقا فرار الحاكم ان يجعل للرجل الذي ادخله رزقا من غلة الوقف
فلا بأس بذلك وينبغي للحاكم ان يقيد فيما يجز به من ذلك فقلت فلو كان

الذي جعله الواقف أكثر من اجر مثله فكل هذا جائز ولا ينظر في هذا
الى اجر المثل وفي الخلاصة والمتولى ان يأكل بالمعروف كما ان الام
يأكل من بيت المال ولو وصى اليتم ذلك في ماله اذا عمل ولكن لا يكون
لأنه لو كان غيره من ليس في حيا له الا اذا شرط الواقف كما ذكر عمر
وصى الصدقة ان للمتولى ان يأكل بالمعروف وان يأكل صدقة
لغيره متمول وعلى وصى الصدقة لم يستثن للمتولى شيئا ففقه دليل
على ان كل ذلك واسع الاستثناء وعدمه فنفذ الكرم

فخرج في استبدال الوقف من كسب الوقف
لا يجوز للقاضي عزل الناظر المستور وطاله بلا خيانة ولو عزله لا يصير
الثاني متوليا كذا في فصول العمادى ويصح عزل الناظر بما جاز
ان كان منصوب القاضي

الاشباه قريب من اوله
مسئله في وقف مسجل بطه نائب قاض مستند الى عدم لزوم
عنده الامام الاعظم فهل للنائب ولاية ابطاله للعلمي المذكور ام ولاية
الابطال خاصة بالقاضي الاصل **اجاب** قال في البحر الرائق
وههنا تنبيه لا بد منه وهو ان المراد من القاضي الذي يملك نصب
الوصى والمتولى ويكون له النظر على الاداءات فقلت هو قاضى
القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فتقوله في الاستدانة بامر القاضي
المراد به قاضى القضاة وفي كل موضع ذكره والقاضى في امور المال
استر فموضح في ان نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك
خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في منشوره لنصب الولاية والاوصيا
وذلك في الامور الاداءات وينبغي الاغنى عليه وان يجب فيه شيئا
الشيخ محمد بن سراج الدين كما لو في لاني اطلاق مثله للنواب في هذه الزمان
من الاختلال والمسئله لانصر فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك
فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين الدين صاحب البحر و
انما استخراجها تقوى والله سبحانه وتعالى اعلم **مسئله** في عقار
بيد جماعة تعلق بالارث عن ابيهم عن جدتهم برز الان رجل يدعى انه
وقف جد مستنداً بانه موجود بالدفتر السلطاني في وقف جد
هل مجرد وجوده في دفتر السلطاني كاف في وجود كونه وقفاً ام لا
اجاب في الشرح ثلث البينة والافراد والتكول لا يوجد الخط
لانه علامة لا تبني عليها الاحكام والله اعلم **مسئله** في قسمة اهل
الوقف هل يجوز ام لا **اجاب** ان كان مستنداً بملكه في باطله
وان كان مستنداً بغيره وجوز صريح في الفتاوى والكلية وفي

وفي الاسعاف ما يؤيد من وقف الفتاوى

انخير به **نوع في تصرفات المتولى**
لو لم يكن للمسجد اوقاف واحتاج المسجد الى العاق لا بأس
بان يوجر جانب من المسجد فصولين في

الفصل الثالث عشر
وان صاغ المسجد عن اعله حازر للمتولى ان يدخل بعض منازل
الوقف فيه ولو ادخله باحاجة لا يصير مسجداً من وقف

البرازية في الثالث من
رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا تسع وانما تسع المتولى
من المتولى وفي الفتاوى لا تسع والفتاوى على الاول من وقف

الخلاصة في الفصل السابع
ولو شرط للمتوقفين خيراً ونحو معيناً كل يوم فللقسم ان يدفع القيمة
من النقد وفي موضع اخر لهم طلب العين واخذ القيمة من وقف

الاشباه قريب من اوله
وذكر كبحر الدين النسفي في فتاواه متولى الوقف اذا اشترى ما كان الوقف
داراً للوقف اختلف المشايخ في ان هذه الدار هل تعلق بالمنازل
الموقوف حتى لا يجوز بيعها قال بعضهم يجوز بيعها وهو الاصح لان
في صحة الوقف والشرائط الترخيص الوقف بها لازماً كلما كثيراً
ولم يوجد ههنا

في الفصل العاشر
الاستدانة لمصالح الوقف عند الضرورة هل يجوز ان امر الوقف
يجوز وان لم يؤمر تكلموا فيه والمختار انه يرفع الامر الى القاضي
حتى يأمره بالاستدانة وفي فتاوى قاضى ظهير الدين والاحوط
في مثل هذه الضرورات ان يستدين بامر الحاكم الا اذا كان بعد
منه ولا يمكنه اخذ صور فحينئذ يستدين بنفسه عماديه

في الفصل الحادي عشر
المتولى ينفق في عرفة الوقف لو بنى من مال الوقف فهو للوقف وكذا
لو من ماله نفسه كمن للوقف ولو نفق من ماله فلو اشبهه فله ذلك
ولو لم يذكر شيئاً كان للوقف بخلاف اجتناب بني في ملك غيره ولم يذكر
شيئاً فانه له لو بنى من ماله على ما مر فصولين

في الرابع والثلاثين في احكام العمارة
مسئله في متولى الوقف اذا صرف حال ولاية عليه زيادة عما قبضه من
يعبده ذلك ينفق على الوقف ويرجع به عليه ام لا يرجع ولو كان باؤ

القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها **اجاب** الذي تحرر
في هذه المسئلة من كلام علمائنا ان الصحيح من المذهب انه لا يصير
ذلك ديناً له على الوقف فالحق في البحر والمعتد في المذهب ان له منه
بدلاً يستدين مطلقاً وان كان لا بد له فان كان يأمر القاضي جاز والا
فلا والعامة لا بد منها فيستدين لها بما امر القاضي واما غير العمارة
فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن
القاضي لانه له منه بدلها صريحاً في القنية لقوله لا يقسم ذلك
على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لالا بد منه من غير اذن
القاضي لا يرجع على الصحيح في ما يحدث للوقف بعد حيث
لا مال حينئذ للوقف واذا صرف من ماله فيما لا بد عنه ولو باذن
القاضي لا يرجع ايضا على ما هو الصحيح من المذهب **من**

وقف الفتاوى الحكيمة

ولو لم يظهر دين في تلك السنة وصرف الفاضل الى المصروف
المذكور ثم ظهر دين على الوقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم
من وقف القنية في باب الشروط

بني المتولي من مال الوقف في عروة الوقف او من مال نف
للووقف او لم يذكر شيئا كان وقفا بخلاف الاجمعي وان اشهد
انه بناء لنفسه كان ملكاً له وان متولياً **برازية**

في الرابع من كتاب الوقف

بيع عقار المسجد لمصلحة لا يجوز وان كان بما امر القاضي وان باع بعضه
لاصلاح بائنه كخراب كسب جاز وعن اكلوا لا يجوز ان يبيع ويشتر
بثمنه اخر ويجوز ذلك للحاكم والمتولي وان لم ينقطع النفع عنه ولكن
لوخذ بثمنه ما هو خير منه للمسجد لا يباع **برازية**

في الرابع من كتاب الوقف

وفي فتاوى قاضي خضير الدين بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل العدم ويجوز
بعد وكذلك الاشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز
بعد وان كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعده
من وقف مؤبد زوجه نفقاً عن العارية

وفي الفتاوى اذا خربت القنية التي فيها مسجد وجعلت مزارع و
خراب المسجد ولا يصلي فيه احد ولا بأس ببيعه باخذ صاحبه ويبيع
وهو قول محمد وعنده ان يوسف لا يعود الى ملك الباني ولا الى
ورثته وهو مسجد ابدى قال في الخلاصة وهذا بناء على ان
اقامة الصلاة في المسجد ليس شرط لصيرورته مسجداً غير ان

فلا يكون شرطاً لبقاءه مسجداً وعندهما شرط وان يعرف باقي المسجد
وبني اهل المسجد مسجداً ثم اجمعت على بيعه واستقالوا بثمنه في حق
المسجد لاخر لا بأس به اما اذا عرف بانيه فليس لهم ان يبيعوا وانما يعود
الى ملك الباني وعلى هذا لو كفن ان ميتاً ثم اقرت بيعه عاد وكفن
الى ملك صاحبه وكذا القنديل والخصية والبيضة اذا ضرب المسجد
لعود الى ملك صاحبه والصحيح من مذهب ابو يوسف انها لا تعود
الى ملك متخذها بل تحول الى مسجد اخر او يبيعها قيم المسجد
المسجد وقال محمد في الفرس اذا جعله الرجل حباً في سبيل الله وصلاً
بحيث لا يتطبع ان يركب ببيع ويصرف ثمنه الى صاحبه او ورثته
كما في المسجد وان لم يعلم صاحبه ولا ورثته رثته بثمنه فمسخر
لغيره عليه ولا حاجة الى امر الحاكم ونقل عن شمس الدين اكلوا في
في المسجد واكحوض اذا ضرب ولا يحتاج اليه ليعزوا الناس عنه انه

يصرف اوقافه الى مسجد اخر وفي فتاوى بيع عقار المسجد لمصلحة
المسجد لا يجوز وان كان بما امر القاضي وان كان خراباً فاما بيع النقط
فيصح **ونقل عن شمس الدين** اكلوا في انه يجوز للقاضي والمتولي ان يبيع
ورثته ملكاً اخر وفي مختصر القدوري وما انخدم من بناء الوقف
واليه صرف الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عن ذلك
اسكه حتى يحتاج الى عمارة فيصرفها ولا يجوز ان يبيعه ويصرفه بين
مستحق الوقف وفي الفتاوى قيم وقف خفاف من السلطان او
من وارثه ان يغلب على ارض وقف يبيعها ويصرف بثمنها فاك
الصدر الشهيد والفتور عليه انه لا يبيع قال الامام السرخسي
وبعدا تبين خطأ من يجوز استبدال الوقف **يفضل الكوفي**

في نوع في خراب الوقف من كتاب الوقف

الحادي عشر جوابت مال بعضنا الى بعض والاول منها وقف وابي
ملك والمتولي لا يعمر الوقف قال الدارقطني ان كان للوقف غلة
كان لاصحابه ان يبيعوا ان يأخذوا القيمة ليسوا كالمطاعا من غلة
الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم رفوا الامر الى القاضي ليامر
القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس له
ان يستدين بغير امر الله كذا في الحانية **البحر الرابح**

عنه شرح قوله ويبدأ من غلة بعارة

من كتاب الوقف

سئل ابو بكر عن وقف على مسجد يجوز لهم ان يبنوا من غلة
الملك المسجد **قال** ان كان في ذلك مصلحة للمسجد فلا بأس به و

ان لم يكن فيه مصلحة فلا ارى لهم ان يفعلوا ذلك والمصلحة ان يكون
اسمع لهم كان كان هذا المسجد في موضع اهل حوله وليسمعون
الاذان بغير منارة لا يكون فيه مصلحة من قنات

باب الوقف

مسجد له اوقات مختلفة لا بأس للقيم ان يخلط غلتهما في حرب
حانوت منها لا بأس بجارته من غلة حانوت اخر وسواء كان
الواقف واحدا او مختلفا خلاصة في

في الفصل الرابع من كتاب الوقف

كذا في البرازية

مسجد انخدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال انحصار
لا تنفوق الغلة الى البناء لان الواقف وقف على مرتبة و
لم يأمر بان يبني هذا المسجد والفتوى على انه يجوز البناء
بتلك الغلة من وقف قاضي

باب رجل يجعل داره مسجدا

ولو جعل المتولى المنزل الموقوف على المسجد مسجدا لا يصير
مسجدا ولو صار المسجد جازا ان يزيد وامنه باهر القاضي

من وقف كبريتا في الثالث عشر

ولو اراد قيم المسجد ان يبني حوانيت في حرم المسجد وقناه قال
الفقيه ابو الليث لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد كبريتا

اسعار في باب بناء المسجد

في ضمان المتولى وعدم ضمانه

قال متولى المسجد اذا استقرض من رجل دراهم لمصلحة المسجد
ثم مات قال هو دين على المتولى ولا يكون على المسجد

قاعدية من كتاب الوقف

اذا حصل تغير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله او بعضه
فاقطع لا يبقى لهم دينا على الواقف اذ لا حق لهم في الغلة زمن
التغير بل من الاحتياج اليه عمره او لا وفي الذخيرة ما يفيد ان
الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التغير فانه يضمن انتهى وقال في
ما ذكرناه لو جازت الغلة في السنة الثانية وفاضت في بعد صرف
معلوم هذه السنة لا يعطيه الفاضل عوضا عما قطع وقد تفتت
عما اذا شرط الواقف الفاضل للمستحقين اعتقا وقد قطع عن
المستحقين في سنة بسبب التغير هل يعطى الفاضل في السنة
الثانية لهم ام للعتقاء فاجبت للعتقاء لما ذكرناه واذا قلنا

بتضمين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التغير هل يرجع عليهم
بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يحقونه اولا ولم اره صريحا لكن نقلوا

في باب النفقات ان مودع الغائب اذا انفق الودعة على الوكيل
المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليها

لان لما ضمن بتبين المدفوع فانه لا يستناد ملكه الى وقت المتعة
كما في الهداية وغيرها وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات

يملكها الضامن مستند الى وقت المتعة حتى لو غصب الغاصب العين
المغصوبة وضمنه المالك ملكها مستند الى وقت الغصب فينفذ

بعدها بل لو اعتق العبد المغصوب بعد التضمن نفذ
ولو كان محبوسا عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك

ولا يخالف في القنية من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف
قضا دينه ثم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظفر دين في تلك السنة

فصرف الفاضل الى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف في
ذلك سنة المدفوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بمبتعد في هذه الصورة

لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر ان يرد
بجلا فستلقتا لانه متعدي كونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التغير

وكذا لا يرد ما اذا اذنه القاضي بالرفع الى زوجة الغائب فلما حضر
جحد النكاح وحلف فانه قال في العتابة ان شأ ضمن المرأة

وان شأ ضمن له ارفع ويرجع هو على المرأة انتهى لانه غير متعدي وقت
وقت الدفع وانما ظهر الخطا في الاذن فانما دفع بناء على صحة اذن

القاضي فكان له الرجوع عليها لانه وان ملكه المدفوع بالضمن
فلا يمتنع من وقف الاشياء

ولو خلط المتولى ماله بمالك الوقف لم يضمن وقيل يضمن ولو خلط
مال الوقف بمالك الوقف لا يضمن وقال جامع

الفصولين في البيع والعشرب
فان قلت هل المتولى ان يصرف غلة سنة قبلها قلت لا لما في

اخبار الحنفية وغيره سئل ابو جعفر فيم صبح الغلة وقسم على
احصل الوقف وحرم واحد منهم ولم يعطيه وصرف نصيبه الى

حاجة لفنه فلما خرجت الغلة الثانية طلب المحرم نصيبه هل له
ذلك قال ان شأ ضمن القيم وان شأ اتبع شركاؤه في ربحهم

اختار تضمينه او اتباع الشركاء لكن في الذخيرة ان اختار اتباع الشركاء
والشركة فيما اخذوا كان له ان يأخذ ذلك من نصيب الشركاء من
الغلة الثانية لانه لما اختار اتباع الشركاء تبين انهم اخذوا نصيبه
فله ان يأخذ من نصيبهم مثل ذلك لانه جهمس حقه فمضى اخذ رجوعا
جميعا على القيمة بما استهلك القيمة من حصصة المحرم في السنة الاولى
لانه لم يبق ذلك حقا للجميع انتهى فظن هرا ان المتولى يدفع له من غلته
الثانية ثلثا او ارباعا حيث اختار اتباعهم ومعلوم انه لو
لم يصرف حصصة المحرم الى نفسه انما صرف الغلة اليهم وحرم
واحد منهم اما لعدم حضوره وقت العتمة او عناه اذ ان يشاركهم
ولا يضمن المتولى وان يدفع اليه من غلة الثانية من نصيبهم
وظن هرا في الحكم انه يتبعهم فيما اخذوا ولا يعطى من الثانية اكثر
من حصته وهو الظاهر لان حقه صار في ذمتهم والمتولى ليس له
ولاية قضاء ديونهم ومقتضى القواعد ان المحرم في صورتهم
يجمع اليهم له ان يضمن المتولى لكونه متعديا كما له ان يرجع
على المستحقين **الفقرة** وفي من وقف
تصرفات المتولى لفتلا عن البحر عند شرح قوله
وان جعل الوقف **الفقرة**
ولو اخذ متولى الوقف من غلته شيئا ثم مات بلا بيان فانه لا يكون
صانعا هكذا لو اوقد الطرسوس في النفع الواسع اذ اذا
لم يطالبه المستحق واما اذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات
بلا بيان فانه يكون صانعا انتهى ومقتضاه انه لو اذاع
في حياته السلوك لا يقبل قوله لانه صار صانعا بمنع المستحق
بعد الطلب **الفقرة** وفي لفتلا
من وقف البحر الرالوق **الفقرة**
ولو باع المتولى ارض من الوقف وقصد التمسك بها ولم يبين
حال التمسك كان دينه في تركته **الفقرة**
فتلا من اخا نية في فصل الشروط
سئل في متولى عن وقف استدان بامر القاضي مبلغا للوقف
على تحقيق الدين ليسوا من ارباب الشعائر كدرية المسجد
وتخومهم وباع زبنا موقفا على التثنية بخصومه ووقف بتمنه
ذلك الدين هل يصلح الاستدانة على الوقف ان كانت لا عنه
بلا يجوز له ان يستدين مطلقا وان كان لا لا بد له عنه فان كان
بامر القاضي جاز والالا والعراق لا لا بد منه فيستدين لها بان

القاضي **واما** غير الشعائر كالصرف على المستحقين كانه
لا يجوز ولو كان باذن القاضي لا لا بد منه كذا في البحر **الفقرة**
من قوله له منه بدان لا لا بد له منه كالا فام ومن يتعطل المسجد
بالحق بالعراق **واما** مسئلة بيع الزيت الموقوف للتثنية
لوفاديين صرفه على المستحقين المذكورين فهو غير جائز اجماعا
ويضحي في الفتنة شرط الواقف وهو كسوف الشارب وانه الرجوع
بما دفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع مالا لا حرازا عما له
فظهر انه لغيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة **سئل** عن متولى وقف
طلب منه ارباب شعائر الوقف معلوما ثم بعد عام اكلوا فادعى
انه لا شيء تحت يد من غلات الوقف فاستأذن القاضي الاقرار
لصرف المعلومات فاذن له فافترض وصرف ثم عجل هذا المتولى
قبل دفعه بل المقرض قبل هذا الاقرار من صحيح شعائرك
ثبت اخذ به من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة اخرى
ام لا واذا قلتم لا فذلك اذا دفع المتولى الجدي شيئا من غلة الوقف
الى المقرض ظنا منه لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه بما دفع
اليه ام كيف الحال **اجاب** حيث ذن القاضي بالاستدانة
لارباب الشعائر وقوت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف
وارباب الشعائر الاقام وكخطيب المؤذن والمدرس للدراسة
لا بد منه للمسجد فلا يرجع عليه ولا على المتولى الجدي **سئل**
فيما لو اذن متولى الوقف مستأجرا مستغلا في الوقف في الضر
على ماله لكونه لا يصرف دينه على جرة الوقف فصرف مالا معلوما
استقر ذلك الدين اجرا لمتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضائه
مدته مستأجرا لا فطلب دينه من المتولى فاعتذر بان لا مال للوقف
تحت يد يوفي منه فاذن للمستأجر الثاني ان يدفع اليه دينه لكونه
دينا له على جرة الوقف كما كان الاول فرفع اليه بدل ذلك الدين
وكتب له بذلك هكك عند القاضي مات المتولى ويريد زيد الرجوع
بمثل ما دفع الى الدين الذي هو المستأجر الاول فهل له الرجوع
على المتولى الجدي في مال الوقف تحت يد اوفى تركه المتولى الاول
وترجع الورثة على المتولى الجدي في مال الوقف ام كيف الحال
اجاب المصحح به ان الوقف لازمه له وان الاستدانة من القيمة
لوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمة له ولا تثبت الدين
الا عليه ويجمع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم
في تركه المبيت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين ممن ولي الوقف

بعد ذلك القصة ابو جعفر ان القياس يترك فيها فيه ضرر ولا حوط
 ان يكون الاستدانة بامر احكامكم لان ولاية اعم في مصالح المسلمين
 من ولاية المناظر الا ان يكون بعيدا عن احكامكم فلا بأس ان يستدب
 وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على ان الاستدانة
 فيها لا بد منه كعامة تجوز والاولة ان تكون باذن القاضي وقيل
 الاولة خلافه لما علم من تغير الاحوال واحكامه ان الرجوع في تركه
 المتولى الاول ونزج ورثته على مال الوقف بسطالبة المتولى الجديد
 واحكام ما ذكره والله اعلم **من وقف الخيرية**

فصل فيما يصرف فيه المتولى واحكامه

كل ابن يدعى ايصا الامانة الى مستحقها قبل له سواء كان ذلك
 الاو اعاد في حياة مستحقها او بعد موته **من امان**

الاستبانه بالخصا

سراج المسجد يترك من وقت المغرب الى العشاء من
منية المصنى مرقب الوقف

عن وقت الناحي اذا اجر الواقف اوقيته او وصى الواقف
 او القاضي او امينه ثم مال قبضت الغلة فصاعدا او فبقها على الموقوف
 عليهم وانكره وانما لقوله مع يمينه **كره ما**

في الباب التاسع عشر

باب فيما يتعلق باجبار الوقف

مال اجر المتولى فانوت المسجد ثم مات ونصب متولى اخر حل
 الثاني ان ينقض اجارة الاول ام لا **اجاب** لا لانها لم تبطل
 بموت المتولى لانه عامل لله تعالى وانما حي لا يموت **فاعدية**

مرحبا الوقف

قيم على عماره وقف استاجر اجير ابد رهم ودانق واجر مثله رهم
 فاستقر في عماره الوقف ونفذ الاجر من مال الوقف يضمن جميع
 ما نفذ لان الاجارة دفعت له لا للوقف **ب** المتولى اذا امر
 المتولى بان يخدم المسجد وقطع له الاجر كل سنة والاجارة صحيحة
 لانه يملك الاستيجار فبعد ذلك ان كان الاجر مثل اجر عماله او زياده
 بما يتغابن الناس في مثلها تقع الاجارة للمسجد فاذا ادى الاجر
 من مال المسجد حل للمتولى اخذ وان كان الاجر زياده بما لا يتغابن
 الناس في مثلها تقع الاجارة للمتولى لانه لا يملك الاجارة بذلك البتة
 للمسجد فتجب الاجرة في مال كذا اذا اذن من مال المسجد وعلم المتولى
 لا يحل له الاخذ **ن** مواضع موات على شط ابيحون عمرها قوام

واستندوا الى ان للسلطان ان يأخذ الغنم من غلاتها كذا ذكره
 وهذا الجواب يستقيم على قول محمد لان ما ابيحون عند عشرين و
 المؤنة تدور مع المال فلو اباح السلطان لمن ذلك الرباط شيئا فادار
 المتولى ان يصرف من ذلك الى مؤذن الرباط شيئا فله ذلك ان كان
 المؤذن فقيرا او يطيب للمؤذن لان مصروف العشر للفقراء ولا يحل
 الصرف الى الرباط لا يحل ان يصرف الى الفقراء ثم الفقراء يصرفون
 الى الرباط وكذا من عليه الزكوة اذا اراد صرف الزكوة الى بناء
 المسجد او القنطرة لا يجوز واكيدة في ذلك ان يتصرف على المتولى
 المعصية ثم المتولى يصرف الى ذلك وقد كتبت كقول في اخر المسئلة
 من فصل الموقوف يستغنى عنه **من وقف لا يقطي**

في اجارة الوقف

و رجل وقف دار على قدم باعيا منهم وجعل اخر الفقراء فاجر المتولى
 الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لانهم لم يملكون رقبه الدار
 انما حقهم في الغلة وقد كتبت وسط الفاظ الوقف مسئلة توبة
 هذا وهي ما اذا الموقوف عليه السكنى في دار الموقوفة وكتبت
 اجارة المسجد اكان والرباط والغرس الموقوف في فصل وقف
 المتقول **ب** فقير يكن وقف الفقراء باجره ترك له كسب الفقراء
 ما وجب عليه من الاجر يجوز فان الرواية محفوظة عن عثمان ان من
 صنف في مال بيت المال فترك عليه خراج القرض لمكان حقه في بيت
 جاز كذا هذا **من وقف لا يقطي**

في اجارة الوقف

سئل في منزل وقف على ذرية شخص كنه احد الموقوفين عليهم
 بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانيه كالغوارض ونحوها بغيرة
 شريكه طرقيه اجرة المثل كحصة فاني وتقلل يدفع المغارم حل يجب
 عليه اجرة مثل حصته ام لا وهل لقله مقبول ام لا **اجاب** عليه
 اجرة حصته الشريك سواء كان وقفا على السكنى او موقوفا للاستغلا
 كما صرح به في البحر نفقا عن الفقيه وليس لك ان يتعامل بما ذكره
 لا يلزم شريكه المذكور شيئا مما وقع من المغارم حيث لم يأذن له به
 بالدفع ليرجع عليه بحصة منها لانه ليس للذرية ان يقول لا اؤخر
 انا اسكن بقدر ما سكنت لان المهاباة انما يكون بعد الخصومة و
 الله اعلم **سئل** في ثلث عقار موقوف مستأجر فيه عماره
 زاوت بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لثلاثة اثار
 او نحو ذلك حل يقضى عليه بها حاله كونه عامرا او بمارته او حاله كونه

خالفنا عنها **اجاب** يقتضي عليه باجرة المثل حال كونه خاليا عن عمارة
الترتبه ملكه اذ لا يجب على الالف اجرة ملكه اذا انتفع به

من اجرة في الوقف

سئل في وقف صورته انشاء الوقف وقفه هذا على نفسه
ثم عليه بناء عمارة وارضه وشمسية والسنة بينهما بالسوية
في رطل السكنى لمن حصد حاجته من اليها الى الوقف الى زاهد
وشمسية تغلب زوجها زاهدة وشمسية على دارين من دور
الوقف وسكن بهما مع زوجيهما مع الغنية عنهما والسنة قاصرة
لا زوج لها نحو احد عشر سنة فلي تزوجت السنة سكن زوجها
بها كذا في دار من دور الوقف ايضا والدور متفاوتة فما الحكم
الشري في ذلك البسطوا في الاجواب حازن الثواب

اجاب اعلم اولاً ان من المقرر في المذهب ان من لم يكن
دار ليس له ايجارها واخذ غلتها الا بتخصيص من الوقف ومن
لا ايجار دار واخذ غلتها ليس له سكنها الا بتخصيص من الوقف
وحيث قصر الوقف السكنى على حالة اقامة ليس له عند غلة
السكنى انما ليس للاستفلال فقط فاذا سكن مع عدمها فاجرة المثل
لذلك الدور واجبة لكن على الزوجين لا عليهما لما تقررها على
المتبوع لا على التابع كما قرر في الفصيح فافهم في الناحية منهم وبها
على العاقل ان كانت هناك عمارة والا يوزع على عليهما فان قلت
ما فافهم الاخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت الا اترافوا
اعتبرت كل دار على حدة في اجرة مثلها لاجل المشركه الحاصلة في الوقف
فاخصوغي ان كان يؤخذ من الساكن فيسندفع له قال في البحر نفقلا عن
القنية احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر
فعليه اجرة حصه الشريك سواء كان وقفاً على سكنها او موقوفة
لاستغلال انهر وهذا يصح في ان السكنى بالغلبة مع اقامة بدون
اذن الشريك موجبة لاجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الاجابة
سافرة على كلا الحالين فافهم في ذلك واختتمه فقل من حور الاجابة
في هذه المسئلة على هذا الوجه والله اعلم

خبره في الوقف

سئل في ارض محتكرة في اشجارها وذهب كروارها وبريد محكرها
ان يستمر تحت يد باكر السابون وهو دون اجرة المثل وكانت
قد قبلت الا شجار تدفع للمزارعين بالبرقع على طريق المزارعة هل
يحكم له بمفاتها تحت يد باكر السابون جبراً على الناظر ام لا و

لناظر ان يتصرف فيها بما فيه الحفظ والمصلحة كحطب الوقف من
دفعها بالحصه المذكورة على الطريقة المذكورة او اجارها بالدرهم او
الذاتية او غيرها مما يرفع من الحفظ والعبطة كحطب الوقف لم لا
اجاب لا يحكم له بذلك واحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه
الحفظ كحطب الوقف من اجارها باجرة المثل او دفعها بالحصه و
اكثر لا يلزم استبقاؤها في يد ابداء على ما يريد وليست هي وقفاً
بانه يجب الاقفاً في الوقف بكل ما هو الا نفع لا يجب فعل ما هو الا نفع
على الناظر من الاجارة او الدفع بالحصه على طريق المزارعة والله اعلم
خبره في الوقف

وفي مجموع النوازل اذا اجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز
وكذا لو اجر من عبده او من تلميذه لا يجوز

في الثالث عشر
وكذا لو اجر من عبده او من تلميذه لا يجوز وبطلان ما كان فيه منفعه لا
يجوز عند ابي حنيفة خلافاً لهما وان اجر من ابيه او ابنته عند ابي
لا يجوز وعندهما يجوز

الخصم في الرابع بالخصا
شمخ سكن الدار سنين بنعم الملك ثم استحققت الوقف بالبينة
العادلة لا يجب عليه اجرة ما مضى **هم** اذا ادعى القيم منزلاً وقفاً في
يد رجل فحج فقام عليه البينة وحكم بالوقف لا يجب عليه اجرة ما مضى
فاما اذا اقر بالوقفه وكان منعته في الانكار وجبت الاجرة **طهم**
سكنها سنة ثم بان انها وقف او لصغير يجب اجر المثل بخلاف ما مر
قضية في باب سكنى الوقف من

كتاب الوقف
اشترى داراً وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير يجب عليه
المثل صيانة احوال الوقف والبيتم مؤيد زادة

نقل من فصول العادى
رجل اشترى ارضاً موقوفة وبني فيها حائوتا وسكنها فادفعه
ان يريد في الغلة ويخرج من الحائوت فينظر ان كان اجرة مشاهرة
اذا جاء رأس الشهر كان للقيم شئح الاجارة لان الاجارة اذا كانت
مشاهرة تنفذ في كل رأس شهر فبعد ذلك فينظر ان كان رفع اليها
لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه وان كان يضره ليس له رفعه لانه
وان كان ملكه فليس له ان يضر الوقف فبعد ذلك ان رضى المشتري
بان يملكه القيم للوقف بقيته مبنياً او مشروفاً ايها كان اقل

يتملكه القيم وان لم يرض لا يتملكه لان التملك بغير رضا لا يجوز فيبقى
 الى ان يتخلص ملكه وفي اول **ق** جازوت وقفه حارة لاخر ابي
 صاحب العارة ان يستاجر بها جرمته فان كانت العارة لو رقت
 يستاجر بها كثر مما يستاجر بها بغير العارة ولو اجوز من غير لان
 المنقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستاجر
 باكثر بملك الترك في يد بذلك الاجر لان فيه ضرورة جازوت
 موقوف للفقراء في يد وصي بني رجل ليكن هذا الحانوت بنا
 بغير اذن الوصي فليس له ان يرجع بذلك على الوصي لانه فعل بغير
 امره فيكون فاعدا لنفسه فبعد ذلك ان كان رفعه لا يضر بالبناء
 القديم فله رفعه لانه ملكه وان كان يضره ليس له رفعه لانه يضر على
 غيره اكثر مما في الباب انه يضر بالبناء خيرا ايضا لكن هذا الضرر
 كحقه بعينه حيث جعله في موضع لا يمكن رفعه فيترجع
 الى ان يتخلص له ان لم يرض يتملك الوصي للوقف بالقيمة فانه
 اصطلاح مع الوصي على ان يجعل ذلك للوقف ببدل يجوز لكن يظل
 الى قيمته مبنيا والى قيمته منزعها فابها كان اقل لا يجاوز ذلك
 وقدر نحو في هذا النوع وسبب في مسائل شرط الخراج في بيع
 الضيقة في مسائل الاستحقاق في كتاب البيوع وفي اخر **ق**
 بنى في ارض الوقف او نصب فيها بابا ان نور عند البناء لم يضر وقفا
 لانه لم يجعله وقفا بخلاف الرباطي اذا غرس شجرة في ارض موقوفة
 على الرباط وقد تولي لقاعدة الوقف بحيث يكون للوقف وان
 لم يزل على ما هو اول فصل الاشجار **ق** مستاجر دار الوقف اذا
 جعلها واقتار ربطا وربط فيها الدواب وخر بها يضمن لانه فعل
 بغير اذن **ق** هاتين دارين احدهما وقف انخدع اكلان فاني
 صاحب الدار في حد دار الوقف كان للقيم ان يأخذه بنقصه لانه
 تصرف في الدار الموقوفة فلوارا القيم ان يعطيه قيمة البناء ليكن
 المبنى للوقف ليس للقيم ان يجيزه على ذلك وكذلك اذا اعطاه
 قيمة لبناء بوضاه لا يجوز لانه لو جاز لصانع ما وراو اكلان من دار
 الوقف فليكن المتعين هو المنقص **ق** لا قطي في
 عماره المستاجر في الوقف وفي الترخيم من كنه
 احد النبي كنه اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدو من اذن الاخر
 فعليه اجر حصه الشريك سواء كانت وقفا على سكتها او
 موقوفة للاستعمال بخلاف الملك المشترك حيث لا يلزم الاخر على
 الشريك اذا استعمل كله وان كان معدا للاجاء وليس للشريك

ان لم يستعمل الوقف انه يقول للاخر ان استعمل بقدر ما استعملته
 لان المداينة انما تكون بعد اخصونه **ق** فتنبيه في
 في الوقف في باب سكنى الوقف
 دار موقوفة عليها غاب احد من وصيها فقبض احدهما سبع سنين
 ومات عن وصي ثم حضر الغائب وطلب الوصي بحصته من الغلة
 ان كان احدهما قبض الغلة فهو القيم كان للغائب الرجوع في تركه
 لم يثبت بحصته من الغلة وان لم يكن الغائب فيها الا انها كانا اجزاء
 معا فله ذلك وان اجرا احدهما كانت الغلة كلها لولا ان يثبت له بل يتردد
 بحصته الغائب **ق** برار في 2 السابع
 من كتاب الوقف
 عماره المستاجر في الوقف وصي التي تسمى بالفارسية حتى سكنى
 من وقف الاقطاع في القسم الاول
فصل في الوطى لفظ
 فان قلت هل يجوز البناء في الوطى لفظ مطلقا او بعذر او لا مطلقا
 قلت لم ارقبه لفظا من اصحابنا الا ما ذكره الطرسوسي في دفع الوطى
 فاما من كلام اخصاف فانه قال قلت ارأيت ان حلت بهذا القيم
 انه من الاوقات مثل الخرس والعجى وذهاب العقل والفك والاشباه
 ذلك هل يكون الاجرة قائما ام لا قال لا اصل من ذلك شيء يمكنه
 معه الكلام والامر والنهي فالاجرة قائم وان كان لا يمكنه معه
 الكلام والامر والنهي والاخذ والاعطاء لم يكن له من هذا الاجرة شيء
 انتهى قال الطرسوسي فاستنبطنا منه جواب مسألة واقعة وهي ان
 المدرس او الفقيه او المعيد او الامام او من كان مباشرا شيئا من
 وظائف المدرس اذا مرض او حج او حصل له ما يسمونه الناس عذرا
 شرعيا على اصطلاحهم المتعارفين بنفقته انه لا يحرم مرسومه المعين
 بل يصره اليه ولا يكتب عليه غيبة ومقتضى ما ذكره اخصاف
 ان لا يثبت حق شيئا من المعلوم مدة ذلك العذر فالدرس اذا مرض او
 الفقيه او احد من ارباب الوظائف فانه على ما قاله اخصاف ان يكتفى
 ان يباشر ذلك استحقاق وان كان لا يمكنه ان يباشر ذلك لا يكون له
 شيء من المعلوم ما جعل هذه العوارض عذرا في عدم منعه عن معلوم
 المقرب بل اوارا الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت
 استحقاق المعلوم وان لم توجد لا يكون له معلوم وهذا هو الفقه
 واستخرجنا ايضا من هذا البحث والتقريب جواب مسألة اخرى
 وهي ان الاستنابة لا يجوز سواء كان بعذر او بغير عذر فان اخصافا

لم يجعل له ان يستنبط مع قيام الاذار التي ذكرها ولو كانت الاستنباطة
يجوز كان قال يجعل له من يقوم مقامه الى ان يزول عذره وهذا ايضا
ظاهر الدليل وهو وقفه حسن وقد منع عن ابن وهبان انه اذا سافر
للحج او صلة الرحم لا يعزل ولا يستحق المعلوم مع انها فرضان عليه
لا ما ذكره وفي القضية استخلف الامام خليفة في المسي يوم فيه زكاة
فجبت لا يستحق اخلافه من اوقات الامامة شيئا ان كان الامام
ام اكثر السنة انتهى وصاحبه ان النائب لا يستحق من الوقف
لان الاستحقاق بالتقديس ولم يوجد وتستحق الاصل لكل ان عمل اكثر
السنة وسكت عما يعنيه الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة عمله هل
يستحقه النائب عليه ولا والظاهر انه يستحقه لانها اجارة وقد في
العمل بناء على قول المتأخرين المفتي بمن جواز الاستيحاء على الامامة
والمدريس بتعليم القرآن وعلى هذا اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب
كان الوظيفة شغرة ولا يجوز للنظار الصرف الى واحد منها ويجوز
للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنباطات في الوظيفة
وعدم اعتبارها شغرة مع وجود النيابة ثم راييت في الخلاصة
من كتاب القضاء ان الامام يجوز استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى
هذا لا يكون وظيفة شغرة ويصح النيابة مما يرد على الطرسوس
ان الاختصاص صحيح بان للقيم ان ياكل ويكبل يقدم مقامه وان يجعل
له من المعلوم شيئا وكذا في الاسعاف وهذا كما تصحح جواز الاستنباط
لان النائب وكيل بالاجرة كما لا يخفى فله تحريك جواز الاستنباط في الوقت
من وقت البحر عند شرح قوله وان جعل الواقف
ثلاثة الوقت لنفسه

س سئل الفقيه ابو جعفر عن قيم وقف جميع الغلة فقسمها على اهل
الوقف وحرّم واحدا منهم فلم يعطه وصرف نصيبه الى حاجه نفسه
فما خرجت الغلة الثانية طلب المحرم نصيبه في الاولى من الغلة الثانية
هل له ذلك **قال** هو باختيار ان شاء ضمن القيم وان شاء اتبع شركاء
فليتاركم فيما اخذوا منه فان اخذوا القيمة سلم لهم ما اخذوا وليس
له ان ياخذ من غلة هذه العام اكثر من نصيبه وان اتبع شركاءه فله
ان ياخذ من غلة هذا العام نصيبه ومقدار ما وجب له على شركاءه فخذ
من نصيبهم ثم له ولهم ان يرجعوا على القيم ما استهلك
من وقفه فمراجه اللبس
اتم في المسجد سنة فلما ادرك غلة الوقف فيه مات فلهي الورثة بخلاف
رزيق القاضي من وقف القضية في باب ما يحل للمدرس

س سئل في مدرسة انتقل مدرستها بالوفات ويزيد متوليها ان يدعى
على ورثته بانه لم يباشر التدريس من حياته ويطلب ما هو مشروط
له ومعين له من ورثته مما ترك ليعلمه ما يزعم انه محتاج الى العارة
منها وكمال ان لها ريعا من القبر والمزارع الموقوف عليها فهل ذلك
ويقبل مجرد قوله انه لم يدرس **اجاب** اعلم اولاً انه اذا ادعى
المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت
الورثة انه باشره فلقول قول الورثة في المباشرين مع اليمين العتيق
على نفي العلم بعدم المباشرين لانهم قائلون بمقام مورثهم فالقول قوله
في المباشرين مع اليمين لانه امن فكذلك ورثته لما صرح به ومن
جمله من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الجلي في فتاواه فاذا
علمت ذلك فاعلم ان العارة اما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يزل
يسلوى ما يعجز به بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفها الوقت
عليها وكان في تأخير العارة ضرر بين اما اذا لم يفتقر بان كان
هناك محصول من ريع قري الوقت ومزارعه فيؤخذ منه ويعمل وكذا
اذا ضاق ولم يخش ضرر بين يجوز الصرف على المستحقين وتأخير
العارة الى الغلة الثانية خصوصاً على مدرستهم لانهم قالوا
الذريه ارب من ارتفاع الوقف عمارته بشرط الواقف ام لا ثم ما هو
اقرب للعمار واعم للمصالحه كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم
تم وقد علم بذلك عدم جواز اخذ ما تملكه المدرس من المعلوم
المشروط له واخذ العظيمة المعينة له من بيت المال لانه حق وصل
الى مستحقه فلا يؤخذ من ورثته من وقف

الفتاوى الخيرية رحمه الله
س سئل في شخص قرر عليه سلطان وظيفة والده بعد وفاته فانه
اخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير المنهي فيه لم يصاد
كل من العزل والتولية محلاً ام لا **اجاب** نعم لم يصادف كل
من العزل والتولية محلاً اذا عطا في بناء على انشاءه وحيث كان
انشاءه خلاف الواقع فلا يعطى لم يصادف محلاً والوظيفة باقية
على من وجهت اليه اولاً والله اعلم **س** سئل فيما اذا قرر السلطان
رجلاً في وظيفة كانت في يد رجل فخرج لغيره عنها بما له هل يكون لمن قرر
السلطان او لمن فسخ له عنها **اجاب** انما يكون لمن قرر السلطان
اذا الفراغ لا يمنع لغيره سوا قلنا بصحة الفراغ عنها او بعد
الموافق للقواعد الفقهية كما حرم العلاقة الشيخ على من فسخ العقد
ثم رأيت صريح المسئلة في شرح منهاج الفقيه لابن حجر في كتاب الوقف

ما صورته لو مات ذو وظيفة فقرا الناظر اخر بان انه نزل عنها اخر
لم يصدق ذلك في التفسير كما افنى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرع مع
علمه بذلك فلكذلك لان مجرد النزول كسب ضعف لا بد من
النظام تقريره الناظر اليه ولم يوجد تقدم المقرة

من وقف الخيرية

واذا مات من له وظيفة في بيت المال كحق الشرع واعراضا لانه
كاجرا لامة والتمت ذين وغير ذلك مما في صلاح الاسلام والمسلمين
وللمبيت بنائهم ابرار عيون ويقومون حق الشرع واعراضا لانه
كما يراعى ويقوم الاب فلا مام ان يعطى وظيفة الاب لابنائه
المبيت لا يغيرهم كحصول المقصود للشرع خزانة الروايات
قبيل صدقة الفطر

او مات الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل من بيت المال
او ترجع اليه فيجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم للعلوم
الشرعية وطلب العلم كذلك وصح في على طريقة الصوفية
من اهل السنة ان يأكل مما وقف غير متقيد بما شرطوه ويجوز
في هذه الحالة الاستئانة بعذر وخير وبتنازل المعلوم وان لم يتنازل
ولا استئانة واستراك الاثنيين فاكتر في الوظيفة الواحدة
او الواحدة عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت
المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف وان قرع الناظر وبهر
الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول عن حكم الشرع يجعل
احد الى اخر ما ذكره نقلا عن الاسيوطي ثم قال بعد اسطر وقد افرغ
به لك كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تنازل معاليم الوظيفة
بغير مباشرة او مع مخالفة الشروط واحال ان ما نفك الاسيوطي
عن فقهاء انما هو فيما بقى لبيت المال ولم يثبت له ناقل

اشباه في كتاب الوقف ملخصا

فصل في المراقبة والاستبدال

مبادلة دار الوقف بدار اخرى انما تجوز اذا كان في محلة واحدة او في
محلة واحدة خيرا من محلة الموقوفة وعلى من لا يجوز وان كانت
المملوكة اكثر مساحة وقبلة واجرة لاحتمال خرابها في ادون المحلات
لداستها وقلة رغبات الناس اليها

الموقوف من كتاب الوقف

واما اذا لم يشترط الواقف الاستبدال فقال فاضحي ان ابا
بدون الشرط اشار في السير الى انه لا يمكن الاستبدال الا في

اذا اراد المصالح في ذلك

في نوع في الاستبدال الواقف ثم في الوقف
واذا اشترط في اصل الوقف ان يستبدل به ارضا اخرى اذا
ذلك فيكون وقفا كما كان في الوقف والشرط جائز ان عندا به
يوسف وكذلك لو شرط ان يبيعها ويشتري ثمنها مني
وعند محمد وصدال الواقف جائز والشرط باطل وجعل الامام
في الدين فاضحي ان قول صدال مع ابي يوسف قال وعلى القوم
مفضل الكركي من المحل المزبور

اذا وجد مسوغ البيع والاستبدال فباعه بمن يتعاقب الناس فيه
جاء البيع وان كان لا يتعاقب الناس فيه فالبيع باطل لقوله
من التا تاريخا نيه قبلوا في المسوغ في الاستبدال
المسوغ للاستبدال وهو الاشراط من الواقف عند ابي يوسف
او ضعف الوقف عما عليه من الربيع والمؤون وتاسع الخراب
على قول محمد ولا بد ان يكون ثابتا في نفس الامر كما قال
قلوبنا في فتاواه في حادثة وقعت في زمانه
في المسوغ في الاستبدال ملخصا

باب ثلث

اجمع العلماء على جواز بيع بناء المسجد وحصيره اذا استغنى الناس
مقصور استروا في الثالث عشر
في دعوى الواقف

والمسجد اذا خرب واستغنى عنه اهل القرية رفع ذلك الى القاضي
فباع الخشب وصرف الثمن الى مسجد اخر خارج
من وقف ماصحان قبيل وقف الميرزا

ولو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه اي استغنى عن الصلاة فيه
اصل تلك المحلة او القرية بان كان في قرية فخرية وحولت مزارع
يبقى مسجد اعلى حاله عند ابي يوسف وهو قول في حنفية و
مالك وان افنى وعن احمد يباع نقصه ويبصر الى مسجد اخر
كذا في الدار الموقوفة اذا خرب يباع نقصها ويبصر ثمنها الى
وقف اخر ابن الامام في كتاب الوقف

في فصل احكام المسجد

مسجد عتيق لا يوق بانه خرب فاشد كجنيبه مسجد اخر ليس
لاهل المسجد ان يبيعوا وليستعینوا بتمنه في المسجد الاخر
لان على قول ابن يوسف هو مسجد ابد او به يفتي الاستبدال

الوقف جاز ما لم يكن مسجدا وقف عند وفاته وقف صحيحا
فلان يرجع لانه وصية وان لم يرجع يعتبر هذا من جميع المال
في رواية ومن الثالث في رواية اخرى بنى الرباط الفضل بن
منية المفتي في اخذ كتاب الوقف

رباط في طريق بعيد استغنى عنه المارة ويجنبه رباط اخر قال
السيد ابو شجاع يصرف ثلثة الى الرباط الثاني كالمسجد اذا
خرب واستغنى عنه اهل القرية فرغ ذلك الى القاضي فباع الخشب
وصرف الثمن الى مسجد اخر جاز وقال بعضهم اذا خرب الرباط
او المسجد واستغنى الناس عنهما بصير ميراثا وكذا حوض العامة
اذا خرب فاصح ما في فصل المقابر

وذكر في فتاوى زهير الدين في احكام المسجد عن محمد في مسجد عتيق
لا يعرف من بناه لاهل المحلة ان يبيعوا ويستعينوا بهمنه
في مسجد اخر

في الوقف في الفصل التاسع
وفي فتاوى القاضي الامام ظهير الدين بيع البناء والموقوف لا يجوز
الا بعد اهدم وكذا الاشجار الموقوفة المنتمية لا يجوز بيعها
الا بعد القلع واذا كانت غير متممة يجوز بيعها قبله ففقدوا
استدرك في الثالث عشر
من دعوى الوقف

رجل جعل دارة مسجد اعم استحق منه شيء خرج الباقي من ان يكون
مسجدا لان المستحق استحق البعض حتى سأل في ان يكون
مقارنا فيبطل من هبة فاصح
في فصل جبر مسائل لا يصح فيها الشروط

ولو صانح المسجد على الناس ويجنبه ارض لرجل تؤخذ بالقيمة
كزها ولو كانت بجنب المسجد ارض وقف على المسجد فلا يؤخذ
التي يزيدوا شيئا في المسجد من الارض جاز ذلك بامر الله
ولو ان قيم المسجد اراد ان يبنى حوائط في حرم المسجد وفاته
قال القضاة ان البيت لا يجوز ان يجعل شيئا من المسجد مسكنا
او مستغلا ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارضه
البلدة حوائط موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في
مسجدهم قالوا ان كانت البلدة تحت حنق وذلك لا يضر بالمادة
والن من نفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة تحت صلي لا نفذ
امر السلطان فيها لان البلدة اذا فتحت عنق بصير ملكا للفقهاء

فيجوز امر السلطان فيها واذا فتحت صلي فبطلت ملكا ملكا
فلا نفذ امر السلطان فيها وبلدة بخارا فتحت عنق بدليل وضع
الخارج عليها وان كان بعض اراضيها عشرية كما راضى مرسا
فانها عشرية لان الامام اعطى ذلك لمرسا رجل ليهبطه باله
حصية في المسجد فخرى المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك
يكون لان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وان بلى ذلك كان
لان يبيع ويشترى بمنه حصية اخر وكذا لو اشترى حيا بشا او
قديلا المسجد فوقع الاستغناء عنه فان ذلك لان كان حيا ولو ارثه
ان كان ميتا وعند ابو يوسف رحمه الله يباع ويصرف ثمنه الى
هو يبيع المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يجوز ان يبيع المسجد اخر
المفتي على قول محمد فاصح ما في باب

الرجل يجعل دار مسجد او مسجد او مسجد بالوقف
مسجد ميت او رجل ان يتخلف ويبنى ثانيا احكم من الاول ليس له
ذلك وقاويله اذا لم يكن الثاني من اهل تلك المحلة اما لاهل
المحلة ان يهدموا ويبدوا ببناءه ويلفوا الحصية ويلحقوا القناديل
لكن من مال القسوم ما من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بامر الله
وقال في الاجناس قال ابو حنيفة لا فعل المسجد ان يصنعوا حبيبا
للملأ ويلحقوا القناديل لكن هذا اذا لم يعرف للمسجد بان فان
عرف فهو اولي به وكذا امر الاذان والاقامة والامانة وولد
البيان وعشيرة من بعده اولي من غيرهم خلاصة

في الفصل الرابع من كتاب الوقف
وفي فتاوى زهير الدين في باب الصلح ادعى على رجل محمدا انه وقف
عليه كذا فانكر فضاكم المدعى عليه على مال لا يصح لان الصلح بمنزلة البيع
وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المتولى شيئا الى المدعى عليه
واخذ المدة لرجل الوقف يجوز اذا لم يكن له بيعة على اثبات الوقف
والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والفضول لو فعل
ذلك يجوز لان الموقوف عليه لو فعل ذلك ليس بخصم الموقوف
لو فعل ذلك من مال نفسه لا تخالف لوقف فان يدفع المال ولا يأخذ الدار
بما دبر في الفصل العاشر

رجل في يد صبيغة ادعى عليه اخراها وقف واحضر صكها فيه خطا
العدول والقضاة الماضين وطالب من الصك القضاء بذلك الصك
ليس للصك ان يقضى بالصك لانه انما يقضى بالحق وهو البيعة او الاقرار
اما الصك فلا يصح حجة لان الخط مما يزور ويفعل وكذلك لو كان

عليه باب ان كانت الوقف مضمون بظهور بوقفية ان كانت لا يكون
ان يقضي بوقفته ما لم يشهد الشهود بوقفته وقفت
سنة فندان او اعطى رجل ارضه وقف ونقص منها فما اخذ
منه من جزمة النقصان لا يصرف على اهل الوقف بل يصرف
الى امرته لان حقهم في الغلة لان الرقبة وهذه الضمان بدل
الرقبة وان زاد الغاصب فيها زيادة من عند نفسه فان كانت
شيئا ليس له حكمه كالحكم كمال يؤخذ منه بلائس وان كانت
مالا كما نحو الاغراس والبناء امر الغاصب برفعه وقلعه الا اذا
كان يضر بالوقف فانه يمنع عنه لو اراد ان يفعل ويضمن القيمة
او القيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت والا بوجاهة الوقف
ويحيط من اجرة كتبت من فوائد صدر الاسلام طاهر محمد
ذكر جدر في التجنيس اذا اجر المتولى ارضا موقوفة وبني المستجر
فيها بناء فادعوا ان يزيد في الغلة ويخرج الاول فانه اجرة مستحقة
فاذا جازا من الشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لانها اذا كانت
مشاهدة ينفقه عند رأس كل شهر ثم بعد فسخ الاجارة ينظر ان كان
رفع البناء لا يضر بالوقف يرفع البناء لانه ملكه وكبير على المرفع
اذا لم يرفع هو وان كان رفعه يضر بالوقف فهذا على وجهين
ان رضى المستاجر ان يأخذ المتولى بناءه للوقف بقيمة من وعاد
مبينا ايها كان اقل رضى او لم يرض فان رضى للقيم ان يرفع اليه
اقل القيمة ويبقى بناءه لاجل الوقف وان لم يرض لا يتملكه
لاجل الوقف لان التملك بخير مناه لا يجوز فيها من غير وجه
البناء الى ان يتخلص ملكه ولا يكون بناء المستاجر ما لغيره صحة
الاجارة من غير لانه لانه على ذلك البناء حتى يملك رفعه وذكر
فيه ايضا حائز وقفت محاربة لاخر الى صاحب العارية ان يشاء
بجره منه فان كانت العارية لو رفعت يستاجر باكثر مما استاجر
كلت رفع العارية ويؤجر من غير له النقصان عن اجر المثل لا يجوز
الا عن ضرورة وان كانت العارية لو رفعت لا يستاجر لاكثر مما
استاجر به يترك في يد ذكر في مجموع النوازل سئل عن رجل
انفسه عن ارضه وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب البيت
قد استاجر الارض باجر معلوم هو اجر مثله او منذ وبعد زمان
تبدل صاحب البناء والمتولى ويريد صاحب البناء ان يؤدي مثل
لك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولى اجدد لا يرضى الا بال
المثل الان هل للمتولى ذلك قال نعم ذكر في المذخبة

اذا استاجر ارضه وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل
حتى جازت الاجارة فقصت اجرتها لا يفسخ الاجارة واذا اراد
اجر مثله بعد مضي مدة فعليه رواية فتاوى سمرقند بان لا يفسخ
العقد وعليه رواية شيخ الطحاوي يفسخ وتجدد العقد والى قول
الفسخ يجب المسح لما مضى ولو كانت الارض بحال لا يمكن فسخ العقد
فيها بان كان فيها زرع لم يفسخه الى وقت زيادته يجب المسح به
وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب جرمها وزيادته الاجرة يعتبر
فاذا زادت عند الكل حتى لو زاد واحد تعنتا لا يعتبر هذه الزيادة
واختار القاضي الامام في الدين في رواية الطحاوي في فتاواه وقال
بانه يفسخ العقد اذا زادت الاجرة وذكر جدر شيخ الاسلام
برهان الدين في التجنيس انه لا يفسخ الاجارة وان زادت
الاجرة لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وقت العقد المسح كان
اجر المثل وعليه ما اختاره قاضيان وهو رواية الشيخ لو زادت
الاجرة فسخ المستاجر الاول بالزيادة كان هو اولى من غيره ذكر في
جوامع الفقه للشيخ ولو اجر باجر المثل سنة ثم زاد اجر المثل ليس
للمتولى ان يخرج ما لم يضمن له ولو اجر باقل وجب الاقل فان جاء
اخر يستاجر باكثر فله ان يخرج الا ان يستاجر الاول باجر مثله
واقعة الفتاوى استاجر عرصة موقوفة من المتولى ملك باجر المثل
وبني عليها بانه المتولى فلا مضى المدة زاد اخر على اجر تلك المدة
لمدة المستقبل فسخه صاحب الكفاية بملك الزيادة هل هو اولى اجيب
انه نعم اولى والله اعلم وفي الفتاوى متى وقف اذا سكن بها
داره وقف بخير اجر ذكره هلال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخر
على ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم يكن
صيانة للوقف ثم ايدى الظلة وقطع الاطراف القاسية وعية الفتوى
وكذا الرجل اذا سكن داره وقف بخير امر الواقف وبغيره امر القيم
كان عليه اجر المثل بالتمام وكذا قالوا ان اهل جماعة رهنوا الوقف
حتى لم يصح لو سكن اخر من يجب اجر المثل وكذا قالوا في متول الوقف
اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فكنه المشتري ثم عول القضاة هذا
المتولى وولى غيره باع في داره في على المشتري المنزل ان البيع كان
قاسدا فعلى المشتري اجر المثل سواء كان معدا للاستغلال او لم يكن
قال السيد الامام الاجل ناصر الدين الشيرازي في الملقط والابن
بذهب اصحابنا ان لا يجب الاجر في الرهن والبيع وان كان معدا
للغلة ولو اجر القيم الدار باقل من اجر المثل قدر ما لا يتخاف من التام

حتى لم يجز فكيف المتأجر كان عليه اجر المثل بالغا ما بلغ على ما افق
المتأخرون وكذلك اذا اجرا جارة فاسد وذكر ما صاحب حان
في فئاواه رجل غصب ارض الموقوفة او ارضا للصغيرة قال بعضهم
يضمن الغاصب اجر المثل للوقف والصغيرة في هذه الرواية
لا يضمن فلان هذا الغاصب اجر الارض المخصصة من غيره
يجب على المتأجر لاجل الغاصب المسحوق وقد مر قبل هذا من
التجديد في الفتور في غصب العقار والدور الموقوفة بالضم
لما ان الفتوى في غصب منافع الموقوف بالضمان وذكر ظهير
الدين الولوي في فئاواه متولى الوقف اذا اجر بدونه اجر
المثل يلزم تمام ذلك وكذا الاب اذا اجر من المثل الصغيرة ونحو
المثل يلزم تمام اجر المثل لانه ليس لكل منها ولاية احط والاحتياط
وكذا من غصب ارضا للصغيرة او ارضا للوقف يجب اجر المثل على
من يرى غصب الدور والعقار وفي فوائد صاحب المحيط اذا
اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغيرة يجب عليه اجر
المثل صيانة للوقف والصغيرة سئل بعض من ادركنا زمانه من
المفتين رحمهم الله تعالى زرع في ارض الوقف بغية اذن المتولى
برين كارتل من غلة واجبت ثوب يا غلة زماين جنانك معموديت
در ان موضع سه يك يا جبار يك قال نگاه كند وكفرا
كدام بهتر است بزار غلة يا غلة زمين برداشتن ان طلب كند
وتلك بعضهم ينبغي ان يجب المثل او الربح على عرف اهل ذلك
الموضع ذكره نجم الدين النسي في فئاواه متولى الوقف اذا اشترى
بمال الوقف دارا للوقف اختلف المشايخ في ان هذه الدار هل
يلحق بالنازل الموقوفة حتى لا يجوز بيعها قال بعضهم لا يجوز بيعها
وبال بعضهم يجوز بيعها وهو الاصح لان في صحة الوقف الشرط
الذي يصيرها الوقف لازما كلام كثير ولم يوجد هنا وذكر المحاكم
في شروط المتولى اذا اراد الشراء الغلات الوقف ضبيعة يكون
موقوفة على سبيل الوقف الاول قال فساد كانت وقعت هذه
المسئلة في زماننا قال بعضهم بعد ما لم يوجد في رواية القاضي
يطلق ذلك لشرأب مال الذي عند القيم من الغلات فيجوز ويكوف
موقوفة على سبيل الوقف الاول ثم انفوا على ان المتولى صان
ولا يصح الشراء لما اشترى لانه انما يصح الشراء على الوقف ما يكون
في عارة الوقف والمستأذلات فاما ما يكون وقفا على ذلك
السبيل فلهذا وقف اخر لا من مصالح الوقف الاول الا ان كان لها

تصرف الى عارة نفسها وما فضل يصرف الى عارة الوقف الاول
فاحلوا بصحة وقولوا ان الواقف كان اذن في شراء مثله من
فضل غلاته ليكون وقفا على سبيل الاول ذكره في صلوكا لشرأ
وفي الصغير اذا خرب الوقف يجوز ان يكون النقص الى موضع اخر
وفي السيرة الكبيرة استبدال الوقف باطل الارواية عن ابي يوسف
وذكر في فوائد ظهير الدين الهواجزى ان استبدال الوقف يجوز ما لم يكن
مسجدا وفي فئاواه صاحبان في مصل اجارة الوقف من اجارة
المتولى لا يمكن استبدال الوقف الارواية عن ابي يوسف او كان
الواقف جواز الاستبدال وفي فوائد المحيط قيم الوقف اذا باع
الوقف بغير اتفاق ورأيه وتبنيه حان هكذا روى عن ابي يوسف
ايضا في وصايا الزندوتية وهكذا ذكر الصدر الشهيد ذكر في
العدة واحاله الى فوائد شمس السلام محمود الا وزجندى الواقف
اذا افتقر واحتاج الى الوقف يرفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف اذا
لم يكن مسجدا وسئل شمس الاعلى اكلوا في عن اوقاف المسجدة اذا
تعذر استغلالها هل المتولى ان يبيعها ويشتري بثمنها اخرى بمكانها
قال نعم قيل له ان لم يعطل ولكن يوجد بثمنها ما هو خير منها قال
لا يبيعها ومن المشايخ من لم يجوز بيع الوقف لقطر او لم يعطل
وكذا اذا لم يجوز الاستبدال بالوقف وهكذا حكم عن شمس الاعلى
الشرعية وذكر في المنتقى عن محمد اذا صار الوقف بحال لا ينفع
به المالكين فلهذا متى ان يبيعه ويشتري غيره وليس ذلك الا للضرورة
وذكر في الذخيرة اذا ضعفت الارض الموقوفة عن الاستغلال
والقيم يجد بثمنها ارضا اخرى هي اكثر ريعا منها كان للقيم ان يبيعها
ويشتري بثمنها ارضا اخرى اكثر ريعا وذكر في العدة اذا شرط
في اصل الوقف ان يستبدل بها ارضا اخرى اذا استأ ذلك ويكون
وقفا مطلقا فالشرط جائز عند ابي يوسف وكذلك لو شرط ان
يبيعها ويستبدل بثمنها متى بها وعند محمد الوقف جائز والشرط
باطل وان لم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا متى قال محمد
الوقف باطل وقال ابو يوسف الوقف جائز والشرط باطل
وفي باب وصية المسلم والذمي من زيادة ان ابكر ابن حامد جع
العل على جوار بيع بنام المسجد وحصيرة او استغفوا عنه وفي
فئاواه صاحب السيرة بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الصدم ويجوز بعده
وكذلك الاشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده
فان كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعده باع محمد

قد وقف تكتب القاضي شهادة على صك البيع لا يجوز يكون ذلك قضاء
 منه بصحة البيع وان ظاهره في فتاواه ايضا وفي شروط طهر الدين
 المرفي في لو وقف على الفقراء فاحتاج لبعض قرابة ورفع الامر
 الى القاضي فاعطاهم منها لا يكون هذا قضاء من القاضي ولكن بمنزلة
 الفتوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل ذلك بما يعطى غيرهم
 الفقهاء جميع الغلة فاما اذا قال حكمت ان لا يعطى غير قرابته قال
 خلال نفذ حكمه وقال ابو بكر الباقى لا ينفذ وفيها ايضا ولو وقف
 على اولاده فلا يستحقان غلة الوقف يعتبر يوم الوقف او يوم
 حدوث الغلة فعلى قول عامة المشايخ يعتبر يوم حدوث الغلة فمن
 كان موجودا من ولده يوم الوقف ومن ولد بعد سنوا في
 الاستحقاق اذا كان موجودا يوم حدوث الغلة يعطى وان استغنى
 بعد ذلك او كان غنيا بعد ذلك وذكر في الغلة امام المسجد اذا رفع
 الغلة وذهب قبل مضي السنة لاسترد منه على بعض السنة و
 العبرة لوقت اخصا فان كان الامام يوم وقت اخصا في المسجد
 فصار كالجزية وموت القاضي في خلال السنة وفي فوائد صدر
 الاسلام طاهر من محو خربة فيها اراضي الوقف على امام المسجد
 يصرف اليه غلتها وقت الادراك فاخذ الامام الغلة وقت الادراك
 وذهب عن ملك القرية لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وهي
 نظيرة موت القاضي واخذ الرزق ويحل للامام اكل ما بقي من السنة
 ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس وفي سائر
 النكاح من فوائد صاحب المحيط المؤذن او الامام اذا كان لهما
 وقف فلم يتوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلة وكذلك
 القاضي وقيل بانه لا يسقط لانه كالجزة وان كان على الامام
 وانه وقف في يد المستأجر فلم يتوفى لاجرة حتى مات ينظر ان
 اجرها المتولى فانه يسقط وان اجرها الامام لا يسقط وذكر
 في الذخيرة اذا مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان الواقف
 اوصى الى غير فوصية بمنزلة وان لم يوص الى غير فولاية لصاحب القيم
 الى القاضي ولا يجعل القيم من الاجانب ما دام يوجد من ولد الواقف
 واهل بيته من يصلح لذلك وان اراد القيم ان يقيم غيره مقام نفسه
 في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التولية على سبيل العموم
 ففي موضع اخر وللحاضي ان يجوز القيم الذي نصبه الواقف اذا
 كان خيرا للوقف وذكر رشيد الدين ان القاضي لا يمكن نصب
 الاوصى والقيم من جبهة الواقف والميت باقيا الا في ظواهر الحياة

منها وفي الذخيرة ايضا الواقف اذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية
 للواقف ايضا ولان يخرج من شرط الولاية وبوليها غيره وفي
 فوائد شيخ الاسلام نظام الدين رجل وقف مكانا وجعل له متوليا
 وشرط ان يكون المتولى من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي
 ان يجعل غيره متوليا وهل يصير متوليا لو فعل القاضي ذلك قال
 اجاب والدي لا والله اعلم وذكر في الصغيرى اذا مات
 المتولى والواقف حي فالرأى في نصب قيم اخر الى الواقف لا الى
 انفسه وان كان الواقف ميتا فوصية اولى من القاضي فان لم يكن
 اوصى الى احد فالرأى الى القاضي وفي مسائل الاجارات من فوائد
 صاحب المحيط في موضعين قيم الواقف اذا مات فولاية نصب
 قيم اخر الى الواقف لا الى القاضي فيما ذكره اخصا وذكر محمد
 في السيرانية الى القاضي وذكر فيها ايضا واحاله الى قضاة القضاة
 اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا كان قضا في حياته وبعد
 وفاته فحينئذ يصير وصيا وعند محمد التسليم الى القيم بشرط صحة الوقف
 فلا يكون القيم بمنزلة الوكيل فلا يغفل بموته الوقف على ارباب
 معلومين بحصصه عددهم اذا نصبوا متوليا بدون اذن القاضي يجوز
 وهو المختار وما انفق هذا المتولى في الوقف لا يضمن لانه طاهر
 الوقف وانه ليس بمجرب صارا غاصبا فيكون الغلة له فلا يضمن
 كذا ذكر رشيد الدين في فتاواه قلت وهذا ينبغي ان يكون على
 ظاهر الرواية فاما ما عليه الفتوى في غصب منافع الوقف وهو
 الضمان على ما مر قبل من التجنب فيجب ان يضمن وذكر في فتاوى
 القاضي طهير الدين المختار ان اهل المسجد اذا نصبوا متوليا بخير
 القضاة او نصب ارباب الوقف بخيرهم القاضي لا يجوز وذكر
 في الحدائق قال بعضهم الاول ان يرفعوا الامر الى القاضي وقال المتأخرون
 الاول ان لا يرفعوا والاصح انه لا يجوز نصبهم المتولى ولا بد من القضاة
 ولا يشترط حضرة الموقوف عليهم بخلاف نصب الوصى حيث يشترط
 حضرة الصبي وواقعة الفتوى رجل هيا موصفا لبناء المدرسة
 وقيل ابنه بني وقف على هذه المدرسة قرر بشرائط وجعل اخر الفقهاء
 وحكمه في صحة افعى القاضي الامام صدر الدين السري على ان هذا
 الوقف غير صحيح معللا بان هذا وقف قبل وجوب الموقوف عليه
 واقضى غير من اهل بيته بانه بصحة هذا الوقف وهو الصحيح فانه ذكر
 في النوازل رجل وقف ارضه على اولاد فلان واذا كان هذا الى
 الوقف على الاولاد فحينئذ يكون كالكس بالطريق الاولى ويصرف الغلة

الى الفقهاء فاذا بنى المدرسة يصرف اليها في المستقبل كذا قال محمد
 الدين الاسترغيني رحمه الله وكان خبراً في الفقه بحرق الفتوى
 ابن السري اذا سري السراهما قلت وبيان الطلاق الاول
 ان في المسئلة الفتوى بعض من المدرسة بل ما هو الاصل فيها قد صار
 موهوماً اركان الابقاف وهو الموضع ولا كذلك في مسئلة الوقف
 على الاولاد والعاقلة بكيفية الاتار والغال لا يغنيه العبدان
 وذكر في العدة اذا جعل شيء من المسجد طريقاً ومن الطلوع مسجداً
 جازاً وارضاً لو وقف اذا كانت بجانب المسجد يجوز ان يزيد وامنهما
 في المسجد بآذان القاضي وكذا من الدار والحا فوث ولو كان ملك
 رجل وصنوع المسجد على اهله يوفى ارضه بالقيمة كرهها منه فقد
 صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكثير من الصحابة رضوان
 الله عليهم جعل انهم اخذوا ارضين بكرة من اصحابها وزادوا في
 المسجد احكام وفي استحقاق فتاوى الديناري مسجد واسع جعل
 المتولى بعضه حائزاً للمسجد لا يجوز وفي آخر وقف المحيط ان لم يكن
 للمسجد اوقاف واحتاج المسجد الى الهاء لا بأس بان يواجر جانب
 من المسجد وذكر رشيد الدين الامام لوجعل المسجد الى الهاء
 لا بأس بان يواجر جانب من المسجد وذكر رشيد الدين الامام
 لوجعل المسجد طريقاً لا يجوز ولوجعل الطريق مسجداً جازاً لا يجوز
 الصلاة في الطريق في ان يجعل مسجداً اما لا يجوز المرو في المسجد
 فلا يجوز جعل المسجد طريقاً ولوجعل المسجد مقبرة لا يجوز وفي نوادر
 صاحب المحيط القاضي اذا اذن الاقوام ان يجعلوا ارضاً
 من ارض الكوفة في مسجدتهم ويزيدوا فيه او يتخذوا حوائط موقوفة
 على مسجدتهم ان كانت الكوفة فتح عنق ولا يضر بالمارة فانه يجوز
 امره وان فتح صلياً لم يصح امره لان ارض الكوفة ببقية ملكهم
 وذكر في كتاب الاحكام في الفقه واحاله الى فتاوى النسيف المسجد
 الذي يتخذ في جانب من الطلوع لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق
 بدليل انه لو رفع حوائطه عاد طريقاً كما كان قبله وفي نوادر الفقيه
 ابن جعفر وقف ارضاً على انه بائجار كان الوقف باطلاً ولوجعل
 ارضه مسجداً على انه بائجار كان المسجد مسجداً والشرط باطل
 وذكر في الفتوى لو قال ارضي هذه السبيل ولم يزد على هذا
 فان كان هذا الرجل من قوم هذه اللفظ في متعارفين وقف هو
 وقف وان لم يكن من قوم هذا القار فهم يميزون ان اراد به الوقف
 فهو وقف وان اراد الصدقة فهو صدقة يتصدقون بعينها او قيمتها

والله اعلم بالصواب في اية في الفصل العاشر
رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فاراد ورثته ان يقطعوا الاشجار
 لهم ذلك لان موضع الاشجار لم يصرف وقفاً لانه مشغول وبنائه
 ما يدل على هذا في هذا الباب وكذلك لوجعل ارضه مقبرة لا يدخل
 موضع البناء فيه لانه مشغول مقبرة عليه الاشجار عظيمة فهذا على
 وجهين اما ان كان الاشجار ثابتة قبل اتخاذ الارض مقبرة او
 بنيت بعد اتخاذ الارض مقبرة ففي الوجه الاول المسئلة على قسمين
 اما ان كانت الارض مملوكة لها ملكه او كانت مواتاً لا ملك لها
 واتخذها اهل القرية مقبرة ففي القسم الاول الاشجار باصلها
 على ملك رب الارض يصنع بالاشجار واصلاها ما شاء لان ذلك
 الموضع لم يدخل تحت الوقف لما قلنا من قبل وفي القسم الثاني
 الاشجار باصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني في المسئلة على وجهين
 اما ان علم ان لها غارثاً او لم يعلم ففي القسم الاول كانت للغارث
 لانها ملك الغارث وفي القسم الثاني احكام في ذلك الى رأي القاضي
 ان رأى بغيرها وصرفت منها الى غارث المقبرة فلا ذلك لانه اذا لم يعلم
 لها غارث كانت في حكم الوقف لا يتردد ان الشجرة اذا اهتمت في ملكه
 ان لا يعرف لها غارث كانت ملكاً لصاحب الارض كذا هذا
تجنيب المير في باب اتخاذ الغارث من
كتاب الوقف
 رجل جعل قطعة ارضه للمقبرة ودفنوا فيها ثم ان رجلاً من اهل تلك القرية
 بنى في تلك القطعة بناء لوضع الدفن واداة القبر واجلس فيه رجلاً
 يحفظ المتاع بغير رضا الباقين من القرية فهذا على وجهين ان كان
 في المقبرة سعة بحيث لا يحتاجون الى ذلك المالك ان اليوم لا بأس به
 لانه لا يحتاج اليه للدفن في الحال وان لم يكن في المقبرة سعة وجب
 الى ذلك المالك ان يرفع البناء ويدفن فيه الميت لانه جعلها مقبرة
 مقبرة كانت للميتين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للميتين فهذا على وجهين
 ان كانت اثارهم قد اندرست بان لم يبق عظامهم لا بأس به لان
 موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للميتين
 فنبش واتخذ مسجداً وان بقى اثارهم باقية بغير عظامهم ينبش وتغير
 ثم يجعل مقبرة للميتين كما روينا انه نبش واتخذ مسجداً المرأة
 جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجها من يد لها ودفنت فيها ابنتها
 وتلك الضبيحة تصلح للمقبرة لعلها لا يملكها فيصيدها فان ارادت
 بيعها فخذها على وجهين ان كانت الارض بحال لا يرغب الناس على

وفى الموت فيها ثقله الفاسد ليس له البيع لا كما صارت مقبلة وان
كانت الارض بحال يريد غلب الذي سر على وفى الموت فيها كثره الفاسد
البيع لا ينال لم تصرف مقبلة فاذا باعها فللمشتري ان يأمرها برفع
ابنتها لا كما صارت ملكا للمشتري فيجب على البايع تفرغ ملكه
ولو اجمعه في الفصل الاول من كتاب الوفاء

كتاب البيوع

البيع في اللغة مباداة شئ مرغوب بشئ مرغوب مالا كان او غير
مال المباداة او الملك الذي ينشأ بالصلابة بالحد الذي يسهل مباداة
الصلابة بالحد الذي يشترى ونجاة وقال في حارجت تجارتهم والتجارة
مباداة المال بالمال قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين
انفسهم واموالهم بان لهم الجنة سعي مباداة الا انفس والاموال
بالجنة اشترى وبيعاً حيث قال في اخر الاية فاستبشروا ببيعكم
الذي يبيعتم وفي حروف اشترى هو مباداة مال متقوم بمال متقوم
فقد وجدوا مكان بيعاً

بيع الفاسد في فصل في احكام البيع

من كتاب البيوع

البيع في القسمة الاولى ينقسم الى قسمين احدهما يرجع الى اكل
والاخر الى البذل اما الذي يرجع الى البذل فينقسم قسمتين
اخرى ومن احدهما يرجع الى البذل والآخرى ترجع الى اكل
وهو الثمن اما الاول فنقول البيع في حق البذل ينقسم اربعة
اقسام ببيع العين بالعين وهو بيع السلع بالسلع وبيع
المقايضة وبيع العين بالدين وهو بيع السلع بالانعام
المطرفة وصح الدراهم والدنانير وبيعها بالفلوس النافقة و
بالمكيل الموصوف في الذمة والموزون الموصوف والعدد
المتقارب الموصوف وبيع الدين بالدين وهو السلم و
بيع الدين بالدين وهو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق وهو الصر
ولما الذي يرجع الى اكل البذل وهو الثمن فينقسم في حق البذل
وهو الثمن خمسة اقسام بيع المساومة وهو مباداة المبيع بآي
شئ القوي وبيع المراسمة وهو مباداة المبيع بمثل الثمن الاول
وزيادة ربح وبيع التولية وهو المباداة بمثل الثمن الاول
زيادة ولا نقصان وبيع الاشراك وهو التولية لكن في بعض
المبيع ببعض الثمن وبيع الوضعية وهو المباداة بمثل الثمن الاول
مع نقصان شئ منه واما القسمة التي ترجع الى اكل فذكرها

في بيان حكم المبيع ان شئ الله تعالى واما حروف اقسام البياعات
فذكر كثره الطرق وفي انواع بعضها شرط الاقفا وبعضها شرط
النفاد وهو لا يثبت اكله بدون ان كان قد ينفق التصرف
بدونه وبعضها شرط الصحة وهو لا صحة له بدون ان كان قد
ينفق وينفق بدون وبعضها شرط اللزوم وهو لا يلزم البيع
بدونه وان كان قد ينفق وينفق ويصح بدون ان شرط الاقفا
فالواحد ينعقد يرجع الى العاقبة وبعضها يرجع الى نفس العقد
بعضها يرجع الى مكان العقد وبعضها يرجع الى المعقود عليه
اما الذي يرجع الى العاقبة نوعان احدهما ان يكون عاقداً فينفق
بيع المجنون والصبي الذي لا يعقل لان اهلية التصرف شرط في
التصرف والاهلية لا يثبت بدون العقل فلا يثبت الاقفا
بدونه فاما البلوغ ليس شرطاً لاقفا ولا للنفذ وكذا السلم
المبايع ليس شرطاً لاقفا ولا للنفذ وكذا الملك والولاية ليس
لشروط الاقفا بل هو شرط للنفذ حتى يتوقف بيع الفضول عند
وعندها في شرط الاقفا ايضا حتى لا ينفق بدون والذي
يرجع الى نفس العقد فلو ان يكون القبول موافقاً للايجاب بان
يقبل المشتري ما اوجب البايع وما اوجبته فان خالفه بان قبل غير
اوجبه او بعض ما اوجبه او بغير ما اوجبه او بعض ما اوجبه لانه
من غير ايجاب مستند موافق والذي يرجع الى معنى العقد وهو ان
المجلس والذي يرجع الى المعقود عليه فالواحد منها ان يكون موجوداً
فلا ينفق ببيع المعقود او ماله خطه لعدم كبيع نتاج المتاج بان قال
بعث ولد وله هذه الناقة وكذا بيع الحمل ومنها وهو شرط القفا
البيع ان يكون مملوكاً للبايع عند البيع فان لم يكن لا ينفق ولو
ملكه بعد ذلك لوجه من الوجوه الا السلم خاصة وهذا بيع ماله عند
وفى عنه وخص في السلم ومنها ان يكون مفقوداً للتسليم عند
العقد فان كان محجوزاً للتسليم عند لا ينفق وان كان مملوكاً له
كبيع الابن في جواب ظاهر الروايات حتى لو ظهر يحتاج الى تجديده
الايجاب والقبول الا اذا ارضاها فيكون بيعاً مستنداً بالتعاطي
وان لم يرضاها وامتنع البايع من التسليم لا يجبر على التسليم ولو سلم
وامتنع المشتري من القبول لا يجبر على القبول وذكر المحرقي انه
ينفق ببيع الابن حتى لا يظهر وسلم يجوز ولا يحتاج الى تجديد البيع
الا اذا كان الفاضل في شئ ما رافعه المشتري الى الفاضل وطالبه بالتسليم
ويعجز عن التسليم ففسخ القاضى بينهما ثم ظهر العبد بخلاف بيع المعقود

من غير الغاصب انه ينفذ موقوفه على التسليم حتى لو سلم ينفذ لان
هناك المالك قد راعى التسليم بقدره السلطان والفاضي وجماعة
المسلمين الا انه لم ينفذ الحال لقيام به الغاصب صورة فاداسلم
نزال المانع فينفذ بخلاف الاول لانه معجوز التسليم على الاطلاق اذ
لا يصل اليه يد احد لا يعرف ملكه فنفذ كان الوجه متميقا والقدرة
محتلة موهومة فلا ينفذ مع الاحتكام فاشبه ببيع الاول ببيع الطير
الذي لم يؤخذ في الرهوا وبيع السهم الذي لم يؤخذ في الماء و
ذلك باطل كذا هذا والدر يرجع الى النفاذ الملك والولاية
فلا ينفذ ببيع الفضولي لكنه يتوقف على اجازة المالك بدائع
في فصل بشرائط الركن وفي الفصل الذي
يرجع الى نفس العقد وفي الفصل الذي يرجع الى مكان العقد وفي الفصل
الذي يرجع الى المحقق وعليه من كتاب البلوغ
ما يخص من هذه الفضول
ثم الاجازة انما تكون تصرف الفضولي عند بشرائط منها
ان يكون لها مجيز عند وجوده فاما المجيز له عند وجوده لا بالحقة
الاجازة لان ما له مجيز يتصور منه الاذن للحال وبعد وجوده لا تصرف
فكان الاتفاق للحال ينفذ عند الاذن انما لم يقيد فينفذ
وما له مجيز لا يتصور الاذن له للحال والاذن في المنع قبل
يحدث وقته لا يحدث فان حدث كان الاتفاق مقيدا وان لم يجد
لم يكن مقيدا فلا ينفذ مع الشك في حصول الفأله على الاصل
المعهود ان ما لم يكن ثابتا ينفذ لا يثبت مع الشك واذا
لم ينفذ لا بالحقة الاجازة لان الاجازة المنعقة اذا طلق الفضولي
امراة البالغة او اعتنق عبده او ذهب ماله او تصدق ببيعته
موقوفة على الاجازة لان البالغ يملك هذه التصرفات بنفسه
فكان لها مجيز حال وجودها فيتوقف على اجازة المالك
بمنه لو فعل ذلك على الصبي لا ينفذ لان الصبي ليس من اهل
التصرفات بنفسه الا تبرر لو فعل ذلك بنفسه لا ينفذ فلم يكن لها
مجيز حال وجودها فلم ينفذ وكذلك الصبي المحجور اذا باع ماله
نفسه او اشترى او تزوج امراة او زوج امته او كاتبت عبدا
او فعل بنفسه او فعل عليه وليه كاجازة عليه يتوقف على اجازة
ولييه ما دام صغيرا وعلى اجازة بنفسه بعد البلوغ ان لم يوجد
من وليه في حال صغره حتى لو بلغ الصبي قبل اجازة الولي فاجازة

بنفسه جاز ولا يتوقف على الفسخ البلوغ من غير اجازة لان هذه
التصرفات لها مجيز حال وجودها الا تبرر لو فعلها وليه جازت حتى
التوقف على الاجازة وانما يتوقف على اجازة بنفسه الصبي بعد البلوغ
كما لو وقف على اجازة وليه في حال صغره لانه لم يبلغ فقد ملك لانشأ
فاولي ان يملك الاجازة ولان ولايته على نفسه فوق ولايته وليه عليه
في حال صغره فلما جاز باجازه وليه فلان يجوز باجازه نفسه اولى ولا
يجوز تحجيره بالبلوغ لان الاجازة لها حكم الانسان من وجه وان
فعلنا على مختار والبلوغ ليس صنعة فلا يعقل اجازة وكذلك اذا
وكل الصبي وكبلا بهذه التصرفات ففعل الوكيل قبل بلوغ الصبي
او بعد بلوغه يتوقف على اجازة بعد البلوغ الا الوكيل بالبرهانه
لا يتوقف بل ينفذ على الوكيل لان الشراء وجد نفاذا على الوكيل
فلا يتوقف الا اذا بلغ الصبي قبل ان يشترى الوكيل فاجازة الوكيل
ثم اشترى الوكيل بعد ذلك فيكونه الشراء للصبي لا للوكيل
لان اجازة الوكيل منه بعد البلوغ بمنزلة ان من التوكيل ولو كان
ابتداء الشراء لا للوكيل كذا هذا وبمثله اذا طلق الصبي
امراة او خلعها او اعتنق عبده على غيره مال او على مال او ذهب ماله
او تصدق به او زوج عبده امراة او باع ماله محاباة او اشترى شيئا
وكثر من قيمته قدر ما لا يتخاين الناس في مثل عادة او غير ذلك من
التصرفات بما لو فعله وليه في حال صغره لا يجوز عليه ولا ينفذ حتى
لو اجاز وليه او الصبي بعد البلوغ لا يجوز لان هذه التصرفات
ليس لها مجيز حال وجودها فلا يحتمل التوقف على الاجازة الا اذا
اجازة الصبي بعد البلوغ بلفظ يصلح لانشأ بنفسه يقول اجازة بلوغ
او قلت ذلك الطلاق او ذلك العتاق فيجوز ويكون ذلك ان
لا اجازة ولو وكل الصبي وكبلا بهذه التصرفات ففعل الوكيل
ان فعل قبل البلوغ لا يتوقف وهو باطل لانه فعل الوكيل كفعل
الموكل ولو فعل الصبي بنفسه لا يتوقف كذا اذا فعل الوكيل وان
بعد البلوغ يتوقف على اجازة بمنزلة الفضولي عن البالغ وان بلغ
الصبي فاجازة التوكيل بعد البلوغ قبل ان يفعل الوكيل شيئا ثم
فعل جاز لان اجازة التوكيل منه بمنزلة الشراء وكذا اوصية
لا تنفذ لانها تصرف لا مجيز حال وجوده الا تبرر لو فعل الولي لا يجوز
عليه فلا يتوقف وسواء اطلق الوصية او اضافها الى حال البلوغ
ما قلنا حتى لو اوصى ثم مات قبل البلوغ او بعد لا يجوز وصيته
الا اذا بلغ فاجازة تلك الوصية بعد البلوغ فيجوز لان الاجازة منه

بمنزلة انشاء الوصية ولو انشاء الوصية بعد البلوغ صح كذا هذا
وعلى هذا نصرت المكاتب والعبد المأذون ان ماله يجزى حال
وجوده يتوقف على اجازة المولى وما لا يجزى حال وجوده يبطل
ولا يتوقف لما ذكرنا من الفقه الا ان بين المكاتب والعبد
المأذون والصبي فرق من وجه وهو ان المكاتب اذا مأذون
اذا فخل بالوقوف على الاجازة بان زوج نفسه امرأة ثم خفيته
بنفسه لا يختار وفي الصبي لا ينفذ بنفسه بل لو غم لم ينفذ
الا اجازة ووجه الفرق ان العبد بعد الاذن يتصرف بما كلفه
نفسه على ما عرفت فليكن ينبغي ان ينفذ للمالك الا انه يوقف
لحق المولى فاذا عتق فقد زال المانع فنفسه تجلات الصبي فان
في الهلالية قصورا لقصور عقده فنفذ موقوف على الاجازة و
البلوغ ليس اجازة على ما مر **بدايع في فصل**
واما الذي يرجع الى المعقود عليه من بيع
قال صاحب الوقاية في تحريف البيع ينفعه بايجاب وقبول
بلفظه ماض **اقول** انه عليه دون بما كان لغيره لا لغيره
مشكوك لمصادفة العدة لا التخيير هذا اما قالوا وتحريف الخ
ازيد ممن امتنع منه فيه للتجديد لسبب الزمان المقيد بالتغير
الى الان وانه تقيد احد المذلولين بالبيات وهو مع ضلوع
ما لم يعتد به معناه ولم يكن تغييرا كتغيره بالسبب فيه هو انه
لو كان المشرود لا فسخ على المئزرعة فيما اذا كانت بالبيات
العدق **واما ههنا فالسؤال معين صارف**
عدي صيات الافكار للمولى الفخار
ولو اخذ شعرا النبي عليه السلام ممن عنده واعطاه
هدية عظيمة لا بوجه البيع والشراء لا بأس به **بيع عظم الفيل**
جائز خلافا لمحمد لا يجوز **بيع شعرا كثر** **بيع الشرب** **بيع**
للاصل جائز ومقتضوا كذلك في رواية **بيع الطريق** **جائز**
وبيع ميل الحالا لا لجماله غالب **بيع حوص المرو** يجوز في رواية
اذا باع حوص التحل حتى بني عليه بناء لا يجوز **ولاباع العلوجا**
ويكون السطح للبايع والمشتري عليه حوص القرار فيه كبناء العلوجا
عليه كغيره فاذا اجتمع اهلها وابعوها لم يجز **من بيع**
فيصل الحركي في بيع الاشجار والاوراق
وجوز بيع بناء بيوت مكة لان الحركة للبيعة لا للبناء وروى عن
ابي حنيفة انه قال اكره اجازة بيوت مكة في الموسم من الحاج والمعتمر

فاما من خبة المعتمر والمجاور فلان من كس وهو قول محمد ويجوز بيع
ارض الخراج والقطيعة والمزارعة والاجارة والاكارة والمراد
من الخراج ارض سواد العراق التي فتحها عمر رضي الله عنه لانه من
عليهم واقترعهم على ان اضيقهم فمكنت مبقاة على ملكهم فجاز لهم بيعها
وارض القطيعة هي الارض التي اقطعها الامام للقوم وخصهم بها
فملكوها بجعل الامام لهم فيجوز بيعها **وارض المزارعة** ان يدفع
الان ارضه الى من يزرعها ويقوم بها ويحدها لا يخرج عن كونها
مملوكة **وارض الاجارة** هي التي يأخذها انسان من صاحبها
ليزرعها ويرزقها **وارض الاكارة** التي في ايدي الاكره فيجوز
بيع هذه الارض لانها مملوكة لصاحبها **واما ارض الموات**
التي احياها رجل اخبر ان الامام فلا يجوز بيعها عند ابي حنيفة لانها
لا تملك بدون اذن الامام وعند من يجوز بيعها لانها تملك بنفس الاجيا
والمسئلة تذكر في احيا الموات وذكر القدوري انه لا يجوز بيع دور
بعثان وجوانبت السموات التي للسلطان عليها غلة لانها ليست
بمملوكة للماروي ان المندصور اذن للدارس في بنائها ولم يجعل
البيعة ملكا لهم **واما الذي يرجع الى المعقود عليه من بيع**
واما المباداة بالتعاطي ويسمى هذا بيع المباداة وهذا
عندنا وقال الشافعي لا يجوز البيع بالتعاطي لان البيع في عرف الشارع
كلام ايجاب وقبول **فاما التعاطي فلم يعرف في الشارع** **بيعا** وذكر
القدوري ان التعاطي يجوز في الاشياء الخفية ولا يجوز في الاشياء
النفيسة ورواية الجوز في الاصل مطلقة عن هذا التفصيل
وهو الصحيح لان البيع في اللغة والشريعة اسم للمباداة وهو مباداة
شيء مرغوب بشيء مرغوب وخصفة المباداة بالتعاطي وهو اهل
والاعطاء **واما قول البيع والشراء** دليل عليهما والدليل عليه قوله تعالى
الا ان تكون تجارة عن تراض منكم والتجارة عبارة عن جعل الشيء للغير
يبدل وهو لقبير التعاطي وقال في اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالحياة فما رجعت تجارتهم اطلق اسم التجارة على تبادلا ليس فيه قول
البيع وقال في ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بما
لهم الجنة **سمي** مباداة الجنة بالقتال في سبيل الله **وبيعا** وقوله
في اخرا لاية **فاستبشروا** **ببيعكم** الذي بالعلم به وان لم يوجه لفظ البيع
واذا ثبت ان خصفة المباداة بالتعاطي وهذا الاخذ **والاعطاء**
فهذا يوجد في الاشياء الخفية والنفيسة جميعا فليكن التعاطي في كل ذلك

بيعا فليكن جائزا في أوائل كتاب البيوع
 من البسائط
 جنس آخر من الفاظ البيوع وفي مجموع التوازل رجل قال لا خزان لك
 يشترى كرمك هذا بألف درهم فقال بعت منك بألف درهم
 قال اشترىته بها صحيح ان لم يكن على طريق الفل وان اختلف
 في الفل واجد فالقول قول من يدعي الفل فان اعطاه شيئا
 الثمن لا يسمع دعوى الفل
 خلاصة في الفصل
 الثاني فيما يكون بيعا وفيما لا من كتاب البيوع
 رجل قال لا خزان لك نصيب من هذه الدار بكذا ان علم المشتري
 ولا يعلم البائع جازا بعد ان يقبل البائع ان كان المشتري وان لم يعلم
 المشتري عند البيع حنيفة ومحمد لا يجوز عليه البائع اولا ولو قبضها
 وباع صحيح كالبيع الفاسد فيما قبضته
 خلاصة
 في الفصل الثالث من كتاب البيوع
 رجل قال لا خزان لك عنب هذا الكرم كل قدر بكذا قالوا ان كان
 وقرا العنب موروفا عنه هم والعنب جنس واحد ينبغي ان يجوز البيع
 في وقرا واحد عند حنيفة وعند صاحب جواز البيوع في الكل
 وجعلوا اهل المسئلة وقالوا لرب باع صبرة حنطة فقال بعت منك
 هذه الصبرة كل قفيز بدرهم عند حنيفة يجوز البيوع في قفيز واحد
 وعند صاحب جواز في الكل وان كان عنب الكرم اجناس قالوا ينبغي
 ان لا يجوز البيوع في شيء في قول حنيفة وان كان الوقرا موروفا
 وعند صاحب جواز في الكل كما لو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم
 كل شاة بكذا عند حنيفة لا يجوز البيوع اصلا وعند صاحب جواز
 البيوع في الكل والفتوى على قولهما تيسرا على الناس
 في البيوع في بيع الزروع والثمار
 من كتاب البيوع
 لا بد لانه احوال يدل عليه فان الاول قال ذلك على معنى انك
 تملك شيئا قتيلا فلا تظهر من نفسك صعب احوال الثاني يقول ذلك
 روا عنه لكن مع ذلك اللفظ يصح بيعا اذا ثبت انها لم يجر
 فاذا اعطاه شيئا من الثمن فقبض ذلك على اكيد ولم يسمع
 دعوى الفل
 جواهر الفتاوى
 في الباب الرابع من كتاب البيوع
 فان قيل لو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم لا هذه
 الشاة بعينها بجماعة درهم فانه جائز على ما ذكر من رواية شيخنا

ولو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كله على ان له هذه الشاة
 الواحدة منه بعينها لا يجوز مع انه استثنى في الصدور بين ما يجوز افراد
 بالعقد في الفرق قلت اصل هذا الفرق راجع الى ان الاستثناء
 يقتضي ان يكون المستثنى مقصودا كما ذكرنا ففي الصدور الاولى
 ان الاستثناء في الاستثناء كجمع غير داخل في البيع في الابد
 على ما هو الاصل فان الاصل ان الاستثناء يحكم بالباقي بعد الثبوت
 بخلاف الصدور الثانية وهو قوله على ان له هذه الشاة المعينة
 فانها دخلت اولا في الجملة ثم خرجت بخصته من الثمن وهي محمولة
 فيفقد البيوع في الكل ونظير هذا ما لو قال بعت منك هذا العبد
 الا عشرة اشهر في سنة احسان وله قال بعت بكذا على ان له عشرة
 لا يصح لهذا المعنى اشترى اليه في بيوع الخصائل ليجم الدين المستثنى
 من بيع شرح مجمع البحرين في البيوع الفاسد
 من كتاب البيوع عند شرح قوله وفيه
 باستثناء الحمل
 والفقهاء على انه لا يجوز بيع الفتا والخيار والباذنجان وكون لا لفظ
 لفظ وكذا تلك الرطبة لا يجوز بيعها الا جزية جزاة الا كما قالوا
 فيما عدا الرطبة فقالوا ابد الاول لا يجوز بيع جميعه باصوله واختلفوا
 في بيع الاشياء الملح بوابرها التراب من النباتات كالبحر والبطيخ
 والكراث وكون فقال ابو حنيفة واشافى واحمد حرمه لا يجوز
 بيع ذلك كله اذا غلظت اصوله ولت عليه فروعه وتناهي صلبه
 في البيوع بالوفاء من مشتمل الاحكام
 وقال جال الاستدام في فتاواه ارضان رجلين اثنان والاربع
 بينهما نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع
 مشاعا مع اجنبية صحيح في الارض وان الزرع وقال يوت بينهما
 باع احدهما بغير اذن شريكه لزم في نصيب البائع ومثل ذلك
 في العبيد المشتركة وقال باع نصف حنطة مقلوعة او نصف عا
 مشاعا جاز وان كان في نسبهما ضرر بين قال او باع
 نصف الحامة مشاعا ففيه اختلاف الروايتين واكوا ان صحيح
 والافق وفي الصغيرين وبيان رجلين باع احدهما نصيبه
 من اجنبية بغير اذن شريكه لم يجر وكذا الشجر والزرع ولو باع
 من شريكه جاز والمخلص الكلام في بيع الخصية من البنا المشترك
 بدون الارض ان باع الشريك حصته من الاجنبية بغير اذن
 شريكه لا يجوز وان باع لشريكه الاخر يجوز قال في المنة بناء

بين رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبة بغير اذن شركه لا يجوز
 كذلك الزرع والشجر ولو باع من شركه يجوز في نوادر هاتم لا يجوز
 سواء كانت الارض للبائع او للمشتري فان كانت لغيرهما فلا تخلو
 اما ان كانت في ايديهما باجارة او باعارة او بقصب فان كانت
 باجارة بينهما فلا تخلو اما ان اجار البائع نصيبه من الارض من
 المشتري او لا ثم باع نصيبه من البنا او لا فان اجار نصيبه
 من الارض ثم باع من العارة صح البيع وان لم يوجه نصيبه
 من الارض لا يجوز وان كانت باجارة لهما من مالهما وقد
 اعارضا منها لبناء مدة معلومة فبنيا ثم باع احدهما نصيبه
 من البناء لشركه وقد مضت المدة فانه يصح وان باع قبل مضى
 المدة قيل ينبغي ان يجري فيه الروايتان وان كانت خصما
 بينهما بان تعدا في ارض الغير ونسب البناء ثم باع احدهما نصيبه
 من البناء لا جنبه فانه يجوز هذا البيع للابن وللشريك فانه
 غير حق للبقا بل هو مستحق للقلع والمستحق للقلع كالمشاع
 حصصه فكان باع نصيبه وهو مقلوع ولو باع وهو مقلوع
 صح كذا هنا فاما الاحكام التي في ديارنا فالغالب فيها
 انها يكون لغير جابر بل مقدر على كل قطعة من الارض مقدرا
 معلوم في كل عام ياخذ الحكم لارباب الارض فمذا ينبغي
 ان يكون من قبيل العارة التي هي غير مستحقة البقا فينبغي ان يجوز
 اخصة من البناء عليها من الاجنبه ومن الشريك مطلقا لا مستحق
 القلع وهو كالمقلوع صفة كما ذكرنا ولان الزرع نصيبه من
 العارة ليس له فيها حق حتى يكتسبه منه الزام المشتري بتفريق الارض
 فيتضرر وفي الخلاصة ولو كان الزرع مشتركا بين الاثنين فباع
 احدهما نصيبه بغير اذن شركه ان بلغ او ان اخصا جارا ولا فلا
 ولو باع من شركه جارا مطلقا وكذا لو باع نصيبه من الشجر على
 ولو باع من غير شركه ولم يفسخ حتى ادرك الزرع جارا لزوال المانع
 كما لو باع اجدة من السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرجه من البناء
 جارا ولو كان الارض والزرع مشتركا فباع نصف الارض مع
 نصف الزرع من شركه او اجنبه بغير رضا شركه جاز وتمام
 المشتري مع تمام البائع ثم بيع نصف الزرع بدون الارض
 انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع هو القرار بان زرع
 في ملك نفسه اما اذا كان مستعدا في الزراعة كالغاصب جاز بيع
 النصف وكذا اذا باع نصف البناء دون الارض ولو كان الكل

فباع نصف الزرع لا يجوز كذا في الصغير من آتاه
 نصيب الكرك في نوع فيما يجوز البيع وما لا
 وفي التجريد قال محمد رحمه الله في بناء بين رجلين والارض لغيرهما فباع
 احدهما نصيبه من البناء من غير شركه لم يجز شراء الثمار على رؤس
 الاشجار لنصفه لا يجوز ونصف اخر لدارك ان لم يتوردا
 نور ولكن لم يصلح للاكل وعلق الدواب اختلف المشايخ فيه قال الشيخ
 الامام شمس الدين السرخسي وشيخ الاسلام قوا هو زاده لا يجوز بيعه
 وفي شرح القدرى وشرح الطحاوي والابيضاح بيع الثمار بعد
 الوجود والظهور جائز اذا لم يشترط الشرك وان لم يبد صلحا حرا
 ولم تصر منتفعا بها وهو الصحيح واختلف حتى يجوز عند الكل ان يبيعه
 مع الشجر وفي التجريد بيع جميع الثمرة والزرع اذا كانت موجودة جاز
 وان كان قبله وبالصلاح اذا لم يشترط الشرك وفسد بالصلاح
 بكونه منتفعا ولو شرط تركها في العقد فالعقد فاسد ولو تناها
 عظمها فاشترط لشركه فالبيع فاسد عندهم وقال محمد يجوز
 استئنا ولو اشترى مطلقا وتركه فان لم يبناه عظم والشرك بائنه
 البائع جاز وطاب له الفضل وان كان لغيره تصدق بما زاد
 من ذاته وان تناها عظمها لم يتصدق بئنه ولو اخضبت الشجرة
 في ملك الشرك ثمة اخرى فهي للبائع فان حلل له البائع جاز فان اختلف
 احوال بالموجود حتى صار لا يعرف انه كان قبل التخلية فسد البيع
 وان كان بعد التخلية فما شريكان فيه والقول في الشريك في قدر ذلك
 ولو اشترى ثمة به اصلاح بعضها وصلاح الباقي يتقارب وشرط
 الشرك جاز عند محمد وان كان يتاخر ادراك البعض تأخيرا كثيرا
 فالبيع جائز فيما ادرك ولم يجز في الباقي واما البسيط والبناء فحان
 جاز ما ظهر دون ما لم يظهر ولو باع الاصل بما فيه من الثمار الكل
 في التجريد وفي نسخة الامام السرخسي اذا اشترى ثمارا الحرام او المبطحة
 وقد خرج بعضها دون البعض قال الكرخي لا يجوز وهو ظاهر المذهب
 وقال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل وحدث الرواية
 عن محمد في الرجل اذا اشترى الورود وجمعه اليكوز والورد لا يخرج جملة
 الا بشرط ان يكون الخارج اكثر وبه كان يعني شمس الدين اكلوا في ولا
 شمس الدين السرخسي بميل الى قول الكرخي ولو اشترى ثمارا لغيره
 عليها الثمة لا يجوز ومنع هذا الاستأجر وترك الثمار عليها لا يجب الاجر
 وتطهير الزيادة للمشتري ولو اشترى القصب واستأجر الارض لغيره
 القصب حتى يدرك الزرع لا تطيب له الزيادة ويجب اجر المثل

لان اجارة الارض متعارف ولوبين المدة يصح بخلاف استيجار
الشجر لانه غير متعارف فلا يجوز وان بين المدة فيقضي مجزأ الا ان
فيطيب ويجب اجرا مثل وفي اجارات النوازل ينبغي ان يكون
المشتري ليلبايع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر معاملة
على ان لك جزءا من الف جزءا وفي الف جزءا الا جزاءا وما بيع
نصف الثمار مثا ما قبل النضج وبعد الصلاح من شجرة جاز
ومن غير شجرة لا يجوز قال وهذا لو افق بيع نصف الزرع من
شركتي وافق ركن الاسلام على السعة ان لا يجوز من شركتي ومن
غير شجرة وهو بمنزلة بيع نصف الزرع ولو باع نصف نخل الكرم
والعنب قدر الملح لا يجوز بعد ذلك ان لم يتلفظ بعبارتي العنب و
صار عنباً ينقلب حائراً اذا ذكر بعبارتي العنب لا ينقلب حائراً

خلاصة في الفصل الثالث
من كتاب البيوع

وارو ارض بين رجلين مشاع من غير مقسوم فباع احدهما بها
منها بعينه قبل القسمة او باع قطعة من الارض لعينه لم يجز لا
في نصيبه ولا في نصيب صاحبه او ما في نصيب صاحبه فظاهو
وما في نصيبه فلان فيه اضرار بصاحبه باحداث زيادة شركة ولو
باع جميع نصيبه من الارض جاز لانه لم يحدث زيادة
شركة وانما قام المشتري مقام البايع

فصل واما شرائط الصالحة من
كتاب البيوع

شراء نصيب احد الشريكين من البنا ودون الارض لم يجز وفي
القفا والفتك بيع الارض مع نصف الزرع ولو بينهما بناء فمشتري
جنته نصيب احدهما بلا اذن الاخر لم يجز وكذا الشجرة والزرع
ولو باع من شركتي جاز

في احوادي والتلثين

اذا باع نصف البنا مع نصف الارض جاز سواء باعه من اجنبه
او من شركتي وللشفيع الشفعة

في التلثين

ولو كان الزرع مشتركا بين اثنين باع احدهما نصيبه من غير شركتي
بلا اذنه الاخر قبل ان يدرك الحصاد لا يجوز وبعد الاذنه لا يصح
ولو من شركتي يصح مطلقا

الكسبة من البيوع الفاسد

قال باع الورثة الشركة ثم اقام رجل بيعة على الميعة بدين هل له
ان ينقض البيوع كما ان له ان ينقض القسمة الا ان يقضوا دين
اجاب لا لان البيوع طريق لقضاء الدين لان الدين يقضي
بالتمن ولا كذلك القسمة

وعور الزكوة من كتاب الدعوى

وفي المحيط رجل قال الثوب بعشرين فقال المشتري لا اريد ونعم حج
واخذ منه بعشرين متساو ما قال قال احداهما بعث بعشرة وقال
الاخر اشترت بتسعة فتقا بعتا ومضيا على ذلك كما كان بيتا
بتسعة لانه ينظر الى اخرها كلاهما فحكم بذلك وفي الفتاوى لو قال
لاخر اشترت منك هذا الثوب او هذه الدار او هذه البطة
بعشرة ولم يقل وانا بعتها او راها ان كان في بلد بيتا او في
بلد راحم والذانية والفتوى بتسعة البيوع في الدار بعشرة وانا بعتها
وفي الثوب بعشرة وراها وفي البطة بعشرة فليس وان كان
في بلد لا يبتاع الناس بغيره ينصرف ذلك الى ما يبتاع الناس
بذلك النقد وجها ايضا رجل قال هذا الثوب بعشرين وقال
المشتري اخذته بعشرة فذهب الثوب وهلك في يد فغلبت قيمته ولو
قال البايع بعد ذلك لا نقضه من عشرين فذهب به وهلك فغلبت
عشرته ولو قال لغيري بعتك هذا بالفتى درهم فقال ان لم اخذه
لم يجز ولو قال انا اخذت جاز وفي النوازل ان كان الثوب
يد المشتري حين ساويه بعشرة والبايع يقول بعشرون فالبيوع بعشرة
اذا ذهب به وان كان في يد البايع فذهب اليه ولم يقل شيئا فالبايع
بعشرة وهو تفصيل حسن لفتي به ولو قال لاخر بعتك هذا الثوب
بعشرة فاقطعه فمضيا ففقطه قبل ان يتفرقا بعت الملك له وفي
فتاوى اهل بلخ رجل قال لاخر بكم هذا الخط بكذا فقال متى
الحمار لا يكون بيعا لم يسلم الخط وينتقد الثمن رجل قال لاخر
اشترت منك طعناك هذا اسمائة درهم فتصدق بها عن علي هو لا
المساكين ففعل ولم ينكلم جاز يعني فعل في المجلس لانه وجد ولا يقول
كان لم يفعل حتى تفرقا لا يجوز رجل باع حارية فاذا هو غلام فلا بيع بينهما
ولو قال بعتك هذا الحمار واثار الى العبد لاصح ولو باع حيوانا على
انه كبش فاذا هو ناقة ينقض البيوع وله الخيار

من بيوع

فيمن الكركي قريبا من اولها

وفي القفا ولو قال لاخر بعت هذا الثوب لي فقال بعت ثم قال المشتري
لا اريد له ذلك وكذا لو قال المشتري رضيت بعشرة فقال البايع بعت

ثم قال المشتري لا اريد واذا قال المشتري اشتريت منك هذا الثوب
 بعشرة وقال الآخر بعيت ثم قال المشتري لا اريد وليس له ذلك
 وفي الجاهل الصغير لو قال لا اريد بعيت منك هذا العبد بالف درهم
 فقال الآخر قبلت صح البيع ولو قال لا اريد جعلت له عبدا وهذا
 بالف درهم فقال الآخر قبلت كان ذلك بيعا وفي الفتاوى لو قال
لا اريد بعيت عندي هذا منك بكذا فقال المشتري قد فعلت صح وان
 قال نعم لا ولو قال لا اريد اشتريت عبدك هذا بالف درهم فقال
 الآخر نعم او قال هات الثمن صح البيع وبه يفتي ولو قال لا اريد
 بعيتك عبد هذا بالف درهم فان لم تكن اليوم بالثمن فلا بيع بينه
 وبينك فقبل لك ولم يأت المشتري بالثمن ولقبه من الغد
 فقال المشتري قد بعيتني عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال
 قد اخذته فهذا اشتراي السنة كمن ذكبت الشرا قد انتقض و
 لو قال بعيتك بالف فان لم تأت بالثمن الى سنة فلا يقع بينه وبينك
 فخذ اقسدا وليس هذا كاختيار فان شرط الى ثلثة ايام فقال ان لم
 تأتني بالثمن الى ثلثة ايام فلا يقع بينه وبينك جاز استحقاقا
 والى اربعة ايام لا يجوز فلو جاء به في الثانية فقال خذ فلا اريد
 تأخير فانه اجبر كذا في المنتقى ولو قال ان ادبت الى كذا وكذا
درهم ثمن هذا الثوب فقد بعته منك فادى الثمن في المجلس
 صح البيع استحقاقا وفي الفتاوى لو قال لا اريد بعيت منك عبدا
هذا بالف درهم والمنفعي به انه ليعتق في الوجهين من
 بيوع قبض الكركي في اوائله
رجل قال لا اريد بعيت منك كذا بكذا فقال ذلك رجل بطريق الرقة
 يصح ولو قال بطريق الوكاية لا يصح لانه باعه منه وقول الوكيل
 لا يكون قبوله لانه اصل في البيع بخلاف الرسول لانه كالمسل
 رجل قال لا اريد بعيت هذا العبد من فلان فبلغه الرسول او غيره
 فقال اشتريت جاز ولو لم يقل بكذا فبلغه فقال اشتريت لم يصح
 ولو قال بعته منه فبلغه يافلان فبلغه رجل اخر جاز رجل قال
 لا اريد بعيت منك هذا العبد بالف درهم فقال لا اريد اشتريه
 منك بالف جاز وكذا في النكاح وكل شيء يكون احيى فيه
 لواحد مثل الهبة والصدقة والاقراء لا ينفعه اقران بعد ذلك
 كذا في المنتقى رجل كتب الى رجل بعيت عبدك هذا مني فوال
الكتاب الى رب العبد كتب اليه رب العبد بعيت منك عبدا
 هذا لم يكن بيعا وان كتب اليه اشتريت عبدك هذا ان كتب اليه

العبد بعيت منك عبدا هذا كان بيعا لوجود الكركين وفي فتاوى
 الفتاوى الامام وكما ينعقد البيع بالخطاب من اخص به عقد بالكتاب
الى الفاك او كتب لرجل الى رجل غائب وكتب فيه بعيت عبدك
 فلان منك بكذا فبلغه الكتاب فقرأ فقال قبلت ثم البيع بينهما
 او قال لا اريد بعيت منك هذا بكذا فقال اخذت او قبلت ثم البيع
 وكذا لو قال المشتري اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع هو لك
 او هات الثمن ولو قال اشتريت هذا مني بكذا فقال اشتريت لا
 يتم البيع كذا اذا قال المشتري للبائع بع هذا مني بكذا فقال بعيت
 لا ينعقد البيع عالم بقل المشتري اشتريت ولو قال ابتعت هذا بكذا
 واراد به ايجابا لبيع فقال المشتري اشتريت او قبلت ثم البيع كذا
 لو قال المشتري اولا اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع بعيت قال
 لا اريد بعيت هذا بكذا فقال المشتري اشتريت ولم يسمع البائع قول
 المشتري لا ينعقد البيع فان سمع ذلك اهل المحاسن والموجب
 يقول لم يسمع وليس في اذنه وقوله يصدق قضا وسماح
 كل واحد من العاقلين كلاما الاخر شرط صحة البيع بالاجماع و
 لو قال بعيت منك هذا بكذا فقال المحاسب اشتريت وقال البائع
 مقارنا لقوله رجعت لم يصح البيع وفي مجموع النوازل
رجل قال لا اريد ان التاجر يزوجون كركي هذا بالف درهم فقال بعته
 منك بالف درهم فقال اشتريته بها صح ان لم يكن على طريق المهر
 وان اختلف في المهر فاجبه بالقول قول من يدعي المهر فان اختلف
 شيئا من الثمن لا يسمع هو المهر من يبيع
 فيفضل الكركي في اوائله

رجل باع رطلين من شحم البطن برطل من الالية او باع رطلين من
 لحم برطل من شحم البطن باجبا منها جاز لان اللحم والشحم الالية
 اجناس مختلفة لا اختلاف صورها ومناقعها فيجوز بيع احدها
 بالآخر متفاضلا لقوله عليه السلام اذا اختلفت البوعان فبيعهوا
 كيف شئتم وكذا لو باع بيضة بيضتين او جوزة بجوزتين
 او ثمة بتمتين باجبا منها لان ربا الفضل انما يظهر عند انحسار
 القدر وهو الكيل او الوزن وقد لعدم القدر هنا وان كان
 احدهما نسنة لا يجوز لان الجش بالفراة يحرم النساء ولو
 باع ثلث بغيرين باجبا منها جاز وهذه المسئلة على وجوه ثلثة
اما ان كانا عينيين او دينيين او احدهما عينا والاخر دينيا
 فان كانا دينيين او احدهما دينيا لا يجوز لان الجش بالفراة يحرم

وان كانا عينيين جاز في قول الجنيته واجه يوسف وقال محمد وان
لا يجوز وهذا بناء على ان الفلوس هل يتعين بالتعيين عند الجنيته
واجه يوسف يتعين حتى لو هلكت العين قبل القبض ينتقل
العقد ولو اراد ان يعطى غيره مما كان له لم يكن له ذلك وقال محمد
رحمه الله لا يتعين وجه قوله ان الفلوس من الاثرى ان اذا قول
بجنس اخر كان ثمننا وكذا اذا اود بل يمنه وبيع الثمن بجنسه واحدا
بالاثنين لا يجوز ولا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير ولا في
جنسه واجه يوسف انه كان مثنى في الاصل لانه صنف وانما صنف
ثمننا باصطلاح الناس فاذا اقدمنا على البيع ولا صحة بهذا البيع
الا بعد بطلان وصف الثمنية كان ذلك باطلا لوصف الثمنية
فيكون مثنى الا انه عدد فيجوز بيع الواحد بالاثنتين كالبيضة
بالبيضتين وغيره وكل شيء ينسب الى الرطل فهو رطل في مثل الامنا
من شيء اجماع الصغرى لقاضيات في اول

باب ما يكال من جنس البيع
ويجوز بيع المعدودات المتقاربة من غير المطعومات بجنسها
متفاضلا عند الجنيته واجه يوسف بعد ان يكون يدا بيد
كبيع الفلوس بالفلوس باعيانها وعند محمد لا يجوز وجه قوله ان
الفلوس اثمان فلا يجوز بيعها بجنسها متفاضلا كالدرهم والدنانير
ودلالة الوصف ان الثمن عبارة عما يقدر به بالية الاجزاء والية
الاعيان كما يقدر بالدرهم والدنانير يقدر بالفلوس كما ثبت اثمانا
ولهذا كانت اثمانا عند متفاضلتها بجنسها وعند متفاضلتها بجنسها
حالة المساواة واذا كانت ثمننا لا يتعين وان عين كالدرهم
والدنانير فالجنس التعيين بالعدم في ان بيع الفلوس بالفلوس بغير
اعيانها وذا لا يجوز ولا انها اذا كانت اثمانا فالواحد يقابل الواحد
في الاخر فضل مال لا يقابل عوض في عهد المعاوضة وهذه التفسير
ولها ان على ربا الفضل هو القدر مع الجنس وهو الكيل والوزن
المتفق عند اجماع الجاهل والمجانسة ان وجدت ههنا فلم يوجد
القدر فلا يتحقق الربا وقوله الفلوس اثمان فلت ثمنيتها قد بطلت
في حقها قبل البيع فالبيع صا دفهما وهو سلع عددية فيجوز بيع
الواحد بالاثنتين كثر السلع العددية

في فصل واما شرطا لصحة من جنس البيع
اسلام البائع ليس بشرط للعقد والبيع ولا لثبوت ولا لصحة
بالاجماع ويجوز بيع الكافر وشراؤه وقال الشافعي اسلام المشتري

شرط حوارسة الرضا المرفق مسلم والمصحف حتى لا يجوز ذلك من الكافر
وجه قوله ان في ملك الكافر المسلم اذ لا لا تا المسلم وهذا لا يجوز ولهذا
يجوز على بيعه عندكم ولنا عمومات البيع من غير فصل بين بيع المسلم
العبد المسلم من المسلم وبين بيعه من الكافر فهو على العموم الا حيث ما فصل
بدليل ولان الثابت للكي فربا ليس لا الملك في المسلم والكافر من اهل
ان يثبت الملك له على المسلم الاثر ان الكافر يرث العبد المسلم منه ابيه
وكذا اذا كان له عبدا فربا مسلم بقى ملكه فيه وهو في كنفه ملك مستأمر
لان الملك عرض لا يبقا له فدل انه الكافر من اهل ثبوت الملك له في السلم
واما قوله فيه اذ لا لا المسلم ملك الملك محمدنا لا يظهر فيها فيه اذ لا لا المسلم
فانه لا يظهر في حق الاستخدام والدولى والاستمناع بالجارية المسلمة وانما
يظهر فيها اذ لا في حق الاعتاق والتدبير والجنابة والبيع وبه يبين
ان الجبر على البيع ليس له دفع اذ لا في حق الاعتاق والتدبير والجنابة والبيع وبه يبين
وجود فعل لا يكل ذلك في الاسلام بعد اوق بين المسلم والكافر واذا كان
مشترا الذي للعبد المسلم فيجوز اعتاقه وتدبيره واستيلاؤه ولنا بطلان
جواز هذه التصرفات مبنية على الملك وقد وجد الا انه اذا بيع لبيعه
العبد في يمينه لانه لا سبيل الى ابقائه على ملكه ولا سبيل الى ان لا يبيع
لانه بيع المدبر وانه لا يجوز فتعينت الا انه لا بالسعاية وكذا اذا كانت
امه فاستولدها فانها لا تبيع في يمينها لما قلنا ويوجب الذمي ضربه لو طئه
المسلمة لانه حرام عليه في حق التزويج واذا كانت لا يزوج عليه لانه
ان لا يبيع عنه حتى لو عجز ورد في البرق يجبر على بيعه وكذلك الذمي اذا
ملك متفقا كالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو اشتراه مسلم من الكافر
مشترا عبا فانه يجبر على الرد لان رد الفاء واجب حقا للشرع
ثم يجبر الكافر على بيعه والنداء علم وكذا النطق ليس بشرط لا يعق
البيع والشرا ولا لثبوتها وصحتها فيجوز بيع الاخرى وشراؤه اذا كانت
الاشارة مفهومة في ذلك لانه اذا كانت لاشارة مفهومة في ذلك
فامك اشارة مقام عبارة هذا اذا كان اكرس اصلها بان ولد
اخر من فاما اذا كان عبارة بان طرأ عليه فلا الا اذا دام به حتى وقع
الياس عن كلامه وصارت لاشارة مفهومة فياصح بالاخرى لا يخطئ

من يبيع البسطة بيع في فصل واما
ومنها اذا اشتري من ذمي خمر او خمر يرا على انه بالخيار ثلثة ايام فيمنه
ثم اسلم المشتري بطل العقد عند الجنيته لانه لم يدخل في ملك
المشتري والمسلم ممنوع عن ملك الخمر بالبيع وعندهما يلزم العقد

ولا يبطل لانه دخل في ملك المشتري والاسلم يمنع من اخراجه عن ملكه
ولو اسلم البائع لا يبطل البيع بالاجماع لان البيع بات في جانبه
والاسلم في البيع البات لا يوجب بطلانه اذا كان بعد القبض
والمشتري على خياره فان اجاز البيع حازه ولزم الثمن وان فسخ
الفسخ وصار الخمر للبائع حكما والمسلم من اهل ان يملك الخمر حكما
الاثر انه يتملكها بالميراث ولو كان الخيار للبائع فاسلم البائع يبطل
البيع لان خيار البائع يمنع خروج السلعة عن ملكه والاسلام
يمنع اخراج الخمر عن ملكه بالعقد فبطل العقد ولو اسلم المشتري
لا يبطل البيع لان البيع بات في جانبه والبائع على خياره فان
فسخ البيع عادت الخمر اليه وان اجاز صارت الخمر للمشتري حكما
والمسلم من اهل ان يتملكها حكما كما في الارث ولو كان البيع
بائنا فاسلم او اسلم احدهما لا يبطل البيع لان الاسلام متى ورد
واحكام مقبوض تلاقية بالعقد لانه لم يثبت بعد الاسلام ملك مبدءا
لشئها بالعقد والقبض على الكمال وانما يوجد بعد الاسلام دوم
الملك والاسلم لا ينافيه فان المسلم اذا تخمير حصيه لا يؤوله باطل
ملكه فيها هذا كله اذا اسلم او اسلم احدهما بعد القبض فاما اذا
كان قبل القبض يبطل البيع كيف ما كان سواء كان البيع بائنا
او بشرط الخيار لهما او لاحدهما لان الاسلام متى ورد واحكام غير
مقبوض يمنع من قبضة بحكم العقد لان القبض من معنى انشاء
العقد من وجه فيكون به في باب احوال اجتنابا على ما ذكر في اتم
وقد تظلم فوائده هذا الاصل في فروع اخرى يطول ذكرها وان كان
المبيع دارا فان كان الخيار للبائع لا يثبت للشفيع فيها من الشفعة
لان المبيع لم يخرج عن ملك البائع وان كان للمشتري يثبت للشفيع
من الشفعة بالاجماع اما على اصلها فظاهر لان البيع في ملك
المشتري واما على اصله ان حنيفة فالمبيع وان لم يدخل في ملك المشتري
كأنه قد زال عن ملك البائع بالاجماع وحق الشفعة يعتمد زوال
ملك البائع لا يثبت ملك المشتري والبداهة ولو تبنا يباح عبدا تجارية
والخيار للبائع فاعحق البائع العبد نفذ اعتاقه والفسخ البيع لان
خيار البائع يمنع زوال العبد عن ملكه فقد اعتق ملكه فنفذ
وان اعتق اكاربه نفذ ايضا ولزم البيع اما على اصلها فظاهر
لان ملكها فاعتق ما لنفسه واما على اصله حنيفة وان لم يملكها
بالعقد لكن لا قدم على الاعتاق دليل في صد الملك اذ لا وجود للعقد
الا بالملك ولا ملك الا بسقوط الخيار فتمت من امة على الاعيان

استقاطه اختيارا ولو اعتقها معا نفذ اعتاقها جميعا وبطل البيع وعليه
قيمة تجارية وعندهما نفذ اعتاقها ولا شيء عليه واما نفذ اعتاقها آتيا العبد
فما شك فيه لانه لم يخرج عن ملك البائع بلا خلاف واما التجارية فكذلك على
اصلها فلا يملك دخل في ملكه وعندها حنيفة وان لم يدخل في ملكه يفسد
العقد نفذ دخلت مضمنا لاقدم على اعتاقها على بائنا فاعتاقها صادف
مخالا لم يملك للعقد فنفذ واما لزوم قيمة تجارية عند ان حنيفة فلان العبد
بدل التجارية وقد حكاه قبل التسليم بالاعتاق وهذا المبيع قبل التسليم
توجب بطلان البيع واذا بطل البيع وجب رد التجارية وقد يخرج عن
رد صاحب العتق فيخرج من قيمتها ولو احتق المشتري العبد او التجارية
لم ينفذ اعتاقه اما العبد فلانه لم يدخل في ملكه واما التجارية فلانها خرجت
عن ملكه

واما حكم البيع من كتاب البيوع

القفيز من الكسطة مثل القصر من كسطة صورة ومعنى وكذا الدينار مع
الدينار اما الصورة فانها متماثلان في القدر واما معنى فان المتماثلة
في الاموال عباد عن تقارب الماليتين ففي القفيز مثلا للقصر والدينار
مثلا للدينار ولهذا الواجب على اخو قفر حنطة يلزمه قفر مثله
ولا يلزمه قتمته

واما شرائط الصحة وثبنا حنيفة

المزانية بيع الثمرة على راس النخل مثل كسيلة من التمر حنيفة لا يدريها
اكثر والزيد بيب بالعنب لا يدريها اكثر والمحاكمة بيع الحبوب في السبل
بمثل كسيلة من الكسطة خرصا لا يدريها اكثر وفي هذا بيع مال المتبا
مبا زفة لانه لا يوجب المساواة بينهما في الكيل

البدائع وفصل واما شرائط الصحة وثبنا حنيفة

نفسه لغيره عندنا ما ذكره مالك بن النسي الموطأ وهو ان يكون
رجل خيل فحيط لرجل منها ثمة بخلة او ثمتين يلقطها لحياله ثم ينقل
عليه دخوله حاطة فبذلك له ان يبيها وزله عنها على ان يعطيه بكسيلة من التمر
عنده صرام النخل وذلك مما لا بأس به عندنا لانه لا يبيع هناك بل التركة
لصاحب النخل فحسبنا اسلم له ثمة النخل وان شئنا اعطاه بكسيلة من التمر
الا انه سماه الراوي بيقا التصور بصورة البيع لان يكون بيقا حنيفة
بل هو عطية الاثر لانه لا يملك المعسر له لا لعدم القبض فكيف يجعل
بيقا ولانه لو جعل بيقا لكان بيع التمر التمر الى اجل انه لا يجوز باصلا
لان العربة المخرقة في البيع ببيع حنيفة ولا في عطية ولا في
هي العطية لغيره

واما شرط الصحة قريباً من اخره
 رجل باع شيئاً بعشرة ثم باع من المشتري خمسة عشر مع البيع الثاني
 البيع الثاني الفسخ الاول هكذا ذكره وهو الصحيح وسواء كان
 البيع الثاني بكثر من الثمن الاول او باقل يكون فسخاً للاول
 جواهر الفناوى في الباب الخامس من البيوع
 وفي الفتاوى القنوي رجل اشترى عتقاً ثم جدد العقد ان كان
 الثمن الاول لا يفسخ العقد وان كان الثمن اقل يفسخ ولو كان
 البيع الاول بالثمن مؤجل والثاني بغيره حاله على القليبيش فسخه وفيه
 بئس اخر بعينه الدراهم مع الدنيا من بيع
 خلاصه في الفصل الثاني
 باع عبداً بموئيد موصوف في الذمة فان لم يضر بالتوب اجلاً
 لا يجوز لان التوب لا يجب في الذمة الا سلباً والاجل شرط فلو
 ضرب الاجل جاز لو وجد شرط فوافقه قبل قبض العبد لا يبطل
 العقد لان هذا العقد اعتبر سلباً في حق التوب بيعاً في حق العبد
 وكذا ان يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كما في الهبة بشرط العوض
 وكما في قول المولى لعبد ان ادبت الى الف فانت حراً اعتبر فيه حكم
 التوب وحكم المعاوضة لا قطع في مسائل
 السلم من كتاب البيوع
 ولو باع جارية على انها بريرة مجهول جاز ولو باع على انها حامل
 فكموا فيه ولو اشترى جارية على انها مغنية جاز البيوع ولو باع
 اجارية على انها ذات لبن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 لا يجوز البيوع وقال القصة الوجه في جواز البيوع ولو اشترى
 جارية للظفيرة على انها حامل لم يجز البيوع من بيع
 فاضحان من الشروط المفصلة بالتحقق
 رجل اشترى من اخر ساحة او ارضاً وذكر حدودها ولم يذكر ذراعها
 لا طولاً ولا عرضاً جاز البيوع المشتري اذا عرف اكد وهو لم يعرف
 اجه ان يجوز ولو لم يذكر اكد وهو لم يعرف المشتري اكد ورجاز
 البيوع اذا لم يقع بينهما تجاوض وقد عرف جميع المبيع رجل قال لآخر
 بعني نصيب من هذه الدار بكذا ان علم المشتري نصيبه ولم يعلم البايع
 جاز بعد ان ليقرب البايع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري عند
 ابن حنيفة ومحمد لا يجوز علم البايع اولا ولو قبضها وبايع صحيح
 كما لبيح الفاسد في الفصل الثالث
 من بيع خلاصه

سئل اذا اشترى شخص سبعة او باعها بعين فاحترق هل ان
 يختار الفسخ **اجاب** اذا ظهر فبين فاحترق ففسخه بينا اشترى او
 له باع فيها باع فعق الى حنيفة روايتان في رواية يرد وفي
 رواية لا يرد وافق بعض مشايخنا انه اذا خضع البايع او المشتري
 وخسر ففسخ الفسخ وكذا البايع اذا خسر المشتري وخسر ففسخه فلو باع
 الفسخ ذكره صاحب القنية فيها والله اعلم بالصواب
 قرار الفسخ
 ولو باع داراً ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف
 حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها رجل باع رقبة الطبرون
 على ان يكون للبايع فيها حق المرور جاز وكذا لو باع صاحب
 الدار السفلى على ان يكون للبايع حق قمار العلو عليه كذا ذكره
 الائمة السرخسي في القنية
 الفاسد من بيع الحائض
 رجل قال بع منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم
 به المشتري لان الجاهل في البيت ليس به
 الفاسد من بيع الحائض
 ولو قال جميع مالي يبيعي بعت من فلان جاز ولو قال جميع مالي ملكه
 بعت من فلان كان البيوع فاسداً حائضه في الفصل
 فيما يكون اقراراً من كتاب الاقرار
 اشترى جارية على انها ذات لبن اختلف المشايخ قال القصة الوجه
 ان اشترى جارية على انها خبارة وبالفارسية دابكي قال
 الصدر الشهيد وعليه الفتوى في الخامس
 من فصول بيع خلاصه
 ولو باع عبداً على انه خباز او كاتب وكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار
 ان شاء واخذ به جميع الثمن وان شاك ترك لان هذا وصف مرغوب
 فيه فيستحق في العقد بالشرط
 خيار الشرط من البيوع
 قضى بجواز بيع الماء ليس لغير الطائفة لانه روي عن الثاني جواز بيع
 الماء بدون الارض وفي الاصل انه لا يجوز في قولهم فحصلت خلافة
 وان نقصت ليس لخبر الاجارة في الفصل
 الرابع من البيوع فيما يتعلق بالقضا
 العبد المبيع اذا ابرح قبل القبض وقضى بفسخ البيوع لا يبطل
 فضاؤه لعوده من اباة في بيع البحر

باب الحلك في فصل في احكام المرتدين

من كتاب السير

رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض فهو جائز عند ابي حنيفة
وهو قول ابي يوسف وقال محمد وزفر والثاقبي لا يجوز
وان اجراه ارجل قبل القبض فيل هو على هذا الخلاف وقيل
لا يجوز الاجارة بالاتفاق وعلى الفتوى

مؤيد زاده نفا عن اجماع الصغرة في البيع

البيع بشرط البراءة من كل عيب صحيح يسمى العيوب وعددها
اولا علمه البائع او لم يعلمه وقت عليه المشتري او لم يقف اشأ
اليه او لا موجودا كان عند العقد والقبض وحدث بعد العقد
قبل القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف في رواية وقال محمد
لا يدخل الحادث قبل القبض وهو رواية عن ابي يوسف وهو
قول زفر والثاقبي ومالك وقال زفر اذا كان مجهولا صح البيع
وقد شرط وقال الثاقبي لا يصح البراءة من كل عيب ما لم يقف
عن عيب كذا وعن عيب كذا وكان ابن ابي ليلى يقول لا يصح
البراءة من العيب مع التسمية ما لم يرم المشتري وقد حوت
هذه المسئلة بينه وبين ابي حنيفة في مجلس ابي جعفر له والفق
فقال له ابو حنيفة ارايت لو باع جارية في المأنة منها عيب كذا
يجب على البائع ان يبرر المشتري ذلك الموضوع منها ارايت لو ان بعض
حرم امير المؤمنين باع عبدا براس ذكره برصا كان يلزمه ان يبرر
المشتري ذلك وما زال حرا حتى وفى كالحليف مما صنع به

من العناية الاحكامية شرح الهداية في باب

خيار العيب من كتاب البيوع

الاصل عندنا ان كان الف قد قويا بان دخل في صلب العقد
وهو البطل او المبدل لا يحتمل الجواز برفع المفسد كما قال زفر
كما اذا باع عبدا بالف درهم ورطل من حمرة فخط الحمر عن المشتري
وان كان ضعيفا بان دخل في شرط العقد لا في صلبه وهو شرط
جائز يحتمل الجواز برفع المفسد كما في البيع بشرط خيار لم يوقت
او وقت الى اجل محمول كالحصاد والدباس وكما في البيع الذي
بالدين الى اجل وهذا العقد ينفقه فاسدا عند ما يخ عوان
كمن فده غير متفر فان ابطال الشرط قبل تقرر بان لم يدخل
وقت الحصاد او اليوم الرابع ينقلب الى الجواز وان لم يبطل
حتى دخل تقرر الفاد والف قد قبل تقرر يحتمل الزوال لا بعد

وينفقه موقوف عند بعض ما يخ ما وراوا النهران اسقط الشرط قبل
دخول الوقت تبين انه كان جائزا من الاصل وان لم يسقط حتى
دخل الوقت تبين انه وقع فاسدا من حين وجوده ويطلب

التفصيل بحقيب مسائل المتابعة من بيوع

البديع في فصل واما شرط الصحة

بيع الموهون غير نافذ في حق المزمين وليس للرهن والمزمين حو الفسخ
كالمتاجر والبيع ببيع المتاجر والموهون صحيح لكنه غير نافذ وفي
بعض المواضع انه فاسد ومعناه انه غير نافذ في حق المتاجر
والمزمين لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين او تمت الاجارة
لزم البيع واذا علم المشتري بكونه موهونا او متاجرا عند بيعه
النفذ وعنده الثاني وبه اخذ المتأخر انه يمكن النقص اذا لم يكن
عالمًا كالعيب بان اشترى امة ذات بعل ويعلم بعبده وجعله
كالاستحقاق والعلم به لا يمنع الرجوع واجابا عن المسئلة بان
الزوج لا يمنع التسليم والنفذ المتاجر يمنع برأيه

في اخر متفرقات البيوع

وقف بيع الرهن رهنة فان اجاز له ثمنه او قضى دينه نفذ وصا
ثمنه رهنا في الاول وان لم يحجر ونسخ لا يفسخ في الاصح اذا فسخ
المرتهن يفسخ في رواية عن ابي يوسف وفي ظاهر الرواية
لا يفسخ لانه الرهن فعلن به حق المرتهن وفي البيع ابطال حقه
فلا ينفذ وهو الاصح اصلاح وايضا

في باب النقص واجمانية في الرهن

في منسية المفتي والفتا والاصح اذا باع الحرة ولد من مسلم
في دار الحرب عن الامام انه يجوز ولا يجبر على الرد وعن ابي يوسف
انه يجبر على الرد اذا خضم الحرة اذا دخل دارا بامان مع ولد
فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها شرح الجمع

المسئلة بالمتبيع في باب بيع الفاسد

من كتاب البيوع

وذكر في فتا ورنا ضحا قال وقد يكون البيوع بالاختار والعط من غير
لفظ ويسمى البيوع بالتعاطي وصنع الثمن واخذ الثمن عن تناضل منهما
من غير لفظ بيع واشترى ومعنى قولهم من اهدا الجانيبين ان
الان يحبس الى البائع فياومه على شيء مما يبيع فاذا حصل الرضا
منه بذلك القدر الذي دفع فيه اخذ المستأجر برضاه وذهب فهذا
تصوير الاعطاء من جانب البائع فاذا جاء الذي اخذه بعد ذلك

فأراد به ليس ذلك على قول من قال بالكتف، من أحد الجانبيين
ولا يرد عليه إلا يعجب قد يسمي بهينة بطريقه كما إذا حصل له الجواب بقول
وأما تصويره من جانب المشتري فهو أن يبيع البائع على شيء
يريد شراءه منه فإذا تراضيا على ذلك القدر وضع الثمن عند
وذهب فإذا جاء بعد ذلك وطلب من البائع المتاع فإنه يجبر
على دفعه ويكون في شرائه من ذلك الوقت المتقدم وليس للبائع
أن يبيعه ولا يتصرف فيه بعد ذلك بل يبقى في بيع المشتري من الجاهل
الأول بمنزلة الشراء بالاجاب والقبول فهذا معنى قولهم من
أحد الجانبيين أي من جانب البائع وجانب المشتري والمختار
أن القبض من أحد الجانبيين يكفي وبليغ
من بيع
فيعمل الكركي في نوع بيع المتعاطي بالخصا
شراء المخصوص صحاح غير أن البائع إذا أخرج عن التسليم كان
للمشتري حق الفسخ ومعه لما علم المشتري بالغصب وجب أن لا
يكون له حق الفسخ وعن أبي يوسف روى أنه لا يكون له حق الفسخ
والمشايخ أخذوا بهذه الرواية وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المخصوص
من غير الغاصب إلا أن يكون الغاصب مقرا بالغصب أو كان
للمفوض منه بينة
خزانة المفتين
في بيع المخصوص من كسب البائع
ولو أقام الغاصب البينة على إبراءه عن المخصوص لا يكون إبراءه
عن قيمة المخصوص وإنما هو إبراءه عن ضمان الرد لأن ضمان القيمة
لأن حال قيام الرد واجب عليه لا قيمته فلو كان إبراءه على ليس ببراءة
فيعمل الكركي في نوع في الفاظ الإبراء
من كسب الدخول
الوكيل بالبيع إذا باع ما يبيع ورعا بالعرف درهم جازي في قول أبي بوب
ولا يكون وقال محمد بكرم ذلك هكذا ذكر الشيخ الأمام المعروف
بخواصه زاده
الوكيل من بيع البائع
العلم بالبيع لا يحصل إلا بالاشارة إليه لأن التعيين لا يحصل إلا به
الأذا كان ريبا كالمسلم فيه فيحصل العلم بالتسمية والعلم بالثمن
لا يحصل إلا بالتسمية والاشارة إليه عندنا صحاح عن التسمية وحسن
المشار إليه ولو غدر وصفته وقدر على ما يعرف في موضعه غير أن
المبيع إذا كان أصلا لا بد من الاشارة إليه بطريق الأصل لا يصير
معلوما وإن كان تبعا يصير معلوما بالاشارة إلى الأصل لا يتبع

كما لا يفرق بعبء على حدة لا يفرق بشرط على حدة إذ لو أفرق لقلب أصلا
وهذا قلبا كحقيقته
من بيع البائع
في فصل في أمان شرط الصحة
قال أصحابنا المنة الزيادة في المبيع والتمن جازية مبيعا وإنما كانت
العقد ورد عند المبيع عليه والزيادة جميعا من الأبداء قال في الجوز
الزيادة مبيعا وإنما لم تكن تكون هبة مبتدأة فإن قبضتها لصير ملكا له
وإن تبطل وأظهر أقوال أن في مثل قولنا إذا كان في مجلس العقد
وإن كان بعد الافتراق فقولنا مثل قول زفر وهو أن المنة إذا كانت
جعل محبة باللف درهم ثم قال المشتري ذلك فحسمته أخر غنما وقيل البائع
أو قال البائع ذلك هذه العبد الآخر هذه الثوب مبيعا وقبل المشتري
جازت الزيادة كان الثمن في الأصل الف وحسمته والمبيع في الأصل
محبة إن أوجب وثوب سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده وعلى هذا
الخلاص حط بعقل الثمن أنه جاز عندنا ولا يخفى بأصل العقد من الأبداء
حتى إن المبيع لو كان دارا فاستفيع بأخذها بالشفقة بما بقى بعد الحط
ووجه قول زفر وإن شافى أن الثمن والمبيع من الأسماء الإضافية المتقابلة
فلا يتصور مبيع بلا ثمن ولا ثمن بلا مبيع والقول بجواز الزيادة في المبيع و
التمن مبيعا ومناقول بوجود المبيع ولا ثمن والتمن ولا مبيع لأن المبيع
اسم لما يقابل ملك المشتري وهو الثمن والتمن اسم لما يقابل ملك البائع
وهو المبيع فالزيادة من البائع لو صحت مبيعا لا يقابل ملك المشتري بل يقابل
ملك نفسه لأنه ملك جميع الثمن ولو صحت من المشتري لم يقابل ملك البائع
بل يقابل ملك نفسه لأنه ملك جميع المبيع فلا تكون الزيادة مبيعا وإنما
لأنها م حقة المبيع والتمن فيجعل هبة مبتدأة قلنا هذا ممنوع بل
التمن اسم لما زال المشتري ملكه وبينه بمقابلة مال زال البائع ملكه
بين عنة فيملك كل واحد منهما المال المذكور كان ملك صاحبه بعد زوال ملكه
عنه ثم عا على ما عرف ثم نقول ما ذكرناه من المبيع والتمن بطريق
الحقيقة والزيادة في المبيع والتمن مبيع وتمن من حيث الصدوق و
التسمية ربح بطريق الحقيقة لأن الربح حصه ما يملك بعد المعاوضة
لا بمقابلة ما هو ملك حصه بل هو من حيث الصدوق والتسمية والزيادة
هو ما كان في ثمن ربحا حصه فيكون من شرطه أن لا يكون مقابلة
ملك البائع إلا التسمية وشرط الشيء كيف يمنع صحته وعلى أنه يمكن
محرر المقابلة في الزيادة لأن الموجب الأصل في البيع هو ثمة المبيع
وهو ما لم يبع معاوضة بطريق المعاوضة عادة وعرفا وحصه
والمقابلة عند تساوي في الحالة ولهذا إذا فسد التسمية القيمة

عنه والتمتع بقدر ما لم يمتد المبيع بالتقادم العاقلين واذا زاد في التمتع
او المبيع علم انها اخطا في التقدير كما ان ذلك بيان للموجب الاصل
الا انه ابتداء ايجاب فليكن موصفا عن ملك الغير لا عن ملك نفسه
وهذا الكلام في المهر اغلب لان الموجب الاصل فيه فهو مهر المثل
على ما عرفت

في فصل واما حكم البيع بالتحقق
وعلى هذا الخلاف الزيادة في الرهن واما الزيادة في الدين فلا يجوز
عنه اجماعا حنفيا ومحمد استحبنا ومحمد اجماعا لو سعت جاز قياسا و
الفرق لا في حنفية ومحمد بين الزيادة في الرهن وبين الزيادة
في الدين نذكره في كتاب الرهن

من المحل المردود
وان هلك بفعل جنس فعليه ضمانه لا شك فيه لانه ائتمن بالمال
غيره غير اذنه ولا بد له عليه فليكون مضموما عليه بالمثل او القيمة
والمشترى بالخيار ان شاء فسخ البيع فيعود المبيع الى ملك البائع
فليتبع احواله فيضمنه مثله ان كان من ذوات الامثال وقيمته
ان لم يكن من ذوات الامثال وان شاء اختار البيع في تتبع
احواله بالضمائم وانتهج البائع بالتمتع للمبيع قد تغير في ضمانات
البائع لانه كان يحيا فصار قيمته وتغير المبيع في ضمان البائع
يجب اختياره ثم ان اختار الفسخ وفسخ وانبع البائع احواله
بالضمان وضمنه ينظر ان كان الضمان من جنس التمتع وفيه فضل
على التمتع لا يطالب له الفضل لانه الفضل من مال ملك لزوالم
المبيع عن ملكه بنفس البيع ويرجع ما لم يضمن لا يطالب له التمتع
صلى الله عليه وسلم عن رجح ما لم يضمن لما فيه من شبهة الربا
فخرج ما لم يملك له وان كان الضمان من خلاف جنس التمتع طاب
الفضل لان الربا لا يتحقق عند اختلاف الجنس وان اختار المبيع
واتبع احواله بالضمان وضمنه فان كان الضمان من جنس التمتع
لا يطالب له الفضل لانه رجح ما لم يضمن في حقه لا رجح ما لم يملك
لان المبيع ملكه وان كان من خلاف جنس طاب الفضل
لما ذكرنا ولو كان المشتري عبدا فقتله جنسه قبل القبض فانه
كان القتل خطا لا يفسخ البيع والمشتري خيار الفسخ او المبيع
لما قلنا الا ان ههنا ان اختار الفسخ وفسخ اتباع البائع
عاقلة القاتل فاخذ قيمته في ثلاث سنين وان اختار المبيع اتباع
العاقلة بقيمته في ثلاث سنين ولو كان القتل عمدا اختلفوا فيه

على ثلثة اقول قال الحنفية ان المشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع
وليعود المبيع الى ملك البائع وليس للبائع ان يقتصر ويختمه باخذ من
مال القاتل لقيمة في ثلاث سنين وان شاء اختار المبيع والمشتري
ان يقتصر وعليه جميع الثمن وقال محمد لا فضا على القاتل بخلاف المشتري
بالحيار ان شاء فسخ البيع والبائع ياخذ القيمة من القاتل في ثلاث سنين
وان شاء اختار المبيع والمشتري اتباع القاتل بالقيمة في ثلاث سنين
من مبيع البائع في فصل في حكم البيع

هذه اذا زاد المبيع في يد المشتري شراء فاسدا فاما اذا انتقص في يده
فان كان النقصان باذنه سمي اذنه فانه لا يضمن الا ستره او البائع ان ياخذ
مع ارض النقصان لان المبيع بغيره فانه يضمن بالقبض كالمغصوب
والقبض ورد على جميع اجزائه فصار مضموما بجميع اجزائه والاوصاف
تضمن بالقبض وان كانت لا تضمن بالحق كذا في قبض الغصب وكذلك
ان كان النقصان بفعل المبيع كانه هذا او النقصان باذنه سمي اذنه
سواء وان كان النقصان بفعل المشتري فذلك لا يقتصر بغيره
كان مضموما عليه فبضمه اذنه وان كان بفعل جنسه فالبائع بالخيار
ان شاء اخذ الارش من المشتري والمشتري يرجع به على احواله وان شاء
اتباع احواله وهو لا يرجع على المشتري كما في الغصب لانه لما اخذ قيمة النقصان
من المشتري فقد تقرر ملكه في ذلك الجزء من وقت القبض فتبين ان احواله
حصلت على ملكه متقرا له فيرجع عليه والا جزم لم يملك فلا يرجع ولو
قتله جنسه فالبائع ان يضمن المشتري قيمة حاله ولا سبيل له على القاتل
ويرجع للمشتري على عاقلة القاتل لقيمة في ثلاث سنين فوجوهنا بين
البيع وبين الغصب انه لو قتل المغصوب في يد الغاصب قاتل
فاما ان كان بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة حاله والغاصب يرجع على عاقلة
القاتل بقيمته في ثلاث سنين وان شاء ضمنه عاقلة القاتل بقيمته
في ثلاث سنين وهم لا يرجعون على الغاصب ووجه الفرق ان الجنس
جسم على ملك المشتري لانه ملك المبيع بالقبض وتقرر ملكه فيه بالجناية لا
على ملك البائع فلا يملك البائع تضمينه بخلاف الغصب فان الغاصب
لا يملك المغصوب لا بتضمين المغصوب اياه فقتله لا ملك له فيه
فكان القتل جنائيا عليه ملك المالك والقبض جنائيا عليه ملك البائع فانه
له خيار التضمين وان كان النقصان بفعل البائع لا يضمن على المشتري
لانه صار مستردا بطله حتى انه لو هلك المبيع في يد المشتري ولم يوجد منه
جسم عن البائع يملك على البائع وان وجد منه جسم يملك به بغيره
هلك منه سرية جنائيا البائع لا يضمن على المشتري ايضا لانه صار مستردا

بفعله فان هلك لامن سريته جنائية البائع ففعل المشتري ضمانه لكن يطعم
حصته النقصان بالجناية لانه استرد ذلك القدر بجنانيته ولو
قتله البائع لاضمان على المشتري لانه استرد به بالقتل وكذلك
لو حفر البائع بئر افوق فيه ومات لان ذلك في معنى القتل فيصير
استرد له

من بيع البائع

في فصل واما حكم البيع في اخوة الفصل
واما اذا هلك كله بعد القبض فان هلك بغير سعادته او بفعل
المبيع او بفعل المشتري لا يفسخ البيع والهلاك على المشتري
وعليه الثمن لان البيع تقر بقبض المبيع فينفرد الثمن
وكذلك انه هلك بفعل اجنبى لا قلت ويرجع المشتري على اجنبي
بضمانه ويطلب له الفضل من هذا الزرع ما قد ضمنه وان هلك
بفعل البائع ينظر ان كان المشتري قبضه باذن البائع كمن الثمن
منقول او مؤجل فاستهلكه واستهلك الاجنبى سواء وان
كان قبضه بغير اذن البائع صار مستردا للمبيع بالاستهلاك
فحصل الاستهلاك في ضمانه فيوجب بطمان البيع وسقوط
الثمن كما لو استهلكه هو في يده

في اوائل فصل واما حكم البيع

اذا باع رجل شيئا لثقة او لثمة وقبضه المشتري ولم ينفقه ثمنه
انه لا يجوز لبائعه ان يشتره من مشتريه باقل من الذي باعه منه عندنا و
قال في الجوز

من بيع البائع

في فصل شرائط جريان الربا
ولو اشترى ما باع بمثل ما باع قبل فقد الثمن جاز بالاجماع لا فم
الشبهة من المحل المذكور

فصل فيما يدخل في البيع وما لا

اذا باع حابرية او غلما وعلمها نيا بها التي باع بمثلها دخل ثواب
مثلها في البيع وكذا باع فرسا دخل العذار تحت البيع من غير ذكر
خرانة القتل وكي لا فصل فيما يدخل تحت البيع

من كتاب البيوع

اذا باع حابرية حامل من مولاه او بهيمة حامل دخل الحمل في البيع
بتعاليق كسائر اطرافها وان لم يسم ولا اشار اليه ولو باع غنما
دخل فيها من البنا والسجور بنفس البيع ولا يدخل الزرع والتمر
الا بقرينة

واما شرائط الصحة من كتاب البيوع

ويدخل العذار في بيع الفرس والزم في بيع البعير ولا يدخل الموقود
في بيع الحمار

من كتاب البيوع

واما اشترى بيتا من منزل مجوده وحقوقه وساحب المنزل يمتنع
عن دخوله ويأمره بفتح الباب الى السكة ينظر ان كان البائع بين
لوطيقا معلوما ليس له منعه وان لم يبين اختلف المتاج فيه منهم
من قال له منعه ومنهم من قال ليس له منعه قال الصدر الشهيد
هو المختار

الفصل السادس من كتاب البيوع

اشترى بيتا من منزل مجوده وحقوقه ومنعه البائع عن الدخول
وامره بفتح الباب في سكة نافذة ان كان بين موضع النطق لهم
لذلك والا قال الصدر في المختار ليس له المنع وقيل له ذلك

من بيع البائع

وان اشترى ارضا دخل في البيع الاشياء الممتدة بغير الذكر وغير الممتدة
ايضا يدخل صغيرة اكان او كبيرا ولا يدخل في بيع الارض ما كان
على الاشجار من القطن من غير شرط وشجر القطن لا يدخل على الصمغ
والكميرات ونحوه وما كان على طاهر الارض لا يدخل في بيع الارض
من غير ذكر وما كان مغيبا في الارض من اصول الصمغ
انه يدخل

في البيع الباطل والفساد من

كتاب البيوع

اذا باع ارضا او كرها ولم يذكر الحقوق ولا المرافق ولا ذكر بكل
قابل وكبره فانه يدخل تحت البيع ما كتب له بيد المولى او اشر
الاشجار والابنية لان هذه الاشياء بمعنى الارض وليس
لنهايتها مدة معلومة وما لم يعلم مدة نهايتها فهو للنا بيد كالأرض
فانها ذات نهاية ولكن لما لم يكن لنهايتها مدة معلومة كانت النهاية
فاذا كانت هذه الاشياء للنا بيد كانت الارض من كل وجه تظن
تحت بيع الارض من غير ذكر

في الفصل الخامس من كتاب البيوع

واما اشترى رحي ما يدخل في البيع من الالة ما كان متصلا بالبيت
من غير ذكر كالحجر الاسفل ويدخل الاله على الاستحالة لانه
الرحى ليست فيه حجر دوارق
الحجر من كتاب البيوع

في الفصل

اذا اشترى شجرة بانه هل يدخل في شرائها اصلها وعروقها وارصها
فجمله الكلام فيه ان هذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان اشتراها
بغير ارضها للقطع واما ان اشتراها بقارها من الارض للترك
لا للقطع واما ان اشتراها ولم يذكر شيئا فان اشتراها بغير ارضها
لا للقطع واصلها وجبه المشتري على القطع وله ان يقطعها بها
لكن قلعا معتمدا متعارفا وليس له ان يحفر الارض الى ما يتناهي
اليه العروق لان المعروف بالعرف كالمشروط بالشرط الا
اذا شرط البائع القطع على وجه الارض فلا يدخل فيه اصلها
او لم بشرط كمن في القطع من اصلها ضرر بالبائع بان كان لقر
حائط او على حافة نهر فيحتاج الى حائل على الحائط او السور في النهر
فقطوعها على وجه الارض واصلها لان الضرر لا يستحق العقد
فان قطع او قطع سم بنت من اصلها او عروقها شجرة اخرى فهي للبائع
لا للمشتري لانه رضى ان يكون المبيع القدر المقطوع فيكون الباقي
للبيع الا اذا قطع من اعلى الشجر فالتايب يكون للمشتري لانه ثما
لكه وان اشتراها بقارها من الارض للترك لا للقطع دخل فيه
ارضها ولا يجبر على القطع لانه ملك الشجرة مع موضعها فلم يكن ملك
البائع مشغولا به فلا يملك اجبارا على القطع ولا ان يقر من مكانها
اخرى لانه لا يرضى في ملك نفسه واما اذا اشتراها من غير شرط القطع
ولا الترك لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وذكر في غير رواية الاول
اختلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما فقال على قياس قول ابي يوسف
لا تدخل الارض في المبيع وعلى قول محمد تدخل وجه قول محمد ان
المسعى في المبيع هو الشجرة وهي اسم لما تم على ارضها بعوقها
فاما بعد القطع فهو خشب لا شجر فلا يدوان تدخل الارض فيه ولهذا
دخلت في الاقرار بالاجماع بان اقر رجل بشجرة في ارضه حتى كانت
الشجرة مع ارضها المنقره كذا هذا ولا يوجب يوسف ان الارض اصل
والشجرة تابعة لها الا ترى انها تدخل في بيع الارض من غير شرط
بيعا لارضها فلو دخلت في بيع الشجرة لاستتبع المبيع المبيع الاصل
وهذا قلنا كقوله واما دخلت في الاقرار بالشجرة لان الاقرار
اخبار عن كائنه فلا بد من كون سابع على الاقرار وهو قياها
في الارض التي هي قارها وذلك دليل على ان الارض للمقر بسبب
سابع فكان القوار يكون الشجرة له اقرارا يكون الارض له
ايضا ومثل هذا لا لم توجد في المبيع فلا تدخل
بائع في فصل واما شرط الصحة من كمال المبيع

رجل باع ارضا بشرها فله ثمنه قدما بكيفية وليس جميع ما كان البائع
مستحقا في فصل الا ان كان له ثمنه كمالا بشر
فصل في الاختلاف بين البائع والمشتري
ولو اختلف البائع والمشتري في قبض المبيع فقال البائع قبضته
وقال المشتري لم اقبضه فالقول قول المشتري لان البائع يدعي عليه
وجود القبض وتقر الثمن وهو ينكره لان عدم القبض اصل
فكان الظاهر ان هذا المثل في قول قوله مع يمينه وكذلك
اذا قبض بعضه واختلفا في قبض الثمن فالقول قول البائع لما قلنا
في قبض المبيع من يبيع المبيع
في فصل واما حكم المبيع
فالان الناس يشتركون متافكا في البائع فقال البائع بعه منكم البائع
وقال المشتري اشتريت صحيح ان كان لا على وجه القول فان اختلف
في اكد القول فالحول فالحول فان بذله شيئا من الثمن لا يبيع
بما اريد في لوع
في الفصل من الثاني من كتاب السوء
فصل في حكم المبيع بشرط الكه هو قنك ايب باع بها باردها
مشتري مبيع باردها بايد ان شرطه كجوز بها باردها فلا يبيعها
ثم المشتري باعها من اخر يباعا بان قبل بنقل المبيع الثاني فليست للبائع
الاول المسترداده كبيع المشتري ثرا فاسد او قبل المشتري لا يملك
بيع وقليه الفتوى فكم بحجة الثاني والفتوى على ان بيع الوفاء فاسد
فيؤثر عليه احكام المبيع الفاسد الا ان المشتري لو باعه من اخر
فالبائع الاول اخذها كما باع المشتري من المكسر من اخر
فصل في الثامن عشر
وان اختلفا في الحول واجد فالقول قول من يدعي الحول فان اعطى
شئ من الثمن لا يبيع هو الحول
خزانة الفتاوى في ادائه
رجل عصب عبد وباعه من رجل فاحار المصنوب منه بيع الثاني
ولم يعلم با حال المصنوب قال محمد يجوز البائع حتى يعلم انه هالك
وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال البائع فاسد حتى يعلم
ان العبد قائم فان قال المشتري كان العبد ميتا يوم الاجا وقال
البائع كان حيا وقت الاجارة كان القول قول البائع
مستعمل الاحكام منقولا من قاض حات
في بيع الموقوف من سائل المبيع

ولو اشترت المرأة شئاً وقالت انا كنت رسولاً وحي اليك ولكن
على وقال البائع انا بعت منك والتمن عليك القول قولها وعلى البائع
البينة

في نوع الاختلاف من البيوع
وكذا لو باع شجران فيه شارب ثم قال البائع بعت الاشجار دون الثمار
والمشتري يقول اشتريت الاشجار مع الثمار وقالوا لا ينظر ان كان
الشارب في يد البائع قال قول قوله وان كان في يد المشتري قال قول
المشتري هذا كله مما ذكره الامام الترمذي والمحبوب في نهاية

قبيل باب الاختلاف في كتاب الاجارة
وفي الفتاوى رجل اشترى عبداً ثم اختلفت البيعة والمشتري في الثمن
فقال البائع ان كنت بعتته الا بالثمن درهم فهو حر وقال المشتري
ان كنت اشتريته الا بخمسة مائة فهو حر فالبائع لا يبيع ولا يعتق
العبد ويدفع من الثمن ما اقر به المشتري لانه منكر الزيادة لان
البائع اقر ان العبد قد عتق فلا يمكن له قبضه بعد العتق ولا يعتق
لان المشتري منكر العتق وفي الزيادات في باب ما يقرب المشتري
فيرجع بالثمن وما لا يرجع عبداً موقوف لرجل في يد اخر فباعه
رجل ثم قال البائع بعت بغير امره واقام البينة على اقرار المشتري
انه باعه بغير امره لا يقبل للثمن فطر ولو اراد ان يحلف على ذلك
ليس وكذا لو كان المشتري هو الذي يدعي في العقد دون
البائع واصطل هذا ان من سعى في القبض بتميمه لا يعتبه الا في
موضعين احدهما رجل اشترى عبداً او قبضه ولقد التزم ثم
ادعى ان البائع باعه قبل ذلك من فلان الغائب بكذا قبلت بينة
والثاني اذا وهب جارية من فلان فاستولدها الموهوب له
ثم اقام الواهب البينة انه كان دبرها او استولدها قبلت بينة
ويرجع على الموهوب له بكجارية والعقد للبائع اذا اقام البينة
ان الجارية التي باعها من فلان ماتت في بطنه واقام المشتري البينة
انها ماتت في يد البائع فبينة البائع او في لحيته تلتزم الثمن ولو ارضا
فالباق اولى ولو لم يقيما البينة قال قول المشتري لانه منكر
وفي الاقضية لو ادعى المشتري ان البائع اعتقه قبل البيع وله
حق استرداده التمسح وكذا لو اقام البائع البينة انه اعتقه
قبل البيع تقبل لان دعوى الاعتاق من البائع التي لا يبيع
لان بيع المحر لا يجوز فصار كالبيع بالمدينة ولو قال البائع قد
بعت بالمدينة وقال المشتري بالدرهم القول قول البائع لانه النحر

لبيع كما لو قال طلقت وانا صبي وفي بيع اجماع في باب من
البيوع التي يرجع فيها بالعبء وما لا يرجع قال اذا قل المشتري بعد
ما قبض العبد ان البائع كان اعتقه او قال كان حر الاصل او قال
دبره فافراق جائز على نفسه ولا يقصد على دفع البيع ويعتق العبد
ولو اوع موقوف ولو لم يقرب البينة لكن اقر ان باعه باع هذا
من فلان قبل ان يشتريه فان كذبه جعل كان لم يقرب وان صدق
اخذ العبد منه وفي الزيادات في الباب الثاني من البيوع
ان المشتري لو اقام البينة على البائع ان الامة المشتراة حرة قبلت
بينة ويرجع بالثمن على البائع واختلف اصحابنا فيمن باع ارضا
ثم اقام المشتري البينة انه باع ما هو موقوف ولو ادعى البائع انها
وقفت بائنه في كتاب الوقف ولو اقر المشتري ان الارض
المشتراة مقبرة او مسجد بائنه في كتاب الدعوى وفي النوازل
امراة لها جارية امرت زوجها ان يبيعها ويشترى اخرى فباعها
ومشتري اخرى ثم قال لها بعد ذلك اشترىتها لنفسه وجعلت ثمنها
وباعها لنفسه ان تقدم من مالها في ثمن الجارية فاكارية لها ولا يصدق
انه اشتراها لنفسه امراة اشترت شئاً وقالت انا كنت رسول
وحي اليك ولا تمن على وقال البائع انا بعت منك والتمن عليك
فالقول قولها وعلى البائع البينة المشتري اذا رد والمبيع المعجب
فقال البائع ما بعت هذا بل غيره فاقول في خلاف خيار الشرط و
الرؤية وفي اجماع الصغرة المشتري اذا اراد ان يرد المبيع
المعجب قال البائع بعتك هذا العبد واخبره فقال المشتري اشترى
هذا وحده القول قول المشتري

في الفصل الحادي عشر من كتاب البيوع
ولو اتفقا على الموت واختلفا في كونه في الثلاث فاقول المدعي بشهادة
الموت وتحكيم احوال وتسقط الاحالة الى الاقرب اذا قبل الاقرب منه
والبينة للاخر لا يثبتها خلاص النقل والدرهم **شأى** ولو اتفقا على
على موت العبد واختلفا في كون الموت في الثلاث بان قال احد
انه مات فيها وانتقض البيع وقال الاخر مات بعدها ولزم البيع
فالقول المدعي انتقضت بشهادة الموت وتحكيم احوال اما الاول فلان الموت
بالنقض في وقت هذا المدعيه ذلك واما الثاني فلان الموت ثابت
في احوال واحال يدل على ما مضى كما هو الطائفة **قوله** وتسقط الاحالة
الى الاقرب الاخره ان راعى جواب سؤال مقدر وتقديره ان يقال
انه كان الظاهر هذا المدعي الموت من هذا الوجه الا انه شاهد

لمدعى الحياة من وجه آخر وهو ان الموت حادث والحادث بحال يحا
الى اقرب الاوقات وما بعد الثلاث اقرب فوجه ترجيح مدعى
الموت وتقريره ان يقال ظاهر مدعى الموت في الثلاث
يقضي ابقاء ما كان من ضمان الفتمه على ما كان وظاهر مدعى الموت
بعد الثلاث يقتضي اثبات ما لم يكن والظاهر لصالح مدعى ابقاء ما كان
لانه ان ثبت ما لم يكن فلهذا يستقطب الاحالة الى اقرب الاوقات
لكونها قابلة ابقاء ما كان حالها منها مثبتة ما لم يكن واذا سقطت
الظاهر من تعيين الاخر ضرورة هذا اذا لم يكن لها بينة ولما اذا اقام
البينة فالبينة مدعى الموت بعد الثلاث لانها تثبت امرين حادثين
احدهما انتقال الملك الى المشتري والثاني لزوم العقد فان قيل
ينبغي ان يرجح مدعى الموت في الثلاث لانه يدعى اسبق الموتين و
الميت حرة لا يموت ثانيا اذ يرجح بينة البسوق الا ترى ان بينة
البيع يتخرج على بينة الحصة والقبض فان ارتجى وتاريخ الحصة هو
فرضه جادون البيع ليرجى بالبيع تلك الاختلاف بين العاقد
وقع في اثبات التمه لاني اثبات الموت فلم يجز سبقه لانه غير مقص
بالدعوى بخلاف مسئلة الحصة فانها هي المقصودة لا غيرها فافترق
بكتابي شرح المختصر الجامع الكبير في باب
الاختلاف في الموت وقت اختياره في البيع

ولو اختلف المتعاقدان فادعى المشتري ان البيع باطل وادعى البائع
انه بيع وفا قال قول البائع هذا في تمام التمسك وفي الفتاوى
الصغير لو ادعى احد هاتين العقد والاخر الصحة قال قول
من يدعى الصحة ولو اقاما البينة فبينة مدعى الفساد اولي
في الرابع من فصول بيعوع الخلاصة

رجل اشترى خابية خل فخله المشتري في جرة ثم وجد فيها قارة ميتة
فقال المشتري كانت في خابيتك وقال البائع بل كانت في جرة كذا لقول
قول البائع لانه ينكر الحجب من بيعوع

محدث الفتاوى

والقول قول القابض في الزيادة والنقصان وعليها تفرع ما في كتاب
ولو باع من اخر ابركسما فوزنه البائع على المشتري فذهب المشتري
ثم جاء بعد من وقال وجدته ناقصا انه كان يعلم انه انتقص من الزيادة
فلا شيء على البائع وكذا لو كان النقصان مما يجزى بين الوزنين وان
لم يكن النقصان من الزيادة او لا يجزى بين الوزنين فان لم يكن المتغير
اقرا له قبض كذا من ان يمنع حصة النقصان من الثمن انه كان

لم ينفقه الثمن وان كان بقدر الثمن يرجع عليه بذلك القدر وانما
المشتري اقرانه قبض كذا من ان قال وجه ثاقل من ذلك فليس له
ان يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يسترده انتهى من
بيعوع البسم الراين عند شرح قوله وان
نفتق كسب اخذ بحصته

اشترى عبد اثم ادعى انه باعه من البائع باقل منه اشترى قبله التمه
وفد البيع وادعى البائع انه اقاله البيع كان القول قول المشتري باقل
مما باعه والمشتري يدعى الاقالة بخلاف كل واحد منهما على دعوى صاحبه
وق الاقالة بالتعاطي يصح كما يبيع كذا في الزيادات
خراتة المفتين قبل بيع الوالد من على
الولد الصغير

فصل في المقبوض على سوم الشراء

والمقبوض على سوم الشراء انما يضمن اذا كان التمه مسجى على ما عليه
الفتوى برازيه في الثاني في نفع
في المقبوض على السوم

المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر
اسباه في البيوع من الفن الثاني

فصل في التمه المقبوض ببيع باطل الصحيح انه مضمون كفاسه والمقبوض
بفاسد ضمه مثله في المثل وبقيته في غير كغصب وما قبض على سوم
الشراء لو سعى ثمنه بما ثل الفاسد ضمن في المثل مثله في غير بقيته ولا
القبض الفاسد يملك بقبضه ويضمن بمثله او قيمته كبيع فسد
جامع الفصولين قبيل الحاد والكلين

ولو قال حال السوم بيع بالث على انه ضامن كس خمس مائة سواء ففعل
فلا شيء على الضامن لانه التزم شرطا في البيع او رشوقا لثمنه اذ قيد بما سوا
الالف حتى لو لم يقيد كان كقبلا بالنصف واكره يدفع ان لم او اكره
عده افعلى الالف والبيع لا يفسد بما لم يشترط فيه على العاقد كما قيل في شرط
اوضاع زينة وعطوف الشرط وان قال من التمه سورا لالف فخلية خمس مائة
لانه المأمور وكبل لشرائه الثلث في حق الكل وغيره كقبيل اخذ ابراهيم المقايذ
بيها حتى وجب ردها عند الفسخ والمقابلة على الاظهر

الحاج مع الكبير للمخاطي في باب زيادة الكسب
من كتاب البيوع

رجل باع رجلا بثوب وقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري لا بل بعشرة
فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان

المشتر ان استهلك النوب يلزمه عشرة ودرهما وان يرد ما
لم يستهلكه فاك ابو حنيفة وابو يوسف القياس ان يكون عليه
قيمة كل تركب القياس بالعرف ويلزمه عشرة ^{فان}

في باب البيع من كتاب البيوع

المقبوض على سبب الشراء غير مضمون بالقبض بل بالعقد ^ط
بشرط اختيار الثابت دلالة على ما عرف

في او اخر كتاب العارية

ش رجل تقدم الى رجالي فقال ادفع هذه العاروة الى فارها
فقال ارفعها فرفعها فسقطت من يده فاكسرت لا يضمن لانه ان
اخذها على سبب الشراء كمن اشترى مسجلا جرم لو قال لكم هذه فقال
الرجالي بكذا فقال اخذها فارها فقال نعم فاخذها فوقع من يده
فاكسرت يضمن لانه اخذها على سبب الشراء والتمس مسجلا ولو وقع
على اقلع فاكسرت ما وقع عليها من الاقلع يضمن ما وقع عليها من
الاقلع سواء سمي الثمن او لم يسمى لانه جاز عليها وهذا كله اذا ساء
واخذها باذن صاحبها اما اذا اخذها بغير رضاء صاحبها وساء
فوقع من يده فاكسرت يضمن سواء سمي الثمن او لم يسمى لانه اخذ
بغير اذن صاحبها فيجب الضمان بالاخذ **ع** اخذ ثوبا فقال اذهب
به فان رضى به اشترى به فضاغ من يده لم يلزمه شيء ولو قال ان
رضيت به اشترى به بعشرة كان ضامنا لانه المقبوض على سبب الشراء
انما يكون مضمونا بالقيمة او ابلين الثمن وبه اخذ الفقهاء الواليت
من بيوع اللاقطي في هلاك المقبوض

على وجه السوم

ان اشترى رقعا او ثوبا فاخذ الكوز من الفقاعي او القدر من بايع
الشراء لم يشترى فوقع من يده فاكسرت لا يضمن عليه لانه الكوز والقدر
عارية في يده **ع** اخذ ثوبا فقال اذهب به فان رضى به اشترى به
فضاغ من يده لم يلزمه شيء ولو قال اشترى به بعشرة بعشرة كان
ضامنا لان المقبوض على سبب الشراء انما يكون مضمونا بالقيمة
او ابلين الثمن وبه اخذ الفقهاء الواليت **ب** الوكيل بالشراء
اذا اخذ السعة على سبب الشراء بر يده اذا سمى الثمن فارها
الموكل فلم يرض بها وردت على الوكيل فله ان يخلع صفة الوكيل
قيمة السعة للبايع لانه المقبوض على سبب الشراء اذا اتفقا على الثمن
مضمونا وهل يرجع الوكيل على الموكل ان كان امره الموكل بالاخذ على
وجه السوم يرجع لانه عامل له لما قبضت واجبة وان لم يكن امره بذلك

لا يرجع لانه خبير عامل له لانه القبط لم يكن باجبه لان الامر بالبشر لا يكون
امرا ما قبض على وجه السوم

في هلاك المقبوض على وجه السوم

ان قال احدكم بعث بعشرة وقال لاخر اشترى بعشرة فضاغ
مضيا على ذلك كان بيعا بعشرة لانه ينظر الى اخرها كذا فيحكم بذلك
ع رجل باع رجلا بنوب فقال البايع ابني بعشرة فقال المشتري
لا اخذ الا بعشرة فان كان النوب في يد المشتري حين ساء فذهب
فمضى بعشرة لان المشتري رضى بعشرة حين ذهب به وان كان
حينئذ في يد البايع فدفعا الى المشتري فهو بعشرة لان البايع رضى بعشرة
حين دفع اليه وهو محض التقابل الذي امر به المسئلة التي قبيل ذلك
واول **د** رجل قال لاخر بكم هذا النوب فقال المشتري فاخذ وذهب
به وسكت لانه بعشرة لانه رضى بها ولو قال البايع هو بعشرة
فقال المشتري لا اريد بعشرة فذهب ثم جاء واخذ وذهب به فله
في يده وهو بعشرة لانه رضى به **ن** قال لاخر بكم هذا النوب بعشرة
فقال المشتري اخذ بعشرة فذهب بالنوب فملك في يده فعليه قيمته
ولو قال البايع لعد ذلك لا انفص من بعشرة فذهب به فعليه عشرة وانه
رضى به دلالة وسبب هلاك المقبوض بسبب الشراء لعد هذا
من بيوع اللاقطي في الثمن الذي يقع عليه العقد

نوع في المقبوض على سبب الشراء

المقبوض على سبب الشراء لا يكون مضمونا بالقيمة الا لعد بها من الثمن في ظاهر
الرواية قال في الفنا ورجل قبض ثوبا فقال له صاحبه اذهب به ان
رضيت به اشترى به فضاغ من يده لا يضمن شيئا ولو قال ان رضى به اخذ
بعشرة كان ضامنا وفي شرح الطحاوي رجل اخذ من رجل ثلثة ثواب
واحدة بثلاثين والاخر بعشرين على ان يأخذ منها اثباتا بمائة
فضاغ الكل عندئذ معا لزمه ثلثة ثواب كل واحد منهما ولو ضاع واحد
بعد واحد لزمه ثمن الاول وهو في الاخير من ثمنه رجل دفع قارورة
من دكان الزجاج فقال ارفعها حتى اراها او اراها غير فسقطت
ان بين الثمن ضمير وان لم يبين لا والله اخذ على غير النظر ثم قال النظر
اليه فضاغ لم يخرجه وفي النظر اليه عن الضمان وهو ما اخذ عليه اول
مرة وانما اخذ بغير اذنه ضمير في الوجهين وفي المنتقى لو ان رجلا
بعث رسولا الى بزاز ان ابعت له بنوب كذا فبعث اليه البزاز مع رسوله
او مع غيره فضاغ النوب قبل ان يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك
فلا ضمير على الرسول ثم لعد ذلك انه كان الرسول رسول الامر فالضمان

على الامر وان كان رسول رب الثوب لاصنام على الامر حتى يصل
فاذا وصل اليه الثوب فقد ضامن ومثله لو ارسل ان رسول
الى رجل ان البعث الى بعثرة دراهم قرصا فبعث بها مع رسوله قال
ضامن لها اذا اقران رسوله قد قبضها وان بعث مع غيره لاصنام
على الامر حتى يصل اليه وكذا لو كان له دين على رجل فبعث اليه
رسولا ان البعث الى بالدين الذي الى عليك فان بعث اليه مع
رسول الامر فهو من مال الامر رجل ساءم رجلا بفتح فقال
لصاحبه ارم الى فدفع اليه فوقع من يده على اقداح فانكسرت
لا يضمن القابض المدفوع اليه ثمن القدرح لانه قبضه على
سوم الشراء من غير بيان الثمن وعليه ضمان الاقداح التي
انكسرت بفعله اشترى فقام او شرا با فاخذ الكوز او القدرح
من الفقاعى فوقع من يده فانكسر لا يضمن
من يبيع

فصل فيما يتعلق بقبض المبيع وما لا

والاصل المحفوظ ان العقود في حق القبض على مراتب منها ما يشترط
فيه القبض من ايجابين وهو الصرف ومنها ما لا يشترط فيه القبض
اصل كبيع العين بالعين مما سوا الذهب والفضة وبيع العنبر بالدينار
وما لا يتضمن ربا، الثأ كبيع الحنطة بالدرهم وكحوها ومنها
ما يشترط فيه القبض من احد ايجابين كبيع الدراهم بالفلوس وبيع
العين بالدين مما يتضمن ربا، الثأ كبيع الكيل بالكيل والموزون
بالموزون اذا كان الدين منهما ثمن وبيع الدين بالعين وهو السلم
ولو تبايعا فلت بعينه بغير باعها جاز عند ابي حنيفة وانه لو
وتبعين كل واحد منهما حتى لو هلك احدهما قبل القبض بطل العقد
وكذا اذا رده بالعين او استحوذ ولو اراد احدهما ان يدفع مثله ليس
ذلك وعند محمد لا يتبعين ولا يجوز البيع وقد ذكرنا المسئلة مع دلالتها
ما تقدم ولو تبايعا فلت بغير عينه بغير باعها او عين احدهما
ولم يعين الاخر لا يجوز في الرواية المشتهرة عنهما وروى عن ابي
يوسف انه يجوز والصحيح جوازها في الرواية

في فصل واما حكم المبيع

واما فقهاء التمسك والقبض فالتسليم والقبض عندنا هو التخلية و
التخلى وهو ان يحل البائع بين المبيع وبين المشتري برفع احوال بينهما
على وجه يتمكن المشتري من التصرف فيه فيجعل البائع مسلما للمبيع و
المشتري قابضا له وكذا التسليم الثمن من المشتري الى البائع وقال الشافعي

القبض في الدار والعقار والشجار بالتخلية واما في الدرهم والدينار
فتسليمهما بالبراجم وفي الشيا ببالنقل وكذا في الطعام اذا اشترى
مجازفة واذا اشتراه مكايلا بالكيل وفي العبد والبرصية بالسيرة
من ربه وجه قوله ان الاصل في القبض هو الاخذ بالبراجم
لانه القبض صفة الا ان فيما لا يحتمل الاخذ بالبراجم اقيم النقل
مقامه فيما يحتمل النقل وفيما لا يحتمل اقيم التخلية مقامه ولست
ان تسليم الثمن في اللغة عبارة عن جعله سائما فاقول سلم فلان
لقد ان اى خلص له وقال له قد رجلا سائما رجلا اى سائما خالصا
له لا يشترط فيه احد فتسليم المبيع الى المشتري هو جعل المبيع سائما
للمشتري خالصا بحيث لا يترفع فيه احد وهذا يحصل بالتخلية فكما
التخلية تسليما من البائع والتخلية قبضا من المشتري وكذا هذا ان
تسليم الثمن الى البائع لان التسليم واجب ومن عليه الواجب لا بد
وان يكون له سبيل الخروج عن حدة ما وجب عليه والذرف وسه
هو التخلية ورفع الموانع فاما الاقباض فليس في وسعه لان القبض
بالبراجم فقل اختيارى للقباض فلو قلن وجوب التسليم به لتعذر عليه
الوفاء بالواجب وهذا لا يجوز نعم لا خلاف بين اصحابنا رحمهم الله
في ان اصل القبض يحصل بالتخلية في سائر الاموال واختلوا في
انها هل هي قبض تام فيها ام لا وحل الكلام فيه ان المبيع لا يخلو اما
ان يكون ماله مثل واما ان يكون ماله مثل فان كان مما لا مثل
له في المذروعات والمعدودات المتفاوتة فالتخلية فيها قبض تام
بلا خلاف صحح لو اشترى مزرعة او معدودا معاودة ووجه
التخلية يخرج عن ضمان البائع ويجوز له بيعه والانتفاع به قبل الزرع
والعد بلا خلاف وان كان ماله مثل فان باعه مجازفة فكذلك لانه
لا يغير معرفة القدر في بيع المجازفة وان باع مكايلا او موازنة في
المكيل والموزون وخطي فلا خلاف في ان المبيع يخرج عن ضمان البائع
ويدخل في ضمان المشتري حتى لو هلك بعد التخلية قبل الكيل والوزن
بذلك على المشتري وكذا لا خلاف في انه لا يجوز للمشتري بيعه والانتفاع به
قبل الكيل والوزن وكذا لو اشترى او اترانه من باعه ثم باعه مكايلا
او موازنة من غيره لم يخل للمشتري ان يبيعه او ينتفع به حتى يكيلا او يوزنه
ولا يكتفي باكتساب البائع او اترانه من باعه وان كان ذلك بخطة المشتري
لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن بيع الطعام حتى يكيل

بدائع في فصل واما حكم المبيع

من كتاب المبيع

معنى التسليم والتسليم يحصل بالتخلية لان المشتري نصير مالا خالصا
للمشتري على وجه يتزبنا له لقله والتصرف فيه على حسب مقتضى ارادة
ولهذا كانت التخلية تسليما وقبضا فيما لا مثيل له وفيما لا مثل في البيع
بما زنة ولهذا يدخل المبيع في ضمان المشتري بالتخلية نفسها لما خلا
ولان التخلية قبض لا ان حصة التصرف بعد وجوب القبض بما
ثبت تعبدا غير معقول المعنى من بيع ع البهائم

في فصل واما حكم البيع
البيع اذا اخل بين المبيع وبين المشتري بحيث يمكن المشتري من قبضه
بصورة ايضا للمبيع حتى لو هلك قبل القبض حصة المالك عليه
وكذا لو اخل المشتري بين البائع والتمتع ولو قبض المشتري المبيع
بغير اذن البائع قبل نقد الشئ كان للبائع ان يسرده فاعلى المشتري
بين المبيع وبين البائع لا بصيرة فابضا ما لم يقبضه حصة
المعوا على ان التخلية في البيع بجزء يكون قبضا وفي البيع
الفاسد واما ان الصحيح ان قبض وفي الحصة الفاسدة كهيئة
المشاع الذي يحتمل القسمة لا يكون قبضا باتفاق الروايات و
اختلفوا في الحصة الجائز ذكر القصة بالليث انه لا بصيرة فابضا
بالتخلية في قول ابي يوسف وذكر شمس الائمة اكلوا في انه بصيرة فابضا
ولم يذكر قبض خلافا من بيع ع في بيع

في ما قبض المبيع من التخلية
الاصل المحفوظ ان لا يكون تسليمه الا بضرب يرجع الى قطع الاتصال
ثبت اصل التخلية فببعضه باطل وما لا يمكن تسليمه الا بضرب يرجع
الى قطع الاتصال عارض فببعضه فاسدا لان يقطع باختاره ويسلم
فيجوز بدائع في فصل

واما شرائط الصحة من كتاب البيوع
رجل باع دارا وسلم ولا فيها متاع قليل وكثير لا يصح التسليم لان يد
البائع قائمة عليها فان اذن له القبض اذ اراد قبض المتاع صح
والمشاع بصيرة ودلعة وكذلك لو باع الارض وفيها زرع لا يصح
التسليم من بيع ع حقة الفأور
ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها قليل متاع للبائع لم يكون ذلك
تسليما حتى يسلمها فارغة وان اودع المتاع عنده المشتري واذن
للمشتري قبض الارض والمتاع جميعا صح التسليم لان الكل صار في
يد المشتري مؤبد زاده
من المسائل المتعلقة بالبيوع

وبيع المنقول قبل قبضه من البائع او الاجنبي لا يجوز
بزازية في الرابع من كتاب البيوع
وفي الاصل ايضا رجل اشترى شيئا لا يجوز له ان يبيعه ولا ان يوليه
احدا ولا ان يشركه فيه احدا قبل القبض وهذا في المنقول
في العقار كذلك عنه محمد وعندهما يجوز خلاصة
في الفصل الرابع من كتاب البيوع

ولو ائتمن بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو من معنى المشتري
نحو الاجرة وبدل الصلح عن دخول العين فعلى قايس قول الجمهور
لا يجوز وعلى قول محمد يجوز وعلى هذا اذا وصبه والقرض والوصية
على هذه الخلاف هذا اذا تصرف المشتري في المنقول المشتري قبل القبض
مع اجنبية واما اذا تصرف فيه مع بائعه بان باعه منه لم يجز بيعه اصلا
قبل القبض وان وصبه له لا يصح هبته ويصح اقالته وفي التخلية
ولو رهن قبل القبض لم يصح لو قيل البائع بنفسه وفي شرح الصحاح
وانه لم يقبل البائع الرهن بطك والبيع صحيح على حاله اشتري دارا او
وهبها لغير البائع قبل القبض وامر بالقبض جاز بالالتفات
تأخر خاتمه في الثاني من كتاب البيوع

رجل باع خلافا في دن في بيته وخلي بيته وبين المشتري فتم المشتري على الدن
وتشك في بيت البائع فملك بعد ذلك فانه يملكه ملك المشتري في قول
محمد وعلمية الفتوى من بيع ع في بيع

في باب قبض المبيع
رجل باع مكيلا في بيت البائع مكيلا او موزونا موازنة وقيل للمشتري
خليفة بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري
قابضا ولو انه دفع المفتاح الى المشتري ولم يقبل خليفة بينك وبينه
فأقبضه لا يكون قابضا

من المحل المزبور
اشترى عبد اذ ذهب عنه قبل القبض لا يسقط عنه من الثمن وفي فتاوى
في ظهير الدين باع مكيلا في بيت مكيلا او موزونا موازنة وقال خليفة
بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري قابضا
ولو انه دفع الى المشتري المفتاح ولم يقبل خليفة بينك وبينه لا يكون
قابضا لان في الوجه الثاني القبض لا يتصور فلا يقوم التخلية
مقامه وفي الوجه الاول يتصور فبقا والفاصل بينهما اذا كان كمال
يقدر على اعتلاقها كانت قسيمة والا كانت بعد ذلك وكذا الرهن والوصية
مشتمل الاحكام في سائر بيع الوفا منه كتاب البيوع

المشتري رتبة والبائع رتبة فقال له المشتري احماني معك فقلت معك فقلت
الدابة هلكت من مال المشتري لان ركوب المشتري قبض منه
لاقط في نفسه التخلية من مائل تسليم
المبيع وبقا من اوائل في البيع

ذكر خطبة الدمن المرحومة في شروطه اذا باع الثمر على رؤس
الاشجار فقال البائع قد برأت اليك منه وخلي بينه وبين
الثمار فقال المشتري برأت ثم اصاب الثمر آفة فاهلكته فالتمس
يملك على المشتري لانه صار قاصدا لما خلى البائع بينه وبين المشتري
فيكون الهلاك على المشتري

في بيع الثمار من الكاوي والثلثين
اذا اشتري خلا في ذلك المشتري وخلي البائع بين المشتري وبين الدن
في بيت البائع وختم المشتري على الدن صار المشتري قاصدا لما خلى
عند محمد خلا لانه لو سفت وحاصل الخلاف يرجع الى ان التخلية
في بيت البائع هل هي صحيحة فعند محمد صحيحة خلا لانه لو سفت
فان هلك ممتلك من مال المشتري في قول محمد وعليه الفتوى

تأخر ضامنه في الرابع من كتاب البيوع ما فيها
باع عبدا تجارية وقبض تجارية ولم يدفع العبد حتى ولدت ثم مات
العبد قبل ان يدفعه انه ياء خذ تجارية وولدها لا تفسخ العقد
من الاصل يموت العبد في يد بائعه

في فضل في حكم البيع من في البيع
ع اشتري امة فادعها البائع رجلا او اجمعا قبل قبض المشتري
فما تنفيذ يد ليس للمشتري ان يضمه لانه لو ضمته رجع بذلك على البائع
فيصير كان البائع هو الذر الفري ولو باعها فضم المشتري الثاني اذا
هلك عند ولو اعادها منه او وهبها له ماتت في يد المشتري
ان يحبس البائع ويضمه قيمتها لانه لو ضمته لا يرجع على البائع
اشترى امة فامر البائع رجلا بالذبح فذبح ان كان علم الذبح بالبائع
فلم يشتر ان يضمه لانه لو ضمته لا يرجع به على البائع فلا يصير كان
البائع ذبحه وان لم يكن علم الذبح ليس للمشتري ان يضمه لانه لو ضمته
رجع به على الامر فيصير كان البائع هو الذر فذبح ولو امر بالذبح
غيبه بالذبح ثم باع الساق قبل الذبح ثم ذبحها الما مور كنهان في كفا
العبد والذبح اول المائل المشتري بين قسم الذبح وبين قسم العبد
انه يضم الما مور ولا يرجع بذلك على الامر وان لم يعلم الما مور بالبائع
لانه اذا كان الامر بالذبح وقت الامر لم يثبت الغور وقد كنهان

هذا المسألة في كتاب العصب والضممان في الفصل السابع وستين
في مائل العيوب في اخر ما يمنع الرد بالعيب هلاك احد مصرعي البائع
قبل القبض وسبأ في فصل ما يتم به القبض هلاك احد مصرعي
الطرف وسبأ في الباب الاخير اشتري عبدا من فقبل احد مصرعي
قبل القبض خسر المشتري ان شاء الله العبد الباقي بجميع ثمنه وان شا
ترك لان قيمة المقتول في غرض العبد الباقي ولو كان مكان العبد من
ثمن ان المسألة بجالها فله ان يأخذ الباقي بحصتها من الثمن
ان شاء لانه لا ضمان على البهيمه في ان المقتول قد ماتت حتف الحفا
ع اع عبدا بر غنيفة بعيت فلم يبق باضا حتى اكل العبد الرخيص
صار البائع مستوفيا للثمن بخلاف ما لو رهن دابة وقبض شعير عند رجل
فأكلت الدابة الشعير حيث لا يصير المهر من به مستوفيا شيئا من الدين
والفوق ان طعام المبيع على البائع مادام في يد فصار به مستوفيا وطعام
المهر من على المراهن دون المهر من فلا يصير المهر من به مستوفيا
من يبيع الاقط في تصرف البائع في المبيع
وهلاك قبل قبض المشتري

ولو قبض المشتري المبيع باذن البائع بطل صوح الحبس حتى لا يملك الاسترداد
ولانه ابطال حقه بالاذن بالقبض ولو قبض بغير اذنه لم يملك ولان البائع
لا يملك حتى الان لا يجوز ابطاله عليه من غير رضاه ولو كان المشتري
تصرف فيه نظري ذلك فان كان تصرفا يحتمل الفسخ كالبيع والهبة
والرهن والاجارة والامارة فسخه واسترده لانه تعلوق به حقه و
ان كان تصرفا لا يحتمل الفسخ كالاعتاق والتدبير والاستيلاء لا
يملك الاسترداد لان الاسترداد والاعادة الى الحبس اما ان كان مع
تصرف هذه التصرفات وان كان مع قيامها لا يسيل الى الاول ولا
هذه التصرفات لا يحتمل النقص ولا يسيل الى الثاني لانها اذا بقيت
لالت الاعادة الى الحبس من كل وجه او من وجه وكل ذلك لا يجوز
فبطل صوح الحبس صلا وراثا ولو لقد المشتري الثمن فوجد البائع
زبونا او ستورا او مستحقا او رجلا بوضعه كذا كسرته لا يخلو اما ان يكون
المشتري قبض المبيع واما ان يكون لم يقبض فان كان لم يقبضه كان
له حق الحبس في الفصول كلها لانه تبين انه ما استوفى حقه وان كان قبضه
المشتري بنظره انه كان قبضه بغير اذن البائع فللبائع ان يسترده في الفصول
كلها مادام كرها وكذلك انه كان المشتري تصرف في المبيع فللبائع ان
يفسخ تصرفه وليست المبيع الا اذا كان تصرفا لا يحتمل الفسخ فلا يفسخ
ويطالب المشتري بالثمن ولو لقد المشتري الثمن قبل ان يفسخ التصرف

الذي يحتمل الفسخ للفسخ لانه لما نفذ الثمن فقد بطل حقه في البيع
 فبطل حق الفسخ والاسترداد وان كان قبضه بادن البائع ينظر
 ان وجد زيوفا في الاسترداد المبيع عنده اصحابا الثلاثة
 وعند زيوفا ان يسترد وهو قول ابي يوسف الاول ووجه
 قول زفران البائع ما رضى به والحق ان يكون الاصل حقه اليه
 وحقه في الثمن التسليم لا في المعيب فاذا وجد معيبا فلم يسلم
 له حقه لكان له ان يسترد المبيع حتى يستوفي حقه كالمراهن اذا
 قضى دين المرتهن وقبض المرتهن ثم ان المرتهن وجد المقبوض
 زيوفا لكان له ان يردده ويسترد المرتهن لما قلنا كذا هذا ولنا
 ان البائع سلم المبيع بعد استيفاء حقه فلا يملك الاسترداد
 الا بعد ما استوفى حقه ودلالة ذلك ان الزيوفا جنس حقه
 من حيث الاصل وانما الفاكهة صفة اجودة بدليل انه لو جوزه
 به في الصرف والسلم وان لا يجوز واذا كان المقبوض جنس حقه
 فتسليم المبيع بعد استيفاء حقه يمنع من الاسترداد بخلاف
 الرهن لان الارتمكان استيفاء حقه من الرهن والافكاك
 الفاء من مال اخر فاذا وجد زيوفا تبين انه ما استوفى حقه فكان
 له ولاية الاسترداد والدليل على التفريق بين الرهن والبيع
 انه لو اعاد المرهون الراهن لا يبطل حق البيع وان يسترد
 ولو وجد ستونا او رصاصا او مستحقا واخذ منه له ان يسترد
 بخلاف الزيوفا لان البائع انما اذن المشتري بالقبض على انه
 استوفى حقه وتبين انه لم يستوف اصله وراسا له استوفى
 والرصاص ليسا من جنس حقه الا ترى انه لم يجوز بهما في الصرف
 والسلم لم يجز واذا كان الاذن بالقبض على تقدير استيفاء الحق
 وقد تبين انه لم يستوف تبين انه لم يكن اذنا له بالقبض ولا راضيا
 به فكان له ولاية الاسترداد ولو كان المشتري تصرف فيه فلا سبيل
 للبائع عليه سواء كان تصرفا يحتمل الفسخ كالبيع والرهن
 والاجارة ونحوها او لا يكون كالاغتاف وكمن بخلاف ما اذا قبضه
 بغير اذن البائع قبل نفذ الثمن وتصرف فيه تصرفا يحتمل الفسخ
 ان الفسخ وليست لان هناك لم يوجد الاذن بالقبض في التصرف
 في المبيع البطا لا حقه فيه وعليه اذا كان محتملا للمرد وههنا وجد
 الاذن بالقبض في ان تصرف المشتري حاصلا عن تسليم البائع
 فنفذ وبطل حقه في الاسترداد كما لمقبوض على وجه البيع الفاسد
 اذا تصرف فيه المشتري انه يبطل حق البائع في الفسخ الا ان في

البيع الفاسد اذا اجر المبيع بفسخ الاجارة وههنا لا يفسخ الاجارة
 لان الاجارة تفسخ بالعدو وقد تحقق العذر في البيع الفاسد لانه
 مستحق الفسخ حقا للشرع رفعا للمفاد فبطل استحقاق الفسخ
 بسبب الفساد عذرا في فسخ الاجارة ولا فاد ههنا ولا عذر في
 الفسخ فلا يفسخ ولو كان من جنس البيع فبانه فاقى المكي تب بد
 الكتابة فعتق ثم وجد المولى المقبوض زيوفا او مستحقا فاعتق باضر
 وان وجد ستونا او رصاصا لا يعتق كما ذكرنا ان الزيوفا من جنس
 حقه فصار يقبضها فاصلا حقه وكذا قبض الراهن المستحقه
 وقع صحيحا ظاهرا او احتمالا الاجارة بعد ظهور الاستحقاق ثابت ايضا
 والعقود بعد ثبوت ظاهرا لا يحتمل الفسخ بخلاف ما اذا وجد ستونا او
 رصاصا لان ذلك ليس من جنس حقه اصلا وراش فلم يوجد اذا
 بدل الكتابة فلا يعتق بخلاف الفروع بينهما اذا اختلف لا يفارق غيره
 حتى يستوفى حقه فقبض ثم وجد المقبوض بعد الاضرار زيوفا او
 مستحقا او الزيوفا او اخذ المالك المستحقه برفعه بمبينه وان وجد
 ستونا او رصاصا حنت في بمينه والله اعلم ولو قبض المشتري
 المبيع باذنه البائع ثم افسر او مات قبل نفذ الثمن او بعد ما نفذ
 شيئا منه وعليه ويكون لانا من شيء هل يكون البائع احوط من سائر
 الغفلة اختلف فيه قال اصحابنا لا يكون بل الغفلة كالحكم السوق فيه
 فيباع فيقتسم ثمنه بينهم بالحصص وقال الشافعي رحمه الله البائع
 احوط به وان لم يكن قبضه حقه افسر او مات فان كان الثمن موجبا
 فهو على هذا الاختلاف وان كان حالا للبائع احوط به بالاجماع
 احتج الشافعي بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 اذا افسر المشتري فوجه البائع متاعه عنده فهو احوط به وهذا يعتد
 في الباب ولان العجز عن تسليم المبيع لوجب حق الفسخ للمشتري بالاجماع
 فان باع عبدا قابض قبل القبض او غصب او كانت دابة فضلت
 للمشتري ان يفسخ البيع والعجز عن تسليم الثمن لوجب الفسخ للبائع
 ايضا لان البيع عقد معاوضة ومبني على معاوضات على المساواة
 ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من باع عبدا فوجده فقد
 افسر له رجل فهو له بين غرمائه وهذا النص وهو عين مذهبنا
 ولان البائع لم يكن له حق حبس المبيع حال كونه المشتريا لم يملكها
 فلا يكون احوط بمبينه بعد موته والافلاس لانه الثمن يدك المبيع قائم
 مقامه واعتبار الثمن بالمبيع خيره سديد لان بينهما مفارقة في الاحكام
 الا ان كان ملك المبيع شرطا جوارا العقد وملك الثمن ليس بشرط فانه

لو اشترى شيئا به درهم لا يملكه باجازه ولو باع شيئا لا يملكه لا يجوز ولذا لا يجوز التصرف في المبيع المنقول قبل القبض والتصرف في الثمن قبل القبض جائز وغير ذلك من الاحكام فلما كان اختيار الثمن بالمبيع على الاطلاق قاسدا واحدا محمولا على ما اذا قبض المبيع بغير اذن البائع وعندنا البائع اذن به في هذه الحالة الا انه ذكره الفلاس وان كان صرح الاسترداد لا يتقيد به لان المالك يتمكن من دفع الاسترداد بنقد الثمن والمفسر لا يتمكن من ذلك فلما كان ذكر الفلاس مفسرا حملناه على ما قلنا توافقا بين الدلائل واعتدالموقوف

واما احكام البيع من كتاب البيع
 ولو اعار المشتري المبيع البائع او اودعه او اجره لم يكن شيء من ذلك قبضا له هذه التصرفات لم تصح من المشتري لان يد المبيع بطريق الاصله ثابتة للبائع فلا يتصور اثبات يد النيابة اجنبيا صار قبضا لنا لان الاعارة والاداء اياه صحيح فقد اثبت يد النيابة لغيره فصارت قبضا ولو ارسل المشتري العبد للبيع الى حاجته صار قبضا لنا لان ارساله في الحاجه استعماله بدليل انه صار خاصا به واستعماله اياه اثبات يد عليه وهو معنى القبض ولو جنى اجنبى على المبيع فاختره المشتري اتباعا لاجبائه بال ضمان كان اختياره بمنزلة القبض عند ابي يوسف وعند محمد لا يكون قبضا حتى لو نور الضمان على ابي بانه مات مفلتا كان التور على المشتري ولا يبطل البيع عند ان يوسف ويتقرر عليه الثمن وعند محمد يبطل البيع والتور على البائع ويسقط الثمن عن المشتري وكذا لو استبدل المشتري الضمان فباخذ منه من ايجائه شيئا اخر جاز عند ابي يوسف وعند محمد لا يجوز لان هذا تصرف في المعقود عليه قبل القبض فانه مقام العين المستملكة والتصرف في المعقود عليه قبل القبض لا يجوز الا من البائع ولا من غيره وكذا المبيع لو كان مصنوعا من فضة اشتراها بدينار فاستهلك المصنوع اجنبى قبل القبض فاختره المشتري اتباعا لاجبائه بال ضمان ولقد ايدى البائع واقرقا قبل ضمان المستهلك لا يبطل الصرف بينهما عند ابي يوسف لان اختيار لقض من المستهلك بمنزلة القبض عند وعند محمد يبطل الصرف لعدم القبض وجه قول محمد ان الضمان حكم العين لان قيمة العين قائمة مقامها ولهذا بقى العهد على القيمة بعد استهلاك

رجوع المشتري في المبيع او اودعه او اجره لم يكن شيء من ذلك قبضا له

العين ثم العين ولو كانت قامة فملكك قبل القبض في ان الهالك على البائع يبطل ويسقط الثمن عن المشتري وكذا الضمة ولا يوجب ان جنابة الاجنبى حصلت باذنه المشتري واصله دالة فيصير قبضا له لو فعل بنفسه وبما ان ذلك ان اختيار المشتري اتباعا لاجبائه بال ضمان تملك منه المضمون لان المضمون تملك اختيار الضمان مستندا الى وقت سبب الضمان فيصير له ان اختياره حصلت باذنه المشتري فيصير قبضا له لان فعل الاجنبى باذنه المشتري بمنزلة فعل المشتري بنفسه ولو امر المشتري بالبائع ان يعمل في المبيع عملا فان كان عملا لا ينقصه كالقصار والغسل باجر او بغير اجر لا يصير قبضا لنا لان النصف الذي لا يوجب قبضا المحل مما يملكه البائع فاليد الثابتة كما اذا نقله من مكي الى مكة فليكن الامر استيفاء لتلك اليد فلا يصير قبضا لنا ونجب الاجرة على المشتري ان كان باجر لان الاجرة قد صحت كثر العمل على البائع ليس له اوجب فجاز ان تقبله الاجرة وان كان عملا ينقصه بغيره قبضا لنا لان تقبضه انما جزؤه وقد حصل باجره فليكن مضافا اليه لانه فعل بنفسه

فصل فيما يتعلق بالثمن
 والثمن يتجيب اسم لما هو عوض عن المبيع والامان المعلومة بالجب وبنافذ الذمة وهو الدراهم والدنانير والتمنة هو المبيع واما الثمن كما وقع في غير موضع من المتن فمالم اسمه ولم اجد له ويقال ان الرجل بماله وامر له متاعه او اسمه له ثمن وجعله له

موت الموصى
 تفسير الاستناد انه يثبت في احوال الموصى ولو كان له ثمن قبل الزيادة في المجلس صحيح لو اقرقا من المجلس من غير قبول بطلت الزيادة لان الزيادة في الثمن والمبيع ايجاب البيع فيها في احوال في شرط القبول لثبوتها فلا يمكن ثبوت الزيادة فابينا ولا يلحق الاستناد

تحفة المبيع في باب ما يمنع الزيادة والرد
 بالعيب من كتاب البيوع رجل باع دارا ببلدة اخرى ولم يعلم الا باللفظ ثم امتنع المشتري عن ادائه الثمن يومه البائع ان يخرج مع المشتري الى البلدة الذي فيه الدار او يبعث وكيل بالقبض الثمن وتسلم الدار

في نوع كسب الثمن وغيره من البيوع
 وفي النجس يجوز التصرف في الامان والدلون قبل القبض سواء الصرف والسلم وكذا في الدلون والمنقولات الموروثه

في البيع الفاسد من قبل البائع

رجل ثياب فارتكب هذه ان يبيع السلعة ويبيع ثمنه ان فلا يبيع فباع التلميذ
وامسك الثمن عند حرج هكذا لا يضمن وهذا عجب وانما لم يضمن
لان الاستاء لم يضمن عليه الاداء عادة فلا يصير ثابته الاداء
ضامنا بعت ثوبا الى رجل ليس ببيعه ويدفع ثمنه الى فلان فجاء
صاحب المال يطلب الثمن من فلان وانكر فلان ان يكون البائع
ودفعه اليه وقال البائع دفعته اليه فان كان البائع بايعا بغير اجر
لا ضمان عليه وان كان بايعا باجر فكذا كعنه ابي حنيفة
خلافهما لان الثمن بدل المبيع والمبيع امانة في يد البائع عنه ابي
حنيفة خلافهما لانه اجير مشترك فكذا الثمن ولا ضمان على
فلان لان البائع لا يضمن في حق تضمن فلان

في تصرف غير المالك كالتوكيل
من كتاب البيوع

والايمان التي ليست بمشتملة والعديدات المتفاوتة مبيعة اذ
الايمان اذا وضعت وضرب لها اجل يصير ثمنها حتى لو اشترى
عبدا بتمويل موصوف في الذمة ولم يضرب له اجلا لم يجز وان ضرب له
اجلا حازه ولو اقره قبل قبض العبد لا يبطل البيع

في باب معرفة المبيع والتميز من كتاب
البيوع مختص

وفي كل موضع هلك المبيع قبل القبض خرج على البائع رد عين ما قبضه
من الثمن وفي الاقالة وكونه مثل ما قبض
في فصل قبض المبيع

ولو باع عبدا ثم اقر انه كان حرا وانكر المشتري ذلك لا يبرأ المشتري
عن الثمن لانه اقر بابراء المشتري عن الثمن بعد ما كان العبد رايا
عن ملكه فلا يصح اقراره وصار كجارية بين اثنين ولدت في ملكها
سنة اشهر فادعى احداهما ان الجارية ابنته وادعى الاخر ولدها
انه ابنته معا وكل واحد لولد لثمة الذراعي فادعى دعوى الذي
يدعى الولد لانه دعوى استيلاء فيكون باقيا معن وبصيرة الجارية
ام ولد والابن ابنة وعليه نصف قيمة الجارية ونصف عقرها
لشريكه وان اقر شريكه انها حرة فكونه اقراره باكره ابراء لشريكه
عن الضمان والعقر لكن انما كان اقرارا بالابراء بعد ما كانت الجارية
راية عن ملكه حتى لانها جعلت راية عن ملكه من وقت العلوق فلم يصح
الاقرار ولم يصح اقراره ابراء اياه فكذا هذا وان المشتري ذكر ان

في دعوى راجعة في باب دعوى الرجلين وله الجارية المشتركة ولو

في الفصل الاول من كتاب الاقرار

باع عبدا ثم اقر البائع انه كان حرا وانكر المشتري لا يبرأ المشتري عن الثمن
ولم يجز ذلك الاقرار من البائع ابراء له عن الثمن

قد راقندي في الخامس والعشرين

من كتاب الاقرار

ولو كان في البيع خيار الشرط لهما او لاحدهما او الاجل المطلق
فابتدأ الاجل من حين وجوب العقد وهو وقت سقوط الخيار
لا من حين وجوده لان تأجيل الثمن هو تأخير عهده وقت وجوبه
وقت وجوده هو وقت وجوب العقد وانبراه لا قبله اذ لا وجوب
لثمن قبله وانما علم وانما بيان ما يبطل به حق اكبر بعد نبوته
وما لا يبطل فنقول وبالله التوفيق اذا اقر الثمن بعد العقد بطل
حق اكبر لانه اخرج حق نفسه في قبض الثمن فلا يتأخر حق المشتري
في قبض المبيع وكذا المشتري اذا نقض الثمن كله او ابراء البائع عنه
كله يبطل حق اكبر لان حق اكبر لا يستيف الثمن واستيف الثمن
محال ولو نقض الثمن كله الا درهما كان له حق قبض المبيع جميعه لا يتأخر
الباق لانه المبيع في استحقاق اكبر لثمنه لا يتجزى في كل
المبيع مجزئ بكل جزء من اجزاء الثمن وكذلك لو باع شيئين
صفقة واحدة وبيع لكل واحد منهما ثمنه فنقض المشتري حصته احدهما
كان للبائع حبسهما حتى يقبض حصته الاخر لما قلنا ولا يقبض احدهما
دون الاخر تقربون الصفقة الواحدة في حق القبض والمشتري لا يمكن
تقريب الصفقة الواحدة في حق القبول بان يقبل الاجاب في احدهما
دون الاخر فلا يمكن التفريق في حق القبض ايضا لان القبض شيئا
بالعقد وله ذلك لو ابراءه من حصته احدهما لله حبس الكل لاستيف
الباق ما ذكرنا وكذلك لو باع من اثنين صفقة احدهما حصته كان له حق
قبض المبيع حتى يقبض على الاخر او روي عن ابي يوسف في النوادر انه
اذا نقض احدهما نصف الثمن يأخذ لنصف المبيع ووجهه ان الواجب
على كل واحد منهما نصف الثمن فلا ادعى النصف فقط ادعى ما وجبه عليه
فلا ينفك التوقف حقه في قبض المبيع على ادائه صاحبه ولا له لو توقف صاحبه
مختارا في الاداء قد يردى وقد لا يردى فيستوى حقه اصلا ورأسا
هذا لا يجوز ولهذا جعل التولية والتخلف لثمنه وتبصا في الشرع على ما
ذكرنا فيما تقدم وجهه هو الرواية على نحو ما ذكرنا ان المبيع في حق
استحقاق اكبر من لا يجزى التجزى في حق استحقاق بعضه استحقاق كله

وما ذكرنا ان الصفقة واحدة فلا يحتمل التفريق في القبض كما لا يحتمل
في القبول

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

وفي الصغير في البيوع ثلثة اشياء عاقدة وحقة ومثن وان اتحد
الكل تصير الصفقة واحدة وان تعد العاقدة بان كان البائع
اثنين او اكثر والعقد والتمتع واحد بان قال البائع للمشتري
بعث منك او قال البائع ان للمشتري بعثا منك كانت الصفقة
متحدة ولو تعد الثمن بان قال البائع هذا الثوب بكذا وهذا الثوب
بكذا او قال المشتري ذلك والعقد والعاقدة واحد فذلك ولو تعد العقد
فهذا لا يتصور مع اتحاده الثمن والعاقدة ولقد والصفقة ان تفرقت
الاشياء الثلاثة تفرق العقد بالاتفاق قياسا واستحسانا وان
اتحد العاقدة وتفرق العقد بان كرر فقال بعثتك هذا بكذا او بكذا
وتفرق الثمن بصيرته متفرقا قياسا واستحسانا وان اتحد العقد وتفرق
العاقدة والثمن ذكر في بعض المواضع انه يتفرق لرجحان جنسية
التفرق وفي بعض المواضع لما قيل الاول قياس والثاني استحسان
وقيل الاول قولهما والثاني قول ابي حنيفة وبه يفتي وفي المحيط
اذا اوجب البائع البيوع في شيئين او ثلاثة واراد المشتري ان يقبل
العقد في احدهما فالمسئلة على وجهين ان كانت الصفقة واحدة لغير
لذلك وان كانت متفرقة لذلك وكذلك لو قال بعثتك هذا
العبد فقال المشتري قبلت في نصفه لم يصح قال القدر وري الا ان
رضي البائع في المحل فحينئذ يقول بعثتك هذا العبد بعشرة فيقول
المشتري قبلت في نصفه ورضي به البائع او يقول هذا من القفيزين
بعشرة فيقول قبلت في احدهما ورضي به البائع ويكون هذا اثبتا
ايجاب من المشتري لا قبولا فاذا رضى به البائع في المحل يجوز ان قال
ايما بيع مثل هذا اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصته معلومة
من الثمن كالعبد الواحد والقفيزين لان الثمن ينقسم عليهما بالاجزاء
فيكون حصته كل قفيز ونصف العبد معلوما فاما اذا كان الثمن
ينقسم عليهما باعتبار القيمة نحو ان اشترى العقد العبدتين او ثوبين
لم يصح العبد اذا قبل المشتري في احدهما وان رضى به البائع وقال القدر
ما يتعين بالعقد فهو مبيع وما لا يتعين فهو مثن الا ان يقع عليه لفظ
البيوع

الثمن من كتاب البيوع
المعاوضات مبناها على المساواة عادة وحصة ولا يتحقق

المساواة الا بتقديم تسليم الثمن لان المبيع متعين قبل التسليم والتمتع
لا يتعين الا بالتسليم على اصله فلا بد من تسليمه او لا تحصى للمساواة
قوله فيما قامت مبياته العقد عن الاتفاق بهلاك المبيع فكذلك

هلاكه قبل تسليم الثمن يارر والثاني ما كان بالعدم فيلزم اعتبار مبيع
المساواة في ذلك ثم الحكم في هذا الحكم في موضعين احدهما في بيان
شرط ثبوت الحكم والثاني في بيان ما يبطل به بعد ثبوت اما شرط ثبوت
في بيان احدهما ان يكون احده البديلين عينا والاخر دينا فاذا كانا
عينيين او دينيين فلا يثبت حق اكسب بل يستلزم معا كما ذكرنا فيما تقدم
والثاني ان يكون الثمن حالا فاذا كان مؤجلا لا يثبت حق اكسب
لان ولاية اكسب تثبت حقا للبائع لطبيعة المساواة عادة على ما بينت
ولما يبيع بتمتع مؤجل فقد اسقط حق نفسه فبطلت الولاية ولو كان الثمن
مؤجلا في العقد فلم يقبض المشتري المبيع حتى حل الاجل فلا ان يقبضه قبل
نقضاء الثمن وليس للبائع حق اكسب لانه اسقط حق نفسه بالتأجيل والتمتع
متلاش فلا يحتمل العود وكذلك لو طرأ الاجل على العقد بان اخر الثمن
بعد العقد فلم يقبض المبيع حتى حل الاجل ان يقبضه قبل نقضاء الثمن
ولا يملك البائع حبه لما قلنا

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

سئل عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع في يده

اجاب نعم له حبس على الثمن وان كان المبيع في يده كما لم تكن بحبس المشتري

وان كان الرهن في يده

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

وفي بيع التجديد يجوز التصرف في الاثمان قبل القبض والدون

سور الصرف والسلم وكذا في الدون المورثة والموصى به عينا او

دينا وكذا لو ملك الموقوف او الوصية او الميراث يجوز بيعه قبل القبض

والتصرف في القرض قبل القبض الصحيح ان يكون خلاصة

في الفصل الرابع من كتاب البيوع

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

باب الحكم البيوع من كتاب البيوع

الاطلاقات من الحيوان جارية مجرى الاوصاف فلما يضاف اليها شيء من الثمن
الا اذا صارت موصوفة بالقبض او بالجنسية بدائع

من المحل المزبور

وان هلك بفعل المشتري لا ينسخ البيع وعليه الثمن لانه بالانكشاف
صار قابض كل المبيع لانه لا يمكنه التلافة الا بانبات يده عليه
وهو معنى القبض بدائع في الفصل

واما حكم البيع من كتاب البيوع

المبيع والثمن على اصل اصحابنا رحمهم الله من الاسماء المتبانية
الواقعة على معان مختلفة فالمبيع في الاصل اسم لما يتبعين
بالتعيين في البيع والثمن في الاصل لا يتبعين بالتعيين وان احتمل
تغير هذا الاصل لغرض بان لا يكون مما لا يحتمل التعيين مبيعا
كالسكنية وما يحتمل ثمنها كراس المسك اذا كان حيا على ما ذكره
واما على اصله فهو قول ثالث في المبيع والثمن من الاسماء
المتوافقة الواقعة على معنى واحد وانما يتميز احدهما من الآخر
في الاحكام بحرف الباء واذا عرفت هذا فالدرهم والدنانير على
اصل اصحابنا اثمان لا يتبعين في عقد المعاوضة في البيع استحقاق
وان غيبت حتى لو قال بعت منك هذا الثوب بهذا الدرهم
او بهذا الدنانير كان المشتري ان يمسك المثار اليه ويرد مثله و
لكنها تتبع في حق ضمان الجنس والنوع والصفة والقدر حتى يجب
عليه رد مثل المثار اليه جنسا ونوعا وقدر او صفة ولو هلك
المثار اليه بطل العقد وعلى اصحابنا تعين حتى لا يتحقق البيع
على المشتري الدرهم المثار اليها كما في سائر الاجيان المثار اليها
ولو هلك قبل القبض بطل العقد كما لو هلك سائر الاجيان

وجز قولهم ان المبيع والتمتع يستعملان استعمالا واحدا قال الله تعالى
ولا تشتروا بايائي ثمنا فليكن المسمى المشتري وهو المبيع ثمنا دل على ان
التمتع مبيع والمبيع ثمن ولقد اخبر ان يذكروا المسمى بعبارة المبيع
يقال شريت الشيء بمعنى لجمته وقال الله تعالى وشروا بتمن كنز اخر
ولان ثمن الشيء قيمته وقيمة الشيء ما تقوم مقامه ولهذا اسمها ثمن
لقيامه مقام غيره والتمتع والمتمتع كل واحد منهما يقوم مقام صاحبه
فكان كل واحد منهما ثمنا ومبيعا دل لانه لا فرق بين الثمن وبين المبيع
في اللغة والمبيع كقولنا يتبعين بالتعيين فكذلك الثمن اذ هو مبيع على

بدائع في الفصل واما حكم

البيع من كتاب البيوع

ولنا ان الثمن في اللغة اسم لما في الذمة كذا نقل عن القراء وهو انما في
الذمة ولان احدهما ليس ثمنا والاخر مبيعا في عرف اللغة والشرع
واختلاف الاسامي دليل اختلاف المعاني في الاصل لانه يستعمل على
الاخر لوجود معنى المتعاقبة كما ليس جزأ الشيء شيئا وجزأ الاعتدال
اعتدالا فاما حقيقة ما ذكرنا واذا كان الثمن اسما لما في الذمة لم يكن
محملا للتعيين بالاثبات فلم يصح التعيين حقيقة في حق استحقاق
العين فجعل كناية عن بيان الجنس المثار اليه ونوعه وصفته وقدره
لتصحيح التصرف العاقل بقدر الامكان ولان التعيين غير مفيد
لان كل هو حاصل بطالب من العين في المعاوضات يمكن استيفاء من مثله
فلم يكن التعيين في حق استحقاق العين مفيدا فيلغوا في حقه فيعبر
في حق بيان الجنس والنوع والصفة والقدر لان التعيين في حقه

مفيد بدائع من المحل المزبور

الدرهم والدنانير عندنا اثمان على كل حال اى شئ كان في مقابلتها
وسواء دخل حرف الباء فيها او فيها ياء بلها لانه لا يتبعين بالتعيين
بحال فاما اثمانا على كل حال واما ما سواهما من الاموال فان كان
مما لا مثل له من العدييات المتعارفة والزرعيات فهو مبيع على كل حال
لان تعين بالتعيين بل لا يجوز بيعها الا عينها الا الثياب الموصوفة
الموجدة سائما فانها تثبت دين في الذمة مبيعة بطريق السلم اسخا
بخلاف القياس بحاجة الناس الى السلم فيها وكذا الموصوف الموجد
فيها لا بطريق السلم يثبت دين في الذمة ثمنا اسخا وان كان مما لا مثل
كالمبجلات والموزونات والعدييات المتعارفة فان كان في مقابلتها
المكيل والموزون وراهم او دنانير فهو مبيع وان كان في مقابلتها
ما لا مثل له من الاجيان التي ذكرنا فانه ينظر ان كان المكيل والموزون
معينا فهو مبيع وان لم يكن معينا يحكم فيه حرف الباء فما دخل فهو
ثمن والاخر مبيع وان كان احدهما معينا والاخر موصوفا او كان
كل واحد منهما موصوفا فانه يحكم فيه حرف الباء فما صحبه فهو ثمن والاخر
مبيع واما الفلوس لرايحة فان قوبلت بخلاف جنسها فهو اثمان
وكذا ان قوبلت بجنسها متاوية في العدد وان قوبلت بجنسها
متفاضلين في العدد فهي مبيعة عندنا بجنسها واية يوسف

وعند محمد فهي اثمان على كل حال

في اوائل فصل واما حكم البيع

من كتاب البيوع

واما بيان ما يتعلق بهما من الاحكام فمنها ان لا يجوز التصرف في المبيع

المنقول قبل القبض بالإجماع وفي العقار اختلاف ويجوز التصرف في
الأشياء قبل القبض لا تصرف والسلم وقال السعدي أن كان الثمن
عينا لا يجوز التصرف فيها قبل القبض وهذا على أصله مستقيم لأن
الثمن والمبيع عنده من الأسماء المترادفة الواقعة على مسمى واحد
فكان كل واحد منهما مبيعا ولا يجوز بيع المبيع قبل القبض وإن كان
دينا فله فيه قولان في قول لا يجوز أيضا لما روي عن النبي عليه السلام
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال يا رسول الله أنا نبيع
الأبل بالبقيع وتأخذ منكم الدراهم ونأخذ منكم الدراهم
ورأى فقال عليه السلام لا بأس إذا كان يسع لوجها واقتراهما
وليس بينهما شيء وهذا نص على جواز الاستبدال عن ثمن المبيع
ولأن قبض الدين قبض العين لأن قبض نفس الدين لا يقبض
لأن عبارة عن مال حكمي في الذمة أو عبارة عن الفعل أو عبارة
وكل ذلك لا يتصور قبضه حقيقة فكان قبضه قبض بدله و
هو قبض الدين فتصير العين المقبوضة مضمونة على القابل
وفي ذمة المقبوض منه مثلما في المالية فيلتحقان قصاصا هذا
هو طلق قبض الديون وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين المبيع
المقبوض من جنس ما عليه أو من خلاف جنسه لأن المتقاصصة
إنما تحقق بالمعنى وهو المالية والأموال كلها في معنى المالية
جنس واحد وبه تبين أن المراد من حديث العين لا الدين لأن
الشيء عن بيع ما لم يقبض للمضي أن يكون المبيع شيئا يحتمل القبض
ونفس الدين لا يحتمل القبض على ما بيننا فلا يتناول الشيء تجا
الصرف والسلم أما الصرف فلأن كل واحد من بدل المبيع
مبيع من وجه ويمكن من وجه لأن المبيع لا بدل له من مبيع فهو
من الأسماء الأصنافية وليس أحدهما بجعل مبيعا أولى من الآخر
فجعل كل واحد منهما مبيعا من وجه وتميزا من وجه فمن حيث هو
من جواز التصرف فيه قبل القبض كالأمان ومن حيث هو
مبيع لا يجوز فترجح جانب إكراه احتياطيا وأما السلم فيه فلأنه
مبيع بالنقد والاستبدال بالمبيع المنقول قبل القبض لا يجوز وأما
المال المحو بالمبيع العين في حق حرمة الاستبدال شرعا فمن ادعى
الاحتياج في سائر الأموال فعليه الدليل وكذا يجوز التصرف في القبض
قبل القبض وذكر الطحاوي أنه لا يجوز وفوق بين القرض وسائر
الديون **6** ووجه الفرق أنه إن اقراض عارة لا مبادلة إلا
أن لا يلزم الأجل فيه كما في العارية ولو كان مبادلة للزم فيه الأجل

وكذا لا يمكنه الأبل والوصى والمجيب والمأذون وهو لا يكون المبادلة
ولأنه لو جعل مبادلة لما جاز لا يمكن فيه الربا وهو فضل العين
على الدين ولأنه عارة والواجب في العارية والعين وأنه لا يحسم
بالاستبدال وجه ظاهر الرواية لأن الأقوال في أحكامه مبادلة
الشيء بمثلها فإن الواجب على المستقرض رد مثل ما استقرض دينا في ذمة
لا عنه فيكون محتملا للاستبدال كسائر الديون ولما احتصر جوارحه
بما لم يمتثل في المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة ول
على أن الواجب على المستقرض تسليم مثل ما استقرض لا تسليم عينه إلا
أنه أقيم تسليم المثل فيه مقام تسليم العين كما انتفع بالعين مدة
ثم ردها إليه فحسبه دين الاستهلاك وغيره والمد اعلم **و منها**
أنه لا يجوز بيع ما عند البائع إلا السلم خاصة لما روي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما ليس عندك ورخص في
السلم ويجوز الشراء بثمن ليس عند المشتري لما روي أنه عليه السلام
اشتري من يهودي طعاما بثمن ليس عنده ورخصه وروى عنه هذا
يخرج ما إذا قال اشتريت منك هذه الكنطة بدرهم أو دينار إلى
شرا أو قال اشتريت منك درهما أو دينار إلى شرا بهذه الكنطة
أنه يجوز لما ذكرنا أن الدراهم والدنانير أثمان على كل حال فكان
ما يباع بها مبيعا فيكون مشتريا بثمن ليس عنده وأنه جائز ولو قال
بعت منك كنة حنطة بهذه الدراهم أو قال هذا الدينار بكفة حنطة و
وصفها ولم يذكر شرائط السلم أو قال بعت منك هذه الدراهم أو قال
هذا الدينار بكفة حنطة ووصفها ولم يذكر شرائط السلم فلو ذكر
في هذا البيع شرائط السلم جاز عنه أصحابنا الثلاثة وإن لم يذكر
لفظة السلم وعنده زفر لا يجوز ما لم يذكر لفظة السلم والصحيح قولنا
لما ذكرنا أن السلم نوع بيع إلا أنه بيع احتقن بشرائط فإذا أتى بها فقد
أن ما سلم وإن لم ينلفظ به ولو تصادقا دينارًا بدينار أو عشرة دراهم
بعشرة دراهم أو دينارًا بعشرة دراهم بغير اعتبارها وليس عندهما شيء
من ذلك فاستوفى في المحاسن ثم نقابضا واقترا جاز لأن الدراهم
والدنانير أثمان على كل حال فكان كل واحد منهما مشتريا بثمن ليس عنده لا
بائعا وأنه جائز إلا أنه لا بد من التقابل لا صرف ولو تباعا
بشرا بغير اعتبارها وليس عندهما شيء من ذلك ثم استوفى قبل الافتراق
فتقابضا ثم افترا فغلبه رواية أن ذكر في الصرف أنه يجوز وجعله
بمنزلة الدراهم والدنانير المضروبة وذكر في المضاربة وجعله بمنزلة الديون
حيث قال لا يجوز البيع ويجعل أنه يوفق بين الروايتين لأنه يحمل رواية كما

الصرف على موضع بروج التبر فيه رواج الدراهم والدنانير المنقوشة
ورواية ثمان المصاريف على موضع لا يروج رواجها وعلى هذا
يخرج ما اذا قال لعبت منك هذا العبد كذا كذا حنطة ووصفها
لا يجوز لان جعل الحنطة الموصوفة ثمن حيث ادخل فيها حرف
الباء فيكون الاخر مبيعا ففي ان هذا بيع العبد بحنطة موصوفة
في الذمة فيجوز ولو قال اشتريت منك كذا وكذا حنطة ووصفها
بهذا العبد لا يجوز الا بطريق السلم لانه جعل العبد ثمنه بدل الحنطة
الباقي كانت الحنطة مبيعة ففي ان بالاعا ما ليس عنده فلا يجوز الا
بشرائط السلم من الاجل وبها ينمي في ان الايقاق قبض راس المال
وتحوز ذلك عندها وعند زقر لا يجوز ما لم يذكر لفظ السلم على ما هو
وعلى هذا يخرج ما اذا قال لعبت منك هذه الحنطة على ان تقبض
بقبض حنطة ووصفها او قال لعبت منك هذه الحنطة على ان تقبض
بقبض شعير ووصفها ان البيع جائز لانه جعل العين منها
مبيعا والدين الموصوف في الذمة ثمن باذلال حرف الباء عند
يجوز لكن قبض الدين منها قبل الاقتران بشرط لان من شرط جواز
البيع ان يكون الاقتران فيه عن عين بعين وذلك بقبض الدين
منها لان الدين لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين منها ثم
اقترا عن المجلس قبل قبض العين جاز لانها اقتران عن عين بعين
ولو قال اشتريت منك قبض حنطة ووصفها بهذه القبض من الحنطة
او قال اشتريت منك قبض شعير ووصفها بهذه الحنطة على انها
قبض لا يجوز وان احضر الموصوف في المجلس لانه جعل الموصوف
منها مبيعا والاخر ثمنه بقرينة حرف الباء فيكون بالاعا ما ليس عنده
وبيع ما ليس عنده الا ان لا يكون الا بطريق السلم ولا سبيل الى
تجوز سلم لان السلم المكمل في المكمل لا يجوز ولو تباعا مكمل
موصوفا بمكمل موصوف او موزونا موصوفا بموزون موصوف
ما يتعين بالتعيين ما لم يأت لعبت منك قبض حنطة ووصفها بقبض
حنطة ووصفها او بقبض شعير ووصفها او قال لعبت منك
سكر ووصفه بمن سكر ووصفه وليس عندهما شيء من ذلك ثم
استوفنا وتقبضنا ثم اقترا لا يجوز البيع لان الذم صريح منها
حرف الباء يكون ثمن والاخر مبيعا فيكون بالاعا ما ليس عنده فلا يجوز
الاسلم والسلم في مثله لا يجوز لانه اسلام المكمل في المكمل واسلام
الموزون الذي يتعين في الموزون الذي يتعين وكل ذلك لا يجوز و
الله اعلم وعلى هذا يخرج المشترا بالدين ممن عليه الدين شيئا بعينه

او بغير عينه مبيعة او لم يقبضه وحمله اكمل فيه ان الدين لا يكمل من ان
يكونه دراهم او دنانير او فلول او كميل او موزونا او قبضة المستملك
فان كان دراهم او دنانير فاشترى به شيئا بعينه جازا لانه قبض المشتري
ليس بشرط لانه يكون اقترانا عن عين بعين وان جاز فيهما لا يتعين ربا
الثان ولا يتعين مبيعا وكذا كذا لانه الدين مكمل او موزونا او قبضة
المستملك ما قلنا ولو اشترى به دين وهو دراهم شيئا بغير عينه بائنا المشتري
بها وديارا او فلول او فلول او فلول فاشترى بها دراهم او دنانير او فلول
جازا لانه لا يشترط قبض المشتري في المجلس حتى لا يحصل الاقتران
عن عين بعين لانه المشتري لا يتعين الا بالقبض ولو كان دينه دراهم
او دنانير او فلول فاشترى بها مكمل موصوفا او موزونا موصوفا او
قبضا موصوفا موصوفا لم يجز المشتري لان الدراهم او الدنانير اثمان على
كل حال وكذا الفلوس عند المتقابلين بخلاف جنسها فلم يكن مبيعة ففي
الاخر مبيعا فيكون بالاعا ما ليس عنده الا ان لا يجوز بيع ما ليس عنده
الا بطريق السلم ولا سبيل الى تجوز بطريق السلم كذا راس المال
دين بخلاف الفصل الاول لان كل واحد منهما كان ثمنه في ان اشتريا
بشئ ليس عنده وان جاز لكن لا بد من التسليم كمالا يحصل الاقتران
عن دين بعين وان كان الدين مكمل او موزونا فباعه بدراهم
او دنانير او فلول او فلول فاشترى هذه الاشياء بدينار جاز لان الدراهم
والدنانير اثمان على كل حال وكذا لك الفلوس عند مقابلتها بكملا
جنسها ففي ان من علمه الدين مشتريا بدينه ليس عنده وذلك جاز لكن
يشترط القبض في المجلس لئلا يؤول الى الاقتران عن دين بعين
ولو اشترى بالدين الذي هو مكمل او موزون مكمل او موزونا فاشترى جنسها
ينظر ان جعل الدين منها مبيعا والاخر ثمنه بان دخل فيه حرف الباء
كان كان بغير عينه جاز لانه يكون مشتريا بدينه ليس عنده الا ان القبض
في المجلس شرط فلا يكون اقترانا عن دين بعين وان جعل الدين منها
ثمنه بان دخل فيه حرف الباء والاخر مبيعا لم يجز المشتري وان احضر
في المجلس لانه بايع ما ليس عنده وبيع ما ليس عنده الا ان لا يجوز الا
بطريق السلم واذا كان راس المال دينا لا يجوز السلم وان كان الدين
قبضة المستملك فان كان المستملك مما له مثل فهذا الاول سواء
لان الواجب بالاستملاك مثله فاذا اشترى به شيئا من خلاف جنس فحكمه
ما ذكرنا وان كان مما لا مثله فاشترى به شيئا بعينه جاز وقبض المشتري
ليس بشرط لان الواجب بالاستملاك القيمة والقيمة دراهم او دنانير فضا
مشتريا بدين الدراهم والدنانير شيئا بعينه فيجوز ولا يشترط قبض المشتري

لا يثبت حصول الافتراق عن عين بدين ولا بأس به فيما لا يتضمن ربا المثل
ولو اشترى شيئا بخير عينه من المكمل في الموزون ينظر ان جعل عليه
مبيعا وهذا ثمننا بان ادخل عليه حوت البيا يجوز الشراء لانه اشترى
بشئ ليس عنده فيجوز لكن لا بد من القبض في المجلس ان جعل عليه
ثمننا بان صحبه حوت البيا لا يجوز وان احضر في المجلس لانه باع ما
ليس عنده فلا يجوز الا بطريق السلم ولا يسيل اليه لان رأس المال دين
ولو وقع الصالح عن المستمكك على الدراهم او الدنانير او قضى به القاض
جائز ولا يكون القبض شرط لان هذا ليس شراء بالدين بل هو
نفس حقه ولو صالح على درهم او دينار اكثر من قيمة المستمكك
جاء الصالح عند اية حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد يجوز بقدر القيمة
والفضل على القيمة باطل وصح من سأل الغصب نذكرها ان شاء
الله تعالى ولو تباعا عينا بفلوس باعيا ثمننا بان قال لو لم يملك
هذا الثوب او هذه الحنطة بهذه الفلوس جائز ولا يتعين وان عينت
بالاشارة اليها حتى كان للمشتري ان يملكها ويرد لها ولو هلك قبل
القبض لا يبطل البيع لانها وان لم تكن في الموضع ثمننا فقد صار ثمننا
باصطلاح الناس ومن شأن الثمن ان لا يتعين بالتعيين وكذا
اذا تباعا درهم بعينه او دينار بعينه بفلوس باعيا ثمننا لانها لا يتعين
ايضا كما لا يتعين الدراهم والدنانير لما قلنا الا ان القبض في المجلس
هو شرط بقاء العقد على الصحة حتى لو افترقا من غير تقابل بعض اصلا
ببطل العقد حصول الافتراق عن دين بدين ولو لم يوجد القبض
الامن احدا الجانبين دون الاخر فافترقا معنى العقد على الصحة لان القبض
صار عينا بالقبض فكان افتراقا عن عين بدين وان جاز اذا لم يتم
ربا المثل ولم يتغير ثمننا لانعدام القدر المتفق عليه والجنس وكذا
اذا تباعا ثمن بعينه بفس بعينه فالفك لا يتعين وان عينا الاية
القبض في المجلس وحيث يبطل بترك التقابل في المجلس لكونه افتراقا
عن دين بدين ولو قبض احد البدين في المجلس فافترقا قبل قبض
الاخر ذكرنا كراهي انه لا يبطل العقد لان اشتراط القبض من الجانبين
من خصائص الصرف وهذا ليس بصرف فبكتفي فيه بالقبض من احد
الجانبين لانه يخرج عن كونه افتراقا عن دين بدين وذكر في بعض
شروح مختصة الطحاوي انه يبطل لا لكونه صرفا بل لتماثل ربا المثل
فيه لوجود واحد وصنف على ربا الفضل وهو الجنس وهو الصحيح
ولو تباعا بفلوس بدرهم على ان كل واحد منهما بالخيار وتقابضا
وافترقا بطل البيع لان الخيار يمنع انعقاد العقد في حق الحكم فيمنع

صحة التقابل في حصول الافتراق لا عن قبض اصلا فيبطل البيع ولو اشترى
لا احد بها كذا كس عند ابي حنيفة وعندهما يجوز بها على ان شرط الخيار
يعمل في الجانبين جميعا عنده وينعدم القبض من الجانبين وعندهما لا يعمل
الا من جانب واحد فيندم القبض من احدا الجانبين وهذا لا يمنع جواز
هذا العقد والاصل المحفوظ ان العقود في حق القبض على مراتب
منها ما يشترط فيه التقابل وهو القبض من الجانبين وهو الصرف
ومنها ما لا يشترط فيه القبض اصلا كببيع العين بالعين مما سوا الذهب
والفضة وبين الحسن بالدين مما لا يتضمن ربا المثل كببيع الحنطة
بالدراهم ونحوها ومنها ما يشترط فيه القبض من احدا الجانبين كببيع
الدراهم بفلوس وبين العين بالدين مما يتضمن ربا المثل كببيع المكمل
بالمكمل والموزون بالموزون اذا كان الدين منها ثمننا وبيع الدين
بالعين وهو السلم ولو تباعا ثمن بعينه بفس بعينه باعيا ثمننا جائز
عند ابي حنيفة وابي يوسف ويتعين كل واحد منهما حتى لو هلك احدهما
قبل القبض يبطل العقد وكذا اذا رتب العيب او استخج ولو اراد احد
ان يدفع مثله ليس له ذلك وعند محمد لا يتعين ولا يجوز البيع وقد ذكرنا المسئلة
مع ولائها فيما تقدم ولو تباعا ثمن بخير عينه بفس بعينه باعيا ثمننا او
عين احدهما ولم يعين الاخر لا يجوز في الرواية المشهورة عنهما وروى
عن ابي يوسف انه يجوز والصحيح جواب طاهر الرواية لان الفاس
في هذه الحالة لا يخلو من ان يكون من العوض او من الاثمان فان كان
من العوض او من الاثمان فان كان من العوض فالتعيين في العوض
شرط اجواز ولم يوجد وانه من الاثمان فالسواة فيها شرط اجواز
ولم يوجد ولان يجوز هذا البيع بقرينة يرجع عالم يتضمن لانه من الفسيفساء
بقبضهما وينفذ احدهما ويبقى له الاخر من غير ضمان فيكون ربحا فلهما
والله اعلم ولو تباعا ثمن بفس بعينه بشرط الخيار فيمنع ان يجوز على
قولهما لان الفلوس في هذه الحالة كما لو عوض وعندهما لا يشترط فلم يكن
الخيار مالا كما والله اعلم ولو اشترى شيئا بفلوس كاسرة في موضع
لا تنفوق فان كانت باعيا ثمنها جائز وان لم تكن معينة لم يجز لانها في ذلك
الموضع عرض والتعيين شرط اجواز في بيع العوض باب
في اوائل فصل واما حكم البيع فلهذا البيع
رجل باع اصبهان بكذا من الدنانير فلم ينقذ الثمن حتى وجد المشتري شيئا
يجب عليه لذهب بعبار اصبهان ويعتبر بربا العقد من يبيع
جامع الفتاوى قبيل فصل في بيع
الجنس بالجنس

وقال في الدين قاضي خاتم في شرح اجماع الصغير فان كان المبيع
 مستهلكا لم يضمن بغيره لان المقبول في البيع الفاسد مضمون
 بالمثل ان كان مثليا واما اذا كان النسيئة الذراخذ المبيع
 فاما قول يتعين للرد فيه رواية في رواية للمالك بغيره يتعين
 واليه ذهب في الاصل والصدور الشريف وذلك لان البيع
 الفاسد في حكم النقص والاسرة او كالفاسد في رواية لا يتعين
 كما في البيع الجائر وقال علماء الدين العالم في حاشية الخلاف في
 المختار عدم التعيين يعني في العقود الفاسدة غاية النسيئة
 في قوله وليس للمبيع في البيع الفاسد ان يأخذ
 المبيع حتى يرد النسيئة في فصل
 احكام بيع الفاسد
قوله وهو الاصح احراز عن الرواية الاخرى وقد مر ان بيان
 انما تم كما يتعين الدراهم والدينار في العقود الفاسدة على ما هو
 المختار عند بعض مشايخنا يتعين في الودعة والغصب والقمار
 كذلك يتعينان في الهبة والصدقة والوصية والمضاربة والمكسر
 قبل القبض والتسليم وسيجي اتمام هذا في كتاب الوكالة
 خاصة البيان في فصل احكام البيع الفاسد
 من المحل المذكور
فصل في تأجيل النسيئة
 التأجيل في العقد جعل الاجل شرطا في العقد وجهالة الاجل مشروط
 في العقد وان كانت متقاربة توجب فساد العقد لانها تفضي الى
 المنازعة فاما التأجيل الى الاجل المجهول وجهالة متقاربة فلا تفضي
 الى المنازعة لان الناس يؤخرون الديون الى هذه الاجال عادة
 وبسبب التأخير على المسامحة فالظاهر انهم يأمرون ولا يبايعون
 وما جرت العادة منهم بالتأخير الى اجال تفترج جهالة بخلاف التأجيل
 لان ما جعل شرطا في البيع مبناه على المضايقة فاجبها له فيها وان
 تكت تفضي الى المنازعة ولهذا لا يجوز البيع الى الاجال المتقاربة
 وجازت الكفالة اليها لان مبني الكفالة على المسامحة فان المكفول
 لا يضمن الامر على الكفيل عادة لان له سبيل الوصول الى الدين
 مرجعه الاصيل والتأجيل اليها لا يؤذره الى المنازعة بخلاف البيع
 فان اجبها له في باب البيع مفضية الى المنازعة فينت مفعول البيع
 بدائع في فصل واما شرائط الصحة
 من كتاب البيوع

له على اخر الف من مبيع فعال يعطيه كل شهر مائة درهم لا يكون تأجيلا
 ويملك طلبه في احوال
 البرازية في المتفرقات
 اشترى ثوبا بثمانية اجل سنة كان على المبيع تسليم المبيع في احوال فانه لم يكم
 حتى مضت السنة فالاجل السنة المستقبلية عند البيع حنيفة وكذا لو كان البيع
 خيارا يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عنده وفي الصغير من له درهم
 على غيره فوجد ثوبا منه مائة درهم وبأخذه وفي شرح القلي ولا يأخذ
 حذارة القمار في فصل في التأجيل
 من كتاب البيوع
ع ولو اشترى ثوبا بثمانية اجل سنة فمضت السنة فالاجل سنة
 المستقبلية عند البيع حنيفة وفوق بين هذا وبيننا اذا اشترى الى رمضان
 فمضت حتى دخل رمضان كان المال حالا في قوله جميعا وهو من مسائل
 الاصل **شرح** رجل له على اخوين من ثمن مبيع فطالبه فقال ليس عندك
 فثارعا فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة فانه ان يأخذ مبيع
 الدين في احوال لان هذا ليس بتأجيل **ن** قال لا خربوت منك هذا النوع
 بعشرة على ان تعطيه كل يوم درهم وكل يومين درهمين بعطية العشرة في بيته
 ايام في اليوم الاول درهم وفي الاربعة درهم لان اليوم الثاني والاربع من منزلة
 اليوم الاول فبعطية درهمين بقية عليه بعد اليوم الخامس درهم فبعطية درهمين
 بقية عليه بعد اليوم الخامس درهم فبعطية في اليوم الاربعة درهمين
 في التأجيل من مسائل السلم
 اشترى ثوبا بثمانية اجل سنة فمضت السنة فالاجل سنة المستقبلية عند البيع حنيفة
 حذارة القمار في فصل في التأجيل
 من كتاب البيوع
ع باع ثوبا على ان يوفيه النسيئة في بلد كذا ان كان مؤجلا الى شهر جاز والآن
 فلا وفي المؤجل اذا اجل الاجل عليه في المكان المشروط في المؤجل
 مؤجلة وفيما لا اجل له على اختلاف الروايات **منه**
 في باب البيع بشرط الخيار
 ومن باع بثمانية حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا لان النسيئة حقة
 فانه ان يؤخر ثوبا على مائة عليه الاثر ان يملك ابراءه مطلقا فكذا
 موقفا وهذا اكثر النسيئة البياعات وبذلك المستملحات لان هذه الديون
 يجوز ان تبك مؤجلة ابتداء فجاز ان يطرأ عليها الاجل بخلاف الفرض
 سريع الوهاب في اخر باب المراجعة
 من البيوع

ولو باع بتمن موجد فلم يقبض المشتري حتى مضى الاجل هل له اجل آخر
في المستقبل ينظر ان ذكر اجملا مطلقا بان ذكر سنة مطلقة غير معينة
فله اجل آخر وهو سنة اخرى من حين يقبض المبيع عند اجماله حنفية و
عند اجماله لوسيف ومحمد الثمن حال وليس له اجل آخر وان ذكر اجملا
بعينه بان باع الى رمضان فلم يقبضه المشتري حتى مضى رمضان
صار الثمن حال لا باجماع ولو كان في البيع خيار الشرط لهما او
لا حدهما والا اجل مطلق فابعد الاجل من حين وجوب العقد
وهو وقت سقوط الخيار لا من حين وجوده لان تأجيل الثمن هو
تأخير عن وقت وجوبه ووقت وجوبه هو وقت وجوب العقد
والسنة لا قبله الا وجوب الثمن قبله

حكم البيع من كتاب البيوع
وفي الروضة اشترى عبد الله الى سنة ثم مات البايع لا يبطل الاجل
ولو مات المشتري حل المال فلو اجل وارثه شهرا لا يصح لانه الثمن دين
في الذمة وقادح التأجيل ان يجر فيؤدر الثمن من غاي المال فاما
من له الاجل تعيين المزدور بقضائه الذي فلا يفيد التأجيل له على ارض
من تمن مبيع فطالبه فقال المدينون ليس عندنا لان فتنارعا فقال
الطالب اذهب اذهب واعطى كل شهر عشرة فله ان يأخذ جميع الثمن في
هذا ليس تأجيل

في نوع في الربا
الربا في عرف الشارع نوعان ربا الفضل وربا النسيء واما ربا الفضل
فهو زيادة عين مال شرطت في عقد البيع على المعيار الشرعي وهو
الكيل او الوزن في اجسده عندنا وعند الشافعي هو زيادة مطلقة
في المعلوم خاصة عند اجماع الجاهل واما ربا النسيء فهو فضل الحول
على الاجل في المعطوعات والايمان خاصة وادله اعلم واما الثاني
وهو ربا العلة فنقول الاصل المعلوم في هذا الباب باجماع المسلمين
احديث المشهور وهو ما رواه ابو سعيد الخدري وعبد بن الصامت
رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال لا يحطه بالحطه مثلا بمثل
يدابيد والفضل ربا والتسعة بالثمن مثلا بمثل والفضل ربا والتسعة
بالثمن مثلا بمثل يدابيد والفضل ربا والذهب بالذهب مثلا بمثل يدابيد
ببذير والفضل ربا الربيعا كحطه بالحطه مثلا بمثل يدابيد وروى
مثل بمثل بالرفع اربع حطه بالحطه مثل بمثل يدابيد جائز فهذا
النصر معلول بالتفاوت القاريين غير انهم اختلفوا في العلة قال

اصحابنا رحمهم الله ربا الفضل في الاشياء الارزاق المنصوص عليها كالبز
مع اجسده وفي الذهب والفضة الوزن مع اجسده لا تحقق العلة الا
باجتماع الوصفين وهو القدر واجسده وعله ربا النسيء واحد وصفي
ربا الفضل اما الكيل او الوزن المتفق او اجسده وهذا عندنا وعند
ان فقي علة ربا الفضل في الاشياء الارزاق العظم وفي الذهب والفضة
التمنية في قول وفي رواية اخرى معلولان وعله ربا النسيء ما هو علة ربا
الفضل وهو الطعم في المعطوعات والتمنية في الايمان وروى الاجسده
اذا اصل عند حصة بيع المعلوم بحسنه واما الثاني وفي المعيار الشرعي
مع اليد مخلص عن الحركة بطريق الرخصة

البدائع في فضل واما شرائط الصحة
قريباً من اواخره
اما اسلام المتبايعين فليس بشرط بل يجرى الربا بين اهل الله
وبين المسلم والذمي كالحصة الربا ثابتة في حقهم لا كالكفار فطالبون بشرط
صحي حركات وان لم يكونوا من اهل طيبين بشرط صحة عبادات عندنا قال
المندلي واخذهم الربوا وقد نكحوا عنه والكلام اموال الناس بالبطل
وروى ان النبي عليه السلام كتب الى جوس هجر اما ان تذر والربا
او تأذوا بحرب من الله ورسوله وهذا في نهاية الوحيد فيل على نحاية
الحكمة من بيوع البدائع قبيل فصل

واما شرائط الركن
واما شرائط الركن الربوا فمنها ان يكون البدلان معصومين وان كانا
احدهما غير معصوم لا يتحقق الربا عندنا وعند اجماع لوسيف هذا المصير
بشرط ويتحقق الربا ومنها ان يكون البدلان متقدمين سريعا وهو
ان يكونا مضمونين حقا للعبد فان كان احدهما غير مضمون حقا للعبد
لا يجوز فيه الربا وعلى هذا الاصل يخرج ما اذا دخل المسلم ودار الحرب
فبايع رجلا اسلم في دار الحرب ولم يجز البسار ورجل بدرهين او
غير ذلك من البيوع الفاسدة في دار الاسلام انه يجوز عند اجماع حنفية
وعندنا لا يجوز لان العصة وان كانت ثابتة فالقصور ليس بتأيت
عندنا وكذا انما حتى لا يصير نفسه بالقصاص والبالدية عندنا وكذا
ماله لا يصير بالانكاف لانه تابع للنفس وعندنا نفسه وماله معصومان
متفقون والمسئلة تأتي في كتاب السير ان شاء الله تعالى ومنها
ان لا يكون البدلان ملكا لاحد المتبايعين فان كان لا يحرم الربا ومنها
ان لا يكون احتمال الربا فلا يجوز المجازفة في اموال الربا بعرضها ببعض
لانه حصة الربا كما هي مفعلة للعقد فاحتمال الربا مفدله ايضا

ومنها اكله عن شبهة الربا لان الشبهة ملحقة بالحقة في باب الحركات
احتميا ظنا من موع البديع في فصل وانما
سراطة جريان الربا ملخصا

قوله ويجوز بيع اللحمانه صحيح كحمتها لبعثها ببعض متفاضلا
ومرادهم كحمت الابل والبقر والغنم لانها اجناس مختلفة واما البقر
واكجوا ميسر فخير واحد لا يجوز بيعه مع الاخر متفاضلا وانما
جاء بيع كحمت الواحد من الطيور كالسمان مثلا والعصاف
متفاضلا لانه ليس مال الربا اذ لا يؤذن كحمت الطير ولا يحال و
ينبغي ان يستثنى من كحمت الطير الدجاج والاوز لانه يؤذن
في عاده ديار مصر بخره **ان الرهام**

في اواخر باب الربا من كتاب السوع
قوله وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التفاضل
فذلك مثل ان يبيع كحمنه بعينه بكر حنطة بعينه او صبره
بعينه بصبر حنطة بعينه فان البيع جائز ولا يضرها الاقتران
من المجلس قبل القبض والقبض كل واحد منهما ما اشراه
في اى وقت شاء في الشيا وبكيفية وكذا في الصرف
مستمرات في باب الربا من

كتاب البيوع
فصل في بيع المريض

مريض بالبيع عيبا من اعيان ماله من وارثه بمثل القيمة لا يجوز عند
ابن حنبل وكذا لو باع الصحيح من موروته المريض
في البيع الفاسد من صحيح

ولو باع المريض عيبا من اعيان ماله من اجنس ثم اقر باستيفاء
الثلث صحيح من جميع ماله رجل باع عبدا ثم قال انه كان حرا لا
يصدر على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن **فصل في**

فصل اقرار المريض
لو اراد بعض الورثة ان يجعل شيئا لنفسه بنصيبه من الميراث
لا يملك ذلك الا برضا سائر الورثة اقرار المريض لاجنبي بالدين
او العين واقراره باشتفاء الدين منه فذلك البيع بمثل العدم
وهذا بخلاف بيعه من الاجنبي اذ كان عليه دين مستغرق لان البيع
كحق الغنى وحققه في دينهم لاني عيب مال المريض **حصة**
في باب المعايير في السفعة ملخصا

فصل في بيع المجنون والمعتوم والصغير والسكران والاهل

وفي موعه مبيع باع او اشترى ثم بلغ فاجاز ذلك جاز ولو طلق او اعتق
ثم اجاز بعد البلوغ لم يجز لانه لا يجيز للطلاق والعتاق حال وقوعه ولم يوقف
والبيع والشراء مجيز حال وقوعه اذ كان البيع بمثل القيمة او بعين يسير
وتوقف ذلك على اجازة من له حق المباشره وهو الاب والوصي او
الأمه اذ كان بعين فاحش فهو الطلاق والعتاق سواء **فصل في**
الطلاق والعتاق في كتاب الوصايا في فصل تصرفات

الاب والوصي والقاضي
والصبي اذا باع او اشترى ثم بلغ فاجاز ذلك جاز ولو طلق او اعتق ثم
اجاز ذلك بعد البلوغ لا يجوز لانه لا يجيز له للطلاق والعتاق حال
وقوعه فلم يتوقف والبيع والشراء مجيز حال وقوعه اذ كان البيع بمثل
القيمة او بعين يسير فتوقف ذلك على اجازة من له حق المباشره
وهو الاب او الوصي او القاضي فاما اذا كان بعين فاحش فهو
الطلاق والعتاق سواء **في فصل** بيع الوالد

من بيوع قاصبها

ثم قال نفسه لاصل عندنا ان العقود يتوقف على الاجازة اذ كان له
مجيز حالة العقد وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل
وقال الشافعي العقود لا يتوقف بحال بانه ان الصبي المحجور اذا باع
ماله او اشترى او تزوج امرأة او زوج امه او كانت جارية او عقد عقدا يجوز
عليه لو فعله وليه في حال الصغر فاذا فعل الصغير فبطلت يتوقف على اجازة
وليها وام صغيرا ولو بلغ قبل البلوغ فاجازة له فاجازة له ولا يجوز
البلوغ من غير اجازة ولو طلق الصبي امرأة او خالها او اعتق عبدا
مجانا او بوض او وهب ماله او تصدق به او زوج عبده امرأة او
باع ماله محاباة فاحشة او اشترى شيئا باكثر من قيمته قدر ماله يتفانى
الدين في مثله او عقد محقدا مما لو فعله وليه حال صغره لا يجوز عليه فبطل
فكبحا باطله وان اجازها الصبي بعد البلوغ لم تجز لانه لا يجيز لها
وقت العقد فلا يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظا جازية
بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح على جهة الابد او لا
على جهة الاجازة كخوان يقول بعد البلوغ او قعت ذلك الطلاق
او العتاق فيقع لانه يصلح لابتداء وتام هذا ينظر في بيع الصحاح
والشراء لا يتوقف اذ اوجده نفاذ على المشتري حتى لو اشترى حيا
لرجل بعينه امره كان ما اشترى لنفسه اجازة له اشتراه له او
لم يجز وان لم يجز نفاذ عليه يتوقف على اجازة من اشترى له كصبي
المحجور او العبد المحجور اذ اشترى شيئا بعينه فانه يتوقف فان اجيز

جاء ويصرف العدة الى المخرج دون العاقدة وهذا اذا اختلف
العاقدة العقد الى نفسه فاما اذا اختلف الى الذر استراه له بان قال
بيع عبديك هذا من فلان بكذا وقبل له فانه يتوقف على اجماع
قبل له ولو قال اشترى بكذا لاجل فلان فقال البائع لعت او
قال البائع لعت منك لاجل فلان فقال المشتري قبلت لعت على
نفسه ولا يتوقف وهذا اذا لم يسم من فلان التوكيل ولا
الامر فلو سبق احد منهما فاشترى التوكيل لعت على الموكل وان اختلف
التوكيل الشراء الى نفسه ويصرف العدة اليه ان كان من اهل
الشراء لنفسه والا يصرّف الى الموكل خامسة

في الرابع والعشرين
وبيع الاخرى واقتباعته وعقوده على نفسه بالاشارة المجرّدة
منه جائز فكما وهو في اشارة كالمشكك في كلامه وهذا اذا
ولد اخرس واما اذا طرأ عليه اخرس فانه ليس كذلك الا اذا
دام به حتى ايسر كلامه وصارت له اشارة مفهومة فيصير
بذلك كالآخرس لا يصلح له الاشارة لقوم مقام العبارة ويجب
عليه القصاص في النفس وفي ماله وفيها ويثبت له القصاص
على الغير فيها جميعا ولا يكون اخرس شبهة في سقوط القصاص
له وعليه لان الاشارة المفهومة منه بدل عن النطق والكلام ويجوز
ان يستوفى القصاص بالبدل الا ان كان من له القصاص كان
لورثته استيفاء القصاص اذا مات ولا يجب على قاذفه احد
لانه لا يجوز ان يستوفى في حد القذف بالبدل الا ان المقذوف
اذا مات ليس لورثته ان يستوفوا احد من القاذف ولا يكون احد
موروثا وكذلك اذا قذف الاخرس بالاشارة فلا يجب عليه
اخذ ولا تلاعن اذا قذف زوجته بالاشارة والاخرس اذا اذنا
بفصيحة ولا يجب عليها جميعا احد وكذلك لو ان فصيحا
زني بخوف لا يجب عليها احد ولو طلق الاخرس امرأته بالاشارة
المفهومة وقع الطلاق ولو طلق امرأته بالكتاب او عقد
عقد آمنه العقوق بالكتاب وهو في حكم النكاح في الفصح سواء
ثم حكم الكتاب على ثلثة اوجه في وجه يلزمه ولا يصدق انه
لم يرد به اللزوم نحو ان يكتب كتابا كما يكتب الرسائل ويعتبر
فاذا ثبت منه ذلك النكاح ابا بالاقراء او بالبيّنة او بتكول بينا
يجب فيه البين لزمه ولا يصدق انه لم يرد به الوجوب لان مثل
هذا الكتاب انما يكتب للوجوب واللزوم وفي وجه ان لو يرد به

الوقوف يقع وان قال لم انو القبول قوله نحو ان يكتب على البياض او
على ما تبين عليه الخط لا على رسم الرسائل وفي وجه ان لو يقع
ولا يلزمه شيء نحو ان يكتب على الهواء او على الماء او على صخرة صماء
الذر لا تبين فيه الخط والكتابة لانه لو وقع وقع بحجر النية ويجوز
النية لا يقع من شرح العطاء

للاسيح في قبيل باب احكام البيوع الفقه
باب في بيع الفاسد والباطل

واما الذي يرجع الى المعقود عليه فانواع منها ان يكون موجودا فلا يفقد
بيع المعلوم وما له خط عدم كبيع شاة النسيان بان قل بعت ولدك
هذه الناقة وكذا بيع الحمل لانه ان باع الولد فهو بيع المعلوم وان
باع الحمل فلا خط لعدم وكذا بيع اللبن في الضرع لان له خطا كمال
انتفاع الضرع وكذا بيع الثمر والزرع قبل ظهوره لانهما موقوفان
وان كان بعد الطلوع جاز وان كان قبله وصلحهما اذا لم يشترط
الترك ومن مشى بخنا من قال لا يجوز الا اذا صار بحال ينتفع به
بوجه من الوجوه فان كان بحيث لا ينتفع به اصلا لا ينفقده وجوز
بما روي عن النبي عليه السلام انه يبيع عن الثمار قبل بدو صلاحها
ولانه اذا لم يبد صلاحها لم يكن منتفعا بها فلا يكون مالا فلا يجوز
بيعها وهذا خلاف الرواية فان محمدا ذكر في كتاب الزكوة في باب
العشرة انه لو باع الثمار في اول نطلع وتركها باعها بائنا حتى ادركت
فالعشرة على المشتري ولو لم يجز بيعها حين طلعت لما وجب عشرة على
المشتري والدليل على جواز بيعه ما روي عن النبي عليه السلام
انه قال من باع نخلا موبرة فتمت للبائع الا ان يشترطها المبتاع جعل
التمرة للمشتري بالشرط من غير فصل بينهما اذا بدا صلاحها اولا ولانها
محل للبيع كيف كانت والمعنى فيه وهو انه باع ثمرة موجودة و
هو يوصف انه نصيب منتفعا بها في الثاني وان لم يكن منتفعا بها في
الحال فيجوز بيعها كبيع جرد الكلب على اصلنا وبيع الخمر والحجرات
والارض السجدة والنهي محمول على بيع الثمار مدركة قبل ادراكها
بما يجرها تمرا وهي لبس او باعها غنما وهي حصم دليل صحة هذا
التأويل قوله صلى الله عليه وسلم في سياق الحديث ارايت ان
منع الله التمرة لم يمتلح احدكم بالصابية ولقطة المنع تقتضي ان
لا يكون ما وقع عليه المنع موجودا لان المنع منغ الوجوه وما يوجد منه
الزرع بعينه بعد بعض كالبطيخ والبادنجان فيجوز بيع ما ظهر منه ولا
يجوز بيع ما لم يظهر وهذا قول عامة العلماء وقال مالك اذا ظهر فيه

الخارج الاول يجوز بيعه لان فيه ضرورة لانه لا يظهر لكل دفعة واحدة
بل على التعاقب بعضها بعد بعض فلم يجز بيع الكل عند ظهور
لبعض لوقوع الناس في الحرج ولنا ان ما لم يظهر منه معدوم
فلا يحتمل البيع ويحوي الضرورة والحرج ممنوعة فانه يمكنه التمتع
الاصل بما فيه من الثمر وما يحدث منه بعد ذلك يكون على ملك
المشتري وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع
بيع الحبل وحبل الحبل وروي حبل الحبل وهو ينفذ الاول
وانما زيدت الهاء للتوكيد والمبالغة وروي حبل الحبل بخفض
الباء من الكلمة الاخيرة والحبل هو الحبل فكان ينفذ عن بيع
ولد الحبل ورواه عنه عن بيع اللبن في الضرع وبيع عصب
الفحل ضرابه وهو عند العقد منعدم وقد روي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يبيع من عصب الفحل ولا يمكن حمل المنه على
نفس عصب الضراب لان ذلك حائل بالافاق فيحمل على البيع
والاجاره الا انه حذف ذلك واضم فيه كما في قوله تعالى واشتل
القرية وغير ذلك ولا يجوز بيع الدفوق في الكنطة والزيت
في الزيتون والدهن في السمسم والعصير في العنب السمسم
في اللبن ويجوز بيع الكنطة وسائر الحبوب في سبيلها لانه
بيع الدفوق في الكنطة والزيت في الزيتون ونحو ذلك بيع
المعدوم لانه لا يفتق في الكنطة ولا زيت في الزيتون لان الكنطة
اسم للركب والدفوق للفتق فلا دفتق في حال كونه حنطة ولا زيت
حال كونه زيتونا فمما كان هذا بيع المعدوم فلا ينعقد بخلاف بيع الكنطة
في سبيلها لان ما في السبل حنطة اذ هو اسم للركب وهو في سبيلها
على تركه فلو كان بيع الموجود حتى لو باع بطن الكنطة في سبيلها
دون الكنطة لا ينعقد لانه لا تصير ثباتا بالعلل وهو الذي
فان لم يكن ثباتا قبله فكان بيع المعدوم فلا ينعقد بخلاف بيع الكنطة
في السقف والاجر في الكنطة وذراع من كرابس او ديباج انه
ينعقد حتى لو نزع او قطع وسلم الى المشتري يحبس على الاخذ وهما
لا ينعقدان اصلهما لو طحن او عصر وسلم لا يحبس المشتري على القول
لان عدم النفاذ هناك ليس بخلل في الكنفة ولا في العاقلة والمخود
عليه بل المضيق للمخود العاقلة بالنزع والقطع فاذا نزع وقطع
فقد زال المخود ونفذ اما ههنا فالمعقود عليه معدوم حالة العقد
لا يتصور العقد والعقد بدونه فلم ينعقد اصلا فلا يحتمل النفاذ
وهو الفرق وكذا بيع البذر في البطيخ الصحيح لانه بمنزلة الزرع

والسور

في الزيتون وبيع النور في الثمر وكذا بيع اللحم في الشاة احيته لانها
انما تصير كذا بالذبح والبيع فلما كان بيع المعدوم فلا ينعقد وكذا بيع
السمسم الذي فيه واليتمها واكارعها وزوسها لما قلنا وكذا بيع النخيل
في السمسم لانه انما يصير نخيل بعد العصر وعلى هذا يخرج ما
اذا قال بعثك هذا البياقوت بكذا فاذا هوز جاج او قال بعثك هذا
هذا الفحل على ان ياقوت بكذا فاذا هوز جاج او قال بعثك هذا
الثوب الهروي بكذا فاذا هوزي لا ينعقد البيع في هذه المواضع
لان المبيع معدوم والاصل في هذا ان الاسارة مع التسمية
اذا اجتمعت في باب البيع فيما يصح محل البيع ينظر ان كان
المشار اليه من خلاف جنس المسعى فالعبرة بالتسمية ويتعلق العقد
بالمسعى وان كان من جنس كنهه بخلافه في الصفة فان تفاوت
التفاوت بينهما فالعبرة بالتسمية ايضا عندنا وبالحق ان يختلف
بجنس وان قل التفاوت فالعبرة للمشار اليه ويتعلق العقد به واذا
عرف هذا فنقول البياقوت مع الزجاج جنس مختلفان
وكذا الهوز مع المتورن فان مختلفا فيتنوع العقد فيه فبالمسعى
وهو معدوم فيبطل ولا ينعقد ولو قال بعثك هذا العبد فاذا هوز
جارية لا ينعقد عند اصحابنا السنة وعند زفر بن جوز وجه قوله ان المسعى
ههنا من جنس المشار اليه اعني العبد والجارية وانما يختلفان في صفة
الذكورة والانوثة وهذا لا يمنع تعلق العقد بالمشار اليه كما اذا قال
بعثك هذه الشاة على انها نعجة فاذا هوز كبش ولنا انها جنس
مختلفان في المعنى لاختلاف جنس المنفعة المطلوبة فاختلافها في
التحق بمختلف الجنس حقيقة بخلاف النعجة مع الكبش لانها اتفاقا
جنس ذاتا ومعنى اما اذا قال هوز لان اسم الشاة يتناولها
واما معني فلان المطلوب من كل واحد منهما منفعة الاكل فحاشا
ذاتا ومنفعة فتعلق العقد بالمشار اليه وهو موجود ومحل للبيع فجاز
بيعه ولكن المشتري بالخيار لانه فائته صفة مرغوبة فوجب ذلك خلا
في الرضا فثبت له الخيار وكذا الوبايع دارا على ان بناها اجر فاذا
هو ليس لا ينعقد لانها يتفاوتان في المنفعة لقاءا فاشا فمما كان
لما يكتسبن المختلفين وكذا الوبايع ثوبا على انه مصبوغ بعصفر
فاذا هوز مصبوغ برصاص لا ينعقد لان العصفر مع الرصاص
مختلفان في اللون اختلافا فاشا وكذا الوبايع حنطة في جوالق فاذا
هو دقيق او بشرط الدقيق فاذا هوز خبز لا ينعقد لان الكنطة مع الدقيق
جنس مختلفان وكذا الدقيق مع الخبز من بيع الخبز

ل

في فصل واما الذي يرجع الى المتعلق
بائع بالتقيد بكذا او بالنسبة بكذا او الى شئ من هذا القبيل
فقد اختلف في المسائل

الببيع الفاسد

ولو اشترى حارثية لترضع ولده فوجد في لبنها نقصا فليس له
ان يردّها اذا لم يكن في العقد شرط اللين ولو اشترى بها بشرط
انها غير سرق اللين فالبيع فاسد

في اوائل كتاب البيوع

اذا باع شيئا نقدا او سلفا وقبضه المشتري ولم ينقد منه لا يجوز
لبايعه ان يشتره من مشتريه باقل من ثمنه الذي رآه منه عندنا
خلافا للشافعي ولو نقده الثمن كله الا شيئا قليلا فمؤد على هذا ان كان
ولو اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقده الثمن بجائز بالاجماع وكذا
لو اشترى ما باع قبل نقده الثمن هذا اذا اشتراه بجنس ثمن
الاول فان اشتراه بخلاف الجنس جائز ولو تبيع البيوع في يد
المشتري فباعه من بايعه باقل مما باع ولو خرج البيوع من ملك
المشتري فاشتراه البايع من المالك الثاني باقل مما باع قبل نقده الثمن
جائز لان اختلاف الملك بمنزلة اختلاف العين فيمنع تحقق
الربا ولو مات المشتري فاشتراه البايع من وارثه باقل مما باع
قبل نقده الثمن لم يجز لانه ملك بغيره لم يختلف وانما قام الوارث
مقام المشتري بدليل انه يرد بالعيب ويرد عليه ولو باع بالف
موجلة ثم اشتراه بالف الى اجل بعده من ذلك الاجل فهو فاسد
لما لو باع بالف درهم حاله ثم اشتراه بالف موجلة فالشراء
فاسد لانه اشترى ما باع باقل مما باع من حيث المعنى لانه حاله
خير من الموجلة

ملخص في فصل واما شرط الطحرجان

الرابع من كتاب البيوع

شرأ ما باع باقل مما باع قبل نقده الثمن لا يجوز عندنا لانه يصير
بيع ما لم يضمن وهو منهي عنه بحديث زيد بن ارقم لقول عائشة
اما اذا اشتراه بوضع اخر قيمته اقل مما باع او اشتراه من غير المشتري
يجوز بالاجماع

في فصل الربا

والثاني ان لا يكون في البيوع حق لغير البايع فانه لو كان لا ينقد الا بغير
والمستأجر لان فيه الجاهل هو المرئى والمستأجر وهذا لا يجوز

وقد اختلفت عبارات الكتب في هذه المسئلة في بعضها ان البيوع فاسد
وفي بعضها انه موقوف وهو الصحيح لان ركن البيوع صدر من اهله
مضافا الى مال متقوم مملوك له مقدورا التسليم من غير ضرر يلزمه و
الدليل على انه مقدور التسليم انه يمكن ان يفتك المرئى بقضاء الدين
فليس له ان يكون وكذا احتمال الاجارة في المرتين والمستأجر ثابت في
البايعين جميعا الا انه لم ينقد احوال تتعلق حقها فينوقف ويمكن
التوفيق بين الروايتين بان يجعل قوله فاسد على انه لا حكم له ظاهرا
وهو لقبه الموقوف عندنا واذا التوقف على اجازتها فان اجازها
ونقد وهل يلحقان المطالبة بالفسخ ذكرنا القدر في شرحه وقال
المستأجر فلا يملك واما المرتين فيجوز ان يقال يملك فرق بينهما من حيث
ان حق المستأجر في المنفعة لاني العين اذا اجارة عقد على المنفعة
لا على العين والبيع عقد على العين فلم يكن البيوع تصرفا في محل حق
المستأجر فلا يثبت له الخيار وحق المرتين في العين لانه يتوفى الدين
من بدل العين بالبيع عند عدم الا فلكا كمن الراهن ولهذا اوجب
البيع كان الثمن رخصا عندنا فلما كان البيوع تصرفا في محل حق فثبتت
له الخيار وهل يثبت للمشتري خيار الفسخ فان لم يعلم انه مرهون او موهب
يثبت لان العقد المطلق يقتضي التسليم للمالك وقد ثبتت له خيار
الفسخ وان علم فلا خيار له لانه رضى بالتسليم في الجملة

في فصل واما ترتيب الولاية من البيوع

ومن الموقوف اذا باع المرئى موصلا لموت من وارثه عينا من
اعيانه فانه ان صح حاز بيعه وان مات من ذلك الموصول لم يجز الورثة
بطل البيوع ومنها المرتد اذا باع او اشترى بتوقف ذلك ان قبل
على ردة او مات او كوى به او اكره بطل بصفه وان اسلم حاز ونقد
بيعه ومنها الراهن اذا باع المرئى او الاجر اذا باع المستأجر
بتوقف ذلك على اجارة المرتين والمستأجر في اصح الروايات الا
ان المرتين يملك نقض البيوع وبملك اجازته والمستأجر يملك الاجارة
ولا يملك النقض وان لم يجز المستأجر حتى انتقضت الاجارة بينهما
نقد البيوع السابق وكذا المرتين اذا لم يفسخ البيوع حتى تك البرهن
نقد البيوع

فصل البيوع الموقوف

رجل اشترى غنما او عدل زطى او استثنى ثاة او ثوبا بغير عينة لا يجوز
ولو استثنى واحدا بعينه جائز
في البيوع الفاسد

انفس

وفروع الامام بين المتعقد بالفاد وبين ما عترض عليه الفاد باطلا
 شرط البقاء على الصحة فقال اذا باعها بالف وفي غنقها طوق قدر ما
 بالف ولفها قبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق و
 لو باعها بالطوق الى اجل بطل في الطوق وفاته وضع في الجارية عندها
 وساع الفاد عند الامام بزازية في الصرف
 اشترى جارية على انها مغنبة فند عند الامام ومحمد
 مؤيد زاده فتاوى البرازية في
 مسائل البيوع الفاسدة
 ولو اذن المبيع قبل التسليم او باع عصبه افتقر قبل القبض لا يفسخ
 البيوع ويعقد مؤيد زاده فتاوى
 عن الوجيز في مسائل البيوع الفاسدة
 واذا اشترى الرجل غنبا كرم على انه الف من ثمن يخرج منه الا قدر ثمنه
 من ثمنه ان يطالب البائع بحصة ثمنه من ثمن الثمرة والصحيح
 ان العقد فاسد في الكل وكثير المشايخ على هذا مسائل في
 خزانة المفتين فيما يجوز بيعه وما لا
 بيع حاله ما على استثنائه عشرة وشبهه وهي فاذا بيع خمسة عشر ان اراد
 ان يخلها فيها مضى كانت عشرة جارية البيوع وان اراد ان يخلها فيها يستقبل
 عشرون فسد البيوع كما لو باع جوارا على انها كل يوم تحلب كذا وان
 لم يبين مراده فسد البيوع لانه الناس يريدون بهذه الغلة فيقبل
 من بيوع خزانة المفتين في
 الشروط المفردة
المبيع فاسد ايضا قيمته يوم قبضه لو قيمتها وبمثله لو مثليا
 في اوائل السنين من جامع الفوائد
 ولو كان المبيع ثوبا فقطعت الشتر وغطاه ثمنه او بطنه وحده بطل
 حق الفسخ وتقرر عليه قيمته يوم القبض والاصل في هذا ان المشتري اذا اخذ
 في المبيع صنفه لو احدثه الغاصب في المصنوع لا يقطع حتى يملك بطل
 حق الفسخ ويقرر حقه في ضمان القيمة او المثل كما اذا كان المبيع قطنا
 فخره او غزلا ففسخه او حنطة فطحنها او سمسمها او عنبها ففصرها او ساحة
 فبنى عليها او شاة فذبحها فشواها او طبخها وكذا ذلك وانما كان كذلك
 لان القبض في البيع الفاسد كقبض الغصب الا ترى ان كل واحد منها
 مضمون الرد على قبايه ومضمون القيمة او المثل حال حاله فكل ما يوجب
 انقطاع حق المالك هناك يوجب انقطاع حق الفسخ للبائع ههنا ولو
 كان المبيع ثوبا ففحصه المشتري بصبغ يزيد من الاحمر والاصفر وكوجها

ذكر الكرخي انه يقطع حتى البائع عنه الى القيمة وروى عن محمد ان البائع
 باختيار ان شاء اخذه واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شأ ضمنه قيمته و
 هو الصحيح لان القبض حكم البيع الفاسد كقبض الغصب ثم الجواب في
 الغصب هكذا ان المالك باختيار ان شاء اخذ الثوب واعطى الغاصب ما زاد
 الصبغ فيه وشرط ضمنه قيمته هكذا هذا والله اعلم بذائع
 في البيع الفاسد في فصل واما حكم البيوع
 قريب من آخر ذلك الفصل
 واما اذا انتقص المبيع في يد المشتري فاسدا فان كان النقصان
 باقيا سماوية فانه لا يمتنع الاسترداد للبائع من اخذ معارضة النقصان
 لان المبيع بغير فاسد ايضا بالقبض كالمغصوب والقبض ورد عليه
 بجميع اجزائه فصار مضمونا بجميع اجزائه والاوصاف تضمنه بالقبض و
 ان كانت لا تضمن بالعقد كما في قبض الغصب وكذلك ان كان النقصان
 بفعل المبيع لان هذا والنقصان باقيا سماوية سواء وان كان النقصان
 بفعل المشتري فكذلك لانه لو انتقص لغير صنعه كان مضمونا عليه فيصنع
 اوله وان كان بفعل جنبه فالبائع باختيار ان شاء اخذ الارش من المشتري
 والمشتري يرجع به على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري
 في الغصب لانه لما اخذ قيمة النقصان من المشتري فقد تقرر في ملكه في ذلك
 الجاني من وقت البيع فيه فتبين ان الجناية حصلت على متقرر له فيه جمع عليه
 والاجنب لم يملك فلا يرجع ولو قتل اجنب فللبائع ان يضم المشتري قيمته
 حاله ولا سبيل له على القاتل ويرجع المشتري على عاقلة القاتل لقيمة في ثلث سنين
 فرق ههنا بين البيوع وبين الغصب فانه لو قتل المغصوب في يد الغاصب
 قاتل فاما لك باختيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته حاله والغاصب يرجع
 على عاقلة القاتل لقيمة في ثلث سنين وان شاء ضمن عاقلة القاتل لقيمة
 في ثلث سنين وهم لا يرجعون على الغاصب وجه الفرق ان الجنب
 على ملك المشتري لانه ملك المبيع بالقبض وتقرر ملكه فيه بالجناية لا على ملك البائع
 فاما لك البيوع تضمينه بخلاف الغصب فان الغاصب لا يملك المغصوب
 منه اياه فقله لا ملك له فيه فلو ان القتل جناية على ملك المالك والقبض
 جناية على ملكه ايضا فلو ان له خيار التضمين فان كان النقصان بفعل
 البائع لا شيء على المشتري لانه صار مستردا بفعله حتى انه لو هلك المبيع
 في يد المشتري ولم يوجد منه حبس على البائع يملك على البائع وان وجه
 منه حبس ثم هلك يخط ان هلك من سرية جناية البائع لا ضمير على
 المشتري لانه صار مستردا بفعله وان هلك من سرية جناية البائع
 فعلى المشتري ضمانه لكن يقطع منه حصة النقصان بالجناية لانه استرد

ذلك القدر بجنايته ولو قتل البائع لافئان على المشتري لانه استره
 بالقتل وكذلك لو حفر البائع بئر او وقع فيه ومات لان ذلك في
 معنى القتل فيجوز استدلاله بالسداد اعلم بدايع
 في البيع الفاسد في فصل واما حكم
 البيع قريب الى اخر ذلك الفصل
 وان اشترى بشرط الشرك فالعقد فاسد بالاجماع لانه شرط
 لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقلين ولا يلزم العقد
 ولا جرى به التعامل بين الناس ومثل هذا الشرط مفسد للبيع
 لما ذكرنا ولانه لا يتمكن من الشرك الا باعارة الشئ والارض
 وهما ملك البائع فصار بشرط الشرك شارطا لا عارية فيكون شرط
 صفة في صفة وانه منهي هذا اذا لم يبد صلحا وكذا اذا بدا
 صلحا فباع بشرط القطع او مطلقا كما اذا باع بشرط الشرك
 فان لم يتناه عطفه فالببيع فاسد بخلاف ما قلنا وان كان
 قد تناهى عطفه فالببيع فاسد عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
 محمد بن يحيى استحقنا لتعارف الناس وتعاملهم ذلك ولهما ما
 ذكرنا ان شرط الشرك شرط فيه منفعة للمشتري والعقد لا يقتضيه
 وليس يلزم للعقد ايضا ومثل هذا الشرط يكون مفدا كما
 اذا اشترى حنطة على ان يتركها في دار البائع شهرا قوله النكاح
 لما ملوا ذلك قلت وهو لقائل الناس بشرط الشرك في البيع
 وانما التعامل في المساحة بالشرك من غير شرط في عقد البيع
 من بيع البعدي في فصل واما شرط الصحة
 ولا يجوز وبفسد شراء ما باع البائع من سعة او غيرها سواء كان الشراء
 من البائع او ممن قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه
 او لغيره بالوكالة باقل مما باع من الشئ قبل نقد كل ثمنه ارتمن ما باع
 الاول او بعضه لان بين الثمنين شبهة المقابلة وهي مثبتة لثبوت
 الربا والشبهة في الحركات كاختصافه وانما ترك فاعل الشراء ليس
 شرا من لا يقبل شهادة البائع لجده ومثل ولده ووالده سواء
 كان شرا او لنفسه في حياة البائع او بعدها وهذا عند علي بن ابي طالب
 وبعض المتأخرين واما عند ابي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا
 خلافا لغيره وانما قلنا من البائع لانه المتبا در فلو اشتراه من غيره
 الثاني او الموصوب له او الموصى له حاز وفي قوله باقل مما باع اشارة
 الى انه لو اشترى بمثله او اكثر حاز والى ان الف عند اتحاد الجنتين فلو
 اخلف جنة وفي قوله قبل نقد ثمنه اشارة بان لو اشترى بغيره يجوز

وان المبيع لم يغير بجيب فلو تغير جاز كما اذا تغير سعره
 في فصل بطل بيع ما ليس به مال

فصل

بطل اي اتفق بيع ما ليس به مال من مبيع على ما هو المتبا در على انه فان بعده
 بالثمن في المبيع لم يغير بطل وفيه اشعار بان البيع الباطل ما انتفى ركنه وان
 كان الباطل اعم فانه لا يثبت له عند التفتيش فيه وشرا ما انتفى ركنه
 او شرطه سواء كان من قبيل العادة او المعاملة كصلاة بلا وضوء
 ونكاح بلا شهوة وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة الذاهب
 المرفوع وشرا ما وجد اركانه وشرطه دون او صاذا كان ركنه
 المعينة شرا كبيع نخج وصدقة بلا فاخته وقد تباح في الاسناد فان
 البطلان كالفساد وفي الحقيقة صفة المصدر دون اكمال منه
 كما في الاصل كالمسفق فيمنع ان يبيع بيع كل دم غير مسفوق
 من غير الادعى والتخزين وبيع الميتة واكثر فيكون كلاحقة معطوفة على ما قبله
 ما عليه ان كان ما لا يشترطه يعقوب عليه لم حتى استوفى السارق على ما قالوا
 كما في شئ من الميتات وغيره فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن بالاعتماد احد
 واتباعه جميع التبعات مع الاتباع اراشاه اكرهى معتق البعض و
 الميتات والمدبر و ام الولد لكن قد مر ان معتق البعض كالميتات
 عند ذلك عندهما وفي النهاية انه جاز بيع الميتات برضاها وفي اصح
 الروايتين وبيع المدبر المقيد اجماعا وكذا جاز بيع المدبر المطلق
 ام الولد من نفسه وتقدر القضا بجواز بيعها وبطل بيع ما لا يتفقون
 بكسره الا او ارجح منتفع بشرعا كما تحريم بين المسلمين ومسلم وكافر و
 اخنوخ وقال عبد الواحد واما حكم وعبد الصمد ان البيع فيها فاسد
 لا باطل كما في النظم وكذا ابيع مامات لا تخنق واخرج في غير المذبح كما في الكشف
 لكن في المحيط ان بيع محتق المجوس باطل عند ابي يوسف خلافا لمحمد و
 يخرج عنه بيع السرقين لانه منتفع به من حيث الاقارن في الارض ويدخل فيه
 فرس او نور من خروف لاستنساها من الصبي لانه لا قيمة له ولا يضمن مثله
 وكذا ابيع بروات يكتب من الديوان على العال كالميتة بالثمن اي بطل
 هذه الاشياء بالدينار وفيه اشارة الى ان يبيعها بالوصف
 غير باطل وفي الشرع ان بيع غير متقوم بالوصف باطل كالببيع ما ليس
 بمالك وفي التحفة انه فاسد عند بعضهم فصل
 في كتاب البيع
 بيع الكلاء الذي ثبت في ارضه بغير اتيانه باطل لانه ليس بمملوك وكذا
 بيع الماء في الكوص او البئر من يبيع في حيا

فصل في البيع الباطل

وبيع السيف المحل بالفضة بفضة خالصة وبيع المنطقة المفضضة بالدرهم او بالبر لا يجوز الا ان يعلم ان الفضة انما الصنة اكثر وكذا لو باع حليا من ذهب فيه جوهر لا يمكن اخراجه الا بضره فباعه بغيره لا يجوز الا ان يكون الثمن اكثر مما في الكمية من الذهب

في باب بيع مال الربا من ثمن البيع

رجل باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعها بعد ما وثقت اخذت المبيع فيه والاصح انه لا يبيع دعواه كما لو ادعى انه باع وهو غير مملوك ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حر وادعى انه اعتقه ثم باعه فانه يبيع دعواه

فأصله في فصل الاستحقاق من ثمن البيع

ثم جواز بيع الشرب مع الارض باتفاق الروايات فيها اذا كان الشرب شربا مملوكا الارض اما اذا باع الارض مع شرب ارض اخرى اختلف فيه قال في الفناء والصور والصحيح انه لا يجوز

في البيع الفاسد

لان عبارة عن نصيب من الما وهو غير مال والدليل على انه مال قول فخر الاسلام في الزيادات ان من سقى ارض نفسه بما وغيره ضمن لان ذلك متقوم غاية البعد

اذا كان السفلى رجل من البيع الفاسد

وتفصيله انما ينظر بكم يشترى لو كان ببيع جازرا وقال هو اهرا لا يضمن وعليه الفتوى خلاصة في الشرب

في الفصل الثالث

ومن جواز بيع الشرب يوما او ليومين ابو بكر الاسكاف ومحمد بن سبل ومن منعه الفقيه ابو جعفر واستاده ابو بكر البستي

في البيع الفاسد ما خلا

نوع

رجل باع صوفان فاشترى في الباي فنتق ان كان في فتق ضرر لم يجز وهو فاسد وان لم يكن في فتقه ضرر جاز وان اختلف في الفتق فعلى الباي ان يفتق شيئا حتى ينظر اليه المشتري ان رآه رضى اجبر على فتح الباقي وكذا بيع الجوز في الارض على هذا ولو باع بذر البسطنج ورضى الباي بالقطع لا يجوز ولو كان البسطنج مكسورا لا يجوز ولو باع الكرنش او المسلوح في الشاة المذبوحة لا يجوز وعلى الباي اخراجه ولسن والمشتري بالخيار اذا رآه وبيع الفتق في النخاع ان كان في نزع ضرره فهو فاسد وانما امانه وفي بذر الشتر ان دفع اليه

الا لا يجز على دفع اليه وان لم يكن في نزع ضرره جاز ويجز على الدفع اليه ويجز على الفصل ان هلك النخاع في يده ولا ضمان عليه في الكلفة وان كان فيه ضرر فلا شيء ان هلك ولو باع وجاجة وفي بطنها كولة وهو فاسد ولو لم يذكر اللؤلؤ فمضى الباي ولو اشترى اللؤلؤ في صدق فالبيع باطل عند محمد بن يونس وعند ابى يوسف يجوز وله الخيار اذا رآه ولو اشترى الصدق ولم يسلم اللؤلؤ جاز وله اللؤلؤ كذا في الفتاوى ومثل ابو بكر الاسكاف عن رجل اشترى طرادا وسارا الى النيروز وحمله الى منزله فوجد مريضا فاشترى الباي ودفع اليه فلم يقبل فحمدا الى منزله فاشترى مال ليس عليه المشتري من الثمن لان البيع فاسد كمن غصب شيئا ثم حمله الى المصنوع منه وابن المالك ان يقبل منه فحمدا لغاصب الى منزله فصالح عنده لا يضمن ثم قال ابو بكر لكان ابو نصر يقول اذا كان البيع فاسدا لا خلاف فيه بين نحن الضمان سواء قبل او لم يقبل فان كان فاسدا لم يتفقوا عليه لم يبرأ الا بقول الباي او بقضاء القاضي قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان الباي والمشتري بعد ان الوقت الذي يقع الى النيروز فالبيع جاز وفي الفتاوى رجل اشترى عشرة بيضات وقبضها ثم وجد احد بها مذرة لا قيمة لها اصلا فالبيع في الكل فاسد وكذا لو اشترى ورق بطيخ فاذا بعصتها في سدا لا قيمة له ولا تقبض لانه جمع بين ما يكون محلا للبيع وبين ما لا يكون الا ان الواحدة في الما عفو كذا ذكر الامام الشيخ في فضل الكرم

في البيع الفاسد من كتاب البيوع

عبد له مال فباعه المولى مع ماله ان لم يسلم ماله فسد البيع وان سماه جاز اذا كان الثمن اكثر من الدراهم التي معه وان كان اقل لم يجز وان كان ماله دنانير فاشترى بها دراهم او عمل العاكس جاز مطلقا او اقتبض حصته الدنانير والدراهم قبل الافتراق وان كان ماله دنانير فسد البيع وان كان بعضه دنانير وبعضه عينا فسد في الكل وان لم يقبض قبل الافتراق بطل في حصته الصر وبقية حصته العبد مبستق في او اخر ما نلت من ثمنه فبطل الطلاق

واما الذي يختص بعجز البياعات دون بعض النواع منها ان يكون البطل معلوما فان كان مجهولا يفسد البيع سواء كان اكتمالا متفاحشا كمن اشترى الفرج ومطر السماء وقدم فلكه وموته وكذا ذلك او متفاحشا كمن اشترى والدانيس والنيروز والمهرجان وقدم كالحاج وخروجهم واجزاء و اجزاء والقطات والميلاد وصدوم النصارى وفطرهم قبل دخولهم في صومهم وكذا ذلك كله الاول فيه غرر الوجوه والعدم والبيع الفاسد

ما تقدم ويناخر فيؤدي الى المنازعة فيوجب فساد البيع ولو باع
العين بمن ديس الى اجل محدد لم يفسد به متقاربة ثم ابطال المشر
الاجل قبل محله وقبل ان يقبض العقد بينهما لاجل الفاسد وجاز
العقد عند اصحاب التمسك وعند زفر لا يجوز ولو لم يبطل
حتى حل الاجل واخذ الناس في اخصارهم ابطال الاجل والعقد
بالاجماع وان كانت اجهالة متفاحشة فابطل المشرى الاجل
قبل الاقرار ولقد اثنى جازا البيوع عند زفر لا يجوز
ولو اقر قبل الابطال لا يجوز بالاجماع **بدايع**

في فصل واما شرط الصحة من كمال البيوع
نوع في احكام البيوع الفاسد

واما البيوع الفاسد فهو كل بيع فاسد بشرط من شرائط الصحة
واما حكمه في ثلثة مواضع احدها في بيان اصل الحكم والثاني
في بيان صفة ذلك والثالث في بيان شرائطه **اما اصل الحكم**
فهو ثبوت الحكم في اجماله عندنا وقال الشافعي لا حكم للبيوع الفاسد
واما صفة هذا الحكم فنقول له صفات منها انه ملك غير لازم
بل هو مستحق الفسخ فيقع الكلام في هذه الصفة في مواضع في بيان
ان الثابت بهذا البيع مستحق الفسخ وفي بيان من يملك الفسخ
وفي بيان ما يكون فسخا وفي بيان شرط صحة الفسخ وفي بيان
ما يبطل به حق الفسخ بعد ثبوته **اما بيان ان الثابت بهذا البيع**
واجب الفسخ فهو ان البيوع وان كان مشروعا في ذاته فساد
مقترا به وذكر ارفع الفساد واجب ولا يمكن الا بفسخ العقد فحق
فسخه كغيره لا عينه حتى لو امكن رفع الفاسد دون فسخ البيع
لا يفسخ كما اذا كان الفاسد اجهالة الاجل فاسقطه بسقطه وبيعه
البيع مشروعا **واما بيان من يملك الفسخ** فنقول الفاسد لا يكون
اذا كان راجعا الى البطلان باع بالخبر والتحريم **واما ان لم يكن راجعا**
اليه كالببيع بشرط منفعة رادقة لاحد المتعاقدين او الى اجل محمول
واكال لا يخلو اما ان كان قبل القبض واما ان كان بعده فان كان
قبل القبض فكل واحد من العاقدين يملك الفسخ من غير رضا الآخر
كبيعت كان الفساد وان كان بعد القبض فان كان الفساد
راجعا الى البطلان فاجواب فيه وفيما قبل القبض سواء ولو لم يكن راجعا
الى البطلان فقد ذكر الامام الشافعي في شرح مختصر الطحاوي
ان ولاية الفسخ لصاحب الشرط ولم يكن خلافا وذكرنا في الاما
في المسئلة فقال على قول ابي حنيفة وابي يوسف بملك كل واحد منهما

الفسخ وعلى قول محمد وجب الفسخ لمن له شرط المنفعة لا غير واما بيان
ما يكون فسخا لهذا العقد ففسخه بطريق قول او فعل فالقول ان يقول
من يملك الفسخ فسخا او نقضت او ردت وتكون ذلك فيفسخ بنفسه
الفسخ ولا يحتاج الى رضا الفاسد ولا الى رضا البائع سواء كان قبل
القبض او بعده لان هذا البيع اما استحق الفسخ حقا لله تعالى كما
في الفسخ من رفع الفساد ورفع الفاسد وجب الله تعالى عليه ان يفسخ
في حق الكل فيكون فسخا في حق الناس كما فلا يقف صحة على القضاء
ولا على الرضا والفعل هو ان يرد المبيع على بائعه على اى وجه مارد
بيعه او هبة او صدقة او اعارة او ايداع فان باعه منه او رهنه او
تصدق عليه او اعارة منه او اودعه اياه حتى يبرأ المشرى عن الضمان
لانما يستحق الرد على البائع فعلى اى وجه مارده يقع على جهة الترخا
واما شرط صحة الفسخ فهو ان يكون الفسخ بمحض من صاحبه
وذكره الكرخي ولم يذكر الاختلاف فيه وذكرنا القاضي الامام الاجمالي
ان هذا شرط عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف ليس بشرط
واما بيان ما يبطل به حق الفسخ ويلزم البيوع ويتقرر الضمان
وما لا يبطل ولا يلزم ولا يتقرر فنقول **وبالبدء بالتوفيق**
الفسخ في البيع الفاسد لا يبطل بفسخ الا بطلان والاسقاط بانه
يقول الطلث او اسقطت او اوجبت او الرمت البيوع لان وجوب
الفسخ ثبت حقا لله تعالى رفع الفساد **واما ثبت حقا لله تعالى**
لا يقدر العبد على اسقاطه فهو بخلاف الروية لكن قد بسقطه بطريق
الضرورة بان يتصرف العبد في حق نفسه مقصودا فيضمن ذلك
سقوط حق الله تعالى بطريق الضرورة او بقول محل الفسخ في ذلك
وبيان ذلك في مسائل المشرى شرعا فاسد اذا باع المشرى او هبه
او تصدق به يبطل حق الفسخ وعلى المشرى الفدية او المثل ولو باع
فد عليه بخيار شرط او روية او يجب ليقضاء فاقض وعاد على حكم الملك
الاول عا ح حق الفسخ **من يبيع البديع**

في فصل واما حكم البيوع بالخصا فيجب كونه

التصديقات الفاسدة عشرة منها النكاح وقد ذكرنا ومنها البيوع الفاسد
وهو مضمون بالقيمة او بالمثل ان كان مثليا وهذا عند الهذاك او بالثمن
او لو كان ثمنيا لكل واحد منهما حق النقض ومنها الاجارة الفاسدة
والواجب فيها الاقل من المسمى واجرا المثل وان لم يكن هناك شمية
يجب كمال اجرا المثل ومنها الرهن الفاسد وهو رهن الشارع
فلما رهن ان ينقضه كالببيع الفاسد ولو ملك في بده المهر من ملكاته

ومنها الصالح الفاسد وكل واحد منهما النقص ومنها القرض الفاسد وهو قرض
 ايجوان فلو استقرض وبيع صح البيع ومنها الهبة الفاسدة وانها معنوية
 يوم القبض وقيل لا يفيد الملك ومنها المضاربة والمال امانة في اليد المضاربة
 ومنها الحجارة الفاسدة والواجب فيه كثر من المسحوق من القيمة ومنها المزارعة
 الفاسدة واخراج لصاحب البذر خاتمة المعقيل
 في التصرفات الفاسدة من كتاب النكاح
 باع غلاما ببيع فاسد وقابضنا بتم ابراهيم من القيمة ثم مات الغلام فتمت القيمة
 ولو قال ابراهيم من الغلام فهو بطلان من يبيع الكركي
 قبيل نوع في التاجيل
 لانه ابراهيم قبل وجوب القيمة ولو قال ابراهيم عن الغلام بطلان جعل
 الغلام ودبغة
 قبيل نوع في بيع الوفاة
 وفي فناء ورثته فخان ولو ادعى المشتري شررا فاسدا ان باعه من
 فلان الغائب واقام البينة عليه ذلك لا تقبل للبايع ان يشره وان صدق
 البايع في ذلك بطل حق الفسخ وبقيت القيمة للبايع عمادة
 في التامع والعشرب
 وفي فناء ورثته فخان رجل باع غلاما بابا وحسبها ببيع فاسدا وقبضه
 المشتري فزاد اوت قيمته ببيع فصار با وراثته ثم باعه بعد ببيع يوم
 قيمته يوم قبضه بحسبها وفيه ايضا قبض المشتري ببيع فاسدا او اعطاه
 او قتل وقبضه يوم القتل والاعتاق اكثر من يوم القبض كان عليه قيمته
 يوم القبض بخلاف الفسخ وفيه حق البايع ببيع فاسدا في البيع وانما
 ينتقل الى القيمة عند الهلاك فاذا ابراهيم عن قيمة قبل لا يصح
 جميع الفتوى في فصل البيع الفاسد
 ولا يصح ابراهيم المشتري فاسدا عن القيمة قبل هلاك المبيع
 من يبيع البرازية في الرابع
 وفي اجماع الفقهاء لو مات البايع وعليه دين اخرون البيع الفاسد ولا مال له
 غير المبيع المشتري اذن بمن سائر الغرماء كما في الرهن والبيع اجماعا وعند
 الفسخ ولو مات المشتري لبايع اذن بمالية المبيع من غرماء المشتري فان
 شئ يصر الى الغرماء وهذا دليل على انه يموت البايع لا ينقطع حق الغرماء
 خلاصة في الفصل الرابع من كتاب البيوع
 ومنها ان هذا الملك بغير المشتري ان تصرف ليس فيه انتفاع بغير
 بلا خلاف بين اصحابنا كالمبيع والهبة والصدقة والاعتاق والتدبير والجماع
 والرهن والاجاز وكذا ذلك مما ليس فيه انتفاع بغير المبيع واما التصرف

والدرج فيه انتفاع بغير المملوك ككل الطعام وليس الثواب وكوب الدابة و
 سكنى الدار والاستمتاع بالجارية والصحيح انه لا يجل لان الثابت بهذا البيع
 ملك خبيث والملك الخبيث لا يفيد اطلاق الانتفاع لانه واجب الفسخ
 وفي الانتفاع به تقريره وفيه تقرير الفساد ولهذا لم يقد الملك قبل القبض بخلاف
 عن تقرير الفساد بالتسليم در البيع في الفصل
 واما حكم البيع من كتاب البيوع
 ومنها ان الثابت بالبيع الفاسد ملك مضمون بالقيمة او بالمثل لا بالمسحوق
 بخلاف البيع الصحيح لان القيمة هو الموجب الاصل في البيوعات
 لانها هي مثل المبيع في المالية الا انه بعد اعطائها الى المشتري اذا صحت التسمية
 فاذا لم تصح وجب المصير الى الموجب الاصل خصوصا اذا كان الفساد
 من قبل المشتري لان التسمية اذا لم تصح لم تثبت المسحوق فصار كما في بيع
 سكت عن ذكر الثمن ولو كان كذلك كان بيعا بمثله او بقيمة المبيع لان البيع
 مبادلة المال بمال فاذا لم يذكر البديل صرحا صارت القيمة او المثل
 بكونه ادلة فلو كان بغير القيمة المبيع او بمثله ان كان من قبيل المثال
در البيع في الفصل واما حكم البيع من كتاب البيوع
 رجل اشترى جارية شررا فاسدا وقابضنا ببيع اجماعا وبيع فيها بنبذة
 بالرجح ويطلب للبايع ما ربح في الثمن والاصل فيه ان المال على نوع
 نوع يتعين في العقود كما لو روض ونوع لا يتعين وانجبت نوعا خبيثا
 لعدم الملك وخبت لفاد الملك فأنجبت لعدم الملك ليعمل في النوعين
 جميعا حتى ان الفاسد او المودع اذا تصرف في المخصوص او في
 الوديعة والوديعة والمخصوص عرض او من العقود وآدى ضمانا للمالك
 وبيع الرجح يقصد بالرجح في قول ابي حنيفة ومحمد لان فيها يتعين بالتعيين هذا
 بدل المال الغير لان العقد لا يعلو ببدل يتعلق بمثل ذلك في الذمة لكن انما يتناول
 الى الرجح باداء المخصوص والوديعة فيمكن فيه شبهة انجبت فينبذ بالرجح
 وانجبت لفاد الملك دون انجبت لعدم الملك فيوجب شبهة انجبت فيها يتعين
 وشبهة الشبهة فيما لا يتعين وشبهة الشبهة لا تجوز فلهذا قال يقصد في المشتري
 بالرجح ويطلب للبايع ما ربح في الثمن وبذا على الرواية التي لا يتعين الدائم
 والدائم للمرد في البيع الفاسد اما على الرواية التي يتعين يكون بمنزلة
 المخصوص وكذا لو ادعى على اخوان درهم فقطاه ورجح فيها ثم تصادقا
 انه لم يكن عليه شيء بعين مثله ولا يتصدق بالرجح لانه قبض الدرهم بولا
 عما يريهم انه ملكه وهذا الدين فاذا ظهر انه لم يكن عليه دين كان المقبوض
 بذل المستحق وبذل المستحق مملوك ملكا فاسدا وانجبت لفاد الملك
 لا يظهر فيها لا يتعين من يبيع شرح اجماع

في باب الصغير القاصحان في باب يجوز به وما لا
 ولو اشترى جارية ثمة فاسدا واستولى عليها بطل حو الفسخ كما لو اشترى
 ويغرم قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال الحنفية
 ولا يولون سقط اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر
 مع القيمة ويدخل الاقل في الاكثر وان وطئها ولم يستول عليها رد بها
 على البائع ويغرم العقر للبائع عند الكل باقواء الروايات
 فاصح حال في الشروط المفردة
 من كتاب البيوع
 ولا يحل اكل طعام اشتراه فاسدا ولا وطئ ابيارية المشتراة فاسدا
 وقبل يحرم ولو جعلت صارت ام ولد للمشتري ويغرم قيمتها له
 وفي رواية البيوع العقر ايضا من البيوع
 الفاسد من بيع بيع الميزانية من نوع اخر
 في بيع الشئ بالثمن
 والفرق بين بيع المكرم والبيع الفاسد ان المشتري في البيع الفاسد
 اذا باع المبيع من اخر او هبته لقطع حو المالك في الفسخ
 وهو ينال الوافي على المبيع ببياعات كثيرة وتداوله الايدي
 يكون حو الفسخ باقيا للبائع كما كان اوجاف الفرق ان يفسخ
 في البيع الفاسد لمعنى في العقد والعقد قد اشترى بعقده الاخر
 وحو الفسخ في بيع المكرم لمعنى في العاقد وهو عدم الرضا
 والطوع وذلك بان
 من بيع الفاسد
 في مسائل باع المشتري بالاكراه فحق
 الفسخ باق
 العقد الفاسد اذا اقلع به حو عبده لزم وارفع الفاء الا في
 مسائل اخر فاسدا فاجرا المشتراة صحى فلا يفسخها المشتري
 من المكرم لو باع صحى فلكرمه نقصه المشتري فاسدا اذا اجر
 للبائع نقصه وكذا اذا زوج
 من بيع
 الاشباه من الفتن الثاني
 فاذا اهر رجل رجلا بشرا وعبدا الذي باع باقل مما باع قبل نقد
 الثمن صح ويملكه الموكل على صحى لان المعية عندا في حنفية
 حال العاقد لا حال الامر والوكيل لو اشترى لنفسه ليجب فكذا لو
 اشتراه الموكل وعندها في يوسف بطل التوكيل ويكون مشتريا
 لنفسه كما في البيع الفاسد
 العظمية اشترى عبدا فاسدا وقبضه واكتسب عنده

ثم رده وراكسب معه
 في الفصل التاسع
 والمقبوض بحكم عقد فاسد مضمون لانه يجب عليه رده وهو عاجز
 عن رده وعينه فيه والقيمة لقيام مقام العين بدائع
 في فصل واما الذي يرجع الى نفس الركن
 من كتاب المكاتب
 كما في البيع الفاسد اذا استهلك المشتري المبيع انه ان كان
 قيمة اكثر من الثمن رجع البائع على المشتري بالبرائة وان كانت ثمنه
 اقل رجع المشتري على البائع بفضل الثمن بدائع
 من المحل المزبور
 رجل اشترى شيئا فاسدا وقبضه ثم رده على البائع لفسد البيع
 فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله فملك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة
 فاصح حال في اواخر فصل الشروط
 المفردة من كتاب البيوع
 باع جارية بيجا فاسدا وقبضها المشتري ثم قال البائع مع حرة لم تقنو
 لان الاعاق لم يصادف الملك فان قال بعد ذلك مع حرة فان الكلام
 الاول يحضر من المشتري صح الثاني لان الاعاق الاول فسخ للبيوع
 وقد صح الفسخ بمحض المشتري لا اعاق الثاني صادف الملك
 فيصح وقد اعاد هذه بعينها في الباب الاول لفظا ومعنى الا ان هذا
 وضع المسئلة في العبد وسباني نحو هذا في تصرف الاب على الصغير
 من اخر هذا الكتاب ولو لم يعتقها البائع وولدت عنده المشتري
 من غير فانت يضمن المشتري قيمتها ويرد الولد بمنزلة الغصب اما
 ضمان قيمة الام فلازها مقبوضة بعقده فاسد واما رد الولد فلان رد
 القيمة كره الام ولورد الام رد معها الولد فكذا اذا قيمتها و
 في الباب العاشر اشترى عبدا فاسدا وقبضه واكتسب عنده
 ثم رده يرد الكسب مع لان حو البائع لم ينقطع من الاصل وهو
 ملك له قبة وقت حدوث الكسب يكون الكسب له عند رد الاصل
 وفي الباب السابع اشترى غلاما بخمسة مائة وقيمتة خمسة مائة ثم اشترى
 وقبضه فاذا دات قيمته من قبل السعرة صارت لتاوى الف
 فباعه فعليه ثمة خمسة مائة لان المبيع بيجا فاسدا مضمون القبض
 فيجب قيمته يوم القبض ولو غصب عبدا قيمته الف فاذا دات
 قيمته حتى صارت الفين ثم اشتراه من المالك فاسدا ثم مات
 كان وصل الى الفاصب بعد ما اشتراه فعليه الفان وان لم يصل الى

حتى مات فعليه الف لان الزيادة في الغصب امانة وانما تصير
مضمونة في الشراء بالقبض ولو اشترى امة شرا فاسدا و
لم يقبضها حتى اعتقها فاجاز البائع عتقه جاز العتق على
البائع ولا شيء على المشتري لان العتق صادف ملك البائع فيقبض
عليه وفي عتاقه **ع** اشترى عبدا بشرا فاسدا ثم امره بالبائع
بالعتق قبل القبض فاعتق جاز فلو اعتق الامير بغير علم جاز
لما امره بالبائع بالعتق فقد طلب منه ان يسلطه على القبض فاذا
اعتق البائع بامره صار المشتري قابضا مقتضاه سابقا عليه
لله البائع سلطه مقتضاه سابقا عليه وفي اخر الباب الثاني
بائع غلاما بيبعا فاسدا فتقابضا ثم ابراه البائع من القيمة ثم مات
الغلام في يد المشتري فهو ضامن للقيمة لان الابرا لم يصح لان
القيمة لم تحجب بعد ولو قال ابراهكم عن الغلام فهو برز لان لا أبرأ
عن الغلام فقد جعل الغلام ودعية عنده فاذا هلك لا يضمن
ضمم الباب وقد مر نحوه في الفصل الاخر من كتاب الضمان
فرق بين هذا وبين مسألة ذكرها في اول **ع** اشترى غلاما و
قبضه ثم تقابلا ثم ابراه البائع المشتري عن الثمن جاز حتى لو مات
الغلام في يد المشتري لا شيء عليه لان في هذه الصورة الغلام بعد
الاقالة كان مضمونا بالثمن على المشتري فاذا ابراه عن الثمن صح
اما في البيع الفاسد القيمة انما تحجب عند الهلاك لان حوت
الملك انما ينتقل عن رقبة الغلام الى قيمته عند الهلاك فان
ابراه عنها ولم يحجب بعد فلغا الابرا كما في المسئلة التي ذكرناها في
اول الكتاب اذ قال لعنت منك هذه العشرة ووهبتك
العشرة فقيل المشتري جاز الشراء ولم يجز الابرا لان البراءة
تقتضي الوجوب او سبب الوجوب ولم يوجد قبل قبول المشتري
جاز الشراء كما هنا لا جرم لو قال ابراهكم عن الغلام فهو برز
لان الرقبة لم تبو مضمونة عليه فصار مودعا وفي الباب
العاشر اشترى ثوبا بشرا فاسدا وقبض ثم قطعه ولم يخطه
حتى اودعه من البائع فصاع عنه ضمن المشتري ما انتقص من الثمن
بالقطع ولا يضمن القيمة لان الابداع رد للباني **ع** اشترى رداء
شرا فاسدا ثم خاضه البائع وقد خربت الدار خرا بالكلية
فضمنه البائع قيمة الدار يوم القبض فكشفيع ان يأخذ بتلك
القيمة لانه انعقد البيع بينهما بالقيمة وموضع هذه المسئلة النوع
الثاني من الفصل السادس من كتاب الشفعة على ما يأتي

وفي وقف **ع** باع كرميا فيه مسجد قديم وقد اطلق البيع على البند
البيع فيما عدا المسجد انه كان المسجد عامرا فسد لان المسجد لا يدر
شخص البيع انما كان الفاد فويا فظهر في حق من الباقي كما لو باع
صرا وعبدان وان كان المسجد خرابا لم يفسد لان في دخول المسجد
بشخص البيع خلافا لان عند بعض العلماء عاد ملكا للواقف او لورثته
فلم يكن الفاد فويا فلا يظهر في الباقي كما لو باع عبدا ومديرا وقد
مر نحوه في بيع انزال الحرم وسباني نحوه في مسائل الجيوب في شراء
البيضة والبطنج وفي الباب العاشر اشترى قرية ولم يضمن
المقبضة والمسجد فسد البيع لان بيع هذه الاشياء باطل **ع**

في احكام البيع الفاسد في الباب الثاني

وفي القنية كل مبيع ببيع فاسد رده المشتري على البائع برهنية او
صدقة او بيع او بوجه من الوجوه كالوديعة والاعارة والاجارة و
الفصب والشراء ووقع في يد البائع فهو متاثر كذا للبيع وبرز
المشتري من ضمانه **ع**

في البيع الفاسد

الحكم ان المشتري بالبيع الفاسد يملك المبيع عند قبضه ما به لا قبله
لان لو ثبت ملك المشتري قبل قبضه لزال عنه ملك البائع مجانا بغير عوض
لان المبيع لا يجب على المشتري بعد العقد ولا يجب عليه القيمة الا بعد
القبض لكن ثبوت الملك له انما هو بنفس العقد لا بنفس القبض
بالية او لو كان ثبوت الملك بنفس القبض لشرط النقل الى المشتري
بالتسليم اليه وليس كذلك واذ كان ثبوت الملك بالعقد فيكفي تحلية
البائع بين المشتري وبين المبيع كما في البيع اجازة وهذا هو الاظهر
من الرواية وذكر في النوادر انه لا يكفي بالتخلية لانه انما يجعل التخلية
قبضا يتمكن البائع من اخراجه عن هذه الضمان كاجته الى ذلك
والاجابة فيها يجب تسليمه والفاسد يجب اعدامه بالامتناع عنه ووجه
الاظهر ان يقال البيع الفاسد وان كان محمولا ان الحركة لا يبيع
حاجة المتعاقدين وقد ظهر حاجتها الى ثبوت الملك به لانه امرها عليه
والملك لا يثبت بدونه القبض فاقسم التمكن من القبض معاه كما في البيع
اجازة **ع** من يبيع بالبلي في ف

باب البيع الفاسد

وفي المحيط اذا شرط الاجل في المبيع فسد العقد وان شرط الاجل
في الثمن والتمن دين ان كان معلوما جاز فلو باع الى صوم النصارى
لا يجوز ولو دخلوا في الصوم فباع الى فطرهم جاز وفي التجرد ففسد

البائع بغير إذن المشتري لا يعتبر والتخلية كالقبض في البيع الفاسد
ولا مال غير المبيع المشترا هو به من سائر الخوا كما في الرهن والبيع
أجائز عند الفسخ ولو مات المشتري فالبايع أحق بالية المبيع
عن غناء المشتري فإن فضل شيء يصر في الخوا قال الشيخ خلاصه
وهذا دليل على أن يموت البائع لا ينقطع حق الاسترداد وفي
أجاء مع الكيفية إشارة إليه ولذا رثته أن يرد المبيع من المشتري
بحكم البيع الفاسد فيفضل المهر في النوع

في البيع الفاسد من قبل البائع

وفي فوائد صدر الاسلام طه من مجموع اذا بيع بغير صحته ثم ان البائع
باعت ثانيا من المشتري بغير فاسد انفسخ البيع الاول لان البيع
الفاسد يملك بالصحيح في حق الاحكام ولو كان الثاني صحيحا ينفسخ
الاول بل في كذا هذا هكذا قاله الصدر الكبير برهان الدين وهو
هذه المسند رواية في مسند صارت واقعة الثبوت وهو ان الاجر
اذا باع المتاجر من المتاجر بغير فاسد اهل ينفسخ الاجارة
قال ائمتنا انه ينفسخ الا يرد ان البيع لو كان صحيحا ينفسخ
الاجارة فكذا اذا كان فاسدا عما رثته في

التاسع والعشرين

وفي فوائد صدر رحمه الله المشتري في البيع الفاسد اذا مات يبيع
للبائع ولاية الاسترداد من ورثة المشتري وكذلك لو مات البائع
يبيع لورثته ولاية الاسترداد منه عما رثته في التاسع والعشرين

فصل في الشروط المفقة في البيع

في الشروط التي تفقد البيع والتر لا تفقد كيب العلم
لان الشروط في البيع لا يخلو اما ان يكون شرط يقتضيه العقد
ان يجب بالعقد من غير شرط فانه لا يوجب فانه العقد كشرط تسليم المبيع
على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري وهذا لان اشتراط ما يجب
بالعقد من غير شرط يلغوا لانه لا يقيد شيئا فصار وجوده كعدمه فحيث
لم يشترط شيئا فيجوز البيع وان كان شرط لا يقتضيه العقد على
التفعية الذي قلنا الا انه يلازم العقد ويعني به انه لو كان موجب العقد
او تأميد موجب شرط يلازم ذلك الشيء وذلك كالمبيع بشرط ان يعطى
المشتري كقبول الثمن والكفيل معلوم بالاشارة او التسمية حاشي
مجلس العقد فقبل الكفالة او كان غائبا عن مجلس العقد فحضر قبل
يتفرقا وقبل الكفالة جاز البيع استحيانا والكفالة وان لم تكن
من مقتضيات العقد لانها لو كانت موجب العقد لان الكفالة وثيقة

لجانب المطالبة ولهذا اختص جوار الكفالة بالذمم والمطالبة موجب العقد
ما لو كانه يكونه طامعا للعقد فلا يؤثر في فساد العقد وكذلك البيع بشرط
ان يعطى المشتري بالثمن رهنا والرهن معلوم بالاشارة او التسمية
جاز البيع استحيانا وان لم يكن الرهن من مقتضيات العقد
الا ان الرهن لو كان موجب العقد لان الرهن شئ وثيقة ومؤكد
لجانب الاستيفاء ولهذا اختص جوار الكفالة بالاموال القابلة للاستيفاء وكيفية
الثمن موجب العقد كما لو كانه يلازم العقد قال الشيخ الامام شيخ الاسلام
المعروف بجواهره في شرحه فرق محمد بين الكفيل وبين الرهن بشرط
حضره الكفيل مجلس البيع وقبوله الكفالة بجوار البيع وانما شرط العلم
به وفي القدر يرى شرط ان يكون الرهن معيناً وهكذا شرط في
المنتقى وان لم يكن الرهن معيناً ولا مسمى وانما شرط ان يرضى الثمن
رهنا فالبيع فاسد لان جهالة الرهن يوقعها في منازعة مانعة من
التسليم والتسلم والمشتري يعطيه رهنا والبايع يطالبه برهن آخر
فلك في المنتقى الا اذا تراضيا على تعيين في المجلس ودفع المشتري اليه
قبل ان يتفرقا او يعجل المشتري الثمن ويبطلان الاجل فيجوز البيع استحيانا
وكذلك اذا لم يكن الكفيل معيناً ولا مسمى فالعقد فاسد لان جهالة
الكفيل يوقعها في منازعة مانعة عن التسليم والتسليم لان التراضي والرضا
في قضاء الدين وملاة الذمم وان كان الكفيل حاضرا في مجلس العقد
وإني ان يقبل الكفالة ولم ياب ولكن لم يقبل حتى افرقا او اخذا في عمل
آخر فالبيع فاسد استحيانا قبل ذلك او لم يقبل وشرط الكفالة
في هذا الباب نظير شرط الكفالة لو يدب اذا وقع البيع بشرط ان
يجعل المشتري البائع على غريم من غريمه فالعقد فاسد قياسا واستحيانا
وفي المنتقى رواية ابن سماعه اذا كان الرهن معيناً في العقد بان شرط
رجل من خردار بالف درهم على ان يعطيه عبدا هذا رهنا فلما قبض
الدار امتنع عن الرهن لم يجبر عليه ولكن يقال للمشتري ادفعه او افسخ
العقد او تجل الثمن قال وهو قول محمد رحمه الله وفي القدر يرى يقول
ولكن يقال للمشتري ان تدفع الرهن او قيمته او يفسخ العقد وهذا
لان الرهن من جانب الراهن محض تبرع لان الحق يبيع عليه بعد الرهن
لما كان قبل الرهن فلا اخبار على التبرعات ولكن كبر المشتري على نحو ما ذكرنا
لان البائع ماضى بزوال ملكه عن المبيع الا بمن مستوفى فاذا فاتت القيمة
فات وصف مرغوب في قيمته هو النقص الا ان ثمن المشتري بالشرط
او يدفع القيمة على ما ذكره القدر لان يدا الاستيفاء البائع انما يثبت
على المعنى وهو القيمة فالاستيفاء في باب الرهن يقع من الرهن لا من غيره

فان في المنتقى وان كان المشتري رابع الدار امر بان يدفع العبد او يعجل
 الثمن لان بعد البيع تعدر الفسخ فيجوز بين دفع الرهن ويجعل
 الثمن فان ان مات العبد امر به ان يدفع اليه رهنا يساوي قيمته
 العبد او يعجل الثمن وان كان العبد لم يميت فقال المشتري اعطيه
 رهنا او سورا العبد فلكم بايع ان يمتنع عنه فان اراد المشتري
 ان يعطيه قيمة العبد وراهم او دنا من قلب البائع ان يمتنع عنه
 ولو اشترى عبدا على ان يعطى البائع المشتري كفيلا بما ادركه
 من درك فهو على ما ذكرنا ان كان الكفيل محمولا فلعقدنا
 وان كان معينا حاضرا وقيل ان كان غائبا فحضره قبل القبض
 العاقد ان وقبل فلعقد جائز استحقاقا وان كان الشرط
 لا يلزم العقد الا ان الشرع ورد بجواز كالتحريم والاحل وان
 لم يرد الشرع بجواز ولكنه متعارف كما اشترى رطلا او شراكا
 على ان يحذو البائع جازا البائع وان لم يقابل بوجه جواز
 لان التعارف والتعامل حجة بترك به القياس ويجتنب به
 الاثر وروى همام عن محمد اذا اشترى من اخر فعلا على ان يحذو
 ان البيع فاسد وان كان الشرط لم يعرف ورد الشرع بجواز
 في صورة وهو ليس بمتعارف لانه كان لاحد المتعاقدين فيه منفعة
 او كان للمعقود عليه منفعة والمعقود عليه من اهل البيت حق
 على العبد فلعقد فاسد ونفس منفعة المعقود عليه فاقال
 في الكتاب اذا باع عبدا بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه ولا يخرج به
 عن ملكه بوجه من الوجوه ففي هذا الشرط منفعة المعقود عليه
 فان المملوك ليس له ان لا يبيعه ولا يهبه ولا يخرج به
 لا يجوز ان البيع ويميل فلو جزم الى ذلك الموضع فالبيع بهذا
 الشرط لا يجوز عند علماءنا ونفس منفعة احد المتعاقدين
 ان يقول للبائع يعني هذا العبد على ان اذهب لك كذا او
 اقضك كذا فالبيع بهذا الشرط فاسد وخيرة

في ابايع من كتاب البيوع

وكل شرط لا يقتضيه العقد الا انه يلزم البيع اي لو كان موجب
 كالبيع بشرط ان يعطى المشتري رهنا او كفيل وهو معلوم
 بالاشارة او التسمية لا يفيد العقد ايضا لان الرهن شرع
 وثيقة وتأكيديا بجانب الاستيفاء واستيفاء الثمن موجب العقد
 مما يؤكد بل يلزم العقد والكفالة وثيقة بجانب المطالبة والمطالبة
 توجب العقد فيؤكد بها بل يلزم العقد فلا يفسد فان لم يكونا معا

فان البيوع لان جرمالة الرهن والكفيل يقتضي الى المنازعة فالمشتري
 يعطيه رهنا او كفيل والبائع يطالبه باخر وكما بايع الغارون والزيت
 على انهما مائة رطل فوجدوا تسعين رطلا الغارون عشرون والزيت
 سبعون فانقصان من الزيت لان الغارون لا يزيد ولا ينقص
 والزيت يزيد وينقص والاصل في النقصان والزيادة يصرف
 الى ما يجتمعا لالا الى ما لا يجتمعا فيجعل كان الزيت كان ثمانين
 رطلا والزيت عشرون رطلا وجملة مائة رطل فانقص من الزيت
 عشرة ارجل فقبل القبض وسقط حصة النقصان من الثمن فيقسم
 الثمن على الزنق وثمانين رطلا من الزيت فما اصاب الزنق لزمه وما
 اصاب الزيت ينقص ثمنه لانه انتقص منه عشرة من ثمانين والفرق
 من الثمانين الثمن وخير المشتري ان شاء اخذ الزنق وما فيه من الزيت
 باق وان شاء ترك لانه تغية عليه شرط عقد وان بلغ الغارون
 لم يعتد خيرا به لان الزنق تسعين والزيت ربعين ووزن الزنق
 لا يبلغ هذا القدر في المتعارف خير بين الفسخ والامتناع
 لانه غرة فاختل الرضا وصار كالعيب وان وجد مائة وثمانين
 والزنق مائة فسد فيها لان المعقود ليس من الزيت باق بعد والظن
 الى تمام المائة فان كان الظن مائة عدم الزيت وهو المعقود عليه ففسد او
 قوت ما هو المقصود ففسد العقد كمن اشترى جوزا فوجده خاوا وبقي
 البيع في الظن ايضا لان العقد واحد لان ثمن الظن مجهول فان
 الزنق عشيرين والزيت مائة لزمه الزنق وتكون رطلا من الزيت ثمن
 المسعى والحد اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب كافي

في ابايع البيوع الفاسد بالخطأ

ثم البيوع بشرط الواع منها ان يشترط شيئا يقتضيه العقد كما اذا اشترى
 شيئا بشرط ان يسلم البائع المبيع او يسلم المشتري الثمن او بشرط ان يملك
 المبيع او الثمن فالبيع جائز لان هذا مقرر بموجب العقد فان يثبت
 الملك والتسلم والتسلم من مقتضى المعاوضة وان شرط شيئا لا
 يقتضيه العقد ولكن ورد الشرع بجواز كالا جمل واختيار رخصة وبيع
 فانه لا يفيد العقد لانه لا ورد الشرع به ولا من باب المصاحبة ولا
 المفسدة وهذا جواب الاسخى والقياس في هذا كونه شرط
 مخالفا بموجب العقد وهو يثبت الملك في احوال في العوضين ولكن
 اخذنا بالاسخى الحديث الوارد في باب الاختيار وان شرط شيئا لا
 يقتضيه العقد ولم يرد الشرع به ايضا لكنه يلزم العقد ويوافقه
 وذلك كحان ليشترط ان يعطى البائع كفيلا بالثمن او رهنا

ضعفها فبها شرط الحمل يكون تبرأ من العيب ولا يكون اشتراط كونه
 بغيره كذا في الجارية على ما عوراء او عوراء في التبرأ من العيب كما يثبت
 بل شرط البراءة يثبت بالشرط وعن الفقهاء ان اشتراط
 الحمل ان كان من جهة البائع فهو تبرأ من العيب ولا يفسد العقد
 وان كان من جهة المشتري فهو شرط على المحضر والمشرط على خط
 الغم فيفسد العقد من الماشي من قال اشتراط الحمل في الجارية
 ان كان لاجل الزيادة بان كان يشترطها لغيرها فليس البيع
 وان كان لا يريد ان يخذها فاشترط الحمل على وجه التبرأ فيكون
 البيع جائزا وقد ذكره شام في نوادر عن محمد ما هو قريب من هذا
 فانه روي انه قال البيع جائز الا ان يظهر المشتري انها لا يشترطها
 للظهور لا يجوز البيع وذكر الشيخ الامام ابو الهيثم في الظواهر
 ان الجارية ان كانت نفيسة فالبيع جائز ولا يشترطها في البيع
 خفيفة بحيث تشتتر لغيرها فاشترطها فاشترطها فاشترطها
 بعد زيادة

في الفصل السابع من كتاب البيوع
 لو باع على ان يقضى فلان الاجنبى كان جائزا
 في الفصل الثامن من شروط المفسدة من البيوع
 اذا باع شيئا بلف درهم على ان يقضى فلان الاجنبى لا يفسد البيع
 لانه شرط جرم بين اعدا القادين وبين الاجنبى وشبهه الله
 البيع ولا خيار للبائع ان لم يقضه الاجنبى

من المحل المردود
 شرارة على انها صغيرة السن فاذا هي بغير السن ليس له الرد
 او المقصود هو اخذمة والكبيرة اقدر عليها اقول ينبغي ان يكون
 الرد لو وجد في كبرية بحيث ضعف قواها

في النسخ والعشر قريب من اخره
 اشتتر على ان يرضى فاذا هو فحل لا يرد وبالعكس يرد
 خزانة المقتنين في الشرط والمفاد

من كتاب البيوع
 اشتتر على انها صغيرة فاذا هي بالغة لا يرد
 في فصل فيما يكون عيبا وما لا
 ثم فافدا العقد بما ذكرنا من الشروط ذهب اصحابنا وقال
 ابن ابي ليلى البيع جائز والشرط باطل وقال ابن شبرمة البيوع
 جائز والشرط جائز والصحيح قولنا ما روى ابو حنيفة

لكن في وقتنا هذا
 انفس معتقدين في وقتنا هذا
 يرون في ظاهرها خلافه لا كما يجوز

عن عمر بن الخطاب عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهي عن بيع وشرط البيع يقتضي بقاء المنة في كل
 بيع وشرط الا ما خص من عموم النص ولان هذه الشروط بعضها
 في منفعة رائدة ترجع الى العاقدين او الى غيره وربادة منقصة
 في عقد البيع تكون ربا والربا حرم والبيع الذي فيه ربا فاسد وبعضها
 فيه غرر ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فيه غرر والمنهي في
 وبعضها شرط التلقين وان لم يخطو وبعضها لغير مقتضى العقد
 فهو من الفاسد والفساد هو التغير والفساد علم ثم وان الشرط
 الفاسد بالعقد واكاد به سواء عند اية حنفية حتى لو باع بيضا صحيا
 ثم احمى به شيئا من هذه الشروط المفسدة تلحق به ويفسد العقد
 عند ما تلحق به ولا يفسد واجمعوا على انه لو احمى بالعقد الصحيح
 شرطا صحيا لا يخبر الصحيح في البيع الباطل ويخو ذلك يلحق به
 وجه قولهما ان احمى الشرط الفاسد بالعقد تغير العقد من الصحة
 الى الفاسد فلا يصح فبقي العقد صحيحا كما كان لان العقد كلام
 لا يفسد له ولا يتخاف بالمعدوم لا يجوز فلما لم يغيره لا يصح الا احمى
 اصلا الا ان احمى الشرط الصحيح باصل العقد ثبت شرعا
 للمحاجة اليه حتى صح قرانه بالعقد فيصح احماء به فلا حاجة الى احمى الشرط
 الفاسد لفسد العقد ولله الم الم يصح قرانه بالعقد ولا يجزئ
 ان اعتبر به بالتصرف على الوجه الذي اوقعه المتصرف واجب
 اذا كان هو اهلا والمحل في المدة او وقع مفسدا او احمى الفاسد
 العقد فوجب اعتباره كما اوقعه فاسدا في الاصل قولهما
 الا احمى تغير العقد قلت ان كان تغيرا فلما ولاية التغير
 الاثر ان له ولاية التغير بالزيادة في الثمن والمنع والخط
 عن الثمن وبما كان الشرط الصحيح وان كان تغيرا ولا يضر
 بملك الفسخ والتغير اولى لان التغير بتبديل الوصف والفسخ
 رفع الاصل والوصف والله الموفق ومنها الرضا

لعلها لا الا ان يكون شجاع عن تراض منكم عقده قبله ولا تأكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل وذلك صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ
 مسلم الا بطيبة من نفسه فلا يصح بيع المكر اذا باع مكرها وسلم مكرها
 لعدم الرضا فاما اذا باع مكرها وسلم طلقا فالبيع صحيح
 على ما ذكره في كتاب الاكرام

واما شرط الصحة من كتاب البيوع
 وهو بيع المصنوع يصح من الغاصب ولا يصح من غيره اذا كان

الفاصل منكره ولا بينة عليه لان البائع عاجز عن التسليم و
 كذلك صفقتان في صفقة نخوان قال البيهقي هذا على ان
 تبين هذا لانه في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفقتين
 في صفقة وعن بيعين في بيع وصورة ان يقول بعثك هذا
 بقية حنطة او بقية شعير فبذلك ابيعان في بيع واحد وكذلك
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شرطين في بيع كما اذا قال
 ان اعطيني الثمن حالا بكذا او ان كان موجلا فبذلك وكذلك
 بيع الاوصاف من اكيوان كببيع الالبية من اثة اكية لانها
 حرام قبل الذبح واجاب الذبح على البائع ضرره

غاية البيان في اول البيوع الفاسد

حرف الباء وكلمة على يستعملان للمعاوضة لانه لا فرق بين قوله
 بعث هذا الشيء منك بالثمن او على الف واجر او العوض
 فيقسم على اجر او العوض كما اذا اشترى ثلثة اعبد بالف و
 فبذلك سوا صار بازا وكل عيب تلك للف ببناء على ان
 المعاوضة يقتضي المداوة وهو ليقول بانه للشرط قال البيهقي
 يبايعتك على ان لا يشركن بامد شيئا اي بشرط ان لا يشركن
 واكن العمل بصفحة الشرط في الطلاق لانه يحتمل التعليق
 بخلاف البيوع والاجارة لانه لا يحتمل التعليق فجعل مجازا عن
 الباء لوجوه الاتصال بينهما واذا كان للشرط فلا يمتزج كما اذا
 قال لامرأة ان دخلت هذه الدار وهذه فانت طالق ثلاثا
 قد دخلت احدها لم يقع شيء وهذا لان الشرط عبارة عن العكس
 ومنه ان شرط الساعة والشرط وشرط الحجام وقد جعل الكل علامة
 لنزول الحجة فلم يوجد الكل لا يقع شيء فلا البيع الا بالامم بدلالة
 وقوع التمسك في وقوع التمسك في ان المراد به المداولة والمعاوضة
 ام الشرط فلو كان للمعاوضة يقع واحدة بانية بثلث الف
 ولو كان للشرط لا يقع ولا يجبر فلا يقع الواحدة البانية بالتمسك
 وكان المصنف رحمه الله لم يجعلها للشرط حصة

المصنف من كتاب الطلاق

والمناسبات من كتب في اول كتاب البيوع

وفي الذخيرة لو قال بعثك هذا العبد بالف درهم وعلى ان تفرضني
 عشرة جاز البيوع ولا يعتبر قوله وعلى ان تفرضني شرطا لانه ذكره
 بحرف الواو فيكون معطوفا على الاول لا شرطا ومثله لو قال على
 ان تفرضني عشرة يعتبر شرطا حتى يفسد البيوع وهو نظيره لو قال

رجل ارض بيضا فيها نخيل فقال دفعت لك النخيل معايلة على
 ان تزرع الارض البيضا ففسد المعايلة واعتبر قوله على ان تزرع
 بشرط للزارعة في المعايلة ولو قال وعلى ان تزرع الارض البيضا
 لا تفد المزارعة ولم يعتبر هذا شرطا ويعرف في هاتين المسائلين
 كثر من المسائل

الجمع في باب البيوع الفاسد عند شرح

قوله ويفد بشرط تدبير وكفاية

قوله والكتابة والاجارة والرهن بمنزلة البيوع وذكر هذه المسائل
 تقرها المسئلة القدوري وذلك كقولها كاتب عبيد على جارية اهلها
 او اجداره على جارية اهلها او رهن جارية اهلها ففي الكل
 يفسد العقد كما يفسد البيوع اذا استثنى الحمل وكذا الرهن بمنزلة
 البيوع من حيث ان ما كان محلا للبيوع كان محلا للرهن وما لا فلا و
 لهذا لم يجز رهن احر واخر ونحو ذلك كما لم يجز البيوع وكذلك لا يجوز
 الكتابة والاجارة على غير وجه وجملة القول ان هذا ما قال في شرح
 الطحاوي العقود على ثلثة اوجه عقد يتعلق بالجار من الشرط والف
 من الشرط لا يفسد وعقد لا يتعلق بالجار من الشرط والفاسد
 من الشرط لا يفسد وعقد لا يتعلق بالجار من الشرط والفاسد
 من الشرط فيه على نوعين نوع منه يفسد ونوع منه لا يفسد
 اما العقد الذي يتعلق بالجار من الشرط والفاسد من الشرط
 يفسده كما لبيوع والشراء والاجارة والقسمة والصلح عن وجه
 مال وما شبه ذلك مما هو مبادلة مال بمال ومعنى قولنا ان هذه
 العقود يتعلق بالجار من الشرط هو ذكر البديل فلا يصح هذه العقود
 الا بالبديل المنطوق به في العقد وينبغي ان يكون البديل معلوما
 خلا لا ما يجري فيه التمليك والتملك فصار ذكر البديل شرطا جائزا
 من حيث انه لا يجوز الالبه والفاسد من الشرط يفسد فانه اذا
 ادخل فيه شرطا فاسدا لا يقتضيه العقد يفسد وان كان البديل
 مجهولا او حراثا مما لا يصح فيه التمليك والتملك انفسد فاما العقد
 الذي لا يتعلق بالجار من الشرط والفاسد من الشرط لا يفسده
 كالنكاح والصلح عن دم العبد والعقود على مال فبذلك العقود
 كلها يصح بغير ذكر البديل ويجوز بالبديل المعلوم من الشرط والمجهول او المكل
 واحكام ولا يبطل بالشرط واما العقد الذي يتعلق بالجار من
 الشرط والفاسد من الشرط فيه على نوعين نوع منه يفسد ونوع
 منه لا يفسد وهو عقد الكتابة فانه يتعلق بالجار من الشرط من حيث

انه لا يتعدى الى ما يبدل المذكور فان ادخل في شرطه فاسداً ينظر ان
كان الفاسد في صلب العقد في البديل او المبدل افسد نحو ان يبيع
على بديل مجهول او بديل حرام او كاتب جارية على الفدرهم على ان يطلبا
مادامت مكاتبته او تحريمه ولم يبين للخدمة وقتا او كتابتها وطحا لم يغيره
او استثنى ما في بطلانها فبذلك شرطه فاسد وخلت في صلب العقد
فادت الكتابة ولكنها اذا ادت الالف لعتق ويجب عليه العقر اذا
وطها يعني في مدة الكتابة وان لم يكن الفاد في صلب العقد لا يفسد
كما اذا كاتب عبده على ان لا يخرج من المصر او على ان لا يخرج او ما شابه ذلك
من الشروط التي لا يدخل في صلب العقد فالتكاتبه صحيحة والشرط باطل
فصار عقداً كتابياً بين شريكين يشبه عقداً النكاح من وجهه بدليل
انه يثبت اكتمال دين في الذمة ويجوز من غير ان يذكر صفة البديل
يقع على الوسط ويشبه البيع من حيث انه لا يصح الا ببدل معلوم
فاعطى له حكم بين حكيم فان كان الشرط الفاسد دخل في صلب العقد
افسد وان دخل لا في صلب العقد لم يفسد هذا احاصل ما قال في شرح
العلامة والباقي يعلم ثم في اول كتاب البيوع وقيل يشبه عقداً الكتابية
البيع من حيث انه لا يكتمل الفسخ في الانتهاء او يشبه النكاح بعد تمام العقد
والله تعالى اعلم

باب في خيار الشرط

واما خيار الشرط فالقائم بهرنا الى بيان صفة هذا البيع والى بيان حكمه
اما صفة فانه ان يبيع غير لازم لان الخيار يمنع لزوم الصنفه وتامها
واما حكمه هذا البيع فقد اختلفت على اية قال اصحابنا لا حكم له للحال
والخيار يمنع العوقا والعقد في الحكم للحال لم يفسد الخيار بل هو للحال موقوف
على معنى انه لا يعرف حكمه للحال وانما يعرف عند سقوط الخيار لانه لا يدرك
انه يتصل به الفسخ او الاجازة فيتموقف في الجواب وهذا التفسير
عندنا

بدائع في فصل واما حكم البيع

من كتاب البيوع ما خلاصته

باب خيار

الخيار للبائع اذا سقط بلزم البيع وما يسقط خياره به في الاصل فانه
احدهما اختياري والاخره وري اما الاختيار روي الاجازة لان الاصل
هو لزوم البيع والامتناع بعرض الخيار وقد بطل بالاجازة فيلزم
البيع والاجازة نوعان صحيح وهو في معنى البيع والدالة اما
الاول فيخون ليقول البائع اجرت البيع او اوجبتة او اسقطت
الخيار او ابطلته وما يجوز هذا المجزئ سواء علم المشتري بالاجازة او لم يعلم

واما الاجازة لطريق الدلالة فهي ان يوجد منه تصرف في المثل بدل على
الاجازة واجباب البيع فالقائم عليه يكون اجازة للبيع والدالة والاصل
فيه ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليرى حين اعتقت
ملكك بعنقك فاختارني وان وطئت زوجك فلا خيار لك وقد جعل
النبي عليه السلام تكليفها من الوطئ دليل على ان الخيار فساد ذلك اصلاً
ان الخيار كما يسقط ببيع الا سقط لا يسقط بالاستقاط من طريق
الدلالة بدائع من المحل المذكور

رجل يبيع عبداً على ان يبيعه ثلثه ايام ثم انه عرض العبد على بيع لم يبيعه
خياره لانه لا يملك فسخ البيع عند غيبته صاحبه من بيع

فانصحان في باب الخيار

واما الضرورية فثلاثة اشياء احدها معنى مدة الخيار لان الخيار موقت
والموقت الى غاية ينتهي عنده وجود الغاية لكن هل يدخل الغاية في شرط
الخيار بان شرط الخيار الى الليل او الى الغد هل يدخل الليل او الغد
قال ابو حنيفة يدخل وقال ابو يوسف ومحمد لا يدخل وجه قولهما
ان الغاية لا تدخل تحت ما ضربت له الغاية كما في قوله ثم انتمو
الصباح الى الليل حتى لا يجلب صوم في الليل وكما في التأجيل الى غداة
ان الغاية لا تدخل تحت الاجل كذا هذا ولا يضمنه ان الغايات
منقصة الى غاية اخراج وغاية اثبات فغاية الاخراج تدخل تحت ما
ضربت له الغاية كما في قوله فاعملوا وجوهكم وايديكم الى المرافق والقيام
عندها في معنى غاية الاخراج الا انه لو لم يذكر الوقت اصلاً لا يقتضي بطلان
بوت الخيار في الاوقات كلها حتى لم تصح لانه يكون لمعنى شرط خيار
مؤبد بخلاف التأجيل الى غاية فانه لو لا ذكر الغاية لم يثبت الاجل
اصلاً فثبتت الغاية غاية اثبات فلم تدخل تحت ما ضربت له الغاية
والثاني موت البائع في مدة الخيار عندها وقال الشافعي لا يبطل الخيار
بموته بل يقوم وارثه مقامه في الفسخ والاجازة والله اعلم
ولقب هذه المسئلة ان خيار الشرط هل يورث ام لا عندنا لا وعند
يورث واجمعوا على ان الخيار القبول لا يورث وكذلك خيار
الاجازة في بيع الفضول لا يورث بالاتفاق واجمعوا على ان خيار
العيب وخيار النجسين يورث واما خيار الردية فلم يذكر في
الاصول وذكر في المحيل انه لا يورث وكذا روي ابن سماعه عن محمد
انه لا يورث اخرجت في بطو احوال الموارث حيث اثبت
الله الارث في المترك مطلقاً والخيار مترك فيجوز فيه الارث
وما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ترك مالا

او حقا فلورثة واخبار حق تركه فيكون لورثة ولانه هو يبيع
 فيجوز فيه الارث كما ملكك الثابت به وهذا لان الارث كما ثبتت
 في الاملاك يثبت في الحقوق الثابتة بالبيع ولهذا يثبت في خيار
 العيب وخيار التعيين كذا هذا ولما ان اخبار لو ثبتت
 للوارث لم يحل من ان يثبت ابتداء او بطريق الارث كسبيل الى
 الاول لان شرط اخبار لم يوجد من الوارث ابتداء وانبات
 اخبار له من غير وجود شرط اخبار منه خلافاً لحقيقة ولا سبيل
 الى الثاني لان الارث بعينه الباقي بعد موت المورث وخياره لا
 يابى بعد موته لان خياره هو تخيير بين الفسخ والاجارة ولا
 لا يتصور ذلك منه بعد موته فلا يورث بخلاف خيار العيب
 والتعيين لان المورث هناك محتمل للارث وهو العين
 المملوكة واما الالة واكديث فنقول بموجبهما لكن لم قلتم
 ان اخبار متروك وهذا لان المتروك عين تبقى واخبار عرض
 لا يبقى فلم يكن متروكاً فلا يورث والله اعلم والثالث
اجارة احد المشركون هذا في حنفية بان باعاً على انهما باختيار
 فاجاز احدهما بطل اختيار ولزم البيع عنده حتى لا يملك صاحبه
 الفسخ وعنده لا يبطل خيار الاخر على حاله وسند كرام الله
ان شاء الله تعالى

حكم البيع من كتاب البيوع

ولو اشترى باعاً على انهما باختيار فرضي احدهما لا يردده الاخر عند ابي حنيفة
 وقاله ان يردده وعليه هذا الخلاف خيار العيب والرؤية كذا في الرداء
 وحصة في النيابة بما اذا كان بعد القبض ايا قبله فليس له الرد يعني
 اتفاقاً لهما ان اثبات اخبار لهما اثبات لكل واحد منهما فلا يسقط
 باستقاط صاحبه لما فيه من ابطال حقه ولما ان المبيع خرج عن ملكه
 غير محبب بعيب المشركة فلورده احدهما لردده معيباً به وفيه الزام
 ضرر زائد وليس من ضرر ان اثبات اخبار لهما ارضا برد احدهما
 ليخبر الاخر ولم اره صريحاً ولكن قولهم لورده احدهما لردده معيباً
 يدل عليه وكذا قوله اشترى با او باعاً ليس احدهما الا لفراد اجارة
 اورداً كما في الخانية رجل اشترى عبداً من رجلين صفقة واحدة
 على ان البايعين باختيار فرضي احدهما بالبيع ولم يرد من الاخر
 لزمهما البيع في قول ابي حنيفة

باب خيار الشرط من كتاب
 كتاب البيوع

هكاه المبيع في يد المشرر ولو كان اختيار للبائع ينتقض البيع و
 يلزم المشرر قيمته ولو المشرر لزمه الثمن ويتم المبيع شخص هكاه
 المبيع قبل قبضه بيحاً بائناً او بخيار بائناً سواء به او بفعل البائع
 او بفعل المبيع يبطل البيع وان هكاه لفعل جهة خيار المشرر
فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن مستهلك فصول

في الخامس والعشرين وثبت من اوله
 اشترى جارية على ان باختيار فاستخدها مرة لا يبطل خياره لان العقد
 يحتاج اليه للاختيان لان الجارية تشترى للمخدمة واخذت للتصية
 معلومة للمشر من غير امتحان فكان الاستخدام محتاجاً اليه للاختيان
 وانه يحل بدون الملك في الجملة فلم يكن الاشتغال به مبرراً ليل الاختيار
 فيبقى على خياره هذا اذا كان الاستخدام لغيره واما اذا كان كخيار
 يخرج من جهة الامتحان والاختيار يكون اختياراً للملك ان اشترى
 مرة اخرى فان كان في النوع الذي استخدها في المرة الاولى كان اختياراً
 للملك لان المرة الاولى في ذلك غير محتاج اليها للاختيان لان الامتحان
 حصل بالمرة وان كان في نوع اخر لا يكون اختياراً للملك لان الخدمة
 انواع فكان الثاني من نوع اخر محتاجاً اليه للاختيان ايضا والاقدم

على الاستخدام في المرة اختياراً للملك

فتدأ عن المعنى في البيع بالوفاء من
 مسائل البيوع

خيار المجلس ثبت بخندها وعذراته فثبت استرجاعه ان فسخاً
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المتبايعان باختيار
 ما لم يفتقا وهذا النص في الباس والامانة ان قد يبيع شيئاً او يشره
 ثم يبدله فيندم فيحتاج الى التدارك بالفسخ فكان ثبوت اخبار
 في المجلس من باب النظر للمتعاقدين ولما ظاهر قوله با ايها
 الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم با بطل الا ان يكون تجارة عن
 تراض منكم اباح الاكل بالتجارة عن تراض مطلقاً عن قبلة التفريق عن
 مكان العقد وعنده اذا فسخ احدهما العقد في المجلس لا يباح الاكل
 فكان ظاهر النص محبة عليه ولان البيع من المتعاقدين صدر مطلقاً
 عن شرط والعقد المطلق يقتضي ثبوت الملك في العوضين في الحال
 والفسخ من احد المتعاقدين يكون تصرفاً في العقد الثابت بترخيصها
 او في حكمه بالرفع والابطال منه غير رضا الاخر وهذا لا يجوز ولهذا
 لم ينفرد احدهما بالفسخ والاقالة بعد الاقرار كذا هذا

بدايع في فصل شرائط لزوم البيع

من كتاب البيوع
أشتر ثاة أو بقة على خيار ثلثة أيام فخلبت بها بطل خيار
من بيوع عقد الفتاوى

باب خيار الرؤية

قايح محدة وهو أحد دون الرقبة لثلاثين في جواز البيع
بأقل من ثلثة أيام والمختار أنه يجوز سواء سلم أو لا ثم باع أو باع
أو لا ثم سلم في يومين وإن لم يسلم حتى مضى اليوم الثالث
انقضى البيع لأن النقصان اليسير لا يجزئ به إذا لاحظ له
من الثمن والنقصان الفاضل له عبرة لأن له حظاً من الثمن
والفاضل بينهما ثلثة أيام وهو حد الفاضل ثم إذا جاز البيع
له خيار الرؤية إذا رأى ما حين سلم إليه وإن رأى ما بعد ما سلمها
البيع إليه لم يكن له خيار الرؤية لأن في الوجه الأول النقصان
يسير وفي الوجه الثاني النقصان فاضل هكذا ذكره وهذا
أدق وقع التسليم العام ثلثة أيام إذا وقع التسليم قبل ذلك
ففي الباقي خيار الرؤية إلى تمام ثلثة أيام من وقت العقد ما قلنا
في أول المسئلة وقد مر في بيع أوراق الشجر من بيع
اللاقط في مسائل شراء المجهول

القائب وبيع

قال رجل اشترى هذا بهذا الدراع الذي في هذه الخابية فقال
لعت بها ثم رأى الدراع فله الخيار وليس هذا خيار الكمية
فيض الكثرة قبل نوع التأجيل
ولو اشترى دهن في قارورة فخر خارج القارورة فخر محمد روايتاً
رواين بها عنه أنه لا خيار له لأن الرؤية من الخارج تفيد العلم
بالداخل فكأنه رآه وهو خارج ورو عنه أن له الخيار لأن العلم
بما في داخل القارورة لا يحصل بالرؤية من الخارج لأن ما في الداخل
يكون بلون القارورة فلا يحصل المقصود من هذه الرؤية
وقالوا في المشتراة إذا رأى المبيع في المرأة أن له الخيار وكذا في الماء
وقالوا لأنه لم ير عينه وإنما رآه مثاله والصحيح أنه رأى عين المبيع
لأن غير المبيع في المرأة والماء بل يراه حيث هو لكن لا على وجه
المعنا ويخلق الله في الرؤية وهذا ليس ببيع لأن المقابلة
ليست بشرط الرؤية فأيما رآه في بلا مقابلة لكن قد يحصل
العلم به بالتفاوت المرأة فيعلم بأصله لا بهيئته فله كذا ثبت له الخيار
لأنه قالوا والله أعلم على أن في العرف لا يشتر أن يشأ

لم يره ليراه في المرأة أو في الماء يحصل له العلم بهذا الطريق فلا يكون
رؤية في المرأة وإن رأى عينه مسقطه للخيار وعلى هذا قالوا فثبت
فخرج أم امرأته في المرأة أو في الماء فنظر إليه بشروط لا تثبت حرمة المصاحبة
وكذا لا يصير إجماع المرأة المطلقة طلاقاً رجعيها لما قلنا ولو اشترى
سهما في دائرة يمكن أخذه من غير صطياد وحيد حتى جاز البيع وأه في
الماء ثم أخذه قال بعضهم لا خيار له لأنه رأى عين السهم في الماء و
قال بعضهم له الخيار لأنه ما رآه كما هو لأن الشيء لا يبر في الماء كما هو بل
يرى أكثر مما هو فلم يحصل المقصود بهذه الرؤية وهو موفته كما هو
فله الخيار بدائع في أو اسط فصل

وأما حكم البيع من كتاب البيوع

وقت يموت خيار وهو وقت الرؤية لا قبلها حتى لو أجاز قبل الرؤية
ورضى به صريحاً بأن قال اجزئت أو رضيت أو ما جرى هذا المجرى
ثم رآه له أن يرد له ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أثبت
الخيار للمشتري بعد الرؤية فلو ثبت له الإجازة قبل الرؤية وإجازة
لم يثبت له الخيار بعد الرؤية وهذا خلاف النص ولأن المعقود
عليه قبل الرؤية مجهول الوصف الرضا بالشيء قبل العلم به والعلم
بوجود سببه محال فكان يلحقاً بالعدم وأما الفسخ قبل الرؤية
فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز لأنه لا خيار قبل الرؤية
ولهذا لم يجز الإجازة فلا يجوز الفسخ وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح
لأن هذا العقد غير لازم فمحل الفسخ كالعقد الذي فيه خيار العيب
وعقد الإعارة والابذاع وقد خرج الجواب عن قولهم أنه لا خيار قبل
الرؤية لأن ملك الفسخ لم يثبت حكماً للخيار وإنما يثبت حكماً لعدم
لزوم العقد بدائع في أو اسط

فصل ما حكم البيع من البيوع

خيار الرؤية بمطل مجزئ الثمرة والزيادة في يد المشتري أو وكيله
وبعد ما حدثت الزيادة على يد المشتري لا توجب خياراً له ولها
لم يتناولها الوكيل بالشراء إذا رآه أو حدثت الزيادة في
يد سقط الخيار جواهر الكرام في

في الباب من البيوع

قال أصحابنا العلم بأرض المبيع بعد العلم بالذات ليس بشرط
لصحة البيع وأجمل بها ليس بما نفع من الصحة لكنه شرط للزوم
فصح بيع ما لم يره خلافاً لثافي لنا عموماً البيوع من غير
فصل ونص خاص وهو ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال

من الشتر شيئا لم يرد فهو باختيار اذا رآه ولا خيارا شرعا الا في بيع
 مشروع ولان ركن البيع صدر من اهله مصداقا الى محل هو ظاهر
 ملكه فيصح كثر المرء وهذا لان وجود التصرف حقيقة بوجود
 ركنه ووجوده شرعا لصدره من اهله وحلوله في محله وقوله
 جهالة الوصف تقضي الى المنازعة ممنوع لانه صدق في خبره
 حيث اشتراه فالظاهر انه لا يكذب ودعوى النور ممنوعة فان
 النور هو الخطا الذي استوفى فيه طرف الوجود والعدم بمنزلة الشك
 وهما ترجح جانب الوجود على جانب العدم باخبار الرأى صدق على كثر
 فيه غرر على ان سلمنا ان الغرر اسم مطلق لا يخلو عن كل
 غرر بعد العقد واما الحديث فيحمل ان يكون الغرر هو الخطا
 يحتمل ان يكون من الغرر فلا يكون حجة مع الاحتمال او تحمله على الغرر
 في صلب العقد بالقبول بشرط او بالاضافة الى وقت عملا
 بالادلة لا بل كلها واما الحديث الثاني فيحمل ان يكون المراد منه
 بيع ما ليس بمسكوك له عرفه لا بطول النيابة عن مالكه او بيع شيء
 مباح على ان يستولى عليه فملكه فيسلم وهذا يوافق ما روته
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال بيع السمكة في الماء
 غرر وعلى هذا الاختلاف اذا باع شيئا لم يرد البائع انه يجوز عندنا
 وعنده لا يجوز واذا جاز عندنا لعل يثبت اختيار البائع فعن
 ابي حنيفة روايتان تذكر ذلك في موضعين ان شاء الله تعالى
 بدائع في فصل شرط الصحة من بيع البيوع بالقبول

باب في خيار العيب

وفي شرح القلي وظهور العيب طريقتان خصوصية ونظرة العيب
 من العيوب ما يكون ظاهرا في الموقوف عليه يمكن التوصل الى معرفته
 بالمشاهدة كالسن الزائدة ونحوها ومنها ما يكون في الجوف
 كالداء الذي لا يتوصل اليه الا بقول الاطباء الذين لهم نظر في معرفة
 ذلك ومنها ما توقف عليه بقول الناس ومنها ما يثبت بالخبر
 فان كان ظاهرا يعرف بالمشاهدة صح خصوصية المشتري في العيب
 فان كان قبل القبض فلا شيء ان يردده وينفسخ العقد بمجرد قوله
 رددت ولا يحتاج فيه الى رضا البائع فيها وان لم يرض واختصا
 الى انهما قالوا ينظر في ذلك العيب ان وقع عنده انه قد علم احد
 مكتمة لا يحدث مثله في هذه الكثرة رده عليه لقوله ولكن كلف
 المشتري بالله ما رضى بذلك العيب لا عرضه على البائع منه رآه
 واكثر القضاة على انه يحلف بالله ما سقط حقه في الرد بالعيب

الوجه الذي يرد عليه البائع كمن هذا اذا طلب البائع منه ميمنة وان لم
 لا يحلف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يحلف ولو كان العيب
 قد يحدث مثله في تلك المدة وقد لا يحدث فان اقر البائع انه كان
 عنده يردده عليه وان انكر فاقام هو البينة كذلك وان لم يقم على ان
 العيب عنده كمن اتهم البينة على ان هذا العيب كان عند البائع
 الاول يرد عليه ولان يرد على بائعه بتلك البينة عند ابي يوسف
 وقيل قدل الى حنيفة مع فان يخرج عن اقامة البينة يحلف البائع بالله
 لقد باعه وسلم اليه كمن هذا العقد وبانه هذا العيب فان حلف براء
 وان نكل يرد عليه قال في المحسط وهذا لا يباح كجواز ان المشتري
 رضى به او ابرأه عنه والاعتماد على ما روى بشر عن ابي يوسف
 يحلف بالله ما هذا المشتري قبلك حق الرد بالعيب الذي يرد عليه
 وهذا يحلف على كماله وان كان العيب في الجوف ولا يعرف الا
 بقول الاطباء فان كان للقاضي معرفة ينظر بنفسه وان لم يكن بدعي حلا
 عدلان لهما بصائر وحادثة في ذلك فان اتفقا ان به العيب وهما
 من اهل الشهادة صحيحة خصوصية المشتري وهذا احوط والواحد يكفي
 وقد مر في منه وان كان قبل القبض وقد ذكرنا وان كان بعد
 القبض سلمهما اتفقا هل يحدث مثل هذا العيب في مثل هذه الكثرة
 ان قال لا يحدث رد عليه وان قال يحدث يحلف البائع على الوجه
 الذي ذكرنا وان كان العيب يتوصل اليه بقول الناس كالعيب في موضع
 العيون في الجوارى الواحدة تكفي والاشنان احوط كما سلف ان اخبر
 امرأة واحدة من اهل الشهادة بوجود العيب ان كان قبل القبض
 ليس له حق الفسخ بقولها كمن تقبل قولها في ايجاب العيب على البائع
 فيحلف على ما ذكرنا وان كان بعد القبض فاخبرت امرأة عدله بوجود
 العيب صح خصوصية ويحلف البائع على البينات لقد باع وسلم
 وباعها هذا العيب

فيما يمنع الرد بالعيب وما لا

وما كان باطنا في الجوارى يعرف بالناس ولا ينظر اليه لبرصا كالقون
 والرتق اذا اخبرت به تلك امرأة واحدة يثبت العيب في حقت
 الخصوصية الا في الرد في ظاهر الرواية
 نقلا عن الغنية في المسائل
 المتعلقة بالعيوب

اجارية اذا كانت نفية الحمل فيها عيب وان كانت خبيثة بحديث
 تشترى لتخذ طرفة الحمل في مثلها زيادة
 محبة البرها

محيط البرهان في الفصل السابع من
كتاب العيوب ما خلا

كجمل في الجوارح عيب دون البرهان ويرد بالولادة
مؤيد زاده نقل عن اخلاصه في
المسائل المتعلقة بالعيوب

نسخ اختلاف في كون القرص قديمه فشره البصر من لا طبيا
اختلا لا يحدث مثله في المدة التي تبينها المشتري منه تقبل شيئا
ويرد في باب مخصوصة في العيب
من بيع القنية

وان كان مما يمتل صدوث مثله في مثل تلك المدة لا يكتفي بنبوت
كونه عند المشتري بل يحتاج المشتري الى اثبات كونه عند البائع
لان اذا احتمل صدوث مثله في مثل تلك المدة احتمل انه لم يكن
عند البائع وحدث عند المشتري فلا يثبت حق الرد بالاحتمال
فلا بد من اثباته عند البائع بالبينة وهي شهادة رجلين او رجل
وامرأتين طبيبين كما في او غير طبيبين وانما شرط العدد في
هذه الشهادة لانها شهادة يقضي بها على الخصم فكان العدد
فيها شرطاً كشرائطها ذات الذي يقضي بها على الخصم وروى
عن ابي يوسف ان فيما لا يطلع عليه الا المتأيد بنبوته عند
المشتري ولا يحتاج الى اثبات عند البائع والمشتري من رد
ابن يوسف ومحمد انه لا يكتفي بالنبوت عند المشتري بل لابد من
اثباته عند البائع بالبينة وهو الصحيح لان قول المتأيد في هذا
الباب حجة ضرورية والضرورة في القبول في حق نبوته عند
المشتري ليس لوجه اختصاصه وليس من ضرورة ثبوت عند المشتري
نبوته عند البائع لاحتمال اكدوث فيقبل قولها في حق توكفه
لان حق الرد على البائع واذا كان الثبوت عند البائع فيما يمتل
حدوث مثله شرطاً لنبوت حق الرد بقول القاضي هل كان هذا
العيب عند ك فان قال نعم رده عليه الا ان يدعي الرضا او
الابراء وان قال لا كان القول قوله الا ان يقيم المشتري البينة لان
المشتري يدعي عليه حق الرد وهو يتكبر فان اقام المشتري البينة
على ذلك رده على البائع الا ان يدعي البائع الدفع بدعوى الرضا
او الابراء او يقيم البينة على ذلك فتدفع دعوى المشتري
وان لم يكن له بينة وطالب بين المشتري حلف القاضي بالثبوت
بهذا العيب ولا ابراه عنه ولا عرضه على البيع منه رده وان

الدفع بالرضا والابراء فان القاضي يقضي بفسخ العقد ولا يتخلف
المشتري على الرضا والابراء والعرض على البيع عند ابي حنيفة ومحمد
عند ابي يوسف لا يفسخ ما لم يستخلفه باسء ما رضى بهذا العيب ولا
ابراه عنه ولا عرضه على البيع بعد ما علم به من العيب وجه قول ابي يوسف
ان القاضي لو قضى بالفسخ قبل الاستحلاف فمن الجواب ان يدعي البائع على
المشتري الدفع بدعوى الرضا او الابراء بعد القضاء بالفسخ ويقدم البينة
عليه فيفسخ قضائه في ان الاستحلاف قبل الفسخ فيه صيانة القضاء
عن النقص وانه واجب وجه قوله ان البائع اذا لم يطالب بين المشتري
فيحلف القاضي من غير طلب الخصم ان الخصم والقاضي نصب لطلب
الخصم لالانها وقول ابي يوسف ان في هذا صيانة القضاء
عن الفسخ فيقول الصيانة حاصلة بدونه لان الظاهر ان البائع لم يعلم
بوجود الرضا من المشتري اذ لو علم لا دعي الدفع بدعوى الرضا ولما
سكت عن دفعه عند قيام البينة دلالة لم يظهر له الرضا من المشتري
فلا يدعي الدفع بعد ذلك وان لم يقيم المشتري بينة على اثبات العيب عند البائع
وطالب المشتري كمينه فيما سؤر العيوب الاربعة يتخلف على البينات
باسء لقد رعته وسلمته وما به هذا العيب وانما يجمع بين البيع والتسليم
في الاستحلاف لان لا اقتضا على البيع لوجوب بطلان حق المشتري في جعل
الاحوال الجواز ان يحدث العيب بعد البيع قبل التسليم فيبطل حقه في ان
الاحتياط هو الجمع بينهما ومنهم من قال لا احتياط في هذا لانه لو استخلف
على هذا الوجه ومن الجواب حدث العيب بعد البيع قبل التسليم فيكون
البائع صادقا في كمينه لان شرط حنيفة وجوب العيب عند البيع والتسليم
جميعا فلا يثبت بوجوده في احدهما فيبطل حق المشتري في ان الاحتياط هو
الاستحلاف على ما صمد الدعوى بالثبوت ما روى الرد بهذا العيب الذي ذكره
ومنهم من قال يستخلف الله لثبوت سلمته وما به هذا العيب الذي يدعي وهو صحيح
لان جرح فيه الموجود عند البيع واكاد قبل التسليم وانما يتخلف على
البينات لانه استخلف على فعل نفسه وهو البيع والتسليم بصفة التاكيد
او اختلف فان حلف برئ ولا يرد عليه وان بكل برء عليه ولفسخ العقد
الا اذا ادعى البائع على المشتري الرضا بالعيب او الابراء عنه او العرض على البيع
بعد العلم به ويقدم عليه البينة فيبرئ ولا يرد عليه وان لم يكن له بينة وطالب
تخفيف المشتري يحلف عليه وان لم يطالب بفسخ العقد ولا يحلف عند ابي حنيفة
ومحمد خلافا لابي يوسف على ما تقدم

حكم البيع من في كتاب البيوع
رجل اشترى جارية وقبضها وضم البائع في عيبها ثم تركه مخصوصة آتيا

ثم خاصته فقال له البائع لم امسكتها طول المدة بعدما اطلقت على عيب
فقال المشتري انما امسكتها لانظر هل يزدول العيب قال الشيخ الامام ترك
الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يردّها على البائع
من بيوع فاعلم بحالت في فصل العيوب
فصل في شرائع جارية وقبضها ثم ظهر ثوبا ولدت عنده البائع لامن البائع
وهذا العلم عيب ان تقبضتها الولادة وفي البهايم ليس لعيب ولو
اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغة لا ترد والعنة عيب
وكذا الخصا وقد مر اشترى امه حيلة فولدت عنده المشتري بعد البيع
بيوم ليس ان يخاصم البائع في هذا الجمل لان هذا عيب قد ذهب
وهذا قول الجرسفة والي يوسف وفي المنتقى لو مات الجارية
بالولادة في يد المشتري ولم يعلم انها حيلة ان ماتت في نفاسها فانه يرجع
بالفحصان ولا يستر وكل الثمن وفي الفتاوى اشترى غلاما فاذا هو
غير مختون في المولد عيب ان كان بالغاً في المجلوب لا اشترى جارية
فوجد بها لآكل الخبز والطبخ اصلا ليس لعيب وكذا في العبد اذا
لم يشترط فان كانا يجلسان ثم نسيها في يد البائع فلا يشترى الرد وقد
فضل الكركي في نوع خيار العيب
والعمل اذا كان فاحشا في الكرم عيب حرانه الفتاوى
في فصل ما يكون عيبا في المبيع
ولو اشترى ثوبا على انه عشرين اذرع فوجد ثمانية اذرع فاراد ان يرد
فذلك على هذا وعلى هذا لو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر
فذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فان تعذر الرد يرجع المشتري على
البائع بحصة البقرة فقوم وهي بكر وغير بكر ولو شرط الثبابة فوجد
بكر لا خيار له وقد مر بعين هذا التفصيل لان كان لا اختلاف
بعد قبض الثمن فلو قال المشتري لم اجد بها بكرا وراك البائع بعينها وسلمتها
وهي بكر فذهب الثمن اليها عنده كذا القول في البائع مع عيبه بالبدن فقال
لقد بعيتها وسلمتها وهي بكر وقيل بربها ان ادعى البائع انها بكر في الحال
ان قلن هي بكر يلزم المشتري من غير عين البائع وان قلن ثيب كلف البائع
ان حلف لزم المشتري ايضا وان لم يرد عليه وكذا لو اختلف قبل قبض
فقال البائع هي بكر وقال المشتري هي ثيب بربها الثمن والامتناع ببيع
الحاجة المستقرة فلو لم يجد القاضي من يثبت به من الثمن لزم الجارية للمشتري
من غير عين البائع الى ان يجد من الثمن
فصل الكركي
من باب المراجعة في نوع في البيع بالشرط
من كتاب البيوع

اراد المشتري ان يرد العبد لعيب الا باق بعد ما ابيع عنده وادعى ان قد كان
ابن عنده البائع والبائع يقول ما ابيع عنده وانما بعثته في حاجتي واما
المشتري فينبغي عليه ان يبيع منه لم يقبل وان اقام بينة على انه اقر بان البائع
يقبل وكذلك لو ادعى ادا الا بوج الجمل وقال مولاه ما ابيع عنده وانما بعثته
في حاجتي من بيوع الفاعل في مسائل قال البائع
ما ابيع عنده وانما بعثته في حاجتي
ثم باع منه دفعا للبذر وقال ازرعه فان لم ينبت فانا صا من هذا البذر
فزرع ولم ينبت فخلب ضمان نقصان لا غير **بم** باع منه فسادا بوجاهة
وقال للمشتري لا تخف منها فان هلك بسببها فانا صا من فخذها وهلك بسببها
لا شيء عليه **ج** قال البائع بعثته منك معيبا بهذا العيب وقال للمشتري
بل سلبا قال قول للمشتري **بم** قال ينبغي ان يحكم الثمن فنبه
في باب مسائل متفرقة في العيوب من
كتاب البيوع
واباين طرأ بوق مؤدة نقصان العيب فطريقه ان تقوم السلعة و
ليس بها ذلك العيب وتقوم بها ذلك فينظر الى نقصان ما بين القيمتين
فيرجع الى بايعة بقدر ما نقصه العيب من حصته من الثمن اذا كانت قيمة
مثل ثمنه وان اختلفا فان كان النقصان قد عشرين القيمة يرجع على بايعة
بعشر الثمن وان كان قد عشرينها يرجع بخمس الثمن مثاله اذا اشترى ثوبا بقيمة
عشرة بعشرة فاطلع على عيب به ينقصه عشرة قيمته وهو درهم يرجع
على البائع بعشر الثمن وهو درهم ولو اشترى ثوبا بقيمة عشرة بعشرة
فاطلع على عيب به ينقصه عشرة القيمة وذلك درهمان فانه يرجع على البائع
بعشر الثمن وذلك درهم واحد يرجع على بايعة بعشر الثمن وذلك درهمان
على هذا القياس فافهم
باب في فصل
وانا حكم البيوع من كتاب البيوع
قال المبيع لو رد بالعيب على الوكيل بالبيع بكونه لا يلزم له ان يرد
على الموكل ولو رد عليه باقران يلزم ولا يرد على الموكل الا بالرد عور وكذا
والفوق اجم من بيوع القاعدية
في مسائل التوكيل بالبيع
ومن باع عشا او عبدا او به جراحة وقال للمشتري لا تخف منها فان هلك
بسببها فانا صا من فخذها وهلك بسببها لا شيء عليه من مثل
الاحكام في فصل العيوب من البيوع
اراد الرد بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا قال قول لا بخلاف خيار
الرؤية والشرط وان قال اشتريت هذا وحده واراد الرد بالعيب فقال

البائع بعته مع اخذ القول للمشتري

بمنزلة من البيوع

في الفصل الحادي عشر من كتاب البيوع
رجل اشترى ردا في الرضا الاسلام وغزا عليها ثم وجد بها عيبا وباعها
غائب لا يركبها لانه لو ركبها وهو عالم بالعيب يكون رضاه بالعيب و
كذا لو ركبها في دار الحرب وكذا لو امره الامام بالركوب لا يركب فان اراد
الامام على الركوب لم يخرجها الى دار الاسلام لم يلزمه اما اذا لم يكره وكثر
امره بالركوب فركب من رضاء فان قضى فان كان ركوبه ليس برضا
نفذ وقضاه والقاضي الثاني بمضيقه خلاصه

في الفصل الثاني من كتاب البيوع

كل وكيل يقبض الدين اذا طلب المال فقال الفقهاء ان صاحب الدين قد
استوفى الدين مني او قد ابرأني وطلب بين صاحب المال وهو
يقال له ادفع مالي الى الوكيل ثم انطلق وطلب بين الغائب ولا يؤخر
وفع المال كذلك هو هنا وهذا بخلاف الوكيل بالبشر اذا لم يسلّم
المبيع الى الموكل حتى وجد به عيبا واراد ان يردّه فقال البائع ان
الموكل رضي بالعيب وانا اطلب بميمنه وهو غائب فانه يؤخر الفسخ
والفرق بينهما ان في مسئلة العيب سبب الرد قد تحقق وهو العيب
الا ان المبيع اذا كان مقبوضا لا يمكن المشر من الفسخ الا بقضاء
القاضي لو فسخ القاضي العقد بينهما وقضاه القاضي في الفسخ
ينفذ ظاهرا وباطنا فلو ظهر اخطا في القضا لا يمكن التدارك فيتنصّر
البائع اما في مسئلة الدين لو ظهر اخطا وثبت الايفاء او الابرأ
يمكن التدارك برد المال فلا يتضرر المديون

الزيادات لها صيغتان في البيع الذي

يباع بغير اذن صاحبه من كتاب البيوع

اشترى رداء جلي فولدت عنه المشر ليس له من البائع خصومة فان ماتت
في يد المشر في نفاسها رجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم يعلم بجعل عند المشر
بمنزلة في كتاب البيوع

رجل اشترى رداء بهم بطيخا عددا فكتروا حدة منها بعد القبض فوجدوا فاسدة
لا ينتفع بها كان له ان يرجع بحصتها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم
البينة على فساد باقيه وليس للبيخ كما يجوز لان يجوز شيء واحد اذا كان
بعضه يجوز فاسدا لا ينتفع به يرد الكل وكذا اللوز والفندق والفتق
والبيض واما في البيخ والرمان والسفرجل والبخار لا يرد غير الواحد
الفاسد 4 رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال ابو القاسم
ان علم بفاسدها ولم يتركها منها شيئا حتى فاسد البائع ولها مع فاسدها

قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رد حصة النقصان ولا يقبل البطيخة وان
قبها وبرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفاسدها استملكها
او استملك بوضعها بان اطعمها اولاده او عبيده كشيء له على البائع
وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فاسدها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال
رجل اشترى حارب من رجلين فوجد بها عيبا فقال له دعه فلان ولا ارد على
فلان فذلك في قول ابن حنيفة وابي يوسف من مختصر

قاضي نجات في فصل في العيوب

من كتاب البيوع

باب فيما يمنع الرد بالعيب وما لا

اشترى عبدا بركبته ورم فقال البائع انه ورم حديث اصابه ضرب
فاورم فاشترى المشر على ذلك ثم ظهر انه قديم فليس له الرد وكذا اذا
قال البائع ان كان قد بما فوجاهه على ثم تبين انه قديم فليس له الرد وكذا اذا
اشترى رداء حديث فاذا هو قديم فليس له الرد ووقعت في زماننا
حينئذ الورم مسئلة ثم باع واحد من الفقهاء رضاء وقد ظهر باجدر فمعرفة
وهو من اثر الختام فقال البائع هو من فرة اخرى غير الختام فاشترى المشر على
ذلك ثم ظهر انه الختام فاجاب فقهاء الدين المغيثا في ليس له الرد وقاسه
على مسئلة الورم وفي صحيح الفتاوى اشترى جارية وبها فرة ولم يعلم المشر
انها عيب فله الرد وهذه المسئلة تفارق مسئلة الورم والصحيح تركها
في مسئلة الفرة انه ان كان هذا عيبا بهنا لا يخفى على الناس ليس له الرد
وفي ضده الرد

العيوب من كتاب العيوب

وان اشترى جارية وادعى انها حامل والبائع ينكره فوضع في يده المينة
حتى تبين حملها والنفقة في هذه المدة على المشر لانها ملكه من

جواهر الفتاوى في الباب الخامس

من كتاب البيوع

باع جارية على انها برية من اكل حابة وان باع على انها حامل قال
الفقيه ابو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع يجوز وان كان من قبل
المشر لا يجوز وروى عن محمد بن عيسى البائع جارية الا ان يظهر المشر الاحتياج
الى النظر وروى الحسن بن ابى حنيفة اشترى جارية على انها حامل فاذا
ليس بها حامل البائع لا يرد وليس للمشر ان يرد بها باع جارية على انها مغنية
البائع فاسد عنه ابى حنيفة وكذا عند محمد خزانة الفتاوى

فيما يكون فاسدا من كتاب البيوع

ولو ادعى لبيد رجل عن محمد بن ابيان وفي رواية ان كان من وقت شراء الجارية

اربعة اشهر وعشرة ايام لتسمع الدعوى وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس اليوم خلاصه

في الباب السادس في العيوب من البيوع
ولو اشترت امرأة انها حبلى وامرأة او اكثر انه لا حبلى لها صحت المصروفه ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها بصارة فالقاضي يختار من له بصارة خلاصه من المحل المذكور

المشتر لو وصى اياه ثم وجد بها عيبا لا يكون له الرد لان وصي المشتري جعل عيبه له اجتنابا عليه بالثالث محض ومنها عند الفسخ لانه لا يحل تعيبها في حق البائع حتى لو اشترى جارية ثيبا بالف ثم وطئها بغيرها مراجعة على الالف من خبر بيان

من كتاب المتكاتب المتكاتبه بالخصاص
ولو تعدى الرد فخرج بالنقصان على بائعه لم يكن لبائعه ان يرجع على الاول خلافا لهما

من كتاب البيوع
رجل اشترى عبدا فابى من يده وقد كان ابن عند البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا ابي في قول ابي حنيفة وكذا لو اشترى دابة ففرقت منه ثم علم لعيب لا يرجع بنقصان العيب فافضلها من خيار العيب من كتاب البيوع

رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غير ويات عبدا لثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الاول لان البيع الثاني لم يفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بيع البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على البائع الاول في نظر فيما يرجع بنقصان العيب من البيوع فافضل

ان المشتري لو اطاع على عيب كان بالمبيع قبل اهلاك الرجوع بنقصان العيب وذلك فسخ العقد في قدر الفاسد بالعيب بعد هلاك المبيع وكذا اذا فكت بجارية المبيعة خطأ لا يفسخ البيع حتى يتخير المشتري بين فسخه واسترداد الثمن من البائع وبين امضاءه واخذ القيمة من القابل لذلك على جوازها العقد بعد هلاك المعقود عليه اذ كان في بقائه فائدة وبما يخفى فيه في بقائه فائدة فيبقى في الرجوع بنقصان العيب تحفة المحرر شرح ما يخص المحرر الكبير للسلباني

في باب يمنع الزيادة والرد بالعيب
عند شرح قوله وعندهما البيوع

ولو وجد بالذات عيب في السفر وهو نجاف في الطريق فافسخ السفر لا يكون رضيا بالعيب وفي الفصول قال في الفتاوى ربيعة الدين اذا اشترى جارية من رجل وغاب البائع فاطلع المشتري على عيب بها جارية فرفع الامر الى القاضي واثبت عند الشراء والعيب فافسخها القاضي و وضعها على يده عدل فانت في يده وحضر البائع ليس للمشتري ان يرد الثمن لان الرد على البائع لم يثبت لما كان غيبته فلو كان المهلك على المشتري فكت ويبنى هذا ان يكون فيما اذا لم يقض القاضي بالرد على البائع بل اخذ منه فوضعه على يده عدل اما اذا قضى على البائع بالرد فينبغي ان تمسك به البائع وليسترد المشتري الثمن لان اقصى ما في الباب ان هذا اقصا على القاضي من غيبة حاضره وكفى القضاء على المشتري بقدر الظاهر والروايتين عن اصحاب رجل اشترى رقعة وما فادخل النار ثم وجد به عيبا لا يرد ويرجع بالنقصان وفي الذهب لو ادخل النار رده ولو اشترى رقعة ثم وجد به عيبا لا يرد وفي فتاوى القاضى الامام رجل اشترى بطيخة قطعا فوجد بها فاسدة قال

ابو القاسم ان علم بفادها ولم يستملك منها شيئا حتى فاضم البائع ولها مع فادها قيمة فان البائع باختيار ان شاء ارد حصة النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخة وان شاء قبلها وبرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفادها استملكها او استملك بعضها بان اطلع اولاده او عبيده لكانت له على البائع جميع الثمن على كل حال ولو اشترى ثوبا لم يخذ منها بايا او كذا ذلك فقط فوجد حاله تصالح لما اشترى له فانه يرجع بنقصان العيب الا ان يأخذها البائع مقطوعة فيرد الثمن وفي فتاوى القاضى العيب كذا اذا زال فالقاضي يوجب الرد وفي الزيادة لو اشترى ثوبا حاله فوجدت عنده ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يرد البائع بل كان الولد فله ان يرد

فمنع المحرر في نوع فيما يمنع الرد بالعيب لا يمنع

ويجوز البيع بشرط البراءة عن العيب عند ناس من ائمة الجواب كلها بان قال بعثت على ابني برز من كل عيب او خص من برز من الجيوب وقال ان فني ان خص صحيح وان لم لا يبيع واذا لم يصب الا برأ عنه هل يبيع العقد له فيه قولان في قول من يطل العقد ايضا وفي قول من يبيع العقد ويطل الشرط وعلى هذا الخلاف البراءة عن المحق والمجهول ولو شرط على من برز من العيب الذي يحدث روى عن ابي يوسف ان البيع بهذا الشرط فاسد وجه قولنا في ان البراءة عن المجهول غير صحيح لان البراءة استقاط في معنى التملك بل ان يرد بالرد وهذا اية التملك اذ الاستقاط لا يحتمل ذلك وتمليك المجهول لا يبيع كما يبيع ويكفي وتا

ولما ان الابرار وان كان فيه معنى التملك لكن الجبالة لا يمنع صحة التملك ليعينها بل لا فضايلها الى المنازعة الا انما لا يمنع في موضع لا يفضي الى المنازعة كما اذا باع قفيزا من هذه الصبغة او عشرة دراهم من هذه النقرة وهذا النوع من الجبالة هو ما لا يفضي الى المنازعة لان قوله كل عيب يتناول العيوب كلها فاذا سمع جفا من العيوب لا جباله اصله مع ما ان التملك في الابرار يثبت ضمنها وتبعا للاستقلال باللفظ ينبى عن الاستفاضة لا عن التملك فيعتبر التفت استفاضا لا تملكها وجبالة لا تمنع صحة الاستفاضة والدليل على جواز الابرار عن حقوق المجهول ما روى ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريت قد درست فقال لهما اسهما وتوجنا الى الحق ليحل كل منكما صاحبه وعلى هذا اجماع المسلمين من استحل معاملاتهم في احوالهم في سائر الاعصار من غير الكار والله اعلم

باب في فصل شرائط الصحة في البيع

قال الشيخ رحمه الله في البيع ان الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا و غير الرجل لا عين شهود والامر بالطبخ واخباره لا ولو فوج العاوة رضنا وبسط الثوب وانزاله من السطح ورفعها اذا جاوزت حد الاستخدام فنور رضنا وابتهاء السكنى رضنا لا دواء

باب في خيار الغبن والتفريط

اذا اخرج البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشتراه بكذا ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يردده ويرفض وكذا اذا اشترى البائع ويرده المشتري بغير الدال

باب في خيار الغبن والتفريط

اذا اخرج البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشتراه بكذا ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يردده ويرفض وكذا اذا اشترى البائع ويرده المشتري بغير الدال

باب في خيار الغبن والتفريط

اذا اخرج البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشتراه بكذا ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يردده ويرفض وكذا اذا اشترى البائع ويرده المشتري بغير الدال

باب في بيع الاب وشرائه

رجل باع من ولد الصغيرة فقال لولدت عبدى هذا ابى له من ولدى

فأشتره

جاء ولا يحتاج ان يقول قبلت وكذا لو اشترى لنفسه مال وولد الصغيرة فقال اشترى لنفسى عبدى ولدى جارى ولا يحتاج الى قوله قبلت ولو كان صبيا لا يجوز في الوجهين فلم يقل قبلت وفي العقد اذا اشترى الاب الطعام للصغيرة من مال نفسه وللصغيرة مال فالاب يبيع استحقاقا

باب في الفصل الرابع والعشرين

باب في بيع مال ابنه بلا اذنه ثم ورثه لا ينفذ تجديده وكذا زوج اخته برضاها حالها الاب بلا اذنه ثم انتقل لولاية الى الاخ جاز باجازه بعد انتقال الولاية لاهل كوت والفروع ان المكاح ولاية فينفذها الاجازة والبيع تملك فشرط كونه مالكا

باب في بيع مال ابنه الصغيرة لنفسه بمثل القيمة او بغبن يسير يجوز وكذا بغبن فاحش والوصى لا يشر بمثل القيمة او بغبن يسير لا يجوز بالاجماع

باب في الفصل الرابع والعشرين

اشترى رجلا مالا بنة الصغيرة لا يرجع عليه بالثمن وكذا ان مات قبل الاداء يؤخذ منه تركته كرهية الا اذا اشترى منه اخذ لا بنة ليخرج بثمانه على ابنه ويعتبر الاشهاد وقت الشراء وقيل وقت نقد الثمن وفي الوصى يرجع اشهد ام لا وعن محمد اذا لم يشهد على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء ونقد على هذه النية له لبيعة الرجوع ديانته

باب في بيع الوصى والقاضى

باب في بيع الوصى والقاضى

للموصى بيع الوض لا الحقا لان وظيفة اذ اك حفظ الاموال وبيع الوض من باب الحفظ لا ان حفظ الثمن اهون اما العقار فهو محض بداءة محفظ بغيره فلا يكون بغيره من باب الحفظ الا اذا كان العقار في موضع الهلاك فيبيعه كونه بمنزلة الوض وفي الغنية عن السراجية والداء كالمشغول اذا خيف عليه الهلاك ومثله في مختارات والاصح انه لا يبيع ولو خيف هلاكه لان الغالب عدم الهلاك فيبيعه عليه الاحكام كذا في الحافضية واخلاصه

باب في بيع الوض والقاضى

باب في بيع الوض والقاضى

رجل باع من ولد الصغيرة فقال لولدت عبدى هذا ابى له من ولدى

ذلك انما محمد بن محمد مقام الاب فقال اذا ترك وصيا وابا فالوصي او الوصي
وان لم يكن وصي فالاب او لم يترك وصي او لم يترك وصي او لم يترك وصي او لم يترك وصي
وصي القاضي منهية المشتري في تصرف
الاب والوصي من كتاب الوصايا

لبيع القاضي او امينه العبد باذن الغوا واخذ الثمن فضايع النثر
عنه ثم استحق العبد رجوع المشتري على الغوا في نسخة
في فصل التوكيل بالبيع

وصي اشترى لنفسه من مال الميت شيئا ان لم يكن للميت وارث
لا صغير ولا كبير جاز فانما يباح
في كتاب الوصايا في فصل

تصرفات الوصي
وذكر في المحاصل في شرح الطحاوي ولا يجوز بيع الوصي مال احد اليتيمين
من الاخر اصلا بالاجماع عادية

في البيع والعشرين
وذكر في شرح الاسلام خوارزمي في شرح الاصل انه الورثة اذا كانوا
كبارا غيبا وكما يجوز للوصي بيع منقولاتهم كجوز له ايضا اجازتها
ويجوز ايضا اجازة الوصي عقارا الوارث اكبره الغائب ولا يجوز
بيع عقار عادية

في البيع والعشرين
وفي المتنقطة ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز
لو ظلم الوارث فالبيع باطل مؤيد زادة

في المسائل المتعلقة بالبيع
في باب البيع الفضولي والموقوف

بيع الفضولي يفسد موقوفه على اجازة المالك فان اجازة نفذ وان رد
بطل وعندنا ان في بطلان البيع للصحة معنى الاعتبار بالتصرف في الحكم
الذي لا وضع له البيع المالك لا يثبت حال وجوده فلو لم ينفذنا هذا
التصرف فبطل في اجازة وهو ثبوت المالك فيها يفسد المالك بزمانه
موقفا على الاجازة اما من كل وجه او من وجه لكن لا يظهر شيء من ذلك
عند العقد وانما يظهر عند الاجازة وهو نفسية التوقف عندنا ان يتوقف
في اجواب في حال انه صحيح في حق الحكم ام لا ولا يقطع القول به الحال ولكن
يقطع القول بالصحة عند الاجازة وهذا اجازة ولا يظن ان في الشرع
وهو البيع بشرط اختياره الحق الاجازة تصرف الفضولي بشرط ان
ان يكون له مجيزه عند وجوده ومنها قيام البائع والمشتري لونهما

قبل الاجازة لا يجوز من المالك لانه الحق الاجازة ومنها قيام المالك حتى
لو هلك المالك قبل اجازة لا يجوز باجازه ورثته ومنها قيام المبيع
حتى لو هلك قبل اجازة المالك لا يجوز باجازه المالك غير انه ان هلك
في يد المالك بهلك بغير شيء وان هلك بعد التسليم الى المشتري فالمالك
باجازة ان شاء ضمن البائع وان شاء ضمن المشتري لوجوب سبب وجوب
الضمان من كل واحد منهما وهو التسليم من البائع والقبض من المشتري
لان تسليم مال الغير وقبضه بغير اذن صاحبه كل واحد منهما سبب لوجوب
الضمان وايضا اختار تضمينه برئ الاخر ولا سبيل له عليه بحال لانه
لما ضمنه احداهما فقد ملك المضمون فاما ملكه من غير ما فيه من كسبه
وهو ملكه كشيء واحد في زمان واحد من اثنين على الكمال فان اختار ضمير
المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع وبطل البيع وليس له ان يرجع عليه
بما ضمنه كما في المشتري من الفاصب وان اختار تضمين البائع ذكر
الطحاوي انه ينظر ان كان قبض البائع قبض فاما بان كان مخصصا بان
يدفع ثمنه لانه لما ضمنه فقد ملك المضمون من وقت الفاصب
فتبين ان البائع مال نفسه فينفذ وان كان قبضه فبطلان بان كان
ودعيه عنده فباعه وسلم الى المشتري لا ينفذ بعه لان الضمان اتما وجب
عليه بسبب متأخر عن البيع وهو التسليم فملك المضمون من ذلك الوقت
لان وقت البيع فيكون بالمال غير بغير اذنه فلا ينفذ وذكر محمد في خلاصة
الرواية وقال يجوز البيع بتضمين البائع قبل هذا المحول على ما اذا سلم
البائع اولا ثم باعه لانه اذا سلمه اولا فقد صار مضمونا عليه بالتسليم
فنفذ سبب الضمان للبيع فتبين ان البائع مال نفسه فينفذ ثم انما كان
قيام الاربعة التي ذكرنا شرط للحقوق الاجازة لان الاجازة انما تاتي القام
وتكمم العقد بخلاف الاربعة وكذا الاجازة لصاحبه لان من وجبه لا ينفذ
لان في بدون العاقدين والعقد عليه كذلك كان قيامها بشرط الحق
الاجازة فان وجده صحت الاجازة وصار البائع بمنزلة الوكيل اذا اجاز
اللاحقة بمنزلة الوكيل له الباقية ويكون الثمن للمالك ان كان قائما لانه بد
ملكه وان هلك في يد البائع بهلك امانه كما اذا كان ركبا في الابد او هلك
التم في يد ولو فسخا البائع قبل الاجازة الفسخ واسترد المبيع ان كان
قد سلم ويرجع المشتري بالثمن على البائع ان كان قد نفذه وكذا اذا فسخا
المشتري بفسخ وكذا اذا فسخا الفضولي في حق يحتاج الى الفرق بين البيع
والنكاح فان الفضولي من جانب الرجل في نكاح اذا زوجت المرأة
نفسها لا يملك الفسخ عنده ووجه الفرق ان البيع الموقوف لواقف
به الاجازة فالحقوق ترجع الى العاقد فهو بالفسخ يدفع الوديق عن نفسه فلا

ذلك بخلاف النكاح لان الحق في باب النكاح لا ترجع الى العاقل بل
 هو سفير ومعتبر فاذا فرغ من الصفات والعبارة التحق بالاجانب
 واما قيام الثمن في يد البائع هل هو شرط لصحة الاجارة ام لا
 فلا امر لا يخلو اما ان كان الثمن دينارا كدرهم والدينار والفقر
 انما فقه والمكيل الموصوف والمورون الموصوف في الذمة
 واما ان كان عينا كالعرض فان كان دينه فقيامه في يد البائع
 ليس بشرط للحق الاجارة لان الدين لا يتعين بالتعيين فلو كان
 قيامه بقيام الذمة وان كان عينا فقيامه بشرط للحق الاجارة
 نصا في اصل ان قيام الاربعة صحة شرط الاجارة ان كان الثمن
 دينارا وان كان عينا فقيام الخمس شرط وان وجدت الاجارة عند
 قيام الخمس جاز ويكون الثمن للبائع لا للمالك لان الثمن اذا كان
 عينا كان البائع مشتريا من وجهه والمشتري لا يتوقف على الاجارة
 بل ينفذ على المشتري اذا وجد نفاذا عليه بان كان اهلا وهو اهلا
 والمالك يرجع عليه بغيره فانه ان لم يكن له مثل ويمثله ان كان له
 مثل لانه عقد لنفسه ولقد التزم من مال غيره فيوقف النقد
 على الاجارة فاذا اجاز فلكه نقد النقد ويرجع عليه بمثل اوله
 بخلاف ما اذا كان الثمن دينارا لانه اذا كان دينارا كان العاقد بائعا
 من كل وجه ولا يكون مشتريا لنفسه صلا فيتوقف على اجارة
 المالك فاذا اجاز كان مجبرا للعقد فلو كان بدله له ولو هلك
 العين في يد الفضولي بطل العقد ولا تلحقه الاجارة ويرد المبيع
 على صاحبه ويضمن المشتري مثله ان كان له مثله وبقيته ان لم يكن
 له مثل لانه قبضه لعقد فاسد ولو تصرف الفضولي في العجز
 قبل الاجارة ينظر ان تصرفه قبل القبض فتصرفه باطل لانه
 المالك في العقد الفاسد يقف على القبض وان تصرف فيه بعد
 ما قبض باذن المشتري صريحا او دلالا يصح تصرفه لانه تصرف
 في ملك نفسه وعليه مثله او قيمته لان المقبوض المبيع الفاسد
 محظون به ولا تلحقه الاجارة لانه هلك بحراز تصرفه فلا يكمل
 الاجارة بعد ذلك ولو تصرف المشتري في المبيع قبل الاجارة
 لا يجوز تصرفه سواء كان قبض المبيع او لم يقبضه لعدم اذن
 المالك

عليه من كتاب البيوع
 فلو يتوقف بيع الفضولي عندنا ويبطل عندنا في ثم لا يخلو
 اما ان باع بثمن عين او دين فلو باعه بثمن دين كقدين وثلوس

وكبلي ووزن في بغيره بشرط لصحة الاجارة قيام اربعة البائع
 والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن فان هلك
 احد الاربعة لم يجز اجارة ويجوز مع قيام الاربعة فالاجارة
 اللاحقة لو كالة سابقة فالثمن للمجبر لو فاتها ولو هلك في يد البائع
 لم يهلك امانته في قيام الثمن بشرط للاجارة ايضا وان باعه بثمن
 لا يتعين بالتعيين **هـ** ولو كان الثمن عرضا بشرط قيام ايضا و
 يكون هذا الاجارة نقدا لاجارة عقد صحيح يكون العرض الثمن للمالك
 للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثليا والا فقيمه لانه شراء
 من وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا ينفذ اجارة
 الوارث في الفصدين اي في ثمن دين وعرض وذكر في **شحن**
 بعد هذه المسئلة بخلاف القيمة عند ابي يوسف وهو ان المركة
 اذا كانت بين كبرهما يجزى عن كل قسمته فاقسم مع بلا امر
 القاضي وبعضهم غائب فيتوقف على اجارة الغائب فان مات قبل
 الاجارة فاجاز ورثته جازت عندهم استحقاقا لا عند محمد فباسا
ج في بيع المقايضة من الفضولي اذا هلك العرض الكد من جهة
 الفضولي ثم اجاز المالك لبيعه ان يجوز **من فضولي**

في الرابع والعشرين

واما البيع الموقوف فهو بيع مال الغير بغير اذن صاحبه وهو
 المسمى ببيع الفضولي ولا حكم له يعرف للحال لاحتمال الاجارة والرد
 من المالك فيتوقف في اجواب في احوال لان يكون التوقف حكما
 شرعيا وقد ذكرنا حكم تصرفات الفضولي وما يبطل منها وما يتوقف
 فيها تقدم **من يبيع البسدايع**

في اخفصل واما حكم البيع

واما حكم شراء الفضولي فجملة الكلام فيه ان الفضولي اذا اشترى
 لغيره فلا يخلو اما ان اضاف العقد الى نفسه واما ان اضاف الى
 الغير اشترى له فان اضاف الى نفسه كان المشتري له سواء وجدت
 الاجارة من الذي اشترى له او لم توجد لان الشراء اذا وجد نفاذا
 على العاقد نفذ عليه ولا يتوقف لان الاصل ان يكون تصرف
 الانسان لنفسه لا لغيره فالسداد لها ما كسبت وعليها
 ما اكتسبت وقال السداد وان لم يسل لانك الا ما بيع وشراء
 الفضولي كحصة فالاصل ان يكون له الا اذا جعله لغيره او لم يجز
 نفاذا عليه لعدم الاهلية فيتوقف على اجارة الذي اشترى له اذا لم يجز
 نفاذا عليه فان كان الفضولي صبينا محجورا او عبدا محجورا فاشترى

لغيره يتوقف ذلك لغيره لان الشراء لم يجد نفاداً عليه فيتوقف على
 على اجازة الذر اشتري له ضرورت فاذا اجازت نقد وكي ان العدة
 عليه لا عليها لانها لاي من اهل لزوم العدة فان اضاف
 العقد الى الذر اشتري له به فاك البضوء للبايع بع عهده هذا
 من فلان بكذا فقال بعث وقبل الفضول البيع فيه لاجل فلان
 او قال البايع بعث هذا العبد من فلان بكذا وقبل المشتري الشرا
 منه لاجل فلان فانه يتوقف على اذ ان المشتري له لان تصرف
 الان وان كان له على اعتبار الاصل الا ان له ان يجعله لغيره
 بحق الوكالة وغير ذلك وهو هنا جعله لغيره فيعقد موقوفاً على اجازة
 ولو قال الفضول للبايع اشتري منك هذا العبد بكذا لاجل فلان
 فقال اشتري لا يتوقف وينفذ الشراء عليه لانه لم توجد الاضافة
 الى فلان في الايجاب والقبول اما وجد في احدهما واحدهما منظر
 العقد فلا يتوقف لما ذكرنا ان الاصل ان لا يتوقف وانما يتوقف
 بضرورته الاضافة من ايجابين فاذا لم يوجد يجب العمل بالاصل
 وهذا بخلاف الوكيل بالبراءة انه اذا اشتري شيئاً يقع شراؤه للموكل
 وان اضاف العقد لنفسه لا الى الموكل لانه طاهر بالبشراء
 فقه انا به مناسفة فكلان تصرف الوكيل كصرفه بنفسه ولو اشتهر
 بنفسه كان المشتري له كذا هذا ولو اشتهر الفضول بشيء
 لغيره ولم يصف المشتري الى غير حتمه كان الشراء له فظن المشتري
 واشترى له ان المشتري يكون للمشتري فلم اليه بعد القبض بالنعم
 والذر اشتراه وقبل المشتري له صح ذلك ويجعل ذلك تولية كان
 ولاه منه بما اشتراه ولو علم المشتري بعد ذلك ان الشراء نقد
 عليه والمشتري له فاراد ان يستره من صاحبه بغير رضاه لم يكن
 له ذلك لان التولية منه قد صحت فلا يملك الرجوع كون الشراء
 منقولاً فطلب جاز الشفعة فظن المشتري ان له شفعة فلم
 اليه ثم اراد احدهما ان ينقض ذلك من غير رضى الاخر لم يكن له
 ذلك لانه لما سلم اليه ثم اراد احدهما ان ينقض ذلك من غير
 صدار ذلك بيعاً بينهما ولو اختلفا فقال المشتري له كنت امرتك
 بالبراءة وقال المشتري اشتريته لك بغير امرتك فالقول قول المشتري
 له لان المشتري لما قال اشتريته لك كان ذلك اقراراً منه بان
 اشتراه بامره لان الشراء له لا يكون الا بامره عادة فكان القول
 قوله ثم ان اخذه بقضاء القاضي لا يحل له ذلك الا اذا كان صادراً
 في كلامه فيما بينه وبين الله وان اخذه بغير قضاء طاربه لانه اخذه

برضاه فصار ذلك بيعاً بينهما بتراضيهما
 او اما الذر يرجع الى المعقود عليه من كتاب البيوع
 الفضولي اذا اشتري شيئاً لغيره هذا على وجوب ان مال البايع بعت هذا
 من فلان وقال الفضول قبلت او اشتري فلان او لم يقل فلان فبقي
 ولو قال بعث منك فقال الفضول اشتريته او قبلت فلان لا يتوقف
 وينفذ عليه بالاتفاق ولو قال الفضول اشتريته هذا فلان فقال البايع
 بعث منك فالصح انه لا يتوقف بلا خلاف ولو قال البايع بعت منك
 هذا لاجل فلان وقال المشتري اشتريته او قبلت فقال المشتري اشتريته هذا
 لاجل فلان وقال البايع بعت لا يتوقف وينفذ بالاتفاق وفي الزبادات
 لو قال الفضول اشتريته هذا فلان على انه باختيار ثلثة ايام يتوقف بخلاف الشراء
 فلان بخير

من كتاب البيوع

شحن في الفضول لو ملك المبيع قبل الاجازة فان ملك قبل قبض المشتري
 بطل العقد وان ملك بعد فلم يجز بالايجاز والمالك من يضمن بهما شاء واهما
 اخذت فضمنته ببراء الاخران في التضمن تملك منه فاذا ملكه من احدهما لا
 ان يملكه من غيرهما فضمن المشتري بطل البيع لان اخذت القيمة منه كاخذ العبد
 لا يشتر ان يرجع على البايع بضمنه وان ضمن البايع فان كان قبل قبض البايع
 مضموماً عليه فقبضه ضمانه لان سبب ملكه تقدم عقده وان كان قبضه امانة
 اما صار مضموماً عليه بالتبليغ بعد البيع لا يتقدم ضمانه لان سبب ملكه تأخر
 عن عقد وذكر محمد في ظاهر الرواية ان البيع كجزء بتضمن البايع وقيل تأويله
 انه سلم ولا حتى عارض مضموماً عليه ثم باعه فصار كمنصبوب وقيل لا

في الرابع والعشرين

والفضول اذا باع مال ان وصاحب المال حاضر ولم يقل بانه شيئاً لم يكن
 سكوته رضاً في دعوى الرجوع الفناوى

في فصل التناقض

حل المشتري من الغاصب لو حرر فاجاز المالك بيعه لا ينفذ عقده قياساً
 وهو قول محمد وينفذ عندهما استحقاقاً ولو باع المشتري من الغاصب فاجاز
 المالك البيوع الاول لم ينفذ بيع المشتري وفاً والمشتري من المراهق لو باع او
 حرر فاجاز المشتري من البيوع نقد عقده وبيعه وفاً وكذا المشتري من المراهق
 والدبن محبط

في الرابع والعشرين

وان لصداقة ان البيع وقع بغير امر المالك فيفسخ العقد بينهما لانها
 ان كانا صاوين قسماً كان لكل واحد منهما ان يفسخ العقد الموقوف بينهما

لا يبين فقبضهما في حق مالك يكون بمنزلة البيع المبسدة فلا ضرر للمالك
 وذلك والمراد من فسخ القاضى انه يفسخ اقرارهما اما ان يتوقف الفسخ
 على القبض فلا مآلنا فان حضر صاحب العبد وصدهما في ذلك فقد فسخ
 وتقرر وان كذبهما وقال كنت امرته بالبيع كان القول قوله لما قلت ان
 اقرارهما على العقد اقرار منهما بذلك فلا يعمل جوعهما في حقه ويجعل جوع
 في حقه بمنزلة البيع المبسدة ويغم البائع الثمن للامر ويكون المبيع للبائع
 الثمن للامر ويكون المبيع للبائع دون الامر ويبطل الثمن عن المشتري للامر
 في قول حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف يبق الثمن في ذمة المشتري للامر
 ويرجع المشتري على البائع بمثل الثمن بناء على ان الوكيل بالبيع يملك لبراء
 المشتري في قول ابي حنيفة ومحمد ويملك الاقالة بغير رضا الامر وعلى قول
 ابي يوسف لا يملك الوكيل بالبيع تفريق ذمة المشتري بالاقالة والابراء
 زيادات في باب البيع الذي يبيع بغير اذن
 صاحب من كتاب البيوع

فصل

واما صفة الملك الثابت للعاصبة في المضمون فلا خلاف بين اصحابنا في
 ان الملك الثابت له يظهر في حق ثلث التصرفات حتى لو باعه او هبته او
 تصدقه قبل اداء الضمان ينفذ كما ينفذ هذه التصرفات في المشتري شرأ
 فاسدا واختلفوا في انه هل يباح له الانتفاع به بان ياكله بنفسه او يطعمه
 فيه قبل اداء الضمان واذا حصل فيه فضل هل يتصدق بالفضل قال
 ابو حنيفة ومحمد لا يحل له الانتفاع حتى يرضى صاحبه وان كان فيه فضل
 يتصدق بالفضل وقال ابو يوسف يحل له الانتفاع ولا يلزمه التصدق
 بالفضل ان كان فيه فضل وهو قول الحسن وزفر وهو القائل وقول ابي حنيفة
 ومحمد استحسان من غصب المبدع

في فضل واما صفة الملك

ذكر في الفتاوى الفضولي اذا اشتروا ضايف العقد فانه على وجوه احد
 ان يقول البائع بعث هذا العبد من فلان وقال الفضولي اشتريته لفلان او
 قبلته لفلان او قال اشتريته او قبلته ولم يقل لفلان وفي هذا الوجه يتوقف
 العقد على اجازة فلان والثاني ان يقول الفضولي لصاحب العبد بيع هذا
 العبد لفلان بكذا اقول البائع بعث وقال الاخر اشتريته لفلان او قبلته
 لفلان ولم يقل لفلان وفي هذا الوجه يتوقف العقد على اجازة فلان ايضا
 والثالث ان يقول صاحب العبد للفضولي بعث منك هذا العبد لاجل
 فلان فقال الفضولي اشتريته او قبلته او يقول الفضولي لصاحب العبد اشتريته
 منك هذا العبد لاجل فلان فيقول بعث وفي هذا الوجه ينقضي العقد

على المشتري لا يتوقف ولو قال قال صاحب العبد للفضولي بعث منك هذا العبد
 بكذا او قال الفضولي قبلت لفلان او اشتريته لفلان فقال لصاحب العبد
 اني بعث منك الصحيح ان العقد يتوقف ولا ينفذ على الفضولي وفي
 وكالة فتاوى رافضيه ان اشتريته هذا واشترته لفلان وقال
 لفلان رضيت كان للمشتري ان يمنع العبد منه لانه اذا لم يكن وكبلا
 صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقده بالاجازة لان الاجازة تعمل في الموقوف
 دون التافذ فان دفع المشتري العبد اليه واخذ الثمن كان بيعا بينهما
 بالتعاضد وفي بيع الذخيرة في فصل بيع الغاصب ولو قال صاحب
 العبد للفضولي بعث منك هذا العبد بكذا او قال الفضولي اشتريته
 لفلان او قال الفضولي بعث اني اشتريته لفلان وقال المالك بعتك
 ان العقد يتوقف ولا ينفذ على الفضولي وهو الصحيح وذكر في
 وكالة اجماع انه اذا اشتري وهو من اهل ان ينفذ عليه يتقيد عليه
 لا يتوقف وان اضاف الشراء الى المشتري وهذا الفصل اختلف
 فيه المتأخرون في الذخيرة وفي شراء الفضولي لوطن المشتري والمشتري
 ان الشراء وقع للمشتري فكذلك الشراء اليه بعد القبض بالثمن
 الذي اشتراه منه وقبلة الاخر صحيح ذلك ويجعل كانه ولده منه بما اشتراه
 ولو علم بعد ذلك ان الشراء كان نافذا على المشتري دون المشتري له
 لا يملك المشتري ان يسترده منه بغير رضاه ولو اختلفا فقال المشتري له
 كنت امرتك بالشراء لاجل وقال المشتري اشتريته لك بغير امر فكيف حصل
 الشراء لنفسه فالقول قول المشتري له لان المشتري لما اقرانه اشتراه له
 وقد اقرانه اشتراه له بامره

الرابع والعشرين

الزكاة لولم تحط بدین واثبت غريم ديناً على احد الورثة ببيع اى خضيرة
 يفضي بالحقه وليس له بيع نصيب غيره للدين لانه ملك لاخر ولو اضافها
 الدين لا يملك الوارث ببيع الابرضاء الغنا حتى لو باع لا ينفذ

فصل في التامع والعشرين

نوع في الاجازة

وشروط صحة الاجازة قيام المتبايعين والمبيع والمجبر حتى لا يصح الاجازة
 بعده هلاك واحد منهم ولو هلك الثمن في يد البائع قبل الاجازة او بعده هلك
 هلك امانه ولو هلك المبيع في يد المشتري فللمالك تقمين ايمانه فان ضمن
 المشتري رجع بالثمن على البائع ان نقده وان ضمن البائع فان كان المبيع
 مضمونا عليه نفذ البيع عليه وان كان امانة عنده فلم سلم او لاسم باع نفذ
 البيع وان باع او لاسم سلم لا ينفذ البيع ورجع بما ضمن على المشتري

وجيز في باب بيع الفضول من كتاب البيوع

ان كان المبيع شيئا واحدا او شيئا من جنس واحد ليس له ان يجزى البيع في البعض دون البعض من غير رضا الاخر سواء كان الخيار للبائع او للمشترى وسواء كان المبيع مقبوضا او غير مقبوض لان الاجازة في البعض دون البعض تفريق الصفقة في المردوم وكما لا يجوز تفريق أصل الصفقة وهو الاجاب والقبول لا يرضى العاقدان بان يقبل البيع في بعض المبيع دون البعض بعد اضافة الاجاب والقبول الى جملة او يوجب البيع في بعض المبيع دون البعض بعد اضافة القبول الى جملة لا يجوز في وصفها وهو ان يلزم البيع في البعض دون البعض الا برضاها ولو هلك احد العبدان في يد البائع والخيار له لم يكن له ان يجزى البيع في الباقي الا برضى المشتري لان البيع انفسخ في قدر الهالك فالاجازة في الباقي يكون تفريق الصفقة على المشتري فلا يجوز من غير رضاه ولو هلك صدره في يد المشتري فلبائع ان يجزى البيع في الباقي في قياس قول ابن حنيفة وان لم يفسخ وقال محمد بن قيس في البيع وليس له ان يجزى في الباقي وان كان المبيع مما لم يمتثل من المكمل والموزون والعدوى المتقارب فملك بعضه فلبائع ان يجزى المبيع في الباقي بلا خلاف

في او السط متصل والما حكم البيوع من

كتاب البيوع

وانما اختلف حكم الفسخ والاجازة لان الفسخ تصرف في العقد بالابطال والعقد بعد ما بطل لا يجزى الاجازة لان الباطل مستكثر وانما الاجازة فهي تصرف في العقد بالتغيير وهو الالتزام لا بالانقضاء فلا يجوز عن احتمال الفسخ والاجازة ولو اجاز احد هما وفسخ الآخر انفسخ العقد سواء كانا على التعاقب او على القران لان الفسخ او الاجازة لا ترى انه يلحق الاجازة فان المخارز يمتثل الفسخ فاما الاجازة فلا يمتثل الفسخ فان المفسوخ لا يمتثل الاجازة فكان الفسخ من الاجازة اولى

واما حكم البيوع من كتاب البيوع

في اشترى دارا في اجازة ان يقال ان المشتري للمشتري ان اجاز المشتري الدار التي اجازت فقال مبارك باد فجزا اجازة

فنية في البيوع الموقوف من كتاب البيوع
ولو باع جارية زوجته فقالت ليس دفع لها المشتري الثمن جيبا فافترق فنية من المحل الموقوف

من اجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل البيعة وقبض العبد ثم ان استحق اجاز البيوع اختلف الروايات فيه في ظاهر الرواية لا ينفسخ البيوع ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعلمه الفتوى من بيوع

اكتابه في فصل الاستحقاق

باب البيوع بالوفاء

واختلفوا في البيوع الذي ليس فيه الماس بيع الوفاء او بيع الاجازة قال اكثر المشايخ حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما اكل من ثمره فلا يباح له الاتساع ولا الاكل الا ان اباحه المالك ويسقط الدين بهلاكه اذا كان وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة اذا هلك بصدقه وللبائع ان يبرء اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيوع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ في البيوع ففسخ البيوع وان لم يذكر ذلك في البيوع وتلفظ بلفظ البيوع بشرط الوفاء او تلفظ بالبيوع اجازة وعندهما هذا البيوع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيوع من غير شرط ثم ذكر المشرط على وجه المواعاة جازا البيوع ويلزم الوفاء بالوفاء لان المواعاة قد يكون لازمة فيجعل لازمة كحاجة الناس من بيوع اكنابه في فصل في شروط المفسدة

او اختلف البائع والمشتري فادعى المشتري بيعا بائنا والبائع يدعي بيع الوفاء فالقول قول البائع وان اقام البيعة فالبيعة بينة تدعي الوفاء

تأخر حاشية في اخر فصل الثاني والعشرين

من كتاب البيوع

وافترق بين الاسلام برهان الدين ومشايعه فانه ان المشتري يملك ذوا المبيع وفاء ولا يضمنها بالكلية

في الثامن عشر

فصل في ما يلزم بيع الوفاء وسمي البيوع اجازة ذكر في فناء وقياسات و في فناء والفسخ ان البيوع الذي تعارفه اهل زماننا احتيا لا للربا و سموه بيع الوفاء في الحقيقة رهن ولا فرق بينه وبين الرهن في حوت الاحكام وعلمه فتور السيد الامام ابي شجاع والقاضي الامام علي السعد ولو ادعى المشتري ان البيوع بائنا والبائع يدعي الوفاء فالقول قول البائع لان المشتري يدعي زوال ملكه عنه والبائع ينكره والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما اذا كان بلفظ البيوع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ في العقد ففسخ العقد وان لم يذكر ذلك في العقد وتلفظ بلفظ البيوع بشرط الوفاء ولفظ البيوع اجازة وعندهما هذا البيوع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيوع من غير شرط ثم ذكر المشرط على وجه

المواعدة جازا البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعيد قد يكون لانه
 الحاجة الناس قال الامام النسفي ان الشرط اذا لم يذكر في العقد يجعل
 بينهما صحا في حق المشتري حتى ينتفع بالمشتري كما ينتفع بغيره اولا
 ويجعل رهنا في حق البائع حتى لو اراد المشتري بيعه لا يمكن من ذلك
 جاء البائع بالثمن والمشتري قد استوفى الغلة بحرية على قبول الثمن ورد
 المبيع الى البائع وهذا البيع مركب منها كالرهن بشرط العوض و
 التبرع في حال المضر وكثير من الاحكام يكون له حكمان وانما يجعل
 الحاجة الناس وفرارهم عن الربوا خصوصا في العقارات والكروم
 فان يبلع اعداء والا جازة في الكروم لا بيع وبخارى اعداء والا جازة
 الطويلة ولا يمكنهم ذلك في الكروم الا بعد شراء الاشجار وهذا المشرا
 عقد وفاء فاضطررنا الى ما قلنا وما ضاقت على الناس التسع حكمه ثم على
 قول من جعله فاسدا لوقبض وجزم من غير البائع كانت الاجرة لانه
 لو غصب واجره من غير كانت الاجرة له فلهذا اولى ولو اجزم
 المالك لا تصح لان الرد واجب الى المالك وقد رده اليه وعلى قول
 من اجاز هذا العقد صححت الاجارة من البائع وغير البائع ويكون
 الاجرة له وغلة الكرم على ما شرط

من كتاب البيوع
 وسئل صدر الشريعة حم الدين عن البيع بشرط الوفاء ويجعله بيعا
 جائزا او بيعا فاسدا فان كان فاسدا ينبغي ان يوفى عليه احكام الجود
 الفاسدة حتى لو باعته المشتري من غير يجوز وان كان بيعا جائزا ينبغي
 ان لا يفتى لصاحب حق النقص عند فساد ربه الذي جعله ثمنا اجاز
 رحمه الله الفتوى على هذا البيع فاسد ويوفى عليه احكام البيع
 الفاسد ولكن اذا باعته المشتري من المكرم من غير يفتى للبائع الاول
 حق الاسترداد فلهذا هذا والله اعلم وسئل ايضا لو ان
 المشتري اكل من غلات الكرم والارض وسكن في البيت فاراد
 البائع ان يحط من دينه مقدار ما استوفى المشتري من ملك البائع هل
 ذلك اجاب رحمه الله قد مر اجواب ان ما ذكره حكم حكم البيع
 الفاسد والله اعلم تبين من هذا ان زوائد المبيع بيعا جائزا
 بمنزلة زوائد المبيع بيعا فاسدا على ما اختار هذا الصدر الشهيد
 واحكم في البيع الفاسد ان المشتري يشترى فاسدا لو استمره
 الزوائد بان استمره الكرم وزرع الارض لغرم وان هلك
 من صنعه لا يضم كزوائد المغصوب وفوقه ربحه الاسلام
 برهان الدين واولاده ومناج زمانهم على ان الملك يثبت

شرا جائزا في زوائد المبيع فلا لغرم لو استمرهها وعليها استقرار
 ائمة زماننا واساتيدنا فصل عاشر

في التاسع والعشرين
 باع ارضا وفاء ثم اجمعه من البائع قال صاحب الكفاية الاقدام
 على الاجارة بعد البيع دل انها قصد بالبيع الرهن لا البيع
 فلا يحل للمشتري الانتفاع به برازيه في النوع

فيما يتصل بالبيع الفاسد من الفصل الرابع
 وان ادعى احد ما بيع الوفاء ولا حري بعبايات كان القول قول
 من يدعي البيع البات والبيينة بدينه الوفاء لان بيع الوفاء اما
 ان يعتبر رهنا كما قال البعض او بيعا فاسدا كما قال بعضهم فان
 اعتبر بيعا فاسدا كان القول قول من يدعي الصحة وان اعتبر
 رهنا كانت البيينة ببينة البيع الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى
 احدهما البيع والاخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع
 قاصحا كان في اخر فصل احكام البيع
 الفاسد من كتاب البيوع

ولو قال البائع بعثك بعبايات فالقول قوله الا ان يدل على بيع الوفاء
 وهو نقصان الثمن كثيرا الا ان يدعي صاحبه لغير السعر
 في فصل الاختلاف بين البائع والمشتري
 من كتاب البيوع من خزائن الفتاوى

سئل في المتبايعين اختلف فقال المشتري اني اشتريته بائنا وقال البائع
 بعتة وفاء هل اذا قام كل بيعة على مدعاه في البيعتين اولى بالقبول
 بيعة البائع ام بيعة المشتري المدعي البات وما احكم فيما اذا اجمعا
 وفاء باذنه اجاب بيعة البائع اولى بالقبول من بيعة المشتري اذا
 البائع يدعي خلاف الظاهر في البياعات والبيينة له على خلاف الظاهر
 صرح به في الخانية والمآثر خانية وكثير من الكتب وهو المعتمد اما اذا
 اجره المشتري وفاء باذن البائع وفاء فهو كاذن الرهن للمشتري بذلك
 وحكمه ان الاجرة للرهن وان كان لغيره اذنه يتصدق بها او يرد
 على الرهن المذكور وهو اولى صرح بذلك علمونا والله اعلم
سئل في رجلين تواضعا على بيع الوفاء قبل عقده في دار وعقده
 البيع في مجلس احكم خالي عن الشرط واستأجرها البائع من
 المشتري قبل التقابل واستمر فيهما مدة وتصادقا بعد البيع
 على تلك المواضعة فهل ذابعت ذلك يكون البيع بيعا وما يجب
 رد المبيع الى بائعه عند احضار الثمن ام لا وهل يجب الاجرة لغيره

هذا مقتضى النسخ
وليس بالامام المشهور
بالتأثير في المسألة
محمد بن محمد

وهل اذا اقام البائع البينة على الوفاء والمشتري بدية على البات فقام
بينة البائع ام بينة المشتري فما احكامكم في ذلك كله **اجاب** نعم اذا ثبت
ذلك فهو بيع وفاؤه حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على البائع
اذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا يجب
عليها الاجرة على المفتي بسواء كانت بعد قبض المشتري الدار
او قبله قال في النهاية **سئل** القاضي الامام الحسين عما سئل
عن رجل باع داره من اخر يمتن معلوم بيع الوفاء والتقابض ثم
استأجرها من المشتري مع شرط صحة الاجارة وقبضها
ومضت المدفوعة حل بينه الاجر فقال لا لانه عند تارهن والراهن
اذا استأجر الرهن من المهر من لا يجب الاجر انتهى وفي البراز
ان اجر المبيع وفاؤه من البائع فتم جعله فاسدا قال في صحيح الاجارة
ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن اجاره جواز الاجارة
من البائع وغيره واوجب الاجرة وان اجره من البائع قبل
القبض احاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بالواجب
عبد الله اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا في البات فما
ظنك في اجارته انتم فاعلم به ان الاجارة قبل التقابض لا يصح
على قول من لا يوافق المشقة **واما** مسئلة الاختلاف في البات
والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منها ما اقتصر عليه في تخايفه
في احكام البيع الفاسد بقوله ان ادعى احدهما بيع الوفاء والآخر
بيعا بائنا كان القول لمن يدعي البات والبينة على مدعي الوفاء انتم
وقد اوضحناه في سواد قبل هذا **واما** مسئلة البضاعة
على المواضعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والفيض
والتأمار حاشية وغيرها وانما تجعل البيع الصادر بعد
المواضعة من غير ذكر الشرط على ما لا وضعا والله اعلم
سئل في رجل باع اخر حصته من دار ووعده المشتري ان يمتن
وفاء الثمن ببيع ما باعه له فهل والحالة هذه يكون حكم البيع
حكم الرهن ام لا واذا كان كذلك فكيف الحكم في الغلة **اجاب**
البيع المذكور على الوجه المستطوع بيع وفاؤه حكم الرهن
وما استغله المشتري لسواء قلنا انه رهن او بيع فاسد او جائز
اذا شرط على الوجه الغلة لوجوب الوفاء في مثله وقد صرحوا بطلبه
في بيع الوفاء بان المشتري لو اجر لغير البائع فله الاجرة مطلقا سواء
قلت بكونه فاسدا كالغصب او جائزا وهو واضح او قلنا
بانه رهن اذا المهر من لواجب لغيره اذن الراهن فالغلة له و

هذا هو ظاهر

بينة في رهنه وهذا ظاهر من قنا وكالخيرية

فصل في البيع بالتأجيل

رجل قال لرجل اني اريد ان ابيعك عبيدا في هذا ابيعك تأجيل
وباطل وليس بشراء واجب بئس اخاف فقال نعم وحضر هذه المقالة شهرو
ثم قال له في مجلس اخر قد اعيتكك بالثمن وهم فقال قد فعلت ثم تصادقا
على ما كان بينهما فابيع باطل لان التأجيل بمنزلة الهول فالحول ان يرا
بالكل من غير ما وضع له والحال ان لا يكون مختارا للحكم ولا راضيا به
ويكون مختارا للسبب لغير ما وضع له السبب فالحال ان لا يكون مختارا
للسبب لغير ما وضع له السبب ولا يكون مختارا للحكم ولا راضيا به
فلا يبيع الحول **واما** التأجيل الفقد والسبب لا يكون موجبا كالمبيع
بقا اختيار لهما اذا عرفنا هذا فنقول انه تصادقا على انها تمتنع تلك
المواضعة فابيع باطل لان اتفاقهما على انها قصدت الاجد فلهذا انسخ لما كان
بينهما من المواضعة واذا كان العقد بعد العقد يكون فاسدا للعقد
فالعقد بعد المواضعة اولى ان يكون فاسدا وان تصادقا انه لم يمتنع
نته عند العقد ففي ظاهر اجواب البيع باطل **وروي** المعلق عن ابي
يوسف عن ابن حنيفة ان البيع صحيح **وجه** تلك الرواية
ان مطلق فعل العاقل المسلم محمول على الصحة وما جعل شرعا وعنده
يجب حل كلامها عليه فلا يجوز الفاكلامها مع امكان نصيحته **وجه**
ظاهر الرواية انها ما لا وضعا البات على تلك المواضعة باعتبار
الظاهر ما لم يظهر منها خلافه وهذا لانه اذا لم يجعل بائنا كان استمرا
بتلك المواضعة استغلا لهما لا يفيد **واكاصل** ان في ظاهر الرواية
تعارض الامر ان في الاطراف فتخرج الابق منها وهي المواضعة و
في الرواية الاخرى جعل الثاني فاسدا للاول **واما** اذا اختلفا فقال
احدهما تمتن على تلك المواضعة وقال الاخر عرضنا عنها ففعل قول ال
حنيفة القول قول من يدعي صحة العقد **وعند** ابو يوسف ومحمد
رحمهما القول قول من يدعي البات على تلك المواضعة لان عند الخصم
القول قول من يشهد له الظاهر وانما يشهد الظاهر لمن يدعي البات
على المواضعة **لوصيحه** انما يجعل في حق كل واحد منهما كانه قضيه
ما اخبر به ولكن باعراض احدهما عن المواضعة لا يصح العقد فيما بينهما
كما لو بينا على المواضعة ثم اجاز العقد احدهما **والوجه** في قول
عند الاختلاف يجب الرجوع الى الاصل والاصل انه مطلق العقدية
اللزوم فدهور البات من احدهما على المواضعة كدعواه بشرط اختيار
وتوصيحه ان تلك المواضعة لم يكن لازمة بينهما فينفذ كل واحد

منها باطل لطلوع الاعراض عنها واذا بطلت المواضعة بقى العقد صحيحا
 ثم اختلفا فيها في بناء العقد على المواضعة بمنزلة اختلافهما في اصل المواضعة
 ولو ادعى احد هما المواضعة السابقة ومجمل الآخر كان القول قول المنكر
 وكان البيع صحيحا بينهما حتى يقوم البينة لآخر على هذا القول منهما
 فكذلك اذا اختلفا في البناء وعليهما وان لقضاء على البناء على المواضعة
 ثم قال احدهما قد اجرت البيع لم يجز على صاحبه لان ذلك بمنزلة اشتراط
 اختيار منهما فالحق يكون مستقفا بخياره وكفى خيارا لآخر يكفى في المنع
 من جواز العقد فان قال صاحبه قد اجرت انا ايضا فالبيع جائز لانها
 استقفا خيارهما ولان البيع كان حرا لا منها ولم يكن مفيدا احكام لانعدام
 الاختيار منها للحكم وقد اختلفا في ذلك بالاجاز وان لم يجزاه حتى
 قبض المشتري فالحق كان عتقه باطلا بمنزلة ما لو كانا شرطنا اختيارهما
 وهذا لان احكامهما وهو الملك غير ثابت لعدم اختيارهما للحكم بالقصد
 الى الخلل فتوقف الحكم على اختيارهما لا وقبل الاختيار لا الملك للمشتري
 فلا ينفذ عتقه بخلاف المشتري من المكرم فالمكرم مختار للحكم ولكنه غير اذ
 به لان احكامهم للجد من الكلام وانما اكره على اجد فاجاب الى ذلك فانه
 ينفذ عتقه بعد القبض حتى لو كان اكره على بيع ناجية فباعه لم يجز عتق
 المشتري فيه ايضا

في التلجئة من كتاب الاكراه

فصار بمعنى خيار الشرط في البيع انه لعدم الرضا والاختيار جميعا
 في حق الحكم ولا بعدم الرضا والاختيار في حق مباحته السبب كانه
 اراد المشاهدة بينهما في انهما بعد ما ان الرضا والاختيار في الحكم و
 لا بعد ما ان الرضا والاختيار في حق مباحته السبب ولم يرد المصلحة
 بينهما من كل وجه اذ القول في البيع بقصد البيع وخيار الشرط في البيع
 لا ينفذ الا اذا اراد بهذا المطلق المقيد بشرط ان يكون صريحا
 مشروطا بالثبوت لا يثبت لغيره بل لانه ان كان شرط ان يذكر
 بالثبوت انهما كانا في العقد الا انه لا يشرط ذكره في نفس العقد
 بخلاف خيار الشرط وهذا لانه لو شرط ذكره في نفس العقد لما حصل
 مقصودهما لان غرضهما من البيع هاتلان ان ينفذ لانه من ذلك يبيعا
 وهو ليس ببيع في الحقيقة والتلجئة كالمهر قال الله الامام عليه
 الدين التلجئة هي العقد الذي يباشره لان البضرة تعبر به بغير
 كاله نوع اليه وهو ان يقول للاخر اني ابيع دارك منك وليتبع في
 الحقيقة وانما هو تلجئة وليست به على ذلك ثم يبيع في الظاهر فلهذا البيع
 فاسد وهو صدق بيع الهائل وقال مشايخنا المهر اعم من التلجئة لان المهر

يجوز ان يكون سابقا ويجوز ان يكون متقاربا بان يقول بعث هذا هاتلان ويجوز
 ان يكون مضطرا اليه والتلجئة انما يكون باضطرار ولا يكون متقاربا فلا يثبت
 الاهلية وجوب الاحكام

المنازل المتسقة في المهر من فصل الامور

العارضة على الاهلية

اذا باع رجلا ثم اقرها بواضعا في السر ان يكون العلانية بالجمعة ثم اختلف
 فقال احدهما العلانية جد وذلك الاخر بالجمعة قال ابو يوسف ومحمد القول قول
 من يدعي التلجئة وقال ابو يوسف قال الحسن في العلم ان القول قول من
 يدعي الابنة اهذا في رواية الاقرار وفي رواية الاكراه قال ابو حنيفة في
 العلم ان القول قول من يدعي الابنة ولم يفت الا حنيفة مقدونا بحكم الشك
 الا هذه وكذلك اذا اوضعا في السر على البيع بالف وان يظهر بالقبض سمعة
 ثم باع بالقبض ثم اختلفا

كتاب الاقرار قريب من اخر
بيع المعاملة وبيع التلجئة حكما حكم الرهن ولدا حتى السنفعة وان كان
في يد الممنوع

في الثاني عشر

التلجئة بمنزلة اختيار المشروط لهما ابدان حيث انه يكون منعقد اكثر
 لا يكون موجبا حكمه مع بقا الوصف وصورة التلجئة ان يقول انا املك
 رجلا في اريد اني ابيك عبدا وهذا انا بيبك اياه تلجئة وليس ببيع
 واجب لامر اخذ فيقول الرجل نعم

ما يكون اقاله او لا
 ثم كما لا يجوز بيع التلجئة لا يجوز اقرار بالتلجئة بان يقول للاخر اني اقر لك
 في العلانية بما لي او بداري وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره
 حتى لا يملكه المقول

في فصل واما شرط الصحة من

كتاب البيوع

اذا ادعى المهر في الاقرار وعدم القبض والمختار ان يحلف المقول على ان
 المقر كان كاذبا في اقراره وعليه استقفا ورأية خوارزمي كحكم اختلفوا
 في فصل وهو اذا مات المقر ثم ادعى ورثته المهر وعدم القبض هل يحلف
 فبعضهم على ان يحلف وبعضهم على انه لا يحلف للمقول

في الثاني من كتاب الاقرار

وان اختلفا فادعى احدهما ان البيع كان تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قوله
 يدعي التلجئة الابينة ويستخلف الاخر وصورة التلجئة في البيع ان يقول

الرجل الغير الذي ابيع دارى منك بكذا وليس فيك بيع في الحقيقه بل هو بمنزلة
يشبهه على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع
الحائل. وعن محمد في بيع النجسة اذا اقتضى المشتري العبد واعتقه لا ينفذ اعتقاده
ولا يشبه بمنزلة من المكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط اختيار لهما
فان سخطا في احكام البيع الفاسد من
كتاب البيوع

ولا يبيع ببيع الحائل لانه متكلم بكلام البيع لا على ارادة حصة فلم يوجد الوفاء
بالبيع فلا يصح بطلان طلاق الحائل انه واقع لان الفات بالكراه لرب المال الرضا
والرضا ليس بشرط لوقوع الطلاق بطلاق البيع على ان المهر في باب الطلاق
ما يحق بأكبر شرط قال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جد هن جد وهو ليس جد الطلاق
والعتاق والنكاح الحق الحائل باجاء فيه ومثل هذا لم يرد في البيع وعلى هذا
يجوز بيع المتاعين والعلامة والحصاة المذكور في قوله اهل اهل عليه كان الرجل
يت ومان السلعة فاذا اراد احدهما الزام البيع بهذا السلعة الى المشتري فيلزم البيع
للمشتري اذ لم يخطأ والمشتري او وضع عليها حصاة ماء الاسلام بشرط الرضا
وابطل في كل واحد من هذا يخرج بيع النجاسة وهي ما ينجس الانسان اليه بغير اختياره
ومنه الكلام فيه ان النجاسة في الاصل لا ينجس بها ان تكون في نفس البيع وانما
ان تكون في نفس المبيع وانما ان تكون في الثمن وانما كانت في نفس المبيع
فانما ان تكون في انفس البيع وانما ان تكون في اقراره فان كانت في انفس البيع
بان تواضعوا في السر لا يجرى اجماع اليه على ان يظن البيع ولا يبيع بهما حقيقة وانما
هو رياء وسمعة كحوان يخاف من السلطان فيقول الرجل في الظاهر اني لم يكره
داري وبيع في الحقيقة وانما هو بمنزلة فتيان يبيع باطلا في ظاهر الرواية
عن ابي حنيفة وهو قول ابو يوسف ومحمد لانها لم يصبها البيع لا على قصد
الحقيقة وهو تغطية الخلل والخل يمنع جواز البيع لانه لعدم الرضا بمباشرة
السبب فلم يكن هذا بيعا منفذا في حق الحكم وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة
ان البيع جائز لان ما شرطه في السر لم يكره في العقد فانما عقد اعتقاده
صحى بشرطه فلا يؤثر فيه ما تقدم من الشرط كما اذا اتفقا على ان بشرط
شرط فاسد عند البيع ثم باع من غير شرط واكجواب ان الحكم بطلان هذا
البيع لم يكن ان الضرورة فلا واعتبرا وجوب الشرط عند البيع لا تندفع الضرر
ولو اجاز احد ما دون الاخر لم يجز وان اجازاه جاز كذا ذكر محمد رحمه الله
لان الشرط البق وهو الموضوعة منعت انعقاد العقد في حق الحكم بمنزلة شرط
خيار المتبايعين فلا يصح الا بتراضيهما ولا يملكه المشتري بالقبض حتى لو كان
المشتري عيدا فقبضه واعتقه لا ينفذ اعتقاده بخلاف المكره على البيع
والتسليم اذا باع وسلم فاعتقه المشتري انه ينفذ اعتقاده لان بيع المكره

ان عقد سببا للحكم لوجود الرضا بمباشرة السبب عقلا لانه من صيانة
عن الخطأ فالفقه السبب الا انه قد لا يقدم الرضا طبقا فتاخر الحكم
فيه الى وقت القبض اما هو فانه لم يوجد الرضا بمباشرة السبب
في ايجابين اصلا فلم ينفذ السبب في حق الحكم فيوقف على احدهما فاشبه
البيع بشرط خيار المتبايعين هذا اذا كانت النجاسة في انفس البيع
واما اذا كانت في الاقرار به بان اتفقا على ان يقر ببيع لم يكن فاقرا ثم
اتفقا على انه لم يكن فالبيع باطل حتى لا يجوز باجازه لهما لان الاقرار اخبار
وصحة الاخبار بمنزلة المحبة حال وجود الاخبار فان كان ثابتا كان الاجابة
صدقا والا فيكون كذبا والمحبة هو الرضا وهو البيع ليس ثابتا كمال
الاجازة لانها تخرج الموجود لا المعدوم هذا الحكم اذا كانت النجاسة في
نفس البيع ان كان او اقرارا فاما اذا كانت في الثمن فهذا ايضا
لا يخلو من احد وجهين اما ان كانت في قدر الثمن وانما ان كانت في جنسه
فان كانت في قدره بان تواضعوا في السر والباطن على ان يكون الثمن
الف وبتباليان في الظاهر بالفين فان لم يقولوا عند الموضوعة الف منها
رياء وسمعة فالثمن باقدا عليه لان الثمن اسم للمذكور عند العقد والذكر
عند العقد الفان فاذا لم يذكر ان احدهما سمعة صححت تسمية الاثنين
وان لا عند الموضوعة الف منها رياء وسمعة فالثمن اسم للسر والزيادة
باطلة في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وهو قول ابو يوسف ومحمد وروى
عن ابي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية وجه الرواية ان الثمن هو
المذكور في العقد والالفان المذكوران في العقد وما ذكر في الموضوعة
لم يذكره في العقد فلا يعتبر وجه ظاهر الرواية ان تواضعوا عليه في
السر هو ما بقا على العلانية الا انها زادوا عليه الشاخرى والموضوعة
الابقة بطلت الزيادة لانها حصل لا بها حيث لم يقصد انها فم يصح
ذكر الزيادة في البيع فيبيع البيع بما تواضعوا عليه وهو الالف و
ان كانت في جنسه بان اتفقا في السر على ان الثمن الف درهم كمنها يظهر
ان البيع جائز وبنار فان لم يقولوا في الموضوعة رياء وسمعة فالثمن
ما بقا على علانية وان قالوا ذلك لقياسه بغيره يبطل العقد و
في الاستحسان يصح بمائة دينار وجه القياس ان الثمن السر لم يذكره
في العقد وضمن العلانية لم يقصداه فقد هزل به فستقط ويبيع بغيره
فلا يصح وجه الاستحسان انهما لم يقصد ابعا باطلا بل بيعا صحيا فيجب حمله
على الصحة ما امكن ولا يمكن حمله على الصحة الا بضمن العلانية فلما نسبا
السر فاعما شرطه في الباطن فتعلق الحكم بالظاهر كما لو اتفقا على ان يبيعا
بيع بأكبر بخلاف الالف والاثنين لان الثمن المذكور السر وطى في السر

مذكور في العقد وزيادة فتعلق العقد به هذا اذا تواضعا في الشرط ولم يتعاقد في السر فاما اذا تعاقد في السر فثبت ثم تواضعا على ان يظهر العقد باكثر منه او بجنس اخر فان لم يقولوا رياء وسعته فالعقد الثاني يدفع العقد الاول والتمتع هو المذكور في العقد الثاني لان البيع يحتمل الفسخ والاقالة فشرعنا في العقد الثاني في ابطال الاول فبطل الاول وانعقد الثاني بما سمى عنده وان قالوا رياء وسعته فان كان الثمن من جنس اخر فالعقد هو العقد الاول لانها لما ذكرنا الرياء والسعته فقد ابطالنا المسمى في العقد الثاني فلم يصح العقد الثاني فبقي العقد الاول وان كان من جنس الاول فالعقد هو العقد الثاني لكن بالثمن الاول البيع يحتمل الفسخ فلو كان العقد هو العقد الثاني لكن بالثمن الاول والزيادة باطلة لانها ابطالها حيث هو لا بها هذا اذا تواضعا واتفقا على التابغة في البيع فقبليها ومما متفقان على ما تواضعا فاما اذا اختلفا وادعى احد منهما التابغة وانكر الآخر وزعم ان البيع بيع رغبة فالقول قول منكر التابغة لان الظاهر من هذا ان القول قول من يمينه على ما يدعيه صاحبه من التابغة اذا طلب اليمين وان اقام المدعي البينة على التابغة لقبيل يمينه لانها ثبتت الشرط بالبينة فتقبل يمينه كما لو اثبت اختيار بالبينة ثم هذا التفرع على ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لانه اعتبر المواضعة السابقة فاما على رواية ابي يوسف عنه فلا يجيء هذا التفرع لانه اعتبر العقد الظاهر فلا يثبت في هذه الدعوى لانه وان صححت لا تؤثر في البيع الظاهر وذكرنا في شرح مختصرنا في اختلاف بين ابي حنيفة وصاحبه فقال على قول ابي حنيفة القول قول من يدعي جواز العقد وعلى قولهما القول قول من يدعي التابغة والعقد فاسد ولو اتفقا على التابغة ثم قال عند البيع كل شرط كان بيننا فهو باطل تبطل التابغة ويجوز البيع لانه شرط فاسد زائد فيتمل السقوط بالاستقاط وممحق سقط صار العقد جائزا الا اذا اتفقا عند المواضعة وقال ان ما نقول عند البيع ان كل شرط بيننا فهو باطل فذلك القول من باطل فاذ قال ذلك لا يجوز العقد لانها اتفقا على ان ما يبطله من الشرط عند العقد باطل الا اذا حكيا في العداية ما قال في السر فقالا انما شرطنا كذا وكذا وقد ابطنا ذلك ثم تباعا فيجوز البيع ثم كما لا يجوز بيع التابغة لا يجوز الاقرار بالتابغة بان يقول لا خرافي اقر في العداية بما لي او بداري وتواضعا على فدا الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقلد بداليع في فصل واما شرط الطائفة الصالحة في البيع

واللصاح

باب الاقالة

وفي المضمرات ولا يصح الاقالة الا بلفظ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري رغبة ما شئت مني بكذا وقال المشتري رغبة فقبل البائع فهو بيع بالاجماع فيراعى في ذلك شرط الطائفة الصالحة ما نارا حانه في الحادرو العشر من ثمن الببيع ولو اشترى غلاما وقبضه ثم تقابلما ثم ابراه البائع المشتري عن الثمن جاز لان الثمن واجب عليه ولو مات الغلام في يد المشتري لا شيء عليه لانه كان مضمونا عليه بالثمن وقد ابراه والاقالة بطلت بموت العبد فيقول المكره قبيل نوع في بيع الوفا واذ قال الوكيل بالبيع مع المشتري صحت الاقالة وسقط الثمن عن المشتري بالابراء فبطلت الاقالة ولكن ما ينفذ الاقالة في حق الوكيل والمشتري لا في حق الموكل حتى لا يعود العين الى ملك الموكل وعلى قوله ان لو سقط الثمن عن المشتري بالابراء فكذلك الاقالة لا سقط الا بالاقالة بخلاف الاقالة عند بيع فيصير الوكيل مشتريا بالبيع من المشتري لنفسه فيبقى الثمن للموكل في ذمة المشتري ويجيب للمشتري في ذمة الوكيل مثله وكذلك يحط بعض الثمن وتأجيله وقبول احواله على من هو دون المشتري في الحلاة واخذ العوض عن الثمن والصلح منه على شيء بملك الوكيل ذلك كله عندنا في نوع ابراء الوكيل بالبيع من الفصل العاشر تقابلما قبيل العبد من يد المشتري ويجوز عن تسليمه يبطل الاقالة في نوع في الاقالة من بيع البرازية اشترى حمارا ثم الى ليرده فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فجاء البائع بالبيط فقبضه فليضغ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن شرط فيه اتحاد المجلس وكما يصح قبول الاقالة نصا في مجلس الاقالة فكذلك اذا لم بالفعل والا فلا اثر ان من باع ثوبا وسلم ثم قال للمشتري اقبلت البيع فاقطعه له فمبصا فان قطعه في المجلس فهو اقالة والا فلا فتنه في باب الاقالة من كتاب البيوع الزيادة المتصلة لا تمنع الاقالة قبيل القبض وبعد والمتصلة تمنع بعد الاقبلة اقالة الوكيل في السلم يجوز عند ابي حنيفة ومحمد وكذا اقالة الوكيل بالبيع عندهما واقالة الوكيل بالشر لا يجوز اجمعا ونسخ الموكل بيع المشتري جائز اقالة الوارث جائز ورواها بيع واطوى في اجماع اقالة الوصي من شيء القدر للراعي المسمى بالجمعة في الاقالة

من كتاب البيوع

فان زادت المتبعية بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا يصح الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قيلنا بالقبض لان الزيادة قبل القبض متصلة كانت او منفصلة لا يمنع الاقالة عنده وكذا المتصلة بعد القبض

مجمع الجريد لابن الملك من كتاب البيوع

هناك لم يبيع بعد الاقالة قبل التسليم ببطونها

في نوع في الاقالة من كتاب البيوع

والمعنى فيه ان باق له الوكيل بالبيع ليسقط الثمن من المشتري اصلا قال في الوقت ولو باع الوكيل ثم اقال قبل القبض او بعد بعيب او بغير عيب لزوم الامر بايج عيبا وسلم ثم قال في البيع او دفع الى العبد فقال دفعت فهو اقالة

في باب الاقالة من كتاب البيوع

رجل اشترى عقارا ثم جددا العقد ان كان بالثمن الاول لا يفسخ العقد وان كان بثمان اخر يفسخ ولو كان البيع الاول بثمان مؤجل والثاني بثمان حال او على القلب يفسخ

مشتمل الاحكام في بيع الوفا

وقال في الخزانة وقوله بالثمن الاخر يعني لو كان الثمن الاول درهم والثاني ومانيه او على القلب او كان الاول عشرة والثاني تسعة او احد عشرة

في بيع الوفا

تقالا البيع ثم تقاسى الاقالة فانه يرتفع الاقالة ولو جعل حكم ذلك البيع من اقرار المحيط

مجمع الفتاوى في المسائل المتفرقة

من البيوع

الوصي او المتولي اذا باع شيئا باكثر من قيمته ثم اقال لا يصح خلاصه في الفصل الثاني من كتاب البيوع

الوصي او المتولي اذا باع شيئا باكثر من قيمته ثم اقال لا يصح وصي او وكيل او عهده ما دون اشترى عهده بالثمن وقيمتة ثلثة الا ان ثم وجهه عيبا لا يردده بالعيب

المكره قبل نوع في الوكالة بالبشر

الاقالة له ثمن اشترى ربيعا لامرأة واعطى المبيع لها فباعها البائع وقال له بالفارسية بيع بمن يارده فقال المشتري بالفارسية دادم

البيت للمرأة فانه لما اشترى لامرأة كان وكيلها عن المرأة في الشراء و

الحط في المبيع كما لو فاد اقال البائع بيع بمن يارده فقد طلب منه الاقالة فاد اقال المشتري وادم فقد اقال والوكيل بالبشر ملك الاقالة عنده الى حنيفة ومحمد كما لا يخفى لكن يجب ان يقول البائع بعد ذلك

بذرفتم حتى تتم الاقالة لا عند الي يوسف فان عند تتم الاقالة يقول

البائع ويقول المشتري اقلت وذكر في سيرة باع من اخر ثوبا فقال

له المشتري قد اقلت في هذا الثوب فاقطعه فبسطه ففعل ذلك قبل ان يفسخه

ولم ينكح البائع صارت اقاله وفقد مخرجه في الفاظ البيوع من اشترى من

اخر وقدر حنيفة به رايهم معدوم وقبل الحنطة وسلم بقبض الثمن فجاء البائع

ليقبض منه بقية الثمن فقال المشتري انه قام على بمن غالى فرد البائع

عليه ما قبض من الثمن واخذ المشتري لا ينقص البيوع بهذا لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع لا يفسخ الا بايجاب وقبول ان كان بالقول و

ان كان بالفعل فهو التعاطي لا بد من التسليم والقبض من ايجابين

فكذلك الاقالة اشترى حارا او قبضة ولم ير حيا كما ربه ايام فرده على

البائع فلم يقبل البائع مع هذا استعمالا بما تم امتنع عن القبول وعنه

او الثمن فله ذلك لانه لما لم يقبل لم يفسخ البيع والاستعمال لا يدل على القبول

ولو اشترى حيا بونا رطباً ثم تقاسى البيوع فيه وقد جفت ونقص

وزنه لا يجب على المشتري لان كل المبيع باق

الاقالة من كتاب البيوع

وفي حديث من قال فاد اقالة القدر عشرة ايام الفقه وعن النبي عليه

السلام انه قال اقبلوا ذر الصنات عشرة ايام الا في حدة والاصل ان معنى

المتصرف من غير ما ينبغي عنه اللفظ لغة ورفع العقد فسخه ولانا البيع

والاقالة اختلافهما فختلفا في حكم هذا هو الاصل واذا كانت رفعا

لا يكون بيعا لان البيع اثبات والرفع نفي وليها تناقض فينت الاقالة

على هذه التقدير وفسخا محضا فيظهر في حق الناس كافة وجه قول محمد

ان الاصل فيها الفسخ لما قال في الاقالة انه اذا لم يكن ان يجعل فسخا فجعل

بيعا للضرورة وجه قول الي يوسف ان معنى بيع هو مبادلة المال

بالمال وهو اخذ بدل واعطى بدل وقد وجد في الاقالة بيتا معنى لوجوب

معنى البيع فيها والعبرة للعنى لا للصوت ولهذا اعطى حكم البيع في كنية

من الاحكام على ما ذكره وكذا العبرة ببيعاني من الثالث عند الي حنيفة

وجه قول الي حنيفة في تقرير معنى الفسخ على ما ذكرناه لرفعه لغة

وشرها ورفع الشئ فسخه واما لتقرير معنى البيع فيه فذكرنا لانه لو

ان كل واحد منهما يأخذ رأسه له بدل وهذا معنى البيع الا ان لا يكون

أظهر معنى البيع في الفسخ في حق العاقد من التناهي في ظاهره
 في حق الثالث فجعل فسخا في حقها بيعا في حق ثالث وهذا يستلزم
 ألا تترادف لا يمنع أن يجعل الفسخ الواحد من شخص واحد طاعة من
 مخصصة من وجه من شخصين أو لى والدليل عليه أنها تصح من غير
 تسمية الثمن ولا صحة للبيع من غير تسمية الثمن ومثله هذا
 الاختلاف إذا قلنا بل ولم يسميا الثمن الأول أو سمي زيادة
 على الثمن الأول أو نقص من الثمن الأول أو سمي جنة أو حرم
 أو جنة الأول أو قل أو كثر أو اجبا الثمن الأول فالأقوال على الثمن
 الأول في قول أبي حنيفة رحمه الله وتسمية الزيادة والنقصان
 والأجل وأجنس الآخر باطله سواء كانت الأقال قبل القبض أو
 بعدها والمبيع منقول وغير منقول لأنها فسخ في حق العاقد من الفسخ
 رفع العقد والعقد وقع بالثمن الأول فيكون فسخه بالثمن الأول ضرورة
 لأنه فسخ ذلك العقد وحكم الفسخ لا يختلف بينهما قبل القبض
 وبينما بعده وبين المنقول وغير المنقول وبطل تسمية الزيادة
 والنقصان وأجنس الآخر والأجل وتبقى الأقال صحيحة لأن
 إطلاق تسمية هذه الأشياء لا يؤثر في الأقال لأن الأقال لا تبطلها
 الشرط الفاسد وبخلاف البيع لأن الشرط الفاسد إنما يؤثر في
 البيع لأنه لا يمكن الربا فيه والأقال لا يرفع البيع فلا يصح أن يكون الربا
 فيه فهو الفوق بينهما في قول أبي يوسف أنه كان بعد القبض فالأقال
 على ما سمي لأنها بيع جديد كأنه باع منه ابتداء وإن كان قبل القبض
 والمبيع عقارا فكذلك لأنه يمكن جعله بيعا لأن بيع المبيع العقار
 قبل القبض جائز عنده وإن كان منقولا فالأقال فسخ لأنه لا يمكن
 جعلها بيعا لأن بيع المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز
 بدائع في فصل وأما بيان ما يرفع حكم البيع

من كتاب البيوع
 ولو باعنا بياضنا ثم تبلا فان كانت الأقال قبل القبض فالتبديل
 إن يجب الاستبراء على البائع وهو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة وفي
 الاستحقاق لا يجب وهو رواية محمد عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف
 محمد وجه القياس أنه وجد سبب الوجوب في حقه وهو عدو
 حل الاستبراء بحدوث ملك البعين حقه والظاهر أن ملكه بغير
 وجه الاستحقاق أن الأقال قبل القبض فسخ والفسخ يرفع من الأقال
 وإعادة إلى قديم الملك لأنه لم يزل عن ملك البائع فلم يوجد السبب
 مع ما أن الملك قبل القبض غير متأكد والتأكيد أثبات من وجه فلم

فلم يزل ملك المشتري فلم يحد ذلك البعين للبائع على الإطلاق فلم يحد
 السبب وإن كانت الأقال بعد القبض يجب أما عند أبي يوسف
 فكان الأقال بيع جديد وإن كانت استثناء للملك مطلقا وأما عند أبي
 حنيفة ومحمد وإن كانت فسخا لكون في حق العاقد من وأما في حق ثالث
 فبيع جديد والاستبراء يجب حقا للشرع فأعتبر في الشرع ثالث
 في حق وجوب الاستبراء احتياطا

في فصل وأما حكم البيع
 ولو اشترا رخصا فيها الشجار وقطعها ثم تقابلا صحت الأقال بجميع الثمن
 وليس للبائع من ثمنه إلا الشجار بثلثه وبسليم الشجار للمشتري هذا
 إذا علم البائع بقطع الشجار وإذا لم يعلم به وقت الأقال بجبر إن
 أخذها بجميع الثمن وإن شاء ترك

في باب الأقال من كتاب البيوع
باب في الاستحقاق
 الاستحقاق نوعان مبطل للملك كحق وكونه وناقض للملك كالاستحقاق
 بالملك فالناقض لا يوجب فسخ العقد في ظاهر الرواية والمبطل لوجبه
 في كل الروايات

في السادس عشر
 وفي إجماع الاستحقاق على ضربين قديم ومن حقه الرجوع على البائع بالثمن
 لأنه يظهر أن البائع ملك غيبه واستحقاق حدث ومن حقه أن لا يرجع
 على بائعه بالثمن لأن البائع باع ملكه ثم ورد الاستحقاق بسبب
 كان عند المشتري في ملكه لا يرجع إلى الرجل إذا اشتري شيئا فملكه عند
 سنة ثم جاء رجل فقام البيعة أن الشيء له منه شهر فأنه لا يرجع على
 بائعه بالثمن

في الاستحقاق من كتب البيوع
 اشتري شيئا وهو له لاخر ثم إن الموهوب له باعه من آخر واستحق من يده
 المشتري لم يكن للمشتري الأول إن حجج على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني
 على الموهوب له وإذا رجع رجع ولو اشتري شيئا ومعه لغيره فاستحق
 من يده الموهوب يرجع الواهب بالثمن على بائعه ولو اشتري حاربه ووجها
 لأن ثم وجها الموهوب له لاخر ثم استحققت من يده لا يرجع أحد
 بالثمن وفي المشتري بخلافه

من المحل المزبور
 ولو اشتري من المشتري شيئا اشتجارا أو نبات فيها الأشجار ففسخي للمشتري ولو لم يقطع
 فان أضر القليل بالارض فالمشتري لا يجاز أن شاء ضمن للمشتري

قيمة الاشياء مقلوها ويكون له وان شاء كلّفه بالقلع برأيه

في الفصل السادس عشر من كتاب الدعوى

رجل اشترى من رجل شئاً فاستحق من يده ورجع عليه باليمن ثم وجد
المرء المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبائع ان يأخذه منه فقد ابطال
القاضي ذلك الشراء فبطل ما في ضمنه وان اشترى شئاً واقر صريحاً
انه للبائع ثم استحق من يده ورجع عليه باليمن ثم وجد المرء
المبيع بوجه من الوجوه كان للبائع ان يأخذه منه بحكم اقراره

خاتمة في دعوى الملك المختصاً

اذا بين سبب الاختفاء وصح ذلك وانكر البائع البيع وقام المشتري
البينة على البيع قبلت بيئته وله ان يرجع باليمن ولا شرط حفرة
المشتري لسماع هذه البينة وبه يفتي ظهير الدين المرفيعنا في
بل اذا ذكر نسبة العبد وصفته ومقدار الثمن كفاه

من بيع خزانة المفتين في مسائل الاختفاء

ودعوى الرجوع باليمن عند الاختفاء على البائع من المشتري
لا يقبل ما لم يذكر ان الاختفاء كان بمطلوع الملك او بدخول المتاع
وقبل يبيع ويصح الرجوع وفي دعوى الرجوع باليمن بعد تدوير الاشياء
الكثيرة لا بد من اثبات الرجوعات اذا لم يكن الاختفاء عند هذا
الحكم برأيه في السادس عشر من كتاب الاختفاء

من كتاب الدعوى

المستحق اذا قال للمشتري الشئ الذي دفعته الي البائع خلع مني فاذن
يكون قاضياً بين البائع وغيره فلا يرجع عليه

اكتلاصه في الفصل الخامس عشر من

كتاب الدعوى

رجل باع داراً او عقاراً ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف اختلاف
الشئ فيه والاصح ان لا يسمع دعواه كما لو ادعى انه باعها وهو غيره
بخلاف ما لو باع عبداً ثم ادعى انه حر او ادعى انه اعنته ثم باعها فانه
يستمع دعواه

خاتمة في فصل الاختفاء

من كتاب الدعوى

ولو باع ثياباً ثم ادعى انه كان حراً لا يسمع فبعضهم قالوا مسئلة الوقت
على هذا ولو باع انه ثم ادعى انه حرها قبل ان باعها لستمع ولو شهد
على بائعها بخبرها قبل بيعها لستمع ويبطل البيع لا لعبد اما لم يبيع العبد
فصلون في الثالث عشر

اشترى عبداً واعنته ثم ادعى انه كان اعنته باليمن قبل ان يبيعه واشترى

صحت الدعوى لان هذا هو الحق فبعضه دعوى الردين لانه يدعى ان بيع الحر باطل

وما قبض قبض اخير حرم وان ردين عليه

فصلون في الثالث عشر

باع عبداً ثم ادعى انه اعنته او كان حراً ثم باعته لستمع وذكر القاضي باع
ثم ادعى انه كان اعنته او دبره لا يسمع برأيه في

الحادي عشر من كتاب الدعوى

باع جارية فشهدت احد ان علمه البائع انه اعنته قبل البيع فستمع
ويبطل البيع ولو باع عبداً وشهد الشهود على ذلك ان لم يدع

العبد لا يبطل البيع عند ابن حنيفة خلافاً لما

استروا في الثالث عشر

اذا اشترى عبداً فقبضه ثم استحقه رجل بينة وقضى القاضي له فباع
المشتري هذا البيع لا يجوز وقال ابو يوسف يجوز ان يكون ملكاً
للغير فستمع العقد والبيع كما في الفصول فلا يمنع لقائه بالي حنيفة
انما اقداره على الدعوى وطلب القضاة دليل استبقا الحل على ملكه
ذلك امان الفسخ فلا يجوز بعد ذلك من بيع مختلف

الرواية في باب قول ابن حنيفة على خلاف

قول ابن يوسف

ولو اشترى طاحونة وكان في يده يدق ثم استحقها مستحق فليس ان يباع
المشتري بغير الطاحونة لانه ليس من اجزاء المبيع بل من كسبه وفقد

من بيع اجزاء في الباب الخامس

رجل اشترى داراً بعبد فاستحق منه نصف الدار كان له ان يرجع على
البائع بنصف العبد وان شاء نقض البيع واسترد كل العبد

فصلون في فصل دعوى الملك بسبب

من كتاب الدعوى

اشترى داراً وبني فيها فاستحق ببيع باليمن وقبض البنية فاستحق
على البائع اذا سلم النقص اليه وان لم يسلم فباليمن لا غير

من بيع منية المشتري في الاختفاء

وفي ثمار خانية اشترى داراً وبني فيها بناء ثم استحق رجل الدار بالبينة
ونقص بناء المشتري فالحكم كور في عامة الكتب ان المشتري يرجع بقيمة

البناء على البائع بالنقصان يقوم الدار منية وغير منية ويرجع بالنقصان
وكذلك الارض اذا غرسها المشتري ثم استحق فقطع المشتري الشجر كان
ان يرجع على بائعه بالنقصان

فصلون في باب الحقوق والاختفاء

وما كان باع غير ملكه في باب الحقوق والاختفاء

رجل باع دابة لاخر فولدت الدابة عند المشتري اولاداً ثم استحقها
رجل فآخذ المسحق الدابة بجميع الاولاد يرجع المشتري على البائع بكم
وقية الاولاد في تولد جميعاً

مشملة الاحكام

نقد عن جامع الفتاوى في فصل الاستحقاق

في مسائل البيوع

المشتري اذا اراد الرجوع بالتمسك على البائع عند الاستحقاق فقال
استحققت اجارية التي اشتريتها منك لا تسحق هذه الدعوى فليس
الاستحقاق انه ادعى المسحق النتائج او الملك المطبق وقيل تسحق
ويصح الرجوع المشتري اذا اراد الرجوع على البائع فوعد له دفع
التمن ان صدقة على الاستحقاق وقيل السجل يحبر على دفع التمن
وان لم يبق الاستحقاق لكن وعد ثم خالف لا يحبر خلاصة

في الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى

ومن اشترى جارية فولدت عند الاستحقاق جارية فآخذها وولدها
وان اقربها رجل لم يتبعها ولدها

باب الاستحقاق

شم اشترى رخصاً خربة في الفوق في عمارتها وتسوية اكامها وحفرها
ثم استحققت لا يرجع على البائع ولا على المسحق بما الفوق في عمارتها
نسبة الفتاوى في الاستحقاق من الدعوى

واذا اشترى كرمًا وحمل فيه حبة ادرى الغنم والتمسك استحق ليس له
ان يأخذ شيئاً كما يعمل الاكار وليس له ان يطلب اجر العمل لان المنافع
لا تنقسم الا بالعقد وهذا ما كان اكاراً بل كان عاملاً لنفسه

مشملة الاحكام في الاستحقاق من كتاب البيوع

اشترى بستاناً مشجراً وكان في يده سنين واخذ التمار ثم استحق رجل فله
ان يضمن المشتري ثمره الاشجار فان القطع عن ايدى الناس فعند الجنيته
يوم الخصومة يحكم بقتيته وعند الجنيته يوم الغصب وعند محمد
يوم الانقطاع عن ايدى الناس بخلاف الشفيع مع المشتري لان ههنا
حدث على ملك المخصوب منه فيجب رده عليه وهو امانة في يد الغائب
فاما اذا اكله او التفت ضمنه واما في صورة الشفعة فقد حدث على
ملك المشتري وصار منقولاً على ملكه ولا شفعة في المنقول جوهر

في الباب الخامس من البيوع

وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف رجل اشترى جارية فولدت منه فآخذ
رجل نصفها وقضى له عليه بنصف قيمتها وبنصف عقوبتها
تأخر خانيه في البيوع عشر من كتاب البيوع

اشترى رخصاً رداً وبني فيها فآب ثم ان البائع بعها من اخر ونقص الثاني بناء
الاول وبني فيها ثم خاب الاول واستحقها ان بني الثاني باللات هي ضمن
المشتري الثاني للاول حصته بناء القم والنقص للمشتري الاول ان كان
قائماً وقيمتها ان كان هالكاً وان بني بنقص الاول يضمن المشتري الثاني فآخذ
ولاشترى الاول ان يملك البناء لانه عين ملكه وان كان المشتري الثاني زلوا
فيها اعطاه قيمته لانه لا اجر العامل لتقوم عين الزيادة اما العمل لا يقوم
الا بالعقد عندنا ولم يوجد في الاجناس المشتري انما يرجع بقيته البناء على
البائع يوم الاستحقاق حتى اذا كان يوم البناء عشرة الاف وقوم الاستحقاق
الف يرجع باللف وانما يرجع بقيته البناء على البائع اذا هدد البائع واخذ
النقص فان هدم كله المشتري حال غيبته البائع لا يرجع بشيء من قيمة البناء
وان هدم بعضه والبعض باق يرجع على البائع بقيته البعض الباقي

بزازية في السادس عشر من كتاب الدعوى

اشترى رخصاً فخرس فيها غراسا او داراً فبني فيها بناء ثم جاء المسحق واستحقها
فآخذها وينقص البناء ويقطع الاشجار والمشتري يرجع على البائع بغير
وهو بخيار ان شاء سلم النقص الى البائع ورجع بقيته مبنياً بخير فآخذ
ومغروساً غير مقلود وان شاء حبس الغنم ولا يرجع بالنقصان
في فلو الرواية الا اذا كان باقاً فيها وكذا في اجارية يرجع المشتري
على البائع بالتمن وبقية الولد ولا يرجع البائع على البائع بما رجع المشتري
عليه من قيمة الولد عند الجنيته وكذا لو رجع بنقصان الغنم
فبائع لا يرجع وفي الفتاوى وكذا لا يرجع البائع على البائع بقيته
البناء عند الجنيته خلافاً لهما وعلى هذا الخلاف لو اشترى رخصاً فآخذها

في يده فاطلع على عيب رجع على البائع بالنقصان ولم يرجع البائع على البائع
هذا اذا ملكك بديل اما اذا ملكك بغيره كالمسبة والصدقة والوصية
لا يرجع على احد بما غرم من قيمة الولد الا في الميراث فان الوارث اذا غرم
يرجع على بائع الالة من موروثة بها غرم كذا في شرح الطحاوي وفي الفتاوى
رجل اشترى رداً وبني فيها ثم جاء الاول واستحقها لا يخلو ان بني الثاني
باللات هي ملكه يضمن المشتري الثاني للاول حصته البناء العامة والنقص
للمشتري الاول ان كان قائماً ويضمن قيمة الاول ان استهلكه المشتري الثاني
لانه يمكن رفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري زيوادة في ذلك
اعطاه قيمة الزيادة من غير ان يعطيه اجر العمل وفي الاجناس يرجع على
البائع عند الاستحقاق بقيته يوم يسلمه الى البائع وفيه ولو رجع في الاثر
المشتري لا يرجع على البائع بشيء عند الاستحقاق ويقال للمشتري اقلع جميع الرعي
الذي في الارض فان كان زرعه اضره بالارض للمشتري ان يضمنه النقصان

ولا يرجع على البايع الارض الا بالتأمين ولو كان المشتري كره في الارض
 نحو او حفر فيها ساقية او قنطرة على النهر فنتسبه ثم استحققت الارض
 للمشتري ان يرجع على البايع ببقية ما احدث من بناء القنطرة ولا يرجع
 بما احدث من كبر النهر والساقية وان بناها من اجرة او نصب او لبن
 او رخص له فبقي يرجع بذلك عليه واخذ البايع بقلعه وفي الاصل
 لو استحققت الارض من المشتري وقد زرع فيها بقلع الزرع ولو لم يزرع
 الارض الى المشتري او اثبت له ملكه والمشتري يرجع ببقية ما زرعها
 يعني يقوم الارض من مبدور او غير مبدور فيرجع بالفضل وفي مجموع
 النوازل لو استحققت الارض وقد ادى المشتري حراجها لا يرجع
 بخراج على البايع وفي الاجناس رجل اشترى ارضا ففوس فيها اشجارا
 او ثبت في الارض ثم استحققت الارض فبقي له وقبل له ان يلبس
 الشجر التي فيها فان كان في فلو ضرر قبل للمشتري انت بالخيار
 ان شئت غرمت له قيمة الشجر مقلوما وكان لك وان شئت اخذتها
 بقلعه ونعمته بالفضل لارض من قلعه اذا طفر بعد ذلك بالبايع رجع
 عليه بالتأمين دون قيمة الشجر ولم يكن للمشتري ان يرجع على البايع
 وان لم يكن حتى انما الشجر بلغ او لم يبلغ حتى استحق وطالبه له ذلك
 فان كان البايع حاضرا قال ابو يوسف للمشتري ان يرجع ببقية الشجر
 والنخل ان ثبت في الارض ويسلم ذلك للبايع ولا يرجع ببقية التمر وغيره
 على قطع التمر بلع اولم يبلغ وكيفية البايع على قطع ذلك من ارض المشتري
 وفي النخل صر رجل اشترى ارضا او قلعا صفا ثم باعها من رجل ثم اشتراها
 منه ثم استحققت يرجع المشتري بالثمن على البايع الاول والخيار انه يرجع
 على الذي اشتراها منه ثم هو يرجع على البايع المشتري اذا قال للمشتري
 انتم الذي دفعتم الي البايع فخذوه فخذوه يكون هو قاضيا دين
 البايع بغير ائنه فلا يرجع اليه من نحوى فينصف
 الكركي في نوع في الاستحقاق
 اذا ادعى المشتري اقام البينة انها تجت عنده فاقام المدعي عليه بينة
 على المشتري انك افترت الي المشتري من فلان يدفع دعوى المشتري
 لانه اثبت تناقصه في الدعوى اذا استحق الدار من يد المشتري فاراد
 ان يرجع على بايعه فاقام البايع البينة بحضرة المشتري انه قال قبل
 الدعوى ان الدار ملك فلان اخر تقبل البينة ويصير متناقصا في دعوى
 الملك لنفسه فظهر لطان القضا له المشتري اذا رجع على بايعه بعد
 ثبوت الاستحقاق فادعى بايعه بحضرة وحضرة المشتري ان المشتري
 اقرا هذا المدعي كان ملك ان تركها ميراثا وانا الوارث لا غير

يبيع هذا الدرع والمستحق اذا اقام البينة على الملك المطلق واخذ الخيار
 ويرجع بعض البايع على البعض بالبينة والقضا ثم ان المرجوع عليه اراد
 ان يرجع على بايعه فقال بايعه ان هذا الخيار يرجع على ملك بايعي وليس لك
 حق الرجوع على اقام البينة على ذلك تقبل ان كان بحضرة المشتري
 وان لم يكن بايع المرجوع عليه حاضرا لانه ينتصب خصما على بايعه و
 لا اقام المشتري بعد ذلك بينة على النتائج لا تقبل لان البينتين على نتائج
 اذا وجدت تقبل بينة وراليه وهو باطل ان الذي كان هو البايع
 الاول في ان بينة اوله

الفصل الخامس عشر

ولو اشترى شيئا ووصيه لغيره فاستحق من يد الموصوب له يرجع الوارث
 بالثمن على بايعه لان يد الموصوب له يد الوارث في الابد لان الملك
 انما يثبت بالقبض فلا بد ان يثبت اولا حتى يصير قابضا لملكه
 فصول سنة وسنة في البايع
 اذا استحق العين من يد المتاجر ومن يد المودع او الفاضل لا يرجع
 المالك على بايعه بالثمن اشارة اليه في الزبانات
 استر وسنة في البايع

وذكر في فصل الاستحقاق من بيع الدخيرة واحالة الى القناوي
 الصغرى استاجر دابة الى سمرقند في اخر اودع على الدابة ولم يصدر
 انه مستاجر وان ثبت استحقاقها عليه لم يكن للمواجر ان يرجع على بايعه و
 في قناوي رشيد الدين اذا استحق من يد المودع او الفاضل
 فلما كان يدعى على المشتري لان الفاضل او المودع لا يصح خصما
 لاقاة البينة فليكن القضا باطلا

باب في البايع

باب السلم

شرائط السلم سبعة اشياء معرفة راس المال وقسطه في المجلس ومعرفة
 الكيل والوزن ومعرفة المسلم فيه ومعرفة كون المسلم فيه موجودا من
 وقت العقد الى وقت محل الاجل وبينه وبين الايقاع اذا كان له محل
 ومؤنة خزانة الفقه لابن النيث في باب

السلم من كتاب البيوع

ومنها ان يكون مقبولا في مجلس السلم لان المسلم فيه دين والا فليس
 لا عن قبض راس المال يكونه افترقا عن دين بدين وانه منهي عنه كاد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكي عن بيع الكاكي بالكاكي في السنة
 بالنسبة ولان فخذ هذه العقد دليل على هذه الشرط فانه ليس سلفا

لغة وشرا يقول العرب اسلمت واسلفت بمعنى واحد وفي الحديث
 من اسلم فليسلم في كمال معلوم وروى من اسلف فليسلف في كمال
 معلوم والسلم يعني عن التسليم والسلف يعني عن التقدم فمقتضى
 لزوم تسليم رأس المال وتقدم قبضه على قبض المسلم فيه فان قيل
 شرط التسليم سبقه او يفسد والقبض يعقب العقد فكيف يكون
 مشروطا فاجواب ان القبض شرط لبقاء العقد على الصحة لا شرط
 الصحة فان العقد ينفذ صحيا بدون قبض ثم بعد الاقرار
 لا عن قبض وبقاء العقد صحيحا يعقب العقد ولا يتقدمه فيصالح
 القبض شرط له وسواء كان رأس المال دين او عينا عند عامة العلماء
 استحسانا والقياس ان لا يشترط قبضه في المحاسن او كان عينا
 وهو قول مالك وجه القياس ان اشتراط القبض للاحتراز عن
 الاقرار وعن دين بدعي وهذا اقرار عن دين بدعي وانما جاء
 وجه الاستحسان ان رأس المال ليس يكون دينا عادة ولا يجعل
 العين رأس المال الا نادرا والناظر حكم الغالب فيلحق بالدين
 على ما هو الاصل في الشيء في احوال المفرد بالجملة ولان ما أخذ
 العقد في الدلالة على اعتبار هذا الشرط لا يوجب الفصل بين
 الدين والعين على ما ذكرنا وسواء قبض في اول المحاسن او في آخر
 فهو جائز لان سمات المحاسن لها حكم ساعة واحدة وكذا لو لم
 يقبض حتى قام بمشيتها فقبض قبل ان يفرقا بابتدائها جائز
 لان ما قبل الاقرار بابتدائها له حكم المحاسن وعلى هذا يخرج الابراء
 عن رأس مال السلم انه لا يجوز بدون قبول السلم لان قبض رأس
 المال شرط صحة السلم فلو جاز الابراء من غير قبول وفيه إسقاط هذا
 الشرط اصلا لكان الابراء فسخا بمعنى واحد العاقدان لا ينفرد بفسخ
 العقد فلا يصح الابراء ولا يفي عقد السلم على حاله واذا قبل جاز الابراء
 لان الفسخ حينئذ يكون بغير اضيقها وانه جائز واذا جاز الابراء
 وانه في معنى الفسخ الفسخ العقد ضرورة بخلاف الابراء عن المسلم فيه
 انه جائز من غير قبول السلم اليه لانه ليس في الابراء عنه إسقاط
 شرط لان قبض المسلم فيه ليس بشرط فصاح من غير قبول بخلاف
 الابراء عن كتمان المبيع انه يصح من غير قبول المبيع الا انه يرتد بالرد
 لان قبض الثمن ليس بشرط لصحة البيع الا انه يرتد بالرد لان
 في الابراء معنى التملك على سبيل التبعية فلا يلزم دفعا لضرورة المنة
 ولا يجوز الابراء عن المبيع لانه عين والابراء إسقاط واستقاط
 الاعيان لا يعقل وعلى هذا يخرج الاستبدال برأس مال السلم

في مجلس العقد انه لا يجوز وهو ان يأخذ برأس مال السلم شيئا من غير قبضه لان قبض
 رأس المال لما كان مشروطا بالاستبدال يفتقر قبضه حقيقة وانما يقبض ببدل
 وبدل الشيء غيره وكذا الاستبدال ببدل الصرف لما قلنا فان اعطى رأس السلم من
 جنس رأس المال اجود واروى ورضى المسلم اليه بالاروى جائزا لانه قبض
 حقيقة وانما اختلف الصرف وان كان اجود فقد قضى حقه واحسن القضا
 وان كان اردي فقد قضى حقه ايضا لكن على وجه التفصيص فلا يكون اخذ
 الاجود والاروى استبدال الا انه لا يكبر على اخذ الاروى لان فيه فواتا عن
 صفة الجودة فلا بد من رضاه وهل يكبر على اخذ اذا اعطاه اجود من حقه قال
 علماؤنا الله يحبر عليه وقال زفر لا يحبر

من يبيع

المبدع في فصل واما شرائط الركن

ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من يركه
 حالا فاصحاح في السلم من كتاب البيوع

فتح عك يبيع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من رأس المال الى برأس
 المال لا يبيع ولا بصيرة اذ

ولا يجوز للمسلم اليه التصرف في رأس المال بغيره بان يدخل فيه بعد العقد ثم يبيعه
 او يبيع او يستبدل او التولية او كونه او لا يجوز لرب السلم التصرف
 في المسلم فيه من غير ما ذكر قبل قبضه او رأس المال او المسلم فيه

ومتسا في السلم

واذا كان السلم في حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على ان يرد عليه مائة
 درهم او مائة درهم وخمسين كان باطلا لان الصالح عن السلم لم يكن مضافا
 الى رأس المال لبيع السلم فيه وهو هنا الصالح غير مضاف الى رأس المال فانه لم يفتقر
 مائة او خمسون من رأس مالك ويبيع المسلم قبل القبض لا يجوز فاما اذا قال
 صالحك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذا لك اذا قال على
 خمسين من رأس مالك كان جائزا لان الصالح على رأس المال في باب السلم

اقاله واذا قال السلم قبل القبض جائز وان كان لا يجوز ببيعة
 في الفصل الثاني والخمسين من السلم

في نوع في الاقالة ويصح من البيوع

اكاله برأس مال جائز وكذا الكفالة به وبالمسلم فيه

منية المظني في السلم

ويصح اكاله والكفالة والارتمان برأس مال ولا يجوز في قول زفر
 خلاصة في اوائل السلم من كتاب البيوع

واما بيع الدين قبل القبض فنقول وبالله التوفيق والديون انواع
 منها ما لا يجوز بيعه قبل القبض ومنها ما يجوز آفا الذي لا يجوز بيعه قبل

القبض فمجرأس مال السلم عموم النهي ولان قبضه في المجلس شرط
 وبالمبيع لقوت القبض حقيقة وكذا المستم فيه لانه مبني على البيع
 وكذا لو باع رأس مال السلم بعد الاقالة لا يجوز استحقاقه و
 القياس ان يجوز وهو قول زفر وجه القياس ان عقد
 السلم ارتفع بالاقالة لا بفسخ ففسخ العقد رفعه من الأصل
 وجعله كأنه لم يكن وإذا ارتفع العقد من الأصل فادرس مال
 المقديم ملكات رب السلم مكان محلا للاستبدال كما في قبل
 السلم ولهذا يجب قبض رأس المال بعد الاقالة في مجلس الاقالة
 وجه الاستحقاق عموم النهي الذي رويناه الا حيث خص به دليل
 وفي الباب نص خاص وهو ما روي في التسعة اكد روي في التسعة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لرب السلم لا يجوز
 الا سكت ورأس مالك فخر رب السلم عن الاخذ عاما و
 استثنى اخذ السلم او رأس مالك فخر اخذ ما رويهما على
 اصل النهي وكذلك اذا انفسخ السلم بعد صحته لمعنى عارض
 نحو ذمي السلم الى ذمي عشرة دراهم في خرتم اسما او اسلم احدا
 قبل فسخه فخر بطل السلم ووجب على المسلم اليه رد رأس
 المال لا يجوز لرب السلم الاستبدال لان السلم اذا كان فاسدا
 في الاصل لا يكون له حكم السلم بل ان رأس مال السلم بمنزلة سائر
 الدايون من القرض ومن المبيع وصحان الفصد والاستهلاك
 واما بدل الصرف فلا يجوز بيعه قبل القبض في الاثناء وهو حال
 بقاء العقد ويجوز في الانتهاء وهو ما بعد الاقالة بخلاف رأس مال
 السلم فانه لا يجوز بيعه في الحالين وجه الفرق ان القياس
 جواز الاستبدال بعد الاقالة في البايين جميعا لما ذكرنا ان
 الاقالة فسخ وفسخ العقد رفعه من الاصل كان لم يكن ولو
 لم يكن العقد بجواز الاستبدال فكذا اذا رفع واخرج بالعدم فكل
 ينبغي ان يجوز الاستبدال فيها جميعا الا ان اكره في باب السلم
 ثبتت نصا بخلاف القياس وهو ما رويناه والنص ورد في السلم
 فبقية جواز الاستبدال بعد الاقالة في الصرف على الاصل وكذلك
 الشيا ب الموصوفة في الذمة المؤجلة لا يجوز بيعها قبل القبض
 للنهي سواء كان ثبوتها في الذمة بعقد السلم او غيره لان الشيا ب
 كما ثبتت في الذمة مؤجلة بطريق السلم تثبت دينا في الذمة مؤجلة
 لا بطريق السلم بان باع عبدا بمؤب موصوف في الذمة مؤجل
 فانه يجوز ولا يكون جواز بطريق السلم بدليل ان قبض العبد

ليس بشرط وقبض رأس مال السلم شرط جواز السلم وكذا اذا اجر
 وان بثوب موصوف في الذمة مؤجل جازت الا جاز ولا يكون
 سلم وكذا لو اقر عبيدا في يد رجل فصار له من دعواه على ثوب
 موصوف في الذمة مؤجل جاز الصلح ولا يكون هذا سلم
 ولا يجوز الاستبدال به كما لا يجوز بالمسلم فيه وان لم يكن ثبوت
 بعقد السلم ففقد جملته الدايون التي لا يجوز بيعها قبل القبض
 وما سواها من المبيع والقرض وقيمة المصوب والمستهلك
 وكذا في يجوز بيعها من قبل قبضه قبل القبض وقال الشافعي المبيع
 اذا كان عينا لا يجوز بيعه قبل القبض لا وا حدا وان كان
 دينا لا يجوز في احد قوليه ايضا بما روي ان الثمن والمنية عند من اقام
 المزاومة لقمان على مسيئة واحد ففي كل واحد منهما مبيعان في
 بيع المبيع قبل القبض وكذا النهي عن بيع ما لم يقبض عام لا يفصل
 بين المبيع والثمن فانما على اصحتك فالمبيع والثمن في الاسماء
 المتباينة في الاصل لقمان على معنيين متباينين على ما ذكره
 في موضعه ان شاء الله تعالى ولا حجة له في عموم النهي للمبيع ثمن
 المبيع من عليه صار مخصوصا بحديث غلبه القدر من غير ضرر لهما
 على ما ذكره واما بيع هذه الدايون من غير ثمن عليه والشراء بها فغير
 من عليه فينظر ان اضاف المبيع والشراء الى الدين لم يجر بانه
 يقول لغيرك منك الدين الذي في ذمة فلان بكذا او يقول اشترى
 منك هذا الشيء بالدين الذي في ذمة فلان لان ما في ذمة فلان غير
 مقدر التسليم في حقه والقدرة على التسليم شرط الحق والعقد
 على ما مر بخلاف المبيع والشراء بالدين من عليه الدين لان ما في ذمة
 مسلم له وان لم يصف العقد الى الدين الذي عليه جاز ولو اشترى
 شيئا بدينه ولم يصف العقد الى الدين حتى جاز ثم احوال
 البائع على غيره بدينه الذمة عليه جازت احواله سواء كان الدين
 الذرا حبله دينا يجوز بيعه قبل القبض او لا يجوز كالسلم وكسوف و
 ذكر الصحابة انه لا يجوز احواله بدين لا يجوز بيعه قبل القبض وهذا
 غير سديد لانه هذا التوكيل قبض الدين فان المحال لا يصير بمنزلة التوكيل
 للمسلم قبض دينه من المحال له والتوكيل قبض الدين جاز ان الدين
 كان او يكون قبض وكذا قبض موكلة ولو باع هذا الذم من عليه
 الدين جاز بانه اشترى منه شيئا بعينه بدينه الذي في ذمته انه باع ما
 هو المقدر التسليم عند الشراء لان في ذمته في يد بخلاف الاول
 وكذا اذا اصحاب موهبة دينة على شيء بعينه جاز الصلح

في فضل واما شرط الصحة فمكتنا بالسبيوع

بائع عبيد يربى موصوف في الذمة فانه لم يضرب للثوب اجلا لا يجوز له
الثوب لا يجزئ في الذمة الا سلبا ولا اجل شرط فلو ضرب الاجل جاز لوجوه
شرطه فلو افترقا قبل مضي العبد لا يبطل العقد لان هذه العقد اعتبر
سلبا في حق الثوب بقاء في حق العبد ويجوز ان يعتبر في عقد واحد
حكم عقدين كما في الهبة بشرط العوض وكما في قول المولى لعبد انه
اوتيت اليه الف فان كانت حرا اعتبر فيه حكم الثمن وحكم المعاوضة
من بيع اللاتقطعي في مسئلة المعامه

من ثل السلم

وعلى هذا يخرج مقاصد راس مال السلم بدلين اخر على المسلم اليه
وبين مثل راس المال انه حصل لصير راس المال قصاصا به كالمدين
ام لا فهذا لا يخلو اما ان وجب دين اخر بالعقد واما ان وجب
بالقبض فان وجب بالعقد فاما ان وجب بعقد متقدم على
السلم بانه كان رب السلم باع المسلم اليه ثوبا بعشرة دراهم ولم
يقبض العشرة حتى اسلم اليه عشرة دراهم في كره حنطة فان جعلنا
الدينين قصاصا او تراضيا بالمقاصه يصير قصاصا وانما لم
احد منهما لا يصير قصاصا وهذا المستحق والعكس ان لا يصير
قصا صا كيف ما كان وهو خلاف قول زفر وجه قوله ان قبض راس
المال شرط واكاصل بالمقاصه ليس بقبض حقيقة فاما الاخران
حاصلا لا غير قبض راس المال فيبطل السلم وليس ان العقد يفقد
موجبا القبض حقيقة لولا المقصاة فاما ان قصاصا تبين ان العقد
موجبا قبضا بطريق المقاصه وقد وجد ونظير ما قلنا في الربا
في الثمن والمثمن انهما جائز استحقاقا وتلحق باصل العقد لان
بالزيادة تبين ان العقد وقع على المزيد عليه وعلى الزيادة جيزا
كذا هذا وان وجب بعقد متاخر غير السلم لا يصير قصاصا
وان جعلناه قصاصا لاروايه عزايه لو سفت شاذة لان
المقاصه لا تبين ان العقد وقع موجبا قبضا بطريق المقاصه
من عين وجوده لان المقاصه تستدعي قيام دينين و
لم يكن عند عقد السلم الا دين واحد فان عقد موجبا حقيقة
القبض وانه لا يحصل بالمقاصه هذا اذا وجب الدين بالعقد
واما اذا وجب بالقبض كما لغصب والقرض فانه يصير
قصاصا سواء جعلناه قصاصا او لا بعد ان كان وجوب الدين
الاخر متاخر عن العقد لان العقد ان العقد موجبا قبضا حقيقة

فقد وجد ههنا لان قبض الغصب والقرض قبض حقيقة فيجعل
عن قبض راس المال لانه واجب وقبض الغصب محظور وقبض
القرض ليس بواجب في ان ايقاعه عن الواجب او في خلافات ما
لو تقدم لانه هناك لم يوجد القبض حقيقة والقبض بطريق
المقاصه يمكن في احد الفصيلين دون الاخر على ما بينا
وان الله اعلم هذا اذا تولى الدينان فاما اذا تفاضلا
بان كان احدهما افضل والاخر دون فوضي احدهما بالقصاص
وان الاخر فانه ينظر ان ابي صاحب الافضل لا يصير قصاصا
لان حقيقة في الجودة معصوم محرم فلا يجوز ابطاله عليه من غير رضا
فان ابي صاحب الادون يصير قصاصا لانه لما رضى به صاحب
الافضل فقد سقطت حقيقة الفصل كما في قضى دينه فاعطاه
اجود مما عليه وهناك كيجبر على الاخذ كذا ههنا والله اعلم
وكذلك المقاصه في ثمن الصرف يخرج على هذه التفاصيل
التي ذكرناها في راس مال السلم فاقسم والله الموفق للصواب
ثم ما ذكرناه من اعتبار هذا الشرط وهو قبض راس المال حال العقد
العقد فاما بعد ارتقاعه بطريق الاقاله او بطريق اخر فقبضه
ليس بشرط في مجلس الاقاله بخلاف القبض في مجلس العقد
وقبض بدل الصرف في مجلس الاقاله انه شرط لصحة الاقاله
كقبضه في مجلس العقد ووجه القول ان القبض في مجلس
العقد في البابين ما شرطه بعينه واما شرط التعيين وهو ان
يصير البديل معين بالقبض صيانة عما لا فتر ان عن دين بدلين
على ما بينا ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقاله في السلم لانه
لا يجوز استبداله فبعوه اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض
ولان الواجب نفس القبض فلا يرعى له المجلس بخلاف الصرف
لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله غير جائز فلا
من شرط القبض في المجلس ليتعين من يبيع

البدائع في فصل واما شرط الركن

مسئله من البيوع رب السلم والمسلم اليه اذا اختلفا فقال
رب السلم اسلمت اليك عشرة دراهم في كره حنطة وقال اخر اسلمت
الي عشرة دراهم في كره شعير واما ما بيننا كانت بينه الطالب
اولي عند ابي يوسف وقال محمد نقبل البيعتان جميعا
ويقتضى بكيان لان البيعتان يعملان معا فاما ان كان العملان
بالقضاء فحكم على ما يدعيه الطالب مسئلة لا يمنع القضا

بما يدعي المطلوب فانها لو قال معاينة اسلمت عشرة في كرجطة
ثم قال اسلمت عشرة في كرجطة ثبتا جميعا وانما اثبتنا بالبينة
هكذا لان كل واحد منهما يدعي سلما بعشرة في كرجطة فلو كان
العشرة غيرها الاثر ان الثابت بالبينة كالثابت بالقرار
ولو اقر فقال لفلان علي عشرة بسبب كرجطة ولفلان علي
عشرة بسبب كرجطة كانا عشرة لان المسلم فيه مبيع
كالعين ولو اختلف المتبايعان فقال البايع لعنت منك
هذه العبد باللف درهم وذلك المشتري اشترى منك هذه
الالة باللف درهم واقاما البينة قبلت البينتان جميعا و
وقضى باللف درهم على المشتري بازالة العدد والالة فكذلك
هذا ولا يلزم اذا كان راس المال عينا والمثله بحالها
فان البينة ببينة الطالب ولا يابا لا يمكننا العمل لان العين
ممتصارت سلما في يد احدهما لم يصح الاخر بذلك العين لا
بعد ان يتأكد منه بسبب جديد ولا يمكن القضاء بهذا الملك
احد يد الرب السلم لانه ما ادعى بينة ولا شهيد به الشهود و
لم يكن القضاء بها رجحا ببينة الطالب كما هو مقتضى العمل
بها ممكن فلا يستعمل المبيع ولا يلزم اذا اختلفا في صفة
المسلم فيه فليكن جنسه والمثله بحالها لا تقبل البينتين جميعا
فيجعل سلما في الوسط ثم زاد له الاخر اكدودة فصارت سلما
في كرجطة فصارت سلما في اكدودة وهو ما متى كان في الشفعة لا يصح
سلما في كرجطة الا بعقد جديد فلم يصح عقدين ولهذا
قال كرجطة اذا اختلف المتبايعان في الموضع المبيع هل هو
شهر بعشرة دراهم وقال المتبايعون بل شهرين بخمسة واقاما
البينة قضى بخمسة عشرة درهما واجارة ثلثة اشهر فيقف بالعقد
لان ممكن الا اننا نقول اجارة الدار شهر او شهرين يتناول
الشهر القائم والمنافع في الشهر في حكم بيع العين لا بيع ما في
الذمة فحقه استحقاق العقد لا يتصور الاستحقاق لعقد آخر الا
بعد ارتفاع الاول لو كان راس المال عينا في مسئلتنا
هذه واذا لم يكن اثباتا جميعا اثبتنا من كل واحد منهما
التميز فوجدنا اجارة الدار شهرين بعشرة دراهم قال
حرف المسئلة ان المسلم متى لم يكن عينا وسمي على سبيل
التشكيه كان الثاني غير الاول واذا كان عينا وسمي واشترى به
كان الثاني هو الاول ومتى اختلف المعقود عليه كانت البينة

بازاء احدهما غير المتسمية بازاء الاخر فيكونان تسميتين
كان المسلم منكرا لصحة شرايين فلا يقع معارضة ومتى كان
عينا تمت المعارضة فبطل المبيع جنسية دل عليه اذا اختلفا
في جنس راس المال وتفق على السلم اليه واقاما البينة فانه يقضى
بسلمين كما قال محمد وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال
الطالب اسلمت اليك عشرة في كرجطة قضى بسلمين عند محمد
عشرين درهما في ثلثة اشهر كرجطة وعند ابي يوسف يقضى
ببينة المطلوب ففوق محمد بدين زيادة القدر ودين زيادة
الوصف وان يجوز ان يكون السلم عشرة في كرجطة ثم زاد
له المطلوب كرا كما يزيد له صفة اكدودة وجه الفرق ان الوصف
يتبع الاصل وقد انتفى ان الاصل كان واحدا انتهى اخذنا باختلاف
الوصفين لزمنا ترك اتفاقهما على اكدودة الاصل فوجدنا ايجاد
الاصل على الوصف لا يمكن العمل بالبينة من وجه الزيادة
واقاما القدر فليس بعينه بل ببعض فلم يجب ترجيح الاصل
على القدر بل رجحا القدر ويمكن العمل بظاهريه بينة في اثبات
كلما شهدت به جملة الاثر ان اخذ اكدودة مكان الردى جائز
بغير شرط الا ان للقبيل صوت الردى كيرد بالعيوب ولا يجوز
اخذ كرين بكر بغير شرط ولا يصح موفيا كرين بكر الا باسراء
واقاما ابو يوسف فانه يقول ببينة المطلوب ساقطة لانه لا تقبل
على اثبات الشفعة للطالب لانه ينكره وليس هو خصم عنه ولا اثبات
العشرة لنفسه لانها ثبتت بينه الطالب وعلى هذا الاختلاف
اذا اختلفا في راس المال وتفق على جنس السلم فبطلت السلم
واحد على ما يدعيه المطلوب عند ابي حنيفة وابي يوسف
وكذلك اذا اختلفا في المبيع العين وتفق على ثمنه قضى
بشرا واحد على ما يدعيه المشتري عند ابي يوسف وانما ذكر
في اخر النوع هذه المسئلة واجاز فيها على قول محمد وقد يحتمل ان يكون
اجواز على الاتفاق على ما ذكره الفرق بينهما فاقام يقيم الطالب ببينة
قبلت ببينة المطلوب لاثبات العشرة لنفسه بازاء الشفعة فانه
ثبتت انما يثبت بازاء كرجطة فاما انما تصير العشرة عشرين على
اختلاف السببين على ما قلنا والاسباب انما قامت اذا لم يحصل
المقصود منها فاما اذا حصل لنا اعتبارها لنفسها على ما مر في
المسئلة الاولى الاثر انهم قالوا لو ان رجلا اقر لرجل باللف من ثمن
جارية اشترىها منه وقبضها فقال المقل الجارية ما لعتكها ولى عليه

ورفع قرص لزمه المال وان كذب في السبب لان المقصود
وهو اجارية قد سلمت فيلغوا اعتبار السبب وصار كانه
اقره بالف مطلق عن السبب ولو قال المقلد اجارية جارية
ما لعنكها دلي عليك الف قرص لم يثبت المال لان المقصود
لم يسلم له فصار معتبرا فصار عند اعتبار السبب بما اقر به
المقر غير الذي ادعاه المقلد وفي مسئلتنا المقصود
المطلوب من ذكر بيع الشعير العشرة التي ادعاها لا غير
والعشرة قد سلمت له فان قيل المقصود عشرة بازا والشعير
دون اكنطة لانها بازا الشعير ارفق له قلت السلم لا يباع
الا بضرر غير ان ضرره في الشعير اقل والضرر وان قل لا يحد
فلما سلمت له العشرة التي للحاجة اليها حصل ضرر السلم لم يبق
له مقصود بيع الشعير سلم بعشرة فلما قصد بالدهوى لعينه
لكن لم يدفع ضرر اكنطة وسلم له العشرة وضرر اكنطة لم يدفع
فما العشرة قد سلمت فلما بقي فيه مقصود اخر فلا يعتبر بخلاف
اذا اختلف في بيع العين والمسئلة بحالها فانه يجوز ان يقضي
باعتدين بلا خلاف لان الالف وان سلمت للبائع بينة
للمشتر فاسلمت بازا ما يدعيه دون ما ادعاه المشتري فصار
البيع مقصودا به لمعنى البيع الحاصل له في ذلك المبيع للحاجة
الي الالف التي جعلت تمنا وعلى هذا يجوز ان يكون فصل
الاختلاف في راس المال على الاختلاف بخلاف ما يدعي الطالب
اسلم عشرة في كره حنطة والمطلوب يدعي اسلام دينار في كره
حنطة لان الطالب وان ثبت له الحنطة فما ثبت له الحنطة التي
ادعاها لانه ادعى اكنطة بازا الدراهم وركبه فيه اكثر مما في الدينار
والطالب انما يسلم للرياح فلما لم يحصل له فائدة الرياح فما أثبت
المطلوب والرياح امر مقصود اعتبر السبب في حقه واذا اعتبر
صار شبيهاً فانه طريق حسن وقين في اعتبر السبب في اجابته
في جانب الطالب لزيادة الرياح وفي جانب المطلوب لعدم الضرر
وابو يوسف لم يجعل قلة الضرر امراً مقصوداً لان الضرر
منه كره ولا يقصد لنفسه وانما يقصد القليل من الضرر
لرفع الاكثر فاذا لم يمكنه الدفع ليقطع اعتباره فما لا محمد اظهر
وهذا ادق واحسن اسرار ابو يوسف

في كتاب الاقرار في فصل في البيئات ومائل
اختلف فيها يقع في باب المعاوضة

قضاة الدين ايهما لعين اكون حكى ومبايعة حقة اما الاول
فان الايهما لغة عبارة عن التسليم عين اكون ولهذا ينفرد
صاحب اكون بالاسبق اذا اظهر بيمين حقة واما الثاني فلان
المقبوض عين والعين غير الدين فليكن مبايعة من وجه
دون وجه فليكن ايهما جواز ايهما الثمن عن سلم الرطب وايضا
الرطب عن سلم الثمن مفقدا على جواز البيع لما مر في باب القضاة
في السلم من ان المقبوض في باب السلم هو عين المسلم فيه حكى و
ان القبض في السلم كالعقد على المقبوض ابتداء
من سلم البسباني في شرح تاجيصة الجامع

الكبرى من كتاب البيوع
ولو قال الطالب الاجل شهر وقد مضى وقال المسلم اليه سهر
فالقول قول الطالب مع بيمينه والبينة بينة المطلوب لانه ثبت
الزيادة ولو اتفقا على شهر واحد وادعى الطالب مضيه
وقال الاخر لم يمض فالحق قول المطلوب وعلى الطالب البينة
عنه في الفصل الثاني من كتاب البيوع

فصل في الاستصناع
فصل في مسائل الاستصناع رجل استصنع رجلاً
في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المصنوع لم تفعل كما
امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين عليه فيه لاحد منهما
على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل انك استصنعت الي
في كذا وانكر المدة على عليه لا يجلف في استصناعه في الاستحلاف
مجمع الفتاوى في كتاب البيوع

مسائل ثمانية في البيع
رجل اشترى من اخر عبداً ولم يتقايضا صح ادعاه رجل المدعى
مقراً بالبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم وقال لا بينة لي
واستخلفهما احكام فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري
يؤخذ بالثمن فاذا اداه سلم العبد للمدعى وان حلف المشتري ونكل
البائع فعلى البائع جميع قيمة العبد للمدعى الا ان يجيزه البيع ويرضه
بالثمن من فاور ظهره في الفصل الرابع
من كتاب الدعاء والبيئات

وفي اجماع الصغير لو مات البائع وعليه دين اخر في البيع القاسد
ولامالك عليه المبيع المشتري حتى يهر من سائر الغرام كما في الرهن و
البيع اجازة عند الفسخ ولو مات المشتري فالبايع احرص بالبيع

من غراما والمشتري فانه فضل شيء يصرف الى الغوا فال في اخلاصه
وهذا دليل على ان يموت البائع لا ينفق طوعا او كرها وفي
اجماع الكبار اشارة اليه ولو اراد ان يستر والمبيع من المشتري
بحكم البيع الفاسد فيصف التركة

في البيع الفاسد

اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك فاضل كذا ان يكون في بعض
القرارات في الطريق فباع رفقاه متاعا خارجا للبيع و
يجوز للمشتري ان ينفق بالمبيع وان حضر وارثه بعد ذلك ان
يجاز البيع اخذ منه وان كان المتاع قايما ان شاء
اخذه وان شاء اخذ الثمن وان باع بواحد كان له الثمن

مجمع الفوائد في كتاب القضاء في فصل

في تصرفات الاب والوصي والفقير

استتر رفقاه او ستر ابا واخذ الكوز او القدر من الفقير فوقع
من يده فانكسر لا يضمن لانه اعار منه الكوز من يبيع

الخلاصة في الفصل الثاني

قال المصنف ولان اخراج بالضم ان اى الانتفاع بخراج
الشيء كخلة العبد والداية ونحو ذلك بقيام ذلك الشيء اى يكون
ذلك الشيء لو تلف تلف من ضمان المشتري وروى ابو عبيد
في كتاب غريب الحديث عن مروان الغاري عن ابن ابي
دويب عن محمد بن خفاف عن عروة عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قضى ان اخراج بالضم ان قال ابو عبيد
وانت اعلم الرجل يشترى مملوكا فيستغله ثم يجد به عيبا كان عند
البائع فقضى انه يرد العبد على البائع بالبيع ويرجع بالثمن
فيأخذ ويكون له الخلة طيبة وهو اخراج وانما طابت لانه كان
ضامنا للعبد ولو مات مات منه مال المشتري لانه في يده انتهى
ولقد احدث نقص عمر بن عبد العزيز قضاه حين قضى
بالخلة للبائع وهذا الحديث من جوامع الحكم وفي معناه
الغرم بالغنم وقد جرى لفظه مجرى المثل واستعمل في كل مضرة
بمقابل منفعة ابن الهمام في قوله والبا

ان يثبت من ارتقاء الوقف بعمارة

ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكذلك بيع المذبر من نفسه ايضا
الحجاب والمذبر بالخصب والبيع الفاسد وام الولد لا يضمن بالخصب
والبيع الفاسد عند ابن حنفية

في البيع الباطل من كتاب البيوع
سكوت بمجمل المنسوب اذا باع انسان بحضرة وقال ثم مع مولا
واذهب فقام وسكت فانه يكون اقرارا منه بالبرق حتى لا يسمع
هواه اكره بعد ذلك بعني بلا مينة واما سكوت البائع ببعث
فصححنا بمن حال عند قبض المشتري بحضرة فعل يكون اذنا بالقبض
وكذا في ظاهر الرواية انه لا يكون اذنا بالقبض وذكر الطحاوي
انه يكون اذا لم يكن في البيع الفاسد بدائع من اول

كتاب الاما والى

وجملة الكلام فيها ان يدا المشتري قبل اتمام ان كانت يد
ضمان واما ان كانت يد امانة فان كانت يد ضمان يضمن كيد
الخصم يصير المشتري قابضا للمبيع بنفس العقد ولا يحتاج
الى تجديد القبض سواء كان المبيع حاضرا او غائبا لان القبض
مضمون بنفس فتحا لن القبض فتاب احداهما الا حذرا لان
التجاسس يقتضي التثابة والمتاحيان يتوب كل واحد منهما
مناب صاحبه ويدسه سواء كان المبيع حاضرا او غائبا
لان يد الغاصب في اكالين يد ضمان وان كان يده يد ضمان
لفيه كيد الرهن بان باع الرهن الموهون من المرحن فانه
لا يصير قابضا الا ان يكون الرهن حاضرا او يذهب الى حيث
كان الرهن ويمكن من قبضه لان الموهون ليس بمضمون
بنفس بل بغيره وهو الدين والمبيع مضمون بنفس فلم يحتاج
القبضان فلم يثبتا بغيره فلا يتوب احدهما عن الآخر ولان الرهن
امانة في الحصة فلو كان قبضه قبض امانة وانما يسقط الدين
بمهلكه لمعنى اخر لا لكونه مضمونا على ما عرفت واذا كان امانة
فقبض الامانة لا يتوب بخلاف قبض الضمان كقبض العارية والوديعة
وان كانت يد المشتري يد امانة كيد الوديعة والعارية لا يصير قابضا
الا ان يكون بحضرة او يذهب الى حيث يمكن من قبضه بالتخلع لان
يد الامانة ليست بمن قبض يد الضمان فلا يتوبان

بدائع في فصل احوال حكم البيوع من

كتاب البيوع

المعدودات المتعارفة اذا بيعت عددا لا جوا فافكرها حكم المكلا
والموزونات عند ابن حنفية رحمه الله حتى لا يجوز بيعها الا بعد
العد وعند ابن يوسف ومحمد حكمها حكم المذروعات فيجوز بيعها
قبل العد ولو كالا البائع او وزنه بحضرة المشتري كان ذلك كافيا

ولا يحتاج الى اعادة الكيل لان المقصود يحصل بكيلة واحدة
 بحضرة المشتري وما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه ينفخ عن بيع الطعام حتى يحضر فيه صاعان صاع البساج وصاع
 المشتري محمول على موضع مخصوص وهو ما اذا اشترى بكيلة واحدة
 فانما له ثم بانه من غير مكيلة لم يحضر لهذا المشتري النصف فيه حتى
 يكيله وان كان هو حاضر عند الكيل بالغير ولا يكتفي بذلك
 وكذا اذا سلم الى رجل في حنطة فلا حنطة الا لاجل ان المشتري المسلم
 اليه قدر المسلم فيه من رجل مكيلة وامر رب المسلم باقتضاؤه
 فانه لا يجوز له التصرف فيه ما لم يكمل له مرتين مرة للمسلم اليه
 ومرة لنفسه بالنصف ولو كان من ان المسلم قد فعل ان استقر
 المستقر كرا من ان كان واحدا المستقر في قبضه الكرفانه
 يكتفي فيه بكيل واحد للمشتري والمستقر من وجه الفرق
 الكيل والوزن فيما عقد بشرط الكيل والوزن في المكيل
 والموزون بشرط جواز التصرف فيها لانه من تمام القبض
 على ما بيننا والمسلم عقد بشرط الكيل والمسلم اليه يعتبر
 له فيجعل كان المسلم اليه قبضة بنفسه من البائع ثم يكيل لنفسه
 بصيرة ايضا لنفسه لان القبض الكيل في باب البيع
 لا يدفع جهالة المعقود عليه بتبني حرج المشتري عن حق البائع
 والقرض يقبل نوع جهالة فلا يشترط له القبض ولا ان
 الا قراضا عارية عندنا فالمقبض من بدل القرض لا يغير
 حقه فصار كما لو اعاره ثم استرده فيصح قبضه بدون
 انما لم يحجب كيل واحد للمشتري لا غير

البداية في فصل ما حكم البيع بالخيار
 القبض كالعقد من وجه والطارق كالمقارن من وجه لا
 من كل وجه ولو كان التمر أحداث مقارنا من كل وجه حال
 العقد من كل وجه لم يتصور حقيقة الربا باعتباره لعدم
 اشتراطه في صلب العقد ولو افاضنا فيه شبهة الربا
 واذا كان الثبوت من كل وجه فيفيد الشبهة فالثبوت من
 وجه لا يفيد الاشبهة الشبهة والمعتبر في حرج الترخيم حقيقة
 الربا او شبهة لا شبهة الشبهة والاصل ان ما علق
 ثبوته بالشبهة لا يثبت شبهة الشبهة كالحذر وهذا
 اختلاف ما استدل به من مسئلة كثر العصبية قبل القبض لانا
 نمنعه على قول الجحشفة وانه لو سفت وكذا على قول محمد

عند الكرخي الا ترى انه لو تحلل بعد الترخيم كان المشتري ان يأخذه والله
 يدعي ان الطاري ليس كالمقارن انه لو قيل المبيع او من احد
 المتعاقدين قبل القبض لا يفيد العقد حتى كان المشتري ان يخاف
 اتباع احدى بالقيمة ولو كان الطاري كالمقارن من كل وجه
 لفد العقد لانه يصير شرا بالقيمة ويعد دين على احدى بالثمن
 وهو دين عليه اما مثله انه كان الثمن قدر القيمة او بزيادة
 ان تفاوت وكذا في مسئلة جنون العاقد ونفخ على هذا
 ما اذا اشترى رجلا بدينه فباضت قبل القبض بدينه وما
 اذا اشترى رجلا بدينه ورجل فوجبت قبل القبض بدينه فباضت قبل
 العقد في الصدورين لاجتماع شرائط الجواز حال وقوعه وما
 حصل من الزيادة بما ملكه ونقد رعا موجوده عند العقد
 لا يفيد الاشبهة الشبهة فلا يؤثر فسادا بل باقية

باب البيع بكيل محدث منه
 مثله من كذا بكيوبوع

رجل لا يدرك دار فقام رجل البيعة انه اشترىها من ذواليد بالقرص
 ونقد الثمن فقام ذواليد بيعة انه اشترىها منه بخارج بالقرص
 ونقد الثمن فعند الجحشفة وانه لو سفت تها تزل البيعة
 وتبقى الدار في يد ذواليد لانها اتفقا على بيع واحد بينهما فلا يغير
 القضا ببيعة احدى على التعيين او ليس احدى باولى على الاخر
 فتعين التها تزل بقبض كل واحد منهما ثمة الدار من صاحبه فيقتضي
 وعن محمد يقضي للخارج لانه امكن القضا بالبيعتين بان يقضي
 ببيعين عليه انا لو بدانا بشرا بخارج من ذواليد او لا لم يصح
 ببيع من ذواليد بعد ذلك لعدم القبض عند ذواليد انا بالقرص
 ذواليد او لا يصح ببيع من الخارج لوجوب القبض فيجعل كان
 ذواليد اشترى من الخارج وقبض ثم باع من الخارج ولم يكمل اليه
 فيقضي الدار للخارج ويؤمر ذواليد بتسليم الدار اليه ولو شهد
 الشاهدان بالبيع وقبض الدار تها تزل البيعتان بالاجماع لانه
 تعذر القضا بالبيعتين لانه ليس احدى باولى بالتقديم
 من الاخر

في مسائل متفرقة من كتاب البيوع
 ولو باع بالدرهم واخذ يحفظ بالدينار الواجب عليه الدراهم
 فيها بنية وبغير الله تعالى اما القاض فيطالبه بالدينار حكيم الاقرار فلو
 اقام المشتري البيعة انه العقد كان بالدرهم لقبول هذه البيعة و

تقضى عليه بالبدراهم وان لم يكن له بينة فعند اليوسف
يخلفه وعليه القسط قبض المكره في نوع في

الزيادة في الثمن من كتاب البيوع

امراة اشترت شيئا وقالت انا كنت رسول زوجي اليك و
لا ثمن علي وقال البائع انا بعث منك والتمن عليك
فالمقول قولها وعلي البائع البينة خلاصة في

البيوع قبيل الفصل الثاني عشر

وكذلك اذا اكتب المبيع قبل القبض لم يرفع التصديق به
وهي الاولى وذلك لان عدم الملك فوج عدم الضمان
ولم يلم يطيب له النزع عند عدم الضمان مع وجود الملك
فلا لا يطيب له النزع عند عدم الملك بالطلوع الاولى
نهاية في كتاب الفصب عند شرح قوله

وهي فصب عهده استعمله

قال بعض من اخذ من اراد ان يرفع شيئا ويبيع له الغلة فالوجه
ان يشتر المجد وشراء بان يتم بعد المشتري البائع اليه بعد
التفوق عن مجلس العقد ان لقبيل هذا البيع اليه اذا اوفى
اليه جميع ما ادى من الثمن بعد ان يرفع غلة واحدة او اكثر
عليه قدر ما اراد وقال المفسر ان يرفع ان يقولوا لا وضعت
عليه ان لا يكون هذا الشرط بالحق باصل العقد وقال بعض
بيع فاسد من بيوع قبض المكره في نوع

بيع الوفاء

عنه معروف لرجل في يد اخر فباعه من رجل ثم قال البائع
بعته بغير امره واقام البينة عليه او ان المشتري ان يبيع بغير امره
لا يقبل للتناقص ولو اراد ان يخلفه على ذلك ليس له ذلك
كذلك لو كان المشتري هو الذي يبيع والعقد دون البائع و
اصل هذا ان من سعى في نقض ما تم به لا يعتبر الا في موضعين
احدهما رجل اشترى عبدا او قبضه ونفذ الثمن ثم ادعى ان البائع
باعه قبل ذلك من فلان القاب بكذا اقبلت بينته والثاني اذا
وهب جارية من ان فاستولدها الموهوب له ثم اقام الواهب
البينة انه كان دبرها او استولدها قبلت بينته ويرجع على الموهوب
له بالجارية والعقد خلاصة في الفصل

اخبار عشر في الاختلاف

من كتاب البيوع

قال ومن باع عبدا بغير امره رجل باع عبدا بغير امره
فقال المشتري ان البائع لا يك بعته بغير امره وجحد البائع
ذلك فاقام المشتري البينة ان رب العبد او البائع اقرانه لم
يامر البائع ببيعه لا يقبل بينته لانها تبني على صحة الدعوى فان
صحت الدعوى صحت البينة والافلا وهو باطلت الدعوى
للتناقض لان اقام المشتري دليل على صحة الشراء وان البائع
ملك البيع ثم دعواه بعد ذلك انه باع بغير امره دليل على عدم صحة
الشراء وان البائع لم يملك البيع فحصل التناقض لم يطل للدعوى
المستلزقة صححتها لقبول البينة وان اقر البائع بذلك اربانه بانه
بغير امره دليل على عدم صحة الشراء وان البائع لم يملك البيع
فحصل التناقض لم يطل للدعوى المستلزقة صححتها لقبول البينة
وان اقر البائع بذلك اربانه بانه باع بغير امره لطلب المشتري
ذلك لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار الا برب ان من انكر
شيئا ثم اقر به صح اقراره الا ان الاقرار حجة قاصرة لا ينفذ في حق
الغير فاذا ساعد المشتري على ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فجاز
ان ينقض وذكر المصنف في الزيادة ان نقضا على مسئلة الجاهل
الصغير وتقررها ما قبل رجل ادعى على المشتري بان ذلك العبد
له وصدة المشتري في ذلك ثم اقام البينة على البائع انه اقر بان
المبيع كذا المستحق تقبل بينته وان تناقض في دعواه قال
وفوقه ارا المانح بين روايتي احكام مع الصغير والزيادة

عنا في قبيل باب السلم

عنه في يد رجل باع رجل فقال ان صاحب العبد امره ببيع هذا
العبد فبيعه مني بكذا فصدة فيها قال وباعه منه وتقبضا ثم حضر
البائع وحضر المشتري وادعى ان صاحب العبد حضر وجحد الامر
داراد فسخ البيع لا يلتفت اليه ولا يقبل بينته على ذلك و
لا يتخلف حصة لكان التناقص لا ينافيها اقرار بصحة البيع
ولانه ساع في نقض ما تم به فلا يكون خصما اذا لم يعلم النقص
الا بخصوصه وكذا لو سكت ولم يصدق ولم يكذب حتى باعه لانه
انما باعه بناء على اخباره في ان بمسالة التصديق فان حضر صاحب
العبد عند القاضي وجحد التوكيل وغاب ثم طلب البائع من القاضي
فسخ العقد اجابه القاضي الى ذلك لان القاضي لما عين مجبورا
صاحب العبد لكان العبد موقوفا على اجازته وكل واحد من العاتق
يملك فسخ الموقوف ويكون فسخ القاضي اعانة وقصور ولا يكون فسخا

حصته فان قال المشتري انا اريد بيمين المالك بالبدن ما وكله لغيري
 القاضى انقض البيع وانطلق واطلب بيمينه فان حلف لانه
 لك وان نكل رده عليك ولا يوجب انقض بهذا الكلام لان سبب
 النقص قد تحقق وهو جحد الوكيل عند الله كنه القول قول
 الامر في ذلك وانما العيب بنفي النعمة فلا يوجب لطلب بيمينه كما يوجب
 بقبض الدين اذا طلب المال فقال الغريم ان صاحب الدين قد
 استوفى الدين منى او قد ابرأني وعليه بيمين صاحب المال وهو
 غائب يعال له ادفع المال الى الوكيل ثم انطلق واطلب بيمين الغائب
 ولا يوجب دفع المال كذلك هذا وهذا بخلاف الوكيل بالشراء
 اذا لم يملك المبيع الى الموكل حتى وجبه بيمينه واراد ان يرد
 فقال البائع ان الموكل رضى بالعيب وانا اطلب بيمينه وهو غائب
 فانه لا يوجب الفسخ وكذلك لو اشترى شيئا فوجبه بيمينه فوكل
 ابنه بيمينه عليه البائع وغاب فقال البائع ان الموكل ابرأني
 فمما العيب سبب الرد قد تحقق وهو العيب الا ان المبيع
 اذا كان مقبوضا لا يمكن المشتري من الفسخ الا بقضاء المالك
 لو فسخ القاضى العقد بينهما وقضا القاضى في الفسخ بنقذ
 ظ هو واطنا فلو ظهر الخطا في القضا لا يمكنه التدارك فثبت ضرر
 به البائع ايا في مسئلة الدين لو ظهر الخطا او ثبت الايقان و
 الابراء يمكنه التدارك بردا مال فليضر المديون زيادا
 في كتاب البيوع في باب من البيع الذي
 ببيع بغير اذن صاحب الاقرب

للبائع في حال حياته ووجه الفروع ان الوارث يقوم مقام المورث
 فيما يورثه ووارث المشتري وورث عين المبيع تمام مقامه في عيبه
 وفي الشراء منه كالشراء من المشتري فلم يحجز ووارث البائع وورث
 النعمة والتمتع في ذمة المشتري وما عيب في ذمة المشتري لا يحتمل الوارث
 فلم يكن ذلك عين ما يورثه عن البائع فلم يكن وارث البائع متما
 فيما يورثه عن البائع فلم يكن وورث عن ابى يوسف انه لا يجوز شراء
 وارث البائع كما لا يجوز الشراء من وارث المشتري لان الوارث
 خلف المورث والمتردك قائم مقامه كانه هو
 في فصل شرائط جريان الربا في البيوع
 القول قول المشتري عند ابي حنيفة في انه باعه باللف دون قول البائع
 ان باعه باللف وحده وعند محمد والقول للبائع وعن ابى يوسف في
 هذا القول ابي حنيفة اما قوله النعم كنه القول قوله لانه بدعي
 فساد في صلب العقد وان منكره والبيعه بيمينه صاحبه وعنه
 اذا قال البائع لم نقل شيئا فبيته المشتري اولى
 عتابه في الفصل الثاني من الباب السابع
 من كتاب البيوع ما يخصنا
 وفي المذروعات اذا قال البائع بعثتكم هي زفة وقال المشتري هذا رخي
 على انه كذا ذراع او قال قول قول البائع الا ان القول البائع كل ذراع
 بكذا وان قال المشتري بعثتني عليه انه كذا ذراع بخمسة دنانير و
 عشرة دراهم فلم يكن خمسين وقال البائع بخمسة دنانير جزافا
 فبيته المشتري اولى
 عتابه في الفصل الثاني
 من الباب السابع من كتاب البيوع
 ولو باع سميا في ربح وربا في ربح بغير شرطهما على انها مائة رطل
 فالمبيع من كل خمسون فلو وجد الزيت ستين والسمسم اربعين
 بعثتكم ثمنه على خمسين رطلا من كل واحد منها فما اصاب الزيت اذنه
 واخذ خمسين رطلا منه وما اصاب السمسم طلع عنه خمسة عشر
 ارطال السمسم وخير لان كليهما مقدر واذن المائة اليهما
 فالخسوف اليهما على السواء كما لو اشترى عبدا بعشرة مثاقيل
 فذهب وفضة
 كاف في البيوع
 القاسد من كتاب البيوع
 ص واربيها باع احداهما بياها من جنس لم يحجز اذ لا يخلو اما ان
 بشرط الشرك او بشرط القلع اما الاول فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة
 للمشتري وسور البيوع فصار بمنزلة اجارة في بين واما الثاني فلم يحجز

لغيره لشريكه وكذا لو ادعى رجل على احدى شيئا فصاحا على نفسه
 هذا البناء او على نصف هذا الزرع المشترك لم يجز **جواب**
 نصيب احدى الشريكين من البناء دون الارض لم يجز **ص**
 بيع الارض مع نصف الزرع لم يجز ولو بيعت ارضا فاشترى
 نصيب احدى الشريكين من البناء لم يجز وكذا الشجرة و
 الزرع ولو باع من شريكه حصة **ن** لم يجز **فصل**
في الفصل الواحد والثلاثين
 وذكر في الصغير بنار بين رجلين باع احدى نصيبه من ارض
 بغير اذن شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شريكه
 جاز وفي نوادرهم لا يجوز **فصل**
العام في الثلاثين
 فان قيل لو قال لعت منك هذا القطع من الغنم كله الا هذه
 الشاة بعينها بائة درهم فانه جائز على ما ذكره في رواية
 الطحاوي ولو قال لعت منك هذا القطع من الغنم كله على ان
 يترك الشاة الواحدة منه بعينها لا يجوز مع انه استثنى في الصورة
 ما يجوز افراده بالعقد فالقوة قلت اهل هذا القول راجع
 الى ان الاستثناء يقتضي ان يكون المستثنى مقصودا كما ذكرنا
 وفي الصورة الاولى الشاة المعينة في الاستثناء اخص من غير ذلك
 في البيع في الابداء على ما هو الاصل في اهل الاستثناء
 تحكم بالباقي بعد التثنية بخلاف الصورة الثانية وهي قوله على ان
 في هذه الشاة المعينة فانها دخلت اولاً في الجملة ثم خرجت
 بخصتها من التثنية وهي مجعولة فينفذ البيع في الكل ونظير هذا
 ما لا قال لعت منك هذا العبد الا عشرة اذ يصح في الستة
 اعشار ولو قال لعت بكذا على ان لا عشرة لا يصح كذا المعنى
 اشترى البع في بيع اخص بالنجم الدين المنسحق **منه**
شرح المجمع في باب البيع الفاسد عند
شرح قوله وفيه باستثناء الحمل
 رجل ادعى جارية في وضع اجذوع على حائط او حفرة سرداب
 تحت دار ثم باع داره فملكته رفع اجذوع والسرداب الى
 الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فح لا يكون له ذلك
 فنية فبيل كتاب الاقرار
 باع ارضاً ثم ادعى انه وقفها وقفاً صحيحاً واقام البينة ابطال
 البيع وليس له عيب الارض بالثمة وان لم يكن له بينة

فلا يكون على المشتري والارض ملكه
 في الاستحقاق من ملك البيوع
كتاب الصرف
 ومن شروط البيع قبض البديلين في بيع الدين بالدين وهو
 عقد الصرف والكلام في الصرف في الاصل في موضعين
 احدهما في نفس الصرف في عرف الشارع والثاني في بيان
 شرائطه اما الاول فالصرف في متعارف الشارع اسم لبيع
 الامانة المطلقة بعينها ببعض وهو بيع الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة واحداً بآخرين بالآخر فاحتمل تسمية
 النوع من البيع صرفاً لمعنى الرد والنقل يقال صرفته عن كذا الى
 كذا فسمي صرفاً لاختصاصه برؤا البديل فيه ونقله من يد اليه
 وتحمل ان يكون التسمية لمعنى الفضل لان الصرف يذكر بمفعول
 الفضل كما روي في الخبر من فعل كذا لم يقبل البديل صرفاً
 لا عدلاً فالصرف الفضل وهو النافذة والعدال الفضل سمي
 هذا العقد صرفاً لطلب التاجر الفضل منه عادة لما لا يرغب
 في غير الذهب والفضة **باب**
واما بيان ما يجوز من التصرفات
من كتاب البيوع
 واعلم ان الخلاف في النقود انها هل تنعبد في المعاوضات
 بالتعيين ام لا اما غير النقود فيها والنقود في غير المعاوضات
 كالشركات والشركات والمصارف والغصب لقبه اجماعاً
 حتى لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين ثم استهلك العين
 او اسقط الدين بطلت الوكالة وكذا الغاصب اذا اراد
 حبس الدراهم المخصوصة ورد مثلاً لم يكن له ذلك وكذا
 الواهب يكون له الرجوع في عين الموهوب كذا في المبرط
 وفي قوله نصارفاً إشارة الى ما ذكرنا اذ الصرف بيع النقود
 والاصل ان حكم الشارع في الاعيان ان البيع يعلق به وجوب
 ملكها لا وجودها وحكم البيع في جانب الايمان وجوبها ووجوبها
 منعاً فاذ صحت التعيين القلب كحكم شرط وهذا القيد هو
 قلة التعيين تصرف صدر منه اهل مضاف الى محله فبذلك للتعين
 كما بينا في الصور مفيدة في نفس البيع كتعين البيع وهذا
 لان للناس احوالاً في بعض الاعيان دون البعض لكن القول
 غير مفيد الا من حيث يعلق العقد بقدره ووصفه ويتغير

في حقها ايضا عندنا والكلام في الاستحقاق واختلف انه هل يتعين
 جوارز العقد بها ذكره في المختلفات قال بعضهم يتعينان جوارزا
 وقال بعضهم لا يتعينان جوارزا رجل له على اخر عشرة دراهم
 فباعه الذر عليه عشرة دينار بعشرة دراهم ودفع ثم جعل الفقة
 التي ثمة له دينار فمضاهما بالعشرة التي كانت عليه يجوز عندها
 ويحكم بالجوز وهذا ثلاث مسائل احدها هذه والثانية
 ان يكون لرجل على اخر عشرة دراهم فباعه الذر عليه عشرة دينار
 بتلك العشرة يجوز ويقع المقاصه بنفس العقد اجماعا كذا
 ذكر صاحب المحیط والثالثة اذا باع رجل من رجل
 دينار بعشرة دراهم ونقد له دينار ولم يقبض العشرة حتى وجب
 لشتر الدينار عشرة دراهم على بايع الدينار فاراد مشتر
 الدينار ان يجعل ما وجب له مضاهما بما وجب عليه من ثمة
 الدينار فهو جائز في اصح الروايتين مصدق
 في باب قول زفر من كتاب الصرف
 وفي الزيادات النقول لا تتعين في التوكيل قبل التسليم الى
 الوكيل في تتعين في الشكوك والمضاربات على كل حال
 وفي الحصة تتعين وفي الوكالة بعد ما دفع الى الوكيل هل تقبض
 قال بعضهم تتعين حتى تبطل الوكالة بهلاكها وقال قائله انما يجز
 لا تتعين وان كان تبطل الوكالة بهلاكها يقض
 الكركي في النوع في التوكيل بالبشر
 من كتاب الوكالة
 ومن شروط البيع قبض البديلين قبل الافراق قال ونفسه لا فرق
 هو ان يتفرق العاقدان بايديهما عن مجلسهما فباخذ هذا
 في حصة وهذا في حصة او يذهب احدهما ويبقى الاخر حتى
 لو كان في مجلسهما لم يبرحاه عنه لم يكونا متفرقين وان طال
 مجلسهما لا تعد ام التفرق بايديهما وكذا اذا انا في المجلس
 او اخي عليهما لما قلنا وكذا اذا قاما عن مجلسهما فذهبا معا
 في حصة واحدة وطريق واحد ومشييا ميلا او اكثر ولم يفارق
 احدهما صاحبه فليس بمفترقين لان العبرة بالتفرق الا بدان
 ولم يوجد فرق بين هذا وبين خيار المخيئة انها اذا قامت
 عن مجلسهما او اشتغلت بعمل اخر خرج الامر عن يدها
 لان خيار المخيئة يبطل بالاعراض عما فضل اليها والقيام
 عن المجلس او الاشتغال بعمل اخر دليل الاعراض وهو لا يجوز

بالاعراض اما العبرة بالافراق بالابدان ولم يوجد
 محمد رحمه الله انه الحق هذا بخيار المخيئة لو نام ولو لم يلا او
 وجد ما يدل على الاعراض بطل الصرف كاخيار وروي
 عن محمد بن رجل له على ان الف درهم ولذ لك الرجل عليه
 خمسون دينار فارسل اليه سولا فقال ليحك الذناير التي لي
 عليك بالدرهم التي لك علي وقال قلت فهو باطل لان
 حقوق العقد لا تتعلق بالرسول بل بالمرسل وصحها منقرقا
 بايديهما وكذلك لو نادى احدهما صاحبه من وراء حجاب او
 ناداه من بعيد لم يجز لانها منقرقا بايديهما عند العقد
 بخلاف البيع المطلق واذا ارسل سولا الى ان فقال ليحك
 عبدي الذي في مديون كذا منك بكذا فقبل ذلك الرجل بالبيع
 جائز لان التقابل في البيع المطلق ليس بشرط لصحة العقد
 فلا يكون الافراق مفدا له سيم المعينة افراق المتعاقدين
 سواء كانا فاكحين ونايبين كالأب والوصي والوكيل
 لان القبض من حقوق العقد وحقوق العقد تتعلق
 بالعاقدين فيعتبر افراقهما ثم انما يعتبر التفرق بالابدان
 بان قال الاب اشهد واني اشتريت هذا الدينار من ابني
 الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يبرن العشرة فهو باطل
 كذا روي عن محمد لان الاب هو العاقد فلا يمكن اعتبار التفرق
 بالابدان فيعتبر المجلس ثم بيع ابنا بجنس وبجواز الجسر
 كذا ذهب بالفضة سواء لا يختلفان في حكم القبض لان كل ذلك
 صرف فيبشرط فيه التقابل وانما يختلفان في جوارز التقابل
 وعدنه فلا يجوز التقابل عند اتحاد الجنس ويجوز عند الاختلاف
 ولكن يجب التقابل بجنس واحد او اختلاف لما ذكرنا
 من البديع في البيوع في فصل
 ولو اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ذهبا مع
 غيره ووزنها احدها اكثر ومع اقلاما وزنا شئ من خلافه فالبيع
 جائز ثم بعد ذلك ان كانت قبلا كانت قتيلا كالجوز والبيضة
 الفاسدة والكاغد ادخلت في البيع لتجوز البيع بجوز ويكره
 كذا روي محمد بن قتيلا كيف تجوز في قلبك قلست الجبل
 وان لم يكن للخذل فتمت كلف من راب لا يصح البيع
 فصر الكركي من كتاب الصرف

في موضع يمكن ان يكون
 بغير الجسد او بالتفرق بالابدان

أكلوا في موفد الزلوف والنبي حبة والستوة قال أبو نصر الزلوف
 وراهم مفسدو شدة الطم النبوي جد في التي لغيره في غير دار
 المسكان والستوة صنف ضيق بالفتنة وقال الفقهاء أبو
 جعفر الزلوف حبة ما من لغير بيت المال كما يقال بالفارسية في عرفها
 غبطة لا تخير والنبي حبة ما لا يتبدلها التجار كما يقال بالفارسية
 في عرفها غبطة في معيوب والستوة فارسية معربة وهي كسنة
 لا تخط في موفد الزلوف من

كتاب البيوع

الذهب والفضة لا يجوز بيع كل بحته متفاضلا في الوزن سواء
 اتفقا في النوع والصفة بانه كما مضى وبين دراهم او ثمانية
 او مئتين او ثلثمائة او اربع مائة او اربعمائة او اربعمائة
 المتشبهة مثلا بمثل والفضل با واما متساويا في الوزن
 متفاضلا في النوع والصفة كما لم يمتنع بالنسبة والجدة بالردى
 فيجوز عندنا **كتاب البيوع** **كتاب البيوع** **كتاب البيوع**
 واما شرط الصحة في كتاب البيوع

اذا كان له على اخر ذمانة فاشتره من عليه بعشرة دراهم وصار
 صرفا وتوفي قبل قبض العشرة كان باطلا مع كون احد البض
 مقبوضا وكذا اذا كان له على اخر طعام او ثمن فاشتره
 من عليه بدرهم وتوفي قبل قبض الدرهم بطل وهذا مما
 يحفظ فان مستوفى الحنطة او الشعير يتلفها ثم يبيعها
 المالك بها ويعجز عن الاداء فيبيعها بمقضا منه ما جده نقد
 الى اجل ويسمونها كند بها كروني فانه فاسد لانه افتراق
 عن دين بدين **كتاب البيوع** **كتاب البيوع** **كتاب البيوع**
 من كتاب الصرف

قال يكره ان يبيع احد من كندم واهم داه بود الى اخره رجل كند
 او ضاخر مائة من حنطة فلما طلبه قال ليس لي حنطة فاعطى قيمتها
 فضة ورضي فاعطاه قيمه اليوم وقبض فضة فها كجته ثم اتى بثلاثها
 فضة يطلب الحنطة هل يقدر على ذلك ام لا **كتاب البيوع** **كتاب البيوع**
 هذه معا ومنه فاسد كند الحنطة في الذرة تصالح ثمنها لا تصالح
 مبيعها الا في السلم فخر او حصة ذلك ينبغي له ان يتر الموقر من
 المستوفى ثوبا بثلث الحنطة ويقبضه منه ثم يبيعه بالدرهم
كتاب البيوع **كتاب البيوع** **كتاب البيوع**

كتاب الدعوى

هذا هو الذي...

ما يحفظ

سبعة حبة لانه اعراض عنه الدين الى ابيع العين وانه مكره
 وانه اعراض عنه امر مندوب وهو القرض قال عليه السلام
 الصدقة بعشرة امثالها والقرض بشماتية عشرة **كتاب البيوع**
 شرح اى مع الصغر لها صدى في باب
 الكفالة بالمال بالحق

كتاب المداينات

المدينون اذا قضى الدين اجود مما عليه للكبير رب الدين المدينون
 كما لو دفع اليه الفضة ما عليه للكبير رب الدين كما لو اعطاه خلات
 الجنس وذكر في بعض الكتب انه اذا اعطاه اجود مما عليه للكبير على
 القبول عنه فاضا فخره والصالح هو الاول ولو كان الدين
 موجدا فقطناه قبل قبول الاجل يكبر على القبول وان اعطاه
 المدينون اكثر مما عليه وزنا فانه كان الزيادة زيادة تجز بين
 الوزنين جاز ومارور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا وفى الدين اكثر وقال نحن معاشر الانبياء هكذا نزن المحول
 على ما اذا كانت الزيادة تجز بين الوزنين واجمعوا على ان
 الدافع في المائة بسبعين بين الوزنين وقد ردهم والدين
 كثير لا يجوز واختلفوا في نصف الدرهم قال ابو نصر الدارمي
 نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة
 عشرة لا تجز بين الوزنين انه لم يعلم المدينون بالزيادة يرد الزيادة
 على صاحبه وان علم المدينون بالزيادة فاعطاه الزيادة اخيرا
 اهل محل الزيادة للقباض ان كانت الدرهم المدفوعة فكسبة
 او صحاحا لا يضر التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقباض وتكون
 هذه حصة المشاع فيها يحمل القسمة وان كان المدفوع صحاحا
 يضر التبعض وعلم الدافع والقباض جاز وتكون هذه حصة
 المشاع فيها لا يحمل القسمة **كتاب البيوع** **كتاب البيوع** **كتاب البيوع**
 من كتاب الصرف

قاضي خان

اسم الدين مال يتناول واجب في ذمته بالعقد وما صار ذمته
 في ذمته باستقراضه واستملاكه فيكون الاول خاصا والثاني
 عاما **كتاب البيوع** **كتاب البيوع** **كتاب البيوع**
 مستصفي شرح الشافعي قبل الربوا

من كتاب البيوع
 الدين في الذمة مال وهو يحمل التملك بعوض ولذا جاز
 الاستبدال بالدين مع من علمه الدين **كتاب البيوع**
 اجماع الكسيرة لا حصيرى

من كتاب الشهادات

الابراء استفاط الدين والاستيفاء تأكيد المكافاة في الدين
والوصول اليه والابراء تملك من الطلب المطلوب و
الاستيفاء اخذ من المطلوب شرح الجامع

الكسبية للمصير في اختلاف الشهادات

من كتاب الشهادات

ومحى قوله الدين هو الفعل حقيقة ان المقصود والفائدة
الحاصلة منه هو فعل الاداء والدليل على ذلك وصفه بالوجوب
يقال من واجب كما يقال الصلوة واجبة والوصف بالوجوب
حقيقة انما هو في الافعال فان قلت لزوم قيام العوض
بالعوض وهو غير جائز باتفاق متكلمي اهل السنة فحليكم
بما ذكرنا من اجواب في التفسير في باب حقيقة الحسن للمأمور
به وان قلت فقد يقال المال واجب اجاب المصير بقوله
لكن اي الدين في الحكم ما لا يتحقق ذلك الفعل في الخارج
ليس لا تملك طائفة من المال فوصف المال بالوجوب
لان الاداء الموصوف به يؤله اليه في المال فيكون وصفا
مجازيا

من كتاب الكفارة

نسخ دفع المديون الى الدين حقه ثم دفعه لداين اليه لينقذ
فهلك في دين هلكه من مال الدين ولو دفع المطلوب الى الطاع
حقه نه ايضا وقال النفقة فان لم يرج فردها على ففعل فلم يرج
فلا بد استحقاقا لا قيات كذا قال ابو يوسف **في** وانما
انه قول الكل بخلاف ما لو باع عبدا او جارية فوجده مشتركا
بها عيبا فقال البائع اعرضها على البائع فان التفقت والا
فردوها على فعرضها ليس لان يردوها بذلك العيب

ففيه في كتاب المداينات

رجل استوفى من رجل دراهم بخارية بخارية او اشترى بدينار
بخارية بخارية فالتقي في بلد لا توجد فيها البخارية قالوا يوجب
قدرا المسافة وادائها وجائبا ويستوفى منه بقبول لانه ذو عيب
فكان لا ينظر اليه ميسرة

في فصل في الصلح عن الدين من كتاب الصلح

رجل مات وله على الناس ديون وليس له وارث موقوف فاخذ
السلطان ديون الميت من غنائه ثم ظهر له وارث كان ديون
الميت على غنائه لهذا الوارث لانه ظهر ان الغناء لم يدفوا

المال الى صاحب كونه فلا يحصل له ابراءة وكان عليهم الاداء
ثانيا

من كتاب البيوع

رجل باع اقوام ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثا
فله هو اخذ السلطان ديون من الغنائه ثم ظهر له وارث كان
على الغنائه اداء الديون الى الوارث ثانيا لانه لما ظهر الوارث
ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ

في فصل براءة العاصب من كتاب البيوع

قبض زبونا بدل الجياذ يعني كان له على اخر درهم جياذ فاستوفى
زبونا على ظن ان الجياذ فالتقوا ثم علم ان زبونا انما كانت
قائمة يردوها وليس له الجياذ والا اي وان لم يكن قائمة سواء
كانت معاكدة او مستهلكة فلا ار لا يرد ولا يستر وتاكدوا
يرد مثل الزبونا ويرجع الجياذ لانه الرجوع بالنقصان ظاهر
لاستدراك الربا ولا وجه لابطال حقه في الجوده لعدم رضاه فكان
النظر فيما عيناه ولما انقضت الدين حصل بقبض من حقه
في الجوده لعدم رضاه فله النظر فيما عيناه ولما انقضت
الدين حصل بقبض من حقه وبعد العلم بحقه في فسخ ذلك
القبض وهو مستنع لهلاك ما به حصل القبض وانما قال
زبونا لانه لو كانت رصا صا او ستوفة تزد اتفاقا وانما قال
ثم علم لانه لو علم عند القبض انما ستوفة سقط حقه

قبيل كتاب خيار الشرط والتعيين

من كتاب البيوع

رجل عليه دين فقبضه اجودهما عليه لا يجبر الاخر على القبول **القبض**
احدهما ان يريه اشره عليه عليه الجوده فله ان لا يقبل والثاني
انه متى باه خذ الزيادة فقه تجل لعرض ثواب القرض في الدنيا
فيستوفى بحقه القدر فوايه يوم القيمة ولو اوجب

قبيل كتاب الوديعة

قبضه دراهم زبونا وقال للقباض انفق فان راجت عليك فلا
فردوها على فقبضا على ذلك فلم ترج فله ردوها بخلاف ما اذا قال
له البائع اعرض على البائع فان لم يستر منك فردوه على فان لم يستر
منه لم يكن له ان يرد

في خيار العيب من كتاب البيوع

والعشر من

واما بيع هذه الديون من غير من عليه والشراء بها من غير من عليه
 فينظر ان اضاف البيع والشراء الى الدين لم يجز بان يقول
 بغيره لعت منك الدين الدين في ذمة فلان بكذا او يقول
 اشتريت منك هذا الشيء بالدين الذرة في ذمة فلان لان
 ما في ذمة فلان بغيره وهو التسليم في حقه والقدرة على
 التسليم شرط العقد والعقد على ما مر بخلاف البيع والشراء
 بالدين ممن عليه الدين لانه ما في ذمة مسلم له وان لم يصف
 العقد الى الدين الذي عليه جاز ولو اشترى شيئا بثمن دين
 ولم يصف العقد الى الدين حتى جاز ثم احوال المبيع على
 غيره بدنه الذرة عليه جازت احواله سواء كان الدين
 الذر احتيل به وبنا يجوز بيعه قبل القبض ولا يجوز كالتسليم
 وكوم وذكر الطحاوي انه لا يجوز احواله بدين لا يجوز بيعه
 قبل القبض وهذا غير سديد لان هذا التوكيل يقبض الذر
 جائز اي دين كان ويكون قبضه كقبض مؤكله و
 لو باع هذا الدين ممن عليه الدين جاز بان يشتري منه شيئا بدينه
 بدنه الذرة في ذمة لانه باع ما هو المقدر والتسليم عند الشراء
 لان ذمته في يد بخلاف الاول كذا اذا صاح مع من دونه على
 شيء بعينه جاز الصالح ومنها ان يكون المبدل منطوقا به في
 احد النوعين المبادلة وهي المبادلة القولية فان كان مسكوتا
 عنه فالبيع فاسد بان قال بعت هذا العبد منك سكوت
 عن ذكر الثمن فقال المشتري اشتريت لما ذكرنا **باب**
في فصل واما شرائط الصحة من
كتاب البيوع

من له الدراهم او الدينار على غيره اذا وجد ذمته بدينه
 وبأخذها كذا في الصغير وفي شرح الطحاوي قال لا يأخذ
 قبض الكركي في نوع في التباين
ن رجل له اخو دين فاخذ من ماله مثل حقة قال ابو نصر محمد
 ابن سلام يصير فاصبا ويصير ما اخذ قصاصا بما عليه لانه
 اخذ بغيره ذمته والمخارج رانه لا يصير فاصبا لانه اخذ بذمته
 لكن يصير مضمونا عليه لان طريق قضاء الدين هذا فلو اخذ غيره
 صاحب الدين ودفع الى صاحب الدين اختلف المشايخ
 قال محمد بن سلمة الغريم بالخيار ان شارك ضمن لاخذ وان شارك
 ضمنه صاحب الدين لان الاول فاصب والثاني فاصب

بغيره فاصب لكن مضمون عليه فان اختار تضمين الاخذ لم يصير
 قصاصا بدينه وان اختار تضمين صاحب الدين مضافا
 قال له من كسبه لا خيار له وصار قصاصا لان الاخذ كالمعز
 له على اخذ حقه وما قاله محمد بن سلمة اليوم بما قاله ابو نصر وما
 قاله نصير اليوم بالقول المختار وعليه الفتوى **في الفصل**

الثامن عشر من سيرة الافيطة

ولو طهر يد ياتيه يد يوزن له عليه دراهم وفي شرح الطحاوي
 لا يأخذ وفي اجماع الصغير روايتهم وفي الصغير ميل الى
 وفيها لا قال المديون ابيع بحذر هذا واقضى الدين لا يجبه
 القاضى ويؤجبه يواين او ثلثة ايام فان كان له عقار يجزى ببيع
 ويقضى الدين وان كان لا يشتر الا بثمن فكله ويغني محمد بن
 وجه المديون من يقرضه ولا يقرضه فهو ظالم **في قدر**
الكركي في نوع في الحبس من كتاب القاضى
الى القاضى من كتاب القضاة

نوع في القرض

القرض واحد القروض تسمية بالمصدر قالوا هو ما ينقطع
 الرجل من امواله فيعطيه واما المالك الذي يثبت له عليه دين
 فليس بقرض واستقرضه فاقرضته وقارضته مقارضة
 الخطبة مضاربة **موجب**

رجل قال بغيره استقرضت من فلان عشرة دراهم فاستقرض
 الى امور وقبض وقال دفعتها الى الامر ومجد الامر ذلك
 فانه المال يكون على الامر ولا يصدر الى الامر على الامر
 ولو بعت رجل بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعت اليه كذا
 درهما قرصا لك على قبض مع الذي اوصل الكتاب روى
 ابو سليمان عن ابن ابي يوسف انه لم يكن ذلك من مال الامر
 حتى يصل اليه ولو ارسل رجل رسولا الى رجل فقال ابعت
 الى بعشرة دراهم قرصا فقال نعم وبعث بها مع رسوله كان الامر
 من مالها اذا اقر له ان رسوله قبضها **قاضي**

في باب الصرف من كتاب البيوع

وسئل ابو بكر عمار عن رجل اخذ حنطة ثم طلب منه الرد قال ليس لي
 حنطة فبعها منه وقال المتقرض بعت منك الحنطة اليه عليك بكذا
 او اشترى منه ثوبا بتلك الحنطة ويقبض منه ويبيع منه ذلك
 الثوب بدراهم **تأمار خاتمه**

في كتاب القاري في الفصل الخامس
ولوا ان جلا استقرض الدرهم اكثر على ان يؤدروا حيا كان
باجلا وكان عليه مثل ما قبض
باب الصرف من كتاب البيوع
واما الذي يرجع الى نفس القرض فمنه وان لا يكون فيه جرم
منفعة فان كان لم يجر نحوها اذا اقرضه درهم فله على ان
يرد عليه صحا او اقرضه بشرط شرط له فيه منفعة ما
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قرص
جورفعا ولان الزيادة المشروطة تشبه الربا لا تخفى ففضل
لا يقابلها عوض والتحرر عن حقيقة الربا وعن شبهة الربا
واجب هذا اذا كانت الزيادة مشروطة في القرض فاما اذا
كانت غير مشروطة فيه ولكن المستقرض اعطاه ايجاد مما
اعطاه فلا بأس بذلك لانه ليس بالزيادة المشروطة في
القرض ولم توجد بل هذا من باب القضا حسن القضا او
انه امر مندوب اليه قال النبي عليه السلام خيار الناس احسنهم
قضا وقال النبي عليه الصلاة والسلام عند قضا دين لزم
للوزان وزن وارجح
واما شرائط من كتاب القرض
القرض ما كان بالبيع كالمبيع والقرض كلام كله ومن الناس
من قال بلحق باجتهاد فانه لا يحقق الا بتسليم المال والقبض
انه فعل والقبض حكم القرض موجب ضمان المثل كالفصلان
ما ذكره في الكتاب اصح لان حكم القرض مثبت بقوله اقرضتك مائة
الاقرار والاثبات فيه واحد وقد تحقق التسليم والقبض بقوله
اقرضتك بان كان بين يديه او ودلجة في يده شرح
اجماع الكبة للخصم في قبيل او اركا
الاستقراض الفاسد يفيد الملك حتما بوجبه القرض الصحيح
حتى لو استقرض دراهم قبضها ملكها وكذا في سائر الاعيان
ويجب العمد على المستقرض
في التاسع والعشرين
ولا يجوز ان يقرض لغير القرض تبرع بابتدائه وقبل معني قوله
لا يجوز اي لا يطيب المستقرض كله الا انه يملكه المستقرض مضمونا
حتى انه لو تصرف فيه فقد تصرف لانه تصرف في ملكه ويكون
المستقرض مضمونا عليه وهذا كما قلنا في قرض الاعيان لا يجوز

ومعناه انه لا يطيب له كله ويكون مضمونا عليه حتى لو كان محبدا
فاعتقه فقد اعتقاقه لانه اعترف بملك نفسه كذا في قول المكي
باب في فصل الصرافات المكي في كتاب
نوع في الكد
ولوا اشتري شيئا بالدرهم المكي سبق فان كانت الدراهم بعينها جاز
لانها بعد الكد وصارت سلعة وان لم تكن بعينها كما لو لا يجوز
البيع قال صلى الله عليه وسلم وبني ان يجوز لانها ان كانت بعد
الكد وتباع تباع وزنا فقد باع بموزون في الذمة وان كانت
تباع عددا فقد باع بعدد المعلومات في الذمة
باب في صفات
ولوا اشتري فلوس بفضة ثم كسدت قبل القبض الفسخ عند ابي
حنيفة وعلى المشتري رد المبيع ان كان قائما وقيمته او مثله ان
كان هالكا وعند ابي يوسف ومحمد لا يبطل والبيع باختيار
ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ قيمة الفلوس وجه قوله
ان الفلوس في الذمة وما في الذمة لا يحتمل الهلاك فلما يكون
الكاد هلاكيا بل عيبا فيها فيوجب اختيار ان شاء فسخ وان شاء
اخذ قيمة الفلوس كما اذا كان الثمن رطبا فانقطع قبل القبض و
لا يفسخ منه ان الفلوس بالكد وخرجت عن كونها ثمنا لان ثمنيتها
تمت ما جعلها للناس فاذا ترك الناس التعامل بها بعد اقفاد
زال عنها صفة الثمنية ولا يبيع بها ثم يفسخ ضرره و
لو لم تكسر وكنت رخصت قيمتها او علفت لا يفسخ البيع
بالاجماع وعلى المشتري ان ينقد مثلهما عددا ولا يلتفت الى القيمة
ههنا لان الرخص او الغدا لا يوجب بطلان الثمنية الا بتران
الدراهم قد ترخص وقد تغلو وعلى حالها اثان
باب في فصل واما حكم البيع من كتاب البيوع
ولان باع متاعا غير باذن بالدرهم واستوفى الدراهم فقبل ان
يدفعها الى صاحب المتاع كسدت الدراهم فليس للمالك على الكسرة
سبيل المحيط البرهاني في الرابع
من كتاب البيوع
ولان باع متاعا غير باذن بالدرهم معلوم واستوفى الدراهم فقبل
ان يدفعها الى صاحب المتاع كسدت الدراهم لا يفسد البيع لان
حق القبض له مجمع الفتاوى في فصل
الثمن من كتاب البيوع

وفي التبريد اذا اشترى ثوبا بفلوس كسدت قبل القبض بطل
 البيع عند ابي حنيفة وعندهما لا يبطل ثم عند ابي يوسف
 يجب على المشتري قيمتها يوم العقد وعند محمد قيمتها اخر ما ترك
 الناس المعاملة بها ثم عندهما الكساد في البلد يكفي لفساد
 البيع في تلك البلد وهو عند محمد انما يفيد العقد اذا كانت
 لا تروج في جميع البلدان ويبنى هذا على مسئلة بيع الفلوس
 بالفلسين عندهما يجوز اعتبارا لا اصطلاحا لبعض الناس
 وعند محمد لا يجوز اعتبارا لا اصطلاحا الكل وفي المنتقى
 اذا خلت النفوس او رخصت قبل القبض قال ابو يوسف
 قوله وقول ابي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرهما ثم رجع
 ابو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع
 البيع ويوم وقع القبض وهو قول ابي يوسف الاخر
 وعليه القسوة هكذا قال في المحيط والدين على هذا
 والانتقاع والكساد سواء والمتقطع ان لا يوجد في السوق
 الذي يباع فيه وسواء كان المبيع مقبوضا او لم يكن
 فان كان المبيع مقبوضا فحكمه حكم البياعات الفاسدة
 وفي النكاح يجب قيمته تلك الدراهم والاجابة كالمبيع
 وانفذ بعض المتأخرين البعض من العقد بقدر ما لم يقبض
 وقيل في المقتطع عليه قيمته في اخر يوم القطع من الذهب
 الفضة وهو المختار وفي الاصل اذا اشترى بفلوس
 ثم كسدت قبل القبض بطل الشراء يعني فساد البيع
 لو رخصت لا وفي المحيط دال باع متاع الغير باذنه
 بدراهم معلومة واستوفى الدراهم فقبل انه يدفع الى صاحب
 المتاع كسدت الدراهم لا يفيد البيع لان حق القبض له
 وفي الفتور رجل اشترى ثوبا مفرزا معلوما من ارض وقبض
 ثم بعد ذلك باع البايع الارض كلها من المشتري بئنه معلوم ولم يسمع
 الشقص فاراد المشتري ان يمنع من الثمن لمكان الشقص
 ان كان ما سمي في العقد الثاني بجميع الارض يكون حصته
 الشقص اقل من الثمن الاول او اكثر فعليه جميع الثمن الثاني
 وانتقص البيع الاول وان كان بمنزلة الثمن الاول ففي ذلك الشقص
 البيع الاول هو المعبر وفي باقي الارض ثمنه هو الثاني برفع منه
 حصة الشقص رجل باع دارا ببلد اخر ولم يعلم الا
 باللفظ ثم امتنع المشتري عنه ادرا الثمن يوم البايع ان يخرج مع

المشتري الى البلدة الذرفية الدار او يبعث وكيلها بقبض الثمن
 والتليم الدار رجل اشترى جارية بالف مثقال ذهب او فضة
 فباعها لصفان حسنة مثقال ذهب وحسنة مثقال ذهب
 بخلاف اذا قال البائع من الدنانير والدراهم فان هناك يكون حسنة
 مثقال ذهب وحسنة دراهم وزن سبعة ومعنى قوله وزنه
 سبعة يعني من الدراهم التي يكون وزنه عشرة منها وزنه عشرة مثقال
 يعني سبعة دنائير واصلا ان لقول ان الدراهم كانت على
 عهد عمر بن عبد الله عليه ثلاث مرات بعضها كل درهم اثني عشر
 قيراطا وبعضها عشرون وبعضها عشرة وكانت الدنانير على نوع
 واحد وكان يقع بين الناس خصوصه واختلاف في مبالغاتهم
 فتا ورعر صراخه في ذلك فقال بعضهم خذ من كل نوع ثلثة
 فاخذ ثلث العشرة وثلث عشرون وثلث اثني عشر فذلك اربعة
 عشر قيراطا وبقية وزنه الدنانير عشرة من على حاله فيكون وزن
 عشرة دراهم مثل وزنه سبعة دنائير لانه عشرة دراهم كل درهم
 اربعة عشر قيراطا يكون مائة واربعين وسبعة دنائير كل دينار
 عشرون قيراطا يكون مائة واربعين قيراطا الا ان اهل
 الحساب ياخذون الدراهم اثني عشر قيراطا لانه اقل وكذا
 في الخلاصة قلت وفي زماننا الدرهم ستة عشر
 قيراطا والدينار المصروب ثمانية عشر قيراطا فيكون العشرة
 دراهم مائة وستين قيراطا وسبعة دنائير مائة وستة عشر
 قيراطا فلا توافق الا ان يعني بالدينار المثقال في زماننا وهو
 ثلثة وعشرون قيراطا الا يبرأ فيكون سبعة مثاقيل مائة وستين
 قيراطا فيستوافقا وافقد الموقوف

نوع

القيراط خمس شعيرات مستوية مقطوعة الاطراف وهو نصف الدنانير
 فالدنانير قيراطان والدنانير بالفتح والكسرة هو سدس الدرهم
 ويقال له ايضا دنانير والدرهم اسم لمصروب الدور من
 الفضة كالدينار من الذهب والتميزه القطعة المذابة من
 الذهب او الفضة واول من احدث الدنانير الحجاج وقولهم
 المعتمدين في الدنانير وزنه المثاقيل وفي الدراهم وزنه سبعة
 مال الكرخي في مختصره هو ان يكون الدرهم اربعة عشر قيراطا و
 تكون العشرة وزنه سبعة مثاقيل والمانتان وزنه مائة واربعين
 مثقالا وكانت الدراهم في الجاهلية ثقالا مثاقيل وخفانا طبرية

فلما ضربت في الاسلام جمعة القليل للخصف فجعلوها اربعين
فكانت العشرة وثمانين سبعة فذكر ابو عبيدة في كتاب الاموال
ان هذا الجمع والضرب كان في بني امية م

نوع

بائع غلاما بيا فاسدا وتقابضا ثم ابرأ البائع من القيمة
ثم مات الغلام ضمن القيمة ولو قال ابرأكم من الغلام فهو
برئ اذا باع بوزن هذا الكجر ذهباً جاز وقيل لا يجوز
قال الاخر بعتك هذا بالفت درهم الائمة نقد بيت المال
فقبل البسج فالتمس لشعانة نقد بيت المال اشتري من غيره
جماله عليه من الدين لا يجوز لو قال قال اشتري بهذا درهم
التي في هذه الصقة فباعه منه بها فاذا هي عليه خلاف نقد البلد
يطالبه بنقد البلد لانه مشروط عرفا قال رجل اشترت هذا
بربعة الدراهم التي في هذه الخابية فقال بعت بها ثم راى
الدراهم فله الخيار ويسمى هذا خيار الكمية اذا قال لا خولفت
بذا منك بعشرة ووهبت منك العشرة وقبل المشتري
جاء الشراء ولا يبرأ منه الا ان التمن لم يجب بعد ولو باع
ام ولده او مدبرته فاتفقا في يد المشتري فلا ضمان عليه عند وقال
بضمن القيمة من بيع الفضة الحركية

في باب كساد الثمن

نوع في التاجيل

وفي التجريد ولو اقضى مؤجلاً او شرط التاجيل بعد القرض
فلاجل باطل والمالك حال تآمر جائنه

في الرابع والعشرين من كتاب البيوع

كل دين اجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاولى القرض
الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة ومما
في القنية الرابعة اوامات المديون المستقرض فاجل الدابر
الوارث اكمسة الشصيع اذا اخذ الدابر بالشفقة و
كان الثمن حالاً فاجله المشتري السابعة بدل الصرف
السابعة رأس مال السلم اشتباه من كتاب

المداينات

كل دين حال اذا اجله صار مؤجلاً الا القرض فانه تأجيله
لا يصح اي لا يلزم فيض الكرك في نوع

في التاجيل

قضى كديون الدين المؤجل قبل الحلول او مات فاحد من تركه
فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراكمة التي جرت المباينة
بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل لئيم الدين الفتى به ايضا
قال نعم ولو اخذ المقرض القرض والمراكمة قبل مضى الاجل
فلله ديون ان يرجع منها بحصة ما بقى من الايام قسبه

من كتاب المباينات

ولو كان الدين مؤجلاً فنقضناه قبل حلول الاجل كجبر على
القبول في صرف فاصبحنا من بيع
رجل اخذ دراهم غيره فاجله صاحب الدراهم فان كانت
مستملكة صح التاجيل ولو كان الثمن حثيثاً كالقرض
وتحوم فنضرب فيه الاجل عند البيع فيفضل

الكر في نوع في التاجيل

كتاب الكفالة

الكفالة هي عقد وثيقة وغرامة شرعت لدفع الحاجة وهو
وصول المكفول له الى احياء حقه واكثر ما يكون او لحما ماله
واو بسطها نداه واخرها غرامة ومن لم يصدق فليج
حتى يعرف السلام من السلام حرارة المكفول

في الكفالة

ركن الكفالة الاجاب والقبول فالاجاب من الكفيل ان يقول
انا كفيل او ضمين او زعيم او فخرم او قنيل او حميل او كنت
قبلي او كنت عند سر واما القبول من الطالب فهو ان يقول
قبليت او رضيت او هويت وما يدل على هذا المعنى

من كفالة البديع في بيان

ركن الكفالة لمختصا

وجملة الكلام فيه ان المكفول اربعة انواع عيب ودين
وقفس وقفل ليس بدين ولا عيب ولا نفس اما العيب فهو
عيب هو امانة وعيب هو مضمونة اما العيب التي هي امانة فلا
تصح الكفالة بها سواء كانت امانة عيية واجبة التسليم كالوكة
وماك الشركات والمضاربات او كانت امانة واجبة التسليم
كالعارية والمستأجرة الا جازاً لانه اضاف الكفالة الى عييتها
وعييتها ليست بمضمونة ولو كفل بتسليم المستعار فامتناعه
عن التسليم والمستأجر لا جازاً لانها مضمونة التسليم عليهم
فالكفالة اضيفت الى مضمون على الاصيل وهو قفل تسليم

فصححت واما العين المضمونة فتكونان احدهما مضمونة بنفسها
 كالمنصوب والمقبوض بالبيع الفاسد والمقبوض على سؤم الشرا
 والثانية مضمونة بغيرها كالمنبيع قبل القبض والرهن وتصح
 الكفالة بالبيع الاول لانه كفالة بمضمون نفسه الا ترى انه
 يجب رد عينه حال قيامه ورد مثله او قيمته حين هلاكه
 فيصير مضمونا على الكفيل على هذا الوجه ايضا ولا يصح
 بالبيع الثاني لان المنبيع قبل القبض مضمون بالثمن لا بنفسه
 الا ترى انه اذا هلك في يد البائع لا يجب عليه شيء ولكن يسيطر
 الثمن على المشتري وكذا الرهن غير مضمون بنفسه بل بالدين
 الا ترى انه اذا هلك لا يجب على الرهن شيء ولكن يسيطر
 الدين عن الرهن بقدره واما الفعل فهو فعل التسليم
 في الجملة فيجوز الكفالة بتسليم المنبيع والرهن لان البيع
 مضمون بالتسليم على البائع والرهن مضمون بالتسليم
 على المرمون في الجملة بعد قضاء الدين فلو ان المكفول مضمون
 على الاصيل وهو فعل التسليم نصحت الكفالة به كخلافه
 هلك لا شيء على الكفيل لانه لم يبيع مضمونا على الاصيل
 فلا يفي على الكفيل ولو استأجر دابة للمحمل فحمله رجل لا يحمل
 فان كانت الدابة بعينها لم يجز الكفالة بالحمل وان كانت
 بغير عينها جازت لان في الوجه الاول الواجب على الاجرة فعل
 تسليم الدابة دون الحمل فلم يكن الكفالة بالحمل كفالة بمضمون
 على الاصيل فلم يجز وفي الوجه الثاني الواجب على فعل
 الحمل دون تسليم الدابة فثبت الكفالة بالحمل كفالة بفعل هو
 مضمون على الاصيل فجازت وعلى هذا اذا كفل بنفسه
 من عليه الحق جاز عند اصحابنا لان الكفالة بالنفس كفالة
 بفعل هو مضمون على الاصيل فجازت وعلى هذا اذا
 كفل بنفسه من عليه الحق جاز عند اصحابنا لان الكفالة بالنفس
 كفالة بفعل وفعل التسليم مضمون على الاصيل فقد كفل
 بمضمون على الاصيل فجاز وكذا اذا كفل برأسه او بوجهه
 او برقبته او بوجهه او بنصفه والاصيل فيه انه اذا افترق
 الكفالة الى جزأين مع الرأس والرقبة ونحوهما جازت وكذا اذا
 افترقا الى جزأين مع كانه نصف او الثلث ونحوهما جازت
 من كفالة البسالة في فصل واما
 شرائط الكفالة ما يخصها

والا حاشا

فصل

واما بيان حكم الكفالة فنقول وبالله التوفيق للكفالة حكم
 احدها ثبوت ولاية لمطالبة الكفيل بما عليه الاصيل عند عامة
 مستأجرين ويطر هذا الحكم في شرائط انواع الكفالات لان الكل
 في افعال هذا الحكم سواء وانما يختلف محل الحكم من الدين والعين
 والفعل فيطالب الكفيل بالدين بدين واجب على الاصيل لا
 عليه فالدين على واحد والمطالب به اثنان غير ان الكفيل
 اذا كان واحدا يطالب بكل الدين وان كان به كفيلا كان والدين
 الفات يطالب كل واحد منهما بخمسة مائة اذا لم يتكفل كل واحد منهما
 عن صاحبه لانهما استويا في الكفالة والمكفول يستحق الا نفق
 فيقتسم عليهما في حق المطالبة كما في الشراء ويطالب الكفيل
 بالنفس باحضار المكفول بنفسه ان لم يكن غائبا وان كان
 غائبا يؤجل الكفيل الى مدة يمكنه احضاره فيها وان لم يحضره
 في المدة ولم يظفر بحجبه ليقض حبه اليه ان يظفر بحجبه فاذا علم ان
 ذلك يستلزم اذ الشراء او غيرها اطلقت النظر الى حال القدرة
 على احضاره لانه بمنزلة المفاسد لكن لا يحول بين الطالب
 وبين الكفيل بل يلزمه ويطالب الكفيل بالعين بتسليم
 عينها ان كانت قائمة ومثلها او قيمتها ان كانت هالكة و
 يطالب الكفيل بتسليم العين والفعل بها وقال بعض الحكماء
 ان حكم الكفالة بالدين وجوب اصل الدين على الكفيل و
 المطالبة مرتبة عليه فيطالب الكفيل بدين واجب عليه لا
 على الاصيل كما يطالب الاصيل بدين واجب عليه لا على
 الكفيل فيتعهد الدين حيث تعدت المطالبة وبه اخذ الشيخ
 وزعم ان هذا يمنع من صحة الكفالة بالاجنان المضمونة والنفس
 والفعل لان هذا الحكم لا يتحقق في الكفالة بغير الدين وهو مخطئ
 في زعمه لان الكفالة انواع وكل نوع حكم على صفة فاعلم حكم
 نوع منها لا بد له من عدم حكم نوع اخر كما براءة الاصيل فليس
 حكم الكفالة عند عامة العلما والطالب بالحيار ان ساطع الكفيل
 وان شئت طالب الكفيل الا اذا كانت الكفالة مفيدة براءة الاصيل
 لانها حوالية بغيره او كانت مفيدة بغيره لانها في معنى كونه
 وقال ابن الجوزي ان الكفالة تلزم براءة الاصيل و
 الصحيح قول العامة لان الكفالة تمنع عن الضم وهو من ذمة الى ذمة
 في حق المطالبة بما على الاصيل او في حق اصل الدين والبراءة

تأني الضم وان الكفاية لو كانت مبرية لكانت حوالة وبها متقابلة
لان تغاير الاسامي دليل تغاير المعاني في الاصل وبها اختيار
مطالبة لايه او الاخر بل بملك مطالبة فقولنا بين هذا وبين
خاصب الغاصب ان للمالك اختيار تضمن ايها شاء واذا
اختار تضمن احدهما لا يملك اختيار تضمن الاخر وجوب
الفوق ان المضمونات بملك عند اختيار الضمان واذا
اختار تضمن احدهما فقد ملك المضمون فلا يملك الرجوع
عنه هذا المعنى هو ما تقدم لان اختيار الطالب مطالبة امة
بالمضمون لا يتضمن ملك المضمون فهو الفوق وكذا فرقوا
بين هذا وبين العبد المشترك بين اثنين اختلف احدهما وهو
موسر حتى ثبت للشريك الساكن اختيار تضمن المضمون و
استسعاء العبد فباختيار احدهما بطل اختيار الاخر لانه لا
اختار ضمانا احدهما صار نصيبه منقول الى المضمون عند اختيار
فالمضمونات ملك باو الضمان فلا اختيار الاستسعاء
ليسع وهو رقيق عنده وانما يعنى كذا باو السعابة وبينهما
ولا ثاني ههنا كذا الطالب لا يملك المضمونات باختيار المطالبة
فيملك مطالبة الاخر والثاني بنبوت ولاية مطالبة الكفيل
الاصيل اذا كانت الكفاية باصرة في الازواج كلها ثم ان كانت
الكفاية بالنفس بطلب الكفيل يتسلم نفسه الى الطالب اذا
طالبه وان كانت بالعين المضمونة بطلبه يتسلم عينها ان
كانت قائمة وتسلم مثلها او قيمتها ان كانت هالكة اذا طوبى
وان كانت بفعل التسليم والحمل بطلبه وان كانت باليد
بطلبه بانحلاله اذا طوبى فكلما لوب الكفيل طالب هو
المكفول عنه باخذ من والرجس كان ان يجبر المكفول
عنه لانه هو الذي اوقعه في هذه العصة فكان عليه تخليصه منها
وان كانت الكفاية بغير امر فليس للكفيل حق طاعة الاصيل
اذا لزم ولا حق احبس اذ حبس وليس له ان يطالب بطلبه
قبل ان يودر وهو وان كانت الكفاية باصرة لالة ولاية المطالبة
انما تثبت بحكم القرض او التملك على ما ذكره وكل ذلك يفت
على الاداء ولم يوجد بجواز الوكيل ان له ولاية مطالبة الموكل
بالثمن بعد الشراء قبل ان يودر هو من قال نعم هناك الثمن قبل
المبيع والملك في المبيع كما وقع وقع للموكل في ان الثمن عليه
فكان له ان يطالب به وههنا المطالبة بسبب القرض او التملك

ولم يوجد
الكفاية من كسب الكفاية
بدائع في فصل في بيان حكم

وفي فاء ورأسه لوقال لصاحب الدين مالك على فلان انا دفع
اليك او اسلم اليك او قبضه لا يكون كفاية ما لم يتكلم بما يدل
على الالتزام وفي الاصل لو قال لآخر انا ضامن لمعرفه فلان
او ضامن لان اذكرك عليك او لان ادل على منزله لا يكون كفاية
ولو قال انا ضامن لتعرفه او على تعرفه ففيه اختلاف المسامحة
وفي النوازل في نصية قال ابن محمد من احسن ابا سليمان الجوزجاني
عن رجل قال لآخر انا ضامن لمعرفه فلان قال ابو سليمان اما في كونه
اجه حسبه وابيك لا يلزم شيء فاما ابو يوسف قال هذا على
معاملة الناس وعرفهم قال القصة ابو الديق بهذا القول
عن ابن يوسف غيرة مشهور والظاهر ما روي عن ابن حنبل
ومحمد بن حنبل ولو كفل بنصر فلان الى شهر ثم دفعه قبل الشهر
برئ وان الى الكفول ان يقبله هذا لفظ الحاكم الجليل الكافي
من كفاية فنحن الحركي قريبا من ذلك

وحكمه صيرورة ذمة الكفيل مضمونة الى ذمة الاصيل في حق
المطالبة دون اصل الدين ولا يلزم من لزوم المطالبة على الكفيل
وجوب الدين عليه الا ان الوكيل مطالب بالثمن وهو على الموكل
حتى لو أبرأ البايع الموكل عن الثمن جاز وسقطت المطالبة هو الكفيل
خواتمة المقتضى من الكفاية قريبا من ذلك

واما القول في الطالب فلو ان بقول قلت او رضيت او هويت
وما يدل على هذا المعنى ثم كون الكفاية في الاصل لا يخلو خراجه
اقيم اما ان يكون مطلقا او مقيدا بوصف او مطلقا بشرط
او مضافا الى وقت فان كان مطلقا فلا شك في جوازه اذا اشجع
شرائط الجواز وبها ما ذكر غير انه ان كان الدين على الاصيل
حالا كانت الكفاية حالية وان كان الدين عليه موقعا كانت
الكفاية موقعة لان الكفاية بمضمون على الاصيل فتتقيد بصفة
المضمون واما المقيد فلا يخلو اما ان كان مقيدا بوصف
التأجيل او بوصف انحلال فان كانت الكفاية موقعة فان كان
التأجيل الى وقت معلوم بان كفل الى شهر او سنة جاز ثم ان
كان الدين على الاصيل موقعا الى اجل مثله تأجيل الى في حق الكفيل
ايضا وان سمي الكفيل اجلا از يد من ذلك او القصر جاز لان
المطالبة صوح الطالب فلا ان يتبرع على كل واحد منهما بتأخير حقه

وان كان الدين عليه حالا جازا التأجيل الى الاجل المذكور و
يكون ذلك تأجيلا في حقهما جميعا في كل الرواية ورو
ابن سماعه عن محمد انه يكون تأجيلا في حق الكفيل خاصة
وجه هذه الرواية ان الطلب خص الكفيل بالتأجيل
فيختص به كما اذا كفل حالا او مطلقا ثم اخرج عنه بعد الكفا
ووجهه هو الرواية ان التأجيل في نفس العقد يجعل
الاجل صفة للدين والدين واحد وهو على الاصيل فيصير
موجبا عليه ضرورة بخلاف ما اذا كان بعد تمام العقد لان
التأخير المتأخر عن العقد تأخير المطالبة وقد خص به الكفيل
من كفالة البديع

فلا يبعد كذا الى الاصيل
في بيان ركن الكفالة
واما الذي يرجع الى المكفول له فالواجب منه ان يكون معلوما
حتى لو كفل لاحد من الناس لم يصح لان المكفول له اذا كان
مجهولا لا يصلح ما شرع له الكفالة وهو المتوثق ومنه
ان يكون في محال العقد وانه شرط الانعقاد عند ان حنفية
ومحمد اذا لم يقبل عنه حاضر في المجلس حتى ان من كفل الغائب
قبله اخرج جازا لا يجوز عنه اذا لم يقبل عنه حاضر وعن ابو يوسف
روايتان وظاهر اطلاق محمد في الاصل انها جائز على قوله
الاخر يدل على ان المجلس عندك ليس بشرط اصلا ولا شرط
الانعقاد لان محمد ارجمه انه يطلق اجوار على الساق فاما
الموقوف فيسببه بطلان الا ان يجيز وهذا الاطلاق صحيح
لان الجائز هو ان في اللغة يقال جازا لغيره اذا نفذ
وجه قول ابو يوسف ما ذكر في صدر الكتاب من معنى هذا
العقد لغة وشرعا وهو الضم والالتزام بتم انجاب الكفيل
فكان ايجاب كل العقد والدليل عليه مسئلة المراجعة
من كفالة البديع في فصل ما

شرائط الكفالة
واما صحة دين الكفيل فليس بشرط لصحة الكفالة فتصح
كفالة المضر لكن عن الثالث لانها تبرع واما الذي يرجع الى الاصيل
فان احدهما ان يكون قادرا على تسليم المكفول بنفسه
بأنه عند اية حنفية فلا تصح الكفالة عن ميت مفلس وعند
الامامية تصح والثاني انه يكون الاصيل معلوما بان كفل بما
على فلان فاما اذا قال على احد من الناس او بعين او بنفس

او بفعل فلا يجوز لان المضمون عليه مجهول واما حرية الاصيل
وعقله وبلوغه فليس بشرط كجواز الكفالة
في فصل واما شرائط الكفالة من
كتاب الكفالة لمختصا

الفروق بين الكفالة والضمان ان من الضمان ما لا يكون
كفالة بان قال الاجنب خالع امرأتك على الف على فانما
او بع عبدك من فلان على ان ضامنه لك خمسمائة من الثمن
فان الضمان على الضامنه هنا لا على المشتري والمرأة

سراج الوهاج من كتاب المحرر
واما الكفالة بالمال فبما تفرق معلوما كان المال او مجهولا اذا كان
دينا صحا كما مثل ان تقول انك قدت عنه الف او مائة على او
بما يدركك في هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء طلب الكفيل
الذي عليه الاصل وان شاء طالب كفيله ويجوز الكفالة بامر
المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر جع باليودر عليه وان
كفل بغير امره لم يرجع باليودر وليس للكفيل ان يطلب
المكفول عنه بالمال قبل اداء الدين وان كانت الكفالة بالمال
فلو طالب مع هذا واداه ثم اراد ان يسرد ليس له ذلك
فلو ادرك المكفول عنه اذ اكد يسرد فلو تصرف الكفيل ورجع
ان اداه على وجه الرسالة لا يطيب له سواء كان من النفقة او
من العوض وان اداه على وجه القضا ان كان المال من النفقة
يطيب له وان كان من العوض عنه ما يطيب له واجتنب
الروايات عن ابي حنيفة في رواية البيهقي لا يطيب له و
في رواية الكفالة يطيب له ثم في رواية يتصدق بالرجع وفي رواية
يدفع الى المكفول عنه فان لزم الكفيل بالمال كان له ان يلزم المكفول
عنه حتى يخلصه وان جبر كان له ان يجبر المكفول عنه ولو وهب
رب الدين لاحدهما فهذا واداء المال سواء وكذا الوات الطاء
فورشه احدهما ولا ابرأ الاصيل برأ الكفيل ولا ابرأ الكفيل
لم يبرأ الاصيل والمالك عليه على حاله وكذا الوار عن الاصيل
فهو تاجر عن الكفيل بخلاف العكس وفي الخلاصة وفي الكفالة
بالنفس يؤخذ الكفيل باجتماع المكفول به ما يمكن ان مات بطلت
الكفالة ويجبر ان لم يظهر عنه فان ظهر عنه لم يجبر ولو استأجر
رجلا لخيطة فمبصه او استكره رواية الى بغداد فكل جيل خياطته
او جملته لا يرجع اما لو كفل باجملة وان خياطته مطلقا صححت والاهل

انه اذا امكن تحصيله من الكفيل تصح الكفالة واذا لم يكن لاحق ولو كفل العبد
يصح ولو كفل بالمبيع لا يصح والكفالة بالعقود باطله وبانحلال
كذلك عنه ايجز نفسه رحمة الله وعندنا لا يصح وهو عيان في تسليم
المبيع قبل وبه يفتى في فضل الكفيل

من كتاب الكفالة

اذا كفل بالقرض الى اجل هل يتاخر عن الاصيل ام لا ونجبر الحكم في ذلك
ذكر الله ورر في شرح مختصر الكفر في الابرار ان رجلا لوا من رجلا مالا وكفل
عنه رجلا الى وقت كان على الكفيل الى وقته وعليه المقترض حاله وذكر في
المحيط فقال الكفالة بالقرض الى اجل جائزة وهو حال على الاصيل لان
وجب على الاصيل فرض لانه وجب بالاستقراض والقرض لا يقبل الا لاجل
وما وجب على الكفيل ليس بالقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهو ليست
بالستقراض حقيقة لكن الكفيل ليس بمنزلة المقرض بالاداء فانه يمكن
الدين بمقابلته ما ادى فيصير مباحا وضمة ومبادله حقيقة وذكر في حرة
الاحكام الكفالة بالقرض الى اجل جائزة والحال على الكفيل الى الاجل وعلى
الاصيل حاله وذكر في شرح التكملة وغيره مثل هذا وكذا بقية الكتب
قلت فتحررت من هذا ان الكفالة بالقرض الى اجل يصح
ويكون مؤجلة على الكفيل وصحة وعلى الاصيل حاله كما كان ولا يفتى
الى ما قاله اخصير من قوله من الجرب اذا كفل بالقرض الى اجل يصح
بتأجيل على الاصل ويزج حيلة في تأجيل القرض فكل الكتب ير ذلك
ولم يقل في العباد احد غيره واذا دار الامر بين ان يفتى بما قاله اخصير
وحده او بما قاله القدورر وكل الاصحاب فلا يفتى الا بما قاله القدورر
وبقية الاصحاب ولا يفتى بما قاله اخصير ولا يجوز ان يجلس في بعض
القضاة يحكم بما قاله اخصير من غير ان يعرف ان اخصير ذكره وانما
يقول سمعت ذلك من الشيخ انه هو اخصير في تأجيل القرض وهو خطأ
ولا يجوز ان يعمل به انفع الوسايل

في قبول الكفالة اذا كفل بالقرض الى اجل

وان كان له رجل على رجل درهم موجه فكفل به ولم يسم في الكفالة
الاجل فانه يصير كفيلاً بالمال الى ذلك الاجل فان مات الكفيل قبل
الاجل فهي عليه حاله تؤخذ من ماله وان ادى ورثة الكفيل الدين
من التركة لم يكن لهم ان يرجعوا بالدين على الاصيل مالم يحل الاجل ولو
لم يمت الكفيل ولكن مات الاصيل سقط الاجل في حقه ولا يقط
في حق الكفيل من كفالة

خزانة المفتين

رجل ام رجلا به كفل عنه لرجل بالعت درهم فكفل ثم ان المطلوب دفع
الاعت الى الكفيل ولم يدفع الكفيل الى الطالب واراوا المطلوب
ان يسترد المال من الكفيل انه اداءه عليه وجب القضاء فليس له ان يسترد
لانه انما وجب للكفيل عليه بعقد الكفالة وان اداءه عليه وجه الرسالة
فليس له ان يسترد لانه ادين في الاداء ولو ايجبه

في الفصل الثاني من كتاب الكفالة

رجلان في سفينة معهما متاع فقلت السفينة فقال احدهما لصاحبه
المتاع متاعك عريان يكون متاعى بينك وبينى انصافا قال محمد هذا
فاسد وضمن مالك المتاع نصف قيمة متاعه من اواخر

كفالة البراري

وفي فوائد طحيرة الدين المرغيناني ولو قال الغريم اسلك بهذا الطريق
فانه امن فلك وافذ المصوص لا يضمن ولو قال ان كان مخونا
واخذ مالك فانا صامن وباقي المسئلة بحالها ضمن فصلا لا
ان المخور انما يرجع على الغار اذا حصل الغور في ضمن عقد الكفالة
او ضمن الغار صفة السلامة للغور ونصا عجاية

في الثاني والثلاثين كذا في الفصولين

في الثالث والثلاثين

واذا كفل عن رجل بمال وبيع الاصيل من الطالب عبداً بذك
المال وسلم اليه حتى يبرر الكفيل منه الكفالة كما لا بد الاصيل
ثم سخر العبد من يد الطالب او رده الطالب بالبيع بقصداً
القاضي عاد المال على الكفيل فانما رعايته

في السادس من كتاب الكفالة

الوكيل يقبض الدين اذا كفل صح ويحل الوكالة لان الكفالة آو
من الوكالة كونه لازمة فتصلح ناسخة لها بخلاف العكس
ورر في باب الوكالة بالخصوص والقبض

من كتاب الوكالة

رجل كفل عن رجل بمال فوكله صاحب المال لقبضه عن الغريم
لم يصح لان الوكيل منه يعمل لغيره ولو صح هذا صار حاله نفسه
في ابراء ذمته فانعدم الركن درر في باب

الوكالة بالخصوص والقبض من

كتاب الوكالة

اخر من الاصيل فهو ناخير من الكفيل لا عكس برائة
في اول كتاب الكفالة

واذا جبر الكفيل بحبس المكفول عنه معه واذا لزم يلزمه لو الكفالة بانه
والآلا ولا يأخذ المال قبل الا اذا دلت المسئلة على جواب الواقعة وهو
ان المكفول له يتكفل من جبر الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثر
برأيه في الغاير من ادب الله

رجل كفيل عن رجل بمالك ثم ان المكفول عن اعطى الكفيل رهنا ذكر في
الاصل انه لو كفيل بمالك موكل على الاصيل في عطاه المكفول عنه
رهنا بذكره جازا الرهن قاصيحات في

فصل الكفالة بالمالك من كتاب الكفالة
باب فيما يصح من الكفالة وما لا يصح

بسم الكفالة بالبدن على رواية القدر في تصحيح اشار في الاصل ان
كان لهم عطاه من الديو ان لا تصح والا فتصح قسبه
في باب ما يصح من القضا والكفالة

رجل كفيل عن رجل بمالك في الطالب غائب والمكفول عنه حاضر فاجاب
الطالب بعد ذلك لا تصح الكفالة في قول ابي حنيفة ومحمد ونص
في قول ابي يوسف ولو كان المكفول عنه غائبا والطالب حاضرا فاجاب
الطالب جازا لا تفان

فصل الكفالة بالمالك من كتاب الكفالة
ولو مات الرجل ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل بالدين لا تصح عنده
حنيفة لكنها المطالبة ساقطة وعندهما صححت خلاصه

في اواخر الفصل الاول من كتاب الكفالة
قال الاسيحي في الصحيح قول ابي حنيفة واعتمده المحبوس والنسفي و
صدر الشرح وادب الفضل الموصلي وغيرهم تصحيح
قدوري في الكفالة

وفي المتن رجل مضطرب عن رجل رجلا فاعاه المقصود منه وهو قائم
بجسده ثم اخذ كفيل بالعبء ثم طرد العبد لم يفهم الكفيل شيئا الا ان
المقصود منه البينة فيضمنه الكفيل قيمته حينئذ في قول ابي حنيفة
وابي يوسف وكذلك الدابة والثوب والعوض فاما الدراهم
والدنانير وما يتقال او يوزن فالمسئلة فيها على ما وصفتا فانه يؤخذ
الكفيل بالكفالة ولا يشترط اقامة المقصود منه البينة الا الاصيل
وفي الاصل مضطرب رجل عن رجل في استئجاره فطالبه صاحبه ولا يكفل
ولا يكفل المقصود منه اقامة البينة من قبل انه دين ضمنه وان كان
الاصيل كيبلا او زينا مستهلكا فكفل بكفيل جاز ولو لم يضمنه
لا يكفل المقصود منه البينة ان الاصيل له كدين ادعاه رجل على رجل

فضمه له رجل ذكر ابن سميحة في نوادر عن ابي يوسف لو ان رجلا تزوج
وتزوج ثاة لرجل واكلمها فضمه رجل لثاة لم تكن عليه ثاة عنده
اي حنيفة لانه ليس عليه ثاة اما عليه قيمتها وكذلك لو اقض رجل
رجلا ثاة فقبضها واستلمها فضمها رجل عنه لم يلزم الضمان
لانه ليس عليه شيء من الثاة وكذلك كل شيء لا يتقارضه الناس
فيما بينهم فهو مثل الثاة في قياس قول ابي حنيفة بهذا المسائل نص
عن ابي حنيفة ان حق المقصود منه بعد هلاك المقصود في القيمة
لا في العين وفي صحيح الاصيل عن ابي حنيفة ان حق المستملك
عليه في العين حتى قال يجوز ان يصالح عن المقصود بعد هلاك
عنه اكثر من قيمته وقال ابو يوسف واما انا اقول لا يغتصب
ثاة غيره وفيها فضمها له اضر عنه انه يلزم الضمان وادع فيه
القياس قال وكذلك لو غصب عبيد او مات عنه فضمه رجل
لضمه اياه وخبره في الثاني

عشر من كتاب الكفالة
التبع لا يعتمد قيام الدين فان من قال لقنان الف درهم واما
كفيل به صححت الكفالة وعليه ادائها قال لم يلزم لوجه الدين اصلا
من كفالة الاكمل
نوع

قال في الهداية ومن باع لرجل ثوبا وضمه له الثمن او مضارب فضمه
ثم يتابع فالضمان باطل في الكفالة التزام المطالبة وصح الهمان فيضمن
كل واحد منهما ضامنا لنفسه ولا شيء المال امانة في ايديهما والضمان يثبت
بحكم الشرع فيه وعليه وقال السعفي في شرحه في تعليقه وذلك لان
حق القبض للموكل بحرية الاصل في البيع ولهذا لا يبطل
بموت الموكل ولا بعوله ولهذا لو وكل الموكل بقبضه من
ثم عزل الموكل الموكل صح وهذا لان الثمن بالعقد وجب للموكل
على المشتري على ما هو الاصل انه حقوق العقد راجع الى الموكل
والعاقبة لغيره في حقوق العقد كما لعاقبة نفسه ولهذا كان اخضر
بالمطالبة ولو حلف المشتري للموكل عليه شيء كان بارا ولو حلف
الموكل عليه شيء كان حائشا فلما ثبت اصاله الموكل في القبض
ثم لو صح الضمان منه يضمنه ضامنا لنفسه وانه لا يجوز بكتات
الموكل بالتمكاح اذا ضمنه للمرأة عن الزوج المهر لانه في باب النكاح
اذا ضمنه للمرأة عن الزوج المهر لانه في باب النكاح سفير لا يلق قبض المهر
فلا يضمنه ضامنا لنفسه

في الكفالة بالبدن على رواية القدر في تصحيح اشار في الاصل ان كان لهم عطاه من الديو ان لا تصح والا فتصح قسبه في باب ما يصح من القضا والكفالة

وتصح الكفالة بالثمن والمقصود بالمقبوض على سؤم المشرى والمبيع
 سحافاً سداً والخارج والنواصب قبله ما يكون كجرحه كجرحه من غير
 النقص المشترك والمالك الموقوف لتجسس الجحش وفداً لا ساري وقيل
 هو ما ليس من كجبايات التي في زماننا يأخذ الظلمة بغير حق فانه ربه
 الاول جاز الكفالة برأى اتفاقاً لا لزوم واجب مضمون وان اراد المالك
 فقيه اختلاف المشايخ

من كفالة

والفتور على الصحة فانها صارت كانه يكون القاصحة
 صدر الشرعيه من كتاب الكفالة
 ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فكفل رجل مهرها جازت الكفالة
 في تزوج الكفالة بالمسعى وكذا دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل
 ونزولها قبل الدخول بها وجب المنعة ولا يؤخذ الكفيل بالمنعة
 خزانة المفتين من المهر من كتاب النكاح

باب في تعليق الكفالة بالشروط

نوع في الكفالة المتعلقة بالشروط
 ذكر في الكافي في شرح الوافي وصح تعليق الكفالة بالشروط كما لو قال باعوت فلانا
 فعلى ما ذاب لك عليه فعلى ما غصبك فعلى بخلاف ما لو قال ما غصبك
 احد شيئا ثم قال ان كان الشرط ملائماً بان كان شرطه لوجوب
 الحق لقوله اذا استحوذ المبيع او لا معنى للاستيفاء كقوله اذا قدم
 وهو مكفول عنه او نقدر الاستيفاء كقوله اذا غاب عن البلد ليخرج
 وان لم يكن ملائماً كقوله ان هبت الريح او حاد المطر او ان
 زبد الدار لا يصح وكذا اذا كفله الى مجيء المطر او هبوب
 الريح بطل الاجل وصحت الكفالة لانها ليست الا حال الموعود
 بين التاجر والكفالة مما تصح تعليقها بالشروط ولا تبطل بالشروط
 الفاسدة كالطلاق والعناق وفي الاصل رجل قال للمبيع
 اذا آلف المودع ودعيتك او محمد فانا صا من كسصح ولو قال
 ان فلك اصابك فلان خطه فانا صا من الدية صح ففلك
 قوله ان فلك سيج ولو قال ان غضب فلان فالك او احد
 من هؤلاء القوم فانا صا من كسصح ولو علم فقال ان فلك
 ان شيئا فانا له صا من لا يصح وفي المنتقى رجل
 قال لا خزان لم يعطك فلان فالك عليه فانا لك صا من
 بركك ولا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذر عليه لاصح فانا
 نقاضاه فقال اعطيك لزم الكفيل ولو مات المطلوب

وفي الصحيح انما بعد ذلك لا جاز
 اذا قال الرجل نفسي او فوقي
 فلان الفدية مني على ان يكون
 كسب والدفع الى العاقل سبيح
 فبذلك استوفى العاقل
 وكذا الفتور على الصحة
 القاصحة من المهر من كتاب
 في زوج ملك امانة وكذا
 لو قال اعطاك فلانا
 على ان صا له
 صا له
 كذا

قبل ان يتقاضاه لزم الضامن ايضا ولو لم يمت كنهه قال اعطيك ان
 اعطاه مائة او ذهب السويق فاعطاه او قال اذهب الى المنزل
 حتى اعطيك فالك فاعطاه فهو جاز فان طال ذلك او لم يعطه من يوفى
 لزم الكفيل المالك ولو قال ان نقاضيت فلانا فالك عليه فاعطيك فانا
 فالك عليه من كسفات المطلوب قبل ان يتقاضاه بطل الضمان رجل
 قال لا خزانة فالك عليه فلان ان قبضه منه ودفعه اليك قال لا يسر على
 ضمير المالك انه يدفع من عنده انما هذا غير ان يتقاضاه له ويدفع اليه
 ولو قال اعطاك فلان فاعطاك فلان فاعطاك فلان فاعطاك فلان فاعطاك
 ولم يؤد لزم الكفيل وفي الفتاوى رجل قال لا خزانة فالك عليه فاعطاك
 فالك الكفيل ثم اقر فلان فالك لزم في شركة الكفيل وكذا انما ان الدرك وفي
 الكفالة للبيعتين من اصحابنا اذا اعلن وجوب المال في الكفالة بما ذكره في
 ان جليل الشاغل كما لو كفل بالمال الى احصاء دوا الدياس او صوم النصارى
 او الى النيرة جازت الكفالة وان كان مجهولاً فالك بعضهم لان مبني الكفالة
 على التسوية لانها عقد تبرع من غير عوض في دون الصلة ويصح بكونه
 ولو عرفت بشرط فسد كذا ما ذكرنا اذا اعلن باجل مجهول فالك البهره في
 وما ذكره على سبيل الشرط ان كان سبباً لوجوب الحق ولا معنى للاستيفاء
 جاز فان قال اعطاك المبيع فعلى ضمانه جاز وان قال اذا هبت
 الريح او دخلت يدك الى الكفالة جازت والشرط باطل والمالك حال
 ثم بحث ثم قال فاما مسئلة الرهبوب فالك فاحشة ولا يعلق لوجوب
 المال به للاستيفاء فيبطل الشرط وثبت الكفالة لانها لا تبطل بالشروط
 الفاسدة كالطلاق والعناق وفي فتاوى التنبيه رجل كفل عن رجل قال
 على ان يكفل عنه فلان بكذا من المال فلم يكفل فلان فالك فانه لا يرد
 وليس له خيار في ترك الكفالة ولو كفل رجل كجراج يعرج بالاجماع رجل كفل
 بنفسه فلان الى غدا فلم يواف به غدا في المسجد فعليه المال الذي
 له عليه واشترط الكفيل على الطالب ان لم يواف به غدا في المسجد
 فعليه المال الذي له عليه واشترط الكفيل على الطالب ان لم يواف به
 غدا فيقتضيه منه فانا برئ منه فالتقيا بعد الغد فقال الكفيل قد وافيت
 وقال الطالب قد وافيت انا ولم تواف انت لم يقصد واحد منهما على
 الموافقة فلو اقام المطلوب البينة على الموافقة برئ من الكفالة فبين
 ولو كفل بنفسه رجل بامر فلان لم يواف به غدا فعليه المال فاعطى الكفيل انه
 وافى به لا يصدق رجل قال لا خزانة فانا فاعطاك فلان فاعطاك فلان فاعطاك
 وان قال الطالب بوعته مناعا بالفت وقبضه منه فاقربه المطلوب ومجد الكفيل
 بوعده الكفيل استحق ما بدكره البينة ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان

ونها عن المباينة صح حتى لو باع بعد ذلك لم يلزم الكفيل
شيء ولو وجد الكفيل في المكفول عند المبيع فقام الطالب البينة
على احدهما انه باعه وسلمه اليه لزمهما ولو كفل بغير علم ان جعل
الطالب لاجل فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل
وان كان مشروطا في الكفالة فالكفالة باجته كذا في الخلاصة

فصل في كفيل المحكي

رجل قال للطلب ان عجز عن كذا لاداء فهو علي فاعجز بغير علم
بجبر ان جبره ولم يؤد لزم الكفيل خلاصة

في الفصل الثاني من كتاب الكفالة

رجل قال لاخوان لم يعطك فلان مالك فهو علي فتقاضى
الطلب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزم الكفيل
استحبابا فاضحا

في فصل الكفالة بالمال

ولو قال ان غصب فلان مالك او احد من هو لاء القوم
فانما من كذا حتى ولو علم فقال ان غصبك ان شيئا
فمالك ضامن لا يصح من كفالة المحكي

في الفصل الثاني كذا في البزاره ونظروكم

باب فيما يصح به الكفالة وما لا يصح

ولا قال لغيره الدين الذي لك علي فلان انا ادفعه اليك انا
اسم اليك انا اقضيه اليك لا يصح كفيلا ما لم يتكلم بلفظ
دل على الالتزام كقوله كفلت ضمنت علي

خزانة المفتين في الكفالة

استاجر دارا كل شهر درهم ولم يسلم عدد الشهر فاجارة
وقعت على شهر واحد ولو سكن من الشهر الثاني لزمه الشهر
الثاني وكذا كلما سكن من الشهر فلو اخذ كفيلا بالاجرة لزم
الكفيل ما لم يلزم المستاجر فان مات الكفيل ثم سكن المستاجر
شهر بعد ذلك فما لزم المستاجر لزم تركه الكفيل ولا تبطل
الكفالة بالموت كما لا تبطل الكفالة الدرك بخلاف كفالة النفس
لان موجب الدرك والكفالة بالمال انما هو المال والمال قايض
وجوبه على الميت لان التركة خلف عنه الذمة في حق المال
اما الكفالة بالنفس فوجبهما فعل تسليم النفس والفعل مما
لا يصح وجوبه على الميت وليس للكفيل بالاجرة ان يأخذ المستاجر
بالاجرة ولو قال لغيره ما اقرتك به فلان فهو علي ثم مات الكفيل

ثم اقرتني فلان لزم المال في تركه الكفيل وكذا ضمان الدرك
خزانة المفتين في الكفالة

والكفالة ببدل الكتابة والدية والسعاية لا تجوز
خزانة المفتين من كتاب الكفالة

نوع في الكفالة بالنفس

اذا كفل بنفس من عليه الحق جاز عند اصحابنا لان الكفالة بالنفس
كفالة بالفعل وفعل التسليم مضمون على الاصيل فكذا كفل بمضمون
على الاصيل فجاز وكذا اذا كفل برأسه او بوجهه او برقبته او
بروحه او بنصفه والاصيل فيه انه اذا اضاف الكفالة الى
جزء جامع كالرأس والرقبة ونحوها جازت لان هذه الاعضاء
يعبر بها عن جملة البدن فكان ذكرها ذكر للبدن كما في باب
الطلاق والعقاق كذا اذا اضافها الى جزء شائع كالنصف
والثلث ونحوها جازت لان حكم الكفالة بالنفس بنوعه ولا
المطالبة بتسليم النفس والنفس في حق وجوب التسليم لا تجزى
وذكر بعض ما لا تجزى شرعا ذكر كفا في الطلاق والعقاق و
اذا اضافها الى اليد والرجل ونحوها من الاجزاء المعينة
لا تجوز لان هذه الاعضاء لا يعبر بها عن جميع البدن وهي
في حكم الكفالة متجزئة فلا يكون ذكرها ذكر اجمع البدن كما في
الطلاق والعقاق من كفالة البدن

في فصل وامانة الكفالة

ان عاب اي المكفول عنه وعلم مكانه امانة اي احكام الكفيل
مدق ذهابه وراياه فان مضت ولم تحضر حبه وان لم يعلم
ار مكانه لم يطالب به ودرر الكفالة

ولو كفل بنصف المطلوب على انه ان لم يوافق به غدا فعليه
ما عليه وهو الالف فمضى الوقت ولم يوافق به فاعمال لزم الكفيل
لان ههنا كفالتان بالنفس وبالمال الا انه كفل بالنفس مطلقا
وعلى الكفالة بالمال شرط عدم الموافقة بالنفس وكل ذلك
حائز اما الكفالة بالنفس فلا شك فيها وكذلك الكفالة بالمال
لان هذا شرط ملائم للعقد محقق لما شرع له وهو الوصول الى
الحق من جهة الكفيل عند تعذر الوصول اليه من جهة الاصيل
فاذا لم يوجد الشرط لزم المال واذا ادعى لا يبرأ عنه الكفالة
بالنفس كجواز ان يدعى عليه مالا اخر فيلزمه تسليم نفسه وكذا اذا قال
فعليه ما عليه او عليه الف لكنه لم يسلم لان جهالة قدر المكفول

لا يمنع صحة الكفالة ويلزم جميع الالف لانه اختلف الكفالة الى ما
عليه والالف عليه وكذا لو كفل المرأة بصد اقربا ان لم يوافق
الزوج وصد اقربا وصيف فالوصيف لازم للكفيل
لان الكفالة بالوصيف كفالة بمضمون على الاصيل وهو
الزوج لان احيوا ان ثبت دين في الذمة بدلا عما ليس بحال
فيلزم الكفيل ولو كفل بنفس رجل وقال انه لم او انك
غدا فعلى الف درهم ولو قيل الالف التي عليه او الالف التي
او عيت والمطلوب بغير مال لازم للكفيل عند ابي حنيفة
وابن يوسف وعند محمد لا يلزم وجه قول محمد ان هذا
واجب احوال معلقا بالخطابة لانه لم يوجد الاضافة الى
الواجب ووجوب احوال ابتداء لا يتعلق بالخطبة فانما
الكفالة بانك ثابت فيتعلم بالخطبة لم يوجد وجه قولهما
ان مطلق الالف ينصرف الى الالف الموعودة وهي
الالف المضمونة مع ما ان في الصرف الى ابتداء الاكتمال
في العقد وفي الصرف الى ما عليه صحة فالصرف الى ما
فيه صحة اولي ولو كفل بنفسه على ان يوافق به اذا دعا به
فان لم يجعل فعليه الالف التي عليه جاز لانه كفل بنفسه
مطلقا وعلو الكفالة بالمال بشرط عدم الموافقة بالنفس عند
طلب الموافقة وهذا شرط ملائم للعقد لا ذكرنا فانما اطلب
منه المكفول لتسليم النفس فان سلم مكانه برروانه الى بما اقرم
وان لم يسلم فعليه احوال لتحقيق الشرط وهو عدم الموافقة
بالنفس عند الطلب ولو قال اتني به عتية او غدوة
وقال الكفيل انا اتيك به بعد غد فان لم يأت به في الوقت لزم
طلب المكفول فعليه احوال لوجوب شرط المروم وان احوال المطالب
الى ما بعد الغد كما قال الكفيل فان به فهو يبرر احوال لانه بالمال
بطل الطلب الاول فلم يبق التسليم واجبا عليه وصار كانه طلب
منه من الابداء التسليم بعد غد وقد وجد فيبر من احوال ولو كفل
بالمال وقال انه وافيتك غدا فانما يبرر فوافاة منه الغد يبرر
من احوال في روايه وفي رواية لا يبرر وجه الرواية الاخيرة
ان قولهم ان وافيتك غدا فانما يبرر تعليل البراءة عن احوال
بشرط بشرط موافاة النفس والبراءة لا تشمل التعليق بشرط
لان فيها معنى التملك والتمليك لا يصح تعليقه بالشروط
وجه الرواية الاولى ان هذا ليس لتعلق البراءة بشرط الموافقة

بل هو جعل الموافقة غاية الكفالة بالمال والشرط قد يدرك بعض الغاية
لمناسبة بينهما والاول اسبه

البداية قريب من اوله
ولو كفل بنفسه وقال انه لم يوافق به غدا فعلى الف درهم والطلب
يدعى الالف والمطلوب بغير مال وكذا الكفيل بغير مال علمه شيئا
لزمه احوال عند ابي حنيفة واليه يوسف وقال محمد لا شيء عليه
وهو قول ابي يوسف اما لو ادعى الطالب احوال والمطلوب
ينكره فكفل رجل بنفسه المطلوب بان لم يوافق به غدا فعلى احوال
الذرا دعاه على المطلوب فلم يوافق لزم الكفيل احوال بالالف
من كفالة خزانة الاحمل

نوع في التسليم

وعن الاصل اذا سلم الكفيل المكفول به الى الطالب برز قبل
الطالب او لا كما يدون اذا جاء بالدين فوضع بين يدي
الطالب ولو دفع المطلوب نفسه الى الطالب وقال دفع
نفسه من كفالة فلان يبرر وكذا لو دفعه رسول الكفيل او وكلا
وفي فتاوى القاضى اذا اخذ كفيل لامة المدعى عليه
باب الكفيل او لا بامره فالكفيل اذا سلم الى القاضى او الى
برر فان سلم الى المدعى لا وهذا اذا لم يصف الكفالة الى
المدعى فان اضاف يبرر قال الكفيل للمدعى فاجواب على العكس
وفي المنتقى رجل كفل بنفسه محبوس بنفى للقاضى ان يخرج حتى يدفع
الكفيل الى المكفول له ثم يعيد الى السجن وقد مر ولو ضمن
لاخر بنفسه رجل فحبس المطلوب في السجن فلم لا يبرر ولو
وهو في السجن يبرر ولو صلى عن الحبس ثم حبس ثانيا فدفعه
اليه وهو في الحبس يبرر كما في الحبس في امر من امور التجارة
وتجربا صرح الدفوع وان كان في امر من امور السلطان لا يبرر اذا
حبس الطالب المطلوب ثم اخذ الطالب الكفيل فقال دفعه
الى فدفعه وهو في الحبس قال محمد رحمه الله يبرر اليه بطلبه اليه
وهو في حبسه ولو قال المطلوب في السجن دفعت نفسي اليك
عن كفالة فلان كان جائزا ايضا وبرر الكفيل

فنيض المحرك

قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه ثم لان الشرط مفيد
فان سلمه في مجلسه برروا فادبوا سلمه ثم الى الشرط ذلك فان لم
في السوق لم يبرر وهو قول من وبه يفتى في زماننا انتهى

في اقامة الحق ومحل الاختلاف في بلدة لم يقادوا اطلاق العزم منه يدانهم
 كذا في التاتار خاتمة وهذا احد المسائل التي يعني بها في قول
ومنها قود المريض في صلاة كقعود المصل في التشهد ومنها
سماح البينة من اداة الغائب لمقدرا القاضي نفقة ومنها ان
الوكيل بالخصومة لا يل القبط ومنها تضمين الساعي اذا سعى به
وفيه شيئا ومنها ان روية البينة من الصحر لا يكفي بل لابد من
رؤيه داخل ومنها ان روية الدواب مطوية لا يكفي بل لابد من شهود
فهي سبع وليس المراد احصر من كفالة

البحر الرافق

ولو شرط في الكفالة بالنفس ان يسلم اليه في مجلس القاضي جائ
 لان هذا شرط مفيد ويكون التسليم في المصر او في مكان يقدر
 على احضاره مجلس القاضي تسليمها الى القاضي على ما ذكره و
 لو شرط ان يسلم اليه في مصر معين ليصح التقيد بالمصر
 بالاجماع الا انه لا يصح التعيين عند اية حنفية وعند جماع
 على ما ذكره ولو شرط ان يدفع اليه عند الامير لا يتقيد به
 حتى لو دفع اليه عند القاضي او عزل الامير وولي غيره فدفعه
 اليه عند الثاني جائز لان التقيد مفيد ولو كفل بنفسه
 على انه ان لم يوافق به فعليه ما يدعيه الطالب فادعى الطالب
 الف فان لم يكن عليه بينة لا يلزم الكفيل لانه لا يلزم بنفسه
 الدعوى ثم قد اضاف التزامه الى ما ليس بسبب للزوم
 وكذا اذا اقر لهما المطلوب لان اقرار حجة عليه لا على غيره
 فلا يصدق على الكفيل ولو قامت البينة عليها او اقرها
 الكفيل فعليه الالف لان البينة سبب لظهور الحق
 وكذا اقراره لان على نفسه صحيح فيؤاخذ به ولو كفل بنفسه
 على انه ان لم يوافق به الى شهر فعليه ما عليه فمات الكفيل
 قبل الشهر وعليه دين ثم مضى الشهر قبل ان تدفع ورثة
 الكفيل المكفول اليه الطالب فاما لا يلزم للكفيل ويضرب
 الطالب مع الغرماء اما لزوم المال فلان احكم بعد شرط
 يثبت مضانا الى السبب الباق وهو اهل عند من يشترط
 السبب ولهذا لو كفل وهو صحيح ثم مرض تعبه الكفالة بجمع
 المال لا من الثلث واما الضرب مع الغرماء فلا ستواء اليه يميز
 وكذا لو مات المكفول به ثم مات الكفيل لانه اذا مات فقده عجز
 الكفيل عن تسليم نفسه فوجب شرط لزوم المال بالسبب الباق

م كفال البديع في باني ركن الكفال
نوع في الكفال بالدرك

وهذان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقال المبيع واذا استحق
 بخاصم المشتري البائع او لا فان قضى عليه بالثمن جاز ويكون قضا
 على الكفيل ولما ان يأخذ منه ايهما شاء وليس له ان يخاصم الكفيل
 او لا في ظاهر الرواية وروي عنه ابو يوسف انه قال الكفيل يكون
ضمما هذا اذا كان المبيع سورا حبة فان كان حبة فظهر انه حر
بالبيعة فله ان يخاصم ايهما شاء بالاجماع ولو انفسخ البيع
بعد ثبوت سورا استحقال بالدرك بالبيع او بخيار الشرط او بخيار الزرع
لا يواخذ به الكفيل لانه ليس منه الدرك ولو اخذ المشتري رهنا
بالدرك لا يصح بخلاف الكفال بالدرك والقول عرفي في ضمان
ولو بني المشتري في الدار بناء ثم استحققت الدار ونقض عليه البناء
فله ان يرجع عليه بالثمن وبقية بناءه مبنيان اذا سلم النقض الى
البائع واستلم يسلم لا يرجع عليه الا بالثمن خاصة في ظاهر الرواية
وروي عن ابو يوسف انه يرجع عليه بالثمن وبقية البناء والتأليف
ولو سلم النقض الى البائع وقضى عليه بالثمن وقيمة البناء مبنيان له
ان يأخذ ايهما شاء بالثمن ويأخذ البائع ببقية البناء خاصة في ظاهر
الرواية وذكر الطحاوي انه يأخذ ايهما شاء ايهما جاز ان شاء
اخذها من البائع وان شاء اخذها من الكفيل بالدرك ثم يرجع
الكفيل على البائع ان كانت الكفال بامر وجعل الطحاوي وقيمة البناء
بمنزلة الثمن وهو غير سديد لان المفهوم من الدرك ضمان الثمن
في متعارف الناس فلا يكون قيمة البناء داخل تحت الكفال
بالدرك وكذلك لو كان المبيع جارية فاستولدها المشتري ثم
استحقها رجل واخذ منه قيمة الجارية وقيمة الولد والعور فان
المشتري اخذ الثمن من ايهما شاء ولا يؤخذ الكفيل بقيمة الولد
وللمشتري ان يأخذ قيمة الولد من البائع خاصة لانه لم يدخل تحت الكفال
بالدرك ولو كفل له جارية على فلان فقامت البينة عليه بالثمن
الكفيل لانه تبين انه كفل بمضمون على الاصيل وان لم تقم
البينة فالقول قول الكفيل مع بينه في مقدمه اما بقية القول
فقال في المقربة لانه مال الزرع بالترامه فيضد في القدر الملتزم كما
اذا اقر على نفسه بانه يملك واما البينة فلا منكر للزيادة
والقول قول المنكر مع بينه في الشرع ولو اقر المكفول عنه باكر
مما اقر به لم يصدق على كفيله لان اقراره ان حجة في حق نفسه

لا في حق غيره لانه موقوف في حق نفسه يدع في حق غيره ولا يلزم صدق
الدعي الا بحجة من كفا له البائع

في فصل واما شرائط الكفالة

فان الدرك جائز باتفاق اصحابنا قال في الهداية ومن اشترى
جارية وكفل له رجل بالدرك فاستحققت لم يؤخذ الكفيل حتى
حتى يقضى به على البائع لان يجوز الاستحقاق لا ينقض البيع
في ظاهر الرواية فلو لم يقض له بالتمتع على البائع لان احتمال الاجازة
بأنه فاقم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل بخلاف
القضا بالجربة لان البيع يبطل لعدم المحلية بجرة الاستحقاق فلو
قاسه يؤخذ بجرة الاستحقاق ويرجع على البائع والكفيل وفي
التكافؤ ومن اشترى شيئا وكفل له رجل بالدرك فاستحققت لغيره
ان يأخذ منه الكفيل الثمن على البائع ليصير هو كفيلا به وينفسر
الاستحقاق والقضا بالمبيع المستحق لا يجب على البائع ما لم يفسخ
العقد ويجب الثمن اذا قضى لغيره على البائع ولهذا الواجب المستحق
المبيع صح البيع وفي المحيط الكفا له بالدرك جائز وهو
الخام ليس له الثمن عند استحقاق المبيع لان الكفا له بالدرك
انما يتحقق تحقق اصحاب المبيع وتأكيدها لا المشتري بها لا يوجب
المشتري الا بعد الكفا له فلو كفل له بالدرك فاستحق المبيع لم يؤخذ
الكفيل حتى يقضى به على البائع ثم قال بعد هذا ولو ضمن الدرك
في دار اشتراها لم يكن له ان يرجع غير ضمانه قبل ان يلحق الدرك
اشترى ومن ايجي يوسف انه يجوز الاستحقاق يرجع على الكفيل و
الاول هو الظاهر وهو المذهب من كفا له

في فصل في كفا له

رجل باع دارا وكفل لثان بالدرك ثم ادعى الكفيل له الدرك ثم
دعواه من كفا له فاصح

في فصل الكفا له بالمال

باب فيمن يصح منه الكفا له وفيه لا يصح

واما شرائط الكفا له فانه لا يصح لبعضه يرجع الى الكفيل وبعضه
يرجع الى الاصيل وبعضه يرجع الى المكفول له وبعضه يرجع
الى المكفول به سمع منها ما هو شرط الانعقاد ومنها ما هو شرط
النفاذ اما الذي يرجع الى الكفيل فالواضح منها العقل ومنها
البلوغ وانها من شرائط الانعقاد ولهذا التصرف فلا يتحقق
كفا له الجبيع والمجذون لانها حقة تباع فلا يتحقق لمنه من العقل

المتبع الا ان الاب او الوصي لو استدان ديناً في نفقة البقيم وامر
البقيم ان يضمنه المال عنه جاز ولو امر ان يكفل النفس عنه لا يجوز لان
ضمنه الدين قد لزمه من غير شرط فالشرط لا يرد الا تأكيداً فلم يكن
مستوعباً فاما ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب او الوصي فلم يكن
عليه لكان متبرعا به فلم يجز ومنه ما احرته وهو شرط تقاضا التصرف
فلا يجوز كفا له العبد محجور الكان او ما ذون في التجارة لانها تباع
والعبد لا يكفل تباع بغير اذنه مولاه ولكنهما متفقان حتى لو اخذ به
بعد العتاق لان امتناع النفاذ كان لا فاعام الاصلية بل
حق المولى وقد زال بخلاف الصبي لانها غير متفقين منه لعدم
الاصلية فلا يكفل النفاذ بالبلوغ ولو اذنه المولى بالكفا له
فان كان عليه دين لم يجز لان اذنه بالبيع لم يصح وان لم يكن عليه
دين جازت كفا له فتباع رقبته في الكفا له بالدرك الا ان يذنه
المولى ولا يجوز كفا له المولى تبعا لاجنبه لان المولى تبعا عبدا
بقية عليه ورجع على ان صاحب الشرع صلوات الله عليه
وسلامه وسواء اذن له المولى او لم يأذنه لان اذن المولى
لم يصح في حقه وصح في حق القن ولكنه يتفق حتى يطالب به بعد
العتاق ولو كفل المالك ابنا ذون حرة لانها يملك ان يبيع
عليه واما صحته بدنه الكفيل فليست بشرط صحة الكفا له
كفا له المدين كمن من الثمن لانها تباع واما الذي يرجع الى
الاصيل فتوعان احدهما ان يكون قادرا على تسليم المكفول
او بصفته واما بان يذنه المدين الى حنيفة فلا يصح الكفا له بالدين
غير ميت مفلس عديم وعنه ابي يوسف ومحمد تصح وجه قولهما
ان الموت لا ينافي بقاء الدين لانه مال حكمي فلا يفتقر نفاذه
الى القدرة وكذا ابي اذ اقامت عليها حتى تصح الكفا له به وكذا ابي
الكفا له بعد موت مقلد وادامات عن كفيل تصح الكفا له عنه
بالدين وكذا يصح الا براد عنه والمتبع وجه قول ابي حنيفة
ان الدين بخاره على العقل والميت عاجز عن الفعل فكيف كانت
هذه كفا له بدين ساقط فلا يصح كما اذا كفل له ابن بدين ولا
دين عليه وادامات عليها فهو قادر بان يذنه وكذا اذامات عن كفيل
لان اقام مقامه في ضمانه واما الا براد او التبوع فها في
الحنيفة ابراد المولى خذ بسبب التخصيص بواسطة ارضاء
الخصم كونه هذا القدر منه فاما ان يكون ابراد عنه الدين
وتبوعا بصفته حنيفة فلا على ما عرفت في اختلافنا

والثاني ان يكون معلوما بان كفل عال على فلان فاما اذا قال
 عن واحد من الناس او بعين او بنفس او بفعل فلان لان
 المضمون عليه مجهول لان الكفالة جوازها بالعرف
 والكفالة على هذا الوجه غير مبرورة فاما حرية الاصيل
 ومقتله وبلوغه فلا يستلزم بشرط جواز الكفالة لان الكفالة
 بمضمون على الاصيل مقدور الاستيفاء من الكفيل
 وقد وجد اما العبد فلان الدين واجب عليه ومطابق
 في الجملة فاقببه الكفالة بالدين الموكل واما الصبي والمجنون
 فلان الدين في ذمتها والمولى مطالب به في الحال ومطابق
 ايضا في الجملة وهو ما بعد البلوغ والافاقه فتجوز الكفالة
 عن العبد وان كان محجورا وعن الصبي والمجنون الا ان
 الكفيل لا يمكن الرجوع عليهم بما ادعى وان كانت الكفالة
 باذنه لم يذكر في موضع ان شاء الله تعالى وكذا لا يشترط
 حضرة فتجوز الكفالة عن غائب او مجنون لان احاجه الى
 الكفالة في الغالب في مثل هذه الاحوال فليكن الكفالة
 فيها اجوز ما يكون والله اعلم واما الذي يرجع الى الكفالة
 فانواع منها ان يكون معلوما حتى لو كفل لاحد من الناس
 لا تصح كونه المكفول له اذا كان مجنونا لا يصح ما شرع له الكفالة
 وهو التوثيق ومنها ان يكون في مجلس العقد وانه شرط
 الا تعقد عنده الى ختمه ومحمد اذا لم يقبل عنه حاضر في
 المجلس حتى ان من كفل لغائب عن المجلس فبلغه خبره
 لا يجوز عندهما اذا لم يقبل عنه حاضر وعرض الى يونس في ابنته
 وظاهر اطلاق محمد في الاصيل انها جائز على قوله الاخير
 على ان المجلس عنده ليس بشرط اصلا لا بشرط النفاذ ولا
 لا بشرط الانعقاد لان محمد انما يطول اجواز على النفاذ
 فاما الموقوفات فمستحبة باطلا الا ان يجيز وهذا الاطلاق صحيح
 لان ابي نضر لما فذ في اللغة لقال جاز السرم اذا نفذ
 وجه قول الجوهري في صفة ما ذكرنا في صدر الكتاب ان
 هذا العقد اخذ وشرعا وهو الصم واللاتزام يتم بيجاب
 الكفيل فليكن ايجابه كل الحق والتركيب عليه مسئلة الميراث
 ولهما ما ذكرنا ان في معنى التملك ايضا والتمليك لا يقوم الا
 باليجاب والقبول فليكن الايجاب وصره بشرط العقد فلا ينفذ
 غرضه عن المجلس اعتبارا لالتصديق بقدر الامل

واما مسئلة الميراث فقد قال بعض مشايخنا ان جواز الصفاة
 هناك بطريق الايضاح بالقصا عنه بعد موته لا بطريق
 الكفالة ويكون قوله اضمنوا على ايضا منه اليهم بالقصا
 عنه حتى لو مات ولم يترك شيئا لم يلزم الورثة شيء ففعلنا
 هذا لا يلزم وبعضهم جازوه على سبيل الكفالة ووجهه
 ما استرأه ابو حنيفة في الاصل وقال هو بمنزلة المعبر
 من قريته وشرحه هذه الاشياء والله اعلم ان الميراث
 من الموت يتعلق بالدين بماله ولا يصح بمنزلة الاثنية
 عنه حتى لا ينقد منه التصرف المبطل كحج الغريم ولو
 قال اضمنه للورثة اضمنوا الغريم فلان عنه فقالوا اضمننا
 بكنهه فكذلك الميراث ومنها وهو يوقع على مذهبها
 يكون عاقلا فلا يصح قبول المجنون والصبي الذي لا يعقل
 لانها ليست من اهل القبول ولا يجوز قبول ليرثها لان
 القبول يعبر عنه وقوعه الاجاب ومن وقع له الاجاب
 ليس من اهل القبول ومن قبل لم يقع الاجاب له فلا يجزى
 قبلا واما حرية المكفول فليست بشرط كونه العبد من اهل
 القبول والله اعلم واما الذي يرجع الى المكفول فهو ما
 احدهما ان يكون المكفول مضمونا على الاصيل سواء
 كان عينا او دينا او ثقا او فعلا ليس بين ولا بين
 ولا نفس عنه اصحابنا الا انه يشترط في الكفالة بالعين
 ان تكون مضمونا بنفسه
 البدائع في فصل واما مسئلة الكفالة
 وجواب الكفالة
 ولا تجوز كفالة المالك بامالك ولا بالنفس باذنه المولى
 ولا بغير اذنه لانها تباع اما الكفالة بالنفس فلانها
 التزام تسليم النفس من غير عوض والكفالة بامالك
 التزام تسليم المال من غير عوض ان كانت بغير اذن
 المكفول عنه وان كانت باذنه فهي مبادلة في الانتفاء فهي
 تباع في الابطال والمالك تب ليس من اهل التباع وسواء
 اذن له المولى فيها او لم يأذنه لان المولى لا يملك كسبه فلا يجزى
 اذنه بالتباع به ويجوز له ان يتوكل بالبشر وان كان ذلك
 يوجب عليه ضمانا للبايع وهو التمسك به عند بعض مشايخنا
 ملك المبيع يثبت له او لا ثم ينتقل منه الى الموكل فصار

كما يبيع منه او يهدى بعضهم وان كان لا يثبت له لكن الولي له من
 ضرورات التجارة فان ادى فعتق الرقبة الكفالة كذا الكفالة فعتق
 صحيح في حقه لانه اهل المال لانه لا يملك له في الحال لانه لم يبيع
 في حق المولى فاذا عتق فعتق من المولى فيطالب به في العبد
 المحجور اذا اقبل ثم عتق بخلاف الصبي اذا كفل ثم بلغ لانه لا يبيع
 ليس من اهل الكفالة لانه ليس له قول صحيح في نفسه بخلاف
 العبد ويجوز كفالة غيره لانه لا يملك له لان بدل الكتابة واجب عليه
 فلم يكن متبرعا والاداء اليه والى غيره سواء وظل يجوز له
 قبول احواله فعتق اعلى وجهين انما كان عليه دين الانسان
 وعلى صاحبه الدين دين لا فرق في حاله على المالك تب فهو جائز
 فانه ضمنه بالمال كان واجبا عليه فلم يكن متبرعا ولا فرق بين
 ان يؤدرا الى هذا او الى غيره فان كان لان على اخر دين
 فاحاله على المالك تب وقيل احواله وليس عليه دين المذكي
 احاله عليه لا يجوز لانه تبسج وله ان يشارك اخر شركة تحت
 وليس له ان يشارك شركة منفردة لانه ليس له منفعة
 على الكفالة بل على المولى والمالك تب من اهل المولى ولو كان
 الرجل عبدا لم يكن له ملكية واحدة على العبد درهم على ان
 كل واحد منهما كفيل بغير صاحبه فلهذا المسئلة على ثلثة
 اوجه اما ان كاتبها على مال وجعل كل واحد منهما كفيل بغير
 صاحبه ان ادبا عتقا وان عجزا ردا في الرق وانما ان
 كاتبها على مال ولم يقل ايضا ان ادبا عتقا وان عجزا ردا في
 الرق اما اذا كاتبها على ان كل واحد منهما كفيل بغير صاحبه
 فالقياس انه لا يجوز هذه الملكية تب وفي الاستحسان يجوز اذا
 قبل وجه القياس ان هذه كتابة بشرط الكفالة وكفالة
 المالك تب عن غيره المولى لا تصح ولا كفالة بدل الكتابة
 والكفالة بدل الكتابة باطلة وجه الاستحسان ان هذا
 ليس بكفالة في الحقيقة بل هو تعليق العتق بالاداء و
 المولى يملك تعليق عتقها بالاداء كل واحد منهما ولو كفل
 هكذا كان جائزا كذا كتب هذا واما اذا كاتبها على العتق
 درهم على انهما اذا ادبا عتقا وان عجزا ردا في الرق فكذلك
 الجواب في قول علمائنا الثلثة وعندنا فكل واحد منهما
 ملك تب على حدة بدائع في فضل
 واما بباينه فملك المالك تب في المالك تب

كفالة العتق باذن مولاه يجوز ولو اخذ العتق في الرق وبعد عتقه
 وكفالة الصبي لم تجز ولو باذنه ابيه
 في الفصل الثالث
 او الصبي بعد بلوغه بالكفالة حال صباه او المفق عليه بعد افاقته
 انه كفل حال انما له لا يصح
 اخر من الاول في كتاب الكفالة
 وكفالة الصبي اذا كان له لا تصح سواء اذن له ابو له في الكفالة
 او لم ياذن لانها تبسج محض وقد ذكرناه في مسائل الكفالة
 احكام الصغار في مسائل المأذون
 رجل مال لا خربايع فلانا على ان ما اصابك من خسران فهو على
 او قال رجل لرجل انك هكذا هذا فانا ضامن به لا تصح
 هذه الكفالة
 الكفالة ما كان فيه كتاب الكفالة
 ولو قال او ضامن فلانا العتق درهم فاقضه لا يضم الا مرثيا سواء كان
 خليطا له او لم يكن
 من المحل المذون
 اشترى الوكيل بالشراء فطالب البايح الموكل بالثمن فكفل
 به رجل لم تصح
 فنية في باب ما يصح
 من الضمان والكفالة وفيه لا يصح كفالة
 عبده متقيا لرق في يد رجل فاقض المولى كفلا بنفسه فابون
 فهو باطل لانه كفل باليسر مضمون وكذا لو كفل بعد افاقته
 لما قلنا وكذا لو ادعى رجل على ان انه عبده فانكر المدعي
 عليه وزعم انه حر فكفل رجل بنفسه حتى لو اقام البيينة على انه
 عبده فمات المدعي عليه لاشي على الاصيل ولو كان المدعي
 في بدنا لث فقال لانا ضامن لك قيمة هذا ان استخففت
 صحت الكفالة حتى لو اقام البيينة تبين انه كفل بمضمون
 صحت في يد رجل يدعي انه ابنه وادعى رجل اخر انه عبده
 فضمن له ان فاقام المدعي البيينة وقد مات الصبي فكفيل
 ضامنه لا ذكرنا انه لما قامت البيينة تبين انه كفل بمضمون و
 في محمد فميت ادعى على ان انه غصب عبدا فقبل ان يقسم
 البيينة قال رجل لانا ضامن بالعبد الذي يدعي فهو ضامن حتى انه
 بالعبد فيقيم البيينة عليه لانه كفل بمضمون على الاصيل وهو
 احضاره محال انما ضامن هكذا استخفقت البيينة فهو ضامن

لقيمة لانه تبين انه كفل بمضمون بعين مضمون بنفسه
وان ادعى انه غصب الف درهم واستر بها او عبدا او ما
في يد رجل فقال رجل خذ فانما ضامن المال او لقيمة العبد وهو ضامن
ياخذ به من ساعته ولا يقف على اقامة البينة لانه يقول انا ضامن
لقيمة العبد اقر بكونه القيمة واجبة على الاصيل فقد كفل بمضمون
على الاصيل فلما يقف على البينة بخلاف الفصل الاول لا يشهد
بوقوف وجوب القيمة باقراره بل باقامة البينة فوقف عليها
من كفالة البدائع في فصل واحد

شرائط الكفالة

وفي الخلاصة المدلول ان اقال الرجل اكفل عنى فلما قال فقلت
والطالب غائب انه كان المدلول صحيحا لا يتوقف وان
كان مريضا قال لو رثته اضمنوا عنه وبنى لغوا فضموا و
الغوا غيب جاز استحقاقا اختلفت ما يجتنبها اذا قال
المدعى ذلك لا يجنبه فضمنه الاجنبى بالتاسعة ثم هذا الضامن المبرور
يصح وان لم يسم الدين ولا صاحب الدين والكفالة
بالامانات لا يجوز والكفيل ان يخرج عن الكفالة قبل اجازة
الغائب فيما لو كفل في المسئلة الاولى والقبول لو فسخ
الموقوف لا يصح وفي التجريد ولا يجوز الكفالة بحال الكتابة
قال القدرى حر كفل بها او عبدا وكذا اباك السعابة
عنده ابي حنيفة وعندهما بحال السعابة يصح ولو كفل العبد
بطالب بعد العتق ولا تصح من الصبي وفي القدرى واذا
مات رجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل للغوا
لم تصح الكفالة عنده ابي حنيفة وعندهما يصح هذا اذا لم يكن
للميت مال لا قليل ولا كثير اما اذا كان له قليل من المال
تصح بالاتفاق لكن عنده ابي حنيفة بمقدار ذلك المال لا غير
وعندهما يصح في جميع ما كفل منه غير نقد رقيقه المختلف به
ترك الميت ما في درهم مثلا او ما ياب وبها ودينه الف و
كفل عنه رجل بالف فعنده ابي حنيفة يصح في مقداره المختلف وهو
ما كان ولا يلزمه ازيد منه ذلك وعندهما يصح في مقداره و
يلزمه الا الف بكمالها ولا فرق بين ان يكفل عنه الميت الفقير
ابنه او احد من ذرية او اجنبى واختلف في الكل واحد ومسئلة
عمر يصف فيها اختلاف الشيخ على قولها فمنهم من قال انما يصح
اذا كان للميت مال اما اذا لم يكن له مال فلا يصح

من كفالة الكفيل
وفي المبسوط كفالة العبد باذنه مولا لا يجوز ولو اخذ العبد في
الروح وبعد العتق وكفالة الصغير لا يجوز وان اذن له ابو
هنا وفي التاسع والعشرين

نوع اخر في كفيل القاضى المدعى عليه

عن الاصيل اذا ادعى رجل قبل رجل يدعى فآخذ منه كفيل
ووكيلا في خصومة ضامنا ذاب له عليه جاز وفيه ايضا
القاضى ياخذ منه المدعى عليه كفيل ثقة اذا طلب المدعى وقال
له بيمينه حاضره والتقدير مثلا انه اياهم لانهم كانوا يجلسون
للقضاة في كل ثلثة ايام وتوكل بعينى غيب او اقامت هذا
واحد وقال الاخر غائب لا ياخذ الكفيل ولو امتنع الكفيل
عليه فاعطاه الكفيل بامر القاضى الطالب بالملازمة فوجب
وفي ادب القاضى للخصم اذا كان المدعى عليه مسافرا و
ذلك لا يؤخذ منه الكفيل اذ حقه في البين واذا انفك
انه مسافر اجله الى اخر المجلس فانه امكنه في اخر المجلس اقامة
البينة والاخذ بسبيله ولو انه قال انا اخرج غدا او الى ثلثة
ايام يكفل الى وقت الخروج وان انكر الطالب الخروج ينظر الى زينة
او بيعت منه يثوب به الى رفاعة ابى لهم عن ذلك فانه لو انعم احد
للخروج معناه يكفل الى وقت الخروج وكذا في فسخ الاجارة بعد
السفر كما قدمناه ولو لم يجبر القاضى الاكل حصة عشرة يوما
ياخذ الكفيل الى ذلك الوقت وياخذ كفيل ثقة وهو انه يكون
له دار ملك او حائوت ملك او نحو وفي دعوى المنقول ياخذ
كفيل بذلك الشيء ايضا ولا حاجة الى الكفالة بالعقار فان اعطى
كفيل بالمنقول وقال انا او كل رجلا بخصومة جاز اعلى ما خصه
به عليه القاضى فالقاضى يقبل ذلك منه ولا يكلفه ان يعطى كفيل
بنفسه لكن ياخذ الكفيل من لو كفل بنفسه ولو فعل ذلك بالدين
لا بد ان يراى خذ منه الموكل ايضا وليس له ان يمتنع من اعطى الكفيل
بخلاف ما لو كان المدعى عليه عبدا كذا في الخلاصة

نوع

وفي الصغير المدلول اذا اراد ان يجيب لرب الدين ان
ينظر اليه باعطى الكفيل وقال ابو يوسف لو قال قائل بان
له اربعة مائة دينار على نفقة شهر لا يتعد وفي المتن
رب الدين لو قال للقاضى ان مدلولي فلانا يريد ان يجيبني

فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي الصغير
يجوز المدعى عليه باعطائه الكفيل بحجة والدعوى وسواء كان الكفيل
عليه معروفا او لم يكن في ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يأخذ
ان كان المدعى عليه معروفا وهذا اذا كان المدعى عليه في المص
كان كان غريبا لا يأخذ منه الكفيل وفي الزيادة است يجوز ان يكون
الكفيل والوكيل واحدا فان اعطاه كفيلا بنفسه وامتنع
من التوكيل لا يجبر القاضي ولا يأمر بالملازمة وان اعطاه وكلا
بخصوصه وامتنع عن اعطائه الكفيل اجبر القاضي على اعطائه
الكفيل وان اعطاه وكلا بخصوصه وكفيلا بنفسه والوكيل
قبل ذلك منه في سائر حقوق ولا يقبل من الدين و
ان اعطاه وكفيل وكفيل بنفسه والوكيل وكفيل بالمال المدعى
لا يقبل ذلك منه الا ان يرضى المدعى وان كان الدعوى
في عين يادخذه منه كفيلا في عين المدعى به او يرضعه على يد
عدل وعن الاصل اذا ادعى الكفيل ان الالف التي كفل
من ثمن زعفران ليس بخصم لذلك صح لو اقام البينة على
اقرار الطالب بذلك لا يقبل ولو اراد ان يكلفه ليس له ذلك
لانه لم يصح الدعوى ولو صدقه الطالب يقبل ويصح لانه التنازل
لا يمنع صحة الاقرار الا انه لا يكره لو كفل بالالف واقر ان لفظا
عليه الف او انكر المكفول عنه يجب اكمال الكفيل
وكذا لو ادرك الكفيل اكمال واراد الرجوع عليه بحكم الامر فقال
المطلوب اكمال عن غيري و اقام البينة لا يقبل بشهد
شاهد ان على رجل ان كفل بنفسه رجل لا تعرفه لكن يعرف بوجه
ان جاء به وهو جالس بمنزلة لواقعه عند القاضي انه كفل بنفسه
رجل ثم يقال له ار رجل اتيت به وفكته هو هذا وحلفت عليه
برئت منه الكفالة لانه اجبره في المقربة لا يمنع صحة الاقرار
ولو قال لا تعرفه بوجهه يؤخذ بالكفالة وفي الاقضية اجمعا
ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المديون السفر
لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفل بنفسه رجل
او مال بصره واراد خصم ان يخرج منه البلد انه كان ضمانا الاجل
ليس له ان يمنع وان لم يكن الى اجل له ان يطالبه ابا بدارا
او بتليم النفس وفي القدر وان كان الدين على اثنين
وكل واحد منهما كفيل ضمانا على الاخر فاذا ادر احدهما لم يرجع به
على شريكه حتى يرضى وما يوديه على النصف فيرجع بالزيادة

واذا تكفل اثنان من رجل باللف وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فاذا ادر احدهما يرجع بنصفه على شريكه كفيلا كان او كثيرا
من كفالة فيض الكفيل
وفي الصغير يجبر المدعى عليه على اعطاء الكفيل بحجة والدعوى سواء
كان المدعى عليه معروفا او لا في ظاهر الرواية وعن محمد انه
اذا كان معروفا لا يطالب بالكفيل وهذا اذا كان المدعى عليه
في المص فان كان غريبا لا يؤخذ منه كفيل ويجوز ان يكون
الوكيل والكفيل واحدا وان اعطاه كفيلا بنفسه وامتنع
من التوكيل لا يجبر ولا يؤمر بالملازمة وان اعطاه وكلا بخصوصه
وامتنع عن اعطائه الكفيل اجبر على الكفيل وكذا اعطاه وكيل
بخصوصه وكفيل بنفسه والوكيل قبل ذلك منه في سائر حقوق
ولا يقبل في الدين فان اعطاه وكفيل وكفيل بنفسه والوكيل
وكفيل بالمال المدعى به لا يقبل ذلك منه الا ان يرضى المدعى و
ان كان الدعوى في عين يادخذه منه كفيلا بالعين المدعى به او يرضه
على يد عدل
من او اخر كفالة الزاوية
وذكر صدر الشريعة حم الدين ان في الدين المؤجل لو اخذ
القاضي كفيلا من الخصم الذي يريد ان يجيب لا يبعد استدلالا بالمال
او اطلب الكفيل بنفسه عند اداة الزوج السفوفان هذا
القاضي ياخذ منه كفيلا بنفسه شدة هذا الجيوسف استخا
رفقا بالناس فكذا في سائر الديون قال الفقهاء في مسئلة النفقة
على قول الجيوسف وفي سائر الديون لو اقر في موقت بذلك
كان حينا رفقا بالناس من محيط لبرهنا
في اربع والعشرين
من كتاب الكفيل
وفي الذخيرة رجل له عليه اذ الف درهم مؤجلة فطلب رب الدين
من المديون كفيلا فانفق لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي ظاهر الرواية
عن اصحابنا ان لا ان يطالبه باعطائه الكفيل وان كان الدين
مؤجلا ولو طلب المشتري من البائع كفيلا بالدرهم لو ظهر شيء له
ففي الدين المؤجل وفي المشتري قال رب الدين مد يدي يريه
السفوف الكفيل وان كان الدين وفي البزازي قال
زوج يريه زوجي ان يجيب فخذ منه نفقي كفيلا لا يجيبها اياكم
الى ذلك لا يحل لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني اخذ الكفيل
رفقا بهما وعلى الفقهاء وجعل كفيلا بما ذاب لها عليه وفي

المحيط لو افصح بقول الامام الثاني في سائر المديون باخذ الكفيل
كان حننا رفقا بالناس

في الفصل الثاني في انواع الدعاور

والبيّنات

اجبر على الكفالة في التعزيرات وكل جراحة بلا فصل كذا
في المحيط

ويجوز اجبر على اوطا الكفيل في التعزير لانه لا يحتاج له رنة كونه
حق العبد من كفالة البديع

في فصل واما سائر اوطا الكفالة

باب في دعور الكفالة وما يناسبه

رجل كفيل عن رجل بالثب بامر ثم ادعى الكفيل ان الالف
التي هو كفيل بها قمار او تمن خمر او ما اسبه ذلك مما لا يكون
واجبا لا يقبل قوله ولو اقام البينة على اقرار الكفيل
بذلك والمكفول بذلك يحجب لا يقبل بينة ولو اراد ان يكلف
الطالب لا يلتفت اليه

في الكفالة بالمال

نوع في دعور الكفالة

في الخلاصة في دعور المال سبب الكفالة تبين المال لان
الكفالة في الدية وبدل الحكم لا يصح وفي اجماع الكبار
رجل اقام البينة ان له على فلان الف درهم وهذه الرجل كفيل
به فالمسئلة على اربعة اوجه اما ان يدعى كفالة مبرمة بانه
قال مالك على فلان ومنوع على او مفسدة بان قال الالف الف
لك على فلان ومنوع على وكل وجه على وجهين اما ان كانت
الكفالة بامره او بغير امره ان ادعى كفالة مبرمة واما البينة
ان قال مالك على فلان ومنوع على وقال المدعى قبلت هكذا وانما
على الغائب الف درهم يقضي بالالف على الغائب والكافض
والمدعى بالخيار اما اخذ من الكفيل وان شاء اخذ من الكفيل
فانه اخذ من الكفيل رجع على الاصيل ان كانت الكفالة بامره
ولو كانت الكفالة مفسدة بان يشهد وان كفل بالالف لغير
له على فلان الغائب ولم يشهد وان كفل بامره فان القاضى
يقضيه على الكفيل الكافض خاصة حتى لو حضر الغائب يحتاج الى
اعادة البينة عليه ولو شهد وان كفل عنه بالالف بامره فاقضوا
يكون على الغائب والكافض وفي الاقضية رجل باع من رجلين

متاعا بالثب درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فلقى احدهما
فادعى البينة عليه انه له عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد
منهما كفيل عن صاحبه بامره يقضى له على الكافض بالثب درهم خمسة
منه عليه بالاصالة وخمس مائة ضمنها عن الغائب فان لم يجد

الطالب منه شيئا حصر لقيه الغائب لا يحتاج الى اقامة البينة رجل
اشترى عبدا بالثب درهم وقبضه بامره البائع فطلب البائع الثمن
فادعى المشتري البينة انه اياه بالثمن على فلان الغائب فحضر المحتال
عليه فالما لا يزم عليه رجل ادعى على اخر ما لا سبب الكفالة

عنه رجل وادعى البينة وقضى القاضى به ثم ادعى على اخر ثم
ان المدعى اخذ الكفيل من الكفالة وادعى اذنته ثم علم ان
الدعوى كانت باطلا واحكم لم يقع صحتها فادعى ان

يجيد الدعور ويقسم البينة على ذلك لرجل بالكفالة لا يكون له
ذلك لانه ابرأ ذمته امرأة ادعت على رجل انه كفل لها
بدينار من صدقتها لذر على زوجها فلما تمعت بالثقة وكففت
للمرء الزوج جعل الامر بيد منى غاب ثمرا وقد غاب ثمرا فطقت

نفسه في مجلس فادعت البينة على الغيبة والامر والطلاق فحضر
الكفيل يقبل وان كان الزوج غائبا وينتصب الكفيل
خصما عن الزوج رجل ادعى على اخر انه كفيل له وقال
ان مات فلان المودع يحكم له ويعمى وهو كذا فحضر على وفاته

محيلا وادعى البينة عليه يسمع هذه الدعور في فصل الكفالة
في نوع في الكفالة من كتاب الدعور

كفيل بئنه او مهر ثم الكفيل برهن على فادى البيع والتمكاح
لا يقبل فصولين في القاضى

والتمنا قضى بر رفع بتصد لن الخصم وتكذيب الحاكم الصنا كن اد
ان كفل له عن مد يونه بالثب فانكر وبرهن الدارين ان كفل عن مد يونه
وصكم به احكام واخذ المكفول منه المال ثم ان الكفيل ادعى

على المديون انه كان كفل عنه بامره وبرهن به ذلك تقبل عندنا
يرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء وكذا اذا
استحق المشتري الحكم يرجع على البائع بالثمن وان كان كل مشتري
بالمالك لبايعه لكنه لا حكم به بغيره المستحق صار مكذبا شرعا بالقضاء
القضاء به برأيه في الاول في معرفة
الخصم والتناقض من كتب الدعور
نوع فيما يقع به البراءة وما لا

واذا برز المكفول لكفيل عن الدين وقبل ذلك لا يبرأ الاصيل
 ولو برز الاصيل يبرأ الكفيل الا انه اذا برز الاصيل يشترط قبوله
 او موافقة قبل القبول والرد فيقوم مقام القبول ولو رد ارتد و
 على حاله والدين حل لاجل الكفيل فينبه خلاف ولو ابرأ الكفيل
 الا برأ قبل او لم يقبل ولا يرجع على الاصيل ولو وصحب له او
 قضاه عليه يحتاج الى قبوله واذا قبل له ان يرجع على الاصيل
 ولو قال الطالب للكفيل برئت الي صار لك ان اقر بالاستيفاء
 ولو قال ابرأ بك برز الكفيل وان الاصيل ولو قال برئت و
 لم يقبل الي كما ان بمنزلة قوله برئت الي حتى يبرأ الكفيل والاصيل
 ولو اخرج الطالب الدين من الكفيل لا يكون تأخير عن الاصيل
 ولو رد والتأخير انما يختلف الاسراء ولو تأخر الدين عن الاصيل
 تأخر عنه ولو كان له دين مؤجل على اخر فاحذر منه كفيلاً به ثبت
 على الكفيل مؤجلاً ولو كان الدين عليه حالاً فكفيل به رجل
 مؤجل صحت الكفالة وتأخر عنه جميعاً لان الاجل الحق الدين
 والدين عند الاصيل الا ان يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل
 لكفيل خاصة فلا يتأخر عنه الاصيل ولو ان الكفيل حال
 المكفول والمحتمل عليه احواله فقد برز الكفيل والمكفول عنه
 ولو شرط الطالب وقت احواله برأ الكفيل خاصة برز الكفيل
 ولا يبرأ المكفول عنه ولطالب ان يأخذ به ان شاء الاصيل
 وان شاء المحتال عليه ولا يبرأ الكفيل حتى يبرأ على محال
 عليه من كفالة قرانه المفتس

رجل قال لعمري استعده والى قد ضمننت لهذا الرجل بالالف التي له
 على فلان ثم ان المديون اقام البيعة انه كان قد قضاه قبل
 يضمنه الكفيل قبلت بيئته ويبرأ المديون عن دين الطالب
 ولا يبرأ الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقراراً منه
 بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل ولو اقام المديون بيئته على
 القضاء بعد الكفالة برز المديون والكفيل جميعاً رجل امر
 رجلاً ان يقضي الامور دينه من مال له فاشترى الامور عن القضاء
 لا يجبر له قول الامور كان وعدا او الوعد غير لازم الا اذا قبل
 كفلاً فحينئذ يجبر على القضاء في فصل الكفالة

بالمال من كفالة صحيح
نوع في صلاح الكفيل

في فناء العاقبة الامام رجل كفل غيره رجل بالالف درهم فصالح الكفيل

الطالب من الف على خضما له صلاح الصالح وبرز الاصيل والكفيل
 عن الخمسة الاخر وعن الاصل الكفيل اذا صالح من الكفالة
 بالنفس على مال ابرأه عنها لم يجز الصالح لان هذا معاً وضعت
 مال على مال ولا يجوز في معن المال فيحل ولم يبرأ ولو ادا
 يرجع فيه فان ابرأه من الكفالة على كذا فلكفيل ان يرجع عليه بما
 قضاه وعقد هذا لو صالح المنة الشفيع على مال غير ان تسقط الشفعة
 هوينا وفي الكفالة لا يجب المال ولا يبرأ وكذا الزوج لو صالح المرأة على
 مال في خبار البلوغ والعقاقة ولو كان كفيلاً بالمال فقضاه الطالب
 على غيره من الكفالة بالنفس او قضى بعضه على ان يبرأه عنها جاز
 وفي الزبادات الطالب اذا ابرأ الكفيل فكفيل لا يرجع على الاصيل
 والبالغ لو ابرأ الوكيل على الشئ يرجع الوكيل على الموكل لا ابرأ الوكيل
 لا يكون استفاضة وهذا لو رد برته والكفيل لو رد لا يرتد وفي
 الشفيع اذا ابرأ الطالب الاصيل فزاد برته بالرد ودين الطالب
 على حاله وحل لاجل الدين على الكفيل فيه روايتان ولو رد
 الكفيل التأخير ارتد ولو ابرأه فرد لا يرتد اذا كفل مؤجلاً لدين
 حال تأخير الدين عنها انتم ولو قضاهم في الاخرة كلام يعوق
 في غيره هذا الكتاب ولو كان لرجل على رجل الف درهم وبها
 كفيل فصالح الكفيل الطالب على ماله درهم على ان يبرأ الاصيل
 من الف والكفالة ما جبر رجوع الكفيل على الاصيل بماله درهم
 لا بالالف ولو صالح الكفيل على ماله درهم على ان يبرأ الكفيل
 التسعة رجوع الكفيل بالالف كما لو وهبه الكل وصحة الكفيل
 يرتد بالرد كذا في الخلاصة ولو صالحه على عشرة دنانير على الف
 درهم كان لكفيل ان يرجع بالالف لانه ملكها بالدينار لا بالالف
 على غير اجتناب يكون تملكها كالبيع وكذا لو صالحه على كفيل
 او موزون بعينه او عود من كذا عن الاصل وفي التجريد
 اذا كفل عن رجل بدينهم صالح جدياً فاعطاه مائة مائة او زينة
 ويجوز رجوع عن الاصيل بمثل ما ضمن لا بمثل ما ادر ولير
 هذا كما لمور باداء الدين

فيض الكفيل

وفي شرح الطحاوي ولو صالح الكفيل مع الطالب على الف درهم
 نسيه او زينة برجع الكفيل على المطلوب بما كفل وهو الف
 الجيدة ولو صالح على الف اجو من الدين يرجع ايضا بما كفل
 ولو لم يكن كفيلاً بالمال ولكنه كان مأموراً بالقضاء والدين فقط

اجودها امره فانه يرجع على الامر باقلا فان كان ادى ادى
ما امر يرجع بما ادى والان كان ما ادى اجودها امر يرجع
بما امر لا بما ادى ولو ادى الكفيل والامور بقضاء الدين هذا
جمله الدين ورضي الطالب بذلك يرجع الكفيل بما كفل والامور
بما امر به

باب العشر من كتاب الكفالة

واذا اقرض رجل رجلا الف درهم واخذ بها كفيل فصاح
الكفيل الطالب على عشرة دنانير جاز اذا قبض الدنانير في
المجالس لو صاح المظلوم بنفسه واذا قبض الطالب
الدنانير من الكفيل يرجع الكفيل على المكفول عنه بالف
ولو كان الكفيل صاح الطالب على مائة درهم فاذا طم يرجع
على المكفول عنه الاربعة درهم هذا اذا صاح الكفيل مع الطالب
واما اذا صاح الكفيل مع المكفول عنه قبل ان يودر الكفيل الى
الطالب بما عليه على عشرة دنانير فهو جائز ايضا وكذا
فائدة هذا الصلح ان الكفيل لو ادى الى الطالب بعد ذلك
درهم لم يرجع على المكفول عنه ودين الطالب عليها على حاله
وكان له ان يطالب ايها الشاخص بالالف وان اخذ منه
المكفول عنه الف درهم كان للمكفول عنه ان يرجع على الكفيل
بالف درهم الا ان يث الكفيل انه يريد الدنانير التي اخذها له
الرجوع على الكفيل بالف درهم

باب العشر من

كتاب الكفالة

صاح الدين مع الاصيل بنفق الكفيل بالمال على كفالة
الصالح بحسن الدين والافلا من كفالة القمية
باب ما يصح به البرادة من الكفالة

نوع في الكفالة الموقفة

وفي النوازل قيل القمية ابو جعفر عن رجل كفل بنفسه رجل
الى ثلثة ايام فمضت ثلثة ايام هل يبرأ منه الكفالة قال
لا يبرأ وانما الثلثة الايام اجل لتأخير المطالبة قال
هنا من سالت ابو يوسف عن رجل ضمن لرجل بنفسه الى عشرة
ايام فمضت العشرة الايام قال هو عليه ابد حتى يبرأ اليه
ولو قال فاذا مضت ثلثة ايام فانا بمر يبرأ اذا مضت ثلثة ايام
وعن ابي يوسف في غيره رواية الاصول اذا قال الكفيل للكل

كفلت لك بنفس فلان شهرا فانه تنوجه المطالبة اليه من حين كفل
الى اخر مضمي شهر فاذا مضى شهر سقطت المطالبة اما لو قال
كفلت لك بنفس فلان شهرا فانه لا يطل به بتليم النفس في هذا
الشهر ويطالبه بتليم النفس بعد مضي الشهر واحكامه ان يبرأ
الكفيل في كفالة فتقول انما كفلت لك بنفس فلان الى كذا من الاجل
ثم لا كفالة لك به على وانا بمر فاذا قال ذلك فانه لا يطل لب زحال
ولا بعد مضي الاجل واحكامه حتى يبرأ الكفيل بعد ما كفل بالمال
ان يستفع للمطالب رجل فيقول لا املك كفيل بالمال فبرأه
فاذا كان لا يعلم يبرأ غريمه عن الدين لما كفل هذا بالمال فاذا بمر
غريمه بمر الكفيل من كفالة

نقص الكفالة

اذا كفل عن ان مالا او نفث الى شهر فاطالبه بعد مضي
الشهر كما لو قال انت طالب الى الدليل الى السنة لم يقع الطمان
الا بعد الاجل كذا هوين وقال بعضهم يصير كفيل الا ان موجبا
الى شهر والا اول اصح

باب ما يصح نوقيت الكفالة في الفصل الاول

ولو كفل بنفس فلان الى شهر ثم دفعه قبل الشهر بمر وان ابى المكفول
انه يقبله هذا لفظ الحاكم الجليل في الكافي من فصل

الكفالة من كتاب الكفالة

اذا كان له على رجل الف درهم مبيع فكفل بها رجل الى سنة فهو جائز
الى ذلك الاجل ويكون التأخير عنها جميعا وليس للطالب ان يبرأ
الاصيل بها حتى يسجل ذلك الاجل ولو كان له على رجل الف الى
سنة فبها كفيل فوات الاصيل قبل السنة فالما عليه حال وهو على
الكفيل الى اجله ولو مات الكفيل ولم يمت الاصيل فالما
يحل في مال الكفيل بموته ولا يحل على الاصيل قال ابو يوسف و
لو اقرض رجل رجلا مالا فكفل به عنه رجل الى وقت كان على الكفيل
الى وقت وكان على المقرض حالا لان القرض لا يكون تأجيله وكبر
التأجيل في الكفالة لان الكفيل لم يلزمه الدين بعقد القرض فذلك
ما يحل في حقه دون الاصيل وعن محمد بن ابي عبد الله عن رجل الف حالة
فاعطاه بها كفيل الى سنة قال فكفل كفيل بالمال الى سنة وهو على
صاحب الاصيل حال وصلى على خلاف رواية الاصيل فان
الكفيل اخذ الطالب المال فبرأه حالا ولم ترجع ورثة على الاصيل
الا في الوقت الذي وقت له

سبلج الوصايج من كتاب الكفالة

ولو قال كفلت لك مائة على فلان حالاً على انك متى طلبت منه فله
اجل شهر جاز و اذا طلب منه فله اجل شهر ثم اذا مضى الشهر فله
ان ياتي اخذ مائة شاة ولو شرط ذلك بعد تمام الكفالة بالمال
حالاً لم يجز وله ان يطالبه متى شاء والفوق ان الموصي
عنه كان احدى حاله مطلقه والثانية موجه الى شهر
معلقة بشرط الطلب فاذا وجد الشرط ثبتت الاجل الى شهر
فاذا مضى الشهر انتهى حكم التاجيل في اخذ مائة الكفالة حاله
في المعنى قوله في الكتاب يا اخذ مائة شاة بالطلب الاول وانه
اعلم بخلاف ما اذا كان التاجيل بشرط بعد تمام العقد لان ذلك
تعلق التاجيل بشرط لا تعلق العقد الموجه بالشرط والتأجيل
نفسه لا يحتمل التعلق بشرط فبطل ما سترانه اذا تكفل الى قدم
زيد جاز ولو كفل مطلقاً ثم اخذ الى قدم زيد لم يجز لما ذكرنا كذا اذا

من كفالة البديع في بيان ركن الكفالة

ولو شرط الكفالة بالنفس سلم المكفول به في وقت بعينه جاز لان
هذا تأجيل الكفالة بالنفس الى وقت معلوم فيصح الكفالة بالمال
كذا سائر انواع الكفالات لان التعلق بالشرط والتأجيل و
الاختلاف الى الوقت سواء لان الكل في معنى الكفالة على السواء

باب في كفالة الرهيلين

من كفالة البديع في بيان ركن الكفالة
ولو كفل جماعة بنفس رجل كفالة واحدة فاحضره ادهم برؤا جميعا
وان كانت الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقيون وجه الفرق ان
الداخل تحت الكفالة الواحدة فعل واحد وهو الاحضار وقد حصل
ذلك بواحد والداخل تحت الكفالات المتفرقة افعال متفرقة
ولا يحصل الا باحضار واحد والبراء به فيبرأ هو دون الباقيين
وليس هذا كما اذا كفل جماعة بمال واحد كفالة واحدة او متفرقة فاذا
احضرهم برأ الباقيون لان الدين سقط عن الاصيل باداء المال فلا يبقى
على الكفيل لامر

من كفالة البديع
في فصل واما بيان ما يخرج به الكفيل
ان ان في ثلثه كفلا بالالف يطالب كل واحد بثلث الف وان كفلا
على العقاب يطالب كل واحد بالالف كذا ذكر الامام السرخسي و
المرغبيناني والنمري ناسخه

من كتاب الكفالة
وفي المحيط ولو كان بالمال كفيل فماداه الاصيل ولم يبين فماداه

عنه لانه به يندفع الرجوع بلا مرج وكذا لو كان لكل نصف منه
كفيل على حدة فادرا الاصيل نصفاً منه وقال هو كما كل به فلان
فروع عنه لانه جعل فعله لاحد ما يحتمل فيقع عنه فيصدق فيه وكذا
اذا كان الالف متفرقا عليه في الاصل باء كان من فرضين او بعين
لولاين واجباً بسببين مختلفين باء كان احدهما فرضاً و
الاخر ثمتنا فادرا الاصيل خمساً منه وقال هو الذي كفل بها فله فروع على
ما قال قال في الكتاب الا يبرأ انه لو كان بكل خمساً منه صدك
اورهن فادى خمساً منه وقال هو من هذا الصدك او من هذا الرهن
يقبل قوله فكذا هذا وكذا اذا كان باء احدى الخمس مائة كفيل فادى
خمساً منه وقال هو مالها كفيل فقبل قوله ضمانات

فرض عليه في الضمان في تعدد

الكفالة وفيها مع الجواز

باب في الرجوع عن المكفول عنه

ولو امر خبطاً له ان ينقذ فلان عنه الف درهم جيل فنقذ الف
نحوه او غشبه فلم يرجع الا بمثل ما اعطى لانه يرجع حكم الاقراض ولو
كان الامور كفيلاً يرجع بالف جيله لانه يرجع حكم ملكه ما في ذلك
الاصيل

منية المصفي

في مسائل الامور من كمال الوكاله

كل ما هو مطالب به جازت الكفالة به فان امر غيره بذلك ان قال
علي ان يرجع علي بذلك كان له ان يرجع عليه وان لم يقل علي ان يرجع
علي بذلك كان له ان يرجع عليه وان لم يقل علي ان يرجع عليه بذلك
اختلفوا فيه والصحيح انه يرجع ذكر في السير المسلم اذا كان اسير
في يد اهل الحرب فاشتراه رجل منهم ان اشتراه بغير امره يكون منطوقاً
لا يرجع بذلك على الاسير ويخلى سبيله وان اشتراه بامره في
القاس لا يرجع الامور على الامر وفي الاستحسان يرجع سواء
امر الاسير ان يرجع بذلك عليه او لم يقل علي ان يرجع بذلك عليه
وهو كما لو قال لي رجل بغير نفق من مائة على عيالي او النفق في بناء
داري فانفق الامور كان له ان يرجع على الامر بالنفق وكذا الاسير
اذا امر رجلاً ان يدفع الفداء وبأخذ من مائة فمؤمناً مالاً له

بالشراء في فصل الكفالة

بالمال من كفالة فاصح

قال الكفيل بالدين بامر المطلوب اذا ادى ثم ادى المديون و
لم يعلم باداء الكفيل ابرها يسرد اجاب الاصيل لانه قد قضى دينه

مفظة لان الدين قد سقط ولو كان كفيلاً بغيره امر او كان متبرعا
بالقضاء فكذلك لان المعنى لا يتفاوت
من كفاية قاعديه

الكفيل بامره الاصيل ادى اعال الى الدين بعد ما ادر الاصيل
ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكمي فلا يفرق فيه العلم
والجهل كقول لو كفل ضمنا

ما يصح من الضمان والكفالة ومن
لا يصح كفالته ومن يصح

واذا كان الدين على اثنين بان اشتريا معا عبدا بالفت او
اقتراضا معا وكفل كل منهما عن صاحبه فاداه احدهما لم يرجع
على شريكه حتى يرتد بالادوية على النصف فيرجع بالترائد

ابن الرهام من كفالته الرجلين
واذا كفل رجلان عن رجل مال على ان كل واحد منهما كفيل
عمر صاحبه فكل شئ اداه احدهما يرجع على شريكه بنصفه فليلا
او كشيء ابن الرهام من المحل المردود

الدين اذا ابراه الدين عن الكفيل لا يرجع على المكفول عنه
واذا وصحب يرجع

من كتاب الوكالة
واذا امر الرجل رجلا بان يكفل عن فلان فكفل وادى لا يرجع
على الآخر

الخامس والعشرين من كتاب الكفالة
وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يورثه
فان لو لم يكن له ان يلزم المكفول عنه حتى يخلصه
قد وري من الكفالة

واذا مات الكفيل بالمال لصيرته مال في تركته حالاً وبهت اكن على
الاصيل مؤجلاً حتى لا يرجع ورثته على الاصيل قبل الاجل
وقد وقعت مثل هذه الواقعة فان واحدا كان ضمن عن
رجل المهر المؤجل ومات فطابت المرأة فمهرها في تركته فقطع
بذلك من فتاوى جلال الدين بسبوط

مجمع الفتاوى في فضل اختيار في الكفالة
من كتاب الكفالة

كتاب احواله
واما ركن احواله فهو الانجاب والقبول الاجاب من المحيل

والقبول من المحال والمحال له جميعا فلا يجاب ان يقول المحيل
للمطالب احلتك على فلان بكذا والقبول من المحال عليه و
والمحال ان يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت او نحو ذلك
مما يدل على الرضا والقبول وهذا عند اصحابنا بدليل

في اول كتاب احواله

للمحو الاحكام منها براءة المحيل وهذا عند اصحابنا الثلاثة واما
زعم احواله لا توجب براءة المحيل واكن في ذمته بعد احواله على
ما كان عليه قبلها كالكفالة وجه قول اصحابنا الثلاثة
ان احواله مشتقة من التحويل وهو النقل فكما ان معنى الانتقال
لانها فيها والشئ اذا انتقل الى موضع لا يبقى في المحل الا واضر
واختلف متابعي المتأخرون في كيفية النقل مع اتفاقهم على
ثبوت اصله موجبا لحواله قال بعضهم ان نقل المطلب الى الدين
جميعا وقال بعضهم ان نقل المطلب بحسب قاعده اصل الدين
فباقي في ذمة المحيل وجه قول الاولين دلالة الاجماع و
المعقول اما دلالة الاجماع فلاننا اجمعنا على انه لو ابرأ المحال له
المحال عليه من الدين او وهب الدين منه صح الابراء والهبه
ولو ابرأ المحيل من الدين او وهب الدين منه لم يصح واما قول
بأن احواله لا توجب النقل لانها مشتقة من التحويل وهو النقل
فنفقضي نقل ما اضيفت اليه وقد اضيفت الى الدين لا الى
المطالبه وجه قول الاخيرين دلالة الاجماع والمعقول اما
دلالة الاجماع فان المحيل اذا قضى دين المطلب بعد احواله قبل
ان يرد المحال عليه لا يكون متطوعا وبغيره على القبول واما قول
من قال احواله سريته وثيقته للدين وليس من الوثيقة ابراء الاول
بل الوثيقة في نقل المطلب مع قيام الاصل للدين في ذمة المحيل
بدليل في فصل واما بيان حكم احواله

من كتاب احواله

احواله تصرف على المحال عليه بنقل الحق الى ذمته فلا يتم الا بقبوله ورثته
بجلائ التوكيل يقتضي الدين لانه ليس تصرفا عليه بنقل الواجب اليه
بل هو تصرف باذنه الواجب فلا يشترط قبوله ورضاه ولا يمتنع
الناس في اقتضاء الدين والمطالبة بها على التفاوت بعضهم سبل
مطالبة او اقتضاء بعضهم اصعب فلا يده من قبوله ليكون لزوم
الضرر الصعوب مضافا الى التزامه بدليل في اول

كتاب احواله

احواله المطلقة بخالف احواله المقتضية في احكام منها انه اذا اطلق
 احواله ولم يكن له على المحتمل عليه دين فان المحتمل له يطلب
 المحتمل عليه بدين احواله لا غير وان كان عليه دين فان المحتمل
 عليه يطلب بدينين دين احواله ودين المحتمل فيطلب له المحتمل
 له بدين احواله وطلب المحتمل بالدين الذي له عليه وانما يقطع
 حق المطلقة للمحتمل بدينه بسبب احواله لان احواله لم تنقيد
 بالدين الذي للمحتمل عليه لانها وجدت مطلقة في هذه النظر
 فيتعلمون دين احواله بدينه وبقية دين المحتمل على حاله واذا
 قيدها بالدين الذي عليه بقطع حق مطلقة المحتمل له فيقيد
 احواله بهذا الدين فتقيد به ويكون ذلك الالف الدين
 بمنزلة الدين عندك وان لم يكن رضا على الحقيقة ومنها
 انه لو ظهرت برأت المحتمل عليه من الدين الذي قيدت احواله
 به بان كان الدين ممن مبيع فاستحق المبيع تبطل احواله
 ولو سقط عنه الدين بمعنى عارض بانه هناك المبيع عند
 البائع قبل التسليم بعد احواله حتى يسقط الثمن عنه لا تبطل
 احواله لكن اذا ادعى الدين بعد سقوط الثمن يرجع بما ادر على
 المحتمل لانه قضى دينه بامره ولو ظهر ذلك في احواله المطلقة
 لا تبطل لانه لما قيد احواله به فقد تغلق الدين به واذا ظهر
 انه لا دين فقد ظهر انه لا احواله لان احواله بالدين وقد تبين انه
 لا دين فتبين انه لا احواله ضرورة وهذا لا يوجد في احواله المطلقة
 انه تغلق الدين به بوجوب تقيد احواله ولم يوجد فلا يتعلق به
 فتتعلق بالدينه فلا يظهر ان احواله كانت باطله وكذا كسب لوقيد
 احواله بالالف وادعى عند رجل في ملكك الالف عند المودع
 احواله ولو كانت الالف عند المحتمل عليه مضمونة لا تبطل احواله
 بالملك لانه يجب عليه تسليمها ومنها اذا مات المحتمل احواله
 المقيدة قبل ان يورث المحتمل عليه الدين الى المحتمل وعلى المحتمل
 يكون سورا دين المحتمل له وليس له مال سورا هذا الدين لا يكون
 المحتمل له احيى من بين سورا لولا عنه اصحاب الثلثة وعنده في
 يكون احيى به من سورا لولا عنه كالرضع ولست الفوق بين احواله
 وبين الرضع وهو ان الرضع اختص بغير الرضع من سورا
 الرضعا الاثر برانه لو ملك بسقط دينه خاصة ولا اختص
 بغيره اختص بغيره لان اخراج بالصمان فانما المحتمل له في حق
 احواله المقيدة فلم يختص بغيره ذلك المال الاثر برانه لو

او ما يدرى به المحتمل

لا تسقط دينه عن المحتمل والنور على المحتمل دونه فلم يختص بغيره
 لم يختص بغيره ايضا بل يكون هو وغرنا المحتمل اسوة في ذلك واذا
 اراد المحتمل ان يأخذ المحتمل عليه بدينه فليس له ذلك لان
 المال الذي قيدت به احواله استحق من المحتمل عليه فبطلت احواله
 فلو كانت احواله مطلقة والمسلمة بحالها يؤخذ من المحتمل عليه
 فبطلت احواله فلو كانت احواله مطلقة والمسلمة بحالها
 يؤخذ من المحتمل عليه جميع الدين الذي عليه ولحقته من غرنا
 المحتمل في لا يدخل المحتمل في ذلك وانما يؤخذ من المحتمل عليه
 لانه احواله لم يتعلق به فذلك ملك المحتمل ولا يثارت كره المحتمل
 له في ذلك لانه حقه ثبت على المحتمل عليه فلا يعود الى المحتمل
 ولكن انما يأخذ من غرنا المحتمل كقيد لانه ثبت الرجوع
 اليهم لا حذر جليل اما المحتمل له اذا نور ما على الاخر واما
 المحتمل عليه اذا ادعى الدين والفاضل نصيب ناظر لا مورد
 المسلمين فيحتمل في ذلك باخذ الكفيل بدائع
في فصل ما اذا لم ينظر في احواله
 ولو قضى المحتمل عليه المحتمل المال بامر المحتمل يرجع على المحتمل
 فانما مال المحتمل كان له عليك دين لم يصدق ولم يكن قبول احواله
 لقراره منه بدينه

فصل في المقتضى

واما بيان الرجوع فالكلام في الرجوع في موضعين احدهما
 في بيان سائر الرجوع والثاني في بيان ما يرجع به اما
سائر الرجوع فانواع منها ان يكون احواله بامر المحتمل
 فان كانت احواله لا يرجع بالمال رجل لطلب ان لك على فلان
 كذا وكذا امر الدين فاحتمل بها على ورضي بذلك الطلب جازت
 احواله الا انه اذا ادعى لا يرجع على المحتمل لانه احواله اذا كانت
 بامر المحتمل صار المحتمل له مملوكا الدين من المحتمل عليه بما ادر عليه
 منه احواله فكان له ان يرجع بذلك على المحتمل واذا كانت بغير امره
 لا يوجد معنى التملك فلما ثبت ولاية الرجوع ومنها
 اذا مال احواله او ما هو في معنى الاداء كالرهن والصدقة
 او اقبل المحتمل عليه وكذا اذا ورثه المحتمل عليه لان الارث
 من اسباب الملك فاذا ورثه فقد ملكه فكل من له حق الرجوع
 والوارث المحتمل له المحتمل عليه من الدين لا يرجع على المحتمل لان الالف
 السقاط حقه فلا يعود فيه جانب التملك الا عند اشتغال بالبر

فادام يوجد بقى اسفا ط محضنا فلم يملك المحتال عليه شيئا ولا يرجع
ومن هنا ان لا يكون للمحيل على المحتال عليه دين مثله فان كان
لا يرجع لان الدينين التقيان قصاصا لانه لو رجع على المحيل
لرجع المحيل عليه ايضا فلا يفيد فينتقاص الدينان فيبطل
حق الرجوع واما بيان ما يرجع به فنقول انه المحتال عليه
يرجع بالمحتال به لا بالموودر حتى لو كان الدين المحتال به دراهم
فنقد المحتال عليه دنانير على الدراهم او كان الدين دنانير فنقد
دراهم على الدنانير فتصارفا جاز ويراعى فيه شرائط الصف
حتى لو اقرت قبل القبض او شرط فيه الاجل او اختيار يبطل
الصرف ويعود الدين على حاله فاذا صححت المصارفة فالتكليف
عليه يرجع على المحيل بحال احواله لا بالموودر لان الرجوع بحكم التكليف
وانه يملك دين احواله لا الموودر بخلاف المأمور بالقبض والذم
على ذكرنا في كتاب الكفالة وكذلك اذا باعه بالدرهم او بالدينار
عرضا رجع بحال احواله لا ذكرنا وكذلك اذا اعطاه اذ يوفى
مكان ايجابه ويجوز بها المحتال رجع على المحيل باجبا ولما قلنا
ولو صحاح المحتال المحتال عليه فان صحاحه على جنس حقه
وابرك على الباقي رجع على المحيل بالقدر المتوفى لانه ملك ذلك
القدر من الدين فيه رجع به وان صحاحه على خلاف جنسه حقه
بأنه صحاحه من الدراهم على الدنانير او على مال اخر يرجع على
المحيل بكل الدين لان صحاحه على خلاف جنس حقه معاوضة
والموودر بالصالح عوض عن كل الدين ولو قبض المحتال على
احواله ثم اخلفا فقال المحيل لم يكن لك على شئ وانما انت
وكيل في القبض والمقبوض له وقال المحتال له لا بل احلته
بالف كان له عليك فالقول قول المحيل منع بمسئله لان المحتال
له يدعى عليه دينا وهو ينكر والقول قول المنكر عند عدم البينة
مع بمسئله من حواله البند الرابع

في فصل ما عايناه من احواله
من الشرائط الراجعة الى المحيل انه يكون عاقلًا وبالغا وهو شرط
النفاذ والرضا حتى لو كان المحيل ثمرا في احواله لا يقع فنقد
بالاكره كسائر التبعيات والشرط الراجع الى المحتال العقل
والبلوغ والرضا ومجلس احواله وهو شرط النفاذ
عنده اية حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف بشرط النفاذ والصحة
قولنا لان قبوله من احد الاركان الثبوتية والشرط الراجع

الى المحتال عليه العقل والبلوغ والشرط النفاذ والرضا و
الرضا حتى لو اكره على قبول احواله لا يقع والمجلس وان
شرط النفاذ وعند ابي يوسف والشرط الراجع الى المحتال به ان يكون
دينا فلا يصح بالايمان وان يكون الدين لازما واما وجوب
الدين على المحتال عليه للمحيل قبل احواله فليس بشرط لصحة
سواء كانت مطلقة او مقبلة بدايع في فصل

واما الشرائط فمما كتب احواله بالخصا
قوله احواله جائز بالدين احراز عن الاجبان فان احواله
بها لا تصح واحواله على ضربين حواله مطلقة وحواله مقيدة
فاحواله المطلقة ان يقول الرجل احل لى هذا الف درهم
فيقول احلت والمقيدة ان يقول احل لى الف درهم
عليك فنقول احلتك ولما هما جائزان فان بطل حواله
الدين في احواله المطلقة بطلت احواله مثل ان يشترط رجل
شئ بالف درهم ولم يود الف حتى احواله عليه بهار جليل
ثم استحق المبيع او كان المبيع عبدا فظهر انه حر فان احواله
في هذين الوجهين تبطل وكان للمحتال ان يرجع على المحيل بدنية
وكذا لو احواله بالف ودبته عند المحتال عليه فملك قبل تسليمها
الى المحتال ولو سقط الدين بامر عارض لا يبطل احواله وله
ان يطالب المحتال عليه بحال احواله مثل ان يحيل على رجل بالف
درهم من ثمن مبيع باعه اياه فملك المبيع في يد البايع قبل تسليمه
الى المشتري او الى نائبه فان الفسخ البيع وسقوط الثمن
لا يبطل احواله وكذا لو وجده به عيبا فرده على البايع نسوا
قبل القبض او بعد القبض او بغير قضاء وكذا اذا رد بغير شرط
او بخيار روية وقال زفر تبطل احواله في الوجود كلها واما
احواله المطلقة لا تبطل بحال في احواله الا ان يموت المحتال
عليه مفلس او يجهل احواله ويجلف ولا بينة له عليها او يحكم
بحاكم بافلاس حال حياته في قولها وقال ابو حنيفة لا تبطل احواله
بالفقد في حال الحيوة ثم احواله ان كانت بامر المحيل
رجع عليه بما ادى عنه اذ لم يكن عنه دين مثله وان كانت بغير
امره لا يرجع عليه بما ادره في الكفالة فيكونه مستبعا وان كان
عليه دين لا يسقط عنه ثم في احواله المطلقة اذ لم يكن على
المحتال عليه دين فادى الى المحتال او وصيه لله او تصدق عليه
او ورثه من المحتال عليه او ادر اليه دنانير من الدراهم او عرضا

فانه يرجع على المحيل بالمال الذي احتال به كما في الكفالة وان ابراه عن الدين
وقبله ولم يرد الا برأيه ولا يرجع على المحيل شيء كما لو ابرأ الكفيل
في اواخر حواله المضمرة
رجل احوال غريبة على رجل على ان يعطيه احويل وبنه من ثمن هذه الدار
والعبد فلا تخلوا ان يكون الدار والعبد للحويل والا ان يكون
للمحيل او غير ففي الوجه الاول صارت احواله لانها لا كفالة من حيث
ان كل واحد منهما ان كانت لا يتعلق بشرط لا يلزمها كهبوب الرجوع
وبحيث المصلحة ودخل الدار بل يصح في ويلغوا بشرط كونها لا يتعلق
بالشرط الفاسد كالنكاح والابراء الا انها يتعلق بشرط يلزمها
كما اذا قال ان اقدم مالي من بلد كذا انا كفيل لك عنه فلان كذا او اذا
فهم المدعي ان من سفره فانا كفيل لك عنه بكذا كون كل واحد من
الشرطين ميسر للاداء وكذا يتعلق بشرط يجوز ان يكون مستدرك
جهالة كاجل احواله والديار واجد اذ وكفوها وهذا لان احواله في
الكفالة مبتنيان على التوسع والجهالة المستدركة فيها في البيع
غير مائة الا برأه ان احواله في الكفالة لا يمنع صحة الكفالة مع انه
هو المعقود عليه كما ليس بمعقود عليه وهو الاجل واليه بخلاف البيع
واذا كان كذلك فنقول المحال به وهو التمر شرط ملايم لعقد احواله
فحيث التمس اذ به يتيسر على احويل ايفا ودين احواله مستدرك
احواله ايضا لان جهالة حصوله يمكن استدراكها بتمكين احويل في بيع
دار نفسه وعبد متشاور ولا يتغير عليه عادة الا قليلا ومثل ذلك
احواله عليه مائة كما قرنا واما الوجه الثاني وهو اذا كانت
الدار والعبد للمحيل او غيره ومما في يد او ودعة في يد احويل او
في يد غيره فلا يجوز احواله لنفسه احواله في حصول الثمن اذ هو غير مقدور
للمحيل الا اذا اذن المالك في تجوز احواله لفته احواله بتمكين احويل
من البيع بحكم التوكيل فيصح التزامه مضافا الى حال حصول الثمن فان قيل
وجب ان يصح بيع احويل مطلقا اذا كان العبد والدار للمحيل لان الا
يقضه ودينه من ثمنه عبدا ودان اذنه له بالبيع لانه من ضروراته
فانما ان يكون من ضروراته اذ لم يتصل الى الثمن يمكن بيع
ما له فلا حاجة الى ادراج الاذن في كلامه ثم ان كان الثمن اقل
من الدين لا يجبر احويل على دفع الزيادة لانه ما التزم الا هذا القدر
في الوجهين وكذا اذا باع وتور الثمن على المشتري او قبضه وحكمه
هذه لم يلزمه الا اذا لم لا التزم الا باع من ودعة فملكته **قوله**
وحازا التمر عنه لا يجبر عليه اشارة الى الفرق بين احويل والعبد

في الرهن حيث جاز جبر العدل على بيع الرهن وانه يحل المالك وهو
الراهن عنه وفي مسئلتنا جاز على المالك بيعه بعد اذنه وانه
جبر احويل عليه والفرق ان البيع هنا شرط لزوم الامر بقضاء
الدين على المحيل و احويل لتعلقه بالثمن ودينه العين بدليل ان
الطالب لا يبطل بملك عين له دار والعبد واذا كان البيع شرط
اللزوم كان وجوده قبل وجود اللزوم لا بعد ونحو الامر قبل لزوم
الامر معتبر وجبر المأمور عليه اشتغال الامر هدر واما في الرهن
فلا يبيع ليس شرط للزوم لتعلق حق الطالب بالعين قبل البيع
ولذا يبطل حقه بملك المهرمون فحين وجود البيع بعد اللزوم
لا قبله كما اشار اليه المصنف فكذا جاز جبر العدل على البيع
ولم يجزئ الرهن عنه
في شرح تخيص اجماع الكبير للامام البيهقي
في باب حكم احواله من كتاب كونه
غاب المحيل وزعم المحتال عليه انه المال المحتال على المحيل كما
ثم غر لا يصح هو اه وان برهن على ذلك كما في الكفالة ولو دفع
المال المحتال عليه الى المحتال له واراد الرجوع على المحيل فقال
المحيل انك المحتال به كما ان ثمنه حرة لا يبيع وانه برهن وقال للمحيل
اذهب الى المحتال عليه ثم خاصم المحتال له فانه برهن على المحتال له انه
كان ثمنه حرة يقبل ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل
والمحتال له من حواله البرازية
ولو احتال وصي بالاصح لو املأ لا لومثل هذا اذا وجب بمداينة الميت
فلو وجب بمداينة الوصي جاز الاحتياك ولو لم يكن املأ املأ الاول
ولو احتال الوكيل بالبيع صح ويغرم للموكل عنه الى حنيفة ومحمد و
احواله ابرأ الموت واختلف في الموت والمطوق سواء ويستوفى
الاظهار والافسح بخلاف الاب والوصي فانها لو احتالا على املأ
لا يضمنان اذا مر ابتصر على احسن الوجوه **فصل**
في ابيع والعشيرة
رجل عليه دين لرجل فاحال الطالب على رجل ليس عليه للمحيل دين فباع
فمنه له وقضى المال على المحتال عليه بتمكين كان للمحتال عليه ان يرجع
على المحيل كما لو ادرا المحتال عليه المال بتمكين وليس عليه دين كان
له ان يرجع على المحيل **فصل**
مسائل احواله من كتاب الكفالة
واحواله على نوعين مطلق ومقتد وكلاهما جائز وصحيح المصلحة

ان يحيل على رجل للمحيل عليه دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن

فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن

فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن

فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن

فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن
فان كان له دين او لم يكن

على الكفيل بذلك لم تصح احواله الثانية ولو احواله الاولى على الكفيل
ثم بذلك على المديون او كانت احواله الثانية مع الكفالتات
مما صحنا احواله على المديون الى سنة ثم ادرا المحيل احواله
الى المحال له قبل السنة فله الرجوع على المحال عليه حاله قال
له يدونه اعطى غيري هذا بالالف الجيد الثانية ففعل برخي
اجبا و احواله دايه والدين وراهم على مدونه والدناير على ان يطبه
وراهم من الدناير التزل عليه لم تصح احواله

بعلامه السنين من كتاب احواله
ولو مات المحال عليه مفلتا وعند المحال له رهن بالمال لغير المحال
عليه به استغار المحال عليه فزاد رهنه عند المحال له او
رهن رجل عند المحال له رهن بالمال تبرعا وجعل المحال له مسلطا
على بيعه او لم يجعله مسلطا على بيعه ثم مات المحال عليه مفلتا ولم يبع
مالا يعوق الدين الى ذمة المحيل بخلاف ما لو مات المحال عليه مفلتا
وبالمال كفيل فانه لا يعوق الدين الى ذمة المحيل

في مسائل احواله من كتاب الكفالة
وفي قوله بر المحيل اشارة الى براءة كفيله فاذا احواله الاصيل المطالب
برر كذا في المحيط البهائي

البحر الرائي
حكم احواله به صار على احواله ما كان على المحيل او نقل الدين او في
لمنعها من نقل الطلب وحده وان عكس الواسف حسب التاثير
في حق المكي تب وبطلان الرهن بعد الاحالة على الغير بعد احالة
للمحال اليه ببراءة احواله او ببراءة منه ووجه المحيل على الكفيل
عكس ما قبله ولم يصير للمحال ما كان للمحيل وشرقيه بالدين حذرا
تلكه غير المديون بل يميز احواله ويأخذ الوكيل احواله موقفا لم يظهر
الاجل في حق المحيل حسب التاثير بعد الموت والبراءة

ما يخص احواله مع الكفيل في باب حكم
احواله من كتاب احواله
اي باحواله صار على احواله وهو المحال عليه ما كان واجبا على المحيل
وهو المديون من المطلبة والدين واعلم انه اختلف المشايخ
رحمهم الله في ان احواله يوجب براءة المحيل من المطلبة
والدين جميعا او يوجب براءة المطلبة دون الدين قال
بعضهم يوجب براءة المطلبة دون الدين وقال بعضهم يوجب
براءة المطلبة والدين جميعا او يوجب براءة المطلبة

دون الدين قال بعضهم بوجوب براءته عن المطالبة والدين جميعا ومن المباح من قال ان الاول قول الیوسف رحمه الله تعالى والثاني قول محمد رحمه الله تعالى واليه مال المصنف استدلالا بآثار الاحالة في عتق المملوك وبطمان الرهن وعدم تأثير فيها فان المملوك تب اذا احوال المولى بدل الحجة عليه رجل وقيل اكويل لصق المكاتب عند محمد ولا يعتق عند الیوسف فاعلم انه بوجوب براءة الممكيل عن الدين عند محمد ولا بوجوب براءته عند الیوسف وكذلك الكهليون اذا رهن بالدين رهنا ثم احوال الدين بالدين على رجل يبطل الرهن عند محمد صحيح كان له ان يأخذ الرهن من الطالب وعند الیوسف لا يبطل الرهن فلا يكون له ان يأخذه من الطالب مالم يأخذ الطالب دينه

تغير شيء ما خفي الكجاء مع البينة للعقد والى باب حكم احواله

واذا طالب الممكيل الممكيل بما احواله به فقال انما احدثت لنفسه ضربة وقال الممكيل بل احدثت بدين كان له عليك فالقول قول الممكيل لان الممكيل يدعي عليه الدين وهو ينكر ولفظه كحواله مستعملة في الوكالة فتكون القول قوله مع يمينه هداية في كتاب احواله

الصبي الناجر في احواله مثل البالغ فيها احكام الصغار لكثرة دونه في كتاب احواله

نوع في احواله الفاسدة والباطلة

احواله اذا كانت فاسدة وقد ادعى الممكيل عليه احواله وهو بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء على الممكيل هذا في اجماع الكبراء وعلى هذا الاجر اذا باع المتاجر باذن البائع المتاجر وحواله المتاجر على المشتري فان تحقق البيع منه بد المشتري وهو قد ادرا النعمة الى المتاجر وهو مخير ان شاء رجع على المتاجر وان شاء على الاجر وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق خلاصة في آخر كتاب احواله

اذا باع عبدا من رجل بالعتق درهم ثم ان البائع احواله غيما بالثمن على المشتري فمات العبد قبل القبض او رد الخبير من اختيارات الثلاث قبل القبض او قبل ان لم يبطل في

لو استحق المبيع او استحق الدين الذي قيد به احواله من جهة الغنى او اظهر ان العبد المبيع كان حرا بطلت احواله اجماعا والفقهاء ان في الاول سقط الدين بعد الوجوب بمقتضوا فلم تبطل احواله وفي الثاني عدم الوجوب وقت احواله فبطلت وانما لم تبطل وادى فانه يرجع به على الممكيل بحر ابق

من كتاب احواله

وفي الاصل اذا باع عبدا من رجل بالعتق درهم ثم ان البائع غيما له على المشتري بالثمن ثم استحق العبد او ظهر حرا وقد رفعوا الامر الى القاضي فانه يبطل احواله اما اذا اراد عليه عيب بقضاء او بغير قضاء ولم يبطل احواله عند المثلثة رحمه الله وكذا اذا هلك المبيع قبل التسليم الى المشتري

في كتاب احواله

وان كانت احواله مقيدة بالعتق وهو وديعته في يد الممكيل عليه او غصده فملكك الوديعه او استحققت تبطل احواله ولوجود الدين على الممكيل ولو هلك المخصوص في يد الممكيل عليه تبطل احواله

في الثالث من كتاب احواله

كتاب ادب المفتي

وفي شرح الطحاوي المفتي بالخيار ان شاء اخذ بقول الحنفية رحمه الله وان شاء اخذ بقولهما وفي الاقضية عن عبيد الله بن المبارك رحمه الله بمنزلة ان يأخذ بقول الحنفية ولو كان اثنتان احدهما الحنفية والآخر بقولهما والقاضي هل يفتي فيه اقاويل والصحيح انه لا بأس به في مجلس القضاة وغيره في المعاملات والديانات وقال الامام صاحب السهم المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتي عن مسئلة ان كانت مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بالاخلا بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم براه وبه كان مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون احوال مع اصحابنا والاعتماد واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا يطمح بجدلهم روايت عن اصحابنا وكان المفتي مقلدا يأخذ بقول من هو افضل الناس عنده في مصادره ليضيف اجواب اليه فان كان افضل الناس عنده في مصادره يرجع اليه بالاجابة ويتثبت في اجواب ولا يتجاوز خوف هذا الفتنة على الله تعالى بخبر كمال وضدك انتهى

فیض الکریم فی ادب المفتی والقاضی

مرکب کتاب الفصحا

ثم الفتور على الاطلاق على قول اليع حنفية ثم لقول اليع لوسف ثم لقول
محمد بن الحسن ثم بقول زفر بن الحذيل واحسن من زياد وقيل وانما
اليع حنفية في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي باختيار والاول
اصح اذا لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم العلماء في زمانه حتى قال
الشافعي الناس كلهم عيال اليع حنفية في الحق ولهذا قبل سلم الحنفية
سبعة اثمان العلم منية المفتي و

کتاب ادب المفتی

قال رحمه الله المختار ان العدل من يغلب حسنة سيئاته ولا يكون
صاحب كبرية يعني ان لا يكون مصدا عليه الجبار واما ان كان مصدا
عليها فهو صاحب كبرية والله اعلم خلاصة
في اجتناب الرأى من الفصل الثاني

منه القضا

کتاب ادب الفاضل

و فی الفتاویٰ الطغیة یہ کہ تہ القاضی عا لیا او مجتہد البین شیخ طحطائی ان
اجاہل لو استقضی بضمیر یا ضیا ثم جمع الفقہاء ان المفتی یکون حمہ
اہل للاجتماع فانہ لا یقدر ان یفتی او اہل لم یکن من اہل للاجتماع والا
تتر ان ماروی عن ابی حنیفہ انہ قال لا یحل لاحد ان یفتی بقولنا ما
لم یعلم منہ ان اخذنا او منہ ابن قلنا فال مفتی فی زماننا لا یفتی الا
بطریق احکم فیجوز ما یحفظ منہ اقوال الفقہاء و کونہ عدلا لیس بشرط
ایضا حتی قال اصحابنا الفاسق یصلح ان یکون یا ضیا و یا لفسوق
لا یخل عنہ القضاء و لکن لا ینبغي ان یقلد الفاسق القضاء القضاء
و اذا فسق بعد تقلد القضاء یجب علی السلطان ان یعزله و القاضی
اذا قضی فیما ارسل فیہ لا ینفذ قضاؤه و قال بعضہم المصمم لیس باللع
من صحۃ تقلد القضاء لان شہادۃ المصمم مقبولة فکذا القضاؤه
من قضاء و فتقر لک کہ قریباً من اول

وفي الاقضية ولا ينبغي للسلطان ان يستعمل على القضية الا الموثوقة
في صلاحه وفهمه وعلى بالسنه والاثار وبوجود الحقه قال في المحيط وعندنا
العلم شرط الاوليه لا شرط جواز التفكيكه حتى لو قضى بفتور غير
يصح وكذا انعقد الشرط الاوليه وعنده ان في الاجصاص شرط
لازم خلاصه في الفصل الاول
من كتاب القضية

قوله والقضا في مودائع الخلف ارفى مسئلة منه ان له تحرف في ارض

غيره فضاء ترك لا فضاء ملك فلو اتاكم صاحب النهر البيئته بعد هذا
انرا المساة ملكه تقبل بيئته ولو كان فضاء ملك ما قبلت بيئته لان
المقتضى عليه في حادثة فضاء ملك لا يصير مقتضيا له فيها

هنا: قبل فصل الشرب

نصب القاضي قرض لا يَنْصَب لاقامة امر مفروض وهو القضاء
قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فحكم بين الناس
ما يحق وقال الله تعالى لنبيينا عليهما السلام فاحكم بينهما بما انزل الله
والقضاء هو الحكم بين الناس ما يحق واحكم بما انزل الله فليكن نصب
القاضي لاقامة الفرض وليكن فرضا ضروريا ولان نصب الامام
الا عظم فليس للاختلاف بين اهل الحق ولا عجزا بخلاف بعض القدر
لاجتماع الصحابة على ذلك وحجة الناس اليه لتنفيذ الاحكام و
انصاف المظلوم من الظالم وقطع المنازعة التي هي مادة الفساد
وعنه ذلك من المصالح التي لا تقوم الا بالامام على ما عرفت في اصول
الكلام ومعلوم انه لا يمكنه القيام بما نصب له بنفسه فيحتاج الى
نائب يقوم مقامه في ذلك وهو الله ولهذا كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يبعث الى الافاق قضاة فبعث معاذا الى اليمن وبعث
عثاب بن اسيد الى مكة فليكن نصب القاضي من ضرورات نصب
الامام فليكن فرضا وقد سماه محمد وفريضة محكمة لانه لا يجتمعا النسخ لكونه
من الاحكام التي عرفت وجوبها بالعقل واحكام العقل لا يجتمعا النسخ
والله الموفق بدائع في اوائل كتابه بالبحر

الشيخ بعد ما يقتضى كذا القذف والقصاص والتغريم
في حكم الفسخ الحكم فيه من لهما لادب الفكر

فَضْلُ بَعْدِهِ فِي كَرَامَةِ دَوَائِخِ الصَّوْفِيَّةِ
عِنْدَ الشُّرُوعِ حَتَّى يَبْعَادَ
مَنْشِقَةُ الْمُقَنَّنَةِ

في المحل المزبور

اذا قبضت المرأة مهرها فتجوز به ثم طلقها قبل الدخول فقط
القاضي للزوج نصف البعثة فيرفع هذا القضاء الى قاض اخر
كان للثاني ان يبطله يتابع شرح

الفردی فی اواخر اوب الف

ولا يجوز لضرب امايين في عصه واحده خلاف للبر وافضوا فيهم يقولون
يتنبوت امايين في وقت واحد احدهما ناظون والاخر ضامان
وقالت الكراميه ان عليا رضي الله عنه ومعاوية كانا امايين

وكان يجب على كل واحد منها طاعة صاحبه ولما ان الارضا
رضي الله عنهم لما قالوا امير ومنكم امير فقال ابو بكر رضي الله عنه
لا يصالح سيفان في نجد واحد انفا وواله ولم ينكر واعليه فليكن ذلك
اجماعا منهم واما علم

لابي البركات التنسيع في فصل الامام
نصف الامام في الرعية منوط بالمصالحه اذا كان فعل الامام مبنيا
على المصالحه فيما يتعلق بالامور العامه لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه
فان خالفه لم ينفذ

من القاعده الخامسة لمخصصا
الغيب او امارات وترك ما لا يملكه فني ان يترك بعض من حق الحضرة
فان لم يحضر بضعه في بيت المال لم يصره الى القناطير ونفقة الامام
ولو صرف ثم حضر الوارث يقتضي مال من بيت المال خزانة
فتبديل التناقص والرفع من كتاب الدعوى

ع القاضي الى قضي بقضايا وهو قاض سواء فاسق او مرتش
ولم يعلم منذ ذلك الا بعد حركه الحنفية في روايه الحسن
ابطلت قضاياه وحل له يوسف ان القاضي اذا جاز صار
موزولا ولم يعزل قال القصة ابو الليث نفى عنده
ان الذر ولاه القضاء لم يعلم بانه فاسق فاذا ظهر انه فاسق او
مرتش فهو موزول لانه ولي على شرط العدالة فاذا وجد على خلاف
ذلك لم يكن قاضيا اما لو لم يدر علم انه فاسق صار قاضيا ولا يعزل
بالمرئيه لانه ولي لا بشرط وينبغي ان يعزل كالمير اذا جاز لا يعزل
بالم يعزل واختار الطحاوي ان الفاسق اذا قلد لا يصير قاضيا
ولو فسق بغيره بالفسق ومنهم من قال اذا قلد الفاسق يصير
قاضيا ولو قلد العدل ثم فسق بغيره كما حكينا في ابي الليث
ومنهم من قال ان كان القاضي مرتزقا مبنيا كالمير بغيره بالفسق
والا فلا يعزل لكن يعزل قال صدر الشريه والصحيح ما عليه
عمامة المشايخ ان الفاسق يصير قاضيا واذا فسق القاضى لا يعزل
وكذا اذا ارتشى لا يعزل وينفذ قضاه الا فيما ارشته واما فصل في
العلم اختلفوا في القاضي والامير اذا جازا وارثي قال بعضهم
مهما سوا ولا ينبغي ان ينفذ كغيره وانما لانها امينتان في الشيع
والامير اذا خان لا يبق امينتا وقال بعضهم يقول القاضى دون الامير
لانما تركنا القياس في الامير لقوله عليه السلام ولو امر عليكم عبد من
اجدع ولا نص في القاضي فمعمل فيه بالقياس وبه اخذ ابو بكر الباقى

في ذكره لا قطع في الفصل الاول من
كتاب القضاء

استنزلوا لهم على حكم رجل فخذوا الجلود من احد وجهين اما ان
على حكم رجل معين فنزلوا على حكمه بان قالوا على حكم فلان سمع واما
ان استنزلوا على حكم رجل غير معين فان كان الاستنزال على حكم
رجل معين فنزلوا على حكمه فحكم عليهم بشي مما ذكرنا وهو رجل على
مسلم عدل غير محد وفي القذف جاز بالاجماع وانما كانا حكم عبدا
او صبيبا لم يجز حكمه بالاجماع وان كان فاسقا او محد وفي القذف
لم يجز حكمه عند ابي يوسف وعند محمد يجوز وجد قول محمد ان القاضى
يصالح قاضيا فيصالح حكما بالطريق الاولى وجد قول ابي يوسف
ان المحدوف في القذف لا يصالح حكما لانه ليس من اهل الولاية و
لهذا لم يصالح قاضيا وكذا الفاسق لا يصالح حكما وانما يصالح قاضيا
لانه لا يلزم قضاؤه ولهذا الورقة قضيه الى قاض اخر ان شاء
امضاه وان شاء رده

واباينا ما يعرض من الاسباب منه كتاب
السيرة لمخصصا
وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القضاء لله
قاض في الجنة وقاضيان في النار رجل علم على فقضى بما علم
فهو في الجنة ورجل علم على فقضى بغير ما علم فهو في النار ورجل
جمل فقضى بجمل الا انه لو قلده جاز عنده لانه يعذر على القضا
بالحق يعلم بغيره باستفتاء الفقيه فليكن له حكمه جائزا في نفسه
فاسد المعنى في غيره والفاصل لعذر في غير يصالح للحكم عنده مثل
اجاز عنده في الحكم حتى ينفذ قضاياه التي لم يجاوز فيها حد الشرع
وهو كالبيع الفاسد انما يجاز عنده في الحكم كذا هذا وكذلك
العدالة عندنا ليست شرط لجواز التقليد لكنه شرط الكمال فيجوز
تقليد الفاسق وتنفيذ قضاياه اذا لم يجاوز فيها حد الشرع
وعنده في شرط الجواز انما يصح الفاسق قاضيا عنده بناء
على انه الفاسق ليس من اهل الشهادة عنده فلا يكون من اهل
القضا وعنده هو من اهل الشهادة فكونه من اهل القضا كثر
لا ينبغي ان يقلد الفاسق لانه القضا امانة عظيمة وهي امانة الامور
والا يصالح والنفس فلا يقوم بوفائها الا في محل ورعه وتم
لقواه الا انه مع هذا لو قلده جاز التقليد في نفسه وصار قاضيا
لا يملك المعنى في غيره فلا يمنع جواز التقليد في نفسه ما ذكرنا

واما ترك الطلب فليس بشرط يجوز التقليد بالاجماع
بدائع وقصل واما بيان من يصلح للقضا

من كتاب ادب القاضي

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والله لا نؤلف على هذا
العمل من سأل ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فهل يجب على
الامر المنع من تعاطي تلك الامور وزجر مثل ذلك المولى
والنائب عنه وهل يجب على ائمة تلك المملكة الداهلين
تحت دوله سبحانه وتعالى واذا اخذ الله ميثاق الذين اولوا الكفا
لتبليغته للناس ولا تكتمونه التنبيه على حصة ما ذكره والحرص
الى سلطان الله يفعل ذلك ايده الله تعالى به الدين فانه اذا
حصل من بعض وكلاء السلطان مصادرة في اموال المسلمين
فانهم يقومون عليه ويرجمونه ويعرضون فيه للسلطان فلا
يفعل ذلك في حق من يصدر منه منقصة في الدين و
تجاوز في الشرع المحمدي بخلاف حكومة الشرع شرعا لا يحصل
حطام الدنيا ومسيب للسلطان على الرعايا اولى فان سكوت
العلماء وخيار الناس وعامتهم عن مثل ذلك المنكر هل يكون
تاركين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما تمسكهم ام لا
بوجه السكوت في مثل هذه الاهلية الكبرى والبلية العظمى
ام لا **اجاب** ان اخذ القضا مقاطعة ان كان مستحلا
فمن كفر بلا شبهة فكيف تنفذ احكام الكافر وان كان غير مستحل
هو من تولي القضا بالرئاسة سوء وقد كثر نقل ذلك فقالوا لا
اخذ القضا برشوة فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى
لا ينفذ حكمه قال في الخلاصة وبليفتي اذا الامام لو قدر اخذ ما هو
او قومه وهو عالم لم يجز تقليد كقضاة برشوة ولا شبهة ايضا
في ان يجب على السلطان منع من تعاطي ذلك ومعاقبته باشد العقاب
ويجب على كل من له قدر على اعلاء من علمه بذلك لانه من مراتب البذل
المبين ولا خلاص في السكوت واذا علم الامام جازله ان يترقى في
عقوبة هم الى القتل ليرجعوا الى حالهم المصيبة المملكة والنازلة
الموقفة

من كتاب ادب القاضي بالتحصين

ثم اجمع الفقهاء ان المفتي يكون من اهل الاجتهاد فانه لا يقدر ان يفتي
اذا لم يكن من اهل الاجتهاد الا انرا الى ما روي عن ابي حنيفة ان قال
لا يكل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من اين اخذنا وفيه ابن قلنا

فالمفتي في زماننا لا يفتي الا بطريق الحكم فيجوز ما حفظه اقول
الفتيا وكونه عدلا ليس بشرط ايضا حتى قال اصحابنا انما يصح
ان يكون قاضيا وبالمنسوق لا ينزل عن القضا بحسب على السلطان
ان يعزله والقاضي اذا قضى فيما اراد لشي لا ينفذ قضاؤه وقال
بعضهم الصميم ليس جالغ من صحة نقض القضا لان شهادة
الاصم مقبولة فكذا قضاؤه والحكمة تصلح قاضيا كما قالوا
ولا يباح طلب القضا بحال عند اكثر العلماء واذا اعطي من غير طلب
لم يجز له الشرع ما لم يجبر عليه وهذا قول الكوفي والخصاف
وعلى العوان وهو اختيار ابي حنيفة فكذا امتنع عنه حتى ضرب
ابن سواطا وجمدا به حتى قبه نيفا وخمسين لوطا وقال بعض
المتأخرين لا بأس بتقليد من كان صالحا امنا في نفسه ايجوز وفي غيره
المنع لان الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الدين
رضي الله عنهم قبلوه من غير كراهة ونحن على رضى الله عنه
القضاة ثلثة اثنان في الشار وواحد في الجنة اما اللذان
في الشار فجل علم فقضي بخلافه ورجل جاهل يقضي بغير علمه
واما الاخر فجل اناء الله على فقضي به فذلك في الجنة و
عن مسروق لان افضل ما يجوز احب الى من ان اربط سنة
كذا في ادب القاضي لمحمد وفي الاقضية لا ينبغي للسلطان
ان يستعمل للقضا الا المولود في صلاحه وفقته وعلمه بالسنة و
الانار وبوجوه الفقه وفي المحيط وعندنا العلم شرط الاول
لا شرط جواز التقليد حتى لو قضى بفتور غير صحيح وكذا العدالة
شرط الاولية وعند ابن فقي والخصاف شرط لازم
من قضاة يقضون كركي وبيان

اذا عرض القضا على من يصلح له هل من اهل البلد يظن ان كان في
البلد عدد يصلحون للقضا لا يفرض عليه القبول بل هو في
سعة من القبول الترك اما جواز القبول فلا ريب انما هو
عليهم السلام قضوا بين الامم بانفسهم وكذا وغيرهم وامروا
بذلك فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليمن
قاضيا وبعث عتاب بن اسيد الى مكة قاضيا وقد كتبه من اصحاب
الاعمال وبعضهم ايها وكذا اخلاف الراشد ورضوان الله عليهم
قبضوا بانفسهم وقد روي غيرهم فقد قلدهم شرا القضا وقوله
عنه روي عن رضى الله عنهما واما جواز الترك فلما روي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجزى من رضى الله عنه ابك والامانة

والشك في الخصوم في مواطن الحق الذي لا يجب التمسك به الا جروحين
 به الزجر وانما من يخلص فيه بما بينه وبين الله تعالى ولو على نفسه
 يكفه الله ما بينه وبين الناس ومن يترين للناس بما يعلم الله
 منه خلافة يشينه فما ظنك بتوابع الله في عاجل رزقه و
 خزان رحمة والسلام ومنها ان يكون القاضي فيها عند
 الخصومة فيجعل سمعه وفهمه وقلبه الى كلام الخصمين لقول
 رضى الله عنه في كتاب السياسة قافهم اذا اولى اليك ولا تكن
 فيه اكارن ان يكون الحق مع احد الخصمين فاذا لم يفهم القاضي
 كلامهما يضيغ الحق وذلك قوله رضى الله عنه فانه لا يفهم كلام الحق
 لانفاذ له ومنها ان لا يكون قضا وقت الخصم لقول رضى
 الله عنه اياك والقلوب وهذا يرب الى السكون التثبت
 ومنها ان لا يكون ضجج عند القضاء اذا اجتمع عليه لاكو
 قضاء صدره لقوله رضى الله عنه اياك والضجج ومنها
 ان لا يكون غضبان وقت القضاء لقوله رضى الله عنه اياك
 والغضب وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقضى لقاض
 وهو غضبان ومنها ان لا يكون جالعا ولا عطشا ولا
 مستكيا لان هذه العوارض من القلوب والضجج والغضب والكبر
 والحطر والامتلاء مما يشغل عن الحق ومنها ان لا يقضى
 وهو يمشي على الارض او يسير على الدابة كراهية السيرة
 يشغل عنه النظر والتأمل في كلام الخصمين ولا بأس بالقض
 وهو متكئ لان الاتكاء لا يفتح في التأمل والنظر ومنها ان
 يسوي بين الخصمين في الجلوس فيجاسدهما بين يديه لا خلفه
 ولا عن شماله لانه لو فعل ذلك فقد قرب احداهما من محبة وكذا
 لا يجلس احداهما عن يمينه والاخر عن يساره كراهية لليمين فضل عن
 الشمال وقد روي ان عمر وابي بن كعب رضى الله عنهما ختما
 في مادة الى زيد بن ثابت رضى الله عنه فالتقى عمر رضى الله عنه
 وسادة فقال عمر هذا اول جورك وجل بين يديه ومنها
 ان ليسوى بينهما في النظر والمنطق والتخلق فلا ينطق بوجبه
 الى احدتهما ولا يراى احدهما ولا يرمى الى احدتهما بل في دون خصمه
 ولا يرفع صوته الى احدهما ولا يكلم احدهما بل لا يعرف الاخر
 ولا يجلو باحدهما في محبة ولا يضيف احدهما فيعدل بينهما
 الخصمين في هذا كله لما في ترك العدل فيه من كسرة قلب الاخر
 وينزه القاضي به ايضا

هذا في فصل

واما اداب القضاء من حيث القضا

ومنها ان لا يجيب الدعوى الخاصة بان كانوا حشدا وعشرة لانه
 لا يجلو عن معنى التهمة الا اذا كان صاحب الدعوى من كان يتخذ
 الدعوى له قبل القضا او كان بينه وبين القاضي قرابة فلا بأس
 به فيحضرا اذا لم يكن له خصومة لا لعدم التهمة فان عرف القاضي
 له خصومة لم يحضرها واما الدعوى العامة فان كانت بدعة
 كدعوى المباراة ونحوها لا يحل له ان يحضرها لانه لا يحل لغير القضا
 اجابتهما فالقاضي اولي وان كانت سنة كولاية العرس واختلاف
 فانه يجيبها لانه اجابة السنة ولا تهمه فيه

بدائع

في فصل واما من المحل المردود

السلطان لو قلده رجلين قضا وناحية ففقدى احدهما لم يجز
 ولو قلدهما على ان ينفذ كل منهما بالقضا وينبغي ان يجوز
 جامع الفصولين في الفصل الاول
 لا يصح قضا العبد وعلى صده عداوة ونهي كالمثما
 بحر ابي عن شريح قوله اهل اهل
 الشهادة من كتاب

القضا

وفي النوازل انكسفه او السلطان اذا قلده رجلا القضا فوالله
 ذلك ثم قيل ان قلده مشافهة لا يمكنه قبول ذلك لتقليد
 بعد الرد ولو قلده بطريق المباشرة بان اجث اليه المتشبهون
 ثم قيل له ذلك بمنزلة ما لو كتبت امرأة الى رجل الى زوجته نفقة
 منك فام يقبل الزوج في ذلك المحاسر وقيل في محاسن اخر ذلك
 والرسالة كالكتاب والقاضي اذا اخذ القضا بالرشوة لا يصح قضاها
 ولو قضى لا ينقد وفي الفتاوى للصبر الشريعة الى القاسم
 ان القضاة على قسمين قاض قلد وقاض ولے بسبب دفع الرشوة
 او الشفعا فالاول اذا قضى ثم رفع قضيته الى قاض يرضاه فله
 ان ينقضه قال رحمه الله قال السبابة اذا الفتور على ان من تقلد القضا
 بواسطة الرشوة لا ينقد قضاؤه اصلا لانه لا يملك اذا قلده رشوة
 ارتكبا هو او قومه وهو عالم به لا يصح تقليد قضا القاضي فما
 فيما ارتكبه فيه اما الذي قلده القضا بسبب الشفعا فهو والك
 قلده قضا احدا على السواء في القوف قضاها في المجتهدين
 وان كان لا يحل الطلب بالشفعا كذا قلده صاحب الخلاصة
 من قضا فيصل الحركة

هذا في فصل

السلطان اذا قلده رجلا واستثنى خصومة اور رجلا معيا مع كونه
ولا يصير فاضيا في تلك الخصومة ولا في حق ذلك الرجل
فيقتل المحرك تبديل نوع في عزل القاضي

من كتاب القضاء

السلطان اذا قال للقاضي لا تسمع حواشي فلان حتى ارجع من السفر
لا يجوز للقاضي ان يسمع ولو قضى لا ينفذ القاضي اذا قضى في حاشية
بحق نعم امر السلطان ان يسمع هذه الحاشية بشهادة من العلم
لا ينفذ على القاضي ذلك

فيقتل المحرك تبديل

عزل القاضي من كتاب القضاء

خ اذا قلده جواز ان ينفذ في الامير العادل وان تقلد من السلطان
اجاز فيجوز ايضا لان الصحابة تقلدوا الاعمال في معاوية واكن
مع على رضي الله عنه في نوبة وتقلدوا فيه يزيد مع فسقة وجوه
وانما يكون تقلدوا من الاجاز مع انه كان يلواج زمانه ويجوز
تقلد القضاء من اهل البغ لانهم بمنزلة فساد اهل العدل
الفاسق يصاح قاضيا على اصح الااويل من قضاء

خواتمة المفتين قريبا منه اوله

من السنة الطم المراجعة الى نفس القضاء ان يكون كبح وهو التفت
عند الله تعالى من حكم الحاشية اما قطعا بان قام عليه دليل قطعي
وهو النص المفسر من الكتاب والتجربة المتواترة او المشهورة او
الاجماع واما خلافا بان قام عليه دليل ظاهري وجب علم غالب
المرار واكثر الظن وهو ظواهر الكتاب والمتواتر والمشهور
خير الواحد والقياس الشرعي وذلك في المسائل الاجتهادية التي
اختلفت فيه الفقهاء او التي لا رواية في جوابها عن السلفاء
لم يكن واقعة حتى لو قضى بما قام الدليل القطعي على خلافه لم يجز
قضى بالباطل قطعا وكذا لو قضى في موضع الاختلاف بما هو خارج
عن اقل دليل الفقهاء كحكم لم يجز لان الحق لا بعدوا عما يكرههم فالقضاء
بما هو خارج عنها كذا يكون قضا باطلا قطعا وكذا لو قضى بالاجتهاد
فيما جه ظاهرا من غير خلافه من الكتاب والسنة لم يجز قضاؤه لانه
القياس في مقابلة النص ظل سواء كان النص ظاهرا او ظاهرا
بدائع في فصل واما سنة الطم القضاء

من كتاب القضاء

واما فيما لا نص فيه بخلافه ولا اجماع فلا يخلو اما ان كان القاضي
من اهل الاجتهاد واما ان لم يكن من اهل الاجتهاد فان كان

لوج بيا تليو بجاء عوج
لاموس

من اهل الاجتهاد فافضى رايه الى شيء يجب عليه العمل به رايه
خالف راي غيره من اهل الاجتهاد والمرار ولا يجوز ان يتبع راي غيره
لان ما اذ رايه الاجتهاد وهو الحق عند الله ظاهر افلح ان غيره
باطلا ظاهرا لان الحق في المجتهدين واحد والمجتهد بخطي و
يصيب عند اهل السنة والجماعة في العقليات والشرعيات
جميعا ولو افضى رايه الى شيء وهناك مجتهدين آخر افقه منه له
رأى اخر فاراد ان يعمل برايه من غير النظر فيه ويرجح رايه بكونه
افقه منه هل يسمع ذلك ذكره في كتاب كحدود ان عند ابن حنيفة
يسمع ذلك وعند ابنه يوسف ومحمد لا يسمع ذلك الا ان يعمل برأى
نفسه وذكر في بعض الروايات هذا الاختلاف على العكس
فقال على قول الى حنيفة لا يسمع وعلى قولهما يسمع بدائع

في فصل واما سنة الطم القضاء

من كتاب القضاء

ولو قضى قاض على قول من اقل دليل العلم في قضية واحدة وليس لاحد من
القضاة نقضه الى يوم القيمة

كتاب القضاء

حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول اصحابنا
في كتاب القضاء واذ ارفع اليه حكم حاكم امضاء الا ان يخالف
بالكتاب والسنة والاجماع

القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض

بالاجتهاد في النوع من القواعد الكلية

قال ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعمله هذا اذا مات او عجز
قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل ان يقر اعلمهم
لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة فموت الاصول قبل اداء الفروع
الشهادة يبطل شهادة الفروع فكذا هذا بدائع

في كتاب القاضي الى القاضي

القاضي هل يعمل بما يجبه في ديوانه ام لا ذكره التلک كما ذكره بعض
العلماء لم يكن ذا كرا لا يقضي وعندهما يقضي واجمعوا على انه لا يعمل بما يجبه
في ديوانه قاض قبله وان كان محتوما خلاصة

في الفصل الرابع فيما يتعلق

بقضا الدين

اذا عزل القاضي ثم استقضى بعد ما عزل فاراد ان يعمل به ما كان
في ديوانه الاول فلم يذكر ذلك ليس له ذلك عند ابن حنيفة

ومحمد بكه ذلك بدالبح في فصل واما الشريط

من كتاب الشهاده

وفي الافضيه القاضى في حقوق العباد بعلمه بغير علم في حال قضاء
في مصره ان فلانا غصب مال فلان او طلق امرأته وفي التجديد
في اخر كتاب اكد ودعني محمد انه رجع عنه بقدا وقال لا يقضى بعلمه
وفي اكد وداعني هو حق الله بكه الزنا وشرب الخمر لا يقضى بعلمه
بعلمه الا انه اذا انى بالسكر انه يوزع وفي الفصل وحد القذف
يقضى بعلمه واما اذا علم قبل القضاء في حقوق العباد عند اى ح
لا يقضى بذلك العلم اذا رفعت اليه تلك الحادثة وعندهما
يقضى وعلى هذا الخلاف اذا علم في غير المصر انه يهونه
قاضى ثم حضر مصر فرفع اليه تلك الحادثة وفي التجديد جعل
قول محمد مع ابي حنيفة ولو علم في رستان مصر وعندهما يقضى
واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة وسواء كان بمقتدا
على الرب يتزوج او لم يكن واحصل هذا ان قضا القاضى
في القرية والمفارقة لا تنفذ عنده ابي حنيفة ومحمد ولو علم بجار
وهو قاض في مصر ثم عزل عن القضاء ثم اعيد على القضاء
بعد ذلك عنه ابي حنيفة لا يقضى وعنده ابي يوسف ومحمد
يقضى وفي القضا وتقال اصحاب الامالى ان عنده ابي يوسف
تنفذ قضاؤه في السواد وهكذا ذكر في النوادر عن محمد انه نفذ
قضاؤه في السواد ولا يشهد رجلا ان على قاض انه قضى في جبة
المصر في غير مجلس لقضاء او خارج المصر عنده ابي حنيفة لا يقبل
وعنده ابي يوسف لا يقبل وسياتي في كتاب الشهادات
ولا يشهد شاهدان ان القاضى قضى لقضاه على فلان بكذا
وقال القاضى لم اقض بشئ لا يجوز شهادتهما وعنده محمد يقبل
وتنفذ ذلك خلاصه في اجنب الثالث

من الفصل الرابع عشر في باب القضاء

واما علم القاضى فلا يظفر به حد الزنا والشرب والسكر والسرقه
حتى لا يقضى بشئ منه ذلك بعلمه لكنه يقضى بالمال في السرقة لكنه
القاضى يقضى بعلمه في الاموال سواء علم بذلك قبل زمانه
القضاء ومكانه او بعدهما بخلاف بين اصحابنا وسواء علم
بذلك معانية بانه راى ان فلانا يزني ويسرق ويشرب ويبسها
الا انه لم يثبت عليه لغير يقضى فيه بين الناس في زمانه او اراه
في مجلس القضاء لزمه موجب اقراره او لم يقبل اقراره لا حثيثا

القاضى الى ان يكون معه جماعة على الاقرار في كل حادثة واجماع الا
بخلافه وانما اعلم ويطهره حد القذف في زمان القضاء ومكانه
كالقصاص وسائر الحقوق والاموال بخلاف على اصحابنا
وانما اختلفوا في ظهور ذلك بعلمه في غير زمان القضاء ومكانه
وقد ذكرنا حمله ذلك لانه في كتاب ادب القاضى بدالبح
في فصل واما بيان ما نظره اكد ود
من كتاب اكد ود

وفي الافضيه اذا تقدم الرجل الى القاضى وادعى قبل جلوسه
ولا يعلم القاضى انه محقق او مبطل واراد احضار خصمه وهو الا
ان كان خصمه في المصر بحضرة وكذا لو كان خارج المصر فربما
من المصر بحيث لو ابتكر كبيت مع اهله وان كان بعيدا من المصر لم
يعده ارم بحضرة محمد المدعي قال المحقق في امر المدعي باقامة
البينة ليكتب له لا يقضى عليه فاذا حضر لعبد البينة وقيل
يخلف المدعي على ما ادعاه والمرأة البررة كالرجل ولو كان
المدعي عليه ريضا او المرأة مخدرة وبهي التي لم تحضر خروج الاضر
ليس لك ان يكلفها الخروج ولكن يجب الخلفه او يتخلف
احدا ان كان مأذونا بالخلافات ويذهب الخصم مع ليفض بهما
قال في المحيط او يذهب القاضى نفسه وقد فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما التزم علي بن ابي طالب في زمانه لا يذهب القاضى
بنفسه فان ارسل القاضى فكم يجد المدعي عليه وقال المدعي انه
لوا عنه وعن وسال انه ليسر الباب فانه يكلف اقامة البينة انه في بيته
فانه شهد اثنان وقال اريانه اليوم او امس او منذ ثلاثة ايام
فانه يقبل ويأمر بالختم وبه كانت امرؤيه قد نفقت وميت لا يقبل وحده
مفوض الى راي القاضى ولا يقدر بثلاثة ايام فانه حصل للقاضى علمه
في البينة ولا يحضر ليسر الباب الذي حاسب السكره والباب الذي
في جانب السطح وليسر الدار المتاخمة وكذا اذا امرأته او كان
فيها والعبرة لك كنه فان قال الخصم بعد الختم انه جلس في دارة
لا يحضر قال ابو يوسف رحمه الله يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
عدلان فينادي على بابة ثلثة ايام كل يوم ثلاث مرات فيقول ان القاضى
يقول لك احضر مع خصمك فلان فلان ولا يحضر احكم والا نصبتنا لك
ويكفي واقبل عليه البينة وينبغي ان يكون في وقت جلوس القاضى وعينه
ابي حنيفة ومحمد هكذا واما الاجم فقد وسع ذلك لاجتماع
وعنه ابي يوسف انه كان يفعل ذلك في وقت قضائه وصورة

ان لو قال الخصم انه توارى عنى في منزله وطلب الهجوم يبحث أمينين معي اعوان
 الكفا ونسب فيقوم اعوان الكفا حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل
 الناصرية ثم تدخل اعوان الكفا ويفتشون الدار عنى وما تحت السرير
 وعمرضى احد عنهم يجر على بيت رجلين بلغه امر في بيتهما شرابا فوجد
 في بيت احدهما دونه الاخر وجه على بيت ناحية بالمدينة واخرجها وعلاها
 بالدرع حتى سقط الخمار عن راسها وعن هذا قال شيخنا اذا سمع صوت
 الف ومن بيت انسان لا بأس بالهجوم عليه وغاة اصحابنا لا يجوزون الهجوم
 وبيرقنى فلوراي الكفا ان لا يبعث الا شخا وبعطية الطينة او ان تهم لخصا
 جاز ان كان خارج المصر في المصر يبعث لا شخا وقال اخصا على قلب
 ذواته بالطينة او ان تهم فاستمع الخصم يقول له هل تعرف ان هذا خاتم
 الكفا فانه قال نعم ولكن لا احضر شهده عليه شاهدين فان شهد بذلك
 عند الكفا يبعث اليه من يحضره ويعاقبه او يستعين بالوالي في احضاره و
 اجرة الاشخاص في بيت مال وقال بعضهم في مال المتروك وقال صدر الامام
 مؤنة الوكيل على المدعى عليه وقال بعض من كان زمانا على المدعى وقال في كفا
 وهو الاصح كما في السار ان اذا قطعت يد يجب عليه اجرة اكداد وشم الدهر
 الذي يحتمل به عروقة فصل في كفا بلفظ
 كذا في قضا خزانة المفتين

او اعلم بوجوب حق لانك قد غير قبل تعلق القضا لا يقضى بذلك العلم
 عند ابن حنيفة خلافهما وان علم بعد تعلقه في المصر الذي هو قاضيه
 في مجلس القضا ثم تعلق القضا او غيره ويقضى به في حقوق الجبا التي ثبتت
 مع الشبهات والتي تشقق القضا من وجه القذف ولا يقضى في اكداد
 الخالصه لتكدها الزنا والسرقة وشرب الخمر لانه وجد سكرانا او رجلا
 امارات السكر فيغريه لغيره ولا يكون ذلك جدا ولو علم بعد تعلق القضا
 في غير المصر الذي هو قاضيه فيكون من مصر قضاة الى ضيعة لا او لتبنيج
 جنازة فلم يثبت كحق فهو على اختلاف النحر وقيل هذا اذا لم يكن مقلدا
 على القدر اما اذا كان مقلدا عليها فحاز ان يقضى به كما عند ابن حنيفة
 ايضا واليه سالت شمس الائمة اكلوا في وقيل لا يجوز له ان يقضى بذلك العلم
 عندك وان كان مقلدا على القدر فعلى هذا القول جعل المصر شرط لنفا
 القضا واليه سالت شمس الائمة الشرخس وجعل هذا جواب ظاهرا
 الرواية وزعم ان الاول جواب النواذر ومحمد اشار في ادب الكفا
 الى ان المصر شرط لنفا القضا وهكذا ذكرنا كخصا وروى
 ابو يوسف في الاما ان المصر ليس شرط ولو شهد الشهود عند الكفا
 او اقر الخصم عندك فوال قبل ان يقضى ثم قلنا ثانيا وهو يترك ذلك

لا يحكم بذلك خلافهما وتام هذا في الفصل في ادب الباب الثامن والسبعين
 بعد من ادب القاضي بامرأة وكلت رجلا غائبا واشهدت بذلك
 فشهدوا بين يدي قاضي بلدها ليكتب الى قاضي بلد الوكيل فاشهدوا
 ليكتب بذلك الى قاضي بلد الوكيل ليحكم بالوكالة تقبل الشهادة لان
 منهم بمنزلة اشهادا والغير على الشهادة او كتاب القاضي الى القاضي
 بمنزلة الشهادة على الشهادة ن ادعى دارا في يد اخوانا شرابا
 من امرأة قد ماتت وتقدم المدعى الى الحاكم في بلد غير البلدة التي فيها
 الدار من غير خصم احضره وانما هم شهدوا على دعواه فينبغي للقاضي
 ان يكتب شهادة الشهود الى قاضي بلدة الدار كما هو الرسم في كتاب
 الكفا الى القاضي ولا يحكم على من في يد الدار ولو حكم عليه لا ينقد له
 هذا اليسر كما في فصل مجتهده وهو القضا على الغائب لانه قال يقول
 الشهادة والقضا على الغائب انما في الموضع الذي يجوز قضاؤه
 فيه عليه وبذا انما يقضى في بلد غير البلد الذي استقضى عليه ولو نقد حكمه
 لم يكن للحجاب القضاة الى القضاة معنى قاضي كرخ وقاضي جسر اذا التيقا
 فقال احد هما للاخر من فانا اقر لفلان بكذا الا يقضى به حتى يبعث اليه الرقعة
 انما السنة في كتاب الكفا الى الكفا فصل هذا اذا لم يكن كل واحد منهما
 الاخير من مكان هو قاضيه اما اذا كان كل واحد منهما من مكان
 هو قاضيه فينبغي ان يقضى به كما في القول القدر الرقعة قد ذكرت ذلك
 لاستاذنا فكتبه وكذا اردو محمد انه قال في مصر فيه قاضيه في كل
 سنة قال كتب احدهما الى الاخر فبالقبول ولو اتى احدهما صاحبه اخبره
 بالحادثة بهن لم يقبل قوله لان في الوجد الاول جعل كان الكفا الكتاب
 خاطبه في موضع القضا فكان قوله حجة بمنزلة خبر غيره وفي الوجد الثاني
 خاطبه في موضع القضا فلم يكن قوله حجة بمنزلة خبر غيره والله اعلم
 وبالنصواب فصل في الفصل الثاني من قضا
 القاضي يعلم نفسه في كتاب القضا
 قال القاضي الامام لا يقضى القاضي بالجمرة الغليظة بل بالام الكتاب اما
 الكتاب يقضى به الامام الكفا اذا اخبره فصل برأيه في نوع
 عمله في الرابع من كتاب ادب القضا
 القاضي اذا مال ليحل جملتك ويلا في نكته فلا تفرق في حفظه خاصة
 الا ان يقول لي شر ويبيع اذا مال جعلتك مسيما فهو وصي تام لانه امر الكفا
 في مال البيت بمنزلة امر المالك في حياته والحكم في المالك هذا على ما ياتي
 في كتاب الوكالة كذا قال في الكفا عمار ورثة تقدموا الى الكفا وزعموا ان فلانا
 مات ولم يوص الى احد والحكم لا يعلم شئ من ذلك فقال الكفا انتم صاير

فقد جعلت هذا وصيا رجوت ان لا يبعد عنكم ان كان يعرف عدله
 الوصي ويصير وصيا ان صدقوا **مسئل** هل جاز الى القاضي وقال
 مات ابي في بعض الاطراف وعلمه ديون وترك حيوانا وعروضا
 ولم يوص الى احد ولا استطاع ان اقيم الشهود على ذلك فان اهل
 تلك الناحية لا يعرفوني لا باس للجهة ان يقول له ان كنت صادقا
 فيما تقول فبع اكيوان واقض الديون لانه ان كان صادقا وقع الامر
 موقعه والام ينزل امر الله اصلا **فان** شهد عنه الشهود بخبر
 او دار لرجل وعدوا فقال للمشهود عليه ان اكون حق المشهود له او
 قال ما اركب في دين الله ارحقا فليس هذا بقضاء منه حتى يقول الله
 عليك القضاء في كذا وكذا لان قوله ارى كقوله اظن وقوله اظن
 لا يكون قضاء فكذا هذا واذا ازم الله المشهود عليه كان ذلك
 قضاء كذا ذكر في كتابي بالرجوع لان القضاء والزام واحد في اللغة
 والله ما نصب الا للزام **ولو** قال ثبت عندي ان لهذا على هذا
 كذا قال بعضنا بخنا لا يكون حكمي وقال بعضهم منهم القاضي ابو
 القاسم وسمن الائمة اكلوا في بانه حكم والفتوى على هذا قال ابو القاسم
 في قاض قضى بشاهدين او بجواز بيع ام الولد او بيع الدرهم
 بالدرهمين او متعة النسا او بالقتل في فاه ففاضل اخر ان يملكه
 وكذا عبد من انفس اعنقه اخدمها وهو محض ففقه ببيع نصيب
 شركي او قضى ببطكان الطلاق في احيض او ببطكان ايقاع
 النكاح لان هذه كلها اقوال مجوزة **اما** القضاء بشاهد واحد
 فلانه خلاف القرآن لان المذكور في القرآن شهادة شهادتين دون
 شاهد واحد **واما** بيع ام الولد وبيع الدرهم بالدرهمين فلان الصحابي
 رضي الله عنهم اجمعوا على انه لا يجوز لان عليا رضي الله عنه رجع
 الى قولهم في بيع ام الولد **وابن عباس** رضي الله عنهما كذا في بيع
 الدرهم بالدرهمين ومتعة النسا منسوخة تريد بالمتعة النكاح الموت
 بلفظه المتع بانه يقول لها امتع بك الى كذا **اما** اذا قال تزوجتك الى كذا
 فزينة مختلفة بيننا وبين زفرنا واقضى فيها قاض على مذهبه في
 جاز وليس لقاض اخر ان يبطله والقتل في الف قضاء معاودة
 ولم يختلف فيه الصحابة وبيع معتق البعض خلاف الاجماع وبطكان
 الطلاق في احيض وبطكان ايقاع الثلاث جملة قول اهل الزيف فلا يخبر
 ولو قضى بقول الفاقة في النسب او ببطكان ايقاع المعلق بالنكاح
 او بجواز السلم في اكيوان ويجوز يجوز قضاء هذه الاقوال ليست
 بمجوزة **فان** ابو اليبس في رواية محمد ان كل شيء اختلف فيه الفقهاء

فقضى القاضي بذلك جاز قضاؤه ولم يكن لقاض اخر ان يبطله ولم يذكر
 فيه الاختلاف وبنه تأخذ قلت من اختلاف ما ذكره في شرح اوسن
 لا يخفى ان القضاء في موضع الاختلاف يجوز وفي موضع الخلاف لا يجوز
 واراد بالاول ما كان فيه خلافا معتبرا كالخلاف بين سلف واراد
 بموضع اختلاف ما لم يكن مختلفا بين السلف ولم يعتبر اختلاف في
 الكلام في تفصيل ذلك طويل موضوعة الباب الرابع من ابنا
 الحسن من ادب القاضي وقد ذكرنا تمام الكلام في بيع ام الولد في الفكاك
 المنصور قال استباننا رصدا عنه الفتور على تفصيل ادب القاضي
 ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود ذكر في **ب** انه لا يجوز وذكر في
 انه يجوز والفتور على انه يجوز ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود
 لانه خلاف النص وذكر عن ابي القاسم ان القضاة على قسمين
 قاض قلة وقاض ولي بسبب دفع الرشوة او الشفعة فالاول اقص
 ثم رفع قضيته الى قاض يخالفه له انه ينفق **قال** استباننا رصدا
 والفتور على ان حرقه القضاء بواسطة الرشوة لا ينفق قضاؤه اصلا
 لان الامام اذا قلده برشوة ارتكب باهوا وقوله وصار عالم به لم يصح
 تقليده كقضاء الله فيما ارتشى فيه اما الذي قلده القضاء بسبب
 الشفعة فهو الذي قلده القضاء احثا باعلى السواد في نقاد قضاها
 في المختار وان كان لا يحل الطلب بالشفعة **لا قضي**
في الفصل الرابع في الفاظ نصب الوكيل
والوصي من كتاب القضاء
 جازات وترك الف درهم وعلمه الف درهم وترك الابن فقال الابن
 كان هذا الالف ودبلة عند ابي فلانة في فلان وادعى وصده غراما
 المبيت في ذلك او كذب او قال لولا انه رزق لي الالف فان الله يقضي
 بالالف للفرار ولا يجعلها المدة على الود بعة كذا او ار الوثة لا يصح لانه
 لا ملك لهم في المدة لاستفراقها بالدين وكذا الصدوق الغرام الضا
 ما صادف ملك الغير كالمدة لم يصح ملكا لهم انما حقهم في الاستيفاء
 من المدة الا ان في التصديق اذا اخذوا الالف فللمودع الرجوع
 به عليهم اذا اقر الوارث بالدين لا يصح في حق الغرام اما يصح في حق
 حقه لو ظهر ملك للميت يأخذ المدة له رجل ادعى على ميت وبنه فحضر
 وارث واخذ ما قرب به فاراد الطالب امانة البيعة حتى يكون جروعه
 على جميع الورثة له ذلك ولو ادعى وصية على الميت واقر وارث
 بها فاقم الموعدة البيعة على الوصية تقبل ايضا ولو اقر الوارث
 بالدين لم يرد في حصته حتى استغرق جميع حصته وعلى قايدها بينا

تحتاج الى ان يقضى القاضى عليه باقراره لا بمجرد الاقرار لا لكل الدين في نصيبه

في الدعور على الورثة ميراثا للمدعي
وكل من صار مقضيا عليه في حادثة لا تسع دعواه في ملك احدى
الاذا كان فيه ابطال القضا بان ادعى رجل على اخو دار في يد بلا
ضاربة واقام البينة وقضى بالدار له ثم ادعى المقضى عليه في
الدار انها ملكه اشترايا من اب المدعي هذا يسع ولو لم يدع المدعي
الدار بالارث من ابية لكنه ادعى انها ملكه اشترايا من اخو المدعي
الشراء منه بتاريخ قبل شراء المدعي لتسيع وفي الزيادات في الباب
الاول من البيوع المقضى عليه في محدد اذا ادعى المحدد ولا
تسيع الا اذا ادعى الشراء من المدعي او صار مقضيا عليه
في ذابته فادعى التسايج خلاصته في الفصل

الرابع من كتاب القضا
القضا يقتصر على المقضى عليه من الكل ولا يتعد الى غيره
الا في خمسة مواضع فوق اربعة يقدر الى كافة الناس فلا تسع
دعور احد فيه بل في احدى الاصالية والنسب وولاء العتاة
والمنكاح كما في جامع الفتاوى والصغير والقضاء بالوقف
يقتصر ولا يتعد الى الكافة فتسيع الدعور بالملك في الوقف
المحكوم به كما في ائحانية وجامع الفصولين وفي واحدة تعد
الى من يتلقى المقضى عليه بالملك منه فلو استحق المبيع من المشتري
بالسنة والقضا الى ان قضى عليه وعلى من يتلقى الملك منه فلو برهن
المبايع بعبء على الملك لم يقبل ولو استحق فحين من يدوار
بقضا به بينة ذكرت العين انه ورثها كان قضا على ورثة الورثة
والميت فلا تسع بينة وارث اخر كما في البرازية

في قضاء الاشياء في الفقر الثاني
واحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسع دعور الملك
في احد وكذا الحق وفروع اما الحكم في الملك المورخ فغل
الكافة من التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد ليكر انك عبده ملكك
منه خمسة اعوام فقال ليكر اني كنت عبدا لزيد لكني منذ سنة اعم
ما عتقت وجرى عليه اندفع دعور زيد ثم اذا قال عمر وليكر انك
عبد ملكك منه سبعة اعوام وانك ملكي الان فبرهن عليه يقبل
ويقضى احكام بحرية ويجعل ملكا لعمر ويدل عليه ان قاضيا
قال في الاول البيوع في شرح الزيادات فصارت مسائل

الباب على صحت احد ما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل
والقضا بقتضا على كافة الناس والثاني القضا بالحق بالملك
المورخ وهو قضا على كافة الناس من وقت التاريخ فلا يكون قضا
قبله فليكن هذا عل ذكر منك فان الكتب المشتهرة كان لينة
من الثاني انه اشتروها فاندفع اخر هو انه لا فوج في كونه على
الثاني بين ان يكون بينة او بقوله ان حواذا لم يثبت منه اقرار
بالبرن كما صرح به في المحيط المبرها 2

كتاب القضا والشهادات
في القضا الثاني
القاضي لو استخلف بلا اذن لم يكن ولا امر فلان اقراره لا يثبت
فخليفة كاض من جهة الامام حتى لا يملك القضا الا اذا قال له الامام
ول من شئت واستبدل من شئت وللمور باقاة الجماعة ان تخلف
عنه بلا اذن الامام والوصي انه يفوض الى غيره فغير اذن الوصي وما
في ط ولو لم يؤذن في الاستخفاف وحكم خليفة بحضرة جاز
كوكيل وكل غيره فباع بحضرة الاول ولو حكم بغيره ثم جاز ان
نقد عنه ما استحقنا وكذا لو اجاز حكم المحكم في المجتمعات كذا
في الفتاوى ونظير الدين جامع الفصولين

في الفصل الاول
واذا كان للقاض خصة على ان اذ كان لغيره عليه خصة فترافعا
الى خليفة هذا القاضي فقضى للقاضى او عليه اخلف امتح فيه
قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم كوز وجه هذا القول انه خليفة
القاضي ليس نائب عنه القاضي ليس حكمه بخلفه حكم القاضي بل هو
نائب عنه الله او عن جماعة المسلمين الاثر انه لا يتولى الموتى
فيجوز حكمه له وعليه وقد صرح ان عليا رضي الله عنه فله شرا
وخاصم عند حادثة من قضا والمحيط

البرهان في الفصل السادس
وللسلطان ان يولي القاضي ويستبدل من كانه اخر لربية وغير ربية
هكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله خلاصته في بيان
فصل الثاني من كتاب القضا
في الافضية القاضي لا يترك عن القضاء اكثر من سنة كيتلاني
العلم والسلطان ان يولي القاضي ويستبدل من كانه اخر لربية وغير
ربية كما روي عن ابي حنيفة في فضل الحر
في نوع عزل القضا من كتاب القضا

قضا مجعها على صحته لما ذكرنا من قبل اذ الناس على اختلافهم
في المسئلة اتفقوا على ان القاضي انما يقضي بالاول الاقوال الذميمة
اليه اجتهاده فليكن قضا مجعها على صحته فلو نقضه انما ينقضه
بقوله وفي صحته لانه ليس مع الثاني دليل يقطع بل اجتهاده
وصحة قضا والقضا الاول ثبت بدليل قطعي وهو اجماعهم
على جواز القضا وبما في وجه التخصيص فلا يجوز نقض ما مضى بدليل
لا يقطع بما فيه شبهة ولان الضرورة توجب القول بالزوم القضا
المبني على الاجتهاد ولا يجوز نقضه لانه لو جاز لنقضه بوجه
الى قاض اخر بخلاف رار الاول فينقضه ثم يرفع المدعى
الى قاض اخر بخلاف رار القاضي الثاني فينقض نقضه فيقضي
كما قضى الاول فيؤدر الى ان لا تندفع الخصومة والمنازعة ابدا
والمنازعة سبب الفساد والقضا روم اذ رار الى الفاسد
فان رده القاضي الثاني يرفع الى قاض اخر ثالث لنقض قضا القاضي
الاول وبطل قضا الثاني لانه قضا الاول صحيح وقضا
الثاني باطل وبطل هذا اذا كان الاول قاض اهل العدل على المص
الذي كان في يد اكوارج ففوت الى قاضي اهل العدل قضا باقائهم
لم ينفذ شيئا منها بل نقضها كلها وان كانوا من اهل القضا
والشهادة في اجمل كتبنا ونحفظا لينة جروا في البغي والله اعلم
وان كان نفس القضا مجعها فيه انه يجوز ام لا كما لو قضى
على احكم وقضى على الغائب يجوز للقاضي الثاني ان ينقض الاول
اذا مال اجتهاده الى خلاف اجتهاد الاول لان قضااه هو ما
لم يجبه بقول الكل بل بقول البعض وان البعض فلم يكن جواز
متفق عليه فلا يجمل النقض وكان مجعها للنقض بمثل خلاف
الفصل الاول لان جواز القضا هناك ثبت بقول الكل فكان
متفق عليه فلا يجمل النقض بقول البعض ولان المسئلة
اذا كان مختلفا فيها فالقاضي بالقضا يقطع احد الاختلافين
ويجعله متفقا عليه في احكام القضا المتفق على جوازها واذا كان
نفس القضا مختلفا فيه كيف يرفع اختلاف بالحكام والله اعلم
هذا اذا كان القضا في محل اجموعا على كونه محل الاجتهاد فاما اذا
كان في محل اختلافه محل الاجتهاد ام لا كبيع ام الولد اذ هل
ينقضه قضا والقاضي عنده اليه حنيفه والي يوسف ينقض لانه
محل الاجتهاد عندهما لاختلاف الصحابة رضوان الله عليهم
في جواز بيعها وعند محمد لا ينقض لوقوع الاتفاق بعد ذلك

في الصحابة وغيرهم على انه لا يجوز بيعها فخرج عن محل الاجتهاد وهذا
يرجع على ان اجماع المتأخر هل يرجع اختلاف المتقدم عندهما
لا يرفع وعند فلان هذا الفصل مختلفا في كونه مجعها
فيه فينظر ان كان من رار القاضي الثاني انه مجعها فيه ينقد
قضاؤه ولا يرد لما ذكرنا في سائر المجعها المتفوق عليها
وان كان من رايه انه خرج عن حد الاجتهاد وصار منقفا عليه
لا ينقد بل يرد لان عنده ان قضا الاول وقع مخالفا للاجماع
فليكن باطلا من قضا البديع

في فصل واما بيان ما ينقد من القضا
اذا قضى القاضي في حادثة اختلف فيها الفقهاء وله مذهبا
كذلك ليس مذهبه وقضى بمذهب بعض الفقهاء قال الوجنه
ينقد القضا وقال ابو يوسف ومحمد لا ينقد والوجنه
يقول بان هذا القضا حصل في محل الاجتهاد فوجب ان ينقد
وهذا لان الحادثة اذا كانت مختلفة بين الصحابة والصواب
لا بعد وهم بل بينهم كمن كل واحد منهم يرجح الصواب في رايه
ولا يقطع القول بان ما اذ رار اليه اجتهاد صاحبه خطأ بل يعقده
رجحان جانب الصواب في اجتهاده فلا يبين انه قضاوه ذلك
خطأ يبين فلا يكون مريدا من ادب القاض

للخصم في الباطل في القاضي يقطع

ثم يرد بعد ذلك خلافا لفتحا

وفي ادب القاضي لو ان قاضيا ولي قاضيا على مثل خراسان
واحدة ان يولي قضاة على الكور ففعل ثم خاصم القاضي الا على
بعض من ولاه قضاؤه جاز له وعليه وكذا قضاه الا على بعض
وعليه لانه لو شهد كل واحد منهما لصاحبه جاز ذلك القضا
من قضا الخلاصة في الرابع

فقضا القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور ينقد
ظاهرا وباطنا ولا لا ينقد باطنا وصورة المسئلة في العقود
كثيرة منها اذا ادعى على امرأة نكاحا وهي تحج وأقام عليها
شهادة زور وقضا القاضي بالنكاح بينهما للرجل وطها وجل
للأمة التمكن منه عنده وعند من لا يجلسها قوله ظاهر فيمنها
وباطنها بينهما وبين الله تعالى نقية النفاذ ظاهر ان لم يلم المرأة
الى الرجل ويقول بغيره والرجل ونقية النفاذ باطنا
ان يجلس وطها ويجلسها التمكن مصنف القضا

فيما اختص به الوصف رحمه الله

وفي التوارث السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وقال
الخصم ان ينفذ وهو الاصح

لوع احوال القضا

بعد قضاء القاضي لعلمه من فضل الكرم
القاضي اذا قضى فيما اراد لا ينفذ قضاؤه وقال بعض الحكماء
ليس مانع من صحة تقبل القضا لانه شهادة الاصح مقبوله فكذا

قضاؤه فيفضل الكرم من كتاب القضا

قريب من اوله

قلت قوله لا دليل عليه اعم من القول الذي هو مخالف لكل فيما
انه اراد بقوله لا دليل عليه قول لا يدل القياس على صحته يعني
يكون انه يكون القول مخالفا لكل ويدل القياس على صحته ويكون

مخالف لكل كذا في المتشكل

سريع الالهام

عند شرح قوله واذا رفع الى القاضي حكم حاكم

امضاه من كتاب ادب القاض

وفي ادب القاضي للخصم في باب اثبات الدين والحقوق
رجل ادعى على ميت حقا فخصم الورثة او الوصي فلو قضى القاضي
على احد الورثة يكون قضاؤه على الكل ولا يملك في يد ذلك
الوارث شيء من التركة بخلاف عهود العيان فانه انما يكون
حينئذ قضاؤه على الكل لو كان المدعى في يد الوارث الحاضر
ولو كان البعض في يد ينفذ بقدره على ما ذكرنا في اول هذا الكتاب
من عهود خلاصه من حسن اخرجي دعوى

الدين في الفصل الرابع

وفي شبهات الاصل لو ادعى عينا في تركه واحضر احد الورثة
واقام البينة عليه وقضى القاضي يكون قضاؤه على جميع الورثة
ان لو كان المدعى في يد الوارث الحاضر ولو كان البعض في يد
ينفذ بقدره من دعور خلاصه في

الفصل الاول

وفي قضا والنسبة عهده ادعى حرية بنفسه وقضى القاضي بها
ببينة اقامتها العبد ثم قال العبد كنت كاذبا وانا عهده لحد الرجل
هل يبطل القضا بالحرية فلا روية في شيء لهذه المسئلة من الكتب
قالوا وينبغي ان لا يبطل القضا وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل على
رجل ما لا وقضى القاضي اعمال للمدعى بالبينة ثم قال المدعى كنت كاذبا
فما ادعيت حث يبطل القضا بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي

تأثير خاتمة في الفصل العاشر من القضا

المقضى له اذا اقر بعد ما قضى القاضي له ان ما قضى له حرام و
امر رجلا بالبرية لشره ذلك الشيء من المقضى عليه يبطل حكم القاضي
اصل المسئلة في الاقضية في ابواب الشهادات في باب
التماقض لو اقام رجل البينة على ان هذا العبد له بالبشر او
بالارث ثم قال لم يكن له قط او لم يقل قط لم تقبل ببينة ويبطل
القضا اما لو قال هذا العبد ليس ملكي لا يبطل القضا عهده ادعى
اكرهه وقضى بالحرية ثم قال العبد كذبت انا عهده هل يبطل القضا
بالحرية قال لم ينفذ البر واية وسكت الشيخ الامام خيرة الدين
المرفيعنا في غير ذلك فاعلم ثم قال بعد ايام ينبغي ان لا يبطل القضا
بالحرية بخلاف القضا بالملك والقروض ظاهرا كراهية يتعلو
بها صوح الناس كذا فلا يملك بطلان صوح الناس كذا اما الملك

فحقه حسب وفي الاقضية اذا قضى القاضي في حادثة ثم
ظهر له راي بخلافه قال محمد ينفذ قضاؤه قال ابو يوسف لا ينفذ
القاضي ان ابداه انه يرجع في القضا ان كان الذي قضى
خطا لا خلاف فيه انه يردده وان كان مختلفا فيه امضاه
وفي المتقبل يقضى بالبرية اذ اقره افضل فانه خطا له نص بخلاف
قضاؤه ينفذ قضاؤه بعد ذلك لانه كان قضاؤه الله في حقوق
العباد كالقصاص والطلاق والملك والعين ان ظهر ان الشهود
عبيد او محدودون في القضا ان قال الله تعهدت بضمن
والضمان في ماله ويعود للجناية وان كان خطا يضمن المقضاه
الدية وفي الطلاق ترد المرأة الى زوجها وفي العتق يرد العبد
الى مولاه وفي حقوق الله تعالى كالحمل والزنا والشرب والسرقة اذا
ظهر ان الشهود عبيد وقال تعهدت وبوضا من الدية وان اخطى
فضمي له في بيت اعمال وهذا اذا ظهر كفا بالبينة او باقرار
المقضى له الا اذا اقر الله بذلك لا يصدق ولا يبطل القضا
كالشهود اذا رجعوا خلاصة في القضا

في الفصل الرابع

ولو قضى بعدم وقوع الطلاق السكران ينفذ الزوج الثاني في اذاتهما
بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا وهو في العدة ثم طلقها قبل الدخول
فترجوها الاول قبل القضا العدة وحكم احكامكم بصحة هذا النكاح
لا ينفذ قضاؤه والاب اذا خلع الصفية على صداقها وراى الخلع
خيرا لها بانه كانت لا تحسن العشرة معها فزوجها فان قضى بذلك فاض

نفذ قضاءه والمرأة اذا طلقها زوجها ومضى عليها ستة اشهر ولم
 تر الدم يحكم بايائها حتى تنقضي عدتها بعد ذلك ثلثة اشهر فعلى
 هذا في ممتدة الطهر قبل ان يبلغ حد الابيس وهو خمس وحسن
 سنة اذا انقطع الدم قبل ذلك سنة او سنتين اذا طلقها زوجها
 ومضت عليها ستة اشهر ثم اعتدت بثلثة اشهر بعد ستة اشهر
 وقضى بذلك قاض ينبغي ان يتخذ ذلك المسألة بحسب حفظها
 فانها كثيرة الوقوع في كتاب القضاء في المجتهدات
من كتاب ادب القاضي في خزانة الفقير
 صعيقة زوجها ابوها من صغير وقبل الوعد وكبر الصغار وبينهما
 غيبة منقطعة وقد كان الزوج بشهادة الفسقة فللقاضي
 ان يبحث الى الشافعي المذهب ليبتل هذا النكاح بسبب انه
 كان بشهادة الفسقة وللقاضي ان يخفى ان يفعل ذلك بنفسه
 اخذ بهذا المذهب وان لم يكن مذهب وهو مسألة القضاء
 على خلاف مذهبه وكذا في النكاح بغيره لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها
 قبل ان تزوج المحلل او قضى بصحة هذا النكاح وان لا يقع الطلاق
 ولو قضى بجواز النكاح بغيره فهو نفذ قضاؤه خزانة
المفتين في القضاء في المجتهدات
من كتاب القضاء
 ولو قضى بردينك امرأة بعيب عظمي او جنون او نحو ذلك ينفذ
 وقضائه وص ولو قضى بان الحنين لا يوجب بطلان قضاءه
 ويوجب ولو حكم القاضي في الخلع انه فسخ نفذ قضاؤه ولو طلق امرأة
 وهي حبل او حائض او طلقها ثلاثا قبل الدخول فقضى فان بطلان
 طلاق الحامل والحائض وبطلان ما زاد على الواحدة ينفذ
 وقضائه وكذا لو قضى ببطلان طلاق من طلقها ثلاثا بجملة واحدة
 او في طهر واحد فنفذ قضاؤه باطل ولو قضى ببطلان طلاق المكره
 نفذ قضاؤه خزانة المفتين في القضاء
في المجتهدات من كتاب القضاء
 ولو قضى بجواز ممتدة النكاح لا يجوز وهو رخصا اذا قال لامرأة
 اتجعت بك ستة اشهر اخلات قال بلفظ المزوج بان قال تزوجتك
 الى شهر او الى عشرة ايام فقضى بذلك فافضل ينفذ خزانة
المفتين من المحل المذمور
 وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير مكن ولاية لا يصح ختمها
 فيها اذا كان الوقار لا في ولاية فاختار في اكثر عدم صحة قضاؤه

وصح في الخلاصة الصحة وانقضت رضحا عليه واختلاف انما يكون
 في العقار لا في العين والدين كما في البرازية القاضي هو الذي يرفع
 الى وجه المرأة ويكتب خلاصتها لا الشاهد لا اعتبار بان هذا الواحد
 الا اذا اقامه واراد ان يكتب القاضي الى الاخر فانه يكتب كما
 في البرازية ان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس شرعي لم يخرج
 غير العبد في كتاب القضاء من
صحة الفتا ورقيبيل في الصلح
 وكما التمرت في فتاواه القاضي اذا حكم بالقول الضعيف لا ينفذ
 حكمه لان القضاء قد منعهم مقلد هم من الحكم بالقول الضعيف انهم
 وفي العماد به القول الضعيف يتقوون بالحكم ما لم يكن القاضى ممنوعا
 منه الحكم بالقول المصعب لان قضاء القاضي في المسئلة لا يجرى
 الا ختلافه يجعلها اتفاقية كما في قضاء المنع قضاء القاضي في موضع
 الاختلاف جائز لا في موضع اختلاف ومحل الاول فيها اذا كان
 فيه اختلاف السلف حكمهم امه والشا في ليس فيه وانما هو حادث
 كذا في التمار خاتمه ومنهم من فرق بينهما بان الاول ليس كالأول
 الثاني من الاستباه في كتاب القضاء من الفتن الثاني
 اذا تعارضت في المتن والفتا ور كالمعتمد في المتن
 كذا في القمع الوسائل وكذا يقدم ما في الشرع عليه ما
 في الفتا ور قضاء من في فصل الجبر من قضا
صحة الفتا ور
 نائب القاضي اذا سمع البينة او الاقرار وكتب بذلك الى القاضي لا
 يقضى به بل يكلف المدعي اعادة البينة منه المفتي
في كتاب ادب القاضي
 ويجوز له ان قال المدعي عليه لي دفع من قضا
اخلاصة في الجبر الثالث من الفصل الثاني
 وانما قدر بثلاثة ايام لانه حسن لا بلا عذر من قضا
الاولا كحبه فها يجوز للقاضي ان يقضى
 ومنها ان المدعي اذا اقام البينة فادعى المدعي عليه الدفع وقال له
 بينة حاضرة احمل زمانا لقول عمر رضي الله عنه في كتاب السياسة
 جعل للمدعي امد ان يتهى اليه واراد به مدعي الدفع الا ان قال
 وان عجز استحللت عليه القضاء ولانه لو لم يمهله وفقى بينة المدعي
 وبما يحتاج الى نقض قضاؤه بجواز ان ياتي بالدفع في خصوصية للقاضي
 غير النقض ثم ذلك مفوض الى رار القاضي ان شا احواله الى الجبر

وكتبه ابو عبد الله
 في كتاب القضاء
 جواز

وان شاء الى الغد وان شاء الى بعد الغد ولا يبريد عليه لان الحق قد وجب عليه فلا يسعه التأخير اكثر من ذلك وان ادعى بهينة غائبة لا يلتفت اليه بل يقضى للمدعى

بدائع في فصل
واما اداب القضاء من كتاب اديب الله

ويستحق التلقيب اذا اختصم اليه الاخوان او بنو الاعمام ان لا يعجل القضاء بينهم ويدفعهم قليلا كي يصطكوا لان القضاء وان كان بحق كثر بهما يصير سببا للعداوة بينهم وكذا المدعى عليه اذا استعمل حتى يأتيه بالدفع فانه يجيبه الى ذلك ولا يعجل بالحكم حتى لا يحتاج الى نقض القضاء في الثاني لان صيانة قضاءه عن النقض واجب

الاولو احمية في الاخر فصل في اداب القضاء

واذا طلع القاضي في ان يصطليح الخصمان فانه يامرهم بالصلح ويرحم مرة او مرتين ليصطكوا او ان لم يطع الله يقضى بينهم في اول مرة شرح الطحاوي من كتاب القضاء

ولي نوا دران سماعة بن ابي يوسف رجل جاء بكتاب قاضي الى قار وقيل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشريعة على الكتاب ثم قدم بهينة صاحب الحق على اصل الحق مصر المكتوب اليه فان المكتوب اليه لا يعمل بالكتاب ويأمر الطالب ان يحضر البينة على اصل الحق من قبيل ان يكتب له الشهادة على الشهادة وشهدوا الاصل اذا حضره وبانفسهم لم تقبل بشهادة الفروع على شهادتهم كذا هفت من قضاء المحيط البرهاني في

الفصل الرابع والعشرين

قع على باع المدعى عليه المدعى به بعد اقامة البينة العادة قبل القضاء ينقذ لانه قبل القضاء باق على ملكه اليد وكذا ذكره ابو بكر والمزور في الجامع ط في اخر دعور اجماع انه لا يصح بيعه وفوق بين الاهدسين والشاهد **عت** اقام المدعى بينة انها دابة وقال سبيلها الى مسجد كذا قبل القبض لا يستقط دعواه

قنيه في باب تصرف المدعى والمدعى عليه

في المدعى منه ادب الله

جس قد لا يكون الا ان خصما في البينة ولا في البينين ولو اقره لا يجبر ولكن لو دفع جاز **ص** كمن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيلي فلان واقرته بالبشرى والوكيل غائب لا يقبل بينة المدعى انه كان وكيله بالبيع ولا يكلف به ولو اقره لا يجبر عليه ولكن لو دفع جاز قنيه في القضاء في باب من يشترط حضرة

باب في الحكم على الغائب

ثم انما لا يجوز القضاء عندنا على الغائب اذا لم يكن عنه خصم حاضر فان كان يجوز لانه يكون قضاء على احاضر حصعة ومعنى الخصم احاضر الوكيل والوصي والوارث ومن كان بهينة وبين الغائب اتصال فيما وقع فيه الدعور لان الوكيل والوصي نائبان عنه يصح الاثابة والوارث نائب عنه شرعا وحضره نائب كحضرة المنسوب عنه فلا يكون قضا على الغائب معناه وكذا اذا كان بين احاضر والغائب فيما وقع فيه الدعور اتصال بانه كان ذلك سببا لثبوت حوج الغائب لان احاضر يصير مدعيا عليه فيما هو حقه ومن ضروره ثبوت حقه ثبوت حوج الغائب فكما الكل حقا للمدعى كمثل ما كان من ضرورات الشيء كان ملحقا به فيكون قضا على احاضر حجة ان من ادعى على اخوانه اخوة ولم يدع ميراثا ولا نفقة لا تسمع دعواه لانه دعور على الغائب لانه يريد اثبات نسبة ميراثه المدعى عليه وانه وها غائبا عنه وليس عنده خصم حاضر لانه لم يوجد الاثابة ولا حوج يقضي به على الوارث ليكن ثبوت النسب حجة الغائب من ضرورات تباله ولو ادعى عليه ميراثا او نفقة عند الحاجة تسمع دعواه وتقبل بينة لانه دعور حوج مستحق على احاضر وهو المال ولا يمكنه اثباته الا باثبات النسب من الغائب فيثبت نسب خصمه في الغائب ضروره ثبوت حوج المستحق تباله ولهذا الوارث بالنسب من غير دعور المال لانه ليس فيه تحصيل نسب الغير على الغير في دعور على احاضر الا يبرر انه لو اقر به لصح اقراره بخلاف الاقرار بالاخوة وعلى هذا يخرج المثلث المنجى ولو ابعدها على ما ذكرها في مواضعها بدائع

في فصل واما الشرائط المستحقة في الدعور

ولا يجوز القضاء على الغائب الا في مسائل منها ان لوكل الغائب وكلا ومثله ان يكون ما يدعيه على الغائب سببا لما يدعيه على احاضر ولذلك صور منها رجل ادعى دارا في يد شخص فاكذبه واليد فاقام المدعى البينة على انه اشتراها من فلان الغائب وهو كذا فنفق القاضي بها فحكم على الغائب فلو جاء الغائب وانكره لا يقبل قوله ومنها ان يدعى على رجل انه كفل عن الغائب بايجاب له عليه من الحقوق فاعترف الكفيل بالكفالة وانكر وجوب الحق فاقام المدعى بينة ان له عند الغائب القابلة بينة وكان قضا على الغائب واحاضر ومنها اذا ادعى الشفيع الشفعة

في دار فأكبر ذوالبدا الشراء وقال ملكي فاقام المدعي البينة عليه انه
اشترها من فلان الغائب يقضي ببينته وهو قضا على الغائب
ومنها ان يدعى شخص على شخص انه قد فقه فاعترف بالقذف فها
انه عبد لم يصف عليه احد فاقام المدعي بينته ان فلانا الغائب
اعتقه قبل القذف واقام بينته على ذلك قضى بهما وهو قضا
على الغائب ومنها اذا ادعى دينا على شخص واقام شاهدين
فقال المدعي عليه بها عبد ان فاقام المدعي بينته ان فلانا الغائب
اعتقه قبلت بينته وهو قضا على الغائب ومنها اذا قتل
رجل رجلا وللقنيل ولي ان احدهما غائب فادعى على الآخر
ان الغائب قد عرفه واقام بينته على ذلك قبلت بينته وهو
قضا على الغائب وفي الزايدات رجل احضر رجلا واد
ان فلانا وكله بالخصومة بكل حون له في مصر كذا واقام البينة
فغاب المدعي عليه قبل تركية المشهود ثم عدلت البينة فان
احضر المدعي رجلا اخر وادعى عليه حقا لموكله فانكره كالتفاته
انقض يقضيه عليه بتلك البينة وتطير ما لو قامت البينة
على الوكيل فغاب وحضر الموكل او قامت على الموكل فغاب
فحضر الوكيل او قامت على المورث فمات فحضر الوارث او قامت
على وارث بدين فغاب ذلك الوارث وحضر وارث اخر
او قامت بينته الوصاية على غريم الممت فغاب ذلك الغريم ثم
حضر غريم اخر فانه يقضي بتلك البينة على الثاني في الفصول
كلها وفي شرح ادب القاضي للخصايف بسمر اللامة
احلوا في ذلك القضية يغسلون في هذا فان القاضي قد تجلف
رجلا لسماع الشهادة او يكتب الى حاكمه في القوية لسماع
الشهادة ثم يكتب اليه بيمينه انهم شربوا واعندروا ويكتب
الى القاضي انهم فيقضي القاضي بذلك من غير اعادة الشهود
او يجلس القاضي فلم يصح قضاؤه ولا يقض القاضي باخبار
اختلفه على اقرار الرجل الا ان يشهد اختلفه مع اخر عند الله
والله لم ياذن له اختلفه بالاستخلاف قال صاحب الخلاصة
وهذا دليل على ان النائب المطلق اذا سمع الشهادة جاز
للقاضي ان يقضي بتلك الشهادة باخبار النائب وكذا جاز
للقاضي ان يقضي بتلك الشهادة التي قامت عند الاصل و
التي مع النائب كالوكيل مع الموكل ومما يلاحظ في ذلك ان
الله الشاهد هل تعرف المدعي به وانه اليوم في يد المدعي عليه

وهذا في العقار اما المنقول لاجابة الى هذا لانه يحضر المجلس
ولو شهدوا على البيع والتسليم لهما في الشهادة انهما باقرا
البائع او غير معانية وان ارباب القاضي في امر الشهود فربهم
وبالهم ان كان هذا ومضى كان هذا لا يسعه غير ذلك وهذا
احتياط فيض الكرك في نوع المعاملة مع
المتداعيين من باب القضا
فوقها الامور قضيت وفلان غائب وانكر الامر دفعه اليه
والدين فاقام الدافع البينة على الدين والقضا وليقبل بينته
ويقضي على الامر بالمال وان كان القابض غائبا بلوقضي عليه
ثم حضر الغائب وادعى على الامر دينه واحتج عليه بجوده قضا
الدين ليس له ذلك الا بتر ان رجلا في يد عبد فقال لاخر ان هذا
العبد لفلان اشتره منه بالصف درهم والنقد الثمن في الامور
بعد ذلك فقال قد فعلت فجد هو فاقام الامور البينة على ذلك
فان القاضي يقضي بالبيع وان كان البائع غائبا فان حضر
الغائب ومجد لا تنتف الى جوده لانه احضر صار خصما عنه
لتعلق خصمه ولو كان الامر يقضى الدين باقراره قد قضى
الدين لكنه قال لا دفع اليك بمخافة ان يحضر الغائب فيجبر ليس له
ذلك ولو دفع اليه الالف ثم قدم الغائب وانكر الاستيفاء القول
قوله وله ان يستوفي دينه من الامر ثم هو يرجع على الامور كما لو امر
غيره بشراء عبد في يد فقال الامور قد اشتريت وصدره الامر و
دفع اليه الثمن ثم حضر الغائب فانكر البيع فالقول قوله وبأخذ عبد
ويرجع الامر على الامور بخلاف هذا ولو ان عبدا في يد
رجل فقال هو له وقال رجل هو لفلان اشترته منه بكذا ولقد ثمة الثمن
واقام البينة يقضي القاضي على هذا احضر ويمضيه النفاذ على
الغائب حتى لو حضر ومجد البيع لا تنتف الى جوده فان قيل
في سلة قصدا والدين وان لم يثبت القضا في حق صاحب الدين
لا يخاف لكنه ثبت في حق الامر لا قرار فلتا اقرار الامر يقضاه
الدين لكن القاضي كذبه في اقراره لما قضى بالدين عليه فيبطل اقراره
كالمشتر اذا قال اشترت هذه الدار بالصف وادعى البائع انه باعها
بالدين واقام البينة فان الشفيع يأخذها بالفس كالم القاضي
كذب المشتر فاقرا وكذا امر اشتر عبد امره رجل بالصف درهم وقد
كان اقراره للبائع ولقد الثمن ثم استحق العبد منه يد المشتري بالبينة
بالقضا ولان يرجع بالثمن على البائع وان اقراره للبائع لكن القضا

عبد فاقم المقدوف بنية ان مولاه اختقه وادعى اجمال احد ومنها
 ما لو اقام العبد المشتري بنية ان البائع كان اعتقه او رجلا اخر اعتقه
 وممنها ما لو قال له رجل ما يابوت فلانا ففعل فاقام الرجل بنية
 على الضامن انه باع عبده لفلان بالثمن درهم ومنها ما لو اقام البينة
 على رجل انك اشتريت بنة الدار من فلان وانا اشتريتها ومنها ما
 لو قال له رجل لفلان على الف فاقصها فاقام المور بنية ان قصها
 بقصني ليقض الغائب والرجوع على الامر ومنها ما لو قال لغيره العبد
 الذي في يد فلان فاشتره لي وانقد الثمن واقام المور بنية ان فعل وكان
 ومنها ما لو قال له رجل اشتره لهذا ما وابتني قصته فاقام الضامن
 بنية ان فلانا وابتك كذا او ان قصيته عنك ومنها الكفيل
 بامر اقام بنية على الاصيل انه او في الطالب ومنها ما لو اقام بنية
 على ان له على فلان الف وانه احاله بها عليه ومنها ما لو اقام بنية
 على رجل انه كان لفلان عليك الف احلته بها عليه واديتها اليه ومنها
 ما لو طالب البائع المشتري بالثمن فاقام هو بنية ان احاله بالثمن على فلان
 ومنها ما لو قال له رجل اشتره منك فلانا فاكفيل بنفسه فاقام بنية
 ان اشتره عليه فلان ومنها ما لو اقام بنية على رجل في يده دار انها فاقام ذو
 اليد بنية ان فلانا ومعهها له وسلم او ادفع او باع ومنها ما لو اقام
 ذو اليد بنية ان المدعي باعها من فلان وقبضها يبطل بنية المدعي وبانتم الشراء
 للغائب ومنها ما لو قال ذو اليد او اعنيه فلان فطلب المدعي تحليفه
 له فمكمل فقضى عليه نقد على فلان ومنها وصل الي من زيد وكفل فلان
 بانفسه او من فاصب غصبه منه وحلف المدعي بما يعلم دفع زيد فقضى عليه
 نقد على فلان ومنها ما لو اقام بنية على عبد انه مولاه اعتقه وانه
 قطع يده بعد ذلك او استدان منه او اشترى منه او باع منه ومنها
 ما قيل انه لو قال لامرأة انه طلق فلان امرأة كانت طالق فاقامت بنية
 ان فلانا طلق امرأته ومنها ما لو اقام القاتل بنية على احا ضربه او لطم
 الغائب قد عفي ومنها ما لو اقام القاتل بنية على احا ضربه على القاتل
 انه الاول الغائب قد عفي بقبول البينة في جميع هذه الصور ويختم القضاء
 على احاضر القضاء على الغائب فيها فلوا زاد البائع استرد او المبيع لفسا
 البيع فاقام المشتري بنية انه باعه من فلان لا تقبل لانه ليس من حقوقه ان
 الثاني بطلان حق البائع الاول وكذا لو اقام المشتري بنية ان المشتري
 له وجالروا على باعها لا تقبل لان الرول ليس من حقوق النكاح وكذا لو
 اقام على رجل بنية انه قفا عيين عبده الغائب لانه اجنبية ليست بين
 زوجات الرق وقيل اثبات شيء على الغائب من عكلا او ابيع

وتقوم ان يقول له رجل ان فلانا غائب باع دار من فلان فانت وكيل في ايجته
 حقوقه على الناس جميعين فيحضر الوكيل رجلا وادعى عليه انه وكيل
 فلان لانه علوق وكالتى يبيع الغائب دار من فلان بكذا وقد فعل في امر
 لموكله عليك الف فيصده في التعليق وادعى وجوه البيع فيقيم الوكيل
 البينة على البائع فيقضى له على الغائب لو كان احا ضربه او ارفع
 حكم الحكم الى القاضي فوافق بذهبه امضاه نخلو النقض على الفائق و
 ان خالفه ابطل حكمه لا يلزم احاكم لعدم تحكيمه **شط** فان ابطله لانه
 غيبة فان امضاه لا يفسخ وقال ابن ابي ليلى والطحاوي لا يبطله
 اعتبارا بالحاكم وكذا لو استخلف القاضي بلا اذن فحكم خليفته
 زاد في قبيل كتاب القسم
 رجل امر رجلا ليقضي دينه الذي لفلان عليه فقضى المامور الدين واداد
 ان يرجع على الامر فقال المامور كان لفلان على شيء اصبلا ولا امرتك
 ان تقضيه وانه لم يقض منك شيئا وصاحب الدين غائب فاقام المامور
 بنية على الدين وعلى امره بالقبض وانه قضاه فان القاضي يقضى بها
 للغائب على الامر ويقضى بحق الرجوع للمور على الامر لا يحق انما
 لغلق بجميع ذلك في نخصا في اثباته **رجل قال لجماعة اشهدوا اني**
قد ضمننت لهذا الرجل بالالف الف له على فلان ثم ان المديون اقام
البينة انه كان قد قضاه قبل ان يضمنه الكفيل قبلت بنية وبشر
المطلوب عزوين الطالب ولا يبرأ الكفيل عزوين الطالب لانه قول الكفيل
ذلك كان اقرارا منه بالدين هذه الكفالة فلا يبرأ الكفيل ولو اقام المديون
بينة على القضاء بعد الكفالة برأ المديون والكفيل جميعا ككفالة
فانيحان في فصل الكفالة بالمال
 رجل قال لآخر هب لفلان الف درهم او قصه وعلب درهم
 على ان قضاه له ففعل فموجاهة وصار الامر مستقرنا وصار كانه
 قال وقضيه الف او كن وكيله بالهبة من فلان والصدقة فادفعها اليه يكون
 دينا على الامر وليس له دفع على القابل شيء فان غاب الموصوب له
 فاكمل الامر الدفع والادعى المامور اية وصبه له وقبضه الموصوب له
 او اقام المامور بالبينة على ما قال قبلت بنية وبشر كان القابل غائبا
 من قضاه **اخلاصة من الفصل الثالث**
 ادعى ان له على فلان الغائب كذا او حذا احا ككفيل فيهن حكم القاضي
 على الكفيل لم يكن ذلك حكما على الغائب الا اذا ادعى الكفالة ما جاز
 الغائب اعلم كفل بكل ما له على الغائب فحكم على الكفيل على ما جاز حكم
 على الغائب سواء ادعى الكفالة بامر او لا وقد مر في اول الفصل شيء كذا

فصل في دعوى الميراث وقال الكفالة فيه كالكفالة بين الطالب والكفيل
 لو كانت بين الكفيل والكفول عنه ابنة قال الكفيل لم يكفل عنه كفلت
 لفلان بدركك يا مراك واديت ولما الرجوع عليك او قال لمحتال
 عليه للمحيل املت عنك يا مراك واديت ولما الرجوع عليك فبهن
 يحكم عليه بغيره وعلى الغائب يقبض حقه وكذا لو اقرب الامر وانكر
 الاداء فبهن يحكم عليه كما حكم على الغائب ولا يلتفت الى الخ
 بعد **فصل في القضاة على الغائب**

وعن محمد بن رجل قام البيعة ان له ولفلان الغائب على هذا الرجل
 الف درهم ثم حضر الغائب يكلف اعادة البيعة وقبل حضوره
 يقضي بنصيب الحاضر ومن الغائب وعند ابنه يوسف يقضي
 بنصيب الغائب ولا يحتاج الى اعادة البيعة اذا حضر وعنه محمد
 مثل قول ابنه يوسف وعلى هذا اختلاف لو ادعى انه استتر به
 وفلان الغائب من هذا الرجل هذه الدار بكذا او قام البيعة ولو اقام
 رجل البيعة انه كان لابي له على هذا الرجل الف درهم وان مات وترك
 ابنا اخر غائبا وادعى اقام البيعة وطلب نصيبه يقضي له بنصيبه بنصيب
 الغائب ولا يكلف اعادة البيعة اذا حضر كذا في الاقضية ولم يذكر
 خلافا وفي الاصل لو ان احدا الورثة اذا ثبت القصاص يقتل ابيه
 على رجل لا يثبت في حق الكل عند ابنه حنيفة وعند ابنه يثبت و
 في اجماع الصغير رجل ادعى على رجل وادعى يدية وقال ابنه كانت
 تلك ابني مات وتركها ميراثا بيني وبين اخي الغائب فانكر ثم اقام البيعة
 يقضي بنصيبه ويترك نصيب الغائب في يد من حضر الغائب و
 عندهما انه كان المدعى عليه موقفا قال ابو داود وان كان منكرا اخذ
 منه وبوضع في يد عدل **وفي المنقول** اختلف المتأخر على قول في
 حنيفة وعلى قولها لا يستلزم اخذ منه فلو حضر الغائب هل يحتاج
 الى اعادة البيعة في خلافه لا وروى انه يكلف قال في
 اختلاصة وما ذكر في ظاهر الرواية اصح فان الواحد من الورثة
 ينتصب خصما في اثبات الميراث وعلى الميت وفي الاصل
 لو ادعى حيا في تركته واحضر احد الورثة وادعى اقام البيعة عليه وقضى
 يكون قضا على جميع الورثة وفي اجماع الكبار ان يكون قضا على جميع
 الورثة ان لو كان المدعى في يد الوارث احضر ولو كان البعض
 في يد ينفقه بقدره وفي الصغير رجل ادعى دية على ميت واحضر
 احد الورثة وادعى اقام البيعة وقضى الصغير يكون قضا على الميت وان

او المدعى ان الميت لم يترك شيئا حتى اذا ظهر شيء يأخذه الموصل له
 ليس خصم في هذا الباب اما هو خصم في اثبات الوصاية والولاية
 فمدعى فمض الكفر في مواد الله

فصل في دعوى الميراث ان المدعى ان له ولفلان الغائب
 شيئا اما لو اراد ان يأخذ حقه من ثمنه ما كان للغائب في يد من لا يملك
 حصة الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل تطهيره لو شره
 فغاب قبل قبضه غيبة منقطعة حاز للقاضي بيع المبيع والفا
 ثمة البايع وفي طريقة **بمن** يا مراك القاضى باقية البيعة فلو بهن
 يحكم ببيع المبيع ولو في الثمن **صل** وكذا لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا
 وجائيا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى الفسخ
 الاجاق فلما استأجر ابنه يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء الى مكة
 فاذا اتى مكة ورفع الامر الى القاضي فزار ان يبيع الدابة ويدفع
 الاجر الى المتأجر **حاز عفت** ثم اراه غائب قبل قبضه غيبة منقطعة
 ولا يدري اين هو حاز للقاضي بيع المبيع والفا ثمة او كان المبيع
 منقول لا لوعقارا فعلى هذا الورثة المديون وغاب غيبة منقطعة
 وقع الميراث من الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن بدية يبيع ان يكون
 كما في هاتين المسئلتين **جامع الفصول**

فصل في دعوى الميراث

رجل مات في بلدة وله ورثة في بلدة اخر فجاز رجل وادعى على الميت
 دينا فاراد ان يثبت لينة على الميت فطلب من القاضي ان ينصب
 وصيا للميت حتى يقيم عليه البيعة ان كان الوارث غائبا غيبة منقطعة
 نصب القاضي وصيا فاذا اقام المدعى عليه بيعة قضى القاضي له
 بدية وان لم يكن الغيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصيا
فصل في دعوى الميراث في الدعوى قبيل فصل اقامه
 البيعة على الافلاس وجعل الميراث

والقاضي ان ينصب وصيا لمفقود وصيا لطلب حقوقه من الموعود و
 لا ينصب في الغائب وانما ينصب القاضي وصيا اذا كان ما دون
 بالاستحسان وانما يجعل الرجل وصيا اذا كان امينا كافيا ويوف
 هذا الجبر رجل واحد **القاضي** اذا نصب متوليا ليس في ولايته
 لا يصح وكذا اذا كان الواقف والموقوف عليه من في ولايته
 لا يصح فان كان الموقوف عليه في ولايته بمنه لافوا طلبه المعاش
 او ربا لا او مسجدا في مصر ولم يكن منه الواقف في ولايته اجاب
 ركن الاسلام انه يصح وانما لعلوا في بعض المرافعة والنظام والله اعلم

اذا نصب وصيا في القرى صح وكذا اذا اخذ رجل لنفسه المكنى في
 في الرستاق لا يخفى ليست بقضية بشرط المصير وفي الاقضية
 بشرط حضرة الوصي عند الالايتنا وهكذا الفاضل بحضرة وكيله
 او على الميت بحضرة وصيه لقضيتي على الغائب والميت بحضرة
 وكيله ووصيته وفي الاقضية ايضا اذا جعل الفاضل وصيا
 على يتيم جازله في مال اليتيم باجور للوصي من جهة الاب الا ان الله
 اذا استثنى المتصرف في العقار يجعل هذه الاستثناء حتى لا يملك
 المتصرف في العقار بخلاف الاب فانه لا يعمل استثناء و
 الوصي يملك الحفظ اما لا يملك التبرير او ما هو الميت اذا لم يجب
 بعقد فان وجب بعقد فعلى المتكفي في الوكيل ولا يصح
 احدا يعني من حق الميت اذا كان الخصم مقرا او له بينة جاز
 وكذا لو قضى به وان لم يكن له بينة ولا يقضى به لا يصح وفي اد
 الفاضل المصدر الشريد الوصي يبيع و يودع ويبيع بالنسيئة
 اذا كان لا يخشى الجور فان اضرب بالوصي لم يجز ويبيع ماله باللف
 اذا كان المشتري ملتيا وان استباع غير الف والمانه وفي الاد
 واذا اضرب الوصي بالدخل اخرج قبل قوله فيما يحتمل ويجلف على كذا
 فلو انه اخبر انه افق على اليتيم او على الضيعة جميع انزال الارض
 وغلاتها ولم يفسد ذلك واني الفاضل الا انه يبين شافيا انه في
 الوصي معروفا بالامانة وقال في يد رضاء القدر قبل قوله فان لم
 يكن معروفا بالامانة يكره على التقية لغير حضرة الوكيلين او كونه
 ويجوز في ان لم يفسد يكتفي باليمين ولا يجب وينبغي ان يحسب بنية
 فيصل الحكم من كتاب القضاء ونصب الوصي

فصل في الجبر

وفي الاقضية المكنى والعبه التاجر والصبي الحكم اذا ذبح
 ابا الصبي المحرم فلا يجبر بدين الاستبداد وكما يجبر الوصي
 او ابوي فان لم يكن له ارب ولا وصي بامر الله رجلا حتى يبيع ماله في
 خلافة القضاء **فصل الثالث في الجبر**
 لا يجبر لرجل في دينه مالم يشهدت هذا ان على غناه لان الناس
 فقراء مالم يظهر الغنى كذا ذكره ههنا وهو خلاف ظاهر الرواية
 وظاهر الرواية انه يجبر اذا اطلب الطالب حسب ثمنه على ما بين
 اذا قامت بينة على الافلاس قبل الجبر فقولها روايتان الصحيح
 ان لا تقبل وبعد الجبر تقبل اجاعا ثم عند اية حنيفة لقض
 عليه بالافلاس ولا يجبر عليه وعندنا يجبر عليه ايضا لكن انا جبر

فانما تقبل البينة على الافلاس بعد مضى من واختلف الرواية في مقدار
 رور محمد بن ابي يوسف شهرين او ثلاثة ورور الحسن بن مابين
 اربعة اشهر الى ستة اشهر وذكر الطحاوي شهر واحد وهو ارفق الاقوال
 لكن الصحيح ان هذا ليس بلازم بل انك مفوض الى راء القضاة حتى لو وقع
 عند القاضي بعد مضى ستة اشهر انه منعنت يدوم الجبر ويزرع
 عنده قبل عام الشهر انه عاجز اطلق وهذا كله اذا كان المالك
 اما اذا كان ظاهرا فقرا لم ينعن عاجزا وقبل البينة على الافلاس وعلى
 سبيل وان لم يقع للقاضي من ذلك وكان حال المدعيون مشكلا فظهر
 ان كان لبتنا او صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي ليعينه بعد ما
 حبس شهر او يسبع بينة الافلاس وان كان وفيه عند جواب
 خصمه بينة شهر ثم يال والشهادة على الافلاس انه يقولوا
 لشهده انه مفلس معوم لا تعلم له مالا سوى كسوة الحج عليه وثياب
 ليله وقد اختبرنا في امره في السر والعلانية ولو ادعى الطالب على المفلس
 ملك مال حلف القاضي الغريم بعد ما شهد الشهود لانه يدعي شيئا خارجا
 عن علم الشهود **و** اذا طلب الدين حبس المدعيون قال المدعيون
 من القاضي ان يال الطالب انه مال سالة القاضي فان زعم انه مفلس
 لا يجبه وانه زعم انه موسر وزعم المدعيون العار قال الخصم والقول
 للمدعيون وقال بعضهم انه كان الدين وجب بدلا عما ليس به فاجابوا
 كذلك وان كان وجب بدلا عما هو مال فيقول الدين في كسب الخصم
 هذا القول الى ان حنيفة والي يوسف ونسبه الا سبيل في
 الى الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان لزمه الدين بعقد باشر فيقول
 للدين وانه لزمه حكم لا بمباشرة العقد فيقول للمدعيون ونسب
 السخينة هذا القول الى الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم حكم الذي
 الا في حق العلوية والفقها ونسب الحلو في هذا القول الى الفقيه
 ابو جعفر فانه ادعى الدين انه غير الذي وزيه قبل حضوره مجلس
 القضاء فان زعم الاغتيا وكلف اقامة البينة على ذلك قال استاذنا
 رضي الله عنه المصدر على ان كان الدين وجب بدلا عما هو مال
 فيقول للمدعي اليسار وانه وجب بدلا عما ليس به فانه وجب بعقد باشر
 باختياره فكذا كذا لوجود دليل اليسار وهو المبادلة والمستم الام الدين
 باختياره والافاقول للمدعي العار لا لعدم دليل اليسار حينئذ
 المحجوز اذا قام البينة انه معسر واما خصمه بينة انه موسر فبينة اليسار
 اولى لانهم اجهلوا شيئا لم يعرفوه فهو العسيرة وكذا بينة اليسار مثبتة
 وبينة اليسار نافية والبيانات مشروعة للبيانات وليست في حق الجبر

الحرة العبد والبلوغ والصبي المأذون والاجانب والاقرارب الاوالدين
 والاحداد واجداد فانهم لا يجسسون في دين الاتفة الصغرة وغيرهم يكون
 بعضهم في ديون بعضهم والمكانب يجسسون في دين من خذ حشر
 الخبيث ولا يجسونه في دين من جسدنا والمولد لا يجسب في دين
الكنيسة وغيره وروي ان سماعة ان يجسب في غير مال الكتاب والفتوى
 على الاول اما التوكيل في حصة من ماله في دينه في مال له قال محمد
 الطوسي بنون السجين ولا يخرج الى الحكم ولو احتاج الى الحكم لا بأس به في دين
 زوجته او جاريته في السجن فيطاعها حيث لا يطاع عليه احد لان قضاء سائق
 الفج من اصول الكواج فلا يمنع عنه كسرها في البطن كذا في دخول الحكم وعنه
 انه لو سفت مال او حنطة يمنع من ماله كذا في مال له لانه اذا جاز غير ماله
 ولا يمنع من التزوج ولا من الزوار ان يصدوا عليه ولا من العباس والطيب
 ولا من سائر الطعام ولا من الشر والبيع لانه اذا تزوج ومنع من الوطى يرد
 الصخر واما دخول الزوار والبيع والشراء فانه قد يقع سببا لسوء قضاء
 الدين ولانه من ادب استحق بالاستام واما العباس والطيب والطعام
 فهو من اصول الكواج وذكر الصدر الشريفي في موضع اخر ان في منع
 الجسوس الا كتاب غير بعض المالك واختيار سائر الاثر السري في منع مال
 وهو الصحيح وقال استاذنا صاحب صدر عند الفتوى على انه لا يمنع من الاكل
 ومنع من الوطى واما انواع التمتع فحصيلها هو المصالح من الجسوس وهو
 قضا الدين بمنه جسد يدين ولا يقدر على نفقة عائلته لغيره
 ان تقابل له الفقة لكن يستدس على الزوج بامر الحكم لانه العجز عن النفقة
 ويوجب حق الفقة عندنا ولو جسد يدين ولا شيء له ولا يكون عليه التمسك
 يخرجها لقاضيه من السج حتى يحكم ثم تجبه لانه ذلك ربما يقع طريقا بقضا
 دينه و اذا مر من في السجن مرضا اضناه وليس له من يخدمه هناك
 اضح من السج بكفيل لانه لا ترك عليه سليف والمحقق عليه الزجر لا التمسك
 واذا احتال للخرج باكره او بال عياله والعمال يخرجون بسج القاض
 ان يرد به بالسبا ليعتق ثم ذلك ولو خاف عليه ان يفترجه جسد حوله الى
 جسد المصومين ان كان لا يخاف عليه من المصومين لانه يحتاج الى حفيظة
 والتحكم اليهم حفظ لكن اذا كان لا يخاف عليه منهم لم يكن مبنية وبين
 المصومين عدة واذا قال المطلوب للطلب اجسسه ومالك الطالب لابل
 الا تركه فاختار الى الطالب لا يجسب والملازمة مشهورة وعنه كذا في الطاب
 فيجزيه بها واذا كان المدة بغير محبة او لا يجزى بكفيل بنفسه ولا بد منه لا محبة
 ويحلي مبنية وبين غيرهم ان شاء لانه وان كان تركه لانه اجسب جرد والظلم
 والمعسر ليس له لم يكن للخير من يملأ لانه حتى لو ظهر له مال اخذ به لانه

القاضى رب الدين بالملامة لما قال المديون ليس له كفيل فامر رب الدين
 غلامه ان يملأ لانه المديون فقال المديون لولا اني اجلس مع الغلام واجلس مع
 المديون لولا ذلك لانه اجلس مع الغلام ربما يكون ضارته الملازمة وذلك غير
 مستحق عليه وقيل بان على قول انه حنطه لا يملك رب الدين ذلك
 وعلى قوله ان يملك بناء على مسئلة التوكيل لغير رضا الخصم والفتوى على
 لرب الدين ان يملأ لانه بنفسه او لغيره كيف ما يقدر له ولا عثرة بابا
 المديون لانه عليه يتقذر على رب الدين الملازمة فيضطر الى تخلية
 فيضيع حقه منه جسد يدين ثم غاب فلا مضى زمانه سال
 القاضى عنه فبلغه ان الجسوس يحتاج والذرحية غاب يستوفى منه
 بالكفيل بالنفس ويحلى سبيله لانه الطاب ربما يقب لفسه تطويله
 واضرار له لكن ياخذ منه كفيل حتى يرضى احتاج اليه الطاب يتوصل اليه
 بالكفيل لانه فيه نظر انما يجانبين الجسوس بالدين اذا قال فقد على
 وقد غاب الطاب يريد تطويله اجسبه على فالحق باختيار ان اخذ ذلك
 منه وحلى سبيله اذا علم ان طلبة الذرحية لا يجد عو القاب لا غير و
 ان شاء كفلا نفقة بالنفس والمال ويحلى سبيله لانه لم يصور من حبه
 قد حصل وبعد ذلك في اقامة الجسوس يا دة ففوقه من غير موجب و
 ذلك غير مشروع اذ امانات الجسوس ولد او والد مال محمد لا يخرج
 من حبه الا ان لا يوجد من بعده وبكفله فيخرج حينئذ وقيل
 في الدالدين والاجداد واجداد الاول لا بأس باخراجه اما في
 غيرهم فلا يخرج والفتوى على انه يخرج في قرابات الاولاد بكفيل ولا يخرج
 للجمعة ولا لاجد ولا لجنات في قريب او بعيد والاج اما اذ امانات
 الطالب والقاضى للذرحية وارثه قال بعضهم يحلى سبيله نفقة لانه
 غرضه وقال بعضهم ينكر في الجسوس حتى يقضى او يموت لانه ليس
 بامانة جسد حتى يترحم والفتوى على هذا وسد الحجة والمنتهى
من نفس الا فحلى
وببيع القاضى لانه امتنع ويعتصم به من غناه وكفله في الفتوى على قوله
 في بيع ماله لا امتناعه وبيع النفقة الوض ثم العقار وبترك دست
 من ثياب يدينه وقيل وستان من حجاب الجسوس
ملنفق الا جسد
 قال من حجاب باع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى لا يبيع اليه في الصبيحة
 المملوك في الشراء ولو كان له مالون من حده يبيع ويتخذ له مالون
 من طينين وعن شيخ الباع عامة الجسوس وفيه ابو يوسف هكذا
 ولا يبيع الجسوس بالاجماع والخلاف في المنقول عند لا يبيع وعنه

كتاب القضاة المختصين

وفي آيات النسخ المفسر المحبوس بسبب الدين بملك انما بعض الغنا
على بعض الا اذا غاب غيبة منقطع في يقسم القضاة بينهم بحسب
فصولين في اقسام

وفي القضاة ورؤوس في اجبس واضناه ولم يجد فيه كذا من
اجبس في ذلك وكذا ورؤوسه في ذلك وكذا اذا كان الغالب في القضاة
وفي اية يوسف انه لا يخرج في الهلاك في السجن وغيره سواء
الفتور على رواية محمد قبل وانما يطلقه بكفيل فان لم يجد منه بكفيل
لا يطلقه فان كفل رجل يطلقه وحضره الخصم ليس بشرط

ما رآه في الفصل السابع والعشرون

من كتاب القضاة

ولوا راو حبل لا قبيل والكفيل في ذلك وهو وافق الفتور وكذا
كفيل الكفيل ونحوه وافق ايضا

في فصل في اجبس في كتاب القضاة

نوع في اجبة المشتبه بالموكل والموكل

وجوزة المشتبه على المتمر وهو الصحيح وقيل يكون في بيت المال
ما صح في فصل فيما يلحق على القاضي

في كتاب الدعوى

اجبة الموكل على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الصحيح كالسارق
يجب عليه اجبة احد او ثمنه الدهن الذي يحسم فيه عروقه

ساربه في الاول من كتاب ادب القضاة

اجبة النجاشي لا يجب على المحبوس **طلب** قبل في زمانها اجبة
السجاني يجب على رب الدين لانه يعمل له

في باب من يجب على الاجرة

في باب الاجارة

يجل القضا ان باخذ الاجرة على لينة النسيجات والمخاض وغيره
من الوثائق وانما يطيب له اذا اخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره والفقهاء
في ذلك اجماع الوثيقة اذا كان بما يبلغ الف فنية تحت وثلثم في الف
عشرة فثلاث الاف تحت عشرة كذلك الى عشرة الاف حتى
بصيرت في عشرة الاف ثم ما زاد ففي كل الف درهم يصير له
الاجبة الواجبة في عشرة الاف وان كان اقل من الف ينظر
ان تحققت منه المستقة قدر ما لا يحق في وثيقة الف درهم فحسب
درهم وان كان ضعفه فحسب وان كان الضعف فدرهما من كل

وفي الزيادة والنقصان بقدر ذلك لان ذلك غير واجب عليه بل
الواجب هو القضاء وايصال الحق الى المستحق فحسب

خزانة المفتين في اجبة الوثائق

والسجلات من كتاب الدعوى

نوع 2: التحصيل

الجبس الخامس في اجبولة وفي الاقضية رجلا من شريه على
رجل انه طلق امراته المدخولة طلاقا بائنا او اعتق امته فانه
احول بينه وبين الامة حتى اسأل عن الشهود اهم عدول ام لا
خلاصة في الفصل الثاني من كتاب القضاة

عبد في يد رجل ادعاه اخر لا يؤخذ منه يد المدعي عليه لكنه يؤخذ منه
كفيل بنفسه وبالعبد ولا حال بينهما بخلاف الامة ولوخذ ايضا
وكيل بالخصوصه انما رضى المدعي عليه ولا يجب عليه التوكيل
خلاصة في الفصل الثاني في اجبولة

مسائل

وما حكم به القاضي اذا خطا فيه فهو على وجهين اما ان يخطى في
في حقوق المدعي بان قضى في حد الزنا والسرقة وشرب الخمر
وما اشبه ذلك بالخطا في الشهود عبيده او خطا في حقوق
العباد ففي الوجه الاول ان ضمما في ذلك في بيت المال لان
القاضي عامل بجماعة المسلمين فاذا اخطا في الخطا كان الضمان
على المسلمين وبيت المال بال مسلمين فيكون الضمان واجبا
فيه وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان كان خطا ويكنز
رده بان قضى بمال او بضبيعة او بدار او بطلاق او عتق
ثم ظهر ان الشهود عبيده او محبوسون في قذف او لا يمكن رده
بان قضى بالقصاص واستوفى القصاص ثم ظهر ان الشهود
عبيده او محبوسون في قذف ففي الوجه الاول من هذا الوجه قد
يترك من المقتضى له ويرد الى المقتضى عليه وفي الوجه الثاني
من هذا الوجه يجب الدية على المقتضى له من مال لان القاضي
عامل للمقتضى له فيمن القضا له فيكون العزم عليه لانه
العزم بمال الغنم وهذا كله اذا اخطا القاضي فاما ان يخطى في
ان يخطى في الضمان عليه لانه اقرب الجناية وجناية القاضي يكون جسيما
لوجوب الضمان عليه وبصيرة فاسبقا فيول انما اقر به وهو قاض
فلهذا يجب ان يقر ان قضى على هذا البطل بفضيلة جوار او اقر
ببطلان في الحكم فان اقر وهو قاض بعزم وبصيرة فاسبقا فيول انما اقر

فكنا القضية لانه لا يصدق على ذلك وانما هو معزول عنهم
يصير فاسقا ولا ينقض تلك القضية لما قلنا

شرح ادب القضاة في الخصايف في الباب
البايع والاربعين

وكذا لو حضر المذرك قال القاضي اني حكمت له بالمال فقال ما حكمت
لي على هذا ايشي او قال ما اقر هذا عندك لشي او قال ما اقر
عليه بينة عندك ولا دفعت الي شيئا ولا اخذت من هذا شيئا
فالقول قول القاضي ولا ضمانه عليه لما قلنا من هذا بين الوجهين
وهذا كله اذا كان الشئ مستلزما فان كان قاضيا في بد المقضي له
فقال المقضي عليه ان القاضي المعزول اخذ هذا مني بغير حق
ودفعه الي هذا الاخر وقال القاضي المعزول بل فعلت ذلك بينة
قامت عند علي ذلك او باقرارك لا ضمانه علي القاضي المعزول
بكل حال لما قلنا من الوجهين وهل ينزع منه بد المقضي له فهو
علي وجهين اما ان صدق المقضي له القاضي المعزول في القول
او كذب وقال المال فالي لم اخذه من هذا ولا حكم له به هذا
القاضي المعزول علي هذا الرجل ففي الوجه الاول ينزع من بد
ويُدفع الي المقضي عليه حتى يقيم المقضي له بينة شهيد ان القاضي
المعزول كان حكمه له بذلك لانهم لقوا ان العين وصلت
الي يد من يد المقضي عليه وان اليد كانت له نعم المقضي له
ادعى التملك وهو ينكر فيؤمر بالتسليم اليه حتى يقيم البينة علي
يدعي و قول القاضي المعزول في احوال مقبول في دفع الضمان
تخففه لاني الزام احكم علي الغير وفي الوجه الثاني القول قول
صاحب اليد لان المال في يده واليد دليل الملك حتى يقوم الدليل
عليه غير ذلك

من ادب القضاة
للخصايف في الباب البايع والاربعين
ولو قال قال رجل لشيخه اخذت منك الفاد دفعتها الي فلان فقلت
بها عليك او قال قضيت بقطع يدك في حق وقال بل اخذتها
فقطعت ظلمي فاجبت يكون ذلك حال ولا يثبت صدق الباطن
ولا عين عليه ولو قال فعلتة قبل ولا يتك او بعد عنك كسوا دعي القضاة
فعله في ولا يثبت القول له ايضا هو الصحيح
في مسائل شتى من كتاب القضاء

ولو قسم رجل القاضي المعزول الي القاضي المولى وقال ان هذا قتل الي
فان ظلمي او قال القاضي المعزول اما قضيت به بينة قامت عندك

عليه ذلك او باقرار وجد منه الخصم فالقول له بلا يمين ولا ضمان عليه
محيط سر خمسة في باب ادب القضاة

سئل عطاء بن محمد فقيه عليه الف الف لرجل وضمنه له لآخر ومائتان
لاخر ترافعوا الي القاضي وحبسوا به بلونهم وله ضمانه لا غير
كيف يقسم بينهم هذا قال هو لعضي دين كل منهم كما اراد
ولو شره ويقدم من شئ او بولاية احدى علي نفسه وماله وان كان غائبا
وماله لا يقع بالدينون قسم بينهم بحصوله ولا ية القضاة نظرية
والابصار والتقديم بيان النظر

في نوع ولاية القاضي من المال
قاضي بلدة حكم علي رجل بال وسجل ثم مات القاضي واحضر عند
المحكوم عليه عند قاض اخر وبرهن علي قضاء الاول اجبره
الثاني علي اداء المال ايشي كان احكم الاول صحاحي ولا شهيدوا
ان قاضيا من قضاء المسلمين قضى بهذا المال لا يحكم به وفي
كل فعل لا بد من تسمية الفاعل ونسبه واذا قال الشهود ان القاضي
الاول غير عادل لا يفيضي القاضي الثاني قضاءه
في القضاء في نوع في الامضاء

الشروط جمع شرط وهو العلامة ومنه اشراط الساعات وقيل
4 فان شرط فيها لفتة وهو محصم والتي بابها له ولو كلفا
وسميت شروطا لكونها اعلاما علي المعقوف عليه والصكوك
جمع صك وهو الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها ارضت
الا انه لا يسمى صك شيئا الا بعد الاشهاد وعليه فافيه او المرأة
ضرب الشهود ايد بهم عليه بكتبه البشهادة لا ضرب الخاتم
عليه يد لانه ما سواه من الكتب لا يسمى صك وان وجدته
المعني ولهذا قال محمد ان من قال لغيره كتبت لك صك علي بالف
ومعظم هو اقرار لانه اقرار بالاشهاد وعليه يثبت والسنخات جمع
سنخ وهو الخاتم الذي اتصل بافية من احدى دونه حكم اياكم في
صنخات الكتاب احكم وهو ما لم يتصل به وللشروط اسمها
سنة الكتاب والحجة والذكر والوثيقة والصكوك والقبض
والحق وكان وشروط واحكام تعرف في مواضع

من شروط الجلاية في القسم الاول
في الشروط والوثائق
اذ اذن القاضي احضار عمره اليه يوق الي مجلس القاضي يوم السبت

وامتنع اليهود من ذلك جعل للفقهاء الزيادة بالخصومة يوم السبت
قال ابن المقرئ نعم له ذلك ويقطع عليه سبته وكذلك المنظر
في يوم الاحد مؤيد زاده في المسائل المتعلقة

باب القاضى لفقهاء لفقهاء بمحض نظرهم
قال القاضى الامام لا يقضى القاضى بالحكمة الغلظة بكلام الشائبة
اما الشائبة يقضى بكلام القاضى اذا اخبره برأيه
في نوع في علمه في الرابع في ذلك القاضى

وفي القضاة من اراد ان يستوفى حقوقه من باب السلطان
ولا يذهب الى القاضى فهو مطلق فيه شرعا ولكن لا يفتى به
الا اذا عجز عن باب القاضى وبعض مشايخ زماننا على انه
انما يطلق له في ذلك اذا ذهب الى القاضى اولاً وعجز عن الاستيفاء
فمن جهته اما لو اراد الذهاب الى باب السلطان اولاً لا يطلق
عليه في ذلك وبه يفتى من قضاء الكفاية

في الجنس الثاني من الفصل الثاني
واطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستيفاء
باعتداله اولاً للاستيفاء حقيقة قبل العجز عن الاستيفاء بالقاضى
لكنه لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضى وبعض المشايخ لم يطلق له
ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان اولاً واخذ ما بعد ازدياد
ما يأخذه موكل القاضى بيزم ضمان الزيادة واذا قال له اخضر
وتحمر ولم يحضر وثبت تمرد عنده القاضى لعاقبة على قدر
تمرد من قضاء البرازية والثاني

الصغيرة اذا كان سرفاً مبدراً للمال فللقاضى ان يأخذ ما لا ينهم
من يده ويصنعه على يد عدل له وقت حاجة الصغيرة او يلوغ
من القنية في كتاب اذن المقام
التمرك اذا استوفيت بالدين فولاية البيع للمضار للثبوتية
اذا التمس للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع

قبيل كتاب القاضى في كتاب القضاء
لا يصح تأجيل القاضى لان الحق ليس له كذا في اجماع الفقهاء
استباه قبيل القاضى الى دست الحدود
تدبر ابان سمات من القضاة الاول
ولو ارجع القاضى على الصالح بأشتم من جامع
الفصولين قبيل
الفصل الثاني

سئل عن شخص خرج من عند القاضى في الترسيم مع الرسول على حق
وذهب مع الرسول ليرضى خصمه بالدفع او بالتسجين فحضر الرسول
واذعى هروبه منه وليس للرسول بيعة بذلك فقبل بزم الرسول
بالبلغ وصل القول قوله في هروبه ام لا اجاب اذا هرب الفقيه
من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه
لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدبه على التفريط
باب المصدية

رجل مات وترك الف الفادى رجل على الميت الف درهم واقام البيعة
وقضى القاضى له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل اخر واذعى على الميت
الف درهم واكثر الورثة وصدة المقضى له بالالف فان الثاني
ياخذ من المقضى النصف ما في يده قاضي بجان قبيل
فصل الخصومة بين الزوجين في القول

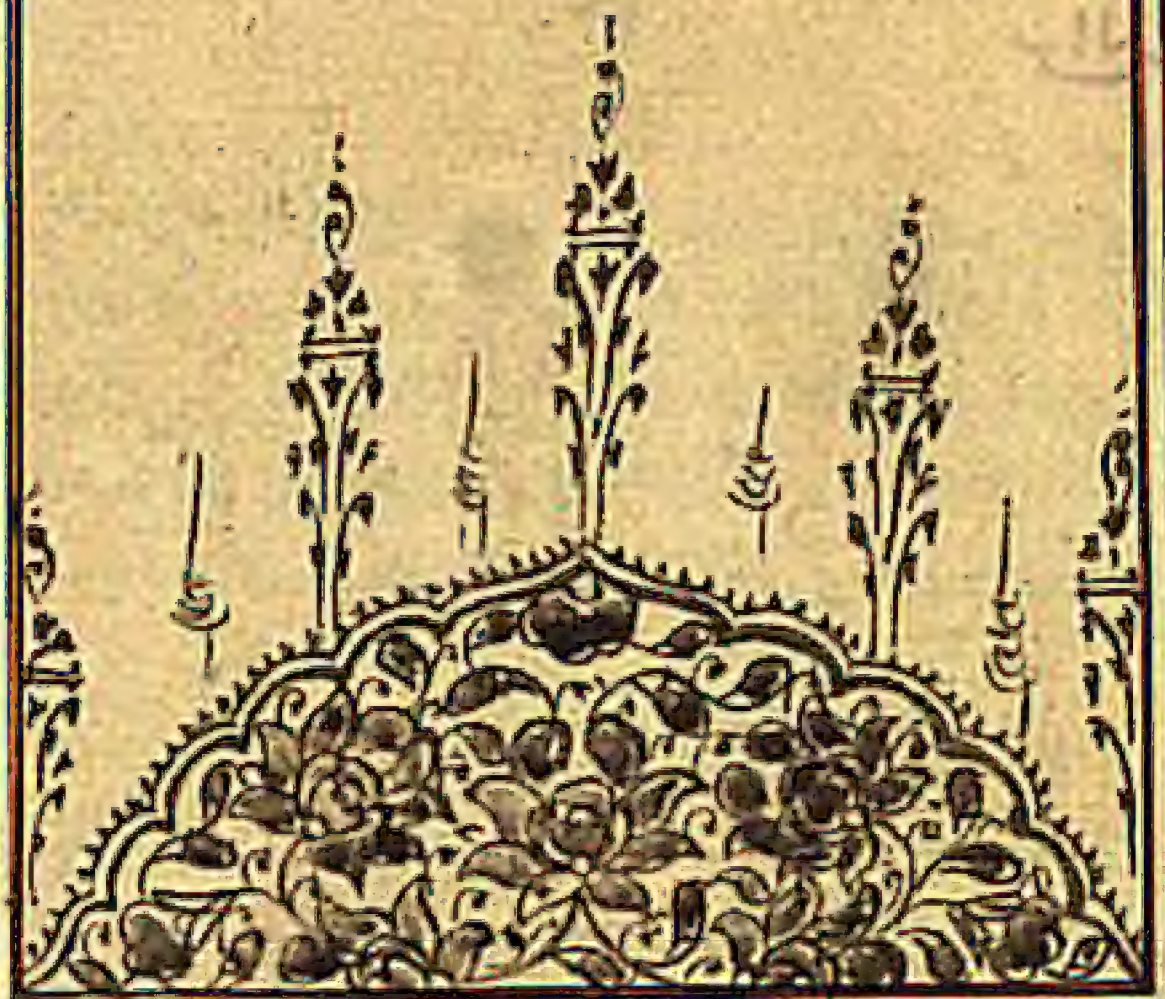
من كتاب الدعوى
وحل يلزم القاضى اخذ المشايخ فيه ولو سلم عليه احد فهو مخير بين
السلام وبين تركه ولو اراد الجواب ينبغي ان يقول وعليكم وكذا الكدرا
وكذا الوجس للذكر او لقراءة القرآن فمخير في رد السلام وتركه
من قضاء الخلاصة في الجنس الثاني من الفصل الثاني
وغر الثاني يخرج من ماله ضمن النصف لكن في بيت المال لان خطاه
الحاكم من بيت المال في حدود

البرازية وريبا
من قاضيه

قد الفادر القديم • أكد المستديم • واكمل التسليم على تمام النصف الاول
من الكتاب الاجل • المستما • بالذوق البيضاء • ارتخت فتاة بهذا التكميل
جامعا فأتين شهرق وتايخ التورية • وهو اواخر ذرا الحجة احكام • والكريب
المذكور ذالكلام • قد رفقتم ابن المتقيم • سته الله مع مستكثبه
ووقفها في بقتية للتجميع • عفا الله له ولوالديه • واحسن اليهما
والبيعة بحكمة جيبه الكريم
عليه وعلى آله
التسليم

م

[illegible]



كتاب الشهاد

الشهادة هي حضور المَشْهُود في حالة العلم ان الشهادة شرط
جواز النكاح واما ان كانت بشرط واما الشرط هو الاعلان حتى
لو عقد النكاح بشرط الاعلان جاز وان لم يحضر شاهد ولو حضر
شاهد بشرط عليهم ان يثبتوا ولا خلاف في ان الاشهاد في سائر
العقود ليست بشرط لكنه مندوب اليه مستحب والشهادة في
النكاح ما شطت الحاجة الى دفع الجحود والابحار وفي سائر العقود دفع
احتمال السهو والنيابة او الجحود والابحار او ليس بعد ما يشترطها
وقد وقع الحاجة الى الدفع بالشهادة ليعذب اليها والنكاح يشترط وكذا في
السمع من العاقلين وبالنساع وبهذا نرى سائر العقود

بدرج من كتاب النكاح

واما السراطة التي ترجع الى نفس الشهادة فتاوع منها لفظ
الشهادة فلا تقبل فيها عام الالفاظ كلفظة الاخبار والاعلام ونحوها
وان كان يور مع الشهادة تعبداً غير معقول المعنى ومنها ان يكون
موافقة الدعوى فيها بشرط فيه الدعوى فانه خالف لا تقبل الا اذا وافق
بين الدعوى والشهادة عند التوفيق كالم الشهادة اذا خالف الدعوى
فيما يشترط فيه الدعوى وقد روي في الدعوى الفردت عن الدعوى والشهادة
المنفردة عن الدعوى فيما يشترط فيه الدعوى غير مقبول وبما ذكر في مسائل
او ادعى ملكا بسبب ثم اقام البينة على ملكه مطلق لا تقبل وبمكة ادعى ملكا
مطلقا ثم اقام البينة على الملك بسبب تقبل ووجه الفرق ان الملك
المطلق اعم من الملك بسبب لانه يظفر من الاصل حتى يستحق به الزوائد
والملك بسبب يقتصر على وقت وجوب السبب فكان الملك المطلق اعم فصارت
باقامة البينة على الملك المطلق كذا بسبب في بعض ما شهدوا به والتوفيق

متعذر لان الملك من الاصل بيا في الملك احداث بسبب لا تخالده
تفاوتها معاني محل واحد بخلاف او ادعى الملك المطلق ثم اقام البينة
على الملك بسبب لان الملك بسبب اخصل من الملك المطلق
على ما بينا فقد شهدوا باقل مما ادعى فلم يصح له ادعى كذا بسبب موده
بل صدقتم بقدر ما شهدوا به وادعى زيادة شئ لا شهادة لهم عليه
وصار كما لو ادعى الف وثمانمائة فشهد الشاهد بالف انه تقبل
البينة على الف لما قلنا كذا هذا ولو ادعى الملك بسبب معين
ثم اقام البينة على الملك بسبب خربان ادعى دارا في يدي رجل
انه ورثها من ابيه ثم اقام البينة على انه ارثها من صاحب اليد
او وهبها له او تصدق بها عليه وقبض او ادعى الشراء او الهبة
او الصدقة ثم اقام البينة على الارث لا تقبل ببينة لان الشهادة
خالفت الدعوى لاختلاف البينتين صورة ومقتضى اما العمود
فلا شك فيها واما المعنى فلان حكم البينتين مختلف فلا تقبل
الا اذا وافق بين الدعوى والشهادة فعلى كذا اشترية منه
لكن حجة في الشراء وحجيت عن ابائه فاستوجبته منه فوهبته
وقبضت واعاد البينة تقبل لانه اذا وافق فقد زالت المخالفة
وظهر انه لم يكذب شهوده ويصير هذا في الحقيقة استدعاء دعوى
ولهذا يجب عليه اعادة البينة لتفقد الشهادة عند الدعوى
وكذا اذا وافق فقال ورثته من ابي الا انه جحد في ابنة فاشترت منه
او وهب له فانها تقبل ليزوال التناقض والاختلاف بين الدعوى
والشهادة ولو ادعى الشراء بعينه هذا او اقام البينة على الشراء
بالف وهم لا تقبل لانه البدل قد اختلف فاختلاف البدل
يجب اختلاف العقد فقد قامت البينة على عقد اخر غير ما
ادعاه به المدعي فلا تقبل الا اذا وافق المدعي فقال اشترت بالعبدة
الا انه جحد في ابنة فاشترت به فذلك بالف درهم فتقبل ليزوال
المخالفة وهذا اذا كان دعوى التوفيق في مجلس خربان فام
عن مجلس الحكم ثم جاء وادعى التوفيق فاما اذا لم يهجم مجلس الحكم
فدعوى التوفيق غير مستوعبة ولو ادعى انه له ثم اقام البينة على انه
لفلان وكذا بخصوصية تقبل ببينة وبمكة لو ادعى ابنه لفلان وكذا
بالخصوصية فيتم اقام البينة على انه له لا تقبل ووجه الفرق ان قوله
اولا انه له لا ينفذ قوله انه لفلان وكلني بالخصوصية فيه يجوز ان يكون
ليكن بالخصوصية والمطالبة واخبر بكون الملك وكي ان التوفيق ممكن
فتقبلت البينة بخلاف الفصل الثاني في قوله هذا لفلان وكلني

بأخصومة فيه ينفي قوله بعد ذلك هو لانه صريح بان الملك في نقل
وانه وكيل بأخصومة فيه لقوله انه لفلان وكلني بأخصومة فيه فكان
قوله بعد ذلك هو لانه اقرارا منه بالملك لنفسه فكان منافيا
فلا تقبل ولو ادعى انه لفلان وكلني بأخصومة فيه ثم اقام البينة
انه لفلان اذ وكلني بأخصومة فيه لا تقبل لان قوله اولا انه لفلان
وكلني بأخصومة فيه كما ينفي قوله انه لاني ينفي قوله انه لفلان اذ وكلني
بأخصومة فيه فلا تقبل الا اذا وفق فقال انه الموكل الاول
ببيع الموكل الثاني ثم وكلني الثاني بأخصومة فتقبل لزوال
المنافسة ولو ادعى في ذر القعدة انه اشترى منه هذه الدار
في شهر رمضان بالف ونقد الثمن ثم اقام البينة على ان تصد
بالدار على المدعى في شعبان لا تقبل بيته كونه دعوى التصد
في شعبان تناقض في الشهر رمضان كاستحالة الشهر لان
ملك نفسه والموقوف غيره ممكن فلا تقبل وان اقام البينة على
التصدق في شوال ودفع فقال جدد في الشهر ثم تصدق بها
على تقبل والله اعلم بالصواب بدائع

في فصل واما الشرائط في الشهاد
رجل خاصم رجلا في دار او في حرم ثم انه هذا الرجل شهده عليه
في حرم اخر جازت شهادته اذا كان عدلا جاء

في كتاب ما يبطل دعوى المدعى

من خصمه ان من صاحب الزمان لا تقط الهبة بكسر الهاء السقوط
من الكلام واخطا فيه واهل الرجل اي خرف من الكفر وسقط كلامه
واللغة واخراج مما سكتا عن العوض وعند ما تترتب
البيئات ويترك الدار في يد ذر البعد وهذا اذا لم يوقفا فان
وقفا فان كان السبق للخارج قضى بالبيعين والملك لذر البعد
وان كان لذر البعد قضى بالبيعين والملك للخارج بالاجماع و
الاصل انه العمل بالبينةين واجب ما امكن فقال قد امكن ههنا
بجعل القبض الموجه لاخر العقدين اذا اثبتنا قبضتين فيقف
بها لذر البعد ويجعل كان ذال البعد باعها وسلمها من الخارج ثم اخراج
باعها وسلمها ثم ذال البعد باعها ولم يسلم فيؤمر بالتسليم ولا يلزم
الامر لانه ليس ببيع قبل القبض لا يجوز وقال لا يمكن العمل بالبينةين
لان الشهود لم يشهدوا على الخارج وكل امرين لا يعرف سبق احدهما
يجعل كانهما وقتا معا ولا يجوز اثبات الخارج بينهما واما يعتبر

امكان العمل بالبينةين بما يشهدوا به دون عالم يشهدوا به كذا
في المبسوط من وهو مصنف
شرح المنظومة وما احصى
محمد رحمه الله

اذا سمع ان اقرارا ان لاني بكي او سمع بجا او
طلافا او عتقا او قدنا جازله ان يشهدوا وان لم ياء مسرعة
وبناء خذ لان الشهادة لعمدة العالم وقد وجد وهذا اذا سمع
من رجل يقدر هذه الاشياء ولياينه فاما اذا سمع من وراء الحجاب
لا يجوز له ان يشهد ولو شهد وقيل لا يفتي فان القاصي لا يقبل
لان العلم لم يحصل وانما حصل ظن من شهاد

ضمانه المفتين
ضمانه تقبل فيها شهادة رجل واحد رؤية الهلال شهده
رمضان فان كان المحبس تقبل فيه شهادة رجل واحد ونجلى
سبيل والمتهم حرم عن الخصم اذا لم يعلم القاصر لانه وعلى
الملك وعلى الموت اذا شهد رجل عند رجلين على موت رجل
يسعد ما ان يشهدا على موته وقال محمد الحزك والمتهم لا يكون
اقل من اثنين ضمانه انه ان ابي البيت في اوائل

كتاب الشهادات
خبر الواحد مقبول في الدبانات وهي الطرقات والنجاسة واكل
والخوف اذا كان المحبس عدلا ذكر او انثى حرا او عبدا او محمدا
في القذف وغيره ولا شرط لفظ الشهادة والعدد واخره
فان كانت الخبة فيها لم يقبل قوله وكذا الصبي والمعتوم فاما انثى
وموكل بالفسوق في ظواهر رواية وبالعدل في رواية الحسن
وهو قول الطحاوي فواضح لم عدل انها حرة الاصل او معتقة
فلا حب التنزه ولا تخيم وان كان هذا حرمه العاين لان الملك
لا يبطل بقول الواحد من شهادته

الحزك في نوع في رواية الاخبار
تقبل الشهادة حصة بلاد عور في ثمانية مواضع ذكر في منظومة
ابن وهبان في الوقت وطلاق الزوجه وتعلق طلاقا
وصحية الامة وتبشيرها واخراج وهذا رمضان والنسب
وزادت حصة من كلامهم ايضا هذا الزمان وجد الشرب و
الايمان والظواهر وصحية المصاهرة والملا بالوقف الشهادة
باصله واما بر لجه فلا يجوز ثم ردت سادسة من القضية فصارت

اربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعور مولاه نسبه ولم
ارصيحاً جواز جمع الشك حصة من غير سواء القاضى
اشباهه في اواخر الفصل

الشهادة العامة على محتوج الالة وطلاق المرأة تقبل من غير
الدعور حصة وان دعور ولا يشترط حضور الالة واخره
ولكن يشترط حضور الزوج والمولى

فصل الثالث عشر
شهادة على غائب انه طلق امراته بزه ثلث لا تقبل ولو كان
الرجل حاضراً والمرأة غائبة تقبل وكذا الشهادة انه اعتق ابنته
وهي غائبة تقبل اذ المرأة والالة لوحدهما وكذبنا الشهود ولم
يلتفت الى تكذيبهما وكل من لا يلتفت الى تكذيبه الشهود لا يثبت
به حصة اولا

فصل الثالث
ذكر في دعور الذخيرة اذا شهدوا على رجل انه طلق امراته ثلثاً
وهو غائب لا تقبل شهادتهم ولا كذبنا الرجل حاضراً والمرأة
غائبة تقبل وكذا هذا اذا كان في محتوج الالة كذا المرأة والالة
اذا حضرنا وكذبنا الشهود لا يلتفت الى قولهما وكل من حضر
وكذب الشهود لا يلتفت الى قوله لا ابا له حصة او لم يحضر
فصل استروا في الفصل الرابع

ثم شرط عدد المني في دعور الشهادات العامة على ما يطلق عليه
الرجال الا في الشهادة في الزنا فانه يشترط فيها عدد الاربع لثلاث
لأن الذين يبرهنون المحضات ثم لم يأتوا ارباعاً بوجه شهداء وقوله
لأن فان لم يأتوا بالشهادة ارباعاً ولكم عند الله هم الكاذبون
ولأن الشهادة في هذا الباب احدهم لا يفي كونه فيعتبر بالزوجان
وهو الاقرار ثم عدد الاربع في الزنا فانه يشترط ظهور الزنا فكذا
عدد الشهود الاربع بخلاف سائر الحدود فانه لا يشترط العدد
في الاقرار بظهوره فكذا في الشهادة وكذا عدد الاربع في باب
الزنا ثبتت بخلاف الفاس لان خبره ليس بمقصود
في الكذب لان خبره احوال الكذب وعدد الاربع في احتمال الكذب
مثل عدد المني فانه لا يدخل في هذا التواتر لكونه عرفاً سهواً يفتقر
خاصة معدولة عن الفاس فيجب سائر الالوان على اصل
الفاس وانما لا يطلق عليه الرجال كالولادة والعيوب
الباطنة بالثبوت فانه ليس بشرط عندنا فتقبل فيه شهادة

تكره

امراه واحد والثنتان احوط
في اربع 2 فصل

فصل الثاني عشر
ذكر ابن شهاب عن ابي حنيفة انه اذا قال ليس لي بينة على هذا الحق
ثم اقام بينة على ذلك لم يقبل لانه كذب بينته وقال محمد رحمه الله
في الكتب نيات اذا قال الحق ليس لي بينة ثم جاء بالبينة قبلتها منه
ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد له لم يقبل منه
وفي دعوى **ن** لو قال كل بينة اقمها فني باطله ثم اقام بينة
على ذلك لا يسمع في قولهم جميعاً قال شمس لائمة اكلوا في
اختلفت الروايات عن ابي حنيفة في هذا واشهر قوليه مثل
رواية الحسن وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي يقول
قضاؤنا اليوم على ما قال محمد انه لا يقبل قال استاذنا الفتوى
على انه تقبل من قضا ولا قطعي تقبل

فصل السابع
اكثر نصية ولو قال للشهادة لفلان عند رحمته جاء وشهد له تقبل ما قلنا
اذا قال الحق للدمعي الكبيبة انه بهم فني شهود زور او قال ليس لي
عند فلان شهادة فيما ادعى قبل هذا ثم لما خلف القاضي خصمه
قال له بينة او جاء ذلك الفلان فشهد له على هذا الحق او قال
ما لي عند فلان وفلان شهادة على هذا ثم ادعى بعد ذلك شهادته
عليه او قال كل شهادة شهد لي بها فلان وفلان على هذا بهذا
الحق فلا حرج لي فيها ثم جاء بها بشهادة ان عليه فهو على هذا الحكم
كذا ذكر في ادب القاضي ورور عنهما اختلف على عكس هذا
لا قطعي في الشهادة في الفصل الثامن
في الجرح والتعديل

رجل حضر جميعاً ثم احتجج الى الشهادة للشهادة بالملك
هو الاصح لا الملك المطلق وفي النوازل في الشهود بشهادة
على ان هل يبا لهم القاضي من اى وجه يشهدون وان
سألهم فلم يجبروا وهل يقضى بشهادتهم قال القصة ابو الليث اذا
كان الشهود عدولاً يقضى بشهادتهم وان لم يثبتوا السبب
ان به اذ ارر خطه ولم يترك كذا كذا هل يجل له ان يشهد قد مر
منه كفى في الصور لو تذكر ان كتب الشهادة ولم يذكر ان شهد على
المال لا يشهد وعمر محمد يسعه ان يشهد في ادب القاضي للخصم
من شرط الشهادة عند ابي حنيفة ان يذكر كذا كذا والتاريخ و
والمال ميله وصفته حتى اذا لم يذكر شيئاً منه وتيقن انه خطه و

خاتمة لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فنوش هدر نور وعند ذلك
اذا تذكر انه خطه وخاتمة وسعة ان يشهد ولكن بشرط ان يكون
الصك مستودعا ولم يتداوله الا يدرو ولم يكن في يد صاحب الصك
من الوقت الذي كتب اسمه ووضع خاتمة فان لم يكن ذلك لا
يسعه ان يشهد ولو شهد عند القاضي ينبغي ان يقبل لكن
ينبغي ان يبال الشاهد اشهد عن علم او لعمد على خطه انه
ما علم تقبل شهادته وان قال اعتمد على الخط لا تقبل قال
شمس الائمة اكلوا في ينبغي ان يفي بقول محمد وفي النوار اذا
وف خطه واخط في حوزة فتنس عند الشهادة عند ما يسعه
ان يشهد بالالفقه ابو الليث وبنهاخذ وينبغي ان لا يشهد
اذا كتب الشهادة ان يعلم حتى يكون بحال يعرفه بعد ذلك و
لا يمكن تخييه وفي الاقضية لو كتب ذكر حوزة على نفسه ثم قال القوم
اشهدوا بهذا ولم يقرأ الكتاب ولا هم قرأوا وان كتبه بين
ابراهيم او املاء على ان وسعهم ان يشهدوا واصل هذا
ان الرجل اذا كتب وصية ثم قال القوم اشهدوا على ما في هذا
الكتاب لا يجوز ذلك حتى يقرأه او يبرونه يكتب وهم يعرفون
كتابهم ويقرؤنه وهرث ثلاث مسائل احدها هل الثانية
الوصية المخطوفة وهي ان المريض اذا كتب وصية وختما
ودعا الشهود وقال هذا وصيتي وهذا ختمه فاشهدوا على ما
في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا على ما فيها حتى يعلموا ما
في الكتاب بان يقرؤنها او يقر عليهم الثالث هل الصك
اذا شهد على صك ولم يقرأ ولم يعلم ما فيه لا يجوز له ان يشهد
على ما في الصك روي عن ابي يوسف اذا كتب الصك والوصية
قد ام الشاهد ودفعه اليه واثبت ان الشاهد شهد به وبقي الصك
في يد الشاهد الى وقت الشهادة حل له ان يشهد على ما في الكتاب
فان قرأها عليه وما لا تشهد عليك في كتابه ينع ولم ينطوق
فهذا باطل بخلاف الاخرس ولو كتب رسالة الى رجل من
فلان الى فلان سلام عليك كنت تتقاضا من الالف التي لك
على وكنت قضيتك منها خمسمائة وبقية لك خمسمائة او كتب
الى امرأة رسالة منها اليها اما بعد فقد بلغني كتابك انك
سألتني الطلاق فانت طالق تطلق ساعة كتب وهذا كله جائز
وهو شهادة بالحق للرجل الذي كتب اليه وان لم يشهد على ذلك
وينبغي له علم بذلك لانه يشهد بالمال والطلاق ثم اذا كتب

نقله
طوبى ساعة وصل

كتاب مرسومة على صحيفة مصدرة بعنوان على وجه يكتب للكتاب
ثم قال لم انوب الطلاق ولم ارد به الاقرار يدين اما قضانا فلما
حتى يجوز لك ان تشهد عليه وعلى ما فيه سواء بالكتاب
اشهد على ذلك او لم اقل ولوراه قوم كتب ذكر حوزة على نفسه
ولم يشهد بهم به على نفسه لا يكون ذلك لازما ولا ينبغي له علم ان يشهد
به لانه يحتمل ان يكون للتجربة بخلاف الحكمة المرسومة وبخلاف خط السمسار
والصراف فانه حجة للعرف فان جحد الكتاب فقامت عليه بينة
انه كذب واملاء جائز كما لو ادعى اقرا ومحمد وكذا سائر النسخة
على هذه الجملات احد ودواللخصاص والمرسوم وغير المرسوم فيه
سواء ولو اقر بمرسومة في كتاب مرسوم لضمته المال ولا يقطع للشبهة
ولو كتب على الارض او على حرفة او صحيفة او لوح او كتبه بغير مداد
في صحيفة الا انه يستبين ان اشهدهم وسعهم ان يشهدوا عليه
والالا ولو كتب على الرموا او على الماء ثم اشهدهم لا يسعهم ان
يشهدوا عليه ولو علموا بان يكتب لان الكتاب الذي لا يستبين
كالكلام الذي لا يفهم والرجل والماء والمسلم والذمي فيه سواء
ولو كتب رجل رسالة عند امين لا يقرأ ولا يكتبان فامسك
الكتاب عندهما وشهدا بذلك لا يجوز وعند ابي يوسف يجوز
من شهادة فتنس الكفرية وينامر بها

نوع في الشهادة على النفي

شهادة الله استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا فقبضت عليه انه
لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان اخر لا تقبل
لان قوله لم يكن فعليه نفي صورة ومخبر قوله بل كان في مكان
كذا ففي معنى او اصله ما ذكر في النوار على ان في شهادة عليه
بقوله او فعل بضم عليه بذلك اجازة او بيع او كتاب او طلاق
او حنك او قتل او قضا في مكان وزمان وصفاه فبرهن
الشهادة عليه انه لم يكن ثم لو منته لا تقبل من شهادته
البرازية في اول نوع الشهادة على النفي
من الثاني

نوع في البينة على ان يقول او فعل في مكان في زمان معين

واما ما ذكر على عليه بينة انه لم يكن في ذلك المكان في ذلك الزمان
وهي من الشهادات التي لا تقبل في باب الشهادات
رجلان شهدا ان فلانا طلق امراته لوم النحر وانما فلان البينة

انه كان في ذلك اليوم حاجا بمنى فالبينة في ذلك بمنى المدعى و
ولا يلتفت الى بمنى المدعى عليه الا ان ياتى العاقل ويشهد
بذلك ويكون امره كمنشور فليؤخذ بشهادتهم من شهادتهما
تأريخا فيه في الفصل السابع عشر

باب

في شهادة الوصي والوكيل قبل الخصومة وبعد بها اصل الكتاب
ان من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته في تلك الحادثة
لان الشهادة امانة وفي الخصومة تحريم وقد قال عليه السلام
لا شهادة للخصوم والوصي يصير خصما بقول الوصاية بعد
موت الموصي قبل الخصومة لانه عقد خلافة كالورثة فيقوم
مقام الميت بحج القبول حتى لو رد الايصاء بعد موت الموصي
لا يصير خصما وحازت شهادته اما الوكيل بالخصومة لا يصير
خصما ما لم يخاصم لانه التوكيل اقامة فعله مقام فعل نفسه بطريق
النيابة ما لم يخاصم لا يقوم مقامه ولا يصير خصما قال محمد وصي
الميت اذا عزل القاضي ونصب وصيا اخر وشهدا المعزول
للميت بما لا يقبل لما ذكرنا انه خصم قائم مقام الميت فيما كان
للميت بقبول الوصاية وبعد العزل وان لم يبق خصما لكن
استند شهادته الى وقت كان خصما في حادثة فلا يصير شاهدا
في تلك الحادثة ابدا ولو كان وكيل بالخصومة حال حياته فعزل
قبل ان يخاصم ثم شهد له بقبول لانه ليس بخصم قبل الخصومة الا
رواية عن ابي يوسف حتى لو خاصم ثم عزل ثم شهد في تلك
الحادثة لا تقبل وكذلك كجواب اذا كان القاضي بالوكيل لانه
لانه لا يصير خصما الا بالخصومة فان خاصم فلان في الفقه لا يتم
للموكل وقد وكل بالخصومة مع فلان بكل حق لا قبل بحضرة القاضي
ثم عزل فانه شهد لتلك اللفظ لا تقبل شهادته لانه صار خصما
فيه حيث خاصم فيه وان شهد بما لا يقبل لانه لم يخاصم
في مال اخر فلم يكن خصما فيه وان لم يعلم القاصر وكالته وانكر فلان
وكالته وابنتها بالبينة ثم عزل وشهد لا تقبل شهادته للموكل
في كل حق قائم وقت التوكيل لانه لما احتاج الى اثبات الوكالة بكل
بكل حق قبل فلان ولا يكون ذلك الا بالخصومة فقد خصعت
الخصومة في جميع الحقوق الا اذا شهد بحج حادثة بعد تاريخ
الوكالة فيقبل لان تلك الوكالة لا تنبأ ولا تكون احداث فان
كانت الوكالة عامة بابنه اقام بینه ان فلانا وكله بالخصومة في كل حق

في هذه البقرة بالخصومة مع واحد من اهل البقرة والاثبات الوكالة عليه
تكون خصومة في جميع اهل البقرة لانه ثبتت الوكالة في حق الكل و
يُنصب اخص خصما على الكل والقبض عليه قضيا على الكل حتى
لو عزل في شهادته على واحد من اهل البقرة لا تقبل شهادته في حق فلانا
او حادثة الوكالة لانه اللفظ عام يتناول الكل استحقاقا للملك
الحرف الا اذا كان حقا عرف حادثة بعد الخول فتقبل شهادته
فيه لانه ما صار خصما فيه الا بقراره لا يقدر على الخصومة في
ذلك وكذلك اذا قام البينة ان فلانا وكله فلانا اخر الغائب
بالخصومة في كل حق في هذه البقرة وقضى القاضي بنبطه وكالته
وكالته الغائب وانتصب خصما على الغائب لانه لا يمكنه اثبات
الوكالة لنفسه الا بآثبات الوكالة للغائب لا بتركيبها واحد
صار خصومه بالخصومة الغائب فلا تقبل شهادته لهما للموكل
في حق قائم او حادثة الا في حق عرف ثبوت بعد الخول كما مر
وكذلك اذا قام البينة ان فلانا وكله بالخصومة في حق كل قبل
فلان وفلان فاحضر واحد منهما واقام البينة عليه وعلى وكالته
وقضى القاضي بنبطه وكالته في حق هؤلاء وانتصب اخص
خصما على الاخيرين حتى لو عزل في شهادته على واحد منهم لا تقبل
فان اقام البينة على وكالته فتقبل ان يترك الشهود اقام البينة
على الحق القياس ان لا يسمع لانه لم يصر وكما بعد وفي الاستحقاق
تقبل لان على اعتبار الترتيب ثبتت وكالته من وقت اقامة البينة
فتبين ان اقام البينة على الحق كان من خصم فان تركت البينة
يقضي بالوكالة ولا يقضي بالحق وصار هو خصما بالخصومة فانه
تركبت بینه الحق يقضي بالوكالة ولا يقضي بالحق وصار هو خصما
بالخصومة فانه تركبت بینه الحق دون الوكالة لا يقضي بشيء لانه اذا
لم يثبت وكالته لا يسمع البينة على الحق وصار خصما بدعوى الوكالة
في رعه فلا يصح شاهد ذلك اذا حضر الموكل وحده وكالته او عزله
لا تقبل شهادته لانه صار خصما بالخصومة الوصي اذا حضر
وارث الميت واقام البينة عليه ان الميت اوصى اليه فتقبل ان يترك
الشهود غاب الوارث فاحضر وارثا اخر او غابا يقضي الوصاية
ولا يحتاج الى اعادة البينة لان الذراع حضوره انتصب خصما غير باق
الورثة وغير الغائب ويثبت وصايته في حق الكل وصار كما اذا
اقام البينة على الوكيل فغاب وحضر الموكل يقضي على الموكل واقامت
البينة على الموكل فغاب يقضي على الوكيل في غير اعادة البينة كذا

بها ولو ان القاضي قضى بالوصاية او الكالة ثم غفل او مات
حدث فاضرا اخر امضى ذلك كانه قضى الصحاح الا والحجة في حق الثاني
والله اعلم من شئ الزيارات

للحاج في شرح الشهادات

بينة النفي غير مقبولة الا في عشرة فما اذا علق مطلقا على عدم شيء فشهد
بالعدم وقبلا اذا شهد انه اذا سلم ولم يستثن وقبلا اذا شهد
انه قال المسح من ابنه ولم يقل قول النصارى وقبلا اذا شهد بابتلاع
الدابة عنده ولم تزل عنه بكلمة وقبلا اذا شهد بالخلع او طلاق ولم يستثن
ولما امن الامام اهل مدينة فشهد ان هو لم يكلوا فيها وقت الامان
تقبل اذا كان من غيرهم وقبلا اذا شهد ان الاجل لم يذكر في عقد السلم
وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وقبلا اذا شهد وانها ارضعت
الطفل بلبن شاة لا بلبن نفسها كما في جامع الفصولين وتقبل بينة
النفي المتواترة كما في الطهارة والزيارة استباه من يجب

الشهادات من الفن الثاني

باب في كيفية المشاهدة والترقب والتزليل

ثم اذا شهد الشهود انما كانت لابيهم مات وترك ميراثا لورثته فلا يخلو
الا ان قالوا هذا وارث لا وارث له غيره واما ان قالوا هو وارث لا
له وارثا غيره واما ان قالوا هو وارث ولم يقلوا لا وارث له غيره
لا قالوا لا تعلم له وارثا غيره فاما الوجه الاول وهو ما اذا قالوا هو وارث
لا وارث له غيره فانه تقبل منها وتهم استحقاقا والقبول ان لا تقبل منها
كشهادة على ما لا يعلم لك حده لا احتمال ان يكون له وارث لا يعلم وقد
قال صدر عليه وسلم ذلك اذا علمت مثل المشاهدة فاشهد وآفاق
وجه الاستحسان ان قولهم لا وارث له غيره معناه في متعارف الناس
وعادتهم لا تعلم له وارثا غيره اولا وارث له غيره في علمنا ولو نصوص
ذلك تقبل منها وتهم فكذلك واما الوجه الثاني وهو ما اذا قالوا
هو وارث لا تعلم له وارثا غيره فتقبل منها وتهم عنه عامة العالم وقال
ابن ابي ليلى لا تقبل حجة يقولوا لا وارث له غيره لانهم لو لم يقولوا ذلك
احتمل ان يكون له وارث غير لا يعلمونه والصحيح قول المعتزلة
انك هذا احتمل له المشاهدة بما في علمه على ما ذكرنا ولما قالوا لا تعلم له
وارثا غيره في هذا المصراع وفي ارض كذا تقبل عند الجحفة وعند
لا تقبل وجه قوله ان قولهم لا تعلم له وارثا غيره في هذا المصراع لا
ينفي وارثا غيره كذا ان يكون وارثا اخر في مصراع ولا في منقذ
انه لو كان له وارث اخر في مصراع لم يعلموا كذا وارث الا ان لا يفي

على اهل بلدة عادة فليكن التخصيص والتعظيم فيه سواء ثم اذا شهدوا
انه وارث لا وارث له غيره او شهدوا انه وارث لا تعلم له وارثا غيره
اولا تعلم له وارثا غيره في هذا المصراع فذهب الى حنبلة فانه يدفع
كل الشركة اليه سواء كان الوارث منه لا يحتمل الحجب كالأب والابن
والامم ونحوهم او يحتمل كالأخ والاخت وابجد لا تقيين وارثا لم يدفع
جميع المال اليه الا اذا كان زوجا او زوجة فلا يعطى الا اكثر نصيبه
فلا يعطى المزوج الا النصف ولا يعطى للمرأة الا الربع لانها لا يستحق
من الميراث اكثر من ذلك لانه لا يرث عليها وفي هذين الوجهين لا
يؤخذ من الوارث كقبول الاجماع واما الوجه الثالث وهو ما اذا شهدوا
انه وارث ولم يقلوا لا وارث له غيره ولما قالوا لا تعلم له وارثا غيره
ولا قالوا لا تعلم له وارثا غيره في هذا المصراع ينظر ان كان من يحتمل
الحجب لا يدفع اليه شيء كذا ان يكون ثمه حاجب وان لم يكن يعطى فلا
يعطى بالمشك وان كان من لا يحتمل الحجب يدفع اليه جميع المال الا الربع
والزوج فانه لا يدفع اليه الا النصيبين وهو اكثر النصيبين عند
محمد للزوج النصف وللزوجة الربع وعند الج لاسف اقل النصيبين
للزوج الربع وللزوجة الثمن في ظاهر الرواية عنه وجه قول محمد ان
النقصان عن اكثر النصيبين باعتبار المراجعة وفي وجوه المراجع
شك فلا ثبت النقصان بالمشك ولما لاسف ان الاقل ثابت
ببقين وفي الزيادة شك وروي عنه رواية اخر ان للزوج الربع
وللمرأة ربع الثمن كذا ان يكون له اربع نسوة فيكون لهن اربع الثمن
لا ثابت ببقين وفي الزيادة شك وروي عنه اصحاب الاما
ان للزوج الخمس وللزوجة ربع التسع اما الزوج فلان من اجاز ان يكون
للزوجة ابوان وبنتان وزوج اصل المسئلة من اثني عشر لابوين
السداس اربعة وللبنتين الثلثان ثمانية وللزوج الربع ثلثة
فكانت ثلثا سبعة فصارت الفريضة من خمسة عشرة وثلثة من خمسة عشر
خمس فذلك للزوج واما المرأة فلان من اجاز ان يكون للبنتين ابوين
وبنتان وروية اصل المسئلة من اربعة وعشرين لابوين السداس
ثمانية وللبنتين الثلثان ستة عشرة وللزوجة الثمن ثلثة فكانت
ثلثا اربعة فصارت الفريضة من سبعة وعشرين وثلثة من سبعة و
عشرين تسعة ثم من اجاز ان يكون معها ثلثة اخرى فيكون اربع زوجات
فيكون لهن اربع التسع وثلثة على اربعة لا يستقيم فتضرب اربعة في تسعة
يكون ستة وثلثين سبعة تسع اربعة فلها من ذلك سهم وهو ربع
التسع وهو سهم من ستة وثلثين سبعة ثم في هذا الوجه ان كان

اذا كان الوارث مما لا يحتل كحجب ودرغ المال اليه هل يؤخذ منه كقبيل
قال ابو حنيفة لا يؤخذ وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ وجه قولهما ان اخذ
الكفيل لصيانة اكن واما جنة مستات الى الصيانة لاحتمال ظهور وارث
اخر فيؤخذ الكفيل نظرا للوارث الغائب كما في رد الابواب واللفظ
الى صاحبها ولا يحنف ان حجب افاضت بيقين وفي ثبوت
الحجب لو ارث اخر شك لانه قد يظهر وارث اخر وقد لا يظهر فلا يجوز
لقطيل الحق الثابت بيقين كحجب مملوك فيه مع ان المكفول له و
الكفيل لا يملك له شيئا صحيحا واما اخذ الكفيل بتسليم الابواب واللفظ
فقد قيل انه قولهما لا ان المسئلة روايتين واما عند ابو حنيفة
فلا يؤخذ الكفيل على اننا سلمنا فذلك كفاية لمعلوم لا مجهول كانه
الراوا انما يؤخذ الكفيل بنفسه لانه الضمان فلم يكن كفاية لمجهول وذكر
الاحنف هذه المسئلة في اكمال مع الصغيرة وقال هذه اشبه اخطابه
بعض القضاة وهو ظنهم ان ايت لو لم يحجب كقبيل اكنتم منع حقه ولت
تسمية اخذ الكفيل ظلم على ان مذهبنا ليس كل مجتهد مصيبنا
او الصواب لا يحتل ان يكون ظلم فدلست المسئلة على براءة ساحته
عنه لوث الاعتراف بحمد الله تعالى

باب في فصل
واما الشروط من كتاب الشهادات
ب ادعى دارا انه ورثها من ابيه وادعى اخوانه انهم ابا من ابيه
ذلك وشهد شهود يدعي الشراء بمجره والبيع فها لو ابا عن ابيه المبيت
ولم يقولوا و هو ملكها والدار في يد مدعى الميراث او مدعى الشراء
وان لم يشهد و ابا الملك للميت ولا بالتسليم انما يحتج بشهادتهم في
البيع الى ذكر الملك او التسليم مع البيع اذا كان المشهود عليه لا يدعي
ملك المدعى من جهة مدعى المشهود له الشراء منه جانا كان او ميتا
بل يدعى المدعى لنفسه لانه جنة ذلك اما اذا كان المشهود عليه
يدعي ملك المدعى من جهة مدعى المشهود له الشراء فلا يحتج الى ذكر
الملك او التسليم مع ذكر البيع كذا المشهود عليه لما ادعى المدعى من جهة
من يدعي المشهود له بالشراء منه فقد ثبت كون المدعى ملكا لذلك
باعتبار اذ استغنى الشراء عن ذكر ملكه قال في الكتاب لان شهادتهم
على بيع الميت منه ليس باقل من شهادتهم على اقرار الميت ان الدار
لمدعى الشراء ولو شهدوا بهذا ومدعى الميراث يدعي انها ميراث لم
يحق للميت لم يكتفى الى دعواه وقضى بالدار للمقر له كذا اذا شهدوا
له بالشراء منه غير ذكر ملك ولا التسليم بخلاف ما لو ادعى المشهود
عليه لانه لا يرغم الملك للمقره كما حصل ان العتبه شهدا دهم بمجره والبيع

على الشهادة بالاقرار ففي كل موضع تقبل الشهادة على اقرار مدعي
المشهود له الشهادة منه تقبل الشهادة بمجره والبيع ايضا وفي
كل موضع لا تقبل الشهادة على اقرار مدعى المشهود له الشهادة
منه لا تقبل بمجره والبيع والمسئلة في شهادات الاصل

لا وفي فصل الفصل الحاد عشر
في شهادات الصروع
وهي التي القاسم ادعت المرأة على ورثة الزوج مهرها فانكر الورثة
نكاحها وكان النكاح تولي تزويجا قال يشهد على النكاح ولا يذكر
العقد عن نفسه

الشهادة الباطلة في كتاب الشهادات
ثمة تشهد وافي حادثة ثم قال احدكم قبل القضاء استغفر الله
قد كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم انهم قالوا
ذلك فسمع القاضي فقالوا كلنا على شهادتنا لا يقضي لشهادتهم
كان حارب المدعى باثنين منهم في اليوم الثاني يشهد ان بذلك جازت
شهادتهما منه شهادة حرة المقبول

وشهادة الوكيلين او الدلائل ان لا يحسن لعنا هذا الشيء
او الوكيلان بالنكاح او الخلع اذا لا يحسن فلعنا هذا الخلع والنكاح
لا تقبل اما لو شهد الوكيلان بالبيع او النكاح انهما متكوهان او
لكة تقبل
بزازي في الشهادات

على قول نفسه في كتاب الشهادات
ولو شهد الدلائل ان قالوا نحن لعنا لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد
الوكيلان بالنكاح باثبات لا تقبل ولو شهدا انهما امراته تقبل
الحيلة ان يشهدا بالنكاح ولا يذكر الوكيلان
الشهادتين شرح المصنف في كتاب الشهادات

واما ادعى رجل على رجل دينا ولم يبين السبب في شهادته المشهود له
جازت شهادتهم ولو ادعى دينا بسبب فشهادته المشهود له بالدين
المطوق قيل لا تقبل شهادتهم كما لو ادعى ملكا بسبب فشهادته بالملك
المطوق والصحيح انها تقبل وتكر في كتاب الاصل
في باب المدعى من كتاب الدعوى
المدعى بسبب والشهادة مطلقة لا تقبل وعلى القبط تقبل
مجمع الفتاوى في فصل التنازل
من كتاب الدعوى
واجاب غيرهما فقال ارا محمد البينة بنسبة البائع لعني ليعمل باقراره

على موافقة بينه الاثر ان كان المشتري قد اقر كبحته عشر اشهر
فخذها وان شئت فخرج عليها ان في قبول بينة فائدة وهي الاثر ان
مؤخر امته لا امر في الثاني حتى لو رد المشتري ثوب الامر بعد ذلك
برده عليه بحته عشر فلا يؤم حتمه من عنده فجاز ان يقبل بينة
لهذه الفائدة قلت وليؤيد ما ذكر في التجر من قبول البينة
لفائدة منتظمة انه لو لم يثبت لو مات مفلح او اقام رب الدين
البينة على الوارث او الوصي يقبل بينة ويقضي به كذا الحجة
الى اثبات الدين لا الى استيفائه حتى لو ظهر له مال يتمكن من
استيفائه

باب في المراجعة من كمال البيوع
ولو خلف رجل سلك فقال انه دخل عبد هذه الدار فموج
وقال نصراني انه دخل هذا العبد هذه الدار فامارة طلق فشهد
نصراني بالمدخول فانه كان العبد مسلما فشهدا دهما باطله
لانها شهادة على المسلم بالولاء وان كان نصرانيا فشهدا دهما
على طلاق النصراني جازع وعلى العتق لا كوز في قول ابى
حسنة وابى يوسف ومحمد رحمهم الله فانه في قول الشهاد
على المسلم وهو المولى **ن** رجل قال انه دخل دار هذه امة
فامارة طلق فشهد ثلاثة انهم ادخلوا ان قالوا دخلنا جميعا
لا يجوز شهادتهم لان قولهم دخلنا اخبار على انفسهم بالمدخول
واخبار الالب ان فعل انفسهم لشهادتهم انما هو دعور واؤا
وان قالوا دخلنا ودخل هو معنا يجوز شهادتهم لانه قولهم دخلنا
ان لم يكن شهادة فقولهم ودخل هو معنا يكون شهادة كذا ذكر
فهو ما عاين ابو يوسف وذكر بعد هذا ان الحسن بن زياد سأل
يحيى بن ابى يوسف عن هذه المسئلة فقال اذا شهد اربعة او
ثلاثة انما دخلنا جميعا نقبل ان كانا اثنين لا يجوز فقال لا يحز
ابن زياد اصبحت وخلفت اباك وكذلك ملكه قتلوا رجلا
عنه اسم قالوا واقرنا وشهدوا انه عفي عنا لا كوز وان قال
اننا منهم عفا عنا وعفي هذا القبل لشهادتهم كذا الواحد
وهو قول ابى يوسف **ف** قال الحسن بن زياد في شهادته
كل اثنين يقع للواحد فيجوز **لا** في الفصل
الثاني في شهادته المتهم في القضا
اقام شاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد في محاسب
اخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل **ق** في الاخر

باب ان حد الشاهد ثم لا يغيره
في الشهادات

ان لو اقر ذكر محمد في كمال الاول اذا شهد الشهود ان هذا هو
الاصل واكتفى به جاز **ا** انما حاشى الفصل
ان يلع والعشر من كمال الدعور
ف اذا شهدوا انه هو الاصل وما درش ان اذ ابوده است
تقبل في غير ذكر اسم الله ونسبها ولو شهدوا انه هو الاصل
كم ان ما در ان اذ ابوده است يحتاج الى ذكر نسب الام لانه
صار ذلك علة من دعور القنينة

باب الاول
رجل قال عتدي هذا امره ان كان فلان وفلان رايا في ادخل
بذبح الدار فشهدا وقال رايناها دخل لا تقبل حتى يشهد شاهد آخر
سواء على رؤيتهما وفي فناء والقاضي الامام قالوا اذا اراد
الشهود في هذه المسائل ان يشهدوا بالعتق فطريقهم ان
يشهدوا بالعتق لا غير وكذلك رجل له شهادة على كمال
وصية ميت وله فيه وصية قال القصة ابو بكر البجلي ينبغي ان
يقول ان شهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على
ما اوصى له وعمل الى القاسم اذا ادعت امرأة على ورثتها الزوج
معهها واكثر الورثة نكاحا وكان الشاهد قوله تزوج بها
قالوا شهد على النكاح ولا يذكر العقد في نفسه **م** شهادته
فضل الكفر في النوع في الشهادة على
الشراء وغيره

ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه بالولاء فشهد له شاهدان ان
مولاه لا وارث له غيره ولم يقسم بحجة الشهادة وكذلك لو قال
ان الميراث مولد عتاقه هذا ما لم يشهد ان هذا الحكي اعتق هذا
الميراث وقد ملكه وهو وارثه لا العلم ان له وارثا غيره كذا مولد القضا
قد يكون اعلى وقد يكون اسفل فلا يصير الميراث موهوبه معلوما
ولو اجمعه في الفصل الرابع في الاقرار بالرق
والعتق من كمال العتاق

اذا شهدوا انها كانت في يوم الموت والشهادة مقبولة
لان مطلق اليد في الاصل كحل على يد الملك وكانت الشهادة بيد
قاعة عند الموت شهادته بملك قائم عند الموت فاذا مات فقد
ترك فثبتت الملك في الميراث كذا هو لقنينة الملك الموروث

بما لا يخفى واما في فصل الشرائع في الشهادة

فصل في تقبل شهادته ومن لا تقبل

ولا يقبل شهادته الطفيلي والمرقا ص والمجانف في كلامه المستحقة
بلا خلاف وفي الحديث ويل للذين يحدثونك بالكذب حتى يضحك منه
الناس ويل له ويل له وقال نصير بن يحيى من شتم اهله وماله
كثيرا في كل ساعة لا تقبل وان كان احيا لا تقبل وكذا التام
للحيوان كدابة واما في ديارنا فكثير يثمنون بالبيع الدابة
فقلولون قطع الله يد من باعك ولا من يكلف في كلامه كثيرا
وكثور وحكي الله الفضل بن الربيع شمه عنه ابي يوسف
فرومها دته فشكا الى الخليفة فقال الخليفة ان وزيرى رجل
دين لا يشهد بالزور فلم رددت شهادته قال لا سمعت
يوما قال الخليفة اتاحدك وان كان صادقا فلا شهادته للعبد
وان كان كاذبا فكذلك فعذر الخليفة والذي عنده ان رد
الى يوسف شهادته ليس لكذب لان قول اخر غيره اتاحدك
انما هو مجاز باعتبار معنى القيام بخدمتك وكونه تحت امرك
مستثلا له على اهانة نفسه في ذلك والمتكلم بالمجاز على اعتبار
الاجماع ووجه الشبه ليس كذا محظور اشرها ولذا وقع
المجاز في القرآن ولكن رده لما يدل عليه خصوص هذا المجاز
منه اذ لا لنفسه وتعلقه لاجل الدنيا فربما يعصب الخليفة
اذا قيل له هذا الكلام فعذر الى الاعتذار بما يقرب من ظلمه
واحصل ان ملك المروءة مسقط للعدالة

ابن الهمام فمنه تقبل شهادته ومثالا

اذا ادعى الابرا على الطالب وشهد له شاهدان على اقرار الطالب
بالاستيفاء ان القاضي يسئل المدعى عما لبراءة انها كانت بالثبوت
او بغيره والفرق وهو ان دعوى البراءة يحتمل دعوى الالباء
على ما ذكرنا وعلى اعتبار دعواه الابراء لا يتحقق الموافقة
بين الدعوى وبين الشهادة ويجب قبول الشهادة في التوكل
مفيدا اما هو هنا في السؤال لا يفيد لانه لا قبول لهذه الشهادة
على كل حال ارادت هذه البراءة بالابراء او بالاستيفاء ان اراد
به البراءة بالابراء فقط وان اراد البراءة بالاستيفاء
فلان الاستيفاء فعل واحد بها تشهد بالفعل والآخر تشهد
بالاقرار بالقبض وانه قول مختلف المشهور به فلا قبول لهذه
الشهادة على كل حال فلم يكن السؤال مفيدا محبط

البرهان في قبيل الفصل الثاني

والقضية من كتاب الشهادة

رجل وكل رجلين بخصومة رجل واقام المدعى على احد هاتين هدا
وعلى الاخر شهادته اخر قال هو جاسر وكذلك لو اقام على الكيل
شهادته او احدا وعلى الموكل شهادته او كذلك لو اقام على احدى شهادته
وعلى الورثة بعد موته شهادته

ثانرا خاصة في الفصل الثاني والعشرين من كتاب الدعوى

سئل في شهادة وقعت في لفة للدعوى ثم اجبت الدعوى والشهادة
على وفقها هل تقبل ام لا **جواب** نعم تقبل قال في البحر والفرار
لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم اعادوا الدعوى
والشهادة واتفقا تقبل والى اعلم بالصواب خير

من كتاب الشهادة في بابها من اوله

وفي مجموع النوازل اذا شهد احد الشاهدين انها زوجت نفسها
منه وشهد الاخر انه وليها زوجها برضاها منه والى ادعى ان
وليها زوجها منه لا تقبل فلو ادعى هذا المدعى بعد هذه الدعوى
انها زوجت نفسها منه ثم شهد بذلك شهادته ان تقبل ولا يتحقق
التناقض

ثانرا خاصة في العشرين

من كتاب السكاح

والى في شهادة الابل لا يجوز في قول ابن ابي ليلى في كس في الاشياء
وفي قول مالك يجوز في الشيء الثاني وفي قول الجسفة واصحابه تقبل
اذا كان عدلا واما اذا سأل دهره كحاجة او لغير حاجة او يشتم انه
يأكل بغير حاجة فلا تقبل شهادته

النتف

ولو شهد على اصل الوقت وشرط لم تقبل لانهم صاروا فسخة
بالشهادة على شرطه كافي الاستروتن والشهادة اذا بطل بعضها
بطل كلها كما في الجواهر

جامع الرموز

قال ولو شهدوا بملكية الدار للمدعى ولم يشهدوا انها في يد المدعى عليه
يقبل عند محمد وفي ظاهروا رواية لا يقبل بالم يشهدوا انها في يد
المدعى عليه فان شهدوا بالملك للمدعى في دعوى الدار ولم يتعضوا
انها في يد المدعى عليه وشهدوا بكونها في يد المدعى عليه يقبل
كلامهم لان اى حجة الى الشهادة لا يثبت يد المدعى عليه حتى يصير
خصما في اثبات الملك للمدعى ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلاكه

بشهادة فريق واحد أو فريقين ثم إذا شهدوا الزنا في يد المدعى عليه
سألهم القاضي عن سماع تشهد دون الزنا في يديه أو عن معاينة لانهم
ربما سمعوا اقراره الخافي يده وظنوا ان ذلك مطلق لهم الشهادة قال
وقد اشتهر على كثير من الفقهاء ان يجوز اقراره على يده حكاما واذا كان
موضع الاشتباه خاف لم يذكر في شهادة انهم عاينوا يد المدعى عليه
لا يقبل القاضي منهم ولا يختص هذا في هذه الاحاد بل في غيرها كذلك
حتى لو شهدوا على البيع والتسليم سألهم القاضي عن معاينة لشهود
او على اقرار البائع بالبيع والتسليم والحكم يختلف في ذلك فان الشهادة
بالبيع والتسليم معاينة شهادة بالملك للبائع والشهادة على اقرار البائع
بذلك لا يكون شهادة بالملك للبائع وحسب لا يفرق الشهادة بين الامر
وبال القاضي ازالة لهذه الشهادة هكذا حكمه عجم الجليل احمد السجستاني
اور وعليه الدين المرغيناني في شروط هذه الجملة المذكورة من جنس شرط
صحة الدعوى والاعلم واحكم والله الحاد والحمد لله على كل شيء ودر
حسب الله ونعم الوكيل فوكلت عليه وفوضت امره اليه ان الله بصير
بالعباد

فصول عماد في اخر الفصل

القاضي في دعوى اقرار مع ذر اليد

وقال لا يثبت له وحلف خصه ثم برهن تقبل عنه اذ جنيته لعنه محمد

فصول في العاشر في التناقل

انكر المودع الوديعه كانه جحد الابداع اصلا ثم اقام بينة على الرد تقبل

وهذا انكر الوديعه تقبل قسمة في باب ما يبطل دعوى

المدعى منه كتاب الدعوى

واما اهل الصناعات الدينية كالكلح وهو الذي يبيع في عرف بلاد مصر
قواني والزبال والحاكك والحجج فقبل لا يعلل ربه قال القاضي واحمد
ودوجه بكثرة خلفهم الوعد وكذبهم ورايت اكثر مخلف للوعد السمكوي و
الاصح تقبل لانها قد تولها قوم صاكحون فمالهم يعلم القاري لا يثبت
على ظاهرها الصناعات ومنه الخاسون والدالون فانهم يكذبون
كثيرا زيادة على غيهم مع خلفهم فلا تقبل الا من علم عدانته منهم
ابن الهام فيمنه تقبل شهادته وفيه لا

وشهادة الوكيل في الوكالة الخاصة كما لو وكل رجلا بطلب المظروف ورجع
قبل رجل معين والخصومة فيها اذا خصمه عند غيره ثم عزل الوكيل
قبل الخصومة في محلة القضاء ثم شهد بهذا الالف لموكله جازت شهادته
وعند ابن يوسف لا يجوز بناء على ان عند بنفس الوكالة قام مقام الموكل
ولو وكل بالخصومة في حق له وقبضه قبل رجل معين فانه لا يثبت اياها

اما اذا وكل بطلب كل حو له قبل الناس اجمعين والخصومة تنصرف
الى الحقوق القائمة وما يحدث استثنى ما وصح الموكل له العام
من شهادة فصل الكركي في نوع
الشهادة على الشرا

وفي المحيط اذا ادعى عليه الفادينا فشهد انه دفع اليه الفادلا
بأي حجة دفع قبل لا تقبل والاشبه الى الصواب ان تقبل
بما رايه في الثالث من في الشهادة

وفي الصاورة العتابة وتقبل شهادة الاعراب والمقطوع يد في
السرقه والتاجر الى دار الحرب اذا كانوا عدولا وهو المختار
محمد بن تانار خامسة في الثالث
من كتاب الشهادات

اعلم ان شاهد احبة اذا اقر شهادته بلا عذر يقسوق ولا تقبل
شهادته ونصوا عليه في الحد ووطاق المروجه وعنتق الامة
وظاهر في القسمة انه في الكل وصح في الظهير والبنية وقد
الفت رسالة فيها اشباه في اواخر الفصل

ولا يجوز شهادة الفاسق ولو قضى القاضي بها تقبل

في فضل الكركي قسم يعلل شهادة وقال

والاعلى او اسبح الاحاديث له ان يردى قال قفا رضى السيرة
والاعلى وقد روي احاديث كثيرة هذه الشرح قبلوا عنه تجل
الشهادة حيث لا يجوز شهادته الاعلى فصل الكركي
في فضل كتاب الرجوع عن الشهادات
شهادة القابل على اثنين الولد تقبل بالاجماع
احكام الصغار في الشهادة

ان كتب منك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه
ولم يقرأ عليهم هل يجوز لهم ان يشهدوا بذلك قال الفقهاء
ابو جعفر في قول عليا المنقذ من لا يجوز الا ان يعلم الشاهد
فيه وفي قول القاضي يجوز وبه كان ياخذ على من عجز كذا ذكره
واذكر في ادب القاضي رجل اشهد على صكك وكتاب وصية
ولم يقرأ عليه فان ذلك لا يجوز فيها لا يجز بان الفرق بين
هذه وبين كتاب القاضي الى القاضي والاولى سلف يحتاج الى
الفرق بينهما وبين كتاب القابل الى القابل لا يجوز هذه في كتاب
القابل ولم يجوز في الصك والوصية والفرق له ان لا يشهاد في
كتاب القابل لا يكون الا على اليك وانتم وقد وجد اما الصك

والوصية فلا يشهد اذا كان يكون على البيع او الكسب الذي في الكتاب
 ما لم يوجد الاستعداد على ذلك لا يجوز باجره الامور الثلاثة
 ان ان يقرأه الكاتب حتى يكون ذلك اقرارا منه او يقرأ عليه
 بين يدي الشهود وهو يقول لهم اشهدوا على ما فيه او يكتب بين
 يديه وهو يعلم بما فيه ويقول لهم اشهدوا على ما فيه وتام هذا
 الكلام فيه ينظر في الباب الثاني والسبع من

الفصل السابع في الاستعداد

من كتاب القضاة

وفي الاقضية لو كتب ذكر حو على نفسه ثم قال القوم اشهدوا
 على هذا ولم يقرأ الكتاب ولا هم قرأوا فان كتب بين يديه
 او اعلاه على ان يسمعون ان يشهدوا عليه بما في الكتاب
 وهذا اذا علموا ما في الكتاب فان لم يعلموا فيه لا يجوز لهم
 ان يشهدوا واصل هذا ان الرجل اذا كتب وصية ثم قال
 لقوم اشهدوا على ما في هذا الكتاب لا يجوز ذلك حتى يقرأه
 او يرونه يكتب وهم يعرفون كما به ولقرونه وهذا ثلث مسائل
 احدها هذه والثانية الوصية المختونة وهي ان المريض اذا
 كتب وصية وختمها ودعى بالشهود وقال هذه وصيتي وهذا
 ختمه شهدوا على ما في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا
 على ما فيها حتى يعلموا ما في الكتاب بان قرؤوه او قرأ عليهم
 والتا لثالثه الصك اذا شهد على صك يعني كتب الشهادة
 على صك ولم يقرأه ولم يعلم بما فيه لا يجوز له ان يشهد على ما في
 الصك

نوع في تعديل الشهادة

ثم للتعديل شرائط اجتهاد يرجع الى النفس المعدل وبعضها يرجع
 الى فعل التعديل ان الذي يرجع الى النفس المعدل انواع منها
 العقل ومنها البلوغ ومنها الاسلام فلا يجوز تعديل الصبي
 والمجنون والكافر لان التزكية ان كانت بحجج الشهادة فمولا
 ليستوا من اهل الشهادة فلا يكون من اهل التزكية وان كانت
 من الاخبار على البيانات فيجوز في البيانات غير مقبول لانه لا يفي
 من العدالة ولا عدالة له ولا ومنها العدالة لان من لا يكون
 عدلا في نفسه لا يثبت له عدل غيره واما العدم فليس بشرط يجوز عند
 ان حاشية والى لوسيف لكنه شرط الفضيلة والكمال وعند
 محمد شرط الجواز وجبه قوله ان التزكية في معنى الشهادة لانه

خبر امر فالب عن علم القاضي وهذا معنى الشهادة فينبط
 لها اعتبار الشهادة ولها ان التزكية ليست بشهادة بل دليل
 انه لا يشترط فيها لفظ الشهادة فلا يلزم فيها العدد على ان شرط
 العدد في الشهادة ثبت لفظا غير معقول المعنى فيما يشترط فيه لفظ
 الشهادة فلا يلزم من مراعاة العدد فيها وراه وعلى هذا الخلاف
 العدد في التزكية وحاشية الشهادة عند ما وعند ما وعند ما وعند ما
 حرية العدل وبصره وسلامته من هذا القذف انه ليس بشرط
 عند ما فصح تزكية الاعمى والعبد والمحدود في القذف وعند محمد
 شرط فلا يصح تزكيتهم لانه التزكية شهادة عند فنبط شرطها
 يشترط ان الشهادة وعند ما ليست بشهادة فلا يراعى فيها
 شرائط الشهادة واما اذا كانت تليق بغير الصحة التزكية
 فتجوز تزكية المرأة اذا كانت برقة خجج كحواجرها ونحو لفظ الماسر
 فتعرف احوالهم وهذا ظاهر على اصلها لانه هذا من باب الاخبار
 على البيانات وهي من اهل ذلك اما عند محمد فتقبل تزكيتهم
 فيما يقبلونها ونما فتصح تزكية رجل وامرأتين فيما يقبل فيه
 شهادة رجل وامرأتين والى العلم ويجوز تزكية الوالد للولد
 والولد للوالد وكل ذرهم محرم منه لانه لا حصر للمعد في التعديل
 انما هو صرح المدعي فلا يوجب تامة فيه وهذا مشكل على اصل محمد
 لانه يجوز التعديل بحجج الشهادة وشهادة الوالد للولد والولد
 للوالد لا تقبل ومنها ان لا يكون المذكي مشهورا على فان
 كان لم يعتبر تزكيت ويجب السؤال وهذا القيل على مدعي ان
 يوسف ومحمد فيما سوا محدود والقصاصين اعم الى المثل
 ما وجبت حقا للشهود عليه عندها وانما وجبت حقا للشرع
 وحق الشرع لا يتاخر بقدره لانه في ربح المدعي والشهود ان كان
 في النكاح فلا يصح تعديله وعندنا حصة السؤال فيما سوا محدود
 والقصاصين حق المشهود عليه وحق الاتان لا يطالب الا بطلبه
 فاعلم بطعن لا يحق الطلح فالحكم المسئلة فذكر في كتاب التزكية
 ان المشهود عليه اذا قال لا والله هو عدل لا يكتب به عالم ينضم
 اليه اذ على قول محمد فصار عند محمد روايتان في رواية لا يعتبر اصلا
 وفي رواية تقبل تعديله اذا انضم اليه غيره واما الذي يرجع الى
 فعل التعديل فهو ان يقول المعدل في التعديل هو عدل جائز الشهادة
 حتى لو قال هو عدل لم يقبل حاشية الشهادة لا يقبل تعديله كجواز
 ان يكون الاتان عدلا في نفسه ولا يجوز شهادته كالمحدود في
 القذف او اتان وصليح والعبد الصالح وكذا اذا قال في الرد هو

ان الذي يجرى التعديل به في الشهادة والى لا التزكية المنعولة

ليس بعد اليمين ولم يقل هو غير جائز الشهادة لان غير العبد
 وهو القاضى يجوز شهادته اذا تحرى القاضى الصدوق في
 شهادته ولو قضى به القاضى بنفذه ومنها ان يقال المعدل
 في السرة اولا فان وجده عدلا يعدله في العلانية ايضا ويجمع
 بين المنكره والشهود وبين المدعى والمدعى عليه في تعديل العلانية
 وان لم يجد عدلا يقول للمدعى زوني بشهودك ولا يكشف
 عن حال المجرع سرة على المسلم ولا يكتب بتعديل السر خوفا عن
 الاحتيال والمزوير بان يسمى غير العدل باسم العدل فيكون
 الادب هو التزكية في العلانية بعد التزكية في السر والله اعلم
 ولو اختلف المعدل في عدله احدهما وجده الاخر سال
 القاضى غيرهما فان عدله اخر اخذ بالتزكية وان وجده اخر
 اخذ بالكره لان خبر الاثنين اولى بالقبول من خبر الواحد لان
 مطلقة واذا انضم الى الكل واحد منهما رجل اخر فعده انما
 وجده اثنا عشر على الجرح لان الجرح بعقد حصصه اكمال
 المعدل بيني الامر على الظاهر لا الظاهر من حال الاتان
 انه يظهر الصلاح ويكتم الفساد فيكون قبول قول الجرح
 اولى وكذلك لو وجده اثنا عشر وعدله ثلثة او اربعة او اكثر جعل
 بقول الجرح لان الترجيح لا يقع بكثرة العدد

في كتاب ادب القاضى في فصل واما
 ادا ب القاضى

ولا يستل رجلا له على المستمولى ما كلفه احكام وهذه المسئلة
 رواية فيما اذا كان للثقة صدق على المستمولى وهو مفسر
 انه لا يقبل المدعى عليه اذا عدل الشاهد قبل الشهادة او بعد
 في الجحش انه يقبل وعن محمد انه يستل هل هو صادق ام
 فاك نعم بمرنه المال وانما قال لا لم يقبل قوله ولولا قال نعم عدول
 او هو في شهادتهم فان كان المستمولى عليه من مرجع اليه
 في التعديل جلته واحدا المعدلين وتزكية المدعى ليست
 رتبة وفي شرح اجماع الصغير للصدر الشريفة وفي قول من
 يريان بان في المستمولى يريده ابا يوسف ومحمد لم يقبل
 قول الخصم انه عدل يريده بعد يله حتى يقال في المستمولى غير الخصم
 وهذا اذا جحد الخصم فان كان ساكتا وهو من مرجع اليه في
 التعديل صح منه التعديل خبر الشاهد انه ليس له عدل فافرا
 عليه نفيه جائز لكن لا ينبغي ان يفعل فلو شهد جماعة على التزكية

وانما على الجرح فاجرح اولى وفي ادب القاضى للخصاف
 لو طعن صاحب المال فيهم بشيء وامر القاضى المدعى وقال زوني
 فقال انا اتي به بعد لهم اقول سمع قوما ثقة صاحب المال لم يسمع
 القاضى فانه عدلهم ينظر في ذلك وبالمخرج عن سبب الجرح والتعدي
 عن سبب التعديل فان عدله اتان وجوه اتان فاجرح اولى ان اذا
 كان بينهما تعصب فانه لا يقبل جرحهم لك اصل الشهادة لا يقبل
 عند العصبية فاجرح اولى وفي الاقضية اذا كان الشاهد
 غريبا ولا يجد من يعدله كتب الى قاضى بلده ليحضر حاله ولو
 فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة سنة او اكثر ثم قدم ولا يدرك
 منه الا الصلاح لا ينبغي للمعدل ان يجرحه ولو كان مشهورا
 بالبرية كانه حصة ومهملان رضى الله عنهما وغاب غيبة
 منقطعة واتي عليه زمان نحو سنة اشهر فهو على العدالة وانما اذا
 لو عدل بعد ما تافا القاضى يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلا
 ولو ضربا او عيبا ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما القاسق اذا
 تاب لا يعدله المعدل حتى ينقض زمان يقع في القلب منه صان
 في التوبة والقاسق لو شهد ثم تاب ومضى زمان لا يقضى
 بشهادته حتى يعيد الشهادة وهذا اذا لم يرد القاضى
 شهادته فان رد لا يقبل

في احكام الجرح من الفصل الثاني

المزك انما حال الشهود من العدول ولا يثبت بقول القاضى
 اختلاف في عدد المزك في تزكية السر وفي تزكية العلانية بشرط
 بالاجماع واختلاف في عدد الترجيم لاني التزكية كالخلاف
 في عدد المزك في السر لكن المرحم لا يكون الا في العلانية واهلية
 الشهادة شرط في الترجيم لاني تزكية السر

في فصل ما يتعلق بكتاب الشهادة

ترك اجمعة مرة وقبل ثلثة اذ يغير عذر وتاويل لتسقط العدالة العدل
 من جندب الكبار تركها حتى لو اتى بكبيرة سقطت عدالته وفي
 الصغار العبرة للغائب او المداومة عليها لتصير كبيرة ترك
 اجماعة منه سقطت عدالته وتغير ان لا يستعظم تقويت
 اجماعة كما يفعل العوام لان يستخف بالدين فانه كفر

متمم الاحكام لفتاوى جامع الفصول

فيما يتعلق بكتاب الشهادة

شهد عند القاضى وثبت عدالته ثم شهد في حادثة اخرى هل

يحتاج الى التعديل فيه كلام والراجح فيه قولنا ان يجوز ان يكون
والثاني ان يتخلل بين الشهادتين سنة الشهر يحتاج الى التعديل
والا فلا

في فصل فيما يتعلق بكتاب الشهادات

عدل الجعد مدلاه او الامن ابو حاتم في السر لا العلانية وهو الرأى
واصلية الشهادة شرط لتعديل العلانية لا السر جرح واحد وعد
واحد فليس احدهما اولى بل يسأل عن ثالث فانه جرح اثنان
فما اولى وقيل اذ جرح واحد وعدل واحد فاجرح اولى عندهما
لان التعديل واكبر يتم بالواحد نصا كما لو عدل اثنان وجرح اثنان
وعند محمد موقوف الى ان يجرح او يعدل اخر واخر جرح واحد وعدل
اثنان فالجعد اولى عندهم وان جرح اثنان وعدل جماعة فاجرح اولى
منتمل الاحكام نقلا عن المنية في فصل في ما يتعلق

بكتاب الشهادات

وروي ان من اجبر بينه لمن يبيع اخرا لم يسقط عدالة

شهادته العتابة

ولا يشهدان اباهما الغائب وكما يقبض منه ردت اى شهادتهما
سواء ادعى ابر الوكيل الوكالة او لا كالشهادة وعلم جرح مجر د بعد التعديل
وقبل قبلة مثل ان يشهدوا على ان يشهدوا المدعى فسقة او زناة او
الكذبة او شريرة فخر او على اقرارهم انهم شهدوا بالبرور او على اقرارهم
انهم اجروا في هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه
الدعوى او انه لا يشهدوا لهم على المدعى عليه في هذه الحالة وانما قبل
هذه الشهادات بعد التعديل لان العدة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا
بإثبات حق الشرع او العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكرنا ثبات
واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كاذبة في الدفع

وروي في باب القبول وعدة من كتاب

الشهادات ما يخصها

يجوز المفرد لا يدخل تحت احكام بخلافه يقول انا اقيم البينة على ان يشهدوا
المدعى فسقة او زناة او على اقرار الشهود ان المدعى استأجرهم على هذه
الشهادة او على اقرارهم انهم قالوا لا يشهدوا عندنا للمدعى عليه هذا كله
عليه في هذه الخصومة او على اقرارهم انهم قالوا لا يشهدوا عندنا لهذا كله
على هذا المدعى عليه ولا عريضة او على اقرارهم انهم قالوا ان المدعى مبطل
في هذه الدعوى او على اقرارهم انهم شهدوا بالبرور او على اقرارهم انهم لم يخبر
المجسرا الذي كان فيه هذا الامر لم يقبل شهادته شهود المدعى عليه ولا يثبت

اوجه عدل

يجوز عند علمائنا وذكر اخصاف انما تقبل وهو قول ابن ابي ليلى في
والصحيح مذهبنا لوجوه من شهادته فاصح

في او الامن

فان ادعى المشهود عليه جوا به دخل تحت احكام بان اقام البينة ان يشهدوا
المدعى زنا او وصفا او زنا او شربوا الخ او سرقوا الخ شيئا قبلت
شهادتهم وبطلت بينة المدعى لان شهودا كجرح وان اظهروا الفاحشة
فانما اظهروا لا يجب ابدا واذ اقامة الحسبة فجازت شهادتهم وكذا لو
على اقرار المدعى ان شهدوه شربا في المشهود به وكذا اذا شهدوا شربا
اجمع ان شهود المدعى حدوا في قذف لانهم ما اظهروا الفاحشة وانما
حكموا اظهروا الفاحشة في شهود القذف وكذا اذا شهدوا شربا كجرح
على اقرار المدعى ان شهود المدعى فسقة جازت شهادتهم لانهم ما
اظهروا الفاحشة فتقبل شهادتهم وكذا لو اقام المشهود عليه البينة
المدعى وكل الشاهد في من اخصومه قبل شهادتهم وقد خاضع قبلت
شهادتهم وكذا لو اقام البينة على اقرار المدعى ان شهوده شهدوا
بما طلل على اقراره ان شهوده لم يخبروا المجسرا الذي كان فيه هذا
الامر ولو اقام المشهود عليه البينة اني صاكت شهود المدعى
على كذا من المال على انه لا يشهدوا على هذه الشهادة فانه القابل لقول
له هل اعطيتهم المال شرفا نعم اعطيتهم واما البينة على ذلك قبلت
هذه البينة من شهادته فاصح

في فصل من لا تقبل شهادته

المشهود عليه اذا اقام البينة على ان الشاهد فاشق او اكل الربوا
او كخج و اقر ان حداسه وقال لا يشهدوا عندنا للمدعى على المدعى عليه
او على اقرار الشهود ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او على اقرار المدعى
ان الشهود شهدوا بالبرور لا تقبل بينة في هذا كله اما لو قال المشهود
عليه صاكتهم على عشرة حتى لا يشهدوا على دفع اليهم العشرة
تقبل هذه البينة ولو قال صاكتهم على عشرة ولكن ما دفعت اليهم
العشرة لا تقبل وفي ادب القاضي للخصاف اذا اقام المشهود
عليه بينة انه شهود المدعى مستأجرون لا تقبل الا ان يشهدوا
على اقرار المدعى انهم مستأجرون حينئذ يقبل

فصل في كبر في المنع والحد

كان مدعى عليه بعد تزكية الشهود قبل القضاء يقضي على وارثه باعادة البينة

منسية المضي قبيل كتاب الاقرار

فصل فيمن لا تقبل شهادته

الفصل الثاني في شهادة المتهم شهادة الوصي للميت والورثة
 كالمكبر لا يجوز لان القصد في الدين والوديعة لصاحبها
 الغريم والمودع وشهادته بدين على الميت لا ينعى اولاد
 كبر لا صغير تقبل لعدم التهمة وشهادته للميت بعد المول لا وان
 لم ينحصر في صفة الوكيل اذا شهد لموكله قبل الخصومة وقبل القضاء
 بوكالة تقبل عندهما خلافا لابي يوسف وكل الخصومة بمحضه
 فيصير الوكيل المطلوب بالغ درهم ثم اخرجه الموكل منه الوكالة تشهد
 للموكل على المطلوب بمائة دينار جائز وبمثله لو وكل غيره محض
 القاصي فيصير صم المطلوب بالفسد درهم واقام البينة على الوكالة
 ثم عذبه الموكل فشهد له على المطلوب بمائة دينار مما كانت
 للموكل على المطلوب بعد قضاء الوكيل بالوكالة لم يجز شهادته كالبينة
 في الفصل الثاني لا اتصل القضاء بها صار الوكيل خصما في
 جميع حقوق الموكل على غرضه فاذا شهد بالدينانية فقد شهد
 بما هو خصم فيه وفي الاول علم ان الشاهد بوكالة ليس بقضاء فليس
 خصما في غير ما وكل به وهو الدرهم فيجوز شهادته بعد العمل
 في صوح اخر والله اعلم

كتاب الشهادات في فصل
 في شهادة المتهم
 ذكر في شهادات الذخيرة شهادة الوصي لابن الميت بدين
 بدين على الميت هل تقبل ان كان لابن صغير لا تقبل
 بالاتفاق وان كان كبيرا فكذا كالجواب عند ابي حنيفة
 وعند من تقبل وهذا اذا كان الابن كبيرا حال ما قبل
 الوصي الوصاية فان كان صغيرا او شهد له بالدين بعد ما
 كبر لا تقبل الشهادة بالاجماع واذا شهد حرا مسلما
 بالغان في حق من احقق وكان يوم الشهادة صغيرا او كافرا
 او عبدا بدين فبكت شهادتهما والعبد والوصي والكافر اذا
 شهدوا فردة القاصي شهادتهم ثم اعتنق العبد وبلغ الصبي
 واسلم الكافر ثم اعاد تلك الشهادة بعد التوبة لا تقبل
 كذا الزوج اذا شهد لزوجته وهو حر او الزوجة لزوجها
 وهي حرة فردا القاصي شهادتهما ثم ارتفعت الزوجية فاعاد
 تلك الشهادة لا تقبل هذه الجملة في الفصل الثاني في شهادتها
 الذخيرة
 احكام الصغار للكره
 في مثل الشهادة

ان صاحب المورس لم يمتهم بالكذب لتدنيه بتحية حتى انه
 ربما يكفر به كاخو ارج فزوا بعد من التهمة فيه واما الانية فانها موصوفة
 بالفسق من حيث الاحتقار ومع السلام فلان المراد منها الفسق
 بالفعل وكذا قال محمد لقبول شهادة اخو ارج اذا اعتقدوا ولم
 يقاتلوا فاذا كانوا ردت شهادتهم لاظهار الفسق بالفعل
 والدليل على التخصيص اتفاقنا على قبول روايتهم للحديث وفي
 صحيح البخاري كثر منهم مع اعتقاد العلوي الصحة مع ان قبول
 الرواية ايضا مشروط بعدم الفسق لظاهرها وبالمعنى وهو
 ان رد شهادة الفاسق لتهمة الكذب وذلك منتف فيهم

لعج القدر في باب من فعل شهادة
 من لا فعل عند سرح قوله
 سها ده اهل الاطوار
قال القاضي بدليح ونجم الدين احكيم تقبل شهادة المدعيون لرب
 الدين وقال صاحب المحيط ولا تقبل شهادة رب الدين لم يثبت
 ان كان مفلا
 قسمة في باب
 من فعل شهادة ومن لا فعل

سئل في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل تقبل ام لا
 اجاب لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال القاضي
 يعقوب يات في حاشيته على صدر الشريعة ولا يصح للقاضي
 ان يحكم لشهادته على من يعاديه لانه ليس بمحتمل فيه ان يترك
 واما اعلم **سئل** في جماعة بينهم وبين شخص عداوة ذنوب
 وتغصب ظاهرا هل تقبل شهادتهم عليه لغيبته او حصرة ام لا
 اجاب لا تقبل شهادتهم عليه للتهمة مطلقا ولا على غير حيث
 كانت فستقا لان الفسق لا يتجزر واما قولهم ليسمع الاجابة
 يكون شيرا لغير الناس بيده وانه اى حيث كان المخبرون
 عدولا او مستورين ولا عداوة بينه وبينهم ولا تعصب اما
 اذا كان بينهم وبينه عداوة ذنوبية وتعصب لا يوجب الفسق
 فزوا شهادتهم مخصوصة **قال في البحر الرائق** في شرح قوله
 والعدوان كانت عداوته وذنوبه تنبيهات حسنة لم ارها
 لغية يعني ابن وهبان الاول الذي يقتضيه كلام صاحب الفتية
 والمبسوط اذا قلنا ان العداوة فادحة في الشهادة تكون
 فادحة في صوح جميع الناس لا في صوح العدو فقط وهو الذي
 الفقه فان الفسق لا يتجزر فيكون قابضا في صوح شخص عدوانا في

انتهى ووجهه نبي قد كتبت على حاشيته بما عجز من الزمان **سئل** ان كان الظاهر
من كلامهم ان عدم القبول انما هو للتركة لا في الفسق ولويده ما يأتي به
عن ابن الكمال وما صحح به يعقوب ما يث وكثيره على ما ان شهادته العدة وعلى
عدوه لا تقبل ولا تقبل به بكونها على عدوه بنفسي ما عداه وهذا هو المتبادر
للاقدام فتحصل فيه ذلك ان شهادته العدة وعلى عدوه لا تقبل وان كان
عدلا وفي محسن الحكم في موافق قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو
ان يفضل الرجل الرجل لانه من قبيلة بني فلان او من قبيلة كذا وصرح
يعقوب ما في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدة وعلى عدوه
والمسئلة دوار في الكتب والسد اعلم **سئل** في شهادة القيسي
على الجاني في بلادنا هل تقبل ام لا يثا هديتها من العصبية **اجاب**
لا تقبل فقد صرح في محسن الحكم وغيره بان من موافق قبول الشهادة العصبية
وهو ان يفضل الرجل الرجل لانه من قبيلة بني فلان او من قبيلة كذا انتهى
وفي البرازية في اجناس من منها والمقتول بالعصبية كالكلابا دي و
الدروازي كجنيحاري واليهامي والقيسي ياث فثبتت العصبية بينهما
فعدم عدم القبول الشهادة احدى على الاخر والسد اعلم **سئل**
في ميت ورثة جميعهم كبار شهد رجلان منهم مدع عينا في التركة باثا
كله هل تقبل شهادتهما له ام لا **اجاب** نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله
اعلم **سئل** في رجلين وارثين شهد الوارث اربعين هل تقبل
شهادتهما له وتنفذ على البقية ام لا **اجاب** نعم تقبل والسد اعلم
سئل في شهادة اهل المحلة يوقف عليها هل تقبل ام لا **اجاب**
نعم تقبل قال في البحر وفي وقف الظهير بعد ان ذكر وقف المدرسة و
شهادة اهل المحلة في وقف على المحلة ما نصه وكذلك الشهادة على
وقف مكتب والى بعد صبي في المكتب لا تقبل وقبل تقبل في هذه المسائل
كلها وهو الصحيح انتهى وهكذا صحيح القبول في البرازية في مسئلة الكتب
وشهادة اهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه ووقف
مدرسته كذا وهم من اهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد
اجماع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء السبيل اجماع
فالاعتدال القبول في الكل والسد اعلم **سئل** في شهادة اهل القرية
المزارعين بارض في مزارعتهم للوقف هل تقبل ام لا **اجاب** صح
في احوال المزارعين ان شهادة اهل القرية لو قيل الرجعية والشحنة
والرئيس والعاقل لا تقبل كجهلهم وميلهم خوف منهم وكذلك شهادة
المزارعين لرب الارض واختلف فيها والمعتد عدم القبول لفساد
الزمان والتركة وقد نقل عن نجم الائمة البخاري انه كان يقول تقبل ثم رجع

عنه وقال لا تقبل لف والزمان والسد اعلم **سئل** في سندی شهد
عليه هندیان وصح عدوان سندی ايضا والعداوة بينهما ظاهرة
وكذلك التعصب هل تصح شهادتهما عليه ام لا **اجاب** لا تقبل
شهادة العد وعلى عدوه انما كانت العداوة دنيوية وصرح
يعقوب ما في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدة
على عدوه وفي البحر ان قلت عدم قبولها لمعنى اخر غير
الفسق وهو التهمة لا يصح قضاءه قال في ذكر ابن الجار في
اصلاح الايضاح ان شهادة العد وعلى عدوه جائز عكس
شهادة الاصل لفرقة انتهى وهذا يدل على انها لم تقبل للتهمة
للفسق انتهى فقد علم بما قرناه عدم نفاذ القضاء بشهادة
العد وعلى عدوه والسد اعلم **سئل** في الشهادة بالنسب
علويا كان او غيره اذا قال الشهود اشترعته ناذك هل تقبل
ام لا وهل يثا هدا اذا اخبره لان به الشهادة على اخيهما
اعني دا ام لا **اجاب** اجمع اصحاب المتن على ان لا يثا
ان يشهد في النسب والموت والمكاح والدخول والولاية
القاضي واصل الموقف وان لم يعاين قالوا لا ترانا لشهد
نسبه صلى الله عليه وسلم واصحابه وبموت اخلف الراشدين
وان عليا تزوج فاطمة ورضيها وان شريحا كان قاضيا اذا
اخبر بها من شئ به ونص في اخلاصة انه لا بد في النسب
والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح في الظهيرية
ان الموت كغيره واختار في فتح القدير الاكتفاء فيه بالواحد
الحاصل انه لا بد اذا اخبره لان في النسب لا كلام في جوار الشهادة
واذا فسرت اثا هدا انه يشهد بالسماع لا تقبل شهادته قال
الزيلي ثم ينبغي ان لا يفسر انه يشهد بالتسامع فلو فسره لا يقبل
كما بينه شئ في يد اثنان يطول له الشهادة واذا فسره لا تقبل
انتهى اما لو قال اشترعته فهو مقبول قال في اخلاصة ولو
شهدوا بالشحنة في هذه الفصول قالوا لم يعاين ولكن اشتر
عنده لا تقبل ومثله في اخانية والبرازية وكثيره من الكتب قال
في البرازية وكثيره من الكتب ولكن العبارة لها توسع انه فلان ابن
فلان له اشترعته انه ابن فلان وان لم يعاين الولادة لا يثا
انا لشهد ان الصديق رضي الله عنه ابن ابي قحافة انتهى
وهي وكذا يشهدون على النكاح بالبينه هدا اذا شهدوا بالبرية
ورفاه او اخبره عدلان انها امرأة فلان وكذا في النسب

ومنها الجهر ومنها الوقف

قبيل الشهاده على المرأة ملخصاً

أما الشرائط فنوعان نوع هو شرط تحمل الشهادة ولوع هو شرط اداء الشهادة أما شرائط تحمل الشهادة فتلاثة اصددها ان يكون عاقلاً وقت التحمل فلا يصح التحمل من المجنون والصبي والثاني ان يكون بصيراً وقت التحمل عندنا فلا يصح التحمل من الاعرج وعندها ثلث في البصر ليدل على صحة التحمل ولا لصحة الاداء وجه قوله ان الحاجة الى البصر عند التحمل لحصول العلم بالمشهود به وذا يحصل بالسماع والاعيان سماع صحيح وثالث ان الشرط هو السماع من اخصم لانه الشهادة يقع له ولا يعرف كونه خصماً الا بالرؤية لان النكاح يشبه بعضها بعضاً وأما البلوغ والحرية والاسلام والعدالة فليست من شرائط التحمل والثالث ان يكون التحمل بمعاينة المشهود به بنفسه لا بخبره الا في اشياء مخصوصة وهو النكاح والنسب والموت فانه تحل الشهادة بها بالسمع مع التماس وان لم يعاين نفسه لان مبني هذه الاشياء على الاشتهار وفقاً للشهوة فيها مقام المعاينة . واحتمل في نفسه التامع عند محمد وهو ان يشهد ذلك وليتفطن في تناوب الاخبار عنده من غير تواتر لكن ينبغي ان يشهد في كل ذلك على البتة والقطع وانه التفصيل والتفصيل بمن يقول انه لم يعاين ذلك ولكن سمعت من فلان كذا وكذا او لو شهد وكذا لا تقبل اما لولاك الشهادة بالسمع مع غير مقبولة عنده الى حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال تقبل وذكر الظاهر في قول محمد مع ابي يوسف الاخر وجهه ان لولاك كالحكمه النسب نعم الشهادة بالسمع في النسب مقبولة كذا في اللولاء والصحيح جواب ظاهر الرواية لا يخرجوا عن الشهادة بالسمع في باب النسب لما ان مبني النسب على الاشتهار . وأما الشهادة بالسمع في الوقت فلم يذكر في ظاهر الرواية الا ان من اخذوا حكمه بالموت لان مبني الوقت على الاشتهار ايضاً وكذا يجوز الشهادة بالسمع في القضاء والولاية انه هذا ظاهر بل كذا ووالى بل كذا وان لم يعاين المشهود به . وأما شرط الاداء الشهادة فالواعى بعضها يرجع الى الشاهد وبعضها يرجع الى نفس الشاهد . اما الذي يرجع الى الشاهد فالواعى بعضها

يعلم الشهادات كلها وبعضها يخص البعض اما الشرائط العامة فتمتها
العقل ومنها البلوغ ومنها الحرة ومنها لظرائن احد عند الجب خفيفه
ومحمد وعند الجب يوسف ليس بشرط ومنها النطق ومنها العدالة
لقبول الشهادة وعلى الاطلاق فانها لا تقبل على الاطلاق بدونه
وانما بيان صفة هذا الشرط فقد اختلف اصحابنا فيها قال ابو يوسف
الشرط هو العدالة الظاهرة كما قال العدالة المحضة وهما لنا بنية الشوا
في حال الشهود بالتعبد والتزكية فليست بشرط وقال ابو يوسف
ومحمد انما شرط ولقب المستلة ان القضاء بظن هو العدالة جائز
عنده وعند مالك لا يجوز • وانما بيان العدالة شرط اصل قبول الشهادة
وجودا ام شرط القبول على الاطلاق ووجوب وجودا فقد اختلف
فيه اصحابنا انها شرط القبول وجودا على الاطلاق ووجوب لا بشرط اصل
القبول حتى يثبت القبول بدونه في الجملة حتى ان القاضي لو تحرر الصدق
في شهادة الفاسق له ان تقبل شهادته ولا يجوز القبول منه غير تحرر
بالاجماع وكذا لا يجب القبول بالاجماع وله ان تقبل شهادة العدل
من غير تحرر واذا شهد بجيب عليه القبول هذه احوال الفصل بين شهادة
العدل وبين شهادة الفاسق عندنا

كتاب الشهادة في فصل وأما الشرائع

واما الشهادة في الاملاك لا تحل بالشبهة والتامع في قول علمائنا
 الا في فصل واحد ذكرها اخصاص في ادب الله وقال الشافعي لا يحل
 اجمعوا على انه الشهادة بالشبهة والتامع في اسباب ملك اليمين لا يحل
 كالبيع والهبه والصدقة وذهب في ذلك ان الشبهة والاستفاضة
 يتحقق في الاملاك كما يتحقق في الاشياء الاربعة واما القول عصبيا كما
 تاقده رسول الله صلى الله عليه وسلم ودار ابنه فانه ودار المسامانية كما
 في النسب بقول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهما والشبهة
 والاستفاضة اقيمت مقام العيان كما في الاشياء الاربعة بخلاف الاسباب
 من البيع وغيره لا يتحقق لنفسه بالشبهة لانها كلام قد انقضى ومضى
 وقوعا قد يشتر وقد لا يشتر فانه قد يقع بين جماعة وقد لا يقع فلا
 يثبت الشبهة والاستفاضة في حوز الاسباب فاما الملك فمما يبقى
 وما يبقى يشتر واستفاض وعلماءونا ذهبوا في ذلك الا ان الشهادة
 اقيم مقام العيان فيما يشتر وقوعا وبقاء والاستثمار في الاملاك ان كان
 يوجد بقاء لا يوجد وقوعا في الغالب قد يشتر وقوعا وقد لا يشتر بخلاف
 الاشياء الاربعة لانه يشتر وقوعا وبقاء في الغالب فثبتت هذه الشهادة
 في الاشياء الاربعة والشبهة اقيمت مقام العيان كما في الاخبار

وإذا شهد شاهدان أن فلاناً مات وترك ديناً لميراثاً لا يبد هذا
لعلم له وارتبوا أن لا يبدوا له ما لم يبدوا له فلو لم يبدوا له ما لم يبدوا له
بملكك لم يبدوا له ما لم يبدوا له ما لم يبدوا له ما لم يبدوا له
الملك للميت لا يتصور فيه اختلاف الوارث والشرع لم يبدوا له ما لم يبدوا له
لم يبدوا له ما لم يبدوا له ما لم يبدوا له ما لم يبدوا له ما لم يبدوا له
الشهادة بالشبهة والتسامع والشهادة على الملك بالشبهة والتسامع
لا يجوز وإذا الشهادة في الوقف هل يحل بالشبهة والتسامع فلا ريب
لهذا وقد اختلف المتأخر في بعضهم قالوا يحل بالشبهة والتسامع
لأنه مما يشترط وقوعه في الغالب وبما لا محالة فصار كالأشياء الأربعة
وبعضهم قالوا لا يحل لأنه إن كان يشترطاً لأن من استشهد بالشبهة
وقوعه لا محالة قد يشترط وقد لا يشترط في الوقف فربما يقرب بها إلى المدعي
الاختلاف في القرب أكثر من الاعتدال بها فبعضهم بمنزلة المالك في هذا
الوجه وقد اعلم بالصواب

في الفصل الأول من كتاب الشهادات

وحل محل لهم أن يشهدوا على المحرف فيه روايتان غير محذورتين بحل
الشهادة على المحرف بحل لهم على النكاح كذا ذكر في المنتقى والعيون
لأنه المهر تبع للنكاح فكان حكم النكاح ولكن لو قالوا استعنا من الذين
حضروا العقد أن المحرف كان كذا لا تقبل شهادتهم وفي رواية لا يحل لهم
الشهادة على المحرف لأن المحرف كان فلا يجوز فيه الشهادة بالتسامع والصحيح
هو الأول من شهادات قاضيه في الفصل

الثاني من شهادات بعد ما أخبر

إذا شهد الشهود فيما يجوز به الشهادة بالتسامع وقالوا لم نعلم ولكن
استشهدنا بما جازت شهادتهم ولو قالوا استشهد بذلك لأننا نسمع من
الناس لا تقبل شهادتهم خلاصته في الفصل الأول

من كتاب الشهادات

وذكر رشيد الدين في فتاواه رأيت بخط الاستاذ أنه إنما يجوز الشهادة
على الموت بالتسامع إذا كان الرجل موعوداً مشهوراً بأن كان عالمي
أو من العالم أما إذا كان تاجراً أو من صومئلا يجوز الشهادة على الموت
ألا بالمعينة ولم أظفر بهذه الرواية في موضع آخر

الاستدلال في الفصل السادس عشر

وإذا شهد ثمان على موت رجل فبذاعلى وجهين أما إذا شهدا على
موته ولم يفسر شهادتهما فبذاعلى وجهين موتاً وكل وجه على شهادتين
أما أن يكون موت ذلك مشهوراً أو لم يكن ففي الوجه الأول تقبل

الشهادة في القسمين جميعاً وفي الوجه الثاني في القسم الأول اختلاف
المتأخر والصحيح أنه لا تقبل وفي القسم الثاني لا تقبل بالاجماع
في أوائل كتاب الشهادات واستمع القاعدة
قال من أختنا بأجور الشهادة عليه بالشبهة والتسامع فشهادته الأئمة
فيه مقبولة مجمع الفتاوى في الشهادة
في اختلاف الشاهدين
ولا تقبل شهادة الأئمة وقال في وجود رواية غير حنيقة تقبل فيها
بغيره التامع من شهادة العدائين في باب من
تقبل شهادته ومن لا تقبل

توابع في شهادته الذميمة

ولا تقبل شهادة أصل الذميمة على كتاب غير المسلمين لزمى على فمى
محيط البرهان في الرابع والعشرين من كتاب القضاء
ولو شهد فمى على ذمى ولم ينفذ أحكام الشهادة حتى أسلم المشهود
عليه فالشهادة باطلة كذا الشهادة إنما تصير حجة عند القضاء
القضاء بها وعند القضاء القضاء بها التامع في وجود المشهود عليه
مسلم فلا تصير حجة وإن أسلم المشهود عليه بعد الحكم فحكمه باطل
عليه ويؤخذنا كقولهم لا أحد ولا لا أحد ولا لا أحد ولا لا أحد ولا لا أحد
من القضاء فصار الإسلام قبل الإسلام ولا لا أحد ولا لا أحد ولا لا أحد
القضاء في النفس وفيما ذم النفس لا ينفذ الحكم في حق القضاء
استخى نالاً قدنا ومنه لم ينفذ القاضى في حق القضاء من استخى
حل بحجب الدية اختلافوا فيه فالحق بعضهم بحجب الدية هذا إلى يوسف
فالحق بعضهم القياس من أنه لا يجب الدية عند الكل والصحيح في الدية أن
عند أبي يوسف ومحمد يقضى بالدية في النفس وفيما دون النفس
وعند أبي حنيفة لا يقضى ولا يرجع المشهود عليه في هذا الباب
على أن هذين ليسا لأن القضاة لم يسقط بفعل الشاهدين
وإنما يسقط بالإسلام المشهود عليه فإن أسلم المشهود عليه أسلم
أن شاهدان أو أسلم الشاهدان ثم أسلم المشهود عليه أن حكمه
الشهادة لم يفضل بها في جميع الحقوق لأن تلك الشهادة المؤداة
قد بطلت بالإسلام المشهود عليه قبل أن تصير حجة لأنها شهادة
الفرقة فصار وجودها وعدمها سواء فإن جردوا في الوجه الأول
بجدة إسلامهما وفي الوجه الثاني بعد إسلام المشهود عليه ففرض بها في
الأموال والقضاة وحده القذف ولم يفضل بها في أحد ودانها لصنة
قد كفى ولو أوجب في الفصل الثاني من كتاب الأدلة

مسلم مع عبدا من نصراني فاستحق نصراني لشهادته نصرانيين لا يقضي
 له لانه لو قضى لرجح باليمن على المسلم برأيه في نوع
الشهادة على النفي في الثاني من
كتاب الشهادة
 ولو ان كافر بن شهيد على كافر فعد لا فلي توجه القضاء اسلم المشهود
عليه ثم اسلم ان هذان مكانهما فان الكفاية بينهما باعادة
الشهادة ولا يجد لهما بعد الاسلام ولا يفتي بالعدالة السابقة
خاصة حتى يثبت لا تقبل شهادته لفساد
مراتب الشهادة
 ولو شهيد واحد فقال رأيتني يصلي في المسجد الا عظم وشهد اخر
 فقال رأيتني يصلي في مسجد اخر لم يقتل اذا ارتد ولكن يجزى على
 الاسلام مسلم تزوج امرأة يعرف ابوها بالاسلام لان لها اذا
لم يعرف بين لها صفة الاسلام ويقول لها هل تعرفين هذا ان
قلت نعم كانت مسلمة والا فلا وفي اجمع الكبير لو قتل ليهوكل هل
تعرف صفة اليهودية قال لا فليس يزوجها وكذا المسلم على هذا اذا
اكره على الاسلام فاجزى كونه الاسلام على ان يكون اسما فان عاد
الى الكفر لا يقتل ويجزى على الاسلام والسكران اذا اسلم يكون اسما
فان رجع في الاسلام قال محمد لا يجزى على الاسلام وفي لو ادرا بغيره
يجزى على العود ولا يقتل شهيد مسلم واحد على نصراني انه اسلم
قبل موته يجعل مسلما ولو شهد على ميت مسلم انه كان ارتد وما
على ردة لم يقبل وفي السيرة يصلي المسلمون على ميتة الجول
واحد بعد ان يكون عدلا شهيد نصرانيان على نصراني انه قد
اسلم وهو يجزى لم يجز شهادتهما عاصه وكذا لو شهد رجل او
امرأتان من المسلمين وبترك على دينه وجميع اهل الكفر في ذلك
سواء ولو شهد نصرانيان على نصراني انه قد اسلم جاز
ويجزي على الاسلام ولا تقبل وهذا كله قول في حنفية وفي لو شهد
ابن ستم تقبل شهادة رجل وامرأتين في اسلام رجل نصراني ويجزى
على الاسلام ولا يقبل في قول في يوسف بن يعقوب وكذا ك
شهادة النصرانيين على نصراني انه اسلم ومحمد مع ابن حنيفة
في عدم القبول ويجزى ولو دخل الذي دار الحرب وسرق هبتها
وادخل دار الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى لا يحكم باسلامه
لانه ملكه فيصف الكركي في كتاب السيرة
في باب ما يصير به الكافر مسلما

قال مسلم وصحبه او ذمي اذن لعبد الذمي ليسلم في التجار
 فشهد عليه سلمان مسلم بين وحرمان مستأمنان مسلم بين
 فان شهادته اكره بين لا تقبل اما اذا كان المولى مسلما او ذميا
 لان العبد ذمي في هذه الصلوة لانه يفتي في دارنا على التابيد
 تبعاً لمولاه وهذه الشهادة على العبد وشهادته اهل الحرب
 على الذمي لا تقبل واذا كان المولى حربيا مستأمنيا فلان مسلمة
 متصوفة فيما اذا اشترى كركي عبد في دار الاسلام واكره في
 المستأمن لا يمكن منه اذ حال قبيح اشترى في دار الاسلام ودار الحرب
 بل يفتي في دارنا على التابيد ويصير ذميا ولكن يقضي عليه لشهادته
 المسلمين والذميين لان شهادتهم حجة على العبد وعلى النعم
 الاخر وشهادته النعم ان كان حجة على العبد فهي ليست بحجة
 على الاخر ثم يبدأ بين المسلم الذي شهد له سلمان لان شهادته
 شهودة حجة على العبد وعلى المسلم الاخر وشهادته شهوة المسلم الاخر
 ليست بحجة على هذا المسلم ولو كان العبد ومولاه حربيا
 قضى بينهما حجة برأيه اذا دخل كركي دار الاسلام ومعه عبد
 حربى استأمنه على نفسه وعبد العبد والعبد يكون حربيا في تلك
 الصلوة مثل المولى الا ان المولى يمكن من ادخاله دار الحرب
 وشهادته اكره حجة على كركي كما ان لشهادته المسلم والمذمي
 حجة عليه ولكن يبدأ بين المسلم الذمى ثبت لشهادته المسلمين
 لان شهادته شهوة حجة على العبد وعلى النعمين الاخرين
 وشهادته شهوة النعمين الاخرين ان كانت حجة على العبد
 فليست بحجة على هذا المسلم فلم يثبت دين النعمين الاخرين
 في حوج هذا المسلم فلهذا يبدأ بينه كافر ان شهدا على كافر
 بين او ذميا او طائفة او طائفة او طائفة فافتد القضاء ذلك ثم اسلم
 المشهود عليه فافى اجير ذلك ولا ارده كذا القضاء قد تم
 لا يستجاع شراطة وقيام حجة القطا وهو الشهادة فان شهادته
 التي فرجها القضاء على الكافر وان كان كافرا وقت القضاء فليد
 ذلك بشهادتهم وباسلامه من بعده لظن ان تلك الشهادة لم يكن
 حجة عليه فلا يظن بطا ان القضاء محيط بالبرهان
 في ادراكها وسرعة من كركي
 شهادة المستأمن على المستأمن تقبل انه انفتت وارحم ولهم
 وان اختلفت لا تقبل من شهادة البذلج
 في فصل واما الشراطة

باب في الاختلاف

واما اختلاف الشهادة في الزمان والمكان فانه ينظر ان كان ذلك في الاقارب لا يمنع القبول وان كان في الاغاييل في القتل والقطع والغصب والاشياء الباع والطلاق والعنان والملك ونحوها يمنع القبول ووجه القول ان الاقرار مما يحتمل المكرر فيمكن التوفيق بين الشهادة بين الباع والاشياء في زمانين او مكانين فلا لا يحقق الاختلاف بين الشهادة وبين بطلان القتل والقطع والاشياء والعقود والفسوخ لانها تحتمل التكرار فاختلاف الزمان والمكان فيها يوجب اختلاف الشهادة بين فيمنع القبول ولو ادعى رجل على رجل قرض درهم فشهد شاهدان احدهما على القرض والاخر على القرض والقضاء يقضي بشهادتهما على القرض ولا يقضي بالقضاء في طاهر الرواية ورواية يوسف انه لا يقضي بشهادتهما بالقرض ايضا لانها وان اجتمعا على الشهادة بالقرض لكن الذي شهد بهما بالقضاء فصح شهادتهما بالقرض فيمنع القرض شاهد واحد فلا يقضي بشهادته والصحيح جواب طاهر الرواية لان الشهادة بين اختلاف في القضاء لا في القرض بل القضاء على القرض فيقضي به وقولنا هذا القضاء فصح شهادتهما بالقرض فثبت ممنوع بل في شهادتهما على القرض لا يقضي القرض بعد القرض كونه واما الذي يرجع الى المكان فواحد وهو مجلس القضاء لان الشهادة لا تقضي حجة بلزمة الا بالقضاء الصحيح فيختص بمجلس القضاء

بدايع في فصل واما السرايط من

كتاب الشهادة

وكذا هو من باب الفعل كالشجر والجمالية مطهرة والغصب او من باب القول المشروط في صحة الفعل كالحاكم المشروط فيه احضا الشهود فاختلافهما في الزمان او المكان او الاشياء والاقرار يمنع القبول كما ذكرنا والمراد بالاشياء والاقرار الاشياء الفعلية والاقارب اما لو ادعى الغصب فشهد احداهما به وذلك في الاقارب لا تقبل ولو شهد جميعا بالاقارب قبلت بخلاف اختلافهما في الزمان والمكان فيما من باب القول كالبيع والشراء والطلاق والعنان والوكالة والوصية والرهون والاقارب والقرض والبراءة والكنه والحوالة والهدية لا يمنع القبول فان القول مما يمكن به صيغة واحدة اشياء واخبارا وهو في القرض بخلاف قول المقرض ارضتك وكذا تقبل في الرهن والوصية والصدقة والشراء والوكالة

يشهد ان بمعاينة القبض لان القبض يكون غير مرة واما العلم من شهادة ابن السهام في باب اختلاف

الشهادة عند شري فوله واذا شهد

ولو ادعى البيع وشهد على اقرار الباع بالبيع واختلفوا في الزمان او المكان تقبل شهادتهما ولو ادعى الشراء وشهد احدهما على الشراء والاخر على الاقرار بالشراء تقبل ولو سكنت شاهد البيع على بيان الوقت والمكان في الشهادة القاضي فقال لا تعلم ذلك تقبل شهادتهما وليس للاختلاف بين الشاهدين بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة كانه شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل واحد منهما مطابقا للاخر في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فيمنع ان يكون في المعنى مخالفا ولا غيرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل

من خزانة المصنفين في الاختلاف بين الدعوى والشهادة

من كتاب الشهادة

الا تترى ان احدهما لو شهد على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو ادعى هو الغصب وشهد الشهود على الاقرار بالغصب تقبل

من شهادة ينفصل

الكركي في نوع اختلاف الشاهد

واذا شهد احداهما بحسنة وعشرين والاخر بعشرين والمدة على يد خمسة وعشرين تقبل الشهادة على عشرين وروح ابو حنيفة يبر هذا ويدين اذا شهد احداهما بخمسة عشر والاخر بعشرة والمدة على يد خمسة عشر حيث لا تقبل الشهادة هذه اصلا واما القول ان خمسة عشر اسم واحد وانه غير العشرة لفظا ومعنى فلم يتفق على اقل المالمين لفظا ومعنى واما خمسة والعشرون فاسمان مختلفان لا تتركب من عطف احدهما على الاخر والعطف يقتضي المغايرة فاتفق على اقل المالمين في ان يقضي بشهادتهما بالاقول والسداد علم في احاديث والعشرين

من شهادة يحيط البرهان

ولو شهد شاهدان في اليمين او انه لهذا المدعى وشاهد اخر انه اقران المدعى او رعه منه تقبل هذه الشهادة وقضي العجز للمدعى لما ذكرنا ان الاقرار باليمين او اقرار بالملك للودع فانها

انفق على الاقرار بالملك المدعى فتقبل شهادتهما في حياض البراءة
في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادتين
 وفي الظاهر وكذا كونه لا تقبل اذا اختلفا في المال المكفول به بان تشهد
 احدهما انه منه مبيع والاخر انه قرض لا تارخا فيه
الحاشية عشر من الكفاية
 وفي المحيط لو ادعى الكفالة فشهد اقراره بالكفالة او شهد احدهما
 على الكفالة والاخر على الاقرار بقبول من كفاية
خزانة المفتين فقبيل احواله
ق ادعى المدعيون الاصل الى الدارين متفرقا وشهد شهادته
 بالاصل مطلقا او جملة لا تقبل في حياض البراءة
اختلاف الشاهدين
 شهد احدهما الله عليه الف وشهد الاخر على اقراره بالف قال الاول
 تقبل وذكر في غصن الاصل انه لا يجوز شهادتهما والمذكور ثم اقام
 ربا الشوب شاهدين بقبول الشوب شهد احدهما ان قيمته عشرة
 وشهد الاخر على اقرار المعاصد به لك لا تقبل شهادتهما في احواله
 وكذا لقول الشاهدان على الله اقرارا واختلفا في المدين او الزمان
 تقبل لانه لا تناقض بين ان يقر بحق واحد في زمانا او في نفس
 احدهما في مكان او زمان غير الذي شهد فيه الاخر ولو ادعى الفاد
 مال خمسة من مائة ثم عده قبضه وشهد الاخر بخمس مائة من ثمنه متاع
 قد قبضه يجوز من ذلك خمسة مائة ويجعل المتاع هو العبد ادعى على آخر
 الف فشهد له شاهدان احدهما شهد انه اقر ان عليه الفائة ثمن
 ثياب قد قبضتها وشهد الاخر انه اقر ان له عليه الفائة ثمن طعام قد
 قبضه وقال المدعى قد كان اقره ذلك كله فان القاضي يقضي له بالف
 على ما ذكرنا وادعى المدعى الالف وشهد الشهود البين فان قال لم يكن
 عليه قط الا الالف ابطلت بيئته لانه وفقه سبق صحاح وان ابي
 ان يجيبه في ذلك في العاصم لقبول المدين التوفيق على ما مر وفي
 الاستحسان لا يقبل وبطل الشهادته لانه خالفهم لا فصل
في المسامحة في الاختلاف بين الشهادتين والدعوى
مرجحات الفصل
 شهد احدهما بايقاع الطلاق والعناق والاخر بالاقرار بقبول شهد
 احدهما بالطلاق المرجح والاخر بالبائس لقبيل وجيز شهد احدهما
 انه طلقها ثلثا البتة والاخر انه طلقها ثنتين ليقض بطلقتين
 من المسائل التي جمعها مؤيد الزادة

في المسائل المتعلقة بالشهادة
 ادعى الغريم انه اوفاه فذكر الطالب فاقام شاهدين فشهد احدهما
 على اقراره برب المال بالاستيفاء والاخر ان صاحبه المال ابراء
 الغريم لا تقبل شهادتهما شرح اجماع الكبير
للحاشية المسببة بالتجريد من باب
الاختلاف في الشهادة
 ولو ادعى الغريم ان صاحبه المال ابراء واقام شاهدين فشهدا
 على اقراره صاحبه المال بالاستيفاء فان القاضي لا يجوز عن البراءة
 كانت بالاستيفاء او بالاستقاط فان قال كانت الاستيفاء تقبل
 وان قال كانت بالاستيفاء تقبل وان كانت غير لا تقبل وان
 لم يبين وسكت وذكر في الاصل انه القاضي لا يجبر على البيان لكن
 لا يقضي ببراءة الشهود اذ لم يبين لانه البراءة بالاستيفاء
 تكون فروع البراءة بالاستقاط فاذا شهد الشهود بأكبر مما ادعاه
 لا تقبل منه غير توفيق بخلاف ما اذا ادعى الغريم الاية فشهد الشهود
 بالبراءة او بالتخليص فان القاضي لا يبرأه عن البراءة ويقضي بالبراءة
 من غير سؤال لان الشهود شهدوا باقل مما ادعى وفي مثل هذا الاجماع
 الى التوفيق فيقبضه غير سؤال ويكون ثابت بقبضه اقرارا بالبراءة
 بالاستقاط لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفلا بامر المكفول
 عنه فادعى بالايضا وشهد الشهود بالبراءة كان لصاحب المال ان
 يرجع بدينه على الاصيل ولا يكون للكفيل ان يرجع على المكفول عنه شيء
 كما لو ابراءه المكفول قاضي بخات في الشهادتين
قبيل فصل في تكذيب المدعى الشهود
 قال محمد دار في يد رجل ادعى اخرا انه اشترى مائة فلان وهو يملكها ومحمد
 الذي في يده فاقام المدعى البينة انه لم يشهد واعلى الشهود بالشهادة
 باطله لانهم شهدوا بأكبر مما ادعاه لانه ادعى الملك الحادث بسبب
 والشهود شهدوا بالملك المطلق والله اقره من الملك بسبب ولهذا
 يظهر في حوز الزوائد المنفصلة ورجوع البهائم بعضهم على بعض
 والملك بسبب يظهر ذلك فصار كما لو ادعى الف وشهدوا بالف
 وخمس مائة لا تقبل الا اذا وفق فيقول كانت له عليه الف وخمس مائة
 الا ان استوفيت خمس مائة وهم لا يعلمون به وبعد التوفيق يقضيه
 الف ولو قال لم يكن له عليه خمس مائة لا تقبل لانه فسق من حيث كذبهم
 بخلاف ما لو ادعى الملك مطلقا وشهدوا بالبراءة حيث تقبل لانهم شهدوا
 باقل مما ادعاه المدعى كما لو ادعى الف وشهدوا بخمس مائة وقد اتفقا

على ما هو المقصود وهو جوب الخمسة والعلم في دار قبيل وقال بعضهم
 إن المدعى عن كذا بين ما يشهد به الشهود يقبل إلا فلا وهو
 المختار
 من الدعوى في كذا بالدعوى كذا في البينة
 لو ادعى المالك بسبب الشفعة أو الارتباق أن قال فهو ملك الشفعة
 من فلان أو ورثته من فلان وشهد الشهود له بالملك المطلق
 بأن قالوا أهوله ولم يزدوا على ذلك لا تقبل شهادتهم وفي
 الفصول هذا إذا ادعى الشراء من مع وفاء بقول الشفعة
 من فلان من فلان الفلاني أما إذا ادعى الشراء من مجهول
 بأن يقول الشفعة من محمد أو أحمد ثم أقام البينة على المطلق
 تقبل لأن الأقرار للمجهول فصار كأنه لم يدع الشراء وقبل
 لا تقبل في الصورتين وفي إجماع لم يفرق بينهما فغلل المص
 على وجه ليشملها

إجماع الكبير للبخاري
 وإن ادعى رجل ديناً على رجل لم يبين السبب فيه الشهود
 بالسبب جازت شهادتهم وإن ادعى ديناً بسبب الشفعة
 بالملك المطلق قبل لا تقبل شهادتهم كما لو ادعى غيباً بسبب
 فتشده الشهود بالملك والصحيح أنها تقبل ذكره في كفاية
 الأصل

باب الدعوى
 ادعى ديناً بسبب قرض أو نحو وشهد به من مطلق قبل تقبل
 وقيل لا كما في عن ادعاء بسبب وشهد بمطلق في
 الصحيح أنه تقبل جامع الفصول

في الأحادي عشر
 إذا وقعت الدعوى في شيء معين فشده الشهود بشهادته
 محتملة حملت الشهادة على وجه الموافقة إذا نظر هو أن
 بشهادتهم المحتملة يريدون الجبهة التي يكون الشهادة
 مؤكدة للدعوى دون الجبهة الأخرى فتعينت الجبهة الموافقة
 بدلالة الحال فلا حاجة إلى الرجوع في البيان إلا أن صدقاً
 الدعوى إذا كانت محتملة فالشهود لا يقدر على إزالة
 ذلك الاحتمال فيكون البيان إلى المدعى كان بين قبل قوله
 ولا فلا
 في العشرة من كذا شهادة

باب الشهادة على الشهادة
 نوع في الشهادة على الشهادة وفي إجماع الصيغة لا يجوز الشهادة
 على الشهادة حتى يكون الشهود على شهادته في مسيرته ثلثة
 أيام ولها ليهما أو يكون مريضاً لا يستطيع اتيان القاضي
 وعن أبي يوسف أن كان مسافراً لو غدا إلى القاضي لا يستطيع
 أن يبيت بأهله جازت الشهادة على الشهادة وفي
 الأقضية عن محمد أنها تجوز مطلقاً وفي القدروري
 والشهادة على الشهادة جازة في كل حق لا تسقط بالشبهة
 ولا تقبل في الحدود والقصاص وتجوز شهادة شاهدين
 على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شهادة
 واحد ولو كانت الأصول غيباً فحضر أو وعدوا الفروع
 أو سكنوا جازت ويظهر القاضي في حالهم ولو أنكروا
 إلا أنها لم تجز وفي الصور إلا أنها جازة على شهادة لفه
 يجوز وإن لم يكن بالأصول غير حتى لو حل بهم العذر
 فيه من أو سافر أو موت يشهد الفروع وفي الأصل
 لا يجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل
 وامرأتين وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا ولو
 شهد رجلان على شهادة رجلين جازت عندنا وإذا حضر
 الأصلان أو غيبا أو فسقا أو ارتد أو العياذ بالله لم تجز
 شهادة الفروع وفي الصغر شهادة الابن على شهادة
 الأب تجوز وعلى قضاء وعلى قضاء لا تجوز ولا تقبل الشهادة
 في النسب يجب على شهود الفروع أن يذكروا اسم الشهود
 الأصول واسم أبيهم وجدهم وفي إجماع الكبير لو شهد
 على شهادة رجلين أنه عنق عبد فلم يقض لشهادتهما حتى
 حضر الأصلان ونهيا الفروع عن الشهادة صاح الذي عند
 عامة الشيخ رحمهم الله وفيه أيضاً أن الشهادة على
 الشهادة وإن كثرت لا تقبل فنص الكركي

في نوع الشهادة على الشهادة
مرها بالشهادة
 قال ولا تقبل شهادة شهود الفروع إلا أن يموت شهود الأصل
 أو يغيبوا مسيرة ثلثة أيام فصاعداً أو يرضوا رضاً لا يستطيعون
 معه حضور مجلس إحكم لا يرضوا رضاً لا يحجب وأما يمس عند
 عجز الأصل ويجوز الأشياء بتحقيق العجز هذا

في باب الشهادة على الشهاده

الشهادة على الشهاده على الشهاده وان كثروا وقبله صفة
 الشهاده ان يقول المصلح الشاهد على شهادته في الشهاده
 ان فلانا اقر عند ركذا ويقول الفوع عند الاداء الشهاده ان
 فلانا اقر عند ركذا على شهادته ان اقر عند ركذا
 وقال في الشهاده على شهادتي بذلك ولو قال لا تشهد ان فلانا
 تشهد ان فلانا عليه الف درهم وقال الشاهد واعلى شهادتنا
 بذلك ان تحببنا صحاحا كما حصل من المصنف لا لو قال الفوع
 تشهد على شهادته فلان ان فلانا على فلان كذا والشهاده
 فلا على شهادته وامرنا بان تشهد بها فيكفيه حسن شيئا
 ولو سمع المشهود قاضيا يقول لرجل قضيت عليك لهذا الرجل
 الف درهم ثم عول واستغنى اخر هل يسمعها ان تشهد ان
 القاضي قضى عليه لو سمعنا في غير مجلس القضاء لا يسمعها على
 الا حوط **2** الفوع اذا لم يوف المشهود عليه لعينه وشهد
 عليه باسمه ونسب قبل شهادته وقال للمشهود عليه ثبت ان
 المصنفين شهادته الاصل هو هذا ولو ان عدولا جازوا الى
 عدول اخرين فشهدوا عندهم ان فلانا استوفى من فلان كذا
 لا يسمع للامعين ان يشهدوا عند القضاة لا استغفار الا ان يشهدوا
 على شهادتهم **3** الفوع اذا لم يعرف الاصل بعدالة وغيره
 فهو مبني في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط ولو شهد
 الفرعان سالهما القاضي عن الاصلين فان زكياهما سئل عن
 الفرعين وبقضى اذا عدلا وان لم يزكياهما لا يقبل ولو شهد
 على شهادته رجلين فقال للقاضي تشهد ان رجلين اقرهما اشد
 انما على شهادتهما انهما يشهدان بكذا وقال للقاضي لا تشهدا
 لك او قال لا تعرف اسمائهما لم يقبل حتى يسمي الاصلين
 ولا يجوز شهادة شاهد على شهادة رجل ولا على شهادة امرأتين
 حتى يشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان ولو شهد
 رجلان او رجل وامرأتان على شهادة امرأتين جاز وقام ذلك
 مقام شاهد واحد **ك** ولو ان عشرة شهدوا على شهادة
 واحد يقبل لكن لا يقضى حتى يشهد شاهد اخر لان الثابت
 بشهادة شهم شهادة واحدة ولو ان رجلين شهدا على شهادته
 عشرة رجال جاز ذلك وحكمه احكام ولو ان عشرة نسوة شهدن
 على شهادة رجل واحد او على شهادة امرأتين او على شهادة امرأ

لم يقبل احكام ذلك حتى يشهد معن رجل ولو ان رجلا شهد
 رجلا على شهادته ورجل اخر سمع ذلك ولم يشهد ولم يقبل
 له اشهد على شهادتي لم يسمع لهذا الرجل ان يشهد على شهادته
 ولا تشهد ونسب ذلك للقاضي لم تجز شهادته وان عدل الفوع
 اصله صحيح وثبت عدالة الاصل لانه الفرع نائب عن الاصل في
 نقل عبارته الى مجلس القاضى فاذا نقل انتزح حكم النيابة فصار
 هو بمنزلة الاجاب فيصيح التعديل وان شهد رجلان على شهادته
 رجل مرتين في المصر لا يقدر ان يحضر مجلس القضاء فالشهادة
 جائز لانها معجزة عن المحضور بنفسه لا اذا اشهادته فيلزم اخذ
 بنائبه **ف** وان اكره الاصل شهادة الفرع بطل شهادته فروع
 ومن اقرانه شهد زورا فهو يور وهو ان يبعث الى السوء
 ان كان سويا والى محلة ان لم يكن سويا فيقال ليهن ان الله
 يقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروا وحذر الناس

خزانة المفتين في اخر الشهادة على

الشهادة في كتاب الشهادة

وفي الصغير شهادة الابن على شهادة الاب تجوز وعلى قضائه
 لا تجوز وتقبل الشهادة في النسب ويكتب على شهود الفرع
 ان يدكروا اسم المشهود الاصول واسم ابهم وجدهم **في**
 في الشهادة على الشهادة من شهادة

فصل المكرر

ولو شهد واحد على شهادة واحد على هلال رمضان تقبل
 فان العدد في الاصول ليس بشرط فكذا في الفروع

تجنيس مزب في باب روية الهلال

والشهادة عليها

باب الرجوع عن الشهادة

ولو شهد انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر وشهد
 اخوانه بالدخول ثم رجعوا فالصفا على شهود البين لا ين
 العتق ثبت بقوله انت حر وانما دخول الدار شرط واحكام القضاء
 الى العتق لا الى الشرط فكان التلفك صلا بشهادتهما فكان
 الصفا ان عليهما وكذلك اذا شهدا انه قال لامرأة ان دخلت
 الدار فانت طالق وشهد اخوانه بالدخول ثم رجعوا كما قلنا
 بدائع في كتاب الرجوع
 عن الشهادة

احدها اتفاق النفس وهو ان يشهد رجلان على رجل انه قتل
فلما عدا فقتلني القاتل بشهاده ودمها وقيل المشهور عليه ثم رجعا
عن الشهادة فانهما يؤمان الدين وفي قول الثاني فيه القصاص
على ان هذين

عن الشهادات ما يخصها

اذا جاز المشهور بقتله حيا يضمن ان هذا الدين لولي القتل ولا فصل
عليه وعند ان اقر عليه القصاص

في باب الشهادة في العسل

والذي عليه القصور الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض المدين
الحال ولا

عن الشهادة

ولو شهد اياك شئ قبل الموت ثم مات المشهور عليه وورث المشهور
له عنه المال ثم رجعا لم يضمن شيئا لانه ورث بالموت

في اقرار المدين من قبل الاوار

قال لو شهدا بعتق عبده وقضى القرض ثم رجعا وضمننا ثم شهدا
باعتقاده قبل شهادتهما لم يسقط الضمان عنهما وعندنا ليسقط قبل
هذا وقوع مسئلة لفاذا القضاء بالشهادة لانه ورد العبد والامة فيه سواء
وقيل هذا فرع مسئلة اشتراط الدعوى في الحق لانه لما قال المدين
لا يحتاج الى الدعوى فلم يقبل عنده وعلى هذا في مسئلة الامة تقبل
مختلف الروايات في كتاب العتق في قول

الى حصة راحة الله

ولو شهدا على رجل ان فلانا اقرضه الف درهم عام او وقضى بها او
وفى الف ثم اتى المقتضى عليه بينه انه ابراء المدين قبل شهادتهما يوم
من كل قبيل وكثير فانه يقضى بالبراءة ويرجع المدين عليه بالمال على المدعي
ولا ضمان على ائنه من لانه لم يظهر كذبهما لعدم التناقض لانهما شهدا
على الاقراض ومن ايجاز ان الاقراض كان ثم ابراء فهو كالشهادة
على الاوار بالقتل ولهذا لو قال امراته طالق لم يكن له ان يملكه عليه شي
فشهدت احدان ان فلانا عليه الف درهم يجب المال ويكفي لو وقع
الطلاق كانه شرط امكنه قد وجب وهو واجب انما عليه في الحال
ولو شهدا ان فلانا اقرضه الف قبل الممن فقضى بها لم يثبت في يمينه
ولا تطلق امراته لان شرط امكنه فقام الدين في الحال وبالبينة يثبت
الاقرار لا قيام في الحال ثم يباين الدين بالاستصحاب فلا يحكم بسقوط الدين
بالشك وكذا لا يحكم بنبوت الطلاق بالشك والله اعلم

من تور شئ اخطأ الكفر في باب الجحان الشهادة من لها الشهادة

ولو شهدوا انه قتل فلانا خطا وقضى القصاص ثم رجعا ضمننا الدين لانهما
اتفقا عليه ويكون فيهما لان الشهادة منهما بمنزلة الاقرار بهما
بالتكليف والتعاقب لا تعقل الاقرار ولهذا لو رجعا في حال المرض
اعتبر اقراره بالدين حتى يقدم عليه دين الصحة كما في سائر الاقرار
وكذا لو شهدوا انه قطع يد فلان خطا ثم رجعا ضمننا دينه اليدين
لا قلنا وكذا لو شهدا عليه بالسنة فقطعت يده ثم رجعا وقد
روى ان شاهدين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل بالسرقة
فقطعه عليه بالقطع فقطعت يده ثم جاءه الشاهدان باخر فقالا
او ضمننا انما اقرارنا هذا يا امير المؤمنين فقال علي رضي الله عنه
لا اصدقكم على هذا واغرمكم دينه يد الاول ولو علمت انكم اخطأتم
لقطعت ايديكم وكان ذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولم يكن
عليه احد فحين اجابا ولو شهدا انه قتل فلانا خطا فقتلني القاتل
وقتل ثم رجعا فعليهما الدين عندنا وعند ان نفي عليهما القصاص
وعلى هذا الخلاف اذا شهدا انه قطع يد فلان

في كتاب الرجوع عن الشهادة

ولو شهدا على اقرار المولى ان هذا لاه ولدت منه وهو منكرو فقطع
القصاص بذلك ثم رجعا في هذا في الاصل لا يحلونه احد وجهين اما ان
لم يكن معا ولا واما ان كان معا له وكل في لك لا يحلوا ان
رجعا في حال حياة المولى واما ان رجعا بعد وفاته واما ان لم يكن
معا ولا رجعا في حال حياة المولى يضمنان للمولى نقصان قيمتها
فتقوم امة فدا وتقوم ام ولد لو جاز بيعها فيضمنان النقصان
فاما اذا مات المولى عتقت احبارية ويضمنان بقية قيمتها للورثة
وان كان معا ولا رجعا في حال حياة المولى فانهما يضمنان قيمة الولد
وعليهما ضمان نقصان قيمة الام ايضا فادامات المولى بعد ذلك
ان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا ويرجعا
على الولد بما قبض الاب منها لا يضمنان المولى ان رجوعهما باطل
فانه ما اخذ الاب منها بغير حق فصار مضمونا عليه فهو من تركته
انه كانت له تركته وان لم يكن له تركته فلا ضمان على الولد لان من اقر
على مورثه يدين وليس للميت تركه لا يكره في حال الوارث وان كان
معه اخ فانهما يضمنان للاخ نصف البقية من قيمتها ويرجعا على
الولد بما اخذ الاب منها ولا يرجعان بما قبض الاخ

بداية

في الفصل واما بيان حكم الشهادة من كتاب
الشهادة ما خلا
وفي الخلاصة الشاهد ان ارجع عن شهادته ورجوعا معتبرا
يقع عند الله لا يبطل القضاء لكن ضمننا المال الذي شهد به وهذا
قول في حقيقته الاخر وهو قولهم وعليه الظهور سواء قبل المقتضى له
المال الذي قضى به او لم يقبل ذلك كذا العقار بعد ذلك ان كانت الشهادة
ثلاثة نفر ثم رجع احد ما لم يضمن شيئا والا حصل في هذا انه لا يعتبر في هذا
بقائه بقية لا رجوع من رجع فان بقي من يحفظ نصف الحق في النصف
على الذين رجعوا على قدر حقوقهم فلو رجع هربنا اثنا عشر نصف
المال ولو شهد رجل وامرأتان ثم رجعت المرأة فعليه ربع المال
وان رجعت امرأتان فعليه ثلث النصف ولو شهد رجل وعشرة نسوة
بما لم يضمن رجعا فعلى الرجل السدس وعلى النساء خمسة السدس
بمنزله ضمنه رجال شهدوا عنده وتقدموا على الرجل نصف الضمان
وعليه من معها النصف ولو رجع ثمانية نسوة لاثني عشر فعليه فان
رجعت امرأة بعد ذلك فعليه ما وعليه الثمان ربع المال ولو شهد
رجلان وامرأة ثم رجعوا فالضمان على الرجلين وثلث المرأة
فصل المكر في الرجوع عن الشهادة
الرجوع عن الشهادة بمنزلة الشهادة حتى يختص بحال القضاء ولا يصح
الرجوع في غير مجلس القضاء ولذا لو ادعى على الشاهد ان رجعا
شهادته في غير مجلس القضاء وانكرت صدق لا قبل بينة المدعى ولا يثبت
على الشاهد ولو ادعى انه رجع في مجلس القاضي وقضى الله عليه الضمان
لصحة دعواه وتقبل بينته ولو انكرت بطلت ولما ان الشهادة لا تقبل
حجة الا بالقضاء فلا يخرج عن حكم الشهادة الا بالقضاء فاذا رجعا
عما اتوا به قبل اتصال القضاء بالرجوع يعمل رجوعهما شرح
اجماع الكبار المسبب بالتحريم للامام اخصه
في الرجوع عن الشهادة ايات والموايد
وذكر في هذا الباب ايضا لو انكرت الشاهد الشهادة بعد ما قضى القاضي
لا يضمن له الا انكار الشهادة لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول
كنت مبطلا في الشهادة وهذا انكار الشهادة في الفصل
الثامن عشر من فصول العاديه
اذا شهد شاهدان على القاتل ان صاحبه ولي القاتل على مال والقاتل
ينكر فقتله الله بذلك ثم رجعا انما لا يضمن شيئا للقاتل لانها انما
عليه عيبان لا يعضد وهو النفس التي لنفس لصاحبه ان يكون عوضا به ليل

ان المدين اذا وجب عليه القصاص فصاحح الولي على المديته جاز و
لا يعتبر من الثلث بل جميع المال ولو لم يصالح المظن على ضل لا يعتبر
من الثلث وان هذه التكاليف يجوز فلا يوجب الضمان الا اذا شهد
على الصالح بكثر من المديتين فيضمنان الزيادة على الدية للقاتل لان
تلف الزيادة حصل بغير عوض الرجوع عن الشهادة ايات
وفي الخلاصة ولو شهد بالبيع وقبض الثمن ثم رجع ضمننا وان كان
لمرجل على رجلين فشهدا اياه وصحبه له او تصدق به عليه او ابراه
ثم رجعا بعد القضاء ضمننا ولو شهد اياه اجملة ثم رجع بعد القضاء
قبل اكمال او بعده ضمننا المال للطالب ورجعا على المطلوب الى اجلا
فاوتر رعا على المطلوب بموته مضاف لم يرجع على الطالب بخلاف اكمال
ولو شهدا على حصة معين وعلى السليم ثم رجعا بعد القضاء ضمننا وان
كان الواجب بملك الرجوع لانه ضيق واذا ضمننا لا رجوع لهما ولا
لواحد ايضا لانه بمنزلة العوض ولو لم يضمن الواجب ان يضمن فله
الرجوع في الرهبة وفي القدرين واذا شهدا اثنتان باليمين او
اثنتان بوجوه الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود اليمين خاصة
وفي المحيط ورجوع الشاهد ان كان قبل القضاء يصح في حق نفسه
وفي حق غيره حتى يجب على الشاهد التغير ولا يقضي الله بشهادته
على المشهود عليه وان كان بعد القضاء كان ابو حنيفة اذ لا يقول
ينظر الى حال المراجع ان كان حاله عند الرجوع افضل حاله عند
الشهادة في احد الاصح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى يجب
عليه التغير وينقض القضاء ويرد المال على المشهود عليه وان كان
حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في احد الاوردونه يجب عليه
التغير ويرد لا ينقض القضاء ولا يرد المشهود عليه المشهود عليه
ولا يجب الضمان على الشاهد وهو له استأذنه مما رجع عنه هذا
القول وقال لا يصح رجوعه في حق غيره على كل حال حتى لا ينقض القضاء
ولا يرد على المشهود عليه وهو قول ابو يوسف ومحمد واذا صح
رجوع الشاهد ينظر بعد هذا ان لم يكن المشهود عليه مالا بان كان
قصاصا او نكاحا فلا ضمان على الشاهد على ثلثا وان صادرا من
متلفا لذلك بشهادته وان كان مالا فان كان التكاليف يجوز لهما وله
فلا ضمان على الشاهد ايضا وان كان يجوز لهما وله فيقدر العوض
لا ضمان فيها وراه وان كان التكاليف بغير عوض اصلا يجب ضمان الكل
انتم في الشهادة فنقض كبره قبل كتاب الدعاء

باب في ترجيح البينات

اذا ادعى الخارج ملكا مطلقا وادعى ذوال اليد المتنازع وادعى البينة فان
في هذه الصور بينة ذوال اليد اولى وفي بينة الخارج هي زيادة استحقاق
عليه ذوال اليد **قلت** نعم في بينة الخارج زيادة استحقاق عليه ذوال اليد
في هذه الصورة الا ان في بينة ذوال اليد سبق الخارج لانهما تكلمت
اولوية الملك على وجه لا يحتمل التملك في جهة الغير في ذوال اليد
سبقهما تاريخا في غرضي ذوال اليد في هذه الصورة لهذا لا تترك
انها لو ادعى ملكا مطلقا وارضا ذوال اليد سبقهما تاريخا في غرضي
ذوال اليد وان كان في بينة الخارج زيادة استحقاق عليه ذوال اليد لهذا
ان سبقهما تاريخا ذوال اليد **ثم** اختلف المتنازع بعد ذلك في التقاضي
لذوال اليد في هذه الصورة قضا ترك او قضا استحقاق **قال** في
المرابان انه قضا ترك حتى يحلف ذوال اليد للخارج لان البينة
تتأخر لان القاضي يستيقن بكذب صدمها على وجه لا يجدر له محلفا
لان المطلق لا زاد الشهادة على المتنازع معاينة الولاية لا ظاهر اليد
ولا تصرف الا ملك ولا التامع والولاية واية واحدة من البينتين
او اية واحدة من اية تصورهما وفي مثل هذه البينات
كان في مسئلة الكوفة ومكة واذا تها تترك البينتان صارا كانهما لم
البينة ولو لم يقم البينة بقضي ذوال اليد قضا ترك اجد ما يستحق
للمخرج ويحلف كذا هو هنا وعلى قيس ما ذكره عيسى بن عيسى لا تقبل
بينة الخارج عن المتنازع ولذلك يجب ان لا تقبل بينة ذوال اليد
على المتنازع اذا اقامها بعد القضا للخارج كان في مسئلة الكوفة ومكة و
منه قضى بشهادة احد الفوقين لا يمنع شهادة الفروع الا بعد
ذلك وقال عاتق المتنازع قضا استحقاق حتى لا يحلف في ذوال اليد للخارج
ووجه ذلك ان القاضي وان يتيقن بكذب احد البينتين الا ان يجد
كل بينة محتمل بطلانها اذا ادعى الشهادة بالمتنازع بانه عاينها صدر البينة
نفس الولاية في يد الغاصب وارث الغاصب فيه يتصرف تصرف
الملك الا انهما لم يحلها غاصبا فيحل لهما اداء الشهادة للغاصب
بناء على ذلك والبينة الاخر علمت صحة الحال وكونه الذرفي
بديه الدابة غاصبا فيحل لهما اداء الشهادة للمضروب عنه بالمتنازع
بناء على ذلك وعائين احد البينتين الولاية من رتبة زيدا والبينة
الاخر عاينت اتباع هذا الولد دابة عمرو والارضاء منها وادى
وجد ان القاضي شهادة كل فروع محتمل بطلانها الشهادة كانت الشهادة
على المتنازع من الخارجين والشهادة على مطلق الملك من الخارجين

باب في ترجيح البينات

وهي لا ينها تر البينات وان يتيقن القاضي بكذب صدر البينتين
لان العين الواحد لا يتصور ان يكون مملوكا لشخصين في زمان
كل واحد منهما كماله لهذا ان القاضي وجد لكل فروع محتمل بطلان
اذا الشهادة بان عاين احد الفوقين احد الخصمين باشر
سبب الملك وعائين الفروع الاخر الخصم الاخر يتصرف فيه
تصرف الملك كذا هو هنا بخلاف مسئلة الكوفة ومكة بان هناك
القاضي يتيقن بكذب صدر البينتين على وجه لا يجدر له محلفا
له اذا ادعى الشهادة لان المطلق بيشهادة بالطلاق والعناق معا
الشهود ايقاع الطلاق والعتاق لا يطلون اداء الشهادة ضما
غير هذه ولا يتصور سماع الفوقين ايقاع الطلاق والعتاق
في يوم واحد من شخص واحد بكوفة ومكة لان الشخص الواحد على
ما عليه العادة لا يتصور ان يكون في يوم واحد بكوفة ومكة فتتأخر
البينتان اما هو هنا بخلاف هذا اذا لم يورضا وارضا قضى لقضا
اليه الا اذا كان سن له دابة مخالفا لوقت صاحب اليد موافقا
لوقت صاحب الخارج في يقضي للخارج وان كان سن الدابتيها
للفوقين لم يذكر هذا الفصل في الاصل في الدابة واهامه المتنازع
على انه يتها تر البينتان وترك الدابة في يد صاحب اليد قضا
ترك وهذا اكر القدر في شخصه **محط البرهان**
في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى
شهد اثنان انهما وهن امرأة واخران انه طلقها قبل موته
قال بوع بينة الزوجية اولى **وقال** **سعد** بينة الطلاق اولى
وقيل لو كانت المرأة تدعى عقدين يضي باولوية بينة الزوجية
والا فباولوية بينة الطلاق **وقيل** اذا انكر وانكاحها اصلا
لم يكن هذا ادفع لدعواها ولو لم ينكر واصلا النكاح وانما انكر
ارضا بان قالوا لم يكن زوجة له عند موته او لا تترك بالزوجية او
نحوه فانه ادفع واقول يضي باولوية بينة الطلاق كذا هو هنا
الزوجية شهوة البينة صاحب اكالها الاخر اثبت الزوال
جامع القبولين في الفصل العاشر
امرأة ادعت على ولد لم يثبت انها كانت امرأة ابية مات وهي في نكاحه
وطلبت الميراث في الابن فاقا مست البينة **ثم** ان الابن اقام
البينة ان اباه كان طلقها ثلاثا وانقضت عدتها قبل موته تقبل
بينة الابن في الصحاح **فمنه** لقارض البينات
لا يترضا ثم البينة اولى

من كتاب الطلاق

برهن الدائم على ان الورثة باعوا عينا من الزكاة المستوفى وجرى الوارث على ان الميراث كان باع في صحته وقبض منه فبينه الدائم اولى لانه ثبت الضمان والوارث ينفقه والبيته موضوع للابناء

برازيه في الفصل الرابع في نوع الدين

في الزكاة من كتاب الدعوى

شرط التهاجر التعارض وشرط التعارض ان يشهد بهينة كل واحد منهما على صاحبه بمثل ما شهد بهينة صاحبه عليه كما في مسئلة كوفه ومكة تحريم شرح الحامع الكبير في الرجوع عن

الشهادات والموارث

رجل اقام بهينة على رجل انه قتل اياه عمدا في شهر ربيع الاول ولا وارث له غيره واقام المدعى عليه بهينة انه لا وارث اياه حيث بعد ذلك الوقت في شهر ربيع الآخر فالبينة بهينة المدعى واليقض بالقدور

مكتب البرهان في اول الفصل

السابع من كتاب الدعوى

وان كان السبب هو النكاح وهو الولاية في الملك فهذا لا يخلو اما ان قامت البينتان على النكاح واما ان قامت احداهما على النكاح والاخر على الملك المطلق فانه قامت البينتان على النكاح فلا يخلو اما ان كانت البينتان مطلقتين عن الوقت او موقتتين واما ان وقتنا وقتا فان لم يوقتا وقتا يقضى لصاحب اليه لان القائمة على النكاح قائمة على اولية الملك وقد استوت البينتان في اظهار الولاية فينتج بهينة صاحب اليه بالية فيقضى بهينة . وقد روي عن جابر بن رزين انه عن ابن رجب ادعى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاحا عليه وسلم نكاحا في يد رجل واقام البينة عليه واقام ذو اليه على مثل ذلك فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنكاح لصاحب اليه وهو طاهر مذهب اصحابنا وقال عيسى بن ابيان من اصحابنا انه لا يقضى لصاحب البينة الا يكون قضا حقيقا وكذا في اكدت الدرر وشاع رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقضى لصاحب اليه وكذا في دعوى النكاح من اخراجين على ثلث يقضى بهينة نصيبين ولا يترك في يد صاحب اليه دلالة ما ذكره خلاف مذهب اصحابنا ولو اقام احدهما البينة على النكاح والاخر البينة على الملك المطلق على النكاح فبينه النكاح اولى لما قلنا انها قامت على اولية الملك لصاحبه فلا يثبت لغيره

الابا تلتفي منه لحدوث

الدعوى من كتاب الدعوى

ولو ادعت المرأة الميراث على المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقا واما البينة فبينه المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا ليصح الابراء

مع بهينة الزوج اولى

في باب البينتين المتضادتين

لكنه في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحب انه قديم واما البينة فالبينة بهينة من يدعي انه محدث فنية من المحل المزبور

ولو اختلفت فاقام احداهما البينة على العدم والاخر على المحدث فبينه القدم اولى وكذا هذه اهل السكة في هذا غير مقبولة خلاصة في كتاب الحيطان في الجسر الاول

في مبدل الماء في الفصل الاول

ولو قال لامة ان شربت مسكرا بغيرة اذ لك فامر بك بيدك فانك انت بهينة على وجوه الشرط واقام الزوج بهينة انه كان باذنها فبينه انه اولى فنية في باب البينتين

المتضادتين من الشهادات

ما ذكر في الاقضية انه يخرج وذو اليد لواقاما البينة على ثوبانه ثوبه فنية في ملكه يقضى لذو اليد اذ كان ثوبا لا يعاد لشجيرة بعد النقص اما ما يعاد لشجيرة ثوب الخمر فانه ينقص ويؤخذ ثم ينسج ثوبا ولا يكره نسج ويلد على اولية الملك فلم يكن في معنى النكاح وفي صفوف الغنم اذا اقام كل واحد منهما البينة ان صفوف جزة غنمه يقضى لذو اليد وفي السمكة اذا قال سلا من لبنة او في دهن غنمه سمكة او لوزة او لوز او اقر او دمنج او سمول طحينة في ملكه او جلد سلح في ملكه فموتناج وان كان كوزا او صفرا او طشتا او انية من حديد او صفرا او نحاس او شبه او صا ص او مصراعين من ساج او الاقداح او با بونا او صندوقا او سريرا او حجلة او قبة او سيفا او خفا او قلانس يقضى بها للخارج ان كان ليعاد وان كان لا يعاد يقضى لذو اليد واما السيف فنية ما يضرب مرتين او مائة يضرب مرة واحدة فبالعلم الصياغة استرقا لا يضرب مرتين يقضى للمدعى وانما لو امرت واحد يقضى لذو اليد والبناء والنخل يعاد وكذا القطن والكتان يعاد فزعم بالتحويل ويقع ان تعلق ما الفاه ثم تعرض من مواضع اخر وكذا الكسطة وكل ما يبال اليه لوز

لان يمكن ان يغرب تراب الارض بجميع جهات اكنطة ويخرج ثانيا
رجلان اقام البينة كل واحد منها على ان يزرع والارض بقضى
بالارض والزرع للمدعي اما الارض فلا يشك كل وكذا ازرع بعد
ان كان زرعا لا يعاد فكذلك تبعا للارض وفي القضا الجاشنو
اذا اقام البينة على ان قبا وهم خاطه وحماه وبطنه في ملكه يقضى به
للمدعي وكذا لو اقام البينة على ان صبيع هذا الثوب وكذا في اللحم
ان شواه وكذا في المصحف ان كنبه وكذا لو اقام البينة ان من
صوف ثبته او ثبته بخلة يقضى للذرا ليه وفي الفتا والفقار الا ان
ولو ادعى خليا انه صاغه لم يكن هذا كدعوى النجاج لان اكله يصاغ
منه بعد اخرى وكذا النسيج يخرس من بعد اخرى ولو تارعا في صوف
اقام ذوال اليد البينة انه ملكه جرة من ثبته هو يملكها واما اخر البينة
انه ملكه جرة من ثبته يقضى به للذرا ليه لان جرة الصوف لا يتكرر في جرة
لا يجر ثانيا ولو اقام خارج البينة على ثبته في يد غيره اثباتا و
جرة هذا الصوف منها واما ذوال اليد البينة ان ثبته الترمع عليها
له وجرة الصوف منها فانه يقضى بالثبته للمدعي لانها ادعى في الثبته
ملكها مطلقا فيقضى بالثبته للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجرح ليس من
اثبات الملك خلاصة في ثالث عشر من

كتاب الدعوى

اجتمعت بينة الاكراه على البيع وبينة الطواعية رورحم الله يوسف
ان بينة الاكراه اولي ولو اقام احد على افعال شرط فاسد في البيع
والاخر على عدم فبينة الفاد اولي وكذلك ان ادعى احدهما والآخر
البيع البات تقبل بينة الفاد اذا شهدوا انه مدعى عليه على او
المدعى ان شهوده فسقة او على اقراره انه استأجرهم او على
اقرارهم لم يحضره وافي المجاسر كان بعد الاخر فيه يكون مبطل للشهود
المدعى كذا في الذخيرة وذكر في العقد اذا اقام البينة على انه
المدعى قال انما مبطل في الدعوى او شهود كذبة او ليس عليه شيء

فصول دعاوى

صالح الدفع وان اقر هذا الوارث وكذب سائر الورثة فلم يقض القضا باقران
حتى يشهد هذا الوارث واجتنبه بالدين على الميت جازت شهادته
ويقض بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وان شهد
بعد ما قضى القاضي عليه باقران لا تقبل شهادته بخادى
شاهد اخر يشهد اباها ثم دعاهما الى الصلح فاصلحا على بعضه
ثم رجع احد الكهدين لا يضمن لانه لم يقض القاضي بشهادتهما

من الفنية

في فصل ما يتعلق بكتاب الشهاد
ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابراته من الصداق
حال صحته واما ببنية واما الورثة بينة انها ابراته في مرض موتها
فبينة الصحة اولي وقيل ببنية الوارث اولي فبنية

في البينتين المتضا وتبين في الشهاد
اذا ادعى رجل على امرأة ان ولدها زوجها منه في حال صغرها واما
على ذلك بينة واما بنت المرأة بينة ان الولي زوجها منه بعد البلوغ
بغير صناعه فالبينة بينة الرجل وان لم يكن لهما بينة فالقول قول
المرأة وقيل القول قول الزوج والا اول صحيح والبيع على هذا القضا
احكام الصغار بتبيل ما نزل الطلاق

متولى الوقت ادعى على وارث واقفه الذر في يده المحدود انه وقف
عليه كذا وقف صحاحا والام عليه بينة واما الوارث بينة على فاقول
ان كان الفاد بشرط مفقد في الوقت فبينة الفاد اولي لانه اكثر
اثباتا وان كان المعنى في المحل او غير فبينة الصحة اولي من ترجيح

البينات للفاد في الوقت

وفي المروعات اذا قال البائع حجاز فقه وقال المشتري مزارعة على انه
كذا ذراعا فالقول قول البائع الا ان يقول البائع كل ذراع بكذا او ان
قال المشتري بعثني على انه كذا فبينة المشتري او ان قال المشتري
وقال البائع بعثته فبينة المشتري او ان قال المشتري فبينة المشتري او ان
استوبا في حقه فبينة المشتري او ان قال البائع باربعة فبينة المشتري او ان
قال المشتري بحصة فبينة المشتري او ان قال البائع اقل البائع
بعثت هذا اكل ذراع بدرهم وقال المشتري بكل ذراعين بدرهم فالف
وبينة المشتري او ان وكذا في الجوز وكذا في الثياب اذا قال البائع
كل ثوب بدرهم وقال المشتري كل ثوبين فبينة البائع اولي عناية
في الفصل الثاني من الباب السابع من

كتاب البيوع

وفي النخلة ادعى بخاج امرأة فاقرت لاحدهما ثم برهننا لا يقضى لاحدهما
لما لو لم تقدر ولم يصير المقول باقر صاحب يد وان ارضا على السواء
واقترت لاحدهما بعد البرهان فلي له وان لم تقدر لاحدهما ففرت منها
ان قبل الدخول لا يقضى على احدهما بشيء من المحر وفي الفتا ويرهننا
على بخاجها لا يبرج احدهما الا بسبق التاريخ او باليد او باقراره او
بدخول احدهما بها فان وجد احدهما الثلثة لاحدهما ويرهن الاخر على يده

فمنها اوله وان ارض احد هما لا غير فالتاريخ اوله وان ارض احد هما
والاخر يد فصاحب اليد اوله وان اقرت لاحد هما والاخر تاريخ
فالمرأة للزوجة اقرت وهذا كله في حياتها اما بعد موتها ان ارضا
فلان ابوت وان استويا اولم يورثا بحكم بالنكاح بينهما وعلى كل
منهما نصف المهر ويرث ميراث زوج واحد وان كانت
جاءت بولد فهو منهما ويرثان من الولد ميراث اب واحد و
يرث الولد من كل منهما ميراث ابن كامل ولو برضا على النكاح
حال اكماله لكن احدهما على النكاح والاخر على اقرارها له به
لا يخرج لكن بعد التبرع لو برضا احدهما على اقرارها بالنكاح
بحكم له كما لو عاينا اقرت فبها لاحد هما به بعد التبرع برأيه

في الثاني عشر من كتاب الدعوى

رجل اقام على امرأة بيمينه انه زوجها منه ابوها قبل بلوغها و
اقامت هي بيمينه انه زوجها منه بعد بلوغها بخير رضاها فبينتها
اولى لانها مثبتة للبلوغ وكنت اكثر اثباتا من نكاح

تخرج البينات فكذا على الوجه للقائم

ادعى على رجل انه اكرهته بالتخويف بحبس ابواله والنصر
على ان يستاجر منه حانوتا واقام بيمينه واقام المدعى عليه بيمينه
بان كان طالبا فبينته الطواعية اولى واذ كان قضي القضي
بيمينه الاكراد ينفذ قضاؤه ان عرف اختلاف وقضى بها
على الفتوى مستعمل الاحكام لقضاء

عن القسمة قبيل فصل فيما يتعلق

بكتاب الوكالة

باع ارضا فادعى اخوه ان البايع معتوم وانا وصيه قال
المشتري بل عاقل واقام بيمينه فبينته العتة اولى ولو ظهر جنونه
وهو معتوم صحح الافاقه وقت بيعه فالقول له وبينته الافاقه
اولى من بيمينه ايجنون وعنه ابي يوسف ادعى شراء الدار منه
فشهد شاهدان انه مجنون عند باعه واخران انه كان
عاقلا فبينته العقل وصحح البيع اولى مستعمل

الاحكام من المحل الملبور

نحو باع ارضا فادعى اخوه على المشتري ان البايع معتوم وانا
وصيه وقال المشتري بل عاقل واقام البينة فبينته العتة اولى

من دعوى القسمة في باب

الاختلاف بين المتبايعين

نحو باع ملكا لغيره وسلم ثم ادعى المالك الرد حين سمع وادعى
المشتري الاجازة واقام البينة فبينته المشتري اولى لانها ملزمة
قنسه في باب البيعتين المتضادتين

من كتاب الشراء

اذا اختلفا المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول للمدعى البطلان
كما في البرازية وفي الصحة والفساد فالقول للمدعى الصحة كذا في
الحاشية والظهير الا في مسألة في اقله فتح القدير لو ادعى المشتري
انه باع المبيع من البايع باقل من الثمن قبل النقص وادعى البايع الا
فالقول للمشتري معه انه يدعى فادفع العقد ولو كان على القتب
تخالف استباه لا ينجي المصير

من كتاب البيوع

قال ابي نعيم رجل وابن اخيه فادعى العم ان اباه مات وتركها
ميراثا لا وارث له غيره وادعى ابن الاخ ان اباه مات وتركها
ميراثا لا وارث له غيره واقام البينة قضى بها بينهما نصفا
لان كل واحد منهما خصم عن مورثه ففي ميراثه حيان اثبت
كل واحد منهما الملك لنفسه والاب مع الابن في الخصومة في
الابن بمنزلة الاجنبين فاذا مات ويا في سبب الاستحقاق
وجب القضا بينهما نصفا وان قال كانت الدارين
اخى وابي نصفين وصدره ابن الاخ بذلك ثم اقام البينة
ان اخاه مات قبل ابنه واقام ابن الاخ البينة ان جداه
قبل ابيه ثم مات ابوه فورته فانه يقضى لكل واحد منهما
بالنصف الذي كان لابيه لان معنى هذه المنازعة ان العم
يقول مات اخي اولا عني ابن وابي فلاب السدس من نصيبه
والباقي للابن ثم مات ابي عني ابن وابن اخي فليان ماله لابني
فليسبعة السدس من اثني عشر سهمها من الدار وابن الاخ يقول
اجده مات اولا عني ابني وصار نصيبه بينهما نصفين ثم مات
ابي عني ابن واخ فصار نصيبه له وذلك ثلثه ارباع الدار
فان اظهرت هذه المنازعة ووقع التعارض بين اثبات
التاريخ لموت كل واحد منهما ولا تصحح لاحدهما على الاخر كجمل
كانهما مات معا لتعذر اثبات الترتيب والتاريخ من غير جهة ولو
ماتا معا لم يرث واحد منهما من صاحبه لان لهما الوارث
حيث بعد موت المورث شرط لاثبات اختلافه في ملكه فصار
نصيب كل واحد منهما لورثته ابي فليان اقضى بالدار بينهما

نصفين والله اعلم
المبسوط المسحوق

في اضراب الدعوى في الميراث
وكذا لو باع شجرة فيه ثم قال البائع بعث الاشجار دون الثمار
والمتشرع يقول اشترت الاشجار مع الثمار قالوا ينبغي ان كان الثمار في يد البائع
فالقول قوله وان كانت في يد المشتري فالقول للمشتري
في باب الاختلاف من كتاب الاجاره

الاصل ان كل من خرج كلامه لغتنا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج
خصومه ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عنده و
عندهما للمتكبر ومنه انكر الصحة

في باب السلم
وإذا اختلف المتبايعان احدهما يدعي الصحة والاخر الفساد او شرط
فاسد كان القول قول مدعي الصحة والبينه بينهما فادى اتفاق
الروايات وان كان الفاسد لمعنى في صلب العقد بان ادعى انه اشترى
الف درهم ورطل من خمر والاخر مدعي البيع بالف درهم فيه روايتان عن
ابن حنبل في الرواية الظاهرة القول قول مدعي الصحة ايضا والبيهقي
بيته الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول مدعي الفاسد

من يبيع ترجيح البينات
لما تم المعداد

ثم باع منه فرتا وبجراحة فقال للمشتري لا تخف فان هلك لبها
فانما من هلكك لاشيئ عليه في البائع بعته منك معيبا بهذا العيب
وقال المشتري بل سلبها فالقول للمشتري

من ترجيح البينات لما تم البغدادى
كتاب الوكالة

الكلام في هذا الكتاب في مواضع في بيان معنى التوكيل لغة وشرا وفي
بيان ركن التوكيل وفي بيان شرائط الركن وفي بيان حكم التوكيل وفي
بيان ما يخرج به التوكيل عن الوكالة اما الاول فالنوكيل اثبات الوكالة
والوكالة في اللغة تذكر ويراد بها الحفظ قال الله تعالى وقالوا حسبي الله
ولنعم الوكيل ارحمنا وقال تعالى لا اله الا هو فاتخذ وكيل وقال القراء
ارحمننا وتذكر ويراد بها الاعتماد والقول بغير الامر قال الله تعالى وعلى الله
فليتكل المؤمنون وقال تعالى خبرك عن الله عليه السلام انه لو تكلمت على الله
ربك وربكم اراعتك على الله وفوضت امر اليه وفي الشريعة
تعمل في هذين المعنيين ايضا على تقدير الوضع للغير وهو تفويض
التصرف والحفظ الى الغير ولهذا قال الصحابي رحمه الله ان من

قال لا ضرر ولا فتك في كذا انه يكون وكيل في حفظه لا في ادنى ما يحتمل اللفظ
فيجعل عليه

واما ركن التوكيل فهو الايجاب والقبول
فالاجاب من الموكل ان يقول وكنتك بكذا او افعل كذا او اؤت كسائ
تفعل كذا او نحو ذلك والقبول من الوكيل انه يقول ففعلت وما يجزى محو
فما لم يوجد الايجاب والقبول لا يتم العقد ولهذا لو وكل انما في قبض
دين له والى ان يقبل يتم فوجب الوكيل فقبضه لم يبرأ الغريم لان تمام
العقد بالايجاب والقبول وكل واحد منهما يرتد بالرد وقبل وجوب الآخر
كما في باب البيع وكونه يتم ركن التوكيل قد يكون مطلقا وقد يكون
معلقا بالشرط كمن يقول ان قدم زيد فانت وكيل في بيع هذا
العبد وقد يكون مضافا الى وقت بان يقول وكنتك ببيع هذا العبد
عندما يبصر وكيل في الغد فما بعده ولا يكون وكيل قبل الغد لان التوكيل
اطلاق التصرف والاطلاقات مما يحتمل التعارض بالشرط والاضمان
الى الوقت كالطلاق والعنان واذن العبد في التجارات والتماثل
كالبيع والهبة والصدقة والابراء والديون والتقييدات كقول
الوكيل واخرج على العبد الماذون والرجعة والطلاق الرجعي لا يحتمل ذلك
بدائع قريبا من اول كتاب الوكالة

اما التوكيل بحقوق العباد فنقول وبالله توفيق
حقوق العباد على نوعين نوع لا يجوز استيفاءه مع الشهادة كالقصاص
وقد حكم التوكيل باثباته واستيفائه ونوع يجوز استيفاءه واخذه
مع الشهادة كالهوان والاعيان وسائر الحقوق سوا القصاص فنقول
لا خلاف في انه يجوز التوكيل بالخصوص في اثبات الدين والعين وسائر
الحقوق برضه المخصم حتى يلزم الخصم جواب الوكيل

بدائع
في فصل واما الشرط من كتاب الوكالة

التوكيل امر من الموكل وحكم الامر لا يلزم الاجد العلم او سببه واذا
ثبت ان العلم بالتوكيل شرط فاذا كان الوكيل بحضرة الموكل او كتب الموكل
بذلك كما باليه فبلغه وعلم ما فيه او ارسل رسولا اليه فبلغ الرسالة او
اخبه بالتوكيل جلال او رجل واحد صار وكيل بالاجماع ولو اخبه بذلك
رجل واحد غير عدل فان صدقه صار وكيل ايضا وان لم يصدقه فليس
ان يكون عدلا لا خلاف الذرف في القول

بدائع في
فصل واما الشرط من كتاب الوكالة

واما علم الوكيل بالتوكيل قبل هو شرط لصحة الوكالة لا خلاف في ان العلم
بالتوكيل في الجملة شرط اما علم الوكيل واما علم الموكل واما علم من يملكه
حقة انه لو وكل رجل ببيع عبده فباعه الوكيل من رجل قبل علمه وعلم الرجل

بالتوكيل لا يجوز بيعه حتى يحضر الموكل او الوكيل بعد علمه بالوكالة لا يملك الا
لا يملك الا بعد العلم بالامور به او الفدق على الكتاب بسبب العلم بالامور
به في اوامر الشرع واما علم الوكيل على التعيين بالتوكيل قبل هو شرط
ذكر في الزوائد انه شرط وذكر في الوكالة انه ليس بشرط **باب البيع**
في فصل في احوال الشرط من كتاب الوكالة

والاصل فيه ان اجباله ان كانت كثيرة تمنع صحة التوكيل وان كانت قليلة
لا تمنع وهذا المستحق والتماس ان يمنع قليلها وكثيرها ولا يجوز الا بعد
بيان النوع والصفة ومقدار الثمن ولا يمنع والمشرع لا يصح ان منع
اجباله البسيطة فلا يصح التوكيل بها ايضا والاشكال ما رواه رسول
الله صلى الله عليه وسلم دفع دينار الى حكيم من خوام ليشتري به ارضية
ولو كانت اجباله مانعة من صحة التوكيل لاشترى ما فقه رسول الله صلى
الله عليه وسلم لان جباله الصفة لا ترفع بذكر الاضحية وتقدر الثمن
من وكالة البعدي في فصل في احوال الشرط

وغر الاصل اجباله انواع ثلثة احدها ان يكون فاحشة وهي ما كانت في
الجنس كالتوكيل بشراء ثوب او دابة او مملوك ولا يصح بين الثمن او لا
التسائه اذا كانت بسيرة وهي جباله النوع كالتوكيل بشراء حمار او
فرس او ثوب هو وراوشة او كذا فغيره من الكنفة وهذا يصح بين الثمن
اولا وفي التجريد جعل الشاة في القسم الثالث وفي شراء الحمار نصيب
الصفة معلومة بحال الموكل والبيع كالحمار **الثاني** لثمة بين النوع
والجنس كالتوكيل بشراء عبد او جارية او لؤلؤة او دار وفي هذا ان
بين الثمن جاز والافلا وان لم يبين الثمن ولكن بين النوع بان قال عبدا
تركيا او حبشيا او هنديا او سندا يا جاز وفي الكنفة ان بين الثمن او
المقدار جاز وفي المشتق ولو قال لاخر اشتر لي طيلان ولم يبين
جاز وان قال اشتر لي دارا بالف درهم فالوكالة باحله وان قال
اشتر لي دارا بالكوفة في موضع كذا وسمي موضعها متقاربا بعضه ببعض
جازت الوكالة سمي له الثمن او لم يسم **وان** قال اشتر لي دارا بالكوفة
بالف درهم جاز وعزالي يوسف اذا قال اشتر لي بالف درهم فزيد اعلى
دار في البلد الذي هو فيه ولو دفع رجل الى رجل دراهم وقال اشتر لي بها ثوبا
ولم يذكر ولو قال اشتر لي بها ثوبا على ما ترر وتختار جازت الوكالة و
لو دفع الى الف بصناعة وامره ان يشتري بها شيئا يجوز وكلما جازت
البصناعة جازت المضاربة فخير ان المضارب يملك بيع ما اشتريه
والمستبضع لا يملك ولو وكل بشراء ثوب لا يجوز ولو قال له اشتر لي اتي
ثوب شئت صح ولو دفع الدرهم اليه بصناعة وامره ان يشتري بها ثوبا باع

ولو امره ان يشتري ثوبا او الثياب صح ولو امره ان يشتري ثوبا ولم يدفع
الدرهم بصناعة لا يصح كذا في الخلاصة وفي الزوائد المنقود
لا يتعين في التوكيل قبل التسليم الى الوكيل ويتعين بالشركات و
المضاربات على كل حال وفي الامة متعين وفي الوكالة بعد ما دفع
الى الوكيل حل يتعين فكل بعضه متعين حتى تبطل الوكالة بهلاكها
ولو قال رجل لاخر اشتر لي حمارا بائة درهم واشتره بمتعين وهو
ربا ورشيع لا ينفذ على الامر وان اشتره بمتعين وهو رب
ما يجوز وفي الفتاوى رجل قال لاخر اشتر لي جارية فلان فلم يقل الماكو
نعم ولم يقل لا وذهبوا فاشترى قال اشترى بها الامر في الامر وان قال
اشترى بها لنفسه في له ولو قال اشترى ولم يقل الماكو لنفسه
ثم قال اشترى بها فلان ان قال قبل ان يملك او يحدث بها عيب يبيده
وانه قال بعد الملك او حدوث العيب لا يصدق الوكيل بالشراء
او اشترى بالثمنه قال ثا جيل في حق الوكيل والموكل فلو اراد الوكيل
ان يكون له الاجل ليرشترى بالنقد ثم الباع يؤجله الى مدة معلومة فلا جيل
في حقه وهو يطلب الثمن من الموكل وهي حيلة الوكيل بشراء العبد
اذا جاز الى مالك العبد فقال مالك العبد بعت هذا العبد فلان يعني
الموكل فقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل **في فصل في الكركة**
في التوكيل بالشراء من كتاب الوكالة

ويجوز بطلب الشفعة ما يرد بالعيب وبالقسمه لانه هذه حقوق بنو
المرء بنفسه فيملك بوليتهما الى غيرهما ويجوز بالنكاح والخلع والصلح
غيره من العقد والنجابة والاعيان على مال والصلح غير النكاح لانه يملك
في التصرفات بنفسه فيملك تفويضها الى غيره ويجوز بالهبة والصدقة
والاجارة والايديع والرهن وكذا يجوز بالاستعانة والاستيذان
والارتفاق ما قلنا ويجوز بالشركة والمضاربة لما ذكرنا ويجوز بالاقرار
والاستقراض الا ان في التوكيل بالاستقراض لا يملك الموكل بالاستقراض
الوكيل الا اذا بلغ عليه وجه الرسالة بان يقول سئلت فلان ايبك
استقرض كذا ويجوز التوكيل بالصلح والايديع ويجوز بالطلاق والعتق
ويجوز بالاجارة والاستيذان لما قلنا ويجوز التوكيل بالصرف والسلم لانه
يملك بنفسه فيملك تفويضها الى غيره الا ان قبض المبدل في المجلس
شرط لبقاء العقد على الصحة والنجابة لبقاء العاقدين وافتراقا لان حقوق
العقد يرجع اليها لما ذكرنا واذا تقابل الوكيلان في المجلس فقه وجه
القبض المستحق قبل الافتراق فيبقى العقد على الصحة بخلاف الرسولين
اذا تقابلوا في المجلس ثم افتراقا ان يبطل العقد لان حقوق العقد لا ترجع

الى الرسول فلا يقع قبضها على القبض المستحق بالعقد فاذا افترقا فقد
 حصل الافتراق لا على قبض فيبطل العقد بخلاف الوكيلين
 على ما مر ولا يعتبر مفارقة الموكل لان الحقوق لا ترجع اليه بل هو جنيح
 عنها بقاؤه وافتراقه بمنزلة واحد من وكاله البتة
في فصل واما الشرائط
 وان وكل الطالب رجلا بصالح عزم العمد فصالحه على مال قليل
 صح عنده كالوكيل بالبيع والشراء خلافا لهما من وكاله
الكتاب الثاني في الفصل الثامن والعشرين
 واذا ادعى دارا ان يد رجل فوكل المديعي عليه رجلا بصالحه مع المديعي
 ولم يسم شيئا له فهو بمنزلة الوكيل بالشراء فيتحمل فيه الغبن اليسير
 دون الفاحش عند ابي حنيفة محيط المصالح
في الفصل التاسع والعشرين
في كتاب الوكالة
 الوكيل باطلاق لا بطلبها يجبر والا من وكاله
في السابع
 وكلته باسم يزوجني فزوجها لا يجوز وعليه الفتيور وقال بكبر يجوز
من وكاله البزارية في السادس
 ومن كفل نكاح عن رجل فوكله صاحبه بقبضه عن الخيم لم يكن وكيل في ذلك
 ابد لان الوكيل من يعمل لغيره ولو صححنا ما صار عاملا لنفسه ابرأ
 ذمته فاندم الركن وكذا قبول قوله لانم للوكالة ككونه امينا ولو
 صححنا لا يقبل ككونه مبرا لنفسه فيبعدم باقدامه لانه باب
باب الوكالة بالخصوص من كتاب الوكالة
 اذا وكل رجلا بشراء جارية وسعى نوحيا وتمتعها صح صحة الوكالة كالمشتر
 جارية مقطوعة اليه والرجل من خلاف او عور او لزم الموكل وكذا اذا
 اشترى جارية معطوكة البدين او الرجلين او العينا عند ابي حنيفة
 وعند ما يلزم الوكيل وجه قولهما ان الجارية تشتري للاستخدام عرقا
 عادة وغرض الاستخدام لا يحصل عند فوات جنس المنفعة فتقيد
 بالسلافة عن هذه الصفة بدلالة الوفاء ولهذا لا يجوز تحريمها على الكفا
 وان كان نص التحريم مطلقا غير شرطه السلامة لشبوحها دلالة كذا
 هذا وجه قول ابي حنيفة ان اسم الجارية باطلا فبالبقع على ذن الجارية كما
 يقع على سلبه الاطراف فلا يجوز تقييد المطلق بالبدليل وقد وجد
 في باب الكفاح لان الامر لخلق بخير رقة والرقبة اسم مركب
 من هذه الاجزاء فاذا فات ما بعد من جنس منافع الذات انتقض

الذات فلا يتنا ولا مطلق اسم الرقبة فالأسم التجارية فلا يدل على هذه
 الذات باعتبار الاجزاء فلا يفتح نقصانها في اسم تجارية بخلاف
 اسم الرقبة حتى ان التوكيل لو كان بشراء رقة لا يجوز كما لا يجوز
 في الكفاح كذا قالوا بدائع في الوكالة
في فصل واما بيان حكم الوكالة
 والوكالة لا تحتاج الى القبول وتبطل بالرد باب النجاس
 الوكيل بالخلع لا يملك قبض البذل من وكاله
باب بيان في فصل التوكيل بالطلاق
 اما التوكيل بالنيات اجماعا ودعا كما في حق لا يحتاج فيه الى اخصوصه كحد
 الزنا وشرب الخمر فانه ينفذ فيه التوكيل بالنيات لانه يثبت عند ابي
 بالبينة او بالاقرار من غير خصومة وان كان مما يحتاج فيه الى اخصوص
 كحد السرقة وحد القذف فيجوز التوكيل بالنيات عند ابي حنيفة ومحمد
 وعند ابي يوسف لا يجوز ولا يقبل البينة فيها الا انه الموكل وكذلك
 التوكيل بالنيات القصاص على هذه الاختلاف وجه قول ابي
 يوسف انه لا يجوز التوكيل في الاستيفاء فلا يجوز بالنيات لان
 الالابات وسيل الى الاستيفاء ولها الفروع من الالابات والاستيفاء
 وهذا ان امتناع التوكيل بالاستيفاء لم يكن الشبهة وهي منعده في
 التوكيل بالنيات واما التوكيل بالاستيفاء حد القذف والسرقة
 فان كان المعقوف او المسروق منه حاضرا وقت الاستيفاء جاز لانه
 ولاية الاستيفاء الى الامام وانه لا يقدر على ان يتولى الاستيفاء بنفسه
 على كل حال وان كان غائبا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يجوز لانه
 عدم اجور ان لا احتمال للعفو والصالح وان لا يجهلها وقال بعضهم لا يجوز
 لان ان كان لا احتمال للعفو والصالح فيجوز الاقرار والتصديق وهذا
 عندنا وقال الشافعي يجوز التوكيل بالاستيفاء حد القذف لنفسه ما كان
 وجه قوله ان هذا حق فله ان يسبيل من استيفاء بنفسه وبنايته
 كما في سائر الحقوق ولنا القول على قول بعض المشايخ وهو ما ذكرنا
 انه يحتمل انه لو كان حاضرا لصدق الرامه فيها رماه او لترك اخصوص
 فلا يجوز استيفاء احد مع الشبهة والشبهة لا تمنع من استيفاء سائر
 الحقوق ويجوز التوكيل بالتفويض بالنيات واستيفاء بالاتفاق وللوكيل
 ان يتوفى سواء كان الموكل حاضرا او غائبا لانه حق العبد فلا يسلط
 بالشبهات بخلاف احد والقصاص ولهذا يثبت بشهادة رجل
 وامرأتين واسبب سائر الحقوق وبخلاف الحدود والقصاص

واما التوكيل باستيفاء القصاص فان كان الموكل هو الولي حاضرا
لا نه قد لا يقدر على الاستيفاء بنفسه فيحتاج الى الوكيل وان كان
غائبا لا يجوز لان احتمال العفو قائم بجواز انه لو كان حاضرا لعفا
فلا يجوز استيفاء القصاص مع الشبهة وهذا المعنى انه عدم حالة
الخصومة به البيع في فصل

واما الشرائط من كتاب الوكالة
وفي الاقضية البينة على الوكالة انما تقبل على خصم جاهد عند تعلق
قضيته بنبوت الوكالة في غير خصم جاهد بناء على ان الله اذا قضى
على الغائب ينفذ فلو قضى بالوكالة على خصم جاهد بعد ظهور عدالة
الشهود ثم حضر الوكيل غير جاهد ليقضى بتلك البينة ولا يحتاج الى
اعادة البينة على الوكالة وقد مر وكذا لو اقام شاهد واحد على
غيره او وارث اخر فصل المكر في دعوى

الوكالة من كتاب الدعوى
وفي الجا مع البر دعوى لخصم الاب كحق على الصبي فاذا لا يخرج عن
الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وابن
الله فانها لا يخرج عن الخصومة بالقرار لا تقبل البينة من الوكيل في الخصومة
في غير خصم جاهد على وى الله ولو قضى عليها صح لانه قضى في المختلف
فيه قضية في باب التوكيل بالخصم
من كتاب الوكالة

البائع في الخصومة هو الموكل لان بيعه كلامه القائم به حقيقة
ولهذا يرجع حقوق العقد اليه الا ان الموكل يقوم مقامه شرعا في
فسخ احكامهم مع البينة لفسخ البينة على مباشرة خصمه
بدايع في فصل واما الذي يرجع الى المعقولة

من كتاب البيوع
اذا ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق هو له بالكونه وببعضه
والخصومة فيه وجا بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر
الوكيل احد الموكل قبله حق واراد ان يثبت الوكالة لا يسمع حتى
يحضر خصما كان احضر رجلا يدعى عليه حقا للموكل المدعى عليه مقر
او جاهد فالقاضي يسمع منه ثم يدعو الوكيل على الوكالة وينفذ الوكالة
فما حضر غيرهما اخر يدعى عليه حقا للموكل لا يحتاج الى اعادة البينة و
يحكم له الله على كل خصم يحضر يدعى عليه قبله حقا للموكل فلو كانت
وكلة بطلب كل حق هو له قبل رجلا لعينه لم يسمع من شهوده على الوكالة
الا يحضر من اكل الرجل بعض المكر

في الاول من كتاب الوكالة
ويجوز للمخبر ان توكل وهو الذي لم تخطط له الرضا بكرا كان او ثيبا
من وكالة في سحابة في فصل

التوكيل بالخصومة
واما المشايخ اخذوا بذلك وعليه الفتوى مجمع الفتاوى
في فصل ولاية الوكيل وعدمها

الولاية المفوضة الى اثنين لا يمكنه احدهما كالتوكيلين والوصيين
والناظرين والقاصيين والحكامين والمودعين والمستوطلين
الاستبدال والادخال والاضلاع الا في مسئلة ما اذا شرط الوقف
النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف الافراد وان فلان
كما في انتخاب من الوقف استبانه من كتاب

الوكالة من الفن الثاني
واذا وكل احد البالغ او المأذون مثلهما حاز وان وكلا صبيين
محجورا عليه بطلب البيع والشراء او عبدا محجورا جاز ولا يتعلق
برهما حقوق ويتعلق بموكلهما فان احتج العبد ترجع العروة عليه
ولو بلغ الصبي لا ترجع العروة عليه يجوز لوصي اليتيم ان يوكل بكل
يجوز ان يفعل بنفسه في امر اليتيم والوكيل بالخصومة اذا اقر
على موكله في مجلس القضاء يصح وفي غير مجلس القضاء لا يصح
ولو وكله بالخصومة غير جائز الا اقرار عليه يصح في ظاهر الرواية
واما يصح الاستئذان اذا كان موصولا واختار بعضهم انه يصح
موصولا ومفصولا ولو كان التوكيل لمسؤول الخصم واستئذنا
الاقرار موصولا لا يصح فصل المكر

من كتاب الوكالة في سبانه اوله
يصح وكالة الصبي العاقل والعبد المأذونين كائنا او محجورين
لاراد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خطب ام سلمة
رضي الله عنها قالت ان اولياي رغبت فقال صلى الله عليه وسلم
ليس فيهم من يكبره عنك قال نعم وابن ام سلمة قم فزوجك امك مني فزوجها
من رسول الله وكان صبي بدايع في فصل

واما الشرائط بالخصم
رجل وكل رجلا بان يبرأ خصمه عن الدعاء والخصومات فابرأه ولم
يضاف الا برأه الى الموكل لا يصح خلاصة
في الفصل الرابع عشر من كتاب الدعوى
فان كان اراد الوكيل في القاضي في هذه الوجوه ان يصح عنده الوكالة

وبينها بالبينه ويأخذ كتاب القاضى الى قاض اخر قبل بينه على غير خصم
وكتب لذلك الى قاض اخر لان حضرة الخصم ليس بشرط لقبول البينة
لاجل الكتاب كما لو قامت على مال ادب القاضى
للمختص فى الباب الثامن والستين

الوكيل بالخصوصة يملك الاقرار على موكله في المحلة عند اصحابنا الثلثة
وبالزفر والى فنى لا يملك والاب والوصى وامر القاضى لا يملك
الاقرار على الصغير بالاجماع وجه قوله ان الوكيل بالخصوصة يملك
في المنازعة والاقرار تالم فلما بينا وله التوكيل بالخصوصة فلا يملك
الوكيل ولنا ان التوكيل بالخصوصة لتوكيل بالاجاب الذى هو صريح
عند الله تعالى وقد يكون ذلك اقرارا وقد يكون اقرارا فذا اقر
على موكله دل ان اقر هو الاقرار فينفذ على الموكل كما اذا اقر على موكله
وصدق الموكل ثم اختلف اصحابنا الثلثة فيما بينهم قال ابو ج
محمد يصح اقراره في مجلس القاضى غيره وقال ابو يوسف يصح
في المجلس وغيره وجه قوله ان التوكيل لفوض بالملك الموكل الى
غيره واقرار الموكل لا نفق صحته على مجلس القاضى فكذا اقرار الوكيل
ولما انه فوض الامر اليه كمن في مجلس القاضى لان التوكيل بالخصوصة
اي جواب الخصوصة وكل ذلك يختص بمجلس القاضى الاثر ان الجواب
لا يلزم في غير مجلس القاضى وكذا الخصوصة لا يندفع باليمين في غير مجلس
القاضى فينفذ بمجلس القاضى الا انه اذا اقر في غير مجلس القاضى يخرج منه
الوكالة وينفعل لانه لو بقى وكيلا لبيعه وكيل بالافرا عينا لان
الاقرار لا يسمع فيه التناقض والاقرار عينا غير موكل به
من وكاله البدائع في فصل ما اذا كان

حكم الوكالة
قال في الهداية والوكيل ليعض العين لا يكون وكيل بالخصوصة لانه
ايمى محض والقبض ليس بمبادلة فاشبه الرسول حتى ان من وكل
وكيلا ليقبض عبده فاقام الذى فوض فيه يد البينة ان الموكل راجع
ايام وقفت الامر حتى يحضر الغائب استخى ناحيته لاحضار البينة
على البيع وصار كما اذا اقام البينة على ان الموكل عزله عن ذلك
فانها تقبل في قصده سراج الوهاج
عنه سراج قوله والوكيل لقبض الدين وكيل
بالخصوصة منه كتاب الوكالة
ولو وكل بالخصوصة واستثنى الاقرار ونزكية الشهود في عقد التوكيل

بكل متصل جاز ويصير وكيل بالانك رسوا وكان التوكيل من
الطالب او من المطلوب في ظاهر الرواية وروى عن محمد
اذا وكل الطالب واستثنى الاقرار يجوز وان وكل المطلوب لا يجوز
والصحيح جواب ظاهر الرواية لان استثناء الاقرار في عقد
التوكيل انما جاز بحاجة الموكل اليه لان الوكيل بالخصوصة يملك الاقرار
على الموكل عند اصحابنا الثلثة فلو اطلق التوكيل في غير استثناء
لتصرفه الموكل وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين التوكيل
في الطالب وفي المطلوب كانه كل واحد منهما محتاج الى التوكيل
بالخصوصة والله اعلم بهذا اذا وكل بالخصوصة واستثنى الاقرار
في العقد فاما اذا وكل مطلقا ثم استثنى الاقرار في كلام منفصل
يصح عند ابو يوسف وعند محمد لا يصح واما التوكيل بالاقرار
فذكر في الاصل انه يجوز وذكر الطحاوى انه لا يجوز ويجوز التوكيل
بالخصوصة من المضارب والشريك شركة العنان والمفاد منه
والعبد الماذون والمملوك لانهم يملكون الخصوصة بالنفس فملكون
تقويضها الى غيره نعم بالتوكيل ويجوز منه الذمي ما يجوز من المسلم
لان حقوقهم مصنوعة مدعية عن الضمان كحقوقنا
من وكاله البدائع في فصل ما اذا كان

ولو وكل بالخصوصة غير جاز الاقرار عليه يصح في ظاهر الرواية
انما يصح الاستثناء اذا كان موصولا واحدا بعضهم انه يصح موصولا
ومفصولا ولو كان التوكيل لسبب الخصم واستثنى الاقرار موصولا
لا يصح ولو وكله غير جاز الا انكاره عند محمد خلافا لابي يوسف
فواقر في غير مجلس القضاء لم يصح عندهما لانهما يخرج من الوكالة
كالاب والوصى اذا لم يصح اقرارهما لا يملك ان الخصوصة في تلك
الحالات وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه عند غيره القاضى
فصل المكره في اوائل كتاب الوكالة
وفي الاقضية التوكيل بالخصوصة اذا اقر على موكله في مجلس القضاء
يصح وفي غير مجلس القضاء لا يصح وقال ابو يوسف ولا لا يصح
اصلا ثم رجع وقال يصح في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء
خلاصة في الفصل الثاني من كتاب الوكالة
من كتاب الوكالة

رجل وكل رجلا بالخصوصة وانه حقوقه من الناس على ان لا يكون
وكيلا فيما يدعى على هذا الموكل ما ثبت التوكيل المالك ثم ان المدعى
عليه يريد الدفع لا يسمع المدفع على الوكيل خلاصة

في الفصل الثاني من كتاب الوكالة

وفي الخلاصة ولو وكل رجلا بقبض الدين فقام التوهم البينة ان قبض الطالب قبلت وعندهم لا تقبل بناء على ان الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة عند ابيه حنفية وعندهم لا يملك والمحال حنفية منها الوكيل بقبض الدين وقد ذكرنا ان الوكيل بالخصومة لا يملك القبض او يملك وكذا الوكيل بالتقاضى والوكيل بالمجازاة ليس له التماسه والقبض والوكيل بالقسمة والوكيل باخذ الدار بالشفقة والرجوع في الريبة فلم ان يحاصموا ويقبضوا ومنها الوكيل بقبض العين وليس له ان يحاصم بالاجماع والوكيل بدفع الغصب وله ان يحاصم ويكلف العاشر الوكيل بالحفظ فليس له التماسه الكل في شرح الثاني وفي الصغير لو قال الرجل لاخر وكلتك بقبضتي في كل حق له قبل اهل بيته كذا افرو ووكيل بالخصومة في كل حق له قبل اهل بيته ببلدة يوم التوكيل وما يحدث استخفافا ولو قال وكلتك بقبضتي قبل فلان بقبضتي بالخصومة في كل حق يكون موجودا يوم التوكيل فنفس الحكم من اوانه لو قال

وفي المبسوط اذا وكل بقبض دين له فقام التوهم البينة انه قد اوفاه الطالب قبلت البينة في قول حنفية رحمه الله لان الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة فيكون خصما غير الموكل فيما يدعى عليه من وصول الحق اليه وعند ابيه يوسف ومحمد رحمه الله الوكيل بقبض الدين كالوكيل بقبض العين لانه نائب محض يقتصر وكالته على امره فلا يملك الخصومة ولا يكون خصما فيما يدعى عليه الموكل وقا بالرسول فان الرسول يملك قبض الدين ولا يملك الخصومة فكذلك الوكيل لا يملك واحد منهما لا بالحقة شئ من العبد والوجه حنفية يقول الوكيل بقبض الدين وكيل بالمباذلة فكونه خصما كالوكيل بالبيع وبما في ذلك من الديون نقصني بامثالها فان الموكل وكل به يملك المطلوب في ذمته بما يستوفيه بخلاف الوكيل بقبض العين فليس له من معنى التملك شئ ثم قبض الدين من وجه مباذلة وفي وجه كانه عين هو الموكل لان من المدين لا يجوز الاستبدال به فاعتبار شبهة بقبض العين فلنا لا بالحقة العدة في المقبوض ولا اعتبار شبهة بالمباذلة فلنا يملك الخصومة وليس كالرسول فان الرسول لا يبيع الا بحاصم بخلاف الوكيل وكذلك في قبض الدين وهذا لان الرسالة غير الوكالة الا ان كان الصانع سمي محمدا عليه السلام رسولا الى اهل كل قول في بابها الرسول وفيه الوكالة

بقوله لو قل است عليكم بوكيل وقال له وما انت عليهم بوكيل وظهرت المعاصرة بينهما ولو شهد احد ان هذا من التجهل وكبلا في الخصومة في الدين الذي على فلان وشهد اخر انه وكله بقبضه قبلت لشهادتهما عند ابيه حنفية رحمه الله في الخصومة والقبض جميعا وعند ابيه يوسف ومحمد تقبل في القبض اذا اقر المدين بالقبض ولا تقبل في الخصومة اذا جحد الدين وعند ابيه لا تقبل في احد منهما بناء على ما ذكرنا ان الوكيل بالخصومة يملك القبض عندنا والوكيل بالقبض يملك الخصومة عند ابيه حنفية فقد تفق ان هذا ان على الحكمين معنى وان اختلفا في الجبان فذلك لا يمنع قبول الشهادة كما لو شهد احد بها بالتجدي والاخر بالهبة وعند ابيه الوكيل بالقبض لا يملك الخصومة فقد اتفق ان هذا ان على ثبوت حق القبض له فاما ان هذا جحد الخصومة احد بها فثبت ما اتفق عليه دون ما تعد به احد بها وعند ابيه الوكيل بالخصومة لا يملك القبض والوكيل بالقبض لا يملك الخصومة فان هذا بكل واحد من الامرين واحد لا يتم الحكم بشهادة الواحد

شرح الجاهل الجاهل المسحى بالخير لا اياك

الحصية قبيل باب في الوكالة بالبيع

رجل وكل رجلا بقبض دين له فقام التوهم البينة ان لا يكون وكبلا فيما يدعى عليه هذا الموكل فثبتت الوكيل انما ان المدعى عليه يريد الدفع لا يسمع الدفع على الوكيل ولو وكل رجلا بالبيع والشراء على ان لا يتخلو به احمقون بالبيع هذا الشرط قبض الحكم من اوانه لو قال

انما في اذا وكل رجلا بقبض دين له فان الغائب لا يكون هذا الوكيل وكبلا بالخصومة في قولهم حتى لو غاب الموكل وجحد الدار في يده ملك الغائب لا يكون للوكيل استيفاء ذلك بالبينة من وكالة

في الفصل الثالث من كتاب الوكالة بالخصومة

وجوز التوكيل بقبض الدين لان الموكل قد لا يقدر على الاستيفاء بنفسه فحتاج الى التفويض الى غيره كما في التوكيل في البيع والشراء وغيرهما من التصرفات الا ان التوكيل بقبض الدين لا يملك القبض في المجرى انما يجوز في المجلس لا في غيره لانه الموكل انما يملك القبض في المجلس لا في غيره وادان قبض الدين من التوهم برب التوهم لان القبض الصحيح لوجب البراءة وجوز قبض الدين لانه يملك القبض

الحكم

تقدم قبض عين في يد رجل لا يملكه هذا الوكيل

ينفقه وقد لا يتبين له القضا بنفسه فيحتاج الى التفويض الى غيره
سواء كان الموكل حراً او عبداً اماً ذوقاً او مكاتباً لانها يمكن ان
القضا بنفسه فيملك ان التفويض الى غيره هو الصفت
بدائع في فضل واما الشراطة

كتاب الوكيل

وفي المنتقى الوكيل يقبض الدين ثم حضر وكيل آخر يقبض الدين
ليس له ان يقبض من الوكيل ولو وكل الثاني يقبض كل شيء
له ان يقبض من الوكيل ولو وكل الثاني يقبض كل شيء له ان يتم
منه يد الوكيل وليس للوكيل الاول ان يقبض من الثاني شيئاً ولو وكل
رجلاً يقبض دار وقال وكلتك ليقبض الدار التي في موضع
كذا في بد فلان يقبض الوكيل ثم وكل اخر اجبر بمثل ما وكل به
في موضع هذه الدار بعينه فان كان الاول قد قبض الدار قبل
ان يوكل الثاني فلت في ان يقبضها من الاول فان وكل الثاني
قبل ان يقبضها الاول فليس للثاني ان يقبضها منه والشيخ ابي
يعقوب لا يشبه له ليس بعينه وفي الاصل الوكيل ليس له ان يوكل
غيره ولو وكل رجلاً يقبض كل من له ثم حدث دين فله قبضه
استحقاقاً ولهذا لو وكله ليقبض فله الدار يتناول كذا و
الوكيل ان يقبض الدين لا ينفرد احدهما ولو قبض احدهما
المطلوب حتى يصل الى الآخر وفي الجامع الوكيل يقبض الدين
اذا وكل في غيبه له صح حتى لو قبض وهلك في يد لا يضمن
ولو قال الموكل خذ هذا المال فلان او انت بافلان فادفعها
الى فلان فايها قضى جاز استحقاقاً وفي القدوري
وليس للوكيل ان يوكل بها وكل من الا ان ياذن له الموكل او يقول له
اعمل برأيك فان وكل بغير اذن موكله فحقه وكيله بجزء جاز
فان محقه بغير حضرة فاجاز الوكيل الاول جاز وفي المنتقى
اذا علم المديون انه ليس للوكيل ان يقبض مع هذا دفعه فاما غيره
بمنزلة الوديع للدافع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغائب له
ذلك وان صاع في يد المدفوع اليه صاع في مال الدافع ولم يكن
على القابض ضمان فان قدم الغائب فاجاز القبض ان صاع
بعد الاجازة كان من الطلب فصار كانه وكل بعد قبض المال
المديون اذا قال للوكيل لا امن ان يحجز الطالب اذا حضر
فاضمن له ما يقبضه للطالب مني فضمنه وكذا لو لم يضمن لكنه
قال قبض منك على ان ابرأك من فلان فاكسر الطالب مني فضمن

وقبض المال من المطلوب له ان يرجع على من اخذ منه فان كان مصدراً
اياه انه وكيل وكذا الاب اذا قال للثاني حين يقبض المهر قبض
منك على ان ابرأك مني فلو رجعت على الزوج رجوع هو على
الاب وفي شرح الطحاوي رجل قال لآخر وكلني فلان بقبضه له
عليك من الدين لا تجلو اما ان يصدق المديون او بكذبه او سكوت
انه صدقة يحجز على انه يدفع اليه وليس له ان يبرأ بعد ذلك وان
كذبه او سكوت لا يحجز على دفعه لكن لو دفعه مع هذا ثم اراد ان يبرأ
ليس له ذلك بعد ذلك من حار الموكل او اقر بالوكالته مضطراً لا مرد
ان اكسر الوكاله يأخذ منه الغريم والغريم يرجع على الوكيل ان كان
كافراً وان استهلكه بضمنه مثله وان هلك في يد ان صدقة لا يرجع
عليه وان صدقة بشرط عليه الضمان او كذبه او سكوت يرجع ثم اذا
رجع الموكل على الغريم ليس له ان يرجع على الوكيل ثانياً ولو اراد
الغريم ان يحلف بانه ما وكلته كان له ذلك وان دفع عنه سكوت
ليس له ان يحلف المطالب الا اذا عاد الى التصديق ان دفع
فمن حجه وليس له ان يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق
اولم يجد كنهه يرجع على الوكيل والموكل ان يحلف الغريم وفي
ابن حبه والسكوت بانه ما لم يعلم انه وكله ان حلف مضطراً لا مرد
ان نكل لا ضمان على الوكيل وان شاك لم يحلف الغريم لكن
يحلف الطالب بانه ما وكله فان حلف استقر الضمان على
الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا اذا ادعى انه وكيل
فان قال لم يوكلني ولكن ادفع الدين اليه فانه سيجبر قبضه وعلى ضمانه
ليس له ان يدفع الدين ولا الوديع وان دفع صار ضماناً
ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان رجل استقر
من رجل الف درهم وقال ادفعها الى رسولي فلان فقال المقرض قد
دفعتها وقال الرسول قد قبضتها منه وجهه المستقرض ان يكون
المقرض قد دفع لا يلزم المستقرض شيء وعلى الاصل الوكيل يقبض
الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب وقوت المقتضى
والوكيل يقبض الدين اذا وهب الدين من الغريم او ابرأه او
ارثمن به لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع ولو اخذ به كفيلاً جاز فلو امره
المديون يأخذ الرهن فقال له خذ هذا رهناً مني يا نيك المال
الي تملكه ايام فملكك الرهن لا ضمان على الوكيل وكذا الوصي لو
أخذ الرهن والورثة كالمكابر والوكيل يقبض الدين ليس له
ان يقبل كونه والوكيل للمضار الدين اذا دفع الدين بغير بينة

ولا كتابة برادة لا يضمن الا اذا قال له لا تدفع الا بشرط ولو قال الوكيل
اشهدت وانكر الموكل القول قول الوكيل ولو دفع الموكل المال
الى الطالب ثم دفع الوكيل ان علم بدفع الموكل صمن والا فلا و
في المنتقى لو مات الطالب ولم يعلم الغريم فذبح المال الوكيل
لا يبرأ وله ان يسترده ولو علم بموته ليس له ان يضمن الوكيل ان
صانع عنده وعند محمد يضمنه وكذا لو وهب الطالب المال
او ابراءه ثم دفع الوكيل ضمنه ان علم به ويرجع الموكل على الطالب
ان لم يعلم الوكيل ولا يجوز ان يكون الواحد وكيل في القضاء
والاقتضاء ويجوز الموكل يتقاضى الدين وقبضه من غير رضی
أخصم ولا يقول هذا الوكيل يموت المطلوب ويقول يموت الطالب
ولو قال الوكيل قبضت المال حال حياة الموكل وسلمته اليه لم يضمن
الابحجه فان احتال الطالب بالمال وبراء المطلوب ليس الوكيل
ان يقبض المال منه المحتال عليه فان تورأ المال على المحتال عليه واما
الدين الى المحيل فمرد على كالتة ولو اشترى الموكل بالمال عبدا فاشتري
او رد بالعبث بطل لو الفسخ فالوكيل على كالتة ولو احتال الطالب
كفلا ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو وكل رجلا بقبض دين له
على اب الوكيل او ابنه او عبده او عبدا عنه لانه لا يصح لوكيل القبض
من عبده نفسه سواء كان عليه دين او لا وكل من لا يقبل شهادته
به اذا قال قبضت وهلك عندي فالقول قول الوكيل والوكيل
يقبض الدين بمالك من قبض بعضه الا اذا قال له لا تقبض الا جميعا
كذا في الاصل جميعه وفي التصور اذا وكل له دين ببراءة نفسه
صح ولو وكل بقبض الدين من نفسه او من بعده لا يصح الوكيل ان
يقبض الدين لا يملك احدهما قبضه والوكيل ان يرد الدين
وقضى الدين لاحدهما ان يفعل الوكيل بالاجاز ليس له قبض
الاجر وجب المستاجر من وكاله

قبض الكرم في بيتا من اوله

ولو كان لرجل على رجل دين في ان ان الى الغريم وقال ان الطالب
امرني بقبضه منك ثم صدقة الغريم واراد ان يدفع اليه لا يمنع
منه وان اتى ان يدفع اليه يجبر على الدفع بالدين وفي العيس لا يجبر
عليه والفرق ان التصديق في الدين اقرار على نفسه فكل من
مجبور على التسليم وفي العيس اقرار على غيره فلا يصح الا بتقديرون
ذلك الغير وان لم يصدق لم يجبر على الدفع فان دفع اليه ثم جاء الطالب
فان صدقة مضى الامر وان كذبه وانكر ان يكون وكله بذلك فهذا

على كالتة اوجه اما ان صدقة ودفع اليه واما ان كذبه ومع ذلك
دفع اليه واما ان لم يصدق ولم يكذبه ودفع اليه فان صدقة
في الوكالة ولم يضمنه ثم جاء الطالب ليقال له ادفع الدين الى
الطالب ولا حول لك على الوكيل لانه لما صدقة في الوكالة فقد اقر
بوكالته واقرار صحيح في حق نفسه فكل من يقول ان الوكيل كان محققا
في القبض وان الطالب ظلم لم يضمنه فكل من يقول ان الوكيل كان محققا
الظلم على محض وان صدقة وضمنه ما دفع اليه ثم حضر الطالب فأنه
منه يرجع هو على الطالب لان الغريم وان اقر ان الطالب محقق
في القبض يصدق اياه في الوكالة فعنده ان الطالب مبطل فيه
ظالم فيما يقبض منه فاذا ضمنه فقد اضاف الضمان اليه بالصدق
الطالب منه بغير حق واذن الضمان الى المقبوض المضمون صحيح
لما اذا قال يا غصبك فلان فعلى وان كذبه في الوكالة ومع ذلك
دفع اليه له ان يضمن الوكيل لان عنده انه مبطل في القبض
انما يدفعه على رجاء ان يكون الطالب وكذا اذا لم يصدق ولم
يكذب لانه لم يوجد منه الاقرار بكونه محققا في القبض فكلما يرجع
عليه بدائع في فصل واما بيان حكم الوكالة

وفي شرح الطحاوي قال ومنه قال رجل قد وكلني فلا يقبض عني عليك من
الدين فانه لا يحلوا اما ان يصدق المدون او يكذب او يكت
فان صدقة يجبر على دفعه اليه او اذا دفع فليس له ان يسترده
بعد ذلك وان كذبه او سكت لا يجبر على دفعه ولكن لو ادفعه
مع ذلك ثم اراد ان يسترده لم يكن له ذلك فبعد ذلك اذا
جاء الموكل فان اقر الوكالة مضى الامر على وجهه وان انكر الوكالة
فانه باء خذ يمينه من الغريم والغريم يرجع على الوكيل ان كان قائما
فان استمر ملكه يضمنه مثله وان هلك في يده ان صدقة لا يرجع
وان كذبه او سكت او صدقة وشهد عليه الضمان فانه يرجع
ثم اذا رجع الموكل على الغريم فاراد الغريم ان يحلف بالله ما وكله
كان له ذلك انه كان دفع المال الى الوكيل على تصديق فان كان
دفعه سكت فليس له ان يحلف الطالب ولكنه يرجع على الوكيل
والوكيل ان يحلف الغريم في الكجود والسكوت ما بعد ما تعلم انه وكله
فان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على الوكيل وان شاء
لم يحلف الغريم ولكنه الطالب بالسد ما وكله فان حلف سقر الضمان
على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا كله في الدين واما

في الوديعه فاذا قال عندك فلان وديعه ولكنني بقبضها وصده قد المودع
ثم امتنع عن دفعها اليه كان له ذلك تأثير حائيه في التاسع
عشر من كتاب الدعوى

الوكيل يقبض الدين اذا وكل من في عياله صح حتى لو قبض وحك في يده لا يضمن
ولو قال الموكل خذ هذا المال يا فلان او انت يا فلان فادفعها الي فلان فاما
قضى حازه المديون اذا قال للوكيل لا اعني ان يحجز الطالب اذا حضر فاضم الي
ما يقبضه للطالب مني فضمن صح وكذا لو لم يضمن لكنه قال اقتصر منك
على ابراهيم من فلان فانكر الطالب وقبض المال من المطلوب له ان يرجع
عليه من اخذ منه وان كان مصداق اياه انه وكيل وكذا الاب اذا قال
لخاتن حين يقبض المهر اقتصر منك على ابراهيم من مهر بنتي فلورجعت
عليه الزوج فالزوج يرجع على الاب رجل قال لاخر ولكني فلان بقبض مال
عليك من الدين لا يخلو اما ان يصدق المديون او يكذب او سكت ان صده
يجبر على ان يدفع اليه وليس له ان يسرد بعد ذلك وان كذبه او سكت
لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه مع هذا ثم اراد ان يسرد ليس له ذلك
الوكيل يقبض الدين من رجل اذا اوجب عليه من جنس الدين المطلوب فقبض
المخاصه والوكيل يقبض الدين اذا اوجب الدين من الفقيه او ابراهيم او
ارتحن به لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع ولو اخذ بكفيل على ان ابراهيم لا يجوز
لانها حواله والوكيل يقبض الدين ليس له ان يقبل الحواله والوكيل يقبض
الدين اذا دفع الدين بغير بينه ولا كتاب براه فلا يضمن الا اذا قال له لا دفع
الا بشعور ولو قال للوكيل اشهدت وانكر الموكل القول قال الوكيل ويجوز
الموكل يتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم ولا يقول هذا الوكيل
بموت المطلوب وينزل بموت الطالب ولو قال للوكيل كنت قبضت
المال حال حياة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الابحجه فان احتال الطالب ليأكل
على اخر و ابراهيم المطلوب ليس للوكيل ان يقبض المال عن المحتال عليه وان
تور المال على المحتال عليه وان تور المال على المحتال عليه وعاد الدين الى
المحيط في الوكيل عليه وكالته خزانه المتقنين في الوكالة
بالمقصود والقضاء من كتاب الوكالة

وفي الزيادة رجل وكل رجلا بطبق كل صوم هو له قبل فلان او قاضي دينه
او خصومه عند القاضي فانه يقبل منه وان لم يكن معه خصم ان عرفه القاضي
باسمه ونسبه وان لم يعرفه لا يقبل منه حتى لو غاب الموكل واحضر الوكيل
رجلا واراد اثبات حق الموكل عليه لا يمكن ذلك ما لم تقم البينه ان الذر سماع
ونسبه قد وكله بذلك لانه اذا لم يعرفه القاضي على ان يحجي رجل الى القاضي
وبتسم باسم غيره وينسب نفسه بنسبه فيقول عند القاضي فيجب في الوكيل

وياخذ غريم ذلك المسمى وياخذ المال منه بحكم الوكالة ولم يكن للوكيل
عليه حق قط وهذا فصل القضاء عنه فاعلم ان القاضي لم يعرف
الموكل باسمه ونسبه فغاب الموكل واحضر الوكيل رجلا للموكل عليه مال
واقام البينه ان الذر وكله فلان من فلان فثبت بينه وبكفيه اقامه
البينه على ان الموكل فلان من فلان وانما لا يقبل بدون هذا لان القاضي
انما يقضي للموكل بحضرة الوكيل فان لم يعرفه القاضي باسمه ونسبه ولم يده
هو فلو قضى يكون قضاء للمجهول هذا اذا لم يحضر الموكل خصما عند
القاضي وقت التوكيل فانه احضر خصما فقال وكنت هذا الرجل يعني هم
عني مع هذا الرجل ومع كل من له عليه حق بالكوفة فان القاضي يقبل الوكيل
ويجعله خصما وان لم يعرف الموكل باسمه ونسبه وفي فوائد الامام ظاهر
الدين رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل القاضي على رجل انه وكيل
من جنة فلان الغاب بانبات حقوقه ويؤنه على الناس والغاب
على هذا اذا فام يجب المدعي عليه لكن وكيل اخر من وكلاء باب القاضي ابا
بحضرة المدعي عليه وقال انه موكل يقول ليس علي هذا العشرة وليس لي
علم بهذه الوكالة فقام الوكيل شاهدين على التوكيل وحكم احكامهم القاضي
فقضى القاضي بنبوت وكالته والمدعي عليه سكت لا يصح هذا الحكم ولا
لا يصح وهو وكيل لان شرط قبول البينه اني راى الخصم ولم يوجد فينبى
الكره في نوع ظهور الوكيل له من كتاب الدعوى

ولو وكل يقبض ودية ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته و
هكك او قال دفعت اليه وانكر الورثة صدق ولو كان دينه لم يصدق
لان الوكيل في الموضوعين حكمه امر لا يملك استيفاء كغيره حكمه امر
لا يملك استيفاءه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان
كان في الضمان عن نفسه يصدق فالوكيل يقبض الوديعه فيما يحكيه ينفق
الضمان عن نفسه ويصدق الوكيل يقبض الدين فيما يحكيه بوجب الضمان
على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق ولو ابحجه

في الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل
من كتاب الوكالة

كل بين ادعى البطلان لانه المستحق قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان
في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بعين الدين اذا ادعى موت
الموكل ان قبضه ودفع له في حياته لم يقبل لا بينه بخلاف الوكيل يقبض
العين والفوق في الوكيله الا شهاب لابن نجيم

الدين يصدر فيهما يدعي من برائة نفسه عن الضمان لانه يكون منكرا
للضمان ولا يصدر في ايجاب الضمان على الغير
في الفصل الثاني من كتاب الوكالة

الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل كما في القول
قوله لانه بين يدعي اصال الامانة الى صاحبه فقبل قوله ولو ثبتت
المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فقال الوكيل قبضت
المالك من المقرض ودفعت الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قول الوكيل
لان الوكيل يريد بهذا الزام المالك على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب
المالك على الموكل من وكاله فاصححان

في فصل التوكيل بالخصوصية

الوكيل يقبض الدين اذا ذهب الدين من الغريم او ابراه عنه او اخذ
او اخذ به رهنا لا يجوز لانه تصرف في غيره فاصحح ان الوكيل
بالقبض انما يملك القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمنع عنه
وذلك بان القبض جنس اوجب بصفته او اجود منه فاكل ما
للموكل ان يمنع عنه اذا عرض له المطلوب فليس للوكيل بالقبض
انك كالشراء بالدين والاستبدال ولو اخذ كفيلا بالمال جاز له
ان ياخذ اياهما لان الكفالة بالمال تولي به

في الفصل الثالث والثلاثين

الوكيل يقبض الدين اذا اخذ العوض من الغريم والموكل لا يرصني ولا يخذ
العوض للوكيل ان يرد العوض على الغريم ويطلبه بالدين
القصاص في الدماء الاول من كتاب الوكالة

الوكيل يقبض الدين بملك الخصوصية في اثبات الدين اذا انكر الغريم
عنه اذ حنثه وعندهما لا يملك وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
فيملك اقامة البيعة وكذا لو اقام المدعي عليه البيعة ان صاحب الدين
قد استوفى منه او ابراه عنه قلت بيعة عنده وعندهما لا يملك ولا يقبل
ووجهوا في الوكيل يقبض الدين اذا انكر منه في بدوانه لا يملك الخصوصية
حتى لا يملك اقامة البيعة ولو اقام المدعي عليه البيعة انه اشتراها من
الذو كله بالقبض لا يستمع بيعة في اثبات الشراء ولكنها تستمع لدفع
خصوصية الوكيل في اكمال الى ان يحضر الموكل قالوا في الوكيل يطلب
الشفعة والبرء بالعيب وبالقسمة انه يملك الخصوصية وجه قولها
ان التوكيل لقبض الدين توكيل استغناء عن الدين فلا يتعد الى خصوصية
كالوكيل للمصداق ولا وجه حنثه ان التوكيل لقبض الدين توكيل
بالمبادلة والحقوق في مبادلة المال بالمال يعلق بالعاقبة في البيع

والاجارة ودلالة ذلك ان استغناء الدين لا يتصور لان
الدين اما ان يكون عبارة عن الفعل وهو تسليم المال واما ان يكون
عبارة عن مال حكمي في الذمة وكل ذلك لا يتصور استغناء ولكن
استغناء الدين عبارة عن نوع بيع وهو مبادلة المأخوذ العين بما
في ذمة الغريم وتلك بجهة القدر المأخوذ من المال فاشبهه ببيع والخصوصية
في حقوق مبادلة المال بالمال فيملكه الوكيل بخلاف الوكيل لقبض العنبر
لانه ذلك توكيل باستيفاء عين الحق لا بالمبادلة كانه عينه مقدور الاستيفاء
فلا يملك الخصوصية فيها الا بامر جدير فهو الفروع بين الفصيلين واذا
لم يملك الخصوصية لا تستمع بيعة المدعي عليه الشراء من الموكل بالقبض
لانها بيعة قامت لا على خصم ولكنها تستمع في دفع قبض الوكيل ويجوز
ان يكون البيعة مسموعة من وجه دون وجه كمن وكل الشا نا بنقل زوجة
الى حيث هو فوطا لهما بالانتقال فاقامت البيعة على ان زوجها قد
طافا كنت تستمع هذه البيعة في حق اندفاع حق الوكيل في النقل
ولا تستمع في اثبات الحق كذا هذا

في البيع في فصل
واما بيعة حكم الوكالة من كتاب الوكالة
الوكيل يقبض الدين بكونه وكيل بالخصوصية حتى لو اقامت عليه البيعة
على استغناء الموكل او ابراه يقبل والوكيل لقبض الدين لا يكون
وكيل بالخصوصية حتى ان من وكل وكيل يقبض عبدا فاقام الذر هو في
يده البيعة ان الموكل باعده اياه وقفت الامر حتى يحصل الغائب
من وكاله خزانة المقتنين في الوكالة بالخصوصية

رجل وكل رجل يقبض ليوثه من فلان والخصوصية فيها فاحضر الوكيل
المديون فاقرا المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام الوكيل البيعة
على الدين لا تقبل بيعة على الدين لان البيعة على الدين لا تقبل
الا في خصم وبأمر المديون ثم تمت الوكالة فلم يكن خصما الا ان
ان المديون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبيعة
مخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بيعة وان كانت
البيعة قائمة على المقر وكذلك الوصية اذا اقر المديون بالوصية وانكر
الدين في تمت الوصية الوصاية بالبيعة قبلت بيعة

في فصل في التوكيل بالخصوصية في الوكالة
ليس لوكيل قبض الدين توكيل غيره به كفاوت الناس في القبض
بخلاف وكيل البيع باع ثم وكل لخصم ثمنه من ثمنه عياله فله ذلك
فصولين في الفصل الرابع والثلاثين
رجل المديون ادفع الى الالف التي عليك فلان فحسب حيزه المطالب ان

بوكيل عنه فذبح واجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجازة فله على
ولو هلك ثم اجاز لا يعتبر الاجازة ولو اجاز حال قيام المال ولكن
المطلوب لا يجزى ويقول لا اجيز ان تدفع المال الى الطالب لا يعتبر قوله
لانه دفع اليه لاجل صاحب الحق عما ديه في الرابع

والعشر مائة

وذكر في هوى الاصل من شرح الحياوى ولوا دعى الموكل لقبض الوديعة
وصدق المودع لا يجبر على التسليم ولو كذبه او سكت لا يجبر ايضا ولو لم
لا يمكن من استرداده فان حضر المالك وكذبه في الموكل فله وجه واحد
لا يرجع المودع على الموكل وهو ما تقدم قد علم بشرط علمه بغيره وفي سائر
الوجوه يرجع عليه بعينه انه كان قائما وبقيته ان هلكا وذكر القاضي
في حقه الدين في باب الفضايل ما اريت من شرح اجماع الصغير عم في فصل
الموكل لقبض الوديعة اذا لم يؤمر المودع بتسليم الوديعة ومع هذا
سلم ثم لاسترداده حل له ذلك وذكر شيخ الاسلام علاء الدين في شرح
اجماع الصغير انه لا يملك الاسترداد لانه ساع في نقص ما اوجبه حاله وكان
والدريكة عن ظهر الدين المرغيبا في انه كان ترد في جواب هذه المسئلة
وكان يقول لا رواية لهذه المسئلة واذا لم يؤمر بالتسليم ولم يسلم حتى
منع في يومه حل بغيره قبل لا يضمنه وكان ينبغي ان يضمنه لان المنع من وكيل
المودع في زعمه بمنزلة المنع من المودع والمنع من المودع يوجب الضمان فكذا
من وكيله كذا اورد

عما ديه في الثالث

والثلاثون

رجل له مائة رجل من فوكل المدون لقض الدين من نفسه او من لغيره
لا يصح توكيله ولو وكل المدون لغيره او لنفسه من حق توكيله ولا يفتقر
على الجاهل في احوال وكاله فاسحا

المائة عشرة منها الموكل لقض الدين وقدره ومنها الموكل
لقض العين وليس له ان يخاصم بالاجماع ومنها الموكل باحضار
هل يملك قض الدين وقد ذكرنا الموكل بالملزمة وليس له المضمومة
والقضاء الموكل العشرة والموكل باخذ المذار بالتسعة والمودع
في الربعة فلم ان يخاصموا ويهبطوا والموكل بمراد الفاصد يخاصم
يختلف الفاضل الموكل باحضار ليس له المخاصمة الكل في شرح ابي
خلاصة في الفصل الثاني من كتاب الوكالة

رجل وكل رجلا لقض مائة يد حل فيه الواجب يوم التوكيل وما يحدث
بعد استخاها من الوكالة فاصحها
في الفصل التوكيل باحضار

فصل في التوكيل لقضاء الدين

ولو ان التوكيل المدفوع اليه المال قضى الدين من مال نفسه وامسك ما دفع
اليه الموكل جاز لانه لو لم يدفع اليه المرامم اصلا وقضى التوكيل
من مال نفسه جاز على الموكل لان التوكيل لقضاء الدين في اخصه وكيل
لبشره الدين من الطالب والموكل بالبشره اذا انقضى التمه من مال نفسه
جاز وههنا اوله ولو لم يدفع اليه شيئا ولكنه اهدى بقضاء دينه فقال التوكيل
قضيت وكذبه الطالب والموكل فقام التوكيل بينه انه قد قضى حجب
الدين قبلت بينته وبرر الموكل من الدين ورجع التوكيل على الموكل بما قضى
عنه لان الثابت بالبينه كالثابت حقا ومثله قد ثبتت قضاء الدين
بالبينه فلا ان يرجع فان لم يكن له بينته وكذبه الطالب والموكل فيقول
قولهما مع البين لانه التوكيل بدعوى القبض بغير ايجاب الضمان على
الطالب لانه يريد اسقاط الدين عن الموكل وكل ذلك بطريق المثارة
وهو ان يجبر المقيد من مضمونه على اقباض الطالب دينه عليه وله
على الموكل دين مثله فيلتحقان قصاصا والطالب منكرو وكذا الموكل
منكره لوجوب الضمان عليه وكان القول قولهما مع البين او يقال
ان التوكيل لقوله قضيت يدعى على الطالب ببيع دينه من الترخيم وعلى
المثارة الشراء منه وبها منكران وكان القول قولهما مع البين
يختلف الموكل العلم لانه يختلف على فعل غيره وهو قبض الطالب
وان صدق الموكل في القضاء وكذبه الطالب يصح على الموكل
دون الطالب حتى يرجع على الموكل بما قضى ويخضع الفاضل للطالب
لان الموكل صدق في دعوى الضمان عنه بامره وهو مصدق على نفسه
في تصدقه فثبت القضاء في حقه فيجب له عليه الضمان وهو مغني الرجوع
عليه بما قضى والطالب بالتكذيب منكر قبض حقه في ان القول قوله مع
بينته هكذا ذكر القدرى وذكر في اجماع ان التوكيل لا يرجع على
الموكل وان صدق الموكل لان حرج الرجوع بعينه وجوب القضاء ولم يؤمر
لان الطالب منكرا الا اننا نقول ان التوكيل لا يبرح وجوب القضاء
في حقه في ان الاول السببه والله اعلم ولو دفع الى ان
لا يتعفى دينه فقضاء الموكل بنفسه ثم قضاء التوكيل فان كان
التوكيل لم يعلم بما فعل الموكل فلا ضمان على التوكيل ويرجع الموكل على
الطالب بما قبضه من التوكيل وان كان قد علم بان الموكل قد قضاه
بنفسه وهو ضامن لان الموكل لما قضاه بنفسه فقد غفل التوكيل لا
ان غفل التوكيل لا يصح الا بعد علمه فاذا علم بفعل الموكل فقد علم بالوك
فصار مستغنيا في الدفع فيلزمه الضمان واذا لم يعلم فلم يوجد منه تعدي

فرضنا ان عليه وليس هذا الكا لوكيل باء الزكاة اذا ادرك الموكل بنفسه ثم ادعى الوكيل ان يضمن الوكيل علم باء الزكاة او لم يعلم عندا به حنيفة لان الوكيل باء الزكاة مأمور باء الزكاة هو اسقاط الفرض بتلك الحال في الفقهاء ولم يوجد ذلك من الوكيل كحصوله الموكل فينتج الدفع من الوكيل بعد ما مضى فيكون مضمونا عليه فاما قضاء الدين فعبار عنه اداء مال مضمون على القابض على ما ذكرنا والمدفوع الى الطالب مقبوض بحجة الضمان كونه مقبوضا بحجة القضا والمقبوض بحجة القضا مضمون على القابض كالمقبوض على سوم الشراء ويقال ان قضاء الدين فعبار عنه نوع معاوضة وهو شراء الدين بالمال والمقبوض من الوكيل مقبوض بحجة الشراء والمقبوض بحجة الشراء مضمون على المشتري بخلاف ما اذا دفعه على علمه بدفع الموكل لان هناك لم يوجد القبض بحجة الضمان لانعدام القبض بحجة القضا فينتج دفعه بايجاب عليه ضمان التعذر والقول قول الوكيل في انه لم يعلم بدفع الموكل لان القول قول الامان في دفع الضمان عن نفسه لكن مع اليقين على هذا ادعاءات الموكل ولم يعلم الوكيل بموته حتى قضى الدين لا ضمان عليه واذا كان عالما بموته ضمن كما ذكرنا من وكاله

البدائع في فصل ما بيان حكم الوكالة قريب الى اخره

رجل يدعى رجل ما فبعت المطلوب الدين على يد رجل فجاوبه الى الطالب واخبره لك فقال اشترى بشا فذهب واشترى ببعضه شيا وهكذا الباقى الاصح انه يملك من مال الطالب لانه لما امره بالشراء صار ذلك منه بمنزلة القبض من وكاله ولو لو كنه

في الفصل الثاني

وفي نوادر ابن رستم قال يدونه البحث الدين مع غلامى او غلامك او ابني او ابنتك ففعل فضاغى يد الرسول قبل الوصول ضمنه الدين وضاغى من يدونه لانه رسالة فلا يتم الا اذا قبل الوصول بخلاف قوله او دفع الدين الى غلامى او غلامك او ابني او ابنتك لانه وكاله فتم القبض بوصوله الى الوكيل

بزازية في الفصل الثالث من كتاب الوكالة

الديون اذا دفع الى صاحب الدين عينا وقال له بعد وقد حققت من فباعه وقبض الثمن وهلك في يد يملك من مال الديون ما لم يجد رب الدين فيها قبضا لنفسه ولو قال بعت بحقك فباعه فكما قبض الثمن يصير مقبضا حقه حتى لو طلق بعد ذلك يملك من مال القابض

في اوائل وكاله قاضي

فصل في الاختلاف

ولو اختلف في الاطلاقات والتقييدات والمكان او تقدير الثمن في القول قول الموكل لانه استغنى والولاية والتعبد من جرته ولو انكر الاصل كان القول قوله فاذا انكر الاذن في تصرفه بعينه كان القول قوله ايضا بخلاف المضارب مع رب المال اذا اختلفا في الاطلاقات والتقييدات بان مال رب المال امرتك بالنقد دون النسبة او اذنت بالتصرف في مكان كذا وادعى المضارب الاطلاقات كان القول قول المضارب استحيانا وفي القياس القول قول رب المال كفي الوكالة والله الموفق

من وكاله كسر ابي مع المكي في باب

ضمنه الوكيل في البيع للامام

ثم في كل موضع يكون خلافا في البيع وهو موقوف على اجازة الامر وما كان خلافا في الشراء يكون مشترا لنفسه الا اذا كان الوكيل صديقا او عبدا او محجورا او مريضا او موقفا في او احكام الا كاله في القمار خانه

نوع في مسائل المأمور

امر غلامه بفتح عليه او ليعضى دنة ففعل يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال عوض عن عصية او اطعم عن كفارة او اذ زكاة مالي او طوب لفلان عنى الف لا يرجع بلا شرط الرجوع وفي كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابل ملكه كالمأمور ببيع بلا شرط الرجوع وفي كل موضع يملك المدفوع اليه غير مقابل يملك المال لا يرجع بلا شرط لان الدافع يملك المدفوع من كاله او لا في ضمنه التملك من المدفوع اليه حتى يفتح الزكوة والمقبوض والكفارة عنه فاذا ملكه المدفوع اليه مقابل بالملك كان الملك تابا للامر ايضا مقابل بالملك فيرجع عليه الامور لان بدل الملك يجب على من يملكه الملك اما اذا ملك المدفوع اليه المدفوع لا مقابل بالملك فلا يملكه ايضا لا مقابل بالملك فتكون متبعا فارجع بلا شرط الضمان

من وكاله

البيزانية في الثالث

ولو قال اقض فلانا او ادفع قضا ولم يقل عنى ان كان المأمور شريكا او خليطا وتفسيره ان يخط ان يكون في السوق بينهما اخذ واحط او المأمور في قبال الامر كالزوج يا مريز وجته

خلاصة في الفصل التاسع

قَوْمٌ وَتَعَتْ لَهُمْ مَصَادِرُهُ فَأَمَرُوا رَجُلًا بَانٍ يَسْتَقْرِضُ مَالًا وَيَنْفِقُ فِيهِمْ
فَفَعَلَ فَلَمْ يَنْصُرْهُمْ مَرْجِعًا عَلَى الْمُسْتَقْرِضِ بِلَا شَكٍّ وَأَمَّا الْمُسْتَقْرِضُ فَهُوَ
عَلَى الْقَوْمِ إِنْ أَمَرُوهُ بِكَ عَلَى أَنْ يَكُونُوا ضَامِنِينَ لَكَ كَسْبَ مَرْجِعٍ وَالْأَمْرُ
فَلَا يَرْجِعُ هُوَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ مُسْتَقْرِضٌ لِنَفْسِهِ إِذَا لَوْ كَانَهُ فِي الْأَسْرِ أَحَدٌ
لَا يَجُوزُ وَلَوْ أَجْبَى فِي كِتَابِ الْوَصَايَا

فصل الثامن في المسائل المتفرقة

عمر

من كتاب الوفا له شرح الطحاوي

اللہ ہی نے

وقال الله تعالى انفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتيكم الموت وانهما لم يفلحوا
في حواصلهم
فانفقوا

لا مسمی

في اولها الهبة

امر رجلا وفاق تصدق بهذا المال على ما بين اهل الكوفة فتصدق
على الساكنين اهل البصرة لم يجز وكان صانعا
في اربع والعشرين

وقال في اللقيط للامام الشريفي اذا قال لغیرہ الفی علی فانفق
 علیه رجع علی الامر وان لم یشرط الضمان والرجوع وهکذا اختار
 الصدر الشریفی فی کتابه واه الصغری فی کتاب الکفایه وقال
 مجید الامر بالانفاق یوجب الرجوع ولو قال الفی للمعتق الفی
 علی اللقيط علی ان ینکون ذلک دینا علیه فاکل بعض من کتبنا بمجر داله
 یکنی ولا حاجة الی قوله علی ان ینکون دینا علیه وکوله الفی علی وکله
 او علی اهلی او فی بناء داری وقوله الفی علی سوار وقی لفقات
 الاصل فی باب لعه دور الارحام لو قال لاخر الفی علی اولادک
 فانفق له الرجوع وان لم یشرط الرجوع ثم فی الامر بقضاء
 الدین لو قال ارفع الی فلان الف درهم قضاء ولم یقل علی او قال اقص
 فلان الف درهم ولم یقل علی ولا قال علی انی ضامن لها فرفع المأمور
 وان کان المأمور شریک الامر او ضابطه وتفسیر ان ینکون المأمور
 فی السوف ینبیهما اخذ واعطى او مواضعة علی ان یمتنع جاز رسول
 او وکیل یدبغ او یفوض منه فانه سرجع علی الامر بالاجماع وكذا لو کان
 الامر فی عیال المأمور او المأمور فی عیال الامر وان لم یوجد
 واحد من هذین الاشیا التین لا یرجع علیه وعند ابی یوسف
 رجع وهذا اذا لم یقل اقص عنه فان قال ثبت له حق الرجوع علی

بالاجماع السكوت ان اذا صادف رجلا فقال المطلوب لرجل ادفع الي
والى اخوانه شيئا عن جنابهم فادفع بامرهم قال الامام السرخسي والامام
اليزدي يرجع على الامر بما دفع بدون شرط الرجوع والضمان
كالامر بقضاء الدين وقال لا المطالبة بحسبة كما لمطالبة الشرعيه
واصل هذا مفاداة الاسير وهي مسئلة السيرة الكبيرة وقال عاتق النجاشي
لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان وتام هذا في كتاب الاحكام
فلو قال الامر بقضاء الدين وقلان غائب وانكر الامر دفعه اليه والدين
فامام الدافع البيهنة على الدين والقضاء تقبل بيته ويقضي على الامر
بالحال وان كان القابل غائبا فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى على
الامر دينه واحتج عليه بجوده قضاء الدين ليس له ذلك الا ترى
لو ان رجلا في يده عبده فقال لاخر ان هذا العبد لفلان اشتره اليه
بالف درهم والنفقة الثمن فجاوذا المأمور بعد ذلك فقال قد فعلت
فجى هو فادام المأمور البيهنة على ذلك فان القاصى لعقني بالبيع وان
كان البائع غائبا فان حضر الغائب وجد لا يثبت له مجوده
لان احاضر صار خصما عنه لتعلق حقه به ولو ان الامر بقضاء الدين
او ان دفعه على الدين كنهه قال لا دفع اليك فانه ان يحضر الغائب
فيجده ليس له ذلك ولو دفع اليه الالف ثم قدم الغائب وانكره كالتفاد
القول له ولا ان يستوفى دينه من الامر ثم هو يرجع على المأمور كما لو امر
غيره بشراء عبده في يده فقال المأمور قد اشتريت وصدة الامر ودفع
اليه النعم ثم حضر الغائب وانكر البائع فالقول له ولا يخذ عبده ويرجع
الامر على المأمور بما ادى كذا هذا ولو ان عبدا في يد رجل قال لفلان
وقال رجل هو لفلان اشتره منه بكذا ولقد نه النعمه واقام البيهنة
يقضى القضا على هذا احاضر ويضطر النقاد على الغائب حتى لو حضر
وجحد البيع لا يلتفت الى مجوده فالتمس في مسئلة قضاء الدين
ان لم يثبت القضاء في حق صاحب الدين لا تكاره فكيف يثبت في
حق الامر لا قران قلت اقرار الامر بقضاء الدين لكن القاصى
كذبه في اقراره كما قضى بالدين عليه فيبطل اقراره كما نثر اذا قال
اشترت هذه الدار بالالف وادعى البائع انه باعها بالالفين واقام
البيهنة فان الشفيع يخذ بالنفس لان القاصى كذب المشتري في اقراره
وكذا انه اشترى عبدا من رجل بالالف درهم وقد كان اقراره للبائع ولقد
التمس ثم استحق العبد منه بدلا من المشتري بالبيهنة بالقضاء له انه يرجع بالنعم
على البائع وان اقراره للبائع لكن القاصى كذبه في اقراره حيث دفع
للمشتري وهذا اذا قضى بالبيهنة اما اذا قضى القاصى باستصحاب

احكام لا يصيبه كذا بالكل لو اشترى عبدا و اقران البائع اعتقه قبل البيع
وكذبه البائع فقضى القضا بالنعمه على المشتري لم يبطل اقراره المشتري
بالعتق حتى يعتق عليه وكذا المديون اذا ادعى الايفاء والابراء
على صاحب الدين وجحد صاحب الدين وحلف وقضى القاضى له
بالدين على الفريم كذا باحتى لو وجد بيته الايفاء والابراء يقبل
الكل في احكام مع اكبر للصمد الشرعيه وسقط البيع في باب الرجل
يا امرأه بقضاء الدين خلاصه في الفصل
الثالث من كتاب القضاء
رجل قال ادفع عني الف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الامر
فامام في فصل في الكفالة بالمال
من كتاب الكفالة
رجل امر رجلا بقضاء دينه ثم ان الامر قضى الطالب فانه ثم ان المالك
دفع المال اليه فان المأمور يرجع بما دفع على القابل ولا يرجع به على
الامر فقد ثبت القول بدفع الامر حتى لم يثبت للمأمور الرجوع
على الامر ولم يشترط علم المأمور بدفع الامر قال ابن سماعه في نوادر
واسم اقام بيته لعن المأمور عذرا قضاءه بعد الامر قبل اداء الامر فلما دفع
ان يرجع بماله ان شأ على القابل وان شأ على الامر
تأخر خاتمه في الفصل الثاني من كتاب الكفالة
فصل في الوكالة بالبيع
ويجوز التوكيل بالبيع والشراء لانهما مما يكمل لموكل مباشرة بنفسه
فيما كان الموكل له غيبه الا ان يكون التوكيل بشراء شرط وهو ان يخلو
عن اجماله اكبره في احد نوعي الوكالة دون النوع الاخر
من وكالة البدائع في فصل واما الشراء
باب الوكالة بالبيع ما يضمنه وما لا يضمنه اصل الباب ان البيع
المفيد للملك نوعان جاز وفاسد لما ذكرنا في البيوع الا ان الجاز
يفيد الملك بنف لقوته والفاسد لا يفيد الملك الا عند اتصال
القبض لضعفه فتتوقف ثبوت الملك على وجوه القبض كما في البيهنة
ولا يفتقر في نفس الملك وانما يفتقر في وصفه واشتره وهو المزمع
وعده وحل المتصرف وعدمه حروف الخوان او امر العباد تقبيل او
السديع ثم او امر الله تعالى ما كان مطلقا يجبر على اطلاقه ما لم يفتقر
دليل التقييد وما كان مقيدا يجبر على تقييد كذا او امر العباد
وهذا لان الاصل العمل بالوضع فاذا كان المقتضى مطلقا يجبر على
اطلاقه محلا حصفا للوضع ولهذا قلت ان التوكيل بالبيع والشراء

مطلق يملك الجائر والفساد لا طلاق الامر . وقد بينت وبين
 الوكيل بالنكاح حيث لا يملك الفساد . وقد ذكر الشيخ الامام
 الزاهد ابو الحسن علي بن ابي حمزة الصدوق والصدوق في
 رحمه الله في اجماع الصغير في امر المولى لعبد بالنكاح ان على
 قول في حنفية رحمه الله يملك الفساد الا ان الاصح انه لا يملك
 الفساد والفرق ان في النكاح قام دليل التقيد لان مقصود
 الزوج من التوكيل ملك البضع ومقصود المأنة من التوكيل
 تملك البضع . والنكاح الفساد لا يملك البضع فاذا لم
 تحصل المقصود بالنكاح الفساد تقيد المطلق بالنكاح الجائر
 واما البيع الفساد في تحصيل ما هو المقصود من البيع والشراء
 ووضع له هذه التصرف مثل الجائر فلم يتقيد بالجائر . لان
 تحصيل المقصود ولو تقيد انما يتقيد باعتباره الظاهر فانه
 الظاهر من حال المسلم ان يبشر الجائر دون الفساد لكن الظاهر
 يصلح لبقاء ما كان لا لاثبات ما لم يكن ولو تقيد بالجائر . واذا
 باع الوكيل بغير فاسد وسلم ضمنه الضمان لم يكن واجبا على الوكيل
 فلا يجوز اعتباره بالظاهر لاثبات امر لم يكن ولان البيع الفساد
 بيع والنكاح الفساد ليس بنكاح بدليل اليمين لما ذكرنا في الايمان
 وحرف اخر ان تصرف المأمور اذا وافق امر الامر ينفذ واذا
 خالف امر الامر قصدا ان كان الى شر لا ينفذ وان كان وكفا
 بالبيع وسلم يضمن لان النفاذ بحكم الامر وفيما خالف لم يوجد الامر
 وان كان وكفا بالبشر لا يتوقف وينفذ على الوكيل لانه لما خالف
 صارا فضوليا وشرا الفضول لا يتوقف لا يمكن التنفيذ عليه
 فكون المشتري له وان اجاره الموكل لان الاجازة تحت لمصداقها
 غير مجمل الا ان يسلم المشتري الى الامر فكون بغير مقتضى بينهما فحصل
 ان العقوق عند ما يتوقف على الاجازة ولا فرق بين البيع والشراء
 فان البيع اذا نفذ لم ينفذ واذا لم ينفذ وقف لان البيع صاير
 ملك الامر وان كان بامر ينفذ ولا يتوقف على اجازة وكذا في
 الشراء اذا نفذ لم ينفذ واذا لم ينفذ وقف لان الوكيل مشتري
 ذمة نفسه وله ولاية على نفسه والمبيع عند ما ينتقل الى الوكيل ثم منه
 الى الموكل فاذا خالف بغير نافية في ذمته فلم ينفذ حتى لو لم يكن له
 ولاية على ذمته كالعبد والصبي المحجور والمراد فيها اذا وكله بشرع
 فاشترى بغير الامر لوقف على الاجازة لان العقد لم ينفذ في هذه
 المواضع فتوقف وان خالف الى خيرة في جنس ما امر به بان يملك

بيع عبده باللف فباعه باللف وحنسها ينفذ لانه وفان معنى ولو
 باعه بمانه وينار قتمته اكثر من الف درهم لا ينفذ وان كان خيرا لانه
 ربما يرغب في احد الجنسين دون الاخر فكذا في الوكيل بالشرع هو
 المستهور في الرواية وقال الحسن رحمه الله وعلى فاسد قول الجرح
 رحمه الله وابي يوسف رحمه الله يجوز لان الدراهم والدينار
 اجزاء مجزئة الجنس الواحد لما ذكرنا في وجه الاستحسان في باب
 المساواة في الاثمان ولهذا قال ابو حنيفة لو اشترى شيئا بدرهم
 لم يجز له ان يبيعه بدينارين اقل من ذلك قبل نقد الثمن

من وكاله الخمر شح الجامع الكبير
 في باب الوكالة بالبيع

الوكيل يبيع العبد اذا قال لعت وقبضت الثمن وهلك هذا
 على وجهين اما ان كان سلم العبد الى الوكيل او كان لم يسلم اليه
 فان لم يكن سلم العبد اليه فقال الوكيل لعبد من هذا الرجل وقبضت
 منه الثمن وهلك الثمن من يد راد وقال دفعته الى الموكل فهذا لا يجوز
 ان صدقه في ذلك كله او كذبه فان كذبه في البيع او صدقه في البيع
 وكذبه في قبض الثمن او صدقه فيها وكذبه في الهلاك فان صدقه
 في ذلك كله يملك الثمن من مال الموكل ولا شيء على الوكيل لانه هلك ثمنه
 في يده وان كذبه في ذلك كله بان كذبه في البيع او صدقه في البيع
 وكذبه في قبض الثمن فان الوكيل يصدق في البيع ولا يصدق
 في قبض الثمن في حق الموكل لان اقرار الوكيل في حق نفسه جائز والشرع
 بخيار ان شاء نقد الثمن ثانيا الى الموكل اخذ منه المبيع وان
 فسخ البيع وله ان يرجع في الحالين جميعا على الوكيل بالنقد وكذلك
 لو اقر الوكيل بالبيع وزعم ان الموكل قبض من المشتري الثمن وانكر الموكل
 ذلك فان الوكيل يصدق في البيع ولا يصدق في اقراره على الموكل
 بالقبض لما ذكرنا ويجوز المشتري على ما ذكرنا الا ان يهرسها لا يرجع
 المشتري على الوكيل لانه لم يوجد منه الاقرار بقبض الثمن وان
 صدقه الموكل في البيع وقبض الثمن وكذبه في الهلاك او الدفع اليه
 فالقول قول الوكيل في دعوى الهلاك او الدفع اليه مع يمينه لانه يمين
 ويجوز الموكل على تسليم العبد الى المشتري لانه ثبت البيع وقبض الثمن
 بتصدقه اياه ولا يوجب المشتري بنقد الثمن ثانيا الى الموكل لانه ثبت
 وصول الثمن اليه بدو وكيد بتصدقه ووصول الثمن اليه بدو وكيد كونه
 اليه يده وهذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الوكيل فانما اذا كان سلم اليه
 فقال الوكيل لعبد من هذا الرجل وقبضت منه الثمن فهلك

او قال دفعته الى الموكل او قال قبض الموكل الثمن من المشتري فان الموكل يصدق
 في ذلك كله ويسلم العبد الى المشتري ويبرأ المشتري من الثمن ولا يمين عليه آما
 اذا صدقه الموكل في ذلك كله فلا يشكك وكذا كاذب في البيع او صدقه
 فيه وكذبه في بعض الثمن لان الموكل اقرب برائة المشتري عن الثمن فلا يحلف
 ويحلف الموكل قال حلف على ما يدعيه برائة الثمن وان نكل على البهيان لزمه ضمان
 الثمن للموكل فان استحق العبد بعد ذلك من يد المشتري فانه يرجع بالثمن على
 الموكل اذا اقر له من الثمن منه والوكيل لا يرجع على الموكل بما ضمنه فيه الثمن
 للمشتري لان الموكل لم يصدق على قبض الثمن فاقرار الوكيل في حقه جائز
 ولا يجوز في حق الرجوع على الموكل وله ان يحلف الموكل على العلم بقبض الوكيل
 فان نكل يرجع عليه بما ضمنه ولو اقر الموكل بقبض الوكيل الثمن كذبه في الهلاك
 او الدفع اليه فان الوكيل يرجع بما ضمنه عليه كانه يد وكيله كيد ولو كان الوكيل
 لم يقر بقبض الثمن بنفسه وكنته اقر ان الموكل قبضه من المشتري لا يرجع المشتري
 على الوكيل لانه لم يقبض من الثمن ولا يرجع على الموكل ايضا لانه اقر رجوعه على
 الموكل لا يجوز ولو لم يستحق المبيع وكنته وجد به عيبا كان له ان يرجع المبيع
 فاذا رد عليه بقضاء القاضي رجع عليه بالثمن ان اقر بقبض الثمن منه والوكيل
 ان يرجع على الموكل بما ضمنه اذا اقر الموكل بقبض الوكيل الثمن ويكون المبيع
 للموكل وان لم يقر الموكل بقبض الوكيل الثمن لا يرجع الوكيل بما ضمنه على الموكل
 وله ان يحلف الموكل على العلم بقبضه فان نكل يرجع عليه وان حلف لا يرجع
 عليه ولكنه يبيع العبد فيستوفي ما ضمنه من ثمنه فان كان فيه فضل رده على
 الموكل وان كان فيه نقصان فلا يرجع بالنقصان على احد ولو كان الوكيل
 لم يقر بقبض الثمن بنفسه وكنته اقر بقبض الموكل لا يرجع المشتري بالثمن
 على الوكيل لانه لم يدفع اليه ولا يرجع على الموكل ايضا لانها لا يصدق
 عليه بالقبض على الموكل المبيع بالثمن فانه نكل يرجع عليه والمبيع له
 وان حلف لا يرجع عليه بشئ ولكن المبيع يباع عليه وذكر الطحاوي في
 الفصل الاول انه الوكيل يبيعه في قولهما وفي قول ابي حنيفة رحمه الله
 ولا يبيعه وجعل هذا كبيع مال المدينون المفسر ولكن الوكيل لو باعه
 بغير بيعه لانه لا رد عليه فمشتري عادت الوكالة فاذا بيع العبد لغيره في
 المشتري منه الثمن ان اقر الوكيل بقبض الموكل ونكر لم يقر بقبضه لنفسه
 وان اقر بقبض الثمن فيه نقصان لا يرجع على احد

بدايع
 في فصل اذا باع بغير حكم الوكالة
 من كتاب الوكالة

ان المقبوض في يد الوكيل بحجة التوكيل بالبيع والشراء وقبض الدين والعين
 وقضاء الدين امانة بمنزلة الوديعة لان يده يد نيابة عن الموكل بمنزلة يد المودع

فيضمن بما يضمن في الوديعة ويبرأ فيها ويكون له القول بوجه في دفع الضمان
 على نفسه ولو دفع اليه مالا وقال اقضه فلان عني وبني فقال الوكيل قد قضيت
 صاحب الدين وكذبه صاحب الدين قال قول الوكيل في برائة نفسه
 عن الضمان والقول قول الطالب في انه لم يقبضه حتى يسقط دينه
 غير الموكل لان الوكيل ايمن فيصدق في دفع الضمان على نفسه ولا يصدق
 على الخييم في ابطال حقه ويجب البهيان على احد هما لا عليه لانه لا بد
 للموكل من تعهد يمين احد هما وكذب الاخر فتحلف المكذب منهما دون
 المصدق فان صدق الوكيل في الدفع يحلف الطالب بالصدق ما قبضه
 فان حلف لم يظهر قبضه ولم يسقط دينه وان نكل ظهر قبضه وسقط
 دينه من الموكل وان صدق الطالب انه لم يقبضه وكذب الوكيل يحلف
 بالصدق وله اليه فانه حلف برأ وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذا كاذب لو ادعى
 ماله رجلا وامره ان يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع دفعت وكذبه
 فلان فهو على هذا التفصيل المذكورنا ولو دفع المودع الوديعة الى رجل
 وادعى انه قد دفعها اليه باع صاحب الوديعة وانكر صاحب الوديعة الامر
 والقول قوله مع يمينه وان كان الحال مضمنا على رجل كالمقصوب في يد
 الغاصب او الدين على الخييم فامر الطالب او المخصوب منه الرجل ان
 يدفعه الى فلان وقال لا مودة دفعت اليه قال فلان قبضت قال قول
 قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق الوكيل على الدفع الا بيمينه او بتصدقه
 الموكل فاذا صدقه الموكل لان الضمان قد وجب عليه فهو بدعي والدفع
 اليه فلان يبرأ ابراء نفسه عن الضمان الواجب فلا يصدق الا بيمينه او
 بتصدقه الموكل فاذا صدقه الموكل ببراء ايضا ولا يصدق بغيره
 ابراء عن الضمان وكنته لا يصدق ان على القابض يكون له القول بوجه انه
 لم يقبضه مع يمينه لان قوله ما حجة في حق نفسه لاني ابطال حق الغير
 مع يمين الطالب لانه منكسر للقبض والقول قول المنكر مع يمينه ولو كذبه
 الموكل في الدفع وطلب الوكيل بيمينه فانه يحلف على العلم بالصدق ما يعلم
 انه دفع قال حلف اخذ منه الضمان وان نكل يسقط الضمان عنه

بدايع في فصل اذا حكم الوكالة
 من كتاب الوكالة
 والوكيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة ويأخذ رهنا وكفيلا اما احواله والاقالة
 والحط والابراء والتجوز بدون حصة تجوز عندهما ويضمنه خلافا للشائعي
 والوكيل بالشراء لا يملك الاقالة بزازية في الرابع
 من كتاب الوكالة
 قال الوكيل بالبيع اذا قال او احتال ابراء او حط او وهب يجوز فله بغيره

فمحمد رضي الله عنه للموكل وعند أبي يوسف لا يجوز قال رحمه الله وانما يملك الوكيل بالبيع
 الا لا عندهما اذا لم يقبض الثمن اما اذا قبض فلا يملك اجماعا وذكره رشيد
 الدين في فوائده الوكيل بالبيع اذا حصل المشتري على ما كان للموكل
 ان يملك الوكيل في احوال يجوز من مال نفسه ثم عند محل الاجل يأخذ
 منه المشتري نفسه وان لم يدر الثمن على المشتري هل يرجع الوكيل بما اودع
 على الموكل ان امهل او اخر او صاع لا يرجع لانه ضمنه للموكل وان باع واد
 الثمن من مال نفسه ثم امهل المشتري يرجع وذكر في التجريد الوكيل بالبيع
 اذا ابرأ المشتري عن الثمن او احتال على ان او اخر عن المشتري او اخر
 به عوضا او صاعه على نفسه فانه جائز وبير المشتري عن الثمن ويضمن الوكيل
 الثمن للامر عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز ما فعل الوكيل على الامر و
 الثمن على المشتري

السابع والعشرون

وفي كتاب الوكالة اذا قال لعمد بالثمن سنة فباعه بالثمن او اكره
 بالنقد جاز لانه وان صار مخالفا لا ان هذا خلاف الى غير ذلك وجه
 وبما يجهل باقل فباعه بالنقد لا يجوز لانه خالف انما خالف الى غير ذلك
 حيث التجمل فقد خالف الى شرطه حيث المقدار واختلف الى شرطه
 يكتفي بالمنع عن النقاد وانما يبعد بالتفصيل سنة وشرا ايضا لا يجوز
 لانه وانما خالف الى غير ذلك حيث المقدار فقد خالف الى شرطه حيث ان
 زاد على الاصل الاجل فعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل ولو اقر له
 على ان يشترط فباع منه غير ان يشترط لا يجوز واذا قال لعمد والنقد فهو على البيع
 بالنقد وليس له ان يبيعه سنة

في الفصل الثاني عشر في انواع او حصل الوكيل

بشرط من كتاب الوكالة

وفي القدر والعمود التي يعقد بها الوكلاء على شرط بين كل عقد بضيفة
 الوكيل الى نفسه مثل البيع والاجارة فحقون ذلك العقد يتعلق بالوكيل
 دون الموكل فيسلم المبيع ويقبض الثمن ويطلب بالثمن اذا اشتريه ويقبض
 المبيع ويحاصم في العيب وكل عقد بضيفة الى موكله كالنكاح والخلع و
 الصلح وعمد العقد فان حقوقه يتعلو بالموكل دون الوكيل فلا يطلب
 وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها وفي التجريد الوكيل بالعمود
 ينقسم الى قسمين منها ما لها حقوق قبل الفصل عن الحكم كالبياعات
 الاشربة والاجارات والصلح اجارا كالحجر بالبيع والوكيل اصل الحقوق
 حتى يطلب بالثمن ويطلب بقبض المبيع ويرد بالعيب ومنها ما لا يقبل
 الفصل عن الحكم كالنكاح والصلح وعمد العقد والخلع والكتابة والعقود

على مال والصلح عن النكاح والوكيل فيه بمنزلة السفيرة لا يتعلق به شيء
 من حقوق العقد حتى لا يطلب بتسليم البدل والمنكحة والوكيل
 بالهبة والصدقة والاعارة والاداع والرهن اذا قبضه فعل
 ما امر به ليس للوكيل ان يرد شيئا منه ذلك الى يدك ولا ان يقبض الثمن
 والعارية والرهن ولا القرض منه عليه وكذا لو كان وكيلاً
 بالاستعانة والارتحان والاستعانة فالحكم والحقوق يتعلو
 بالموكل وكذا لو كان بالشركة والمضاربة والوكيل بالاستعانة
 لا يملك الملك للامر فاستوفى الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فتقول
 ارسلني فلان اليك ليستقرض منك كذا وفي اجماع الصغرة
 متاع بين رجلين باعاه من رجل فضمن كل واحد منهما الثمن للآخر
 لا يصلح ولو باعاه صفقتين ومن ثمن كل حصته ثم ضمن كل واحد
 منهما لصاحبه صح والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للموكل لا يصلح بخلاف
 الوكيل بالنكاح من جانب المرأة اذا ضمن المهر لها وبخلاف ما لو باع
 الامر بنفسه ثم وكل وكيلاً بالقبض فضمن الوكيل الثمن للامر صح
 كذا في اجماع الكبراء والوكيل بالبيع لو باع من عبده المأذون
 او ملكه لا يصلح بالاجماع ولو باع منه ابنة الصغرة كذا ولو باع
 منها ابنة البائع او من ابنة او كل من لا يقبل منها دله لم يجز عند أبي
 حنيفة وعندهما لا يجوز وعن الاصل البيع منه هو لا بمثل القيمة
 يجوز ولو باع الوكيل من اب الموكل او ابنة او مولى ثمة او عبده الذي لا
 جاز وكذا وكيل العبد لو باع من مولاه ولو امر الامر الوكيل بالبيع
 بالثمن لا يدفع المبيع حتى يقبض الثمن فدفعت الوكيل قبل قبض الثمن
 جاز عندهما خلافاً لابي يوسف وهذا ان دفع الامر المبيع الى
 الوكيل اما اذا لم يدفع في الوكيل واخذ المبيع من الامر و الى
 الامر ان يدفع قبل قبض الثمن له ذلك ولو باع الوكيل سنة
 ليس لانه ان يمتنع من الدفع قبل نقد الثمن بل يحبس عليه ولو كان
 المبيع في يد الوكيل كمن اخذه الامر بعد البيع ليس له بالثمن فاراد
 واراد الوكيل اخذه ليدفعه الى المشتري ليس له ذلك ولو اخذ الوكيل
 من بيت الامر قبل البيع وقد لهاه عن القبض فذلك في يده ضمن
 ولو لم يملك حتى باعها فلو مات قبل ان يدفع الى المشتري انتقض
 البيع فضل المهر كفي في نوع في الوكالة

من كتاب الوكالة

قال محمد رجل وكل رجلاً ببيع عبده بالثمن فباعه الوكيل بالثمن
 درهم ودفعه الى المشتري ثم اقر ان الموكل قبض الثمن من المشتري

وحده الامر ذلك برز المشتري عن الثمن ويحلف الوكيل على ما ادعى آما
 برادة المشتري عندهم فلان الوكيل يقرب برادته بطريق الاستيفاء
 هو يستبد منه شرعا فكان ذلك بمنزلة اقراره باستيفائه بنفسه
 ودفعه الى الامر واجماع انه اقربا هو من حقوق العقد والامر بمنزلة
 النائب عنه في ذلك لما عرفت ان الوكيل في حق حقوق العقد
 اصيل ولا يضمن الوكيل لانه مسيطر على قبضه من جهة الموكل
 انه أمين فيه والأمين اذا ادعى وصول الامانة الى صاحبه فريده
 او يدعيه كان متصلا به كان القول قوله كما لو ادعى اذا قال بعثت
 الوديعه اليك على يد فلان وهو في عباليه كان القول قوله مع يمينه
 وهذا لان اقراره على موكله بهذا بمنزلة اقراره على نفسه وانما يحلف
 الوكيل فلانه أمين في حق الثمن بما اخبر ان الموكل استوفاه فقد اقر
 ان صاحب الامانة قضى الامانة وانكر صاحب الامانة ذلك كان
 القول قول الامان مع اليمين اقضى في الباب انه مودع صورة
 لكنه منكسر معناه للموكل بقول انكر اقرت كاذبا واستهلكته في
 نصرت ضامنا وهو ينكر ذلك في ان اليمين عليه كما لو ادعى اذا ادعى
 رد الوديعه او هلكها او يقول لصاحب الوديعه قبضتها مني منكر
 وهو ينكر كان القول قول المودع مع اليمين وكذا كان مدعي صورة
 لكنه منكسر معناه فان حلف برز وان نكل ضمنه للموكل صار حلفا
 على قبض الثمن باقرار الكاذب فصار مستلزما له ثم يحلف الوكيل
 على البينات وانما كان يحلف على فعل الغير بانه لقد قبض الموكل
 لانه انما يحلف على فعل الغير على العلم اذا قال لا اعلم له بذلك كما ذكرنا
 في الباب المتقدم في التوكيل بالبشره اذا كان مأمورا بالزيادة منه فانه
 الى ضميمة اذا قال الوكيل بالبشره زدت وانكر الموكل يحلف الموكل
 بالعلم ما يعلم انه زاد لانه يقول لا اعلم له بالزيادة اما هو منا الوكيل يقول
 قبض الموكل فلان عا لما يحلف على البينات وهذا لانه في الزيادة
 ولا يحيط على الاستيفاء ولا يعلم حقيقته فان صرح بانه لم يزد كان
 معناه لا اعلم له بالزيادة كما ان هذا اذا قال لا وارث له فغيره كان
 معناه لا اعلم له وارثا فغيره اما هذا اخبر عن الاثبات وانما يعالج
 ويشهد ولو حلف على حقيقته في حلف على البينات كما لو ادعى
 اذا ادعى ان صاحب الوديعه قد قبض واشترى الموقوف
 بحجر شرع احكامه الكبير في باب الوكالة بالبيع
 من كتب الوكالة
 واذا قال الوكيل بالبيع مع المشتري صححت الاقالة وسقط الثمن

عن المشتري عنده الى حقيقته ومحمد لان عندهما يملك اسقاط الثمن عن
 المشتري بالابراء فيملك الاقالة ولكن انما تنفذ الاقالة في حق الوكيل
 والمشتري لا في حق الموكل حتى لا يعود العين الى ملك الموكل وعلى قوله
 الى يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري بالابراء فكذلك لا يملك
 الاستقاط بالاقالة غير ان الاقالة عندهم بيع فبصية الوكيل مشتري
 المبيع من المشتري لنفسه فيبقى الثمن للموكل في ذمة المشتري ويجب
 فمشتري في ذمة الوكيل مثله وكذلك حط بعض الثمن وتأجيله و
 قبول احواله على من هو دون المشتري في المصلحة واخذ العوض عن
 الثمن والصالح منه على شئ يملك الوكيل ذلك كله وجهه
 في الفصل العاشر من كتاب الوكالة
 الوكيل بالبيع يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاقالة والابراء
 والمقاصة بما على الوكيل عندهما ويضمن للموكل الثمن ويبقى
 المبيع في الاقالة عنده الوكيل وعند اليوسف لا يملك اسقاط
 الثمن عن المشتري وبالاقالة يصير مشتريا من المشتري فيبقى الثمن
 على المشتري للموكل والمشتري على الوكيل وكذا حط بعض الثمن
 وتأجيله وقبول احواله على من هو دون المشتري في المصلحة واخذ
 العوض عن الثمن والصالح منه على شئ يملك الوكيل ذلك كله عندهما
 وفي المقاصة ان كان دين المشتري على الموكل مثل الثمن صار قصدا
 اجماعا وان كان دينه على الوكيل فعلى الخلف وان كان عليهما
 بصية قصدا بدين الموكل لانه يملك اسقاط الثمن عن المشتري
 بالاجماع
 منبئة المفتي
 في نوع الوكالة من كتاب الوكالة

وان وجد المشتري ربحيا ورده على وكيله يحكم ان الوكيل اقر قبض
 الثمن اخذ منه الثمن ويرجع هو على موكله به انما كان صدقة في قبض
 الثمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على العلم
 فانه نكل يرجع وان حلف لا وباع العبد واستوفى منه الثمن فان
 فضل رده على الموكل وان نقص فمحم ولا يرجع بالنقصان على
 احد فان كان اقر قبض الموكل من المشتري لم يرجع على الموكل لعدم
 الدفع الى الوكيل لعدم تصديقهما على الموكل في اقرارهما بالقبض
 والدفع وحلف الموكل ثانيا فان نكل يرجع عليه والمبيع له وان حلف
 لا وباع المبيع واستوفى منه الثمن كما لو ان الموكل هو الذر بانه
 ووكله لقبض الثمن فمحم الوكيل القبض والدفع او الهلك عنده
 فالقول له مع يمينه وبرز المشتري من الثمن فان وجد ربحيا ورده

على البائع لا يرجع على البائع لعدم نبوت القبض في حقه ولا على الوكيل لعدم العقد بينهما وصدوح في دفع الضمان عن نفسه لكونه امينا وباعه المحاكم ووافاه ثمنه ورد فضله على البائع ولا يرجع للبعض على احد
بزازية في الرابع

من كتاب الوكالة
الوكيل ببيع او بخصومة في رد لعيب كخلف بخلات الوصي او الوكيل نائب عن موكله ولو اقر موكله ببيع فكذا نائب

فصول في احكام عشرة
رجل وكل رجلا بان يبيع جارية وقيل الوكيل الوكالة ثم اراد الوكيل ان يشتريها لنفسه فأكيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل ممن ينوب به بمثل قيمتها حتى يكون البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم بتفيلة العقد وينفذ الاقالة على الوكيل فاصلة
من جيل المتارخانية في الرابع عشر

وكيل البيع دفع المبيع الى رجل بعرضه على من احب فرب الرجل بالمبيع او هلك عنده اجيب بانه لا يضمن الوكيل بالصحيح انه يضمن
فصول في

في الثالث والستين
والنسيئة مع الاشارة متى احتج في الجنبين يتعلق العقد بالمسعى كالمشتري فصلا على انه باقوت فاذا هجر جاز لا ينفقه العقد اصلا لتعلق العقد بالمسعى والعدا فاعلم ان التوكيل لا يتعلق بالمشارة الى العلم اربعة علمها بحال الدراهم وعلم كل واحد منها بعلم صاحبه لان دفع الغرور واجب عن الوكيل والقدرة على الامتناع شرط صحة التوكيل ولهذا لا يصح التوكيل بشر حيوان او ثوب للعجز عن الامتناع في ذلك لا يخص بالعلوم الاربعة
شرح اجماع الكبيير للحصبة

في اوائل كتاب الوكالة
الوكيل ببيع لا يطالب بالثمن منه فالنفسه يحالف الوكيل بالشر او ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدال والسمار والبيع لانهم يعملون بالاجر ويقال للوكيل اجل الموكل على المشتري وحسن القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في الصرف فانه لا يكون قبضه الا للوكيل لان القبض للوكيل منه بمنزلة الاجاب والقبول فالكسح الاسلام الوكيل مادام حيا وان فائبا لا ينتقل الحقوق اليه الموكل وقال الفضل ان مات عن وصي فالي وصيته لا الموكل

وان لم يكن له وصي

وان لم يكن له وصي يرفع الى المحاكم بتمسك وصيا عند البعض وهو المحقول وقيل ينتقل الى موكله ولا ية قبضه فيحاط عند البعض بزازية في الرابع
من كتاب الوكالة

واذا كان الوكيل بالبيع وكيل باجر كالبيع والسمار ونحوهما جبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مال المضاربة وفي المال ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل رب المال باستيفاء الثمن
فاصل في التوكيل بالبيع والشر

من كتاب الوكالة
الوكيل بالبيع اذا باع وكفل الثمن عند المشتري لا يصح كفالته والوكيل بقبض الثمن عن المشتري اذا كفل الثمن خارت كفالته وكذا الوكيل بقبض الثمن عن المشتري اذا ابرأ المشتري عن الثمن لا يبيع
ابراؤ في فاصل في التوكيل

بالبيع والشر من كتاب الوكالة
الوكيل بالبيع اذا باع ولم يقبض الثمن حتى وكل الموكل بقبض الثمن فدان يبرأ من الوكالة بحضرة منه وان لم يوكله حتى قدره الموكل الى نفسه واجبره القاضي ان يوكله فوكله لم يكن له ان يخرج بعد ذلك من الوكالة وينبغي للمحاكم اذا صح عند ناخذ الوكيل في قبض الثمن ان يقول للموكل قد جعلتك وكيلاني قبض هذا وليس للموكل اخراجه عن ذلك واذا وكل نائبنا بقبض الدين لا يحضرة المديون ثم عزله صح الغزل وان حصل التوكيل بحضرة المديون لا يصح الوكيل فاعلم المديون حتى لو دفع المديون المال الى الوكيل قبل ان يعلم ببراءة المطلوب
خزانة المفتين

في الغزل من كتاب الوكالة
والاصل للوكيل بالبيع اذا باع النصف ثم النصف يجوز ان يبيع النصف لا غير فكذا عند اليه حصة وعند حال الجوز والوكيل لشرائه عند اذا اشتتر نصف لم يجز الا ان يشتر الباقى قبل ان يختص ولو قال الامر للوكيل اخذ جتك من الوكالة فقال بعتهم لا يصدون ولو قال الوكيل اولا بعت من هذا وهو يدعيه فقال الموكل بخلافك ولم يصد من الموكل والوكيل ببيع العبد اذا باعه منه لا يجوز ولو باعه منه ابية او ابنة يجوز من وكاله فمض
الكر في النوع وكاله بالبيع
نوع اخر

اذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره وبالايجاب الاصل في هذا
 النوع ان الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا مفيدا من كل وجه
 بان كان ينفعه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه
 اكد ما ينبغي اولم يؤكد به بيان فيما اذا قال له بخيار فباع
 بخيار لا يجوز لانه ترك شرط مفيدا فانما من كل وجه لان
 البيع بشرط الخيار لا يزيل المبيع عنه فله يجب على الوكيل مراعاة
 وان شرط في العقد شرطا لا يفيد اصلا بان كان لا ينفعه بوجه
ماثل لغيره لا يجب على الوكيل مراعاته اكد الموكل بالبيع اولم يؤكد
بيان فيما اذا قال له بالفسخ او قال لا تبعه الا بالنسيئة
 فباعه بالفسخ فقد يجوز على الامر لان هذا شرط لا يفيد اصلا
 بل يضر فلا يجب مراعاته واذا شرط بشرط يفيد من وجه ولا يفيد
 من وجه بان كان ينفع من وجه ولا ينفع من وجه ان اكد بالبيع
 يجب مراعاته وان لم يؤكد بالبيع لا يجب مراعاته بيان
 فيما اذا قال له يبع في سون كذا فباعه في سون اخر فان لم يؤكد
 بالبيع بان لم يقل لا تبع الا في سون كذا فباعه في سون اخر فان
 لم يؤكد بالبيع بان لم يقل لا تبع الا في سون كذا فباعه في سون
 اخر ينفعه على الامر وان اكد بالبيع لا ينفعه على الامر لان
 تعيين السون قد ينفعه وقد لا ينفعه لان من الاسواق ما يكثر
 التجارة فيه ارجح في ان التعيين مفيد من وجه دون وجه
 ولو كان التعيين مفيدا من كل وجه يجب مراعاته على كل حال
 ولو لم يكن مفيدا من كل وجه لا يجب مراعاته اصلا فاذا كانت
 بينهما قلت ان اكد بالبيع يجب مراعاته وان لم يؤكد لا يجب
 مراعاته واذا عرفنا هذه الجملة جئنا الى تخرج المسائل فنقول
 اذا امر ان يبيع ويشترى على بيعه فان لم يؤكد بالبيع بان
 لا يبيع الا بشرط فوجب بيعه ولم يشترى لا يجوز لان الاشارة
 ينفعه من وجه بان يحدد المشتري ولا ينفعه من وجه بان لا يحدد
 المشتري وكذا لا ينفعه اذا لم تغيب المشتري ولم يمولوا ولم ينفعه
 اذا غابوا او مالوا فقد ان اكد بالبيع يجب مراعاته وان
 لم يؤكد بالبيع لا يجب مراعاته كتاب الميراث
في النوع اذا حصل التوكيل بشرط ما يجب
 اعتباره من كتاب الوكالة
 رجل قال لغيري بعد اليوم لا يجوز لان التوكيل مضى الى
 الغد فلا يكون وكيل لا قبله وكذا لو قال ائتمني عهدي غدا او طلقني

امراني غدا لا يملكه اليوم ولو قال لي عهدي اليوم او قال اشتري لي غدا
 اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان
 الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم بغيره وذكر اليوم للتجديد
 لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه كتاب الوكالة
في النوع اذا باع العبد اذا باع نصفه جاز في قول الجعفي
 قوله ما جيبه لا يجوز ولو باع نصفه من رجل ثم باع نصفه الاخر
 من رجل اخر حار عندهم كتاب الوكالة
 في فصل التوكيل بالبيع والشراء من
 كتاب الوكالة
 وكله ببيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك كتاب الوكالة
 فباعه بثمان حقيرة فلما ورد وبه يفتي كتاب الوكالة
 باب الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة
 التوكيل هل يملك الحقوق جملة الكلام فيه ان الموكل به لو كان
 نوع لا حقوق له الا ما امر به الموكل كالوكيل بتقاضي الدين او
 التوكيل بالعلم له وكذا ذلك ونوع له حقوق كالبيع والشراء
 والمكاح والتخلع وكونها اما التوكيل بالبيع والشراء وحقوقها
 ترجع الى الوكيل فيسلم المبيع ويقبضه ويقبض الثمن ويطلب
 به ويخاصم في الغيب وفي الاستحقاق الاصل فيه ان كل عقد
 لا يحتاج فيه الى اضافة الى الموكل ويكتفي فيه بالاضافة الى نفسه
 فحقه راجع الى العاقد كالتباعدات والاشترية والاعارة
 والصالح الذي هو في معنى البيع فحقه هذه الحقوق ترجع للوكيل
 وعليه ويكون الوكيل في هذه الحقوق كمالك والمالك كالحائض
 حتى لا يملك الموكل مطالبة المشتري من الوكيل بالثمن ولو لم يملك
 لا يجبر على تسليم الثمن اليه ولو امره الوكيل بقبض الثمن ملكه المطالبة
 وايضا طالب المشتري بالثمن يجبر على التسليم اليه ولو زناه الوكيل
 عنه قبض الثمن صحيح نهية ولو باع الموكل الوكيل عن قبض الثمن
 لا يعمل به غير ان المشتري اذا فقد الثمن الى الموكل سيرا على
 استحقاقه وكذا الوكيل هو المطالب بتسليم المبيع اذا فقد
 الثمن ولا يطلب به الموكل فاذا استحق المبيع في يد المشتري
 يرجع بالثمن الى الوكيل ان كان لقد الثمن اليه وان كان نقده الى
 الموكل يرجع بالثمن اليه وكذا اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا له ان كان
 الوكيل واذا ثبت العيب عليه ورده عليه بقضاء القاضي اخذ

الثمن من الوكيل ان كان فسخه اليه وان كان فسخه الى الموكل اخذ منه
 وكذا الوكيل بالشيء او هو المطلب بالثمن دون الموكل وهو الذي يقبض
 المبيع دون الموكل واذا استحق المبيع منه يرد وهو الذي يتولى الرجوع
 بالثمن على بايعه دون الموكل ولو وجد بالمبيع عيبا لم يكن المبيع في
 يده ولم يلزم الى الموكل بعد فسخه ان يرد على بايعه العيب وان كان
 قد سلم الى موكله ليس له ان يرد عليه الا برضه موكله وكذلك هذا
 في الاجارة والاستيجار واخوانتهما وكل عقد يحتاج فيه الى اتيان
 الى الموكل فحقه ترجع الى الموكل كالنكاح والطلاق على مال الغنى
 على مال الخلع والصالح غير دم العبد والكتابة والصالح عن النكاح الذي
 عليه ونحوها وحقوق هذه العقود تكون للموكل وعليه والوكيل فيها
 يكون سفيرا ومعه اخصا حتى ان وكيل الزوج في النكاح لا يطلب
 بالظهر وانما يطلب الزوج الا اذا ضمنه المهر فحينئذ يطلب به
 لكن بحكم الضمان ووكيل المرأة في النكاح لا يملك قبض المهر و
 كذلك الوكيل بالكتابة والخلع لا يملك قبض بدل الكتابة والخلع ان كان
 وكيل الزوج وان كان وكيل المرأة لا يطلب به بدل الخلع الا بالثمن
 وكذلك الوكيل بالصالح غير دم العبد وهذا الذي ذكرنا ان حقوق العقد
 في البيع والشراء واخوانتهما ترجع الى الوكيل فذهب علمائنا وقال في
الرجوع شئ من الحقوق الى الوكيل وانما ترجع الى الموكل وجه قوله
 ان الوكيل ينصرف بطريق النيابة عن الموكل وتصرف النائب تصرف
 المنوب عنه الا ترى ان حكم تصرفه يقع للموكل فكذلك حقوقه لان الحق
 تابع للحكم والحكم هو المتبوع فاذا كان الاصل له كان التابع له
 ولما ان الوكيل هو العاقد حصفت في حق حقوق العقد جهة
 اليه كما اذا تولى الموكل بنفسه ولا شك ان الوكيل هو العاقد حصفت
 له عقود كالمقام به انه حصفت وبسبب ان يكون الاصل
 فاعدا بفعل الخصة وهو حصفت مقرون بالشرع والى الله تعالى
 وان ليس للاث الا بالبيع وقال فيهما ما كتبت وعليهما
 ما كتبت في ان ينبغي ان يكون اصل الحكم له ايضا لان السبب
 وجه منه حصفت وشرا لا ان الشئ اثبت اصل الحكم للموكل
 لان الوكيل انما فعل له باسمه والكتابة وفعل المأمور ايضا الى الله
 فتعارض الشبهان وجب اعتبارهما بقدر الامتنان فلهذا
 يشبه الامر والاثبات باثبات اصل الحكم للموكل ويشبه الحصفت الموقوفة
 بالشرع باثبات تواجد الحكم للوكيل لوقفه على الشبهين فلهذا من
 الحكم ولا يمكن الحكم بالعكس وهو اثبات اصل الحكم للموكل واثبات

التواجد للموكل لان الاصل في فسخه تصرف الوكيل هو الولاية لانه
 علة فسخه ولا يملك له والموكل اصل في الولاية والوكيل تابع له
 لانه لا يتصرف بولاية نفسه بعدم الملك بل بولاية مستفاد في قبض
 الموكل في ان اثبات اصل الحكم للموكل واثبات التواجد للوكيل
 وضع الشئ في موضع وهو حد الحكم وعكس وضع الشئ في غير
 موضعه وهو حد السقف والله اعلم بخلاف النكاح واخوانه
 كذا الوكيل هناك ليس نائب عن الموكل بل هو سفير ومعه بغير الرجوع
 الاثر ان لا يصفى العقد الى نفسه بل الى موكله فالفهمت النيابة
 في سفيرة محضا فاعية العقد موجودا من الموكل من كل وجه
 فترجع الحقوق اليه ثم انما ترجع الحقوق الى الوكيل وتكون له العدة
 اذا كان من اهل لزوم العدة كما اذا لم يكن بهن كان صبيا محجورا
 ينقد بغيره وشراؤه وتكون العدة على الموكل لا عليه لانه ذلك
 من باب التبعية والعبد ليس من اهل التبعية لكونه من تصرفات الفسخ
 المحضة فاما فسخه فتصرف محض حصول التجرة والمعاملة رسته له
 والاخبار للمنفعة من المحجور رسوا علم انه محجور او لم يعلم في ظاهر
 الرواية وروى في الية يوسف انه ان كان عالما فلا خيار له
 فاما اذا كان جاهلا فلا خيار ان يفسخ العقد وان شاء
 امضاه وجه قوله ان الرضى شرط جواز النكاح وقد احتل
 لانه انما اقدم على العقد على انه يكون العدة على العاقد فاذا
 تبين ان ليس عليه احتل رضاه فيثبت له الخيار كما اذا ظهر
 محجب وجه قوله رواية ان الجرحيل المحجور ليس له ان يملك
 الوصول اليه خصوصاً في حق الصبي اذا الاصل فيه هو الحجر و
 الاذن يعارض الرشد في سبب الوصول الى العلم فانما المحجور
 به لتقصير من جرمه فلا يعذر ويعتبر عالما ولو علم بالحج لا ثبت له الخيار
 كذا هذا الوكيل بالهبة والصدقة والاعارة والابذاع والرهن
والقرض اذا فعل امر به وقبض لا يملك المطالبة برده شئ من ذلك
 الى يد ولا ان لم يقبض المودعة والعارية والرهن ولا القرض
 من غير ان الحكم في هذه العقود يقف على القبض ولا يمنع للوكيل
 في القبض بل هو صانع القابض في محل مملوك في حق حقوقه وراجع
 اليه والوكيل سفيرة عنه بمنزلة الرسول بخلاف الوكيل بالبيع و
 اخوانه لانه الحكم فيها للعقد لا للقبض وهو العاقد حصفت و
 شرعا على ما قررنا في حق الحقوق عائد اليه وكذلك في الوكيل
 بالاستعارة والارتيان والاستنباط الحكم والحقوق ترجع الى

الموكل وكذا في التوكيل بالبشرية والمضاربة لاقتنا ، وللوكيل ان يوكل
غيبه في الحقوق لانه اصل في الحقوق والمالك اجنبي عنها فلك التوكيل
عنه فيها ايضا

بدايع في فصل
واما بيان حكم الوكالة في مال الموكل

فصل في الوكالة بالبشر

ولو وكله ان يشتر له جارية وكاله صحاح ولم يسم ثمنها فاشترى الوكيل
جارية ان اشترى بمثل القيمة او باقل من القيمة او بزيادة يتغابن
في مثلها جاز على الموكل وان اشترى بزيادة لا يتغابن في مثلها
يلزم الوكيل لان الزيادة القليلة كما لا يمكن التجرع عنها فلو منعت
التفاد على الموكل لصاق الامر على الوكلاء ولا تمتنعوا عن قبول
الوكالات وبالناس حاجة اليها فمست الضرورة ان يتحملها ويؤثر
في الكثير لا يمكن التجرع عنه وانما صل بين القليل والكثير ان كل
زيادة تدخل تحت القويم المقوم من فهي قليلة وما لا يدخل فهي كثيرة
لان ما يدخل تحت القويم المقوم من لا يحق كونه زيادة وما لا يدخل
كانت زيادة موصوفة وقد رجم رحمه الله الزيادة القليلة التي
يتغابن في مثلها في الجامع بنصف العشر وما لا يتغابن في مثلها
العشر او اقل فهي مما يتغابن الناس في مثله قال الجصاص ما ذكره محمد
لم يخرج مخرج التقدير في الاشياء كلها لان ذلك يختلف باختلاف
البيع منها ما يبعد اقل من ذلك ومنها ما لا يبعد الاكثر من ذلك
غيباته وقد نصير من يحس القليل في العروض بدهيم وفي
الحيوان بده باردة وفي العقار بده وازدة والله اعلم
الوكيل بشره عهده بعينه اذا اشترى نصفه فاشترى موقوفة
ان اشترى باقية قبل الخصومة لزم الموكل عند اصحابنا الثلثة لانه اشترى
امر الموكل او عذر فليزيم الوكيل ولو خاصهم الموكل الوكيل الى الله
قبل ان يشتر الوكيل الباقي والزم الله الوكيل ثم ان الوكيل اشترى
الباقي بعد ذلك يلزم الوكيل بالاجماع لانه خالف وكذلك هذا
في كل ما في تبعيته ضرر وفي التشقيد عيب كالعبد والامه و
الدابة والثوب وما اشبه ذلك

فصل في حكم الوكالة
في فصل واما حكم الوكالة

الاصل ان الوكيل بالبشر اذا خالف يكون مشترا لنفسه والوكيل
بالبيع اذا خالف هو يفت على اجازة الموكل والفقهاء فيها قد اختلفوا
انما فيها تقدم ان الوكيل بالبشر متهم لان يملك الشراء لنفسه
فامكن تنفيذه عليه حتى ان لو كان صديقا محجورا او عبدا محجورا

لا يتفقد عليه بل يوفى على اجازة الموكل لا يملك الشراء لنفسه
فلم يمكن التنفيذ عليه ما فيه توقف وكذا اذا كان الوكيل مريدا او
كان وكلا بشره عهده بعينه فاشترى نصفه لزم الموكل ان التنفيذ عليه
فاحتل التوقف ومعنى الزمة لا يتقدر في الوكيل بالبيع فاحتل التوقف
على الاجازة ولو وكله بشره عهده فاشترى بعين من اعيان مال الموكل
وقف على الاجازة لانه لا اشتراه بعين من اعيان مال الموكل فباع العين
والبائع يقف على اجازة الموكل

واما بيان حكم الوكالة في مال الموكل

الوكيل اذا اشترى بكثر مما امر به لا يتفقد على الموكل ويتفقد على ان كان
من اهل الاسلام ومن كان صديقا او محجورا لا يتفقد عليه قال القاضي
بدايع الدين هذا اذا كان الثمن منقوصا اما اذا كان الثمن غير منقوص
فانما خاضع في العاشر من كتاب الوكالة

ولو مال اشترى به درهمين بغير ان يصر في اللحم الذي يباع في السوق وشرى
الناس منه في اغلب من حكم الضمان والمكروه والمرفق والابل التي جرت
العادة بشرائه ولا يصر في المشوي والمطبوخ الا اذا كان
مفرازا في خان ودفع الى ان درهما بشره لانه لا يملك ولا الى حكم
الطير والوحش السمك ولا الى شاة حية ولا الى مذبوحة غير مذبوحة
بالقدر جريان العادة بشرائه وان اشترى مذبوحا جاز على الموكل لانه
المذبوح يباع في الاسواق في العادة والى البطلن والكركش والمكبد و
الرأس والكراع لانها ليست بحكم ولا يشترى مقصودا ايضا بل يتبع
الحكم فلا يصر في مطلق التوكيل اليه بخلاف ما اذا خلف لايام كل لحما
فاكل هذه الاشياء انما يكتف لان مبني الاجماع على الوت ذكر او شوية
ومبني الوكالة على الوت عاوة وفعل الانحران حكم اكتسب يلزم باكل
القديم ولو اشترى الوكيل القدر لا يلزم الموكل لانعدام العاوة ببيع
القدر في الاسواق في الغالب ولا الى شحم البطلن والالية لانها
ليست بالحكم

منه وكالة البدايع في فصل واما
بيان حكم الوكالة في مال الموكل

اذا قال رجل لاخر اشتر عهده فلان بيني وبينك فقال نعم ثم لقيه اخر
فقال اشتر بيني وبينك فقال نعم ثم لقيه ثالث فقال مثل ذلك
ثم اشترى العبد بين الامر الاول وبين الامر الثاني ولا شيء للثالث ولا
للمشتر لان الوكالة بشره اثنى بعينه لانه لا يملك الشراء لنفسه ولا يملك
اخر لغيره لغير محضر من الموكل بالبيع ولو قال لثالث نعم بمحض الاول
والثاني كان العبد بين المشتري والثالث لثالثين ولا شيء للامر الاول

والثاني لانه قد رآه لو كان له عليه لانه متى كان يحضر من الكل صار راداً
للامر من وهو يملك ذلك بحضورهما فصار كالوصية من حيث انه
يملك الرجوع وادار ذامهما صار مشتر بينهما مع الثالث

تحرير شرح اجماع الكبير في باب الوصية

بأخذ من الغلة والسكنى من ثمنها

ولو امره ان يشترى عبداً فلان بالفتى صاحب العبد للوكيل ليعت
عبدى هذه امره فلان الموكل بالفتى قال للوكيل قبلت لزوم الموكل
لان الموكل امره بان يقبل عنه نفسه حتى يلزم العهد للوكيل وان لا
وهو قبل على الموكل فصار مخالفاً قلت يجب ان يصير فصولاً
لان هذه اقبول الخبر لا يشترى البائع اوجب البيع للموكل والوكيل قبل ذلك
الاجاب فصالحاً لو قال قبلت لفلان الموكل واذا كان قبله لا يخبر
فقد تنفذ عليه فينوقف وقد ذكرت ذلك لانه قد تضمنت
امر رجلا ان يشترى له ثوباً بعشرة دراهم ففعل ثم ان الامر باع من الثوب
ديناً بثلث العشرة جازاً وليس للوكيل ان يقول للامر انك تطوعت
عنه فانما يرجع عليك بما اوجب لي عليك لان كل شيء يرجع به على الامر
فاذا اده الامر لا يكون متعلقاً وكل رجلان ان يشترى له عبداً بالفتى
درهم وهو باع والفتى اشتراه على ان المشتري باختيار فلم يفسد الشئ
حتى صار ثمنه خمسة مائة فاختار الغلام قال محمد رحمه الله يلزم الوكيل
وكذلك قياس قول ابي حنيفة وقد مر بهما في مسائل الوكيل بالبيع
ان دفع الى رجل درهم وامره ان يشترى بها عبداً فوضع الامور الدرهم
في منزله وخرج الى السوق فاشترى له عبداً وجاء بالعبد الى منزله واراد
ان يأخذ الدرهم ليه فغدا الى البائع لان الوكيل اشتراه للامر فالحق
عنه الضمان فيعود على الامر والعبد الدرهم هل لي في يده على الامانة
قال العصمة ابو الليث هذا اذا كان الشراء بشئ من هذه الشئ هو اما اذا كان
لا يعرف انه اشتراه للامر لا بقوله فهو مصدق في نفي الضمان عنه نفسه
وواجب الضمان على الامر وهذا اذا كان الامر دفع الدرهم الى
الامور قبل الشراء اما اذا دفع اليه بعد الشراء فملك في يد الامور
لم يرجع على الامر سواء كان الشراء بشئ من هذه الشئ هو او لم يكن لان
الوجه الاول الثمن كان امانة لما لم يكن للامور على الامر شيء اما بعد الشراء
فقد وجب للامور دين على الامر فاما دفع الدرهم فغداً على يد امانة
فلما يملك امانة من وكالة اللفظ

في الفصل الثالث

او اوكل رجلا ان يشترى له جارية بعينها بالفتى درهم او بمائة دينار فقبل

الوكيل الوكالة فلما اراد ان يشتريها لنفسه فاجعله في ذلك لانه يشترى
بجنس اخر غير ما امر به فان كان امره بالفتى درهم فغداً بمائة دينار
وان كان امره بالشراء بمائة دينار فغداً بالفتى درهم او بشئ غيرها
بجنس ما امره ولكن بزيادة ما امره به لانه يصير مخالفاً لامر امره
فينعقد عليه فلا يتوقف له الشراء لا يتوقف على ما عرفت وان اشترى
بجنس ما امره به وبذلك القدر ولكن صرح بالشئ لنفسه فان كان بحضرة
الموكل يصير مشتر بينهما الا ان يقول لنفسه ولا يملكه عن نفسه
الموكل واذا لم ينفذ يصير مشتر بينهما للامر وكذلك اذا اشترى قبل الشراء
انه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ولم يقل شيئاً فانه كان الموكل جازراً
في الجواز لا شراً وبصير مشتر بينهما بنفسه وان كان غير المحبس فائماً
فان علم بما قاله الوكيل وباشترائه قبل ان يشترى الوكيل ثم اشترى الوكيل
يصير الوكيل مشتر بينهما بنفسه وان لم يعلم بذلك حتى اشترى الوكيل
يصير مشتر بينهما للموكل

عشر من كتاب اكيل

اما الوكيل يشترى لنفسه عبداً اذا اشترى يكون مشتر بينهما بنفسه الا ان يوزع
للموكل وجملة الكلام فيه انه قال ان يشترى لنفسه وصدقه الموكل فالمشتري له
واذا قال الموكل يشترى لي وصدقه الوكيل فالمشتري للموكل بشرط ان لا يغير
عنه بملك الشراء لنفسه كما يملكه للموكل فاحتمل شراؤه لنفسه واحتمل للموكل
فيحكم فيه التمسيد بين فجل على احد الوجهين يتصاهر قولاً ولو اختلفت
الوكيل يشترى لنفسه وقال الموكل بل يشترى لي يحكم فيه الثمن فان ادى
الوكيل بالثمن درهم لنفسه فالمشتري له وان اداه منه درهم موكله
فالمشتري للموكل لان الظاهر نقد الثمن من مال من يشترى له في الظاهر
شاهد الثمن في ان صادف في حكمه واما اذا لم يحضر الشئ وقت
الشراء واتفقا عليه بحكم فيه الثمن ايضا عند ابي يوسف وعند محمد بن
المشتري للوكيل وجه قول محمد ان الاصل انه يكون الا ان متصرفاً
لنفسه لا غيره فله ان الظاهر شاهد الوكيل فله ان المشتري له وجه
قول ابي يوسف ان الامور السليمة محمولة على الصلاح والساد
ما يمكن وذلك في تحكيم الثمن على ما قرر الوكيل بالشر لا بملك الشراء منه
نفسه لانه يحق في باب الشراء ترجع الى الوكيل فيؤدى الى الاحاطة وهو
انه يكون الشخص الواحد في زمان واحد مسلماً ومتسلطاً بها ومطاباً
ولانه متمم في الشراء بنفسه ولو امره الموكل بذلك لاصح ايضا لما ذكرنا
وكذلك لو اشترى له ولده الصغير لانه ذكراً شراً منه نفسه ولكنه لو
اشترى له عبداً الذي لا دين عليه او مملوكه وكذا الوكيل بالشر لا بملك

الشراء من ابية وجده وولده وولده وزوجه وكل من لا يقبل شهادته
له عند الجحشقة وعند ما يكمل الشراء من قبل او قبل او يزياد
يتقارب في مثلهما واجمعوا عليه انه لا يكمل الشراء من قبل الاوين
عليه ومطابقه وقد مرست المسئلة بتجربا من قبل لو كانت الوكالة
عامة بمنزلة مال عمل تشتت او قال له بيع من هؤلاء او اجاز ما صنعت
الوكيل جاز لان المانع من اجواز التهمة وقد زالت بالامر والاجاز
من وكالات البديع في فصل ما حكم الوكالة

وفي اجماع الكبراء اذ دفع الى الانسان الف درهم فاشترى به
جارية فاشترى ثم هلك الثمن قبل ان ينقذ الثمن للبايع هلك منه مال
الامر فان دفع الامر الى الف الى الوكيل بعد ما اشتترى فوكلت قبل
ان ينقذ البايع بهلك منه مال الامور وفي اجماع الصغرة لو وكل ان
بالشراء فدفع اليه المال فاشترى بالرجل ولم ينقذ الثمن حتى هلك
يرجع عليه مرة اخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بعد ذلك والمضارب
يرجع مرة بعد اخرى ويصير لكل رأس مال المضاربة

من وكالاته فنقل المكر في التوكيل بالشراء
الوكيل لشراء شيء بعينه لا يكمل شراؤه لنفسه وان قال عند العقد
اشترى به لنفسه الا اذا خالف في قدر الثمن او جهته هذا اذا
كان الموكل غائبا وان حاضرا وصريح الوكيل بانه يشترى لنفسه صار
مشترا لنفسه

من وكالاته البديعية
الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فملك عند ان كان قبض الثمن
الموكل قبل الشراء يملك امانه سواء هلك قبل شراء الوكيل او بعد
وان قبض الثمن من الموكل بعد الشراء يملك مضمونا عليه
في اواخر الفصل التوكيل بالبيع
من وكالاته صبيحة

وليس للمشتري عند الرد بالعيب ان يرجع على الوكيل قبض الثمن بل
من الثمن الذي اراده الى الوكيل وكالات الوكيل بالبيع حيث يرجع عليه
المشتري عند الرد بالعيب بالثمن لانه عاقد فواخذ بحق العقد
اما هوسا بخلافه وخيرة الفتاوى
في العاشر من وكالاته

الوكيل بالشراء افلا يشتري بالثمن فان الوكيل حل عليه الثمن
ويبيع الاجل في حق الموكل
فاصح في الفصل
التوكيل بالبيع والشراء من وكالاته

والوكيل لا يكمل الا قاله بخلاف الوكيل بالبيع واسلم فاذ بايع ثم افكر
ثم التمس وكذا الاب والوصي والمعتول كالأب والوكيل ما صنعت
من شيء فهو جائز ملك كمواله اجماعا والافاق على اختلاف
بدرارية في الفصل الرابع من وكالاته

وان كان الوكيل اصنافا لشراء الى دراهم الامر يكونه الشراء للامر
نفسه منها الوكيل او غيره فلا يصح ان الوكيل ان يشتري لنفسه
الا اذا صدق الموكل وان كان الوكيل اصنافا لشراء الى دراهم
نفسه كان الشراء له ولا يصح ان يشتري الموكل لنفسه تلك
الدراهم او غيرها الا اذا صدق الموكل
فاصح في

فصل التوكيل بالبيع من وكالاته
رجل وكل رجلا بان يشترى جارية بالف درهم فاشترى ثم ان الباي
وهب كل الف للوكيل فحلت التهمة وكان للوكيل ان يرجع بالثمن
على الموكل كما لو ادرك الوكيل الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع ولو
البايع للوكيل حصة ما لا يرجع الوكيل على الموكل بل لا حظ و
في الخط لا يرجع فاصح في الفصل

التوكيل بالبيع من وكالاته
وفي اجماع الصغرة رجل امر رجلا بان يشترى جارية بالف درهم
فاسره جارية فقال الامر اشترى بها بخمسة مائة وقال الامور لا بطل
اشترى بها بالف قال قول قول الامور ان كانت اجارية تاور الف
درهم فان ساءت خمسمائة القول قول الامر هذا اذا دفع الثمن
اليه فان لم يدفعه القول قول الامر مطلقا ولو امره ان يشترى هذا
العبد بالف درهم او لم يذكر الثمن فقال الامر اشترى به بخمسة مائة
وقال الامور اشترى به بالف وصدق البايع الامور في القول
قول الامور والوكيل لشراء العبد مع الموكل اذا اختلف فقال
الموكل اشترى العبد لنفسه فقال الوكيل اشترى به كذا ثم كان
الثمن منقوبا قال قول قول الوكيل سواء كان العبد كائنا او هلكا
ومن لم يكن منقوبا ان كان هالكا قال قول قول الامر ومن كان
قائما ان كان بعينه قال قول الوكيل وان كان بعينه قال قول
قول الموكل وعلى قولهما القول قول الوكيل في الوجهين جميعا
فصل المكر في نوع في التوكيل بالشراء
من وكالاته

وفي الفتاوى رجل قال لا خراشترى جارية فلان فلم يقبل الامور ثم
ولم يقبل لا وذهب فاشترى ان قال اشترى بها الامر فاني الامر

وان قال اشترى بنفسه فليس له ولو قال اشترى ولم يقل بالامر او لنفسه
ثم قال اشترى فلان ان قال قبل ان يملك او يحدت بها عيب
يصدر وانه قال بعد الهلاك او حدوث العيب لا يصدر ولو قال
بالشراء اشترى بالثمن فليأجل في حق الوكيل والموكل فلو
اراد الوكيل ان يكون الاجل له بشرائه بالثمن البائع لوجده الى
مدة معلومة فالاجل في حقه وهو يطلب الثمن من الموكل وهو حيلة
الوكيل بشرائه العبد اذا جاء الى مالك العبد فقال مالك العبد
هذا العبد من فلان يعني الموكل فقال للوكيل قبلت لا يلزم الموكل
فصل المكر في نوع في الموكل بالثمن
كتاب الوكيل

نوع في التوكيل

التوكيل بشرائه لواء النوع الدراهم على ثمن واشترى بالامر في
دراهم نفسه يكون ما اشتراه له دون الموكل على المختار وفي الاجل
لو اشترى بالامر ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم الى الامر ثم انقضى لثمن
غيره جاز ولو اشترى بدينار غيرهما ثم انقضى لثمن الموكل فالشراء
للكيل ضمن للوكيل واثبت له العقد وفي محضر القدرى ومن
كل رجل اشترى له ثمن فلا بد من شبهة بينه وصفته او بينه
ومبلغ ثمنه الا ان يملكه وكا ليه عام فقول اتبع له ما رأيت واذا
اشترى الوكيل فقتل المبيع ثم اطلع على عيب فله ان يردده
بالعيب مادام المبيع في يده فان سلمه الى الموكل لم يردده الا باذنه
وكجز التوكيل بعقد الصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه
قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفاقمة الموكل واذا دفع
الوكيل بالشراء الثمن منه فله وقبض المبيع له فلا ان يرجع به
على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل قبضه هلك منه مال
الموكل ولم يسقط شيء من الثمن وله ان يجبه حتى يستوفي
الثمن فان جبهه هلك كان مضمونا ضمان المهر من عند
اجه يوسف وضمان المبيع عند محمد واذا وكل رجل رجلا
فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه وفي صاحبه الا ان
يوكلا بالخصوص او لطلاق زوجته بغير عوض او بعقود عند
غير محض او يرد ودلجة او قضا من عليه والوكيل يبيع اليه
اذا امسك الدينار وباع ديناره لا يجوز وفي النوازل لو امره
ان يقضي دينه بهذا الدينار فقصني منه مال نفسه امسك الدينار
جاز استحقاقه فصل المكر في الموكل بالثمن

نوع في الوكالة بالشفعة

الوكيل بالشفعة اذا طلب الشفعة وادعى المشتري التسليم فلهذا
على وجهين الاول ان يدعى التسليم على الموكل ويطلب يمين
الموكل بالثمن ما يعلم ان الموكل قد سلم الشفعة او يطلب يمين
الموكل بالثمن ما سلمه الشفعة في طلب يمين الوكيل فالقاضي يحلف
بخلاف ما لو ادعى ديناً على ميت وانكر الوارث ذلك فالقاضي
يحلفه على عدمه وان طلب يمين الموكل فالقاضي يقول سلم
الدار الى الوكيل لياخذها الموكل بالشفعة وانطلق واطلب يمين
الموكل وهو نظير ما لو وكل رجلاً ليعضد لدين فقال له لو ان اريد
يمين الموكل بالثمن ما ابرأني فالقاضي يقضي عليه بالمال ويا مريته
بالاذا الى الوكيل يقول انطلق واطلب يمين الموكل وهذا
بخلاف الوكيل بالشراء اذا وجد المشتري عيباً واراد رده على
البائع فطلب البائع يمين الموكل بالثمن ما رضى بالعيب كانه ذلك
ولا يرد حتى يحضر الموكل ويحلف الوجه الثاني ان يدعى التسليم
على الوكيل ويطلب يمينه فالقاضي لا يحلف عنه اية حنيفة و
محمد خلافاً لابي يوسف واذا اشترى هذا ان على الوكيل ان يسلم
الشفعة عند غير قاض او عند قاض اخر فاقرار صحاح و
يكون هذا بمنزلة انما التسليم عند هذا القاضي وهو نظير ما
لوشهدت هذه على رجوع الشهود عن شهادتهم في غير مجلس
القاضي فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولو اقر الشهود عند القاضي
انهم قد رجعوا عنه شهادتهم في غير مجلس القاضي صح اقرارهم و
جعل ذلك منهم بمنزلة انما الرجوع عند هذا القاضي في مائة
سوقه بات اذا وكل رجلاً ببيع دار فباعها بالثمن ورجع ثم
خطب على المشتري مائة درهم وضمنه ذلك للامر فليشفع ان ياتى
بالشفعة الا بالثمن

في الثالث من كتاب الشفعة

فصل فيما يتعلق بالضمائم وبالا

رجل عاب وامر بامته ان يبيع الامتعة ليسلم ثمنها الى فلان فباع
ولم يسلم الثمن حتى هلك عنده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
لا يضمن التاميد بتأخير التسليم الى فلان
في نقرات الوكيل في كتاب البيوع
فع اخذ الدال الشراء ليدل صاحبه او كان يملك ليطفر لصاحبه
فيسلم اليه فضايع منه يصاح بينهما بالثمن
منه وكالا

استقرض له من فلان كذا فقبضه المأمور وقال فعتة الى الامر ومحمد
ضمن المأمور ولا يصدق جامع العتق

في اواخر المشايخ

ويجوز بالاقراض والاستقراض الا ان في التوكيل الاستقراض لا يمكن
الموكل استقرضه الوكيل الا اذا بلغ على وجه الرسالة بان يقول
ارسلني فلان اليك استقرض كذا ويجوز التوكيل بالصلح والابراء
من وكالة البديع في مصلح اما الشرط

الوكيل بالاستقراض من رجل معين اذا استقرض من فلان الوكيل المأمور
على وجه الرسالة ان فلانا يقول لك او ضمنه كذا ان القرض للموكل
وان لم يقل الوكيل ذلك واستقرض فلان القرض على الوكيل

في صفة خزانة المصنف في مسائل

منه من كتاب البيوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد سئلت
عن التوكيل العام فكتبت في هذه الرسالة وسميتها المسئلة
اخاصه في الوكالة العامة نأبى بن نجيم كحفظه في سنة
اربع وستين وستين قال ذكر في الخاتمة لو قال انت وكيل
في كل شيء يكون وكيلاً بحفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا لو قال انت
وكيل بكل قليل وكثير او قال انت وكيل بكل شيء جائز امرك بصير
وكيلاً في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة
واختلفوا في الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم لا يمكن ذلك
لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يمكن ذلك الا اذا دل
دليل سابق الكلام وبه اخذ القصة ابو الليث وذكر الناطق
اذا قال انت وكيل في كل شيء جائز منك روى محمد بن وكيل
في المعاوضات والاجارات والهبات والاعناق قال عليه
الفتور وهذه اوتى مما اخذ ابو الليث وفي الفتاوى والقصة
ويجوز جعل مال غنيمة وكلتاك في جميع اموري واقتنك مقام نفقة
لا يكون الوكالة عامة ولو قال وكلتاك في جميع امور التي يجوز
التوكيل بها كانت الوكالة عامة تنفذ الساعات والاشهر
في الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امر الرجل مختلفاً

لصحة

ليست له صناعة معروفة فالوكالة باطله وانما امر الرجل بغير اجرة
معروفة ينصرف الوكالة اليها انتهى وفي البرازية انت وكيل
في كل شيء جائز امرك بكل حفظ والبيع والشراء وبملك الهبة
الصدقة حتى اذا الفوق على نفسه من ذلك حال جائز حتى يعلم خلافه
وقصد الموكل وعمل الا ما لم يخص به بالمعاوضات ولا يله العتق
والبيع وعليه الفتور وكذا لو قال طلقك امرأتك ووصيت فقت
ارضك في الاصح لا يجوز انتهى وفي القضية انه لو قيل بالمعاوضات
لا بالاعناق والهبات وبغيري انتهى وفي الخلاصة كما في البرازية
وانما حصل ان الوكيل كماله عامة بملك كل شيء الا الطلاق والعتق
والوقف والهبة والصدقة على المفتي به ويبلغ ان لا يمكن
الابراء والحفظ عن المديون لانهم من قبيل التبع فدخل تحت قول
البرازية انه لا يمكن التبع وظاهره انه بملك التصرف منه بعد اخوي
فيملك ان يزوجه امرأة بعد اخوي وان يزوجه مطلقته كما في الخاتمة
من ان الوكيل لا يحل ليرسل ان يزوجه امرأة طلقها الموكل بعد
التوكيل ومن وجه من طلقها قبل انما هو مضمونها اذا وكل في ان
يزوجه امرأة لاني التوكيل العام كان بملك المزوج مطلقاً للعموم قول
القاضي خان يتناول البياعات والاشهر وظل له الاقراض والهبة
بشرط العوض فانها بالنظر الى الابداء تباع كان القرض عارية ابتداء
ومعاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء ومعاوضة انتهاء
والهبة بشرط العوض هبة ابتداء ومعاوضة انتهاء ويلزم ان لا يمكنها
الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يمكنها الا بملك المتبرعات وكذا لا يجوز
اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبة بشرط العوض وانما معاوضة
في الاثر بها وظاهر العموم انه بملك قبض الدين واقتضاه وايضا
المدعي يحق للموكل وسامع المدعي يحق على الموكل والا فرب على
الموكل بالمديون ولا يختص به بل القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصوص
لاني العام وفي القضية ولو وكله وكيلاً عاماً في جميع احواله واموره
فقال انت وكيل في كل شيء جائز امرك على في جميع اموري وللموكل جوار
وامهات اولاد يصير وكيلاً بزوجي ومن له ان يزوجه احد من نفسه

وغیره تمت الرسالة الموسومة

المسئلة الخاصة في الوكالة للمفتي

لابن نجيم رحمه الله

عنه

باب في عزل الوكيل

وان عزل الموكل والشاهد على عزله وهو غائب ولم يخبره بالعزل احد لا ينفل ولا يكون تيمنه قبل العام بعد العزل كنصفه قبل العزل في جميع
الاحكام التي بينها

والا يباي ما يخرج به الوكيل

وتلك بطحا فحق لا يملك غيرها

في الموكل من الفصل الاول من الطلاق

الوكيل يخرج من الوكالة باثبات منها عزل الموكل اياه ونزبه لانه
الوكيل محقق غيبه لازم فكان في ان محتمل للفسخ بالعزل والتمني
ولمعه العزل شرطان احدهما علم الوكيل به لان العزل نسخ فلا يبرم
حكمه الا بعد العلم بالفسخ فاذا عزل وصحوا فزاول وكذا لو كان
غائبا فكتب اليه كما في العزل فبلغ الكتاب وعلم ما فيه العزل
فله الكتاب من الغائب كما بخطاب من احاضه وكذا لو ارسل
رسولا فبلغ الرسالة وقال انه فلانا ارسلني اليك ويقول اني قد
عزلتك من الوكالة فيا ينفل كائنا من كان الرسول عدلا كان او
غير عدل حرا كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا اجد ان بلغ الرسالة
لان الرسول قائم مقام المرسل معبر وسفر عنه فيصح سفارته
بعد ان صحت جازته فله صفة كان ولم يكتب كتابا ولا ارسل
اليه رسولا ولكن اخبره العزل جلي بعد لان او غير عدلين او رجل
واحد عدل نزل في تولم جميعا سواء وصدقة الوكيل او لم يصدقه
اذا اظلم صدق الخبر لانه خبر الواحد في المعاملات مقبول اذا كان
عدلا وان لم يكن عدلا فخير العدة او العدل اولى وان اخبر واحد
غير عدل فله صدقة ينفل بالاجماع وان كذب لا ينفل وان ظن صدقة
ينفل في قول ابي حنيفة وينزل عندهما والثاني ان يفتق
الوكال له حق الغيبة فاذا تعلق بها حق الغيبة لا يصح العزل بغير
رضا صاحب الحق فعزل المراهق المستطاع على البيع لا يصح
وكذا اذا وكل المدعي عليه وكذا بالخصوصية مع المدعي بالمال من المدعي
فعزل المدعي عليه بغير حضرة المدعي لا ينفل واختلف المشايخ فيمن
وكل رجلا بطحا ان اهرأه ثم عزله الزوج من غير حضرة المرأة ثم غاب
فان بعضهم لا يصح عزله وقال بعضهم يصح ولو وكل وكذا في غير جاز
الرجوع فصل بملك عزله اختلف المشايخ فيه فان بعضهم ان كان في
الطلاق والعنان لا يملك وان كان في البيع والشراء والاجارة ونحوها
يملك عزله وقال بعضهم ان يملك العزل في الكل لانه لو كان له ليست

بلازم من بل صح ابا حنيفة والبيع صح المنع عن المباح ولو قال عنه التوكيل
كلما عزلت انت وكيل وكذا له مستقبل فوله ينزل لكنه البصر وكذا
ثانيا وكذا له مستقبل كما شرط ولو قال الموكل للموكل كنت وكلتك
وقلت لك كلما فعلت لك فانت وكيل فيه فقد عزلك عنه ذلك كله لا يصير
وكيلا بعد ذلك الا بتوكيل جديد وقال بعضهم في الموكل المعلق
لا يملك العزل قبل وجوب الشرط ويكون التوكيل على وكالته بعد العزل
وكذا له مستقبل والا لاول اصح لانه لما العزل في المرس في المعلق اولى
ومنها موت الموكل علم الوكيل بموته اولا ومنها جنونه
جنونا مطبقا ومنها محاقه بدرا حرب فزنده عنه ابي حنيفة
وعندهما لا يخرج به الوكيل عن الوكالة ومنها حجر الموكل والحجر عليه
ومنها موت الوكيل ومنها جنونه المطبق ومنها ان يفسد
الموكل بنفسه فيما وكل به قبل ان يفسد الوكيل ومنها هلاك العبد
الذرو كله ببيع او باعتا او هبته او تبرعه او كفايته او خوف
ذلك ثم فصل في الاشياء التي ذكرنا ان يخرج بها الوكيل من
الوكالة بسور العزل الذي لا يفتق احوال فيها بينها اذا علم العزل
بها او اذا لم يعلم في حق الخوارج عن الوكالة لكن يقع المفسر في بعضها
بين البعض والبعض فله وجه اخر وهو ان الموكل اذا باع العبد
الموكل ببيعته بنفسه ولم يعلم به الوكيل فقبض الثمن فله ان يفتق
ومات العبد قبل التسليم الى المشتري ورجع المشتري على الوكيل بالثمن
يرجع الوكيل على الموكل وكذا اذا ادره او اعنته او استخج او
كان حرا لاصل وبها اذا مات الموكل او جن او هلك العبد اذ
وكل ببيعته او كفو ذلك لا يرجع والفروع ان الوكيل هناك وانما
صاحبه موقوف لا يترفع من الموكل كنه صار مغرورا من جبرته بترك
الوكالة اياه وصار كفسد له لا يحق منه الضمان فيرجع عليه بصما
الخطا اذ ضامه المخرور في احصاه ضامه الكفالة ومضى
المخرور لا يتقدر في الموت وهلاك العبد والجنون واخواتها
فمن الفرق ولو وكله لقبض دين له على رجل ثم ان الموكل
مضى فالحال للدين عليه الدين ولا الوكيل لا يعلم بذلك فقبض الوكيل
الحال فملك في يده كان للدين الدين ان يأخذ به الموكل ولا ضمة
على الوكيل لا يملك الوكيل دينه ببيع الموكل لا يترقبضه بامر قبض
الدين كقبض المذنب عنه لاني قبضه بنفسه بعد ما وهبته
ولو كان كذلك لرجع كذا فصل
ما يخرج به الوكيل من الوكالة

ولو وكله بالكتابة او بان يزوجه فكتابة ثم يزوجه ثم اباحت انتهى
حكم لا يخرج في الاواحد الشرعية ولم يكن الوكيل ان يزوج ابنته او يزوجه
مرة اخرى بخلاف ما اذا وكله ببيع العبد فباعه الوكيل ثم رد عليه
بقضاء او ضل له ان يبيعه ثانيا لان الرد بقضاء القاضي يوجب
ارتفاع العقد من الاصل ويجعله كأن لم يكن فلم يكن هذا تكرارا
حتى لو رد عليه بغير قضاء لم يجز له ان يبيعه لان هذا بيع جديد
وقد انتهت الوكالة بالاول فلا يملك الثاني الا بتجديده التوكيل
بدل الع في فصل ما بين ما يخرج الوكيل
من كتاب الوكالة المختص
وفي التوازل لو قال الوكيل للموكل رد علي الوكالة فقال ردوت
الوكالة وعلم الموكل بنزول وفي المتن في رجل وكل رجلا ببيع عبده
او خصومة او قاضي دين ثم قال له واحد ما وكلتك بشيء فقد
عرفت بها وتك قال هذا اخرج منه لانه الوكالة منه وكالاه
فصل في كركي نوع في عزل الوكيل
الوكيل بعد ما قبل الوكالة اذا قال لعنت بر وكيلى باردا وقال
انا بر ورضه هذه الوكالة او قال كما افتادم بوكيلي وكان ذلك بحضر
من الموكل لا يخرج منه الوكالة واذا وكله بشيء ثم قال وانفدا ما وكلتك
بشئ فقد عرفت بها وتك فانه العزل منه وكالاه
خزانة المفتين في العزل
المدعي عليه اذا وكل رجلا بخصومة مع المدعي بطلبة لا يملك عزله
بغيره ان خصم ويملك بحضرة والوكيل في غير رضا الخصم والموكل
الصحيح مقيم لا يصح عنده وعندهما يصح وقد مر والقضية ابو
المنذر كان يفتي بقولهما وعن شمس لا يملك العزل ان قال المفتي
مخبر في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى فيقول اني حنيفة وان شاء الله
بقولهما قال رحمه الله ونحن نفهم ان المراد بالحقاقي انما هو
والسافر يصح توكيلهما والبكر والتيمم والمسلم والذمي سواء
في هذا التوكيل بخصومة توكيل بقبض الدين عند التملك وعند
زفر لا يكون توكيل بالقبض ويقول زفر يفتي كذا قال الطهر الشهد
واختاره ابو الليث والمتأخرون وكذا الوكيل بالتقاضي وليس
لوكيل بخصومة من يصالح وفي الخلاصة ولو وكل رجلا بقبض الدين
فاقام التيمم البينة انه قضاه الطالب قبلت وعندهما لا تقبل بئنا
على انه الوكيل بقبض الدين يملك بخصومة عند اية حنيفة وعندهما لا يملك
فصل في كركي نوع في كتاب الوكالة

نوع في الرسول
والسفر الرسول المصلح بين العوم ومنه الوكيل سفيرة ومجبر لغيره اذا
لم يكن العقد معاوضة كالنكاح والخلع والعقود وكونه لا يتعلق
بشئ ولا يلحق له بشئ وجمعه سفراء وقد سافر بينهم سفارة وسفر
المرأة فتابعها عن وجهها كسنته سفرة او سافر وقول الكلوا
المحيرة لتسفر وجعها ضعف واما ضمها المصنوعة فلم يرد
السفر الصحيح احراز سفارة وسفرا بصلالة اذا صلاها في
الاسفار واللبا للتقدير
ولو ادعى الرسول وقال ابيع ابنه وكيلى وحل له بالشرع لقول
المسلم والبيهقي على ابيع البنت اشهر في بيعه اثمانه وشرطه الاصل
الى مرسله في البرازيل والرسول في البيع والطلاق والعقود
والنكاح اذا اخرج الكلام مخرج الوكالة بانه اضافت له نفسه بان
طلقتك وبعثك وزوجت فلانة منك لا يجوز كذا الرسالة لا تضمن
الوكالة لانهما فوقها وان اخرج مخرج الرسالة بان يقول اني مرسل
يقول بعثت منك
في كتاب الوكالة
وما فيه الزام من وجهه ووجه كقول الوكيل حجزنا ذنوبنا وفتح الشكر
والحضارة وجوب الشرايع على المسلم الذي لم يهاجر بشرط فيه
بعد وجوب شرائع السراط اما العدا والعدا له عنده ارحم
الجنة حنيفة ان كان المخبر فضوليا بل وكيلا او رسولا فلا يشترط للعد
او العدا بل يقبل خبر الواحد غير العدل وذلك لان الرسول والوكيل
يقومان مقام الموكل والمرسل فينتقل عدايتهما اليهما فلا يشترط
شرائط الاخبار من العدا وكونها في الوكيل والرسول بخلاف
الفضولي وانما اكتفى باحد الامر من عمل بالشهادتين وقال هو ابي
القسيم الثالث الذي فيه الزام من وجهه ووجهه في الثاني من الاقسام
الثلاثة وهو ما لا الزام فيه اصلا لان الثالث ايضا من باب
المعاملات والضرورة مشتركة قلت فيه القاسية لا الزام
مراقبة شرح المرأة في السافر في محل الخبر
من الركن الثاني فيما يختص به
الرسول في النكاح والطلاق والعقود والبيع اذا اخرج الكلام مخرج
الوكالة بان اضافت هذه التصرفات الى نفسه فقال زوجت
فلانة منك طلقتك اعتققتك لا يجوز هذه التصرفات لانه رسول
والرسالة لا تضمن معنى الوكالة لانه الوكالة في الرسالة وان اخرج

مخرج الرسالة فقال ان فلانا يقول طلقك يعني منك الى اخر
 حاله ذلك كله على المرسل. والوكيل بالبيع اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة
 لا ينفذ ببيع. والوكيل بالطلاق والعقار اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة
 وقال انه فلانا امرني ان اطلق ان اقول ان امر وجهها منك ففعل
 ذلك فقد تصرف على الموكل لان هذه هذه التصرفات على الموكل على كل
 حال ولا اخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق والعقار مخرج الوكيل
 بان اضاف هذه التصرفات الى نفسه صحيح الا في النكاح والطلاق
 بين الوكيل في النكاح وبين الوكيل بالطلاق والعقار ان في الطلاق
 والعقار اضاف الى الموكل معنى لانه يبيع على ملك الرقبة وان الموكل
 في الطلاق والعقار اما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمرجعة لو كان
 الوكيل النكاح من جانب المرأة واخرج الكلام مخرج الوكيل لا يصير
 له بصيرة من قبلها الى المرأة معناه لان صحة النكاح باعتبار ملك البضع
 والبضع ملك المرأة فصار كأنه قال ملكك بضع موكلتي فلا بد بخلات
 جانب الرجل. فصل المكرر
 في نوع الرسول من حيث الوكيل

كتاب المدعي
 الدعوى مستقلة من الدعوى وهو الطلب والامتناع فالطلب الان
 ايمان حقه على الغير لنفسه وقيل هي اخبار بكن له على غيره المدعي من
 لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعي عليه من يجبر والدعوى اذا صحت
 عند القاضي او جبت على الخصم حضوره مجلس القضاة فاذا حضر وادعى
 وجب عليه ان يجواب بلا او نعم حتى لو كانت في الحار وتسمع البينة
 عليه دفعا للضرر المدعي الا ان يكون اخرس **الح** الدعوى لا تخلو
 اما ان يقع في الدين او في العين فان وقعت في العين فلا تخلو اما ان كان
 عقارا او منقولا فان كان منقولا فلا تخلو اما ان كان هاتيا او قائما فان
 ادعى منقولا قائما فان امكن احضاره مجلس الحكم فالتقيا ليمسح دعوى
 المدعي ولا شهادة مشهوده الا بعد احضاره فادفع فيه الدعوى مجلس
 الحكم حتى يشير اليه المدعي والشهود ليس يقطع الشك بين المدعي وغيره
 وفي هو احضار المدعي مجلس القضاة لا بد ان يقول فواجب عليه
 احضاره مجلس القضاة لاقيم البينة عليه انه كما شهد جاحدا ولا بد
 من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لانه لا بد لو كان مقرا لا يبرئه احضاره
 لانه يأخذ من المقر وكان المدعي عاجزا عن الدعوى فظهر القلب بكتب
 جهواه في صحفته ويدعي منها ويبسج جهواه **و** ولا ادعى عليه اصفه
 كذا كان ملكه وفي يد فامره باحضاره فلا امر بالاحضار انما يصح

ادان منكر

ادان منكر اما اذا كان ودفعه عند فلا يصح الا امر بالاحضار
 لطلب فيه التخلية لان في الوديعة الواجب فيها التخلية لا عين الد
 ولو انكر ذوال اليد الاحضار كان محققا ادعى عينا في يد رجل واد
 احضار مجلس القضاة فانكر المدعي عليه ان يكون في يد عينا المدعي
 بشاهدين وشهد ان هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا
 التاريخ لبسته لبيع وكبر المدعي عليه على احضاره ومن المنقول
 ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم
 فانها فيه بالخيار ان يشاهد ذلك الموضع لو تبين له ذلك واليخت
 خليفة الى ذلك الموضع انه كان مأذونا بالاستخلاف وان كان
 شيئا يتعذر بنقله كحجر الرحى فالكافم بالخيار ان يشاهد وان شأ
 بعث امينا والمدعي اذا كان له حمل مؤنة لا يجبر المدعي عليه على احضار
 مجلس القضاة لا يجبر مجانا بل يطلب الاجر وقيل لا يمكن رفعه
 بيد واحد فهو محال حمل مؤنة فلو ادعى مائة قفيز حنطة بوزن
 كذا او مائة من القطن الابيض او قرام من السفرجل ويقول ان كان
 قائما امر بالاحضار لاقيم البينة عليه فانه لا يأمر بالاحضار بل
 القاضي فله واحد اليه ذهب به الى بيت المدعي عليه ليجهر بين يديه
 ليقيم البينة عليه ويحكم ثم هذا اذا وقع الدعوى في عين وهو قائم
 فان كان العين هاتيا فهذا في الخصومة هو الدين فيشرط فيه بيان
 القدر والجسر والنوع والصفة كما في سائر الدلائل **و** اذا ادعى
 قبة دابة مستهلكة لا بد منه ذكر الدابة والذكورة والسن والنوع
 بانه يقول فسر او حمار ولا يكتفي بذكر الدابة لانها مجبولة لا يخرج المالك
 في العين المستهلك قائم وينتقل الى القيمة بقبض القيمة او لقضا
 القاضي الا ان يراه يصح الصلح عن العين المخصوصة المستهلك على اكثر
 من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب في ذمة المستهلك قيمة المخصوص
 وهو دين في الذمة واذا صاح حمار المدين على اكثر من جنسه لا يجوز
 ومن **المستأجر** من اكره الذكورة والاؤنة وقال المقصود في الدابة
 المستهلكة القبة والمدعي والشهود يفتنون عن ذلك ببيان القيمة
 والدعوى والشهادة على القيمة مقبولة فلا حاجة الى بيان الذكورة
 والاؤنة الا ان يراى من ادعى على اخر ما لا مقدرا وشهد الشهود بكتب
 فانهم القضاة عن السبيلوا المستهلك دابة فالقاضي يقبل ذلك منهم
 ولا يشرط ذكر اللون والشية فلو ادعى انه غصبت منه حمار او ذكر
 شينته واقام البينة على وقوع دعواه فاحضر المدعي عليه حمارا فقال
 المدعي هذا الذي اوعيته وشهد الشهود كذلك ايضا فنظروا فاذا اضر

شأنه على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود المستحق الاذن وهذا
الحكم غير مستحق الاذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعي ولا يكون
خللا في شرها وتمامه -

فراية المقتبس

قبيل دعور الخارج مع ذر البند

من كتاب الدعوى

كتاب الدعوى في مختصر القدر المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا
تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا
معلوما في جنبه وقدره قال كان عينا في يد المدعى عليه كلفه اضرارها
لشيء اليها ايها بالدعوى وان لم يكن حاضرا ذكر قيمتها وان ادعى
عقارا حده وذكر انه في يد المدعى عليه وان يطالب به وان كان حقا
في الذمة وذكر انه يطالب به وفي الاصل قال شرط حضرة المرافعة والمخبر
في دعور عين رهن والعاره والاجارة كالرهن واما حصة المزارع
صل هو شرط في دعور الضياع انه كان البذر منه المزارع فهو كالمستأجر
يشرط حضرة وان لم يكن البذر منه ان ثبت الزرع فكذلك وان
لم يثبت لا يشرط هذا في دعور الملك المخلوق واما اذا ادعى على اخر
غصب ضيقة وانها في يد المزارع بعد البيع في مستحق واستحقاقا
لا يقضي بالدار له الا بحضرة البائع والمشتري هذا في الزيادات وفي شرح
الطحاوي وكذلك يشرط حضرة البائع والمشتري عند القضاء بالشفقة اذا
كانت الدار في يد البائع وعن محمد في رجل اقام البيعة ان له وفلان الغائب
على هذا الرجل الف درهم ثم حضر الغائب يكلف اعادة البيعة ان له
وفلان الغائب على هذا الرجل الف درهم ثم حضر الغائب يكلف
اعادة البيعة وقبل حضرة يقضي بنصيب الكاضر دون الغائب
وعند ابي يوسف يقضي بنصيب الغائب ولا يحتاج الى اعادة
البيعة اذا حضر وعن محمد بن قولبة لو سفت وعلى هذا الخلاف لو
ادعى انه اشتريه هو وفلان الغائب من هذا الرجل هذه الدار بكذا
اقام البيعة ولو اقام رجل البيعة ان كان لا يبيع على هذا الرجل الف درهم
وانه مات وتركها وابنا اخر غائبا واقام البيعة فطلب نصيبه يقضي له
بنصيبه وبنصيب الغائب ولا يكلف اعادة البيعة اذا حضر كذا في
الاقضية ولم يذكر خلافه وفي الاصل لو ان احدا الورثة اذا ائتمت
الفصا من قتل ابيه على رجل لا يثبت في حق الكل عند ابي حنيفة و
عند ما يثبت وفي اجماع الصغير رجل ادعى على رجل دار في يده وقال
انها كانت ملك ابي مات وتركها ميراثا بيني وبين اخي الغائب فذكر ثم اقام
البيعة يقضي بنصيبه ويترك نصيب الغائب في يد حامي حضر الغائب

وعندهما

وعندهما ان كان المدعى عليه مقرا فالحكم قال ابو حنيفة وان كان منكرا
يؤخذ منه ويوضع في بدعته وفي المنقول اختلفت المذاهب على قول
ابي حنيفة وعلى قولهما لا يشكل انهما تؤخذ منه فلو حضر الغائب هل
يحتاج الى اعادة البيعة في ظاهر المذهب لا وروى اخصاف انه
يكلف قال في الخلاصة وما ذكر في ظاهر المذهب واية اصح فان الوحد من
الورثة بنصيب خصما في اثبات بالبيعة وما على الميت وفي الاصل
لو ادعى عينا في تركه واحضر احد الورثة واقام البيعة عليه وقضى
القاضي يكون قضا على جميع الورثة وفي اجماع الكبراء انما يكون
قضا على جميع الورثة ان لو كان المدعى في يد الوارث الكاضر ولو
كان البعض في يده يتخذ بقدره وفي الصغير رجل ادعى دينا على ميت
واحضر احد الورثة واقام البيعة وقضى القاضي يكون قضا على الميت
وان اقر المدعى ان الميت لم يترك شيئا حتى اذا ظهر شيء يأخذ والموصي
ليست خصم في هذه الباب اما هو خصم في اثبات الوصاية والوكالة و
في اثبات النسب الخصم عنه نفر الوصية والوارث والموصي له والوكيل
الذي للميت عليه ومن اولى على الميت دين وسياحة ولو كان الكافر
واحدا او المدعى عليه اثنين بان ادعى رجل على رجلين مالا في حصة
احدهما حاضرا والاخر غائب فحجى الكاضر واقام البيعة قال ابو حنيفة
اقضى بالمال على الكاضر والصحيح ان عن ابي حنيفة روايتين وفي
ابي يوسف كذلك وعن محمد كذلك وفي الفصول كلها ولو ادعى
على اخر انه قطع يد عبده فلان وقيمته كذا او ادعى عليه محاربة
وصدقه المدعى عليه واجب ان يدفع اليه مخافة ان يحجز الغائب فان
الخصم يأمر بدفع الارش والمهر اليه ولو كان للعبدة الغائب ودعيته
عنده هذا الرجل وعصبة هذا الرجل منه الف درهم او عليه ثمن مبيع
او قرض فاقرا الذر في يده المالك بان الذر دفع اليه عبده وصدقه المالك
فانه لا يجبر الذر قبض المالك على المدفع اليه ولو كان الف درهم فقبض
او عصب استملكه او ودعيته مملكة فاقضى بضمه مثله للموكل
بخلاف الثمن وفي المنتقى لو باع المدعى عليه المدعى به بعد ما اقام الكافة
البيعة قال ابن قدامة في المشتري بطلت البيعة وان لم اقر عليه وعدت
البيعة خبرت المدعى ان شرا اخذه من البائع قيمتها وان شرا او قف
الامر حتى يحضر المشتري وفي مجموع النوازل لا يباع المدعى عليه قبل
اقام المدعى عليه قبل اقامة المدعى البيعة ولم يسلم الى المشتري حتى اقام
المدعى البيعة عليه وقضى القاضي وسلم الى المدعى ثم ان هذا المشتري
اقام البيعة على المدعى على ان العبد ملكه بسبب انه اشتراه من المدعى عليه

وفي يد غيره حتى وثقه بالشرع فيكون له يفتي به للمشتري ولو باع
 العبد للمدعي عليه بعد ذلك او وهبه منه جارية او غيره المحيلة لغيره
 والعبد في المدعي عليه من كتب كتاب الدعوى
 وفي فناء ورأسه القضاة رجل ادعى في بلد وازاد الدار في غيبة نكاح
 البلد فان قام المدعي البينة قبلت ببنته وقضى بها المدعي جارية فضاء
 وان لم يكن المدعي في ولاية هذا القاضي خزانة الفتاوى
في فصل فيما يتعلق بالقصص
 اما الحقبة القديمة التي ماتت شرعها او امتنعوا عنها اعادوها شيئا
 فلا يعمل بها من غير ثبوت مضبوط شرعا واذ ثبت مضبوطا يؤول
 عليها كما في المحيط من قضاء المدعي كذا في الوجيز ولا عبرة
 بالخط وانما يتم اذ الخط يشبه الخط وانما يتم بسببه الحكم من
 قضاء الدرر وفيه في باب الاستحقاق من البيوع
 لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة الاشهاد كذا بل بالشهادة
 على مضبوطه انتهى وفي المقتضى وقضاء المدعي في غير
 مكان ولاية لا يصح واختلفوا فيها اذ كان العقار في مكان
 فكتاب جليل الكثرة عدم صحة وقضائه وصح في الخلاصة الصح
 واقتصر قضائه عليه واختلفا عما هو في العقار في العين
 والدين كما في البرازيل وفي القينة قضى في ولاية ثم شهد
 على قضائه في غير ولاية لا يصح الا شهدا من عوى
في فصل في قبيل دعوى الرجلين بخصما
 ولو كانت له دعوى في عقار موصوف في ولاية اخرى ليس له ان يفتي
 على المدعي عليه بقضائه عنه وبسببه المدعي لانه لا ولاية له
 على هذه الجحافل الدين والعين احاطه لانه ولاية ثابتة على
 ذلك فكل الصحيح ان قضاء القاضي في المحل ودلعي وان لم يكن
 المحل وفي ولاية والمثله منصوص عليها في ادب القاضي
 لاختصاصه فيقضيه القاضي يكتب الى القاضي الذي هو في
 ان يسلم اليه خلاصة في الفصل الرابع
في كتاب القصص
 لا اقيمت عليه البينة على انكاره ثم غاب المدعي عليه او مات ذكر في
 اخر الباب الثاني من دعوى الزايدات انه لا يقضى عليه حال غيبته
 وموتة وعن ابي يوسف انه يقضى واجمعوا انه لو اقر به لهذا
 المدعي ثم غاب يقضى الله عليه حال غيبته وهذا اذا اقر عند

القاضي وانما اذا اقر عند غيبته ثم انكر فشهد واعلى اقر عند القاضي
 وغاب فمضى بالبينة وقد ذكرنا اختلافات ولو ادعت المرأة الطلاق
 على زوجها او ادعت امه العتق على مولاهما وانما ثبت البينة وانما
 المدعي عليه لا يقضى عليه بتلك البينة في الحكم الكيفية في كمال الدعوى
 في باب الشهادة باليمين ان هذا اذا لم يكن محله الغائب ثابتا او
 غير الميشت وارث فان لم يكن يقضى بحضرة وهذا كله في غيبة المدعي
 عليه وموت وان مات المدعي بعد ما اقام البينة فالقاضي يقضى
في الفصل الثاني من قضائه الخلاصة
 فاضل استقضى في حادثة فاضل ورأيه بخلاف ان المضي محل برار نفسه
 ولو قضى برار المضي وترك برار نفسه لا يكون عندهما وعندا في حقيقته
خزانة الفتاوى في فصل
فيما يتعلق بالقصص
 ادعى المشتري ان البائع قتل المبيع قبل القبض او مات في يده او
 ادعى البائع ان المشتري قتل او مات في يده فالقول للمشتري لان حارة
 حادث القبض والتحويل اذا بقاء وسيلتهما والبينة للبائع
 لانها مبررة كما في الغصب والملك والدين والايضا او ثبتت
 القبض صلا والمشتري يقضي ضمنه نفية كمينته الرد والموت في
 الغصب الا ان يسبق تاريخ المشتري سبق الفسخ والايضا ابان
 اولى من الاقرب دليل يبيع عارضه رهن او وصية وبفارق ما
 في باب اخبار واقفا طعن بحسبه ربح اذا الموت هنا مثبت
 وشهيد ش رجل اشترى عبدا بالعت درهم حاله ولم ينقد الشئ
 حتى هلك العبد فادعى المشتري ان البائع قتله وانما مات في يده و
 ادعى البائع ان المشتري قتله او مات في يده ولا بينة على شئ من
 ذلك فالقول للمشتري لان الظاهر ان هذا من حيث انه ينكر
 امرين حادثين القبض وتحويلهما في المبيع اليه وقول المص
 ربح اذا البقاء وسيلتهما اثبت في جواب سوال مقدر ولقد ربح
 ان يقال ان كان الظاهر ان هذا المشتري من الوجه الذي ذكرتم
 فهو ايضا هذا للبائع من وجه اخر وهو دعواه بقاء العقد و
 بقاء الشئ على المشتري وقد عرفت ثبوتها من قبل والمشتري يدعي امرا
 عارضا وهو انفس في العقد وسقوط الشئ عنه ومنه فوجب ان يكون
 القول للبائع ولقد ربح الجواب في حال ما يدعي البائع من بقاء
 العقد والشئ ليس بقصود له من حيث الذات بل يكون وسيلة
 الى براءة لفته بتحويل الضمان عنه الى المشتري وتاكيد الشئ على المشتري

بجلائها ما يدعيه المشتري بغيره بقاءه ضمن المبيع على البائع وعدم تأكد
 التمس على نفسه فكان (نظا) هو هذا المبيع حدث المقصود في كل
 اولى هذا اذا لم يكن لكل واحد منهما بينة واما اذا اقاما البينة
 فيكون بينة البائع اولى لانها مبراة له عن ضمان المبيع كما اذا اقام
 الفاعل بينة على مودع المقتضى في يد المالك واما المالك
 البينة على مودع عند الفاعل كانت بينة الفاعل اولى كونها
 مبراة له عن ضمانه وكذا البينة القائمة على المدين مع البينة القائمة
 على الايفاء تكون بينة الايفاء اولى كونها مبراة للمدين عن ضمان
قوله او ثبتت القرض اصلا اعم فيه اثارة الى جواب سوال
 مقدر وتقدر ان يقال بينة المشتري تثبت المصادق وهو
 الفاعل العقد وكذا سقوط التمس وهو حادث ايضا فوجب ان يكون
 اولى القبول لان البينات انما تثبت للثبات وتقر بجواب انه
 يقال بينة المشتري وان كانت مشبهة للافتقار لكن ضمن التمس القبض
 وبينة البائع مشبهة للقبض اصلا لا ضمنيا والثابت ضمنيا دون التمس
 اصلا فصار كبنية الفاعل على المودع بنية المالك على الموت قبله
 من حيث انه ترجح بينة الفاعل بالثبات القبض اصلا على بنية المالك
 وان كانت مشبهة للضمني الثابت في ضمنه في القبض
قوله الا ان يسبق تاريخ المشتري استثنائا من قوله والبينة
 للبائع التقدير والبينة للبائع الا ان يوزع البينتان وتاريخ بينة
 المشتري يسبق تاريخ بينة البائع فحينئذ يكون بينة المشتري اولى
 لانها تثبت الفسخ بقاء في وقت لا معارض لها فيه والبينة
 اذا خلت عن المعارض يجب قبولها واذا قبلت في ذلك الوقت
 قبلت في الاوقات كلها ضروري فان قبل بينة الاخر لما كانت اكثر
 اثباتا فيقدر الزيادة وجدت بلا معارض فوجب ان تقبل في قدر
 الزيادة فتقبل في الباقي ضروري قبله نعم لكن مشبهة ان يوفي
 ذلك الوقت لا معارض لها واذا قبلت لم تقبل الاخر ضرورة
 ولا لم يكن لها معارض لزيادة بخلاف ما اذا استوفى في الوقت
 لانه لا معارض للمشبهة للزيادة والله اعلم **باب** في
 في باب الاختلاف في الموت قبل القبض
من كتاب السموغ
 رجل ادعى ان رجل اقره له وقضى له فاني له بها ثم اقر المقلد
 انها لفلان اقره لم يكن قط وصدة المقلد بطل فاني القاض
 ويرد له اقره المقتضى عليه وان قال المقلد كانت المدة الموقوتة

منه وقبضتها فاني للمقلد وليضمن المقلد له اقره المقتضى عليه
عند اصحابنا لا يبطل دعور المدعي قبل القضاء وبعده
من كتاب الدعوى
 ولو ادعى المدين بسبب الورثة لا بد منه بيات كل ورثة
فصول في الفصل السادس
 لو ادعى على فلان انك وصي فلان الميت او وكيل فلان وهو بكر
 او ادعى الاستصناع على رجل وانكر المستصنع لا يجلف
 لانه ليس بلازم **خلاصة كتاب البيع**
من كتاب القضاء
 ادعى وقر رمان او سفل جل لا بد منه ذكر الوزن لتفاوت الوقت
 او يذكر معه الصغر والكبر والحلاق والحوضه ثم يؤمر بالاضافه
جامع الفصول في الفصل السادس
 رجل ذهب جميع ماله في مرض موته او وصي به ثم جاء قوم
 بعد موته وادعوا دينا على الميت ليسمع البينة على من في يده
 المال وقيل كجل القاضى خصما بخاصم عنه في ذلك ويسمع عليه البينة
خزانة المفتين في الدعوى على الورثة
من كتاب القضاء
 ولو ادعى مال الاجارة المفسوخة لم يجب تحديد المسأله
فصول في الفصل السادس
 رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعي عليه قد قبضتها في وقت
 سرقته فطوبى بالبينة فقال لا بينة له على ذلك ثم قال بعد ذلك
 قد قبضتها في وقت كذا واما ام البينة على ذلك تقبل بينة لان
 التوفيق ممكن بحيث ان قضاها اولا في مكان محدد وليس له
 على ذلك بينة ثم قضى ثانيا في مكان اخر **باب**
 في باب ما يبطل دعور المدعي من كتاب الدعوى
 ادعى على اخر عينا في يده وقال كان هذا ملك ابي مات وترك ميراثا له
 ولفلان وعد الورثة الا انه لم يبين حصته لنفسه فبهن التمسع
 ولكن اذا ازال الامر الى المطالبه بالتسليم لا بد منه بيات حصته ولو لم
 حصته ولم يبين عدو الورثة بان قال هذا ميراثي له ولجاءه
 سوار وحصتي كذا لم يقع الدعور لم يبين عدو الورثة كجوا
 ان حصته الفقص مما يمس والله اعلم **جامع الفصول**

في الفصل السادس
وفي المحيط لاداة اثبات المهر الموكل وان لم يكن لها ولاية المطالبة
وكذا الدين الموجب بزارية من كتاب ادب
القاضي في كيفية الاستخفاف في البيع
برهن على انه يمكن وقوع شتم من تركه الى لاد من ذكر القسنة
بزارية او بقتلها جامع الفصولين
في الفصل السابع
رجل ادعى عينا في يد انسان واقام البينة انه له ثم ان الملك
عليه اقام البينة ان الشهود قد ادعوا هذه العين جاز
شهادتهم بطلت بنية المدعي فاضحان
في فصل الدعوى تحت لف الشهادة
من كتاب الدعوى
وان وقعت الدعوى في جنس غائب لا يعرف مكانه بان
ادعى انه غصب منه ثوبا او جارية ولا يعلم هلاكه وقيامه
اشارة في عامة الكتب الى انه لا حاجة الى ذكر القيمة بعد بيان
اكتسب والنوع وبصرح في كتاب الرهن وفي كتاب
الفصل انه اذا برهن على انه غصب منه جارية فتسمع
فبعض اولوه بما اذا ذكر القيمة وبعض حملوه على ما اذا شهدوا
على اقراره بغصب جارية فتقبل في حق اكنس والقضا
جميعا وعامة المشايخ على انه لا يقبل في حق اكنس لان في حق
احكام بلا فوف بين الدعوى والشهادة واطلاق محمد بن عبد الله
ابو العسر فلما اختلف المشايخ في استراط ذكر القيمة كلفه
بذكرها كبحر بعد غير الاختلاف قال لم يذكر لم ترد الدعوى
اخبار الحق المالك فان الغصب قد يقع قبل ان ينجبر المالك
قيمته ويعرفها واذا سقطت بين القيمة والمالك فلان يجلل
عن الشاهد اوله لانه ان لم يطلع عليه بدوام يده فلان لا يطلع
عليه من اختلف نظر الشهادة بزارية في
احكام عشر من كتاب الدعوى
رجل ادعى ارشاعه منيت وزعم انه ابن عم الميتم لانيه واقام
البينة على النسب وذكر الشهود اسم ابية وجدته واسم
الميتم وجد كذا هو الرسم والمدعى عليه اقام البينة ان
جد الميتم كان فلانا عليه ما اثبت المدعى لا تقبل بنية المدعى على
لان البينات لا اثبات للنفق وبينة المدعى عليه قامت على

البيع وهو ر

النفق وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد المدعى وهو كمالو
ادعى ميراثا عن ابية فاقام المدعى عليه البينة ان اباه
رجل اخر غير الذر يدعيه المدعى وثمة لا تقبل بنية المدعى عليه
ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميتم لانيه وذكر
الاسم الى اجد الا على فاقام المدعى عليه بينة ان اب المدعى
هذا كان بقوله في حياته انا اخ فلان لانه لا يقبل بنية
المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البينة ان لاصبا ففني
بنات نسب ابية فلان اخر غير الذر ادعاه المدعى
في باب ما يبطل ظهور المدعى من كتاب الدعوى
وفي دعوى البيع والاجارة والوصية وغيره من حساب الملك
لا بد من بيان الطوع والرعية بانه يقول باع منه طائفا وعبا
في حال نقاذ تصرفاته لاحتمال الاكراه وفي ذكر التخرج والصلح
عن التركة لا بد من بيان انواع التركة وتحديد العقار وتبيين
قيمة كل نوع ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من قيمة نصيبه
لانهم لو استهلكوا التركة ثم صاخوا المدعى على ازيد من نصيبه
لم يجز عنه من وم كما في الغصب فصولين
في السادس
فصل فيما يشترط في الدعوى وما لا
وان الشرائط الصحيحة للدعوى فانواع منها فقل المدعى
والمدعى عليه فلا يصح دعوى المجنون والصبي الذر لا يعقل
وكذا لا يصح الدعوى عليه ما حتى لا يلزم الجواب ولا يسمع
البينة لانها مبنيان على الدعوى الصحيحة ومنها
ان يكون المدعى معلوما لتعذر الشهادة والقضا بالجلل
والعلم بالمدعى انما يحصل باحد الامرين اما بالاثارة
او بالتسمية وجملة الكلام فيه ان المدعى لا يخلو اما ان يكون
عينا وانما ان يكون دينا فان كان عينا فلا يخلو اما ان يكون
محملا للنقل او لم يكن محملا للنقل فلا بد من احضار المحمل
الاثارة اليه عند الدعوى والشهادة فيصير معلوما بها
الا اذا تعذر نقل كحجر الرحا وكخول فان شاع القاضي استحققه
وان شاع بعث اليه امينا وان لم يكن محملا للنقل وهو
العقار فلا بد من بيان حله ليصير معلوما لان العقار
لا يصير معلوما الا بالتحديد ثم لا خلاف في انه لا يكتفي فيه
بذكر صفة واحد وكذلك بذكر حد بين عند الى حنيفة ومحمد

في كتاب الدعوى

في كتاب الدعوى

وعند ابي يوسف يكتفي به وهل يقع الكفاية بذكر ثلثه حد فو قال
على اونا الثلثة نعم وقال رفر لا وهو مسئلة في باب السروط
وكذا لا بد من بيان موضع المحدث وبلده ليعرف معلوما هذا
اذا كان المدعي عينا فان كان دينا فلا بد من بيان جنسه
ولو نحوه وقدر وصفته لان الدين لا يصير معلوما الا ببيان
نوع الاشياء ومنها ان يذكر المدعي في دعور العقار انه
في يد المدعي عليه لان المدعي لا بد وان يكون على خصم و
المدعي عليه انما يصير خصما بدين ولا بد وان يذكر انه في يد
الخصم خصما فاذا ذكر وانكر المدعي عليه انما يصير خصما بدين
ولا بينة للمدعي فانه يخلف من غير الحاجة الى اقامة البينة عليه
على انه في يد المدعي عليه ولو كان له بينة لا تتم حتى يقيم البينة
على انه في يد هذا المدعي عليه ووجه الفرق ان من الجائز
ان يكون صاحب اليد غيره واصطلاحا على ذلك فلو سمع القاض
بينته لكان قضا على الغائب وهذا المعنى ههنا منقول لانه
لا قضاء ههنا اصلا لان المدعي عليه لا يخلو اما ان يخلف
واما ان ينكل فان خلف فلا مظهر وان نكل فكذلك لان
القاضي لا يفتني بشيء وانما يامر بان يخرج من الدار ويخلى بيننا
وبين المدعي ومنها ان يذكر انه يخط له به لان حوالا ان
انما يجب ايفاء بطلبه ومنها ان يكون بلسان عينا اذا
لم يكن به هذا الا اذا رضى المدعي عليه بلسان غيره عند ابي ج
وعندهم ليس بشرط حتى لو وكل المدعي رجلا بالخصومة من غير
عذر ولم يرض به المدعي عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم
اجواب ولا تتم منه البينة وعندهم تصح حتى يلزم وتسمع
والمسئلة مرت في كتاب الوكالة ومنها محال احكامهم
فلا تتم الدعور الا بين يدي الحاكم كما لا تتم الشهادة الا
بين يديه ومنها حضرة الخصم فلا تتم الدعور والبينة
الا على خصم حاضر الا اذا التمس المدعي ذلك الكتاب الحكمي
لا للقضاء فيجب للقاضي اليه فيكتب الى القضا الذي
الغائب ببلده بما سمعه من الدعور والشهادة ليقض عليه
وهذا عندنا وعندنا في حضرة المدعي عليه ليس بشرط السماع
الدعور والبينة والقضاء ويجوز القضاء على الغائب عنده و
عندنا لا يجوز منه دعور البسدايع
في فصل واما الشراطة

ادعى على سكر

ادعى على منكوبة الغيرة كما شرط حضرة المزوج وعنده اقامة
البينة كذا منسبة المقتضى في مسائل
دعور النكاح من كتاب المدعور
ادعى على اخر الك وصي فلان الميت او وكيل فلان الحي وهو
ينكر او ادعى الاستصناع على رجل وهو ينكر لا يخلف لانه ليس
بلازم خلاصة وفي دعور فلان فاضحان ادعى رجل على رجل
انه وصي فلان الميت وان لم يثبت كذا البينة دعور
وكذا الادعي الوكالة فانه غائب اذا عرفت الميت او الغائب بعد
واسم ابه وجده ولقبه ان كان لا يحصل المعرفة الا باللقب
وفيه رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد ادعى وقد اوصى
اليك وله عليك دين فانكر لا يصح او اقر لا يصح وانكر الذي
لا يمين عليه عندهم وكذا لو ادعى رجل على رجل ان فلان وكلك
بطلب حقوقه وكاله فانه له على موكله كذا اقر او اوصى
اذا كانت التركة مستغرقة بدلون جماعة باعينا منهم في بيعهم اخر
وادعى دين لنفسه على الميت فخصم هو الموارث لكن لا يخلف
الموارث لان فائدة التحليف النكول هو اقراره ولو اقر بالبرهان
لغيره اخر وانما له هذه لا يصح الا اقراره فلا يخلف من دعور
خاصة بحال مجمع القضاوي
من كتاب ادب القاضي في فصل
في القضاء والاستحلال
ب ادعى دارا انه ورثها من ابيه وادعى اخر انه اشتراها
من ابيه ذلك وشهد به شهود يدعي الشرا ويجوز البيع ففلا بد
منه الميت ولم يقولوا وهو محالها والدار في يد مدعي الميراث
او مدعي الشرا وان لم يشهدوا بالملك للميت ولا بالتسليم انما
يحتاج بشهادتهم في البيع الى ذكر الملك او التسليم مع البيع اذا
كان المشهود لا يدعي ملك المدعي من جهة مدعي المشهود له البينة
منه حيا كان او ميتا يدعي المدعي لنفسه لانه جرمه ذلك اما اذا كان
المشهود عليه يدعي ملك المدعي من جهة مدعي المشهود له الشرا
منه فلا يحتاج الى ذكر الملك او التسليم مع ذكر البيع لان المشهود
عليه كما ادعى المدعي من جهة مدعي المشهود له بالشرا منه فقد ثبت
كونه المدعي ملكا لذلك باعثة انه لا يفتقر المشهود عن ذكر ملكه
فالحاجة الى كتاب لان شهادتهم على بيع الميت منه ليس باقل من شهادتهم
على اقرار الميت ان الدار لمدعي الشرا ولو شهدوا بهذا وادعى الميراث

يدعي انهما ميراث لغير الميت لم يلتفت الى دعواه وقضى بالدار المقوله
فلما اذا اشتد والد بالبراءة من غير ذكر ملك ولا تسليم بخلاف ما لو ادعى
المشتبه وهو عليه ملك الدار لنفسه لانه حريته احد بعينه حيث لا يقبل
شهادتهم بمجرد البيع لان هذا لو شهد المشتبه بان الدار ادعى ان
له المشترا منه اقرار الدار لدعي المشترا لم يقبل هذه الشهادة
على المشتبه وهو عليه لانه لا يزعم الملك للمنفعة كما حصل ان اعترفت بها
بجور البيع على المشترا به بالاقرار ففي كل موضع يقبل الشهادة على
اقرار المشتبه يدعي المشتبه لانه المشترا منه لا يقبل الشهادة بمجرد البيع
ايضا لان كل موضع لا يقبل الشهادة على اقرار من يدعي المشترا به
المشترا منه لا يقبل بمجرد البيع والمشترا به لثبات احوال الاصل
من قضاة الدار القطعي في الفصل العاشر
في كيفية ادعاء المشترا به
وفي الصغير رجل يدعي دار يقول ورثتها من ابي ودعي اخر انه
اشترىها من ابيه فيشهد والد بالبيع محجور او قالوا ان باعها
منه المشترا ولم يقولوا انه يملكها تقبل وفي الاقضية اذا شهد
في دعوى المشترا انه اشتراها فلان من يملكه ولقد التفت ان كان
المبيع في يد البايع يستمع هذه الدعوى وتقبل الشهادة فيه غير ان
يذكر وملك البايع وان كان في يد غيره البايع وهو يدعيها
لنفسه ان ذكر المدعي والشاهد ان البايع يملكها او قال اشترىها
وسلم هو الى او قبضت او قال الشاهد هو قبض او قال ملك
اشترى منها من فلان او قال لي اشترى منها فلان وهو لم يقبل
البينة وتسمع الدعوى ولو شهدوا على المشترا ولقد التفت ولم
يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البايع ولا ملك المشترا
لا تسمع الدعوى ولا تقبل الشهادة ولو شهدوا بالبينة للبايع
وذكر الملك في خلاف المشايخ فيه ثم في كل موضع كان المبيع في يد غيره
البايع وتضمن بالملك لغيره اذا حضر القايب وانكر المبيع للبينة
ولا يجادل الى اعادة البينة هذا اذا كان ذو اليد منكر الملك
البايع اما اذا كان منقرا لا تقبل هذه البينة لانها لما انقضت
على انما كانت للغير تضاد على ان يده يد غصب او يد ودعة
فلا يكون خصما وفي الاقضية في موضع اخر ان ذا اليد لو ادعى
ملك الملك من رجل الذي يدعي المدعي المشترا منه لاجابة الى ذكر
الملك للبايع ولا المشترا لانه لما ادعى التعلق منه بالمشترا فقد قر
بالملك له رجل ادعى على اخر ان له دعوى من جارية تاجها منه

ولم يذكر تسليم الجارية ولا قبضتها لا تسمع الدعوى ولو ادعى
على رجل انه باع منه دارا بعشرة دنانير محجور وسلم الدار و
لم يذكر حده ودعيه لتسمع رجل ادعى على اخر ان له الف درهم
تمن بيع بشرا غطه ولم يمكنه البتة فادعى ان ذلك الالف
اقراض لتسمع فضل الحركة
في الفوع دعوى البيع والشراء
من كتاب الدعوى
وشروطها ايضا كون المدعي لها حجة على الشبوت ودعوى بائع تجعل
وجوده باطلة كقوله لمن لا يولد مثله لمثل هذا ابي او قال
ذلك لمعروف النسب وقال العلامة ابن العرس في الفواكه
الدرية ومن شرط صحة الدعوى ان يكون المدعي به مما يحتمل
الشبوت بان لا يكون مستحيلا محققا او عادة فان المدعور واك
فاذكر خلاصة الكذب في المستحيل المعادى ليقينية الكذب في المستحيل
المعادى مثال الدعوى المستحيل المعادى دعوى من هو موقوف بالفقر
واكحاجة وهو ان يأخذ الزكاة منه لا غنىا على اقراره اقرضه مائة
الف دينار ذهبها نقدا دفعة واحدة وانه تصرف فيها بنفسه و
يطالبه بربدها فمثل هذه الدعوى لا يلتفت اليها القاضي و
لا يستل المدعي عليه عن جوابها انتر كنه لم يستند في منع دعوى
المستحيل المعادى الى نقل عن المشايخ قال مولانا في كبره ولم ان
حكم المستحيل المعادى كدعوى فقيه اموال العظيمة على غنى ان غصبها
منه والظاهر عدم سماعها قال ثم كتبت بعد ذلك في احوال
التخلف ما يفيد فليراجع النهر في ادائل
كتاب الدعوى من مخ المختار
المكره على البيع اذا باع مكرها وسلم مكرها ثم اراد ان يدعي على
المشتري وبيته ومنه ينبغي ان يقول ان بيع هذه الدار منه مكرها
وله حق الاسترداد منه فاستدعت الدعوى ولو كان قبض الثمن
يدكر وقبضت الثمن مكرها ايضا ويقسم البينة على جميع ذلك
اما لو ادعى انما ملك وفي يده بغير حق فانه يكون بطلان في الدعوى
لان في بيع المكره يثبت الملك اذا اتصلت القبض فخل في هذا في
الاسترداد بسبب البيع الفاسد ينبغي ان يكون كذلك ولو ادعى
الاسترداد بسبب البيع الفاسد يستفسر عن بيان سبب الفس
حجوز ان يظن ما هو صحيح فاستدعا وفي دعوى البايع الاكره
على البيع لاجابة الى تعيين المكره كما لو ادعى مالا بسبب سبابة

لا حاجة الى تعيين الحوان على الاصح ولو ادعى ان الجارية التي في
يدك ملكة وفي يدك بغير حق صحت الدعوى وان لم يذكر يوم
الغصب وكذا لو ادعى انه غصب مني هذه الجارية ولم يقل
هو ملك ليصح ولو اقام البينة على الغصب يومها لم يثبت
الا بغير خصما في حق اقامة البينة على الملك حتى لو اقام المدعى
عليه بينة بعد ذلك انها ملكة لقبيل من دعوى

خيانة المقتبض في السعابة
واذا ادعى الخيتم على صاحب المال ان ابراه او حله وحله
بشروطه وشهدوا على اقرار صاحب المال بالاستيفاء فان
الخصم يستل الخيتم من البراءة والتحليل كانت بالاستيفاء
او بالاستيفاء فان قال كانت بالاستيفاء قبلت البينة
لوجود الموافقة بين الدعوى والشهادة وان قال كانت
بالاستيفاء لا تقبل لحق المخالفة وان سكت ذكر محله في
الاصل انه لا يجزى على البيان لان الالان لا يجزى على كتمان
حق نفسه ولكن لا تقبل شهادته ما لم يوافق فقد رجع في هذه
المسئلة في البيان الى المدعى وفيما اذا ادعى الخيتم الايفاء وشهد
بشهادته ان ابراه او حله ذكر انه تقبل شهادته وان لم يقبل
رجع في البيان الى الشاهدين ان البراءة كانت بالايفاء
او بالاستيفاء محيط البرهان

في الفصل العشر من كتاب الشهادات
محضر فيه ادعى على اخيه ان يبعث اليه بدينه كذا اعدادا من
الكرابيس وبين صفاتها وطولها وعرضها لبيدعيها وان فلانا
هذا او صلبها الى المحضر هذا وان قبضتها منه وباعها وقبض
ثمنا وذلك كذا دينار او واجب على المحضر هذه التسليم ثمنا
المذكور الى هذا المدعى انه كان الثمن قائما بعينه في يده او مثله
انه كان استملكه رد وقيل المدعى غير مستقيمة لانه لم يذكر انه
باع الكرابيس سلمها الى المشتري ولو كانت هلكت في يد البائع
بعد البيع يبطل البيع فلا يجزى ثمنه فانه اضل سلم وقيل
وفيه اخر وهو ان الثمن يكون امانة عنده البائع لكونه وكيله
في البيع وفي الامانات يجزى على الاخير تسليمها الى صاحبها
انما يجب عليه التخليه وقوله فواجب عليه تسليمها لا يستقيم
وبعضهم قالوا هذا غير مسلم لان تسليم الامانة على الامين ان
لم يجب بحقه ثمنه يجب عليه بمجان وهو التخليه فيقول المدعى

على دعوى التخليه تصحى وقيل وفيه خلل ثالث وهو ان الثمن
في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا وفيما يفتى من المنقول انما
يستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم ليدعى وليقيم البينة
بخصته فلا يستقيم دعوى المطالبة بالتسليم قلت هذا
غير مسلم والاحضار غير مفيد لانه الاحضار لا يثبت ولا
يكتنهم الا بارة الى الدراهم التي هي اثمان وقد مر هذا

شروط جدائي في سجل في اثبات الوقفية
من القسم الثالث في بيان الخلل
باب في دعوى الاقرار

ولو ادعى عينا في يد رجل انه لما ان صاحب اليه اقر به له او
ادعى عليه دراهم وقال في دعواه له عليه الف درهم لما اقر به له
او قال ابتداء ان هذا الرجل اقر ان هذا العين له او اقر ان
له عليه كذا من الدراهم هل تصح هذه الدعوى لوضوح بحث
قالوا تصح وبعضهم قالوا لا تصح وهو قول عامتهم لان لفظ
الاقرار ليس بسبب الاستحقاق وان الاقرار كما ذاب لا يثبت
الاستحقاق للمقر فلهذا صارت الاستحقاق الى ما لا يصلح له
مثل الاحكام لقضاء عن العادي في فصل

فما يتعلق بكتاب الدعوى
وجم لا يصح دعوى المال بسبب الاقرار لا يصح دعوى النكاح
ايضا بسبب الاقرار
جامع الفصول
في الفصل السادس

ولو ادعى عليه الاستيفاء او الاقرار او حقا بسبب الخط والكر
خطه لا يجزى عنه ذلك جامع الفصول
في الناحية عشر
رجل ادعى على اخيه ان يبعث اليه بدينه كذا اعدادا من
الكرابيس وبين صفاتها وطولها وعرضها لبيدعيها وان فلانا
هذا او صلبها الى المحضر هذا وان قبضتها منه وباعها وقبض
ثمنا وذلك كذا دينار او واجب على المحضر هذه التسليم ثمنا
المذكور الى هذا المدعى انه كان الثمن قائما بعينه في يده او مثله
انه كان استملكه رد وقيل المدعى غير مستقيمة لانه لم يذكر انه
باع الكرابيس سلمها الى المشتري ولو كانت هلكت في يد البائع
بعد البيع يبطل البيع فلا يجزى ثمنه فانه اضل سلم وقيل
وفيه اخر وهو ان الثمن يكون امانة عنده البائع لكونه وكيله
في البيع وفي الامانات يجزى على الاخير تسليمها الى صاحبها
انما يجب عليه التخليه وقوله فواجب عليه تسليمها لا يستقيم
وبعضهم قالوا هذا غير مسلم لان تسليم الامانة على الامين ان
لم يجب بحقه ثمنه يجب عليه بمجان وهو التخليه فيقول المدعى

في دعوى البيع فكلها لا حاجة الى تعيين المكره كما لا حاجة في
دعوى السعابة الى تعيين الحوان وقيل لا بد من تعيين
الحوان والاول اصح برهنا على اقراره ببيع طوعا وبرهنا
المدعى عليه انه باكرهه فبينة الاكره او له بالقبول لانه
ثبت خلاف الظاهر
فصول

في العاشر من كتاب الاكراه
 وفي دعوى ابيع الماكراه على البيع لاحاجة الى تعيين المبيع كما لو
 ادعى المال بسبب السحابة لاحاجة الى تعيين العوان ولو انبت قرار
 رجل بشئ طائفا فاقام المدعى عليه بنية اني كنت مكرها في الاقرار
 بنية الاكراه اولى بالقبول لان بنية الاكراه تثبت خلاف الظاهر
 فانه المقتضى من كتاب الدعوى
 ولو ادعى ضبيعة بسبب الشراء من ذرا ليد وقال في اخذ الدعوى وكذا
 اقر الذي في يدك بشئ ارايا منه فقال المدعى عليه في دفع الدعوى
 اني كنت مكرها في الاقرار بالبيع لا يكون دفعه والاقرار بالبيع مكرها
 لا يلزم خلاف في البيع طائفا صح لواقام بنية على الاكراه في
 البيع والاقرار لقبول وانما اعلم
 في فصل المعرفة من كتاب الدعوى
 ادعى ان له عليه كذا وان العين النزر في يده فله ان يقر له او
 ان يرد دعوى الاقرار وقال انه اقر ان هذا له او اقر ان له عليه
 كذا قيل يصح دعوى المشايخ عليه انه لا يبيع الدعوى لعدم صلاح
 الاقرار للاستحقاق كما لا قرار كاذبا فلا يصح الاقرار لا صنفه
 الاسحقاق في البينة خلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعي
 حيث يقبل لا ذكرناه واجمعوا انه لو قال هذا العين ملكي
 وضكته اقر به المدعى عليه لقبول لانه لم يجعل الاقرار على الاسحقاق
 ولو برهن عليه ايضا يقبل ولو انكره في هذه الصورة هل جليف
 على اقران قبل ان يقر على اختلاف بين الثاني ومحمد والفتوى
 على انه يجليف على المال لا على الاقرار
 في الاول من كتاب الدعوى
 رجل ادعى على رجل لا فذكر المدعى عليه فخرج المدعى خطبا قرار
 المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خطا المدعى عليه فذكر المدعى
 عليه ان يكون خطا فاستكتب فكتب وكان من الخطين
 من بنية ظاهريه اختلاف فيه فالي بعضهم يقضي القاصر على
 المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضي وهو الصحيح
 ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان
 الخط على وجه الربا لمصدره معنونا لا يصدق ويقضي
 عليه بالمال
 في البينات في باب في الدعوى
 رجل ادعى على رجل ما لا واخرج بالمال خطا وادعى انه خطا

تدبر

عليه فذكر المدعى عليه ان يكون خطا فكتب فكتب فكتب
 وكان من الخطين من بنية ظاهريه يدل على انه خطا كما تب واحد
 واختلاف فيه المشايخ والصالح انه لا يقضي بذلك فانه لو قال
 هذا خطي وليس على هذا المال كان القول عليه الا ان يكون
 اليك تب سارا او صرافا وكذا في خطه فكتب فكتب
 اولى ان لا يؤخذ بالخط
 في باب ما سئل دعوى المدعي قبل القضاء
 ويعود من كتاب الدعوى
 في الثاني من كتاب الدعوى
 رجل ادعى دارا اربا له وان مورث المدعى عليه كان احده
 يده عليه بغير حق ثم مات وتركها في يد مورثه هذا واقام
 البينة على ما ادعى واقام المدعى عليه البينة ان مورثه فلان
 كان اشترها من المدعي بكذا ابينا باقا وتقا ايضا ثم مات
 مورثه فوثقتا منه فادعى المدعي لدفع دعوى المدعي عليه ان
 مورث المدعي عليه كان اقران البيع الذي جره بينه وبين المدعي
 هذا كان بيع وفاء اذ ادعى المدعي ان المدعي عليه ردها اليه واقام
 البينة على ذلك فاك الشئ الا ان الاجل ظهير الدين لا يبيع منه
 هذا الدفع لان بيع الوفاء عند مشايخ سيرة فبنيته الرهن
 فادى اقام المدعي عليه البينة على ان مورثه اشترها من المدعي
 ببيع وانا يجعل لانه كان رضاء ثم اشترها بعد الرهن فيحكم
 بالبراءة وعند مشايخنا بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد فذا
 اتصل به القبض ملكه المشرى وينتقل ذلك الى ورثة فلان
 المدعي في دعواه الملك لنفسه بعد ذلك مبطل في دعواه فلا
 تندفع بهما ودعوى المدعي عليه شراء ومورثه من المدعي
 فاصحاه في باب ما سئل دعوى المدعي
 من كتاب الدعوى
 ودعوى الاقرار في طرف الدفع يصح على المختار
 المصنف في الدعوى بسبب الاقرار
 من كتاب الدعوى
 اذا مات الرجل وترك الف درهم في رجل ادعى على الميت
 الفاديا وادعى الاقراران الالف الترفيد ودفعه له عند
 وقال انه يرضه قتما ثم مات ولم يترك سورا الالف فانا سوا
 عنده وعند الوديعة اولى
 نخرج الجاهل

للمدعي في اجازة الوارث وصحة الموت
 وقيل في هذا فصل اخر اختلفت على فيه وهو ان المدعي ان
 اذ ابرهن على اقرار المدعي بالتمتع بالدين قبل لا يسمع
 لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لان الدين يكون يورث
 بالتمتع فلكون المقنوع ديناً على الدافع وقيل لا يسمع
 لان في اقرار المدعي دفع اداء الدين عن نفسه فكأن دعوى
 الاقرار في طرف الدفع ذكره في المحيط **من البراءة**
في الفصل الاول من كتاب الدعوى
 برهن عليه المدعي دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لا دفعه الي
 فلان قد دفعت لي دفع المدفع **من البراءة**
في كتاب الدعوى في كتاب الدعوى
 وفي الذخيرة المدفع لي دفع قبل اقامة البينة او بعد وقبل القضا
 وبعده **مجمع الصاوري في فصل الشاغل**
 والدفع قبل الفصل من كتاب الدعوى
 واذا اقر في غير محال كذا ان هذا العاين ملكه بسبب الشراء
 من فلان ثم ادعاه عند القاضي على مطلقه فقال المدعي على
 للقاضي في دفع دعواه انه اقر مرة ان هذا العاين ملكه بسبب
 الشراء فلان هذا دفع صحيح لو اثبت ذلك عند القاضي
 بالبينة تندفع دعوى المدعي **مستعمل الاجماع**
 لقيل عن المحيط في فصل فيما يتعلق
بكتاب الدعوى
 ادعى علي اخو قال اني دفعت اليك عشرة دراهم فخذها
 فقال نعم دفعت الي ولكن احترقني ان ادفعها الي فلان وقد
 دفعت اليه وادام البينة فهذا دفع صحيح **مستعمل**
 الاحكام في فصل فيما يتعلق
بكتاب الدعوى
 والادعي قديم طارية مستهلكه فاقام المدعي عليه بينة ان ايجار
 حبة قديمة رايتها في بلد كذا لا يكون دفعا ولو جاء بالبراءة
 كان دفعا **مستعمل الاحكام** لقيل عن
 القادر في فصل فيما يتعلق بكتاب الدعوى
 وان دفعت الدعوى في العاين بعد هلاكه وادام المدعي عليه
 البينة انه كان عند ربيعة او رصنا او مضاربة او شركة

على ما ذكرنا من الاجماع

على ما ذكرنا من الوجوه لا تقبل بينة المدعي عليه لان المدعي
 يقع في الدين ومحل الدية ثم اذا قضى بالقيمة المدعي واخذ القيمة
 من المدعي عليه فاذا حضر الغائب وصديق المدعي عليه فيما
 قال ففي الودعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة
 يرجع المدعي عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير
 والغائب في السارح بما ضمنه على الغائب وقدم ربيع
 من هذا الجنب في فصل الاستحقاق هذا اذا صدق المدعي
 عليه الغائب انه وصل اليه من جرته فان كذب صاحب
 اليد الغائب في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه
 التي ذكرنا فلا رجوع له فاعلم يقيم البينة على ما ادعى من الاجارة
 والرهن والودعة والشركة والمضاربة لانه يدعي لنفسه
 ذنباً على الغائب بسبب عمل له وهو يكره وذكر في اجماع
 اذا ادعى على اخوته دابة او عين هلك في يده لا يندفع
 الخصومة عن المدعي عليه باقامة البينة على الايداع من جهة
 الغيبة وانما تندفع الخصومة باثبات الايداع من المدعي لا بالاثبات
 ايداع غيبة بخلاف العاين واذا ابلح العبد فاداه على الكد
 ابلح من يده وادام المدعي عليه بينة على هذه الوجوه فاجوز
 فيه نظير اجواب في الموت فاذا اعاد العبد في الابات
 ففي فصل الودعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة
 يعود على ملك الغائب وفي فصل الغصب والعارية و
 الشركة يعود على ملك الذر كان في يده لان الضمان يقتصر
 عليه والادام على الاستيها ب والاستشراء يكون اقرا
 بالملك للبايع على رواية اجماع والادام على الاستيها ب
 والاستشراء والاستيجار والاستيها ب اقرار بانه لا ملك
 فيه باتفاق الروايات حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي
 استوهب منه او استأجره منه او استأجره منه او مال الفارسه
 خوله خوالت من ابن عيسى يكون دفعا لدعوى المدعي
 ولو ادعى التوفيق وقال كان ملكي لكنه قضى منه ولم يدفع
 اليه فاستبرئ منه لا يسمع هذا من المدعي لان المناقضة
 تأبته بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي والاستشراء من غير
 المدعي عليه في كونه اقراراً انه لا ملك للمدعي نظير الاستشراء
 من المدعي عليه حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استأجر
 هذه العين منه فلان والادام البينة يكون دفعا **فصل**

في كتاب الدعوى

مصول السرون في الفصل الثاني عشر

في التناقض

رجل ادعى على اخرا انه ضرب بطن امته وماتت من ضربها فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البينة انها صحت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرر فبينة الصحة اولى خلاصة

في كتاب الدعوى قبيل كتاب

المحاضر والسجلات

بينة الموت من الحجج اولى من بينة الموت بعد البراءة يعني رجل جرح انسانا ومات المحرور فاقام اولياؤه بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه بر ومات بعد عشرة ايام فبينة اولياؤه المقتول اولى

درر قبيل

الاختلاف من في الشهاد

برهن انه مات وترك هذا ميراثا لامي ثم ماتت امي وتركته لي وحكم له فبرهن خصمه ان امي التي تدعى ارميها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات اولاً قبل يندفع وقبل لا يندفع لان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم فلا يثبت بينة خصمه موت فلان الذي ادعى انه مات قبلها

فصولين

في الفصل العاشر

ادعى انه قتله فقال المدعى عليه انما قتل فلان الغائب لو برهن يندفع المدعى وان لم يبرهن قبلت عليه بينة المدعى فان حضر الغائب لا سبيل له على القن حتى يبرهن

فصولين في الفصل العاشر

والا في يد رجل ادعى رجل انه اشتراها منه بالف درهم فقال قدامي لم ابع فلان اقام المدعى البينة على ما ادعى اقام ذو اليد البينة على ان المدعى رد عليه الدار لقبيل بينة وينقض بسبع بيوتها وكذا لو قال المدعى عليه اولاً لا يبيع بيوتها وهذا اظهر من الاول وكذلك لو كان قال لم يبيع بيوتها يبيع فلان اقام المدعى البينة على الشراء واقام هو البينة ان المدعى رد عليه الدار لقبيل بينة

من دعوى قاضية

في باب ما يبطل الدعوى

الرجوع على ورثة زوجها المهر في كسر النكاح ابيهم موعانا

عليه السلام

بينة على النكاح فادعت الورثة في دفع دعواها انها كانت ابرار ابانا في حياتهم المهر لا يصح الدفع للتناقض وان قالوا ابرار لم يدعوا المهر يصح الدفع ولاتناقض وفي الرشيد اذا ادعت الورثة الابرا بعد النكاح راصل النكاح ففقيه روايتان في رواية لقبيل ولو ادعت الورثة انخلع بعد انكح راصل النكاح لا لقبيل ولا يصح هذا الدفع حراة المفتين في تناقض دعواها

وسئل نجم الدين الشافعي رحمه الله عن ادعى ميراث ميت بعصوبة بن العم فاقام البينة على النسب فذكر الشهود الاسمي حتى التقوا الى الجدا فاقام المدعى عليه البينة ان جد الميت فلان وهو غير ما أثبت المدعى هل يدفع الخصم بحذافير اقال انه وقع القضا ببينة المدعى بالقضا فاصح ولا بطل بينة المدعى ولا يندفع دعواه وان لم يقع القضا ببينة المدعى لا يقتضي باحد البينتين لمكان التعارض وكان شمس الاسلام الا وزجندى يقتضي انه لا يندفع دعور المدعى وقابله على ذلك بعض مشايخ زمانه وهو مختار الشيخ الامام الاجل خطبة الدين الخميني وهو الصواب لا المدعى عليه لو ثبت بينة في هذه الصوق اما ان لقبيل على اثبات اسم جد المدعى من الميراث ولا سبيل اليه ايضا لان البينة على النفي غير مقبولة

الدعوى في الفصل الثالث

واما الحكم في الملك المورخ فغلب الكافة من التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد ليكر انك عهد ملكك منذ حجت اعوام فقال لي كنت عهد بشي ملكي منذ ستة ايام وانت ملكي الان فبرهن عليه لقبيل ولا يفتسخ الحكم بحجته ويجعل ملكي لعمري يدل عليه ان قاض خان قال واول البيوع من شرع الزيادة بعد حوج المسئلة حقوق الحقوق فصار من كل الباب على قسمين احدهم عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة الحر الا بالان والفضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضا بالاعتق في ملك مورخ وهو قضا على كذا الناس من وقت التاريخ فلا يكون قضا قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشروقة خالية عن هذه القاعدة

في باب الاستحفا وتضمنه في باب البيوع

في باب الاستحفا

فصل دار في يد انسان ادعى اخرا انه اشترى هذه الدار
من فلان بكذا وهو عتقها بومئذ و اقام البينة على ذلك
فدفع هذه الدار لغيره ان يدعى المدعى عليه المدعى انه اشترىها
من يدعى الشراء منه المدعى وليقيم البينة على ذلك هذا دفع
صحيح لان كل واحد منهم يتلف الملك من واحد وجبته
يترجع صاحب اليد باليد ادعى عتقا في يد رجل انه اشترى
من فلان بن فلان في سنة كذا و اقام بينة على دعواه وتوجه
الحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه ان الدار اصبحت تلفيق
الملك من جهته اقر قبل تاريخ شراءك او قبل سنة طابعا
ان هذه العين ملك اخيه فلان وحقه وصدة اخوه فلان
في ذلك وانا اشترت هذا العين من اخيه ودعواك على
باطلة بهذا السبب فهذا دفع صحيح ولو طلب المدعى عليه
من مدعى الدفع بيان ذلك الاقرار انه منته كان في اي شهر
كان فالقاضي لا يكلفه ولو ادعى دابة ملكي مطلقا فقال المدعى
عليه على وجه الدفع ان المدعى اقر ان المدعى عليه اشترى
هذه الدابة من فلان وان هذا اقرار منه انه لا ملك له فيه لا يكون
هذا دفع ادعى ان هذه الضبعة ميراث له ولاخيه من ابيه
فلا فقال المدعى عليه انك اقرت ان اخي باع الضبعة هذه
منك وسلم وهذا اقرار منك انه ملك للاح فلا يصح منك دعوى
الارث من الاب لا يصح هذا الدفع ولو ادعى ميراثا بالقبض
فدفعه ان يدعى المدعى عليه اقرار المدعى انه من ذور الارحام
يندفع الدخول اذا كان قبل القضا بالعصوبة اقل بعد القضا
بالعصوبة فلا يصح ولو طلبت المارة التفرغ بعد القضا
الاجل بسبب الغنة فالدفع دعوى اقرارها بالوصول
اليها او يجوز اختيارها المقام معه ولو ادعى على ان
مالا فانكر فصاحبه على شئ ثم ان المدعى عليه اقام البينة
على القضا او الابرأ لا يبطل الصلح ولا يقبل البينة
فان كان المدعى عليه قبل الصلح ادعى القضا او الابرأ
وانكر المدعى ذلك فصاحبه على شئ ثم اقام المدعى عليه بينة
على القضا او الابرأ لا يقبل بينة ويبطل الصلح اذا قال
انا وارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين الجرحه يصح واذا قال
ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني يصح ولو قال هذا الولد
منه ثم قال ليس بولده لا يصح النفي وهذا اذا صدق الابن

لا يصح ولم يبين جهة الارث
ولو ادعى انك انت ابواث
لعنك

ما بغية التصديق فلا يثبت النسب ولو انكر الاب الاقرار
فاقام الابن البينة انه اقر انه ابنه تقبل بينة والاقرار بابن
مفصول ولو ادعى ان ابني فلان وصدة فلان وثبت
نسبه منه ثم ادعى ان ابني فلان اخر لا يسمع واذا قال ان ابني
فلان ولم يصدق فلان ثم ادعى ان ابني فلان اخر لا يصح
اقراره لان الاول حق التصديق فلو صحح اقراره يؤدى ذلك
الى ابطال حق التصديق للآخر وانه لا يجوز لغيره ان يدعى انه مولد
فلان اخر فانه لا يصح لانه ثبت الاول حق التصديق ولو ادعى
معرفة النسب من رجل قال ان ابني فلان اخر لا يسمع
لانه لا يقدر على تحويل النسب ولا يجوز للقاضي ان يسمع
رجل له ابن فاقر هذا الرجل ان فلانا اخي لا يقبل اقراره في
حق اثبات النسب فلو مات الابن ثم مات المقر فجميع ما له لولد
ولو كان المقر له معروف النسب وقال المقر هذا ابني ادعى
او ابن عمي ومات ولم يبق له وارث فذلك اجواب لانه
لما اقر بانه ابن اخ له فقد رضى بالملك له فصاحبه كالموصى له
بجميع المال فخصيه في معنى الوصية **فصل** اشترى خا دابة فنفق
في رجل فلما رفعت نقابها قال المشتري رصه له ولم اعرفها وقت الشراء
لا يقبل قوله ولا بينة رجل ادعى على رجل الف درهم فقال
المدعى عليه ما كان لك على الف قط وقد كنت ادعيت على
هذه الالف امس ودفعت اليك فقال المدعى له عليك الف
درهم وما قبضت منك شيئا فصاحبه من دعواه على نفسه
ثم ان المدعى عليه اقام بينة بعد ذلك فشهدوا انهم راؤ
المدعى عليه دفع الى المدعى امس الف درهم لا يلتفت اليه
ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين ادعى صدقت كان لك على
الف درهم الا اني قضيتك امس فقال فاقضيتني فدفع
اليه المدعى عليه الف او صاحبه الف على نفسه ثم انه
اقام البينة فشهدوا انه دفع اليه امس الف درهم جازت
شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى بما اخذ منه ثابته
رجل ادعى دارا في يد رجل فحضر فضاكه على الف على ان يسلم
للدار في يد يد الدار ثم ان المدعى عليه اقام البينة انها له وارا
ان يرجع على المدعى بما اخذ منه ثابته رجل ادعى دارا في يد
رجل لالف لسله ذلك رجل ادعى عليه وارث امراة
مهر امرائه فانكر وقال مراجعته وادنى نيست فاقام الوارث

بينة على ما ادعى فقال المدعى عليه للقاضي دفع مبداءه فقال له
 القاضي دفع يكون بالايفاء والابراء فايهما تدعى فقال المدعى
 عليه كليهما قالوا كلامه هذا لا يجل دعواه لانه لا يثبت التوفيق
 لانه يمكنه ان يقول كانت المرأة ابرأتي ثم جحدت فادفيتها
 اياه واذا قال المدعى عليه عند سؤال القاضي اياه عن الدفع
 لا دفع لي ثم جاء بدفع تقبل منه ودفع الدعوى كما هو صحيح
 فكذلك دفع المدفع وكذلك دفع المدفع فصاعدا هو
 المختار خزانة المفتين قبل دعوى
 انما يرجع ذرا ليد منه كتاب الدعوى
 ادعى عينا يدعى رجل انه له فاقام المدعى عليه بينة في دفع
 دعواه انه باع هذا العين منه فلان تقبل بينته ولو ادعى عينا
 واثبت بالبينة فاقام المدعى عليه بينة انك لمعت هذا العن
 منه فلان الغائب لا تقبل هذا الدفع من دعوى
 خزانة المفتين في التناقض والدفع
 ولو ادعى عبدا في يد انسان واثبت دعواه بالبينة فقال
 المدعى عليه في دفع دعواه انك قد لمعت هذا العبد منه فلان
 الغائب واقام على ذلك بينة فعليه ما عليه اشارات اجماع
 والزيادة لا تقبل بينته ولا يندفع دعوى المدعى وقد ذكر
 الناطق في اجناسه ان القاضي يقبل هذه البينة
 من دعوى الظهيرية قبل الفصل الرابع
 رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فاقام المدعى عليه البينة ان
 المدعى باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا اقبلت بينته
 وبطلت بينة المدعى باعها من فلان الغائب فقبضها القا
 منه كذا ذكره الناطق من دعوى الخائبة
 في باب بطل دعوى المدعى قبل
 القضاء او بعده
 وفي المتن عن محمد رجل ادعى دارا واقام البينة عند القاضي
 وقضى له بذلك فلم يقبضه حتى اقام ذوا اليد البينة ان المدعى
 اقر عند القاضي انه لا حرج له فيه قال انه شهدته شهيدة
 على اقرار المدعى بذلك قبل القضاء للمخضر بطلت بينهما شهوة
 المدعى وفي اجماع الكبراء رجل ادعى دارا من انا من ابنة واقام
 البينة على اقرار المدعى قبل موت الاب انها لم تكن لابيه
 بطلت بينة المدعى وفي الاصل الوكيل بالخصوص في الدار

اذا اقام ذوا اليد البينة على اقرار الوكيل انها ليست له
 بطلت بينة الوكيل لواقعة فيها وفي هذه المسئلة لا بد على
 دعوى اقرار بطرود الدفع مسبوقة ولو ادعى رجل على
 اخر الف درهم واقام البينة فقال المدعى عليه في المدفع ان
 المدعى اقر باستيفاء هذا المال منه واقام البينة لا تسع
 لان هذا بطرود الابداء لم تحف ان المدعيون تقض
 باثباتها ودعوى الغصب في المشاع ليس مع هذا
 في الخلاصة فيضا الكثرة في التناقض
 في الدعوى في كتاب الدعوى
 ومن ادعى على اخر ما لا يعلم القدر وما يصح به الدعوى
 فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فاقام المدعى
 بينة على الحق واقام هو بينة على العضا قبلت بينته
 وكذلك لو اقامها على الابراء وقال رضى لا تقبل فلو زاد
 على ذلك فقال ما كان لك على شيء قط ولا اعرفك او قال
 ولا اراك او لا جري بيني وبينك مخالطة ولا خلطة
 ولا اخذ ولا اعطاء او ما اجمعت معك في مكان وما
 شبه ذلك سم اقام بينة على القضاء او الابراء ولم
 تقبل لتعذر التوفيق وذكر القدر في كفاها اصحابنا
 انها تقبل ايضا شرح الحديث
 لابن السهام في مسائل من شوق
 من كتاب القضاء المختار
 وقولهم المينة على الفاسد فاسد يستثنى منه مسئلة الدفع
 الصحاح للدعوى الفاسدة صحاح على المختار وقيل لما
 لان البينة على الفاسد فاسد ذكره البراز في الدعوى
 استنباه في اخر الفن الثالث
 ولو ادعى المشتري شراءا فاسدا الله باعه من فلان الغائب و
 اقام البينة على ذلك لم تقبل بينته وللبايع ان يسترده
 فان صدق البايع في ذلك بطل حوج الفسخ ويقض بالقيمة
 للبايع وان رخص المشتري شراءا فاسدا وسلم الى المشتري
 يبطل حوج الفسخ وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة
 بقضاء او بغير قضاء كان على هذا التفصيل
 في نسخ في احكام البيع الفاسد
 من كتاب البيوع

برهن ان ابراهيم عليه السلام ادعى ثانيا انه اقر له بالمال بعد
 ابراهيم فلو قال المدعى عليه ابراهيم وقبلت الابراء او قال صدقة
 فنية لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع
 لاحتمال الرد والابراء يرد بالبرء فيبطل الحال عليه بخلاف قبوله
 او لا يرد بالبرء فبطلت دعواه
فصل في دفع المدعى بالاقرار
 ادعى على رجل لا اوعينا فقال المدعى عليه انك اقررت في
 حال حيوان اقرارك ان لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك و
 اثبت ذلك باليمين لسمع وبندفع ادعواه اذا ادعى عليه امر
 شيئا واقام المدعى عليه يمينه انك ابرأتني عن الدعوى كلها
 في سنة كذا يصح هذا الدفع المدعى عليه اذا قال ابرأتني المدعى
 من هذه الدعوى قال القاضي بسئل المدعى الكسبيته على افعال
 فان اقام يمينه على افعال كلفت المدعى على البراءة فان لم يكن له
 يمينه على افعال كلفت المدعى عليه او لا على دعواه افعال ودعوى
 البراءة لا يكون اقرارا افعال على الاصح فان صلت المدعى عليه
 ترك وان نكل كلفت المدعى على البراءة **من دعوى**
خلاف المقتضى في المعرفة النوع من المقتضى
 ولو اقام الخارج وصاحب اليد يمينه بالنتائج ففرضه ان لا يدعى
 اليد او لم يقض حتى قال الخارج لذي اليد انك مبطل في دعوى النتائج
 لانك اقرت انك بعت هذه الدابة ثم اشتريتها لسمع
 هذا الدفع وبيمينته لانه اذا باع ثم اشتريته فبطلت ملكه
 فيبطل دعوى النتائج **فصل في دفع المدعى بالاقرار**
 ولو شهدت هذان على اقرار البائع ان الولد ولد له وقد جاء
 به لاقول سنة الشهر او اقر انهما ام ولد قبل البيع وهو
 جاهد صلت البيعة ولتفضل البيعة ولو اوجبته
 في دعوى النسب والاقرار لم يملك المدعى
 رجل ادعى دارا في يد رجل فقام المدعى عليه يمينه ان المدعى قال
 قبل الدعوى ليست هذه الدار لي او قال في كذا كانت هذه الدار
 لي يبطل يمينه المدعى ويكون ذلك دفعا لدعواه وكذا لو كان
 المدعى يدعى انه ورث الدار من ابيه واقام البيعة فقام
 ذوالالبيمينه ان اياه المبيت كان اقراران هذه الدار لي

لأوقال بالكتاب هذه الدار لي كان ذلك مبطلا بينه وبينه
 ودعواه **فصل في دفع المدعى بالاقرار**
 ادعى على رجل سنة دنانير فقال المدعى في دعوى دفع المدعى انه ابرأتني
 عن هذه الدعوى فقام على ذلك يمينه فادعى المدعى ثانيا ان
 المدعى عليه قد كان اقر لي سنة دنانير بعد ان ابرأتني اباها
 هل يصح دفع الدفع فقد قيل ان قال المدعى عليه ابرأتني
 عن هذه الدعوى وقبلت الابراء او قال صدقة فنية في ذلك
 لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار ثانيا وان لم يقبل
 قبلت الابراء ولا قال صدقة فنية في ذلك يصح منه دفع الدفع
 يعني دعوى الاقرار ثانيا لان الابرأ يرد بالبرء واذا لم يرد
 القبول ولا المصدق لم يحل الرد فنصح دعوى الاقرار ثانيا
 وقيل لا يصح دعوى الاقرار ثانيا لان يمينه المدعى عليه
 تثبت ابراء المدعى اياه في هذه الدعوى وارفع ان الكسبيته
 وجب به الدين على المدعى عليه فدعوى المدعى او اقرار المدعى
 عليه ثانيا يكون في الحاصل دعوى اقرار بشرط الاقرار ودعوى
 اقرار بسبب الاقرار غير صحيح عليه عامة المشايخ وقيل
 دعوى الاقرار صحيح من غير فصل لان المدعى بدعوى الاقرار
 ثانيا يثبت بطلان دعوى المدعى عليه المبرأ عليه المدعى
 فانه لقول دعواك الابراء على لم يصح وكنت مبطلا في ذلك
 لما اقرت لي بالدنانير بعد ذلك ودعوى بطلان الدعوى
 من اى طرف كان ذلك صحيح ادعى على اخر خمسين دينارا
 وقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى اقر انه دفع اليه العدة الى
 لكل دينار خمسين ولكن اخذت بخط بالدينارين صح الدفع وكذا
 لو قال انك ابرأتني عن الدعوى كلها في سنة كذا يصح الدفع
 من دعوى المحسط البرهان في نوع اخر
فصل في دفع المدعى بالاقرار
 ادعت المرأة المهر في تركه زوجها فقالت ورثة الزوج انها
 حرام على ابينا قبل موته بستين فقامت المرأة البيعة بعد ذلك
 ان الزوج اقر في مرض موته انها منكوحه صح دفع الدفع
فصل في دفع المدعى بالاقرار
 من دفع المدعى

فصل في دعوى النسب
 او تزعم بالامانة نجات لولد فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه لان دعوى
 الطلاق وانما المرأة فيثبت نسبه منها لان الحكم في جانبها يتبع الولد
 بدعي في فصل او ما حكم تعارض الدعوى
 تصادق الزوجان على ان الولد من الزنا من فلان فلا يثبت
 النسب منه ويثبت من الزوج لان الفرائد بدعي
 في المحل المزبور
فصل في دعوى النسب
 في الرجل يقول بصلية فيك ابن فلان ثم يدعي لنفسه ملك محمد
 اذا كانت الامة في يد رجل ولدت غلاما فاقول المولى الذر لانه
 ان هذا الغلام من زوج حرة او عبد زوجته اياه ثم ادعاه بعد
 ذلك لنفسه فيمنع المولى ويحرم اما ان صدقة المولى في ذلك
 او لم يصدق ولم يكذب بل سكت او كان غائبا او ميتا وفي
 هذه الوجوه لا يصح دعوى المولى اما اذا صدقة المولى فلان
 نسب الغلام قد ثبت من المولى بتصادقها وصار الغلام من
 النسب من غيره وفي مثل هذا لا يثبت النسب من باا اجماع
 ولا يجوز الغلام عليه باقارن واما اذا لم يصدق المولى او
 لم يكذب فلان الاقرار قد وقع صحها ولم يتصل به تكذيب المولى
 له حتى يبطل ويبقى على الصحة كما ان فلا تصح دعوى المولى بعد
 ذلك وقال محمد والابو يوسف تصح فوجه قولهما ان اقرار المولى
 قد بطل بتكذيب المولى وبقي المولى حيا الى النسب فانما ادعى
 المولى حال حاجته الى ذلك وليس فيه ابطال دعوى على الغير
 لانه حنفية ان اقرار المولى اثبت شيئين بنبوت النسب
 من المولى وخروج من دعوى هذا النسب للمولى فلا يبطل
 الاقرار في حق هذا الحكم ولو لم يقرب ذلك ولكن جاء اجنبى
 واقرار هذا الولد ابن المولى ومحمد المولى ذلك ثم ان الرجل
 الاجنبى ان هذا بهلك لو اشترى هذا الولد او ورثه فادعاه
 بعد ذلك انه ابنه ليجتمع عليه باقارن وهل يثبت نسبه منه
 ومنه على الاختلاف لانه قلنا لان الشاهد ادعاه بعد ما كذب
 المشهور له محيطا البرهان
 من اخر الدعوى
 قال ابو حنيفة والابو يوسف لو تناقرا فقبل القضا

بالقوة بخلاف القاضي ونصب الاخر بعد اللعان ولو كان حدا
 من كل وجه لما اعاد فان قيل وجب ان لا يصح دعوى
 المولى لانه متناقض والنسب فضل يمنع صحة الدعوى كقول
 بعض الناس ان ثم ادعى انه لا يصح دعواه ولان القاضي
 قضى بقطع نسبه حيث الزمه امة وقد نفذ وصناؤه فلو صحت
 دعواه لبطل القضاء وهذا لا يجوز فلان التناقض انما يمنع
 صحة الدعوى اذا تعلق بالكلام الاول حقا لغيره وتضمن
 ابطال دعوى مستحق عليه لغيره كما ضرب مثلا امثال اما اذا لم يعلق
 دعوى الغير وابطال دعوى عليه فلا الاثر لان رجلا في يده
 فقال ليس هو لولد ثم ادعى انه ولده صحت دعواه كما لو كان
 في يده عين فقال انها ليست له ثم ادعاه ان قال ذاك الولد
 هو له صح ذلك لان لقوله ليس له لم يثبت لغيره فيه حوت
 في الجمع الكبر للخصم في
 باب تزويج المكاتب والامه
 عمر بن الخطاب رجل ادعى على ورثة رجل ابنه ابن الميت وهو
 ابن اثنين وعشرين سنة واقام عليه بيته واقامت الورثة
 بيته ان سن المدعى ثمانية عشر سنة فخذوا دفع صحاح
 فنيه في باب التمسك في الشهادات
 من كتاب الشهادات
 فشر له اب معروف فقال انا ابن فلان اخو لا يسمع لاني لا
 عليه تحويل النسب ولو جعل نسبه فبرهن الى ابنه تقبل
 فلو برهن المولى انك ابن فلان اخو تقبل في دفع بيته الابن
 لاني اثبات نسبه فله لانه لا خصم عنه اما بطلان بيته الابن
 فلانه بيته المولى يثبت لفلان حق التصديق ولو صدق فلان
 يثبت نسبه منه فتصولين في اواخر
الفصل العاشر
 في ايجاب ما يثبت نسبه لوجوه في مولده والا فلا فتصون
 من المحل المزبور
 في اجماع الصغير صح في يد رجل قال هو ابن عمي فلان الغائب
 او الممت ثم قال هو ابني لا يكون ابنه ابا وعندهم اذا كذب
 الغائب فيما اقر ثم ادعى المولى انه ابنه صحت دعواه
 دعوى اخلاصه في الفصل العاشر كذا في الفيفر

وكل من اقر ان ان يثبت في حق المقلد ثم ادعى المقلد نفسه جازا
في حصة واحدة ولو ان يكون صبيبا صغيرا في يد رجل فقال هذا
ابن عمه او قال ابن فلان الغائب وكذب المقلد ثم ادعى المقلد
لا يجوز ولا يثبت نسبة منه في قول ابي حنيفة حواشي الفقهاء
في الرجوع عن الاقرار

وفي كتاب الفرائض ان اقرار المرأة بالولد باطل لان النسب لا يثبت
فكيف يكون تحميلا عليه حكمه عن الشيخ الامام في الاسلام على المزدودي
انه كان يقول ما ذكر في اجماع محمول على ما اذا لم يكن لها زوج موقوف
فصار اقرارها منصرفا الى الزنا فصار عليها خاصة وما ذكر
في الدعوى والفرق ان محمول على ما اذا كان لها زوج موقوف
فتكون تحميلا عليه من دعوى المحبط للبر

في النوع في دعوى الزنا ان ثبت غيره
فصل في نكاح المحبط

اذا قال المدعي عليه هذا الشيء او دعيه فله الغائب او رهنه عند
او خصمته منه او عارضة او اجرة او دفع الى رجل اعرفه بوجه
دون نسبة واقام البينة على ذلك يندفع الخصومة عنه لانه اثبت
ان يده ليست بيد خصومه وكذا لو قال المسمى هو او دعيه رجل
لا عرفه بوجه لا يندفع الخصومة لاحتمال انه يكون هو وهذا المدعي
وان قال اشتريته غائب لا يندفع الخصومة وان قال المدعي
غصبته منه او سرقة لا يندفع وكذا ان قال هو ملك فلان
وان قال المدعي سرقة مني او غصب لم يندفع الخصومة في السرقة
عند ابي حنيفة وابي يوسف وفي الغصب يندفع لان في السرقة
هذا فذكر على لفظ ما لم يسم فله احراز عن الهتك وان قال
المدعي ابتعته من فلان وقال ذوالية او دعيه فلان سقطت الخصومة
وليس في هذه المسائل محتمة مختارات النوازل

في فصل ما يندفع الخصومة
منه في الدعوى

اذا طلب المدعي يمين الزانية ودعيه ليس له ذلك لانه جعل
نفسه مدعي في انه ودعيه ولا يمين على المدعي ولو حلف لا يندفع
عنه الخصومة ولو اراد ذوالية تحليف المدعي على علم الايداع
فله ذلك لان المدعي منكرا لا يدعي فيحلف لانه لو اقر يطل دعوى
فاذا انكر حلف فصول

في الفصل العاشر

ولو قال المدعي وهبها لك بعد الايداع او باعك بحلف الزانية
يديه ما بعها ولا وهبها منه وقدم في كتاب القضاء الايداع
انه لو اقام البينة على البيع او الهبة من ذوالية تقبل
منه دعوى فصل المكر في النوع في الجواب

ولو ادعى ودعيه الغائب ولم يستطع ان يبرهن على ذلك فحكم
عليه بالتسليم الى المدعي ثم يبرهن على ايداع الغائب لا يقبل
لو قدم الغائب فمؤد على حجة ان يبرهن على ايداعه من ذوالية
تقبل ويطلب الحكم بزازة في احكام

من الدعوى

ولو قال المدعي هذا الدار كانت لفلان فاشترتها منه وقال الكاذب
في يدية او دعيه فله الدار عتبت الشراء من حرمته او سرقة
منه او غصبته يندفع عنه الخصومة من غير اقامة البينة على
ذلك لانه ثبت كون يد يد غيره يتصا دقها اما المدعي عليه
فقط هو واما المدعي فبذعواه الشراء منه لان الشراء منه صحيح
بدونه اليد وكذا لو اقام الذر في يدية البينة على اقرار المدعي
بذلك لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة ولو عاين اقران
لا يندفع الخصومة كذا هذا وكذا اذا علم القاضي بذلك لان
العلم المستفاد في زمان القضاء فوق الاقرار لكونه حجة متعدي
الى الناس كذا في بمنزلة البينة وكذا الاقرار حجة مقتضوية على المقر
خاصة ثم لا يندفع الخصومة باقرار المدعي في عام الكتاب
بدائع في فصل ما يندفع الخصومة

منه في الدعوى

وعن محمد في الزيادات اذا كان في يد رجل في اقام اخو البينة
انها دار فقال الذر في يد اليه بعها من فلان من ذر شهر
قبضها منه ثم او دعيه فله الدار لانه يبرهن المدعي على ذلك ولا علم
القاضي واقام على هذا البينة لم يثبت في البينة لانه لو
ببينة لقض على الغائب بالشراء والزمانية والقضاء على الغائب
لا يجوز عندنا وكذا لو ادعى انه وهبها من الغائب او تصدق
بها عليه او قبضه اياها لم تقبل ببينة لان هذا اثبات ملك
للقب لا يثبت ان يدخل في ملك الغائب شيء بغير علم ولا يثبت
بذلك عليه وقد قالوا ان هذه الشهادة تضمنت معنيها
احدهما دفع الخصومة عن نفسه والثاني اثبات الملك للغائب
ولا يثبت الملك للغائب الا بطلان الخصومة ولهذا قالوا

لو اقر به هذا الحاضر لرجل حاضر قبل مجيء الغائب وجب عليه تسليمه اليه فاذا جاء الغائب فصدقه على اقراره صح له ذلك واسترجعه من الحاضر

من كتاب الدعوى عند شرح قوله واذا قال المدعى عليه هذا شيء او عينية

عبد في يد رجل اقام العبد البينة انه حر وقال ذوالبيد انه عبد فلان او عتبه او اجره فبيته ذوالبيد اولى بخلافه اذا اقام العبد البينة على مولاه انه حر الاصل واقام مولاه البينة انه عبد فبيته العبد اولى لان المولى يصح حقه لا ثبات بيته العبد بحرية اياهما المودع ليس خصم كمن يحال بين العبد وبين ذوالبيد في الوكيل ينقل المدة لو اقامت المرأة البينة على الطلاق الثلاث لا تقبل كمن يحال بينهما وبين الوكيل استحقا كذا هذا ولو قال العبد اعتقته فلان وذوالبيد لا اقر بالرق ثم ادعى العتق منه دعور من ضمن الكرك في نوع في دعور العتق والكرك

فصل في بيته يكون خصما وعنه لا يكون

وفي الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فادعى المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل اخر وادعى هذا النصف فالحق له لا يكون خصما ولو غاب المقلد وحضر المقر فهو خصم رجل ادعى عليه ميت الف درهم لم يكن خصمه الا الوارث او الوصي والوصي ليس خصم وكذا الموصي له وفي الجماع الصغيرة ارضاءها رجلان كل واحد منهما يقول في يد لا يقضي باليد لو احدهما ولو اقر احدهما باليد لاخر لا يقضي له باليد ولو اقام احدهما البينة انها في يد يقضي باليد له لان البينة قامت على الخصم لانه يرازع في اليد فهذا يدل على ان دعوى التوضي مسموغ لان اليد ليست بثابتة للاخر

الدعور قريب من اولها

رجل اقام البينة ان له ولفلان الغائب على هذا الف درهم وعنه الله بنصف اكن ثم قدم الغائب ليس له ان ياخذ من التويم شيئا الا ان يقيم البينة وله ان ياخذ من شركه بنصف اخذ باقراره بالشركه رجل عليه دين بين كذا فغاب اثنان وحضر الثالث وطالب نصيبه يجبر المدعيون على الدفع رجل ادعى على رجلين مالا في حصة واقام البينة واحدهما حاضر والاخر غائب

واحاضر محمد يقض على احاضر بنصف المال على المختار الا ان يكون كفيلا عن الغائب بايمه فانه يقضي عليه بجميع المال لانه يثبت له حق الرجوع بذلك فيكونه خصما عن الغائب واذا كان كفيلا لعينه ايمه فلا يثبت له الرجوع رجل يبيع عينا في رجلين باللف درهم على ان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه ثم ان البائع يفتي احد الرجلين واقام عليه ان له على هذا وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بايمه فانه يقضي عن احاضر باللف درهم حسنة له بالكفالة وحسنة له بالاصالة فان حضر الغائب قبل ان ياخذ البائع من احاضر الف درهم لم يكن للبائع ان ياخذ من ذوالبيد خضر الا حسنة له اصالة ولو كان رجل على اخر الف درهم وبها كفيلا بايمه المطلوب فلقطه الطالب الاصيل قبل ان يلقى الكفيل واقام عليه بيته ان له عليك كذا وفلان كفيلا به بايمه فانه يقضي على الاصيل باللف درهم ولا يكون هذا قضا على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان ياخذ من شيئا قبل ان يعيد البينة عليه ولو لقي الكفيل اولا وادعى ان له على فلان الف واكن كفلت بها له بايمه واقام البينة ثبتت ائمالا عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصما عن الاصيل فانه لا يثبت نصيب خصما عن الكفيل رجل ادعى على رجل الف درهم لنفسه ولفلان الغائب من ثمنه عبد بايمه واقام البينة يقضي بنصيب احاضر دون الغائب حتى لو حضر الغائب كلف اعادة البينة ولو كان الالف ميراثا بينه وبين الغائب لا يكلف الغائب اعادة البينة فاحاصل ان الدين اذا كان مشترك بين الشريكين لا يجزى الارث بل بحجة اخر فاحد الشريكين لا ينتصف خصما عن الاخر وان كان مشترك في الجيرة الارث ينتصف خصما وعند ابى يوسف ينتصف خصما على كل حال وهو استحقاق

من دعور الدين من دعور خزانة المفتين

ان الفاضل يجب ان يصون قضاؤه هذه النواقض ما امكن فحينئذ في دفع ما ينقض قضاؤه عن النواقض ان امكن او لم يمكن يقضي اذا تحقق السبب ولا يوطأ لامر موهوم لان الموهوم لا يعارض المحقق اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل يات فتشدها هذا الرجل انه عم الميت اخو ابيه لبيه وامه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره والميت الف درهم وذا لعة عند رجل مقربا ومنكر لقربته فان الله يجعل المودع خصما ويقضي بالمال للعم

وقت بين هذا وبين ما اذا كان المودع حيا وادعى ان انه اشترى
 هذه الوديعة من فلان والمودع يقرب الوديعة منه الا انه ينكر
 شراى المدعى فاقام المدعى البينة على الشراء لا يقبل بينة المدعى
 المدعى والمودع عليه كونه مودعا والمودع لا ينتصب خصما
 للمدعى الملك والفرق ما اشار اليه محمد في الاصل وهو ان
 العلم يدعى انه وارث الميت والوارث يقوم مقام الميت
 في املكه وحقوقه المالية والعقود الذرية بشرا كان هو ولو كان
 المودع حيا واراد اخذ الوديعة فقال المودع او دعني بهذا
 المال فلان بن فلان وانا لا اعرف انك فلان بن فلان واقام
 المدعى البينة انه فلان بن فلان يقبل بينة وينتصب المودع
 خصما لانه لو لم ينتصب خصما لمقام مقامه فاما المشتري
 لا يقوم مقام البايع فيما ملك منه جرمته كانه هو الاثر انه لا يرد
 على بايع بايعه بالغيب فلا ينتصب خصما لان المودع انما ينتصب
 خصما للمودع وللمن اقام مقامه كانه هو فلا ينتصب خصما لوكيله
 فمروض المشتري من الوارث انه اقام البينة انه اشترى منه وكل
 بالقبض لانه بالتوكيل صار قائما مقامه ولان في الميراث لو لم يجعل
 الوارث خصما ادعى الى ان لا يصل الى صاحب الحق حفظ
 لانه لا يتصور حضور الميت اما في الشراء لو هم حضوره بنفسه
 فلا يكون المشتري خصما ما لم يحضر البايع نظرية كما ذكرنا في الدعوى
 في المسئلة الخمسة واما العلم شرح اجماع الكبار
 في باب الرجوع عن الشهادات
 في الموارث من كتاب الشهادات
 ظاهره ان لا يوجب توجبا مخصوصة ولا يندفع عنه باجالة اليد
 الى غيره لا بحجة يقبضها لان مجرد قوله لسر حجة في ابطال حق الغير
 الا اذا اثبت ذلك بالحجة لانه يريد دفع الخصومة ولا يمكن ذلك
 الا جعل الحاضر خصما على الغائب فينتصب الحاضر خصما وهذا
 اذا كان المدعى لا يدعى الاستحقاق بفعل من جرمته ذرا اليد اما
 اذا ادعى بفعل من جرمته لا يندفع عنه الخصومة وان اقام الحجة
 لانه انتصب خصما بفعله لا باليد فلا يخرج عن الخصومة باجالة اليد
 لان دعوى الفعل يصح على غير ذى اليد الاثر انه تصح الدعوى
 على الغائب بعد هلاك العين في يده او حال قيامها في يد غيره
 الغائب وهذا لان له ولاية احواله الخصومة الى غيره لا ابطال
 حوج المدعى فان لم يدع الفعل عينه للدعوى على الغائب فيكون حجة

فتصح اما اذا ادعى الفعل لا يمكن ان يدعى هذا الفعل على غيره
 فيكون ابطالا شرح اجماع الكبار
 في باب من الدعوى والبينات
 من كتاب الدعوى
 وان قال المدعى خصمته من او سرقة او سرقة من لا يندفع عنه
 وان اقام ذوا اليد البينة على الوديعة لانه انما صار خصما بدعوى
 الفعل عليه لا يندفع عنه دعواه باجالة الملك الى غيره لانه
 لم يدع الملك عليه وانما ادعى عليه الفعل كلا في
 من كتاب الدعوى وقطع فيكون خصما
 هو عظيم لاهل قري لا يخصون ادعى قوم سواهم ان هذا النهر
 لقوم معلومة لا يخصهم اهلها واقام البينة على ما ادعى والمدعى
 عليهم لا يخصون فقبحهم الصغير والكبير وانما حضر واحد منهم
 قال محمد اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضا بدعوى واحد
 من المدعيين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من ان يكون
 نهر الجماعة المسلمين ويصير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق
 نافذة من طرق المسلمين اقام قوم البينة على ان لهم دول فمهم
 فانه يقضى بتلك البينة كذلك النهر لقوم لا يخصون وان كان
 النهر لقوم لا يخصون وان كان النهر لقوم يخصون مع وفين
 لم يقض عليهم عند حضرة اقدمهم وانما يقضى على من حضر
 منهم خاصة فصل في فصل الاثر
 من كتاب الشراء
 ولو اورد ابنه من رجل علم اجرها من قريه سلم فحيا الاول وادى
 ان يقسم البينة على الاجارة ان كان الاجر حاضرا قبلت بينة
 عليه وان كان هو مورا بالاجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح
 في حوج الثاني وان كان الاجر غائبا لا تقبل بينة الاول
 على الثاني لان بدا في يد امانه فلا يكون خصما للمدعى
فصل في فصل في الاثبات والترفع
 بها الاجارة من كتاب الاثبات
 الخصم في اثبات النسب صفة الوارث والوصي و
 الموصى له والعقيم للميت او له للميت برازيه
 في الفصل الاول ومعرفة الخصم و
 التناقض من كتاب الدعوى
 ولو كان الحاضر هو الوارث في هذه الكلمة قضى عليه ولا هذا اقضا

على الموصى له الغائب لان الوارث ينتصب خصما فيما يدعى
على الميت باعتبار معنى اكلاذه ولا يحتاج الى التركة والتمكن من الاستيفاء
الاثر لانه لو ادعى على الورثة دينا على الميت واورثته مات مقلتا
وليس في ايدىهم شيء واقام البينة تقبل بينة ولا ان يخلف الورثة
على العلم لان الحاجة الى الاثبات دونه الاستيفاء وقال الفقيه ابو
الليث عن القصة الى جعفر انه سمع البينة تقبل بظهور الحال ولا
يتخلف الورثة الا عند ظهور الحال وبه اخذ القصة ابو الليث
لان الحاجة ماسة الى سماع البينة كذا في المشهور بما كانوا او ما كانوا
فتمت الحاجة الى قبولها صيانة للحق المدعى بخلاف اكلاف لانه يمكن
تحكمه عند ظهور الحال فلا حاجة اليه في الحال **شرح**
كتاب الكبير ما يكون خصما من صاحب الوصية
منه في باب الوصايا ما يخصها
والغريم لا يكون خصما لغريم اخر فبعض الغريم الاول شيئا او لا يمكن
ادعى عليه ميتا مالا وادرا اليه الوارث وقاب ثم خصه غريم اخر
او موصيه له وادعى على الغريم الاول لا يصح والمودع والوصي
او المديون لا يكونان خصما للمودع له وان كان الذي في يده مال
مقدرا بانه للمودع فبخصم وصيه او وارثه لا الموصي له وان انكر
الذخر في يده المال ان يكون مال المتوفى يجعله احكام خصما ويعطيه
ثالث ما في يده اذا اثبتت الموصي له ذلك وقوله الموصي له ليس
بخصم براديه الموصي له الثالث اما الموصي كجميع المال او بما
ذا دعى الميت فهو خصم اذا صح لعدم الوارث لان استحقاق
الذخر على الميت من خصم يصل الوارث فيلحق في الحكم
بالوارث وان خصم في اثبات كونه وصيا للوارث او الموصي له
او مديون الميت او ذابنه وقيل لا بين الميت ليس بخصم فيه
في نواحي نية بشرط حضرة في الفصل الخامس
كتاب دعوى الميراث
في وفي دعوى الدين على الميت كيف حضور وصيه او
الوارث الواحد لا حاجة الى ذكر كل ورثة فلو وصيا يقول
ان اوصيه الى هذا فيجب عليه الاداء كونه تركته الترخي يده
فصل في الدعوى السادسة
ولو استحق المبيع منه المشتري بملك مطلق ورجع المشتري بالثمن
على بائعه فله ان يرجع على الشاخر او على وصيه البائعه من جهة الحق
ببيع او نحو وان احكام المتيقن باطل وليس كذلك الرجوع على هال

للمدعى له

تقبل هذه البينة لغية المتيقن اختلف في الشاخر وشروط حضرة
محمد رحمه الله لا **شرح** كذا في **فقط** وفي **حكم** المختار ان حضرة
شروط ولو نصبا لقاضي خصما عن المتيقن لسماع هذه البينة
ليدفع سبعا الى المشتري حتى يسد المبيع من المتيقن لم يجز **فصل**
في **التي** **شرح** بان هذه البينة تقبل لغية المتيقن وان في
انها لا تقبل وكنت اكتب كما كتب **شرح** انها لا تستدرون
التبعية **ط** قيل على قياس قول محمد والى يوسف الاخر بشرط
حضرة المتيقن وعلى قياس قول ابي حنيفة والى يوسف الاول
لا بشرط حضرة وهذا القول اظهر واشبه **فصل**
في الفصل الثالث
او كان على الميت دين والميت دين على رجل كان له دين الميت
ان لا يقضي دينه ما لم يقضوا دين الميت كانه مديون الميت لا يبرأ
برفعه الدين الى الوارث حال تمام الدين على الميت **فصل**
في الثالث من العشرة
والمحصل ان المتأجر لا يكون خصما للمدعي الا حارة ولا المدعي
الرهين ولا المدعي الشراء والمشتري يكون خصما للكل وكذا الموقوف
من دعوى فاضحة في فصل
الدور والاراضي
وارثي يد رجل او عاها رجل انما دار واقام البينة على ذلك قال
ذو البينة دار فلان وانه استكن بها وجاوت عيدين شهدا
ان فلانا اشهدنا ان الدار التي في يده هذا له وانه اسكنها بها
الذخر في يديه وسلمها اليه فلا خصومة بينهما وان شهدا ان فلانا
اشهدنا ان اسكنها هذا الدار في يده الدار اليوم ولم تعلم يوم
الاستئجار ان الدار في يده من ويحكم لان انها في يده هذا المدعي
عليه فلا خصومة بينهما ايضا حتى يحضر القائب وهو نظير ما ذكر
في كتاب الرهبة ولو ان رجلا في يده عيدين او في ان فلانا وهب
هذا العبد منه وشهد الشهود ان فلانا وهب هذا العبد منه
ولم يزد واعى هذا فالقاضي يقبل شهادتهم ويجعل كانهم شهدوا
بالرهبة والقبض كذا ههنا والله الموفق
باب الدعوى
عصب دارا من يد متاجر قد عورر به على فاضله لم يجز حضرة
المتاجر او لبيد له ووهو المتاجر على العاصب بلا حضرة الحاكم

تسمع أو ملك المنفعة له بعقد الاجارة فلا خصومة بلا حاضرة المالك

فصول في النكاح

داربين قوم ميراث ادعى رجل انه اشترى من بعضهم نصيبه الذرورث
من ابيه وهو غائب واقرا الورثة بنصيب الغائب فيها في الشهر
بشهر دون له على الشراء لا تقبل بينته ولو قالوا هذه الدار للاحق
لفلان فيها قبلت بينته المدعى رجل جاء بصك باسم غيره على رجل
الى ذلك الرجل وقال هذا المالك الذي في هذا الصك باسم فلان
عليك قد اقر به فلان له ولي بينته على ذلك فان انكر المدعى عليه ان يكون
لفلان الغائب عليه شيء فمؤخضم تقبل بينته هذا المدعى عليه ولتقضي
له بالمال وان اقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينته هذا القاص
الذي الصك باسمه حتى يحضر وروى عن ابي حنيفة انه لا تقبل بينته وانما
انكر المدعى عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء من عمو
خزانة المفتين فيمنع بصلحها لغيره

ومن لا يصلح

فصل ولو ادعى على الميت ديناً وادعى على ورثته وليس في ايديهم شيء تقبل
البينة ويجوز الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للميت مال متروك واقرا
المدعى يحلف الورثة ولو ادعى ديناً في تركته واقام البينة على ان التركة
تقف بدينه لا يقبل ما لم يبين التركة ولو كانت التركة ضياعاً او عقاراً لا بد
من بيان احد ود ادعى اقرار الوارث بان التركة تقف بدينه واقام البينة
على ذلك يكتب به ويقبل مطلقاً وهو المختار ولو اثبت هذا الغريم التركة
واستوفى دينه ثم حضر غريم لا يحتاج الى اثبات التركة ولو حضر الغريم
الثاني وانكر الوارث الدين وصدد الغريم الاول فاحذه الغريم الاول
من المال فله يدينها لانه اقر انه شريك في المال وحققها سواء رتب
الدين او اقام البينة على ان الورثة ان اباها باع هذا العبد حال
حياته واخذ الثمن واقاموا البينة فبينه رب الدين او له لا يثبت
الضمان عليه وهم ينفذون والبيئات للاثبات التركة المستوفى
بالدين اذا جاء غريم وادعى الدين فالحكم هو الوارث وللورثة حق
استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لاهد الورثة اذا امتنع الباقي
ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي بنصيب وصيا
رجل ادعى على ميت حقا فحضر الورثة او الوصي فلو قضى القاضي على
الورثة يكون قضا على الكل وان لم يكن في ذلك الوارث شيء من
التركة رجل مات وترك الف درهم وعليه الف درهم وترك
الابن فقال الابن كان هذا الف درهم وديعة عند ابي فلان في فلان

فصدقنا وما الميت في ذلك او كذا لولا الا ندرى لمن الملك
فان القاضي يقضي بالالف للفرأ ولا يجعلها للمدعى ولو ديعه لان
اقرار الورثة لا يصح لانه لا ملك لهم في التركة لاستغراقها بالدين
وكذا القديون الغرأ وايضا صدق ملك الغيبة لان التركة لم يصح
ملك لهم اياهم في الاستيفاء من التركة الا ان في التعديل
اذا اخذوا الف فلم يردع الرجوع به عليهم اذا اقر الوارث
بالدين لا يصح في حق الغرأ اما يصح في حقه حتى لو ظهر مال للميت
ياخذ المقلد رجل ادعى على ميت ديناً فحضر وارث واحد فاقرا
به فارادوا طلب اقامة البينة حتى يكون رجوعه على جميع الورثة
لذلك ولو ادعى وصية على الميت واقرا وارث بها فقام المدعى
لله البينة على الوصية يقبل ايضا ولو اقر الوارث بالدين لم
في حصته حتى استوفى جميع حصته وعلى قيايس ما يثبت يحتاج الى ان
يقضي القاضي عليه باقراره لان مجرد الاقرار لا يحل الدين في نصيبه
واذا اتى رجل وادعى رجل عليه حقا او شيئاً كان في يد دار او
صنيعة او عقار او غلام او عروسة او ادعى عليه ديناً في صفة
ذلك بعض الورثة او الوصي واراد ان يثبت عليه حقه ذلك المحضر
وارث واحد او الوصي فذلك جائز على جميع الورثة فان كان الذي
ادعاه المحضر شيئاً كان في يد الميت فاقرا الوارث بذلك كانت
حصته منه ذلك للمخضم والورثة الباقيون على حقوقهم وان ادعى
قوم على الميت وبنوا وارادوا ان يثبتوا ذلك فليس لهم ان يثبتوا
ذلك الا بحضر وارث او وصي وليس لهم ان يثبتوا على غير الميت
عليه دين ولا موصى له ولا غريم له على الميت دين وان كان
للميت ورثة في بلد اخر وما له وتركته هناك حيث يتوفى فادعى عليه
قوم حقوقه والموالي فان كان البلد الذي فيه ورثة الميت بلدة فقط
عن هذا البلد جعل له القاضي وصياً وامرهم بالتبديت عليه لان
الغيبة المنقطعة جعل بمنزلة الموت ولو كان الوارث ميتاً فان
القاضي يجعل وصياً كذلك اذا وان لم يكن البلد منقطعاً عن ذلك البلد
وارادوا ان يثبتوا حقوقهم عند القاضي يحكم لهم بذلك لم يقبل ذلك
منهم فاستحلوا ان تسمع منه شيء منهم ويكتب لهم بما يصح عندهم
من الامور ثم الى ذلك القاضي يسمع ذلك وكان اجواب فيه الاجواب
في العقار فان العقار كان في هذه البلدة والمطلوب في بلدة اخرى
فان فاضه هذه البلدة يكتب الى قاضي تلك البلدة ليقضي في تلك
البلدة ثم يكتب الى هذا القاضي الكاتب ليسلم الترخيب اليه ولو ان

مات فجار قوم الى الله تعالى ولا لولا ان فلانا توفي ولنا عليه اموال وقد ترك
 مالا وهذا ورثته لورثته وانا لولا الله ان يجعل الزكاة موقوفة حتى يتبين
 عند حقهم فلا يجب على الله ان يمنهم من التمسك لانه فيه قصور في
 البعد عنه ماله بدون الحج فان قالوا لانه هو حضور فقبحها في المجلس
 الثاني والوارث من غير حاجات عليه الاكلاف او اشتد ان فلانا مات غاربا
 او عرف الله هو لا اله الا الله عيسى بالصلاح او مال قلبه اليهم انهم صادقون
 والوارث ما يحتاج عليه الاكلاف لا باس بان لا يوقف اياه
 حرارة المفتين في الدعور على الورثة
 من باب الدعور
 وفي جامع الفصولين في احكام الوكلاء راجع آخر وكيل اجاز الله
 وقبض الغلة ادعى بعض السكان انه جعل الاجرة لموكله وبرهون
 ولا يكمل بقبض اجرة حتى يحضر الغائب انتهى واعلم ان ما في غير
 مبني على الرواية الثانية عن ابي حنيفة الترواها امكن عنه وهو
 ضعيفة لان الوكيل يقبض الغلة ويكيل يقبض الدين واختلف
 فيه بين الامام وصاحبيه مشهور قائل
 من دعور الجارية
 برهن على مدلوله لا يقبل ولا يملك اخذ الدين منه لكونه اذا
 ثبت الدين في المترك واقرا الرجل عنه احكام ان عليه للميت كذا بامره
 احكام يدفع ما عليه الى وارين الميت
 في الرابع من كتاب الدعور كذا
 في الخلاصة
 وفي الاقضية لا اقام البينة على مدلوله لا يقبل ولا يملك
 اخذ الدين عنه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضى واقرا رجل
 عند القاضى ان للميت عليه دين كذا بامره بالدفع الى رب الدين
 ولو قضى هذا الذي عليه للميت الف درهم الا ان الف للميت
 والميت وصى بخير امره قال محمد ان كان قال حين قضى هذا المالك
 الذي فلان الميت على من لا يلف المترك على الميت جاز وان لم
 يقل ذلك لكان قضاءه عن الميت وهو متبرع به ولان لرجل عند
 رجل الف درهم ودبعة ولا يرضى هذا الرجل الف درهم فقضى هذا
 الذي عند الودبعة الذي له الدين قال محمد رب المال بخيار ان شاء
 ضم المودع وسلم المالك للودبعة وهو متطوع وان شاء اجاز
 القضاة من دعور فضل الكركي
 في نوع في دعور الغلام واشياء متفرقة

رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وانما مات قبل ان
 يؤد بها اليه وان في يدك الف درهم منه ماله فله ليقضاه اليه
 فله ذلك المال فقل لا يسمع دعواه واذا لم يسمع دعواه يكلف
 المدعى عليه ولوا اقام بينة لا يسمع بيشته في النكاح
 والعشيرة من دعور النكاح خاتمه
 كذا في المحيط
 وفيها رجل بعث عما منه الى رفا بيد تلميذه ليقضاه فانكر المدعى
 قبض الغلة والتبينة قد مات او غاب فادعى صاحب الغلة
 انها ملكه وصلى اليك بيد فلان لا يسمع هذه الدعور الا اذا
 قال استمكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك لسمع
 وفي الدين لو ادعى المدعي ان له بعث كذا من الدراهم اليه او قضى
 فلان دينه بخير امره صح الدعور ويكلف ولو ادعى عليه قرض الف
 درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو ماله لا يسمع الدعور كما في الجوز
 الوكيل بالصلح كالوكيل بالخصومة اذا ادعى اليه لنفسه لا يصح كذا
 بالشرع وفي دعور حرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب
 والدابة في المدعى به اجزاء الغائب من الثوب والدابة
 فصل الكركي في نوع في دعور الغلام
 اشياء متفرقة
 دار في يد رجل اقام رجل البينة ان اياه مات وترك هذه الدار
 فبرأنا له ولاخيه فلان لا وارث له غيرها واخوه غائب فان القاضي
 يقضى بحصة اخيه وينزع نصيبه من يده وليكم اليه واما
 نصيب الغائب فيترك في يد ذر البند حتى يحضر الغائب في قول
 ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف ومحمد ان كان صاحب اليد
 منكرا كما هو موضوع المسئلة حتى احتج الى اقامة البينة يخرج نصيب
 الغائب من يده ويضعه على يد عدل وان كان مقرا بترك نصيب
 الغائب في يده قالوا وهذا اسحق فان ترك نصيب الغائب
 في يد ذر البند ثم حضر الغائب هل يكلفه اعادة البينة لم يذكر محمد
 هذا الفصل في كتاب الدعور وقد اختلف المتأخر في قول
 ابي حنيفة منهم من قال يكلفه اعادة البينة كما في مسئلة القضاة
 ومنهم من قال لا يكلفه اعادة البينة وجعل من المسئلة على الوفا
 وهو الصحيح وقبل مسئلة دعور الدين بالارث يحمل ان يكون
 على الاختلاف ايضا مسئلة القضاة وصاحب الاقضية ذكرها
 مطلقة من غير ذكر خلاف وكفى هذا البين صحيح فقه حكيمنا آلفا

عن المنتقى انما على الوفاق فيحتاج ابو حنيفة رضي الله عنه الى الوفاق
بين الدين الموروث وبين القصاص الموروث ويحتاج ايضا
الى الوفاق بين الدين المشترك بجهة الارث وبين الدين المشترك
لا بجهة الارث **اما الفروع** بين الدين الموروث وبين القصاص
ان في فصل الدين الموروث يثبت الدين الموروث لان الميركة
قبل القسمة مبقاة على حكم ملك الميت على ما عرفت في موضعه
فان دعوى يقع للمورث واحد الورثة ينتصب خصما عن الميت
في جميع ما يدعى للميت او يدعى عليه فيثبت بدعواه وبهينة جميع
الدين للمورث فلا يحتاج الغائب الى اعادة البينة ولا اجل هذا
المعنى قلنا ان الصحيح في مسألة الدار ان الغائب لا يكلف
اعادة البينة على قول ابو حنيفة **اما في فصل القصاص** لو اراد
لا يثبت القصاص للمورث لان ملك القصاص ملك استيفاء
لا يثبت ثبوته فيه لا يقدر على الاستيفاء **واما يثبت القصاص**
للمورثة ابتداء واحد الورثة لا ينتصب خصما عن باقي الورثة
فيما يثبت لهم ابدان **واما الفروع** في الدين المشترك بجهة الارث
وبين الدين المشترك لا بجهة الارث ان في الدين المشترك
بجهة الارث الوارث يثبت الدين للمورث وهو خصم عن
المورث في جميع ما يثبت له **فاما في الدين المشترك لا بجهة الارث**
يثبت الملك لهما ابدان واحد المشتركين ليس خصم عن الاخر في
اثبات ذلك **محيط البرهان في القصاص**
الكتاب الثاني في اثباتين في القصاص على
الملك **الكتاب الثالث من كتاب القصاص**
ولو ادعى المورث على غلام انك كنت ملك ابينا الى يوم الموت
وتحن الوارثون فاقام العبد بينة اني كنت ملك فلان اخر
واعترفني لقبيل بينة العبد وينتصب خصما عن الغائب في
اثبات الملك له لان ملكه شرط عتقه فينتصب خصما عنه
في اثبات الملك والاعيان ثم اذا ادعى اني كنت عبد فلان
واعترفني وقضي به القاضي ثم اقام الاخر بينة انك عبد
لا تقبل ذلك قضا على الناس كافة لان فيه ضرر ورثة
اهل الشهادة والقصاص فانه يثبت في حق الناس فينتصب
هذا المدعى خصما عن الناس كافة فنصاره ان كان في الناس
حضر وادعوا واقام البينة عليهم فانه يقبل كذا هذا
عامة في الفصل الرابع عشر

اذا ادعى كل واحد

فروع في دعوى الرجليين

اذا ادعى كل واحد منهما اكثر مما يدعى الاخر بان ادعى احدهما
كل الدار واذا ادعى الاخر نصفها واما ما البينة على ذلك فانه
يقضي لدعي الكل ثلثة ارباع الدار وملكه على النصف بربعها
عند ابو حنيفة وعند محمد يقضي لدعي الكل ثلثة الدار وملكه
النصف بثلثها **واما اختلف جوابهم** لاختلافهم في طريق
القسمة فقسم ابو حنيفة بطريق المنازعة وبها قسم بطريق
العول والمضاربة **وليس القسمة بطريق المنازعة** ان
ينظر الى القدر الذي وقع التنازع فيه فيجعل الحصة الذي خلا
عن المنازعة سائلا له عليه **وليس القسمة على طريق العول**
والمضاربة ان يجمع السهام كلها في العين فيقسم بين الكل
بالحصول فيضرب كل سهم كما في الميراث والديون المتراكمة
والوصايا فلما كانت القسمة عند ابو حنيفة على طريق المنازعة
يجب مراعاة محل النزاع فهنا احدهما يدعى كل الدار والاخر
لا ينازعه الا في النصف الاخرها لبا عن المنازعة فيسلم ملك
الكل لانه يدعى شيئا لا ينازعه فيه غيره ومن ادعى شيئا لا ينازعه
فيه غيره مسلم له والنصف الاخر استوت منازعتها فيه فيقسم
بينها نصفين فكل ثلثة ارباعا ثلثة ارباع الدار ملك
الكل وربعها لدعي النصف ولما كانت القسمة عندهما على
طريق المضاربة يقسم العين على مبلغ السهام فيضرب كل
واحد بسهمه فهنا احدهما يدعى كل الدار والاخر نصفها
فيجعل الحصة سائلا له عليه فيضرب النصف الدار بينهما واذا جعل
نصف الدار بينهما صار الكل سهمين فلدعي الكل يدعى كل
وولدعي النصف يدعى سائلا له عليه فله على هذا السهمين و
هذا سائلا له فكل ثلثة ارباعا بينهما ثلثا ثلثا ما لدعي الكل
وثلثها لدعي النصف والصحيح قسمة ابو حنيفة لان الحجة
الى القسمة لصراحة الدعوى والمنازعة ووقوع التعارض
في الحجة ولا منازعة لدعي الكل الا في النصف فلا يتحقق
التعارض لانه فيسلم له ما وراءه لقيام الحجة عليه وخلوها
عن المعارض فكان ما قاله ابو حنيفة محملا بالدينين بالقدر
الممكن وانه واجب هذا اذا كان الدار في يد ثالث فان
كانت يديهما فبينة يدعي الكل لولي لانه خارج لانه يدعى على
صاحبه النصف الذي في يده ويدعي النصف لا يدعى شيئا

محيط البرهان

هو في يد صاحبه لانه لا يدعي الا النصف والنصف في يد
فان يدعي الكل خارجا ويدعي النصف صاحب يد في ثلث
بينه الخارج اولى بمقتضى له بالنصف الذي في يد صاحبه
ويترك النصف الذي في يده على حاله هذا اذا ادعى
الخارجان شيئا في يد ثالث فانكر الذي في يده فاما البينة
فان لم يقر لها بينه وطالب بيمين المنكر يحلف لكل واحد منهما
فان بطل كل واحد منهما يقضي لهما بالنكول لان النكول محجبه عند
وان حلف لاهد منهما لكل للاخر يقضي للذكر بكل لوجوب الحجة
في حقه وان لكل لكل واحد منهما يترك المدعى في يد قضا
ترك لا قضاء استحقاق حتى لو قامت لهما البينة بعد ذلك
تقبل بينتهما ويقضي لهما بخلاف ما اذا اقام البينة وقضى
بينهما نصفين ثم اقام صاحب اليد البينة على انه ملكه
ان لا تقبل بينته وكذا اذا اقام احد المدعين البينة
على النصف الذي استحقه صاحبه بعد ما قضى بينهما
لصنفين لا يسمع بينته ووجه الفرق ان بالترك
في يد المدعى عليه لم يكن كل واحد من المدعين مقتضيا عليه
حصة وكذا كل واحد من المدعين بعد ما قضى بينهما نصفين
صار مقتضيا عليه النصف والبينة في المقضى عليه
غير مسموعة الا اذا ادعى التلحق من جهة المستحق او ادعى
الشتاج وكذا لو ادعى بالبيع المقضى عليه او بالبيع الهكذا
واقام البينة لا يسمع ويؤاخذ ولا تقبل بينته لان القضاء
عليه قضاء على الباعة كلهم في حق بطلان الدعوى اذا لم يكن
قضاء عليهم في حق ولاية الرجوع بالثمة الا اذا قضى
لهذا المشتري الرجوع على بالبيع فيرجع هذا البيع على بالبيع
ايضا هكذا في حق من هذا ومن الحرية الاصلية ان القضاء
بالحرية قضاء على الناس كافة في حق بطلان الدعوى وبثبوت
الرجوع بالثمة على الباعة ووجه الفرق من العتق والملك
على نحو ما ذكرنا من قبل هذا اذا انكر الذي في يد كان اقرب
لاحد منهما فلهذا لا يكون من احد وجهين اما ان كان قبل اقامة
البينة واما ان كان بعد اقامة البينة فان اقر قبل اقامة
البينة خارجا اقر ودفع الى المقر لان المدعى في يد وملكه
من حيث الظاهر فملك المتصرف فيه بالاقرار وغيره وان اقر
بعد اقامة البينة قبل التزكية لم يحجز اقراره لا تضره بطلان حق الغير

وهو المسمى

وهو البينة واما اقراره على غيره فلا يصح في حق ذلك الغير لكن
يؤمر بالدفع الى المقر لان اقراره في نفسه صحيح وكذا البينة
لا يتصل بها التزكية فيؤمر بالدفع الى المقر في الحال
اذا ركب البينتان يقضي بينهما نصفين لانه ثبتت
المدعى كان بينهما نصفين فظهر ان اقراره كان البطلان
الغير فلم يصح فالحق بالعدم وان اقر بعد اقامة البينة و
بعد التزكية يقضي بينهما لا ذكرنا ان اقراره لم يصح في حق
بالعدم هذا اذا كانت المدعى خارجا على ذرا اليد او من
الخارجين على ذرا اليد فاما اذا كانت من صاحبه اليد احدى
على صاحبه بان كان المدعى في ايديهما فان اقام احد البينة
انه يقضي له بالنصف الذي في يد صاحبه والنصف الذي
كان في يده يترك في يده وهو معنى قضاء الترك ولو اقام
كل واحد منهما البينة انه يقضي لكل واحد منهما بالنصف
الذي في يد صاحبه لان كل واحد منهما في ذلك النصف
خارج ولو لم يقر احد منهما بينه يترك في ايديهما قضاء ترك حتى
لو قامت لاهد منهما بعد ذلك بينه تقبل لانه لم يصر مقتضيا
عليه حصة هذا اذا لم توف البينتان فان وقتا كان الوقت
الوقت ان كذلك وان اختلفا فالسابق له عند اية حصة
واجب يوسف واما عند محمد فلا حصة للوقت في بينة صاحب
اليدين فيكون بينهما نصفين وان وقت احداهما دون الاخر
يكون بينهما عند اية حصة ومحمد والوقت ساقط وعند
ابن يوسف وهو لصاحب الوقت والحج قد مرت من قبل
واما حكم تراض البينتين القامتين على قدر الملك
والاصل في ان البينة المظنة للزيادة اولى كما اذا اختلف
المبايعان في قدر الثمة فقال البائع بعثك هذا العبد بالثمة
ورحم وقال المشتري اشترته منك بالثمة واما ما بينه فانه
يقضي بينه البائع لانها تظهر زيادة الف وكذا لو اختلف
في قدر المبيع فقال البائع بعثك هذا العبد بالثمة وقال
المشتري اشترته منك هذا العبد وهذا بخلاف ما بالثمة واما ما
البينة يقضي بينه المشتري لانها تظهر زيادة وكذا لو اختلف
الزوجان على قدر المهر وقال الزوج تزوجتك على الف
وقالت المرأة تزوجتني على الفين واما ما بينه يقضي بينه المرأة
لانها تظهر فضلا ثم انما كانت بينه الزيادة اولى لانه لا معارض

لجان قدر الزيادة فيجب العمل بها في ذلك قدر تخلوها عن المعارض
ولا يمكن ألا بالعمل في البواقي فيجب العمل بها في البواقي من دون وجوب
العمل بها في الزيادة ولا يلزم على هذا الأصل ما إذا اختلف الشفع
والمشتر في قدر ثمن الدار المستغوة فقال الشفع اشترى بها ما بالشفع
وقال المشتري اشترى بها بالفين واما ما البيعة ان يقضي ببيعة الشفع
عند الجحيفة ومحمد وان كانت بيعة المشتري تظهر الزيادة لا
البيعة انما تقبل من المدعي لانها جعلت حجة المدعي في الاصل والمدة
هناك هو الشفع لوجوه المدعي فيه وهو ان يكون مخيرا في الخصومة
بحيث لو تركها يترك ولا يجبر عليها واما المشتري فيجب عليه ان يخصص
الاثر لو تركها لا يترك بل يجبر عليها فان هو مدعي عليه والبيعة
حجة المدعي ووجه المدعي عليه في الاصل لذلك قضت ببيعة الشفع
لا ببيعة المشتري بخلاف ما اذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن
لانه هناك البائع هو المدعي لانه المخير في الخصومة ان شاء خصم
وان شاء لا وفيما اذا اختلف في قدر المبيع المدعي هو المشتري لا ترى
لو ترك الخصومة يترك وكذا في باب النكاح المدعي في اخصه هو المرأة
لما قلنا في الفروع • ووجه اخر من الفروع نذكره في كتاب الشفعة
ان شاء المدعي وعلى هذا يخرج اختلاف المتبايعين في اجل الثمن
في اصل الاجل او في قدره واما ما البيعة ان البيعة بينة المشتري لانها
تظهر الزيادة وكذا لو اختلفا في مضيه واما ما البيعة بالبيعة بينة
المشتري ان لم يحصل لانها تظهر زيادة وعلى هذا يخرج اختلافنا في السلم
فيه في قدره او جهته او صفته مع اتفاقهما على راس المال واما ما البيعة
بعد تفريقها ان البيعة بينة رب السلم ويقضي بسلم واحد بالاجماع لانها
اتفقا على ان السلم اليه لم يقبض الا راسا واحدا وان اختلفا قبل
التفريق فكذلك ويقضي بسلم واحد عند الجحيفة والي يوسف و
عند محمد تقبل البيعتان جميعا ويقضي بسلمين وجه قول محمد ان كل
واحدة من البيعتين قامت على عقد على حدة لاختلاف البدين
في عملهما ويقضي بسلمين اذ لا تنا في بيتهما ولهما انهما اتفقا على عقد
واحد واما اختلفا في قدر المعقود عليه قدر الواجب او صفته
وبيعة رب السلم تظهر زيادة فكانت اقوى ولو اختلفا في راس المال
في قدره او جهته او صفته مع اتفاقهما على السلم فبيعة البيعة بينة
السلم اليه عندهما وعنده تقبل البيعتان جميعا ويقضي بسلمين
وكج على نحو ما ذكرنا هذا اذا تصادقا ان راس المال كان دينافا
تصادقا انه عين واختلفا في السلم فيه كان كان راس المال عين

واحد ويقضي بسلم واحد كما اذا قال رب السلم اسلمت اليك هذا
الثوب في كمر حنطة وقال المسلم اليه في كمر شعير والبيعة بينة رب السلم
لان راس المال اذا كان عينيا واحدا لا يمكن ان يجعل عقدين فجعل
عقدا واحدا وبيعة رب السلم تظهر زيادة فكانت اقوى بالقبول و
اذا كان عينيين وصورتا افا قال رب السلم اسلمت اليك هذا
الفوس في كمر حنطة وقال المسلم اليه هذا الثوب في كمر شعير يقضي بسلمين
بالاجماع لانه يمكن ان يجعل عقدين فجعل سلمين هذا اذا كانا معا
دعورا للملك فاما دعور اليد بان تنازع رجلان في شيء يدعي كل واحد
كل واحد منهما انه في يده فجعل كل واحد منهما البيعة على اليد لعل اصل
اليدين على السلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه ولان الملك
واليد كل واحد منهما مقصود في نفسه فتقع الحاجة الى اثبات كل واحد
منهما بالبيعة فان افا ما جميعا البيعة يقضي بكونه في ايديهما كاستوائهما
في الحجج وان افا ما احدهما البيعة صار صاحب يد وصار مدعي عليه
وان لم يقيم لاحدهما بيعة فجعل كل واحد منهما لغيره اصل اليد عليه ولم
واليمين على من انكر وكل واحد منهما ينكر دعور صاحب اليد وهذا
اذا قامت البيعتان على الملك وعلى اليد فاما اذا قامت احد البيعتين
على الملك والاخر على اليد فبيعة الملك اولى نحو ما اذا قام كلاهما البيعة
على ان الدار له عند سنتين وانام ذو اليد البيعة على الخاف في يده
منذ ثلاث سنين يقضي بها للخارج لانها البيعة القائمة على الملك
اقول لان اليد قد تكون حقة وقد تكون مبطله كيد الغاصب و
السرقة والمحقة قد تكون يد ملك وقد تكون يد امارت واجازة فيخت
محملة فلا يصح بينهما معارضة ببيعة الملك بدائع
في فصل المعارض الدعوتين من
كتاب الدعوى
قوله ولا ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد وانام بينة
فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن
وان شاء ترك وعام البيان هنا ما ذكره شيخ الاسلام ابو بكر
المودودي بخلافه زاده في مبسوطه فقال هذا على وجهين افا
ان ادعيا الشراء من واحد او ادعيا الشراء من اثنين وكل واحد
من ذلك لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان كان العين في يد ثالث
او في يد احدهما او في ايديهما وكل وجه من ذلك لا يخلو من اربعة اوجه
اما ان لم يورثا او ارثا وتاريخها على السواء او ارثا احدهما
ولم يورث الاخر او ارثا وتاريخ احدهما اسبق فان ادعيا الشراء

من واحد والعين في يد ثالث ولم يورخا او ارخا وتاريخها على السواء
 فانه يقضى بالدار بينهما نصفين لاستواءهما في الدخول والخروج والتاريخ
 وعدم التاريخ والمقضى به مما يحتمل الاشتراك فوجب القضاء بينهما
 نصفين كما لو ادعيا ملكا مطلقا ثم تخير كل واحد منهما ان يشار
 اخذ نصفها بنصف الشئ وان شاء ترك لان كل واحد منهما ثبت
 بشراؤه على جميع الدار وقد استحق عليه نصف بينة صاحبه
 فتخيروا الباقي لان الشئ في الاعيان المجمعة غيب فان اختار الاخذ
 رجع كل واحد منهما على البايع بنصف الثمن ان كان نقد الثمن
 وان لم ينقد اوى كل واحد منهما الى البايع بنصف الثمن وان
 اختار الرد سلم كل الى البايع ورجع على البايع كل واحد منهما كج
 الثمن ان كان نقدا وان لم يكن نقد فلا شيء لواحد منهما على البايع
 فان اختار احدهما الاخذ ورد الاخر ان كان قبل القضاء فانه كما
 الذر اختار جميع الدار ولا خيار له لان الذر اختار الاخذ ثبت
 بشراؤه في جميع الدار وانما يقضى بالنصف لمزاحمة الاخر فاورد
 الاخر فقد زالت المزاحمة وشراؤه قائم في جميع الدار فكذلك
 ان يأخذ جميع الدار فاما اذا اختار الرد بعدما قضى الله بالدار
 بينهما نصفين لا يكون للذي اختار الاخذ ان يأخذ جميع الدار
 وان زالت مزاحمة الاخر لان مزاحمة الاخر زالت بعدما ثبتت
 اختار الاخذ في النصف والعقد مع الفسخ بقضاء القدر لا يعود
 الاتجديد ولم يوجد وان ارخ احدهما ولم يورخ الاخر فانه يقضى
 للمورخ عند جميعها وذلك لان شراء الذي لم يورخ متأخر من حيث
 المعنى فتعين بما لو كان متأخرا حصة بان ارخ هو منذ نشرو
 الاخر منذ سنة كان صاحب السنة اولى فكذا اذا كان شراء صاحبه
 متأخرا من شراء المورخ من حيث المعنى لان شراءه حادث والاول
 في الكوادر ان يحكم بحدوثها لا قرب ما ظهر اذا لم يتضمن الحكم بحدوثها
 نقض ما هو ثابت بالعين بحدوثها لان الحكم بحدوثها لا قرب ما ظهر ثابت
 احوال لا بدليل اوجب احوال الثابت بظواهر احوال يصح لنقض
 ما هو ثابت ولا يصح لنقض ما هو ثابت بالعين وهذا الحكم بحدوثه
 للحوال لم يتضمن نقض ما هو ثابت بالعين بل يقر ما هو ثابت وهو
 ملك المورخ منذ سنة فاعتبر شراء الذي لم يورخ متأخرا معنى ولو تأخر
 حصة كان يقضى بجميع الدار للاخر فكذا اذا كان متأخرا معنى
 وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فانه يقضى لاسبقهما تاريخا لا
 الثابت بالبينة العادلة كما ثبت معاينة ولو طاب الله شرا

احدهما منذ سنتين وشراؤه الاخر منذ سنة فانه يقضى لصاحب
 السنتين لان شراءه صاحب السنة لا يصح من البايع ما لم ينتقل
 الدار الى البايع فانيا والشئ لم يشهد وابدك فكذلك اذا ثبت
 ذلك بالبينه فانه الذر ذكرنا كله اذا كان العين في يد ثالث فاما
 اذا كان العين في يد احدهما ان لم يورخا او ارخا وتاريخها على السواء
 او ارخ احدهما فانه يقضى بجميع الدار في هذه الفصول الستة لذي
 اليد فان ارخا وتاريخ احدهما اسبق وهو الفصل الرابع فانه يقضى
 لاسبقهما تاريخا كما كان او اذا اليد اما اذا لم يورخا او ارخا
 وتاريخها على السواء ففي هذين الفصلين يقضى بجميع الدار كما
 اليد لانها استوفيت اثبات الاستحقاق على ثالث فان كل واحد منهما
 ادعى ثلثي الملك منه يدوان ثبت ذلك بينة واستوفيا في التاريخ
 وعدم التاريخ واذا استوفيا في ذلك ولا احدهما يد تاريخ باليد فكذلك
 هذا وان ارخ احدهما فانه يقضى بجميع الدار لذي اليد سواء كان
 هو المورخ او صاحبه فان كان ذو اليد هو المورخ فلا اشكال
 لان ذا اليد اولى من غيره تاريخ فمع التاريخ اولى وان كان التاريخ
 للخارج فذو اليد اولى بجميع الدار وكان يجب ان يقضى للخارج
 فينبغي شراء ذر اليد لا التاريخ لما متأخرا معنى لانه حادث والاصل
 في الكوادر ان يحكم بحدوثها لا قرب ما ظهر اذا لم يورخ نقض ما
 على وقت ظهورها اذا لم يتضمن الحكم بحدوثها لحوال فنقض ما هو ثابت
 بالعين وهذا الحكم بحدوثه يتضمن نقض ما هو ثابت بالعين وهو
 اليد فان يده ثابت يبين فمع اعتبارنا بشراؤه حادثا للحوال وجب
 نقض يده وان اعتبرنا بقا على شراءه الاخر لم يورخ نقض يده وكذا
 الامر من محتمل يجوز ان يكون متأخرا عن شراء صاحبه ويجوز ان
 يكون متقدما فلا ينقض يده وشراؤه بالشك بخلاف ما لو كانت
 العين في يد ثالث لانا لو حكمنا بحدوث شراء الذر لا تاريخ له للحوال
 لا ينقض ما هو ثابت يبين بل يقر ما هو ثابت يبين وهو ملك المورخ
 منذ سنة فان قيل مع حكمنا بحدوث شراء الذي لا تاريخ له للحوال
 نقضنا ملك من لا تاريخ له بظواهر احوال وهذا لا يجوز فاجواب عنه
 انما لم يحكم بحدوث شراءه للحوال ولم تنقض ملك الذي لم يورخ به
 احوال احتجنا الى نقض ملك المورخ منذ سنة به ليله لاحتمال وهو ان
 يكونه شراءه الاخر سابقا واما لم يكن يده نقض احد المالكين كان
 نقض ما لم يثبت بدليله منذ سنة اولى من نقض ما ثبت بدليله منذ سنة
 فاما هو ما مع حكمنا بحدوث شراء ذر اليد للحوال فنقضنا ما هو ثابت

بالمعينة وهو اليد ومن لم يحكم بحدوده للمحال نقضنا الملك الثابت
 للآخر منذ سنة بالخبر ولا بد من نقض احد الامر من فكل نقض
 هو ثابت بالخبر اول من نقض ما هو ثابت بالمعينة على ما قبله ليس
 بالمعينة ولهذا قلنا اذا اثبت اخرج الشراء مع القبض للآخر
 قبض معين فان صاحب القبض معين اوله لان الثابت
 معينه فون الثابت بالخبر فكذا هذا فاما اذا ارخا وتاريخ
 احدهما اسبق فانه يقضي لاسبقهما تاريخا ايها كان لانا لو
 نقضنا يد ذرا اليد بان كان اخرج اسبقهما تاريخا فاما نقضه
 بيقين لا بالاحتمال لان ذا اليد اخرج منذ سنة اشهر والاخر
 منذ سنة فثراء ذرا اليد ثبت متأخر من كل وجه ولو نقضنا
 يد نقضنا بيقين ونقض الثابت بيقين بيقين بيقين مثله
 فاما لا يجوز بالاحتمال لجواز ان يكون شراء ذرا اليد سابقا على
 اخرج واذا لم يعرف له تاريخ يحتمل ان يكون متأخر فلا ينتقض
 يده بالاحتمال هذا اذا كان العين في يد احدهما فاما اذا كان في ايديهما
 ان لم يورخا او ارخا وتاريخهما على السواء او ارخا احدهما دون
 الاخر فان في الفصول الثلاثة يقضي بالدار بينهما نصفيين
 واما اذا لم يورخا او ارخا وتاريخهما على السواء فلا اشكال لانها
 استويا في الدهور والحجج والتاريخ وعدم التاريخ واليد والمقتضى
 مما يقبل الاشتراك فيقضي بينهما نصفيين وان ارخا احدهما
 دون الاخر فكذا يقضي بينهما نصفيين لانه لا عبرة للتاريخ
 حاله الا افراد اذا كان للذرا تاريخ له يد معين الا ان كان لو كان
 في يد احدهما تاريخ اخرج لا يكون لتاريخه عبرة اذا كان في ايديهما
 حتى لا ينتقض ما ثبت فيه بدلا اخر في النصف بتاريخه واذا لم يكن
 للتاريخ فالة الافراد عبرة بمقابلة اليد صار وجود التاريخ من احدهما
 وعدمه بمنزلة ولو عدم يقضي بالدار بينهما نصفيين فكذا هذا
 واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فانه يقضي لاسبقهما تاريخا
 لو ثبت ذلك معينه فانه يقضي لاسبقهما تاريخا وان كان في ايديهما
 فكذا اذا ثبت بالبينه هذا كله اذا ادعى الشراء منه واحد
 فاما اذا ادعى من اثنين فاجواب فيه كاجواب فيما اذا ادعى ملكا
 مطلقا سواء كان العين في يد ثالث او في يد احدهما ولم يورخ الاخر
 او ارخا وتاريخ احدهما اسبق وكل جواب عرفت ثم على لو ادعى
 فهو اجواب هذا واما اعتبر واما ادعى اثنان فيهما ملكا مطلقا لان الملك
 غيب ثابت لبايعه باتفاق خصمه واذا كان كل واحد منهما محتاجا

الى اثبات الملك لبايعه في هذه الدار ملكا مطلقا ولهما ذلك حتى
 يثبت شرائها صار لكان البايعين حاضرا وادعيا ملكا مطلقا
 في هذه الدار ولو ادعيا ملكا مطلقا في هذه الدار كان اجواب
 على التفصيل المذكور فكذا هذا بخلاف ما لو ادعى الشراء
 من واحد لانه لا حاجة هنا الى اثبات الملك للبايع لان الملك
 للبايع ثابت بالتاريخ وحاجة كل واحد منهما الى اثبات سبب النقل
 اليه نفسه فاذا استويا وتعدت ترجيح احدهما على الاخر يقضي
 بينهما نصفيين وان امكن ترجيح احدهما على الاخر قضيت
 بالراجح هذا كله مما ذكره شيخ الاسلام خواجه زاده في مبسوطه
 في باب الدعوى في الشراء والصدقة والوقت في ذلك
 غاية البيان في باب ما يدعيه الرجلان
 قريب منه او انه في الدعوى

نوع

ارض وادعيا رجلان كل واحد منهما يدعي انها في يديه ان كان
 احدهما قد بين او حلف بغير اقوى للذرا حدث فيها هذه الافعال
 ولو اقام احدهما البينة يقضي بكونها في يده بئس على ان دعوى
 اليد بالقرادها مسبوغة ولو اقام البينة على اليد يقضي باليد
 لهما ولو اراد قسمتهما لم يقسمهما القاضي بينهما حتى يقبلا
 البينة انهما لهما عقارا وصنباغ في يد رجل جارا اخر وغله عليه
 وحدث يد عليها لا يصير بها ذرا اليد واليد على العقار لا تثبت
 الا بالبينه ولو علم القاضي بامره بالتسليم اليه فلو ادعى ذرا اليد
 على هذا المتغلب ان هذا العقار في يد وانك احذرت اليد
 فانكره يحلف ولو ادعى عليه الاقرار انك اقرت ان العقار
 في يدي فثبت يحلف قال القاضي الامام التحليف غير مستقيم
 لرجاء النكول او اقرار اليد لا تثبت اليد على العقار بالاقرار
 فكيف يحلف كفي هذا مستقيم في المنقول ولو اقام البينة
 ان هذا المحذوف في يد منذ عشرين سنين وانه احدث اليد
 عليها يقضي له باليد ويأمره القاضي بالتسليم اليه كمن لا يصير
 المدعى عليه مقصيا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك انه ملكه
 يقبل ولو اقام البينة ان هذا المحذوف كان في يد منذ عشرين
 ولم يقل عشرين سنين لا يحق بهذا شيئا وعن ابن يوسف
 تقبل هذه الشهادة وادعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى
 عليه انها كانت في يد امس يامر القاضي بالرد اليه وكذا لو شهد

ان المدعى عليه اخذه من المدعى الكل في الاقضية وفي القضاة
 اذا ادعى على اخر ضبيعة فاقرا المدعى عليه انها في يد مدعى فقام
 المدعى البينة انها ملكه وقضى القاضي به كك لا ينفذ قضاة
 ما لم يعرف القاضي انها في يده او قامت البينة عليه وفيها ايضا
 لو قال المدعى عليه هذه الضبيعة ليست في يدي فاداد المدعى
 ان يجلفه ذلك حتى يقر فاذا اقر باليد جلف انها ليست
 بملكه حتى يقر بالملك المدعى فان اقر بامر القاضي بترك التعريض
 لكن اذا اراد المدعى اقامة البينة على الملك لا بد ان يثبت البينة
 بالبينة وذكر بعد هذا باسطر رجل ادعى المنقول فاقرا المدعى
 عليه انه في يده يقبل اقراره اما اذا ادعى العقار فاقرا له في يده
 لا يقبل حتى يقيم البينة وان لم يكن يجلفه وفي الاقضية
 لو شهد الشهود في الاجرة او الغنمة انها في يده تقبل
 وان لم يبالهم القضاة عن لقبه ذلك ونزاعهم فموا حوط
 كما في ملك الرقبة واليد على الاجرة والغنمة انما يثبت بقطع
 الشجر ويحيا من غير منازع ولو كانت الشهود رأيا واثباته
 وعلمه في هذه الدار يد طكون والدار في يده لا يقضي يكونه الدار
 في يده حتى يقولوا كانوا اسحق نأفيا وعن ابي يوسف في رجل له
 حجرة في الارض او الى كرمه فقال هذا حق ولم يزل يحجر ما
 اقبل بيته وابو حنيفة لا يجزها حتى يشهد والله بالملك ولو
 ادعى على اخر حوض المرو او رقبة الطلاق في دار القول قول
 صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار
 لم ينجح شيئا بهذا ولو شهد وان له طرعا فيها وبينوا طول
 وعرضه بالذرعان يقضي له ذلك وان لم يبينوا طول وعرضه
 وحدوده لا تقبل في رواية الامام ابي سفيان وفي رواية الامام ابي
 حفص الكبيري ان لم يسموا طول وعرضه وحدوده كان احوز
 وهو مقدر بعض باب الدار العظمى وعن الامام ابي اسحق رجل ادعى
 على اخر دارا في يده قال يملكه في يدي وانكر المدعى عليه انها ملك المدعى
 كذا مقرنا في يده واما المدعى البينة ان القاضي لا يقضي بهذه
 البينة ما لم يشهد وانها في يد المدعى عليه فيقول الكرمي
 في نوع في دعوى الضياع والعقار
 من كتاب الدعوى

الفاية

فصل

واما حكم تعارض الدعوتين فالكلام فيه في موضعين احدهما في

بان حكم تعارض الدعوتين مع تعارض البينتين وانما في
 في بيان تعارض الدعوتين لا غير اما بيان حكم تعارض الدعوتين
 مع تعارض البينتين فيقع الكلام فيه في موضعين احدهما
 حكم تعارض البينتين العائمتين على اصل الملك والثاني
 حكم تعارض البينتين العائمتين على قدر الملك اما الاول
 فالاصل ان البينتين اذا تعارضا في اصل الملك من حيث
 الظاهر فان امكن ترجيح احدهما على الاخر لعلة الراجح لان
 البينة حجة من حجج الشئ والراجح ما يحج بالميتقن في احكام الشئ
 وان تعذر الترجيح فان امكن العمل بكل واحدة منهما من كل وجه
 وجب العمل به وان تعذر العمل بهما من كل وجه وامكن العمل
 بهما من وجه وجب العمل به لان العمل بالبدلين واجب بقدر الملك
 وان تعذر العمل بهما اصلا سقط اعتبارهما والتحقت بالعدم
 اذا لاجحة مع المعارضة كما لاجحة مع المناقضة وصلة الكلام
 فيه في هذا الفصل ان الدعوى تملك النواع ودعوى الملك
 ودعوى اليد ودعوى الحق وادار محمد بن ابي الدعوى على دعوى
 الملك واليد والنسب فادعوى الملك فلا يخلو اما ان يكون
 من الخارج على ذر اليد واما ان يكون من الخارجين على ذر اليد
 واما ان يكون من صاحبي اليد احدهما على صاحبه فان كان
 الدعوى من الخارج على ذر اليد فدعوى الملك واما البينة فلا يخلو
 اما ان قامت البينتان على ملك مطروح عن الوقت واما
 ان قامت على ملك موقت واما ان قامت احدهما على ملك
 مطروح والاخر على ملك موقت وكل في ذلك لا يخلو اما ان كان
 بسبب واما ان كان لغير سبب فان قامت على ملك مطروح
 عن الوقت فبينة الخارج اولى عند اصحابنا وعندنا في بينة
 ذر اليد اولى وجه قولنا في ان البينتين تعارضا حيث
 الظاهر فثبت بينة ذر اليد في العمل بها اولى ولهذا العمل ببينة
 في دعوى النكاح ولما ان البينة حجة المدعى بقول النبي صلى الله
 عليه وسلم البينة على المدعى وذر اليد ليس مدعى فلا تكون البينة
 حجة والدليل على انه ليس مدعى ما ذكرنا من تحديد المدعى انه اسم
 للمخبر عما في يد غيره لنفسه والموصوف بهذه الصفة هو الخارج
 لا ذر اليد لانه لا يخبر عما في يده لنفسه فام يكن مدعىا فان تحقت
 ببينة بالعدم فثبت بينة الخارج بلا معارض فوجب العمل بها ولا
 بينة الخارج اظهرت له سبق الملك في ان القضاة بها اولى

كما اذا وقت البيئتان نصفا ووقت بينة الخارج دلالة ودلالة
الوصف انما اظهرت له سبق اليد لانهم شهدوا بالملك
المطوق ولا تحل لهم المنفعة بالملك المطوق الا بعد اتمام
العلم بالملك الا بعد العلم بدليل الملك ولا دليل على الملك
المطوق سوا اليد فاذا شهدوا بالخارج فقد اثبتوا كون الحال
في يده وكون الحال في يده في اليد ظاهر ثابت للحال فكانت يد
الخارج سابقة على يده فبان ملكه سابقا ضروريا واذا ثبت
سبق الملك للخارج يقضي بينته لانه لما ثبت الملك في اليد
في هذه العين في زمان سابق ولم يثبت ثلث فيها يد
وملك علم انما انتقلت من يده اليه فوجب اعادة يده ورد
الحال اليه حتى يقيم صاحب اليد الاخر الحق انه باي طريق انتقل
اليه كما اذا عاين الشخص كون الحال في يده ان يدعيه لنفسه
ثم رآه في يد غيره فانه يامره بالرد اليه اذا ادعاه ذلك البرهان
الا ان يبين سببا صاعدا للانتقال اليه وكذا اذا ادعى المدة في
ملكه ان هذا الحال كان في يده المدة في يومه بالرد اليه الى ان
يبين بالحجة طريقا صاعدا للانتقال اليه كذا هذا وكذا اذا ارجأ
نصفا ومارجأ احدهما سبق لان هذا المارجأ من حيث المعنى كمالا
النتائج لان هناك لم يثبت سبق يد الخارج لان عدم تصديق
والثاخرية لان النتائج مما لا يحتمل التكرار فيطلب المارجأ
من وجه اخر فيرجح بينه صاحب اليد باليد وهو هنا بخلاف هذا
اذا قامت البيئتان على ملك مطوق عن الوقت من غير
سبب كما اذا قامت على ملك موقوف من غير سبب فانه
استور الوقتان يقضي للخارج لانه سقط اعتبارا الوقتين
للتعارض فيبقى دعور ملك مطوق وان كان احدهما سبق في
الاخر يقضي للاسبق وقتا ايها كان في قول ابي حنيفة وابي
يوسف في محمد ورور ابن سباعه عن محمد انه يرجع عن هذا
القول عند رجوعه من الرقة وقال لا يقبل من صاحب اليد بينة
على وقت وغيره الا في النتائج والصحيح جواب ظاهر الرواية
لان بينة صاحب الوقت اظهرت الملك له في وقت لا ينافي فيه
اخذ في دفع المدعى عليه الى ان يثبت بالدليل سببا للانتقال
اليه غير وان قامت احدهما على ملك مطوق والاخر على ملك
موقت من غير سبب لا عبرة للوقت عند ابي حنيفة ومحمد
ويقضي للخارج عند ابي يوسف يقضي لصاحب الوقت

ايها كان ورور وابي حنيفة مثل قول ابي يوسف وجهه
قول ابي يوسف ان بينة صاحب الوقت اظهرت الملك له
في وقت خاص لا يعارضها فيه بينة مدعى الملك المطوق بغير
بل يحتمل المعارضة وعدها لان الملك المطوق لا يعرض للوقت
فلا يثبت المعارضة بالتسك والاحتمال ولهذا لو ادعى كل
واحد من الخارجين على ثالث واقام كل واحد منهما البينة
ان اشتراه من رجل واحد ووقعت بينة احدهما واطلقت
الاخرى انه يقضي لصاحب الوقت كذا هذا وجه قول
ابي حنيفة ومحمد ان الملك المطوق احتمل السبق والثاخر
لان المطوق يحتمل السبق والثاخر لجواز ان صاحب البينة
المطوق لو وقت بينته كانت وقتا اسبق وقوع الاحتمال
في سبق الملك للوقت فسقط اعتبار الوقت فيبقى دعوى
الملك فيقضي للخارج بخلاف الخارجين اذا ادعيا الشراء
من رجل واحد لان البائع اذا كان واحدا فقد اتفقا
على تلقي الملك ببيعة وانما امر حادث وقد ظهر بالبرهان ان
شراي صاحب الوقت اسبق ولا يارجأ مع الاخر وثراؤه
امر حادث ولا يعلم بارجأ في ان صاحب الثاخر اولي هذا
اذا قامت البيئتان من الخارج وذو اليد على ملك مطوق او موقت
من غير سبب كما دعور ذلك سبب فان كان السبب
هو الارث فكذلك الجواب حتى لو قامت البيئتان على ملك
مطوق بسبب الارث بان اقام كل واحد منهما البينة عليه
ملكه مات ابوه وترك ميراثا يقضي للخارج بلا خلاف بين ابي
وكذلك ان قامنا على ملك موقت واستور الوقتان لانه سقط
اعتبار الوقتين للتعارض فيبقى دعور ملك المطوق وان كان
احدهما اسبق من الاخر يقضي للاسبق كما سبقها وقتا ايها كان في
قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد الاول وفي محمد الاخر في
الخارج لان دعور الارث دعور ملك الميت فكل واحد من
البيئتين اظهرت ملك الميت لكن اقام الوارث مقام الميت
في ملك الميت فكان المورثين ادعيا ملكا مطلقا او موقفا
من غير سبب وهناك الجواب هكذا في الفصول كلها من الاتفاق
والاختلاف الا في فصل واحد وهو ما اذا قامت احد البيئتين
على ملك مطوق والاخرى على ملك موقت فان هذا يقضي
لخارج بالاتفاق ولا عبرة للوقت كما لا عبرة له في دعور المورثين

وهذا على اصل الجنبه ومحمد بن محمد بطرد واما على اصل الجنبه
فليس كذلك وان كان السبب هو الشراء بان ادعى الخارج انه اشتري
صاحب اليد من صاحب اليد بالقبض ودفعت الثمن وادعى صاحب
اليده انه اشتراها من الخارج ونقد الثمن واقام كل واحد منهما البيئه
على ذلك فان اقام البيئه على الشراء في غير وقت ولا قبض لان
البيئه في قول الجنبه والجانب لو سفت ولا يجب لواحد منهما
على صاحبه شيء وبسبب المدعى في يد ذرا اليد وعند محمد يقضي
بالبيئتين ويؤمر بتسليم المدعى الى الخارج ووجه قول محمد
ان الموقوف بين اليدين واجب بقدر الامكان واكثر فهو
هو بين البيئتين بتصحيح العقدين كما يجعل كان صاحب
اليده اشتراه او كان الخارج وقبضه وفي هذا التقدير يصح
العقدين فوجب القول ولا وجه للقول بالعكس من ذلك ان يجعل
كان الخارج اشتراه ولا من صاحب اليد ولم يقبضه حتى باعه
من صاحب اليد لان في هذا التقدير ان لا يحق الاخير لان
بيع المبيع العقار قبل القبض انه غير جائز عنده فبقي تصحيح
العقدين بالتقدير الذي قلنا واذا صح العقدان بقي المشتري
في يد صاحب اليد فيؤمر بالتسليم الى الخارج ووجه قول الجنبه
والجانب حنفية رحمهما الله ان كل مشتري يكون مقرا بالملك لبايع
فكان دعوى الشراء من كل واحد اقرار بكل المبيع لصاحبه فينت
البيئتان قائمتين على اقرار كل واحد منهما بالملك لصاحبه وبغير وجه
الاقرارين تناف في أصل العمل بالبيئتين أصلاً وان وقت البيئتين
ووقت الخارج سبق فان لم يذكر واقبضنا يقضي بالدار لصاحب
اليده عنه الجنبه والجانب يوسف وعند محمد يقضي للخارج لان
وقت الخارج اذا كان سبق جعل كانه اشتري الدار اولاً ولم يقبضها
حتى باعها من صاحب اليد وبيع العقار قبل القبض لا يجوز
عند محمد واذا لم يجز ليقع على ملك الخارج وعند محمد ذلك جائز
فصح البيعان وان ذكروا القبض حاز البيعان ويقضي
بالدار لصاحب اليد بالاجماع لان بيع العقار بعد القبض
جائز بغير خلاف فيجوز البيعان واما اذا كان وقت صاحب
اليده سبق ولم يذكر واقبضنا يقضي بها للخارج لانه اذا كان
وقته سبق يجعل باقي المشتري كانه اشتريه من الخارج وقبض
ثم اشتريه من الخارج ولم يقبض فيؤمر بالدفع اليه وكذلك اذا
ذكر واقبضنا لانه بقدر كانه اشتريه من صاحب اليد اولاً وقبض ثم

اشترى منه اكل

اشترى منه اكل خارج وقبض فيؤمر بالدفع اليه ايضاً ثم عادت الى يد
صاحب اليد بوجه آخر باب الميع في فصل
وانما حكم تقارض الدعوتين في الحكم فيه
من كتاب الدعوى
وانما حكم تقارض الدعوتين لا غير اما حكم في النسب فمذكور في انشاء
مسائل النسب اما حكم في الملك فالحكام فيه في الموضوعين
احدهما في حكم تقارض الدعوتين في اصل الملك والثاني في
في قدره اما الاول فببطلان تقارض الدعوتين في اصل الملك
ما هو سبيل تقارض البيئتين فيه من طلب التصحيح والعمل
بالراجح عند الامكان وعند تقدير العمل بما بقدر الامكان فيجوز
للدعوى بالقدر الممكن وبيان ذلك في مسائل رجلان ادعى ادا
احدهما راكب والاخر متعلق باحدهما فحق للمراكب لانه مستعمل
الدار به في نيت يده وكذلك اذا كان لاحدهما عليها حمل ولا يملك
كوز متعلق او متعلقه معلقة فصاحب الحمل اولي لما قلنا ولو كانا
جميعاً راكبين لكن احدهما في السج والآخر رديف فلهي لهما
في ظاهر الرواية وروى عن الجنبه يوسف انها للمراكب في السج
لان استعماله اقوى ووجه ظاهر الرواية ان الراكبين جميعاً
استويا في الاستعمال في نيت الدابة في ايديهما في نيت لهما و
لو كانا جميعاً راكبين في السج فلهي لهما بالاجماع لاستوائهما في
الاستعمال ولو ادعى عبداً صغيراً لا يعبر عنه نفسه وهو في ايديها
فمن يملكها لانه اذا كان لا يعبر عنه نفسه كان بمنزلة الموقوف اليها
فتثبت اليد عليه الا ترى انه لو ادعى صبيها صغيراً مجهول النسب
في يده انه عبده ثم كبر الصبي فادعى اكرهية فالقول قول صاحب
اليده فلا يسمع دعوى اكرهية الابينة لانه كان في يده وقت الدعوة
فلا ترى ولديه عنه الا بدليل وبمثل لو ادعى غلاماً كبيراً انه عبده و
قال الغلام انا حر فالقول قول الغلام لانه ادعاه في حال هو في يده نفسه
فكان القول قوله ولو ادعى عبداً كبيراً فقال العبد انا عبده احداهما
من يملكها ولا يصدق العبد في ذلك وكذا اذا كان العبد في
يد رجل فاقرا له الرجل اخر فالقول قول صاحب اليد ولا يصدق العبد
في اقراره لغيره لان اقراره يستقوط يده عن نفسه فكان في يده
صاحب اليد فلا يسمع قوله انه لغيره لان العبد لا قول له ولو قال
كنت عبداً فلان ذلك فاعتقني وانا حر فذلك عند الجنبه
ومحمد وروى عن الجنبه يوسف ان القول قول العبد ويحكم بحريته

لان العبد يتسك بالاصل في الحيرة اصل في بني آدم فكان الظاهر
 شاهد له والصحيح جواب ظاهر هو الرواية لانه لا اقرانه كان
 عبدا فقد اقر بزوال حكم الاصل ونبوت العارض وهو الروح
 فصار الروح فيه هو الاصل فيكون الظاهر في هذا الموضع و
 لو ادعى ثوبا واحدا لابس والاخر متعلق بذيله فاللابس اول
 لانه مستعمل للثوب ولو ادعى لابس اطا واحدا لابس عليه
 والاخر متعلق به فهو بينهما ولا يكون للابس كيوه والنوم عليه
 اوله لاستوائهما في اليد ولو ادعى دارا واحدا لابس فيها
 فهي للابس وكذا لو كان احدهما احداث فيها شئ من بناء او حفر
 فهي لصاحب البناء والحفر لان سكنه الدار واحداث البناء واكفر
 تصرف في الدار فليكن في يده ولو لم يكن شئ من ذلك ولكن
 احدهما داخل فيها والاخر خارج منها فهي بينهما وكذا لو كانا جميعا
 فيها لان اليد على العمار لا تثبت بالكون فيه وانما تثبت بالتصرف
 فيه خياط يخط ثوبا في دار ان اختلاف في الثوب فالقول
 قول صاحب الدار لان الثوب وان كان في يد الخياط صوره فهو
 في يد صاحب الدار معني لان الخياط وما في يده في داره والدار
 في يده فماني الدار يكون في يده ايضا حمار خرج من دار رجل
 على عاتقه متاع فان كان ذلك الحمار لم يعرف ببيع ذلك وحمله فهو
 له وكان الظاهر هذا له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار
 لان الظاهر شاهد له وكذلك حمار عليه كارة وهو في دار بزاز
 اختلف في الكارة فان كانت الكارة مما يحمل فيها فالقول قول الكمال
 لان الظاهر شاهد له وان كانت مما لا يحمل فيها فالقول قول صاحب
 الدار لان الظاهر شاهد لصاحب الدار رجل اصطاد طائرا في
 دار رجل فاختلف فيه فان اتفقا عليه انه عليه احمل لا حاجة لم يسئل
 عليه قط فهو لصاحبه سواء اصطاده في الهواء او من الشجر
 او من الحائط لانه لا يخذ دون صاحب الدار اذا الصيد لا يكون
ما خفوا يكونه على حائط او شجرة وقد قال صدر الله عليه وسلم
 الصيد لمن اخذه وان اختلف فقال صاحب الدار اصطاده
 قبلك او ورثته وانكر الصائد فانه ينظر ان اخذه من الهواء فهو
 له لانه لا يخذ الا لا يخذ عليه الهواء وان اخذه من جداره
 او من شجره فهو لصاحب الدار لان الجدار والشجر في يده وكذلك
 ان اختلف في اخذه من الهواء او من الجدار فالقول قول صاحب البناء
 لان الاصل ان ما في دار الانسان يكون في يده هكذا روي عن النبي

مسئلة الصيد على حد

مسئلة الصيد على هذا التفصيل ولو ادعى حائط بين دارين
 ولا حد بينهما عليه جذوع فله لانه مستعمل للحائط ولو كان لكل واحد
 منهما عليه جذوع فان كانت ثلثه او اكثر فهو بينهما نصفين
 سواء استوت جذوع كل واحد منهما لو كانت لاحدهما اكثر بعد
 ان كان لكل واحد منهما ثلثه جذوع لانهما استويا في استعمال
 الحائط بالجذوع فاستويا في ثبوت اليد عليه ولو كان لاحدهما
 عليه ثلثه جذوع والاخر جذوع او جذعان فالقياس انه يكون
 الحائط بينهما نصفين وفي الاستحسان لا يكون وجه القياس
 ان زيادة الاستعمال بكثرة الجذعان زيادة من جنس الحجة والزينة
 من جنس الحجة لا يقع بها التصحيح الا تراه لو كان لاحدهما ثلثه
 وللآخر اربعة لكان الحائط بينهما نصفين وان كان استعمال
 احدهما اكثر دل ان المعتمد اصل الاستعمال لا قدره وقد استويا
 فيه وجه الاستحسان ان لقال نعم لكن اصل الاستعمال لا يحصل
 بما دون الثلث لان الجدار لا يبنى له عادة واعا يبنى لاكثر منه
 وذلك الا ان الاكثر مما لا يبنيه له والثلث اقل الصحيح الصحيح
 فقيد به في ان ما وراء موضع الجذوع الواحد لصاحب الكثير
 وما موضع الجذوع الواحد فذلك على رواية كتاب الاقرار
 وانما لصاحب القليل حرم وضع الجذوع الاصل الملك في رواية
 كتاب الله عونه موضع الجذوع من الحائط وما وراءه لصاحب
 الكثير وجه هذه الرواية ان صاحب القليل مستعمل لذلك
 القدر حصصه في ذلك القدر في يده فملكه وجه رواية
 الاقرار ما مر ان الاستعمال لا يحصل للجذوع والجذوعين لان
 الحائط لا يبنى له عادة فلم يكن شئ من الحائط في يده فماني كله
 في يد صاحب الكثير الا انه ليس له ان يرفع الجذوع وان كان
 موضع الجذوع مملوكا له يجوز ان يكون اصل الحائط مملوكا له
 والاخر عليه حرم الوضع بخلاف ما اذا اقام البنية ان الحائط
 له لانه ان يرفع لان البنية حجة مطلقة واذا اقامها تبين ان
 الوضع في الاصل كان لغير حرم فله ولاية الرفع وليس كذلك
 حال عهده البنية لانهما جعلتا الحائط له متصلا ببناء واحد والدار
 اتصالا للترافق وارتباط فهي لصاحب الاتصال لانه لما تعلق
 به ولو كان لاحدهما اتصال الترافق والاخر جذوع فحصة
 الجذوع اوله لانه مستعمل للحائط ولا استعمال في صاحب البناء
 ولو كان لاحدهما اتصال ترافق والاخر جذوع فالحائط لصاحب

ولصاحب الجذوع حق وصنع الجذوع لكن الكلام في صورة التبريع
 وذكر الطحاوي ان التبريع هو ان يكون النصفان اللذان
 المدعى به اخله حاله احد الدارين كالزوج والطاقات في
 مضاهاة فحين صاحب الاتصال اولى وذكر الكوفي في التبريع
 التبريع ان يكون طرفا هذا النصف المدعى به اخلين حاله
 الدارين وهذا المقيد يقول عن ابي يوسف فصار كما
 ان المدعى اخله اذا كانت من جاني النصفان صاحب الاتصال
 اولى بالاختلاف وان كانت من جانب واحد فعلى قول الطحاوي
 صاحب الاتصال اولى وعلى قول الكوفي صاحب الجذوع اولى
 ووجه قول الطحاوي ان ذلك معنى التبريع على ما ذكرنا حيث
 من بناءه كذلك فصار هو اولى ووجه قول الكوفي ان المدعى
 من الجانبين توجب الاتحاد وجعل الكل بناء واحد فيسقط
 حكم الاستعمال لصرون الاتحاد فكل البعض يوجب ملك الكل
 ضرورة الا انه لا يجبر على الدفع بل يترك على حاله لان ذلك ليس
 من ضرورات ملك الاصل بل يحتمل الاتصال عنه بالجمل الاثر
 ان السقف الذي هو بين بيتي العلوي وبين بيت السفلي
 هو ملك صاحب السفلي ولصاحب العلوي فلو حوّل القراء
 حتى لو اراد صاحب السفلي دفع السقف منع منه شرعا
 كذلك هو بناء ان يكون الملك لصاحب الاتصال و
 لصاحب الجذوع حق وصنع الجذوع على التبريع ما اذا اقام
 البينة انه لا يجبر على الرفع وقد مر وجه الفرق بينهما ثم
 فرع ابو يوسف على ما مر عنه من تفسير التبريع انه اذا
 اشترى دارا والرجل اخذ اربابا في تلك الدار وبينهما حاله
 فاقام الرجل البينة انه لا يراو المشتري ان يرجع على البايع
 بحصته من الثمن ان كان متصلا بينهما حاله المدعى ليس له
 ان يرجع على البايع لانه اذا كان متصلا بينهما لم يتناول البيع
 فلم يكن مبيعا فلا يكون للمشتري حق الرجوع وان لم يكن متصلا
 بينا والمدعى وهو متصل بينهما الدار المبيعة فللمشتري ان يرجع
 على البايع بحصته كما قلناه لانه اذا كان متصلا بين النصفين
 المبيعة تناوله المبيع فحين مبيعا فثبت الرجوع عند
 الاستحقاق وان كان متصلا بين النصفين المبيعة والاخر
 عليه جذوع فليس له ان يرجع وهذا يؤيد رواية الكوفي
 ان صاحب الجذوع اولى من صاحب الاتصال اذا كان من

واحد ولو كان الاتصال التبريع واستحقاق المشتري الرجوع
 على البايع لا يترفع الجذوع بل يترك على حاله ما ذكرنا
 ولو كان لاحدهما عليه ستره او بناء وصاحبه مقربا بالستر
 والبناء له فالحال لصاحب الستر لانه مستعمل الحال لستر
 فحين في يده ولو لم يكن عليه ستره ولكن لاحدهما عليه هراوى
 فهو بينهما ولا يستحق بالمهرادر والبوارر شيئا لان وضع الهراوى
 على الحال ليس بامر مقصود لان الحال لا يبنى له فحين لا يحق
 بالعدم فلا يتعلق به الاستحقاق ولو كان وجه الحال الى احدهما
 وظاهره الى الاخر او كان النصف اللين والطاقات الى احدهما
 لاحكم لشيء من ذلك عند ابي حنيفة والحال بينهما وعند ابي
 يوسف ومحمد الحال لمن اليه وجه البناء والنصف اللين
 والطاقات وهذا اذا جعل الوجه وقت البناء من مابني قاما
 اذا جعل بعد البناء بالنقش والتطيين فلا جرة بذلك بالجمع
 وعلى هذا الخلاف اذا ادعى بايا معلقا على حاله بين دارين
 والغلو الى احدهما فالبايع لهما عند ابي حنيفة وعند ابي
 اليه الغلو ولو كان للبايع غلقان من الجانبين فهو لهما بالاجماع
 وعلى هذا الخلاف خصص دارين او بين كرتين والقطر
 الى احدهما فاختص بينهما عند ابي حنيفة ولا ينظر الى القطر و
 عند ابي يوسف لغير اليه القطر وجه قولهما في هذه المسائل اعني
 العرف والعادة فان الناس في العادات يجعلون وجه البناء
 والنصف اللين والطاقات والغلو والقطر الى صاحب الدار
 فدل على انه بناءه فحين في يده ولا يبي حنيفة ان هذا يدل اليه
 في الماضي الى وقت الدعوى واليد في الماضي لا تدل على اليد وقت
 الدعوى وكما حجة اليه اثبات اليد وقت الدعوى في كل موضع
 قضى بالملك لاحدهما لكون المدعى في يده يجب عليه البين لصاحبه
 اذا طلب فان حلف برأه وان تكفى يقضى عليه بالبنكول والسد
 اعلم وعلى هذا اذا اختلفا في المروور في دار ولا حد باب من
 داره الى تلك الدار فلصاحب الدار ان يبيع صاحب الباب
 عن المروور فيها حتى يقيم البينة ان له في داره طريقا ولا يستحق
 صاحب الباب بالباب شيئا لان فتح الباب الى داره غير قد يكون
 بحج لازم وقد يكون بخير حق اصلا وقد يكون بحج غير لازم وهو
 الاباحة فلا يصحح دليل على حق المروور في الدار مع الاحتمال
 وكذلك لو شهد الشهود ان صاحب الباب كان يمر فيها لم يحق

بحجة الشهادة شئاً لا احتمال ان مروه فيها كان خصماً او
 امانة ولئن دلت على انه كان بجوح المروركن في الزمان كما
 لان الشهادة قامت عليه فلا يثبت بها اكون للحال ولو شهد
 ان له فيها طريقاً فان صدق الطريق فسموا طوله وعرضه قبلت
 الشهادة وكذا لو لم يجدوه كذا ذكر في الكتاب من اصحابنا
 من حمل المسئلة على ما اذا شهد على اقرار صاحب الدار بالظن
 لان المشهود به مجهول وجهاله المجمودية تمنع صحة الشهادة
 كما وجهالة المقررة فلا يمنع صحة الاقرار ومنهم من اخرجوا
 الكتاب على اطلاقه لان الطريق طوله معلوم وعرضه مقدار
 عرض البيت في متعارف الناس وعادتهم في كل هذه
 شهادة بمعلوم فتقبل وكذلك لو شهدوا ان اباه مات في
 ترك طريقاً في هذه الدار فهو على ما ذكرنا وعلى هذا اذا كان
 الرجل ميزاب في دار رجل فاختل في سبل الماء فيه فله صواب
 صاحب الدار ان يمنع عن التبديل حتى يقيم البينة ان له في
 هذه الدار سبل ماء ولا يثبت حق صاحب الميزاب بنفسه الميزاب
 شئاً ما ذكرنا وذكر القصة ابو الليث ان الميزاب اذا
 كان قد تماطل في السبل وذكر محمد في كتاب الشرب في شهر
 في ركن رجل سبل فيه الماء فاختل في ذلك كان القول قول
 صاحب الماء لانه اذا كان يسبل فيه الماء كان التماس شغولاً
 بالافق ان التماس شغولاً به فيكون في يده بخلاف الميزاب فان
 موضوع المسئلة فما اذا كان في الميزاب ما عنده الاختلاف
 حتى لو كان فيه ما كان حكم النهر والله اعلم ولو شهدوا
 انهم راوا يسبل الماء في الميزاب فليست هذه الشهادة بشئ
 لان التبديل قد يكون بغير حق وكذا الشهادة ما قامت بخلاف
 على ما مر ولو شهدوا ان له حقاً في الدار من حيث التبديل
 فان يمينوا له الماء المطر فهو الماء المطر وان يمينوا انه يسبل ماء
 دائم للغسل والوضوء فهو ذلك وان لم يمينوا تقبل شهادتهم
 ايضاً ويكون القول قول صاحب الدار مع كونه ان للغسل والوضوء
 او لم يسلط لان اصل اكون ثبت بشهادة المشهود وبقيت الصفة
 مجهولة فتبين ببيان صاحب الدار كمن مع العائن وان لم يكن
 له على بيته اصلاً يتحلف صاحب الدار على ذلك فان حلف
 برؤوان لكل لقضيه بالثبوت كما في باب الاموال والله اعلم
 وعلى هذا يخرج اختلاف الزوجين في متاع البيت ولا بينة

لاحد ما على ما ذكرنا في كتاب النكاح
 في فصل واما حكم تعارض الدعوتين
 لا غير من كتاب الدعوى
 فصل في التحلف

واذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابناً له عمداً او عبداً او ولياً له
 يوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده
 عمداً او قطع يده ابن صغير له عمداً او ادعى شجرة او جراحه يجب
 فيه القصاص فانكر المدعى عليه كان له ان يتحلف ثم في
 كيفية التحلف في القتل وايمان في رواية يتحلف
 على احوال يسهل ما له عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان
 ولا دم وليه فلان ولا قبلكم حو بسبب هذا الزم الذي يري
 وفي رواية يحلف على السبب ما قتلت فلان من فلان وله
 هذا عمداً وفيما سوا القتل من القطع والشجرة وكذا كسب يحلف
 على احوال يسهل ما له عليك قطع هذا اليد ولا قبلكم حو بسببها
 وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف
 برؤوان لكل في القتل لقضيه عليه بالمدينة عند ابي يوسف ومحمد
 وعند ابي حنيفة كجس حتى يحلف اولى وان ادعى انه قتل ابنه
 خطاً او ولياً له خطاً او قطع يده او شجره خطاً او ادعى شئاً فيه
 دية او ارشاً يتحلف له بقدر ما لفلان عليك هذا الحق الذي ريد مني
 من الوجه الذي ارادني ولا شيء منه وليس له دية ولا ارش ولا يمين
 لانه ادعى ما لا يباح له على احوال كما في كتاب الاموال وقال
 ابو يوسف كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في قتل الخطأ
 وما اشبه ذلك يحلف على السبب ما قتلت ابن هذا فلان او
 في الشجرة ما به ما شجرت هذا فعلك الشجرة التي يدعى وكل جناية
 يجب فيها الارش والدية على المدعى عليه يتحلف على كل ما يحلف

في القصاص
 في الاموال
 وفي الاصل البائع اذا اقر بقبض الثمن ثم قال لم اقبض واراد ان يحلف
 المشترى يصدق ويحلف حتى انما عند ابي يوسف وعند بعض
 لا يحلف قياتاً وهذا خمس ائيل احد بها هذه الثانية
 رجل اقر ببيع داره ثم قال اقررت بالبيع لكني ما دفعت وطالب بيمينه
 المشتري اذا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم اقبض الربا
 او قال المدعيون اقررت بقبض الدين ولكني ما قبضت انما

شئاً من المبيع
 لا يثبت له
 ما

الواجب اذا قال اقررت بالحبة وكنتي ما وصيت وطركت بحسن الموبوء
 الكل على هذا الخلاف وعن محمد بن رجوع الى قول الجي يوسف قال
 الامام السرخسي الاحتياط في الاخذ بقول الجي يوسف رحمه الله
 ومن جئنا اخذ بقوله فيما يتعلق بالفضاء واجمعوا ان البائع
 لو اقام البينة انه لم يقبض الثمن لا يقبل والبوليوسف يخلف
 بدون طلب الخصم في اربعة مواضع الاول في الرد بالعيب
 يخلف المبيع بالبدن ما رضيت الثاني في الجاهل السفيح به
 ما ابطت شفعتك الثالثة المرأة اذا طلبت النفقة خلفت
 ما طلبت زوجها ولا خلف عندك ما لا ولا اعطاك النفقة
 الرابع في الاستحقاق يخلف المستحق ما يوت ولا يوت
 وعند ما لا يخلف بدون طلب الخصم وهذه اربعة على مسئلة القبر
 الشاهد وهو على هذا الخلاف واجمعوا ان من ادعى ديناً على
 ميت يخلف منه غير طلب الوصي والوارث بالبدن ما استوفيت
 ذمتك منه المديون الميت ولا احد اراه اليك عنه ولا يقبض
 ما يقبض من ترك ولا ابرائة منه ولا شئ منه ولا اهلاك بذلك
 ولا يثبت منه على احد ولا عندك به ولا شئ منه رهن كذا في
 ادب القاضي للخصايف سليم التحليف بالطلاق
 والعتاق والايان المخططة لا يكون اكثر من اثنتان فان تمت
 الضرورة يعني ان الرائي الى القاضي فلا يخطئه القاضي بالطلاق
 فتكفل وقضى بالمال لا ينفذ قضاه وفي الاقضية رجل
ادعى على اخيه الف درهم فزادها بخلفه بالبدن المذلول لا اله الا هو
ما اخذ عليك الف درهم مما يدعيه من القرض ولا اقل من ذلك
وفي الخلاء والظاهر من ذهب الى يوسف في جنس هذه المسائل
التحليف على حاصل الدعوى كما هو مذهبه والذمير ورعته
التحليف على البينة ما اقرضه وذلك خلاف مذهبه ويذكر
اختصاص انه يخلف ما له عليك ولا قبلك وهكذا ذكر محمد في
كتاب الصلح وفي القدر في دعور البائع يخلف بالبدن ما بينكما
في حالك عه ولا يخلف بالبدن ما تزوجت وفي دعور الطلاق
يخلف بالبدن ما بين منك الباعة كما ذكرت ولا يخلف بالبدن
ما طلقها وفي الاقضية انه ادعت اكرية تخلف ما بين حركه
بهذا العتق الذي تدعي قبلك ولا يخلف على العتق وخلافه في
يخلف ما اعتقها وان كان المدعي عبداً ان كان ذمياً فذلك
وان كان مسلماً يخلف بالبدن ما اعتقه كما ان المرأة ادعت

ولا يخلف بالبدن ما اعتق
 وفي دعور البائع يخلف
 بالبدن ما بينكما
 في حالك عه

على زوجها تطبيقه رجعية يخلف ما طلق منك الساعه
 وان ادعت التطبيقات الثلاث في طهر المزواج يخلف بالبدن
 ما بين منك الساعه بثلاث تطبيقات كما ادعت وان شأ
 خلفة ما طلقها ثلاثاً في هذا النكاح التي تدعي ولا يخلف ما طلقها
 ثلاثاً مطلقاً وكذا لو ادعت لكن بشبه واحد عدل او جماعة فثبت
 ولو ادعت انها سالت الطلاق فقال امرك بيدك وانها
 قد اختارت نفسها وانكر الزوج يخلف ما قلت له من ذلك منذ
 تزوج تزوجتها امرك بيدك بعد مسئلتها الطلاق فاخارت
 نفسها ولو اقرت بك ثم ادعى النكاح بعد لم يصدق ويخلف
 على الامر والاختيار وهو المختار كذا قال بعضهم وان اقر
 بالامر وانكر اختيارها لنفسها يخلف على العلم وفي دعوى
 البيع يخلف بالبدن ما اخذ عليك ثمن هذا العبد الذي يدعي انه
 باعك به ولا يخلف على الشراء وعلى قول الجي يوسف يخلف
 ما اشتريت هذا اذا ادعى انه سلم المبيع وان ادعى انه لم
 يخلف ما عليك ثمن هذا العبد وقبض العبد ولا شئ منه وقيل
 ابو حنيفة لا اخلف ما اشتريت ولا ما استودعت ولا ما اعارك
 ولا ما استكرهت منك ولكن اخلف ما له قبلك ما ادعى وهو
 قولهما وكذا لو كان المدعي هو المشتري وبائع منك ان ذكر انك سلم
 الثمن يخلف على حاصل الا في رواية الجي يوسف وان ذكر
 انه لم يسلم الثمن فقال له احضر الثمن فان احضر محال العضا يخلف
 ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوصالة راد
 ولا غضيب جارية وخفيها فاقام المفضوب منه بيته انه قد
 غضب منه جارية فانه يحبس حتى يجيء بها وهذا المدعى يحبس
 مع قائم الجرم الى الضرورة وفي دعور الغصب عن الاقضية
 يخلف ما اخذ عليك عبداً ولا قيمة عبداً وهو كذا في دعور
 من ذلك ولا يخلو اما ان يدعي ان العبد المفضوب قائم
 في يده او قال صالك او قال لا ادري ان قال في يده يا موه
 القضاة حضارة من غير ذكر القيمة وهكذا في سائر المنقولات
 وفي القدر وري لا بد من ذكر القيمة والصفة وفي الدية
 سنها وقيمتها ثم اذا احضره يخلف بالبدن ما اخذ العبد ملك
 المدعي من الوجه الذي ادعاه ولا شئ منه وان ذكر القيمة فهو
 احوط عليه ما اشار محمد وعلى رواية اختصاص لازم فان ذكر
 يخلف بالبدن ما اخذ المدعي في يدك هذا العبد الذي يدعيه

ولا شيء منه من الوجه الذي يدعى ولا له عليك ولا قبلك قيمته
ولا شيء منه فان اقام المدعى البينة ان العبد في يده حبس حتى
يجيء به فان مضى زمان ولا يحضره وقال لا اقر عليه او قال
فذلك فانه يتكلم الفاضل وملك التكلم موكولة الى رايه فان
وقع في قلبه انه صادق وبين الشاهد وفيه العبد في شهادتهم
فرضه القضا عليه بغير العبد وان لم يكن له بيعة القول لقوله
مع يمينه فان حلف ففعل واعطاه القيمة لقول المغضوب منه
ثم ظهر العبد فمؤلفا ضيق وان حلف الفاضل على القيمة
لعله ثم ظهر العبد فالمؤلف بالخيار ان شاء رضى بالقيمة بالبينة
او بالتكول او بالاقرار فمؤلفا ضيق سبيل للمغضوب منه سواء
كان قيمته مثل ما اخذ او يمينها ثقاوت هذا اذا قال انه لا ثم
في يده فان قال انه هلك في يده او قال لا ادري اقام او هالك
فانه يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة بالثبوت والروايات اذا
بين القيمة وسعى قد رها يحلف بالقيمة هذا عليك قيمة هذا
العبد ولا شيء منها وهو كذا وان قال لا ادري اقام او هالك
يحلف بالقيمة هذا المدعى في يدك هذا العبد ولا شيء منه
ولا قيمته من الوجه الذي يدعى ولا قبلك ولا عليك هذا العبد
ولا قيمته ولا شيء منه ثم في ظاهر الرواية سواء ادعى الغصب
او لم يدع لكن ادعى العبد وعندها يوجب يوسف ان ادعى الغصب
يحلف على الغصب بالقيمة ما غصبته ول دهور لوديعه والقاء
يحلف ما عليك تسليم اليه وما هذا ملكه وفي دعوى الكفالة
يحلف ما له قبلك كفالته بذلك الحال وفي دعوى السرقة الجبيل
يحلف على السب ما كفلت له ولو ادعى النكاح على اخر
ان وضع على خالطه خشفه او اجري على سطله ما كلفه
مدايا او في داره او وضع على خالطه براء او رمى المزاب في
ارضه او دابة مبيتة او شيئا مما يكون فيه دالا رضى يجب
على صاحبه ان يرفعه يحلف على اصل الفعل بخلاف ما تقدم ذكره
هذه الافعال لا يبرأ عنها بالبراء وهو كالا عارضة وهي غير لازمة
اشترى جارية وثقا بصنا على رد على البائع بالحبس بالتكول
ثم جاء البائع وقال ردت على وهي حبله ان اقر المشتري لمز
وضم البائع نقصان الحبس الاول وانكر ببراء البائع
فلان قلن حبله يحلف المشتري بالبراء ما حدث عنك هذا الجمل
ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء له

على المشتري وان شاء رد مع نقصان الحبس الاول ولو ادعى
على اخر مائة درهم وبجاء رهن عند المدعى وخاف المدعى عليه
ولو اقر بالمال يحلف الرهن فيطلب من القضا ليس له هل هذا الذي
رهن وان اقر به احضره واخذ المال وان انكر يحلف ما لفلان
عليك الف درهم لا رهن به عنده فيمكنه ان يحلف على ذلك وقال
سئل لائمة اكلوا لي انما يجب اداء الدين على المراهن اذا حضر
المؤمن الرهن فان لم يحضره فيمكنه ان يحلف ليس عليه شيء
وفي الاقضية رجل ادعى على اخوان له على ابيه الف درهم
وان مات وفي يده تركه وحل له بقضائه الدين ليس له الا القاض
هل مات البوع وان اقر بالدين والموت يستوفى فله نصيبه لانه
تبين بما ليس كحجة على ما به الورثة وهو الاقرار وان نكل الابن
لم يصل الى شيء من تركه الاب ان صدقة ومع هذا اراد احكامه
ليس على ابيك كذا لانه تركه اقر او نكل ثبت الدين وان انكر
يستحلف على كل واحد منهما يمينه على حلق وبه اخذت بخنا
ولو اقام البينة على الدين مع ان الابن مقر تقبل وفي النوازل
رجل مات وعليه دين يحيط بجميع ماله فادعى رجل على الميت
دينا ومحضر عمة اقامت البينة ليس له ان يحلف الورثة والفرع
وهذا قول القضا الى جعفر ولو اقام البينة تقبل على القولين
فان كان في المال فضل على الدايون يحلف الوارث واخصي
في اقامة البينة الوصي وان لم يكن وصي جعل القضا وصيا ولو كان
الدعوى على القلب بان ادعى الابن على ان ان كان
لابية عليه كذا اقرارا بموت والنسب وانكر لدين يحلف على
البنات ولا يحلف ما قبض الوص منه شأدا وان طلب المدعى
بخلاف ما تقدم لان الميت عاجز وهو قادر وفي الجامع الصغير
رجل ادعى على اخر عبدا في يده ان وصل اليه بئرا او يحلف
على البنات وان وصل اليه بمبراة يحلف على العالم وفي
قواعد الامام فظهر الدية المبراة في وجه الله من له حوت
التحليف على البنات اذا حلف القاضى صفة على العالم بقوله
حوت التحليف على البنات حتى لو نكل عن ابيه على العالم فقطع
القضا بالتكول لا ينفذ قضائه وعلى العكس ان حلف بخلافه واكلف
على فعل الغير على العالم الا في موضع يبريد بالتحلف دفع التهمة
عنه نفسه كما لو ادعى ان ربا الموديعه فقطع لوديعه
منه دار روي جوز ان يحلف على فعل الغير على البنات كمن قال

ان لم يدخل فلان الدار اليوم فامرته طالق ثم قال انه دخل خلف
على البتات باسدا ان دخل هذه الدار اليوم وفي الزيادة
والنوازل الدعوى اذا اجتمعت من واحد على واحد يكتفي به
واحدة وفي ادب القضاة في التمسك بالعيب اذا انكر
البائع العيب حلف على البتات فمنع الحكر
في نزع فيما جبر الاستحباب فلا
من كتاب القضاء

رجل مات فجاء رجل واحضر ابنه وادعى ان له على الميت درهم
وقد توفي قالوا ينبغي لك ان تبال المدعى عليه هل مات البوك
ان قال نعم حركت له عن دعور المال فامر الوارث بالدين
على مورثه صح اقراره فان كذب سائر الورثة ذكر في الكتاب انه
يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وان انكر هذا
الوارث الدين على ابنه فامر المدعى بالبينة يقضي بالدين و
يستحق من جميع الكثرة لامن نصيب هذا الوارث كذا القضاء
على احد الورثة بالبينة يكون قضا على الكل وان اقر هذا الوارث
بالدين وكذب سائر الورثة فلم يقض القضا عليه باقر حتى شهد
هذا الوارث مع رجل اجتمع بالدين على مورثه جازت شهادته
ويقضي بالدين ويكون ذلك قضا على جميع الورثة وان شهد
هذا الوارث بالدين على ابنه بعد ما قضى القضا عليه باقر قبل
شهادته ولو لم يقم المدعى بالبينة بالدين واقره الوارث في ظاهرو
الرواية يقضي بكل الدين من نصيب هذا الوارث وانما يشترط
منه قدر حصته ولو ان الوارث لم يقر بالدين على مورثه و
حججه على اقامة البينة واراد تخلف الوارث فانه يحلف
على العالم ان حلف اندفعت عنه الخصومة وان نكل يستوفى
الدين من نصيبه في ظاهر الرواية فان اقره الوارث بالدين
وانكر وصول التركة اليه فان صدق المدعى لا خصومه بينهما وان
كذب المدعى يحلف الوارث على البتات باسدا ما وصل اليك المال
من جهة والدك فان حلف لا شيء عليه وان نكل يؤمر بقضا الدين
هذا اذا حلف المدعى على الدين او لا ثم حلف على وصول التركة اليه
فان حلف او لا على وصول التركة اليه فحلف ثم اراد ان يحلف على الدين
فقال الوارث ليس لك على يميني لانني لم اجد شيئا من تركه الميت فلهذا
القضا اليه فيحلف على العالم باسدا ما تعلم بالدين على ابيك لهذا المدعى
انه وصول المال الي الوارث وتخليف التركة ليس بشيء لدعور الوارث

على الوارث فان دعور الدين نصح على الوارث وان لم يدع الميت
فلا في يده لاحتمال انه لو قضى بالدين ربما يظن للميت مال بعد ذلك
من بضاعة او دين او دية فلا يحتاج المدعى الى اثبات الدين
قال الفقهاء بالدين كان القضا بالوجه يقول لقبول البينة
بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال للميت ولا يتخلف
قبل ظهور المال لم يكن الفائدة فلا يتخلف قبل ظهور المال
لانه اذا لم يكن في يده مال ولو لم يتخلف في احواله يتخلف
عند ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال فلهذا

باب البين من بين الدعوى

ومما ان يكون المدعى عليه مما يحتمل الاقرار به شرعا بان كان لواقبه
لصح اقراره فان لم يكن لم يجز فيه الاستحقاق حتى ان من ادعى
على رجل انه اخوه ولم يدع في يده ميراثا فأنكر لا يحلف لانه لو اقره
بالاخوة لم يجز اقراره لكونه اقرارا على غيره وهو البوك ولو ادعى
انه اخوه وان في يده مالا من تركه ابيه وهو مستحق للنصف بآراء
منا بيه يحلف لاجل الميراث لا للاخوة لانه لو اقره اخوه لصح اقراره
في حق الارث حتى يؤمر بتسليم الميراث اليه ولم يصح في حق النسب
حتى لا يقضي بانه اخوه وعلى هذا عهده في يد رجل ادعاه رجلا
فاقر به لاحدهما وسلم القضا العبد اليه فقال الاخر لا بينة له وقد
طلب منه القضا تخلف المقر لا يحلف في عمن العبد لانه لو اقره
لكان اقراره باطلا فاذا انكر لا يحلف الا ان يقول الذي لم يقول
انك التفتت على العبد باقرارك به لغيري فضمنت له قيمته
يحلف المقر باسدا ما عليه رديته ذلك العبد على هذا الحديث
ولا ريب منه لانه لو اقر باسدا ما عليه رديته ذلك العبد على هذا الحديث
من البائع في فصل ما بينه وبين المدعى

من كتاب الدعوى

واما شرط الطل الوجوب فانواع منها الا ان لا تخاف وجبت للمحرم
الى رفع التهمة وهي تهمة الكذب في الاثبات فان كان مقرا
لا حاجة لان الاثبات لا يتم في الاقرار على نفسه والاثبات
نوعان لغرض واحد اما المنصرف في دفع الاتهام واما الذي لا
وفاء لسكوت غير جواب المدعى من غير اقامة لان الدعوى
او جبت اجواب عليه واجواب نوعان اقرار والكار فلا بد
من حمل السكوت على احدهما والحمل على الثاني راول لان العاقل
المندبر لا يكت عن اظهار الحق المستحق لغيره مع قد زعمه

وقد يكتم عن اظهار نفسه مع قدرته عليه في ان يحمل السكوت
على الاقرار او لانه في ان السكوت اليقيني دلالة ولو لم يكتم
المقر ولم ينكر ولكنه قال لا اقر ولا انكر وكذا صرح على ذلك اخلف
المشايع فيه قال بعضهم هذا الكار وقال بعضهم هذا اقرار
والا والشبهة لان قوله لا اقر ولا انكر اخبار عن السكوت عن
اجواب والسكوت الكار على ما مر ومنها الطلب من المدرس
ومنها عدم البينة كما ضربه عند ابي حنيفة وعندهما ليس لغيره
ومنها ان يكون المدعى حتى الله تعالى فصلا ومنها ان يكون
المدعى مما يحتمل الاقرار به شرعا من دعور البديع
في فصل واما باب حجة المدعى فخصا
الاستحلاف فتكون للنكول يفتضي به وقد يكون لا للنكول
بل للنفى التهمة بالخلف لا تترادف تحلف عند ابي حنيفة
فيما لا يفتضي بالنكول اصلا كما في دعور القصاص في النفس
نفي التهمة بدائع في الرجعة
من في باب الطلقات
فان كان النكول في دعور القصاص فلا يحلوا اما ان تكون الدعوى
في القصاص في النفس واما ان تكون فيما دون النفس فان
كان في النفس فعند ابي حنيفة لا يفتضي فيه الا بالقصاص ولا بالما
لكنه يحبس حتى يقر او يحلف ابدان كان الدعور في القصاص
في الطرف فانه يفتضي بالقصاص في النفس والطرف جميعا لكن يفتضي
بالاث والدية فيهما جميعا بناء على ان النكول بذل عند ابي حنيفة
والطرف يحتمل البذل والاباحة في الجملة فان من وقعت في يده
الكله والعياذ بالله لو كان مرفعه بقطعها يباح له القطع صيانة
لنفسه وبه تبين ان الطرف يسكب مسكلا لاموال لانه خلوت
وقاية للنفس كالاموال واما النفس فلا يحتمل البذل والاباحة
بحال فكذا المباح له القطع اذا قطع لاضمان عليه والمباح له القتل
اذا قتل بضمير في ان الطرف جاز يا مجرمي المال بخلاف النفس فكل
القصاص بالنكول في الطرف دون النفس في ان القصاص
ان لا يتخلف في النفس عنده كما لا يتخلف في الاشياء
السبعة لان الاستحلاف للتوصل الى مقصود المدعى وهو احيا
حقه بالقصاص بالنكول ولا يفتضي فيها بالنكول اصلا عنده وفي ان
ينبغي ان لا يتخلف الا انه استحسن في الاستحلاف فيها الشرح ورد
به في باب القصاص وجعله مقصودا في نفسه تعظيما لامر الله

والحيات للذوات

وتفخيها ان يكون اليقين اليقيني مملكة فصار بالنكول انما حقا
مستحقا عليه مقصودا فيجب حتى يقر او يحلف بخلاف الاشياء
السبعة فان الاستحلاف فيها للتوصل الى استيفاء المقصود بالنكول
وانه لا يقع وسيلة الى هذا المقصود وعندهما النكول اقرار فيه شبهة
العدم لانه اقرار بطريق السكوت وان احتمل القصاص اليقيني بالثبوت
واذا سقط القصاص صير شبهة يجب المال بخلاف شبهة الالف مع
الرجاء والشهادة على الشهادة انما لا تقبل في باب القصاص
اصلا لان التعذر هناك من جهة من لا القصاص وهو عدم الاتيان
بحجة مظهره للصحة وهي شهادة شهود ذكور اصول والتعذر هنا
من جهة من عليه القصاص وهو عدم التنصيص على الاقرار
والاصل ان القصاص اذا بطل من جهة من لا القصاص لا تجب الدية
واذا بطل من جهة من عليه تجب الدية واما في دعور السرقة اذا
حلف على اخذ المال وكل يفتضي بالمال لا بالقطع لان النكول
حجة في الاموال دون احد وثانها حصة واما في دعور القذف اذا
حلف على طهر الرواية فكل يفتضي باحد في طاهر الا قايلا لا بمنزلة
القصاص في الطرف عند ابي حنيفة وعندهما بمنزلة النفس
وقال بعضهم هو بمنزلة سائر احد وهو لا يفتضي عليه شيء فلا يحلف
لانه صرح وقبل يحلف ويقتضي فيه بالتعذر دون احد كما في السرقة
يحلف ويقتضي بالمال دون القطع بدائع في فصل
واما حكم الامتناع من قمار الدعور
النكول بذل عند ابي حنيفة وهذه الاشياء لا تحتمل البذل وعندهما
اقرار فيه شبهة وهذه الاشياء تثبت بدليل في شبهة وجه قولهما ان
كول المدعى عليه دليل كونه ذبا في التجارة لانه لو كان صادقا
ما امتنع من اليقين الصادقة في ان النكول اقرار دلالة حجة
فيما شبهة العدم وهذه الاشياء تثبت بدليل قاصر في شبهة العدم
الا تترادف اثبت بالشهادة على الشهادة ولشهادة رجل وامرأتين
ولا في حنيفة ان النكول يحتمل الاقرار كما قلتم ويحتمل البذل لانه العاقل
المتدين كما يحترق عن اليقين الكاذب عن التعيب والطعن باليمين
فيبذل المدعى الا ان حمله على البذل اولى لانا لو جعلنا اقرار الكذب
في التجارة ولو جعلناه بذلا لم نكذب لانه يصير في التقدير كما قال
ليس هذا لك وكنت لا اسالك عنه ولا انا زعمك فيه فحصل مقصود
من غير الحاجة الى التكذيب واذا ثبت ان النكول بذل وهذه الاشياء
لا يحتمل البذل والاباحة فتحتمل النكول فلا تحتمل التحليف لانه

انما يتخلف المدعى بالشك المدعى عليه فيبقى عليه فاذا لم يتحمل
النكول لا يتحمل التحليف
بداية في فصل
واما بابان حجة المدعى من كتاب الدعوى
واما حكم ادائه فهو القطع بالخصوصية للحال لا مطلقا بل موقفا الى
غاية احضار البينة عليه عامة العالم وقال بعضهم حكم القطع بالخصوصية
على الاطلاق حتى لو اقام المدعى البينة بعد عيانت المدعى عليه قبلت
ببينة عند العامة وعند بعضهم لا تقبل لانه لو اقام البينة لا يبق له
ولاية الاستحالة كذا اذا استخلف لا يبق له ولاية اقامة البينة
واجبا مع ان حقه في اصددها فلا يملك كجمع بينهما والصحيح قول العامة
لان البينة هي الاصل في الحجة لانها كلام الخصم صير اليها للضرورة فاذا
فكك تحلف عنه البينة لانها كلام الخصم صير اليها للضرورة فاذا
جاء الاصل انتهى حكم اخلف كانه لم يوجد اصلا
من البديع في فصل واما حكم ادائه
لوقال لا بينة له وحلف خصمه ثم برهن تقبل عند ابي حنيفة
لا عند محمد فصول
في الفصل العاشر
اختلاف ما يخفى في الدين الموطر والاصح انه لا يخلف قبل حلوله
وانما اعلم خلاصه في السبع
من كتاب القضاة
قال شريك في احواله اجماله كما يمنع قبول البينة بمنع الاستحالة
ايضا الا اذا اتهم القاص وصحة اليقين او قيم الوقت ولا يدعي
عليه شيئا معلوما فانه يخلف نظرا للوقت واليقيم
فاحال في التحلف من كتاب الدعوى
واما حكم الامتناع عن تحصيله فالمدعى عليه اذا نكل عن البين
فان كان ذلك في دعوى المال يقضي عليه بما لا يخفى من كتاب القضاة
للقص ان يقول له انني اعرض عليك البين ثلاث مرات وان حلفت
والا قضيت عليك كجوان ان يكون المدعى عليه ممن لا يبر القضاة
بالنكول او يكون عند ان القضاة لا يبر القضاة بالنكول او كلف
حسنة القضاة ومهاجرة القضاة في المرة الاولى فليكن الاحتمال
ان يقول له ذلك فاذا نكل عن البين بعد العرض عليه ثلاثا فانه
القص يقضه عليه عندنا وعندنا ان في لا يقضي بالنكول ولكن
ترد اليقين الى المدعى فيخلف فيأخذ حقه اخرجت افع يقول النبي
صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على من انكر جعل

البينة حجة المدعى واليمين حجة المدعى عليه ولم يذكر النكول ولو كان
حجة المدعى لذكره ولان النكول كحتم ان نكل كونه كما ذاب في النكول
فانه رغب اليقين الى حجة المدعى ويحتمل ان نكل مع كونه صادقا في الاقرار
تورعا عن البين الصادقة فلا يكون حجة القضاة مع الاحتمال لكن
ترد اليقين الى المدعى فيخلف فيبقى عليه لانه ترجح حجية البينة
في دعواه بيمينه وقد ورد الشرع برز اليقين على المدعى فانه
روى ان عثمان ادعى ان مقداد مالا بين يدي عمر رضي الله عنهم
فانكر مقداد وتوجهت اليقين عليه فبرز اليقين على عمر وعمر رضى
الله عنه جاز ذلك ولما روى ان نكير حافضي على رجل
بالنكول فقال المدعى عليه انا اخلف فقال شرع مضى قضا روى
لا تخف قضاياه على الصحابة رضوا الله عنهم اجمعين ولم يفتل
انه انكر عليه منكر فيكون اجماعهم على جواز القضاة بالنكول
ولانه ظهر صدق المدعى في دعواه عند نكول المدعى عليه فيقف
على لو اقام البينة ودلالة الوصف في المانع من ظهور البينة
في خبره بخار المدعى عليه وقد عارضه النكول لانه لو كان صادقة
في المكان لا نكل في المانع للتعارض فظهر صدقه في دعواه
بداية في فصل واما حكم الامتناع
من كتاب المدعى
واما رد اليقين على المدعى فليست بمشروعة واما حد يثلم المقداد
فلا حجة فيه لان فيه ذكر الرد من غير نكول المدعى عليه وهو
ضارب عما قبل اكل وفي ان ما ولا عند الكلى وتأويله ان مقداد
ادعى الايقاع فانكر عثمان رضى فتوجهت عليه اليقين وكفى
بقول
بداية من المجلد الرابع
والامتناع من اللعان لا يظهر كذبه اذ ليس كل من امتنع من
الشهادة او اليقين يظهر كذبه فيبطل كحتم ان امتنع عنه
صوت لا ينفك عن اللعان والغصب واحد ولا تجتمع الشهادة
فكيف تجتمع الاحتمال ولان الامتناع من البين يترك اجماع
والا باجده لا يجزى في احد ودان من اباح للمحاكم ان يقسم عليه
لا يجوز له ان يقسم
بداية في فصل
واما صفة اللعان من كتاب الاعانة
وكذا الوادعي وارث المورث ان مورثه كان كما ذاب فغند البعض
لا يثبت في قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار
والاصح التي يثبت في الورثة ادعوا امره لو اقر به المورث يثبت

فإذا انكرت حلف وان كان المدعى على ورثة المقلوب فاليمن
عليهم بالعلم بان يقللوا ما لا تعلم انه كان كاذبا صدر
الشريعة قبل كتاب الاستئناس
من كتاب الاقرار

ولو اقر الواهب ان الموهوب لقصص الامة في المجلس او بعد
بامره ثم قال بعد انه لم يقبض وكنت اقررت به كاذبا وسئل الله
ان يحلف الموهوب له بالله لقد قبضته بحكم هذه الامة التي تدعي
نفسه كما لا يحلف اذ التحليف يترتب على دعوى صحيحة ولم يصح
هنا للتناقض وعلى قول ابى يوسف رحمه الله يحلف وعلى ما
اختلف لو اقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبضه وطلب
من الله تحلف البائع بالله لقد سلمته الى المشتري بحكم هذه الامة
التي يدعيه والبائع لو اقر بقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه
او اقر البائع بالمبيع ثم انكر وقال اقررت كاذبا واراد تحلف
المشتري والدين لو اقر بقبض دينه والشاهد عليه ثم انكر
قضيه واراد تحلف المديون والمقردين لو انكر الدين
قال اقررت به كاذبا واراد اليمن من المقلوب فكل على خلافه
ولقول ابى يوسف المتعاقب فيما بين الناس ان البائع لا يقبض
الثمن والمشتري بقبض المبيع للاشهاد وان لم يقبضه وكذا
المستوفى يكتب الاقرار ويشهد عليه قبل قبض المال
عادة فلو منع التناقض صحة الدعوى والتحلف بطل حقوق

الناس فصول في كتاب الدعوى
وعلى هذا دعوى النكاح وهو تفرع على مذهبها لان ابا حنيفة
لا يبرأ الا تحلف فيه فقول المدعى لا يخلو من ان يكون من الرجل
او من المرأة فان كانت من الرجل انكرت المرأة النكاح فعند
ابى يوسف يحلف على السبب الا ان يوصل لاحتمال الطلاق
والفرقة بسبب فحينئذ يحلف على الحكم بالله ما بينكما نكاح
فانتم كما هو مذهب محمد فاما عند ابى حنيفة لو قال الزوج انا اريد
ان اتزوج اختها او اربعها سواها فان القاضي لا يمكنه من ذلك
لانه اقر ان هذه امراته فيقول له ان كنت تريد ذلك تطلق هذه
ثم تزوج اختها او اربعها سواها وان كان دعوى النكاح من المرأة
على الرجل وانكر الرجل فعند ابى يوسف يحلف على السبب الا
ان يوصل فيحلف على الحكم كما قال محمد فاما عند ابى حنيفة لو قالت
المرأة انا اريد ان اتزوج فان القاضي لا يمكنه من ذلك لانها

قد اقرت ان لها زوجا فلا يمكنها من التزوج بزوجه اخر فان قالت
ما اخلاص عن هذا وقد بقيت في عهدة ابد الدهر وليست
لبينة وهذه تسعة عهدة ابى حنيفة فانه يقول الله للزوج طلقها
فان ابى حنيفة الله عليه فان قال الزوج لو طلقها للزمنه المهر
فلا افعل ذلك يقول القاضي له قل لها ان كنت امرأتى فابنت
طالوت فتطلق لو كانت امراته وان لم تكن فلا ولا يلزمك
لان المال لا يلزم بالثبوت ابى حنيفة على ذلك فادفع كل خصم
عن تلك العهدة من كتاب الدعوى

في فصل في كيفية اليمن من البديع
فان قيل ليس كذلك فاذكر في اجماع الصنفين من النصف
عند ثم اشترى النصف الباقي ثم وجد به عيبا فخاص في النصف
الاول فانكر البائع وتخل عن اليمن فرد عليه ثم خاص في النصف
الباقي فانكر لم يلزمه وبسبب حلف عليه ولو جعل النكول اقرارا
للزمنه النصف الاخر بنكوله في المرة الاولى كما لو اقر في المرة
ثانية ان النكول ليس باقرار في نفسه ولكن يجعل مقام الاقرار
لوجوب قطع الخصم بالاقرار او باليمن وانما يلزمه القطع بقدر
الحاجة فقوم النكول مقام الاقرار بقدر الحاجة على الخصوص
الا يبرر انه لا يصح الا في محال القضاء لانه يثبت بحسب حاجة
القاضي واما الاقرار فحفي لا الوجوب قطع الخصم عليه
حتى لو اقر في غير محال القاضي او قبل الدعوى صح واذا كان
كذلك يجعل النكول في ذم الواجب كانه في غير محال القاضي
باستحلاف الخصم نفسه فان قيل لو كان الوكيل بالمبيع
اذا ادعى عليه عيب في المبيع وانحلف في كل فانه يلزم الموكل
ولو جعل اقرار الزم الوكيل فقلت انه وان كان الاقرار في
امره لم يلزمه بسبب المبيع بحيث لا اختيار له والموكل ادخله فيه
وعليه ان يخرج منه كما لو استحق المبيع بعد الهلاك فان الوكيل
يلزم ويرجع به على الموكل فاما اذا اقر في موضع لم يلزمه باختيار الا
فانه كان ينقض عن الدعوى بالسكوت والنكول كما اذا ثبت
الاختلاف باقراره يلزمه الضمان ولا يرجع به فان قيل
ليشكل على ما اذا قال مسئلة ذكرها في المبسوط وهي ان اقر
اذا قال لغيري فقلت لك بما يقول لك به فلا تدعي المكفول لعلك
مالا فانكر فحلف فمكفول القاضي القاضي بنكوله لا يقضي بالمال على المكفيل
ولو كان النكول اقرار القاضي به فقلت انها يقولان ان النكول

يدل على الاقرار وليس باقرار ولهذا لا يثبت المدعى به نفس النكول
 بخلاف الاقرار حيث يثبت المدعى بنفس الاقرار كذا في الاموال
 والفوائد الظهيرة وكان اقرارا وبدلا عنه بفتح الذال المهملة
 اي وكان النكول اقرارا او خلفا عن الاقرار جاز ان يكون هذا
 التردد لدفع بعض هذه الشبهات التي تروى عليه في القول بالاقرار
 فهاهنا في باب العاشر من كتاب الدعوى
 عند شيخ قوله ولا يستخلف عنه
 وذا اطلب المدعى عليه في شيء فقال المدعى اخرجني من بيتك لا نظرية
 فقال المدعى لا اخرج وطلب منه ان يخلف له لو ان امر القاص
 بان يخرج فزوجين ولا يجبرهما لو اطلب المدعى عليه من القاص ان يسأل
 المدعى من اي وجه يدعي عليه هذا المال استرشد القاص عن ذلك
 فموجس وان لم يبين لا يجبر القاص على ذلك فكذا هذا
 فهاهنا في باب العاشر من كتاب الدعوى
 رجل ادعى على رجل لا فقال المدعى عليه ان المدعى ابرأني عن
 هذه الدعوى فتوهم احكام ان هذا اقراره المدعى عليه بالمال فحلف
 المدعى على البراءة بخلف المدعى عليه بعد ذلك على المال ام لا قال
 الخصم ان يحلف هكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان المدعى عليه يحلف وقوله ابرأني المدعى عن الدعوى لا يكون
 اقرارا بالمال وكان الواجب على القاص ان يسأل المدعى الك
 بينة على المال بخلف فقام البينة عليه بخلف المدعى بعد ذلك
 على البراءة وان لم يكن للمدعى بينة على المال بخلف المدعى عليه ولا
 على دعوى المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف
 المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاص
 ان هذا اقرار فليس كذلك قال وهذه مسئلة اختلف المشايخ
 فيها قال المتقدمون من اصحابنا دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون
 اقرارا وخالفهم فيها المتأخرون وقول المتقدمين اصح وقال
 الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يميني ان يحلف المدعى او لا على
 البراءة لان المدعى عليه يدعي بطلان الدعوى فان نكل ينقطع
 الخصومة بينهما قال وفي المسئلة اختلاف المشايخ التفقت البراءة
 على ان المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان او لا خصومة قبل
 فلان يصح حتى لا يسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة
 ولو قال برئت من دعواه في هذه الدار يصح ولا يبق له حق في الدار
 وذكرنا طعنا ولو قال لعبد في يد رجل برئت من هذا العبد كان ابرأنا

من العبد وكذا لو قال فخرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي ولو قال
 ابرأناك من هذا العبد بقاء العبد وبيعة في يده ويكون ذلك ابرأنا
 عن ضمان القيمة كاضني ان في باب
 اليمين من كتاب الدعوى
 ادعى على اخوانه وعلى جاريتيه وجعلت منه وادعى النقصان بخلاف
 السبب وانكر هو الدخول فله ان يحلف ولو حلف المدعى عليه
 فان يطلب من القاص تعزير المدعى ولو اجماع المدعى ببيته فله بالنقصان
 قسمة في الاستخلاف من كتاب القضا
 الاصح انه لا تخلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل لا يقبل
 قول ابن القاص انه حلف المخدوم الا بالثنتين
 من كتاب القضا
 والامام الثاني لا يخلف على طلب في اربعة مواضع في الرديان
 بخلف المشتري بالبدن ما رضيت بالعيب والتشفيع بالبدن ما ابطلت
 شفقتك والمرأة اذا طلقت فزول النفقة على زوجها الغائب
 يحلف بالبدن ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة
 الرابع لا يخلف المستحق بالبدن ما بعث وعندهما لا يخلف في الكل
 بلا طلب
 برأيه في النوع الثاني
 من الفصل الرابع من كتاب القضا
 والبوليسف يستخلف بدون طلب الخصم في اربعة مواضع الاول
 في الرديان بالعيب بخلف المشتري بالبدن ما رضيت بالعيب والثاني
 بخلف المشتري بالبدن ما ابطلت شفقتك والثالث المرأة
 اذا طلقت النفقة حلف ما طلقك زوجك ولا اعطاك النفقة
 الرابع في الاستحقاق بخلف المستحق بالبدن ما بعث ولا وصيت
 وعندهما لا يخلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسئلة تلقين
 الثالث وهذا على هذا الخلاف واجمعوا على انه ادعى ديناً على من
 يحلف عنه غير طلب الوصي والوارث بالبدن ما استوفيت دينك
 من المدليون الميت ولا من احد اداة اليك ولا قبض لك فاقبل
 بامرك ولا ابرأته منه ولا شيئا منه ولا احتلت به لك ولا يمس
 على احد ولا عندك به ولا برئ منه رهن هذا في ادب الخصم للصدة
 الشبهة خلاصه في الفصل
 الرابع من كتاب القضا
 من يجنا اخذوا بقول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضا
 خلاصه من المحل المذكور

قال ابو يوسف في رجل جاء بعبد البع و اخذه السلطان وسجنه
في رجل فقام البينة انه عبده فان القاضي ينصب خصمه ثم
القاضي لا يقضي للدعي ما لم يستخلفه ما بعد ما بعته ولا وصيته
ولا اذنت في بيعه ولا في هبته والاحتياط ان يزاد ولا يوافق
عن ملكك للمحال حتى اذا كان باع ثم تمكلا واذن ثم تمكلا لا يثبت
محيط المبرها في الفصل الخامس

العشرين من كتاب القضاء لمختصا
سئل فيما اذا استأجر زيد من عمر و المتكلم على جهة وقف معينة
من جهة اطلاق الوقت مدة معلومة باجرة معينة بجميع الاجرة فيقول
بيد عمر و الموجه المور بجبضة شمو الصك ومعاينة لقيضة
منه وثبت مضمون الصك المقوم له رفا من جنس في وجهه
يشترط عمر و الموجه المقوم فوات عمر و وتكلف ورثة زيد
المتأجر ان يستخلف لهم البين مع وجوه الصك الذي جرى به
بجسورهم ومعاينة لهم امر لا اجاب قال العلامة الفقيه الشيخ
زين الدين ابن نجيم في حجة ولم ار حكم من ادعى انه دفع للميت
دينه وبرهن حل بغيره ان يخلف احتياطا انتهى قال العلامة
الغزالي اقول ينبغي ان لا يتردد في التخلف اخذ من قولهم المور
تقضي بامثالها لا بغيرها واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا
على الميت انتهى من دعوى التولية

سئل في امرأة ولدت غلاما حيا وماتت في الغلام فادعى زوجها
لقد تم موتها على الغلام فادعى اخوتها لا يوجب حكم فما الحكم
اجاب القول قول الزوج ببينة والبينة على الاخوة اذا اذعن
بنكر انهم وهم يدعون والقول قول المنكر مع بينة والبينة على المدعي
قال في القضية مات عمر و زوجة واخ وابنة مات ايضا فقال الاخ مات
اخى بعد موت ابنة وفاكت الزوجة بل مات اخوك قبل موت ابنة
فالقول للمرأة والا حصل في هذا الجنس امر الورثة متى اختلفت
في تاريخ موت الاقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول
قول من ينكر انتم الى ينكر الزيادة وبالاولى الى رالارث بالكلية
وهو المسئلة جعلت فيها رابا لئلا يكون مفردة

من دعوى التولية
ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا وانكر الرجل ادعى رجل على امرأة
نكاحا وانكرت المرأة ولا بينة المدعي منها وطلب بين المنكر لا يخلف
ولكن يكون على حضومة حتى يجد البينة وقال لا يستخلف لان كل فقهاء

والنكاح قولها وهذا بناء على ان النكاح يدل او اقرار عند
بذل والبذل لا يجري فحده الاشياء وعندهما اقرار والاقرار يجري في
بذل المواضع وكذا لو ادعى على ولي صغيرة انه تزوجها اياه
وانكر الولي ذلك استخلف القاضي عندهما لان النكاح عندهما اقرار
واقرار الولي على موليته بالنكاح صحيح عندهما وكذلك لو كانت
الدعوى في الرضا بالنكاح او في الامر بالنكاح يستخلف عندهما

فصل وكما لا يستخلف عنده في النكاح لا يستخلف في
الرجعة والف في الايلاء والروا والولاء والنسب والمومية
الولد ولا يستخلف الغتوى على قولهما في النكاح **فصل**
ثم هذا الخلاف فيما ذكرنا اذا كان المدعي لا يدعي بها مالا فاما
اذا ادعى بها مالا بان ادعت المرأة النكاح والطلاق والتم
اولم تدفع المرأة الطلاق وادعت النفقة فانه يجري الاستخلف
فيها بالجماع لان المقصود دعوى المال فيها يجري الاستخلف
ثم عندهما اذا حلف بغيره على اكمال فتم ولو ادعى على رجل
انه زوج ابنته الكبيرة لا يخلف عندهما ايضا بل ان ما اذا كانت
البنت صغيرة لان النكاح عندهما اقرار واقرار الولي على موليته
البالغة بالنكاح لا يصح عندهما وعلى وليته الصغيرة يصح ولكن
يستخلف البنت على العلم اذا كانت بكيرة لا يخلف عنها
فعل الغير ولو ادعى على رجل انه زوج امته يستخلف المولى
عندهما وان كانت كبيسة لان اقرار المولى على امته بالنكاح
صحيح عندهما وصور الاشياء الستة في بيانا في شرح المنظومة
ولو ادعى اجارة ضبيعة او داراه حانوت او عبدا او ادعى
مزارعة في ارض او معامل في نخيل انكر المدعي عليه حلف على انكاره
بالدعوى وبين هذا المدعي اجارة فامة فامة لازمة اليوم في
هذا العين المدعاة ولا له قبلت حتى بالاجارة التي وصف

خزانة المفتين في الاستخلاف
من كتاب الدعوى
واذا ادعى على ميت دين وله ورثة فلا ان يخلف الورثة كلام
على علمهم ولا يكتفي بيمين احد منهم ولو ادعى الورثة مالا للميت
على رجل حلف احد منهم المدعي عليه عند الكفارة وليس
لبقية الورثة ان يخلفوا اذا النيابة لا يجري في اخلف ويجري في
الاستخلاف محيط في الفصل الخامس
والعشرين من كتاب القضاء

وفي الزايدات في كل موضع لو اقر له فاذ انكر يخلف لان
ثلاثة مسائل منها الوكيل بشره اذا اوجد بالمشترع جيبا فاراد
ان يرد بالعيب اراد البائع ان يخلف بالبدل ما يعلم ان الموكل
ما رضى بالعيب لا يخلف وان اقر الوكيل بذلك كرهه ويحل
حد الرد الثانية لو ادعى على الامر رضاه لا يخلف وان اقر
لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدرر اذا ادعى المدون ان
الموكل ابراه عن الدين وطالب يمين الوكيل على العالم لا يخلف
وان اقر به لزمه وفي الاقضية رجل ادعى كفاة او حوالة
ولا يمينه له يخلف فان نكل لزمه انما كان وان حلفه رجع
على الاصيل او المحيل ولو ادعى على اخر بالاقام البينة
فقال المدعى عليه لك حلفه انه محق او ان شهوده شهيد او
بحق لا يخلف لانه خلاف الشرع ولو اراد ان يخلف الشاهد
باسد فقد شهد بحق لا يخلف فضل لكره في

نوع فيما يجزى الاستحلاف وما لا يجزى

من كتاب القضا

الاستحلاف يجزى في الدعوى الصحيحة دون فاسدها اذا
انكر المدعى عليه ويقول المدعى لا شهيد له او قال شهيد غيب
او مرضى اما اذا قال بینه حاضرة في المحضر وطالب يمين المدعى
عليه لا يستحلف ثم بعد صحة الدعوى انما يستحلف في كل
القصاص في النفس في موضع جاز القضا فيه بالنكول
وفي موضع لا يجوز القضا بالنكول لا يجوز الاستحلاف

خواتمة المفتين في الاستحلاف من كتاب الدعوى

ولو ان رجلا قدم رجلا الى احكام فادعى ان غلامه قد استهلك
مالا او جنى عليه جناية فيمادون النفس او ادعى ان جنى عليه ابيه
او عبده جناية في النفس او فيما دونها او ادعى ان قتل ولدا
خطا او غمرا او ادعى ان قتل وليا له عهدا او اراد استحلاف
المولى على ذلك فهذا على وجهين ان ادعى جناية موجبة
للال يمين متوجه على المولى او على العبد لال يمين مشروع
لهما الاقرار واقرار المولى على عبده صحيح فاما اقرار العبد
بذلك لا يصح بخلاف ما اذا ادعى المال على العبد انه يتوجه ليمين
على العبد لان اقرار العبد على نفسه بالمال صحيح في حق نفسه
الا انه لا يستوفى في حال كونه المولى بدليل انه اذا سقط طوعا
بالعتق يطل بيمين العبد في حال طابا اقرار العبد على نفسه

باجتنابه الموجبة للمال لا يصح حتى لا يطل بيمين بعد العتق وكان
اليمين في هذا على المولى واذا ادعى جناية موجبة للقصاص
فاليمين يتوجه على العبد لان اقرار العبد بالقصاص على نفسه
صحيح واقرار المولى بذلك لا يصح فلا يستحلف المولى في الوجه
الثاني العبد يستحلف على البينات وفي الوجه الاول المولى
يستحلف على العالم خواتمة المفتين في

الاستحلاف من كتاب الدعوى

المشتر اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يخلف
باسد ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعى
ولا يخلف باسده ما جعته وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له
احضر الثمن فاذا احضر يخلف القضا باسده ما عليك قصور
الثمن وتسلم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاحلف
باسد ما بينك وبين هذا الشراء قائم الساعة فاحمل ابنه دعوى الشراء
مع نقد الثمن ودعوى المبيع ملك مطلقا وليست بدعوى للعقد
ولقد ايصح مع جهالة الثمن فيجلف على ملك المبيع ودعوى المبيع
مع تسليم المبيع ودعوى الثمن معن وليست بدعوى للعقد ولهذا
يصح مع جهالة المبيع فيجلف على ملك الثمن خواتمة المفتين

في الاستحلاف من كتاب الدعوى

ادعت امرأة على زوجها ان جعل امرها بيدها وانما اختار
نفسها وانكر الزوج ذلك فاستلته على ثلثة اوجه اما ان ينكر
الزوج الامر والاختيار جميعا وفي هذا الوجه القضا لا يخلف
الزوج على احوال الا خلاف ولا يخلف باسده كما هو باين
من كتاب الساعه من الوجه الذي لان عند بعض العلما الواقع للفظ
الامر باليد رحمه ولو حلفناه باسده ما هو باين من كتاب الساعه
تأول قول هذا القائل فيجلف على السبب ولكن كونه طمينة للزوج
يجلف باسده ما فكت له هذا اخر تزوج من وجهها امرأه بيدك
وما لم تعلم انها اختارت نفسها بحكم ذلك الامر فلا يمكنه ان يخلف
على ذلك ولو اقر بذلك ثم ادعى النكاح بعده لم يصدق ولم يرد
الطلاق فيجلف على الوجه الذي قلنا وان اقر بالامر وانكر اختيارها
نفسها يخلف الزوج ايضا باسده ما تعلم انها اختارت نفسها
في مجلس الامر الذي ادعت وان اقر بالاختيار وانكر الامر يخلف باسده
ما جعلت امر امرأته بيدك هذه بيدها قبل ان يختار نفسها في ذلك
المجلس وكذا اذا ادعت ابنه تزوج حلف بطلانها انما

كذا وقد فعل فهو على التفصيل الذي ذكرنا وان انكر المبيع
 الامر بنكاحه باقته ما هي بين منك بثلاث تطبيقات
خاتمة المقتضين في الاستحسان في دعوى
 ولو ادعت انها سالته الطلاق فقال له كبرك وانها قد اختارت
 لنفسها وانكر المبيع وكلف ما قبلت له من ذلك اخر تزوج تزوجتها
 امر كبرك بعد ما لهما الطلاق فاختارت لنفسها ولو اقر بذلك
 ثم ادعى النكاح بعده لم يصدق وكلف على الامر والاختيار
 المختار كذا قال بعضهم وان اقر بالامر وانكر اختيارها لنفسها
 كلف على العاقل وفي دعوى البيع كلف بالامر والاختيار عليك
 شبه هذا العبد الذي ادعى انه باعك به ولا يخلف على الشراء
 على قول الجي يوسف كلف ما اشترى هذا اذا ادعى انه
 سلم المبيع فان ادعى انه لم يسلم كلف عليك تخلف هذا العبد
 وقبض العبد على شيء منه وقال الوجيفه لا احلف ما اشترى
 ولا ما استودعت ولا ما اعادك ولا ما استأجرت منه وذكر
 اصله ما قبلك ما ادعى وهو قولهما من استحل
فقتل فيرض الكركي
 واعلم ان المراد باقرار الاصيل الاقرار الصحيح بخلاف
 النكول على قول الجي يوسف ومحمد لانه وان كان قائما مقام
 الاقرار عند ما الا ان ذلك ضرورة فصل الخصومة
 وذلك في حق الخصمين دون الكفيل فلا يلزمه شيء
 بل ياتى في باب ما يكون حصما في الكفالة
من كتاب الضمان
 وفي آخره انه دفع الى اخره ما لا ثم اختلف فقال القاضي فبضته
 ودلته وقال المدافع لابل فبضته لنفسه لا يكلف المدعي عليه
 قال القاضي الامام القول في صاحب المال انه اقر بسبب الضمان
 وهو قبض مال الغير اصله في اقرار اجماع الصغير
بجمع الصغار وقبيل كتاب الاقرار
 فان قيل الوكيل بالبيع اذا ادعى عليه عيبا في المبيع واستخلف
 فكل ما لا يلزم الموكل ولو جعل اقراره للزم الوكيل فقلت انه
 وان كان كما لا قرار فهو المزمع بالبيع بحيث لا اختيار له
 والموكل ادخله فيه فعليه ان يحضر منه كما لو استحق المبيع بعد الكفالة
 فان الوكيل يضمن فيه حجبه على الموكل كما اذا اقر فبوضعه لزمه
 باختاره الاقرار فانه كان ينفقني عن الله عور بالسكوت والنكول

كما اذا ثبت الاستحسان باقراره يلزم الضمان ولا يرجع به
 النهاية في باب البيعة عند شرح قوله
ولا يثبت حلفه في النكاح
 قال اذا ادعى الوصي دينا للميت على ان اقام البيعة فادعى
 المشتري الوصي عليه ان اوفاه للميت او الوصي وان الوصي قد اقر
 بذلك فانكر الوصي ذلك كلف حلفه اجاب نعم اما اذا ادعى
 قبض الوصي لنفسه فلا نه ادعى عليه معنى لو اقر به لم يرد خاصة اعني
 يفتطح خصومة في ان التحلف مفيد البعد ذلك لو نص القاض
 وصيا اخر حتى يسمع خصومة وبلغ اليقين في صحة بضعه فلا ذلك
 ما قوله او اقر الوصي بقبض الدين ثم بلغ اليقين فثبت بطلان بالدين
 اجاب انه ثبت ان طلب الوصي ويكون مطالب بضمه بقصد بقاله في
 اقراره بالقبض وان طالب المدعيون اذا لم يصدق الوصي
 واذا قبض من المدعيون يرجع على الوصي لا اقراره بالقبض اشار
 الى ان اقرار الوصي بالقبض لم يلزم البيعة من كتاب
القاعدة من كتاب الدعوى
 وفي فناء الوراء اوجب له ولو ادعى انه قال يا سبي او يا زنديق او يا كافر
 او يا منافق او يا فاجر ادعى عليه انه قال له يا زنديق او ادعى امره الامور
 التي يجب بها التعزير او ادعى عليه انه ضرب اولطه وادعى عليه التعزير
 واذا استحل له كلفه لان التعزير محض حق العبد والاستحسان
 يجري في حقوق العباد سواء كان محقوبه او مالا فان حلف
 لا شيء عليه وان نكل لزم التعزير لان التعزير يثبت مع الشبهة
 فيزول بالقضي فيه بالنكول وصلة الاستحسان لا يكلف على اصل
 باله ما عليك هذا الحق الذي ادعاه ولا يكلف على السبب باله
 ما فعلت كما قلت في فضل الكركي فيما ذكر
فيه الاستحسان وما لا من كتاب القضاء
مسألة قال ابو حنيفة النكول لا يكون حجة للقضاء بالنكاح و
 النسب والرق والولاء وقال صاحباه يكون حجة واقعية كما ذكر
 عن النبي عليه السلام انه قال البيعة على المدعي واليمين على من انكر
 ولا يمين عند الجي حنيفة على منكر النسب والرق والولاء والنكاح
 والمعنى فيه ان هذه حقوق لا تدرك بالشبهات فيقضي بها بالنكول
 قياسا على الاموال وعكس الحق والقصاص وهذا لان النكول
 بمنزلة اقرار فيه شبهة فليان حجة فيما يدري السر
 دلوس في فضل النكول وعكر من في القضاء

الى الدفع فصالح الظاهر في هذا السهم وحاجة المرأة الى التاكيد
 فلا يصحح الظاهر حجة لها لا يلزم على ما قلنا مسئلة الاجارة اذا
 كان الحار جارية وقت انحصارته يجعل الحال حجة لصاحب
 الظاهر في ايجاب الاجر لانا نقول في اتفاقنا على سبب الوجوب
 وهو العقد واختلافنا في التاكيد والظاهر يصحح حجة للتاكيد
 والبقاء ما كان على ما كان وفي مسئلة الميراث اختلافنا في وجود
 السبب وهو الزوجية مع اتفاقنا في الدين عند الموت
 فلا يصحح الظاهر في هذا الحار رجل مات وله في يد رجل اربعة
 الاف درهم ودعيه وقال المودع لرجل هذا ابن الميت الذي
 اودعني لا وارث له غيره فان القاضي يأمر بان يدفع المال اليه
 لانه اقر له بمالك في يده لان الوارث يقوم مقام المورث
 في اطلاق رقبته ويداد ان قال هذا الميت واقر وقال المقر لرجل
 ابن عبيد بن قضي القاضي بجميع المال لانه اقر له بسبب تحقيق
 الكل وهو البتة ولو انتقض انما ينتقض بالمزاحم والمزاحم
 غير معلوم وقد بين هذا وبينهما اذا اقر المودع لرجل انه وكيل
صاحب المال يقبض لودعه وصدة المقر حيث لا يوم
بالسلم اليه لانه لا اقر له بتمام المودع فقد اقر بقاء المودع على
ملكه فلا يصح اقراره بغير جميع القبض كما هو هنا ما اقر به المالك
بجملته ما اذا اقر المدينون لرجل انه وكيل صاحب الدين يقبض
الدين حيث يومه بالدفع لان المدينون يقضون باعنائهم لا
باجنائهم فليكن اقرار المدينون اقرارا على نفحة المطالبة والقبض
شعرا بما مع الصغير لقمان في باب
الفصل في الموارث من قبل الفضا
 وان قال المدعي عليه له على الف درهم موجهة الى كذا وقال المدعي
 هي موجهة الى كذا فان القول قول المدعي الا في الكفالة والمسئلة وحده
فما سجد في باب الدعوى في المهور
 مات عن زوجة ورجل وابنة مات ايضا فقال الاخ مات اخي
 بعد موت ابنته في الميراث وقالت الزوجة بل مات اخوك
 قبل موت ابنته والقول للمرأة والاصل في هذا ان الجسد ان الورثة
 متى اختلفوا في تاريخ موت الاقارب او اصله فالهبة بينة
 من يدعي زيادة الارث والقول قول من ينكر قضية
في باب الدعوى والاختلاف
من باب الدعوى

اجرا فاصب سنين ومضت ثم ادعى المالك في كنف جرحه
 لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت امرته يقبل كما لغة زوجها ابدا
 فمات الزوج فقلت كنت امرته لا تصدق الابينة ولو كانت
 كان باصرى يقبل ولها الميراث منية المفتي
في مسائل الاجارة الفاسدة منها ما لا
 رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان اعتقه او دبره لا يقبل قوله
 ولو ادعى انه ابنه على من ماله يثبت النسب ويبطال البيع
 من تحت وحقا في الاستيلاء
 وفي الاقضية لو ادعى المشتري ان البائع اعتقه قبل البيع وله حق
 استرداد الثمن صح وكذا لو ادعى البائع البينة انه اعتقه قبل
 البيع تقبل لان دعوى الاعتاق من البائع انك لا تباع لان
 بيعه اكر لا يجوز فصار كما يبيع بالميتة ولو قال البائع قد بعثت
 بالميتة قال المشتري بانه راىهم القول قول البائع لانه انكار البيع
 كما لو قال طلقته وانما صحت خلاصة
في الفصل الحادي عشر من كتاب البيوع
باب في البيوع من الدعوى وما لا
 ومنها عدم التناقص في الدعوى وهو ان يلبس باينا فضر دعوى
 لا تسجد وجوبه مع ما ينافي قضه وبنا فيه حتى لو اقر بغيره في
 يده لرجل فامر القاضي بدفعها اليه ثم ادعى انه كان اشترها منه قبل
 ذلك لا تسمع دعواه لان اقراره بالملك لغيره ليس بالمنع المشرع
 قبل ذلك لان الشراء يوجب الملك للمشتري في ان ما قضت
 الاقرار والاقرار ينافي قضه فلا يصح وكذا لو لم يقر ولكن نكل عن
 اليمين فقطع عليه بكونه ثم ادعى انه كان اشتراه منه قبل ذلك
 لا تسمع دعواه فلا تقبل بينته في ظاهر الرواية لان النكول بخلاف
 الاقرار وروى عن ابن يوسف انه لا تسمع دعواه وتقبل
 بينته ومنها ان يكون المدعي مما يحتل المشبوت لان دعوى ما يحيل
 وجوده حصة ادعاء يكون دعوى كاذبة حتى لو قال لغيره لا يولد مثله
 مثله هذا البني لا تسمع دعواه كاستحالة ان يكون الاكبر سنا ابنا لغيره
 اصغر سنا منه وكذا اذا قال للمعروف انك من غير هذا البني
 يدعي في فصل واما الشرائط المصححة
 في باب الدعوى من الخصم
 رجل ادعى على اخر الف درهم كونه مبيع بشرط ولم يمكنه اثباته
 فادعى ان تلك الف ودعيه لا تسمع ولو ادعى على اخر الف

خلاصه فی الفصل الحامس

منه الدعوى

الرابع فما سئل له فقال

بسم الله ادعاه للنفقة ثم اقره بوجوبه لئلا يسمع اذ لا منافاة بين الدعوى

لا تكثر العزيم

في الفصل العاشر

قال وينبغي ان يكون احوال على الفصل ان كان الوقت

في فصل دعوى الوفاء فيهما الوفاء

نوع في ابراهيم الدعاء

عن محمد رحمه الله في رجل قال مالي ما بربي صوت في دار او ارض

تم ادعای واقف البینه فی دار فی بدانتان بالبری انہما العیال

ولمّا كان في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٤ م حضر إلى

وَمَا سَأَلَ وَمَا يُرِيدُ إِلَّا لِيُفْضَلَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ كُلُّهُ إِنَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ

بعد الوار وعنه ايضا لوقا الرجل لانه امر انكمضه هذه الداء

او من خصومى فى هذه الدار او من دعاى او برات من

هذه الدار حارة ولا جوع لغيرها وفي واقعات ابن طيفي رجلان

لا فخر ابرائيم في صلح الدار او عن خصوصي في هذه الدار

بعد از آنکه باطل می شود و آدمی بعد از آن که از شیخ و اولاد

مَنْ يَرْجُو الْوَيْلَ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَإِنَّهُ يَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ

وبذلك بعد ذلك لان بقوله انك خاط الواحد فانه فيهم

غيره واما قوله برئت اضاف البراءة الى نفسه فيبرأ ولاقا

أما برزخه هذا العبد على هذا وعن الأصل للإمام السرخسي

اذا امر الرجل له لاحق له قبل فلان فهو جائز عليه ولو قال

جميع ما في يدي لفلان يرجع اليه نعم في قوله لا محالة قبل فلان

احاط به اوجده و له بال ظهور بر رخسار علی فیه منها ذک عن ابنه

لأنه في هذا المقطع كالأول والآخر ولو فاك

هو سائر ماله عند دخوله في الامانة وفي المقصود ولو قال

فقد برز محال قبله بر من الامانات والاضمان ولو قال انا

بري من هذه الدار وكان هذا اقرارا منه لاصح له فيها ولوقا

عرجت من هذه الدار لم يبق هذا القرار البتة اما لو قال

خرجت منها على ما نه درهم او بجانة درهم وقبضها كان اقرا ابا نه
لا حق له فيها ولو اقر انه بر من هذا العبد ثم ادعاه واقام بينه
لا تقبل وكذا لو قال خرجت من هذا العبد او خرج هذا العبد
من ملكي بخلافه فخرجت من هذه الدار رجل ابراء امرأه
عن الدعا ورقت ورجت باخر فادعى الرجل بعد الابراء انها تزوجت
بعده ما طلقها بشيئ لم يسمع اقامة للحجة رجل ابراء رجلا عن
الدعا ورقت وخصصت ثم ادعى عليه ما لا يارث عن ابيه
ان مات ابو قتل الا برأ صح الا براء ولا يسمع دعواه وان
لم يعلم هو بموت الاب عند الابراء كذا قال الامام الشافعي
وقال في فقهنا ورافضيان اتفقت الروايات على ان المدعى
لو قال لا دعوى لي قبل فلان او لا خصومة لي قبل فلان يصح حجة
لا يسمع دعواه الا في حوزة حادثة بعد البراءة وفي الحادثة
رجل وكل رجلان يبري خصمه عن الدعوى والخصومات
فبراءه ولم يضمن الا براء الى الموكل لا يصح فصل
الكفر في قبيل نوع في الفاظ الا براء
من كتاب الدعوى
رجل له على رجل دين فكتب له يونه وصحبت ما لي عليك
على قطنين ان كتب على وجه الحجة او على مثال الصك اقر
فلان انه ابراءه يونه فلان يكون ابراء ولو كتب البراءة بعد طلب
الابراء كذا لك الجواب حتى لو اقر ان هذا خطي بينت الا براء
ولو قال تركت الدين الذي لي عليك لا يكون ابراء ولو قال ابراء
من الميراث او عن نصيبي لا يصح لان حقه شرعا ولو قال لك
المدعى عليه بعد ما طالت الخصومة بهما وصحبت وتركت لا يكون
براءة ولا هبة ما لم يقتل منك فلو قال المدعى عليه له هبة
او ابراء في مالك غير فقال وصحبت او تركت ابراء في هبة
ابراء ولو اقام الغاصد البيينة على ابراءه في المعضوم لا يكون
ابراء عن قيمة المعضوم وانما هو ابراء عن ضمان الرد لا غير
ضمنه القصة لان حال قيام الرد واجب لا قيمة فكذا ابراء عما ليس
بواجب رجل ابراء اخر عن الدعوى ثم ادعى عليه بالاجرة لو كان
من رجل او بالوصاية يسمع ولو قال له يونه ابراءا كسنة يكون ابراء
مطلقا ولو قال المدعى ان الدين تركت لك الاصل صار ابراءا حالا
ولو قال له يونه ابراءا فله الدين فبراءا صح ولا يمكن الرجوع
لانه صار وكيل في الابراء المدعىون قال لرب الدين دفعتك

الى فلان فقال ان كنت دفعت اليه برئت عليك صح كسر
الكفر في الفاظ الا براء من كتاب الدعوى
قال رضي الله عنه سئل الشيخ الامام الاجل طهير الدين عن رجل
ادعى على رجل انه خصمه غلاما تركيا وبين صفاته وطيب
احضار الغلام فلما احضر الغلام كان لبعض صفاته على خلاف
ما ذكر المدعى فادعى انه له واقام البيينة قال رضي الله عنه ان
المدعى هذا الغلام هو الذي ادعيت له لا يسمع دعواه اذا كانت
الصفات مما لا يكتمل التخي والتبديل وان قال المدعى بعد ما
احضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك يسمع دعواه وتقبل
بينته لان دعواه الاول لا يمنع الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا
فاضحان في باب ما يبطل دعوى المدعى
من كتاب الدعوى
وفيما اذا باع الرجل شيئا بخصومة امرأته وصحبت كسنة ثم ادعيت
بعد ذلك انها اختلعت المصاحح فيه قال بعضهم لا يسمع دعواها
والصحيح انها يسمع من دعوى اثنى عشر
من المحل المزبور
ان كان البائع او المدعى هو ذاك التلبس في الخصومة الباطلة ينبغي
للمفتي ان يفتي بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتي بصحة
الدعوى فاصحاح
في فصل التخي والتبديل في باب الدعوى
والملك او بيع ملكه وهو حاضر ساكت لا يكون سكوتة رضي عنه
خلاف لابن ابي اسلي بخلاف ما اذا باع عوقدا وامرأته او ولده
حاضر ساكت ثم ادعاه لنفسه قال صاحب المنظومة المتفق
استبذنا على انه لا يسمع دعواه ويجعل سكوتة رضا للبيع قطع
للمزور والاطاع واكيل والتلبس وجعل الحضور وترك
المنازعة اقرا ابا نه ملك البائع كما قالوا فيمن دفع الدسيسة
بيمان وزوجهم بلا جهار ان سكوت الزوج عند المنازعة
عن طلب الجهار رضا فلا يملك طلبة الجهار بعد سكوتة وقال الامام
طهير الدين فتوى ائمة بخاري على ان سكوتة لا يكون تسلما
ولا المطالبة والدعوى كما اذا كان احضر الساكت غير الولد
والزوجة والقريب لان سكوت الناطق لا يجعل اقرا ابا نه
خوارزم على رأي ائمة سمرقند وفي الفتا ورقتا مل المطعة وذلك
ان رار المدعى الساكت احضر ذاهيلة افتى بعدم السماع كمن

القلب على اهل الزمان الفاء فلا يعني الا بما اختار اهل خوارزم
 برأيه في الحاشية عشرة من كتاب الدعوى
 وفي الذخيرة باع عينا بحضرة مولا اسم ادعى المولى العيس لنفسه ان ما
 لا يصح وان يحججوا يصح وبكره ان اذنا له فيما بعد مما تصرفات لا فيه
 ما علم ان العلة لا تعل في نفسها
 برأيه في الحاشية
 من كتاب الدعوى
 امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد
 ذلك واقام البينة قبلت ببينة بخلاف البينة لان النكاح لا يبطل
 بحججها
 فاصحح في دعوى
 النكاح من كتاب الدعوى
 ساقم بدار في يد رجل ثم ادعى انها لا اشتراها من فلان وهو يكرها
 لا تقبل ببينة عليه ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها منه فلان بعد المأوى
 وهي له والفرق الذي يريه الدار انه وكيل البائع
 من دعوى
 الحاشية في دعوى النكاح
 لو ادعت امرأة فلا على ورثة الزوج لم تصح ما لم تبين السبب في ان
 يكون دين النفقة وهي تستقطق بموثة جملته
 جامع
 الفصل في الاستدلال
 باع الرضا ثم اقام ببينة عليه في وقفها تقبل من منقطع السهم فذكر
 وفي وقف الذخيرة باع الرضا ثم قال كنت وقفها او قال هو وقف على
 فان لم يكن له بينة وادعى خلاف المدعى عليه ليس له ذلك كذا الخلف
 يترتب على دعوى صحاحته والدعوى لم تصح لما تناقضت اقام البينة
 قال القصة ابو جعفر قبلت وسقط البينة لانه اكره ما فيه ان الدعوى لم تصح
 ولقيت الشهادة بلا دعوى والشهادة على الوقت مفقولة من غير دعوى
 كالشهادة على عتق الامة في اخذ صدر الشريد وقال بعض الناس
 لا تقبل ببينة ولكن تأخذ به ما ذكر ان الشهادة على الوقف صحيح
 بدونه الدعوى مطلقا فغير صحيح وانما الصحيح ان كل وقف هو حصة
 له فالشهادة عليه صحيحة بدونه الدعوى وكل شهادة على وقف مفقولة
 العباد لا تصح بدون الدعوى
 مجمع الفتاوى في الفصل
 المتناقض والدفع قبل القضاء منه
 في الدعوى
 ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعيا انهم
 لا تقبل ببينة بدونه الدعوى عند الكل انه كان على الفقهاء او على السيد
 عند ابي يوسف ومحمد تقبل وعنده ابي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين

هذا التفصيل في فتاواه وقال هكذا فصل الشيخ الامام ابو الفضل
 هو المختار وهو فتور ابي الفضل الكوفي
 الفصل
 استروضة في الباب العشرة
 باع الرضا ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف اخذ المثل
 فيه والاصح انه لا يسمع دعواه كما لو ادعى انه باع وهو خفيه بخلاف
 ما لو باع عبده ثم ادعى انه حر او ادعى انه اعتقه ثم باع فانه يسمع دعواه
 فاصحح في الاستحقاق ودعوى
 الحاشية من كتاب البيوع
 باع الرضا ثم ادعى انه وقف على ذواته وقفها فلم يسمع البينة وانما يسمع
 المدعى عليه ليس له ذلك ولو اقام ببينة تكفيها فيه والمختار سماع البينة
 من موجبات الاحكام في كتاب الوقف
 باع عبده ثم ادعى انه اعتقه او كان حرا ثم باع لسمع وذكر ان
 باع ثم ادعى انه كان دبره او اعتقه لا يسمع
 في الحاشية عشرة من كتاب الدعوى
 ذكر العتاي ادعى باع العبد انه كان دبره وبرهن بسمع كلف
 المشتري على عدم علمه ان لم يكن للبائع بينة
 في النوع في التناقض من الفصل الاول
 من كتاب الدعوى
 باع الرضا ثم ادعى تحريرها قبل البيوع لا يسمع ولا برهن تقبل ببينة
 ولو ادعى المشتري ان البائع حررها قبل البيوع لسمع دعواه وبينة
 الفصل في الفصل العاشر
 ولو قال انا لست بوارث ثم ادعى ارثه وبين الحجة يصح اذا تناقض
 في النسب لا يسمع صحة دعواه
 في الفصل
 قال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابني اهدا وان مجد المقر اذا
 النسب المقر لا يحتمل ان ينقض وهذا عند ابي حنيفة وقال هو
 ابن المقر له لان الاقرار بالنسب يحتمل النقص
 في الفصل
 عك اذا قال تركته اصلا فزاد ابرأ وعنده لو قال تركته دعوا رضى فلا
 وفوضت امره الى الاخرة لا يسمع دعواه بعد
 من دعوى
 القسمة في باب دعوى المدعي
 ولو قال تركته المدعي عليك لا يكون ابرأ ويجوز عليه ترك الطلب
 في اكمال ولو قال تركته حق من الميراث او برئت منه او من حصتي

لا يصح وهو على حقه لان المارث جبري لا يصح تركه ^{بزازية}
 في المارث عشرين من كتاب الدعوى
 ولو ان رجلا ادعى مالا على رجل فانكر وصاحبه على شيء ثم ان المدة
 عليه اقام البينة على القضا او الابرار لا تقبل ولا يقضي ولا
 يصح ويكون الصلح فداء عن البين المتى كانت عليه فان كان
 المدعى عليه قبل الصلح ادعى القضا او الابرار وانكر المدعى
 ذلك وصاحبه على شيء ثم اقام المدعى البينة او الابرار بطل
 الصلح لان المدعى عليه اذا ادعى القضا او الابرار لا يستخلف
 المدعى عليه وانما يستخلف المدعى فلم يكن الصلح فداء عن البين
 فاحسب في الدعوى في باب ما يبطل
 الدعوى قبل القضا وتعد
 ادعى انه كفل له فائلا ان مات فلا يجزى له ولو عدت فاما ضامن فمات
 فلا يجزى له ولزم عليه ضمانها وبين المدعى صح وحكم له به ان حذر
 بزازية في الثامن من كتاب الدعوى
 استأجر دارا من رجل ثم ادعى على الاجران هذه الدار ملكي
 لان ابي كان اشتراه لاجلي في صغير وهو ملكي واقام البينة
 ولا يكون هذا تناقض فاقض الصلح الدعوى فانه من الخلفاء
 فان الاب يستعمل بالبشر للصغير ومن الصغير لنفسه والابرار
 لا علم له بذلك عما ديه في
 الفصل السابع
 ولو ادعى الشراء من المالك ثم ادعى الميراث لسمع بكتاب الحكم
 القضا والميراث فيه في كتاب وصية فيه
 وصية لث حد وخير من ثلث القضا
 ادعى دارا من ابيه ثم ادعاه اثنان منه لسمع لا معنى لتوفيقه
 بان يقول بغيره وعجبت من اتياته فوثقة طهرا ولو ادعى اولا
 بالارث ثم ادعى الشراء لا تقبل لثنا قض ولقد توفيقه
 فصولين في العاشر
 وفي المنتقى ادعى عليه انه امر فلانا حتى اخذ منه كذا ان كان له
 سلطان يصح الدعوى واللاستة عليه لعدم صحة الامر
 بزازية في المارث من الدعوى
 ضمن ما يجب للباجر على المستاجر من الاجرة فهو اقرار بان العين ملك
 للمواجر فليس له ان يدعيه بعده
 في اوائل الاقرار

وفي المنتقى رجل ادعى على اخرا انك انت زنت مني هذا العهد
 بكذا وطالبه باذار الثمن وانكر المدعى الشراء اصلا وقال انك انت
 هذا العهد منك قط فاقام البائع البينة على البيع وطالبه
 بالثمن واقام المشتري البينة على انه قد كان اوفاه الثمن لا تقبل
 بينة
 الفصل الثامن والعشرون في
 لو ادعى عبدا من اعيان الشركة انه اشتراه من الميت او وصيه
 الميت سلم اليه لا يسمع بحد القسمة
 في كتاب الدعوى في باب ما يبطل
 ١ دعوى المدعى من قول او فعل
 لو قال ليس له مع امر شرعي يبرأه عن دينه وعن دعواه في
 العين فتنسب له الجمل المدعى
 اذا قال المدعيون ابرأني فابراه فوجه لا يرتد كذا في
 البزازية استباه من المداينات
 الوصي باع ثم ادعى انه باع بغيره فاحس لسمع واقدمه
 البيع لا يسمع ودعوى الفاد وكذا امتوى الوقت اذا اجر
 الوقت ثم ادعى انه اجرها باقل من اجر المثل وكل من باع
 ثم ادعى فاد لسمع وتناقضا هذا لا يسمع ودعواه وقال
 استاذنا فعلى هذا يحتاج الى الفرق بينه وبين في اجماع الصغير
 انه اذا باع عبدا الغيبة ثم زعم البائع او المشتري انه باعه بغير امر
 المالك لا يسمع
 في باب
 ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى
 وفي فتاوى المنتقى الاب اذا باع مالا وله الصغير ثم ادعى ان
 فيه غيبنا فاحس لا يسمع دعواه
 خلاصة
 في الفصل الثامن من كتاب البيوع
 رجل مات فجاوز رجل ادعى ان الميت عتيق وانه فلان كان عتيقا
 والدار في حياته وميراثه لاني ابن معتقه لا وارث له غيره
 فافتنى بعض من شىخ زماننا بفتا هذه الدعوى وافتنى بعضهم
 بالصحة والصحيح ان هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقبل
 في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير المالك باطل
 محيط البه هاتفي من المحاضر والسهل
 في محضر في دعوى ولا الاعتاق

ادعى عينا واحدا وارثا ليس ذلك العين بيد لا يسمع اذا احد الورثة
اذا لم يكن بيد تركه ينتصب خصما عن مورثه في دعور دين
لا عين ولو اودع لصيه من عين عند وارث اخر فادعى رجل
هذا العين ينتصب هذا الوارث خصما اذ ينتصب
احد الورثة خصما عن الباقيين لو كان العين بيد رجل
الاجنبى جامع القصول

في الشا من والعشرين
رجل قال للقاضي انه هذا المدعى عليه اقران هذا الشيء الذي في
يدك له فمه بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين احدهما
ان يدعى ان هذه الدار او هذا البعد له وان هذا الذي في يد
اقربه الى الصحيح انه لا يسمع دعواه وان قال المدعى ان
هذا الرجل اقران هذه الدار التي في يده له فمه بالتسليم الى
قال عاتى المتابع يصح دعواه ولو لم بالتسليم اليه اذا ثبت
اقران بذلك عند القاضي

باب في فصل الدور والاراضى من كتاب الدعوى
اذا قضى على الرجل بمتاع او ملك مطلق ثم اقام هو البينة على
المتاع او على التلقين من المدعى قبلت بينته من دعوى

باب في فصل دعور المنقول
رجل ادعى على رجل البعد وهو فقال المدعى عليه قد قبضتها في سوق
سوق فطوبى بالبينة فقال لا بينة له على ذلك ثم قال
بعد ذلك قد قبضتها في قرية كذا او اقام البينة على ذلك فقبل
بينته لان التوفيق ممكن بحمل البينة على ذلك في مكان فحج
وليس له على ذلك بينته ثم قضت ثانيا في مكان اخر

باب في باب دعور المدعى
من كتاب الدعوى

رجل مات وقال امراته لاس الميت كنت امرأة ابيك محمد
الى يوم موته وطلبت المهر والميراث فانكر الابن وقال
اسم ابى لم يكن محمد او انما كان عمر ثم جاءت فادعت انها امرأ
ابيك عمر الى يوم موته وادعت المهر لتسمع دعواها وليس
بيننا قدر كوار ان يكون له اسمان

قضية
باب ما يبطل الدعور من كتاب الدعوى
ادعى عليه شيئا اشتراه من ابية منذ عشرين سنين والابية
لا حال في اقام ذوال اليد بينة انه مات منذ عشرين سنة لتسمع وقال

عمر ايام فظلا لتسمع وقال استاذنا رضى الله عنه والصواب
جواب ايام فظ فبينه ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت
لا يدخل تحت القضاء وهو في ط في الشرايات والدعوى
قضية في الدفع من الدعوى
من كتاب الدعوى

رجل ادعى عينا في يد رجل فقال له اشترته من فلان بكذا وفي
يدك بغير حق فواجب عليك التسليم الى قالوا لا يسمع هذه
الدعوى لانه لم يذكر نقد الثمن ومن اشترى شيئا فوجله في غيره
قبل ان ينقد الثمن لا يكون له ان يأخذ من صاحب اليد
ان يدعى الوكيل من البالغ بالقبض من دعوى

باب في باب ما يبطل الدعوى المنقول
ادعى عليه ما لا يحكم الكفالة فقال ما تحفلت اصلا ثم اثبت عليه
فادعى ان الاصيل اداه لا يسمع منه لانه انما يسمع على اعتبار
كونه كفيل والا فهو فتنول فتضمن دعور الاصيل في مقام
الخصومة الاقرار ما لكفاله وان الكفر في الالبته فهو ناقض
قضية في باب ما يبطل الدعوى من

من كتاب الدعوى
وذكر في المنتهى اذا ادعى دارا في يد رجل انها اشتراها
من ذى اليد فيكون فلان الغائب لا تسمع دعواه ولا تقبل
بينته في قول الج حنفى

باب ما يبطل دعور المدعى من كتاب الدعوى
وفي المنتهى امرأة ادعت على زوجها انه طلقها فانكر الزوج
ثم مات وطلبت ميراثه لم اورثها في التالى عشر
من دعوى الخلاصة

باب كمن ورثة افتسموا ارضها ورثوها ثم ادعى احدهم
انه كان ملك جده لا بية تملكها شرعا ومات ابو جده فالكف
ملك المدعى ولم يكن عالما وقت العتمة به لا تسمع
من دعور القضية في باب ما يبطل
دعوى المدعى

رجل مات فقال سميت امراته وولده الميراث وهم كبار
كلهم واقروا انها زوجة الميت ثم وجدوا له شريفا ان
كان طلقها ثانيا في صحة فانهم يرجعون عليها بما اخذت
من الميراث

باب ما يبطل
قضية في باب ما يبطل

دعوى المدعى من كتاب الدعوى
ادعى عليه ما لا مقدرا بسبب حساب جرى بينهما لا تصح
لان الحساب لا يصح سببا لوجوه المال
في الفصل الرابع من كتاب الدعوى
وكل من صار مقضيا عليه لا يسمع دعواه في تلك الحالة
الا اذا كان فيه البطلان لقضائه بان ادعى رجل على آخر دارا
في يده بالارث من ابيه واقام البينة وقضى بالدار للمدعى
المقضى عليه هذه الدار انما ملكه اشتراها من ابيه المدعى
تسمع ولو لم يدع المدعى الدار بالارث من ابيه لكنه ادعى
انه ملكه اشتراها من فلان واقام البينة وقضى له ثم ادعى
المدعى عليه على المقضى له بهذه الدار انها ملكه اشتراها
من الذرادعى المدعى الشراء منه بتاريخ قبل شراء المدعى
تسمع وفي المباديات في الباب الاول من البيوع
المقضى عليه في محدود اذا ادعى المحدود لا يسمع الا اذا
ادعى الشراء منه المدعى او صار مقضيا عليه في دابة فادعى
النساج خلاصته في الفصل الرابع من
كتاب القضاء وكذا في فضل المكره
في الفصل
وفي المنية ادعى عليه دها ورعيه ثم صاكره واقرا له
له عليه ثم ادعى عليه حقا اخر يسمع وحل قراره على الدعوى
الاول الا اذا عجم قائله دعوى كانت
في نوع المدفع من الدعوى
ولو قال برئت من هذا العبد او العيين لا يصح دعواه بعد
ولما كان بريئا اما لو صاح على قطعة دار اخرى لا تقبل الدعوى
بعد اجها فالصحة الصلح وبه كان يفتى الامام فقيه الدين فاق
بكر هذه رواية ابن سماء وفي ظاهر الرواية يصح الصلح
ولا يصح الدعوى بعده وان برهن كما في مسألة الميراث والصلح
على قطعة اخرى من دار اخرى وعليه عول المستحسن في شرح
الحق في كما ذكر في النهاية ووجهه ان الابراء لا يوجب دعوى الاباء
عن العيين لا يصح كما تقرير لكن الابراء عن دعواه صحاح فان
المدعى كان يدعى جميع الدار لنفسه فيأخذ البعض ابراء عن
دعوى ابناء لا يصح
برازيه في دعوى
الصلح من التسامع من كتاب الدعوى

دار في رجل ادعى رجل انها كانت لابيه مات وتركها لغيره
واقام البينة وقضى القاضي له بذلك ثم جاءه اخر ادعى انها
اشترها من اب المقضى له فانه يرد الدار على المقضى عليه
يقال للمدعى الشراء اقم البينة عليه الذررت عليه الدار لان
المقضى له لا صدى مدعى الشراء فقد قرأه فان مبطل في دعوى
الارث وان منه يوده كانت منه يورث في مثل هذا لا ينفذ
قضاء القضاة عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسخ
بشهادة زور
فاصلحان في باب بطل
دعوى المدعى من كتاب الدعوى
وذكر المحقق واختار ان التسامع من المدعى لا بد من الرضى
بالفعل ولا يكفي الامكان وان من المدعى عليه كيف الامكان
لان الظاهر عند الامكان وجوده ووجوهه والظاهر حجة في
الدفع لا في الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع و
الظاهر يكفي في الدفع لا في الاستحقاق
برازيه
في الفصل الاول من كتاب الدعوى
وفي المنية انما اقتسم الشركة ثم ادعى احد منها ان اياه جعل
هذا الشئ المعين من الدركان داخل تحت القسمة ان قال
انه كان في صغير تقبل وان مطلقا لا
برازيه
في نوع في المساومة من الاول من كتاب الدعوى
ادعى بعض الورثة بعد الاقسام دينيا على الميت وبرهن تقبل
ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين لان حقه غير متعلق بالغير
فلم يكن الرضا بالقسمة ابراء ابراهم المتعلق بخلاف ما اذا ادعى
بعد القسمة عينا من اعيان الشركة حيث لا يسمع لان حقه
متعلق بعين الشركة صورية ومعنى لان القسمة تستدعي عدم
اختصاصه به
برازيه في القسمة
في نوع الدين من الثالث
ادعى على رجل وهو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم
صه لعمد بن عبد الله لا يبطل الدعوى لكونه ان يكون كجده
اسمان اقول فعلى هذا في ما مر في جامع الفتاوى حيث
ذكر برهن على انه ابن عم الميت اجم ينفى ان لا يبطل الدعوى
مطلقا وانما يصلح في ان يتحداهما فظهر ان فيه اختلافا قال
وهذا اذا ادعى على نائب بالاسم والنسب ولو ادعى على غيره
كالغلط في اسمه لا يمنع لان مثل هذه التقدير يقتضي ان يكون

حكم القاضي محمداً في الحكم الحاضر
فصل في أواخر العاشر
 من اثبت بنوع محم بذكره الاسامي الى اجد فبرهن خصمه انه
 اقرانه ابن فلان من فلان اخر يرفع المدعي وكذا يرفع لو برهن
 انه ادعى على اخرا انه ابن محم وذكر اسم ابيه وجده وحكم بنسبه
 من ذلك الرجل ولو برهن ان ابا الميت فلان غير ما اثبت المدعي
 لا يرفع اذا البينات للآباء لا للنفق ولانه ليس بخصم في
 اثبات اسم اجد فلا تقبل على الآباء ولا على النفق اقول
 ينبغي ان يكون فيه تفصيل على ما سيجي في جامع الفتاوى
 من انه برهن على انه ابن عم الميت وذكر النسب فيه
 خصمه ان جد الميت فلان غير ما بينه المدعي لو لم يقض بالاول
 لا يقض بغيره للمعارض ولو قضى بالاول لا يقض بالثاني
 كمثله تطلق امراته يوم النحر بكوفة في هذه السنة وتحرر
 فنه بركة يوم النحر في هذه السنة اقول لو برهن بعد الحكم
 ان قاضيا اخر حكم قبله بما ذكر خصمه من النسب ينبغي ان
 يبطل الحكم الثاني لسبق الاول جامع الفتاوى
 في اواخر العاشر ما خلا
 رجل ادعى ارثا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لابيه واقام
 البينة على النسب وذكر النسب هو اسم ابيه وجده واسم ابا
 الميت وجده كما فوالرسم والمدعي عليه اقام البينة ان جد
 الميت كان فلانا غير ما اثبت المدعي لا تقبل بينة المدعي عليه
 لان البينات للآباء لا للنفق وبينة المدعي عليه فامتنع على
 النفق وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد المدعي وهو كما لو ادعى
 ميراثا عن ابيه فقام المدعي عليه البينة على ان ابا المدعي رجل
 اخر غير الذي يدعيه المدعي وثمة لا تقبل بينة المدعي عليه ولو
 ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لابيه وذكر الاسماء
 الى اجد الاعلى فقام المدعي عليه بينة ان ابا المدعي هذا كما
 يقول في حياته انا اخر فلان لانه لا يابيه لا تقبل بينة المدعي
 المدعي عليه البينة ان قاضيا قضى ببنات نسبية من فلان
 اخر غير الذي ادعاه المدعي ما خلا
 في باب ما يبطل دعور المدعي
 قبل القضا او بعده
 ولوا دعي انه ابن عم الميت وذكر النسب واقام بينة ثم اقام خصم

سنة ١٢٨٥

بينة ان النسب خلافه وتبين انه لم يقض بالاول لا يقض
 بشيء وان قضى بالاول لا يقض بالثاني للثنا قضى
 لمتقط في الشهادة كذا في دعور
النسب في الدرر
 دعور الغصب سموعه على غير ذرا ليد وهو في الملك لان في
 الملك صبي خصما باليد وفي الغصب بالفعل مستمل الحكم
 لقلا من جمع الفتاوى في فصل في
 يتعلق بكتاب الدعور
 عين في يد رجل يقول ليس لي فدعاه احد فقال هو لي صح ذلك
 منه لان قوله ليس لي لم يثبت حقا لاحد حتى لو كان هناك خصم
 يدعيه يصح نفيه ولا يصح دعواه بعد مستمل
 الاحكام من المحل المذكور
 واذا قال ذرا ليد ليس لي او ليس ليك او لا حول لي فيه او ليس
 لي فيه حو او ما كان لي او نحو ذلك لا منازع له حين ما قال
 ثم ادعى ذلك احد فقال ذرا ليد هو لي صح منه والقول قوله
 هذه التناقض لا يمنع لان قوله ليس هذا لي واشباه ذلك
 ما ذكرنا لم يثبت حقا لاحد لا في الاقرار بل هو باطل والتناقض
 انما يمنع اذا تضمنه ابطال حق على احد ولو كان لذرا ليد منازع
 يدعي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا في قوله واثبت كما
 يكون هذا اقرارا منه بالملك المنازع وهو في باب من القضا
 في اخر الجامع وعلى رواية هو لي لاصل لا يكون اقرارا للثنا
 لكن القضا في ذرا ليد هو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم
 اليه وان انكر ما يدعي باقامة البينة عليه ولو اقر بما ذكرنا في
 غير ذرا ليد ذكر شيخ الاسلام في شرحه اجماع في باب من القضا
 ان قوله ليس هذا ملكا لي او ما كانت لي يمنع من الدعور بعد
 ذلك التناقض وانما لم يمنع ذرا ليد على ما مر لقيام اليد
 والمذكور في شرح اجماع ادعي دارا في يد رجل فقام المدعي عليه
 بينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت لي
 انه فعت بينة المدعي وقد مر منها من فتاوى قاضي خضير
 وفي دعور فتاوى راضخان القضا الروايات على ان المدعي
 لو قال لا دعور لي قبل فلان او لا خصومة لي قيل يصح حتى يجمع
 دعواه عليه الا في حو حادث بعد البراءة ولو قال برئت من
 دعواي في هذه الدار يصح ولا يبرئ له حو فيها ولو قال برئت من هذا

كان بريئاً منه وكذا لو قال خربت من هذا العبد ليس له ان يدعي
 ولو قال انك من هذا العبد يبق العبد وديعة عنده ويكون
 ذلك ابراً عن ضمان الفقيه عجابه
 في الفصل السابع
سئل في جماعة يضربون بالبنذوق حول منظر اصابته بنذوق
 وجهه صغيره فبضعته ولا يعلم الضارب فما الحكم **اجاب**
 حيث لم يعلم الضارب ولم يعلم لا للسمع الدعوى على جميع
 الضاربين حيث لا تصور الضرر منهم باجمعهم لان ذلك
 محال **والله اعلم** **سئل** في دعوى النسب المحرمة
 عن حوق المدعي او دفع ضرره هل تسمع شرعاً ام لا **اجاب**
 لا تسمع لان الدعوى قول مقبول يقصده به طلب حق قبل
 غيره او دفعه عن حق غيره ودعوى النسب المحرمة عن ذلك ليس
 فيه ذلك وبه يعلم عدم سماع دعوى نسب الاشراف انه شرف
 وليس للنسب **سئل** من دعوى الجيرة
 رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع
 الدعوى من المتولي وبه يعني **من دفع قصور**
 الكركي في نوع في الدعوى والشهادة
 على الوقف
قيل قال المدعي عليه المدعي لا اعرفك فلما ثبتت اكنى بالبينة
 ادعى الا يصاب لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعي بالوصول
 او الا يصاب لا تسمع **من دعوى الفقيه**
 في باب ما يبطل دعوى المدعي
قيل اذا صاح عن دعوى الدين ثم اقام المدعي بينة على الا
 ان كان الصالح عن الكفار لا يسمع دعوى المدعي عليه وكذا لو
 اقر بالدين ولم يدع الايفاء صاح على نفسه ثم ادعى الايفاء
 لا تقبل ولو ادعى ديناً فادعى المدعي عليه الايفاء فلم يقدر
 على اقامة البينة وصاحك ثم اقام البينة على الايفاء لا تقبل
 ولو ادعى مالاً فادعى صاحك ثم ادعى الابراء او الايفاء قبل ان
 لا يقبل كما لو وقع الصلح عن الكفار ثم اقام البينة على الايفاء
 او الابراء قبل الصلح لا يقبل **ادعى** الفا فأنكر فصاحك على
 خمسة مائة ثم ان المدعي عليه ادعى انه ليس عليه تسليم خمسة
 مائة فادعى هذا دعوى لا يسمع **ادعى** الف مائة وادعى البينة
 لان كل صلح بعد صلح فالت في باطل **من دعوى**

حرة المفتين في التناقض والدفع
 ادعى على رجل مقداراً معلوماً من مال الشركة في يدك وانكر لك
 عليه الشركة والمالك ثم ان المدعي ادعى ذلك المال المقدر بحجة
 الدين لسمع دعواه ثانياً ولا يصير مبتناً وقضاً لان مال الشركة
 يصير مضموناً على الشركة ديناً في ذمته عند مجوده فيمكن
 اجمع بين الدعويين اذ يمكن ان يقول كما ان في يد هذا
 المقدر بحجة الشركة فصار ديناً عليه حين انكر الشركة
 والدين ولو كان ادعى ذلك المقدر بحجة الدين اولا ثم
 ادعى بحجة الشركة لا يسمع دعواه ثانياً ويثبت التناقض
 لان الدين لا يصير مال الشركة بحال **محيط البر**
 في التناقض عشرة من في الدعوى
في ادعى مالاً لشركة في يدك ثم ادعى ذلك المال ديناً عليه لسمع
 لا في عكس لا مال الشركة قد يصير ديناً وبجوه الدين لا يصير شركة
 فصول في العاشر وكذا في الاول
 من البرازيل في نوع في الدفع وكذا
 في التناقض عشرة من دعوى
 التناقض خاتمة
 وعن الاصل اذا كانت دار في يد رجل ادعاه رجل واقام البينة
 انها له وفيها بنا ولقضى القاضي له بالدار بينا ثانياً للدار
 فلو ان المقضي له اقر ان بناءها للمقضي عليه صح ولا يكون
 بناءً قضياً وكذا لو اقام المقضي عليه البينة على المقضي له
 ان البناء له قضى له به ولو كان الشاهد شهادته بالدار
 بينا ثانياً ثم اقر المقضي له بالبناء والمقضي عليه بطلت شهادته
 ورد له ارض المقضي عليه ولو لم يقر هو لكن اقام المقضي
 عليه البينة على ان البناء له لم يقض له به لا اصل والبناء
 تبع والشجر وانما تم والسيف والفصل على هذا **داري**
 يد رجل قال هذه الدار لفلان ثم اقام البينة ان الشجر له
 هو غرسه لا تقبل وكذا لو اقام البينة في الحائط والسيف
 ان الفصل حكمية لا تقبل بعد اقراره ان الحائط وانما تم له
 ولو ادعى بيتاً او حائطاً في يد رجل واقام البينة وقضى له
 به ثم اقام المدعي عليه البينة ان البناء له لا يسمع دعواه وكذا
 لو اقر المقضي له ان البناء للمدعي عليه وهذا الكذاب للشهادة
 كما في رجل ادعى شراء الدار من ابيه فلم يترك شهوداً للشراء

فادعى الارث منه تقبل وعلى العكس لا تقبل ولواقم البينة
على ان لا بالبشر او بالاث ثم قال لم يكن له قط او لم يقبل قط
لم تقبل ببنية ويبطل القضاء وقد مر رجل ادعى على اخرا انه
استهلك عسقا من اعيان ماله ومن صفته وقيمته وادعى
القصة ثم قال بعد مدة ظننت انه استهلكه وانه قائم والدعي
احضار كما هو الرسم لبيع وعلى القالب كذلك وهذا اول
ولو ادعى ان هذا الدار لفلان وكله بالخصومة فيها ثم ادعى
بعد ذلك انها لفلان رجل اخر وانه وكله بالخصومة فيها ثم ادعى
من فلان اخر وكلني هو بالخصومة فيها ايضا فاقام البينة تقبل
ولو ادعى انها لفلان وكله بالخصومة فيها ثم ادعى انها لم تقبل
ببنية بخلاف فلو ادعى اول مرة انها له ثم ادعى انها لفلان
وكله بالخصومة فيها واقام البينة لما يقبل الا اذا وقع في المسئلة
الاولى فقال كانت لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم استمرت منه
فصار رت له واقام البينة على ذلك تقبل ولو ادعى انها
له ورثها عن ابيه ثم ادعى فهو مع اخر انهما ورثاها مع الميت
لغيره مع اخر واقام البينة على ذلك تقبل كذلك في القضية
رجل ادعى على اخر نصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميع
الدار لا يسمع وعلى القالب لبيع ولو ادعى على اخر محمدا ودا
في يد علي مطلقا وقد ادعى هذا الملك قبل هذا بالبشر او
بالارث لا يسمع وفي الا القضية هذا اذا ادعى النشأ ومن
رجل معروف ونسب الى ابيه وجده اما اذا قال شترته فزول
او ذكر اسمه ولم يذكر نسبه ثم ادعى بعد ذلك مطلقا لبيع صريحا
وهكذا ذكر في المنتقى فلو كان دعواه المحمدا بالبشر او
الارث لم يقع صريحا لان لم يكن المدعى يدعى عليه ثم اعاد
الدعوى وصححها غير انه ادعى مطلقا لا يسمع فلو قال المدعى عليه
في الدفع انه ادعى هذه العس على بالبي بالبشر او بالارث لبيع
هذا الدفع في الاجناس لو قال هو له ثم قال ملكه بالبشر او بالارث
واقام البينة لا تقبل الا اذا صدق المدعى البينة ح تقبل
ولو ادعى بالبشر ثم ادعى مطلقا ثم قال بالبشر لبيع
وفي الصغير النشأ قضى كما يبيع الدعوى لبيع الدعوى لغيره
مصر الكركي في النشأ قضى كما لا بدور

وانكبت بالبينة ومضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى
انه حصل الارض ملكه وحقه لبيع كما ان العبد اذا ادعى العتق
على ان له ومضى القاضي بالعتق ثم ادعى رجل انه هذا العبد
ملكه لا يبيع لان القضاء بالعتق وصار على جميع الناس بخلاف
الوقف قال الصدر السديد لم نر لهذا رواية لكن يوجب
ان فتور السبد الا قام اليه شيء من ربه الله على هذا وفي فتاوى
الائمة اكلوا في ركن الاسلام على السعدى ان الوقف كالعتق
في عدم مباح الدعوى بعد قضاء القاضي بالوقفية هذه الوقف بعد
ما صح للبشر لا يبطل الا في مواضع مخصوصة وهكذا في الزوار
رجل باع داره من رجل مسلم اليه في الشك في الشك ثم وثقها
في العلانية بحضرة الشهود فلو وقع صحاح في الظاهر فلو ادعى
المشتر الشراء بعد اتمام واقام البينة على ذلك صح دعواه وبطل
الوقف فلو ذهب المشتري الدار من الواقف او باعها منه جاز
وهو احملة لدفع الظلم كذا في جميع النوازل رجل قال هذه الدار
ليست لي ثم اقام البينة انها له حازر ونقصي له وكذا لو قال هذا
الولد ليس مني فلما عايناهم قال هو ابني يصدق وفي الصغير
رجل باع دارا وابنه البالغ حاضر ساكت ثم ادعى الان الدار
بعد ذلك انها كانت ملكه والنوم بملكها ولم يكن وقت البيع فملك
الاب قال الحق المتأخرون من ائمة سمرقند انه لا يصح دعواه
وجعل سكوت عند البيع والقضى لا قرار سدا لبا بالبيس
وافنى مشيخنا انه الا اذا كان الان تقاضاه الثمن سئل
الشيخ الامام عن عبيد باع عينا ومولاه حاضر ثم ادعى مولاه العتق
هل يسمع قال ان كان العبد محجورا صح وان كان ماذونا لا يصح
قلت لما راه يبيع وسكت لصبر ماذونا قال لصبر ماذونا في
المتقبل اما لا يظهر في التصرف الذي بالبشر فالحق انما هو
سئل الامام خالي عن العبد اذا ادعى شيئا هل يشترط حضرة مولاه
لصحة دعواه قال لا والله اعلم

قبيل نوع دعوى العتق من في سالدعوى
رجل ادعى على اخر ان كفل له وقال انه مات فله من المودع مجرما النوع
وصح كذا في على وقدمات مجرما واقام البينة عليه لبيع هذه الدعوى
نوع في دعوى الصالح واذا جهر الصالح بين المتدعيين
وكتب الصك ومضى ابراكل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم تبين
ان الصالح وقع باطلا ففسخ الائمة وارا المدعى ان يدعى ما ادعى

لا يصح الا براء الباق والمختار انه ليس مع هذا البراء في ضمنه
 صلح فاسد فلا يعمل رجل ادعى دارا فانكر المدعى عليه فصاح
 على نفسه بما سمع وجد المدعى بينه واثماها يا خذ النصف الباق
 وبه كان يعني الشيخ الامام ظهير الدين المروغيني في ذكر الاما
 ضوا هذه انه ان هذه الرواية ابن سماعه ايا في خلاصها الرد
 لا يستع دعور الباق ولا يأخذها رجل ادعى حقا في دار فضا
 على ما لم يستحق الدار بالبينه وقضى بها للمدعى كان
 لذي اليد انه يرجع على المدعى وياخذ منه ما دفع منه بدل الصلح
 ولو استحق الدار الا ذراعا لا يأخذ منه شيئا ولا يرجع شيء
 رجل ادعى دارا في المدعى عليه انه صاكنه هذه الدعوى
 فانما يجد البينه وقضى بالدار للمدعى فاخذها وباعها ثم ان الله
 عليه اراد ان يتخلف المدعى بالند ما صاكنه قبل دعواه
 الله ارمنه له ذلك فان لم يخلع البين ينظر ان احراز المبيع
 ياخذ الثمن والا يضمنه في رواية وهو المختار وان لم يبيع الدار
 ياخذ هو الدار وكذا لو اقام البينه على الصلح بعد القضاء
 يبطل القضاء فصل في بيع الكر في قبيل نوع
في دعور النسب والارث من كماله عاود
 رجل تصرف بمانا ارضا ورجل اخر اراد التصرف والارض و
 لم يبيع ومات على ذلك لم يستمع بعد ذلك دعور والده فيترك
 على يد المتصرف كما حال شاهد مشمول الاحكام
 نقلا عن الاولو الجي في فصل فيما يتعلق
 بكتاب الدعوى

كتاب الاقرار

الفصل الاول في بيان شرط جوارزه وحكمه فنقول شرط جوارز الله
 على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه المقر له اما تسليمه
 كما لو اقر بدين في يد او تسليمه كمالا لو اقر بدين في الفة فاما اذا
 كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فانه الاقرار به لا يجوز
 كما لو اقر انه باع من فلان شاة او استاجر شاة او اشتري عبدا بشيء
 او غصب منه كفا من ثياب او حبة حنطة كان باطلا حتى
 لا يجزى على البيان وحكمه شرعا ظهور المقر به لا يثبت اية الاله
 اخباره امر ماض وحكمه ظهور المخبر به لا يثبت اية الاله ولهذا قلنا
 ان الاقرار بالخبر المسموع وكذا لك لا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق
 مع الاكراه والاثنا ويصح مع الاكراه ولهذا قلنا من اقر لغيرة

بما والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره فانه لا يعمل فيما بينه وبينه
 الا ان يسلط بطيب نفسه فيكون تخليصا مبتهءا منه على سبيل
 الرهبة فاما لا يعمل اذا اخذه على كره منه فيما بينه وبينه او اذا
 علم انه كاذب في اقراره ولكن انما يعتبر الاقرار اظهر افي حوت
 تلك الغيرة به حتى يحكم بملكته المقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على
 تصديق المقر له ايا في حوت الرد يعتبر بملكه مبتهءا كما لغيره حتى
 يبطل برده المقر له وبعد ما وجد التصديق على المقر له لا يعمل به
 ولو رد الاقرار بعد ذلك كسئ الاقرار انما يبطل برده المقر له اذا كان
 المقر له بالرد يبطل حتى لنفسه خاصة اما اذا كان يبطل حقا
 على غيره لا يعمل به بيان الاول اذا اقر الرجل ان لفلان
 على الف درهم هذه العين لفلان وما اشبه ذلك فرد المقر له اقراره
بيان الثاني اذا اقر الرجل اني ابعث هذه العبد من فلان
 بكذا فرد المقر له اقراره فقال اني اشتريتك من فلان ثم قال بعد ذلك
 اشتريت فقال البائع بعتك لزم البائع المبيع بما سمع ثم في كل
 موضع يبطل الاقرار برده المقر له لو اعاد المقر له ذلك الاقرار فضا
 المقر له ان المقر له ان ياخذ باقراره وهذه استحقاق والقباس
 انه لا يكون له ذلك مخطط البرهانه
في الفصل الاول من كتاب الاقرار

فصل

واما شرط التمكن فانواع لكن بعضها يعلم الاقار به وبعضها
يخفى البعض ومنه البعض اما الشرائط العامة فانواع
 منها العقل فلا يصح اقرار المجنون والصبي الذر لا يعقل اما
 البلوغ فليس بشرط فيصح اقرار الصبي العاقل بالدين والعثر
 لان ذلك من ضرورات التجار على ما ذكرنا في كتاب المأذون
 الا ان لا يصح اقرار المجنون لانه من التصرفات الضارة المحضة
 من حيث الظاهر والقبول في المأذون للضرورة ولم توجد
 واما اخرى فليست بشرط لصحة الاقرار فيصح اقرار العبد
 المأذون بالدين والعين لما بينا في كتاب المأذون
 وكذا باحد وده والعصا وكذا العبد المجبور يصح اقراره
 بما كان لا ينفذ على المولى للمال حتى لا يباع رقبة بالدين بخلاف
 المأذون لان اقرار المأذون بالدين انما صالح لكونه من ضرورات
 التجار على ما ذكرنا في كتاب المأذون والمجور لا يملك التجار
 فلا يملك ما هو من ضروراتها الا ان يصح اقراره في حوت نفسه بواقة

بعد اكتماله لانه من اهل الاقرار بوجود العقل والبلوغ الا انه امتنع
 النفاذ على المولى للحال كحقه فاذا امتنع فقد زال المانع فيؤاخذ به و
 كذا يصح اقراره باحد ود والقصاص ولو اخذ به الحال لان نفسه
 في حق اكدود والقصاص كالحارج عن ملك المولى ولهذا الواقر
 المولى عليه باحدود والقصاص لا يصح وكذا الصحة ليست
 بشرط لصحة الاقرار والمرص ليس بانفع حتى يصح اقراره بالغير
 في الجمل لان صحة اقرار الصحيح لرجحان جانب الصدق على جانب
 الكذب وحال المرصين اذ على الصدق فيكون اقراره اولى بالقبول
 على ما ذكره ان شاء الله تعالى وكذلك الاسلام ليس بشرط لصحة
 الاقرار لانه في الاقرار على نفي عنيهم ومنها ان لا يكون منهما
 في اقراره لان التهمة تخرج لرجحان جانب الصدق على جانب الكذب
 في اقراره لان اقرار الابن على نفي شهادة قال الله تعالى
 يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على
 انفسكم والشهادة على نفي اقراره ان الاقرار شهادة وانما
 ترمي بالتهمة وورع هذه المسائل في خلال المسائل ان
 الله ومنها الطول حتى لا يصح اقرار المكن لما ذكرنا في كتاب
 الاكراه ومنها ان يكون المقر معلوما حتى لو قال رجلان لعلنا
 على احدنا القتل وهم لا يصح لانه اذا لم يكن معلوما لا يمكن القول
 من المصلحة فلا يكون في هذا الاقرار فائدة فلا يصح وكذا كذا
 اذا قال احد من غضب واحد منها وكذا كذا اذا قال واحد من اني
 او سرق او شرب او قتل لان من عليه اكد غير معلوم فلا يمكن
 اقامة اكد فاما ما يخص بعض الاقرار يردون بعض فتعريفه مبني
 على معرفة انواع المقربة فنقول بان الله التوفيق ان المقربة
 في الاصل لغو ان احدهما هو الله والثاني هو العبد
 اما هو الله فتعريفه ايضا احدهما ان يكون حاضرا لله تعالى
 وهو حد الزنا والسرق والشرب والثاني ان يكون للعبد فيه
 حق وهو حد القذف والصحة الاقرار بها بشرط ان يذكر في كتاب
 احد ود ان شاء الله تعالى

فصل

واما حق العبد فهو اكمال من العبد والدين والنسب والقصاص
 والطلاق والعناق وكونها ولا يشترط لصحة الاقرار بها بالشرط
 لصحة الاقرار بحقوق الله وهي ما ذكرنا من العدد وجلس
 القضاء والعباد حتى ان الاخرى اذا كتب الاقرار بدين او اوج
 ايما يعرف انه اقرار بهذه الاشياء يجوز بخلاف الذي اعتقل

لان الاخرى اشارة معروفة فاذا اتى بها يحصل العلم بالشار
 اليه وليس ذلك للمعتقل لانه ولان اقامة الاشارة مقام
 العبارة امر ضروري واخرى ضرورة لانه اصله فاما اعتقار
 الله فليس من باب الضرورة لكونه على شرف الزوال والخلاف
 اكدود انه لا يجعل ذلك اقرارا باحدود ولا يبين ان مبنه اكدود
 على صريح البيان بخلاف القصاص فانه غير مبني على صريح البيان
 فانه اذا اقر مطلقا بغير صفة التعهد بذكر الله دالة عليه وفيه
 السيف وكونه يستوفى بمثل القصاص وكذا لا يشترط لصحة
 الاقرار بها الصحيح حتى يصح اقرار السكران لانه لا يصدق في
 حق المقر له انه غير صالح اوله لانه ينزل عقلة قائما في حق هذه
 التصرفات فياخذ فيها بالصالح مع زواله حقيقة عقوبة
 عليه وحقوق العباد تثبت مع الشهات بخلاف حقوق الله
 لكن الشرائط المختصة بالاقرار بحقوق العباد لو كان
 نوع يرجع الى المقر له ولو عرج يرجع الى المقر به اما الذي يرجع
 الى المقر له فنوع واحد وهو ان يكون معلوما موجودا كان
 او محلا حتى لو كان مجرولا بان قال له احد من الناس اذ لزيد
 على الف درهم لا يصح لانه لا يمكن اكد مطالبة فلا يفيد
 الاقرار حتى لو عين واحد بان قال عينت به فلانا يصح ولو قال
 كحل فلانة على الف درهم فان بين جهة يصح وجوب اكد كحل
 من تلك الجهة بان قال المقر او ص به فلانا له اومات ابوه فو
 صح الاقرار لان اكد يجب له من هذه الجهة بان صادقا في
 اقراره فيصح وان اكد الاقرار لا يصح عند الله يوسف
 وعنه محمد يصح وجه قول محمد ان اقرار العاقل يجب حمله على
 الصحة ما يمكن وامكن حمل اقراره على جهة مصححة له وهو ما
 ذكرنا فوجب حمله عليه وجه قول الله يوسف ان الاقرار لهم
 لجهة الصحة وجهه الفاد لانه ان كان يصح باكمل على الوصية
 والارث ينفذ على اكمل بالبيع والغصب القرض فلا يصح
 مع الشك مع ان اكد في نفي محتمل الوجود والعدم والشك
 من وجه واحد يمنع صحة الاقرار فيه وجهين اولي والله اعلم
 هذا اذا اقر كحل اما اذا اقر باكمل بان اقر باكمل حاربه او كحل شاه
 لرجل صح ايضا لان حمل اجاربه وان مما يحتمل الوجوب في الذمة
 بان اوصيه به له ملك اجاربه والثابة فاقربه من اقرار
 البديع في فصل واما حق العبد

والصحيح ان يؤثر بعض الغرماء على بعض حتى انه لو قضى دين جدي
لا يشارك فيه الباقيون لما بينا ان الدين في حالة الصحة لم يعلق
بالحال بل هو في الذمة فلما يكون في ايتار البعض حق الباقيين الا
ان يقر رجلين بدين واحد فيحصل احدهما منه شيئا كان لصحيح
ان يشارك فيه لانه قضى ديناً مشتركاً في ان المقبوض على الشكر
وليس للمريض ان يؤثر بعض غرمائه على بعض سواء كان غرماء
الصحة او غرماء المرض حتى انه لو قضى دين احدهم شارك
الباقيون في المقبوض لان المرض اوجب تعليق الحق بالشكر
وجعلهم في التعليق على السواء فكان في ايتار البعض بطار
حق الباقيين الا ان يكون ذلك بقدر فضل او ثمة مبيع بان
استقرض في مرضه واشترى شيئاً بمثل قيمته وكان ذلك ظاهراً
معلوماً فله ان يعرض القرض وينقد الثمة ولا يشارك الغرماء في المقبوض
والمنقود لان الايتار في هذه الصنوع ليس الجال لا يحج الباقيين
لان حقوقهم متعلقة بمغنى لا بصورتها والمزك قائم من حيث المعنى
لقيام بدلها لان بدل الشيء يقوم مقامه كما انه هو فلم يكن ذلك البطلان
معنى من اقرار البدل في فصل

واما حوج العبد

ولو تزوج امرأة او استأجر اجيراً فنقدتها المهر والاجر لا يلزم
لها المنقود بل الغرماء يتبعونها ويخاضعون لها بدونهم وكما لو
اسوة الغرماء لان التسليم اعني جعل المنقود مالاً لها ابطال
حق الغرماء صوت ومعنى لان المهر بدل عن ملك النكاح وملك
النكاح لا يحتمل تعليق حوج الغرماء وكذلك لا جبر بدل عن المنفعة
المتوفاة وهي مما لا يحتمل تعليق الحق به لذلك لم يتركوا في
القسمه واما اعلم وعلى هذا الاصل يخرج تقديم الدين
على الوصية والميراث لانه الميراث حق وضع في المال الفارغ
غرضه الميعة كادافات وعليه بين مستوفى للشركة فالشركة
مستغولة بما جته فلم يوجد شرط جريان الارث فيه وقال الله
لها من بعد وصية يوصي بها او دين فقد قدم الدين على الميراث
وسواء كان دين الصحة او دين المرض لان الدليل لا يوجب الفصل
بينهما وهو ما بينا واذا اجمعت الدولون فالغرماء يقسمون
الشركة على قدر ديونهم بالخصص ولو تورطوا في الشركة في قبل
القسمه انقسموا الباقي بينهم على قدر ديونهم برالى

في فصل المحل المزبور

واذا مات الرجل وعليه ديون كثيرة فجار رجل عند الله واوران
للميت عليه كذا وكذا درهم او المدينه فامر الله ان المقرباد
ما عليه الى غريم الميت صح امره فاذا دفع برزخه دين الميت
لان للقاضي ولاية قضائاً من الميت فلي امره بما هو داخل
تحت ولايته فصاح الامر وصح الدفع بناء عليه ولو ان هذا
الغريم قضى دين الميت بما عليه بغير امر الله حكي فتور شمس
الائمة السرخسي ان القضا صحيح وسقط عنه ديون الميت
وفي آخر كفاية اجماع في شرح الاسلام مديون الميت
اذا قضى دين الميت الى غريم له على الميت دين صادر ذلك
مملوكا لغريم الميت الذر له على الميت دين وجيزه

في الفصل الثاني في قضاء الرجل دين

مخبره من كتاب الهدايات

عصبت منك الف واربع فيها عشرة آلاف وقال المفسر
منه كنت امرتك التجار بها قال قول لك انك تسكن بالاصل و
لو ان كنت غصبت عشرة آلاف قال قول للغاصب
بما اذنيه في الفصل الثاني من كتاب الاقرار
واعلم ان الغايات اربع غاية زمان وغاية مكان وغاية عدد
وغاية فعل فغاية المكان من هذا الكا لخط الى هذا الكا لخط
وغاية الزمان اكتموا الصيام الى الليل وكلامها لا يدخلان
في المغيا وغاية العدد دل على من درهم الى عشرة وانت طالق
من واصل الى ثلاث وهي لا تدخل عند ابي حنيفة وزفر وعند
تدخل وغاية الفعل اكمل السمكة حتى راسها ان نصبت
العين دخلت وان خففتها لم يدخل ويكون معني الى

سبل الوصاح في ادائل
كتاب الطهارة

والخصم فيه ان المقر انما يصير كذا في الاقرار بالقضاء
اذا كان القضاء بدليل شرعي لا باستصحاب احوال
الا تتران من ادعى ديناً على رجل فقال المدعي عليه قضيتك
او ابرأتني ولم يقر المدينه على ذلك وقضى القاض عليه بالدين
فانه لا يوجب تكذيبه فيما اخبر حتى لو وجد بينه واثام على ذلك
تقبل بينته وذلك لان الاستصحاب محجة للرفع لا لابطال
حق الغير وفي مسئلتنا الله انما قضى للمغائبه بالنفقة والعدة
بحكم الاستصحاب فلا يكون ذلك تكليفاً للزوج فيما اخبر من القضاء

عندما قبل النكاح احوالة فلم يدل عليه تمام الفرائض وقت النكاح
بجواز النكاح لان الفرض انما يقضى باقرار الزوج بالولادة
او بشهادة القابلة مطلقا بخلافه وبالمؤبد عنده او بشهادة
رجل واحد اثنين اذا لم يكن مؤبدا عنده والكل دليل شرعي فيصير
الزوج مكذبا فيما اخبر به من انقضائه للعدو

شرح المجتبى مع الكبر للفتاوى

باب دعوى النكاح حكمها

ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لا بل ادعني فلا شيء اخر او اعارني
فرضي به الاول لانه استحقاقا فوجوه لم يصح في حقه فان دفع
اليه الاول فضا ضمني للثاني ولو دفعه لغيره لا يضم وقال محمد
رحمه الله يضمه والله اعلم

قول الجوسفي عن خلاف قول محمد

من كتاب الاوار

مريض او قوارث بعد لا مال له غيره فقال الوارث ليس العبد
لي ولكنه لفلان وصدة الاجنبي ثم مات المريض فالعبد
للاجنبي ويضمن الوارث المقتولة قيمة العبد ويكون بينه وبين
سائر الورثة لان الاقرارين قد صحا

الكبرى للخصم في باب اقرار المريض

للوارث من كتاب الاقرار

فان قال طلقك المأخت واخبرتني بانقضائه للعدو قضى
ببينة بالاتفاق فان حضرت وكذبت صدقت في حق نفسها
كالنفقة والعلة والميراث دون الزوج فان ولدت في
سنتين من حين اقرار بطل النكاح احوالة لان النسب يثبت
ضرورة الفرائض ولا كذلك النفقة والعدو

المجموع الكبرى في باب دعوى النكاح

كتاب النكاح

ولو قال لفلان على ما بين ما له ما سمن او فله ما له ما سمن فعليه
مائة وتسعة وتسعون عند الجوسفي رحمه الله ومحمد بن
يوسف ومحمد بن علي ما سمن وعنده زفر عليه تسعة وتسعون
وكذلك اذا قال لفلان على ما بين درهم الى عشرة او من درهم
الى عشرة فعليه تسعة دراهم عند الجوسفي رحمه الله ومحمد بن علي
عشرة وعنده زفر عليه ثمانية ولو قال ما بين درهم الى عشرة
فلان لم يدخل النكاح في اقراره بالاجماع وكذلك لو وضع

بين يديه عشرة مرتبة فعلى ما بين درهم الى درهم هذا الدرهم
واش را الى الدرهم لفلان لم يدخل الدرهمان تحت الاقرار بالان
والاصل في هذا ان الغائبين لا يدخلان عند زفر وعندهما و
عنده الجوسفي يدخل الاول دون الآخر

تيسر فصل واما شرط الركن

من كتاب الاقرار

رجل قال لفلان على الف درهم من ثمن متاع او فرض ثم قال هي زينة
او ثوبه لا يصدق وصل ام فصل وقال الجوسفي ومحمد
رحمهما الله اذا وصل بان قال فرضني فلان البازيوني او قال فلان
على الف درهم زينة من ثمن متاع صدق لهما ان الدرهم
قد يكون خيا او قد يكون زينة الا ان البياعات يكون

بالجبا وغالبا فيكون ذكر الزينة بيانا معينا فيصح موصولا
ولا يصح مفصولا كالشرط والاستثناء كما لو استثنى بعض

الالف او قال فرضني خمسة ولا في حنفية النوا الزيادة محمدا
قضية المبالاة سلامة كل واحد من البدين عن العيب بدعواه
يكون دعوى البراءة عن العيب فلا يصح في الابحية كما لو قال

لعتك هذا العبد على انه معيب وقال المشتري لا بل العتني سليما
كان القول قول المشتري وليس هذا من باب الاستثناء لان اسم

الدرهم لا يتناول الصفة والاستثناء اخر ليعضبا يتناول صفة
الكلام وفي القرض رواية عن ابن حنفية ظاهر الرواية سواء

بينه وبين ثمن المبيع لان المعاملات يكون بالجبا وظاهرا وفي رواية
في القرض يقبل قوله اذا وصل لان القرض يوجب رد مثل المعقوض

على اي صفة كان بخلاف المبيع لان ليعتصم السلامة عن العيوب
وعنه في رواية في القرض يقضى وصل ام فصل لان القرض

يعتصم بقبول القرض وان لم يثبت له القرض وفي الفصول
لان ذكره كذلك في القرض ولو قال لفلان على الف درهم زينة

ولم يذكر البسطة المشايخ فيه على قول الجوسفي رحمه الله قال بعضهم
لا يصح في دعوى الزيادة كما في ثمن المبيع لان مطلق الاقرار

بالدين ينصرف الى دين التجار واكثرهم على انه يصح في الزيادة
او بالجودة صريحا ولا دلالة فلا يلزمه ولو قال لفلان على الف درهم

من ثمن مبيع الا انها ستوق او رصاص لا يصح عنده الجوسفي رحمه الله
وصل ام فصل لاننا في الفصل الاول بل اوله لان الزينة

من جنس الدراهم الا انه معيبة والستوق ليست من جنس الدراهم

وعن أبي يوسف روايان في رواية لا يصدق وصل ام فصل
 لانه يعرف بالعقد وفي رواية يصدق اذا وصل وهو قول محمد
 لانه ادعى في العقد بمقتضى ما كان في صلب العقد وهو ذكر بالبيع
 ثمنه ولو انكر البيع اصلا كان القول قوله فله ان اذا ادعى في العقد
 العقد بمقتضى ما كان في صلب العقد بالالف والشرط الاجل او
 الخيار او ما وراء ذلك لانه ادعى في دعا عارضا في ان راجعا
 عما اقر به فلا يصح ولو قال اني اشتريت منه الف او قال او غني
 الف الا انما زلوف صدق في قولهم جميعا وصل ام فصل
 لان الغصب كما يرد على ايجاب ويرد على الزلوف ليس فيه
 عادة ظاهرة ولا يوجب صفة السلامة وكذا لو دعي في
 ادعى احد المتوعين قبل قوله في ذلك وروي عن أبي يوسف
 في الغصب يصدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل لان
 الغصب يوجب الصمان بالغصب فيكون بمنزلة القرض و
 لو قال في الاول له والغصب الا انما استوفى او رصا صر صدق
 اذا وصل لان استوفى والرصاص ليس من جنس الدرهم
 لكنها في صورة الدرهم في ان تغيبه في استمارة الدرهم فيصح
 موصولا ولا يصح مفصلا ولو قال لفلان علي الف درهم
 من ثمنه مبيع او قرض او غصب او قال او غني الف او قال
 فضا في الف كانت له عليه الا انما ينقص كذا يصدق اذا
 وصل ولا يصدق اذا فصل لان اسم الف يتناول العدد
 واستثنى الملقوظ صحيح بشرط ان وصل لتصية الكلام عبارة
 عما وراء المستثنى ولو فصل بينهما بطول الضرورة نحو انقطع
 النفس فغني أبي يوسف انه يصح وصله بعد ذلك وعليه القول
 لان الف لا يحتاج الى ان يتكلم بكلام كثير وبذكر الاستثناء
 في اخره ولا يمكن ان يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فليكن عفو
 ولو قال لفلان علي كذا حنطة فتمت بيع او قرض الا انما ردد صدق
 وصل ام فصل لان الرداءة ليست العيب في الحنطة لانه
 العيب ما يخلو منه اصل الفطرة السليمة والحنطة يكون ردية
 في اصل الحنطة فلا ينصرف الحنطة المكونة في البيع الى العيب
 ولهذا لو اشترى شيئا بحنطة في المدة لا يجوز ما لم يبين الصفة
 وكذا كسائر الموزونات رجل مات عن ابنين وله على رجل
 مائة درهم دين فاقرا احداهما ان اباه فبعض منها ضمين فاك
 لا شيء للمقر والابن الاخر على المدلول فمستوفى درهمها لان المأنة

صدرت ميراثا بين الابنين فاذا اقر على ابني يقبض خبير والاول
 بالاستيفاء اقرار بالدين لان المدعي يكون تقضي بامثاله فصح اقراره
 في حقه كما لو اقر على ابني بدين صحيح اقراره حتى يلزمه قضاء ذلك
 من حصته خاصة فيستقطعه حصته وفي حصته الابن الاخر
 وليس للمقر ان يشارك اخاه فيما يقبض منه الزم لانه لو شارك
 كان لاختيه ان يرجع بذلك على الزم واذا رجع عليه يرجع اليه
 بذلك على المقر رجل قال لفلان علي مائة درهم عشرة عشرة يلزمه
 تسعة ولو قال مائة مائة عشرة عشرة يلزمه تسعة عشرة وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في الفصل الاول يلزمه عشرة
 وفي الفصل الثاني عشرة ون وقال في الفصل الاول يلزمه
 ثمانية وفي الفصل الثاني تسعة ولو قال لفلان من دار مائة
هذا الحائط الى هذا الحائط فله مائة ايام الطين ولا يدخل فيه
 الجدران في قولهم واختلفوا في الغاية فله قول في الغاية
 لا يدخلان وعلى قولهما مدخلان وعلى قول ابي حنيفة يدخل
 الغاية الاولى دون الثانية لان الثاني لا يوجد بدون الاولى
 وقد ذكرنا في الطلاق اذا قال لامرأة انت طالق من واحدة
 الى ثلاث او مائة واحدة الى ثلاث عند ابي حنيفة يقع ثلثا

شرح الحامع الصغير لفاصل الحان

من كتاب الاقرار

وهذه المسئلة نظير من اقر باللهبه والتسلم ثم ادعى انه لم يسلم
 ونظير البيع والاقرار بالقبض ثم ادعى انه لم يقبض فانه
 تتبع استحقاقه عند أبي يوسف ويكون القول قول ابي يوسف
 ان المقر كاذب في اقراره بجارر في الاقرار بالاستيفاء قبل النقد
 في بطلان الكذب صحيح ان كان القبض بعد الاقرار وبطلان
 وتوخى البراءة المدعى عليه بالادوار التي حصل له من الحق
 مدعي بطلان الادوار بعد الصحة بعد ان كذب فحل القول
 منه عليه الحق مع يمينه على انه لا يعلم بالكذب لانه كلف على فعل
 الغيبة وانما احتياط حتى صار اليه بما وقف عليه بسبب استلزامه
 بالقبض والوقوف على معاملة الناس لا ترانا حتى البطلان
 وهو باقراره كما قد بطلنا فانه ان كان صادقا في كلامه اثنى
 ومته صححنا وهو كاذب كما الزمنا المدعى عليه يميننا صادقة
 فليكن الزام يمين صادقة فهو من الباطل اسرار
 وبوسع في كتاب الاقرار

والاصح ان الاقرار بالحبية لا يكون اقرا بالقبض فما
يكون هبة من الالف ظن في الرب من الرب
 اذا اقرانه اقتضى الف درهم ثم قال في جدها زيوفا لم
 عند زيوفا لا بد من حق الرد بدعوى العيب لان الزيادة
 عيب فاشبه من الشراء شيئا وقبضه ثم قال وصدرت به عيبا
 وقال على ما لنا الثلاثة يصدق استحقاق لان الف جواد
 وهي اذا عيب في ان عيب الزيف فاذا قال وصدرت المقبوض
 زيوفا فقد انكر ان يكون قبض حقه بخلاف المبيع والعين لان حقه
 ذلك العين وهو العيب يدعي حقه الصنع فلا يثبت الابنية
 اذا قال فقبضت مالي عليك دراهم ثم قال وجدها
 زيوفا لم تسمع دعواه عند ابي حنيفة ومحمد ولا يجب اليقين على الاثر
 وقال ابو يوسف تسمع ويلزم المنكر اليقين وقال في بعض الروايات
 اذا اقرته حلفه ووجه قوله ما انه اقر قبضه له وما له جواد فاذا
 انكر اجوده بعد ذلك لم تسمع بحكم التناقض ووجه قوله ان
 الاقرار بهذه المتعارف قبل الانتفاذ والعلم بها جادا فينصير
 بحكم الوفاء سابق من اقراره غير مبطل دعواه ويصير الاثر
 بمنزلة المنكر لقيام دلالة البراءة بالاقرار الاول
 انه رد يوسى من كتاب الاقرار

المسلم اليه اذا اقر قبضه اس المال ثم جاء بالدراهم وقال
 وجدها زيوفا وانكر رب السلم ان يكون ذلك من دراهمه فان كان
 السلم اليه اقر قبضه الجواد او قال قبضت حقه او استوفيت
 الدراهم لا يسمع منه دعوى الزيادة ولو قال قبضت الدراهم او
 قال قبضت ولم يقل الدراهم يسمع دعوى الزيادة ولو ادعى انها
 ستود او رصاص لا يسمع وكذا في البيع اذا ادعى البائع ان
 قبضه المشتري زيف وكذا رب الدين اذا قبض الدين ثم ادعى
 انه زيف . وذكر الشيخ الحسين في غريب مسائل المتابع اخذوا
 يقول ابي يوسف لما اقر البائع للمشتري الثمن ثم قال لم اقبض
 واراد استخلاف المشتري بصدقه وكلف استحقاقه عنده
 والثالثة رجل اقر ببيع دان ثم قال اقرت بالبيع كني فاجبت
 وطلب يمينه الثالثة اذا اقر المشتري قبض المبيع ثم قال لم اقبض
 الرابعة اذا قال المدعي ان اقرت لعص الدين وكنت ما قبضت
 الخامسة الواجب اذا قال اقرت بالهبة وكنت ما هبت وطلب
 يمين الموهوب له وابو يوسف يستخلف بدون طلب الخصم

في اربعة مواضع الاول في الرد بالعيب يخلف المشتري بانه ما
رضيت الثالثة يخلف المشتري بانه ما بطلت شفتك
 الثالثة المرأة اذا طلبت النفقة حلفت ما طلقك روجك
 وخلف عند ما لا ولا اعطاك النفقة الرابعة في الاستحقاق
 يخلف المسحوق ما به باعوت ولا وهبت ومحمد ما لا يخلف
 به ومنه طلب الخصم واجمعوا ان من ادعى دينا على الميت يخلف
 من غير طلب الوصية والوارث بانه ما استوفيت دينك
 من المدعيون الميت ولا من احد اداه اليك عنه ولا قبض
 لك قبض بامرك ولا ابراء يمينه ولا منه ولا اجبت بذلك
 ولا يثبت منه على احد ولا عندك به ولا شيء منه رهن احكام
 المحكم اذا حلف لس المدعي ان يخلف عنه عند القاضي
 خزانة المفتين في الاستخلاف من
 كتاب الدعوى

الاقرار تصرف على نفس المقر فاذا تضمنه ابطال من الغير كان
 دعوى او شبهة على غيره من ذلك الوجه فيصدق على نفسه
 لا على غيره كمن اقر بدينه عبد الله ان ثم اشتراه عتق عليه و
 لا يرجع بالثمن على البايع لما قلنا كذا هذا والاستدلال باليمين
 غير سديد لان الشاهد غير متهم في شهادة على غيره واما المقر
 في اقراره على غيره فمتهم فزوال الفوق من لفظ

اليمين في فصل في ايمان حاله
 ولو قال هذه الالف فلان ارسل بها الف فلان فانه يرد على
 الذراقرانها ملكه وهذا قياس قول ابي حنيفة وابو يوسف لما قلنا
 ولا يصح اقراره لثانيه عند ابي حنيفة وفي الوجهين بين العلم
 والدين بان قال فلان على الف درهم قبضتها من فلان فاعادها
 كل واحد منهما ان عليه ككل واحد منهما الف . ووجه الفرق له
 ان المقرب للاول هناك الف في الذمة فيلزم ذلك باقراره
 ولزمه الف اخر فلان باقرار قبضتها منه اذا اقتصر سببا
 وجوب الضمان فلزمه الفان في ههنا المقرب ههنا من اربها
 فتمت ضيق اقراره بها للاول لم يصح للثاني وذكر قول ابي يوسف
 في الاصل في موضعين احدهما ان لا ضام عليه لثانيه بحال
 لا يثبت المرسلة بالوصول الى المقر وفي الاخر انه ان دفع
 بغير وصية الفاضل يضمنه فان قال له ذراقرانها ملكه ليس الالف
 له وادعاه الرسول في الرسول لانه اقراره الاول قد ارتد بمرده

وقد اقر باليد للرسل فمؤمر بالبر واليه ولو كان الذي اقر له انها ملكه
غائباً فاراد الرسل ان ياخذها وادعائها لنفس لم ياخذها
كذا روى عن ابي يوسف لان رسالته قد انتهت بالوصول
الى المقر **و** لو اقر ضباط فقال هذا الثوب ارسله الى فلان
لاقطعه فمبصراً وهو لفلان وهو الذي ارسله اليه وليس للثوب
شيء لانه اقر باليد للرسل فصار واجب الرد عليه وهذا يمنع
صحة اقراره بالملك للثاني لما اذا قال دفع الى فلان الا بطلان
وهو لفلان على ما بينا ولو قال اكتب هذا الثوب الذي في يد
فلان لفلان ارسله الى فلان وكل واحد منهما يدعيه فهو للذي اقر
لاول مرة ولا يضمن للثاني شيئاً في قياس قول ابي حنيفة وعند
ابي يوسف ومحمد رحمهم الله بناء على ان الاجير المشترك لا ضمان
عليه فيما ملك في يده عنده فاشبهه بالوديعة وعندهما عليه الضمان
فأشبه الغصب **ب** اذ لو من كتاب لا اقرار
ولو ادعى رجل ثوباً قال اكتبه علي كل ما يوجد في تذكرك اكتبه
بخطه فقد التزمته لم يكن ذلك اقراراً لانه لو قال اكتب لفلان
على ما في يدي لا يدرى شيء **ق** ولو قال لفلان على الف في كتابي
كان باطلاً ولو قال في كتابي فمذوق اقرار **ط** وقد يكون الاقرار
بالبيان كما يكون باللسان ولو كتبت على نفسي ذكراً بحضرة قوم
او امة على ان ليكتبتم ثم قال اشهدوا علي بهذا الفلان كان
اقراراً ويجل لهم ان يشهدوا عليه بما قال المكتوب فيه وان لم يقرأ
الصك على الشهود ولم يقره عليه لان الكتاب وان كان مكتوباً
الا انه لا امرهم بالشهادة لم يبق الاحتمال وان كتب الصك
بنفسه بمن قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقر اشهدوا علي لا يكون
اقراراً حتى لا يجل لهم ان يشهدوا بذلك المال قال ابو حنيفة
ان كان المكتوب مصدراً لم يسموا كذا ان يكتب باسم الله الرحمن الرحيم
هذا ما اقر فلان من فلان على نفسه فلان بالف درهم وعلم ان
بما فيه وسعة ان يشهد عليه بما قال المكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم
يشهدهم ولو كتب وقرأ على الشهود يجزى لهم ان يشهدوا بذلك
المال وان لم يقر اشهدوا ولو ان غير الكتاب قراء عليه الكتاب
بين يدي الشهود وقال الكتاب اشهدوا علي بما فيه كان ذلك
اقراراً وان لم يقر اشهدوا ولا يكون اقراراً ولو كتب بمن قوم
اميين كتاباً وقال اشهدوا علي بما فيه ان عملوا بما فيه حل لهم ان يشهدوا
عليه والا فلا سواء كان الكتاب مختوما او لم يكن وان كتب على

الرساله بان يكتب هذا من فلان من فلان الى فلان من فلان
فان كتب درهم على من قبل فلان حل لهم ان يشهدوا عليه بذلك
المال اذا عملوا بما فيه وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم **و** ان كتب
على وجه الرسالة في تراب او خرقه او نحوها لم يكن ذلك اقراراً
ولا يجزى لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول لهم اشهدوا
علي بهذا المال وكل ما عرف في الاقرار فمؤمر الطلاق والطلاق
كذلك الا في الحدود والقصاص ولو كتب لرجل في صحيفة
لغيره على الف درهم ثم اقر انه كتب وانكر المال او شهد الشهود
على انه كتبه وهو ينكر المال لا يدرى شيء ولو قرأ على رجل صحيفة
بما قال له اشهد عليك بهذا المال له في الصك فقال
نعم كان ذلك اقراراً حل له ان يشهد عليه ولو قال وقد
في كتابي ان فلان من فلان على الف درهم او كتبت بيدي
ان له على ما في يدي درهم الكل باطل **ق** وان لم يقرأ في ديوانه
اذا وجد فيه مكتوباً بخط البائع وجدت في يدي كاري بخط
ان فلان على الف درهم كان اقراراً لان في يدي كاري لا يكتب
الا ما له على الناس وما لغيره من عليه صبيانه عن النسيان وخط
الصراف والسهم رحيمة ولو قال للصديق اكتب لفلان خط
اقرار بالف درهم على يكون اقراراً ويجل للصديق ان يشهد
بهذا المال ولو قال للصديق اكتب له خط بيع هذه الدار بكذا
وكتب للصديق او لم يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال اكتب
لامرأيتي طلاقاً ولو قال للصديق كتاباً اكتب بها طلاقاً يكون
اقراراً بتطبيقه واحدة وهذا للتقاضي ولو قال كتبت بخطي يدي
شهادته فلان وفلان صكاً بالف درهم واليوم ينظر وسام الله وقال
لهم اشهدوا علي بهذا كان اقراراً **ش** اشترى جارية منتقبة فلما
كتشف وجهها قال هي جارية قاذرة لا اشبع وكذا لو اشترى
ثوباً في جواب فلان نسره قال هذه الثوب لا اشبع والاستيعام والاشباع
والاستيفاء والاستيفاء والاستيفاء اقراراً بان لا يدرى
وسواء يدعي لنفسه او لغيره ولو اقامت البينة على انه ساء في حكم
القضاء خرج هو من الخصومة وضع الموكل ايضا من الخصومة ولو كان
المسألة في غير مجلس القضاء خرج هو من الخصومة وضع الموكل وكذا
الاستيفاء اقراراً كذا قبول الوديعة **ح** اقراره المقتدر
من كتاب الاقرار
ش انكر ما لا فقال المدعي انه كتب له خطاً فانكر المدعي عليه ان يكون

خطه فامر ان يكتب فكتب فكن من الخط من مشابهة تدعى ان
كما تهما واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى مما كان هذا خطا وانما كتبه
ولكن ليس على هذا الحال في هذه القول قوله ولا شيء عليه كذا جف

جامع المصطلحات في الفصول العاشر

ولو قال لعل ان قبل الف درهم وكر القدر وري انه يكون اقرارا
بامانة في يد وكر الكرخي انه يكون اقرارا بالدين وجه ما ذكره
الكرخي ان الصلة هي الكفالة قال الله تعالى والملائكة قبيلا
ان كفيلا والكفالة هي الضمان وقال الله تعالى وكفلهما زكريا
على فداءة التحفة اي ضمن القيام بامرهما ووجه ما ذكره
القدر وري ان القبالة تسعمل بمعية الضمان وتسعمل بمعية
الامانة فان محمد ذكر في الاصل انه من قال لاحق له على فداءة
عن الدين ومن قال لاحق له عند فلان او معه يبرأ عن الامانة
ولو قال لاحق له قبل فلان يبرأ عن الدين والامانة جميعا فليكن
القبالة محتملة للضمان والامانة والضمائم لم يوف وجوب
فلما يجب بالاحتمال ولو قال في درهم الف درهم يكون اقرارا
بالشركة في الفصل الاول لانه جعل له طرفا للمقرب وهو الضمان
فيقتضي الخلط وهو معنى الشركة وقال بعضهم ان كان ماله
محصورا يكون اقرارا بالشركة وان لم يكن محصورا يكون اقرارا
بالدين وظاهر اطلاق الكتاب يدل على اقرار بالدين كيف
كان لان كلمة الخط في مثل هذا تسعمل في الوجوب قال النبي
عليه السلام في البرقة ربع العشر وفي حمنه ابل السائمة
وفي المراكاة الخمس ولو قال في ماله الف درهم لا يكون اقرارا
بل يكون هبة لانه ليس فيه ما يدل على الوجوب في الذمة لان الام
امضاف الى اهل الملك للملك والتملك بخير عوض هبة
واذا كان هبة فلا يملكها الا بالقبول والقبول ولو قال في ماله
الف درهم لاحق له فيها فهو اقرار بالدين لا الف التي لاحق له
فيها لا تكون الا الدين اذ لو كانت هبة لكان له فيها حق ولو
قال في حقه الف درهم فهو ودعي لان عندنا لا على الوجوب
في الذمة بل هي حقه حضرة وقرب ولا اختصاص لهذا المعنى بالوجوب
في الذمة فلا يثبت الوجوب الا بدليل زائد وكذلك لو قال فلان
معه او في منزله او في بيته او في حقه وفي الف درهم فذلك كله ودعي
لان هذه الالفاظ لا تدل على قيام البعد على المذكور وذا لا يقتضي
الوجوب في الذمة لانه لم يكن اقرارا بالدين فليكن ذم ودعي

لانها في متعارفات الناس تسعمل في الودائع فعند الاطلاق تصرف
اليها ولو قال عند الف درهم عارية فهو قرض لان عند تسعمل
في الامانات وقد فسره بالعارية وعارية الدارهم والدنانير
يكونه قرضا اذ لا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاكها واعارة مالا
يملك الانتفاع به الا باستهلاكه فيكون قرضا في المتعارفات و
كذلك هذا في كل ما يكال او يوزن لتعذر الانتفاع بها بدون
الاستهلاك فليكن الاقرار باعارة اقرارا بالقرض

من اول اقرار البديع

ولو اقر ان بدار واستثنى بناء هاتفت فلا يستثنى بطل
لان اسم الدار لا يتناول البناء لفظ بل وضع دلالة على العوض
في اللفظ وانما البناء فيها بمنزلة العوض فلم يكن المستثنى
من جنس المستثنى منه فلم يصح الاستثناء وتكون الدار مع البناء
للمقابلة وان لم يكن اسمها عاما لكنه يتناول هذه الاجزاء
بطريق التضمن كمن اقر لغني بخاتم كان له الحلقه والفصل لانه
اسم عام بل هو اسم لمسمى واحد وهو المركب من الحلقه والفق
ولكن يتناول بطريق التضمن وكذا من اقر بسيف فغيره كان له
الفصل والحقق وانما لا قلنا وكذا من اقر بخجلة كان له العدة
والكسوف بخلاف ما اذا استثنى ربع الدار او ثلثها او بيتا
منها لانه يصح الاستثناء لما بينا ان الدار اسم للعوض فيكون
المستثنى من جنس المستثنى منه فيصح ولو قال بدار هاتفت الدار
له والعوض فليكن المستثنى من جنس المستثنى منه فيصح ولو قال
بدار هاتفت الدار له والعوض فلان صح لان اسم البناء لا يتناول
العوض او غير اسم للبقعة

البديع قريبا منه او اقل

هذا الذي ذكرنا حكم الاستثناء اذا ورد على الجملة المملوطة فاما
اذا ورد الاستثناء على الاستثناء فلا يصل فيه ان الاستثناء
الداخل على الاستثناء يكون استثناء من المستثنى لانه المستثنى منه لانه
اقرب المذكور اليه فيصرف الاستثناء الثاني اليه ويجعل الباقي منه
مستثنى من الجملة المملوطة وعلى هذا اذا ولد الاستثناء على الاستثناء
مرة بعد اخرى وان كثر فلا يصل فيه ان يصرف كل استثناء الى ما يليه
لكونه اقرب المذكور اليه فيبدأ من الاستثناء الاخير فيستثنى الباقي
ما يليه ثم ينظر الى الباقي هكذا الى الاستثناء الاول ثم ينظر الى الباقي
منه فيستثنى ذلك على الجملة المملوطة فما بقي منها فهو القدر المقرب بيا

هذه الجملة اذا قال فلان على عشرة دراهم الا ثلثة دراهم الا درهم
 يكون اقرا ثمانية دراهم لانا صرفنا الاستثناء والآخر الى ما يليه
 فبقية درهمي استثنى من العشرة فبقية ثمانية والاصل له درهم
فما خيرا عن جماعة الملائكة قالوا انا ارسلنا الى قوم مجرمين
الا ال لوط انا المنجى منهم اجمعين الامارة قد رنا انها لمن الغابرين
 استثنى ال لوط من اهل قريه لامن المجرمين لان حصته الاستثناء
 من اجنس ال لوط لم يكونوا مجرمين ثم استثنى امرأته من ال
 فبقية في الغابرين ولو قال فلان على عشرة دراهم الا خمسة
 دراهم الا ثلثة دراهم الا درهم يكون اقرا اربعة لانا جعلنا
 الدرهم مستثنى مما يليه وهو ثلثة فبقية درهمين استثنى من خمسة
 فبقية ثلثة استثنى من الجملة المملوطة فبقية سبعة وكذلك اذا قال
 فلان على عشرة دراهم الا سبعة دراهم الا خمسة دراهم الا ثلثة
 الا درهم يكون اقرا ثلثة لاذكرنا من الاصل وهذا اصل
 لا يخط في ايراد الاستثناء على الاستثناء وان كان هذا اذا كان
 الاستثناء متصلا بالجملة المذكورة واما اذا كان منفصلا عنها
 بان قال فلان على عشرة دراهم وسكت ثم قال الا درهم لا يصح
 الاستثناء عند عامة العلماء وعامة الصحابة رضوان الله عليهم
 الاماروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه انه يصح وبه
 اخذ بعض الناس من اقرار

ابدية اليع من اوله

ولو قال اشتريت من فلان عبدا ماله الف درهم لكن لم اقبضه بصدقة
 وصل او فصل لان الشراء قد يتصل به القبض وقد لا يتصل
 فكان قوله لم اقبض بيانا محصيا فيصح متصلا ومنفصلا ولو قال
 اقرضني فلان الف درهم وقال لم اقبض انما طلبت اقرضني فافض
 ولم اقبض اني وصل بصدقة وان فصل لا يصدق وهذا الحق
 والقاس ان بصدقة وصل او فصل وجاء القاس ان المقرة
 مقرة القرض وهو اسم للعقد لا للمضى فلا يكون الاقرار به اقرا
 بالمضى كما لا يكون الاقرار بالبيع اقرارا بالمضى وجاء القاس
 ان تمام القرض بالقض كما ان تمام الاجاب بالقبول فكان الاقرار
 به اقرارا بالمضى ظاهر لكن يحتمل لا تفصلا في الحكم وفي قوله لم اقبض
 بيانا مغيا فلا يصح الا بسلط الوصل كما استثنى الاستثناء
 وكذلك لو قال اعطيتني الف درهم او اودعني او اخطيتني او
 سلمت الي وقال لم اقبض لا يصدق ان فصل وان وصل

لصدوق لان الاعطاء والايداع والاستلاف يستدعي القبض
 حصته خصوصا عند الاضافة فلا يصح مفصلا لكن يحتمل العدم
 في الجملة فيصح متصلا ولو قال لعتني دارك او اخرجني او اعزني
 او وصيتني او تصدقت علي وقال لم اقبض بصدقة وصل
 ام فصل اما البيع والايمان والايمان فطاهر لان القبض
 ليس بشرط لصحة هذه التصرفات فلا يكون الاقرار بها اقرا
 بالقبض واما الهبة والصدقة فلان الهبة اسم للركن وهو
 التمليك وكذلك الصدقة وانما القبض فيها بشرط الحكم ولخذا
 لو صلت لا يرب ولا يتصدق ففعل ولم يقبض الموهوب له
 او المتصدق عليه حنث ولو قال لعتني الف درهم او
 دفعت الي الف درهم وقال لم اقبض اني فصل لا يصدق
 بالاجماع وان وصل لا يصدق عند ابي يوسف وعند محمد
 لصدوق وجاء قول محمد ان النقد والدفع يعقضي الصفقة
 حصته بمنزلة الاداء والتسلم والاعطاء والسلام ويحتمل
 الانفصال في الجملة فيصح بشرط الوصل كما في هذه الاشياء وجاء
قول ابي يوسف رحمه الله ان العوض لو ازم هذين العقدين
اخذ النقد والدفع خصوصا عند صريح الاضافة والاقرار
بأحد المتنازعين اقرار بالاضرفقوله لم اقبض يكون رجوعا
عما اقر به فلا يصح وعلى هذا اذا قال ليصل اخذت منك الف درهم
 ودعته فملكك عند فقهاء الرجل لابل اخذتها غصبا لا يصدق
 فيه المقر والعول قول المقر له مع يمينه والمقرض من ولو قال
 المقر لابل او ضمتك فالعول قول المقر مع يمينه وجاء القاس
 ان اخذ مال الغير سبب لوجوب الضمان في الاصل لقول النبي
 عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترد وفي الاقرار بالاضرفقوله
 بسبب الوجوب للعدا لا اذن يكون دعورا للبراءة عن الضمان و
 صاحبه ينكر وفي العول قوله مع يمينه بخلاف قوله او ضمتك لان
 اقراره بالعرض اقرار بالاطمئنان لا اذن فتصا دقا على ان الاخذ
 كان بالاذن والاخذ بالاذن لا يكون سببا لوجوب الضمان
 في الاصل وفي دعور الاقرار دعورا لاخذ بجبهة الضمان فلا يصدق
 الا بيمينه ولو قال اودعني الف درهم او دفعت الي الف درهم
 ودعته او اعطيتني الف درهم ودعته فملكك عند فقهاء
 المقر لابل غصبا منه فان العول قول المقر مع يمينه لانه
 ما اقر بسبب وجوب الضمان اذا المقر هو الايداع والعطية

وانما ليس من اسباب الضمان ولو قال لا يخرجني ثوبك او دانتك
فملكك عندئذ وقال المقلد لابل غصبتهما مني نظري في ذلك ان
هكك قبل اللبس او الركوب فلا ضمان عليه لان المعرفة الاعلى
وانما ليست بسبب لوجوب الضمان وان هكك بعد الركوب
واللبس فعليه الضمان لان لبس ثوب الغير وركوبه اية الغير
سبب لوجوب الضمان في الاصل فكان دعوى الاذن
دعوى البراءة عن الضمان فلا يثبت الاجحى وكذلك اذا قال
دعوت الى الف درهم مضاربة فملكك عندئذ فقال المقلد
لا بل غصبتهما مني ان هكك قبل البصر فلا ضمان عليه
وكذا هكك بعده يعين لما قلنا في الاعارة ولو اقر بالف درهم
موجبة بان قال لفلان علي عشرة دراهم الى شهر وقال المقلد
لا بل هي حالة قال المقلد قول المقلد لان هذا اقرار على نفسه ودعوى
الاجل على الغير فواره مقبول ولا تقبل دعواه الاجحى
فيختلف المقلد على الاجل لانه منكر للاجل والقول قول المنكر
مع اليقين وهذه بخلاف ما اذا اقر وقال كفلت لفلان بعشرة
درهم الى شهر وقال المقلد لا بل كفلتها حالة ان القول قول
المقرعنه اية حنفية ومحمد لان هناك الظاهر شاهد للمقلد
الكفالة يكون موجبة عادة بخلاف الدرس والحد اعلم
وعلى هذا اذا اقر انه اقتضى من فلان الف درهم كانت له عليه و
انكر المقلد ان يكون له عليه شيء وقال هو مالي قبضته مني قال قول
توله مع يمينه ويؤمر بالرد اليه لان الاقرار بالافتضاء اقرار
بالقبض والقبض سبب لوجوب الضمان في الاصل بالتصور
فكان الاقرار بالقبض اقرار بوجود سبب وجوب الضمان منه
فموجب دعواه القصاص بحجة الافتضاء مدعى براءة غيره الضمان
وصاحب ينكر فتكون القول قوله مع يمينه وكذلك اذا اقر بقبضه
الف درهم كانت عليه ودعوى فأنكر المقلد قال قول المقلد لفلان
قلنا ولو قال لفلان كنت فلان بيمينه مدعى ان ثوبك غصبته
اي حنفية ومحمد اية لو سفت ومحمد القول قول اليمين مع يمينه والاف
اعونه وابتغى ثم اخذتها منه وقال صاحبها هي لي فمؤعلى هذا الاختلاف
وجه قولهما ان قوله اسكنه اريتم اخبرته ودعوت دابترى اخذتها
منه اقرار منه باليد لهما ثم الاخذ منها فمؤمر بالرد عليها لقول
النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترد ولهذا لو اعان
سكن له اقرعهم المقلد اعارة هامة لم يصل قوله فكذا اذا اقر وجه
قول اية حنفية ان المقر ليس هو اليد المطلقة بل اليد بحجة الاجارة

والسكنى وهذا لان اليد لهما ما عرفت الا باقرار فثبتت على الوجه
الذي اقر به فراجع في بيان كيفية اليد اليه ولو اقر فقال ان فلان اخذ
خاطم قبضتي بدرهم وقبضت منه القبطى ودعى اخذها اذ لم
فمؤعلى هذا الاختلاف الذي ذكرنا ولو قال خاطط لي هذا القبطى
ولم يصل قبضته منه لم يؤمر بالرد اليه بالاجماع لانه اذا لم يصل قبضته
منه لم يوجد منه الاقرار باليد للحط بجواز انه خاطط في يمينه فلم يثبت
عليه فلا يجبر على الرد هذا اذا لم يكن الدار والثوب معروفين
فكان معروفا للمقر والقول قوله بالاجماع لانه اذا لم يكن معروفا
كان قول صاحبها هو لي منه ودعوى التملك فلا يسمع منه الا بيمينه
منه اقرار البديع في فصل واما الذي

يدخل على وصف المقر

واما الذي يدخل على قدر المقر فهو ان يكون المقر مجهول القدر
وانه في الاصل لا يكون من احد وجهين اما ان يذكر عددا واحدا
واما ان يجمع بين عددين فالاول نحو ان يقول لفلان علي درهم
او دينار لا يصدق في اقل من ثلثه لان الثلثة اقل الجمع الصحيح
ففي ثمانية اربعين وفي الزيادة عليها شك وحكم الاقرار لا يلزم
بالشك ولو قال لفلان علي درهم او دينار يلزمه درهم تمام
او دينار كامل لان التصغير لا يذكركم بصغره كالحجم وقد يذكركم
كالحقار الدرهم واستقلاله وقد يذكركم لضعفان الوزن
فلا يفتقر الى الوزن بالشك وروى عن ابي يوسف فتم قال
لفلان علي شيء من دراهم وشيء من الدراهم ان عليه ثلثا درهم
لان اجل الشيء وشيء درهم ارايتم الذي هو الدرهم كما في قوله
ههنا فاجتنبوا المرض من الاوثان اي المرض من الله هو الاوثان
ولو قال لفلان علي درهم مضاعفة لا يصدق في اقل من
سنة لان اقل الجمع الصحيح للدرهم ثلثه واقل التصغير منه
واحد فاذا مضاعفنا ثلثه مرة تصير سنة ولو قال لفلان علي
دراهم مضاعف مضاعفة لا يصدق في اقل من ثمانية عشر سنة
لما بينا ان الدرهم المضاعف سنة واقل مضاعف الثلثة ثلاث
مئات فذلك ثمانية عشر ولو قال لفلان علي عشرة دراهم و
اضعافها مضاعفة لا يصدق في اقل من ثمانين سنة وذكره
دراهم وضعف عليها اضعافها مضاعفة واقل مضاعف عشرة
ثلثون فذلك اربعون واقل تضاعف الاربعة عشرة مرة
فذلك ثمانون وروى عن محمد فبينه قال لفلان علي غير الف

ان عليه الفين ولو قال الفين عليه اربعة الاف لان غيرهما اسماء الاضافه
فمقتضى ما يغلب الاستحالة متغايرة الشيء نفسه فاصحى الفان يقال لالف الذر
عليه وصار مضافا لعلان على عهد الف اربعة الاف الفان اخرها ان اقرار
بالفان وكذا هذا الاعتبار في قوله عن الفين ويجعل ان يكون قوله غير الف
او مثل الف لان المفارقة من لوازم المماثلة كاستحالة كون الشيء مماثل لنفسه
ولذلك اقبل في هذا جاز ان كل واحد منهما يمتد من صاحبه ويدمره
والكثرة من اثنين على الف كناية فصحت الكناية عن المماثلة بالمغايرة
فان قال لعلان على غير الف في ذلك مثل الف ومثل لالف الف
متبدي في ان اقرارا بالفان وكذا هذا الاعتبار في قوله عن الفين ولو كان
على زحاه الف او عظم الف او حل الف فعليه حسنه وشبه لان هذه
عبارات عن كثر هذا القدر في العرف وكذا اذا قال في رتب من الف لان
حسنة وشبه اقرب الى الف من حسنه ولو قال لعلان على درهم
كثيره يصعد في اقل من عشرة دراهم عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
ومحمد لا يصعد في اقل من عشرين من اقرار البديع

في فصل واما الذي يدخل على وصف المقر
القليل من اسماء الاضافه فمقتضى ان يكون ما يقابل اكثر منه لكونه هو بالاضافة
اليه قليلا وان استثنى القليل من الف فلا بد وان يكون المستثنى منه اكثر
من المستثنى وهو الاكثر من نصف الف وكذا قال بعض اهل التاويل
في قوله تعالى المزمل من الليل الا قليلا ان استثنى القليل من الليل
فقطاهم الليل فمقتضى الامر بقضاء اكثر الليل والقول في مقدار الزيادة
على نصف الف قوله لان المحل في قدر الزيادة وان السان الله وكذا
اذا قال الاشياء لان الاشياء لمعطية لا يستعمل الا في القليل هذا اذا
كان المستثنى من جملته مستثنى منه فانه كان مستثلا فحينئذ لم يكن
المستثنى مما لا يمتدني في الذم مطلقا كالنوب لا يصح الاستثناء
وعليه جميع ما اقره عندنا ان قال على عشرة دراهم الا ثوبا ومحمد السافعي
يصح ويلزم قدر قيمة النوب وان كان المستثنى مما يمتدني في الذم مطلقا
من المكمل والموزون والعدد والمقارب بان قال لعلان على عشرة دراهم
الا ثوبا ومحمد السافعي ولان الا عشرة دراهم او دينار الا مائة جواز يصح
الاستثناء عند ابي حنيفة وابي يوسف ويطلق مما اقره قدر قيمة المستثنى
وعند محمد وزفر لا يصح الاستثناء اصلا من اقرار

البديع قريب من اوله
ولو قال دفع الى صديق الف درهم لغيره او الى كل واحد منهما انما له فقي
للدفع كانه اقرار بدفع فلان قد صح نصار واجب الرد عليه وهذا يستلزم

صحة اقرار الثاني في حق الاول كمن يصح في حق الثاني ولو قال هذا اقرار
لعلانه ودفعها الى فلان فقي للمقر له بالملك ولا يكون للدفع شيء فان ادعى
الثاني ضمنه له الف اخر لا يبين ان الاقرار بهما الاول موجب الرد عليه
وهذا يمنع صحة اقرار الثاني في حق الاول لكنه يصح في حق الثاني
ثم ان دفعه الى الاول بغير قضاء القاضي يضمنه وان دفعه لقضاء
القاضي فكذلك عند محمد وعند ابي يوسف لا يضمنه وان كانا يضمن
عليه كما ذكرنا ولو قال صديق الف لعلان ارسل بها الى فلان فانه
يرد على الذي اقر انما ملكه وهذا قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف
لما قلنا ولا يصح اقرار الثاني في عند ابي حنيفة وفي الوحيين بين
العين والدين بان قال لعلان على الف درهم قبضتها من فلان فادعى
كل واحد منهما ان عليه لكل واحد منهما ان ووجه الفرق ان الموصوف
لا اوصاف الف في الذم فيلزم ذلك باقرار له ولزمه ايضا خرج
لعلان باقراره لقبضها منه ان يعرض بيب وجوب الضمان فلزمه ان
وهو بالمقر به عين ما راها فصح اقراره بها الاول ولم يصح الثاني
وذكر قول ابي يوسف في الاصل في موضعين احدهما ان لا ضمان عليه
لثاني في حال لانهما بالرسالة بالوصول الى المقر وفي الاخر ان دفع
بغير قضاء القاضي يضمن بديع

من اقرار
ولو قال لعلان على الف درهم ودية فرضا او مضاربة فرضا او بضم
فرضا او قال بينا معي ففرضا فربما اقرار بالدين لان الجمع بين القليل
في محنتها ممكن كجواز ان يكون امانة في الابداء ثم يصير مضمونا في
الانتها ثم يصير مضمونا في الانتها او الضمان قد يطرأ على الامانة
كالوعدة المستعجلة وكذا سواها كان وصلا وفصل لان الات
في الاقرار على نفسه غير متمم بديع

في اقرار قريب من اوله
التعليق بمشقة الله تعالى متصلا باللفظ بان قال لعلان على الف درهم
ان ساء الله تعالى يمنع صحة الاقرار اصلا لان تعلوق مشقة الله تعالى
بكونه لالف في الذم اهر لا يعرف فان شاء كان وان لم يشأ لم يكن
فلا يصح الاقرار مع الاحتمال ولا في الاقرار اخبار غير كائن والكائن
لا يحتمل التعلوق بكونه بالمشقة فان القائل لوقال انا فاعداك شيء
الله تعالى يخرج ولهذا ابطنا القول بالاستثناء في الايمان
بديع من كتاب الاقرار قريبا من اوله
الاقرار بالزوجه ليس عليه حمل نسب العين على غير كونه لانه الرضا

ثم ان بعد التصديق في حال صحة المقر خارج بلا خلاف وان وجد بعد ذلك
فان كان الاقرار من الزوج يصح لصديق المرأة سواء كان في حال
حياته او بعد وفاته بالاجماع وان كان من المرأة فنصدها الزوج
بعد وفاتها لا يصح عندنا في حصة ويصح عندهما والاقرار بالولد لاهل
من التصديق اذا كان في يد نفسه وسواء كان في حال حياته او بعد

المسألة بدائع في فصل

واما الاقرار بالنسب من قبل الاولاد

او بالطلاق على الف درهم ولم يذكر الوزن يلزمه الف درهم وزنا
لاعد والان الدرهم في الاصل موزونة الا اذا كان الاقرار في
بلد دراهم بعد فيه فينصرف الى العدد المتعارف وكذلك اذا ذكر
العدويات بان قال لفلان على الف درهم عدوا يلزمه الف وزنا
ويعلق ذكر العدد ويعلق على ما تعارف اهل البلد من الوزن وهو في
وبارنا وخراسان والعراق وزنه سبعة وهو الذي يكون كل عشرة
منها سبعة مثاقيل فان كان الاقرار في هذه البلاد يلزمه بهذا الوزن
ورن كان الاقرار في بلد يتعاملون فيه بدرهم وزنه ينقص عن وزن
سبعة مثاقيل يقع اقراره على ذلك الوزن لانصراف الكلام الى
المتعارف حتى لو ادعى وزنا اقل من وزن بلد لا يصح لانه يكون حرجا
ولو كان في البلد اوزان مختلفة ليجوز فيه الغالب كما في لغة البلد فان
استوت يجزى على اقل الاوزان لان الاقل متيقن به والزيادة مشكوك
فيها والدجوب في الذمة او لم يكن او لم يكن فتمت وقع الشك في ثبوت
فلا يثبت مع الشك ولو سمي زيادة على وزنه البلد او النقص منه بان
قال لفلان على الف درهم وزنه خمسة ان كان موصولا يقبل والا فلا
لان اسم الدرهم كجمله بخلاف الظاهر فاحتمل البيان الموصول
ولا يصح اذا فصل لانصراف الاقحام بحسب الاطلاق الى وزن البلد
ففي الاخبار عن غيره رجوعا فلا يصح

البدائع في فصل واما الذي يدخل في وصف الموت

الاقرار بعد وجوده بمطل شئيين احدهما كذب المقر في احد فرعي
الاقرار او طوا الاقرار بحقوق العباد ولان اقرار المقر دليل لزوم المقر
وكذب المقر دليل عدم اللزوم والفرع لم يوف بثبوت فلا يثبت
مع الشك والثاني رجوع المقر عن اقراره فاحتمل الرجوع في احد
نوعي الاقرار وهو الاقرار بحقوق الله تعالى فلا يصح الزمان لانه
يحتمل ان يكون صادقا في الالهة فيكون كاذبا في الاقرار ضرورة فيوثق
شبهة في جوب احده وسواء رجع قبل القضاء او بعده قبل تمام احده

بحمدو

او الرجوع قبل الموت وكذا كسر الرجوع عن الاقرار بالسرقة والشرب لان
احدهما واجب بهما حق الله تعالى خالصا فيصح الرجوع عن الاقرار بهما
الا ان في السرقة يصح الرجوع في حق القطع لا في حق المال لا القطع
حق الله تعالى على اخلوه فيصح الرجوع عنه فاما المال فحق العبد فليصح
الرجوع فيه واما حد القذف فلا يصح الرجوع عن الاقرار فيه لان العبد
حقا فيه فيكون منه في الرجوع فلا يصح كما رجوع عن سائر الحقوق
المتخصصة للعباد وكذا كسر الرجوع عن الاقرار بالقضاء لان
خالص حق العبد فلا يصح الرجوع

البدائع في فصل واما بيان ما يبطل الاقرار

واما الاقرار بالعين والدين فشرط صحته الفراغ عن تعلق حق الغيب
فاذا كان مشغولا كحق الغيب لم يصح لان حق الغيب معصوم محتسب فلا يجوز
البيان من غير رضاه فلا بد من معرفة وقت التعلق ومحل التعلق واما
وقت التعلق واما وقت التعلق فهو وقت مرض الموت في يوم المدونة
صحتها فالدين في ذمته فاذا مرض الموت يتعلق به كحق اربيعين فيها
ويجوز فيه الذمة اليها الا انه لا يوف كونه المرض مرض الموت الا بالموثوق
فاذا انفصل في الموت تبين ان المرض مرض الموت من وقت وجوده
فتبين ان التعلق يثبت من ذلك الوقت واما علم

بدائع في فصل واما حق العبد من قبل الاولاد

ومحل تعلق الحق هو المال لان الدين يقضي من المال فتعلق حق الغوا
بكل ماله ولو مال من العين والدين ودية المديون وارثي اكنانيات
الواجبة له باجماع عليه خطأ او عدا لان كل ذلك مال ولا يتعلق بالقضاء
في النفس وما وراثته لا يصح عقوبهم لا ليس مال ولا يعلق بعض
الورثة عن القصاص حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يتعلق حق الزوا
به ونفسي منه ويونهم لانه بدل النفس المقتولة في حق قصاصه الى
ديونه كسائر امواله المتركة كذلك المديون او كانت امواله يتعلق

حق الغوا وبمجهها ويقسم بينهم بالخصص لان المهر مال

بدائع في فصل واما بيان محل تعلق الحق

من كتاب الاقرار

اقر بدينه او غيره ثم قال كذبت كاذبا في اقراره حلف المقر انه اقر
لم يكن كاذبا فيه ولست بمبطل في دعواه عليه عندنا يوسف
وهو استحسان

درر قبيل كتاب

التخالف من كتاب الدعوى

ن ولو مال لفلان على عشرة دراهم ودرهم اثنتا عشرة والله تعالى

كان الاستثناء راجعاً الى الدرع الواحد لا الى المال كله خاتمة
المفتين في الاستثناء لا اقرار
 وفي اقرار الاصل في باب الاستثناء لعليق الاقرار بالشرط باطل
 باق قال لقمان على الف درهم ان امطرت السماء او ان هبت الريح
 ولو قال له على الف ان مرت لرمته الف عاشل ومات
خلاصة في الفصل الخامس من كتاب البيع
 طلب الصلح والابرا من الدعوى لا يكون اقراراً وطالب الصلح
 والابرا من المال يكون اقراراً بزارية في
الاستثناء من كتاب الاقرار
الاصل في ان الاقرار للملص لا يصح وبالمجمل لا يصح ولو مر بالبيان
عنايه من كتاب الاقرار وسام اول
الاقرار بجمع ولو سكت المقلد ولو رد يرد ابراً ولو لم يرد فسكت
ببراً ولو رد يرد
في الرابع والثلاثين
التصديق اقرار الا في الحدود استباحه من كتاب
القضاء قريب من اخرها
الاصل فيه انه اذا اقر بعين لاثان ثم ادعاه لم يصح ولو قال
هذا العين ليس لي ثم ادعاه يصح لانه لا يتعلق به حق اخر
عنايه في الفصل الثالث من كتاب الاقرار
قال اعطى الف الزعلك فقال اصبر لا يكون اقراراً وكذا
لو قال سوف تاخذها بزارية في الاول
من كتاب الاقرار
اقر بعين لا يملكه رجل صح فاذا ملكه امر بالتسليم اليه بزارية
فبطل الاقرار
ولو قال لقمان على الف درهم فيما اعلم او فيما علم فزعم باطل عند
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو قال الدين الذي علي فلان
فلان او اللودعية التي لي عند فلان فزعم باطل ولو اقر له وحق
القبض للمقو لكن لو سلم الى المقول برر فصل في
من كتاب الاقرار
رجل قال لا خرافة دفعت لك كذا درهم فقال المدعي عليه يا
سبب دفعت يكون اقراراً بالدفع لانه صريح وسأل عن السبب
فصل في الكفر في من كتاب الاقرار
رجل ادعى على اخيه لا فقال قبيضة لكنه ملكه امر بالرد اليه

فصل في الكفر في من كتاب الاقرار
 رجل ادعى على اخيه لا فقال قبيضة لكنه ملكه امر بالرد اليه
 عليه ما مضى بغير حق لا يكون اقراراً ولو قال دفعت الي اخيك
 يا كذا اقراراً وعليه اثبات الامر فصل في الكفر في
من كتاب الاقرار
 رجل ادعى على رجل الف فقال المدعي عليه قد اعطيتك دعواك
 لم يكن اقراراً وكذا لو قال المدعي عليه اخرجني دعواك شهراً
 او قال اخي الذي ارجعت ولم يكن اقراراً ولو قال اخرجني
 دعواك ختية يقدم ماله فاعطيتك دعواك فليس باقرار رجل قال لا خ
 عليك الف درهم فقال لا اعطيتكها لا يكون اقراراً ولو قال
 لى عليك الف درهم فقال المدعي عليه اخرجني هذا الف يكون
 يكون اقراراً ولو قال لغيره لى عليك الف درهم فقال المدعي عليه
 لك على الف درهم ما بعدك من ذلك عذ محمد انه مال لا يلزمه
 مال لان اخر كلامه ما بعدك دليل على انه لم يرد به التصديق
 قيل له لو قال ما بعدك من الثياب قال هذا يلزمه لانه لم يصف
 ذلك الى الف رجل قال لغيره ارضيتك مائة درهم فقال
 لا اعود بها او لا اعود بعد ذلك فزعموا اقراراً ولو قال انك
 من احد قبلك او قال ما استفضت من احد بعدك لم يكن
 اقراراً فاصل في من كتاب الاقرار
 رجل اشترى داراً من شخص وانكر المشتري الشراء او اقر ان
 الدار لابنه الصغير ولا بد له للشفع فانه لا يمين على المشتري
 لانه قد لزمه الاقرار لانه فلا يجوز اقراره لغيره بعد ذلك وهكذا
 ذكر في لكن وصح المسلم في يدى الملك المطلق وفزع فقال
ان قال المدعي الحاكم ان هذا قد استملكه دار بقران ابنا لابنه
فان يرد ان اضمنه قيمته فاستخلفه حتى لو سئل عن البعير اخذ
بقية الدار يخلفه على قول من يرخصه الدار والمعاذ وكليفه
على قول ابن حنيفة واجه يوسف قلت يجب ان يستخلف على
قول الكل لان الدار عند من اضمنه بالاستملاك ولا يجوز ان يضمن
بالغصب على ما اخبره قبل هذا فيستخلف هذا اجماعاً وهكذا
ذكر شمس المائمه اكلوا في اجارات الجبل شرح الغصب
انها تضمنه بالجود في قولهم قال استأدنا رضى الله عنه الفتوى على
ما ذكره ولكن في محفوظ في انهم اجمعوا ان الدار تضمنه

الباطل يعني انما يشهد بها لغيره وقصته بشهادته ثم رجع عن شهادته
 انما يجوز دفعه رواية الحسن بضمه وفي ظاهر الرواية عنهما لا يضمن
 وبالبيع والشراء هل يضمن فيه اختلاف المبيع والاصح انه لا يضمن
 والاقراء بها لانه الصغير بمنزلة البيع ولو مال المدعي عليه الداء
 لابن له كبر غائب او رجل اجنبي غاب لم تدفع عنه الياس
 بهذا الا ان يقيم البيعة ان فلانا الغائب دفعها اليه في شخصه
 بينهما والقول بين الاقراء للصغير ومن الاقراء للغائب ان
 الاقراء للصغير لا يوقف على تصديق الصغير فوقع المالك الصغير
 بنفسه الاقراء فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يقيد بالتخلف
 اما الاقراء للغائب فيوقف على تصديق الغائب الغالب الا ان
 انه لا اقرار للصغير بعين ثم اقرارها لآخر لا يصح الثاني ولا اقرارها
 الغائب ثم لا اقرار لغيره الثاني والقول ما ذكرنا وسواء كان
 لصغير هو ابنه او لصغير هو ابن غيره لا قطعي
 في الفصل الثالث عشر من كتاب القضاء في
 القرض ما يحق بالبيع ومن الناس من قال القرض ما يحق بالبيعة فانه
 لا يحقق الا بتكليم المالك والقبض وانه فعل والقبض بحكم القرض
 موجب ضمان المثل كالتصديب واكراه بالبيع اصح لان البيع
 والقرض كلان كله لشبوه حكم القرض له اقرضتك لا بتكليم
 المالك لانه تسليم المالك بدونه هذا القول يكون ايداعا وقولا اقرضتك
 صيغة الاقراء والانشاء فيه واحد وقد تحقق التسليم والقبض
 لقوله اقرضتك بان كان بين يدية او ودعية تجيز
 اجماع الكعبة للحصيرة في باب من الاقراء
 الذي يختلف منه المنطوق من كتاب الاقراء
 اقراره اقتضى منه فلان القائل له عليه فقال لم يكن لك عليه شيء
 يضمنه المقر بعد ما حلف المقر له على انه لم يكن عليه شيء
 هذا في رواية في الاول من كتاب الاقراء
 ان وكذا القرض على هذا اذا اقراره اقتضى منه فلان القرض
 كانت له عليه وقبضها فقال فلان اخذت منه هذا المال ولم يكن
 له عليه شيء فالمقرض من بعد ما حلف المقر له انه لم يكن عليه شيء
 خزائن المفسرين في كتاب الاقراء
 من كتاب الاقراء
 فان قيل يشكل على هذا ما ذكره في اجماع الصغير رجل اشترى منه
 ثم اشترى النصف الباقي ثم وجد به عيبا فخاصمه في النصف الاول

فانكر البائع وتخل عن البيعة فرد عليه ثم خاصمه في النصف الباقي
 فانكر لم يلزمه وبشكك عليه ولو جعل النكول اقرارا للزعة النصف
 الاخر بنكوله في المرة الاولى كما لو اقر في تلك المرة فثبت ان النكول
 ليس باقرار في نفسه ولكن يجعل مقام الاقرار لوجوب قطع الخصم
 بالاقراء او باليمين وانما يلزمه القطع بقدر الحاجة معقول النكول
 مقام الاقرار بقدر الحاجة على الخصوص لا لغيره الا ان لا يصح
 الا في مجلس القضاء لانه يثبت بحسب حاجة القاضي اليه واما
 الاقراء فيجوز لا لوجوب قطع الخصم عليه حتى لو اقر في غير مجلس
 القضا او قبل المدعى وادان كما ان كذلك يجعل النكول قمارا
 الوجوب كما انه في غير مجلس القضاء ما ثبت حلا الخصم نفسه
 فان قيل الوكيل بالبيع اذا ادعى عليه غيب في المبيع
 واستخلف فينكل فانه يلزم الموكل ولو جعل اقرارا للزم الوكيل
 قلنا انه وان كان كالاقرار فهو امر لزمه لبيع بغيره لا لغيره
 له والموكل ادخله فيه وعليه ان يجزيه منه كما لو استخف المبيع
 بعد الهلاك فان الوكيل يضمن ويرجع به على الموكل فاما اذا اقر
 فهو شيء لزمه باختيار الاقراء فانه كان ينقص عنه الدعوى
 بالسكوت والنكول كما اذا ثبت الاستحقاق باقراره يلزمه القضا
 ولا يرجع به فان قيل يشكل على ما قاله مسئلة ذكرها في المبطل
 وهي ان الرجل اذا قال لغيره كفت لك بما يقر لك به فلان قاذ
 المكفول له على فلان ما لا فانكر فحلفت وتخل فقصني الله بنكوله
 لا يضمني بالمال على الكفيل ولو كان النكول اقرارا للقضي به قلنا
 انها لقول ان النكول يلزم الاقراء وليس باقرار ولهذا لا
 المدعي بنفسه النكول بخلاف الاقراء حيث يثبت المدعي بنفسه
 الاقراء كذا في الاسرار والفوائد الظاهرة وكان اقرارا او
 بدلا عنه لفتح الدال المصلحة اي وكان النكول اقرارا او حلفا
 عن الاقراء حبان ان يكون هذا التردد لدفع بعض هذه
 الشبهات التي ترد عليها في القول بالاقرار تجيز
 الدعوى في باب البيعة عند شرح قوله ولا
 يستخلف عنه في النكاح
 ولو قيل هل عليك فلان كذا فادعي براسه نعم لا يكون اقرارا لانه
 الاشارة من الاخرى فانه مقام الكلام لا من غيره من اقرار
 الحان قريبا الى اوله
 ولو مال اقرضته ثوبك فملك عند ادائه اقرضته اياك فملك

وقال المقلد لابل غصبتها منه فانه ينظر ان هلكت قبل اللبس او
قبل الركوب فلا ضمان عليه لانه لم يصف الفعل له نفسه ولم يوص
منه جنباية وان وجد منه اللبس او الركوب ضمن لانه قد وجد
منه اجنبية فلا يبرأ منه الضمان الا باذن صاحبه وكذا كذا اذا قال
وفعت الى الف درهم مضاربة فهاكك عند ر وقال المقلد لابل
غصبتها منه فانه ينظر ان هلكت قبل التصرف فلا ضمان عليه
وان هلكت بعد التصرف ضمن من شرح الطحاوي

عليه الاسبيعي في كتاب الاقرار
رجل قال اقتضيت من فلان مائة كانت له عليه او قال كانت ٢٠
وريجع عنده فقبضتها وقال فلان لابل هم ماله ولم يكن لك
كان القول لفلان بعد ان يحلف انه ما او دعه او لم يكن عليه
ما ضمن في كتاب الاقرار في فصل فيما يكون اقرارا

باب في اقرار الصغير والمجنون والمأذون والمحجور
كما اذا قال البالغ العاقل طلق امرأتي وانا صبي او بعت دارتي
وانا صبي او قال طلق امرأتي وانا مجنون وقد كان جنونا معروفا
كان القول بوله هذه اية في جنسية

المملوك من كتاب الجنابات
وفي القنا ورصبي باع او اشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك اني
بالغ ابي قال انا بالغ في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لا يلتفت
الى مجوده ووقت اثني عشر سنة خلاصة

الفصل الحادي عشر من كتاب البيوع
صبي او ابليس او غيب وواسم الوصي ان كان مراهما صح اقراره
ويجوز قسمته ولو قال بعد ذلك لم اكن بالغ لا يقبل قوله و
ان لم يكن مراهما بان كان مثله لا يجتزم عادة لا يصح اقراره
ولا يجوز قسمته فقبل اثني عشر سنة لا يصح اقراره بابلوع البتة
وبعد ايضا لا يصح اقراره لاحالة وانما لا يصح اقراره اذا لم يكن
بحال لا يجتزم مثله عادة في جنابات

في الاقرار قبيل الحي القسمة
واقرار العبد المأذون بالديون والمخصوب واستهلاك الوديع
والعوارض والجنابات في الاموال جائز ولو اخذ به حالا واقراره
بالكفالة باهال لا يصح ولو اقر بالجنابة الموصية للدفع او الفداء لم يصح
ولو اقر بمعامرة وصدة فبها اخذ به بعد اكره ولو اقر باقتضا ضر
امة بالاصح لا يصح الا بتصد لوج المولى والعبد المحجور لو اخذ

بالحالة دون امواله الا فيما يرجع الى نفسه كالقتصاص وحد الزنا
وحصد الشرب وحد القدح فانه يصح اقراره فيها وحصة المولى
شروط عندهما وعند ابي يوسف ليست بشروط ولو استهلك مالا
لو اخذ به في احوال واقراره بجنابة لوجب الدفع او الفداء لا يصح
واقرار المحجور بالدين والغصب وعن مال لا يصح

فصل المكر في المأذون
ولو اقر المأذون بعد اكره بدين او بعين لرجل جاز بقدر ما في يده
بدونه الزيادة ولو اقر في مرضه بدين جاز الا ان ثابت في
الصحة والكره ثبتت بالبيينة او بمعاينة السبب او له في فضل
منه ذلك صرف الى ما اقر به في مرضه وتوكيل العبد المأذون
بالخصومة له وعليه جائز مثل اكره ويجوز ان يكون للغير بالبيع
والشراء فصل المكر في المأذون

فصل في اقرار المريض
ولو قال المريض مرض الموت لاهوت لي على فلان الوارث لم تسمع الا اذا
عليه وارث اخر وهو اجملة في ابراء المريض وارثه في مرض موته
بخلاف ما اذا قال ابراء فلان فانه يتوقف في حيل احوال القديسي
وعلى هذا لو اقر المريض بذلك لا ينجح لام تسمع الدخول عليه بشئ
من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كما في الميراثية وعلى
هذا يقع كثير ان البنت في مرض موتها تقربان الامتعة الفلانة
فكبايتها لاهوت لها فيها وقد اجهت فيها مزارا بالصحة ولا تسمع
وعجز زوجها فيها مستندا لما في التمار خاتمة في باب اقرار المريض
الى العيون اشباه في كتاب الاقرار

وجامعة على الاصل في النكاح وغيرها لو اقر لوارث ثم مات فقال
المقلد اقر في الصحة وقالت الورثة اقر في مرضه والقول بول الورثة
والبيينة بينة المقلد وان لم يقيم البيينة واراد استخلا فم قل ذلك بشر
ومما فحمة على ذلك الاصل فلو سلم لومات مسلم وكنت نصرانية
فمات مسلمة بعد موته فقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة
اسلمت بعده والقول لهما كما ذكره النزيل في مسائله

اشباه في فاعله الاصل اضافة الحادث
الى اقرب او قات في الفن الاول

اختلف في كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض والقول
لمن ادعى انه في المرض او في كونه في الصغير وابلوغ بالقول
لمن في الصغير كذا في اقرار البزازية اشباه في كتاب الاقرار

اقرحات ثم قال ورثة انه اقر كما ذاب فلم يحجز اقراره والمقوله عالم به ليس
تحليفه وان وقت الاقرار حق الورثة لم يكن متعلقا بحال المقر
فصح الاقرار وحديث تعلق حقهم لم يتعلق بما صار حقه للمقوله
فليس لهم ولاية بحلفه **ص** اقر ومات فقال ورثته انه اقر
لتجته يحلف المقوله بالمد وقد اقر لك اقرارا صحيحا

فصول في الحامس عشر

في متفرقات ادب القاضي من المحسط اذا اقر الرجل بحال لان
ومات المقر ثم قال ورثته بعد موته ان اباها اقر كما اقر ذبا
فلم يصح اقراره والمقوله عالم بذلك واراها والحلف على ذلك
لم يكن لهم ان يحلفوا لان وقت الاقرار حق الورثة لم يكن متعلقا
بحال المقر فصالح الاقرار وحديث تعلق حقهم لم يتعلق بما صار
حقه للمقوله فلان يكون لهم ولاية بحلفه **و** وفي دعوى الصغر
اذا اقر ومات كادعى الوارث على المقوله انه اقر لك تجتبه
يحلف المقوله بالمد لهذا اقر كما اقر اباها صححا وهذا جواب
الزعفراني وفي ما ورثه صححا لو ادعى على وارث رجل
الا واخرج صححا باقرار المورث بحال وادعى الوارث ان المقوله
ردا وارث وطلب من المدعي كان له ان يحلفه ولو ادعى انه
اقر تجتبه قال بعضهم انه ان يحلفه ولو ادعى انه اقر كما ذاب لا يقبل
ذلك منه

فصول في الحامس عشر في مسائل المتحلف

اذا اقر المريض لابنه وهو عبد ثم عتق ثم مات الاب جازا
لانه للمولى دون العبد بخلاف ما اذا اوصى لابنه وهو عبد ثم عتق
ثم مات الاب فانه يبطل الوصية لانه لا يكون له ان يورث
اقر لاختيه وله ابن ثم مات الابن فورثه الاخ لم يحجز الاقرار لانه
الاخ يرثه بالقرابة وهو كانت موجودة يوم الاقرار والله اعلم

فصول في الحامس عشر في الفصل الثالث

الثامن من كتاب الاقرار

رجل اقر لرجل بدين ثم مات فقال وارث الميت كان اقراره
لتجته لا لو يحلف المقوله لقد اقر لك بهذه المال اقرارا صحيحا
من اقرارا صحيحا في فصلها يكون اقرارا
قال الزوج وصفت مهرها في الصحة فقال ورثتها وصفتها في
مرض موتها قال لزوج واعتمد **بط** على ان القول لورثتها
لانه دين اختلف في سقوطه واصله احدث الى اقرب

الاوليات **فصول في الفصل العشر**
اقر المريض للوارث لا يجوز حكمه ولا ابدا واقراره لا يجزى
يجوز حكمه من جميع المال وابتداء من ثلث المال
عادية في الثالث والثلاثين

اقرار المريض لم يحجز لوارثه حكمه ولا ابدا واقراره لا يجزى
يجوز حكمه من جميع المال وابتداء من ثلث المال
فصول في الرابع والثلاثين

وفي المستحق اقر في مرض موته انه باع عبدا منه فان وقبض
التم في صحته وصدة المشتري فيه صدق في البيع لا في
فصل الثمن الا في الثالث **برازيه في المال**

من كتاب الاقرار

واذا اقر الرجل في مرض موته بدين لغير الوارث فانه يجوز وان
احاط ذلك بماله واذا اقر بدين ثم بدين ثم مات في مرضه
نحاصا وصل ام فصل ولو اقر بدين ثم بوديعة نحاصا
وعلى العكس الوديعة اولي ولو استقرض في مرض موته
او اشتتر شيئا وعابن الشهود او غضب فانه يحضر غمما
الصحة **خزانة المفتين في اقرار المريض**
من كتاب الاقرار

ولا يجوز للمريض ان يقتضي دين بعض الغمما دون بعض
سواء كان ذلك في المرض او في الصحة الا ان يكون استقرض
في مرضه الفا وقبضها او اشتتر شيئا بمثل قيمته وقبضه ثم
قتضى القرض ونقد ثمنه ما اشتتر كان ذلك يجوز على الغمما
خزانة المفتين في المحل المبرور

المريضة مرض الموت قالت لامهر لي على روجي لا يصح اقرارها
وكذلك اذا قالت لم يكن لي على زوجي صح لا يصح اقرارها **وقيل**
بخلافه والصحيح هو الاول **تأثير طائفة في الفصل**

الحادي والعشرين من كتاب الاقرار

واقرار المريض للوارث لا يصح الا ان يصدقه بقبضه الورثة
بعد موت الموصي حتى لو اجازوا قبل موته لا يعتبر اجازتهم
ولهم ان يرجعوا **خزانة المفتين في الاقرار**

في الاقرار في المرض

وفي الزبادات اقرار المريض لوارثه بدين لا يجوز ولو دعي
مستملكة يجوز **خزانة المفتين**

من الحمل المزبور

اقرض مرض مائة ان هذه البقرة صدق امراته لا يصح في صح
تعيين البقرة صدقها قضية في باب الوار

المريض من كتاب الاقرار

ولو قال المرأة في مرض موتها لم يكن له علي زوجي هذا شيء
حاز اقرارها في القضاء تأثير خاتمه في

الفصل الحادي والعشرون في الاقرار

لو باع المريض حيا من اعيان ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء
التمن صح من جميع ماله قضية في فصل

اقرار المريض من كتاب الاقرار

وفي العيون لو ان مريضا ادعى على رجل مالا واثبته وابعاه
لا يجوز براءته ان كان عليه دين ولو ابراء الوارث لا يجوز
سواء كان عليه دين او لم يكن ولو انه قال لم يكن له علي هذا
المطلوب شيء ثم مات حاز الاقرار في القضاء ولا تقبل في ذمة
بينة على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين ابيه لا يجوز
اقراره ولو كان للعلم على الوارث دين من ميراث ابيه فافتر
بقبضه من ابيه لم يصدق وان كان ما ذونا ولو اقر لاجنبي
صح وكذا لو اقر انه ليس له عليه ابيك شيء صح بخلاف ما
لو ابراء او وصيه وفي شرح حيل الخصاف للملوك في
المريضة اذا قال ليس له علي زوجي صدق ولا حرج لايبرأ
عندها وعند الشافعي براءه وكذا المريض اذا قال لم يكن له علي فلان
شيء قط يجوز وان كان عليه دين صحته ولو اقر باستيفاء
دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن
اذا اقر باستيفاء دين او انه في المرض لا يصح ان كان عليه
دين الصحة وان لم يكن عليه دين الصحة حاز وعن الاصل
لو اقر المريض بدين لو ارته فلم يثبت حتى حاز غيرة وارث صح
صورته اقر لاجنبي بدين ثم ولد له ابن ولو اقر لغير وارث
ثم صار وارثا عند الموت ان كان بسبب القرابة لم تصح صورته
اقراره بالحق فاسلم عند موته ولو كان لمولى الموالاة او
لاجنبي فصار ثبوت وجهته لم يبطل اقراره بخلاف ما لو وهب
لها في مرض موته او اوصى لها بوصية ثم تزوجها ثم مات
انه يبطل الصبة والوصية فيصل الحادي في نوع

في الاقرار في المرض من كتاب الاقرار

فصل

واما اقرار المريض بالبراءه بان اقر المريض انه كان ابرأ فلانا
من الدين الذي عليه في صحته لا يجوز لانه لا يملك الشاء والبراء
للحال فلا يملك الاقرار به بخلاف الاقرار باستيفاء الدين لانه اقرار
بقبض له من وانه يملك الشاء القبض فيملك الاخبار
عنه بالادوار بدائع فتبيل فصل الاقرار

بالنسب من كتاب الاقرار

فان اقر باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة بصدق ويصدق
في ادائه بالاستيفاء حتى يبرأ الغرم عن الدين سواء كان
الدين الواجب في حالة الصحة بدلا عما ليس به كالخوارش جنبه
او بدل صلح عن عهده او كان بدلا عما هو مال كخوبل قرض او ثمن
مبيع وسواء كان عليه دين الصحة او لم يكن عليه دين الصحة
فاما اذا اقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فان وجب
بدلا عما هو مال لم يصح اقراره ولا يصدق في حق غرماء الصحة
ويجعل ذلك منه اقرارا بالدين وان وجب بدلا عما ليس به كال
يصح اقراره لان المرض لا يتعلق في حق غرماء الصحة بالمبدل
لانه لا يكتمل يتعلق لانه ليس به مال فلا يتعلق بالبدل فصار
الاقرار باستيفاء والاقرار باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة
سواء وذلك صحيح كذا هذا فصل

وان اقر باستيفاء دين وجب له على وارث لا يصح لسواء وجب
بدلا عما هو مال او بدلا عما ليس به مال لان اقرار بالدين لما بيننا
ان استيفاء الدين بطريق المقاصة وهو ان يصير المستوفى دينا
في ذمة المستوفى فيكون اقراره بالاستيفاء اقرارا بالدين و
اقرار المريض لو ارته باطل بدائع واما

اقرار المريض باستيفاء دين ميراثي لا يقر بخلاف

اما اذا اوجب بدلا عما هو مال فلان المريض بهذا الادوار لم يبطل
حق الغرم لان الحد يكون استحقاق البراءة عن الدين بالاقرار باستيفاء
الدين حالة الصحة كما استحقاقا بالبراءة الدين بالتخليه بين المال وبين
صاحب الدين والعارض هو المرض واثم في حجر المريض كما انه
لا في حجره كما ان عليه جهات مستحقا كالعهد المأذون اذا اقر بعد
الحجر باستيفاء دين ثبت له في حالة الاذن لانه يصح اقراره ما
قلنا كذا هذا بطل اوله من اقرار البديع

في فصل واما اقرار المريض باستيفاء دين

من عليه دين الصحة فاقرب في مرضه كانه دين او عيى في يد مضمون
او غير مضمون او امانة بان مال مضاربة او امانة او ودعة
او غصب يقدّم دين الصحة ولا يصح اقراره في حق غيره
الصحة فان فضل من المركة يستحق الصرف الى غريمه والصحة
ولو اقر في مرض مومن دين فذلك جائز يستوفى فيه المتقدم
والمناظر لان حالة المرض كحالة واحد وكل دين وجب على المريض
بدل عنه مال ملكه او ثلثه وعرفت لا باقراره فهو بمنزلة دين الصحة
يثبت ركنهم صاحبه في المركة واذا اقر المريض بعبد في يد انه
لفلان وعليه دين الصحة لم يجز ذلك على غماء الصحة ولما نوا
اجتبه ولا يجوز للمريض ان يقضي دين بعض الغماء دون
بعض سواه كما ان في المرض او في الصحة الا ان يكون استوفى
في مرضه الفاقبصتها او اشتترشتها بمثل قيمته وقبضته ثم قضى
القض ولقد ثبت ما اشتترفتان ذلك يجوز على الغماء المريض
اذا اقر دين ثم دين او دين ثم بودعة بعينه شخصاً ودر
الصحة مقدم على الودعة والدين الذي يقر في المرض قد مر
ولو اقر في مرضه دين وليس عليه دين الصحة ثم اقر بدين
في يده انه ودعة لفلان ودينان ولا يقدم الودعة ولو اقر
المريض بوصية الف درهم لرجل ثم مات ولا يعرف بعينه
ففي دين في تركته كدين المرض ولو قضى بعض غماء الصحة
دينه في مرضه ثم مات لم يسلم لهم ويسترد منهم ولما كان بين
غماء الصحة بالخصص من اقرار
خزانة المفتين في الاقرار في المرض
ويصح اقرار الصحيح لاجنبيه من جميع المال لا خدامه تعلق حق الورثة
بماله في حالة الصحة بل الدين في الذمة وانما يتعلق بالتركة حاله
المرض وكذا لو اقر الصحيح بدين لان الناس كثيرة متفرقة بان اقر
بدين ثم بدين حازر كله عليه لان حالة الصحة حال الاطلاق لا وجود
الموجب للانطلاق وانما الامتناع لحازر تعلق حتى الورثة او
للثمة وكل ذلك هو ما منعه وليستور فيه المتقدم والمناظر
بحصول الكل في حالة الاطلاق ولو اقر المريض بدين لا يفسد
متفرقة فاقرب بدين حازر كله وليستور فيه المتقدم والمناظر
لاستواء الكل في التعلق لاستوائهما في زمان التعلق وهو زمان
المرض مع امتداد تجدد امثاله فصحة بمنزلة زمان واحد
في احكام فلا يصح فيه التقدم والتأخر ولو اقر وهو مريض بدين

ثم بعد ما

ثم بعين بان اقراران هذا الشيء الذي في يد ودعة لفلان فما
دينان ولا تقدم الودعة لان اقراره بالدين قد صح فاجب
تعلق حق الغمأ بالعين ككونها مملوكة لمن حيث الظاهر لا اقرار
بالودعة لا يبطل التعلق لان حق الغير يصان عن الابطال
ما امكن وانما ان يجعل ذلك اقراراً بالدين لا اقراراً بالثمة
الودعة بتقدم الاقرار بالدين عليه واذا صار مقراً بالثمة
الودعة يكون اقراراً بالدين كذلك كما ناديين ولو اقر
بالودعة او لا ثم اقر بالدين فالأقرار بالودعة اولى لان الاقرار
بالودعة ملحق بوجوب الودعة من ان يكون محلاً للتعلق
بجزءها من ملكه فلا يثبت التعلق بالاقرار لان حق نعيم المرض
يتعلق بالمركة لا بغيرها ولم يوجد وكذلك لو اقر المريض بمال
في يد ان يصنعه او مضاربة في حكم حكم الودعة سواء هذا
اذا اقر المريض بالدين وليس عليه دين ظاهر معلوم في حال
الصحة بغير اقرار فما اذا كان عليه دين ظاهر معلوم بغير
اقرار تقدم الدين ظاهر كغماء الصحة في القضا لم يقض
وبينهم اولا في المركة في فضل صرف الغمأ الصحة وهذا
عندنا وعندنا في مهابتو بان بدايع

فصل واما حق العبد من
كتاب الاقرار

واذا اقر المريض لابنه وهو عبد ثم عتق ثم مات الا حات الاقرار
لانه للمولى دون العبد بخلاف ما اذا اوصى لابنه وهو عبد ثم
عتق ثم مات الاب فانه يبطل الوصية لانهما يكونان لسان
ولو اقر لاجنيه وله ابن ثم مات الابن فوراً الا ان لم يجز الاقرار
لان الاخير يرثه بالقرابة وهو كالت موجوده يوم الاقرار
عادية في الفصل الثالث والتلثين في كتاب

الاقرار من احكام المرضى
نوع في الاقرار بالنسب

اقرار الرجل حازر باربعة لفريولة ووالد وزوجة ومولى
ففي الولد يحتاج الى ثلثة اشياء تصديق المقله اياه لومعة اخرى
نفسه وان يولد مثله مثله وان ليس له نسب معروف
وفي الولد يحتاج الى ثلثة اشياء تصديق المقله اياه وفي الزوجة
ان يولد مثله مثله وان ليس للمقرب معروف وفي الزوجة
احتياج الى ثلثة تصديقها اياه وان ليس لها زوج معروف

وان لا يكون تحت المقر ذات هم محرم منها وفي المولى بجنتان
الى شئيين تصدق اياه وان لا يكون له مولى معروف اجمع
المسلم على هذا

التاسع والعشرون

ولو اقر حبه بمول ان ابنه وصدة ومثله يولد لمثله وحكمهم به
بطريق لم تصح دعوته بعد ذلك ان ابن لغير العبد المقر وفيه
تصلح جيلة لرفع دعوى النسب بشرط في التميز تصديق المولى
استباه من كتاب الاقرار

ولو اقرت بابنة ولها بنت معروفة فاما حال لبنته المعروفة لولا
عصبه لها **اقول** هذا في ذات الزوج ظاهر اما لو لم يكن مكوفا
ولا معتدة ينبغي ان يكون احوالها اذ لا التزام على احد فيثبت
نسبها من المقر في حقها على ما ذكر في الهداية وغيرها وقيل
لا يثبت ههنا ايضا

في التاسع والعشرين

سبب ثبوت النسب من الرجل الاعلان وهو خفي لا يقف عليه
غيره فيقبل قوله وسبب ثبوت النسب من المرأة ولادة يطلع
عليه غيرها فلا يقبل قولها

شرح اجماع الكعبة

للخص في باب ما يكون الرجل خصا

من النسب الولاء من في الدعوى

ولو اقر ابن الميت بابن ابن الميت وصدة لكنه انكر ان يكون المقر
ابنه فالقول قول المقر واما حال بينهما نصفان استحقاقا والقبول
ان يكون القول قول المقر واما حال كل له فالمقر البينة على النسب
وجه القياس بينهما تصادف على اثبات وراثته المقر واختلاف
في وراثته المقر فيثبت المتفق عليه ويقف المختلف فيه على
قيام الدليل وجه الاستحسان ان المقر له انما استفاد الميراث
من جهة المقر فلو بطل اقراره لبطلت وراثته وفي بطلان وراثته
بطلان وراثته المقر وكذا لو اقر بابنة للميت وصدة
ولكنها انكرت ان يكون المقر ابنه فالقول قول المقر استحقاقا
ولو اقرت امرأة باخ للزوج الميت وصدة والاخ ولكنه انكر ان
تكون هي امرأة الميت فالقول قول المقر عند حنيفة ومحمد
وزفر وهو القياس وعلى المرأة اثبات الزوجية بالبينة و
عنده ابي يوسف القول قول المرأة واما البينة على قدر مواريثها
ولو اقر زوج المرأة المسنة باخ لها وصدة والاخ لكنه انكر ان يكون

هو زوجها لها فهو على هذا الاختلاف وجه قول ابي يوسف تينا
هذه المسئلة على المسئلة الاولى بالمعنى اجماع الذي ذكرنا في المسئلة
الاولى ولا في حنيفة الفرق بين المسلتين ووجهه ان النكاح
ينقطع بالموت والاقرار بسقط لا يقبل لا ببينة بخلاف النسب
ولو ترك ابنين باخ واحد منهما باخ ثالث فان صدق الاخ المعروف
في ذلك تركهما في الميراث كما اذا كانا اقر جميعا معا وبينا وان كذب
فيه فانه يقسم المال بين الاخوين المعروفين او لا نصفين فيخرج
النصف الى الاخ المنكر واما النصف الاخر فيقسم بين الاخ المقر
وبين المقر نصفين عند عامة اهلنا وعند ابي ليلى ثلثا ثلثاه
للمقر وثلثه للمقر

بدائع في فصل

واما الاقرار بالنسب في كتاب الاقرار
ولو اقر باخ في مرض موته وصدة المقر ثم انكر الميراث بعد ذلك
فالسبب بينه وبينك قرابة بطل اقراره في حق الميراث ايضا حتى
انه لو اوصى بعد النكاح رجلا لانه لم مات ولا وارث له فاما
كله للموصى لا لجميع احواله لان النكاح منه رجوع والرجوع عن ميراث
هذا الاقرار صحيح ولو انكر ولم يمسك موصى له بالمال اصلا فاما
لبيت المال لمطمان الاقرار اصلا بالرجوع

بدائع

في فصل واما الاقرار بالنسب

من كتاب الاقرار

نوع في لغة الملوك

اقر رجل في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله لامرأته
غير ما عليه الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن
ان ذلك من تركته فكل شيء علمت المرأة به صار لها بتمليك الزوج
اياها بجميع صحيح او هبة صحيحة او كان لها عليه مهر فمضى في صحة
في منعها الابن والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك
لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله وهي التي في
واما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجه القضا
بحالها في الدار يوم الاقرار خلاصة

في الفصل الاول في الاقرار

رجل في صحة جميع ما هو داخل منزله لامرأته هذه ثم مات
صح اقراره قضا فان علمت المرأة بسببها اسباب الملوك
من بيع او هبة كان لها ذلك والابن في الاقرار لا يملك
حاشي حال في فصل فيما يكون اقرارا

لا ارشد الوصية وان لم يكن وصية
على ان تصدق في الرضا عن
الوصية صحيحة

كتاب الصلح والابراء

فصل واذا بشر الظالمين يرجع الى الصلح عليه فانواع الصلح منها ان يكون مالا فلا يصح الصلح على الكفر والميتة والدم وصبيد الاحرام واحرم وكل ما ليس بالمال لان في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح عوضا في البياعات لا يحصل بدل الصلح وكذا اذا صلح على عبدة فاذا هو حر لم يصح الصلح لانه تبين ان الصلح لم يطا محل وسواء كان المال عينا او دينا او منفعة ليست لعين ولا دين لان العوض في المعاوضات المطلقة قد يكون عينا وقد يكون دينا وقد يكون منفعة الا انه يشترط القبض في بعض الاعراض في بعض الاحوال وفي البعض وحمل الكلام الكلام فيه ان المدعى لا يخلو منه احد وجهين اما ان يكون عينا وهو ما يحتمل التعيين مطلقا حيث ولو قدرا او منفعة واستحقاقا كالنظر في الثياب والمعاوضة الارض والدار والحيوان من العبيد والذواب والمكيل في الحنطة والشعير والموزون في الضفائر والحدود واما ان يكون دينا وهو ما لا يحتمل التعيين من الدراهم والدينارين والمكيل الموصوف في الذمة والموزون الموصوف في سائر الدراهم والدينارين والثياب الموصوفة والحيوان الموصوف واما ان يكون حقا ليس لعين ولا دين ولا منفعة وبدل الصلح لا يخلو من ان يكون عينا او اقرار المدعى عليه او عن الكارة او سكونه فان كان المدعى عينا فصالح منها عن اقراره يجوز رسمه او كان بدل الصلح عينا او دينا بعد ان كان في المظنة القدر والصفة الا الحيوان والثياب فلا يجوز الا بجمع شرط السلم لان هذه الصلح من اجابيين جميعا في معنى البيع في بدل الصلح في معنى الثمن وهذه الاشياء تصالح ثمتا في البياعات عينا في ان اودينا الا الحيوان فانه لا يثبت دينا في الذمة بدلا عما هو مال اصلا والثياب لا يثبت دينا في الذمة الا بشرائط السلم من بيان القدر والوصف والاجل والمكيل والموزون يثبتان دينا في الذمة مطلقا في المعاوضة المطلقة من غير اجل ولا يشترط قبضه في المحاسن لانه ليس بصرف ولا في ترك قبضه اقر او عن دين بدلين بل هو اقرار من عين بعين او عين بدلا وكل ذلك جائز وان كان دينا فان كان في الدراهم فصالح منها لا يخلو من احد وجهين اما ان صلح منها على خلاف جنسها او على جنسها فان صلح منها على خلاف جنسها فاصالح منها

على عينا

على عين جائز لان الصلح عليها في معنى في معنى بيع الدين بعين وانه جائز ولا يشترط القبض وان صلح منها على عين سواء لا يجوز لانه بايع باليسر عنده وانه منهى عنه وان صلح منها على جنسها فان صلح من درهم على درهم فهذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان صلح على مثل حقه واما ان صلح على اقل منه حقه واما ان صلح على مثل حقه قدره ووصفا بان صلح من الف جيا د فلا شك في جواز ولا يشترط القبض لان هذا استيفاء عين حقه اصلا ووصفا وان صلح على اقل منه حقه قدره او وصفا بان صلح من الف الف جيا د على خمسمائة النهر حقه يجوز ايضا ويجل على استيفاء بعض عين اكون اصلا والابراء عن الباقي اصلا ووصفا لان امور المسلمين بحكمه على الصلح والدار وما امكن ولو حمل على المعاوضة يؤدرا الى الربا لانه يصح بالباقي الف الف خمسمائة وانه ربا فيحمل على استيفاء بعض اكون واحط والابراء والتجوز بدون اكون اصلا ووصفا ويجوز من غير قبض وموتجلا وان صلح على اكثر من الف لاف لاف الباقي ولا يشترط القبض ويجوز موصفا لان جواز ليس بشرط المعاوضة حتى يكون صرفا وكذا لك ان صلح على اقل منه حقه قدره او وصفا بان صلح من الف جيا د على خمسمائة جيا د ويجل على استيفاء بعض اكون واحط والابراء والتجوز بدون اكون اصلا ووصفا ويجوز من غير قبض وموتجلا بان صلح على اكثر من الف حقه جيا د او صلح على اكثر منه حقه قدره او وصفا بان صلح من الف جيا د على الف وخمسمائة جيا د على الف وخمسمائة جيا د ويجل على المعاوضة هنا لتعذر حمل على استيفاء البعض واستقراط الباقي وان صلح على اكثر من حقه على اكثر منه حقه ووصفا لا قدره بان صلح من الف درهم بنهر حقه على الف جيا د ولا يشترط اكلول والتقا بفر حقه لو كان الصلح موصفا او لم يقبض في المحاسن لانه صرف من الف الف حقه على اكثر منه حقه ووصفا واقل منه قدره بان صلح من الف بنهر حقه على خمسمائة جيا د لا يجوز عند ابن حنيفة ومحمد وهو قول ابن يوسف الا في قول ابن يونس ولا يجوز وجه قوله الاول ان هذا حط بعضه وهو خمسمائة بنهر حقه فيبقى عليه

خمسة بنهرجة الا انه احسن في القضا بحسب ما له جوده فلا يخ
 عنه حتى لو امتنع لا يكون عليه الا خمسة بنهرجة وجه ظاهر
 الرواية ان الصلح من الالف بنهرجة على الخمسة بنهرجة
 اعتبارا من صفة اجوده وهذا لا يجوز لان اجوده في
 الاموال ان يكون لا قيمة لها عند مفا بلتها بحسبها لوقوع الصلح
 اشد عليه ولم يجد لها ورديها سواء فلا يصح الاعتياض
 عنها لم سقوط قيمتها شرعا والساقط شرعا والعدم الالى
 سواء فيه ولان الصلح على هذا الوجه لا يجعل استيفا
 لعين حقه او يجعل معاوضة لا سبيل الى الاول لان حقه في الرد
 لا في ايجدة فيجعل على المعاوضة فيصير بالغا الف بنهرجة بحسب ما له
 جوده فيكون ربا وكذا حكم الدنانير في الصلح منها على
 دنانير بحكم الدراهم في جميع ما ذكرنا ولو صلح من درهم على
 دنانير او من دنانير على درهم جاز ولا يشترط التقبض في الجملة
 لانه صرف بدائع في فصل دانا
 الشرائط التي يجرى المصالح عليها في الصلح
 للصلح احكام بعضها اصل لا ينفصل عنه جنس الصلح المشرع
 وبعضها دخيل يدخل في بعض انواع الصلح دون البعض
 اما الاصل فهو التقاطع اخصومة والمنازعة بين المدعيين
 شرعا حتى لا يسمع دعواهما بعد ذلك وهذا حكم لازم جنس
 الصلح واما الدخيل فالنواع منها حق الشفعة للشفيع
 وجملة ان المدعي لو كان دارا او بدلا الصلح سور الله ارفا الدار
 والدنانير وغيرهما فان كان الصلح عن اقرار المدعي عليه ثبت
 للشفيع فيها حق الشفعة لانه في معنى البيع من ايجابين
 فيوجب حق الشفعة ولو كان الصلح عن النكار لا يثبت لانه
 ليس في معنى البيع في جانب المدعي عليه بل هو بدل الحال لدفع
 اخصومة واليمين كمن الشفعة ان يقوم مقام المدعي فيه ليحجبه
 بدائع في فصله اما بيان حكم الصلح
 من كتاب الصلح
 ولو ادعى رجل حقا في دار في يد رجل اراد ان يكل له ارضها كماله
 عليه على درهم مسماة او على ان يترك اخصومة ورجل شفيع
 هذه الدار التي ادعاها المدعي فاراد ان يأخذها بالشفعة
 فله المدعي عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك ولا جواز الصلح بين
 المدعي والمدعي عليه على ان يعطي المدعي المدعي عليه درهم مسماة

فياخذ الدار كما للشفيع فيه الشفعة ووجه الفرق ظاهر
 فاصحان في كتاب الصلح في باب
 الصلح عن العقار
 كل صلح بعد صلح فالتالي باطل كما في المنتقى المراد الصلح الذي
 هو استقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلح على
 اخر والتالي هو ايجاز والفسخ الاول داند اعلم
 في الفصل الثاني من كتاب البيع ملخصا
 ولو وقع الصلح عن المستملك على الدراهم او الدنانير او
 قضيه به القصاص ولا يكون القبض شرطا له هذا ليس شرطا
 بالدين بل هو نفس حقه ولو صلح على درهم او دنانير اكثر
 من قيمة المستملك جاز الصلح عند اية حينية وعند اية كونه
 ومحمد رحمه الله يجوز بقدر القيمة والفضل على الصم باطل وهي
 مسائل الغصب تذكرها ان شاء الله تعالى بدائع
 في فصل واما حكم البيع من كتاب السوع
 وفي الاول واجبه ولا يجوز صلح الدين بالدين الا ان يكون من جنس
 وهو ان يكون عليه عشرة دراهم الى شهر فصاكه على حقه الى
 شهرين فيجوز ولو كان له على رجل الف درهم فصاكه منها على
 خمسة دراهم حار وان فارق قبل ان يعطيه اياه لان هذا
 الصلح ابراء في النصف وطالب لا ينفذ النصف لان الصلح
 يجوز به ومنه ان يحسب ابراء للبعض واستيفاء للبعض و
 ذلك جائز ولو صلح حقه دينه على بعضه عاجلا او اجلا كان
 جائزا لانه تبرع باستقاط البعض واستقاط الحطالبة في يده
 ولو صلح بحسب اخر اجلا لا يجوز لانه مصارفة الدراهم
 بالدنانير اجلا فلا يجوز من صلح
 بان الاحكام ملخصا
 قال قبض بدل الصلح بشرط ان كان دين دين فان وقع الصلح
 على درهم عن دنانير او عن شيء اخر في الذمة لانه متى وقع الصلح
 على غير ما يثبت حقه الدين بعقد المداينة وهو ما لا يجعل على المعاق
 فاذا حصل على المعاوضة صار صرا او بيقا وفيه لا يجوز الاقرار
 عن الدين بالدين لزمية عليه السلام عن الكالي بالكالي وقبرين
 من قبل في كتاب الصلح وغيره قال والا لا اى ان لم يكن دين
 دين لا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على غير متعين
 لا يبقيه دينا في الذمة فجاز الاقرار عنه وان كان مال الربا كما

اد اوقع الصالح على شئ عيني عن حنطة في الذمة وقد بيناه من قبل
زليخ في مسائل شتى من كتاب الحنطة

وفي فتا ورشيد الدين ادعي دارا فاكركم اصطفا على ان يدفع
اليه المدعي كذا دينار او يأخذ الدار جارا

في الفصل السكيني

رجل يات واوطني رجل يملك ماله وترك ورثة صفارا وكبارا
فصالح بعض الورثة الموصي له من الوصية على دراهم معلومة
على ان يسلم هذا الوارث حق الموصي له فهذا او لا لو صالح بعض
الورثة البعض سوا ان لم يكن في الشركة دين ولا شئ في القوة
يجوز الصالح وان كان فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصي له
يملك تلك الدين بمنزلة الوارث وان كان في الشركة نقد فانه
كان ثلث النقد يمثل بدل الصالح او اكثر لا يجوز وان كان بدل
الصالح اكثر من ثلث النقد حار اذا قبض الموصي له بدل الصالح
قبل الاثر ان افرق قبل القبض لطل في النقد

في اواخر كتاب الصالح

ولو اشترى من رجل عبدا فطعن فيه بعيب خاصه ثم صاكه عليه
او خط من ثمنه شئ فان كان مما يجوز رده على البائع او له
المطالبة بارسال العيب ودون الرد فالصالح جائز لان الصالح عن
العيب صالح عن جواز ثبوت في المحل وهو صفة سلامة المبيع
عن العيب وانما من قبل الاموال فان الصالح عن العيب
معاوضة مال كمال فيصح وكذا الصالح عن الارض معاوضة
مال كمال لا شك فيه فاذا صار كمال لا يمكن رده على البائع ولا
المطالبة بارساله بان باع العبد فالصالح باطل لان حق الدخول
واختصاصه فيه فاذا طلل بالبائع فلا يجوز الصالح ولو صالح من عيب
ثم زال العيب بانه كان بائنا في عين العبد فاجل لطل الصالح
ويرد ما اخذ لان العوض وهو صفة السلامة فقد عادت فيكون
العوض في بطل الصالح ولو طعن المشتري بعيب فصاكه البائع على
ان يبريه منه ذلك العيب او منه كل عيب فهو جائز لان الابرار غم
العيب ابراء غم صفة السلامة واستغاط لها وهي حقة على البائع
فيصح الصالح عنها والاراء عن كل عيب وان كان ابراء عن الجمل
لكن جباله المصالح عنه لا تمنع صحة الصالح فلا تمنع صحة الابرار
للفقه الذي مر قبل هذا لان احواله بعينه غير مانعة بل افضاها
اليه المنفعة المانعة من التسليم والقسط والذوق الصالح عنه

لا يفسد الى التسليم والقسط فلا يفسد احواله وكذلك لو لم يطعن
بعيب فصاكه البائع في كل عيب فالصالح جائز لانه وان لم يطعن
فدخول الخصومة فيصاكه لا يطل هذا الحق ولو خاصه في ضرب
من العيوب نحو الشجاج والقروح فصاكه على ذلك ثم ظهر عيب
غيبه كان له ان يجا صفة لان الصالح وقع على نوع خاص فكان
لحق الخصومة في غيبه ولو اشترى شاة امرأة فطعن عليه عيب فصاكه
على ان تتروجه فهو جائز وهذا اقرار بالعيب فان كان بطلع ازر
العيب عشرة دراهم فهو محرم وان كان اقل من ذلك يملك لها عشرة
دراهم لان ارسال العيب لما صار محرمها واليكاح معاوضة البضيع
بالمحرم فاذا لم تحت لنفسه فقد اقرت بالعيب وكذلك لو اشترى شاة
بارش عيب فان اقرارا بالعيب لان الشاة معاوضة فالأقدام
عليه تكون اقرارا بالعيب بخلاف الصالح حيث لا يكون اقرارا بالعيب
لان الصالح منه بيع معاوضة وهو يصح استغاطا فلا يصح ردها
على الاقرار بالشك والاحتمال

في فصل امان الذير يرجع الى المصالح عنه

ولو صالح على ثياب او غيرها مما يجوز فيه السلم دون القرض وهو منقضي
فانه ينظر ان عينه واصناف العقد اليه عابا الصالح عليه ويكون معلوما
بالاشارة ويتعلق ويتعلق عقد الصالح بعينه ولو شرط الاجل فيه
يبطل لانه اجل في العين وان كان غيبه معين فلا يجوز الصالح
بانه بجميع شرائط السلم لان الثياب لا يجوز القرض فيها ولا يثبت
دينا في الذمة الا على اعتبار شرائط السلم

في كتاب السبيل في من ذكرا الصالح

فانه في ثوب السلم فصالح منه فهذا لا يخلو من احد وجهين اما ان
في جنسه واما ان صالح منه على خلاف جنسه فان صالح على جنسه
فهو على ثلثه اوجه اما ان صالح على مثل حقه او اقل منه او اكثر منه
فان صالح على مثل حقه قدرا ووصفا بان صالح من ثوب هو
جيد على ثوب هو درجيد جائز ولا يشترط القبض لانه استوفى
عين حقه وكذلك ان صالح على اقل من حقه قدرا ووصفا او وصفا
لا قدره يجوز ويكون هذا استيفاء لبعض من حقه وحط
للباقي وابرار عنه اصلا او وصفا والابرار عنه سلم فيه صحيح
لان قبضه ليس لواجب وان صالح على اقل من حقه قدرا لا وصفا
بان صالح من ثوب ردي على نصف ثوب جيد جائز بخلاف الدرهم
والدنانير والمكيل والموزون الموصوفين بان صالح من الثوب ردي

على خمسة جبهه او صلاح من كثر رد على نصف كبر جبهه او صلاح
من صدي رد على نصف من جبهه ان لا يجوز ^{والقرون ان المانع}
من اكوار هو الاعتياض عن الجوده واعتناض عن الجوده ههنا
جانبه لان الجوده في غير الاموال الربويه عند مقابلهها بجنسها
لها قيمه بخلاف الاموال الربويه وهذا لان الاصل انه يكون
الجوده متقومه في الاموال كلها لاغا صفة مرغوبه ببذل العوض
في مقابلتها الا ان الشرع اسقط اعتبارها في الاموال الربويه
تعبدا بقوله جبهه ما ورد بها سواء فبقيت متقومه في غير ما غلب
الاصل فيض الاعتياض عنها وان صلاح على خلافه حقه
كأنه ما كان لا يجوز دينيا كان او عينا لان فيه استبدال المسلم فيه
قبل القبض وانه لا يجوز الا على راس مال السلم لان الصلح عليه
يكون اقاله ونسخا لا استبدال ^{من صلح البدل}

في فصل واما الشرط الرابع من شروط المصالح

عليه ما يخص
رجل فخص به رجل الف واخفاها فصالحا المالك على خمسة
فاعطاه الغاصب منه ثلثا لالف او من غيرها جاز الصلح قضاء
وكان على الف صلب فيما بينه وبين المدان برده الباقي وان
كانت الدراهم في يد الف صلب بحيث يراها المالك فان كان
الف صلب جاز هذا كذا كذا الجواب لان الجواز بمنزلة الاستسكان
فيجوز الصلح فان وجد المخصوص منه بینه بعد ذلك فاقامها
بقضى ببقية ماله لانه اذا وجد بینه ظهر ان المخصوص لم يكن
مستلكا ولو كان ملقا بالغصب في الدراهم ظاهرة في يد بقدر
المخصوص منه على اخذها فصالحه على بعضها على ان ابرأ
عن الباقي يجوز الصلح قضاء قيا ولا يجوز استحقاقا وعبد
ان يرد لها على المخصوص منه لانها ليست في معنى المستملك
فتعذر تصحيح الصلح بطلان الاستقاط لان الابرأ عن العين
لا يصح وتعذر تجوز مبادلة المالك بالربا ^{ظهير}

في نوع في الصلح من الديون من الفصل الثاني
رجل ادعى على رجل الف الف عطاءه مع الجود او صالحة عن دعوى
ثم ان المدعى عليه اقام البينه ان المدعى قال بصل الصلح او قال
قبل ان يقبض منه المال ليس له قبل فلان شيء فالصلح والقضاء
ماضيان ولو اقام المدعى عليه البينه ان المدعى اقر بعد الصلح
وقضا المالك لم يكن له قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء

من دعوى راجعة في باب ما يطل ويحرم
ولو تصالحا عن النكاح المدعى عليه عليه مال ثم اقر المدعى عليه الصلح
لا يفسخ الصلح لان الاقرار مبني ان الصلح وقع معاوضة عنه
اجابيين فلو ان مقرا المصلح لا مطلقا له ولو اقام المدعى البينه
بعد الصلح لا تتمع بينه الا اذا ظهر بدل الصلح غيب وانكر
المدعى عليه فاقام البينه لبرده بالعيب فتسمع بينه وتبين
ان حكم الصلح الماصي حكم الصلح عن اقرار المدعى عليه فكل حكم
يثبت في ذاك يثبت في هذا ^{من صلح البدل}

في فصل في بيان حكم الصلح اذا بطل

ولو كلف في دعوى لمصالح عليه فصالح الوكيل عن اقراره او النكاح
بمال مقدر فهو جائز ويجوز ان يملك على الموكل دون الوكيل الا ان يضمن
الوكيل المال او يضيف له ذمته كما في وكيل المرأة بالخلع فعليه
المال دون الوكيل فلم يضمن الوكيل المال ثم اذا ضمنه الوكيل في الصلح
المال او اضاف له ذمته او ماله ثم اذاه رجوع به على موكل سواء اذاه
باجبه او بخير امه بخلاف الوكيل النكاح اذا ضمنه المهر واداه بخير امر
الزوج لا يرجع على الزوج والوكيل بالصلح لا يكون وكيله بالخصوص
ولا يصح اقراره في شيء على موكل ولا ينفذ احد الوكيلين بالصلح في
اي جانب كان ولا يوكل الوكيل الا بامر الموكل ^{منه وكاله}

خزانة الاحكام

ولو كلف ولم يسم شيئا فصالح على ما كلفه وضمنه لزم ذلك لو كلف ثم
ينظر ان كان ما يتفاس في مثله لزم الموكل وان كان اكثر منه لا يلزمه
وان لم يضمن الوكيل فيجوز فعليه على موكل عند اية حنيفه رجعا له سواء
كانت الزيادة على قيمة المدعى به ما يتفاس مثله او لا يتفاس وهذا
في وكيل المدعى عليه وعندهما لا يجوز وكذا ان كان وكيل المدعى عليه و
عندهما لا يجوز وكذا ان كان وكيل المدعى فقبض عنه مالا يتفاس التنا
جاز عنده خلافا لهما ولو ادعى غثا في يد رجل فوكل المدعى رجلا بالصلح
فصالح الوكيل على ان يسم شيئا منها المدعى وبررهما بقية فهو جائز وكذا
المطلوب لو وكل به كما فعل بنيه ^{منه وكاله كذا}

خزانة الاحكام

الصلح بين الاعيان على نقد اكثر من قيمتها بما لا يتفاس فيه حالا ومواليا
جاز عنده اية حنيفه لا عندهما ^{فصولين}
في الشك في
وان خط احد الشريكين شيئا ان كان المصالح عاقد اصح حظه حاكم

اوله منه في قول الجنيته محمد ويضمن نصيبه بشركه ان حط
 الكل اما اذا حط البعض فلا مالك وفي نصيب صاحبه عاقده
 والعاقده بملك الحط في قول الجنيته محمد فيصح حطه وان لم يكن
 المصالح عاقدا يجوز الحط في نصيبه عند الكل لانه مالك وفي نصيب
 صاحبه لا يجوز عند الكل لانه ليس بملك ولا عاقده **من صلح**
فانسخه في او اخره فصل الابرار
بم م الصلح ينقض بنقضها في صلح عشرة اشخاص
 ثم نقض الصلح لا ينقض الصلح بغيره في حق استقطاع وان
 لا يجوز قال استاذنا وهو الاشبه بالصواب ان الصلح اذا كان بمعنى
 المعافاة منتهى بنقض بنقضها وجواب الباقيين محمول على هذا واذا
 كان بمعنى استيفاء البعض او استقطاع البعض لا ينقض بنقضها
 في او اخره **فصل الفنية**
 وذكرنا بخصاوص ان جواب الصلح في طريق غير نافذ محمول على ما اذا
 على الطلاق واما اذا شغل الى المراء فلا يجوز لانه اعتبارا من النوا
 ولو ادعى على رجل مالا واكثر المدعى عليه ولا يثبت المدعى وطلبه بينه
 فصالح غير البين عليه ان لا يستحل فيه جاز الصلح وبرر عن البين
 وكذا ان اقال المدعى عليه صاحبك عن البين التي وجبت لك
 على او قال انك بيمينك بكذا وكذا الصلح لان هذا صلح
 غير حرم ثابت لان الحسن من المدعى قبل المدعى عليه قال صلى الله عليه وسلم
 في قضية الكهنة والكهنة الكهنة قال لا مال لك بيمينه جعل
 الحسن من المدعى في ان هذا صلح غير حرم ثابت شرعا للمدعى وكذا
 الملك المدعى ثابت في زعمه في ان الصلح غير حرم ثابت في حق وفي حق
 المدعى عليه فهو بدل المال لا يستقطب الخصومة والافتداء عن البين
 ولو قال المدعى عليه اشترت منك بيمين على كذا او قال المدعى بعت
 منك بيمين على كذا لا يصح فقد خالف الصلح ببيع حيث جاز لفظ
 الصلح والافتداء ولم يجز بلفظ البيع والشراء ولو ادعى على رجل انه
 عتد فانكر فصالحه على مائة درهم حار لان هذا صلح غير حرم ثابت
 في زعم المدعى لان الرق ثابت في حق في ان الصلح في حق اعنا فاعلم
 فيصح الا ان الاول لا يكون له لان المدعى عليه لرق فان اقام الكد
 بعد ذلك بينه لا تقبل الا في حق اثبات الاول وكذا لو صالحه
 على حيوان في الذمة الى اجل كان جائزا لان الرق ثابت في حق
 المدعى في ان بدل الصلح بدلا عن العتق في حق فاشبه بدل الكتابة
 فيجوز على حيوان في الذمة ولو ادعى رجل امرأة لثا حافضة فصالحته

على مال بدله حتى يترك المدعى حار لان النكاح ثابت في حق المدعى
 في ان الصلح غير حرم ثابت في حق في ان معنى الخلع اذ هو اخذ المال
 بالبيع وقد وجد في ان جائزا وفي حقها بدل مال لا يستقطب الخصومة
 وذلك جائز ايضا فلو ادعت امرأة على رجل لثا حافضة الرجل
 فصالحته على مال بدله لانه لا يجوز لانه لا يخلو اما ان يكون النكاح
 ثابتا او لا يكون فان لم يكن النكاح ثابتا كان دفع المال اليها من
 الرجل في معنى الرشوق وان كان ثابتا لا تثبت الفقة بينهما الصلح
 لان العوض في الفقة تعطيه المرأة لا الزوج فلما يكون المال الذي
 تارخه المرأة عوضا من شيء فلا يجوز ولو ادعى ان مائة درهم
 فذكر المدعى عليه فصالحه على انه ان حلف المدعى عزوبه او الصلح
 باطل والمدعى عليه وعواه حرم اقام بينه اخذه بها لان قوله على انه
 ان حلف المدعى عليه عزوبه لعلق البراءة بالشرط وانه باطل
 لان في الابرار معنى التملك والاصل في التملك ان لا تخل
 التعلق بالشرط وان لم يكن له بينة فاراد استخلافه فهو على
 وجهين ان كان ذلك اكلف عن غير القضا فانه لا يستحل فيه عند
 الشكسية اخر لان تلك البين غير معتبة الا تراه غير واجبة
 ولا تقطع بها الخصومة فلم تكن معتد بها وان كان عند الشكسية
 ثانيا لان اكلف عند الشكسية معتد به فقد استوفى المدعى حقه من
 فلا يجب الا بالثابتا ولو تصالحا على ان يحلف المدعى فاذا حلف فاعلم
 واجب على المدعى عليه فهو باطل لان هذا التعلق وجوب المال بالشرط
 وانه باطل لكونه قارا **من صلح البديع**
في فصل واما الذي يرجع الى المصالح عنه
 رجل ادعى على امرأة لثا حافضة فاكترت ثم صالحته على مال بدله حار وهو
 في معنى الخلع ولو ادعت امرأة على رجل انه تزوجها فاكتر الرجل
 فصالحته على مال بدله لانه لا يصح ادعى على رجل محمول النسب انه
 عتد فصالحه على مال حار ولا تقبل بينة المدعى على رقة بعد ذلك
خلاصة في الفصل الرابع في صلح المصالح
 ادعى دارا فصالح واخذ بدل الصلح ثم استخفت الدار عن يد المدعى عليه
 يسترد بدل الصلح على كل حال اذا كان موقرا فلانه بمنزلة البيع فيصح
 بالشرع وكذا اذا كان منكرا لان المدعى برغم انه باعها بالبدل فيؤخذ
 برغمه **الفقرة في صلح المصالح**
في الصلح غير دعوى النكاح وفيها الصلح
 رجل له على رجل الف درهم فصالحه على مائة وقبض المائة ثم استخفت

الحالة فانه يرجع عليه بما لا يبطل الصلح سواء كان الصلح
 بعد الاقرار او بعد الانكار وكذا المودعة مستوفى او بوجه
 ردها ويرجع بما لا يجاد وان صاكنه من الدراهم على دنانير
 وقبض الدنانير ثم استخفت الدنانير بعد اقرارهما بطل الصلح
 وان استخفت قبل الاقرار يرجع عليه بمثل تلك الدنانير ولا يبطل
 الصلح

الصلح عن الدين من كتاب الصلح
 استحق بدل الصلح وهو عين مرجع المدعي على دعواه ان كان
 الصلح عن النكاح روعه اقراره والمدعي به مرجع الصلح

منهية المصطفى
 والاصل ان الصلح متى وقع على اقل من جنس حقة من الدراهم
 والدنانير اجتر استيفاء لبعضه كقول واسر عن الباقر
 ومضى وقع على اكثر من جنس حقة منها او وقع على جنس
 اخر من الدين والعين اجتر معا وضمة لانه لا يمكن حمله على
 استيفاء عين النكاح والابراء عن الباقي لان استيفاء
 عين النكاح منه جنسه يكون ولم يوجد فيه ضمير معا وضمة فاجاز
 المعاوضات يجوز به هذا اذ افسدت به تلك بعينه بهذا

من صلح ابدا الرجوع في فصل واما الشرائط
 رجل له على رجل الف درهم ففرض فصاكنه عليه مائة منها
 الى اجل صح الخط والمائة حاله وان كان المستوفى جازا
 للقرض فاما الى اجل

فصل في ما يصح من الرجوع
 وانما كون المصالح عنه معلوما فليس شرط لجواز الصلح
 حتى ان من ادعى على اخر حقا في عين فاقربه المدعي عليه او
 انكر وصاح على مال معلوم جاز لان الصلح كما يرجع بطريق
 المعاوضة كجباله احد العوضين فيصير بطريق الاستقاط
 والقبض لا يمنع جواز الصلح والثاني ان يكون حق المصالح
 حقا ثابتا له في المحل فلا يكون حقا له او لا يكون حقا لثالث
 له في المحل لا كورا الصلح عنه حتى لو ان امرأة طلقها زوجها
 ادعت عليه صبيها في يد يه الله ابنة منها ومجد الرجل فصاكت
 من النسب على شيء في الصلح باطل لان النسب حق الصبي
 لاحقا فلا يمكن الاعتناء بغيره حق غيرها ولان الصلح اما
 اسقاط واما معاوضة والنسب لا يجزى ولوصالح الشفع

من الصلح

من الشفعة التي وجبت له على شيء عليه ان يسلمه الى المشتري فاصح
 باطل لانه لا يحل للشفيع في المحل انما الثابت له حق التملك
 وهو ليس بعين في المحل بل هو عبارة عن الولاية وانها صفة الوكيل
 فلا يجزى الصلح عنه بخلاف الصلح عن القصاص لان هناك
 المحل يصير مملوكا في حق الاستيفاء في ان النكاح ثابتا في المحل فلك
 الاعتناء من عنه بالصلح فهو الفرق

البداية في فصل واما الرجوع
لنوع في الصلح عن الجناية والابراء
 وقيل ان قوله الرجوع في عطفه له اخيه شيء الاية نزلت في الصلح
 عن دم العهد فيدل على جواز الصلح سواء كان بدل الصلح قليلا
 او كثيرا من جنس الدين او من خلاف جنسها حالا او موقعا
 بصل معلوم او مجهول جباله متقاربة كالحصاد والدراس
 وتكون ذلك بخلاف الصلح من الدين على اكثر مما يجب في الدين
 ان لا يجوز لان المانع من الجواز هناك يمكن الربا ولم يوجد
 لان الربا يخص بمبادلة المال بالمال في القصاص ليس بمال
 وقد ذكرنا شرائط جواز الصلح ومن يملك الصلح ومن لا يملكه
 في كتاب الصلح ولو صاكنه الولي القاتل على مال ثم قتله يقتصر
 منه عند عامة العلماء وقال بعض ائمة القصاص عليه وقدمت
 المسئلة في العفو ولو كان الولي اثنين والعصاص واحد فصاح
 احدهما بسقط القصاص عن القاتل وينقلب لضرب الاخر
 مالا ذكرنا في العفو ولو قتله الاخر لعفو صاحبه فهو على
 التفصيل والاختلاف والوفاء الذي ذكرنا في العفو ولو كان القصاص
 اكثر فصاح له احد القاتلين فلا خرا ان يستوفى وكذا الوصاح
 الولي مع احد القاتلين كان له ان يقتصر من الاخر طرنا في
 العفو وكذلك حكم الولي في الصلح عن دم العهد جميع ما وصفنا

بداية في فصل واما بيان ما يسقط
القصاص من كتاب الجنايات
لنوع في الصلح
 ذكرنا كراهية في مختصرة العفو عن القاتل في فصل رجل قتل عمه
 ولو بيان فصاح احدهما القاتل من الدم على عشرين الف جاز الصلح
 في نصيبه بخمس وعشرين الف والآخر نصف الدين خمسة الاف
 وعن ابي حنيفة ان الصلح على اكثر من الدين باطل ووجب لكل واحد
 منها نصف الدين والمستهور الاول بخلاف الخطا حتى لا يجوز

منه باكثر من جنس المدية قبل قضاء القاضى بنوع اخر منه ويجوز
 بغير جنسه وان كان اكثر وكذا يجوز بحسنه اذا كان بعد ما قضي
 القاضى بنوع اخر منه بيان اذا صار على مائة بغير او على
 الف دينار او على عشرة الاف درهم جاز وقادح الصلح
 بعين ذلك النوع فان بدون ذلك لم يجز الخيار الى الصلح وان
 صار على شئ من هذه الالوان باقل جاز وبأكثر لا يجوز الزيادة
 وان صار على شئ مما لم يفرض فيه له جاز اذا دفعه اليه
 لانه لو لم يدفعه صار ديناً بدنياً وهذا اذا لم يكن قضى عليه
 بالدية فان قضى عليه بمائة بغير مثلاً فصالح القائل المولى
 من مائة بغير على اكثر من مائة بقية عنده ودفعها اليه جاز
 لان بالقضاء لعين الواحد وهذا اخذ بها واما عند
 ابي حنيفة فالبيع والغنم واكمل مما لم يفرض فيه الدية فيجب
 ان يجوز الصلح بالقليل منها والكثير قبل القضاء بتعيينها
 وبعد كذا في الاصل وفي الخلاصة قوم اجتمعوا على كلب
 عقور فمروا بالسهم فاطل سهم فاصاب جارية صغيرة
 فماتت وشهد قوم ان هذا سهم فلان ولم يشهدوا ان فلانا
 رماه فصالح الارب صاحب السهم على شئ ثم طلب الصلح
 رد الصلح ان كان يعلم ان المصلح هو الجراح وان الجنية
 ماتت لم يملك الجراحه فالصلح جاز فان لم يعلم غير معرفة السهم
 فالصلح باطل وان كان يعلم ان صاحب السهم هو الدرهم
 فاستقبلها ابوها فطهرها فنبقت وماتت لا يدرى من المظنة
 ماتت او من الورثة فان كان صاحب الارب باذن سائر الورثة فلك
 ان يرد الورثة ولا يبرأ الارب من الصلح بغير اذنهم فهو باطل
 والارب ولاية استيفاء القصاص لابنة الصغيرة في النفس
 وما دونها ويصالح عنها والوصى يستوفى فيما دون النفس
 لاني النفس وصالح فيما دون النفس وهل يصالح في النفس
 فيه روايتان واما القاضى فهو كالارب ذكره اكثر المتأخرين
 في شروحه واستدلوا بما ذكره محمد رحمه الله في الكتاب ان
 لا ولي له اذا قتل عمه فلا سلطان ان يستوفى القصاص
 بصلح ولا يعفو فكذا القاضى والله اعلم فيصل
 اكثر في نوع الصلح من باب القصاص منه

كتاب الجنائيات
 في التجريد ان الصلح جائز منه وهو المال والمناقع وجنات العمد

والخطا والكل

والخطا ولا يجوز في سبعة اشياء في الحدود والقصاص
 والشفعة والخيار وهو الطلاق والزوج والولاة
 ثانياً خاتمه في الخامس من كتاب الصلح
 اما الصلح الذي يجوز نحو الصلح عن موجب العمد في النفس وفيما
 دون النفس على اى بدل كان او ديناً اقل من ارضى الدية وارتز
 الجنابة او اكثر لان هذا بدل القصاص لا بدل المدية الى ان
 البدل اذا كان ديناً لا بد من القصاص في المجلس حتى لا يكون
 اقرباً من دين بدني ويجوز لو كان الصلح عن قتل الخطا ولو
 جراح الخطا وفيما ذكرنا من جواز الصلح واشترائط القبط
 في الدين الا ان الفرق بين العمد والخطا ان في العمد الصلح
 على اكثر من الدية والارشح يجوز وفي الخطا على اكثر من الدية
 والارشح لا يجوز لان ههنا الارشح والدية مقدرة شرعاً
 فالزيادة عليه ربا فلا يجوز ذلك وهو الفرق

تحفة القضاة في كتاب الصلح
 الصلح من كل جنابة فيها قصاص على ما قلنا اكثر وهو جاز وكذا
 من الجرح والقطع والضرب وان ابرأ صرح الصلح وان كان
 منه بطل الصلح ويجب الدية استحقاقاً في مال ان كان خطا
 عند ابي حنيفة وعندهما صح العقد ولو صالحة مما يحدث منه
 صح عايش او مات من صلح حرانه
الاكل قريب من اوله

هذا اذا برئ وقد بقي للجراحه اثر فاما اذا برئ ولم يبق له اثر
 فان الصلح يبطل هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح عن القائم
 ما يحدث واما اذا وقع عن القائم ولم يتوصل في الصلح لا
 يحدث منها ان برئ ولم يحدث منها شئ فاجواب فيه على تعيين
 الذي ذكرنا ان برئ ولم يبق للجراحه اثر فالصلح باطل وان بقي
 لها اثر فالصلح ماض محيط البرهان

في الفصل الثاني عشر من كتاب الصلح
 فاما الخطا فان صالحة وليه عليه مائة ابل او مائة بقية او الف درهم
 او مائة صاع او الف دينار او عشرة الاف درهم صح وصالحاً
 بعين الحق وان صار على اكثر من قدر الدرهم لا يصح بخلاف
 الصلح عن القصاص فانه يجوز من صلح ثلثاً
 في الثاني عشر

ولو قضى القاضى باحد المقددين زيادة على مقدار الدية لا يجوز

عن حق الغير لا يصح فيبقى النكاح من غير تسمية فيجب المثل
 كما اذا سكنت عن المهر اصلا فهو الفراق والله الموفق
 وسواء كان البذل قد رادته او اقل واكثر لقول الله فمن عطف
 من اضيقه فاتباع بالمعروف واذا اذ الى باحسان قوله
 فمن عطف له اي اعطاه كذا روى عنه الله من عباس وقوله
 فاتباع اي فاتباع مصدر بمعنى الامر فقد امر الله تعالى الولي
 بالاتباع بالمعروف اذا اعطى له شيء واسم الشيء يتناول القتل
 والكثرة فدللت الآية على جواز الصلح من القصاص على القتل
 والكثرة وهذا بخلاف القتل الخطأ وشبهه العمد اذا صاح
 على اكثر من الدية لا يجوز والفروق ان بدل الصلح في باب الخطأ
 وشبه العمد عوض عن الدية وانها مقدرة بمصدر معلوم لا مزيد
 عليه فالزيادة على المقدار تكون ربا فاما بدل الصلح عن القصاص
 فعوض عن القصاص والقصاص ليس من باب المال حتى يكون البذل
 زيادة على المال المقدر فلا تحقق الربا فهو الفروق
 في وصل ما لا يرجع الى المصالح فيه في الصلح

فصل

واما ما يكون ابرأ عن القصاص والدية فتوهمان لغو دلاله انهم
 فهو لتصح بلفظ الابراء وما يجوز مجازة كقوله ابرأت او اسقطت
 او عفوته وكذا ذلك لان ركن الابراء صدر منه هو من اهل الابراء
 في محل قبل الابراء فيصح واما الدلالة فهي ان يدعى ولي القتل
 على رجل من غير اهل المحلة فيبذل اهل المحلة عن القصاص والدية
 ظهور القتل في المحلة لم يدل على كون هذا المدعى عليه قاتلا
 فاقدم الولي على الدعوى عليه يكون نصيب القتل عن اهل
 المحلة فينتقم من ابرأ عنهم عن القصاص والدية فان اقام البيعة
 على المدعى عليه والا حلف فان حلف برأ وان نكل حذر
 حتى يجلع او يعترف في قول ابي حنيفة وعنه ابي يوسف ومحمد
 يقضي بالدية ولو شهد اثنان من اهل المحلة للولي بهذه الدعوى
 لا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 وجه قولهما ان المانع من القبول قبل الدعوى كانت المنة وقد
 زالت بالبراءة فلا معنى لرد الشهادة ولا ابي حنيفة انه يمكن
 المنة في شهادتهم من وجهين احدهما ان من ابرأ ان ابرأ
 ليس بالبراءة الى القصاص شهادتهم والثاني انه احسن اليهم بالبراءة
 حيث اسقط القصاص والدية عنهم فمن ابرأ انهم ارادوا بالمحكمة

على ذلك والشهادة ترد بالتمه من وجه واحد فمن وجهين اولي
 ولان اهل المحلة كما لو اخصما في هذه الدعوى فلا تقبل شهادتهم و
 ان خرجوا بالبراءة من اخصومة لان السبب الموجب لكونهم خصما قائم
 وهو وجوب القتل فمنهم كالوكيل باخصومه اذا اخصم ثم عزل
 فشتمه لا تقبل شهادته كذا هذا ولولا ادعى ولي القتل على رجل
 بعينه من اهل المحلة فالتقمة والدية بحالها في طواها البر رواية
 وروى عنه الله من المبارك عن ابي حنيفة ان القصاص تسقط وكذا
 روى عنه محمد وقال ابو يوسف القصاص تسقط القصاص الا اذا
 تركناه بالبراءة وجه رواية ابن المبارك ان لعين الولي وجه
 منهم ابرأ عن الباقيين دلالة تسقط عنهم القصاص في لو ابرأ
 نصا وجه طاهر الرواية ان القاتل اهدى اهل المحلة طاهرا لولي
 كذا لا ان عين وهو منهم في التعيين فلا يعتبر لعينه الا بالبيعة
 فلا ينفذ حكم القصاص الا بها وان اقام البيعة من غير اهل المحلة
 يقضي بها فيجب القصاص في العمد والدية في الخطأ ولو شهد
 شاهدان من المحلة عليه لا تقبل شهادتهما على طاهر الرواية
 عن ابي حنيفة لان اخصومه بعد هذه الدعوى تامة في ان شاهد
 خصما لا يقطع اخصومة عن نفسه لشهادته ولا شهادته للخصم
 فاذا لم تقبل شهادته اهل المحلة عليه ولم تقم بيعة اخرى ولقبنت
 القصاص على اهل المحلة على حالها بخلاف المدعى عليه والثالث هذا
 مع اهل المحلة حتى يكمل خمسون رجلا من اهل المحلة ثم كيف
 تختلف الشهادة من اهل المحلة عند ابي حنيفة ومحمد يختلفون بالدية
 ما قبلناه ولا يزدادون على ذلك لان عندهم ان المشهود عليه
 قاتل فلا سبيل الى استحقاقهم على العلم وما قاله ابو حنيفة ومحمد
 اولي لان فيما قاله مراعاة موضع القصاص وهو اجمع بين البيعتين
 على البيعتين والعلم بالقدرة الممكن قيمة وراوا المستثنى وفما قاله
 ابو يوسف ترك البيعتين على العلم اصلا فيكون ما قاله اولي
 ولولا ادعى اهل تلك المحلة على رجل منه او من غيرهم تصح دعواهم
 فان اقاموا البيعة على ذلك الرجل يجيب القصاص في العمد والدية
 في الخطأ ان واقفهم الاوليا في الدعوى على ذلك الرجل والثالث
 لم يوافقهم في الدعوى عليه لا يجب عليه شيء لان الاوليا قد ابرأوه
 حيث ابرأوه وجوب القتل منه فلا يجب على اهل المحلة ايضا شيء
 لانهم ابرأوا القاتل على غيرهم وان لم تقم لهم البيعة وحلف ذلك
 الرجل بحب القصاص على اهل المحلة ثم كيف يختلفون في العمد والدية

الذي ذكرنا به اليع في فصله اما ما يكون

ابرا عن القامة من باب الجنايات

فصل في الصلح على الامانات

رجل اودع رجلا شيئا فقال المودع لصاحب الوديعة اوردتها عليك وانكر صاحبها الرد او المهلك كان القول قول المودع مع البيمان ولا شيء عليه فان صاحبه صاحب الوديعة بعد ذلك على شيء فهو على وجوه احدها ان يدعي صاحب المال الايداع فقال المستودع ما اودعني شيئا ثم صاحبه على شيء معلوم حاز الصلح في قوله لان الصلح بيني جواز على زعم المدعي وفي زعم المدعي انه صاحبا بالبحر ويجوز الصلح مع الوجه الثاني اذا ادعى صاحب الوديعة وطالبه بالرد فاقر المستودع بالوديعة او سكوت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صاحبه على شيء معلوم حاز الصلح في قوله والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد او المهلك ثم صاحبه على شيء حاز الصلح في قول محمد واية يوسف الاخر واختلفوا في قول ابي حنيفة والصلح ان لا يحوز الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف لا وعليه الفتوى واجمعوا على انه لو صلح بعد حلف المستودع ان رد او هلك لا يجوز الصلح انما اختلف فيما اذا كان الصلح قبل

بيمان المودع فاصححات في باب

صلح المال من باب الصلح

ولو ادعى المودع الاستهلاك ولم يقل المودع انه هلك او ردت فتصالحا على شيء حاز لان دعورا الاستهلاك صحيحة وبإيمان متوجهة عليه فيصالح الصلح ولو طلب المودع الوديعة فحلفها المودع وقال لم تودعني شيئا ثم قال ردتها وهلكة وقال المودع بل استهلكتها فتصالحا جاز لان المالك يدعي عليه ضمان القصد بالبحر اذا هو سبب لوجوب الضمان وكل جواب عرفة في الوديعة فهو الجواب في العارية والمضاربة لان كل ذلك امانة

واما الذي يرجع الى المصلح عنه فله الصلح

ولو اودع انسانا ووديعة ثم طلبها منه فقال المودع هلكة او قال ردتها وكذب المودع ولا قال استهلكتها فتصالحا على شيء فالصلح باطل عند ابي يوسف وعند محمد صحيح وجه قول محمد

ان هذا الصلح وقع عن دعور صحيحة وبإيمان متوجهة فصالح كما في سائر المواضع وجه قول ابي يوسف ان المدعي هنا قضي في هذا الدعور لان المودع اقر المالك وبول الامن قول المودع في ان ايتها بالرد والمهلك اقراره المودع في ان مسا قضا في دعور الاستهلاك والتنا قضي منع صحة الدعور الا انه يتحلف كمن لا يدفع الدعور لانها مندفعة لبطلانها بل للثبوت واذا لم تصح الدعور لا يصح الصلح من صلح البديع في المصلح المذخور **باب في الصلح على** واما بيان حكم الصلح اذا بطل بعد صحته او لم يصح رأيا فهو ان يرجع المدعي الى اصل دعواه ان كان الصلح عن الخار و ان كان الصلح عن اقرار فيه يرجع على المدعي عليه بالمدعي لا غير الا في الصلح عن القضا صا اذا لم يصح انه يرجع على القائل بالمدعي ووجه القضا صا الا انه يصح مغورا من جهة المدعي عليه بضمان الغور ايضا وبيان هذه الجملة انه اذا بطل الصلح فيها سور القضا او برد البطل بالعب وخيار الرد به يرجع المدعي بالمدعي ان كان عن اقرار وان كان عن اقرار يرجع الى دعواه لان الاقالة والرد بالعب وخيار الرد به فسخ للحقد واذا الفسخ جعل كان لم يكن وقضا الا على ما كان من قبل وكذا اذا استحق لانه بالاستحقاق ظهر انه لم يصح لفوات شرط الصحة وكان لم يوجد اصلا الا ان في الصلح عن القضا صا عن اقرار انه يرجع بالمدعي وان كانت شرط الصحة لان صورة الصلح اورثت شبهة في رد القضا صا والقضا صا لا يتوفى مع الشبهة فيسقط لكن الى بدل وهو الدية فاما المال فاسور القضا صا فحقن واحد ود فاما يمكن استغفار مع الشبهة فامكن الرجوع بالمدعي ولا يرجع لشيء اخر الا اذا صار مغورا من جهة المدعي عليه بان كان بدل الصلح جارية فقبضتها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها واخذها واخذ عقرها وقبر ولدها وقت الخصومة فانه يرجع على المدعي عليه بالمدعي وبما ضمن من قيمة الولد ان كان الصلح عن اقرار لانه صار مغورا من جهة وانه كان الصلح عن الخار يرجع الى دعواه لا غير فان اقام البينة على صحة دعواه او حلف المدعي عليه فنكل في يرجع بما ادعى وبقية الولد لانه تبين انه كان مغورا فيه يرجع عليه بضمان الغور ولا يرجع بالعقر في نوع الصلح كذا العقيد المنفعة المستوفاة وهو المستوفى في ان عليه العقر وان كان الصلح عن القضا صا في النفس او ما دورها فصالح على جارية

فاستولد لها ثم استخفت فانه يرجع على المدعى عليه بقيمة الجارية وما
 ضمن من ثمن الولد لما قلنا وان حلف لا يرجع بشئ واذا اصاب المهر
 على عهد من باسحق العبد او وجده عيبا فرده حتى يبطل الصلح
 لا سبيل للرد على المتوسط ولكنه يرجع بالمدعى ان كان الصلح
 عتقا وان كان عن الجارية يرجع الى دعواه لان المتوسط
 بهذا الصلح لم يضمن تسليم العبد المعين ولو اصابه عيب
 مسماة وضمنها ودفعها اليه ثم استخفت او وجدها زليفا لانه
 يرجع على المصالح المتوسط لانه بالفهمان التزم تسليم الجارية
 وسلامة المضمومة ولو استخفت الدار المدعاة بعد الصلح عن
 اقرار او انكار فان المدعى عليه يرجع بما دفع اما في موضع الاقرار
 فلا شك فيه لان المأخوذ عوض في حقه ما جعلا واما في موضع النكار
 فلان المأخوذ عوض في حق المدعى عن المدعى وقد فات بالاستحقاق
 فيجب عليه رد عوضه هذا اذا استحق كل الدار فاما اذا استحق
 بعضها فان ادعى جميع الدار يرجع بحصته ما استحق لفوات
 بعض ما هو عوض عن المستحق وان كان ادعى منها حقا
 لم يرجع بشئ لجواز ان يكون المدعى ما وراء المستحق واذا بطل
 الصلح عن المنافع بموت احد المتعاقدين ونحو ذلك في اثنا
 المدعى فان الصلح عن اقرار يرجع بالمدعى بقدر ما لم يستوف
 من المنفعة وان كان عن النكار يرجع الى الدعوى قدر ما لم يوف
 من المنفعة ولو اصاب عن القصاص على دن من خل فاذا
 هو ضم او على عبه فاذا هو حر فهو على الاختلاف الذي عرف
 في النكاح الا ان فيها يجب مهر المثل هناك يجب له مهرها
 وفيها يجب القيمة او مثلها يجب ذاك مهرها ولا يشبه هذا
 ما اذا اصاب عن القصاص على حر وهو يعلم انه حر انه لا يجب شئ
 وهو باسحق لان مهرها صار موقورا من جهة المدعى عليه بنتيمة
 العبد وانخل وكل من غرغره في شئ يكون ملتزما ما بالحقة
 من الحصة فيه فاذا ظهر لا مبالاة كان له حق الرجوع عليه
 بحكم الكفالة والضمان ومعنى الغور لا يتقدر عند علمه بحال اليه
 فيبقى لفظة الصلح كناية عن العفو وانما استقاط الحق اصلا
 فهو الفرق بين الامر من
 واما بيان حكم الصلح اذا بطل بعد صحته
 من كتاب الصلح
 ما يبطل الصلح بعد وجوده اشياء منها الا انه فيما سورت القصاص

لان فيما سورت القصاص لا يخلو عن معنى معا وضمة المال بالمال
 فلما ان احتمل للفسخ كما يبيع ونحوه فاما في القصاص فالصلح فيه
 استعاط محض لانه عفو والعفو استعاط فلا يحتمل للفسخ كما لفظا
 وكونه ومنها كالحاق المهر بدار احرب له موته على المردة عند ارجع
 بناء على ان تصرفات المهر موقوفه عند عهده على الاسلام او اللحن
 بدار احرب او الموت فان اسلم فذوان كحون بدار احرب له
 قضى القاضى به او قتل او مات على المردة بطقت وعندهما
 ما دفع والمهر اذا كحون بدار احرب يبطل من صلحها ما يبطل
 من صلح الجارية لان حكمها حكم الجارية ومنها الرد بجوار العيب
 والمردية لانه يفسخ العقد ومنها الاستحقاق وانه ليس بيطار
 حصه بل هو بيان ان الصلح لم يصح اصلا لانه يبطل بعد
 الصحة الا انه ابطال في حيث الظاهر لفظا والصلح ظاهره
 فيجوز احاقه بهذا القسم لكنه ليس بباطل حصه فكان احاقه
 باق ام الشرط اقر الى الصنعة والفقه في ان اولي ومنها
 هناك احاد المتعاقدين في الصلح على المنافع قبل القصاص المدة
 لانه يبعث الاجارة ولهذا يبطل بموت احد المتعاقدين
 بدائع في فصل واما بيان ما يبطل
 من الصلح من كتاب الصلح
 ولو ادعى على امرأة تلى حاقه فثبت فصالحها على ما عليه ان يقره
 بالنيح فافتر فهو جائز وتجعل المهر من الزوج زيادة في مهرها
 لان اقرارها بالنكاح محمول على الصحة ولو ادعى على ان الف
 وانكر المدعى عليه فصالحه على ما دريم على ان يقره بالالف
 فهو باطل لانه المدعى لا يخلو اما ان يكون صادقا في دعوى الف
 او كاذبا فيها فان كان صادقا فيها فالالف واجبة على المدعى
 عليه واخذ العوض عليه يكون في معنى الرشوق وانه حرام و
 ان كان كاذبا في دعواه فاقرار المدعى عليه بالالف التزام
 المال ابتداء وهذا لا يجوز ولو قال لامرأة اعطيتك الف درهم
 على ان تكوني امرأتي ففعلت ذلك فهو جائز اذا كان
 بحضرة الشهود ويجعل في يده ان النكاح
 في فصل واما الذي يرجع الى المصالح
 عنه من كتاب الصلح
 رجل له على رجل الف درهم جارا فاصطفا على عشرة دنانير
 وافرقة قبل القبض بطل لو اصاب من الجارية على النهرجة

جائز ولا يكون صرفا بل يكون اسقاطا بصفة الجوده وكذلك
لو كانت ايجابا والفا حاله فصاحبه على الف نهر صفة الى اجل جائز
الا ان اصل المال اذا كان قرضا وصاحبه الى اجل لا يصح التبريل
فانصحنا في فصل الصلح في الدين

كتاب الصلح

ولو ادعى رجل حق في دار في يد رجل فصاحبه على سكنه بيت
معين من هذه الدار ابدًا او قال حتى يموت لا يجوز ذلك
ولو صاحبه على دار اخرى او على رجل اخرى جائز باتفاق الروايات

فانصحنا في باب صلح القمار

الكفيل بالنفس اذا صاحبه لم يصح في رواية ابي سلمة
ويصح في رواية ابي حفص وبه يفتي منية المنة

من كتاب الكفالة والحواله

ولو صاحبه الكفيل بالنفس على ما علم ان يبراه من الكفالة
بطل لان الثابت للطالب من قبل الكفيل بالنفس حق
المطالبة بتلزم المكفول بنفسه فذلك عبارة عن ولايته المطالبة
وانها صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن
العصا ص لان المحل هناك يصير مملوكا في حق الاستيفاء
فلان الحق ثابت في المحل فذلك للاعتناء بمرعته بالصلح كذا الصلح
باطل من الشفعة

كتاب الصلح

الصلح بعد البيع وصالح المودع وصالح من ادعى على آخر
قدفا وصالح من ادعى على امرأة نكحها فانكرت لا يجوز
عنا بيه في اول الصلح

الصلح عن الشفعة لا يجوز وبطل به الشفعة وانه واحدة
وفي الكفالة النفس اذا لم يجز الصلح عنها بطل الكفالة في
اصح الروايتين منية المنة في الصلح

الصلح عن الشفعة باطل لا يجوز وبطل به الشفعة وفي
الكفالة بالنفس لا يجوز في بطلان الكفالة في رواية ابي حفص
تبطل وبه يفتي برار بن خازم

باب شرط فسخه والمحل له في الصلح

ولا يجوز الصلح عن دعور النكاح وهو على وجهين احدهما
ان يدعى رجل على امرأة نكحها وهي تحب فصاحبه على مال
حتى يترك الدعور جائز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب

الاعتبار بأرب العقد واليه احتيا لا لصحته واخذنا على غير ذلك
البضائع فخلع فصار بهذا المال منها في حق المدعي في معنى الخلع
بناء على زعمه واخلع بلفظ البراءه صحيح وفي حقها لدفع
الشعوب واخصوه وبطلت البضائع عن الوحي الاحرام
وفي الهداية قالوا لا يخل له اخذ المبدل فيما بينه وبين الله
اذ كان مبطلا في دعواه قال صاحب المنبيع هذا الذي يخص
بهذا المقام بل هو عام في جميع انواع الصلح بدليل فانكر
في كتاب الاوار ان من اقر لغيبه مال والمقر له يعلم انه كاذب
في اقراره فانه لا يخل له ذلك الخال فمابينه وبين الله الا ان يله
بطلب نفسه كونه مملوكا لطرف الزوج الزبية والثاني ان تدعى
امراة نكحها على رجل فصاحبه على مال لا يجوز لانه رشوة محضه
من غير خصومة ولزمها ردّها كذا في المنبيع
من صلح لسان الحكم لابن سحنه
فصل السادس في الاوار

انتم سرقه وجبر فادعى عليه يوم فصاحبه ثم خلع وانكر وقال
انما صاكتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القضي
فالصلح جائز لانه لا يجبر الا بحق وان كان في حبس الوالي
لا يصح الصلح
في فصل في فسخ الصلح

وفي المنتقى في كتاب الدعور كل صلح بعد صلح فالثاني
باطل لكل صلح بعد شراء فالصلح باطل والشراء بعد
الشراء فالشراء الاخر اصح والاول باطل وان كان صلحا
ثم اشترى بعد ذلك اجرت الشراء الاخر وبطلت الصلح الا
قال الله الامام الاستاذ رحمه الله قوله وفي المنتقى الصلح بعد
الصلح باطل المراد الصلح الذي هو اسقاطا ما اذا كان الصلح
على عوض ثم اصطلح على عوض آخر فالثاني هو الجائز والفتي
الاول كالبيع خلاصة فيصل

الصلح الثالث منه في البيوع

ح الصلح بعد اكتمل لا يصح وفي الاسرار ايضا انه لا يصح
وهكذا في نكاح الشرازي وقيل يصح وروى محمد بن ابي حنيفة
رحمه الله انه لا يصح ووجه عدم الصحة ان البين بدل عما اكتمل
فاذا حلفه فقد استوفى المبدل
من صلح
كتاب القسمة

وفي الذخيرة وذكر في بعض الكتب اذا صلح على مال ثم انما الصلح
على مال اذا كان البدل الثاني مثل البدل الاول فالصلح هو الاول
دون الثاني وان كان الثاني اكثر منه الاول او دونه فالصلح
هو الثاني وهو نظير ما لو باع ثم باع ثانيا
فاما رعايته في الحالين عشرة من الصلح

نوع في صلح الصغير والكهر والكره والعبد

صلح صلح الصبي في اجماله وهو الصبي المأذون اذا كان فيه
نفع او لا يكون له فيه ضرر ظاهر فاذا وجب للصبي المأذون
على ان دين وصاحبه على بعض حصة فان لم يكن عليه
جاء الصلح لان عنده انعدام البينة لاجل الاخصومة و
اختلف واما ان يقع له منها فان كانت له عليه بينة لا يجوز
الصلح لان احط تبصر وهو لا يمكن التبرعات ولو اضر الدين
جاء لسواهما ان عليه بينة او لا ولو صلح الصبي المأذون
في المسلم اليه على راس المال جائز لان الصلح من المسلم فيه على
راس المال اقل للعقد والا فانه باب التجار وكذلك لو اضر
سلعة وطلعت فيها بعيب وصاحبه البائع على ان ياخذ ثمنها
جائز لان الثمن يقع من المبيع المعيب بعباده ولو صاحبه
البائع فخط عنه بعض الثمن لا شك في جواز ان احط عن البائع
تبصر منه على الصبي فصيح ولو ادعى الثاني عليه دين فاقربه
نصاحته على ان يحط عنه البعض جائز لان اقرار الصبي
المأذون بالدين صحيح

البدايع في شرائط الركن
صلح الكرهان جائز وصالح الكره لا يجوز
منية المصني ما يخصها

ولو ادعى عليه عبدا مأذون وينا وهو مأذون فاقربه بمصاحبه
على ان يحط بعينه جائز لان اقرار العبد المأذون بالدين صحيح
ففي ان احط منه المدعي تبصر على العبد ببعض الدين فصيح ولو
تجر عليه المولى ثم ادعى عليه ان دين فاقربه وهو محجور ثم
صاحبه على مال ضمنه باقراره فان لم يكن في يده مال لا ينفذ الصلح
لان اقرار المحجور عليه لا ينفذ اذا لم يكن في يده مال واذا لم ينفذ
لا ينفذ الصلح ولا يطالب به للحال ولكن يطالب به بعد العتق
لان اقراره في نفسه صحيح لصدوره من اهله الا انه لم يظفر في حق
المولى في الحال طالع وهو حق المولى فاذا عتق زال المال فليظفر

ح واما اذا كان في يده مال فجوز اقراره عند ابيه حنيفة و
عنده من لا يجوز **بدايع في فصل**
واما شرائط الركن

وليصح صلح العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة او كان جبريا
التجارة الا انه لا يمكن الصلح على الخط عن بعض اركان اذا كان
له بينة وبذلك التخييف كما ان وبذلك خط بعض الثمن لاجل
العيب لا قلنا ولو صاحبه البائع فخط عنه بعض الثمن جائز
لما ذكرنا في الصبي المأذون **من صلح البديع**
في فصل واما شرائط الركن

بجلاف ما اذا لم يكن في يده مال لا ينفذ المولى ثابته حصته والا فاقربه
في نفسه محتمل فلا يجوز بطلان يده الثابته حصته مع الشك
والاحتمال وكذلك المكي تب نظير العبد المأذون في جميع ما ذكرنا
لان عبدا ما يقع عليه درهم على ان رسول العبد صار عبدا
وسلم فان عجز المكي تب فادعى عليه رجل وينا فاصطلى على ان
ياخذ بعضا ويؤخر بعضا فان لم يكن عليه بينة لم يجز لانه لا يجز
فقد صار محجورا عن التصرف فالصلح صححه وان كان له عليه
بينة جائز لان وان عجز فاختصم في ديونه هو فيكم التصرف بخط
البعض بالصلح **من صلح البديع**
في فصل واما شرائط الركن

فصل في صلح الوصي والاب والام
صلح الوصي مع المدعي عليه على اقل من اكون لم يجز لومقضيها عليه
او مقاربة او عليه بينة والا حار وصالح مدعي المولى بينة
او علم القاضي والا فلا **جامع القصول**
في الفصل السابع والخمسين

ومنها ان لا يكون المصالح بالصلح على الصغيرة مضاربة مضرة
ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي دينا فصالح اب الصبي
منه دعواه على مال الصغير فان كان المدعي بينة وما اعطى من
المال مثل اكون المدعي وزباده يتقارب في مثلها فالصلح جائز
لان الصلح في هذه الصدوق بمقتضى المعاوضة لا يمكن الوصول
اليه اكون بالبينة والاب يملك المعاوضة في مال الصغير بالقبول
وان لم يكن له بينة لا يجوز لان انعدام البينة يقع الصلح تبعا بما
الصغيرة وانه من محض فلا يملكه الاب فلو صاحبه من مال نفسه
يجوز لانه ما اضر بالصغيرة بل ينفذ حيث قطع الاخصومة عنه ولو ادعى

اب الصغير على ان دينه للصغير فصاح على ان حط عنه
 بعضه واخذ الباقي فان كان له عليه بينه لا يجوز لان الخطا منه
 بترع منه ماله وهو لا يملك ذلك وان صاح على مثل قيمه ذلك
 الشئ او نقص منه شيئا لا يجوز لان الصالح في هذه الصور
 يبيع البيع وهو يملك البيع فيملك الصالح وحل يملك الاب
 اخط من دين وجب للصغير والابرار عنه هذه الاكل من احد
 وجهين اما ان تولي ذلك لتعقد بنفسه واما ان لم يكن وليه
 فان لم يكن وليه لا يجوز بالاجماع لان اخط والابرار من باب
 التبرع والاب لا يملك ذلك لكونه مضرة محضه والى كذا
 وليه ينفق يجوز عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند
 ابي يوسف لا يجوز وهو على اختلافهم في الكيل بالبيع اذا
 ابرأ المشتري عن الشئ او حط بعضه وقد ذكرنا في كتاب
 الوكالة ولا يجوز صلح احد على حمل ابا كان المصالح او غيره
 وان خرج حيا بعد ذلك وورث وحازت له الوصايا لا ينفذ
 الصالح عليه لئلا يخلو واما ان صح على اعتبار احوال واما ان
 على اعتبار الا لفصال لا يهيل الى الاول لان الصالح من باب
 تنفيذ الولاية وهو لئلا لا يوصف بكونه موليا عليه ولا يهيل
 الى الثاني لان الصالح لا يكتل الاضافة الى الوقت ويملك الاب
 استيفاء القصاص من النفس والفوق ان استيفاء القصاص
 تصرف في نفس الصغير بالاحياء وتخصيل النفس فالسنة
 ولكم في القصاص حياية يا اولي الاباب لعلمكم بتقوى وكذا
 منفعه التشفي راجع الى نفسه والاب ولاية على نفس الصغير
 ولا ولاية للوصي عليها ولهذا يملك نكاحه دون الوصي لانه
 يملك القصاص فيما دون النفس لان ما دون النفس يملك
 بهما ملك الاموال الشبه بالاموال الا ان ان القصاص
 لا يجزى بين طرف العبد وطرف الحر ولا بين طرف الذكر والانثى
 مع ان القصاص من كبر بينهم في الاثام تنويع القصاص فيما
 دون النفس في اكثره يستوي في سائر الحقوق المالية فيه و
 لا يستوي القصاص في النفس فيه ويقضي بالنكول في الاطراف
 كما يقضي في الاموال عند ابي حنيفة ولا يقضي به في النفس
 ولا ولاية التصرف في المال فيلحق التصرف فيما دون النفس
 ويملك الاب الصالح عن القصاص في النفس وما دونه لانه لما
 ملك الاستيفاء فلان يملك الصالح اوله لانه انفع له منه الاستيفاء

وكذا الوصي يملك الصالح عن القصاص فيما دون النفس لانه يملك
 الاستيفاء فيما دون النفس لئلا يملك للصالح عنه لانه انفع وهو
 يملك الصالح عن القصاص من النفس ذكر في كتاب الصالح
 انه لا يملك وذكر في اجماع الصغير انه يملك وكذا ذكر القصاص
 وفي رواية اجماع يحتاج الى الفرق بين الاستيفاء وبين الصالح
 ووجه الفرق بينهما ظاهر لما ذكرنا ان القصاص تصرف في
 النفس يحصل الحياة والتشفي ولا ولاية له على نفسه فلا يملك
 الاستيفاء واما الصالح تصرف في المال ولا ولاية التصرف
 وهذا فرق ظاهر واضح وجوه رواية كتاب الصالح ان الصالح
 احتياض عن القصاص فاذا لم يملك القصاص فكيف يملك الاستيفاء
 عنه ولو صاح الاب او الوصي على اقل من الدية في الخط او شبه
 العمد لا يجوز لان اخط بترع ومما لا يملك ان التبرع باليتم واخط
 القليل والكثير سواء بخلاف الغبن البسيط في البيع انما يملك به
 والفرق ان اخط القصاص محقق لان الدية مصدر معلوم معلوم
 فالقصاص عنه محقق وان قل والقصاص في البيع غير محقق
 لان العوض فيه غير مقدر لاختلافه بتقوى المقويين فاذا لم يتقدر
 العوض لا يحقق القصاص فهو الفرق ومنها ان يكون المصالح
 على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالاب والجد والوصي
 لان الصالح تصرف في المال فيختص بمن يملك فيه ومنها ان لا يكون
 مرتدا عند ابي حنيفة وعندهما صلح نافذ بهاء على ان تصرفات
 المرتد موقوفه عند وعندهما نافذة لكن عند محمد نفاذ تصرفات المرتد
 وعنده ابي يوسف نفاذ تصرف من عليه القصاص من النفس المستند
 لقوت في موضعها ان شاء الله تعالى واما المرتد فصالها جاز
 بلا خلاف لان حكمها حكم الحر به الا انها اذا اخطت بدار الحرب ووضعت
 القصاص كذا لا يبطل بعضه وفي بعض كصلح الحر به لثبوت احكام اهل
 الحرب في حقها بالتحاق بها بدار الحرب بدائع في الفصل
 الاول من كتاب الصالح
 ولم يجز صلح الامم على الصبي وكذا صلح الاخ والعم ووصي ام واخ
 ونعم لم يجز الا في المنقول اذ لهم ولاية الحفظ ويحتاج اليه المنقول
 لا العقار جامع الفصولين في البيع والشراء
 ومن مال طفل بالمشهود فلم يجز وما يدعي خصم ولا يثبت
 الصغير لم يجز راجع الى الصالح اراذ ان الطفل مال بشروط
 لم يجز الصالح فيه وما يدعي امر ولا يجوز فيما يدعي خصم في المال

على الطفل ولا يتصور بعبية تشبه له بما ادعاه ومفهومه انه يجوز
 الصلح حيث لا بينة للطفل وحيث كان للخصم بينة فلهذا اربع
 صور واحد ان المصلح الى ان الاربع تجزى مع الاب واحد الوصي
 من جهة الاب واحد او من جهة الوصي او من جهة احد هما او
 القاضى او وصي القاضى فبلغ اثنين وثلاثين مسألة وسواء كان
 الصلح في عقار او عبدة او غيره كما فتبلع ستة وتسعين مسألة وسواء
 كان في الجميع او البعض فتبلغ مائة واثنين وتسعين مسألة
 كل ذلك مما ذكره صاحب الميسر قلت بقي على وجه
 الام في تركتها ووصية والاخ قال في الميسر وصلح وصي
 الام والاخ على الصلح مثل صلح وصي الاب في غير العقار
 فيبلغ اصفاف ذلك ثم انه نقل عن عبارة الميسر المحيط
 ما بينه عليك محصلة فنقل عن الاول اذا كان للمصغر دارا
 وعبدا فدعى رجل فيه دعور فصاحه ابوه على شئ من مال الصبي
 ينظر في ذلك فان كان للمدعى في ذلك بينة وكان ما اعطى الا
 من ملك الصبي مثل حق المدعى او اكثر مما يتفان فيه جاز لان سبب
 استحقاق المدعى ظاهر شرعا فالاب بهذا الصلح يصير كالمشترى
 لذلك العين لو له بماله والاب غير متم في حوز ولده فعند
 ظهور حق المدعى بالتمنه انما يقصد الاب النظر للصبي وربما
 يكون له في العين منفعة لا يحصل بقيمته وان لم يكن له بينة
 لم يجز الصلح من مال الصبي لان المدعى ما استحق شيئا على الصبي فوجود
 دعواه سواء استحقاقه للاب والاب لا يصح في حال صغر
 وانما يتحلل اذا بلغ فالاب يفر هذا اليمن مال الصغير والتمنه
 ليست بمنفعة وليست للاب ولا بدفع مال الصبي بازوا ليس
 بمنفعة فان صلح من مال نفسه فهو جائز بمنزلة اجنبة اخر صلح على
 نفسه ان يتجوز من ثلث الصلح

من صلح الاشباه

في صلح القصول

واجمعوا على ان صلح القصول جائز بان قال اجنبة للمدعى ان المدعى عليه
 اقر معي في السراية محض في دعواك فصالحني على كذا وضمن له ذلك
 فصاحه صح وصورة ضما للقصول بان يقول القصول للمدعى صلح فلانا

دعواك عليه على كذا اعلم اني ضامن به او على كذا امن مالى او قال
 صاحبني من دعواك هذه على فلان واصناف العقد الى نفسه او
 الى ماله نفذا الصلح والبدل على الضامن سواء كان بامرته او
 بغير امره ويرجع بما ادعى عليه المدعى عليه ان كان الصلح بامرته و
 الامر بالصلح واكلى امره بضمان فيصلح الصلح

من كسب الصلح

قالا اذا كان بين المدعى وبين الاجنبة المتبعية فلا يحلوا ان
 ذلك بامر المدعى عليه او بغير امره فان كان بامرته صح لانه وكيل
 عنه والصلح مما يحل التوكيل به وان كان بغير امره فهو صلح
 الفضول وانه على وجه احد هاتين ان يضيف الصلح
 الى نفسه بان يقول صاحبك الى اصاحك حنة دعواك هذه على الف
 درهم على اني ضامن لك الالف والثاني ان يضيف المال الى
 نفسه بان يقول على الف هذه او على عبدي هذا والثالث ان يعين
 البديل وان كان لا يسهل له نفسه بان يقول على هذه الالف او على هذا
 العبد والرابع ان يكسب بديل او يسهل يعين ولم ينسب اليه قال
 صاحبنا على الف سلمه اليه والخامس ان لا يفعل شيئا من ذلك
 بان يقول صاحبك على الف درهم او على عبدي ووسط ولم ينسب اليه
 ففي الوجوه الاربعه يصح الصلح لقوله تعالى اما المؤمنون احق
 بالصالحين احقكم وهذا خاص في صلح المتوسط وقوله تعالى
 والصلح خيرا وهذا عام في جميع انواع الصلح لدخول الالف
 الهم وانما لا تستغرق اجنس ولانه بالصلح في هذه الوجوه منصرف
 على نفسه بالتسليم باستقاط الدين عن الغير بقضاء من مال نفسه
 ان كان الصلح عن اقرار وان كان عن ان يراستقاط الخصم
 فيصح تبرعه كما اذا تسع بقضاء دين غيره من مال نفسه استاء وميت صح
 صلح يوجب عليه تسليم البديل في الوجوه الثلاثة وليس يرجع على المدعى
 عليه لان التسليم لقضاء الدين لا يطلو الرجوع على ماله كرم في فصل
 احكم ان شاء الله تعالى واما في الوجه الخامس فوقوف على اجازة
 المدعى عليه كانه قد ام الضمان والنسبة وتعين البديل والتسليم لا يمكن
 حمله على التبرع بقضاء دين التبرع من مال نفسه فلا يكون موصفا على نفسه
 بل على المدعى عليه فيصح على اجازته فان اجازة نفذ وكسب البديل
 على دون المصالح لان الاجازة اللاحقة بخليعة الوكيل لا ينفذ
 ولو وكل في الابتداء نفذ تصرفه على موكله فكذا اذا التزم بالتوكيل الاجازة
 وان رده بطل لان التصرف على الان لا يصح بغير اذنه واجازة

ثم انما يصح صلح الفضولي اذا كان صرا بالغا فلما جتمع صلح الصبي
والعبد المأذون لانهما ليسا من اهل التبع وكذلك كل من اجتمع من الاجنبين
على هذه الفصول لانه ان كان باذن الزوج او المرأة يصير وكيلها
ويجب انما على المرأة دون الوكيل ان كان بغير اذنها فهو على الفصول
التي ذكرنا في الصلح وكذلك الزيادة في الثمن من الاجنب على هذه
الفصول ان كان باذن المشرع يكون وكيله ويجب على المشرع ان كان
بغير اذنها فهو على ما ذكرنا من الفصول وكذلك العفو والصلح من
تمام العهد من الاجنب على هذه الفصول

في فصل ما اذا ترجع الى المصلح عنه
من كتب الصلح

فصل في الخارج

اذا صلحت المرأة عن ثمنها وصداقها على دراهم معلومة فذكر
في الشريعة دين ظاهر ولا نفقة حتى جاز الصلح ثم ظهر الميعة دين
لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين ولم يعلم به الوارث هل يكون
ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم
لانهم اذا لم يعلموا بذلك كان صلحهم على الظاهر المعلوم عند
الورثة لا عن المجهول والملم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستثنى
عن الصلح وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح وانهم صاكوها من
الشركة والشركة هي المعلوم عند الورثة فعلى هذا القول انه ظاهر
دين للميت في الصلح ويجعل كانه هذا الدين كان ظاهرا
وقد انصاع وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون
ذلك العين والدين بين الورثة ولا يبطل الصلح

تبين ان الصلح عن الدين في الصلح

امراة ادعت قبل ورثة زوجها ميراثا وهم جاحدون كونها
امراة الميت فصاكوها على اقل من حصتها من المهر والمهر
على دراهم معلومة ونصيبها من الميراث في ذلك الدرهم
اكثر من ذلك الصلح قال ابو يوسف الصلح جائز ولا يبطل
للورثة ان علموا انها امراة الميت فان اقامت المرأة
البينة بعد ذلك انها امراة الميت ابطت الصلح وهذا
يوافق ما ذكرنا من احكام التمهيد ان الصلح على اقل من حصتها
من مال الميراث لا يجوز في حال التصديق ويجوز في حال الجحود

فصل في كتاب الصلح

وتبين انه اوله

وهو ميراث

قال همام سالت الثاني عن امراة ادعت ميراثا قبل ورثة
فصاكوها جاحدين زوجيتها على اقل من حصتها ومهرها جاز
ولا يصيب للورثة ان علموا وان برهنت بعد على زوجية
له بطل الصلح

من كتب الصلح

وفي دعور الخاتبة امراة ادعت ميراثا قبل ورثة زوجها فجدوا
انها امراة الميت فصاكوها على اقل من حصتها من الميراث
المهر ونصيبها من دراهم الشركة اكثر من ذلك الصلح فالصلح جائز
ولا يبطل ذلك للورثة اذا علموا بذلك فان اقامت المرأة بينة
بعد انما امراة الميت بطل الصلح وهكذا في شريح الترافد
للقدور وفي ان احكام عن صاحب المنيع ان عدم اكل
عام في جميع انواع الصلح اذا كان مبطلا وفي شريح الترافد
ادعى عليه الفاء ودیعة فانكر فصاكوه على ما نه جاز فلو وجد بينة
عليه فله الزيادة ولو صاكوه عن الف كانه عارا ثم اقام
بينة رجع بتام الالف وقيل لا يرجع له عليه الف فانكر فصاكوه
على ما نه منها جاز وبشر في الظاهر لا فيما بينه وبين اسدق
سواء قال ابراهيم عن الباقي او لم يقل

في الصلح في دعور النكاح في الصلح

وهذا الذي ذكرنا اذا صاكوها وليس على الميت دين فان كان
عليه دين فصولت المرأة عن ثمنها على من لا يجوز هذا الصلح
لان الدين المصلح يمنع جواز التصرف في الشركة من
قاصد خات في او الله

الوجه الثاني اذا كان في الشركة دين كان ادخلوا الدين في الصلح
بان صاكوها من الدين والعين على مال او صاكوها على ان ياقه
الدين من الخيم وينكر حقها من سائر الاموال وكل ذلك باطل
من صلح النكاح خاتبة في الخمس

الفنا والعقابة ولا يجوز الصلح من الورثة على ان يكون الذي
لا حرم لان القسمة في الدين قبل القسمة باطل
من صلح النكاح خاتبة في الخمس

وان في الشركة دين على الناس فخرجوه ليكون الدين لهم
بطل الصلح

باب البراءة

الاستقاط اصل في البراءة ومعنى التملك تتبع لهذا ولهذا

يصح بدون القبول وان كان يرتد بالرد ولهذا لا يصح
الابراء عن الاعيان

للخصم من جهة التمسك
الابراء عن دين ثابت وصحته صحيح وان تأخرت المطالبة
كالابراء عن الدين الموجب
حكم احواله من كمال احواله

رجل قال ابرأت جميع غلاتي لا يصح الابراء الا اذا انظر
على قوم يحدون قال الوالد الميت العفة وعند ربح
فصل المكر في اوائل كتاب الارار

ولو قام الما صلب البينة على ابرائه عن المصنوع لا يكون
ابراء عن صفة المصنوع وانما هو ابراء عن ضمان الرد لا
عن ضمان الصلة لان حاله الرد واجب عليه لاختتمه
فكان ابراء على ليس لواجب

في نوع في الفاظ الابراء من في الرد
التعليك في الابراء يثبت ضمنا وبجاء الاستفاضة لان اللفظ
ينبغي على الاستفاضة لانه التمسك فيجب التمسك بالاستفاضة لا بالتكليف
واجب له لا تمنع صحة الاستفاضة والدليل على جواز الابراء
عن اكهون المحموله ما روي ان رجلين اختصما الى روكو
ابن صدر الله عليه وسلم في موارث قد درست الجواهر
بدرج في فصل واما شرط الصلة

مركب بالبيوع
اذا قال لا خلية من كل حق كس على ففعل وبراءه فان كان صاحب
الدين عاليا بما عليه برركم او دياره وان لم يكن عاليا برركم
لكن هل يكره دياره عن محمد لا وعند ابي يوسف نعم وعليه الفتوى
لان الابراء استفاضة وجهه له استفاضة لا بمنع صحة الاستفاضة
وصار كالشر اذا ابرأ البائع عن العيوب صح وان لم يقصر
العيوب كذا هنا حيث هذا ياتي في اقرار هذا الكتاب
ولو كان له على خروج ابراءه على انه بائع ابرأه وابطل
اخبار لان الابراء دون الرهبة في كونه تملك ولو ذهب عين
على انه بائع ابرأه وصحت الهبة وابطل اخبار فقه الاولي وخيار المتوفى
له سياتي في الفصل الثاني في كتاب الهبة والله اعلم
لاقط في الفصل التاسع عشر في ابراء
من عليه اكون من في المصنوع

وفان ان الابراء استفاضة حتى يتم بالقبول كالطلاق والعقار
بان طلق لشوته او اعتق عبيده ولا يدركهم ولا اعيانهم كما
ورث عبيد في غيرة بلده او زوجه وليصغره اقبل في
غيرة بلده وكذا لا يصح تملك الاعيان بلفظ الابراء ولا يصح
الابراء بلفظ الاستفاضة كما ان يقول استغفرت عنك بني
عليك والاستفاضة لا يبطله جهالة الب فطال ان جهالة لا يفضي
الى المنازعة وان كان في ضمنه التملك فاطهرنا اثره في صحة
رده وعدم تعلقه بالشرط فانتهى المانع ووجد المقتضى وهو
نصف العاقل الب ليع باستفاضة حقوقه بخلاف التملك في جهالة
المالك في تمنع من التسليم فلا يرتب فأنه التصرف عليه
الاستفاضة فان الباطل ينشأ من فلكا يحتاج الى التسليم فظهر ان
المبطل لملك المحمول له بل عدم القدر على التسليم
ولذا اجاز بيع قضيه من صبره وانما امتنع بيع شاة فم قطع
للمنازعة في العيين ما يسهل للتفاوت واما عدم الصحة في قوله
ابراءت احدي فليجاء به من له اكون كما لم يصح قوله لرجل على الف
وصح لفلان على شئ ويلزم بالتعيين على ان من المانع من
اجاز والزم بالتعيين كطلاق احد زوجتي وجه المختار
ان الطلاق بعد وقوعه لا جهالة فيه وكذا العتاق للزلة اكون لانه
قد تبارك وقبح ولذا لا توافق على ابطاله لم يطل ويدل
على ما قلنا حديث علي رضي الله عنه حين لعنه صلى الله عليه
وسلم ليصالح بين بني خزيمه وذلك انه صلى الله عليه وسلم
بعث ابا خالده بن الوليد فقتل منهم قتلى بعد ما اغتصموا
بالسجود فدفن صلى الله عليه وسلم الى على ما لا فوداهم حتى يبلغه
الكلب ولحقه يد مال فقال هذا لكم مما لا تعلمون ولا يعلم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فسر به وهو دليل جواز الصلح عن اكهون
المحموله وروى ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم في موارث درست ففعل صلى الله عليه وسلم اسهما وتواليا
اكون وليجلى كل واحد منهما صاحبه وفيه اجماع على المسلمين
لان من حضر الموت في كذا الا حصرا استحلف في معاينة من يكره
والمعنى الفقهي ما ذكرنا

باب البيوع الفاسدة في كتاب البيوع
ويجوز البيوع بشرط البراءة عن العيب عندنا سواء غم الحيوان
كأهنا بان قال بعته على ان يبرئ من كل عيب او خص عيبا بانه سمي

جنباً من العيوب وقال ان فنيان خصص صح وان هم لا يصح واذا لم يصح الا براء عند هل يصح العقد فيه قولان في قولنا يبطل القول ايضاً وفي قولنا يصح العقد ويبطل الشرط وعلى هذا اختلاف الابرار عن المحققين المجهول

واما شرائط الصحة فمنها في البيع
اجتهاد لا يمنع صحة التملك لحيثها بل لا فضاها الى المنازعة الا ان
انها لا تمنع في موضع لا تقضي الى المنازعة كما اذا باع قفيزاً
من هذه الضربة او عشرة دراهم من هذه النقرة وهذا النوع
من الاجتهاد هو ما لا يقضي الى المنازعة كل عيب يتبين والعيوب
كلها فاذا سمع جنباً من العيوب لا جملته ايضاً مع ما ان التملك
في الابرار يثبت فمما يتبع للاستقاط لان اللفظ ينفي عنه
الاستقاط لا عن التملك فيعتبر التصرف استقاطاً لا تملكاً
واجتهاد لا يمنع صحة الاستقاطات

من المحل المطلوب
فروع في الابرار عن الدعوى عن محمد رحمه الله في رجل قال
ما لي بالبري حوض في دار او ارض ثم ادعى واقام البينة في دار
في يد ان بالبري اياه له تقبل ولو قال ليس لي بالبري دار
في رستان كذا في يد فلان ولا ارض ولا حوض ولا دعوى ثم اقام
البينة ان له في يده في ذلك الرستان حوضاً في دار او ارض
لا تقبل الا ان يقيم البينة انه اخذ منه بعد الاقرار وعنه
ايضاً لو قال له رجل لا خير ابرائك من هذه الدار او من حصص
في هذه الدار او من دعوى او برئت من هذه الدار جاز و
لا حوض فيها وفي واقعات الناطق رجل قال لا خير ابرائك من
هذه الدار او من حصص في هذه الدار او من دعوى في يده
الدار فهدا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك له الدار ليرجع
ولو اقام البينة لقبول كذا لو قال برئت من هذه الدار
او قال برئت من دعوى في هذه الدار فانه يجوز حتى لا يسمع دعوى
وبينة بعد ذلك لانه بقوله ابرائك خطا طلب الواحد فله ان يخاصم
غيره واما قوله برئت اضاف البراءة الى نفسه فببراً ولو قال
انا برئ من هذا العبد على هذا وعن الاصل لا اقام البينة رجلاً
اذا اقرار رجل انه لا حوض له قبل فلان فهو جاز عليه ولو قال جميع ما
في يدي لفلان يرجع اليه ثم في قوله لا حوض له قبل فلان يدخل في هذا
اللفظ كل عين او دين وكل كفالة او جناية او اجارة او حقد

ولو قال هو برئ مما له عليه فهو مثله لكس غير انه لا تدخل الامانة
في هذا اللفظ كما لو دليعة والعارية ولو قال هو برئ مما له عهده
دخل فيه الامانة ودون المخصوص ولو قال هو برئ مما له قبله
برئ من الامانات والضمان ولو قال ان برئ من هذه
الدار كان هذا اقراراً بانه لا حوض له فيها ولو قال خرجت
من هذه الدار لم يكن هذا اقراراً بانه لا حوض له فيها ولو قال خرجت منها
على ما في درهم او بمانه درهم وقبضها كان اقراراً بانه لا حوض
له فيها ولو اقرار برئ من هذه العبد ثم ادعاه واقام البينة
لا يقبل وكذا لو قال خرجت من هذه العبد من ملكه بخلاف
قوله خرجت من هذه الدار قبض اكره

في الابرار من كتاب الدعوى
قال ان تعلق بالشرط معتبر مقيد ان الشرط او غير مقيد
والتمتع بالشرط ان كان مقيداً معتبر وان كان غير مقيد
يلغى بانه رجل له على اخاه الف درهم حاله فقال له ادفع
الي خمسة مائة منها على انك برئ من الباقي فانه يبرأ عن الباقي
لان لقبه البراءة بشرط دفع الخمسة مائة غير مقيد لان
المعنى يكون مقيداً ان يقع موجباً ودفع الخمسة مائة مع غيره
واجب عليه بحكم مباشرة السبب فلا يجب بهذا الشرط
فيلغى اي يجعل في كره وعدم ذكره سواء واذا لغي بقية الابرار
مطلقاً بخلاف ما لو قال ابرأيت الى خمسة مائة منها فانت
برئ من الباقي فانه لا يبرأ عن شيء وان ادعى وفي الاول
يبرأ وان لم يؤد ذلك لان تعلق البراءة بالشرط باطل
والفقه فيه ان البراءة استقاط فيه معنى التملك فعول فيه
بالتمتع بهين فقلنا لا يتوقف صحته على القبول عملاً بشبه
الاستقاط لان تعلق الاستقاط بالشرط صحيح من غير قبض
كتعلق الطلاق والعتاق وكحوها وقلنا يبرئ بالبراءة عملاً
بشبه التملك فان تعلق التملك بالشرط باطل لتعلق
البيع ونحوه من فناء القاعدة

في كتاب الصلح
رجل قال لآخر انت في حل من مالي فهو على الدراهم والدنانير ولو
اخذ ابناً او غنماً او فاكهة لا يحل وفي الفتاوى لو قال لرجل لآخر
انت في حل مما املك من مالي او اخذت او اعطيت حل لا كل
ولا يحل له الاخذ والاعطاء رجل قال لآخر حللتني من كل حوض هو لك

على ففعل و ابراه ان كان صاحب الحق عالما ببرئ حكمي و ديانة
وان لم يكن عالما ببرئ حكمي بالاجماع و اما ديانة فعند محمد
لا يبرأ وعند الجاهل لو سفت يبرأ و عليه الفتور و عن الامام
السرخسي رحمه الله ان الابرأ عن الحقون المجهول جائر
عندنا سواء كان الابرأ بعوض او بخير عوض رجل قال
لاخر جعلتك في حل الابرأ او في حل في الدنيا بغيره في حل في
الاعمال وفي الدارين رجل قال ليدونه ان لم تقض مالي
عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعلوق والبرأ
لا تحل بالتعلوق ولو قال بلسان اذن اذمت فانت في حل
فانه جائز لانه وصية ولو قال المرأة لزوجها الم يهزل ان
ميت في مرضك فانت في حل من محرم او قال في مرضي عليك
فهو باطل لان هذا نكاح طرة وتعلوق ولو قال ليدونه فانا برب
من الدين الذر له عليك جائز وتكون وصية من الطالب
للمطلوب كذا في الخلاصة وفي الصاوي لو قال لاخر
لا اخاصمك ولا اطلب منك شيئا من مالي قبلك فهذا البرئ
ففضل الكركي قبيل كتاب الوكلاء

من كتاب الدعوى
اذا جهر الصالح بين المنتدعيين وكتب الصك وفيه ابرأ
كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم تبين انه الصك وقع باطلا
بفتوى الامة و اراد المدعي ان يدعي ما ادعى لا يصح للابرأ
الابن والمختار انه ليس مع لان هذا ابرأ في ضمنه صالح
فاسد فلا يحل خلاصة قبيل الفصل

القاسم كتاب الدعوى
حكاية خط مولانا ركن الدين قال رايست بخط مولانا تاج الكمال
اني وجدت بخط جده صدر الاسلام وسبغت منه مزارا ان
احد الورثة اذا صاحح عن الميراث و ابرأ ابرأ عالما مطلقا
ثم ظهر في الشركة شيء لم يكن ظاهرا في وقت الصلح هل له
يدعي نصيبه بعد الابرأ العام قال لا رواية عن اصحابنا في
هذه المسئلة قال ابو بكر الاعمشي لقائل ان يقول ليس له ذلك
ولقائل ان يقول له ذلك وهو الاصح وفي منقولات اجارات
المحيط في خلال المسئلة وعلى هذا الابرأ احد الورثة الباقية
ثم ادعى الشركة و محمد باي الورثة لا يسمع دعواه ولو اقر بالبرئ
يومرون بالرد عليه مجمع الفتاوى

من كتاب الصلح
صاحح احد الورثة و ابرأ عالما ثم ظهر شيء من الشركة لم يكن وقت
الصلح الاصح جواز دعواه في حصته في صلح البرأ لانه الابرأ
العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرأ لانه
من قضاء الاشباه وسامه اولها

ذكر الحاكم في شروط ابرأ الاب والوصي والمتولي للمناجر
عن الاجرة يصح فيها بالشرع وليضمنه للوقف وللصغير
ويبرأ المستاجر في القضاء ولا يبرأ فيما بينه وبين الله
جامع الصغار فمسائل الاجارات
وفي الخلاصة رجل وكل رجلا بان يبرأ خصمه عن الدعوى واخصما
فابرأ ولم يصف لابرأ الى الموكل لا يصح فتقوى
في الابرأ عن الدعوى ومن كتاب الدعوى
باغ غلاما ببيعنا سدا وتقا بضا ثم ابرأ البائع من القيمة ثم
مات الغلام ضمن القيمة ولو قال ابرأ بك من الغلام فهو بريء
ففضل الكركي قبيل التاجيل

من كتاب البيوع
رجل باع غلاما ببيعنا سدا وتقا بضا ثم ابرأ البائع عن العير
ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمته و ابرأ البائع
باطل لانه ابرأ قبل الوجوب ولو قال البائع للمشتري ابرأ بك من
الغلام ثم هلك الغلام كان المشتري بريئا من ضمانه لانه ابرأ
عن الغلام فقد جعله امانة في يده رجل اشترى عبدا وفضضه ولم ينقد
الثمن ثم تقابلا البيع ثم ان البائع ابرأ المشتري عن الثمن صح

ابراؤ حتى لو هلك العلم عند المشتري كان المشتري برياً عن البيع
لان المبيع بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فصح ابراء
البائع اما في البيع الفاسد انما يجب القيمة على المشتري
عند الهلاك فلا يصح الابراء قبله وهو نظيره ما لو قال لغيري
بعث منك هذا الثمن لجنه درهم ووجهبت لك العشرة
فقال المشتري قبلت بحوز البيع ولا يصح الرهنة لانه ابراء
عن الثمن قبل الوجوب

الببيع في فصل ما يجزئ عن الضمان
ولو قال لغيري او كفل اذا ادبت الى خمسة او مئة ادبت الى
او ان ادبت خمسة او ان دفعت الى خمسة فانت بري
عن الباقي فهو باطل ولا يبرأ عن الباقي وان ادر اليه
خمساً سواء سواء ذكر لفظة الصالح او لم يذكر لانه صح
بالتمسك فيبطل كما لو قال انه دخلت الدار فقد ابراءك
بخلاف ما تقدم لانه ما صح بالتعلق بل ذلك تقييده
وان كان فيه معنى التعلق والحق فيه ان الابراء اسقاط
حتى لا يتوقف على القبول وفيه معنى التملك حتى يرتد بالرد
وتعلق التملك بشرط باطل فتعلق البيع ونحوه وتعلق
الاسقاط بجائز كتمسك الطاق والعناق وغير ذلك فزنا
على التبرهن حظهها وقلت بانه اذا صح بالتعلق لا يصح
اعتبار السبب التملك واذا لم يصح بالتعلق يصح اعتبار
سبب الاسقاط ولا يقال بان ابراء الكفيل اسقاط محض
لا يرتد بالرد فوجب ان يصح تعلقه بالشروط الا ان يقول
ابراء الكفيل وان كان اسقاطا الا انه لا يخلف به كما براء
الاصيل فيصح تعلقه بشرط متعارف ولا يصح تعلقه بما لم
يتمتع به ولهذا قلنا اذا كفل بمال غير رجل وكفل بنفسه ككفوله
عنه ايضا على انه ان وافي بنفسه فهو بري عن الكفالة بالمال
فواني بنفسه بري عن الكفالة بالمال وانما علون البراءة بالانفا
الا ان هذا التعلق بشرط متعارف

الصغير لما ضحك في اوله
كتاب الصالح
رجل على رجل الف درهم حاله فقال لغيري ادفع الى خمسة
على انك بري من الفضل فهو بري عن الفضل دفع اليه المال
او لم يدفع وهذه فتاوى لثمة احدها هذه والثاني ان يقول

ادفع الى غدا

ادفع الى غدا خمسة على انك بري من الفضل فان لم تدفع الى
غدا خمسة فالالف لكنا عليك والثالث ان يقول
ادفع الى غدا خمسة على انك بري من الفضل ففي الوجه الاول
بري عن خمسة على كل حال لانه ابراء عن خمسة بشرط تعجيل
الباقي والتعجيل الباقي مسحق عليه بقضية السبب فلا يفيد
هذا الشرط فيبطل الفقه قوله ابراءك عن خمسة وفي الفصل
الثاني ان دفع اليه غدا خمسة برر عن الباقي وان لم يدفع كانت
الالف عليه لان الصالح من الالف على خمسة ابراء عن الباقي
والابراء بما يحتمل الفسخ بعد الثبوت ولهذا يبطل برر المدعيون
فاذا قال على انك ان لم يدفع غدا خمسة كان الالف عليك
فقد ابراء برارة معدة والبراءة مما ينقد كالكفالة فينفذ
او يجعل برارة يتعلو انتقاصها بقفوة شرط مرفوع وهو تعجيل
الباقي غدا فاذا لم يعجل لم يتم الرضا وينتقض البراءة كما لو قال
ابراءك عن خمسة على ان تعطيني الباقي رخصا او كفيل
فلم يعط ينتقض البراءة ويجعل هذا بمنزلة شرط اختيار في البيع
كما لو باع عبدا بالالف على ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع
بيده فام ينقده يفسد العقد وفي الفصل الثالث ان دفع
اليه غدا خمسة برر عن الباقي وان لم يدفع لا يبرأ في قول ابي ج
ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله برر عن الباقي
ودفع اليه الالف او لم يدفع وجه قوله انه ابراء عن الباقي بشرط
تعجيل خمسة وتعجيل خمسة في الوقت المذكور مستحق
عليه بغير قضية الشرط فلا يفيد هذا الشرط فيلغو كما في الفصل
الاول وكما لو باع متاعا بخمسة على ان يعجلها اليوم فلم يعجل
لا يبطل البيع ولهما ان كلام العاقل محمول على العاقل والصحة
ولو حل على شرط التعجيل لا يصح لما قلنا فيجعل مجازا عن تعجيل
انتقاض البراءة بعدم التعجيل او يجعل مجازا عن اشتراط اجبا
في الصلح ولو صح بذلك يصح كذلك هذا بخلاف الفصل الاول
لان ثمة لم يذكر لتعجيل وقتا فلا يمكن ان يعجل مجازا عن اشتراط اجبا
لان جهالة ملك اختيار لوجوب العقد ويعذر ان يجعل مجازا
عن تعلو انتقاض البراءة لعدم التعجيل لان التعجيل اذا
لم يكن موقفا لا يتحقق عدم ويكون وقفا لا ينتقض
البراءة لعدم الدفع شرح اجماع الصغير
لما ضحك في اول كتاب الصالح

قال جل اخرجي ان عملت الى عمل كذا اخوان يقول ان خطبت
قبضت او ان حملت متاعى هذا الى منزلي فانت براء من
العشرة التي عليك فسمع وفعل في ذلك هل براء **قال** نعم و
ان كان هذا من حيث الصورة فليكون البراءة بالشرط لكن
اكن حمله على الاجارة فحمل عليه حتى لو ذكر محلا لا يجوز الاجارة
عليه بخوان يقول ان تمت او قعدت او نظرت لا يبرأ

من اجارة العائنة

ولو ابرأ المحال الى المحال عليه من الدين لا يرجع على المحيل لان
الابراء اسقاط حقيقة فلا يعبر فيه جانب التملك الا عند
اشتغاله بالرد فاذا لم يوجد بقاء اسقاط محض فلم يملك
المحال عليه شيئا فلا يرجع

في فصل واما بيان الرجوع

وذا قال لا طرعت هذا منك بعشرة ووهبت منك
العشرة وقيل المشتري حاز الشراء ولا يبرأ من الثمن
لان الثمن لم يجب له

قبيل نوع في التأجيل في البيع

وعلى هذا لو ابرأ المولى المكاتب من بدل الكتابه فلم يقبل فهو
حر وعليه ان يرد الكتاب لان الابراء يصح منه غير قبول الا
ان يرد بالرد لكن فيما يحتمل الرد والعقود لا يحتمل الرد فلم يرد
بالرد والمالك يحتمل الرد فيرد بالرد فيعتق فيلزمه الحال

بدائع في فصل واما شرائط الركن

من كتاب الصالح

وعلى هذا يخرج الابراء عن بدل الصرف وهبته ممن عليه
والنقد وحبه عليه لانه لا يصح بدون قبوله وان قبل انقضى
الصرف وان لم يقبل لم يصح ويبقى الصرف على حاله لان
قبض البديل مستحق والابراء عن الدين اسقاطه والدين
بعد ما سقط لا يتصور قبضه فلما كان الفسخ في البديل جعل
البديل محال لا يتصور قبضه فلما كان في معنى الفسخ فلا يصح
الابراء فيه كما يصح الفسخ واذا لم يصح بقى عقد الصرف
على حاله فيتم بالتقاضي قبل الافتراق بانها ولو اشئ
الواهب او المبرر او المتصدق ان يات اخذ ما ابرأ او وهب
او تصدح بحبه على القبض لانه بالامتناع عن القبض
يريد فسخ العقد واحد العاقلين لا يفرد بالفسخ و

على هذا يخرج الاستبدال بدل الصرف انه لا يجوز والصرف
على هذه بقبض البديل قبل الافتراق ويتم العقد لان قبض
البديل شرط لبقاء العقد على الصحة وبالكسب بدل الفوت
قبضه حقيقة لانه يقبض ببدله وبدل غيره وقال في ان البديل
جائز لان الشراء لا يقع بعين ما في الذم لان الدرهم في الذم
لا يحتمل التعيين بل اختلاف فكل من مثله بمثل ما في ذمته فيجب
لمن عليه الدين في ذمة المشتري درهم مثل ما في ذمته فيجب
لمن عليه الدين في النوع والصفة فلا يفوت قبض البديل
بالاستبدال بل يصير قابضا بطريق المقاصة فيصح البديل
واجواب عنه ان الدرهم والدنانير وان كانت لا تتعين
بالعقد ولكنها تتعين بالقبض وقبضها واجب وبالمقاصة
يفوت القبض حقيقة فلم يصح المقاصة فيبقى الشراء
بها اسقاطا للقبض المستحق حقا للشرع فلا يصح الشراء
وبقى الصرف صحيحا موقوفا بقاءه على الصحة على القبض
قبل الافتراق وان اعطاه صاحبه درهم اجود او اودع
من حقه فرضيه وقبض المعوض مما يجزى الدرهم
الواجبة بالعقد في معاملات الناس حاز لان المعوض
من جنسه اصلا وانما يخالف في الوصف فاذا رضى به فقد
استقط حقه في ان استنفا لا استبدال ويجوز كحواله ببدل
الصرف اذا كان المحال عليه او من الكفيل او هلك المرهن
في يد المهر من في المجلس فالصرف ماض على الصحة وان
افترق المتصارفان قبل القبض وهلك المرهن بطل
الصرف وعنده زفر لا يجوز كحواله والكفالة بدل الصرف
وقد مررت المسئلة في السلم والعبرة ببقاء العاقلين في
المجلس وافتراقهما عنه لا بقاء المحال عليه والكفيل وفترقا
لما ذكرنا ان القبض من حقوق العقد فيتعلق بالعاقلين
فيعبر مجلسهما وكذلك لو وكل كل واحد من المتعاقدين رجلا
ان ينقذه عنه بعينه مجلس الموكلين بقاء وافتراق المجلس الوكيل
لا قلنا وعلى هذا يخرج المقاصة في عين الصرف اذا وجب
الدين بعقد متاخر عن عقد الصرف انه لا يصير قضا صا ببدل
الصرف وان تراصيا بذلك وقد ذكرنا جملة الكلام في ذلك
وتفصيله في السلم وعلى هذا يخرج ما قبض بدل الصرف ثم انقضى
القبض منه بمعنى اوجب اتقا ضمه انه يبطل الصرف وقد مر

الكل في حمله وتفصيل في السلم ثم قضي به بل صرف في المجلد هو
شرط بقاء العقد على الصحة وقضيهما في المجلد الا قاله بشرط بقاء
الا قاله على الصحة ايضا حتى لو تقابلا صرف وتقا ايضا قبل
الافتراق مضت الا قاله على الصحة وان افترقا قبل التقابل
بطلت الا قاله

باب في فصل
واما الشرط فممنها قبض ابدلين
منه في باب البيوع

قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشترى الذهب
المرور زمانا الدينار بثمانية دنانير ثم تباه فاستحل منهم فابروا
على بقية لهم عليه حال كونه ذلك مستهلكا فكتبنا انا وغيرنا ابرار
وكتب ركن الدين البرنجاني الابرار لا يعمل في الربا لان رده كمن
الشعير وقال استاذنا جاب بنجم الدين احمدي مع هذا بهذا التعديل
وقال هكذا سمعته من ظهير الدين المرغيناني قال رضي الله عنه فقول
من ظن ان اجوابك ذلك مع تردد فكنيت احطاب العصور لا محو
جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على غلاة الائمة اخطا على فاجاب
انه يبرأ اذا كان الابرار بعد المهلاك وغضبت من جواب غيره
انه لا يبرأ فاذا دونه بصرى جوابي ولم امحه ويدل على صحته
ما ذكره الميرزا في غناء الفقهاء من جملة صور البيوع الفاسد
جملة العقود الربوية بملك العوض فيها بالقبض فاذا استهلكه على ملكه
ضمن مثله فلم لم يصح الابرار لرد مثله فيكون ذلك رد ضمان
ما استهلك وبرد ضمانه ما استهلك لا يرد تفعي العقد السابق
فليتقو مفيدة الملك في فضل الربا فلم يكن في رده فأنه نقض
عقد الربا ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع
رد عين الربا ان كان قائما لارد ضمانه انتم وقد اقيمت اخذ
منه الاول بان الشرع اذا اشهدوا ان البعض لا حقيقة له
وانما فعل مواطنة وحيلة لقبول الجوز اعطاه المحبوس الابرار
خصمه الا اذا ثبت اعارة او احضر الدين للشارع غيبة خصمه
اشباه من كتاب القضا

رجل ابرار رجلا غي الدعا ورواها عندهم ثم ادعى عليه بالابالارث
عن ابيه انتم مات ابو قبل الابرار اوصح الابرار ولا يسمع دعوا
وان لم يعلم هو بموت الاب عند الابرار كذا قال الامام الاثر
وقال الامام فاضل بنان اتفقت الروايات على ان المدعي
لو قال لا يجوز لي قبل فلان او لا خصومه لي قبل فلان يصح حتى

لا يسمع دعواه الا في صوح حادث بعد البراءة وفي الخلاصة
رجل وكل رجلا بان يبري خصمه عن الدعا ورواها عندهم فابرا
ولم يصف الابرار الى الموكل لا يصح نوع في الفاظ الابرار
رجل له على رجل من فكتب له لونه وهبت ماله عليك على قضا
ان كتب على وجه الحجة او على مثال لصك اقر فلان انه ابرار
بديونه فلا يكون ابرار ولو كتب البراءة بعد طلب الابرار
كذلك اجواب حتى لو اقر ان هذا خطي يثبت الابرار ولو قال
تركت الدين الذي عليك لا يكون ابرار ولو قال برئت من
الميراث او عن نصيبه لا يصح لانه حقه شرعا ولو قال المديون
للمدعي عليه بعد ما طالت اخصومه بهنما وهبت وتركت لا يكون
براءة ولا هبة ما لم يقل منك فلو قال المديون عليه له حب او ابرار
فانك على فقال وهبت او تركت او ابرار فصح نصيب ابرار ولو
انما انما نصيب البينة على ابرار عن المفضوب لا يكون ابرار
عن قيمة المفضوب وانما هو ابرار عن ضمانه الرد لا عن ضمان القيمة
لان حال حياته الرد واجب عليه لا قيمته فكل ابرار على ليس بابرار
رجل ابرار اخر عن الدعا ورثتم ادعى عليه فالا يجزى الواجب له من رجل
او بالوصاية ليسمع ولو قال له لونه ابرار كسنته يكون ابرار ومطهر
ولو قال المديون لرب الدين تركت لك الاجل صار مالك حالا
ولو قال له لونه ابرار نفك غم الدين فابرا صح ولا يمكنه
الرجوع لانه صار وكيل في الابرار المديون لو قال لرب الدين
دفعت دينك الى فلان فقال له اني كنت دفعته اليه برئت عنك صح
قبض الكرك في نوع الابرار من كتاب الدعوى

باب المضاربه
وروي ان محمد بن عبد الله بن ابي عمير رضي الله عنهم قضا
العوان وابو موسى الاشعرى امير سجستان فقال لهما لو كان عندي
فضل لا كرمتمكما ولكن عند رمال بيوت المال ادفع اليكما فاجابا
به متاعا واحدا الى المدينة وبيعا وادفعا ثمنه الى امرئ موثق
فقال قدام المدينه قال لهما عمر رضي الله عنه هذا مال المسلمين
فجعلوا رجة لهم فكتب عمر بن عبد الله وقالوا له ليس له ذلك
لو هلك منها لو ضمنتمنا فقال لعرض الصحابة بالامير المومنان
اجعلوا في المضاربه بين في المال لهما النصف ولبيد المال
النصف فرضه بذلك عمر رضي الله عنهم وعلى هذا القول الثاني
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا في سائر

الاخصار من غير النجار من احد واجماع اهل كل عصر حجة
بترك به القياس وتوقع من القياس يدل على اجواز ايضا
وهو ان الناس يحتاجون الى عقد المضاربة لان الانسان
قد يكون له مال لكنه لا يهتد الى التجارة وقد يهتد الى التجارة
لكنه لا مال له فيكون في شترع هذا العقد دفع الحاجتين والله
يعلم ما شرع العقوق الا لمصالح العباد ودفع حوائجهم
بدائع من اوائل كتاب المضاربة

واما الذي يرجع الى راس المال فمما ان يكون من الدراهم و
الدنانير عند فاقة العلماء فلا يجوز المضاربة بالعروض وعقد
مالك هذا ليس بشرط ويجوز المضاربة بالعروض والصحيح
قول العامة لما ذكرنا في كتاب الشركة ان الرجح على ما يتعين
بالتعين ربح ما لم يضمن لان العروض تنقش عند الشراء
بها والمضمين غير مضمون حتى لو هلك قبل التسليم
لا شيء على المضارب فالرجح عليها يكون ربح ما لم يضمن و
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن وما
لا يتعين يكون مضمونا عند الشراء به حتى لو هلك العين
قبل التسليم فعلى المشتري به مثله من الرجح على ما في مثله فيكون
رجح المضمون بدائع في فصل

واما ركن العقد من كتاب المضاربة
راس المال قبل ان يشتر المضارب بشيء امانة في يد المضارب
بمنزلة الوديع لانه قبضة بانه المال لا على وجه اليد
والوثيقة فاذا اشتريه بشيء صار بمنزلة الوكيل بالشراء والبيع
لا يتصرف في مال الغير باسمه وهو بمقتضى الوكيل بالبيع فتكون
شراؤه على الموقوف وهو ان يكون بمثل قيمته او بما يتغلب
الناس في مثله كالوكيل بالشراء وبعه على الاحلاف الموقوف
في الوكيل بالبيع مطلقا ولو اشتريه شراؤه سدا يملك اذا قبض
لا يكون محالفا ويكون المشتري على المضاربة بدائع

في فصل واما حكم المضاربة فانه في المضاربة
ولو دفع مال مضاربة الى رجل ولم يقل اعلم فيه برأيه الا
ان معاملة التجار في تلك البلدان المضاربين يخلطون المال
ولا ينفقهم رب المال عنه ذلك في ذلك قالوا ان غلب
التعارف بينهم في مثل هذا الزجر ان لا يضمن ويكون المضاربة
بينهما على الوفاء من مضاربة فاصح

في فصل ما يجوز للمضارب
وفي فمورا الى اللبس دفع الى رجل مضاربة ولم يقل اعلم
في ذلك برأيه الا ان معاملة التجار في تلك البلدان ان
المضاربين يخلطون المال ورب المال لا ينفقهم عن ذلك
فيعمل في ذلك على معاملة الناس اذا غلب التعارف بينهم
في مثل هذا رجوت ان لا يضمن فتكون الامر في ذلك محمولا
على ما تعارفون وخبره في السائر

والعشرين من كتاب المضاربة
تم اعطاه دنائره مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفي دينه
وله ان يأخذ من المال بقيمتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة لا
يوم الدفع فتمت في اخر

كتاب المضاربة
اما المضاربة المقيدة في حكمها حكم المضاربة المطلقة في جميع
ما ذكرنا لا يفترق ان في قدر المقيد ولا في نفيه ان القيد
اذا كان مفيدا يثبت لان الاصل في الشرط اعتبارها
ما امكن واذا كان القيد مفيدا كان ممكن الاعتبار فيعتبر
لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم فتصدق
بالذكر ويرقى مطلقا فيها وراه كالعالم اذا خص منه بعضه انه
يبقى عام فيها وراه وان لم يكن مفيدا لا يثبت بل يبقى مطلقا
لان ما لا يملك فيه يلحق بالعدم بدائع

في فصل واما حكم المضاربة بمثل المضاربة
واذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مقارضة بالنصف فذلك
جائز وهي مضاربة فالمقارضة والمضاربة لفظان ينبئانه
عن معنى واحد وهو المضاربة الا ان المضاربة لغة اهل
الحواف والمقارضة لغة اهل الحجاز محيط البر

في الفصل الثاني في كتاب المضاربة
والمضارب في المضاربة المطلقة ان يبا فرجال المضاربة
في الروايات الظاهرة برأ وبجرا قاصحان

في فصل ما يجوز للمضارب من كتاب المضاربة
وله ان يوكل بالبيع والشراء لان الوكيل في عادة التجار ولا ينفق
طريق الوصول الى المقصود وهو الرجح في ان يسبيل منه الشراء
ولان المضاربة اعم من الوكالة ويجوز ان يستفاد بالشئ ما هو دونه
بخلاف الوكالة المفردة لان الوكيل لا يملك له يوكل غير مطلق الوكالة

الا اذا قيل له اعلم انك لان المصراع من ذلك ليس هو التجارة
 وحصول الربح بل ادخال المبيع في ملكه وكذا الوكالة الثانية مثل
 الاولى وان شئت لا يستتبع مثله وكل ما كان للمضارب ان
 يعمل بنفسه فلا ان يوكل به غيره وكلما لا يجوز له ان يفعل بنفسه
 لا يجوز فيه وكالة على رب المال لانه لما لم يملك ان يعمل بنفسه
 فتوكيله اولى

باب في فصل
واما حكم المضاربة من كتاب المضاربة
 ولو اشترى مال المضارب بعينه ثم مال له رب المال لا يعمل به الا في
 الحنطة كان له ان يشترى بالعبء نوعا بعد نوع لان التمسك بالعمل
 في المال بل يقف الى ان يصير المال مائلا فاما لان النهي في المضاربة
 فيمنع المضاربة على العوض لا يصح فاذا لم يصح كان له ان يشترى
 بالعبء ما يناله من الانواع ولو صار عنده درهم لم يجز ان يشترى
 بها الا الحنطة ولان يشترى بالدرهم والدينار ان كان راء
 المال دينار ولو كان في مصر اشترى هناك مائة مائة في مال
 ان يخرج المال منه فقبل به الى مصر اخر بعد ما ناله يضمن ما يملك
 من المتاع ونفقة عليه خاصة ولو لم يملك وباعه حار بيعه
 ولو اخرج المتاع واقبل به الى مصر اخر قبل ان يبلغه نهيم بلفه
 نهيم فلا ضمان عليه وليست وجب النفقة في مال المضاربة ولو نزل
 عن اخراج المتاع الى مصر رب المال فخرج المتاع الى مصر
 المال لا يضمن ونفقة في مال المضاربة من مضاربة

فرازة المصراع في الاختلاف
 وبعض من يخمس فرق بين الشراك والمضاربة فقال يجوز فسخ
 فسخ الشراك وان كان راس المال عي وضا ولا يجوز فسخ المضاربة
 لان مال الشراك في ايديهما جميعا وولاية التصرف لهما جميعا فملك
 كل واحد منهما في صاحبه عينا كان المال او عوضا فاما مال
 المضاربة ففي يد المضارب وولاية التصرف له لا لرب المال
 فلا يملك رب المال نهيم بعد ما صار المال عوضا باب في البيع
في فصل واما صفة عقد الشراك في الشراك

واختلف اصحابنا في القتل العمد اذا ادعى على عبده المضاربة انه
 هل شرط حضور المولى لسماع البينة قال ابو حنيفة ومحمد شرط
 وقال ابو يوسف لا بشرط وجه لولا ان العبد في باب القضاء
 يقع على اصل كبره به ليل انه لو اقر به بغير اقرار وان كذبه المولى
 فلا يقف سماع البينة عليه على حضور المولى كالحكم ولهما ان هذا

المضارب لا يظلمه ولا يكره
 والدرهم والدينار كمال
 وانما سمي مضاربا لانه
 بعد ان كان مضاربا
 فالحكم

البينة يعلو بها استحقاق رقبته العبد فلا يسمع مع غيبة المولى
 كما لبينة القامة على استحقاق الملك والبينة القامة على جنبة
 الخطا وقد قالوا جميعا لو اقر العبد بقتل محمد فكذبه المولى و
 المضارب لم يرد القصاص لان الاقرار بالقصاص هو ما لا يملكه
 المولى من عبده وهو ما يملك فملكه العبد كالطلاق فان كان الدم
 بين الشريكين وقد اقر به العبد فعفا احدهما فلا شئ للاخر لان
 موجب الجناية انقلب مالا واقرا العبد بغير مقبول في حق المال
 فصار كما ان اقر بجناية الخطا فان كان المضارب صدقة وكذبه رب
 المال قيل للمضارب او فغ نصيبك وافق وصار كما حد الشريكين
 اذا اقر في العبد بجناية وكذبه الاخر واما وجوب القصاص
على عبد المضاربة وان لم يجز بصله القصاص لانه عدم الكو
 بعينه لكونه مستحق الدم غير متعين فاذا كان هو القاتل فالمستحق
 للقصاص هو ولي القاتل وانه متعين وجوز المراجعة برب
 المال وبين المضارب وهو ان يشترى رب المال من مضاربة
 فبيعه مراجعة او يشترى المضارب من رب المال فبيعه مراجعة
 لكن يبيعه على اقل الثمنين الا اذا كان الاصل على وجهه فبيعه
 كيف شاء وانما كان كذلك لان جوار شرا رب المال في المضاربة
 والمضارب من رب المال ثبت والمضارب يبيع مال رب المال
 معه ولا به عن العباس ما ذكرنا ان رب المال يشترى مال نفسه
 بماله نفسه والمضارب يبيع مال رب المال من رب المال اذ
 المالان ماله والقياس بان لا يملك الا انا استحقاق الجواز
 لتعلق حق المضارب بالمال وهو ملك المصراع فحقه جعل ذلك ليعا
 في حقهما لا في حق غيره بل جعل في حق غيره ما يحق بالعدم
باب في فصل حكم المضاربة من كتاب المضاربة

باب فيما يضمنه المضارب وما لا يضمن
 اراد ان يجعل رب المال مضمونا على المضارب فاجب له يضمن
 المال منه ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة بالنصف ثم يدفع
 الى المستفرض وليستعين منه في العمل والاخرى ان لقرضه مال
 وتخرج اليه درهمين اخرين ويعقد معه شركة العنان والعمل
 عليهما واما مال منهما من حيل

منية المفتق
 مات المضارب وعليه دين فرب المال اوصى برب المال حصته
 من الربح ان كانت المضاربة معروفة بالمضارب اذا قال

هذا الالف مضاربة في يد وليس عليه دين صح اقراره
من جميع المال لا لعدم التهمة وان كان عليه دين الصحة لا
في حق نعيم الصحة وان كان عليه دين المرض ان بدأ بالمضاربة
ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة وان بدأ بالدين
ثم بالمضاربة صحا من مضاربة

قاضي خاتون رحمه الله

ولو مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيها خلف
المضارب فانه يعود دينها خلف المضارب وكذا المودع
والمستعير والمستبضع وكل من كان المال بيده امانة اذا مات
قبل البيان ولا خوف الا امانة بعينه فانه يكون عليه ديناً
في تركته لانه صار بالتجديد منه ملكاً للمودعة ولا تصدق
ورثته على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين المميت
المال في حال حياته او علم ذلك تكون تلك الامانة في يده
او في يد وارثه كما كان في يده ويصدقون على الهلاك والدفع
الى صاحبه كما كان يصدق المميت في حال حياته

من اخر مضاربة البسدايع

وفي الحاقطية مضارب مرهقة فانه اخذ منه العشرة باجباره
لم يضمن وان اعطاه بلا التزام منه ضمن وكذا اذا اصابه شيء
من المالك لانه اعطى باختياره الى من لا حرج فيه فضمنه كما لو
اتلفه او اعطى لجنبه وقال مشايخنا في زماننا لا ضمان على
المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في اخذ
عقبها وكذا الوصي لانهما قصدا الاصلاح لانه تخلص الكل
باعتها ويجوز

صالحات الفضيلة

في المضاربة القاسم من ضمان المضاربة

دفع المضارب او شركه العنان الباز من مال الشريك لا يضمن
ولو اعطاه من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لانه مأذون فيه
دلالة واحد المضاربين على البيع بدون صاحبه بخلاف الوكيلين
قضية من كتاب المضاربة

علم المضارب اذا كان يدفع الموائب في سبوح المتاع
فهو من رأس المال

قضية من

كتاب المضاربة

وليس له ان يفسد ما يخوفه في الدنيا عنه في قولهم
مضاربة قاصحات في فصل ما يجوز

الفضيلة

المضاربة على المضاربة

فصل فيما يتعلق بالربح

فجاء الكلام فيه ان رب المال لا يخلو اما ان اطلق الربح في عقد المضاربة
ولم يصف الى المضارب بان قال على ان يارزق الله
من ربح فهو بيننا نصفان او على ما اطلع الله الله من ربح فهو
بيننا نصفان واما ان اضاف الى المضارب بان قال ان
ما رزق الله من ربح فهو بيننا نصفان او ما اطلع الله الله
من ربح او على ما ربح من شيء او اصبحت من ربح فان اطلق
الربح ولم يصف الى المضارب ثم دفع المضارب الاول المال
الى غيره مضاربة بالثلث فربح الثاني فثلث الربح للثاني لان
شرط الاول للثاني قد صح لانه ملك نصف الربح فكل ثلث
جميع الربح بعض ما يتحقق الاول فربح شرطه فكل ثلث جميع
الربح للثاني ونصفه لرب المال ولان الاول لا يملك من
نصيب رب المال شيئاً فان نصيب شرطه الى نصيبه لا الى نصيب
رب المال بل نصيب رب المال على حاله وهو النصف
سدس الربح للمضارب الاول لانه لم يجعل للثاني بقية له بالعقد
الا ان يطيب له ذلك لان عمل المضارب الثاني وقع له فكل
عمل ينفه كمن استأجر انا على خطاطه ثوب بدرهم فاستأجر
الاجير من خطاطه بنصف درهم طالب له الفضل لان عمل اجير
وقع له فكله عمل ينفه كذا هذا ولو دفع الى الثاني مضاربة
بالنصف فنصف الربح للثاني ونصفه لرب المال ولا شيء
للمضارب الاول لانه جعل جميع ما يتحقق وهو نصف الربح للثاني
وصح جعله لانه ما كان للنصف والنصف لرب المال بالعقد
الاول وصار كمن استأجر رجلاً على خطاطه ثوب بدرهم فاستأجر
الاجير من خطاطه بدرهم ولو دفع اليه مضاربة بالثلث فنصف
الربح لرب المال ونصفه للمضارب الثاني ويرجع الثاني الى الاول
بمثل سدس الربح الذي شرط له لانه شرط الزيادة وان لم تنفذ
في حق رب المال لما لم ير من نصف الربح فقد صح فيما
بين الاول والثاني لان الاول والثاني بالتسمية الزيادة والغرض
في العقود من اسباب وجوب الضمان وهو في الحقيقة ضمان الكفا
وهو ان الاول صار ملتزماً لانه هذا العقد للثاني ولم يسلم لغيره
لانه في مثل سدس الربح ولا يصير ذلك مخالفاً لمن استأجر رجلاً
على خطاطه ثوب بدرهم فاستأجر الاجير من خطاطه بدرهم ونصفه لانه

يضمن زيادة الاجرة كذا هذا من مضاربة

البداية في فصل في احوال المضاربة

المضاربة اذا اقر في مرضه انه يرجع الفاسد مات من غير بيان لاصح عليه لانه لم يقرب لوصول المال الى نفسه ولو اقر انه يرجع الفاسد الىه ثم مات يوفى ذلك منه تركته لانه مات مجهولا للامانة

من مضاربة فاصححان

نوع اخر

في المضاربة اجازة الوضعية على رب المال وفي المضاربة الفاسدة الرجوع كله لرب المال واخسر ان عليه والمضارب اجر مثله يرج او لم يرج من مضاربة فبطل الحركه

في نوع اخر

اذا انقضت المضاربة وقال المضاربة ديون على الناس من منع عن التقاضي والقبض فان كان في المال ربح اجبر على التقاضي وان لم يكن ربح لم يجبر على التقاضي والقبض وقيل له اصل رب المال بالمال على الغلاء لانه اذا كان هناك ربح كان له فيه نصيب فيكونه على عمل الاجراء والاجر مجبور على العمل فيها التزام واذا لم يكن هناك ربح لم يسلم له منفعة بل ان عمله عمل لوكلاء فلا يجبر على اتمام العمل كما لا يجبر الوكيل على قبض الخمن غير انه يؤمر بالمضاربة او الوكيل ان يحيل رب المال على الذرعية الدين حتى يمكن قبضه لانه حيون العقد راجعة الى العاقبة فلا يثبت للامر ولاية القبض الا باحالة العاقبة فيلزمه ان يحيله بالمال حتى لا يبور حقه ولو ضمن العاقبة لرب المال هذه الدين الذرعية لم يجز ضمانه لان العاقبة جعله امينا فلا يملك ان يجعل نفسه ضامنا فيما جعله العاقبة امينا

من مضاربة البداية في فصل في احوال

بيان ما يبطل به عقد المضاربة

اشترى المضارب بملكها جارية فخذها رب المال بلا اذن وباعها بالبرج فالرجع على المشتري ولا يكون بيعها نقضا للمضاربة فان باعها واشترى جارية اخرى وباع الثانية ايضا بالبرج للمضارب فما يخصه من البرج من الاول لا من الثانية لانه لا يملك المشتري على المضاربة فكان مشتريا لنفسه فيكون له الرجوع من مضاربة

البرازية قبيل الثالث

نوع في الاختلاف

اذا اختلف رب المال مع المضارب فقال المضارب رد

عليه اسن المال بعد ما اقتسمنا وانكر رب المال كان القول لرب المال لان المضارب يدعي ان ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعي انه مال المضاربة لانه لم يرد عليه راس المال فحلف كل واحد منهما فان اقام البينة اقام رب المال ان المضارب اقر انه لم يرد عليه راس المال واما رب المضارب البينة على اقرار رب المال انه رد عليه راس المال فحلف على وجوه ان ارضا وقام احدهما اسبوع يقتضي لآخر لا يرجع بينهما في مال اذا كان تاريخ رب المال سابقا يصير كان المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعد واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان رب المال وان اقر براءة الا ان المضارب لما اقر بالضمان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصح اصلا في جنس المضاربة وان ارضا وتاريخها سواء واطلقا يقتضي براءة المضارب ويجوز كانه لم يرد ثم رد بعد ذلك

في باب دعور المنقول من كتاب الدعور

ولو ادعى رب المال القرض وادعى العاقل المضاربة فالقول لرب المال فانتهك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر ان هلك في يده قبل العمل فلا ضمان عليه لانه لو ضمنه ضمن بالقبض وقد اتفقا ان القبض باذنه المالك سواء كان مضاربة او قرضا وان هلك المال بعد العمل فالمضارب يضمن لان العمل في مال الغير بضمانه الا اذا كان العمل باذنه صاحب المال وهو ما اثبت اذن صاحب المال لان صاحب المال يقوله او ضامك وقد عملت في ملكك لا باذنه والمضارب يقول عملت باذنهك واذا لم يثبت اذنه صاحب المال محلف في قبضه الاصل وهو الضمان ولو اقام جميعا البينة فاليمين بينه رب المال ضامع المال قبل العمل وبعد ويكون هذا من باب العمل البينتين يجعل كانه دفع المال اليه مضاربة ثم اقرضه وهناك اذا هلك المال قبل العمل وبعد كان الاخذ ضامنا فلهما كذلك

القرية من كتاب المضاربة

لقلا عن الذخيرة

ولو ادعى رب المال القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانها قرض على الاخذ بالاذن ورب المال يدعي على المضارب الضمان وهو ينكر والبينة لرب المال وان اقامها لا يثبت تثبت الضمان من مضاربة الغائب لا الاحتياط

ولو قال رب المال فقلت ليك بضاعة وقال المضارب مضارباً بالنيصاف
او بمائة درهم قال قول رب المال اني المضارب يستفيد الربح
بشرطه وهو منكرف في ان القول قوله لانه لم يشترط ولا ان المضارب
يدعي استحقاته في مال غيره قال قول رب المال ولو قال
المضارب اقرضتني المال والربح لي وقال رب المال فقلت ليك
مضاربة او بضاعة قال قول رب المال لان المضارب يدعي
عليه التملك وهو ينكر في ان اقاما البيئته فالبيئته بينه المضارب
لانه ثبت التملك ولانه لا تنافي بين البيئتين يجوز ان يكون
اعطاه بضاعة او مضاربة ثم اقرضه ولو قال المضارب فقلت
الي مضاربة وقال رب المال اقرضتك قال قول المضارب لانها
اتفقا على ان الاخذ كان باذن رب المال ورب المال يدعي على
المضارب الضمان وهو ينكر في ان القول قوله قال قامت لهما
البيئته فالبيئته بينه رب المال لانها ثبتت الضمان ولو جحد المضارب
المضاربة اصلاً ورب المال يدعي دفع المال اليه مضاربة قال قول
قول المضارب لان رب المال يدعي دفع المال فله وهو ينكر
فكان القول قوله ولو جحد ثم اقرضه فقد قال ان سماعه
في نوادره سمعت ابا يوسف قال في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة
ثم طلبه منه فقال لم تدفع اليه شيئاً ثم قال لي اسعوا به قد دفعت
الي ألف درهم مضاربة فموضنا من المال لانه ادين والامتن اذا
جحد الامانة ضمن كالمودع وهذا لان عقدا المضاربة ليس بعقد
لازم بل هو عقد جائز محتمل للفسخ في ان وجوده فسخاً له ورفق
له واذا ارتفع العقد صار المال مضموناً عليه كالوديعة فاذا اشتراها
مع الجحود كان مشترياً لنفسه لانه ضامن للمال فلا يفي حكم المضاربة لا
من حكم المضاربة ان يكون امال مائة في بد المضارب فاذا صار
ضميناً لم يبيع اميناً فان اقرضه الجحود لا يرتفع الضمان لان العقد
قد ارتفع بالجحود فلا يعول الا بسبب جحد فان اشتراها بعد الاقرار
فانقياساً ان يكون ما اشتراه لنفسه لانه ضامن للمال بجحوده فلا يبرأ
منه بفعله وفي الاستحسان يكون ما اشتراه على المضاربة ويبرأ
من الضمان لان الامر بالشراء لم يرتفع بالجحود بل هو قائم مع الجحود
لان الضمان لا ينافي الامر بدليل ان من غصب مائة شيئاً فامر بمغضوب
منه الغاصب يبيع المغضوب او بالشراء به صحيح الامر وان كان
المغضوب مضموناً على الغاصب يبيع الامر بعد الجحود فاذا اشتراه
بموجب الامر وقع الشراء للامر ولن يقع الشراء له الا بعد اتفاق

الضمان وصار كالمغضوب اذا باع المغضوب بامر المالك وسلم
انه يبرأ عن الضمان كذا هذا وقوله المال صار مضموناً عليه فلا يبرأ
من الضمان بفعله فنقول العين المضمونة يجوز ان يبرأ الضمان
منها بفعله كالمغضوب منه اذا امر الغاصب ان يجعل المغضوب
في موضع كذا او يملكه كذا او يملكه الى فلان يبرأ بذلك من الضمان
بدائع في فصل واما اختلاف المضارب
ورب المال من حيث المضاربة
كتاب الوديعة
الابداع استحفاظه جانب المالك وجانب المودع التزام
الحفظ وهو من اصل الالتزام فيلزم لقوله عليه السلام المودع
عنده شرطه بغيره بدائع في فصل واما
بما حكم العقد من حيث الوديعة
والمودع ان يحفظ الوديعة على حسب ما يحفظ مال نفسه في داره
وحالته خلاصة في ائيل الفصل
الاول من كتاب الوديعة
وله حفظها بنفسه وامينه ولم يقل وعياله لان الدفع الى العيال
انما يجوز بشرط الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالا قال
في الذخيرة ولو دفعوا الى امن من امينته وليس في عياله يجوز
عليه الفتوى من وديعة الاصلاح
والاصلاح لا يبرأ
للمودع دفع الوديعة الى من في عياله كولد له ووالديه وامراته
واجير مائة او مشاهرة لا مياومة فصولين
في الثالث والثلاثين
المودع اذا دفع الوديعة الى من في عياله كاهلته او ولده او والدته
او رفيقه او اجيرته لا يضمن اذا كان الاجير مائة او مشاهرة
لا مياومة وفي شرح الطحاوي في تفسير العيال الذي يمكن معه
ويجبر عليه نفقته
في اول كتاب الوديعة
وله ان يبرأ من ان لم يبرأ المالك وان كان له اهل وموثة عند
الامام رحمه الله ان كان الطلوع اميناً بان لا يقصده احد غالباً
اولاً قصده بكنهه وقصده بنفسه او برفقه واجرة حملها على رجحان
قصده او بعد وقال محمد بن ابي بكر ذلك لاهل وموثة او لا امن
الطلوع اولاً لانها المالك او لا قصده بغيره او بعد فاذا فعل ضمن

ان صاعقت وتخذ ان يوسف ان طال سفره فكم قال محمد ان الطريق
اولا وان قصر سفره والظروف امن فكم قال الامام ولا ياب فيها
ان استوفيت اجرها قيمتها ولا في البحر ان لم يله الا مالك ولا خارج
البحر ان نهاه المالك بالاجماع فان قصد الظالم اخذ الوديعة منه
جبراً له ان ياب فيها الى ملك ناس من ماله في بالانفاق
زبد الفسار وفي الفصل الثاني من كتاب الوديعه
ولو اراد السفر ليس له ان يودع لان السفر ليس بعذر
بدائع في فصل واما به حكم العقد في الوديعه
الوديعة لا تودع ولا تقار ولا تؤجر والمتأجر يؤجر ويجازو
تودع ولا يرهن والعارية تودع ولا تؤجر وفي الميسر ط الباج
تعار وتؤجر وتودع ولا ترهن والعارية تقار وتودع ولا
لا تؤجر ولا ترهن والوديعة لا تودع ولا تقار ولا تؤجر ولا
لا ترهن والترهن لا تودع ولا تقار ولا تؤجر ولا ترهن و
العارية تنقذ بلفظ التملك حتى من قال لغيري ملكك
منفعة داري هذا اشهدا او قال جعلت لك سكنى داري هذه
شرا او قال داري لك سكنى او قال عمر سكنى كانت عارية
ولي ليس بعين ان يواجر المستعار من غيره وان كانت الاثارة
تملكها عندنا واذا اوجر كان ضامنا وكان الاجر له وله ان
يعير غيره سواء كان شيئاً متفاوت الناس في الانتفاع به
او لا يتفاوتون اذا كانت الاثارة مطلقة لم يشترط على المستعير
الانتفاع بها بنفسه فاما اذا اشترط عليه ذلك فله ان يعيرها
لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه
مثال هذا استعار من اخوتي بابل بنصفه او بدابة لغيرها
بنفسه فليس له ان يباين غيره ولا ان يركب غيره ولو استعار دارا
يكنها بنفسه فله ان يكتننها من شاء ولو استعار ثوبا للباس
والم ليس له الا لبس او دابة للركوب ولم ليس له الا ركوب فله ان يركب
غيره واركا بغيره ولو استعار دارا يكتننها بنفسه فله ان يكتننها
من شاء ولو استعار ثوبا للباس يملك لا طلاق العقد كان
اللبس غيره او اركب غيره في هذه الصورة ثم ركب بنفسه او لبس
بنفسه بعد ذلك لا يضمن وتبين لضمن وصل له ان يودع الا
ان له ذلك رجل اعار رجلا شيئا وقال له لا تدفعه الى غيرك تدفع
وهلك عندك فهو ضامن ولو استعار رجل من رجل شيئا كان
المالك في الاثارة لا تثبت بالسكوت ولو استعار من اخر دابة

عند الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار اخر غدا
الى الليل فاجابه بنعم فان اكون يكون لسائق منها
خزانة المفتين من كتاب العارية
المودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظها بحفظه الوديعة
صح قاعدة في الوديعة
اذا خلط المودع احد الوديعتين بالآخرى خلط لا يتميز
ان المختلط يصير ملكا له عند ابيه حنيفه لكن لا يطيب له
حتى يرضه صاحبه على ما ذكره ولو اشترى بالدرهم المفقود
شيئا هل يملك الانتفاع او يلزمه التصديق ذكرنا كونه
وجعل ذلك على اربعة اوجه اما ان يشترى بها وينقذ منها
واما ان يشترى بها وينقذ غيرها واما ان يشترى بها
وينقذ منها واما ان يطلق اطلاقا وينقذ منها وان ثبت لطيب
في الوجود كلها الا في وجه واحد وهو ان يجمع بين الاشارة اليها
والنقد منها وذكر ابو نصر الصنفار والعقود بالليل
انه يطيب في الوجود كلها وذكر ابو بكر الاسدي انه لا يطيب
في الوجود كلها وهو الصحيح وجه قول في نصر وانه للمشتري
الواجب في ذمة المشتري درهم مطلق والمنقودة بدل في الذمة
واما عند عدم الاشارة فظاهر وكذا عند الاشارة لان الاشارة
الى الدرهم لا تقيد التعيين فالتحقق الاشارة اليها بالعدم
فكان الواجب في ذمته درهم مطلق والدرهم المنقودة بدل
عنها فلا يثبت المشتري والكفر فكذا كقولك ان لم تنكح الاشارة
بمؤكده وهو النقد منها فاذن اكدت بالنقد منها يتعين المشتري اليه
فكان المنقود بدل المشتري في ذمته وجه قول ابي بكر انه
استفاد بالجرام ملكا من طريق الحقيقة او الشهادة فيثبت الحجب
وهذا لان الاشارة الى الدرهم المفقودة فالتشريع اليه ان كان
لا يتعين في حق الاستحقاق يتعين في حق جوار العقد معروفة جنس
النقد وقدرة في حق المنقود بدل المشتري وجه نقد منها او من
غيرها وان لم يشترى بها ونقد منها فقد استفاد بذلك سلامة المشتري
فتمكنت الشهادة فيحجب الرجوع واطلاق الجواب في الجوابين و
المضاربة دليل صحة هذا القول ومن سألنا عن اختيار القوم
في زماننا بقول الكوفي تيسر الامر على الناس لانهم احرام
وجواب الكتاب اقرب الى التنبيه الاحتياط وانقد اعلم
ولان درهم الغصب مستحق الرد على صاحبه وعند الاحكام

ينفسخ العقد من الأصل فبين ان المشتري كان مضمونا بعقد
فلم يكل الانتفاع به ولو تزوج بالذرية المضمونة امرأة وسعد
ان يطاها بخلاف الشراء لما ذكرنا ان عند الاستحقاق ينفسخ
الشراء والشكاح لا يثبت الفسخ بدائع فصل
واما صنف الملك من كسب الغصب

عبد او دعه عند رجل وغاب لم يكن له ولا له ان يسترد الوديعه
سواء كان العبد مازونا او محجورا عليه
في الوديعه

واذا ترك الاستعمال عاد الى الوفاق فيخرج عن الضمان وحكم المهر
كالوديعه بخلاف الاجارة والاعارة فانها اذا دخلت في الضمان
لا يخرج عنها الضمان بترك الاستعمال من الاقطر

في الفصل الخامس من كسب الوديعه
معنى الدخول في ضمان المودع انه العقد سبب وجوب الضمان
موقوف على وجوبه على وجوه شرطه وهو الهلاك في حال المخلفات لكن
هذا لم يوجب ارتفاع العقد اليسر ان من وكل ان يبيع عبده
بالف في درهم تباعه بالف وسله الى المشتري ان يدخل العبد في ضمانه
لان العقد سبب وجوب الضمان وهو تسليم مال الغيبة الى الغيبة
اؤنه ومع ذلك بقاء العقد حتى لو اخذه كان له ان يبيعه بالفين كذا
هذا من وداعة البدائع في فصل واما

بيانات ما يغير حال المعقود عليه
باب فيما يضمن به المودع وما لا يضمن

التي ذراهم الوديعه في الجيب ولم يقع في الجيب وهو ظن انه وقع
في الجيب فصاع يضمن في الفصل الاول
من وداعة الخلاصة

وفي الاختيار اما يضمن المودع بالدلالة على الاخذ لو لم يمنع المودع
عليه عن الاخذ حاله الاخذ اما لو منعه فخذ على كره منه لم يضمن
وارث المودع لودا سارا لم يضمن كما لا يخفى

فصول في الثالث والستين
المخير لها من الامانة الى الضمان ترك الحفظ لانه بالعقد المزمع
حفظ الوديعه على وجه لو ترك حفظها حتى هلك يضمن بدائع
وذلك بطريق الكفالة ولهذا لورازان ان ليس في الوديعه
وهو لا در على منعه فلم يضمن ترك الحفظ المزمع بالعقد
وهذا معنى قولنا ان المودع مؤاخذ بضمان العقد ومنها

ترك الحفظ للمالك بان خالف في الوديعه
البدائع في فصل واما بيان ما يغير حال
المعقود عليه

جاء بتوب الى رجل وقال هذا الثوب ووديعه عندك او وضع
الثوب عنده ولم يقل شيئا فغاب صاحب الثوب ثم غاب الرجل
وترك الثوب وصناع ضمن لانه ايداع عفا كذا لو قام رجل في
ترك ثوبا في محبس ثم قام واحد بعد واحد فالضمان على
الاخير لتعين الايداع عنده وان قال اني ايسر لا اقبل الوديعه
ومع ذلك ترك عنده وصناع لا يضمن لتصريحه بالرد ولا
ايداع بلا قبول صحيح من وداعة

البرازية في الثاني
سوق قام من اكلت للصلاة في اكلت ودايع فغنا
الوديعه لم يضمن صاحب اكلت لانه حافظ يحبر انه لم يكن
مضيقا ولا يكون هذا ايداعا منه للوديعه بل هو حافظا
في حالوته وحالوته محبزة
قبيل فصل فيما يضمن المودع

ولو نام ووضعها تحت راسه او جنبه ليراد وكذا الوديعه
بين يديه وهو الصحيح قالوا انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام
قام اما لو نام مضطجعا ضمن في الحضر لاني السفر عده
ببراق عدا الا واضع جنبه على الارض وفي السفر كما مر جعل
ثياب الوديعه تحت جنبه لو قصد به الترفق ضمن لا لو قصد
الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه ليراد مطلقا فصول
في الفصل الثالث والستين

المودع لو ربط سلة باب قيطونه بجبل ولم يقبله
يعتبر العرف كما هو والقيطون بيت يوضع فيه الامتعة
فصول من المحل المزبور

خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار احد
ولم يكن المودع في مكان يسمح حرا لدار فصول
من المحل المزبور

قال محمد بن سلمه رحمه الله في اهل السوق اذا قاموا واحد بعد
واحد وتركوا السوق فصاع شيء من السوق يضمنه الاخير منهم
لانهم التمسوه
في فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا

رجل من اهل المجلس قام وترك كتابه فملكه فمضوا منه وان
 قاموا واحدا بعد واحد فالضمان على اخرهم لان في الواجب الاول
 الكل حافظون وفي الثاني يتعين الاخر فان كان باع فغير حفظ
 من قبيلين ثم هكذا فغير منها تعين القفية الثاني للعقد سوى
 قام من حاله الى الصلاة وفي حاله ودائع فضايع منها
 سئله لاضمان عليه لانه غير مضيق لما في حاله لان جبره ان يحفظ
 لان يكون هذا من المودع ايداعا غير جبره ليقال ليس للمودع
 ان يودع ولكن هذا مودع لم يضيع استقرض منه رجل
 عشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين وقصا وابيا في عقد
 ودعية ففعل ثم اعاد العشرة من الذر اخذه ثم دفع اليه رب
 اى الاربعين درهم فقال اخلط بملكك درهم ففعل ثم ضا
 الدرهم كرها لا يضمن الاربعين ويضمن بقيةها اما البقية
 فلان العشرة قرض والقرض مضمون وانه ملك المستقرض وقد
 خلط المستقرض بالودعية فصار مستملا للودعية واما الاربعة
 فقد خلط باذنه ولو استقرض خمسين فاعطاه ستم غلطا
 فاخذ العشرة ليردها فملك في الطلوع ضمن خمسة والعشرة
 لانه ذلك القدر قرض وابيا ودعية وكذا لو ملك الباقي
 لا يخلط قبيل الفصل الثاني في حفظ الودعة للغير
 اذا قال المودع وضعت الودعة في مكان حصين فثبت
 فالعضم كما ان ضامنا لانه جبره الامانة فيضمن كما لو مات
 مجرلا وهو كرجل عنده غنم يقوم اختلطت ولا يعرفها فانه يكون
 ضامنا وقال المعصية ابو الليث ان قال وضعت الودعة في دار
 فثبت المالك ان لا يكون ضامنا ولو قال لا ادري وضعتها
 في دارى او في موضع اخر كان ضامنا وهكذا روى عن ابي ثوبان
 ولو قال وضعت الودعة بين يدي فمك ان تمت فثبتها
 او قال سقطت مني لا يضمن ولو قال بالفارسية فكندم بيفكندم يكون
 ضامنا واذا قال بيفتاداز من لا يضمن قد قال بعض اصحابنا
 اذا قال ذهبت الودعة ولا ادري كيف ذهبت كان القول قوله
 مع يمينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ قال مولانا رضي الله عنه
 وفي عرفنا لا فرق بين قوله بيفكندم وبين قوله بيفتاداز من
 لا يكون ضامنا على كل حال ولو قال لا ادري كيف ذهبت قال
 بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا ادري كيف
 ذهبت قال شمس المائمه البصرة الاصح انه لا يكون ضامنا

على كل حال سواء قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت او قال
 لا ادري كيف ذهبت ولم يرد عليه ^{فاضحي}
 في فصل في يضمن المودع من قبل المودع
 رد الودعة الى من في حال المودع يضمن في الاصح رد الودعة
 الى المودع ثم استحققت الودعة لاضمان على المودع ولو امر
 المودع المودع ان يدفعها الى رسوله فملك في يد الرسول
 ثم استحققت فان شاء المستحق ضمن المودع وان شاء
 ضمن المودع وان شاء ضمن الرسول الفاضل اذا اوقع
 فرد عليه المودع يبرأ المودع عن الضمان والمستبضع لا يملك
 بلا بصناع ولا يداع والوكيل بالبيع لا يملك الايداع من الايداع
 والاب والوصي والفاضي يملكون في احوال
 ودعية منسبة المفضية
 المودع لو رد الودعة الى منزل المودع او الى احد من في حال المودع
 فضايع لا يضمن كما في العارية كذا في اجماع الكبار وقال في التجريد
 يضمن بخلاف العارية والفتور على الاول ^{فيض}
 الكركي في احوال كتاب الودعة في نوع اخر
 المودع اذا قال في حال الودعة فملك لا يضمن عندنا ^{خلا}
 في الفصل الثالث في من قبل المودع
 كل من ادعى اياها الامانة الى مستحقها قبل قوله كما المودع
 او ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصنف الى المودع
 عليهم وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل
 بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له
 في حياته لم يقبل الا بيمين بخلاف الوكيل لقبض العين والفق
 في الولو الجحيم القول للامان مع العين الا اذا كذب الظاهر
 فلا يقبل قول الوصي في نفقة ذاك المالك خالف الظاهر ^{اسبا}
 من كتاب الامانات
 ولو قال او دعنا عند اجنبي ثم ردنا على فملك عند رد كذبه
 المودع ضمنه الا ان يبرهن اذا اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى
 البراءة فلا يصدق الا بيمين وكذا لو قال اجئت بها اليك
 مع اجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع
 وانكر المودع الرسالة ضمن وصديق المالك ولم يرجع المودع
 على الرسول لو صدقه انه رسول له ولم يضمن له ضمنه الدرك
 الا ان يكون المدفوع قائما فيه جع ^{فصولين}

في الثالث والثلاثين

وذكر القاضي ابو البسر في كتاب الوديعه اذا قال المودع ٢
او دعيتها عند الاجتناع ثم ردها عليك فملكك عند المودع
يكذب في ذلك القول قول المودع ويضمن المودع لانه اقر بوجوب
الضمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق الا بينة بقيمة
عليه ما ادعى وحي لا يضمن لانه اثبت بالبينه ارتفاع سبب
وجوب الضمان وكذلك لو قال لعنت بك على يد اجنبي
والمودع ينكر ذلك قال قول المودع وكذا اذا دفعها الى
رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمنه المودع والقول
قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول ان صدقه انه رسول
المودع ولم يضمن له ضمان الدرك الا ان يكون المدفع نوع
فانما يرجع ولو قال ردت اليك على يد او على يد من في عيالي
وكذب المودع قال قول المودع مع يمينه لان حاصل الاصل
في وجوب الضمان وهو ينكر فيكون القول قوله بخلاف ما لو قال
بعثت بها على يد اجنبي لانه اقر بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة
ولا كذا كسورها قال وكذلك لو اقر المودع انما استعملها ثم ردها
الى مكانها فملكك لا يصدق في الرد الا ان يثبت بالبينه ذلك
لانه اقر بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينة
فالحاصل ان المودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق
انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذب لم يبرأ
الا ان يعتم بالبينه على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام
ابو بكر في شرح كتاب الوديعه ورايت في موضع اخر المودع
اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذب المودع قال قول المودع
لما في الرهن والمودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق يبرأ عن الضمان
بخلاف ما اذا جحد الوديعه او منعها ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالبراه
على المالك وكذا المهرتين والمساكن جرد المستعبر اذا خالف ثم عاد
الى الوفاق لا يبرأ والوكيل بالبيع اذا خالف بان استعمل العبد
ثم عاد الى الوفاق وباعه جاز فكذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجار
والاستيجار والمضارب والمستبضع اذا خالف ورفع المالك
لينفقه في حاجته ثم عاد الى الوفاق جاز مضاربا ومستبضا
اما مستأجرا له اية اذا اقر بخلاف او المستعبر ثم ردها وترك ذلك
النية ان كان سائرا عند النية فعليه الضمان اذا هلك المهر
بعد النية اما اذا كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد امينا

والشريك شريك عنان او مضافا وحده اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
عاد امينا صدق اجملة في الوديعه عند المفتين وذكر
صدر الاسلام ابو اليسر في كتاب العارية على وجه ان يشأ
ولو كان مأمورا بالحفظ شهر الفضة شهر ثم استعمل الوديعه
ثم ترك الاستعمال عاد الى الحفظ لا يبرأ عن الضمان لانه عاد
الى الوفاق والار بالحفظ شهر اجملة في الوديعه عند المفتين
وذكر صدر الاسلام ابو اليسر في كتاب العارية على وجه
ان يشأ ولو كان مأمورا بالحفظ شهر الفضة شهر ثم
عنه ثم ردها وظهير الدين سئل ظهير الدين المرعشي
عن رجل ثوب الوديعه ودخل المشرع نحو من المار فخرج الثوب
ودفعه على الواح المشرع فلما انفسس ورجع الثوب قال
لا يضمن لانه نازعه فقد عاد الى الوفاق فلا يضمن وفيه نظر
بدليل مسئلة المحرم اذا لبس المحيط ثم نزع ثم لبس ثانيا ان نزع
على قصد اللبس يتحد اجزاء لانه اذا كان على هذا القصد
في نزع ثم عاد على ذلك اللبس ان نزع لا على هذا القصد يتحد
اجزاء فعليه هذا ينبغي ان لا يبرأ لانه نزع على قصد اللبس
وذكر في ج فناء واه المودع اذا لبس ثوبا الوديعه بغير اذن
المودع فترعه بالليل للنوم فنسب القميص بالليل فان كان
من قصده ان يلبس القميص لغد لا بعد هذا ترك الخلاف
والعود الى الوفاق وان كان من قصده ان لا يلبس القميص لغد
كان هذا ترك الخلاف والعود الى الوفاق وان كان من قصده
ان لا يلبس القميص لغد كان هذا ترك الخلاف حتى لا يضمن فالحاصل
ان اللبس في واحد لم ينكر ويعزم على الترك عاريا

في الثاني والثلاثين

قال رحمه الله المودع من اخبرك بعلامة كذا فادفع اليه فاجر رجل
بذلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفع اليه لم يضمن اذ يتصور ان
يأتي غير رسولك بعلامة
في الفصل الثالث والثلاثين

الحاكم اذا قال للمودع اذ احب اراخي اليك فادفع الوديعه اليه
في اخوة وطالب الوديعه فقال غدا فلما عاد اليه غدا قال هلكك
يضمن خلاصة في الفصل الرابع

من كتاب الوديعه

قال رحمه الله اذا دفعها الى مكان فقال المودع دفعتها اليه وقال ذلك الرجل

لم يدفعها اليه وقال ربما لم تدفعها اليه قالوا للمويع في حق برائه
لا في حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه وربما لو امر المويع
بصرف المويع اليه دين ربما فقال المويع صرفت وانكر بره
صدوق المويع في براءة لئلا يملكه رب الدين حتى يبقى دينه
على ربما كما كان **فصل**

في الثالث والستين

ودفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالبر ثم
الدفع فدفع المويع المال الى رجل اخر ليدفعها اليه ففكر بالبري
فاخذ في الطريق فلا ضمان على المويع لانه وصي الميتم ولو كان
الدفع حيا ضمن المويع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله
فلا ضمان عليه **فصل**

في فصل فيما بعد تصديقاً من المويع
ولو قال المالك للمويع من جاءك بجلاء كذا فادفع اليه فجاو رجل
وبين العلامة فلم يصدقه ولم يدفع اليه حتى هلك لا يضمن
فصل المكر في كسب المويع

رسول المويع اذا جاء الى المويع وطالب المويع فقال لا ادفع
الا الى الذر جاوبها فلم يدفع اليه حتى سرقت بعضه وهذا على
رواية الى يوسف ونظا هو المذهب لا يضمن فانه في الخلاصة
فصل المكر في نوع اخر المويع اذا

باب مجزئاً من كتاب المويع

رسول المويع اذا جاء الى المويع وطالب المويع فقال المويع
لا ادفع الا الى الذر جاوبها اليه فلم يدفع حتى هلك لا يضمن رجل
بعث ثوبا الى القصار على يد الميتم ثم ان صاحب الثوب
الى القصار فقال لا يدفع الثوب اليه صاحبك به ينظر ان كان
الذر جاوبه الى القصار لم يقبل القصار هذا الثوب فلهما اجبة اليك
لا يضمن القصار بالدفع اليه فان قال هذا الثوب فلهما اجبة اليك
فان كان الذر جاوبه بالثوب متصرفاً في المويع فكذلك لا يضمن
ان لم يكن متصرفاً في المويع يضمن اذ ان المصاحب المويع
المويع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعها اليه وقال ذلك
الرجل لم يقبضها منك فقال رب المويع لم تدفعها اليه ايها
المويع قالوا قول المويع في حق براءة عنه الضمان لا في حق
ايجاب الضمان على المدفوع اليه اذا جاء المويع الى المويع
يريد استرداد المويع فقال المويع لا يمكنني احضارها الا

فتركها ورجع فهذا ايراد الايداع لانه لما طلبة بالرد فقد
تحل عن الحفظ فخرج من ان يكون مودعا وبالشرك عند بصير
مودعا عنده ابتداء اذا قال رب المويع للمويع احمل الى الوعد
اليوم فقال اعمل ولم يفعل حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد
ذلك فلا ضمان **فصل**

من كتاب المويع

لو قال المويع ادفعها الى فلان فدفعها اليه ثم استحققت ضمن
المويع لانه لم يرد اليه من اخذ ولا ان يضمن ارا لئلا يشاء
مودع الغاصب اذا ارد المخصوب على الغاصب براءه عن
الضمان المويع اذا دفع المويع الى وارث المويع وفي الشك
دين يضمن الغاصب ولا يبرأ بالرد على الوارث اذا ادفع وغا
واقام ابنه بيته ان اباه مات ولا وارث له يضمن واخذ المويع
ثم جاء الوعد يضمن الابن او الشاهد من ولا يضمن المويع
ولو كان غصباً يضمن كل واحد منهم **من اخر**

ودفع خزائنه المقتبس

وفي العيون اذا طلب المالك المويع فقال اطلبها غدا فجاوب
صاحبها غدا فقال المويع ضاقت المويع بالمويع
مته ضاقت قبل اقرارك او بعده فان قال قبل اقرارك
الضمان لئلا يضمن لانه قوله اطلبها غدا اقرار منه ايها الضمان
فاذا قال ضاقت كان متناقصا وان قال ضاقت بعد اقرار
لا يضمن لانه لا تناقص **فصل**

في الفصل الرابع من كتاب المويع

في اودعه الف ثم اقضه منه قال يوجب لا يخرج الا الف من المويع
حتى يصير في يد المويع حتى يهلك قبل ان يصل اليه اليه
لا يضمن وكذا كل امانة وكذا لو قال المويع لربها ائذني ان
اشترى بالوديع ثوبا او ابيع لانه ابيع **جامع**

في اخر الفصل السابع عشر

رجل جاوب الى رجل رسالة من رجل اخر ان ادفع اليه هذا الخمسة
ويتم فقال لا ادفعها اليك حتى الفاه فيا مر في موابرته ثم قال
لرسول بعد ذلك لقيته فامرني بدفعها اليك ثم ابي انه يدفع
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل له ان لا يدفع الا ان يكون
اعمال ديناً عليه لا مرفضة الدفع في الدين ولا يصدق في النسخ
بعد الاقرار بالامر وهذا يرجع الى صحة التصديق في الدين

وفاء في الودعة

فما يضمن المودع من كتاب الودعة

تجرا او دوع عند رجل زبيل فيه الات ثم ادعى انه كان فيه قدوم وطلب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه قال القصة ابو جعفر لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه رفعه او ضيعه فحينئذ يخلص فان خلفه سرور وان كل ضمن رجل او دوع كبا فيه درهم عند رجل ولم يبرن عليه ثم ادعى صاحب الودعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه المصنوع او الجبانة ونحو ذلك

المودع من كتاب الودعة

اللفظ من في غيا المودع ضمن المثلث صغيرا او كبيرا او قسما

للمودع فصولين في الثالث والثلاثين

تختتم بتمام الودعة قبل يضمن في المختصر والبصر لا في غيرها وفيه يفتي وقبل يضمن في المختصر لا في غيرها ياتى المصنف ويضمن الملاء مطلقا لانه استعمال منها جامع الفصولين

في الثالث والثلاثين

او دوع رجلا مالا وقال ان ميتا قد دفعه الى ابني قد دفعه اليه وله وارث غيره ضمن نصيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو قال قد دفعه الى فلانة

غير وارث ضمن ان دفعه اليه فصولين

او اخر الفصل الثاني من العشرين

تقع وضع الودعة مع ثيابه على شط النهر وغسل ولبس

وليس الودعة ضمنه وكذا لو سرق حين ان يغسل ضمن

فصولين في الثالث والثلاثين

صر في المذكرة بن دفع المودع الودعة الى الوارث بلا امر القاص

ضمن و لو مستغفرة ضمنه وهذا اذا لم يؤتمن والا فلا الاخذ

واداء الدين منه فصولين في التاسع

والعشرين

مى او دوع نحو غيب ويطبخ وخباب فمات المودع ثم قدم المودع

بعد مدة ليعلم ان تلك الودعة لا يبيع تلك المدة فهو دين في مال الميت

او لا يعلم حالها ولعل المودع اتلفها فصولين

في الثالث والثلاثين

رجل في يد مال ابن فقال له السلطان اجاز ان لم تدفع الى هذا

الملك حيث كنت شهرا او ضربت بك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه

فنه دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى المال قطع يدك

او اضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال

الغير الى الجائر لا يجوز الا ان يخاف تلف محض والضرر الممك

بخاف منه التلف وسيا في اجناس ذلك في كتاب الاكراه

فاصلان في فصل ما بعد تضيقا من كتاب الودعة

ولو قال كنت في السفينة فغرقت فمات الودعة انما لا يضمن

الا بيمينه فاضربا في الفصل الرابع

لا حرج في بيت المودع فلم ينقل الودعة الى مكان اخر مع امكانه

يضمن اذا تمكن حفظها بنقلها الى مكان اخر قال رضي الله عنه

ولم يوف من هذا كثير من الواقعات

نسبة في باب ما يضمن به المودع من كتاب الودعة

ولو اتفق المودع بعض الودعة يضمن ما اتفق ولا يضمن الباقى

لانه لم يوجد منه الا اتلاف قدر ما اتفق ولورد مثله فالحظ بالكتاب

ضمنه الكل لوجوه اتلاف الكل منه النصف بالانفاق والنصف

الباقى بالخلط لكونه اخلاط المتكافى على ما بينا ولو اخذ بعض درهم

الودعة لينفق فلم ينفق ثم رده الى موضعه بعد ايام فضايع

لا ضمان عليه عندنا وعند ابن قتيبة يضمن وجهه قوله ان الاخذ

حصل على وجه القدر فيضمن كما لو انتفع به ولو ان نفس الاخذ

ليس اتلاف وتبني الاتلاف ليس بالاتلاف فلا يوجب الضمان والاصل

فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انما اسديت

قد عني عن امتي ما حدثت به القسمة لم يكلمو او يفعلوا طاهر

احدثت يعترض ان يكون ما حدثت به النفس عفو على العموم الا ما

خص به ليل وعلى هذا الخلاف اذا اودع كبا مشدودا فحله المستوع

او صندوقا مقفلا ففتح القفل ولم ياخذ منه شيئا حتى ضاع

بذبح قبيل في باب العارية

ولو مات المودع فان كانت الودعة قائمة بعينه تزد عليه لان

عين ماله ومن وجد عين ماله فهو احوى به على ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم وان كانت لا لوقت بعينه ففي دين في ترك الميت

بحاصل الوفاء لانه لما مات مجزى للودعة فقد اتلفها متخيرا وجب ما منه

ان يكون منه متفقا بها في حق المالك بالتجريب وهو نفس الاتلاف

ولو قال الورثة انها صككت او ردت على المالك لا يصدق قول على

ذلك لانه الموت مجهول سبب لوجوب الضمان لكونه المتكافى في كل

وعور المملوك والبرد مجهول انما عارض فلا يقبل الا بحجة وبجاء المودع

الغوا ولا تدين الاستهناك على ما ذكرنا فيما وى دين الصحة
من احواد لدية البسديع

ولو ادعى عبية وادعى انه فعل عن عذر لا يصدر على ذلك التهمة
عند ابي يوسف وهو فيما سئل في حقه كذا ذكر القدر
لان الدفع الى غير سبب وجوب الضمان في الاصل في دعوى الضرر
دعوى امر عارض بغير دفع الضمان عن نفسه فلا يصدر الا
بحجة هذا اذا هلكك الوديع في يد المودع الثاني فاما اذا استهلك
فاما لك الخيار ان ترضى الاول وتضمن الثاني بالعلم
غير انه ان ضمن الاول جع بالضمان على الثاني وان ضمن الثاني
لا يرجع بالضمان على الاول لانه سبب وجوب الضمان وجوبه الثاني
حصصة وهو الاستهلاك لوقوعه اجمالا على الكسب عن الانتفاع
بماله على طريق القدر ولم يوجد من الاول الا الدفع الى الثاني
على طريق الاستحقاق دون الاعجاز الا انه الحق ذلك بالاعجاز
شأنه في حق اختيار التضمن صورة لانه باسبب الاعجاز
فكان الضمان في الحصصة على الثاني لان قرار الضمان عليه
يرجع الاول على الثاني ولم يرجع الثاني على الاول بخلاف مودع
الغاصب اذا هلك المقتضى فيه ان المالك يتخير ان يرضى
ضمنه الغاصب يرجع بالضمان على المودع وان ضمنه المودع يرجع
به على الغاصب وقد مر الفرق

بدايع في فصل

واما بيان حكم العقد من قبل الوديع
رجل بائع ثوب الى عبية وقال له هذا ودية عندك ولم يقل الاخر
شئاً وسكت ثم غاب صاحب الثوب ثم غاب الاخر بعد
ترك الثوب هناك وضاع ضمن لان المالك خذ منه قبوله
ولو وضع الثوب ولم يقل شئاً والمثلية بحالها ضمن البصا
لانه اودع عرفاً والاخر قبل وهذا اذا لم يقل الاخر شئاً بالثوب
اما اذا قال اني لا قبل الوديع فمكرها صاحبها عنده وذهب
بأى المسئلة بحالها لا يضمن لان القبول عرفاً لا يثبت عند الرد
صريحاً **ن** دخل بدابة خاناً فقال لصاحب الخان ان صاحبك
اخرج الدابة ليسبقها ولم يكن له صاحب ضمن صاحب الخان
لان قوله اين اربطها استحقاق واشاره صاحب الخان
الى موضع الربط اجابة منه الى الحفظ وكذلك لو دخل الحمام
وقال لصاحب الحمام اين اضيق الثياب فاشارة صاحب الحمام
الى مكان ثم خرج رجل واخذ يضمن لان هذا استحقاق فصلاً

مودعا فضمن وان كان صاحب الحمام قد اخذ الغلة ولو وضع
الثياب برار عيين صاحب الحمام في اى موضع يضع ولم يقل بالثوب
شئاً ودخل الحمام فان لم يكن للحمام ثيابي لعنه جامة دار يضمن
صاحب الحمام بما يضمن المودع لان وضع الثياب برار عيينه
استحقاق منه وان كان للحمام ثيابي وهو حاضر لا يضمن صاحب
الحمام لان هذا استحقاق من الثيابي دلالة الا اذا انقص على
استحقاق صاحب الحمام في صا صاحب الحمام مودعا وان كان
ثم ثيابي فيضمن يضمن المودع وبختم الباب وسبانه
بقية ما نزل الثيابي في اول الفصل الرابع من هذا الكتاب
من ودية اللاتقطة قريب من اولها

في المتفرقات

استهلك رجل ودية ان فللمودع ان يجازم المستهلك في القيمة
القدر في كتاب الوديع فقلنا نعم

رجل على رجل دين فارسل رب الدين رجلاً الى مد يونه ليقتض
دينه فقال المديون دفعت الى الرسول وصدقة الرسول وقال
دفعت اكل الى المرسل وصاحب الدين ينكر وصول المال اليه قال
ابو القاسم القول قول الرسول مع يمينه **ن** اصدق
في فصل في هلاك الوديع من قبل الوديع

قال الدين بعث الدين مع فلان فضايع من يد الرسول ضاع من
المديون في احوال كتاب ودية البزاز

في السارس

وفي المنتقى لو ان رجلاً بعث رسولا الى بزاز ان ابعث الى بزاز
كذا فبعث اليه البزاز مع رسوله او مع غيره فضايع الثوب قبل ان
يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك فلا ضمان على الرسول ثم بعد
ذلك ان كان الرسول رسول الامر فالضمان على الامر وان كان
رسولاً بالثوب لا ضمان على الامر حتى يصل اليه فاداه وصل اليه
الثوب فهو ضامن **ن** مثله لو ارسل ان رسولاً الى رجل
ان ابعث اليه بعشرة دراهم فضايع فبعث بها مع رسوله فالامر
ضامن لها اذا اقر بان رسوله قد قبضها وان بعث مع غيره لا
ضمان على الامر حتى يصل اليه وكذا لو كان له دين على رجل فبعث
اليه رسولاً ان ابعث الى بالدين الذر على عليك فبعث اليه
مع رسول الامر فهو ضامن قال الامر رجل ساءوم رجلاً بقرح فقال
لصاحبها ارم اليه فدايع اليه فوقع من يده على اقرح فانكسرت

لا يضمن القابل للفساد فروع اليه ثمن الفتح لانه قبضه على سوا البشر
من غير بيان الثمن وعليه ضمان الا قد ارجح اليه انكسرت بفعله
فقال او شرابا واخذ الكوز والقدح من الفخار فوقع منه يد
فانكسر لا يضمن

في المقبوض على سوا البشر او في قبض البعوض
رجل اودع عند رجل الف درهم فالفق ثلثه وردها ثلثين و
حلف انه لم يجس ثلثها من الوديعة والقول قوله ولا يثبت لان
صار دينا عليه ولو استهلك رجل وديعة ان فلان فلو اودع
ان يخاصم المستهلك في القيمة

من او اخر في باب الوديعة

نوع في الاختلاف

ومنها ان المودع مع المودع لو اختلف فقال المودع هككت او قال
ردتها اليك وقال المالك بل استهلكتها فالقول قول المودع لان
المالك يدعي على اليمين امر اعرضا وهو التعداد والمودع يستعجى
بحال الامانة فكان متمسكا بالاصل وكان القول قوله لكن مع يمين
لان التهمة في ثمنه حلف دفعا للتهمة وكذلك اذا قال المودع
استهلكت من غير ذمة وقال المالك بل استهلكتها او غيرك بامر
ان القول قول المودع لما قلنا ولو قال المودع انها قد صنعت ثم قال
بعد ذلك بل كنت ردتها لكنني اوهمت لم يصدق وهو ضامن لانه
نفى الرد بدعوى الضياع ونفى الهلاك بدعوى الرد فصارتا فينا
اثبتة مثبتات فانفاه وهذا تناقض فلا يسمع منه دعوى الضياع والرد
لان المتناقض لا قول له ولانه لما ادعى دعوتين واكد بنفسه في
كل واحدة منهما فقد ذهبت امانته فلا يقبل قوله

ودفع البدائع في اخر فصل واما بيان

حال الوديعة

لو كان في يد الف درهم في ارض رجلان وادعى كل واحد منهما
انه اودعه اياها وقال المودع اودعنيها احدى وسبب ادعي
ايك هو فهذا في الاصل لا يخلو من احد وجهين اما ان اصطلح المدين
عليه ان يأخذ الالف ويكون بينهما واما ان لم يصطلح وادعى كل واحد
منها ان الالف لخاصة لا لصاحبه فاصطلى على ذلك فانهما ذلك
وليس للمودع ان يمتنع عن تسليم الالف اليها لانه اقر ان الالف
لا حرمها واذا اصطلى على انها تكون بينهما لا يمتنع عن ذلك وليس
لها ان يستخلف المودع بعد الصلح وان لم يصطلح وادعى كل

واحد منهما ان الالف له لا يدفع الى احد منها شيئا بحاله المقلد بالوديعة
ولكل واحد منهما ان يستخلف المودع فان استخلفه كل واحد
منهما فالامر لا يخلو اما ان يحلف كل واحد منهما واما ان يكل
كل واحد منهما واما ان يحلف لاهدمها ويكمل للاخر فان حلف
لها فقد القطع خصومتها للحال اليه وقت اقامة البينة كما في
سائر المواضع وهل يلزم الا اصطلاح على اخذ الالف بينهما
بعد الاستحالة فهو على الاختلاف المعروف بين اليمينين وانه
لوسف وبين محمد رحمهم الله عليه قولهما لا يملك ان وعلى قول محمد
يملك ان وفيه مسئلة الصالح بعد الحلف قد مرت في كتاب الصلح
وان لكل لهما لقضي بالالف بينهما نصفين وبضمن الفاخر
بينهما فيحصل لكل واحد منهما الف كامل لان كل واحد منهما يدعي
ان كل الالف له فاذا اكل له والنكول بذلك او اقراره في ذلك
لكل واحد منهما الفا او اقر لكل واحد منهما بالالف فيقضي عليه بالف
بينهما ويضمن ايضا الفا اخر تكون بينهما ليحصل لكل واحد منهما
الف تمام ولو حلف لاهدمها ويكمل للاخر فقصه بالالف للزكوال
ولا شيء للزحلف لانه النكول حجة من كل له لاجبة من حلف له
بدائع في فصل واما بيان حال الوديعة

من كتاب الوديعة

ولو ادعى الوديعة فأنكرها قام المدعي البينة على الايداع ثم ادعى
المدعي عليه الهلاك او الرد ان قال في الجواب ليس لك على شيء
يسمع هذا الدفع لانه التوفيق ولو قال اودعته اصلا
لا يسمع لعدم الامكان نقا وارجح اديه

في الفصل السابع

ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه بامر
صاحب الوديعة وانكر صاحب الوديعة الامر بالقول قوله مع
يمينه انه لم يأمره بذلك لان المودع يدعي عليه الامر وهو ينكر
فالقول قول المنكر مع يمينه

واما بيان حكم الوكا له من كتاب الوكا له

ولو قال الجدموت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع يمينه
ولا يضمن

المودع من كتاب الوديعة

كتاب العارية

المنحة اسم للعطية التي ينتفع الانسان بها زمانا ثم يرد على صاحبها

وهو معنى العارية قال النبي عليه السلام المنة مردودة
بدايع في اوائل كتاب العارية

فصل

واما صفة الحكم فهي ان الملك ان ثبت للمستعير ملكه غير لازم لانه ملك
لا يقابل عوض فلا يكون لازما لملك الثابت بالهبة فيكون للمعير
ان يرجع في العارية سواء اطلق العارية او وقت لها وقتا
وعلى هذا اذا استعار من اخر ارضا ليدين عليها او لينعس فيها
ثم بدا الملك ان يخرج فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة
او موقته لما قلنا غير انها ان كانت مطلقة له ان يحجر المستعير
على قلع الغرس ونقض لبناء لان في الترك ضررا بالمعير لانه
لانها يتركه واذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئا من قيمة الغرس
والبناء لانه لو وجب عليه الضمان لوجب بسبب الغرور و
الغرور من جهته حيث اطلق العقد ولم يوقت فيه وقتا فخرج
قبل الوقت بل هو الذي غر نفسه حيث حمل المطلق على الابد
وان كانت موقته فخرج قبل الوقت لم يكن له ان يحجر على القلع
والنقض والمستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة
غرسه وبناءه كما تسليما وترك ذلك عليه لانه لما وقت العارية
وقد تم اخرج قبل الوقت فقد غر مضار كفيلا عنه فيما يلزمه
من العرق اذ ضمن الغرور ضمان الكمال فيكون له ان يرجع
عليه بالضمان وملك صاحب الارض البناء والغرس باذنه والضمان
لان هذا حكم المضمونات انما تملك باذن الضمان وان شاء
اخذ غرسه وبناءه ولا شيء على صاحب الارض ثم انما ثبتت خبايا
القلع والنقض للمستعير اذ لم يكن القلع او النقض مضرا
بالارض فان كان مضرا بها فاختار للمالك لان الارض اصل
والبناء والغرس تبع لهما فيكون المالك صاحب اصل والمستعير
صاحب تبع فيكون اثبات اختيار له صاحب الاصل اولى فان شاء
امسك الغرس والبناء بالصحة وان شاء رضى بالقلع والنقض
هذا اذا استعار ارضا للبناء والغرس كما اذا استعار ارضا
للزراعة فزرعها ثم اراد صاحب الارض ان ياءخذها لم يكن
له ذلك حتى يحصد الزرع بل يترك في يد المالك وقت الحصاد باجر
المثل مستحيا والقياس انه يكون له ذلك كما في البناء والغرس
ووجه الفرق للاستحسان ان النظر في اجابته ورعاية الحقين
واجب عند المالك وذلك ممكن في الزرع لان ادراك الزرع

له وقت معلوم فيمكن النظر من اجابته جانب المستعير لا شك فيه
وجانب المالك بالترك الى وقت الحصاد بالاجر ولا يمكن في الغرس
والبناء لانه ليس كذلك وقت معلوم فيكون مراعاة صاحب الاصل
اولى وقالوا في باب الاجارة اذا مضت المدة والزرع بقل
لم يخصص له يترك في يد المستأجر الى وقت الحصاد باجر
المثل كما في العارية لما قلنا بخلاف الفصيص لان الترك للنظر
والعاصب جان ولا ينظر بل يزرع والله اعلم
واما بيان حال المستعار في امانته في يد المستعير في حال امانته
بالاجار واما في حال غيبة الاستعمال فله عندنا وعندنا ان يفسد
مضمون واجتج بما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار
من صفوان اذرع ايلول حنين فقال صفوان اغصبها يا محمد فقال
محمد عليه السلام بل عارية مضمونة ولان العين مضمونة الرد
حال قيامها في كانت مضمونة القيمة عند هذا كما لمفصوب وهذا
لان العين اسم للصورة والمعنى وبالهلاك ان يخرج عن رد
الصورة لم يخرج عن رد المعنى لان قيمة الشيء معناه فيجب
عليه رده بمعناه كما في بالغصيب ولان فضل مال الغير
فيكون مضمونا عليه كالمفصوب على سبيل الشراء ولما انه
لم يوجد من المستعير سبب وجوب الضمان فلا يجب عليه الضمان
كالوديعة والاجارة وانما قلنا ذلك لان الضمان لا يجب
على المرء بدون فعله وفعله الموقوف منه ظاهر هو العقد
والقبض وكل واحد منهما لا يصلح سببا لوجوب الضمان
اما العقد فلانه عقد تبرع بالمنفعة تملكي او اباتي على اختلاف
الاصليين واما القبض فلو جهين احدهما ان قبض مال الغير
بغير اذنه لا يصلح سببا لوجوب الضمان فمع الاذن اولى بهذا
لان قبض مال الغير بغير اذنه هو اثبات اليد على مال الغير وحفظ
وصيانه عن المالك وهو احق في حق المالك قال الله تعالى
هل جرء الا احق الا الاحق وقال على المحنين من سبيل
لان القبض بغير الاذن لا يصلح سببا فمع الاذن اولى و
الثاني ان القبض المأذون فيه لا يكون نقدا ولا يقوت به المالك
ولا ضمان الا على المتعذر قال الله تعالى ولا تعدوا ان الاعلى الظالمين
بخلاف قبض المفصوب واما الاستدلال بضمان الرد فله
ان وجب عليه رد العين حال قيامها لم يجب عليه رد العين حال
هلاكها فله قيمتها معناه مضمون وهذا لان القيمة الدائم

والدنا نير والدرهم والدنا نير عن اخرى لمصورة ومعنى
غيره الا عن الاول والجهر عن ردا حذر العن من لم يوجب
العين الاخر وفي باب الغصب لا يحيط به القيمة بهذا الطريق
بل بطريق اخر وهو انما الغصب معنى على ما عرفت
وهنا لم يوجب حتى لو وجد كيب الضمان ثم نقول انما وجب
عليه ضمان الرد لان العقد متى انتهى بانتهاء المدة او الطول
بقية العين في يد المخصوص بالمغصوب مضمون الرد
قيامه ومضمون القيمة حال هلاكه وعندنا اذا هلك
في تلك الحالة يضمن واما قوله فمضمون الغر لنفسه فنعم لكن
فمنه في الغر لنفسه لغير اذنه لا يصلح سببا لوجوب الضمان
لما ذكرنا فمفعول الاذن او لم والمقصود على رسوم الشراء غير مضمون
بالقبض بل بالعقد بطريق التعاضل بشرط الخيار الثابت
دلالة على ما عرفت واستداع علم ولا حاجة له في حديث صفوان
لان الرواية قد اختلفت فقد روي انه هرب عنه رسول
السدر السدر عليه وسلم يريد حينئذ فقال هل عندك شيء
من السلاح فقال عارية ام غصب فقال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم بل عارية فاعان ولم يذكر فيه الضمان واكادته
حادثة واحدة مرة واحدة فلا يكون الثابت الا احدهما
فنفرض الرواية ان فسقط الاحتجاج بها انه ان ثبت
فيجوز ضمان الرد ونحن نقول فلا يحتمل على ضمان العين مع
الاحتمال ولو بد ما قلنا ما روي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال العارية موداة

فصل

واما بيان ما لوجب تغير حاله فالذي يغير حال المستعار من الامانة
الى الضمان ما هو التغير حال الوديعة وهو الاتلاف جعقة او
معنى بالمنع بعد الطلب او بعد الفسخ المدة وبتركه كحفظ
وبالكذا حتى لو حبل العارية بعد الفسخ المدة او بعد الطلب
قبل الفسخ المدة يضمن لانه واجب الرد في هاتين الحالتين
لهذا صلى الله عليه وسلم العارية موداة وقوله على اليد ما اخذت
حتى ترده ولان حكم العقد انتم بانتهاء المدة او الطلب
فصار العين في يد المخصوص والمغصوب مضمون الرد
حال قيامه ومضمون القيمة حال هلاكه ولو رد العارية مع
جهد او ابنة او بعض من في عياله او مع عبد المعير او ردها
بنفسه الى منزل المالك وجعلها فيه لا يضمن حتى اذا والقيتها

ان يضمن كما في الوديعة وقد ذكرنا الفرق بينهما في كتاب
الوديعة وكذا اذا ترك الحفظ حتى ضاعت وكذا اذا اخل
الا ان في باب الوديعة اذا اخل العنم عاد الى الوفاق يبرأ
عن الضمان عند اصحابنا الثلاثة وههنا لا يبرأ وقد مر الفرق
في كتاب الوديعة ولو تصرف المستعير في امواله ان المالك
قد اذن له بذلك ومحمد المالك قال لقول المالك حتى تقوم
للمستعير على ذلك بينة لان التصرف منه سبب اوجوب
الضمان في الاصل في غير مورد الاذن منه دعوى امر عارض فلا
يسمع الا بدليل

كتاب العارية

جمله الكلام فيه ان عقد العارية لا يخلو من احد وجهين اما
ان كان مطلقا واما ان كان مقيدا فان كان مطلقا
بان اعار ان ناد ابنة ولم يسم مدينا ولا زمانا ولا الركوب
ولا الحمل فانه ان يستعملها في اي مكان وزمان شاء ولان يركب
او يحمل لان الاصل في المطلق ان يجري على اطلاقه وقد ملكه منافع
العارية مطلقا في ان له ان يستوفيها على الوجه الذي ملكها الا
انه لا يحمل عليها ما لم يعلم ان مثلها لا يطويح لمثل هذا الحمل
ولا يستعملها لغيره ولا تخارعا لا يستعمل مثلها من الدواب
عادة حتى لو فعل فطبت يضمن لان العقد وان خرج من تحت
لكي المطلق يستفيد بالعرف والعادة دلالة كما يتقصد بالتقيد
نضار ان بعير العارية عندنا سواء كانت العارية مما يتقصد
في استيفاء المنفعة او لا لان اطلاق العقد يقتضي ثبوت
الملكية المستوفية في حوزة التملك من غير على الوجه الذي
ملكه مستغنيا في ملكه كونه الا انه لا يملك الاجارة طافنا فان اجر
وسلم الى المتأجر ضمن لانه دفع مال الغير اليه بغير اذنه فصار
خاصا فان شاء ضمنه وان شاء ضمنه المتأجر ولانه قبض
مال الغير بغير اذنه كما يشتر من المالك غير انه ان ضمن المستعير
لا يرجع بالضمان على المتأجر لانه ملكه باذن الضمان فتبين انه
اجر ملك نفسه وان ضمن المتأجر كان عمالا بكونه عارية
في يده لا يرجع على المستعير وان لم يكن عمالا بذلك يرجع عليه
لانه اذا لم يعلم به فقد صار مغرورا من جرته المستعير فيرجع
عليه بضميمة الغرور وهو ضمان الكفالة واكسفة واذا
كان عمالا لم يصح مغرورا من جرته فلا يرجع عليه وهو ملك

الابداع • اختلف المشايخ فيه فالشيخ العارف يملكه وهو قول بعض
 المشايخ لانه يملك الاعارة والابداع اولي لانها دون الاعارة و
 قال بعضهم لا يملك استدلالا بمصلحة مذكورة في الجاهل مع الصغرة
 وهي ان المستعير اذا رد الاعارة عليه بداءه من ضمنه ومعلوم
 ان الرد على يده ابداع اياه ولو ملك الابداع لما ضمن وان كان
 مقيد افترى فيه القيد ما امكن لان الاصل اعتبار تصرفه في العمل
 على الوجه الذي تصرفه الا اذا لم يكن اعتبارا له لا لعدم الفاعل وكو
 ذلك فيلزم الوصف لان ذلك يحجز محجزا لعين ثم انما يراد القيد
 فيما دخل لا فيما لم يدخل لان المطلق اذا قيد ببعض الاوصاف يبقى
 مطلقا فيما وراءه وفيه صفة الاطلاق فيما وراءه • بيان
 الجمل في سائر فروعهم اذا اعار ان اداية على ان يركبها المستعير
 بنفسه ليس له ان يعبرها غيره وكذلك اذا اعار ثوبا على ان يلبسه
 بنفسه لما ذكرنا ان الاصل في المقيد اعتبار القيد فيه الا اذا
 تعذر اعتباره واعتبار هذا القيد ممكن لانه مقيد لتفاوت
 الناس في استعماله والى باب والثياب ركوبا ولبس فلزم اعتبار
 القيد فيه فان فعل حتى هلك يضمن لانه خالف وان ركب
 بنفسه واراد غير فخطبت فان كانت الدابة مما تطبق حملها
 جميعا يضمن نصف قيمة الدابة لانه لم يخالف في قدر النصف
 وان كانت الدابة مما لا تطبق حملها جميعا يضمن جميع قيمتها
 لانه استعملها • ولو اعار دارا ليسكنها المستعير فلا يسكنها
 غيره لان المملوك بالعقد هو السكنى والناس يتفاوتون في عارة
 فليكن التقيد بسكناه مقيدا فيلزم الا اذا كان الدار يسكنها
 اياه حدا او قصارا وكما هو المسمى بوجه من عمله البناء فليس
 له ان يسكنها اياه ولا ان يعمل بنفسه ذلك لانه المعبر لا يبرهن
 به عادة والمطلق يتقيد بالعرف والعادة كما في الاعارة
 ولو اعار دابة على ان يحمل عليها عشرة مخيمات شعيرة ليس له
 ان يحمل عليها عشرة مخيمات حنطة لان الحنطة انقل من الشعيرة
 فليكن اعتبار القيد مقيدا فمعتبر • ولو اعارها على ان يحمل
 عليها عشرة مخيمات حنطة لم يحمل عشرة مخيمات شعيرة او دخن
 او ارز او غيره ذلك مما يكون مثل الحنطة او اخف منها حتى
 والقياس ان لا يكون له ذلك حتى انها لو عطبت لا يضمن
 استحقاقا والقياس ان يضمن وهو قول من لا يملكه • و
 جواب الاسئحة ان هذا وان كان خلاف صورة فليس بخلاف

فان ملكه يكون راضيا له

ان الملك يكون راضيا به دلالة فليكن التقيد بالحنطة
 مقيدا وصار كالحنطة عليه عشرة مخيمات من حنطة فحمل عليها عشرة
 مخيمات من حنطة بخلافه فانه لا يكون مخالفا حتى لا يضمن كذا هذا
 • ولو قال على ان يحمل عليها عشرة مخيمات حنطة ليس له ان يحمل عليها
 حنطيا او لبنيا او اجرا او صيدا او حجارة سواء كان مثلها في اللون
 او اخف منها لان ذلك اشوع على الدابة او انك لظهورها او اخف
 ولو فعل حتى عطبت يضمن وكذا لو قال على ان يحمل عليها دابة من قطيعها
 فحمل عليها مثل زنه صيدا فعطبت يضمن لان القطيع ينسب
 على ظاهرها فليكن خمر اقل واحد به يكون في موضع واحد
 فليكن ضرر الدابة اكثر والرضى بانه الضرر من لا يكون رضيا
 باعلامها فليكن القيد مقيدا فلزم اعتباره ولو قال على ان يحمل
 عليها عشرة مخيمات حنطة فحمل عليها من الحنطة زيادة على المسعى
 في القدر فعطبت نظري ذلك فان كانت الزيادة مما لا تطبق
 الدابة حملها يضمن جميع قيمتها لان حملها لا تطبق الدابة انما
 الدابة وان كان الدابة تطبق حملها يضمن من قيمتها قدر الزيادة
 حتى لو قال على ان يحمل عليها عشرة مخيمات حنطة فحمل عليها احد
 عشرة مخيمتها فعطبت يضمن جزءا من احد عشرة جزءا من قيمتها
 لانه لم يتلف الا هذا القدر • ولو قددها بالملك ان بان قال
 على ان يستعملها في ملكي كذا يتقيد به وله ان يستعملها في اي
 وقت شاء وبأي شيء شاء لان التقيد لا يوجد الا بالملك فيبقى
 مطلقا فيما وراءه لكنه لا يملك ان يجاوز ذلك الملك حتى
 لو جاوز دخل في ضمانه ولو اعادها الى الملك ان الماذون لا يبرهن
 عن الضمان حتى لو هلك قبل التسليم الى المالك يضمن وهذا
 قول الجحشفة الاخر وكان لقول اولا يبرهن الضمان كالمع
 اذا خالف ثم عاد الى الوفاق ثم رجع • ووجه الفرق بين العارة
 والوديعة قد ذكرناه في باب الوديعة وكذلك لو قندها بالرضا
 بان قال عدا ان يستعملها يوما يتقيد مطلقا فيما وراءه لكن يتقيد
 بالزمان حتى لو مضى اليوم ولم يرددها الى المالك حتى هلك يضمن
 لما قلنا وكذلك لو قندها بالحمل وكذلك لو قندها بالاستعمال
 بان قال على ان يستعملها حتى لو امسكها ولم يستعملها حتى لو هلك
 يضمن لان الامساك منه خلاف توجيها للصحة ولو اختلف
 المعبر والمستعير في الايام او المكن او فيما يحمل عليها فالقول
 قول المعبر لان المستعير يتقيد ملكه لا تتفاد من المعبر فكان

القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع العين دفعاً للتممة
من عارية البديع في فصل ما حكم العقد
وعلى هذا يخرج عارية الدراهم والدنانير ان يكون قرضاً لا عارة
لان العارة لما كانت تملك المنفعة او امانة المنفعة على اختلاف
الاصليين ولا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاكها ولا سبيل الى
ذلك الا بالتصرف في العين لانه المنفعة ولا يمكن تصحيحه
اعارة حصة فصح قرضاً محضاً لوجود معنى العارة فيه حتى
لو استعار حلياً لم يتجمل به صح لانه يمكن الانتفاع به بالكلية بالتجمل
من غير استهلاكه فمكن العمل بالحصة فلا ضرورة الى العمل
بالمجاز وكذا عارة كل ما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه
من المكملات والموزونات يكون قرضاً لا عارة لما ذكرنا ان
حمل حكم العارة بالمنفعة لا العين الا اذا كان ملحقاً بالمنفعة
عرفاً وعارة كما اذا منح انساناً ثوباً او شاة لينتفع بلبسها
وغيرها ملة ثم يردّها عليه صاحبها لان ذلك معدود من
المنافع عرفاً وعارة فكان حكم المنفعة من عارية

البديع في فصل ما بين حكم العقد
رجل استعار من رجل ثياباً عارة وقال له لا ترفع الي غيرك فدفع
ونكس ضمنهما تفاوتاً وبما لا يتفاوت وبدون النهي
يعار فيما لا يتفاوت كالارض والدار وفيما يتفاوت لا يجلبه
ان العارية لا توافر ولا ترهن وهل تقار وهل تودع في العارة
قد ذكرنا وفي الوديعه اخذت المخرج فيما قال صاحب الوقت
يملك لان هذا دون العارية وبما اخذ القفصه واللبث وهو
اختيار الصدر الشريد وقال بعضهم لا تودع الا ترزانه لو لم
يبدا بغيره ضمن وليس هذا الا لا يداع والوديعه لا تودع
ولا تقار ولا توافر ولا ترهن وان فعل شيئاً منها ضمن و
المتاجر يوجروا عارة وتودع ولم يذكر حكم الرهن ويبقى ان
يرهن كذا في الخلاصة وقال في الايضاح انه لا يرهن المتاجر
وفي التجريد وليس للمرتهن ان يتصرف بشيء في الرهن غير الا
لا يبيع ولا يواجر ولا يعير ولا يلبس ولا يستخدم فان فعل
كان متعبداً ولا يبطل الرهن وعن الاصل اقام المستعير
البينة انه رد العارية و اقام المعير البينة انها نفقت بعد فاجأ
الموضع المسعى فبينة المعير اولى لانها تثبت الضمان المستعير
اذا هلك في يد المستعير لم يضمن وان التزم الضمان والعبد

المحور لو استعار شيئاً فاستهلكه يؤخذ بعقد العتق ولو استعار
دابة فاعارها عبداً مثله فاستهلكها ضمن للمالك امره ان يعار
سراويل التلبس فلم يستقر لفت رجلها في مشيتها فتخورت
السراويل لم تضمن استعار ذهباً ففقد ذهباً فسرق فان
كان الصبي يضبط حفظه عليه لم يضمن قال لا ضمان
دائمتك فنفتت وقال المالك غصبته لا يضمن ان لم يكن
ركبها ولو قال ركبته يضمن لانه اضاف الى فعل نفسه وهو
الضمان ولو قال اجرتكها فالقول قول المالك كبيع يضمن لانهما
اتفقا ان الركوب كان بدونه وهو يدعى عليه الاجر وهو يكره
وهذا بخلاف العين اذا هلك في يد رجل فقال غصبته لانه
قال المالك بعته منك يكون ضماناً لان العين مال متقوم
فالمسقط صوح المالك عنه فالبينة الا باسقاطه اما المنفعة
فانما تأخذ حكم المالكية بحكم الاجارة والراكب منكروها فلا يضمن
استعار بقرأ ثم ترك في الممرى فضايع فان علم ان المعير سرقه
بكونها ترمى فيه وحدها كما هو عادة بعض اهل الرساتون لم يضمن
والا يضمن ولو استعار دابة حاملة فاسقطت الولد من
غير عنف منه لا يضمن ولو كسرها بالبحم او قتلها بالضر
يضمن ولو نزلت عن الدابة ودخل المسجد وتركها في السكة
من غير حافظ يضمن ان ضاعت او هلكت ولو ربطها
ثم دخل قبل لا يضمن والاصح انه يضمن استعار دابة
فنام في المفاز والمقود في يده فيئس روق وقطع المقود و
ذهب بالدابة لم يضمن المستعير ولو بد المقود من يده
واخذ الدابة من يده وهو لا يشعر فان نام جالس لم يضمن
وان لم يكن المقود في يده وان نام مضطجاً ضمن ولو
وضع العارية ثم قام وتركها ناسياً فضايعت ضمن في
اخلاصة رجل ارسل رجلاً الى اخيه يستعير دابة الى ابيجة
فقال الرسول انه فلان استعير منك الدابة الى المدينة فركبها
المستعير وبداله ان يذهب الى المدينة ولا يشعر بقول الرسول
لم يضمن ولو ذهب الى ابيجة ضمن ولا يرجع على الرسول
بما أدى وكذا الاجارة ولو استعار ثوباً ليكره ارتضا
معينة فكريه غيرهما يضمن اذا عطب وفي الفتاوى رجل
استعار من رجل ثوباً او عشرين ففقدته بثوبه او مائة
فوطب ان كان الناس يفعلون ذلك عادة لا يضمن والا

الاصل بالانكاف وما ازيل بالغصب الا بدع وكذا كلفنا على ازالة
 بعقد الكتابة على ما عرفنا والعقد يتبرع بالملك لان الملك حكم
 يزول بالقول واما اليد فحسب لا كجمل الزوال بالقول حتى يعلم
 الاثر ان في باب البيع يزول الملك بالبيع ولا تزول اليد الا
 بالتسليم فلزوال الملك ينقض الرهبة للزوال المتبرع بزيادة اليد
 ولصار عليه التسليم وانه ضمان عقد الرهبة عقد امانة لا ضمان
 ولان ما يقبل التملك حصصة لوعان عمن مال ومنفعة ثم
 عليك المنفعة بيدك بلزم بنفسه كالاجارة وبغيره لا يلزم
 كالاجارة فكذلك تملك العين الا ان الاعارة لا تحجب
 ان سلمت لان المنافع انما يقبض ساعة بساعة وانما يلزم
 فيما لم يقبض بعد كرهبة اعيان مختلفة اذا سلم بعضها لا يجب
 فيما لم يسلم فان قيل العارية اناجحة قلنا لا بل رهبة على
 بناء في كتاب العارية وكذا كلف القرض لا كالبالغض
 ولم يحصل الناس في ان العين تملك لانه تملك بغير عوض
 بخلاف الوصية عليك بعد الموت وبعد الموت يزول عن ملكه
 بالموت والزوال بالوصية لا يلزم شيئا لم يتبرع به ولا ضمانا
 انما ذلك بمنع ارث الوارث ولا يلزم المعاوضات لان المعاوضة
 عقد ضمان فجاز ان يلزم للبائع ضمان التسليم ولانه يلزم
 التسليم لا يلزم بيع ما لم يبع لان بالبيع يرد على الحال دون اليد
 انما اراد بولي من اوائل كتاب الرهبة

واما شرط صحة القبض فمنها ان يكون القبض باذن امالك
 والاذن لو كان صحيحا ودلالة اما الصحيح فمخا ان يقول ان قبض
 او اذنت لك بالقبض او رضيت او ما يجزى هذا الجوز فيجوز
 قبضه سواء قبض بغيره الواهب او بغيره استخانا و
 القياس انه لا يجوز قبضه بعد الافراق عن المجلس وهو قول
 زفر واما الدلالة فهي ان القبض الموهوب له العين في المجلس
 ولا يبرأه الواهب فيجوز قبضه استخانا والقياس ان لا يجوز
 وجه القياس انه القبض كمن في الرهبة كالمقول فيها فلا يجوز من غير
 اذن كالمقول في باب البيع وجه الاستحسان ان الاذن بالقبض
 وجه بطون الدلالة لان الاقدام على الايجاب اذن بالقبض
 لانه دليل قصد التملك ولا ثبوت للملك الا بالقبض وفي الآيات
 على الايجاب اذنا بالقبض لانه والثابت دلالته كالثابت لصا
 بخلاف ما بعد الافراق وكذا كلف اذا وهب دينارا على ان لا يخرجه

ان قبض الموهوب له باذن الواهب صريحا حاز قبضه استخانا
 والقياس ان لا يجوز وقد ذكرنا وجه القياس والاستحسان
 ان قبضه بغيره ولم يبرأ عنه لا يجوز فاما استخانا و
 بين العين وبين الدين وجه الفرق ان الجواز في رهبة العين
 عند عدم التصريح بالاذن ليكون فيها دلالة الاذن بالقبض لكونه
 دلالة قصد عليك ما هو ملكه من الموهوب له واجاب الرهبة باليد
 لغيره من عليه الدين لا يصلح دلالة الاذن لبعضه لان دلالة
 لواسطة دلالة قصد التملك وملكك من غير من عليه الدين
 لا يحقق الا بالتصريح بالاذن بالقبض لانه اذا اذن له بالقبض
 صريحا قام قبضه مقام قبض الواهب فقبض القبض العين والصا
 للواهب او لا يصير المقبوض ملكا له او لا ثم يصير قابضا لنفسه
 من الواهب فقبض الواهب عنه هذه المصداق ذكرنا واهب
 ملك نفسه والموهوب له قابضا ملك الواهب فصحت الرهبة والقبض
 واذا لم يصح بالاذن بالقبض بقية المقبوض من المال العين بملكه
 عليه الدين فلم يصح رهبة فيه فلا يجوز قبض الموهوب له فهو الفرق
 بين الفصلين بدائع في فصل

واما الشرط في كتاب الرهبة فخصا
 فاعلم ان لا يتم ركن الرهبة الا بالعقد والتسليم والملك لا يقع الا
 بالقبض وما لم يملك يقع الملك فبالقبض الا ان الرهبة اذا كانت للوارث
 ومات الواهب قبل التسليم بطلت الرهبة وكذا كلف الصدقة
 انما اراد بولي من اوائل كتاب الرهبة

وتصح الرهبة لو هبت فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما في
 اليه الخلاصة وغيره وذكر في الكرماني ان الايجاب في الرهبة عقد تام
 وفي المبسوط ان القبض لقبول في البيع ولذا الواهب من التبرع
 لم ينعقد له القبول كما في الكرماني كمن في الكافي والتخفيف انه ركن
 وذكر في الكرماني انما تفسر الى الايجاب لانه ملكا لان لا ينتقل
 الى الغير دون تملكه والى القول لانه الزام الملك على الغير واما
 بحث اذا حلف ان لا يهب موهب ولم يقبل له الوضوء عدم طهارة
 اجمود وقد وجد الاظهار ولعل اكون ما في المتن فان في التاويل
 التصريح بالرهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع مال في طريق ليكون
 ملكا لرافع حاز

كتاب الرهبة
 ولو لم ياذن له بالقبض ولم يبرأ عنه ان قبضه في المجلس صحيح القبض

استحقاقا لا قباثا وان قبض بعد المجلس لا يصح القرض قباثا او
 واستحقاقا قباثا في كتاب الرهنه
 ولو دفع اليه درهم وقال انفقها ففعل من قرض وهو كما لو قال اقرضني
 في حوائجك لو دفع اليه ثوبا وقال اكس به نفك ففعل يكون حبه
 لان رضى الثوب باطل فاذا اقرض اكل على القرض يجعل حبه نفقا
 للتصرف

كتاب الرهنه
 دفع الى اخر ثوبا وقال اكس نفك كان حبه ولو دفع درهم
 وقال انفقها كان قرضا قوله كسوتك يكون حبه قال بالمرح هب
 لي هذا فقال وهبته وقال هو قبضت ولم اليه جاز قال حبه
 هذا فقال فداي ثوبا و قال انك لو دفع نفيس فليس به
 ولو قال جعلته باسمي يكون حبه

منه المفعول في مسائل الشيوع
 ابراء الدين من المديون لا يصح بلا قبوله لكن المذكور في اكثر
 الكتب انه مذهب زفر ومذهب علي ثانيا الثلثه على عدم تدفقه
 على قبوله والفتور على هذا

في اجنب الثاني من الفصل الاول
 المدون اذا وهب الدين للمدون لا يسقط الدين ما لم يقبل و
 الصحيح انه لا يشترط القبول
 المفتن قباثا من او لها
 رجالات فوهبت له امراته موهبا جاز لان قبول المدون ليس
 بشرط من نكاح الولد الحية
 في الفصل الثاني

ولو وهب الغريم الدين للوارث صح بلا خلاف وكذلك لو ابرار
 الوارث عن الدين صح بلا خلاف واذا وهب لبعض الورثة فالرهنه
 لهم كلام في ادله صاها المحيط
 وفيه في الفصل

التاسع من كتاب الرهنه
 يحكم الميث وهب الدين من الوارث صح لانه ممن عليه الدين حكما
 لانه انه لم يكن في الشك دين مستوف بل كلها الوارث وان كان فيه
 احد الاستحقاق الا بغيره انه اذا تزوج انه من الشك المستوف لا يصح
 ولو رد الرهنه ترند بالمرح فاقبل لا خلاف هنا وانما خلافها
 لو وهب للميت فرد الوارث ولو وهب لبعض الورثة فالرهنه
 كلام ولو ابرار الوارث صح ايضا وهب دينه على عبد جاز لان

العبد مد يونا ولا فان رده المولى هل ترند قبيل يهد على هذا الكلام
 وقيل ترند اجماعا وهو الصحيح
 في اجنب الثاني من الفصل الاول
 من كتاب الرهنه

ولو قال لغريمي له قد ابرأتك من ديني اذ لم عليك فاقبل قبضت
 حتى مات وهو بر من الدين ولو قال له الغريم ابرأتني عما لك على
 فقال قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا قبل في نفيس بهر و
 اهل هذا ان حبه الدين ممن عليه الدين و ابرار المديون من الدين
 يصح من غير قبول ولكن برند بالرد قال لا اخر ان كان كذا فقد
 ماله عليك من الدين لا يصح ولو ابرأ الكفيل لا ترند بالرد وحبه
 الكفيل ترند بالرد والبائع لو ابرأ الوكيل بالشره فده ترند
 لانه تملكك وليس بسقاط ولهذا كان له حق الرجوع على الموكل
 وفي الشرايط صحة الرد بحسب الابراء خلاف وعن الامام السرخسي
 ان حبه الدين لا يصح من غير قبول المديون وهذا قول زفر و كان
 اختاره قوله وما ذكرناه اول قول اصحابنا الثلثه وعليه الفتوى
 وفي الفتا ورجل قال لمجيبه وهبت ماله عليك فقال الميث
 لا قبل عتق الميث لا قبل عتق الميث والمال دين عليه
 لان حبه الدين ممن عليه الدين يصح من غير قبول وترند بالرد و
 بقوله لا قبل لم يظهر انتفاض الرهنه في حق انتفاض العتق

فصل المكر من كتاب الرهنه في نوع فقه الدين
 ولو كان على الميت دين فوهب الطالب للورثة او لبعضهم فريو
 حبه لهم كلام كما نه وهب للميت
 السرخسي في الوصية اذا لم يقبل الميراث

رجل وهب لرجل كس فيه درهم فقال جميع ما في هذا الكيس لك
 وهو الف درهم فدفعه اليه فاذا في الكيس اكثر منه ذلك او كانت
 فيه ذنبيه كان الكيس مافيه للموهوب له

في فصل المسائل المختلفه من كتاب الوصايا
 رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون حبه حتى لا يجوز بدونه القبض
 فاصحاحات في فصل ما يكون حبه من الاقارب
 من كتاب الرهنه

رجل وهب دينه على رجل وامره لقصته جاز استحقاقا وان
 لم يامر بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز ولو باعه من
 المدون او وهبه منه جاز خلاصه في جسر

هبة الدين من كتاب الهبة
والهبة ان وهبت موهبا من ابيه ان امرته بالقبض على
والا فلان خلاصة في الفصل

الاول من كتاب الهبة

اما هبة الدين لغير من عليه الدين في الزمان ان اذن له
بالقبض فقبضه اسيانا والقاس ان لا يجوز وان اذن
له بالقبض وجه القاس ان القبض شرط جواز الهبة
وما في الذمة لا يحمل القبض بخلاف ما اذا وهب لمن عليه
لان الدين في ذمته وذمته في قبضه فمات الدين في قبضه
بواسطة قبض الذمة وجه الاستحسان ان ما في الذمة مقدور
التسليم والقبض الاثر ان المدين يكون يحبر على تسليم الا
قبضه بقبض العين فاذا قبض العين قام قبضها مقام
قبض عيني الذمة لانه لا بد من الاذن بالقبض صريحا
ولا يكفي فيه بالقبض بحضرة الواهب بخلاف هبة العين
بدل في فصل واما الشرائط فكتاب الهبة

وجوز العمري وهبة الشيء بدفع غير الموهوب له او الواهب
يشترط ان يعود اليه او الى ورثته اذا مات الموهوب له
للمعمر وهو الهبة الممنوعة من وهبه له بهذه الهبة يعني يكون
الموهوب للمعمر في حياته ولورثته من بعده ويبطل الشرط
اذا شرط العود الى الواهب لقوله عليه السلام العهر مراث
لمن وهب له وكبيره ابو يوسف الرقي وهو ان يقول
كل رقي معناه ان مات قبله فزني له وان مات قبلك فزني لك
كان كل واحد منهما يراقب موت الاخر وينتظر انما جازت
به لان كل واحد ادى لك هبة وتمليك في الحال كالعمرى فيبطل
اذا شرط استردادها وبطلانها لان معناها تمليك مضاف
وتعلق الملك غير جاز فيكونه الدار عارية عندهم والموهوب
له ما ذواتي الانتفاع بها بخلاف العمرى فانها تمليك في الحال
والعلق بعد لا يفدها وعلى هذا اختلاف لو قال داري
لك جيبس وهي من ثياب المنظومة وقد اهلها المصنف
ابن مالك في فصل في العمرى والصدقة

من كتاب الهبة

اذا قال ارقبك هذه الدار او صرح فقال جعلت هذه الدار
لك رقي او قال هذه الدار لك رقي ودفعها اليه فزني عارية

في يد له ان ياد خذها مني شي وهذا قول الجرح ومحمد وقال
ابو يوسف هذا هبة وقول رقي باطل بدائع
في اوائل كتاب الهبة ودليل الطرفين
مذكور فليراجع الله

الصدقة على العتي لا يفتي بها وجه الله في انت هدية في اخيه
لا صدقة قال عليه السلام الصدقة يتبع بها وجه الله تعالى
والدار الاخرة والهدية يتبع بها وجه الرسول وقضا
الحاجه والهدية هبة فيتحقق معنى الشيوخ في القبض
وانه مانع من الجواز عنده من هبة البدائع
في فصل واما الشرائط

فصل في يتعلق بنهاج الهبة

رجل اقرانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا
بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة
صريحة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض
في فصل فيما يكون هبة من الاغراض
من كتاب الهبة

لو اشتري عبدا ولم يقبضه حتى وهبه من رجل او رخصه امره بقبضه
فقبضه جاز خلاصة في النوع الثالث

من الفصل الاول من كتاب الهبة

والاصح ان التحلية ليس قبض في الهبة الصحيحة وفي الفاسدة ايضا
من هبة خزانة المقتنين وسائر اولها

اذا اختلفت اثار على الزوج على ان يؤدر من المهر ثم وهبت المهر
من الزوج قبل الدفع لا يصح تنبيه قبل

كتاب الزراعة

واذا قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب لفقدته الموهوب
له فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا

في هبة المتاع من كتاب الهبة

نوع في هبة المريض وما يناسبه

مريض وهب شيئا ولم يكتم حتى مات بطلت لان هبة المريض هبة
صحة وان كانت هبة حتى يجبر من الثلث فلا تتم بدون القبض
رابع الفنا ورعي الرايع عشرة من كتاب الهبة

اقرت المريض انها وهبت مخرجها لزوجهها في صحتها هل يصح ينسخ ان
لا يصح لانه وصية للوارث على ما ذكرنا من قبل فلا يصح الا ان يصح

الورثة

من احكام المرحوم في الفصل الثالث والثلاثين

المريضة اذا وصفت مخرجها من زوجها واجازت الورثة قبل موتها ثم ماتت لا يصح الهمبة لان المعتبر انما هي الا جائز بعد الموت لا قبله لان الحق للورثة انما يثبت بعد الموت

في هبة المرحوم من احكام المرحوم

في الفصل الثالث والثلاثين

وذكرنا في خيرة الدين في فئاواه ايضا مريض وصاحب عبد رجل وعلمه دين كسط لعمته ولا مال له غير العبد فاعطى الموهوب له قبل موت الواهب حازه ولو اعتقه بعد موته لا يجوز رور ابن سماعه عن ابي يوسف رجل وصاحب عبد له في مرضه ولا مال له غير العتق الموهوب له قبل موت الواهب وهو معتق فاعتقه فاذا مات الواهب بعد ذلك فليس على العبد وفي فئاو راجع الثلث مريض وصاحب رجل فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه ديون مستوفية ترد الهمبة ويكتب على الموهوب له العقر

عمادية

من المحل المذمور

والمرأة بالطلاق كما لم يرضه حتى لو وصفت صدقها لا يصح بالطلاق وانما يصح كما لم يرضه اذا اخذها الزوج الذراخ الفصال الولد عنها وسلا متها به او موها بها اذا اخذها الطلاق فكيف فخر معتبر خزانة الفتاوى في طلاق المريض

من كتاب الطلاق

مريض وصاحب ثياب لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له فزاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير كما مر في البيع بطل هبة بموت قبل تسليمها اذا الهمبة والمرض ولو كانت وصية لكنها هبة حصة فلا بد من القرض ولم يوجد وصاحب ثوبه ولا مال فأت وقد باعه الموهوب له لا يفسخ ببيع بل يصح بتم ثلثي القرن للورثة

فصول في كتاب الهمبة

من احكام المرحوم في الفصل الرابع

نوع فيمن يصح هبته ومن لا يصح

المتعاقبان يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيئا مني رشوة لا يثبت الملك فيها وللدافع استردادها فنية في باب الاباح والنثار والريوع

من كتاب الهمبة

منعها عن المهر الى ابوابها حتى تنهب مهرها فالهمبة باطلة لانها كما ذكرته

من كتاب الهمبة

ولو اكره على الهمبة فهو هيب لا يصح

في هبة المرأة مهرها من كتاب الهمبة

نوع في هبة المشاع

جمع بين ما في الشيوخ وفصلت بينهما تفصيلا تشبيها على المفتين حفظا وتفصيلا فنقول مسائل الشيوخ تنقسم الى اربعة اقسام بيع الشايع واجاز الشايع وينصليها اعان الشايع فخر فيها بقسم وبها لا يقسم واما اجاز الشايع ففعل وجهين احدهما لو اجر نصف ملكه من اجرة لا يجوز فيها لا يقسم عند الحنفية وقال ابو بصير والثاني لو اجر احد الشريكين نصيبه من الاجرة حكمه عن ابي حنيفة انه يجوز وفي رواية لا يجوز واما اذا اجر من شريكه فيجوز واما اعان الشايع فخرين واما الرهن فخرين الشايع فاسد فيها يقسم وفيها لا يقسم رهن من شريكه او من اجرة وقال الشافعي يصح واما الهمبة فيجوز هبة المشاع فيها لا يقسم ولا يجوز فيها تقسم خلافا للشافعي واما الصدقة على اثنين فيجوز حكمه رواية جامع الصغير ولا يجوز على رواية الاصل واما وقف المشاع فيجوز عند ابي يوسف ولا يجوز عند محمد بن علي محمد بن علي ان التسليم الى المتولي ليس بطر عند الثاني بشرط عند محمد

الفتاوى

ومسائل الشيوخ جميع اجاز المشاع وبيع المشاع واعان المشاع جائز وهبة المشاع فيها لا تكمل القسمة يجوز مطلقا وفيها يكمل القسمة لا يجوز عندنا سواء وهبة من شريكه او من اجرة والصدقة والهمبة سواء في رواية الاصل وفي رواية اجماع الصغير يجوز الصدقة على اثنين واما وقف المشاع فعند محمد لا يجوز وعليه الفتوى وعند ابي يوسف يجوز واخبار بعضهم وعليه عمل الناس اليوم ورهن المشاع لا يجوز عندنا مطلقا وفي الشيوخ الطاري روايتان وسبيلان فيص الكرك في نوع في الضياع والعقار من كتاب الاجاز

احد الشريكين اذا قال لشريكه وصفت لك حصصى من الارض قالوا ان
كان المال قايما لا يصح لانها حصبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك
استملك المال صححت الرتبة لانه صار دينيا بالاستهلاك والدين
لا يقسم فتكون هذه حصبة المشاع فيما لا يقسم فيصح قائلها
قبيل حصبة المشاع من كتاب الرتبة

وهب دارا من رجلين لم يحجز عندهما خلافا لهما ولو قال وصفت لدا
قائما لهذا وللملك لهذا لا يجوز عنده الا ان كان في وعند محمد يجوز
والصدوق على مفسر على هذا من حصبة المزارعة
في الاول من الفصل الاول

قال ولا يجوز الرتبة فيما يقسم الا يجوز مقسوما كذا ومعنى
قوله لا يجوز لا يثبت الملك فيه الا يجوز ومقصود لان الرتبة
في نفسها فيما يقسم لعل حائز ولكن غير مثبتة للملك قبل ان يفرز
فانها اذا وهدب مثا عا فيها يقسم ثم اوزع وصحت وقوت
مثبتة للملك فعلم بهذا ان حصبة المشاع فيما يقسم وقوت حائز
في نفسها ولكن لو وقف اثباتها للملك على الاواز والتسليم والوقف
المتوقف بثبوت حكمه لا الوصف بعدم اجواز كالمبيع بشرط اخبار
من حصبة الحمل الدين وبنها ماولها

وفما لا يقسم كالعبد والداية والثوب والاحكام ونحوه يجوز حصبة المشاع
من الشريك وغيره في قولهم جميعا قاصد الخات
في حصبة المشاع من كتاب الرتبة

ولم يصح الرتبة في مشاع يحتمل الرتبة وصحت فيها لاجتماعها
من حصبة المزارعة في الفصل الاول

والرتبة الفاسدة مضمونة القبض نظر عليه في المضاربة دفع
اليه الفاسد قال نصفيها حصبة لك ونصفها مضاربة فهلك نصف
حصبة الرتبة مع انها فاسدة لانها في مشاع يحتمل الرتبة وهل
يثبت الملك بالقبض قال الناطق في هذا الام لا يثبت الملك في
بعض القسما بالقبض ثبت فيها فاسدا وبه يفتي ونظر في الام
ان لو وهدب لنفسه ان من اطار وسلم اليه فباعها الموهوب
لم يحجز عليه انه لا يملك حيث ابطال البيع بعد القبض ونظر
في الفتا وان هذا المختار بمزارعة في مسائل

الشيوع من كتاب الرتبة
معنى القبض هو التمكن من التصرف في المقبوض والتصرف في
النصيب الثلث لا يتصور فان سكت نصف الدار ثلثا

وليس نصف الثوب ثلثا لاجمال ولا يتمكن من التصرف فيه الا بالقبض
في الكل لان العقد لم يتنا ولا الكل وهكذا القول في المشاع الذي
لا يقسم ان معنى القبض هناك لم يوجد لما قلنا الا ان هناك
ضرورة لانه يحتاج الى حصبة بعضه ولا حكم للرتبة بدون القبض
والثبائع مانع من القبض الممكن للتصرف ولا سبيل الى ازالة
المانع بالقبضة لعدم احتمال القبضة فثبتت الضرورة الى اجواز
واقامة ضرورة التولية مقام القبض الممكن من التصرف
ولا ضرورة ههنا لان المحل محتمل للقبضة فيمكن ان لا يطلع
من القبض الممكن كالقبضة بدائع في فصل

واما البشارة الطاهرة في كتاب الرتبة
رجل وهدب دارا وسلم فاسحق نصفها بطلت الرتبة في البتة
قاصد الخات في فصل حصبة المشاع
من كتاب الرتبة

ولو قال على الثلثة الصغار فاذا بعضهم ميت كان يعلم
جواز التجميع للاحياء ولو وهدب داره لاولاده وفيهم كبير
لم يحجز لان القبض بشرط في حق الكبير وروا ان قبض الكبير
جائز واكمله ان يعلم الدار الى الكبير لم يتصدق بها عليهم
جوامع الفقه للعتابي في الفصل الاول
من كتاب الرتبة

وذكر احكام وهدب دارا لابنين لاهلها كبير والاخر صغير
ان قبض الكبير جائز وذكر بعد هذا انها باطلة وهو الصحيح
لان حصبة الصغير مفقودة حال مباشرة الرتبة لهام مقفلا
مقام مقفنه وهدبة الكبير محتاجة الى قبض فبعت طلبة الصغير
فتمكن الشيوع واكمله ان يعلم الدار الى الكبير وبها ينه
بمزارعة في الاول من كتاب الرتبة

ولو وهدب دارا لابنين لاهلها صغيرا في غيبته كانت الرتبة
فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهدب من كبيرين وسلم اليهما حصة
فان الرتبة جائز عند ابي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لم يوجد
الشيوع لا وقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كانا حصة
صغيرا فكل وهدب لصغير الاب قابضا حصبة الصغير فيمكن الشيوع
وقت القبض قاصد الخات في فصل

حصبة المشاع من كتاب الرتبة
اذا وهدب انسان من واحد دارا حاز وان وهدبها واحد من اثنين

قوله المقتضى من كتاب الرهبة قريبا من اولها
قال وهبت نصيب من هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم كم
نصيبه فيه صحة الرهبة
مقتضى الاحكام في
فصل فيما يتعلق بالرهبة

والنقد في البيع كرهية في كل ما يراد في انه لو وهب من ثمن
ما يقبل القسمة لم يجز عند ابي حنيفة رواية واحدة من غير
اختلاف على قوله وفي الصدقة اختلف المشايخ على قوله فصل
لا يجوز وقيل فيه واثنان لا يجوز على روايه الاصل وكونه
على رواية ابي مع الصغير وهو الصحيح فصول

نوع رهبة العسل والبنا وما يناسبهما

وهب البنا ولا الارض لا يجوز
الشروع من كتاب الرهبة

وفي الذخيرة والتمتة والمنية ان رهبة المثلع بدونه الارض جائزة
واستدل في التتمه بما في كتاب الشفعة ان المشتري اذا قال
اشترت الارض والبايع وهب البنا وقال الشفيع بل
اشترتها فاعول قول المشتري انتم وعذر في الاستدلال
نظرا انه قد يدعى ان الصحة هنا انما جاءت من قبل تقديم
ملكه للارض ويصح ان لا يصح رهبة البنا بدونه الارض لان
القبض شرط في الرهبة وهذا بمنزلة المشايخ الاثر انهم
قالوا ان رهبة النخلة بدونه الارض بمنزلة رهبة المشايخ
٦١ ٦٢ وقد صرحوا في كتاب الرهن بان رهن البنا
دون الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة الشايخ فقام له
شرح منظومة لاسن شحنة من كتاب الرهبة

اذا وهب ارضا فيها زرع دون الزرع او شجرة عليها ثمر دون
الثمر او وهب الزرع دون الارض او الثمر دون الشجر وفي
بينه وبين الموهوب فانه لا يجوز لان الموهوب متصل باليسر
بموهوب اتصال جزاء فيمنع صحة القبض ولو جاز الثمر و
حصه الزرع ثم سلم ما رغب جاز لان المانع من النفاذ وهو
قوت الملك قد زال ولو جمع بينهما في الرهبة فوهبهما جميعا وسلم
متفقا جاز ولو فرق بينهما في الرهبة فوهب كل واحد منهما في
عقد على حدة بان وهب الارض ثم الزرع او الزرع ثم الارض
فجميع بينهما في التسليم جازت الرهبة فيهما جميعا فان وفاء لا يجوز

الرهنه فيها جميعا قد تم او اخر سواي بخلاف الفصل الاول لان
المانع من صحة القبض هو بان الاتصال انه لا يختلف والمانع
هناك الشغل وانه يختلف نظيره هذا اذا وهب النصف دار
مشاع من رجل ولم يسم اليه جزء وهب النصف الباقي منه و
سلم الكل انه يجوز ولو وهب النصف وسلم ثم وهب
الباقي وسلم لا يجوز كذا هذا بدائع في كتاب

الرهنه في فضل واما الشرط

شرح ويدخل في رهبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية و
الاشجار من غير ذكر وكذا في الصالح على الارض او عنها يدخل
ولا يدخل الزرع في الصالح من غير ذكر **كصل** الزرع يدخل
في الرهن والاقار والفى وغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة
والوصية والاجاز والنكاح والوقف والرهنه والصدقة
وفي القصاص بالملك **ط** ولا تدخل الاشجار والثمار والاوراق
المنقولة في رهبة الاشجار بغية ذكر فاذا لم يذكر ومنها ثمر وورق
فدت الرهنه لانه يمنع التسليم **في** قال كصل لا تدخل الثمرة
في الرهنه والرهبة باطله لشيوخها وفي الفتاوى النجارية تصد
بانه وعليها ثانيا بل على جاز وهو للمتنقذ وشغلها بها لا يمنع
التسليم لانه لا تسلم عناية بخلاف مشايخ الواهب في البيت
وهبة هذه الغرار المحنطة وهذا الزرع السمن لا تدخل الغرار
والزور في الرهنه وكذا عكسه **قع** عكسه وهبت لزورها جميع
الملكها لا تدخل المهر فيه

فمنه في باب فيما
يدخل في الرهنه من كتاب الرهنه
لا يجوز رهبة ما ليس بموجود وقت الرهنه بان وهب ثمر نخلة
العام وما لم يذبحه السنة وكذا ذلك بخلاف الوصية والوقف
ان الرهنه تملك للمالك وتملك للمعدوم محال الوصية تملك
مضاف الى ما بعد الموت والاضافه لا تمنع جوازها
من البديع في فضل واما الشرط

من كتاب الرهنه

باب رهبة المشغول بملك غير الواهب
في الفصل الثلثين

نوع في الرهنه للصغير والمملوك

قال رهبة الاب لطفله تتم بالعقد لانه في قبض الاب فينوب
عن قبض الصغير لانه وليه بشرط قبضه ولا فرق في ذلك

القبض
جائز

بين ما اذا كان في يده او في يد مودع لان يد المودع كيد المالك
 بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او في يد المهر من او في يد
 المتاجر حيث لا يجوز الريبة لعدم قبضته لكل واحد منهم فافترس
 لنفسه وعامل لنفسه ولو وهب في ابنة الصغرة دارا والاب
 سكتها ومتاعه فيها جازت الريبة وملكها الابن بمجرد قبضتها
 له لانها في يده وسكنها غيره باجرة لا يجوز ما ذكرنا وان كان في غير
 اجرة جازت الريبة وملكها الابن بمجرد العقد ذكر محمد في المنتقى
 وكذا لو وهبته امه وهو في يدها والاب ميت وليس له وصي
 وكذا كل من يعوله لان التصرف يقع محض ومن في يده ضرر

زيلي في كتاب الريبة

وفي الاصل رجل يعول نيتا وليس له وصي ولا يدينها قرابة وليس
 له الصبي احد سواء جاز له ان يقبض ما وهب له استحقاقا
 ولو اراد الاجتناب من يده لم يضره ذلك وبك في تعلم
 الاعمال وكذا لو وهب له واعلمه وابنه جاز وقبضه قبض
 يترك ان كان للصبي عقل او لا يعقل وكذا لو كان للصبي
 في عيال الاخ والام والعم ولو قبض الصغرة بنفسه وهو يعقل
 جاز قبضه وان كان الوه جيا من الخلاصة

في جنس الريبة للصغير من كتاب الريبة

رجل اتخذ ولية لختان فاهدر الناس هدايا ووضعوا بين يده
 قالوا ان كانت المهدية مما يصلح للصبيان مثل ثياب
 الصبيان او يكون ثياب تعلمه الصبيان فهي للصبي لان
 مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت المهدية درهم
 او دينار او غيره ذلك يرجع الى المهدية فان قال المهدية هبة
 للصغير كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان
 المهدية معارف الاب او اقارب فمضى للاب وان كان من
 قرابة الام وكذا لو كان من معارفها فمضى للام وكذا اذا
 اتخذ ولية لزوجات البنات الى بنت زوجها فاهدر الناس هدايا
 فهي عليه ما ذكرناه قرابة الاب او من قرابة الام وكذا لو كان
 المهدية من معارف الزوج او اقارب او من معارف المرأة او اقاربها
 فلا اذ بين المهدية وقال اهدت لهذا او لهذا فتكون في القبول
 قوله وقال بعضهم في الاحوال كلها يكون الريبة للوالد لان الولد
 هو الذي اهدى الولد لاجل الولد ولا يقبل قول المهدية عند الام
 اهدت للولد لانه الوالد وصاحب الولد اذا كان رجلا

عظيما محترما لقول المهدية هذا لخدمتكم والاعتماد على ما قلنا
 او لا فاضحا في فصل فيما يكون

هبة من الاقطاع من كتاب الريبة

رجل اتخذ ولية لختان فاهدر الناس هدايا ووضعوا بين
 يد الولد ان كانت الريبة تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان
 او ثياب تعلمه الصبيان فالهبة للصبي وان كان في غير
 ذلك كما دراهم والدنا نيرة واخيوان ومتاع البيت ينظر
 الى المهدية ان كان من اقرباء الاب ومعارفها فهو للاب
 وان كان من اقرباء الام ومعارفها فهو للام وسواء كان
 المهدية عند المهدية لقول هذا للصبي او لم يعقل وكذا لو كان
 ولية لمزنا فمضى زوجها فاهدر اقرباء الزوج والمرأة
 وهذا اذا لم يعقل المهدية اهدت للاب او للام وتعذر
 الرجوع الى قوله اما اذا قال شيئا فلقول قوله كذا في اخلاصة
 الصبي اذا اهدى الى معلم الصبي او مودعه في العبد شيئا
 ان لم يزل ولم يلح عليه لا كسرية من هبة

فصل المكر في نوع في الريبة للصغير

المهدية في العرس او في اختان في يصلح منها للصبي فمؤله
 مثل ثياب الصبيان وكسوة وما يصلح لابويه فما كان من جهة
 اقرب الاب فهو له وما كان من جهة اقرب الام فهو لها
 المهدية في المعالم او المودع في العبد والنيرة والمهرجان
 اذا لم يزل ولم يلح في ذلك فلا بأس به معلم طلب الثمن اخصيه
 واخطب فاحذره فله رجل فخر الكرم باسم ابنة لا يكون هبة
 له ولو قال جعلته لابن يكون هبة مختارات

النوازل في الهبة

وفي هبة الفتى والصغير اذا كان الصغير في عيال اجد
 اذا الاخ والعم والاب او الاجنح والاب حاضر فقطر
 من في عيال له هل يجوز اخلاف المتأخر فيه والفتور على انه يجوز
 من هبة احكام الصغار

امراة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير
 الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصلح هذه الهبة لان
 هبة الدين من غيره عليه الدين لا كور الاداء وهبت سلط
 ولدها على القرض فيجوز وتصرفه في الولد اذا قبض
 فاضحا في اخر فصل في هبة الوالد

لولده من كفا به الهبة
وهب شيئا لابنه وبنته معا بنصفه الاول يوسف وعنه محمد
لأنه كرم مثل حظ الأنثيين من هبة تسهيل

ان سماوي قبيل فصل الرجوع

حت ويجوز فضل الصغير بنفسه ان كان يعقل استى انا
ويبيعه انما حكمه حتى لا يرجع والرجوع من الهبة عند هذا النص ان
ولاية الرجوع تثبت في الهبة للصغير مثله في الموهبة

فتنه في آخر باب الهبة للصغير

من كفا به الهبة

واما البلوغ فليس بشرط لصحة القبض استى انا فيجوز
فضل الصبي العاقل ما وهب له والظاهر ان يكون بشرط
ولا يجوز فضل الصبي وان كان عاقلا وجه الاستى ان
ان فضل الهبة من التصرفات النافعة المحضة فيملكه الصبي
العاقل كما يملك وليه ومن في عياله وكذا الصبيته اذا عقلت
حاز قبضتها لما قلنا وكذلك الحرة ليست بشرط فحوز فضل
العبد المحجور اذا وهب له هبة ولا يجوز فضل المولى عنه
لان الفضل من حقوق العقد والعقد وقع للعبد فكأن
الفضل له والمقصود كسب العبد فيملكه المولى وكذا المالك
اذا وهب له هبة فالقبض اليه ولا يجوز فضل المولى
لما قلنا في القبر بدائع في فضل واما

الشرائط من كفا به الهبة بالوصية

وهب لاتبه الصغيرة دارا وفيها متاع الواهب او تصدق
الصغيرة بدار وفيها متاع الالب او الالب ساكنها يجوز وعليه
الفتوى من هبة

البزارية في الاول

فليس للارث برب مال الصغير من غير عوض لانه ازاله
ملكه من غير عوض فكأن ضررا محضاً وكذا ليس له ان يهب
بعوض عنه ابي جنيته واليه يوسف وعنه محمد له ذلك
وله ان الهبة بعوض معاوضة المال اعمال فكأن في معنى
البيع فملكها كما يملك البيع ولها ان هبة ابداء بدليل ان
المالك فيها يقف على القبض وذلك في احكام الهبة
واما تصير معاوضة في الانتها وهو لا يملك الهبة فلم تنفقه
هبة فلا يتصور ان تصير معاوضة بخلاف البيع لا معاوضة

ابداً وانتها وهو عليك المعاوضة
في فصل واما شرائطها من كفا به الهبة

ولو وهب رجل لعبد محجور هبة فالقبول والقبض الى العبد
ولا يجوز قبول المولى ولا قبضه من قبل امنا العبد في القبض
على اصل الحرة عند اصحابنا وانما يصير محجوراً في تصرف
يصير رقبته مشغولة به والهبة ليست كذلك ثم اذا قبض
ثبت الملك للمولى لان الهبة كسبه وكسبه للمولى وللواهب
ان يرجع فيها فان كان العبد ذارحم محرم من الواهب و
المولى اجنب فلا واهب ان يرجع وعليه عكس فله ان يرجع
عنه ابي جنيته خلافا لهما ايضا ح

جميع الفتاوى في فضل هبة المملوك
وفي الوصايا الهبة لام ولده والاقارب بالدين باطل بخلاف
الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك
احالة من وصايا البرار في نوع العود

من الفصل الخامس

واذا وهب المولى لام ولده في صحة لا تصح لان مالها المولى
وكذلك لو وهب لها في مرض موت لا تصح ولا تنقلب وصية
اما اذا اوصى لها تصح لانها تقبض بالموت القوي
من كتاب الهبة فتعلم ان الكافي

فضل في الهبة بشرط

ولو وهبت موهبا بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد
يعود الموهب كما كان تانار خاتمه في

الثامن عشر من كتاب النكاح

وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجها وهبت موهبي منك على ان
كل امرأة تتزوجها ان تجعل امرها بيدك وان لم يقبل الزوج
الهبة لا يصح الهبة وقد ذكرنا المختار انه لا يصح من غير
قبول وان قيل ان جعل امرها بيدها فالهبة ماضية و
ان لم يجعل فكذلك عند الميعوض والمختار ان الموهب يعو و
على هذا لو قالت وهبت موهبي منك على ان لا تظلمني
او على ان تنجح لي او على ان تهبط لي كذا وان لم يكن شرط
في الهبة لا يعو الموهب خلاصة في جنس

هبة الدين من الفصل

الاول

4 ومهرى على حج وفاق فاجتمع . اصبح وما لا اظلم الفرق بين .

استعمل ببيت على مسكتين او ضحاها في الفروع من الفروع وشرح
الوقائع اذا قال لمزوجها وهبت مهر منك على ان لا تظلمني
فيعمل صحت المهرية ولو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية ونسبه
الى ابي بكر لا سكت واجبة فاسم الصفات وعللة فاضل بخان
بانه تعلقن للهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر
بعد ذلك ونظيره با اذا قال لامرأة انت طالق على دخول الدار
فقبلت وقع الطلاق وبه جرم الصدر الشريفة في العدة وفي
اجناسها وان مقاتل قال مهرها عليه على حاله ان ظلمها لانها
لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا كانت الشروط الرضا
اما الطلاق فالرضى فيه ليس بشرط واستدل بسند الشيخ الاتية وقال
والفتوى على هذا القول انتهى وهذا المسئلة الثانية من النظم واليهما
الاثر له لقوله ومع لا اظلم الفرق بين ثم قال وقد ذكرنا في كتاب
النكاح ان الرجل اذا قال لامرأة ابرأني حتى اصب لك كذا فابرا
ثم ان الزوج لم يجهها فالنص ليعود المهر عليه كما كان وكذا ذكر في كتاب
الحج امرأة تركت مهرها للزوج على ان يخرج بها فلم يخرج بها قال محمد بن قيس
مهرها عليه على حاله فاذا دخلت المخرج في هذا الفصل والمختار
للفقهاء ما قاله نصير وابن مقاتل انه يعود لان الرضا بالهبة كالشرط
العوض فاذا الغم العوض الغم الرضا والهبة لا تصح بدون
الرضى شرح المنظومة لاسيما

في الهبة

رجل قال لامرأة هب لي مهرک وانا اعطيك فرسا فقالت المرأة
وهبت لك والزواج لم يعط ما سمي له حتى ماتت فالهبة باطله
والمهر على حاله من مهر مثل الاحكام
لغاية المحيط البرهان

هبة المهر من الزوج المثل يصح استخاها ولو وهبت المرأة مهرها
من الزوج في حال الطلاق وماتت في النفاس لم يصح وفي العتاق
رجل قال لامرأة قولي وهبت مهرى منك وهى لا تحضر بعريه
فكانت ذلك لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق يعني فيها اذا امر الرجل
امرأة حتى قالت طلعت نفسي او قتل رجل فلطلعت امرأته
او اعمقت عجبها وقال ذلك وقع الطلاق والعتاق والفرق
ان الرضا بشرط جواز الهبة وليس بشرط لو وقع الطلاق والعتاق
ولم يوطق مكرها او اعمق يقع الطلاق والعتاق ولو اكره

على الهبة فوجب لا يصح وقال القصة الوا للبيت رحمه الله عند
لا يصح الطلاق الصا اذا كان معروفا بالمهر رجل قال لغيره هذه
الامه لك قال ابو يوسف رحمه الله هذه هبة جائز مملكتها
اذا قبض ولو قال هبة لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون قبل
الكلام بدلفيتك على انه اراد به الهبة ولو قال وهبت لك
فجهها فهي هبة يملكها اذا قبض وفي العتاق وامرأة قالت
لمزوجها وهبت مهرى منك على ان كل امرأة تزوجها تجعل
امرها بيدى ان لم يقبل الزوج الهبة لا يصح الهبة قال في الخلاصة
وقد ذكرنا ان يصح من غير قبول وايجاب المختار انه يصح من غير
قول ان جعل امرها بيدها فالهبة ماضية وان لم يجعل فالحكم
ان المهر يعود خلافا لبعض وعلى هذا الوقت وهبت منك
على ان لا تظلمني او على ان يخرج بي او على ان تترك كذا وان لم يكن
هذا اسقط في الهبة لا يعود المهر وفي لو ائتمس بالاسلام الا هو
امرأة يضرب حتى وهبت مهرها لا يصح ان كان قد ائتمس بالنصر
ولو منع امرأة عن سير الى ابويها ثم قال ان وهبت مهرى حتى
بعثت اليها فوهبت البعض واوصت بالبعض الى الفقهاء
فلم يفتوا الى ابويها فالهبة باطله لانها بمنزلة المكره بخلاف ما فهم
اذا وهبت من الزوج شيئا على ان يطلقها الى وقت كذا فطلقها
قبل مضي تلك المدد فالهبة باطلة مصلح المكره

مهرها الهبة في نوع في مهر المهر

وهبت مهرها لزوجها ليقطع لها في كل حال ثوبا او ثوبين وقيل
الزوج ذلك فمضى اكله وان لم يقطع ان كان ذلك شرطا في الهبة
فهو على حاله وان لم يكن شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود
بعد ذلك مؤيد زاده تلامذ من خزائن

في مصلح هبة المهر وهبة المهر في ماله الهبة

رجل قال لزوجته ان لم تقضى مالي عليك حتى تموت فانت في حل فمضى باطل
لان تعلقن والمهر اء لا يكتل تعلقن ولو قال رب الدين اقامت
فانت في حل فهو جائز لان هبة وصية ولو قالت لمزوجها المهر
ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت فمضى عليك
صدقة وهو باطل لان هذه هي طرة وتعلقن ولو قال الطالب
لمدونه اذا مت فانت برئ من الدين الذي عليك جائز ويكون وصية
من الطالب لطلوب ولو قال ان مت فابري من ذلك الدين لا يبرأ
وهو بخلافه كقولنا ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك لا يبرأ و

ولو قالت المرءة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمضى عليك
 صدقة او ماتت فاست في حل من مرضي فماتت من ذلك الموضع كان
 محرما على زوجها لان هذه مخاطبة فلا يصح منهبة
 فاضحيات في هبة المرأة محرما
 تعلو الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكلمة ان وان ذكر بكلمة على
 ان كان طابا بان قال وهبتك علي ان تفوضني كذا صحت الهبة
 والشرط وان كان الشرط مخالفا لصحت الهبة ويبطل الشرط
 من بروج الخلاصة في الفصل الخامس
سئل عن الرجل يعارى المفتة بدمشق ان نام عن امرأته وهبت
 من رجل غيبا بشرط ان ينفقها ويلبسها مادامت مادامت
 في الحياة قبل ان يلفعل ذلك يكون الهبة صحيحة ام لا **اجاب**
 ان كان شرط الانفاق والالباس حكمه ان بان قال الواهب
 للموصوب لبي تنفقني وتلبسني مادامت حيا وهبت هذا لك
 فلا تصح الهبة لان تعلو الهبة بالشرط باطل كما في كتابه في كتاب
 الهبة في فصل في هبة المرأة محرما من زوجها واذا بطل الشرط بطل
 ما في ضمنه كما في الفوائد الزينية وان كان بعد بان قال له على
 ان تنفقني وتلبسني وهبتك هذا جائز الهبة ويبطل الشرط
 لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد كما في كتابه ايضا وكذا
 في الدرر في الاستصناع والله اعلم قال صاحب المنج سئل
 عن رجل وهب امرأة غيبا على ان ينفق عليه وتطعمه قبل ان يلفعل
 ذلك تكن الهبة صحيحة واجبا نعم تكون الهبة صحيحة ويبطل
 الشرط لما تقر في كلامهم ان الهبة لا تؤثر فيها الشروط الفاسدة
 انتهى قلت والانفاق والالباس ههنا كانا عوضين عن الهبة
 ومن حيث كونها مختلفين اجتنابا كقول جها لهما لكنه ليس به لا تؤثر
 في صفة الهبة من هبة
 صرة الفتى و

لا يكون الا لخط المزوج وهو المختار اثر اربع اذ قالت وهبت
 منك ان مكنت معي وفي هذه الوجه لا يكون الا لخط المزوج اثر
 اذا صاكته على ان يكنت معها على ان الاط هبة فلا يكون الا لخط
 للمزوج لان الصالح باطل في هبة المريع
 من هبة خزانة المفتت
باب في الرجوع عن الهبة
 قول الشيخ الهبة ثابت عندنا خلافه للشافعي (خرج الشافعي باروي)
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل الواهب ان يرجع في
 هبة الا فيما بهب الواالد لولد وهذا النص في مثل هبة الانثى
 والوالد ورورع النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العائد في هبة
 كالعائد في قبته والعوف في القح حرام كذا في الهبة ولت
 النجاشي والسنة وجامع الصحابة اما الكتاب وقوله
 واذا خيبتهم بجهة فحيوا ما احسن منها او ردوها والتحية ان
 كانت لتعمل في معان من التسليم والتنا والهدية بالمال قالوا نعم
 تجبته هم بعض الاولاد يدينهم لكن الثالث يكون مرادا بقية في
 الآية وهو قوله او ردوها لان الرد انما يحق في الاعيان
 لا في الاعراض واما السنة فما رورع عن اب هبة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الواهب الحق بهبته فانه يثب منها ار
 بوعوض وهذا النص في الباب واما الاجماع فانه رورع ان عمر
 وعثمان وعلي وعبد الله بن عمر وابو الدرداء وفضالة بن عبيد
 وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب
 خلافة فيكون اجماعا واما الحديث الاول فله تاويلان احدهما
 انه محمول على الرجوع بغير نقص ولا رضا وذلك لا يجوز عندنا
 الا فيما بهب الوالد لولده فانه يحل له اخذه من غير رضا الولد و
 لا قضاء القاضي اذا احتج اليه بالانفاق على نفسه والثاني
 انه محمول على نفقة اكل من حيث المروة واخلاق لا من حيث الحكم
 لان نفقة اكل محتمل ذلك والاشد في التحليل كالتن من بعد
 قيل في بعض التأويلات لا يحل لك من حيث المروة واخلاق ان تنفق
 عليه من بعد ما اخترت اياك والدار الاخرة على الدنيا وما فيها من الزينة
 لا من حيث الحكم اذا كان يحل له المروة بغيره وهو تأويل الحديث
 الاخر ان المراد منه التشبيه من حيث ظاهر القبح مروة وخلفا
 لاشرا الاثر لانه قال في رواية اخر العائد في هبة كما كانت نفقة
 ثم يعود وان الكلب لو صفت بالجمجمة الشريفة لكنه لو صنف بالقطيع

كذا هذا وقوله فيما يهب الوالد لولده محمول على اخذ مال ابنه عند حاجته اليه لكنه سماه رجوعا لتصوره بصور الرجوع مجازا وان لم يكن رجوعا حقيقيا

بدايع في فصل
واما حكم الرهبة من كتاب بلخفا
 ينفذ الواهب في الرجوع قبل القبض وبعد القبض لا يرجع الا لغيره او برضا الموهوب له والموهوب له ان يفسخ في الرهبة ما لم يقبل القضي بالرجوع وينقض الرهبة وبعدها قضى لا يجوز تصرفه ولا رجوع في الصدقة ولا في الرهبة على المحتاج وعن ابن جراح انه لا يرجع في الصدقة على غني او فقير

استحسانا فاضحان في فصل الرجوع في الرهبة من كتاب الرهبة

عن ابن يوسف الموهوب عند ارادة الواهب الرجوع والقول بدون اليمن

ففيه في باب
الاستحسانات من كتاب الرهبة
 والقول في قول الموهوب له ملتقى لا بحر في باب الرجوع من كتاب الرهبة

لا خلاف في ان الرجوع في الرهبة بقضاء القضي فسخ وخلف في الرجوع فيها بالتراضى في مثل اصحابنا انه عليه انفسخ كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع في المشاع الذي يجعل القسمة ولو كان هبة مبنية اذ لم يصح مع المشاع وكذا لا تقف صحته على القبض ولو كان هبة مبنية اذ لو صحته على القبض وكذا لو وهب لان شيئا وهبه الموهوب له لا يخرج رجوع الثاني في هبة كان الاول الرجوع ولو كان هبة مبنية اذ لم تكن له الرجوع فلهذا المسائل تدل على ان الرجوع بغير قضاء فسخ

من هبة اليد
 في فصل واما حكم الرهبة ولو وهب جارية في دار اخرى فخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس للواهب ان يرجع في هبته

فاضحان
 في فصل الرجوع في الرهبة في الرهبة

اخذ لولده ثوبا ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ انما عارية وكذا لو اتخذ لتلميذه ثوبا فاباح التلميذ فاراد ان يدفعها الى غيره وان اراد الاحتفاظ بهين وقت الاتخاذ انما عارية لكنه دفع الى غيره

في اتحاش الثالث

من كتاب الرهبة
 ولو اختلف الواهب والموهوب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له كان صدقة فلا رجوع لك ان القول قول الواهب رجل وهب لرجل ثوبا ثم قال الواهب اسقطت حقني في الرجوع لا يستقط حقه

فاضحان قبل فصل في العوض من كتاب الرهبة

وهب عبد اصغرا فاشاب او طالك لا يرجع لان الزيادة في اليه ان يمنع الرجوع كما لو كان فيهما في اتحاش فيمنع برأيه في اخر كتاب الرهبة

رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له وهبتها صغرة فكبرت وارادت خيرا وقال الواهب لا بل وهبتها لك كذا كان القول للواهب وكذا في كل زيادة متولدة واما في البناء والحيطة وكوهي كما ان القول قول الموهوب له

من هبة فاضحان
 في فصل في الرجوع واذا وهب دارا ورجع في نصفها لا يبطل الرهبة في الباقي

فاضحان قبل فصل في العوض من كتاب الرهبة

ولو وهب ان يرجع في بعض الرهبة ان شاء وكذا لو وهب رجلا ان يربط هبة ومضها الموهوب له ثم اراد احدها ان يرجع في هبته له ذلك ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناءها كان للواهب ان يرجع في ارضه وكذا في غير الدار اذا استهلك البعض منهم او بيع كان له ان يرجع في الباقي

من هبة التارخانة في اقسامها

للوواهب ان يرجع في بعض هبته ان شاء مجمع القضاة
 في اوائل كتاب الرهبة

اذا وهب الدين من الدين ليس له ان يرجع فيه لان الدين يسقط بالرهبة فلا يحتمل العود

فاضحان
 في فصل الرجوع من كتاب الرهبة

واذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الرهبة وان قطع النكاح بينهما

فاضحان في فصل في الرجوع من كتاب الرهبة

الزيادة المنفصلة كالولد لها أو سقاها لا يمنع الرجوع في
الزينة ولا يرجع في الولد وأجبل أن زاد خيراً يمنع الرجوع
وان نقص لا يمنع برازنه في الثاني

من كتاب الزينة

ولا دلتها لا يمنع الرجوع فيها ولا يرجع في ولدها وعن الثاني
انما يرجع فيها اذا استغنى الولد عنها وعن الايام ان الولادة
تمنع الرجوع فيها برازنه في الخطر

والاباحة من كتاب الزينة

م ذكر الحاكم اذا ولدت الحارثه الموهوبه ولد افلا ان يرجع
فيها ولا يرجع في ولدها وقال الولد سقها ما يرجع فيها تأخر خاتمه في

الفصل الخامس من كتاب الزينة

الموهوب له اذا علم الموهوب العوان او المكتابه او كانت
الموهوبه انجسية فغيرها الكلام او شاة من الحرف وما اشبه
ذلك لا يرجع الواهب في الزينة لحدوث الزيادة في العين
وعلى قول زفر لقيل الحرف وما اشبه ذلك لا يمنع رجوع
الواهب في الزينة وعن محمد في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب
في الرجوع كما هو قول زفر وعن ابي حنيفة في روايات
خاتمه في فصل الرجوع من كتاب الزينة

رجل على اخو دين فاحترق المديون قد مات فقال النعم وهبته
او جعلته في حل ثم بان انه لم يمت فليس له ان ياء خذه منه لانه
وهبه مطلقاً لا مقيداً بشروط فيكون استقفاً مختاراً

النوازل في فصل الصدقة من كتاب الزينة

وفي الفقيه رجل وهب لآخر شاة ثم قال الواهب اسقطت حصتي
في الرجوع لا يسقط حصته ابن ماجة

من كتاب الزينة

قال الواهب اسقطت حصتي في الرجوع لا يسقط حصته مختاراً
في فصل في الرجوع في الزينة من كتاب الزينة

الزيادة المنفصلة في الزينة تمنع من الرجوع والاسترداد ولا
حق الرجوع في الزينة ليس بثابت بيقين كونه محل الاجتهاد فلو كان
الحاق الزيادة بحالة العهد فتعذر ايراد الفسخ عليها فيمنع
الرجوع بدائع في فصل بطلان

سقوط نصف الموهوب في كتاب الزينة

وجملة الكلام في زيادة الزينة انها لا تخلو اما ان كانت متصلة بالاصل
واما ان كانت له منفصلة فان كانت متصلة بالاصل
فمنها يمنع الرجوع سواء كانت الزيادة بفعل الموهوب له
او لا بفعله كونه اذا كان الموهوب جارية فهو له فيسقط
او دارا فبني فيها او ارضاً فبني فيها غرض او نصبت لولاها
وغير ذلك بسنق به وهو مثبت في الارض مبنية عليها على
وجه يدخل في بيع الارض من غير تسخيم فليس له ان او كثر او
كان الموهوب ثوباً فصيفه ليعصفه او زعفران او قطعة
فميصاً وخاطمه اوجبة وحشاه او قبا لانه لا يسيل الى الرجوع
في الاصل مع الزيادة لان الزيادة ليست بموهوبه اذا لم يرد عليها
العقد فلا يجوز ان يرد عليها الفسخ ولا يسيل الى الرجوع
في الاصل بدون الزيادة لانه غير ممكن فامتنع الرجوع اصلاً
وان صيغ الثوب يصح لا يزيده فيه او ينقصه فلا ان يرجع
لان المانع من الرجوع هو الزيادة فاذا لم يزد الصيغ في
القيمة التحقت الزيادة بالعدم وان كانت الزيادة منفصلة
فمنها لا يمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد
واللبون والتمنة او غير متولدة كالارسل والعقد والكسب و
الخلعة لان هذه الزيادة لم يرد عليها العقد فلا يرد عليها
الفسخ وانما ورد على الاصل ويمكن فسخ العقد في الاصل
دون الزيادة بخلاف المتصلة بخلاف ولد المبيع انه يمنع
الرد بالعيب لانه المانع هناك هو الزيادة لانه يبقى الولد بعد رد
الام بكل التمس مبيعاً مقصوداً لا يقابل عوض وهذا نفس الزيادة
ومعنى الزيادة لا يتعذر في الزينة لان جريان الزيادة يختص بالمعوض
ففي زمان يرد الولد موهوباً مقصوداً لا عوض بخلاف المبيع
وكذلك الزيادة في السور لا يمنع الرجوع لانه لا تغلق لها
بالموهوب وانما هي رغبة بحدتها اذ لا يقع في القلوب فلا يمنع
الرجوع ولقد لم يعثر هذه الزيادة في اصول الشيخ فلا يجتبه
صانعي القصة ولا الرهن ولا تمنع الرد بالعيب واما نقصان
الموهوب فلا يمنع الرجوع لان ذلك رجوع في بعض الموهوب
وله ان يرجع في بعض الموهوب مع بقاء الباقي فكذا اذا نقص
ولا يضمن الموهوب له النقصان لان نظر الزينة ليس
بقبض مضمون من هبة البندائع
في فصل واما حكم الزينة

ولو وهب عبيد الكافر اسلم عند الموت لولا ان يكون للواهب الرجوع
 في الهبة لان الاسلام زيادة **فصل**
 في فصل الرجوع في الهبة من كتب الهبة
 رجل وهب شيئا من ذى الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر كافر
 لا يرجع الواهب في الهبة لان المانع من الرجوع القرابة
 في فصل الرجوع من هبة صهي
 والاصل ان الهبة انما يكون لمن ليس له الظاهر اذ لم يكن فيه
 اثار غيبة على حق على الغيبة او ابطال حق مستحق للغير واعتبر
 ما ذكرنا بما اذا تنازع الواهب والموهوب له بعد تسليم الهبة
 فادعى الموهوب له شيئا من موانع الرجوع في الهبة من التعويض
 على الهبة او محرمية الواهب او حدوث زيادة متصلة
 في الهبة وانكر الواهب ذلك فانه يكون القول في الواهب
 لا ذكرنا من انه متمسك بالاصل لا بقاء ما كان وهو ثبوت حق
 الرجوع في الهبة والموهوب له يدعي عارض السقوط ولا يهل
 بينة العبد على احرار لا ينفى واصله اليد في دعوى الفعل لا
 ان يقيم على اقرار الواهب للابرار عن خصوصية **توليد**
 شرعنا خلاصة الحكم في باب ما يكون
 خصما في العبد والذاب
نوع في التعويض
 فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بخلاف ما اذا
 يصح بالتعويض الهبة ويبطل ما اتصل به الهبة لا يخالها الا في
 اسقاط الرجوع على معنى انه ينبت الرجوع في الاولى
 لا ينبت في الثانية واما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة
 لانه يتبع تمام العمل للحال وهذا معنى الهبة الا انه تبرع ليسقط
 حق الرجوع في نفسه في الهبة فليست هبة مبتدأة مستقلة
 حق الرجوع في الهبة الاولى ولو وجد الموهوب له الموهوب
 جيبا فاحت لم يكن له ان يردده ويرجع في العوض وكذلك الواهب
 اذا وجد في العوض عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع
 في الهبة لان الرد بالعيب من خواص المعاوضات والعوض
 ولو لم يكن مشتملا في العقد لم يكن عوضا على اكفائه
 كان هبة مبتدأة ولا يظفر معنى العوض فيه الا في اسقاط
 الرجوع خاصة فاذا قضي الواهب العوض فليس لكل واحد
 منها ان يرجع على صاحبه فيما ملكه اما الواهب لانه قد سلم له

العوض عن هبته وانه يمنع الرجوع واما الموهوب له فلانه قد سلم
 له ما هو في معنى العوض في حقه وهو سقوط حق الرجوع فمنعه
 من الرجوع لقوله صلى الله عليه وسلم الواهب احرص من الهبته
 ما لم يثبت منها وسواء عوضه الموهوب له او اجنبى بامر الموهوب
 له او بغير امره لم يكن للواهب ان يرجع في هبته ولا التعويض
 ان يرجع في العوض على الواهب ولا على الموهوب له اما الواهب
 فاما لا يرجع في هبته لان الاجنبى ان عوض بامر الموهوب له قام
 لقولنا مقام لقولنا بغيره ولو عوض بغيره لم يرجع كذلك اذا
 عوض الاجنبى بامر وان عوض بغير امره فقد تبرع باسقاط حق
 عنه والتبرع باسقاط الحق عن الغير جائز كما لو تبرع بمخالفه امر
 من زوجه او اما التعويض فاما لا يرجع على الواهب لانه مقصوده
 من التعويض سلامة الموهوب له واستسقاط حق الرجوع و
 قد سلم له ذلك واما لا يرجع على الموهوب له اما اذا كان بغير
 امره فلانه يتبرع باسقاط الحق عنه فلا يملك ان يجعل ذلك مضمونا
 عليه واما اذا عوض بامر لا يرجع عليه ايضا الا اذا قال له عوض
 على اني ضامن لانه اذا امره بالتعويض ولم يضمن لم يقض امره
 بما ليس له اوجب عليه بل هو متبرع به فلم يوجب ذلك الضمان على الواهب
 الا بشرط الضمان وعلى هذا قالوا فيمن قال لغيره اطعم عن كفارة
 بمائة او اذرك في ففعل انه لا يرجع بذلك على الامر الا ان يقول
 على اني ضامن لانه امره بما ليس بمضمون عليه بخلاف امره
 غيره بعضه الدين فقصاه ان يرجع على الامر وان لم يقل على اني
 ضامن نصا لان قضاء الدين مضمون على الامر فاذا امره به
 فقد ضمن له ولو عوض الموهوب له الواهب عن نصف الهبة
 كان عوضا عن نصفها ولكي للواهب ان يرجع في النصف الاخر
 ولا يرجع فيها عوضا لانه حق الرجوع في الهبة مما يتجزأ لا ترى
 انه لو رجع في نصف الهبة ابتداء دون النصف حلت فجاز
 ان يثبت حق الرجوع في النصف دون النصف بخلاف العفو
 عن القصاص والطلاق لان ذلك مما لا يتجزأ فيكون اسقاط الحق
 عن البعض اسقاطا عن الكل **من هبة البذلج**
 في فصل ما حكم الهبة
 ويجوز لقولنا الاجنبى سواء كان بامر الموهوب له او بغير امره
 ولا يبق للواهب حق الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا الاجنبى انه
 يرجع في العوض وليس للاجنبى العوض ان يرجع على الموهوب له

سواء عوض بامره او بغيره الا ان الاول الموهوب له عوض فلا
 عنه على ان صامر وهو كما قال لغيره طعم عن كنهان عيني او قال
 ذلك ما لي او قال هب لفلان عبدك هذا عيني فانما امورا لا يرجع
 على الامر الا اذا قال له على اني صامر بخلاف ما لو قال لغيره افض
 ديني فقصناه كان للامور ان يرجع على الامر وان لم يقل على اني
 صامر والا اصل في جنس هذه المسئلة ان كل ما يطلب به الا ان
 بالجنس والملازمة يكون الامر باذنه سببا للرجوع منه غير اشتراط
 الضمان وكل ما لا يطلب به الا ان والملازمة لا يكون الامر
 باذنه سببا للرجوع الا بشرط الضمان ^{من الظهير}
 في نوع في التعويض من باب الرهبة
 ولو وهب بشرط العوض او غيره التقاض في العوضين فاذا
 تقاضا صح العقد وكان الحكم البيع برده بالعيب وخيا
 الروي ويجب فيه السفحة ^{مؤيد زاده}
 نقلا عن خير في فصل في هذه المحرر وهبه
 الميراث في المال المتعلقة بالرهبة
 رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقابضا جاز
 وان لم يتقابضا لم يجز ^{فان كان في آخر فصل}
 في العوض من باب الرهبة
 واما العوض المشروط في العقد بان قال وصفت لك هذا
 الشيء على انه يعوضني هذا الثوب فقد اختلف في ماهية
 هذا العقد قال اصحابنا الثلاثة ان عقده عقده هبة وجواز
 جواز بيع ووربا عبرا وانه هبة ابتداء مع انتهاء حتى لا يجوز في
 في المتاع الذي يفتقرون ولا يثبت الملك في كل واحد منهما قبل
 القبض وكل واحد منهما ان يرجع في سلعة ما لم يقضها وكذا
 وكذا اذا مضى احدهما ولم يقض الاخر فلكل واحد منهما ان يرجع
 على الآخر القابل وعبر القابل فيه سواء حتى يتقابضا جميعا
 واذا تقابضا كان ذلك بمنزلة البيع بر وكل واحد منهما بالعيب
 وعدم الروية ويرجع في الاستحقاق وكذا السفحة اذا كانت
 غير منقول وقال زفر عطفه عقده بيع وجواز جواز بيع وهو بيع
 ابتداء وانتهاء ويثبت فيه جميع احكام البيع فلا يبطل بالبيع
 ويعيد الملك بنفسه من جهة شرط القبض ولا على ان الرجوع
 بدائع في فصل واما حكم الرهبة
 من باب الرهبة

العقد بشرط العوض بمنزلة الرهبة بشرط العوض وهذا
 قاضحان في فصل في العوض
 من باب الرهبة
 واذا وهب للصغير هبة فعوض الاب او الوصي الواهب من باب
 الصغير لا يجوز لانه يتبع واذا بطل التعويض كان للواهب ان
 يرجع في هبته وهو كما لو استحق العوض كان للواهب ان يرجع
 في الرهبة اذا كانت قائمة ولم تزد حيزا فان استحق نصف العوض
 لا يرجع الواهب في شيء من الرهبة ويصير كانه عوضه الباقى
 والعوض وان كان لغيره يصير عوضا ويبطل حق الواهب
 في الرجوع فان قال الواهب ارد ما بقى من العوض وارجع في
 الرهبة لم يكن له ذلك وعن ابي يوسف انه ان برد ما بقى من
 العوض وجع في الرهبة ان شاء وعلى قول زفر اذا استحق نصف
 العوض كان للواهب ان يرجع في نصف الرهبة وعندنا ليس له ذلك
 لاننا لم نثبت بيعا ضمة ولهذا يصح التعويض في ليرة او كنية
 من جنس الرهبة او من غير جنسها فان استحق الرهبة كان
 للعوض ان يرجع في العوض وان استحق نصف الرهبة كان
 للعوض ان يرجع في نصف العوض لانه انما عوضه ليرسم الرهبة
 قاضحان في فصل في العوض
 من باب الرهبة
 رجل وهب رجلا الف درهم فعوض الموهوب له درهمين فان
 الدرهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب ان يرجع
 من هبته ^{قاضحان}
 في فصل في العوض من باب الرهبة
 ولو عوضه بعوض هبته بان كانت الرهبة الف درهم فعوضه درهمين
 منه فليخرج في حق الدرهم ويرجع في الباقي ^{خلاصة}
 في الفصل الثاني من باب الرهبة
 في الاجارة
 الاجارة عقد يرد على المتافع بعوض لان الاجارة في اللغة عبارة
 عن بيع المتافع والعاسر ياتي جواز لانه المعصرون عليه المنفعة وهي
 معدومة واذا انتمك اليه ما يوجب له التصح الا ان اجوزناه كجاء
 الناس اليها وقد شربدت بصحتها الا انما وهو قوله عليه الصلاة و
 السلام اعطوا الاجرة قبل ان يحسن عرقه وقوله عليه السلام
 من استأجر اجيرا فليعلم اجرة وتنقذ ساعة فاعه على حسب

حدوث المنفعة والدار اعمت مقام المنفعة في حق اضا والعقد
 اليها ليرتب الايجاب القبول ثم عمله لظهور في حق المنفعة ملك و
 استحقاقا حال وجوب المنفعة ولا يصح حتى يكون المنافع معلومة
 والا جرة معلومة فاروينا ولان الجاهل في المعقود عليه وبه
 يفتن في المنفعة فصار كجهالة الثمن والمثل في البيع وما جاز
 ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون اجرة لانه الاجرة بمنزلة المنفعة
 فعتبر ثمن المبيع وما لا يصلح ثمن يصلح اجرة الصا كما لا يخفى هذا
 اللفظ لا ينبغي صلاحية غيره لانه محصور في المنافع بانه يصير
 معلومة بالمدى كما يستجار له ورللك في الارضين للزراعة
 فيصح العقد على مدته معلومة اذ كانت لان المدد اذ كانت
 معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما اذ كانت المنفعة لا تتفاوت
 وقوله اثرية كانت اشارة الى انه يجوز ان لا تكون المدة او قصرت
 لكونها معلومة وتحقق الحاجة اليها محسوسة الا ان في الاوقات
 لا يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستأجر ملكا وهي ما زاد على
 ثلثة سنين وهو المختار وقار نصيب معلوم بغيره كمن استأجر
 رجلا على صبغ ثوبه او خياطة او استأجر دابة ليحمل عليها هذا
 معلوما او يركبها مسافة سماها لانه اذا بين الثوب ولو ان الصبغ
 وقدره وجنس الخياطة والقدر المحمول وجنس المسافة صارت
 المنفعة معلومة فيصح العقد وربما يقال الاجارة قد تكون ههنا
 على العمل كما استجار الخياطة والفصار ولا بد ان يكون العمل
 معلوما وذلك في الاجرة المشتركة وقد يكون عقدا على المنفعة
 كما في الاجرة الواحدة ولا بد من بيان الوقت وقار نصيب المنفعة
 معلومة بالتعديس والاشارة كمن استأجر رجلا بان ينقله هذا
 الطعام الى موضع معلوم لانه اذا اراده ما ينقله والموضع المذكور
 محل اليه كانت المنفعة معلومة فيصح العقد ههنا

من كتاب الاجارة

شرط نفاذ الاجارة الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي
 لعدم الملك والولاية لكنه منعقد موقوف على اعادة الملك عنده
 خلافا لث في المسئلة ذكرنا في كتاب البيوع ثم الاجارة
 انما يلحق الاجارة الموقوفة بشرط اعادة ما ذكرنا في كتاب البيوع
 منها فيما المعقود عليه وعلى هذا يخرج ما اذا اجر الفضولي
 ما جاز الملك العقد انه ان اجاز قبل استيفاء المنفعة جاز
 وكانت الاجرة للمالك لان المعقود عليه ما فات الاثر لانه

لو عقد عليه ابتداء ما جره جاز اذا كان محلا لان العقد عليه
 كان محلا للاجارة والاحارة اللاحقة كما لو كان له ان يقرب
 اجازة بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجازته وكانت الاجرة لغيره
 لان المنافع المعقود عليها قد اقدمت الاثر لانه لو جرت عنه
 احتمال ان العقد عليها فلا يحقها الاجارة وقد قالوا فيمن
 غصب عبدا فاجرة لخدمته وفي رجل اخر غصب غلاما او
 دارا واجبه فقام رجل البينة انه له فقال المالك قد اجرت
 ما اجرت مدة الاجارة اذ كانت قد انقضت فالاجرة
 للغاصب كما ذكرنا ان المعقود عليه قد اقدم والاجارة
 لا يلحق المدة وان كان في بعض المدة فالاجرة لما مضى
 والباقي لرب الغلام في قول ابي يوسف وقال محمد اجرا ما مضى
 للغاصب واجرا ما بقى للمالك قالوا لوسف نظر الى المدد فقال
 اذا بقى بعض المدد لم يطل العقد فيبقى محلا للاجارة ومحمد
 نظر الى المعقود عليه فقال كل جزء اجرة او المنفعة معقود
 عليه كماله لانه عقد عليه بمدة ابتداءا كما المنافع في الزمان
 كما مضى اقدمت فالمدد شرط كحق الاجارة العقد فلا تحق
 الاجارة

واما شرط الركن من كتاب الاجارة

واما الذي يرجع الى نفس العقد ومكانه فما ذكرناه في كتاب
 البيوع واما شرط النفاذ فالواضع منها خلوا العاقد
 عن الرده اذ كان ذكرنا في قول ابي حنيفة وعنده ابي يوسف
 ومحمد ليس بشرط بناء على ان تصرفات المدة موقوفة عند ابي
 حنيفة وعندهما نافذة وتصرفات المدة نافذة في قولهم جميعا
 وهي من ماله في البيع

من كتاب الاجارة المذمومة

ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه
 كاجارة السكنى بالسكنى واخذ ماله كخدمة والركوب بالركوب
 والمراعاة بالمرارة حتى لا يجوز كمن استأجر من ذلك عنده وعنده
 ان في هذا ليس بشرط ويجوز هذه الاجارة وان كانت
 الاجرة من خلاف اجتنابا لما جاز السكنى بالخدمة واخذ ماله
 بالركوب ويجوز ذلك والكلام في الكلام في كيفية النفاذ هذا
 العقد فعندنا منعقد شرطا فبا على حسب حدوث
 المنفعة فلم يكن كل واحد من المنفعين معية بل هو معدوم

وقت العقد غنياً خرقه فنفذ احد المشاجرين فيتحقق رباء الشمس النشا
والجمنس بافاده بحرم النشا عندنا كما سلام الهروي في الهروسي
واله هذا الشارح لما حكى ان ابن سماعة كتب اليه يسأل عن هذه
المسئلة انه كتب اليه في الجوارح انك اطلعت الفكرة فاصابك
أجرة وجاله الجبار وكان منك فتره وذلك اما علمه ان يبيع
الكنة بالكنة كبيع الهروي بالهروسي بحلاف ما اذا اختلف
جنس المنفعة لان الربا لا يتحقق في جنسين وعند الشافعي
منافع المدة تجعل موجودة وقت العقد كما انها اعيان فائمه
فلا يحق بيعه لئلا ولو تحقق في الجنس بالافراد لا يحرم
النشا عنده وتعلل من علل في هذه المسئلة ان هذا
في معنى بيع الدين بالدين لان المنفعة من معدومتان وقت
العقد في زمانها اعيان فائمه فلا يحق بيعه لئلا في بيع
الكالي بالكالي غير سديد لان الدين السهم لموجود في الزمة
اجراً لا جلاً المضروب بتغيره من مطلق العقد فاما ما
لا وجود له وتأخر وجوده الى وقت فلا يبيعه ديناً وحقيقة
العقد في المسئلة فاذا ذكر امام الهداية الشيخ ابو منصور المالكية
وهي ان الاجاره عقد شرع بحلاف القياس والحاجة يتحقق
عند اختلاف الجمنس فيجوز ولبيد في ذلك العبد و
الامة حتى لو استأجر عبداً بخدمته شهر اجرة امة كان فاسداً
الاتحاد جمنس المنفعة ثم في اجاره انخدمه بالخدمه اذا خدم
احدهما ولم يخدم الآخر روي عن ابي يوسف انه لا يجوز عليه
وذكر الكرخي وقال الظاهر انه له اجر المثل وهو رواية ابي يوسف
انه لما قابل المنفعة بالقيمة في ان راضياً ببيع المنفعة بلا بد
وجملة ذكره الكرخي انه استوفى المنفعة بعقد فاسد والمنافع
يتقوم بالعقد الصحيح والفاصل لما ذكره بحقيقة انها تتقوم
بالعقد الفاسد الذي لم يذكر فيه بدل رأت بان استأجر شيئاً
ولم يسم غرضاً اصلاً فاداسم وهو المنفعة اولى وقالوا في
عبد مشترك تخايبا بالشرع لان فنه انخدمه فخدم احدهما لا فادام
ولم يخدم الاخرانه لا اخوله لان هذا ليس بمبادل بل افراز ويجوز
استيجار العبد بالعبد لعمليتين مختلفتين كما يخاطب والصباغ
لان الجمنس قد اختلف وذكر الكرخي في النجاشي اذا كان عبداً
بذل اثنين اجرا واحداً ما نصيبه في صاحبه كسطر مع شهر اعل
ان يصور في نصيبه مع في الشهر له اخل ان هذا لا يجوز في العبد

الواحد وان اختلف العمل وانما يجوز في العملين المختلفين
اذ انما في عبدين لان هذا من بابة منها لانها فعلاً ما يتحقق
عليهما من غير اجارة والمهاياة من شرط جوارها ان تقع على
المناقع المطلقة فاما ان يمين احد الشريكين على الاخر المنفعة
فلا تجوز من اجارات البديع في فصل
واما شرائط الركن

واما كون العقدة طائفاً بما اذا جازها فليكن شرط لان عقدة هذا
العقد ولا النفاذ عنده فالكيفية شرائط الصحة كما في بيع العذر
واسلامه ليس بشرط اصلاً فتجوز الاجاره ولا تجوز بغيره المسلم
والدني واكثر في المشتري لان هذا من حقوق المعاملة فيملكه الكرخي
والمسلم جميعاً كما لبيعات غير ان الذمة اذا استأجر داراً من مسلم
في المنفعة فاراد ان يتخذها مصلاً للعبه ويضرب فيها بالناسوس
لسر ذلك ولرب الدار وعامة المسلمين ان يبيعوا على طلق
أحبته لما فيه من احداث شغلهم وانها تهاون بالمسلمين و
استخفاف بهم كما يمنع من احداث ذلك في دار نفسه امصار
المسلمين ولهذا يمنعون من احداث الكنائس في امصار المسلمين
قال ابنه صلى الله عليه وسلم لا خصاء في الاسلام ولا كنية لراكوز
اخصاء الانثى ولا احداث الكنية في دار الاسلام في الاخصاء
ولا يمنع ان يبيع فيها بنفسه من غير جارة لانه ليس بملكه ذكرنا من
الاشترائه لو فعل ذلك في دار نفسه لا يمنع منه وان كان الدار
بالسواد ذكر في الاصل انه لا يمنع من شيء من ذلك لكن قيل ان
ابا حنيفة اما احراز ذلك في زمانه لان اكثر اهل السواد في
زمانه كانوا اهل الذمة وكان لا يؤدر ذلك الى الاهانه والاستخفاف
بالمسلمين فاما اليوم فمحمداً بعد الله وقد صار السواد كالمصر
في ان الحكم فيه كما حكم في مصر وهذا اذا لم يشترط ذلك في العقد
فاما اذا شرط بان استأجر دني داراً من مسلم من مصر من امصار
المسلمين لتتخذها مصلاً للعبه لم يجز الاجاره لانها استجار على
المعصية وكذا لو استأجر دني من دني لم يفعل ذلك لما قلنا
ولا بأس ببيع بغيره كافر والبي ودلت من فحور لان الكفر و
الفجور لا يؤثران في الدين لان لبيته لا يضر البصير ويكره استجار
الاهانه لقوله عليه السلام لا ترضع لكم احمقاً فان الدين يفسد والظاهر
ان المراد منه غير الام لان الولاده ابلغ من الرضاعة فحظر وعمل
بالافان لان حرمها لم يرضعها عاده ولين الرضاعة يضر بالبصير

ويحتل ان النبي عن ذلك لئلا يتعود الصبي لعادة الحق لان الصبي يتعود لعادة طهره

من اجاره السد الخ

في فصل واما شرائط الركن

اذا استاجر المذبح مسلم ليحمل له خمر اجاره عند ابي حنيفة خلافها
وجه قوله ان الخمر تجلب للشرب وهو معصية والاصل فيه قوله
صلى الله عليه وسلم لعن الله في الخمر عشرة وذكر في جملة ما يحال
والحمل اليه والوجنه رحمه الله لقول الخمر قد تحمل للاراذة والتجمل
لما يحمل للشرب يحوز الاستحباب على حملها كما لو استاجر حماره ليحمل له
ميتة من الطلوق او جلدتها الى موضع المد باغص صبح اجاعا كذا
على ان حمل الخمر لا يتعين عليه فلو كلفه ان يحمل عليه مثل ذلك خلا
استوجب الاجر قال محمد ابنينا بمسند ميتة ما من الخمر كنز
ما استاجر والممن بحمله الى موضع يدفنه فيه غير الموضع الذرعات
فيه قال ابو يوسف رحمه الله لا اجرة له قلت انا ان كان
احمال لم يعلم انه جيفة فله الاجر والمداوية استاجر وامن ينقله من
بلد الى بلد اذا استاجر وامن ينقله الى مقبرة المملوك جاز
ذلك اجاعا لان ذلك لدفع اذية عنهم فصار كاستيجار الكلب
واستيجار المسلم ليخرج له حمارا ميتا من داره كذا نقله من بلد
الى بلد عند ابي يوسف لانه لا يفعل له دفع اذية عنهم وضار
كنقل الميت من بلد الى بلد ومحمد رحمه الله لقول الامر كما قال
ابو يوسف لكن اذا علم المسلم انه المحمول جيفة لانه نقل لا يجوز له
نقله فلا يستحق الاجر اما اذا لم يعلم فهو موزر بالتسمية و
الغور في المعاوضات يوجب الضمان والفتور على قول محمد
واذا استاجر المذبح من المسلم بيتا لبيع فيه خمر اجاره عند ابي
حنيفة خلافها ولا بائس باجره المذبح دار امره الذي
ليكنها فانه شرب فيها الخمر او عبدها الصليب او اذخل
فيها اخنا زبر لم يلحق المسلم شيء من ذلك لان المعصية في فعل
الاستاجر دون فعل رب الدار فصار كمن باع غلاما ممن يقصد
الفاحشه او باع جارية ممن لا يستبها او يات بها من غير ان
لم يلحق البائع شيء من الاعمال التي ياتي بها المشتري وقد مر
مسئلة بيع الغلام ممن يقصد به في اخر البيوع ولو استاجر
المسلم او الذم ببيعة ليصلي فيها ولم يجز وكذا لو استاجر اهل
الذمة وميتا ليصلي بها او ليضرب لهم الناقوس لم يجز وموضع
هذه المسئلة باب الاجارة الفاسدة من الاصل والقدور

ان اجرة من المجوس بوقد لهم ناراً فلان بائس به بخلاف حمل الخمر
عندهما لان التصرف في النار والانتفاع بها جائز ولا كذلك الخمر
استاجر رجلا ليختم له اصناما او ليزخرف له بيتا بها ثيل و
الاصباغ من رطب البيت فلا اجرة له لان عمله معصية فصار كالمو
استاجر مغنية او نايكة **ث** اذا استاجر رجلا ليختم له طبيا
او برطبا ففعل له الاجر الا انه اتم في الاعانة على المعصية وكذا
لو استاجر رجلا ليكتب له غناء بالقرسية او بالعبودية فان كان
يطيب له لانه استفادة بكسبه فيجل الا ان كان له ببيعة او
كنية للدموى والنصراني باجر فان الاجر يطيب له وكذا
لو ان امرأه استكسبت له كتابا الى حبيبها باجر طاب له الاجر
وقد مر من هذا الجنب في كتاب الكراهية فصل على جلد ٢٠
مشتريا بين النوعين الابن والامم ولو استاجر المشاطة
لترين العروس ذكره هنا لان الاجرة مكرهه وغية طيب الا ان
على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض فيكون اهون فكل استاذنا
رضي الله عنه ان استاجرهما مدة معلومة او كان العمل معلوما
جازت الاجارة وطاب لها الاجر لان تزيين العروس ليس
بمعصية فكل كتاب الاعمال

من اجارة اللافط

في الفصل الرابع

وفي اجارة الارض لابد من بيان ما استاجر له من الزراعة و
الغرس والبساتين وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة
الا اذا جعل له ان ينتفع بها بما شاء وكذا اذا استاجرها للزراعة
فلا بد في بيان ما يزرع فيها ويجعل له ان يزرع فيها ما شاء والا
فلا يجوز العقد لان منافع الارض تختلف باختلاف الغرس والبساتين
والزراعة وكذا المزروع يختلف منه ما ينفد الارض ومنه ما يصلي
فكان المعقود عليه محمولا لاجرها لمفضية الى المزارعة فلا بد من البيان
بمختلف سكنه فانه لا يختلف واما في اجارة الدواب فلا بد فيها
من بيان احد الشئ من المدة او المكان فان لم يبين احد الشئ
بدائع في فصل واما شرائط الركن

من كتاب الاجارة

وفي استيجار العبيد للخدمة والثوب للبس والقدر للطبخ لابد من بيان
المدة وليس له ان يقر به ولا بد من بيان ما يلبس وما يطبخ في القدر
ومنها بيان العمل في استيجار الصانع والعمال وكذا بيان العمل
في الاجرة المشتركة اما بالاشارة والتعيين او ببيان الجنب و

النوع والصدق والصفة في ثوب القصار والخيطة وبيان الجنس
 والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر او الغنم وعدد
 وعلى هذا يخرج ما اذا استأجر حمارا ليحفر له بئر اذ لا بد من
 بيان متى ان الحفر وعمق البئر وعرضها وفضل شرط فيه
 بيان المدة اما في استئجار الراعي المشترك في شرط و
 اما في استئجار القصار المشترك والحفاظ المشترك
 فلا بشرط واما في الاجرة اخلاص فلا بشرط بيان جنس
 المعلوم فيه ونوعه وقدره وصفته واما بشرط بيان
 المدة فقط وبيان المدة في استئجار النظر شرط جواز ان يميز
 استئجار العبد للخدمة ولو استأجر ان يبيع له ويشترى
 ولم يبين المدة لم يجز ولو بين المدة بان استأجره شهر يبيع
 له ويشترى حمارا والسهماء هو الذي يبيع ويشترى لغيره
 بالاجرة فهو محمول عليه ما اذا كانت المدة معلومة وكذا اذا قال
 يبع لي هذا الثوب وكذا يبيعهم وبين المدة وان لم يبين فباع
 واشترى فله اجر مثل عمله قال الفضل بن غانم سمعت ابا يوسف
 يقول لا بأس ان يستأجر الفاضل رجلا مشاهرا عليه ان يضرب
 احدهم ويدين يديه وان كان غير مشاهرة فلا جارة فاسرة و
 يستحق الاجرة فيها بنسبة النقص عمل او لم يعمل وذكر محمد
 في البكر الكجيرة اذا استأجر الامام رجلا لم يقتل المرتدين والاسارى
 لم يجز عنه اصحابنا وان استأجره لقطع اليد جاز ولا فرق فيها
 عنه والاجارة فيها جائز هكذا ذكر محمد واراد له الفاضل
 ابا حنيفة واما يوسف وعلى هذه الحالات اذا استأجر
 رجل رجلا لاستغفار القضاة في الفجر بدائع
في فضل واما بشرط الركن
منها الاجارة بالخصا
 والاصل في شرط العلم بالاجرة قول النبي صلى الله عليه وسلم
 من استأجر اجيرا فليعلم اجرة والعلم بالاجرة لا يحصل الا بالبيان
 والتعيين او بالبيان وحيلة الكلام فيه ان الاجرة لا تكون
 ان كان شئ بعينه واما ان كان بغير عينه فان كان
 بعينه فانه يصير معلوما بالاشارة ولا يحتاج فيه الى ذكر الجنس
 والنوع والصفة والقدر سواء كان مما يتعين بالتعيين
 او مما لا يتعين كالدراهم والدنانير ويكون تعيينها كناية عن
 ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر على اصل اصحابنا

الا ان المار اليه ان كان محال محل وموئنه يحتاج الى بيان متى
 الا ان كان عند ابي حنيفة وان كان بغير عينه فان كان مما ثبتت
 دينيا في اللغة في المعاصيات المطلقة كالدراهم والدنانير
 والمكملات والموزونات والعدديات المتقاربة والشيا
 لا يصير معلوما الا ببيان الجنس والنوع من ذلك كجنس الصنف
 والقدر الا ان في الدراهم والدنانير اذا لم يكن في البلد الا نقد
 واحد او وزن واحد لا يحتاج فيها الى ذكر النوع والوزن
 ويكتفي بذكر الجنس ويقع على نقد البلد ووزن البلد وان كان
 في البلد نقود مختلفة يقع على النقد الغالب وان كان فيه
 نقود غالبة لا بد من البيان فان لم يبين في العقد ولا بد
 من معنى الا ان كان محال وموئنه في قول ابي حنيفة وعند ابي
 يوسف ومحمد لا بشرط ذلك ويتعين معنى العقد لا يفي
 وقد ذكرنا المسئلة في كتاب البيوع وهل بشرط الاجل ففي
 المكملات والموزونات والعدديات المتقاربة لا بشرط ذلك
 هذه الاشياء كما ثبتت دينيا في المدة مؤجلا بطريق السلم ثبتت
 دينيا في المدة مطلقا لا بطريق السلم بل بالفرض فيكون لشبوتها
 اجتهاد فان ذكر الاجل جاز وثبت الاجل كالمسلم وان لم يذكر
 جاز في الفرض واما في الشا بطلان من الاجل لانها لا تثبت دينيا
 في المدة الا مؤجلا فيكون لشبوتها اجل واحد وهو السلم فلا
 فيها من الاجل كالمسلم وان كان مما لا يثبت دينيا في المدة في
 عقود المعاصيات المطلقة كالحقوان فانه لا يصير معلوما بذكر
 الجنس والنوع والصفة والقدر الا ان كان لا يصح ثمن
 في البياعات فلا يصح اجرة في الاجارات وحكم التصرف
 في الاجرة قبل القبض اذا وجبت في المدة حكم التصرف في الثمن
 قبل القبض اذا كان دينيا وقد بينا ذلك في كتاب البيوع
 واذا لم يجز بان لا بشرط فيها التعجيل حكم التصرف فيها كذكر
 في بيان حكم الاجارة بدائع في فضل واما
بشرط الركن من كتاب الاجارة
 ولو استأجر رجل دارا كل شهر بدراهم ولم يذكر عدد الشهور
 كانت الاجارة صحاح في شهر واحد فان سكن المستأجر فيها
 يوما واحدا من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني
 وهكذا في كل شهر فان اعطاه المستأجر كفيلا بالاجرة فما
 لزم المستأجر لزم الكفيل ذلك ولا تبطل هذه الكفالة

بالموت كما لا تبطل الكفالة بالترك وليس للكفيل بالاجران حد
المساجر قبل ان يؤثر فاذا ادرك الكفيل كان له ان يرجع
بذلك على المستاجر انما كانت الكفالة بامر وكذا لو قال لغيري
ما اقر لك فلان ومنه على ثم مات الكفيل ثم اقر له فلان كان
ذلك في ترك الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالترك

فصل في قبيل فصل السفتجة
جل استاجر بيتا هو مشغول بامتعة الاجرة في الفقه الا ان الامام
النسفي في زرع الاجار جائز ولا يصح تسليم الميت
ما دام مشغولا حتى وجدت رواية عن محمد ان الاجارة
لا تجوز وجعله في الارض لترقيتها زرع ولو اجارها فيها
زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام
المعروف بخلافه زاده ان كان الزرع لم يدرك فكذلك
وان كان قد ادرك جازت الاجارة ويومر بالخصاد و
التسليم فعلى هذا في الميت المشغول تجوز الاجارة الغير
ويومر بالتفريع والسلم الا ان يكون في التفريع ضرر فاش
ففي ان لا ينقض الاجارة وهكذا ذكرنا كذا في مختصر
رواية محمد انه يجوز ويومر بالتفريع والسلم وعليه الفتوى

فصل في الاجارة الفاسدة

من في الاجارة
قالوا لا بأس للعالم ان يأخذ الاجرة على تعليم القرآن في هذه الزمان
كما عن ابي الليث اكا فها كانت افنة بكنة اشيا ورجعت
عنها كمت القرآن لا يحل للعالم اخذ الاجرة على تعليم القرآن
وكنتم افنى ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وكنتم
افنى ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرية كرمهم
ويجمعوا له شئ ورجعت عن ذلك كله واذا اهدى البو الصبي
الى معلم الصبي او الى مؤذنه في الاعياد وان لم يبال
ولم يلج عليه لا بأس به بل هو مستحب له بر وان طلب ذلك
قالوا في زماننا ان يطلب اجر مثله

من في الخطر والاباحة
استحبوا الاستجارة على تعليم القرآن اليوم في زماننا
وجوزوا له ضرب الله وافتوا بدجوب المسعى وعند
عدم الاستجارة وعند عدم ضرب الله افتوا بدجوب اجرة
المثل من اجارة العتايه في باب

في باب الاجارة الفاسدة
واستجارة المعلم لتعليم القرآن يجوز في زماننا ويجوز البو الصبي
على اعطاء الاجرة من اجارات
احكام الصغار

اذا استاجر مربي ربا ليحمله على دابة حمل او حمالا ليحمله على ظهره
او على دواب المتاجر فالحمل والجوار يجب على المتاجر او
الاجر يعتبر فيه العرف ولو طلب منه المتاجر ان يدخل بيته
يعتبر فيه العرف ولو طلب منه المتاجر ان يصعد به على السطح
لا يلزم عليه الا اذا شرط في الذر يحمل على ظهره عليه ان يدخل
البيت فلا يلزمه اصعاد السطح استاجر فسطحا فلا يلزمه
على المسافر ولا طالب على المواجه وفي استجارة الطائفة
في كرمي نخوة يعتبر العرف

التاسع من كتاب الاجارة
اذا استاجر ارضا سنة في رطبة قال الاجارة فاسدة فان قلع
رب الارض وسلمها ارضا ببناء فهو جائز فان اختصما
قبل ذلك كالبطل احكام الاجارة ثم قلع الرطبة لم يعد العقد
وان مضى منه مدة الاجارة ثم قبل ان يختصما ثم قلع الرطبة
فالمتاجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة وطرح عنه
اجرا لم يقبض وان شاء ترك هذا كله فذكر الهدى
تأخر خانه في احكام مسرى الاجارة

المتاجر اذا اجر العقار قبل القبض لا يجوز بلا خلاف
من اجارة احلاصة في الفصل ثلث

استحب اجرة داره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو تفرق
احدهما بالقبول لم يصح ولو اجر السائر بلا ارض لم يجز وكذا
لو كان البناء وطحا والوصة وفقا فاجر البناء لم يجز ولو اجر
الدار وفيها بيت في اجارة العبيد جازت الاجارة في غير البيت
في استحباب الجواز لو كان البناء والوصة لاخر فاجرت
البناء بناء على الاجنحة قيل لم يجز ويبنى بجوار ولو اجر في
الوصة جاز ولو استاجر الوصية ببناء جاز وايجل في
اجارة المشاع ان ياتى بها احكام او لعقد في الكل ثم يفسخ في
البعض الاصل ارض بين جماعة فوكل احدهم اجارة حصة فاجر
وكيد منه جميعهم جاز ولو فاضل احدهم لم يجز عند ابي حنيفة كالمواش
الموكل في احكامه في السنين

ولو اجرا لبناء دون الارض لم يحز وفي التوارد يجوز وبه افق
ابو علي النسفي وكذا الواجر البناء ملكي والوصية وقف او
ملك لاخر وقيل يجوز وعليه القصور كما في الخلاصة ^{مراجرة}
جامع الرموز في فصل الفند ^{مراجرة}
شرط نقد البيع

باب ما كسب الاجر على المتاجر ذملا

ثم الاجرة لو موجهة طالب بها وله حبر الدار كاستيفاء
وان موجهة لا تملك تمطر الملك ولو من غير تجب اذا مضى
النجم الواحد وان مكوثا عنها ففي قول الامام اولا يطالبه
قبل استيفاء المنافع وفي قوله الاخر وهو قوله ما يطالبه باجر
كل يوم وان نفقت الاجار بعد ما مضى المواعيد الاجرة خط
عنه الاجرة قدر المستوفاة من المنفعة ورد الباقي الى المتاجر
برأيه في الاول من ذلك الاجار

اخذ الدلال الدلالة ثم استحق المبيع اوردها يجب بقضا
او بغير قضاء لا يسترد منه الدلالة فكل الصدور البشرية
الدين بها فحق والد في الذخيرة دفع المندرجين بالبناء
للمبيع فنادر ولم يبيع فباع صاحبه بنفسه فله المتاجر
قبض وفي الاستحقاق لا يحسنه بحكم العرف ^{تأخر}
في المتوفات من ثبات المبيع

الدلالة في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انسخ البيع بهما
بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة كالأجر عوضا مقابل
بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الدلالة كالكفاط اذا خا ط
الثوب ثم فتقه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الخياط
باجرة وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء
فاصح في الاجار الفاسد

لان الدلالة في العادة لا ياخذ الاجر بدون البيع وهذه القو
موافقة لقول أبي يوسف ^{فان}
من المحل المتاجر

وان استأجرت المرأة زوجها ليخدمها باجر مسج حاز وللزوج
ان يمنع عن خدمتها بعد الاجار لانه يتضرر بذلك فان خيرا
ذكر شمس الأمت السخسي ان عليها الاجر لزوجها كما لو استأجر
زوجها ليرعى الغنم ولو قالت المرأة لزوجها اغر رجلا على ان يك
عليه الف درهم فغرم الزوج رجلا الى ان قالت المرأة لا اريد

الزيادة فلو اهدت الاحارة باطل ولا شيء عليها لان حذمة
المرأة حرام على الزوج لا تخاف قوام عليها ^{من اجار}
فاضحي في فصل ما يجب الاجر عليه المتاجر

رجل اكثر من رجل سفينة يحمل فيها طعاما الى موضع معلوم فلما
بلغت السفينة الى ذلك المكان صرفوا الربح الى المكان الذي
اكثر ربحه فهذا على وجهين ان كان معها صاحب كموله يجب
الكراء عليه لانه اذا كان معها فالطعام في يد و قد وصل الى
الموضع الذي اكثر الى به وان لم يكن معها صاحب كموله
لا كراء عليه لانه ما سلم الى صاحب الطعام فصار كخياط
ثم لنقص فانه لا يستحق الاجر رجل استأجر رجلين يحملان خبثا
له الى منزله فجعل احدهما دون الاخر فهداه على وجهين ان كانا
في الحمل يجب الاجر له كما لان العادة من الشريكين كذا كذا
يتقبلان العمل ويجعل احدهما او كلامها وان لم يكونا شريكين
يجب له نصف الاجر لانه استأجرهما ^{ولو اوجب}

فما يجب كل لاجر المسح من ثبات الاجار
رجل استأجر سفينة ليدفع بها الى موضع كذا او يحضيه بها
فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء فالحمد لله كراء السفينة
في الذهاب فارغة اقل كراء ولو قال اكثر منها منك على ان يحمل
الطعام من موضع كذا الى هنا فلم يجد الطعام فليس عليه شيء
من الكراء لان في المسئلة الاولى اكثر السفينة للذهاب والحمل
والرجوع فيلزم حصته للذهاب في المسئلة الثانية وقوع التجار
على حمل الطعام من موضع كذا الى هنا فاذا لم يحمل لا يدرى شيء
ولو استكرهوا به ليحمل من هنا كحولا في الممر وقال
ذهبت ولم اجد احمل فلو ان صدقة المتكبر في ذلك كان عليه
اجرا للذهاب فاليها على الحمل ^{من اجار}

في فصل ما كسب على المتاجر
ذكر في الواقعات ولو وكله بقبض و دعة وجعل له على ذلك
اجرا مسج على ان ياخذها ويأتيه بها حيا وان كان دينا
لم يجز الا ان لو قت له وقتا ^{عما ديه}

الاولاء من الفصل الثالث والثلاثين
رجل استأجر رجلا رجلا رجلا فباع فيها ثم مات المتاجر قبل
التقصا ملك الاجار كان على ورثة ما سمي من الاجار ان يدر ك
الزرع لان الاجار كما ينقص بالاعذار تنقص بالاعذار

وكذا لو مات المواجه بغير استناده ببقية الاجارة الى ان يدرك المزرع
وان انتقض الاجارة والزرع بقول لقائل في القياس يوم المزارع
بقليع الزرع وفي الاستحسان لقائل له ان شئت فقلع الزرع
في الحال وان شئت فتركه في الارض الى ان يدرك وعلى صاحب
الارض جرم مثل الارض ولا يقال عندنا المنافع لا تقوم الا
بالعقد او بشبه العقد فكيف تقوم المنافع ههنا بغير عقد لانا
نقول القاضية ببقاء مستقبلة في تلك المدة ينظر الى مقدار
اجرا مثل في تلك المدة فمضى بذلك على المتاجر ولا يقضي
باجر المثل لانه مجهول وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل وما
لم يقض القاضية عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قال الشيخ ابو بكر محمد بن
الفصل ولو استأجر ارضا وزرع فيها رطبة او غرس فيها شجرة
ثم انتقضت مدة الاجارة قال بعضهم يقضي برب الارض للمتاجر
قيمة الاشجار مقلوبة وقال بعضهم يطالب رب الارض للمتاجر
بقليع الاشجار وتلف الارض فلا يبرح الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان
فيها زرع فالقضاء المدة لان الاشجار ليس لها غاية معلومة بخلاف
الزرع فاما من يتلف الارض من الاشجار والرطبة وليس له رب الارض
ان يملك الاشجار على الغارس القصة اما لم يكن من قلع الاشجار ضرر
فاحترق بالارض فانه لا يخرج في كانه يملك الاشجار لغيره مقلوبة
وفعالضرر عن نفسه من اهل الاجارة

قاضي خات

وان مات المواجه فكم المتاجر بعد مده منهم من قال عليه اجرا
سكن بعد الموت لانه ليس له صلب في السكن بل هو ما من على اجارة
وممن من سوريين هذا ومن المسئلة الاولى قال مولانا عويني ان لا
الانفس في ههنا ما لم يطالبه الوارث بالتفويض سواء كانت مدة
للاستعمال او لم تكن لان موت احد المتعاقدين يوجب الفسخ
الاجارة عندنا خلافا للفتاوى فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه
الوارث بالتفويض او بالشرام اجرا من اجارة

انما نيب قبيل فصل في الاجارة
الطويلة بصحيفة

ولا استأجر دابة الى مكة في ت المواجه في بعض المقامات فله ان يركب
عليها او يحمل عليها الى مكة او الى اوترب المواضع من المصر لانه
احكم بطلان الاجارة ههنا يؤدى الضرر بالاستأجر كما فيه من
تخصيص ماله ونفسه للتلف بحمل ذلك عن رافي بقاء الاجارة هذا معنى

قوله

قوله ان الاجارة كما تفسخ بالعذر ببقية العذر قالوا في كثرى ابا
الى مكة ذاهبا وجائيا فالتكامل في بعض النسخ فالتكامل جازان يركبها
الى مكة او يحمل عليها وعليه المسح لان الحكم بالفسخ الاجارة بالطول
احاق الضرر بالاستأجر لانه لا يجد ما يحمله ويحمل حاجته واحاق الضرر
بالورثة اذا كانوا غيبا لانه المنافع تقوت من غير عوض في ان كسبت
الحقد نظره انما تبين فاذا وصل الى مكة رفع الامر الى الحكم لانه لا
عليه في فسخ الاجارة علينا عند ذلك لانه يقدر على ان يستاجر
من حال اخر ثم ينظر الى الصالح فان راى بيع الحال وحفظ الثمن
اصالح للورثة فقل ذلك وان راى امضا الاجارة الى الكوفة اصلح
فذلك لانه نصب في ظرف محتمل وقد يكون احد الامر من احوط
فيجوز ذلك قالوا ولا يفضل ان كان المتاجر ثقة ان يقضي القاض
الاجارة ولا يفضل ان كان غير ثقة ان يفسخها فان فسخها وقد كان
المتاجر يحمل الاجرة سمع القاض بيمينه عليها وقضاه من ثمنها لانه
الاجارة اذا انفسخت فالتكامل جازا كما لو من حتى يستوفي
جميع الاجرة وقام القاض مقام الغائب في نصب له خصما وليسمع
عليه البينة ولو مات احد من وقع له العقد قبل القضاء المدة و
في الارض المتاجرة زرع لم يستحقه ترك ذلك في الارض الى
ان يستحصل ويكون على المتاجر او على ورثته ما سمى من الاجرة
في الحكم بالانفساخ وقليع الزرع ضررا بالمتاجر وفي الباقي كمن غير
عوض ضررا بالوارث ويمكن توفير الحكم من غير ضرر بالباقي الزرع
الى ان يستحصل بالاجر فيجب القول في انما وجب المسح استحقاق
والقضاء من يجب جرم المثل لانه العقد انفسخ حصة وانما البينة
كما فاسم شبهة العقد واستيفاء المنافع شبهة العقد فوجب اجرة
المثل لو استوفوا بعد القضاء المدة وجه الاستحسان ان التسمية
تأولت هذه المدة فاذا مضت الطرورة الى الترك بعوض المسح
اوله لو قوت على الترخيص بخلاف الترك بعد القضاء المدة لان
التسمية لم تتناول ما بعد القضاء المدة فتعذر ايجاب المسح
فوجب المثل من اجارة البند البع في فصل

واما بيان ما ينتهي به عقد الاجارة

وفي قمار اهل سمرقند انقضت مدة الاجارة ورب الدار غاب
فلم ير المتاجر الدار بل سكن سنة لا يلزمه الاجر لما بعد القضاء
المدة ولو مات المواجه فكم المتاجر منهم من قال يجب لاجر
وممن من قال هو ما صلب في الشهر الاول بعد الموت ويلزمه الاجر

في الشهر الثاني اذا طلب صاحب الدار الاجرة وقبل ادا سكن بعد الموت او بعد القضاء المدة فلا اجر عليه قبل الطلب وهذا القائل يقول لا فرق بين الدار المعقودة للاجارة وغير المعقودة والاجم انه يلزمه الاجر اذا كانت معدة للاستغلال على كل حال من اجاره فصل المكرر مما على

الاجر والمستاجر

وقال محمد فيمن استأجر حيا ما يستأجره فانه يقطع الماء بعد ستة اشهر فامسك له حاجته من قبل السنة فعليه الاجر ستة اشهر فاما ما لا يستأجره عليه لما بقى له من منفعة الرضا فطلب فالتفويض العقد قال فان كان البنت ينتفع به لغية الطحن فعليه من الاجر بحسبته لانه بقى شئ من المعقود عليه له حصه بالعقد فاذا استوفاه برضه حصته فان سلم المواجه الدار البيت منها لم منه ربح الدار او غير بعد ذلك من البنت فلا اجر على المستاجر في البيت لانه استوفى بعض المعقود عليه ورض بعض فلا يكون عليه حصه ما لم يكون والمستاجر ان يمتنع من قبول الدار بغير البيت وان يفسخ الاجاره اذا حدث ذلك بعد قبضه لان الصفقة تفرقت في بعض المعقود عليه دون بعض وهو المنافع وتقرن الصفقة بوجوب اختيار

فصل في شرائط الركن

قال في المحسطة الفتوى على انه اذا باع بعد هلاك الزرع مدغ لا يكره من عادة الزراعه لا يكره الاجر على المستاجر والا يجب اذا تمكن من زراعه مثل الاولى او دونه في الضرر في النوع

اجاره الارض من البراري في الثالث

والخيار للفقهاء ان اذا هلك الزرع لم يكن عليه ما بقى من المدغ بعد هلاك الزرع اجرا الا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او اقل ضررا من الاول من اجاره فاصحى في فصل ما ينقص به الاجاره

رجل استأجر دابة بعينها ليضع عليها ماعلا معلوما مسج الى موضع كذا فاراد المكاري ان يضع عليها مع ذلك الحمل شيئا من غنمه كان المستاجر جميع المسج فاصحى

فصل الاجارة القاسية من كتاب الاحكام

عجل الاجرة فكل عملها رجل انه لم يوفه المنافع صححت لانه لا يرضى من اجاره البراري في الرابع

الكفالة بالاجرة والحوال جارية ولا يطلب بشئ منها حتى يجب الا يفاك او بشرط التعجيل فيعمل كالاضافة الى سبب الوجوب فيطلب بعد الوجوب ابرها شرا وانما ادراكه قبل الوجوب لا يرجع عليه حتى يجب وليس للكفيل ان ياخذ المستاجر حتى يؤديه فانه لو ندم به لارحم هو ايضا فاجارة

البراري في الرابع

وفي النوازل ومثل عمر رجل سكن حائوت ابن اخيه مع شريكه ليستجيره وابن اخيه صغير او صله هل يجب عليهما الاجر قال ان كانا قد سكنا به بغير عقد اجارة او دلاله فلا يجب الاجر من اجاره التمار خاتمة في الثاني

ابرا المواجه المستاجر من الاجرة او وهبها منه او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز في قول الى لوسف غنما كان الاجر او دينا والاجاره على حالها لا تفسخ وقال محمد ان كانت الاجرة دنانيرا ذلك قبل المتأجر او لم يقبل ولا ينقص الاجاره وان كان الاجر عينا فوهبها منه وكان ذلك قبل ان يتقايضا فان قبل الرتبة سطل الاجاره وان رد لم تبطل وعادت الاجاره على حالها وفي العتابة ولو ابراه عم الاجر او وهبها منه فان كان دينا وشترط التعجيل صح بالاجماع والعقد على حاله وان لم يشترط التعجيل لم يصح عنه الى لوسف وعند محمد يفسخ ذلك التعجيل والعقد بكاله

التمار خاتمة في الرابع

ولو اجر داره من رجل سنة الف درهم ثم قال المستاجر وهبت منك جميع الاجر او قال ابرائك من الاجر صح ذلك وقبل لا يصح وهو المختار وعنه البعض ولو قال ابرائك من خمسها من هذا الاجر او قال عن تسعها عن الف صح ولو قال بعد ما مضى ستة اشهر من وقت الاجاره ابرائك من الاجر صح عن الكل ولو كان تعجيل الاجر شرطا في الاجاره ثم وهب منه الاجره او ابراه غنما الاجرة صح ولو اجر داره ثم وهب له اجر رمضان ان استأجرها سنة حازه وان استأجرها نصف سنة لا يصح الا اذا وهب بعد دخول رمضان

خاتمة المفتين في تعجيل

الاجارة الطويلة

ولو اجد داره ثم وهب له اجر رمضان قال الفقهاء لو القاسم
ان استأجره سنة جارة وان استأجره سنة جارة لا يصح
الا اذا وهب لجد دخول رمضان قال الفقهاء ابو الليث
هذه الاكواب يوافق قول محمد وبه تأخذ ولو قال اجر ثلث
الدار كل شهر يكذا على ان وهب لك اجر شهر رمضان كانت
الاجارة فاسدة في اول الاجارة في سنة
قبيل فصل في الاجارة الطويلة
الاجرة لا تملك محمد بن ابي جابر ثلث اجرة في شهر
في نفس العقد والثاني في التعجيل من غير شرط والثالث
استيفاء المعقود عليه ما ملكها بشرط التعجيل فلا يثبت
الملك في العوضين في زمان واحد لتحقيق معنى المعاوضة
المطلقة وكحصول معنى المساواة التي هي مطلوب العاقدين
معنى المعاوضة والمساواة لا يحقق الا بنبوت الملك فيها
في زمان الواحد من اجارة البسيط
في فصل واما حكم الاجارة
اذا غصب غاصب الدار من يد المأجر جرمه بطل الاجارة
في بلد الغصب رجل استأجر دارا وسكنها ثم استخفقت فاعاد
للمؤجر دون المستحق وسعدى به عندهما خلافا لابي يوسف
2 الفصل الثالث من اجارات اخلاصة
استأجر رجلا للبيع والشر او لم يوقت لم يجز وان وقت جاز
ويجز الاجر حصل البيع ام لا
انما سر من كتاب الاجارات
امراة اجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا فالواجر لهما
وهو بمنزلة مالوا استأجرهما ليخبره او ليطبخه من اجارة
انما يسهل فاما يجب على المستأجر
وفي فتاوى الفضل الدلالة في النكاح لا يستوجب الاجرة
كان يفتي بخبره من المشايخ في زماننا كما لو ايقنوا بوجوب اجرة
المثل لهما وفي المضمرات وبه يفتي من اجارات
الثاني رخصة في الفصل الرابع والثلاثين
اذا قال الرجل اعمل في كرمي هذه السنة حتى ارضى بنية فعمل
في هذه السنة كلما تم به الماله ان لا يرفع ابنته منه هل يجب له العمل
اجر مثل عمله بل لا يجب وصل يجب وهو الاشبه
العاد في الرابع عشر

استوفى درهم من رجل وقال له اسكن جاثونك هذا ما لم ارد
عليك درهمك لا اطلب لك باجره اكل ثوب والاجر له حتى
عليك هبة لك فرفع المقرض درهم وسكن اكل ثوب فله ان
كان ذكر ترك الاجرة عليه مع استيفاء منه كالاجرة واجبة
على المقرض وان كان ذكر ترك الاجرة قبل الاستيفاء او
بعد فلا اجرة على المقرض واكل ثوب عند عارية لان في
الوجه الاول قصده التوصل بمنافع الدار الى القرض وما رخص
باستيفائها مجازا والمقرض وافق على ذلك حيث ارضى على
ملك المواضعة في كل اجارة فاسدة فاما في الوجه الثاني
فما قطع في مقابلته المنفعة شيئا فينت الدار عارية قال استاذ
الفتوى على انه يجب اجرة المثل في الوجهين لانه انعقدت بينهما
اجارة لقوله والاجر له حتى تجب عليك هبة وبموافقة المقرض
اياه على ذلك كما بينا ولا تسقط الاجرة بغير هبة لك لانه
ابرايمضاف من اجارة اللامط
في الفصل الثالث في وجوب الاجرة
ولو استقرض درهم وسكن حارة الى المقرض ليستعمله في شهرين
حتى يوفيه درهم او دارا ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة
ان استعملها فغلبه جرمه ولا يكون رهنا وخبر في الرابع
عشر من كتاب الرهن
وفي النوارى لو استأجر التواب الى بلدة ليحمل عليها موهنا كحمولة
في دار الملح رفقان فبعت وما وجدت المحملة صدقة المستكره
في ذلك فاجر الذهاب خاليا من غير حمل واجب واحصل هذا في ايجاز
الصغير من اجارة اخلاصة في الفصل الرابع
فاذا قال الخياط اي اذا قال رجل للخياط ان خطت هذا الثوب
فاربى فلك درهم وان خطته روميا فلك درهمان جاز بالاق
واي العملين محل الحق الاجر المسبوق له عنابه في باب
الاجارة على احد الشرطين
وان قلت ما الفرق بين هذا وبين البيع والنكاح مع ان الشرط
كما في البيع ليقع الاجارة ثم مثل هذا الشرط في البيع و
النكاح ولا يقع الا جارة فانه لو قال بعت منك هذا العبد بالف
درهم او هذه الحارسة مائة دينار او زوجتك امته هذه مائة درهم او
ابنتي ثلاثة مائة دينار فقال قبلت كان باطلا ولا يبطل عقد الاجارة
على العارسة والنوم منه على ما ذكرنا قلت انما وقع الفرق بينهما

من حيث ان الاجر لا يجب بنفس العقد وانما يجب بالعمل وعند العمل ما يترتب
من البذل معلوم فصارت كانه وقع العقد عليه ابتداء وذلك
لان عقد الاجارة في حق المعقود عليه كالمصنوع وانما يقع عند
اقامة العمل وعند ذلك لا جبره في المعقود عليه في البيع والشراء
فالعقد هنا كسعة لا زما في اكمال البذل في حق بنفس العقد
واذا لم يكن معلوما عند العقد كان العقد فاسدا نهيا
في باب الاجارة على احد الشرطين

فروع في اجارة الوقف

في اجارة اكلية متولية الوقف اجارة الوقف بدون اجارة المثل
يلزم تمام اجارة المثل في اجارة الوقف ان اردت اجارة المثل كان
للمتولى ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يجب المبيع فيه وذكر في
موضع اخر انه ينظر ان اجارة المتولى باجر مثله او بقدر ما يتجاوز الثمن
فيه فانه لا يفسخ الاجارة وان شاء الاجر و زاد في الاجر ودرج
في عشرة ليحسب لو اجرت ثمانية واجر مثله عشرة لا يفسخ
من وقف كرامته في الماس التاسع عشر

العين الفاضلة من وقف في اجارة بده يارده جواهر
الفتاوى من كتاب الاجارة

متولية الوقف اذا اجارة الوقف بدون اجارة المثل يلزم تمام اجارة
المثل وفي المحيط وان كتب الاجارة الطويلة على الوقف
في ثلاث سنين باجر المثل والجر المستأجر عن الاجر وحكم حاكم
بجواز ذلك حاز لانه مجتهد فيه وكذا لو حط وكذا الاب لو اجر
منزل الصبي بدون اجارة المثل لزم تمام وكذا الوصي وكذا الاب
لو خصص رجل ارض الصبي او ارض الوقف او سكن دار وقف
معدة لا تستعمل بحسب اجارة المثل الا اذا كان الفصل يسكن وضمان
التقصان يضمن هكذا ذكر في فتاوى الفضل والحيات ذكر انقصا
في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزم اجارة المثل وجعل حكم هذا
حكم اجارة فاسد وقيل له اتفق بهذا في نعم الاجارة الطويلة
للملك الصبي لا يجوز وكذا لو اجارة الوقف مدة طويلة لا يجوز واجملة
اذا كان الملك للصبي ان يجعل في الاجارة تمام السنة الاخيرة و
يجعل في السنة القادمة اجارة اقل اجرة من مدة بدو اجارة المثل
يصح من جهة المال لانه يكسلا عارة فهذا اولى رجل استأجر من متولية
الوقف محبته وقف ليكسبه فيها الخطيب والكبير ان لا يتناول بذلك ان
الضرب بينا والمتولية بجدة يستأجر بمثل هذه الاجرة فلا يخرجها

خلاصة في الفصل الثاني من كتاب الاجارة

اجارة الوقف غير القيمة ومضت المدة فالمسح للعاقدة ولا شيء
للقيم عليه كفي الاملاك وللقيم والاملاك ان يرجع على العاقد اذا
اجاز الاجارة في المدة اجارة القصور دارا موقوفة واستوفى
الاجر ضحى املك من جر عن العدة ان كان ذلك اجارة المثل ثم
مثل ان الاجر للعاقدة ام للوقف فقال يردده الى الوقف
فنه في باب اجارة غير الاملاك

كتاب الاجارة

بج احد الشرطين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن
الاخر فعليه اجرة حصة الشريك سواء كان وقفا على سبيل حاله
موقوفة للاستعمال في الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك
اذا استعمله كله وان كان معه الاجارة وليس للشريك ان يملك استعمال
الوقف انما لغيره الا اذا استعمله بقدر ما استعملته لان الهبة اية
انما يكون بعد انقصه

في باب
سكنى الوقف من كتاب الوقف

ذكره في لائحة الشرع رحمه الله ان الاجارة المضافه يكون لازمة
في اصدار الروايتين وهو الصحيح وذكر طلاقا في وقفه قال ان
اجارة الوقف سنة او سنتين الاجارة جارية اذا اجرتها الى
وقف معلوم ملك ارايت الوقف اذا اجرتها سنين معلوم
ثم مات هل تنقضي الاجارة قال القياس ان مفعول الاجارة
والتي استحق اجاها الى الوقف الذي رسمه وذكر انقصا
في وقفه قال ان استأجر الوقف الارض سنين معلومة ثم
مات قبل ان ينفضي مدة الاجارة قال لا تبطل الاجارة رجل
استأجر ارضا موقوفة وبني فيها حائوتا وسكنها فاراد غير ابنه يزيد
في الغلة ونحوه من اهل البيت ينظر ان كان اجرة مائة فاذا اجار
راس الشتر كان القيمة فسخ الاجارة فبعد ذلك رفع البناء ان كان
لا يضر بالوقف فللباني رفعه ان كان يضر لغيره رفعه فبعد ذلك
ان رضى للمستأجر ان يملك القيمة لقيمة مبنيا او منوعا ابرها كان
اقل فيها والافترس الى ان يخلص ملكه حالوت لرجل في ارض وقف
فانه صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل فانه كانت العارة لوقت
استأجره باكثر مما يستأجره فانه يومه رفع العارة والافترس في بده
الاجر استأجره حالوت وقف باجر المثل فانه اضر وزاده في الاجر
لم يفسخ الا في قيم الوقف لو استأجره برهم وود الف واجر مثله

ورهم واستعمله في عمار الوقف ولقد ااجرمه مال الوقف ضمن
جميع ما نفقه واهل الوقف او المتولي لورهم هذا الوقف لم يصح
وعلى المتراس اجرة الدار سواء كانت معدة للخدمة او لا وكذا
اذا باع المتولي سكن المشتري الدار وهذا المختار للمصنف
فصل في حكم البيع
من كتاب الوقف

سئل في رجل باع كروارا في ارض وقف وله المشتري كتحفة
زوجه البائع بعد موته وتطلب اجرة خارجة عن اجرة الباق
من المشتري وفي وضع يد هل لها ذلك ام لا **اجاب** يلزم المشتري
مدى وضع يد على ارض الوقف والكروار الذي اشترى هو حق القوا
فيها اجرة الوقف لا حق القرار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما
كما صرح به في الخلاصة والمبازنة وغريهما من الكتب فنظر الى اجرة
المثل للبقعة مجردة عنه فتجب للوقف واما الكروار فلا لانه
يتاويل الملك وجوب اجرة المثل للوقف صيانة له احتياجا
امثا خو من خلاف القياس استحقاقا فلا يلزم اجرة غيره لا يحق
وقد صرحوا بان المملوك المعد للاستغلال انما يجيب اجرة المثل على
المالكين فيه بغير عقد اجارة اذا سكنه على وجه الاجارة دلالا
اذا سكنه بتا ويل ملك او عقد لا يثبت عليه بخلاف الوقف
سئل في رجل مات وله علف من كسرة خذ مولى وقف من الاوقاف
من جهة قراة مرتبة عليه في كل ليلة في قام الله ولده مقامه فويل لوله
المست ان يطالبه بعلوف ابية المنكسرة ويجبره على اعطائه
علوف والده ام لا **اجاب** نعم له ذلك كما صرح به في النفع الواسع
وجعل الاشبه الفقه ولا عدل وعلل بان عمل ليس بواجب عليه
فقد كان ما ياء خذه في مقابلة في معنى الاجرة وقيل لا وقد عرفت
ان الاول اشبه الفقه **سئل** في ارض سلطانة او وقف معدة
لغراس العنب والتين والزيتون وغير ذلك من الاشجار وتبقى
في ايدي غراسيها باجرة المثل ما دامت الاشجار بها وبدفع اجرة
ملكها ان شاء رجل بطل ثقت منها فحاشا بعد ان استأجرها
لا ولاية ذلك مدة سنين عيبتها باجرة معلومة هي اجرة مثليها
ومات المور قبل مضي المدة هل تستأجر استبقاها حيث
لا ضرر على الجهة التي تصرف الاجرة عليها وليعظم ضرر
بقلع غراسه ولا لوجر بعد قلعه باكثر من الاجرة المعينة لها ام لا
اجاب نعم له الاستبقا حيث لا ضرر على اجرةه ولزم لاضرر

على الوقف سر هذا وفي مخرج الوقف لفقار فقار الجرح وفي القنطرة ساج
ارضنا وقف فخر فيها ونزيم مضت مدة الاجارة فلما تم اجار
يستبقيا باجر المثل اذ الم يكن في ذلك ضرر ولو ايج الموقوف
عليهم الا القلع ليس كذلك **قال** مولانا في شرح الكنتز بهذا المعنى
الارض المحتكرة وهي منقولة الصفا في اوقاف انحصاف انفس
وانت على علم ان الشيخ يأجبه الضرر خصوصا والنا من على هذا وفي
القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف من البني المختار لاضرر
ولا ضرر والبدا علم **سئل** في رجل اجريها كحل قدر معين
من العنب فاد على القدر المعين في ملك معه في احكام **اجاب**
ان اطاق البصير حمل الزائد وهلك بعد بلوغ المالك المشرط
فصاحبه الاجرة كما ولا يخرج من قيمته بقدر الزيادة وان لم يطوع
ضمن قيمته كلها وان اختلف في ذلك فالقول قول المتأجر لان
والله اعلم بما جازت بحيرة

والكروار ان تحدث المزاريع في الارض بها او غرس او كبر
بالا بيفعل من مكان البها
من كتاب المزارعة

سئل في رجل زرع في ارض وقف كروا وقصر فنه مدة
ثنتين سنة ادعى عليه مسلم ان الارض له ملكا او مزارعة هل
تسمع دعواه هذه مع تصرف هذه المدة وهو يشاهد له ام لا
للمنع السلطان خلعت خلافة مبدية **اجاب** لا تسمع دعواه
واكال هذه والمور في كتب الفقه ان المزاريع في ارض سلطانة
او وقف اذ الم يكن له كروار وهو الكبر والفسر او البناء او
الاشجار المسماة بخندهم كبح القرار اذا اهل الارض فوضع غيره
يد عليها ليس له حق الاسترداد وتبقى في يده في يد وليس
لها كانت في مزارعة ان يزرعها ويرفع يد ويستولي عليها
او ليس له فيها ملك ولا شبه ملك ولا حق الاستبقا او الاقرا
والله اعلم
خير من كتاب المزارعة

سئل في قرية يزرع ارضها المزارعون باحصاة وفي وقف
او سلطانة ورجل من اهل القرية واصنع يد عليها مدة سنين
يزرعها ويدفع ما هو مستحق من احصاة تلقاها عنه ابية بحيث
ان مدته ودية ابية عليها تزيد على اربعين سنة ويريد رجل ان
يرفع يد عنها ويرفعها مدتها ان لا فيها حصاة هل يرفع يد
عنها ام لا ويملك المدعي رفع يد عنها **اجاب** لا ترفع يد عنها

ففي احوال المراهدة والقنية لوجوه القرار في ارض وقفاً
ويتصرف فيها بحرية وهو سواه ولم يمنعه لوجوه الاسترداد
بعد ان رخص **نحو** ثم قال فان رضى المدة قول **نحو** احوط فاذا
كان هذا انتم لوجوه القرار في ارض بالكلية بالمرارع الذي ليس له حق العوار
وهو المسمى بالكر دار وهو ان يحدث المزارع في الارض بنا
او غيرنا او كسب بالبراب صرح به غالب اهل الفتاوى المعتمدة
الكتب الصحيحة المشهورة وهو يعلم حكم ارضي بلادنا التي تباير
المزارعين فافهم والله اعلم **خبرية**

من كتاب المزارعة
قلت فان اجر الواصف الارض سنة لم يحط منه الاجر شيئاً
فالاجار جازي جازي قلت فلان لفضل الماجر ويفرق في الوجوه
التي سبل ذلك فيها قال نعم قلت فان قال قد مضت الاجر
من المتاجر ودفعته الى هؤلاء الذين وقفت ذلك عليهم
ومجد القوم مضى ذلك قال والقول قوله ولا شيء عليه قلت
وكذلك انه قال فبضته وصناع من اوسر وقال والقول قوله
في ذلك **من وقف المصنف**

في باب اجاره الوقف

باب الاجارة الفاسدة والباطلة
اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة
وعليه الفتوى فان اجاره من شركه جاز في اظهر الروايتين عنه
وقال صاحباه يجوز على كل حال **فان كان في**

باب الاجارة الفاسدة ففان باطلت
اجارة المشاع من غير الشريك عنه ابي حنيفة انها لا تجوز لان
المعقود عليه مجزول للجهة لان الشايع اسم كجزء من الكلمة غير عين
من الثلث والربع ونحوها وان غير معلوم فاشبه اجارة عبد وعبد
من اجارة البديع في فصل وانما شرط المظن

واما الاجارة الفاسدة وهي التي فاق شرط من شرائط الصحة
فحكمها الاصلية هي بطلان الملك المور في اجارة المثل في المستعينة
استنفذ المانع المملوك ملكاً فاسداً لا يجوز له ان يرضى باستنفاد
المنافع الا ببدل ولا وجه الى الايجار المسمى لفاد التسمية
في اجارة المثل ولا يجوز له الاصل في عقود المعاوضات هو القيمة
لان مبنياها على المعادلة والقيمة هي العود الا انها مجزئة لانها
تؤتى بجزء والظن يختلف باختلاف المقوم فيعبر منها الى السهم

عند صحة التسمية فاذا فدت وجب المصير الى الموجب الاصل
وهو اجارة المثل لان قيمة المنافع المستوفاة الا انه لا يتراد
على المسمى في عقد فانه تسمية عند اصحابنا التسمية وعند زفر
يزاد وجب بالغاً ما بلغ بناء على ان المنافع عند اصحابنا التسمية
مخيرة متقوية بشرط ما بنفسها وانما يتقوم العقد بمفهوم العاقدين
والعاقدين ان ما قوماها الا بالقدرة المسمى فلو وجب الزيادة
على المسمى لوجبت بلا عقد وانها لا يتقوم بلا عقد بخلاف البيع
الفاسد ان المبيع يفسد فاسداً مضموناً بقيمته بالغة ما بلغت
فان الصانع هناك بمقابل العت والاعانة متقومه بانفسها فوجب
كل قيمتها وفي قول زفر وبه اخذ ان في مضمونه بالقيمة بمنزلة
الاعانة وفي مضمونه بجميع قيمتها كما لا يخفى هذا اذا كان
في العقد تسمية فان اذ لم يكن فانه تسمية فانه يجب اجارة المثل
ايضا ما بلغ الاجار لان اذ لم يكن فيه تسمية والاجار لا يرضى
باستنفاد المنافع بغير بدل كان ذلك عليك بالقيمة التي هي الموجب
الاصلية دلالة وكان ذلك نفوقاً للمنافع باجر المثل اذ هي قيمة المنافع
في كسبه ولا يثبت في هذه الاجارة شيء من الاحكام التي هي التولية
الا ما يتعلق بصفة المتاجرولة وفيه وهي كونه امانة في يد المتاجرولة
لو هلك لا يضمن المتاجر كحصول الهلاك في قبضه اذ في قبضه
من قبل المتاجر

البدايع في فصل واما حكم الاجارة
واما الاجارة الباطلة هي التي كانت شرط من شرائط الانقضاء فحكمها
رائ لان ما لا ينفق لوجوده وعدمه بمنزلة واحد وهو تفسير الباطل
من الصفات الشرعية كالبيع وكونه **في اجارة الاجار**
الفاسد من اجارات البدايع في فصل
واما حكم الاجارة

اما لو كان الابن حراً والاب عبد الاستاجر مولاه ليخدمه لم يجز
خدمته ولو ولو كان احد مملوكين فالأخر كما فرأ استاجرته ابو ليخدمه
لم يجز خدمته وكذا الاستاجر للخدمة بين الاخوين وسائر القابات
ولو استاجر النحر او المتأمن مملوكاً لخدمته حراً وعبداً فهو جائز
في اجارة خزانة الا بطل في اخذه

واستاجر ابنه وهو بالغ لخدمته في بيته لم يجز ولا اجاره **من المحل المأجور**
والنكاح المذكور
ولو استاجر الابن امه او امه لخدمته لم يجز وكذا اخيه واخيه

من المحل المرفوع كذا

اذا استاجرنا بغيره لا يجوز شراؤه كان او فقرا او غنوا وكذا كذا
اذا استاجرنا بغيره لا يجوز شراؤه كان او فقرا او غنوا وكذا كذا
والنظر والاحار على الفراء لا ينفعه لان الفراء لا يخلو اما ان يكون
طاعة او معصية او مباحا فان كانت الفراء طاعة كقراءة
القرآن والاحار كذا فان هذا اجارة على الطاعة والاحار
على الطاعة لا ينفعه وان كانت معصية كالنباذة والغناء
فمباحا اجارة على المعصية والاحار على المعاصي باطل وان كانت
مباحا كقراءة كتب الادب فان الفراء والنظر مباح له
بغير اجارة اما لا يباح حمله وتقليب الاوراق والاحار لا ينفعه
عليه لان يملكه المستاجر قبل الاجارة من غير اجارة ولا ينفعه
عليه حمله وتقليب الاوراق وان كان لا يملكه المستاجر من غير
اجارة لانه لا يملكه المستاجر في ذلك الا بغيره لو نقر فها
استاجرنا منك هذا الكتاب لاجله واقلب اوراقه فان الاجارة
لا تصح كذا لك ههنا وكذا لك اذا استاجرنا ركبنا لغيره
لا يجوز لان الفراء التي وقعت الاجارة عليها ان كانت طاعة
او معصية لا يجوز الاجارة عليها اما لان الاستجارة على طاعة
والاحار باطل واما لان الفراء مع السامع بشره فان في منفعة
الفراء لانه كما ينتفع السامع بالفراء من حيث اللفظ والتدبر
ينتفع بها الفارئ فقد استاجرنا لغيره هو يشترك فيه ومثل هذا يجوز
عليه ما مر وان كانت الفراء التي وقع عليها الاجارة مباحا كقراءة
كتب الادب وما اشبه ذلك ولا يجوز الاجارة عليها للوجوب كذا
والاحار باطل

عشر من اجارات

ذكر القاضي الامام في الدين في فضل الاجارة الفاسدة من اجارات
فتاواه رجل استاجر رجلا يعلم غلامه او ولده شبرا او اديبا
او خطا او حسابا او حرفة من الخياطة وكونها ان يبين لذلك
وقتا معلوما سنة اشهر وما اشبه ذلك جائز ويجب المسعى
تعليم او لم يتعلم في تلك المدة اذا سلم الاستاد نفسه لذلك
وان لم يبين لذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم
يخرج اجرة المثل وان لم يعلم لا يجب شيء ولو شرط على
الاستاد ان يخرجه لا تصح الاجارة لان اخذ اذنه ليس بها
غاية معلومة وذكر في الاصل في باب اجارة الترتيق اذا

لم يبين المدة فيه روايتان والاصح الجواز والله اعلم

احكام الصغار للكره وسنة

في مثل الاجارة

رحن دار الغيرة وهي معدة للاجارة فكيف المهرين لا يلزم الا
من اجارة المزارية في نوع في المنفعة
وفيه اجارة على المهر

الاصل في العقد اذا فسد مع كون المسعى معلوما بجواب المثل
لا يبرأه على المسعى واذا فسد لجهاذا المسعى او بعده او بعينه
يجب اجرة المثل بالغ ما بلغ كمن استاجر مزارا بعشرة كل شهر على
ان يعمره ويرمى به المثل بالغ ما بلغ ولا ينقص على الاطعم
حتى ان في هذه الصور اذا كان اجرة المثل تحت عشرة
وهو المعلوم من المسعى

الاجارة الفاسدة من اجارات

وفي الفناء ورجل استاجر ارضا ليلبس فيها فالاجارة فاسدة
بأنه كان للتراب قيمة بغيره فقيمة التراب واللبس لانه غائب
فان لم يكن له قيمة كشيء عليه واللبس فان نقصت الارض
بذلك صغر النقصان وبدرجل اجرة مثل الارض في قيمة النقصان
وان لم يكن فيه نقصان كشيء عليه

من اجارات

فضل الكرك في نوع في الضياع والحق
اجرة المثل في الاجارة الفاسدة بطلب وان كان السبب
ففيه في المسائل المتفرقة في الاحار
الفاسد من اجارات

والسبب وهو الذي يبيع ويشترى لغيره بالاجرة فهو محمول على ما اذا
كانت المدة معلومة وكذا اذا قال لي في هذا الثوب ذلك درهم
وبين المدة وان لم يبين وباع واشترى فله اجرة مثل عمله لانه
استوفى منفعة بعقده فاسد

واما شرط الركن من اجارات
استجارة الاقطع والاشل للمخياطة بنفقه والقصاص والكتابة
وكل عمل لا يقوم الا باليدين واستجارة الاخرس لتعليم الشو
والادب والاعمال لنقط المصاحف انه غير جائز لان الاجارة
بيع المنفعة والمنفعة لا تحدث عادة الا عند سلامة الالات
والاسباب وكذا استجارة الارض السبخة والسهل للزراعة و
لهم لا تصالح لها لان منفعة الزراعة لا يتصور حدوثها فيها

عادة فلا تقع الاجارة ببيع المنفعة فلم تجز وعلى هذا يخرج استيجار المصحف
انه لا يجوز لان منفعة المصحف النظرية وراءة القرآن منه والنظر
في مصحف الغيرة والقراءة منه مباح والاجارة ببيع المنفعة والمباح
لا يكون محلا للبيع كالايمان المباحة من الخطب والتحشيش وكذا
استيجار كتب ليقراء فيها شعرا او فقهيا لان منافع الدفاعة النظر
فيها والنظر في دفتر الغيرة مباح من غير اجارة فصارت لو استيجار فخل
حائط خارج داره ليقعه فيه ولو استيجار شيئا من الكتب ليقرا فقهيا
لاجر عليه لانعدام عقد المعاوضة وعلى هذا الصانع يخرج اجارة
الاجام للسكر والفصيص واجارة المراعي للحكام وسائر الاعيان
المباحة انما غير جائز لما قلنا من اجارة

البدائع في فصل في اجارة

فبيع في وجوب الاجارة لغير شسمية وعدم وجوبها

وتلحق اخذ الاجارة على كتب السجلات والمحظوظة من الوثائق
او يجب عليه الفضا او الصال او الحق الى اهله لا المكتبة ولكن انما يطيب
له لو اخذ ما يجوز اخذه لغيره وقد بان الواثقة لو بالبيع الف
فقه خمسة دراهم وفي الفقه عشرة وفي ثلثة الف خمسة عشر كذا
الى عشرة عشرة الف حتى يصير خمسين في العشرة ثم ما زاد ففي
كل الف يضم الى الخمسين وفي اقل من الف فلو كسفت من المشقة قدر
ما ياتح في وثقة الف درهم فقه خمسة دراهم ولو ضعف فقه
ولو نصف قدر مائة ونصف وفي الزيادة والنقصان باقية
ذلك قبل كما مر في حق من اجرة صنعة رحمانه او بعض اصحابنا
حق الله ان ياخذ ما يجوز لغيره وما قيل في الفقه خمسة دراهم لا نقول
به ولا يليق ذلك بالفقه واكثر مشقة للخب في كثرة التتمه وانما
اجر مثله لغيره مشقة وبقدر عمله في صنعة اصحابنا كذا نقول
بشاجر اجرة كثيرة في مشقة قليله واما اجرة السجل على من يجب
على المدعي اذ به احيا حقه فته فعه له وقيل على المدعي عليه اذ هو
ياخذ السجل وصل على من استاجر الحيات ومن لم يامر به وامره الله
فعله من ياخذ السجل وعلى هذا الاجرة الصالح كعله من ياخذ الصك
في عرفنا وصل العترة الواف على هذا الواعظ الموقلة اجرة الصالح
يكون الحكام كلكه فلكه حبه بعد قطا الدين واليه الاشارة

فصول في الفصل الرابع والثلاثين

من احكام اجرة كتب التاليف

ومنها القسم لو لم يشاجر بمعين فانه يباح اجرا مثل

في القول في ثمن المثل واجرة المثل قبل

تمنيها من الفن الثالث

استعمل صانعا بلا شرط الاجر كالحمال والخباط والصباغ و
القصار والسباغ ان كان معروفا انه يعمل بالاجر كحمال الاجر
والا فلا من اجارة منية المقت

ولو اجر صانع من الصانع او عامل من العمال فله العمل او صنعه
ثم قال ان ترك هذا العمل وانتقل الى غيره فالحمد ان كان
ذلك من عمله بان كان حجابا ففانفتحت من عمله واربى تركه
لم يكن له ذلك ويقال له اوف العمل وانتقل الى ما شئت من العمل
لان العقد قد لزموه ولا عار عليه فيه لانه من اهل تلك الحرفة فهو
بقوله اريد ان اترك يريده ان يرتفع عنه في حاله وبقدر على ذلك
بعد انقضاء العمل وان كان ذلك العمل ليس من عمله ولا صنعة
بل اسلم نفسه فيها وذلك من اجاب به او كانت امانة اجرت
نفسها ظهرا وهي ممن تعاقب بذلك فلا هلاها ان يخرجوها وكذلك
ان ابيت ان ترصده لغيره لا يكون من اهل الصنائع الدنية اذا
دخل فيها بالحق العار فاذا اراد الترك فهو لا يقدر على ايفاء العمل
النافع الا بضره وكذلك الظاهر اذا لم تكن من رضيع مثله
فلا هلاها الفسخ لانهم يعيرون بذلك وفي المثل ان تجوع
الحنة ولا تأكل بشديها فاذا لم يكن ايفاء العقد الا بضر فلا يقدر
على تكليم المنفعة الا بضر بخلاف ما اذا روجت نفسها من غير
كفولانه لا يثبت لها حق الفسخ ويثبت للاوليا لان النكاح
لا يفسخ بالعذر فقه لزمها العقد والاجارة لفسخ بالعذر وان
وقعت لازمه بدائع في فصل

والاصفة الاجارة من المثل

رجل استاجر ارضاً سنة ليربوا شئاً سماه فربح ولم يثبت او
اصابته افة فافدته وذلك كانه في وقت لا يستطيع ان يبيع
مرة اخرى فاراد ان يربح فيها غير ما سماه ان كان الثاني اقل
ضررا بالارض من المسمى او مثله فعليه ذلك ثم رتب لارض
لم يرض الا بالمسمى او بما هو مثله او دونه ويرد الارض على صاحبها
بقدر ما كانت في يد من الاجر ويبطل عنه الزيادة المواجهة اذا
تفصل الدار المستأجرة بغير رضى المستاجر او برضاه لا ينقص
الاجارة لكن يسقط الاجر ما دامت في يد المصاب كما لو ائتمنت
الدار في يد المستاجر من اجارات

في فصل ما يجب على المتأجر
 المتأجر إذا عمل بالشركة فمضى أحدهم وعمل الآخر ان كان
 العمل فاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه
 في أوائل كتاب الاجارات
في سكن المشتري إذا أرسلين ثم استحققت لما يجب عليه
 لا تسكنها بحكم الملك **ط** في الدار المعدة للاستغفار انما يجب
 اجرة على ان سكن اذا سكنها على وجه الاجارة دلا لا اذا استغفار
 بناء على ذلك عقد كبيت معد سكنه احد الشركين سنة لا عليه
 فالرضاء عنه هذا في الملك وفي الوقت اذا استعمل احد
 الشركاء يلزمه الاجر **من اجارة القبية**
 في أوائل كتاب
 مثل ما صح ان رجل اشترى دارا وسكنها سنة ثم استحق
 مستحق كل كجب على ان سكن اجرة المثل فال لا تسكنها بحكم الملك
من اجارات مجمع الفتوى
 سكن دارا معدة للغلة او زرع ارضها معدة للاستغلال في غير
 استعمال يجب الاجرة وبقي وكذا اذا دخل حائما في دار
اجارة منية المفتى
 ولو استأجر دارا معدة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجرة
 المثل او فوقة مما لا يتقارب فيه ثم سكنها سنتين يلزمه اجرة المثل
 فما وراء تلك السنة لا المسببة في السنة الاولى في أوائل
اجارة القبية
 ولو استأجر دارا مستغفرا فكنها شهرين ان لم يكن معدا للاستغفار
 لا يلزمه اجرة الشهر الثاني وان كان معدا للاستغفار يجب اجرة
 الشهر الثاني سواء استأجرها او ارضها او دارا وعليه الفتوى
 وان كانت الموصوفة سكن المتأجر بعد مودة فعليه اجرة ما سكن
 بعد الموت لانه ليس بفاسد في السكن بل بعد ضمانه على حافة
من اجارات خزانة المفتين
 ولو دفع ولده او غلامه الى الاستاذ ليعلم له علم ولم ير شرط الاجر
 على الاستاذ ولا على المولى فلا علم العمل اخذ فطلب الاستاذ الاجر
 من المولى وطلب المولى الاجر من الاستاذ فالا مرجع في ذلك الى
 العرف ان الاجر على من يكون فحكم العرف قال الشيخ الامام بن
 الأئمة السرخسي ان شيخنا سمر الاسم اكل من القول في وقت
 ديارنا في الاماكن التي ينفذ المتعلم فيها بعض ما كان متفقوا على

مثل عمل نقب الجواهر واشبه ذلك فالحق ان من جسر ذلك يكون الاجر
 على المولى وما لم يكن من جسر هذا يجب الاجر على الاستاذ
 من اجارات النظمية في الفصل الثالث
 استأجر رجل ليعلم ولده حرفه كذا علمه ان يعلم ولده لمدته معلومة لم يجز
 وقيل يجوز وبه اقر العرف في المحارعة استأجر من شرطه لتزوين
 العودس فندت **من اجارة منية المفتى**
في سائل استأجر الراعي
 اجرة الراعي اذا سكن المالك فيها معه وقال المتأجر لا اعطيك الا
 لعدم التولية فعليه الاجر بحسب ما في يده لا استوفى بعضه العقول
 من ازره في الثالث من كتاب الاجارات
 عمل مع في كبره هذه السنة حتى ازوجك بنيت ثم عمل فلم يزد وجها
 منه ففي وجوب الاجر خلاف والاشبه الوجوب **قمية**
باب من يعمل لغيره في الاجارة
 واستغلال العبد المستعار بالاجار كما استغلال المتقصد
 حتى يجب عليه ضمان النقصان وينصديق بالغلة عند حيا
 خلافا لابي يوسف والوجه قد بيناه **في بطل**
في كتاب النصب عند شريح قوله
وان استغله تصدق
 ولما كان المشتري اجرة من باب بيع شرا قبل قبضه واستعمال البائع
 بحكم الاجارة لا يلزمه الاجر لانه هذه اجارة فاسد وفي الاجارة
 العاسد انما يجب على الاجار استيفاء المنافع اذا وجد التسليم
 ولم يوجد التسليم هذا الى المتأجر اذ ليس للمشتري الا التسليم
 وهو اليه وانما اليه البائع والبائع لا يصح له ان يبيع بغير التسليم في بعض
 فلم يحقق التسليم فكيف يجب الاجر **محيط**
البرهان في كتاب النصب من كتاب البيوع
فصل في الاختلاف بين الاجر والمناجر
 رجل اجار ارضا ثم اختلفت حال المتأجر اجرتها ومعه فارغة وقال
 رب الارض انك مشغولة فزروعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 القول فله صاحب الارض بخلاف المتبنا يعين اذا اختلفت الصحة
 والعنف وحكم السطح فانه لا يملكه في الصحة لان في هذه الوجه
 صاحب الارض منكر للاجارة اصلا وقال الشيخ الامام على السعة
 في الاجارة بحكم حال انما كانت فارغة كان القول قول المدعي الفراغ
 وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض

كما في سنده الطائفة اذا اختلف في جريان الماء وانقطع عنه
قال مولانا رضى الله عنه ويبيح ان يكون القول على منكر
الشغل لان في صحة اجاره المشغول والتمس والصحيح بانها
جائز في يومه بالتفريع والتسليم **قاضي حجاز**
في فصل اصناف الاجر والمستاجر
من كتاب الاجار
وعن الاصل اختلف الاجر والمستاجر بعد ما سكن المسافر
الدار قال ساكن اسكنتمني بغير اجر القول قوله والبيت
بينه رب الدار وعلى هذا الاختلاف في رجل ان كان الخائن
مخوف بالغل يجب الغل وان لم يكن معروفا قال القصبه
والثلث اذا تقاضاه صاحب الخائن يجب الاجر اذا كان
بعد ذلك وكذا لو دخل الحام ثم اختلف قال المداخل دخلت بدار
وقال رب الحام باجر وعلى هذا دلال باع ضيعة رجل بامره
قال البائع بعته بغير اجر وقال الدال ان بعته باجر ان كان
الدال معروفا بذلك لا يصدق الامر ويحب اجرا مثل القضا
واختياط مع رب الثوب اذا اختلف فهو على هذا وفي القدر
جعل هذا قول محمد اما على قول ابي حنيفة لا يجب الاجر وعند
ابي يوسف ان كان حريته يجب الاجر والا فلا والقول
على قول محمد وكذا لو تصادقا ان الدفع وقع مطلقا ولو اختلف
في مقدار الاجر والقول قول الدفع ولو سكن الرجل ثوبا مستغلا
ثم قال كنت غاصبا لا يصدق واذا استأجر دار سنة ولم يسكنها
اليه حصة شهور وقد طلب التسليم ثم تخا كما فليس للاجر
ان يمنع على القبط في فاته ان لم يكن في مدة الاجارة وقت
يرغب لاجله في الاجارة والاتباع في القسط الاجرة المشتركة
كالقصار وغيره اذا ادعى رده على الاجر لا يصدق الا ببيته كذا
روى عن محمد لان يده يد ختمه عند فاته على قول ابي حنيفة
فيمن يد امانه فيصير قوله كالمودع اذا اختلف لاجر والمبتاع
في التخليج والدقوف الترخية عليها والقول قول المساجر ان اضرته
الا اذا كان العوف بخلافه وكذا اطلقه والقصار وكذا اكد
في دعور القدر والعلاقة ولو اختلف في بناء من بناه الدار او خشي
ادخل في السقف القول قوله رب الدار وكذا في الاجرة الموقرة
والفلوج وكل ما كان مربيا اما التبين الموضوع والاجرة الموقرة
والباب الموضوع وهو المستاجر وان اقاما البيته فالبيت

بينه من جهة القل قال صاحبه وقا البيته الموقوفه المطوية و
البا لوجه المحقوق والتصور القول قوله رب الدار فلو اقر الله
ان المستاجر جرد صدها او فرسها بالاجر او ركب فيها بابا او غلقا
فلاست حرقه ولو اضر القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته
يوم انحصونه ولو احمم بيت من بيت فهو لرب الدار ان عرف انه
نقص بيت ائتمه والا المستاجر وان كان رب الدار امره
بالبناء فيها ليجب من الاجرة انفق في البناء واختلف في مقدار
النقص والقول قوله رب الدار والبيت بينه المستاجر وان انكر البناء
والاجر بالبيت والقول قوله رب الدار وان كان فيها باب ذو عتبة
سقط احداهما واختلفا فيها او في اب قط فلهما لرب الدار ان
عرف انه اخوه وكذا لو سقط جذع في الدار ونصا ويرم ثوبا
نصا وير البيت اكل من الاصل وفي الاقضية اذا استأجر
ارضا لم يطبخ فيها الاجر والفخار باجر معلوم فاضل هو ورب
الارض في الاتون فقال رب الارض انما بينته وقال المستاجر ان
بينته القول قوله المستاجر وفي بناء اخر غير الاتون القول قوله رب
الارض وفي المنتهى اختلف المستاجر مع الاجر فقال مع الاجر
فقال المستاجر من جرت منك الارض وهه فارغة وقال الاجر
هه مشغولة برعي بحكم الحال انما كان منقطعا القول قوله المستاجر
وانه كان جاريا بالقول قوله الاجر وفي قضا والفضل القول
قوله المودع مطلقا لانه منكر رجل دفع الى ملاح حيا ما كمل معروف
بجمل كل كرمه بكذا فاما بلغ موضع الشط قال صاحب الطعام فقصر
طعامه وانكر الملاح والقول قوله صاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله
وياخذ الاجر كجابه انه لم يدفع الاجر اليه اما اذا دفع اليه الاجر القوي
قول الملاح وقال لصاحب الطعام كل الطعام حتى يضمنه فانقص
من طعامه حتى يسترد منه الاجر لهته فانقص من الطعام وعلى الملاح
حامل الحال لا يكره ان يبلغ الموضوع نزاهة دار وموضع تلك الحال
في موضع من ملك الدار ثم وزنها على صاحبها وعلى اليه فلم يرفعها
ايما على من يجب كرا ذلك الموضوع قال صاحب الدار ياخذ الحال
بالكره او فلو صالبه صاحبها بالوزن ثانيا حصل ذلك قال ان كان
الحال في موضع مستأجر بالعهدة فاكرا او على من استأجره وان كان
وان كان في موضع اطلق استعماله باجر غير موقوف عليه فبجدة الوزن
والتسليم على المسلم اليه وقيل ذلك على الحال ولا يجب عليه الوزن
ثانيا رجل امر رجلا ان ينفق على اهله عشرة دراهم في كل شهر

فقال في الفقه كذبه الامر فادام الامر بمين الامر كلفه بابه تعلم
 انه انفق على اهكك عشرة دراهم القصار اذا جاز بالتوب
 فقال رب التوب لرب هذا التوب وقال القصار هذا توبك فالتوب
 في القصار ولا اجزله فلو اخذه رب التوب ولو اخذه
 عن توبه لا يسعه بيه ولا لرب الله ان يقول رب التوب اخذته عوضا
 عن توبه فلو قال القصار نعم فلو قال رب التوب هذا توبه و
 لم امرك بقصره والذود فقلت ليك لتقصيه غير هذا التوب
 فانه ياخذ التوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخيطة
 لم ياخذ لكن لضمير الخياط قيمته وربه على الخياط ولم يثبت
 هذا الخيار في القصار ولو جاز القصار فقال قصرته و
 غلبته وعليك الاجر ولو قال رب التوب لم تقصره انت و
 كلفني القصر عندك في بيتك او قال قصرته غلامه هذا عندك
 لا يصدق رب التوب والقول قول القصار وكذا ما مر من هذه
 من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصه فان كان
 خادما او يد المالك فالتوب قوله فان طلق القصار بمينه لم يخل
 ما قصره ولكن اخذ ما له عليك كذا من قصاص هذا التوب
 كذا في اخلاصة كجبيحه وفي المحسط اذا كان للمشتري على الاجر
 دينار وقصن ولا اجر عليه عشرة دراهم اجرة البيت فتقاصت
 بجوز وان كان اجتن مختلفا لمرأته فتملك كبره
 في نوع الاختلاف في ثياب الاحال
 اخذ صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول لصاحب
 الطعام وياخذ الاجر كجابه الا ان يكون الاجر ماله اخذ
 في قول كونه الارض مشغولة او فارغة يحكم كمال اذا اختلف
 في صحتها وفادها فالقول كدعي الصحة قال القاضي الا اذا
 ادعى الموجه بانها كانت مشغولة بالزرع وادعى المشتري
 انها كانت فارغة فالقول للموجه كما في اخراج اجارة المزارية
 اختلف في اخذ الاجر والغلو والميزاب فالقول لصاحب
 الدار الا في اللبن الموضوع والباب والاجر والجهد و
 اجزاع الموضوع فانه للمشتري من اجاله
 الاستنباه والنظائر
 قال الخياط امرتك ان تحيط قبا فقال لا بل قميصا او
 امرتك ان تصبغ احمر فقال بل اصفر فالقول لرب التوب
 مع البين منية المصق في استنساخ

الرأعي من ثياب الاجارات
 ولو اختلف الصانع والمستاجر في اصل الاجر فالساج والقصار
 واخفاف والصباغ فقال رب التوب اخذت عجلته لرب التوب
 وقال الصانع لا بل عجلته باجرة درهم او اخذت رب الدار مع
 المتاجر فقال رب الله ان اجرتها منك بدرهم وقال الساكن
 بل سكتها عارية فالقول فقال صباغ اخذت التوب وساككن
 الله اني قول في جنس مع ممينه ولا اجر عليه وقال الله لو
 ان كان الرجل حريفة فعليه الاجر والا فلا وقال محمد ان كان
 الرجل انتصب للعمل فالقول قوله وان لم يكن انتصب للعمل
 فالقول فله صاحب وعليه هذا الحمل اذا اتفقا على انهما لم يشترط
 الاجر لكن الصانع قال في انما عملت بالاجر وقال رب التوب
 ما شرطت لك شيئا فلا يستحق شيئا وجه قوله اعتبار العرف
 والعادة فان انتصبا للعمل ونجح الدكان ويظهر عليه انه لا يعمل
 الا بالاجر وكذا اذا كان حريفة فله العقد موجودا دلالة
 والثابت دلالة الثابت نصا ولا في حتمه ربح ان المنافع
 على اصلها لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد الا اذا اتفقا على
 انهما لم يشترط الاجر فظاهر وكذا اذا اختلفا في السط لان
 العقد لا يثبت مع الاختلاف المتعارض فلا يجب الاجرة ثم
 اذا كان في المصبوغ عيب فانه للصانع كما يصبغ المدي
 الذر يربيد والتعليل بغير رب التوب واخف للصانع ما زاد
 الصبغ والتعليل فيه لا يجاد رتبة درهما والا فلا والله اعلم
 من احارة البندائع في تصلح اما حكم
 اختلاف العاقدين
 قال الراعي في حتمتها وهي ممينه وقال صاحبها في حتمتها وهي حرة فالقول
 للراعي حكمك في موضع فقال رب الغنم شرطت لك في
 في عتبة ذلك الموضع وقال الراعي بل في ذلك الموضع فالقول
 لرب الغنم والبينة بينة الراعي منية المصق
 في استنساخ الراعي من ثياب الاجارات
 ادعى رب البيت الاجارة وان كان الاجارة فالقول للساكن
 منية المصق من المحل المزبور
 رجل في يد ارض لغيره اجرتها فقال رب لا ارض اجرتها باجر
 والاجر له وقال الاجر خصبتها منك اجرتها فالاجر له ان
 القول قول رب الارض لانها اختلفت في بدل منفعة الارض

والاصل ان بدل المكالات ان يكون له ولو كان الاجرة في
 الارض ثم اجبرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها ثم
 توجرو قال في اليد غصبتها منك وبنتت ثم اجرت فانه
 يقتسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية
 فاصحاب البناء يكون للبناء فلا يقبل قول صاحب الارض وان قال
 رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله فان اقام البينة
 كانت البينة بمنه الغاصب

قيل يا ب د ع و ا ك ا ل ط و ا ط ر ب و
 ومن شأنا جو عبدا شهرا بدم قبضته في اول الشهر ثم جاء اخر
 الشهر وهو ابون او مرض فقال ابون او مرض حين اخذته وقال
 المولى لم يكن ذلك الا قبل ان ياتي ب ا ع فالقول قول
 المستأجر وان جاء ب وهو صحيح فالقول قول المولى لانها اختلاف
 في امر محتمل فيخرج بحكم الحال اذ هو دليل على قايده من قبل وهو
 يصح مرجحان لم يصح حجة في نفسه صله الاختلاف في جناية
 ماء الطاحونة والقطاعة

باب الاختلاف في ملك الاجارات

في باب اجارة العبد
 يحكم بحال واما لو استأجر عبدا شهرا ليعمل له محلا فجا اخر الشهر
 والمعه ابون او مرض فقال المستأجر ابون او مرض حين اخذته
 وقال المالك لم يكن ذلك الا قبل ان ياتي ب ا ع فالقول قول
 المستأجر لان حال العبد له ولو جاء اخر الشهر وهو صحيح
 او غير ابون فالقول قول المستأجر محكم الحال في معرفة الماضي
 ولو اختلف والارض تصح للزراعة فالقول قول الوصي اجماعا
 وذكر في الوجيز ما يشبه الى ان هذا على اختلاف ايضا وان
 الاتفاق على حكمهم محال فيما اذا لم تكن مكنة الزراعة ثابتة
 في الحال عكس نقلت من التحرير فانه قال ولو اتفقا يعني العبد
 والوصي ان اياه مات منه عشرة سنين وترك ارضا وقال الوصي
 نزلت الارض الان وقال العبد لم تنزل ذلك فالقول قول العبد
 لان الحال في امثلهما مع رب الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء
 وانقطعه ومولى العبد مع المستأجر اذا اختلفا في ابقاء العبد
 ومرضه ولم يذكر في ذلك خلافا ثم قال عقيبته وان لم يكن فعل
 اختلاف التمسك كلامه وحكمهم محال واجب في كل امر مشكك في اعماضه
 كالمتأجر مع رب الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء والقطاعة

من اهلها في باب الوصي لصدة اولاد
 من كتاب الوصايا

باب في فسخ الاجارة وما لا

وفي مختصر القدر من موت احد المتعاقدين وقد وقع العقد لفسخ
 فسخ الاجارة ولو كان محلهما لغية لا يفسخ ولو جاز احدهما
 جنونا مطبقا لا يفسخ الاجارة ولو لم يكن ان يفسخ في فسخ
 الشئ الا ما هو اهراده رحمه الله في باب اجارة النظر
 وفي الفتاوى والصغرى بموت الوكيل لا يفسخ الاجارة و
 انما يفسخ بموت الموكل وفي الاجناس بموت المتولى لا يفسخ
 الاجارة وان كان المتولى هو الذي اجاره وكذا القاض لو اجروا
 وفي الجردة الاب او الوصي لو اجروا ابنه ومات لا يفسخ
 الاجارة وفي الذخير عن شرح كتاب الوقف ان الواقف
 اذا اجر الوقف بمقتضى مات القاس ان يبطل الاجارة وب
 اخذ ابو بكر الاسكاف رحمه الله انه في معنى المالك ليس
 لاحد حجره وفي الاستحسان ان لا تبطل لانه اجر لغية لا لوكيل
 بالاجارة والاب والوصي والوكيل لا يستجار اذا مات تبطل
 الاجارة لان التوكيل لا يستجار توكيل بشيء او المنافع فصلا بمنزلة
 التوكيل بشيء الاحياء فيصير مستأجرا لنفسه لم يصبر لمواجر
 من الموكل فهو معنى قولنا ان الوكيل لا يستجار بمنزلة المالك

خلاصة في السبع في فسخ الاجارة
 من كتاب الاجارات

وتبطل الاجارة بموت الموكل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت القاض
 والاب والوصي في اجارة مال اليتيم ولا بموت قيم الوقف في
 اجارة الوقف واذا جرت الاجارة بين وكيل الاجرة وبين وكيل
 المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الاجارة

في فصل ما ينقض الاجارة من

في باب الاجارات

فمن الطلاق في فسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار المسلمة
 او لا لرب الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول لاجر تسليم
 غيره واجب على انما في اجارة فله ان يفسخ فيحكم القاض بفسخ البيع
 فيفسخ فسخ الاجارة ضمنا

قضية في باب العذر
 في الاجارة

رجل استأجر دارا او قبضها فسقط منها حائط او انهدم
بيت من الدار كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة بحضرته
ولا يصح فسخه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب
فان انهدم كل الدار كان للمستأجر ان يفسخ عند حضرته
وغيبته ويسقط الاجر عند الكل ولا يفسخ الاجارة ما
لم يفسخ من اجارة فاصحح

في فصل فيما يجب الاجر على المستأجر
استأجر حائطا ليجري في السون ثم كلسون حتى لا يمكنه
التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا
في باب العذر في الاجارة

ومع فسخ العذر وهو محجج العاقد عن المضي في موجهه اي موجب
العقد لا يتخلل ضرر زائد لم يتحقق به اي بالعقد
زيلجي في باب فسخ الاجارة

واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غاب فكن المستأجر
بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لغيره السنة لانه لم يكن لها على وجه
الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غاب والدار
في يد امرأة لم تكن باجر رجل اجارته او حائطا
كل شهر بدريهم كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام
الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وحلف امراته ومثله
فيها لم يكن للاجر ان يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بخصم
فان اراد ان يفسخ عند غيبته المستأجر فبالعضم بواجب الدار
من ان اخر قبل تمام الشهر فادام هذا الشهر يفسخ الاجارة
الاولى وينفذ الثانية فيخرج المرأة من الدار ويبطل العقد
فصحح قيل فصل في الاجارة الطويلة

من كتاب الاجارات
رجل استأجر دارا او غاب وترك امراته فيها ليس للاجر ان يخرجها و
يحملة ان يواجرها منه اخر في بعض الشهر الذي يريده الفسخ فادامه
ذلك الشهر ودخل الشهر الثاني يفسخ الاجارة الاولى ويتعقد
الثانية فالان له ان يخرجها من الدار هذا في النوازل وفي امراته
لها دار اجرتها من زوجها ثم سكن فيها لا يجب لاحد
في الفصل الثاني في الاجارة المتناهية

رب الدار امتنع عن تفرغ بيت امتلا لا يجبر لكن للمستأجر ان يفسخ
الاجارة واسد اعلم من اجارة الزائر

في ان يفسخ في فسخها

وفي النوازل اجرتك دابة هذه غدا ابدريهم ثم اجرها اليوم في
اخر بدريهم اذا جاز العدة فللمستأجر الاول نقض الاجارة في
قول الضيف وقال ابو المثلث ليس له النقض وهو رواية عن
علمائنا وعليه الفتوى برأيه في الثاني

من كتاب الاجارة

ويفسخ بمثل سفر مستأجر عبده للخدمة مطلقا بلا نفقة بمصر او
للخدمة في مصر فان المولى يتعذر بمسقة السفر والمستأجر
بتهريبه السفر وفيما ان الى اشتراط تحقق السفر فان انكره
الموخر استفسر القاضي عن سبب فرمعه وقيل بنيت بنبابة السفر
وقيل القول انه للموخر وقيل للمستأجر فيحلف بانه انك غفرت
على السفر وبه اخذ الكرخ والعقدي والى ان سفر الجير
ليس بعذر والى ان سفر مستأجر دار السكنى عذر الكل في المحيط
في فصل فسخ اجارة القسمة

ومما يلوغ الصبي المستأجر اجرة ابوه او وصي ابية او جده
او القاضيه او امينة فيبلغ في المدة وهو عذر ان شاء المضي الاجارة
وان شاء فسخ لانها انما العقد بعد البلوغ فخر الدار صبي
فما بيننا فما تقدم فيعجز عن المضي شتا فماله فيبلغ قبل تمام المدة
لا خيار له والقول بان اجارة النفس في حال فقد ذكرناه في
كتاب البيوع ان اجارة ماله تصرف نظرا في حقه فلا يملك الطال
بالبلوغ فاما في اجارة النفس فهو في وضعها اضار وانما لها
الولى او الوصي من حيث هو تاديب وقد انقطعت ولاية التاديب
بالبلوغ فاما عدا اجر المثل فليس بعذر ففسخ به الاجارة الا في
اجارة الوصف حتى لو اجرد اراهه ملكه ثم غلا اجر مثل الدار ليس
ان يفسخ العقد الا في الوصف فانه يفسخ نظرا للوصف ويجوز
العقد في المستقبل على اجرة معلومة وفيما مضى يجب المسحقة
وقيل هذا اذا اراد اجر مثل الدور فاما اذا اجار واحد وراد
في الاجرة تعنتا على المستأجر الاول فلا يعتبر ذلك ثم انما يفسخ به
الاجارة اذا امكن الفسخ فاما اذا لم يكن فلا يفسخ بان كان
في الارض زرع او لم يستحصده لان في الفسخ ضرر بالمستأجر
فلا يفسخ بل يترك الى ان يستحصده الزرع باجر المثل والى وقت
الزيادة يجب المسحقة له ولبعد الزيادة الى ان يستحصده
يجب اجر المثل هذا اذا غلا اجر مثل الوقت فاما اذا رخص

فان الاجارة لا تفسخ لان المستأجر رضي بذلك القدر وزيادة ولان
الفسخ في الوقت عند اتمام المعنى النظم للوقف وفي هذا ضرر فلا
يفسخ واما العذر في استيجار النظر فحق ان لا يأخذ الصبي من
لبنها لانه لم يحصل بعض ما دخل تحت العقد او يقع من لبنها لان الصبي
يتضرر به او يحبل النظر لان لبن الكا مل يضرب بالصبي او يكون ساقط
لانهم يحا فونه على متاعهم او يكون فاجحة بنية الفجر لانها تشاغ
بالفجر عن حفظ الصبي او ارادوا ان ينفروا بصبيتهم فابت
النظر ان يخرج معهم لان في الزامهم ترك المسافة اضربهم وفي
القاء العقد بعد السفر ضرر ايضا او تضرر النظر لان الصبي
يتضرر بلين المرض والمرارة تتضرر بالارضاغ في حال المرض
ايضا فثبتت حق الفسخ من ايجابيين فان كانوا يؤذونها بالسننهم
امروا ان يكفوا عنه فان لم يكفوا كان لها ان تخرج لان الاذية
مخلوطة فعليه تركها فان لم يتركها كان في ابقاء العقد ضرر غير
مترجم بالعقد فحق عذرا وللزوج ان يخرجها من الرضاغ ان كان
الاجارة برضاها وقبله على التفصيل ان كان ممنه ليشينه ان كان
زوجته فله الفسخ لانه يوجب ذلك فيتضرر به وان كان ممنه لايثنيه
فذلك لم يكن له ان يفسخ لان المملوك له بالنيكاح منافع يضربها
لانها في نكاحها فثبتت له بالاجارة متصرفه في حقها وقوله
الفسخ في الوجهين لانها ان ارضعت الصبي في بيته فلم يزوج
ان يمنعه من الخروج من منزله وان ارضعت في بيته فله ان يمنعه
من ادخال الصبي الى بيته ثم اذا اخرجت من هذه الاغذار
التي وصفناها فالاجارة تفسخ بنفسها او يحتاج الى الفسخ
فان كان من نكاحها تفسخ بنفسها و قال بعضهم لا تفسخ و
الصواب انه ينظر الى العذر فان كان لوجوب الحجر على المص في موجب
العقد شرعا بان كان المص فيه حراما فالاجارة تنقض نفسها
لما في الاجارة على قلع سن او شكت ثم سكنت وعلى قطع اليد المتكلم
اذا برئت وتكون ذلك وان كان العذر بحيث لا يوجب الحجر على ذلك
لكنه يتضمن اخرج ضرر لم يوجب العقد لا يفسخ الا بالفسخ و
هنا يحتاج فيه الى فسخ القفا او التراضى وذكره الاصل وفي ايجاب مع
الصغير انه لا يحتاج اليه بل للعاقبة فسخها وذكره في الزيادات انها
لا تفسخ الا بالفسخ او التراضى من اجارة
البدايع في اخر فصل واما شرط الركن
ولو اجر رجلان دارا ثم مات احداهما بطلت الاجارة في حصته

فانه ضرر

فان رضي وارث الميت هو كبير ان يكون حصته على الاجارة ورضي
المستأجر جاز وان كان هذا اجارة المشاع في نصيبه لكنها من الشريك
وكذا لو مات احد المستأجرين وان مات الفضول في الاجارة
ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يطل
لما لا يطل بموت الوكيل ولو استأجر دارا الى موضع باربعين
على ان يرجع في لونه ذلك فرجع بعد خمسة ايام عليه درهمان لانه خالفه
في الرجوع فيسقط عنه اجر الرجوع ويبقى اجر الذهاب ولو استأجر
دارا شهر فكنها شهرين لم يكن معه الاستقبال الا لثلاثة اشهر
الثاني سواء استأجر دارا او ارضيا او دارا وعليه الفتوى وان كان
الموخر من المستأجر بعد موته عليه اجر ما سكن بعد الموت لانه ليس
بفاسخ في السكن بل هو ما كان على الاجارة ويثبت ان لا يطل الا الفسخ
هنا ما لم يطل ليه الوارث بالتقاضي سواء كان معه الاستقبال او
لم يكن واذا انقضت مدة الاجارة ورث الدار غائب فكل المستأجر
بعد ذلك سنة لا يبرئه الكراء هذه السنة لانه لم يكن على وجه الاجارة
وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والد ار في يد امراته لانه
المرأة لم تكنها باجر ولو اجر دارا او حاليه كل شهر بدريهما كان
كل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عنه تمام الشهر كان خرج المستأجر
قبل تمام الشهر وخلف امراته ومناعه فيها لم يكن للاجر ان يفسخ
الاجارة مع المرأة لانه ليست بحصم فان اراد ان يفسخ الاجارة
عنه غيبة المستأجر فليق ان يوجبه الدار من ان اخر قبل تمام
الشهر واذا تم هذا الشهر تفسخ الاجارة الاولى فينفذ الثانية
فيخرج المرأة من الدار ويملك الى الثاني لكن باع شيئا على ان ياتيها
تلك ايام ثم اراد ان يفسخ بحكم اختياره غيبة الشهر لا يجوز ذلك
فان باع من غيره جاز فيمنع من البيع الاول هذا اذا كان المستأجر
مخليا فان كان حاضرا وقد كان اجره ان كل شهر من تفسخ الاجارة
الاصح انه تفسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني وبومها لانه
وقت الفسخ اول الشهر واول الشهر الليلة الاولى ويومها و
عليه الفتوى من اجارة حرامه
المفتمن قريبا منه او اهلها
ولو كان المستأجر يظن منه فسق في الدار المستأجرة وكان يحجب الناس
على الشراب فيها منصرف الدار من ذلك كله على سبيل المنع
عن المنكر وليس للرب الدار ان يخرج منها مسلما كان او ذميا لان
عقد الاجارة لا يفسخ الا بعذر يزول ضرر يفسخ الاجارة وهذا

ليس في تلك الجهة كذا في اجماع المجتهد وفي فناء من طلبة الدين لو اظهر
المتاجر في الدار شئ من اعمال الشرك كسركم الحنجر وكل الربا والزنا
واللواط يوجب بالعرف ولعل لا جرم ولا للجبر ان يخرجوه من الدار
وكذا لو اتخذ داره ما نور المصوص جميع الفتاوى

في فصل في اعداء يفسخ بها الاجارة
منها سب الاجارات

في ضمان المنفعة وعدمه

وفي الفتاوى والصغور رجل اشترا دارا شهرافكن شهرين او حاما
شهرافكن شهرين لا اجرة عليه في الشهر الثاني وهذا هو القياس
وقال الامام حواهر زاده روى عن اصحابنا انه كسب وغش الكوفي
ومحمد بن سلمه انها كان يوفقان بين الروايتين بالمعنى المستفاد
وفي المعتمد من غير تفصيل من الدار والكم قال الصدر الشريف
وبدلت في الفصل الثالث

من اجارات الخصاصه

لم يضمنه منافع الغصب التي في ظاهر الرواية ويقضي بضمها
في الوقف وما لا يهتم والمعد للخلية يعني يجب اجرة المثل في غصب
وقت فاجرة المسمى على المتاجر لموجبه الغاصب

فصل في التنازل في التنازل عشر

ومن فتح التنازل ان حتى يرد عليه فعليه قيمته الخطب مقدار ما يبيع
المتنور ويمكن ان يقال ينظر بكم يتاجر المتنور المستجور يستفعر
من غير ان يبيعها بيا فيضمنه كمال القدر او ينظر الى اجرة مسجورا
او غير مسجور فيضمنه بقاوت ما بينهما كذا في الذخيرة فيها

في فصل فيما يتغير العمل الغاصب من قبل الغصب

يقيم متغيرا لبراءات الام ولا يتم استعماله اقراؤه بغير اذن الله
وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله

فيها في احوال اجارة القنينة

ولو اجار ابنه الصغير ومات الاب لم تبطل الاجارة وكذا لا تبطل
استيجار النظر بموت الولد الصغير من اجارة

خواتمة الاحكام

وذكر في اجماع الاضطرار اوصى اذا اجردار اليه بجر المثل ثم زيد
لا ينقض الاجارة ولو زادت الاجرة لدار الوفاء هل يفسخ
فتد اجتهادات المتأخر على ما عرفت في كتاب الوفاء وذكر كما حكم في
شروطه ايراد الاب والوصى والمتولى للمتاجر على الاجرة يبيع

فيها بشروطه وبضمنه للوقف وللصغير وبغير المتاجر في القضاء
ولا يبرأ فيما بينه وبين الله من فتاوى راجع
الصغار لمحمد بن محمود بن الحسين الكنتري
في مسائل الاجارات

ورأيت في كتاب الفوائد سنن صاحب المخطوطات ان لها ولد صغير
وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار ولدها الصغير ان لم تكن
لها زوج لها ذلك كسكنها حاكمه وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان
سكنها واجب على الزوج فلا يكون بحاجة الى السكنى وكذا تملكه ان كان
لها مال وان سكتها بغير امر الزوج حل ثم قال نعم وهل يجب عليها اجر
المثل قال ينظر ان كان للصغير يد فانه يجتنب بقدره على المنع والتسليم
بان كان الولد ولد عشر سنين او اكثر لا اجر عليها لانه لم يوجد التسليم
وان لم يكن للصغير يد فانه ما به ان الولد صغيرا يجب عليها لانه ما به
غاصبة والفقير على جواب المشايخ وقال الله الامام فخر الدين جاز
للأم ان تسكن دار ولدها الصغير وان كان لها زوج ولا يجب
عليها اجر المثل من اجارات

الكتاب المنزلي

الصبي العاقل لاجره ما لا اؤلفه فانه ما ذونا يتقد وان كان
مجبورا يقف على اجارة الولد عنده فاذنا لا فخر وهو من مسائل
الماذون ولو اجار الصبي المجبور نفسه وحمل وسلم من العمل حتى الاجر
ويكون له الاجرة اما يحق ان الاجر فلا يرد عدم النفاذ كان لظن ان
والمنظر بعد الفراغ من العمل سلبا في النفاذ وفيحق الاجر ولا يبرر
سعيه فيمنع ربه وكان الولد اؤتم له به كك دالة بمنزلة قول
العبيد في الغيرة وما كونه الاجرة المسماة له فلا يبرأ له منافع حقة
وكذا حرية العاقل ليس له شرط الفقا وهذا الحق ولا النفاذ عند
فينفذ حقه المملوك اذا كان ما ذونا ويقف على اجارة مولاه ان كان
مجبورا وعند ان فخر لا يقف بل يبطل واذا سلم من العمل في اجارة
نفسه او اجارة مال المولى وجب لاجر المسمى ما ذكرنا في الصبي
الا ان الاجر هو ما يكون للمولى لان العبد ملك للمولى والاجر كسبه
وكسب المملوك للمالك ولو ملك الصبي او العبد في بد المتاجر في
المدة ضمنه لانه صار فاصبا حيث استعملها من غير اذن المولى والمولى
ولا يجب لاجره مع الضمان لا يجتمعان من اجارة

المبدأ في فصل واما

شروط الركن

ولا يجوز للصبي ان يوافق نفسه لانه عقد معاوضه كالبيع فلا يملكه المحجور عليه
 انما ذلك لولي له الاجر ان عمل كسبي لا لاقياسا لان العقد مالا
 وجوب الاجر باعتبار فاذا بطل لم يجب الاجر ولان المتاجر ضامن
 للصبي والاجره الضمان لا يجتمعان وجه الكسبي ان لم يستلم من
 الضمان صار كان لم يكن والصبي مأذون في اجتناب المنافع
 لنفسه كما في قول الجبهه وولاية اجاره الصغير لم يكونه تأني في اخذها
 الكتاب **ب** مسلم اجره نفسه من نصرا في الاجارة الخدمه لا يجوز
 لا يكل وفيما سوا كخذه في يجوز والاجيره في سعة من ذلك ما لم يكن في
 ذلك اذلال له وذكر القدر ورا اذا استاجر الذي من الخدمه فهو
 جائز وكره للمسلم خدمه الذي لا لا استخدام استدلال ولا ينبغي للمسلم
 ان يدل نفسه للكمافر اما جوارز العقد فلازم معاوضه فيجوز مع
 اختلاف الدين في بيع معاوضه فيجوز مع اختلاف من اجاره
 الا في ماله في نوع في ان يستجار للخدمه
 من الفصل الرابع

وفي ثمانية فاصحاحه اذا استاجر الرجل له او اخذه او ابنته ليقض
 ولده جاز وكيب الاجر لانه ليس عليه من ارضاع ولده لانه لا يرضع ولا
 عرف ومن سوا الاب واجد والوصي والقار اذا استاجر ظنهم انهم
 كلان اجنبها كثر الاجانب واذا لم يكن للمتمم ام يرضعه ولا مال
 له فاجر رضاعه يكونه على القارب بقدر ميراثهم كذا جاز الرضاع بمنزلة
 النفقة فلا يجب عليه من لا يجب عليه النفقة واجره انما يجب
 على الاب ام على الصبي افعى صاحب المحط ان كان للصبي مال
 وفي ماله وان لم يكن له مال فعلى الاب كالنفقة احكام
 الصغير للاستدانة في الاجاره
 في ضامنه الاجير المشترك وعنده

الاجير المشترك في عمل للناس ويكونه العقد على العمل ولا حجة للمدعي فيه
 ولا يجب له الاجرة الا بالعمل كالملاح واحمال واليكاف والاسكاف
 والحياط والنداف والصباغ والصبانغ والرعي والبقار والكمال
 والبراع والبنان واللبان والكفار والاجير المشترك ضامن
 لما تلف بفعله وما تلف لا بفعله لا يضمن عنده في حنيفة وعندهما
 يضمن الا اذا تلف بما لا يمكن التميز عنه كالغرف الغالب في نحو
 من اجارات الفتا ور الغنابية في

اول باب الخامس
 والاجير المشترك لا يضمن عنده وعند صاحبيه يضمن الا من جرح

غالب او غرق غالب او غارة غالبه ولو ادعى الرد على صاحبها
 فالقول قول من يضمنه وعندهما القول قول صاحب التوب
 من اجاره خزانة الاحكام

الاجير انما يضمن ما هلك في يده بلا صنف او هلك في عمله كما اذا
 فيه بالاجماع ولا ينقص من اجره والاجير المشترك ضامن ما جرت
 يده بلا اجماع وكذا ما هلك في يده بلا صنف عندهما لو امكن التميز
 عنه والا لا وقال ابو حنيفة وزفر واكن رحمهم الله لا يضمن
 وهو قمار سوا هلك بامر يمكن التميز عنه كسرقة وغشيب او
 لا يمكن كحرق غالب او غارة غالبه وقيل قول في حنيفة قول على
 رضي الله عنه وقولها قول عمر رضي الله عنه ولاجل اصداف
 الصباغ اضرارها خروجه القصور بالصباغ على النصف جبرا
 عملا بالقولين وقيل يعني لقول في حنيفة وقيل قوله قول عطاء
 وطوس وفيهما من يرا التبايعان وقول في حنيفة ومحمد وعمر
 وعلى رضي الله عنهما وبه لفتي احتساب العرو على وصيانة
 لاموال الناس

الثالث والثلثين
 استاجر سفينة معينة ليجل عليها امتهه من فادخل الملاح فيها
 امتهه اخر غير رضاه المتاجر وفيه يطبق ذلك وغرق و
 المتاجر معها لا يضمن الملاح **ب** طار سفينة من امتهه الملاح
 وشدها في الشط لثلا فظهر فيها ثقب وامتلات ما وقع
 وهلكت الامتهه لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال
 مالك الامتهه للملاح شد السفينة هو هنا فلم يشدها واجرها
 حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة فليجأ
 القسمة في ما يصح من راداه

صبر في التقدير انهم رجل باجر فاذا فيها يوف او ستوفه لا يضمن
 الصبر في شمالا لم يلف حقا على صاحب الدراهم وانما في
 بعض العمل وهو تميز البعض فيه منه الاجير كسب ذلك حتى لو كان
 الكل يوف يرد كل الاجر وان كان الزنوع نصفا فنصف
 الاجر ويرد الزنوع على الدافع فانه انكر الدافع وقال ليس هذا
 ما اخذت منه كان القول قول الاخذ مع يمينه لانه ينكر اخذ غيرها
 وهذا اذا لم يكن الاخذ اقربا منه فاحقه او باستيفاء الجاد
 فان اقربه لك ثم اراد ان يرد البعض بحسب الزيادة وانكر الدافع
 ان يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله من اجاره خزانة

قبيل ما لا جارة الفاسد

امر رجلا بان ينقش في خاتمه اسمه ففعل ذلك فنقش اسم غيره في الختم
انحتم اذا لم يقبل الاصلاح عنده ان لو سلف وعنده ان حصة
لا يضمن خلاصة المتوفات من الغصب

في الميسوط كان الراعي مشتركا في ملكية بوق او سبع او بقوط
من علوه وما اشبه ذلك فقال رب الغنم شرطت عليك ان ترضي
في ملكي كذا وكذا اخرج موضع رعي فيه وقال الراعي شرطت على
الرعي في الموضع الذي رعيته فيه صدق رب الغنم بالاجماع
ولضمن الراعي اذا الاذن يستفاد منه جرته والبهنة بيته اكرام
حتى لا يضمن عنده حصة اذ هو المذموم اذ ثبتت بالبين ثابت
وكذا لو خاصا واختلفا على ما مر صدق المالك وفي تناوي
صاحب المحيط الراعي لو خالف في المكي نضمن ولا اجر ولو
كحب الاجر استحق كذا في الذخيرة جامع الفصول

في الثالث والثلاثين

اذا خالف الراعي ورعا لم في غير المكي ان الذر امر فوطيت فهو
ضامن فلا اجر له وان سلمت الغنم القياس ان لا اجر له
في الاحتياك كحب الاجر لان الراعي موافق في اصل الرعي للمالك
في صفته فان الرعي في بعض الاماكن ربما يكون اجورا لبعض
فعلنا بجانب اختلاف ان عطلت الاغنام فاجبنا الضمان
ولم توجب الاجر وعملنا بجانب الوفاق ان سلمت الاغنام فاجبنا
الاجر من اجاره الذخيرة

في الخامس والعشرين

بقار يحفظ باجر لو ترك البقر عند رجل ليحفظه ورجع هو الى
القرية ليخرج منها ما يخلف منها او كاحية لفسد بضاعة بعض
ما كان خارجا فالوا ان لم يكن احفظ في عياله ضمن والا فلا

مزا جارة فاصحاح في فصل

البقار والاراعي

استاجر مكي ربا او حالا ليحمله لعلما في طريق كذا فاحذ في طريق
اخر ليملكه التماس في ملك المتاع ذكر في الخراب انه لا يضمن قالوا
هذا اذا كان الطريقان متقاربين اما اذا كان بينهما تفاوت
فاشتر في الطول والقصر او السهول والصعوبة يضمن في الوتر
ان لا يملك في البحر فحمله فان ضامنا
في فصل ما كونه تضيقا في الاجارة

ولو دفع الى قصار ثوبا ليقتصر به منهم فاعطاه القصار ثوبا
هذا لو كان صاحب الثوب ليس هذا النوع كان القول ان القصار
في قول ان حصة القصار ان كان القصار يدعي رد الثوب كان
في قول ان حصة القصار ان كان وكذا كل اجير مشترك والغنم
على قوله من مجموعة مؤيد زاده

في المسائل المتعلقة بالاجارة

ولو قال احمال هذا امتناعك وهو ينكر فالقول ان احمال مع يمينه
فالنوع الواحد والنوعان سواء الا انه في النوع الواحد
يقول طاعا اجود منه هذا القول ان احمال كسخت ولا اجر
اما لو قال طاعا حصة احمال يقول طاعا كسخت وهو هذا
لم كسبه الاجر حتى يصدقه

خزانة الاحكام في نوع لواجرا بانه الصغير

اجير القصار انقلبت منه المدة فوجدت على ثوب فتحرى فلو
انقلبت او لا على الثوب قبل ان يقع على الخشب التبريد
عليها ضمنه الاجير ولو بعده ضمنه القصار ولو اصابته المدة ان
يضمن التامية كسفا ما كان

في الثالث والثلاثين

فقط البطيخ والبيع والسهم يضمن كل منهم بالخط الا في
موضع يكون الطمان ما دوننا بخلطه عرفا

في ضمير الطمان والثالث والسبع

وفي فناء رايه الثلث احمال اذا نزل في مفان ورتبنا له الانتفاك
ولم ينتقل حتى فسد المتاع بسرق او مطر ونوصا من وناويله
ان كان السرق والمطرا لبالا ح يكون مضيقا
فصول العاد في الثاني والثلاثين

في انواع الضمانات

اذا وقع حلالا الى ملكي راجلا الى موضع كذا وشرط عليه ان يسير ليل
وصاحب احمال مع ليل ان ليل بضاعة المذموم مع احمال ان المالك
ضيق بترك احفظ ضمن بلا خلاف

نوع في الضمان في الاحكام

رجل رجل احمال وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلا خرج لم يجبه
تبا له لانه على صاحب احمال ان يسرق او ضاع وهو لا يعلم
به فان شرط عليه الضمان اذا ضاع يضمن في قوله جميعا لان الاجر

المشتركا لا يضمن عند ابي حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا
 شرط يضمن قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله الشرط وعدم الشرط
 سواء لان الامن واشترط الضمان على الامن باطل وبه يفتي ومن
 الاصل رجل ليس ثوبا بمخر عن الثياب في فظن ان ثيابه ان توبه فاذا
 هو ثوب الغير ضمن وهو الاصح وفي النوازل اذا وضع الثوب
 بمخر عن صاحب الحام فانه قال لصاحب الحام ابن ابي ابيع هذه الثياب
 في صار مودعا فضمن يضمن المودع قال في المحرر والفتوى
 على قول ابي حنيفة رحمه الله ان الثياب لا يضمن الا باليضمن المودع
 ولو دفع الى صاحب الحام واستأجره بشرط عليه الضمان اذا تلف
 قال الفقهاء ابو بكر رحمه الله يضمن بجماع اجماعا وكان يقول انما يجب
 عند الضمان عند ابي حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان والفقهاء
 ابو جعفر وسائرهم فيها وكان يقول بعدم الضمان قال الفقهاء ابو
 الليث وبه تأخذ ونحن نفتي به ايضا ولو تادم الثياب في نسوت
 الثياب قال في النوازل ان تادم لا يضمن وان تادم مضطوحا
 يضمن ولا يخرج من احكام الثياب في فضايع ثوبه تركه ضايعا ضمنه
 وان امر اكلان او اكل في اموال في عياله بالحفظ لا يضمن رجل
 خرج من احكام فقال كان في جيبه درهم ثم لم يقر الثياب في ثوبه عليه اصلا
 وان اقر ان تركه ضايعا ضمن وان لم يضمنه لم يضمن
 من مصلح الكرك في نوع في الضياغ
 في احكام من كتاب الاجارات
 اصل قرية يرفعون دوابهم بالثوب فضايعت بقية في ثوبه احد من قبل
 يضمن عند من يضمن الاجير المشترك وقيل لا يضمن لان المعين الاجير
 او لو جعل اجيرا كان مبادله منه فمعه من جيبه وذا لم يجز
 فكان معينا لا اجيرا والمعين لا يضمن من مجموع
 مؤثر راود في ضامته الراعي والبقار
 اما في الاجير الخاص فلا يشترط بيان جهن المعروضه ونوعه وقدره
 وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط من البدل
 في فصل واما شرط الركن من الاجارة
 في ضامته المستاجر وقال
 استأجر دابة للركوب او اكل الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان
 حركه انما جاوز المكان المعلوم دخل المستاجر في ضامته حتى لو غطب
 قبل العود الى المكان المذكور فيه يضمن كل القيمة ولو عاد الى المكان
 المذكور فيه يبرأ عن كل القيمة في قول ابي حنيفة الاول المودع اذا

خالص ثم عاد الى الوفاق وهو قول فرو عيسى بن ابان ثم رجع
 وقال لا يبرأ حتى يسلمها الى صاحبها سليمة وكذا كذا الخارية بخلاف الوديع
 وجه قول الاول ان الشيء امانة في يده الا ترى انه لو هلك في يده قبل
 اختلاف لا يضمن عليه فثبت يده المالك فالهالك في يده كالهالك
 في يده المالك فثبت يده المالك فثبت يده المالك في يده ثم اسحق
 بعد الهلاك وضمنه المسحق رجع على المودع كما لو دفع بخلاف
 المستعير فانه لا يرجع وجه القول المرجوع اليه ان يده المستأجر يده
 لفه لا يضمن له من فضايع نفسه فاذا ضمنه بالمقدار لا يبرأ من
 ضمانه الا برده الى صاحبه لان اعادة الى المالك ان المالك في
 لا يكون رد الى يده نائب المالك فلا يبرأ من الضمان بخلاف الوديع
 لان يده المودع يده المالك لا يبرأ من الضمان الا بترديه لا يبرأ من الوديع
 فلو كان العود الى الوفاق رد الى يده نائب المالك فلو كان رد الى
 المالك معناه فهو الوفاق من اجارة البدل
 في فصل واما حكم الاجارة عند مجت
 اختلاف في المكان
 ولو استأجر حمارا كاقفة وصلى الفجر فذهب الحمار او انتر به
 ان كان راه يترهب او يذهب ولم يقطع الصلاة ضمنه لانه
 ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهب اماره يبيع
 قطع الصلاة وان كان درهما فاضيات
 في فصل ما يكون تضديعا من الاجارة
 استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها فخرها فبيع
 موضعها ضيفا فضر الحمار فوقع الحمار في النهر مع الحمل و
 اشتغل المستأجر لقطع الحمل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع
 ضيفا لا يبرأ فيه الحمار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الحمار
 في مثل هذا يكون استملاكا وان لم يكن كذلك كان موضعها
 يبرأ فيه الحمار ويحتاجون ان يخفف عليه المستأجر وضربه حتى
 وشبه الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع الحمار لاهية ضربه ولا
 بعنفه لم يضمن رجل استأجر حمارا لينقل عليه كطيط من كرم فلو
 بالوقر مثله وقرا معقدا فاصاب الحمار حائطا او شجرة فوقع
 في النهر فاستل كان المستأجر حمارا سوقا معقدا في الطريق
 الذي يسلكه الناس ولم يعنفه لا يضمن من اجارات
 فاضيات من المحل المزبور
 وان استأجر حمارا ليركبها فاراد مع رجل فوطب ضمه لضمته

سواء كان اخف وانقل لان تلف الدابة بالركوب لا يثبت على البع
 فزلفته ليس بالركوب ولا بضرب الدابة ورب جففت لا يحسن
 في خبرها ولان الا وصى لا يوزن بالقبان فلا يمكن معرفة وزنه
 فاعتبر عدد المراكب كما في اجراجات يجره عدد الجنازة لا عدد
 اجنابها فان من جرح انما جراحة واحدة وجرحه اخر جرحا
 بمنصف الضمان فرما يملك ان كان من جراحة واحدة و
 يعلم من جرح واحد وهذا اذا كانت الدابة تطبق حل
 الاثنان فان علم انهما لا يطبق كل منهما كل قيمتها لانه تلف
 لهما اذا كانت تطبق فالتلف حصل بركوبه وهو ما دون
 فيه وبركوب غيره ما دون فيه فيتنوع الضمان على ذلك
 فخصف في سرج الوافي في باب ما يجوز
 من الاجارة من كتاب الاجارة
 ولو استأجرها لغيرها بمنصف فركب معه غيره فغطيت وهو
 ضامن من نصف قيمتها ولا تعتبر الثقل ههنا لان تلف
 الدابة ليس من فعل المراكب بل من قلة معرفته بالركوب فيصير تلفها
 بركوبها بمنزلة تلفها بجرحها وركوب احدهما ما دون فيه وركوب
 الاخر غير ما دون فيه فنضم نصف قيمتها وصار كالحالط
 بين شركين انما اشتهر على احدهما ففقدت منه اجرة فقالت
 رجلا فعلى الذي اشتهر عليه نصف في وان كان نصيبه من
 الحائط اقل من النصف لان التلف ما حصل بالنقل بل بالجر
 واجرة البسيرة كالكنية في حكم الضمان عليه فانصفين كذا
 كذا ههنا وعليه الاجرة لانه استوفى المعقود عليه وزيادة
 على ذلك وهو ان لا يغير غير ان الزيادة استوفيت من غير
 عقد فلا يجب بها الاجرة هذا اذا كانت الدابة تطبق اثنين فان
 كانت لا تطبقها فعليه جميع قيمتها لانه تلفها بالركاب غيره
 من اجارة البع في فصل واما حكم الاجارة

مسألة
 اسم اجرة احد الشركين واخذ الاجر ثم حضر الاخر فله ان يشأ
 فيما اخذ من اجارة غيره ملك
 من اجارة القنينة
 الاجرة اذا باع المشتري جوارا او مستأجرا ان يفسخ بوجه الصحيح
 ان لا يملك الفسخ بخلاف المرتهن فانه لو باع الراهن اخيرا ذنه
 كان له ان يفسخ بوجه خزانة المقتنين

من الاجارة قنينة او املك
 ولو باع المورج اقرار المستأجرة بعد ما اجرها من غير ذكر في الا
 ان البيع لا يجوز وذكر في بعض المواضع ان البيع موقوف وذكر
 في بعضها ان البيع باطل والتوفيق ممكن لان معنى قوله لا يجوز
 اي لا ينفذ وهذا لا يمنع التوقف وقوله باطل اي ليس له حكم ظاهر
 للمحال وهو تفسير التوقف فالصحيح انه جائز في حق البائع والمشتري
 موقوف في حق المشتري حتى اذا انقضت المدة بزم المشتري البيع و
 ليس له ان يمتنع من الاخذ وليس للبائع ان يأخذ المبيع من يد المشتري
 من غير اجارة البيع فان اصابته جاز وان ابى فلا يشتر ان يفسخ
 البيع ومنع فسخ لا يجوز جازا بعد انقضاء مدة الاجارة وهذا ملك
 المشتري ففسخ لا يجوز جازا بعد انقضاء مدة الاجارة وهذا ملك
 المشتري ففسخ هذا البيع ذكر في ظاهر الرواية انه لا يملك الفسخ حتى
 لو فسخ لا يفسخ حتى اذا مضت مدة الاجارة كان للمشتري ان يأخذ
 الدار ورور الطحاوي عن ابي يوسف انه ليس للمشتري ان يفسخ البيع
 والاجارة كالعيب فان كان عالما بها وقت الشراء وقع البيع
 لاراد وان لم يكن عالما بها وقت الشراء ونحوها يجاز ان شاء الفسخ
 البيع لاجل العيب وهو الاجارة وان شاء امضاه وهذا كله
 مذهب اصحابنا وقال الشافعي البيع نافذ من غير اجارة المستأجر
 من اجارة البع في فصل واما حكم الاجارة
 ولو رهنها المورج قبل انقضاء مدة الاجارة ان العقد جائز فيما
 وبين المرتهن موقوف في حق المشتري لتعلق حقه بالمشتري جرد
 له ان يجس حتى ينفق منه ويملك هذا بيع المرهون من الراهن
 انه جائز بين البائع والمشتري موقوف في حق المرتهن ولان
 يجب فيه استوفى ماله فاذا قلها الراهن يجب عليه تسليم الدار الى المشتري
 كما في الاجارة الا ان ههنا اذا اجار المرتهن البيع حتى جاز ولم
 الدار الى المشتري كما في الاجارة الا ان ههنا اذا اجار المرتهن
 البيع حتى جاز وسلم الدار الى المشتري فالتمه يكون رهنه عند المرتهن
 فانما مقام الدار لان حوز جسر العين كان ثابتا له مادامت
 في يده وبذل العين قائم مقام العين فيثبت له حوز حبه وفوق
 القدر من الرهن والاجارة فقال في الرهن للمرتهن ان يجبل
 البيع وليس للمشتري جرد ذلك لان حوز المشتري في المنفعة لا في العين
 فكان الفسخ من تصرف في محل حوز الغير فلا يملك فاحص المرتهن
 فتعلق بعين المرهون الا ان رهنه بصبر به مستوفيا فكان الفسخ

منه نصرة في محل حقه فيملك
 في فصل ما حكم الاجارة
 اليهود اذا استأجروا مسلما ليس به لهم كنية او انصاعا ليهن
 لهم بيعة فانما الاجار يطيب له الا انه اتم به لانه اعانه على المعصية
 من عاشر اجارات اخلاصة
 وفي الموازل اجار سحر سحر او انبت في السبوق فنقب حانوت
 رجل وسرق منه شيء لا يضمن له الا ماله في يد اربابها وهو حافظ
 للابواب كذا قال الفقهاء ابو جعفر وعليه الفتوى في الجمن
 ال دس من اجارات اخلاصة
 استأجر رجلا يحفظ خايم او حوانيت فضاغ منها شيء قبل
 عندها لو ضاع من خارج الحجارة لانه اجير مشرك وقيل لا في الصحيح
 وبليغى لانه اجير خاص جامع القصور
 في الثالث والستين
 وللقول ان ياخذوا الاجر منه يعملون له كما يدعي والمدعي عليه
 ولا يأخذوا الكل مجازا اكثر من درهمين والرجاله ياخذون
 اجورهم منه يعملون لهم ياخذون في المصر من نصف درهم
 الى درهم ولا يأخذون خارج المصر كل فرسخ اكثر من ثلثة دراهم
 هكذا وضع العلماء الاتقياء وهي اجور المثلثهم شرح
 القدر والراصد في افراد بلغة
 ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على المثلث اجور مختلف
 الدابة فانه على الموجه حتى لو شرط على المثلث اجور فدت كمال البراءة
 بخلاف استيجار النظر بطعامها وكسوتها
 فانه جائز وان كان مجرا للوف استباه
 في فاعله العادة محكمة
 اصلاح التبر البالوعة والماء والمخرج ان امتلاء من قبل المثلث
 على رب الدار ولا يجبر رب الدار عليه فان فعله المثلث جرمه
 متبرعا
 من اجارة المزارية في التاسع
 فيما على الاجر والمستأجر
 ولو امتلا مبلل الحمام فعلى المثلث جرمه بغضها لكان او باطنا
 برارته في التاسع فيما على الاجر والمثلث
 من الاجارات
 والاجرة المقبوضة في الاجارة الفاسدة مضمونة والمجبر بالاجرة
 لعل له اثر في العين مضمونة حتى لا يضمن ولا اجرة

لعم التليم
 برارته في المتفوقات من ال دس
 من كتاب الاجارة
 المتأجر اذا عجز في الدار المتأجرة عارات باذنه الاجر يرجع بما
 الفوق وان لم يشترط الرجوع صرحا وكذا لك القيمة
 المتأجر والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان
 العاقر لا صلاح ملكه وصيانته داره عن الاختلال فريضه بالاتفاق
 بخلاف المتأجر والبالوعة
 من مسائل شتى
 في اواخر اجارات القنية
 استأجر دارا فخصصها او فرشتها باجر او ركب فيه بابا او غلقا او
 نحو واقربا الموجه واراد المثلث جرمه فله فله لو لم يضرب لولا
 فله قيمته يوم الخصومة
 جامع القصور
 في احكام العاقر في ملك الغير من الرابع والستين
 كتاب الاكراه
 الاكراه في اللغة عبارة عن اثبات المكروه والكراهة معنى فانه بالمكروه
 ريثا في المحبة والرضاء وفي الشرع عبارة عن الدعاء الى الفعل
 بالايحاء والتهديد مع وجوبه شرطا المذكور في مواضع
 واما بيان انواع الاكراه فنقول انه نوعان نوع يوجب
 الاكراه والاضرار طبعا كالقتل والقطع والضرب بالدرج فانه
 تلف النفس او العضو قتل الضرب او كثر وهذا النوع من الاكراه
 يسمى اكراهاتنا ولا يوجب الاكراه والاضطرار وهو
 اكبر والقبض والضرب وهذا النوع من الاكراه يسمى اكراهات
 ناقصة واما الشرائط فنوعان نوع يرجع الى المكروه ونوع يرجع
 الى المكروه اما النوع الذي يرجع الى المكروه فهو ان يكون قادرا على تحقيق
 ما اوعد واما النوع الذي يرجع الى المكروه فهو ان يقع في غلب
 رايه واكبر ظنه انه لو لم يجب الى ما دعي اليه تحقيق ما اوعد به لان غلب
 الراية حتى انه لو كان في اكبر ارادة المكروه ان المكروه لا يحقق ما
 اوعد لا يثبت حكم الاكراه شرعا وان وجد صورة الايعاد لا
 الضرورة لم يحقق وبذلك لا يصح لفعل ولم يوفده عليه ولكن في
 اكبر ارادة المكروه انه لو لم يفعل يحقق ما اوعد يثبت حكم الاكراه فلو
 الضرور
 بدائع في اواخر
 كتاب الاكراه ما خلاصا
 واما بيان ما يقع عليه الاكراه فنقول وانما السوفيق ما يقع عليه الاكراه
 في الاصل نوعان حصة وشرعي وكل واحد منهما على ضربين ومخبر

فيه ما يحسن المعين في كونه مكرها عليه فالاكل والشرب والكفر والشتم
والافتان والقطع عينا واما الشتم فالطلاق والعنان والقبض
والنكاح والرجعة والعين والنذر والظهار والاياء والفيء في الاياد
والبيع والشراء والهبة والاجارة والابراء عن حقوق و
الكفالة بالنفس وتسلم الشفعة وترك طلبها وتحويلها
منه اكرهه البدائع في فصل وابا بيان
بالفعل عليه الاكره

الاكره لا يحقق الا في السلطان عند الحنفية وفي قول
صاحبيه يحقق من كل متلف لقدر على تحقيق ما صدر به و
ان قاب المكرم عن بصره من اكرهه يزول الاكره ونفس الامر
من السلطان غير تميزه يكون اكرها وعندنا ان كان المأمور
يعلم انه لو لم يفعل ما امر به لفعل به فالفعل به السلطان كما
امر اكرها

منه في ضيق في فصلها معلوم

بما لا يكره

ان زوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره بزاره
من في الاكره

امر سلطان اكره وان لم يتوعد واما غيره لا الا ان يعلم
بدلالة احوال ان لم يمتثل امره فيقتله او لقطع يده او يضربه
ضربا يوجب عليه لفة او تلف عضوه كما في منية المنفعة
من اكرهه البدائع في الفتن الثانية

نفس الامر من سلطان بلا تهديد اكرهه وقالوا ان لكل المأمور
يعلم انه لو لم يفعل به ما قاله السلطان كان امره بالفعل اكرها
بزاره من في الاكره

وما روي عن الحنفية من ان الاكره لا يحقق الا في السلطان
فذلك محمول على ما شاهد في زمانه من ان القدر والمنفعة لم يكن
في ذلك العصر الا للسلطان

بزاره من في الاكره عند شرح قوله وشروطه المكرم
فان قاب المكرم عن بصره المكرم يزول الاكره عند
من وانما يتب الاكره

والاشراف يفتنون بكلام فنه خشونة فتمثل هذا يكون اكرها
صدر الشريعة في اوابل كبر الاكره

فان هذا مختلف باختلاف دور المرات في ان يكون القول

ان يد في حقه اكرها خاصة ان كان مؤيد زاده في المسائل
المتعلقة بالاكره

واما النوع الذي هو مخصص فهو اجراء كلمة الكفر على الذين
مع اطمئنان القلب بالايان اذا كان الاكره تاما وهو محرم
في نفسه مع ثبوت الرخصة واثر الرخصة في تغيير حكم الفعل
وهو المواخذة لا في تغيير وصفه وهو اكره لان كلمة الكفر
ما لا يحمل الا باحد حالين احدهما انه لا انه سقطت
المواخذة لعذر الاكره والامتناع عنه افضل من الاقدام
عليه حتى لو امتنع فقتل كان مأجورا وكذلك التكلم بشتم
محمد صلى الله عليه وسلم مع اطمئنان القلب بالايان ومروا
النوع شتم المسلم لان عرض المسلم حرام التعرض في كل حال لقوله
عليه السلام كل المسلم على المسلم حرام ربه رخصته وماله الا انه
رخص له لعذر الاكره واثر الرخصة في سقوط المواخذة
احدية ومنه هذا النوع التوافيق والمسلم لان حرمة ماله بحرية
عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحتمل السقوط
بما لا انه رخص له الافتان لعذر الاكره كما في النخبة لار
انه ابيع له الدفع لقوله عليه الصلاة والسلام قاتلوا من ماله
بما يبيع في فصل وابا بيان حكم ما يقع
عليه الاكره

ولهذا ان لو كان في اكبر رايه انه لو امتنع عن تناول المينة فصر
الى ان يلحقه اجوع المهلك لا يزل عنه الاكره لا يباح ان يتناولها
لحال دلالة العبرة بالغالب لمرأوا كبر الظن وانه صوة الاكره
من اكرهه البدائع في فصل وابا بيان حكم الاكره

فما حصل من الاكره على ما جده جد وهزله جد ينقد ان فعلا المكرم
عليه مثل النكاح والطلاق والعنان ولو اكره بقتل او جرم
او قتل او جرم او ضرب سبنا فمئة تلف عضوه او لفة على انه
يقول بما لم يحجز لان اقرار المكرم كذا باطل ولو اكره بجبر يوم
او حدة يوم او ضرب بسوط على اقراره باللف درهم فقتله جائز
اقرار وهذا اذا كان الرجل من اوسط الناس اما اذا كان
من الاشراف او من كبار العلماء او الرؤساء بحيث يستنكف
عن ضرب بسوط او جبر يوم او ساعه لم يحجز اقراره من خزانة
المفتن في كتاب الاكره

ثم جملة ما يصح منه الاحكام مع الاكره عشرة الطلاق والعنان

والنكاح والعفو عن القصاص والرجعة والايلاء والنفق في الايام
والظهار واليمين والنذر لان هذه تصرفات لا يفتقر
وقوعها الى الرضا بدليل انها تصح مع الهزل والخطأ
ربك في ثلث الطلاق عند شريح قوله
ويقع طلاق كل زوج
وان هدد بها بالطلاق او بالتزويج عليها او بالتشريك لم يكن
ذلك اكراه من صلاح

فأصحبنا في الابراء
لان هذه التصرفات لا يفتقر وقوعها الى الرضا بدليل
انها تصح مع الهزل والخطأ
في باب طلاق المكرم والمكران
من طلاق الطلاق
ولو اكراه الشفيع على ان يكتم عن طلب الشفعة فك
لا يبطل شفيعته من اكراه

فأصحبنا في
لا يصح الاقرار بطلاق او عتق مكرها لانه ليس بان
فقد صح ولو من المكرم وفيه اشعار بان لو اقر بها هازلا او
كاذبا بلا اكراه يصح ذلك وفي اكراه فاصح ان
لم يصح ديانة من او اقر

الفتنة في
الاكراه لا يعمل على الاقوال كما لا يعمل على الاعتقادات لان
اصدا لا يقدّر على استعمال غيره بالكلام على غلبة ما يعتقده
بقلة جبر وان كل منكم مختار فيما يتكلم به فلا يكون مستكرا
عنه حصة فلا يتناول احد من قول له اني قول الشافعي المقصد
الي ما وضع له التصرف بشرط اعتبار التصرف قلنا هذا
باطل بطلاق المأزول ثم ان كان بشرط فهو موجود ههنا
لانه قد صدق المحاكم على نفسه ولا يندفع عنه الا بالقصد الى ما وقع
له وان فاصدا الله ضروري
في فصل واما حكم ما يقع عليه الاكراه

هذا اذا كان الاكراه على الانثى واما اذا كان على الاقرار
فيمتنع صحة الاقرار سواء كان المقرب محتملا للفسخ او لم يكن
لان الاقرار اختيار وصحة الاخبار عن الماضي بوجوب الخبر به
سابقا على الاخبار والمحبة ههنا يحمل الوجود والعدم واما

شرح حصة الاصل

يتخرج جنبه الوجود على جنبه العدم بالصدق وحال الاكراه الهين
فلا يثبت الرجحان ولان الاقرار من باب الشهادة قال الله
يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء
ولو عليكم الفلكم والشهادة على النفس من ليس الا الاقرار
على النفسهم والشهادة ترد بالشبهة وهو متهم حاله الاكراه
ولو اكراه على الاقرار باحد والقصاص لا يصح لما قلنا بل اولى
لان احدى ودو القصاص لا يسقط بالشبهات واما المال فيسقط
بالشبهة فلم يصح هناك فلئن لا يصح ههنا اولى ولو اكراه
على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله قبل ان يقرب ثم اخذه فاقرب
من غير تجديد الاكراه فلهذا على وجهين اما ان يوارى بغير
المكره حين ما خلى سبيله واما ان لم يتوارى عن بصيرة بعث
من اخذه ورد له اليه فان كان قد توارى عن بصيرة ثم اخذه
فاقرا وراستنا فاجاز اقراره لانه اذا لم يتوارى عن بصيرة فهو
الاكراه الاول ولو اكراه على الاقرار بالقصاص من قريب ففقد
ما اقرب من غير بنية فان كان المقر موقفا بالدمار يد راعته
القصاص من سخط وان لم يكن موقفا بها يجب القصاص والقياس
ان لا يجب القصاص كنه كان وجه القياس انه الاقرار عن
الاكراه لما لم يصح شرعا حاز وجوده وعدمه بمنزلة واحدة
فصار كما لو قتله ابتداء وجه الاستحسان ان الاقرار وان
كان لا يصح مع الاكراه لكن لهذا الاقرار شبهة الصحة اذا كان
المقر موقفا بالدمار لوجود دليل الصدق في الجملة وهذا لو
شبهة في وجوب القصاص فغير الشبهة واذا لم يكن موقفا
بالدمار فاقرا لا يورث شبهة في الوجوب فوجب ومما
هذا اذا دخل على رجل في منزله فخاف صاحب المنزل انه داعر
ودخل عليه ليقتله واما اخذ ما له فبما در وقتك فان كان الرجل الداعر
موقفا بالدمار لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن
موقفا لا يجب القصاص عليه كذا هذا واذا لم يجب القصاص
يجب الارش لا يسقط القصاص من شبهة وانها لا تمنع وجوب
المال ووراء حسن عن ابي حنيفة انه لا يجب الارش ايضا اذا كان
موقفا بالدمار بدائع في او اخر

فصل واما بيان حكم ما يقع عليه الاكراه
الدايم يقصد انما اموال الناس والنفس وكلها اذا
كان بخلاف الناس منه في النفس المال يحسن السجج حجة بظهر

الدمار
اخيت والفسق
على حال

منه المتوبة لانه انما يندفع شره عن الناس بحبس محيط
البرهان في الفصل السابع والعشرين
من كتاب القضا

واما الاكراه على الرهينة فنوجب فادها كما لا كراه على البيع
حتى انه لو وهب مكرها وسلم مكرها لا يثبت الملك كما في البيع
الا انها بغير قان من وجه وهو ان في باب البيع اذا باع مكرها
وسلم طاعا يجوز البيع وفي باب الرهينة مكرها لا يجوز سواء سلم
مكرها او طاعا وقد بينا الفرق فيما تقدم وكذلك في الشفعة
من هذا القبيل انه لا يصح مع الاكراه لان الشفعة في معنى
البيع الا ان الرأى لا يتعلق صحة بالبن كالباع حتى يبطل
الشفعة بالسكوت فاشبه البيع ثم البيع يعمل عليه الاكراه
فذلك كسليم الشفعة ومن هذا القبيل الاكراه على الابرار
عن حقوق لان الابرار فيه معنى التملك ولهذا لا يحتمل
التعليق بالشرط ولا يصح في المجهول كما ينبع ثم البيع يعمل عليه
الاكراه وكذلك الابرار عن الكفالة بالنفس ابرار عن حق
المطالبة بتسليم النفس الذي هو وسيله المال فيكون الحق بالبيع
الذي هو عليك افعال فيعمل عليه الاكراه كما يعمل في البيع وانما لكم
من اكره البذل في فصل ابا بيان

حكم ما يقع عليه الاكراه
التصديق كسليم الشفعة عليه الاكراه في حق احكام الاخرى فلكل النوع
نوع هو مباح ونوع هو مخصص ونوع هو مرام ليس بمباح
ولا بمخصص اما النوع الذي هو مباح فهو اكل الميتة والدم و
حكم الخنزير وشرب الخمر اذا كان الاكراه تاما وان كان ناقصا
لا يحل له الا قد اتم عليه ولا يرضى واما النوع الذي هو مخصص
فهو احواء كلمة الكفر على اللسان مع اطمئنان القلب بالايان
اذا كان الاكراه تاما لكن الامتناع عنه افضل ومن هذا النوع
شتم المسلم واثافه بالمسلم واما النوع الذي لا يباح ولا يرضى
بالاكراه فهو قتل المسلم بغير حق سواء كان الاكراه تاما او ناقصا و
كذا ضرب الوالدين قتل او كثر وكذا الزنا واما احكام الذرير رجوع الى
الدين في انواع الثلاثة اما النوع الاول فالمكره على الشرب
لا يجب عليه اجمدا اذا كان الاكراه تاما وان كان ناقصا يجب و
اما النوع الثاني فالمكره على الكفر لا يحكم بكفره واما المكره على الكفر
مال الغيرة اذا تلفت يجب الصما على المكره او غير المكره اذا كان الاكراه

تاما وان كان ناقصا فالصما على المكره واما النوع الثالث
اما المكره على القتل وان كان الاكراه تاما فلا قصاص عليه
عند ابي حنيفة ومحمد ولكن يجوز وجوب على المكره وعند ابي
اليسف لا يجب القصاص عليها ولكن يجب لدية على المكره
وان كان الاكراه ناقصا فالقصاص على المكره بلا خلاف وكذلك
المكره على قطع يد انك واما المكره على الزنا فقد كان
الوجوه منه لقول اولا اذا اكره الرجل على الزنا يجب عليه اجمدا
وهو القياس ثم يرجع وقال لا يجب لكن يجب لعق على المكره وكذلك
المراة اذا اكرهت على الزنا لاصد عليها ان كان اكره الرجل تاما
تاما اذا كان ناقصا بحبس او قيد او ضرب لا يخاف منه التلف
يجب عليه اجمدا واما في حق المراة فلا فرق بين الاكراه التام والناقص
وبين اجمدا وعندها هذا كله اذا كان الاكراه على الافعال اجمدا و
اما اذا كان على التصرفات الشرعية فهي على نوعين الشار و
اقرار والاشارة نوعان نوع لا يحتمل الفسخ ونوع يحتمله واما
الذي لا يحتمل الفسخ فالطلاق والعقار والنجاح والرجعة و
اليمن والنذر والظهار والايلاء والنفقة والايلاء والتدبير
والعقود القصاص وهذه التصرفات جائز مع الاكراه و
اما النوع الذي يحتمل الفسخ فالبيع والشراء والرهنه ونحوها
فالاكراه لا يجب في هذه التصرفات عند اصحابنا الثلاثة
واما اذا كان على الاقرار فيمنع صحتها الاقراء سواء كان المقرب
محتملا للفسخ او لم يكن بدائع في فصل

واما بيان حكم ما يقع عليه الاكراه
من كتاب الاكراه بالتحصا
تاما اذا كان محتملا بان اكره على احد فعليين من انواع الثلاثة
غير معين فنقول بالبد التوفيق اما احكام الذرير رجوع الى
وهو ما ذكرنا من الاجابة والرضعة والحكمة المطلقة فلا يختلف
بالتحجير من المباح والمرخص انه يبطل حكم الرخصة عنه بران كل
ما يباح حالة التعيين يباح حالة التحجير وكل ما لا يباح ولا يرضى
حالة التعيين لا يباح ولا يرضى حالة التحجير وكل ما يرضى
حالة التعيين يرضى حالة التحجير الا اذا كان التحجير من المباح
والمرخص وبيان هذه الحالة اذا اكره على اكل ميتة او قتل
مسلم يباح له الاكل ولا يرضى له القتل وكذا اذا اكره على اكل ميتة
او اكل بالايباح ولا يرضى حالة التعيين مع قطع اليد وشتم المسلم

والزنا يباح له الاكل ولا يباح له من ذلك ولا يباح له في حاله التعبد
ولو امتنع عن الاكل ولا يباح له حتى يقتل لا يتم له في حاله التعبد
ولو اكره على القتل او الزنا لا يباح له ان يفعل احدهما ولو امتنع
فما صدر به حتى يقتل لا يتم له بل يباح له في حاله التعبد وكذا اذا
اكره على قتل الزنا والتلافى له نفسه برخصه لا التلافى دون
القتل كما في حاله التعبد ولو امتنع عنها حتى يقتل لا يتم وكذا
اذا اكره على القتل او الكفر ما صدر برخصه ان يكره كلمة الكفر اذا كان
قلبه مطمئنا بالاعمان ولا يرخص له القتل ولو امتنع حتى يقتل فزاد
ما جوزه كما في حاله التعبد وانما اذا اكره على اكل ميتة او الكفر
لم يذكر هذه الفصول في الكتاب بل يباح ان لا يرخص له كلمة الكفر اصلا
كما لا يرخص له القتل لان الرخصة في اجراء الحكم للملح الضرورة
ويمكن دفع الضرورة بالمباح المطلق وهو الاكل في كل حال اجراء الحكم
حاصلا باختاره مطلقا فلا يرخص له والله اعلم وانما الحكم الذي
يرجع الى الدنيا فقد يختلف باختلاف حاله لو اكره على اكل الميتة او قتل
النفس فلم ياكل وقتل حي القصاص على المكره لانه يمكن دفع الضرورة
بتناول المباح وفي القتل اصلا باختاره من ضرورة فبواخذ
بالقصاص ولو اكره على القتل او الكفر فلم يأت بالحكم حتى يقتل
القصاص ان يجب القصاص على المكره لانه مختار في القتل حيث
اتزاحم المطلق على المخصص فيه وفي الاستحسان لا يقتل
عليه ولكن بحسب الدين في ما لا ان لم يكن عالما ان لفظ الكفر يرخص له
منهم من يستدل بهذه اللفظة على انه لو كان عالما ومع ذلك لم
وقتل بحسب القصاص على المكره لانه اخرجهما مخرج الشرط منهم
من قال لا يجب عليهم اولى بعالم وجه الاستحسان ما ذكر في الكتاب
ان اخر الرجل محمدا على انه ظن ان اجراء كلمة الكفر على الدين اعظم
حرمة من القتل فاورثه شبهة الرخصة في القتل والقصاص
لا يجتمع الشبهات حتى لو كان عالما يجب القصاص عند بعضهم
لانعدام الظن المورث للشبهة وعند بعضهم لا يجب لانه وان علم
بالرخصة بعد استعظم حرج الكفر لا امتناع عنه فخل استعفا
شبهة دارته للقصاص وانما وجه الدية في ما لا على العاقلة لانه محمد
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعقل العاقلة عمدا ولا يرجع
على المكره لان القتل حصل باختاره فلا ملك الرجوع عليه ولو
اكره على القتل او الزنا فزاد القصاص ان يجب عليه احدى الاستحسان
يدرا عنه لانه ولو قتل لا يجب القصاص على المكره ولكنه لو دبر

بجسده التعبد وليقتصر في المكره كما في حاله التعبد على ما
من اكره البديع في فصله وانما يباح
حكم ما يقع عليه الاكره
واذا اكره بوعيد تلف على ان يكره ما صدر به فتكلم بكلمة الكفر وقلبه
مطمئن بالاعمان ولم يخطر على باله ان يكره ما اكره عليه من ان الكفر
فهذا لا يكره في القصاص ولا فيما بينه وبين الله واعلم بان هذه
على ثلثة اوجه احدها ما ذكرنا الثاني ان يخطر به ان يكره الكفر
عما مضى بالكذب بان لم يكن كفو قاطعا مضى وقال اردت به الخبر
عما مضى بالكفر كما ذابا وادبه كفو مستقبلا فزاد الكفر في القصاص
ولا يكره فيما بينه وبين الله الثالث ان يقول خطي الي الاخبار
عما كوفي عا مضى بالكذب كخبر لم ارد بذلك وانما اردت كفو مستقبلا
جوابا لكلامهم فزاد الكفر في القصاص وفيما بينه وبين الله تعالى
محيط البرهان في الفصل الثالث
من كتاب الاكره
الوجه الذي لا يباح له الاقدام على ذلك وهو ان يكره على القتل
والزنا ولو اكره على عقد من العقوق ان كان عقدا لا يبطله المهر
كالنكاح والطلاق والعتاق حابة العقول وكذا الرجعة والدية
والعفو عنه وم العمد واليمين والنذر والظهار والايلاء والقي
في الايلاء والاسلام والاكره لا يعمل في هذه المواضع ولو اكره
على الاسلام فاسلم صح ولكن لو ارتد يجب ولا يقتل استحسانا
وهذا الحكم لو اكره على محض ما اكرهه ولو اكره على الاقرار به
فاقر لا يلزمه شيء يعطى كره على الاقرار بالطلاق والعتاق وكفوها
وان كان عقدا يبطله المهر كالبيع والشراء والاجارة وغيرها
لا يجوز ويبطل الاكره سواء كان الاكره بسبب نكاح منه تلف
عضوان يتكلم بالكفر او يشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
او مسلما بعد ان يظهر ذلك بلسانه ولا يضمر في قلبه ولو صبر
حتى قتل كان مأجورا من شهيد الاخر ولو اجرى الحكم الكفر بوعيد
الحبس والقيد كفو وبانت منه امرأته ولو قال كفو مطمئن
بالاعمان لم يصدح ولو اكره على الزنا او القتل انتم ان فعل
وعلى من اكره القصاص وفي وجوب كفو في الزنا خلاف بين
الامام وصاحبه عند يجب الا ان يكرهه السلطان وعندهما
لا ولو اكره على قتل امته او عبده لا يجزى ايضا ولو اكرهه
بالعهد على القطع لم يسعه لو قيل له لتقتلن هذا ولترنين

بعدة المرأة لم يفعل واحد منها قبل لرجل لاقتلتك ولتقتلن
فلما اولتتمتمكن فانه لم يفعل واحد منها حتى قتل كان ما جورا
ولو استملك المال لم يكن انما قيل المحرم لاقتلتك ولتقتلن
هذا الصبي فانه حتى قتل كان ما جورا ^{من اكره}

نصف المحرك قريب من اوله
ولو امر رجلا بقتل او قطع ولم يكره الا انه كان على ما علم ^{بفعل}
فمقتل المحرك لان الاكره لو محذوف وهذا وجد ولا وهو دالة
حال الامر وان ثبت بدلالة الحال كان ثبت نصا كما في بعض النقول
ولو اوجب في النكاح منى الاكره

ولو امر بقتل ولم يكره على ذلك لانه يحتاج الى ان لم يفعل قبله
ففعلا امر به كان ذلك بمنزلة الاكره لانه اجاب باعتبار
خوف التلف على نفسه ان لو امتنع من الاقدام وقد يحصل
ومن عادات المتخير من الترفع عن التمديد ^{طهيرة}
في سب الاكره

اكره لو محذوف تلف على ان ياخذ مال فلان ويدفع اليه يسهل
ان يكون في سعة هذا اذا كان المحرك حاضرا فانه كان غائبا
الاخذ ان كان معه رسوله وكما في المحرك في الرسول مثل ما يجب
من سبله ان ياخذ والا فلا اذا كرم رائل حقه لكنه خاف
عوده فلا يتحقق به الكرم ^{بنازلة}

كتاب الاكره ما يخص

فيما يجب الضمان على المكره وما لا يجب

كل شيء لا يصلح ان يكون له لغيره فالضمان على الفاعل كما لو اكره
على اكل مال الغير وكل شيء يصلح ان يكون له لغيره فالضمان على المكره
كما اذا اكره على القتل او استملك مال الغير فالضمان على المكره
خاصة والمكره يصح الرأى بمنزلة الالة للذراكره الا ان في الاكره
في القتل يجب العصا على المكره بكسر الراء عندهما وعند
الجمي لو سعت كجب له به على المكره واعتاق المكره بوجهه
التلف نافذ عندنا ويضمن المكره سواء كان موسرا او معسرا
والولاء للمعتوق وهو المكره وانما يضمن قيمته المكره لانه لا يعتاق
صار منقول الى المكره انما لا يباين في جرمته ولو اكره على
الطلاق قبل الدخول جمع على المكره بضم الفهم وبالمنفعة
ان لم يكن المهر مسيما ولا رجوع ان كانت مدخولة او اكره
على الواحدة وهو طلاقا ثانيا ولو اكره على النكاح باكره من مهر

امثل كجب بعد مهر المثل وتبطل الزادة ولا يرجع على المكره شيء
ولو اكرهت المرأة على النكاح من كفو باقل مهر المثل فيقال للزوج
اما ان تبلغ مهر مثلها والا فارقتا فان دخل بها وهي مكرهه فهذا
رضا من الزوج بتبليغه وان دخل بها طليعة فذاك رضا منها
بالمسيمة الا ان الاولى حق الاعتراض فان كان الزوج غير كفوف
بينهما ولو اكره على التبليغ فبرر رجوعه على المكره بالتقصان
في الحال واذا مات المولى وعنت المدبر رجوع الوارث بباقي قيمته
على المكره ولو اكره على العفو من دم العمد لم يضمن وفي التجديد
لو اكره على الاقرار بالتلف فربحهما فالاقرار باطل ولو اقر بالغير
لزمه الف وبطل في الالف ولو اقر بالدينار او بضيعة غير اكره
عليه فهو جائز لازم ولو اقره والى سب فالاقرار كله باطل في قول
الجمي حنفية والجمي لو سفت رجلا فمات سواء صدق القاتل او لم يمسك
او كذب وقال محمد رحمه الله ان صدق القاتل بالشر فالاقرار
باطل وان كذب بالشر فالاقرار جائز في حق القاتل ولو اكره
على الدار سب جارية لفلان فوجب ودفع فهو باطل سواء ذكر او اكره
دفع او لم يدكره وفي القدر وروا اذا اكره الرجل على بيع ماله
او على ان يقر لرجل باللف او لواجده فاكراه على ذلك بالضرر
الشديد او بالقتل او بالحبس فباع او اشترى وهو باختيار ان شاء
امضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالبيع وان كان قسطن
الشم طوعا فقد اجاز البيع وان كان قسطنه مكرها فليس باجازه
وعليه رده وان كان قائما في يد ذاك هلك المبيع في يد المشتري
وهو غير مكرم ضمن قيمته والمكره ان يضمن المكره ان شاء وفي
اخلاصه ولو اكره على صبة اجارية بعد الدد ووضعا عند
وزيد جازت حصته زيد وطلعت حصته عند الدد ولو كان
مكنا الف والالف كلها باطلة في قولهم ولو اكره على
البيع باللف فباع باقل القياس ان يحور وفي الاستحسان هو
باطل ولو اكره على البيع فوجب جاز ولو اكره على بيع جاز
ولم يمسوا احد اقباعهما من ان كان البيع باطلا ولو طلبوه
بمال هو باطل فاكراه على ادائه ولم يدكره والمبيع اجازية فبها
فابيع جائز ولو اكره على ان يبيع باللف وبيع بدنانير قيمتها
الف فالبيع جائز فاقياس وفي الاستحسان البيع باطل ولو
اكره على الابراء على الحق او الكفالة بالنفس او تسليم الشفعة
او على ان لا يطل الشفعة كان باطلا والمشتري من المكره اذا اختلف

دبر او استوله لا يبيع بخلاف لو كاتب او اجر وفي الايمان
 ونحوه اذا لم يفسخ ان شاء رجع المكرم على من اكرهه ثم هو على المكرم
 وان شاء رجع على المشتري اذا اشترى شيئا مكرها وهلك في يده
 من غير تعذر هلك امانته ولو اكره على التوكيل بالطلاق فوكل لم يبيع
 وعند ابي يوسف ومحمد الاكره كج حلق من السلطان يحق
 من غيره اذا كان قادرا على ايقاع ما يوعده به وعليه الفتوى
 في زماننا وقد مر اول الباب محلا وفي المتن اذا ضرب امراته
 حتى اقرت باستيفاء مهرها فقرارها جائز. وعند ابي حنيفة
 وعند ابي يوسف باطل ان يهددها بالشيء يحل به الدم ولو لم
 اليها بسلاح او نحوه مما يقع موقعه فقرارها باطل وان اثنى
 اليها بغير ذلك فقرارها جائز. وعند محمد اذا خلاها في موضع
 لا تقدر على ان تمتنع منه ونوم بمنزلة السلطان اذا هدددها بضرب
 او وهيبه ولو اكرهها الزوج على اخلع وقع الطلاق ولا يسقط
 المهر ولو اكرهت على ان قبلت من الزوج تطليقة باللفظ
 ه الطلاق واقع ولا شيء عليها والطلاق رجعي فصل
المكرم من كتاب الاكره في نوع في الضمان
 المكرم على اطلاق مال الغير اذا تلف بحسب الضمان على المكرم دون
 المكرم اذا كان الاكره فاما لان المكرم هو المكرم من حيث
 المعنى واما المكرم بمنزلة الاكره على معنى انه مملوك لا اختيار
 بدائع في فصل واما بيان حكم ما يقع عليه الاكره
 من كتاب الاكره
 ولو اكره على خذ مال السر في دفعه اليه رجوت انه في سعة من اذنه
 ودفعه والضمان على الامر هذا اما دام حاضرا عند الامر اما
 لو اريد ليفعل فحاشا ان لم يفعل لظفر ففعل به ما هدد به لا يبيع
 ان يفعل الا ان يكون رسل الامر معفيين ان يردوه اليه فيكون
 مضطرا ولو لم يفعل حتى قتل صار شريفا ان شاء الله تعالى
 اما اذا كان الاكره مجبر لم يسعه الاقدام عليه من اكره
ضمانه لا محال
 ولو مال السلطان لتدفعن الى مال طان والا لا قطع بذكر رجوت ان
 يكون في سعة من ذلك ولو مال السلطان ليجب نكته شرعا او
 لنفسيه نكته ضرا ونظوف بك في الناس لا يجوز ان يدفع ولو دفع
 يصير ضامنا فاصح ان دفع مال الغير لا يجوز الا يجوز التلف
 فيما اكره الذخير في الفصل الاول

ولو اكره على ان لول بعد ان شئت فانت حر فقال شئت حتى
 عتق ضمن المكرم لان مشيئة المكرم العتق توجد غالبا فالتعليق
 بفعل لا يدمنه وكان الاكره على الايمان اكرها عليه هذا
 اذا اكره على تعلين العتق بالشرط فاما اذا اكره على تحصيل
 الشرط الذي علون به العتق غر طوع بان مال رجل العبد ان ملكه
 فانت حر فاكراه على الشرط فاشتراه حتى عتق لا يرجع على المكرم
 لانه لان العتق لم يثبت بالشرط وهو الشرط وانما يثبت
 بالكلام السابق وهو طالع فيه وكذا اذا قال العبد ان دخلت
 الدار فانت حر فاكراه على الدخول حتى عتق لا ضمان على المكرم
 بدائع في فصل واما بيان حكم ما يقع عليه
 الاكره من كتاب الاكره
 فاما اذا اورد الاكره على التوكيل بالبيع والتسليم فباع الوكيل
 وسلم وهو طالع والمبيع عند منولى العبد باختيار ان شاء رضى
 المكرم وان شاء ضمن الوكيل والمشتري ان ضمن الوكيل رجع على المشتري
 وان ضمن المشتري لا يرجع على احد اما ولاية تضمين المكرم فلان
 الاكره على التوكيل بالبيع اكره على البيع كمن لو اسقط التوكيل
 لان التوكيل بالبيع تسبب الى ازالة اليد ولا ازالة اطلاق معنى
 فلو ان تلف بهذه الواسطة مضافا الى المكرم وكان له
 ولاية تضمينه واما تضمين الوكيل فلان خصص له بغير رضاه
 وكذلك المشتري وقصدا الى ان بغير رضاه سبب لوجوب
 الضمان فلان له ولاية تضمين المشتري وان ضمن الوكيل
 يرجع على المشتري بقيمة العبد لانه لما ادنى الضمان فقد نزل منزلة البائع
 فيملك تضمينه كالبائع ولكن لا ينفذ ذلك البيع باداء الضمان
 لانه ملكه باداء الضمان لانه لم يبيع لنفسه بل لغيره وهو المالك
 فقط نفذه على اجازة من وقع العقد له وهو المالك لا على
 يوصيه منه وهو اداء الضمان وهذا بخلاف اذا باع الفاضل الفصل
ثم ادر الضمان انه ينفذ ببيع لان هناك باع لنفسه لغيره وهو
المالك لانه ملكه باداء الضمان فحاشا وقوعه على فعله وهو اداء
الضمان وحاشا وقوعه على فعله لانه الضمان قبل اداء الضمان لان
الفاضل يملكه باداء الضمان ومثلا كاشرا ان لا يختار المالك
الضمان فلا يملكه الفاضل لذلك وقف على اجازة المالك
وانما اختار تضمين المشتري لا يرجع المشتري على احد لان القيمة
بدل المبيع وقد سلم المبيع ثم ان كان البائع يوصي المشتري

يسترد منه وان كان لم يقبضه فلكأنه وانما اعلم هذا اذا كان
الاكره تاما فان كان ناقصا لا يرجع المكرم على المكرم بالضمائم
لان الاكره الناقص لا يوجب نسبة الاتلاف اليه على ما
بيننا وكذا يرجع الى الوكيل او المشتري ما بيننا من اكره
البدايع من المحل المزبور

باب الاكره في الوكيل

ولو ان اتعا اكره رجلا بوعيد قتلان وكل رجل يعتق عبدا
او يطلاق امرأة لم يدخل بها ففعل ذلك جاز الوكيل في فعله
تصرف الوكيل لان الاكره لما لم يمنع صحة مباشرته لاعتاق
والطلاق لا يمنع صحة التوكيل بها ايضا ولا ضمائم على الوكيل
لان نائب معين فعبارة الموكل وكفى الضميمة على المكرم كما
لو اكرهه على مباشرته الايقاع وهذا استحسن قد بيناه في جعل
الامر في يد الغير فاكراه فالتوكيل قياسه ولو اكرهه على ان وكله
ببيع عبدا من هذا بالفتوى منهم واكرهه على دفعه اليه حتى دفعه اليه
حتى يبيعه ففعل ذلك فباعه الوكيل واخذ الثمن ودفع العبد الى
المشتري فملك العبد في يده من غير فعله والوكيل والمشتري غير مكرهين
فالمولي باختياره ان شاء ضمنه المشتري فية عبدا لانه قبضه طائعا
بشره فاستدوان شاء ضمنه الوكيل لانه متعده في البيع والتسليم
طائعا وان شاء ضمنه المكرم لان اكرهه على التوكيل والتسليم فله
الاكره على مباشرته البيع والتسليم في حكم الاتلاف والضمائم
فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشئ لانه ضمنه بسبب بشره
وان ضمن الوكيل رجوع الوكيل على المشتري بالهبة لانه قائم مقام المالك
في الرجوع على المشتري ولانه ملك بالضمائم وقد قبضه المشتري منه بحكم
شره فاستدوان لانه يسترد منه قيمته بالباقي ما بلغ لعذر المشتري
العين وعلى الوكيل رد الثمن ان كان فمض ولا يكون له الثمن
بما ضمنه له من القيمة لانه ما عه للمكرم وقد نقض المكرم البيع بتضمنه
القيمة ولا يشبه هذا المقتضى ان المالك اذا باع ثم ضمن
القيمة ينفذ البيع من جبرته لانه باعه هناك لنفسه وقد تقر له الملك
بالضمائم وهذا باعه بطريق الوكالة عن المكرم الا ان المكرم
لو ضمن بعد زوال الاكره لنفذ البيع من جبرته والمشتري بالقبض
صار متملكا على المكرم حتى لو اعتقه نفذه عتقه فلا يمكن ان يجعل
متملكا بهذا السبب على الوكيل فلهذا لا ينفذ البيع من جبرته ولا لم
لثمن بل يردده على المشتري كذا استرداد القيمة من المشتري كذا استرداد

العين ولا يشئ للوكيل على المكرم لانه ما اكرهه على شيء وانما انتم الوكيل
ضمنان القيمة بالبيع والتسليم فلهذا ان طائعا في ذلك وانما كانت
المكرم ضمنه المكرم القيمة لان ان يرجع بها ان شاء على المشتري
وان شاء على الوكيل لانه قائم مقام المكرم وقد كان له ان يرجع
على ايهما شاء وان قال الوكيل للمكرم لا اضمنه لك شيئا لانك انت
الذي امرته ان يدفع اليه ما لم ينفعه ذلك شيئا لانه كان غير مكرم على
قبضه وقد كان له ان لا يقبضه وانما ضمنه الذي اكرهه يقبضه
وتسليمه فانه قال الوكيل ضمن ضمن القيمة انا اجير البيع فيما بيني و
بين المشتري وكون الثمن لم يكن له ذلك لان المشتري انما تمككه على
المكرم فلا يمكن جعله متملكا على الوكيل وان ملكه بخلاف الغصب
على ما بيننا فلو كان اكرهه باجبره على ذلك كان كذلك الا انه
لا يضمنه المكرم لان الاتلاف لا يضمنه سوا اليه بالاكره باجبره
ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى باختياره ان شاء
ضمنه المكرم باكرهه اياه على التسليم بوعيد تلف ثم رجوع بها اكره
على المشتري لانه قائم مقام من ضمنه علانه ملكه بالضمائم ولا ضمان
له على الوكيل لانه كان مكرها بالقتل على المضطر والسلم فلا يضمن
في جانبه فعل معتبه وان كانوا جميعا مكرهين بالقتل فالضمان
على المكرم خاصة لان الاتلاف منسوب اليه اذ لم يبيع للمكرم
فعل معتبه في التسليم والمضطر لا يرجع المكرم على احد بشئ لانهم
صاروا كالا لانه ليس للمكلف ان يرجع على الالبس وان
كانوا مكرهين باجبره فلا ضمان على المكرم والمولى ان يضمن المشتري
في عبده لان فعل المشتري في القبض مقصور عليه وكذلك فعل
الوكيل في التسليم فان الاكره باجبره لا يخرج واحدا منهما من ان
يكون مباحا للفعل فان ضمن الوكيل رجوع الوكيل بالهبة على المشتري
لانه قائم مقام من ضمنه وان اختار تضمن المشتري فلهذا لا يضمن
خصومه فيها دون الوكيل لان الوكيل كان مكرها على البيع والتسليم
باجبره وذلك ينقض التزامه العهدة بالعقد فيخرج من الوساطة اذا اختار
المولى تضمن المشتري ويكون الخصومة فيه لمن باشر العقد له
بمنزله ما لو وكل عبدا محجورا او صبييا محجورا ببيع فاسد وهذا
لان الوكيل لو حاكم المشتري انما يحاكم بحكم العقد فانه قد استفاد
الباءة من الضمان من اختيار المولى لتضمن المشتري وهو كان
مكرها على العقد باجبره وذلك يمنع ثبوت احكام العبد في حقه
ولو اكره المولى بالقتل واكره الوكيل المشتري باجبره فلا يضمن

قمته ايهم شئ لان فعلة في التسليم منسوبة الى المكرم وفعل الوكيل
 والمشتري مقصور عليهما فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بل على فانه
 ضمن الوكيل كان له ان يرجع بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل شئ
 لانه احر الوكيل القبض والبيع والمدفع ضمن اكرهه عليه باجبر
 والمكره بالضممان يصير كالملك فلا يكون له ان يرجع بشئ على من
 قبضه ودفعه اليه غير ماكرهه على ذلك ولو اكره المولى والوكيل
 بالقتل واكره المشتري باجبر فلا ضمان على الوكيل لان عدم الفعل
 منه حتى كان مكرها بالقتل والمولى ان ضمن المكرم قمته ان شئ
 ويرجع به المكرم على المشتري وان شئ ضمن المشتري لان فعلة بالقبض
 مقصور عليه فان قتل اذا حصل المكرم ينبغي ان لا يرجع على المشتري
 بل على لان المشتري كان مكرها من جهة باجبر على القبض كما في
 حق الوكيل في المسئلة الاولى فكذا نعم ولكن المشتري قبضه على
 وجه التملك لنفسه بالشراء فلا بد ان يكون ضامنا لما كان حكم قبضه
 مقصورا عليه واما الوكيل فقبضه لنفسه وانما قبضه ليدفعه الى
 غيره فاما المكرم فلا يكون للمكرم ان يرجع عليه شئ ولو اكره المولى
 والوكيل باجبر واكره المشتري بالقتل فلا ضمان على احد منهم الا
 الوكيل خاصة لان المولى انما ضمن المكرم بتسليمه اليه الغير مكرها
 من جهة واما كان مكرها هنا على ذلك باجبر فلا يرجع عليه شئ
 والمشتري على القبض مكرها بالقتل فلا يكون قبضه موجبا للضمان عليه
 واما الوكيل فهو مكرم على القبض والتسليم باجبر وذلك لا يرجع
 ثقل لفعله انما في غير فيكون ضامنا قمته فان قيل ينبغي
 ان يكون المكرم ضامنا لان فعل المشتري في القبض صار منسوبا
 اليه فحصل كانه قبضه بنفسه وهكذا في يد ملك المالك انما
 يضمن المكرم باعتباره سبب جري بينهما لا باعتباره سبب ربيته
 وبين غيره والذري جري بينهما اكرهه اياه على التسليم باجبر
 كما اكرهه المشتري في سبب بين المكرم والمشتري فلا يكون للمولى
 ان يضمن المكرم بذلك السبب وانما يكون ذلك المشتري في الموضع
 الذي لا يكون عاملا لنفسه في القبض ويرتقر عليه ضمان وهذا لا
 املك انما ينبت له حق التضمن بتفويت يده وتفويت يده بالتسليم
 لا باعتباره قبض المشتري ولو اكره المولى والمشتري بالقتل واكره
 الوكيل باجبر والمسئلة الجاهل ان المولى ان يضمن المكرم ان شئ
 لانه فوت يده حين اكرهه بالقتل على التسليم وان شئ ضمن الوكيل
 لان فعلة في القبض والتسليم مقصور عليه وايهما ضمن لم يرجع

على جهة

على صاحبه شئ اما اذا ضمن الوكيل فلا يملك ان عاملا في البيع
 والتسليم للمكرم وفعله في القبض والتسليم مقصور عليه واما
 اذا ضمن المكرم فلا يملك ان يبيعه ودفعه حين اكرهه باجبر
 على ذلك ولا ضمان على المشتري لانه كان مكرها على القبض لو عد
 قتل وذلك ينفى الضمان عنه ولو اكرهه بالقتل على ان يוכל هذا
 الرجل انما يربى عليه هذا المهر الرجل يملك ذلك فقبضه الوكيل
 ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له
 فيه مكرهين للمولى ان يضمن قمته ايهم شئ بمنزلة الشراء لانه
 الموهوب له يبيع لنفسه على وجه التملك بجهة فاسدة فيكون
 ضامنا لما اشتريه فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن
 الوكيل رجوع به على الموهوب له وان ضمن المكرم رجوع المكرم ان
 على الموهوب له وان شئ على الوكيل ورجوع به الوكيل على
 الموهوب له لما بيننا في فصل الشراء ولو كان الاكره باجبر
 لم يضمن المكرم شئ وكان للمولى ان يضمن ان شئ الوكيل وان
 شئ الموهوب له فان ضمن الوكيل رجوع به على الموهوب له
 لانه قام مقام من ضمنه اولانه ملكه بالضممان ولم يفتد بنفسه
 الهبة من جهة فليكن له ان يرجع على الموهوب له لانه بالقبض
 متملك على نفسه لغير اذن المالك فلا يلزم له ضمان
 مبسوط لانا ما السر حسيه مكرها لا اكره
 ثم انما يضمن المكرم في جميع ما وصفنا اذا كان الاكره تاما فاما
 ان كان ناقصا فلا ضمان لما مر ان الاكره الناقص لا يقطع
 الاضافة عن المكرم لوجه فلا يوجب الضمان على المكرم
 من اكره البهائم في فصل واما بابه حكم
 ما يقع عليه الاكره
 ولان المكرم على قتل المكرم يقتلني من غير اكره فقتله لا قصاص
 عليه عند اصحابنا الثلثة لانه لو قتل من غير اذن لاكت عليه
 فهذا اولى وعندنا فربح عليه القصاص وكذا الاقصاص
 على المكرم عندنا وفي الدية روايتان
 البهائم في فصل واما ما يقع عليه الاكره
 ولو ان رجلا وجب له رجل قصاص في نفسه وفيما دونها فمكره بوجه
 قتل وجب حقه ففانما لعفو جائز لان العفو عن القصاص في المصالح
 في ان المهر له الجدة فيه سواء فانه ابطا لملك الاستيفاء وليس فيه
 من معن المالك شئ ولا ضمان له على الجاني لان الجاني لم يلزم له عوضا

ولم يملك عليه شيئا والله اعلم
 للسبب في نكاح الكراه على المعتق الطلاق
 واذا اكرهه ما لم يملكه على ان يصاح على الف لم يملكه عليه ويسقط
 القود لان التزم المال لا يصح مع الكراه والقصاص يسقط
 مع الكراه لانه يسقط بالعفو مع الفل ودون الرضا فيسقط
 مع الكراه
 محط السبب
 لرضاه الدرس في اخراج الكراه على الكراه

كتاب الحج

الحج هو المنع بحق الغيبة والنهي هو المنع بحق الشرع وهذا فرق
 شرعي وان كان سواء في اللغة

من كتاب الحج قريب من اوله

قال الحنفية رحمه الله الاسباب الموجبة للحج ثلثة ما لها
 رابع الجنون والصبا والرق وهو قول زفر وقال ابو يوسف
 ومحمد وان فني وعامة العلى السفه والتبذير ومطل الغنى
 وجوب المدن وخوف ضياع المال بالتجارة والتأخذه والاقر
 لغير الغنا من اسباب الحج الضمان فيجر الحج عندهم في السفه
 المنع لما في الصرف الى الوجوه الباطلة وفي المبذرا الذي
 ينفق في الرفقة ويعين في التجارات ومن يمنع عن قضاء الدين
 مع القدرة عليه اذا ظهر ماله عند القاضي وطلب الغنا من القاضي ان
 عليه ماله ويعضه بدينه ومن ركبته الديون وله مال في الغنا
 ضياع امواله بالتجارة فنفوا الامر الى الله وطلبوا منه ان يحجر عليه او
 خافوا ان يحجر امواله فطلبوا من الله ان يحجره عن الاقرار باللفوا
 فيجر الحج في هذه المواضع عندهم وعند الجحر وما روي ان ابا حنيفة
 كان لا يبر الحج الا على ثلثة المقتضى اجماعا والمي رافضيا والطبيب
 اجماعا وليس المراد منه حصة الحج وهو المعنى الشرعي الذي يمنع لقود القدر
 الاثر ان المفتي لو افني بعد الحج واصاب في الصور حاز ولو افني قبل
 الحج واخطا لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الابد وبه بعد الحج فقد بيعه فذل
 انه ما اراد به الحج حصة وانما اراد به المنع اكسبه ارمينع هو لاء الثلثة
 عن محمد بن حسان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر فله المفتي اجماعا لثلاثة اركان المسلمين والطبيب اجماعا لثلاثة
 اركان المسلمين والمي رافضيا لثلاثة اركان المسلمين في المقاتلة في غير
 منعه من ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لانه باب الحج فلا يبر
 التناقض بعد الله الموفق ولو حجرا الله على السفه ويكون ينفذ حجرا عند

عنه الى حنيفة حتى لو تصرف بعد الحج بنقد نصر ففعله وان كان الحج ههنا
 محل الاجتهاد والله اعلم من الله قضاء منه وقضاء الله في المجتهدين انما ينفذ
 البصيرة لا يتفق عليه اذا لم يكن نفس القضاء مجتهدا فيه واما اذا كان في
 بخلاف سائر المجتهدين التلا يرجع الاجتهاد فيها الى نفس القضاء وقد ذكرنا
 الفرق في كتاب ادب الله واحلف ابو يوسف ومحمد فما بينهما في السفه
 انه يصير من الحج بنفس السفه ام يفتى بالحج راعى حاله ما كان ابو يوسف
 لا يصير حجورا الا بالحج القاصي وقال محمد بن يحيى بنفوس السفه من غير حاجة الى حجرا
 بدائع في اول كتاب الحج

منع المال عن السفه شرعا وبالله والتاء ديب من طريق الحكم مشرووع
 في الباطنين كما هو مشرووع في الباطنين كما هو مشرووع في الصبيات
 والشيخ سبور بن المجنونة والمعتوق في السقاط الخطأ وممة السفه
 عنها في توجيه الخطأ

كتاب الحج ما يخص

اما الحج بسبب السفه والفقير فله من احد ما كحفة في عقده في
 سلبه القلب لا يهتد الى التصرفات في حج عليه الله على قولها صيانة
 لاله لانه لو لم يحجر عليه رجاءا لانه على جميع ماله لقله بعد الله وسلا بقله
 وانما ان يكون سفهيا سبزا مضيقا لاله اما في الشرب بهم يجمع اهل
 الشرب بالي كجمع اهل الشرب الفلسفة في داره ويظهرهم ويسقيهم
 وينصرف في السفه ويفتح باب الجانح والعطاش عليهم او في الخبز بالي يفت
 جميع ماله في بناء المسجد واشباه ذلك واصول المساحة في التصرفات
 في البر والاح من عند رب اليه شرعا ولكن بطريق السفه والتبذير في
 شرعا وعرفا ولهذا لا ينعهم الا هليلج بسبب السفه ولا يجعل السفه عذر
 في السقاط الخطأ بسبب من الشرع

الحج للفقير ومن سلك ما يخص

ولنا ان النظر في التاخير ولا بد ان يؤخر وهو ان يؤخره الله او صا
 اكن ولا يمنعونه من التصرف ولا من السفر واذا اكتسبوا خيرا ففصل
 سرفيسهم بونه بينهم باحصاءهم في حصة شرع او شرعا او ثلثة
 ولم ينكسف حاله في البار والاعراض سبيل لان هذا الحكر كان
 لاستهارة حاله وابلار عذره والثلثة لا شرع في صاكنة لاستهارة احواله
 وابلار العذر فيطلقه لكن الخراف لا يمتخون من لارتمه فيلزمونه لكن لا يمتخون
 من التصرف والسفر على ما ذكرنا ولو احتلف في البار والاعراض فقال
 الطالبي هو موسر وقال المطلوب اما معسر فانما امت لاحدهما بينة قبلت
 بينته وان اقام جميعا البينة كالبينة بينة الطالب لانه لا يمت بزيادة وهو

وقد علم الله ان الله اعلم
 قال الله تعالى ان الله اعلم
 ربنا الله اعلم الله اعلم

الباري وان لم تقم لهما بنية فقد ذكر محمد في الكفالة والنكاح والزنا
 ان ينظر ان ثبت الدين بمعاقد كالتبعية والنكاح والكفالة والصلح
 عن ثم العهد والصلح عن المال والخلع او ثبت تبعا فاما هو معاقد
 كالنفقة في باب النكاح فالقول قول الطالب وكذا في الغصب
 والزكاة وان ثبت الدين بخير ذلك كحراج الثوب والقتل الذي
 لا يوجب القصاص ويوجب المال في مال اكابر وفي اخطا قول
 قول المطلوب وذكر الخصم في ادب القضاة ان وجه
 الدين عوضا عن مال مسلم للمشتري كونه المبيع الكسب لم يبيع
 والقض والقبض لم يدر اخذ المسلم اليه من مال فان قال قائل
 الطالب وكل دين يملك عوضا اصلا كحراج الثوب او عوض
 ليدخل كالحجر وبدل الخلع وبدل الصلح عن ثم العهد والكفالة فالقول
 قول المطلوب واختلف المشايخ فيه وقال بعضهم القول قول المطلوب
 على كل حال ولا يجب لاني الفقهاء اصل في بنية ادم وانما عارض في ذلك
 الظاهر في هذه المطالب فكان القول قول مع بنيه وقال بعضهم
 القول قول الطالب على كل حال لانه يملكه اذ لم يملكه ولم يصح
 الحق اليه والدين وقال بعضهم حكم بنية ان كان زينة زنى الاغنياء
 فالقول قول الطالب وان كان زينة زنى الفقراء فالقول قول المطلوب
 وعن القضاة في حقه المحدث وان كان يحكم بنية فهو حكم في الفقهاء
 والغنى الا اذا كان المطلوب من الفقهاء او العلوية والاشرف لان
 لان من عاينهم المتكلم في اللباس والتجمل دون الغنى فيكون القول
 المديون انهم محسرون وجه ما ذكره اخصا ان القول في الشرع قول
 يشهد له الظاهر واذا وجب الدين بدلا عنه مال مسلم له كان الظاهر
 شاهدا للطالب لانه ثبت قدرة المطلوب على اتمام المال وكذا
 في الزكاة لانها لا تجب الا على الغنى وفي ان الظاهر في هذا للطالب
 وجه قول محمد وهو ظاهر رواية ان الظاهر في هذا للطالب
 فيها ذكرنا ايضا من طريق الدلالة وهو اقدم على المعاقرة فان
 الاقدم على التزوج دليل القدرة اذا ظاهر ان الاذن لا يتزوج
 حتى يكون له شيء ولا يتزوج ايضا حتى يكون له قدره المهر وكذا الاثم
 على الخلع لان المرأة لا تتخلع عادة حتى تكون عندها شيء و
 كذا الصلح لا يقدم الاذن عليه الا عند القدرة فكان الظاهر
 شاهدا للطالب في هذه المواضع فيكون القول قول بدائع
 في فصل الجبر من كتاب الجبر
 واختار الروايات في المدة التي يجوز لكفها ان ينفذ الجبر

الاجازة منقول الى رأي الله وفي ادب الله للنفس ان رآه الله
 سمى يا خذ برواية الاقل من رآه منعتنا يا خذ بالاكثروا يا الله
 انجبر من جبرانه ومن يخاطبه في المعاملات ويا الله الشفاعة والواحد
 يكفي ولا يشترط لفظ الشهادته كذا في الاقضية وفي الصلح شرط
 فصل الجبر في نوعين احدهما من ثم العقد الثاني
 ومن ثم العقد وجوب الجبر ان يكون الدين حال فلا يجبر على
 الدين الموجب لان الجبر دفع الظلم المتحقق بشا خيرة قضاء الدين
 ولم يوجد من المديون كانه صاحب الدين هو الذي ارضى حق نفسه
 بانها جبريل وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل سواء بعد محله
 او قبله لانه لا يملك مطالبة قبل حل الاجل فلا يملك منعه ولكن له ان
 معه حتى اذا حل الاجل منعه من السفر الى ان يوفيه دينه
 ومنها القدرة على قضاء الدين ومنها ان يكون المديون من ممتلكي
 الوالددين لصاحب الدين فلا يجبر الوالدون وان علوا بدين
 المولودين وان سفلوا الا انه اذا امتنع الوالد من الاطلاق
 على ولده الذي عليه نفقته فان القاضي يحبس كمن توفيرا لاجب
 بالدين واما الولد فيحبس من الوالد وكذا امسائر الاقارب كجبر
 المديون بدين قريبه ويستور في حبس الرجل المرأة وكجبر في
 الصغير اذا كان ممنحورا له قضا ودينه فيندفع الظلم ومنها
 طلب صاحب الدين الجبر من الله وما لم يطلب للجبر
 فوجبر البديع وفي فصل الجبر من ثلث
 عن الاصل الجبر في الدينهم او اقل من ذلك في مال الجبريل
 ويجبر في كل دين وفي نفقة الولد الصغير ويجبر في نفقة زوجته
 وكجبر الوالد في دين ولده وكذا والدته واجده وكجبر المولى
 والعبد المأذون بدين المولى والمولى يجبر بدينهما هذا اذا كانا
 مديون او لم يكن الدين من جبريل كذا في الكتاب في المكاتبات ما اذا كان
 من جبريل كذا في الكتاب به فقد ظفر المولى بجبر حقه قبلت قبيلان قضا
 وفي الاقضية المولى يبيع والعبد التاجر والصبى الحر المأذون
 يجبر في الصلح المجرى في الجبر بدين الاستملاك ولكن يجبر
 الوصى او الولد فان لم يكن له اب ولا وصى يأمر الله رجلا
 حتى يبيع ماله في الدين ولا تجبر العاقلة في دية ولا ارش ولكن
 يؤخذ من عطيتها منهم فان لم يكونوا من اهل العطا او امتنعوا
 من الاداء يجبر سنو
 الجبر في من في الفصل

ويجب المسلم بدني الذمي والذمي بدني المسلم وكذا المستامن والدعا
 يجبوا بدني حتى تظهر قوتهم رسالة لو اراد ان يجبر الكفيل
 ولا يصير له ذلك وقد وقعت صورة كذا يجبر الكفيل وكفيل
 الكفيل وان كثروا وفي الاقضية اذا حصر رجل رجل ثم جاء
 اذ يخطا له بدني كان الله يخرج به حتى يجمع بينه وبين المدعي
 فان اقام المدعي البينة كتب اسمه فلو ظهر دين اخر يكتب اسم
 الاخر واسم المحبوس واسم المحبوس بدني فلان وعلان ويكتب
 التامع ويجبر في احد ودوا القضا ص في مدة التركة وفي المنفعة
 رجل جمع رجلا ان كان اخرج فيه القضا ص حصر وان لم يكن فيه
 قضا ص اسم بر الم يجبر وليتوثق منه فصل في نوع في احبس في كتاب القضا

واما بيان ما يمنع المحبوس عنه وما لا يمنع فالمحبوس ممنوع عن الخروج
 الى الشغلة ومعامته والى الجمع والجماعات والاعباد وتببيع
 اجنائه وعيادة المرضى والزبادة والضباة لانه اكبر للمسول
 الى قضا الدين فاذا منع عن الشغلة ومعامته الدينية والدنيوية
 يضر فيتبع الى قضا الدين ولا يمنع من دخول اقراره عليه لانه
 ذلك لا يخل بما وضع له احبس بل قد يقع وسيله اليه ولا يمنع من
 التصرف في الشئ من البيع الشراء والديانة والصدقة والاقارب
 من الغواص حتى لا يفعل شئ من ذلك فقد لم يكن لغوا ولا
 الابطال لانه احبس لا لوجوب بطلان اهلية التصرفات والطلب
 الغواص الذين حصر لاجلهم من القضا ان يخرج على المحبوس الاقرار
 والصدقة والديانة وغيره فلم يجبرهم الى ذلك عنده ابي حنيفة
 وعنده سائر المذاهب ان يجبرهم اليه وكذا اذا طلبوا من القضا ما عليه
 مما سوا الدرهم والدنانير من المنقولات والعقار له ان يجبرهم
 اليه عندهما واما عند ابي حنيفة فلا يجبرهم الى ذلك وهو مسئلة
 اخرج كذا في دينه درهم وعنده درهم فان الله يقضيه
 دينه لانه من جنس حقه وان كان دينه درهم وعنده دنانير
 باجه الله ما له درهم وقضيه بها دينه وكذا اذا كان دينه دنانير
 وعنده درهم باجه الله ما له دنانير وقضيه بها دينه فرق بين
 الدرهم والدنانير وبين سائر الاموال التي يبيع احد بها بالآخر
 لقضا الدين ولا يبيع سائر الاموال ووجه الفرق ان
 الدرهم والدنانير في جنس واحد من وجه بدليل ضم نصاب

احد ما بالآخر في باب الزكاة والمودعة عن احدهما كان يؤد عن
 الاخر عند المهلاك في ان منهما مجازاة من وجه في كل واحد
 منهما كعين الاخرى وليس من العوض والدرهم والدنانير
 مجازاة لوجه فلا يملك التصرف على المحبوس ببيعها بها ولكن العوض
 اذا بيعت لقضا الدين فانها لا تصير مثل ما اشترى في سائر
 الاوقات بل في ذلك وفيه ضرر به ولا ضرر في الدرهم
 والدنانير لانه لا يتفاوت وهذا بخلاف ما بعد الموت ان الله
 يبيع جميع ما له بقضا دينه لان بيع الله ليس تصرفا على الميت
 لبطلان اهليته بالموت ولانه رضى بذلك في اخره من اجرا
 حياته وهذه احوال الظاهر لان قضا الديون من حوائجها
 الاصلية في ان راضيا لقضا الدين من اي مال كانت
 تخليصا لنفسه عن عبادة الدين هذا ما شذ عن حياته والله
 اعلم وينفق المحبوس على نفسه وعياله واقاربه ولا يمنع من ذلك
 ولا عن شئ من التصرفات الشرعية فصل

واما حبس العين بالدين فالمحبوس بالدين في الاصل على نوعين
 محبوس مضمون ومحبوس هو امانة والمضمون على نوعين الغرر
 مضمون بالثمن ومضمون بالقيمة فالمضمون بالثمن كما لم يبيع في يد
 البائع حتى لو هلك سقط الثمن لانه لو بقى ليطالب به البائع به فبطا به
 المشتري بتسليم المبيع لان البيع تملك بآلة التملك وتسليم
 بآلة التسليم وهو عاجز عن التسليم بهلاك المبيع فلا يملك مطالبته
 فلا يملك البائع مطالبته بالثمن فيسقط ضرره وعدم الفائدة
 في البقاء ولان المبيع في يد البائع لا يكون اذ في حال من المقتضى
 على شئ من الشئ او ذلك مضمون فهذا اولى الا ان ذلك مضمون
 بالقيمة هذا بالثمن لوجوب التسمية الصحيحة ههنا والقد اتم التسمية
 هناك اصلا واما الوكيل بالثمن اذا ادى الثمن من نفسه
 في السلعة كاستيفاء الثمن من الموكل في ملكه كان قبل التملك
 امانة عنده اصحابا الشئ وعنده زفر يملك مضمونا ولو كان
 بعد التملك يملك مضمونا كمن ضام المبيع عنده ابي حنيفة ومحمد وعنده
 ابي يوسف ضام الزهر وعنده زفر ضام الغصب وقد ذكرنا
 المسئلة في كتاب الوكيل له واما المضمون بالقيمة في المبيع بغير
 فاسد اذا لم يكن من ذوات الامثال اذا فسخ بائع المبيع و
 المبيع في يد المشتري فحجب له البائع الثمن عليه فذلك في يد
 يملك بغيره ويتقاضاهان ويترادان الفصل وكذا المضمون

مضمون عندنا لكن لا قل في قيمته ومن الدين وعنده ان في المضمون
اصلاً وهو ما لا يملك الرهن واما المجهول الذي هو امانة فمخوناً
الرهن فانه محبوس بالدين كانه امانة في يد المدين حتى لو هلك لا يستحق
من الدين شيء وكذا المستأجر اجارة فاسوة اذا كان محجلاً لا يجزيها
لاستيفاء الاجرة المعجلة حتى لو هلك في يد تلك امانة بدائع

في اجرة كتاب المحر
رب الدين لو اراد ان يطلق المدين من الحبس لغير اذن القاضي
له ذلك فنصف المحر في نوع في الحبس

من كتاب القضاء
رجل له على امرأة جرح فله ان يلازمها ويحبس معها وليفرض عليها
لان هذا ليس كجرح ان كان هرب ودخلت خلوة دخلها اذا كان
يا من على نفسه ويحفظها بعينه بعيد منها من عصب
خواتم المفتاح

ولاية الاستعانة بامانة اذا بلغ مجنوناً او معتوها ولو بلغ عاقلهم جرح
او عتته قال ابو الليث عندنا في لا يعفو خلافاً لمحمد وقال الميда في عند
الثلاثة يعفو خلافاً لفريل يعفو الى السلطان والاب اذا جن او
عتته لا يثبت للابن الولاية في ماله وفي حق التزوج يثبت لكنه لا يملك
عندهما ولا يبيع عنده محمد وكذا الاحتمال في الجدة مع الابن واجداد
من الاخ عنده وعندهما سواء اجتمع اجد الفاسد والاخت فعنده
الامام الولاية للمجد ومحمول اجنوا في السنة اطباء عنده الامام الشافعي
وفي رواية عنه ان اكثر من يوم وليلة فاطباء وقال محمد سنة في ماله وقد
رواية بثمانية اشهر وقدرة الامام في رواية بشهر وبليغ ولم يقدره
بشيء في اخرى وان يكن ويقتوى بنقد تصرف حال اللاقة ولا يثبت
عليه ولاية احد بجنونه لولا اولو من والمعتوه من كان قلل القام
مختلف الكلام فاسد التفسير لا الله لا يضر ولا يثبت كالمجنون
بزاره في مسائل المجنون في الفصل الثاني

من كتاب النكاح
التعريض اجزاء ملك المولى لقوله تعالى ضرب لكم مثل من الفكم هل لكم مما
ملكتم انما لكم منه شركا وفيما رزقناكم فانتم فيه سواء اخبر ان العبد ليسوا
بشركا وفيما رزقوا السادة ولا هم بسواء في ذلك معلوم انه ما ارادة
الشركة في المنافع لا شريكهم فيها دلالة ارادة بصحة الملك ولو كان
ضراً يثبت مثل عبد مملوك لا يقدر على شيء والعبد اسم لجميع اجزائه
ولان الملك اصفى الى كله فثبت الملك في كله الا انه منع من الانتفاع

بعض اجزاءه بنصفه وهذا لا يمنع بثبوت الملك له كالأمة المحبوسية
وعنه ذلك كذا في الحاشية في التجارة لانه عبيد مملوك ولا يملك ان محجراً
قبل الاذن بالتجارة والنكاح ليس من التجارة لان التجارة معاوضة
البضائع بالمال والدليل عليه ان المراه اذا تزوجت نفسها على عبد
تتوارى ان يكون العبد للتجارة لم يكن للتجارة ولو كان النكاح من
التجارة لكان بدل البضائع للتجارة كالبيع فكان هو النكاح متصرفاً
في حق مولاه فلا يجوز له ان لا يجوز له النكاح الا لامل عليه في له تعالى
لا يقدر على شيء ومعلوم انه ما اراد به القدر المحقق لانه امانة
له فتعبدت القدر الشرعية وفيه اذن الشريعة واطلاقه في نفي
القدر الشرعية نفياً للاذن والاطلاق ولا يجوز ان يثبت تصرف
الشريعة لغير اذن الشريعة وكذا كذا كذا لانه عبيد مملوك وكذا كذا
الميت في المي بعبده ما يقدر عليه في ماله على ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا يملك ان محجراً عن التزوج قبل الكتابه وعقده
الميت بما افاد له الا الاذن بما توصل به الى اداء بدل الكتابه وهو
الكسب والتزوج لا توصله الى ذلك بل يبرره الغرامة فينبغي في
النكاح على اصل المحر بدائع في فصل

واما شرط الجواز من كتاب النكاح
يجب بناء الحكم على الاحتمال ولا يرفع الحكم ما لم يتبين بعده وقوع
الباس عنه وجوده وانما يقع اليأس من هذه المدة لان الاحتمال الى
حد المدة مضمون في الحمل فلا يجوز ازاله الحكم الثابت بالاحتمال
عنده مع الاحتمال على هذا اصول الشريعة بدائع

في فصل واما ما يرفع المحر في النكاح
وينفذ اقراره على نفسه وهو احد والعصا صريح في اكال يعني اذا
اقر وهو بما يوجب المحر والعصا صريحة في اكال الا ان حضر المحر
ليس بشرط في اقراره ولو لم يقر ولكن اقامت عليه البيينة فحقه المولى
شرط عند اية حنفية ومحمد رحمهما الله ابن الملك

شرع مجمع البحرين من كتاب المحر
المحجور لو اخذ بافعاله لا بالاولاه الى فيما يرجع الى نفسه في الفصل
واحد ود وحضرة المولى لا تشترط فان لم يقر لكن اقامت عليه
البيينة فحقه المولى بشرط الا عند الثاني بزاره
في المأذون في نوع اخر

العبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يواخذه في اكال
ولو اخذه بعد العتق في كتاب المحر

جائز الا ان ما ثبت في الصحة والذمة للبينة او بما عاينه السبب في
فضل من ذلك صرف الى ما اقر به في مرضه ولو كمل العبد المأذون بالخصومة
له وعليه جائز مثل الجور وكذا ان يكون للغير بالبيع والشراء

ما ذلت الكريه

ولا يملك الاقرار بالجناية لان الاقرار بالجناية ليس من ضرورات التجار في الجنايات
الا ذن النجاس فلا يصح منه ولا يطلب به بعد العتق الا انما هو
الجناية بغير المولى دون العبد فكل من ذك شهادته على المولى لا اقرارا على نفسه
فلم يصح اصلا الا اذا صدق المولى فيجوز عليه ولا يجوز على الغوا ولا يصح
اقراره باقتضا ضامة باصبعه غصبا قال ابو حنيفة ومحمد لا يصح وقال ابو
يوسف سواء كان عليه دين او لم يكن ويضرب مولى الامة مع الغوا في ثمن
العبد وهذا اختلاف مبني على ان هذا اقرار بالجناية بالمال فعندها هذا اقرار
بجناية فلا يصح من غير تصديق المولى وعنده هذا اقرار بالمال فصح من غير تصديق
وعلى هذا اذا اقر به وجب عليه تنكيح جائزا او فاسدا وشبهه فان المصنف
المولى لم يصح اقراره حتى لا يواخذ به الى ان لا يجرى بالنيكاح وان لم يسر
بتجارت ولا يهون معنى النجاس فيسورقه اقرارا المأذون والمحجور وان صدق
المولى جاز ذلك عليه ولم يجز على الغوا لان تصدقه لعنه في حق نفسه
لاني ابطال حق الغير في بيع في دين الغوا وكان فضل من بصر
الى دين المرأة والا فبنا خواله بعد العتق ويملك الاقرار باحد وهو نقصان
لان المحجور يملك المأذون اولى واذا اقر به فلا يشترط حضرة المولى للاستيفاء
بلا خلاف في ذلك في موضع ان شاء الله تعالى

وابا بيان ما يملكه المأذون من كتاب المأذون

فصل

وابا بيان سبب ظهور الدين وسبب ظهور شيان احدهما اقراره
بالدين وكل ما هو سبب لتعلق الدين بحال استقامته وهو ما ذكرنا لان ظاهرا
ذلك الاقرار من ضرورات التجار على ما بينا فملكه المأذون والثاني
قيام البينة على ذلك عند الظاهر لان البينة هي مظنة الحق ولا يشترط حضور
المولى بل يقضي عليه الا ان كان محجورا فقامت البينة عليه بالخصم
لم يقض عليه حتى يحضر المولى ووجه الفرق ان الشهادة في المأذون
قامت عليه لا على المولى لان يد التصرف في المأذون فيملك الخصومة في
الشهادة قائمه عليه لا على المولى فلا معنى لشروط حضور المولى في محجور
لان لا بد له فلا يملك الخصومة في الشهادة قائمه على المولى فشرط حضور
عليه لئلا يكون قصدا على الغائب ولو ادعى على العبد المحجور رديعة
مستملكة او بضاعة او شيئا كان اصله امانة لا يقضي بها الى العبد المحجور

ومحمد وعنده ابي يوسف يقضي بها الى العبد لا لو اخذ
بضمان ودلته مستملكة الى العبد المحجور او اخذ به بعد العتق فثبت
العصا والضمان المولى وعنده يواخذ به الى العبد فلا يوقف والله اعلم
وكذلك لو قامت البينة على اقرار المأذون بذلك قضى عليه ولا يشترط
حضور المولى ولو قامت البينة على اقرار المحجور بالخصم لم يقض
عليه وان كان المولى حاضرا كالمحجور لو اقر به كالمأذون على مولاه الى العبد
كذا اذا قامت البينة على اقرار محلات المأذون ولو قامت البينة على
العبد المأذون والمحجور على سبب نصاب واحد من الفصل او العقد
او الزنا او الشرب لم يقض ما عليه حتى يحضر المولى عند ابي حنيفة
ومحمد وعنده ابي يوسف يقضي بها وان كان غائبا وجميعا
على انه لو اقر واحد من الفصل فافترقا فقام من غير حضور المولى وجه
قول ابي يوسف انه العبد منها يرجع الى اكد وهو الفصل اخص عنه
المولى الا انما اقر به حتى لا يواخذ به بها من غير تصديق المولى ولا يصح اقرار
المولى عليه من غير تصديق المولى فثبت هذه شهادة قائمه عليه لا على المولى
فلا يشترط حضوره ولهذا لم يشترط حضرة المولى في الاقرار وجه قولهما
ان العبد بجميع اجزائه مال المولى واما اكد وهو الفصل اخص لان
عليه ضمان حقه عن الامتلاف ما لم يكن وفي شرط حضور صيانة حقه
عن الامتلاف بقدر الامكان لانه لو كان حاضرا اعطى يدعي شبهة
بالقوة الالمانية وحق المسلم يجب صيانة غايبه لئلا يظلم ما لم يكن ومثل هذه
الشبهة مما لا تغدر في الاقرار بعد صحة ذلك اقرارا وكذلك اذا قامت
البينة على عهده سرقة حشيشه زراعه وهو يحكم ذلك انه لو كان المولى
حاضرا لقطع ولا يضمن السرقة ما ذن كان او محجورا بلا خلاف لان القطع
مع الضمان لا يجتمع وان كان غائبا فانه كان العبد مآذونا يضمن السرقة
ولا يقطع لان غيبة المولى لا تمنع القضاء بالضم في حق المأذون ومنه
وجب الضمان امتنع القطع لانها لا يجتمعان وعلى ما سطر ابي حنيفة
هذا الفصل الاول سواء لقطع ولا يضمن السرقة لا يحضر المولى
عنده ليس بشرط للقضاء بالقطع والقطع يمنع الضمان وان كان
محجورا لا يمنع البينة على السرقة فلا يقضي عليه لقطع ولا يضمن عهده
اما القطع فلان حضرة المولى بشرط ولم يوجد واما الضمان فلان غيبة
المولى تمنع القضاء بالضم في حق المحجور وعنده لقطع ولا يضمن ما ذن
ولو قامت البينة على سرقة مآذونه النصاب فان كان مآذونا قبلت ولزم
الضمان دون القطع سواء حضر المولى او غاب لان سرقة مآذون النصاب
لا توصف بالقطع فبقي دعوى السرقة ودعوى الضمان على المأذون وحضرة المولى

ليس بشرط التقاضي بالضمائم على المأذون وان كان محجورا لا يسمع بينة
 اصلا اما على القطع فظاهر واما على المال فلان حضرة المولى شرط القضا
 على المحجور بالمال ولو اتممت البينة على اقرار المأذون او المحجور بالقبض
 او احد لزمه القبول وحدها القذف حضرة المولى او غائب ولا يلزمه ما سواه
 من حدود وان كان المولى حاضرا لان القضا صحت العبد وكذا احد
 القذف فيه صحت العبد وسائر اركان القذف لا يثبتها الا بالينة
 وان اظهرت الاقرار فالانكاح منه رجوع عن الاقرار والرجوع عن
 الاقرار يصح في حقوق الله تعالى لا في حقوق العباد فينبغي القضا وحده
 القذف ويسقط ما سواه مما عجز عنه اذا قامت البينة على اقراره بالسرقة
 يلزمه الضمان ان كان مأذونا سواء بلغ نصبا او لم يبلغ حضرة المولى او
 غائبا لا يسقط القطع للرجوع والرجوع في حق المال لم يصح فيجب
 الضمان سواء كان المولى حاضرا او غائبا لان القضا بالمال على المأذون
 لا يقف على حضرة المولى ولو كان محجورا لا قطع عليه ولا ضمان المأذون
 فلا يملك الرجوع واما الضمان فلان اقرار المحجور بالمال غير نافذ الى
 فلا يصح اقامة البينة عليه ولو اتممت البينة على القضا المأذون او غائبا
 المأذون على قتل او سبب حد قبلت على العمل ونحوه لا يثبت على العاقل
 ولا تقبل على احد ولو تصور سبب وجوب الدية منه وهو القتل الخطأ
 لان عدم الصحة خطأ وانعدام تصور سبب وجوب الحد منه من الزنا
 وغيره انما اذا قامت البينة عليه على السرقة قبلت على المال وضمنه
 الله لان الصلح المأذون من اصل القضا عليه بالمال ولو اتممت البينة
 على اقراره بالقتل لم تقبل لان اقرار الصحيح غير صحيح فلا تقبل البينة عليه
 به اليه في فصل واما بيان سبب طرد المولى
 من كتاب المأذون
 يتعلق الدين اسباب منها التجار من البيع والشراء والامانة والاسناد
 والاسناد انه ومنها ما هو في معنى التجار كالغصب والمخافة الامانات
 من الودائع وكونها لان الغصب مخوف الامانة سبب وجوب الملك
 في المغموب والمحجور فلان في معنى التجار وكذا الاستهلاك مأذونا
 كان او محجورا بان عقدة ربة او حرقت ثوبا خرقا فاحس لانه سبب
 لثبوت الملك في العنق قبل الهلاك فيكون في معنى التجار وكذا
 عقدة جارية المستحق بان اشترى جارية فوطئها ثم استحققت
 لان الواجب وان كان قومة منافع البضيع لكن منافع البضيع لا تقوم
 الا بالعقد فيباحث بالواجب بالعقد فيكون في حكم التجار ومنها النكاح
 بماذون المولى لانه لم يشرع بدون المهر

واما بيان حكم الدين والمأذون
 من كتاب المأذون
 وحل بملك تاجر دين وجب له على ان كان وجب له وحده بملك المالك
 لان التاجر يحتاج اليه وكذا هو من عادة التجار وان وجب له ولرجل
 اخر دين على ان كان مأذونا نصيب نفسه فالتاجر باطل عند الله
 حنيفة وعندهما جائز وجه قوله ان التاجر منه تصرف في ملك
 نفسه فيصح كما لو كان كل الدين له فخره وجه قوله في حنيفة
 ان التاجر لو وضع لا يملكه اما ان يصح في نصيبه شرعية واما ان يصح
 في نصيب نفسه لا يسبيل الى الاول لانعدام الملك والولاية والتصرف
 الا ان لا يصح من غير ملك ولا ولاية ولا يسبيل الى الثاني لانه قسمته
 الدين قبل الفصل لا يتران شرعية لو قسطن شئ من نصيب قبل حلول
 الاجل فحق المقبول لا يثا ركة فيه ومعز الفسدة هو الا حنيفة
 فالمقسوم وقد وجد فثبت ان هذه اتمت الدين قبل القضا فانها
 غير جائز لان الدين اسم لفعل واجب وهو فعل تسليم المال او المال حكم
 في الذمة وكل ذلك عدم حقيقة الا انه اعطى حكم الوجود في الذمة
 كل واحد لملكك ما دفع به حاجته من الاعيان القائمة فيحتاج الى التمسك
 والشرا بغيره من واعطى له حكم الوجود لهذه الحاجة ولا حاجة اليه
 فبقية في حق القسم على اصل العدم والعدم لا يثبت القسم واذ لم يصح
 التاجر عند ابيه حنيفة فلو اخذ شرعية من الدين كان لما خوف بينهما
 على الشرية كما قبل التاجر وعندهما كان لما خوف له خاصة ولا يثا ركة
 حتى يحل الاجل لانه بالتأخير سقطت حق نفسه المظلمة فاذا حل الاجل
 فهو ناجح وان شاركه في المأذون والما خوف وان شاركه حقه من الغريم
 لان الدين حل بحلول الاجل ولو كان الدين في الاصل بينهما جميعا
 موجلا فاخذ احدهما شئ قبل الاجل شاركه فيه صاحبه لانه لما اخذ
 منه شئ قبل الاجل فقد سقط الاجل عن قدر المقبور فصار حله
 فصار المقبور من النصيبين جميعا فيشاركه فيه صاحبه كما في الدين
 احوال ولو كان الدين كله بينهما موجلا الى سنة فاخره العبد سنة اخرى
 لم يجز التاجر عند ابيه حنيفة وطهدهما يجوز حتى لو اخذ شرعية منه الغريم شئ
 في السنة الاولى شاركه فيه عند وعندهما لا يثا ركة حتى يحل دينه فاذا حل
 فلهما خيار على ما ذكرنا واما علم ولا يملك الا براء عن الدين بالبيع
 لا ليس في التجار بل هو يترفع فلا يملكه المأذون وهل يملك المحط فان كان
 المحط من غير عيب لا يملكه ايضا لما قلنا وان كان المحط من عيب بان
 باع شئ ثم خطئه ثم ثمنه يترفع ان خطا بالمعروف باع خطا مثل ما يحطه

التجارة عادة جازلة لا مثل هذا الحظ من توالي التجارة وان لم يكن الموصوف
 بان كان فاجت جازعة الى حنفية وعندنا لا يجوز وقد ذكرنا اصل
 المشقة فيما قبل وصل بك الصالح بان وجب على ان الدين فصاحبه
 على بعض حقه فان كان له عليه دين لا يملك له حصة بعض الدين ولا حظ
 من غير حبيب لم يمتلئ التجارة بل هو متبع فلا يملك الا ذون وان لم يكن عليه دين
 جازلانه اذا لم يكن له عليه دين فلا حق له الا ما حصوه واكتلف المال
 خير من ذلك وفي في هذا الصالح منفعة فيصير كذا الصالح على بعض
 الحق عند تعذر استيفاء كل من عادات التجارة في حق ان داخل تحت
 الاذن بالتجارة ويملك الاذن بالتجارة بان يشترع عبدا فان له بالتجارة
 لا الاذن بالتجارة من عادات التجارة بخلاف الحكم به انه لا يملكها الا
 لان الحكم به ليست من التجارة بل هي اعتان معلق بسط اداءه
 الكفاية فلا يملكها ويملك الاستيفاء لانه تجارة حصة وفيه منفعة
 وهو من عادات التجارة وليس الاذن ان يقرض لانه يقرض بغير
 الحال ولا يقرض فيه الاجل ولا يكفل مال ولا يفسد لانه لا يفسد
 الا ان اذن له المولى بالكفالة ولم يكن عليه دين بخلاف الحكم
 انه لا يجوز كفالة اصلا بدائع في فصل
 واما بيان ما يملكه المأذون منه كما لا دور
 واذا كان الكسب والرقبة كل واحد منهما محلا لتعلق الدين به فاذا
 اجتمع الكسب والرقبة يبدى بالاشتيفاء من الكسب لانه محلا للتعلق
 قطعا ومحلية الرقبة للتعلق محل الاجتهاد في كانت البديهة بالكسب
 اولى واذا قضى الدين منه فان فضل من الكسب فهو للمولى لا للکسب
 فارغ عن حاجة العبد به بعد الاعتان بدائع في فصل
 فصل واما ما سار حكم المعلق من في المادور
 واما بيان حكم التعلق فتقول واما بعد التوفيق ان لتعلق الدين
 احكاما منها ولاية طلب البيع للغيا من القضا لان معنى تعلق الدين
 منه ليس الا تعينه كاستيفاء الدين منه وهو في حصة تعين بالية
 للاستيفاء لان استيفاء الدين من حقه يكون وذلك بالية لا عنه
 وذلك ببيع و اخذ ثمنه الا ان يقتضي المولى ديونهم فيخلص له الرقبة
 لان حقه في المالية دون العين وقد قضى حقه فبطل التعلق ومنها
 اذ يبيع العبد كان ثمنه بين الغياء بالخصص ومنها ان لا يجوز للمولى
 بيع العبد الا عليه دين الا باذن الغياء او بقضاء الدين او باذن
 الله بالبيع للغياء ولو باع لا ينفذ الا اذا وصل اليهم الثمن وفيه
 ولا بد لوزنهم بان حق الغياء يتعلق برقبته وفي البيع ابطال هذه الحق

عليهم فلا ينفذ من غير رضاهم بدائع من
 المحل المزبور لم ينفذ
 ولو كان على العبد المأذون من محسوط رقبته وجن جنات محسوطه
 بضمته فاعنه المولى وهو لا يعلم باجنابه فانه يغرم لاصحاب الدين
 قيمته كما ملة ويغرم لاصحابه بجنابه فانه يغرم لاصحاب الدين قد
 عشية الا ان او اكثر فينقص منها عشية لان حق اصحاب الدين قد
 تعلق بمالية العين وحق اصحابه بجنابه قد تعلق بالعين والمولى
 بالاخذ والى ابطال الحقين جميعا فيضمنها ولو قتله اجنبية لضمن قيمته
 لان الصغار الواجب بالقتل ضمير المكلف لنفسه والنفس واحدة
 فلا ينفذ ضمنا فاما الضمان الواجب بالاعتان ضمنا ابطال الحق
 واخرى منقذ فينقذ ضمنا فيموت الفوق فان قيل لم يترك اصحاب
 الدين اصحابه بجنابه فاجواب لا يختلف محل الحقين فالدين معلق
 بالعين والدين معلق بمالية العين وهما محلان مختلفان فتقدر المشاركة
 بدائع في فصل واما بيان ما يملكه المولى
 من النصف من الحكم المأذون
 ولو اذن له بعض الغياء بالبيع لم يجز الا ان يجزى الباقون لتعلق حق
 كل واحد بالرقبة في ان البيع تصرفا في حق الكل فلا ينفذ من غير اجازتهم
 ثم فرق بين بيع المولى وبين الوصية المأذون من غير اذن الغياء
 انه ينفذ هناك وهو لا ينفذ ووجه الفرق ان الغياء ليس بشيء
 المأذون ولهذا الحق يجلل بالبيع في ان امتناع النفاذ مفيد او ليس
 للغياء ولاية استيفاء الرقبة ما فيه من تأخير قضاء دين المبيت
 في ان عدم النفاذ للوصول الى الثمن خاصة وانه يحصل ببيع الوصية
 فلم يكن التوقف مفيدا فلهذا وقف هذا اذا كان الدين حلا فان كان
 موجبا لنقد البيع في ظاهر الرواية لان المانع من النفاذ وهو التعلق
 على التضمين ولم يوجد ثم اذ احل الاجل كانت ديونهم مثل الثمن
 او اقل اخذ وامنه وان كانت ديونهم اكثر من الثمن ضمنوا المولى الى تمام
 قيمة العبد وروى محمد في النوادر انه لا ينفذ بيع المولى لوجوه اصل
 التعلق هذا اذا كان العبد قائما في يد المشتري فان كان هالكا فالغياء
 باختيار ان شاء ضمنوا المولى وان شاء ضمنوا المشتري قيمة العبد
 لا كل واحد منهما عما صلب حقه في ان لهم تضمين ابهما كما وان اخذ
 تضمين المولى لنقد ببيع لانه خلص ملكه فيه عند البيع باختيار الضمان
 فكانم باعوه منه بئنه هو قد قيمته واشتراه منهم به حتى لو وجد المشتري
 بعثها لعبد هلاكه ان يرجع بالنقصان على المولى والمولى ان يرجع

على انفراد وان اختاروا تضمين المشتري بطل البيع لانه لا يمكن ان يملك منه بالتمام
 فبطل استرد الثمن ولو لم يملك العبد في المشتري وكفى بطل المولى فان جرد
 ضمنه في القصة وان لم يجد في فلا خصوصية بينهما ومن المشتري عند ابي حنيفة ومحمد
 وعند ابي يوسف هلك المولى وان المولى حاضر اسهوا من ما دونه
البداية في فصل في ابا بيان حكم المقلون
 باع المحجور ثمن من كسبه ثم اذن له المولى في التجار فاجاز ذلك البيع لا يصح
 لانه باع مال المولى على ما دونه لا يملك بيع ماله الا بامر المولى باع بعد الاذن
 لا يصح برأيه في المادونه
فريب من اخره
 ولو لو كل من غير البينة او بنظره وكذا ان يشترى ثمنه او ينفذ جاز استحقاق
 وبيع اليه الثمن او لم يدفع وتكون له العبدية عليه والقبض ان لا يكون هذا المولى
 ووجهه انه لو جازت للزمن العبدية وفي تسليم الثمن فيصير معنى الكفيل لثمنه
 ولا يجوز كفايته فلا يجوز وكالته وجه الاستحقاق ان الموكل بالثمن بالثمن
 في معنى الموكل بالبيع الا بمرأه لا يجب عليه تسليم البيع فكل هذا في البيع
 لاني معنى الكفاية ولو لو كل من غير البينة او بنظره وكذا ان يشترى ثمنه او ينفذ جاز استحقاق
 للعبدية او لا اخره كذا الثمن اذ في ان ثمنه لا يملك حصر المالك في استيفاء ثمنه
 يلزمه التسليم الى المولى في ثمنه وكالته في هذه الصلوات لثمنه فكل ثمن
 كفاية معنى فلا يملكه المادون بداية في فصل في ابا
بيان ما يملكه المادون من المادونه
 واما هذا الغصب فقد اختلف العلماء فيه قال ابو يوسف
 رحمه الله انه اذا اذله المالك عنه ماله المتقوم على سبيل المجاهرة
 والمغالبية بفعل في المال وقال محمد الفحل في المال ليس له ان يكون غصباً
 وقال الفقيه هو اثبات اليد على مال الغير بغير اذنه والاذن له ليرتبط
 اما الحكم مع الثمن في اذنه حتى يتم به اذنه لعله في وكان وراهم
 ملكاً يأخذ كل سفينة غصباً جعل الغصب مصدر لاخذ فذكر ان
 الغصب والاذن واحد والاحداثيات اليد الا ان الاثبات اذا كان
 باذن المالك يسمى اذنه واعانة وايضاً في عرف الشيخ فاذا كان
 بغير اذنه المالك يسمى في متعارف السرقة غصباً ولان الغصب انما
 جعل سبباً لوجوب الضمان بوصفه كونه لغيره فاذا وقع الاثبات بغير
 اذنه المالك وقع تقديره فيكون سبباً لوجوب الضمان والدليل عليه ان الغصب
 الغاصب ضامن وان لم يوجد منه اذله يد المالك لزوالها الغصب
 الغاصب الاول وازالة الزائل كمال وابتداء علم ولن الاستدلال
 بضمائنا لغصبه وجهين احدهما ان المالك استحق ازاله يد الغاصب

عن العسر فلا بد وان يكون الغصب منه ازاله يد المالك لانه استحق ازاله
 لم يشع الا اعتداء الا بالمثل لعل في فريته رعايتكم فاعيد واعلم
 بمثل اعتد عليكم . والثاني ان ضمنا لغصب المالك لو ان يكون ضمنه
زجر واما ان يكون ضمنا لغيره ولا سبيل الى الاول لانه يجب على من
مخالص الزجر ولان الاثر جار لا يحصل به فدل انه ضمنا لغيره وايجز
القوات فدل انه لا بد من التفويت لحق الغصب ولا حجة له في الالة
لان الله تعالى فسر اخذ المالك تلك السفينة لغصبه اياها قال وكذا
وراءه فكل غصب كل سفينة وهذا لا يدل على ان كل اخذ غصب
بل هو حجة عليه لان اخذ ذلك المالك كانه اثبات اليد على السفينة مع ازاله
ايدها ليس بمثل ان الغصب اثبات على وجه يتضمن ازاله واما
في الغصب انما اوجب الضمان لكونه قدراً فكل من لم يملك في الازالة لا في
الاثبات لانه وقوعه قدراً لا وقوعه ضمناً بالمال كونه كسباً خاصه من ان يكون
منتهقاً به في حق المالك واعياناً على لانه تفادع به وهو تفويت
اليده وازالتها فاما جواز الاثبات فلا ضرر فيه فلم يكن الاثبات قدراً
على هذا الاصل يخرج زوايد الغصب منها ليست بمضمونة سواء كانت
منفصلة كاللوله واللبين والشم او متصلة كالسهم واما ان لا يملك
في يد المالك وقت غصب المالك فله فوجد ازاله يد عنها فلم يوجب الغصب
وعند محمد مضمونة لان الغصب عند اثبات اليد على مال الغير بغير اذنه
ما كنه وصل يصير مضمونة عندنا بالبيع والتسليم والمنع او الاستهلاك
او الاستخدام جبراً اما المنفصلة فلا خلاف بين اصحابنا في انها تصير
مضمونة واما المتصلة فذكر في الاصل انها تصير مضمونة بالبيع
والتسليم ولم يذكر خلاف وصورة المسئلة اذا غصب جارية
تمت بها الف درهم فادارت في يد غيرها خيراً حتى صارت ضمنها الى
درهم فباعها فسلمها الى المشتري فبكت في يده فاما كسباً خيراً او ضمن
المشتري لثمنها وان شاء ضمن البائع وان اختار تضمين المشتري
ضمنه قيمتها يوم القبض في درهم وان اختار لصاحب البائع ضمنه
بالبيع والتسليم فضمنها اليه درهم ايضا كذا ذكر في الاصل ولم يذكر
خلافاً وحكي ابن سماعه عن محمد رحمه الله اختلاف ان على دول الضمان
ان شاء ضمنه المشتري وضمنها يوم القبض اليه درهم وان شاء ضمنها
ضمنها يوم القبض اليه درهم وليس له ان يضمنه زيادة بالبيع
والتسليم وهكذا ذكر احوالكم الشريعة في المنتقى وحكي اختلاف وهكذا
ذكر الظاهر وفي مختصره الا انه لا استهلاك حطاً فقال الا ان يملكها
وفسرها صرح في شرحه مختصر الظاهر وقال الا ان يكون عبداً او جارية

فيقتل وهذا هو الصحيح ان المخصوب اذا كان عبدا او جارية فقتله المصوب
خطا يكون المالك اختيارا ان شاء ضمنه المصوب ثمته يوم الخصب وانما
عاقلة القاتل قيمته وقت القتل امة في ثلثة سنين وجه قوله ان البيع والتسليم
لا يفتوت امة ان الاخذ لان المالك كان متمكنا من اخذه من قبل البيع والتسليم بعد
البيع والتسليم لم يمتكنا وقتوت امة ان الاخذ لوقت اليد معه في ان خصبا
موجبا العتق وهذا لان الوقت يد المالك فاما ان غصبنا موجبا للعتق لكونه
اخراج امة من ان يكون منتفعا به في حق المالك وانما يخرج عن الانتفاع بما له
هذا يحصل بتفوت امة ان الاخذ فوجب العتق ولهذا يجب العتق على صاحب
الغاصب ومواريه المصوب والمشتري من الغاصب كذا هذا ولا يوجب حنيفة ان
الاصل مخصوب بالغصب الاول فلا يقع البيع والتسليم غصبنا له لان غصب
المخصوب لا يتصور والزيادة المتصلة لا يتصور افرادها بالغصب لا يتصور
بالبيع والتسليم بخلاف الزيادة المنفصلة فان افرادها بالغصب لا يتصور
بدونها الاصل منصوص فان لم تكن مخصوبة بالغصب الاول لا ينعقد فيها امة ان
مقصودية بالبيع والتسليم فهو الفرق بين الزيادة وبين بخلاف القتل لان قتل
المخصوب منصوص لان محل القتل محل الغصب فمحل القتل هو الحياة
ومحل الغصب هو ما لينة العين فتتحقق الغصب فيمنع تحقق القتل لا
ان المضمون واحد والمحقق للظن واحد فيجب

كتاب الغصب
وفي الاجناس استعمال احد الشريكين القن المشترك بل اذا من صاحب بصيرة غاصبا
نصيبه على رواية حماد بن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن سريج حتى لو مات
في خدمته لا يضمن كذا في نوادرها فان مجموع النوادر والصحيح رواية ابن سريج
قال الشافعي وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الراعيين محلا وكذا ما قلناه
في الضمان في شريك المالك من ضمانات الغصب

الوصي او المتولي اذا اجر منزل التيمم والوقف به وشا جارا المشغل بل يضمن المثل
اجر المثل ام يصير غاصبا بالسكنة لا يلزم منه ذكر المحل من الغصب في قفا
ان يجب ان يكون غاصبا على اصله انما هو الله فلو ذكرنا انما هو الله فلو ذكرنا انما هو الله
لا يكون غاصبا بل يلزمه اجر المثل والله الامام ركن الاسلام على السعة كما ينبغي
بقدر الخصاصة حتى يحكم عنه انه قال لو غصب المثل وار وقف او ارضى كيب اجر المثل
واذا كان قتيلا في الغصب هكذا في ملكك في هذا والفتوى على ان يجب المثل
في ملك المصوب بالبيع الا اذا انتقص المثل من المثل المستجير وكان ضمان النقص
الرفع للتيمم والوقف او نقصتها الزيادة وكان منها انتقصان النفع فيجب
ضمانه النقصان فاحصل انه ينظر الى نقصانه الى اجر المثل فاما ان اكثر يجب
ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر في الذخيرة وفيه في الامام في الدين ووقف

اصغر الامام في تفسير الدين احكام الصغار للاستدلال
في مسائل الاجارة
جل على رجل دين فادمن مال مثل حقة المختار له لا يصير غاصبا لانه اخذه باذن
الشئ فلو اخذ غصب صاحب الدين ووقع الى صاحب الدين صار قرضا صالحا على البيع
ان غصبه لا لغصب منه ذلك المال ثم المخصوب منه المختار ان المخصوب منه
باعتبار ان ضمنه الاول وان ضمنه الثاني فان ضمن الاول لم يبرأ وان ضمن الثاني لم يبرأ
من غصب خزانة المظني
ولو اقرت بخت في بئر خاصة بضمه النقصان وضمن النزع وفي البئر العامة يضمن بئرها
كما هو حال المسجد
من غصب القنبنة في

باب كيفية ضمان الغصب
غصب بئر ماء فادمن بئرها ونبت فلها جبا ان ياخذ الارض ويأمر الغاصب بتفريق
الارض لانه غصب الماء في كفاية ان لا يفعل فللغصب منه ان يفعل ما يورث
الى اكم كان يفعل غصبه رعا وزرعها حنطة ثم اختصها وهي بذر لم ينبت
بعد فمضاج الارض باختيار ان شاء من كذا حنطة ثم نبت ثم لعل القلع زرعت ماء
اعطى ما زاد البذر فيها اما اختيار فلان لا طين للقلع الا ان كان ذلك فان اختار
اعطى الضمان كيفية بئر من كذا رواية حماد بن محمد لا يضمن ما زاد البذر فيها
فيقوم الارض وليس في البذر ورر المطلاع في كذا ان يعلية بئر من المختار ان
يضمن قيمة بذره لكن مبدورا في ارض غيره وهو ان يقوم الارض غير بذر وقت يقوم
مبدورون لكن بذر لغير من المنقضي والقلع اذا نبت ففضل ما بينهما قيمة بذر مبدور
في ارض غيره ما روي عن محمد بن حنفية كذا بئر مبدور في ارض نفسه ب التي
البذر في ارضه ثم جازا اخر القية بذره وسقى الارض ونبت البذر ان جميعا اول القية
فيها الثاني بذر وتلقب الارض قبل البذر بئر مبدور صاحب الارض فبنت البئر
ان جميعا في نبت يكون للثاني في هذا في حنيفة لان غلط الجحش استلزام عنده
ولا ولا على الثاني قيمة بذره لكن مبدور في ارض نفسه وطريق موزة ذلك ما ذكرنا
في رواية حماد بن محمد في المسئلة التي قبل هذه وتلك رواية حماد في دفع الصوة
من غيبة ما قبل فان جاسا صا لارض وهو الاول والقية فيها بذر لفت من اخرى فلقب
الارض قبل ان ينبت البذر ان فيها او لم يلقب وسقى في نبت منها البذر وكلها فهو له
وعليه للغاصب مثل بذر لكن مبدور في ارض غيره لانه تلف كذا كذا هكذا ذكر
هنا ولم يشيع اجواب وكما ان البيع ان يضمنه الغاصب الاول قيمة بذر الاول مبدور
في ارض نفسه ثم يضمن المالك قيمة البذر من جميعا مبدورين في ارض غيره لا يضمن الا المالك
كذلك ورد هذا كله اذا لم يكن الزرع لثابتا فاما اذا نبت زرع المالك ثم جازا
القية بذر وسقى فلم يلقب فاذ نبت كان اجواب عليه ما روي في كذا بئر لوقب
لا ينبت من اخرى فالزرع للثاني على الثاني قيمة زرع ثابتا لانه تلف كذا كذا غصب

اللا قطع في الفصل الرابع عشر
رجل غصب أرضا فبذر فيها حنطة ثم اختصها قبل ان تثبت قال محمد رحمه الله
ان شأنا صاحب الأرض ان يثبت ثم يقول للغاصب اقلع زر عك وان شأنا
اعطاء ما زاد ان زرع فيه تقوم الأرض ليس في زرع وتقوم فيها بذرة غطاء
ففضل ما بينهما

من كتاب الغصب
وإذا غصب أرضا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا
والهم للمصلاة والاختصاص والغصب دار افعهاها مسجد احياها
لا يجمع فيه وان جعلها طريقا ليس لاحد ان يمر بها
للحداد في الحظروا الا باصة قريتها في اخوه

رجل غصب أرضا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا
يسرهما من الغاصب فان كان الغاصب رافع حتى الأرض من عذبة
ان لم يكن الزيادة ما لا يستقوا بان كثر الأرض او حفرها نحو او ابقى فيه
السوق في اختلط ذلك بالتميز وصار بمنزلة المستملك في القيمة يسر
الأرض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة ما لا يستقوا كالبناء والبحر
يؤمر الغاصب برفع البناء وقيل الاستحباب ورد الأرض لم يضر ذلك للأرض
وان كان الضرر بالوقف بان يخرج الأرض لقطع الاشجار والدار برفع البناء
لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقطع الاشجار الا ان القيمة بغير قيمة
الغرس مقلوعة وقيمة البناء مرفوعة ان كان للوقف علة في يد الموقوف
يكتفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف علة يواجر الوقف فيعطى الضمان
من ذلك انما اختار الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يجرى للأرض
فله ذلك ولا يجبر على اخذ العدة ثم يضمن القيمة بالية في الأرض من الشجر
ان كان له قيمة

الوقف قبيل فصل في ردحور الوقف المستعمل
ومن بذر في أرض غير اوقفت امر بالقطع والرد هذا في قول هو الرواية
وعند محمد ان كان قيمة البناء او الغرس اكثر من قيمة الأرض فالغاصب
يملك الأرض بغير ضمان ولا مالكة بغير ضمان له ببناء او شجر امر بقطعها ان
لغصب الأرض بالقطع ثم يترجى بكون موقوف ذلك فعلى الموقوف بل شجر و
بناء وتقوم مع احد ما استحق القطع فيضمنه الفضل قبل قيمة الشجر حتى
بالقطع اقل من قيمته مقلوعا مقلوعا مقلوعا اذا انقصت منها اجرة القطع
فالباقي قيمة الشجر المسحق بالقطع فاذا كان له قيمة الأرض ما به وقيمة
الشجر المقلوع عشرة اجرة القطع ودرهم لقيمة الشجر في الأرض مع
هذه الشجر تقوم بها ولو تسعة دراهم فنضمن المالك التسعة

صدر المستعمل من كتاب الغصب
وإذا غصب حيا فبذر فيه حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا
لا يضمن الا في المسئلة والدم ليس بالمال في الاديان كلها
في اوائل كتاب الغصب
رجل غصب أرضا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا
ولو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا
في اخر الحظروا الا باصة قريتها في اخوه

وذكر في العيون اذا غصب أرضا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا
هو بذر لم يثبت بعد فصحح الأرض بغير ان شأنا ذكرها حتى يثبت ثم
يقول لا اقلع زر عك وان شأنا اعطاء ما زاد البذر فيها تقوم الأرض
وتجوز بذر وتقوم ليس فيها بذر وروى المعلى عن ابن يوسف انما صاحب الأرض
اذا اراد اخذ حنطة اعطاه ومثل ذلك في ذكره في فناء ورافضه بغيره الدين
فان اختار المالك اعطاء الضمان للزرع كمنه وروى عن ابن يوسف
انه يعطيه بغيره والمخيار ان يضمن قيمة بذر مبدور في أرض غيره
وهو ان تقوم الأرض بغيره بذر بغيره حتى القلع اذا ثبتت وغيره
مبدور فيفضل ما بينهما فبذر مبدور في أرض غيره
صاحب المحطة غصب أرضا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا
الأرض وزرع فيها شأنا اخر هل الضمان المالك للغاصب شأنا
لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي يفعل ذلك بمثل ففقد
فأضحي حقه الدين من غصب أرضا فبذر فيها حنطة أو حيا فبذر فيها حنطة أو حيا
الغاصب يتفرغ فان ابي ان يفعل فالمغصوب منه ان يفعل بالورع
الى اكم يفعل

من فصول العبادي
الفصل الحامس عشر في صغار الشجر والنبات وقيل تالة
من أرض رجل وغرسها في ذلك الأرض في ناحية اخر فكبوت
كانت الشجرة للزرع منها وعنده قيمة التالة لوم قبلها لان الشجرة
حصلت بصنعه ويؤمر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع
يضر بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن مقطوعة و
وان لم يذكر هذا ذلك قطع الشجر كرم ان يضمن القيمة
لانه المكلف غير المثل وطريق موقوف ذلك فيقوم الكرم مع الاشجار
الثابتة فيقوم مقلوع الاشجار ففضل ما بينهما فبذر مبدور في أرض غيره
ذلك صاحب الكرم باختيار ان شأنا رفع الاشجار بالمقطوعة الى

القطع وضمنه تلك القطعة وان شاء الله تعالى ورفع من تلك القطعة الى الشجر
المقطوعه ويضمنه الباقي **في** قطع شجرة في دار رجل غير امرة ورجل دار
باختيار من شجر الشجر على القاطع وضمنه قيمه الشجرة قائمه لان تلك الشجرة
قائمة وطريق موقوف ذلك الموقوف الى ارمع الشجرة والقوم بغير الشجرة فيضمنه
فصل ما بيننا وبينك انك الشجرة ويضمنه قيمه النقصان فانما لان تلك
عليه قائم وطريق موقوف ذلك الموقوف الى ارمع الشجرة والقوم بغير الشجرة
فيضمنه قيمه الشجرة وانما بيننا وبينك انك الشجرة ويضمنه قيمه النقصان
لانما لان تلك الشجرة على يدك وعلو موقوف ذلك الموقوف الى ارمع الشجرة
القائمة بطريق الى ارمع تقدم فبعد ذلك نظر الى القيمة والقيمة الشجرة المقطوعة
ففضل ما بيننا وبينك انك الشجرة المقطوعة وان كانت قيمتها مقطوعة وضمنتها
بغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه لانه لم يملكه شيئا ولو قطع اغصان شجرة
لاخرت في داره سباني في اخر الفصل **باب** عشرة اشجار في شجرة
اكثر من اربعة ارجل في حصة فالتكليف ان تلك الشجرة في حصة النقصان
الشجرة لان تلك الشجرة وان لم تكن لها قيمة وليست مال حصة النقصان
بالاكتاف لا على الشجرة فانما هي على الشجرة بنقص قيمه الشجرة فينظر الى
من الشجرة بعد تلك الشجرة ان كانت شجرة ومع تلك الشجرة ان كانت شجرة فيضمن
ما بينهما **مع** هدم بنا وان كانت قيمته مائة بغير ارض وقيمة المزارع المهدمة
تنتقل الى الارض باختيار ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى
ضمنه بغيره ليس بالارض من ثمرات المهدمة من ثمرات الشجرة النابتة
او من ثمرات المهدمة المهدمة المهدمة المهدمة وحكم الشجرة في
استهلاك من وجبه ما ذكرنا **من** مختص

باب قطع
مختص بالكرخي والوجه لا ينقص اذ ابي على حواله الى حواله
على نفس الساجه ينقص حواله الكتاب برود ذلك وهو الاحكام وعلى نفسه
ان الكرخي ذكر في بعض كتبهم فيتم الساجه لا اقل من قيمة البناء ليس
لصاحب الساجه اخذها وان كانت قيمة الساجه اكثر من اخذها وعلى هذا
اذا اندك الجبل بما عليه من احد بقعة على حديق رجل في اسفل الجبل برود
باقل قيمتها صاحب الاكثر على صاحب الاقل ويملكها وكذا الحكم في
الساجه وقال انه مذهبهم ان مال صاحبها ما ذكر الكرخي وبيع به المالك
فانه ينفذوا في الدجاجة اذا استلعت لولؤه فغيره او في البطيخين رجل الغدة
في جرة اخر او راسه في جرة في جرة لا يمكن الفصل الا بكسر حروفهم في نظر
الى قيمتها ما ابرها اكثر فتملكه صاحب الاكثر وضمنه القيمة بصاحب الاقل وقد
ذكرناه عن من يخرج خوارزم وفي جامع اليزد وحيث في اكلات المسجد ما يك

والله اعلم

في اقسام الاموال
في الثالث

ولو اراد صاحب العلوانه بحدث على علوه بناء او يضع عليه جذوعا
لم يكن قبل ذلك او يثبت فيه بابا او كنفه لم يكن قبله ليس له ذلك
عند الجحشفه سواء اضر بالسفل او لا وعندهم لان يفعل ذلك
ما لم يضر بالسفل ولا اضر بالنار وحصل ما كلفه منوه والغسل بالحق
منهم من قال لا خلاف بينهم في اخذهم وقولهم انفسهم قول الجحشفه
ومنهم من حقق اختلاف وجه قولهم ان صاحب السفل يتصرف في ملكه
فلا يمنع الا من الغير وحس الغير لا يمنع من التصرف لغيره بل يتصرف به صاحب
الحق الا ان كان الاثر ان لا يمنع من الاستغلال كغيره من الاصلط
بناحية لا تغرم الضرر اما لا خلاف هنا في تصرفه لغيره بصاحب العلوانه
فلا يمنع عنه ولا الجحشفه اية حصة التصرف في ملكه غير وجبة لا يقف
على الضرر بل هو حرام سواء تصرف به ام لا الا ان كان نقل المرأة والسيما
من دار المالك الى موضع اخر حرام وان كان لا يتصرف به المالك والدليل
عليه ان يباح التصرف في ملك الغير وحقة برضاه ولو كانت حرة لم يباح
من الضرر لما ايجاز الضرر لا يمنع برضاه المالك صاحب الحق وانما
التصرف في ملك الغير وحقة حرام اضر بالمالك ولا يجوز ان صاحب
العلوانه يتصرف بالسفل في حرم التصرف في الابا فنه وضمنه بخلاف ما ضرب
من المثال وهو الاستغلال كغيره من الاصلط او بناحية كغيره من ذلك
تصرف في ملكه وحقة انه لا يتصل بملك الغير وحقة وهو بناحية ولا على
هذا الا ان كان سبيل ما في قاعة فادار صاحب القاعة ان يجعله مزارعا او
كان مزارعا فادار ان يجعله قاعة فليس له ذلك كذا لو اراد ان يجعله
مزارعا او اقل من مزارعا او اقل من مزارعا او اقل من مزارعا او اقل من مزارعا
المزارع لم يكن له ذلك لانه صاحب الحق لا يمكن التصرف بزيادة على حقه
كذلك لو اراد اهل الدار ان يبيعوا حائط السبيل او ارادوا ان يبيعوا
اليزد عن موضعها ويخرجوا او بسفلوه لم يكن لهم ذلك لانه ذلك تصرف
في حق الغير لا باطلا ولا نفعا فلا يجوز من غير رضا صاحب الحق ولا شأ
اهل الدار ليس له ان يبيع على ظهره فلهذا ذلك لانه مقتضى صاحب المزارع
حاصل في احوالهم دار رجل في حائطه اراد اهل الدار ان يبيعوا في حائطه
الدار ما يقطع طريقه ليس لهم ذلك لانه فيه ابطال حق الموردين وبيعوا ان
يتروا في حائطه عرضا بل لانه عرض الطريق فلهذا بغير عرض باب
الدار ولو اراد رجل ان يبيع الى الطريق حائطه او مزارعا او مزارعا في اهل
البلد من احد وجهين اما ان كانت السكة نافذة واما ان كانت غير نافذة

من مختص

فانه كانت نافذة فانه ينظر اليه كانه يضر بالاربعين فلا يجزى ان يفعل ذلك
 في ارضه لوقوله صلى الله عليه وسلم لا تضر ولا تضار في الاسلام ولو فعل ذلك
 فكل احد ان يقطع عليه ذلك وان كان ذلك مما لا يضر بالاربعين حل له
 الانتفاع به ما لم يتقدم اليه احد بالرفع والنقص فاذا تقدم اليه واحد
 من عرض الناس لا يحل له الانتفاع بعد ذلك عند ابي حنيفة وعند ما
 يحل له الانتفاع به قبل التقدم وبعد ذلك كذا في الحكم في غرض الاشجار
 وبناء الدكاكين ويجوز للبيع والشراء على فاعله الطول وجدها
 ما ذكرنا ان حصة التصرف في حق الغير لعينه بل للتصرف في الضرر ولا
 بالمارة فاستوفى حاله قبل التقدم او بعده ولا يجر حصة ان اشترى
 الجناح والميزاب الى الطول تصرف في حقه كذا هو في البقرة في
 حكم البقرة والنصف حقه فله هوها وان كان الانتفاع به كذا تصرفا
 في حق الغير لغيره اذ هو حرام سواء اضر به او لا الا انه حل له الانتفاع به
 قبل التقدم لوجوه الا انه من لالة وهو ترك التقدم بالنقص والتصرف
 في حق الا ان كان باذنه مباح فاذا وقعت المطالبة ببيع النقص بطلت
 الدلالة فبقية الانتفاع بالشيء تصرف في حق من يملكه من غير اذنه
 ورضاهم فلا يحل هذا اذا كانت السكة نافذة واما اذا كانت غير نافذة
 فله كانه رضى في التقدم فلم يمتنع من سواه كان لهم في ذلك حصة ايم
 ما ذكرنا ان حصة التصرف في حق الغير لا يفت على المضروب
 بدائع في فصل واباب حكم الملك في ريب
 الى اخره من كتاب الدرر
ش هدم بنية ولم يبن واجبر ان يتضررون به كذا كان لهم جرم
 على البناء اذا كان قادرا ان يهدم ولا رية دفع الضرر عن النفس هك
 ذكره في المختار انه ليس لهم ذلك لانه لا يجبر على بناء ملكه ولو هدموا
 نفسه فانه هدم به كذا من اخرج لا يضمن لانه غير متعدي هدم بيته
 القبر باكثر الزين الجدار الذي يدين بين جهاره ووضع فوقه لبنا كثيرا
 حتى مال الى نط وانه هدم بعضه فانه كان الدين من اعماله كالمطعم
 بجيت وحل يوهن في اعماله فله فله من اعماله لا يحصل له فله ولو اذ
 اخرب الجدار في منزله في سكة غير نافذة فاراد اهل السكة ان يهدموا
 ذلك كذا في المختار فله من اعماله وادب وضيق ليس لهم ان يمنعوا لانه يضر
 في ملكهم الا باذنه وانه ولد ذلك لانه كان بطحا طحا يضر به
 فلم يمنع لانه يضر في ملكهم على وجه يضرهم لوليت ذلك ومنه كتاب
 يضر بجيرة من في اخره في الجراحيه **ش** جدار بين جارين لا احد
 عليه بناء واحد ولا طرفان قديمان اراد احدهما حيا لبا واحد

انه يجعل على بناء القديم بناء اخر لم يرض صاحبه فله ان يفعل مثل ما شره
 لانه جدار بينهما على السواء اطراف حيزين ش خصته على جدار داره و
 هي كالجدار من قبله فله ان يفعل ما يشاء فان اعماله صاحب الجدار
 لم يرضه فله ان يفعل ما يشاء لانه يضمن لانه يضمن لانه يضمن
 لان لصاحب الجدار ان يقول ان يضمنه ان اخرج الجدار من حيزه
في صلح واذ كان لرجل نخلة في ملكه فخرج سحفا الى ملك غيره فاراد
 للغير ان يقطع سحفا فله ذلك قال الباقر في سحفا الى ملك غيره فاراد
 اذنه القائل لو تلت اعصا شجر رجل في داره فغيره فخذت هو اذنه
 فقطع صاحب الدار الاغصان فان كانت تلك الاغصان بحيث
 يمكن لصاحب الشجرة ان يرفع هو اذنه من غير قطع ما يضره ويشد
 يحل فانه يضمن القاطع لان القطع في مثل هذه الصورة لم يتعين
 طرعا للتفريق ليصرف حقه وان كان الاغصان بحيث لا يمكن
 لصاحب الشجرة ان يرفع هو اذنه من غير قطع ما يضره فله ان يقطع
 فانقطع صاحب الدار الاغصان من الموضع الذي كان يقطع احكام
 لورفع الله لانه يضمن لانه يضمن لانه يضمن لانه يضمن لانه يضمن
 او فاه وان قطع اكثر من ذلك يضمن لان ذلك لم يصرف حقه بل يبدل
 يلزم لورفع ما يرفع في اعماله لا يوفيه
 الا لاطي وضمان في الفصل السابع عشر
 فيما يقع بين الجيران
نوع في التمسك في الاتلاف
 رجل غصب محلا فاستهلكه وبسبب لبنه قال القصة الوكيل الباني يضمن
 الغاصب قيمة العجل ونقصان الام كذا غصب الولد او حقه
 الام وان لم يفعل الغاصب الام فعلا
 من كتاب الغصب
 استهلك محلا غير قيس لينة يضمن لصاحبه البصرة وكذا
 لو ان اتان الغير من موضع فذهب معهما الجحش ثم اتى بها الى
 ذلك الموضع فخار معهما الجحش وكذا الذئب يضمن وقد ثبت بهذا
 انه قد لصرة فاصبا ضمنا وان لم يوجد منه فعل من الغصب
م ولو رجم بقلنسوة الى رجل بغير ضرب رجله بسببه جدار
 مرارا وانكره يضمن
 فنية في باب
 اجتناب علة الدابة من الجحش
 القاء في حوض او حفرة مع درهم فتنسقطت في الحوض فلو سقطت
 عند القاءه ضمن لانه يفعل لا لو سقطت ولو خرج عن الماء لانه

بفعل ما كتب جامع الفصولين

في الثالث والثلاثين

قال في العبد اذا حل قيده او فتح الباب عليه فزهر لم يضمن الا ان يكون العبد مجنوناً وقال ابو يعلى لا ضمان في جميع ذلك

في قوله ولا يضمن الغاصب منافع

ما غصبه من ملك الغصب

رجل له غريم فجاوان وان وانزعه من يده يغير ولا ضمان عليه

في الفتاوى خلاصة في كتاب الكراهية

من الفصل الرابع في نوع في الدين

ن بحث جارية الى نخاس وامر ببيعها فبعثتها امرأة النخاس في

لها فزهرت فله صاحب الجارية ان يضمن المرأة دون النخاس لان النخاس

اجير مشترك والاجير المشترك لا يضمن عند الحنفية وكذلك في ذلك

التياب لما قلنا ولو جازت جارية الى نخاس لغير اذنه مولاها وطبقت

البيع ثم ذهبت فلما يدبر ان ذهبت وقال النخاس دوتها عليك

قالهول للنخاس ولا ضمان عليه لان الجارية هي التي ذهبت اليه فمكنت

اكانه عنده هكذا قال في التجار وله كذا في النخاس لم يخذ

الجارية حتى يصير غاصباً ومعنى الرد ان يامر بها بالذهاب الى

المزول وفي النخاس منكر الغصب لو اخذ النخاس الجارية من

الطريق او ذهب بها من منزل مولاها بغير اذنه لم يضمن لانه صا

غاصب **ر** دلال في البه ثوبا لبيعه فدفعه الى رجل على سوم

الثمن ثم نسيه لا يضمن الدلال هكذا ذكرهنا وهذا اذا اذنه لصا

الثوب بدفع الثوب للسوم اما اذا لم ياذنه لم يضمن لانه اذا اذنه

لم يكن له دفع ثوبا انفق درهم رجل ولم يحسب له ثوبا ولا ضمانا

عليه لانه مجتهد اخطا في اجتهاده ولا اجر عليه لانه لم يعمل بالامر

ع اعطى رجلا درهما لينظر ففهم فاكسره فان قال له اغره ففهم

لانه فعل بامر وان لم يفعل له اغره يضمن لانه فعل ذلك بغير امره وكذلك

لو راو قوسا فاكسره ففهم ففهم فاكسره ففهم فاكسره ففهم فاكسره

في الفصل الثامن في الاجير المشترك في غصب الاقطعة

الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة مواضع الاولى اذا كان الامر

الثانية اذا كان مولى للمور الثالثة اذا كان المور عبداً لغير

كاسر عبداً لغيره لا باق او يقتل نفسه فاما الامر لغيره الا اذا امر

بالتفاد بالسيده فلا ضمان عليه الامر بخلاف مال غيره سيده فان التفت

الذي يخرجه الولي يرجع به على سيده الرابعة اذا كان المور صبي

كما اذا امر صبي بالثلاث مال الغير فانكف ضمير الصبي ويرجع به على الامر

الخامسة اذا امر بغير سيده في حال الظن الغير ففعل في ضمانه على الامر

ويرجع به على الامر وتامة في جامع الفصولين اذا امر الاب

ابنه في القنية من غصب الاشياء وفي

في الفن الثاني

فصل في التبعية في الثلاث

قال محمد في قول القطة اذا حل دابة مملوكة لرجل ولم يذهب

بها فذهب الدابة على الفور او بعد ذلك فعلى قول محمد يجب الضمان

وكذلك اذا فتح باب قفص ان فطر الطير الذي فيه وروى

عن محمد رواية اخرى اذا ذهبت الدابة على الفور او طار الطير

على الفور ان ضمانه وان فتح وطار على الفور فلا ضمان كما لو حل

قيد عبد الانسان حتى ذهب العبد فلا ضمان بالاجماع ومحمد يقول

في فصل العبد للعبد اختيار مغيرة شرعا حتى لو لم يكن كذلك بانه

كان العبد مجنوناً اذا ذهب لعقل فهو والدابة سواء وعن محمد ايضا

لو كان العبد مجنوناً مقيدا في بيت مغلق فحل النكاح القيد وفتح

الاخر الباب فلا ضمان على الفاعل اعلم احوال مال العبد ابو الليث

وقد ذكر في المبسوط انه لا ضمان في ذلك كله ولم يذكر فيه اختلافا

من غصب النصارى خاتمة في البيع

رجل مبرئ في ملكه او في غيره ملكه فوقعت مشارة من النار على ثوب

النار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يضمن لانه لم يتحلى

بنوع النار والوقوف على الثوب وبسطة يكتسبه مضافا اليه حتى

لو اطارت النيران فوقعت على ثوب النيران لا يضمن لانه غير

مضاف اليه وهكذا ذكر في النوار وروى في يوسف وقال القضاة

العلماء ان مبرئ النار في موضع لاحق الضرر فوقعت مشارة في ملكه

او القتها النيران لا يضمن وان لم يكن لاحق الضرر في ذلك الموضع فليكن

فيه يكونه على التفصيل انه وقع منه مشارة يضمن وان جهت به النيران

لا يضمن وهذا اظهر وعليه الفتوى فاصح نحائنه

في فصل ما يضمن بالنار من الغصب

رجل وقد نادى في ثوبه فالحق فيه من الخطأ لا يحتمل التنوير كما لو ادخل

في ارضه ما لا يحتمل ارضه ففقد الى ارضه غير نافذ ما فيه من الزرع في

ضامنا وان كان يعلم ان ارضه يحتمل ذلك اما لا يضمن فاصح

منه المحل المزبور

ومن سيج الاسلام حواضر ليج سفينة مملوكة من طاع طاع فيها رجل

منازعة البغية في الصاحب ففوتت ضمن الطارح السفسفينة وما فيها
 كذا النوع لضاف الى ذلك الزائد كالقبح والآخر فما كان
المعظم فضيل امير في ضمير الملاح
 والمودع لفتح باب بعضه او اصطبل او حل فندفن ضمنه وفاقا وقف
 اوله لالتزامه الحفظ الا تراه لو دل على الود ليعظم لا غيرها
 جامع القصور لمن في الملك والكنس
 سعى الى الظلم وقال الفلكي فالكثير او اصاب فالا او مبرانا او مال فلكه
 الغيب عند السلطان من لغوه في امثال هذه التي دنة يضمن
 انما كان في ذبا ونه كان صادقا الا انه ليس بظلم ولا تحتسب لضمير
 ايضا لو قال انه ظلمه او ضربه وهو كما ذنب فيه ضمنه وان كان
 الساعي عبدا فعليه الضمان بعد العتق لانه ضمنه قول برازيه
 في الفصل الثالث من كتاب العصب وكذا
 في عصب الخانية
 وفي مجموع النوازل وسواء اجبره الساعي عند السلطان او عند
 غيره اذا كان ذلك الغير بحال يهدر على اخذ المال منه ولا يمكن دفعه
 اشتريه ففصل لانه شترت بتميزه قال في البيع البائع عند ظلم واخره
 انما قال صدقا لا يضمن وان قال كذا يضمن قبيل
الحيطان من الفيض الكركي
 وفيه سعي ونم الى السلطان ولو غير جابر فيضمنه الساعي مطلقا و
 عليه القصور فستان في
العصب قبيل كتاب الرهن
 ومن سعى رجلا الى السلطان حتى غره لا يخلو منه وجوه ثلثة احدها
 ان كانت السعاية بحسب نحو ان كان يوديه ولا يمكن دفع ذلك الا بالرفع
 الى السلطان او كان فاسقا لا يمتنع عن التسليم بالامر بالمعروف
 وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول انه فلان وجد كذا او
 لقطه وظهر انه كذا ضمنه الا اذا كان السلطان عادلا لا يفرم بمثل
 هذه السعيات او قد يغرم وقد لا يغرم لا يضمن الساعي الثالث
 اذا وقع في فلكه من فلان يجره الى امراته او جارية فوقعه الى السلطان
 فغرم السلطان ثم ظهر كذبه عند الساعي لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن
 قال في الفتور على قول محمد لغلبة السعاية في زماننا قال الله الامام على
 السفدي واكمم عند الركنه افتيا بوجوب الضمان على الساعي
 قال الصدر الشنبره في عصب القصور وعليه الفتور والقصة
 والواليت كان يفتي بوجوب الضمان على الساعي ولو لفت رجل

حال طالان حتى سرق اخره الميت شئ الاصح انه لا يضمن
 الا اذا امر العوان باخذ المال فاخذوا قال الصدر الشنبره باعين
 الظاهر لا يجب عليه الضمان واعتبار السعاية يجب للسائل عند الفتور
 ان اذا لم يامر العوان لكن اراد بيته فاخذ من بيته شئ لا يضمن
 الشيخ الامام عليه السلام في الجاني لا يضمن مطلقا والساعي
 يضمن لانه يمكن دفع العوان اما لا يمكن دفع السلطان رجل قال
 عند السلطان ان فلانا فرت جيدا او جارية جيدة والسلطان
 ياخذ فاخذ يضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق في
 مجموع النوازل وسواء اجبره الساعي عند السلطان او عند
 غيره اذا كان ذلك الغير بحال يهدر على اخذ المال منه ولا يمكن دفعه
 رجل اشتريه ففصل لانه شترت بتميزه قال في البيع البائع عند ظلم
 واخره ان قال صدقا لا يضمن وان قال كذا يضمن خلاصة
قبيل كتاب الحطرات
 لو دل على رجل حتى اخذ ماله ضمنه له الساعي قوله والفتور على يده
 الرواية برازيه في دعور الدين
من كتاب الدعوى
 ولو وقع في فلكه ان فلانا يجره الى امراته او جارية فوقعه الى السلطان
 فغرم السلطان ثم ظهر كذبه عند الساعي لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن
 والفتور على قول محمد والله الامام على السفدي واكمم عند الركنه افتيا
 بوجوب الضمان على الساعي قال الصدر الشنبره
 رحمه الله وعليه الفتور خلافا للقصة في الميت ولو لفت
 رجل حال طالان حتى سرق اخره الميت شئ الاصح انه لا يضمن
 رجل قال عند السلطان ان فلانا فرت جيدا او جارية جيدة و
 السلطان ياخذ فان اخذ يضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب
 بعد العتق وفي مجموع النوازل وسواء اجبره الساعي عند السلطان
 او عند غيره اذا كان ذلك الغير بحال يهدر على اخذ المال منه
 ولا يمكن دفعه رجل اشتريه ففصل لانه شترت بتميزه قال في البيع
 البائع عند ظلم واخره ان قال صدقا لا يضمن وان قال كذا يضمن
فصل الكركي في اخرا ساله
من كتاب الجناب
 وفي دعور السعاية لاحاجة الى ذكر اسم فابطل المال ونسبه لا يجعل له
 لكن لا بد من بيان السعاية كذا السعاية الموجهة ان يكون له على قصبة
 يكون سببا للتخيم فالبابان في معلوما من خلق الظالم انه يغرم في امثال

هذا بان قال عند ظالم انه وجد كنزا او له فرس جيد وهو يعلم انه
 له صدقة في مثلها فلبا كذا الفتي به ائمة سمرقند ^{برازيه}
 في الرابع في دعوى الدين من كتاب المدعو
ع ادخل جناسا في المسجد بغير اذن خادمه واخذ مفتاح
 وجار سبل واهلك بسط المسجد بضمه ^{قضية}
 في احوال التبعيب من العصب
 وفي العيون غشم الكفت زر غاضمين لوسايقا والافلا وكذا
 نور وجار وفي العتابة الراعي لوقا دها قريبا من الزرع بغير
 قاتولت ضمن الراعي الزرع وفي الموازل الراعي لو وجد
 دابة في سرح لغيره فودها قدر ما خرجت من سرحه لم يضمن لاد
 عن جبرين عبد الله الجعلي اراح سرحه فرائها بقية لغيره
 فظردها وقال لا يدر الضالة الاضالك فله اراح سرحه اي
 ذهب به الى منزله رواحا وفي المدة وجد في كرم دابة افد
 كرمه فحبسها فملكك ضمن ولو اخرجها فالتحار انه لو اخرجها
 وساقا ضمنه لا لولم يسقطها وكذا لو اخرجها عن زرع الغير وفي
 التجديس لو ساقا الى مخرج يامن منها على زرعه لم يضمن
 كانه اخرجها من زرعه وقال اكثر من بختا ضمن وبه لفتي
 جامع الفصولين في الفصل الثالث
 والثلاثين في جناية الدواب
 سب وجوب الضمان في هذا الباب هو اتياف المال او النفع
 بالشرهاده لان الضمان في الشرهاده انما يجب اما بالاتزام واما بالا
 ولم لوجد الاتزام فتعين الاتكاف فيها سببا لوجوب الضمان
 فان وقعت اتيافا افقدت سببا لوجوب الضمان والافلا
 على هذا يخرج ما اذا شهدا على رجل باللف وقفه الله بشهادتهما
 ثم رجعا انهما يضمنان الالف لانها لما رجعا عن شهادتهما بعد
 القضا بيمين انهما شهدا وتما وقعت تسببا الى الاتكاف في حق
 المشهود عليه والتسبب الى الاتكاف بمنزلة المباشره في حق
 سببية وجوب الضمان كما لا كراه على اتكاف المال وحفر البر على
 قارة الطريق وغير ذلك ^{بدائع في كتاب}
 الرجوع عن الشرهاده
 في غاصب الغاصب وغاصب المودع وما اشبههما
 ولو غصب من ان كان شافيا واخر غصبه منه فملكه في حق
 فمالك باختيار ان يضمنه الاول لا يضمنه الثاني اما تضمين

الاول فان دخل الغصب منه وهو لغو فبطلت يد المالك واما التضمن
 الثاني فلانه فوت يد الغاصب الاول ويده يد المالك من وجبه
 لانه كحفظ ماله ويمكن منه رده على المالك ويستقر بها الضمان
 في ذمته فلو ان منفق يد عائله الى المالك فاسبه يد المودع فقد
 وجد من كل واحد منهما سبب وجوب الضمان الا ان المضمون
 واحد فخيرنا المالك لتعين المستحق فانه اختار تضمين الاول
 رجوع بالضمان على الثاني لانه ملك الموصوب عنه وقت غصبه فتبين
 ان الثاني غصب ملكه وانما اختار تضمين الثاني لا يرجع على احد
 لانه ضمنه فعل نفسه وهو لغو فبطلت يد المالك منه وجبه على ما بينا و
 كذلك انما استهلكه الغاصب الثاني وميته اختار ضمن احد هما
 هل يبرأ الا خيرة الضمان بنفس الاختيار ذكر في اجماع الابرار
 حتى لو اراد تضمينه بعد ذلك لم يكن له ذلك ورواين سماعة
 في نوادر عن محمد انه لا يبرأ ما لم ير من من اختار تضمينه او يقضيه
 عليهما في ^{بدائع في اوائل}
كتاب الغصب
 وفي كتاب التمسك رحمه الله بقية غصبها غاصب اخرجها الغاصب
 الاول ثم سرقها المالك منه غاصب الغاصب لغيره عن الاسترداد
 منه محاهة بنفسه او بقضاء الله باليمين ثم ان غاصب الغاصب
 استرداها بالسلطنة وبجر المالك عن محاصمته ليس له حق محاصمة
 الغاصب الاول برده الموصوب او القية وفي الفتاوى رجل غصب
 عن جبر شيئا ثم رد عليا ان كان يعقل لا خذ الا عطا لبراءة
 الضمان وان كان لا يعقل لا يبرأ وفيه رجل استهلك لثما رجل
 ثم جاب قيمته فقال الموصوب منه لا اريد بها يحجر على القبول
 وفي الوديعه وعصم العين الرد تحقيق بالتخمس حتى يبرأ بالبيع
 بين يد صاحبه ولو وضع في حجر المالك وهو لا يعلم انه ثوبه فخا
 ان كان واخذ من حجره وذهب وهلك المختارانه يبرأ عنه الضمان
 ولو وضع بين يديه لا يبرأ وعن الاصل رجل غصب ثوبا ثم اكل
 الثوب بس الثوب فله حق خروج ولم يوفوا له ان كان ما فدفقه حتى
 اكله بر رعيه الضمان غنهنا وفيه ايضا لو اقام الغاصب البيهنة انه
 هدم الدار واقام الغاصب البيهنة على الرد والامام الشرعي
 رحمه الله ذكر اختلاف فقال عند محمد لا يضمن وهذا لا يضمن لضم
 وفوق محمد بيت هذه المسئلة وبين ما تقدم فيظهر

من كتاب الغصب
 الغاصب الاول لا يملك المضمون بتضمن غاصب الغاصب
 وان كان يملك الاول بتضمن مودع الغاصب ^{بالبائع}
 فتبيل ^{باب الاختلاف} في المراجعة ^{من كتاب البيع}
 فان قيل البائع غاصب الغاصب لاننا قلنا ان مودع الغاصب
 والغاصب الاول لا يملك المضمون بتضمن غاصب الغاصب وان
 كان يملك الاول بتضمن مودع الغاصب قبل له ان يملك البائع هذا
 بمنزلة مودع الغاصب من حيث الحكم لا من قرار الضمان يكون على المشتري
 فانه البائع يرجع على المشتري بما ضمنه مودع الغاصب والغاصب يملك
 المضمون بتضمن مودع فتبين انه يملك المضمون وهو ما نقدا ولا
 الى البائع وعنده الاجازة تبين ان ما قسمه البائع حلك اذ لا
 يصح بمنزلة الوكيل من الاصل في حقوق العقد فتبين انه لا
 ثمنه كما لو اخذ تضمينه من الابد ^{شرح الجامع}
 الكلية للخصم فتبيل ^{باب الاختلاف}
 في المراجعة من كتاب البيع
 وان هلك عند مودع الغاصب فاما لك باختيار ان تضم الغاصب
 وهو لا يرجع عليه وان ضمنه المودع يرجع على الغاصب فان تلفه
 المودع فالضمير على المودع وكذا لو اجره الغاصب او رهنه فملك
 كان للمضمون منه تضمين اربابا فان ضمنه غاصبه لا يرجع على المودع
 وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمنه المودع والمشتري يرجع على
 الغاصب بما ضمن الا اذا اتلفه فلا يرجع به على احد
 من اوائل غصب الجزاء
 وفي شرح الطحاوي المودع اذا شرط الاجر للمودع اذا شرط الاجر
 للمودع على حفظ الوديعة الوديعة صح ولو شرط للمودع على
 حفظ الرهن لا يصح الغاصب اذا اودع المضمون عند رجل
 شرط له الاجر على حفظه كانت واقعة بسمه قد افتوا بالبيع
 من ودية الكسرة
 رجل في يده مال انسان فقال له سلطان جائران لم تدفع الى هذا
 المال حصتك شرا او ضربه بك ضربة او طعنت بك لا يجوز له ان
 يدفع اليه وان دفع ضمنه ان قال اقطع يدك او اضربك بحصين
 سوط فلا ضمير عليه لان دفع مال الغير لا يجوز الا عند خوف التلف
 وقد انعدم في الوجه الاول ووجد في الثاني ^{شرح الوصية}
 لحد اذ في فصل اذا اختلف الغاصب والغاصب المضمون

في شيخ الاسلام على السعدي دفع الى دلال متاعا فوضعه
 في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضايع لضمير وان كان يريد
 شراءه فتركه عنده ليراه او ليرغبه فابوح او هلك المتاع في يد
 لا يضمن ^{صفر} خلافا قال استاذنا القياس انه يضمن لانه ابن فليس
 ان يودع غيره الا ان ما اجاب به ^{في} وشمع الاسلام احسن لك
 دفع العين الى المتاع ليراه او يبره اهله او ماله بصارقه به ولقيته
 امر معتاد معروف في الدلال ما دون به دلاله ^{مروك}
 القنية في باب فيما يتعلق بالدلال
^ح دلال معروف ببيع ثوب تبين انه مسروق فعاد رده
 على من اخذته منه يبرأ كفا صيب الغاصب ^ط اذا رده على الغاصب
 يبرأ ^ا انما يبرأ لو اثبت رده بحجة ^{عد} هذا كفا صيب الغاصب
 اذا قال ردت على الغاصب صدق بهينة لا بد ونسب
 جامع الفصولين في ضمان المأمور والدلال
 في الفصل الثالث والثلاثين
 فقبح لوث رجل واخذ متاعه لا يضمنه جارس احوالته على
 عليه الفتوى ^{برازيه في الثالث}
 فتبيل ^{نوع في المتفرقات من كتاب الاجازة}
 دخل المحام وقال للمحامي احفظ الثياب فخرج ولم يجد ثيابه فلو اخرج
 ان غيبه رفعها وهو براه وظن انه يرجع ثيابه ضمنه او تركها بحفظ
 ولم يمنع القاصد ولو اقر في رايه احدى ارفع ثيابه الا ان ثبت
 ان الرفع انما لا يضمنه ولم يتركها بحفظ لما ظن ان الرفع هو
 ولو سرق وهو لا يعلم به يبرأ لو لم يذهب عنه ذلك الموضع ولم يبيع
 وهذا قول الكل في الحكم مودع في حوز الثياب لو لم يشترط له
 براء حفظ الثياب ولو شرط له ذلك وكان له اجرة براء
 الا انتفاع بالحمام واكف فروع على الاصلاف ولو دفع ثوبه الى جارة
 فعلى الاختلاف يبرأ عنه في حنفية رحمه الله لا عندنا لا في
 مشتركة ^{جامع الفصولين في الفصل}
 الثالث والثلاثين
 نزع ثوب من يد رجل محامي ولم يقل بربا شيا ثم لم يجد فلو لم يكن
 المحامي محاميا في حاضر ضمنه المحامي بما ضمنه المودع ولو حاضر ابراء
 المحامي اذ هذا استحقاق الثياب لا المحامي الا اذا اصاب
 الثوب على استحقاق المحامي بان قال ابن الصنع ثوب
 فبصير المحامي حنيفة مودعا ^{جامع الفصولين}

في الثالث والستين من بيان الحكماء

في ضمني الغصب وعدمه

وفي القدوري ومن غصب شيئا من ملك في يد فاعليه ضمه
منه وان كان مما لا مثله فاعليه قيمته وعلى الغاصب العين
المقصودة الى ما كان فان ادعى حلاكم حبا كما حكم حتى يعلم انها
لو كانت باقية اظهرها ثم قضى عليه ببدلها والغصب فيما يتقل
ويحول واذا غصب عمارا فملك في يد لم يضمنه عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد يضمنه واما فقهاء من يفعله وسكن
ضمنه في قولهم جميعا لان الغصب فعل في العين فلا يحقق غصب
العمار عند ما خلا فالجواب ولو استخرد غيره غير امه او بعته
في حاجته ضمن وفي القدوري ايضا واذا غصب الغاصب
بفعل الغاصب حتى زال السر وعظم من فعله زال ملك الغاصب
منه عنه وملك الغاصب وضمنه ولم يحل له تناوله حتى لو در الفها
وهذا كمن غصب ثوبا فذبحها وشوها او طبخها او غصب حنطة
فطبخها او حديد او صفيها او صفا ففعله انية فان غصب ثوبا
او فضيا فضمه بها وانما او دراهم لم يزل ملكها عنده اذ
ولو غصب ثوبا فصبغه احمر او اصفه او غصب سورا فقتله
يسمى بالغاصب منه بالخيار ان شئ ضمنه فبموجب البطلان
مثل السلول وسلبها للغاصب وان شئ اخذها وغرم ما زاد الصنع
والسحق فيها وولد الغصوبة ونماؤها ونحوه البس في المقصود
امانة في يد الغاصب من هلك فلا ضمه عليه الا ان يتعد فيها او
يطبخها ما لا يملكه فيمنعه اياها واما فقهاء اجماعية بالولادة من ضمن
الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء بالمتقصدان جبر التقصير
بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ومن فتح كتابه فخرها كحبا
بالحجارة ان شئ ضمنه قيمتها حية وسلبها له وان شئ ضمنه نقصانها
واذا هلكت العين المخصوصة في يد الغاصب يفعله او يغير فعله
فعلية ضمانا فان نقص في يد فعلية ضمانا نقصان ومن خرق لرب
غيره خرقا ليس اضمنه نقصان وان خرقه خرقا كبيرا يبطل عا منفعته
فالله ان يضمنه جميع قيمته ومن تلف حمرا لرب او خمر يضمن
بخلاف المسلم وقدره وقال بعضهم الغصب عبارة عن ايقاع الفعل
فلا يمكن نقله لغيره من صاحبه على وجه يتعلق به الضمان اما من غير فعل
في المحل لا يصيبه صبا حتى لو منع رجلا من دخول دار او لم يمكنه
من اخذ ما له لا يكون غاصبا بذلك وكذا لو منع ابا كعب من الموائ

حتى ضاقت لا يضمن ولو تلفها عن موضع يصير غاصبا من اول

في غصب قبض الكرك

الغاصب اذا استلم ملك الغاصب وهو من ذوات القيمة حتى ضمه
فانه ينظر ان كان ذاك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم
وان كان يباع بالدنانير يقوم بالدنانير وان كان يباع بها كان الكرك
فيه الى القاض حتى قضى عليه بما كان النظر للغاصب منه صحاح

في احوال الغصب

المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة كالجوز والبندق و
التفاح والكمثرى والمشمشين ركفوخ والخبز والخل والعصير والقطن
والصوف كلها مكيل وكذا الدقيق والسمولون وقا في الاصيل
بجاء الصفة في السلول لان بين سلول وسمولون تفاوت كثير يتفاوت
الدقيق وخط السلول فلم يمتثل اليها الا في المختلف فيه وكذا الغنم
فاذا حجج عن اداء المثل كبيعته في المثل ان الدر غصب فيمنه ذلك
الدوم لتفاوت القيمة بتفاوت الاماكن والاربان ووجوب القيمة
فيه مخلص خلف على الاصيل لانه القيمة مثل في المالية لكنها ناقصة
في الصدور وكل ما يتفاوت احاده في القيمة من العدديات فهو من ذوات
القيمة كالقطن والبطيخ وكوهها

مختارات

الموازل في كتاب الغصب

اهلك غصبا طرأ له فاراد ان يضمنه في الشئ ولو جبره من ذلك
الغيب لكن لا توصف كونه طرأ لا يضمنه قيمته وما خذ مثله وان
لم يكن محلا لانه اقرب الى المثل فلواراد ان باخذ الطرأ يملكه الى
الناصرة اوانه

في احوال

من جامع الفصولين

ولو غصب ما في طعم في يد الشئ افاده وزاد في كيدته فصاح الطعم
الضمنية فيمنه قبل ان يصب فيه الماء وليس له ان يضمنه طعم ما لم
ولا يجوز له ان يضمنه مثل كيد قبل صبا الماء وكذا لو صب في زهر
او زيت لانه لا يسيل الى ان يضمنه مثل الطعم المبذول والدهن
المصبوب فيه الماء لانه لا يمتلئ ولا يسيل الى ان يضمنه مثل كيد
الطعم قبل صبا الماء فيه لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب
ثم صب فعليه مثله

من غصب البدائع

في فصل واما ما سأل الاتفاق

والمرسوط وجوب الرد وقام الغاصب في يد الغاصب حتى لو هلك في
يد او استلمه صديق ومعه او معناه لا صدق ينتقل احكام

في مكان الخصومة اكثر فالغاصب كجبار انك اعطيت مثله حيث خصم
وانك اعطيت قيمته حيث غصبك ان يرخص المفسوب منه
بالثأخير وان كانت القيمة في المالكين سواء فللمفسوب منه
ان يطالبه بالمثل من غصب الكرك

قبيل نوع في غصب العقار والصناع

غصبنا فضة فاستهلكه ففقدت عليه بقيته ثم تفوق قبل قبض القيمة
لا يبطل القضا وقال في بطل وعلى هذا لو اصبحت على القيمة ثم تفوق
ولا استهلكته ففقدت او دراهم فضاكه على عشرة دراهم مثلكا
الى اصل جاز وقال في التاجيل اطل وهو كلفقرض وانا اقول
الواجب على المستهلك بدل الغصب من حيث هو اذ لا مال له
الصرف فجاز الصالح باقل واردي وطول جوار ان يكون ابرأ
عن البعض وحق الصفة اكبره وصح الصالح بالموجب منه كما لو ابل
في دين واجب بسبب اخر ولم يبطل القضا بالتفوق قبل القبض
اما لانه ليس بدل الصرف او لانه لا ينفق في البطلان لانه يعاد
ذلك المثل الى الدار اذا صبح ذال اليه المتكر على مائه درهم لا شفعة
للسفيع فان امام البيعة انها كانت للديعي كان هذه امانة بمنزلة
البيع فثبتت فيه الشفعة **ب** المرأة صاحبة من ميراث زوجها
على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين وثبت عنه اكله لم يلزمها
حصتها من الدين في حصتها من التركة وبوجهه بدل الصالح
لان حقها انما ثبتت في التركة بعد قضا الدين لان الدين مقدم على
الميراث وسياتي في صلب الوارث والوجه مع من حجج على الميت في
اخر الوصايا وقد مر في مثل الجود من كتاب البيوع مسئلة
الصالح وسياتي في فصل الخط او العهد من مسائل الجنايات مسئلة
الصالح وفي الفصل التاسع من الجنايات وان دس عشرة
من الوصايا لا فطلي في اخر

الفصل الثاني من كتاب الصالح

ولو غصب بتر ذهب او فضة فصاغه انا او غيره دراهم او
دنانير فللمفسوب منه ان يأخذه ولا يعطيه شيئا لاجل الصياغة في قول
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل له على ذلك وعلى النجاشي
مثل ما غصب على اجمعوا على انه اذا سبك ولم يصغه او جعله مطولا او
مربع او مدورا ان له ان يسرده ولا شيء عليه وجه قوله ان
صنع الفاصد وقع استهلاكه لان المفسوب بالصياغة صار شيئا اخر
فاشبه ما اذا غصب حديد فاقطعه سيفا او سكيناً وجه قول ابن حنيفة

ان استهلكه

ان استهلك الشيء اخراجه من ان يكون منتفعا به منتفعا موضوعه
مطلوب منه عاوة ولم يوجد ههنا لان المطلوب من الذهب والفضة الثمنية
وهي باقية بعد استحداث الصفة فلم يحقق الاستهلاك في نفسه بل المفسوب
منه ولو غصب صنف او نحات او حديد او فضة اية ينظر ان كان يباع وزنا
او اخلات الذر كزنا في الذهب والفضة لانه لم يخرج بالضرر والضيعة
عن حد الوزن وان كان يباع عددا ليس له ان يسرده بلا طاعت
لانه خرج عن كونه موزونا بخلاف الذهب والفضة لان الوزن
فيها احصاء لا يتصور سقوطه ابدا ولو غصب ثوبا فقط ولم يخط او شاة
فذهبها ولم يشوها ولا طبخها لا يقطع حرج المالك اذا اذبح ليرى من ذلك
هو تقبيل وتقبيل فلا يوجب زوال المالك بل يوجب اختيار المالك عليه ما
تذكره في موضعه ان شاء الله تعالى وهو اعلم من غصب

البدائع في فصل ما غصب المحكم

اذا خرب ديار حرج انسان واستهلكها ولم يدر المالك ما اخذ وما
بضرة المالك قيمة وفارح ب و هو ان ينظر كم ريشة في غر فتي و
اهل سرقته وهو نظير ما ذكر في فتاوى ابي المديث ان من خرب حرجك
ان ضمير قيمة الضمك مكتوب على قول اكثر المشايخ ولا ينظر الى احوال
لان الاتلاف صدادف الصك وما صادف المالك محيطة

البرهان في الفصل الرابع في كيفية الغصب

من كتاب الغصب

جل حرج صكك ذلك او دفعة صابته تحلوا فيها كحسب عليه واصل قيل
فيه انه لغصبه قيمة الصك مكتوبا ما صحت في اوائل

الغصب

مسلم كسر بربط مسلم او طبل او دفا او غيرها او ضاحية ويجوز بيع هذه
الاشياء وعندها لا يضمن ولا يجوز البيع قال ابي القاسم الامام في نسخة من
ابا مع الصغيرة الفتور على قولها خلاصة في الفصل

العاشر من كتاب الاجارات ما يخصها

لو قطع جبل فذبل فسقط القنديل فانكسر او فزع زوق انك او شقة
قال ما فيه ضمان في قولهم وكذا لو كان ما فيه جامة اذ اربى سال بعد ما شق
كان ضمانا ما صحت

في باب المعطية

اختلف في اتم المفسوب في قول الفاعل صبي مع ميسنه بالند ما قيمته الا عشرة
حرف صكك انك بالدين ضمنه قيمة صبي وقتل قيمته الى غده مكتوبا وقيل
يضمن قيمته بما يقوم به عند ملك الصك كذا المعقب القيمة عند المتلف عليه

عصب منية المفت

ولو عصب حمر او خنزير الذي في ملك في يده يضمن سواء كان الحبيب
ذميا او مسلما غير ان العاصب ان كان ذميا فعليه في اخر مثلها وفي
الخنزير قيمته وان كان مسلما فعليه القيمة فيها جميعا وهذا عندنا و
قال الشافعي لا يضمن عليه عاصبا الخنزير الا ان كان ذميا في وجه قوله
الخنزير والخنزير ثابته في حق الناس في ذمة قوله في صفة الخنزير
من على الشيطان وصفة الخنزير لا يختلف باختلاف الشخص وقوله عليه
حرمه الخنزير يعني ان يخرج عن كونها حرمه وجعل عليه حرمته عينها فتدركه
مع العين واذا كانت حرمه لا يكون مالا لان المال لا يكون منتفعا فيه
مباح الانتفاع به شرعا على الاطلاق ولما روي عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال في احد من المذمومين ما علمتم ان لهم
بالسكنى وعليهم ما على المسلمين والمسلم الضمان اذا عصب
منه ضل او شاة او نحو ذلك اذا عصب في يد العاصب فيلزم ان يكون
للذم الضمان ايضا اذا عصب منه خنزير او خنزير فيكون لهم بالسكنى
فيكون على اطلاق الحديث واما الحكم في المسئلة من حيث المعنى فتعوض
في تخلفا قالوا الخنزير مباح في حق اهل الذمة وكذا الخنزير فالحق في حقهم
كالحق في حقنا والخنزير في حقهم كالثابة في حقنا في حق الاباحة شرعا
في كل واحد منهما مالا متقوما في حقهم ودليل الاباحة في حقهم ان كل واحد
منهما منتفع به حصة صاحب لا اقامة مصالحة البقاء والاصل في ابناء
الرفق اطلاق الاطلاق الا ان اكره في حق المسلم تثبت نصا غير محمول
المعنى او محمول لا يجزئ لا يوجد ههنا اولا وجد كونه لضمته اكل الاكره وهو
وله حج انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء
في الخمر والميسر واليهكم عذر الله في الصلاة والصد لا الوجه
في الكفر والعداوة فيما بينهم واجب الوقوع ولانها سبب المنازعة
والمنازعة سبب البغضاء وهذه الوجبة لكل الاكره فلا تثبت اكرهه في
في حقهم ولعنهم قالوا ان اكره ثابتة في حقهم كما هي ثابتة في حق المسلمين
لان الكفار معي طبعون البشر معي في حرمات عندنا هو الصحاح من الاقوال
على ما عرفت ان اصول الفقه وعليه هذا طريق وجوب الضمان وجهان
احدهما ان الخنزير وان لم يكن مالا متقوما في احوال فتدركه من اكرهه في
متقوما في الثاني بالتخليل والتخليل وجوب ضمه لعصب والاتلاف
يعتمد كونه محل المعصوب والمنكف مالا متقوما في احواله ولا يقف
على ذلك الحال لان اثر ان الخنزير والخنزير والامتنعة في احوال مضمون

والاكتلاف والاثان ان الشئ منعت عن التعرض لهم بالبيع عن شرب
خمر او اكل خنزير حيث لا يروى عن علي رضي الله عنه امرنا بان نشركهم
وما يدعون ومن لا يكذب وقد روى البشير الخنزير واكل الخنزير فلهما
ترك التعرض لهم في ذلك وفي الضمان بالعصب والاتلاف يعرض
الى التعرض لان السفه اذا علم انه اذا عصب الاتلاف لا يوافق
بالضمان يقدم على ذلك منعه وتعرض لهم من حيث المعنى
بدائع 2 اوائل العصب

ولو كان المسلم عصبها منه ذميا او مسلما فملك عند العاصب او ضلها
ثم هلكت فلا ضمان عليه ولو اشتهر بملكها بالضم فلا ضمان بدائع
في اوائل العصب

واما شرط وجوب هذا الضمان فمنها ان يكون المتلف مالا فلا يجب
الضمان بالاتلاف الميسر والدم وجلد الميتة وخمر ذك ومنها ان يكون
متقوما فلا يجب الضمان للاتلاف الخنزير والخنزير على المسلم وعلى هذا يخرج البها
التي ليست بمملوكة لاحد انها غير مضمونة بالاتلاف لعدم تقومها اذا اتفق
ينبغي على العزة والحفظ ولا يحق ذلك لابل الاحرار والاستيلاء واما
المباح المملوك فهو مال اكره فلا يجب الضمان لثابته في دار الحرب البخر وانه
كان متقوما لفقد شرط اخر ذكره ان شاء الله تعالى وان شئت قلت
ومنها ان يكون مملوكا فلا يجب للضمان بالاتلاف المباهات التي لا يملك احد
وتخرج على شرط النجوم اصح لان كون الشيء مملوكا في نفسه ليس بشرط لوجوب
الضمان ان الموت من ضمن الاتلاف وليس بمملوك اصلا بدائع

في فصل واما شرط وجوب الضمان
من كتاب العصب

عصب عبدا فقتل العبد نف لغيره من برازية في الفصل
الثالث من كتاب العصب

او عصب صبي حرا من اهل فحاش في يده من غير اذنه اصابته بانه
مرض في يده فحاش ان لا يضمن لان كونه المعصوب مالا شرط تخلف العصب
والخنزير مال ولما في يده مائة بان يحرقه اسد او هتة حية و
نحو ذلك يضمن لوجوب الاتلاف عند تبديله او نحو يضمن بالاتلاف مباشرة
وتبديله على ما ذكر في مسائل الاتلاف ان شاء الله تعالى وعصب
مدبر او فمك في يده يضمن لغيره ما لم يتقوا الا انه يستثنى جوارحه
اذا كان مدبرا مطلقا مع كونه مالا متقوما لا نقا وسبب اكرهه في حال
وفي البيع الطارئ سبب ما عرفت كذا لك لعصب مملوكا في ذمة
يلا لانه عبدا يلقى عليه ذمهم على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلان لا متقوم ما عتق البعض منزلة التي تب على اصله في حليفه مضمونا
 بالغصب كالميرتب وعلى اصلها فهو حليفه ومن واكر لا يضمن بالغصب
 ولو غصب ام ولد ان ونكته عنده لم يضمن هذا في حنفية وعند
 ابو يوسف ومحمد يضمن وام الولد لا يضمن بالغصب ولا بالقبض في البيع
 الفاسد ولا بالاعيان كجارية بين رجلين جازت بولده فادعيا جميعا
 ثم اعتقها احداهما لا يضمن لشبه بغيره ولا يضمن في شيء ايضا عنده وعند
 يضمن في ذلك كله كالمدير ولقب المسئلة ان ام الولد هل هي متقومة من
 حيث انها مال ام لا ولا خلاف في انها متقومة بالقتل ولا خلاف في ان
 المدير مضموم وجه قوله انها كانت مالا متقوما والاستيلاء لا يوجب
 سقوط المالية والتقوم لانه لا يثبت به الا حوق اخرى فانه لا يبطل المالية
 والتقوم كما في المدير وجه قول حنفية ان الاستيلاء اذ عتاق
 لمارور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال في جارية مارية اخفاها
 ولدها وظاهره يقتضي ثبوت العتق للحال في جميع الاحكام الا انه
 فادع في بعض الاحكام لدليل في ادعى التاخير في حوق سقوط المالية
 والتقوم فعليه الدليل بخلاف المدير لان التذليل لا يوجب الحال على
 معناه انه لا يثبت به العتق للحال اصلا وانما الموقوف للحال بهانته بسبب
 العتق من غير عتق وهذا لا يمنع بقا المالية والتقوم ومنع جواز البيع
 لما قلنا

باب في قبض من اول
كتاب الغصب

وذكر في الغصب في ادعى على اخوانه غصب منه عبدا او ادعى انه
 منه جارية وخيبتها واقام البينة على ذلك فقبلت بینه وكيفية
 بها وبردها الى صاحبها وان لم يبين قيمتها فانه قال الغاصب بعد ذلك
 مات بجارية او بعثها ولا اقدر عليها قال يتقوم القام في ذلك زمانا
 ومقدار ذلك الزمان مفقود الى القام وان لم يقدر عليها ففقد عليه القيمة
 والقول في مقدار القيمة قول الغاصب
 في هوى المنقول

سأل من الواقات جل ستملك رجل ثوبا ثم جاز بقبضته فقال
 الموصو منه لا اريد بها ولا اجعلك في فعل يرفع الامر الى اكم حتى يجبر على
 القبول في القول من المستملك وهو البراءة عن الدين فان لم يرفع
 الامر الى الحكم لكن وضعه في حوزة صاحبه او يدبره برز وان وضعه بين يديه
 لا يبرأ بخلافه لو وضعه بين يديه اذا وضعها بين يديه صاحبها وكذلك
 عين الغصب بملك اذا وضعه بين يديه صاحبه والفروع ان الواجب

في قبض المدين جعده الفضل لحقوق المعاوضة وفي الوديع والغصب
 يحق الرد بالتخلية رجل على اخو من قبضه ان التوهم قد مات ففكر
 قد جعلته في حل وذهبته ثم ظهر انه حي فليس له ان يأخذ منه لانه وجبه
 مطلقا غير مقيد بشرط
 في وصل اذا اختلف الغاصب والمغصوب

منه من كتاب الغصب

اذا تصرف في ملك غير مملوك له كان باذنه قال قول المالك الا اذا تصرف
 في مال امرأته فانتهى وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث قال قول المالك
 كذا في القنية من هدم حائطه فانه يضمن لغيره فانه لا يؤمر بعجزها الا في عمار
 حائط المسجد كما في انكر اهنية الحائنة الا حائنه لا تحوج الانتاف فلو تلف
 مال غيره بعد ما قال المالك اجرت بما صنعتت او رضيت لم يبرأ من
 الضمان كذا في دعوى البزازية من غصب الاشياء

في الفقه الثالث

العلم يكونه المتكلم ملك غير ليس شرط وجوب الضمان حتى لو تلف مالا
 على ظن انه ملكه ثم تبين انه ملك غير ضمه لان الاتلاف امر حقيقي لا يوجب
 وجوبه على العلم كما في الغصب على ما مر الا انه اذا علم به كك يضمنه وبما انما واذا
 لم يعلم يضمنه ولا ياتى له الخط او مرفوع المواخذة من علمه ما ذكرنا في مسائل
 الغصب واما بيان ماهية الضمان الواجب فانه لا ما سوى بني ادم فالواجب
 به ما هو الواجب بالغصب وهو ضمان المثل ان كان المتكلم متساك
 مثل ضمان القيمة ان كان مالا مثله لان ضمان الاتلاف ضمان المثل
 والاعتد لم يشرع الا بالمثل فعند الامكان يكون المثل معناه وهو القيمة
 كما في الغصب بدائع في فصل واما شرط

وجوب ضمان الضمان من كتاب الغصب ضمن
 ولو وقع حريق في محلة فزهر رجل داره فبلاذنه رسله اذروا السلطان
 تسهيل من لطف الماشرات
 في وصل لواتم الغاصب بینه من الغصب

سفينة موقرة اضرت في الخوض والقي الملاح ما فيها من المكيل والموزون
 في المار يضمن قيمتها ساعتها كما في المجتبه

على جواب المستفتي للتمناش
قوله غصب من قن حجر شاتم رده عليه برى **فضل** ولو غصب من يديه
 شيئا ثم رده عليه صح لو كان الصبي من اهل الحفظ والا فلا كرفع السراج
 عن ظهر الدابة ثم اعادته على ظهرها فانه لا يصح ولو استهلكه الغاصب
 فرفع قيمته الى الصبي فلو كان ما دونه في التجار صح والا فلا اذ دفع القيمة

التعليق وفهم من حكم دفع القيمة إلى القدر المعصوب منه ببيع ما دونه لا يجوز **والحكم**
في الفصل الثالث والتسعين في جامع الفصول

ولو عصب من رجل جارية وأخر منه ذنا نيز فاشترها بها وفقد ثم أجاز
بعد ذلك أن يشترها بدار وصار موصوفا للذنا نيز فيرجع ثمنها وان أجاز ثم فقد عي
أيها شأن الأجازة اقتضت على البيع فأنضم إليه ما يرجع عليه على أنه
وبالطريق عيسى وقال كونه لم يولد بجارية ثمنها هو الكس كما لو اشتد العين
فلم يولد لها ثمن على المشتري فيملكه من غير الفصل فلو لم يولد له ولد ففقد حاكم
في يد وكيله **باب البيع والعصب في ضمان القيمة**

من كتاب البيوع

عصب رجل عينا فلقية المعصوب منه في بلد آخر والمقصوب في يد كذا
فإن كانت القيمة في هذا المدين مثل القيمة في مكان المعصب أو أكثر
فما لم يكن له يأخذ المعصوب ويسأل أن يطالبه بالقيمة وإن كان السور
في هذا المدين أقل من السور في مكان المعصب كان للمالك أن يكسب أن
أخذ القيمة على سوره من المعصب وإن شاء انتظر حتى يأخذ المعصب في بلد المعصب

باب بيان كتاب المعصب

إن عصب ثوبا فجاء به إلى المعصوب منه ووضع في حجره والمقصوب منه
يعلم بالوضع كمن لا يعلم أنه ثوب فجاءه أن يخرجه من حجره المعصوب منه قال في
التحريم أن لا يبرأ من الضمان لأنه يقع عنه المعصوب منه أنه ودعه ولا يعلم
أنه ثوب ليعلم في حفظه والمختار أنه يبرأ من الضمان إن كان الغاصب لوطم المعصوب
منه لا يريد ما ولا يجعله في حل برفع الأمر إلى الحاكم حتى يجبره القبول لأن
في الجبر على القبول تعليل هو المستحكم وهو البراءة غير الدرس فإنه لم يرفع إلى الحاكم
لكن وضعه كان وضعه في حجره أو في يده ليرأ لأنه حصل القبض حصة أو
وضع به يبرأ ليرأ في الدين ومن الودعه وهو القبض في الدين
وهو القبض باليد والبراءة تحقق بالقبول الواجب في البيع قبل القبض
ليتحقق المعاوضة والقبض لا يحصل إلا بذلك **لاقطي**

في الفصل الخامس من كتاب المعصب

ولو جحد ثم أقره فقد قال ابن سماعه في نوادر سمعت أبا يوسف قال في
حل دفع إلى رجل لا مضاربة ثم طلب منه فقال لم يدفع إلى شئ ثم قال في
استعراة وقد دفع إلى المصدرم مضاربة ثم مضى له المال لا أن يبرأ
والأبى إذا جحد الأمانة ضمنه المودع وهذا لأن عقد المضاربة ليس بعقد
لزم بل هو عقد جائر محتمل للنسخ فيلزم جوده نسخا لو رفعه فإنه إن شاء
بعد الأقرار فالتبطل لا يكون في اشتراطه لنفسه لأنه قد ضمنه المال كجوده فلا يبرأ منه

بفعله وفي الاستحقاق يكون في اشتراطه على المضاربة ويبرأ من الضمان لأن الأمر بالاشتراط
لم يبرأ من المعصب بل هو قائم مع كونه الضمان لا ينافي الأمر بدليل أنه في غصبت من حرمات
فأمر المعصوب الغاصب ببيع المعصوب أو بالشره به صح الأمر أن لا يقتص
مضمونا على الغاصب في الأمر بعد الجحد فإذا اشتد بمرور الأمر وقع الشر الأمر أن
يقع الشر له الأبعد أنفق الضمان وصار كذا صلبا يباع المعصوب بامر المالك
وسلم أنه يبرأ من الضمان كذا هذا وقوله قال صار مضمونا عليه فلا يبرأ من الضمان
بفعله فنقول العين المضمونة يجوز أن يبرأ الضمان منها بفعله كالمقصوب
إذا أمر الغاصب أن يبيع المعصوب في موضع كذا أو يبرأه فلان أنه يبرأ بذلك
من الضمان وكذا كل رجل دفع إلى رجل الدين ثم وأمره ببيع بغيره بغيره فحجج الفقه أوجبوا
ثم اشتد جأشه أو يكون له من روبرو الجاحد من الضمان وأمره ببيع بغيره بغيره فحجج الفقه أوجبوا
لم يبرأ من الضمان وكان الشر له لا ذكرنا في المضارب **باب البيع**

في فصل ثانيا اختلافت المضارب في المال
من كتاب المضاربة بالخص

في كتاب المضاربة بالخص
من غصب
الأسباب والنظر

أمر واحد ما لا غير ضمه لاخذ لا الأمر إذا لم يصح وفي كل موضع
الأمر لم يضمن الأمر **جامع الفصول**

في الثالث والتسعين

نوع في ضمني نقصان المعصوب

لو عرض لي بكذا صلب لوجب نقصان قيمته المعصوب والعارض لا يخلو
أما أن يكون ثوبا أو غير الثوب وأما أن يكون ذوات جوارح المعصوب أو ذوات
صفة مرغوبة فيها أو معنى مرغوب فيه فإنه إن تغير السور لم يكن مضمونا لأنه
المضمون نقصان المعصوب ونقصان السور ليس بنقصان المعصوب بل
لغيره كغيره شأنه في قدر الناس لا يصنع للعبد فيه فلا يكون مضمونا
وإن كان ذوات جوارح المعصوب أو ذوات صفة مرغوبة فيها أو معنى مرغوب
فيه فالمعصوب لا يخلو أما أن يكون غير مموال الربا وأما أن يكون مموال
الربا فإنه إن كان غير مموال الربا يكون مضمونا إذا لم يكن للمعصوب منه فيه
صنيع ولا اختيار لأنه حاكم بعض المعصوب مضمون ومعنى أو معنى لا يصح
وهذا كل المعصوب مضمون بكل الصلة فلو كان المعصوب مضمونا بقدره
لما ذكرنا أن ضمان الغصب ضمان جبر الفاسد فيقتدر بغير الفاسد
وعليه هذا يخرج ما إذا سقط مضمون المعصوب بغير الغاصب بآفة
سماوية أو كسفة زانية أو عرج أو شلل أو عي أو عور أو صمم أو كرم أو حمى أو مرض
أخر أو يضره المولى ولغيره من نقصان الموصوفات من غير أن يضره المولى أو يضره مضمون

ولو زال البياض من عينه في نذر المولى او اقلع الحكي برؤ على الفاصدة اخره منه بسبب
 النقص لا يبين ان ذلك النقص لم يكن موجبا للضمه لانعدام شرط الوجوه
 وهو العجز عن الانتفاع على طريق الدوام وكذلك لو ائتمت المعصية بد الفاصب
 من عبدا او امه اذا لم يكن ابن قبل ذلك او نزلت كجارية المعصية او قبت
 اذا لم تكن زنت قبل ذلك لفظات معضه مرغوبه وهو الصبيانه عن يد
 القاذورات ولقد كانت عيوبها موجبة للرد في باب البيع وجعل البلى
 على المالك وهل يرجع على الفاصب في الاستيفاء لا يرجع وقال محمد رجوع
 وجعل محمد ان يجعل من ضرورات رد المعصية لان رد المعصية واجب
 على الفاصب ولا يمكنه الرد الا بالاعطاء يجعل في رد ضرورات الرد
 فتكون عليه كونه الرد وجعل في رد يوسف ان يجعل انما يجب كملك الملك
 للمعصية فيكون جعله عليه كداداة الجراحه ولو قتل العبد لم يضمنه المالك
 المعصية في يد الفاصب قتل او جنى على حرا وعبد في نفسه او ماله او
 يرد الى مولاه ويقال له اذ قد جناية او افده لان الملك له ورجع المولى
 على الفاصب لا يقل من قيمته ومما رتب الجناية لانه هذا الضمان انما وجب بسبب
 هذا كان في ضمانه ولو استملك لرجل بالبيع المولى بالبيع او القدا
 ورجع على الفاصب لا قل من قيمته ومما اداه عنه من الدين ما قلنا و
 قتل المعصية في يد الفاصب ضمني الفاصب قيمته بالمعصية ولا يضمن قيمته
 بقول نفسه لان قتله نفسه ضرر فصار كونه حثف الفقه ولو كان المعصية
 امة فلو لم يمت قتلت ولدها ثم ماتت ضمنية الامة ولا يضمن قيمة الولد لا
 امانة وكذلك لو اكبر المعصية في يد الفاصب من الفداء وكا ربه بان
 عبادت باف في يد الفاصب جارية ثابة فصار رتب عجزوا في يده
 ضمنه الفقه لان كبره لوجب فوات جزء او صفة مرغوب فيها و
 كذلك اذا غصب جارية ناهدا فانكسر ثديها في يد الفاصب لان يهود
 الثديين يضمنه مرغوب فيها الا ترى الى قوله تعالى وكوا عبا نرا با و
 امانات المحبة لا مرد فليس يضمنون لانه ليس بمقتضا بل هو زيادة في
 الصلح الا ان حلق المحبة لا يجب كمال الدية وكذلك لو غصب عبدا
 قاتل نفسه القرآن او محترقا فليس يحرقه لان العلم بالمران او الحرقه
 مع مرغوب فيه واما خيل كجارية المعصية بانه غصبه جارية فيجوز
 ان يذبحه فان كانت المولى اجلبها في يد الفاصب كشيء على الفاصب لا ان
 حصل بفعل المولى فانه يضمنه الفاصب كذا لو قتلها المولى في يد الفاصب وكذلك
 لو جلدت في يد الفاصب من زوج كان للمولى لان الوطء من الزوج حصل
 بتسليط المولى فصار كما حصل منه او حدث في يده وان جلدت في يد
 الفاصب من زنا اخذها المولى وضمنه نقصان كحل او الحكم في قدر الفضا

قال الله لو سلف في نظر الى ما نقصها كجبل والى ارض عيب لزمنا فيضها لاكم
 يدخل الاقل فيه وهذا استحقاق والفاصل ان يضمنه لاضر من جميعا وروى
 محمد انه اخذ الفصال وجه الفاصب انما كجبل والى ارض كل واحد منهما عيب
 على حدة فكل من نقصها اى حصل لكل واحد منهما نقصا على حدة فنفي
 بضمان على حدة وجه الاستحقاق ان يجمع بين الضمانين غير ممكن لان الضمان
 كجبل انما حصل للثبوت فلم يكن نقصا بسبب على حدة حتى يوجب الحكم على حدة
 فلا يوجب الجواب احداهما وجهنا الاكثر لانه لا يقل في الاكثر ولا يصور دخول
 الاكثر في الاقل فان ردها الفاصب صلا فان كانت في يد المولى من الاول
 وبقي له ما ضمنه الفاصب جميع قيمتها بعد الرجوع رحمه الله وعندنا في كونه
 ومحمد لا يضمنه الا نقصان كجبل صفة
 واما صفة الملك الثابت من قبل الفاصب
 واما طراح مودة النقصان في يومه صحبا واليوم وبه العيب في يده
 بينهما لانه لا يمكن مودة قدر النقصان الا بهذا الطريق
 من الحول المبرور
 ولو كانت كجارية المعصية سرت في يد الفاصب وروى على المالك
 فوطئ عنيك لضمه الفاصب نصف قيمتها في قول الى حنيفة وعندنا
 لا يضمنه الا نقصان السرقة والكلام في هذه المسئلة في الطرفين جميعا على نحو الحكم
 في المسئلة الاولى لا ان ابا حنيفة اعتمد المعصية القطع ههنا ولم يعتمده
 نقصان عيب السرقة واعتبره نقصان عيب السرقة لانه نقصان
 القطع يكون اكثر من نقصان السرقة ظاهرا او غائبا ودخل الاقل في الاكثر
 بخلاف نقصان عيب السرقة لانه قد يكون اكثر من نقصان الضرب لانه يختلف
 اعتبارا والسر اعلم ولو حمت كجارية المعصية في يد الفاصب
 فوطئ على المولى فماتت في يد من كمل الحى كانت في يد الفاصب لم يضمنه
 الفاصب الا ما نقصتها اى في قولهم جميعا كانه الموت يحصل بالالام الذي
 لا تحمله النفس انما تحدث شفا فشا الى ان تنافه فلم يكن الموت حالا
 بسبب كانه في ضمان الفاصب فلا يضمنه الا قدر نقصان الحى ولو غصب جارية
 فوطئ او جلد او بها جرحا او مرقا او سورا كى فماتت من ذلك في يد الفاصب
 فوطئ من قيمتها وبها ذلك فرق بين هذا وبين ما اذا ماتت في يد المولى
 كجبل في يده يد الفاصب حيث جعل موتا في يد المالك كونه في يد الفاصب
 ولم يجعل له شفا موتا في يد الفاصب كونه في يد المالك ووجه الفرق ان المالك
 هناك حصل له كماله في ضمان الفاصب وهو كجبل لانه يضمنه اليه فاضيف
 اليه كما حصل في يد فقيدها من الرد ولم يضمن له شفا الصحة على ما بيننا والله
 هو منا ان حصل له كماله في يد المولى كونه لم يحصل له كماله في ضمان المالك كجبل كبر

مضمونا عليه فاذا عصبها فقد صار مضمونا بالغصب لا بالعقد والى
التي لا ينفك عن ان ضمان الفاضل له وجوب ضمان الغصب لا العقب
على فعل الفاضل فاذا اهلك في تفرغ الضمان لكن يفرغ منها من المرحل
وكونه لانها لم تدخل في ضمان الغصب لا كذا

من المرحل المبرور ايضا
ولا قطع يد جارا او بعل او قطع رجلا فصاحبه بالجناح ان ضمانه اليه
ودفع اليه الدابة وان شأ أمسكها ولا يرجع على الفاضل بخلاف
ما لو كان المضمون عبدا او جارية فقطع يدها او رجلا كان لصاحبها
ان يضمنه الفاضل حتى يرضى به ويدفع اليه المضمون وان شأ ضمنه النقصان
واخذ المقتطوع كذا لا ادعى بقطع اليد والرجل لا يصير ملكا من كل وجه
انما العود بقطع اليد والرجل يصير ملكا فلهذا كان له ان يخرجه في كذا
ان شأ ضمنه النقصان وان شأ ضمنه جميع النقصان

من كتاب الغصب
فصل
اذا اختلف الفاضل والمضمون فيما يخصه او في صفته او في
ما لو اختلف الفاضل بميمنه وصورة الاختلاف في صفة المضمون او في
غصبه هذا العبد وهو العود وقال المضمون غصبته صحتها او
قال غصبته هذا الثوب وبه هذا الخرف او به هذا الاثر وقال صاحب
غصبته صحتها لا اثر فيه ولا خرف قال المضمون الفاضل لا اكره الغصب
من ائتمره كان القول لا يبرئ منه لان الاصل برائة ذمته فكذا اذا ائتمره
بشيء قال المضمون ولو اقر الفاضل بجميع هذه الوجوه بما ادعاه كذا
ثم قال قد ردت ذلك عليك او ردت ما برئ من الضمان وقبضته
منه لم يعتد به على ذلك القول في المضمون انه لم يقبض منه ولم يرد
عليه جميع ميمنه الا ان يقيم الفاضل بينة لان الفاضل اعترف
بالضمان وادعى سقوطه وذلك معنى حادث فلا يقبل قوله الا بينة
ولو اقر الفاضل بغصبه ثوبا صحتها او عبدا صحتها وان المضمون
منه حتى عليه واحد ذلك في العبد بفعلة فانه لا يضمنه الفاضل
العبد والثوب بعد ان يملك المضمون مافعل ذلك ولو غصب
دابة فقام صاحبها البينة انها هلكه عند الفاضل فمكتبه وانما
الفاضل يبرأ منها لانه لا يضمنها البينة بينة صاحبها وعلى الفاضل
القيمة لا يبرأ منها لانه لا يضمنها البينة بينة صاحبها والقيمة
ثم ركبها الفاضل فلفقت فكذلك في كذا غصبها مبتدأ وكذا الوترية
صاحب الدابة ان الفاضل يضمنها وشهد به وهو الفاضل قد ردت

اليه فعلى الفاضل القيمة
في فصل اذا اختلف الفاضل والمضمون
من كتاب الغصب

نوع في منافع الغصب
رجل غصب طحونة او بيتا مثله وكان في يده مئة فمنافع الطحونة
غير مضمونة بخلافها اما الثمن يكون ملكا لصاحبه
جواهر الفناوي في الكتب الخامسة
ولو غصب دارا معدة للاستغلال او موقوفة او للبيعة او اجرة فانه
معلومه باجر ميسر كمنها المتاجر بل يضمنه المضمون الاجر المثل قبله وهل
يلزم الفاضل الاجر لثمنه الدار فكتب لا ولكن يبرأ فاقض على المالك
وهو الاول ثم سئل يلزم المضمون المالك المالك للمعاقد ولا يلزمه بل يبرأ
على المالك وعن الجوهري لو سئل يضمنه في
في اوائل

اجارة الفاضلية
منافع الاعيان المنقولة المضمونة اليه ليست بمضمونة عندنا وهذه
التي لم يضمنها كذا اذا غصبها او دابة فامسكها بالامام ولم يستعمله ثم
ردده عليه فالكذا لانه لم يوجد ثمنه المالك غير المنافع لانها اوقفت
نحوه كذا في حريته الزمان فلهذا لا يضمنه المضمون على يد الفاضل
لم يكن موجودا في يد المالك فلم يوجد ثمنه في يد المالك فلو غصب
وعند حده الغصب انما يضمنه على مال الغير بغير اذن فالكذا لو قد وجد
في المنافع والمنفعة مال يملكه المضمون فلهذا لا يضمنه المضمون الا لاجل
مصر في المكاح فتضمن الغصب فيما في الضمان وعلى هذا يخرج ما اذا
غصب دارا او عمارا فانه يضمنه المضمون او جارا او عبدا فلهذا لا يضمنه
الاشجار او غلات الارض فبقيت تحتها الارض لا ضمان عليه في
قول الله حنيفة والبولسيف الاخر وعنه محمد وهو قول الجوهري
الاول الضمن وهو قول الشافعي اما ان اقر المضمون على اصله في ثمن الغصب
انه انبات اليه على مال الغير بغير اذنه فالكذا وهذا يوجد في العقار كما يوجد
في المنقول واما محمد رحمه الله فلهذا يضمنه على اصله في حده الغصب انه
انما يضمنه المالك في مال المنقول في الحال ليس شرط وقد وجد بغير اذنه
المالك عن العقار لان ذلك يخرج عن اخراج المالك ضمانا يكون منتفعا
به في حق المالك او اعيا المالك عن الانتفاع به وهذا كما يوجد في المنقول
يوجد في العقار فيحق الغصب والدليل على مسئلة ذكرها في الثبوت
وهو ان من ادعى على اخر دارا فذكر المدعى عليه فقام المدعى عليه
التي يثبتها ثم رجعا لضمنا كما لو كانت الدار غور في المنقول فلهذا لا يضمن

وبذلك المنقول في ضم الرجوع في الغصب المباح للخصم لا يتحقق باجماعا واما الوضيفة
 والاولى في اعلل اصلا ان الغصب اذا لم يكن اكل او فسادا لم يوجب
 العقار ولا دليل على ان هذا شرط تحقيق الغصب لا الضمان الغصب
 فان في اخذ الضمان من الغاصب بقوت يد عنه بفعله في الضمان في
 وجوبه منه في المعصية لكونه اعمد او بالمدعى انما ان لم يحقق
 الغصب في العقار لا اصل في الغصب ان لا يكون سببا لوجوب الضمان
 لان اخذ الضمان من الغاصب اطلاقا له عليه الا يبرر انه يزول عنه ويد عن
 الضمان فله وجوب الاتلاف منه اما حصه او لغيره لان اقتداره
 الاخذ اذ لا بالمثل فالقوة في ملكه فاعند واعلمه مثلا اعتد
 عليك ولم يوجد هو من الاتلاف من الغاصب لخصمه ولا قدره الا فقه
 فظاهره واما التقدير فلان ذلك بالنقل والتحويل والتعديب عما لا ملك
 عليه ولا يقف على ملكه ولهذا جوبت له صناعته موازنة في
 زروعه لاضمان عليه والعقار لا يحمل النقل والتحويل لم يوجد الاتلاف
 وتقديره في الضمان ضرورة النص وعلى هذا الاختلاف اذا غصب
 عقارا في ان ان فانه الضمان على المتلف عنه مما كان الغصب له
 العقار فغيره الا لا وعند محمد يتحقق منه في تخير المالك فان اختار ضمان
 الغاصب في خاصه جاز بالضم على المتلف واختار ضمان المتلف لاجل
 على احد لا يضمن بفعله لنفسه واما من جهة الرجوع عن الشراء فانه اصحابنا
 يفتون وقال ان محمد بن ابي بكر ابي اصله فانه على قوله ان الضمان منهم
 منكم ولا بأس بالتسليم لان ضمان الرجوع ضمانة الاتلاف لاضمان الغاصب
 والعقار مضمون بالاتلاف بلا خلاف

كتاب الغصب

اذا غصب الفاعل شيئا جازيا فباعه بالدين ثم اشترى بالدين جازيا
 فباعه بثلثة الاف ان تصدق بجميع الركن في قول ابي حنيفة ومحمد
 وعند ابي يوسف لا يلزمه التصديق بشيء لانه ربح مضمون مملوك
 لانه عند اداء الضمان ان يملكه مستند اليه وقت الغصب ومجرد الضمان
 يكفي للطالب كغيب اذا اجتمع الضمان والمالك ومما يقولون ان الطب
 كما لا يثبت الضمان بدون الضمان لا يثبت بدونه المالك في طريق الاكل
 وفي هذه المالك شبهة لعدم ما بيننا فلا يقصد الطبيب ولو اشترى
 بالدين جازيا وورث الدين فوجبهما او اشترى به طائفة من الدين
 فلكل لم يتصدق بشيء لانه لم يحصل له الربح ولان ان ثبت انما يثبت
 عدم المالك في شبهة لوجوب التصديق اما لا توجب التضمن وعلى هذا يخرج
 ما اذا خلط المورع احد الواردتين بالآخرى خلط لا يميز الخالص

ملكا في حنيفة كمن لا يطيب له حتى يرضى صاحبه على ما ذكره
 المبداء في فصوله واما حصه المالك الثابت
 من حنيفة في حنيفة او بعته في حاجته او ركب دابة او حمل عليها شيئا بغير
 اذنه فهو ضامن فاذا رده سالما فلا اجر عليه الا ان يكون للبيعة ما صرح
 في جامع الفصولين حيث قال ولم يضمن منافع الغصب في ظاهر الروا
 وبقيت بالضم في الوصف والالتصاف والمعد للعلل كسب اجر المثل
 من حنيفة موقد زاده

اذا غصب حنيفة فخلطها بالاكل الى الانتفاع بالدين حتى يرضى صاحبه
 ولو غصب حنيفة فزادها مال الوارث لم يبره له ان يرفع به حتى يرضى صاحبه
 ويتصدق بالفضل وقال ابو يوسف لا يبره الانتفاع به قبل اداء الضمان
 ولا يلزمه التصديق بالفضل وذلك هو هذا الاطلاق يدل على انه عند
 ابي حنيفة يبره له الانتفاع به حتى يرضى صاحبه باداء الضمان وهو
 الاول بغير نزع والطريق يقال في الطريق مثل قوله ان لا يبره الانتفاع
 به حتى يرضى صاحبه لان الحنيفة لم تملك بالطريق وانما تغيرت صفته من المالك
 الى التوفيق في ان عن الحنيفة فانه في حق المالك فيها فانه بخلاف الزرع
 لان البذر يملك بالزرع لانه ينفق ويهلك في الارض فيجب ان يكون
 مالا متوقفا فلم يبره المالك فيه حتى يرضى صاحبه الانتفاع به حتى يرضى صاحبه
 كالتوفيق يبره ويهلك في الارض يبره في نفسه وروى عن ابي حنيفة في ان
 اذا اكلها وشوها ان لا يبره له ان ياكلها ولا يطعم احد حتى يرضى القصة
 وان كان صاحبه غائبا او حاضرا لا يبره بالضم الى اكله ولا يبره
 اذا دفع الغاصب قيمته لم يبره الاكل وكذلك اذا ضمنه المالك القصة او
 ضمنه الحاكم وهذا عند الربا اختلاف رواية بل يبره الرواية لقب الاكل
 لان قوله حتى يرضى صاحبه مجرد كتمل الارض بالضم ويجوز الارض باختار
 الضمان والذكر مقررنا يفسر فيحمل الحمل على المفسر فيحمل فيرضى
 على الارض باختار الضمان ورضاه به لا على الارض كما داء الضمان
 توفيقا بغيره وايضا فلا يبره الانتفاع به قبل اختيار الضمان وكل بعد
 سواء اور الضمان اول وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وهو قائل قول الضمان
 في ان المشوية انه يحل الانتفاع بها فاكلها ولا يطعمها شيئا سواء ادى
 الضمان ام لا ولا خلاف في انه اذا اور الضمان انه يحل له الاكل وكذلك
 اذا ابراه في الضمان وكذلك اذا ضمنه المالك القصة او ضمنه المالك الضمان
 لا يضمنه الا بعد طلبة في ان من اختيار الضمان ورضاه به وعلى هذا يخرج
 ما اذا غصب عبيد فاستغله فنقصه لعله يضمن النقص والغلة ومقصود قبا
 في قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف هو طلبة ان الضمان النقصان

فلهذا استغلا في دفع التنا في ضمة قدر ما اتلفت وليطيب له قدر المضمون
 لان فذلك بقدر ليس كرج وانه في وقع عن الرج واما الغلبة فللمعبر عنه تاخذ
 ان في المالك في دفعه في دفعه المندفع وقد مرت في موضوعها واما التصديق
 بالغة وهي الاجرة عند موتها فلا انها خبيثة محصورة في خبيث في سبيل الله
 ولا وجه لو سلف ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن رج مالم يضمن وهذا
 مضمون ما يجوز له الرج لعدم التصديق على الرج لعدم المالك من غير المالك
 لان المالك فوق الضمان ولو خصه ايضا فزجره بكمرا فتقصه بالزراعة و
 واخرجت له اكرار يوم المنفعة وياخذ راس المال ويضمنه بالفضل
 اما ضمة المنفعة فلا في الضمان لارضاء الزراعة وذلك لانها منه
 والوقار مضمون بالانكاف بالاضافات واما التصديق بالفعل فله
 بضميمة وهو الزراعة في ارض الغصب لانه كان البذر ملكا له وطلب
 لغيره المنفعة و قدر البذر لما ذكرنا ان النهي ورد عن الرج وادبر
 يرجح فلم يحجم
 من غصب البذر في فصل
 واما صفة المالك الثابت للغاصب
 واما ملك الغاصب المضمون فقد اختلف العلماء فيه والاصحاب اذا كان
 لمحو بالالتبس اية ائتمنت وقال في كاتبت اصلاحا ان من غصب
 عبدا او اكتسب في يد الغاصب ثم هلك العبد وضمنه الغاصب في ملكه
 ملك الغاصب عندها وعند ان في ملك المالك فالغصب منه باختيار
 ان انتظر ان يظلمه وان لم ينتظر ضمة الغاصب فتمت ولو ضمنه قيمته
 ثم ظلم العبد ينتظر ان اخذ صاحبه القيمة ليعول نفسه في سبيلها ورضي بها
 او يتصادقها عليه او يعيها في البيعة او ينكحها الغاصب على ابيه فلا يملك
 على العبد عندها وعند اخذ عبيد بعينه ولو كان المضمون مديون
 على ملك المالك بالاجماع
 من غصب البذر في فصل
 واما ملك الغاصب بالخصوص
 ولان الاصل مضمون بالتصديق لان في فيه ضمة ملك الغاصب ذلك
 الوقت بل اخذ من اصحابنا والمصلحة بيننا فالزيادة صدرت على ملك الغاصب
 لا بانها ملكه فتكون ملكه في البيع والتسليم والمنع والاختيار والاحتفاظ في غيره
 او تصرف في ملكه فلا يكون مضمونا عليه كما لو تصرف في سائر املكه بخلاف
 الزيادة المنفعة لانا ان ائتمنا المالك بطول الاستئنا فالمستند يظهر موجه
 ويقع على اكله وجه في عمل الشغل في الزوائد المتصلة والاشياء
 في المنفعة اذ لا يمكن العمل على العاكس في عملها بانه يدين بقدر الاكل
 واما على طريق الظاهر في حقها مشكل والله الموفق بخلافه في العبد
 انما يضمن بالقتل من حيث انه اذ لم يضمن له مال والى صلبه المالك

من وقت الغصب من حيث انه مال لا من حيث انه اذ لم يضمن له مال والى صلبه المالك
 لا يحتمل التملك فلم يكن هو القتل من تصرفه في ملكه لانه لم يضمن له اصلها
 اذ اختار المالك لضمين البائع حل يثبت له اختيار بين ان يضمنه الغاصب
 وقت البيع وبين ان يضمنه الف درهم وقت الغصب لانه بعض ضماجن
 يثبت له اختيار وهذا غير سديد لا في التخيير من العدل والكثرة عند احدى الدوم
 من البسطة بخلاف التخيير من البائع والمشتري عند البسطة لان هناك
 الدوم مختلف في الجار ان يكون احدهما طليا والاخر مغفل فيضمة التخيير
 وبخلاف القتل لانه ضمة القتل ضمة المم والموت مؤجل الى ثلاث سنين وضمان
 الغصب ضمان الحال وانه حال في التخيير عند انتم اذا ضمن المالك الغاصب
 قيمة المضمون وقت الغصب وقت البيع والتسليم جاز البيع لانه تبين ان بيع
 ملكه في التخيير لانه بدل ملكه في ضمة المشتري فتمت وقت الضمان لطلب البيع
 وجع المشتري بالتخيير البائع لانه تبين ان اخذ بغير حق وليس له الرجوع على
 البائع بالضمين ولو غصب من ان شيئا فجاوزه فغصب منه وهلك في يده
 فاما ملكه باختيار ان يضمنه الاول او الثاني فتمت لهما اما الضمان الاول والاول
 فعل الغصب منه وهو تقويت يد المالك واما الضمان الثاني فلانه فوت
 يد الغاصب الاول ويد يد المالك من وجه لانه يحفظ ماله ويتكفل منه رده
 على المالك بستره بها الضمان في ذمته فله منفعة يد عائد الى المالك
 فاشبه يد المودع فقد وجهه كل واحد منهما سبب وجوب الضمان الا ان الضمان
 واحد فخيرنا المالك لتعيين المتيقن فاختار تضمين الاول رجوع بالضمين
 على الثاني لانه ملك المضمون في وقت غصبه فبين ان الثاني غصبه
 فانه اختار تضمين الثاني لارجع على احد لانه ضمنه بفعله وهو لو فذبت
 يد المالك من وجه على ما بينا وكذلك استهلكه الغاصب ومنه اختار
 تضمين احد معاهل يبرر الاخر في الضمان لا في الضمان كما ذكر في اجماع انه
 يبرر احده لو اراد تضمين غيره ذلك لم يكن له ذلك وروايت في نوادر
 غير محمد انه لا يبرر اما لم يرضه اختيار تضمينه او لقصته به عليه السلام ووجه
 رواية النوادر انه جند وجوه الرضا او القضاء بالضمين صارا المعصوم
 على لضمينه لانه باعه منه فلا يملك الرجوع بعد ملكه كما لو باعه من الاول
 فاما قبل وجوه الرضا او القضاء فلم يوجد منه التملك من احد بها فله
 ان يملك في ايهما شاء ووجه رواية اجماع ما ذكرنا انه باختيار تضمين الغاصب
 الاخر اظهر انه راض باخذ الاول وانه بمنزلة المودع وباختيار تضمين الاول
 اظهر ان الثاني ما اتلف عليه شيئا لانه لم يفتوت يد واحد اعلم ولربيع
 الغاصب المضمون من الثاني في ملكه يد يتخير المالك في ضمينه ايهما شاء فضمنه
 الغاصب جاز ببيعة والتخمين لما ذكرنا وفيه ضمة المشتري لطلب البيع

ولا يرجع بالضمير على البائع ولكنه يرجع بالضمير عليه لما ذكرنا وكذا لو كان المشتري
المشتري ولو كان المقتضوب عبدا فاعترقه المشتري من الغاصب ثم
أصابه المالك البائع فعدا عنه فاستحق أن يرد له المقتضوب ولا ينفذ
قياس ولا خلاف في أنه لو باعه المشتري من الغاصب ثم أجاز المالك
البائع الأول أنه لا ينفذ البائع الثاني بدائع

في أوائل كتاب الغصب

الأصل أن المالك لصيرته في المقتضوب ما يثبت يد عليه لأنه صار
مقتضوبا بتقويت يد عنه فإذا ثبتت يد عليه فقد أعاده إلى يده فالت
يد الغاصب ضرر في الأمان لغصبته ثانياً وعلى هذا يخرج المسائل
إذا كان المقتضوب عبداً فاستخدمه أو ثوبا فلبس أو دابة فركبها أو حمل
عليها صار مسترداً له وبهره الغاصب منه الضمان ما قلنا سواء علم
المالك أنه ملكه أو لم يعلم لأن إثبات اليد على العبد أو الحيوان يعلم
وأيضا لو لم يكن العلم شرطاً لتحقق الغصب فلا يكون شرطاً بطلان
وكذا لو كان طلقاً فأكله لأنه أثبت يد عليه فبطلت يد الغاصب
وكذا إذا طعمه الغاصب بغير علمه من غيره فعدا عنه وانما يبرأ هو
قله إن غيره في ذلك حيث طعمه ولم يعلم أنه ملكه فلا يسقط عنه الضمان
ولف أن كل طعم كان فليس يحسب على غيره لو كان في يد الغاصب
فاحتكم به ولو لم يبرأ الغاصب ممنوع بل بعد الذراعين بنفث
تناول من غير بحيث أنه ملكه أو ملك الغاصب المقتضوب حتى الضمان
على غيره ولو كان المقتضوب عبداً فاجرمه في المقتضوب أو ثوبا فاجر
منه للبسر أو دابة للركوب وقبل الغاصب لا جاز بزرع الضمان لأنه
الاجاز إذا صحت صارت يد الغاصب على المحل لا جاز وانما
يد محقة فتبطل يد الغاصب ضرر في غير أعين الضمان جاز وجب عليه
الاجرة لا جاز من غصب المبدع

في فصل ما إذا حكم الغصب

باب ما إذا استحق من الغاصب البينة لا يظهر ذلك القضا

في المقتضوب منه حتى لو أقام البينة على الشئ قبل فعله هذا ينبغي
أن لا يبرأ الغاصب عن الضمان من هوى الناس
في الفصل الثامن في المتوفات

رجل أعطى رجلاً عشرة دراهم وقال له في هذه العشرة لك السبعة الباقية
سلمها إلى فلان فملكها الدرهم كلها في الطريق ضمن الثلاثة لأنها كانت
هبة فأسدق ولو كان ذلك وصية من الميت لا يضمن لأن الوصية بالمشاع

بالشع جازع ولا يضمن السبعة في المشاعين جميعاً لأنها إمانة في يد
سليم الوضاع للمدة أو في فصل إذا اختلف
الغاصب من كتاب الغصب

ولو أقام الغاصب البينة على أنه لم يبرأ من المقتضوب لا يكون أبراً وفي قيمة
المقتضوب وانما هو أبراً عن ضمير الرد لا عن ضمير القيمة لأن حال قيام
الرد واجب عليه لا قيمة في أن أبراً ليس له واجب رجل أبراً وأخر عنه
الدعا ورشم أدعى عليه بالجرم لو كان له من رجل أو بالوصاية يسمع و
لو قال المدين أبراً أن كسنته يكون أبراً مطلقاً ولو قال المدين أبراً أن كسنته
تكون أبراً لا أصل صار كمال حالاً ولو قال المدين أبراً أن كسنته
تكون أبراً لا يمكن الرجوع لأنه صار وكيل في الأبراء المدين قال المدين
دفعته ونسك له فلان فقال له ان كنت دفعته إليه برئت عنك صح
فيه دعوى الفقيه الكرمي في الفاظ الأبراء

ولو باع من غيره عبداً رجلاً أو دابة أو حيواناً أو غنماً أو ثياباً أو غيرها
لغصبه العين لا يستحق البائع وإن أراد أحد الصنفين تخلف لا يبرأ
العين على غير صاحب اليد لا يسمع من هوى خزانة
المفتن في الاستخلاف

ومنها وهو شرط انعقاد البيع أن يكون مملوكاً للبائع فعدا البائع
فإن لم يكن لا ينفذ وإن ملكه بعد ذلك بوجبه من الوجوه إلا السلم خاصة
وهذا البيع ما ليس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم غيره
باليمن من الأمان وأخص في السلم ولو باع المقتضوب فضم المالك قيمته
لقد بيعه لأن سبب الملك قد عدم فتبين أنه باع ملكه لغيره
أو حرمه الملك فتكون بايعاً ما ليس عندك فيدخل تحت النهي والمراومة
بيع ما ليس عندك ملكاً بدائع في فصل

وأما الذي يرجع إلى الموقوف عليه في البيع

وأما وقت ثبوت الملك فهو وقت وجود الغصب لأن الملك في
الضمان يستند إلى وقت وجود الغصب فكذلك في المضمون فظهر أن الملك
والغلة والنسج وأما شرط ثبوت الملك في المضمون فما شرط ثبوت الملك
في الضمان وهو اختيار الضمان عند أبي حنيفة فالمقتضوب قبل
اختيار الضمان على حكم ملكه عنده فإنه لو أراد أن لا يختار الضمان حتى
يملك المقتضوب على ملكه ويكون له ثواب هلاكه على ملكه ويحاصم الثمن
في القيمة ذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله هذا ليس بشرط
ويثبت الملك قبل الاختيار في الضمان والمضمون جميعاً بدائع
في فصل وأما حكم الغصب من كتاب الغصب

واما حكم اختلاف الفاصب والمغصوب منه اذا مال الفاصب على
 المغصوب في يد رولم يصدر المغصوب منه ولا بينة للفاسب
 فان الشك في حجب الفاصب من لو كان قائما لا يظهر في تلك المدة ثم يقضي
 عليه بالضم لما ذكرنا فيما تقدم ان الحكم الاصيل للمغصوب وهو وجوب
 عين المغصوب والقيمة خلفه فلم يثبت العجز عن الاصل
 بقية القيمة التي هي خلفه ولو اختلف في اصل الغصب او في جنس
 المغصوب ونوعه او قدره او صفته او قيمته وقت الغصب فالقانون
 في ذلك كله هو الفاصب لان المغصوب منه يدعي عليه الضمان وهو ينكر
 في ان العول له اذ العول في الشرع قول المنكر ولو اقر الفاصب يدعي
 المغصوب منه وادعى الرد عليه لا يصدق الا بينة لانه لا قرار بالغصب
 او اقرار بوجوده سبب وجوب الضمان منه وهو ليقول ردت عليك
 يدعي الفاسخ السبب فلا يصدق فيه غير بينة وكذا لو ادعى
 الفاصب ان المغصوب منه هو الذي اراد ان يثبت العيب في المغصوب
 لا يصدق الا بينة لان الاقرار بوجوده الغصب منه او اقرار بوجوده
 بجميع اجزائه في ضمانه فهو يثبت اصداء العيب في المغصوب من المغصوب
 منه ويدعي خروج بعض اجزائه عن ضمانه فلا يصدق الا بينة
 ولو ادعى المغصوب منه البينة انه غصب اليه ونفقت عنه
 وادعى الفاصب البينة انه رددها اليه وانها نفقت عنه فلا ضمان
 عليه لان من ايجز ان يشهدوا المغصوب منه اعتمادا في شهادتهم
 على استصحاب ما لا يثبتون انهم بالغصب وانما بالرد فثبتوا الامر
 على ظاهره وهو ان المغصوب في يد الفاصب وقت الملك وشهدوا
 الفاصب في شهادتهم بالرد واعتمدوا على حصة الامر وهو الرد لانه امر
 لم يكن في وقت الشهادة القائمة على الرد او في وقت الشهادة مع
 شهود التزكية وروى عن ابي يوسف انه قال في الفاصب من لو اقام المغصوب
 منه البينة انه غصب منه هذا العبد ومات جندوه وادعى الفاصب
 البينة ان العبد مات في يد مولاه قبل الغصب لم ينتفع بهذا الشهاد
 في موته في يد مولاه قبل الغصب لا يعلق به حكم فلم تقبل الشهادة عليه
 والتحقق بالعدم فيجب العمل بشهادة شهود المغصوب من ولو ان مواليه
 ان هو الفاصب فتمدح استصحابه حال وهو حال اليد التي هي
 عليه لولا يجوز انهم علموا بانته ولم يعلموا بالغصب وظنوا ان
 اليد قارة مستصحبوها وشهدوا المغصوب منه اعتمادا في شهادتهم
 تحقق الغصب في وقت شهادتهم اولى بالقبول ولو اقام المغصوب
 البينة انه الفاصب غصب هذا العبد يوم النحر يكونه واقام

البينة انه ما سلم النحر بكمه وهو العبد فالضمان واجب على الفاصب
 لان بينة الفاصب لا يعلق بها حكم فالتحقق بالعدم فثبتت بينة
 المغصوب منه بل تعارض فلم يزم الجواب قال محمد في الاما اذا اقام
 الفاصب البينة انه مات في يد المغصوب منه وادعى المغصوب منه
 البينة انه مات في يد الفاصب فالبينة بينة الفاصب لما ذكرناه
 بينة قامت على التات امر لم يكن وهو الرد وبينه المغصوب منه
 على ابقاء ما كان عليه ما كان وهو الغصب فثبتت بينة الرد
 من غصب البند الرابع في فصل واما حكم اختلاف
 ولو غصب الفاسد فالفاسد جله المغصوب منه به الشهادة عند لانه
 ثبت في الدية لا يجب فيه ضمان في المحسوس ولا وجب على طريق التبع
 فجاز تأجيله وقال في رد المجوز حدادي في قوله
 ولا يصح الفاسد صانع ما غصبه منه في الغصب
 رجل باع اقواما ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثا هذا
 فآخذ السلطان ديونه من الغوايم ثم ظهر له وارث كان على الغوايم
 اداء الديون الى الوارث ثانيا لانه لا يظهر الوارث فظهر انه لم يكر
 للسلطان الاخذ في خيار في فصل
برأية الفاصب المديون من غصبه في الغصب
 رجل باع اقواما ومات وله عليهم ديون وليس له وارث موقوف
 فآخذ السلطان ديونه ثم ظهر له وارث لا يبر الغوايم وعليهم ان يردوا
 الى الوارث ثانيا لانه لعين انه لم يكن للسلطان ولاية الاخذ
 رجل باع على اخر دين فآخذ من ماله مثل حقه قال ابو نصر محمد بن سلام
 يصير غاصبا ويصير باخذ قصاصا بما عليه لانه اخذ بغير اذنه
 والمختار انه لا يصير غاصبا لانه اخذ باذنه الشئ كمن يصير مضمونا
 عليه لان طريق قصاصه والدين هذا فلو اخذ غيره صاحب الدين
 ودفع الى صاحب الدين اختلف المساج قال محمد بن مسلم الغرم بالخيار
 ان يضمن للدين وان يضمنه صاحب الدين لان الاول غاصب
 والثاني في غاصب او غيره غاصب لكن يضمنون عليه فان اخار
 تضمن الماخذ لم يصير قصاصا بدينه وانما اخار تضمنه صاحب الدين
 صار قصاصا قال نصير رحمه لا خيار له وصار قصاصا لانه الاخذ
 كالمؤمن له على اخذ حقه واما قاله محمد بن مسلم البين بما قاله ابو نصر و
 ما قاله النصير الحق بالقول المختار وعليه القبول من غصب مالا
 فغصب منه ذلك الما فحكم المغصوب منه والخيار ان المغصوب منه
 بالخيار ان يضمن الاول او يضمن الثاني برأية الاول في قولنا

رجل على امرأة حتى فله ان يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها هذه المسألة
 بخلاف فان هربت ودخلت في خربة لا بأس من ذلك اذا كان الرجل يمين
 على نفسه في ذلك فلو كان بعيدا عنها لم يفتقر الى قبضه لانها اكلت في خربة
 ان كان على الرجل دين فليقبض عليه في دفعه الى الطالب امره بان يفتقر
 فذلك في يد الطالب بملكه مال المظبوط والدين على حاكمه لان الطالب
 وكيله في الانتفا وفي ان قام به الوكيل كصم مد الموكل ولو لم يقل المظبوط
 شيئا فخذ الطالب لم دفع الى المظبوط لشفقة في ملكه فيكون ملكه من مال المظبوط
 لان المظبوط وكيل الطالب وان كان يد كذا الطالب
 الفصل الثاني من عشرة في الديون والطلبات في غيبه المظبوط
 السلطان اخذ من رجل لا ظلم في نفسه ان لا يجامر في احوال الذي اخذ منه قالوا
 اخذ في ذلك ان يجمع عنه غير بغير امره وصاحبه ان يجمع معها
 حتى يحصل له التمسك ثم يقول المظبوط لك قد صلفني بكذا وكذا حتى يجمع التمسك
 ان غيبه لا ذايخ صم وهو لا يجمع بغيره وبامره التمسك برد المال عليه
 كما سيجي ان في تحلف الظلمه في الامام

كتاب الشفعة

وفي الزيادة استسفل رجل وفوقه علو لرجل اخر فباع صاحبه السفل
 سفل فلصاحب العلو الشفعة وانه باع صاحبه العلو علو فلصاحب
 السفل الشفعة فبعد ذلك ان كان طريق العلو في السفل في حق الشفعة
 بسبب الشفعة في الطريق وان كان طريق العلو في السكة انقطع كان حق
 الشفعة بسبب الجوار اذا جوارا غاي لوقت لا اتصال والاصل بين
 الملكين ثابت

مبحث طائفة من هاتين

في الفصل الاول من كتاب الشفعة

قوله آيات في الدار كل واحدة فوق الاخرى كل واحدة لاثان فباع
 واحدة منهم بمئة فهذا على وجهين ان كان طريق الكل في الدار للثانين
 ان يترك في الشفعة لانها سواء في سكة الطريق وان كان الباب
 البتة في السكة ان يباع الاوسط كان للثانين والاسفل ان يخذ الشفعة
 لانها جاران له وان يباع الاسفل فاللاوسط اول له لانه هو الجار
 الملازم وان يباع للثانين فاللاوسط ايضا اول لما قلنا ان الجار الملازم
 ولو اجمعه في الفصل الاول من كتاب الشفعة

4. وشفقة او سائل او سائل جميعا اذا لا يورثه وورثه
 ليس التقييد بكونه الباب في الطريق لشفقة اذا لم يكن الباب
 الى الطريق بل اذا كان الباب والطريق في السفل بكونه استحقاق
 الشفعة باعتبار الشفعة في الحق

الوصفانية للمحور من كتاب الشفعة

والفصل من الملام وعية لانه كان فيه توقع الانتفاع بمنافع المستفوع
 كالاجارة والعارية والتولية وكونها فمولا لم لان الاخذ بالشفقة
 يستلزمه فاما لم يكن فيه كذا كذا كذا العوض فهو غير ملائم لانه اعراض عن
 لازم الاخذ

عنه في قوله وانما صالح من شفقة

اذا اشترى نخلة باصولها وموضعها من الارض فغلبها الشفعة كذا ما اذا
 اشترى نخلة لبقولها حيث لا شفقة فيها لانه في الفصل الاول انما اوجبنا
 الشفعة في النخلة تبع للارض لانه اشترىها معه وهو لا يمكن ان يوجب
 الشفعة فيها تبعا لانه اشترىها للقطع ولا يمكن ان يوجب الشفعة فيها
 مقصودا لانها تقيية وكان اجواب في الاشياء كاجواب في البناء بالقطر
 فلما سفل للشفقة فيه واذا اشترى باصل فلا شفقة فيه الشفعة في
 هذا اذا اشترى الزرع مع الارض فلا شفقة فيه باخذ الزرع بالشفقة
 وله اشترى الزرع ليحصل لم يكن فيه شفقة

في خيرة الفصل

الكتاب من كتاب الشفعة

ولو باع دار الشفعة وابنه شفقة لم يكن لها ان ياخذ بالشفقة لانه
 الاخذ بالشفقة ملك والبيع ملكا فيجب التمسك في هذه الاماكن الوكيل
 بالبيع لغيره ياخذ بالشفقة لنفسه واذا لم يملك الاخذ لملكه المستلزم لم
 يصح تملكه ولو وقف على حق بلوغ الصبي كما اذا لم يكن له ولد واما الوصي
 فانه اشترى دار الشفعة والصبي شفقة لم يكن له الاخذ بالشفقة للصغير
 ولو سلم الشفعة للصغير لشفقة وكذا اذا باع لانه ملك له الدار
 بالشر الشفعة لاخذ بالشفقة للصغير الا اذا كان فيه لفع ظاهره

من شفقة البهائم قبيل فصل واما بيان

ما يثبت كبد به حق الشفعة

لا شفقة للوقوف رجل له دار في الارض وقفت شفقة له ولو باع داره
 عمارته فلا شفقة فيه ايضا

في مسائل الطلاب والتسليم

دار يجنبها دار اخرى فتصده صاحب الدار من بيعها لطلبة الدار
 دار جارة بها كسنة وقبضه ثم باع منه بالحق لطلبة الشفعة فان طلب
 ايجار يمكن المشتري بائنه ما فعل الاول فزارا او ضاررا من الشفعة على وجه
 النتيجة كان ذلك فانه حلف فلا شفقة وانه نكل كانت له الشفعة

اما رخصته في الفصل الثاني

من كتاب الشفعة

علم بالبيع في نصف الليل ولم يقدر على الخروج للاختصاص فاشترى من غيره
منه المقتضى في مسائل الطب

واما شرط الطحوا للقضاء بالشفعة فحضره المقتضى عليه كذا القضاء على الغائب
ليكون وجه الكلام فيه المبيع اما ان يكون في يد البائع واما ان يكون في يد
في يد المشتري كما في يد البائع فلا بد من حضرة البائع والمشتري جميعا لان
كل واحد منهما خصم الا البائع فباليد واما المشتري فبالملك فكان كل واحد
منهما مقتضيا عليه في شرط حضرة كلاهما يكون نصا وعلى الغائب
من غير ان يكون غده خصم حاضر وان كان في يد المشتري فحضره البائع
ليس بشرط ويكتفي بحضرة المشتري البائع خرج مما ان يكون خصما لروا
ملكه لا يدره غير المبيع نصا كما لا يخفى وكذا حضرة الشفيع او وكيله
شرط جواز القضاء بالشفعة كذا القضاء على الغائب كما لا يجوز في القضاء
للاغائب ليكون ايضا ثم انما اذا قضى بالشفعة ثبت للمالك المبيع
ولا يقف ثبوت الملك على التمسك به الملك للشفيع ثبت بالتملك
بغير البيع والشراء الصحيح لا يجب للمالك بنفسه
في الفصل واما مسائل طرق التملك بالشفعة

من كتب الشفعة
واما وقت القضاء بالشفعة فوقت وسب المنازعة في الشفعة والمطالبة
بها واذا طال بينهما الشفيع بعضهما لا بالشفعة سواء احضر الثمن
او لم يظفر به رواية لا يشترط ان يحضر الدار يستحق الثمن الشفيع وكذا
لو ارشده لانه التملك بالشفعة بمنزلة الشراء من المشتري والبائع حين البيع
لاستيفاء الثمن فانما ان ينقد حسب العاقل لا يظهر كذا لا امتناع من القضا
حين واجب عليه فيجب ولا يقف الشفعة كالمشتري اذا امتنع منه او الثمن
التي يحبس ولا ينقض البيع وان طلب اجلا لنقد الثمن اجل يوما او يومين او
ثلاثة ايام لانه قد لا يمكن التقيد بالاجل يحتاج الى مدة يمكن فيها من التقيد فيمهل
وكذا لا يجوز حرجا انظروا بالمطل ولم يظفر بمطالبة من مضى الاجل ولم ينقد
حبه وقال محمد بن الحسن ان يقضى بالشفعة حتى يحضر الشفيع المالك في طلب
اجلا اجله يومين او ثلاثة ايام ولم يقف له بالشفعة فاقضى بالشفعة ثم الى
الشفيع ان يقدر حبه وهذا عند ريب باختلاف على احمده وللشفيع
بعضها بالشفعة قبل احضار الثمن لا خلاف له بل هو ليس ببيع الثمن
لأن الشفعة حتى يحضر الشفيع المالك لا يدر على انه ليس له ان يقضى بل
هو ان يدر الى نوع احتياط واحتيازالا لانه لا يستعمل لفظ لا يبيع الا في
مثله وهذا لو قضى ونقد قضاه نص عليه محمد وليس كذلك لو كان محل الاجتهاد
لانه قضاء الله مذهب المذهب في الجهره آما بنقد بشرط اعتقاد اصحابه

وافضى اجزئها اليه وقد اطلق القضية في الشفعة غير هذا الشرط
ان لا خلاف في المسئلة على التخصيص ثم ان ثبت اكلاف فوجه قول محمد
حتى الشفعة انما ثبت له دفع ضرر الدخيل غير الشفيع والقضاء قبل احضار
الثمن يقتضي الضرر بالمشتري لاحتمال اكلاف الشفيع ودفع الضرر عن الاثر
بالضرر غير متناقض فلا يفسد قبل الاحضار ولكنه يؤجله يومين او ثلاثة ايام
طبق التاجيل كتمان له لنقد الثمن ووجه ظاهر الرواية ان الشفيع
يضمير على المشتري في بعض القضا بالشفعة كما في الشراء منه
والملك بالبشر لا يقف على احضار الثمن كما في الشراء المبسطة وقول محمد
رحم الله لو ضرب له الله اصلا فقال له ان لم تأت بالشمن الى وقت كذا
فلا شفعة لك فلم يأت به بطلت شفيعته وكذا اذا قال الشفيع اني املك
الثمن الى وقت كذا فانما يبرر ويثبت الشفعة لان هذا يتعلق بوقت
حق الشفعة بالشرط والاستقاطات مما يتعلق بالتعلق بالشرط كالطلاق
والعاقق ونحو ذلك والله اعلم **فصل** واما بيان شرط التملك بالشفعة
بالشفعة بشرط ان احضره المشتري او قضاه الله كما لا يخفى بالغير
لا يثبت له في الشراء الا بالراضى او بقضاه الله فلا يثبت الملك به وبها
والكفاية لا يثبت التملك لقول الشفعة على المشتري فان تضمنه ليس له
ان يملكه لانه في التفريق ضررا بالمشتري وهو ضرر الشك ودفع الضرر بالغير
متناقض وعلى هذا يخرج ما اذا اراد الشفيع ان يأخذ بعض الثمن
بالشفعة وكذا البعض انه حل بملكه كقولهم لملكه في الشفعة لا يجوز اما ان
يكونه عينا مستأرا بعينه غير البعض واما ان لا يكونه فانه لم يكن ان
دارا واحدا فاراد الشفيع ان يأخذ بعضها دون البعض او يأخذ كتاب
الذي له الدار دون الباقي لعل ذلك يتباخا فيلحقها بالشفعة وكذا كل
او يدعي لانه لو اخذ البعض دون البعض لتفوق الشفعة على المشتري الملك
له في كل احدى اربعت بقول احد فلان اذا البعض فله بالملك الشفيع
وسواء اشترى واحدا او واحد من اثنين او اكثر حتى لو اراد الشفيع
ان يأخذ نصيب احد البائعين ليس ذلك عاقلا سواء كان المشتري
قبض او لم يقبض في ظاهر الرواية يتبع اصحابنا وروى عن ان الشفيع
ان يأخذ نصيب احد البائعين قبل القبض وليس له ان يأخذ من المشتري
نصيبا حدها بعض الفضل وجه هذا الرواية ان التملك قبل
القبض لا يقتضي معنى التفريق لان التملك على البائع وقد خرج نصيب
غير ملكه فلا يلزم ضرر بالتفريق وهو ضرر الشك كما لا يخفى بعد القبض للملك
بعض الفضل على المشتري الا ان الزوال العود عليه وفيه تفريق ملكه والصحيح
جواز طهر الرواية كما لا يخفى قبل القبض للمشتري لشفيعه واحدة فتملك

نصيب احد الباعين تفوت ملكه فيلزم ضرر الشريك
 البديع في بيعه طريق التملك بالشفعة
 فلم ينفذ الشفيع المشرع له كما في المحيط
 من كتاب الشفعة
 فلو مات الشفيع لا يكون له ادرته الشفعة وان مات الباع المشرع
 والشفيع حي كان له الشفعة
 فاصح
 فتبيل فصل في الطلب من ملك السعة
 فصل في طلب الشفعة وعلاقتها
 قال المشرع بقوله لا يملك طلب مال الشفيع طلبت من عمت والقول
 ولو قال عمت يوم كذا او وقت كذا او طلبت وقال المشرع لا يملك
 المشرع ونظيره هذا البكر ان الباع
 من كتاب الشفعة
 ولو ثبت للبكر خيار المبلوغ والشفعة لقول طه بن حنبل ثم قل
 وتبيل خيار وتبيل الشفعة وتبيل طلب الشفعة وتبيل صراخا
 فنصبه هذا الصراخ رد الشكاح على قول من يجعل هذا البكر رد الشكاح
 فهو ليس في الخامس والعشرين
 صغيرة ادرت ثبت لها خيار المبلوغ والشفعة فالت طلب الشفعة
 وحزت نفسى او قالت اخترت نفسي وطلبت السعة صم الاول
 وبطل الشك ولو قال طلبت احققني في السعة واكهار صم كلاهما
 خانه في فصل الطلب من ملك الشفعة
 وصح تكلم الاب والوص الشفعة على الصغيرة عند ابي حنيفة و
 يوسف وقال محمد وروى لا يجوز وهو على شفعته اذا بلغ وعلى هذا
 اختلاف اذا بلغها شراد ارجو ان يصح فلم يطلبها مع ايمان الطلب
 بطلت شفعة الصغيرة حتى اذا بلغ لم يكن له الاخذ بالشفعة عندنا
 وعندنا لا يبطل حتى لو بلغ الصبي له الاخذ بالشفعة كما في
 في المتفرقات من كتاب الشفعة
 اشترى دارا هو شفيعها وطلب جارة السعة فلم يدر كلها اليه كان
 نصف الدار له بالسعة ونصفها بالشر او كان المشرى ملكا لدار
 بالشفعة والشفيع من ملكه ادر بالشفعة ثم سلم الشفعة لغيره
 لا يصير لغيره الشفعة لو قفنه القابل الدار باين شفيعين
 ثم سلم احدهما لغيره لم يصير له عام
 فنبه
 في باب تسليم المشرى من ملك الشفعة
 فصل في ابطال الشفعة واستقاط

ما يبطل به حق الشفعة بثبوت في الاصل فوعا اختارني واضمحرك
 فالاختار نوعا صريحا وباجر مجزى الصحيح دلالة اما الاول فمخو ان لقول
 الشفيع اطلت السعة واستقطتها او ابر انك عنها وسلمتها
 او نحو ذلك كذا السعة فاصح فذلك النص في استيفاء و
 السقاطا كالابر او عمر الدين والعقود الفصل في اخذ ذلك وسوا عام
 الشفيع بالبيع او لم يعلم اجد ان كان بعد البيع كذا هذا السقاطا
 صريحا وصح الاستقاطا لثبوت العلم واكمل السقاطا والابر اعن
 احقون بخلاف الاستقاطا لثبوت الدلالة فانه لا يسقط حقته الا بعد
 العلم بالبيع
 بدائع في فصل
 واما بيان ما يتأكد به حق الشفعة فله الشفعة
 تسليم الشفعة السقاطا حق وكذا البيع من غير قبول ولا يرتد بالرد و
 السقاطا الحق يعتمد على وجود الحق وكونه علم المسقط والمستقط اليه
 كالمطابق والعناق ثم قال اذا اصحاب من شفعة على عوض بطلت
 الشفعة وروى العوض اما بطلانها فكلان حق الشفعة ليس كحق منقور
 في المحل لا يجوز حق التملك وما ليس كحق منقور في المحل لا يصح الاعتناء
 عنه واما رد العوض فلانه حق الشفعة السقاطا لا يخلو السقاطا باختيار
 من السقط يعني السقط الملائم وهو ان يتخلو السقاطا بشرط ليس في ذكر
 اما مثل قول الشفيع للشرع سلمت شفعة هذه الدار ان ارجوتنيها
 او اعنتنيها فبالفساد فهو ما ذكر فيه المال له
 في باب ما يبطل به الشفعة من ملك الشفعة مخصصا
 ولو صرح المشرى الشفيع ما الشفعة على مال لم يحجز الصالح ولم يثبت
 العوض وبطل حق السعة اما بطلان الصالح فانهما ثبوت الحق
 في المحل او الثابت للشفيع حق التملك وان عجزا عن ولاية التملك
 وانها معذرة ثم بالشفيع فلم يصح الاعتناء عنه فبطل الصالح ولم يحجب
 العوض واما بطلان حق الشفيع في السعة فلانه السقاطا
 فالصالح وان لم يصح فاستقاطا حق السعة صحاح لان صحته لثبوت
 على العوض بل ثبوت من الاموال لا يصح عوضا عنه فالحق ذكر العوض
 بالعدم نصا كما سلم بالعوض وعلى هذا اذا قال الزوج للمنفقة اخذت
 بالثبوت ودرهم فقلت اخذتكم لم يحجب العوض وبطل خيارها وكذلك الخنثى
 او قال لامرأته بعد ما خبرت بسبب العنة اختارني ترك الفسخ بالعنة
 بالثبوت فقلت اخذت بطل خيارها ولم يحجب العوض وبني الكفاية بانفهم
 او اسقطها بعوض واثبات في رواية لا يجب العوض وبطل التملك
 كما في الشفعة وفي رواية لا تبطل الحقة له
 بدائع

فصل وامايات ما يتأكد به حق الشفعة

من كتاب الشفعة

دار بيعت ولها شفعة احد ما حاضر فطلب كما في الشفعة
وقضى لا الشفعة ثم حضر الشفعة الاخر فان الشفعة التي يطلب
السعة من الشفعة الذي قضى له الشفعة فقام مقام المشترى هذا
اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة فلو انه طلب نصف الدار
فلم يمتد الى الباقي الا النصف بطلت سعة وكذا لو كان
حاضرا فطلب كل واحد منهما السعة في نصف الدار بطلت
شفعة كما في المذاهب ثم ان النصف الثاني تسليم السعة في النصف
المسكوت عنه فيبطل سعة في النصف المسكوت عنه اذا
بطلت شفعة في النصف تبطل في الكل كما ذكر في الكتاب
وذكر انما طلق رجل اشترى دارا فاشترى الشفعة وقال لكم في نصيبها
بالسعة فاني المشتري لا تبطل شفعة وهو الصالح كما طلب
تسليم النصف لا يكون تسليما للباقي وكذا لو قال الشفعة
انا شفعة هذه الدار فلم يمتد الى نصفها بالشفعة فلم يمتد الى النصف
الباقي واذا المشتري لا تبطل شفته

فصل في الطلب من كتاب الشفعة

رجل اشترى دارا وقال للشفعة اشترى بها لنفسه ثم سلم الشفعة السعة
او سكت ثم ظهر انه اشترىها لغيره فلا يحد تبطل شفته وقال ابو
لا تبطل وعليه الفتوى

من المحل المزبور

شفعة طر ان اشترى الدار فلا يحد ولم يطلب السعة فاذا
علم ان المشتري غير فله كان له الشفعة وقال بعضهم اذا توهم
الشفعة ان المشتري فلان فكت ثم علم ان المشتري غير فطلب
لا يصح طلبه ولو قال الشفعة دار بيعت دار كذا فقال من اشترى
او قال بكم اشترىها فدا خبر بذلك فطلب السعة صح عليه وكذا
لو قيل للشفعة بيعت دار كذا بالشفعة فكت ثم علم انها
بيعت بمسماة درهم كان له الشفعة

من المحل المزبور

الوكيل يطلب الشفعة سلم الشفعة لغيره جازع عندهم خلافا لما
وكذا اختلاف في تسليم الاب واجد شفعة الصغير
فما يبطل به حق الشفعة
من كتاب الشفعة

من ادرك وكيلين اخذ الشفعة فاحدهما ان يحمي بدون الاخر ولا يأخذ بالشفعة بدون
الاخر واذا وكل وكيلين باخذ الشفعة فليس للوكيل ان يوكل غيره الا ان يكون الا
احد ما صنع فان احاز ما صنع ووكل الوكيل وكيل او احاز ما صنع لم يكره
الوكيل الثاني ان يوكل غيره الوكيل بالشفعة اذا سلم السعة ذكر في شفعة الا
ان لم يمتد الى الباقي وان لم يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
ولو لم يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي ولو لم يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
وفي مجلس الشفعة فله رواية في الشفعة جواز تسليم في مجلس الشفعة لم يكره
فيه خلافا وذكر في الشفعة والوكيل ان يوكل غيره في مجلس الشفعة صح
عنه في شفعة ولو لم يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
ان ما ذكر في الشفعة ولو لم يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
في مجلس الشفعة صح في خلاف بين علماء الشفعة واقر في غير مجلس الشفعة باطل
عنه في شفعة واذا لم يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
اذا طلب الشفعة وكذا المشتري التسليم فله ان يمتد الى الباقي
على الموكل وطلب من الموكل ان يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
يحد الموكل باخذ الشفعة فان طلب من الموكل ان يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
وينا على ميت فذكر الوارث فذكر الشفعة على علم وان طلب من الموكل ان يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
سلم الدار الى الوكيل فله الموكل بالشفعة وانطلق وطلب من الموكل ان يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
ما اشترى الشفعة بغير علمه بالاداء الى الوكيل ويقول انطلق وطلب من الموكل ان يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
الموكل وهذا بخلاف الوكيل المشتري اذا وجد المشتري فيها اراد ان يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
فطلب الباقي من الموكل بغير علمه بالاداء الى الوكيل ويقول انطلق وطلب من الموكل ان يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
الوجه الثاني ان يدعى السلم على الوكيل فيطلب من الموكل ان يمتد الى الباقي لم يمتد الى الباقي
وذكر خلافا لابي يوسف

مخيط البرهان

في الفصل الثاني عشر من كتاب الشفعة

قال صاحبنا بعد ذكر جملة من اجل المصلحة في الشفعة في هذا الفصل ان الشفعة
ان يخلط المشتري او البائع بائنه ما فعل هذا اذا راعى الشفعة اذا اراد يخلط
البائع لم يكن له ذلك لا يكون حجة على المشتري وان اراد يخلط المشتري
فله ذلك لانه يدعى عليه شيئا لواقعه لا لزومه ان يمتد وفي التجديد والمزيد لو اراد يخلط
ان يخلط المشتري بائنه ان البيع الاول كان بالحنث كان له ذلك لانه ادعى عليه
مخض لواقعه لم يمتد وهو خصم قال وهو ما قبله وذكر في كتاب الشفعة ان اراد
المتحلف ان لم يبرر دية ابطال الشفعة كان له ذلك اذا ادعى ان البيع بالحنث
وفي ايضا دار في جنبها دار اخرى فقتضت صاحبها الدارين بالانطاعة
لحقه دار جارة بالحنث وفتنه ثم باع منه باقية للمسلم السعة لا لم يمتد جارا
فان طلبت الجارة من المشتري بائنه ما فعل الاول ضرارا او قرا من الشفعة

التابع كان له ذلك لأنه يدعى عليه حتى لا اقره لزم وهو خصم كان حلف فلا شفعة له
وان كان له الشفعة لانه ثبت كونه جارا فاصدا شرح المنظومة للمعز
عند شرح قوله ما ضرب اسقاط التحيل سقطا
من كتاب الشفعة للمعز
الذي الشفيع على المشتري اذا اذاع الى ابطالها جلف فان نكل في الشفعة وفي منظومة
ابن وهب ان خلافه من شفعة الكسبة
من البنت الماتة
ولو تفرقت المشتري في الارض المشفوعة قبل ان يخذها الشفيع بان وهبها
لذلك وسلم او تصدق بها او اجراها او جعلها مسجدا او صلى فيها او جعلها
قبرة او بنى بها او وقفها وقف مسجدا او بطلت شفعة الشفيع ولا ان يقض نظر
المشتري من كتاب الشفعة
من كتاب الشفعة

باب الشفعة

ولو اخذ الشفيع الارض في الشفعة ولم يملكها لم يملكها شرح المنظومة للمعز
في الشفيع جرح على المشتري بالشفعة لا يرجع عليه بغيره البتة ان كان اخذ منه على
البائع ان كان اخذ منه في ظاهره البتة روي عن ابي يوسف انه يرجع عليه
حده البتة ان اخذ بالشفعة بغيره المشتري المشتري ولو كان اشتراه لم يرجع عليه
كذا اذا اخذ بالشفعة لا يرجع عليه البتة في الشراء او جرحه الخور من البائع وما
الشفعة لان كل باع بغيره المشتري ان يبيع كالفن وشارطه لا يبيع فيه ولا اذا
لم يملك جرحه كالمعز وط دالة اذ في الموضع كالفن في كفه ولا غرة
للمشتري في حق الشفيع لانه يجوز على التملك منه ومن الرجوع لغيره المور على المشتري
الجو كالجارية المأسورة اذا اشتراها رجل فخذها اياها التملك بالثمن واستولاه لم يملك
منه ولا يقض عليه بالحق وقيل لولا انه كان يرجع على المشتري بالثمن لكان له ولا يرجع عليه
بغيره لولا وبذلك اذا استولاه بغيره بالثمن لم يملكه المشتري فله المشتري يرجع على الباع
بالثمن وبغيره لولا لغيره بغيره بغيره ولا غرة من المشتري من كونه
مجبورا الى التملك عليه باخذه من كونه كذا هذا باب قبيل الفصل
والبائع ما يملك منه النقض المشفوع به
من كتاب الشفعة

والله صلي اذا قضى بالشفعة للشفيع بالثمن الذي اشتراه المشتري ورضي
الشفيع لا يجوز باب في صلح العقال
من كتاب الصلح
ولو اصاب على ان يأخذ الشفيع الدار اكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري
جانه ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ بغيره جميع ما قبل

في الصلح عن العقال من كتاب الصلح
اشترى لالة الصغيرة دارا ثم اخذت لالة والشفيع في الثمن بالقول لالة
بلايين منية المفتي في او اطر ما
الطبيب من كتاب الشفعة
في الاصل اذ احط البائع عن المشتري بعض الثمن فبذره المشتري على وجهين اما
ان كان الحظ قبل قبض الثمن المشتري او بعده فان كان قبل قبضه حلف في حق
المشتري والشفيع حتى ان الشفيع ياخذ الدار بما وراء المحطوط لان
حظ البعض يلحق باصل العقد القائم للحال عقدا بما وراء المحطوط في حق
الشفيع بذلك وكذلك لو وهب بعض الثمن المشتري او ابراه بعض الثمن لان
النية والابرا قبل القبض منزلة الحظ واما اذا احط الكل او وهب الكل
او ابراه عن الكل صح في حق المشتري لانه ما بقى دينا كما ولكن لا يظهر في حق
الشفيع حتى ياخذ الشفيع الدار بجميع الثمن ان شاء لان هذا الحظ لا يحق
لانه لا التحق بطل في حيث صح لان العقد بغيره ثمن باطل فلا يكون المحطوط
تمنا فلم يلحق باصل العقد وفيه العقد في حق الشفيع بجميع الثمن وان كان
هذه التفرقة بعد قبض البائع الثمن المشتري فكل في حق الحظ والنية على
اكثره قبل القبض ان حط البعض او وهب البعض صح في حق المشتري والشفيع
ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري واخذ الشفيع بما وراء المحطوط
والموهود وان حط الكل او وهب الكل صح في حق المشتري فلا يصح في حق الشفيع
في الفصل العشر من المتفرقات من

شفعة المحطوط المبرهنة

قال المشتري المشتري الارض والبائع وهب البتة وقال الشفيع لا بل ثمنه تمام
للمشتري منية المفتي قبيل ما تل الطلب
من كتاب الشفعة
وكيف ناع دارا وقبض المشتري فوكل الشفيع البائع باخذها بالشفعة
لم يصح وانما اعلم منية المفتي في ما تل الطلب

كتاب القسمة

ان اقال الشريك بين اثنين بغيره مشتركا بينهما ما لم يوجد قسمة صحاحته والقسمة
او يمتار نصيب احدهما عن نصيب صاحبه حتى لو كانت القسمة بين اثنين فقام
هذا الجواب لقوله في هذا الكتاب لا يصح لعدم الامتنان وايجابه حتى لو كان
شريكين عليه ما وسمته الدين قبل القبض لا يجوز لان القسمة اقرار احد الخصمين
على الاخر وجوبه في حق الاخر على وجه يمتار احدهما عن الاخر وهذا لا يجوز
في الدين قبل القبض لان كل مجتمع في ذمة المدينون فكيف يتحقق الاقرار
والامتنان وهذا لان القسمة شرعت لاجل المنفعة ولا يتصور

الانشاع بالدين ما دام في ذمة الدين ولقد قلنا لا يجوز قسمه الاولاد في بعض الامتناع لان المقصود
 احياء والانتفاع وذلك لا يتحقق بما في البطلان لعدم التمسك من ثبات اليد قبل الانفصال والخذ
 قال ابو حنيفة ومحمد اذا سلم رجل الى رجل في طعام فصار له احدى يده على راسه لم يترقب
 على ارجاسه كانه لا يترقب جعله صلى الله عليه وسلم خاصة لانه قسمه الدين قبل القبض
 لانه لا يتحقق ذلك الا بتعيين نصيبه عن صاحبه ولا يمكن جعله صاحبا عنهما الا بايجاب
 صاحبه فمتى قبضه روقه ولا ان الدين معدوم لانه عبارة عن المطالبة كقول الامام
 باعتبار العاقبة كحاجة الناس فان كل واحد لا يجد ما يشتر به كل واحد في الدين ولو وجد
 لا يتعين بالاشارة فلا بد من ايجابه في الذمة ولا حاجة الى جعله موجودا في حق مقتر
 فبقية فهو القسمة على عدمه ولا فائدة في ملك الدين منه غير من عليه الدين وذلك
 لا يجوز
 شرح احوال مع الكسبية للحصبة في باب ميراث الدين والارث
 الشهادة عليه من كتاب الشهادات
 واذا قسم الورثة للدين فيما بينهم فبذلك اعدل وجهين اما ان كان الدين الميت
 في هذا الوجه ان اقسما الدين والدين والعين حيلة ما يترتب في القسمة بين الدين
 الذي على كذا لخذ الفارث مع هذا العان والدين فانقسموا الا على ان قسموا الدين
 فقسمة الاعيان هي حصة وقسمه الدين باطلا وانما كانت قسمة الدين بطلان
 الدين معدوم حصصه لكن اعطى لحكم الموجود في حق الشراء واشباه ذلك كحاجة
 الناس ولا حاجة في حق القسمة فيبقى على عدمه في حق القسمة وقسمه المعدوم باطلا
 كذا القسمة في الاصل من غير تمكين المنفعة ولا وجوده كذا في الدين من قسمته
 الذخيرة في الفصل السادس عشر
 وطلبت من من قسمه القسمة واقاموا البيعة على الموت والميراث كما هو شرط
 وعلى الميت ومن الغائب فان القسمة لا يقسم شيئا من احوالهم فان كان الدين
 اقل من الشك والموافاة ان يجوز شيئا لاجل الدين ولقسمته كذا قال ابو حنيفة
 في القسمة لا يفعل وهو قوله الاول ثم سمي وقال ابو حنيفة لا يفعل ذلك فاعلم ان
 واقسموا الميراث فذلك لا لاجل الدين ردت القسمة لان المقصود الدين من
 حصصهم وكذا لو لم يكن الدين فلهذا وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة
 مردودة الا ان يقضوا الدين من الميراث كذا في الظاهر في الترخيص وصيته بالثلث او بين
 في بعض الاماكن لوصية بمنزلة الدين
 فانه يخل في القسمة من كتاب القسمة
 ولما وصي الرجل بجميع له ثم اوصى لآخر بثلث ما له فاجازت الورثة الوصيتين جميعا
 فقد روي ابو يوسف ومحمد عن ابي حنيفة انه قال الموصي له بجميع يأخذ الثلثين
 خاصة ويكون الباقي بين صاحبه جميع وبين صاحبه الثلث وقال ابو حنيفة في هذا
 قول ابي حنيفة ولكن يرد الحق ان الموصي له بالثلث لا يبع المال للموصي له بجميع بل لا يرد
 وذكر الكوفي انه ليس في ذلك المسئلة نص رواية عن ابي حنيفة فاما اختلافنا في قياسه

والصحيح ان قول الحق فيها ما روي عنه ابو يوسف ومحمد لانه قسمه على احوالها
 وما ذكره ابي حنيفة في القول بالمعاصرة والقسمة على اعتبار العول والمصداقة
 من اصولها لان اصله فان من اصله اعتبار المعاصرة في القسمة ووجوبه من
 ان ما زاد على الثلث يعطى كله للموصي له بجميع المال لانه لا يترفع فيه احد واما الثلث
 فينازعه فيه الموصي له بالثلث فاقسموا منازعته اافية اذ لا ترجيح لاحد على
 الاخر فيقسم بينهما نصفين فيكون اصل الثلث من ثلثة كحاجتنا الى الثلث
 الثلثة للموصي له بجميع بلا منازعة والثلث بينهما نصفين الا انه ينكر الحساب
 فيضرب اثنين في ثلثة فتقسم ثلثة فلم يبق لها للموصي له بجميع بلا منازعة
 ثلثها وهو سهران ينازعه فيه الموصي له بالثلث فيقسم بينهما فحصل للموصي له بجميع
 حصة والموصي له بالثلث سهم واما القسمة على طلاق العول والمصداقة عندهما
 ان كل واحد منهما يضر بجميع وصيته والموصي له بالثلث يضر بالثلث وهو
 سهم والموصي له بجميع يضر بكل المال وهو ثلثة اسهم فيجعل المال على اربعة اسهم
 لصاحب الثلث سهم ولصاحب الثلث سهم ولصاحب الثلث سهم ولصاحب الثلث سهم هذا
 اذا اجازت الورثة وان ردت الورثة جازت الوصية من الثلث ثم الثلث
 بينهما يكون نصفين في قول الحق وعندهما يضر بكل واحد منهما بجميع وصيته
 اربعة ارباع واما بيان معنى الوصية
 من كتاب الوصايا والموصي يتأخر في
 في قسمته الهدية واذا حضر وارثان عند القسمة واما ما بينته على الوفاة وعدد الورثة
 والد ارني اديهم ومعه وارث غائب قسم الثلث لطلب كل من بينه وبينه القاضية
 وكذا يقبض نصيب الغائب وكذا لو كان من ثلثة الغائب جميع يقسم وينصب
 الثلث وصيا يقبض نصيبه ولا بد من اقامة البيعة على موته عند الحق وعند
 يقسمها باعة افرهم وان كانوا اثنين لم يقسم في غيبة احدهم وان كان العفا
 في يد الوارث الغائب ورثته منه لم يقسم
 احكام الصغار
 في مسائل القسمة
 فانما اصل امر الصغار اذا كان من قوم بالميراث وبعضهم في الغيبون و
 بعضهم حضور وطلب اخذوا القسمة فان كانت الدار خفية اخذوا يقسم
 القسمة بينهم وان كانت الشك بينهم بالبشر لا يقسم حتى يحضر الكل ولو كان اصل
 الشك بالبشر فخير فيها الميراث بان مات واحد من الاثنين لا يقسم القسمة وينظر
 في هذا الى اصل الشركة
 في مسائل القسمة
 القسمة قريبا من اولها
 ولو كان البائع احدا واحدا وطلب القسم من القسمة كان لا يجيبه الى ذلك
 قاض خي من كتاب القسمة
 في اوائلها

ثم انقسموا ضبعة فاصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكثروا في القسمة وكل حق
او لم يكن له ما فيها من شجر والبنا ولا يدخل فيه الزرع والزرع وان كانوا بكل قليل او كثير هو
فيه او من غير حق لا يدخل فيه الزرع والتمر والله اعلم
فما يدخل في القسمة من حق **باب القسمة**

ثم كل موضع يتصل بالحق فاصلا فان لم يكن له ان يفرس من غيره
فما يصح من الحمل المردود

وقال ابو الطول اذا كان من قوم ان انقسموا لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ
فان راد بعضهم قسمة والى الاخر فانه لا قسمة بينهم بعض شايخنا قالوا المسئلة
محمولة على ان الطريق بينهم على السواء وكان كينونة بينهم لا يفي لواحد منهم
طريق ولا منفذ فاما اذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو انقسم لابقى لصاحبه
القبيل طريق ولا منفذ ويقتضي لصاحبه اكثر طريق ومنفذ فالتقسيم اذا طلب
صاحب اكثر القسمة كما في مسئلة البيت اذا طلب صاحب اكثر القسمة ومنهم من قال
الطريق لا يعطى في حال من خلاف البيت في الفرق على قول هذا القائل ان قسمة
الطريق تعطى لصاحب القبيل في داره لانه متى قسم الطريق ولا يكون المتطرف فيها
موقع في نصيبه لا يمكن المتطرف به الى داره فلا يكون الانتفاع بداره بعد ذلك وتعطى
الملك على الغيرة لا يجوز واما البيت في قسمة البيت تعطى لكل صاحب القبيل في حصته
لانه يمكنه ان يدخل فيه بناءه ولك فيتمتع عليه منزله الا ترى انه لا يجوز التباين في القسمة
بين الشريكين كما في قسمة القسمة الملك على كل واحد منهما في نوبة صاحبه كذا لا يجوز
قسمة رقبه الطريق اذا تضمنت تعطيل الملك على احدهما ويجوز التباين في مسئلة
البيت لان ملك كل واحد منهما لا يعطى في نوبة صاحبه لان صاحبه ينتفع
حصة فلو امتنع في مسئلة البيت انما يمنع لما فيها من قطع الارفاق فغصب
صاحبه الا انه لا يصح ما نفا الارترانه حارسه او العارية وان كان فيها قطع
الارفاق على المستعير ملك الغيرة

الثالث من كتاب القسمة
في نقض القسمة والباطل

عك انقسموا ارضا موقوفة بتراضيهم ثم اراد احدهم بعد سنين ابطال القسمة
فذلك قبيح في باب فسخ القسمة
منها القسم

وهو الغلط انما يسمع اذا لم يقرأ بالاستيفاء او اذا اقر بالاستيفاء لا يسمع دعوى الغلط
والغبين الا اذا اقر الغيب بفسخ القسمة ودعواه
وما ينفذ به القسم الغلط من باب القسم

وان ادعى انه اخذ من حصته شيئا بعد القسمة يبرهن عليه والاحلف لا خلع
وهذا اذا لم يقرأ بالاستيفاء وان اقر بوجوبه عليه ذلك لا تصح الدعوى الا على الروا

الى اخذها المتأخرون
من قسمه الميزان

ولو طرأ عين فاحش وهو الذي لا يدخل تحت تقويم المقولين في القسمة فان كانت
بقضا الله بطلت عند الكل لان تصرف الله مقيد بالعدل ولم يوجد ولو
القسمة بالقرعة تبطل ايضا في الاصح وقيل لا يمتنع الى قول من يذهب لانه وهو
الغبين ولا معتبر في البيع فكذلك في القسمة لوجوب الرضا وقيل لا يسمع وهو الصحيح
وكره في الثاني وفي رعا اتفاق وهو الاصح وفي شرح الهداية للحنبل وفي كتاب
الله من شرح الطحاوي اذا ادعى الغلط في التقويم وما قصته حنبلان وانهم قوموا
بالفرض لا يمتنع لانه لا بد من الغبن والغبن بالتقويم لا بطل القسمة في البيع
قال ولو قيل هذا اذا كانت قسمة الرضا واما اذا كانت القسمة بالقضاء لم يمتنع
لان لم يرض به لك وقال في القضا والصغار احد المتقاسمين اذا ادعى الغلط فخر القسمة
محييت القسمة اذا ادعى غيبا في القسمة ان كان ليبر كجيت يدخل تحت تقويم
المقولين انه كانت القسمة بالقضاء لا بالرضا لسمع بينه بالاتفاق وان كانت
برضا احد المتقاسمين لا بقضاء الله لم يذكر في الكتاب وحكي عن الفقهاء الجعفر انه
كان يقول ان قيل لا يسمع فله وجب بخلاف الغبن في البيع وان قيل لا يسمع فله وجه
ايضا كما في البيع وكذا عن الفضل انه كان يقول لا يسمع كما اذا كانت بقضاء الله
وهو الصحيح كما ذكره في شرح المختصر وذكر في ادب الله من شرح الله الامام
الاسيوطي ان في دعوى الغبن في القسمة اذا كانت بالرضا لا يسمع كما في البيع
ثم قال بعض الشايخ قال لا يسمع كما لو كانت القسمة بقضاء الله انتهى وفي القضا
ما يصح وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يسمع دعواه في الغبن وله ان يبطل
القسمة كما لو كانت القسمة بقضاء الله وهو الصحيح انتهى قلت وفي خلاصة
القضا وفي الاصل دعوى الغلط في القسمة لا يسمع لانه لا يسمع دعواه في البيع
وهذا لا دعوى غير صحيحة كدعوى الغبن في البيع فانها لا تصح هكذا ذكر في شرح
الحق وقال الفقهاء الجعفر السليمان ان هذا غير مذکور في الاصل فانه قيل لا يسمع
فله وجه صحيح بخلاف الغبن في البيع وان قيل لا يسمع فله وجه صحيح ايضا كما في
البيع وهو الصحيح والامام خواهر زاده ذكر هكذا في نسخة ولم يسمع احد
المتقاسمين على الاخر وهذا كله في القسمة بالرضا فان كانت القسمة بقضاء الله
فله الفسخ انتهى والصحيح المعتمد ما قدمناه عن الثاني وقا صحيحا ووجه
اصحاب المتن وصح اصحاب الشروع وبما ثبت مرارا ولسمع دعواه
ذلك انما ذكره الغبن الفاحش ان لم يقرأ بالاستيفاء وان اقر به لا يصح
دعواه لوجوب التناقص قال الامام الحنفية في شرح الهداية وذكر الاسيوطي في شرح
دقة الظن وهذا كله اذا لم يقرأ بختم ولا استيفاء واما اذا اقر بالاستيفاء فانه
لا يصح دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب في شئ دعواه وغراه

مع ما تقدم عنه الى الفتا والاصحى قلت وفي قنا وى فاصحان ودعوى
الغلط انما تسمع اذا لم يقرب الاستيفاء اما اذا اقرب الاستيفاء لا تسمع وكذا
الغلط والغبن الا اذا ادعى العصبية في تسمع دعواه انتهى ونزل عبارة
فان ينجى وما تنقصه القسمة الغلط واذا ادعى احد الشريكين غلطا في
القسمة لا تقا القسمة بغير دعواه ولا يعاد في شيء من ذلك ولا يجرى
ولا يكيد ولا ورنه الا بحجة لان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة فلا يفسد
القسمة الا اذا اقام البينة على ذلك انه لم يكن له بينة وطالب استخلاصه
فان يستحق له النكول ثم الغلط في القسمة على وجود احدها ان يقول
حقه نصفه وقد اخذت الربع او الثلث والآخر لا بل حقا فقلت وقد
اخذه وفي هذا يتخالفان ويزداد ان القسمة ومنها ان يكون الخصوم في
في القبض فقال احدهما لم اقبض حقه وقال الآخر قبضته فانما يتخالفان ويزداد ان
القسمة ايضا لان القبض له شبه بالعقد ولو اختلف في العقد يتخالفان
ومنها ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول احدهما اخذت ثلث ما قول
اكثر من حقا او غصبت الزيادة فيقول احدهما اخذت غصبتا بعد قبضه
ويقول الآخر قبضته وما اخذت الزيادة لان القليل قبل الاخذ والبينة بينة
صاحبة فلا يتخالفان ولا يزداد ان القسمة ومنها ان يكون المنازعة بينهما
بعد ما شهد كل واحد منهما على القبض واستيفاء احدى نصفه التمام ثم
يقول احدهما حقه الذي في يدك وحقا الذي في يدي او يقول في قسمنا وكذا اخذ
او بعض حقه دون بعض لا تسمع دعواه ولا خصوصية بعد ما شهد على
القبض والاستيفاء ومنها ان يكون المنازعة بينهما في تقدم قبض احدهما
قبضا كونهما قومتا ويكفي لآخر في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا تسمع دعواه
كذا ذكر في الاصل وقال القصة لا كمر الباني انه كان لتفا وتباير فوفاك
في الحيا كان كثير ابرجى ان تسمع دعواه وقال القصة لا تسمع دعواه
انتهى من الخفار من كتاب القسمة

فصل في المساهمة

فصل في هذا الذي ذكرنا قسمة الاعيان وما قسمة المنافع وهي المساهمة بالمال
فالكلام فيها في مواضع في سائر النواحي المسماة وما يجوز منها وما لا يجوز وفي
بيان محل المساهمة في بيان صفة المساهمة وفي بيان ما يملك كل واحد من الشريكين
من المصروف المسماة وما لا يملك **اما الاول** فالمساهمة نوعان فمخرج الى
المال ونوعان يرجع الى الزمان **اما النوع الاول** فهو ان يباين دار واحدة
على ان يأخذ كل واحد منها طائفة من اياها وانما جائز لانه المساهمة قسمة متعينة
بقسمة العين وقسمة العين على هذا الوجه جائز فكذا قسمة المنافع وكذا
لو تباين على ان يأخذ احدهما السفلى والاخر العلوي جائز ذلك لما قلنا في شرط

بيان المدة في هذا النوع من قسمة المنافع ليست بمباحة ولا منفعة لانها لا تنفع
بجانبها فغير جائز عند جارية السكنى بالسكنى واخذة بالخدمة وكذا لو تباين في
دارين واخذ كل واحد منهما دار اليك منها او بغيرها فهو جائز بالاجماع
واما عند ابي يوسف ومحمد فلا شك في ان قسمة الجمع في عين الدار جائز
فكذا قسمة المنافع واما ابو حنيفة فيحتاج الى الفرق بين العين وبين المنفعة
ووجه الفرق انه ان الدور له حكم اجناس مختلفة لتجارتها بين دار ودار
في نفسها وبنائها وموضوعها ولا يجوز قسمة الجمع في جنس مختلفين على
ما مر واما التفريق في المنافع فقولنا تفريقا حسن بل تفريقا فاما بل يجرى منافع
الدارين فالاجناس المختلفة فجاءت القسمة وكذلك لو تباين في عبيد
على اخذ حصة جارية بالاجماع **اما عند ابي حنيفة** فلو كان قسمة الجمع في اعيان الرقيق جائز
كذا في منافعها ووجه الفرق لانه حصة على كونهما ذكرنا في الدارين و
لو تباين في عبيد من فاضل كل واحد منهما عبيد اخذته وشركا لكل واحد منهما
على نفسه طعام العبد الذي يخدمه جازا استحقاقا والقياس ان لا يجوز
ووجهه ان طعام كل واحد منهما على نفسه يخرج مخرج معاوضة بعض
الطعام ببعض الطعام وانما غير جائز لانه **وجه الاستحسان** ان هذا
النوع من اجناسه لا يقضي الى المنازعة لان مبيع الطعام على المساحة في القوت
والعادة دون المضاربة بخلاف ما اذا اشتراكل واحد منهما عن نفسه سوق
العبد الذي يخدمه ان لا يجوز لانه يجري في الكسوف من المضاربة لا يجري في
الطعام في العرف والعادة فكنى انهما في الكسوف مفضية الى المنازعة
مع ما ان اجساما في الكسوف تتفاضل بحالات الطعام لذلك افرق واما
انها لو في الدواب بان اخذ احدهما دابة يركبها والآخر دابة اخرى
من جنسها يستغلها وشرط الاستغلا فغير جائز عند ابي حنيفة وعند
جائزه وجهه قوله ما ظاهرا لان قسمة الجمع في اعيان الدواب من جنس واحد
جائز فكذا قسمة المنافع ولا يجرى حصة الفرق بين المنفعة وبين حصة
الجمع في اعيانها ولم يجوز في منافعها ووجه الفرق انها باعتبار اعيانها جاز
واحد لكونها في منفعة الركوب في حكم جنس واحد بل لا يربطها بحدود
ليكونها لم يملكها لواجبها للمركوب لو فعل لغيره فاشبهت حصة من المنفعة
تختلف حصة العين واختلاف جنس العين عند ما نفع جواز الجمع كذا في
المنفعة بخلاف المساهمة في الدارين والعبد من انهما جائز لانه هناك
المنفعة متعينة بغير متعينة فبذلك ان المساهمة فيها يملك الجارة من غير
فلم تختلف حصة المنفعة فجاءت المساهمة **واما النوع الثاني** وهو المساهمة
في الزمان فلو ان بينهما في بيت صغير على ان يسكنه هذا يوما وهذا يوما او
في عبيد واحد على ان يخدم هذا يوما وهذا يوما وهو جائز لانه لعل

في ناقة لها شرب وكلم شرب يوم معلوم اجتمع نبيته صلى الله عليه وسلم
 على نبيها وعليه بالمهاياة ما يشرب ولم يشرب عليه واحكم اذا حكم عن منكر غيره
 فاعلى جوار المهاياة بالزمان لفظ هو النص ويثبت جوار النوع الاخر
 من طريق الدلالة لانها اشبه بالمقاومة من النوع الاول لان جوار المهاياة
 بالزمان يثبت حاجات الناس واجتماعهم الى المهاياة بالزمان استدلوا
 الا على انها احتمال المهاياة بالزمان شئ سوا ومن الاعيان لا يجتمع
 المهاياة بالزمان كالعبه والبيوت الصغيرة وكونها فلما جازت تلك فلا يخفى
 هذا اول فصل **فصل** واما بيان محل المهاياة فتقول والافعال بالزمان
 المتأخر وكذا الاعيان لانها قسمتها المنفعة دون العيان في محلها المنفعة
 دون العيان حتى انها لو تباين في محل او شجر من شريكين على ان يأخذ
 كل واحد منها قطيعا لفظ يستعملها لا يجوز وكذلك اذا تباين في الغنم
 المشتركة على ان يأخذ كل واحد منها برعاشا وينتفع بالباقي لا يجوز لما ذكرنا
 ان هذا عقد قسمته المنافع والنم واللبن على مال فلا بد من عقد
 المهاياة ولو تباين في الارض المشتركة على ان يأخذ كل واحد منها نصفها
 وينزع جاز لان ذلك قسمته المنافع وهي معنى المهاياة **فصل** واما
 المهاياة فهي انها عقد غير لازم حتى لو طلب احدهما قسمته العيان بعد المهاياة
 قسمته كما بينهما وشيخ المهاياة لانها كالحلف على قسمته العيان وقسمته العيان
 كالاصول فثبتت لان القسمته كانت لتكيد منافع الملك وهذا
 انما في قسمته العيان كحل واحد لو طلب احدهما القسمته في المهاياة اجبر احكام
 على القسمته في عقد جاز انما حصل الفسخ كسر الوقوف الجازع ولا تجوز
 يموت احد الشريكين بخلافه لا جاز لانها لو بطلت لا عادها الا على الجواز
 ثانيا فلا يغيره بدائع

في كتاب القسمته

وفي الكتاب والاختلاف في الثمانية من حيث الزمان والمكان في محل قسمتها
 ياتر منها القسمة بغير اتفاق على شئ فانه اختار من حيث الزمان يقع في البعد او
 تارة زمانية في الشئ في عشر في المهاياة

في كتاب القسمته

فصل

واما بيان ما يملك كل واحد منها من ثمن المهاياة في المهاياة بالمكان
 فلكل واحد منها ان يستعملها لاصابة المهاياة تسوا شرطا الاستعمال في العقد
 او لا وتسوا او تباين في دار واحدة او في دارين كذا المنافع بعد المهاياة تحدث
 على كل واحد واحد منها فيما اخذ في ملكه في التصرف بالملك كمن يبيع بدين
 انه المهاياة في هذا النوع ليست بعارض كذا العارية لا تاجر واما المهاياة

بالزمان فلكل واحد منها ان يملكه ولا يملكه بالزمان لكن لا بد منه وكذا الوقت من
 اليوم والشهر ونحو ذلك بخلاف المهاياة بالمكان فلكل واحد منها ولاية السكن
 واذا شغلها مطلقا كان حقا الى ذكر الوقت لم يقسم لها في معلومة والمهاياة بالمكان
 قسمته منافع مقدرة مجموعها بالزمان وعلى ان المنفعة معلومة فصارت المنافع
 معلومة بالعلم بمحلها فثبتت المهاياة واما المهاياة بالزمان فقسمته منافع
 مقدرة بالزمان فلا تصير معلومة الا بذكر زمان معلوم فثبتت الوقوف وانما العلم
 وحل ملك كل واحد منها الاستعمال في ثوبه لاختلاف في انهما اذا لم يشترط في ذلك
 فاما اذا شرط ذكر القدر والزمان لا يملك لان هذا النوع من المهاياة في معنى
 العارية والعارية لا تاجر وذكر في الاصل ان الثوب في الدار الواحدة
 على السكنى او الغلة جاز من غير ان يذكر في الاصل ليس بينهما يابعد
 بوجوب احدهما انه اضافتها لى الى الغلة او انما الاستعمال والغلة لا يملك
 الثوب بوجوب احدهما او عين والثوب بوجوب قسمته المتأخر في الاصل والى ان
 ذكر فيه ان على الدار اذا فصلت في يد احدهما شارك فيه صاحبه وليس
 فلكل حكم جوار المهاياة كما في المهاياة بالزمان في الدارين اذا تباين في العقد
 كل واحد منها واحد يستعملها ففصل شئ من الغلة في يد احدهما
 ان الفاضل يكون له خاصة ويكون المذكور في الاصل محمولا على ما اذا اطلق
 على ان يأخذ هذا غلة شهر وذلك غلة شهر وسوى ذلك مهاياة محمولا وان لم يكن
 ذلك مهاياة صفة وفي هذه الصور يكون فضل الغلة مشتركا بينهما وعلى هذا
 يرتفع اختلاف الروايتين ويحتمل ان يكون المذكور في الاصل محمولا على جوار
 الاستعمال اذا الغلة يجوز ان يترك في الاستعمال في الجبل وقد ذكرنا دليل ارضه انما
 هو عين وهو قسمة الثوب او ارض جوار غير قسمته المنافع في الغلة التي هي عين مال
 وكذا المهاياة يكون على كل شئ هو مقدور بالثوب وهو فعل الاستعمال وهو عين
 الغلة ولذا قرن بها السكنى الذي هو فعل السكنى ويكون قوله ما فضل من الغلة
 في يد يشارك فيه صاحبه محمولا على ما اذا تباين بشرط الاستعمال استدلوا
 على ان يأخذ كل واحد منها غلة شهر وفي هذه الصور يكون فضل الغلة
 بينهما كما في الدارين فعلى هذا يثبت اختلاف بين احكام والقدر وري
 بدائع فتبيل كتاب المادون من كتاب القسمته

ملاحظة

واجبة القاسم على عدد الرؤوس عند الجحشفه وقال ابو يوسف ومحمد على قدر
 الانصاف قال السبيعي في الصحيح قول الجحشفه وعليه من شئ المحبوبة والسبيعي
 وغيرهما من الصحيح القدر في كتاب القسمته

امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتيم كمقدار يوم وليلة فقال لعقل النساء ان الولد
 وقال بعضهم لم يمت فدفنت المرأة كذلك ثم نبش قبرها في ذمها ابنة ميتة و

تركت المرأة زوجها والدين هل يكون هذه البنت التي وجدها من مال قال
 من يخرج بالحق ان اقر الورثة لم يكن ان هذه ابنتها خرجت بعد وفاة تها حية ورثت لانه
 ثم يرث من الابنة ورثتها وان جحد والم يفسد لها بالميراث الا ان لم يرثها
 عدول لنها ولدتها حية وانما استعهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يارقوا
 وقتها عند وفنت اليه ان يبين قبحها وقد يجمعوا صوت الولد من تحت
 حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود حلف الورثة على العلم
 فان حلفوا لا يكون لها الميراث **قاصص**
فصل في القسمة الوصية والاب من ثلث القسمة
 ومن خرج راس الولد وهو يصير ثم مات قبل ان يخرج الباقي للميراث له
 لا يصير عليه الا ان يخرج اكثر البند وهو **قاصص**
في اخر ثلث القسمة
 رجل مات عن امرأة وابنتين والمرأة تدعى انما حالها في البيع الامم اليك
 محمد بن الفضل فخرج هذه المرأة على امرأة ثقة او امرأتين ثقتين حتى تم
 جنيها فان اطلع على شيء من علامات اكبل يترضوا حتى تله فلا تقسم
 ان لم يطلع على شيء من علامات اكبل يقسم الميراث وكذا لو مات الرجل
 ترك امرأة حاملة وابنتان فان القسمة لا يقسم الميراث حتى تله كما في الوارث
 من ولدها لم ينتظر ولادة ان كانت الولادة بعيدة تقسم وان كانت
 قريبة لا تقسم ومدة الرقب والبعده مفضولة الى راء الله والاشهت الشك
 في وقت نصيب الحمل واختلفوا في حقه ارمال الوقت للميراث القسمة او جعفر
 في وقت نصيب البنين والقسمة لابي وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا وذكر ان
 عمر بن يوسف انه لو وقت نصيب ابن واحد ومدة القسمة لابي هذا اذا كان
 الورثة من بنين لو لم يولد مع الحمل ان كان ابنا فان كان لوالديه لو لم يولد مع الابن ان
 على اخوة وامرأة حاملة لو وقت جميع الثلث ولا يقسم لان في حق الاخوة والاب
 القسمة ترك فلا يقسم **قاصص**
قسمة الوصية والاب من ثلث القسمة
كتاب الصيد
 من يقبل بعض المقادير من السلطان فاصطاد منه غيره كان الصيد لمواظفة
 منية المقتة في الصيد واللقطة من كتاب الصيد
 واذا نصيب القسمة طرقت على الصيد به ملكه ولو نصيبها له فتعقل بها فخذها
 غيره فان كان الاول كحيث لو مده اذ ملكه فمأخذ من ثلثي والافلا ولو جرد
 ببر الصيد الذي باب وقاب فغدر اخر منية لصيدها فوقع الذئب في البئر فهو
 كافر وما تعقل في ارضه فمؤله وان لم يتحياها لان من انزلها كحل
 الخول والطيء اذا تكسر وباحل الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالتمهيد

ما لم يكن

ما لم يكن قريباً منه بحيث لو مده لاصده **من صيد**
الاستباه والمنظار
 ان زوال صيد الحرم مضمون بخلاف زوال الصيد في عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
 حلال صيد الحرم في الحرم وقسمته لوم جرحه عشرة ذوات قيمة من سواها
 حتى صار ثلث عشرة ثم مات من تلك الجرحه ضربة الجرح بالقتلة الجرحه
 يوم الجرح وقسمته لوم مات بالقتلة ما بلغت اما ضربة النقصان فلانه فوت جرحها
 اسنان من الصيد فيضمنه لولا ان القتل كله وانما قام الصيد لوم مات بجرحه ولا
 قدر نقصان ضمنه مرة فلا يضمن مرة اخرى فيضمنه لولا ان الجرحه وكذا
 على هذا اذا جرح عبد او صيد امسك في فاته يضمن من القسمة الجرحه ثم
 يضمن قسمة لوم مات بجرحه فان هذا وبيننا لو جرح حرام ثم مات جرح
 يضمن الدية ولا يضمن من القسمة الجرحه ثم الباقي والفرق وهو ان دية
 الجرح لا يفتاوت الجرح فلو ضمنه النقصان ثم الدية دخل فيه النقصان فيضمن
 منها من النقصان مرتين اما صيد الحرم والصيد المملوك فيضمنه جرحه
 القسمة من قسمة غيره فلو ضمنه قسمة جرحه لا يدخل فيه ضمنه النقصان
 ولولا ان يضمن قسمة لوم مات بجرحه كان مستقيماً اذا فرق بين الجرح
 يضمنه النقصان يوم جرحه ثم يضمن قسمة جرحه حين مات وبين ان لئال
 يضمنه قسمة لوم مات بجرحه فالجرحان سواء ثم اوجب القسمة لوم
 مات زائل كغير الزيادة لمقت كجنايته ايضا لو اسقط السراية وهذا زيادة حقه
 من جمل مضمون فيكون مضموناً فرق بين هذا وبين ما لو جرح عبد او صيد
 مملوكا فارتدوت بعد الجرح في سوا بدن ومات حيث لا يضمن الزيادة و
 الفرق ان باء الضمن ملك الصيد المملوك في وقت الجرح فيضمن الزيادة
 حدثت على ملكه وتبام الملك في عين الصيد فيضمن وجوب ضمنه الاصل فقتام
 الملك في الزيادة الضمان فيضمن الزيادة والعبد ان لم ملك باء الضمن
 لانه ضمنه لوم لكن قام مقام المالك فيه باء الضمن من وقت الجرح فيضمن
 مدها واد قسمة لا يملكه لكن قام مقام المالك فيه حتى لو غصبه اخوه قتله كان
 للغاصب قسمة بحكم الضمان مقام المالك فلهذا لو انكف المالك الزيادة لا يضمنها
 فلهذا ان كان قام مقام المالك فاما صيد الحرم لا يملك الجناية عليه عند ادراك الضمان
 كما لا يملك ان سبب الملك ولو ملك او قام مقام المالك فمقام المالك فيه فخرج
 وجوب الضمان الا ان زواله لو قتل صيد امسك في يده يضمنه فلهذا يضمن الزيادة ولا يضمن
 ضمنه الجناية على الصيد الحرم على التغلظ والتشديد مخالفات الضمانات
 الا ان زواله لا يفرق فيه بين الخاطئ والعامل ويضمنه الولد الجاد في يده
 بخلاف زواله الغصب ولو جرح عبد نفسه في الحرم او قتله لا يضمن شيئاً ولو
 جرح صيد نفسه او قتله يضمنه كغير ضمنه العبد او الصيد المملوك انما وجب

باعتبار اراء ابي مالك في الغصب لانه يصير متلفا ماله عليه محض وهذا
لا يمكن تحصيله في الزيادة كما يدكر وفي صيد احكم الضمانا وجب باعتبار ابي
البيد وان تحقق في الزيادة كما في الاصل لان حكم اليد على الاصل وجوبه
على الزيادة

كتاب الميثاق

الذات الاصلية الطعن والجرم وانما الدم في اى موضع كان
منه المفتة من كتاب الصبي
والركن في الذات الاختيارية هو الذبح وفي الاصلية هو الجرح وذلك
لأنه في المثل والمثل وانما السهم والكلب الذبح والفعل يضاف الى
مستعمل الالة لانه لا يملك عقبة وجوه التسمية وقت الذبح والجرح وهو
وقت المرح والارسال ولا يعتبر وقت الاصابة في الذكاة الاصلية
لانه الاصابة ليست بمنع العبد لا مباشرة ولا تبديلا بل هي محض صنع
الله كما يعنى به مصنوعة هو يذهب اهل السنة والجماعة وهي المسئلة المعروفة
بالمثولة وهذا لان فعل العبد لا به وانما يكون مقدر العبد ومعه العبد
ما يقوم بعمله وهو نفسه وذلك هو الرعي البق والارسال الى الفخ غير
التسمية على ان الاصابة قد تكون وقد لا تكون فلا يكون اطلاق التسمية
عليها

بدائع في الذبايح

والصبي

كتاب الاضحية

ولا يؤخذ في القعدة الربا ولا الماخضر ولا الاكيد ولا تحمل الغنم قال محمد الربا
التي تربي ولدها والاكيد هي التي تسمن للاكل والماخضر هي التي في بطنها ولد
ومن الناس من طعن في تسمية محمد الربا والاكيد ونعم ان الربا هي المرباة و
الاكيد هي الكولة وطعن من ادعى ان من حقه تقليد محمد اذ هو كان انا
في السنة كان انا في اللغة واجب التقليد فيها كتقليد لغة كاجبة
عبيد والاصح والتحمل والكس والترا وغيرهم قد قلده ابو حنيفة القاسم
مع جلاله قدس واحج بقوله وسئل ابو العباس عن الغزاة فقال هي عبيد
ثم قال لا تزد ان محمد بن الحسن قال لغلام انظر هل ذكرت الغزاة فقلت نعم
ولكن قلبي يميل الى محمد بن الحسن فقلت ان سبوت في ان قوله في اللغة فكان على
الطاعين تقليده فيها والاكيد وانما فسر في بعض الكتب بما لا يطابق
تفسيره اولى واوضح للاصول في الاصل انه المفعول اذ ذكر بلفظه فغير
فيه الذكر والانشاء ولا يدخل فيه هاء التانيث يقال امرأة قتيل ورجل غزاة
التانيث فلو كانت الاكيد الكولة لا دخل فيها القاء على اعتبار الاصل
ولما اوضح انما ليست باسم الكولة لا يدخل فيها القاء على اعتبار الاصل

الذبايح

والا ببيت باسم الكولة بل على اعد الاكل لا فحجة انها اسم لما اعد للذبايح
والقدا الموقن بدائع في فصل صفة الكوا

في امورهم من كتاب الذبايح

ذكر منسب الاضحية قال بعضنا نحن على الاب او الوصي ان يضح عنه من
عند ابي حنيفة رحمه الله واية يوسف كح عليه في ماله وانما صبي في الا
ضحية قال القسوس والصحيح ان يقال انه يضح عنه وياكل الصبي منه ما يمكنه و
يبتاع بالباقي ما ينفع بعينه وذكرنا الصدر الشريفة في شرح الاضحية الزعفراني
انه اذا كان الاولاد مال فحقه ظاهر الرواية لا يجزى على الاب او الوصي بل يضح
من ماله فان فعل الاب او الوصي ذلك ضمه ورور الحسن بن ابي حنيفة واية يوسف
ان على الاب او الوصي ان يضح عنه ماله وعن محمد بن زفر رحمه الله ليس عليه ذلك
فان فعل الاب او الوصي ذلك فعليه ولا محمد بن زفر على ما رواه الحسن بن حبيب
الضمانا وما على اول ابي حنيفة واية يوسف قال ابى الضمانا خلاف على كل
حال وفي الوصي اختلاف المشايخ بعضهم قالوا انه ان الصبي ياكل فاضمانا على
الوصي وانما لا ياكل فليس بالضمانا وفوق هذا التماثل بين الاب والوصي حيث
ان تصرف الوصي انما ينفع على الضحية اذ كان للضحية في نفسه ظاهري و
انما يكون للوصي ظاهري اذ كان للضحية ياكل اما تصرف الاب فانه لا يشترط
اذا كان ضارا ولا ضرره فيها ومنهم من قال لا ضمانا على الوصي على كل حال
كما لا ضمانا على الاب وعليه الفتوى وهذا الجمل من الذبايح البرهانية

احكام الصغار في مسائل الذبايح

اذا كان الرجل غنيا وله اولاد صغار وليس الاولاد مال فليس عليه الضحية
عن اولاده في ظاهر الرواية ورور الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه
ذلك وقد قيل ايضا عن ابي حنيفة واية يوسف بلز ذلك وعند محمد
بن زفر لا يلزم ذلك منه كونه الاولاد مال

احكام الصغار

للمسئلة في مسائل الذبايح والاضحية

انما سنة فلا يجوز شئ مما ذكرنا من الابل والبقر والغنم عن الاضحية الا الشئ
من كل جنس الا كبد من الضمانا خاصة اذ كان عطيما لما روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال فاحوا انما لا الا ان يعسر احدكم فليذبح كذا
ضمانا ورور عنه عليه السلام انه قال يحرم الجذع من الضمانا انما يحرم
في الشئ من المعز ورور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المصطفى
تشرقا فقال هذا فقالوا الضحية ابي بردة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لما شاةكم في ابورده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكم فقال
يجزى عنكم ولا يجزى عن احد بعدك ورور عنه ابي عبد الله بن عازب انه قال خطب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ فقال ان اول الضمانا الضمانا

تمام اليه خالي ابو بردة بن خبار قال قال رسول الله كان يومنا ثلثي هذا الحزم
 فوجدنا قد جئنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فابداي فقال رسول الله
 عند راعه جذع فقال هي لك وليست لاحد بعدك **باب في فضل**
واما محل آية الواجب من في الاضحية
 ولو استعاض المسلم بكبش في ذبح افحيت حازه والافضل ان يذبح الان اخيجه
 بيده **فوائد الاكل من ثمار البزج**
 وعنه ان من روى الله العقيقة سنة وخرج بها وروى ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن عمن احسن واكثر كبتا كبت ولت فارور عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قال لا تحت الاضحية كل دم كان قبلها ولا تسخ صوم
 رمضان كل صوم كان قبله ولا تسخ الزكاة كل صدقة كانت قبلها ولا تقف
 كانت قبل الاضحية فصارت منسوخة بها كالعتبة والعصاة كما
 قبلها فزابل كانت فضلا ليس بعد نسخ الفضل الا انكرا هبة بخلاف صوم
 عاشورا وبعض الصدقات المنسوخة حيث حازت التفضل بها بعد
 النسخ كذا ذلك كان فضاوانت في الفرضية لا تحجب عنه كونه قربة في نفسه
من استحق البساج
كتاب الكراهية والالتحان
وآلة القوان مضطجعا لا بأس بها وليتم رحمة عند القراءة **خاتمة**
في الفصل ايام عشر من كتاب الصلوات
 ولا يكبر للتحية قراءة الفريضة على القلب ولو درج عليه الى جانب المصاحف
 ان لم يكن كجذائه لا يكبر وكذا لو كان معلقا على ظهره ودرج عليه بجانبه
 لا يكبر ولا صار المصحف كجذائه لا يستفيع بالقرآن منه وجب عليه ان يضع
 فجعل في حرفة طاهرة ويدفن وقيل يكون البزار والاول الى وضع المصاحف
 على النكاح لا يجزى لا بأس به وبدونه هذا يكبر ولو جعل المصحف
 في كبر البوق وركب عليه لا بأس به ولو وضع المصحف تحت راسه في السجدة
 ان كان لا يحفظ لا يكبر ولا يكبر ولو دخل الكلاء وفي حبيبه ايمم مكتوب
 عليها القرآن او عليه اسم الله لا يكبر ولو كان على خاتمة اسم الله كحل
 فصد الى اطل كفه ولو كان يدعو وهو هو القلب ان كان الدعاء
 على الرقة فهو افضل وان لم يكن في وسعه فالدعاء افضل من تركه وينبغي
 ان يدعو بما يحضره ولا يستظهر وينبغي ان يبتدئ في دعائه بالثنية او يكبر
 الدعاء في رمضان عنه ختم القرآن وعند اختم حجة بعد الفريضة و
 الاثنى عشر السنة الى فصل لا يكبر لله المسلمين راوه حسنا وماراه المسنة
 حسنا فوعدته الله حسن **فصل الكبر في قبيل**
باب رسالة الفاري

قال في هذا والصلوة نقفا عن الرزق وسنة الله لا بأس به وانه فخله معاذ وعلى
 وروى عن علي انه قال من اراد ان يتفاد بكرب الله تعالى فليقرأ الله وهو الله
 سبع مرات ولعل ثلاث مرات اللهم بكيتا بك تغالت وعليك توكلت
 اللهم ارني في كتابك ما هو المكتوم في سررك اكنون من غيبك ثم يتفاد
 بأول الصحيفة انتهى وفي الفقه سنة **باب في اول الاضحية**
البساج للشراب في اول الاضحية
 من اراد ان يتفاد بالقرآن العظيم ينبغي له ان يتوضأ ويقرأ ثلاث مرات
 فاتحة الكتاب وسورة الاخلاص ثلاث مرات ثم يقرأ هذا الدعاء وهو
 اللهم اني توكلت عليك وتغالت بكيتا بك احكم فارني ما هو مكتوم
 في سر غيبك مخزون اللهم انت الحق لا اله الا انت عليك توكلت ثم
 ينشئ ويضع ويعد سبع ورقات وسبعة أسطر من اولها ويحفظها كونه
 الاول سبع أسطر من غير التفسير **من الاداء للتعظيم**
في رسالة مستقلة في اخره
 واد قال النبي فرسلتم علمي القرآن فلا بأس باليت يعلمه ويفقهه في الدين لكن
 لا يمس المصحف وان اغتسل ثم لا بأس به **في اول**
كراهية خزانة المفتين
 رجل في مسجد في الرض الغصبة كما ما اذا حان فاما قال الاول سيف
 رحمه الله لا بأس بالصلوة في هذا المسجد ولا يستاجر منه ايام واحدا
 فاصح في فصل في التبيين من كتاب الحفظ والاداء
 مسجد من بيتي اراد رجل ان يفتقر به ويبنيه بناء احكم من البناء الاول ليس
 ذلك لانه لا ولاية له ويجوز لاهل المحلة ان يهدم المسجد ويجددوا بناءه
 ويفرشوا الحصير ويلحقوا القناديل كمن هذا اذا فعلوا من اموال القسم
 اذا ارادوا ان يفعلوا من مال المسجد فليس لهم ذلك لا بما جاز الفاضي
 كنه هذا القصر في الوقت وليس لهم هذه الولاية **حدادي**
قبيل كتاب الغصبة من كتاب الوفاء
 المختار ان المسائل اذا كان لا يمر بين يدي المصلي ولا يتخطى رقاب الناس
 والاسكافا وبأل من لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء ولو صلى في مكان
 والساكن يكرهه من يديره خالهم على الحار لا على المصلي ولا على الاعطاء
 لسؤال المسجد اذا لم يكونوا على تلك الصدقة المذكرة قال الامام ابو نصر
 العياض ارجو ان يعف الله لم يجر حرم في المسجد وقال بعض العلماء برفع
 اربعين فلك كفاة لفلس اعطى لهم فيه **وعلى الامام خلف بن الربيع**
 فكنيت فاضيا لم اقبل شهادته من مصدق على هؤلاء في الجامع وقال
 ابن المبارك العجيب انه لا يعطى لهؤلاء ولا لهم عظماء ما حقر الله وهو الذي

برازية في فصل الكعبة

ولا بأس بفتح المسجد بالبحر والبر وما كان له من بين المسجد من باب تعظيمه لكن مع هذا تركه افضل لان صرف المال الى القواد اوله اليه اشار عمر بن عبد العزيز حين رآه لا ينقل الى المسجد احراما من مكة اليه اخرج من الشياطين وكان المسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم جريد الخيل وهذا اذا نقش من مال نفسه فاما من مال المسجد فلا ينبغي ان ينفق ولو فعل القيم من مال المسجد قيل انه يضمن

حجته او ان يحسنه من اولها بالاسكان

وفي القمار والبر ان لا ينفق فوق البوارج في المسجد ولا تحت البوارج وان اضطر فالبراق فوق البوارج خيرة من البراق تحت البوارج لان البوارج ليست من المسجد حقيقة لكن لها حكم المسجد وتحت البوارج من المسجد خلاصه في الفصل الثاني عشر في العشرة

من كتاب الصلاة

رجل خرج في طلب العلم بغيرة ابيه والديه فلا بأس به ولا يكون هذا عقوقا قبل هذا اذا كان ملتجيا اما اذا كان امره جميع الوجبة فلا بأس ان يمينه من الخروج ولو اراد ان يخرج للبحر وابوه كان كذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا عن خدمته لا بأس به بخروج وان لم يكن مستغنيا لا بأس به اخذ خرج ما كان غير رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال ما من رجل ينظر الى والده في يوم الجمعة الا كانت له بها حجة مقبولة فصل ما روي رسول الله وان نظر في يوم ما من حجة قالوا انه نظر في اليوم ما من حجة وان كان ابواه محتاجين الى النفقة ولا يقدر ان ينفق لها نفقة له ماله او يمكنه ذلك الا ان القادر على الطلاق هو الخوف فلا يخرج من غير اذنها وان كان القادر على الطلاق فلا ان يخرج منه

من كتاب الحظر والاباحة

وجاء في مشيخ الحديث عندنا خلافا لما قاله بعض الناس وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الحرام وتموز فيه وانما يباح ذلك اذا لم يكن فيه مكشوف العورة وكشف العورة من غير ضرورة حرام جدا دخول الحرام بالغدة لمن المروءة ولا بأس بذلك فيهم ونحوه الا ما بين المسلمين بالقاء محاربات النوازل في صلح وحوار الحرام

من كتاب الطهارة

للجل للمسلم ان يكشف عن يمينه او يمينه او يمينه او يمينه وقد روي ان عمر كتب الى ابي عبيدة اما بعد فقد بلغني ان الناس قد دخلت الحرامات ومعهن نساء اهل الكتاب فامنع من ذلك فلا وصل اليه

ثم مبيتا وتلك اللهم يا امرأة تدخل الحرام من غير علة ولا سقم تريد البطل

لوجدها فتسود وجهها يوم تبين فضل الوجوه

عند شمع وينظر الرجل من ذوات محاربه من

كتاب الكرامية والاحتيا

المأفوق من اذ اخلطوا اروادهم او اخرج كل واحد منهم درهما على عدد الرقة واشترى بها طعاما فاكلوه فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل لان الله تعالى اباح مخالطة البستاني فهذا اوله

في احوال كتاب الكرامية

قال في فتاوى الصغرى لفرقة من ائمة فواضعا على ان يكون عند كل واحد منها خمسة عشر يوما يجلب لبيها من هذه محاربة باطله ولا يحل فضل البئر لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستملك صاحب الفضل فضله ثم جعل صاحبه في حل في كل سنة الا اولى هبة الشارع فيها يحل القسمه فلم يحل في هبة الدين وانه يجوز ان كان مشاعا ونقله عن فتحة الواقات

تحاية البيان في تبديل كتاب المزارعة

قال لا خرافة في حل مما اكلت من ماله او اخذت او اعطيت حل الاكل ولم يحل له الاخذ والاعطاء اما حل الاكل فلا يباحه الطعام المحمول الاصل في الشيخ قال الله عز وجل فاعطاهم من مسكن من اوسط ما تقعون اهليكم اما انكوبل ياخذ المحمول او هبة المحمول فلا اصل له في الشيخ وفي كتاب هبة اذا قال اذنت الناس جميعا في غير شيء فانه اخذ شيئا فماله فيبلغ الناس ما اخذوا من ذلك شيئا فهو لهم هكذا ذكرهنا وان فيه نظرا في هبة رجل قال اكلت لفلان ان يأكل من ماله وفلان لا يعلم بذلك لا يباح له الاكل لان الاباحة اطلاق الاطلاق لا يعمل قبل العلم كالتوكيل في هبة قال لا حرجا حل كره وقد غلب هذا ان ياخذ مقدرا ما يشيع به ان من واحد لانه هذا اذن له باخذ ما يشاء

اليه احوال من عصب اللاقط

في الفصل التاسع عشر

الاكل في ارض الجور يريده ارض الملكة وهي ميان ويحي ان كان ارض الطبيب نصيب الاكرة لهم اذا اخذوا ارضه او اجازة لانهم يملكونه وفي الكرم والاشجار ان كان يوفى اربابها لا يطيب الاكرة ولا الخير لانه ملك لغيره وان لم يعرفوا طاب الاكرة نصيبهم لان كذا التدبير في معاملتها الى السلطان وصار بمنزلة ارض بيت المال فيغير السلطان ان يستصدي به فان لم يفعل فلا ثم عليه في ذلك وكذا ناطق الحرام اما طروق الاحتياط فماري عن خلف بن ايوب روى انه كان لا يأكل من طعام بلخ الا في وقت مباح له الميتة وكان لا يأكل قدر البيع لان السلطان اخذ ضياع على من غيبه لنفسه لكن في هذا الزمان الاجتهاد

عن هذه الشبهات لا يمكن حتى روي عن كثر من الرعوم انهم لم يسمعوا عن هذه الشبهات فقال
ليس هذا ان الشبهات التي انكرها عيانا يعني ان جئبت عن من انكرها كفاك ونسب
منه في الحقيقة والوقت والبيوع ولم يجمع بين كل حتى لا يطول الجنب وذكر
بعد هذا ان الشبهة الى انكرها اقرب هكذا قال ابو يوسف رحمه الله لانه لو لم يكن
يجعل كذا احتياطا وانما المكرهة تكسروا والمختار قال ابو حنيفة وابو يوسف
ان الى انكرها اقرب كيف وقد روي عن محمد رحمه الله نصا انه قال كل مكره حرام لم يسمع
الا قط في الفصل الثالث

عشر من كتاب الغصب

ولا يجوز شراء ببيعتات المقامير المكسرة وجوز انهم اذا عرفت انه اخذها
بقار او ولد اعلم كراهية قنية العتاق

ولو قال رجل رايت الله في المنام قال الشيخ الامام ابو منصور الماتريد هذا
الرجل من عابد المؤمنين وهذا مسئلة اختلف فيها شيخنا وسمعته
قال شيخنا سمعته روية الله في المنام باطل لان ما روي في المنام لا يكون عينا
بل هو خيال والله تعالى عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة احسن وانما
ما انت المرأة حاطا ودفنت فوفيت في المنام انها ماتت ولدت لا ينبت قبرها
فانما حال في فصل في التبع والتسليم

من كتاب المحظرة والاباح

روية الله في المنام تكلم الشيخ فيه قال اكثر المتأخرين سمعته لا يجوز حتى قيل لاحد
ابن مفضل ان الرجل يقول انت الله في المنام فقال لهذا الله الذي رايت في
كثير ما تتر في السوق كل يوم قال ابو منصور الماتريد رحمه الله هو من روية
الوفن واستحسن جوابا لحد من مضمون السكوت في هذا الباب احسن
ثم كراهية اللاقطة في الفصل الثالث

المسئلة الثانية تدل لاية على انه يجوز حتى كلام المبطل لانه في كلامه فمعه
في انكار الاله وحكي شبهات منكر النبوة وشبهات منكر انكر الاله
انك من اردت السؤال فاقوه بالجواب كمالا في الشك كما فعل الله تعالى في هذه
المواضع من التفسير الجليل في سورة طه في قوله تعالى

فمن ركبها يرمي رميا

رجل له كلب محذور بعض كل من يرمي به فليس في ذلك موضع ان يقتلوه فان قيل
انما امره عليه ثيابا هل يجب الضمان عليه ساجبة ان لم يتقدم على صاحبها
وانه تقدم عليه ضمنه في اي لفظ المائل

الثالث من كتاب الكراهية

واذا اراد الرجل ان يقطع اصبعه فانه في نفسه ان كان الغالب عليه من قطع
ذلك الصبع لانه لا يفعل ما فيه من توفيق النفس على السهول وان كان في

هو النجاة فذو سعة من ذلك رجل وامرأة قطعا لا يبيع الزانية من ولده
فاليعضهم لا يعضه ولها ولابة المعالجة وهو المختار ولو فعل ذلك غيلا والام
فذلك كانه ضامنا والاب والام انما يملك ان ذلك اذا كان لا يخاف الشقة والحر
في اليد امرأة ماتت وهي حيلة والجنتين في بطنها حتى يشق بطنها من الشق الكبر
والكبر اذا اجبت بجموعت فيها دونه الفج ودنا وقت ولا ذنبا تزل عذرتها
اما ببيعه او بغير الدرهم والولد اذا عرض في البطن فوقع الياس عن آخر
الابن بربه وقطعيه ان كان الولد ميتا فلا بأس به وان كان حيا لا يفتى بالتجارة
لانه من اهداك النفس لصبيته النفس رجل مضطر لا يجد ميتة خاف السهول
فقال لرجل اقطع يد او اقطع بضعة مني وكلها لا يسعه ذلك رجل يبلغ درة
رجل فمات المتبع ولم يخلف مالا فعليه القية ولا يشق بطنه بخلاف اكله عليه
ذكرنا ولا بأس من كتمان ابراهيم وكما لا نعلم ولا بأس بنقبة او من النسوة والام
فيه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال وقتت وحشة بين سارة وما جرت ففقت
ساعة على حاجر وقالت لئن تلفت بها لقطعتم بعضي من منها ما رسل الله لئلا يجر
عليه السلام الى ابراهيم عليه السلام ما امره ليصلح بينهما فحكم الله عليهم عليه السلام بغيره فقلت
ساعة ما جئت بميتة فادعى الله تبارك وتعالى ابراهيم عليه السلام انه ما مر به حتى نقب
اذني حاجر فماتت فغوب الاذان للثالث

في الفصل الثالث

رجل يبلغ درة من رجل فمات المتبع فانه ترك مالا كانت قيمة الدرة من تركته وان
لم يترك شيئا لا يشق بطنه لان الشق حرام وحرم النفس من حرم المال وعليه
قيمة الدرة لانه كسبه بملكه وطيب من ذوات الاشكال فماتت مضرة القية فانه
ظلمه ما في الدنيا قطع منه والا ما خذ به في الاخرة فاحمل ما انت فاضطرب في بطنها
وله ما كان في الكبر لانه حتى يشق بطنها لانا ابتلينا بيليين فينا راحونا
وشق بطن الميتة احدون من اهداك الولد ابي رجل ورثه صغار ما راوا ان يبيع
نظر في ذلك فان كان اكبر رايه ان يبيع الكفاية لهم باسوي الثلث من الميراث
فالوصية بالثلث افضل لان فيه رعاية الجانبيين وان كان اكبر رايه ان يبيع
الكفاية لهم الا بكل الميراث فان لم يكن لهم افضل من الوصية لارور ان بعد
ابن ابي وها هو رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يكره بيع الرجل غلامه
فقال عليه السلام بالثلث والثلث كثير لان تدفع ورثتك اغنيا خيرة ان تدعهم عالة
يتكفون الناس رجل ابي رجلا فقتل باه وادعى القاتل ان قتله بقصاص او ذ
ولم يعلم الابن من ذلك شيئا وسع الابن ان يقتله لانه عاين السبب الموجب
للقصاص في الاصل وهو القتل العمد له عليه السلام العمد قول الا ان يعفى او ينفى
والقاتل على امره اعرضا فلا يبيع الابن وكذا اذا قارب القتل في الميراث ادعى
ان قتله بقصاص او بردة فان الابن من سعة من قتله لان الاقرار بالقتل العمد

اقرار بالسبب الموجب للقصاص في الاصل عليه بايضا لو لم يباين القتل ولا اقرب عنده
 ولكن شهده عند شاهدان عدلان على معاينة القتل او على الاقرار به لم ينع
 ان يقتله حتى يقض الله بشفاعة من اقر به بين الاقرار وبين الشهادة
 ووجه الفرق بينهما ظاهر لان الشهادة ليست بحجة بنفسها بل لقضاء
 الله فيها من تارة جواز النفع فلا تنفع الشهادة الا بقضاء الله فانما الاقرار
 في نفسه اذا لا ان لا يغير منهم في الاقرار على نفسه فهو الفرق وكذلك كل من
 عاين القتل او سمع اقراره به ان لعين الولي على قتله لانه اعانة لصاحب
 الحق على استيفاء حقه ظاهرا ولو شهد عند الابن اثباتا بما يدعيه القاتل
 مما يحل له من القتل والردة فان كانا معا ليعني القصاص لهما فثبتا بين
 ان قتله بغير حق والامتناع عن المباح او لم يترك المباح المحظور والى
 من لا يقض الله بشفاعة من لا شهد اعنده كالحمد وورث في القذف والنسب
 وحدهن كان في سعة من قتله لما ذكرنا ان الشهادة ليست بحجة بنفسها
 بل بقضاء الله وان كانت مما لا يتصل بها القصاص كان وجودها وعداها
 بمنزلة واحدة ويمكن مع هذا ان يوقف في ذلك وهو افضل لاحتمال
 اتصال القصاص به في الجملة او لاحتمال ان يكون صده فاحصه عند الله
 ولو شهد عند رجل واحد غير محذور فوقف ينبغي ان يوقف في القتل
 يجوز ان يضم اليه شاهد اخر وهذا لو شهد عند الله لوقف ايضا فحيث
 الانتظار افضل ولو لم ينتظر واستعمل في قتله كان في سعة منه لان المجرم
 احد شطري الشهادة وانه لا يعتد به من الشطر الاخر ولو علم الوارث
 رجل اخذ ما لا منه ابيه او اقر عند اخذ ما لا من ابيه وادعى ان كان
 وديعة له عند ابيه او كان دينا له عليه اقتضاه منه وسعدان ياخذ منه
 لانه لا عاين اخذ المال منه فعاين السبب الموجب للقصاص في الاصل وهو
 الاخذ لانه الاخذ في الاصل سبب وجوب القصاص كما خوف وهو رعيته
 ان كان قاتما ورد به ان كان حاله لعموم عليه السلام على اليد اخذت
 حتى تروى ودعوى الابداع والدين امر عارض فلا يسع الا الحجة فلا ان يأخذ
 منه ولو امتنع عن الدفع يقاتله عليه لعموم عليه السلام فقتل دون ما كلف
 وكذا اذا اقر بذلك لانه اقرب السبب الموجب للقصاص على ما بينا فله ان
 يأخذه منه وكذا يسع لمن عاين ذلك او سمع اقراره ان يجنيه على الاخذ
 لانه اعانة على استيفاء الحق ظاهرا لو لم يباين ولا اقرب عنده ولكن شهده
 شاهدان عدلان عنده ان هذا الشيء الذي في يده لاني ملكك ورثة عاينك
 لا يسع اخذه منه حتى يقض الله بحكم الاقرار وقد مر الفرق بينهما في
 فصل القتل

الاستحقاق قربا الى اخره
 بدائع من كتاب

من جسام او صلح او تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز و
 يصل ثوابها اليهم عند اهل السنة والجماعة وقد صح عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه ضحك بكبت بين اهل بيته اصدما علفه والاخر علفه من اقربته
 الله في رسالته وروى ان سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله ان ابي كانت تحب الصدقة افا تصدق
 عنها فقال عليه السلام تصدق وعليه عمل المسلمين من لدن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الى يومنا هذا من زيارت القبور ورواء القرآن عليها والتكفير
 والصدقات والصوم والصلاة وجعل ثوابها للاموات ولا امتناع في
 العقل ايضا كما اعطى الثواب عند الله افضل منه لا تحق عليه فلا
 ان يتفضل عليه لعله لا يجعل الثواب له كما ان يتفضل به لعله
 الثواب بغيره على رات

ما يرجع الى النيات من كتاب الحج

قيل لا تقتل رعية البيضا التي تحت منبوبة لانها من احوال القوم عليه السلام
 اقبلوا ذل الطغيان والابرة واياكم واهية البيضا فانها من اجن وكن
 الحكيم ولا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاين اجن ان لا يدخلوا بيوت امته
 ولا يظهروا انفسهم فاذا وافقوا فقد لقنواهمهم فلا حرج لهم وقد حصل
 في عهدهم وعم وبنو بعد الضر بقتل بعض اجنات فاجن فاجن ان
 ثبت ومع ذلك الاولي الامساك بها فيه علامة اجن لا يجوز بل لا دفع الضر
 المتوهم من جهم وقيل يذرها ويقول خذ من المسلمين او ارجع
 بوزنه الله فان ايت قتلها وهذا في غير الصلاة

فتح القدر في باب ما تصد الصلاة وما كره فيها

عند شيخ قوله وهو الصحيح بعد فصل

وكذا ان اباي رح شهيد طاعة وفيه لعاب فلم يتورع لاجل
 قبيل فصل مما كره من النظر من كتاب

المحظور والاباحه

والعبد فيما ينظر الى مولاه واكراله للاقارب بينه وبينها سواء كان
 في ذلك والنحس والعنن والمخت اذا بلغ مبلغ الرجال سواء لعموم قوله
 قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم واطلاق قوله ولا يبدن زينتهم الا ما
 ظهر منها ولا من الرق والحض لا بعد ما نهى الله عن وكذا العنة والخنزير
 اما الرق فظاهر واما الحض فان احصى رجل لانه مثل به الى هذا
 عاينه رضاه عنهما فقاتلته رجل مثل افجمل المثل ما حرم الله على
 غيره واما العنة والخنزير فانه العنن والمخت رجلا من

الاستحقاق قربا الى اخره

الطهارة بالضم
 خصوصية القتل اجنة ضمنية
 على طهارة طهارة الطهارة
 اراكم صنفين

شبه قبح نصب منوالا لا يستحق الا برسيم من الفيلق فللمجهر ان المنع او التذرع
 باله خان وراجحة الديان **قبح** يرفع الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضرر
 بين **سج** اتخذ في دارا بوسية عمل السج الغتايات فليس لها المصون منعه
 وله اخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع وللمجير ان منع دق الذهب
 بالخ زرع في الوندك من دقة بعد العث الى طلوع الفجر اذا تضرعوا به
سج اتخذ باجائة في دار مسجلة مستاجرة ووضع فيها كور للنور وبها
 القابل لعلها تضرع من تلامذة تطلع عليها اذا كنا في السطح او المبرز او عند الباب
 فسدوا الكور ليس له ذلك ولو زرع في ارضه ارزا وبتضرع الجير ان
 بالضرر ابيها لهم المنع منه قيم استعار دارا يهل فيها النجرتا ونشأ
 ولقوا بكنبها دار متدبر يتضرع بها فله المنع منها ولا يمنع الحراق والنجس
 لان راجحة ليست تضرع في حق كل احد منهم من يستلذ منها الا اذا كان
 دخانه دائما **عج** وكذا النذات وان اضر بعض الجير ان لمضه وقيل
 ان ضرره بينا يمنع **قبح** وكذا اذا اتخذ داره اصطبل للدواب على سطح
 مسيل في سطح جاره فله ان يرفع سطح او يبن عليه ولا يمنع **عك** له ان يبنى
 على حائط خلف ارضه مما كان وليس له جارة منه ولا يبلغ غنما النسماء
 قنية في باب يتصرف من ملكه من ثياب الكراهية
نوع منه فيما يكره فعله وما لا
 ولا بأس من بين الضور من غير تقصير في تفضيل الجير او ما اسببه ذلك بكم
 خلاصة في الفصل الاول في الاداء من ثياب الصلاة
 يكره للفقير ان يقرء القرآن جهلة لتضمنها ترك الاستماع والانصات للحق
 لا بأس من قنية من ثياب الكراهية
 القراءة في احوال جهل كراهية وسر الا هو المخار ولا يكره للمحدث مسكت
 الفقه واكثرت على الاصح من صلاة
كتاب الاستباه والنظار
 وفي صحيح النور اذا دخل احوال احوال بياح الحرام المسلم ان يجده قال ان فقه
 طحا في فلسفه فلا بأس به وان خدعه تعظيما له ينظر ان فعله ككريميل
 قنية الى الاسلام فلا بأس به وان فعل تعظيما لليهود من غير ان ينور ما ذكرنا
 او قام تعظيما لغناه كره له ذلك وخبره في
الفصل الخامس عشر من كتاب الاستحسان
 يكره قطع اخيرة بالسكين وقبل لا يكره قنية الفداوى
 من ثياب الكراهية
 اكره للصبية ثلثة ايام رخصته والترك احسن ويكره اتخاذه الصنبا في
 ثلثة ايام والكره لانه مشروع للسور مات فاجلس وارثه من يقرء

الوق لا بأس به اخذ بعض المشايخ ولا بأس من يارتها بشرط ان لا يطأها
 ويكره الصاوي اللوح بها والكتابة عليها ولا يبين عليه بيت ولا يجرد
 ولا يطعن باللوكة ويكره اتخاذه الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد السج
 والاعباد ونقل الطعام الى القبة في المواسم اتخاذه المدحوق لقراءة القرآن جمع
 الصالح والقرء للتختم والقراءة لسورة الانعام او الاخلاص فالحاصل
 اتخاذه الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره **برازيه**
في الفصل الخامس والعشرون من ثياب الصلاة
 والاصول ان استعمال الذهب فيما يرجع الى التزيين مكروه في حق الرجل وفي
 المرأة لما قلنا واستعمالها فيما ترجع منفعة الى البدن مكروه في حق الرجل وفي
 المرأة جميعا حتى يكره الاكل والشرب والادوية والتجمل من مجامر الذهب
 والفضة للرجل والمرأة لقول النبي عليه السلام ان الذي يشرب من
 انية الفضة انما يجوف بطنه نار جهنم ومعلوم ان الذهب شدة حرمة من
 الفضة الاثر انه رخص التختيم بالفضة للرجل ولا خاصة في الذهب اصلا
 فالحاصل ان الورد في الفضة واردا في الذهب دلالة على طرد الاول
 كتحريم الثياب مع تحريم الضرب والشم وكذا الاتكال على كراهية من ذهب
 او ميل من ذهب مكروه للرجل والمرأة لانه منفعة عائدة الى البدن فاسببه
 الاكل والشرب **من استحسان**
 البدائع قريب من اخره
نوع اخر فيما يكره فعله وما لا يكره
 ويكره اكل الخبيث وهو ورق القنب وقد اتفق من بخار حمد الله وسبح
 الشافعي على تحريم تناوله واقتوا باحرامه مع حظر قنبته وامروا بان يابى
 وتشد يد الكلبة فلا تفتقر الى صبيين على حرمة حتى قالهما او نأمن قال كل
 اكل فتور نذوق مبتدع وحكموا بايقاع طلاق المتحشش من جوارح في السكر
 فعلى هذا لا يجوز بيعه ولا اكل ثمنه **منه المبستى**
في ما نل من كتاب الطلاق
 قوله ولا يجوز اكل البهيم والحيثية المصنوعة من ورق القنب والافون
 واكل ذلك كله حرام لانه يفسد العقل والمال حتى يصير الرجل فيه خبيثا
 وديانة وضاعة وخير ذلك ما ألف ولجده عن ذكر الله وعن الصلاة
 كقبح تحريم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حد عليه وان سكر
 منه كما اذا شرب البول واكل الحائط فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يكره
 عليه التعذر بهاد ومنه احد قال لعصم في الخبيثية انها نجسة من ذنوب الامم
 بعد من الخبيث روى قال الكره يجوز شرب البهيم لله او ما لم ير الى العقل فانه
 زال به العقل لم يجز لانه حرام يصير مسكرا **حد ادنى**

ليجوز ان يكون زعفران في النحر وان ورد في الاضواء دون الاغتسل فيبقت صفة
مورد النحر وما كان لوجنه كونه لا يستويها في المعنى ثم لا بد من معرفة نفسية
الشيء الذي فيه اختلاف وهو ان يلقى في الماء من التمر فيخرج صلاوة الى الماء
وتحذركم ان يكون في نفسه النجاسة الذي ترضاه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال تنجسات القبيحة في الماء لان من عادة العرب ان يطح التمر في الماء
الماء ليحلو في داء رقيق حلوا او قارصا يتوضأ به عند ابي حنيفة وان
كان غليظا كالزبيب لا يجوز الوضوء به بلا خلاف وكذا اذا كان رقيقا
كمنه غلا واشتد وقذف بالزبد لانه صار مكررا والمكر حرام فلا يجوز
التوضي به لان النجاسة الذي ترضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان رقيقا حلوا فلا ينجس به الغليظ المره اذا كان نيا فان كان مطبوخا
او في طنجية فادام قارصا او حلوا فهو على اختلاف ما اشتد وقذف
بالزبد وذكر القدر في شرح مختصر الكرخي الاختلاف فيه من الكرخي و
ابي طاهر الدنايس على قول الكرخي يجوز وعلى قول ابي طاهر لا يجوز
قول الكرخي ان اسم النجاسة كما يقع على الشيء يقع على المطبوخ فيدخل
تحت النجس وان الماء المطلق اذا اختلط به المايعات الطاهرة كجوز التوضا
به بلا خلاف بين اصحابنا اذا كان الماء غالبا وهو في اجزاء الماء غالبه على
التمر فيجوز التوضا به وفي قول ابي طاهر ان اجزاء التمر تعرف بالجدية واحدة
ورد في الية فانه روي عن عبد الله بن مسعود انه سئل عن ذلك فقال النجاسة
تتبع القبيحة في الماء واما قوله لان المايعة الطاهرة اذا خلطت الماء لا يمنع التوضا
به فتعني اذا لم يخلط على الماء اصلا فاما اذا غلبه بوجه من الوجوه فلا وهو هنا
على جميع الطعم واللون وان لم يغلب فيجب الاجزاء فلا يجوز التوضا به و
هذا اقرب لقول ابن ابي الصواب وذكر ان الكرخي في شرح مختصر الطحاوي
وجعله على الاختلاف في شربة فقال على ما في حنفية يجوز التوضا به كما
يجوز شربه وعند محمد لا يجوز كما لا يجوز شربه والاولى وسفوف بين الوضوء
والشرب فقال يجوز شربه ولا يجوز التوضا به لانه لا يبرئ التوضا به اكل
منه في لطيف المداوي

في فصل ما شرب الط
ان كان الاضواء من علاماته البديع
واذا بيان ما يحرم اكله من اجزاء الحيوان المأكول فالله يحرم منه سبعة
الدم المستفوع والذكر والانتكبان والقبيل والفقة والمثانة والمراة
لوقد ذكر وكيل لهم الطيبات ويحرم عليهم كنبات وهذه الاشياء البقية
من استخينة الطباع السليمة فينت محرومة وماروي عن مجاهد رضي الله عنه
بحره رسول الله صلى الله عليه وسلم من ان شئ الذكور والانتكبان والقبيل
والفقة والمراة والمثانة والدم فالله ادمه كراهة التحريم بدليل انه جمع

بين الاشياء الستة ومن الدم في الكراهة والدم المستفوع محرم والمروخي
ابي حنيفة انه قال الدم حرام واكره الستة اطلق رحمه الله اسم اكله على الدم
وسمي ما سواه مكرها كانه اكلها المطلق فثبتت حرمة بدليل مقطوع به وهو
المفسر في الكتاب بان الله تعالى قال لا اجد فيها اوجي الى قومها على طاعم يطعمه الا
ان يكون مبيته او ما مسفوحا او كرم خنزير والعقد لا يجمع ايضا على حرمة
واما حرمة ما سواه من الاشياء الستة فثبتت بدليل مقطوع به بل بالاجماع
او بظاهر الكتاب المحتمل للتأويل او احد بيث لذلك فصل منها في الاسم فثبت
ذا حراما وذا مكرها

بدائع في فصل
بيان ما يحرم اكله من اجزاء الحيوان المأكول في الذبائح
وقيل ان اللحم الطيب وكثير من عظمه كنبات وكثير من عظمه كنبات
لان الطباع السليمة لا تستطيع بل تستخينة وينفر طبعه عن اكله وانما يرضون في
ركوبه الا انه غير طبعه عما كان مجبولا عليه وبه تبين ان الشارع انا حكم باصلا
ما هو مستطاع في الطبع لانه لم يوجب اكله كجعل المنجس في الطبع غدا البه
وانما جعل ما هو مستطاع بل في الطب غايته واما الستة فانه روي عن جابر
رضي الله عنه انه قال لما كان يوم خيبر اصاب الناس مجاعة فاخذت اكلهم الا حبة
فدبحوها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم كرم اكلهم والانبية وكرم اكلهم والباق
وكل من اكل من السباع وكل من اكل من الطير وحرم اكله في الزميمة وعرضه لدا
وليد رضي الله عنه انه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اكل من اكلهم اكلهم
والنبات والكمية وعن المقدام بن معد يكرب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام عليكم
اكلهم الا حبة وخيلهم وابلهم وهذا نص على التحريم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنه سلم انه قال اكلهم كمنه وهو رجل ستر ورجل اجر ورجل وزر ورجل طوم
واما دالة الاجماع فهي ان البخل حرام بالاجماع وهو وكذا الفرس فلو كان له
حلالا لكان يوحى الا ان حكم الولد حكم امه لانه منها ومنه وبعضها اكاره
انه حار وحش ولو نزل على حارة اهلية فولدت لم يוכל ولدها ولو نزل على اهل
على حار وحشية فولدت لم يוכל ولدها ليعلم ان حكم الولد حكم امه في كل وكرة

بدائع في الذبائح
وحيث اطلق اسم التحريم على كرم اكلهم الا اهله اذا لم يملك المطلق فثبتت حرمة
مقطوع به فاما اذا كان حرمة محل الاجتهاد فلا يبرح محرم على الاطلاق بالنسبة
مكرها فقولنا يوجب الامتناع عن اكلها مع اعتقاد المتوقف في اكل
واكره

بدائع في الذبائح
ويحرم كل من زنا من السباع وهو لاسد والذئب والنمر والفهد والتغلب و
الضبع والكلب والنور الا اهل والوحش والسنجاب والفئك والذئق
والسمور والذب والفرد والبر بوع والضب والبن عرس وابن آوى

والفيل واختزير وجميع الدواب ما يكون سكناه في الارض كالنار والوزغة
وسم ابرص والقنفذ والحبسه والضميد وكل ما لا دم له كالنمور والبرص
والبحرنة والقمل والقراد والذباب وكل ذي مخلب الطير كالصقار والبارك
والنسر والعقاب والباشق والتهين والبنغاث والحدأة وما بكل الجيف
من الطيور كالغراب والابقع

من نجاب الصبيد والذباب
ولا يولكل الخفاش لانه ذناب ولا يابس بالنجفات والقوى والسوداء و
الزرنور والعصافير الفاخنة والجراد وكل ما ليس له مخلب يخطف بخلبه
ولا يابس به ود الزنبور قبل ان ينفخ فيه الروح

من المحل المذبول
وكن لا تطلق اسم المحرم على من ترك التسمية او المحرم المطلق فثبت حرمة
بدليل مقطوع به ولا يوجد ذلك في محل الاجتهاد اذا كان الاختلاف بين
اهل المدينة وانما تسمية ردها او محرم في حق العمل لا في حق الاعتقاد فقل
على طريق التعيين بل على الابهام ان ما اراد الله تعالى من هذا المعنى
فمن وجب كذا فمتنع عن كذا احتياطاً وهو لقية كونه في حق العمل بدليل
في فصل ما يابى شرط حل الاكل من في الذبايح

وبينة الصبي والمجنون والمرأة حلال اذا كان يعقل ويضبط اما اذا كان لا
ولا يعقل التسمية فالذبيحة لا ياكل منها التسمية على الذبيحة شرط بالنقص
ذلك المقصد وصحة المقصد بما ذكرنا ذكر في الهداية وذكر في الذخيرة
معنى قوله يضبط ان شرط الذبح منه ذور الارواح وقوله يعقل كالموت
معناه قال بعض من نحننا معناه يعقل التسمية وما لم يعظم معناه ان يعلم
اكله يقطع كالموت والارواح وبينة الارواح حلال وعجز عن التسمية
بما ذكره يعتبر بالجهل بالنسبة والافتقار والمجنون سواء احكام
الصغار في مسائل الذبايح والاضحية

الحلف في الوعد حرام كذا في اضحية الذخيرة وفي التقنية وعدمه ان يأتبه
فقد ياتيه لا ياتيه ولا يذبح الوعد الا اذا كان الوعد معلقاً كما في كفالة البزازية
وفي بيع الدنانير كما ذكره الزيلعي

في كتاب الحظ والاباح

فيما استحباب فعله
الا فضل في وراه القرآن خارج الصلاة الكحل من كراهية

قضية الفتوى
رواها ابن السني عن ابي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال من اراد ان يافر فليقل
من يخلقه استودعكم الله الا لا يصنع ود الله واستحب جماعة من اهل

الشيخ المسافر بالمسعى معه والدعائه وعن ابن عباس من سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى بقيق المخزومي وجوههم ثم قال انطلقوا على اسم الله
اللهم اعنهم وليتصدقوا بشي عندهم من منزله وبعد في ابته او السفر
واقبله سبعة فانه كسب السبابة واذا خرج من منزله فليقل اللهم اني اعوذ بك من ان
او اضل او ازل او ازل او اظلم او اظلم او اجمل او يجمل علي وعن ابن
عباس من سمع الله السلام اذا اراد الخروج الى سفر قال اللهم انت الصاحب
في السفر واخلفه في الهمم اللهم اني اعوذ بك من الضيعة في السفر والحمالة
في المنقلب اللهم اقبلنا في الارض وهون علينا السفر وروى ابو داود
عن عبد الله بن مسعود قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني اعوذ بك من
الافق الاباسه يقال له حدثت وكفيت ووقيت فتنبه عن الشيطان
اكره ومن النار من رواه الكوفي قبل خروجه من منزله لم يصبه شيء
يكروه حتى يرجع قبل ولا يلبث فرس وروى الطبراني انه علمه السلام قال
خلعت صدغاً هذه افضل من ركعتين يركعهما عند سمع من يريد سفره اذا
يلج باب داره قاء انما انزلناه في ليلة القدر فاذا اراد ان يخرج من منزله اذا
استوى على دابته قال ما رواه مسلم انه علمه السلام قال اذا استوى على بعيره
الى سفر كبر ثلاثاً ثم قال سبحان الله سحر لنا هذا وما كنا لمؤمنين وانما انزلنا
للمنقلبين اللهم اننا نشتك في سفونا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضيه اللهم
هون علينا سفونا هذا واطوينا بعدد اللهم انت الصاحب في السفر واخلفه
في الهمم اللهم اني اعوذ بك من غناء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب
في المال والاهل واذا رجعت قالن وزاد فيهن ابونعامة بن عمار بن الربيع
حامدون واذا في بلدك فليقل اللهم اني اسئلك خيرها وخير ما فيها وخير
بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها واذا نزل منزلاً فليقل رب انزلني منزلاً
مباركاً وانت خير المنزلاتين واذا قطر جله فليقل اللهم اني اسئلك
على الله اعوذ بكلمات الله التي لا يجاوز سطوعها ذراً وبر اسم الله على نفع
في العالمين اللهم اعظم خير هذا المنزل وخير ما فيه واكفنا شره وشر ما فيه
والقول في رحيله عنه الحمد لله الذي عانانا في منقلبنا وشوانا اللهم كما اخرجنا
من منزلنا هذا اسألين بلغنا غير امنين واذا قبل الليل فليقل ما في في
داود كان علمه السلام اذا سافر قبل الليل قال يا ارحم الراحمين وربك الله
اعوذ بالله من شرك وشر ما فيك وشر ما يدب عليك واعوذ بالله من شر
اسد واسود ومناجية والعقرب وفيه ساكن البلد ووالد وما ولد و
من حديث ابي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
سمعت محمد الله وحسن بلائنا ربنا صاحبنا وافضل علينا عائداً اليه
من النار رواه مسلم وزاد في الوداد بحمد الله ونعمته ورواه احكام

وزاد فيه يقول ذلك لانه يرفع بها صورة وسمع بكسر الميم خفضه الى شدة شابه
 وقيل لانه يرفع بها صورة اي بالغ سامع قوله هذا العبرة بتبينه على طلب الذكر والدعاء
 بهذا الوجه مفهوما لغويا وفقريا وسببا بشرط واركابا وواجبات وسنن واجبات
 فمفهومه القصد الى معظم لا القصد المطلق قال الم تعاليم ام سعد انما
 يحاط في ريب الزمان الاكبر والشهد من خوف حلول كثيرة يجوز كسب
 البرقة ان المزعف اي يقصدونه معظمين اياه وفي القصة قصد البيت
 لا دار ركن من اركان الدين او قصد زيارته لذلك فنية معنى اللغة و
 الظاهر انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف والوقوف
 في وقت محدد بنية الحج سببا لانا نقول ان ركنه اتيان الطواف والوقوف
 بوقت ولا وجوب للشخص الا باجرائه الشخصية وماهية الكلية انما هي شارة
 منها الالهام الا ان يكون ما ذكره المفهوم الالهي في الوقت وندو صنع لغيره
 الماهية فيكون توفيقا اسميا غير حقيقي لكن الشئ في ان اهل الموقف الفقهي
 وضعوا له الاسم لغير الماهية الحقيقية فان معرف ذلك حيث لا نقل عن
 خصوصه نقل الاسم الى ذلك وهو ما يتبادر منه عند اطلاقه والمتبادر منه الحكم
 المخصوص لانفس القصد لاجل الاعمال الخارجة عن المفهوم مع انه فاسد في نفسه
 فانه لا يتصل به النية لتفسيده بادهاء ركن الدين فهو غير جامع والتعريف صحيح
 مطلقا لينطبق على فرضه ونفذه كما هو قولنا الصلوات الصوم وغيرها
 ولانه على ذلك التقدير يربح لفساد اسماء العبادات السابقة من الصلاة
 والصوم والزكاة فانها اسماء لا تفعل الصلوات عبارة عن القيام والقراءة
 والركوع والسجود والباخرة والصوم هو الامساك الى اخره وهو فعل من افعال
 الزكاة عند المحققين عبارة عن نفس اداء المال المزروع لعل المحلف فليكن
 ايضا عبارة عن الافعال المكية عند البيت وغيره وقد اورد فينا ذكرنا
 بيان اركانها وسبب البهت لانه يضاف اليه الى اخره

الحداية لابن الهمام من كتاب الحج

فيما يجب فعله وما لا

واذا قرأ آية السجدة بالبحر لا يجب عليه السجدة ولو فعل في الصلاة فلا
 صلاة خلاصه في الفصل السابع عشر

من كتاب الصلاة

ولا يجزئ لصلاة من ذكر الصلوات ركعتين من غيرهما فنية
 الفناء وركعتي كتاب الكراهية

في الاستسرا

استسرا جارية قد حاضت من قبل وارتفع حبصتها يعني ممتدة الطهر وتسمى
 المرتفعة ليسل ان يطأها حتى يعلم انها غير حائض والتقيد برقبتيه

عن ابي حنيفة في عشر رواية الاصول وهو قول زفر واخبار بعضهم وعنه
 انه استسرا وهو قول ابي يوسف وعنه مجاهد وابو ثور في رواية اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية
 وحده ايام قال في الحاشية على ان من اليوم في المنقطة وهو جارية لانه الصغرى فقلت في ملكه استسرا
 ثم قوما على نكاحه استسرا فلا استسرا اعلى عند ابي يوسف وقال ابو جريح عليه الاستسرا لو استسرا
 جارية في حاضتها قبل القبض ثم قبض عليها الاستسرا وعن ابي يوسف لا يجب ولا يجب ولا يجب
 في غير التوكيل بالشرع ان يتسرب ويجزئ الوطئ بحكم الدواعي وكذا الخطأ هو والحرم على هذا
 بخلاف الصائم والحيض عن محمد بن الحسين المسببة لا تحرم له واعى لوقفا بالقبول التسلية الى
 المشقة لا يجب الاستسرا استسرا ولا يجب ولا يجب ولورد اخباره على البائع الجارية لا شرط
 لا يجب الاستسرا سواء كان انما يربحها او المشتري وفي الرد بالعيلة انما حاضت عند المشتري
 حبيضة ثم رد حاملها بغيرها البائع حتى يستسرها بحبيضة سواء كان عيها اليه بسبب
 فسخ او بعقد جديد رجل غصب جارية وباعها من قبلها غصبه ففسخها ثم فسخها
 للمالك ولا يطأها حتى يستسرها استسرا والقبول ان لا يجب ولو علم المشتري لا يجب

فضل الكركي في باب الاستسرا من كتاب البيوع

واذا كان رجل يربح في دار رجل فادرب المدا ان يمنعه من ان يسبل فيه الماء فمعه
 مما يقيم البينة ان له حق تسبل الماء فيه وليس لصاحبه له ان يقطع الميزاب وذكر
 في كتاب البيوع في قوله ارض رجل يسبل منه الماء واختلاف في ذلك فالقول لصاحب الماء
 الا ان في مسئلة كتاب الشرب وصنع المسئلة فيها اذا كان الماء جارية وقت الخصومة
 اذا كان الماء جارية وقت الخصومة لا شك ان يكون القول لصاحب الماء لان صاحب
 الماء يملك ان لا يعطيه يد في المزبلة فيكون القول له فيه وكان له حق تسبل الماء فيه الا
 ان يقيم صاحب الارض بنية ان المزبلة وكذا اذا لم يكن جارية وقت الخصومة
 الا ان يعلم ان يجرى الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول لصاحب الماء ولا يعطيه
 بالمزبلة لان يقيم صاحب الارض بنية ان المزبلة حتى ان في مسئلة المزبلة اذا لم يكن
 جارية الى ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم جاريته الى ارضه قبل ذلك فانه
 يعطيه لصاحب الارض بالمزبلة لان يقيم صاحب الماء بنية ان المزبلة وفي مسئلة
 وصنع المسئلة فيها اذا لم يكن الماء جارية وقت الخصومة ولا يعلم جاريته قبل ذلك
 اذا كان ذلك لصاحب الماء لا يكونه صاحب يد في المزبلة ولا يقبل قوله وهذا باطلا
 فيه فاما اذا كان الماء جارية في المزبلة وقت الخصومة وقد اختلفت المذاهب فيمنهم من قال
 قول صاحب المزبلة كما في مسئلة المزبلة ومنهم من قال لا يقبل قول صاحب المزبلة كما في مسئلة
 المزبلة ومنهم من قال لا يقبل قول صاحب المزبلة وذكر القصة ابو الليث عن المتأخرين
 من اصحابنا انهم استخروا في المزبلة اذا كان تصويب سطح صاحب المزبلة الى موضع
 المزبلة وعلم ان التصويب يقيم لم يجدته صاحب السطح وعلم ان المزبلة قد تم
 ان يجعل من تسبل الماء فان صاحب المزبلة يمينه فشرهوا انهم رأوا يسبل
 فيه الماء فليست هذه الشهادة بشئ وهذا قول ابي حنيفة ومحمد فان شربوا ان ذلك

ما في هذا الميزاب فانه يبين ان ما المطر او ما الوضوء او لا الاغتسال فلا يمكن
 هذه الشهادة مقبولة ويكون له ما شهدوا له به ان شهدوا ان ما الوضوء فهو
 لا الوضوء والاغتسال ليس ان يميل فيه ما المطر كان لم يبينوا شيئا من ذلك
 في التوكيد بل في الشهادة مقبولة واختلاف المسألة فيهم من قال المسألة ما ولة فاولا
 انهم شهدوا على اقرار صاحب الدار ان لم يميل في داره من هذا الميزاب
 واولا ان هكذا لا شك في الشهادة تقبل في اقراره واولا ان يبينوا
 شيئا فاختلافها بينهم انه اذا قبلت هذه الشهادة ما اذا ثبتت بعضهم بالكو
 يميل كما من المطر ومنهم من قال ثبتت لالا من حو يميل في المطر وحق
 يميل في الوضوء والاغتسال فيهم من قال لا يميل في الدار بل يميل في
 ما هو في الوضوء فهو ما الوضوء لا غير وان قال في المطر فهو ما المطر لا غير
 بخلاف الاخر وان شهدوا ان يميل في الوضوء والاغتسال في المطر فهو ما
 وثبتت جميع ذلك لو لم يكن للدعي بيننا صلاا اختلاف صاحب الدار وبقضه
 فيه بالتكول والله اعلم **باب ما رخصه في الفصل الرابع**

عشر من كتاب الدعوى
 قال لو ادعى سائل ما في دار رجل قال في بيع دعواه وبيع الدعوى
 ان يبين ان لم يميل في المطر او ما الوضوء فان هذا مما يتفاوت فان المطر لا
 يكون اديم ويكون اكثر وما الوضوء والاغتسال يكون اديم ويكون اقل
 وينبغي ان يبين موضع ميل الماء في مقدم البيت او موخره **بخط البر**
 في كتاب العشر من كتاب القضا

وهذا لان وضع الميزاب في الاصل كمثل ان يكون كبح بان شرط في القصة لهذا
 الرجل حو يميل الماء في دار هذا الرجل ويحتمل ان يكون بغير حو فبالشك لا ثبت
 لصاحب الميزاب حو يميل الماء فيه ولا يثبت لصاحب الدار حو قطع الميزاب
 والله اعلم **محظا لمرحاه في كتاب الدعوى**

من كتاب الدعوى
 ان رجل في يده شرب ادعى اخوان له فيه حقا وبينة فشهد بشهوده ان
 يجر ما في هذا الشرب وهذه الشهادة باطلة حتى يشهدوا ان له فيه حقا او
 حقا بآباء وبين ذلك فاشراؤا المدعي عليه ان كانت تجري المأفية وانت غاصب ليس
 لك فيه حقا وصل الكلام او لم يصيل في هذا اقرار من المدعي عليه باليد المدعي و
 وعور الغصب في كتاب المدعي عليه باليمين ان المدعي غاصب **بخط**
 في الفصل العاشر من كتاب القضا

كتاب الرهن
 اما ركنه فهو الايجاب والقبول في جوانا ليقول المراد من رهنك هذا الشيء ما كان
 على من الدين او ليقول الشيء رهن بدنيك ما يجري هذا الجري وبقول المراد

ارتمنت او قبلت او رضيت او بجر مجراه فاما لفظا الرهن فليس واحد في
 شيئا بدراهم ودفع الى الجاني فواو قال امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن
 فالثوب رهن لانه في يمينه العقد والعتبة في العقود للمعا **بدايع**
 في اول كتاب الرهن

اما الرهن الصحيح فله احكام بعضها يتعلق بحال قيم المرهون وبعضها يتعلق
 بحال هلاكه اما الذي يتعلق بحال قيام المرهون فثلاثة عندنا احدها ان يحبس
 المرهون على سبيل اللزوم الى وقت الفكاك او ملك العين في حق الحبس على سبيل اللزوم
 الى وقت الفكاك او المتعلق بالثمن مقارنة المتعلق في متعارف الفقهاء وانما اختص
 المهرين ببيع المرهون او اختصا ببيعته وهذا ان الحكم اصله ان الرهن عندنا
 والثالث وجوب تسليم المرهون عند الفكاك **بدايع في الرهن**

فصل واما حكم الرهن
 فك ان الاجل في الرهن بغير الرهن لان حكمه منسند في الدين **بخط**
 اجموده وسكنها الى المتجرع رهنها منه لنفسه حتى لا ياتي وصارت رهنها
 فتمت الصاورة في باب ما يصح منه الرهن وما لا
 من كتاب الرهن

رهن داره واعتبرت القبض لانه لم يتصل به القبض فان تصادقا على القبض
 والقبض يؤخذ باقراره **من رهن جواهر القضا**

في الباب الخامس
 ولو شهدوا على اقرار الرهن بقبض المرهون ولم يشهدوا على معاينة القبض
 كان الاثم يقول لا يقبل ثم يرجع وقال القبل في هذا قولهما **من دعوى**
 الميزان في قبيل الاستحقاق

ولو رهن الشجر بمواضع من الارض جاز لان قبضه ممكن ولو رهن شجر اخيه ثم
 لم يسلم في الرهن دخل في الرهن بخلاف البيع انه لا يدخل الثمن في بيع الشجر من غير
 تسليمه لانه قصد تصحيح الرهن ولا صحة له بدونه القبض ولا صحة للقبض
 بدونه دخول جوه متصل به فيدخل تحت العقد تصحيحه بخلاف البيع فانه يصح في الشجر
 بدونه الثمن فلا ضرورة الى ادخال الثمن للتصحيح **بدايع في الرهن**

باب الشرائط من كتاب الرهن
 ورهن المبيع لا يصح سواء كان كمثل القسيمة او لا وسواء رهن من شركه او من جنسه
 والبيع الطاهر كالمعاري هو الصحيح ذكره الامام الحنفية **بخط**
 في اول كتاب الرهن

ولا يجوز رهن المجهول ومجهول التسليم وكذا كسما لا يجوز بيعه والاصل في
 كل ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كما ذكر في كتاب البيع واما شرط صحة القبض فمنها
 ان يكون باذنها المراد من لا ذكر في كتاب الرهن ان الاذن بالقبض شرط صحة فيما لا

ارسلت

بدون القبض هو البيع فلان يكون شرطه فيما لا يحسن له بدونه القبض اولى و
لان القبض في هذا الباب يشبه الركن في باب الرهن فينبغي ان يكون من
غيره من الرهن كذا هذا

باب في فصل

واما الشرط من قبل الرهن فلهذا
ولا يشترط في الرهن ان يكون من باب الاستيفاء والايفاء انما يشترط في البيع
والايفاء في البيع لان القياس في جوازها جميعا ولا يكل واحد منهما يستعمل
مضمونا الا ان يجوز في الكفالة تفاديل الكيل ولا يلف في الرهن فيبقى الامر
على اهل القياس ويجوز ان يرفع الى ان يرضى ليقضه ان الرهن يكون
مضمونا وان كان ذلك رخصنا بما ليس مضمونا في احوال الحكم المضمون
وان لم يكن مضمونا حقيقة لوجوه القبض على جهة الضمان والمقبوض عليه
بمنزلة المقبوض على حقيقة كالمقبوض على سقم الثمن ولم يوجهه ههنا ولو قال
لا تضمنت لك كذا على فلان اذا اخل بك بجزء الرهن والكفيل به ولو قال
انما قام فلان فاضامن بك عليه لم يجر اخذ الرهن به ويجوز اخذ الكفيل ولو قال
في ان المستند الاكفالة والرهن كل واحد منهما اضيق من مضمون في كل
لانه الدين الموقر واجب قبل حلول الاجل على حلول التسليم وانما شرط الاجل
في آخر المطالبة بخلاف الرهن لانه لا يملكه الا في حال ولا يملكه
حكم المضمون بخلاف ما اذا قال اذا قدم فلان فاضامن بك عليه لا يملكه الا في حال
بشرط التقدم في ان هذا قبل وجوب الشرط فلم يوجه الاضاف الى مضمون في حال
فبطل الرهن وصحت الكفالة لانها لا تشبه مضمونا لا في حال في الكفالة على ما

باب في فصل واما الشرط من قبل الرهن

واما ان يرجع الى المضمون به فالواجب منها ان يكون مضمونا والحكم في هذا الشرط
يقع في موضعين احدهما في اصل شرط الضمان وهو كونه المضمون به مضمونا
شرط جواز الرهن لان المضمون عندنا مضمون بخصه سقوط الواجب عنه
هلاك او مضي استيفاء الواجب لئلا يفسد المضمون به سورا ان يكون واجبا تسليم
على الراهن والمضمون به لو كان دين وعين اما الدين فيجوز الرهن به بائنا
وجب من الاتلاف والغصب والبيع وكيفية لان الديون كلها واجبة على
اختلاف اسباب وجوبها في ان الرهن بها مضمون في بيع وسواها لانها
يجعل الاستيفاء اصل القبض ولا يكتفى كرا سوا السلم وبذل الصنف والمسلم
وهذا عند اصحابنا ائمة واما في جواز الرهن بهذه الديون وجه قوله
ان سقوط الدين عند هلاك الرهن لطلوع الاستيفاء الى معنى ان على الراهن
ايضا بدلا عن الدين لا بطلان الاستيفاء لانه الاستيفاء لا تحقق الا عند
الرهن مع الدين يكونا في حصة واحدة فلا يمكن القول بسقوط بطلان الاستيفاء
فحين ان يكون بطلان الاستيفاء في حصة جواز الرهن بما يكتفى بالاستيفاء وهذه

الديون

ما يجوز استيفاءه على جواز الرهن بها ولست ان السقوط لطلوع الاستيفاء
لانه ذكر في حكم الرهن انما الله تعالى هو استيفاء هذه الديون يمكن واما في
الاستيفاء يشبه المجازة فان قول المجازة ثابتة من وجهه كذا الاستيفاء يقع مجازة
الرهن لا بصورته والاموال كلها فيها يرجع الى معنى المالية جسد واحد وقد
يسقط اعتبار المجازة من حيث الصدوق ويكتفى بمطلق المالية للمجازة والوجه
في التلاف لا مثل له من جهة وقد تحققت الضرر في باب الرهن كحاجة
الناس الى توسيع ديونهم من جانب الاستيفاء فمكن القول بالاستيفاء واذا جاء
الرهن بهذه الديون فان هلك الرهن في المجلس ثم صرفه والسلم لا يرضى
مستفاد من حسن حقه في المجلس لا مستفاد وان لم يهلك حتى افرق بطلان القول
شرط البقاء على الصحة وهو القبض في المجلس واما العين فترقب لا خلاف في انه
ليجوز الرهن بالعين التي هي امانة في يد المدين كالمودعة والعارية وما

المضاربة والبنضاعة والشركة والمشاركة وكيفية لانها ليست مضمونا أصلا
واما العين المضمونة فتوابعان نوع هو مضمون بنفسه وهو الذي يجب مثله
لأنه هذا ان كان له مثل وقبضه لم يكن له مثل كما في خصوصية يد الغاصب
والمحرر في الزوج وبدل الخلع في يد المرأة وبدل الصلح عن دم العمد في يد
العاقلة ولا خلاف في انه يجوز الرهن به والمدين انه يجبر الرهن به لئلا
العين وان هلك في يد قبل استرداد العين والدين قائم ليعال للرهن
سكن العين الى المدين وخذلتها لاقل من قيمة الرهن ومنه الدين كذا المضمون
عنده مضمون به ذلك واذا وصل اليه العين يجبر عليه رد قدر المضمون الى
الراهن فان هلكت العين والرهن قائم صار الرهن بهارضا بقيمتها حتى
لو هلك الرهن بعد ذلك يملك مضمونا بالاقل من قيمته ومن قيمة العين لان
قيمة العين بدلا وبذل الشيء قائم متى كان هو وهو مضمون بغيره لان نفسه
كالمبيع في يد البايع ليس هو مضمون بنفسه الا ان يراه لو هلك في يده لا يضمن
شئ بل هو مضمون بغيره وهو التمسك به يستقط التمسك به المشرع اذا هلك في يد
الرهن به ذكره في باب الصرف انه يجوز وله ان يجبره يقبض المبيع وان
هلك في يده قبل القبض يملك بالاقل من قيمته وقيمة المبيع ولا يصير قابضا
للمبيع يملكه وله ان يقبض المبيع اذا اوفى ثمنه وعليه الضمان الاقل
هلاك الرهن في يده ولا يملك المبيع قبل القبض والرهن قائم بطل المبيع
انه هلاك المبيع قبل القبض لوجب بطلان البيع فعلا المشرع ان يرد الرهن
على البايع ولو هلك في يده قبل الرده يملك بضمانه وهو الاقل من قيمته ومنه
قيمة المبيع للبايع ولا يجل ضمانه يملك المبيع ويملك ان البيع لا وان هلك
المبيع فقد سقط التمسك به بطلان في ان بطلان بعوضه فلم يجل ضمانه وروى
عن الحسن بن الحسن بن حنيفة انه لا يصح الرهن وبذل الكرضي وجه رواية الحسن ان

ما يجوز

تضمن الرهن مضمون استيفاء المدين فلاحق في معنى الاستيفاء في المضمون بغيره
المشتر لا يصير مضمونا بحد ذاته بل هو الرهن انما يسقط عنه الثمن لا غير
الرواية ان الاستيفاء هنا يحصل من حيث المعنى لا من البسيع قبل القبض ان
لم يكن مضمونا بالثمن فهو مضمون بالثمن لا من البسيع اذا هلك بسقط الثمن
المشتر في ان يسقط عنه الثمن كالموضوع في هذا المبيع فيحصل مضمونا بالثمن
المبيع من الرهن من حيث المعنى فيكون في معنى المضمون بنفسه فيكون

باب الرابع من المحل المزبور ما يخصه

واما الاجابة على شقين منها ما ليس بمضمون في المودائع والمواريث والمستاجر
وما كان المضاربة والشركة ومنها ما هو مضمون اما بغيرها كالمبيع في يد البائع
مضمون بالثمن لا بنفسه على معنى انه اذا هلك في يد البائع يسقط الثمن ولا يجوز الرهن
في الوصية واما بنفسها كالمعصية ان هلك بحبس المثل في المثل والقيمة
يكون الرهن بما فيه والهدا اعلم

في وثيقة الاقرار برهن منقول من الرهن

السخرية الرهن بالاجابة على ثلثة اوجه احدها ان يكونه لعين هو امانة
وهو باطل الثاني ان يكون مضمون بغيرها كالمبيع في يد البائع قبل قبضه وهذا
لا يجوز ايضا وهو موافق لما ذكر في المبسوط وعليه الفتوى الثالث ان يكون باعيا
مضمون بنفسها كالمعصية وهو الصحيح

قوله بعن

اما صفة المضمون فتوابعها احدى متفق عليه والاخر مختلف في اما المتفق عليه
فان يكون مضمونا في حال فلا يصح الرهن بما يضمنه في الثاني لما روي في الذكر
ان ما عدا ثمنه وقسط الثمن ولم يسبق الى المشرق في حق المشرقة الا انها فاضلة
من البائع رهن قبل الدرك لا يجوز حتى لا يملك الجبس سواء وجد الدرك او
لم يوجد ولو هلك يملك فانه سواء وجد الدرك او لم يوجد وكذا اذا ائتم
بما يثبت له على الرهن في المستقبل لا يجوز بخلاف الكفالة فانه الكفيل بما يصير
مضمونا في ان في جائز ان كان الكفيل يذوب له على فانه وكذا ذلك لانه لا يملك
استيفاءه وجعلها في الماشية الى الماشية استيفاء المضمون حال خلاف الكفالة

في فصل واما الشرط من كتاب الرهن

ولو تزوج امرأة على رهن اجيرها او اشترى ثوبا بدرهم بعينها فاعطاه رهنها
ولم يجز عنه اصحابنا ائمة وعند زفر جوز بناء على ان الدرهم والدينار لا يميز
في حق المعاقبة وانما جاز في الرهن الواجب على الرهن مثله لا يجزى في الرهن
العين مضمون فلم يجز الرهن به وعند تميمين بالتمتعين بمنزلة العوض في الرهن
العين مضمون فاجاز الرهن به ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس كالكفول لم يميز
بمضمون على الكفيل الا ان يترك له هلك لا يجب عليه شيء ولا يسقط على المدين شيء

فكان رهنها بالدين مضمون فلم يجز ولا يجوز الرهن بالاجرة الجارية والعبد المديون
لانه لو هلك لا يجب على المولى شيء ولا يسقط على المدين شيء بمقابله فلم يكن
مضمونا عليه اصلا فلا يصح الرهن به ولا يجوز الرهن باجرة المغنية والتماجيح بان
استأجر مغنية او تماجيح واعطاهما بالاجرة رهنها لانه لا جارة لم يصح فلم يجب الاجرة
فكان رهنها بالدين مضمون فلم يجز

من رهن البعد الباع

في فصل واما الشرط

قال المصنف اذا ابرأ الرهن عن الدين او وصية له والعبد الرهن في يد غيره
يضمن قيمته وهو القياس وعندنا لا يضمن وهو الاحتياط لانه ان المدين صار
بالرهن للدين ببعض الرهن والبراء والرهبة يسقط الدين فظهر انه استوفى
الدين ولا دين له عليه فيرد كما لو كان مدين الرهبة فضاء الدين لانه ان الدين
بالبراء والرهبة صار كان لم يكن لان الدين انما اخذ حكم الموجود لوضعية
القبض وقد بطل واذا بطل الدين بطل الرهن فلم يكن هذا مضمونا مستيفا فلما يكون
مضمونا بخلاف قضاء الدين لانه صار موجودا وصار قبض مستفاد

مختلف الرواية في باب ما قاله زفر

من كتاب الرهن

جعل الرهن بالدين حال قيام الرهن من افعال ايجابية جارية اطلاق والبطالة
لا يعلق الرهن ولا يجعل بالدين غلق الرهن في ان باطلا او مرتين ان كان الرهن
بالدين لا يجوز ان يكون حكم هذا التصرف وان حكمه ملك اليد ولا يجوز ان يملك العين
والرقبة فاما حكمه القيد فيصالح حكمه في الجملة

من رهن

البعد الباع في فصل واما الشرط

اذا رهن عند الان لانه لو قال المدين ان لم اعطك مالك كذا وكذا فزيتي
لك بما لك عليه قال محمد لا يجوز ذلك

فاضيخا

في فصل ما يجوز رهنه من في يده
ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم لانه الشريك ولا من غير

في فصل

من المحل المزبور

رهن الاب واما ما يناسبه

ولا رهن الاب لانه عبد طفله صار وكذا الاب فان هلك الرهن ما يسقط
بشره وبهنا فلو رهنه الاب من نفسه او من ابن اخر صغير له او من عبد لاجرة دين
عليه صح بخلاف الوصي وان استدان الاب للبيتم في كسوته وطعامه ورهنه متاعا صح
والرهن لغيره او المبلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين

عليه

الا يجوز في باب ما يجوز ابرئها

فانه لو كان مملوكا للرهن غلبت له بكونه الرهن حتى يجوز رهن مال الغير بغيره او ذنبه
شريحه كلاب او الدية رهن مال الصبي بدينه وبدين لانه الرهن لا يجوز انا

الدين من ثمنه واكتفى بقرينة القضا منه ولو نهاه الراهن عن البيع بالثمن
 فان نهاه في عقد الرهن ليس ان يبيع بالثمن لان التوكيد حصل مقيد انما
 قيلت في حصة القضا فيه اذا كان التقيد مفهوما وهذا النوع من التقيد
 وان نهاه بعد العقد لم يصح لانه لا يقيده المتراخي ابطال من حيث الظاهر
 كالخصيص المتراخي عن النص العام عند من يفتي في جعله نسخا لا بيا
 كما اذا كان البطل لا يملكه الراهن كما لا يملك البطال لو كان له عند العقد بالاول
 ثم اذا باع العدل للرهن خرج عن كونه رهنا لانه صار ملكا للمشتري ومصار
 ثمنه رهنا للرهن لانه قام مقامه سواء كان مقبوضا او غير مقبوض حتى ولو رده
 المشتري كان على المدين ومنه يملك بالقل من ثمنه الرهن ومن الدين ولا يملك
 قيمه المبيع بل ينظر الى الثمن بعد البيع لان الرهن انتقل الى الثمن وخرج المبيع
 عن كونه رهنا فيعتبر ثمنه الرهن ثم ان باعه بغير الدين فثمنه من المدين
 منه وان باعه بخلافه جنى ثمنه بغير الدين وقضى الدين لانه مسقط
 بيع الرهن قضا الدين من ثمنه وقضا الدين منه بكونه ولو باع الكاهن
 ثم استخفى في يد المشتري فلا شيء ان يرجع بالثمن على العدل لان العاقبة هو حقون
 العقد من باب البيع ترجع الى العاقبة والعدل لا يجاز ان يستره من المدين
 ما اوفاه من الثمن وعاد بينه وبين الراهن كما كان وان استرجع بما ضمن على
 وسلم المدين ما قبض اما ولاية استرداد الثمن من المدين فلا يبيع قد جعل
 بالاشتمال وتبين ان قبض الثمن من المدين لم يصح فلا ان يسترده منه وان
 استرده عاد الدين على حاله وانما الرجوع باضمنه على الراهن فلا يملك
 الراهن فلا يرجع بالهبة عليه وان رجع سلم المدين ما قبضه لانه ترجع
 قبضه حتى اذا سلم الثمن الى المدين فانه كان هكذا في يد قبض التسليم ليس له
 ان يرجع الا على الراهن لانه وكيل الراهن بالبيع عاقل فلا يمكن من قبله عمله
 عليه في الاصل لا على غيره الا ان لا يرجع على المدين اذا قبض الثمن لما ذكر
 فاذا لم يقبض وجب العمل بالاصل فيرجع على الراهن بما ضمن واخطا الراهن
 بالاشتمال ورجع المدين بدنه على الراهن ولو لم يستحق الرهن ولكن الثمن
 وجب به حيا كان لان يرد على العدل كذا الرد بالعيب من حقوق البيع وانها
 ترجع الى العاقبة والعاقبة هو العدل في رده عليه وليست ذمة الثمن الا عطف
 والعدل لا يجاز ان كان رد عليه بقضا المدين ان يرجع على المدين ان
 كان سلم الثمن اليه وان شاء رجع على الراهن اما على المدين فلا اذا
 رد عليه لعيبه بعهده العاصي فقد القسح العقد فكان له ان يرجع بالثمن
 وعاد دين المدين على الراهن وعاد الدين المردود رهنا بالدين وانما
 الرجوع على الراهن فلا يملكه بالبيع ورجع عليه بالهبة وان كان العدل
 لم يعط المدين الثمن فانه رد العدل ما قبض من الثمن فلا يرجع على احد ان كان

فلك في يده وضمنه له بالرجوع باضمنه على الراهن كما خصه دون المدين كما ذكر
 في الاشتمال ويكون المردود رهنا كما كان هذا اذا كان بيع العدل بتسليمه
 في عقد الرهن كما اذا كان بتسليمه وجهه الراهن بعد الرهن كما ان العدل
 يرجع باضمنه على الراهن لا على المدين سواء قبض المدين الثمن او لم يقبض
 لانه وكيل الراهن وعهدة التوكيد فيها وكل يرجع على موكله في الاصل لا على موكل
 وان توفقه على عمله الا ان التبسط اذا كان مشروطا في العقد تمت له
 حق الرجوع على المدين لتعلق حقه بهذه الوكالة على ما ذكرنا في ذوق
 البيع كحقه جاز ان يرجع بالضمان عليه واذا لم يكن مشروطا فيه لم يثبت التعلق
 فحق الرجوع بالعهد على الموكل على حكم الاصل للعدل الذي يبيع الزوائد
 المتولدة لانها موهنة تتبع الاصل لثبوت حكم الرهن فيها وهو حق اكبر
 تبعا فلا يبيعها كما ان يبيع الاصل في كذا العبد المدفوع بالهبة على الزا
 بان قبل الرهن او فقا عليه فدفق به للعدل لانه يبيعه كما ان في قائم مقام الاول
 كما ودافق صار كان الاول قائم ودفقه اعلم ولله ان يمنع من البيع كما
 ومنع اكبر عليه ان كان التسلط على البيع بعد الرهن وان كان في الرهن
 لم يكن له ان يمنع عنه ولو امتنع بغيره عليه لانه استسلط اذ لم يكن مشروطا
 في الرهن لم يتعلق به حق المدين في ان يوكده رهنا بالبيع كما ان التوكيد
 بالبيع في سائر المواضع واذا كان مشروطا فيه كان حق المدين متعلقا
 فلا يبيع على البيع لاستيفاء حقه والله اعلم **باب البيع**
في فصل واما حكم الرهن من كتب الرهن
 رجل رهن ثوبا ووضع على يده عدل وسلط العدل على البيع ثم غاب الراهن
 بالعدل كجعله يبيع قبل هذا اذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن وقبل بانه
 يبيع على كل حال وهو الصحيح **باب البيع**
في فصل العدل من كتب الرهن
 الراهن اذا سلط المدين على بيع الرهن فالت رهن كان المدين ان يبيع
 وان لم يرض به الورثة لما ذكرنا رجل رهن عبدا ووضع على يده عدل
 امر ببيعه فباعه واوفى حق المدين وسلم العبد للمشتري فذلك عند ثم جاز
 مستحق كاستحقاق العبد فالمشتري لا يجاز ان يستره الراهن وان شاء ضمن العدل
 لا يملك واحد منهما فاما حقه حقه فان ضمن الراهن لهذا البيع والقضا لانه
 لما ضمن الراهن ملكا لمضمونه باءا الصانع ففقد الرهن وان ضمن العدل
 فالعدل لا يجاز ان شاء رجع على الراهن بما ضمن لانه هو الذي اوفقه في هذه
 الدارطة وان شاء رجع على المدين بالثمن الذي اوفقه لان منفعة عمله عاد
 اليه الا ان منفعة المدين كانت باعتبار ما حصل اليه من الثمن فلا يرجع
 عليه باكثر من ذلك ما يبيعه وقع للرهن لانه كان وكيله من قبل الراهن

وسبب الضمان في حقه هو البيع والتسليم فلهذا لو رجع على الراهن بوجع بما ضمن والاعلم
من شيخ اجماع الصنفين لها من حيث في اخرى كتاب الرهن

وليس المراد من ان يبيع الرهن بغير اذنه الراهن بان باعه بغير اذنه لوقف على جاز
فان اجازته جازته ويكونه التمسكه به وان لم يجز لا يجوز وله ان يشره ويبيعه رهنا
ولو ملك في يده المشره قبل الاجازة لا يجوز الاجازة بعده ولكن الراهن له ان يبيع
رهنا وان ضمنه المرتهن جازا ببيع والمشره ويكونه الضمان رهنا وان اختار الرهن
المشره وكذلك اذا باعه الراهن باذنه المرتهن او باع احدهما واجاز الاخر صح البيع
ويكون الرهن رهنا

كتاب الرهن

بيع الراهن المرهون وسلم بغير المرتهن ان كان ضمنه الراهن وان كان ضمنه المرتهن
وغيره شاء اجاز البيع واخذ التمسكه وهذا ان كان البيع موقوف

من كتاب الرهن

وبيع الرهن جاز في حق مرتهنه ايضا اذا اجازته فتمت رهنه ملكه اذ حكم
المبدع اهله اجماعا في شيخي وفيه ليس للمرتهن بيع الرهن فلو باعه توقفت
ما كلفه فلو اجازته جازته وتمت رهنه والا لا وله ان يملكه ويبيعه رهنا ولم يجز
الاجازة بعد تملكه في يد المشره فان الراهن يبيعها ما شاء فلو ضمنه مرتهنه
جازا ببيع وتمت له والضمنه رهنا وقيل انما يجوز البيع بضمن مرتهنه
لو سلم الرهن الى المشره او لاثم باعها ما لو باع ثم سلم لم يجز ويرجع مما كان
على المشره او سبب ملكه فخرج عن البيع كما لو باع شيئا باذنه ما كلفه ثم شرا
فزه كلفه بفتح البيع الاول كذا هذا لان ظاهر الرواية ان يجوز البيع بغير
مرتهنه ولم يفتصل ولو ضمنه المشره لرجل البيع وضمانه رهنا ويرجع المشره
بتمته وكذا يصح الرهن في صورة الاجازة بخلاف اجازة الاجازة قال الرهن
بطلان ليس له على الاجرة بيبيل في لو باع الراهن او المرتهن الرهن باذنه
الاخر يخرج فانه ان يكون رهنا ويكون التمسكه رهنا من العاين بضمته المشره
اولا في التمسكه رهنا لو شرط في عقد الرهن ان يباع بدينه او لم بشرط
وعن من ان يكون رهنا لو شرط ان يباع بدينه والا فلا والصحيح هو
الاول في لو باعه العاين يخرج من ان يكون رهنا فتمت رهني ولو لم يقبض
التمسه عده لو قال المرتهن للراهن بيع الرهن فقلت بقاءه الراهن في غير
لم يجز ولو قال المشره للمرتهن بيع الرهن فقلت بقاءه ببيع من غير
في الثاني والثلاثين في الرهن

بيع المرهون بغير اذنه في حق المرتهن وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ
كالمستأجر ولو بقي بان بيع المشره والمرهون صحيح كونه غير نافذ ولا يفسد
المواضع انما سدد ومعناه انه غير نافذ في حق المستأجر والمرتهن لا يفسد

في حق البايع حتى اذا قبضه الدين او تمت الاجارة لزم البيع واذا علم المشره
بكونه رهنا او مستأجرا عندهما لا يملك التمسك وعند الثاني وبه اخذ
المساج ان يملك التمسك اذ لم يكن عاملا

المتفرقات من كتاب الرهن

وفي القنية غاب الراهن منذ سنين ولم يد رحياته ولا موته والرهن
قد سق فملكها الارضه ولم يكن المرتهن حفيظا فله بيعها باذنه القنية
فيبيعها بغير اذنه وبأخذ تمتهنها دينه حالا وعند واغ اجده موجد قال
الراعه وهذا صحيح لانه لا يملك بيع ما يخاف عليه الف من مال المفقود ثم
التمه مال الراهن لانه بدل له وقد جازى بين المرتهن وظفره فيكون له
ان يأخذ منه حقه

من رهن

صناعات فضيل انفسه في ضمانه
ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الف باذنه القنية ويكونه تمته رهنا وان
باعه بلا اذنه القنية لم يملك بيع الرهن اذ كان الراهن مملكا
عنده الام لا لانه لا يبرر الكسر على احد بلون

في اواخر كتاب الرهن

والمرتهن ان يبيع ما يخاف فانه القنية ويمسكه رهنا وان باع بغير
اذنه القنية كان ضمانا

آخر فصل الانتفاع من الرهن

وفي التمسكه للمرتهن بيع الرهن باجارة كحكم واخذ دينه اذا كان الراهن قنيا
لا يعرف موته ولا حياته

كتاب الرهن في هلاك الرهن

فان صاحب الرهن يملك ضمانا بالدين وقال ان فوجده الله تعالى
يملك امانه واجتمع بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
لا يخلو الرهن لا يخلو الرهن لا يخلو الرهن لا يخلو الرهن لا يخلو الرهن
غتمه وعليه غرمه فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم غرم الرهن على الرهن
وانما يكون غرمه عليه اذا كان امانه لان عليه قضا دين المرتهن واما
اذا هلك الرهن فغرمه على المرتهن حيث سقط حقه لا على الراهن
وهذا خلاف الصحيح لان عقد الرهن جعل في ثقبه بالدين ولو سقط الدين
بهلاك المرهون لكان توفيقا للمؤمن لا توفيقا ولست ما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال الرهن بافيه وفي رواية ذهب المرتهن بما فيها
وهذا الحق لا يثبت الا ويل وروى ان رجلا رهن دينه عند رجل فساكن
له عليه فنفق النوس عنده فطالبه المرتهن بحقه فاشتصا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام ذهب جفك ولان المرتهن

حاصل مستوفيا للدين عند هلاك الرهن فلا يملك الاستيفاء انما اذا اشتق
 بالهلك وتقرر معنى الاستيفاء في الرهن ذكرناه في سائر اختلاف واما
 احدث فحيث ان يكون معنى قوله عليه السلام لا يخلو الرهن الا بالهلك
 اذا اخلت يستعمل في الهلاك كذا قال بعض اهل اللغة وعلى هذا في
 حجة عليه لانه يذهب بالدين فلا يكون هالكاً معنى وقيل معنى الرهن
 المرتمى ولا يملك عند امتناع الراهن عن قضاء الدين وهذا ان كان حكا
 جاحدياً بالاسلام فابطله وقوله عليه السلام عنه ارفعته وكففته ونحو
 به نقول وقوله انه وثيقه تلك معنى التوثيق في الرهن هو التوثيق في
 الاوثان ان كان المرتمى ولا يمتط لمة الرهن بقضاء الدين من مطلق
 ماله وبعد الرهن حدث له ولاية المطالبة بالقضاء من مال غيره وهو
 الرهن بواسطة البيع فارداد طريق الوصول الحق فخصر معنى التوثيق
 بدائع في فصل واما الذي يتعلق بهلاك المرتمى

من كتاب الرهن
 الرهن المظنون مضمون في قول محمد وكذا ذكره ابنه يوسف في ظاهر الروا
 وعنه في رواية لا يكون مضموناً قالوا لا خلاف فيه ان لقاداً انه لا يرد
 ثم هلك الرهن لا يكون مضموناً اعد اعلم
 في الفصل الاول من كتاب الرهن
 المشرع اذا رهن بالتمتع شيئاً فملك الرهن ثم استحق المبيع او ظهر انه لم يكن
 بالملك مضموناً وكذا كل رجل فكل عبدا ورهن بغيره ثم هلك الرهن
 ثم ظهر ان المقتول كان حراً كان الرهن مضموناً وكذا كل لا استر ملكة
 نذ بوجه ورهن بالتمتع شيئاً ثم ظهر انها كانت مينة

من المحل المراد
 ولا استحق الرهن عند المرتمى وضمنه المشتق المرتمى يبطل الرهن
 بخلاف ما اذا ضمنه الراهن فانه لا يبطل الرهن والعبد الرهن اذا ائو
 يبطل الرهن فان عادا العبد من الايمان يعورضه ويسقط منه الدين بقدر
 نقصان الايمان وان كان ذلك الامانة

من المحل المراد
 وجعل الايق على المرتمى هذا اذا كان كل الرهن مضموناً بالدين فان كان
 فية الرهن اكثر من الدين فالحل ومداة الجراحات والقروح والامراض
 ينقسم على قدر الامانة والضمائم
 في جناية الرهن وجناية عليه جناية الرهن
 ولو اعد عبدا الرهن ذهب نصف الدين وفي نسخة نصف الرهن
 عنده اية حنفية رحمه الله

في نوع في الضمان من كتاب الرهن

ولو وقع الى رجل ضمان بقضه ونكاح الرهن قبل ان يرضيه يملك مضموناً
 بالاقل من قيمته وما سمي من القرض وان حصل الارتفاق بالرضي
 لكنه في حكم المضمون لان حصل الرهن لبقضه فصار قبض الرهن
 على جهة الضمان والمقبوض عليه من حقه كالمقبوض على حصة في الزرع
 كالمقبوض على سقم الشرا

واما الشرائط من كتاب الرهن
 رجل يملك رجل ارضه وهذه الرهن ولم يسلم التوفيق اخذ الرهن و
 لم يرضه شئ فصاع الرهن في بدءه فالحال لو لم يرضه عليه فم الرهن
 فاصحح من كتاب الرهن

في عم غصب من المرتمى الدار الموهنة ونحوها لهلاك الا اذا كان المرتمى
 اياح له الانتفاع فغصب منه في حالة الانتفاع فله ان يطلب الرهن
 بالدين

عند هلاكه من كتاب الرهن
 المرتمى يرضى بفسخ الرهن ورضى الراهن حتى لو رده وقال فسخ
 الرهن ولم يرض الراهن وهلك لا يسقط شيء من الدين كنية
 الفتاوى من المحل المراد

المرتمى اذا ابرأ الراهن عن الدين او وصية منه والعبد الرهن في
 يد فملكه من غير ان يمنعه لا يضمنه استحقاق وهو قول اصحابنا الثلثة
 بخلافنا لو برأ الراهن الا ايفاء ثم هلك الرهن في يد المرتمى جبراً
 مضموناً حتى يجب على المرتمى رد ما قبض واستوفى على الراهن ولو
 تبع ان ان بقضاء دين الراهن ثم هلك الرهن وجب على المرتمى
 رد ما قبض على المتبع ولو تصادح انه لا دين عليه يبقى مضموناً

فصل المكر في نوع في الضمان من كتاب الرهن
 ان اذا كان بالدين رهن وكفيل ذمه المدين فخصه الكفيل الدين
 ثم هلك الرهن عند المرتمى يرجع الكفيل على المظلوب ودون الطالب
 لان الكفيل بمنزلة الرسول المظلوب لكن المظلوب يرجع على الطالب
 وكذا امر باع شيئاً واخذ بالثمن كفيلاً باؤنه المشرع وادرك الكفيل الثمن ثم هلك
 المبيع قبل القبض لا سبيل للكفيل على البايع لكن الخاصة مع البايع
 لا سيما ما ذكرنا

في الفصل الاول من كتاب الرهن
 واما الرهن الفاسد فلا حكم له حال قيام المرتمى حتى لا يثبت المرتمى من
 الجحش والراهن ان يشره منه فان منه حجة هلك بغيره من ان كان له مثل

وقسمته ان لم يكن له مثل لانه صار غاصبا بالمنع والمقصود مضمون على الغاصب
 ان يملك امانة وان لم يوجد المنع من المرتهن حتى يملك في يد ركن الكوفا
 انه يملك امانة لان المرتهن اذا لم يصح كان القبض فصول فانه باذن الحاكم
 فانه يملك لادبوع وحكيه في نفسه محض الطي وانه ذكر في اجماع الحكم
 ان كان المرتهن محل الرهن الصحيح فاذا رهنه رهننا فسادا فملك في المرتهن
 يملك بالاكل من قسمته ومن الدين وكل ليس محل الرهن الصحيح لا يكون
 مضمونا بالرهن الفاسد كالمهر وام الولد وهذا يدل على ان الفادان
 لمعنى في المرهون ان يكون مضمونا بل يكون امانة وان كان الفاد لمعنى في غيره
 يكون مضمونا وجهه ان المرهون مضمون بالقبض ولا فاد في القبض
 لان من شرط كون القبض مضمونا ان يكون مالا مطلقا متقوما وآلا فاد
 في البيع الفاد وان وجد الشرط يكون مضمونا والله اعلم فهذا الذي ذكرنا حكم
 هذا المرهون وانما حكمه مستلزم لانه لا يجوز ان كان من بني ادم
 وان كان من غيره من بني ادم الموال كما ان كان من غير بني ادم كما
 اجتنبت قسمته ان كان مالا مطلقا ومثله ان كان مالا مطلقا اذا لم يكن
 مضمونا والمرتهن هو الخصم في تضمينه وان كان الضمير رهننا لانه بدل
 المرهونه ثم ان كان الضمير من جنس الدين والدين حال استوفاه بدنيه
 وان كان الدين لم يحل حبه رهننا ماله وكذلك لو استهلكه المرتهن لانه
 انكف مالا مطلقا متقوما بغير اذن ماله ففسد مثله او قسمته كما لو انكفه
 اجنبية وكان رهننا ماله وان استهلكه الراهن فان كان الدين حالا
 يطالب الدين لانه لا فاد في المسألة بالضم فليطالب الدين وان
 كان لم يحل اخذ المرتهن منه الضم واستلزم ان يحل الدين بدائع

في حكم الرهن

وانما الحكم الثالث وهو وجوب تسليم المرهون عند الافتكاك فيتعلق به
 معرفة وقت وجوب التسليم مفعول والله الموفق وجوب تسليمه
 ما بعد قضاء الدين بقضه الدين او لا ثم يسلم المرتهن لان الرهن ونفقة وفي
 تقديم تسليمه ابطال النفقة ولانه لو سلم المرتهن او لا فمن الجائز ان يموت
 الراهن قبل قضاء الدين فمصلحة المرتهن كواحد من الغوا فيبطل حقه
 فلهذا لم يردم قضاء الدين على تسليم الرهن الا ان المرتهن اذا طلب يوم
 باحضار الرهن الاول ويقال له احضر الرهن ان كان قادرا على الاحضار
 من غير ضرر زائد ثم يحل طلب الراهن لقضاء الدين لانه لو خوطب بقضائه
 من غير احضار الرهن ومن الجائز ان الرهن قد هلك وصار المرتهن
 مستوفيا لدينه من الرهن فيؤدى الى الاستيفاء من رهنه وكذا المشتري يوم تسليم

بتسليم الثمن ولا اذا كان دينه ثم يومه البائع بتسليم المبيع لا ذكرنا في كتاب
 البيع الا ان البائع اذا طالبه بتسليم الثمن يقال له احضر المبيع كجواز ان
 المبيع قد هلك ونسوا وكان عن الرهن فاما في يد المرتهن او كان في يده بل
 بعد ان كان البديل منه خلا فحصل الدين نحو ما اذا كان المرتهن مستلفا على
 بيع الرهن فاجب على الراهن ان يوفد الرهن خطا وقضه بالديه من خلا
 جنس الدين فطالبه المرتهن بدنيه كان المرتهن ان لا يدفع حتى يحضر المرتهن
 لان البديل قائم مقام المبدية فحضر المبدية قائم ولو كان قائما ان يمنع ماله كضرة
 المرتهن فكذا اذا قام المرتهن البديل مقامه ولو كان الرهن على يد رهن
 وجعل للعدل ان يصنع عنه في الحب وقد وضعه عند رجل فطالب المرتهن
 بدنيه كجبر الراهن على قضاء الدين ولا يلحق المرتهن باحضار الرهن لان
 قضاء الدين واجب على الراهن على سبيل التضييق الا انه رخص له الترخي
 الى حال احضار الرهن عند القدرة على الاحضار وهو لا قدر على
 احضاره لان للعدل ان يمنعه عنه ولو اخذ من يد جبر الى غاصبا والى
 هذا انما رخص في الحق فقال كيف لا يجرى باحضار رهنه لو اخذ من غاصبا
 واذا سقطت الكفيل باحضار رهنه الرضعة فيحاطب بقضاء الدين وكذلك
 اذا وضع الرهن في يد عدل فطالب للعدل بالرهن ولا يدري ان يقول لا كلف
 المرتهن باحضار الرهن ويجبر الراهن على قضاء الدين لا ذكرنا وان كان
 الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد اخر فطالب المرتهن الرهن بدنيه فان كان
 الرهن ماله حل وموته يجبر الراهن على قضاء الدين ولا يجبر المرتهن على
 احضار الرهن لا ذكرنا ان قضاء الدين واجب عليه على سبيل التضييق
 والتأخير الى وقت الاحضار للضرورة التي ذكرنا عند القدرة على الاحضار
 من غير ضرر زائد والمرتهن هو من لا يقدر على الاحضار من غير ضرر زائد
 والمرتهن هو من لا يقدر على الاحضار الا بالمال فانه بالرهن او بنقله
 من مكانه الحقة وفيه ضرر بالمرتهن فسقط التكليف لا احضار
 ولو ادعى الراهن هلاك الرهن وقال المرتهن لم يهلكه فالكفيل قوله المرتهن
 مع يمينه لان الرهن كان قائما والاصل في النكاح بقاؤه فالمرتهن يمينه
 حالة القيمة والراهن يدعي زوال النكاح حاله والحق في يد الراهن لانه لا اصل لان الظاهر
 شاهد له ولان الراهن يدعي زوال النكاح يدعي على المرتهن استيفاء الدين
 وهو ينكر فالكفيل يمينه ويجوز على البتة لانه يحلف على فعله وهو
 البعض الباق لان المرتهن لا يمينه بالبتة لانه لا يصنع له فيه بل
 والبعض الباق وذلك فكله بخلافه اذا كان الرهن عند عدل فطالب
 بالرهن واختلف الراهن والمرتهن في هلاك الرهن ان هناك يحلف
 المرتهن على العلم لا على البتة لان ذلك تخليف على فعل غير وهو غير

الحال فقدر التحليف على البتة فيجوز على العالم كما لو ادعى الراهن ان
 الدين وكيل المرتهن والمرتهن يتكبر به يحلف على العالم لا قلنا كذا هذا
 وان كان مما لا حمل له ولا مؤنة فالقياس لا يوجب على قضا الدين في الاصل
 لا يجبر بالمحضر المرتهن الرهن لان ليس في احضاره ضرر رائد وعلى هذا
 الاصل ما في الزبادات ولو اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم يسلّم الثمن
 حتى يقبله البائع في غير مصلحه بوجه البيع فيه فطالب الثمن والبيع المشتري
 يحضر البائع المبيع والرهن ووجه الفرق ان المبيع معاوضة مطلقة
 والمساواة في المعاوضة المطلقة مطلوبة عادة وشريعة ولا تخفى المساواة
 من غير احضار المبيع بخلاف الرهن لانه ليس بمعاوضة مطلقة وان كان فيه
 معنى المعاوضة فلا يلزم اعتبار المساواة بين المرهون والمرهون وهو الدين
 في هذا الحكم

حكم الرهن من حيث الرهن

له اى المرتهن طلب منه رهنه لان الرهن لا ينفك طلب الدين وله
 حصة اى الراهن بالدين وان كان الرهن في دين لان حصة باق بعد
 الرهن واكثر من ذلك الظلم فاذا ظهر مطلق عند الله فانه كجبر وفي الظلم
 وله ايضا حصة منه بعد البيع حتى يقضى دينه او يبرأ لان الرهن
 لا يسطر على الفسخ بل يبرأه على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضمونا باقية
 القبض والدين لا لا انتفاع به اى بالرهن عطف على فله له طلب دينه
 مطلقا اى لا بالتخادم ولا كسبه ولا لبس ولا اجاره اى العارة سواء
 كان من المرتهن او الراهن الا بالادب اى اذنه الراهن ان كان المستفيع
 المرتهن او اذنه المرتهن ان كان المستفيع الراهن

من كتاب الرهن

لواقتك المعبر اعني ان المعبر اذا اراد ان يقضى دين المرتهن فلك ملكه
 عن الدين ليس للمرتهن ان يمنع عن تسليم الرهن لان المعبر غير متبوع
 بقضا الدين لما فيه من خصص ملكه فصار اذ ادعى كما اذا اراد الرهن في غير الرهن
 على القبول ويرجع على الراهن بما ادى ان ساء الدين القيمة لانه قد
 دنيه وهو مضطرب فلا يوصف فيه بكونه منبرعا فلا يرجع بذلك القدر و
 ان كان اقل منه القيمة فلا يجبر المرتهن على تسليم الرهن وذكره آية الشريعة
 في رجز في باب التصرف في الجارية ثم في الرهن

فوق بين هذا وبين الرهن فان الراهن اذا امتنع من قضا الدين لا حضرا
 الرهن في ذلك لانه ان الرهن في ذلك لمصحب لا يلحق المرتهن
 مؤنة في الاحضار لانه باحضاره اولا كما في البيع لحوار ان الرهن قد
 هلك ونقط الدين عن المرتهن بعده وان كان في موضع تأخر المؤنة

في الاحضار لا يؤمر المرتهن بالاحضار اولا بل يؤمر الراهن بقضا الدين
 اولا ان كان له مقر ان الرهن قائم بغيره وان ادعى انه هلك فلك
 المرتهن هو قائم فالقضاء على المرتهن مع يمينه فاذا حلف لم يقض الدين وجب
 الفرق بينهما ان المبيع عقد معاوضة وبينه المعاوضة على المساواة ولا يحق
 المساواة الا بالاحضار على ما نحل الرهن فانه ليس عقد معاوضة بل هو
 عقد امانة بمنزلة عقد الادبقة فكان المرهون في يد المرتهن الا انه اذا هلك
 لم ينقط الدين عن الراهن الا لكونه مضنونا بل المعنى اخر على ما عرفت واذا
 لم يكن معاوضة لم يكن الدين عوضا عن الرهن فلا يلزم بتحقيقه وان
 بينهما باحضار الرهن اذا كان بحيث ياتى بمؤنة بالاحضار بدائع

في احوال فصل واما حكم البيع منه في البيع

يجل رهنه بارية لثا واما بالف في المرتهن يطلب به منه فانه يؤمر باحضار
 الرهن فاذا احضر الرهن لا يؤمر بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين
 اولا كما في البيع لانه المشتري بطلبه الثمن اولا

في فصل الاحضار من حيث الرهن

ولو ان رجلا رهن عنده انك شيئا فلق المرتهن الراهن في مضطرب فطالبه
 بقضا الدين فان كان الرهن شيئا له حمل ومؤنة يجبر الراهن على قضا
 الدين ولا يؤمر المرتهن بالاحضار فان فاك الراهن انه الرهن فلك
 يحلف المرتهن بانه هلك الرهن فان حلف يجبر الراهن على قضا
 الدين وان نكل لا يجبر وان كان الرهن شيئا ليس له حمل ومؤنة فلق
 المرتهن الراهن في مضطرب وطالبه بقضا الدين في القياس كجبر الراهن
 على قضا الدين وفي الكسح لا يجبر ولا يؤمر المرتهن بالاحضار

فصل في من المحل المرهون

ولو رهن فروا قيمته اربعون بعشرة فالف السور حتى صارت
 قيمته عشرة فلك الراهن برهن ونصف وبنصف ثلثة ارباع الدين
 لان كل ربع من الف وربع الدين وفي بقية الفرد ربعه فيبقى من الدين
 ايضا ربعه

في الرابع من كتاب الرهن

رجل رهن فروا قيمته اربعون درهما بعشرة دراهم فلك السور فصار
 قيمته عشرة فانه لفتك به رهن ونصف الاب اذا رهن بالقيمة
 الصغرى وقيمة الرهن اكثر من الدين فلك ضمن قدر الدين وكذا الزيادة
 ولو كان وصفا ضمن جميع القيمة ولو اشترى جارية او غنم فرهنها بالاجرة
 شيئا ففصل لم يضمن

في اخر كتاب الرهن

اذا رهن الرجل من اخوته باب او عشرة درهما بعشرة دراهم ثم ان الرهن
 اثنى عشر من فلبه ولفضة درهم ثم لبس المرتهن بجيزا دن
 الرهن فنقصه راجعة درهم ثم صناع الثوب وقيمة عشرة دراهم فاه
 المرتهن يرجع على الراهن درهم والوجه في ذلك ان الثوب لا رهن بعينه
 وقيمة عشرة دراهم صار كل رهن رهنا بدرهم فاذا ذهب ستة للمبد
 المرتهن باذن الراهن فقد وجب للمرتهن على الراهن ثلثة لان هذه
 ذهبت بمثلها لمرتهن باذن الراهن كما سئل الراهن بنفسه فضمن
 الستة لانه رهبة يكون على الراهن وذلك ثلثة درهم مقابل كل درهم بدرهم
 فاذا ذهب له بقية بعد ذلك لم يلبس المرتهن بجيزا دن الراهن فزده الاربعة
 كما يكون مضونة على المرتهن لانه ذهبت بمثلها على ذلك الثوب وقيمة
 عشرة دراهم المرتهن متوفيا منه دينه منته وقد وجب على المرتهن اربعة دراهم
 والمرتهن على الراهن ثلثة فصا ركنه ثلثة فصا صا وبقية على المرتهن درهم
 فيجب عليه في حقه وبقية له الى تمام حقه درهم لانه استوفى حقه بهلاك الرهن
 وقضى ثلثة بطون المقاصة واحتسب درهم بما هلك استوفى حقه ما حصل
 له مستغنى به الى تمام حقه درهم ويرجع بذلك على الراهن محيط
 في الفصل الثالث من كتاب الرهن

اذا عصب الرهن عاصب يخرج عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم
 حتى ان المرتهن ان ياخذ من العاصب فزده الى الرهن اما اذا اجر
 الراهن من المرتهن يخرج من الرهن فلا يعو ابرا لان الاجارة عقد
 والاقدام عليه يكون كسحق للرهن مجمع الفتاوى
 في تصرف الرهن في كتاب الرهن

في الاختلاف
 اختلاف في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الرهن
 رهنة عندي فالقول قول المرتهن قنينة في باب
الدعا واليمينات من الرهن
 واما حكم اختلاف الراهن والمرتهن والعدل فنقول وبالله التوفيق
 اذا كان الدين القدرهم فاختلف الراهن والمرتهن في قدر الموهون
 فقال الراهن انه رهن بخمسائة وقال المرتهن بالبف فالقول قول الراهن
 مع يمينه لان المرتهن يدعي على الراهن زيادة ضمان وهو ينكر فيكون القول
 قوله ولو اقاما اليمين فاليمين بيمينه المرتهن لانه ثبتت زيادة ضمانه ولو قال
 الراهن رهنة بجميع ذلك على وهو الف والرهن ليس كالف وقال
 المرتهن ان رهنته بخمسائة والرهن قائم فقد روعى ان حنيفة ان القول
 قول الراهن ويتجلفان ويبرادان لانها اختلفت في قدر ما وقع عليه العقد

وهو الموهون به

وهو الموهون به فاشبهت اختدات البائع والمشتري في مقدار الثمن وحين
 يتجلفان ويبرادان فكذا اهوينا فان هلك الرهن قبل ان يتجلفا كان ثقل
 المرتهن لان الراهن يدعي عليه زيادة ضمان وهو ينكر وان اتفقا على
 ان الرهن كان بالبف واختلفت في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن
 لان الراهن يدعي عليه ضمان وهو ينكر ولهذا كان القول قول الغاصب في
 مقدار الضمان كذا هذا ولو اقاما اليمين فاليمين بيمينه المرتهن لانه ثبتت
 زيادة ضمانه وكذلك لو كانا ثوبين هلك أحدهما فاختلف في قيمة الرهاك
 ان القول قول المرتهن في قيمة الحاك واليمين بيمينه المرتهن في زيادة القيمة
 لما قلنا وكذلك لو اختلفت في قدر الرهن فقال المرتهن رهنته حذرين
 الثوبين بالبف درهم وقال الراهن رهنته حذرين بيمينه يخلف كل واحد
 منهما على حور صاحبه لانها اختلفت في قدر المعقوف عليه وانه يوجب التحلف
 كما في البيع ولو اقاما اليمين فاليمين بيمينه المرتهن هكذا ذكر في الامم
 لانه ثبتت زيادة ضمانه ولو قال الراهن المرتهن هلك الرهن في يدك
 وقال المرتهن فمضنته عن بعد الرهن فمهلك في يدك فالقول قول المرتهن
 لانه اتفق على قوله في الضمان والمرتهن يدعي البراءة والراهن ينكرها
 فيكون القول قوله ولو اقاما اليمين فاليمين بيمينه المرتهن ايضا لانها ثبتت
 استيفاء الدين ويمينه المرتهن تنفي ذلك فاليمين بيمينه اولى ولو قال المرتهن
 هلك في يد الراهن قبل ان اقبضته فالقول قوله كذا الراهن يدعي دخوله
 في الضمان وهو ينكر ولو اقاما اليمين فاليمين بيمينه المرتهن لانه ثبتت
 الضمان ولو كان الرهن عبدا فاعور فاختلف فقال الراهن في ثمن القيمة
 يوم الرهن الف فذهب بالاعور النصف حسنة وقال المرتهن
 لا بل كانت قيمة يوم الرهن حسنة واما ازداد بعد ذلك وانما ذهب
 من حقه الربع فانه ينكره فالقول قول الراهن لانه ثبتت له الجاهل على ما
 في ان الظاهر من هذا انه وان اقاما اليمين فاليمين بيمينه المرتهن ايضا لانها
 ثبتت زيادة ضمانه في ثمن اولى بالقبول بدائع في فصل

واما حكم اختلاف الراهن والمرتهن
 منه كتاب الرهن

مثل عشرة في الرهن
 وكل نفقة لمصالح الرهن وتبقيته فعلى الراهن كنفقة العبد الموهون
 وكسوة واجرة ظفر الولد الموهون وسقى الموهون وتلقيح النخل واجرة
 والعلم بمصالحه وكذا الخراج والعشر واجر الربوي وما كان من حفظه فعلى المرتهن
 كاجر المسكن واجرة الخياط وما ورأى البقر والغنم وكذا ما يحتاج اليه لرد العجز
 الى المرتهن كجعل الابن فعليه ان كانت قيمة الدين وقيمة الرهن سوا ونظر قدر

الامانة والضميمة ان لم يكونا وعلى هذا ما دأبوا به في القروح والامراض وان
 المرتين الرهن ان كان باذن الراهن خرج من الضمان ولا يعود الا بالتجديد
 ان كان بغير اذنه فالمرتين ويصدق به ويعتد به الراهن ولو اجر
 الراهن فله المرتين ان يفسخ ويصدق اليه ولو استأجر المرتين من الراهن
 خرج من الرهن ولا يعود الا بالتجديد وان اعار المرتين للراهن فحق
 خرج من الضمان ولذا ان يعيد فاذا اخذ عاد الضمان وانما علم
 من شرط جلاله في وثقة الاقرار برهن متفق عليه
 وعقبة الرهن وطعام الرقن واجرة الراعي على الراهن واجرة المالك
 على المرتين
 في نفقة الرهن من كتاب الرهن
 غاب الراهن فله من المرتين انما ارشده من قبل فلان وان هذا غصبه
 منه او امرته او اجرة منه يدفع اليه
 في الفصل الخامس
 رهن قناب وعقاب والقن مقاربة قن من شين انما هو ارجح المرتين بدنه
 على القن ولو كان شره ارجح بالتمسك به ثم يرجع القن به على بالعه
 فصول من كتاب الرهن
كتاب الجناية
 وفي الميسر الجناية اسم للفعل كمن شرب عاصوا في ان يمال او فتن في ان
 الفقه يراى ابطال اسم الجناية الفعل في النكاح والطلاق فانهم خصوا الفعل
 انما باسم الغصب والوفاء غير في الآتي
 من جناية
 النسا تاريخية
 القتل على خمسة عشر عمدا وشبه عمدا وخطا وما اجرى مجرى الخطا والقتل
 فالعمد ما قصد به بسلام او ما اجر مجرى السلاح في ثلث الاجزاء المحذورة
 الخشب والحجارة وموجب ذلك الاثم والقوة الا ان يعفو الاوليا
 ولا كفارة فيه وشبه العمدة ان يمتد الضرب بالسلاح
 ولا ما اجر مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد اذا ضرب به حجر عظيم خشبة
 عظيمة فمروعه فشببه العمدة ان يمتد ضرب به بالقتل فليأى وموجب ذلك على
 القتلين الاثم والكفارة ولا بؤرة وفيه الدية مغلفة على العاقلة و
 الخطا على وجهين خطا في القصد وهو ان يرعى شيئا يظنه صيدا فاذا
 هو او خطا في الفعل وهو ان يرعى غرضا فيصيب شيئا وموجب ذلك
 الكفارة والدية على العاقلة ولا يأتى فيه وما اجر مجرى الخطا مثل ان يمتد
 على رجل فيقتله فحكمه الخطا واما القتل بسبب كفاية البئر وحبسها
 على الطريق وكذا اخرج الجناح ووضعت في الطريق فخره ان

وواضع الجرح في غير ذلك وموجبه اذا تلف به ادمى الدية على العاقلة ولا كفارة
 من جناية فمقتل الجرح
 القتل كحصى لا يكره في نفس واحدة بخلاف القتل المتعمد وقطع الاطراف
 قتل معنوي
 في الشهادتين في الجناية من كتاب الشهادات
 القتل انواع اربعة القتل المحض والخطا المحض وخطا العمد والقتل
 جرا وقتله العمد ما حصل من الفعل على قصد يخرج من الفاعل بالنسبة
 بعد عمده والخطا ما حصل من غير قصد الخطا وكذلك محض الجرم ما حصل من غير
 شبهة الا باصه والخطا المحض ان يقصد الفاعل شيئا فيصيب غيره
 في قصده وكذلك خطا الكلام واما خطا العمد فانه يشمل الفعل على الغير
 جميعا فيكون عمدا من وجه وخطا من وجه على ما ذكره واما الجرح
 في بابا وهو القتل قصاصا وجملا شبهة المانع من وجوب القصاص
 اربعة اثبتت من جملة الالة والقاتل والمقتول فعمل القتل على ما بينه
 من بعد واحكام القتل في الجملة اربعة القصاص والدية وحرمان
 الارث والكفارة وما يجتمع وربما يفرق الا القصاص والدية فانها
 لا يجتمعان فشببه بالعمد لان اثم فمقتل ولا عمد فقتل وركن وسط
 وعلم شرعية واما القتل فانه قاهر واما اركان فبانه في مبال القتل
 واما الشبهة فبانه في مبال الشبهة واما احكام فشببه بالدية فضا حاكم الكتاب
 بدلا بدله واثبت التوفيق
 في اول الديانة
فيما يجب فيه القصاص في النفس والماله
 القصاص وهو مقاصد في مقتول القاتل والمجروح الجاني وهو
 مساوية الاما في قتل او جرح ثم نعم في كل من اداة ومثله تصادوا اذ في كل
 منهم صاحبه في احكام فحسب عليه مثل ما كان له عليه
 في باب القاص مع الضار
 رجل شرب على رجل سلاحا فلما اوشى اوشى عليه عصا بلدا في مصر او
 في غير مصر فقتله المشرك فقتله عليه فقتله عليه فان شرب عليه
 فقتله في مصر فقتله المشرك فقتله عليه فقتله عليه لان السلاح لا يثبت
 والعصا يثبت لكن في اللبل لا يجنب احد الطريق مثل اللبل كل صا
 الجناح الصخرة للحج فقتل كتاب السيرة
 ولو قتل لم يترك وفاء وجب القصاص بالاجماع لان الولي معلوم وهو المقتول
 لانه يموت رقتا لا خلا فحكم القصاص للمولى كالعمد القن اذا قتل
 وكذلك المديون والمديون وام الولد ولولدها بمنزلة العتبه القن لانهم

فقتلوا على ملك المولى وكان المولى معلوما ولو قتل عبده المالك بغير
لان المولى بغير ملك المولى لا نوع ملك ايضا فثبت المولى فاستنعى المولى
بدافع قبيل فصل واما كيفية وجوب الفصل

من كتاب الجنائيات

القتل بعد التحضر يتعلق به احكام منها وجوب الفصل والكلام في
القصاص في مواضع في ما ان شراط وجوب الفصل في بيان كيفية
وجوبه آه الا اول وجوب القصاص بشرط بعض ما يرجع الى القاتل
وبعض ما يرجع الى المقتول آه الله يرجع الى القاتل فثبت ان يكون
عاقلا والى ان يكون بالغاً والثالث ان يكون عاقل في القتل فثبت ان
فان كان مجنوناً فلا قصاص عليه والرابع ان يكون القاتل عبداً محضاً
ليس فيه شبهة العدم لان الشبهة في هذا الباب بالحق ما تضمنه وعلى
هذا يخرج القتل بغير شبهة او شبهة بين على قصد القتل لا لوجوب القود
لان الضرر انما يثبت بما لا يقصد به القتل عاقلة بل التاديب التيمية
فثبت في القصد شبهة العدم وعلى هذا يخرج قول ابي حنيفة في القتل
بالمقتول ان لا يوجب القود خلافاً لابي يوسف ومحمد والشافعي ولا يرجع
طريقان مختلفان على اختلاف الروايتين عنه احدى ان القتل
بآلة غير معدة للقتل وبغير قصد القصد والقتل بالجرم لا يوجب
للقتل عاقلة والثاني وهو قياس رواية الطحاوي وهو اعتبار الجرح والى ان
ان يكون القاتل مختاراً واختار الا يثار عنه اصابة المقتول وعنه زفر
ان في هذا ليس شرطاً واما ان يرجع الى المقتول فيلزم النوع احدى
ان لا يكون جواراً لقاتل والثاني ان لا يكون ملك لقاتل ولا فيه شبهة
الملك حتى لا يقتل المولى بغيره وام ولد له ومكة لانهم ما ليك حصة و
يقتلون بمولاهم ولا يشترك اثنان في قتل رجل احدى ما يوجب القصاص
عليه لو انقذ الاخر لا يوجب عليه لو انقذ كالعبيد مع البالغ والاب مع الاب
والجنت مع العاقل والعاقل مع العايد والمولى مع الاجنبي لا قصاص عليه
وقال الشافعي يوجب القصاص على البالغ والاجنبي وجه قولهم ان سبب وجوب
وجوبه كل واحد منها وهو القتل بعد الا انه امتنع الوجوب على احدى ما في
يخصه فيجب على الاخر ولو ان ثبت شبهة عدم القتل في فعل كل واحد
منها لا يثبت ان يكون فعل من لا يوجب القصاص ولا يفرق بين القاتل
فيكون فعل الاخر فضلاً ويثبت على القلب وهذا الشبهة ثابتة في الشريكين
الاجنبيين الا ان الشيخ اسقط اعتبارها واكتفى بعدم قتلها
القصاص وسد الباب العذر ان لان الاجتماع شبهة يكون وهما اندرا
فلم يكن في معنى موافق الشريعة فلا يوجب به وعليهما الدية لوجوب القتل الا

امتنع وجوب القصاص للشبهة فتجب الدية ثم ما يجب على العبيد المجنون
والجاني تحت العاقلة وما يجب على البالغ والعايد في ما لا يقتل بعد كمن
سقط القصاص للشبهة والعاقلة لا تعقل العمد وفي الاب والاجنبي
الدية في ما لا لان القتل بعد وفي المولى مع الاجنبي نصف الدية العبد
في ما لا لما قلنا وكذا كذا اذ جرح نفسه وجرحه اجنبي فمات لا قصاص على
الاجنبي عندنا خلافاً للشافعي وعنه الاجنبي نصف الدية لانه مات بجرم من
احدهما صدر والاخر معتبر والثالث ان يكون مصوم الدم مطلقاً
فلا يقتل مسلم ولا ذمي بالكره ولا بالمرتد لعدم العصمة اصلاً وراساً
ولا بالكره المشركين في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يقتل قصاصاً
لقيام العصمة وقت القتل وذكر في السيرة الكيفية لقتل المشركين المستكر
وفي رواية ابن سماعه عن محمد انه لا يقتل ولا يقتل العادل بالباغي لعدم
العصمة بسبب الحرب ولا الباغي بالعادل الضامن لنا واما الذي
يرجع الى نفس القاتل فنوع واحد فهو ان يكون القتل مباشراً فان
تسببنا لا يوجب القصاص لان القتل بسبب الاب والقتل مباشراً
اكثر من قتل لغيره الباشرة واما الذي يرجع الى ولي القاتل فنوع ايضا
وهو ان يكون المولى معلوماً وان كان مجنوناً لا يوجب القصاص لان وجوب
القصاص وجوب للاستيفاء والاستيفاء من المجرم امتنع رقتعذر
الاجاب به

كتاب الجنائيات ملخص

والا يشترط ان يكون المقتول مثل القاتل في حال الذات وهو سائر الاغنيا
ولا ان يكون مثله في الشرف والفضيلة فيقتل مسلم الا طرف مقطوع
الا طواف وشلل ويقتل العالم بالجاهل والشريف بالوضيع والعاقل
بالمجنون والبالغ بالصبي والذكي بالانثى والحر بالعبد والمسلم بالذمي الذي
يؤد ركنه وتجر عليه احكام الاسلام وقال الشافعي كونه مقتولاً في نفسه
الاسلام اكرهية شرط وجوب القصاص والقصاص الكفر والمرتد ممنع من الوجوب
فلا يقتل المسلم بالذمي ولا الحر بالعبد ولا خلاف في ان الذمي اذا قتل ذمياً
ثم اسلم القاتل انه يقتل به قصاصاً وكذا العبد اذا قتل عبداً ثم عتق
القاتل انه يقتل به قصاصاً وكذا العبد اذا قتل عبداً ثم عتق القاتل
بدافع من كتاب الجنائيات وسائر اوله

واما كيفية وجوب القصاص فموانه واجبت عينا حتى لا يملك المولى ان يأخذ
الدية من القاتل بغير رضاه ولو مات القاتل او عفى المولى سقط الموت
اصلاً وهذا اخذنا ولدت في قوله في قول القصاص ليس بواجب عينا
بل الواجب احدى شيئين غير عين اهما القصاص واما الدية وللولي خيار

بجملته ومبينة لان المحل غير صحيح وكذا لا يتحقق موجبا للضمه اذ كان الآلاف
من بجمته او وقع الآلاف على حربي في دار الحرب وكذلك السبع بلغوني الحرة
محله غير صحيح له ويلغو من يجوزون لانه ليس باهل
اسر الآلهة بوسيع ما خصص

ضرب رجل بسيف في عهد فخرن السيف الغمد وقتله قال ابن حنيفة رح
لاقتصاص فيه ذكره هنا وقال محمد رحمه الله ان كان الغمد يقتل ان ضرب
به وحده قتل به وهو بناء على ما عرفت من اصله الى يوسف ومحمد بن المغيرة
عندهما ان يحصل القتل بالية يقتل بها القتل عادة والروح لا يجزئ ليل
القتل على ما قدمنا والفتور على قول الجرح ولو ضرب به بآلة او ما اشبهها
متعمدا فقتل لا قتل فيه ولذا كان منكر فقيه القتل وهذا خلاف
في مسائل الخلاف انه من غير غيرة بآلة فالتجسس القصاص لكن ذكرنا سابقا
ان في المسئلة وايتين والفتور على ما ذكره هنا انه لاقتصاص في الاربعة
وفي المسئلة قصاص

لا يقطع في الفصل

الاول من كتاب الجنائيات

رجل قتل نساء وهو في النزاع قتل به وان كان يعلم انه لا يعيش ولاقتصاص
في اللطم والوكعة والوجاة والدقعة وروايتهم رضي الله عنه عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه انه قضى على القارصة والقارصة والواقصة بالدية اثلاثا
بين ثلاث جوارك ركبت احداهن الاخرى فقصت الثالثة المراكوبة
فقبضت فسقطت الرابكة فانت فقصت للتي وقصت بثلثة الدية
على صاحبته لان الواقصة اعانت على قتلها وروايتهم عشرة
مد وانحلت فسقطت على احدهم فانت فقصت على رضائه عنه على
كل واحد منهم لعشر الدية واسقط العشرة لان المقتول اعان على نفسه
رجل استاجر ارجل الجفرون له ببراوهم اربعة فوقع عليهم من
خلفهم فانت احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية وهذا الموضع
حصل كذا بينهم ولو كانوا ثمانية فانت منهم ثلثان فعليه دية ونصف
دية ويجوز النصف حصته الميتين كذا في المبسوط والبدائع والنجاة
والنحوذ وفي النوازل رجل ضرب رجلا بغد سيف فشق السيف
الغداه صابه وقتل لاقتصاص فيه

من كتاب الجنائيات قريب من اوائلها

ولو احرقه بالنار عمد اوجب القصاص ولو القاه في الماء فغرق من عتق
لاقتصاص فيه في قول ابن حنيفة وفي قول صاحب جيب القصاص اذا كان
لم يتخلص منه فالحق وكذا لو القاه من جبل او سطح فهو عليه هذا الخلاف
صحيح في فصل فتمت بقتل قصاصا وفيما لا يقتل

من كتاب الجنائيات

من كتاب الجنائيات

ضرب رجلا بصخرة فمات لاقتصاص عليه قيل لا في حنيفة ارايت ان
الضحية عظيمة فانه ان ضرب بكيل او قبيل لا يجيب عليه القصاص ولا
مسئلة القتل بالمشغل وهذا اللفظ مما اخذه بعض اهل العلم في حنيفة
في علم الاحزاب فقال الصواب كجبل الى قبيل من قال القدر ولم يثبت هذا
من ابن حنيفة ولم يوجد في كتابه وان ثبت منه ذلك فهو لغة بعض العرب
لان ابنه اكارث بن كعب يقول بكذا سبوه بهذا هو العيسر وقد جاء الواو
بذلك في قوله ان هذا ان لبحران وقال القائل ان اباها واما اباها قد بلغنا
في المجد غايتها ولان اللفظ اذا تعارفه العامة صح للمتكلم ان يحكم به كذلك
وان كان فيه نوع خلل اذا كان قصصهم العامة لانه بلغ في تحصيل المقصود
وقد فعلت كك محمد بن الحسن في مواضع لا نظن به انه اشتبه ذلك عليه لفظ

في اوائل كتاب الجنائيات

اذا قتل النكاح معصوما بالبحر العظيم او بالخشيب الكبير الذي لا يطيق البنية
احتماله لا يجيب القصاص عليه الجرح وعندهم ما تحجب وهذا اذا لم يخرج فان
جرح البحر او خشيب فان القصاص صريح لا يتطرق وفي احدى يدك القود جرح او كسر
في خطه الرواية وروايتهم رضي الله عنه عن ابن حنيفة اذا قتله جرحا يحجب القصاص بالية
كانت كسيف البرزادوي في بحث دلالة النص

في باب جرح الوف على احوال النظم

ولو قصصهم رجلا باحدى يدك لا يجيب القصاص في العاشية فان مات منها يجيب
القصاص بقتله ولو جرح رجلا بالخشيب فمات لا يجيب القصاص ولو شج رجلا
موضحة باحدى يدك لا يجيب القصاص ولا مات منها بقتله

في اخر فصل من فصل قصاصا وم لا فصل

ولو القاه من جبل او سطح لاقتصاص عليه عند خلاف لما شذبه رجل
ورجله ارفطه والقاء فقتله سبع لاقتصاص ولا دية عليه ولكن يجوز
ويجوز حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو قطع صبيها والقاء في السم او
البراغيث مات فعلى عائلته الدية واذا علم

في النوع الاول من كتاب الجنائيات

ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقا في موضع خنق غير واحد فيقتل
سبعا ولو سقا سباحة مات فعلى عائلته ان دفع اليه السم حتى اكل ولم يعلم
بذات لا يجيب القصاص ولا الدية ويجوز ويجوز ولو اوجرا بآلة لا يجيب الدية
على عائلته فاضحى في فصل من فصل

قصاصا من كتاب الجنائيات

رجل ار رجل بآلة بآلة او بامارة رجل اخر او امته او محاربه او غيره فصاح

وليس في قوله
كان في النسخة
قوله

به ولم يهرب ولم يستع عن الزنى بكل هذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص
 وكذا اذا اراد رجل ليرد ماله فضايل ولم يهرب ولم يهرب اذ اراد رجل يفتي حارط غيرة
 وهو معروف بالسرقة فضايل به ولم يهرب ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه
بجميع القصاص في احوال في باب الجنايات
 ومن يمتنع على المسلمين سبها وجب قتله ولا يفتي بقتله لقوله عليه السلام من يمتنع على
 المسلمين سبها فقتله اهل دمه لان دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله اذا
 لم يكن دفعه الا به ولا يجب على القاتل ان يقتل لانه صار باجبا بذلك وكذا
 اذا امتنع على رجل سبها فقتله او قتل غيره دفعا فلا يجب قتله لما بهما ولا يفتي
 بين ان يكون بالليل او بالنهار في المصر وخارج المصر لان السلاح ربيحت و
 ان يمتنع عليه عصية فقتله كذا ان كان ليلا او نهارا خارج المصر لانه لا يفتي في الغوث
 بالليل ولا في خارج المصر فان لم يدفعه بقتله بخلاف ما اذا كان في المصر
 وقيل ان يفتي ان عصا لا يفتي بقتله ان يكون مثل السلاح عندهما فيجوز قتله في
 المصر نهارا كما في السيف **ربيع في باب**
ما يوجب القتل وما لا يوجب **باب الجنايات**
فيما يجب فيه القصاص في دماء النفس وما لا
قصاص واما كون الجنايات فيما دون النفس فلا يفتي بقتله لوجوب
 القصاص فيه فسواء كانت بسلاح او غير سلاح في القصاص لانه ليس فيما
 دون النفس شبهة عمد وانما فيه عمد او خطأ ولا يفتي فيما تقدم من شتمها فيها
 السلاح وغيره وهذا الذي ذكرنا شرائط وجوب القصاص فيما دون النفس
بدرج في فصل واما كون الجنايات من كتاب الجنايات
 شرائط وجوب القصاص في انواع بعضها يعم النفس وما دونها وبعضها
 يخص ما دون النفس اما الشرائط العامة كما ذكرنا في بيان شرائط وجوب
 القصاص في النفس من كون الجاني عاقلا بالغ متعزلا عما يراه او كون المجني
 عليه معصوما مطلقا لا يكون الجاني عاقلا ولا ملكه وكون الجناية حاصلة على طريق
 المباشرة لا ذكرنا من الدلائل واما الشرائط الخاصة بجنايات فيما دون النفس
 فمنها المماثلة بين المجليين في المنافع والفعليين وبين الارسلين لان المماثلة
 فيما دون النفس معتبرة شرعا بالنظر والعقل اما النفس فقتلها وكتبت
 عليهم فيما ان النفس النفس والعين العين الى قوله فاجزى فصل
بدرج في فصل واما احكام صفات الانواع
من كتاب الجنايات
باب القصاص فيما دون النفس في الارن واللك والدكر الدرية
 وفي العقل اذا ضرب برأسه الدية وفي الرجلين والاذنين
 الشفتين والانيبين واللحية اذا حلفت فلم تنبت الدية وفي شعر

الراي الدية وفي شعر الطلح رجل ضلح كحية رجل او رأسه او تنقها
 يوجب سنة فان مضت السنة فلم تنبت كحية الدية ولا قصاص في الشعر
 ولومات المخلون او المستوف قبل اكله ولم تنبت فلا يفتي عليه غنم
 وقالا فيه حكومة عدل وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكف يقوم مع الشعر
 وبغية الشعر في القصاص ثم في اللحية اما تجب الدية اذا كانت منقصة
 او خضفة وافرغ اما اذا كان كوشها يجب حكومة العدل وفي ان ربا اذا
 لم تنبت حكومة العدل قال القصة الواجعة اذا كانت اللحية بحالة منقصة
 وشنا لا يجب شتم ولو ضلح نصف اللحية يجب نصف الدية ان علم انه
 نصف وان لم يعلم ان الثالث كم هو فحكومة عدل وفي فناء والفضة
 اذا نزل بعض اللحية رجل يفتي بماله ذهب وعلى ما بقى فيجب على الجاني
 بحسب ذلك واذا نبت بعض اللحية يجب حكومة العدل وفي ضلح اللحية
 اذا اصاح ثم نبت يرجع ما دفع ولو نبتت بهما وهو شتم لا يفتي
 وعندهما يجب حكومة العدل وان القصة بالدم لا يفتي بقتلهما و
 في العبد اذا نبتت برضا يجب القصاص بقتل حكومة عدل وفي العبد
 لا لم تنبت يجبر المالك ان يتركه وان شتم العبد واخذ القيمة و
 لو قلع صدقة العين قلعا او جارا بالسكين يجب الدية دون القصاص
 لانه محسب بوجوبه الى استنفاء الزيادة لان فيها من العروق ما يمنع التكاثر
 ولولا ذهب الضموم وهو فانه قد تقدم فلو انكر الضارب ذهب ضمومها
 بما ذكرنا من المدة المحق ذكرنا ان كان يفتي بقتل الاطباء فمقتولهم اليه
 وقيل يلقى بين يديه رصية او عقرب فانه هو بمنها علم ان لم يذهب بصرا
 وقال ابن مقارن لا تقبل عن الشتم في العين ان جحدت عينه علم ان الضموم
 بان وان لم يعلم بذلك يجبر في ذلك الدخول والالقي رد القول في القصاص
 مع يمينه على البتات ولا يقتصر الجني باليسري ولا الكبر باليمين و
 ان كان بعين المجني عمدا لا يضره جرحه ولا يقتصر منه شيء فذهب ضمومها
 رجل اقتصر منه وان كان اكل شتمه يد بعين الجاني دون المجني عليه ان
 اقتصر ان شتمه نصف الدية في ماله ولو اذهب رجل العين
 من رجل ولسري الجاني ذاهبة وميمناه صحيحة يقتصر منه ويترك العي
 ولو ابيض بعض العين بالضرية فقتله حكومة العدل ولو ضرب العين عمدا
 باصبعه ضرية خضفة فذهب الضموم ففيها القصاص فان مات من
 ذلك فدية النفس العاقلة ولو قتلته ان يضرب انما على يده فاصبا
 عينه وذهب الضموم يجب الدية لانه شبهة عمد وعن محمد اذا تعديت من
 ان كان كصاب غير موعود ولو اصاب يديك غير موعود خطا وبانه
 اذا اراد ان يضرب يدي رجل بالسيف فخطا فاصاب عنقه وابان

فلو عمد ولو اراد جلا فاصاب غير موضع وفي المتن رجلان في اللعب
 وكن احدهما صاحبه فذهب بجينه او اكسرتة فمؤمدا ولا يجرى الفصل
 بين اطراف الرجل والمرأة وقد تقدم وفي عين الاغور نصف الدين وقال
 بعضهم كمال الدين الصبي اذا رمى فاصاب عن المرأة والرامي ان لم يمتنع
 او نحوه عن ابي بكر الاسدي فان كسرت بالصبى ان كان له مال فان لم يكن له
 مال فنظرة الى ميسرة ولا ضمان على ابيه قال القصة والوالد انما لا يجب
 في ماله لانه لا يرث لعمه عائدة قال القصة لو كان للصبى عاقبة كحبيبهم اذا شهد
 اما اذا اقر الصبي او شهد الصبيان لا يجب وذكرنا طيف ان ضمان العين
 على مراتب ثلاث احدها ان يكون في احد يدها نصف بدل الذات وهو الاول
 في كسر نصف الدين وفي الملوك نصف الصمد والثانية ان يكون في احد يدها
 ربع بدل الذات كما بهما ثم التي يحمل عليها ويركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر
 والثالثة ان يكون الواجب في احد العينين فان نقص من قيمته كالثقة و
 الكلب والسنور وغير ذلك وفي شرح الصحاح في السن الفصاح الثنية
 بالثنية والباب الثاب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الا على بالاسفل
 ولا الاسفل الا على بالاجماع ولو كسرت او زعت فاصابها يجب الفصل
 ولو كسرها فاصابها بالبال او احمر او اخضر او ذهبا عيب بوجهه الاجوه
 بالكره لا قصاص وكجب الدين في ماله وقال في الخبر يد كسرتة عدل ولا قصاص
 فيها ولو ضربها حتى تحكمت وسقطت ان كان حيا ويجب حسنة على العاقل ولو
 ان كان عدا يقتل ولو كسرت بعض السن فسقط الباقي لا يجب ولو لم يطم رجلا
 فلبعض سنه ينحى سن الضارب ذلك القدر وان كسرت ربع سن الضارب
 السن المكسرة ينحى ربع سن الضارب لا يكون على الصغر والكبر على قدر ما كسرت
 من السن وان كسرت سنه او ثلثها او ربعها كسرت سنه بالسنه لا ينقطع في سنه
 القصاص اقتصر منه بمبرور وان كان الكسرة لم يمتنع كسرتة لا ينقطع ان اقتصر
 منه فعليه ارش في كل سن خمس من الابل ومن البقر ولا يزيد ويرى الارش
 او ثلثه من الادمى على عشرة الاف درهم او عليه مائة من الابل لا بالاسنان في الفهم
 والمؤخر والثنايا والانباب والاضراس ولو ثبتت بعد القطع لاشئ
 على القاطع وان ثبتت معوجة يجب حكومة العدل وان ثبتت سقوا او بجعل
 كانها لم تثبت ولو اثبتت المقطوع سنه في ماله تثبتت كسرتة لا ينقطع
 كمالا وكذا في الاثر المقطوع اذا اعادها الى ماله في ثلثها لا لقبر هذا
 في شرح الصحاح وعن خواهر زاده ولو ثبتت لافاوت لاشئ على كسرتة وكذا
 الاذن وفي النوازل عن ان لو سفت فيما قطع سن بالغ لا يوجب سنه انما ذلك
 في الصبي ولكن ينتظر حتى يبرأ موضع السن اما اذا ضرب سن رجل فتحركت ينتظر
 ويحذر يفتي لا بقول من قال ينتظر في ابعاض حول كالمصبي صبي ضرب سن صبي

حتى انتزعها ينتظر بلوغ الصبي ان بلغ ولم يثبت يجب على عاقلة جرحه بدم
 وان كان من العجم فماله ولو قطع سن رجل لا يقطع سنه ولكن يؤخذ بالمبرور
 من سنه الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه واذا جلد ان الشرج مشرع
 والاخذ بالمبرور احتياط وان اصبحت السن بعد الضرب ففقدت خلاوة الخمار
 وجوب الدين كالسوق ولو لم يعتبر لونها لكن لو تحركت فقلعها اخر فعل كل واحد
 منها حكومة عدل ثم فيما اذا اخضرت او اسفوت او احمرت انما يجب الدين
 اذا كانت منفعلة المضغ فان لم يثبت ان كانت من الانسان التي ترى
 تجب الدين ايضا والا لا يجب رجل قطع يد رجل او ضربها بخشبة حتى اصابها
 عليه العصا ولو قطع يد رجل لا من المفصل لا كجب العصا ولو قطع
اليمنى اليسرى ولا اليسرى باليمن ولا اليد بالرجل وفي شرح الصحاح اذا قطع
 اصبعها فبثلاث مفاصل هي احداهما ثلث اليد الاصبع وان كان فيها
 مفصل فبثلاثة اصبعها نصف دية الاصبع وفي الاصابع في كل اصبع عشرة
 الدين اصابع اليدين والرجلين سويا واذا قطع اصبع رجل فشلت
 اخر الى جانبها او قطع يده اليمنى فشلت اليسرى فلا قصاص فيها وفيها
 الارش عند الحنفية رحمة الله وعندهما عليه الفصل في الاول والاثر
 في الثانية وفي مجموع النوازل رجل اراد ان يضرب اخا بالسيف فاخذ اخر
 السيف بيده فحزب صاحب السيف من يده فقطع نصف اصبعه
 ان كان من المفاصل فعليه القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه دية
 الاصابع وفي الشافعي في الاصابع القصاص اذا قطع من المفصل الا بها
 بالابهام والسبابة السبابة هكذا اذا كانا رجلين او امرأتين اذا قطع اصبعها
 راد اخر يد رجل ولما صبح راد اخر ايضا فلا قصاص بينهما وفيها حكومة عدل
 اليه ان لا يقطعان بيده واحدة ومن قطع يمين رجلين قطع يمينه واحدة
 منه الدين فتكون بينهما نصفين فلو حفر واحد فقطع يده فلا يرضى نصف الدين
 ولو قطع رجلان يد واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليه ما نصف الدين
 رجل عجز يداك فان شاع يده من يمينه وسقط ارشان العجز لم يضمن ويضمن
 العاض ارش اليد رجل قطع ظفر غيره ان ثبت كما كان فاشئ على القاطع و
 ان لم يثبت او ثبت متعيبا ففي المتعيب ثمة مالم يثبت وفيه حكومة عدل
 وليس فيه ارش مقدور ولا قصاص وفي القدر وليس فيها من النفس شيعة
 انما هو عدا او خطا ومن قطع يد رجل من نصف الساعد او جرحه جراحة فبرا
 منها فلا قصاص عليه واذا كانت يد المقطوع صحيحة وبد القاطع شرا او فحشا
 الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاع قطع اليد المعيبة ولا شئ لا غيرها وان شاع
 اخذ الارش كمالا وفي شرح الصحاح اذا قطع اليد من الذراع خطا ففي الكسرة
 الاصابع نصف الدين وفي الذراع حكومة عدل عند الحنفية ومحمد ولو قطع

من العضد او الرجل من الفخذ يجب نصف الدية وما فوق الكعب والقدم
تبع ودية اليد يجب موجهة في سنتين ثلثها في السنة الاولى والباقي في السنة
الثانية واذا كسر رجل رجل عبد او ولد لا يجزيه كذا في الصنوي
ولو ضرب يده رجل فثلثت ان لم تنقبض ولم تنبسط تجزى دية اليد
وفي الاشمال لا يقطع طرف عبد بطرف حر وكذا العبد بالعبد وكذا ابن اب
والنفس وكذا ابن الصبي والاشداء وقدم وفي العيون قال محمد عشرة اشكال
في كل واحدة الدية كاملة الا في الانف والذن والذكر والعقل والبراس
اذا صلب فلم يثبت والحية اذا صلبت والصلب اذا كسر والنقصان
واذا سلسل لم يثبت وفي الدية اذا قطع فلا يمس الاضراس وعشرة اشكال
يجزى كل اثنين الدية العينية والاذنان والاحبايب والشفقتان و
اليدان والرجلان والانياب والابنان واللحيتان وفي الثديين الدية
وفي واحدة نصف ذلك وفي حمة ندية حكوة القدر وفي ذلك وفي اللسان
ولا قصاص في ذلك ولا في الذكر الا ان يقطع الحشفة وقال غيره في قطع الذكر
من اصله ان كان خطأ تجزى الدية وان كان عمدا اختلف الروايات
وعن ابي يوسف انه يجب القصص وعن ابي حنيفة انه لا يجب ولو قطع
من الحشفة ففي العمدة القصاص وفي اخطاء الدية فانه يفي في الحشفة
لا يجب القصاص وتجزى حكوة وهذا كله اذا تحرك الذكر فاما اذا قطع ذكر
مولود لم يتحرك ففيه حكوة وفي ذكر العنين والنجسة حكوة وكذا في
الاختلاف واليدان والرجلان اذا حكوة ولو اخذ خصية رجل او
فذهب الرجلية تجزى الدية ولو ضرب امرأة حتى صارت مستحاضة تجزى الدية
وفي الضلع اذا كسر حكوة العقل ولو دون الصلب كسر بقدر على ان
يجمع ففيه حكوة وان لم يقدر او صار احدهم فففيه دية كاملة وانما
اليهالة ولم ينقصه كمن فيه اثر الضرب فحكوة وان لم يكن فيه اثر الضرب
فلا شيء فيه وفي صلب المرأة اذا كسر او انقطع الا الدية وفي الرقعة اذا
كسرت حكوة العقل وكذا كسر عظم فيه حكوة العقل المقدر ما يبر
بورا كماكم بعد نظره ودرع من يباع الكسر ولو قطع فوج المرأة وصار بحال كسرها
بحال البنت مس الطعام ففيه الدية ولو قطع فوج المرأة وصار بحال كسرها
البول ففيه الدية ولو قطع ذكره من الاسفل فمقطت بحية ففيه
ثلاث ديات دية في الذكر ودية في الانثيين ودية في الحية ولو قطع
صبي ان استعمل في حكوة وان تكلم في الدية في الخطأ ولا قصاص في
العمد وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يجب ان يقطع الكل وفي
غيره لو ادان البصر الدية في الخطأ والقصاص في العمد وان لم يضره ككوة
وفي القدر ومن ضرب عضوا فذهب بغيره ففيه دية كاملة كما لو قطع

كالهات

كاليد اذا سلبت والعين اذا ذهب صنواها في باب القصاص فيما دون النفس
من كتاب الجنائيات
جل فقاعين ان عمدا قال محمد كان الاجنبه لولي لا قصاص في
العين الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر بقيت
المتقلة كان فيها القصاص اذا تعدد طرف استنفى القصاص معروف
كالحية في بيل باب القتل من كتاب الجنائيات
ولا قصاص الا فيما يقطع من المفاصل مفصل الزند او مفصل المرفق
او مفصل الكعب في اليد او مفصل الركبة او مفصل الكعب او مفصل
الورك في الرجل وما كان من غير المفاصل فلا قصاص فيه كما اذا قطع
الساعد او من العضد او الالف او الفخذ لانه يمكن استئصال المثل من
المفاصل ولا يمكن من غيرها وليس في كسر الساعد والمعضد والالف
الفخذ والالف الالية قصاص ولا في كسر الحنك وكسر الظهر والبطن ولا في
جلد الراس وجلد اليدين اذا قطعت لتعذر استئصال المثل ولا في
الظهر والورك والوجادة والذقة
فصل واما احكام هذه الذوات فربما جزا اوله
من كتاب الجنائيات
واذا قطع الرجل اصبع ان عمدا فثلثت اخرى الى جنبها فعليه ان
الاصبعين دون القصاص في قول ابي حنيفة وعندهما عليه القصاص
في المقطوع والارش في الاخرى وفي الكفان وهو قول الحسن وزفر وفي
المضمرات والصحيح قولها في الفصل الحامس
من جنائيات السائر خاتمة
ولو قطع اصبعها فثلثت الى جنبها اخرى فلا قصاص في كسرها من ذلك في
قول ابي حنيفة وعليه دية الاصبعين وما كسر ابو يوسف ومحمد وزفر
واكس في الاول لا قصاص في الثاني الارش وجه قولهم ان الحبل
متعدد والفعل ينفذ ويقتد الحبل كذا وان كان متحدا حشفة
لتعدد اثره وهرنا تعدد الارش فجعل فعليه فيفرد كل واحد منهما
بحكمه فيجب العصاص في الاول والدية في الثاني كما لو قطع اصبع ان
كامل الكيس الى اصبع اخرى خطأ فقطعها حتى كسرت القصاص
في الاول والدية في الثاني وكما لو رمى سهما الى ان كسرت فاصابه ولفذ
منه فاصاب اخر حتى كسرت القصاص في الاول والدية في الثاني لما قلنا
كذلك صرنا واذا تعددت اجناب يفر لكل واحد منها بحكمه فيجب القصاص
في الاول والارش في الثانية وجه قول ابي حنيفة ذكرنا ان المستحق في الاول

النفس هو المثل والمثل هو القطع المنسل هو ما غير مفرد ولا كسيفاً
 فلا يثبت الاستحقاق ولا الجناية متى حصة وهي قطع الجميع وقد تعلق بها
 القصاص بخلاف ما إذا قطع أصبغاً عمداً فنقد الكين إلى أخرى خطأ لأنه
 الموجود هناك فعلاً حصة فحاز ان يفر كل منهما بحكم وفي المسئلة التي
 جعل الفعل المتحد حصة متقدداً بشرطاً بخلاف الحصة ومن ادعى حلاً
 الحصة هو ما يحتاج إلى الدليل
 وما احكام هذه الانواع من كذا بجنايات
 ولو ضرب رجلاً حتى عرج فهو كالقطع
 الجناية على غيره من ادم من كذا احكاماً
 واذا قطع الاذن كذا عمداً ففيها القصاص وان قطع بعضهما فيها القصاص
 اذا كان يستطاع ان يعرف هذه احوالها كخروجها من اهل المأثم
 في الاطراف في مخرجها المقطوع شرط وفي المنتقى عن ابي حنيفة رحمه الله
 اذا قطع نصف الاذن وكان بعد على ان يقتصر منه ذلك اقتصر
 وكان ذلك ولو لم يقطع الاذن مفاصل اذا قطع منها شيء وعلم
 ان القطع من المفصل اقتصر منه والمخرج في معرفة المفاصل الى اهل البصر
 فتم قالوا الاذن مفاصل وقد حصل القطع من مفصل يقتصر من ذلك المفصل
 وان قالوا لا مفصل له لقطع من اذن القاطع مفاصل ما قطع وفي العمود
 احسن ان يرد عن ابي حنيفة انه قال اذا قطع شيء اذنه اقتصر منه وفي الجنايات
 اذا كان اذن القاطع صغيراً بخلافه واذا قطع كسبه تخلقه كان القطع
 اذنه بخيار ان شاء ضمنه نصف الدية وان شاء قطعها على صغيرها و
 كذلك لو كان حراً او مشقوقاً كان كذا الناقص من التي تظعت كان
 فيها حكمه عدل وكذا في الكبرى واذا قطع الرجل اذن الرجل خطاً و
 فأنبت المقطوعه اذا ما نبتت فأنبتت فأنبتت فأنبتت فأنبتت فأنبتت فأنبتت
 الشيخ احمد الطحاوي في هذا الجواب غير صحيح لان الاذن لا ينصون انبائها
 بالاحتياط وانما نبتت اتصال العروق فاذا نبتت فأنبتت فأنبتت فأنبتت فأنبتت
 بالعروق وزالت الجناية فيزول موجبها وفي الكبرى وان جذب اذنه
 فأنزعت شحمه فعليه لارش في ماله دون القصاص لتعذر رعايته او
 وفي الماصريه وعن ابي حنيفة فبمن قطع اذن عبده او انف فعليه بالنقص
 ثانياً خاتمة في الفصل الرابع من كذا بجنايات
 ولو قطع رجل يده رجلين فقطع بميمنه ثم ان حصراً جميعاً فلها ان يقطعها
 بميمنه وبأخذ امه ودية يده يمينها نصفين وهذا قول الحسن لانها استويا
 في سبب الحذف القصاص فيسويان في الاستحقاق ودليل الوصف ان كسب
 الاستحقاق قطع اليد وقد وجد قطع اليد في صوح كل واحد منهما فيسويان

كل واحد منهما

كل واحد منهما قطع يده ولا يحصل منه كل واحد منهما في يده واحدة الا قطع
 بعضهما فانه يتوفى كل واحد منهما بالقطع الا بعض حقه فيسويان في الاستحقاق
 وان لم تكن القصاص من كذا المحل بل كذا الفعل هو اطلاق الاستيفاء والاستحقاق
 فيه اطلاق الاستيفاء لا ولا يمنع اطلاق استيفاء كذا وهذا بخلاف النفس
 الله احد يقتل بجماة الكف لان هناك كل واحد منهم استوفى القتل كماله وان
 حضر احدهما والاخر غائب فلما ضار ان يقتصر لا ينتظر الغائب لان حرج كل واحد
 منهما ثابت في كل يده
 بدائع في فصل واما احكام هذه
 الانواع من كذا بجنايات مخصوصاً
 ولو قطع يده رجل ثم قتله فان كان بعد البر لا تدخل اليد في النفس بل اطلاق
 والوله بخيار ان شاء قطع يده ثم قتله وان شاء اكتمه بالقتل وان شاء عطف
 على النفس وقطع يده وان كان قبل البر فله كذا في قول ابي حنيفة وما لا يرد
 ومحمد تدخل اليد في النفس لان يقتل وليس ان يقطع يده
 من المحل المربور
 ما اذا كانا جميعاً عمداً فاما اذا كانا جميعاً خطأ فان كان بعد البر لا يدخل
 ماله في النفس النفس وتجب دية ونصف دية تتحمل العاقلة وتودر في ثلاث
 سنين في السنة الاولى ثلث الدية ثلث من الدية الى ماله وثلث من نصف الدية
 وفي السنة الثانية نصف الدية ثلث من الدية الى ماله وسدس من نصف الدية في السنة
 الثالثة ثلث الدية لان الدية الكاملة تودر في ثلاث سنين ونصف الدية تودر
 في سنتين من الثلاث وهذا لا يجب ان يكون قدر المهور منها
 بدائع
 من المحل المربور
 ولو حنط على ماله دون النفس فبغيره لا يخلو اما ان كانت النفس او اما
 ان كانت في العنق او اخر فان كانت في النفس فالحاقه لا يخلو اما ان كانت في
 في الجنايات واما ان لم يكن فان كان متعدياً في الجنايات والجنايات بجديده او خبيثة
 فعمل عمل السلاجقات من ذلك فعليه القصاص سواء كانت الجنايات مما توجب القصاص
 لو برات او لا توجب كما اذا قطع يده ان من الزند او من الاعداء او شحمه
 او امه او جائفه او ابان طرفاً من اطرافه او جرحه جرحاً مطلقاً فمات منه ذلك
 فعليه القصاص لانه لا سبب لقطع حكم ماله وفي النفس ونسبها في وقوع قتلا من جنس
 وجوده والوله ان يقتل وليس ان يقطع يده مثل ما فعل حتى لو كان قطع يده
 ليس ان يقطع يده عندنا وعندنا في يفعل به مثل ما فعل فان مات من ذلك
 والاقتله وكذلك ان قطع رجل يده او جليله فمات من ذلك شحمه رقبته عندنا و
 عنده يفعل به مثل ما فعل
 بدائع
 من المحل المربور
 واما الجراح فان مات من شحمه منها المخرج وجب القصاص لان الجراح صارت

لغت وان لم يميت فلا قصاص في منتهى سواد كذا جايضة او غيرها لانه
 لا يمكن استيفاء القصاص فيها على وجه التامة ومنها ان يكون المجاني والمنجني عليه
 حين كان احراراً او احدهما حراً والاخر عبداً او كانا عبيدين فلا قصاص في
 وضعا ان يكونا ذكراً او انثيين عندنا فان كان احدهما ذكراً والاخر
 فلا قصاص في منتهى سواد كذا جايضة او غيرها لانه لا يمكن استيفاء القصاص
 بين الذكر والانثى فيها دون النفس كجركي في النفس وهذا الشرط
 في قصصه عندنا متداخلاً لانها دخلت في شرط وجوب التامة لان التامة
 في الارش شرط وجوب القصاص فيها دون النفس بل انما يصح
 لا يقطع بالمثل ولا كمال الاصابع باصابع ولا ذكرنا بما تقدم ان
 ما دون النفس كجركي في النفس لا يقطع بالمثل ولا كمال الاصابع باصابع
 ما دون النفس كجركي في النفس لا يقطع بالمثل ولا كمال الاصابع باصابع
 معتبرة ولم توجه التامة بين الارش والعبيد في الارش بل في طرف
 العبد ليس بقدر بل بحسب ما اعتبر قسمته وارش طرف احرار مقدراً فلا يوجد
 التماثل بين ارسبها فلهذا في القصاص استواءهما في القدر فلا يعتبر ذلك لان
 في طرف العبد ثوب بكره والظن بنفوس المقومين فلا يفرق المسألة في
 القصاص كذا لم يوجه بين العبيد لانهم ان اختلفت قيمتهم فلا يعرف
 ذلك الا بالكره والظن لانه يعرف بنفوس المقومين وذلك يختلف ولا يعرف
 التماثل في ارسبها فلا يجب القصاص او يفرق فيه شبهة العدم والشيء في
 القصاص بالحققة بحسبته ولا بين الذكور والاناث فيها دون النفس
 في ارسبها الانثى نصف ارسب الذكر وعندنا في المسألة في الارش
 في الارش غير معتبرة وجه قوله ان القصاص جركي بنفسه ما فيجوز
 بين طرفيها لان الطرف يبيع للنفس وانما المسألة بين ارسبها
 فلا قصاص في طرفيها كما يصح مع التماثل ولا قصاص في الاظفار لانعدام
 المسألة في ارسبها لان ارسبها الظفر اكلوه وانها تعرف بكره والظن
 بدائع فينبيل فصل واما كونه اجنباً به فمما ذكره
 النفس من كتاب اجنابات

ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد
 ولا بين العبد بين واحد اعلم
 فينبيل الشريعة في القتل من كتاب اجنابات
 ولا قصاص بين الارش والعبيد ولا بين الذكور والاناث فيما دون النفس
 خلاصة في ارسبها من كتاب اجنابات
 فيمن يستوفى القصاص في منتهى سواد كذا جايضة او غيرها لانه لا يمكن استيفاء القصاص فيها على وجه التامة ومنها ان يكون المجاني والمنجني عليه حين كان احراراً او احدهما حراً والاخر عبداً او كانا عبيدين فلا قصاص في وضعا ان يكونا ذكراً او انثيين عندنا فان كان احدهما ذكراً والاخر

والولا كما للمعصية ونحوه اذا قتل وهذا قول الجرح حنيفة ومحمد رحمهم الله وقال
 ابو يوسف ليس لسلطان ان يقتل في اذ الحان المقتول من اهل دار الاسلام وله
 ان يأخذ الدية وان كان من اهل الحرب فلا ان يكون في القصاص وله ان يأخذ
 الدية وجه قوله ان المقتول في دار الاسلام لا يخلو عن ولي له عادة الا انه
 ربما لا يعرف وقام ولاية الولي بمنع ولاية السلطان ولهذا لا يملك
 العفو بغير اقراره اذا دخل دار الاسلام كالمسلم لان الظاهر ان لا ولي له
 في دار الاسلام ولما ان الكلام في تشييل لم يعرف له في عند الناس
 فلهذا ولي السلطان لعله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له
 بدائع في فصل واما بيان من يملك القصاص

فصل

واما بيان من يملك استيفاء القصاص وشرط جواز استيفائه فاولا استيفاء
 القصاص ثبتت بسبب منها الورثة وجملة الكلام في ان الوارث
 لا يخلو اما ان كان كبيراً واما ان كان صغيراً فان كان كبيراً فله ان يستوفى
 القصاص لعله ومن قتل مظلوماً فقد جحدنا لولي سلطان ولو جحد
 سبب لايته في حقه على الكمال وهو الورثة من غير مراعاة وان كان صغيراً
 اقتضت المسألة فيه ان بعضهم ينتظر بلوغه وقال بعضهم بغيره وانما
 كما لو اجماع فان كان كل واحد من اهل دار الاسلام استيفاء القصاص
 حتى لو قتل احدهم صار القصاص مستوفياً لانه القصاص من اهل دار الاسلام
 الميت فكل واحد من اهل دار الاسلام يكون خصباً في استيفاء حق الميت
 كما في المال واذا كان حق الورثة ابدان كما قال ابو حنيفة فقد وجد
 سبب موت اكل من كل واحد منهم الا ان حضور اكل شرط جواز استيفاء
 وليس لبعض ولاية الاستيفاء مع غيبة البعض لان فيه احتمال استيفاء
 ما ليس بحق له لاحتمال العفو من القاص الى هذا ان محمد رحمه الله
 فقال لا أدري هل القاص عفا وكذا اذا كان الكل حضوراً لا يجوز لهم
 لا احدهم ان يملك في استيفاء القصاص على معنى انه لا يجوز لكل اكل استيفاء
 القصاص مع غيبة الموكل لاحتمال ان القاص عفا ولان في اشتراط حضور
 الموكل رجاء العفو منه عند معانته حلول العقوبة بالقاتل وقد قال ابو حنيفة
 وان اخطوا او لم يخطوا ولا سواد الفضل بينهم فاما الاستيفاء بالوكيل فجاز
 اذا كان الموكل حاضراً على ما ذكره وان كان منهم صغيراً وكبيراً فان كان
 الكبير هو الاب يملك ان القصاص من اهل دار الاسلام استيفاء القصاص
 ان يكون به بالاجماع لانه لو كان كل القصاص للصغير كان للاب ان يستوفيه
 فمنها اولي وان كان الكبير غير الاب فلكبير ان يستوفيه قبل بلوغ الصغير

عنه ابي حنيفة وعنه ابي يوسف والشافعي ليس ذلك قبل بلوغ الصغير
والكلام فيه يرجع الى اصل ذكرناه بدل الله فيما تقدم ومنها الايقاع فلا بد
واحد ان يستوفى قصاصا وجب للصغير في النفس وفيما دون النفس هذه
ولاية نظر ومصاحبة كولاية المالك فيثبت لمن كان مختصا به كالنظر و
المصاحبة في حق الصغير واما الوصي فلا يكون له استيفاء القصاص في
النفس ان قتل عبدا لغيره لان تصرف الوصي لا يصدر عن كمال النظر
والمصاحبة في حق الصغير لقصوره في الشفقة بها عنه بخلاف الاب
احد اوله ان يستوفى القصاص فيما دون النفس لان ما دون النفس
بمسلك الموال على ما ذكره والوجه ولاية استيفاء المالك المملوك
وقت القتل فلم يملك استوفى القصاص اذا قتل مملوك اذا لم يكن في الاستيفاء
ابطال حق الغير من غير رضا لان اكون قد ثبت له وهو اقر بالناظر اليه
ان يتوفيه وكذا اذا قتل بغيره ومدة برة وام ولده وولده لان التبرير
والاستيفاء لا يلزم جزا المالك وكذا اذا قتل المالك ولم يترك وفاء لانه
ما ترفيفا فكان ملك المولى ثأما وقت القتل وذكر في المنتقى عن ابي
حنيفة رحمه الله في حق البعض اذا قتل عاجزا لانه لا قصاص في حق
بينه وبين المالك ووجه الفرق ان موت المالك عاجزا لا يوجب الفسخ
الحاجة وجعلها ان لم يكن والقصاص مائة وهو وقت وموت معتق البغز
لا يوجب الفسخ الاعتراف اذا لا يعتاق بعد وجوده لا يحتمل الفسخ في القتل
صادقه ولا ملك للمولى في كله ولو قتل المالك وترك ذنبا وورثة احوال
سور المولى لا قصاص بالاجماع لانه لا يتوهم المولى لوقوع الشك في قيام
ملك المولى وقت القتل ولا الورثة لاجمال ايماءات هو الاختلاف
الصحابة رضي الله عنهم انه يجوز بقر او عبدا او متنع الوجوب وان لم يكن
له وارث حر غير المولى فله ان يستوفى القصاص عنه ابي حنيفة وابي يوسف
خلافا لمحمد وقد ذكرنا المسئلة

من كتاب الجنائيات

وجه البناء ان عند ابي حنيفة رحمه الله لما كان القصاص حقا ثابتا للذرة
ابتدأ لكل واحد منهم على سبيل التقابل لا استقلال سبب موت في حق كل
واحد منهم وعدم تجزئته في نفسية ثبت لكل واحد منهم على الكمال كان لم يمت
غيره فلا مفضل في الاستيفاء على بلوغ الصغير وعندهما لما كان حقا مشتركا
بين الكل فاحد الشريكين لا ينفرد بالتصريف في محل مشترك بدون رضاي شريكه
اظهارا لعصمة المحل وتحررا عن الضرر والصحاح اصل ابي حنيفة ما ذكرنا
ان القصاص لا يحتمل التجزئة والشك في غير التجزئة محال واما ثبت الشك
اذا انفرد بالذرة افعال محال في الشك على ان ابا حنيفة رحمه الله ان سلم

ان القصاص مشترك بين الصغير والكبير فلا بأس بالسلام لانه يمكن القتل
بينوت ولاية الاستيفاء للكبير في نصيبه بطريق الاصله وفي نصيبه الصغير
بطريق النيابة شرعا كالقصاص اذا كان بين الابن والابنة الصغير والجميع
بينهما حاجتهما الى استيفاء القصاص لاجل الحياة والنفس وعجز الصغير عن الاستيفاء
بنفسه وقد ذكرنا الكبير على ذلك وكون تصرفه في النظر والشفقة في حق
الصغير مثل تصرف الصغير بنفسه لانه اذا وصل الى الاب واجد استيفاء
قصاص وجب كله للصغير فهذا اولى ولا يبي حنيفة اجماع الصحابة
ايضا فانه روى انه لما جرح ابن بلجم عينا فقال للحسن رضي الله عنه ان
فاقتله وان شئت فاعف عنه وان اعف عنه لك فقطلة احسن وكان في ذمة
على رضى الله عنه صفار والاكستدلال من وجهين احدهما بقتل على والى
بفعل الحسن رضي الله عنه اما الاول فانه خير احسن جاني قال ان كنت قد قتل
مطلقا من غير التقصيد ببلوغ الصغير واما الثاني فلان احسن قتل
ابن بلجم ولم ينتظر بلوغ الصغير وكل ذلك محض من الصحابة ولم ينقل انه
انكر عليهما احد فكون اجماعا وان لم يكن له وارث وكان له مولى العتق
وهو المعتق فاستحق القصاص هو لان مولى العتاق اخرا العصبية ثم
ان كان واحدا استحق كل واحد ان لو اجماعا تحقق وان كان للمقتول
وارث ومولى العتاق ايضا فلا قصاص لان المولى مشتبه بالعتق سبب
الولاية فالسبب في حق الوارث هو القواية في حق المولى الاول وهو كيان
مختلفان واشتبه المولى بسبب وجوب القصاص وكذلك لم يكن مولى
العتاق وله مولى الموال لانه اخرا الورثة فجاء به يستحق القصاص كما يستحق
المالك وان لم يكن له وارث ولا مولى العتاق ولا مولى الموال لا لا لفظ
وغیر ما استحق هو السلطان في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا تحقه
لذا كان المقتول في دار الاسلام واجل ما في موضعها ان شاء الله تعالى
وان كان المقتول عبدا المستحق هو المولى كانه اكون قد ثبتت واقرا الناس
الى العبد مولا ثم ان كان المولى واحدا استحق كل واحد ان كان جماعة تحق
لوجوب سبب استحقاق في حق الكل وهو المالك

من كتاب الجنائيات

ولا يبي حنيفة ان المقصود من القصاص هو التشفيع وانه لا يحصل للميت
يحصل للورثة فيجعل لهم ابتداء والله ليل على انه يثبت لكل واحد منهم
على الكمال كان ليس مع غيره لا على سبيل الشراكة في التجزئة والشك فيما
لا يجوز محال في الشراكة المعقولة ان يكون البعض خذوا البعض لا كسركم
الارض والدار وذلك لا يتبع بعض محال ولا اصل ان لا لا يجزئ من كونه

اذ ثبتت الجماعة وقد وجب سبب ثبوتها في حق كل واحد منهم ثبت لكل واحد منهم على سبيل المثال
 كان بينهم غيبة كولاية الانحاح وولاية الاله وعلى هذا يخرج ما اذا قتل ان كان له اولاد
 احد من الغائب فاقام كحاضر البينة على القتل ثم حضر الغائب ان بعد البينة عند
 وعنده من لا يعبد ولا خلاف في القتل اذا كان خطا لا يعبد وكذلك الذين بان كان
 لا يبرهان على ان وجه البينة على هذا الاصل انه عند البينة في حنبلة ما كان القصاص
 حقا بما للورثة ابتداء في كل واحد منها اجنبيا عن صاحبها فيقع اثبات البينة له
 واليه فيكون خصما عن الميت في الالبات فيقع كاحاجة الى اعادة البينة وما كان
 حقا موروثا على الرضى عنه عند مورثة خلع في استيفاء الحق يقع الالبات
 للميت وكل واحد من مورثة خلع عن الميت في حق مورثة في الدية والدية فيقع
 في اثبات الكل للميت ثم يخلو في كل حال ولو قتل ان كان له اولاد ولبيان واحد من الغائب
 فاقام القاتل البينة على اقرار ان الغائب قد عفا فالت خصمه ثم يحق القصاص
 الغائب لوجوبه بان حق اقرار عن القصاص وان القاتل قد عفا على اقراره بان
 حقه كان خصما له ويقضى عليه ومنه قضى عليه بصيرة الغائب مقضيا عليه
 يقال بدائع من المحل المبدع
ليس صاحب الحق ان يعادله عين الى بدل فيغيره هذا من عليه كمن عطفه
 موصوفة فاد صاحب الحق ان ياقه من يمتها من غير رضا ليس ذلك
 كذا هذا وقوله عليه السلام العرفه
 كنفه وجوب القصاص في الجانيات

واما بيان ما يستوفى به القصاص كنفية الاستيفاء كالقصاص لا يستوفى الا بالاب
 عندنا وما كان في الفعل به مثل ما فعل فانه مات والاكثر رقبته حتى لو قطع
 رجل عن اقات من ذلك فان الولي يقتله ولسان ان يقطع يد عنه وخذ
 يقطع يد فانه مات في المدة التي مات الاول فيها والاكثر رقبته وجب قوله ان
 القصاص على المائة في الفعل لانه جاز الفعل فيبطل ان يكون مثل الفعل لانه
 وذلك فيما اذا قلنا وهو ان يفعل به مثل ما فعل هو والموجود منه القصاص
 ان يجازر بالقطع والقصاص على السرقة فان افقت السرقة والا
 تحرق رقبته ويكون كونه تيمما للفعل الاول لاجل الرقبة او لسانه عليه
 لا والله بالاباب والقود هو القصاص والقصاص هو الاستيفاء فبان هذا
 في استيفاء القصاص لا بالسيف وكذا القصاص اذا انفصلت به السرقة
 انه وقع قتل من حين وجوده فلا يجزى الا بالقتل ولو قطع ثم اتى الى الحولان ذلك
 جعلا بين القطع واخر فلم يجزى بالقتل ولا بالقتل فيتم بالقطع فاسد لا
 المستوفى من قتل بعد اقراره بعد ان قتل من القطع فكيف يكون من تمامه و
 ان اراد الولي ان يقتل بغير السيف لا يمكن لما قلنا ولو فعل لغيره لكان

وبصير مستوفيا ما يطلو قتله سواء قتله بالوص او بالبحر او القاه في البحر او ساق
 عليه دابة حتى مات وكذا ذلك في القتل حقه فاذا قتل فقد استوفى حقه باي طريق
 كان الا انه لا يتم بالاستيفاء لا بطريق مشرعي ولا بطريق شرعي ولا ان يقتل
 بنفسه وبنايه بان يامر غيره بالقتل لان كل واحد لا يقدر على الاستيفاء
 اما لصحة حقه به او لصحة حقه به او لقلة حد البينة فيحتاج الى الالبات
 ان لا بد من حضور عند الاستيفاء ما ذكرنا في تقديم ثم اذا قتل المأمور
 والامرط هو صار مستوفيا ولا ضمان عليه اما اذا قتل الامر غير ظاهر
 وانكر ولحق هذا القتل فان يجب القصاص على القاتل ولا يعتبر قصد لولا
 الولي لان القتل العمد سبب لوجوب القصاص في الاصل فلو خرج من ان يكون
 سببا ان يخرج بالامر قد كذب ولحق هذا القتل في الامر وتصديق وليت
 القصاص من غير معتبر لانه صدق بعد ما بطل حقه عن القصاص لغوات محله
 فصار اجنبيا عنه فلا يعتبر قصده لانه لم يثبت الامر فيقتل القاتل
 موجبا للقصاص ولا حفر بمرأى دار ان وقوعه فيها ان مات
 ولي القاتل الدية فقال انما في حفره باذن صاحب الدار وصدقه صاحب
 الدار في ذلك فانه على اقراره استوفى ما يعتبر قصده لانه صدق
 في فعله كذا ان الامر به للمحال وهو الحفر في ملكه فلم يكن هذا القصد لانه بعد
 المحل كغيره كذا في الاول

واما بيان ما يستوفى به القصاص في الجانيات
 وله ان يقتله بنفسه او بامر غيره يقتله فاذا قتل غيره صار مستوفيا ولا ضمان
 عليه ذلك لرجل هذا اذا قتل والامرط هو اما اذا قتل الامر غير ظاهر
 فقال الولي كذا امرته فان لا يصدق في ذلك يجب القصاص على القاتل
 خلاصة في الفصل الاول من كتاب الجانيات
 والجميع الصبيح القصاص من جوع الورثة ابتداء وعنده من حق الميت ثم ينتقل الى
 الورثة ويقضى ديون الميت الدية وبذل الصالح
 من المحل المبدع

وفي القتل ملكها الا ان ينتقل الى الورثة ومنها العرق ملكها الجانيات فتورث
 عنه الفاضل لافعل بالقصاص من ازال اسم وعظم من فقه ملكه واذا
 خلط المثل بمثل بحيث لا يميز ملكه
 في القول بالملك
 ولو قتل من عليه القصاص خطا كان الدية لورثته وان من لا القصاص
 عماه في اخر باب العيب من القصاص
 ومن قتل له اوليا صغيرا وكبارا اذا كان اوليا للقتيل صغيرا وكبارا فانما
 ان يكون فيهم الاب او لا فان كان عليهم الاستيفاء عند علمائنا بالانفاق وان

لم يكن كذلك عند الحنفية وقالوا ليس لهم ذلك حتى يدرك الصغار ووجهها
 فلا يهر على ما ذكر ووجه الحنفية من حيث يتوالت التفرقة بين الصغار والغير
 حيث احتمل العفو في الحال وعدمه فان في الغالب موضوعه ان لا يستغنى بغير
 الشبه وهو لا يجوز وفي الصغير لا يوسد في الاستغناء بغير الشبه واذا اتفق
 وهو حق لا يخرج لشيء بسبب وهو الفرية تثبت لكل واحد كلاً كالنكاح الا ان
 واعتبر في ذلك ان كذا لا سقط القصاص لعفو احد منكما لو قتل القاتل
 وعفا احد الاولياء فان لم يفسد ولا استيفاء قصص فقتله لا محالة واجيب
 بان الحق واحد فلم يفسد كذا ثابتاً سقط وهو محال فيسقط القصاص
 وينقلب بالنظر الى الجاني بخلاف ما في القدر القاتل فان الحق متعدد
 فلا يلزم فيه سقوط بعض سقوط غيره

في باب ما لو حاص القصاص وما لا توجب

من كتاب الجنايات
 وفي شرح الطحاوي لو قتل الرجل رجلاً وله ولد واحد فلا ان يقتل القاتل قصداً
 سواء اقطع القاتل او لم يقطع ويقتل بالسيف ويضرب بحدود ولا يقتص ولو
 اراد ان يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك بغير الاذن لا يقتص
 عليه وصار مستوفياً حقه سواء اذ قتل بالعض او بالجر او ساق عليه فانه او
 جفراً فاقام فيها او باي نوع من انواع القتل فله ان يقتله بغيره او غيره
 يقتله فاذا قتل بغيره صار مستوفياً ولا ضمان عليه ذلك له رجل واحد اذا قتل
 الا امرطاً هو اما اذا قتل فقال الولي كنت اهرت فانه لا يصدق في ذلك ويجب
 القصاص على القاتل

ترتيباً من اوله

ولو لم يكن ام الولد والمدير وولد بهما استيفاء القصاص في القتل
 في فصل فيه يتوفا القصاص في كتاب الجنايات

في وقت الحكم بالقصاص

ولا يحكم بقصاص في قطع ولا جراحة حتى يكون اليقين فيها وكذلك لا يحكم بارشها
 فليجوز في الفصل الاول من كتاب الجنايات

واما بيان وقت الحكم بالقصاص فما دون النصف فوقت فيها بعد المدة فلا يحكم فيها
 فيه ما لم يبرأ وهذا عندنا وعند ان فروقة ما بعد الجناية ولا ينظر وجهه في ذلك
 القصاص للحال فلا ان يكون الواجب للحال ولو كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال لا يستغنى من الجراحة حتى يبرأ وروى ان رجلاً جرح حنانياً بنات
 رضى الله عنه في فخذ فحطم فحماً الا انصارا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فطلبه القصاص فقال عليه السلام انظر واما يكون من صاحبكم فاما والله منتظر وهو
 انه يجتنب السراية والجراحة عند السراية نصيب قتيلاً فتبين انه استوفى حقه وهذا

في مسألة ذكرناها وهي ان المخرج اذا مات بالجراحة كجراحته بالخنجر فانه
 لا في الطول عند النسخ رحمه الله يفعل مثل ما فعل به اليع
 في فصله وان يكون الجناية من قبله كذا

في تعدد الجاني والمجنى عليه

وفي شرح الطحاوي اذا سبق رجل بطن رجل واخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف
 عمداً فالقاتل عمداً ضربه البطن ويقتصر ان كان عمداً وان كان خطأ نجح
 الدية وعلى القاتل ثلث الدية وان كان الشق لقتل الجاني الاضرباً اليه
 هذا اذا كان مما يعين بغير شق البطن لولا او بعض لوم فان كان لا يعين ولا
 يتوهم منه الجناية معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي
 شق البطن ويقتصر في العمد والدية في الخطا والدية ضربة العانة بعور وكذا
 لو جرح رجلاً جراحة متخنة فلم يتوهم الجناية معها وجرح اخر جراحة اخرى فافترقا
 وهو الذي جرح الجراحة المتخنة هذا اذا كانت الجراحة على التعاقب كانه كان معاً
 فكلما هما قاتلان وكذا الجرح رجل عشرة جراحات والاخر جرحه جراحة واحدة فكلما
 قاتلان لان المدة قد يموت بجراحة واحدة وبسلم من الجرح

من جنابة

وانما سائر جراح البند اذا برأت وبقوا اثر فقبحا حكمه عدل وان لم يبرأ
 اثر فلكا في فيه في قول الحق عليه ما بين في الشبهة وان مات منها بالجراحة لا يقتص
 اما ان كانت من جرح واحد واما ان كانت من عدة فان كانت من واحد ففيها القصاص
 ان كانت عمداً والدية ان كانت خطأ وان كانت من عدة فاجرة الجرح
 من اعداها ان كانت كلها مضمونة واما ان كان بعضها مضموناً وبعضه
 مضموناً فان كانت الكل مضمونة بالجرح جرحاً وجرح رجل اخر جرحاً
 اخرى خطأ فمات من ذلك كله كانت الدية عليه بين وسواء جرحه احد بهما جرحاً
 واحدة والاخر جرحه جرحتين او اكثر لا ينظر الى عدد الجراحات وانما ينظر
 الى الجرح لان الان كان قد يموت من جراحة واحدة وبسلم من عشرة وقد يموت
 من عشرة وبسلم من واحدة حتى لو جرحه احد بهما جرحاً واحدة والاخر جرحاً
 فمات من ذلك كانت الدية بينهما نصفين لما قلنا وكذا اذا جرحه رجل جرحاً
 وجرحه اخر جرحتين واخيراً فمات من ذلك كله كانت الدية بينهما الثلثان
 لما قلنا وعلى هذا يخرج ما اذا جرحه رجل جرحاً واحدة وجرحه اخر عشرة جراحات
 فعفا المخرج اجماع عن جراحة واحدة من العشرة وما يحدث منها ثم مات
 من ذلك لم يقتص على صاحب الجراحة الواحدة لنصف الدية وعلى صاحب العشرة
 الربع ويسقط الربع لانه لا يسقط اعتبار عدد الجراحات كما كانت الجراحة الواحدة
 كالعشرة في الضمان ثم لا عفا عن واحدة من الجراحات العشرة النفسية
 العشرة فتغير حكمها فصارت تسعة منها الربع وللواحدة الربع فسقط بالعفو

عن واحد من العشرة الاربعة وبقية الاربعة بقية التسعة وان كان البعض
مضمونا والبعض غير مضمون ينقسم الضمان فيسقط بقدر ما ليس بمضمون
ويبقى بقدر المضمون

وما يلحق بمثل التمسك من تكايف الجانيات

ولو امر رجل ان يضرب جمل عشرين اسواط فضربه احد عشر سوطا
فما من ذلك رفع عنه ما نقصته العشرة الاسواط وضمنه ما نقصه
السوط الاخير مضر وباعشرة اسواط ونصف ما يقع من قيمته اما
رفع ما نقصه العشرة الاسواط لانه في هذا الضرب عامل للمولى لانه
ضربا جمل فانتقل الفعل الى المولى واما ضمان ما نقصه السوط الاخير
متعد في هذا الضرب واما مضر وباعشرة اسواط لان الضرب اكد
عشر صدافه وهو منقوص لضرب عشرة اسواط واما وجوب نصف ما يقع
من قيمته لان العبرة في ضمان النفس بعد الجناية لا بعد الجانيات
والجناية اثنتان معني المولى بضرب عشرة اسواط وهو لضرب سوط واحد
ولو انجبه في الفصل الثاني فيما يضمن المتجاوز

من كتاب الاجارات

ولو ان رجلا امر عشرين ان يضربوا عبدا امر كل واحد منهم ان يضرب
سوطا فضربه كل واحد منهم ما امر ثم ضرب رجل اخر لم يامر سوطا
من ذلك كله فعليه ان يكمل يوم ارسل السوط الذي ضرب به من قيمته مضر وباعشرة
اسواط وعليه ايضا جزاء من احد عشر جزاء من قيمته مضر وباعشرة
سوطا واما ان كان كذلك اما وجوب ارسل السوط الذي ضرب به فلانه نقصه
بالضرب فيلزم ضمانه النقصان واما اعتبار قيمة العبد مضر وباعشرة
اسواط فلانه ضربه بعد ما انتقص من ضربه العشرة وذلك حصل من فعل
غيره فلا يكون عليه واما عليه ضمانه ما نقصه سوطا احادي عشر من قيمته
لذلك اقيست قيمته وهو مضر وباعشرة اسواط فيلزم السوط فيلزم وهو مضر
ويقوم وهو مضر وباعشرة اسواط فيلزم ان يكمل يوم بالضرب وذلك التقيد
واما وجوب جزاء من احد عشر جزاء فلانه مات من احد عشر سوطا كل سوط
حصل منه ثقل بفعله حكم في الجمل وهو الادنى فانقسم الضمان على عدد قيم
ثم اصاب العشرة سقط عنهم حصليها باؤنه المالك ما اصاب احدا عشر
ضمنه المالك لم يوم بالضرب لانه ضرب بجواز المالك واما اعتبار قيمته
مضر وباعشرة سوطا فلان النقص حصل بضرب العشرة حصل
بفعل غيره فلا يكون عليه ضمانه واما السوط احدى عشر فلانه قد ضمن
نقصانه مئة فلا تقسمه ثانيا واما لم يدخل نقصان فيها وجب عليه
من القيمة لان كل واحد منها ضربه اكد وضمانه اكد ضمانه اكل اذا علقا

بسبب واحد لا يدخل احد منها في الاخر كخلافنا اذا ضرب واحد ومات
من ذلك انه يضمن القيد دون النفس لانه اجتمع هناك ضمان جزاء وضمان
كل قيد ضمان اكد في ضمانه الكلي لا تحاد سبب الضمانين هذا اذا امر المولى
عشرة ان يضرب كل واحد منهم سوطا فان كان المولى هو الذي ضرب عشرة سوطا
بيد ثم ضرب احدهم سوطا ثم مات من ذلك كله فعليه الا جنيته ما نقصه السوط
احدى عشر من قيمته مضر وباعشرة اسواط وعليه ايضا نصف قيمته
مضر وباعشرة سوطا اما وجوب ضمان ما نقصه السوط واعتبار
قيمته مضر وباعشرة فلما ذكرنا واما وجوب نصف قيمته فلانه مات من
سوطين فيحصل ان ضرب الاسواط العشرة من المولى بمنزلة الجناية
واحدة لانه حصلت من رجل واحد والجانيات من واحد وان كثر في
حكم جناية واحدة فصار كانه مات من سوطين سوط المولى وسوط الجاني
وسوط المولى لم يضمن وسوط الجاني مضمون فيسقط نصف القيمة
ونبت نصفها واما اعتبار قيمته مضر وباعشرة سوطا وعدم دخول ضمان
النقصان في ضمان القيمة فلما ذكرنا في المسئلة المتقدمة

في فصل وما يلحق بمثل التمسك من تكايف الجانيات

جل امر غيره ان يحرقه جراحه واحدة فحرقه عشرة جراحات وجرحه اخرج جرحه
اخر واحد بغير امره ثم عفا المروج لصاحب العشرة ثم الدية لان نصف
الدية على صاحب الجرح الواحد والنصف الاخر تعلق بصاحب العشرة
واحد منها بامر المروج فصار عليه الاربعة ثم انقسم ذلك بالعفو فسقط
نصفه وهو الثمن وبقية عليه الثمن والله اعلم هذا اذا كان الجاني عليه حرا
وكراما اذا كان النقي حرة فانه يعتبر ما دون النفس منها بدينها كدينها اقل او
كثر عند عامة الحكماء وعامة الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن سحوق رضي الله
عنه انه قال تقاتل المرأة الرجل فيما كان ارسل نصف الدية كالسن و
الموضحة اي ما كان ارسله هذا القدر فالرجل والمرأة فيه سواء لا فضل
لرجل على المرأة وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه انه قال تقاتل المرأة
الرجل الى ثلث دينها اي ارسل الرجل المرأة الى ثلث دينها سواء وهو
مدح أهل المدينة ويروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تقاتل المرأة الرجل
الى ثلث دينها وهذا النص لا يكتمل التاويل وحج ابن سحوق رضي الله عنه كحديث
الغرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تقضي في الجناح بالغرة وهو نصف الدية
ولم يفصل عن الذكر والانثى فبذلك على اتواء ارسل المذكر والانثى في هذا القدر
ولما ان ينصف بدل النفس بالاجماع وهو الدية فكذلك بدل ما دون النفس لان النصف
في الجانيين احد وهو الاثنتون ولما ان ينصف ما دون النفس لان النصف
وما دونه ولان القول بما قاله اهل المدينة يورد الى القول بقلة الارش عند كثر الجناية

وانه غير محقق في هذا المعنى اشار ربيعة بن عبد الرحمن المعروف ببيعة كذا
 فانه روى انه سأل سعد بن المسيب عن رجل قطع اصبع امرأة قال فيها عشرة اابل
 لكان في قطع ثلثة قال فيها ثلثون من الابل قال في قطع اربعة فقال عشرة من الابل
 فقال سعد لما كثرت جروحها وعظم مصيبتها قال ربه فقال في عامي انت قال الابل
 جاهل متعلم او عالم متعنت فقال هكذا السنة ابن اخي وعنه بسنة زيد بن
 ثابت بن سعد بن عبيدة اشار ربيعة الى ما ذكرنا من المعنى وقوله سبعة جرحه لم يفر
 عليه واحال الحكم الى السنة وبهذا بين ان روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لم يصح اذ لو صحيت لما اشبهت الحديث على مثل سبعة ولا حال الحكم
 الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم لا الى سنة زيد فدل ان الرواية لا تكفي
 تثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديث الغيرة في الجنيين
 ففقط بموجبه ان الحكم في ارض الجنيين لا يختلف بالكفر والاثمة وانما الحكم في
 ارض المولود اكد من كذا عن ثمانية ثم نقول ان السنة عليه السلام لم يفصل
 لتعذر الفصل لعدم استواء الخلق فلا يكون حجة مع الاحتمال الذي ذكرنا
 اذا كان اكله حراما والمخنة عليه حراما اذا كان اكله حراما والمخنة عليه حراما
 فلا صلب في عنده الى حنيفة ما ذكرنا في الفصل المتقدم ان كل شيء من الحية
 قد من الدية فمن العبد فيه ذلك القدر من قيمته سواء كان فيما تقصده
 المنفعة او اكله والربنة في رواية عنه وفي رواية فيما يقصده به اكله والربنة
 يحجب النقصا وعندنا في جميع ذلك يجب النقصان ليقوم العبد مجتبا عليه
 ويقوم غيره مجتبا عليه فيعلم اكله فضل ما بين القيمتين قد بينا وجه الرواية
 عنه ووجه قولها في الفصل الاول

فصل وما يلحق بمائل المتدخل من ثمانية اجنابات

وفي اجماع الصغير لحم الدين رحمه الله رجل شج رجل شج رجل
 وعقر ابله واصابه حية فمات من ذلك فعلى الاجنبى ثلث الدية لان فعل
 الانسان في نفس لسانه واما هدر حكة للثافي وفعل الربايم هدر زكاه
 جث واحد اصابه كانه تلف ثلثة لا يفعل احد وثلثة بفعل ثلثة وثلثة
 بفعل اثنى فليدفع اثنى ثلث الدية

فصل في الكفر في الجناية

رجلان اثنى في قتل رجل احدهما بعصا والاخر بحجر فاقصا صاع على
 كل واحد منهما وتجب الدية عليهما نصفها على صاحب الحجر في ماله ونصفها
 على صاحب العصا في ماله ايضا وكذا لو قتل بسلاح واحد منهما صبي او
 معتوق لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة اكله مع العام
فاضحيان في اخر معاقل من
فما اجنابات

ومن روى

ومن روى رجلا بعد اقفذ السهم منه الى اخر فمات فعليه القصاص الاول
 الدية ثلثا على العاقلة

قريب من اوله
في الشج ج

والشج ج عشتة اكارضة والدامغة والدامية والباضعة
 والمتلاصحة والسحجان والموضحة والحاشمة والمنقلة والامه و
 ابايفه وفي الموضحة القصاص اذا كانت عمدا ولا قصاص في بقية الشج
 وما دون الموضحة فضة حكومة عدل وفي الموضحة اذا كانت خطأ نصف
 عشرة الدية وفي الحاشمة عشرة الدية وفي المنقلة عشرة ونصف عشرة الدية
 وفي الامه ثلث الدية وفي ابايفه ثلث الدية فان نفذت وهي جالفتان
 وفيها ثلث الدية وفي النفايس في اكارضة وهي التي تحترق اكله ولا تدفع
 اذا برأ وبقية لها اثر حكومة عدل كذا في الدامية وهي التي تدعى ولا تسبل
 الدم كذا في الدامغة وهي التي تدعى ولا تسبل كذا في الباضعة وهي التي
 تشق اكله وتقطع اللحم كذا في المتلاصحة وهي التي تلتصق اللحم فوق الباضعة
 كذا في السحجان وهي التي تلتصق اللحم وتصل الى اكله الرقيقة من اللحم
 والعظم وفي الموضحة خطأ اذا برأت وبقية لها اثر نصف عشرة الدية و
 ذلك على العاقلة والموضحة وهي التي توضع العظم الموضحة الوجه
 والراس والذوق وفي الحاشمة وهي التي تكسر العظم من موضعه عشرة الدية
 والامه هي التي تصل الى ام الراس وهي الدماغ فيها ثلث الدية وفي ابايفه
 وهي التي تصل الى اكوف ثلث الدية ولا يكون ابايفه في الوجه وان نفذ
 وفي لفة روى ومن شج رجلا موضحة فذهب عقلا او شعرا او دخل اذن
 الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه ارش الموضحة
 مع الدية ومن شج رجلا فاحترق الشجة ولم يبق له اثر ونبت الشعر سقط
 الاثر عنده الى حنيفة رحمه الله وقال لا لوسه عليه ارش الملام وقال محمد
 عليه اجماع الطبيب ومن جرح رجلا جرحا لم يقتصر منه حتى يبرأ ومن قطع
 يده رجل خطا ثم قتل قبل البرء فعليه الدية ويسقط ارش اليد وعهد المختون
 والصبي خطا وفي الدية على العاقلة وفي النفايس ايضا ما كان في النفس
 زوجا ففي احد ما نصف الدية وفي كلتيهما الدية كاليدين والرجلين و
 الاذنين والاحبيص والسفنتين وما كان عشرة وفي احدى عشرة الدية
 وفي اجمع كالدية كاصابع اليدين واصابع الرجلين ففي كل اصبع الف
 درهم في الرجل وخمسمائة في المرأة وكل ما كان في النفس لعا فله احد اربع
 الدية كالاشرار وكل ما كان في النفس واحد افضة دية كماله كقطع الحارث
 او الذكر او اللسان او ذهاب العقل واخواتها وفي سن الرجل خمسمائة درهم

وفي سن المرأة نصف ذلك وللشعر في رجل بضربة فمن خمسة الاف
من جنابة الكركم قبيل باب الف

ومحمد رحمه الله وذكر الشجاعت تسعة ولم يذكرها رحمه الله ولا الدماغ لانها
لا يقع لها اثر عاود والشجرة التي لا يبقى لها اثر لا حكم لها في الشجر والدماغ
لا يعيش لان معناه عادة بل يصير نفاظا وغالبا فيخرج من ان يكون
شجرة فلا معنى لبقائها في الشجرة فيها لذلك ترك محمد رحمه الله وانه يعلم
واما النوع الرابع فاجزله نوعان جايغه وغير جايغه فاجزله في النصف
الى الجوف والمواضع التي تنفذ اجزاه منها الى الجوف هي الصدر والظهر
البطن والجنبان وما بين الابطالين والدبر ولا يكون في اليدين والرجلين
ولا في الرقبة واكلوج جايغه لا يصل الى الجوف وروى عن ابي يوسف
ان ما وصل من الرقبة الى المواضع المذكورة وصل اليه الرقبة فكله يكون جايغه
لان لا يقطر الا اذا وصل الى الجوف لا يكون الشجرة الا في الراس والوجه
وفي مواضع العظم مثل الكبد والطحال والخصيتين والذقن دون
الخصيتين ولا يكون الا في الراس والوجه وفي المواضع المذكورة
منه في الدماغ لا يثبت حكم هذه اجزاه الا في هذه المواضع عند عاده العظم
وقال بعض الناس يثبت حكم هذه اجزاه في كل البدن وهذا غير سديد لانه
هذا القائل يرجع في ذلك الى اللغة فهو غلط لان العرب تفصل بين الشجرة
ومن مطلق اجزاه فتسمى بالكان في الراس والوجه في مواضع العظم
شجرة وما كان في سائر البدن اجزاه فتسمى الكلى شجرة يكون غلطا
في اللغة وان رجع فيه الى المعنى فهو غلط لان حكم هذه الشجاعت يثبت في
الذي لا يحس المشجوع ببقاها اثرها بل ليل انما لو رأت ولم يبق لها اثر لم يحس
بها اثرش وانما يلقى فيها بظهور في البدن وذلك هو الوجه والرأس
فاما ما سواهما فلا يظهر بل يغيب عادة فلا يحس ان فيهما مثل ما يحس في

الوجه والرأس بدائع في فصل اجزاء

على ما دون النفس
واما الشجاعت فكلام في الشجرة يقع في موضعين احدهما في بيان حكمها
في نفسها والثاني في بيان حكمها بغيرها اما الاول فالموضحة اذ ابرأت
ولم يبق لها اثر فيفسد من الابل وفي الحية عشرة وفي المنقلة خمسة
وفي الامة ثلث الدية وليس فيها قبل الموضحة من الشجاعت اثر مقدر
وان لم يبق لها اثر بان النجاسة وثبت عليها الشعر فلا شجرة فيها في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه حكومة الالم وقال محمد عليه اجرة الطبيب
وجه الحكم ان اجرة الطبيب انما لزمته لغير هذه الشجرة في ذلك
عليه هذا القدر من المال ولا في يوسف ان الشجرة قد تحققت ولا سبيل

الى اهدارها وقد تعذر ايجاب الشجرة في الشجر الالم وجه قول
ابي حنيفة ان الارش انما يحس بالشين التي لا يحس المشجوع بالارش وقد
زال ذلك فيسقط الارش والقول بانه حكومة الالم غير سديد لان مجرد
الالم لا ضمان له في الشجر كمن ضرب رجلا ضربة وجبها وكذا اجرة الطبيب
لان المنفعة على اصل اصحابها لا يتقوم الا بالعقد او شبهة العقد ولم يوجد في
حق ايجال العقد ولا شبهة فلا يجب عليه اجرة الطبيب واما حكمه بغيرها بان
شجر راسه ان موضحة فسقط شعر راسه او ذهب عقله البصر
او سمعه او كلامه او شمعه او ذوقه او جماعه او ايلاده فلا شك في انه يجب
عليه ارش هذه الاشياء وهذا يجب عليه ارش الموضحة ام يدخل في ارشها
قال ابو حنيفة ومحمد لا يدخل ارش الموضحة الا في الشعر والعقل ولا يدخل
فيما وراء ذلك وقال ابو يوسف في الالم لا يدخل في الكل الا في البصر
قال الحسن بن زياد لا يدخل الا في الشعر فقط وقال زفر لا يدخل في شيء من
ذلك اصلا وجه قول زفر ان الشجرة واذها بالشعر والعقل وغيرهما
جنايات مختلفة فلا يدخل احداهما في الاخرى كزنا كذا بات من قطع
اليدين والرجلين وكذا ذلك بدائع في فصل

واما الذي يجب فيه ارش مقدر من جنابة الجنابة
واما الموضحة والهاشمية والمنقلة فان موضع هذه الشجاعت الثلاثة
الرأس والوجه جميع المواضع منها في ذلك على السواء حتى لو وجدت
هذه الشجاعت في غيبها من البدن يجب فيه حكومة عدل والذقن من
الوجه بلا خلاف والعظم الذر تحت الذقن وهو الجنبان فمن الوجه
عندنا حتى لو وجدت هذه الشجاعت الثلاثة في الجنبان كان لها ارش
مقدر عندنا خلافا لما لك تارخا نيب

في الفصل الثالث من جنابة الجنابة

واما الشجاعت فلا خلاف في ان الموضحة فيها الفصل لعموم قوله تعالى
واجزع قصص الالام خضيرة ليل ولا يمكن سيقا القصص فيها على
سبيل الممانعة لان لها حد ايتمى اليه الكيس وهو العظم ولا خلاف
في انه لا قصص فيها بعد الموضحة لتعذر اكمالها في وجه الممانعة لانه
الشجرة تسمى العظم والمنقلة تسمى وتنقل بعد القصة ولا قصص في
هشيم العظم ما بين الامة لا يوس فيها انه ان يمتد الكيس الى الدماغ
فلا يمكن سيقا القصص في هذا الشجاعت على وجه الممانعة فلا يجب القصص

بخلاف الموضحة
موجبة البدن
في فصل واما احكام هذه الالام
قريب من اخر

رجل حج رجلا موصية بالعصا عهد ايجب القصاص في الموصية فان مات
 منها لا يجزى القصاص
 فبمن يقتل قصاصا من ثلث احوال
في عفو القصاص وسقوطه
 عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا
 قسبه القصاص في باب امر الغني بالكرامة من ثلث احوال
 العفو عن القصاص من ثلث احوال القصاص والدية لا عن ظلمة
 في مثل القصاص من ثلث احوال
 واعلم انه لو كانت القتل جماعة فعفا الولي عن واحد منهم او صاحبه
 لم يكن له ان يقتل غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاصتي
 وغيره لا يقتصر
 قوله وليسقط القصاص في ثلث احوال
 وان كان القصاص اكثر من ثلث احوال واحد فان عفا عنها سقط القصاص
 اصلا لما ذكرنا وان عفا عن احد من القصاص سقط عنه وله ان يقتل الآخر
 لانه استحق على كل واحد منهما قصاصا كما لا يوافق عن احد من القصاص
 عن الآخر وذكر في المنتقى عن ابي يوسف انه يسقط القصاص عنها لان طر
 ايج القصاص عليها ان يجعل كل واحد منهما قاتلا على الافراد ولو كان ليس
 غير لان القتل نفوت احياء ولا يتصور نفوت حياة واحدة من كل واحد
 منها على الكمال فيجعل كل واحد منهما قاتلا على الافراد ويجعل قتل صاحبه
 عدا ما في حقه فاذا عفا عن احد من القصاص عفا عن القاتل جعل فعل الآخر عدا
 ميور شبه القصاص لا يشترط مع الشبهة وهذا ليس بدلالة لان احوال احوال
 القصاص عليها ليس ما ذكره ليل القتل سنا نفوت احياء بل هو اسم لفعل
 مؤثر في فوات احياء مادة وهذا حصل لكل واحد منهما على الكمال فلو عفا
 لا يؤثر في الاخر هذا اذا كان الولي واحدا ما اذا كان اثنين او اكثر فعفا
 احد من القصاص سقط القصاص عن القاتل لانه سقط نصيب القاتل بالعفو فيسقط
 نصيب الآخر ضرورة انه لا يجرز القصاص من قصاص واحد فلا يتصور استغناء
 بعضه عن بعض وينقلب نصيب الاخر مالا باجماع الصحابة رضي الله عنهم
 فانه رد رعي عمر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم اجمعين
 في عفو بعض الاولياء الذين لم يعفو نصيبهم من الدية وكان ذلك بحضرة الصحابة رضي
 الله عنهم ولم ينقل انه انكر عليهم احد فيكون اجماعا وقيل ان قوله في عفا
 من اخصه في ذلك فيهم بين ثلث احوال القصاص من ثلث احوال
 بالموافقة نصيبهم لانه قال في عفا ليم اخيه في عفا العفو عن بعض احوال
 نصيب الاخر وهو نصف الدية في مال القاتل لان القتل على لانه تعدر استغناء القصاص

ما ذكرنا والعاقلة لا تعقل العهد وتؤخذ منه في ثلث احوال عنده احوالنا القتل
 وعنده في سنتين وجه قوله ان الواجب نصف الدية فيؤخذ في سنتين في ثلث احوال
 يدان الخطا ووجه عليه نصف الدية انه يؤخذ في سنتين كذا هو هنا ولما
 ان الواجب من ثلث احوال في ثلث احوال في ثلث احوال حكم الكل بخلاف القطع فان
 الواجب هنا كل احوال ولان كل دية يد واحد صد القدر الا انه قدر
 كل دية بنصف الدية النفس وهذا لا ينفع ان يكون كل دية الطرف ولو عفا
 احد من القصاص لا يؤثر في ثلث احوال ولم يعلم بالعفو او علم به كنه لم يعلم بكونه
 لا قصاص عليه عند احوالنا القتل وعنده في ثلث احوال وجه قوله
 ان قتل النفس بغير حق لان عصمته عداوت العفو لا اثر له حرم قتل النفس
 مضمونة بالقصاص لو قتل قبل وجوب القتل من قبل سقط القصاص
 بالشبهة ومطوح الظن لا يؤثر شبهة كما لو قتل ان قال ظننت انه
 قاتل ابي ولما ان في عصمته عدم في حق القاتل لانه قتل على ظن
 ان قتل مباح له وهو ظن مبني على نوع دليل وهو ما ذكرنا ان القصاص
 وجب على المقتول وكل واحد من الاولين بسبيل في استغناء حق وجب على القاتل
 وكل واحد من الاولين بالعفو من احد من القصاص في ثلث احوال في حق الاخر الاول
 سبب لانه استغناء وجه في حق كل واحد منهما على الكمال وهو القاتل فينبغي
 ان لا يؤثر عفو احد من القصاص الا انه امتنع هذا الدليل عن العمل
 باجماع الصحابة رضي الله عنهم على ما بينا فقامت بغير شبهة عدم العصمة
 والشبهة في هذا الباب تعمل على اخصه وتنتج وجوب القصاص ويجوز عليه
 نصف الدية لان القصاص اذا تعدر احياء شبهة وجب عليه كمال الدية
 الا انه كان على القاتل نصف الدية بقصاص النصف نصيبا بالنصف فيجب
 عليه النصف لاخر وتكون في ماله لا على العاقلة لانه وجب بالقول وهو عفا
 والعاقلة لا تعقل العهد وان علم بالعفو واكره تحت عدم القصاص لان المانع
 من وجوب الشبهة وانها كانت من الظن ولم يوجد في المانع ولا على قوله
 نصف الدية لانه قد كان القاتل نصيبه لا بعفو صاحبه فيجب اكره على
 المنتقى هذا اذا كان القصاص من واحد مشترك بينهما فعفا احد من القصاص
 نصيبه فاما اذا وجب لكل واحد منهما قصاص كامل قبل القاتل ابي قتل واحد
 رجلين فعفا احد من القاتل لا يسقط قصاص الاخر لان كل واحد منهما
 استحق عليه قصاصا كاملا ولا استحق في ذلك لان القتل ليس نفوت احياء
 بل قال ان احياء الواحدة لا يتصور نفوتها من اثنين بل هو اسم لفعل مؤثر
 في فوات احياء مادة وهذا يتصور من كل واحد منهما في محل واحد على الكمال
 فعفا احد من القصاص وهو القصاص لا يؤثر في حق صاحبه بخلاف القصاص
 الواحد المشترك واعتداهم هذا اذا عفا الولي عن القاتل بعد موت ولما

فاما اذا عفي عنه بعد الجرح قبل الموت فالقصاص لا يلحق بعفو وفي الاحتياط
يصح وجوب القصاص ان العفو عن القتل لا يوجب عفو القاتل ولا يصير
قتلا الا بقوات الحماة عن المحل ولم يوجد له عفو لم يصدر من محله بل يصح ولا يحسن
وجها ان احدهما ان الجرح من مقتلات السراية تبين انه وقع قتلا من حين وجود
فكان عفوهم من ثبوت صحته فيصح ولقد امكن ان الجرح خطي وقلوب بعد الجرح
قبل الموت ثم مات جازا التكفير والثاني ان القتل لم يوجد له محال فقد وجد
وجوده وهو الجرح المقتض الى قوات الحماة والسراية الى ان يقع مقام ذلك
الشيء في اصول الشريعة لا النوم مع اكدت والنكاح مع الوطى وغير ذلك لانه اذا
سبب وجوب القتل كان العفو منه بحسب الحكم بعد وجوبه بسببه وان جازا التكفير بعد الجرح
قبل الموت في قتل الخطأ والله اعلم وكذلك العفو من المولى واحد كان او اكثر و
العفو من الدارث سواء في جميع ما وصفناه الا ان القصاص بين المولىين اذا
عفا احدهما فلا يخرج حصته من قيمة العبد وهو من المولى كذا القيمة في دم العبد كذا
في دم الجرح فانما وراء ذلك لا يختلف هذا الكذا اذا كان العفو من المولى او من المولى
فاما اذا كان من الجرح الى اخره وتام في جنابه البسالة فليجرب اليه بدائع
في فصل واما بيان ما يسقط القصاص من مقتلاته
ولو كان القصاص من رجلين فغفا احدهما وقتل الاخرى نصيب المولى في ما
في ذل سنتين ولو قتله الاخر ولم يعلم بالعفو او علم لا فقه عليه عند اصحابنا الثلثة
رحمهم الله واذا قتل عبدا اعمدا فالقصاص على القاتل السيد وكذا المولىين و
الثلثة فلو عفا احدهما فهو كوا لو احده من الدارث ولو صالح احد الدارث او المولى
ان قلنا فحقه عليه مال طار وله على القاتل ما شرط في عقد الصلح في مال نفسه
ولم يصح حصته من المولى او القيمة وفي اجماع الصغرة القصاص من الدارث
ابتداء وعند ما حق الميت ثم ينتقل الى الدارث ويقضى ويؤن الميت من المولى
الصالح رجل ضرب رجلا مائة سوط فبكره تسعين ومات من عشرة فقتله دية
واحدة لانه لا يبرأ من الاسواط فلي تأتم توجه في حق الضمان دون التهور
من جنابة الكركي قريب منه اوله
رجل قتل عبدا فغفا بعض ورثته عفا القاتل ثم قتله بعض الورثة ان علموا ان عفو
البعض يسقط القصاص بل من دم القاتل ثم علموا ان هذا الحكم لا فقه عليهم
فان علموا بالعفو فاصحح في باب
القصاص في فصل من يقتل من كتاب اكمال
وفي القتل واداء الصلح القاتل او ولي القاتل على ما يسقط القصاص وجوب
المال فليدرك ان او كثر ان عفا احد الشركاء من المولى او صالح من نصيبه
عفو عفو يسقط حق الباقيين من القصاص ولو كان لهم نصيبهم من المولى
من وجوب عليه القصاص فان سقط القصاص عنه واذا قتل العبد بقتل العبد

مهر الكركي

فمن الكركي من كتاب الجنائيات قريب منه اوله
وجوب القصاص ان مات منه القصاص فورث القاتل القصاص يسقط
القصاص بدائع في فصل ما يسقط القصاص
من كتاب الجنائيات
واما بيان ما يسقط القصاص بعد وجوبه فالقصاص لا يلزم من فوت محل
القصاص ان مات من عليه القصاص باذنه سميانه لانه لا يتصور بقاء الشيء
في غير محله واذا سقط القصاص بالموت لا تجب له عفا لانه القصاص هو الدار
عينا عندنا وهو احد قول الشافعي وعليه قوله الاخر تجب للمدعي وقيد بيننا في
بيننا تقدم وكذا اذا قتل من عليه القصاص لغيره او كثر بالزيادة والقصاص
بان قتل الشا قاتل قصاصا يسقط القصاص ولا يجب المال لا قاتلا ولا قاتلا
القصاص الواجب فيما دون النفس فان مات ذلك الموضع باذنه سميانه او قطع
بغيره يسقط القصاص من غير ما عندنا وان قطع كجس بان قطع يد غيره
فقطع به او سرق مال الشا فقطع يسقط القصاص ايضا لقوات محله
كجس كجس ارض لا يد فبقع الفرق في موضعين احدهما بين القطع والقتل كجس
والثاني بين القطع كجس وبينه بغيره بدائع
من المحل المبرور
وفي الخلاصة القاتل اذا قضى بالقصاص على القاتل فصيل ان يدفع الى ولا القاتل
جن القاتل لا قصاصا عليه استحقا ويجب عليه المدية وان جرح بعد الدفع
يقتله ففضل الكركي في اول كتابه
وفي القاتل والقصاص من جرح النفس اذا قتل الشا في حالة الا فاقه يقتل كجس
فان جرح بعد ذلك كان اكره مطبقا يسقط القصاص وان كان غير مطبق لا
خلاصه في الفصل الاول من كتاب الجنائيات
وفي المتن لو قتل صبيا خرج رأسه او نزل ولم يخلف منه شيء فلا فقه الا ان يكون
مع الكركي نصف او اكثر عبد قتل مولا وعمد لا رواية له من المتن المسند وعنه
الفتحة الى جرحه يقتل رجل قتل حقه وبنته في ثلثي حصته القصاص فال
صاحب الخلاصة سمعت هذا من ثقة رجل قتل حقه والوقف عدا لا يحل القصاص
فضل الكركي من اول الجنائيات ما يخص
ولو قطع يده فغفا المقتلع عن القطع ثم سري الى النفس مات فان عفا
عن الجنابة او عفا المقتلع وما يحدث منه او الجرحه وما يحدث منه فغفا
عن النفس لا جاع وان عفا عن القطع او الجرحه ولم يقل ما يحدث منها كجس
عفو عن النفس وعلى القاطع دية النفس فانه في قول الجرحه حقه وفي قول
الجرحه سقط ومحمد يكون عفو عن النفس لا كجس عليه والمسلمة باجوبها قد مرت
في مثل العفو عن القصاص في النفس ولو كان له على رجل قصاص

في النفس ففقط يده ثم عفا عن النفس من اليد ضربة اليد في اليد حنيفة وفي
 الولد سقط ومحمد لا ضمان عليه وجه قوله ان نفس القاتل بالقتل صارت حقة
 لولي القتل والنفس اسم مجرد لا جزء اذا قطع يده فقد استحققت نفس فلا يضرب
 ولقد اقطع يده ثم قتله لا يجب عليه ضمان اليد ولو لم تكن اليد حقة لوجب
 عليه دلالة بالقطع ان يوفى حق نفسه ليعتد ذلك ان عفا عن النفس والعفو ينصرف الى
 العاقبة لا الى المستحق من استحقاق بعض دينه ثم ابراء العقيم ان الابراء ينصرف
 الى ما بقى لا الى المستحق كذا هذا ولا يوجب حنيفة رحمه الله ان حنيفة القصاص
 في الفعل وهو القتل فيكون اجنبيا من اليد فاذا قطع اليد فقد اتى في السر
 بولي وهو متقوم فيض من وكان القياس ان يجب القصاص الا انه سقط
 بالثبوت فتجب الدية الا انه اذا قطع اليد ثم قتله لا يجب عليه ضمان اليد
 وان كان متعديا في القطع مستينا فيه لانه لا يمتنع مع ان النفس والقصاص
 فلا يضرب كما لو قطع يده مرتين انه لا يضمن وان كان متعديا في القطع كما
 كذا هذا ولا يوجب من القصاص بين العفو فاذا عفا اسند العفو الى الام
 كانه عفا ثم قطع وكان القطع استيفا حقة فيض من هذا اذا كان متعديا
 في اجنبية عليه ما دون النفس كما اذا لم يكن متعديا فيها فلا يجب القصاص لثبوت
 وجوب الدية بعينها ولا تجب في العسر

اليد الباع في فصل واما احكام هذه الاذواع
 وعفو الاول قبل موت المجرم يصح عفو المجرم لوجوب السبب والبراءة يعتمد
 برأيه في الفصل الثالث

من كتاب اجنبات
 ما تجب فيه الدية وما لا
 وفي التجزئة حكم الخطا والدية والكفارة وحرمان الميراث ولا خلاف ان تقدير
 الدية من الابل ثمانية وثمانون الف ومن الدراهم عشرة الاف ومن سبعة
 بعشرة وراهم ووزنها سبعة وثمانون مثقالا لذهب لا يجعل الفضة في كفة ولا ينجح
 سبعة وثمانون في كفة فاذا استويا في عشرة وراهم ووزنها سبعة مثقالا في كفة
 الدية ثم اختلفوا ان المحتبر وزن مكة ام وزن كل بلد في اهلها وظاهر الرواية
 ان المحتبر وزن مكة ثم قال الجعفي رحمه الله يقتضي من ثلثة اجناس من الابل
 الغنم والورق وعندنا من البعير ثمانية ومن اتيه الفاقة ومن الحمل
 ثمانية كل هذه ثوبان ودية السلم والدية سوا وكذا المستمنة ودية المرأة
 نصف ذلك

من كتاب اجنبات
 الخطا على جهين خطا في القصد وهو ان يرمي شيئا بظنه صيدا فاذا اثار
 ارضي وخطا في الفعل وهو ان يرمي غنما ففصب ادميا وموجب

فكس الكفارة والدية على العاقلة ولا يرمي فيه وما اجر مجرمي الخطا ومثل
 النائم ينقلب على رجله فيقتله فحكمه الخطا ففضل الكفر
 من كتاب اجنبات في اولها
 ولورم رجلا فاصاب جرحا ثم رجع فاصابه فهو خطا خلاصة
 في الثاني منه كتاب اجنبات

رجل ممدودا وضربه في داره او ارضه فجا وزا بسهم داره الى داره
 فقتل رجلا فخطا عاقلة الدية ولو ضرب رجل النائم بالسوط وواله بغير
 حجة مات لا يجب عليه القصاص بخلافه وعليه الدية ولو قبح رجلا بلبطة
 فضرب عليه القصاص وكذا لو قبح بابرقة يقتل له ان غررها في مقتل
 ولو ضرب به بالسنة فعليه القصاص ففضل الكفر

من كتاب اجنبات
 ولو اقر القاتل بانه قتل خطا وادعى الولي انه قتل عذرا فالدية في ماله اقل
 القاتل البعد وادعى الولي الخطا لا كس عليه من دية خزانة
 الاكل قريب منه اولها

ولو ضرب رجلا ضربة والقياس ثمانية مائة فاعليه دية وثلاثة اجناس الدية
 لان جملة الاسنان اثنا عشر وثلاثون سنة عشرة واثنا عشر واربعة انيابا
 واربعة ثنابا واربعة ضواحك في كل سنة نصف عشرة الدية فيكون جملتها
 ستة عشر الف درهم وهي دية وثلاثة اجناس دية بودر صول الجملة في ثلثة
 سنين في السنة الاولى ثلثة الدية ثلثة من الدية الى مائة وهي عشرة الاف درهم
 وثلثة من ثلثة اجناس الدية وهي ستة الاف درهم وفي السنة الثانية
 الثلثة من الدية الى مائة والثاني ثلثة اجناس الدية وهي اربعة الاف
 درهم وفي السنة الثالثة ثلثة الدية وهو ما بقى من الدية الى مائة والثاني
 كذلك الى الدية الى مائة ثلثة سنين وفي كل سنة ثلثة مائة وثلثة اجناس
 الدية وهي ستة الاف ثلثة سنين من سنين الثلاث وهذا يلزم انه
 يكون قدر الموتى من الدية الى مائة والثالثة في السنين الاوليين وقد
 الموتى من الدية الى مائة في السنة الثالثة ما وصفناه

في فصل واما الدية في كل من قدر
 من كتاب اجنبات
 ولو قطع اليد من العنق او الرجل في الفخذ يجب نصف الدية وما فوق يجب
 والقدم تبع ودية اليد يجب موصلة في سنين ثلثة في السنة الاولى
 والباقي في السنة الثانية من جناب الكفر

في باب القصاص مما دون النفس
 وفي احد الكا جبين نصف الدية فالاصل ان ما كان في نفس الادس

زوجان ونجب الدية التي ملة بمقتوبتها فبقتوبتها احد ما يجب نصف الدية
 وفي ثنتين من الاهداب نصف الدية وفي احدى ربيع الدية واذا
 حلق نصف اللحية يجب نصف الدية اذا علم ان الفأنت هو النصف
 وان لم يعلم ان الفأنت كم هو يجب حكومة عدل وذكر في ثانيا وفي الثاني
 اذا انتف بعض لحيه رجل انقسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقى فيجب
 على الباقي فيجب ذلك واذا انتف بعض اللحية يجب حكومة عدل
 وفي ثانيا وفي الثالث اذا وجب رجل احده سقطت اللحية يجب الدية
 كما ملة وفي ان ربه اذا لم ينبت حكومة عدل في جنابا كان اذا حلق
 اللحية مع ان ربه لا يدخل ضمان ان ربه في ضمان اللحية في اجناس
 الناطقة واذا قطع ظفيرة امرأة او امرأة غير نبيغة ان لا يجب شيء لئلا
 فقد ذكر ابن ستم عن محمد في قطع ذنب من دون او حلق شعيرة ذنبه وذلك
 ينقصها مال كشيء عليه الا انه يؤدب على حاله لان الذنب يطول والشعر ينبت
 ومعنى هذا التعديل انما لو قضيت بالاشتر في احوال فاذا نبت الشعر وطال
 الذنب بعد ذلك وعاد الى حاله يجب رد الاشتر فلا يفقد القضا بالكلية
 واذا لم يطل ولم ينبت الا ان يكون له حكم مجتبط البره

من كتاب الجنائيات

نوع في مسائل اللحية خلقها او راسها او انتفها يوصل سنة فاذا لم ينبت
 الدية ولا قصاص في الشوفان مات قبل احوال لا شيء على الباقي عند اليوم
 الثاني وفي شعرة ذنب الفرس وشعر الكتف يقوم بدورها ومعها فيعفى نقصان
 والوجوب في اللحية اذا كانت متصلة او خفيفة واحدة اما في الكوب فكل
 العدل وفي ان ربه اذا لم ينبت حكومة عدل قال الراجح القصة ان كانت
 اللحية تعد عينا وشيئا لا يجب شيء وان حلق نصفها فنصف الدية
 اذا علم ان الباقي النصف وان لم يعلم فحكومة عدل وذكر الفضل
 تنفذ بعض لحيته بنظر الى الاهداب والى الباقي فيجب به من الدية واذا
 نبت بعض اللحية فحكومة عدل صلح عن خلقها ثم نبت يرجع بما دفع
 ولو نبت البعض وهو نبت لا يجب شيء عندها وعنده حكومة عدل وبه
 افق القصة ابو الليث وفي العبد اذا نبت برصا احكومة عدل واذا
 لم ينبت بخير المالك ان شترك وان شاد دفع العبد واخذ قيمته خلق
 شعيرة او امرأة غير اوصل شو اجارية ونقصت قيمتها لا يجب
 لا ذنب يبت ويطول كذب اعمار ولكن يجوز بما يليق به

في الفصل الثالث من كتاب الجنائيات

الاعضاء التي تتعلق بابانها كمال الدية انواع ثلثة نوع لانظير في البدن

ونوع في البدن من ثلثان ونوع في البدن من ثلثة اربعة اما الذر لا نظير له
 في البدن فثلاثة اعضاء احدى الانف سواء استوجب جرحا او قطع
 الآخر من منه واحد وهو ما لان من الانف والثاني اللسان سواء
 استوجب قطعا او قطع منه ما يذهب بالكلام كله والثالث الذكرا سواء
 استوجب قطعا او قطعت اخصيه منه وحدها وان كان ذهب بعض
 الكلام بقطع بعض اللسان دون بعض فغنية حكومة العدل وقيل لقسم
 الدية على عدد عروق الرجا التي تفتقر الى اللسان فيجب من الدية بقدرها
 فاق من عروق المفتقرة الى اللسان والرابع الصلب اذا اخذ وذب
 بالضرب او انقطع الا وهو المنع فيه دية كما ملة لوجود تقويت منفعة
 الجنس وانما مسك البول وان مسك تلك الغائط من المرأة اذا
 اخضاها ان كانت فصارت لا تسمى كالبول او انما سقط فعليه دية كما ملة
 وان صارت لا تسمى كما فعلية لكل واحد منهما دية كما ملة لانه فو منفعة
 مقصودة بالعضو على الكمال فيجب على كل الدية واما الاعضاء التي في البدن
 منها اثنان فالعينان والاذنان والشفتان وانما جنتان اذا ذهب
 شعورها ولم ينبت والبدان واكلمتان والاشيتان واما الاعضاء التي
 في البدن منها اربعة فترومان احدى الشفرا العينين وهما منابت
 الاهداب اذا لم تنبت لما في تقويتها من القوى المنفعة والكمال الضاع على الكمال
 وفي كل شعرة من ربيع الدية والثاني الاهداب وهي شعرة لا شفاها اذا
 لم تنبت واما اذها مع العضو بقاء صورة فتحو العقل والسمع والبصر
 والكلام والشم والذوق والاياد بان ضرب على رأسه كضرب
 عقده او سمحه او بصره او كلامه او شمه او ذوقه او حياجه او ايلاده بان ضرب
 على ظهره فذهب ما صلبه ولا اصل فيه ما روى عن عمر رضي الله عنه انه فقه
 في رجل واحد باربع ديات ضرب على رأسه فذهب عقده وكلامه وبصره
 سمعه ولانه فدت المنافع المقصودة من هذه الاعضاء على سبيل الكمال

بدائع في فصل واما الذر فيه دية كما ملة

من كتاب الجنائيات

وفي النفيس رجل افقه بكر اكرها بطون الزنا فاضاها بحيث لا تسمى ك
 البول فعليه احدى الدية وان كانت تسمى كقلبت الدية

من جناب الكركي وسامراولها

واما الجراح ففي الجاني ثلث الدية ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قل في الجاني ثلث الدية فان نفذت الى الجاني الاخر فها جاني فقتل
 وفيها ثلثا الدية وقد روى عن اب بكر الصديق رضي الله عنه انه حكم
 في جاني فقتل الى الجاني الاخر بثلث الدية وكان ذلك بحضور الصحابة

ولم ينقل ان خالفه احد من ذلك فيكون اجماعا وعلى هذا يخرج ما اذا روي
 بحجة واحدة فصح ما فضاها به بان جعل موضع البول والغائط واحدا
 وهو تسمى البول ان عليه ثلث الدية وان هذا في معنى كجائفة رجله
 ان المفضاة لا يخلو اما ان كانت اجنبية واما ان كانت زوجته وانها
 لا يخلو اما ان يكون باله واما ان يكون بالحجر او الحشب والاصبع وما جرى
 مجراه فان كانت اجنبية والافضا بالاله فان كانت مطاوعة ولم يوجد
 دحورا لثبته لامن الرجل ولا من المرأة فعليه اكد لوجوه الزنا منها ولا هو
 على الرجل لان العقر مع اكد لا يجتمعان ولا ارش لها بالافضا سواء كانت
 تسمى البول او لا تسمى لانه التذلل قوله من فعل ما دون فيه
 من قبلها فلا يجب به الضمان كما لو ادنت بقطع يدها فقطعت لاضمان على
 القاطع كذا هذا وان كان الرجل يدعي الشبهة سقط عنه اكد وعنه ايضا
 وعلى الزوج العقر لان الوطى لا يخلو من ايجاب حد او غرامة ولا ارش لها
 بالافضا لما ذكرنا وان كانت منكوبة فان لم يدع الرجل الشبهة فعليه اكد
 لوجوه الزنا منه ولا حد عليها لعدم الزنا منها ولا عقر على الرجل لوجود اكد
 عليه واكد مع العقر لا يجتمعان وعلى الرجل الارش بالافضا لعدم الرضا
 منها بل كذا ثم ان كانت تسمى البول ففقدت الدية لانه جائفة وان
 كانت لا تسمى البول ففيه كمال الدية لوجوه اكلات العضو وقوبل منفقة
 اجنس وان كان الرجل يدعي الشبهة سقط عنه الشبهة وعنه ايضا
 لوجود الاكرام ولها الارش بالافضا لما ذكرنا ثم ان كانت تسمى
 البول ففيها ثلث الدية لانها جائفة وكما للمهر وان كانت لا تسمى فلها
 الدية ولا مهر لها في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لمهر المهر و
 الدية وجه قوله ان كبر وجوب المهر والدية بخلاف لان المهر يجب بالثلاث
 المنفقة والدية يجب بالثلاث العضو فلا يدخل احدهما في الاخر ولهذا
 لم يدخل المهر في ثلث الدية فيما اذا كانت تسمى البول حتى وجب عليه كمال
 المهر مع ثلث الدية كذا هذا ولها ان كبر وجوب متحد لان الدية
 بذاته والعقر يجب بالثلاث منافع البضع ومنافع البضع بالحقه باجزاء
 البضع فليكن سبب وجوبها واحد اقل من المهر وضمان جزو من البضع
 وضمان اجزاء الكل اذا وجد سبب واحد يدخل ضمان اجزاء ضمان الكل كالا
 اذا استولد جارية ابنه انه لا يدرى العقر ويدخل في قيمه كجارية لما قلنا كذا هذا
 واما وجوب كمال المهر مع ثلث الدية حال التمسك ففيه رواية ابي حنيفة
 يجمع بينهما بل يدخل الاقل في الاكثر كما يدخل ارش الموضوعة دية الشفوعة
 المسئلة ممنوعة ولان سلمنا على هذا رواية فلا يلزم لان النافي لضمان
 اجزاء وهو ضمان كل العين وثلث الدية ضمان اجزاء وضمان اجزاء لا يمنع ضمان

جزء اخر هذا اذا كان الافضا بالاله فاما اذا كان بغيرها من الحجر وكحجر كالجوا
 في هذا الفصل من جميع وجوهه كالجوا في الفصل الاول في الوفاق واخلاف
 وجميع بنو الضمان وعدم الجمع الا ان الارش في هذا الفصل يجب في ماله وفيه
 الاول تحمله العاقلة لان الافضا بالاله يكون في معنى الحيا ولو بغيرها يكون عدا
 وقال بعض مشايخنا لا وجه لا يجاب المهر في هذا الفصل لان وجوبه متعلق
 الشبهة ولم يوجد وقال بعضهم يجب يلحق غيره بالاله لانه لفظ الاموال ايضا
 كما اتي الابلج بدونه الا ان الابلج مع الارش في وجوبه كغيره الا ان المهر مع
 قيمه شبهة المقصور في قضا الشبهة ونقيضها لثبوت العرق والله اعلم هذا اذا كان
 المرأة اجنبية واما اذا كانت زوجته فافضاها فليس عليه سواء كما تسمى
 البول او لا تسمى في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان كانت تسمى
 البول فعليه الدية في ماله وان كانت تسمى ففقدت الدية في ماله وجه قوله
 انه ما دون في الوطى لان الافضا في ماله متعلق بان الافضا في ماله متعلق بان
 ولها ان الوطى ما دون في ماله لا يمتنع منه لا يكون مضمونا كما لم يكن او
 لو وطى زوجته فماتت فليس عليه في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 عاقلة الدية وجه قوله على كونهما ذكرنا في الافضا انه ما دون في الوطى لان
 اقل من هذا فقل في مضمونا عليه الا ان ضمان هذا على العاقلة وضمان
 الافضا في ماله لان الافضا لا يكون الا بالجماع وانه عن المعتد في ماله
 الواجب في ماله فاما القتل فغير مقصود بهذا الفعل لان في معنى الحيا فتعذر
 العاقلة واما وجه قوله كونهما ذكرنا في الافضا ولولا وطئها فكيف فماتت
 في قولهم جميعا كذا الكسر لا يولد من الوطى لما دون فيه بل هو فعل مبتدأ فلي يبقيا
 مضمونا في ماله في فصل ما يلحق
باب ثلث الدية اكل من فمها اكلت مات
ضرب امرأة للشبور او نحو فمات وهو ضمان اجماعا ولا يرث حد او
من ثلث الدية الجارية
جامع زوجته بما يجامع مثلهما وماتت لا يضمن من اجماع البزار
في الفصل السادس
 ذكرنا طاعة ان ضمان العين على مرتبة ثلث احدى بان يكون في احدى النصف
 بدل الذات وهو الاكبر في احدى النصف الدية وفي المملوك نصف الدية
 والثلث ان يكون في احدى النصف بدل الذات كما بينهما ثم التي تحمل عليها ويركب
 نحو الدرس ابقول والابل والبقرة والثلث ان يكون الواجب في احدى
 العينين ما انتقص قيمته كالثاة والكلب والشبور وغير ذلك
فصل اكرام في باب الفصائل فيما دون
النفس من ثلث اجنابيات

اخذت نافع فقيده وجب في بيت حتى مات جوعا فالدم على العالمه على النجى
وعليه العقوبة اخذ رجلا فادخله بيها وسد عليه باب حتى مات فيه جوعا او
عطشا لم يضمن على الاصل وهذا اضاف الاول من جنابه

خزانة العنبر مما يجدته في الطريق
ولو قسط رجلا والقاء في البحر فربسب وغرق كما القاه تجر الدية في قول
ابن حنبل ولو سب ساعة ثم غرق لا يجب عليه لانه غرق لغيره في الاول
غرق بطرحه في الماء من جنابه

ما صحح في القتل
ولو قال لا اخرج من علي فرباه بغير جرح لا يضمن مثله فرباه قاتل ولا
جانيا وعليه الدية ولو كان اخرج بغيره من مثله لا يضمن قتلا ولومات من
ذلك لا يضمن عليه اجماع رجل على رجل ارم الى اقبضه فراه فاصاب عينه
فذهب ضوفا لا يضمن شيئا وهو واقعه فتورقت لبعث وفي التوحيد
لو قال لا اخرج من علي وهو صغير فقتل كجب القصاص وكذا لو قال لا قطع
يده فقطع يده فعليه القصاص قصاص الكرم

في اوائل كتاب الجنائز
ان رجل قال لا اخرج من علي فقتله لا يضمن القصاص وان
اقتله فقتله فعليه الدية ولا القصاص لان الدية بصيرة اطلاقا كما وشبهه
بجنايات الاول قال لا اخرج من علي فقتله فعليه الدية في قول علي انما الثلاثه واد
اكر من ابن حنبل انه لا يضمن عليه كما لو قال لا قطع يدي فقطع يدي عليه
وقال في عينه القصاص في النفس وفيه دية النفس قال ابو حنبله ولو قال
اقتل ابني او اقطع يده ففعل في وصغيره وقال اقتل ابني والامر وارسل ابني
فقتله لا امور القصاص منه لانه الامر اباح ما لم يكن ما كلف فلفظ ذلك وعن ابن
ابن حنبل من الدية انما لا يضمن ولا يضمن ولا يضمن كذا حكم القتل كجب له واد
لم يكن اذنه محدرا للجنابة فلا اقل من ان يفسد شبهة فيسقط به القصاص
س قال رجل اقتل ابني فقتله فعليه القاتل الدية لانه وان قال اقطع يدي ففعل
فعليه القصاص لانه حد من الاب والاولى من الابن وهذا اقرب ما اخبرنا
تبل هذا ع قال لا اخرج من علي فقتله او اقطع يدي ففعل كذا عليه الدية لا امر
من الوجه الذي هو في ذلك لا تنقل الامور الى الامر ولو قال لا يضمن فقتله
مملوكه هذا كانه سوط وليس لاحد مما ان يضرب المائة كذا واخره احدهما
نصفه ونسعين والآخر سوطا ففي القصاص لا يقيم لكن في الاخر ان يستقيم
بغيره لا يضمن ضارب الاكثر لانه وجد الضرب منها كمن قال لا ادين له الا كذا
هذا اخبرنا فاني لما قال فالكناه طلقا وان لم يات احد من الكلت عمدة ذلك
لا قطع في القصاص احسن الاخر كذا احنا

في القتل المأذون من الجنائز

وفي لو ائذ صاحب الجرح ذكر في واقعات الناطق رجل قال لا اخرج من علي
دمي بغيره او بالقتل فقتله الاخر فقتله فانه كجب القصاص ولو قال اقتله فقتله
لا قصاص عليه وكجب له دية في ماله لانه اطلاقا فاد وشبهه وروى
اكر من ابن حنبل انه لا يضمن عليه وقال ركن الاسلام ابو الفضل الكرماني لا يجب
الدية في اصح الروايتين عن ابن حنبله رج كذا قال اذ قال لا قطع يدي او
رجلي او اقتل عبيدي ففعل كذا عليه بالاجماع كذا الاطراف كجب القصاص
الاموال نصح الامم وقد وقعت في بخاري واقعة وصح رجل قال لا اخرج من علي
الي حتى آخذ فرباه بامره فاصاب عينه فذهب قال القصاص الامم في القتل
رحم الله لا يضمنه وهكذا اقترع بعض المتأخرين وقالوا على من سدد القطع اجماع
قال قطع يدي او رجلي وذهبت قال القاضي الامم هذا كذا قال ابن حنبله عليه
عليه الدية قال صاحب المصنف الكلام في وجوب القصاص اما لا شك
انه تجب له دية في ماله لانه ذكر في الحجاب اذا تراخيا بالكون يقال له القاص
مشتد منه فذهب فذهب عين احد ما يجب القصاص اذا امكن لانه عمدة فاد كجب
القصاص اذا امكن لانه عمدة فاد كجب القصاص اذا امكن من القصاص

الحاوية في القصاص الثاني والثلاثون
في انواع الضمانات

اما شرط اصل الوجوب فتوابعها احدهما العترة وهو ان يكون المقتول
موصوفا فلا دية في قتل الكلب والباعى لفقد العترة فاما الاسلام ليس
من شرط وجوب الدية لانه ما يجب القاتل ولا من حاسب المقتول فوجب
فتجب الدية سواء كان القاتل او المقتول مسلما او ذميا او حربيا مستمنا
وكذا كذا القتل بالبلوغ حتى تجب الدية في مال الصبي والمجنون والاصل
فيه قوله تعالى ومن قبل موثنا خطاء فحرر رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله
الا ان يصدقوا ولا خلاف في انه اذا قتل ذميا او حربيا مستمنا كجب
الدية لقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله
والثاني في التقويم وهو ان يكون المقتول متقوما وعلى هذا يبين الحق
اذا سلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فقتله مسلم او ذميا خطاء انه لا يجب
الدية عنده اصحابنا خلافا للثاني في روح بناء على ان التقويم به الاسلام
عمدة وعندك بالاسلام به اليع في فصل

واما بانه ما يستقط القصاص من كذا كتاب
صالح اخرقات من حجة تجب الدية ضمانات فاعلم البغداد
في الكتاب الثاني عشر من كتابات
رجل قتل ولده عمدة لا يجب عليه القصاص ويجب عليه الدية في ماله في كتاب

بجمع الفتاوى من كتاب
 وفي الفتاوى الصغرى العمد المحض اذا وجب الدم او جبه في ناله في النفس
 وما دون النفس واخطا فيهما على العاقلة وسبب العمد في النفس لو
 اليد على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية ثمانية
 واختص في نفس الحكوة باللعصم بنظر المصلحة عليه لو كان مملوكا
 لم ينقص من قيمته بدين اجنابيه ان كانت تنقص عشر قيمته ففي
 لو يجب عشر دية كذا في الفتاوى المأثقة الامام وقال الفتوى على هذا
 وفي الصغرى حكموا في النفس الحكوة باللعصم بنظر المصلحة عليه ان كان
 رقيقا لم ينقص من قيمته كما ذكرنا في الاخرى وقال بعضهم بنظر المصلحة
 اليه في هذا الامر من النفقة واجرة الطبيب ومنهم من قال بنظر المصلحة
 او في جنابة لغيره مقدار وفيه الموضحة فان كانت هذه نصف
 ذلك يجب نصف ارش الموضحة وعلى هذا الاعتبار لكن هذه الامام
 اذا كانت اجنابيه على الراس والوجه لان موضع الموضحة ذلك في
 ينظر ان كانت اجنابيه على هذه من العضو يفتى القول انك والآفيا لا
 وان نفس لفته بالاول مطلقا فانه يسر في الصدر والشهيد وبه يفتى
نفس الكركي في اول باب المقاتل

في اجنابيه
 الغرة وجبت اجنابيه على اجنابيه لا بالحكم على الام في نفس من نفس
 بالام ولا يرث الضارب من الغرة شيئا لانه فاعلم بغير حق والقتل بغير حق
 من اسباب حرمان الميراث ولا كفارة على الضارب من جنابة
 البدن في فصل اجنابيه على ما هو نفسي وجه
 الغرة بدل النفس اجنابيه وبدل النفس يكون ميراثا كدية والدليل على انها
 بدل النفس اجنابيه لابل جزء من اجزاء الام ان الواجب في جنس ام الولد ما
 هو الواجب في جنس اكره ولا صلة في ان جنس ام الولد ولو كان هو
 في حكم عضوه من اعضا الام لكان جزءا من اجزاء الام لفته اجزاء الام ولو
 لا يكون والدليل عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بدية الام على
 العاقلة وبغرة اجنابيه ولو كان في مفعلة اجزاء الام لما اورد اجنابيه بكم بغير
 الغرة بدية الام كما اذا قطعت بدية الام فان كانت تدخل بدية اليد في النفس
بدل الع من المحل المزبور

هذا اذا القت جنينا واحدا فاما اذا القت جنينين فانه كما ناهيتم
 ففي كل واحد منهما غرة فان كانا جنينين ثم ماتا ففي كل واحد منهما دية لوجوب
 سبب كل واحد منهما وهو الاثلاث الا انه لا يلفها بضربة واحدة ومن تلف
 شخصين بغيره واحد يجب عليه ضمهما كل واحد منهما كما لو اورد كل واحد

منها بالضرب كما في الكبرية فان القت احدهما ميتا والاخر حيا ثم مات فعليه
 في الميت الغرة وفي الحي الدية ولو سببه وجب الغرة في الجنين الميت واليه
 في اجنابيه فيستوفى الجع في الاثلاث والا فدية فان ماتت الام من الضربة
 اخرج اجنابيه بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية وان دية في الام ودية في الجنين
 لوجوب سبب وجودها وهو قتل شخصين فان اخرج بعد موتها ميتا فعليه دية
 الام ولا شيء عليه في اجنابيه وقال الشافعي يجب عليه في اجنابيه الغرة وجه
 قوله انه اكملها جميعا فمواخذ بضمان كل واحد منهما كما لو اخرج اجنابيه ميتا
 ثم ماتت الام ولما ان القياس ما يوجب كونه اجنابيه مضمونا اصلا ما بينا من
 احتمال عدم اليكاه وازداد احتمال اخر وهو انه مات بالضرب ويكمل
 انه مات بموت الام وانما عرفنا الضمان فيه بالنفس والنفس ورد بالضمان
 في حالة مخصوصة وهي ما اذا اخرج ميتا قبل موت الام فتسقط اعتبار احد
 الاحتمالين فينبغي الثاني في نفى وجوب الضمان في غير هذه الحالة اذا
 كان اجنابيه خرافا اذا كان رقيقا فان اخرج ميتا ففته نصف عشر قيمته
 ان كان ذكر ونصف قيمته ان كان انثى ورور عن ابي يوسف في جنين
 الام ما نقص الام وقال الشافعي عشرة فته الام

من المحل المزبور
 اذا ضرب بطن امرأة حامل سبعة او ثمانية فالتقت جنينا ميتا حرا ذكرا او انثى
 بعد ما استبان خلقه او شيئا خلقه كشوا او فطر فغلة عاقلة الغرة وفيه عبد
 او امة او فرس قيمته جسمانه درهم ولا يكون موروثا من الولد للضارب
 لو كان وارثا ولا كفارة فيها ولا كان رقيقا فان كان ذكرا وجب نصف عشر قيمته
 لو كان حيا ولو كانت انثى وجب عشر قيمتها لو كانت حية لان الواجب
 في الذكر والانثى جسمانه درهم وفي نصف عشر دية الذكر وعشرة دية
 الانثى وعن ابي يوسف فان كانت في جنس الماء ويجب النقص من الام
 وهو كجنين الدابة ويقسم الغرة بين ورثة اجنابيه واليرث الضارب منها
 شيئا كما ذكرنا كذا في الخلاصة ولو القته حيا فمات ففته دية كاملة والفته
 ثم ماتت الام ففيها الدية ان كانت حية وفيها الغرة وان ماتت الام ثم القت
 اجنابيه ميتا فله في اجنابيه ولو اخرج اجنابيه حيا ثم ماتت الام وجبت
 دية وان جنينين البرهيم نقصان الام وان القت امرأة جنينين وجبت
 كل واحد منهما حالة الاجتماع ما يجب حالة الافراد وفي الصغرى المروية
 اذا ضربت بطن نفسها او شربت دواء لطاع الولد متعده وطرحه لغيره
 عاقلة الغرة ان فعلت بغير اذن الزوج فلو كان باذنه لا يجب شيء ولو كانت
 حرة اسقطت الولد ومنه الشرب ولو امرت امرأة حرة فعلت لغيره

الامامون فيض الكركي في باب العمد

فما دونه النفس من كتاب الجنايات
امرأة سقطت ميتا بدوا او فعل كضربها بطرفها مثلاً فقتلها الغيب
على عاقبتها في سنة واحدة

ضرب بطن امرأة من كتاب الجنايات
ولا كرت مع من الغيب لا لأنها قاتلة بغير حق والقاتل لا يربث بخلاف ما
اذا فعلت ذلك باقرب الزرع حيث لا تجب الغرة

في فصل الجنايات من كتاب الدييات

في الشهادة على الجنايات

واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلاً بالسيف فمات وجب
فلا شجرة مات فعليه القصاص بخلاف ذلك على غيره وهذا لان الثابت بالبينة
لما ثبت بالمعينة وقد ظهر بموته هذا السبب ولم يجاز منه سبب اخر فيجب
اضافة الحكم اليه والروح لا يمكن احدهما هرق وانما طريق الوصول الى
ان هرق الروح هذا وهو ان يخرج فيموت قبل ان يبرأ او يفسد هذا لا طريق
لنا الى حقيقة معرفة كون الموت من ضربه وما لا طريق لنا الى معرفة ان يمتنع
عليه الاحكام وانما يمتنع عليه انما هو الموقوف وهو ان يضربه ويكون حياً
فلا شجرة مات

منسوط السرة في باب الشهادة

بالعصا من كتاب الدييات
اذا قتل الله بالدم بشهادة شاهدين فمات بقتل حتى رجعا استحققت
العصا من عنده وهو قاتل في حنيفه الاخر وكان يقاتل ولا يترك القصاص
وهو القاتل لان القصاص من حق العبد فيتم القصاص بنفسه الرجوع
بعد القصاص لا يمنع الاستيفاء كماله والكلح فانه الله اذا قتل بالكلح ثم
رجع الشهادة لا يمنع الاستيفاء الوطى على الزرع وكما ان في القصاص كفاية في
الاستيفاء فكذا في الوطى وجه قولنا الاخر ان القصاص موقوف على الشهادة
والعقوبة لا يمكن ان تكون بغيره فلهذا قلنا ان في اكد ولا يتم القصاص
بنفسه ويجعل رجوع الشهادة بعد القصاص قبل الاستيفاء بمنزلة الرجوع قبل
القصاص فكذا في القصاص كفاية المال فانه يثبت مع الشهادة بخلاف
الكلح كذا لعقد هناك ينعقد بقتل الله فلهذا قلنا هو باطل

السيرة في باب رجوع شهود القتل في كتاب الدييات
واذا شهد شاهدان بالدم فافتقروا من القاتل ثم قالا اخطانا انما القاتل
هذا لم يصد على الله لانما شهدا على أنفسهما بالقتل وفروا اليه لا لا
لانما رجعا عن الشهادة عليه ونحو ذلك مروي عن علي وابراهيم يعني في السيرة
منسوط السرة في المحل المذكور

البينة على صاحبها وهو زيد انه قتل محمداً وانما زيد البينة على القصاص انه
قتل محمداً او اقام البينة على الخط لا يجب القصاص على احد من عهده اية حنيفه
ويقتضيه بعد الله على زيد في العدا وعلى عاقلة في الخطا بنصف الدية وزيد
على الجنايات او على عاقلة في الخطا بنصف الدية وعند اية يوسف في محمداً
بينة عبد الله على زيد مقبولة ويقتضيه عليه بالقول ان كان عدا او بالدية على
عاقلة ان كان خطا ولا تقبل بينة زيد على الجنايات لهما الله لا وجه في
قبول البينتين جميعاً لان الفصل لا يكون في كل واحد الفريقين كما ذكرنا في
من اعتبار احد من البينتين اقامهما وبينة عبد الله اقرار لهما او بما تلحق
المكاتب موجب القتل من جهة الميت وبينة عبد الله ثبتت فلا تثبت بينة
زيد وهو حرمان زيد فوجب بينة جوب القصاص بالراجح وتسقط اعتبار
المصروع كما لم يوجد ولا عبد الله ثبت كل موجب القتل لنفسه ويدعي حرم
زيد عن الميراث وزيد لا يدعي لنفسه الا النصف الموجب لانه يدعي الشراكة
بينه وبين عبد الله فليكن بينة عبد الله اقراراً بآباءه ولان زيد اخيه مولى
وارثا وخصما بينة جوبت بدعوى الفعل عليه كذا في يد رجل ادعاه اثامه
واقام كل واحد منهما البينة واقام احد من البينتين ان صاحب خصمه بانه
يقتضيه بالكل لانه خرج عن معارضته وخصومه بآبائات القصاص عليه
هنا واذا خرج عن الخصومة لا تقبل بينة على الجنايات ويقتضيه عبد الله عليه
بالقصاص او الدية على عاقلة ويحكم الميراث ويكون الميراث كله لعبد الله
كما لو قتل باقاة البينة بخلاف ما لو اقام احد من البينتين على الجنايات قتل ابائهما
يوم النحر بكة واقام الاخر البينة على الجنايات اخوانه قتل يوم النحر بكة فلهذا
لانما يتقنا بكتب احد من البينتين لا وجه لاجل احد من البينتين ولا وجه حنيفه
انما استوباه في الدعوى والاثبات فوجب قبول البينتين كما لو اقام كل واحد
منهما البينة على الجنايات القتل وانما قلنا ذلك لانه ليس في بينة عبد الله
زيادة آيات بل فيه لفظ لانه ينفق ميراث زيد فان ميراث الميراث النسب وموت
المورث وقد وجد في حق زيد فوجب قبول بينة عبد الله وبينة لا تخرج
البنين ولان الشهادة عكست في القصاص والعصا من يد زيدا الشهادة وهذا
لان زيدا اقام البينة على الجنايات وقد كذب عبد الله فسقط القصاص
عن الجنايات وتسقط عن زيد كذا بينة زيد او رب الشهادة في القصاص
الاثر ان ذكر في السيرة ان اربعة شهداء على رجل بالسيرة ثم رجع اثنا
وقال بل هذا هو الرق اعلى لا يقطع واحد منهما لان شهادتهما على الاخر اقرار
شبهة في القطع وان كان الشاهدان الباقيان يكفيان في اثبات القطع عليه
كذلك دعوتنا وما قال بتيقن بكتب احد من البينتين كذا كجواز وجوب المطلق
في حق كل واحد منهما بانه عاين كل واحد منهما كجواز باله جاز او عاين احدهما

لم يمتحى لغير احد من باولي عن الاخر فيكون بينهما فان كان البنون ثلثة عبد الله
 وزيد وعمرو واقام عبد الله على زيد البيعة بقتل الاب واقام زيد البيعة
 على عمرو بذلك واقام عمرو على عبد الله بذلك ففي قياس قول ابي حنيفة
 لكل واحد منهم ثلث الدية على الذراع اقام البيعة عليه في ماله ان كان عمدا وعلى
 عاقلة ان كان خطأ والميراث بينهم وعندهم لكل واحد منهم على الدية
 اقام البيعة عليه نصف الدية والميراث بينهم اما عند ابي حنيفة فلا
 تنازع فيه ثلثة وليس احد منهم باولي عن الاخر فيصيب بينهم اثمنا الا ان
 ان كل واحد منهم لو اقام البيعة على رجل اجنبى عليه حده بالقتل يقضى
 لكل واحد منهم ثلث الدية على الذراع اثبت القتل عليه كذلك هي
 ولانه سقط اعتبار دعوى القتل وصار دعوى المال والمقتول القام
 لا يجب بمقتضى ثلثة الادوية واحدة واقام على قول ابي يوسف ومحمد فقبل
 البيعتان ولم تتنازعا لان شرط التنازع التنازع بشرط التعارض وشرط التعارض
 ان تشهد بيعة كل واحد منهم على صاحبه بمقتضى ثلثة بيعة صحبه
 عليه وكل واحد منهما مع صاحبه وارث حتى لا يتزوج احدهما على الآخر
 وقد وجد هذا الشرط في الفصل الاول فتنازعت ولم يوجد هذا
 لان بيعة كل واحد قامت على غير الذي قامت بيعة صاحبه وحال كل
 واحد منهم بمقتضى حال صاحبه بخلاف مقتضى اول الباب فلم تتنازعا وقبل
 واذ قبلت لم يقض الفضايل لو احدهم منهم لانه لما قبلت البيعتان
 كان كل واحد منهما قائما من وجه واحد دون وجهين بخلاف مقتضى
 اول الباب لانه ترجحت بيعة المدعى على احية فلم تقبل بيعة الابراهم
 عليه على الاجنبى فلم يكن كل واحد منهما قائما من وجه منهم اثبت بيعة
 جميع الدية نصفها لنفسه ونصفها لصاحبه الذي لم يدع القتل
 الا ان صاحبه لما ادعى على غير فقد اكد بيعة فقامت بيعة نصف
 الدية فبطل حقه وبقيت حصة المدعى في نصف الدية ملحق على العمى فقال
 في الجواب لا يصح لان المقتول واحد فلا يجوز ان يجب باراء مقتول
 واحد اذا لم يكن الا ثلثة اكد ثلثة دية واحدة واكواب انه لا يجوز اذا
 اتحدت الجناية اما اذا اختلفت جاز الاثر ان من قطع يد رجل
 وجاز ثلثة وقطع رجلية وجاز ثلث وجز رقبة خطأ وجب ثلث
 ديات وكذا ان فعل هذا واحد الا انه اذا كان واحدا اثنان فكل
 البر واذا كان متعددا لا يشترط وهذا يحتمل ان الاثلاث منهم واحد
 متفق وكحتمل انه واحد غير متفق فيجعل على انه واحد متفق عملا بالبيعة
 كلها ووجه ثلث ديات الا انه لا يطل دية ونصف وبقية دية ونصف
 ورور عن عمر رضي الله عنه انه قضى باربع ديات والرجل في ذلك انه رجل

ضرب على رأس رجل فذهب سمعه وبصره وعقله وما صلبه فقص عليه
 باربع ديات الاثر انه لو اقر ان الجاني لم يمتحى اقر لاخر بضمه للثمة
 قسمتها كذلك هي وذكر ابو سلمى عن ابي يوسف انه يقضى بدية
 واحدة كما قال ابو حنيفة قالوا وهو الاصح وهكذا ذكر في بعض النسخ
 لا لم يوجد الا جناية واحدة وهو القتل ولا يجوز ان يجب لقتل واحد
 اكثر من دية وتم وجدت جنابات مختلفة اما حصة او حكم لان المتنازع
 هذا القتل المحقق والذات يكره في نفس واحدة بخلاف القتل المتنازع
 وقطع الاطراف قتل محتو ولو اقام على القتل على زيد وعمرو البيعة انها
 قتلاه ومها اما على عبد الله انه قتله ففي قياس قول ابي حنيفة لو شهد
 عليها نصف الدية في ماله ولها على نصف الدية في ماله ان كان عمدا
 ويتقاصان وان كان خطأ فعلى عاقلة ونصف الميراث لعبد الله
 والنصف لهما وفي قولهما تنازعت البيعتان والميراث بينهم واقام على
 قول ابي حنيفة بتنازع الفريقان في الدية والميراث ليس احدهما اولى
 من الاخر فيجعل بينهما كد ارف في رجل يتنازع فيها ثلثة نفر اقام احدهما
 البيعة انها له واقام الاخران البيعة انها لهما يقضى نصف الدية للمقتول
 وبالنصف لهما ولانه سقط اعتبار القتل فهو يدعى عليها جميع الدية
 ومها كذلك واقام عندهم فلان شرط التنازع قد وجد فتنازعت البيعتان
 فيبقى ماله على ماله ولو اقام زيد على عمرو واقام عمرو على زيد ولم يمتحى
 واحد منهما على عبد الله عن حال الشاهد فبعد ذلك المسئلة على ثلثة
 اوجه اما ان يدعى احدهما الشاهد بين ابيهما بان يدعى شهادة زيد مثلاً
 او لم يدع واحدة منهما وقال لم يقتل واحد منهما او ادعى عليهم بان قال
 بها قتلاه ففي الوجه الاول على قياس قول ابي حنيفة يقضى على عمرو ثلثة
 ارباع الدية نصفها لعبد الله وربعها لزيد وعمرو على زيد ربع الدية
 ان كان عمدا وعلى العاقلة ان كان خطأ ونصف الميراث لعبد الله
 والنصف للاخرين ثم يجتمع ما في يد عبد الله وما في يد زيد من الميراث
 والدية فيكون بينهما نصفان لتصادقهما انها مستويا في ذلك وفي قولهما
 على عمرو والقول ان كان عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلة الدية بين
 الله وبين زيد نصفان والميراث بين عبد الله وزيد نصفان ولا
 قول ابي حنيفة فلان عبد الله لما صدق زيد اصارت بيعة زيد
 بيعة عبد الله وقد اثبت لنفسه على عمرو ونصف الدية ولا معارض له
 فيعطى له بذلك وزيد يثبت لنفسه نصف الدية على عمرو والذاتي
 بيعة عمرو ولما رضىها فعلمت بها فقتلها لكل واحد منهما ربع الدية والى
 الميراث فلان زيد وعمرو تصادقا ان نصف الميراث لعبد الله فصا

النصف والى النصف لا اخر استوت من زعة زيد وعموفيه فكان بينهما فحصل
 لعبد الله نصف الدية ونصف الميراث ولزيد ربع الدية وربع الميراث
 فيجمع ذلك فيكون بينهما الثلث فما ان ذلك بينهما واما على قولهما فليست بينهما
 على عموفيه وعموفيه زيد سحر تافيا بينهما لوجوه شرط التماثل فيبقى بينه
 زيد الميراث واما على قولهما فليست بينهما لوجوه شرط التماثل فيبقى بينه
 عبد الله لان احد الورثة ينتصص حصصا عن الباقيين ولم يوجد شرط
 التماثل في حق عبد الله فصار له ان زيدا وعموفيه لم يبقيا البينة و
 اقام عبد الله على عموفيه ولو كان كذلك لعين هو فاما فيقضي عليه
 بالقول في العمد والدية على عاقلة في الخطا ولو كان الميراث بين عبد الله
 وزيد لخصف بينهما كذا كذا في الوجه الثاني وهو ما اذا كذبها في
 قناس قول في حصة كل واحد من المدعين على صاحبه ربع الدية
 ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ولا شيء لعبد الله من الدية
 والميراث بينهما اثلاثا وفي قولهما تهازلت البينتان والميراث بينهما
 اثلاثا اما على قول في حصة ابا الدية فلان كل واحد من المدعين اثبت
 على صاحبه جميع الدية بينة وبين عبد الله الا ان عبد الله لم يترك
 كل واحد منهما فقد كذبها فلم يثبت نصيبه بكنية الا ان تكذبه بعلم
 في حصة لاني حقا فلان في حقا كما لا ابرأ عن النصف فلان البينة
 نصف الدية باثباتها وقد تراضت دعواهما وبينتهما فلان بينهما
 واما الميراث فلا بينهما او بالنصف الميراث لعبد الله الا ان عبد الله
 في الثلث وكذبها في الدية في قولهما الميراث بينهما واما على قولهما
 تهازلت البينتان لوجوه شرط التماثل ولتقسيم الميراث اثلاثا وفي قول
 الثلث وهو ما اذا ادعى عليه ما في قول في حصة لاشي لعبد الله
 عليها من الدية والقول لكل واحد من المدعين على صاحبه ربع الدية في
 العمد وعلى عاقلة في الخطا ولعبد الله نصف الميراث ولكل واحد من
 المدعين ربع وفي قناس قولهما تهازلت البينتان والميراث بينهما
 اما على قول الجنيصة ابا الدية فلا سحر عبد الله كذب سحره في النصف ما بينه
 به لان كل واحد من البينتين اثبت على المسموع عليه جميع الدية وهو
 بدخول القتل عليها ادعى على كل واحد منها نصف الدية لانه يدعى على كل واحد
 منها بعض القتل فصارت كذا للشروط في بعض شرطها فلم يثبت القتل
 في حصة فلا يثبت شي من الدية الا ان تكذبه بعلم في حصة ولا يعمل في حقا
 فلان في حقا ابرأ في نصف الدية وكذا سحره في حقا واما الميراث
 فلان عبد الله يدعى الجميع واما بالنصف فيأخذ النصف في حقا
 النصف وكل واحد منها يدعى فيكون بينهما خلاف الوجه الثاني في حيث يكون

ثلث الميراث لان هناك قد كذبها في القتل ونعم ان الميراث بينهما اثلاثا
 اما هذا ادعى جميع الميراث واما مع اختلافهما لقضايا ان النصف لهما
 يكذبها في ذلك واما على قولهما ابا الدية فلان القتل لم يثبت في حقا
 للميراث وفي حق عبد الله للتكذيب بخلاف الوجه الاول لان سحره
 سحره زيد فثبت القتل في حقا واما الميراث فلان القتل لم يثبت
 بقية بينهما فاقبل وجب ان يكون لعبد الله نصف الميراث لانه ادعى
 الجميع وقد اقر كل واحد منهما بالنصف كما قلنا قبل لكل واحد منهما
 اقره بالنصف وان حقه مثل حقه فلان اقر كل واحد منهما بالنصف
 بهذا الشرط واما يتحقق ذلك اذا قسم بينهما اثلاثا ولو قال عبد الله لا اكره
 من قتل القتل لانه حتى يدعى احد منهما لم يثبت البينة فان صدق بعد ذلك
 اصدقه او صدقهما او كذبهما فموجب كذا ولا يبطل حقه بقوله لا اكره
 ان يشبه عليه في حال اوله يدعى ثم علم بعد ذلك فثبت في الكلام تحريضا
 عن الكذب والخطا ولا يكون ذلك تكذبا لاحد من الرجلين في حقا
 لا اكره ان لان يصدقه بعد ذلك وكذا لو قال في حقا فثبت في حقا
 في حقا فثبت في حقا لا اكره ان يصدقه بعد ذلك ويحذف ذلك على علم حاد
 كذا كذا وفي الزبادات رجل قطع يده ورجله ومات من ذلك فقال رجل
 اذا قطعت يدي ورجلي لاشي على المولى لا اكره ان يصدقه بعد ذلك
 ان يكون ذلك صديقا او مجنونا او رجلا لا يجب عليه القصاص لانه بينة
 والقصاص من سخط مخرج من حقه المولى لا يجب ان قال المولى بعد ذلك
 ان فلانا قطع رجله معك محمد ا فلان من اهل البيت يجب عليه القصاص الا لا
 فلان يقتل المولى لانه يدعى القول عليها وقد صدقته احداهما ولا يصير
 منها قصدا بقوله لا اكره ولو ترك المقتل اثنا واذا اقام كل واحد منهما البينة
 ان الاخر قتله فبينتهما الابن اولى والميراث له ولقتل الاخ في العمد وعلى عاقلة
 الدية في الخطا فوجع ابو حنيفة من هذا بينهما اذا كانا ابنتين حيث
 يقضي لكل واحد منهما بنصف الدية على صاحبه وهذا كالبينة الابن اولى
 والفوق وهو ان الابن وارث مع الاخ بقيقين وقيل ان في خروج
 الابن فالما يخرج وان لم يكن لا يخرج ولا يخرج بالشيء في حقا واذا بقوا
 لم يصير الاخ وارثا في ثلث بينته وبينه الا حنيفة سواء ولو اقام بينة على
 الابن بذكر كذا كذا اقام الابن البينة على الاخ لم يقبل لانه ليس بمخرج
 عن الميت فيما يدعى للبينة فوجب قبولها وقد تقرر قبولها في حق القصاص
 فوجب القبول في حق ايجاب الدية كما لو ادعى احداهما على اخيه اخرا
 فتكسر خطا تقبل البينتان في حق ايجاب الدية واما في حقا حيث
 قال الله تهازلت البينتان وهذا لا تهازل والفوق ما ذكرنا في الشرط

الميراث المتعارضين وسط المتعارضين يشهد بينة كل منهما على صاحبه بل يشهد
 بينة صاحبه عليه وان يكون وارثا مع صاحبه لانه اذا كان وارثا كان خصما
 فيما يدعى الميتة والبينة من الخصم كما يحسنه فاستوت البينة في الصحة والاثبات
 وجاز المتعارضين فيحقق شرط التنازع وقد وجد هذا الشرط ثم لم يوجد هذا كونه
 الا لا ليس يوارث مع الابن وان كانا ابنيين واخا فاقام كل واحد من الابنين
 البينة على صاحبه بالقتل ادعى الاخ لشهادة زيدا مثلا او صدقهما فادعوا
 باحدهما اذا ادعى شهادة زيدا فلا بد من زيدا وارث فلا يكون هو وارثا
 فصار دعواه وعندها دعوى اخيه اضر مساو فصار مستلثنا ابنيين اقام
 كل واحد منهما البينة على صاحبه بالقتل اياه وفيه المسئلة الثانية من ابنا
 وايا اذا صدقهما فلا بد كذب شهودهما في بعض الشهادة لما ذكرنا فصار قصده
 او عدم قصده لسوا وان اقام كل واحد منهما البينة على صاحبه بالقتل و
 اقام الاخ البينة انما قتله بالبينة بينة الاخ والميراث له ويقتلها في العمد وبأخذ
 الدية في الخطا من عاقلة في قول له يوسف ومحمد لان بينة الابنين متواترة
 وجوز شرطه فلما لم يقيم البينة اقام الاخ عليها ولم يذكر جواب الإحتمال
 في الكتاب وجب ان لا يقبل بينة الاخ ويكون الميراث بين الابنين نصيبا ولكل
 واحد منهما على صاحبه نصف الدية لانه لم يترها ترابيتها عندنا وفي المسئلة
 الثانية من الباب واذا لم ترها ترلم يكن بينة الاخ عندنا لانه ليس له ولولا تركنا
 بينين فاقام شاهر منهم البينة على الثالث ان قتله واقام الثالث البينة على اخيه
 ان قتله ففي قياس قولنا في حنفية لهما ثلثا الدية على الاخ وثلث الدية على
 اخيه من كان عدا في مالهما وان كان خطا فعلى عاقلة ما تكون الدية في الحكم
 بينهم اثنان وفي قولهما بينة الابنين اولى ويقتلها خاسا في العمد وبأخذ ان
 الدية من عاقلة في الخطا ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين
 الابنين نصفين ولا ادعى الاكبر على الاوسط والاوسط على الاصغر والاوسط
 على الابن من امة او جميعا البينة ففي قياس قولنا في حنفية لكل واحد منهم على
 الاكبر اقام على البينة ثلث الدية وفي قولهما الاكبر على الاوسط نصف الدية
 والاوسط على الاصغر نصف الدية ولا يترى للاصغر على الابن والميراث بين
 الاوسط والاكبر نصفين اما قولنا في حنفية فلا بد من مرجع بينة الاكبر
 والاوسط بسبب اثباتهما من حرمات الميراث على بينة الاصغر على ما ذكرنا فوجب
 قبول الكل في حق الدية كما ذكرنا في المسئلة الاولى من الباب ولانه صار حيا زاع
 فعذر الدية واذا وجب قبول الكل في حق الدية كانت الدية بينهما اثنان كما كانت
 بينهما نصفين في المسئلة الاولى ولم يذكر حكم الميراث على قوله في الكتاب وجب
 ان يكون بينهما اثنان كما ذكرنا واما قولهما بطلت بينة الاصغر لانه ترجمت
 بينة الاكبر والاوسط بسبب اثباتهما من حرمات الميراث على بينة الاصغر

فلما لم يقيم البينة واقام الاكبر على الاوسط والاوسط على الاصغر فنقبل
 بينتهما لانه لم يوجد شرط التنازع لان الاوسط اقام البينة على من اقام عليه
 فتعين الاصغر ثلثا بينة الاوسط لانه لا يقضي عليه بالقصاص وان كان
 القتل عمدا بخلاف المسئلة الاولى من الباب لانه اثبت القصاص على الاصغر
 بل ادعى على الاوسط لكن كذب به بعلم في حقه لا في حق الاوسط فصار الاكبر
 في حق الاوسط كما ذكرنا عن نصيبه فينقلب نصيب الاوسط ما لا يقضي له
 على الاصغر بنصف الدية في ماله او على العاقلة وكذا يقضي بنصف الدية
 للاكبر على الاوسط ومن القصاص لان الاكبر ايضا اثبت القصاص بينة
 وبين الاصغر فصار الاوسط في حقه كما ذكرنا لما لم يدع القتل على الاوسط
 فانقلب نصيبه مالا ولا يقضي للاصغر على اخيه في شيء كما لم يقيم البينة حكاه
 لانه الحق بينة الاصغر لعدم مرجعها بينة الاكبر والاوسط عليها لا خصما
 بزيادة الاثبات وهو حرمات الميراث واما الميراث فان الاصغر تعين قاتلا
 فيكون الميراث بينهما فان قيل الاوسط كذب انما يتعين ثلثا بينة الاكبر
 لعدم المتعارض قبله الاوسط لما اثبت القتل على الاصغر انقضى حرماته
 لانه صار قاتلا له وجه دونه وجه وذلك لا يكفي لحرمات الميراث كما ذكرنا
 فخرج بر شريح اجماع الكبير في باب الشهادة في الجناية
 من كتاب الشهادة

وجل جرح ان انا ومات فاقام اوليا القتل بينة انه مات بسبب الجرح و
 اقام الضارب بينة انه برأ ومات بعد عشرة ايام فبينه اوليا القتل
 اولى قسمة الفتاوى في باب البينتين
 المتضادتين من كتاب الشهادة

اجماع اذا ادعى ان الجرح مات بسبب الجرح وقال اولى مات من تلك الجرح
 فاقول قول اولى لان اجماع صاحب علة لا صاحب شرط والاصل في
 العلة الصلاحية للحكم فيكون اولى هو المتمسك بالاصل من
 اصول خمس الائمة الخمسة في فصل التقيم الشرط
 من باب اقام الاحكام

شهيد يقتله وقال لا جملنا المنة وجبت الدية والعاسر ان لا يجزى
 لان القتل يختلف باختلاف الاله فجمل المشهود وجه الاتحان
 انهم شهيدوا بقتل مطلق والمطوق ليس يحمل لمتنع العمل بقتل البيا
 فيجب اقل موجب وهو الدية
 درر في باب
 الشهادة في الفصل من كتاب الجنايات

القصاص من شيء كان حق العبد لكنه عقوبة فيكون المحض الجدي في ان يجعل
 الاتيها من تمام القصاص ولهذا يدعى بالشهاد كما حدود ولا يثبت باليد

من الحجته حتى لا يثبت بشهادة الرجال مع البنت ولا بكتاب الله الى
 الله ولا بالشهادة على الشهادة ولا بحري التوكيل في استنفاء عنه
 غيبة من له القصاص ورجوعهم قبل القصاص او رثته فتمنع
 الاستنفاء كما هو الاثر ان نصيبين لا يشهدا على نصيب بالقتل
 وقضيتهم به ثم اسلم المعضى عليه قبل الاستنفاء لعل القصاص
 كما لو اسلم قبل القصاص شرح اجماع الكبير
 في باب الشهادة ما قبل من قبل الشهادة

ولا يشهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم يقتل
 شهادهما اي قال القدر والى في محضه وهذا الذي ذكره قول
 الى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تقبل شهادهما لان الولي لما ادعى
 على غيرهم فقد ابراهم عن الدعوى فقد خرجوا عن عوضية كذا هم خصما
 فلم يكن في شهادهما وجه مخم ولا دفع مخوم فانفتحت التهمة اصلا
 فتقبل شهادهما كثر الاجاب ولا في حنيفة انهم لقبوا خصما
 لوجوب القتل بين اظهريهم لانهم جعلوا خصما لقدر ايجلهم فلكل
 تقدير التقصير هم ولهذا الوادعوا القتل على غيرهم قبل شهادهما
 على ذلك بدونه الولي يصح لانهم كجاءون الى دفع التهمة القتل عن
 انفسهم واخصم في حادثة لا تقبل شهاده فيها وان خرج من كونه
 خصما ولان معنى التهمة قائم لانه كجاء ان يدافعوا بهذه الشهادة
 المخرج عن انفسهم اذ من اجاب ان يحس ولي اخر فندى عليهم ولو قبلت
 شهادهما وقضيت التهمة بذلك لم يكن لغيرهم يدعى عليهم شيئا فثبت ان
 الحكم دفع المخوم ثابت وكفى بهذا القدر زنة ولكن لا شيء عليهم من الدية
 لان الولي قد ابراهم غاية البيان في باب

الف من كتاب الجنائيات
 ادعى ولي القتل على رجل عينه من اهل المحلة فالق والدية نجابها
 في ظاهر الرواية وروى عن عبد الله بن المبارك عن ابن حنيفة ان
 القتل تسقط وكذا روى محمد وقال ابو يوسف القصاص لا يسقط
 القتل الا اذا تركناه للآثر فلو شهد شاهدان من اهل المحلة عليه
 او قبل شهادهما على ظاهر الرواية عن ابن حنيفة لا يخاصونه
 بعد هذه الدعوى فانه فكان ان اشد خصما لانه يقطع الخصومة
 عن نفسه بشهادته ولا شهادة للخصم بدائع في الفصل
 واما ما يكون ابراء عن القتل من اجنابا فخصما
 الا براءة ولا له هو ان يدعى ولي القتل على غير اهل المحلة فيبطل اهل المحلة
 عن القصاص والدية فانه اقام البينة على المدعى عليه والاحلف فانه حلف

برأيه

برئ وان لكل جرح حجة يجلف او يقر في قول الى حنيفة وعندهم يقضي
 بالدية ولو شهد اثنان من اهل المحلة للولي في هذه الدعوى لا تقبل
 شهادهما في قوله وعندهم تقبل وجه قولهما ان المانع من القبول
 قبل الدعوى كانت التهمة وقدر التهمة بالبراءة فلا معنى لرد الشهادة
 ولا في حنيفة ان التهمة تملك في شهادهما من وجهين احدهما انه
 من الجائز ان ابراهم ليمسوا بالبراءة الى تصحيح شهادهما وانما في
 انه اصل لهم بالبراءة حيث سقط القتل والدية عنهم فمما يجازن
 انهم ارادوا المكافحة على ذلك بالشهادة والشهادة ترد بالتهمة من وجه
 فمن وجهين اولي من جنابة البدائع

في فصل واما ما يكون ابراء عن القتل
 وان ادعى اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل واما ما علمه
 بينة من غيرهم قبلت بدينهم لانهم لم يفتنوا بهذه البينة اخصوا عن
 انفسهم ومن ادعى في اخصومه عنه واثبته بالبينة كان ذلك مقبولا
 كما لو اقام ذوا اليد البينة ان العين ودية في يد لفلان ثم ان
 ادعاه الاول عليه ذلك لرجل اذ يدع بالدم وان لم يدعوا ذلك
 عليه لمس عليه ولا على اهل المحلة خصما في السقاط اخصوا عن
 انفسهم لاني اثبات موجب القتل على ذلك الرجل بمسوط

للامام السرخسي في باب الف من كتاب الجنائيات
 ولو ادعى اهل تلك المحلة على رجل منهم او من غيرهم تصح دعواهم
 فان ادعوا بالبينة على ذلك الرجل القصاص في العمد والدية في
 الخطا ان وافقهم الاول في الدعوى على ذلك الرجل وان لم يوافقهم
 في الدعوى عليه لا يجب عليه شيء لانه الاول قد ابرأه حيث انكروا
 وجوب القتل منه ولا يجب على اهل المحلة ايضا شيء لانهم اثبتوا القتل
 على غيرهم وان لم تقم لهم البينة وحلف ذلك الرجل بحب القامة
 على اهل المحلة ثم كيف يجلفون فهو على الاختلاف الذي ذكرناه

بدائع في فصل واما ما يكون ابراء عن
 القامة من كتاب الجنائيات
 والقول ان وجوب القامة عليهم دليل على ان القاتل منهم فقبضتهم
 واحدا منهم لا يثبت الا بالبراهان منهم بخلاف ما اذا عين من غيرهم
 لان ذلك لا يثبت في ان القاتل ليس منهم وهم انما يؤمرون اذا كان
 القاتل منهم كونهم قبيلة تقدر اصبحت لم يأخذوا عليه يد الظالم الا
 اهل المحلة لا يؤمرون بجرد ظهور القاتل بين الظالم الا بدعوى الولي فاذا
 ادعى القاتل على غيرهم امتنع وهو عليه وليسقط لفقد شرطه

والصحيح قول الى حنيفة وعندهم
 الجواب عن كونهما من غيرهم
 ان القدر والى

من ضمانات عامم البغدة الى الباب الثاني عشر من الجنائيات
 في الفصل الاول

في اقرار الجاني والمجني عليه

واذا اقر القاتل انه قتل خطا او ادعى في القتل العمد كانت اليد في القاتل لو رثته المقتول ولو اقر القاتل بالبعد وادعى في القتل الخطا لاشئ لورثته المقتول وروى زرعي عن ابي حنيفة وجوب اليد في الوجهين جميعا

في اقرار القاتل بالزوجه اليه الجنائيات

واذا اقر الرجلان كل واحد منهما انه قتل فلانا فقال الولي قتلتما جميعا فله ان يقتلها جميعا وان شهد على رجل انه قتل وشهده الاخران على اخره قتل فقال الولي قتلتما جميعا بطل ذلك كله والفوق ان الاقرار والشهادة تناول كل منهما وجوب كل القتل وجوب الفصل وقد حصل التكذيب في الاول من المقر والمشهد وغيره ان تكذيب المقر في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي وتكذيب المشهد في الاخر لا يبطل ما شهد به يبطل شهادته اصله لان التكذيب يفسد وضيق ان اهد يمنع قبول الشهادة واما فسق المقر لا يمنع صحة الاقرار ههنا

في باب الشهادة بالقتل في الجنائيات

رجلان اقر كل واحد منهما بالقتل فقال الولي قتلتما فله فتيكهما ولو كان مكان الاقرار شهادة فهو باطل وهو ليس بشهادة ان زيدا قتل واخوته عذقتك فقال الولي قتلاه والفوق انه كذب المشهود حيث قال قتلاه وكذب المقر حيث قال قتلتما وتكذيب المشهود كذب لم يمنع قبول الشهادة وتكذيب المقر في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي كما في الجنائيات

من جناية حرز الله المقتل من جناية اوله ولو اقر انه قتل بالسيف ثم قال لم اقصد به يصد وتجب اليه فاما لو قال ضربه بالسيف فقتلته ثم قال لم اقصد به يصد وجوب الفصل ولو قال قتلته بالسيف ثم قال كان معي غيره قتل فاما لو قال قتلته انا ورجل معي كان مجنونا او كان ابوه ضمن نصف الدية ولو قال قتلته وانا صغر او مجنون صدق اذا عرف مجنونه وان كان مجنونا وبقيت الدية في قتلته في حال مجنونه لم يصد والاقرار بالقتل المطلق لو حبل اليه كالشهادة بالقتل المطلق ولو اقر رجل بالسيف والاخر بالسيف فقال صدقما وكذا لانه كذبهما ولو اقام رجل بينة على رجل انه قتل وحده واقراره قتل وحده فقال قتلتما والدية على المقر ولو ادعى عليه العمد فقال قتلته انا وفلان عدا وانكر فلان او كان غائبا فله ان يقتل المقر ولو ادعى

انه قتل ابني عمدا فقال نعم فهو اقرار ثم قال لم تقتله انت بل قتلته غيرك وقال المقر قتلته انا وصدقه لم يقتله ولو قال انت قتلته ولم يقتله غيرك وقال اخر لا بل انت قتلته فقال صدقت لم يقتل احدا منهما ولو ادعى على رجلين عدا فاقرا حدهما بالخطا والاخر بالعمد فالدية عليهما ولو ادعى العمد عليهما فقال احدهما قتلته بغير عمد او قطع شريكه رجل عدا وانكر شريكه فله ان يقتل المقر ولو ادعى الخطا حدهما لا يجزئ ولو قلع من رجل ثم سقط ذلك السهم في القاع سقط القصاص لفوات محله ولم يجزئ شئ وكذا اذا كان من القاع سودا فسقطت فبذلت بغيرناه ولو لم يسقط ولكن زال السوداء لزال الشئ او زال الشئ عن اليد او زال اليأس من العين فالقصاص كجمله ولو قلع من الشئ فاقصص منه ثم بذلت لم يقتل ثانيا ولو بذلت من الاول ضمن من القاع لانه تبين ان القصاص لم يكن واجبا

المقتل من قبل ما يجزئ في الطلاق

رجل خرج رجلا عمدا بالسيف فاشهد المخرج على نفسه فلانا لم يخرجني من المخرج من ذلك رجل يصح هذا الا شهادة منه فالواحد على وجهين فله ان كانت جراحته فلان مخرجاً عنه رجلاً والناس ان فلانا جرحه فله ان يشهد منه لا يصح لتيقن كذبه والكذب لا يقبل حكم اما اذا لم يكن مخرجاً عنه من صح الا يشهد ولا احتمال الصدق كما لمقدوف اذا اقر ان فلانا لم يقتلني ولم يكن قد ذلت فلان مخرجاً عنه القاصح الا يشهد فله ان اقام للزوجة البينة ان فلانا جرحه فقبل هذه البينة كذا القصاص وجب حق الميت ولهذا يورث منه والمورث اكدب شهودة ولو لم يقر المخرج لذلك لم يكن الا وليا عفو قبل موته ثم مات المخرج لا يصح العفو كذا لا يصح حتى لا يبرأ الجواب بل ان جرحه عمدا او خطا او ربح هو المخرج ايضا لان الحق للميت في حيث السبب وهو المخرج والا وليا كذا الملك في ضمان القتل يقع بعد الموت والمقتول ليس رجل للملك بعد الموت في ميسر حوازه زون باب العفو والقصاص ان ميسر حوازه زون العفو ضمنت من رجل تبين خصيعة ان فضبطها ومضى على ذلك بايم وهو حي بجرح ثم مرض فمات فماتت ان ثبت باقرار او ببينة قامت عليه ان مات بفعله الابع فعليه الدية على ان جرحه بغير عمد ان على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب وانشرحته مات قال لخصي على المشهود عليه ان لم يشهد وان مات في جراحته لا نهم لاعلم لهم بذلك وكذا لا يجزئ ان يقولوا في كذا لفظا فلان مات من سقوطه فحبط واحد وعلم

بجمع القنا وك
 تبيل الفصل في معرفة القاصص في الجنائيات

في جنابة الصبي واجنبائه عليه

ان ابوكبر صبيان يرمون لعبا فاصاب سهم احدهم عين امرأة وهو ابن سبع سنين وكفوف فالدية في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة قال ابو الليث وانما اوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرسل للعلم عاقلة قال واما اذا كان للصبي عاقلة وبليت بالبينه فعلى عاقلة ولو شهد الصبيان او اقر الصبي لم يجب على احد قنية في باب جنابات الصبي

من كتاب الجنابات

صبي قتل اباه عمدا لا يجب القصاص ويجب الدية على عاقلة ويرث الصبي منه وكذلك المجنون

في باب الشهادة في الجنابة

رجل قال لصبي محجوا اصعد هذه الشجرة والفضل في ثمارها فصد الصبي وسقط وهكذا كان على عاقلة الامر دية الصبي وكذلك لو امره بحمل شيء او كسر حطب ولو قال للصبي اصعد هذه الشجرة والفضل لثماره ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطى فيه ختم الشجر فيه والصبي ان يضمن سواء قال الفضل في هذه الشجرة او قال الفضل ولم يقل لي فاضحى في فصل

القتل الذي يوجب الدية على الجنابة

امر الصبي المحجوا لا يعقل التصرف وكفوف باخذ الفرس من ارض الكلب العقودا واجمل السباح او قال لي اصعد السطح فانكسر السطح او امر بتطيين سطح وكفوف او امر بدخول البئر لظلم الدلو وكفوف فكلف الصبي بعقر الكلب او بضرب الفرس برجله وذنبه او وقع من السطح او زلق فأت فالدية على عاقلة الامر في كل جميعا وبليته كذا لو كان هذا كذا في العبد المحجور

حكم الجنين من كتاب الجنابات

ولو اعطاه ابي الصبي عصا او صديقه او شاة من السلاح لم يملكه ولم يأمر به شيء فعطى به ضمن عاقلة الرجل دية الصبي لان الدافع لما ناول الصبي السلاح لم يملكه صار مستعملا له في فعله من اعماله وهو حفظ السلاح ومن استعمل صبي محجورا في فعله لغيره اذن وليه تلف الصبي من ذلك استعمل كان ضامنا لان استعماله جنابة فاني تولد منه كان مضمونا عليه انه قتل تلف لم يضمن لانه تلف بسبب عمل آخر لم يستعمل الامر في ذلك العمل ولو غصبه حرم ضمن دية ان قتله او اصابه بحجر او جرح وان مات حنث التلف لم يضمن الاجنباء او

الكل سبع او تردد لانه سبب لتلفه ان حد التبديد ان يتعلق التلف بارتفعه بواسطة فعل آخر ويستقيم اضافة التلف الى اثر فعله كما في حفر البئر فان التلف اتصل بارتفعه وهو العيون بواسطة فعل آخر وهو فعل الحاشية ويستقيم اضافة التلف الى اثر فعله فانه يستقيم ان يقال لولا اثر فعله وهو العيون ما تلفت الحاشية هذا المعنى هنا موجود لانه اتصل التلف بارتفعه وهو حصوله في المكان الذي نفعه اليه بواسطة فعل آخر وهو من شراكية والمردى وغير ذلك ويستقيم اضافة التلف الى اثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي نفعه اليه فانه يستقيم ان يقال لولا حصوله في هذا المكان لا يتلف الصبي لان هذه الصواعق التي حلت بالصبي لا يعلم الا ما كن وانما يوجد في بعض الاماكن والسبب ضامن متى لم يجد الضمان على المباشرة كما في الحافر فاما اذا مات حنث نفسه من الكحة او غيره لا يمكن ان يثبت الموت الى اثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي نفعه اليه كانه الموت مما يصيبه في الاماكن كلها فلم يكن تبديلا حتى لو كان موضعها يغلبت الكحة والامراض ينبغي ان يضمن ولو اوجب

من كتاب الدية في الفصل الثاني

في جنابة الصبي

وفي فادوى الفضيلة وفي ان الصبي الدية اذا كان استعمل فاما اذا لم يستعمل ولم يتحرك ففدية حكمة عدل وفي اجماع الصغير كحكمة فان قطع لسان الصبي اذا كان قد استعمل فعليه حكمة عدل وان لم يولد في الخطا ولم يذكر فيه القوه فعلم منه انه لا قوه فيه استوعب الكل وقطع البعض وعمره الى يوسف انه يجب اذا استوعب والصبي جواب الجناب وفي الخارج لو اذ قطع لسان صبي ولو لم يصب فادعى القاطع انه اخوس وصيا حارس ولم يقبل قوله وعليه الدية في الخطا والقصاص في العمد وان لم يجمع له صياح فعلى القاطع حكمة

العدل آثاره في الفصل الرابع

من كتاب الجنابات

رجل ضرب ولده الصغير فمات فأت بالاحسنه لضمم الدية وعليه الكفارة وقال ابو يوسف لا كفارة عليه ولو ضربه المؤدب باخرة والدمه لاضمان على المؤدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف

في الجنابات

المعلم اذا ضرب الصبي او المحرم التلمية فأت ان كان الضرب

بإمرأته أو وصية لا يضمن إذا كان في موضع المعتاد أما في غيره
المعتاد فيضمن وإن ضرب بغير أمره فمات يضمن بتمام الدية
أجماعاً وإن كان في موضع المعتاد **ع** الأب أو الوصي إذا ضرب
الصغير في أدب فمات لا يضمن في قول أبي يوسف ومحمد وقال
أبو حنيفة رحمه الله يضمن وإن كان ضربه المعلم في موضع المعتاد
بأذن أحد من فمات لا يضمن وهو لا الأب ولا الوصي في قول الجمهور
قال الناطق وقد ثبت في الأثر أن امرأة من جيرة غيرهم يكتونه حاله
أو قدرته حال ذلك الخيرة كالموَدب والمعلم مع الأب الوصي ههنا
وكذا الأب لا يبيع ما كوله الكجيرة ووصيه الأب يملكه في كل
ضرب ولده الصغير في أدب فمات منه فعليه الدية والكفارة في قول
أبي حنيفة وقال أبو يوسف عليه الكفارة ولا دية وكذا الموَدب
الذي يعلم الكتاب إذا ضرب بأذن والده لا ضمان عليه وعليه الكفارة
في قولهما وهذا إذا كان ضربه المعلم في موضع معتاد كما ذكرنا وفي
رواية محمد لا كفارة عليهما والفتوى على الأول ولو ضرب امرأة
على المضجع أو في أدب فمات يضمن أجماعاً وعليه الكفارة ما فرقا
بينهما وبين الأب فإن ضرب الأب لمنفعة الابن وضرب المرأة
لمنفعة الزوج **ع** إذا ضرب المسلم أو للتغريض فمات المضروب
لا يضمن أجماعاً

في قتل المأذون من العبد والشرع
من كتاب الجنايات

في جنابة المملوك والجناية عليه

فإن جنس جنائين قبل المولود أما أن تدفعه إلى ولع الجنائين ليقبضهما
على قدر حقهما وأما أن تغديه بأرض كل واحد وإن اعتقه المولى
أو باعه وهو لا يعلم بالجناية ضمنه الأقل من قيمته ومن أرضها أو يعلم
وجب عليه لا يرش كما لا ولا ويرش فمات الجناية على مال فصاحبها بالجناية
في البيع إن شاء أمضاه وأخذ ما لم يرش الثمن وإن شاء أبطله وأخذ
البائع ببيع العبد في ماله إلا أن يغرم البائع ذلك ماله والعالم
وعده سواء أنه

في جنابات العبيد في باب الديارات
من كتاب الجنايات

فإن قتل جلا خطاً واستهلك ماله لا يضمن جملتها فانه يدفع إلى
ولع الجناية ثم يبيعه لا يضمن في دين كاستهلاك ولو حضر صاحب
المال أو لا بعد الفاسد في المال الذي استهلكه فإذا حضر ولع الجناية بعد

ذلك لم يكن له شيء

من المحل المملوك

عبد محجور جنس على مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد
يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس

في باب أمر العترة بالجناية من كتاب الجنايات

وإن جنس مدبر أو أمة ولد خطاً ضمنه السيد الأقل من قيمته أرقمة كل
منهما بوصف التدبير ولا يبيد ليروم الجناية وتعامه في الكفافية ومن
الأثر فيجب أقطار

جنابة المملوك من الجنايات

ولو جنس المملوك على أن خطاً فإنه يبيع في الأقل من قيمته ومن
أرسل الجناية لأن رقبة مملوك للمولى إلا أنه تغذر الدفع من غيره
اختياراً بكتابته فصار كالعبد القن إذا جنس جنابة ثم اعتقه
المولى من غيره علمه بالجناية وأحكم هناك ما ذكرنا كذا ههنا فينظر
أن كان أرسل الجناية أقل من قيمته فعليه أرش الجناية لأن المجنس
عليه لا يباح أكثر من ذلك فإذا وقع ذلك فقد سقط حقه
وإن كان قيمته أقل من أرش الجناية فعليه قيمته لأن حكم الجناية
تعلق بالرقبة لكون الرقبة ملك المولى وهي لا يحل أكثر من قيمتها
فلا يدرى أكثر من ذلك وكذلك إن جنس جنابات خطاً قبل أن يحكم
عليه الحكم بالجناية الأول لا يجب عليه إلا أن يدفعه وإن كثر
جناباته في قول أصحابنا الثلاثة وفي قول فرج عليه في كل جنابة
الأقل من أرشها ومن قيمته وهذا فرع اختلافهم في أن جناباته
تتعلق برقبته أو بدمته فعندنا تتعلق برقبته والرقبة لا تتسع أكثر
من قيمة واحدة وعندنا تتعلق بدمته والدمه متسعة والصحيح
قولنا لما ذكرنا أن رقبة مملوك للمولى وأنها مقدور الدفع في الجناية
بأن يحجزه في دفعه إلا أنه تغذر الدفع بالمنع الباق وهو المملوك من غيره
أجباراً فصار كما لو جنس جنابات ثم اعتقه المولى من غيره علمه بها وههنا
لا يدرى إلا قيمته واحدة كذلك ههنا إذا جنس ثانياً قبل أن يحكم عليه
الحكم بالاولى فاما إذا حكم الحكم بالاولى ثم جنس ثانياً فإنه يلزم قيمة آخر
الجناية الثانية والرقبة فارغة عن جنابته متعلقة بها فصار بمنزلة
الجناية المبتدأة فرق بين هذا وبين ما إذا حضر المملوك بئر على
قارعة الطريق فوقع فيها أن لا يجب عليه أن يبيع في قيمته يوم
حضر ثم وقع فيها حزانة لا يدرى أكثر من قيمة واحدة سواء حكم الحكم
بالاولى ولم يحكم ووجه الفرق أن هناك الجناية واحدة وهي حفر

أما و

البشر والضمان الذي يترتب بسبب واحد فوقع الثاني وان كان بعد حكم الحاكم
 لكن بسبب ابن علي حكم فصار كانه قتلها دفعة واحدة فلا يلزمه الاية واحدة
 فاما هنا فقد قدرت اجنابيه والثانية حصلت بعد فراغ رقبته عن الاول
 وانتقالها الى ذمته فباعتد السبب فباعتد الحكم ولو سقطت الخطا ما قبل
 الشهادة عليه ان قتل فعليه ان يسع في قيمته لان المكاتب يكلف النفس
 فصح الاستناد عليه كما في المحرور بحسب قيمة نفسه كما لو قتل اخر خطا وكذلك
 اذا وجد في دار المكاتب قتيلا فعليه ان يسع في قيمته الا اذا كانت قيمته
 اكثر قيمته من الدية فيقتصر منها عشرون دراهم فان جنى جنائيات ثم عجز
 قبل ان يقضى بها دفعة مولاه بها او فداه وان قضى عليه بالسعاية
 ثم عجز فهي دين في غنقه يباع فيه لانه اذا لم يقض عليه لم تصر القيمة دينا
 في رقبته ولو عجز عن جنى جنابيه ان يجا طلب مولاه بالرفع او الفداء اذا
 قضى عليه القيمة صار ذلك دينا في رقبته فاذا عجز صار حكمه حكم عبد حرة
 الدين ان يباع او يقضى السيد دينة هذا اذا كانت جنابيه خطا فان كانت
 عمدا بان قتل رجلا عمد اقبل به لانه لو كان حرا لقتل به فالمكاتب اول هذا
 اذا جنى المكاتب اولى هذا اذا جنى المكاتب على غيره فاما اذا جنى غيره عليه
 فان كان خطا فالارش له والارش ارش العبيد اما كون الارش له
 فلان اجزائه ملحقه بالمنايع وهو احد بمنافعه واما كون ارشه ارش العبيد
 فلانه عبده ما يقع عليه درهم واحد فكذلك اجنابيه عليه جنابيه على العبد
 فكان ارشها ارش العبيد الله اعلم بدائع في فصل حكم

المكاتب من المكاتب
 مكاتب قتل عبده لم يقتض منه والعبد لو كان له اب حرم مولاه فالقصاص
 كما لو قتل من جنابيه فقتل المحرور قتيلا

باب المعاقلة بالخصا
 ولو قتل العبد في يد البائع قبل القبض فان اختار المشتري ارجاعه البائع
 فله ولاية الاستيفاء بالاجماع لان الملك كان له وقت القتل وقد تقرب
 بالاجماع فكان له ان يستوفى وان اختار دفعه البائع للبائع ان يستوفى
 القصاص في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف للبائع العبد ولا قصاص له
 وجه قوله ان الملك لم يكن ابنا وقت القتل وما حدث بعد ذلك بالفسخ
 والسبب بين وجوده لم ينفقه موجبات احكامه فلا يثبت له من الاصل وجعل
 اباه كان لم يكن واذا الفسخ من الاصل تبين ان اجنابيه وردت على ملكه
 البائع فيوجب القصاص له فكان له ان يستوفى وليس له ولاية الاستيفاء
 لهذا المعنى لان بالفسخ يظهر ان العبد وقت القتل لم يكن على ملكه بل
 على ملك البائع ولو قتل العبد الذي هو عبد له الصداق في يد الزوج او بدل الخط

بمقتضى وجهه بعد ذلك
 ولا يثبت له ان يرد
 البائع لفسخ له

في يد المرأة او بدل الصلح عن دم المولى يد المولى عليه كذا لم يثبت له
 البائع لان المصنف للمصداق وبذلك الخلع والصلح ان اختار اتباع القاتل
 فقد تقرر ملكه فيجب القصاص له وان طالب بالدية فالملك في العبد قد الفسخ
 فيجب القصاص للاخر على ما ذكرنا في البيع ولو قتل في يد المشتري والمشتري خيار
 الشرط او خيار الروية فالقصاص للمشتري قبض البائع الثمن او لم يقبض لان
 اختياره قد سقط بموت العبد وان لم يبرم البيع وتقرر الملك فيه للمشتري فوجب
 القصاص له فكان له ان يستوفى القصاص كما اذا قتل في يده ولا خيار في البيع
 اصلا ولو كان اختيار البائع فان شأ اتبع القاتل فقتل القصاص وان شأ
 ضمن المشتري القيمة اما اختيار اتباع القاتل فلان العبد وقت القتل كان ملكا
 له واما اختيار تضمين المشتري القتل فلانه كان مضمونا في يده بالقيمة
 الا ان لم يملكه بغيره في يده كان عليه قيمته ولا قصاص للمشتري وان
 ملك العبد بالضميمة لان الملك يثبت له بطريق الاستمنا والمستند يظهر
 من وجهه يقتصر من وجهه فثبت الظهور لبعضه وجوب القصاص له و
 شبه الاستمنا لبعضه ان لا يجب فتمكنت الشهادة في الوجوب له فلا يجب
 وكذا العبد المخصوص اذا قتل في يد الغاصب واختار المالك تضمينه
 لم يكن للغاصب القصاص ولا قتل بدائع في فصل

و اما بيان من يليه استيفاء القصاص
باب اجنابيات
 ع انه قتل خطا وقيمته اكثر من دية المحرور او راحل عن ابي حنيفة
 انه يجب حنيفة الالف الا حنة دراهم اعتبارا بالنقصان بالواجب وذكر
 محمد في كتاب الغصب وخياره عليه حنيفة الالف الا حنة دراهم كما في العبد
 وبه يفتي ولو قتل عينا عبده او قطع يده وقيمته اكثر من عشرين الف قال
 ابو حنيفة رحمه الله يجب حنيفة الالف الا حنة دراهم وهو قول محمد في كتاب
 الوكيل له قال ابو يوسف رحمه الله يجب بالغاي يبلغ الا ان تبلغ الدية
 وينقص منه احد عشر درهما العشرة للروح والواحد للتفاوت بين
 الطوف وبين البدل والمدير وام الولد وولدها بمنزلة العبد والقصاص
 واما في الضمان فعلى ما ذكرنا في عتاق هذه الكتاب وفي الفتا والصغر

باب العبد المبيع قتل عمدا قبل القبض حنيفة بين المصنف والرد
 واذا اختار المصنف فله ان يقتصر لكن لا يكون له الاستيفاء الا بعد نقد
 الثمن الى البائع ويجوز ارجاعه البائع بعد الموت هنا ولورد المشتري
 البائع فليبيع ان يقتصر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يقتصر
 البائع وان كان اختيار البائع فقتل عمدا او غدا المشتري فاستيفاء
 القصاص للبائع ولو كان المشتري خيار روية او شرط وقتل في يد بطل

خيار ولد القصاص وان كان قبل قبض الثمن وان قتل في يد البائع فليلغ
 القصاص وذكر الكرخي في مختصره اذا قتل العبد في يد المشتري واخرج البائع
 فان شاء البائع اتبع القاتل يقتله ونهش ارض المشتري قيمة ولا قصاص
 للمشتري وقال ابو يوسف وكذا حفظ عن ابي حنيفة وفي الغاصب
 هكذا ورايت ان الغاصب والبائع سواء **ع** موهون قبل عدا
 ان اجتماعا على القصاص فلهما ان يقتصا في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد وزفر رحمهما الله لا قصاص في علي القاتل القيمة **ب** عبيد
 قتل قبل ان يقبل الموصى له لا قصاص لاحد منهما وان اتفقا ان المو
 مات او لا ثم قتل قبل قبول الموصى له لانه لم يدخل في ملك الورثة ولا في
 ملك الموصى له فلا يكون لاحدهما قصاص ثم بعد ذلك ينظر ان قتل المو
 له برتبة لرجل ويجزئ منه لرجل اخر لا قصاص ما لم يتفقا واذا اتفقا
 بطل حق اخذته وبسبب فيه صاحب الرقبة لانه وجب لقتل النفس
 اطلاق المنفعة وان اختلفا فعلى القاتل قيمة رتبة ربهما عبيد فيكون
 في مثل حال الاول وقالوا في هذه المسئلة ومسئلة الرهن اذا اجتمعا
 فانه يقتل الرهن وصاحب الرقبة وذكر القدر وقال ابو يوسف
 الممهور اذا قتل قبل قبض المارة وبطل الخلع قبل قبض الزوج وبطل الصلح
 عن جم العبد قبل القبض كل ذلك بمنزلة المبيع **ب** دفع الفاضل ربه
 فاشترى المضارب عبيد اقيمة الفان يقتل عنه المضارب قصاص
 والعبد المشترك ما لم يجتمعا لا يستوفى القصاص والمغضوب اذا قتل عند
 الغاصب عبيد فان شاء المالك اقتصر على القاتل وان شاء الغاصب
 قيمة عبيده ثم يرجع الغاصب على القاتل بما ضمنه ولا يقتله اذ لم يظهر انه مملوك
 الغاصب لانه ملك لا يستند في المالك وان ظهر فلا يخلو عن شبهة مكاتب
 قتل عدا ان كان للمقتول اولاد احرار ومات عن ذوالا قصاص للمولى اجماعا
 لان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في حريته فانه كان حرا فالقصاص لا ولا
 لان كان عبيدا فمولا فاذ اشتهب المشتري لم يجب ان يترك له اولاد ومات
 عاجزا فهذه امات رينفا والقصاص للمولى اجماعا وان مات عن ذوالا قصاص
 لمولاه عندهما وقال محمد ليس ذلك مكان قبل عدا ولم يترك ذوالا فمولا
 لانه مات عبيدا فاستحق مولاه الفصل في حريته المالك وذكر في المنتقى لو مات
 معتق البعض عاجزا لا يجب القصاص وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله حاشا
 لا يبرح المالك تبقيس الخايب فيعول مملوكا كما كان ونحن مولاه الفصل في حريته
 المالك في الفن اما معتق البعض فلان عتقه لا يفسخ ولو اتى المولى القصاص
 لا يفسخ في بعض الاول وفي بعضه بالملك ولا يخفى ان لا يثبت لبيبة حتى يفسخ
 كما لو اختلف المولى على ما ياتي وان ترك المولى ففأ فور عبيد المولى

فلا قصاص لان الجراحه وقعت والمستحق هو المولى لانه عبيد موهون والموت
 وقع والمستحق غير المولى فلي لم يتحقق المستحق كما ان ذلك شبهة فستقطص
 كما لو باع عبيدا جرحه غيره ثم سرى لا قصاص للمشتري وان مات ولا وارث له
 غير المولى فلي المولى القصاص عبيد ابي حنيفة وابي يوسف وفي رواية الجاني
 الصغية ورور ربه عن ابي يوسف لا قصاص للمولى وهو قول محمد وكذا
 لو اعتق المولى عبيد اقطع يده اثنى عشر عمدا ثم مات العبد من ذلك كان له
 ورثة عبيد المولى فلا قصاص وان لم يكن له وارث غير المولى يقتصر منه عبيد
 وقال محمد على القاطع ارش اليه وما نقصه القاطع الى ان اعتقه وبطل الفظ
 ولو روى عبيدا فاعتقه المولى ثم وقع عليه السهم فعليه قيمته للمولى في قول
 ابي حنيفة وقال محمد عليه فضل باين قيمة مرميا الى قيمة غيره مرمي وقول
 ابي يوسف مع قول ابي حنيفة في شرح اجماع الصغية ومع محمد في المختلف
 وهو الصحيح **لاقط في الفصل الثاني**

من كتاب الجنايات
 واذا قتل الرجل عبده او ماله او ام ولد له فانه يعز ولا يجب القصاص
 والدية **قاصحات في اخر فصل**
 فيمنه يستوفى القصاص من الجنايات
 واذا قتل الرجل عبده او ماله او ام ولد له فانه يعز ولا يجب ولا يجب
 القصاص ولا الدية **من ضمايات غانم**

في جنابة الرقيق
 وله فاكه اقل عبيد او اقطع يده ففعل فلا شيء عليه **لما رقا**
 في الفصل الثاني عشر من كتاب الجنايات
 قال العبد الغير اولى به ارق الشجرة والفضل الفاكهة لانه كله قيل لضم
 وقلا ولو قال حقه اكل ضمن ولو قال لئلا كل ضمن النصف

منية المفتة من كتاب العصب
 واذا كان الجاني حرا والمجنح عليه عبيدا فلا صلح في عتقه عند ابي حنيفة فاذكرنا
 في الفصل المتقدم ان كل شيء من اكرهية قدر من الدية فمن العبد فيه ذلك
 القدر من قيمة سواء كان فيما يقصده فيه المنفعة او الجمل والزينة في رواية
 عنه وفي رواية فيما يقصده به الجمل والزينة يجب النقصان وعندهما في
 جميع ذلك يجب النقصان فنقوم العبد مجنيا عليه ويقوم غيره مجني عليه
 فيخرج الجاني فضل باين القمنين وقد بينا وجه الروايتين عنه في الفصل

الاول **بدائع قبييل فصل في الرق**
 الوجود من كتاب الجنايات
 ولو اطلق جعد عبيد انسان ونبت مكانه ابيض لميزه النقصان **لوطي**

معرفة المنقصان في بنى الصدوق ان ينظر الى قيمة العبد وبجده والى قيمته وجاهته
وانما طرقة ان ينظر الى قيمته واصول شعره غير ثابتة والى قيمته واصول شعره ثابتة
وهذا لان امساك الشعر بجده في الغلام حرام وهو المروى عن اصحابنا لانهم
انما يكونون بجده في الغلام لا طماع الفاسدة وجبته احكام لا تعتبر في احكام
الشعر وعن هذا قيل اذا ثبت الشعر ولم يثبت جده كشيء على اختلاف
سبيل ذلك سبيل ما قالوا في رجل غصب من اخيه عبد المتحيا فامسك حتى صار
شبهه وابتاع شعره فانه يلزم المنقصان ولو غصب وهو امر وقصار
ملتحيا لا يلزم نقصان نبات اللحية وطرقه ما قلنا **مجهول المصنف**
في نوع شعر الرأس من الفصل الرابع
من كتاب الجنبات
في جنابة الطبيب والحكيم ومن اشبههما واجرة المداواة
فصل في جنابة المداوى **فصل** في علم الطب ضمن خطه وزيادته
لا في سرانية وبه يوجب وان اخطأ وقطع الذكر في الجنابة ضمن اي كل اية
ان عاشره الا تنصفها لانه مات بحر احتين وهو ما مور بايديها وكذلك
قطع السن ويصدق الامران قال امره في هذه **سجل** عن صبيته
سقطت من السطح واتقن رأسها فقال كثير من ايجراحين ان تشققم رأسها
فقال واحد منهم ان لم تشقق اليوم يموت وانا اشققها وابرؤها فشققت ما
بعد يوم اول يوم من هل يصير في بليلتها لم يضمن اذا كان الشق باذن
وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارجا كرم فقتلها انما اذنا على
ان علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعية نفس الاذن فقيل له فلو كان
فان هذا الجراح ان مات فاما هذا من هل يضمنه **سجل** ان من يرض
بجانب العلاج ثم قال لو رثته ان ميت فلو برز في الدية فمات لم يضمن ان
لم يضمن في علاج ولا في ضمان وكذا الجراح ان لم يتجاوز المقادير في الجرح
علاج او جرح ربه رابة الغيرة بانه قد اذ يضمنه فوف بالقتل الدبر وكذا الحكم
في رجل ارجل العيب المبرر **حاشا والمنسية**
في فصل ضمان المداوى من الجنابات
باب امر حجاب او خنابا ليجتنب ابنته او جده في حق فقطع رأسه المذكور
حتى فانت المنفعة على الكمال فان مات العبد او الصبي فعلى ان كان في
الصبي نصف الدية وفي العبد نصف القيمة وان برأته ذلك وصح
يضمن تمام الدية في الصبي وتمام القيمة في العبد وقد ذكرنا تمام هذا في
اجارات الفتا والاصغر **لا تخط في الفصل**
الحكم في القتل المأذون من العبد
والشع من في باجنابات

وقال الحكم الشهد في الحجاب واذا جرح الجراح باجرا او برفع البسيط او خنابا
باجرا من ذلك لا ضمان عليهم ما لم يخالفوا قال شيخ الاسلام علا الدين ابي
في شرح الفتا في تعليقه لان العقد العقد على عمل يوافق في نفسه هو الشق والجرح
فكان مأذونا فيه فلا يضمن بخلاف القصار لان العقد العقد على فعل غير مصلح
فانتهى وان فعلوا الغيرة ضمنوا وبالحق الفتا والاصغر والتمت البراغ والفتا
والحكم والحناب لا يضمنون بسرانية فعلهم ومعهم مودة فان قطع الحجاب بعض
الخشفة يضمن حكومة العدل فان قطع الخشفة كلها فضاها كمال الدية لكن انما يجب
الحال الدية في كل الخشفة اذا لم يتصل به السرانية اما اذا سرقات ففقد نصف
الدية لانه اذا مات فالتلف حصل للفعلين قطع الجدة وقطع الخشفة واحدة
ماذونه فيه وهو قطع الجدة والثاني لا يضمن نصف الضمان اما اذا برز فقطع
الجدة مأذونه فيه فضاها كان لم يكن وقطع الخشفة غير مأذون فيه فوجب ضمانه
الخشفة كالمأذون وهو الدية فان قيل قطع الخشفة في الافضا الى التلف فون
قطع الجدة بدليل شرعي هذا مأذونه ذلك فلا يسكو بينهما في قطع اليد وخناب
مع جرح الرقبة قلت هذه جوابا لان احدهما لا قلتم ان قطع الخشفة فون قطع
الجدة في الافضا والتفاوت في المشروعية انما كان لتعلق المنفعة بقطع
الجدة دون قطع الخشفة الا ان ترا ان خدش الجدة او قرصها ليس بمشروع
وقطعها مشروع ثم هل يقال انه يقتل خدش الجدة او قرصها فون قطعها
في الافضا الى التلف وانما ان كان في زعمهم كنهها من جنس واحد بمعنى
ان كل واحد منهما يحتمل ان يقع التلافى ويحتمل انه لا يقع والتفاوت فيها بين
هذين الفعلين لا يعتبر لانه لا يمكن ضبطه بخلاف جرح الرقبة مع قطع
اليد لان الجرح لا يحتمل انه لا يكون التلافى وقطع اليد يحتمل في كل جنسين
مختلفين فاعتبر بينهما في التفاوت ولم يسمو بينهما فان قيل اذا قطع
رجل يد غير جرحه الرسخ ثم جازا اخره وقطع من المرفق فمات المقطوع يد
فوجب النفس قصاصا ودية انما يجب عليه الثاني عندكم وعلى فكيس ما ذكر
ثم يحجب اليه بكونه عليها على السواء قلنا الفعل وان تجانس فيها ذكرنا فانما
ليس بينهما اذا كان الفعل الثاني لا يفتو محل الفعل الاول كقطع اليد
يد وقطع الاخر جرحه او قطع يد الاخر اما اذا فتو الفعل الثاني محل
الفعل الاول كما ذكرتم من الصدوق فلا لان الفعل الاول اذا مات محله
فانت بفتوات محله فضاها كفواته معنه بالبر بل اولى لان البر يحتمل التقصير
وفي فتوات المحل لا واذا فانت الفعل الاول الثاني لم يكن الاول عبرة كالمأذون
الاول فانه اضيق التلف الى الثاني فوجب الضمان على صاحبه بخلاف
ما لو لم يفت الفعل الاول بالثاني وهرنا قطع الجدة وقطع الخشفة لا يوف
محلا احدهما الا اخر فيبقى الاول مع الثاني فامكن اعتبارهما فيقتل واحد منهما

وكذلك كل جرحين لا ينفك كل احد منهما ولا اخرهما يعتبران جميعا واما في القتل
 الصغير والتمت ايضا اذا شرط على الكرم والبر في العمل عليه وجب لا يترك
 لا يصح هذا الشرط لانه ليس في وسعه ذلك غاية البهائم
 في باب ضمان الاجير عند شرح قوله فادفع الفقد
 او بر في البراغ من باب الاجار
 او اجماع اجماع او بر في البراغ او ضمن ائتمن فوات لم يضمن كفالت القضاء
 لكن هذا اذا لم يتجاوز موضع الفعل فان جاوز فقطع الخشبة ذكر في النوا
 انه ان مات فعليه نصف بدل النفس فان برز فكذلك النفس وفي باب
 شرح النكاح لو قطع الخشبة فخلبه القصاص ولو قطع بعض الخشبة لا يقتل
 عليه ولم يذكر انه ماذا يجب عليه وفي الصادر الصغير في كتاب الديات
 يجب حكوته عدل الكيال اذا ضرب اليه وفي عن رجل فذهب ثوبه لا يضمن
 كائنتان الا اذا فلت فان كان رجلا لم يضمن له اهل وهذا من خرق فعله و
 فان رجلا فذهب ثوبه لا يضمن فان كان في جانب الكيال واحد وفي جانب
 الاخر اثنان يضمن وفي جنابات مجموع النوازل لو قال الرجل للكيال او
 بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن وفي اجابات الاصل
 لو امر حيا بان يقطع سنة فقطع ثم اختلف فقال انك انما قطع غير هذا السن
 قال اجماع امرته بقطع هذا السن ففعل الامر ولو قطع ما امره لكن سن آخر
 بهذا السن ففعل لا يقتل ولا يضمن قال لا يضمن خلاصه في
 اجماع النوازل من الفصل في سنه في الاجار
 استأجر حيا بالقطع سنة فقطع فقال صاحب السن امرتك بقطع هذا
 السن ففعل فله ويضمن القاطع ارش السن فاضحى
 في اخر فصل البقار والاراعي من كتاب الاما
 عبدة قال اجماع اقطع سنة فقطع بغية اذنه المولى يضمن وامره لا يصح
 في المتفرقات من كتاب الجنابات
 عبدة قال اجماع اقطع سنة فقطع بغية اذنه المولى يضمن وامره لا يصح
 قتل عبده لا يقتل منه رجل شرب سيفا على رجل او غصه كبر اضر
 المصرفة ان يقتله دفعه عن نفسه والعبدة لو كان له اب حر ومولى
 فاقصا صلا لكان
 المعامل من كتاب الجنابات
 رجل صرح ان افعج المجرع عن الكسب يجب عليه اجماع النفقة والدا
 جواهر الصادر في ابواب الاول من كتاب الجنابات
 في جنابة البرهائم و الجنابة عليها وفي بعض الاصطلاح
 وذكر في جنابات المحيط رجل له كلب عقوق في قرية كل عام به ما رخصه لئلا

القبر ان يقتلوا هذا الكلب فان كان عضوا نافقته فان كان
 ذلك قبل التقدم على صاحبه فلا ضمان وان كان بعد التقدم فعليه الضمان
 بمنزلة الكاظم المائل اذا سقط وهذا كالمسئد على هذا التفصيل و
 مسئلة الكلب كتبت في القسمة ومسئلة نطح الثور بعد الاستنهاذ يضمن
 النفس والاموال اذا لم يحفظ
 في فصل في جنابة البرهيم من كتاب الجنابات
 كذا في الفصل الرابع من جنابات البرهيم
 وذكر الماطي رجل اعرك كلبه على ان يعضه او يقر نيا به لا يضمن في قول
 اجماع حنفية ويضمن في قول ابي يوسف والمخار للفقهاء قول ابي يوسف
 من جنابات ما ضحى في باب جنابة البرهيم
 ضمن البراكبي في طروق العامة ما وطئت دابة وما اصابته بيدها
 او رجلها او راسها او كدمت او ضبطت او صدمت فلو حدثت
 في السيرة في ملكه لم يضمن الا في الوطى وهور اكبها ولو حدثت في ملكه
 غيره باذنه فهو ملكه ولا ضمن ما تكلف مطلقا الا ما نفخ في رجلها او ذنبها
 سائر او عطبت انك بماراثت او بالث في الطروق سائر
 او واقفة لذلك فلو غيرة ضمن الا في موضع اذنه الامام بايقا فوسا
 تنوير الابصار في جنابة البرهيم
 كتاب الجنابات
 وذكر المحبوبي وبكر جنابتها في ملك صاحبها صدر واقفة او سائر
 فاذا لم يكن معها صاحبها وطئت بيد او رجل او كدمت وان هوى
 فذلك كسائر النوا او فاد النوا او مالا وان الملك له وخير فذلك
 ان لكل من الشريكين ايقا فوا في المشترك قل او كثر كما لو وضعا او
 في الملك المشترك فتكلفت به ان وان هور اكبها والد ابيه سائر
 في ملكه فان وطئت في ملكه باليه او بالرجل يضمن ما تكلف وان كدمت
 او ضطت او ضربت بالذنب لا يضمن وان في ملكه غيره ضمن واقفة
 او سائر صاحبها معها فاعدا او سائر اجماع او لم يكن معها
 وطئت او نطحت او كدمت من حيث انه ليس له ايقا فوا او سائر
 في ملكه غيره وان في طروق المسلمين او قفا صاحبها يضمن ما تكلف
 في الوجوه كلها لان الطروق للسلوك لا للموقوف وان سائر و
 ليس صاحبها معها فان سارت بارسل صاحبها في التلقت في
 وجبه يدها او رجلها او ذنبها يضمن لان ارسال الدابة في طروق
 المسلمين بلا حافظ شديد التلقت وهو مستعد فيه فان وقفت
 سارت فيه برز من الضمان فان ردها راد فالضمان على الراد فاما

في نورها ككونه سائفا في طريق الذي ردها فيه فان تركها فقتل
او اوقها ثم سارت بنفسها فلا ضمان وكذا لو مات يمينه او لبسه وان
صاحبها معها لبيته فان قاتل او ساءل فاضمن فالتف بالوسط
باليد او بالرجل او الكدم سار عليها فوقع لروث او لول اعطى
بالبول او الروث ان اوشى لم يضمن لعدم المكان الترخض وكذا
بلعاب خارج من فيها وان اوقها بغير ذلك فرائت او بالت فخطب
به ان وهه واقفه يضمن وفي المبهمة او فقا في الطلوع او
في ملكه بغير اذنه في السعرة او لعلها على الطلوع فذلك به ان
قد كس على عاقلة لكلب عقور كل امر عليه ما عصفه لاهل القرية
ان يقتلوه فان عض ان نأ فقتله فان قبل التقدم اليه فلا ضمان
عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كما كالتا ل قبل الاشتداد
بعد وفي المنية في مسئلة لظ النور يضمن بعد الاشتداد النفس والمال
برازنه في الجناية على غيره بجم ادم من ليج الجناية
وفي العتاة ولو سار عليها في الطلوع فوقع سرحها او كاجها او شى مما
حل عليها على ادى فقتل يضمن وكذا لو عثرها سقطت على كذا
باب ضمانات القضيعة
في جنابة الدواب
رجل شق راوية رجل كان عليه ضمان ماشوق وماسل منه وما عطف
بماسل يعض اذا ذلق رجل يدك ولم يره فمات يضمن ان ذبته
ولو ان صاحب البعير بعد ماشوق هذا راوية وعلم بذلك وساق
البعير فاعطى من سبلانه لا يكون على الشناق كانه صاحب البعير لاسا
البعير بعد العلم انقطع جنابة الشناق علوق في الكتاب انقطع
الجناية عن الشناق بان يسوق ذلك وهو بر او كحل الراوية وهو برى
ذلك وقال القاضي الامام ابو زيد الدبوسي اذا ساق البعير ينقطع جناية
ان وعلم صاحب البعير بذلك ولم يعلم واعتبر كعصفه وفي الحنفية
هذا اثر الفعل الاول والمختار وهو الفوق من الجمل والعالم
في فصل ما يكون تصديقا من كمال الجان
وفي الفنا ورجل ساق حمارا عليه وقرضه لكان الرجل واقفا في
الطلوع اوليه فقال الباق كوست كوست او برت فلم يسمع الوا
حتى اصابه كخطب فخرق الثوبه او سمع ولكن لم يترثا له ان ينجى عن الطلوع
لضيق المدة ضمنه وان سمع ونهيا لكن لم ينفق لا يضمن ولا فرق في
هذا بين الاصم وغيره ولو جلس رجل على الطلوع فوقع عليه ان
كلم يره فمات اكبال لم يضمن

من كتاب الجنابة
وفي الجناح الاصغر دابة الرجل في هبته بغير رساله ليل او نهارا
فان زرع غيره لاضمانه لانه بغير صنعه ولا عدوان الا على الظالمين
وقال الشافعي ان ليلاضمنه وان نهارا لا والله اعلم **في رابع**
جنابات البرازية
ب ادخل ثورا في السوق خائفا من الناس فهرب منه واستهيك
صبيها لا يضمن **بم** ربط كبت على طريق العامة فاستهيك عليه فلم ينفق
حتى نطق صبيها وكسرت ثيابه يضمن **بم** فت خطه ثورا في الصطبل غيره و
لصاحبه ثور فيه ونطق ثور الاخر لا يضمن **من جنابة**
القنبة فماتت منك البهائم
في دار بعيرة وادخل عليها بعيرة امقتل او غير مقتل اذنه صاحبها
فقتل الداهل ذلك لابل لا يضمن وان بلا اذنه يضمن **برازية**
في الفصل الرابع من الجنابات
اذا وجد بقرة في زرع فخرج صاحبها لخرجها فخرجها صاحبها فقتل
الدابة الزرع عند الاخراج ان اجتره ان دابة في الزرع فلم يأمره
بالاخراج يضمنه وان امر حين اخبر لا يضمن ولو لم يجبر صاحب الدابة
وكن صاحب الارض اخرجها من الارض فجا ذب فاكلها فاكفى المتبق
لا يضمن والمختار ما قاله اكثر المشايخ ان اخرجها وساقها ضمنه وان اخرجها
وماسا لم يضمن وكذا الواخرج دابة الغيرة عن زرع الغير رجلا دخل
دابة في دار رجل فخرجها صاحب الداهل كبت لا يضمن لكان الزرع
ولو وضع ثوبا في بيته فرجبه صاحب البيت ضمن الراعي اذا وجد
بقرة في السرح فطردتها فخرجه من سرحه لا يضمن ولو وجد في سرح
دابة فخرجها فاكلها ذب او صاعقت ضمنه قيمتها ولو وجد في زرع
او كرم دابة وقد اذنت زرع فخرجه فاكلها ضمنه صاحب الكرم
رجل ربط حمارا الى سارية فجا اخرجها وربط حمارا على تلك السارية
فوقض احد الحمارين الاخر فاكلها فخرجه في موضع لهما ولاية الربط
لا يضمن وان لم يكن لهما ولاية الربط ضمنه وان لم يكن ذلك الموضع
طريقا ولا ملكا لاحد لا يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطلوع يضمن
شاة لان ان دخلت دكان رواس فدخل صاحب الشاة
الدكان ليخرجها فكلت الشاة قدر الرواس يضمنه وقال ابو حنيفة
اذا استهيك رجل حمارا لغيره او بخله لقطع يده او يذبحه ان شاة صاحبه
ضمنه قيمته وسلم اليه وان شاة صاحب لا يضمنه شاة وعلية الفتوى
ولو ضرب رجل الحمار حتى صار اعرج فزموه لقطع كذا ان اخلاه

من تامة فنحن الكرم

قطع احد قوائم الدابة يضم كل قيمتها هذا اذا كانت لا توكل فان كان
يخير اذا كانت له قيمة بعد قطع اليد ثم وضمنه القيمة او امسك واخذ من الجاني
النقص وفي العيون استهلك حمار الغيرة او بخله بقطع يد او بذهبه
ان شئت سلم اليه وضمنه قيمته او حبه ولا يضمنه شئ

في اجنابة عليه غيره بعد ادم من في اجنابات
عن اجناب الكرم سكران صحيح به فسرطه صطلم ان انا فاقا قال
لو كان لا يقدّر على منعه فليس يحس به له فلا يضمن اذا لا يضمن اليه سكر
وكذا غيره سكران لو عا جزا عن منعه جامع الفصل الرابع
في الفصل الرابع والثلثون في احكام السجور

قوله فاذا اصطدم الفارسان فاما فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الاخر
فان اذا كان الاصطدام خطا اما اذا كان عمدا فالتعدي على عاقلة كل منهما
نصف دية الاخر لا كل واحد منهما قد مات بفعله وبفعل غيره فوقع القتل
هذا اذا كان بين حرس في العمد والخطا وانما اذا كان عبدا وكان
الاصطدام خطا فانه يحدروا دية اجنابة لعلقت برقيقتهما دفعا
وقد فانت الرقبة لا الى خلف من غير فعل المولى فزيد الدم وكذا في العمد
فان كان احدهما حرا والاخر عبدا وكان الاصطدام خطا وجب على عاقلة
اكثرهما العبد فباخذها ورثة اكره المقتول وبطل حق اكره المقتول في الدية
جاء زاد على القيمة وان كان عمدا او جب على عاقلة اكره نصف قيمة العبد
لانه المصنوع هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذه ولي المقتول
وما على العبد في رقبة وهو نصف دية اكره ليقطع بموت الا قدر ما
من البذل وهو نصف القيمة

للحداد المسحى بسراج الاصحاح عند شرح
قوله فاذا اصطدم الفارسان من في الدابة

في اجنابة بالحفر والتسبب وما يحدث في الطلوع

واما اجنابة اكره فالحفر لا يخلو اما ان كان في غير الملك اصلا واما اذا كان
في الملك فانه كان في غير الملك يظن ان كان في غير الطلوع بان كان في الملك
لا ضمان على اكره لان الحفر ليس يقتل حصة بل هو تسبب في القتل
الا ان التسبب قد يوجب بالقتل اذا كان المسبب متعديا في التسبب
والتسبب هو ما ليس متعديا لان الحفر في المفاة مباح مطلق فلا يوجب
فالعدم القتل حصة وتقدر ان لا يوجب الضمان وان كان في طريق السيل
فوقع فيها ان كان ومات فلا يخلو اما ان مات بسبب او وقع فالحفر لا يخلو
اما ان كان حرا يضمه الدية وان مات غما او جوعا قال ابو حنيفة لا يضمن

قال ابو حنيفة وقال ابو يوسف ان مات فحاضمه وان مات جوعا
لا يضمن وان كان اكره عبدا فان كان قنا فجنابة بالحفر بمنزلة جنابة
بين وقد ذكرنا حكم ذلك فيما تقدم وهو ان يجنب المولى بالدفع او
الغدة اقلت جنابة او كثر ولو حفر عم اعنته المولى بعد الحفر قبل الوقوع
ثم حكمت اجنابة فذلك على المولى في قيمته يوم عنت وان كان اكره يدر
او ام ولد فعلى المولى قيمة واحدة قلت جنابة او كثرت بعبثه يوم يحيا
وهو يوم الحفر ولا يضمن زيادة القيمة ونقصانها وان كان اكره في الملك
فان كان في غير الملك حفره في دار ان البغية اذ وقع فيها ان
يضمن اكره لانه متعدي في التسبب ولو قال صاحب الدار انا امرت بالحفر
والكره او لي المبيت فالتعدي لا يصدق صاحب الدار والقول قول
الورثة وفي الاستحسان يصدق والقول للحاكم وان كان في ملك
نفسه لا ضمان عليه لانه اكره مباح مطلق فلم يكن متعديا في التسبب
وان كان في قنائه يضمن لان الانتفاع به مباح بشرط السلامة كالسيرة

الطلوع من جنابة المبدأ في الفصل
واما بيان ما يستوجب به القصاص

رجل حفر في المفاة في موضع ليس بحر ولا طلوع لانه اكره اذ كان
وقع فيها ان لا يضمن اكره ولو حفر في الطلوع بئر او غطى رأسه
ثم جاء اخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها ان ضمن الاول ولو حفر الرجل
في ملكه فعطب به ان اودابه لا يضمن وكذا لو جعل عليه حجرة او قنطرة
في الرصه وان حفر في غير ملكه فموت بئر البئر يكون ضامنا وكذا لو جعل
عليه حجرة او قنطرة في غير ملكه ونحوه ابو يوسف انه لا يضمن وان اخذته
في غير ملكه اذا كان بحيث لا يضر به غيره لانه محتسب الناس كما اخذته
وفي ظاهر الرواية يكون ضامنا الا اذا حفر باذنه لا ماله لو حفر بئر في الموضع
الذي يحتاج الناس اليه يكون ضامنا لا عطب به اذا لم يفعل باذن الامام
وان منعه على حجرة ان متعديا فاحسب به لا يضمن واضع الحجرة
لانه ظاهر عليه متعديا كان التلف مضاعفا اليه

قاضي خات
في فصل ما يحدث في الطلوع من في اجنابات

رجل حفر في الطلوع فجاو اخر وحفر منها طائفة في اسفلها ثم وقع فيها
ان ومات فالتعدي يضمن الاول وبه اخذ محمد لان الاول كان له دفع
لمن سقط في الغر الدار حفره مباح في اسفله وفي الاستحسان يجنب الضمان
عليه لانه كل واحد منهما متعدي في الحفر

خاتمة من المحل المذكور

ومن امسك رجلا حتى جاء اخر وقتله عمدا او خطا فمات على المرمك

في قول الجاهل المحدث وفي قول محمد والى يوسف عليه السلام المصنف
وجه قوله ان النصب والشك الاخر لم يجبا ضمان في نصيب
واحد من جرحه رجل وعقود سبع ونهضة حية فمات من ذلك كله ان على
اجاز المصنف لانه عو السبع ونهضة حية لم يجبا ضمان فكانا
كالشئ الواحد كذا هذا ولا في حنفية رحمه الله ان التلف حصل
بنقل الحائط وليس في ذلك مخرج مختلف في نفسه فيضمن بغير نصيبه العلم
ومنها قيام ولاية المقتض عند السقوط لم يصح تعدا بترك المقتض
فلا يجب الضمان عليه وعلى هذا يخرج ما اذا طوب بالنقض فلم يقتض
حتى باع الدار التي فيها الحائط من ان وقتضه المشتري ولم يقضه
ثم سقط على شيء فغط به ان لا ضمان على البايع لانعدام ولاية المقتض
وقت السقوط بخروج الحائط عن ملكه ولا على المشتري ايضا لانعدام
المطالبة في حقه فروج بين هذا وبينه اذا اشترى جنانا الى الطرح ثم باع
الدار مع الجناح ثم وقع على ان انه يضم البايع ووجه الفرق
ان وجوب الضمان هناك على البايع قبل البيع لكونه متعديا بالبيع
اجناح والاشترى على حاله لم يتغير فلا يغير ما يتعلق به من الضمان
وجوب الضمان لكونه متعديا بترك المقتض المستحق وذلك عند سقوط
الحائط وقد بطل الاحتياق بالبيع فلم يوجد تعدد عند السقوط بترك
المقتض فلا يجب الضمان وعلى هذا يخرج ما اذا طوب بالبيع ففصر حائط
الصغير فلم ينقض حتى مات الاب او بلغ الصبي ثم سقط الحائط
ان لا ضمان فيه لان قيام الولاية وقت السقوط شرط وقد بطلت
بالموت والبلوغ ومنها ان النقص بعد المطالبة وهو ان يكون
سقوط الحائط بعد المطالبة بالنقض في ملكه يمكن لنقضه فيها لانه
الضمان بحجب بترك المقتض الواجب ولا وجوب بدون الامكان
حتى لو طوب بالنقض فلم يوط في نفسه ولكنه ذهب لطلبه من نفسه
وسقط الحائط فتلف شيء لا ضمان عليه لانه اذا لم يتمكن من المقتض
لم يكن بترك المقتض متعديا فيقتض صراحة صلا في يد غيره منه
فلا يكون مضمونا عليه **فصل** واما بيان ما به الضمان الواجب في
اجنابة وكيفيته فالواجب بهذه اجنابة ما هو الواجب بنفسها من جنابة
اجنابة في معناه وجنابة السباح والقائد والنخس وما ذكرنا
ان اجنابة ان كانت على بن آدم وكانت نفثا فالواجب بها الدية
وان كانت ما دون النفس فالواجب بها الارش واذا بلغ الواجب
بها نصف عشرة دية الذكر وهو عشرة دية الانثى فما فوقه تتحمل العاقلة
ولا تتحمل وشر ذلك ولا ما يجب بالاجنابة على غيره بن آدم بل يكون في ما له

لا يدين في تقديم الا ان ظهور الملك لصاحب الحائط في الدار عند الاتجار
بحجة مطلقة وهي البيعة شرط لتحمل العاقلة حتى لو اكرت العاقلة كون
الدار ملكا لصاحب الدار لا عقل عليهم حتى يقيم صاحب الدار البيعة
على الملك كذا ذكر محمد رحمه الله فقال لا تضمن العاقلة حتى يشهد الشهود
على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى انه مات من سقوط الحائط وعلى
على ان الدار له بريد به عند الاتجار اما الشهادة على الملك فلان
الملك وان كان ثابته لبطا هو اليه لكن الظاهر لا يثنى به حتى يقيم عليه غيره
اذ هو حجة للرفع لا حجة للاسحقاق كحياة المفقود وغير ذلك فلا بد من
الاثبات بالبيعة وعند زفر تتحمل العاقلة لبطا هو اليه وهو على الاحتياط
الذي ذكرنا في الشفعة واما الشهادة على المطالبة فلان المطالبة
شرط وجوب الضمان لما ذكرنا فيما تقدم فلا بد من اثباتها بالبيعة عند الاتجار
واما الشهادة على الموت من سقوط الحائط فلان به يظهر وجوب
الضمان وهو المتعدي لانه ما لم يعلم انه مات من السقوط لا يعلم كون
صاحب الحائط متعديا عليه

بدايع في فصل
واما شرائط الوجوب من جنابات
الحائط المائل اذا كان مشركا بين الثلثة فاشهد على واحد منهم فلم يفعل
حتى سقط ضمن قدر نصيبه من الملك والاشهاد على الكل العقور
بمنزلة الاشهاد على الحائط المائل عند مشايخ سمرقند وعن حسان ابي
انه فاق فيه نظر
انكر في الحائط المائل

في القاتلة

القاتلة في اللغة تتعمل بمعنى الوساخ وهو اكسن والجهل يقال فلان
فيم اي حسن جميل وفي صفات النبي صلى الله عليه وسلم فسيم
تتعمل بمعنى القسم وهو اليقين الا ان في عرف السمع تتعمل في
اليقين بانه تعالى بخصيص على شخص مخصوص وهو المدعى عليه
على وجه مخصوص وهو ان يقول احسن من اهل المحلة اذا وجد قتيل
فيها باسمه ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا واذا اختلفوا في معرفة الدية واد
محمد اصحابنا

بدايع في فصل
هذا الذي ذكرنا حكم قتل النفس من الجنابات
واما بيان سبب وجوب القاتلة والدية فنقول سبب وجوبها هو
التقصير في النصرة وحفظ الموضع الذي وجد فيه القتل من وجوب عليه
النصرة والحفظ لانه اذا وجب عليه الحفظ فلم يحفظ مع القدرة على الحفظ
صار مقصرا بترك الحفظ الواجب فيؤخذ بالتقصير زجر عن ذلك وحملها

على حصول الواجب وكل من كان اخضر النضرة واخضر كان اول
 بجل القامة والدية لانه اوله بالحفظ فان التقصير منه يبلغ و
 لانه اذا اختص بالموضع بلحا او يد بالتصرف كانت منفعة له
 في تلك النضرة عليه اذا اخرج بالضمائم على ان رسول الله صلى
 عليه وسلم وقال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
 ولان القتل اذا وجد في موضع اختص به واحد او جماعة فاما الملك
 او باليد وتعد تصرف فيه فيتممون انهم قتلوه فالشيخ الزمهم
 القم دفعا للتممة والدية لوجود القتل بين اظهرهم والى هذا المعنى
 اشار عمر رضي الله عنه حين ما قيل له ابتذل اموالي وابائنا فلما
 انا ايمانكم فاحفظوا ما لكم واما اموالكم فلو جود القتل بين اظهرهم
 بدائع في فصل شرائط وجوب القامة

من كتاب الجنبات

شرائط وجوب القامة والدية انواع منها ان يكون الموجد
 قتيلا ومنها ان لا يعلم قاتله ومنها ان يكون القتل من بين ادم
 ومنها الدخول من اول القتل ومنها ان يكون المدعى عليه ومنها
 المطالبة بالقم ومنها ان يكون الموضع الذي وجد فيه القتل
 ملكا لاحد او في يد احد ومنها ان لا يكون القتل ملكا لصاحب
 الملك الذي وجد فيه فلاقم ولاديه في قن او مدبر او ام ولد او
 ملك تب او ما دون وجد قتيلا كمن شتم القتل منه وقتل المملوك
 لا يتعلق به ضامه الا ان في الملك تب كجلب المولى قيمته لانه فيما جرح
 الى كسبه وارثه جناية حرقه ان كسبه وارثه له والمولى فيه كالجاني
 ولا تعقله العاقلة لانه اذا صار مضمونا بعقد الكسبه والعقد ثبت
 في حق المولى والملك تب لاقى حق العاقلة وفي المأذون عليه قيمته
 لو ما ان كان عليه من تعلق حق الغرماء لالبينة فقد استتمت
 حقهم بالقتل لاستتمامه كجلب الحق عليه فتمت لغرمائه ويكون
 حاله في مال لان هذا السيد ضمان النفس لا نفسه بل كالمولى بل هذه
 ضمان احوال تعلق حق الغرماء لالبينة فلو كان هذا ضامه لاستتمت
 فكونه في مال حاله لا موجه كجلب لو استتمت لالبينة وان لم يكن
 عليه دين لاشئ فيه وكذا ذلك من قتله عمدا

من المحل المزبور ما يخص

من محاسن القامة من يتهم بالصل على القصاص وصيانة دم المقتول
 على الاهدار بياجب الدية وتعظيم امر الدنيا وخطرها بتكرار الايمان
 وتعيين المحسن من الايمان وانما تمت الاحاديث المشهورة

فيحتاج بعونها الى بيان القامة لغة وشرعا وبين سببها وكيفية
 وشرطها وحكمها ودليل شرعيتها اما اللغة فالقامة على بناء
 القامة والجملة اسم وضع موضع الاثم ثم قتل الايمان
 التي يقسم على اهل المحلة اذا وجد قتل فيها واما القامة
 شرعا فارور الواسف عن الى حنيفة رضي الله عنها انه
 قال في القتل لاجد في المحلة او في دار رجل في المصر ان كان
 به جراحة او اثر ضرب او اثر خنوق ولا يعلم من قتل القتيلا من
 رجلا من اهل المحلة كل رجل منهم لقتول باليد ما قتلته ولا علمت
 لقاتله

من كتاب الجنبات

قال ابو الحسن الكرخي في مختصره قال ابن سماعه والشيخ ابو
 محمد بن ابي حنيفة سمعا ابا يوسف قال في القتل لاجد في المحل
 او في دار رجل في مصر فان انا حنيفة قال في ذلك انه كان به
 جراحة او اثر ضرب او اثر خنوق فان هذا قتل وفيه القامة
 على عاقلة رب الدار اذا وجد في الدار وعلى عاقلة المحلة
 اذا وجد في المحلة يقسم كل رجل منهم ما به ما قتلته ولا علمت
 لقاتله ثم يعرفون الدية في ثلاث سنين على اهل الديوان
 في كل سنة الثلث والذين يكلفون خمسون رجلا يتخيرهم من
 العاقلة ولله الدم فان لم يقتصوا على اكن من كبرت علمهم الا
 حتى يكمل خمسون يمينا ثم قال الكرخي في مال كان مبنا لير
 به اثر ولا جراحة فليس في هذا قامة ولاديه هذا مبني

قاية البساتين في باب القامة عند شرع

قوله واذا وجد القتل في محلة من الجنبات
 واما جمعنا في القامة بين اليقين والبيات والعلم الى اخره
 لانه احد اليقينين كما ثبت على فعلهم في ثبوت البتات والاخرى
 على فعل غيرهم في ثبوت على نفى العلم فان قتل ابي قاتل في الاثبات
 على العلم وهو لو علموا القاتل فاضروا به لكان لا يقبل قدسهم
 بسقطون به الصانع عن النفس في لزامتهم بين واقفين
 الغم عن النفس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شهادة
 للمتهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شهادة كابر المغرم
 ولا دفع المغرم قتل انا استخلفوا على العلم ايتا للسنة لان السنة
 هكذا وردت في روينا من الاخبار فاتبنا السنة من غير ان نعقل
 فيه المعنى ثم فيه فائدة من جريتين احدهما ان من اجاز ان يكون

الفاعل بعد الواحد منهم فيقتل عليه بالقتل فيقبل اقراره لانه او اقراره
 على عبده بالقتل الخطا صحاح فقال له ادفعه او اذره ويسقط
 الحكم عن غيره وان التحلف على العلم مفيد او جائز ان يقر
 على عبده بغير قصد ومولاه فيؤمر بالدفع او الفداء ويسقط الحكم
 عن غيره وان مفيد ان يكون التحلف على العلم لهذا
 المعنى في الاصل ثم بقى هذا الحكم وان لم يكن لواحد من اهل
 عبده كما لم يل في الطواف لانه النبي صلى الله عليه وسلم كان يركل في
 الطواف اطراف الجبل واداه والقوة مرة للكفره ويقول رحم الله
 امرا اظهر اليوم الجلالة من نفسه ثم قال في اليوم وفي الرملة سنة
 في الطواف حتى رور ان عمر رضي الله عنه كان يركل في الطواف
 ويقول يا اهو ككتفي ثم احدث ايشه ككتي رايته رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يفعل ذلك كذا هذا والثاني انه لا يمنع ان يكون واحد
 منهم امر صبي او مجنون او مجنون او مجنون او مجنون او مجنون
 في ما لم يجعل الله عليه علمت له قاتلا لانه لو قال علمت له قاتلا وهو
 الصبي لكان مقتله ان حاصل الضمان عليه ويسقط الحكم عنه
 بخبره فيكون مفيدا من قاتله البديع
 قبل فصل في اشارة الى وجوب الضمان
 من كتاب الجنائيات
 ولو طولت عليه القاتلة بها فكل على اليمين جبر حتى يحلف
 او يقر لان اليمين في ما لا يقاوم حوج مقصود بغيره ولا سيما
 الى المقصود وهو الدية بدليل انه كجبر بين وبين الدية
 بدليل في الفصل المذكور
 وكذا لو وجد في حجر عظيم بحجر به الماء ولا ملك لاهد فيه فدمه
 وان كان ملبوطا على شط النهر وهو ليس بملك لاهد فدمه
 اذا كان كمال السمع الصوت في مصر من الامصار وان كان
 يسمع فعلى اقرى اليه وان كان الشط ملكا ان كان
 خاصا فهو كالدابة وان كان عاما فهو كالحمة وان كان في حجر صغير
 لقوم معروفين بحجر به الماء او كان ملبوطا في جانب فعلى عاقلة اربا
 النهر والنهر الصغير ما يقض فيه بالشفعة
 الكرك في اوابل القاتله
 وفي اليك في اذا وجد في وسط الفوات بحجر به فهو هدر وقال زفر
 على اقرى القاتلة والدية واذا كان النهر عظيم كالفوات
 ونحوه والماء يجري به فاما اذا كان تحت الشط والشط ملكا

لاهد فان كان ملكا خاصا فهو كالدابة وان كان ملكا عاما فهو
 كالحمة وفي الجاهل مع الصغار كحجر وان مرت دابة عليها فتبيل
 بين فرسين فهو على اقرى به الدية والدية واذا كان
 موضع النعاش الماء في دار الاسلام تحجب الدية في بيت المال وهذا
 بخلاف الدابة اذا كان عليها فتبيل وهو في المحلة فان الدية
 وذا كان النهر عظيم كالفوات ونحوه والماء يجري به فاما اذا كان
 تحت الشط والشط ملكا لاهد فان كان ملكا خاصا
 فهو كالدابة وان كان ملكا عاما فهو كالحمة وفي شرع الطي
 الا ان شط النهر ليس بملك لاهد فهو على اقرى القوي و
 الارضين منه هذا الشط لانه ان كان تحت لا يجري به الماء
 لم يتحقق كونه قتيلا بغيره ان اخرج جعل قتل هذا الملك
 كانت القاتلة عليهم كما وجد بين فرسين وان اقرى به احد
 فالواحد اذا كان اقرى القوي الى الشط بحيث يسمع الصوت
 منه حتى يحجب عليه الصوت والنسبة فاما اذا كان كجبر لا يسمع
 منه الصوت فانه لا يحجب عليهم شيء وانما يحجب على بيت المال
 تارة خاتمة في الفصل الحادي عشر واليه
 من الجنائيات
 قال في المبسوط وان كان الى جانب الشط على محبة فهو الى اقرى القوي
 اليه والارضين فعليه القاتلة والدية ثم قال في هذا اذا كان لواء بالقر
 من ذلك الموضع بحيث يسمع صوت من وقف عليه ذلك الموضع
 ونادى عليه صوته وان كان لا يسمع صوت ذلك الشئ عليهم كذا
 في الكرخي وزاد في الذخيرة على هذا بقوله واما اذا كان بحيث
 لا يسمع منه الصوت لا يحجب عليهم شيء وانما يحجب في بيت المال
 لا تحت يد عات المسلمين ثم يسقط القاتلة والدية
 لا يسقط عن عواقبهم وقد ذكرناه اراما كذا في بعض النسخ وهو
 قوله ولو ادعى على البعض باعيا لهم انه قتل وليه الى اخره وان
 ادعى على واحد منهم سقط عنهم ارسعت عنهم القاتلة
 والدية ويحلف المدعي عليه بمينا واحدا كذا في الذخيرة فتعينه
 واحدا منهم لا يبا في ما شرعه الشارع ابدا وفي المبسوط
 وان ادعى اهل القتل على بعض اهل المحلة الذين وجد القتل
 بين اهلهم فعلى اقرى القاتلة فلا شيء او خطأ ولم يطل هذا حقه وفيه
 القاتلة والدية لانهم ذكروا ما كان معلوما لتايطر لوق الظاهر
 وهو ان القاتل واحد من اهل المحلة ولكن لا تعلم ذلك حقيقة

وكذلك عور الاوليا على واحد منهم بعينه لا يصير معلوماً حقيقته
 انه هو القاتل فاذا لم يتقدم بين الدعوى شيئاً لا يتغير به الحكم فبقية الدية
 وانفق على اهل المحلة وروى ابن المبارك عن احمد بن حنبل رحمه الله انه
 سقط الف من عن اهل المحلة لان دعوى الولي على واحد منهم بعينه يكون
 ابرأ لاهل المحلة عن الف فان الف في قتل لا يوجب قاتلاً فاذا زعم الولي
 انه القاتل بعينه صار مبرأ لهم عن الف وذلك صحيح منه فاذا ادعى العقل
 على غيرهم امتنع دعواه عليهم للثبوت لا لادعوى على غير اهل المحلة
 ابرأ اهل المحلة من ذلك حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك على اهل المحلة للثبوت
 كذا في المبسوط خاتمة في باب الف

من كتاب الجنايات

قتل واحد في محلة فادعى على القاتل القتل على رجل بعينه من اهل المحلة
 لا تبطل الف والدية على اهل المحلة وعن احمد بن حنبل في رواية يكون
 ذلك ابرأ منه لاهل المحلة ثم لو اقام على القاتل شاهد من غير اهل
 المحلة على ذلك الرجل فقد اثبت القتل عليه بحجة فحق بموجبه وان
 اقام شاهد من اهل المحلة لا تقبل منه ما ادعى ثم على الولي لو سكت
 ان هذا ان يسه ما قتلناه فطرد على ذلك في الجنايات كذا ان يسه
 ما قتلناه ولا علمنا له فان ادعى على القاتل القتل على رجل من غير
 اهل المحلة كان ذلك ابرأ منه لاهل المحلة حتى لا يسمع دعواه القتل على اهل
 المحلة بعد ذلك ولو اقام على القاتل شاهد من اهل المحلة لا تقبل
 شهادته في ذلك حنبله ويقبل في قول حنبله كتاب الجنايات

فصل الشريعة من كتاب الجنايات

واذا وجد القاتل في قاتلة من الارض ليس بمالك لاهل الف فيه ولا دية في
 كان بحيث لا يسمع الصوت من الامصار ولا من قرية من القرى فان كان بحيث
 يسمع الصوت فعلى اقربه ان يضع اليه فان كان اقرب الى القرية فعلى اقربه
 وان كان اقرب الى المصر فعلى اقربه محال المصر اليه لانه اذا كان بحيث لا يسمع
 الصوت والغوث لا يسمع ذلك الموضع فلم يكن الموضع في يد احد فلم يوصد
 القاتل في ملك احد ولا في يد احد اصلاً فلا يجب فيها الف والدية واذا
 كان بحيث يسمع الصوت والغوث يسمع فكان من توابع اقرب المواضع اليه
 به في فصل واما شرائط وجوب

الف من كتاب الجنايات

واذا وجد القاتل بين قريتين هو في القرب اليهما سواء وفي احد القريتين
 الف رجل وفي الاخرى اقل من ذلك فالدية على القاتل بغير خلاف بلا خلاف
تأخر خاتمة من الجنايات

لو وجد القاتل بين القريتين في العكر فغلبها جيب الف والدية
 ان كان القاتل اليها سواء لانها في يد القريتين على السواء بمنزلة قاتل
 بين القريتين غاية البيان في باب

الف من عند شرح قوله ولو وجد قاتل في عكر

وان وجد في العكر في قاتلة من الارض فانه كانت الارض التي وجد فيها
 لها ارباب فالق والدية على ارباب الارض وهذا على اصل الجنب
 محمد فاما على اصل الجنب يوسف فالق والدية عليهم جميعاً وان لم يكن في ملك
 احد بان وجد في جيب او فسقط طرفة من يملك الجنايات والفسطاط والجنايات
 فعلى ارباب الجنايات والفسطاط بدرج في فصل

واما شرائط وجوب الف من كتاب الجنايات

وفي السراية ولو وجد قاتل في الارض المباح في يد المسلمين فالدية على بيت
 المال واذا وجد القاتل في قاتلة من الارض فله الف من اهل الجنايات
 ينبغي ان يقول انه يجب الدية في بيت المال كما في المسجد والسوق والذرة وكذا
 تأخر خاتمة في الفصل الحادي عشر في الف

من كتاب الجنايات

وان وجد في سوق المسلمين او في مسجد جامعهم فمؤخر على بيت المال ليس
 فدية وان كان في دار رجل حاضر يملك في السوق فعلى عاقلة الف
 والدية واذا خرج الرجل في قاتلة واصاب جرحاً لا يدري من رماه فلم يزل صاحب
 فراشه حتى مات فعلى اولئك الف والدية وان كان محباً بجنايته فدية
 فلا شيء فيه كافي للحاكم الشريعة في باب الف

من كتاب الدييات

وفي المنتقى ايضا وكل قاتل يوجد في المسجد اجمع ولا يدرك من قاتل او قاتلة
 رجل من المسلمين ولكن لا يدري من هو وزعم الناس لوم اجمع فقتلوا ولا يدرك
 من هو فمؤخر على بيت المال تأخر خاتمة في الفصل

الحادي عشر في الف من كتاب الجنايات

ولا فدية في قاتل يوجد في مسجد اجمع ولا في شوارع العامة ولا جسر العام
 لانه لم يوجد الملك ولا يد اخصه وجب لدية على بيت المال لان تدبيره من
 الموضع ومصادرها الى العام فلي حفظ عليهم فاذا قصر واغفلوا وبنت
 المال عليهم فيؤخذ من بيت المال وكذا لاهل الف في قاتل يوجد في سوق العام
 وهو السوق التي ليست بمملوكة وهي سوق السلطان لانها اذا لم يكن مملوكة
 ليست لاهلها بل هي بيد الخوض كانت كما لشوارع العامة من سوق السلطان
 العامة المسلمين فلا يجب الف ويجب الدية لان حفظها والتدبير فيها الى
 جماعة المسلمين فمؤخر بالتقصير وبيت المال مال عامة المسلمين فيؤخذ

منه وكذا اذا وجد في مسجد جماعة لا تخرج والدية عليه بيت المال لانه
لا ملك لاحد فيه ولا يد اخصوص ويد العموم توجب الدية لا القام
لما بينا فان كان السوف على كسب الفم والدية لكن على من كسب فيه
باعتبار

باب من كتاب الجنايات

قال في اجماع ايضا محلة او مسجد اختلط بها ثلث قبائل احداهما من بني بكر
من وائل ومهم عشرة وبن ربيعة والاهري بنو قيس ومهم ثلاثون رجلا
والاخر بنو نعيم ومهم خمسة رجلا فوجد في هذه المحلة قتيلا او في هذا
المسجد فالدية يجب على القبائل الثلاثة على كل قبيلة ثلثها وكذا كانت
لو كان من احد القبائل رجلا واحدا لا غير فخلت عاقلة ثلث الدية وعلى
القبيلتين الباقيتين ثلثا الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين
ثلثا الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين الا انه اختلط لاحد
القبيلتين وان وجد القتيلا في بعض هذه الطوائف العظام التي ليكن
احد فاما هي جماعة المسلمين فان الدية على اولي اصل المحال التي ينسب اليه
هذا الطوائف وفيه ايضا اذا وجد القتيلا في مثل خندق مدينة ابي جعفر
فموتة لا يطرق الا عظم على اقرب المحال اليه

في الفصل الحادي عشر في القام من كتاب الجنايات
والا كسب اصحاب الرقبة والسكان هم المتاجرون المستعرون والموقوفون
والمرحون

من كتاب الجنايات

ولو وجد القتيلا في سفينة فانه لم يكن معهم ركب القامة والدية على رايها
وعلى من يمدحها من يملكها او لا يملكها وان كان معهم ركب فجميعهم جميعا
هذا في الظاهر بغير قول ابي يوسف في ايجاب الفم والدية على الملاك

والسكان جميعا والعجزة حكمهم السفينة
بدايع في الفصل

واما شر الط وجوب القامة من كتاب الجنايات
ولو مر في محلة كاصابة سبعة او حرق فحرقه ولا در رعيه اي موضع اصابه فحمل
على اهل محلة فمات من تلك الجحاة فانه كان لم يزل صاحبها فاشترى مائة فعلى
عاقلة القبيلة الفم والدية وان لم يكن صاحبها فاشترى مائة فعلى
لاضمانه في الوجهين جميعا وهو قول ابن ابي ليلى وجه قول ابي يوسف ان
المجروح اذا لم يموت في المحلة كان اكاد في المحلة ولهذا لو لم يكن صاحب
فاشترى مائة فعلى كذا هذا وجه قول ابي حنيفة رحمه الله عليه انه اذا لم
عن الجحاة وكان لم يزل صاحبها فاشترى مائة فعلى ان الجحاة
حصل قتيلا من جرح وجرحها في قتيلا في ذلك الوقت كما كانت في المحلة

بجلا فانه اذا لم يكن صاحبها فاشترى مائة اذا لم يصح صاحبها فاشترى مائة
ان الموت حصل من الجحاة فلم يوجد قتيلا في المحلة فلا يثبت حكمه وعلى هذا
يخرج ما اذا وجد من القتيلا اكثر بدنه ان فقه الفم والدية لانه يسمى
قتيلا لان المالك حكم الكل ولو وجد عضو من اعضائه كالبعد او اذن
او وجد اقل من نصف البدن فلاق فيه ولاديه لان الاقل
من النصف لا يسمى قتيلا ولاننا لو اوجبنا في هذا القدر الفم
لاوجبنا في الباقي فانه اخرى فيودر الى اجتماع قاتل من في
نفس واحدة وهذا لا يجوز وان وجد النصف فانه كان النصف
الذي فيه الرأس ففيه لقامة والدية فان كان النصف الاخر فلاق
فيه ولاديه لان الرأس اذا كان معه يسمى قتيلا واذا لم يكن لا يسمى
قتيلا لان الرأس اصل الانسان لو اوجبنا في النصف الذي لا رأس
معه للزمنه لا يجاب في النصف الذي معه الرأس فيقوى الى ما قلنا
وان وجد الرأس وحده فلاق فيه ولاديه لان الرأس وحده لا يسمى
قتيلا وان وجد النصف مشقوقا فلا شيء فيه لان النصف المشقوق
لا يسمى قتيلا ولان في اعتبار ايجاب الفم من غير على ما بينا ونظيره
ما لو اتي صلالة اجنانه واذا وجد اكثر البدن او اقله او نصفه
على التفصيل المذكور

من المحل المطبور

وانما وجد بدنه القتيلا او اكثر من نصف البدن او نصف البدن
ومعه الرأس في محلة فعلى اهلها القامة والدية وان وجد النصف
مشقوقا بال طول او وجد اقل من نصفه فلا شيء عليهم فيه واذا وجد العبد
او المملوك او المذموم او المولد قتيلا في محلة وجبت القامة والدية
في ثلاث سنين واما الدواب والبهائم والعروض فلاق في
فيها ولا قيمة واذا وجد فيها جنين او سقط فليست عليهم شيء فان كان
تماما وباتر فهو قتيلا وفيه الفم والدية ولو وجد المكاتب في دار نفسه
قتيلا فلا شيء فيه وليس هو كالحرة في هذا ولو وجد كافر قتيلا في دار ابيه او امه
او المرأة في دار زوجها ففيه الفم والدية على العاقلة ولا يحرم الميراث

كان في الحاكم الشريعة في باب القامة من كتاب الجنايات
ولو وجد القتيلا في دار ابيه او ابنته او المرأة في دار زوجها فالدية على
صاحب الدار والقامة على عاقلة وفي الجانية وجب القامة على القاتل
ولا يحرم من الميراث

في القامة من كتاب الجنايات

وفي الملقط وجه قتيلا في دار فقال صاحب الدار فلتنا لانه اذا

اخذ مالي وعلى المقتول سبب السرقة وهو متهم فعن ابي حنيفة انه لا شيء
 على صاحب الدار وفي موضع اخر ان عليه الدية لا القصاص وان المقتول
 صاحب الدار يقتل كسب الف درهم ويسلم الدية على العاقلة **باب ما رخصه**
من المحل المربور
 وفي الكسبيعي ان الرجل اذا وجد في داره انسانا قتلها وبها حدمته وعلى
 فان الف درهم والدية على رب الدار **باب ما رخصه**
من المحل المربور
 وفي الذخيرة اذا وجد قتيلا في داره فان ادعى ولي القتل القتل
 على صاحب الدار تجب الدية والقسم على صاحب الدار والنا ادعى
 ولي القتل القتل على رجل اخر فلا تجب الف درهم والدية على صاحب
 الدار **باب ما رخصه من المحل المربور**
 وفي نوادر البشارة الوليد عن ابي يوسف واذا وجد القتيلا في دار
 فبها سكن واربابها غيب الدية والقسم على ارباب الدار في قول
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف على السكن وان كانوا ينقلون
 على اهلهم بالليل مثل الخياط والصباغ يكونون بالنهار في موضع
 وينصرفون الى اهلهم بالليل فلا شيء عليهم **باب ما رخصه**
من المحل المربور
 واذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف انه كان نازلا في بيت على صدق فلما
 ولاته واذا كان مختلط فعليه الف درهم والدية **باب ما رخصه**
من المحل المربور
 وتجوز في العبد الفدية والقسم اذا وجد قتيلا في غير ملك صاحب الدار
 ادى من كل وجه ولهذا يجب الفدية في العبد والكفارة في الخطا وتغرم
 العاقلة قيمته في الخطا وهذا على اصل ابي حنيفة ومحمد واما على اصل
 ابي يوسف لانه ولد له فدية فدية لان العبد عنده مضمون بالخطا
 فمقتله فدية لان من حيث انه ادمي ولهذا يجب قيمته في القتل الخطا
 بالغة ما بلغت ولا تجوز العاقلة على من يملك البرية وكذا الجواب في المدبر
 وام الولد والمكاتب والماذون لما قلنا وسواء كان القتيلا مسلما
 او ذميا عاقلا او مجنونا نالغا او صبيبا ذكر او انثى **باب ما رخصه**
في فصل ما رخصه من وجوب الفدية من ابي حنيفة
 وفي شرح الطحاوي اذا وجد الرجل قتيلا لا يخلو اما ان يوجد في غير الملك
 كالمفاز او في الملك ثم لا يخلو اما ان يكون في ملك خاص كدار
 ابي حنيفة او في ملك عام كالحلقة اما اذا وجد في غير الملك فدية وحد روات

فيه ان كان كحال السبيح الصوت في مصرعة الامصار وان كان كحال
 يسمع فعليه اقرب القرب اليه اما اذا وجد في الملك العام كخزانة وجد قتيلا
 في حلة ففدية الف درهم والدية **فصل المكر في**
اول الف درهم من ابي حنيفة
 وفي جنائيات اجماع الصغار يوم التقوا بالبيوت فاجلوا عن قتيلا
 فالدية والقسم على اهل الحلة الا اذا عيّنوا واحدا من الفرقين ايمن
 يدعى اوليا القتل على رجل من الفرقين اللذين اقتتلا بعينه فينتضم
 ذلك براءة اهل الحلة ويجوز الدعوى لا يظهر القتل عليه ولو عيّنوا اخر اهل
 الحلة لا يضمن ذلك براءة اهل الحلة وينظر في قتلا وصاحب المحبط
 وذكر في باب الفدية في اخره من شرح الطحاوي ولو مر رجل في حلة فاصاب
 سهم او حجر ولا يدرك منه اي موضع اصابه فان مات منه تلك الجراحة فعلى
 اهل الحلة الف درهم والدية وان كان صبيحا يذهب ويكفي فلا شيء
 والدية اعلم **جامع الصغار لكثرة وثني قتل في**
باب جنائيات على الغير من مسائل الجنائيات
 وكذلك ان كان الدم يسيل من ثقب او من فم او من دبره فان كان
 يسيل من عينه او من اذنيه فهو قتيلا **فصل المكر في**
في اول باب الفدية
باب المعاقلة
 اختلف المتأخرون في العاقلة مال بعضهم عاقلة للبعير وهو قول الفقهاء
 ابي بكر البجلي وابي جعفر الهندي وقال بعضهم للبعير عاقلة عند التمسك
 والمقاتلة مع البعض لاجل البعض كذا الاسكفة والصفارين بيلج
 ودر باب الخبايا وكلاما بيننا وكذا كل طلبة العلم وهو اختيار
 الاثمة اكلوا في وكثير من المشايخ وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ فخر الدين
 المرعيني في اخذ بقول الفقهاء ابي جعفر لان العبرة بالتنصير واجتماع
 الاسكفة وطلبة العلم وكثير لا يكون للتنصير فلا يلزمهم التحمل **باب ما رخصه**
حاشية في اول المعاقلة
 واما شرط الوجوب فهو ان يكون ابي حنيفة خطا واذا كانت ابي حنيفة فيما
 في علة القصاص فان كانت القصاص في علة يستوفى الخطا والعبد
 وقد مر بيان ابي حنيفة التي تنجزها العاقلة والتي لا تنجزها فيما دون
 من الاحرار نصف عشرين فصاعدا وذلك جنسها في الذكور وثمان
 وخمسون في الاناث فتحملة العاقلة واختلف فيما دون ذلك في الرجل
 المرأة مال صبيبا يكون في مال ابي حنيفة ولا تحمله العاقلة وقال الشيخ العاقلة
 تحمل العبد والكثير وجه قوله ان التحمل من العاقلة لتوطئتهم في الخطا

بالنسبة وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين القليل والكثير ولما ان القليل
 ما لا يتحمل له اجتناباً حصل من غيرهم وانما عرفنا ذلك بقضاء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بارئ من اجتناب على العاقلة وهو العفة وهو نصف الدين
 فيبقى الامر بعد ذلك على اصل القياس ولا يوجب ذلك لغيره انما
 مقدر ينفق فانه شبهه بغيره لا موال فلا يتحمل العاقلة كما لا يتحمل في المال
 لا يلزم على هذا ان لا يتحمل فان كان ارشاً مقدر او موقوفاً وبنوعه
 فينبغي ان يتحمل العاقلة لانه لا يتحمل لغيره مقدر بنفسه بل لا يتبع
 في ذلك جزاء ما له ارشاً مقدر وهو الاصل في كل ما يتحمل العاقلة ثم ما كان
 ارشاً نصف عشر الدين الى ثلث الدين يوجب من العاقلة في سنة واحدة
 ستة لا يجال الى به فان كل الدين يوجب من العاقلة في ثلث سنين لا اجتماع
 الصحابة على ذلك فان عمر رضي الله عنه قضى بالدين على العاقلة في ثلث
 سنين ولم ينكره احد من الصحابة رضي الله عنهم فيكون اجماعاً على كل
 ما كان من الارش قد ثلث الدين يؤخذ في سنة واحدة لان في الدين الكفاية
 هكذا فان زاد الارش على ثلث الدين فقد رثلت يؤخذ في سنة واحدة
 الزيادة في سنة اخرى لانه زيادة على الثلث في كل الدين يؤخذ في السنة
 الثانية فكذلك اذا قوت فانه زاد على الثلثين فالثلاثين في سنتين وما
 زاد على ذلك في السنة الثالثة قايماً على كل الدين واما ما علم واما ما دونه
 انفس من العبد فلا يتحمل العاقلة بالاجماع لان ما دونه انفس من العبد حكم
 الاموال لما ذكرنا فيها تقدم ولهذا لا يجب فيه القصاص ومما في المال لا يتحمل
 العاقلة

باب في فصل في الوصية
 الوجوب من كتاب اجتناب
 ذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يوصي من لا عاقلة له او
 قتل جلاظاً فان دية القتل تكون في مال اكله من او اكل
 معاقلة انما تنبى

وفي فتاوى الكبار ومن لا عاقلة له فعقله على ميت المال وقيل في مال اكله
 وهو اختيار الزيارات

من كتاب اجتناب
كتاب الوصايا
 الوصية اجاب وقبول المال وتبليكه بغيره في وقت موت الموصي لا وقت
 وجوب الكلام واعتبارها بغير اعتبارها من قبله سواء كان في الصحة
 او في المرض او بعد ان يموت عنه عبده وللعبدة ثيابهم لهم متاع
 اخر لا يكون لهم ذلك سور ما يوارر عوارهم
 من كتاب الوصايا

فانما الوصية واجبة لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال لكل
 رجل الوصية بالدين والنوم الاخر له مال يريد ان يوصي فيه يبيت ليلتين الا وصية
 عند راسه وفي نفس الحديث ما ينفق الوجوب لانه فيه تحريم ترك الاوصية عند
 ارادة الاوصية والواجب لا يقف وجوبه على ارادة من عساه ترك
 الواجبات او يحل الحديث بما عليه من الفرائض والواجبات والحج والعمرة
 والزكاة والكفارات والوصية بها واجبة عندنا على من امكن اخبار الاما
 ور فيها ليعلم به اليك والى دليل على عدم الثبوت فلا يقبل وقيل انما كانت
 واجبة في الامة للوالدين والاقربين المسلمين بقوله تعالى كتب عليكم
 اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والاقربين
 ما عوفى حقه على المتقين ثم نسخت واختلف في النسخ في كل بعض
 نسخها الحديث وهو ما روي عن ابي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم لا وصية لوارث والكتاب قد نسخ بالسنة فانه قيل انما ينسخ الكتاب
 عندكم بالسنة المتواترة وهذا من الاحاد واكواب ان هذا الحديث
 متواتر غير ان المتواتر ضربان تواتر من حيث الرواية وهو ان يروي
 جماعة لا يتصور تواترهم على الكذب وتواتر من حيث ظهور العمل به فربما
 تواتر من غير ظهور المتبع والتكليف عليهم في العمل الا انهم رويوه على التواتر
 لانه ظهور العمل به انما هم عن رواية وقد ظهر العمل به مع ظهور القول
 ايضاً من الامة بالفتوى به بلا شائع منهم ومثله يوجب العمل قطعي فيجوز نسخ
 الكتاب به كما يجوز في المتواتر في الرواية الا انهما ينفقان من وجه وهو
 ان جاحد المتواتر في الرواية يكفر وجاحد المتواتر في ظهور العمل لا يكفر
 لمعنى عرف في اصول الفقه وقال بعضهم نسخها اية الموارث وفي نسخة
 ما يدل عليه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني اوصيكم بالدين والحق
 حقه فلا وصية لوارث وقول كل من في حقه اي كل حقه فقد اشار الى
 ان الميراث الذي اعطى الوارث كل حقه فيلزم على ارتفاع الوصية وكقول
 حقه من الوصية الى الميراث واذا انحول لا يبقى الحق في الوصية كالقبلة كما
 تحولت من بيت المقدس الى الكعبة لم يبق بيت المقدس قبله وكما لا بد اذا
 تحولت ذمة الى ذمة لا يبقى في الذمة الاولى في احواله كحصة وقال بعضهم
 الوصية بغيره واجبة للوالدين والاقربين غير الوارثين لغيره الكفر
 الروح والاب وان كانت عامة في النسخ لكونه من الوالدان والاقربون
 الوارثون ما حدث وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث
 فانما الحديث مخصوص بالعموم الكتاب لا يفسر ولا يحل على التخصيص
 من اجل على النسخ الا ان عامة اهل النسخ الاول قالوا ان الوصية في الابد
 كانت فرفضه للوالدين والاقربين ثم نسخت بحديث ابي ذر وقال بعضهم

والرد يعتبر كذا لا يجاب لانه جواب واجواب لا يكون الا بعد تقديم السؤال
ونظيره اذا قال لامرته اذا جاء فذات طلق على الف درهم انما
يجب القبول او الرد اذا جاء فكذا هذا اذا كان التصرف يقع
رجاءا بعد الموت فعليه القبول لعدم **بدائع في اخر فصل**
واما ركن الوصية في الوصايا
ومن شرط ان كان الوصية ان يكون القبول موافقا للايجاب
فان خالف الايجاب لم يصح القبول لانه اذا خالف لم يرتبط به فبقي
الايجاب بلا قبول فلم يتم الركن فاذا قال رجلين اوصيت لهما
بهذه الجارية فقبل احدهما بعد موت الموصي ورد الاخر لم يصح
القبول لانه اوصى لهما جميعا في نص وصيته لكل واحد منهما
بنصف الجارية ولو كانت الجارية بينهما لوجبها فاذا رد احدهما لم يرد
الشرط وهو قبولها جميعا ولو اوصى بها لثلاث ثم اوصى بها لثلاثة
فقبل احدهما الوصية بعد موت الموصي ورد الاخر فالنصف للموصي
له والنصف لورثة الموصي لانه اوصى لكل واحد منهما على حدة
فكان شرط اجتماعهما في القبول فاذا رد احدهما بعد الموت لم يتم الركن
في حقه بل لطل الايجاب في حقه فيعوز نصيبه الى ورثة الموصي وصح
القبول لغيره الا اذا تحقق الوصية ومن شرط الوصية ان يكون
من اهل التبرع في الوصية بالمال وما يتعلق به فلا يصح من الصبي والمجنون
لانها ليست من اهل التبرع لكونه من التصرف الصغار المحضه او لا يقابل
عوضه فيور ومنه رضى الموصي لانها اجاب ملك او يتحقق بالملك
فلا يصح وصية العاقل والمكرم والاحاطي واسلامه ليس شرط فيصح وصية
الذمي بالمال للمسلم والذمي في الجمله وكذلك الحر في المستامن اذا اوصى للمسلم
او للذمي يصح في الجمله غيبه انه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام كما هو
باكثره من الثلث وقف فاذا دعى الثلث على جاز واثرت لانه بالدخول استثنى
الشرع احكام الاسلام او يلزمه من غير التزام الامم ان اجزاء الحكم
عليه ما دام في دار الاسلام وان لم يكن له وارث اصلي يصح في جميع
الامم كما في المسلم والذمي وكذلك اذا كان له وارث كونه في دار الحرب
لا يمنع الزيادة على الثلث كحق الورثة وحقوقهم من غير معصوم
ومنها ان لا يكون على الموصي دين مستغرق لثمة والوصية وان
ذكرت في الالية مقدها لكن الشئب في الذكر لا يوجب الترتيب في الحكم و
من شرط الوصية لانه ان يكون موجودا لان الوصية للعدوم لا يقع
ومنها ان يكون حيا وقت موت الموصي ومنها ان لا يكون وارث
الموصي وقت موت الموصي لا وقت الوصية وانما اعتبر الورثة لانه

موت الموصي لا وقت الوصية لان الوصية ليست تمليك للمال فيجب
كونه وارثا وقت وجودها بل هي تملك هذه الموت فعليه ذلك عند
الموت كرهية المراض في معنى الوصية حتى تعتبر الثلث **بدائع**
في اوائل فصل وامامنا شرطا لركن
منها ب الوصايا بالخصا
تبع الا ان كان مال في مرضه الذرات فيه من الاغنى والرهبة والمجاعة
والكفالة وضمانه الدرك لا يكون وصية حقة لان حكم هذه المتصرف
منجز نافذ للحال قبل الموت وحكم الوصية بناخر الى ما بعد الموت فلم يكن
هذه التصرفات من المراض وصية حقة الا انها تعتبر بالوصايا في حق
اعتبار الثلث فاما ان يكون وصية فلا وعلى هذا يخرج ما اذا وصى
بثلث ماله او ربه وذكره راضا ماله مضافا او مضافا ان قدر ما بحقه
الموصي له الا ماله ولو لم يكن له مال ليم اوصى ومات فليس له مال
بطلت وصيته وانما كان كذلك لما ذكرنا ان الوصية تملكك حيا
الى وقت الموت فتسحق الموصي له ما كان على ملك الموصي عند موته
وليصير المضاف الى الموت كالمخرج عنده لانه قال عند الموت لفلان
ثلث مالي فعليه ما يملكه في ذلك الوقت لا ما قبله **بدائع**
في فصل وامامنا معنى الوصية
منها ب الوصايا
واما شرط الركن فبعضها يرجع الى نفس الحكم وبعضها يرجع الى
الموصي وبعضها يرجع الى الموصي له اما الذي يرجع الى الموصي
فالواع منها ان يكون الموصي من اهل التبرع ومنها رضى الموصي
فلا بد من الرضى فلا يصح وصية العاقل والمكرم والاحاطي على عدم الرضا
وتصح وصية الذمي بالمال للمسلم والذمي وكذلك الحر في المستامن اذا
اوصى للمسلم والذمي يصح في الجمله لان الكفر لا ينافي اهلية التملك
ومنها ان لا يكون على الموصي دين مستغرق لثمة وامامنا الذي يرجع الى
الموصي فممنها ان يكون موجودا ومنها ان لا يكون وارث الموصي
وقت موت الموصي ومنها ان لا يكون قاتل الموصي قتل حراما على
سبيل المباشره ومنها ان لا يكون حوبا غير مستامن وان كان
مستامنا فوصى له مسلم وذنبي ذكر في الاصل انه يجوز لانه في محبة
فان شبه الذمي الذي في عقدنا ويجوز الوصية للذمي فكذا الحر في المستامن
وروي عن ابي حنيفة انه لا يجوز وهذه الرواية بقول اصحابنا
اشبه فانهم قالوا انه لا يجوز صرف الكفارة والذم وصدة الفطره
الا ضحية الى الحر في المستامن لما فيه من الاعانة على احباب ويجوز صرفها

الى الذي لانا ما نهينا عن بر اهل الذمة لقوله لا ينجيكم الله عن الدين
لم يقاتلوا في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم الآية من ديارها
البدائع من المحل المذكور ملخصا

وفي اكله صفة ثم الوصية ثلثة انواع في وجه يكون الموصى له كالمودع
والوصية في يد الموصي وفي يد الورثة كالوديع كخوان اوصى بغير مال
فأمم وذلك يخرج من الثلث حتى لو صدك من غير ثمة لا يصنع في وجه
يكون الموصى له كالشريك مع الورثة كخوان اوصى بثلث ماله اربع ماله
يكون مال المست من ثمة كخواتم ان ما هلك هلك بحساب وما بقي بقي
بالحساب ولهذا الوصية لرجل ثلث ماله ولا مال له ثم استغنى ماله ثم
ثمة يعطى ثلث ذلك الموصى له والعبرة بوقت الموت وفي وجه الموصى
كالخيم كخوان اوصى بدارهم مرسلة وله دراهم او بلس دراهم ثم ما
ثمة يعطى للموصى له تلك الدراهم ان كانت حاضرة وان لم يكن ثمة
تركة يعطى تلك الدراهم وصار كالدين والفوق ان سار الدون
لا يعتبر من الثلث ودين الوصية تعتبر من الثلث ثم تبرعات المبرور
تعتبر من الثلث كالحبة والصدقة والتدبير والمجاهة بقدر ما يتقارب
الناس فيه وكذا الوارث او غيره او غني عن دم الخطأ ولو عفا عن دم
العدي كجوز ولا يعتبر من الثلث لان ذلك ليس بال

فصل في كتاب الوصايا

باب يجوز في الوصية وما لا

ولو اوصى له بمائة دينار او درهم او بكر حنطة او درهم او الاخنوم
شعير جارية وهو كمال فكذلك لو قال اوصى اوصي هذا الا
مائة درهم جاز من الثلث ويطل عنه ثمة مائة درهم وهذا قول ابي حنيفة
وابن يوسف واما محمد الاستثناء باطل ولقب المسئلة ان استثنى الثمة
من المقدور في الجسد والحد او الجسد ان كان الاستثناء مقدرا بعد ان
كان من المكملات او الموزونات او العدييات المتعارفة صحيحا عندنا
وعنده لا يصح الا في الجسد وهم من سائر كتب الاقرار ولو قال
اوصيت لفلان مائة بين العشرة والعشرين او مائة بين العشرة والعشرين
او في العشرة الى العشرين فهو سواء وله تسعة عشر درهما وكذلك
لو قال مائة مائة والعشرين او مائة الى المائتين او مائة الى المائتين
فله مائة وتسعة وتسعون درهما وهذا قول ابي حنيفة وعندهم له في
الاول عشرة واثني عشر وفي الثاني مائة وعندهم ثمانية عشر في الاول
ومائة وثمانية وتسعون في الثاني واصل المسئلة ان العائيتين جاز
عندهما وعندهم فلا بد لفلان وعنده ابي حنيفة تدخل المائة دون الثانية

والسنة مرت في كتاب الطلاق ولو اوصى لفلان بعشرة دراهم في ثمة
وفى الضرب اكتب بثلثة عشر دراهم عند اوصيائها الثلاثة وعندهم
لما تدرهم وقد ذكرنا المسئلة في كتاب الطلاق وبمئة دراهم لفلان
بعشرة اذرع في عشرة اذرع من داره فله مائة ذراع مكسرة ووجه الفرق
بين المسئلة في على اصل اوصيائها الثلاثة ان الضرب يراد به كسرة الاجزاء
فيما يحتمل المساحة في الطول والعرض وذلك لوجه في الدار والدرهم موزون
وليس لها طول ولا عرض فلا يراد بالضرب فيها كسرة اجزائها ومعنى قوله
المكسرة اي المكسرة في المساحة وهو ان يكون طول عشرة ذراع او اوصى
له بمئة بعشرة في اربعة فله مائة مائة ذراع طوله اربعة اذرع لان مفهوم
هذا اللفظ في الثوب هذا فيصير اللفظ اليه فلو قال عبيد رخصه او هذا
فلان وصية ومما يخرج من الثلث كان للورثة ان يعطوا ايهما شاءا لما
ذكرنا ان الوارث يقوم مقام المورث في جها لا يمكن ان ائتمها ولو كان المورث
حيث كان البيان اليه فاذا مات قام الوارث مقامه والقصة في ذلك ان
الوصية تخليك بعد الموت والورثة تقوم مقامه في التملك بحكاف ما اذا
قال عبيد رخصه او هذا صرح ان البيعة اليه لا الى الورثة وينقسم الحق عليها
لان ذلك ليس بملك بل هو امانة للورثة وقد انقسمت كل عليها اذ ليس
احدهما باولى من الاخر فلا يحتمل البيعة لغيره الوارث بدائع في

فصل في امانة الطارئة ركن فاما واسطة كتاب الوصايا

اذا اوصى لرجل مائة او بغير ثمة مائة او بغير ثمة مائة او بغير ثمة مائة
او بغير ثمة مائة فان بين في حياته شيئا والا اعطاه الورثة بعد موته مائة
فله مائة الا انما يحتمل القليل والكثير فيصح البيعة فيه مادام حيا ومن ورثة
اذا مات لانهم قاموا مقامه ولو اوصى بالثمن او بالثمن او بالثمن او بالثمن
بشيء او بغير ثمة او بغير ثمة او بغير ثمة او بغير ثمة او بغير ثمة او بغير ثمة
من الثلث فله النصف من ذلك وزايد وما زاد على النصف فهو للورثة
يعطونه منه مائة الا ان القليل والكثير واليسير من اسماء المقابل فلا يكون
قليل الا بمقابلة اكثر منه فيقتضي وجوه الاكثر وهو النصف وزايد
عليه وتلك الزيادة محقة فيقتطعها الورثة من الزيادة مائة او اقل في
مثل هذا الموضوع يراد به التيسير وقوله جل هذا الالف دعامة هذه الا
محظ من الالف عبارات عن اكثر الالف وهو الزيادة على النصف
وزايد الالف عن القرب من الالف واكثر الالف قريب من الالف
ولو اوصى له بغير ثمة مائة فله مثل حسن الاصلها بزيادة على النصف مائة مائة
على النصف عند ابي حنيفة وعنده ابي يوسف ومحمد مائة مائة على الثلث
كذا ذكر في الاصل وذكرنا في جامع الصغير ان مثل نصيب اهل الورثة ولا يزداد على

اسر عند ابن حنبل وعنده لا يزداد على الثلث ففي رواية الاصل في النكاح
 عن اسر عند ابن حنبل وعنده رواية اجماع الصغرى لا يجوز **وبيان** هذه المسألة
 اوامات الموصى وترك زوجته وابنا فللموصى له على رواية اهل ابي حنبل
 الورثة وهو الثمن ويزاد على ثمانية السهم سهم اخر فيصير تسعة فيعطى
 الثلث المال وعلى رواية اجماع الصغرى يعطى السدس لانه اخير سهام الورثة
 ولو ترك زوجته واخا لاب وام اولاد فللموصى له اسر عنده لانه
 اخير سهام الورثة الربع ههنا وهو لا يجوز الزيادة على اسر عنده
 لانه الربع لانه اقل سهام الورثة وانه اقل من الثلث فيزداد على اربعة مثل
 ربعها وذلك سهم وهو خمس المال وكذلك لو مات امرأة وترك زوجا
 وابنا ولو ترك ابنتين فلا اسر عنده وعندهما لثلاث جميع المال وكذلك
 ان ترك ثلاث بنين وان ترك خمس بنين فلا سهم جميع المال عنده و
 عندهما يجعل المال على ثمانية السهم ثم يزداد على سهم فيعطى له سهم خارج
 واذا اقر بهم منه وان كان فلا اسر عنده وعندهما البين الى المهر
 وكذلك اذا اعتق سوطا من عبده يعتق سده عنده لا غير وعندهما يعتق
 كله لان العتق بخير عنده وعندهما لا يجوز وحده قوله ان السهم السهم صيب
 مطلق ليس له مقدار بل يقع على القليل والكثير كما سيجزى الا انه لا يسهم بها
 الا بعد القسمة فيقدر بواحد من النصيب او الورثة والاقل من ينقل فيقدر
 به الا اذا كان يزيد على الثلث فيزداد الى الثلث كانه الوصية لا جواز لها
 اكثر من الثلث من غير اجازة الورثة ولا ابن حنبل ما روي عن عبد الله بن
 مسعود انه سئل عن رجل اوصى بسهم من ماله فقال له اسر وانما هو ان يصح
 رضى الله عنهم بلغتهم فتواه ولم ينقل انه انكر عليه احد فيكون اجازة
 وروى عن ابي اس بن محبوب انه قال السهم في كلام الوهاب السدس لانه يستعمل
 ايضا في احد سهام الورثة والاقل من يتقن بقبضته السهم وان كان
 اقل منه لا يبلغ به اسر لانه يحتمل ان اراد به اسر فيجوز ان اراد به مطلق سهم
 من سهام الورثة فلا يزداد على اقل سهامهم بالثك والاحتمال

بدائع من المحل المزبور

وفي الهداية ومختارات النوازل ولواوصى الى عبده فانه كانت
 الورثة كلهم صغارا حاز عند الامام استحبابا وقال لا يجوز له اذا كان
 في الورثة كبير وبه يفتي ومثله في اخلاصه **من ادب لاوصيا**
 في فصل لاوصيا

ولواوصى الى عبده غير لم يجز وان اجاز مولاه ولواوصى الى عبده وفي الورثة
 كبير لم يصح وان كان صغارا جازت عند ابن حنبل خلافهما
 ولواوصى الى محبته او محبة غيره جاز فان عجز القوي فليس بالقوي

في العبد ولواوصى مسلم الى ذمة او مستأمن لم يصح وكذا وصية الذمة الى
 مستأمن او وصية ولواوصى ذمة او مستأمن الى مسلم صح وكذا وصية في
 الى ذمة **من ادب لاوصيا خزانة الاكل**
 وفي الخانية ولواوصى مسلم الى ذمة ثم اسلم اكره كان وصيا على حاله
 وكذا لو اوصى الى مرتد مسلم ولو اوصى الرجل الى المرأة او الى
 الاعمي فهو جائز لان كل واحد منهما يصلح وكذا ولو اوصى
 الى محمد وروى القذف ولواوصى الى فاسق يخاف على ماله فالاوصية
 باصحة وان كان الفاسق يصلح ان يكون ذكرا او مراه لا يخاف منه على
 المال فهذا عذر مطلق ولكن اخراجه عن الوصاية ولواوصى الى ذمة
 فالتاخير جرحه عن الوصاية وجعل محله وصيا اخر هكذا ذكرنا كخصا
 في الكتاب **فصل في نفقة تصرف قبل ان يخرج من الوصاية** كما ينقد تصرف
 الله وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال ينقد ومنهم من
 قال لا ينقد وهو الصحيح قال ولولم يخرج الذمة والعبد والعبد لا يصح
 هو الوصاية حتى اسلم الذمة وعتق العبد وكبر الصبي والعبد والذمة
 بقيا وصبيين لا يخرجهما الا من الوصاية **واما في حق الصبي** اختلفوا
 فيه قال ابو حنبل لا يكون وصيا **وقول محمد** كقول ابي يوسف سواء بين
 العبد والذمة **ابو حنبل** فرق **والفرق** ان الصبي ليس من اهل الولاية
 ومنه اهل قول لم يلزم فلم يصح هذا التفريق لانه واما العبد والذمة من اهل
 قول لم يلزم ولكن في حق العبد امتنع طائفة وهو حق المولى فاذا زال حق المولى
 كان وصيا **وقال الشيخ** شمس لانه اكلوا في هذه المسئلة بهذا الاختلاف
 لا يوجد في المبسوط **واما هو مستفاد** من جهة اخصاص ذكر في كتاب
 النكاح من وكل صبي بجال لا يعقل ثم صار محال يعقل لبيع والمشاء
 فافقه يصير وكذا

احاديث والثلثان من الوصايا

ومنها ان لا يكون حربيا غير مستأمن فانه كان لا تصح الوصية له من مسلم
 او ذمي لان التسليم بتلك الحال اياه يكون اعانة على الحرب وانه لا يجوز واما
 كونه مسلما فليس بشئ طحط حتى لو كان ذميا فوصى له مسلم او ذمي جاز وكذا لو اوصى
 ذمي ذميا لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا قبلوا عقد الذمة فاعلمهم ان لهم ما
 للمسلمين وعليهم ما عليهم **ولكن** ان يوصى مسلما او ذميا كذا السهم و
 سواء اوصى لاهل طينة او لغير اهل طينة يوم احدث ولان الاختلاف بين
 وبين غير اهل طينة لا يكون اكثر من الاختلاف بيننا وبينهم وهذا لا يمنع جواز
 الوصية فهذا اولى وان كان مستأمن فوصى له مسلم او ذمي ذكر في كتاب
 النكاح لانه في عهدنا فاشبه الذمي الذي هو في عهدنا ويجوز الوصية للذمي

كذلك اكد في المستأنف وروى في حنفية انه لا يجوز هذه الرواية بقولها
 اشبه فانهم قالوا انه لا يجوز صرف الكفارة والنذر وصدقة الفطر والاضحية
 الى غير المستأنف لما فيه من الاعانة على احوال يجوز صرفها الى الزم
 لان ما نهى عن صرفها الى هذه لغيرها لا ينهاكم الله من الذين لم يبق لكم
 في الدين ولم يخرجوكم من ادياركم ان تبرؤم وقيل ان التبرع عليه في كل
 احوال بالصدقة والعتبة روايتين عن اصحابنا بالوصية له على تلك
 الروايتين ايضا وكذا كونه من اهل الملك ليس له وصية لو اوصى لم
 يثبت له للمسجد ان ينفق عليه في احواله وعياله او تصدقه
 يجوز لان قصد المسلم من هذه الوصية التقرب الى الله تعالى باخراج
 ما له الى الله تعالى لا التملك الى احد ولو اوصى المسلم لبيعة او كنية
 بوصية فهو باطل لانه معصية ولو اوصى المولى بثلاث ماله للبيعة او
 للكنية ان ينفق عليها في احوالها او اوصى لبيت النار او اوصى
 ان يخرج لحيته او للبيعة او لبيت النار ذبيحة جاز وفي ذلك حنفية
 وعندنا في يوسف محمد لا يجوز والله اعلم **بدائع**
 في احوال فصل واما شرائط الركن

من احوال الوصايا

اذا اوصى بثلاث ماله للمسلمين لم يصح لان المسلمين لا يوصون وليس لفقير
 المسلمين ما ينفق على احوالهم فوقع الوصية عليهم كمن يوصي بغيره فلم يصح و
 لو اوصى لفقراء المسلمين او لمساكينهم صح الوصية لانهم وان كانوا
 لا يوصون لكن عدهم اسم الفقير والمساكين فيخرجونهم من احوال الوصية
 لهم تقربا الى الله تعالى طلبا لرضائه لا لرضاة الفقير فيقع المال الى الله
 تعالى ثم الفقير يتكلمون بملك الله تعالى منهم والله تعالى واحد معلوم و
 لهذا كان ايجاب الصدقة من الله تعالى على الاغنياء للفقراء اوصيا
 ان كانوا لا يوصون واذا وصحت الوصية فلو وصفت الوصية جميع الثلث الى
 فقير واحد جاز عندنا في حنفية وابي يوسف وقال محمد لا يجوز الا ان
 اثنين منهم يصاعدوا ولا يجوز ان يعطى واحد منهم الا نصف الثلث و
 قال محمد ان الفقير اسم جمع واقل الجمع الصحيح ثلاثة الا انه قام الدليل
 على ان اثنين في باب الوصية لقولان مقام الثلث لانه الوصية اخذت
 الميراث والله تعالى اقام البنتين في الميراث مقام الثلث منهم اثنتان
 الثلثين وكذا الاثنتان من الاخوة والاخوات لقولان مقام الثلث في
 نقص صوح الاثم من الثلث الى السدس والدليل على عدم الواحد مقام
 اجماعه مع ان اجمع ما خذ من الاجتماع واقل ما يحصل الاجتماع الثلث
 ومراعاة معنى الاثم واجب ما لم يكن ولهذا كان هذا النوع من الوصية وصية

بالصدقة وهو الزام المال جهالة لقا وجعل الفقير اوصيا يجب له
 من الحقوق المالية في ان ذكر الفقير لبيان الموصوف لا لبيان الحق لهم فيجب
 لله تعالى ان يوصى الى من ظهر رضى الله بصفته المالا ليه وقد حصل
 بصفته الى فقير واحد منه ولهذا جاز صرف ما وجبه من الصدقات الوحيه
 بايجاب الله تعالى او فقير واحد وان كان المذكور بلفظ اجمع في قوله تعالى
 الصدقات للفقراء وقد خرج احوالها وكذا كونه على ان مراعاة معنى اجمع انما
 يجب عند الامكان واما عند النور فلا يكمل اللفظ على مطلق اجمع كما
 في قوله والسداد اترجى الثلث وقوله ان كلمته بجمع او ان اشترت العبيد
 انه يحل على اجمع لا يراعى فيه معنى اجمع حتى يثبت لوجود الفعل منه في واحد
 من اجمعين وهذا لا يمكن اعتبار مع اجمع كانه مالا غاية له ولانها في فعل
 على اجمعين

المزبور بعد سنة اوراوت

ثم اختلف في احوال الاوصياء قال ابو يوسف انما لا يوصون الا بكتا
 وحس منهم لا يوصون وقال محمد ان ما لولا اكثر من مائة فم لا يوصون وقيل
 ان ما لولا اجماع لا يوصون حتى يولد منهم موهود ويموت منهم ميت
 فم لا يوصون وقيل يجوز ان يوصى بالثلث **بدائع**

من احوال المزبور

منها ان يكون مالا او متعلقا بمال له الوصية ايجاب الملك او ايجاب ما
 يتعلق بالملك من البيع والهبة والصدقة والاعيان وحمل الملك هو الله
 فلا يصح الوصية بالهبة والدم من احد ولا احد انما ليس بالملك في حق احد ولا
 بجملة الهبة قبل المداغ وكل ما ليس له وقد ذكرنا ذلك في كتاب البيع ومنها
 ان يكون المال منقولا فلا يصح الوصية بما لا ينفق كالخمر والخنزير والخنزير
 حتى تدرت كفه غير متقونة في حق المسلم حتى لا يكون مضمونة بالانكاف فلا يجوز
 الوصية من المسلم وله بالخمر ويجوز ذلك من الكافر لانها مال ينفق في حقهم كالحمل
 ويجوز بالكلية العلم لانه متقوم عندنا الاثر لانه مضمون بالانكاف ويجوز بيعه و
 هبته وسواها لان المال عينا او منفعة عند عامة اهلنا حتى تجوز الوصية
 بالمنافع من هذه الهبة كمنه الدار وظهور الفرس وقال ابو يوسف لا تجوز الوصية
 بالمنافع وجه قوله ان الوصية بالمنافع وصية بالارث كما نفاذ الوصية
 عند الموت وعند الموت يحد المنافع على تلك الورثة كمن الرقبة فكذلك في
 الوصية بالمنافع وصية من مال الارث فلا تصح وكذا الوصية في معنى الاعارة
 اذا الاعارة عليك المنافع بغير عوض والوصية بالمنفعة كذلك والاعارة يصل
 بموت المعير فالموت لا اثر في بطلان العقد على المنفعة بعد صحته فلان يمنع
 بالصحة اولى لان المنع اسهل من الرفع ولست انما ملكك المنفعة

حال حياته بعقد الاجارة والافاق فان يملك بعقد الوصية اولى لانه اولى العقود
 التي انما يحتمل ما لا يحتمل من العقود من عدم الحمل والخط والجمالة ثم ما جازيها
 ببعض الحقوق فلان يجوز بعقد العقد اولى واما قولنا ان الوصية وقتئذ
 الكوار فمستوعب وقوله ملك الرقبة عند موت الموصي سلم كقولك المنفعة
 ملك الرقبة اذا افرز ملك المنفعة بالتمليك واذا لم يفرز الا بالتمتع والتمتع
 سلم وهو هنا افرز بالتمليك فلا يتبع ملك الرقبة وهذا لان الموصي
 اذا افرز ملك المنفعة بالوصية فقد جعله مقصودا بالتمليك في هذه الحالة
 فلا يفرق بين ملك التملك بالوصية مقصودا بغيره كحالات الاجارة لان المصير
 وان جعل ملك المنفعة مقصودا بالتمليك كفي في احوال الاجارة لا بعد الموت فحالت
 المنافع مقصودة بالتمليك بعد الموت وفي الفروع والظهير من وكل
 وكيل في حال حياته فان الموكل يفرز الوكيل ولو اضاف الوكالة الى
 بعد موته جاز حتى يكون وصيا لخدمته وسواء كانت الوصية بالتمتع
 موقته بوقت معينة او بشر او كانت مطلقة عن التوقيت لان الوصية
 بالتمتع في المعنى الاغارة لانها تملك المنفعة بغير عوض كما لا غار
 ثم الاغارة تصح موقته ومطلقة عن الوقت كذا الوصية غير انها اذا كانت
 مطلقة فالموصي له ان ينتفع بالعين ما عاش واذا مات كانت موقته بوقت
 فلان ينتفع به الى ذلك الوقت واذا جازت الوصية بالمنافع بعينه
 فيها خروج العين التي اوصى بغيرها من التملك ولا يضم اليها قيمه فاذا
 كان الموصي به هو المنفعة والعين يملك لم تزل عنه الوصية بوصية
 بالمنافع منع العين عن الوارث وجبتهما عن القوات المقصود من العين
 وهو الانتفاع بها فصارت ممنوعة عن الوارث محبوسة عنه والموصي
 لا يملك منع ما زاد على الثلث عن الوارث فاحتمل خروج العين من الثلث
 ولهذا الواجب المصلحة من الموت ديا معجل لا يصح الا من الثلث
 وان كان التام جيل لا يتضم ابطال ملك الدين كمن كان فيمنع الوارث
 عن الدين قبل حلول الاجل لم يصح الا في الثلث كذا اهرنا فاذا كان
 المعبر خروج العين من الثلث فان خرجت من الثلث جازت الوصية
 في جميع المنافع للموصي لان ينتفع بها قبل تخدم العبد وليكن الدار
 ما عاش ان كانت الوصية مطلقة عن الوقت فاذا مات الموصي له
 بالمنفعة انتقلت الى ملك صاحب العين لان الوصية بالمنفعة
 قد بطلت بموت الموصي له لانها تملك المنفعة بغير عوض كما لا غار فتنظر
 بموت المالك اياه كما تبطل الاعارة بموت المستعير على ان المنافع لا
 بالفرادها لتجمل الارث وان كان يملكها بعوض على اصلها بالاجارة
 فلا يحتمل فيها هو تملك بغير عوض والى خلاف ما اذا اوصى بخلقة دار

او ان الموصي له في الوصية
 الموصي له في الوصية

او غيره بخلقة فحالت الموصي له في النخل غير او كان وجب بما استغل الدار وفي
 المنفعة لانه انما يحصل بعد موته لا يكون لورثته بل لورثة الموصي لانه لا يملك
 الموصي له في الوارث وان كانت العين للخرج من الثلث جازت الوصية
 بالتمتع في قدر ما يخرج من الثلث فان لم يكن له مال اخر سوا العين والدار
 تقسم المنفعة بين الموصي له وبين الورثة انما ثلثها للموصي له وثلثها
 للورثة فيستخرج الموصي له الجدة لوما والورثة لوما وفي الدار يملك الموصي له
 ثلثها والورثة ثلثها بادم الموصي له حيا فاما اذا مات ترد المنفعة الى الورثة
 بدائع في الواسط المحل المراد بالدار
 ولو اوصى لرجل بخلقة ارضه وليس فيها نخل ولا شجر ولا مال غيرها فانها لو اخرجت
 فيكون ملكا لخلقه ولو في غيرها شجر اعطيت له بالخروج منها المسمى الغلة
 يقع على الثمرة وعلى البصرة فان كان فيها ثمر انصرفت الوصية الى ما يخرج منها
 لان الغلة في الحصة اسم لا يخرج اذا كان في الارض اشجارا وان لم يكن فيها
 شجر فالوصية بالغلة وصية بالدرهم والذناير وذلك على البصرة فان قيل اذا
 لم يكن في الارض شجر فينبغي ان يزرعها فيستوفى زرعها فاجاب انه لو زرع
 لحصل له ملك بالخارج بذرهم والموصي به غلة ارضه لا غلة بذرهم ولو اوصى
 لرجل بخلقة ارضه ولا يخرج فيها وهو يخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة
 وسلم صاحب الغلة المبيع جاز وبطلت وصية صاحب الغلة ولا حق
 له في الثمن اما جواز الوصية بالغلة فلا ذكرنا في تقدم واما جواز بيع
 الرقبة في صاحبها اذا سلم صاحب الغلة المبيع فله ملك الرقبة لصاحب
 الرقبة ولانه يقتضي النفاذ الا ان صح صاحب الغلة بفعل به فاذا جاز
 فاذا جاز فقد رضى بابطال حصته من المانع فنقد وبطلت وصية صاحب الغلة
 لانه انما اوصى له بالغلة في ملك الموصي له بالرقبة وقد زال ملكه على الرقبة وحلت
 له في الثمن لان الثمن بدل الرقبة ولا يملك في الرقبة ولو اوصى له بغلة في
 غلة البستان سنتين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن للموصي له في ملك
 الغلة شيء انما له الغلة التي فيه يوم يموت فاذا ذكرنا ان الوصية ايجبا لملك
 عند الموت فيكون له الثمن في يوم يموت وما يحدث بعد الموت لا مال
 قبل الموت فان اشترى الموصي له البستان من الورثة بعد موته جاز اشترائه
 وبطلت الوصية لانه ملك العين بالشر فاستغنى عن ملكها بالوصية كمن
 اشترى ثوبا ثم اشتراه انه تبطل الاعارة ومكن تزويجه ان كان ثم
 اشترى ثوبا تبطل النكاح ما قلنا كذا هذا وكذا لو اعطى ثوبا على ان يزرع
 من الغلة وكذا لو سكن الدار وصدة العبد اذا صاحبه منه على شيء
 جاز وتبطل الوصية لان له حقا وقد سقط حقه بعوض فجاز النكاح و
 الطلاق على ما كان بدائع في اخر فصل

واما بيان حكم الوصية من كتاب الوصايا

واما معنى تقدم الوصية على الميراث فليس معناه ان يخرج الثلث ويخرج الميراث ويبدأ به في الوصية ثم يدفع الثلث الى الورثة لانه الميراث بعد قضاء الدين يكون بين الموصي له وبين الورثة على الميراث وبين الموصي له وبين الورثة بالترتيب كما في الورثة لا ينجح الورثة لا ينجح الموصي له من الثلث شئاً قل او كثر او لا ينجح منه الورثة ثلثه ويكون وصفاً لا يقدم احد على الآخر حتى لو هلك الموصي قبل الثلث قبل الفسقة يملك الموصي له وعلى الورثة جميعاً ولا يعطى الموصي له كل الثلث الا بالان بطل الميراث يملك على اكله بين الثلث يبقى على اكله بين الثلث اذا هلك الموصي من الميراث بعد الوصايا بخلاف الدين فانه اذا هلك بعض الميراث وبقي البعض يتوفى كل الدين من الثلث

بدايع في فصل الوصايا

من كتاب الوصايا

ولو اوصى لاختيه والابن وقت الوصية ثم مات قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يصح الوصية لان الموصي له وهو الاخ وارث الموصي عند موته ولو اوصى لاختيه والابن وقت الوصية ثم لم يمت ثم مات الموصي صححت الوصية لان الاخ ليس وارث عند الموت لصيرورته محجوباً بالابن وانما اعتبرت الورثة وقت موت الموصي لا وقت الوصية

بدايع

من المحل الميراث

قال محمد رجل اوصى لرجل لعبد يولى الف درهم وله على الناس عشرة آلاف درهم وليس له مال غير سوى العبد وعليه الف درهم دين ثم مات وطالب الفوا ببيع العبد بدونهم فلم ينتظروا خروج الدين بحسبهم ثم قال في ذلك او ببيع العبد بدونهم لان الدين يقدم على الوصية والدين الدر له على الناس كالتاوى فلم يمتدوا في الدين الا ترى ان الوارث لو قال لا ببيع العبد في الدين لان العبد يملك فان الدين القليل لا يمنع الميراث فانظروا خروج الدين في خذوا حقاكم منه لا يكون له ذلك ويباع العبد بدين الميت ويجعل التركة على الوارث لا على الفوا لتقدم الدين على الميراث فكذلك الوصية وهذا لان قضاء الدين من حوائج الميت وحوائج مقدرة على الميراث والوصية لا تتران في الدين القليل لا يجوز القسمة وان قسموا برضى الوفا ثم ارادوا لفضل القسمة فلم يملك لان عدم لفا القسمة

الميت لا يحج الفوا فلا يبطل حوائج الميت برضاهم وقضية هذا ان يبيع العبد بغير طلب الفوا لان البيع يحج الميت وقد عجز عن النظر بنفسه كما لو اوصى بالتصريف في مال الصغير والمجنون والمفقور وهذا لان الملك للموصي له في حاله في العبد اذ لان الدين قبل اكله كالتاوى فيكون الميراث كما لم يتغير بالدين ولكنه قائم لكون الدين غير مستوفى حصته كمن مع هذا تقدم الدين استيفاء واجب فان باعه الله الف وحسنه ما وقضته الف يدفع الثمن الى الفوا فان دفع ثم خرج دين الميت فان الفوا يأخذون بحقة دينهم وحسنه ما واخذ الموصي له ثمن العبد الف وحسنه ما لانه لو لم يأخذ وصيته لجعلنا الدين في حصته ولو حصته الورثة وذلك لا يجوز لان الدين يمنع الميراث كما يمنع الوصية وهذا لان وصية قد صحت كالتاوى العبد يخرج من الثلث الا ان الشئ قد تم الدين عليه وامر بعض الدين من وصيته فكان له الرجوع لانه قضى الدين بامر الله تعالى

من كتاب الوصايا

الوصية يوصى بها الرجل وعنده دين وله عهده

من كتاب الوصايا

ولو اوصى بغير يمين في ثوب كذا او مدق في موضع كذا فالوصية في ثوبين الكفن وموضع القبر باطل ولو اوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لكان شرطه ولو اوصى بان يقبر في مقبرة كذا بقرب فلان الزاوية يراعى شرط

حرارة المفتين من كتاب الوصايا بعد ثلث اوراق

ومرضى اى كل مرض صح المرض منه كالصحة فلو اوصى بشئ صحته باطله لان خطر بالصحة ان لا يتعلو بماله حرام وهذا اذا فيه المرض به قال ان مات من مرضه هذا واما اذا اطلق ثم صح بقاية وان قال بعد ذلك سنين كما في التمه والند اعلم جامع الرموز

من كتاب الوصايا

في الوصية التي تحتاج الى الاجازة

الموصي له بالثلاث لا يضرب في الثلث ما كثر من الثلث من غير اجازة لانه عند الاجازة لا يفسد الا في حسن مواضع في العتق في المرض وفي الوصية بالعتق في المرض وفي المحياة في المرض وفي الوصية بالمحياة وفي الوصية بالدرهم المرسل فانه يضرب في هذه المواضع بجميع وصية من غير اجازة الورثة

بدايع في اخر فصل

واما شرط الركن من كتاب الوصايا

ولو اوصى بغير اذ على الثلث ولا وارث لا يجوز منه جميع امواله عند الوصية عند ان قضى لا يجوز الا من الثلث والمسئلة ذكرناها في كتاب الوصايا

وكذلك اذا كان له وارث واجاز الزيادة على الثلث لان امتناع النفاذ في الزيادة بحقه والا فالمنفذ للمنفذ وهو الملك كما في اذا اجاز فقد را اطلع ثم اجازها بجازته فالوصية له ملك الزيادة من قبل الموصي لا من قبل الوارث فالزيادة جوازها جواز الوصية من الموصي لا جواز عطية من الوارث وهذا اقل لصحايها وبالك لث في جوازها جواز حبة وعظية حتى يقف بتموت الملك فيها على القبض عنده وعندنا لا نقف وج قولنا ان النفاذ لما وقف على اجازة الوارث ولان الاجازة حبة منه والليل عليه ان الوارث لو اجاز الوصية في مرض موته لغيره اجازته من ثلثه فثبت ان الملك منه ولنا ان الموصي بالوصية منصرف في ملك نفسه والاصل فيه النفاذ لصدر المتصرف من الاصل في المحل وانما الامتناع لما في وهو صرح الوارث فاذا اجاز بعد زوال المانع فينفذ بالسبب لا بازاء المانع فان زوال المانع شرط واحكم بعد وجوب الشرط يثبت الالبلا الى الشرط ويتوقف ثبوته على السبب في كصفه لا على الشرط كالمشروط كلها مشروطا لسباب لا مشروطا لاحكام على ما عرفت في اصول الفقه

بدائع من المحل المزبور

وان اوصت لرجل بنصف ماله ولم يجر الزرع فالوصية له النصف وللزروع الثلث والسر لبيت المال خلاصة

في الفصل الثالث من كتاب الوصايا

وفي الزيارات المدة اذا اوصت بنصف ماله او كل ماله للزروع المال للزروع النصف حكم الارث والنصف حكم الوصية وفي الجوزة رجل ماله ولم يدع وارثا غير ابيه او اوصى بماله كله لرجل فان اجازت المدة فمال كله للموصي له وان لم تجز فماله كله للمرأة وخلافه لرجل للموصي له ولو ان امرأة ماتت ولم تدع وارثا غير الزرع واوصت بماله كله لرجل ولم يجر الزرع فالزروع ثلث المال وللزروع ثلثاه فان اجاز الزرع فمال كله للموصي له وان اوصت لرجل بنصف ماله ولم يجر الزرع فالوصية له النصف وللزروع الثلث والسر لبيت المال

نص في الكبر

في وصية الاقارب واجبر ان من كتاب الوصايا

اول ما مات ولم يخلف غير امراته وارثا واوصى بكل ماله لرجل فمال كله للموصي له ان اجازت واما اذا اوتت فبالسر سر ماله وخلافه لرجل للموصي له لان المتنازع بينهما الثلثان وحققا في الزرع من ذلك وزرع الشئير سر الكل ولو ماتت امراته ولم يخلف غير زوجها وارثا واوصت بكل ماله لرجل ولم يجر الزرع فله الثلث المال للموصي له الثلثان لمتنازع بينهما ثلثاه وحق الزرع في النصف من ذلك ولو كانت وصيتها بنصف ماله

ولم يجر

ولم يجر الزرع فالوصية له النصف وللزروع الثلث ما ذكرنا والسر لبيت المال واجزا من ماله في اخر الروايات

لاقط في الفصل التاسع من كتاب الوصايا

يقال اوصى الامير بفلان اذا اوصاه وعهدوا وغراليه ان يفعل كذا اوصى له بكذا اذا اوجب الملك له فنه بعد الموت واوصى اليه في ماله اذا جعد وصيا فيما فيه فالامام نصيب الدين في شرطه الوصايا على اربعة اوصية في وجه تجوز اجازة الورثة اولا وهو الوصية لاجنبي بثلث ماله وفي وجه لا تجوز اجازة اولا وهو الوصية لرجل هو في داك وبوجه مستأنه تجوز في ظاهر الرواية حتى انما وتجوز للزروع سواء كان ثوبا او مجوسيا قياسا وكذا وكذا تجوز وصية الذي بالمسلم المسلم ومستأنه وفي وجه ان اجازوا وتجوزوا الا فلا وهو الوصية لاجنبي بكثر من الثلث او لواحد من الورثة فانه لا تجوز الا باجازه سائر الورثة البالغين الاصح وفي وجه اختلافه وهو الوصية لفلانة فانها تجوز عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان اجازوا وعند ابي يوسف لا تجوز وان اجازوا ثم فالفها وفي وجه الموصي له على ثلثة الواح في وجه يكون هو كالمودع بان اوصى له بعين كالتيم وهو يخرج من الثلث فملك في يد الوصية او في ايد الورثة من غير قبة وفي وجه يكونه كالشريك بان اوصى له بثلث ماله او بربعه فماله يكون ثلثا بينهم ما ينور ويبقى يكون باحتس. وفي وجه يكونه كالتويم بان اوصى بدرهم مرسلة وله درهم اوبسنت درهم ثم مات فبطلت تلك الدرهم ان كان حاضرا والا يباع تركته ويحط ملك الدرهم وصار هذا كالتيم لانه بينه وبين سائر الدلول وقا انه يبدا ولا بد من الصحة ثم دين الموصي ثم ما يبقى في درهم من دين الوصية وان سائر الدلول لا تقسم من الثلث ودين الوصية لغيره منه بشرط جلالة في فصول الوصايا

فما يكونه اجازة وما لا

ثم انما تعتبر اجازة من اجازة اذا كان المجيز من اصل الاجازة بان كان عاقل بالغ فان كان صبيبا او مجنونا لا يعقل لا تعتبر اجازة فان كان عاقل بالغ لكنه مريض مرض الموت جازت اجازة ثم ان كان الارث واحدا اجازة بمنزلة ابنة الوصية حتى لو كان الموصي له وارثه لا تجوز اجازة الا ان تجيزها ورثة الموصي بعد موته وان كان اجنبا تجوز اجازة وتعتبر الثلث ثم وقت الاجازة وهو ما بعد موت الموصي فلا تعتبر الاجازة حال حياته حتى انهم لو اجازوا في حياته لهم ان يرجعوا عن ذلك بعد موته وهذا اقل على الدعا وقال ابن ابي ليلى تجوز اجازة ثم بعد موته وحال حياته

واذا اجازوا في حياته فليس لهم ان يرجعوا بعد موته ولا خلاف في انهم اذا اجازوا
 بعد موته ليس لهم ان يرجعوا بعد ذلك وجه قول ابن ابي ليلى ان اجازتهم
 في حال الحياة صادفت محلها لا حقه فيعلق بماله في مرض موته الا انه
 لا يظن كونه هذا المرض من الموت الا بالموت فاذا اتصل به الموت
 ثبت ان كان من مرض الموت فثبت ان حقه كان متعلقا بماله فثبت
 انهم اسقطوا حقه بالاجازة في نية اجازتهم ولما ان حقه انما
 يثبت عند الموت لا انما يعلم كونه المرض من مرض الموت عند الموت
 فاذا مات الا ان علم كونه من مرض الموت فثبت حقه لان الا انه اذا
 ثبت حقه عند الموت استند الحق بالبحر الى اول المرض والاستناد
 انما يظن في القام لا في العلم واجازتهم قد مضت لخواصها لا لعدم
 الحق في حال وجودها فلا يحقها الا جازة والدليل على ان حق الورثة
 لا يثبت في حال المرض بطريق الظهور المحض ان المرض كماله ان
 جازية ولو ثبت الملك عند الموت بطريق الظهور المحض لثبوت
 انه وصي الملك وخبره فثبت ان كان حراما وليس كذلك الاجماع على انه
 في اثبات الحق في المرض على طريق الظهور المحض بطلان الحقيقة عند
 الموت فلا يجوز اعتبار الحق في حال لا بطلان الحقيقة عند الموت فلا
 اعتبار من طريق الاستناد فيظهر في القام لا في الماضي
 بدائع في اواخر فصل واما سائر الطرق في الاجازة
في الوصية الى الموقوف والمعدوم
 ومن جملة بين موجود ومعدوم ووصي لهما ينفذون المعدوم ويكون
 الوصية للموقوف كما قال اوصيت بثلث مالي لعمري وعمرى فلان
 فاذا احدث ما ثبت انه الثلث كله للمي منها
 من المحل المذكور
 رجل قال اوصيت بثلث مالي لابني زيد بكبر وعمرى وليس لزيد ولد
 غيري فاكل له وهذا لان قوله بكبر وعمرى من الاعلام الشخصية وقد
 جعله بلامه قوله لابني زيد وهو علم جنس وعلم الشخص اقول
 من علم الجنس او العلم الشخصي كما اشار اليه بخلاف اجنبية فجعل الاول
 ماسحا وقصارا كما قدم علم الشخص واصناف الوصية اليه فقال
 اوصيت بثلث مالي لبكر وعمرى ابني فلان ولو قال كذلك ولم يكن
 لزيد ولد الا بكبر كان الكل لثلث له فكذا هذا بخلاف ما اذا لم يسم
 الموصى بان قال لابني زيد ولم يزدو المسئلة كما حيث كان لبكر
 نصف لثلث لانه اصناف الوصية الى ابني فلان فاذا لم يوجد احدهما
 لم يوجد الاسم المضاف اليه لان الواحد لا يسمى ابنيين وقد اصلا

اثلث مفسوما على الاثنين فيكون للموقوف نصف الثلث انما سئلنا
 فقد اضاف الوصية الى بكر وصم اليه عمرا وهو معدوم فلم يصح منه
 فلم يثبت الثلث بينهما وقد وجد جميع الاسم المضاف اليه الوصية
 بالثلث وهو بكر وعمرى فان قيل قوله بكبر وعمرى كما يصلح بدل الصلح
 ايضا عطف عليه والمعتبر في عطف البيان المذكور اوله لان الثاني
 يذكر لانه الا بجم عن الاول كما في قولك جائني اخوك زيد اذا
 كان الاخوة غيرهما ان عطف البيان بمنزلة النعت موضوعا
 لما وصنع له النعت وهو ازالة الابهام عن الذات بما هو من قبيل
 الصفات ليس يسمى نعتا وبما هو من قبيل الاسماء ليس عطف بيان واذا
 ازال الابهام بالثاني كان المعبر هو الاول واذا كان كذلك
 كانت العبرة بقوله لابني فلان دون قوله بكبر وعمرى فوجب ان يكون
 لبكر النصف كما اذا لم يسم بكبرا وعمرى قلنا جعله بلاما اولي
 لوجهين احدهما كثرة المال الموصى به والوصية عقد مندوب
 اليه فما ادنى الى كثرة موصية كان اولي والوجه الثاني ان شرط
 عطف البيان ان يكون الثاني معلوما ليزول به ابهام الاول كما
 في قولك جائني اخوك زيد وفي مسئلتنا الثاني ليس معلوما لانه
 عمر الابن موجود ليعلم ازالة الابهام الثابت في الاول فيقدر
 جعله عطف بيان فيكون بدلا لضرورة واعلم ان في جعل المصنف
 قوله لابني زيد من اعلم اجنبى نوع الشك لا عرف من ان اسم
 اجنبى عند الاصوليين هو اللفظ الموضوع للماهية من حيث هي
 كاسد وعلم اجنبى هو الموضوع للماهية من حيث لا يتحققها
 في الذهن كاساه ولا شك في ان لفظ الابن موضوع للماهية
 من حيث هي في ان كاسدا لا لاساه
 من وصايا
 تحفة الخبير للبلداني في باب الوصية
 تقع لاقل مما سمي
 والفرق ان الوصية في المثار اليه والمسمى ايجاب في حال حي
 يعوق فسطحات مات منهم الى الموصى دون بقية الموصى لهم لان
 من الموصى لهم لما كان معينا بالاثارة او بالتسمية وهو من اهل
 الاحتقاق بالوصية ثبت من اجمته في حال البقية فلا يزداد
 حقه بموته وزواله اجمته بخلاف الوصية لغير معين كما في قوله
 لبني زيد وبكر وعمرى لانها ايجاب هذه الموت لان المراجع لم يثبت
 في احوال عدم تعيين الموصى لهم فاعتبرت الموصى لهم باعتبار اجمته
 يوم الموت فاذا مات بزيد قبل الموصى به ان صفهم الى بنى وعمرى لم يعلم

احلية الميت لا تستحق الوصية عند ثبوت الايجاب فلان الثلث كله لبيت
عمر ولف وضم غيرهم اليهم في ايجاب الوصية فصارت لوفال ثلث ماله
لزيد وعقبه وكما في قوله لزيد وجدار من حيث ان الثلث كله يكون لزيد
لف وضم غيرهم اليه في الايجاب اما في مسألة الجدار فظاهر وكذا في مسألة
العقب لانه العقب من عقب الاب ان بعد موته فاذا كان حيا لا يكون
له عقب بضمه الى زيد في كل الثلث لزيد وهذا بخلاف لو قال
ثلث ماله بين بنين زيد وبين عمر وحيث كان بين عمر ونصف الثلث
سواء مات بنو زيد قبل الموصي ام لم يموتوا لان كلمة بنو تقتضي اكثر
والتمصيف بدليل لو قال ثلث ماله بين زيد وعقبه او بين زيد
وجدار وهذا يكون لزيد نصف الثلث لثبوت الاثر والتمصيف
بوجوب اللفظ لا بحكم المراجعة لما بينا من عدم تحقق المضموم الى زيد
كذا هذا بما في محل المذبح

في الوصية المتعلقة بسنة

كل شرط شرط الوصية ان كان مفيد الاعتبار وان كان
غير مفيد لا يعتبر لانا لو اعتبرناه لصار شرط شرعا والشرع لا يرد بما
لا ينافي فيه فاذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل قال ثلث ماله لفلان
ينفق عليه كل سنة مائة درهم منه فان الثلث لفلان ملكا يصنع به
ما يشاء لان قوله ثلث ماله لفلان وصية تامة مفيدة للملك لفلان
وقوله ينفق عليه كل سنة مائة درهم مشور في الغيرة لا يعتبر وقد ذكرنا
هذا من قبل فان قيل لم لا يجعل قوله ينفق عليه تفسيرا للوصية
حتى يكون وصية باتفاق الثلث فتكون العبرة بقرينة الكلام لان
تفسير الشرع يوجب اما ما يملك وينقصه لا يصح تفسيره لوجوب هذا
تفسير الاول الكلام صار مبطلا لانا اول الكلام وصية للمالك لا يرد
الاقتصار عليه ومما جعلنا هذا التفسير التمسك به في غير موضع
عن قول الكلام ايضا لانه يحمل المشور فلا يبطال حكم او الكلام بالثبوت
بخلاف لو قال او صيت باني يعطى لفلان كل سنة مائة ماله لانه لو وقف
على ملك الموصي ويعطى له كل سنة ماله ولا يعطى له كل الثلث في الحال فان
مات الموصي لم ولم يستكمل الثلث ردا ما يقع من الثلث على ورثة الموصي
فصح امره بوجوب مراعاة كما لو اوصى به بخلاف المسئلة لان الامتثال في
المشور وقعت في ملك الموصي لم فلم تجب مراعاة كما اوصى به لما ذكرنا
انه انما يعتبر من الشرط ما يفيد وفيه شرط غير مفيد لانه تملك الثلث منه
فسواء اعطى دفعة واحدة او متفرقة لا فائدة فيه للوصي ولا لورثته فلا يعتبر
وهنا اوصى باني يعطى له مائة ماله في سنة لينفق منها وهذا مشروط في ملك

نفسه وانه مفيد لانه يلزم الورثة ان يعطوه مائة ماله فانهم حيث
واذا ماتت التبرت الوصية فيعبر بالبقاء ورثة الموصي في ثلث ثلثه
راجعة الى ورثته في هذا الشرط فوجب اعتباره ولو فسق
شرع ابي مع الكبر المحض في باب من الوصايا
التي وقعت فيها الموصي فتعجل او يكون
اجلها من كتاب الوصايا

رجل اوصى لصيحه ماله مائة ماله اعطوه بعد ما يموت ابوه واذا ادرك
فهو وصية له بعد موت الموصي ولا يدفع اليه الا بعد الوفاة
ولو اوصى في الفصل الاول فيما يجوز تعليل
الوصية من كتاب الوصايا

ولو اوصى لام ولد له ما قامت على اولادها فتروجت بطلت ولا يعود
بالطلاق وكذا لو خرجت منه بلدهم او جازمها ما يعرف به انها تركتهم
ولو قال ان لم تتزوج ابدا يوقف الثلث فان ماتت ولم تتزوج فابو له
ولو قال على ان لا تتزوج استحققت ولو خالفت
من وصايا

العتابية في الفصل الاول من كتاب الوصايا
رجل قال اقامت قصم عبد ريو فهو حرة وقصم العبد بعد موته ليو بالان
العبد لم يعط الورثة ففي نسخة في الفصل
فيمتلكه وصيته وقيمة لا يجوز الوصايا

ولو اوصى ان يخدم عبد احد ورثة سنة ثم يعقوب جازان اجازة لفته
الورثة وان لم يجزوا ابطت الوصية بالعتق لانه الوصية بالعتق في ضمن
الوصية للورثة وبناك عليها والوصية للوارث بطلت في ضمنها كالوصية
بالمحاباة ولو اوصى ان يخدم مائة سنة ثم يعقوب جازان ان كرهوا الوصية
ثم اختلفت عباد ما يخاف في تجوز هذه الوصية فيكون الجواب ان الوصية
لانه الوصية بجميع الورثة على قدر حقه لهم في التركة جازة لانه لا يفسد
ابطال احد منهم ولهذا تجوز الوصية للبعث جازة لهم ولان تجوزها
بطلت الارث متعذرا لان الرقبة ثبتت على حكم ملك الميت حتى لو باعها
او وهبها لم يفسد وانما لم يصح رده بعضهم هذه الوصية لانه متى صح
رده يرد الى ابطال حصة الباقيين لانه يصير وصية لبعض الورثة
فيبطل فلم يصح رده لهذا وقيل يجوز هذا بطلت الارث لان حصة
استخدم هذا العبد بجميع الورثة ثابت شرعا لان رقبته مشغولة بخدمته
احد ان كانت رقبته مشغولة بالوصية فصارت كخدمة ميراثا
بينهم ولهذا الورثة الورثة الوصية فانها لا تدر لان الورثة
ملكوا الخدمة بالميراث والميراث لا يرد بالرد في ثلث هذه وصية

باعتبار لا غير بعد سنة ولكن بشرط ان يخدم الورثة سنة فاذا خدم
 الورثة سنة يعتق على الميت وذكر في الفتاوى لو اوصى بان يعتق
 عبده بعد خدمته لولد له سنة يجوز الوصية ويجوز ما على قدر ميراثها
 الا ان يقول في وصيته يخدمها على السواء فبطلت الوصية اذا كان
 احد ولديه ذكرا والاخرى انثى لانه لو جاز ذلك لكانت كافي واحدة و
 صارت الوصية للوارث فاما اذا كانا ذكرا فذكرين او اثنين جاز ذلك
 وصار سبيل سبيل الميراث دون الوصية فلا يجوز التزوج بهذه الامة
 لانها باقية على ملك الميت مهلة الى وقت الفداء عتقها ولو اوصى
 ان يخدمهم ثم فهو حرم لعن الا ان يعتق لانه لا يملك الا عتقا
 بعد الموت لانه ليس باصل له ولم يعلق بشرط فاعتنق ما
 لم يعتق ولو اوصى بخدمته على سنة ويجوز العتق جاز لا
 هذا العبد ملكهم في حق واحدة في الصالح ابطوا ذلك المكسب
 فيجوز لان الصالح عن واحدة جائز وان كان لا يجوز الاعتناء
 لان الصالح استقطاع واستقطاع الحق يجوز ما لم يعلق
 لو اعتقه احد الورثة قبل السنة ضمن حصته اصحابه من قيمة واحدة
 لانه الرقبة في حق واحدة مملوكة للورثة لان الوارث لا يملك واحدة
 ملكا جديدا ولكن يقوم مقام الميت بطريق اختلاف عند المورث
 كان يملك خدمته بملك الرقبة فكذلك الوارث فاعتبر الرقبة ملكا لهم
 في حق ملك واحدة التي لا يورث الى ابطال الوصية باعتق في حق
 اكبر فصار المعتق متلف عليهم ملك الرقبة والمنفعة والمنفعة ضمن
 بالاثبات مع ملك الرقبة ولو قال الوارث بعد السنة ان دخلت
 الدار فانت حرة فعتقه وكذلك الوصي وذكر في الجوامع انه لا يصح
 الوصية وقد مرت في المتن فاك الوصية لو قال قد اوصيت ان يخدم
 عبدي فلان سنة لم يعتق وهذا وصية فيما عتق ولو اوصى ان يخدم
 عبده ورثة سنة ثم هو حرة فمهم سنة الشئ ثم مرض الابن فانه يعتق
 بعد السنة وليس هذا عند واحدة لانه قال يعتق بعد سنة الا يرى
 انه يخدم على الميراث ولو لم يخدم شئ اعتق لما بيننا فان قال
 الورثة نحن نعتقه فاهم ذلك وهو على الميت ولو قال يخدمهم هذه
 السنة ثم هو حرة فان غاب شئ او مرض بطلت وصيته فانه يعينها
 ان لم يخدمهم لانه لا يملك خدمتهم هذه السنة فان غاب يوما او بيلت
 لا تبطل الوصية لانه قال يخدمهم هذه السنة فان غاب يوما
 او يومين ولو قال اوصيت بخدمة عبدي لورثتي سنة ثم هو حرة وله ميراث
 وبنات فانه اجازوا ذلك فهو جائز ويخدمهم بالسوية ويعتق بعد سنة

المرحوم

وان لم يجز الوصية فمهم ان يبيع قبل السنة ولا يعتق ابدا الا واحدة
 على الوصية فاذا خدم على الوصية سنة جازت وصيته بالعتق
 واذا اوصى بخدمة امته لرجل سنة ثم يعتق وترك ابنين لا وارث له
 غيرهما فاعتقها احداهما لم يجز لان رقبتهما في حق واحدة سنة مملوكة
 للاثنين وفي الاعناق ابطال ملكه فلا يجوز مكالات الوصية بخدمة الورثة
 سنة فاعتقها احدهم جائز لما بينا
 في باب الوصية المعتق للعبدة بعد اكماله من مال الاما
 فيمن يدخل في الوصية ومن لا
 اوصى لبيته لان يدخل فيه المذكور دون الاناث في الاصح وولد الابنة
 لا يدخل في الوصية ولان الوقف في طاهر الرواية اوصى لولد فلان
 يدخل فيه المذكور والاناث اوصى لغيرهم ونحوه من القبال يدخل فيه الاناث
 بالاتفاق منية المقتضى في الوصاية
 في قولنا لو سلف على خلاف فمهم ولا يملك شيئا من حنيفة اذا اوصى
 لبيته فمهم ولا يملك اولادهم ذكور واناث فالوصية للمذكور لا غير وقال
 محمد بننا والكل في قولنا حنيفة مضطرب ان اسم البنين يتناول
 الذكور والاناث عنده الاختلاف وكذا اسم الاخوة للاخوة والاقارب
 بالنسبة الى الذكور فان كانوا اخوة رجالا وان فبنت والكل لا يفي
 يوسف ان البنين جميع الابن واسم الابن لا يتناول البنات وهكذا
 هذا الا اذا كان الدليل بخلاف هذا الاصل
 الرواية في الوصايا
 بنت لرجل ولده حنيفة في ولدها ولد حنيفة بواسطتها حتى
 يثبت جميع احكام الاولاد في حقة كما ثبتت في اولاد البنين الا
 ان النسبة الى الامهات مجوز عادة فلا ينسب اولاد البنات
 الى اباؤهن الا صحت بواسطتهم ولا يدخلون تحت النسبة المطلقة
 واولاد فاطمة رضي الله عنها لم يتزوجوا النسب بهم انما فينسبون الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطتها وقيل انهم خصوا بالنسبة
 الى النبي عليه السلام تشريفا وكراما وقد روي بعضنا عن
 شمس الامم اكلوا في هذا احد بني عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان قال كل بنو بنت بنو ايهم الا اولاد فاطمة فانهم اولاد
 وفصلوا ما شئت الركن من كتاب الوصايا
 كان كما لو اكلهم ذكورا دخلوا في الوصية لان حنيفة اسم البنين
 المذكور لانه جميع ابن فيجب العمل بحنيفة المكن وهذا مكن وان كانا
 كلاما لا يدخل فيه واحدة منهن لان اللفظ لا يتناولهن عند

كله ظ

انفرادهن وان كانوا اذكورا وانما فقد اختلف فيه قال الحنفية والبولي
الوصية للذكور دون الاناث وقال محمد بن جعفر في الذكور والاناث وهو احد
الروايتين عن ابن عباس عن روافد يوسف بن خالد السلمي في ذكر القدر
في نسخة مختصة كبر في اختلاف بين ابن حنيفة وضاحية بدائع

من المحل المزلزول

ولو اوصى لكل بكر من بنين ثلاث تجوز اذ اكرت حصص ملاقنا ويدخل فيها الصغير
الكبير والغنية والفقيرة اذ البكر اسم لامرأة لم تجامع واطلاق هذا الاسم
على الذكر في الحديث وهو من صدر الله عليه وسلم البكر باليكر جلدانة فلو
قام بطريق المحار وهو المحار بطريق المقلب والارواح او كان لهما حقيقة
ثم غلبت شغل في متعارف اختلف على الاثر فصار كمال لينة في اوكم المكار
عند اطلاقه الا الى الاثر فخل اكدت على المحار ومن الناس من خالف محمدا
وقال ان هذه ايضا لا تنحق الوصية لانها ليست بكبر والصحيح ما ذكر محمد و
ذكر محمد ان التي زالت بكارتها يجوز لا يكون بكرا ولا يكون لها وصية وقال
بعض مشايخنا منهم القصة ابو جعفر الرشداني ان هذا قولهما فاما عندنا
ففي كبر لا تنحق الوصية ومنهم من قال لا خلاف في انها لا تنحق الوصية لانها
ليست بكبر في الحقيقة لعدم حد البكر الا انها تزوج تزوج الابن رعد
ابن حنيفة رحمه الله

من المحل المزلزول

ولو اوصى له ورقاته او لاقربائه او لانا به او لارحامه اولدور ارحام
هذه الالفاظ اختلفت سواء عند ابن حنيفة الوصية بهذه الالفاظ لا قرب
فالقرب فالحاصل ان عند ابن حنيفة يعتبر في هذه الوصية خمسة اشياء
الرحم المحرم والاقرب فالقرب وجميع الوصية وهو اثنان فصلا عددا
ان يكون سور الوالد من المولودين وان يكون من لا يرتب وعنده ابن جبر
ومحمد يدخل في هذه الوصية ذوالرحم المحرم وغير المحرم والقريب البعيد
اقصه اب له في لاسم حتى لو اوصى للعلوية والعبيبة يصرف الثلث الى من
اتصل به وعباس لا الى من فوقهما من الالباء ولا خلاف في اعتبار الاوصاء
الثلاثة وهو اعتبار جميع الوصية وان لا يكون والدا ولا ولدا وان يكون
منه لا يرتب اما الاول فلان لفظة ذوى لفظ جمع واقل الجمع في باب الوصية
انما هي الوصية اخت الميراث وفي باب الميراث كذلك فانما اثنتين
من البنات والاخوات احققنا بالثلاث فصلا عددا في استحقاق الثلثين
وموجب الامة من الثلث الى السدس على ما مر حتى لو اوصى لزوجاته استحق
الواحد فصلا عددا كل الوصية لان در لبيت بلفظة جمع واما الثاني فلان
الواحد والولد لا يسميان قرابتين عرفا وحقيقة ايضا لانه الاب

اصل والولد فرع وجزؤه والقرب من يقرب من غير له من نفسه فلا يتناول
اسم القريب وقال الله تعالى الوصية للوالدين والاقربين عطف الاقرب
على الوالد والعطف يقتضي المفارقة في الاصل واذا لم يدخل الوالد
والولد في هذه الوصية فمحل يدخل فيها اجد وولد الولد ذكر في الزيادة
انها يدخلان ولم يذكر فيه خلان وذكر الحسن بن زياد عن ابن حنيفة انها
لا يدخلان وهكذا روي عن ابن يوسف وهو الصحيح لان اجد بمنزلة
الاب وولد الولد بمنزلة الولد واذا لم يدخل فيها الوالد والولد كما
اكد وولد الولد واما الثالث فلما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لا وصية لوارث واما اختلاف في الموضوعين احدهما ان يعتبر
المحرم عند ابن حنيفة وعند من لا يعتبر والثاني انه بجبة الاقرب فالقرب
عنده وعند من لا يعتبر وجعلوا ان القرب اسم مشتق من معنى وهو
القرب وقد وجد القرب فيتناول الرحم المحرم وغيره والقريب والبعيد
والدليل عليه ما روي عن ابن جبر رضي الله عنه انه لما نزل قوله تعالى
وانذرحشيتكم من النار فجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفرق بين
وعم فقال يا معشر قريش انقذوا انفسكم من النار فان لا امك لكم من الله
ضرا ولا نفعا يا معشر قريش انقذوا انفسكم من النار فان لا امك لكم من
الله ضرا ولا نفعا وكذا قال ابنه عبد المطلب ومعلوم انه كان فيهم
الاقرب والابعد وذوالرحم المحرم وغير المحرم فدل على ان الاسم يتناول
كل قريب الا انه لا يمكن العمل به مع الاسم لتقدير ادخاله لا دام عليه
الصلاة والسلام فيه فيصير النسبة الحاصصة اب في الاسلام لانه لا وراثة
صالح المعرفة بالاسم والشرف وصار اكد المسمى هو النسبة فواء
فلا يعتبر من كان قبله ولا في حنيفة ان الوصية لما كانت باسم القرابة
او الرحم فالقرابة المطلقة هي قرابة ذوالرحم المحرم ولا تعتبر في القرابة
واما في غيرها من الرحم غير المحرم فاقص في ان الاسم للرحم لا لغيره لانه لو كان
حقيقة لغيره لما كان بصيرة لاسم مشتقا او عاما ولا سبيل الى التمايز لان
متجاسر ولا الى العموم لان المعنى متفاوت فتعين ان يكون الاسم لما قبل
حقيقة ولغيره مجازا وجواب ابن يوسف ومحمد عن زعمهما كان يستقيم في
زمانهما لان القصص اب الاسلام كان قريبا ياتي بضل اليه بكلامه ابا داود
اربعة ابا داود كان الموصي له معلوما فاما في زماننا فلا يستقيم لان عمه السلام
قد طال فتقع الوصية لقوم مجهولين فلا تصح الا ان يلقى انه يصرف الى ابا
ابيه واولاد جده واولاد جد ابيه والى اولادهم واولاد جدته ووجدة
انه لا ينفك هذا القدر يكون معلوما فتمكن الصرف اليهم فاما الزيادة
على ذلك فلا بدائع من المحل المزلزول

ويدخل تحت الوصية لاهل بيته ابوه وجده اذا كان ممن لا يرث لان
 بيت الابن ابوه ومن ينسب اليه بيته فالاب اصل البيت فيدخل في
 الوصية ولا يدخل في الوصية بالقرابة لان القرابة من يقرب الى الاب
 بغيره لا ينفعه وذلك لا يوجد في الاب وكذلك لو اوصى بنسبه وجهه
 ومنه على قرابة الذين ينسبون اليه اقصى اب له في الابن حتى لو كان
 ابوه على غير دينه دخلوا في الوصية لان النسب عبارة عن نسب
 الاب دون الام وكذلك كسب والد اعلم
 بدائع من
 المحل المذكور بعد السعة اورا
 ولو اوصى لقبيلة فلان دخل في قبيلة الجحافل ما اذا اوصى ببيت فلان
 وهم يحصون وفلان اب خاص لهم وليس في قبيلة حيث كان الثلث
 ببيت صلبه ولا يدخل فيه مواله بخلاف ما اذا كان فلان ابا قبيلة او بطن
 او فخذ لان الاضافة الى القبيلة والبطن والفخذ لا يراى بها
 الايمان وانما يراى به الانساب والذكر والانثى في النسب على السواء
 ولهذا يتناول الاسم الاكابر منهم وان لم يكن فيهم ذكر فان كان لفلان
 بنو صلب وبنو ابن فالوصية ببيت الصلب فان لم يكن له بنو
 الصلب فالوصية ببيت الابن واما ابنا البنات فلا يدخلون في
 الوصية عند ابي حنيفة وذكر الخصاف عن محمد انهم يدخلون كابناء
 البنين فان كان له ابنا من صلبه فالوصية لهم في قولهم جميعا وانه
 كان له ابن واحد لصلبه نصف الثلث اليه ويرد الباقي الى ذوات
 الموصى في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد النصف لابنه و
 ما بقى فللبن ابنه والصحيح قول ابي حنيفة لان اللفظ الواحد ايجل على
 احصاف والمجاز في زمان واحد واذا صارت احصاف مرادة سقط
 المجاز وعندهما يجوز حمل اللفظ الواحد على احصاف والمجاز في حالة
 واحد وهذا غير سديد لان احصاف اسم للثابت المستوفى موضوعه
 والمجاز ما انتقل موضوعه والشيء الواحد في زمان واحد يستحيل ان يكون
 ثابتا في محل ومنتهى عن محله
 بدائع من
 المحل المذكور بالخصوص
 وقال في الاما قال ابو حنيفة اذا اوصى فقال ثلث مالي بحيرة فهو بحيرة
 الملا صدقين لدار من السكان عبيد كانوا او احرارا ان كانوا
 او رجالا ذمة كانوا او مسلمين بالسوية قربت الابواب وبعثت اذا
 كانوا اهل صدقين للدار وقال ابو يوسف ومحمد الثلث لاهل الدار
 وذكرهم ابو حنيفة وغيرهم من اهل المحلة من يضمنهم مسجد
 وجماعة واحد ودعوى واحدة ونولا بحيرة في كلام الناس وقال

في الزيادة عن ابي حنيفة اذا اوصى بحيرة فبقية سبعة يكون للذين صدقوا
 الى حنيفة ينبغي ان يكون الثلث للسكان وغيرهم ممن يكن تلك الدار التي يجب
 لاهلها السبعة ومن كان منهم له دار في تلك الدار وليس له دار في غيرها
 قال محمد فانما انا سحر ان اجعل الوصية بحيرة اهلها صدقين ممن يملك الدار و
 غيرهم ممن لا يملكها ولمن يجوعهم منسحق تلك المحلة التي فيها الموصى من الملازقين و
 غيرهم السكان من في تلك المحلة وغيرهم سواء في الوصية الاقربون والابعدون
 والاهل والمسلم والصبي والمراة في ذلك سواء وليس للمالك والمدينين
 وامهات الاولاد في ذلك شيء واما الملازقون فهم في الوصية اذا كانوا
 سحقا في المحلة وجه تولد ان اسم الجار كما يقع على الملاصق يقع على
 المقابل وغيره من جمعهم مسجد واحد فان كل واحد منهم يسير جارا فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد وروى
 علي بن رضر الصدقة فسر ذلك وقال هم الذين يجمعهم مسجد واحد ولا
 مقصود الموصى من الوصية للجار هو المبرية والاحسان وانما لا يختص
 بالملاصق ولا في حنيفة ان الجوار المطلق ينصرف الى احصاف وهو الاصل
 بين المالكين بلا حائل بينهما هو حقيقة المجاورة فانما مع الحائل فلا يكون
 جارا واحصافه وكذا وجه السعة للملاصق لا المقابل لانه ليس
 بجار حقيقة ومطلق الاسم محمول على احصافه ولان الجيران الملاصقين
 هم الذين يكون لبعضهم على بعض حقوق يلزم الوفا بها حال حياتهم فالظاهر
 انه اذا اوصى الوصية قضاء حق كان عليه واذا كان كذلك فنصرف الوصية
 الى الجيران الملاصقين لانه لا بد من السكن في الملك الملاصق للملك الموصى
 فاذا وجد ذلك صار له جارا في بيت حق الوصية والمذكور في الحديث
 جارا للمسجد وجار المسجد من فسر على رضر الصدقة ولا كلام فيه فاذا اوصى
 لموا فلا وهو ابو فخذ او قبيلة او بطن فلا يصير كانه قال لو اوصى قبيلة
 فلا يصير قبيلة فلا يصير بطنه المنتسبين اليهم بالبنوة المنتسبين اليهم
 بالولاء هذا هو المتعارف بين اهل الدار ومطلق الكلام ينصرف اليه
 ويصير كالمندقوق بما هو المتعارف عندهم ولو قال اوصى ثلث مالي لثمنين
 الى هذه القبيلة والمنتسبين اليهم بالولاء كان اجواب ما قلنا كذا هو هنا
 بخلاف ما اذا لم يكن فلان ابا فخذ او قبيلة فانه هنا كاجل حقيقة اللفظ
 ولا يصار الى المجاز الا بدليل ظاهر ولا يدخل فيه مولى المولا لان مولى
 العتاقة متقدم عليه
 بدائع في او اسطر
 فصل في ما شره الطاركون من اهل الوصايا
 ولو اوصى رجل بثلث لرجل اخر بانه ثم ثلث لآخر ثلثك معهما فله ثلث
 كل ثلث لانه الشكر يقتضي التساوي وقد اصابنا في ايهما فقتضيه ان يكون

كل واحد منهما ولا يتحقق المساواة الا بان يأخذ من كل واحد منهما ثلث ما
 في يده ليكون لكل واحد ثلث المائة فتحصل المساواة ولو اوصى رجل
 باربعة مائة ولاخر بمانين ثم قال لاخر قد اشركتكم معهما فله نصف ما
 اوصى لكل واحد منهما لان يتحقق الشراكة بينهم على سبيل التخييل
 في هذه الصورة لاختلاف الانصاف فتتحقق الشراكة على سبيل التخييل
 تحسفا لمقتضى الشراكة بقدر الامكان وكذا لو اوصى لاثنتين كل واحد
 منها جارية ثم اشرك فيهما ثلثا كان له نصف كل واحدة منهما فاذا ذكر
 ان اثبات الاستواء على سبيل الاجتماع غير ممكن ولو قال سير
 مالي فلان ثم قال في ذلك المجلس في مجلس اخر ثلث مالي فلان فاجاب
 ان ذكره فله ثلث المال لان الموصى اثبت الثلث فثبت وهو بمنزلة سير
 فيثبت المتضمن بثبوت المتضمن فيصير كانه اعاد الاول زيادة
 ولو قال سير مالي فلان وصية سير مالي فلان فاما هو سير مالي
 لان الاصل ان المعرفة اذا كررت كان المراد بالثاني هو الاول و
 السير هنا ذكر موصى لاضافة الى المال المعروف بالاضافة الى ضمير المتكلم
 بدائع في فصل في اوصية هذا العقد من قبل الوصايا

رجل اوصى بنته بمائة ثم قال اشركت فلانا معه في الثلث او اوصت معه
 فالثلث بينهما نصفان لان الشراكة تقتضي المساواة فيما اضيفت
 اليه الشراكة ولهذا لا يفضل الذكر على الانثى في الاولاد والى الميراث لقوله
 فيهم ثم قال في الثلث ولقد اوصى رجل ثمانية ولاخر بمائة ثم قال لاخر
 قد اشركتكم معهما كان له ثلث ما اوصى لكل واحد منهما تحسفا للتسوية
 بينهم وقد امكن القول بالتسوية بالرجوع عن نصف ما ادجب الاول نصا
 راجعا عن وصية الاول بقدر نصف الثلث موصيا بذلك لثاني وهو
 يملك ذلك وكذا قوله اوصيت لانه ادخل الثاني في الثلث ولم يفضل
 احدهما على الاخر فكان الثلث بينهما نصفين ولو قال اوصيت
 ثلث اشركتكم معهما او اوصيتكم معهما في الثلث كان الثلث بينهم لثاني
 ويكون رجوعا عن ثلث ما اوصى به لكل واحد منهما فبين هذا وبين
 البيع فانه لو اشترى عبدا وتبضه ثم قال لاخر قد اشركتكم في هذا العبد
 يكون بيعا للنصف منه بنصف الثمن تحسفا للتسوية ولو قال لثلاث
 اشركتكم في هذا العبد ان علم الاخر بمثل ركة الاول فله نصف نصيب
 الذي اشركه وهو ربع العبد وان لم يعلم فللواحد النصف والنصف للاخر وكذا
 للشيء والفروع ان في البيع الاخر اك معهم لا يتحقق الا بفسخ البيع
 لانه ذلك لا يمكن الا بالرجوع عن بعض ما باع وانما غير ممكن لوقوعه الا
 وفي الوصية الرجوع ممكن لعدم لزومها فصار مقتضى الشراكة معها

رجوعا عن بعض ما اوصى لهما واما الفروع من العلم وعدمه في البيع انه
 اذا علم كان مقتضى الشراكة فيها هو ملكه وملكه مقصور على النصف
 فيشارك فيه وان لم يعلم فالشراكة اضافة الى العبد وقوله طاهر فيكون
 له نصف الكل ولو ان عبدا بين رجلين مال احدهما لرجل اشركتكم
 في هذا العبد ولم يجز صاحبه يكون نصيبه بينهما نصفين قال ابو يوسف
 وليس هذا بالبيع لانه لا جعل نصيبه لغيره ذهب فالثلث للشركة
 لان الشراكة منه انما يتصور فيها هو مملوك له والمملوك له النصف فيكون
 له الربع فصار نظير الوصية مع البيع اذا قال رجل لاخر اشترى عبد فلان بيني
 وبينك فقال نعم ثم نقبه اخر فقال اشترى عبد فلان بيني وبينك فقال نعم ثم
 نقبه ثالث فقال مثل ذلك ثم اشترى العبد بين الامر الاول وبين الامر
 الثاني فلا شيء لثالث ولا للشرك لان المولى له لبشر او شيء بعينه لازمة
 لا يملك الشريك لنفسه ولا يملك اخراج نفسه غير محض من المولى كالببيع ولو قال
 لثالث نعم محض من الاول والثاني كان العبد بين الشريكين والثالث نصيب
 ولا شيء لامر الاول والثاني لانه قد رد المولى له عليه لانه منه كان يحضر
 من كل صار رد الامر من وهو يملك لك يحضرهما فصار لهما الوصية من
 حيث انه يملك الرجوع واذا رد امرهما صار مشتركا لنصف مع الثالث
 فان قال بعد ذلك في سنة الوصية ابدوا بالاول فالاول لا يعطوا الثلث
 شيئا حتى يستكمل الثلث وصيته لا يلتفت الى قوله ويكون الثلث بينهم
 اثنان لانه انما اراد امر الموصى ما يقيد والامر بالبدلية مما لا يقيد لانه
 قد وقعت الشراكة بينهم في الثلث وبالأمر بالبدلية لم يصير ارجاعا عن وصية
 احدهم ولم يرد نصيب احدهم فكان هذا مشتركا في ملك الغير وانما ظهر
 ولانه لو افادا بما يقيد اختصاصا صلا لا رجوعا قبض لملك لهما ولو ملك
 الثلث لا يختص به لان الثلث صار مشترك بينهما واذا لم يقدر صار وجوده
 وعدمه بمنزلة
 شرح اجماع الكبر للخصم
 في الوصية بالخدمة من قبل الوصايا

في اجتماع الوصايا

ولو كان ملكا في الوقت عتق منقذا في مرضه بان اعتق عبدا في مرضه
 واوصى بوصايا او كان له مدبر حتى عتق بموته فانه يبداء بعتق عبدا
 ويعتق من كان مدبرا فيخرج قيمته من ثلث ماله ويصرف الباقي لثلث
 الى اصحاب الوصايا

في وقت الميراث من قبل الوصايا

باب قول النبي يوسف سبحانك قول محمد وال قول علي حنيفه اذا
 اوصى بخاتم الرجل وبقيته لاخر في عقد واحد وكل واحد منهما ما اوصى

فان كانا في عقدين فعند ابي يوسف كذا كذا وعند محمد كذا كذا
 والفصل بينهما نصفين قاله في الزايدات وكذا اذا اوصى بدار رجل وبينها
 لآخر وبجارية لآخر وبما في بطنها لآخر وبالمهر لرجل وبفوصرة لآخر
 بالخلعة لآخر وبغيرها لآخر لمحمد ان تسمية النكاح تسمية للفصل وقد
 جعل ذلك من غير رجوع عن الاول فاجتمع فيه وصيتان كأنه
 فيه لابي يوسف ان الفصل يدخل في وصية الاول دلالة وقد جعلها بالكتاب
 نصا فبطلت الدلالة

من كتاب الوصايا

اذا اوصى بحاجم لفلان وبفصة لفلان اخر وجعل الكلام منه ان الامر
 لا يخلو اما ان كانت الوصيتان في كلام واحد متصل واما ان كانت في
 كلام منفصل فان كانتا كلام متصل فالحق في الوصية له بالنكاح والفصل للوصي
 بالفصل بلا خلاف وان كانت في كلام منفصل فكذا كذا في قول ابي يوسف
 وقيل انه قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد كذا كذا في قول ابي يوسف
 بينهما وجه قوله ان الوصية بالنكاح تنافي الحلقه والفصل بالوصية لآخر
 بالفصل لم يبين انما الفصل يدخل واذا كان كذلك ففي الفصل اطلاق الوصية
 بالنكاح واذا اوصى بالفصل لآخر فقد اجتمع في الفصل وصيتان فيشتركان
 فيه وتسلم حلقه للاول وكذا يوسف رحمه الله ان اسم النكاح ينافي الفصل
 الذي فيه اما بطريق التضمن لانه جزء من اجزاء النكاح تسمية اسم الان
 ان يتناول جميع اجزائه بطريق التضمن واما بطريق التبعية كمن عند ابي
 كذا افراد البحث بالوصية لآخر تبين انه لم ينافي له حيث جعله منصوصا
 عليه او مقصودا بالوصية فبطلت التبعية لانه ثابت نصا ذوق الثابت
 ضمنا وتبعيا والاصل في الوصايا ان يقدم للفرد ثم الاخر وصار هذا
 اوصى بعبد لآخر وبجدة لآخر ان الرقبة يكون الموصى له الاول والجد
 للموصى له الثاني لما قلنا كذا هذا وبهذا تبين ان هذا ليس بنظير اللفظ العام
 اذا ورد عليه التخصيص لانه اللفظ العام يتناول افراد العموم كقوله فيصير
 كل فرد من افراد منصوصا عليه وهو شامل لجزء من اجزائه التي لا ينفصل
 عليه بذكر النكاح لان كل جزء من اجزائه النكاح لا ينفصل عن النكاح
 الا ان كان في ذلك نظير اللفظ العام فليس فيه تقييد فليس عليه من ان كان
 الصحيح في العام انه يكتفي بالتخصيص بغير فصل ومن فصله البيان المتعارف
 لا يكون النسخا لا محالة بل قد يكون نسخا وقد يكون تقييدا على ما عرفت
 اصول الفقه على ان الوصية بالنكاح ان توافقت الحلقه والفصل كونه ما اوصى
 بالفصل لآخر فقد جمع بين وصية بالفصل للاول والوصية عقدية لآخر ما دام
 الموصى حيا فيجعل الرجوع الاثر ان يجعل الرجوع عن كل اوصى به في

فحق الفصل له فيجعل رجوعا في الوصية بالفصل للموصى له بالنكاح وفي
 اذا اوصى بهذه الامة لفلان وبما في بطنها لآخر او وصى بهذه الدار لفلان
 وببناها لآخر او وصى بهذه الفوصرة لفلان وبالمهر لرجل وبفوصرة لآخر
 موصولا كان لكل واحد منهما ما اوصى له به بالاجماع وان مفصولا
 فعلى الاصل الذي ذكرنا ولو اوصى بهذه العبد لفلان وبجدة لفلان
 اخر او وصى بهذه الدار لفلان وببناها لآخر او بجزء الشجرة لفلان
 وببناها لآخر وبجدة لفلان وببناها لآخر وببناها لآخر وببناها لآخر
 له بلا خلاف سواء كان مفصولا او موصولا لان اسم العبد لا يتناول
 اخذته واسم الدار لا يتناول السكنى واسم الشجرة لا يتناول الثمرة لا بطريق
 العموم ولا بطريق التضمن لان هذه الاشياء ليست من اجزاء العين
 الا ان احكم ممتنع ثبت في العين ثبت فيها بطريق التبعية كمن اذا لم يفرق
 التبع بالوصية فاذا اوفدت صارت مقصورة بالوصية فلم يبق التبعية
 فيكون له كل واحد منهما ما اوصى له به او يجعل الوصية الثانية رجوعا عن الوصية
 بالثمة والسكنى والتمتع والوصية لقبول الرجوع وهذه المسائل محبة ابي
 ابي يوسف في المسئلة الاولى ولوا بداهة بالبيع في هذه المسائل ثم بالاصل
 بان اوصى بخدمة العبد لفلان ثم بالعبد لآخر او وصى بكنى هذه الدار
 لآخر ثم بالدار لآخر او بالثمة لآخر ثم بالشجرة لآخر فان ذكر موصولا
 فكل واحد ما اوصى له به وان ذكر مفصولا فالاصل للموصى له بالاصل
 والتبع بينهما نصفان لان الوصية الثانية تناوالت الاصل والتبع فيها
 فقد اجتمع في التبع وصيتان فيشتركان فيه وبالم لا اصل لاصحاب الاصل
 وهذا محبة محمد في المسئلة المتقدمة ولو اوصى بعبد لآخر ثم اوصى
 بخدمة لآخر ثم اوصى له بالعبد بعد ما اوصى له بالخدمة او اوصى بخدمة
 لآخر ثم اوصى بالفصل لآخر ثم اوصى بالنكاح لآخر ما اوصى له بالفصل او اوصى
 له بجارية لآخر ثم اوصى بولد لها لآخر ثم اوصى له بجارية بعد ما اوصى
 له بولد لها فالاصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصف
 لآخر ولهذا النصف خدمته والآخر نصف خدمته وكذا ان اجاره
 مع ولدها وانما تم مع الفصل لانه الوصية لاصدا بالاصل وصية بالتبع
 وببطل حكم الوصية بالتبع بالفرد وصار كانه اوصى بكل واحد بالاصل
 والتبع نصا ولو كان كذلك لكان في الاصل والتبع كذا هذا وان كان
 اوصى للثمة بنصف العبد ليعتد العبد بيمينها اثنان وكان للثمة نصف
 اخذته لانه لا اوصى له بنصف العبد بطلت وصيته بخدمة في النصف
 الاخر وذكر ابن سميعة ان ابا يوسف رجوع عن هذا وقال اذا اوصى
 بالعبد لرجل او اوصى بخدمة لآخر ثم اوصى برقبة العبد ايضا لغيره

فان العبد بينهما واحدة لكل الوصية بالخدمة لان افراد الوصية باخذته
 وقع صحاحا فلا يبطل الوصية بالخدمة فصار الموصى له التام موصى له بالخدمة
 واحدة على الافراد فيستحق نصف الرقبة لمواساة صاحبه في الوصية
 بها وينفذ بالوصية بالخدمة والاولا وصى الرجل بانه يخرج من البيت واوصى
 لآخر بما في بطنها واوصى بها ايضا للآخر اوصى له بما في البطن فلاما بينهما
 نصفان والولد كله للآخر اوصى به له خاصة لا يشترط فيه صاحبه لا ذكر
 انثى وانما في استحقاق الرقبة والفرص صاحب الولد بالوصية به صحاحا
 ولواوصى بالدار للرجل واوصى ببيت فيها بعينه لآخر كان البيت بينهما
 بالخصص وكذا الواوصى بالعتق درهم بعينه للرجل واوصى بانه من لا يفر
 كانت تسعة لثلاثة لصاحب الالف والمائة بينهما نصفان لان اسم الدار
 يتناول كل ثمانية منها بطريق الاصلية فيكون كل واحد منهما اصلا فيكون
 موصى به فتكون بينهما وهذا مما لا خلاف فيه وانما الخلاف في كيفية
 فوجدت اربعة حنفية على طريق المنازعة وعند ابي يوسف على طريق المعاجلة
 فبقيت عشرة لصاحب المائة جزء من احد عشر في المائة ولصاحب
 الالف عشرة اجزاء في جميع الالف وكذلك الدار والبيت ولواوصى
 ببيت بعينه للرجل وببنا لآخر كان البنا بينهما بالخصص لان البيت
 لا يسمى ببنا بدون البنا ففي الوصية الاول متناول للبنا بطريق الاصلية
 فيشارك الموصى له بالبنا فيه بخلاف الوصية بالدار لان البنا فيها لآخر لان
 اسم الدار لا يتناول البنا بطريق الاصلية بل بطريق التبعية اذا الدار
 اسم للوصية في اللغة والبنا فيها تبع بدليل انها تتبع دارا بعد زوال البنا
 ففي دخول البنا في الوصية بالدار من طريق التبعية فيكون الوصية لدار
 والبنا للتابع واما الرجوع الثابت من طريق الضرر فتوقعه احداهما
 ان يتصل العبد الموصى به بزيادة لا يمكن تسليم العبد بدونه كما اذا اوصى له بول
 ثم لم يولد له من الموصى به المتصل بالوصية بغيره لا يمكن تسليمه بدونه
 فتعذر التمييز بينهما فثبت الرجوع ضرره وكذا اذا اوصى به دار ثم بنا فيها
 او اوصى بقطعة ثم حصة او اوصى ببطانة ثم بطنها او بطنها ثم بطنها
 لانه لا يمكن تسليم الموصى به الا تسليم ما اتصل به ولا يمكن تسليمه الا بالنقص ولا
 الى التكميل بالنقص لانه تصرف في ملكه فيجعل رجوعا من طريق الضرر
 ويمكن اثبات الرجوع في هذه المسائل من طريق الدلالة ايضا لان اتصال
 الموصى به بغيره يحصل بفعل الموصى فكما تعذر التسليم مضاعفا الى فعله في رجوع
 منه دلالة والثاني ان يتخير الموصى ببيعته بزيادة المعناه واسمها كان يتغير
 الى الزيادة او الى النقص كما اذا اوصى لثلاثة بكفري هذا النخل ثم لم يمت
 الموصى به صار لثلاثة او اوصى له بهذا البئر ثم صار رطبا او اوصى بهذا العبد

فصار بينهما او بهذا السبيل فصار حنطه او بهذا التفصيل فصار
 شعيما او بحنطه المبدون في الارض فثبتت نصا بقا او بالبدنة
 فصارت فرقا او كذا كذا ثم مات الموصى بطلت الوصية لانه الموصى به
 صار شاعرا او لغيره المعنى واسمه فتعذر تنفيذ الوصية كما اوصى ببيت
 الرجوع ضرره هذا اذا تغير الموصى به قبل موت الموصى فاما اذا تغير بعد
 موته فتلك بذكره في بيان ما يبطل به الوصية ولواوصى برطب هذا النخل
 فصار لبشره القياس انه يبطل الوصية لتغير الموصى به وهو الرطب
 من الرطوبة الى اليابوسة وزوال اسمه وفي النخل لا يبطل لان معنى الدار
 لم يتغير من كل وجه بل يقع منه وجه الماتر انما سببا لو غصبت رطب ان
 فصار لغيره في يد لا ينقطع حق المالك بل يكون له الخيار ان شاء اخذ
 ثرا وان شاء ضمنه رطبا مثل رطبه

هذا العقد من باب الوصايا

في الرجوع عن الوصية

الرجوع انما في الماتر ونظرا الى حاله واكجوه في الماتر واحال بينهما تنا
 ولذا لا يكون رجوعا في ذمة

كتاب الوصايا

واما صفة هذا العقد فله صفتان احدهما قبل الوجوه والاخرى بعد الوجوه
 اما التي هي قبل الوجوه وهي ان الوصية بالفرار والواجبات واجبه وبما
 وراحا جائز ومنه ذوب اليها ويستحب في بعض الاحوال وعند بعض النكاح
 الكل واجب وقد بينا ذلك كله في صدر الكتاب واما التي هي بعد الرجوع
 فهي ان هذا العقد غير لازم في حق الموصى به بملك الرجوع عند تادم حيا
 لان الموصى به قبل موته مجرد ايجاب وانما يكتمل الرجوع في عقد المعافاة وفي
 التبع الاول في الرتبة والصدقة الا ان التدبير المطلق حصة فانه لازم
 لا يكتمل الرجوع اصلا وان كان وصية لانه ايجاب موصى الى الموت و
 لهذا يعتبر من الثلث لانه سبب موت العتق والعتق لازم وكذا سببه لانه
 سبب حكم لازم وكذا التدبير المقيد لا يكتمل الرجوع ايضا وكنته محتملة ولا
 التمييز في غير لان العتق فيه معلن بموت موصوفه بصفة وقد لا توجد تلك
 الصفة فلا يستحكم السبب الرجوع قد يكون نصا وقد يكون دلالة وقد يكون
 ضرره وانما المنصوص هو ان يقول الموصى رجعت واما الدلالة فقد يكون
 فعلا وقد يكون قولاً وهو ان يفعل في الموصى به فعلا يستدل على الرجوع او تكلم
 بكلام يستدل به على الرجوع وبين هذه الجملة اذا فعل في الموصى به فعلا او قل في
 المنصوص لا يقطع به بلك المالك ان رجوعا كما اذا اوصى بثوب ثم قطعه واطل
 قميصا او ثوبا او بقطعة ثم غلبه او احوال ثم نسجه او جديده ثم منع منها

او اوسيعا او سكتا او بقتنه ثم صاغ منها حليا وتوذلك لان هذا
 الافعال لما او جئت بطلان حكم ثابت في المحل وهو الملك فلان يجب
 بطلان محو الكلام من غير حكم اصلا اولى ثم وجه الدلالة منها على التفصيل
 ان كل واحد منهما تبدل العين وتصبيرها شيئا اخر معنى واسما في
 استعمالها من حيث المعنى في ان دليل الرجوع فصار كالشخص بشرط
 اختياره اذا فعل في المبيع فعلا يدل على ابطال اختياره بطلان خياره
 في اعتبار الدلالة التي هي صدرا عنه سلم بقوله في المحنة
 ان وطئت زوجك فلا خيار لك ولو اوصى بغيره ثم نقضه
 فجعله قبا فهو رجوع لان اختياره في ثوب غير منقوض بل الرجوع
 في النقض اولى وان نقضه ولم يخطه لم يذكر في الكتاب واختلف
 المشايخ فيه والاشهر انه ليس له الرجوع لان العين بعض النقص فانه
 نقض ما كانت لغيره قبل النقض ولو باع الموصى به او اعققه او
 اخرج عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا لان هذه التصرفات تفتت
 صحته لمصادفتها لغيره فوجب زوال الملك ولو بقيت الوصية
 مع وجودها لبقيت في غير ملكه ولا يبل اليه ولو باع الموصى به ثم
 اشتراه او وهبه ولم يرجع في الهبة للقود الوصية لانها لم تبت
 بالبائع والوصية بالتسليم لزوال الملك والمفاد ملك جدير بغيره موصى به
 فلا يصير موصى به الا الوصية جديدة ولو اوصى بعد نقضه جل
 ثم رده بعينه فالوصية على حالها لان الغصب ليس فعل الموصى
 والموصى به على حاله فبقيت الوصية الا اذا استملكه الغاصب او ملك
 في يد تبطل الوصية لبطلان محل الوصية وكذا لو اوصى بجدي ثم ذره
 او كاته او باع لغيره كان رجوعا لان التدبير اعتاق منه وجه او مبادرت
 سبب لازم يحتمل الفسخ والنقض وكل ذلك دليل الرجوع والملي تبه
 معاوضة الا ان العوض متأخر الى وقت ادائه فلو كان دليل الرجوع
 كالبيع وبيع النفس الجدي منه اعتاق في ان رجوعا ولو اوصى بعبد لا
 ثم اوصى ان يباع من ان اخر لم يكن رجوعا ولو كانت الوصية لهما
 لانه لا تناقض بين الوصيتين لان كل واحد منهما ملكك الا ان احدهما
 ملكك لغيره بدل والاخرى ملكك ببدل فتكون العبد بينهما نصفين
 به ونصفه يباع للموصى به بالبيع ولو اوصى ان اجتنع عنه ثم اوصى
 بعد ذلك ان يباع من فلان او اوصى او لا بالبيع ثم اوصى بالاعتاق كان
 رجوعا لما بين الوصيتين من التناقض او لا يمكن الجمع بين الاعتاق و
 البيع في ان الاقدم على الثانية دليل الرجوع عن الاولى وهذا هو
 الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا اوصى بوصيتين متنافيتين كانت

الشا من بطلان الاولى وهو معنى الرجوع وان كانا غير متنافيتين فقدتا
 جميعا بدائع في فصل واما صفة
 هذا العقد من كتاب الوصايا
 ولو اوصى ثم حذرت الوصية اكره في الاصل انه يكون رجوعا ولم يذكر خلافا
 قال المصنف عن ابن يوسف في نوا دره وقال قال ابو يوسف في رجل اوصى
 بوصية ثم عرضت عليه من الغد فقال لا اعرف هذا الوصية قال
 هذا رجوع منه وكذلك لو قال لم اوصى بكذا الوصية قال
 سنت محمد بن الحسن ذلك وقال لا يكون الرجوع رجوعا وذكر في الجمع
 اذا اوصى بثلاث ماله لرجل ثم قال بعد ذلك اشترى ماله لم اوصى لفلان
 بقليل ولا بكثير لم يكن هذا رجوعا منه عن وصية فلازم ولم يذكر خلافا
 فيجوز ان يكون ما ذكر في الاصل قلنا في يوسف ما ذكر في الجمع ولو حذر
 فيجوز ان يكون في المسئلة روايتان وجه ما ذكر في الجمع ان الرجوع
 عن الوصية يقتضي سابقة رجوع الوصية والرجوع اليه وجودها
 فلا يحقق فيه معنى الرجوع فلا يمكن ان يجعل رجوعا ولهذا لم يكن الرجوع
 طلاقا ولا زوالا الوصية بعد رجوعها يكون كذا محضا في ان باطلا لا
 يتعلق به حكم الاقرار الكذب حتى لو اقر بجارية لان كذا والمقوله
 يعلم ذلك لا يثبت الملك حتى لا يحل طهرها وكذا سائر الاقرار بالمكاذبة
 انها باطلة في الحقيقة كذا لا يجوز ان يكون الرجوع في الاصل ان
 معنى الرجوع عن الوصية هو نسخها وابطالها وفسخ العقد فلا يدل
 على عدم الرضا بالعقد الثابت وبثبوت حكم الرجوع في معناه لان الرجوع
 يقتضي التمسك بغيره اذ في بثبوت حكمه في حق فيه معنى الفسخ
 فحصل معنى الرجوع وروايتان عن محمد بن الحسن ان رجلا اوصى بوصايا
 الى رجل فقيل له انك ستبرأ فاخر الوصية فقال اخرتها فهذا ليس رجوعا
 ولو قيل له اتركها فقال قد تركتها فهذا رجوع كذا الرجوع عن الوصية
 هو ابطال الوصية والاشارة اليه عن الاصل والتركيز عنه الاثر انه
 لو قال اخرت الدين كان تأجيله لا ابطاله ولهذا تركت في ابرار
 ورواية عن ابن يوسف في رجل اوصى بثلاث ماله لرجل مسي واجر الموصى
 الثلث ماله الف او قال هو هذا قال الثلث ماله اكثر من الف فان اوصى
 قال الثلث من جميع ماله والتسمية التي هي باطلة لا ينقض الوصية خلافا
 في ماله اما غلط في احس ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول ابن يوسف
 لا يظن اوصى بثلاث ماله فقد اوصى بوصية صحيحة لان صحة الوصية لا
 على بيان مقدار الموصى به لا يقع في اصل الوصية فبقيت الوصية متعلقة
 بثلاث جميع المال ولا يمتثل ان يكون هذا رجوعا عن الزيادة على القدر

المذكور ويجعل ان يكون غلط فوق الشك في بطلان الوصية فلا تبطل مع انك
على الاصل المعروف ان الثابت بيقين لا يزول بالثبوت قالوا لو قال اوصيتكم
وبعده وبعده غنم غير ما يخرج من الثلث فالوصية جائز في جميعها ما ذكرنا انه
اوصى بجميع غنم ثم غلط في العدد قالوا لو قال اوصيت ليعني وبه هذه وله
غنم غير ما يخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك في كونه اوصى القليل
في هذه واجعل له الغنم التي سمي من الثلث لانه جمع بين التسمية و
الاشارة وكل واحد منهما لا تعين غير ان هذه الاشارة انما هي
تخصر العين وتقطع التسمية فتعلق الوصية بالشارية اليه فلا يحق
الموصى له غير بخلاف ما اذا قال اوصيت له ثلث مالي وهو هذا وله
مال اخر غير انما يخرج من الثلث اجمع في الاشارة هناك لم يصح لانه قال
بنكثي وثلث اسم لشاريع والعين غير انما يلغى الاشارة
فتعلق الوصية بالجمع وهو ثلث المال وهو ما صح لاشارة
التي هي التسمية فتعلق الوصية بالشارية اليه ولو قال اوصيت
لفلان بثلثي درهم ثلثه فاذا هم خمسة جعلت الخمسة كلهم في الثلث لانه اوصى
برقيقه كلهم لكنه غلط في عدد درهم والغلط في العدد لا يمنع من صحة الكل الوصية
الخاصة ولو اوصى بثلث مالي لثني عمرو وحامد وبنهم سبعة فاذا اوصى خمسة
الثلث كلهم لانه جعل الثلث لثني عمرو وحامد ثم وصف ثنية وجمعة
بانهم سبعة غلط فيلغو الغلط ولا يحق بالعدم كما لم يتكلم به لانه لما قال
وهم سبعة ولم يكونوا الا خمسة فقد اوصى بخمسة موجود ومعدوم
وجميع بين موجود ومعدوم واوصى لهما يلغو ذكر المعدوم وتكون
الوصية للموجود كما لو قال اوصيت بثلث مالي لعمرو وخالد ابني فلان
فاذا احدهما ميت ان الثلث كله لحي منهما كذا هذا وكذلك
لو قال لثني فلان وجمعة فاذا هو ثلثه اوصى بثلثي درهم ثلثه
او ثلثان لما قلنا ولو قال اوصيت بنكثي مالي لثني فلان وثلثي
بنين او ثلثان فلم يجمع الثلث لان الثلث يقال لهما بنون والمالك
بالثلاث في حق استحقاق الثلث كذا هذا ولو كان لفلان ابن
واحد استحق نصف الثلث لانه جعل الثلث لثني بنين والواحد لثني
عليه اسم البنين لانه ولا له حكم الجماعة في حكم الوصية والميراث
فلا يحق الكل وانما صدق لثني الثلث لان الثلث من ثلثي المال
الثلث في هذا الباب اثبات ولو كان جمعة اخر ليرث لهما كما قال
الثلث فاذا كان وحده يصون لثني نصف الثلث ولو قال اوصيت
بنكثي مالي لثني فلان عمرو وحامد فاذا لثني لعمرو وحامد جميع
الثلث لانه جعل لعمرو وحامد اربعين عن قوله لثني فلان كما قلنا

جاني اخوك عمرو والبديل عند اهل النحو هو الاغراض من قوله الاول والاخذ
بثبوت كان المعبر هو الثبوت والاول يلغو كما اذا قلت جاني اخوك زيد يصير
كأنك قلت جاني زيد واعتمدت عليه واعتمدت عن ثلث اخوك الى
هذا ذهب الامم من اهل النحو وهو في كسبويه واذا كان كذا لك صبا
او نحو معتمدا عليه قوله عمرو وحامد وحامد ليس موجودا ولو كان كذا لك صبا
كل الثلث الى عمرو وكذا اهلنا والاشكال على هذا ان قوله عمرو وحامد
كما يصح ان يكون بدلا عن قوله لثني فلان يصح ان يكون عطف بيان
والمعبر في عطف البيان المذكور اولا والثاني في بطلان الازالة اجمالا عن
الاول كما في قول القائل جاني اخوك زيد اذا كان في اخوة كثيرة كان زيد
مذكورا بطريق عطف البيان لانه لا يزيل الازالة المتكسفة قوله اخوك لكثرة
الاخوة بمنزلة التثنية واذا كان المعبر هو المذكور اولا وهو قوله لثني فلان
فاذا لم يكن لفلان الابن واحد وهو عمرو فينبغي ان لا يكون له الا نصف
الثلث واجواب نعم هذا الحكم يصح لهما جميعا كمن اكل على ما قلنا اولا
لثني نصيب جميع نصيبه وهو ثلثه جميع الثلث وانه اوصى بثلثي جميع
الثلث واما كل على عطف البيان اثبات تملك النصف في ثلثي
اوله على ان من شرط عطف البيان ان يكون الثاني معلوما كما في قوله
القائل جاني اخوك زيد كان زيد معلوما في ان وصفت اجمالا المقترنة
في قوله اخوك بسبب كثرة الاخوة وفي سلبنا الثاني غير معلوم كذا اسم
حامد ليس مسمى موجودا يكون معلوما فيحصل الازالة اجمالا فتعذر
حكمه على عطف البيان فيجعل له الاضمة وفي الله اعلم
من المحل المذكور

الموصى اذا وجد الوصية كان رجوعا عندنا لا يفسد وبالمعنى لا يكون رجوعا
رجوعا ونحو قوله للفقهاء
من كتاب الوصايا ما يخص

ولا يجوزها اي يجوز الوصية وانما رجوعها لا اقام بينة عليها بعد موت
الموصى قبلت كما في اجماع كمن في الميراث لانه يرجع بجوده ما قيل انه لو
اجبه لفسد والاول قول كذا وهو الاجماع

من كتاب الوصايا

ولو اوصى ان يعقوب عبده ثم اوصى بعد ذلك ببيع من فلان او اوصى
اولا ببيع ثم اوصى بالاعتناق كان رجوعا لما بين الوصيتين من التمسك
او لا يمكن الجمع بين الاعتناق والبيع وكان الاقدام على الثانية دليل الرجوع
عن الاولى وهذا هو الاصل في جمل من هذا المسائل انه اذا اوصى بوصية ثم
مستأ قبضت كانت الثانية دليل الرجوع عن الاولى وهذا هو الاصل في

جنس هذه المسائل ان اذا وصي بوصيتين متساويتين نفذت جميعا ولو كان
 بشاة ثم ذكرهما كان رجوعا لان الملك في باب الوصية يثبت عند الموت
 وان في المذنب لا يتبع الى وقت الموت عادة بل نفذ في سنة البيع قبل
 الرجوع ولو اوصى بنوب ثم غلبه او بدله ثم جسد صرا او بعد ما لم يكن
 من ذلك رجوعا لان الغسل الزالة الدرن والوصية لم يتخلو به
 فلم يكن الغسل تصرفا في الموصى به وتجب فيه الدار ليس تصرفا في الدار بل
 في البناء لا سيما ان اسم الوصية والبناء بمنزلة العنفة فيكون تبعاً للدار و
 التصرف في التبع لا يدل على الرجوع عن الاصل ونقص البناء تصرف في
 البناء والبناء صفة وانما تابعة ولو اوصى رجل لغيره بغيره بغيره
 ثم رجع العبد الى الموصى به بنوبة او صدقة او وصية او ميراث فالوصية
 لا تبطل وتجب تنفيذها لان الوصية ما وقعت به في العبد بل الوصية العبد
 وهو مقصود الموصى وانما ذكر الميراث للتوسل به الى ملكه وقد ذكره فينفذ
 فيه الوصية ولو اوصى بشيء لان اسم الوصى به لا يخرج الكلام منه ان اذا
 اعاذ عند الوصية الثانية الوصية الاولى والموصى به انما يحل في الوصية
 كان رجوعا ولو كان اكثر في الوصية وببشارة هذه الجملة اذا قال اوصيت
 بثلث مالي لفلان ثم قال اوصيت بثلث مالي لفلان اخر من يجوز له الوصية الثلثة
 بينهما نصان وكذا لو قال اوصيت بهذا العبد لفلان وهو يخرج من الثلث
 ثم قال اوصيت به لفلان اخر من يجوز له الوصية كان العبد بينه وبين
 ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان او بعبد هذا فلان ثم قال اوصيت
 به لفلان او العبد اوصيت به لفلان فهو لفلان كان رجوعا عن الاول
 او امضا لثاني وانما كان كذلك لان الاصل في الوصية بشيء ثم الوصية
 لا يخرجها الا بشرط ان يكون فيه علة لا الوصية بل العلة والاصل في تصرف
 العاقل صيانة عن الابطال امكن وفيه اكمل على الرجوع البطلان لا يثبت
 من كل وجه وفيه اكمل على الاشراك على كل واحد منها وجه فيجوز عليه ما
 اكمل وعند الاعادة وكونه انما يحل للوصية لا يمكن اكمل على اكثر من
 لما اعاذ علم انه اذا نقل تلك الوصية من الاول الى الثاني ولا تنقل الا الى
 في غير ذلك منه رجوعا هذا اذا قال الوصية التي اوصيت بها لفلان وكذا
 اذا قال الوصية التي اوصيت بها لفلان او فقد اوصيت بها لفلان
 وانما اذا قال قد اوصيت بها لفلان فهذا يكون شرا كما لا خلاف له في
 الاجتماع ولو قال كل وصية اوصيت بها لفلان في باطلة فهذا رجوع
 لانه نص على ابطال الوصية الاولى وهو من اهل الابطال المحل قبل الجار
 فتبطل وهو معنى الرجوع ولو قال كل وصية اوصيت بها لفلان في حرام
 او غير ربه لا يكون رجوعا لان لا تنافي في الوصية فان كان قبل الرجوع و

ولو قال كل وصية اوصيت بها لفلان في لفلان وارثه كان هذا رجوعا
 عن وصية فلان ووصية الوارث تنفذ على احوال الورثة لانه نقل
 الوصية الاولى بعينها الى من يصح النقل اليه لان الوصية للوارث
 صحيحة بدليل انها تنفذ على احوال بقية الورثة والباطل لا يحل التوقف
 واذا انتقلت اليه لم يبق الاول ضرور وهذا معنى الرجوع ثم ان اجازت
 بقية الورثة الوصية لهذا الوارث نفذت وصارت الموصى به له وان
 رد وبطلت ولم يكن الموصى له الاول صحيحة الرجوع لان الوصية منه و
 صار ميراثا لورثة الموصى كما لو رجع ميراثا ولو قال الوصية التي اوصيت
 بها لفلان في لفلان وهو وارثه وهو حي يوم قال الموصى هذه الوصية المقالة
 كان رجوعا عن وصية لان الوصية لغيره وقوت صحيحة لانه كان حيا
 وقت كلام الوصية فصاح النقل اليه فثبت الرجوع ولو كان عمر وميتا
 يوم كلام الوصية لم تصح الوصية لان الميت ليس محل الوصية فلم تصح
 ايجاب الوصية له فلم تثبت في ضمنه وهو الرجوع ولو كان عمر وجيا
 يوم كلام الوصية حتى صحت ثم مات عمر قبل موت الموصى بطلت
 الوصية لان نفادها عند موت الموصى ونفذ تنفيذها عند موته
 لكونه الموصى له ميتا كان المال كله للورثة ولو قال الثلث اوصيت
 بها لفلان فهو لعقب عمر وفاذا عمر حي كومات قبل موت الموصى فالثلث
 لعقبه وكان رجوعا عن وصية فلان لان قبل لعقب عمر وقوت صحيحة
 اذا كان عمر وعقب يوم موت الموصى لان عقب الرجل لعقبه بعد موته
 وهو ولده ولما مات عمر قبل موت الموصى وصحت الوصية كما لو اوصى
 بثلث مالي لولد فلان ولا ولد له يومئذ ثم ولد له ولد ثم مات الموصى
 ان الثلث يكون له كذا هو ما ثم اذا صح ايجاب الثلث له بطل حرج الاول
 لما قلنا فان مات عقب عمر بعد موت عمر وقبل موت الموصى رجع الثلث
 الى الورثة لان ايجاب الموصى كونه عقبها لعمر فثبت الرجوع عن الاول
 ثم بطل استحقاقهم بموتهم قبل موت الموصى فلا يبطل الرجوع ولو مات الموصى
 في حياتهم فالثلث للموصى له لان الموصى قد مات ولم يثبت للموصى لهم
 اسم العقب بعد فبطل الايجاب لهم اصلا فبطل ما كان ثبت في ضمنه
 وهو الرجوع عن الوصية الاولى بداعي في فصل

وانما صفة هذا العقد في كتاب الاصل
 وهل يبطل الوصية باستثناء كل الموصى به في كلام متصرفات فبطل
 ابو حنيفة والابو يوسف لا يبطل ويستثنى الموصى به جميع ما اوصى
 له به وبالحمد يصح الاستثناء ويبطل الوصية ولا خلاف ان استثناء
 الكل في الكل في باب الاقرار باطل ويلزم المتفرج جميع ما اقر به وجه قوله

ان الاستئنا هو رجع عما اوصى به والوصية محتملة الرجوع فيعمل
على الرجوع ويجوز ان كانت لا قرار كذا لا قرار بالمال لا يحتمل الرجوع في
الاستئنا ويبقى المقرب على حاله ولهما ان هذا ليس استئنا ولا رجوع
فبطلانها وتبقى الوصية صحيحة وبيان ذلك في الاستئنا حكم بالمال
بعد الثنية او اخراج بعض هذه الملقوطة ولا يوجد ذلك في استئنا اكل
من اكل الرجوع في نسخ الوصية وبطلانها ولا يصور ذلك في الكلام المنص
ولقد اشرطناه بجواز الفسخ في الاحكام الشرعية ان يكون النسخ
مرة اخيرا عن المنسوخ

فبطلان الكفالة

فيما بعد مرض الموت وما لا

ثم نذكر ما لا يفسد من الثلث كالزينة والصدقة والعق والتدبير و
الحياة بقدر ما يتغلب في السوفية وكذا الواجب في اخرج او عفي عن دم
ولو عفي عن دم العبد يجوز ولا يعتبر من الثلث لان ذلك ليس بحكم
المريض الذي لا يبرأ من الثلث فهو الذي صاحب الفواش ولا يطبق
القسم الى حاجته ويجوز له الصلاة فاعدا او حاتف على الموت اما اذا
طالب المريض في ابحاث عليه الموت كالقلم والسك اذا كان لثمة
او مقعد او اياك الشئ فهذا لا يكون في حكم المرض الا اذا تغير حاله
من ذلك ومات من ذلك المتغير فافعل في حاله المتغير فهو من الثلث ومن كان
محبوب في المسجون فمصاصا او رجما لا يكون حكمه حكم المريض فاذا اخرج
لقتل فحكمه في تلك الحالة في حكم المريض او اقل في تلك الحالة والذي في
السفينة حكمه الصحيح فان صاحبت الامواج فحكمه حكم المريض ولو كان
في سفينة فحكمه في تلك الحالة في حكم المريض او اقل في تلك الحالة والذي في
لو اعيد الى السجون لم يقتل او رجع عن المبارزة او سكن الامواج صار
كالمريض اذا برئ من مرضه بغير تصرفاته من جميع ماله المرأة اذا اخذها الطلق
فاغتلت في حاله الطلق يعتبر من الثلث ماله ولو سلمت من ذلك صار ما صنعت
في ذلك هكذا في شرح الطحاوي وقال الامام القفال في المرض من الموت
ان لا يخرج الى حواشي بنفذه وفي التجر يد اعناده وتوفاك لا يخرج المريض
من البيت لا يفي حكم مرض الموت وقبل المعترف في حق الفقه ان لا
على ان يخرج الى المسجد والسوق ان لا يخرج على اخرج الى الدكان و
المرأة ان لا تقدر على اخرج الى السطح فلو كان المريض يقوم بجواب
في البيت كالمسكن الى اخلا ولا يقوم بجواب خارج البيت فهو في حكم مرض
الموت عند عامة مشايخنا وعند عامة من لا يخرج فهو في حكم الصحيح
وقال القصة الواليث كونه صاحب فاشل ليس شرط كونه مريضا

مرض الموت بل العبرة للغلبة ان كان الغالب منه هذا المرض هو الموت
وهو مرض الموت وان كان يخرج من الثلث وبه كان يفتح الصدر الشهيد
فصل الكفر في وصية الوصايا

في وصية الذمة

فصل الكلام في وصايا اهل الذمة انها لا تخلو ان كان الموصي به امرأه موقرة
عندنا وعندهم او كان امرأه موقرة عندنا لا عندهم واما اذا كان امرأه
موقرة عندهم لا عندنا فان كان الموصي به موقرة عندنا وعندهم
ان اوصى بثلث ماله ان يصدق به عقوقا المسلمين وعلى قوا اهل الذمة
او لجن الرقاب او لجن المسجد الاقصى وتكون ما رضى قولهم جميعا
لان هذا ما يقرب به المسلمون واهل الذمة وان كان موقرة عندنا
وليس بقربة عندهم بان اوصى ان يحج عنه او اوصى ان يبني مسجدا للمسلمين
ولم يبين لا يجوز في قولهم جميعا لانهم لا يقولون به فيما بينهم ولا يستأمن
في وصية والوصية يبطلها الهزل والهوى وان كان موقرة عندنا
وليس بقربة عندنا بان اوصى بارض له بئنه ببيعة او كنيسة او بيت نارا و
لجن البسة او الكنيسة او بيت النار او بالخرج لعبد لهم او للبيعة او لبيت
النار ذبيحة فهو على الاختلاف المذكورنا ان عندنا في حنفية يجوز وعندهما
لا يجوز وجه قولهما ان الوصية بدين الاشياء وصية بما هو موصية و
الوصية بالبيع لا يصح وجه قولنا في حنفية ان المعترف في وصيته بما
هو موقرة عندهم لا ما هو موقرة حنفية لانهم ليسوا اهل القرية حنفية
ولقد اوصى بما هو موقرة عندنا لم يست بقربة عندهم لم تصح وصيته
كالحج وبناء المساجد للمسلمين فدل ذلك على المعترف بما هو موقرة عندهم وقد وجد
وكمن امرنا بان لا نخرج من ارضهم فيما يدبرونه كما لا نخرج من ارضهم في عباد الصليب
وبيع الخمر واختر سرورهم لولبر الذمة في حياته ببيعة او كنيسة او بيت
نار كان مبرأ من رسته في قولهم جميعا على اختلاف ائمة هيبين اما
على اصلها فظاهر لا موصية واما عندنا فلا مبرأة للوقف وسلم
لوجعل ارا واقفا ان مات صار ميراثا كذا هذا فان قيل لم يجعل حكم
البيعة فيما بينهم حكمهم في ما بين المسلمين فاجواب ان ميراثا للمسلمين
حالك لبيعة ذلك المسجد صار خالصا لله والنفطت عنه ما في النار
كما البيعة فانها باقية على من فوهم فانه ليسكن فيها اساقفتهم ويدفون فيها
موتهم فمما كانت باقية على من فوهم فانه ليسكن فيها اساقفتهم ويدفون فيها
المسلمين والوقف فيما بين المسلمين لا يرث ملك الرقبة عنده فكذا هذا
ولا اوصى سلم لخله جاريته لان تكون نفقة المسجد وموثة فانهم المسجد
وقد اجتمع من علمنا سعة الفوق ذلك في بناءه لانه بالانحد لم يخرج

من ان يكون مبيحا او قد اوصى له بغيره فيمنع في سائر وبيانه
بما يقع في فصل واما سائر الركن من كتاب الوصايا
وصية الجاهل بجلان كان او امرأة جائز ووصية الذي يماثل
به المسلم واهل الذمة كخوالعتن والصدقات في قولهم جائز فان
اوصى الذمي بما يقرب به اهل الذمة فله اهل الاسلام كخوالصية بينا
البيعة والكندية والمسرة فيها جائز في قولهم حنفية ولا يجوز في قول
صاحبيه فاضني في فصل من كوز وصيته وقبلة

من كتاب الوصايا

ولو اوصى ذمي بكثر من الثلث او لبعض ورثته لم يصح في المسلم ولو اوصى
بجلائل ثلثه صح ولو اوصى بغيره غير مستأمن لا يصح

نصب الوصي وعمله

نوع في نصب الوصي وفي التصديق والآخر وكلتكم بعد موتي بصير
وصيا ولولا جعشتك وصيا حال صيانتك فله وكيل بنا وعلى ان كل واحد
منهما يتعهد بلفظ الآخر ولو قال لا خرائت وصية في مالي صار وصيا
بعد موته وكذا امر الله بان قال جعلتك وصيا في تركي فلا شيء وفي ثقتي
اهل يسمونه اذا كتب وصيا له او تولية ولم يذكر جرة وصاية
لا يصح ولو كتب انه وصي من جرة اكله او من تولية جرة اكله ولم يسم الله
الذو نصيبه والذو لاه حار وكذا لو كتب انه وصي من جرة الشتر وفي
الموازل غرامة وورثة فقد موالى الله فقالوا ان فلانا مات ولم يوص
الى احد واسألكم لا تعلم بذلك فيقول لهم ان كنتم صادقين في هذا فقد جعلت
هذا وصيا بصير وصيا واذا ترك الاول وصيا وابا فالوصي اولى به
لم يكن قال اب اولي والفقير عليه وفي ادب الله لفظة اذا ادعى ديننا
في التركة والورثة كما حكمهم كنهم غيبية كان البلية الذمية الورثة منقطعة
عن البلية الذمية في بغي لا ينفذ الوصي عنها الى ثمة من نصب القاصي
وصيا وان لم يكن منقطعا لا وللوصي ان ينصب عن الفقير وصيا
لطلب حقوقه من الورثة ولا ينصب عن الغائب واما ينصب القاصي وصيا
اذا كان مازونا بغير خلاف واما يجعل الرجل وصيا اذا كان امينا كافيا و
لو من هذا الخبر رجل واحد الله اذا نصب من قبله ليس في ولاية لا يصح
وكذا اذا كان الواقف والموقوف عليه ليس في ولاية لا يصح فان كان
الموقوف عليه في ولاية بان كان اولى العلم وربطه او مسجدا في
مصر ولم يكن صنعة الواقف في ولاية احب ركن اسلام الله يصح في
الجملة ان يعبر المرافعة والنظر لم والحق ان هذا النصيب وصيا في القرية
صح وكذا اذا اذن لرجل لثمنه الشتر في الرستاق لانها ليست لثمنه

بشرط المصر وفي الاقضية بشرط حضرة الوصي عنه الا يصح وهكذا
في الصغير وهكذا في فستة الاصل لانما هو اعراده وفيه الله اذا اراد
ان يقضه على الغائب بحضرة وكيله وعلى الميت بحضرة وصيه يقضه
على الغائب والميت بحضرة وكيله ووصيه وفي الاقضية ايضا اذا
جعل الله وصيا على يتيم حار له في مال اليتيم ما يجوز للوصي منه حرية الاب
الا ان الله اذا استثنى التصرف في العقار لجعل هذا الاستثناء حتى لا يملك
التصرف في العقار بخلاف الاب فانه لا يعمل استثناء الوصي بملك
الحفظ اما لا يملك ان يبرأ غريبا او الميت اذا لم يجب بعقد فان وجب
بعقد فعلى اختلاف في الوكيل ولا يصح اصداء يعني من من الميت اذا
كان الخصم مقرا او له بينة فان لم يكن هذا ان حار ولو كانت الدعوى
على الصبي ان كانت له بينة حار وكذا الوقض به وان لم يكن له بينة
ولا يقض به لا يصح وفي الاقضية انما يمكن اثبات الوصاية على الخصم
والخصم الموصى له ومدلول الميت والوارث والذو له على الميت دين
خصم في قولهم خصاف وقال بعض شيئا لا يكون خصما فان اقم البينة
على واحد من هؤلاء ان الميت اوصى اليه ينظر ان كان المدعي عدلا مرضي
السيرة مرتد با في التجار يعرض به وان عرفه بالفسق واخبره لا يقض
وان عرف منه ضعف المرار وقلة الدراية في التصرف يقض الوصاية
ويضم اليه ماله امينا وكذا الوطى يظهر منه فسق كنهه لثمنه ويضم اليه في الاثر
وصيا اخر هذا اذا اثبتت الوصاية بالبينة اما اذا اقره بكونه الميت انه
وصي الميت لا يثبت باقراره ويؤمر بتسليم الدين اليه وكذا المودع اذا اقر
بذلك ثم انما يصح دعوى الوصاية اذا كان المدعي اهلا للوصاية اما اذا لم يكن
فلان لا كان عبدا او صبييا ولا ينفذ تصرفهما هو الاصح وان كبر الصبي
قبل ان يحجب الله الوصاية لا يكون وصيا عند ابيه حنفية ولو اوصى
اليه عبده ان كانت الورثة او بعضهم بغيره لا يجوز لانهم يملكون فان كان
جميع الورثة صغار اذ لك عند من كتاب ابو حنيفة جوز ذلك
استثنى ولو اوصى الى ملك شبه حار ولو اوصى الى ذمي او مستأمن يخرجهما
القاصي من الوصاية وقبل الاخر لا يصح تصرفهما والوصي اولى بالتصرف
من غيره وقد مر فان لم يكن له وصي بملك اجد التصرف اذا كان المركة
حالية عن الدين فان كانت المركة متوقفة بالدين لا يملك اجد بيع المركة
ولكن الوصي يفعل ذلك ان كان له فان لم يكن من نصب القاصي وصيا ولو كان
اذا امتنع من التصرف لا يجبر ولو اراد ان يخرج نفسه الوصاية في غيره
مما الشافعي ليس في ذلك كالمكيل وبمحضر من الله لا ينبغي له ان يخرج من ان
كان اهلا كافيا وان قوله مع هذه البنية ومن خلاف شيئا في باب

فصل في الوصية
المتولى من فوض اليه التصرف والقيم من فوض اليه الحفظ والبيع والتفويض فالقيم تحت يد المتولى وهو يفعل باذن المتولى
فصول في هاشم الفصل الاول

ونصب القضاة الوصية والمتولى والقيم القاضى اذا نصب في ولاية تركته والولاية وهم في ولاية والتركه ليست في ولاية او كانت التركه في ولاية والولاية لا يكونون في ولاية او كان بعض التركه في ولاية والبعض لم يكن في ولاية والى سوا الامة اكلوا في بيع التصرف على كل حال ويعتبر انظام و الاستعداد وصية الوصية وصيا على كل حال في جميع التركه ايها كانت التركه وكان ركن الالام على التسعة بقول من كان من التركه في ولاية وصية وصيا فيه والافاق وقيل لا يشترط صحة التصرف في اليتيم في ولاية ولا بشرط كون التركه في الولاية

فصل في الوصية في باب الوكالة

وابن القاضى لما قال في جعلتك امينا في بيع هذا العبد اما اذا قال ببيع هذا العبد ولم يرد عده اختلف المشايخ والصحيح انه لا يملكه العبد
شرح اجماع المحققين في باب الوكالة والوكيل في البيع من كتاب الوكالة

ابن القاضى في كتاب الوكيل والوصية في ثلثة اشياء احدها لا يمين على اليمين وعليهما اليمين والثاني لا عريضة على الالام وعليهما العريضة والثالث ان الموكل والوارث يصير موقرا بقبض نفسه على باقر ارمي بقبض الوكيل والوصية والوصية لا يصير موقرا بقبض نفسه حكمه باقر ارمي بقبض الالام

شرح اجماع المحققين في باب الوصية
عن ابى مطيع البجلي انه قال افترق منه شريف وعشرين سنة فما رايته عامدا في مال ابن اخيه وهذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصاية فهو اسلم اذا عرفت هذا اجبتنا الى المسائل فيقول وفي فناء والنسبة رجل مال لاخر تيار ابو فرقة خود ترا از بس مركب من اوقال العربية لغد هم او قم باهم او ما يجوز حياه يصير هو وصيا وكذا لو قال غم فرزند ان من خود را وقال استاذي كن وفي النوازل لو قال انزل من اقصى يولى صار وصيا عنه الى حنيفه رحمه الله وعند محمد لا يصير وصيا ولو قال انزل مني ونفذ وصيا صار وصيا وعن محمد رحمه الله اذا قال انزل مني وهو صحيح انت وصية فهو وصية بعد موته رجل قال لاخر لك جرمائة درهم على ان يكون بيني وبينك الشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي رجل قال لاخر اسألك بجرم بمانه درهم لتنفذ وصيا بامر المائة صالحة لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهو مؤانث وصي وهو وصي ولو قال لاخر

استوفى فان الامير عليه السلام
اي استوفى له الامير عليه السلام
من الامير عليه السلام
والشيخ الامير عليه السلام
في نسخة الامير عليه السلام

اسألك لاجارة فاجارة باطلة لان هذا استجار بعد الموت وانه باطل ولو خاطب الميراث قوما اجتمعوا عند وقال لهم اقلوا كذا بعد موتى من الاعمال التي يصير الرجل به وصيا لا لكل اوصيا ولو سكتوا حتى مات الميراث ثم قبل بعضهم دون البعض ان كان القابل اثنين او اكثر صار اوصيتين وان كان واحدا ارفع الامر الى القاضى حتى يصير اليه اخر كان اوصى الى رجلين لا يفر احدهما الا ان استأمر عدة الميراث في النوازل وفي شرح الطحاوي والاصحاب بالافون الاحرار على ثلاث مراتب اما ان يكون الوصية قويا امينا يمكنه القيام على مال الميت فليس له ان يخله الثاني ان كان امينا لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فله ان يصير اليه ثلثة اخره لا يخله الثالث ان يكون خائفا ويظهر خيافته فله ان يخله ويرصد وصيا اخر امسا حتى لا يتور مال الميت وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب الفقهاء وفي التجريد لو لم يهاجم القاضى ان له وصيا فنصب وصيا فليس هذا الفعل اخرا جاله من الوصية والوصية ان لا يصح الى اخره الموت و في نسخة الامام خوارزمي الوصية اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للفقاض ان يخله لكن مع هذا لا يغزل يقول وهكذا في الفتاوى والصناعات والوصية وفي الاقضية ذكر فيه اختلاف المشايخ في قنية الفتاوى والوصية اذا عجز عن القيام بامر الميت فاما الحكم فيما اخر لا يغزل الاول اما اذا قام قنينا اخر مقامه يغزل الوصية اذا ادعى دينه على الميت لا يخرج عن القضاة الوجاهة ولو ادعى شيئا من الاعيان بخبره فالى الوصية او اليتيم المختار في الدين ايضا ان يقول له القاضى اما ان تقيم البيعة على الدين او تبرئه عنه الدين او تخربك على الوصاية وان ابراهه والاخرجه من الوصاية وجعل مكانه اخر الوصية لا يقض مال الميت على ماله كذا بعد فلو اوصى مع هذا لا يكون خيانة حتى لا يشحن الخزل

فصل في الوصية في باب الوصية

وعزل الوصى العدل صحيح وقيل لا ولو كان ذاهبا بكتاب يؤزر يقال ازوه يؤزره اذا قواه واعانه وفي البيعة مسئلتان فاك فاضلي وصي الميت اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضى ان يخله وان لم يكن عدلا يخله ويضرب وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف لا يخله ولو كان يضمن اليه كافي ولو عزمه يغزل وكذا الوغزل القاضى العدل كما في يغزل كذا ذكره الشيخ الامام المعروف بخوارزمي **قلت** وفي وسيط المحيط ان القاضى يصير جارا ثمة وعنده بعض المشايخ لا يغزل العدل الكافي ليعزل القاضى لا به مختار الميت فيكون مقدما على

في المصنف وذكر القدر في انه ليس للقاضي ان يخرج وصي الميراث من الوصاية
 ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان كافيا فاسفامعروفا
 بالشرف فخرج به وينصب غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره وهكذا
 ذكر في الاصل والحق في شرفه ولم يذكر انه لو عزم على عزل وصي وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصاية بالقضاء
 ان يعزله انتدب من قبله في القنية راقا للثقة والى الصغرى وعزى النزال
 العدل الكافي في خواهر زاده وان ظهير الدين المرغيناني استبعد ملا
 مقدم على القاضي لانه مختار الميراث وان استأذنا البديع قال اذا
 كان هذا في وصي الميراث فكيف في وصي القضاة ونحوه في المبسوط والحداد
 وقد علم من قوله ولو كان ذا عجز ان الاول هو العدل الكافي وقوله صحيح
 وقوله يمد يد على ان الاول راجح كونه كلام الجمهور وتعبير بقيل عروضا
 ان قال انه دون الاول لانه اختيار بعين المشايخ
 المنظومة لابن سحنة في كتاب الوصايا
 ثم ان كان وصي الميراث عدلا امينا كافيا لا ينبغي للحاكم ان يعزله لان
 ولاية العجز على العدل الكثره خصوصا اذا قام مقام الاب الرشيد
 او لو عزمه فعند الامام شيخ الاسلام خواهر زاده بنزل وصية القاضي
 جائزا كذا في الولو اجمية وهو المذكور ايضا في الفتاوى الصغرى شرح
 ارباب القضاة للصدر الشريف وهو الصحيح لان قضائه وقع في
 محله فينفذ ذكره في الولو اجمية وذكر في المنتقى والاقضية ان
 فيه اختلاف المشايخ وذكر القدر ورر والطحاوي انه ليس للقاضي عزله
 من الوصاية ولا ادخال غيره معه الا اذا عاقب او كان فاسقا معروفا
 بالشرف فيله بحججه او عجز عن التصرف فيعزله بالعدل الكافي وفي القنية
 اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصاية يكون للقاضي عزله في الخائفة قال شيخ
 الاسلام خواهر زاده في شرح ادب القاضي وقال ظهير الدين المرغيناني يستبعد
 القول بالنزول ويقول انه الوصي المختار مقدم على القاضي لقيامه مقام الاب
 قال الزاهد في القنية بعد ما ذكر النزال العدل بولاية القاضي واستبعد
 القاضي ليدل على هذا القول وتول الى ذريعتهم النزال منصوب القاضي
 بالعدل اذا كان عدلا كافيا قال استأذنا واذا النزال وصي الميراث بالعدل
 وان كان عدلا كافيا فكيف لا ينزل وصي القاضي بالعدل قلت فكانه
 استبعدا لقول ابي ذر فقلت ولما كان للقاضي ولاية عامة وكان الاظهر
 عدله وصلاحه انه لا يعمل الا ما فيه النفع والمصلحة فلا جرم ان لم يكن في
 عزله مصلحة للبيتم او الميراث لما عزمه لانه بين الكلام انما هو هذا المنتقى
 قواعد الفن جواز عزله ونفاذ احواله مطلقا وما يبرر في بعض الكتب من

في المصنف لا يجوز له ان يعزله الا في حاله دفع المفسدة الا بمرأى ما في جامع الفصولين
 من انه الصحيح عند رايه لا ينزل كونه كالموصى فهو اشرف للبيتم من القاضي
 فلا يكون عزله نظرا للبيتم وامور القضاة نظرية نعم قال ينبغي ان يفتي بهذا
 نفاذ الرضا كيف عزم على عدم النزال لعدم المصلحة والظرفية وفاد
 قضائة الزمان وانت تعلم انه حسي ان لا يوجد من يقول بالنزول واكالة
 هذه وما يقول القائل به حلالا لحوال القضاء على اصلاح عليه ما هو الاول
 الاصيل عند علماء الفن قالوا ولي عند رايه يجعل هذا من قبيل اختلاف العصر
 والزمان لا من قبيل اختلاف الكيفية والبرهان ادب الاوصياء
 تفصيل القندي في فصل لا يخرج
 وصي الميراث اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان لم يكن عدلا ولا يورث
 وينصب ميبا اخر ولو كان عدلا غير كافي لا يورث ولكن يضم اليه كافيا ولو عزم
 بنزول كذا الوعزل للعدل الكافي بنزل كذا ذكر الشيخ الامام المعروف
 خواهر زاده وعند بعض المشايخ لا ينزل العدل الكافي بنزل القاضي لانه مختار
 الميراث فكونه ممددا على القاضي
 تفصيل في فصل
 تصرفات الوصي من كتاب الوصايا
 رجل اوصى الى رجل وجعل غيره مديون له ذكرنا انما طعن فيها وصيا في كفايته
 قال جعلتكم وصيين فلا ينفذ احدكم ما يما لا ينفذ واحد الوصيين وقال شيخ
 اهل البيت ابو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي اولى بابن كمال ولا يكون الميراث
 وصيا وان كان مديونا ان لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه قاضي
 في فصل فيما يكون قبول الوصية من كتاب الوصايا
 في تصرفات الوصي
 وفي المنتقى نقد من ماله من شئ يشراه لولده ونحو الرجوع يرجع بانه لا قضاء
 ماله بشيء ولو ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع فله الرجوع لولده ماله والا
 فلا وجوب له عليه ولو ثوبا او طعاما لا يلزمه رجوع وان لم يكن له ماله لو اشهد
 والا فلا ولو اتفق عليه الوصي ماله ومال البيتم غائب وهو مقطوع الا
 ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع وقال خواهر زاده ولو شتر له الوصي
 طعاما او كسوت او شيئا من شئ يرجع وفي ثوبا او قاضيه شري نصيبه
 شئا وصحته ثم نقد رجوع قبا لا استحقاقا ولو مال صان نقد وانما
 نقد لا يرجع عليه يرجع
 جامع الفصولين
 في الفصل السابع والعشرين في تصرفات
 وليس ان يتصدق بماله ولا ان يوصيه به لان التصديق والوصية ازالة
 الملك من غير عجز ماله في غير المال ملكا وليس ان يطلق امرأته لان الظاهر
 من تصرفات الصانع المحضه وليس ان يعقوب عبده سواء كان بعوض

او غير عوضا بل غير عوض فانه ضرر محض وكذا العوض لا يقابل العوض للمحال
 القبول على نفس القبول ولا اذا عتق بنفس القبول بغيره الذي في ذمة المفسر
 وقد يحصل له لا يحصل في ان الاعيان ضرر المحض للمحال وكذا اليسر له
 ان يقض بانه لان الفرض انما ملك منه غير عوض للمحال وهو مخرج قولهم
 ان القرض يبيع وهو لا يملك سائر المتبرعات بهذا هذا بخلاف ما كانه يقض
 مال اليهم ووجه الفرق ان الاقراض من باب حفظ الدين لان لو اء
 الدين بان فلا يسر وبالنحو وانما هو ان القرض يختار اهل الناس وقوم
 وله ولاية التفحص على احوالهم فيختار من لا يتحقق انكساره او غلبا وكذا
 ان يقض بغير نفسه فلا يتحقق التوريل لان روليس لغيره ان يقض هذه الولاية
 فبقية الاقراض منه ان الله الملك ضمانا بقبوله عوض للمحال في ان ضرر المالك
 يمكنه وله ان يدين ماله بغيره وصوت الاستدانة ان يطلب من الناس
 او الوصي ان يبيعه شيئا من اموال الصغير بمثل قيمته حتى يجعل اصله
 ملكه ومن البيع وينا عليه ليرد فان ما به منه بزيادة على قيمته ومجيبه
 واما ملك الادانة وملك القرض لان الادانة بيع ماله بمثل قيمته وليس له
 ان يبيع ماله باقل من قيمته قدر ما يتغلب الناس فيه عادة لما قلنا ولو باع
 لا ينفذ بغيره لانه ضرر في حق وكذا اليسر ان لو اجر نفسه او ماله باقل
 من اجر المثل قدر ما تغلب الناس فيه عادة وليس له ان يشترى ماله بشيء
 اكثر من قيمته قدر ما تغلب الناس فيه عادة لما قلنا ولو اشترى ان ينفذ عليه
 ويكون المثل لان الشراء وجد لفاذا عدا المثل وانه ان يقبل الرتبة والصدقة
 والوصية لان ذلك يقع محض في ملكه لولا ما وصله الصدقة ولم خير الناس
 من ينفع الناس وهذا يحكي محكي احدث على النفع واكثر على النفع محض لا يملك
 النفع عيب وله ان يزوجه امته لانه نفع وله ان يبيع ماله باكثر من قيمته
 ويشترى شيئا باقل من قيمته لما قلنا وله ان يبيعه بمثل قيمته وباقل من قيمته
 مقدار ما تغلب الناس فيه عادة وكذا انه ان لو اجر نفسه او ماله باكثر من اجر
 المثل او باجر مثله او باقل منه قدر ما يتغلب الناس فيه عادة وكذا ان يشترى
 له شيئا باقل من المثل او باجر المثل او باكثر منه قدر ما تغلب الناس فيه عادة
 انما اجر نفسه او ماله ثم يبلغ النصف في المدة فله ان يجره اجارة النفس ان
 مضى عليها وان شاء ابتكرها ولا خيار له في اجارة المالك ووجه الفرق
 ان اجارة مال الصغير تصرف في ماله على وجه النظر فيقدم الاب فيه
 من لا يثبت له خيارا لا يبطال بالبيع فاما اجارة نفسه فتصرف على نفسه
 بالاضارة وكان ينبغي ان لا يملك الاب او انه يملكها من حيث انها نوع رابضة
 وتغيب الصغير وتأديب له والاب يملكها ويغيب الصغير في نفسها على انها تأديب
 فاذ بلغ فقد انقطع ولاية التاديب فهو الفرق وله ان ياب او يجله وله

ان يدفع ماله مضاربه وله ان يبيع وله ان ياكل بالبيع والمساواة والاجارة
 والاستيجار لانه هذا كذا من تواليع التجار فكل من ملك التجار ملك ما هو منه
 تواليعها ولهذا ملكها الماذون وله ان يجره بكمه اتحيا والقبول ان لا يجوز وجه
 القياس ان الاعارة عليك المنفعة بغير عوض في ان ضررا وجه الاستحسان
 ان هذا من تواليع التجار وضرر راتبها فيملك بملك التجار ولهذا ملكها الماذون
 وله ان يودع ماله لان الماذع من ضرورات التجارة وله ان ياذن له بالتجارة
 عندنا اذا كان يعقل البيع والمساواة الماذع بالتجارة وضرر التجار فاما ملك
 التجار بنفسه فانه يملك الماذن بالتجارة اولى وله ان يبيع بغيره لان
 المصلحة عقد معاوضة في ان مخرجه البيع وله ان يرضى ماله بغيره لان
 الرضا من تواليع التجار لان التاجر يحتاج اليه ولا يرضى ماله بغيره من ماله
 فملك الرضا بغيره ايضا وله ان يرضى ماله بغيره بنفسه ايضا لان عن
 المرفوع في يد المرفوع الا انه اذا هلك يضمن بغيره ما صار مؤديا
 من ذلك ومن نفسه وله ان يجعل ماله مضاربه عند نفسه ويخبره ان يشهد
 على ذلك في الابداء ولو لم يشهد بغيره كمال الرجح فها منه وليس له ان يشهد
 لا يصدقه وكذلك اذا شارك وله ان ياكل ماله باقل من مال الصغير فان اشهد
 فالحج على ما شرط وان لم يشهد بغيره فها منه وليس له ان يشهد على القاض
 لا يصدقه ويجعل الرجح على قدر راس المالها وما حوت على كذا في الابداء
 اجواب في وصية حاكمه وفي الجحد ووصية حاكمه الا ان يسل الا
 ووصية وليس الجحد ووصية فقامت وجوه مخصوصة منها ان الا
 والجحد اذا اشترى مال الصغير لنفسه او باع ماله في نفسه الصغير بمثل قيمته
 او باقل جاز ولو فعل الوصي ذلك لا يجوز عند الجحد وعند الجحد نفسه
 واجه لو سلف ان كان حية لليتيم جاز والا فلا ومنها ان لها ولاية
 القضا لا لجل الصغير النفس وما دورها وللوصية ولاية الاقتصار
 فاما وصية النفس ليس ولاية الاقتصار في النفس ومنها ان له ولاية
 الصلح في النفس وما دورها على قدر الدين من غير حط باضلاف وليس لها
 ولاية العقوبة وفي جوار الصلح من الوصي روايتان وقد ذكرنا الوصية في ذلك
 في كتاب الصلح
 واما شرائطها من كتاب البيوع
 سبب ولاية عمية المالك من المعاملات شيان احدهما الايق والتمانع
 القضا لان الجحد من قبل الاب اب لكن لو اسقطه ووصية الاب واجد
 استلها للولاية منها في ان ذلك ولاية الايق من حيث المعنى ووصية الصبي
 يستغنى للولاية من القضا في ان ذلك لاية القضا معنى اما الايق فلا زها
 واعية الى حال النظر فوجع الصغير لو فور تسفقت الاب وهو في ذلك

لكمال ربه وعقله والصغيرة فاجوز عن النظر لنفسه بغيره وثبوت ولاية النظر
للقادر على العاقل عن النظر امر معقول ومشروع لانه من باب الاعانة على البر
ومن باب الاحسان ومن باب اعانة الضعيف واعانة الفقير وكل ذلك
حسن عقلا ومثرا ولان ذلك من باب شكر النعمة ونحوه القدر اذ شكر كل نعمة
بحسب سبب النعمة وشكر نعمته القدر معونة العاقل وشكر النعمة واجب عقلا ومثرا
فصلنا عن اجواز الوصية الاب فانه مقامه لانه وصية وصية فابظاه
انه ما اختاره من بين سائر الناس لا لعل له ان شفقتة على ورثة مثل شفقتة
عليهم لولا ذلك لما ارتضاءه فكان الوصية خلفا عن الاب وخلف الشيء
فانه مقامه كانه نعوذ واما الجدة لعلها ان توارثت وتورث شفقتة الا ان شفقتة
وهي شفقتة الاب فلا جرم تأخرت ولايته عن ولاية الاب وولاية وصيه
وصيه ايضا لان تلك ولاية الاب من حيث المعنى على ما ذكرنا و
وصي الجدة فانه مقامه لانه استغنى بالولاية من جهة وكذا وصيه وصية واما
القضا فلان القضا لا اختصاصه بكمال العلم والعقل والورع والتقوى
واخصه الحكيم من الشفق الناس على اي شيء فصالح وليا وقد قال عليه السلام
السلطان ولي من لا ولي له الا ان شفقتة دون شفقتة الاب واجد
لان شفقتة تتشبه بالقوة وشفقتة لا وكذا وصية فتأخرت ولا
عن ولايتهما
واما مشرا العليا فانواع من كتاب البيوع والمفوض
ولو جعل الاب مال الصغيرة صداقا لامرأة فله من الاجرة استقراض
الاب لا يجوز ذلك
والوصية من كتاب البيوع
الولاية في مال الصغيرة الى الاب ثم وصية اوصيه الاب لقيه مقام وصي
وصية اوصيه وصية الاب وصية اوصيه ان الوصية ملك الاوصياء
سواء كان وصية الميت او وصية الله وفي الثاني خلاف فذكر ذلك
في الفوائد المتبينة وغرضنا من الاب ثم الوصية الى وصية اوصيه الاب
ثم الوصية ثم الى الله ثم الوصية ثم الوصية ثم الوصية ثم الوصية
في باب من يجوز للوكيل ان يعقد منه
منه في باب الوكالة
الاب والوصية اذا اقر في محال القضا لا يصح ولا بدفع المال اليها والعدل علم
هذا في باب الوكالة بالخصوص من كتاب الوكالة
وربما عثر على يوسف في رجل تزوج امرأة على انه لا ينفق الصغيرة فزوجا
واذا سلم الامة بصيرة تدعى الامة معنى او متقوصا قرضا فاسد فيصنع قهرا
في قولنا جنته وفي قولنا لا يوسف لا يصح امحار الامة ويكون على الاب قيمتها

للوصية من كتاب الوصايا
وفي اجماع الصغيرة مقاسمة الوصية الموصية له على الورثة جائز ومقاسمة الوصية
الورثة على الوصية له باطل وتفسر المسئلة اذا كان الوارث فالباقى فاقسم
الوصية الموصية له بالثلث نصرت الثلث الى الوصية له وامسك الثلثين
للوارث فبذلك شئ من الثلثين فملك من مال الوارث ولو كان الوصية له
فالباقى فاقسم الوصية الوارث وصرف الثلثين للوارث وامسك الثلث
للوصية له فضايع الثلث في يد الوصية له لا يملك من مال الوصية له وله ان يترك
الوارث فباقة ثلث ما في يده خلاصة في الفصل
الوصية في كتاب الوصايا
وصية الفقير من مال نفسه على الصغيرة لم يثبت هذا بالرجوع وقت الاتفاق فلا ان
يرجع عليه ولو كان المفقير بالمال يرجع
ففيه في باب
ما يتعلق باتفاق الاب والوصية
في بيع الوصية ونشره
بيع الوصية العقار لا يجوز الا ان يكون خيرا للميت بانه يربح المشتري في الشراء
بضعف القيمة او كان خراجها وعلاقتها وموتها تترد على غلاتها وعلى
الميت دين لا يفي غير العقار بذلك وكان الميت اوصيه بماله مرسلة او بغيرها
او كان بالصغيرة حاجة الى الكسب لاجل النفقة كحوائف لم يكن شيئا من
ذلك لا يبيع العقار هذا اذا كانت الورثة صغارا فان كانوا اكبارا
وهم حصون وليس في الشركة دين ولا وصية فان الوصية لا يبيع شيئا
من الشركة فان كانت الشركة مستوفقة بالدين او كان الميت اوصيه بوصية
مرسلة فان الوصية ان يبيع الشركة بفضا الدين الا انه يقدم لبيع الموقوف
ويؤخر بيع العقار فانه مستحاجة الى بيعه ببيع وان قالت الورثة
نحن نقضه الدين وننفق الوصية من موقوفتنا فنحن نقض الشركة لاننا
كان لهم ذلك وان كانت الورثة لم يراغبوا وليس على الميت دين
ولا وصية فلكل وصية ان يبيع غير العقار
خراصة المفتحة
في تصرف الاب والوصية والمتولى منها بالبيع
وفي اجواز بيع الوصية ضيقة للدين فثبت ان قيمتها اكثر من البيع باطل ولا
يحتاج الى فسخ احكام ولو باعها ثانيا بغير المثل صح البيع الثاني
ادب الاوصياء في فضل البيع
وفي القنية للزاهد ولو باع الوصية مال الصغيرة بفاحش الغبن فالتقضية
عدا الدين الموزر وروح يبطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض و
فان تخم الدين يحل له بل يقيه البيع فبذلك المشتري المبيع بالقبض ويكون
على كل من المتبايعين الفسخ ما دام المبيع قائما في يد المشتري ادب الاوصياء

في فضل البيع
 ان يبيع الادب والمواعظ والمضارب بعين فاضل من اهل الباطل لا يملك بالقبض
 فتسجد في باب فضل الادب والمواعظ
 لو اشترى الوصي طعة للنفقة او الكسوة بشهادة الشهود ان يرجع في مال
 الصغير وانما اشترط شهادة الشهود لان قول الوصي معتبر في الانفاق لكن
 لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الا بالثبوت خلاصة الفصل
 ان درس من كتاب الوصايا
 وصي اشترى لنفسه من مال الميت شيئا لم يكن للميت وارثا لصغيره
 ولا كبيره حابة كاصحاحات في فضل تصرفات الوصي
 من كتاب الوصايا
فيما يضمن الوصي
 وفي المنفق الوصي الى رجل ان يبيع عبده ويضدق بمنته على المسكين
 فباع وتصدق بمنته ثم استحق العبد بعد الفسخ رجع المثل بالثمن
 على الوصي ولم يرجع الوصي في مال اليتيم شيء وانما يرجع على المسكين الذي
 تصدق عليهم بالثمن وهذا الرواية في الجاهل رواية الجاهل الصغير فل
 مات وعليه دين الف درهم ولم يترك الا عبدا فباعه الوصي بخير امر
 اتفق وقبض الثمن فباع عنده ثم استحق العبد ورجع المثل على
 الوصي فان الوصي لا يرجع على الغريم شيء الا ان يكون الغريم فاعله بعد وفاء
 دينه في يرجع الوصي على الغريم اذا مات وفي يدك ودائع شيء وترك اموالا
 وعبيد دين يخطبها لقبض الوصي الوادي من منزل الميت ليردها
 على وصيها او قبض مال اليتيم ليعضيه به الدين فهلك المقبوض منه بغيره فلا
 ضمان وكذا اذا لم يكن على الميت فقبض الوصي بالدم من منزله ومعه في
 يده اضمائه عليه كانه ولاية القبض ليرده على الورثة الوصي اذا اتفق
 المثل على الصغار حتى قبضت المركة ولم يبق منها شيء ثم جاء الغريم فادى
 على الميت دينه وانتهى بالبيعة عند الله وقضى الله بذلك هل بعد
 الوييم يضمن الوصي قبل كسب ان يكونه اجواب في هذه المسئلة نظير اجواب
 فيما اذا قضى الوصي دين الميت ثم ظهر دين اخر واكوا بتم ان الوصي
 ان دفع الى الاول بامر الله فلما ضاير عليه ولا على الله ولكن الوييم
 انما يتبع الغريم الاول ويترك الثاني فقبض منه كانه المقبوض قائما وان كان
 هلك اضمن حصته من المقبوض وان دفع الى الاول بغير امر الله فلكل
 اليتيم الوصي حصته من المقبوض ان شاء وحل يرجع الوصي على
 الاول لينظر ان كان في زعم الوصي ان الثاني مبطل في دعواه وفيما اقام
 من البيعة لا يرجع على الاول وان كان في زعمه ان الثاني في محض في دعواه

وفيما اقام عليه من البيعة يرجع بذلك على الاول والآخر في الوصي الثاني في زعم الوصي
 انه صار غنيا صبا نصيب الثاني بالدفن الى الاول فيضمنه ولا كذلك
 اجواب في الوصي الاخر وفي مسئلة النفقة كذلك نقول ان الوصي عليه
 ما به من نفقة ولا ضامن على الوصي وانما النفق بغير امره فعليه الضمان كانه
 الدين مقدم على الميراث وعليه حق الورثة احكام الصغار
 في الوصايا
 رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين بينه الا ان الوصي يعلم
 بذلك فخاف الوصي انه لو قضى الدين يضمنه الدارث او يظهر غريم اخر
 فيضمنه فلو امكن له في ذلك لم يرجع الوصي شيئا من مال اليتيم بخير
 الدين من صاحب الدين او يودع عنده صاحب الدين بعض المركة
 فيجحد رب الدين
 خاتمة في فضل
 بيع الوصي من كتاب البيوع
فيما يصدق فيه الوصي وما لا
 وفي ادب الله للصدقة الشهيدة اذا كبر اليتيم فقال الوصي ضاع المال
 منه فاقول قوله مع يمينه ولو قال انفق عليك كذا صدق في نفقته
 ولو اختلف فقال لابنات ابنة عشر سنين وكذا الوصي منه عشر سنين
 سنة فاقول قوله الدين ولم يذكر اختلاف في هذا اقول محمد وعندهما يوسف
 لقول الوصي وهو ان اربع مسائل احدها هذه الثانية اذا ترك
 الميت رقبته فانفق عليهم ان كان العبد موجودين فاقول قوله الله
 بالاجماع وان لم يكونا موجودين فحق هذا الخلاف الثالثة اذا ادعى الوصي
 ان ادعى الوصي انه ابون غلام واعطى جعله اربعين درهما وانكسر لاله
 فعلى هذا الخلاف الا ان ياتي الوصي بينته فاقول استأجرت رجلا
 حتى ردا فلان يضمنه الرابعة اذا قال الوصي ادبت خراج ارضك عشر
 سنين وقال في سنين على هذا الخلاف
 في نصب الوصي من كتاب القضاء
 وفي وصايا غريب الرواية ومجموع النوازل اذا ربح الوصي في مال اليتيم
 فعلى اخذته مضاربه وله في المخرج حصته فاك لا يضمنه والرجح لليتيم
 وان تولى المال لم يضمنه احكام الصغار
 في مسائل المضارب
 وانما اصل ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى اذا اتفق
 قضيا بين الميت والثمة ادعى ان اليتيم استهلكه الا لا فندفع ضمانه
 الثالثة ادعى انه ادعى جعله عبدا لابن من غير اجازة الرابع
 ادعى انه ادعى خراج ارضه في وقت لا يصح للزراعة الخامسة ادعى انها

على صوم اليتم السابعة ادعى ان اذنه لليتيم في التجارة والله ركبته ديون
فقتضاه عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته له واداد
الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقعة لدرجات البتة سعة التجزئة
ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة ادعى فداء جده اجمالا دية عشرة اشهر
قتضاه دين الميت من ماله لحد يبيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر
ادعى انه تزوج النسيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهو متبني الكل من ذوات
العناية في الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل شيء كان سلطانا عليه فانه
يصدق فيه وما لا فلا وصايا الاشياء
في كل موضع كان القول للوصي بغيره ايمن الاستحي التخييل
في الاشياء الظاهر كالنفقة وغيرها لانه ظاهر لا بد منه ما في ذلك من غيب
الناس في قبول الوصاية والاحتراز عن التنفص عنها صيانة المال الميتة دفن
حالة الصغير والافالعين واجبة دما تحفة المحرر
في شرح التلخيص للبلداني واسألوه
يصدق اولاً من باب الوصايا
قال محمد اذا قال الوصي بدين الميت نفقت عليك في صورك ما لك فانه
يصدق في نفقة مثله في تلك المدة لانه اقر بما كان مسلطاً عليه من جهة الشرع
في مال الصبي فانه مسلط من جهة الشرع على الاتفاق على الصغير نفقة مثله
من ماله ما فيه من احيائه وحفظه فموجب مقارعة نفقة هو سبب الضمان في مال
الصغير لا يجعل الصغير مرعياً وهو منكر في ان القول بدين الميت مع المودع
اذا قال ردت المديونة وانكر المودع كان القول بدين الميت لانه اقر بما كان
هنا نفقة المثل ما يكون من الاسراف والتقنية في المدة والذين
اذا انفقوا لم يبرأوا ولم يقرروا وكان بين ذلك تفاوت ولا يصدق في النقص
فانه اخبر بما هو غير مسلط عليه في الشئ بل هو منقصة لانه الاسراف فاذا
اخذ بذلك كان اقر على نفقة تفاوت مال الصبي فيكون ضماناً فذلك لو قال
قد ترك ابوك رقبة وانفقت عليهم من مالك كذا وكذا وكان ذلك نفقة
مثله في تلك المدة ثم انهم ما لا اوافقوا وقال الوارث لم يترك ابى رقبة
فالقول للوصي مع يمينه لانه مسلط عليه شرعاً لا سيما في اصلاح مال الصغير
وحفظه والوصي كما يملك اصلاح نفق الصغير بالاتفاق عليه كذلك
يملك اصلاح مال الصغير وحفظه بالاتفاق عليه وكذا لو قال لم يترك
ابوك رقبة لكن اشترت لك رقبة مائة درهم من مالك كذا وكذا
وانت بيمينك صغير وانكر الابن ذلك فالقول للوصي لانه اقر بما كان
مسلطاً عليه من جهة الشرع في مال الصغير وهو شرع البرقوق والاتفاق
على يمينه فلم يكن مقراً بسبب وجوب الضمان وكذلك لو كان الميت

عنده مال فقال قد انفقت عليه منه كان القول بدين الميت في الاتفاق وهو
مؤمن في حال في ان القول بدينه ولما كان المظالم في يد رجل يدعيه فقال
الوصي اشترت لك هذا المظالم من هذا الرجل مائة درهم من مالك فقبضت
ودفعت اليه المئتين ثم انفقت عليه من ماله مائة وكذا درهمين ثم غلبت
عليه واخذت منه والابن ينكر ذلك والذري يدعي المظالم بقول المظالم انك
وينكر ما بقوله الوصي لم يصدق الوصي فيما يدعي عليه من المئتين الا بيمينه
والمظالم لانه لا يثبت احد عليه او يدعي وكذا يصدق في حق اليتم ولا يضمن
لشيء لانه اقر بما هو مسلط عليه شرعاً ما ذكرنا ان المشرع يبال اليتم و
الاتفاق بنفقة المثل المطلق له شرعاً وصار كما لو ادعى ان مال الميت من ماله
يدفع المديونة اليه فانه يدفعه وصدة ما لك في الاموال المدفوعة اليه و
كذب في الدفع وانكر فلان الدفع اليه ايضا يصدق المودع في مديونة
نفق غيره من المديونة ولا يصدق على الوكيل والمرسول بالدفع
اليه كذا صحت شرح اجماع الكبير للمصنف
في باب ما يصدق فيه الوصي وما لا يثبت له الوصية
في التركة المستغفلة
الوارث بطل بين لو كانت التركة بيد الوارث استغفرتا دين لا يملكها
بارث الا اذا ابرأ الميت من جهة الوارث وادارته بشرط البيع وقت
الاداء فالوارث له من مال نفق مطلقاً بشرط تبرع او رجوع يجب له ذلك
على الميت فصار التركة مشغولة به يمينه فلا يملكها حتى لو ترك ابناً وقتاً
ودينه مستغفرت فاداه وارثه ثم اذنه للدين في التجارة او كان له بيع
او لم يملكه وفيه استغفرت تركه يدين الوارث لا يمينه ارثه اذا كان
هو وارثه لا غيره والوارث لا ينفذ بيعه تركه مستغفرت يدين الابيضاً
فقرانه لعدم ملكه وينفذ بيع التركة وكذا المولى على ماله فاذن عليه
دين محبسط ليس له ان يبيع القن ولا ما في يده وانما يبيعه لنفسه
واما ما في الدين على الميت بحضرة وارثه او وصيه يجوز ولو لم يكن
بيده تركته اذ ينفذ تمكننا من اخذ مال الميت اذا ظهر جامع
الفصول في الدين والتميز والمخبرين
وان كانت التركة مشغولة بالدين ان كان غير مستغفرت يبيع بقدر
الدين وفي الزيادة على ما ذكرنا من اختلاف واصل هذا ان استغفرت
الدين يبيع ملك الوارث في الزيادة في كتاب الماذون وفي فوائده
الائمة الاسلام اذا باع الوصي مال الصبي ليمتد منه على نفسه يجوز
ويضمنه بيمينه وفي فوائده ان المصنف الوصي او المتولي اذا باع شيئاً بأكبر
من قيمته ثم اقال للبيع وفي المتن في وصيه او وكيل او عهده ما ذنوبه

عبد الباقى درهم وقسمته ثلثة اقسام وجذب عينا لسله ان يردوه بالحب
خلاصة الفصل الثامن في بيع البايع
 رجل باع ثوبا ترك عبد الشتره بالثمن وقبضه باذن البايع ولم يقبض
 ثمنه وعليه الف درهم وبين البايع والباع لم يترك فالا غير العبد و
 مسئلة الفلاس المشترى فظهر الباع عيب فلو صح المبيت ان يردوه على
 بايعه لانه قد تم المقام الموصى فصار كما لو باعه فلورده وقبله البايع
 برضاؤه بغير قبضه فصار كما لو باعه جاز فكذا الرد وحى الغريم
 الاخر لا يتعلق بالمبيت بل بالمالية لانه الاستيفاء يقع بها وبان الرد لا
 المالية واذا صار ردده كانت حصته الغريم وهي خمسة على البايع
 رعاية للعدل بين الغريمين ان حقه ما على السواء ولا يكون حصته الغريم
 على الوصية حتى لو قال له الغريم انك قبضت ومن البايع بالمقاصة
 فضرر مؤثر له في الرد ان ان اضمنك حصته من الدين ليس ذلك
 لان الوصية ليس بمقتضى الرد لانه قصد به احياء حق المبيت
 لا الابطاله وانما وقعت المقاصة لا بصنع فصار كما لو اودع
 عنده بعض الثوب انما من جنس صفة حتى صار الغريم مستوفيا
 من حيث انه لا يضمن لانه قصد حفظ مال المبيت وانما وقعت
 المقاصة لا بصنع بخلاف ما لو باع العبد من اجنبى بالثمن وقبض
 ثمنه ثم اودعها الى البايع بدنه حيث كان للغريم الاخر ان يجبر
 لقبض الوصية نصف ما دفع لانه دفع الى البايع بعد تعلق حق الغريم
 به وحق المالك في ايجاب الضمان كحصة الملك وانما في مسئلتنا
 كالتسليم الى البايع بحكم البيع والبيع وسيلة الى احياء حق الغريم
 فلا يصح سبها للضمان بخلاف دفع الثمن فلو اودع احملة للوصية
 او اراد قبض الدين الواجب على المبيت وخاف ظمور دين اخر
 فليسيل البيوع شئ من الثوب او المودعين بالهم من الدين حتى
 اذا ظهر دين اخر لا يصير ضامنا وقيل لو دفع شئ من جنس الدين
 عند الغريم ثم يأمر الورثة بالتمسك بجمع في استرداده وكذا اذا علم
 الوصية بالدين على المبيت ولا يمينه للغريم والاقالة كما لرد العيب
 وانما لا يجبر البايع في فضل الرد والاقالة وان تغيب عليه شرط عقد
 وصح المقاصة بجميع الثمن الذي في ذمته عنه الرد والاقالة لان حقه
 ان كما ان المقاصة بجميع الثمن الا انها ليست بحكم اصيل في البيعة
 بل احكام اصيل هو قبض الثمن وتغير الميسر بحكم اصيل لا يوجب اختيار
 على ان لا يأكل الثمن يمنع كونه حقه في المقاصة بجميع الثمن بل في المقاصة
 بالنصف لاجل الغريم الاخر ولم يتغير المقاصة بالنصف فلا خيا

هذا كله اذا قبل البايع العبد المرد وارضاهه من غير خصوصية اما اذا لم
 برضاؤه فخاصه الوصية عند الفلاس فان علم المبتاعين انهم لا يقرض
 على البايع برده ولا ارش اما الارش فيبذل في الكلام عليه وانما الرد
 فلا يقبضه بغيره من كل وجه فيكون الردح ايمارا للبايع ليعود بغيره ملكه وانما
 بعض الغويا لا يجوز لان تعلق حق الكل بمال المبيت على السواء والمزاد بالتعلق
 اختصاصا بغيره بمال المبيت نصف المحل في شرح
التلخيص في باب فضل البيع في الوصية
من كتاب البيوع
 للورثة اخذ النكح لا لنفسهم ولحق الدين والوصية من مالهم
 فاستخف بدين فنفقه ورثته كاستخلاص المركة بخلاف الورثة ولو قالوا
 تؤدبه ولم يكن مال نفقه انما كان يبيعها للدين ولو زاد عليها فاهم
 استخلاصها باداة دينه كله لا يقدر رثته فصولين
في الثامن والعشرين
 المركة المستوفى بالدين اذا جاز غريم ادعى الدين فخصم هو الوارث
 والورثة حتى استخلص المركة بقضاء الدين وكذا لاحد الورثة اذا امتنع
 الباقيون ولو امتنع الكل على الاستخلاص لا يجبرون ولكن الله ينصب
 وصيا رجل ادعى على ست حقا فخصم الورثة او الوصية فلو قضى الله
 على احد الورثة يكون قضا على الكل وان لم يكن في يد ذلك الوارث
 شئ من المركة رجل باع وترك الف درهم وعليه الف وترك لابن
 فقال الابن كان هذا الف ودية عند فلان فجا فلان وادعى وصية
 غنيا المبيت في ذلك او كذب او قال لو اكد رثته لالف فان القاضي
 يقضى الالف للثوب ولا يجعها المدعى بالورثة لانه لا يصح له
 لملك لهم في المركة كاستغراقها بالدين وكذا تصديق الثوب ايضا صادف
 ملك لغيره لانه المركة لم يصير ملكا لهم انما حقهم في الاستيفاء من المركة الا
 ان في التصديق اذا اخذوا الالف فلو دفع الرجوع به عليهم
 حرارة المقتنين في حق الميراث من ثوب المدعو
 برهن الوصى الثاني ان الوصية الاولى كانت باعده بغيب فاحشا وباع
 العقار المترك بقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويبطل البيع
 برأيه في او اخر الفصل الاول في ثوب المدعو
 رجل اوصى الى ابنة او الى اجنبى ووصى بان تجعنه فامر الابن والوصى
 رجلا ببيع عن المبيت ودفعها اليه فمال فخرج المأمور الى الحج ثم بدا له ففزع
 عن بعض الطريق فان يومه بالثمن على نفسه فذلك مال ثم صابح المأمور
 الابن والوصى على بعض ما دفعها اليه فابراه عن بقية ذلك مال قال الشيخ

الامام محمد بن الفضل الصحيح باطل على قولهم ادا ما حقه عنه واما في قيام
 قول الجنيته ان لم يكن له وارث سوا الابن حاز الصلح بعد ان يكون
 الباقي مالاً ما كان له من الميت وان كان مع الابن وارث اخر حاز
 الصلح في صحة الابن ولا يجوز في حقيقة سائر الورثة واما القاض
 الامام على السعة جواب ابي حنيفة مستكمل واما اجاب لان هذا المال
 في الحقيقة مال الوارث لزوالة الملك الميت ولا تنقل الى الورثة و
 انما يقع على حكم ملك الميت كاجبة الميت فعلى ان تصرف الى حاجة
 الميت يكون المال مال الوارث واذ لم يحصل عرض الميت لبقه المال على
 الوارث وكذا لو اقر الوارث او الوصي الثلث لتنفيد وصايا الميت
 فملك المال في يد الوصي بملك من جميع المال فاذا صار الوارث على غير
 ذلك المال كان مصلحاً عنه ما لم ينفه
 لقضيات الوصي من الوصايا

مسئلة

من الوصايا التي يبطل ويمنع فيها البيع والمصبة ثم يرد ذلك اذا خرج
 للميت مال ولا يرد من الباب على اصول منها ان الموصي له بالثلث ترك
 الوارث في التسوية بينه وبين الوارث ولا يعلم له شيء من المال الا لا
 يملك الوارث ضعفه كحقه للتسوية والثاني ان الدين ليس بالثلث
 في القسمة ولا بعد من الميراث في المال واما جبره لا عند الخروج فحينئذ حاله
 موقوف قبل الخروج فينتولف الاحكام المبنية على قلة المال وكثرة واذ اخرج
 الدين يرتفع الوقف لزوال الموجب والثالث ان القبض يحكم العقد اذا
 قبض قبل خروج الدين ثم خرج الدين ان كان عقدا لا يتعلق تمامه بالقبض
 في المجلس ينعو البيع وان كان عقدا يتعلق تمامه بالقبض في المجلس لا يعود
 والرباع ان الحيازة وصية في ضمن البيع اذا بطل البيع بطل ما في ضمنه
 وسئل الباب على تسهين فتشتم في العقوق وتشم في الالة اذا عرفنا
 بان المال محرر من الميراث وذهب لرجل عبد اتمته ثلثه وبعثه ولم يعبد
 الى الموهوب له ثم مات واما مال له غير العبد وغير القدر بهم على رجل الميت
 واجبة الورثة ان يحجزوا العبد الموهوب له فان القاض ينفذ الوصية في ثلث
 العبد ويرده الى الورثة لان تبيع الميراث وصية ولجبر المساواة بين
 الورثة وبين الموصي له ولا مساواة هنا لان حق الموصي له في العنق وحسب
 الورثة في الدين ولا مساواة بين الدين وبين العنق في المالبة كذا الجناح مال
 من كل وجه والدين ليس بالكل وجه واما لغيره لا عند الخروج ولا يدرك
 يخرج ولا يخرج ولقد لا يجوز اداء زكاة العنق من الدين فيجعل في حق الورثة
 كان لا مال الا العبد فان خرج الدين بعد ذلك ووصل الى الورثة اتمهم

بروكلين العبد على موهوب له وان خرج بعض الدين ردوا به كسائر الوصايا
 وذهب له كل العبد واما نقض الوصية في الثلثين تحققتا للعدالة فاذا
 اتسعت الحال وجب تنفذ الوصية في الكل كما يظهر له مال اخر والمصبة بعد
 انتفاؤها مما يحتمل العود الى البر الى ما روي ابن سماعة عن محمد بن قيس رجل
 وذهب له رجل في صحته عجة اتمته العبد وقبض الموهوب له ثم مرض الرجل
 له فخرج الوصية في صحته اخبر قضا واذ اخذ العبد بتسليم الموهوب له
 وليس للمريض مال اخر ثم مات المريض كان للورثة ان يبطلوا النقص ويعيدوا
 الوصية في ثلثه ولو كان على المريض دين مستوفى وينفذ الوصية في الكل
 وفيه اداة للوصية بعد انتفاؤها فان كانت الورثة باعوا الميراث العبد
 قبل خروج الدين ثم خرج الدين لا ينفذ فيهم كذا القاض فيهم بملك
 الثلثين ملكا مطلقا للثمن تحققتا للعدالة ولم يظهر خطأ القاض
 في ذلك ومن باع ملك نفسه بغيره كمن يخرمون العمة كالمشتر شرارة
 لانه لما خرج الدين وجب عليهم الرد وقد تعذر الرد فيكون موهوب القدر كالمشتر
 شرارة فاسد اذا باع بغيره ويحكم ثمنه كالمشتر ولا يقال لانه
 خرج الموهوب له كما اني عين العبد فكيف ينفذ في محل اخر لانا نقول له
 حصة لها حكم الوصية كالتبيع المريض وصية ومنها وصية لان العنق
 فيبيع ذلك في دين الميت ثم ظهر للميت مال اخر ينفذ الوصية في ذلك
 المال كالمشتر

من الوصايا التي يبطل ويمنع فيها البيع
 والوصية ثم يرد من كتاب الميراث

واما الوصية بامر موقوف بالمال فالوصية بالعتق والوصية بالاعاق و
 الوصية بالانفاق والوصية بالقرب منها فافضل والواجبات والنوافل
 اما الوصية بالعتق فحكمها بثبوت العتق بعد موت الموصي بافضل اذ اقام
 وهو مريض او صحيح انت حر بعد موته او قال ويرثك او انت مبرر او ان ممت
 منه من هذا في سق هذا ان كانت حركات من مرضه ذلك وفي سفره ذلك
 لعتق منه غير حاجة الى اعيان اخر لا ينفذ ذلك انت حر بعد موته او بعد
 موته من هذا المرض او في هذا السفر ويعتبر في ذلك كالعقود منه بقدر ما
 يخرج من الثلث وان لم يكن له مال سواه يعتق منه ويسع في الثلث للورثة
 كانه هذه الكلة وصية فلا ينفذ فيها اذ على الثلث الا باجازه الورثة على ما
 بينا فيما تقدم واما الوصية بالاعاق فحكمها وجوب الاعاق بعد موت
 الموصي ولا يعتق منه غير اعاق من الوارث والوصي او القاض و
 الاصل فيه ان كل عتق يتعلق بخروج موت الموصي ولو لم يملك في
 الاعاق منه غير اعاق كما اذا قال هو حر بعد موته او بعتة او باقل

او باكثر لان غرض الوصية هو تحقق العبد بعد هذا الموت والقول لا بد من
 الاعتقاد ولا يمكن جعل الوصية معتقة بعد الموت فلو ان امرأ لا يثق
 ولا لا يثق الارث او الوصية او الفاضل وانما الوصية باعتماد النسبة
 ويعني ان الوصية ان يشتر رتبة فثقت عنه والنسبة اسم لرقبة تستمر
 للتحقق فحكمها وجوب الشراء والاعتقاد بجبر من ذلك ولو اوصى ان يعق
 عنه نسبه بمائة درهم فلم يبلغ ذلك ماله درهم لم يعق عنه عند اية حصة
 وقال ابو يوسف ومحمد يعق عنه بالنكاح ولو اوصى بان يحج عنه مائة وثلاث
 ماله لا يبلغ مائة فانه يحج عنه من حيث يبلغ بالاجماع ودون لولهما ان تنفذ
 الوصية واجب ما امكن والتقدير ما لمائة لا تنفذ التنفيد لانه يحتمل انه
 انما قدر حكمه منه ان ذلك انما يبلغ ذلك ارجا اجازة الورثة في المبلغ
 ذلك او لم يحجز الورثة يجب تنفيذه حاله دون ذلك كما في الوصية بالحج
 ولا في حصة انه لو اوصى يعق عبد يشتر بمائة درهم فلو نفذ الوصية
 في عبد يشتر بحسين كان ذلك تنفذ الوصية لغيره اوصيه له وهذا
 لان الوصية للعبد في الحقيقة هو الوصية له وقد جعل الوصية لعبد ولو
 بانه يشتر بمائة والمشرى به وسما مائة غير المشرى بمائة فلا يمكن تنفيذه لانه
 له خلاف الوصية كحج فانها وصية بالوصية التي البتت فانه يحصل بالحج عنه
 حيث يبلغ وعلى هذا اذا اوصى ان يعق عنه نسبه بجميع ماله فلم يحجز ذلك
 الورثة لم يشتر به شيء والوصية باطلة في قول ابو حنيفة وعندهما يشتر
 بالنكاح وهذا بناء على المسئلة الاولى وقد ذكرنا وجه القولين وجه القولين
 والله الموفق وانما الوصية بالاتفاق على فلان والوصية بالقرابة كالحج
 وجوب فصل ما فصل تحت الوصية لانه هكذا اوصى ويعتبر ذلك كله من الثلث
 بدائع في فصل ما يابى ان حكم الوصية في اخره
من كتاب الوصايا
كتاب الفرائض
 ومن يدعى الى الميراث ببيتين ان كان احدهما ليحيى والاخر دورتهما
 جميعا وان كان ليحيى دورتهما جميعا ببيتين له اذا ترك ابني غير واحد
 اخوه لا مقلد احد الفرض الباقي بينهما بالعصوية لان احدهما حي
 وراثة لا يحجب بالآخرى فورا ببيتين جميعا فانه تركته خالته واحدهما
 اخته لا يبيد له المال كله فرضا ورثا لان احدهما حي فورا ببيتين جميعا
 فورا ببيتين جميعا
 في الفصل السابع والثلاثين
 وفي القسا والصغرى في موضع يصح التخرج بقسمة الباقي بينهما على سبيلهم
 العظمى قبل التخرج وبيان امرأة وبنت ولحق اصيل المثل من ثمانية

للمراه سهم وللبنات اربعة ولباقى للاخ وهو ثلثه فان اخرجت المراه بقسمة
 الباقي بينهما على سبعة اسهم ولو جعلت المراه كان لم تكن يكونا مال بينهما
 خلاصة في الفصل السادس عشر من كتاب الصلح
 اما شرط الاستحقاق فثلاثة ان يزوج يعلم اسباب الارث كلها ولزج يحضر
 الثلج اما ان يعلم اسباب كلها فمنها شرط الاجلية وهي ان لا يكون الوارث
 مملوك ولا مسترا ولا قاتلا فلا يرث المملوك والمستر من احد ولا يرث القاتل
 من المقتول
 بدائع في فصل ما يابى ان حكم الوصية في اخره
العد في كتاب الطلاق
 اجد كلاب الانى احدهم عشرة مسئلة حسن من الفرائض ستة في غيرها
 اما انحنه فالاولى اجد ام الاب لارث كالمع الاب ولا تحجب بالجد وانما
 الاخرى لا يورث الاب ليسقط بغيره كلاب على قول الامام وعليه القسوة
 فالحالفة على قولها خاصة والثالثة لام ثلث ما يبق مع احد الزوجين
 والاب ولو كان مع الاب جد فلان ثلث جميع المال عند ابيه 2 ومحمد
 خلافا لابي يوسف والرافعة لومات المعق عن اب معتقة وان مع
 فلان اب بكر والابن في رواية ولو كان مع الاب جد فلكل الابن
 في الروايات كلها على قول الامام والخاصة لو ترك جد معتقة واخاه
 قال ابو حنيفة يختص اجد بالولاء وقال ابو يوسف يختص بالاب ولو كان مع الاب اجد
 فالميراث كله له اتفاقا وانما الميراث لست فاربعة في الكتب المشهورة
 لادوية لاقراء فلان لا يدخل الاب ويدخل اجد في ظاهر الرواية وفيه
 الفطر تحجب صدقة نظر الولد على ابيه المقتدى دون جد ولو اعتق الاب بغير
 ولاد ولد له ماله دون اجد وليصير الصغير مالا بسلام ابيه دون جده
 احكامه لومات وترك اولاد صغارا ومالا فالولاية للاب فمروك
 الميت بخلاف اجد السادسة في ولاية الابحاح لو كان للصغير اجد
 فعلى قول الامام لا يورث تركان وعلى قول الامام يختص اجد ولو كان مع الاب
 اختص اتفاقا ثم زدت اخره وهو انه اذا مات ابوه صار بيتا ولا يورث
 اجد مقام الاب لانه لا يورث عنه في النزع مسئلة ثم رايته اخره
 في تقعات اخا بيه لومات وترك اولاد صغارا ومالا له ولهم ام وجد
 اب الاب فالنفقة عليها اثلاثا اثنت على الام والسكناء على اجد انتم
 ولو كان كلاب كانت كلها عليه كلاب لانت اركه الام في نفقتهم اثباتا
 في كتاب الفرائض
 الاثر ان المسلم يرث باي حصة من اذ التفوق له ذلك باني مات المرأة ومكة
 ابن اجد وزوجها او اخوها من اجد فانه يأخذ بالفرض والعصوية بدائع
 مسلم مات وترك الدين وامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كافرة يهودية

فلما رآه التي هي مسكة الربيع وللام ثلث ما يبق والباقي للاب **مفسر**
 واذا كان الاب حيا ولم يمت ام الاب وام الام حتى لا يرث ام الاب
 عند اصحابنا فقد اختلف المشايخ في بعضهم قالوا يعطى لها جميع
 فريضة اجبات اعطى الدرر وبعضهم قالوا يعطى لها نصف فريضة جدا
وانظر محط برهاني **مسئلة** رجل مات وترك اخا لابوين واخ
 امراته المال كله لاف امراته دون اخيه لاسلام **اجواب** رجل تزوج
 امرأة وزوج ابنة ام تلك المرأة فلهما ابنة ابنة فماتت
 الرجل المال لابن ابنة وهو اخ امراته **محيط البرهاني**
في الفرائض
 وحروف اخر ان الوارث لعموم مقام المورث فيما يجز فيه الارث
 كما هو في هذا يرث بالعب وبالدخيل وبالصية وبغيرها في اشتر
 المورث **مسئلة** اجماع الكبراء في الرجوع عن
 الشهادات في الموارث **فصل**
 في اقسام الارث اربعة الاول الميراث واخر الى كماله ان كان لقن او
 ناقصا كالمكاتب والمدبر وام الولد ومحقو البعض عند ابي حنيفة
 بمنزلة المملوك ما بقى عليه درهم في فلك رقبته فلا يرث ولا يحجب احد
 عن ميراثه وعندهما هو جرفيرث والحجب والسنة مبنية على ان
 العتق متيج عنده خلافا لهما والثاني القتل الذي يعلق به وجوب القصاص
 او الكفارة والثالث اختلاف الدينين فلا يرث الكافر من المسلم اجابا
 ولا المسلم من الكافر على قول علي وزيد وعامة الصحابة واليه ذهب
 علي ونا راب في اربعة اختلاف الميراث اما حصص الميراث والذرية
 باختلاف المنفعة اى العكر واختلاف الملك لا لقطاع العصمة فيهم
 فان يكون مثلا احد المالكين في المنة وله دار ومنفعة والاخر في المنة
 وله دار ومنفعة اخرى وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحل كل منهما
 فقال الآخر **سيد على السراجية**
لو ضربت ابنة علي بغير اذن او الادب فماتت عليه الدية ولا يرثه عند
الامام وقال لا شيء عليه ويرثه **منية المفتي**
ومسائل الهنداك عند الاجير المشترك
المسلم اذا قتل حربيا متما نة لا يجب عليه القصاص **ابن ابي**
القياس يلزم وجوب رواية احمد بن محمد ان اسناد الطحاوي عن اصحابنا و
 رواية ابن سنان عن ابي يوسف انه اشبهه المبيحة ينتفع عن الدم بعقبة
 الامان فلا يجرم بحجب القصاص لقتله على المتأمن والمسلم جميعا وجه

الاحتيا ان الشبهة المبيحة بقيت في دمه فانه حر في مكر من المجموع
 الى دار الحرب فجعل في الحكم كانه في دار الحرب ولهذا يرث اكره ولا يرث
 الله وان كان في دار الاسلام فلا يحقق المساواة بينه وبين من هو من
 اصل دارنا في العصمة والقصاص لاجتماع اداة فلا يجب القصاص على
 المسلم بقتله ولكن يجب عليه دية اكره المسلم **كشف المبرور**
 في بحث دلالته النص من باب وجوب الوقوف
 على احكام النظم وهو القسم الرابع
ادعياء الاميت وانما كل واحد منها البيعة انه اعترف بفضي بالولاء والميراث
 من النص منية المفتي في مسائل ولا الفناء
ثم اعلم ان توليهم هذا بان من ولد ميتة لا يرث ولا يورث ليس على اطلاق
 لما في اخر القصار والظهير من المطلق ومنه الفضل اكل ميتة انا
 لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل من غيره فله الورثة ببيان
 اذا ضربت ان ابنتها فالتقت جنينها ميتة فهذا الجنين من جملة
 الورثة لان الشارع اوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان كبقية
 على ابي دون الميت فاذا حكمنا بجبانته كان له الميراث ويورث عنه
 نصيبه كما يورث عنه بد نفسه وهو الغرة انتهى وهذا ان اضر الميراث
 من ميراث اكل **بكر البري**
 في صلاة الجنائز من كتاب الصلاة
باب نحو به الارث ثلثة اشياء القابة والتكاح والولاء ويحكم به الارث
 ثلثة الميراث والكره والقتل لطلوع المباشرة بلاءا ويل من القاتل الباغ
 اى مبشيرة القتل لغير حق سواء كان عمدا او خطا واما الصبر والمجمل
 اذا قتل مورثة لا يحرم عن الميراث والقتل بسبب القتل بسبب لا يحرم
 عن الميراث حتى لو ضرب المأ على الطلاق وزلق به مورثة او حفر قبر
 في الطلاق فوقع فيها مورثة لا يحرم عن الميراث وكذا لو كان القتل
 مبشيرة لكن بحسب بان صال على وارثه وقتله فباع عن نفسه لا يحرم عن
 الميراث والكره كله واحد واحل ميراث به اهله الا اذا اختلفت فيهم
 جفقت او حكم اما جفقت بان يكون احدهم ذميا والاخر حربيا او يكون
 حربين كل واحد منهما من اهل دار يستحل القصاص مع اهل دار اخرى فربما
 اختلاف حكم ولا يرث المجوس بالانكحة الفاسدة التي تستحلونها في دينهم
 وفي النوازل المجنونة اذا قتل اباه لا يحرم عن الميراث وتجب الدية والكفارة
 ولو بقية امراته واولادها اكل فشرعت وماتت ان كان لا يعلم ان الداء
 يقتلها لا يحرم عن الميراث ولا يائمه وان كان بعالم بحرمه ولكن هذا اذا اوجرت
 اما اذا احدثت الدواء وشربت لا يحرم مطلقا والميراث لا يرث بعد ولا يورث

عنه وما اكتسبه في حال الاسلام لورثة المسلمين وما اكتسبه في حال الردة في
من اوائل واصل في بعض المحرك
المسائل المتشقة والفوائد المتفردة من اجناس
المختلفة في المسائل الشرعية
باب الاول في بيان حجة المرأة لزمانا ان كان الزمان
حلالا برأيه في الثاني عشر من كتاب التلخيص
اعلم ان قوله والا قد يذكر للتاكيد كقوله ان فعلت كذا والا فعليه حجة وقد يذكر
لتحسين كقوله اركب هذه الدابة والاهل الدابة فحججه جعل للتاكيد والاول
يوسف جعله للتخييل كقوله لفلان او لفلان **مصحفي في قول**
ابن يوسف من كتاب الاقرار
السنة من زمان الى حنفية الى محمد بن الحسن واختلف من محمد بن
الحسن لانه اكلوا في المتأخرون من سائر الامم اكلوا في الحنفية
الدين البخاري من فوائد
قطوب وكذا في الواقع
المهاجرة من المعاملة من الهيئة وهي احوال الظاهر للشيء وقد تبدلت
الحق والحق ان كل ما منهم برخص بهيئة واحدة وبخارجها او
الشرك الثاني ينتفع بالعين على الهيئة التي انتفع بها الشرك الاول
وفي عرف الفقهاء عبارة عن قسم المنافع **الحمل الدين**
في اول فصل المهاجرة من كتاب القسم
القباط اصل القباط قرأط بالتشديد كجرجة القار يبط فابدل
من جده في التصغير **باب** **الحمل الدين**
في فصل الذهب من كتاب الزكاة
البيت كما يجوز طه فالحظ منه كل متفرقة يمكن الزراعة وسطا لا شجار فان كان
الشجار ملتفة لا يمكن الزراعة وسطا فالحظ منه كرم **برأيه**
في الثالث من كتاب الزكاة
لا يجوز في الفوق بخيار البدو ان لم يدخلها وهذا فان كان كونه الفوق
فتح فائدة اخبر لو تزوجها بعد الفوق بملك التفت وان دخل بها
فكها **المسعى** **لفه** **القضاة**
في الباب الخامس من كتاب النكاح
المادة كجدة المصاهرة كحركات الاربع حرة المرأة على اصول الزاني وفروع
نسبا ورضاها وحرة اصولها وفروعها على الزاني نسبا ورضاها
كما في الوطى احوال وتحل لاصول الزاني وفروعها اصول الزانية وفروعها
من **البحر** **البر** **البر** **في فصل الحركات في كتاب النكاح**

حد السبب ان يتعلق بالتلف باثر فعله بواسطة فعل اخر ويستقيم ايضا
التلف الى اثر فعله كما في حرق البئر بالتلف اتصل باثر فعله وهو العمود
بواسطة فعل اخر وهو فعل المائنة واستقام ايضا - **التلف** الى اثر
فعله فانه يستقيم ان يقال لولا اثر فعله وهو العمود ما تلف المائنة
بفعل **نفسه** **ولو** **اجبه** **في** **الفعل** **الذي** **فيه**
من كتاب الدييات
المزاد **بالحلال** **اليمين** **بطلانها** **بطلان** **التعلين** **مطلوب**
اصلاح **الايضاح** **في** **باب** **الحلف** **بالطلاق**
والشرط **موجب** **شرط** **وهو** **العلاقة** **الحمل** **الدين**
في **باب** **شرط** **الصلاة** **من** **كتاب** **الصلاة**
اول **الدرمجة** **العلاقة** **الشرط** **بالتحريك** **دون** **الشرط** **كون** **الراء**
تسعة **على** **الهداية** **من** **الحمل** **المزبور**
الدخول **واحد** **الدعاوى** **بفتح** **الواو** **وكسرها** **كما** **في** **اول** **الحقاي** **فلا** **تنوب**
الان **الفقهاء** **للتأنيث** **الاسم** **من** **الادعاء** **مصدر** **ادعى** **زيد** **عليه** **ع** **وما** **لا** **اي**
طلبه **لا** **خذ** **العين** **او** **الدين** **كما** **في** **الكرمان** **زيد** **المدعي** **وعمر** **المدعى** **عليه**
والمال **المدعى** **والمدعى** **بفتح** **الواو** **كما** **في** **المغرب** **في** **اول** **الحقاي**
جامع **الرموز**
القباط **محم** **شعير** **ات** **متوسطة** **غير** **مقشورة** **مقطوعة** **فان** **متد** **في** **زيتها**
جامع **الرموز** **من** **كتاب** **الزكاة**
الطلاق **رفع** **القبض** **مطلقا** **يطلق** **الفرس** **او** **الاسير** **لكن** **استعمل** **في** **رفع**
النكاح **بالتفصيل** **كالام** **والسيرة** **بمعنى** **التسليم** **والشيخ** **ومنه** **قوله** **تفص**
الطلاق **مهران** **الاية** **وفي** **غيره** **بالافعال** **والهذ** **اذا** **قال** **لامرأته** **انت** **مطقة**
بشدة **اللام** **للجناح** **الى** **نية** **وتخفيفا** **بجناح** **ذكر** **الزبيل**
در **مغرب** **في** **اول** **كتاب** **الطلاق**
الفوق **بين** **الودعة** **والامانة** **عموم** **وخصوص** **فالودعة** **خاصة** **والامانة** **عام**
وحمل **العام** **على** **خاص** **صحيح** **دون** **عكس** **فالودعة** **في** **الاستحفا** **كان** **جبت**
الرجح **والفت** **كوب** **الان** **في** **حجر** **غيره** **مختارات** **النوادر**
في **اول** **كتاب** **الودعة**
الم **بقدر** **الام** **رضاع** **منه** **التقدم** **بزمانه** **كما** **هو** **أيه** **بل** **فوضه** **الى** **رأى** **الحكم**
الى **ان** **يفتقر** **على** **ظنه** **انه** **لا** **كان** **له** **وارث** **لظنه** **وعنده** **ما** **يفتر** **بسته** **وعن**
الثاني **في** **التقدير** **بشعر** **برأيه** **في** **الفاسر**
في **دعوى** **النسب** **والارث**
من **كتاب** **الدعوى**

لفظ لا بد والى ان المسئلة اجماعية لا خلافتها في الفصل
 احدى عشر من فصول الاستدلال
 اذا ذكر احوال فارجع الى الاول والاخر لا الوسط كذا في
 احكام المستصفي
 يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحل الجنا
 كذا في شرح المحذب للامام النووي
 يجب اخفاء الغدرة تحت الزنا كشعره وظفره كذا في كراهية التبرع
 فعلم انهم قد استعملوا بغير معنى يستحق فيه المذكور في عمارة الكتب في هذا
 المقام بهذه العبارة ان علم افعالهم او جوارحهم كجوارحهم وان
 لا بأس به ذكره الزاهد والشيخ الى خطبة النكاح وانتهى وسأركم
 واجب واعلم انه كتب قطب الدين احمد القاضي الامام الفقيه في زماننا
 على ظهر هذه النسخة من الذخيرة المبرهانية بخطه انهم يستعملون الاول بمعنى
 الاجوب الله اعلم **فان** يقال ما ينبغي في احكام والمكروه والمصلحة
 التي عليها الله تعالى لا لو كان الله عليه السلام من يقول الشعر لظقت التيمم
 عند كثير من الناس في ان ما جاء به من قبل نفسه بقوله الله كذا في الاما
 ابن ابي حنبل واعلم انه ذكر في كتابه كذا ينبغي بياضه وسد ولا ينبغي
 نياحه وسد ويقال ينبغي كذا لا ينبغي كذا اي طوعك والقادر على فعل
 كذا وهو لازم يعني يقال ينبغي فابتنى كما يقال كسرته فاكسره وفي قوله
 ملكي لا ينبغي لاحد من بعدي اي لا يصح ولا ياتى وازين كلمة بين ازين
 مستعملين واعلم انه ذكر في كتاب السير من الهداية ومنه في المسلمين
 ان لا يغدروا ولا يغفلوا ولا يمشلوا والمثله المروية في قصة ذي القرنين
 منسوخة فالظاهر ان لفظ ينبغي للجواب وذكر في كتاب الغصب
 من اختلافه ينبغي لعل ان ينصده وان لم يفعل لا ياتى فلفظ ينبغي
 كذا **فان** لفظا لولا يستعمل فيها في اختلاف المشايخ كذا في الزنا
 في كتاب الغصب في قوله اذا تخلل الخ بالقاء والمخ الى اخره وقد اشار الى
 في كتاب الصوم في قوله للصحيح ان ينوي التطوع في هذه الصور دون
 الكافر في مائة لولا وقد انا جد في شرح الكتب في تفسير قوله تعالى
 يتبين لكم اخيط الابيض ان في لفظه قلوبا ان في ضعف ما قالوا
 وذكر في بعض السفر من العوارض المكتوبة في التليق والكشف الكبير
 معنى لله قيل واجب وافق الى انه يختلف فيه **فان** صحح الكوا
 ان في في الهداية لا وهام الكفاية في كتاب الجنازة انه قد يستعمل الجوا
 في موضع الكراهة بل استتب كنهه في المرات في هذا الكتاب ان الجوا
 يشعرون الكراهة واعلم انه قد يطعن على عدم الجوا على الكراهة صرح به

في فصل البئر من الصور وخراتة الفتاوى **فان** ولا بأس به يفتقر
 المسجد بجوارحه ما ذهب وقوله لا بأس به في غير الله لا يجوز عمله كنهه
 كذا في الهداية قيل باب البئر وذكر صاحب الكتاب لفظ لا بأس به على
 ان المستحب غير وهو الصرف الى اخره لان البئر الشدة وانما يفتقر الى لفظ
 الشدة في مكان الشدة وقال صاحب الزهراء في كتاب الصوم في قوله ولا بأس
 بالسنوا الطب قلت كلمة لا بأس قد تستعمل في موضع كان الاتيان في
 الفعل المذكور خذوه ولى من تركه بل تستعمل في فعل كان الاتيان بذلك الفعل
 واجبا فان الجناح هو الباس او فوته وقد استعمل هو بهذا الصيغة مع ان
 الاتيان بذلك الفعل واجب ما لم يدرك ان الصف والمدة من شعاع الله
 لم يخرج البئر او اعتمر فلما جناح عليه ان يطوف بها والسبع من الصف
 واجب عندنا او فرض عندنا وقد استعمل في حكم الجناح ومعناها ومخه كذا
 واحد واعلم انه قد ضاع العلامة المراهدة في شرح القدر في كتابه كخط
 في سأل النظر الى الاجنبية قولهم لا بأس بقوله لا يجوز وقد ذكر في الكتاب في لا
 بعلق باب المسجد في غير اوان الصلاة لانه لا ياتى على فتاح المسجد
 كلها من مجموعة شرح الاسلام الهروي من غير ترتيب
 من المقصود ان ذكر في الفقه
 مع قولهم الاشبه انه مشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية فيكون التوى
 عليه كذا في قضاء البرازية
 من الاستباه
 النظر في القواعد
 اذا قطع في مختلف نفقة قضائه ولم يعتبر اختلاف ان في رحمة
 وانما يعتبر للاختلاف بين المتقدم والمراعاة المتقدم من الصحابة و
 من كان بينهم
 في الفصل الرابع من ادب الفقه
 وفي المتن كل من اختلف فيه الفتاوى ففقهه به جاز وليس لقاص اخر
 ان يخطه وبه اخذ كذا عن محمد رحمه الله
 خزانة الفتاوى
 في فصل القضاء من ادب الفقه
 احكام المتقاضي الى بالقضاء من العالم الفاسق خزانة الفتاوى
 في اول كتاب آداب القاضي
 اذا كان في المسئلة خلاف بين يوسف والى في يوفى ذلك الى راس
 الله والمفهي
 في كتاب الدعوى
 والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قوله يوسف رحمه الله لزيادة تجر
 تنبيه للمراعي في باب ما يتعلق بالفتوى

والمستفهم من الكراهية والاحتياط
 يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاء وكذلك كتابه الى القاضي الا ان يكون
 القاضي من جهة الخليفة فقط الامير لا يجوز كذا في المتن فقط
 الاستباه والتطاهر وتباه من اضره
 ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم على قول ابي يوسف
 ثم على قول محمد بن الحسن ثم على قول زفر بن الهذيل واحسن بن زياد قيل
 اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار و
 الاول اصح اذا لم يكن المفتي مجتهد الا انه كان اعلم العلم في زمانه
 منسبة المفتي للمفتي
 المسئلة تتعلق بالعضد المفتور فيها على قول ابي يوسف لا يحصل له
 زيادة علم بالتجربة والحجة الا كونه الرجل في ذلك ما ذكر في مسائل
 الزكاة ان ابو حنيفة كان يقول الصدقة افضل من الحج التطوع وما حج
 وعرف من الحج رجع وقال الحج افضل
 من كتاب القصة
 وتفصيل هذا ان مسائل اصحابنا على ثلاثة اصناف الصنف الاول
 ما روي عن علي بن ابي حمزة المتقدم وهم اصحاب المذهب الى حنيفة والاشاعل
 وزفر واحسن بن زياد في الروايات الظاهرة عنهم اي المتواترة والمستهوكة
 عنهم وهي ما في المبسوط واجاميعين الكبير والصغير والسير الصغير
 والكبرى والزبادات وتسمى هذه ظاهرا برواية والاصول الصنف
 الثاني ما روي عنهم بروايات غير ظاهرة مثل ابي جابر والكلبي والاشاعل
 والرقبات المنسوبة الى محمد وكتاب المجلد المنسوبة الى الحسن بن زياد
 وروايات مفردة عنهم كرواية ابن سماعه والمعلل وغيرهما وتسمى هذه غير
 ظاهرا برواية والنوادر الصنف الثالث مسائل لم يرو عنهم لاني ظفر
 ولا في غير ظاهرا برواية فان ضطر الحال المتأخرون واجتهدوا فيها مثل محمد بن
 ونضر بن يحيى ومحمد بن مقاتل وابي سعد الاسكاف وابي القاسم الصنف
 والجمع الجند وان واضرابهم واول من جمعوا في كتاب الامام الوليد
 السمرقندي جمعوا في كتاب النوادر وكتاب العيون ثم جمعوا الضمير
 الشصيد في واقعاته وضم اليها واقعات الامام الناطق وضم اليها اهل فقه
 وقتا وراية بكر محمد بن الفضل فترجمها في النوادر باب النون وعما في
 العيون باب العين وعما في الواقعات باب الواو وعما في فتاوى اهل
 سمرقند باب السين وعما في فتاوى بكر محمد بن الفضل باب اللام
 المراد بالفتاوى حيث ما وقع في اختلافه على ان هذا الصنف من المسائل
 يسمى الفتاوى لان جميعها وقعت بالفتوى بخلاف اولين فان غالبها بطر

الوضع

الوضع والفرق والمتأخرون من كتب لم يميزوا في قضاواهم وجوامعهم
 بين هذه الاصناف بل اوردوها مختلطة الا صاحب المحطة السرخسي
 كان يميزها فورد مسائل الاصل في لائح النواذر ومنها المنتقى ثم الفتاوى
 بهذه العبارات وهو وضع حسن رحمه الله واعلم ان المتن في الفتاوى
 والكثير والوافي وغيره مما خصه به بالصنف الاول اعني ما اظهر
 ابي روية الا ان اورد من النواذر والفتاوى بخلاف الفتاوى واجوامع
 مثل فتاوى سمرقند وغيره واختلاصة فانها تشمل جميع الاصناف لكن الغالب
 فيها ايضا الصنف الاخير فاحفظ بهذه الفتاوى فانها لا يوجد لغيره و
 والله الموفق من حاشية الدرر المولى الفاضل على
 اجازة عند شرح ولم يذكر حكم في ظاهرها وروايتها
 فصل
 في رسم المفتي المفتي في زماننا من اصحابنا اذ استفتي عن مسئلة وسئل
 عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بها
 خلاف بينهم فانه يميل اليهم ويعني بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان مجتهدا
 متقنا لان الظاهر انه يكون احن مع اصحابنا ولا يعدوهم واجتهاده في الحج
 اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل حجته لانهم عرفوا الادلة و
 ميزوا بين ما صح وثبت وبين منعه وان كانت المسئلة مختلفة فيها بين
 اصحابنا فان كان مع ابي حنيفة احد صاحبيه يأخذ بقوله لوفور الشرائط
 واستجماع اوله الصواب فيها وان خالف ابو حنيفة صاحبه في ذلك
 فان كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان كما لفتا بطه العبدية ياخذ بقوله
 صاحبيه لتغير احوال الناس في المزارعة والمعاملات ونحوها بخلاف قوله لا يخالف
 المتأخرين على ذلك وفيما سوز كسطا بعضهم بحجة المجتهد والعمل بما افقته اليه
 رأيه وقاله السيد بن المبارك ياخذ بقوله ابي حنيفة وكلمه ان المجتهد قال
 بعضهم من سئل عن عشر مسائل مثلاً في حبيب الثمانية ونحوها في البرقية
 فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة المناهج
 والمنسوخ والمحكم والمأول والعلم بآداب الناس وعرفهم وان كانت
 المسئلة في غير ذلك هو الرواية ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل بها
 وان لم يجدها رواية عن اصحابنا وافق فيها المتأخرون على شيء يعمل به
 وان اختلفوا اجتهاد ويعني بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا
 غير مجتهد يأخذ بقوله من هو افقه الناس عنده ويصنف اجواب اليه فان
 كان افقه الناس عنده في مصدر يرجع اليه بالكتاب ويثبت في اجواب
 الاجازة فخرنا لا نرى عليه الله تعالى بغيره اكله وضمه
 كاصحابنا في احواله

سئل في قول الفقهاء وهذا قول ضعيف والمراد بالقول الضعيف الذي يمنع
 على قضاة الاسلام احكامهم وعلى المفتين الافتاء به وحل قتل منسوب اليه
 الا عظم كمن في نسبه اليه ضعف ام هو قول بعض علماء المذهب اجاب
 القول الضعيف بما قبل القول الصحيح كما ان المراجع ما قبل المرجوح يعلم
 ذلك من الصحيحين ثم وترجيحهم في الكتب المتداولة المتداولة بالقبول وقد
 سترده مصنفاتهم بغير صحيح دليل لجهل حنيفة والخذ بقوله الا في مسائل سيرة
 اختاروا الفتوى فيها على قولها او قول احداهما وان كان الاخير مع الامام
 كما اختاروا قول احداهما فيما لا نص فيه للامام بل اختاروا الفتوى على قول من
 في مقابل قول الكل في بعض مسائل فليسنا اتباع ما رجحوه وصححوه والعلامة كما لو
 افتونا به في حيزهم كما نص عليه العلامة فاسم من يظنونها في كتاب الصحيح
 والتصحيح قال في خبره قبل في غير الروايات عن الائمة قد يكون اتوا بالاصح
 وقد يختلفون في التصحيح قلت نعم لم يمتثلوا من اعتبار غير المعروف
 واحوال الناس وما هو الارفق بالناس وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا
 الوجوه ممن يميز هذا حقيقة لا ظاهرا بغير ترجيح من لم يميز لمن يميز لبرائة
 ذمته انتهى وفي اول المضمرات اما العلامات لانتفاء فتوى عليه الفتوى
 وببفتى وبه يعتمد وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة
 وهو الصحيح وهو الاصح وهو الظاهر وهو الاظهر وهو المختار في زماننا
 وقد مر في كتابنا وقولنا شبه وهو الاوجه وغيره مما لا نفاظ المذكور في متن
 هذا الكتاب في محله في حاشية الهادي انتهى وبعض هذه الالفاظ
 اكد من بعض لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح والاصح ولا شبهه وغيرها
 ولفظ به يفتي اكد من الفتوى عليه والاصح اكد من الصحيح والاحوط اكد
 من الاحتياط ولا شك في معرفة راجح المختلف فيه من مرقوم ومما اشتهر
 قوة وضعفا هو نهاية ما كالمشهور في تحصيل العلم فالمراد على المفتي
 القاطن التثبت في اجواب وعدم المجازفة فيها خوفا من الافة او على المتقدمين
 حال ارضاه ويحكم اتباع الجمهور والتشجيع والميل الى المال الكثرة الداهية
 الكبرى والمصيبة العظيمة فان ذلك امر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي
 وقد بينت في هذا الجواب ما ينفع الطالب وما السيف البصير

فصل

في بيان الفرق بين العلم كذا في علم الاثر او افتتاح شعب احكام
 كذا في علم الاثر ان حكامه وحكماء في تعليقه وقال ابن سيرة في كتابه
 في الاصول خمسة الفقه عند الاستنباط ما لا يدركه علم الذين يستنبطونه
 منهم وكذا قال ابن السمعاني في القواطع هو استنباط الحكم المشكل من الواضح

ما في قول الله تعالى وما علم رب حامل فقه غير فقيه اي غير مستنبط
 ومقتضاها ان يحمل الرواية من غير ان يكون له استدلال واستنباط منها قال
 وما استنبطه الفقه الا لخواص في بحر در كلما فاص في بحر فطنة استخراج در
 وغيره ليخرج اجرا ومنه الحسن قول الامام ان حنيفة الفقه معرفة
 انفسنا بالحكمة وما عليها وقال الامام في غياث اهل المطالب في الفقه الفقه
 الذي رتب في ما خذ الظنون في مجال الاحكام وهو الذي يسمى فقه النفس
 هو النفس صفات على الشريعة واعلم ان الفقه انواع اربعة هي معرفة
 احكام كذا في نصنا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب ثمانية
 المبسوط على خمسة المراتب والثنائي معرفة الجمع والفرد وعليه جل منظرها
 السلف حتى قال بعضهم الفقه فرق وضع ومن احسن ما صنف فيه كتاب
 الشيخ ابو محمد الجويني وابو ابي بكر بن جماعة المتفق فكل فقيهين مستقلين فمؤثر
 ما لم يغلب على الظن ان اجماع اظهر ذلك الامام ولا يكتب باجماع الا في الفروع
 بل ان كان اجتماع مستقلين اظهر في الظن من اقرها وجب القضا
 باجماعهما وان القدر فرق على بعد قال الامام فافهموا ذلك فان من قواعده
 الدين الثالث بناء على بعضنا على بعض لاجتماعها في ما خذ واحد
 واصح فيه كتاب السنة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين
 ابن القلاح وقد يقول التسلسل في بناء الشيء على الشيء ولهذا قال الرازي
 ومنه سلسلة طولي الشيخ ثم الاكثر بناء الوجهين على القولين او على
 وجهين اذا كان المأخذ في الاصل اقرارا بالقولان فيبينان على القولين
 وقد بينا ان على الوجهين وهو مما يستنكر كثيرا وجوابه ان الوجهين
 مأخذهما قولان فام بن القولين في حقيقة الاعية فليس الرجوع الى الحكم
 وهو ما على عويصة بقصدون بها تنقيح الا اذا كان قد مال الامام الى في
 النزاع في تعلمه وتوهم العلم كمال بضيع الحس الغالطات الاول
 المتحمضا ان الراجح الا ان كان من احوال في البوك الصبي في ابن سيرة
 والوجهان القويين وغيرهم التسلسل معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من
 الاصحاب من الالوجه الغربية العاشرة معرفة الضوابط التي يجمع
 مجموعها القواعد التي ترد اليها اصولا وفروعا وهذا الفقه واعلمها
 والحكام وانما به يرتفع الفقيه الى الاستعداد لمما استباجتهاد وضع
 اصول الفقه على خمسة فائدة كان بعض المتأخرين يقول العلم
 علمة علم نفع وما احسن وهو علم النحو والاصول وعلم لا نفع
 ولا احسن وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحسن وهو
 علم الفقه واكثر وكان الشيخ صدر الدين المرحل يقول ينبغي للامام
 ان يكون في الفقه قبا وفي الاصول راجحا وفي بقية العلوم مشاركا

وقال صاحب الاحوذى ولا ينبغي تخصيص بمصنف لتصنيف انما هو
مخرج من ضيق اما ان يجتمع معنى او مبتدع وضعا ومبني وما هو هذا الوجه
فهو تسويد الورق والتجديج بحلقة السرو

تواعد الرز كشي

اولهم اقسامت بالله ما فعلت قال المصنف اقسامت اثبات في الظاهر
وليس لانه في معنى النفي وقسم وليس لقسيم لانه في معنى استبعاد
والطلب وظاهره لا الوقت وليس بوقت لانه في معنى الاستثناء
وما بعد فعل وليس بفعل لانه في معنى الاسم فالحكم اذا ليس على ظاهره
بل ما قبل ذلك اعضل على يمينه حتى قال سئل التحليل عن قول
العرب اقسامت بالله ما فعلت

عذر الكتف في سورة يوسف

والا اقام في هذا المقام كلام لطيف وهو ان الانسان ما مور بان يرى
الاسباب النافعة والمضرة في هذا العالم وما مور ايضا بان يعتقد
ان ليس يصل اليه الا ما قدر الله تعالى وان اخذ من لا يخفى من القدر فان
ما مور بان يحذر من الاشياء المحزنة والافرنه الضارة وليس في تحصيل
المنافع ودفع المضار بقدر الامكان ومع ذلك ينبغي ان يحرم بانه
لا يصل اليه الا ما قدر ولا يحصل في الوجود الا ما قضاه فقول عليه
السلام لانه خلوا منه باب واحد وادخلوا منه ابواب متفرقة هو اشار
الى رعاية الاسباب المعينة في هذا العالم وحله وما اغنى عنكم من الله
من شئ اشار الى عدم التفتات الى الاسباب والى التوحيد المحض
والنزول على كل شئ سورة الله تعالى وقول القائل كيف السبيل الى الجمع
بين هذين القولين في هذا السؤال غير مختص بهذا الموضوع وذلك
لانه لا نزاع انه لا بد من اقامة الطاعات والاحترار على الصالحات مع اتا
لغنى ان السعيد من سعد في بطن امه والشتى من شتى في بطن امه
وايضاً ناكل ونشرب ونحترق عن السموم وعن الدخول في النار
ان الموت والحياة لا يحصلان الا بتقدرا الله فكذا كرهنا فظهر
ان السؤال غير مختص بهذا المقام بل هو بحث عن اسرار الجبر والقدر
واكون ان العبد يجب عليه ان يسبح باقصة الجهد والقدر ويعلم
ان كل ما يدخل في الوجود لابد ان يكون بقضاء الله تعالى وقد علم انه كذا
هذا المعنى بقوله ان احكام الله

من المحل المربور

واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين بحسبهم
مبنية على السمرية القرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الك

يتبعه عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاكتمال كفاذا ابصر والاهل عروفا
دخول الشهر في قول الشهر عندهم الليل لان اكتمال كونه في اول الليل
فيقال في اول الليل من الشهر كمن لا اول ليلة منه او ليلة او
اول ليلة في اليوم الاول ليلة خلت والام هي المفيدة للاختصاص
الذي هو اصلها والاختصاص هو بناء على ثلثة اضرب اما ان يختص
الفعل بالزمان لوقوعه فيه كمن كتب الغزاة كذا او يختص به لوقوعه بعد
منه ليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله كمن كتب ليلة بقت وذلك كمن
القرية فيح الاطلاق لكونه الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة خلت
يكون وقوعه بعد ومع قرينة كمن كتب لوقوعه قبله وتقول في الليلة
الثانية كتبت ليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر
وان وقع الفعل في الليلة لم يقصد الى ذكر وقوعه فيه بالكتب في
في الايام وذلك انك تقول في اليوم الثاني لليلتين خلتا وفي الثالث
ثلاث ليل خلت وكذا الى عشرة ليل خلت وكجوز ثلاث ليل خلت
الى عشرة ليل خلت والاول الى ليرجع النون الى كمن ضمير الجمع الى
الجمع وفي الحاشية لا حشر عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع
عشرة لاربعة عشرة ليلة خلت وكجوز خلت حلا على المعنى والاول
اول مراعاة للفظ وقرب من ذلك ما حكى المازني الاجزاء المكنة
واجده في انكست جعل ضمير الاجزاء وهو جمع فانه ضمير الجمع وهو
النون لانك لو صحت بعدد القلة الى من ثلثة الى عشرة لكان مميزة
جمعا نحو ثلثة اجزاء وجعل ضمير اجزاء وهو جمع الكثرة ضمير الواحد
وهو المستكن في انكست لانك لو صحت بعدد الكثرة الى ما فوق العشرة
الى من مميزة مفردا نحو ثلثة عشرة جزءا ويكتب في الحاشية عشرة النصف
من كذا وهو اول من فذلك بخمسة عشرة ليلة خلت ومن فذلك بخمسة
عشرة ليلة بقت مع جوازها ايضا وذلك لانه الاول اخص منها و
في الاربعة عشرة لاربعة عشرة ليلة بقت مع جوازها ايضا وذلك
لان الاول اخص منها وفي الاربعة عشرة لاربعة عشرة ليلة بقت او لغير
لما قلنا وبعضهم يقول من الحاشية عشرة الى الاخير ان بقت لجوز نقصا
الشهر الى ان يكتب في العشرين ليلة بقتين وهو اول من بقت
لما ذكرنا مع جوازها ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين ليلة بقتين
بقتا وفي التاسع والعشرين ليلة بقت وفي الليلة الاخير لاخر
ليلة منه او سألنا او السلاخ وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او

الشيخ الرضوي

على الكافية في اسما الحدود

استقالا واحدا وقوله لا لتأكيد النفي المستفاد بعقوله وإذا كانت
 هذه الحكمة في الاثبات للرجوع عن الاول ولا فائدة الثانية مقام
 الاول على سبيل استدراك الخلل بينظر ان كان الاول شيئا لا يصح
 الرجوع عنه لا ينفي الاول بل يبقى على حاله وبثبت الثاني اثباتا بحكم
 الدليل بقدر الممكن الا ان المتكلم اذا لم يذكر المذكور عقيبا حكيم
 لا بل خبرا على جهة يجعل الخبر المذكور لا قبلها خبرا للمذكور عقيبا صريحا
 له عن البطمان ومع ذلك المذكور عقيبا هذه الحكمة خبرا لا يجعل
 المذكور لا قبلها خبرا له لانه صحيح بدون فلا حاجة الى جعله خبرا له
 دخلت هذه الحكمة على النفي لا يوجب رجوعا عن الكلام الاول وانما يوجب
 نفي الفعل عما كان الاول اثباتا ذلك النفي للثاني او باثبات فعل آخر
 الاول نظير الاول فعلا لرجل ما قام رد بل بعد نفي العلم عن زيد
 اثبات القبول هذه الكلام في كلمة بل وحدها او مع لافا كلمة لا بد
 بل متى دخل على الاثبات كانت لتأكيد ما اثبتته الاول بنفيه عن الثاني
 ومع ذلك على النفي كانت لتأكيد ما نفاه عن الاول باثبات صفة
 للثاني مثال الاول حاله زيد لا عمرو كانت قوله لا عمرو لتأكيد اثبات
 المجيء عن عمرو ومثال الثاني ما جاء زيد لا عمرو كان قوله لا عمرو لتأكيد
 نفي المجيء لعمرو

محطة البرهان في الفصل

العاشرة من كتاب الطلاق
 احكام الصبيان هو جنين مدام في بطن امه فاذا انفصل ذكرنا فاعب
 وبسعي رجلا كما في اية الموارث الى البلوغ فكل ما الى تسع عشرة سنة
 الى اربع وثلاثين فكل ما الى احد وخمسين فتخرج الى اخر عمر وهذا في اللغة
 وفي المشرع يسري غلما الى البلوغ وبعد ثبوتها وفتح الى ثلثين فكل
 الى خمسين فتخرج الى اخر عمر وتامة في ايمان البرازية

اشباه من الفن الثالث

الفعل لا يثبت بحجج العوم عليه كالطلاق والعقار والاسلام والسفر
 لانه انشأ والاثبات لا تثبت بالعم

شرح التلخيص للكتاب في قبيل باب الحكم
 من كتاب البيوع

والدليل على ان الترك يثبت بالعم ما ذكره الصور انما كانت فان
 ترك الاسلام يثبت بالعم المسلم على ذلك حتى يصير به مرتدا والعياد باليد
 وكذلك ترك السفر يثبت بالعم المسافر على ذلك حتى يصير به مسافرا
 بشرطه وكذلك ترك النجاس في عود من الزكاة يثبت بالعم المالك على ذلك
 حتى يخرج الود من عودها مال تركه بالعم على ذلك انتهى

تحفة الخواص من المحل المربور

ذكر من كتب في اسفله ان شاء الله تعالى فمروا بطل وكذا لو كتب على صك
 الشراء وذكر في اخره فما ادرك فلانا فيه من درك فغلب فلان خلاصه
 ان شاء الله تعالى او كتب ذكر اقرار على نفسه وذكر في اخره فمن قام بذكر
 هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى اراد بذكر من اخرج هذا
 الصك يملك ما فيه من الحق فله ولاية ذلك بشرط ان الله قال الجنيبة
 رضى الله عنه الصك باطل والاستثناء منصرف الى الكل وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله المشرع صحيح والحال لازم والاستثناء
 منصرف الى ضمان الدرك والى من قام بذكر الحق لهما الى الاستثناء
 ينصرف الى ما يليه خصوصا اذا قامت الدلالة عليه وقد قامت الدلالة
 هنا لان الصك كما يكتب لاجل التوثيق وصرف الاستثناء الى
 الكل يبطل التوثيق ولا حنيفة رضى الله عنه ان الكلمات معطوفة
 بعضها على البعض فالصرف الاستثناء الى الكل كما لو قال امرأته طلاق
 وعنده حرو وعلمه المسمى الى بنت امه ان شاء الله تعالى لا يدرى
 وما قال من العادة قلت العادة في الكتب الشرعية في فوجته بين
 فصل وفصل او يكتب بخطه على حدة فان فعلوا ذلك لا ينصرف
 الاستثناء الى الكل وانما ينصرف الى ما يليه ان الفوج في الصكوك
 بمنزلة الكوت حالة النطق

شرح اجماع الصيغ

قبيل باب الفضا في الموارث والوصايا
 وانت ثلاث في قوله عليه السلام الناس شركاء في الثلاث لان الفصح
 في الكلام اذا لم يذكر المعدون ان يذكر على لفظ الموت نظر الى
 لفظ الاعداد ومثله قوله عليه السلام من صام رمضان وانهى
 من شوال احديث والصوم انما يتحقق في الايام ان شاء الله تعالى عليه السلام
 شركاء في الثلث يريد به الاباحة في المال الذي لم يتركوا الحياض و
 العيون والابار والازهار واما الكفا وهو بالاساق له فاما يثبت
 في ارض شخص او اثبتة فيها بكر الارض وسقيها فان كان الاول
 كان مباحا للناس الا ان احدا لا يدخل ملكه الا باذنه وان لم يجد
 في غير ذلك الموضع فاما ان يخرج له صاحب الارض او يادنه بالحق
 وان كان الثاني فهو اصح به وليس لاحد ان ينتفع بشيء منه الا
 برضا ولا حصل كسبه والكسب المكتسب واما النار فمن اوقد
 نارا في ارض ليس لاحد فيها حق فانهم ان ينتفعوا بها من حيث هو
 بها وكيفية الشيا وبان يعمل بغيرها واما اذا اراد ان ياخذ
 الحطب فليس له ذلك الا برضاها لان ذلك حطب اوجب قد اصره الموقد

الله

ليس مما ثبت فيه الشبهة
 غايته في فصل مسائل
 الميراث من باب احيا الموات
 اما الحكم في المسئلة الثانية فوجه قول محمد وزفر رحمهما الله ان الاستثناء
 يستخرج بعض الاولاه لدخل تحت نص المستثنى منه وذا لا يتحقق الا
 في الجنس ولهذا لو كان المستثنى لو بالمر يصح الاستثناء ووجه قول الجرح
 والوجه يوسف ان الداهل تحت قوله لفلان على عشرة دراهم عشرة
 موصوفة بارها واجبة مطلقا مسماة بالدرهم فان لم يكن كحقوق
 معنى المجانسة في اسم الدرهم امكن تحققيها في الوجوب في الذمة
 على الاطلاق لان اكنظة في احتمال الوجوب في الذمة على الاطلاق
 من جنس الدرهم لا يترتب انما تجب دينا موصوفا في الذمة حالها بالمتفرق
 والاشهاد كالحاجب ثمنها وسلمي حالها كالدرهم فاما الثوب فلا يحتمل
 الوجوب في الذمة على الاطلاق بل سلم او ثمنها موصوفا فاما لا يحتمل اشتراط
 واستهلاكها وثنائها لا غير موجب فمكن تحققي معنى المجانسة بينهما في
 الوجوب في الذمة على الاطلاق ان لم يكن في اسم الدرهم فمكن العمل
 بالاستثناء في تحققي معناه وهو البيان من وجه ولا مجانسة بين
 الثياب والدرهم لاني الاسم ولا في احتمال الوجوب في الذمة على الاطلاق
 فانهم معنى الاستثناء اصلا فهو الفرق
 من اقرار
 كتاب البدائع
 قوله وقد يسمى بالجري بين اثنين من المناظرة قياسا لان كل واحد
 يقبس على اصله ويسمى في ان يجعل جواب احدا ثمة مثلا لما اتفقا
 على كونه اصلا بينهما كما كلف في مناظرة الشا في يسوع في احاق الفصد
 والحقبة بالسبيلين ومما حبه يسوع في اجابتهما بالقي القليل وهو اي
 هذا القياس الذي اطلق على المناظرة مصدر قابلية قياسا لا مقصد
 فالقيس قد يسمى هذا القياس القياس الشرعي كما يجري في المناظرة
 نظر المطلق اطلاق اسم السبب على المسبب فانه مصاب بمنظر القلب
 عن انصاف فيكون قوله هذا احترار عن القياس الغور والعقل
 وقد يسمى القياس اجتهادا مجازا بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب
 ايضا لان اجتهادا القلب اي ببذل مجهوده يحصل هذا المقصود وذكر
 في القواعد انه اخضع في الاجتهاد فقال على من انه هو سر الاجتهاد و
 القياس واحد وليسوا في ذلك اشراكا ليه والكتاب الرباني والاشهاد
 عليه مورد الفقهاء فيوان الاجتهاد اعم من القياس لان القياس يقتضي
 الاجتهاد وهو من مقداته وليس الاجتهاد يقتضي القياس من جهة لا يجوز
 بذلك الجرموني طيب كبح قياس وغيره وقيل هو طيب الصواب بالاعادة

الدالة عليه والقياس هو اجمع بين الاصل والفرع فاك ولخذ ادخل في باب
 الاجتهاد محل المطلق على المقيد وترتيب العام على الخاص واشكال
 ذلك وليس في من هذا بقياس **قوله** واما المعنى الثابت بدلالة
 ضيقه فهو انه مدرك في احكام الشئ وذلك لان معناه اللغو
 لما كان جعل الشئ مثلا لا خروما وبالدل لزم ان يعرف حكم الشئ
 لان مالا نصفيه اذا صار مابويا للمنصوص عليه في المعنى الذي
 ترتب الحكم عليه يثبت ذلك الحكم فيه لا محالة فكمون مدركا من مدرك
 احكام الشئ اي موضع مدرك والمدرك هو العلم وفي تسميته مدركا
 اثره الى انه دليل لوقف به على الحكم لانه مثبت له كانه كان لوقف
 به على وجوب النار لانه يثبت وجوبها به ومفصل من مفاصيد
 اي موضع فصل فانه تفصيل في اختصاص بين المتنازعين اي يقطع
 كما يقطع بغيرها من الحجج وتفصيل بين الاحكام والحوادث والاف
 كما تفصيل في احواله الشئ ولم يذكر الشئ تحديدا للقياس كمنه
 البردوي في اوائل باب القياس
 وجملة ما يصح مضافا اربعة عشر فسخ الاجازة لافسخ البيع
 والاجارة والمزارعة والتجارة والمضاربة والوكالة
 والكفالة والايصال والوصية والقضاء والامانة
 والطلاق والعتاق والوقف وما لا يصح
 مضافا تسعة البيع واجازة
 وفسخه والهبة والشرقة
 والصالح عن مال والابراء
 والرجوع والقسمة
 والتملك
 في الفصل السابع من اجازات الميراثية
 الحمد لله على الاتمام والصلوة
 على نبينا محمد سيد الانام
 والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 والحمد لله رب العالمين
 في كتاب القياس
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 والحمد لله رب العالمين

وطلوع عرشه في الأيام مع العافية في المرام . فاستتمت في شهر رجب الحرام .
 سنة أرخمها بهذا . مشقة ابن المستقيم . كما في الجلد الأول الدر .
 وأنا الفقير السقيم . إلى برزبه الحكيم العليم . سمي .
 أمين الله ابن خليفة عليهما السلام . المشتهر .
 بين الأجاب الألباب . بنك المشتهر .
 كتاب الأثراب النجائب .
 اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك في الدنيا
 والآخرة . ولمن اجتنى ولمن سعى في هذا الأثراب .
 ولمن استكتبه في التوفيق والمعافاة .
 وصحة البقيين . آمين .
 صلى الله عليه و
 على آله الأئمة .
 آمين .

4
 بحمد الله خير أمن تفقه واجتهد . وقابل ما فيها من السمو بالعفو
 وأصلح ما أخطأ فيه بفضل
 وفطنته واستغفر الله من سيئتي .
 لأن كل كتاب لا يخلو عن الاختلاف . والتغاير والاحتجاب .
 لقوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا
 فيه اختلافًا كثيرًا .
 اللهم ان في هذا
 4 كسبه بطاقتي وليس غلو من غلو .
 فقل لمن غلطني من ذي الذي ساء .

م

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	مكتبة
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	685